

الفتاوى الهندية

في مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان

تأليف

العلامة الهمام مولانا الشيخ نظام

وجماعة من علماء الهند الأعلام

المجلد الرابع

وبهامشه

فتاوى قاضيان والفتاوى البرازية

دار الفكر

للطباعة والنشر والتوزيع

(بسم الله الرحمن الرحيم)

جدد المن دعا الى دار السلام
بمحمد عليه افضل الصلاة
والسلام شارب احكام
الاسلام ناهج نهج الحلال
والحرام (وبعد) فهذا
مختصر في بيان تفرعات
الاحكام على وجه الايقان
والاحكام جمعه استاذنا
العلامة قدوة العلماء العظام
وزبدة الفضلاء الكرام
الحائز فضلات السبق في
مضمار العلوم الشرعية
والاحكام والفائز على
غرو الفرائد من بحار شريعة
سيد الانام حافظ الملة
والدين محمد بن محمد الكردى
عمر الله بدوام أيامه رباع
الاسلام وأضحك رياض
الشرع بكاء اقلامه الى يوم
القيام ذاك رافيه خلاصة
فوازل الايام ومختارات
المشايخ الكرام على
رأى نعمان بن ثابت الامام
وأصحابه الغر الكرام ليكون
عوناً لمن تصدى للافتاء
باللسان والاقلام وسبباً
للخلاص يوم تزل فيه
الاقدام والله أعلم

(كتاب الطهارة)

(تسعة فصول)

(الاول في الآلة)*

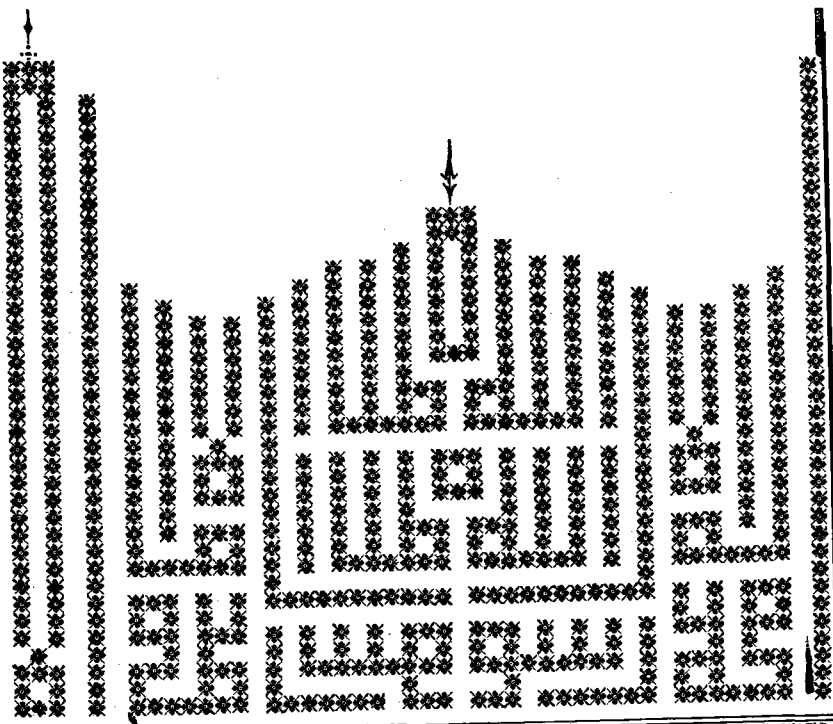
(نوع في الجارى) وهو

ما يذهب بنبته لكن ان خف

جره توجه الى المورد ولولى

المخدران لم يوال بين غرتين

حتى يذهب المستعمل أو لاصح والا كالموسد فوقه وتوضا بالباقي جازان لم يتكرر الاستعمال * يكره البول فيه



بسم الله الرحمن الرحيم

(كتاب الدعوى وهو مشتمل على أبواب)

(الباب الاول)

في تفسيرها شرعا وركنها وشروط جوازها وحكمها وأنواعها ومعرفة المدعى من المدعى عليه (أما تفسيرها
شرعا وهو ركنها) فهي اضافة الشئ الى نفسه حالة المنازعة بأن يقول هذه العين لي هكذا في محيط
السرخسى (وأما شروط صحتها) (١) فمنها عقل المدعى والمدعى عليه فلا تصح دعوى الجنون والصبي الذى
لا يعقل حتى لا يلزم الجواب ولا تسمع البينة * ومنها حاضرة الخصم فلا تسمع الدعوى والبيئة الاعلى خصم
حاضر الا اذا التمس بذلك كتابا حكما للقضاء به فيجب عليه القاضى اليه فيكتب الى القاضى الغائب الذى بطرفه
الخصم بما سمع من الدعوى والشهادة ليقضى عليه هكذا في البدائع * ومنها أن يكون المدعى به شيا معلوما
وأن يتعلق به حكم على المطلوب حتى لو كان المدعى به مجهولا أو لا يلزم على المطلوب شئ نحو أن يدعى أنه وكيل
هذا الخصم الحاضر في أمر من أموره وأنكر الأمر فان القاضى لا يسمع دعواه هكذا في النهاية * ومنها
مجلس القضاء فالدعوى في غير مجلس القضاء لا تصح حتى لا يستحق على المدعى عليه جوابه هكذا في الكافي
* ومنها أن تكون بلسانه عيناً اذا لم يكن به عذراً الا اذا رضى المدعى عليه بلسان غيره عند ان حقيقه رحمه الله
وعنده ما ليس بشرط حتى لو وكل المدعى رجلاً بالخصومة من غير عذر ولم يرض به المدعى عليه لا تصح دعواه
عنده حتى لا يلزم الجواب ولا تسمع البينة وعندهما تصح حتى يلزم وتسمع هكذا في البدائع * وان كان المدعى
عاجزاً عن الدعوى عن ظهر القلب يكتب دعواه في صحيفة ويدعى منها فسمع ولو كان لسانه غير لسان القاضى
بأخذ مترجماً كذا في فتاوى قاضيان * ومنها عدم التناقض في الدعوى الا في النسب والحرية وهو أن
لا يسبق منه ما يناقض دعواه كالأقرب بالملك ثم ادعى النهر منه قبله لا بعده أو مطلقاً كذا في البحر الرائق

(١) مطلب شروط صحة الدعوى

* ومنها

ولا يفعله الا جاهل فان فعله هو او اتى جيفة ان ظهر أثره منع والا لعدم الاستقرار (٣) بالجري وفي مكان اخر لا يعرف القرار

الا بالمشاهدة جري على جيفة أو سطح نجس ان كان يلاقى أكثره النجس أو ساواه فنجس وان أقل فلا وكذا بطن النهر ان نجسا لكنه لو جرى في النهر ماء كثير لا يرى ما تحته فهو طاهر وان كان بطن النهر نجسا وكذا لو جرى ماء الثلج على الشارع النجس وصار يخال لا يرى أثره انا أن طاهر ونجس صبا فامتزج في الهواء أو على الأرض أو صب على يده ماء فمتزج بالبول قبل وصوله الى اليد فهو طاهر لملاقاة حال الجري * (نوع في البئر) * خرج الواقع في البئر حيا وأدميا مستحييا بالماء فلا نزح والا فالكل وعن الامامان المستنحي لو محدثا فعشرون ولو جنبا فاربعون ولو حيوانا أصاب فيه فيعتبر سوره ان نجسا أو مشكوكا فالكل كالكلب والخنزير والجماد وان مكروها يستحب نزح عشرة أو عشرين ولو طاهرا فلا نزح الا في الفارة أو الهرة اذا فرت من هرة أو كلب فالكل للبول غالبا فاشبهه ذنب الفارة أو الهرة الواقعة فيه لشميع البله واذالم يعتلى من الدلو لوضفه عند النزح يحكم بنزح الكل * دلو يضع عليه الصبيان وأهل الرستاق أيديهم لا ينجس للشك * الدلو والرشاوعروة الكوز والحب تطهر بطهارة البئر واليد وتخليل الحجر * جعل بئر بالغة بئر ماء ان حفر من تحته وجوانبه ما يزيل به أثر النجاسة المتشرب فيه فهو طاهر والا وينبغي أن

* ومنها أن يكون المدعى يحتمل الثبوت حتى لو قال لمن لا يولد مثله لمثله هذا البني لا تسمع دعواه كذا في البدائع (وأمّا حكمها) (١) فاستحقاق الجواب على الخصم بنعم أو لا فان أقرت المدعى به وان أنكره يقول القاضي للمدعى ألا تبينة فان قال لا يقول لا تبينه ولو سكت المدعى عليه ولم يجبه بلا أو نعم فالقاضي يجعله منكر حتى لو أقام المدعى البينة تسمع كذا في محيط السرخسي (وأمّا أنواعها) (٢) فثنتان دعوى صحيحة ودعوى فاسدة (فالصحيحة) ما يتعلق بها أحكامها وهي - ضار الخصم والمطالبة بالجواب وجوب الجواب واليمين اذا أنكرت والاثبات بالبينة ولزوم احضار المدعى (والفائدة) ما لا يتعلق بها الاحكام هكذا في الكافي * لو كانت الدعوى غير صحيحة فادعى المدعى عليه الدفع هل يسمع منه (٣) وهل يمكن اثبات دفعه من غير تصحيح الدعوى اختلف المشايخ فيه وفي كتاب الرجوع عن الشهادات ما يدل على أن مدعى الدفع بطالب بتصحيح الدعوى ثم اثبات الدعوى وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي (وأمّا معرفة المدعى من المدعى عليه) (٤) فهي أن المدعى من لا يجبر على الخصومة اذا تركها هو المدعى عليه من يجبر على الخصومة وهذا عدم صحيح وقال محمد رحمه الله في الاصل المدعى عليه هو المنكر وهذا صحيح لكن الشأن في معرفته والترجيح بالفقه عند الحذاق من اصحابنا رحمه الله تعالى لان الاعتبار للعاني دون الصور والمباني فان المودع اذا قال رددت الوديعة فالقول له مع اليمين وان كان مدعى الرد ضرورة لانه ينكر الضمان هكذا في الهداية

(الباب الثاني فيما تصح به الدعوى وما لا يسمع وفيه ثلاثة فصول)

(الفصل الاول فيما يتعلق بالدين) ان كان المدعى به ديناً ذكر أنه يطالب به هكذا في الكافي * ولا تصح الدعوى فيه الا بعد بيان القدر والنجاس والصفة هكذا في فتاوى قاضيان * فان كان مكبلاً فامتنع الدعوى اذا ذكر المدعى جنسه أنه حنطة أو شعير فان ذكر أنه حنطة يذ كر نوعها انه اسقية أو برية خريفية أو برية وصفها * كندم سفيداً أو كندم سرخه وانما جديدة أو وسط أو ديشة وقد رها بالكيل فيقول كذا أقفز او يذ كر بقفبز كذا الان القفز ان متفاوت في ذاتها كذا في الذخيرة * ويذ كر سبب الوجوب كذا في المحيط * فلو ادعى عشرة أقفزة حنطة ديناً عليه ولم يذ كر ياي سبب لا تسمع كذا في خزانة المفتين * ويذ كر في السلم شرائط صحته ولو قال بسبب السلم الصحيح ولم يبين شرائط صحته السلم كان القاضي الامام شمس الاسلام محمود الاوز جندى رحمه الله تعالى يفتي بصحتها وغيره من المشايخ لا يفتون بصحتها وفي دعوى البيع بان قال بسبب بيع صحيح صحت الدعوى بلا خلاف وعلى هذا كل سبب له شرائط كثيرة لا بد من تعداد الشرائط لصحة الدعوى عند عامة المشايخ وان لم تكن له شرائط كثيرة يكفي بقوله بسبب صحيح كذا في الظهيرية * ويذ كر في القرض القبض وصرف المستقرض ذلك الى حاجة نفسه ليصير ذلك ديناً عليه بالاجماع وكذلك يذ كر في دعوى القرض أنه أقرضه كذا من مال نفسه كذا في الذخيرة * قال صدر الاسلام لا يشترط بيان مكان الايفاء في القرض وتعين مكان العقد كذا في الوجيز للكردي * رجل ادعى على آخر كذا ما لا يسبب ٣ حسابي كه ميان ايشان استذ كر هذا السبب ليس بصحيح لان الحساب ليس بسبب لوجوب المال كذا في الخلاصة * وان كان وزناً فامتنع المدعى اذا بين النجس بان قال ذهب أو فضة فان قال ذهب فان كان مضروباً يقول كذا وكذا ديناراً ويذ كر نوعه أنه تجارى الضرب أو نيسابوري الضرب أو ما أشبه ذلك هكذا في المحيط * وفي دعوى الدنانير لا بد أن يقول ٤ ددي أو دهنى كذا في الخلاصة * قالوا وينبغي أن يذ كر صفته أنه جيد أو وسط أو ردي كذا في المحيط * وهذه الدعوى ان كانت بسبب البيع فلا حاجة الى ذكر الصفة اذا كان في البلد نقد واحد معروف الا اذا كان قد مضى من وقت

مطلب بيان حكم الدعوى مطلب أنواع الدعوى مطلب هل تقبل دعوى الدفع بعد الدعوى الفاسدة مطلب معرفة المدعى من المدعى عليه

(٢) حنطة بيضاء أو حنطة حمراء (٣) بسبب حساب بينهم (٤) أعطيت عشرة أو وضعت عشرة

البئر واليد وتخليل الحجر * جعل بئر بالغة بئر ماء ان حفر من تحته وجوانبه ما يزيل به أثر النجاسة المتشرب فيه فهو طاهر والا وينبغي أن

بين بئر الماء والمغتسل
والتعويل على نفوذ الاثر
* لزوم نزع عشرين فترج دلو
وأعاده فيه ينزع الواجب
أولا ولو في أخرى فعشرون
وان الثاني فتسعة عشر
وان الثالث فتسعة عشر
لان الماء ياخذ حكم المحل
حال القاءه في الاظهر * نزع
عشر ثم غار الباقي أو الكل
قبل النزع ثم عاد طهر نزول الماء
حتى لو جف طينه يصلى عليه
* نزع بعضا لم نزع كله ولم
ينف ثم غر الماء حتى كث
من الاول نزع قدر المتروك
لا الزائد * وفي القارة الزائدة
على الفرد الى الاربع عشرون
والى السبع خمسون وان
زاد عليه فالكل كذا عن
الامام الثاني وبازالته الدلو
الاخير عن رأسه يطهر البئر
قبل ا فراغ الدلو بالفضل عن
وجه الماء قبل الاخراج
خلافا لمحمد رحمه الله تعالى
وقيل الفضل عن وجه الماء
لا يطهر بالاجاع * والسرقي
يفسده وعن الثاني لا بألى
بثنتين يبلطخ به فيه كالبعرتين
وكله لبول سنور ومن ماء
مستعمل ينزع عشرون سوى
المصبوب عند محمد رحمه الله
تعالى والكل عنده ما ماتت
فأرة في طشت وألقا فيه
فعشرون وان في دة فآلقيا
نزع الاكثر من ماء الحب
والحب وقال الثاني مثل
ما الحب وثلاثون ولو في
سمن جامد يعني لا ينضم

٢ العشرة تسعة أو العشرة ثمانية ٣ دقيق مخول أو غيره مخول ٤ مخبوز أو غيره مخبوز

بعضه بعضا قورما حوله والباقي طاهر وان مائعا ينتفع في غير الاكل كدبغره واستصباح لكن بعد الدبغره يغسل الحلدنلانا ادعى

والمترب عفر وباعه باعلام ولو بلا بيان خير المشتري لنقص في النفع وكذا لحم الحمار (٥) لومذ كاة ينتفع به في غير الاكل عظم

نجس وقع فيه ونعذر ارجحه
يجعل نزع السك كغسل
العظم والدلو المتخرق ان
نزع به وبقي أكثر ما فيه
اعتد به والا لا لزوم نزع كله
وزاد قيل ينزع الكل وقيل قدر
اللازم أو ان الوقوع (نوع
في الحياض) الكبير عشر
في عشر ولو مدورا فثمانية
وأربعون بذراع الكبراس
أقصر من المساحة باصبع
قائمة وكلاهما سبع قبضات
والاصح ذراع كل مكان
وزمان يسرا على الناس
وعمة ان لا ينفسر بالاغتراف
وقيل أن لا تصل اليد الى
الارض * ولو وقعت فيها
نجاسة مرئية فسد مكان
الوقوع اتفاقا ولو ضامورا
وغيره خسا في خمس وقيل
اقل من عشر في عشر وغيرها
كهسي عند مشايخ عراق
ومشايخ بلخ وعلماء بخارى
جوزوا الوضوء ولومن موضع
الوقوع * السر خسي استنحي
فيه لا يتوضأ قبل تحريكه
والامام الحلواني شرط التحريك
عند سقوط غسالة الوجه أيضا
وعلمه الهندواني والباقون
جوزوا قبل التحريك
كالجاري اذا نقص من عشر
في عشر لا يتوضأ فيه بل
يعترف منه ويتوضأ في خارجه
* أعلاه ضيق لا يساويه
واسفله عشر في عشر يتوضأ
من اسفله اذا بلغ الماء اليه
لامن أعلاه وجعل كان
المانع وقع الآن ولو كان

ادعى المدعيون أنه بعث كذا من الدراهم اليه أو قضى فلان دينه بغير أمره صحت الدعوى ويحلف ولو ادعى
عليه قرض ألف درهم وقال وصل اليك سيد فلان وهو مالي لا تسع دعواه كذا في الخلاصة *
وفي دعوى المال بسبب الكفالة لا بد من بيان السبب وكذا إذا كثر قبول المكفول له في مجلسها أو ما لو قال
قبلها في مجلسه فلا يصح وكذا لو ادعت المرأة بعد وفاة زوجها على ورثته ما لا تصح بلا بيان السبب قالوا
وفي دعوى لزوم المال بسبب البيع والاجارة ونحوهما من التصرفات لا بد أن يقول كان ذلك بالطوع وحال
نفاذ تصرفاته له عليه لتصح دعوى الوجوب كذا في الوجيز لا كدرى * وفي دعوى مال الاجارة المفسوخة
بموت الاجراد كانت الاجرة دراهم أو عدالية ينبغي أن يذكر كذا دراهم كذا عدالية راجعة من وقت العقد
الى وقت الفسخ كذا في الذخيرة * رجل ادعى على آخر عشرة دراهم عند القاضي وقال لي عليه عشرة دراهم
ولم يزد على هذا اختلف المشايخ فيه قال بعضهم الدعوى صحيحة وقال بعضهم لا تصح ما لم يقل للقاضي
مره حتى يعطيني هكذا في النوازل * وقال أبو نصر رحمه الله تعالى الصحيح أنه تسمع الدعوى كذا في
الخلاصة * اذا ادعى على آخر ثمن مبيع مقبوض ولم يبين المبيع أو محدد ولم يحدد ويجوز هو الاصح وكذا
في دعوى مال الاجارة المفسوخة لا يشترط تحديد المستأجر ولو ادعى على آخر أنه استأجر المدعي لحفظ
عين معين سماه وصفه كل شهر بكذا وقد حفظه مدة كذا فوجب عليه أداء الاجرة المشرطة ولم يحضر
ذلك العين في مجلس الدعوى ينبغي أن تصح الدعوى ولو ادعى ثمن مبيع غير مقبوض لا بد من احضار
المبيع بمجلس القضاء حتى يثبت البيع عند القاضي كذا في خزائن المفتين * رجل ادعى على غيره ان وصي
باع من أفشني منك كذا في حال صغري بكذا وكذا وانه قدمات قبل استيفاء شيء من الثمن فادفع الى فقد
قيل لا تصح هذه الدعوى لان بعد موت الوصي حق قبض ثمن مبيع الوصي يكون لوارثه أو لوصيه فان لم يكن له
وصي أو وارث فالقاضي ينصب له وصيا قال رضي الله عنه فعلى قول من يقول من المشايخ في الوكيل بالبيع
اذا مات قبل قبض الثمن فحق القبض ينتقل الى الموكل ينبغي أن يقال ههنا حق القبض ينتقل الى الوصي
بعد بلوغه وتصح الدعوى كذا في المحيط *

* (الفصل الثاني فيما يتعلق بدعوى العين المنقولة) * ان كان العين الذي يدعيه المدعي قائما حاضرا في
المجلس لا بد أن يشير اليه باليد فيقول هذا العين لي والاشارة بالرأس لا تكفي الا اذا علم باشارته الاشارة الى
العين المدعى هكذا في فتاوى قاضيان * ان كان المدعي به عينا في يد المدعي عليه كلف احضارها اليه
بالدعوى كافي الشهادة والاستحلاف كذا في الكافي * قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى ومن
المنقولات ما لا يمكن احضاره عند القاضي كالصبرة من الطعام والقطيع من الغنم فالقاضي فيه بالخيار ان
شاء حضر ذلك الموضع لو تيسر له ذلك والا فان كان ما دونها بالاستحلاف يبعث خليفته الى ذلك الموضع كذا
في المحيط وفي دعوى احضار المدعي لا بد أن يقول لازم على هذا المدعي عليه احضار المدعي ان كان منكرا
لا يبرهن عليه لانه اذا لم يكن منكرا وكان مقرا لا يلزم الاحضار بل يأخذه المقر له كذا في الوجيز لا كدرى
* ادعى عينا في يد رجل فأراد احضاره بمجلس القضاء فأنكر المدعي عليه أن يكون في يده فجاء المدعي
بشاهدين شهدا أن هذا العين كان في يد المدعي عليه قبل هذا التنازع بسنة تستمع ويجبر المدعي عليه على
احضاره كذا في خزائن المفتين * ان وقعت الدعوى في عين غائب لا يدري مكانه بان ادعى رجل على رجل انه
غصب منه ثوبا أو جارية ولا يدري انه قائم أو هالكا ان بين الجنس والصفة والقيمة فدعواه مسموعة وينتبه
مقبولة وان لم يبين القيمة أشار في عامة الكتب انها مسموعة كذا في الظهيرية * وان كان المدعي به هالكا
لا تصح الدعوى الا ببيان جنسه وسنه وصفته وحالته وقيمته لانه لا يصير معلوما لا بد كذا في الاشياء وشرط
الخصافي بيان القيمة وبعض القضاة لا يشترطون بيان القيمة كذا في محيط السر خسي في باب شرط
الدعوى والخصوصية من كتاب أدب القاضي * قال القمية أو الليث يشترط مع بيان القيمة ذكر الكورة
والأثوة كذا في الكافي * ولا يشترط ذكر اللون والشبة في دعوى الدابة حتى لو ادعى انه غصب منه حمارا

دون عشر في عشر لكنه عميق وقع فيه مانع وانبط حتى عد كثيرا لا يتوضأ منه ولو عشر في عشر ثم قل توضأ به لا يفسد ولا اعتبارا وان الوقوع

التوضي من ثقب جدد الحوض ان كان الماء (٦) منفصلا عنه فوفه أو تحتته جاز وان اتصل بالجد قبل ان كان الثقب واسعاً جاز

والالا وقيل يجوز كالمفصل
اعتباراً بجملة الماء وان
كان الماء في الثقب كالماء في
الطشت ان اتسع الثقب
والالا وان تنجس موضع
الثقب وذاب بالتدرج
فتجس والالا وقال الحلواني
ظاهر ذاب بالتدرج أو
بدفعة **وكذا لو أتت**
المشارع في الجارى يقع فيها
نجاسة قيل يعتبر بجملة
الماء وقيل يعتبر هو فقط
*** وألواح المشرعة اذا تجدد**
فيها الماء كثقب الحوض
الذي وقع فيه المانع ان
اتصل لا يتوضأ به وان
انفصل يجوز ان قل
الانفصال في المختار *** اتصال**
الزرع أو القصب بوجه الماء
الكبير لا يمنع التوضي به
وكذا اتصال الطحلب بوجه
الماء ان تحرك بمجرى الماء
يجوز وان منع بحرك الماء
لا يجوز *** أن تنجس ماء الحوض**
الكبير ان علم انه من نجس
والالا *** حوض من عصر** قدر
الحوض الكبير من الماء حكمه
حكم الماء وفي بعض الشروح
خلافه لا يمنع من التوضي
في الحوض ولا يلزم السؤال
عن طهارته ما لم يغلب على
ظنه نجاسته وبمجرد الظن
لا يمنع ولا يلزم السؤال لان
الاصل الطهارة وكذا الكوز
الموضوع في الارض اذا
أدخل في الحب يشرب منه
ما لم يعلم النجاسة وكذا
الضيف قدم اليه الطعام
لا يلزمه السؤال قبل ان يعلم أو يغلب على ظنه الحرمة ولا يلزمه الامتناع أيضاً فان أخبر بجملة الاعتماد لان قول الواحد فيه مقبول الدعوى

وذ كرسية وأقام المينة على وفق دعواه فأحضر المدعى عليه حماراً فقال المدعى هذا الذى ادعيته وزعم
الشهود كذلك أيضاً فنظروا فإذا بعض شياته على خلاف ما قالوا بان ذكر الشهود بانه مشقوق الاذن وهذا
الحمار غير مشقوق الاذن قالوا لا يمنع هذا القضاء للادعى ولا يكون هذا خلافاً في شهادتهم كذا في الفصول
العمادية *** سئل الشيخ الامام الاجل** ظهير الدين عن ادعى على رجل انه غصب منه غلاماً مكرهاً وبين صفاته
وطلب احضار الغلام فلما أحضر الغلام كان به بض صفاته على خلاف ما ذكره المدعى فادعى انه له وأقام
المينة قال رحمه الله تعالى ان قال المدعى هذا الغلام هو الذى ادعيته لا تسمع دعواه اذا كانت الصفات مما
لا يتحمل التغير والتبدل وان قال المدعى بعدما أحضر الغلام هو عبدى ولم يرد على ذلك تسمع دعواه وتقبل
بينته كذا في فتاوى قاضيان *** رجل ادعى** أعياناً مختلفة الجنس والنوع والصفة وذ كريمة الكل جاز
ولم يذ كريمة كل عين على حدة نصح الدعوى ولا يشترط التفصيل وهو الصحيح كذا في خزائن المفتين وهكذا
في فتاوى قاضيان *** اذا ادعى على آخر ألف دينار بسبب الاستهلاك أعياناً لا بد وأن يبين قيمته** في موضع
الاستهلاك وكذا لا بد وأن يبين الأعيان فان منها ما يكون مثلياً ومنها ما لا يكون من ذوات القيم كذا في
الفصول العمادية *** رجل بعث** عامته الى رفاء يذ تلميذه ليصلحها فانكر الرفاء قبض العمامة والتلميذ
قدمت أوعاب فادعى صاحب العمامة أنها ملكي وصلت اليك سيد فلان لا تسمع هذه الدعوى الا اذا قال
استهلكتها وادعى القيمة عليه ولو قال بعثت اليك تسمع كذا في الخلاصة *** وان ادعى** غنياً قائماً بشير
ولا يحتاج الى ذكر الاوصاف والوزن والنوع وان ديناً في أوانه لا بد من بيان قدره ونوعه وصفته فيقول كذا
أمناء طائفة أبيض ويز كرا الحودة والوسط وان بعد انقطاعه عن أيدي الناس في السوق الذى يباع فيه
يقول له الحيا كم ما تريد ان قال الغيب لا يصحى الى دعواه وان قال قيمته بأمر مبد كرا السبب لانه ان كان
عمر المبيع انفسخ البيع بالانقطاع عن أيدي الناس كفى الدراهم والدنانير وان بسبب السلم أو الاستهلاك
أو القرض لا يسقط بل يطالبه بالقيمة اذا كان لا ينتظر أوانه كذا قال الامام ظهير الدين **كذا في** الوجيز
للكردرى *** وان ادعى نوعين من الغيب بان ادعى ألف من من الغيب العلائق والورختى** الحل الوسط لا بد
وأن يقول من العلائق كذا ومن الورختى كذا كذا في المحيط *** ولو ادعى** وقرمان أو سقر جل يذ كرا الوزن
ويذ كرا أنه حلوا أو حامض صغير أو كبير وفي دعوى اللحم لا بد من بيان السبب كذا في الخلاصة *** فان بين** أنه
يدعيه بسبب أنه جعل ثمن المبيع تصح اذا بين أوصافه وموضعه وهكذا في الوجيز **للكردرى * ولو ادعى على**
رجل مائة من من الكحل لا تصح الابعديان السبب لان في السلم في الخبر اختلفا في الاستقراض أيضاً
كذلك وفي الاستهلاك تجب القيمة وان بين أنه ثمن المبيع تصح الدعوى ولكن ينبغي أن يذ كرا في الدعوى
الكحل المتخذ من الدقيق الغسيل أو غير الغسيل وكذا ينبغي أن يذ كرا أنه أبيض الوجه أو مزعفر الوجه
وكذا ينبغي أن يذ كرا أن على وجهه سم سم حتى تصح الدعوى كذا في الظاهرية *** ودعوى** الجمد حال
انقطاعه لا تصح وان كان من ذوات الامثال لعدم وجوب رد مثله لانقطاعه فله أن يطالبه بقيمته يوم
الخصومة كذا في الوجيز **للكردرى * وفي** دعوى الدهن وأشباهه ان كانت الدعوى بسبب المبيع يحتاج
الى الاحضار للاشارة اليه وان كانت بسبب الاستهلاك أو بسبب القرض أو بسبب الثمنية لا يحتاج الى
الاحضار كذا في خزائن المفتين *** اذا ادعى** ديباجاً على انسان ولم يذ كرا وزنه فان كان الديباج عينا يشترط
احضاره والاشارة اليه وعند ذلك لا حاجة الى بيان الوزن وسائر أوصافه وان كان ديناً بان كان مسلمافيه
ففيه اختلاف المشايخ في أنه هل يشترط كرا الوزن أم لا فعامتهم على أنه يشترط وهو الصحيح كذا في الذخيرة
*** وقعت** الدعوى في خباء في ذمة مهر فارسيته (خر كاه) فأفتوا بالصحة اذ ليس فيه أكثر من الجهالة والجهالة
في باب المهر لا تقع الوجوب في النعمة كذا في المحيط *** وذ كرا** التارادعى زندي يخطأه بذرغان خوارزم كذا
وشهد بذلك بحضرة الزندي يحيى فذرع فاذا هو أريد أو نقص بطلت الشهادة والدعوى **كما اذا خالف**
سن الدابة الدعوى والشهادة وكذا أيضاً ادعى حديد أو ذ كرا أنه عشرة أمناه فاذا هو عشرون أو ثمانية تقبل

* وكره ان يخص نفسه انا يتوضأ به دون غيره كما يكره ان يعين لنفسه في

(٧)

المسجد مكانا * النهر المتصل بالحوض

الكبير الممتلئ ان كان

الحوض قدر ذراعين ونصف

لا يكون تعالى لان الربع

يحتكي حكاية الكل فلا

يتوضأ منه وان أقل منه

قتبع وقيل ليس يتبع وان

قدر ذراع * التوضي من

كرذابة لا يجوز لانه يتكرر

الاستعمال * غدير كبير يروث

فيه الدواب شاة ثم يجتمع

الماء فيه صيفا كله نجس الا

اذا اجتمع الماء اولا في موضع

طاهر حتى يبلغ عشرين في عشر

ثم انحدرا الى موضع الغدير

* الماء الكثير النجس دخل

في الحوض الكبير لا ينجسه

لانه حكم بالطهارة زمان

الاتصال * التوضي من

الحوض أفضل من التوضي

بالجارى رغم المقتلة بناء على

مسئلة الجزء الذى لا يتجزأ

* ويجوز التوضي من منبع

العين ومن موضع آخر لو

أقل من أربع في أربع لا يجوز

لانه يتكرر الاستعمال

ولو خمس في خمس اختلفوا

فذهب الأئمة على الجواز

وعن الامام الثاني ان

حوض الحمام كالماء الجارى

وعن الامام نعم اذا كان

الغرف مستدارا والماء

يدخل من الابواب ساوى

الداخل الخارج أم لاحق لو

كانت على يد المغترف نجاسة

والحالة هذه لا ينجس وكذلك

البئر * ولا بأس بدخوله

للرجال والنساء لكنهن

يدخلن بازاروسياتى وروى انه عليه الصلاة والسلام دخل حمام بحفة * امتلا الحوض التمس وخرج منه الماء الى الشط قدر ذراعين

الدعوى والشهادة لان الوزن في المشار اليه لغو كذا في الوجيز للكردرى * وفي دعوى القطن لا بد وأن يبين
القطن الزقاني أو البهقي أو الجاهري كذا في خزنة المفتين * ولا يشترط أنه يحصل من كذا منامنه كذا
منامن الملاج على ما عليه الفتوى كذا في الوجيز للكردرى * وفي دعوى القميص اذا بين نوعه وجنسه
وصفته وقيمه لا بد وأن يذكره بين ٢ (مردانه يازنانه خرد يازرك) كذا في خزنة المفتين * وفي دعوى خرق
الثوب وجرح الدابة لا يشترط احضار الثوب والدابة لان المدعى به في الحقيقة الجزء الفات من الثوب
والدابة كذا في الخلاصة * اذا ادعى جوهرا لا بد من ذكر الوزن اذا كان غائبا وكان المدعى عليه منه كرا
كون ذلك في يده كذا في السراجية * وفي اللؤلؤ يذ كر دوره وضوؤه ووزنه كذا في خزنة المفتين * وفي دعوى
عسدمن الابرة والمسئلة لا بد من بيان السبب لانه ان عينا يلزم احضاره وان دينا بسبب السلم او يجمع له عن
مبيع لا بد من بيان النوع والصفة لا ارتفاع الجهالة ولا يجب المثل فيه ما من الاستملاك لانهم ما قيمان
ولا يبيحان بالقرض اعدم جواز قرضهما كذا في الوجيز للكردرى * ادعى كذا منامن الحناء لا بد وأن يذكر
الجيد أو الوسط أو الردي ويذكر ٣ حنابرك أو سوده أو كوفته ولو ادعى قدر من التوتياء ينبغي أن يذكر
في دعواه ٤ كوفته أو نأ كوفته وبدونه لا تصح الدعوى كذا في خزنة المفتين * ادعى طاحونة في يدي رجل
وبين حدود الطاحونة وذكر الادوات القائمة في الطاحونة الا أنه لم يسم الادوات ولم يذكر كيفيتها فقد
قيل لا تصح الدعوى وهو الاصح كذا في المحيط * وفي فتاوى رشيد الدين ينبغي أن تكون لفظه الدعوى
في دعوى الوديعة ان لى عنده كذا قيمته كذا فامر له بحضره لا قيم عليه البينة على انه ملكي ان كان منكرا
وان كان مقرافا منه بالتخلى حتى أرفع ولا يقول فامر به بالرد كذا في الفصول العبادية * وفي دعوى
الوديعة لا بد من ذكر موضع الايداع أنه في أى مصر سواء كان له حل وموئنة أم لم يكن وفي دعوى الغصب
اذا لم يكن له حل وموئنة لا يشترط ذكر موضع الغصب كذا في الخلاصة * ادعى عليه غصب حنطة وبين
الشرائط لا بد من ذكر مكان الغصب كذا في الوجيز للكردرى * وفي غصب غير المثل واستملاكه ينبغي أن
يبين قيمته يوم الغصب في ظاهر الرواية كذا في الفصول العبادية * وفي دعوى التخارج لا بد من بيان أنواع
التركة وتحديد ضياعها وبيان الامتعة والحيوانات وبيان قيمتها ليعلم أن الصلح لم يقع على أرز من حصته
فان التركة لو تلفها بعض الورثة ثم صلح مع غير المتلف على أرز من قيمتها لا يصح عندهما كافي مسألة
الصلح بعد الغصب والاتلاف على أرز من قيمته كذا في الوجيز للكردرى * ولو ادعى على غيره أنه باع عينا
مشتركا بيني وبينه واني قد أجزت البيع حين وصل الى خبر البيع فواجب عليه تسليم نصف الثمن الى
لا تصح هذه الدعوى ما لم يذكر في الدعوى أن هذا كان قائما في يد المشتري وقت الاجازة ولا بد من ذكر رواج
الثمن وقت الاجازة وكذا لا بد من أن يذكر قبض البائع الثمن من المشتري ويسأل القاضي المدعى أن العين
كان مشتركا بينكما شركة ملك أم شركة عقد فان قال شركة ملك لا بد من ذكر هذه الشروط وان قال
شركة عقد لا حاجة الى قيام العين وقت الاجازة ~~والص~~ كن يشترط قبض الثمن لتصح مطالبته بأداء نصف
الثمن كذا في الفصول العبادية * وفي دعوى مال الشركة بسبب الموت عن تجهيل لا بد وأن يبين أنه مات
مجهلا لمال الشركة أم مات مجهلا للمشتري بمال الشركة لان مال الشركة مضمون بالمثل والمشتري مضمون
بالقيمة ولا يجب ذكر المطالبة بالرد والتسليم لان الواجب على المودع التخلي كذا في خزنة المفتين * وفي
دعوى البضاعة والوديعة بسبب الموت مجهلا لا بد وأن يبين قيمتها يوم الموت وكذا في دعوى مال المضاربة اذا
مات المضارب مجهلا لا بد وأن يبين أن مال المضاربة يوم مات مجهلا نقدا وعرض كذا في الفصول العبادية
* ولو ادعى على آخر أنه قبض منه كذا قفزة حنطة أمانة فواجب عليه ردها ان كانت قيمتها قائمة وان كانت
هالكة أو مستهلكة فمدها ينبغي أن يقول ان كانت قائمة فعليه التخلي وان كانت هالكة ينبغي أن

٢ من ملبوس الرجال أو النساء صغيرا وكبير ٣ حنابورق أو مسحوقة أو مدقوقة ٤ مدقوقة أو غير مدقوقة

يدخلن بازاروسياتى وروى انه عليه الصلاة والسلام دخل حمام بحفة * امتلا الحوض التمس وخرج منه الماء الى الشط قدر ذراعين

ظها الا اذا خرج من النهر الذي دخل منه (٨) * الحوض اذا كان ذا طول وعن لاعرض ومائة بقدر ماء الكبير فهو كثير يتحمل التجاسة

يقول هالك بعد الجحود وان كانت مستهلكة ينبغي أن يقول من جهته كذا في الخلاصة * اذا ادعى أنه قبض مني بجهة السوم كذا زنديجيا طوله كذا وعرضه كذا وقيمته كذا فواجب عليه تسليم عينه ان كان قائما وتسليم قيمته ان كان هالكا فهذه الدعوى لاتصح ما لم يقل قبض بجهة السوم ليشتري بكذا اذا رضى كذا في الفصول العمادية * لو ادعى الراهن تسليم الزهن على المرتهن هل تصح ذكر الطحاوي أن مؤنة رد المرهون على الراهن فعلى هذا لو طالبه الراهن بالرد والتسليم لاتصح وقيل مؤنة رد المرهون على المرتهن فعلى هذا ينبغي أن تصح دعوى الرد والتسليم على المرتهن كالمستعير كذا في خزنة المفتين * رجل باع عينا من الاعيان وهو عبده بحضرة مولا ثم ان المولى ادعى العين التي باعها العبد لنفسه فان كان العبد مآذونا له لاتصح دعوى المولى وان كان محجورا عليه تصح كذا في الظهيرية * ادعى أنه كان مكرها على البيع وأراد استرداده لاتصح ما لم يقل باعه وسلمه وهو مكره على كل واحد منهما ولو كان الثمن مقبوضا ينبغي أن يذكر وقبض الثمن أيضا مكرها وبرهن على الكل أما لو ادعى المكره أنه ملكه وفي يدي المشتري بغير حق لاتصح الدعوى لان بيع المكره اذا اتصل به القبض ثبت الملك فعلى هذا لو ادعى البيع الفساد الذي اتصل به القبض أنه ملكه وفي يدي المشتري بغير حق لاتصح الدعوى كذا في الوجيز الكردى * وفي فتاوى رشيد الدين رحمه الله تعالى في دعوى البائع الاكراه على البيع لا حاجة الى تعيين المكره كما لو ادعى ما لا سبب السعاية لا حاجة الى تعيين العوان وهو الاصح كذا في الفصول العمادية * في المنتقى رجل ادعى على آخر أنه أمر فلانا حتى أخذ منه كذا ان كان الأمر سلطانا فالدعوى صحيحة وان كان غير السلطان لم يكن على الأمر شيء كذا في الخلاصة * وان ادعى الضمان على المأمور فان كان الأمر سلطانا لاتصح الدعوى على المأمور وان لم يكن سلطانا تصح الدعوى على المأمور ومجربا أمر الامام اكراه كذا في خزنة المفتين * وفي دعوى السعاية لا حاجة الى ذكر اسم قابض المال ونسبه لكن بين السعاية أمال وقال ٢ (فلان غمز كرد مرا نازيان كردند مرا ظالمان) بجزء هذا لاتصح الدعوى وكذا لو ادعى أنه أخسره فلان بغير حق كذا في الخلاصة * ادعى على انسان أنه أخسرنى كذا بسبب ٣ أنك سعايت كرد مرا باصحاب سلطان بناحق وشهد الشهود كه اين فلان سعايت كرد باصحاب سلطان بناحق مرا اين مدعى راواصحاب سلطان بستند بناحق از اين مدعى بسبب سعايت اين مدعى عليه اين مقدار مال موصوف فهذه الدعوى والشهادة صحيحتان وان لم يذكر وقابض المال على التعيين ولا بد من تفسير السعاية لينظر أنه هل توجب المال عليه فانه يجوز أنه سعى الى أصحاب السلطان وقال لى عليه حق واجب فأمره بالدفع الى قبطيه بالادام وأخذوا الجعل منه وهذه السعاية لا تكون موجبة للضمان لانها بحق وكذلك اذا سعى وقال انه يجي الى امرأتى فأخذه السلطان وأخذ منه المال بهذا السبب لا يكون موجبا للضمان لانه تكلم بما هو صدق وهو قاصد للحسبة في هذا فلا تكون هذه السعاية موجبة للضمان والموجب للضمان أن يأتي بكلام كذب يكون ذلك سببا لاخذ المال منه أو لا يكون قصده اقامة الحسبة كما لو قال عند السلطان ان فلانا وجد مالا وقود وجد المال فهذا موجب للضمان لان السلطان ظاهرا يأخذ المال منه بهذا السبب كذا في خزنة المفتين * ولو ادعى أنه ارتشى منه لاتصح أيضا بدون التفصيل فان فسر على الوجه تسمع والا فلا كذا في الخلاصة

(الفصل الثالث فيما يتعلق بدعوى العقار) ان كان المدعى به عقارا ذكر حدوده الاربعه وأسماء أصحابها ونسبهم الى الجسد كذا في الاختيار شرح المختار * ولا بد من ذكر الجسد عند أبي حنيفة رحمه الله غمزى فلان حتى أخسرنى الظلمة ٣ بسبب أنه سعى بي الى أصحاب السلطان بغير حق وشهد الشهود بأن فلانا هذا سعى بهذا المدعى لأصحاب السلطان بغير حق وأخذ أصحاب السلطان من هذا المدعى بسبب سعاية هذا المدعى عليه مقدار من المال الموصوف بغير حق

فلا يتبس وقيل لا ولو من بخارى الى سمرقند والمختار الاول توسعة والحيلة ان تحفر حفرة ويحفر منه المياه نهره ويتوضأ في النهر فيرتفع الخلاف وعلى هذا البئر تنجس الحوض ثم دخل فيه ماء كثير وخرج منه أيضا قبل طهر الحوض وان قل الخارج وقيل لا حتى يخرج من ماله ما فيه وقيل مثله أو ثلاثة أمثاله وقيل يظهر وان لم يخرج شيء قال يوسف التبرجاني رحمه الله تعالى وبه يفتى * حوض صغير يدخل الماء من جانب ويخرج من جانب آخر ان ربعا في أربع يجوز التوضي فيه لان زاد عليه لانه زاد يستقر فيه المستعمل وان أربعا لا يستقر فيه وفي الصغرى ذكر الجواز مطلقا لانه جار * (نوع في الحباب والاواني) * حب اخذ منه مائع وجعل في قصعه ومن آخر كذلك ثم وجد فيها نارة (١) تجرى وان لم يقع على شيء وان غاب تحال التجاسة على القصعة وان لم يغب فعلى الحب الثاني وان كانا رجليين وكل يدهي أن دهنه طاهر فهو طاهران * (ولو كان في حب عسل وفي آخر خل أخذ من كل قصعة واطلع على فأرة فيها يشق بطنها فاح وجدي بطنها تعلق به التجاسة وان لم يوجد جدي الى الهرة فان لم تأكل تعلق

التجاسة بالخل وان أكلت تعلق بالعسل والخل * فرت الفأرة من هرة وفرت على الماء أفسدته لانها ترمى بالبول في هذه الحالة قال الامام تعالى

(١) قوله تجرى وان لم يقع على شيء وان غاب تحال الخ هكذا في الاصل الذي مدنا وحرره اه

الهندواني بولها يعني في الثياب لدخوله تحت عليه لافي الماء لعدم الضرورة ومثله الهرة يعني لعابها في الماء للضرورة لافي العضو وعلم بهذا
 جهل العوام فاتهم بكنونهم من لحس العضو ثم يصلون قبل غسله وقيل بول الهرة لاي معنى في الماء والثياب وفصل البعض بين الذكروا لا في
 لان الذكر يرمي في معنى لا الا في * بول الخفاش كبول الحمار والبقرة ينجس الحب وعن الامام التسوية في بقاء الطهارة * لحس الكلب
 ما ترشح من ماء الحب فالترشح نجس لاماء الدن (نوع في المستعمل والمقيد والمطلق) (٩) أدخل الجنب أو الحائض فيه

يده للاغتراف أو رفع الكوز

منه لا يفسده للضرورة

بخلاف ادخاله للتبريد وكذا

ادخال الاصبع وما دون

الكف وان أدخل الكف

للفعل فسد وان أخذ الماء

بفيه لغسل شيء أو لم ينوشاً

فسد عند الثاني خلافاً للمحمد

والاول هو الصحيح وفي بعض

الكتب يجوز غسل الثوب

به لا التوضي لانه ماء مقيد

* ولو أخذ الجنب الماء بهما

ونفخه في ثوب لا ينجس

والصحيح ان الامام مع محمد

في طهارة المستعمل والقنوي

عليه * دخل يده في البئر أو

رجله في الاناء أفسده أدخل

بعض جسده سوى اليد

أو رأسه أو رجله فبطل بعضه

فسد والمعرف عن الامام

الثاني عدم الفساد لم يصر

عضواً تاماً والفساد هو

الظاهر والمختار عدم الحكم

بالاستعمال قبل ان يستقر

ويسكن عن التحرك * بقي

على عضولعة فأمز به ذلك

العضو عليه اصح ولو به عضو

آخر كاليمين على اليسرى

أو على العكس لا بخلاف

الجنابة لان كل البدن

لدخوله تحت خطاب واحد

كعضو واحد * خرج من

تعالى هو الصحيح كذا في السراج الوهاج * هذا اذا لم يشتهر الرجل فان اشتهر فلا حاجة الى ذكر الارب والحد
 اجماعاً كذا في الوجيز للكردي * ذكر الشيخ الامام الفقيه الحاكم أبو نصر أحمد بن محمد السمرقندي في
 شروطه اذا وقعت الدعوى في العقار لابد من ذكر البلدة التي فيها الدار ثم من ذكر المحلة ثم من ذكر السكة
 فيبدأ أولاً بذكر الكورة ثم بالمحلة ثم بالسكة اختيار القول بمحمد رحمه الله تعالى فان المذهب عنده ان يبدأ
 بالأعم ثم ينزل من الأعم الى الأخص وقال أبو زيد البغدادى يبدأ بالأخص ثم بالأعم فيقول دار في سكة كذا
 في محلة كذا في كورة كذا لكن ما قاله محمد بن الحسن رحمه الله تعالى أحسن كذا في الفصول العمادية
 * وذكر أنه في يد المدعى عليه ولا تثبت اليد في العقار بتصادق المدعى والمدعى عليه أنه في يده بل تثبت
 بالبيئة أو علم القاضي في الصحيح كذا في الكافي * وذكر أنه يطالب به لان المطالبة حقة فلا بد من طلبه ولأنه
 يحتمل أن يكون مهوراً في يده أو محبوساً بالثمن في يده وبالمطالبة ينزل هذا الاحتمال وعن هذا قالوا في
 المنقول يجب أن يقول في يده بغير حق كذا في الهداية * قال جماعة من أهل الشروط ينبغي أن يذكر في
 الحدود لزيق دار فلان ولا يذ كر دار فلان وعندنا كلاً اللفظين على السواء أي ما ذكر فهو حسن كذا في
 المحيط * ولو ذكر الحدود الثلاثة وسكت عن الرابع لا يضر وان لم يسكت ولكنه أخطأ في الرابع لا يصح
 حتى لو قال المدعى عليه ليس هذا المحدود في يدي أو قال ليس على تسليم هذا المحدود فإنه لا تتوجه عليه هذه
 الخصومة وان قال المدعى عليه هذا المحدود في يدي غير أنك أخطأت لا يلتفت اليه الا اذا توافقا على الخطأ
 فيثبت ذنباً في الخصومة كذا في فتاوى قاضيخان * اذا ادعى داراً أو ذكر أن أحد حدودها دار زيد ثم ادعى
 ثانياً أو ذكر له هذا الحد دار عمرو ولا يقبل وان كان المدعى عليه يصدقه أنه غلط أولاً ادعى على آخر كرماً
 وبين حدوده ٢ (واحد جهاد وبعض بيوشة رز عمرو بن أحمد بن يوسف است ايشان بيوشة رز عمرو بن
 أحمد بن عمرو نوشته اند وهم جنين دعوى كرد و كواهان باين كواهي دادند قاضي حكم كرد اين حكم در حق
 اين رز كه در دست مدعى عليه است لا يصح (چون بعض حدود را غلط گفته اند) ولا يجوز للمدعى أن
 يتصرف فيه هكذا في خزائن المقتنين * ولو ذكر في الحد الرابع لزيق الرقبة أو الرقاق واليه المدخل أو الباب
 فذلك لا يكفي لان في الازقة كثرة فلا بد من أن ينسبها الى ما يعرف به وان كانت لا تنسب الى شيء يقول
 رقيقة بالمحلة أو بالقربية أو الناحية ليقع بذلك نوع معرفة كذا في الفصول العمادية * وهكذا في الوجيز
 للكردي * وان ذكر حدين لا يكفي في ظاهراً الرواية عند أصحابنا وان ذكر ثلاثة حدود كفاه وكيف يحكم
 بالحد الرابع إن هذه حال الخصاص رحمه الله تعالى في وقفه جعل الحد الرابع بازا الحد الثالث حتى ينتهي
 الى مبدأ الحد الاول كذا في المحيط * اذا كان الحد الرابع لزيق ملك رجلين لكل واحد منهما أرض
 على حدة أو لزيق أرض فلان ومسجد فقال المدعى الحد الرابع لزيق أرض فلان ولم يذكر الجدار الآخر أو
 المسجد تصح وقيل الصحيح أن لا تصح دعواه في هذين الفصلين هكذا في الفصول العمادية * لو ادعى محدوداً

ترجئة
 ٢ وبعضه متصل بكرم عمرو بن أحمد بن يوسف من الحد الرابع فكتبوا أنه متصل بكرم عمرو بن أحمد بن
 عمرو وادعى المدعى هكذا وشهدت الشهود بذلك وحكم القاضي بهذا الحكم في حق هذا الكرم الذي في يد
 المدعى عليه لا يصح حيث انهم غلطوا في بعض الحدود

(٢ - فتاوى رابع) الحمام بلا كوثر وابل قدمه ان علم بوجود جنب فيه فن حكم بنجاسة الماء المستعمل حكم بنجاسة القدم
 وان لم يعلم بجنب فيه لا وخلاف الثلاثة في الجنب الداخل في البئر للدلو اذا كان مستجيباً بالماء أما لو كان بالاجار أو لم يستنج فينجس عند
 الكل * وقع الحائض أو النفساء فيه قبل الانقطاع ولا نجاسة على بدنها لا يفسد وان بعد الانقطاع فالكلام فيه كالكلام في الجنب لو حوب
 الغسل عليها بعد الانقطاع لا قبله لعدم الشرط * المحدث البالغ اذا غسل غيراً عضواً وضوءه أو أناه أو ثوباً طاهراً لا يفسد الماء * أدخل صبي يده

في الاناء ان علم طهارة يد هان كان له رقيب يحفظه أو غسل يده فهو طاهر وان علم نجاسته فنجس وان شك فالمستحب ان يتوضأ بغيره لقوله عليه السلام دع ما يربيك الى ما لا يربيك * المختار ان وضوء الصبي العاقل مستعمل وغير العاقل لا * غسل البالغ يده من الطعام أو الطعام صار مستعملا وان من الوضوء أو غسلت من العجين لا لا قامة السنة في الاول دون الثاني * غسالة الميت من الماء الثلاث اذا اجتمع واستقر في موضع نجس وعند محمد طاهر مطلقا * وصلت شعرها (١٠) بشعر غير هاف غسلت الموصولة لا يصير مستعملا بخلاف ذواتها النازلة * انتزع من

وأحد حدوده أو جميعها متصل بملك المدعي هل يحتاج الى ذكر الفاصل قيل لا يحتاج وان كان متصلا بملك المدعي عليه يحتاج الى ذكر الفاصل وقيل ان كان المدعي أرضا كذلك الجواب وان كان بيتا أو منزلا أو دارا فلا حاجة الى ذكر الفاصل والحداد فاصل هكذا في المحيط في كتاب الشهادات * والشجرة لا تصلح فاصلا أما المسنة فتصلح فاصلا والشجر اذا كان محيطة بجميع المدعي بها يصلح فاصلا كذا في الخلاصة * والطريق يصلح حدا ولا حاجة فيه الى بيان الطول والعرض على الاصح والنهر لا يصلح حدا والاصح أنه يصلح كالخندق كذا في خزانة المفتين * وهل يشترط ذكر طول النهر وعرضه الاصح أنه لا يشترط كذا في خزانة الفتاوى * واذا جعل الحد طريق العامة لا يشترط أن يذ كر طريق القرية أو طريق البلدة كذا في المحيط في كتاب الشهادات * وفي ظاهر المذهب أن السور يصلح حدا كذا في الفصول العمادية * وهو الاصح كذا في خزانة الفتاوى * والمقبرة لو رطوبة تصلح حدا ولا فلا كذا في الوجيز للكردي * ادعى عشر ديرات أرض وبين حدود التسع دون الواحدة ان كانت تلك الارض الواحدة في وسط هذه الارض فقد دخلت في الحد فيجوز أن يقضى بالجملة عند ظهور الحاجة وان كانت هذه الواحدة على طرف فبدون ذكر الحد لا يصير معلوما فلا يجوز بالقضاء بها كذا في خزانة المفتين * وهكذا في الوجيز للكردي * ولو قال لزيد أرض الوقف لا بد وأن يبين المصرف ولو قال لزيد أرض المملوكة يبين اسم المملوكة ونسبته ان كان الاميراثين كذا في الخلاصة في كتاب الشهادات * واذا ذكر في الحد لزيد أرض ورثة فلان فلا يكفي كذا في المحيط * واذا كتب لزيد ملك ورثة فلان لا يصح كذا في الوجيز للكردي * ورأيت بخط المؤلف في دار من تركه فلان يصح ويصلح حدا وهذا في غاية الحسن ولو ذكر في الحد لزيد أرض ميان ديهي فذلك لا يكفي فاذا جعل أحد حدوده أرضا لا يدرى مال كها لا يكفي ما لم يقل هي يد فلان حتى تحصل المعرفة اذا ذكر أحد الحدود لزيد أرض المملوكة يصح وان لم يذ كر انها يد من لكن يشترط أن يقول والفاصل بينهما كذا كذا في الفصول العمادية * وفي اشتراط حدود المستثنيات نحو الطريق والمقبرة والحياض اختلاف المشايخ فمنهم من شرط ذلك ومنهم من لم يشترط ولا بد من تحديد المستثنى بحيث يقع به الامتياز وما يكتبون في زماننا في تحديد المستثنى أن حدودها الاربع لزيد أرض دخلت في هذه الدعوى أو في هذا البيع لا يصح لانه لا يقع به الامتياز فيذكر في التحديد من رابقت هذا المستثنى بحيث يقع به التميز كذا في خزانة المفتين * وكان ظهير الدين المرغيناني رحمه الله تعالى يقول اذا كانت المقبرة تلامح يحتاج الى ذكر حدودها وان لم تكن تلامح يحتاج كذا في الفصول العمادية * قال الامام النسفي والشيخ الامام السرخسي كان يشترط في استثناء المساجد والمقابر والحياض وطرق العامة ونحوها في شراء القرية الخاصة أن يذ كر حدود هذه الاشياء ومقاديرها طولها وعرضها وكان يرد المحاضر والسجلات والصكوك التي كان فيها استثناء هذه الاشياء مطلقا من غير بيان الحدود والسيد الامام أبو شجاع لا يشترط ذكر الحدود ولهذه الاشياء قال فنقضى بهذا تنبيه الامر على المسلمين كذا في الخلاصة * وما يكتبونه في زماننا وقد عرف المتعاقدان هذان جميع ما ورد عليه العقد أو خاطبه علم فقد استرد له بعض مشايخنا وهو المختار لان المبيع لا يصير به معلوما

ترجمه
وسط قرية

غسالة الجنب بعد الاستقرار فهو غفر ولو سأل لا لعدم الضرورة وكذا في حوض الحمام وعلى قول محمد السائل عفو أيضا الا ان يغلب على الماء فيسلب اسم الظهورية * ويكره شرب الماء المستعمل والنجس ويتنقع به في سقي الدواب وببل الطين ونحوه * وماء الزردج والصابون والعصفرو السيل لوريقا يسيل على العضو يجوز التوضي به وكذا المغلي بالاشنان وان تخن لا يزال به الحقيقي وذ كر الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى خلافة وادعى الاجماع عليه * وماء الملح لا يجوز الوضوء به لانه على خلاف طبع الماء لانه يجمد صفا ويذوب شتاء وكذا ماء النفط * وتوضأ بالثلج ان تقاطر من العضو جاز والا كالأوصاب يدهول فسخه بالماء طهران تقاطر

(الثاني في الغسل)

يجب عند منى له دفق وشهوة لدى الانفصال والظهور عند الثاني وعندهما يكفي الشهوة عند الانفصال فاذا انفصل بشهوة عن المحتلم أو نظر الى المرأة أو عالج ذكره فأمنى وأمسكه حتى سكن

ثم خرج بلا دفق وجب عندهما وكذا لو جامع واعتسل قبل بول ثم سأل وأجمعوا انه لو سأل بعد البول أو النوم لا يجب للقاضي ولم يجعل في الاجناس النوم والبول قاطعا وقال بعيد الصلاة والغسل عندهما خلافا للثاني * بال وخرج منه منى لو ذكره منتشرا عليه الغسل وان كان منكسرا لا * فأق بعد الغسل أو السكر ووجد على فراشه مذلا غسل عليه بخلاف الثائم * احتلم ولم يبال لا يغسل عليه اجماعا ولومنيا أو مذلا لم لان الغالب انه منى رقبضى الزمان وعن هذا قالوا ان الاعمى أو منى به ومذا أسال الدمع يتوضأ لوقت كل صلاة

لا احتمال كونه فيجاء أو صديدا * رأى بلة ولم يذ كر احتلاما لمزم عنددهما خلافا له * رأى في منامه مباشرة امرأه ولم ير بلة ثم بعد ساعة خرج
المذى لا يلزم * احتملت ولم تر بلة ان وجدت لذة الانزال لم تنزل مائها الى رجها بخلاف الرجل لخروج مائه وقيل لا يلزمها كالرجل لتعلق
الوجوب بالخروج الى موضع يلحقه حكم التطهير * احتمل وانزل لكن الماء لم يخرج عن رأس الذكر لا يلزم لما قلنا * استيقظا فوجد ادعى
فراشهما بلة وكل ينكر ان يكون له ان أبيض فله وان أصفر فلها وقيل ان طويلا (١١) فله وان عريض فلها والاحتياط ان

يغتسلا * قالت جامعتي جنى
يأتيني وأجد لذة الوفاق لا يلزم
* اقتض البكر لا يلزم ما لم ينزل
لان العذرة تمنع الالتقاء
* جومعت فيما دون الفرج
ودخل المني فرجها لا يلزم
ما لم تحبل لان الحبل دليل
انزالها * اغتسلت ثم خرج
منها المني ان منية لا يلزم
* المراهق والمراهقة لا يغسل
عليهما لكن ينعان مسن
الصلاة بلا طهارة لثلاثة عتادا
الصلاة بلا طهارة * أسلم
الكافر الجنب منع عن
القراءة والصلاة قبل الغسل
* حاض الجنب أو جومعت
الحائض أن شامت اغتسلت
وان شامت أخرت الى
الانقطاع فحينئذ يباح تأخير
الاغتسال الى وقت الصلاة
حتى حل له ان يتام ويعود
اليها قبله ويستحب التوضي
ان أراد المعاودة لانه انشط
كذا الحديث وغسلها
كفسه ولها فرجان ظاهر
وباطن ولا يلزم تطهير الباطن
فلا تدخل اصبعها في قبلها
* ألقف اغتسل ولم يدخل الماء
تحت الجلدة جاز لانه خلقة
* ولو نزل اليها البول نقض لانه
على عرضة الخروج
والخروج هو الغالب وجعل

للقاضي عند الشهادة فلا يدين التعيين كذا في الفصول العبادية * رجل ادعى دار في يد رجل فقال له
القاضي هل تعرف حدود الدار قال لا ثم ادعاهما بين الحدود ولا تسمع اما اذا قال لأعرف أسأني أصحاب
الحدود ثم ذكر في المرة الثانية فسمع ولا حاجة الى التوفيق كذا في الخلاصة * ولأنه قال لأعرف الحدود
ثم ذكر الحدود بعد ذلك وقال عني بقولي لأعرف الحدود ولا أعرف أسماء أصحاب الحدود وقبل ذلك منه
وتسمع دعواه كذا في الذخيرة * رجل ادعى محدودة وذكر حدودها وقال في تعريفها وفيها أشجار وكانت
المحدودة بتلك الحدود ولكنهم أخاليه عن الأشجار لا تبطل الدعوى وكذا لو ذكر مكان الأشجار الحيطان ولو
كان المدعى قال في تعريفها ليس فيها شجر ولا حائط فادعى فيها أشجار عظيمة لا يتصور حدوثها بعد الدعوى
الا أن حدودها توافق الحدود التي ذكر تبطل دعواه ولو ادعى أرضا ذكر حدودها وقال هي عشر ديرات
أرض أو عشر جرب فكانت أكثر من ذلك لا تبطل دعواه وكذا لو قال هي أرض ييذرفها عشر مكاييل فاذا
هي أكثر من ذلك أو أقل الا أن الحدود ووافقت دعوى المدعى لا تبطل دعوى المدعى لان هذا خلاف يحتمل
التوفيق وهي غير محتاجة اليه كذا في فتاوى قاضيخان * اذا ادعى محدودي موضع كذا وبين الحدود ولم
يبين أن الحدود ذكر أو أرض أو دار وشهد الشهود كذلك هل تسمع الدعوى والشهادة حكى فتوى شمس
الأنمة السرخسي رحمه الله تعالى أنه لا تصح الدعوى والشهادة وحكى فتوى شمس الاسلام الأوزجندی أن
المدعى اذا بين المصرو والمحلة والموضع والحدود تصح الدعوى ولا يوجب ترك بيان أن الحدود ما هو جهالة في
المدعى وكان ظهير الدين المرغيناني يكتب في جواب الفتوى ولو سيع قاض هذه الدعوى يجوز وقبل ذكر
المصرو والقربة والمحلة ليس بلازم وذكر شمس الدين أنه لا بد أن يكتب بأى موضع اترفع الجهالة وذكر أيضا
اذا كتب صك الضيعة لا بد أن يكتب بأى قرية هي وبأى موضع لانه وان بين الحد لكن اذا لم يبين الموضع
فالجهالة فيه باقية (قلت) واختلافات أهل الشروط أنه ينزل من الاعم الى الاخص أو من الاخص الى
الاعم اجماع على شرطية البان كذا في الفصول العبادية * اذا ادعى مسيل ماء في دار رجل لا بد وأن يبين
مسيل ماء المطر أو ماء الوضوء كذا في خزنة المفتين * وينبغي أن يبين موضع مسيل الماء أنه في مقدم البيت
أو في مؤخره كذا في المحيط * رجل ادعى مجرى ماء في أرض رجل أو طريقا في دار رجل ذكر في بعض
الروايات أنه لا تسمع دعواه ولا تقبل الشهادة لا بعد بيان الموضع والطول والعرض وذكر في الاصل أنه
تسمع دعواه وتقبل الشهادة كذا في فتاوى قاضيخان في فصل من الشهادة بالباطلة من كتاب الشهادات
* ادعى على آخر أنه شق في أرضه نهرا وساق فيه الماء الى أرضه لا بد وأن يسمي الأرض التي شق فيها وأن
يبين موضع النهر أنه من الجانب الايمن من هذه الأرض أو من الجانب الايسر ويبين قدر طول النهر وعرضه
ويبين عمقه فاذا بين ذلك ان أقر المدعى عليه بذلك لم يمان * كره حلقه بالله ما أحدث في أرض هذا
الرجل هذا النهر الذي يدعى وكذا لو ادعى أنه بنى في أرضه بناء لا يلتفت الى دعواه حتى يبين الأرض ويصف
البناء طوله وعرضه وأنه من الخشب أو من المدر * وكذا ادعى غرس الشجر في أرضه فهو على ما ذكرنا فان
بين المدعى ذلك ان أقر المدعى عليه أمر برفع البناء والشجر وان أنكر حلقه بالله ما بنى هذا البناء وما
غرس هذا الشجر في أرض هذا الرجل فان نكل أمر برفع البناء والشجر كذا في الفصول العبادية * اذا
ادعى على آخر ثلاثة أسهم من عشرة أسهم من دار وقال هذه الأسهم الثلاثة من العشرة الأسهم من الدار

بعض القول بالنقض قول لا وجوب الغسل ولم يفرق * ترك المضضة في الغسل ثم شرب الماء على وجه السنة لا ينوب ولو على غير وجهها ينوب
لانه مص في الاول وعب في الثاني والاحوط ان لا يخرج ما لم يج الماء (الثالث في الوضوء والحديث) من ينمخس في الماء الجاري ولو مكث
قد ما يسع فيه الوضوء والغسل لا يكون تاركاً لسنة * ورطل للاستنجاء وآخر غسل الرجل وآخر لبقيّة الاعضاء * لا وضوء في قبله وملازمة
بشموة أو غيرها أو من فرجها أو عضو آخر والمباشرة الفاحشة ان يمس بطنها بطنه وفرجها فرجها ما من القبل أو الدبر ولا يجب الوضوء

به عند محمد خلافا لهما قاء بلهما محتاطا بطعام والطعام غالب بحيث لو ان فرد بنفسه يبلغه بل الغم نقض وان كان البلم يبلغه بل الغم فعلى
 الخلاف وان استويا لا ينقض * امتخط فخرج من انفه دم قدر عدسة لا ينقض وعن محمد ان قطر قطر دم تنقض * الحامة توجب الوضوء
 وغسل المجمع ان زاد الدم على قدر الدرهم ولو قدره أو أقل لا ولو مسحه بخزفة مبلولة ثلاثا يكفي * نزول الرعاف الى قصبة الانف ناقض
 بخلاف نزول البول أو المني الى القلفة (١٣) وقد ذكرنا خلافا وكذا اذا نزل الى فرجها الخارج وجبا ويكفي في حال البقاء في

حق صاحب العذر السيلان
 مرة وقال الامام الصغار
 لا بد من مرتين أو ثلاث وبمرة
 لا يكون ذاعذرا اذا قدر
 المستحاضة أو ذوا الجرح
 أو المفتصد على منع دم بربط
 وعلى منع النشف بربط
 الخرقه لزم وكان كالاصحاء
 فان لم يقدر على منع النشف
 فهو ذوعذر بخلاف
 الحائض حيث لا تخرج
 بالربط عن كونها حائضا لان
 الدور في تحقيق الاسم
 لا يلزمه ثمة وهنا يلزم موتى
 تحقيق انه ذوعذر وقد در
 على الربط لا يلزم ولو سال
 بعد الوضوء حتى نفذ
 من الربط يجوز أداء الصلاة
 به ولا يلزمه غسل ثوب
 أصابه دمه وان لم ينفذ فان
 نفذ لزم وقال محمد بن
 مقاتل يلزم في كل وقت
 مرة والفتوى على الاول
 ولو عاد الدم من منخر آخر
 أو من موضع آخر من
 الجرح أعاد الوضوء والعرق
 المدمن الذي يقال له رسته
 لا يفسد الوضوء * القراد
 الكبير مص عضوا أو امتلاء
 دما نقض والصغير لا لان
 الاول لو شق يسيل فصار
 كالعلقة أخذت بعض

المحدودة ملكي وحقي وفي يده هذا المدعى عليه بغير حق ولم يدكر أن جميع هذه الدار في يده وكذلك لم يشهد
 الشهود أن جميع هذه الدار في يده هذا المدعى عليه فهذه الدعوى وهذه الشهادة مقبولتان كذا في المحيط وفي
 دعوى غصب نصف الدار شاعها هل يشترط أن يبين كون جميع الدار في يد المدعى عليه اختلاف المشايخ
 فيه قال بعضهم يشترط لان غصب نصف الدار شاعها لا يكون الا يكون كل الدار في يده وقال بعضهم غصب
 نصف الدار شاعها يتصور بان تكون الدار في يد رجلين فغصبه من يد أحدهما مخيفه تذكير يكون غصبا لنصف
 الدار شاعها كذا في الفصول العبادية * ادعى أنه له بسبب وقوعه في حصته لا بد وأن يدكر أن القسمة كانت
 بالقضاء أو بالرضا كذا في الوجيز للسكر درى * باع دار غيره وسلمها الى المشتري وجاء المالك فادعى الدار على
 البائع هل تصح الدعوى ينظر ان أراد أخذ الدار لا تصح وان أراد التضمن بالغصب فعلى الخلاف المشهور
 أن الغصب في العقار هل يتحقق موجبا للضمن وفي وجوب الضمان بالبائع والتسليم روايتان عن أبي
 حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط * والاصح أن العقار يضمن بالبائع والتسليم كذا في الفصول العبادية
 في الفصل الثاني والثلاثين * وان أراد اجازة البيع وأخذ الثمن تصح دعواه كذا في المحيط * ادعى دارا
 من تركه والده أنه اشتراها من والده في مرضه وأدكر باقي الورثة ذلك فقد قبل لا تصح هذه الدعوى وقبل
 ينبغي أن تصح كذا في الذخيرة * رجل باع عقارا وابنه وامرأته وبعض أقاربه حاضر يعلم به ووقع القبض
 بينهم ما تصرف المشتري زمانا ثم ان الحاضر عند البيع ادعى على المشتري أنه مذكور ولم يكن ملك البائع
 وقت البيع اتفق المتأخرون من مشايخهم فندى على أنه لا تصح هذه الدعوى ويجعل سكونه كالانصاح
 بالاقرار أنه ملك البائع ومشايخ بخارى أفتوا بصحة هذه الدعوى قال الصدر الشهيدي واقعا ان نظر
 المفتي في المدعى وأفتى بما هو الاحوط كان احسن وان لم يمكنه ذلك يفتى بقول مشايخ بخارى فان كان
 الحاضر عند البيع جاء الى المشتري وتقاضاه الثمن بأن يضمنه البائع اليه لا تسمع دعواه بعد ذلك الملك لنفسه
 ويصير مجيزا للبائع بتقاضى الثمن فلا تصح بعد ذلك دعواه الملك كذا في المحيط * رجل ادعى دارا في يد رجل
 فقال اشتريت من وصيكي في صغر ك تصح اذا ذكر اسم الوصى ونسبه وكذا لو قال اشتريت من وكيلك
 أما لو قال اشترى وكيلي منك فلا تصح كذا في الخلاصة * رجل ادعى دارا في يد انسان وقال في دعواه هذه
 الدار كانت لابي فلان مات وتركتها ميراثي ولاختي فلانة ولا وارث له غيرنا وترك دواب وثيابا فقسمتنا
 الميراث ووقعت هذه الدار في نصيبي بالقسمة واليوم جميع هذه الدار ملكي لهذا السبب وفي يده هذا بغير حق
 فدعواه صحيحة ولكن لا بد وأن يقول وأخذت أختي نصيبها من تلك الاموال حتى تصح منه مطالبة المدعى
 عليه بتسليم كل الدار اليه ولو كان قال في دعواه مات أبي وتركتها ميراثي ولاختي ثمان أختي أقربت
 بجميعها الى فصدقتهافي اقرارها حكى عن شيخ الاسلام الاوزجندى رحمه الله تعالى أنه قال دعواه صحيحة
 والصحيح أنه لا تصح دعواه في الثلاث كذا في المحيط في فصل الشهادة في الموارث من كتاب الشهادات سئل
 الامام تميم الاسلام الاوزجندى رحمه الله تعالى عن ادعى على آخر عينا وقال كان هذا ملك أبي مات
 وتركه ميراثي ولفلان وسمى عدد الورثة الا أنه لم يبين حصته فهذه الدعوى صحيحة ولكن اذا ال الامر
 الى المطالبة بالتسليم لا بد وأن يبين حصته ولو كان يبين حصته ولم يبين عدد الورثة بان قال مات أبي وترك هذا
 العين ميراثي ولجماعة سوى وحقي منه كذا واطالته بتسليم ذلك لا تصح منه الدعوى ولا بد من بيان عدد

جلد انسان * (نوازل) * شا كه شوكة أو ابرة فاخرجها وظهر دم ولم يسئل نقض وفي الجامع الصغير لم يحدرد الدم عن الورثة
 رأسه لكنه علا وصار أكثر من رأس الجرح لا ينقض وهذا خلاف ما في النوازل والاول عن الامام الثاني والثاني عن محمد رحمه الله تعالى
 والنقض اقيس لان مزاليته عن مجرحه سيلان * خرج دم من القرحة بالعصر ولولا ما خرج نقض في المختار لان في الاخراج خروج * تصعد
 الماء الى رأسه ومكث ثم خرج من انفه أو فاه أو دخل الماء بجرحه ولا دم ولا صديفيه ثم خرج منه لا ينقض * اذا زال الاشكال عن الخئي

فالفرج الآخر كالجراحة لا ينقض ما لم يسئل * كل ما وصل الى الداخل من الاسفل ثم عاد نقض لعدم انفسكا كه غن بله وان لم يتم الدخول بان كان طرفه في يده تعتبر البسلة حتى لم يفسد الصوم ولا غسل عليه وهو واضح الروايتين * وفي لاصبيع أيضا احشاشا كره وأدبره ولولا لخرجا فعن الثاني انه لا ينقض ان لم يظهر فان ابتل داخل الحشوا لا ينقض وان خارجه نقض * خرجت القطننة وعالها بلل لا يعيد ما صلى لاحتمال الحدوث * ان ابتل الكرسف ينظر ان في الشفة فخرجت البسلة من الحلقة وتوضأت وان في الحلقة (١٣) وضعت كرسفا في الداخل وعلقها

خيط في الخارج ان كان قويا يمكنه اخراج الكرسف ففي حكم الخارج والا لا * حلق لحية أو رأسه أو شاربيه أو قلم أظافره بعد الوضوء لا يعيد ولا يجب امرار الماء أيضا (نوع في الشك) شك في خلال الوضوء في غسل بعض أعضائه وذلك أول ما عرض غسل ذلك الموضع وان كان يعرض كثيرا لم يمتد ذلك كما اذا عرض بعد الوضوء في غسل بعض أعضائه والشاة في الحدث على وضوئه وفي الوضوء على حديثه ولا يتحرى وعن محمد رحمه الله تعالى تذكر دخوله الخلاه لا الحدث بل شك فيه توضأ لأنه دليل الحدث غالبا * وعلى هذا لو جلس للوضوء ومعه ماء ثم قام وشك انه قام قبل التوضي أو بعده لا يتوضأ لان أخذ الماء والخمس دليل الوضوء غالبا يعلم انه لم يغسل عضوا لكنه لا يعلم بعينه غسل رجله اليسرى لأنه آخر العمل * رأى البله بعد الوضوء سائلا من ذكره يعيد وان كان يعرض كثيرا ولا يعلم انه بول أو ماء لا يلتفت اليه وينضم فرجه أو أزاره بالماء قطعاً للوسوسة واذا بعد عهده عن

الورثة كذا في الذخيرة اذا ادعى الرجل دارا ميراثا من أبيه أو أمه ولم يذكر اسم المورث ونسبه (١) حكى عن شمس الاسلام الاوزجندی أنه لا تسمع دعواه كذا في المحيط في فصل الشهادة في الموارث * لو ادعى عينا في يد انسان (٢) أنه له لما أن صاحب اليد أقربه له أو ادعى عليه دراهم وقال في دعواه على عليه ألف درهم لما أنه أقربه له أو قال ابتداء هذا الرجل أقر أن هذا العين لي أو أقر أن لي عليه كذا من الدراهم لا تصح هذه الدعوى على قول عامة المشايخ كذا في خزنة المفتين نقلا عن الذخيرة * ذكر الصدر الشامي في الباب الثاني والخمسين من شرح أدب القاضي أن المدعي لو ادعى أنه أقر أن هذا الشيء لي فله بالتسليم الى ولم يدع أنه ملكي فعامة العلماء على أنه يسمع ويأمره بالتسليم اليه هكذا في الفصول العبادية * أجمعوا على أنه لو قال هذا العين ملكي وهكذا أقربه صاحب اليد أو قال لي عليه كذا وهكذا أقربه المدعي عليه أنه تصح الدعوى وتسمع البينة على اقراره كذا في الذخيرة * وفي هذه الصورة لو أنكر هل يحلف على اقراره الفتوى على أنه لا يحلف على الاقرار وانما يحلف على المال كذا في الفصول العبادية * وكما لا تصح دعوى المدعي بسبب الاقرار لا تصح دعوى النكاح أيضا بسبب الاقرار كذا في خزنة المفتين * ولو قال في الدعوى ان صاحب اليد قال هذا العين لك تسمع ذلك منه لان هذه دعوى الهبة والهبة سبب الملك كذا في الذخيرة * اختلفوا أنه هل تصح دعوى الاقرار من طرف الدفع حتى لو أقام المدعي عليه بينة أن المدعي أقر أنه لا حق له على المدعي عليه أو أقام بينة أن المدعي أقر أن هذا الملك هذا المدعي عليه هل تقبل عامتهم على أنه تصح دعوى الاقرار من طرف الدفع هكذا في الفصول العبادية

(الباب الثالث في اليمين وفيه ثلاثة فصول)

(الفصل الاول في الاستحلاف والنكول) الاستحلاف يحتاج الى معرفة اليمين ونفسه يرها وركنها وشرطها وحكمها (أما نفسها) فاليمين عبارة عن القوة والقدرة ومعنى القدرة أنهم ما أن يتقوى الخائف في انكاره بان يدفع دعوى المدعي للحال (وأما ركنها) فذكر اسم الله تعالى مقر ونا باليمين (وأما شرطها) فانكار المنكر (وأما حكمها) فانه قطع الخصومة وانفصال المشاجرة بينهما حتى لا تسمع دعوى المدعي بعد ذلك اذا لم تكن له بينة قال الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا شك رجل فيما يدعي عليه فيمنع له أن يرضى خصمه ولا يجمل بيمينه وبصلحه وان كان في شبهة ينظر ان كان أكبر رايه أن دعواه حق فلا يسمعه أن يحلف وان كان أكبر رايه أن دعواه باطلة يسمعه أن يحلف هكذا في محيط السير خسي (٣) الاستحلاف يجري في الدعاوى الصحيحة دون فاسدها كذا في الفصول العبادية * فان صححت الدعوى سأل المدعي عليه عنها فان أقر أو أنكر فبرهن المدعي قضى عليه والا حلف بطله كذا في كنز الدقائق * اذا توجهت اليمين على المنكر ان شاء خاف ان كان صادقا وان شاء فدى يمينه بالمال كذا في محيط السير خسي * لو حلف بطلب المدعي عليه بين يدي القاضي من غير استحلاف القاضي فهذا ليس بتحليف لان التحليف حق القاضي كذا في القنية وهكذا في البحر الرائق (٤) قال أبو يوسف رحمه الله تعالى أربعة أشياء يستحلف القاضي الخصم قبل أن يسأل (١) اذا ادعى دارا ميراثا من أبيه أو أمه ونسبه لا تصح دعواه (٢) لا تصح الدعوى بسبب الاقرار (٣) مطلب الاستحلاف لا يجري في الدعوى الفاسدة (٤) مطلب في الأشياء التي يحلف فيها الخصم من غير طلب المدعي

الوضوء أو علم انه بول لا تنفعه الحيلة (نوع) سكر ثم افاق ان كان لا يعرف الارض من السماء بطل وضوءه وعن الثاني انتقاضه بتعمد النوم في السجود وظاهر المذهب عدم الانتقاض بالنوم فيه * وضع رأسه على ركبته ونام قبل يقض وابن المبارك لا * ألمق بطنه بفخذه بطل عند الثاني خلافا لمحمد رحمه الله تعالى * نام قاعدا فسقط واتبعه قبل وصول جنبه الارض او عنده بلافصل لا وعن الثاني النقض مطلقا وعن محمد رحمه الله تعالى ان اتبعه قبل زوال المقعد من الارض لا ولو بعد الزوال بطل سقط أم لا ولا التوى على القول الاول وقيل المعتمد القول الاخير

ولو كان تارة يزول من الأرض وطورا لا يظهر انه لا يكون - ثم نأقوله شمس الأئمة وان نام واضعا يده على الأرض وانتبه فلم يصل جنبه الى الأرض لا تبطل * نام المريض فاعدا مستندا الى رجل والصحيح الى جدار أو سارية بحيث لو ازيل لسقط فاطمأوى على انه ينقض وفي الظاهر لا اذا كان البناء مستقرا على الأرض * نام على السرج أو الحمل راكبا لا اذا اضطجع * أدلى رجله في الثور ونام فاعدا على شطه بطل * نام في حجة تلاثة أو شكر وكانت على وجه (١٤) السنة أو غيرها بان فرش ذراعيه وألقى بطنه بفخذه لا ينقض عندهم وعنده حدوث النوم

في الصلاة ليس بمحدث في الاحوال كلها الا ان يكون مضطجعا أو متكئا والمريض اذا صلى مستلقيا فنام نفسه صدلته لفساد الوضوء * القهقهة ناقض وهو ما يكون مسموعا لغيره بدت نواجذه ام لا وقال الامام الخواري اذا بدت نواجذه وشغله عن الذكر فحدث ولا ينقض طهارة الغسل ويطل التيمم * أنكر وضوء الصلاة كفر ولغيرها الا انه ليس بعبادة مقصودة * يخرج القبح من طرف الجراحة وبقية أطراف قشر القرحة موصولة بالجلد والماء في الوضوء لا يصل الى تحت القشر يجوز الوضوء * جعل الشحم في شقاق رجله وغسل ولم يصل الماء اليه ان اضره جاز والا وان خرزه جاز مطلقا * ولو كان على جسده ونيم ذباب أو خرير غوث أو درن لم يصل الماء تحته يجوز ولو قرا لا كيفية الاستنجاء بالماء ان يجلس أفرج ما يكون ويرخي نفسه ويستنجي بوسط الاصابع وكذلك هي ولو بين خفين يطهران بطهارة موضع الاستنجاء كالذلو بطهارة البئر وكذا الوضوء على لوح الماء

المدعى ذلك أحدهما الشفيع اذا طلب من القاضي أن يقضى بالشفعة يحلفه بالله لقد طلبت الشفعة حين علمت بالشراء وان لم يطلب المشتري ذلك وعند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى لا يستحلفه الثاني الأكبر اذا بلغت فاختارت الفرقة وطلبت التفريق من القاضي يستحلفها بالله لقد - داخترت الفرقة حين بلغت وان لم يطلب الزوج الثالث المشتري اذا أراد الرد بالعيب يحلفه القاضي انك لم ترض بالعيب ولا عرضته على البيع منه - ذرايته الرابع المرأة اذا سألت من القاضي أن يفرض لها النفقة في مال الزوج الغائب يحلفه بالله ما أعطاك نفقة منك - حين خرج ويجب أن تكون مسنة - ثمة النفقة في قولهم جميعا كذا في الفصول العمادية * وفي الاستحقاق يحلف المستحق بالله ما بعث ولا وهب ولا تصدقت عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعندهما لا يحلف بدون طاب الخضم هكذا في الخلاصة والوجه - بل للكردي * وأجمعوا على أن من ادعى ديناً على ميت يحلف من غير طلب الوصي والوارث بالله ما سألته وتوفيت دينك من المدون الميت ولا من أحد أدام اليك عنه ولا قبض لك قابض بأمرك ولا أبرأته منه ولا شياً منه ولا أحلت بذلك ولا بشئ منه على أحد ولا عندك به ولا بشئ منه رهن كذا في الخلاصة (٢) * لا يحلف مع وجود البرهان الا في مسائل الاولى يحلف مدعى الدين على الميت اذا برهن ولا خصوصية لدعوى الدين بل في كل موضع يدعى حقاً في التركة وأثبتته بالبينة فانه يحلف من غير طلب خصم أنه ما استوفى حقه وهو مثل حقوق الله تعالى يحلف من غير دعوى الثابتة المستحق للبيع بالبينة المستحق عليه تحليفه بالله ما باعه ولا وهبه ولا تصدق به ولا خرجت العين من ملكه الثالثة يحلف مدعى الا بق مع البينة بالله أنه باق على ملكك الى الآن لم يخرج بيع ولا هبة كذا في الجرارائق * واذا قال المدعى لي عليه شهود حضور في المصروط طلب حلفه لم يحلف عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولكن يقال لخصمه أعط كفيلاً بنفسك ثلاثة أيام لثلاث غيب فيبطل حق المدعى ويجب أن يكون الكفيل ثقة معروف الدارين حتى تحصل فائدة التكفيل كذا في الكافي * وان قال لا أو قال شهودي غيب أو مرضي حلف المدعى عليه وقال مشايخنا اذا قال المدعى شهودي غيب أو مرضي انما يحلف المدعى عليه اذا بعث القاضي أميناً من أمنائه الى محلة الشهود الذين سمعهم المدعى حتى يسأل عن الشهود فان أخبر أنهم غيب أو مرضي يحلفه أما بدون ذلك فلا يحلفه على قول من لا يرى الاستحلاف اذا كانت له بيعة حاضرة في المصروط كذا في المحيط * واذا نكل المدعى عليه عن البين قضي بالمال للمدعى على المدعى عليه بسبب النكول عنه - ثم لا يبدأ أن يكون النكول في مجلس القضاء هكذا في الكافي * ولا ترد البين على المدعى كذا في الهداية * وينبغي للقاضي أن يقول له اني أعرض عليك البين ثلاث مرات فان حلفت والا قضيت عليك بما ادعى فاذا كرر العرض عليه ثلاث مرات قضي عليه بالنكول كذا في الكافي * وهذا التكرار ذكره الخفاف لزيادة الاحتياط والمباغة في بلاء العذر فاما المذهب فهو أنه لو قضي بالنكول بعد العرض مرة جاز وهو الصحيح والاول أولى كذا في الهداية * ولو عرض عليه البين ثلاث مرات فأبى ان يحلف وقضى عليه بالنكول ثم قال أنا أحلف لا يلتفت اليه ولو قال أنا أحلف قبل أن يقضى عليه يقبل ذلك منه ويستترط أن يكون القضاء على فور النكول عند بعض المشايخ وعلى قول الخفاف لا يشترط وعليه الفتوى كذا في الفصول العمادية * ولو ان القاضي عرض عليه البين في المرة الاولى فقال لا أحلف ولما

(٢) مطلب لا تحليف مع البرهان الا في مسائل

يطهران الوضوء بطهارته وما يصب الثوب من ماء الثلاث فغليظة ومن الرابع فكل المستعمل على الخلاف * وان نفذ من عرض المياه الثلاث الى باطن الخلف أو المكعب يطهر الظاهر بطهارة المقعر لا باطنه ومن لم يحدث منه تركه ولو على شظن لكان النهي راجع على الامر حتى استوعب النهي الا زمان ولم يقتض الامر التكرار * ولو شئت يذاه مسح ذراعيه مع المرفقين على الأرض والوجه على الجدار ويصلي (الرابع في المسح) لا يجوز المسح بأصبع أو أصبعين وان بلغ الربع الا بالاهام والسبابة مفتوحين لان بينهما ما قدر اصبع ولا بين

ثلاثة اصابع وان وضع الثلاثة ولم يعد لا يجوز في الرأس والخف خلافاً للمحدر رحمه الله تعالى وان مسح باصبع واحد أو أحس حتى كل ماء جاز ولو باصبع بجوانبها الأربع لا ولو باصبع الأصابع يجوز في الصحيح متقاطر كان الماء أولاً * مسح الرأس يبل اللحية لا يجوز وبه مغسول بان أخذ الماء لغسل ذراعيه فمسح بالباقي بعد الغسل أو بالباقية يجوز * مسحت على الخماران نفذت البسلة المتقاطرة جاز ولو شدت الذوائب على رأسها ومسحت عليها لا يجوز وقيل يجوز ولكن ان أرسلت الذوائب أعادت المسح * مسحت (١٥) على الخضاب ان اختلطت البسلة بالخضاب حتى خرجت عن

كونها ماء مطلقاً لم يجز * المسح على شعر تحتة بعض الرأس يصح وان لم يكن تحتة رأس كالمسترسل لا يجوز وما فوق الاذن من الرأس والرقيقة والجبهة لا * والفتوى على ان مسح الكتف الجبيرة عند من غرضه يكتفي * ما مسح العصابة بدلها باخرى ان أعاد المسح فحسن وان لم يعد جاز ثم ان اضر محل الجبيرة وغسل ماتحتها مسح على الخرقه وان كان لا يضره الحل والمسح نزع ومسح على الجراحة وغسل ما حولها وان اضرها المسح لا الحل حل وغسل الحوائى ومسح على الخرقه الملاقيه للجراحة لان المسح ضرورى فيقدر بقدرها * تجاوزت المرأة عن موضع الجراحة يجوز المسح اذا استوعب العصابة ومثله المقتصد وعليه الفتوى وايصال الماء الى فرج بقيت من العصابة ولم تسترهما العصابة فرض * على ذراعه جائر غسسه في الماء للمسح لم يجوز أفسد الماء ولو على أصابعه أو كفه لا يفسد الماء وجاز كالو ادخل رأسه للمسح * ترك الجنب المضطمة والاستنشق ولبس الخف

عرض عليه في المرة الثانية قال أحلف فأراد أن يحلفه فقال له قل بالله فقال لا أحلف ثم عرض عليه اليمين ثالثاً فقال لا أحلف فان القاضي يقضى عليه ويحسب كل ذلك عليه ولو أن المدعى عليه بعد عرض القاضي عليه اليمين مرتين استهله ثلاثة أيام ثم جاء بعد ثلاثة أيام وقال لا أحلف فان القاضي لا يقضى عليه حتى نكل ثلاثة ويستقبل عليه اليمين ثلاث مرات ولا يعتبر نكوله قبل الاستهال كذا في فتاوى قاضيان * ثم ان النكول قد يكون حقيقياً كقوله لا أحلف وقد يكون حكياً بان يسكت وحكمه حكم الاول اذا علم أنه لا آفته من طرش أو خرم هو الصحيح كذا في الكافي * ولو سأله القاضي عن دعواه فسكت ولم يجبه وكلمه القاضي بشئ لم يجبه فالقاضي يأمر المدعى أن يأخذ منه كفيلاً حتى يسأل عن قصته وحاله هل به آفة تنعنه من السمع والكلام فان ظهر أنه لا آفة به وأعادته الى مجلس القاضي فأدعى وهو ساكت فالقاضي يعرض عليه اليمين ثلاثاً فيقضى عليه بالنكول ولو قال لا أقرو ولا أنكر لا يحلفه ويحبسه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يجعل منكراً كذا في محيط السرخسي * وان علم القاضي ان بلسانه آفة بأن علم أنه أخرس يأمره أن يجيب بالإشارة ويعمل بأشارته فان أشار بالاقرار ثم الاقرار وان أشار بالانكار عرض عليه اليمين فان أشار بالاجابة كان عينا وان أشار بالاباء يكون نكولاً فيقضى عليه بالنكول كذا في الذخيرة * وان ادعى رجل على امرأه أنه تزوجها وأنكرت المرأة ذلك وأدعت المرأة النكاح وأنكرت الرجل أو ادعى الرجل بعد الطلاق ونقض العدة أنه كان راجعاً في العدة وأنكرت المرأة أو ادعت المرأة ذلك وأنكرت الزوج أو ادعى الزوج بعد انقضاء العدة الا بلاء أنه كان فاء اليها في المدة وأنكرت المرأة أو ادعت المرأة ذلك وأنكرت الزوج أو ادعى على مجهول أنه عبده أو ادعى المجهول عليه ذلك أو اختمما على هذا الوجه في ولاء العتاقة أو ولاء المولاة أو ادعى على رجل أن المدعى عليه ولده أو ولد له أو ادعت المرأة على مولاهما أنها ولدت منه هذا الولد أو ادعت أنها ولدت منه ولداً وقدمات الولد وأنهم أم ولد له عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يستحلف المتكفي في هذه المسائل السبع وعندهما يستحلف وإذا نكل يقضى بالنكول كذا في النهاية * وكذلك لو كانت الدعوى في الرضا بالنكاح أو في الامر بالنكاح يستحلف عندهما كذا في خزانة المفتين * وأما المولى اذا ادعى الاستيلاء فيمنبت باقراره ولا يلتفت الى انكاره في هذه المسائل تتصور الدعوى من الجانبين الا في الاستيلاء كذا في الجوهرة النيرة * قال القاضي نحر الدين في الجامع الصغير والفتوى على قولهم ما وقيل ينبغي للقاضي أن ينظر في حال المدعى عليه فان رآه متعناً يحلفه وبأخذ بقوله ما فان كان مظلوماً لا يحلفه أخذاً بقوله كذا في الكافي * قال في الينابيع اذا رفعت المرأة زوجها الى القاضي وبجده الزوج نكاحها حلفه القاضي فاذا حلف يقول فترقت بينكما هكذا روى خاف بن أيوب عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وقيل يقول القاضي للزوج ان كانت امرأتك فهي طالق فيقول الزوج نعم كذا في السراج الزاهج * ثم على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا كان لا يجري الاستحلاف في النكاح لو كانت دعوى النكاح من المرأة وقالت المرأة للقاضي لا يمكنني أن أتزوج لان هذا زوجي وقد أنكرك النكاح فله طلاق لا تزوج والزوج لا يمكنه أن يطلقها لان بالطلاق يصير مقرباً بالنكاح ماذا يصنع القاضي ذكره الاسلام على البرزوى يقول للزوج قل لها ان كنت امرأتى فأنت طالق كذا في المحيط * وان كانت الدعوى من الزوج وقال أنا أريد أن أتزوج أو أريد أن أتركها أو أريد أن أتركها فان القاضي لا يمكنه من

وأحدث نزع الخف ولا يمسح وقبل الحدث تمضمض لا غير ولو تركهما والاستنجاء أيضاً المحدث لا ينزع ويمسح * مسح نية التعليم لا الطهارة صح وضع الكف أو بعض الأصابع معه ومدها جاز والاحسن المسح بكل اليسر * نسي المسح ومشي في الماء أو في الكلال المبتل بالمطر فابتل بمقدار ما يلزم مسحه من الخف جاز وان ابتل بالطل فالاصح الجواز لانه ماء وقيل لانه نفس دابة في البحر * استنجنى بعد تمام الوضوء على وجه السنة لا يمسح ولو لا على وجهها مسح ويجوز المسح على اللبود التركية في الصحيح * الخف اذا كان صلباً لا يبدو منه الرجل حال المشي يجوز وان

بدت في حال غير المشي لانه المعتبر ولو بدار رأس الانامل لا غير قال السرخسي لا يسمع في الاصح وقال الامام الحلواني يصح اذا كان اسفله مستورا ويستوي كون الخرق في باطنه وظاهره وعند العقب يرتفع القدم حتى يخرج العقب لعمدة الخلف ثم يعود الى مكانه فلا بأس به قال بكرة اذا بقي من القدم قدر ثلاث أصابع يجوز المسح * تمت مدته لكن خاف ذهاب الرجل من البرد مسح وان طال (الخامس في التيمم) خرج الامر ولم يعلم كم بينه وبين الماء ان علم (١٦) بقوات الوقت لو ذهب الى الماء تيمم * ظن فناءه وتيمم ثم علم خلافه اعاد * ضرب الخيمه على بئر مندرس

وتيمم وصلى ثم علم فالاحسن اعادتها * منعه عن الوضوء بعد وصلي بالتيمم اعاد * وليس عليه طلب الدلو من الرفيق وان وعدا ليعطاء يستحب له الانتظار لان خاف القوت وقال ينتظر وان خاف قوت الوقت * شرع بالتيمم ورأى عند واحد ماء كثير ان علم انه يعطيه قطع وان أشكل لا * ولو وعد كافر اعطاء بعضي وبسأل بعد الفراغ ان يذل اعادوا الا لا * الموضوع في القلاة للشرب يجوز الوضوء به ولو للوضوء لا يجوز منه الشرب * محدث على ثوبه دم مانع ومعه ماء يمكن لاحدهما صرفه الى الدم لعدم البديل له * معه ماء زمزم يتوضأ به وان أراد الحيلة خاطه بما ورد غاب حتى يكون ماء مقبدا وما قيل به من اخر ثم يستودع ليس بشئ يمكنه الرجوع في الهبة فاشبهه الفدية على الشراء ومقطوع المرفق يمسح فيسه موضع القطع * ومن أراده وضع يديه على الارض شديد الدخول التراب بين اصابعه ونفضه مرة ان قل التراب ومرة ان اكثر ويضربه ضربتين ضربة للوجه وضربة لليدين

ذلك لانه أقرب لهذه المرأة أمها امرأته فيقول له ان كنت تريد ذلك فطلق هـ ذه ثم تزوج أختها أو أربع نسائها هكذا في البدائع * وانما يستخلف في النسب المجرد عندهم اذا كان يثبت باقراره كذا في الهداية * اقرار الرجل يصح بخمس بالوالدين والولد والزوجة والمولى لانه أقرب ما يلزمه ولا يصح اقراره بمن سواه م ويصح اقرار المرأة بأربعة بالوالدين والزوجة والمولى ولا يصح بالولد ومن سوى هؤلاء لان فيه تحميل النسب على الغير الا اذا صدقها الزوج في اقرارها بالولد أو يشهد بولادة الولد هكذا في غاية البيان * هذا كله اذا لم يدع المدعي بدعوى هذه الاشياء مالا اذا ادعى ما لا يدعوى هذه الاشياء كالمراة تدعى على رجل انه تزوجها على كذا وطلقها قبله لالدخول بها وادعت نصف المهر أو لم تدع الطلاق وادعت النفقة فيحلفه القاضي بالاخلاف كذا في الفتاوى الصغرى * اذا قال المدعي أنا أخو المدعي عليه لاني به وان أباه مامات وترك مالا في يده هذا المدعي عليه أو ادعى حجرا بأن قال هـ ذا الصغير الذي التقطه أخي وفي ولاية الحجر عليه وأنكر ذواليد أو قال المدعي وهو من أنا أخو المدعي عليه فافترض لي عليه النفقة وأنكر المدعي عليه أن يكون هذا المدعي أخاه أو أراد الراجح الرجوع في الهبة فقال الموهوب له أنا أخوك يستخلف المدعي عليه على ما يدعي من النسب بالاجماع ولكن ان نكل ثبت ما ادعى من المال أو الحق لا بالنسب هكذا في الكافي * أما الحدود فاجمعوا أنه لا يستخلف فيها الا في السرقة فاذا ادعى على آخر سرقة فأنكر فانه يستخلف فان أبي أن يحلف لم يقطع ويضمن المال وكذا اللعان لا يستخلف فيه أيضا بالاجماع لان اللعان في معنى الحد فاذا ادعت على زوجها أنه قد فها وأرادت استخلافه فانه لا يستخلفه كذا في السراج الوهاج * ذكر الصدوق الشهيد درجة الله تعالى أن الحدود لا يستخلف فيها بالاجماع الا اذا ضمن حقا بأن علق عتق عبده بالزنا وقال ان زنت فانت حر فادعى العبد أنه قد زنى ولا يثبت له عليه يستخلف المولى حتى اذا نكل ثبت العتق دون الزنا كذا في التبيين * ثم اذا حلف المولى عن كاهو المختار يحلف على السبب بالله ما زنت بعد ما حلفت بعقبي عبدك هكذا في فتاوى قاضيان * ولو أن رجلا ادعى على رجل أنه قال له يا منافق يا زنديق يا كافر أو ادعى أنه ضربه أو اطعمه أو ما أشبه ذلك من الامور التي أوجب التعزيز أو أراد تخليفه فالحقضي يحلفه فان حلف لاشئ عليه وان نكل بقضى عليه بالتعزير ويكون التخليف فيه على الحاصل كذا في المحيط * ومن ادعى قصاصا على غيره فحججه استخلف بالاجماع كذا في الهداية * فان حلف فانه يبرأ كذا في السراج الوهاج * ثم ان نكل عن البين فيما دون النفس يلزمه القصاص وان نكل في النفس حبس حتى يقرأ ويحلف وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يلزمه الارش فيما كذا في الهداية

(الفصل الثاني في كينة البين والاستخلاف) * من توجهت عليه البين فالحقضي يحلفه بالله ولا يحلفه بغير الله كذا في محيط السرخسي * ان أراد المدعي تخليفه بالطلاق أو العتاق في ظاهر الرواية لا يجيبه القاضي الى ذلك لان التخليف بالطلاق أو العتاق ونحو ذلك حرام وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضيان * ويغلب بذكر أوصافه فتوقوله قل هو الله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة هو الرحمن الرحيم الذي يعلم من السر ما يعلم من العلانية ما فلان هذا عليك ولا قبلك هذا المال الذي ادعاه وهو كذا وكذا ولا شئ منه وله أن يزيد في التغليب على هـ ذا وله أن ينقص منه لأنه يحتاط فلا يذكركم رافق الواو كيلا يتكرر عليه البين وان شاء القاضي لم يغلب فيقول قل بالله أو والله كذا في الكافي * وبعضهم قالوا القاضي ينظر الى

ويمسح باليمنى على اليسرى وباليمنى على اليسرى ولو مسح بكل السكف والاصابع يجوز لكن الاحوط ما ذكر في المطولات * ويجب المدعي نزع الخاتم وتحميل الاصابع والنية وتجوزنية التطهير لانه يرفع الحدث لان الطهارة الحاصلة به استباحة الصلاة ولا يشترط تعيين الخاتمة والحدث وقيل لا بد وعن محمد رحمه الله تعالى لو نوى الخب الوضوء مجاز * وان وجد ماء يمكنه لغسل أعضائه مرة بطل في المختار ولو نوى مطلق الصلاة أو المكتوبة أو التطوع صلى أي صلاة شاء ولو عند العدم لقراءة قرآن طهرا أو منه أو ليس أو لدخول المسجد أو خروجه أو لدفن أو لزيارة

فبر أولادان أولاد قامة لا يجوز ان يصل به عند العامة ولو عند وجود الماء لا خلاف في عدم الجواز * بجسده نجس مانع لم يجز المزيل
مسحه بالتراب لانه يقلل كما في الاستحسان لم يمسحه وصلى جازي وجود الماء * ولورث الماء على الارض وفيها دية ويجوز التيمم وبكل ما هو
من جنس الارض يجوز التيمم مثبنا أولا ولو جرحا عليه غبارا ولا مغسول أولا ومدقوق أولا وقال محمد رحمه الله تعالى الحجر لومدقوقا وعليه
غبار جازوا لا لا بالطين بل ياطخ به جسده ليخف فاذا خف تيمم به ومع هذا التيمم به فعلى (١٧) هذا الخلاف والخرف ايضا على الخلاف الا اذا
جعل فيه شئ من الادوية

وكذا الغضارة اذا طلى وجهها
بالصبغ لا يجوز به التيمم وان
لم يطل جاز كالارض التي
نذيت وعلى هذا فهر الخياط
وهو حجر يداس به الثياب ان
لم يصبغ يجوز عندهما
بناء على عدم اشتراط
الاتصاف وبالبحر المائي
لا يجوز وبالجبل لا عند الامام
الحلواني والعامة على الجواز
وفا قال عليه غبار ولا
فعلى الخلاف والجواز اصح
والتيمم غرض نيم به آخر
يجوز لانه لم يرفع مستعمل
الاول * الشرط في تحققه
صنع منه خاص في وصول
التراب الى محله بالنية وان
عدما أو أحدهما لا * ذر
على المحل التراب فاصابه
غبارا أو أدخل المحل
في مشار الغبار فوصل
بتحريك المحل جاز لان
وقف في المهبط فمشار الغبار
على المحل بنفسه الا ان يمسح
بهذا الغبار المحل * ويجوز
التيمم في السفر لجسده
التلاوة لافي الحضرة الضرية
ليست من التيمم وقال
السيد ابو شعاع منه حتى لو
ضرب يده فحدث قبل
الاستعمال يصح الاستعمال

المدعى عليه ان عرفه بالخير والصلاح أو رأى عليه سيما الخير ولم يتهمة اكتفى به كراسم الله وحده وان كان
على خلاف ذلك غلطه وبه ضمهم قالوا ينظر الى المدعى به ان كان مالا عظيما غلط عليه وان كان حقيرا يكتفى
بذ كراسم الله وعنده ثم بعضهم قدروا العظيم بنصاب الزكاة وبعضهم قدروا بنصاب السرقه وان أراد
التغليظ على اليهودى يحلفه بالله الذى أنزل التوراة على موسى وان أراد التغليظ على النصراني يحلفه بالله
الذى أنزل الانجيل على عيسى كذا في المحيط * ولا يحلف بالاشارة الى مصحف معين بان يقول بالله الذى
أنزل هذا الانجيل أو هذه التوراة لانه ثبت تحريف بعضهم فلا يؤمن أن تقع الاشارة الى المحرف فيكون
التحليف به تغليظا بما ليس كلام الله عز وجل هكذا في البدائع * ويحلف المجوسى بالله الذى خلق النار
هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى فى الاصل ومثله فى الهداية وكثيرا لدقائق * وليس عند أبى حنيفة وأبى
يوسف رحمه الله تعالى خلاف ذلك فى الظاهر الا أنه روى عن أبى حنيفة رحمه الله تعالى فى النوادر قال
لا يحلف الا بالله خالصا فهذا قال بعض مشايخنا لا ينبغي أن يذكر النار عند الميمن كذا فى المبسوط * وغيرهم
من أهل الشريعة يحلف بالله ولا يحلف بالله الذى خلق الوزن والصنم كذا فى محيط السرخسى * ولا يحلفون
فى سيوت عباداتهم كذا فى الاختيار شرح المختار * ولا يجب تغليظ الميمن على المسلم برمان ولا مكان كذا فى
الكافى * استخلاف الاخرس أن يقول القاضى عليك عهد الله ان كان لهذا عليك هذا الحق ويشير الاخرس
برأسه أى نعم ولا يستخلفه بالله (١) ما لهذا عليك ألف ويشير الاخرس برأسه أى نعم كذا فى محيط السرخسى
* وان كان المتدعى آخرس وله اشارات معروفة وخصمه صحيح فالقاضى يحلفه بطلب الاخرس بالله الذى لا اله
الا هو كما اذا كانا صحيحين وان كان المدعى عليه مع كونه آخرس أصم والقاضى يعرفه أنه أصم فان القاضى
يكتب له وبأمره أن يجيب بالكتابة وان كان لا يعرف الكتابة وله اشارة معروفة يؤمر بالاشارة ليجيب
ويعامل معه كما يعامل مع الآخرس كذا فى الذخيرة * اذا ادعى ديناً ولم يذكر له سببا يحلف على الحاصل بالله
ما لهذا عليك ولا قبلك هذا المال الذى ادعاه وهو كذا وكذا ولا شئ منه وكذا اذا ادعاه ملكاً وحقاقى عين
حاضره مطلقاً ولم يذكر له سببا يحلف على الحاصل فيحلف بالله ما هذا العين لفلان بن فلان ولا شئ منه يجمع
بين الكل والبعض احتياطاً كذا فى المحيط * وان ادعى عليه ديناً بسبب القرض أو بسبب الشراء أو ادعى
ملكاً بسبب البيع أو الهبة أو ادعى غصباً أو عارية يستحلف على حاصل الدعوى فى ظاهر رواية أصحابنا
رحمهم الله تعالى ولا يستحلف على السبب حتى لا يستحلف بالله ما استقرضت منه هذا المال ما غصبته
ما أودعتك ما اشتريت منه هذا العين وكذا ما باعت منه هذا العين سواء عرض المدعى عليه أو لم يعرض الا أن
فيمسوى الوديعة يحلفه بالله ماله عليك ولا قبلك المال الذى يدعى ولا شئ منه وفى الوديعة يحلفه بالله ليس
فى يدي هذه الوديعة التى يدعى ولا شئ منه ولا قبلك حق منه لان المدعى لو كان استلم الوديعة أو دل سارقاً
عليها لا تكون فى يده ويكون ضامناً لها فيحلف على نحو ما قلنا كذا فى فتاوى قاضيان * ثم التحليف على
الحاصل هو الاصل عند أبى حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى اذا كان سبباً يرفع برافع واذا كان فيه
ترك النظر للادعى فيثبت يحلف على السبب اجماعاً وذلك بان تدعى بمبتوتة نفقة والزوج عن لا يراها أو ادعى
شفعة بالجوار والمشتري عن لا يراها بان كان شافعياً كذا فى الكافى * وعن أبى يوسف ومحمد رحمه الله

(١) قوله ولا يستحلفه بالله الخ لانه اذا قال نعم يكون اقرارا لا يميناً كما فى الشرع لاياله اه

(٣ - فتاوى رابع) كالواخذ كفا من ماء فحدث فرق السيدان الواجب فى الوضوء الحصول وفى التيمم التحصيل فكانت منه
قلنا التحصيل شرط فلا يتأهيه الحدث كالواحد حرم مجامع (السادس فى ازالة الحقيقة) طرف من ثوب تجس ونسوى وتحرق فغسل طرفا صلى
به فى المختار ولو تبدل رأيه الى طرف آخر بعد أيام أعاد الاول * اختصت بماء نجس فغسلت فادام الماء يخرج ملوفاً لا يظهر وان خرج
بلا لون طهر لانه أقصى ما فى الوضوء واذا زال العين مرة يظهر وقال الققية أبو جعفر يغسل بعده مرة أو مرتين * غسل ثوباً فى اجانة ثلاثاً يظهر

ان عصر في كل مرة وهو بانقطاع التقاطر بلا شرط صب والقياس شرطه وبه الثاني في العضو واستحسن في الثوب ومحمد بالاستحسان فيه الزد
الافراد اياه كباطن الفم والانف ، عصره ثم قطره منه قطرة في ثوب ان عصر في الثالثة حتى انقطع التقاطر فان عصره آخر فاليد والبلة والثوب
طاهر والا فالكل نجس * خف بطاته من كبراس دخل من خرقة ماء نجس فغسل الخف ودلكه وملا الخف وأراقه ولم يعصر الكبراس
طهر كاللبساط النجس * جعل في الماء وترك (١٨) ليلة وجرى عليه الماء طهر * الخف الخراساني الذي وشى كله بالغزل نجس تحتها يغسل

تعالى أن المدعي اذا ادعى ما لا مطلقا يحلف على المال وان ادعى ما لا يسبب يحلف على المال بذلك السبب
بالله ما استقرضت منه هذا المال أو بالله ما اغتصبت منه هذا المال أو نحو ذلك الآن بعرض المدعي عليه
للقاضي فيقول لا تحلفني على هذا الوجه فان الرجل قد يستقرض ما لا ثم لا يكون ذلك المال عليه عند
الدعوى بأن رده أو أبرأه منه فاذا عرضه على هذا الوجه فحينئذ يحلفه على الحاصل وبه أخذ بعض المشايخ
وقال شمس الأئمة الحلواني ينظر الى جواب المدعي عليه ودعوى المدعي ان أنكر المدعي عليه الاستقراض
والغصب فقال ما استقرضت منه شيئا ولا غصبت منه شيئا ولا يحلف على السبب بالله ما استقرضت وان قال
المدعي عليه في الجواب ليس له على هذا المال الذي يدعي ولا شيء منه يحلف على الحاصل بالله ما له عليه
ولا قبلك هذا المال الذي تدعي ولا شيء منه قال رحمه الله تعالى وهذا هو أحسن الاقوال عندى وعلمه
أكثر القضاة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان * وان كان سبب الارتفاع برفع ارفع فالحليف على
السبب بالاجماع كالعبد المسلم اذا ادعى العتق على مولاه بخلاف الامه والعبد الكافر لانه يتكرر الرق عليه ما
بالردة والحاق وعليه بنقض العهد والحاق ولا يتكرر على المسلم كذا في الهداية * المشتري اذا ادعى الشراء
فان ذكره الثمن يحلف المدعي عليه بالله ما هذا العبد ملك المدعي ولا شيء منه بالسبب الذي ادعاه ولا يحلف
بالله ما باعت كذا في الفصول العمادية * وان شاء يحلفه بالله ما يملك وبين هذا بيع قائم الساعة فيما ادعى
أو قال بالله ما هذه الدار شراء لهذا الساعة عما ادعى من الثمن أو بالله ما هذا البيع الذي ادعى عليك في هذه
الدار قائم فيها الساعة بهذا الثمن على ما ادعى وان شاء حلفه ما عليك تسليم هذه الضبعة اليه بهذا البيع
الذي يدعي سواء عرض المدعي عليه للقاضي أم لم يعرض هكذا في شرح أدب القاضي للخصاف * وان لم
يذكر المشتري نقد الثمن يقال له أحضر الثمن فاذا حضر الثمن يستحلفه القاضي بالله ما عليك قبض هذا
الثمن وتسليم هذا العبد من الوجه الذي ادعى وان شاء حلفه بالله ما يملك وبين هذا شراء قائم الساعة كذا
في الفصول العمادية * واذا ادعى البائع البيع وأنكر المشتري ان ادعى أنه سلم المبيع ولم يقبض الثمن يحلف
المشتري بالله ما قبلك هذه الدار ولا ثمنها وان ادعى أنه لم يسلم المبيع ولم يقبض الثمن يحلفه بالله ما هذه الدار لك
ولا الثمن الذي سماء عليك كذا في محيط السرخسي * ويستحلفه على العين والثمن جميعا كما في دعوى
الشراء كذا في الفصول العمادية * ويستحلف في النكاح ما يملك النكاح قائم في الحال هكذا في الهداية
* اذا ادعت النكاح والصدوق في ظاهر الرواية عنهم ما يحلف على الحاصل بالله ما هذه امرأتك بهذا
النكاح الذي تدعي ولأله عليك هذا الصداق الذي ادعت وهو كذا وكذا ولا شيء منه وان كان المدعي هذا
الرجل تستحلف المرأة بالله ما هذا زوجك على ما يدعي كذا في فتاوى قاضيان * ادعت على زوجها تطليقة
رجعية يحلف بالله ما هي طالق منك الساعة وان ادعت البائن ففي ظاهر الرواية يحلف بالله ما هي بائن
منك الساعة واحدة أو ثلاث على حسب الدعوى أو بالله ما طلقته البائن أو الثلاث في هذا النكاح المدعي
ولا يحلف ما طلقته ثلاثا مطلقا كذا في الوجيز للكردي * وكذلك اذا ادعت المرأة ذلك ولكن شهد عند
القاضي شاهد واحد عدل أو جماعة من الفساق بذلك لان حرمة الفرج حتى الشرع فكان على القاضي
الاحتياط في مثله بالاستحلاف كذا في المحيط * ادعت انها سألته الطلاق فقال لها امرأتك بيدك فاخترت
بذلك التفويض نفسها وحرمت عليه فأنكر الزوج الامر والاختيار لا يحلفه على الحاصل بلا خلاف

ثلاثا ويحلف في كل مرة
وقبل يغسل ثلاثا حتى
ينقطع التقاطر في كل مرة
وهذا أصح والاول أحوط
* الاجر اذا نجس ان عبقا
يغسل ثلاثا بدفعة وان
جديدا يغسل ثلاثا ويحلف
في كل مرة * انزل الخنب
وصب الماء على نفسه أو
صب على الازار النجس طهر
الازار وان لم يعصر الامام
الحلواني في بدنه أو ثوبه
نجاسة فاكثر صب الماء عليه
طهر بلا ذلك وعصر اللبن
الغير المفروش لا يطهر
بالخفاف والمفروش بطهر
لان المفروش في حكم الارض
واذا رفع عن الفرش هل
يعود نجسا فيه روايتان
* جعل الخرق كوز جديد
يجعل فيه الماء ثلاث مرات
ولترك في كل ساعة يطهر
وعند محمد لا يطهر أبدا
* تنجس الحصى اليابس يغسل
وبذلك حتى يلبس ولورطبا
يجرى عليه الماء حتى يتوهم
الزوال ولوجديدا يغسل
ثلاثا ويحلف في كل مرة
وعند محمد لا بد ذلك واذا
كان من القصب يطهر
بغسله ثلاثا ولا يحتاج الى
شيء آخر لعدم التداعيل

وكذا شرآك النعل وفي الفتاوى البردي اذا تنجس ابتداء يغسل ثلاثا ويحلف في كل مرة ويعصره وعند محمد لا يطهر أبدا ويحلف
وكذا النعل الجديد وحدا التجفيف ذهاب الندوة ولا يشترط اليبس * واذا أراد غسل الارض النجس صب الماء عليها وذلك ثم نشف بنقرة كل
ذلك ثلاثا أو صب ماء كثيرا حتى يعرف زوال اللون والرائحة وترك حتى ينشف وان صلبة متحدرة خفيفة من أسفلها يتحد الماء اليها وطمها
بعدوان صلبة مستوية فيقلب الاعلى أسفل * فرش التراب على أرض نجس وصلى ان قليلا لا يمنع رائحتها الوشم لا يجوز وان منع الرائحة

جاز * فأرته وقعت في دن نشاستي وماتت بعد تناهي أمر النشاستي بغسل ثلاثا ولو في أول مرة بان وقعت بعد يوم وتناهي وهي فيه لا يظهر أبدا كالحنطة وورمت في الماء النجس وان جعل الحنطة النجسة بذراخسن وعلى قياص قول الثاني تغسل ثلاثا وتجفف كل مرة واللحم اذا نجس يغلى بالماء الطاهر ثلاثا * ولو كان في بطن الحمل المشوي بعرة فاصابت البعرة بعض لحم الحمل في حال الشئ يغسل بالماء الطاهر ثلاثا وتجفف كل مرة وعن الثاني ان الدهن النجس يصب عليها الماء (١٩) فيطفو الدهن فيرفع ثلاث مرات

فيظهر وكذا العسل والبس يموت فيه فأرة يطبخ الماء ثلاثا حتى يعود في كل مرة الى ما كان عليه في الاول لكن يخرج من حبرا لا تنقاع * بعرة فأرة وقعت في حنطة فطحنت به يابو كل الا اذا ظهر التغير * خرج من الخبز بعصر صلب صحيح يرى البعرو ويؤكل الخبز * دبغ الجلب بالماء النجس يغسل بالطاهر والمشرب عفو ويجوز بيعه بالبيان ولو بلا بيان خير المشتري * أصاب لعاب الكلب عفودا طاهر بالغسل ثلاثا وان يسس العنقود * دحر جله في دوس الغب والعصير يسيل ان لم يظهر الدم لا ينجس وان ظهر ينجس * المني اذا نفذت الى الطاق الثاني من الثوب فمرك الاول ويغسل الثاني وقال الامام طهري الدين نفذ المني من الظهارة الى البطانة طهرنا بالفرق في الصحيح وقيل منيه الرقعة لا يظهر بالفرق واذا تقدم مذى لا يظهر بالفرق أيضا * وعن الثاني ألقي التراب على بول أصاب الخلف طهر بالمسح

ويحلف على السب ويحناط فيه له ويحلف بالله ما جعلت أمرا يدها منه ذاك آخر تزوج تزوجتها بعد سؤالها الطلاق ولا علمت انها اختارت نفقها بذلك التفويض في مجلس التفويض كذا في الوجيز للكردي * وان أقر بالامر وأنكر اختيارها بنفسها يحلف الزوج بالله ما تعلم انها اختارت نفسها في مجلس الامر الذي ادعت وان أقر بالاختيار وأنكر الامر يحلف بالله ما جعلت أمرا أمرا أنك هـ ذه يدها قبل أن تختار نفسها في ذلك المجلس كذا في الفصول العمادية * امرأة ادعت على زوجها أنه آثر منها ومضت مدة الابلاء ووقعت الفرقة بينهما وطلبت من القاضي تحليفه وقالت للقاضي انه ممن يرى أن المولى يوقف (١) بعد الاربعة الاشهر فيحلف انها ليست بباثنة منه ولا يحنث فيحلفه القاضي على السبب بالله ما قلت لها والله لا أفر بك منذ كذا على ما ادعت وان نكل عن البين بأنهما منه بتطليقة نظر الهاوان كان فيه احتمال الضرر بالزوج كذا في محيط السرخسي * فان أقر الزوج بالابلاء فادعى أنه فاء اليها في المدة وأنكرت هي التي في المدة فالقول قولها مع البين وتحلف على الحاصل عند محمد رحمه الله تعالى فتحلف بالله لست بامرأة له اليوم بالسبب الذي يدعي ولا تحلف بالله لم يفي اليك قبل مضي الاربعة الاشهر وفي كتاب الاستحلاف قال بشر سمعت أبا يوسف رحمه الله تعالى قال تستحلف بالله أنه لم يفي اليك قبل مضي الاربعة الاشهر قال والا حوط على قوله أن يراد في البين فتحلف بالله أنه لم يفي اليك في الاربعة الاشهر في النكاح الذي يدعيه الزوج كذا في المحيط * لو اختلفت من زوجها ابهرها بوجدها الزوج فالقول قوله ويحلف على الحاصل على الاظهر وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى على السبب كذا في خزائن المفتين * امرأة ادعت على زوجها أنه حلف بطلاقها ثلاثا أن لا يدخل هذه الدار وأنه قد دخلها بعد البين أن أقر بالبين والدخول جميعا فقد أقر بالطلاق وان أنكر البين والدخول في ظاهر الرواية يحلف على الحاصل بالله ما هذه المرأة باثنة منك بثلاث تطليقات كما ادعته وان أقر بالبين وأنكر الدخول بعد البين يحلف بالله ما دخلت هذه الدار بعد ما حلفت بطلاقها وان أقر بالدخول في ذلك الزمان وأنكر البين يحلف بالله ما حلفت بطلاقها ثلاثا أن لا تدخل الدار قبل أن تدخلها كذا في فتاوى قاضيخان * وكذلك على هذا العتاق اذا ادعى العبد والامة على المولى أنه حلف بعقده أنه لا يدخل هذه الدار وأنه دخلها الا أن يعرض المولى أو الزوج في ذلك بشئ فيستحلفه بالله ما هذه المرأة طالق منك ثلاثا بهذه البين التي ادعت ولا هذه الامة حرة بما ادعت من يمينك فاذا حلف على ذلك فقد أتى على ما يريد كذا في شرح أدب القاضي للخصافي * لو ادعى أني أو دعت عندك كذا فقال أو دعت مع فلان أخرف لا أردك اليك يحلف المدعي عليه بالله ان رد السك ليس بواجب عليك فاذا حلف اندفعت كذا في خزائن المفتين * غضب جارية وغيها فبرهن المالك على أنه غصب منه جارية فانه يحبس بها حتى يجي بها ويردها على المالك وهذه الدعوى صحيحة مع قيام الجاهالة للضرورة وان لم تكن للمالك يينة بحلفه بالله ما لهذا عليك جارية ولا قيمتها وهي كذا درهم ما ولا أقل من ذلك كذا في الوجيز للكردي * وفي الاجارة والمزارعة والمعاملة يحلف بالله ما يملك وبينه اجارة في هذه الدار قائمة أو مزارعة في هذه الارض قائمة لازمة اليوم الى الوقت الذي ادعاه بهذا الاجر الذي سمى كذا في محيط السرخسي * وان ادعى المدعي أجرة الدار (١) قوله يوقف الخ هو مذهب الشافعي فانه يقول لا تقع الفرقة بعضى المدة ولكنه يتوقف الحكم بعد المدة على أن يفي اليها أو يفارقها اهـ بحرأوى

لانه كالمسجد والمسجد الرطب على الخلف يطهر بالفرق في الصحيح * سيف أو سكين أصابه بول فسهجه بالتراب لا يطهر وان دما بان ذبح به شاة ومسح على صوفها حتى زال اثر طهر ولم يذ كر قاضيخان خلافا في الظهارة وفي بعض الروايات لا يطهر * قاء على ثدى أمه ومعه ممرارا وشرب الخمر وردد البراق في فيه بحيث لو كان الخمر على الثوب زال بهذا القدر من البراق طهر والا * شرب خمر او نام فسال من فيه ان لم يظهر عين الخمر ولا ألتحمته فهو طاهر عندهما * حديثا صا نته فحجاسة فادخل في النار قبل المسح أو الغسل طهر كالأحرق رأس شاة ملطخة بدم

وإذا موه الحليد بجمعه نجس لا يطهر عند محمد وعند الثاني يومه الماء الطاهر ثلاثا ولو يرد في كل مرة * التور المسعر إذا مسحت بمغرفة نجسة مبتلة أن أكلت حرارة النار به الماء قبل الصاق الخبز بالنور لا نجس ولا فينجس * اتخذ من الطين النجس كوزا أو قدرا أو طنج طهر * الآخر المقروش حكمه حكم الأرض يطهر بالحقاف وإن كان ينقل من مكان إلى مكان آخر لا يطهر بالحقاف لكن إذا وصلت النجاسة إلى جانبه تجاوز الصلاة على الجانب الآخر (٣٠) * والكل المتصل بالأرض كالارض فإن قطع لزم الغسل * والحصى كالارض لا اتصاله بها وكذا الحصى بخلاف اللبن

الموضوع عليها * جف الأرض النجس أو فرك المني من الثوب أوحت النجس من الخف ثم أصاب الماء هؤلاء المختار أنه لا نجس * خاية ممثلة بالعصير غلا واشتد وصار خراوات نقص فخلل لا خفاء أن ما يوازيها الخلل طهر وكذا ما لا يوازيها عند العامة وذكر القاضي أنه لا يطهر إلا بالغسل * وقعت كوز من خرق في دن من خسل طهر من ساعته إذا لم يظهر أثر الخرق فيه * ولو وقع كوز الخسل في دن من خمر لا يباح قبل مضي زمان يعلم أنه صار خلا * فأرة وقعت في خمر صار خلا إن أخرجت من ساعته أو قبل التخلل يباح الخلل وإن تفسخت فيها لا * وقعت الفأرة في العصير وتخمثر ثم تخلل لا يطهر * وقع البول في الخمر ثم تخلل لا يطهر * ندف القطن المخلوج النجس إن كان مقدارا لا يذهب بالندف كالنصف ونحوه لا يطهر وإن قليلا يذهب بالندف يطهر لاحتمال الذهاب بالندف كالكس النجس بعضه

ومحمد المدعي عليه يستعافه القاضي بالله ماله قبله هذا الاجر الذي سمي من اجارة هذه الدار لهذا الوقت الذي ادعى أنه أجر هامتك قالوا وإن شاء القاضي حلفه بالله ماله قبله هذا الاجر الذي سمي بهذا السبب الذي ادعاه أو من هذا الوجه الذي ادعاه كذا في المحيط * لو ادعى الكفالة بجمال أو بعرض حلف على حاصل الدعوى ولكن انما يحلفه إذا ادعى كفاة صحيحة متجزة أو معلقة بشرط متعارف وذكر أن الكفالة بانه أو ذكر اجازته لتلك الكفالة في مجلس تلك الكفالة أما بدون ذلك فلا يكون مدعيا كفاة صحيحة فلا يترتب عليه التحليف وإذا حلفه يحلفه بالله ماله قبله هذه الالف بسبب هذه الكفالة التي يدعيها حتى لا يتناول كفاة أخرى وكذا إذا كانت كفاة تعرض يحلفه بالله ماله قبله هذا الثوب بسبب هذه الكفالة وفي النفس يقول بالله ماله قبله تسليم نفس فلان بسبب هذه الكفالة التي يدعيها كذا في الفصول العبادية * لو أن رجلا ادعى على رجل أنه اشترى دارا بجنب داري وإني شفيعها بداري وأراد استخلافه يحلفه القاضي على السبب بالله ما اشتريت هذه الدار التي ماها وحدها كذا وكذا ولا شيئا منها وإن أقر المدعي عليه بالشراء والجوار إلا أنه يقول الشفيع لم يطلب الشفعة حين علم بالشراء وقال الشفيع لابل طلبت فالقول قول الشفيع مع البين وإذا كان القول قول الشفيع مع البين إذا طلب المشتري من القاضي عين الشفيع فإن القاضي يحلفه بالله لقد طلبت شفعة هذه الدار حين بلغك شراؤها وأشهدت على ذلك بحضور أحد المتبايعين أو الدار هكذا ذكر في كتاب الاستحلاف * ولكن هذا انما يستقيم إذا ادعى المشتري أنه بلغه الشراء وهو بين ملا من الناس أما إذا لم يكن عنده من يشهد لم تطل شفعته بترك الشاهد الحال فإذا أقر بذلك حلفه بالله لقد طلبت الشفعة حين علمت بالشراء أو خرجت إلى الشهود حين قدرت وطلبتها بحضور أحد المتعاقدين أو الدار وأشهدت على ذلك وإذا ادعى الشفيع أنه بلغه الخبر لئلا وإنه طلب الشفعة وأشهد عليها حين أصبح حلفه القاضي بالله ما بلغك إلا في الوقت الذي تدعى وقد طلبت الشفعة وأشهدت على ذلك حين أصبحت كذا في المحيط * والخيرة بخيار البلوغ في حق اختيارها لنفسه بمنزلة الشفيع في طلب الشفعة والاستحلاف على اختيارها لنفسها نظير استحلاف الشفيع على طلب الشفعة فإن قالت للقاضي قد اخترت نفسي حين بلغت أو قالت حين بلغت طلبت الفرقة قبل قولها مع البين وإن قالت بلغت أمس وطلبت الفرقة فلا يقبل قولها ويحتاج إلى إقامة البينة والجواب في الشفعة هكذا إذا قال الشفيع طلبت الشفعة حين علمت فالقول قوله ولو قال علمت أمس وطلبت كلف إقامة البينة ولا يقبل قوله * كذا في الفصول العبادية * وإن ادعى على رجل أنه كسر ابريقاله من الفضة وأحضر ابريق أو ادعى أنه صب الماء في طعامه وأنفسده إن أقر المدعي عليه بذلك بخبر صاحب ابريق والطعام إن شاء أمسكه كذلك ولا شيء له وإن شاء دفع له ابريق والطعام وضمنه قيمة ابريق من خلاف الجنس وضمنه مثل ذلك الطعام وليس له تضمين النقصان فإن أنكر المدعي عليه حلفه القاضي على قيمة ابريق وعلى مثل الطعام فإن قال المدعي إن هذا المدعي عليه ممن يقول لا يجب الضمان وانما يجب النقصان فإن القاضي يحلفه على السبب بالله ما فعلت على ما ادعاه المدعي كذا في فتاوى قاضيان * ولو أن رجلا ادعى على رجل أنه خرق ثوبه وأحضر الثوب إلى القاضي معه وأراد استحلافه فإن القاضي لا يحلفه على السبب بالله ما خرق ثوبه لكن ينظر القاضي في الخرق لأن من الخرق ما يوجب النقصان من غير خيار نحو أن يكون الخرق يسيرا ومن الخرق

يقسم بين رجلين أو يباع البعض أو يغسل شيء منه أو يوثق كل يحكم بالطهارة لاحتمال وقوع النجس في كل طرف فلا ما يثبت يحكم على كل بالشك * أحرق السرقرن حتى صار رمادا أو صار الخنزير لمحا طهر عند محمد رحمه الله تعالى وعليه الفتوى حتى صح كل ذلك الملح وجازت الصلاة على ذلك الرماد * أصاب الثوب من اتفاس الكلب إن دخل الماء وبطل فاصابه منه فهو نجس وإن من مطر لا إن في الأول أصاب من جلده وهو نجس وفي الثاني لا وفيه دليل على أنه نجس المين وذكر في اليسوع والذبايح أن لجه يطهر به لأنه كانه يجوز بيعه

قال في التجسس وهو الصحيح وفي الجامع الصغير جلد يطهر باللباغ عندنا وعند الثاني ان جلد الخنزير كذا (السابع في القبس) طير
الماء مات فيه لا يفسده عندنا الامام وفي غيره يفسد بالتفريق وعليه الفتوى * الجراد والبعوض أو البرغوث اذا مات في شيء لا يفسده والماء
ما اذا استخرج منه مات من ساعته * الدودة المتولدة من النجاسة طاهرة حتى اذا وقعت في الماء بعد غسلها لا ينحس وكذا دودة كل حيوان
ويجوز الصلاة معها وكذا الدم الباقي في عروق المذكبة بعد الذبح وعن الامام الثاني انه يفسد (٢١) الثوب اذا خش ولا يفسد القدر
للضرورة أو الاثر فانه كان يرى

ما ثبت الخيار ان شاء اخذ الثوب وضمنه النقصان وان شاترك الثوب وضمنه قيمة الثوب كله نحو ان يكون
الخرق فاحشا فان كان يسيرا حتى اوجب النقصان من غير خيار يقوم الثوب صحيحا ويقوم منخرقا
فيضمنه ذلك النقصان ويحلفه على الحاصل بالله ماله عليك هذا القدر من الدراهم التي ادعى فان حلف برئ
وان نكل لزمه ذلك هذا ان كان الثوب حاضرا وان لم يكن حاضرا جفا المدعى فقال ان هذا خرق ثوبالي فان
القاضي يقول له كم نقص هذا الخرق ثوبك سمع حتى أحلفه لك عليه هذا اذا كان الخرق يسيرا وان كان
الخرق فاحشا وجب جميع قيمة الثوب فان القاضي يحلفه على السبب بالله ما فعلت كذا وكذا على
ما ادعاه المدعى مفسرا لنظر المدعى وان كان فيه اضرار بالمدعى عليه هكذا في شرح أدب القاضي للخصاف
للصدر الشهيدي * وهو الصحيح هكذا في المحيط * ولو ان رجلا ادعى انه دهم حائطه أو كسره وبين قدر الحائط
وموضعه وبين النقصان وطلب النقصان حلقه القاضي على الحاصل بالله ماله عليك هذا القدر من الدراهم
ولاشئ منها كذا في فتاوى قاضيان وهكذا كرا لخصاف * وقال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى
ينبغي للقاضي أن يحلفه على السبب ولا يحلفه على الحاصل هو الصحيح كذا في المحيط * وان ادعى رجل على
رجل انه ذبح شاة أو بقرة أو فقا عين عبده قد مات من غير ذلك أو عين دابة له أو جنى على ثمن ماله
فنقص ذلك الشيء وليس ذلك بحضور فان القاضي يقول كم نقصان ذلك فاذا عرض ذلك حلفه على الحاصل
ولا يحلف على السبب لان في التحليف على السبب اضرار بالمدعى عليه وليس في التحليف على الحاصل
اضرار بالمدعى هكذا في شرح أدب القاضي للخصاف * رجل ادعى على رجل أنه وضع على حائط له خشبا
أو أجرى على سطحه ماء أو فني داره ميزابا أو ادعى انه فتح في حائط له بابا أو بنى على حائط له بناء أو ادعى انه رمى
التراب أو الزبل في أرضه أو دابة ميتة في أرضه أو غرس شجرة أو ما يكون فيه فساد الارض وصاحب
الارض يحتاج الى رفعه ونقله وصحح دعواه بان بين طول الحائط وعرضه وموضعه وبين الارض بذكر
الحدود وموضعها فاذا صححت دعواه وأنكر المدعى عليه يستحلفه على السبب ولو كان صاحب الخشب هو
المدعى فقدم صاحب الحائط الى القاضي وقال كان لي على حائط هذا الرجل خشب فوقع أو قلعته لأعيده
وان صاحب الحائط يمنعني عن ذلك لا تسمع دعواه ما يسمع وتصحح الدعوى بأن بين موضع الخشب وان
له حتى وضع خشبة أو خشبتين أو ما أشبه ذلك ريتين غلط الخشبة وخفتها فاذا صححت الدعوى وأنكر
المدعى عليه يحلفه القاضي على الحاصل بالله ماله هذا في هذا الحائط وضع الخشب الذي يدعى وهو كذا وكذا
في موضع كذا من الحائط في مقدم البيت أو مؤخره حتى واجبه فاذا نكل ألزمه القاضي حقه ولو ادعى
رجل على غيره أنه حفري أرضه حفرة أو أضر ذلك بأرضه وطلب النقصان فان بين موضع الارض وحدودها
ومقدار الحفرة والنقصان يحلفه القاضي على الحاصل بالله ماله عليك هذا الحق الذي يدعيه ولا يحلفه على
السبب كذا في فتاوى قاضيان * وان ادعى مسبل ماء أو طر يقي دار رجل يحلفه على الحاصل بالله ماله
هذا الحق الذي ادعاه في هذه الدار التي في يده كذا في محيط السرخسي * اذا ادعى رجل على رجل أنه قتل
ابن له عمدا أو عبدا أو وليا لا تتوجب القصاص وادعى القصاص لنفسه أو ادعى انه قطع يده عمدا أو قطع
يد ابن له صغيرا أو ادعى شجة أو جراحة يجب فيها القصاص وأنكر المدعى عليه كان له ان يستحلفه في
كيفية التحليف في القتل روايتان في رواية يستحلف على الحاصل بالله ماله عليك دم ابنه فلان ولادم عبده

في برمة عائشة رضی الله عنها
صفرة دم العنق والدم الخارج
من الكبد لمن غيره فنجس
وان منه فطاهر وكذا الدم
الخارج من اللحم المهزول
عند القطع ان منه فطاهر
والافلاو وكذا دم مطلق اللحم
ودم القلب قال القاضي
الكبد والطحال طاهران
قبل الغسل حتى لو طلي به
وجهه الخف وصلى فيه جاز
* الكافر اذا وقع بعد
الموت قبل الغسل في الماء
نجسه والمسلم قبل الغسل
والكافر بعده لا الصبي الذي
لم يستهل لا تجوز الصلاة مع
جمله غسل أم لا والذي استهل
قبل الغسل كذلك وبعده
طاهر * جلد الانسان وقع في
الماء القليل ان أقل من قدر
ظفر لا يفسد وان مقدار ظفر
أو أكثر أفسده والظفر
لا يفسد لانه عصب * صلى
ومعه حيوان حتى يجوز
التوضي بسوره كالفارة يجوز
وأساء وان كان سوره نجسا
بكر وكب لا يجوز وفي النصاب
ان كان الجر ومسدود الفم
يجوز ومراة كل شيء كبوله
* الخارج من بدن الانسان
على نوعين طاهر كالعرق

والنخامة واللبن والدمع والريق ونجس وذلك كل ما يوجب خروجه الوضوء والغسل وما يخرج من أبدان سائر الحيوان فانه نجس غير أبوال
ما كوال اللحم والخلاف فيه معروف وكذا زرق ما لا يؤكل لحمه اختلف فيه قال محمد رحمه الله تعالى انه نجس وأما زرق ما يؤكل لحمه كالخمام
والعصفور فانه طاهر وخروجه لا يفسد وان مقدار ظفر وخروجه الدجاج والاوز ونجس وجميع الارواح نجس بلا خلاف بين علماءنا فيقيس النجاسة
ان لم يكن معه جلد طاهر وان كان الجلد أكثر من قدر الدرهم فلا وان ذبحت لان جلدها لا يحتمل الدباغ وقيسها ما ينخلع عنها في موضع

سكناها المبيضة الرطبة أو السخلة الرطبة وقعت في الماء نجس وإن يابسه لا وعلى قول الامام طاهرة في الحالين كما قال في الانفة الخارجة بعد موت السخلة * بول الهرة أو الفأرة إذا أصاب الثوب لا يفسده وقيل إن زاد على قدر الدرهم أفسده وهو الظاهر وخبر البطان كان يعيش بين الناس ولا يطير فكل الدجاج وإن كان يطير ولا يعيش بين الناس فكل الحمامة لا مكان التحرز في الاول دون الثاني لانه يذكر من الهواء ولولم يكن معه الاسور الجارية فتوضأ وصلى (٣٣) ثم نيم وأعاد تلك الصلاة يجوز ولا يلزم الكفر لعدم القطع بالحدث في كل ولا يجوز التيمم عند وجود الماء المذكور ولكنه

فلان ولادم ولبيه فلان ولا قبلات حتى بسبب هذا الدم الذي يدعى وفي رواية يحاف على السبب بالله ما قبلت فلان بن فلان ولت هذا عمدا وفيما سوى القتل من القطع والشجة ونحو ذلك يحاف على الحاصل بالله ماله عليك قطع هـ هذه اليد ولا قبلات حتى بسببها وكذلك في الشجاج أو الجراحات التي يجب فيها القصاص فإن حلف برئ وإن نكل في القتل يرضى عليه بالدية عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجب حتى يحلف أو يقر كذا في فتاوى قاضيان * وإن ادعى انه قتل ابنه خطأ أو وليا له خطأ أو قطع يده خطأ أو شجبه خطأ أو ادعى عليه شيئا يجب عليه فيه دية أو أورش استغفاه بالله ما فلان عليك هـ هذا الحق الذي ادعى من هـ هذا الوجه الذي ادعى ولا شيء منه ويسمى بالدية والارث عند العيين وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى كل حق يجب على غير المدعى عليه مثل القتل خطأ والخيانة التي يجب بها الارث فإنه يستحلف بالله ما قبلت ابن هذا فلانا وفي الشجة بالله ما شجبت هذا هذه الشجة وكل جنابة يجب بها الارث والدية عليه يستحلف على الحاصل كذا في شرح أدب القاضي للخصاف للصدر الشهيد * وإن كانت دعوى الجنابة على العبد فإن كانت في النفس وكانت عمدا فالخصم في ذلك العبد يستحلف العبد وإن كانت خطأ فالخصم هو المولى فكانت البين عليه ولكن يحلف على العـ لم وإن كانت فيما دون النفس فالخصم في ذلك المولى عمدا كانت أو خطأ فيحلف المولى ولكن يحلف على العلم كذا في المحيط * وإن وقعت الدعوى على فعل المدعى عليه من كل وجه بأن ادعى عليه أنك سرق هـ هذا العين مني أو غصبت يستحلف على البتات وإن وقعت الدعوى على فعل الغير من كل وجه يحلف على العلم حتى لو ادعى المدعى دينا على ميت بحضرة وارثه بسبب الاستهلال أو ادعى أن أبلك سرق هذا العين مني أو غصبه مني يحلف الوارث على العلم وهـ هذا مذهبا كذا في الذخيرة * قال الحلواني هذا الاصل مستقيم في المسائل كلها الا في الردعيب فإنه إذا ادعى المشتري ان العبد أتى ونحو ذلك فأراد المشتري تحليف البائع فإنه يحلفه على البتات مع أنه فعل غيره وإنما كان كذلك لان البائع ضمن تسليم المبيع سالم من العيوب فالتحليف يرجع الى ما ضمنه بنفسه فيحلف على البتات ولانه انما يكون الحلف على فعل الغير على العلم إذا قال المنكر لا علم لي بذلك وأما إذا ادعى العلم فيحلف على البتات ألا يرى أن المودع إذا قال ان الوديعه قبضها صاحبها يحلف على البتات وكذا الوكيل بالبيع إذا ادعى قبض الموكل الثمن فإنه يحلف على البتات بادعائه العلم بذلك كذا في التبيين * وإن وقعت الدعوى على فعل المدعى عليه من وجه وعي فعل غيره من وجه بأن قال اشتريت مني استأجرت مني استعقرت مني يحلف على البتات كذا في المحيط * لو أن رجلا قدم رجلا الى القاضي فقال أن أباهذا توفي ولت عليه ألف درهم فإنه ينبغي للقاضي أن يسأل المدعى عليه هل مات أبوه فإن قال نعم سألته عن دعوى الرجل على أبيه فإن أقر له بالدين على أبيه يستوفي الدين من نصيبه وإن أنكر فأقام المدعى البينة على ذلك تقبل ويقضى بالدين ويستوفي من التركة لامن نصيب هذا الوارث وإن لم تكن له بينة على ذلك وأراد استخلاف هذا الابن يستحلف على العلم وهو قول علماء ننا بأن يحلف بالله ما تعلم أن فلان بن فلان هذا على أباك هذا المال الذي ادعاه وهو ألف درهم ولا شيء منه فإن حلف انتهى الامر وإن نكل يستوفي الدين من نصيبه فإن قال لم يصل الى من ميراث أبي شيء أن صدقه المدعى فلا شيء له وإن كذبه يحلفه على البتات بالله ما وصل اليه من مال أبيه هذا المالف ولا شيء منها فإن نكل لزمه القضاء وإن حلف لا شيء عليه هذا إذا حلفه

وجود الماء المذكور ولكنه يكبر استعماله عند وجود الماء المطاق * ماء فم الناس نجس عند الثاني طاهر عندهما بناء على مسئلة البالغ وعلى هذا يجوز الصلاة مع خرقه المخاط وإن كثر عندهما * احترقت العذرة في البيت أو كان الاصطبل حارا أو كان بيت بالوعة وفي كل طابق أو كوزة معلق فترشح منه البخار أو كان على جدار الحمام نجاسة فترشح وأصاب الثوب إن لم يظهر أثر النجاسة لا يفسد الثوب * سطح عليه نجاسة أمطرت السماء عليه ووكف على الثوب إن كان السماء يطرح حال ما أصاب الثوب لا ينجس ولا ينجس * وقع عند الناس ان الصابون نجس لان وعاءه لا يغطى فيقع فيه الفأرة ويلغى الكلب وهـ باطل لان الاصل وهو الطهارة لا يترك بالاحتمال ولئن سلم فقد تغير بالكيفية وصار شيئا آخر فيفتى بقول محمد رحمه الله تعالى حتى ان الدهن النجس لو جعل صابونا طاهر (الثامن فيما يصيب الثوب) أن زاد على قدر الدرهم منع ولودرهما لا وأسا- إن صلى

به ولو أقل لا يكون مسيئا والغسل افضل والدرهم أكبر ما يكون من نقد البلد كذا اختار في اكثر الفتاوى وفيه نظر فإن البلدان على دراهمها مختلفة فمن بلد درهمه أصغر من الظفر والعفو ما خوذ من مسئلة الاستنجاء قال النخعي استقبضوا ذكرا للماء قد في مجالسهم فكنوا عنه بالدرهم وقال الفاروق رضي الله عنه إذا كانت النجاسة مقدار ظفري هـ لا تمنع فالذي يرضيه التعليل أن يقدر ما بالانقال أو بقعر الكف وبعض النقال اختارا لاول في الكثيف والثاني في الرقيق وهو الاشبه * رمى عذرة في الماء فانتضخ منه على ثوبه لا ينجس ما لم يظهر

أثر النجاسة وكذا الواتضع عليه من بول الحمار بول انتضع مثل رؤس الأبر لا بضرة ولو على الخف ومسح جازلوا يأسا وعن مالك أن البعرة طاهرة
والأغصاء عما فيه البايء أولى تسكبا بقول من يرى * سفت الريح السرقين الخفاف أو التراب النجس على ثوب رطب أو وضع رجله على شيء
نجس ان ظهر أثرها على الثوب أو الرجل نجس والا لا يعتبر الندوة في الصحيح وقال الامام الحلواني مرت الريح على النجاسة وأصاب
ثوبها بول معلقا هنالك نجس * استنجى بالماء أو بتل السراويل بالماء أو بالعرق ثم فشا فعمامة (٣٣) المشايخ على انه لا ينجس وقال الامام

الحلواني ينجس * ولو كان
بالاجحار ثم فشا وقد ابتل
السراويل ينجس في المختار
لو زاد على أدنى المانع * فراس
أصابه مقي وجف ثم عرق
فيه وأصاب جسده ان لم
يظهر أثر البلب في جسده
لا ينجس وان ظهر فيه أثر
البلب لكثرة العرق نجس
* مشى على الأرض أو على لب
نجس يابس لا يضر ولو كان
رطبا والرجل يابس ان ظهرت
الرطوبة في قدميه نجس
* مشى في الطين أو أصابه
لا يجب في الحكم غسله ولو
صلى به جاز ما يبين أثر
النجاسة والاحتياط في
الصلاة التي هي وجه دينه
ومفاتح رزقه وأول ما يستل
عنه في الموقف وأول منزل
الآخر لا غاية له ولهذا قلنا
جل المصلي أولى من تركه في
زمانه دخل مرطبا وأصاب
رجله الأرواح جازت الصلاة
معه ما لم يفحش * بسط الثوب
على مكان نجس فاستل أو
لف الثوب الطاهر في الثوب
النجس فابتل ان يظهر الندوة
فلا عبرة به وان لم يعصر
يتقاطر منه الملة النجسة
ينجس والا لا * في المختار جعل
سرقينا في طين وطين به السطح

على الدين أولا ثم على الوصول فان حلفه على الوصول ولم يكن المدعى حلفه على الدين فأراد أن يحلفه على
الدين فقال الابن ليس على يمين فان القاضي لا يقبل قوله ويحلفه على العلم واذا أراد أن يحلفه على الدين
أولا فقال الابن لم يصل الى من ميراث أبي شيء وليس على يمين فان صدقه المدعى ومع هذا أراد استخلافه على
الدين فله ذلك وان كذبه واراد استخلافه على الدين والوصول جميعا اختلف المشايخ فيه قال عامة محلف
مرتين مرة على الوصول على البتات ومرة على العلم بالدين هـ اذا أقر وقال نعم أما اذا أنكر أن يكون أبوه
مات وأراد الغرم استخلافه على ذلك فعمامة مشايخنا على أنه يحلف مرتين مرة على الموت على العلم ومرة
على الوصول على البتات فان نكل حتى ثبت الموت يحلف على الدين على علمه فان حلف لم يكن عليه شيء وان
نكل لزمه هـ كذا في شرح أدب القاضي للخصاف للصدر الشهيد * رجل ادعى عينا في يدي رجل وأراد
استخلاف المدعى عليه فان قال المدعى عليه العين في يدي عيراث وعلم القاضي ذلك أو لم يعلم وأقر المدعى بذلك
أو لم يقروا لكن أقام المدعى عليه يمينه على ذلك في هـ هذه الوجوه كلها التحليف على العلم يحلف المدعى عليه
بأنه ما تعلم أن عليك تسليم هذا العين الى هذا المدعى وان لم يعلم القاضي حقيقة الحال ولا أقر المدعى بذلك
ولاً أقام المدعى عليه يمينه على ذلك فالتقاضي يحلفه البتة فان طلب المدعى عليه من القاضي أن يحلف
المدعى ما وصل اليه من جهة الميراث فالتقاضي يحلفه على العلم بالله ما تعلم أنه وصل اليه بالميراث فان حلف
المدعى على ذلك انتفى الوصول الى المدعى عليه بجهة الميراث فيستخلف حينئذ البتة وان نكل صار مقرا أنه
وصل اليه من جهة الميراث فيحلف المدعى عليه حينئذ على العلم هكذا في المحيط * وان قال المدعى عليه وصل
العين الى يدي بالشراء أو بالهبة أو بالصدقة من جهة فلان يحلف على البتات بالله ما تعلمك تسليم هذا العين
الى هذا المدعى وان كان المدعى عليه يدعي انه مملوكا مطلقا يحلف على البتات أيضا كذا في الذخيرة
* رجل في يديه عبد جاء رجل وادعاه وأقام البينة انه عبده والذي في يديه العبد يدعي أنه اشتراه من رجل
آخر وسلم الى المدعى المبيع فعلى ظاهر الرواية يحلف المدعى على الحاصل بالله ما هذا العين لذي اليد هكذا في
المحيط * رجل اشترى من رجل جارية أو غيرها ثم ادعى رجل عليه أنه اشتراها من البائع قبل أن يشتريها
منه فانه يحلف صاحب اليد على علمه على السبب بالله ما تعلم ان هذا الرجل اشتراها من البائع قبل أن
يشتريها منه كذا في محيط السرخسي * فان عرض المدعى عليه للقاضي وقال ان الرجل قد يشترى شيئا
ثم ينتقض البيع بينهما بآلة أو غيرها ولا يمكنه أن يقر بخلافه أن يلزمه شيء فالتقاضي يحلف المدعى عليه
بأنه ما تعلم ان بينهما شرا فاعلم الساعة في هذه الجارية حكى عن القاضي الامام ركن الاسلام على السعدي
رحمه الله تعالى أنه قال تمام النظر في أن يحلفه بالله ما هذا الشيء لهذا المدعى من الوجه الذي يدعي ثم ما ذكر
انما يتأني على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فأما على ظاهر الرواية فالتحليف على الحاصل على كل حال على
ما مر كذا في المحيط * لو كان الرهن في يد المرتهن فالتقاضي في بلد آخر فطالبه المرتهن بالدين أمر بدفع المال الى
المرتهن فان ادعى الراهن هـ لالة الرهن وأنكره المرتهن حلف على البتات بالله ما هلك ولو كانوا ضعا الرهن
على يدي عدل واختلاف في الهلاك حلف المرتهن على العلم كذا في الفصول العبادية * أودع دابة عند رجل
فركبها المستودع ثم هلك الدابة فقال المستودع هلكت بعد ما نزلت عنها وقال المودع لابل هلكت قبل
التزول فالقول قول المودع مع عينه ثم كيف يستخلف المودع قال والحلف على العلم بالله ما تعلم انها

وجف ثم أتى عليه منديل رطبا لا ينجس * الماء والتراب اذا كان أحدهما طاهرا والاخر نجسا اختلفوا وجعلنا اختيار الفقيه أبو الوليد
ان العبرة للنجس ترجيحاً للحرمة وقال محمد رحمه الله تعالى ابن سلام العبرة لظاهره لانه صار شيئا آخر وهو قول محمد وقد ذكر ان الفتوى عليه * وجد
في الجذبة مرة ان كان الجذبة معها فالجذبة نجس وان وقعت على الجذبة غسل الجذبة ثلاثا وبطهر * مشى الكلب على الثلج ان رطبا فنجس وان يابس
فهو طاهر ولو مشى على الرعدة والطين فوضع رجله على أثر رجله نجس رجله * الكلب اذا أخذ بالغصب ثوب انسان لا يجب غسله لانه يأخذ

بسنة فلا تصل رطوبة فقه وان لا على وجه الغضب يجب لوصول رطوبة لعابه * كاب بال على طين ان كان لا يرى أثره ولا يعلم لا ينحس لان من طبع الارض أكل الخباسة (التاسع في الحظر والاباحة) الذميمة اذا ارادت شرب الخمر لزوجها المسلم المنع كالمسئلة اذا ارادت أكل النوم أو البصل أو كل ما يتن القم فالزوج يحلف لان القبلة حقه وذلك يحل به ولو يكرهه * اذا اراد الحنبل الاكل غسل يده وتغمضه والحائض أيضا ان ارادت تغسل يدها وهل عليها ان (٣٤) تغمض اختلقوا * ويحلف للجنب شرب الماء قبل المضمضة على وجه السنة وان لا على وجهها

لانه شارب الماء المستعمل وانه نجس * والتسبح بالمندبل بعد الوضوء والغسل لا بأس به * ولا بأس بدخول الحمام للنساء بمنزلة ولو كان الحمام لهن خاصة * غسل اليد بالتخالة ان لم يبق فيها شيء من الدقيق لا بأس به لانه تن كوضع اليمين على الجرح اذا علم فيه الشفاء * في ثوب غيره نجاسة مانعة ان علم أنه ان أخبره به يغسله بخبره والا لان الامر بالمعرف لا يجب عند العلم بعدم الامتثال لعدم حصول المقصود قال الامام السرخسي رحمه الله تعالى يخبره على كل حال لان في وسعه هذا * وقت لقلم اطافره يوم الجمعة ان تبركا بالمنقول ولم يجاوز الحد فحسن وان جاوز يأخذه كلما طال وبعد القلم يذفنه ولا بأس بالاقاء ويكره في المغتسل لانه يورث الداء

(كتاب الصلاة)

سنة وعشرون فصلا (الاول في الاذان) اذا لم يعلم المؤذن أوقات الصلاة لا ينال ثواب الاذان * لا يحل أخذ الاجرة على الامامة والتأذين بالشرط فان علموا احتياجهما وجهوا في كل وقت شيئا فحسن ويحلف لانه مواساة * ليس

هالكت بعد النزول كذا في محيط السرخسي * اذا اشترك الرجلان على أن ما اشترى اليوم أو هذا الشهر أو هذه السنة وخصا صنفان التجارة وقتا أو لم يوقتا فهذه الشركة جائزة فان قال أحدهما اشترت متاعا فهلاك وأراد أن يتبع شريكه بنصف الثمن وأنكر الشريك الشراء فالقول قول الشريك مع يمينه فيحلف منكر الشراء بالله ما تعلم أنه اشترى ذلك المتاع وكان الحالك أبو محمد رحمه الله تعالى يقول يجب أن يزاد على هذا التحليف بالله ما تعلم أنه اشترى ذلك على شركتكما كذا في المحيط * ثم في كل موضع وجبت اليمين فيه على البتات تحلف على العلم لا تكون معتبرة حتى لا يقضى عليه بالنكول ولا تسقط اليمين عنه وفي كل موضع وجبت اليمين فيه على العلم تحلف على البتات تعتبر اليمين حتى سقطت اليمين عنه ويقتضى عليه اذا نكل لان الحلف على البتات أكد فيعتبر مطلقا بخلاف العكس كذا في التبيين

(الفصل الثالث فيمن توجه عليه اليمين ومن لا توجه ومن لا يحل له الاقدام على اليمين ومن لا يحل) رجل ادعى على رجل أن المدعى عليه زوج ابنته فلانة منه وهي صغيرة فأنكر الاب وطلب المدعى يمينه ان كانت الابنة صغيرة وقت الخصومة لا يستحلف الاب في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند صاحبيه يستحلف الاب وان كانت كبيرة وقت الخصومة لا يستحلف الاب عند الكل وتستحلف المرأة على دعواه عندهما كذا في فتاوى قاضيان * ولو ادعى على رجل أنه زوج أمته منه يستحلف المولى عندهما وان كانت كبيرة كذا في الفصول العبادية * ادعى على آخر ما لا واقام اليانة فقال المدعى عليه للقاضي حلف المدعى أنه محق أو حلفه أن شهوده شاهد وبالحق لا يحلف وكذا في كل موضع كان بخلاف الشرع ولو اراد أن يحلف الشاهد بالله لقد شهد بالحق لا يحلف كذا في الخلاصة * ولو قال المدعى عليه ٢ (ان شاءه مقرر أمدهما ست بيش از بن كواهي كه اين محدود ملك من است) وأراد تحليف الشاهد أو المدعى لا يحلف وكذا الشاهد اذا أنكر الشهادة لا يحلفه القاضي وكذا لو قال ٣ (ان شاهداين محدود را دعوى کرده است بر من بيش از بن كواهي) وأراد تحليف الشاهد أو المدعى لا يحلف وكذا لو طالب المدعى من القاضي أن يحلف المدعى عليه ٤ (كه اين سو كنند راست خوردی) لا يجيبه القاضي الى ذلك هكذا في خزائن المفتين * لا يمين على الاب فيما يدعى على ابنه الصغير كذا في محيط السرخسي * لو ادعى ضيعة في يد رجل أنه له وقال ذوالدهي لابي الصغير فلان لا يستحلف المدعى عليه ولو استحلف فشكل لا يصح نكوله فان قال المدعى ان هذا اسمك دارى باقراره لولده الصغير فيصير ضامنا عند النكول فعندهما لا يستحلف وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يستحلف لان عند محمد رحمه الله تعالى العقار يضمن بالغصب وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل باقراره لولده الصغير لا تسقط عنه اليمين وقال القاضي الامام أبو علي النسفي اذا أقر لصبي سقطت عنه اليمين سواء كان الصغيرا ناله أو غيره ولو قال المدعى عليه هذه الدار لابي الكبير الغائب فلان فهذا وما لو أقر بذلك لاجنبي سواء لا تسقط عنه اليمين فان حلف فشكل تدفع الدار الى المدعى فان حضر الغائب بعد ذلك وصدقه كان له أن يأخذ الدار لسبق اقراره وكذلك في الاقرار للولدا الصغير عندهما لا تسقط عنه اليمين

ترجمه

٢ هذا الشاهد جاء مقرر قبل هذه الشهادة بان هذه الحدود ملكي ٣ هذا الشاهد ادعى على هذا المحدود وقبل هذه الشهادة ٤ أنك حلفت هذا اليمين صادقا

على النساء أذان ولا اقامة وان صلين بجماعة لان الاعلام فيما فيه اعلان ولا يليق بهن فان فعلن فاساءة * ويكره للرجال أداء الصلاة يحلف بجماعة في مسجد بلا اعلامين لافي المغارة والكروم والبيوت فان علم بهما فحسن وان اقتصر على اعلام الشروع فحسن أيضا وان تركهما جاز بلائهم وأسأله لانه لا اجتماع ولا اجتماع أكثر منهم ولا اقامة لاعلام الشروع فيها ولهم اليها حاجة * أصروا أهل مصر على تركه أمره وابه فان داموا عليه قوتوا بسلاح وعن الثاني انهم يؤذون فقط * خافت بعض أهل المسجد الاذان وصلى بجماعة فالبقية أيضا الجماعة لان الاول

لم يكن على السنة ويكره أذان خمسة ويعد الصبي الذي لا يعقل والمرأة بان رفعت صوتها أو الجنب والمجنون والسكران ولا بعد أذان ثلاثة المعتوه والقاعد والراكب في المصير * أذان المسافر راكبا لا يكره ولو لا إلى جهة القبلة ويكره أقامته * إذا لم يكن في المسجد المؤذن فالأفضل أن يصلي بأذان واقامة واحدة في مسجده وهذا أحب من أن يصلي في مسجد آخر بالجماعة * ظن الأذان أقامة فحذره ثم علم قبل الفراغ يستأنف * التخنخ عند الأذان والاقامة بدعة محدثة * دخل المسجد وهو يقيم بقعه ولا يقف (٣٥) قائما إلى وقت الشروع * أقامة غير المؤذن

بلا رضاه تكره والظاهر عدم التفصيل في نفي الكراهة *

ثواب الاقامة أزيد من ثواب

الاذان * إذا بلغ إلى قوله قد

قامت خير بين الانعام في مكانه

والمشي مقتديا كان أو أماما

* ينظر الاقامة ليدرك الناس

الجماعة يجوز ولو أخر بعد

الاجتماع لا إذا كان ذاعدا

شرير النقص مساويه

والامام كذلك * سمع الاذان

فعليه الاجابة ولو ضيفا

والاجابة بالقول لا بالقدم

ولو في المسجد لاجواب عليه

* سمع القارئ الاذان لا يترك

القراءة وقيل لو في المسجد

لا وان في بيته ترك * سمع من

كل جانب كفاه اجابة واحدة

والمستكلم في الفقه يجب

* سمع وهو عشي فالأفضل أن

يقف للاجابة ليكون في

مكان واحد * صلى السنة بعد

الاقامة أو حضر الامام بعدها

لا بعدها * سلم على الامام

أو المؤذن أو الخطيب ردف

نفسه وعن محمد رحمه الله

تعالى بعد الفراغ والامام

الثاني على انه لا يرد أصلا

وهو الصحيح (الثاني في

مقدمتها وصفها) الادب

مافعله الشارع عليه السلام

مرة وتركه أخرى والسنة

ماواظ عليه عليه الصلاة

يخلف فان نكل تدفع الدار إلى المدعي واذا بلغ الصغير فادعاه تدفع اليه هكذا في فتاوى قاضيان * ادعى الشفعة بالجوار فقال القاضي للمدعي عليه ماذا تقول فيما ادعى فقال هذه الدار لابني هذا الطفل سح اقراره فان قال الشفيع للقاضي حلفه بالله ما أنشطيعها فانه لا يحلفه وان أراد الشفيع أن يقيم البيعة على الشراء كان الاب خصما وسمع البيعة عليه كذا في الفصول العمادية * لو ادعى عبدا في يد غيره فقال صاحب اليد انه لفلان الغائب أو دعيه ولم يقيم بيعة على ما ادعى حتى صار خصما للمدعي كان للمدعي أن يستحلفه على دعواه فان حلف برئ عن الخصومة وان نكل قضى بما ادعاه المدعي فان جاء المقر له الاول كان له أن يأخذ العبد من المدعي ثم يقال للمدعي أنت على خصومتك مع الاول فان أقام بيعة أنه له أخذه منه وان لم تكن له بيعة على ذلك استخلف الاول فان حلف برئ عن خصومة المدعي وان نكل قضى عليه بالعبد للمدعي * إذا أقر به الاول ونكل للمدعي بعد ذلك ولو لم يقل شيئا حتى استخلفه للمدعي ونكل وقضى به للمدعي ثم أقر به للغير لا يصح اقراره ولا يضمن لذلك الغير شيئا كذا في المحيط * في يده جارية يقول أو دعيها فلان الغائب وبرهن فقال المدعي باعها أو وهبها بعد الأيداع منك وأتكره المدعي عليه يحلف بالله ما باعها أو وهبها منك كذا في الوجيز للكردي * الصبي اذا كان محجورا ان لم يكن للمدعي بيعة لا يكون له حق احضاره الى باب القاضي لانه لا تتوجه عليه اليمين لانه لو نكل لا يقضى عليه بشكوله فان كانت له بيعة وهو يدعي عليه الاستملاك كان له حق احضاره لان الصبي يؤخذ بأفعاله والشهود يحتاجون الى الاشارة اليه لكن يحضر معه أبوه حتى اذا أكرم الصبي شيئا يؤمر الاب بالاداء عنه من ماله كذا في محيط السرخسي * الصبي المأذون يخلف كالبالغ وبه يأخذ وكذا المكاتب والعبد التاجر والعبد المحجور كالمأذون في أنه يخلف ثم ان كان المال واجبا بسبب الاستملاك يباع فيه وان كان مالا لا يؤخذ به الا بعد العتق كدين السكاح بلاذن المولى والكفالة كذلك يخلف فان خلف برئ وان نكل أو أقر به بعد العتق هكذا في الوجيز للكردي * اختلف مشايخنا في الدين المؤجل والاصح أنه لا يخلف قبل حلول الاجل كذا في الخلاصة * ولو أن رجلا ادعى أن فلانا مات وأوصى الى هذا الرجل وقال الرجل لم يوص الى قاته لا يستخلف وكذلك اذا ادعى أنه وكيل فلان وكذا اذا ادعى الصانع على رجل أنه استصنع في كذا فانه لا يستخلف المستصنع هكذا في شرح أدب القاضي للخصاف * رجل استصنع رجلا في شيء ثم اختلفا في المصنوع فقال المستصنع لم تفعل كما أمرتك وقال الصانع فقلت قالوا لا يمين فيه لاحدهما على الآخر كذا في فتاوى قاضيان * اذا ادعى على تركه ميت ديناً وقدم الوصي الى القاضي ولا يبيته له فان كان الوصي وارثا يخلف وان لم يكن وارثا لا يخلف كذا في الذخيرة * رجل ادعى على رجل أن عليه ألف درهم باسم رجل يقال له فلان بن فلان الفلاني وأن هذا المال لي وأن فلان بن فلان الفلاني الذي المال باسمه أقر أن المال لي وان اسمه عاربة في الصلح وأن الذي باسمه المال وكاني بقبض هذا المال والخصومة فيه ان صدقه المدعي عليه فيما ادعى يؤمر بدفع المال اليه ولم يكن ذلك قضاء على الغائب حتى لو حضر الغائب وأتكر ذلك أخذ المال من المدعي عليه ويرجع على الآخر كذا في فتاوى قاضيان * وان جحد الدعوى كلها فقال المدعي للقاضي حلفه في فان القاضي يكلف المدعي اقامة البيعة على ما ادعى من اقرار الرجل بالمال ومن تركه اياه بقبض ذلك المال والشرط اقامة البيعة على أنه وكيل فلان ليثبت كونه خصما فان أقام ثبت كونه خصما فبعد ذلك ان أقام البيعة على المال تقبل ويأخذ المدعي المال

(٤ - فتاوى رابع) والسلام والواجب ما شرع لا كمال الفرض والسنة لا كمال الواجب والادب لا كمال السنة * طأطأ رأسه في الركوع جاز في الظاهر وعن الامام انه لو كان قريبا الى ما قبله كالقيام في الركوع لا يجوز لانه لا بعدد ركع وكذا في الرفع من السجدة ان فصل جبهته عن الارض جاز في الظاهر واختار شمس الأئمة انه ان عد أقرب الى السجود لا يجوز * ما يقع عليه السجدة ان كان لا يمنع حجم الارض ويستقر وتفسره ان لا يتسفل بالتسفل وان بالغ كالتبني والحشيش أو القطن أو الحنطة أو الشعير أو ثياب محشوة أو الطنفسة يجوز وان كان

يمنع وجود الحجم ولا يستقر كالدخن والجاورس والتلج الغير المبدل لا يجوز وان كان ملبدا يجوز والمجلة ان كانت على البقرة لا يجوز وان كانت على الارض يجوز لانه كالسرير * سجد على ظهر رجل في الزحام ان كان في صلاته جاز وان في غير صلاته أو ليس في الصلاة لا يجوز وفي العتابي لا مطلقا وفي الظهيرة ان وجد فرجة لا يجوز ولو على نخذ نفسه لا لان الساجد ينبغي أن يكون غير المسجود ولو بعد جاز في المختار ولا يجوز على ركبته مطلقا لكنه لو تعدد ركعيه (٣٦) الائمة وضع احدى قدميه فيها جاز في القيام على احدى رجليه والمراد بوضع القدم هنا

وضع الاصابع وان وضع اصبعواحدة أو ظهر القدم بلا أصابع ان وضع مع ذلك احدى قدميه صح والا لا وينبغي ان يكون بين قدمي المصلي أربع أصابع ولا يشترعند قوله أشهد أن لا اله الا الله في المختار وكراه الامام خواهر زاده قول المصلي وارحم محمدا وأطلق الحوائف والسرخصي بعدم الكراهة وصرفوه الى الامة كما يقال ارحم هذا الشيخ وقد جنى ولده لاهو ويترضى عند ذكر العجالة ولا يقول رحيم الله تعالى ويكون منتهى بصره في القيام الى موضع سجوده وفي الركوع الى ظهر قدميه وفي السجود الى اربعة انفيه وفي القعود الى حجره ولو تركه لا يأثم وهذا كله في المكتوبة وفي النفل الامر أسهل لان منبأه على اليسرى الاركان فكيف في الآداب * وكراه تغطية القدم فيها الا في الثأوب واستحسن كثير من المشايخ الجمع بين الوضع والاخذ بان يضع باطن كفه اليمنى على ظاهر كفه اليسرى وبأخذ الرسغ بالابهام والخنصر ويرسل الباقي على الذراع * وضع القدمين في السجود فرض قال الرستغفني والاسيحاوي

ويكون هذا قضاء على الغائب حتى لو جاء وأنكر ذلك لم يكن له أن يأخذ ماله من المدعي عليه وان لم تكن له ينة على المال وأراد استخلافه فان القاضي يحلفه بالله ما لفلان بن فلان الفلاني ولا باسمه عليك هذا المال الذي سماه فلان بن فلان وهو ألف درهم ولا أقل منها وان لم تكن للمدعي ينة على التوكيل وقال للقاضي ان هذا المدعي عليه لم أن فلانا الذي باسمه المال فاستخلفه لي على ذلك يحلفه بالله ما علم أن فلان بن فلان الفلاني وكله على ما ادعى فان حلف انتهى الامر وان نكل صار مقربا بالوكالة منكر للمال ولو أقام المدعي البينة على اقرار الغائب له بالمال ولم تكن له ينة على التوكيل فلا خصومة بينهما فان طلب من القاضي أن يحلفه حلفه كما قلنا فان حلف انتهى الامر وان نكل صار مقربا بالوكالة منكر للمال ولو أقرب بالوكالة صريحا أو في ضمن النكول وأنكر المال صار المدعي خصما في حق استخلافه على المال وأخذ المال منه ولم يصير خصما في حق الخصومة حتى لو أراد المدعي إقامة البينة على المدعي عليه بالمال قبل أن يحلف على المال أو بعد ما حلف لا يسمع ونظر هذا ما قال أصحابنا رحمهم الله تعالى لو أن رجلا ادعى أن رجلا يقال له فلان ابن فلان الفلاني وكله بطلب كل حق له على هذا الرجل وأن له عليه ألف درهم فأقر المدعي عليه بالوكالة وأنكر المال فقال المدعي أنا أقيم البينة أن هذا المال عليه لم يكن خصما في ذلك وان أقرب بشئ أمره القاضي يدفعه اليه وان لم يقرب وأراد استخلافه حلفه فان جاء الغائب بعد ذلك وأنكر الوكالة قال قوله كذا ههنا أو ما إذا أقرب بالمال وجد الوكالة فان أقام البينة على الوكالة صار خصما مطلقا فهو بتسليم المال اليه وان لم تكن له ينة وأراد استخلافه يحلفه على ما قلنا فان حلف انتهى الامر وان نكل ثبتت الوكالة لكن في حق أخذ المال منه لا في حق الخصومة والقضاء على الغائب هكذا في شرح أدب القاضي للخصاف للصدر الشهيد * اذا وكل الرجل رجلا بطلب شفعته فادعى المشتري على الوكيل أن موكله قد سلم الشفعة وطلب من القاضي أن يحلف الوكيل فalcاضي لا يحلفه وان ادعى تسليم الوكيل ان ادعى تسليمه في غير مجلس الحكم لا يحلف الوكيل وان ادعى تسليمه في مجلس الحكم وأنكر الوكيل فعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى يستحلف وعند محمد رحمه الله تعالى لا يستحلف كذا في المحيط * في كل موضع لو أقرب منه فاذا أنكر يستحلف الا في ثلاث مسائل * الاولى الوكيل بالشراء اذا وجد في المشتري عيبا فأراد أن يرد بالعيب وأراد البائع أن يحلفه بالله ما علم أن الموكل رضي بالعيب لا يحلف وان أقرب الوكيل لزمه ذلك ويطلق حتى الرد * الثانية لو ادعى على الأمر رضاه لا يحلف وان أقرب لزمه * الثالثة الوكيل بقبض الدين اذا ادعى المديون أن الموكل أبرأه عن الدين وطالب عين الوكيل لا يحلف على العلم وان أقرب لزمه كذا في الخلاصة * اذا ادعى مسلم على ذمي خرباعيتها ناضع واذا أنكر يستحلف وان ادعى عليه استهلالا لآخر لا يحلف كذا في خرافة المفتين * ادعى على آخر مالا وأنكر المدعي عليه ذلك ثم ادعى عليه في مجلس آخر أنه استهلت مني هذا المال وصرت مقربا بالمال والمدعي عليه ينكر المال والاستهلال يحلف على المال دون الاستهلال لان بالاستهلال يصير مقرا والاقراء حجة المدعي والمدعي عليه لا يحلف على حجة المدعي فانه لا يحلف بالله ما للمدعي ينة والاصل في جنس هذه المسائل أن الانسان انما يستحلف على حق خصمه أو على سبب حقه وأنه قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولا يحلف على حجة خصمه هكذا في الذخيرة * ادعى على رجل مالا بحكم الشركة وجد المدعي عليه ذلك ثم ان المدعي عليه قال كان في يدي من ماله كذا وكذا بحكم

ان أمكنه الوضع قبل القدمين يجوز وان لم يمكنه الوضع لم يجز (نوع فيما يكره) كل عمل يفيد لا يكره في الصلاة فعليه الشركة وكل ما لا يفيد يكره فعليه فيها وصح انه عليه الصلاة والسلام مسح العرق من جبينه فيها وقام فيها ونفض ثوبه * أعاد صلوات عمر قيل يكره وقيل لا للاحتياط لكن لا يصلي العاد قبل طلوع الفجر وصلاة الفجر والعصر وقبل المغرب لاحتمال كونه نفلا ومسح التراب عن وجهه قبل الفراغ لا بأس به وعن الثاني الترتيب أحب والحاصل انه ان كان التراب يؤذيه لا يكرهه وان كان لا يؤذيه فتركه أولى * صلى مشدودا للوسط

الشركة ولكن قد دفعته اليك فانكر المدعي الدفع والقبض ان كان المدعي عليه أنكر الشركة وكون المال في يده أصلاً بان قال لم يكن بيني وبينك شركة قط وما قبضت منك شيئاً يحكم الشركة لا يحلف المدعي على القبض وان قال المدعي عليه وفي وقت الانكار ليس في يدي شيء من مال الشركة يحلف المدعي كذا في الفصول العبادية * لو ادعى المضارب أو الشريك دفع المال وأنكر رب المال أو الشريك القبض يحلف المضارب والشريك الذي كان المال في يده واذا ادعى المدعي ايفاء الثمن وأنكر البائع فالقاضي انما يحلفه اذا طلب المشتري عينه ولو حلفه القاضي من غير طلبه ثم أراد المشتري تحليفه ثانياً له ذلك ثم اذا حلف البائع أنه لم يسهـتوف الثمن وقال المشتري أنا لم أجبني بالبينة على الايفاء فالقاضي لا يجبر المشتري على أداء المال بل يحلفه ثلاثة أيام بشرط أن يدعى حضور الشهود وأما اذا قال شهودي غيب فيقضى عليه بالمال ولا يحلفه كذا في خزائنة المفتين * ادعى مال الشركة أو المضاربة أو الوديعة فقال ٢ (رسانده أم) يقبل قوله مع اليمين ولو حلف رب المال أو المودع أو الشريك الآخر ٣ (بفاقته أم) لا يعتبر ذلك ولو ادعى القرض أو عن المبيع فقال ٤ (رسانده أم) لا يقبل قوله ويعتبر بين البائع والمقرض أنه لم يصل فالحاصل أن في كل موضع كان المال أمانة في يده فالقول قوله في الدفع مع اليمين وكذا البينة بينته وان كان المال مضموناً عليه فالبينة بينته على الايفاء ولا يكون القول قوله مع اليمين كذا في الفصول العبادية * لو أن رجلاً اتى على رجل أنه استهلك مالى وطلب التحليف من القاضي لا يحلفه وكذا لو قال كان هذا شريكى وقد خان في الرجوع ولا أدري قدره لا يلتفت اليه وكذا لو قال بلغني أن فلان بن فلان أوصى لي ولا أدري قدره وأراد أن يحلف الوارث لا يحلفه القاضي الى ذلك وكذا المديون اذا قال قضيت بعض ديني ولا أدري كم قضيت أو قال نسيت قدره وأراد أن يحلف الطالب لا يلتفت اليه قال شمس الأئمة الخ لوانى الجهالة كما تمتع قبول البينة تمتع قبول الاستخلاف أيضاً الا اذا اتهم القاضي وصى اليتيم أو قيم الوقف ولا يدعى عليه شيئاً معلوماً فانه يحلف نظراً للوقف واليتيم كذا في فتاوى قاضيهان * رجل ادعى منزلاً في يد رجل أنه ملكه غصبه منه وأن ذلك له وملكه وهو يمنعه عن ذلك فقال المدعى عليه انه وقف على جهة مع معلومة صارو قفا وعليه اليمين للمدعى ان حلف برئ وان نكل ضمن قيمته ولا يدفع المنزل اليه وكذا لو أقام المدعى عليه البينة على أنه وقف على جهة معلومة ولم يذكروا قفاه لا تندفع عنه اليمين وصارو قفا باقراره والبينة فضل لا يحتاج اليها هذا اذا قال هو وقف وأما اذا قال وقفته على جهة معلومة وأراد المدعى أن يحلفه يحلف عند محمد رحمه الله تعالى خلافاً له ما لو أراد أن يحلف لياخذ الدار لا يحلف بالاتفاق والفتوى على قول محمد رحمه الله تعالى كذا في الخلاصة * اذا ادعى رجل على رجل أنه غصب منه ثوباً أو أقر الغاصب بذلك ثم اختلفا في قيمته فقال المغصوب منه كانت قيمة ثوبي مائة وقال الغاصب ما أدري ما كانت قيمته ولكن علمت أن قيمته لم تكن مائة فالقول قول الغاصب مع يمينه ويؤمر بالبيان وان لم يبين يحلف الغاصب على ما ادعاه المغصوب منه من الزيادة فان حلف ولم يثبت ما ادعاه المغصوب منه ذكر في كتاب الاستخلاف أن المغصوب منه

ترجمة
٣ وصلته ٣ ما وجدته ٤ وصلته

ففيه تشريعاً لعبادة ربه وان صلى مكشوف الرأس ان تهاوناً بذكره وان تضرعاً * اذ لبس شقة أو فرجياً ولم يدخل يديه اختلف المتأخرون فيه واختار انه لا يكره وتكره الصلاة الى وجه انسان والى ظهره فاعديتكم ان كان يخاف من اللغظ الغلط في القراءة كرهه والا لا * ولا بأس بترك السترة ويأثم الممارن مرتبة لا من بعيد وحده قليل قدر صفتين وقيل موضع سجوده وقيل ما بين الصف الاول ومقام الامام والاختار منتهى بصره ان كان يصلي خاشعاً ولو في المسجد لا يمر بينه وبين حائط القبلة وقيل قدر خسين ذراعاً (٣٧) وقيل قدر ما بين الصف الاول والحائط * ولا يحجب فيه أحد ابويه الا اذا طلب منه الاعانة وكذا الاجنبي ان خاف سقوطه من حائط أو وقوعه في النار ولو في القرض وكذا لو قال له كافر اعرض على الاسلام أو سرق منه درهم أو فارت قد ردها أو خاف على ولدها القرض والنفل فيه سواء * بسط يديه وسجد عليه بقي التراب عن وجهه يكره لانه قرار من التعبد ولو كان بقي ثوبه لا يكره وان اتى حر الارض أو بردها لا يكره لانه يؤدي الى تكميل السجود وفيه حكاية ذكرناها في مناقب الامام وزكر الصغار اذا سجد على كعبه ان كان لوقاية الوجه يكره لانه ترفع وان لوقاية العمامة لا * جعل في فيه لؤلؤة وصل الى منعه عن القراءة لم تصح صلاته وان لم يمنعه تصح وكذا لو كان في يديه شيء يمنعه عن الوضع المسنون يكره * ويكره غرض عينيه في الصلاة لانه من صنع اليهود * وقال الامام الخواص ان من أراد ان يصلي على القباء جعل كتفيه تحت رجله وسجد على ذيله لان الذيل في مسافط الزبل وطهارة موضع القدمين في القيام شرط وفاقاً وموضع

السجدة مختلف لانها تتأدى بالانف وهي أقل من قدر الدرهم ولان السجود على الذيل أقرب الى التواضع لقربه من الارض * رأى في ثوبه نجاسة أقل من قدر الدرهم وهو يصلي الافضل ان يغسل ويستقبل الصلاة وان فاتته الجماعة اذا كان يجدها في أخرى ووجد الماء للغسل وان كان في آخر الوقت ولا يجيد الماء يمسح * والافضل ان يستأذن من صاحب الدار للصلاة فيها * ابتلى بين الصلاة في الطريق وأرض الغير لو من روعة أو لكافر فاطربق والافضل الارض * الصلاة في الحمام ان لم يكن فيه تماثيل ومكانها طاهر لا تتركه وكان اسمعيل الزاهد يصلي فيه مع

الخدام * تزل به ضيف وله ورد من النفل فان كان ينزل كثيرا فلوردا أفضل والا فلا اشتغال بالضيف أفضل * لا بأس بتخفيف الصلاة اذا أتم الركوع والسجود فانه صلى الله عليه وسلم كان أخف الناس صلاة في تمام * يدافعه الاحتشاش ويتغله عن الصلاة يقطع * شرع في الصلاة بالاخلاص ثم خاطب الربا فانه بركة للسابق ولا ربا في الفرائض في حق سقوط الوجوب * أمكنه النظر في العلم نهرا أو الصلاة في الليل فعل وان لم يتمكن من النظر في العلم نهرا ان كان له ذهن (٣٨) وفهم ويعرف الزيادة في نفسه فالنظر في العلم أفضل * الصلاة لارضاء المصوم لا تقيد بل يصلي

لوجه الله تعالى فان كان خصمه لم يعرف يؤخذ من حسنة يوم القيامة جاف في بعض الكتب انه يؤخذ لداق ثواب سبعة صلاة بالجماعة فلا فائدة في النية وان كان عفا لا يؤاخذ به في الفائدة حينئذ (نوع في السن) فاتته ركعتا الفجر ان مع الفرض تقضى قبل الزوال وبعده الى يومين ولا يقضى غيرها وحدها وتبع الفرض هل يقضى اختلف فيه والظاهر عدم القضاء الا في سنة الفجر تبعا وبأني همافي أول الوقت يقرأ في الأولى قل يا أيها وفي الثانية الاخلاص * صلى بعد طلوع الفجر ركعتين على نية التطوع جازعهم ما لان السنة تتأدى بنية النفل ولو نوى ركعتين نفلا على انه في الليل فاذا الفجر طالع قال ابن المبارك ينوب وعن الامام لا قال الامام الحلواني صلى أربعين نفلا على انه الليل فوقع شفعه الاخير بعد الفجر فعذرهما وهو رواية عن الامام ينوب وبه يفتي فعلي هذا في الاول يقع ايضا أدرك الامام في الركوع ولم يعلم انه الاول من الفجر أو الثاني ترك السنة واقتدى * صلى السنة ثم اشتغل بالبيع أو الاكل

يخلف أن قيمة الثوب مائة (١) كذا في المحيط * البائع اذا أقر بقبض الثمن ثم قال لم أقبض وأراد استحلاف المشتري يصدق ويحلف استحسانا عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعندهما لا يحلف قياسا * وههنا خمس مسائل * (أحداها) هذه (الثانية) رجل أقر ببيع داره ثم قال أقرت بالبيع لكنني ما بايعت وطلب عينه (الثالثة) اذا أقر المشتري بقبض المبيع ثم قال لم أقبض (الرابعة) اذا قال المديون أقرت بقبض الدين ولكنني ما قبضت (الخامسة) اذا قال الواهب أقرت بالهبة لكنني ما وهبت وطلب عين الموهوب له الكل على هذا الخلاف وعن محمد رحمه الله تعالى أنه رجع الى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى قال الامام السرخسي رحمه الله تعالى الاحتياط في الاخذ بقول أبي يوسف رحمه الله تعالى ومشايخنا أخذوا بقوله فيما يتعلق بالقضاء كذا في الخلاصة في كتاب أدب القاض في باب اليمين * رب الدين اذا أقر بقبض الدين من المديون وأشهد عليه ثم أنكر اقبض فأراد تحليف المديون فعلى قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى القاض لا يحلفه وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يحلفه هكذا في المحيط * واذا أقر رجل أني وهبت هذا العين لفلان وقبضه متى ثم ادعى أنه لم يقبضه متى وانى قد أقرت بالقبض كاذبا وطلب عين الموهوب له ذكر الشيخ الامام المعروف بجواهر زاده في المزارعة أنه لا يحلف الموهوب له في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ويخلف في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وكذا في كل موضع اذا ادعى أنه كان كاذبا فمما أقر كذا في فتاوى قاضخان * رجل أخرج صكبا بقرار رجل ل فقال المقر قد أقرت لك به - ذا المال الا أنك رددت اقرارى يخلف المقر له كذا في المحيط في فصل المتفرقات * ادعى على وارث رجل مالا وأخرج صكبا بقرار المورث بالمال فادعى المورث أن المقر له رد اقراره وطالب عين المدعى كان له أن يحلفه كذا في خزنة المفتين * فان مات المقر وادعى ورثته أنه كان أقر تلجئة يخلف المقر له بالله لقد أقرت اقرارا صحيحا كذا أجاب الزعفراني وان مات المقر له هل يحلف وارثه ذكر في بعض تعليق بعض البخاريين أنه يحلف الوارث على العلم وسمعت عن والدي رحمه الله تعالى موثقة أيضا أنه لا يحلف وهو من المسائل التي يخلف فيها المورث ولا يحلف الوارث كما اذا ادعى المودع رد الوديعة أو هلا كهها ومات قبل أن يحلف لا يحلف وارثه نص عليه في الجامع الكبير كذا في الوجيز للكردي * واذا أقر رجل ل انسان بمال ومات المقر له قال ورثته بعد موته ان أبانا قد أقر بمال كاذبا فلم يصح اقراره وانت أيها المقر له لم بذلك وأرادوا تحليفه على ذلك لم يكن لهم أن يحلفوه كذا في المحيط في فصل المتفرقات * ان أشهد البائع على البيع وقبض الثمن ثم ادعى أن ذلك البيع كان تلجئة وطلب عين المشتري ذكر في كتاب الاستحلاف أنه يحلف عندهم جميعا ويخلف بالله ما شرطت أن يكون البيع الذي جرى بينكما تلجئة كذا في الفصول العمدية في الفصل السادس عشر * عبد يدرج ادعاه رجل فقال (١) قوله يخلف أن قيمة الثوب مائة أي فيما أخذها من الغاصب فاذا أخذ ثم ظهر الثوب خيرا للغاصب بين أخذه وأورده وأخذ القيمة وحكي عن الحاکم أبي محمد العيني أنه كان يقول ما ذكر من تحليف المغصوب منه وأخذ المائة بقيمة من الغاصب هذا بالانكار يصح وكان يقول الصحيح في الجواب أن يجبر الغاصب على البيان فان أبي يقول له القاضى أن كان قيمة مائة فان قال لا يقول أن كان خمسين فان قال لا يقول له خمسة وعشرين الى أن يفتي الى الملائقة قص عنه قيمته عرفا وعادة فيلزمه ذلك كذا في رد المحتار عن متفرقات التتارخانية اهـ مصححه

بعيد السنة أو بأكل لقمة أو شرب شرية فلا قال الفقيه وهذا مشكل لارواية فيه * تاركها يعذر به مذرو بلا عذر يستل عن تركها ملكي يوم القيامة * اجتمعوا على ترك السنة بقاتلون اذا راوها حقوا تركوا ما اذا مروها حقا كفروا لانه استخفاف * والافضل في السنة المتأخرة عن الفرض البيت ان كان يعلم انه يصليها في البيت والا فله جدا أفضل وكذا سنة الجمعة والوتر في البيت آخر الدليل أفضل ومن لا يعرف القنوت أولا يحسن يقول يارب ثلاثا أو قيل ربنا ثلاثا في السنة وفي الآخرة سنة وقناعتا بالناور قيل اللهم اغفر لي واختلف في انه هل يصلي فيه

على النبي عليه السلام أم لا هل يجوز أم لا وهل يحمله الامام عن المقتدى أم لا لم يذكر في ظاهر الرواية وعن الثاني أن الامام يجزئ ويختار
المقتدى وقال الامام الكرماني يخافه الامام والمقتدى لانه ذكر وقيل انه كالقراءة يحمله الامام (الثالث في التراويج) قال الصدر
الشهيد الجماعة فيه سنة كفاية حتى لو أقام البعض في مسجد بجماعة وباقي أهل الحلة منفردا في بيته لا يكون تارك السنة لانه يروى عن
أفراد الصحابة الخلف وقال الامام ظهير الدين يكون تارك السنة لانه سنة على الكل والكل مختارون (٣٩) وقد أطلق عليه السلام بكونه

سنة بقوله وسنت لكم
قيامه وان صلاها بجماعة في
بيته فالصحيح انه نال احدي
الفضلتين فان الاداء بجماعة
في المسجد له فضيلة ليس
للاداء في البيت ذلك وكذا
الحكم في المكتوبة قبل وقتها
الليل كله فصيح قبل العشاء
وبعد هاء الوتر وبعده ومشاخ
بخاري على ان الوقت بين
العشاء والوتر وأكثر العلماء
على انه بعد العشاء الى الفجر
قبل الوتر وبعده وهو الاصح
وغرته فيما اذا فاتته ترويجة ولو
صلاها بقوته الوتر بجماعة
عند من قال الليل كله يوتر ثم
بأقربها وعند من قال
بينهما بأقرب بالترويجة لقواتها
لوقدم الوتر * فاتته ترويجة
لوصلاها بقوته متابعة الامام
فتابعة الامام أولى * فاتته
ترويجة قبل يقضى مادام الليل
باقيا وقيل الى الليلة المستقبلية
حتى تأتي ترويجة أخرى
وقيل لا يقضى كسنة المغرب
وهو الصحيح وينوي التراويج
أوسنة الوقت أو قيام الليل
فان نوى مطلق الصلاة
أو نقلا فالصحيح انه لا يجوز
لانه سنة مخصوصة فبراى
وصفه الخاص للخروج عن
العهد وأكثر المتأخرين
على ان السنن والتراويج

ملكي اشترى من فلان منسوبة أيام وقال ذواليد ملكي اشترى من فلان منسوبة أيام فقال
المدعي البيوع الذي جرى بينكما كان تلجئة له أن يحلفه كذا في الخلاصة في كتاب أدب القاضي وكذا في
الوجيز لا كدردي في كتاب الاستخلاف * قال محمد رحمه الله تعالى اذا كانت لرجل دار الى جنب دار رجل
فتصدق أحدهما على رجل بالحائط الذي يلي دار جاره وقبضه المتصدق عليه ثم اشترى المتصدق عليه ما بقي
من الدار من المتصدق فليس الجار فيها شفعة فان طلب الجار الذي وراء الحائط يمين البائع أو المشتري بالله
ماباع الحائط ضرارا ولا فورا من الشفعة على وجه التلجئة وابطال الشفعة لحلفه القاضي على ذلك يريد
بهذا والله أعلم أن الجار الذي وراء الحائط ادعى وقال ان صدقة الحائط كانت تلجئة وقد بعته الكل وخاصم
المشتري سواء كانت الدار في يده أم لم تكن أو البائع ان كانت الدار في يده وطلب يمين البائع أو المشتري كان
له ذلك فاذا أنكر بسـتخلف عليه فان حلف لم تثبت تلجئة الحائط وانقطعت خصومة الجار عن المتصدق
عليه والمشتري وان نكل ثبتت تلجئة الصدقة فكان للجار الشفعة كذا في المحيط * لو ادعى أحدهما انه
اشتراه منه وادعى الآخر أنه ارثه منه أو استأجره بالف درهم فاقربه للترهن أو لمسته أجرة أو لا فقال صاحب
الشراء حلف لي بالله مابعه منه فانه يحلفه فان حلف انتهى الكلام وان نكل ثبت البيوع وثبت الخيار
للمشتري ان شاء - برأى أن يفتك الرهن وتعضى مدة الاجارة وان شاء فسح وان أقرب لصاحب الشراء أولا
فقال المرتهن أو المستأجر حلف لي بالله مارهنه أو أجره منه لم يكن عليه في ذلك يمين وكذلك لو كانا مدعين
الاجارة فاقرب لأحدهما لم يحلف للآخر كذا في محيط السرخسي * رجل في يده دار وأعرض أو حيوان
فقدمه رجلا الى القاضي وادعى كل واحد منهما أنه اشتراه من ذى الدب كذا فاقرب المدعي عليه لأحدهما
بعينه أنه باعه منه وأنكر للآخر فقال الآخر للقاضي حلف المدعي عليه لي أنه لم يبعه مني فانه لا يحلفه
وكذا لو أنكر المدعي عليه دعواه - حلفه القاضي لأحدهما فاشكل وقضى عليه بالنكول ثم قال الآخر
حلف لي فانه لا يحلفه * رجل في يده دار وأعرض فقدمه رجلا الى القاضي وادعى كل واحد منهما - ما أن
صاحب اليد وهب له وسلمه اليه فاقرب لأحدهما بعينه وطلب الآخر يمينه لا يحلف وكذا لو حلفه لأحدهما
فمن نكل لا يحلف للآخر وكذا لو ادعى كل واحد منهما أنه رهنه عنده بالف درهم وأنه قبضه فاقربه لأحدهما
أو حلف لأحدهما فاشكل لا يحلف للآخر كذا في فتاوى قاضيخان * لو أن رجلا في يده أمة أو عبد أو عرض
جاءه رجلا ن وادعى كل واحد منهما أنه له أو أنه له غصبه صاحب اليد منه أو أنه له أو دعه من هذا وقدماه
الى القاضي فسأله القاضي عن دعواهما فان أقربه لأحدهما وبجلا لا خير يومه بالتسليم الى المقر له فان
أراد الآخر استخلافه فلا سبيل له عليه وتكون الخصومة للآخر مع المقر له به لأحدهما في دعوى الملك
المطلق فان قال الآخر للقاضي انما أقربه له لانه دفع اليه عن نفسه فحلفه فاشكل فاشكل فاشكل فاشكل
وكذلك في الوديعة عند أبي يوسف رحمه الله تعالى ويحلف في الغصب وكذلك في الوديعة عند محمد رحمه
الله تعالى وان أقرب لهما أمر بالتسليم اليهما ولا يضمن لواحد منهما شيئا فان أراد أحدهما أو كل واحد منهما
أن يحلفه على النصف الآخر لنفسه لا يحلف في دعوى الملك المطلق وكذا في الوديعة على قول أبي يوسف
رحمه الله تعالى ويحلف في الغصب وعلى قول محمد رحمه الله تعالى في الوديعة أيضا ما إذا جحد لهما وطلب كل
واحد منهما من القاضي أن يحلفه فالحلف لا يحلفه بالله ما هذا العبد لهما ولكن يستخلف لكل واحد

يتأدى بطلق النية ولو كان يصلي الثالث فاقضى به واحد دينية الثاني أو الرابع يجوز في المختار ولو اقتدى بنية من يصلي المكتوبة أو
الوتر أو التطوع الآخر لا في المختار وعلى هذا إذا جاز التراويج على العشاء أو سنته المتأخرة لا يجوز في المختار الامامة في التراويج مرتين تكره
لانه لم يشرع مكررا ولو أم في الاول ثم صلى في الثاني مقتديا أو اقتدى مرتين لا يكره وهو اقتداء المنطوق في السنن صلاها بجماعة ثم
أرادوا إعادة باب الجماعة يكره بل صلاها فرادى لان النقل بجماعة على التداعي يكره بالا بالنص وفي الزائد لم يرد بقرائها فاقدر ما يقرأ في المغرب

وقيل خمس آيات وقيل عشر أو اثنى عشر سنة فلا يترك لكل القوم ومرة تان فضيلة والامام ان قرأ مقدار السنة لا يترك مسجده والاجازة
الترك واذا لم ينقل على القوم اتي بالادعية والتركها او اكتفى بالتشهد والمختار الاثنان بالصلاة ايضا لانه فرض عند الشافعي رحمه الله تعالى
فيحتاج فيه وكرهه اذ اؤدها على سطح المسجد لاجل الحر * فسد شفع منها قبل بعينه ما قرأ فيها يحصل الختم في صلاة جائرة وقبل لان المقصود
القراءة ولا فساد فيها * صلاها الامام قاعدا (٣٠) والقوم قائما اختلفوا فيه على قول محمد والصحيح الجواز اجماعا بخلاف المكتوبة والمستحب

للقوم القيام وقيل القعود
للموافقة وهو قول محمد رحمه الله
تعالى وأدائها قاعدا يجوز في
المختار ولو بلا عذر لكن
لا يستحب بخلاف سنة
الفجر فانه لا يجوز قاعدا
* صلى أربع أو قعد على الثانية
ولا كثر على انه يجوز عن
تسليمتين ولو ستا وقع على
رأس كل ركعتين فعن ثلاث
وعندهما عن تسليمتين ولو
عشر أو قعد على كل ركعتين
تندهما عن تسليمتين وعنده
الامام عن أربع وفي رواية
الجامع عن ثلاث ولو صلى
كلها بتسليمة واحدة وقعد على
رأس كل ركعتين قيل - لي
الاخلاف وعامة المتأخرين على
انه يجوز عن الكل لكنه يكره
بناء على ان الزيادة على الثمان
بتسليمة ناقصة عنده وعلى
الرابع ناقص عندهما وعلى
الست في رواية الجامع عنده
فلا يأتى الكامل قلنا نقصان
لا يرجع الى الذات ولا الى
السبب فصح الاداء وان أربعا
ولم يقعد على الثانية لا يجوز
عن تسليمة عند محمد واختلف
على قولهما قيل يجوز عن
تسليمتين والصحيح جوازه
عن تسليمة بناء على فساد
التحرية بترك القعدة في

منه ما بعده هذا اختلف المشايخ قال بعضهم يحلف له ما بيننا واحدة بالله ما هذا العبد له ما لا هذا ولا لهذا
ولا يحلف لكل واحد منهم - ما بيننا على - حدة وبعضهم قالوا يحلف لكل واحد منهم ما بيننا على حدة والرأى
في ذلك للقاضي ان شاء بدأ بأحده - ما من غير اقراع وان شاء أقرع بينهم ما يطيب القلوبهم ما ونفيا للتممة عن
نفسه ثم اذا حلف لكل واحد منهم ما بيننا على حدة فالمسئلة على ثلاثة أوجه * (الاول) حلف لكل
واحد منهم ما بيننا على حدة وفي هذا الوجه برئ عن دعواه وما هو هذا ظاهر (الثاني) اذا حلف لاحدهما ونكل
عن الآخر فان حلف الاول برئ عن دعواه وان نكل عن الآخر قضى بكل العين له كما اذا ادعاه هو وحده
خلف ونكل فان نكل للاول فالقاضي لا يقضى بتكوله للاول بل يحلف للاخر وينظر حاله مع الآخر
فلو انه قضى للذي نكاه اولاد مع أنه لا ينبغي له أن يفعل ذلك فنقد قضاؤه ولو نكل له - ما حمله بأن حلفه
القاضي له ما بيننا واحدة كما هو قول بعض المشايخ أو نكل له - ما على التعاقب بأن حلف القاضي لكل
واحد منهم ما بيننا على حدة كما هو قول بعضهم فالختم في الوجهين واحد في دعوى المالك المطلق يقضى بالعين
بينهما وفي دعوى الغصب يقضى بالعين بينهما ما بالقيمة بينهما ما وفي دعوى الوديعة يقضى بالعين بينهما ولا
يقضى بشئ من القيمة عند أبي يوسف رحمه الله تعالى ويقضى بالقيمة عند محمد رحمه الله تعالى هكذا في
المحيط * رجل في يده عبد ورثه من أبيه فادعى انسان أن العبد عبده أو دعه أباه المبت وأنكر صاحب اليد
فانه يستخاف صاحب اليد على دعواه على العلم فان حلف برئ وان نكل قضى به وأمره بالتسليم الى المدعي
فان سلم فادعى على المدعي عليه آخر بمثل ما ادعاه الاول وأراد أن يحلفه ليس له ذلك قالوا هو - هذا اذ لم يكن في
يد الابن شئ من تركه الابن سوى هذا العبد أما اذا كان في يده من تركه الابن شئ سوى هذا العبد فيستخلف
للثاني واذا نكل يقضى عليه ولو كانت هذه الدعوى في الغصب لا يستخلف للثاني أيضا اذ لم يكن في يده شئ
من التركة سوى العبد وان كان يستخلف هكذا في النصول العبادية في الفصل السادس عشر * لو ادعى
رجل ان نكاح امرأه وقدمها الى القاضي فأقرت لاحدهما - ما وأنكرت للاخر فقال لا تخلفها لي
لا يحلفها في قولهم كذا في فتاوى قاضيان * وهل يستخاف الزوج المقر له ذكر خرافة الاسلام على البردوي
في شرحه أن فيه اختلاف المشايخ بعضهم قالوا لا يستخلف وبعضهم قالوا يستخلف فان حلف لا تستخلف
المرأة بعد ذلك وان نكل تستخلف المرأة حينئذ فان نكلت قضى بالنكاح للثاني وبطل نكاح الاول كذا في
المحيط * ولو أنكرت دعواه ما خلفها لاحدهما بعينه على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى فنكحت
فقضى به - ما لا يحلف للاخر في قولهم كذا في فتاوى قاضيان * اشتري جارية وتقباضتم ردت على البائع
بالعيب بالنكول ثم جاء البائع وقال ردت على وهي تحبلي ان اقر المشتري ألزمه وضمن البائع نقصان العيب
الاول وان أنكر يريه النساء فان قلن حبلي يحلف المشتري بالله ما حدث عند هذا الحبل ان حلف اندفع
وان نكل ان شاء البائع أمسكها ولا شئ له على المشتري وان شاء ردم نقصان العيب الاول كذا في
الخلاصة * وان قال المشتري للقاضي قد كان هذا الحبل عند البائع يستخاف البائع قالوا ينبغي أن يحلف
بالله لقد سلمتها بحكمه - هذا البيع وما بها هذا العيب قالوا ولو كانت الجارية في يدي المشتري فخصم البائع
في العيب فلما حكم الحاكم بردها على البائع قال البائع انها حبلي وهذا الحبل حدث عند المشتري وقال
المشتري لابل كان عنده فان القاضي يحلف البائع على ذلك ولا يحلف المشتري هكذا في المحيط * رجل

آخر الشفع الاول في النفل فاندفع ما اذا قعد في أول الثانية وعلم من هذا انه لو صلى الكل بتسليمة واحدة ولم يقعد توجهت
الافى آخرها عند محمد لا يجوز عن تسليمة أصلا وعندهما عن تسليمة في الصحيح ولو سلم ساهيا على رأس ركعة ثم بنى عليها ركعتين ان تكلم أو
عمل بعد السلام الاول ما ينافي قضى شفعوا والا قال مشايخ سمرقند - هذا الكل وقال مشايخ بخاري قضى شفعالا غير * امامة الصبي فيها
مختلف فعن الامام محمد بن مقاتل الرازي التجوز بوجه تأخذ (الرابع في المواقيت) عشرة أوقات يجوز فيها القضاء سوى الاوقات الثلاثة

وصلاته الخنازة وتجدد التلاوة لا النقل بسبب أو بلا سبب بعد طلوع الفجر الاربعاء حتى تطلع الشمس والثالث بعد صلاة العصر الى أن يصلي المغرب والخامس بعد أذان الجمعة عند المنبر وأقامتها وعند خطبة الجمعة والعبد ينو والكسوف والخسوف وخطبة الاستسقاء وواختلقوا في الوقت المباح عند الطلوع قبل ما دام النظر يمكن الى القرص لا يباح وان حار العين يباح وقبل لو قدر رمح أو رمحين لا بعده يباح وكان علامة خوارزم يقول يدل ذقته على صدره وينظر فان لم ير القرص فقد تم الطلوع ويباح وبعبكسه (٣١) عند الغروب قال الامام الحلواني لو أن جاهلا صلى الفجر في

وقته والظاهر والعصر في وقت الفجر على ظن الجواز يجوز الفجر لا غير وصلى في اليوم الثاني والثالث كذلك يجوز الفجر الثالث لا غير لان غير الفجر لم يؤدي في الوقت بل أدى قبل الوقت وجوز الفجر الثالث لا الثاني لانه أدى عند كثرة الفوائت فاندفع الفجر الثاني ويكره السمر بعد الوتر وبعد طلوع الفجر الى أن يصلي الفجر

(الخامس في الاستقبال)

الكعبة اسم العرصة للبناء حتى اذا حول البناء الى مكان آخر لا يجوز اليها ويجوز على العرصة وكذا على سطحها * مريض لا يقدر على التوجه اليها وليس له أحد يوجهه أو أخفى من عدو أو بقي على لوح ويخاف الفرق لو تحرك صلى الى حيث قدس على التوجه ولو على الدابة لا يقدر على النزول لطيف توجه واقفا على الدابة اليها وأوما * صلى الى غير القبلة عمدا فوافقها قال أبو حنيفة البخاري رضي الله عنه كفر وكذا لو صلى في الثوب النجس أو بلا وضوء عمدا واختار عدم الكفر في غير

توجهت عليه اليمين فقال ان المدعي قد حلفني في هذه الدعوى عند قاضي بلد كذا وطلب بين المدعي على ذلك حلفه القاضي بالله ما حلفته فان نكل لا يكون له أن يحلف المدعي عليه وان حلف كان له أن يحلف المدعي عليه على المال كذا في فتاوى قاضيخان * لو ادعى المدعي عليه أنه أبرأني عن هذه الدعوى وقال للقاضي حلفه أنه لم يبرأني عن هذه الدعوى لا يحلفه القاضي ويقال له أجب خصمك ثم ادع عليه ما شئت وهذا بخلاف ما لو قال أبرأني عن هذه الالف فانه يحلف ومن المشايخ من قال الصحيح أنه يحلف المدعي على دعوى البراءة عن الدعوى كما يحلف على دعوى التحليف واليه مال شمس الأئمة الحلواني وعليه قضاة زماننا كذا في الفصول العبادية * رجل ادعى على رجل ما لا فقال المدعي عليه ان المدعي أبرأني عن هذه الدعوى فتوهم الحاكم أن هذا اقرار من المدعي عليه بالمال خلف المدعي على البراءة خلف المدعي عليه بعد ذلك على المال أم لا قال الخصاص رحمه الله تعالى وهكذا قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل ان المدعي عليه يحلف وقوله أبرأني المدعي عن الدعوى لا يكون اقرارا بالمال وكان الواجب على القاضي أن يسأل المدعي ألك بينة على المال فان أقام البينة على المال يحلف المدعي بعد ذلك على البراءة وان لم تكن للمدعي بينة على المال يحلف المدعي عليه أولا على دعواه المال ودعواه البراءة لا تكون اقرارا بالمال فان حلف المدعي عليه ترك وان نكل حلف المدعي على البراءة قال المتقدمون من أصحابنا رحمه الله تعالى دعوى البراءة عن الدعوى لا تكون اقرارا وهـ ذأصبح قال الشيخ الامام الاجل الاستاذ ظهير الدين رحمه الله تعالى ينبغي أن يحلف المدعي أولا على البراءة هكذا في فتاوى قاضيخان * اذا توجهت اليمين على الورثة فيمين الواحد منهم لا ينوب عن الباقي حتى يستحلف الكل واذا توجهت لهم اليمين على غيرهم فاستحلف الواحد منهم كاستحلف الكل وصورة رجل ادعى على الميت حقا وتوجهت اليمين على الورثة يستحلف جميع الورثة ولا يكتفى بيمين واحدة منهم فان كان في الورثة صغير أو غائب وقد ادعى على الميت حقا يحلف الباقي الحضور ويؤخر الصغير حتى يدرك الغائب حتى يقدم ثم يحلفان ولو ادعى الورثة على رجل حقا لميت واستحلفه واحد منهم لم يكن للبقية أن يستحلفوه كذا في محيط السرخسي * لو ادعى أحد شريكي العنان أو أحد شريكي المفاوضة حقا على رجل للشركة وحلف المدعي عليه لا يكون للشريك الآخر أن يحلفه كذا في المحيط * ولو ادعى رجل على أحد الشريكين حقا من شركتهما فله أن يحلفهما جميعا كذا في محيط السرخسي * ولو ادعى جماعة الشراء على رجل وحلفه أحدهم كان للبقية المدعين أن يحلفوه كذا في خزنة المفتين * روى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى رجل تزوج امرأة وابنتاه في عقدين ثم قال لأدري أيتهما الاولى فانه يحلف لكل واحدة منهما بالله ما تزوجها قبل صاحبته واللقاضى أن يتبدى بأيهما شاء وان شاء أقرع بينهما فان حلف لاحدهما ثبت نكاح الاخرى وان نكل للاولى لزمته وبطل نكاح الاخرى اذا ادعت كل واحدة منهما أن نكاحها كان أولا كذا في محيط السرخسي * رجل وهب أرضا من ميراث أبيه وسلمها الى الموهوب له ثم جاءت امرأة الميت فادعت على الموهوب له أن الارض أرضها فانهم قسموا الميراث بعد ما وهبت للابن فادعت على الموهوب له أن الارض أرضه فانهم كانوا قسموا الارض قبل الهبة وقد وقعت الارض في قسم الواهب وعجز الموهوب له عن إقامة البينة وحلفت المرأة على ذلك ليس له أن يحلف سائر الورثة وأمر برد الارض كذا في الذخيرة * ولو قال لي عليك ألف درهم فقال المدعي

الوضوء وهو اختيار الامام السعدي لجواز تركهما في الجملة بخلاف الوضوء فانه الى بدل فلا يكفر تركه كذا قال الصدوق به نأخذ بعض المحققين على انه لا يكفر في الوضوء أيضا لان الكفر لا اجل الصلاة بلا وضوء وفقد الشرط يستلزم فقد المشروط فلم يحصل الصلاة فلا كفر اذن أوجب بأنه باعتبار الاستخفاف بتركه مقطوع لا يسقط * حول المبتدى وجهه عن جهة الامام لا يفسد وان حول صدره فسد ولا يمكنه الاصلاح وينبغي ان يكون هذا قولهما ما على قول الامام فلا بناء على ان الانحراف اذا كان بقصد الاصلاح لا على سبيل الرضا لا يخرج عن الصلاة

مال يخرج من المسجد فان اصرح على ظن التمام ثم علم خلافه بنى مادام في المسجد خلافهما (مسائل التعري) وقع تحريمه الى جهة
 فاجبره مسافرا من جهة أخرى لا يترك تحريمه وان كانا من أهل ذلك المكان تركا لان المجتهد لا يقدح بمجتهدا آخر ويتبع النص فان كانا سألتهما
 فلم يجزها فتمتري وصلى ثم أخبرا بخلافه فيجزى ماصلى لانه أتى بالواجب أولا فالثاني علم جديد ولو أخبرا بأنه لم يصب القبلة فلا إعادة عليه
 أما اذا كان في مسجد لا حراب له وفيه (٣٣) رجل من أهله لا يجوز له التعري لقوله تعالى فاسألو أهل الذكرا لاية وان لم يكن

فيه من أهله أحد لكنه في
 المصر والبليلة مظلمة قال
 الامام النسفي تحرى لانه
 ليس عليه قرع الابواب ولا
 مس الجدار وان كان منقشا
 خوفا من الهوام فلو بان انه
 أخطأ لإعادة عليه * وقع
 تحريمه الى جهة فصل الى
 أخرى وأصاب لا يصح
 عنده ما وعن الامام انه يحشى
 عليه الكفر وعن الثاني انه
 يصح ان أصاب صلى الى
 جهة بلا شك فيها ثم شك فيها
 بعد ذلك فعلى الجواز ما لم
 يعلم الفساد بقينا فيجب
 الاعادة وان علم في الصلاة انه
 أخطأ أو أصاب اختلفوا
 قال الامام الفضلي يستأنف
 ولو بقي مشككا في الصلاة
 ولم يحكم بشئ حتى فرغ وبعده
 الفراغ على انه أصاب أولم
 يظهر شئ جازوا ان علم انه أخطأ
 أعاد ولو شك لم يتحرر صلى
 فهو على الفساد ما لم يتبين
 الصواب بعد الفراغ فان بان
 انه أصاب وهو فيها يستأنف
 ولا يجوز البناء لانه لما علم
 قوى حاله ولا يجوز بناء القوي
 على الضعيف كاللحمي قدر
 على الركوع والسجود بعد
 الفراغ وعن الثاني جواز
 البناء كما لو علم بعد الفراغ وان

عليه ان حلفت انك لا تكذب على أدبها اليك خلف فأداه اليه هل له أن يستردها منه بعد ذلك ان دفعها اليه
 على الشرط الذي شرطا كان له أن يستردها منه كذا في خزنة المقتين * رجل في يديه سبعة لا يعلم لاحد فيها
 حق جاز رجل وادعى فيها دعوى وسع الذي في يديه أن يحلفه ألبته بالله ماله فيها حق ولو كان المدعى
 مع المدعى عليه تصالحا من دعوى المدعى على دراهم ثم ان المدعى عليه بجحد حق المدعى فيه لا يسمع أن
 يحلف ماله قبله حتى يعلم أن لاحقه في ذلك الشئ واذا أحال الرجل غريما من غرمائه على رجل بألف
 درهم ثم ان المحتمل له قدم الخميل الى القاضي وهو لا يرى أن الحوالة توجب براءة الاصيل وذلك قبل أن
 يجحد المحتمل عليه وقبل أن يفسح حل للخميل أن يحلف ماله عليه حتى اذا كان من رأى الخميل أن الحوالة
 توجب براءة الاصيل وان قضى للمحتمل له بمطالبة الخميل وجعل الحوالة بمنزلة الكفالة ثم اراد الخميل أن يحلف
 على براءة نفسه لا يسمع ذلك كذا في المحيط * رجل عليه دين رجل وبه رهن يني بالدين فأنكر رب الدين
 الرهن وحلف كان للمدعى عليه وهو الراهن أن يحلف بالله ماله على هذا الدين الذي يدعى كذا في فتاوى
 قاضيان * استقرض منه مائة ورهن عنده رهنا ويحاف الضمان ان أقرب بالدين أنكر المرتهن يقول
 للقاضي سله أبهم هذه المائة التي تدعى رهن أم لا فان أقرب بالرهن أقر هو بالمال وان أنكر الرهن خلفه بأنه
 لا دين عليك بل ارهن بها عنده فيمكنه الخلف بلا حنث كذا في الوجيز لا كدرى * بالله ماله قبله شئ كذا
 في المحيط * رجل ادعى على رجل ألف درهم والمدعى عليه يعلم أنه نسيت خاف أنه لو أقر بالألف وادعى
 الاجل ربما ينكر الاجل ويطالبه بالالف حالة فالحيلة له في ذلك أن يقول للقاضي سله أنها محجلة أو مؤجلة
 فان سألها فقال هي حالة وطلب عين المدعى عليه كان للمدعى عليه أن يحلف بالله ماله على هذا ما لاف التي
 يدعى ولو حلف بالله ماله على أداء هذا ما لاف التي يدعى كان صادقا في يمينه ولو كان عليه الألف حالة وهو معسر
 لا يسمع أن يحلف بالله ماله على هذه الألف التي يدعى حتى لو حلف بالطلاق ليس له على هذه الألف وهو
 معسر يقع الطلاق كذا في فتاوى قاضيان * رجل في يديه دار يزعم أن طائفة منها له يعلم مقدارها وألم
 يعلم فادعى رجل لنفسه فيها حقا معاوما بأن يدعى الثلث أو الربع فقال المدعى عليه للقاضي أنا أعلم للمدعى
 فيها حقا ولا أدري مقدار حقه فأدفع اليه ما أحببت لا ينبغي للقاضي أن يتعرض لذلك بشئ ولكن يحلف
 المدعى عليه على ما ادعى المدعى فان نكل فقد صار مقرا أو باذلا بذلك القدر أو بما كان فهو حجة وان حلف
 على ذلك المقدار المعين فالقاضي يسكن المدعى مع المدعى عليه في الدار باقراره أنه له فيها حقا كذا في المحيط

(الباب الرابع في التحالف)

اذا اختلف المتبايعان في قدر الثمن أو المبيع بأن ادعى المشتري ثمنًا وادعى البائع أكثر منه أو اعترف البائع
 بقدر من المبيع وادعى المشتري أكثر منه أو اختلف الزوجان في المهر فادعى الزوج أنه تزوجها بألف وقالت
 تزوجتني بألفين فأبهم ما أقام البينة قضى له وان أقام البينة فالبينة المثبتة للزيادة أولى ولو كان
 الاختلاف في الثمن والمبيع جميعا بان ادعى البائع أكثر مما يدعيه المشتري من الثمن وادعى المشتري أكثر
 مما يقربه البائع من المبيع في حالة واحدة فيبينة البائع أولى في الثمن وبينة المشتري أولى في المبيع وان لم
 يكن لكل واحد منهما بينة قبل للمشتري أما أن ترضى بالثمن الذي ادعاه البائع والافسخنا البيع وقيل للبائع

ان اخطأ في الصلاة استأنف وان بقي مشككا ينتظر الفراغ ان بان الخطأ أعاد وان صوابا لا وان لم يظهر شئ أعاد أيضا صلى اما
 يتحرر الى صوب واقضى به من لم يتحرر فان أصاب الامام جازت صلاتها وان أخطأ الامام فصلاته جائزة لا المقتدى * صاوباتخر بجماعة وعلموا
 انهم استندبروا وانتظروا فراغ الامام فاذا فرغ استقبلوا الى القبلة لئلا يلزم تخلل الامام أو تقدم القوم وهذا تكلف فان الامام اذا ظن حدا
 وانصرف وقبل أن يخرج من المسجد علم خلافه ور جمع الى مكانه يصح ولا يمنع التخلل ولا تقدم بعض القوم عليه من البناء كذا هنا وعلى

هذا اذا كانوا يصلون بجماعة في عقد فدارت الغديد ووزن الى القبلة مع الامام صلى الاعى ركعة لا اليها ثم جاء رجل وعد له اليها واقتدى به ان كان يجبد الاعى وقت الشروع من يسأله عنه لا تصح صلاتهم ما وان لم يجد صلااة الامام لا المقتدى وفي اختلاط المسايخ ان الغلبة للذكية تحرى وان للسنة واستويا لم تحرى الا في حال النخصة وان اختلط ودل الميتة بالزيت لا يؤكل أصلا الا عند الضرورة * اختلط الثياب الطاهرة بالنجسة ان كان له ثوب طاهر لا يتحرى أصلا ولا يتحرى بكل حال ولو وقع تحريمه على (٣٣) ثوب وصل به الظهر ثم تحول تحريمه الى

آخر وصل به العصر لا يصح لان النجاسة لا تقبل التحول * معه ثوبان لا يعلم فيهما نجاسة صلى باحدهما الظهر والمغرب وبالثاني العصر والعشاء واطلع على نجاسة في أحدهما لا يعلم انه في الاول أو الثاني فالظهر والمغرب جائز لا العصر والعشاء وكذا في مسألة التحرى على ما ذكرنا بخلاف ما اذا صلى الظهر بالتحرى الى صوب ثم تحول رايه الى آخر وصل اليه العصر حيث يصحان لما عرف * أحد ثوبيه نجس وصل به بالاول الظهر بلا تحرى وبالثاني العصر كذلك ثم وقع تحريمه على الاول قال الامام انه لم يصل شيئا وقال الامام الثاني يجوز الظهر * اختلط الاول والثاني الطاهرة بالنجسة ان الغلبة للطاهر تحرى والا الا في حالة ان ضرورة لا شرب لا للوضوء بل يتيمم ومع هذا لو وضأ بالماءين ومسح ان مسح موضعا واحدا بالماءين لا يجزئه لانه اختلط الماء الطاهر بالنجس وان مسح موضعين يجوز لان المسح بالطاهر يخرج عن العهدة ثم اذا مسح بالنجس موضعا

اما ان تسلم ما دعاه المشتري من المبيع والافسخنا البيع فان لم يتراضا استخلف القاضي كل واحد منهما على دعوى الآخر ويبدأ بيمين المشتري في الصحيح وهو المروى عن أبي حنيفة وأبي يوسف رجهما الله تعالى وهو قول محمد ورفر رجهما الله تعالى وهذا اذا كان يبيع عين بدين فان كان يبيع عين بعين أو ثمن بدين بدأ القاضي بيمين أيهما شاء كذا في الكافي * وصفة اليمين أن يحلف البائع بالله ما باعه بالف ويحلف المشتري بالله ما اشتراه بالفين وهو الاصح كذا في الهداية * فان خلفا فسخ القاضي البيع بينهما ان طلبا أو طلب أحدهما وهو الصحيح وأيهما نكل عن اليمين رزمته دعوى الآخر كذا في الكافي * وان لم يكن اختلافهما في البذل مقصودا بل كان في ضمن شيء آخر نحو أن يشتري الرجل من آخر خمنا في وزنه مائة رطل ثم جاء بالزق ليرده على صاحبه ووزنه عشرون فقال البائع ليس هذا زق وقال المشتري هو زقك فالقول قول المشتري سمي لكل رطل ثمنًا ولم يسم هكذا في التبيين * ولا تحالف ان اختلاف في الاجل سواء كان في أصله أو في قدره وكذا اذا اختلفا في شرط الخيار ما في أصله أو في قدره وكذا اذا اختلفا في قبض الثمن أو المبيع أو في الحط أو البراء أو مكان تسليم المسلم فيه وخلف المنكر منهما في تلك الصور كذا في شرح أبي المكارم للفقهاء * وان اختلفا في أصل البيع لم يتحالفان والقول لمنكر العقد كذا في الكافي * اذا اختلفا في جنس العقد بان ادعى أحدهما البيع والآخر الهبة أو في جنس الثمن بان ادعى أحدهما الدراهم والآخر الدنانير ذكر محمد رجه الله تعالى في الجامع وقال لا يتحالفان قال مشايخنا المذكور في الجامع قوله ما فاتا عند محمد رجه الله تعالى فيتحالفان وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي * ان هلك المبيع ثم اختلفا في تحالفه عند أبي حنيفة وأبي يوسف رجهما الله تعالى والقول قول المشتري وكذا اذا خرج المبيع عن ملكه أو صار بحال لا يقدر على رده بالعيب وهو هذا اذا كان الثمن دينافان كان عينا يتحالفان ثم يرد مثل الهالك ان كان له مثل أو قيمته ان لم يكن له مثل كذا في الهداية * رجل اشترى عبدتين صفقة واحدة وقبضهما فأتى أحدهما واختلفا في الثمن قال أبو حنيفة رجه الله تعالى والقول قول المشتري مع اليمين الا أن يشاء البائع أن يأخذ الحى ولا شيء له واختلف المشايخ في قوله ولا شيء له قال بعضهم أراد به أن لا يأخذ من ثمن الميت زيادة على ما أقر به المشتري وهو الصحيح وتكلموا في الاستثناء أنه منصرف الى التحالف أو الى عين المشتري قال بعضهم بأنه منصرف الى التحالف معناه لا يتحالفان الا أن يشاء البائع أخذ الحى فحينئذ يتحالفان لانه حينئذ صار الحى كل المعقود عليه كذا في شرح الجامع الصغير وهو الاظهر كذا في محيط السرخسي * وفي الكفاية هو قول عامة المشايخ كذا في شرح أبي المكارم لمختصر الوفاة وقال بعضهم بأنه منصرف الى عين المشتري معناه القول قول المشتري مع يمينه الا أن يشاء البائع أخذ الحى فحينئذ لا يحلف المشتري وهو الصحيح لان المذکور عين المشتري لا ترك التحالف والاستثناء ينصرف الى المذکور كذا في شرح الجامع الصغير * واذا اشترى عبدا فباع نصفه بعد القبض ثم اختلف البائع الاول مع المشتري الاول في ثمن العبد فعند أبي حنيفة رجه الله تعالى لم يتحالفوا والقول قول المشتري مع يمينه وعند أبي يوسف رجه الله تعالى يتحالفان في النصف الذي بقي على ملك المشتري ان رضى بآلعه بقبول هذا النصف وعند محمد رجه الله تعالى يتحالفان في الكل واذا تحالفوا رد المشتري على البائع نصف قيمة العبد ويرد النصف الذي بقي على ملكه ان قبله البائع وأن أبي يعيب

(٥ - فتاوى رابع) آخر نجس لكن ليس عنده ما يغسله ويعذر بجهله * اختلط أوانيه باواني رفقاؤه وهم غيب أو رغيغه بارغفة أصحابه فقال بعضهم يترى حضورهم ولا يتحرى وقيل يتحرى وفي حال الضرورة يتحرى مطلقا * ولا يخرج الى الغزاة بلاذن أبويه وان كانا كافرين ومنعاه تحرى ان علم ان المنع لشقاقه عليه لم يخرج وان لتعصب عليه خرج وان شك لا يخرج وفي النفر العام يخرج مطلقا * (السادس في ستر العورة) * المستحب في الصلاة ثلاثة آداب قبض واذا روي غمامة ولو في ثوب متوشحا كما يفعل القصار في المفصرة يجوز بلا

كراهة وان صلى في ازار يجوز مع الكراهة وان رقية لا يجوز ان صلى في قبض محلول الجيبان وقع بصره أو بصر غيره في الركوع على عورته لا يجوز وحقيقة الرؤية لا تشترط بل امكانها لا تكلف يكفي وعن الامامين انه ليست بعورة في حق نفسه فلا تفسد بوقوع بصره * اذا لم تستر المرأة وجهها وكفها وقدمها في الصلاة جاز لانها ليست بعورة * اعتقت في خلال الصلاة فأخذت القناع بعلم قليل قبل أداء ركع لا تفسد ولو بالعمل الكثير وبعد أداء ركع فسد (٣٤) وكذا الرجل اذا كان يصلي في ثوب واحد فسقط ثوبه وأخذ * لم يجز العاري الا جلد الميتة الذي

لم يدبغ لا يستتر به نجاسته الاصلية بخلاف الثوب النجس لان نجاسته عارضة حتى جاز بيعه والجلد اصلية حتى لا يجوز بيعه قبل الدبغ فان الله تعالى ما خلق الثوب كذلك وخلق الجلد بالروطبات لانه مادام حيا لا يعطى له حكم النجاسة * السابغ في الثوب والمكان * اذا كانت النجاسة تحت قدمي المصلي منع الصلاة ولو تحت أحد قدميه اختلفوا والاصح المنع وفي موضع اليد والركبة لا يمنع وفي موضع السجود يمنع عندهما ورواية عن الامام وفي أخرى عنه لانه يتأدى بالارضية وان أعادها في المكان الطاهر جاز عند الثاني وكذا لو افتتح الصلاة على طاهر ثم وقع على نجس وتحول على مكان طاهر الا ان يتناول وان افتتح على نجس ثم تحول على طاهر لا يصح لبطلان الشروع * صلى على بساط أحد طرفيه نجس ان لم تكن النجاسة في موضع القيام والسجود يجوز * صغر البساط بان كان يتحرك أحد طرفيه بحركة الطرف الآخر أو كبر بان لم يتحرك وفي بعض

الشركة رد قيمة هذا النصف أيضا كذا في الكافي * ومن اشترى جارية وقبضها ثم تقابل ثم اختلفا في الثمن قائم ما يتحالفان ويعود البيع الاول ولو قبض البائع المبيع بعد الاقالة فلا تحالف عند أبي حنيفة وأبي يوسف رجحهما الله تعالى كذا في الهداية * رجل أسلم الى رجل عشرة دراهم في كرخطة ثم تقابل ثم اختلفا في رأس المال فالقول قول المسلم اليه ولا يعود السدلم كذا في شرح الجامع الصغير * اشترى عبد بن صفقة أو صفقتين أحدهما بألف حال والاخر بألف مؤجل الى سنة فرد أحدهما بالبيع فقال المشتري عن المردود حال وقال البائع مؤجل فالقول للبائع ولم يتحالفان وكذلك لو اشتراه مائة في صفقة وقبضها ومات أحدهما في يده ورد الاخر ببيع وباع في قيمة المردود وقال البائع ولم يتحالفان ولو كان عن أحدهما دراهم وعن الاخر دينار وقبضها البائع واختلفا في الثمن الباقي بعد رد أحدهما بالبيع فقال المشتري عنه دراهم فرد الدينار وقال البائع على عكسه فالقول للمشتري مع يمينه ان ماتوا لا يتحالفان خلافا لمحمد رحمه الله تعالى فان كانا قائمين يتحالفان بالاجماع وكذا اذا اختلفا في الصفقة فادعى البائع اتحاد الثمن وادعى المشتري تعدد الثمن فالقول للمشتري كذا في الكافي * لو اختلفا في عينية الثمن ودينته فادعى أحدهما أن الثمن عين وادعى الاخر أنه دين فان كان مدعى العين هو البائع كما اذا قال بعت منك جارية بتي هذه بعبك هذا والمشتري يدعي الكل ديناً يقول اشتريت منك بألف درهم فان كانت الجارية قائمة تحالفوا وإذا وان كانت هالكة عند المشتري سقط التحالف عندهما فالقول قول المشتري وعند محمد رحمه الله تعالى يتحالفان ولو كان المدعى العين هو المشتري وهو يقول اشتريت جارية بك بغلامي هذا وقال البائع بعتها منك بألف درهم أو بمائة دينار فان كانت الجارية قائمة تحالفوا وإذا وان كانت هالكة فكذلك تحالفوا وإذا القيمة في قولهم جميعا كذا في شرح الطحاوي في كتاب البيوع * اشترى أمة فماتت بعد القبض فقال المشتري اشتريتها بألف وهذا الوصف وقيمتها خمسمائة وقال البائع بعتها بألفين فالقول للمشتري في ثلثي الجارية أنه اشتراها بألف مع يمينه ويتحالفان في ثلثها وهو حصصة الوصف ويحلف كل واحد منهما على جملتها يحلف المشتري بالله ما اشتريتها بألفين ويحلف البائع بالله ما بعتها بألف وهذا الوصف واذا حلف غرم المشتري ثلث قيمة الجارية مع الالف وأخذ الوصف وعند محمد رحمه الله تعالى يتحالفان في الكل كذا في محيط السرخسي * ولو ادعى البائع أنه باع الامة بألف وبهذا الوصف وادعى المشتري أنه اشتراها بألفين وهلك الامة في يد المشتري فالقول للمشتري مع يمينه ولم يتحالف في شيء من الامة وكذلك لو كان مكان الوصف مكمل أو موزون بعينه كذا في الكافي * وان ادعى البائع البيع بألفين والمشتري بمائة دينار ووصف فالقول للمشتري مع يمينه في حصصة مائة دينار اذا قسمت الجارية عليهما وعلى الوصف ويتحالفان في حصصة الوصف ويغرم قيمته مع المائة الدينار ادعى المشتري بألف ومائة دينار والبائع بألفين فالقول للمشتري مع يمينه وكذا اذا ضم الى الدراهم شيئا مكبلا أو موزونا أو معدودا بغيره فهو بمنزلة الثمن وما كان معيناً فهو مبيع فيحلف البائع في قدره بالاجماع كذا في محيط السرخسي * عند قطع عند البائع فقال البائع قطعه المشتري قبل البيع ولى عليه نصف القيمة وكل الثمن وقال المشتري قطعه البائع بعد البيع ولى الخيار ان شئت أخذه بنصف الثمن وان شئت تركته ولا يئنه لهما تحالفا فان حلفا أخذه المشتري بكل ثمنه أو تركه وان برهنا فالقيمة لمشتريه

الفتاوى اذا كان البساط أحد طرفيه نجس أو وضعه على الارض وصلى ان كبر يصح وان صغرا وعلى هذا لو حلف لا يلبس وان من غزل فلانة فلبس ثوباً في طرفه من غزلها ولو كان مبطناً فاصابت بطانته وصلى على ظهره قائماً على حذاء النجاسة جاز عند محمد خلافا للثاني قيل قول محمد في غير الخطي وغير المضرب فيكون بمنزلة ثوبين وقول الثاني في المضرب الخطي وهو بمنزلة ثوب واحد وكذا لو كان باطنه محشواً بنجس وظهره وبطانته طاهرتان وكذا اذا أصابت وجهه الثوب ولم ينفذ الى جانب آخر بلته وصلى قائماً على حذاء ذلك النجس يجوز

* إذا أصابت النجاسة جاني الدرهم لا يجوز الصلاة معه في المختار وفي شرح الطحاوي أصاب ثوبه أقل من الدرهم ونفذ إلى جانب آخر وبالضم تبلغ حد المانع منع * وفي النظم الدهن النجس أقل من درهم أصاب ثوبه وشرع في الصلاة وانسبط حتى يبلغ المانع أن قبل التشهد بطلت وبعد ما قد قدرها فعلى الخلاف المعروف في مسائل مكان خروج المصلي بصلته ولو لم ينسبط حتى فرغ من الفجر ثم صلى به أخرى فوجدها قد بلغت حد المانع فالفجر جائز لا غير لأن الحكم لا ينفصل عن السبب لا بدليل قوي وذلك في (٣٥) الفجر لا غير والشيخ ظهير الدين اختار قول من اعتبر وقت الإصابة

وان اتفق أن قاطعه بائعته أو مشتره أو أجنبي وأدعاه البائع قبل البيع والمشتري بعده فالقول قول البائع والمينة لمشتريه كذا في الكافي * لو قال البائع الجارية التي بعتهام لك هذا الرجل وكلني ببيعها وقال المقر له بعتهام منك بمائة دينار وقبضتها من بيعها لنفسك فالجارية للمشتري فإن كانت الجارية غير معروفة للمقر له يخلفان ويبدأ بيمين المقر فإن حلفا غرم المقر قيمتها وإن كانت الجارية معروفة للمقر له فالصحيح أنه يخلف المقر دون المقر له وقد نص محمد رحمه الله تعالى عليه في آخر هذا الباب ولم يغرم المقر قيمتها وأخذ الثمن إن شاء ولا فهو موقوف في يد البائع على تصديقه بقوله المقر له متى عاد إلى تصديقه يأخذه وإن كانت الجارية هالكة فالقيمة لازمة للمقر له مجهولة كانت أو معروفة كذا في محيط السرخسي * ولو كانت أواعقها أو دبرها أو استولدها ثم تحالفها ضمن المقر قيمتها لو كانت مجهولة وإن كانت معروفة لا يضمن في الوجوه كلها وتبطل الكتابة بمجرد هاتين الأداه وتعتق بموت المقر لو كانت أم ولد ولا تعتق بموت المقر له وبأيهم مامات لو كانت مدبرة بزعم كل واحد منهما وموقوف الولاء لو كانت محررة بنى كل واحد منهما ولو قال كانت ودبعة وأمرني ببيعها وماتت ضمن المقر قيمتها بكل حال لأنه ادعى عتق بالتعدى وهو تسليم الدبعة إلى الغير كذا في الكافي * وان اختلفا في الاجارة قبل استيفاء المعقود عليه تحالفوا وإذا كان وقع الاختلاف في الاجرة بدأ بيمين المستأجر وان وقع في المنفعة بدأ بيمين المؤجر وأيهما نكل لزمته دعوى صاحبه وأيهما أقام البينة قبلت بينته ولو أقامها فبينة المؤجر أولى أن كان الاختلاف في الاجرة وإن كان في المنافع فبينة المستأجر أولى وإن كان فيهما ما قبلت بينة كل واحد فبدأ به من الفضل نحو أن يدعى هذا شهر بعشرة والمستأجر شهرين بخمسة يقضى بشهرين وعشرة وإن اختلفا بعد الاستيفاء لم يتحالفوا كان القول قول المستأجر وإن اختلفا بعد استيفاء بعض المعقود عليه تحالفوا وفسخ العقد فيما بقي وكان القول في الماضي قول المستأجر كذا في الهداية * إذا اختلف المولى والمكاتب في قدر بدل الكتابة لم يتحالفوا عند أي حنيفة رحمه الله تعالى والقول للعد مع يمينه وقالوا يتحالفان وتفسخ الكتابة كذا في الكافي * وإن أقام أحدهما بينة تقبل بينته وإن أقام البينة كانت بينة المولى أولى لأنه أدعى المولى قدر ما أقام البينة عليه يعتق كذا في التبيين * إذا اختلف الزوجان في المهر فادعى الزوج أنه تزوجها بألف وقالت تزوجني بألفين فأيهما أقام البينة تقبل بينته فإن أقام البينة فالبينة بينة المرأة إذا كان مهر مثلها أقل مما ادعته وإن لم تكن لهما بينة تحالفوا عند أي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يفسخ النكاح ولكن يحكم مهر المثل فإن كان مثل ما اعترف به الزوج أو أقل قضى بما قال الزوج وإن كان مهر المثل مثل ما ادعته المرأة أو أكثر قضى بما ادعته المرأة وإن كان مهر مثلها أكثر مما اعترف به الزوج وأقل مما اعترف به المرأة قضى لها بمهر المثل ذكر التحالف أولا ثم التحكيم وهذا قول الكرخي كذا في الهداية * وأما في قول الرازي فلا تحلف الا في وجه واحد وهو ما إذا لم يكن مهر المثل شاهدا لأحدهما وفسمعهما فالحق قوله بيمينه إذا كان مهر المثل مثل ما يقول أو أقل وقولها مع يمينها إذا كان مثل ما ادعته أو أكثر قال في النهاية وهذا هو الأصح وذكر في بعض الشروح قالوا إن قول الكرخي هو الصحيح كذا في العناية * ويبدأ بيمين الزوج عند أي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولو ادعى الزوج النكاح على هذا لم يعد والمرأة تدعيه على هذه الجارية فهي كالمسئلة المتقدمة الآن قيمة الجارية إذا كانت مثل مهر المثل يكون لها قيمتها دون عتقها كذا في الهداية

ولم يجعله مانعا * بسط بساطا رقيقا على نجس وصلى إن كان هو يكشف ماتحته لا يجوز والا يجوز * ألقى ثوبا وألبدا على نجاسة باسطة وصلى إن سترها جازت وإن رطبت إن كان يمكن أن يجعل من عرضه ثوبين كالتالي جاز عند محمد والا وقال الامام الخواري لا يصح الا أن يجعل الطرف على الطرف الا خرو يصير بمنزلة ثوبين * قام فباع على نجس وفي رجله خفاه أو جورباه لا يجوز الا أن يضعهما بعد التزنج تحت قدميه كالفراس وكذا الوستر النجاسة بكمه وصلى عليه لأنه تابع بخلاف الخلف بعد التزنج لزوال التبعية * ثم الصرم أن كان على جانبه نجاسة وفرش وقام على جانبه الآخر يجوز كالصلاة على لبدجانبه الا أن نجس أو جلد شاة صوفها نجس ولو على خشبة طرفها الا أن نجس وغلط الخشبة مما يقبل القطع يجوز والا لا * بنى دكنا على الارض النجس وصلى عليه يجوز * يجوز أن يحمل نعل في الصلاة أن خاف ضياعه وإن فيه نجاسة مانعة فرفعه إن رفع قدر ما يؤدي فيه ركن

فسدت والا والا والافضل أن يضع نعله في الصلاة قدماه ليكون قلبه فارغاً منه وإذا قيل قدم قلبك أي نعلك في الصلاة وأطلق اسم القلب على النعل تقييماً وإن كان النعل النجس في يده أو أن الشروع لا يصير شارعاً * صلى في ثوب على أنه نجس ثم بان بخلافه جاز وإن صلى على أنها غير القبلة ثم بان خلافه لا يصح لأن الواجب أداء الصلاة بثوب طاهر وقد وجدوا الواجب التوجه إلى ما هو قبله عنده ولم يوجد * شرب الخمر ونام وسأل على وسادته إن كان لا يرى عين الخمر ولا أثر فهو ظاهر على رأي الشيخين * صلى في مكة حمية فلما فرغ رآها ميتة أن غلب على ظنه أنها

ماتت في الصلاة أعاد وان غلب على ظنه انها ماتت بعد الفراغ لا وكذلك اذا ظهرت البلية في رأس الذر كان علم انه بعد الفراغ لا بعد الوأعاد
 * وضع صبي رضيع في حجر المصلي ان كان الحاضن غسل الصبي لا تنفس الصلاة وان كان لم يغسل ان مكث قد دركن فسد خلافاً لمحمد رجه
 الله تعالى وان كان الصبي عيشي وجاء وجلس على فخذه المصلي لا يفسد وكذلك الحمامة أو الهرة جلست على كتف المصلي وعليها نجاسة
 لا تنفسه وان طال مكثها * فتق جبة (٣٦) فوجد فيها فأذرة ميتة ان لم يكن لها ثقب بعد صلاة زمان اللبس وان طال وان كان لها ثقب

(الباب الخامس فيمن يصلح خصمه الغيره ومن لا يصلح وفيمن تشتتر حضرته ومن لا تشتتر السماع الدعوى وفيما يحدث بعد الدعوى قبل القضاء)

تشتتر حضرته الرهن والمترهن في دعوى عين رهن والعارية والاجارة كالرهن وأما حضرته المزراع فهل هي شرط في دعوى الضياع ان كان البذر من المزراع فهو كالمتأجر يشترط حضوره وان لم يكن البذر منه ان نبت الزرع فكذلك وان لم ينبت لا يشترط هذا في دعوى المالك المطلق أما اذا ادعى على آخر غصب ضيعته وانما في يد المزراع فلا تشتتر حضرته المزراع لانه يدعى عليه الفعل ولو كانت الدار في يد البائع بعد البيع فضاء مستحق واستحقها لا يقضي بالدالة لا بحضرة البائع والمشتري كذا في الخلاصة * المشتري شراء فاسداً يصلح خصماً للدعي اذا قبض المبيع وقبل القبض فالخصم هو الدائع وحده ولو اشترى شيئاً بشرط الخيار فادعاء آخر تشتتر حضرته البائع والمشتري عند أبي حنيفة رجه الله تعالى والمشتري بالمبيع الباطل لا يكون خصماً للمستحق كذا في الفصول العمانية في الفصل الثالث * رجل في يديه جارية ادعى رجل أن فلان بن فلان الغائب كان شريكاً في شركة عنان في ألف بيننا وأن الغائب اشترى هذه الجارية بذلك المال المشترك فنصفها لي ونصفها لفلان الغائب فقال الذي في يديه الجارية أنا أعلم أن فلانا الغائب اشترى هذه الجارية بعمال مشترك بينك وبين فلان الغائب فنصفها لك ونصفها لفلان الغائب لأن فلانا الغائب أمرني أن أذهب بالجارية الى بغداد وأبيعها قال الشيخ الامام الاجل ظاهر الدين ليس للدعي أن يمنع من أن يذهب به الى بغداد قال وكذلك لو كان الغائب مضارباً وكل من كان له حق التصرف وان كانت الشركة بينهم - مباشرة ملك لا شركة عقد كان له أن يمنع عن المسافرة بها وعن التصرف فيها كذا في فتاوى قاضيخان * رجل استأجر ثلاث دواب ثم ان رب الدواب اجر دابة من غيره وأعار أخرى ووهب أخرى وأباع فوجد المستأجر الدواب في ايديهم فان باع من عذر فبيعه جائز وان باع من غير عذر كان المستأجر أن يأخذها فاذا أخذها كان المشتري بالخيار ان شاء صبر حتى تنقضي مدة الاجارة ثم يأخذها وان شاء فسخ البيع وان وهبها رب الدابة من غيره وأعارها أو أجزها فان كانت الاجارة الاولى معروفة فله أن يسترد من ايديهم وان لم تكن الاجارة الاولى معروفة وأراد اقامة البينة فان كانت الدابة في يد الموهوب له فله أن يقيم البينة ويأخذها وان كان الواهب غائباً فاذا أخذها ومضت مدة الاجارة فليس للموهوب له أن يأخذها وكذلك اذا كانت في يد المشتري فالمشتري خصم فله أن يقيم البينة عليه وان كانت في يد المستعير أو المستأجر فإراد أن يقيم البينة عليهم ما والاجارة والاعارة من الثاني ظاهرة أو لم تكن ظاهرة وأقام المستعير والمستأجر الثاني بينة على العارية والاجارة ورب الدابة غائب فلا تقبل بينة المستأجر عليهم كذا في الفصول العمانية * استأجر دابة وقبضها وغاب المالك فادعى آخر أن اجارته كانت أسبق منه وبرهن أني نخر الاسلام البردوي بأنه يقبل وهذا أقرب الى الصواب وقيل لا ينتص خصماً بلاد دعوى الفعل عليه بأن يقول كان سلمها لي وأنت قبضتها مني أما لو قال سلمها ليك بالاجارة المتأخرة مني لا الى فلا يقبل وبه أفتي الامام ظهير الدين قال السر حسي رجه الله تعالى الصحيح عدم الانتصاب كالمتعير من المالك وكذا في دعوى الرهن والاعارة لا يصلح المستأجر خصماً والمشتري * والموهوب له يصلحان خصماً لكل واحد واليه مال أبو بكر رجه الله تعالى كذا في الوجيز للكردي * اذا ادعى رجل

أعاد صلاة ثلاثة أيام وليلاتها وقال ليس عليه عادة شيء حتى يتحقق متى صارت فيها * وجسد ثوب ديباج طاهر وثوب نجس أصلي في الديباج * (الثامن في النية) * النية عمل القلب لا اللسان كما يدل عليه حديثها وهو انبعث القلب على أمر من الامور حتى لو كان في قلبه صلاة الفجر مثلاً فخرى على لسانه الظهر فهو في الفجر اذا كان في قلبه ذلك عند التكبير وبعد ما صحت العزيمة وصار شارعاً ولذهل بحيث لو سئل لا يمكنه الجواب على البدئية في انه في أي شيء هو لا تبطل صلاته ويكون مؤدياً * نية الكعبة لا تشتتر في قول أبي بكر بن حامد وهو الصحيح وعن الامام أبي بكر محمد بن الفضل انه شرط في حق النائي وينوي العرصة ويجوز تقديم النية على الشروع والمقارنة أفضل ولا يجوز بالتأخرة التأخير وعند الكرخي يجوز واختلفوا الى متى يجوز قبل الى انتهاء الشاء وقيل الى التعوذ وقيل الى الركوع وقيل الى ان يرفع رأسه منه * وعن محمد بن قيس في منزله

يريد المكتوبة بجماعة فلما حضر كبر ولم تحضره النية يجوز ومنه عن الامامين وعن محمد بن سلمة لو كان عند الشروع بحال داراً لو سئل أي صلاة تريد أجاب على البدئية فهي نية تامة وقال ابن سلمة لو كان عند التكبير على هذه الحالة يصير شاعراً وقيل وهو الاصح انه لا يكون نية لان النية غير العلم فان العلم بالكفر ليس بكفر عرفت الشر لا الشر * لكن لتوقيه ومن لا يعرف الشر * من الخبر يقع فيه والمهرة يعلمون مذاهب المخالفين ودلائلها وعقد ذلك كمالاً لا نقصاناً ما في حال البقاء يكفي بذلك القدر واليه يحمل كلام صاحب الهداية

ولكن كلام محمد بن سلمة والنصر في فتاوى الحنفية والشافعية ينفي هذا التأويل ثم في النقل والسنن كفاءه مطلق النية عند العامة وقد مضى خلافه في التراويح وان كان فرضا وهو منفرد عن الفرض ولو نوى فرض الوقت جازا لافي الجمعة لان الفرض الاصل هو الظهر وفي غير الجمعة ان نوى الظهر لا يجوز لاحتمال ظهرك اليوم ويوم آخر وبعد خروج الوقت لا يصح نية الظهر ولا نية فرض الوقت ولو نوى ظهرك اليوم صح والامام كالمفرد والمقتدى اذا لم ينو الاقتداء ونوى صلاة الامام او فرض الامام لا يجزئه الا أن (٣٧) ينوى فرض الامام مقتديا به وقيل اذا انتظر تحرم الامام وتحرم معه

دارا في يدي رجل أنها في آجرها فلان وادعى ذوالبيد أنها في آجرها فلان آخر تسمع دعوى المدعى وينتصب صاحب اليد خصما بخلاف ما اذا ادعى المدعى الملك المطلق وصاحب اليد ادعى الاجارة واذا ادعى المستأجر بغير حضرة الأجر تسمع دعواه كذا في المحيط * ادعى ان هذه الدار كانت لفلان الغائب وذو اليد اشتراها منه وقبضها منه وأنا شفيعها أطلب الشفعة وذو اليد يقول هي داري لم أشتريها من أحد أو قال دارك بعثا من فلان ولم تسلمها وأنا أطلب الشفعة لا يقبل عند الامام ومحمد رحمه الله تعالى حتى يحضر البائع في الفصل الاول والمشتري في الفصل الثاني والامام الثاني رحمه الله تعالى جعل ذالبيد خصما وحكم عليه بالشفعة وجعله حاكما بالشفعة على البائع والمشتري وأخذ الثمن ووضع على يدي عدل وان كان المشتري حاضرا ينكر الشراء فحرم رحمه الله تعالى حكم الشفيع بالشفعة وجعل العهد على المشتري ودفع الثمن اليه كذا في الوجيز للكردي * الوكيل بشرأ الدار اذا اشتري الدار وقبضها فجاء الشفيع وأراد أن يأخذ الدار من يد الوكيل كان له أن يأخذها ولا تشتري حضره الموكل ولو كان المشتري وهو الوكيل لم يأخذ الدار فالشفيع لا يأخذها الا بحضرة الموكل أو وكيله وبحضرة البائع أو وكيله فعلى هذا اذا استحق المشتري من يد الوكيل بالشراء لا تشتري حضره الموكل للقضاء به للسحق ويكتفي بحضرة الوكيل كذا في الفصول العبادية * آجر داره وسلمها ثم غصبها من المستأجر غاصب لا تصح دعوى المالك على الغاصب بلا حضور المستأجر كذا في الوجيز للكردي * لو اشتري دارا ولم يقبضها حتى غصبها رجل من البائع ان كان المشتري نقد الثمن أو كان الثمن مؤجلا فان خصم هو المشتري والا فالخصم هو البائع كذا في الفصول العبادية * باع البائع المبيع من آخر قبل نقد المشتري الثمن ففي ظاهر الرواية تسمع دعوى الاول على الثاني لانه يدعي الملك لنفسه وذو اليد يعارضه لكن بدون تسليم الثمن لا يأخذ من يذني اليد كذا في الوجيز للكردي * رجل اشتري من آخر جارية بألف درهم ولم يقبضها وقبضها بغيره يراى البائع وباعها من رجل آخر بعائة دينار وتقابضا وغاب المشتري الاول وحضر بائعه وأراد استردادهما من يد المشتري الثاني فان أقر المشتري الثاني أن الامر كما وصف البائع الاول كان للبائع الاول أن يستردهما من المشتري الثاني وان كذب المشتري الثاني البائع الاول أو قال لأدري أحق ما قاله البائع الاول أو باطل فلا خصومة بينهما حتى يحضر المشتري الاول كذا في المحيط * ادعى على رجل أنه فقأ عين عبده والعبد حتى لا تسمع الدعوى والبينة لا بحضرة العبد ولو لم يكن العبد حيا تسمع ويقضى بأرث العين كذا في محيط السرخسي * واذا كان العبد صغيرا لا يعبر عن نفسه فالقاضي يقضى بالارث للمدعى على الفاقئ ولا تشتري حضره العبد ولو أن المدعى عليه أقر أنه فقأ عين العبد وأنه عبده هذا المدعى والعبد غائب فانه يقضى بأرث العبد كذا في المحيط * ولو أقام البينة أنه فقأ عين برذون له تقبل وارااة البرذون للقاضي ليست بشرط لصحة الدعوى حتى لو كان حاضرا تجب ارااة القاضي أنه فقأ عينه أم لا فان جاء الرجل بالبرذون مفقوء العين وقال البرذون له لم يقض له بالارث الابينة يقيمها على الملك وأن المدعى عليه فقأ عينه وهو يومئذ لم يثبت بأخذ أرث العين فان أقام صاحب البرذون بينة أنه له وأن الفاقئ فقأ عينه وهو يومئذ لم يثبت بأخذ أرث العين فانه لا يدفعه فقأ عينه تكون بينته أولى كذا في محيط السرخسي * لو ادعى جرحا في دابة أو خرافا في ثوب لا يشترط احضار الدابة

الصلاة ولم ينو انما الله تعالى يكون شارعا في النفل اذا لم يذ كر لفظ الفرض أو ما يدل عليه كصلاة الظهر * فاته الظهر ودخل العصر فنوى وكبر وصلى أربعين يوما لا يكون شارعا في أحدهما وفي المستحق ان اتسع الوقت يكون شارعا في الظهر لانه متعين لوجوب الترتيب ولو كان عليه فرضان فائتان نواههما كان عن أولاهما * ولو نوى قضاء رمضان والكفارة كان عن رمضان ولو نوى تطوعا وكفارة فكفارة ولو صدق ينوى كفارة اليمين والظهار جعله عن أيهما شاء ومن لا يعرف الفريضة الا انه يؤتيها في وقت أو علم ان فيها فريضة وسنة ولم يعرف الفريضة

لا تجوز صلاته وعليه القضاء فان نوى الفريضة في الكل جاز وان لم يعرف ان البعض فريضة والبعض سنة فاصلى مع الامام جازان نوى صلاة الامام وان كان عييز بين الفرض والسنة الا انه لا يعلم ما في الصلاة من الفريضة والسنة جاز ولو اتم من يعلم الفرض من النفل ونوى الفرض في الكل جاز فان لم يعرف الفرض ونوى الفريضة في الكل لا تجوز صلاة القوم * كل صلاة قبلها سنة لا تجوز الاقتداء فيها لان الفرض قد اداء الامام والذي صلاها (٣٨) بجماعة نقل فلا يجوز اقتداء المفترض به وكل صلاة ليس قبلها سنة تجوز الاقتداء فيها

(التاسع في التكبير)
بكل صفة لا تطلق الا على الله تعالى كالرحن والخالق والرازق يكون شارعا وان اطلق على غير الله تعالى ايضا ولم يوجد في القرآن مثله أو شبه كلام الناس كالرحيم والحكيم والتكريم لا * ولو قال عالم الغيب والشهادة أو عالم السر والخيافات أو القادر على كل شيء أو الرحيم بعباده يصح لزوال الاشتراك ولو قرنه بما يفسد الصلاة لا يصح شروعه كقوله العالم بالمعدوم والموجود أو العالم باحوال الخلق لانه يشبهه كلام الناس وعند الثاني لا يصح الا بربعة ألفاظ ويجب ان يكون البداءة بلفظ الله حتى لو قال اكبر الله لا يصح عنده ولو قال بالكفى اكبر يصح ولم يذكر الكراهة فلو قال الله اكبر بالمد لا يصح وتكلموا في كفره ولو قال اكبر يكون شارعا * وقع اكبر المقتدى قبل الامام لا يكون داخلا وكذا لو أدرك في الركوع ووقع اكبره في الركوع لا يصح لان الشرط وقوع التخرية في محض القيام واجمعوا أنه لو فرغ المقتدى من لفظ الله

والثوب لسماع هذه البيعة كذا في خزائن المفتين * رجل هلك وترك ثلاثة آلاف درهم وترك وارثا واحدا فأقام رجل البيعة أن الميت أوصى له بثلث ماله وبجد الوارث ذات فالقاضي يسمع بينته على الوارث ويقضى بوصيته فان دفع الوارث الثلث الى الموصى له ثم جاء رجل آخر وأقام بيعة أن الميت أوصى له بثلث ماله وقد غاب الوارث وأحضر الموصى له الى القاضي فالقاضي يجعل الموصى له خصما له يسمع بينته عليه وبأمره أن يدفع نصف ما في يده الى المدعى الثاني فان لم يكن عنده لاول شيء بان هلك ما في يده أو استلمه وهو مدمم فاحضر الثاني الوارث وأراد أن يأخذ منه بعض ما في يده فجدد الوارث وصيته لم يكلف الثاني اعادة البيعة على الوارث وكان للموصى له الثاني أن يأخذ من الوارث خمس ما في يده ثم الثاني مع الوارث يتبعان الاول فيأخذان منه نصف ما أخذ فاذا أخذ ذلك اقسماه على خمسة أسهم سهم للموصى له الثاني وأربعة أسهم للوارث فالخصومة الى القاضي الذي قضى للاول والى قاض آخر سواء ولو كان الموصى له الاول هو الغائب وأحضر الثاني الوارث فالقاضي يقضى على الوارث ويكون القضاء على الوارث قضاء على الموصى له الاول فان كان القاضي قضى بوصية الاول ولم يدفع اليه شيئا حتى خصمه الثاني والوارث غائب فان خصمه الى ذلك القاضي بعينه جعه له خصما وان خصمه الى قاض آخر لم يجعله خصم ولو كان الموصى له الاول هو الغائب والوارث حاضر ولم يدفع القاضي الى الموصى له الاول شيئا فالوارث خصم للموصى له الثاني وان خصمه الثاني الى قاض آخر هذا كله اذا أقر الموصى له الاول بأن المال الذي في يده يحكم الوصية من الميت أو كان ذلك معلوما للقاضي أما اذا لم يكن شيء من ذلك والاول يقول هذا مالي ورثته من أبى والميت ما أوصى لى بشيء وما أخذت من ماله شيئا فانه يكون خصم للموصى له الثاني فان قال هذا المال وديعة عندي من جهة فلان الميت الذي يدعى الثاني الوصية من جهته أو قال غصبته منه فلا خصومة بيننا وان قال هو وديعة عندي من جهة رجلي آخر غير الموصى أو قال غصبته منه فهو خصم الأنا يقيم بينة على ما قال كذا في المحيط * رجل هلك وترك مالا ووارثا واحدا وأقام رجل بيعة أن له على الميت ألف درهم ديناً فقضى القاضي له على الوارث ودفع اليه ألف درهم وغاب الوارث فحضر غريم آخر لثبت وادعى عليه ألف درهم فان الغريم الاول لا يكون خصم للغريم الثاني ولو كان الغريم الاول هو الغائب فاحضر الثاني وارث الميت كان خصم له ثم اذا قضى القاضي على الوارث وقد نوى ما أخذ الوارث رجع الغريم الثاني على الغريم الاول فأخذ منه نصف ما قبض ثم يتبعان الوارث بما بقى لهما ولو لم يكن الاول غريما وكان موصى له بالثلث وقبضه وغاب الوارث فأقام رجل البيعة أن له على الميت ديناً فالقاضي له ليس بخصم له كذا في الذخيرة * رجل أقام بينة على وارث ميت أنه أوصى له بهذه الجارية بعينها وهي ثلث ماله وقضى القاضي بذلك ودفعها اليه وغاب الوارث ثم أقام آخر البيعة على الموصى له أن الميت أوصى له بها فان ذكر وارثا جوعا قضى القاضي بكل الجارية للثاني وان لم يذكر وارثا جوعا قضى بنصفها للثاني ويكون هذا قضاء على الوارث غاب أو حضر حتى ان الموصى له الاول لو أطل حقه كان كل الجارية للثاني فان دفع القاضي الجارية الى الاول ثم غاب الموصى له وحضر الوارث لم ينصب الوارث خصم للموصى له الا آخر خصمه الى القاضي الاول أو الى غيره فان كان القاضي قضى للاول بالجارية فلم يدفعها اليه حتى خصم الثاني الوارث فان خصمه فيها الى القاضي الاول لم يجعله خصما وان خصمه الى قاض آخر جعله خصما ثم القاضي اذا سمع بينة الثاني على الوارث في هذا الفصل

قبل امامه لا يصح ولو مد الامام وحذف المقتدى وفرغ قبل امامه دخل في صلاة نفسه عند الامام الثاني خلافا لمحمد رجه قضى الله تعالى بناء على ان الوجوب زائد على الوجوه عندهما خلاف لمحمد * أدرك الامام راكعا فكبر وركع معه ان كان الى الركوع أقرب لا يكون شارعا لانه ليس بقيام وان الى القيام أقرب صح وكذا لو نوى بالتكبير تكبيرة الركوع ان كان كبره قائما جاز لان الفرض أقوى والمحل له فترجى ولغى نية تكبير الركوع وللشافعي رجه الله تعالى هنا أربعة أقوال * (العاشر في الترتيب) * صلى العصر ذكرا لظاهر فالعصر فاسدا لا

أن يكون في آخر الوقت وآخر الوقت في حق التأخير وقت تغيب الشمس وفي حق الترتيب وقت الغروب ترك العصر والظهر من يومين مختلفين ولا يدرى الأولى ولم يقع حجر به على شيء بدأ بينهما فما كان بدأ الظهر وصلاه ثم العصر قال الامام الاعظم يغيب الظهر واستدل الامام أبو بكر محمد بن الفضل بمذاقين تذكرة صلاة ثم أراد قضاءها بعد مشرب يلزمه الترتيب ولا تصح الوقتية قبل قضائها الا اذا كانت الفائتة أكثر من خمس ووجهه انه أوجب الترتيب بين الظهر والعصر من يومين وعسى (٣٩) ان تكون الصلاة بينهما أكثر من ست

وفي اليومين المتجاورين لو

كان الظهر أولاً ليكون معه

الى العصر من اليوم الثاني

ست لكن لعدم كثرة الفائتة

لزم الترتيب كذا هنا وعامة

المشايع على سقوط الترتيب

وهذا أوسع وما قاله أبو بكر

محمد بن الفضل أحوط وعلى

هذا يلزم رعاية الترتيب بين

الفائتين ان لم يكن بينهما

أكثر من خمس فان قضى

فائتة ثم فائتة كان بينهما

ست فوائت جازوا الا عند

الامام أبي بكر محمد بن الفضل

خلافاً للعامة بانه ترك

صلاة شهر ثم قضى ثلاثين

فجراً وثلاثين ظهراً وثلاثين

عصر الخ الفجر الاول

حائز والثاني لا والثالث الخ

حائز وأما الظهر فالثاني

فاسد لا غير وأما العصر

فالثاني والثالث فاسد

والباقي جائز وأما المغرب

فالثاني الى السادس فاسد

لان الفوائت الى السادس

خمس وبعد هذين فيجوز

وعلى قول المشايخ الكل

جائز اختار الامام الفضلي

عود الترتيب فيها بعد السقوط

واختار الامام السرخسي

عكسه وهو الاصح وعليه

الفتوى مسافر صلى المغرب

قضى للثاني نصف الجارية سواء شهد مشهوده على الرجوع عن الاولى أم لم يشهد وأعلى الرجوع فإذا حضر الاول فان أعاد الثاني بينة على الرجوع أخذ الكل والأخذ نصفها وان أقام الاول بينة أن الميت أوصى له بثلث ماله ودفعه للقاضي اليه ثم أقام الثاني البينة على الاول أن الميت رجع عن الوصية الاولى وأوصى بثلث ماله للثاني فلقاضي بأخذ الثلث من الاول ويدفعه الى الثاني ولو كان الوارث هو الحاضر قضى القاضي بالوصية الثابتة دون الرجوع عن الوصية الاولى ولو كان الاول موصى له بعد بعينه والعبد مدفوع اليه بقضاء القاضي ثم أقام آخر البينة على الموصى له أن الميت أوصى له بعائته من ماله فالموصى له بالعبد لا يكون خصمه له ولو حضر الوارث وغاب الموصى له الاول كان الوارث خصماً للثاني كذا في المحيط * رجل له على رجل ألف درهم قرض أو غصب أو ودعة وهي قائمة بعينه في يد الغاصب والمودع فأقام رجل البينة أن صاحب المال توفي وأوصى له بهذه الألف التي قبل هذا الرجل وهو مقر بالمال لكنه يقول لا ندري أمان فلان أم لم يمت لم يجعل القاضي بينهما خصومة حتى يحضر وارثاً أو وصياً قال الذي في يديه المال هذا ملكي وليس عندي من مال الميت شيء ما رخصه المدعى وقضى له بثلث ما في يد المدعى عليه الا أن يقيم المدعى بينة أن الميت ترك ألفي درهم غيره هذه الألف وأن الوارث قبض ذلك فحينئذ يقضى القاضي للموصى له بكل هذه الألف فلو حضر الوارث بعد ذلك وقال لم أقبض من مال الميت شيء لم يلتفت الى قوله ولو كان مكان الموصى له غريم يدعي ديناً على الميت لم يكن الذي قبله المال خصماً سواء كان صاحب اليد مقراً بالمال أو جاحداً فان أقام هذا المدعى بينة أن فلان مات ولم يدع وارثاً ولا وصياً قبل القاضي بينته ولم ينصب عن الميت وصياً أو يأمر المدعى أن يقيم البينة عليه بذلك الدين فإذا فعل ذلك قبل بينته على الدين وأمر الذي قبله المال بقضاء الدين الى الغريم ان كان الذي قبله المال مقرباً بذلك في الذخيرة * ولو أن الموصى له أقام البينة أن فلان مات ولم يدع وارثاً أو وصى له بالألف التي قبل فلان ودعة أو غصباً وقال الشهود لا نعلم له وارثاً والذي قبله المال مقر بالمال الذي قبله فلقاضي يقضى بالمال للموصى له كذا في المحيط * وانخصم في اثبات الوصاية وارث الميت أو موصى له أو غريم له لميت عليه دين أو غريم له على الميت دين كذا في الفصول العبادية * رجل مات وله ابنان أحدهما غائب فادعى الحاضر أن له على أبيه ألف درهم ديناً ولا مال للميت غير ألف درهم على رجل فاني أقبل بينة الابن الحاضر في اثبات الدين على الاجنبي ولا أسمع بينته على أبيه بدينه ولا أقضى له من الألف التي قضيت على الاجنبي بشيء فأوقف الألف حتى يجيء الاخ كذا في المحيط * ادعى داراً في يد رجل أن فلاناً الغائب اشتراها منك لأجل وجد ذواليد البسيع تقبل بينة المدعى عليه وكذلك لو كان المشتري حاضر يسكر الشراء وهو مذموم له من ادعى داراً في يد رجل وقال اشتريتها من فلان وكان فلان اشتراها منك (وذكر) في دعوى المنتقى قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لو قال ذواليد قد كنت بعثت فلان الذي تزعم أنك وكلته بالشراء لك وفلان غائب فلا خصومة بينه وبين ذواليد وكذلك لو قال كنت بعثت فلان الذي تزعم أنك اشتريتها منه وهي في يدي حتى يدفع الثمن أو قال أو دعيتها فلا خصومة بينهما كذا في الفصول العبادية * رجل جاء بصك باسم غيره على رجل أتى ذلك الرجل وقال هذا المال الذي في هذا الصك باسم فلان عليك فداقر به فلان لي ولي البينة على ذلك فان

ركعتين شهر أعاد ثلاثين مغرباً لا غير وقالوا ربعا سواء أيضاً وقال الامام ظهير الدين يقضى ست صلوات من كل عشر وروى الحسن عن الامام ان الجاهل كالناسي في حق سقوط الترتيب به أخذ كثير من المشايخ صلى الوقتية ذكراً للفائتة يظن ضيق الوقت ثم بان سعة فسدت الوقتية لانه لا عبرة بالظن البين خطؤه * افتتح العصر في حال الضيق فلما صلى ركعة وجبت الشمس القياس القطع لزوال العذر وصلى الفائتة ثم العصر وفي الاستحسان يتم العصر لان القطع يؤدي الى كون الكل قضاء والمضى يقضى أن يكون اليكل أداءاً والاداءة مقدم على القضاء فيتم العصر

أراد أن يندف القراءة فلهذا ذلك ما لم يركع * أراد القراءة أو الصلاة النفل أو الفرض وخاف دخول الرباء لا يترك * لا بأس بقراءة القرآن مطبوعاً
 لكنه يضم رجله * تعلم بعض القرآن ثم وجد فراغاً فاعلم الباقي أولى من صلاة الليل وتعلم الفقه أولى من تعلم الباقي وجميع الفقه لا بد منه
 * يكتب الفقه ويحجبه رجل يقرأ القرآن ولا يمكنه سماع القرآن فلا يتم على القارئ وكذا في كل موضع الناس مشغولون بالعمل ولا يمكنهم
 الاستماع ولا يتم على من يعمل وهذا على قول من قال استماع القرآن واجب خارج الصلاة (٤١) وكذا الوقر أعلى السطح والناس نيام * المرأة
 تقرأ عند الغزل والخائك عند

فلما أقام المدعي البينة بعد ذلك على ما ادعى وقضى القاضي له بالعين أقام ذلك المشتري البينة على المقضى له
 ان العين له وفي يده بغير حق فقضى له ثم ان المقضى له الثاني وهو المشتري باعه من بائعه او وهبه له جاز ونعود
 العين اليه وهذه حيلة يفعلها الناس لدفع الظلم لأنه انما تصح هذه الحيلة اذا لم يدع الشراء من المقضى عليه
 الاول وانما ادعى ملكاً مطلقاً وأما اذا ادعى الشراء منه فلا تسع دعوى المشتري كذا في فتاوى قاضيان * في
 الاقضية رجل ادعى نصف دار في يد رجل فأقر له المدعي عليه ولم يدفع اليه وغاب وحضر رجل آخر وادعى
 هذا النصف فالمقر له لا يكون خصماً ولو غاب المقر له وحضر المقر فهو خصم كذا في الخلاصة * رجل أقر بدار
 في يديه أنها فلان سمي رجلاً غائباً غيبه منقطعة وأنه أمر فلان أن يحفظها على المقر له ثم ان ذلك الرجل
 جعلها على يدي وقد مات فلجعله بيده يكون خصماً الكل من ادعاهما الآن بقيم البينة على أن الغائب فلان
 ابن فلان وقد أتت بتمو معرفته دفعها الى الميت الذي دفعها اليه هذا الذي هي في يديه وغاب فإذا أقام على ذلك
 بينة فلا خصومة بينه وبين المدعي قال ولأجل جعله وصياً الا فيها خاصة في قول محمد رحمه الله تعالى وأما في
 قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فبني على أن يكون وصي ما في كل شيء رجل ادعى أن له على فلان ألف
 درهم وأنه مات قبل أن يؤديه اليه وأن له في يديك من ماله ألف درهم وطالبه بقضاء الدين من ذلك المال
 فالقاضي لا يسمع دعواه ولا يقبل بينته ولو طلب من القاضي أن يحلف المدعي عليه فالقاضي لا يحلفه كذا
 في المحيط * اذا استحق مال المضاربة وفيها ربع فالخصم في قدر الربع المضارب ولا يشترط حضره قرب المال
 فيه وان لم يكن فيه ربع فرب المال كذا في الوجيز لا سكر دري * قال هشام سألت محمد رحمه الله تعالى
 ما تقول في رجل وثب على طريق من طرق المسلمين فأخذ بغيره فيه أو زرع ثم خرج ودفعه الى انسان فجاء أهل
 الطريق وخصوه فأقام الذي في يديه بينة أنها في يدي من قبل فلان وكله به ودفعه اليه قال ان كان طريقاً
 مما يشك ولا يعلم أنه طريق الا ببينة فلا خصومة بينهما حتى يحضر الدافع وان كان مما لا يشك
 فهو خصم كذا في الذخيرة * ابراهيم في نوادره عن محمد رحمه الله تعالى رجل أعنت عبداً ومات الرجل فجاء
 رجل وادعى أنه ابن الرجل الميت الذي أعنت وليس للميت وصي هل يكون هذا المعتق خصماً قال ان كان
 أعنته في حالة المرض يكون خصماً وان كان أعنته في حالة الصحة لا يكون خصماً كذا في المحيط * رجل
 اشترى من آخر عبداً ولم يتقابض حتى ادعاه رجل والمدعي مقر بالبيع فاحضر البائع والمشتري عند الحاكم
 وقال لا بينة لي واستحلفهما الحاكم خلف البائع ونكل المشتري فان المشتري يؤخذ بالثمن فإذا أداه سلم
 العبد للمدعي وان حلف المشتري ونكل البائع فعلى البائع جميع قيمته للمدعي الا أن يجزأ البيع ويرضى بالثمن
 كذا في الذخيرة * رجل في يديه دار وهو مقر بانها فلان مات وتركها ميراثاً وسمى الورثة وبعضهم غيب
 وادعى أنه اشترى من الغيب حقوقهم وسأل أن يترك ذلك في يده الى أن يحضر ولم تركه في يده فان أحضر
 مئة على الشراء سمعت شهادتهم ولكن لأنفذ البيع ولا أقضى على الغائب ولكن ترك في يده وأستوثق
 كفيلاً حتى يقدم الغائب فيستأنف الخصومة معه كذا في المحيط * رجل وكل رجلين بخصومة رجل
 فأقام المدعي على أحدهما شاهداً واحداً وعلى الآخر شاهداً آخر قال هو جائز وكذلك لو أقام على الوكيل
 شاهداً واحداً وعلى الموكل شاهداً وكذلك لو أقام على الحي شاهداً وعلى الورثة بعد موته شاهداً كذا في
 الذخيرة * هشام عن محمد رحمه الله تعالى رجل في يديه دار قال صاحب الدار لاك وثمنها من

النسج والمائى يقرأ عند
 المشي ان لم يشغله العمل
 والمشي والقلب حاضر يجوز
 * قراءة الفاتحة لأجل المهمات
 عقيب المكتوبة بدعة وفي
 الحمام لو جهر بأكبره وفي نفسه
 لأني المختار وكذا لو كانت
 عورته مكتوبة أو امرأته
 أو كان هناك أحد مكشوف
 العورة * وينع الجنب عن
 قراءة ما دون الآية في الصحيح
 اذا قصد قراءة القرآن أما
 اذا قصد البناء أو افتتاح أمر
 فلا في الصحيح * واختلف في
 تعليم الجنب والحائض
 القرآن والأصح أنه يعلم كلمة
 كلمة ما دون الآية لا على قصد
 قراءة القرآن * ويكره للحديث
 مس كتب الحديث والفقه
 عندهما والأصح أنه لا يكره
 عند الامام ولم يكره الخلاف
 في الجامع الصغير لكنه قال
 كتب الفقه كما صحف الا
 انه لا يكره مسه بالكم * ولا
 يكره للحديث قراءة القرآن
 عن ظهر القلب وكرهه من
 الرجلين الى المصحف وان لم
 يكن بحذاءه لا يكره وكذا
 لو كان معلماً في التوكل لا يكره
 * وضع المقلبة على الكتاب
 لأجل الكتابة وبدونها يكره
 ويكره وضع قرطاس عليه

(٦ - فتاوى رابع) اسم الله تعالى تحت الطنفسة والجلوس عليها وقيل لا يكره كالأوضاع في بيت وجلس على سطحه ولو وضع المصحف
 في الخرج وركب عليه في السفر لا بأس به كوضع المصحف تحت رأسه للحفظ ولغيره يكره * دخل الخلاء وفي جيبه درهم عليه اسم الله
 تعالى أو آية من القرآن لا بأس به ولو على خاتمه اسم الله تعالى يجعل الفص باطن الكف * دعا وهو ساهى القلب ان كان الدعاء على الرقة فهو
 أفضل وان لم يكن في وسعه الا ذلك فالدعاء أفضل من تركه * وينبغي ان يدعو بما يحضره ولا يستظهر فانه يذهب رقة القلب الا في

الصلاة لأنه ربما يجري على لسانه ما يفسد الجزء الملاقى * الاشتغال بالسنة أولى من الاشتغال بالدعاء * واعظ يدعو كل أسبوع بدعاء مسنون
 جهرا لتعليم القوم ويخافه القوم إذا تعلم القوم خانت هو أيضا وان جهر فهو بدعة * يكره الدعاء عند ختم القرآن بجماعة في رمضان وغيره
 (الثاني عشر في زلة القارئ) قرأ آية بعد أن أعطيناك الكوثر بالوصل لا تفسد * الخطأ ما أن يكون بقراءة حرف مكان حرف أو زيادته
 أو نقصانه أو تقديم مؤخر أو تأخير مقدم (٤٣) أو كلمة مكان كلمة أو زادها أو نقصها أو قدمها أو أخرها أو آية مكان آية أو زاد آية أو نقص
 آية أو قدم آية أو أخر آية * أن

أخيك فلان وقال المقر له لابل هذه لرجل آخر ورثها من أخيه قضى بها المقر الآخر إذا كان كلام المقر له
 موصولا فلان غاب المقر له الأول وجاء المقر له الآخر إلى الذي الدار في يديه وأقام البيعة عليه بإقراره للغائب
 وبإقرار الغائب له لا تقبل بينته كذا في المحيط * لو اشترى شيئا ببيعة أو دم أو خمر أو خنزير وقبض المشتري ثم
 استحقه إنسان بالبيعة ففي الشراء بالبيعة والدم لا يكون المشتري خصما ولا تسمع البيعة عليه كذا في المحيط * قال محمد رحمه
 الله تعالى في الجامع رجل اشترى من آخر أربق فضة بدينارين وقبض الأربق ونقد دينار واحد ثم تفرقا
 قبل أن ينقد الدينار الآخر حتى فسد العقد في نصف الأربق لا يعتد في الفساد إلى النصف الآخر فإن
 حضر رجل بعد ما غاب بائع الأربق وادعى أن نصف الأربق له كان المشتري خصما له فلو حضر البائع بعد
 ما أقام المستحق البيعة على النصف وقضى القاضي بالنصف له رد المشتري على البائع ربع الأربق ورد
 البائع على المشتري نصف حصه ما استحق مما هو مملوك بالسبب الصحيح ولا يثبت للمشتري الخيار وإن صار
 البائع شريكا له في الأربق وكذا لو اشترى من رجل عبدا بصفة واحدة نصفه بمائة دينار حاله ونصفه
 بمائة دينار إلى العطاء فنقبض المشتري العبد وغاب البائع فحضر رجل وأقام البيعة أن له نصف العبد وكذا
 في الذخيرة * لو باع النصف وأودعه النصف وغاب فادعى رجل النصف لم يكن المشتري خصما ولو باعه
 رجل النصف وأودعه آخر النصف ثم استحق النصف قضى له بربع العبد وهو نصف المشتري ويرجع
 المشتري على البائع بنصف الثمن كذا في محيط السرخسي * لو أن رجلا اشترى من رجل نصف عبدا ثم
 اشترى منه نصفه الآخر أخذهما صحيح والآخر فاسدا أو كانا صحيحين أو كانا فاسدين ثم جاز رجل وادعى
 عليه نصف العبد وأقام البيعة فالشراء ترضى خصم له ويقضى القاضي عليه بالنصف الذي ورد عليه البيع
 الثاني ولو كان البيع الأول صحيحا والبيع الثاني ببيعة أو دم أو خمر لم تكن بينهما ما خصومة حتى يحضر البائع
 لأن المشتري يدم أو ميتة أو خمر غير مملوك بالاتفاق كذا في المحيط * إذا ادعى على امرأه أنها أمته وهي تحت
 زوج والزوج غائب فدعواه صحيحة ولا تشتط حضرة الزوج كذا في الذخيرة * رجل ادعى على رجل أنه
 قطع يد عبده خطأ وله عليه نصف قيمته خمسمائة أو ادعى أنه زوج أمته فلا ترضى له عليه والمهر والعبد
 والامة حيان غائبان فقال المدعى عليه نعم لكن لأعطيكم الأرض والمهر مخافة أن يحضر العبد والامة
 فينكران الملك فيضمان في القاضي يلزمه الأرض والمهر بإقراره وكذلك الجواب فيما إذا كان المهر عرضا
 من العروض وإن كان للعبد وديعة ألف درهم عنده هذا الرجل أو غصبه منه أو كان من قرض أو بيع فاقتر
 الذي عنده المال أن الذي دفع إليه المال عبده هذا الرجل وصدقه المقر له لا سبيل للمقر له على ذلك وكذلك لو
 قال الذي في يديه المال أن هذا المال مال هذا الرجل غصبه منه عبده وصدقه المقر له لا سبيل للمقر له
 وكذلك أن أقر أن فلانا أمر عبده ببيع أمه له فباعها ولم يقبض الثمن وصدقه رب العبد بذلك لم يجبر على
 دفع الثمن إلى المولى غذا كذا إذا كان المال قائما في يد المقر فإن كان مستهلكا فللمقر له أن يأخذ بذلك فإن قدم
 الغائب وأنكر أن يكون عبدا فلان أو أن يكون غصب من فلان شيئا كان القول قوله فله أن يضمن المقر
 مثل المال الذي أقر بقبضه ثم هل يرجع المقر على المقر له ففيما إذا أخذ المقر له من المقر الأرض والمهر ثم قدم
 الغائب وأنكر أن يكون مملوكا للمقر له يرجع وفيما عداه لا يرجع هكذا في المحيط * ولو قال المقر في جميع هذه

بغير المعنى وهو في القرآن
 كسب من مكان مسلمون لا تفسد
 عند الكل اما إذا لم يتغير
 المعنى لكنه ليس في القرآن
 كالحق القيام عندهما
 لا تفسد وعند الثاني تفسد
 بناء على مسئلة ابدال التكبير
 بأجل فيراعى اللفظ وعندهما
 المعنى والشافعي رحمه الله
 تعالى وإن لم يجوز ابدال لكنه
 لا يقول بالفساد وإن كلاما
 لأنه ليس بعد فاشبهه الكلام
 ناسيا وخطأ الألف الفاتحة
 عنده لازم فقرأتها كلها
 بأعراجها وإن غير المعنى وليس
 مثله في القرآن فسد عند
 الكل ولا عبرة لقرب المخرج
 وإنما العبرة لاتفاق المعنى
 عندهما ولو جردا لمثل عنده
 والاصل أنه إن أمكن الفصل
 بين الحرفين بلا كلفة
 كالصاد مع الطاء بان قرأ
 الطالحات مكان الصالحات
 فسد عند الكل وإن لم يمكن
 الابعشة كالطاء مع الصاد
 والصاد مع السين والطاء مع
 التاء اختلفوا قالوا لا كثر على
 أنه لا يفسد لعدم البلوى
 وعن أبي منصور العراقي كل
 كلمة فيها عين أو حاء أو قاف
 أو طاء أو نون وفيها سين أو صاد

فقرأ السين مكان الصاد أو بعكسه جاز وزكر العتاني وإن لم يكن واحدا من هذه الحروف مع السين والصاد وغير المعنى فهو الصمد المسائل
 بالسين أو المغظو بالطاء أو الضال بالذال أو بالطاء فيسب لا تفسد لعدم البلوى فإن العوام لا يعرفون مخارج الحروف وكثير من المشايخ
 كالامام الصفار ومحمد بن سلمة أفتوا به وأطلق البعض بالفساد غير المعنى وقال القاضي أبو الحسين والقاضي أبو عاصم إن تعدد فسدوان
 جرى على لسانه أو كان لا يعرف التمييز لا يفسد وهو عدل الاقوال وهو المختار * (فروع) * على قول من قال بالفساد قرأ يعطيهم الكفار

بالضاد والراء فسد الضالين بالذال أو الزاء لا المغضوب بالطاء أو الزاء أو الذال فسد الهاديات ضججا بالذال فسد الاعن وعذبة بالذال أو الضاد فسد وبالطاء لا مولوا بغير ظكم بالضاد لا قضا غلظ القلب بالضاد فيه ما فسد ناضرة بالطاء ناظرة بالضاد لا ذلت بالضاد نفسد وبالطاء لا فظلت أعناقهم بالضاد والذال لا في تضليل بالطاء أو الذال نفسد الظن بالضاد نفسد اليك نسعي ونحفد بالذال أو الضاد فسد وبالطاء لا أركي لكم وأطهر بالطاء لا نفسد وبالضاد والراء نفسد ولا اله غيرك بالطاء غيرك اختلوا (٤٣) فن فرض فيهن الحج بالذال أو الطاء

فسد وذروا ظاهرا لا اثم بالضاد أو الطاء فسد وكذا مما ذرأ نصر من الله بالسين وبشر المؤمنين بالصاد الصمد بالين خاسئا وهو حسير بالصاد وعسير بالصاد لا انقصام لها بالسين أو باللام لا وأصروا بالسين مستطيرا بالصاد واعلمكم تصطلون بالسين هشيم فان عصوك بالسين صدوركم أو ليسأل الصادقين عن صدقهم أو يصبرون بالسين حاسدا إذا حسد بالصاد فيهما ساعدت بالصاد لا في الكل في البحر سربا أو نسيا حوتهما بالصاد إلى العخرة أو تفصل الآيات بالسين قولاسديدا بالصاد فالمغترات صجبا بالسين ونواصوا بالصبر بالسين فعموا وصموا أو صدور الناس أو متربص قتر بصوا أو يخصفان بالسين يفسد في الكل وكذا ثمانية أيام حسوما بالصاد صراط طلعها فطرة الله التي فطر فأطر يقنطون يقنط حاله الخطب فطاف عليها طائف أو يبطش بالتاء وكانت من القانتين ومن يقنط رحلة الشتاء بالطاء نفسد في هذه المواضع ما ينطق عن الهوى بالتاء كصاحب الحوت بالطاء مطلع القجر بالتاء أو مستطورا

المسائل ما أدى الغائب أهو عبدك أم لا لم تقبل بينة المولى أن الغائب عبده ولا يقضى له على المقر بشئ حتى يحضر العبد ولا يستخاف المدعى عليه على ما ادعى المدعى من ملك الغائب ويستخاف في الجناية والمهر بالله ماله قبلك ما يدعى من الجناية والمهر ولا يستخاف من المال في شئ إلا أن يدعى المدعى أن العبد أخذ ألقاله فأقرضه هذا وأنه أخذ ألقاه في ما غتصبه هذا منه فاستمركه فان ادعى هذا وقال المدعى عليه قد أقرضني فلان أو قد غصبت من فلان ألقاه فاستمركه لكنه وما أدى أهو عبد هذا أم ليس فانه يستخاف ماله قبلك هذا الذي يدعى فان قال رجل لا خره هذا الالف التي في يدي لك لاني غصبتهم من عبدك لان مال عبدك لك أو لان عبدك أودعنيها وقال المولى الالف لم ولم تغصبه من عبدي فانه يأخذها إلا أن يقيم المقر بينة على الغصب والوديعة فان لم تكن له بينة وقبض المولى المال ثم حضر العبد فأنكر أن يكون عبدا للمقر له ولم تكن للمولى بينة ضمن المقر للعبد ألفان كان أقر بالغصب وان كان أقر بالوديعة لم يضمن شيئا في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى يضمن في الوجهين جميعا وان كان الذي في يديه المال قال هذه الالف أودعنيها عبدك أو غصبتهم امنه وهو لك لان مال عبدك لك فان المولى يأخذها بعد ما يحلف بالله تعالى ما يعلم أن فلانا أودعه أو أنه غصبها من فلان فان قدم الغائب وأنكر أن يكون عبدا فلان فانه يأخذ الالف من المولى ويقال للمولى أقم البينة بحق ان كان لك ولا يضمن المقر شيئا ولو قال المقر هذه الالف لعبدك فلان في يدي غصبا أو وديعة وقال المولى فلان عبدي وهذه الالف لي لم يأخذها منه ولم يكن عليه سبيل إلا أن يقيم البينة وان ادعى رجل قبل رجل مهر أمة أو جناية على عبده أو وديعة لعبده في يديه أو غصبا أو غير ذلك فادعى أن العبد قد مات وصدقه المدعى عليه قضى يدفع ذلك اليه فان قال المدعى عليه على العبد دين لم يلتفت الى ذلك وكذلك ان لم يقر المدعى عليه بشئ من ذلك وأقام المولى البينة على ذلك كذا في مختصر الجامع الكبير في باب ما يكون الرجل فيه خصما عن عبده * رجل في يديه مال قال رجل لصاحب اليد غصبتني عبدك هذا المال فأودعه اياك وقال صاحب اليد صدقت لكني لا أرتد عليك لاني أخاف أن يجهد العبد أن يكون عبدي لم يلتفت الى قوله ويحبر على دفع المال اليه فاذا دفعه اليه ثم حضر الغائب فأنكر أن يكون عبدا للمقر كان القول قوله وقضى القاضي له بالمال الذي أخذه المقر له ان وجدته قائما إلا أن يقيم المقر له للحال بينة ان المال ماله وان كان المقر له استهلك ذلك المال الذي أخذه فأراد الغائب أن يضمن المقر الذي كان المال في يديه كان له ذلك ولو قال المقر هذا المال أودعني عبدي فلان ولا أدري أهو لك أم لا فأقام المدعى بينة أن المال ماله فالقاضي يقبل منه هذه البينة ويدفع المال اليه فان حضر الغائب وأنكر أن يكون عبدا للمقر أخذ ماله ويقال للمدعى أعدي بينتك والا فلا حق لك وان قال المقر هو الذي في يديه المال هذا المال لك أودعني لك فلان وفلان ليس بعبد فقام المدعى بينة أن فلانا عبدا لم تكن بينهما خصومة ولم تقبل بينة كذا في المحيط * رجل وهب لعبد رجل شيئا ثم أراد الرجوع ومولى العبد غائب فان كان العبد مازونا يقضى له بالرجوع وان كان محجورا لا يقضى له بالرجوع ما لم يحضر المولى فان قال العبد أنا محجور وقال الواهب لا بل أنت مأذون فالقول قول الواهب مع عينه وان أقام العبد بينة أنه محجور لا تقبل بينته فان كان المولى حاضرا والعبد غائبا فان كان الواهب في يد العبد لم يكن المولى خصما وان كان في يد المولى فهو خصم كذا في خزائن المفتين * وان قال المولى أودعني هذه الجارية عبدي فلان ولا أدري

أو الشيطان أو لوطا بالتاء لا سوط عذاب بالتاء أو الصاد أو الطاء أو الضاد لا وقيل بالضاد والطاء نفسد فاطلع الى اله موسى بطرور ثاء الناس الاما اضطررت بالتاء والدار أو أساطير الاولين بالتاء لا أظلم وأطغى بالتاء لا نفسد وبالضاد والقاف نفسد أم موسى فارغا نزع منهم ومن يزغ بالعين فيهما لا نفسد ظن ان ان يحور باللام قال الامام الصفار لا نفسد وفرش مرفوعة بالقاف اختلفوا فعزوا بالراء اختلفوا أخبارها بالحاء اختلفوا ألم يجرك يتما بالراء لا نفسد قل هو الله أحد بالتاء نفسد اذا دعى الله وحده بالعين لا تحسبها جامدة بالحاء كتيبها مهिला

بالنون لا وقال قرينه أو سمع الله لمن خذته أو تلى السراير باللام فسد ان هي الاوحى بوحى وكذا كل مذ كرقى مؤثراً أو عكس أو المخاطبة مغاية أو عكس وفعال ما يريد بالتاء لا ماسبقكم بالعين لا فضلتا بعض النبيين على بعض ولولا فضل الله عليكم بالصاد لا تنزل الملائكة والريح مكان الروح أو فارسنا عليهم روحاً مكان ريحاً أو الذى مكان التى لا الساعسة موعدهم بالعين تفسد فاما اليتيم فلا تنكحروا وأما السائل فلا تنكحروا لا تفسد الوسطى مكانه (٤٤) الاسطى أو الزلقى مكانه اللقى أو الصراط بالصاد أو الذال أو الزاء أو السين لا وهذا كله اذا قرأ خطأ ولو قرأ اللهاء مكان

الحاء للعجز عما كثره الترتك
الهمد لله الرحمن الرحيم أو
سبحان الله العظيم بالصاد أو
الذال أو سمع الله لمن همده
أو غير المغضوب بالذال أو
أعوذ بالذال مكان الذال أو
الصمد بالسين ان كان مجهد
في تصحيحه ولا يقدر على ذلك
فصلاته جائزة وان كان ترك
جهده ففاسده بل يترك
ما فيه حرف لا قيمة وكان
الخراسانيون يقتنون بالجواز
عند تعدد الالقاة لكن
لا يقتدى به وبه ابراهيم بن
يوسف وابن مطيع وابن
الازهر ومن علماء خوارزم
من اختار عدم الفساد
بالخطا في القراءة أخذوا بذهب
الامام الشافعي رحمه
الله تعالى فقال له الباقر بن
مذهبه في غير الفاتحة
فقال أخذت من مذهبه
الاطلاق وتركت القيد لما
تقرر في كلام محمد رحمه الله
تعالى ان المجتهد يتبع
الدليل لا القائل حتى يصح
القضاء بحكمة النكاح
بعبارة النساء على الغائب
ولو قرأ أو صاحت به مكان
وصاحبت لا قرأ باسم الله
بالسين أو بالتاء وهو الشغ

أو همها له أم لا فأقام المدعى بينة على الهبة فالمولى خصم فإذا قضى القاضى بالجارية للواهب فقبضها
الواهب وزادت في يدها في يد الواهب ثم حضر الموهوب له وأنكر أن يكون عبداً قال القول قوله وكان له أن
يأخذ الجارية ثم ليس للواهب أن يرجع في الهبة فان كانت الجارية قد ماتت في يد الواهب كان للموهوب له
الخيار ان شاء ضمن المودع وان شاء ضمن الواهب فقيمها فان ضمن الواهب لا يرجع على المودع بما ضمن وان
ضمن المودع لا يرجع على الواهب بما ضمن أيضاً وان قال المولى قد علمت أنك وهبته للذى أو دعنى الا أنه
ليس بعبدى وأقام المدعى بينة على أن فلانا الغائب عبده لا تقبل هـ هذه البينة ان كان العبد حياً وان قال
الواهب ليست لي بينة وطلب عين المودع بالله أن الغائب ليس بعبد له استحلها للقاضى فان حلف برئ عن
الخصومة وان نكل لزمته الخصومة ولو أقام المدعى بينة على اقرار المولى أن فلانا عبده تقبل بينته وقضى
بالرجوع وان أقام المدعى بينة على أن الغائب عبده هـ ذا الرجل وأنه قد مات قبلت بينته وصار ذواليد
خصمه له وان أقام المدعى بينة على أن الغائب كان عبده وأنه قد باعه من فلان بأف درهم وقبضه فلان
منه لم تقبل بينته ولا يرجع في الهبة وان أقام بينة على اقرار الذى في يده الجارية أنه قد باع فلان الغائب من
فلان ولم يقيم البينة على اقراره أن الغائب عبده فالقاضى لا يقبل هـ هذه البينة فلا يجعل الذى في يده خصماً
كذا في المحيط * رجل في يديه عبد يقر بالرق فدعى العبد أن فلانا الغائب اشتراه من مولاه هذا بألف ونقده
الثنى لا يقبل قوله وان ادعى أن فلانا الغائب اشتراه من مولاه ووكله بالخصومة وبقبض نفسه من صاحب
اليد قبلت بينته لان العبد يصلح خصماً في قبض نفسه ولو قال العبد كنت عبداً فلان فباعنى منك بألف
درهم ووكنتى بقبض الثن وأقام البينة على ذلك قبلت بينته الا أن مولاه أن ينعمه من الخصومة وان لم ينعمه
فالوكالة جائزة وله أن يقبض الثن ويبرأ منه المولى ولو قال أنا عبداً فلان قد وكنى بخصومة منك فى نفسى
وأقام البينة قبلت بينته كذا فى فتاوى قاضيان

(الباب السادس فيما تدفع به دعوى المدعى وما لا تدفع به)

رجل ادعى على رجل حقاً أو مالا أو أقام البينة فقال المدعى عليه لى مخرج من دعواه أم مهله القاضى الى
الجلس الثاني ولا يقضى عليه وكلامه هذا لا يكون اقراراً منه للمدعى قال مولانا رضى الله عنه ويتبني
للقاضى أن يسأله عن الدفع ان كان صحياً أم مهله القاضى وان كان فاسداً لا يملك ولا يلتفت اليه كذا فى
فتاوى قاضيان * ادعى رجل عبداً في يد رجل أنه له فقال ذواليد هو فلان الغائب وديعة عندي أو عارية
أو اجارة أو ورهن أو غصب أو أقام على ذلك بينة أو أقام ذواليد بينة أن المدعى أقر أنه لفلان اندفعت خصومة
المدعى عنه وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان كان ذواليد صالحاً تدفع عنه الخصومة اذا أقام البينة وان
كان معروفاً بالحيل لم تدفع الخصومة عنه باقامة البينة يرجع اليه حين ابتلى بالقضاء وعرف أحوال الناس
فقال المحتال من الناس قد أخذ مال انسان غصباً ثم يدفع سرا الى من يريد أن يغيب عن البلدة حتى يودعه
بشهادة الشهود حتى اذا جاء المالك وأراد أن يثبت ملكه فيقيم ذواليد بينة على أن فلانا أو دعه فيبطل حقه
ويدفع خصومة المالك كذا فى الكافى * وان لم يقيم البينة فهو خصم في ظاهر الرواية عن أصحابنا رحمه الله
تعالى كذا فى المحيط فى النوع الاول من الفصل الثالث والعشرين فى بيان ما تدفع به دعوى المدعى * فلو

أو مكان اللام الباء أو الزاء ولا يطاوعه لسانه غير ما كان لا يتبدل الكلام لكنه أمكنه ان يتخذ آيات ليس فيها تلك الحروف فعلى قضي
غير ان لا تتجمل ولا يدع الفاتحة وان كان فيه تبدل الكلام فسد ولو قرأ خارج الصلاة كذلك فلا أجر له ان من يقرأ القرآن بالالحان لا يستحق
الاجر لانه ليس بقارئ قال الله تعالى قرأنا غير يا غير ذى عوج وان أمكنه ان يتخذ آيات خالية عن تلك الحروف فعلى والاسكت وان
وجد آيات خالية عن لغته ومع ذلك قرأ ما فيه اللغة لا يجوز وعلى قياس ما ذكرنا فى المسئلة الاولى ان تبدل حرفاً بحرف ولم يقدر لا يفسدوه

على قياس قولهما لا ولزاد
حرفا لا يغير المعنى لا تفسد
عندهما وعند الثاني روايتان
كالمعنى وانهم عن المنكر
بزيادة الياء وان ارادوه والياء
بزيادة واو او رودوها على
بزيادة الواو او يتعد حدوده
يدخلهم نار او ان غير فسد كالمعنى
قال وزرايب مكان وزرايب
مبشوة تفسد وكذا
مثنان مكان مثنان او يس
والقرآن الحكيم وانك لمن
المرسلين بزيادة الواو تفسد
او نقص حرفا لا يغير المعنى
لا تفسد بخلاف وان غير
المعنى نحو والنهار اذا تجلى
ما خلق الذكرو الانثى باسقاط
الواو تفسد وكذا الواسق
حرفا من الكلمة وان ترك
الحرف الاخير من الكلمة
ان ثلثا نحو ضرب الله مثلا
باسقاط الباء تفسد وان كان
رباعيا كالمعنى
ونادوا يا مالك باسقاط الكاف
لا وصل حرفا بكلمة اخرى
نحو اياكم عبد الحكيم انها
لا تفسد ترك التشديد
والانعام ان لم يغير المعنى
تحوّلوا تقيلا يسألونك
عن الساعة وان غير كاف
أعوذ رب الناس وظلنا

عليهم الغمام ان النفس لا مارة اختلقوا او العامة على انه فسد وفي قوله تعالى اولئك هم العادون ان شدد
أو قرأ رب العالمين محبة فاختارانه لا تفسد على قول العامة في جميع المواضع ولوترك المدان لم يغير المعنى كما
وان غير كافي سواء عليهم ودعاء ونداء المختارانه لا تفسد في جميع المواضع الخطأ في الاعراب ان لم يغير المعنى
بكسر التاء الزحج على العرش استوى ينصب النون وان غير المعنى كافي وعصى آدم ربه فسد عند العامة و

بكسر الذال وبري من المشركين ورسوله بكسر الهمزة والواو والياء في كسر الكاف والمصدر بفتح الواو ولونصب الراء مع الواو ونصب الواو ووقف على الراء لا تنفسد والاول قراءة حاطب بن أبي بلتعة والثاني يحتمل الاول فلا تنفسد وفي التوازل لا تنفسد في الكل وبه بقي وكذا في واذا بتلي ابراهيم ربه وكذا هنالك يلبس بالياء لانه قراءة ولو قرأ سبطا طويلا بالخاء أو حبل من ليف مكان مسد أو زراطا لا وكله قراءة ولو ما في مصحف أبي أو ابن مسعود رضي الله عنهما (٤٦) ان لم يكن معناه في مصحف الامام ولا هو ذكروا لا تسبيح فسد وان كان معناه فيه لا تنفسد

على قياس قولهما والصحيح انه لا يجوز عن القراء في الصلاة ما للفساد فلا لان القراءة الشاذة لا توجب فساد الصلاة وتأويل قول القائل بالفساد الفساد عند الاقتصار عليه داخل الصلاة مما بلغ السحابا التواتر ذكر كلمة مكان أخرى ان قرب المعنى نحو الحكيم مكان العليم أو الفاجر مكان الانيه لا الى الجبال كيف سطحت مكان نصبت لا تنفسد على قياس قول الثاني وكذا مكان رفعت وعلى قولهما فسد وان لم يكن من القرآن لكن يقرب معناه لا يفسد عنده ما خالفه وان لم يقرب معناه ولم يكن فيه فسد عند الكل وان كان فيه ولكن لا يقرب معناه نحو أنا كما غافلين ~~م~~ كان فاعين الشيطان على العرش مما لو اعتقده كفر فالعامة على انه يفسد وهو الصحيح عند الثاني أيضا وافق محمد بن مقاتل على انه لا يفسد وفي التوازل ألت بركم قالوا نعم فسد أقرأيتم ما تخلقون مكان تمون فسد في الاظهر ذكرك أنت العزيز الحكيم مكان الكريم لا لانه يراد به الحكيم في زعمك وعليه

بينهما كذا في خزنة المنة * شهد الشهود على اقرار المدعي أنها كانت في يد فلان ولا ندري أدفعها الى فلان أم لا فلا خصومة بينهما ولشهد شهود صاحب اليد أنها افلن ولم يشهدوا أن فلانا أو دعه الياء فالقاضي لا يقبل هذه الشهادة ولا تدفع الخصومة عنه ولو أقام المدعي بينة على سبيل دفع بينة صاحب اليد أن صاحب اليد ادعاه لنفسه لم تقبل من صاحب اليد بينة على الايداع أصلا كذا في المحيط * ولو قالوا هذه الدار لفلان الغائب أسكنه فيها وأشهدنا على ذلك والدار في يد الغائب يومئذ أو قالوا كانت في يد الساكن أو قالوا لا ندري في يده كانت الدار يومئذ لكن نعم أن اليوم في يد الساكن أو لم يذكروا أن الدار في يده من كانت يومئذ تقبل وتدفع كذا في الوجه للسكردري * وان قالوا كانت في يد ثالث يومئذ لا تدفع الخصومة كما لو شهدوا أنه أسكنه فلان إلا أنه سلمها اليه رجل آخر كذا في محيط السرخسي * ولو برهن المدعي أن الدار يومئذ أسكنها كان في يد غير الساكن والمساكن وهو فلان لا تقبل ولو حضر فلان هذا وبرهن على ذلك الوجه أيضا لا تقبل عندهم خلافا للثاني كذا في الوجه للسكردري * ولو قال المدعي عليه نصف الدار لي ونصفها وديعة فلان وأقام البينة على ذلك اندفعت الخصومة في الكل كذا في الاختيار شرح المختار * ولو ادعى ذواليد وديعة ولم يمكنه اثباتها حتى قضى القاضي للمدعي نفق قضاؤه ولو أراد أن يقيم بعد ذلك بينة على الايداع لا تقبل بينته فلو قدم الغائب فهو على حجة ولو لم يقيم ذواليد بينة على ما ادعى من الايداع حتى صار خصما أو أقام المدعي شاهدا واحدا أو شاهدين ولكنه لم يقض القاضي بهما وجذب ذواليد بينة على الايداع تقبل بينته لانه ظهر أنه ليس بخصمه قبل أن يتجبه القضاء كذا في جامع الاسيحي ربه الله تعالى كذا في الفصول العمادية * رجل ادعى دارا في يدي رجل فقال ذواليد ان فلانا أو دعه الياء فقال المدعي قد كان فلان أو دعه الياء لكنه هوهمامك بعد ذلك أو باعكها فالقاضي يستخاف المدعي عليه ما هوهماله ولا باعها منه فان نكل عن العيين جعل خصمه اليه كذا في محيط السرخسي * ولو أقام المدعي بينة أن فلانا باعها من الذي في يده تقبل ويجعل المدعي عليه خصما ولو ادعى المدعي عليه الوديعة ولم يقيم بينة وطلب المدعي عينه أن ذلك الرجل أو دعه الياء يحلفه القاضي بالله لقد أو دعه الياء ويحلف على البتة لا على العلم وان كان على فعل الغير لكن تمامه به وهو القبول فيحلف على البتة كذا في الفصول العمادية * رجل في يده وديعة لرجل جاء وادعى أنه وكيل المودع بقبضها أو أقام على ذلك بينة وأقام الذي في يده الوديعة بينة أن المودع قد أخرج هذا من الوكالة قبلت بينته وكذا اذا أقام بينة أن شهودا لو وكيل عبيد كذا في المحيط * ادعى على آخر دارا فقال ذواليد انهم أو ديعه من فلان في يدي وأقام البينة عليه حتى اندفعت عنه الخصومة ثم حضر الغائب وسلمها ذواليد اليه وأعاد المدعي الدعوى في الدار أجاب أنهم أو ديعه في يدي من فلان وأقام البينة عليه قال تدفع عنه الخصومة أيضا كافي الابتداء كذا في محيط السرخسي * رجل ادعى دارا في يدي رجل وأقر ذواليد أنها كانت للمدعي ثم قال بعد ذلك انه افلن أو دعه الياء وقال على القلب بأن بدأ بالايديع ثم نفي بالقرار ان أقام البينة على الايداع اندفعت عنه الخصومة وان لم تكن له بينة أن بدأ بالقرار للمدعي ونفي بالايديع يؤمر بالتسليم الى المدعي فان حضر الغائب وصدقه لا تنزع الدار من يد المدعي لان حقه كان أسبق لكن يقال للقرلة أقم البينة أن الدار كلها لك وان بدأ بالايديع ونفي بالقرار يؤمر بتسليم الدار الى المدعي لانه ثبت حق المدعي وحق الغائب فهو له لانه صدق المدعي وعصى بكذبه الغائب وعلى تقدير التأكيد لا يثبت

الفتوى ولو قرأ أحل لكم صيد البر وقرأ ما بعده وحرم عليكم صيد البحر لا تنفسد ولو قرأ مكان شفعاء مشركا فسد * قدم كلمة على حق كلمة أو آخر كلمة عن كلمة ان لم يغير لا يفسد نحو لهم فيها شقيق وزفير وانبتنا فيهما عنبوا حبا أو كلمتين نحو يوم تبيض وجوه وتسود وجوه أن العين بالعين والنفس بالنفس والعبد بالعبد والحر بالحر لا تنفسد وان غير نحو وانما ذلكم الشيطان يخوف أولياءه فخافوهم ولا تخافون تنفسد * زاد كلمة ولم يغير نحو وان آمنوا وأحسنوا وعمالوا الصالحات ان الله كان بعباده خبيرا بصيرا لا تنفسد وان لم يغير لكنه ليس في القرآن نحو

فيها فأكهة ونخل وبقل ورمان الأصح أنه لا تفسد عند عامة المشايخ وان غير المعنى فسد نحو انما على لهم ليزدادوا انما و الجوال وكذا الحكم في كل مضر أظهره وهذا مشكل لأنه لا يزيد على زيادة كلمة لا تغير المعنى وقد ذكر في بعض المواضع نصا على أنه لا يفسد نحو واسأل أهل القرية التي مكان القرية ولو قرأوا أن العزة لله جميعا بزيادة لو فسد ولو قرأ آية مكان آية ان وقف وقفا تاما ثم ابتدأ بآية أخرى أو ببعض آية أخرى نحو ان الانسان اني خسران الابرا في نعيم أو قرأوا الذين والزيتون لقد خلقنا الانسان في كبد (٤٧) أو قرأ ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات

أولئك هم شر البرية لا أمان غير المعنى بعدم الوقف نحو ان الابرا في جحيم يفسد عند العامة وهو الصحيح * اذا وقف في غير موضعه أو وصل في غير موضعه أو ابتدأ من غير موضع الابتدأ ان كان لا يغير المعنى تغيرا فاحشا لا يفسد نحو الوقف على الشرط قبل الجزاء أو الابتدأ بالجزء نحو ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات ووقف ثم ابتدأ أولئك هم خير البرية وكذا بين الصفة والموصوف وغيره وان غير المعنى نحو شهد الله أنه لا اله ثم ابتدأ بالهو عند عامة المشايخ لا يفسد لان العوام كما لا يميزون بين وجوه الاعراب كذلك بين الفصول والوصل ولو وقف على وقالت اليهود ثم ابتدأ بما بعده لا يفسد صلاته بالاجماع * ولونسب الى غير ما نسب اليه ان لم يكن المنسوب اليه في القرآن نحو ومريم ابنة عمران نفسد بلا خلاف ولو في القرآن نحو ومريم ابنة لقمان وموسى ابن عيسى لا يفسد عند مجرده الله تعالى وعليه عامة المشايخ ولو قرأ عيسى بن لقمان يفسد وموسى بن لقمان لا لان عيسى لاب له وموسى له

حق الغائب ولو لم يقم البينة على الايداع ولكن علم القاضي أن الغائب أو دعها اياه لم يجعل بينه ما خصومة وكذلك لو أقر المدعي بذلك ولو علم القاضي أنه المدعي وأقام الذي في يديه البينة أن فلانا الغائب أو دعها لاختصومة بينه ما حتى يحضر الغائب ولو علم القاضي أن الغائب غصبها من المدعي وأودع ذال اليد فانه يأخذها من ذى اليد ويسلم الى المدعي وذكر في باب اليمين أن ذال اليد لو قال أو دعنيها الغائب ولم تكن له بينة يحلف ان حلف برئ وان نكل لزمه ولو جاء المقر له الاول كان له أن يأخذ من المدعي ثم يقال للمقر له الثاني أنت على خصومتك مع المقر له الاول ان أقام البينة أخذه وان لم تكن له بينة يحلف ان حلف برئ وان نكل لزمه هكذا في المحيط * وان قال المدعي عليه ابتعته من الغائب فهو خصم هكذا في الهداية * دار في يدر جل ادعاها آخر ملكا مطلقا أو شراعه من مذسنة أو شفعة فيها فقال ذال اليد كانت لي بعته من فلان أو وهبتها له وسلمتها فأودعنيها لا تندفع الخصومة الا اذا صدقه المدعي فيما يقول أو علم القاضي بذلك حينئذ لا تندفع عنه الخصومة فان لم يكن له شيء من ذلك ولكن أقام ذال اليد بينة على البيع لا تقبل فان قضى عليه فضرر الغائب وأقام بينة على شرائه من ذى اليد لا تقبل وتقبل على الملك المطلق ولو برهن الغائب قبل القضاء للمدعي على الملك المطلق صار هو مع المدعي كخارجين أقاما البينة فان برهن الغائب على الشراء من ذى اليد منذ شهر تقبل في ابطال بينة الخارج ويقال للمدعي أعدا الشهود على المقران شئت ولو قال كانت في يد فلان ولكن لم أدر أرفع اليه أم لا وقال ذال اليد دفع الى فلان فلا خصومة كذا في الكافي * رجل ادعى عبدا في يدر جل أنه له فطوب بالبينه فلما أقام من عند القاضي باع الذي في يديه العبد من ثالث وتقاضا ثم أودعه المشتري عند البائع فغاب ثم جاء المدعي بالبينة فان علم القاضي بما صنع ذال اليد أو أقر به المدعي لا تسمع بينة المدعي على صاحب اليد وان لم يعلم به القاضي ولا أقر به المدعي سمعت بينة المدعي ولا تسمع بينة ذى اليد على ما صنع الا اذا أقام البينة على اقرار المدعي بذلك فتقبل بينته وتندفع عنه خصومة المدعي والهبة اذا اتصل به القبض والصدقة في هذا بنزلة البيع كذا في فتاوى قاضيان في فصل دعوى المنقول * لو ادعى الدار أو أقام شاهدا واحدا ثم أقام من عند القاضي ومكانا ما ثم تقدم الى القاضي وجاء المدعي بشاهدا آخر أو أقام صاحب اليد بينة على أنه باع الدار من فلان بعد ما أقام من عند القاضي أو قال وهبها منه وسلمها اليه فان أقر المدعي بذلك أو علم القاضي به أو أقام ذال اليد بينة على اقرار المدعي بذلك فلا خصومة بينهما ولو لم يكن شيء من ذلك فأقام ذال اليد بينة على ما صنع فالقاضي لا يسمع بينته ولا تندفع الخصومة عنه ولو كان المدعي حين ادعى الدار أقام شاهدين فعلا تقبل أن يقضى القاضي بالدار للمدعي فأما من عند القاضي فكنا زمانا ثم تقدم عند القاضي وادعى صاحب الدار أنه باع الدار من فلان بعد ما أقام من عند القاضي أو وهبها له وسلمها اليه ثم ان فلانا أو دعنيها وغاب وأقر المدعي بذلك أو علم القاضي به فانه لا تندفع الخصومة من ذى اليد كذا في المحيط في الفصل الثاني والعشرين في بيان من يصلح خصما لغيره * رجل ادعى عبدا في يدر جل وأقام البينة وأقام المدعي عليه البينة أن المدعي باعه من فلان الغائب بطلت دعواه وكذا لو قال بعته من فلان وفلان باعه مني ولم يمكنه اثبات بيع فلان منه هكذا في الخلاصة في دعوى الميراث * اذا أقام المدعي عليه بينة على اقراره أن البيع من فلان أو على اقراره أنه ملك فلان تقبل كذا في الفصول العبادية * ادعى دارا في يدر جل وقال المدعي عليه في دفع دعوى المدعي اشتريتها من فلان وأنت أجرت هذا البيع فهذا لا يكون اقرارا بالملك

أب الا انه أخطأ في الاسم ولو قرأ عيسى بن سارة تفسد لانه ليس في القرآن * ولو قرأ في الصلاة بالالحان ان غير المعنى فسد والا وان كان في حروف المد واللين لا تفسد الا اذا خش وفي غير الصلاة اختلفوا الصحيح انه يكره * (الثالث عشر فيما يفسد وما لا يفسد) * سلم أو رد فيها فسد واذا ردنا ساء وهو لا يعلم كونه فيها أو ساءها اعني سبق الى لسانه فاصد الذ كرفسد * المصلي اذا قال في آخر الفاتحة آمين بالتشديد لا تفسد عند الثاني لوجود مثله في القرآن وعليه الفتوى * سلم على رأس الثانية في العشاء على انما تروى في الطهر على انها جمعة اسأنت

لانه على قصد الرض وأما الواسم على انه أتم الأربع لا لانه على قصد الاتمام * رأى على ثوب امامه نجاسة أقل من قدر الدرهم واء مقاد
المقتدى انه مانع له والامام على خلافه أعاد لانه مؤاخذ بزعمه ولو كان الامام بعبادة مانع والمقتدى لا لكن الامام لا يعلم بها الا بعد المقتدى
* رجلان بصليان مقتدياً أحدهما بالآخر فقطر قطرة من الدم وكل يزعم انه من صاحبه أعاد المقتدى صلاته لنفسه ادعى على كل حال ولو ذهب
وتوضأ واقتدى به صح ولو ذهب الامام (٤٨) قبله وتوضأ وجاء جازت صلاة المقتدى أيضاً * أرضعت ولدها وأرضعت وهي كارهة فتزل

للدعي عليه ولا يكون دفع الدعي المدعي كذا في المحيط * لو أن رجلاً ادعى داراً في يد رجل أنها له وأقام
البينة فأقام الذي في يده الدار أن هذه الدار لفلان الغائب اشتراها من المدعي ووكان في يده كذا في المنتقى
أنه تقبل بينة ذي اليد ويجعل وكيلاً وأدفع عنه الخصومة وألزم الغائب الشراء كذا في فتاوى قاضيخان
* رجل في يده دار اشتراها وطلب الشفيع الشفعة فقال المشتري اشتريته فلان وأقام بينة وان فلان واوكله
بشراؤها من دسنة قال لا قبل بينته كذا في المحيط في الفصل الثاني والعشرين في بيان من يصلح خصمه بالغيره
* وان وقعت الدعوى في العين بعد هلاكه وأقام المدعي عليه بينة أنه كان عندي ودبعة أو رهناً أو مضاربة
أو شركة لا تقبل بينة المدعي عليه ثم إذا قضى بالقيمة للمدعي وأخذ القيمة من المدعي عليه فإذا حضر الغائب
وصدق المدعي عليه فيما قال ففي الوديعة والرهن والاجارة والمضاربة والشركة يرجع المدعي عليه على
الغائب بما ضمن ولا يرجع المستعير والغاصب والسارق بما ضمن على الغائب وان كذب صاحب اليد
الغائب في اقراره أنه وصل اليه من جهة من الوجوه التي ذكرناها لرجوع له ما لم يقم البينة على ما ادعاه من
الاجارة والرهن والوديعة والشركة والمضاربة وإذا أبق العبد فادعاه على الذي أبق من يده وأقام المدعي عليه
بينة على هذه الوجوه فان الجواب فيه كالجواب في الموت فإذا أعاد العبد من الأباقي فصل الوديعة والرهن
والاجارة والشركة والمضاربة يعود على ملك الغائب وفي فصل السرقة والغصب والعارية يعود على ملك
الذي كان في يده لان الضمان لا يتصر عليه كذا في خزائن المفتين * ولو كان العبد قائماً وذهب عنه وأخذ
أرشها وأقام البينة أن فلاناً أودعه فلا خصومة في العبد ولا في الارش كذا في الكافي * ولو كانت جارية
فولدت ثم ماتت وأقام المدعي البينة أنها جاريته ولدت في ملكه وأقام ذوال اليد البينة على الوديعة قبل الولادة
فانه يقضى للمدعي بقيمة الجارية ولا يقضى في الولد بشئ حتى يحضر الغائب كذا في محيط السرخسي
* ادعى عبداً في يدي رجل فقال المدعي عليه هذا العبد وديعة في يدي من جهة فلان فقال المدعي سلم العبد
الي وأحضر فلاناً حتى أقيم البينة عليه فدفع العبد اليه وذهب ليحبي به فلان فأت العبد في يدي المدعي ثم
جاء فلان وأقام بينة أنه عبده كان أودعه صاحب اليد وأقام المدعي بينة أنه عبده فالبينة بينة فلان ولو كان
العبد حياً يؤمر المدعي بدفع العبد الى فلان المقر له ويقال للمدعي أقم البينة عليه كذا في المحيط * أمة في يد
رجل قتلها عابداً فدفع بها وأقام رجل البينة أن الامه كانت له وأقام ذوال اليد البينة على الوديعة قيل للمدعي
ان طلبت العبد فلا خصومة لك وان طلبت القيمة فلك الخصومة كذا في الكافي * وإذا قضى القاضي بقيمة
الجارية على ذي اليد وأخذها المدعي من ذي اليد ثم حضر الغائب وأقر بالوديعة أخذ العبد من يدي المدعي
ويرجع ذوال اليد على الغائب بما ضمن للمدعي من قيمة الجارية ولو أن الجارية لم يقتلها العبد ولكن قطع
يدها ودفع العبد باليد لم تكن بينهما خصومة حتى يحضر الغائب لافي الجارية ولا في العبد كذا في المحيط
* وان ادعى الفعل على ذي اليد بان قال غصبته مني أو أجزتها مني أو وهبتها وادعى ذوال اليد أنها وديعة أو
عارية ونحوه من جهة فلان وأقام البينة على ذلك لا تندفع عنه الخصومة فان حضر المقر له وأقام البينة على
ذلك قبلت بينته كذا في محيط السرخسي * وكذلك لو أن صاحب اليد لم يقم البينة على ما ادعى كذا في المحيط
* رجل ادعى داراً في يد رجل أنها له اغتصبها منه الذي في يده وقال المدعي عليه هي ملك والدي وديعة في
يدي لا تندفع عنه الخصومة فان أقام المدعي البينة على ما ادعاه ثم أقام المدعي عليه البينة أنها ملك والده

الابن فسد وان مص ثلاثاً
فسد وان لم يكن ينزل اللبن
لأبصة أو مصتين ان لم ينزل
* ابتلع دماً خرج من بين
أسنانه لا تفسد ان لم يبلغ ملء
الفم * أكل بعض لقمة وبقي
البعض بين أسنانه ففسد
فيما أو ابتلع الباقي لا تفسد
ما لم يبلغ ملء الفم وقد ر
الخصم لا يفسد بخلاف
الصوم * ابتلع شيئاً من الخلوة
ودخل فيها فوجد خلوة في
فيه وابتلعها لا يفسد ولو
ادخل السكر فيها في فيه ولم يصبه
والخلوة وصلت الى جوفه
فسد * رفع رأسه الى السماء
فيها فوق وقع في حلقه برد أو نبل
أو مطر ففسد صومه وصلاته
لوصول شئ من الخارج الى
جوفه * جامعها زوجها بين
الفخذين فيها ففسدت صلاتها
وان لم ينزل وكذا اذا قبلها
بشهوة أو بغير شهوة أو لمساها
بشهوة لانه في معنى الجماع
بخلاف ما اذا قبلت امرأة
المصلى ولم يشتمها * ولو نظر
الى فرج مطلقة فيها حتى
صار مر اجعاً أو نظراً حتى
ثبتت حرمة المصاهرة لا تفسد
الصلاة في المختار * صلى في
قيص محلول الحبيب ورأى
عورة نفسه لا تفسد كما لو نظر
انسان من تحت ثوب المصلى

ورأى عورته * نظرها الى مكتوب وفهم ما فيه ان مستغفها ففسد عنه محمد رحمه الله تعالى والا لا وعند الثاني ففسد مطلقاً اشتراها
وهو المأخوذ * كتب فيها على اليد والهواء غير مستبين لا ولو على الارض مستبينان كان مقدار ثلاث كليات ففسد والا لا في يده ففسح
رأسه وحليته لا تفسد وان أخذ القارورة وادخن نفسه * سلم على المصلي فردته مشيراً بيده أو اصبعه أو رأسه لا تفسد لقوله تعالى فنادته
الملائكة وهو قائم يصلي في المحراب وفي شرح المؤذني الكبير لا يفسد لان الدرهم بالطريق معه وبخلاف ما اذا أجاب المذكم فيها بهذه

الاطراف حتى لم يعد متكاملاً لان الاشارة من الناطق لا تعتبر حتى اذا سئل كم صليت فأومأ بأصبعه لا تنفس وان تنف شعرة أو شعرتين وان ثلاثاً ثلاث مرات فسد كالحولك بدنه ثلاثاً ثلاث مرات في ركن ورفع يده في كل مرة وان لم يرفع الا مرة فهو واحد وكذا لو قتل القملة مراراً متواتراً لم يفسد أمواله بل كل قتله فرجة فلا وقال الامام رحمه الله دفنها فيها أحب من قتلها وقال محمد رحمه الله تعالى قتلها وقال الثاني كلاهما مكروه * قتل الحية بضربة أو ضربات لو خشى ايذاءها لا تنفس ولا يكره (٤٩) في الاظهر ومع الامن فيها يكره وان مشى

المقتدى قدام امامه لقتلها

لا تنفس صلواته * ضرب الدابة في كل ركعة مرة لا ولو ضربها ثلاثاً في ركعة فسد * ولو ارتدى أو حل شيئاً بيده أو صيداً أو ثوباً على عاتقه أو تروح بكه أو عروحة بيده أو اتعق كور عمامته فسواها مرة أو مرتين أو أغلق الباب أو حل السراويل أو حل زرق القيص أو رفع العمامة أو وضعها على الارض أو رفعها ووضعها على الرأس أو نزح القيص أو السراويل أو اتعل أو خلع نعليه أو أمسك الدابة أو خلع اللجام أو لبس قلنسوة أو بضة أو نزعها أو وان نعم أو تخمرت المرأة أو فتح غلق الباب أو شد السراويل أو زرق القيص أو لبسه أو الخفين أو ألجم دابة أو أسرجها أو نزح السرج فسد قيل ما يد فقه وقليل وماهما فكثير وقيل ان رآه الناظر وقطع انه ليس فيها فكثير وان شك انه فيها أو لا فقليل وقيل يفرض الى رأى المبتلى به ان عده كثيراً فكثيراً والافقليل والاول اختياراً رأي بكر محمد بن الفضل والثاني اختياراً العامة والثالث أشبه بقاعدة الامام

استترها من المدعي قالوا لا تقبل بنية المدعي عليه كذا في فتاوى قاضخان * وان قال المدعي سرقته مني أو سرق مني لا تندفع الخصومة وان أقام ذوا اليد البينة على الوديعة فلو قضى عليه ثم حضر الغائب وأقام البينة على المالك تقبل كذا في الكافي * وفيما اذا قال سرق مني القيام أن تندفع الخصومة عن صاحب اليد اذا أقام البينة على ما ادعى وهو قول محمد رحمه الله تعالى وفي الاستحسان لا تندفع وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في المحيط * ولو ادعى عبداً أو غصب أو أخذ مني فأقام ذوا اليد البينة على أنه وصل اليه من جهة الغائب تندفع عنه بالاجماع كذا في الفصول العمدية * عبد في يدي رجل أقام العبد بنية أنه عبد الذي في يديه وأنه أعتقه وأقام صاحب اليد البينة أنه عبد فلان أو دعه اياه فالقاضي يقضي بعتق العبد ولا تندفع الخصومة عن ذي اليد بما أقام من البينة كذا في الذخيرة * فلو قضى عليه ثم حضر الغائب وادعى لا يلتفت اليه لبقاء القضاء عليه ما كذا في الكافي * وهكذا في محيط السرخسي والمحيط * وفي الذخيرة في فصل دعوى العتق عبد ادعى على رجل أنه كان ملكه وأنه أعتقه فقال المولى حين أعتقه لم يكن ملكي لما أنه بعني من فلان ثم اشترته منه وأقام البينة على بيعه قيل الاعتاق لا تقبل بينته ولو كان المولى قال له أعتقتك قبل أن اشتريتك وقال العبد لا بل أعتقتني بعدما اشتريتني فالقول قول العبد كذا في المحيط * وان ادعى على ذي اليد فعلا منته أحكامه بان ادعى الشراء منه بألف ولم يذكر أنه نقد الثمن ولا قبض منه فأقام الذي في يديه البينة أنه لفلان الغائب أو دعيه أو غصبته منه لا تندفع عنه الخصومة في قولهم وان ادعى عليه عقد انتهت أحكامه بان ادعى أنه اشترى منه هذه الدار وهذا العبد ونقد الثمن وقبض منه المبيع ثم أقام المدعي عليه البينة أنه لفلان الغائب أو دعيه اختلّفوا فيه قال بعضهم تندفع عنه الخصومة وهو الصحيح * كذا في فتاوى قاضي خان في فصل دعوى الدور والاراضي * عبد في يدي رجل اتعاه وقال اشتريته من ذي اليد وأقام ذوا اليد البينة أن فلاناً أو دعيه لا تندفع الخصومة عنه فلو لم يقض القاضي بالعبد للمدعي حتى حضر الغائب وصديق ذوا اليد سلم القاضي العبد الى المقر له ثم يقضي بالعبد للمدعي الشراء ولا يكفه إعادة البينة على المقر له وان أقام رب العبد البينة أنه عبده وأنه أودعه أو لم يقل أو دعه قبلت وبطلت بينة المدعي فلو أقام رب العبد البينة أنه عبده ثم أعاد مدعي العبد البينة على رب العبد أن العبد كان لذي اليد وأنه اشتراه منه بكذا ونقد الثمن ان أعاد البينة بعد ما قضى لرب العبد لا تقبل بينته وان كان قبل أن يقضى تقبل كذا في الخلاصة ولو كان مدعي الشراء أقام شاهداً واحداً على الشراء من ذي اليد فاقر صاحب البدن العبد لفلان الغائب أو دعيه فقبل أن يقيم شاهداً آخر حضر فلان وصدق صاحب البدن فيما أقر وأمر بتسليم العبد الى الذي حضر ثم ان المدعي أقام شاهداً آخر على الشراء قضى بالعبد له ولا يكف إعادة الشاهد الاول على الذي حضر ويكون المقضي عليه صاحب البدن الذي حضر كذا في المحيط * مدعي الشراء اذا لم يقيم البينة على ذي اليد حتى أقر ذوا اليد أنه لفلان الغائب ثم حضر المقر له وصدق العبد اليه ثم أقام مدعي الشراء البينة على المقر له وقضى به كان المقضي عليه المقر له كذا في الخلاصة * اذا ادعى ثوباً في يدي رجل أنه ثوبه سرقه منه فلان الغائب وأقام على ذلك بينة وأقام الذي في يديه بينة أنه وديعة عنده من فلان الغائب لا تندفع الخصومة عن ذي اليد يقضي بالثوب للمدعي وهذا استحسان كذا في الذخيرة * رجل ادعى ثوباً في يدي رجل أنه ثوبه غصبه منه فلان الغائب وأقام على ذلك بينة وقال صاحب اليد فلان ذلك أو دعيه فلا

(٧ - فتاوى رابع) رحمه الله تعالى * حول المصلى وجهه أو تقدم على امامه بلا عذر أو تأخر عن موضع قيامه في الصلاة أو استدبرت المرأة مصلاً في بيتها فسد قال القاضي أبو علي النسفي * يتهاون بترك المسجد في حق الرجل فلا تنفس قبل خروجها من البيت * وقف على عين امامه فغذبه ثالث الى نفسه بعدما كبر أو قبله لا تنفس * أم رجل أو اقتدى به آخر فشى وتقدم حتى جاوز موضع سجوده ان كان قد مر بين الصف الاول والامام لا تنفس * مشى في صلاته قدر صف لا وقدر صفين بدفعة فسد وان مقدار صف ووقف ثم كذلك لا * سوق الدابة بحد

الرجلين يفسد ويدرج ل لا صلى قائما على عقبه أو على أطراف أصابعه أو رافعا إحدى رجلين عن الأرض يجزئه * رفع اليدين في المختار لا يفسد الصلاة لان مفسدها لم يعرف قربة فيها ورفع اليدين في الوتر والعبد سنة * قرع الباب فسيح لاعلام انه في الصلاة أو عطس رجل فشتمه المصلي قائلا الحمد لله رب العالمين أو فتح على امامه وقد قرأ أمقا دما يجوز به الصلاة أو تخنخ لرد امامه الى الصواب من الخطأ أو لاعلام غيره انه في الصلاة أو خشونة (٥٠) في حلقه لم تفسد وان تخنخ بلا عذر يكره * (نوع) * صلى أربعين فلو ترك القعدة الاولى الصحيح انه لا يفسد عند محمد

رحمه الله تعالى ولو ثلاثا وترك الاولى فسد في الاصح بخلاف لان الحكم بالجملة كان لوقوعها الاولى بانضمام الشفع الثاني فلما لم يوجد علم انها الاخيرة ففسدت بتركها بخلاف القراءة لان الاحتياط في ايجابها ولو ستا أو ثمانية بقعدة الاصح انه تفسد على القياس والاستحسان ولو قام في النقل الى الثالثة بقعدة يعود قبل السجود عند محمد رحمه الله تعالى خلافا لهما والاربع قبل الظهر على هـ ذا الخلاف والوتر حكمه حكم التطوع عند محمد وعند الامام رضى الله تعالى عنه فيه قياس واستحسان وفي القياس يفسد عنده وهو المأخوذ * زاد فيها ركوعا أو سجودا لا تفسد ولو عدما وقال ابن مقاتل الرازي ان زادهما عدا فسد وعن أبي نصير بزيادة الركوع لا و بزيادة السجود تفسد لان الركوع لا يؤتي به منفردا والسجود يؤتي به وهـ ذاوافق قوله ما لكون سجود الشكر قربة لا قول الامام رضى الله تعالى عنه

خصومة بينهم ما وان لم يقم صاحب اليد بينة على الايداع كذا في المحيط * لو ادعى شراءه من فلان وقال ذواليد أو دعيه فلان ذلك اندفعت الخصومة بقوله بغير بينة الآن يقيم المدعي البينة أن فلانا وكله بقبضه فان طلب المدعي عينه على ما ادعاه من الايداع حلف على البتات ولو قال ذواليد أو دعيه وكيله لا يصديق الا بينة كذا في الكافي * ولو شهدوا أن عمر أو دعيها اياه وقالوا لا ندري من دفعها الى عمر وو قال ذواليد دفعها عبد الله لا خصومة بينهم ما ولا عين على ذى اليد ولو قالوا دفعها عبد الله الى عمر وو لكن لا ندري من دفعها الى ذى اليد وقال ذواليد دفعها الى عمر ولا تندفع عنه الخصومة فان قال ذواليد حلف المدعي ما دفعها الى عمر وو يخاف على العلم ولو قال المدعي للقاضي حلف ذاليد لقد أو دعيها اياه عمر وو يحلف على البتات كذا في الخلاصة * ولو أن العبد أقام البينة أن فلانا أعتقه وأقام صاحب اليد البينة أن فلانا ذلك أو دعيه تقبل وتبطل بينة العبد ولا يحال بينه وبين العبد قياسا ويحال استحسانا أو يؤخذ من العبد كقيل بنفسه استثنى فاحتج لا يهرب فاذا حضر الغائب فان أعاد البينة عتقه والافهوعبد كذا في محيط السرخسي * وكذا لو أقام ذواليد البينة أن فلانا آخر أو دعيها اياه كذا في الخلاصة * لو ادعى العبد أنه حر الاصل فالقول للعبد فان أقام ذواليد البينة على الملك وأيداعه تقبل وان أقام على ايداعه فحسب لا تقبل بخلاف الدارون برهن على الملك والايداع وبرهن العبد على حرية الاصل حيل بينهما بكفيل كذا في الكافي * عبيد يدرج ل ادعى رجل أنه قتل وليه خطأ وأقام ذواليد البينة أن العبد فلان أو دعيه اندفعت عنه الخصومة كذا في الخلاصة * اذا ادعى رجل على آخر أنى اشتريت منك هذا العبد بكذا والبائع بمحمد البيع فأقام المدعي البينة على الشراء فقال البائع في دفع دعواه انك قد رددت على هـ ذا العبد بالبيع وأقام على ذلك بينة صح منه دعوى هذا الدفع وسعت بينته عليه كذا في المحيط * رجل ادعى على آخر أنه باعه جارية فقال لم أبيعها منك قط فأقام المشتري البينة على الشراء فوجد بها أصبعها زائدة وأراد رددها فأقام البائع البينة أنه برئ اليه من كل عيب لم تقبل بينة البائع وذ كراخصا في رحمه الله تعالى هذه المسئلة في آخر أدب القاضي وقال على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى تقبل بينته كذا في شرح الجامع للصدر الشهد حسام الدين في كتاب القضاء * ادعى على آخر محدودا في يده وقال هذا ملكي باع أبي منك حال ما بلغت وقال ذواليد باعه منى حال صغرك فالقول قول المدعي كذا في الفصول العمادية * اشترى دارا لابنه الصغير من نفسه وأشهد على ذلك شهودا وكبرا لابن ولم يعلم بمصانع الاب ثم ان الاب باع تلك الدار من رجل وسلمها اليه ثم ان الابن استأجر الدار من المشتري ثم علم بمصانع الاب فادعى الدار على المشتري وقال ان أبي كان اشترى هذه الدار من نفسه في صغري وانها ملكي وأقام على ذلك بينة فقال المدعي عليه في دفع دعوى المدعي انك متناقص في هذه الدعوى لان استئجارك الدار منى اقرار بان الدار ليست لك فدعوا لك بعد ذلك الدار نفسك يكون تناقضا لهذه المسئلة صارت واقعة الفتوى وقد اختلفت أجوبة المفتين في هـ ذا والصحيح أن هـ ذا لا يصلح دفعه الدعوى المدعى ودعوى المدعي صحيحة وان ثبت تناقض الآن هـ ذا تناقض فيما طريقه طريق الخفاء كذا في الذخيرة * ادعى دارا بسبب الشراء من فلان فقال المدعى عليه انى اشتريت من فلان ذلك أيضا وأقام بينته وتاريخ الخارج أسبق فقال المدعى عليه ان دعواك باطلة لان التاريخ الذي اشتريت هـ ذه الدار من فلان كانت رهنا عند فلان ولم يرض بشرائك وجاز شرائي لانه كان بعد ما فلك الرهن وأقام البينة لا يصح هذا الدفع كذا

لان السجود عنده كالركوع * ولو أتى بركعة ثالثة فافسد زادة ركعة غير معتدة * نام في ركوعه أو سجوده جاز لا يعيده ما ولو سجد ثانيا بعد ما ولو وقع قدر التشهد ثانيا بعد ما * مؤدى الفرض زادة ركعة فاعدا بلا عذر فسد ولو زاد بالاياء بلا عذر لان الاول له وجود في النفل مع القدرة والثاني لا وجود له حال الامكان أصلا * العود الى الصلابة يرفض التشهد حتى لو لم يأت بالقعدة بعد العود فسدت صلاته والعود الى سجود السهم ولا يرفعها الى سجدة التلاوة فيه روايتان واختار الرافض كالصلابة حتى لو سلم وعليه تلاوته وتفرق القوم ونذ كرها في

مقامه عاد اليه او قد فان ترك الفعدة فسدت صلاته وصلاة من تابعه لامن لم يتابعه * يشبهه عليه افعال الصلاة كثير الوسوسة فاعتمد فيها على
آخر يركع ركوعه ويشهد يشهد يجوز * ركع ناسبا القنوت ولم يتابعه القوم فرجع وقت وركع وتابعه القوم في الركوع الثاني فسد لانه
اقتداء مفترض بمن قبل في الركوع الثاني * تذكر اكره ترك القنوت لم يعد الى القيام وان عاد وقت لا يركع ثانيا وان ركع والقوم تابعوه في
الاول والثاني لا تنفس * انتهى الى الامام وهو ساجدان لم يرفع رأسه شاركه فيها وفي الثانية وان (٥١) رفع لا يتابعه بعده ويتابعه في السجدة
الثالثة ما لم يرفع الامام ولو أتى

بالركوع مع هذا وشاركه
في السجدة تين لم تفسد
صلاته * وفي النوازل أدركه
في السجدة الثانية فركع
وسجد سجدتين فسدت لانه
زاد ركعة بسجدة * واقتداؤها
بالركوع يصح في الجمعة
والعبدان وان لم ينو امامتها
وفي الجنازة لا يشترط نيّة
امامتها اجماعا * صلى مع
الامام فوقف في صف النساء
للزوجة ومكث حتى فرغ
الامام فلما وجد مسلكتا نفي
وصلى صلاته جازان لم يؤذ
ركامع النساء * (الرابع
عشر في الحديث فيها) *
الرجل اذا سبقه الحدث فيها
بني المرأة هل تبني قال ابن
رستم لا وقال المشايخ تبني
كهو * اذا وصلت البلة من
خارجها الى شعرها المصحح جاز
اما ان كشفت للمصحح رأسها فلا
تبني وكذا اذا استنجي هو أو هي
وجب أم لا تبني لان ابداء
العورة فعل وقال القاضي
أبو علي النسفي اذا انكشف
العورة فيه ولم يجد بدمانه لم
يفسد وان وجد بدا فسد
بان تمكن من الاستنجاء تحت
القيص * وان أصاب بدنه من
الرعاف أقل من قدر المانع
ومن دم آخر كذلك ويبلغ

في النصول العمادية * ولو كان المدعي ادعى أن هذا العين كان لفلان رهنه بكذا عندى وقبضته وأقام البينة
وأقام المدعي عليه في دفع دعواه انه اشتريته منه ونقدته الثمن كان ذلك دفع الادعى الرهن كذا في فتاوى
قاضين في باب البين * في مجموع النوازل رجل ادعى على آخر أنه اشترى مني جارية وصفتها كذا بكذا
درهما وقبضها واستهلكها او وجب عليه أداء هذا الثمن الى وقد أقرب بذلك وشهد الشهود على المدعي عليه
بذلك بعد انكاره فقال المدعي عليه في دفع دعوى المدعي انك مبطل في دعوى الاستهلاك لان الجارية قائمة
وهي في بلدة كذا في يدى فلان وأقام شهودا شهدوا أن رأيناها حية قائمة في بلدة كذا هل يصير ذلك دفعها
لدعوى المدعي قال لا كذا في الذخيرة * ادعى دارا في يدى رجل شرا من رجل آخر بشرائطه فقال المدعي
عليه في دفع دعوى المدعي اني كنت اشتريت هذه الدار من هذا المدعي فقال المدعي في دفع دعوى المدعي
عليه قد كنا أقمنا البيع الذي جرى بيني وبين هذا المدعي عليه فهو هذا دفع صحيح وكذلك لو كان المدعي من
الابتداء ادعى الدار على صاحب البيت كمال مطلقا وقال المدعي عليه في دفع دعواه اني كنت اشتريت هذه
الدار من هذا المدعي فقال المدعي في دفع دعوى المدعي عليه قد كنا أقمنا البيع الذي جرى بينه وبين المدعي
عليه كان هذا دفع صحيحا وكذلك اذا قال المدعي في دفع دعوى المدعي عليه انك قد أقررت انك ما اشتريتها
منى كان هذا دفع صحيحا كذا في المحيط * رجل ادعى دارا في يد رجل أنه قال المدعي عليه اشتريتها من
المدعي ولي بينة على ذلك قال محمد رحمه الله تعالى في الاستحسان ترك في يد المدعي عليه ويؤخذ منه كقيل
ويؤجل جل ثلاثة أيام فان أقام المدعي البينة على ما ادعى والا قضى عليه * هكذا في فتاوى قاضين * ادعى
دارا في يدى رجل فقال المدعي عليه في دفع دعواه انك أقررت قبل * هذا انك بعت هذه الدار مني وأراد أن
يخلف المدعي له ذلك ولو أقام البينة على اقرار المدعي بذلك قبلت بينته وان دفعت دعوى المدعي كذا
في الذخيرة * ادعى دارا أن ملكي لاني اشتريتها من فلان فقال ذواليد لا بل ملكي لاني اشتريتها من فلان
ذلك أيضا فقال المدعي جرى الفسخ بينكم لذلك البيع ثم اشتريت من فلان بعد ذلك وأقام البينة تسع ولو
كان في المنقول بشرط القبض بعد الفسخ لصحة البيع * اذا ادعى عينا في يدى رجل اني اشتريتها من فلان
منذ سبعة أيام وقال ذواليد لا بل هو ملكي اشتريتها من ذلك الذي تدعى الشراء منه منذ عشرة أيام وأقام
البينة بكونه لاسبقهما تاريخا ولو أن من يدعى البيع بتاريخ لاحق يقول ان بيعك معه في التاريخ السابق
كان تلجئة والاخر ينكر كان له أن يخلفه كذا في النصول العمادية * برهن على أن هذا ارث له عن أبيه
فبرهن المطلوب على اقرار أبيه حال حياته انه لاحق له فيه أو برهن على اقرار المدعي حال حياته أبيه أو بعد
مما انه لم يكن لايه بطل دعوى المدعي وبرهانه وكذا لو برهن المطلوب على اقرار المدعي قبل دعواه أنه ليس
له أو ما كان له او كان أقر أنه لاحق له فيه أو أنه ليس له حق فيه * وهذا من يدعيه بطلت بينة المدعي وان لم
يكن من يدعيه هناك لا تبطل كذا في الوجيز للكردي * ادعى دارا ميراثا عن أبيه فقال المدعي عليه ان أباك
باعها من فلان حال حياته وصحته بكذا وانى اشتريت من فلان وأقام البينة فقد قيل يصح وهو الاصح هكذا
في الفصول العمادية * ادعى عليه دارا في يده ارثا أو هبة فبرهن المدعي عليه على انه اشترها منه * وبرهن
المدعي على اقالته صح دفع الدفع كذا في الوجيز للكردي * دارا في يدى رجل جاء رجل وادعى أن أباه مات
وترك هذه الدار ميراثا له وأقام بينة شهدوا أن أباه مات وهذا الدار في يديه وأخذ هذا الرجل هذه الدار من

الكل لو جمع المانع ان غسل الرعاف بنى وان غسل الآخر لا عند الثاني وهذا لو كان له ثوب واحد اما اذا كان له ثوبان نزع أحدهما وصلى في
الآخر الطاهر وان أدى ركعا قبل الغسل أو انزع فسد * ولو قرأ القرآن ذاهبا أو جابيا الاصح الفساد فيها ولو مكث ساعة بعد سبق الحدث
ولم يرجع فسد * امام سبقه الحدث في السجود فرفع رأسه مكبرا فسد وان رفع بالانكسار لا يفسد فيستخف لان في الاول وحدا لا تتقال مع
الحدث * تنحرف في صلاته فخرج رجب من قوته يجوز البناء لانه بمنزلة سبق الحدث وقيل لا يفسد صلاته * أحدث وقصد الى الخوض وفي منزله

ماء والمثل أقرب من الحوض ان كان مقدار صفي لا تفسد وان أكثر منه فسد وان كان عادته التوضي من الحوض ونسي الماء الذي في يديه وذهب الى الحوض يني ولو وجد في الحوض موضع التوضي فتحبوا الى موضع آخر ان بعد ركض في المكان الاول يني والا ولو كان الماء بعيدا وبقره بئر ما ترك البئر لان الترحيمع البناء هو المختار وقيل نزع ان عدم غيره وعن القدوري والكرخي انه يمنع البناء وقيل روى بشر بن الوليد عن الثاني انه يمنع البناء (٥٣) ولم يثبت ذاعنه * دخل المشرعة ورد الباب لستر عورته لا تفسد وان غيره لا تفسدان بيد

وان يدين فسد وان جل
انية فارغة ليس اليها حاجة
يدين فسد ويدين لان اليها
حاجة لا مطلقا * وان توضأ
ونسي شيئا ثم رجع واخذ
لم يني وان نسي غسل بعض
الاعضاء فرجعه وغسل يني
* صلى فرضا وأحدث وتوضأ
خبر ان شاء عاد الى المكان
الاول ولا يكون مشايلا
حاجة وان شاء أتم في منزله ولو
مقتديا انصرف الى منزله الاول
ويستغل أولا بقضاء ما سبق
ويقوم بمقدار قيام الامام
ولو زاد أو نقص لا يضره وان
صلى في مكانه ولم يعد ان
كان الامام فرغ جازوا والا
الا في موضع يجوز منه الاقتداء
أحدث فيها ما يصرف للوضوء
وانقضت مدة المسح فسد
صلاته ذكره الناطقي في
العيون * (نوع) *
من لا يصلح للامامة أولا
لا يصلح للاستخلاف وطريقه
ان ياخذ بذبوبه ويجره الى
المحراب وتارك الركوع
يضع على ركبتيه يديه
ولسجدة الصلاة على
الجهة اصبعه وان سجدتين
فاصبعين وان ثلاثا فثلاثا
وان قراءة على القدم وتلاوة
فعلى الانف وقيل يشرب
لركعة باصبع ولزيادة

بقدرها وسجدة الصلاة ان واحدة اصبع واحدة على الجهة ولزيادة قدرها وللتلاوة الاصبع على الجهة
واللسان والسلام يتحول الوجه يمينا وشمالا * وان لم يعلم كم صلى امامه صلى أربعاً وقعد في كل ركعة احتياطاً * أحدث فاقتدى به رجل
قبل خروجه من المسجد صح واليه أشار محمد رحمه الله تعالى فان سبقه الحدث فتأخر وقدم من جاء ساعته فقدم وكبر بنية صلاة الامام
جاز وصار كأنه قدم المسبوق * استخلف من خارج المسجد والصفوف متصلة فسدت صلاة القوم عند الامامين وفي صلاة الامام روايتان

والاصح التساد * استخلف في المسجد واستخلف الخليفة غيره فالقاضي ان كان الاول في المسجد ولم يأخذ الخليفة الاول مكانه جازو يجعل
كان الاول استخلفه والا لا يجوز * الامام قدم رجلا والقوم آخر فالخليفة من قدمه الامام لولايته * وفي الفتاوى ان نوبا الامامة جازت صلاة
الذين اقتدوا بخليفة الامام وفسدت صلاة المقتدين بالثاني وان تقدم أحدهما ينظر ان خليفة الامام فكيف قلنا وان خليفة القوم فاقوابه ثم
نوى خليفة الاول فافتدى به البعض فصلاة الاولين جائزة والاخرين فاسدة فان توثأ الاول (٥٣) فخرج رجل دخل في صلاة فان لم يرجع
حتى أحدث الثاني فسدت

صلاة الامام ولو أحدث
وخرج من المسجد قبل ان
يرجع الاول فسدت صلاة
الاول وبني الثاني على صلاته
ولو سبق الثاني لأحدث بعد
ما جاء الاول انتقلت الامامة
اليه وصحت صلاتهما ولو لم
يحدث حتى جاء رجل واقتدى
بالثاني قبل مجيء الاول ثم
أحدث وخرج من المسجد صار
الثالث اماما حتى لو أحدث
وخرج قبل أن يجيء واحد
من الاولين فسدت صلاتهما
وصلاة الثالث تامة * ولو
أحدث الثالث بعد مجيء
أحدهما تعين الجاني للامامة
ولا تفسد صلاة واحد منهما
وان أحدث الامام والمقتدى
وخرج من المسجد فصلاة
الامام تامة وبني ونفسد
صلاة المقتدى * أحدث
واستخلف من آخر الصقوف
ان نوى الخليفة الامامة من
ساعته صار اماما وان نوى
بعد ما خرج الامام من المسجد
أو خرج الاول من المسجد
قبل ان يصل الثاني الى مكانه
فسد لكلهما كان الامام عن
الامام لكن مادام في المسجد
فكان على مكانه فلا خلاف

الاصل ذكر في ولاء الاصل أن البيعة بينة البنت كذا في فتاوى قاضيخان * رجل مات وترك ابنتين صغيرين
ولكل ابن قيم على حدة وفي يد أحدهما القيمين دار برعم أنها دار الصغير الذي في ولايته ادعى عليه قيم الصغير
الاخر أن الدار التي في يديك نصفها ملك الصغير الذي أنا قيمه بسبب أن هذه الدار كانت كلها ملكا لوالد
الصغيرين مات وتركهما ميراثا للصغيرين فادفع الى نصفها لأحفظه لأجل الصغير الذي أنا قيمه فأقام القيم
المدعى عليه بيعة أن والد الصغيرين قد كان أقر في حال حياته أن كل هذه الدار ملك الصغير الذي في ولايته
تدفع عنه دعوى القيم المدعى فان أقام القيم المدعى بيعة فدفع دعوى القيم المدعى عليه وقال انك ادعيت
قبل هذا نصف هذه الدار لأجل الصغير الذي في ولايتك ارباعا من أبيه والا أن تدعى كلها للصغير الذي في
ولايتك بجهة أخرى اندفعت دعوى القيم المدعى عليه لكان التناقص كذا في الذخيرة * سئل بحم الدين
النسفي رحمه الله تعالى عن ادعى ميراث ميت لعصوبة بنوة العلم وأقام البيعة على التسبب بذكر الاسامي الى
الجدة فأقام منكر هذا النسب والميراث بيعة أن جد الميت فلان وهو غير ما أثبت المدعى هل تدفع بهذا
دعوى المدعى وبيئته قال ان وقع القضاء بينة المدعى فاقضاء ماض ولا تبطل بيعة المدعى به هذا ولا تدفع
دعواه وان لم يقع القضاء بينة المدعى فالقاضي لا يقضي بأحدى البيعتين لكان التعارض كذا في المحيط
* ولو ادعى ميراثا عن رجل وذكر أنه ابن عم الميت لآبيه وذكر الاسامي الى الجدة الا على فأقام المدعى عليه
بيعة أن أباه المدعى هذا كان يقول في حياته أنا أخو فلان لآله لا لآبيه لا تقبل بيعة المدعى عليه الا اذا أقام
المدعى عليه البيعة أن قاضيا قضى بثبات نسب أمه من فلان آخر غير الذي ادعاه المدعى كذا في فتاوى
قاضيخان * رجل ادعى على أخو دار بالارث من أبيه فاصطالحا على مال مقدر ثم ادعى المدعى عليه أن بائعي
اشترى تلك من أبيك لا تسمع كذا في الخلاصة * ادعى كرماني يد رجل ميراثا عن جده أبي أمه وقال أنا محمد
واسم أمي حرة وأنها محمد بن الحر بن سادع فأقام المدعى عليه بيعة أن المدعى كان زعم قبل هذا أنه ابن
عائشة بنت علي بن الحسين كان شمس الاسلام الاوزجندى رحمه الله تعالى يقضي في جنس هذه أنه لا تدفع
دعوى المدعى ولا تقبل بيعة المدعى عليه على ما ادعاه وتابعه في ذلك بعض الشايخ في زمانه وبه كان يقضي
ظهري الدين المرغيناني رحمه الله تعالى وهو الصواب عندنا هكذا في الفصول العبادية والمحيط والذخيرة * وعلى
هذا اذا ادعى رجل أنه كان لابي علي بن القاسم بن محمد عليك كذا وكذا من المال وأنه مات قبل استيفاء شيء
من ذلك وصار ما كان له عليك ميراثا لي وقال المدعى عليه أنه مبطل في هذه الدعوى لانه زعم أن ولدا القاسم
محمد وولد القاسم أحمد لا يكون هذا دفع دعوى المدعى على ما هو اختيار شمس الاسلام وبعض مشايخ زمانه
فلا تقبل بيعة المدعى عليه في ذلك والمسئلة كانت واقعة الفتوى كذا في المحيط * ادعى على أخيه شركة في دار
في يده بحق الميراث عن أبيه وأنكر المدعى عليه دعواه وقال لم يكن لابي في هذه الدار حق ثم ادعى المدعى
عليه أنه كان اشترى هذه الدار من أبيه أو ادعى أن أباه قد أقر له بها فدعواه صحيحة وبيئته مسموعة وان قال لم
يكن لابي قط أو قال لم يكن لابي فيها حق قط لم تسمع دعواه الشراء من أبيه كذا في الذخيرة * اذا ادعى دارا في
يدي رجل ميراثا عن أبيه فقال المدعى عليه في دفع دعوى المدعى اشتريت هذه الدار في حال صغرک باطلاق
القاضي فهو هذا دفع صحيح اذا ثبت ان البيع كان حاجة الصغير أو قضاء دين الميت كذا في المحيط * ادعى
دارا فقال المدعى عليه اشتريت هذه الدار من وصيک في حال صغرک بكذا ولم يسم الوصي أو قال ان فلانا

* (الخامس عشر في الامامة والاقتداء) * استويا في السن فأصبحهم وجها وأنسبهم أولى اذا كانا في الصلاح والفقهاء سواء وان أحدهما
أقر أقدم أهل المسجد آخر أساؤا ولا ثم وكذا في القضاء والوالي من يصلح لهما اذا لم يؤم في محله وأم في محله أخرى في رمضان خرج من محله
قبل وقت العشاء ولو بعده كره كن أراد السفر بعد دخول وقت الجمعة * أقام المؤذن فقدم من في المسجد رجلا ومن في خارجه آخر فن
سبق بالشروع لا كراهة في حقهم * اختار بعض القوم رجلا وبعض آخر العبرة لاكثر * أتم قوما وهم له كارهون ان كان لفساد فيه أولانهم

أحق بالامامة كره ودخل تحت الوعيد وان كان أحق لا يكره * أتم مدة ثم ادعى التمس فيها لا يقبل لان الصلاة دليل الاسلام ويجبر على الاسلام لاقراره بالارتداد و يضرب اليها وصلاة القوم تامة * ولو قال كنت محدثا في المدة أو كان على نوبي قد زان ما جئنا لا يقبل وان غيره أو احتمل انه قال تورعا عادوا وصلاهم * (نوع) * اقتداء المتوضى بالمتميم على الخلاف لكن في الجنازة يجوز اتفقا * شرعا في نفل وفسدها واقتدى أحدهما بالآخر (٥٤) في القضاء لا يجوز الاختلاف السبب وكذا اقتداء الناذر بالناذر لا يجوز ولهذا كره الاقتداء في صلاة الرغائب

باعتني هذه الدار بطلاق القاضي في حال صغر لم يستم القاضي هل تسمع وهل يكون دفعاه فيه اختلاف المشايخ ولو سمى الوصي والقاضي جاز بالاتفاق كذا في الفصول العبادية * اذا قال المدعي في دعوى الميراث لا وارث له غيري فقال المدعي عليه في دفع دعواه وان كان أخا أو اختا وقد قلت لا وارث له غيري حكى فتوى القاضي الامام شمس الاسلام الاورجندى رحمه الله تعالى أن المدعي لو أقر بذلك تبطل الدعوى والشهادة جميعا وأما لو أرا المدعي عليه اثباته بالبينة لا تسمع بينته وفي كتاب الجنائيات أنه تسمع كذا في الذخيرة * وفي فتاوى رشيد الدين ادعى دار اميرنا عن أبيه وأقام بينة وأقام المدعي عليه بينة أن أباه أقر حال حياته أنها ملكي بسمع هذا الدفع فلما أقم المدعي بينة أنك أقررت أن هذه الدار ملك أبي وحقه يقبل هذا الدفع أيضا وقد تعارض الدفعان فتقبل بينة الارث بلاء معارض فلما ادعى المدعي عليه ذلك الترخي في اقرار المورث والمدعي لم يذكر التاريخ في اقرار المدعي عليه تقبل بينة المدعي كذا في الفصول العبادية * رجل ادعى مجدودا في يدى رجل ميراثا عن أبيه له ولاخيه الغائب فلان فقال المدعي عليه في دفع دعوى المدعي ان مورثك فلانا قد أقر في حال حياته أن هذا المحدود ملكي فقد قبل هذا دفع وهو الاصح هكذا في الذخيرة * وان حضر الاخ الغائب وادعى في دعوى المدعي عليه الدفع على أخيه وقال ان المدعي عليه أقر بعد موت أبينا أن هذا المحدود تركه أينا فهو المدعي عليه ولو كان المدعي عليه من الابتداء لم يدع اقرار المورث يكون المحدود ملكا له انما ادعى اقرار وورث المدعي يكون المحدود ملكا للمدعي عليه فالجواب فيه على الخلاف أيضا على قول بعض المشايخ هذا دفع وعلى قول بعضهم يجب أن تكون المسئلة على التفصيل ان قال انك أقررت بكون المحدود ملكي وأنا صدقتك ببيع الدفع وان لم يقبل وأنا صدقتك لم يصح وان حضر الاخ الغائب وادعى أن المدعي عليه قد أقر بعد موت أبينا أن هذا المحدود تركه أينا لا يسمع منه هذا الدفع هكذا في المحيط * ادعت امرأه أنها ابنة هذا الميت وأن لها في تركته كذا وكذا فقال ورثة الميت أنت مبطله في هذه الدعوى لما أنك قد أقرت بعد وفاته هذا الميت وقلت (١) (بندها من مرده بدمى مرا آزاد کرده است) لا يصح هذا الدفع كذا في الذخيرة * رجل ادعى ضيعة في يد رجل أنك اشتريتها مني وكنت مكرها على البيع والتسليم وأقام على ذلك بينة وأراد استرداد الضيعة فقال المدعي عليه كان الامر كما قلت الا أن بعد ما زال الاكراه بعث هذا المبيع مني بكذا عن طوع ورضا وأقام على ذلك بينة فالقاضي يقضى بينة المدعي عليه وتندفع دعوى المدعي حتى لا يكون للبائع حق الاسترداد كذا في المحيط * رجل ادعى على اخه ضيعة بسبب الشراء منه وقال في آخره وهكذا أقر المدعي عليه بالبيع منه وأقام المدعي عليه بينة أنه كان مكرها في الاقرار بالبيع لا يصح الدفع كذا في الخلاصة * وبه كان يقضى الامام ظهير الدين المرغيناني رحمه الله تعالى وكان يقول يحتمل أنه كان طائعا في البيع مكرها في الاقرار والبيع مكرها لا يجب خلافا في البيع طائعا حتى لو أقام البينة على كونه مكرها في البيع والاقرار جميعا كان الدفع صحيحا كذا في المحيط * اذا ادعى الاكراه على البيع والتسليم فقال المشتري في دفع دعواه أنك أخذت الثمن مني طائعا أو ادعى الاكراه على الهبة فقال الموهوب له في دفع دعواه أنك أخذت عوض هبتك مني طائعا فهذا دفع

(١) أنا كنت جارية هذا الميت فاعتقني

وصلاة البراءة وليله القدر ولو بعد النذر الا اذا قال نذرت كذا وكعة به هذا الامام بالجماعة لعدم امكان الخروج عن العهدة الا بالجماعة ولا ينبغي ان يتكلف الالتزام ما لم يكن في الصدر الاول هذا التكلف لا قامة أمر مكروه وهو أداء النفل بالجماعة على سبيل التداعي فلوترك أمثال هذه الصلاة تارك لم يعلم الناس أنه ليس من الشعار فحسن والدليل عليه ما قال الأئمة ان صوم الاربعين يكره مع ان صوم مطلق الاربعين مذكور في القرآن وأما دعاء الاستفتاح فلو لا ما فيه من اطلاقه على الله تعالى بامر تاح بانفتاح يامن علا فاستعلى والشهادة على شعباء وأرميا بالنبوة لكان دعاء مباحا لكن الكلام فيه كالقلام في التوقيت بالدعاء خارج الصلاة انه يذهب رقة القلب نعم ان تبرك بالمقول المقبول فحسن وبعض هذه الاطائف من الامام المحبوبي امامنا المفتد للصالحان آمن خروج الدم يجوز وامامة الاحد للقاء قال الامام الفقيه أبوالميث لا يجوز أما

في حق نفسه ان بلغت حد وبته الركوع ينخفض للركوع قليلا ليحصل الفرق بين القيام والركوع وفي كل مقام لا يصح الاقتداء اذا شرع هل يكون شرعا في صلاة نفسه عندها من خلافها فخرجه الله تعالى * أهل الاهواء اذا لم يقبل بحجبت لم يحكم بكفره يصح الاقتداء به ان حكم بكفره كالمشبه والجسم لكنه يكره ولا يقتدى خلف من شكر الشفاعة أو الكرام الكاتبين أو عذاب القبر ومنكر الرؤية لانه كافر الا اذا قال لا يرى لعظمته وجلاله وفي النصاب اذا ذكر عذاب القبر أو قال يتخلد الفاسق فهو مبسود يصلى خلفه ويخط الامام

شمس الأئمة الكردي يمنع من الصلاة خلف المنكلم والمناظر صاحب الاهواء وكذا روى عن الامام الثاني أيضا وتأويله ان لا يكون غرضه اظهار الحق وقد ذكرنا في مناقب الامام بوجوهه * ويكره الاقتداء بمن عرف بأكل الربا * أم الفاسق يوم الجمعة ولم يكن منعه قال بعضهم يقتدى به ولا تترك الجمعة بامامته وفيه أثر ابن عمر رضي الله عنهما وفي غيرها انه ان يتحول الى مسجد آخر والمصلى خلف مبتدع أو فاسق ينال ثواب الجماعة لكن لا يكن صلى خلفه * الاقتداء بعد قوله السلام قبل قوله عليكم لا يصح (٥٥) * (نوع في المنافع) * بينه وبين

الامام حائض صح الاقتداء ان

كان صغيرا ذليلا وان كان

كبيرا وله باب أو ثقب كبير

يمكن الوصول الى الامام ولا

يخفى حال الامام بسماع أو

رؤية صح عنه الكل فلو

كان الثقب صغيرا لا يمكن

الوصول اليه ولكنه لا يخفى

حال الامام اختلفوا فيه

واختار الامام الحلواني الصحة

وعول على اشتباه حال الامام

وعدمه في مثل هذا المقام

* ولو اقتضى به من شطح

المسجد ان كان للسطح باب

ولا يخفى حاله جازي قول الكل

وان كان لا يخفى عليه حاله

لكن ليس له ذلك الباب صح

على اختيار الحلواني وعلى

هذا الوفاق في المثنية وكذا لو

قام على الجدار الذي بين داره

والمسجد ولا يخفى حال امامه

وان قام على سطح داره

ولا يخفى حال الامام لا يصح

لكثرة التخلل واختلاف

الامكنة من كل وجه

بخلاف البيت فانه لم يتخلل

الا الحائط وباتصال الصفوف

صار مقام واحد * والنهر اذا

كان بين الامام والمقتدى

ان كبيرا تجزى به السفن

والزورق يمنع الاقتداء وان

صغيرا لا يجزى به الزورق

صح هكذا في الذخيرة * وفي مجموع النوازل - مثل شيخ الاسلام عطاء بن حرة السعدي رحمه الله تعالى عن رجل أثبت على رجل بالبيعة أنه أقبله بكذا طائعا وأقام المدعى عليه في دفع ذلك بينة أن إقراره ذلك كان باكره هل يكون ذلك دفع البيعة المدعى قال نعم وبينه الاكره أو في القبول كذا في المحيط * رجل ادعى على آخر ديناً ثم قال وهكذا أقرف قال المدعى عليه كنت مكرها في الاقرار صح الدفع ولا يشترط ذكر اسم المكره ونسبه كذا في الخلاصة * لو ادعى الاقرار طائعا فأقام المدعى عليه البيعة أنه كان ذلك الاقرار لهذا التاريخ عن اكره فالبيعة بينة المدعى عليه وان لم يؤرخا وأرخا على التفاوت فالبيعة للمدعى كذا في التتارخامة ناقلا عن الناصري * رجل ادعى على آخر ألف درهم بسبب الكفالة عن فلان بأمره أو بغير أمره فجاءه الاصيل وقال في الدفع هذا المال غير واجب علي وكنت مكرها في الاقرار لا يسمع هذا الدفع أمالو ادعى الكفيل أن الاصيل ادعى هذا المال أو أراء المدعى صح كذا في الخلاصة * كفل عن آخر بالف يدعيها ثم أقام الكفيل البيعة أن الالف التي ادعاه على المكفول عنه ممن خسر لم يقبل ذلك من الكفيل وان أقام البيعة على اقرار المكفول له بذلك والمكفول له يجهد ذلك لا تقبل بينته ولو أراد أن يحلف الطالب لا يلتفت اليه ولو كان الكفيل أدنى المال وأراد أن يرجع على المكفول عنه والطالب غائب فقال المكفول عنه كان المال قارا أو غن خرا أو مشة أو ما أشبه ذلك وأراد أن يقيم البيعة على الكفيل لا تقبل بينته ويؤمر بأداء المال الى الكفيل ويقال له اطلب خصمك وخصمه فان حضر الطالب قبل أن ياخذ المال من الكفيل فأقر الطالب عنه القاضي أن المال كان غن خرا أو ما أشبه ذلك برى الاصيل والكفيل جميعا كذا في الفصول العمادية * اذا قال المدعى عليه في دعوى الدين أنا أجبى بالدفع فقال له القاضي الدفع يكون بالابراء أو بالايفاء فأجب ما تدعى قال كليهما هل يكون هذا تناقضا حكى عن الشيخ الامام نجم الدين النسفي أنه قال لا يكون تناقضا اذا وفاق وبين وجه التوفيق ووجه التوفيق أن يقول أوفيت بعضه وأبرأتني عن بعضه أو يقول أوفيت الكل فجحدني فتشفعت اليه فأبرأتني أو يقول كان أبرأتني ثم جهدا البراءة أوفيت وقيل لا يكون تناقضا ولا يطل دعواه وان لم يوفق كذا في الذخيرة * اذا ادعت المهر المسمى على ورثة زوجها وأقامت على ذلك بينة وقالت الورثة في دفع دعواها انك كنت قد أقررت أن النكاح كان بغير تسمية وأن الواجب مهر المثل والآن تدعى المسمى وبينهما تناقض فقد قيل انه ليس بدفع وهو الاصح هكذا في المحيط * وفي فتاوى رشيد الدين ادعت المهر على ورثة زوجها وادعت الورثة الخلع بعد انكار أصل النكاح لا يسمع كذا في الفصول العمادية * رجل ادعى على آخر ألف درهم فقال المدعى عليه ما كان لك على شيء قط وأليس لك على شيء قط فأقام المدعى البيعة على المال فدعى المدعى عليه الايفاء أو البراءة تسمع فلو أقام البيعة ثبت ولو قال ما كان لك على شيء قط ولا أعرفك قط وباقى المسئلة على حالها لا يسمع الدفع وروى القدوري عن أصحابنا أنه يسمع كذا في الخلاصة * ادعى على غيره ديناً فأنكر المدعى عليه ذلك فأقام المدعى بينة على أنك استهملتني هذا المال منذ عشرة أيام وذلك اقرار منك بهذا المال عليك وقال المدعى عليه في دفع دعواه انك أبرأتني عن هذا المال منذ عشرين يوما وأقام على ذلك بينة فهذا لا يكون دفعا كذا في المحيط * ادعى على آخر عشرة دنانير فقال المدعى عليه في الدفع انه قال (٢) (مراجزه دينار در خواستني نیست) لا يسمع

ترجمة

(٢) ليس لي غير ثلاثة دنانير

لا * قام الامام على الطريق واصطفوا خلفه عليه ان لم يكن بين الامام وبينهم قدر عمر الجملة جازت والا لا وكذا بين كل صفين الى آخر الصفوف * والمنافع من الاقتداء في القلة فاصل يسع فيه صفان والفاصل في مصلى العبد وان كثر لا يمنع واختلف في المتخذ لصلاة الجنازة وفي النوازل جعله كالسجود والمسجد وان كبر الفاصل فيه لا يمنع الا في الجامع القديم بخوارزم فان ربه كان يحتوي على أربعة آلاف اسطوانة كذا ذكره الشيخ مظهر الدين العباسي في تاريخ خوارزم وجامع القدس الشريف اعني ما يشتمل على المساجد الثلاثة الاقصى والحرة والبيضاء

(نوع) صلى خلف امام وهو يظن انه خليفة فاقتمدي به فاذا هو غير مجوز وان نوى حين كبر للاقتداء بالخليفة لا لان في الاول اقتدى بالامام مطلقا وفي الثاني اقتدى بالخليفة ولو قال اقتديت بهذا الشاب فاذا هو شيخ أو على العكس لا يجوز وقيل يجوز لان العبرة في الاشارة بالمشار اليه لا بالصفة * ولو قال ان كان في العشاء اقتديت به فيها وان كان في التراويح اقتديت به فيها فاذا هو في التراويح صح * ظن انه في الظاهر فقال نويت الاقتداء به في صلاته فاذا هو في (٥٦) العصر صار شارعا في العصر * صلى مع الامام ركعة ثم نوى الانفراد في الباقي أو نوى ان يؤم امامه

في الباقي وأتم على ما نوى الا انه كان يركع بعد ركوع الامام ويسجد بعد سجوده قال الامام رضي الله عنه صلاتهم مائة ولا يشبه هذا ان بآتم ببعض المقتدين * رجلان يصلان في موضع ونوى كل منهما ان يؤم صاحبه فصليا كذلك جاز ولو نوى كل الاقتداء بصاحبه لا *(نوع فيما يكره وما لا يكره)* الاقتداء في الوتر خارج رمضان يكره والقدروري على انه لا يكره واصله التطوع بالجماعة سبيل التداي * تكرار الجماعة يكره الا اذا كان المسجد على قارعة الطريق وعن الامام رضي الله عنه اذا كانوا ثلاثة لا ولو أكثر يكره وعن الثاني اذا لم يكن على الهيئة الاولى لا يكره والا فيكره وهو الصحيح وبالعدل عن الحارث تختلف الهيئة فيما روي عن الثاني * فاتمه جماعة صلى باهله في بيته ولو مع صبي يعقل نال فضلها ولو لم يكن له أهل صلى وحده باذان واقامة وحكمه حكم المنفرد في التسميع والتحميد * ولو صلى في بيت رجل يؤم باذن من له السكينة

هذا الدفع كذا في الخلاصة * رجل ادعى على آخر مائة درهم فقال المدعي عليه دفعت اليك منها خمسين درهما وأتكر المدعي قبض ذلك منه فأقام المدعي عليه البيينة أنه دفع الى المدعي خمسين درهما فانه لا يكون دفعهما لم يشهدوا أنه دفع اليه أو قضى هذا الخمين الذي يدعى كذا في جواهر الفتاوى * اذا قال المدعي عليه ان ما ادعى على مال القمار أو عن الخمر يسمع ولو أقام البيينة تقبل كذا في الخلاصة * ادعى على غيره كذا كذا دينارا أو دراهم فادعى المدعي عليه الا يفاو جاء بشهود وشهدوا أن المدعي عليه دفع هذا المال كذا كذا درهما من الدراهم ولكن لا ندرى بأي جهة دفع هل يقبل القاضي هذه الشهادة وهل تندفع بها دعوى المدعي عن بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى أنه يقبل وتندفع به ادعى المدعي وهو الاشبه والا قرب الى الصواب هكذا في المحيط * رجل ادعى على رجل ألف درهم فقال المدعي عليه قد قضيتها في سوق سمرفند ووطوب بالبيينة فقال لا بيينة لي على ذلك ثم قال بعد ذلك قد قضيتها في قرية كذا أو أقام البيينة على ذلك تقبل بينته كذا في فتاوى قاضيان * رجل ادعى على رجل مالا وقال المدعي عليه في دفع دعوى المدعي انه أبرأني عن هذه الدعوى وأقام على ذلك بيينة فادعى ثانيا ان المدعي عليه قد كان أقر بالمال بعد ابرأني اياه هل يصح دفع الدفع قيل ان قال المدعي عليه أبرأني عن هذه الدعوى وقبلت الابراء أو قال صدقته في ذلك لا يصح منه دفع الدفع يعني دعوى الاقرار وان لم يكن قال قبلت الابراء يصح منه دفع الدفع كذا في الظهيرية * برهن عليه أنه دفع اليه عشرة فقال دفعته الى فلان فدفعت يصح الدفع كذا في الوجيز لا كدرى * ادعى على آخر خمسين دينارا فقال المدعي عليه في الدفع ان المدعي قد أقر أنه دفع اليه العدالي بكل دينار خمسين ولكن أخذت الخط بالدينار يصح الدفع وكذلك لو قال انك أبرأني عن الدعوى كلها في سنة كذا يصح الدفع كذا في المحيط * ادعى دينافي تركة فقال الوارث لم يخلف تركة فبرهن المدعي ان عينامن الاعيان التي في يده من التركة فبرهن أن أباه باعه من رجل غائب يندفع وان لم يذ كراسم المشتري ونسبه كذا في الوجيز لا كدرى * رجل ادعى دينافي تركة ميت وأقام البيينة ثم انوارا آخر غير الذي أقيمت عليه البيينة صالح المدعي على بعض ما ادعى بان ادعى مائة دينار والصالح على عشرين فلما طالبه ببذل الصالح أتى بالدفع فقال أنا أقيم البيينة أن مورثي أو قال هذا المال ودعوا باطل فلم يقع صححان كان مدعي الا يفاو غير المصالح يسمع الدفع أمالوا راد هذا المصالح أن يقيم البيينة على هذا الدفع لا يسمع كذا في الخلاصة * رجل أحضر وصي الميت وادعى أن له على الميت خمسين درهما وكان الميت أقر له بخمسين درهما في حال حياته دينالا زما فأقام وصي الميت بيينة أن المدعي قد أقر أن له على الميت هذا الخمسين لانه كان باع منه مائة درهم له على ثالث قالوا تقبل بيينة الوصي ويكون ذلك دفعا لبيينة المدعي كذا في فتاوى قاضيان * رجل ادعى على غيره أن أباه أصلى بنث ماله وأتكر المدعي عليه الوصية فأقام المدعي بيينة على دعواه فقال المدعي عليه في دفع دعواه ان أبي قد كان رجوع عن هذه الوصية في حياته أو قال ان أبي قال في حياته رجعت عن كل وصية وأوصيت به اقبل يسمع وهو الصحيح وكذلك لو أقام البيينة على أن الاب سجد الوصية في حياته كان هذا دفعا على ما ذكره في المبسوط وذكر في الجامع أن سجود الوصية لا يكون رجوعا فيل في المسئلة روايتان وقيل ما ذكر في الجامع قياس وما ذكر في المبسوط استحسان هكذا في المحيط * ادعى في تركة ميت وصية لابنه الصغير بنث ماله وأقام البيينة على ورثة الميت وقضى القاضي بالقاضي بالوصية لابنه ثم ان الورثة أقاموا

* سمع حس انسان فاراد تطويل قراءة أو ركوع قال أبو حنيفة البخاري اخشى أمرا عظيما وقال أبو مطيع لأبأس ان البيينة يزيد في الركوع ليدرك الركعة ويؤجر وقيل ان عرف الجاني كرهه والا لا وهو تأويل المروي أنفا وقال الشعبي قدر تسبيحة أو تسبيحتين ولا خلاف انه اذا نقل على القوم لا يفعل وهذا اذا اراد به حق القوم فان أراد به التقرب اليه تعالى لا يكره وفاقا وفي كل فرض بعده نقل فالأفضل أن يسرع القيام الى النفل بمئة أو يسيرة أو يتأخر أو يرجع الى بيته مقتديا كان أو اماما أو مصليا وحده وان مكث في مكانه يدعو

وينتقل جاز والاول أولى تكثير الشهود وقيل يتأخر الامام ويتقدم المقتدى لاختلاف حالة النفل الفرض ويستحب للامام في صلاة لا تنقل بعده ان يحرف بوجهه الى القوم الى غير القبلة وهو ما يجزأه ارباع المصلي اذ لم يكن بمجذائه مسبقاً فان كان انحراف الى وجه المصلي والصف للرجال والشتاء سواء في الصحيح * واذا كان الامام والقوم في المسجد الاحب قيام الكل عند قول المؤذن حتى على الفلاح عند الكل وان اقام الامام في المسجد لا يقومون قبل فراغه من الإقامة وان خارج المسجد (٥٧) فكلما جاوز صفهما قاموا في الاصح وان

دخل من القدام قاموا كما رأوا الامام والاصح انه يسرع اذا فرغ المؤذن من قد قامت الصلاة * صلى خلف الصفوف منفرداً مختاراً بالضرورة كره وينبغي ان يجذب واحداً من الصف في المسجد أو الصحراء ثم يكبر ولو كبر خلف الصف لم يلحق به كره قال الفقيه أبو جعفر هذا اذا كان في الصف فرجة والا فلا كراهة * (نوع) * عن الثاني صلى المغرب ثم دخل فيه ثانياً مع الامام أم أربعاً * ولو ترك الامام القراءة في الثالثة قرأ المقتدى وان لم يقرأ جاز أيضاً التبعة الامام * شرع في الاربع قبل الظهر وأقيمت كان الامام الذبي في يفتي أو لا بالاتمام فلما وجد عن الامام رضى الله تعالى عنه رواية انه يقطع على رأس الركعتين أفتى به * رفع رأسه من الركوع أو السجود قبل الامام عادل نزول المخالفة بالموافقة * وكره أداء السنة مختلطاً حال اشتغال القوم بالفرصة لانه مخالف للجماعة عياناً * رفع الامام رأسه قبل ان يسبح المقتدى في الركوع والسجود تابع

البينة على المدعى بطريق الدفع أنه قد كان أقرب قبل الحكم أن على الميت ديناً مستغراً فالتزكته كان هذا دفعا صحح ابو بطل حكم القاضي وسجله كذا في الذخيرة * رجل أوصى لابنه بنثل ماله وأحد هما صغير والأخر كبير وأبوهم ماضى ثم مات الموصى فادعى ابوا الصغير على وارث الموصى لاجل ابنة الصغير الوصية من جهة الميت وادعى الكبير لنفسه الوصية من جهة الميت وأنكر الوارث وصيتهما وقال في دفع دعواه ما أن هذا الكبير قد أقرب بعد موت الميت أن الميت ما أوصى لى بشئ وكذلك أبو الصغير أقرب أن الميت ما أوصى لابنه الصغير بشئ هل يكون هذا دفعا قيل هذا ليس بدفع أصلاً وهو الاظهر والاشبه بالفقه كذا في المحيط * اذا ادعى التنازع في دابة فقال المدعى عليه في دفع دعوى المدعى أنك مبطل في هذه الدعوى لما أنك أقررت أنك اشتريت هذه الدابة من فلان فهذا دفع لدعوى المدعى كذا في الذخيرة * رجل ادعى على آخر أنه اسـتـأجر من فلان محمداً الاجارة طويلاً وقبضه وبين حدوده وآجره من المدعى عليه مقاطعة بعد القبض وذكر الشروط وطلب منه مال الاجارة قال المستأجر المقاطع في الدفع أنا اشتريت هذا المحمود من الآخر ونفذ البيع على المدعى وسقط الاجر لا يصح هذا الدفع بغيبه الآخر وهو المختار هكذا في الخلاصة * وفي دعوى الكرم لو أقام المدعى عليه بينة أن المدعى أجز نفسه منى ليعمل في الكرم يكون دفعا ويكون اقراراً من المدعى أنه ليس ملكه كذا لو أقام بينة أن المدعى استأجر منى هذه الدار وأخذ هذه الارض مزارة وأقام بينة أنه قال لى (٢) (ابن خنانه رابع اجارده تابكريم) أو أنه قال (٣) (ابن رزرا عن رز كرى ده) يكون دفعا ويكون اقراراً أنه لا ملك للمدعى فيه كذا في الفصول العمادية * ذكر ابن سماعة رجل ادعى على رجل أنه أخذ منه مالا وهو كذا وكذا ووصفه بأمر يعرف فأقام المدعى عليه بينة أن المدعى قد أقر أن هذا المال المسمى المفسر أخذ منه فلان آخر والمدعى ينكر فليس هذا باباً طال لدعوى المدعى ولا كذاب لبينه ولو أن المدعى عليه أقام البينة أن هذا المدعى أقر أن فلان وكل هذا المدعى عليه أخذ منه هذا المال فهذا ابطال لدعوى المدعى وكذاب لبينه قالوا والمراد من مسئلة الوكيل أن لا يكون الموكل وهو المدعى عليه ذاسلطان أما اذا كان ذاسلطان كان الضمان فيه على الموكل وهو المدعى عليه والمراد من الوكالة المذكورة فيه الامر لاحقية الوكيل كذا في الذخيرة * رجل ادعى على آخر أنه ضرب بطن أمته وماتت بضربه فقال المدعى عليه في الدفع انها خرجت الى السوق بعد الضرب لا يصح الدفع أمالو أقام البينة أنها صحت بعد الضرب فيصح ولو أقام البينة هذا على الصحة والاخر على الموت بالضرب فيبينة الصحة أولى كذا في الخلاصة * ادعى على آخر أنه لكرز أبى ومات من لكرزه وأقام على ذلك بينة وأقام الضارب بينة أن أباه قد صبح من لكرزه وبرئ من ضربه فقد قيل هذا دفع صحيح لدعوى المدعى وقيل يجب أن يكون الجواب فيه على التفصيل ان كان المدعى ادعى أنه لكرزه لكرزه ومات من تلك لكرزه وشهوده شهدوا كذلك فهذا دفع لدعوى المدعى وان كان ادعى أنه لكرزه ومات من لكرزه فهذا لا يكون دفعا لدعوى المدعى وقضى عليه بالضمان كذا في المحيط * ادعى على آخر أنه كسر سرنه العليا فقال المدعى عليه في الدفع انه لم تكن له السن العليا لا يسمع هذا الدفع كذا في الخلاصة * واذا ادعى على رجل عينا في يده مملوكاً طلقوا أقام البينة فقال المدعى عليه

(٢) أجز لى هذه الدار لاستلها (٣) اعطى هذا الكرم مزارة

(٨ - فتاوى رابع) الامام في الصحيح * ولو قام الى الثالثة ولم يتم المقتدى التشهد أم وان لم يتم جاز وفي فتاوى الاصل يتم وان خاف فوت الركوع لان قراءة بعض التشهد يعرف قربة ولو سلم قبل فراغ المقتدى من الادعية سلم مع الامام لا عند محمد رحمه الله تعالى * يخرج بسلام الامام نحو وجهه بسلام نفسه أولى * سلم الامام قبل فراغ المقتدى من التشهد ان علم انه مكث فاعدا مقدار ما يمكن قراءة التشهد صحت سلامه لان الفرض ان يقعد قدره حتى لو ترك التحيات أو لم يقرأ شيئاً أو قعد قدره يجوز ان يكون تاركاً للواجب * المقتدى اذا فرغ قبل امامه

من التشهد وسلم جازحتى لو اعترض الفساد بطل صلاة الامام فقط * خمسة أشياء اذا ترك الامام ترك المقتدى أيضا وتابع القنوت اذا خاف فوت الركوع وتكبيرات العيدين والقعدة الاولى وسجدة التلاوة والسهو وأربعة أشياء اذا تعدد الامام لا يتابعه المقتدى زاد في صلاته سجدة عمدا أو زاعدا على أقاويل الصحابة في تكبيرات العيد لأن سمعهم من المنادى لجواز الخطأ عليه حتى قالوا يقرن المقتدى فيه الشروع بكل تكبير في العيد اذا سمع من المنادى (٥٨) أو كبر في الجنازة خسا وكذا اذا قام الى الخامسة ساهما وتسعة أشياء اذا تركه الامام

في دفع دعوى المدعى هذا العين ملكي وقد كنت أيها المدعى اشتريت هذا العين مني ثم أقلنا البيع واليوم هذا العين ملكي فأقام على ذلك بينة فهذا ليس بدفع لأن المدعى ادعى الملك المطابق وفي مثل هذا البينة بينة الخارج كذا في المحيط * رجل احضر مملوكا وادعى أنه له وأنه قد رد عنه وقال المملوك أنا عبد فلان الغائب ذكر في المتن أن العبد اذا جاء بينة على ما ذكر لم يجعل بينه وبين المدعى خصومة وان لم يقيم البينة على ذلك تسمع بينة المدعى ويقضى له فان حضر الغائب المقر له بعد ذلك لاسمى له على العبد إلا أن يقيم البينة أن العبد له وتقبل بينته ويقضى بالعبد له على المضى له الاول كذا في فتاوى قاضيخان * رجل ادعى على رجل آخر مائة من من دهن السمسم بسبب صحيح فقال المدعى عليه في دفع دعواه انه مبطل في هذه الدعوى لاني قد كنت أعطيتهم عوض هذا الدهن دينار من الذهب الاجر الجيد البخاري الضرب فهو هذا ليس بدفع ما لم يعلم سبب وجوب الدهن لجواز أن الدهن قد وجب بسبب السلم فاذا أخذ عوضه دينار فقد استبدل بالمسلم فيه واستبدال المسلم فيه قبل القبض لا يجوز وان كان الدهن مبيعا بأن اشتري مقدار معين من الدهن فاذا أعطاه عوض ذلك من الذهب وهو قائم بعينه كان بائعا للمبيع قبل القبض وانه لا يجوز فلا يصح الدفع أيضا كذا في المحيط * رجل جعل امرأته بيد هاء على أنه لم تصل اليها النفقة في وقت كذا فأمرها بيد هاء في نفقة فقال الزوج وصلت النفقة اليها وقالت في الدفع انه أقر أنه لم تصل اليها النفقة في وقت كذا قالت انه أقر أنه لم يدفع لا يسمع كذا في الخلاصة * في فتاوى النسفي رحمه الله تعالى سئل عن ادعى على آخر أني رهنت منك كذا عين اسماء ووصفه بكذا وأطلب منه احضار الرهن لي قضى ماله عليه من الدين ويرد الرهن عليه والمدعى عليه ينكر الرهن والارتهان فجاء المدعى بشاهدين على الرهن وجاء المدعى عليه بشاهدين شهدا أن المدعى عليه اشترى هذا العين من هذا المدعى بكذا ونقده المثلن وقبض المشتري بتسليمه فهذا دفع لدعوى المدعى ويقضى ببينة صاحب البدلان بينته اكثر اثباتا لان الشراء اكدم من الرهن كذا في المحيط * رجل أخذ دابة رجل فهدى له كذا في يده فباعت الدابة في يده الى القاضي وادعى على الذي أخذ الدابة من يده أنه أخذها بغير حق وهلك في يده وأقام الاتخذ بينة أني أخذتها بحق لما أن الدابة ملكي وكانت في يد صاحب البدل بغير حق فهذا دفع صحيح ولو كانت الدابة قائمة في يده الاخذ فادعى الذي في يده على نحو ما بينا وأقام الاتخذ بينة أنه أخذها لانه ملكها قبل بينته كذا في الذخيرة * امرأه ادعت على زوجها أنها محرمة عليه بالطلاق الثلاث وأقامت على ذلك بينة فقال الزوج في دفع دعواه انها أقرت أنها اعتدت بعد الطلقات الثلاث وتزوجت بزوجة أخرى ودخل بها وزوجها الثاني ثم طلقها وانقضت عدتها ثم تزوجها وهي حلال له اليوم هل يصح هذا دفعاً والصحيح أن دعوى الدفع على هذا الوجه صحيحة فكذا في المحيط * لو ادعى نكاح امرأه وأقام البينة فأقامت هي بينة على وجه الدفع أنه خالفها فهذا دفع ان لم يوقتا أو وقت أخذهم مادون الآخران وقتا وناريخ الخلع أسبق فهذا ليس بدفع وبينه امرأه مردودة ولو ادعى نكاح امرأه وهي تدعى اقرار المدعى بجرمتها فهذا دفع صحيح وكذا لو ادعت النكاح وادعى هو المانع فهذا دفع ولو ادعى نكاح امرأه وادعت هي أنها منكوحة فلان الغائب فهذا ليس بدفع كذا في الفصول العمادية * لو ادعت امرأة على رجل نكاحا فقال الرجل لا نكاح بيني وبينك فلما أقامت المرأة البينة على النكاح أقام هو البينة على أنها اختلفت منه وتقبل بينته كذا في فتاوى قاضيخان * ادعت النكاح

أني به المقتدى ترك رفع اليدين في التحريم أو الثناء ان كان الامام في الفتحة وان كان في السورة لا عند محمد رحمه الله تعالى خلافا للثاني أو ترك تكبير الركوع أو السجود أو التسبيح فيها أو التسبيح أو قراءة التشهد أو ترك السلام أو تكبيرات التشريق * أني بالركوع والسجود قبل الامام في الركعات كلها قضى ركعة بلا قراءة لان الاولى بطلت وصارت الثانية قضاء عن الاولى والثالثة عن الثانية والرابعة عن الثالثة وقت صلاته وان ركع وسجد بعده جازت صلاته وان ركع معه وسجد قبله له فركعتين لان السجود الذي تقدم على الامام لم يعتد به فكانت الركعة الاولى منعدمة والثانية عنها قضاء والرابعة عن الثالثة كذلك ولو ركع قبل الامام وسجد معه قضى أربع ركعات بلا قراءة والخامس خلافة زفر رحمه الله تعالى * سبق في أول ركن ولحق به في آخره الامام أدركه في القيام وركع معه لكنه فاتته سجدة ثان حتى قام الامام الى الثانية وركع ركع

معه وسجد أربع سجرات سجدة ثان لا في ركنه كذا في المحيط * رفع رأسه من الاولى قبل الامام وأطال الامام وانكر السجدة الاولى فظن المقتدى أنه في السجدة الثانية فسجد والامام في الاولى ان نوى الاولى أو سجدة الامام أو متابعة الامام جاز وان نوى الثانية والامام في الاولى فرفع الامام رأسه وانحط الى الثانية فقبل ان يضع الامام جبهته للثانية رفع المقتدى رأسه من الثانية على المقتدى اعادة تلك السجدة فان لم يعد بطلت صلاته لانه يشارك الامام في الثانية * (نوع في المسبوق) * لا يصح الاقتداء به ويصل خليفة لانه مؤتم

بالقصد عقد افلا يصلح اماما والدليل على انه كالمقتدى لزوم السهو وعليه بسهم وامامه وان لم يحضروا في السهو الا اذا تابع امامه في سهو السهو
ففسد طعنه به لكنه في حق الاذكار كالمقتدى في حقها والخليفة قائم مقام الاول وفسدت صلاة المقتدى بالسهم ولا من صار اماما فقرأ المقتدى
أم لا وان نسي بكم سبق فقلد مسبوقا آخر صرح لانه لا اقتداء * أحدث الامام واستخلف من اقتدى به في هذه الحالة ولا يدري هو ولا القوم
انه كم كان صلى ان كان الاول أحدث في القيام صلى الخليفة ركعة وقعد وتشهد ثم أم صلاة نفسه (٥٩) والقوم لا يتابعونه فيه بل يصبرون
الى فراغ الخليفة من صلاته

واكثر الزوج النكاح أصلا فقامت بينه وقضى بالنكاح ثم ادعى الزوج بعد ذلك أنه خاله هاهل تندفع
دعوى المرأة أجاب رحمه الله تعالى لا تندفع لان الزوج منقض كذا في الفصول العبادية * القاضي اذا
فرض النفقة على الزوج قال الزوج اني اعلى حرام وقت الفرض لا يسمع هـ ذا الدفع ولوادى الخلع على
المهر ونفقة العدة يسمع كذا في الخلاصة * رجل اشترى عبدا وقبضه فاستحققه انسان بالملك المطلق بالبينة
كان له أن يرجع بالثمن على بائعه فان رجع فقبل أن يقضى القاضي له بالثمن على بائعه أقام البائع البينة
أنه لا يسمع دعوى البائع وان أقام البائع بيته على أنه كان اشتراه من المشتري ثم باعه من المشتري أو أقام
البائع البينة على النتائج يتظر ان أقام البينة على المشتري قبلت بيته ويطل قضاء القاضي للمشتري
وان أقام البائع بذلك بيته على المشتري ان أقامها بهد ما قضى القاضي عليه بالثمن للمشتري لا تقبل هذه
البينة وان أقامها بهد ما رجع المشتري على البائع ولم يقض القاضي له بالثمن قبلت بيته البائع كذا في
فتاوى قاضيان * اذا أقر في غير مجلس القاضي أن هـ ذا العين ملكه بسبب الشراء من فلان ثم ادعاه عند
القاضي ملكا مطلقا فقال المدعي عليه للقاضي في دفع دعواه أنه أقر مرة أن هذا العين ملكه بسبب الشراء
من فلان فهذا دفع صحيح لو أثبت ذلك عند القاضي بالبينة تندفع دعوى المدعي كذا في المحيط * رجل
ادعى عينا في يدي انسان عند القاضي ملكا بسبب لم يمكنه اثباته فباع المدعي عليه ذلك العين من رجل وسلمه
اليه ومضى على ذلك زمان ثم ان المدعي ادعى ذلك العين على المشتري عند ذلك القاضي أو قاض آخر ملكا
مطلقا فقال المشتري في دفع دعواه انه مبطل في هذه الدعوى لما أنه ادعى هذا العين على بائعي بسبب الشراء
والآن يدعيه ملكا مطلقا فهذا دفع صحيح كذا في الذخيرة * ادعى عينا في يدي انسان ملكا مطلقا وادعى
المدعي عليه في دفع دعواه انه كان ادعى هـ ذا العين قبل هـ ذا بسبب فقال المدعي أنا ادعيه الآن
بذلك السبب أيضا وتركت دعوى الملك المطلق تسمع دعواه ثانيا ويطل دفع المدعي عليه كذا في الفصول
العبادية * في دعوى الشفعة لو أقام المشتري البينة أن الملك الذي يستحق به الشفعة ملك فلان لا يسمع
ولو أقام البينة أنه أقر أنهم الفلان يسمع منه كذا في الخلاصة * رجل ادعى دارا أنه له وأن مورث المدعي
عليه كان أحدث يده عليها بغير حق ثم مات وتركتها في يده وارثه هـ ذا وأقام البينة على ما ادعاه فأقام المدعي
عليه البينة أن مورثه فلان كان اشتراه من المدعي بكذا يباعا بانا وتقباضا ثم مات مورث فورثته منه فادعى
المدعي ادفع دعوى المدعي عليه أن مورث المدعي عليه كان أقر أن البيع الذي جرى بينهما وبين المدعي هـ ذا
كان بيع وفاء اذ ادعى الثمن يجب على ردها اليه وأقام البينة على ذلك قال الشيخ الامام الاجل ظهير
الدين رحمه الله تعالى لا يسمع منه هذا الدفع كذا في فتاوى قاضيان ❀ الاستيهاب والاستيلاء يكونان
اقرارا بالملك للبائع على الاصح وفي الزيادات لا يكونان اقرارا وهو الصحيح كذا في خزنة المفتين * وفي زيادات
القاضي علاء الدين الصحيح رواية الجامع والاقدام على الاستيلاء والاستيهاب والاستيلاء والاستيلاء
اقرار بأنه لا ملك له فيه باتفاق الروايات كذا في الفصول العبادية * ادعى عينا في يد انسان أنه ملكي وقد
أقر صاحب اليد بذلك في أقام المدعي عليه البينة أنه استوهب هـ ذا العين مني يكون ذلك دفع الدعوى
المدعي كذا في المحيط * ذكر في الجامع اذا أقام المشهود عليه البينة أن المدعي شاومه بالمدعي به قبل دعواه
اقبلت بيته وبطلت بيته المدعي لان الاستيلاء اقرار بالملك للبائع واقرار من المساوم أن لا ملك له فيما ساءمه

سجدة التلاوة في المتابعة في القعدة بعد دعوى الامام اليها تحت أفعال صلاته وجاء أو ان القيام وفي الصلوة الفساد بترك المتابعة في السجدة
وارتفاض القعدة أمر زائد فلا تجوز المتابعة فيها وان قيد المسبوق ركعة بسجدة ثم عاد الامام الى السجدة أي سجدة كانت سهوا أو تلاوة لا يلزم
المسبوق العود لتمام انفراده وارتنافاض كل صلاة لا فسادا والارتداد لا يطل صلاة المسبوق فكذا ارتفاض بعضها * صلى المسافر بهم ركعة
ثم جاء مسافرا آخر واقتدى به فحدث الاول فقدم هـ ذا وذهب للوضوء ونوى الإقامة ونوىها الخليفة أيضا ثم جاء الاول يقتدى به فاذا قعد في

الاولى قدم مسافر امدر كاسلم مع القوم ويقوم الثانى ويصلى ثلاث ركعات ويصلى الاول ركعتين بعد سلام الامام الثانى ولا يتغير فرض القوم بنية الخليفة لانه كالمقتدى ولا بنية الاول هنالاه بعد زوال الولاية * اذا ابتدأ المسبوق بقضاء ماسـ سبق يكره وقيل بفسد لانه عمل بالنسوخ والاول اقوى لسقوط الترتيب والصحيح ان المسبوق يتربل في التشهد حتى يفرغ عند سلام الامام * المسبوق أدركه في صلاة الخفافة أى بالنساء وان في الجهرية في الاولين قيل يأتى به لانه (٦٠) لولم يأت به يقوته أصلاً ولو اشتغل بالنساء فاته الاستماع في البعض وقيل لا يأتى به لانه سنة والاستماع فرض وهو الاصح

وهذا دليل على انه لا يأتى بالتخية حال ما يقرأ القرآن في المسجد اذا سمع لانه لا تخية في حق من دخل بنية الفرض فلم تكن التخية سنة والاستماع فرض فلا يترك الفرض لما ليس بسنة وقيل يأتى بالنساء في حال سكات الامام بين القراءة وذكر الفقهاء أبو جعفر انه اذا كان في الفاتحة في الجهرية يبنى بالاتفاق وان في السورة فالثاني على انه يأتى به وعند محمد لا * المسبوق يقضى أول صلاته في حق القراءة وآخرها في حق التشهد حتى لو أدرك ركعة من المغرب قضى ركعتين وفصل بقعدة فيكون بثلاث قعدات وقرأ في كل فاتحة وسورة فلا يترك القراءة في احدها مفسد ولو أدرك ركعة من ذوات الاربع صلى ركعة بفاتحة وسورة وتشهد ثم صلى أخرى بفاتحة وسورة ولا يشهد ولو أدرك ركعتين قضى ركعتين بقراءة ولو ترك في احدها مفسد ولو كان الامام يقضى قراءة تركها في الشفع الاول في الشفع الاخير فأدركه فيه واقتدى به يأتى بالقراءة فيما يقضى حتى لو تركها فيما يقضى فسد لانها التحقت بحالها فلا الشفع الثاني عنها والمسبوق من قدر بما يقضى خبر تغير بنية الإقامة ولزم اقرار عليه القراءة وسجد السهول لكنه مقتدى في الحرية حتى لا يصح الاقتداء به وقدمر واللاحق هو الذي أدرك أو نها وفات الباقي لنوم أو حدث أو بقي قائماً الزحام أو الطائفة الاولى في صلاة الخوف كانه خلف الامام لا يقرأ ولا يسجد للسهو * المسبوق يقوم الى القضاء اذا علم فراغ الامام ولا يقوم بعد السلام ولا بعد كايها قبل العلم بفراغه وانما يقوم قبل فراغه بعد مائة قدر التشهد في مسائل خاف المسبوق الماسخ زوال مدته

كذا في فتاوى قاضيخان * ولو ادعى المدعى التوفيق وقال كان ملكي لـ كنه قبض مني ولم يدفع الى فاستشيره منه لا يسمع هذا من المدعى كذا في خزائن المفتين * فلو أن المدعى بعد بينة المدعى عليه على هذا الوجه أقام البينة أن صاحب اليد استام من المدعى به اقبلت هذه البينة ويطلب الدفع الاول لان في رواية الجامع الاستيلاء اقرار بالملك للاستام منه فكان المدعى بهذا الدفع مدعي اقرار صاحب اليد أن ملك المدعى والتناقض يطل بتصديق الخصم وهذا اذا أرخ كل واحد منهم مالا قراره تاريخاً فان لم يورثه فكذا ذلك يندفع اقرار كل واحد منهم مالا قراره صاحب بنية المدعى على الملك المطلق وعلى الرواية التي جعل الاستيلاء اقراراً بأن لا ملك له فكذلك يصح هذا الدفع لان اقرار ذي اليد بان لا ملك له ولو لم يوجد أحد يدعى الملك لنفسه يكون اقرار بالملك للمدعى هكذا في فتاوى قاضيخان * والاستشراء من غير المدعى عليه في كونه اقراراً بأنه لا ملك للمدعى نظير الاستشراء من المدعى حتى لو أقام المدعى عليه بينة أن المدعى استشرى هذا العين من فلان يكون دفعاً كذا في الفصول العمادية * استعار من رجل ثوباً ثم أقام البينة أنه لانه الصغير ذكر أبو يوسف رحمه الله تعالى في الامالى أنه تسمع دعواه وتقبل بينته قال المؤلف وهذه على الرواية التي لم تكن الاستعارة اقراراً بالملك له وانما تكون اقراراً بأن لا ملك للمدعى كذا في فتاوى قاضيخان * اذا ادعى تخلفاً في يد رجل فقال المدعى عليه في دفع دعواه انه استشرى عمر هذا النخل مني فهذا ليس بدفع كذا في الذخيرة * وفي دعوى العقار اذا أنكر المدعى عليه مرة أو مرتين ثم قال ان الارض التي في يدي ليست على هذه الحدود ولا يصح منه هذا الدفع كذا في خزائن المفتين * ادعى محدوداً في يدي رجل وبين حدوده فقال المدعى عليه ٢ (ابن محدود) مدعى دعوى ميكنه بابين حدود ملك منست وحق منست) فأعاد المدعى دعواه ثانياً في مجلس آخر بعين تلك الحدود فقال المدعى عليه ٣ (در حدود خطا کرده واین محدود که در دست منست باین حدود نیست که مدعوی کرده) فأعاد المدعى دعواه ثالثاً في مجلس آخر فقال المدعى عليه ٤ (آن محدود که مدعوی میکنی بفلان فروخته بودی بیش از آنکه مدعوی میکردی ومن از آن فلان خریدم) هل يكون هذا دفع المدعى فقيل لا ويقتض كلامه الثالث بكلامه الثاني واعتبر كلامه الثاني لنقض كلامه الثالث وان لم يعتبر في حق دفع دعوى المدعى كذا في المحيط * استعار من آخر دابة وهلكت الدابة تحت المستعير وأنكر رب الدابة الاعارة وصالحه المستعير على مال جاز فان أقام المستعير بعد ذلك بينة على العارية وقال انها نقضت فتثبت بينته ويطلب الصلح وان أراد استخلاف المعير على ذلك فله ذلك وقد كرت في المشتق مسائل تدل على عدم القبول * ومن جله ذلك رجل ادعى داراً في يدي رجل ميراثاً عن أبيه ثم اصطالحا على شيء ثم ان المدعى عليه أقام بينة انه كان اشترى هذه الدار من أبي هذا المدعى حال حياته أو أقام بينة أنه كان اشترىها من فلان وفلان كان اشترىها من أبي هذا المدعى لا تقبل بينته كذا في الذخيرة * في المشتق اذا صالح المدعى عليه في دعوى الثوب على عشرة دراهم ثم ان المدعى عليه أتى بعد ذلك بينة يشهدون على

٢ هذا المحدود الذي يدعيه المدعى به هذا المحدود ملكي وحق ٣ أخطأ في الحدود وهذا المحدود الذي في يدي ليس محدوداً بتلك الحدود التي ادعاه ٤ ذلك المحدود الذي تدعيه كنت أنت بعتة لفلان قبل أن تدعى وأنا اشتريته من ذاك الرجل

حتى لو تركها فيما يقضى فسد لانها التحقت بحالها فلا الشفع الثاني عنها والمسبوق من قدر بما يقضى خبر تغير بنية الإقامة ولزم اقرار عليه القراءة وسجد السهول لكنه مقتدى في الحرية حتى لا يصح الاقتداء به وقدمر واللاحق هو الذي أدرك أو نها وفات الباقي لنوم أو حدث أو بقي قائماً الزحام أو الطائفة الاولى في صلاة الخوف كانه خلف الامام لا يقرأ ولا يسجد للسهو * المسبوق يقوم الى القضاء اذا علم فراغ الامام ولا يقوم بعد السلام ولا بعد كايها قبل العلم بفراغه وانما يقوم قبل فراغه بعد مائة قدر التشهد في مسائل خاف المسبوق الماسخ زوال مدته

أو صاحب العذر خاف خروج الوقت أو خاف المسبوق في الجمعة دخول وقت العصر أو دخول وقت الظهر في العيد من أوفى الفجر طلوع الشمس أو خاف أن يسبقه الحدث له أن لا ينتظر فراغ الامام ولا يجوز له السجود وإذا كان على الامام أمّا إذا كان لا تفسد الصلاة بخروج الوقت يتابع وكذا إذا خاف المسبوق أن يمر الناس بين يديه ولو انتظر سلام الامام قام إلى قضاء ما سبق قبل فراغ امامه من التشهد ان قعد قدر التشهد ثم قام جازوا ان قام قبل ان يقعد مقدار لا يجوز وفي التوازل ان قام قبله لكنه قرأ بعد فراغه (٦١) من التشهد قدر ما تجوز به الصلاة جاز

والا فلا وهذا اذا كان مسبوقا
بركعة أو ركعتين ولو بثلاث
ركعات لا يعتد بقيام المسبوق
قبل فراغ الامام من التشهد
حتى اذا وجد جزء قليل من
قيامه بعد فراغه من التشهد
جازوا ان يقرأ والا فلا * فرغ
المسبوق وتابع الامام في
التشهد حتى اذا وجد في
السلام قيل قدس وقيل لا
لانه وان كان مفسدا لكنه
وجد بعد تمام الصلاة وانه
لا يصير كالحديث العمد والقهقهة
في هذه الحالة وبه يبقى

(السادس عشر في السهو)

شك في القيام في الفجر انما
الاولى أم الثانية رفضه وقعد
قدر التشهد ثم صلى ركعتين
بفاتحة وسورة ثم أتم وسجد
للسهو فان شك في سجدة
انما عن الاولى أم الثانية
يمضي فيها وان في السجدة
الثانية لان تمامها لازم على
كل حال فاذا رفع رأسه من
السجدة الثانية قعد ثم قام
وصلى ركعة وأتم سجدة
السهو وان شك في سجدة
انه صلى الفجر ركعتين أو
ثلاثا ان كان في السجدة
الثانية فسدت صلاته وان
في السجدة الاولى يمكن
اصلاحها عند محمد رحمه
الله تعالى لان تمام الماهية

اقرار المدعي بأنه لاحق له في ذلك الثوب ان شهدوا على اقراره بذلك قبل الصلح فالشهاد باطلة والصلح جائز
ولو أقام المدعي عليه البيينة على اقراره بعد الصلح بأنه لم يكن له في النوب حق أبطلت الصلح فان كان القاضي
قد علم بأن الرجل قد كان أقر عنده أن الثوب ليس له قبل الصلح أبطل الصلح وعلم القاضي ههنا بغيره الاقرار
بعد الصلح اذا كان انما ادعاه بملك واحد بان كان قد أقر عند القاضي بأن هذا الثوب لم يكن له قط ولم يرثه عن
أبيه ثم جاء بعد ذلك فادعى أنه ورثه عن أبيه وكان ادعى بملك غير الورثة فصالحه عليه لم يطل القاضي الصلح
بذلك الاقرار كذا في الخلاصة * رجل ادعى على رجل ألف درهم فقال المدعي عليه ما كان لك على ألف
درهم قط وقد كنت ادعيت على هذه الألف فدفعها أمس اليك فقال المدعي لي عليك ألف درهم وما
قبضت منك شيئا فصالحه عن دعواه على خمسمائة درهم ثم ان المدعي عليه أقام البيينة بعد ذلك فشهدوا
أنهم رأوا المدعي عليه دفع إلى المدعي أمس ألف درهم لا يلتفت إلى شهادتهم لان صلحه كان افتداء عن اليمين
ولو كان المدعي عليه قال للمدعي حين كان ادعى صدقت لك على ألف درهم الا أني قضيتكها أمس فقال المدعي
ما قضيتني فدفع اليه ألفا أو صالحه عن الألف على خمسمائة ثم ان المدعي عليه أقام البيينة فشهد الشهود
أنه دفع اليه أمس ألف درهم جازت شهادتهم وبطل الصلح ويرجع على المدعي بما أخذ منه ثانيا لان في هذه
الصورة لم ادعى القضاء قبل الصلح كانت اليمين على المدعي ولم يكن الصلح من المدعي افتداء عن اليمين كذا
في فتاوى قاضيان * الوكيل بقبض المال اذا أثبت الوكالة بالبيينة وقضى القاضي بوكالته ثم ان المطلوب
ادعى أن الطالب قد مات قبل دعواه وليس له حق القبض فهذا دفع صحيح ان أقام البيينة تدفع به دعوى
المدعي كذا في الفصول العمدية * رجل ادعى على رجل أن لسان بن فلان كذا وكذا وأنه صبي وجعل
القاضي فلان بن فلان وصيا لهذا الصبي وهذا الصبي في ولاية هذا القاضي ثم ان فلان بن فلان وكفى
بقبض مال الصغير هذا منذ ذلك كذا وكذا وقضى القاضي بوكالة المدعي بشرائطه وقبض المدعي المال
ثم ان هذا المدعي عليه بعد ذلك يود ادعى على هذا الوكيل أن هذا الصبي فلان بن فلان قد أدرك ووكفى
بقبض ماله منك أيها الوكيل عن الوصي فقال الوكيل عن الوصي بعثت المال إلى الوصي هل يصدق فقد قيل
لا يصدق كذا في المحيط * خانوت استحق من يدرجل بالبيينة ورجع المستحق عليه على بائعه بمنته بالبيينة فأقام
بائعه بيينة بحضوره وبحضرة المستحق أقر أن هذا الخانوت كان ملك أبي مات وتركه ميراثا إلى
لا وارث له غيري وأن أبي قال في حياته وصحته ان جميع هذا الخانوت ملكي بسبب صحيح وأنه في يده بحكم
الاجارة لأملاكه فيه وقد كنت صدقته في هذا الاقرار ثم بعته بعد ذلك من المستحق عليه هذا أو أن قضاء
القاضي للمستحق وقع باطلا فهذا دفع صحيح ولو أن البائع لم يقل هذا وانما قال ان المستحق قد كان قال قبل
دعوى الخانوت الخانوت التي في يد فلان ملك فلان بن فلان والآن يدعى الخانوت لنفسه وهذا تناقض فهذا
دفع لدعوى المدعي كذا في الذخيرة * بائع العبد اذا طلب الثمن من المشتري فقال المشتري انك مبطل في هذه
الدعوى لانك بعت الحرفانك خلقت وقلت ان اشتريت عبدا فهو حر ثم اشتريت هذا العبد بعد بيعتك وعنت
عليك وبعته مني فهذا دفع صحيح لو أثبت بالبيينة وكذلك لو قال خلقت وقلت كل عبدا شريته فهو حر ثم
اشتريت هذا العبد بعد اليمين حتى عنت عليك ثم بعته مني وكذلك لو قال أعتقت هذا العبد قبل أن يبيعه
منى فهذا كله دفع صحيح ذكر الفصل الاخير في الزيادات من غير ذكر خلاف وذكر الفصل الاخير في

بالرفع عند ما علم في مسئلة من احدث في السجدة الاولى من الخامسة التي قام اليها سابها قبل القعدة فترفع السجدة بالفرض ارتفاعها
بالحدث فيقوم ويقعد ويسجد للسهو * شك في الفجر انما ثمانية أو ثلثة تحرى فان لم يقع على شيء ان كان قائما وقعد صلى ركعة أخرى ثم قعد
وسجد وان كان قاعدا تحرى فان وقع تحريه على انها الثانية يمضي على صلاته وان وقع على انها الثالثة تحرى في القعدات ان وقع على عدم
القعود في آخر الثانية فسدت وكذا ان لم يقع تحريه على شيء وكذا لو شك في ذوات الأربع انما الرابعة أو الخامسة ولو شك انما ثالثة أو خامسة

فعلى ما ذكرنا في الفجر ولو شك في الوزن وهو قائم انه في الثانية أو الثالثة أتم تلك الركعة وقتت فيها ثم قعد وقام وصلى رعدة أخرى وقتت فيها أيضا في المختار والمسبوق بركتين في الوتر في رمضان بقنت مع الامام فاذا قام الى القضاء لا يقنت ثانيا وكذا لو أدركه في ركوع الثالثة لانه صار مدركا للقنوت ولا عبرة للشك بعد الصلاة وكذا في القعدة قبل السلام كن شك بعد الوضوء في غسل بعض الاعضاء * أخبر المنفرد أو الامام بعد السلام عدل انه صلى ثلاثا كان (٦٣) عنده انه أتم فقام وان شك في الخبر انه صادق أو لاعن محمد رحمه الله تعالى انه بنفسه احتياطا

وان كان المخبر عدلين أعاد وان ليس به عدل لا يلتفت الى قوله ولو اختلف الامام والقوم فزعم الامام التمام والقوم ضده ان كان الامام على يقين انه أتم لا يعيد بقولهم ولا يعيد وان كان بعض القوم مع الامام لا يلتفت الى من خالف الامام وان كان معه واحد فان أخذ الامام بقول المخالف واعادوا وقتت يدى به أولئك القوم يجوز لان المخالف ان صدق فهو اقتداء مفترض بمفترض وان صدق الامام فافتداء منقطع بمثل * قطع واحد بالثلاث وقطع آخر بالتمام وشك الامام والقوم ليس على الامام والقوم شيء وعلى من قطع بالنقصان الاعادة ولو قطع الامام بعد التمام لا اعاد الامام ولا اعادة على الذي قطع بالتمام ولو قطع واحدا من القوم بالنقصان وشك الامام وباقى القوم ان كان في الوقت اعادوا احتياطا والا وان قطع عدلان بالنقصان وأخبراه به أعاد حتما واذا شك الامام انه في الرابعة أو الثالثة وبني على الأقل وخلفه مسبوق لا يتابعه في الركعة الاخيرة لاحتمال الاشتغال بالنافلة قبل اكمال

موضع آخر عن أبي يوسف وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن بينة المشتري لا تقبل على البائع بذلك حتى لا يسترد المشتري الثمن من البائع لكن يعتق العبد على المشتري لا قراره بذلك كذا في المحيط

(الباب السابع فيما يكون جوابا من المدعى عليه وما لا يكون)

رجل ادعى ضبعة في يدي رجل أنه مملوك فقال المدعى عليه ٢ (تأمل كتم ونكاه كتم) فهذا ليس بجواب ويحجره القاضي على الجواب كذا في المحيط * واذا قال ٣ (به بينم) أو قال (مرا علم نيست) أو قال لا أدري أهو ملكي أم لا أو قال ٤ (ابن مدعى بحق من است وترادروى حق نيست) فالكل ليس بجواب كذا في الخلاصة * ولو قال لا أدري أهو ملكي هذا المدعى فهذا ليس بجواب ويحجره القاضي على الجواب فان لم يجب يجعله منكرا ويسمع البينة عليه كذا في المحيط * واذا قال المدعى عليه ٥ (ابن محدود مرا بتوس بر دى نيست) أو قال (بتو تسليم كردنى نيست) فعنده بعضهم هذا جواب وهو الاصح كذا في الذخيرة * ادعى ضبعة في يدي رجلين فقالا ٦ (دوتيرازسه تيرازين ضياع ملك ماست ودر دست ماست ويل تير ملك فلان غائب است ودر دست ما مانت است) فهذا جواب تام ولكن لا تندفع الخصومة عنهما عن السهم الاخر ما لم يقيم بينة على الوديعة على ما عرف كذا في المحيط * وفي دعوى العقار اذا قال هذا المحدود ملكي ولم يقل في يد المدعى عليه لا يلزم المدعى عليه بالجواب واذا قال هو ملكي وفي هذا المدعى عليه فقال المدعى عليه للمدعى ٧ (ابن محدود ملائق نيست) فهذا على وجهين أما ان قال ٨ (در دست منست وملك تو نيست) فهذا جواب وان لم يقل (در دست منست) فقد قيل انه جواب وهو الاشبه هكذا في الذخيرة * ادعى دارا في يدي رجل أنه اداره غصبا ذو اليد منه فقال ذو اليد ٩ (جملكى اين خانه در دست منست بسبب شرعى ومرا بياين مدعى س پر دى نيست) فهذا جواب تام في حق انكار الغصب غير تام في حق الملك كذا في المحيط * ادعى منزلا في يد رجل فقال المدعى عليه ١٠ (عرصه ملك منست) لا يكون جوابا ما لم يقل ١١ (ابن عرصه منست) وكذا اذا قال الشهود العرصه ملكه لا يكفي ما لم يقولوا هذه العرصه ملكه كذا في الوجيز لا كدرى * رجل ادعى دارا في يدي رجل فقال المدعى عليه انه ادارى ثم قال انه اوقف فهذا جواب تام تقبل بينة المدعى عليه وكذلك لو قال في الابتداء هذه الدار وقف وفي يدي بحكم التولية فهذا جواب تام كذا في المحيط * وفي دعوى الدين اذا قال المدعى عليه ١٢ (مرا بتو جيزى دادنى نيست) فعنده بعضهم هو جواب وهو الاشبه ولو قال في دعوى الدين ١٣ (مرا علم نيست مرا خبر نيست) فهذا ليس بجواب هكذا في الذخيرة * واذا قال في دعوى الدين بسبب البيع أو ما أشبهه ذلك ١٤ (مرا اين مبلغ بدى سبب دادنى نيست) فهذا ليس بجواب قبل هكذا قيل وقد قيل هذا انكار لاصل الدين فيكون خصما في أصل

٢ تأمل وأنظر ٣ أرى أو قال ليس لي علم ٤ هذا مدعى بحق وليس له فيه حق ٥ محدودى هذا ليس محولا اليك أو قال ليس مسلماتك ٦ سهمان من ثلاثة أسهم من هذه الضيعة لنا وهى في يدنا وسهم فلان الغائب وهو في يدنا أمانة ٧ هذا المحدود ليس بملكك ٨ في يدى وليس بملكك ٩ في يدى ١٠ كل هذه الدار في يدي بسبب شرعى ولست أسلمها له هذا المدعى ١١ العرصه ملكي ١٢ هذه عرصتى ١٣ ليس لي شيء أعطيتك ١٤ ليس لي علم ليس لي خبر

الفريضة وانه بوجوب فساد الصلاة بل ينتظر قائما أو قاعدا حتى يفرغ الامام فاذا فرغ أتم وان تابعه فيها فسدت لما قلنا الدين * (نوع منه) * تذكر انه ترك ركعا ليا فسدت صلاته لانه قرأه فيحتمل انه ترك في ثلاث ركعات وقرأ في ركعة وان فعليا يحتمل على أنه ترك ركوعا في سجدة ثم يقوم ويصلى ركعة بسجدة تين ويسجد السهو * صلى صلاة يوم وليلة ثم تذكر انه ترك القراءة في ركعة ولم يعلم أية صلاة اعاد الفجر والوتر لانها يفسدان بترك القراءة في ركعة وان تذكر انه ترك في ركعتين الفجر والمغرب والوتر لان الكل يفسد بترك القراءة

في ركعتين وان تذكر الترك في الاربع فذوات الاربع كلها صلى العصر فتذكر ترك سجدة ولم يعلم انها منه أو من الظهر المتقدم يضي في العصر ثم يسجد سجدة واحدة ثم يعبد الظهر ثم العصر فان لم يعبد فلا شيء عليه وهذا اذا لم يقع تحريمه على شيء صلى ركعة نية الظهر ثم شك في الثانية انه في العصر ثم في الثالثة انه في التطوع ثم في الرابعة انه في الظهر فهو في الظهر صلى ركعتين ثم شك انه مقيم أو مسافر فسلم على ركعتين ثم علم انه مقيم فسد لانه سلام عمد شك انه كبر للتحريم أم لا ثم قطع بخلافه مضى (٦٣) وان أدى ركعة وذكر القاضي شك انه تكبيرة

الافتتاح أو الفوت لا يصير شارعا كذا قيل شك انه كبر للافتتاح لا * احداث أو اصابت النجاسة ثوبه أو بدنه أو مسح رأسه أم لا ان كان أول مرة استأنف وان كان يقع مرارا جازله المضى ولا يلزمه وضوء ولا غسل (نوع آخر) سها في سجود السهو ويعمل بالتحري ولا يلزم عليه سجدة السهو ولو سها مرارا لا يلزمه الا واحدة * سها في صلاته انها الظهر أو العصر أو غير ذلك ان نفكر قدر ما يؤدى فيه ركن كاركوع لازم وان قليلا فان شك في صلاة صلاها قبلها أو نفكر في ذلك وهو في هذه الصلاة لا يلزم وان طال فكره * سجد قبل السلام لا يعاد بعده * الامام يراه قبل السلام والمؤمن بعده قيل يتابع الامام لبقاء حرمة الصلاة فيترك رأيه تحتها بالمابعة وقيل لا يتابع وان تابع لا يعيد * المسافر أم المقيم فإذا أتم الامام صلاته وعليه سهو يتابعه المقيم فيه لا في السلام فان سلم وهو ذا كرما عليه من الاعمام فسد والا وكذلك المسبوق فاذا قام الى الاعمام وسها فيه أيضا سجد في آخرها * قام المسبوق الى القضاء وعاد

الدين كذا في المحيط * ولو ادعى وارث رب المال على المضارب عند القاضي فأجاب المضارب وقال (مر ابدن دعوى كهوى ميكنديوى وچوكلانوى) يعنى ببقية الورثة (جزى دافى نيت) فهذا جواب كاف وليس للقاضي أن يجبره على بيان ذلك فان أقام بيته أن مورثه دفع اليه مال المضاربة كذا وأنه قبض ذلك لا يلزمه شيء وكذا كل أمين كالودع والمستغبر والمستأجر والوكيل والمستبضع الا اذا ادعى شيئا يجب به الضمان كذا في الملتقط * ادعى نكاح امرأة فقالت ٣ (من زن اين مدعى نيم) فان أشارت اليه بخواب والا فلا في قول وقيل جواب كذا في الوجيز للكردرى * ادعى عشرة ذنانير مجهلة لانيته فقال الزوج (انجه بوده است دادم) هذا لا يكون جوابا لدعوى المدعى لانه يدعى عليه المقد ولكن للقاضي أن يقول للزوج أقم البينة على ما أدبت فاذا أقام البينة لا بد وأن يبين قدر المؤدى لتصح الشهادة وكذا لو ادعى غن المبيع فقال (انجه بوده است دادم) فكذلك الجواب أيضا كذا في الفصول العبادية

(الباب الثامن فيما يقع به التناقض في الدعوى وما لا يقع)

متى ثبت عند الحاكم تعارض القولين المتضادين المتناقضين من المدعى في الدعوى يمنع استماع الدعوى كذا في محيط السرخسى * التناقض كما يمنع صحة الدعوى لنفسه يمنع صحة الدعوى لغيره في أقرب ريعين غيره فكما لا علك أن يدعيه لنفسه لا علك أن يدعيه لغيره بوصاية أو وكالة وهذا اذا وجد منه ما يكون اقرارا بالملك له أما اذا برأه عن جميع الدعاوى ثم ادعى عليه مالا بالجهة أو وكالة من رجل أو وصاية منه فتسمع كذا في خزنة المفتين * ادعى عينا في يدى انسان أنه له ثم ادعى بعد ذلك أنه لفلان وكالة بالخصومة فيه وأقام البينة على ذلك قبلت بيته ولا يصير متناقضا ولو ادعى أولا أنه لفلان وكالة بالخصومة فيه ثم ادعى أنه له وأقام البينة على ذلك يصير متناقضا ولا تقبل بيته الآن بوق فيقول كان لفلان وكفى بالخصومة ثم اشترته منه بعد ذلك وأقام على ذلك بيته فحينئذ تقبل بيته كذا في الظهيرية * ادعى أنه لفلان وكالة بالخصومة ثم ادعى أنه لفلان آخر وكالة بالخصومة لا تقبل الا اذا وقي وقال كان لفلان الاول وكان وكفى ثم باعه من الثانى ووكل الثانى أيضا والتمه اركممكن بأن غاب عن المجلس وجاء بعد مدة وبرهن على ذلك على مانص عليه الحصىرى في الجامع كذا في الوجيز للكردرى * والدين في هذا نظير العين كذا في الظهيرية * الوكيل بالخصومة لو أقر على موكله في غير مجلس القضاء أنه قبض دينه وأنه لاحق لموكله عليه ثم ادعى عليه دين الموكلم لا تقبل دعواه كذا في محيط السرخسى * اذا دفع الوصى الى اليتيم ماله بعد البلوغ فأشهد الابن على نفسه أنه قبض منه جميع ما كان في يده من تركه والده ولم يبق له من تركه والده عنده من قليل ولا كثيرا لا وقد استوفاه ثم ادعى بعد ذلك في يد الوصى شيئا وقال هو من تركه والدى وأقام البينة قبلت بيته ولو أقر الوصى أنه استوفى جميع ما كان لليت على الناس ثم ادعى على رجل ديناً لليت تسمع دعواه كالأقربه الوارث ثم ادعى ديناً لليت هكذا في فتاوى قاضيان * لو قال هذا العبد لفلان ثم أقام البينة أنه اشترى منه ألف ولم يوقته سمعت ولو قال هو لفلان اشترته منه أمس موصولا فأقام بيته قبلت استحسانا وان قال مفصولا بان قال هو لفلان وسكت ثم

ليس لي أن أعطيك هذا المبلغ بهذا السبب ٣ لا أعطيه هو ولا موكله (يعنى ببقية الورثة) شيئا بتلك الدعوى التي يدعيها ٤ أنالت امرأة هذا المدعى ٥ الذى كان على أدبته

امامه الى سجود السهو وان كان لم يقيد بها بسجدة تابع الامام وان لم يتابع ومضى على قضائه يأتى بسهو وامامه في آخرها وان سها المسبوق أيضا وسجد كفاه عنهم وان كان تابع الامام في سهوه ثم سها أيضا في قضائه سجدة أيضا فان رجع الى متابعة الامام قبل ان يقيد بسجدة أو نقص قيامه وقرأه لا يعتد لانه عاد الى شيء أو انه قبله وان قيد بها بسجدة لا يعود وان عاد فسدت صلاته وان تذكر سجدة تلاوة وعاد عاد المسبوق مالم يقيد فان لم يعد الى المتابعة وقيد بالسجدة فسدت صلاة المسبوق وان عاد الامام الى سجدة تلاوة بعد ما قند المسبوق بسجدة ان

تابعه فسد بخلاف وان لم يتابعه لا على رواية النوادر كسجدة التلاوة وفسد على رواية كتاب الصلاة الحاقاً بالصليبة وان عاد الى الصليبة عاد معه ان لم يقيمها بالسجدة وان لم يعد فسد وان عاد اليها بعد ما قيد للمسبوق فسدت صلاة المسبوق عاداً ولا (نوع في القراءة والاذكار) شك في التحريم فكبروا عاداً القراءة ثم علم انه كان كبيراً جاز وكذا الوشك في الركوع أو غيره وأعاد ثم علم انه كان فعل بجوز صلاته وسجد للمسبوق وكذا اذا طال فكره حتى شغله عن ركوع أو سجود (٦٤) * جهري السرية أو عكس لزيم قل أو كثري الصحيح * سها عن الفاتحة في الاولى أو الثانية

وقرأ كل السورة أو حرفاً منها ثم
تذكر في القيام أو في الركوع
عاد الى الفاتحة وقرأها ثم يقرأ
السورة ويسجد للمسبوق وقضى
صلاة الليل بالنهار واثم
جهر وان خافت ساهياً لم
* أم في النفل نهاراً أو جهر
سها أو أم في التطوع ليلاً
وخفت سها أو الزم وان عدا
فقد أساء * ترك أكثر الفاتحة
سها أو الزم وان ترك الأقل لا
* تذكر في السورة في الاولى
أو الثانية في الركوع أو بعد
الرفع منه قبل السجدة عاد
وقرأ السورة وركع ولزمه ولو
قنت ففيه روايتان ولزمه
السها و عاداً لم قنت أم لا
ولتذكر بعد ما رفع رأسه
انه لم يقنت لا يعود لان القنوت
بعد الركوع بدعة فلا يقنت
أصلاً * قنت في الثالثة وركع
فلما رفع تذكر انه ترك فيها
القراءة عاداً القراءة والقنوت
والركوع وفي غريب
الرواية قرأ سهاً في الركوع
أو السجود أو القيام التشهد
لا يلزم وان قرأ في القيام قبل
الشروع في القراءة عداً أو
سهاً لا يلزم وان قرأ في القعدة
قبل الفراغ من التشهد سهاً
لزم وان بعده لا وفي الفتاوى
قرأ سهاً في القعدة أو في
الركوع أو السجود أو التشهد

في الركوع أو السجود لزم * أراد ان يقرأ سورة فخطأ أو قرأ غيرها لا يلزم وكذا اذا قرأ المقدم على الذي قرأ قبلها خطأ وقبل يجب حقاً
لان رعاية ترتيب الامام من موجبات الصلاة * زاد في القعدة الاولى ان عمداً يكره وان ناسياً قبل يلزم اذا قال وعلى آل محمد والمختار انه اذا قال
الهم صل على محمد لم لانه أدى سنة وكيدة فيلزم تأخير الركن * تكرار التشهد في الاولى يلزم لاني الثاني لانه مقام الدعاء وفي شرح الطحاوي
لا فيها * قعد في الثانية قد رالفرض ونسي القراءة ثم تذكر وقرأها قاعداً في رواية يلزم وعن الثاني في رواية لا * نسي قراءة التشهد وسلم

سأهيا بقرأ ويسجد فلو اشتغل بالقراءة فلباقرأ البعض سلم فسدت صلاته عند الثاني لان بالعود الى القراءة ارتفعت القعدة وعند محمد لا لعدم ارتفاض الكل بل بقدر ماقرأ أو اعدم الارتفاض أصلاً * (نوع في الافعال) * فقد فيما يقام أو عكس لزوم أتم القيام أو قرب منه والالابزم والاعتماد على انه لو نض في الاولى أو الثانية على ركبتيه وقام لزوم وان رفع الالية والركبة مستقرة لا وفي الاجناس لزوم فيه أيضاً * قام مصلى الظهر الى الخاتمة سهوا بعد ما قعد قدر الفرض وكان عليه تلاوته عند محمد رحمه الله تعالى (٦٥) يسجد وعند الثاني وهو الاصح

لا تفريعا على بقائه انحرى * وعدمه * آخر الصلوة أو التلاوية عن موضعه انحرى وما ذكره في التحفة ان ترك سجدة التلاوة لا يلزم محمول لا على السهو أو سهو منه * سلم في الفجر وعليه سهو فسجد وقعد وسلم ثم تسلم ثم تذكر ان عليه صلوية من الاولى فسدت صلاته لانها صارت دينافلا تنوب سجدة السهو عنها بلانية وان كانت من الركعة الثانية لا تقسد لانها لم تصردية فتابت احدى سجدي السهو عنها وعن الثاني عدم الفساد في الوجهين للنيابة ولو كان مكان السهو تلاوية والمسئلة على حالها فسدت في الحالين وأطلق في المشتق على انه لا تنوب سجدة السهو والتلاوة عن الصلوية لان المصروف الى جهة مبدوم الا اذا ظهر عدم لزومها ولا بتصوير القضاء في الركوع ويتصور في السجود لانه لا يعتبر سجدتان بالركوع وكذا لا تعتبر ركعة بلا سجدتين * (مسائل السجدة) * سلم المسافر الساهي في الظهر ثم نوى الاقامة قبل سجوده للسهو فعند محمد رحمه الله تعالى يتم صلاة الاقامة

حقا في دار أو أرض لم تقبل الآن يقيم البينة أنه أخذ بعد الاقرار كذا في محيط السرخسي * لو قال مالي في يد فلان دار ولا حق ولا بيت ولم ينسبه الى رستاق ولا قرية ثم ادعى أن له قبله حقا بالري في رستاق أو قرية لا تقبل بينته كذا في فتاوى قاضيان * في نوادر هشام قال سألت محمد رحمه الله تعالى عن رجل قال لاحق لي في هذه الدار ولا خصومة ولا طلبة ثم جاء يزعم أنه وكيل فلان في دعوى هذه الدار قبل ذلك منه كذا في المحيط * ادعى عليه آخر شركة فيما في يده بحق الورثة عن أبيه فأنكر المدعى عليه وقال لم يكن لابي فيها حق ثم ادعى عليه أنه كان اشتراهما من أبيه أو ادعى أن أباه كان أقر له به فادعوا صحبة وبينته مسموعة لانه يمكنه أن يقول لم يكن لابي بعد ما اشتريته منه فان كان قال لم يكن لابي قط لا تسمع دعواه الشراء من أبيه لان فيه تناقض وتسمع دعوى اقرار أبيه لانه لا تناقض فيه كذا في فتاوى قاضيان * ادعى على آخر أن له في يده كذا وكذا من مال الشركة فأنكر المدعى عليه الشركة ثم انكر المدعى عليه ذلك المال الى المدعى فان كان أنكر الشركة أصلاً بأن قال لم يكن بيننا شركة أصلاً وما دفعت اليه شيأ من المال لا تسمع دعوى دفع المال لكان التناقض وان أنكر الشركة والمال في الحال بان قال لا شركة بيننا وليس لك في يدي مال الشركة تسمع منه دعوى دفع المال ولا تناقض ههنا كذا في المحيط * اذا ادعى عليه غيره أنه أخوه وادعى عليه النفقة فقال المدعى عليه هو ليس بأخي ثم مات المدعى فجاء المدعى عليه يطلب الميراث وقال هو أخي لا يقبل ذلك منه ولو كان مكان دعوى الاخوة دعوى البنوة أو دعوى الابوة يقبل منه ذلك ويقضى له بالميراث كذا في الفتاوى الصغرى * لو ادعى أنهم له اشتراهما من أبي ذي اليد فقال ذواليد ما كان لابي فيها حق فلما أقام المدعى البينة على انه اشتراهما من الميت وهو يملكها أقام ذواليد البينة انه كان اشتراهما من أبيه قبلت بينته ولو قال ذواليد هذه الدار ما كانت لابي قط أو لم يكن لابي فيها حق قط فلما أقام المدعى البينة على ما ادعاه أقام ذواليد البينة أنه كان اشتراهما من أبيه في صحته لا تقبل بينته وان أقام البينة أن أباه أقر في صحته أنها لى قبلت بينته كذا في فتاوى قاضيان * ادعى على رجل ألف درهم فقال لم يكن لك على شيء قط ثم أقام المدعى البينة وأقام المدعى عليه البينة أنه قد قضى تقبل منه ولو قال لم يكن بيني وبينك معاملة في شيء لا تقبل بينته على القضاء وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان قال لم يجز بيني وبينك معاملة ولكن أخبرني شهودي هو لانه ادعى على سقا ثم قال شهدوا أني قد أبرأته ولم يجز بيني وبينه معاملة قبل ذلك منه كذا في محيط السرخسي * ولو قال المدعى عليه أو لا لم يكن له على شيء قط ولا عرفه فلما أقام المدعى البينة على المال أقام هو البينة على القضاء لا تقبل بينته في ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضيان * لو ادعى رجل على رجل أنه باع منه هذه البارية بالف درهم وقال ذواليد لم أبهها منه قط فلما أقام المدعى البينة على الشراء وقضى له بذلك وجدها أصعبا زائدة وأراد أن يردها على المقتضى عليه فقال المقتضى عليه انه برى الى من كل عيب به لا تقبل بينته كذا في الفصول العبادية * ولو ادعت امرأة على رجل نكاحا فقال الرجل لا نكاح بيني وبينك فلما أقامت المرأة البينة على النكاح أقام هو البينة على أنها اختلفت منه تقبل بينته وان قال الرجل في انكاره لم يكن بيننا نكاح قط أو قال مات زوجتها قط فلما أقامت المرأة البينة على النكاح أقام هو البينة على أنها اختلفت منه قال رضي الله عنه ينبغي أن تكون هذه المسئلة ومسئلة البيع سواء ونوع في ظاهر الرواية لا تقبل البينة على البراءة من العيب فكذلك الخلع عندنا لان الخلع طلاق والطلاق

(٩ - فتاوى رابع) ثم يسجد للسهو لانه لم يخرج من الصلاة بالسلام وعندهما اخرج منها ولا يعود الى سجود السهو ولا يمكنه العود الى سجوده الا بعد تمام الصلاة ولا يمكنه ان تمام العود الى السجود فجاء الدور وبيان انه لا يمكنه العود الى سجوده ما يكون جائزا فالجائز بالنص هو الواقع في آخر الصلاة ولا آخر لها قبل التمام فقلنا انه تمت صلاته وخرج منها فعلا للدور صلى الفجر ثم تذكر قبل السلام أو بعده انه ترك منها سجدة يسجد هاتر كهان من الاولى أو الثانية ثم تشهد ويسجد للسهو وان لم أو غلب على ظنه انها من

الركعة الاولى أو تجزى ولم يقع على شئ نوى القضاء * تذكر انه ترك سجدين ان علم انهما من الركعتين أو الاخيرة يسجد هما ويشهد ويسجد
للسهو وان علم انهما من الاولى صلى ركعة وان لم يعلم كيف ترك سجدين سجدين بنوى القضاء ثم يشهد ولا يسلم ويصلي ركعة لاحتمال كونهما من
الاولى * ولو ترك ثلاث سجديات يسجد سجدة ويصلي ركعة ويشهد ولا ينوي القضاء في السجدة وقال الهندي وان هذا اذا نوى التحاق السجدة
بالركعة الاولى أما اذا لم ينو ذلك (٦٦) يسجد ثلاث سجديات ويصلي ركعة وقال بكر يسجد ثلاث سجديات ويصلي ركعة مطلقاً ولو أربع

سجديات يسجد سجدين ويضم
الى الركوع الاول في رواية والى
الثاني في رواية ويصلي ركعة
أخرى * ترك سجدة من ذوات
الاربع ولا يعلم موضعها أو
علم يسجد واحدة ويعيد
التشهد لاحتمال كونها من
الاخيرة وان سجدين وعلم
انها من الركعتين أو الاخيرة
فسجدتين ويشهد ويسجد
للسهو وان علم انها من ركعة
قبل هذه الركعة الاخيرة يصلي
ركعة ويشهد ويسجد للسهو
وان لم يعلم فسجدتين ويقعد
ويصلي ركعة وان ثلاثاً لا يعلم
موضعهن يسجد ثلاثاً ويقعد
ويصلي ركعة ولو يعلم فسجدتين
ويقعد ويصلي ركعة ولو أربعاً
لا يعلم فاربعة سجديات ويشهد
ويصلي ركعتين ويقعد عقيب
كل ركعة لاحتمال انه ترك
سجدين من ركعتين
وسجدين من ركعة فيتم
صلاته بركعة ولو خسا يسجد
ثلاثاً ويشهد ولا يسلم ثم يصلي
ركعتين ويشهد عقيب كل
ركعة ولو ستا يسجد سجدين
ويصلي ثلاث ركعات ويقعد
في الثانية والثالثة ولو سبعاً
يسجد سجدة واحدة ويصلي
ثلاث ركعات ولو ثماناً
فسجدتين ويصلي ثلاث

يقتضى سابقة النكاح وكان هو في دعواه الطلاق متناقضاً فلا يسمع هكذا في فتاوى قاضيان * امرأة
ادعت على رجل انه تزوجها وأنكر الرجل ذلك ثم ادعى تزوجها فأقام البينة تقبل كذا في محيط
السرخسي * لو أقامت المرأة بينة على الطلاق ثلاثاً بعد ما اخلعت نفسها لها أن تسترد بدل الخلع وان
كانت متناقضة وكذلك الزوج اذا قاسم أخاه امرأته ميراثها أو أقر الأخ أنه وارثها ثم أقام الأخ بينة أن الزوج
كان طلقها فلا تقبل بينته ويرجع الأخ على الزوج بما أخذ من الميراث وكذلك المكاتبه اذا أدت بدل
الكاتبه ثم أقامت بينة على اعتاق المولى أياها قبل الكتابة تقبل وكذا العبد وكذا المرأة اذا قاسمت ورثة
زوجها الميراث وكلهم كبار وقد أقروا أنها زوجه ثم وجدوا شهوداً أن زوجها كان طلقها ثلاثاً في صحته
فأنهم يرجعون عليها بما أخذت من الميراث كذا في الفصول العمدية * قوم ورثوا داراً عن أبيهم وافتسموها
برضاهم فادعى بعضهم أن أباه كان تصدق بطائفة منهم لمومة عليه وأدعى ذلك لابن له صغير وقال مات ابني
فورثته مني وأقام على ذلك بينة فدعوا بما طاله وبينته مردودة ولو كان ادعى ديناً على أبيه صححت دعواه
وقبلت بينته على ذلك كذا في الذخيرة * اذا اقتسم القوم داراً والمرأة مقر بذلك وأصحابها الثمن فعزل لها
طائفة من الارض ثم ادعت أنه أصدقها أياها في صحته وأدعت أنها اشتريته منه بصدقها لا تقبل بينتها
وكذلك اذا اقتسموا أرضاً فأصاب كل انسان طائفة بجميع ميراثه عن أبيه ثم ادعى أحدهم في قسم الآخر
بناءً أو فخللاً وزعم انه هو الذي بناه وغرسه وأقام البينة على ذلك لا تقبل كذا في فتاوى قاضيان * اذا أقر
أحد الورثة ان هذا المحدث ميراث عن أبينا ثم ادعى انه وصية عن أبي لا بنى فلا ن وأقام البينة قبل لا تقبل
بينته ويكون متناقضاً وهو الاظهر هكذا في الظهيرة * لو أن رجلاً أقر أن فلان مات وترك هذه الارض
أو هذه الدار ميراثاً ثم بعد ذلك ادعى أن الميت أوصى له بالثلث تقبل بينته وأقراره السابق لا يجرحه من
دعوى الوصية * كذا لو ادعى ديناً قبل الميت وكذلك ورثته أقر واجمعاً أن هذه المواضع ميراث بيننا عن
أبينا ثم ادعى أحدهم أن ثلث هذه المواضع وصية من أبي لا بنى الصغير فلا ن وأقام البينة تقبل بينته كذا في
فتاوى قاضيان * استأجر من آخر محدوداً اجارة طويلة من سومة وأجره من غيره مقاطعة وأقر المستأجر
الثاني بالقبض ثم ان المستأجر الاول مع المستأجر الثاني فسحاً الاجارة الثانية بينهما وطالب المستأجر
الاول المستأجر الثاني بمال المقاطعة فقال المستأجر الثاني ان هذا المحدود كان في يدي الاجر الاول من
يوم الاجارة الثانية الى هذا اليوم ولم يجب على مال المقاطعة وأقام البينة الصحيح أنه لا تصح دعواه ولا تقبل
بينته لمكان التناقض ولو أقام المستأجر الاول بينة على أن الثاني قد قبض المستأجر وأقام الثاني بينة على
أنها كانت في يده الاول تمام المدة فيبينة الاول أولى (سئل) نجم الدين النسفي عن رجل ادعى ديناً في ركعة
ميت وصدقه الوارث في ذلك وضمن له ايفاء الدين ثم ادعى هذا الوارث بعد ذلك ان الميت قد كان قضى المال
في حياته وأراد اثبات ذلك بالبينة قال لا تصح دعواه ولا تسمع بينته هكذا في المحيط * سئل الشيخ الامام
ظاهر الدين عن خلع امرأته وقال في مجلسه ٢ (مر الندين خانه هيج حيزي نيست) ثم ادعى شيئاً من متاع
البيت أو أقسسته قال ان كان المدعى يقول كان هذا في البيت وقت الاقرار لا تسمع دعواه وان قال لم يكن

ترجمة

٢ ليس لي في هذه الدار شئ

ركعات وأما المغرب ففي السجدة الواحدة يسجد سجدة وفي السجدين يسجد هما ويصلي ركعة وفي الثلاث ثلاثاً وفي الاربع هذا
فاربعة ورعتين وفي الخمس فسجدة ورعتين وفي الست فسجدتين ورعتين * ولو صلى الفجر ثلاثاً بلا قعدة أخيرة ثم تذكر انه ترك منها سجدين
في قول لا يفسد ويحمل على تركهما من الثانية جملاً على الجواز والاصح الفساد لانها متى صحت من وجهه وفسدت من وجهه فلا احتياط في
الفساد وكذا الوتر ثلاث سجديات لاحتمال تركهما من كل ركعة ففسد ويحتمل انه ترك سجدة من الاولين وسجدة من الثانية فيجوز ولو أربع

عنا يفسد سجدين ويتشهد
ويقوم فيصلي ثلاث ركعات
سجد سجدتين ويقعد ثم يقوم
فيصلي ركعة ويقعد ثم يقوم
ويعلي أخرى ويقعد ثم يصلي
أخرى ثم يقعد ولتسعا
يسجد واحدة ثم يصلي ثلاث
ركعات فيسجد سجدة ثم يقوم
ويصلي ركعة أخرى ويقعد
ثم يقوم ويصلي ركعتين ويقعد
ولعشر اسجد سجدتين ويصلي
ثلاث ركعات * سلم وعليه
سهو فطلعت الشمس أو زالت
أو أحرمت بعد السلام قبل
السجود سقطت سجدة
السهم ولان النوافل لا تؤدى
في الاوقات المكروهة
(السابع عشر في التلاوة)
يستحب ان يقوم للسجدة
ويخرج منه الى السجود وان
كانت كثيرة متوالية قرأها
لا الحرف الاخير منها الا يجب
وان قرأ حرف السجدة
وحدها لا يجب ما لم يقرأ
أكثرها * الفوم اذا كان
لا يشق عليهم السجود وهم
متأهبون للسجدة جهرها
وان كان يشق عليهم أو ليس
لهم أهبة السجدة أو يعلم
عدم سجودهم خافت سواء
في الصلاة أو خارجها والاصل
وجوبها ان كان من أهل

الرجوب عليه أداء أو قضاء يلزم عليه والا لا * ولو سمع منهم عاقل بالغ مسلم يحجب عليه بسماعها * قرأها بالعربية يا
 مالم يعلم ولو بالفارسية فكذلك عند الامام مرضى الله عنه فهم السامع أو لا بعد ما أخبر أنها آية السجدة ولا تجب
 أو أصم لا تجب وان أخبر أنها آية السجدة تمحى به الانجيب ولا تنفسد ولا تنوب عن القراءة ولا يقرؤها
 لا يسجد الا دأى إلى تشويش الامر على الناس * قرأ آيتها فإنها كانت في آخرها أو قرأ بيا منه بان كان أقل من

التلاوة وان شاع سجد ثم عاد الى القيام وقرأ بقية السورة وان وصل بها سورة أخرى فافضل وان لم يأت بها على الفور حتى ختم السورة ثم ركع وسجد للصلاة سقط عنه سجدة التلاوة ولوركع بها على الفور وسجد للصلاة سقطت فوها في السجدة أم لا وكذا الوقوف بعدها آيتين * ولا خلاف ان سجدة التلاوة تنأى بالصلاة وانما الخلاف في الركوع قال بكر لا بد من النية وان قرأ بعدها ثلاث آيات وركع لا ينادى وقال شمس الأئمة ان ثلاث آيات لا يقطع الفور وانما يقطع (٦٨) الاكثر منها فلا ينوب عنها بعد الاكثر من ثلاث * وفي التجنيس لا بد في الصلابة من النية

أيضا وان سجد في الركعة الثانية لا بد من سجدة على حدة * كبر للتلاوة فظن من الركعة الركوع ثم كبر للنهوض منها فظنوا انه من الركوع فركعوا ورفعوا ان لم يزيدوا على هذا القدر لا تبطل صلاتهم * سمعها من غير وسجد معها في صلاته ان قصد انما عه فسدت * والمستحب في غير الصلاة ان يسجد مع التالي ويرفع رأسه معه * خربل يودع السجود وركع وتذكر في ركوعه انه كان يؤدى السجدة فسجد ورفع رأسه وقام جاز * مصلى النفل قرأها وسجد ثم فسدت صلاته أو المرأة قرأتها في الصلاة ولم تسجد حتى حاضت أو قرأ المسلم ثم ارتدوا العباد بالله تعالى ثم أسلم سقطت * قرأ المصلى ايها على الدابة عشر أو آخر كذلك على كل واحد واحدة لتلاوته وعشر لسماعه في رواية النوادر لان جمع الاماكن باعتبار الصلاة والتلاوة اثر الصلاة لا السماع وفي ظاهر الرواية يكفيه سجدة واحدة * سمعها من آخر ومن آخر أيضا وقرأها كفت سجدة واحدة في الاصح لاتحاد الآية والمكان

(نوع في التكرار) *

تكرارها باحد أمرين

بعد اقامة البينة وان قال قد كنت استوفيت من هذا المال كذا أو قال بالفارسية ٣ (جندين يافته بوم) بطلت بينته كذا في فتاوى قاضيخان * واذا أقام البينة أن له على فلان أربع مائة ثم أقر المدعى أن المنكر عليه مائة سقط عن المنكر ثلثمائة عند أبي القاسم وعن أبي أحمد عيسى بن النصير انما لا تسقط وعليه الفتوى كذا في الملقط * اذا ادعى رجل على غيره عشرة دراهم حاله فقال المدعى عليه ٣ (أرى ما را بتواين دهرم بايد دادن ولكن ما را از تو هزار درهم می باید حال) فهذه الدعوى الثانية لا تنصح اذا كان المالان من جنس واحد * كذا في الذخيرة * اذا قال المدعى عليه الدين ٤ (اين مبلغ مال كه دعوى ميكنی بتور ساینده ام) ثم قال ٥ (بقلان حواله كرده بوم واور ساینده است) فقد قيل لا تسمع هذه المقالة الثانية وقيل تسمع كذا في المحبط * رجل ادعى على رجل ألف درهم فقال المدعى عليه قد قضيتها في سوق سمرفند فطوب بالبينه فقال لا بينة لي على ذلك ثم قال بعد ذلك قضيتها في قرية كذا أو أقام البينة على ذلك تقبل بينته كذا في فتاوى قاضيخان * ساوم دارا في يد رجل ثمرهن على شرائهن من فلان ما لئكها لا يقبل الآن ببرهن على الشراء من فلان بعد المساومة أو على أن المساومة منه كان وكيل فلان بالبيع كذا في الوجيز للكردي * اشترى ثوبا أو ساومه أو استوهبه ثم ادعى أنه كان ملكه قبل الشراء أو قبل المساومة أو قبل الاستيلاء أو ادعى أنه كان ملكا * يوم المساومة فبات وتترك ميراثه أو وهبه له لا تسمع دعواه الا اذا صرح بملكه أو بعهده بالمساومة بان أثبت أنه قال عند المساومة ان هذا النوب لابي ووكلا بي بعهه مني فلم يتفق بينهما ببيع ثم ادعى الارث عن أبيه يقبل لعدم التناقص وكذا لو قال عند الدعوى كان لابي ووكله ببيعه فاشترى ثمرته ثم مات وترك ثمنه ميراثا لي يسمع ويقضى له بالثمن لانه ليس بمتناقض كذا في الكافي * ولو ادعى طليسانا وسأومه ثم ادعى مع أخ له أنه كان عليه قبل الشراء وقبل الاستيلاء أو ادعى أنه كان ملكا أبيه يوم المساومة فبات وتترك ميراثه ما لا تسمع دعواه في نصيبه وتسمع في نصيب صاحبه ويتخير في نصف الطليسان ان تفرق الصفة عليه ولو اشترى تراه وحده وقبضه أو لم يقبضه أو لم يشتره ولكنه سأومه ثم جاء أبوه وادعى أن الطليسان له تسمع ويرجع المشتري بالثمن على البائع وكذا اذا قضى لابي ولم يقبض الاب حتى مات وترك ميراثه سلم له الطليسان ويرجع بالثمن على البائع أما اذا لم يقض القاضي حتى مات أبوه لا يقضى للابن هكذا في الخلاصة * لو ادعى رجل شراء ثوب وشهد به بشراء من المدعى عليه وقضى أولا ثم زعم أحد الشاهدين أن النوب له أو لابي ورثته هو عنه لا تسمع دعواه ولو قال عند الشهادة هذا الثوب باعه منه لكنه لي أو لابي ورثته هو عنه يقضى بالبيع وتسمع دعوى الشاهد فاذا برهن على ما ادعاه قضى له لا تعاد التناقض ولو قال لا قول لا يؤدى الشهادة ثم ادعى لنفسه أو أنه لابي ووكله بالطلب تقبل كذا في الوجيز للكردي * رجل ساوم بولدة أو غرة نخلة أو نخل في أرض في يد غيره ثم أقام البينة أن الامة أو النخلة أو الارض له يقضى له بالامة أو النخلة أو الارض دون الولد أو الثمرة والنخل ولو ادعى الام مع الولد أو النخلة مع الثمرة أو الارض مع النخل لا تسمع دعوى النخلة أو الثمرة والولد كذا في الخلاصة * وكذلك لو كانت الامة

٣ كنت استوفيت هذا القدر ٣ ثم يلزمني أن أعطيك هذا عشرة الدراهم ولكن لي عليك ألف درهم حاله ٤ هذا المبلغ المال الذي تدعيه وصلته لك ٥ كنت حوّلته على فلان ووصله

اختلاف المكان أو الآية ولو كرر اسم عليه الصلاة والسلام أو مع مكررا قال المتقدمون تداخل كالسجدة وقال المتأخرون حاملا يتكرر واختلاف المكان يكون حقيقة وحكما كجلس النكاح اذا تبدل الى مجلس الاكل فالخاص ان متى كان في أمر فائق قطع ذلك الامر وشرع في آخر تبدل المجلس اذا كان الثاني أمرا كثيرا أما لو قل كما قل لثقتين أو شرب شربتين أو خطوتين أو كلمتين أو كان را كافتل أو بعكسه أو انتقل من زاوية البيت الصغير الى زاوية أخرى فلا واذا كان البيت كبيرا كدار السلطان أو كان قائما ثم قعد أو عكسه كفت سجدة

لان نام مضطجعا ثم قام وكبر حيث يتكرر ولو كان في زاوية الجامع ثم انتقل الى زاوية أخرى لا يتكرر فالخاصل ان الانتقال من موضع يصح الاقتداء منه على ما ذكرنا بفروعه لا يجعل المكان مختلفا فلا يتكرر الوجوب وان حكم بالاختلاف تكرر وروى في غير الظاهر ان الركوع ينوب عنها خارج الصلاة أيضا * (الثامن عشر في النذر والشروع) * نظرا الى الامام وهو يصلي الظهر فقال الله على أن أصلي به هذه الصلاة تطوعا وعلم انه لم يصل الظهر فدخل معه ينوي الظهر جازوا ولا يلزمه بالنذر شيئا لانه لا عبرة (٦٩) للتسمية عند الاشارة * افتتح الظهر مع الامام ينوي التطوع ثم علم

انه لم يصل الظهر فقطع الاول وكبر للظهر صح ولا شيء عليه وكذا لو شرع معه ينوي المكتوبة ثم تكلم ثم كبر ينوي النافلة ثم افسدها لاشي عليه الا الفرض (التاسع عشر في الفوائت) كان يرى النعيم الى الرسخ كما هو مذهب مالك والابتار بركة ثم انتقل الحق لا يعيد ماصلي ولو فعله بالجهل ثم تعلم اعادة الوتر وما صلي بالتيمم لان تبدل الاجتهاد يجهل في الاثني لافي الماضي لدليل النسخ * شفعي ترك صلوات ثم صار حنفيا لزمه الترتيب ولوان الحنفي صار شافعيًا قال مفتي الحن والانس الثبات على مذهب الامام خير * احتمل بعدما أدى العشاء وانتبه بعد طلوع الفجر اختار انه يعيد العشاء وهي واقعة محمد رحمه الله تعالى سئل عنها الامام رضي الله عنه فامر به بالاعادة * يعيد الصلاة المؤداة احتياطًا اختلف فيه لكن لا يعيدها في الاوقات المكروهة لانه نقل * ولا تنقض الفوائت في المسجد وانما يقضيها في بيته لان التأخير معصية فلا

حالة فقلت في يده فساوم بالولد بهد اقامة البيعة قبل القضاء بالامة وكذلك اذا قال الشاهدان ان الولد للمدعي عليه أو قال لا ندري لمن الولد وكذلك اذا لم تكن بيعة للمدعي ولكن المدعي عليه أقر ان الام له دون ولدها كذا في الذخيرة * لو برهن على مساومة وكيله في مجلس القضاء خرج الوكيل وموكله من الخصومة وان في غير مجلسه خرج الوكيل فقط وان برهن الموكل على أنه موكله غير جائز الاقرار برهن المدعي عليه على اقرار الوكيل فالموكل على دعواه وخرج الوكيل عن الخصومة كذا في الوجيز للكردي * ولو اشترى جارية متنبقة فلما جلت وكشفت نقابها قال المشتري هذه جارية ولم أعرفها بالنقاب لا تقبل دعواه ولا بينته وان اشترى منه متاعا في جراب مدرج أو ثوبا في مندبل ملف فلما أخرجه ونشره قال هذا متاعي ولم أعرفه تقبل دعواه وبينته قال محمد رحمه الله تعالى كل ما تمكن معرفته عند المساومة مثل الجارية المتنبقة القائمة بين يديه لا يقبل قوله انه لم يعرفه وكل ما لا تمكن معرفته حين المساومة مثل ثوب في مندبل أو جارية قاعدة عليها كسامة غطاء لا يرى منها شي تقبل دعواه وبينته كذا في محيط السرخسي * العبد المأذون اذا اشترى عبدا وقبضه ثم أقر ان هذا العبد الذي اشتراه من فلان قد كان فلان أعتقه قبل أن يبيعه منه فاشتراه وهو حر وأنكر البائع ذلك فان العبد مملوك له على حاله ولا يصدق المأذون فيما أقر به على البائع ولو كان العبد المأذون لم يقرب ذلك وانما أقر ان البائع كان باع هذا العبد من فلان قبل أن يبيعه مني وصدقه فلان في ذلك وكذبه البائع فان المأذون لا يصدق فيما ادعى على البائع حتى لا يسترد الثمن من البائع ويصدق في حق نفسه حتى يؤمر بدفع العبد الى فلان وان أقر البائع بما ادعى المأذون رجوع المأذون على البائع بالثمن وكذلك لو قام المأذون البيعة على ما ادعى على البائع أو حلف المأذون البائع على ما ادعى ونكل رجوع المأذون على البائع بالثمن فقد جع محمد رحمه الله تعالى بين ثلاثة فصول اقرار البائع بما ادعى المأذون واقامة المأذون البيعة على البائع وتحليف المأذون البائع على ما ادعى وأجاب في الكل ان المأذون يرجع على البائع بالثمن وهذا الجواب ظاهر في فصل الاقرار مشكل في فصل اقامة البيعة وفي تحليف البائع وكان ينبغي أن لا تسع البيعة من المأذون على ما ادعى ولا يكون له حق تحليف البائع على ما ادعى وقد وضع محمد رحمه الله تعالى هذه المسئلة في الزيادات والجامع في الحروز كرا ان المشتري لو أقام البيعة على ما ادعى من بيع البائع المبيع من غيره قبل أن يبيعه منه أنه لا تسمع دعواه ولو أراد أن يحلف البائع على ذلك ليس له ذلك فن مشايخنا من لم يصح ما ذكر في المأذون ومنهم من صححه واختلفوا فيما بينهم قال بعضهم في المسئلة روايتان على رواية الزيادات والجامع لا تسمع البيعة ولا يحلف البائع وعلى رواية المأذون تسمع البيعة ويحلف البائع وقال بعضهم ما ذكر في الزيادات والجامع قياس وما ذكر في المأذون استحسان كذا في المحيط * رجل قدم ببلدة واستأجر دارا وقبل له هذه دارا بثلث مائة وتركهاميرا مائة فقال ما كنت أعلم ذلك فادعى الدار لنفسه لا تسمع دعواه بعد ذلك لمكان التناقض كذا في الذخيرة * دار في يد رجل قال له رجل ادفع الى هذه الدار أسكنها فاني أن يدفع فادعى السائل أنها لا تسمع دعواه وكذا لو قال اعطني هذه الدابة أركبها أو قال ناولني هذا الثوب ألبسه ولو قال أسكني هذه أو أعطني هذه الدار أو هذه الدابة أو هذا الثوب ثم ادعى بعد ذلك لا تسمع دعواه كذا في فتاوى قاضيخان * في نوادر هشام قال سألت محمد رحمه الله تعالى عن تزويج المرأة ثم ادعى أنه اشتراها من يملكها قال لا قبل بينته على ذلك حتى يشهدوا أنه اشتراها من فلان بعد التزويج وهو

يظهرها ترك صلاة ولا يدري قضى صلاة يوم وليلة وان شئت الله هل صلى الفرض ان في الوقت يعيد وان شئت الله بعد لان الغالب من حال المسلم الاداء * مات وعليه صلوات يطعم لكل صلاة حتى الوتر نصف صاع وان لم يكن له مال يستقرض نصف صاع ويعطيه المسكين ثم يتصدق به المسكين على الوارث ثم الوارث الى المسكين ثم وثم حتى يتم لكل صلاة نصف صاع كذا ذكرنا * (العشرون في الصلاة على الدابة) * قال في الكبرى معنى قول المشايخ صلى على الدابة وسرجه نجس جاز ان تكون النجاسة عرق الحمار أو لعابه لانه مشكوك ولودما لا يجوز ان زاد

على أقل المانع وظاهر المذهب عدم الفصل بين الفرض والنذر والنفل الا لازم لم بالشروع على الارض والتطوع والوتر وسجدة التلاوة وصلاة
الحنافة لا تجوز على الدابة ويجوز النفل خارج البلدة والفرض أيضا بان كان في سفر فامطرت السماء وابتل الارض ومن لم يجد مكانا يابسا
وقف عليها مستقبلا اليها او ما أن أمكنه إيقاف الدابة والا لا يلزم الاستقبال وهذا اذا كان وجهه يغيب في الطين وان كانت مبتلة وصلى على
الطين ان ظاهره هذا اذا كانت الدابة (٧٠) تسير بنفسها أما اذا سيرها لا يصح الفرض ولا التطوع لانه عمل كثير وكذا لو خاف من عدو او

ملكها كذا في المحيط * في المستقى بشرع أبي يوسف رحمه الله تعالى شاهدان شهدا على رجل أنه طلق
امرأته ثلاثا وأنفذ القاضي شهادتهما ثم ادعى أحد الشاهدين أنها امرأته تزوجها قبل الذي طلقها ولى
على ذلك بينة والمرأة تجحد لا يقبل ذلك منه وكذلك لو لم يكن شاهدا أنها امرأته وشهدا أنه طلق هذه ثلاثا
وكذلك هـ ذافي العتق والبيع وغير ذلك اذا جحد البائع دعوى الشاهد وقال المانع على وكذلك اذا قال
الشاهد نحن امرأته بالبيع سواء كان البائع جاحدا للبيع أو كان المشتري جاحدا للشراء ولو شهدا فرد
الحاكم شهادتهما ثم ادعى لهما أنفسهما فليس لهما في ذلك دعوى فان لم يشهدا عليه عند الحاكم لكن شهدا
على المباينة وختم على الشراء من غير اقرار بكلام فان هذين لا تقبل لهما دعوى وفيه أيضا عن محمد رحمه
الله تعالى عن رجل شهد على رجل أنه طلق هذه المرأة ولم يشهد أنها امرأته وأجاز القاضي شهادته ثم ادعى
الشاهدان أنها امرأته وقال أنال ما أعرفها ولم أكن دخلت بها قبلت بينته وكذلك لو شهد على اقرار المرأة أنها
امرأته ولم يشهدان أنها امرأته وأجاز القاضي عليها اقرارها وجعلها امرأته ثم أقام الشاهد بينة أنه تزوجها
منذ سنة وان لم أعرفها قبلت بينته ويطل قضاء القاضي ويردها على الشاهد فصارت مسئلة الطلاق
مختلفة بين أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة * ادعى عينا في يدي رجل ملكا مطلقا ثم ادعاه
في وقت آخر على ذلك الرجل عند ذلك القاضي بسبب حدث صحت دعواه ولو ادعى أولا الملك بسبب ثم ادعاه
بعد ذلك على ذلك الرجل ملكا مطلقا عند ذلك القاضي لا تصح دعواه كذا في المحيط وعليه الفتوى هكذا
في الفصول العمادية * لو ادعى الناج أولاف دابة ثم ادعاه بعد ذلك بسبب عند ذلك القاضي ينبغي أن
لا تصح دعواه الثانية بخلاف ما اذا ادعى الملك المطلق أولا ثم ادعاه بعد ذلك بسبب عند ذلك القاضي كذا في
المحيط * رجل ادعى على آخر نصف دار معين ثم ادعى بعد ذلك جميع الدار لا تسمع وعلى القلب تسمع كذا في
الخلاصة * والصواب أنها تسمع في الوجهين جميعا الا اذا كان قال وقت دعوى النصف لاحق فيها سوى
النصف فينشد لا تسمع دعواه جميعا كذا في المحيط * ولو ادعى دارا في يد رجل بسبب الشراء وظاهر أن
الدار المدعاة يوم الدعوى لم تكن في يدها المدعى عليه بل في يد غيره ثم ان هذا المدعى ادعى هذه الدار في مجلس
آخر على صاحب اليد ملكا مطلقا قبل لا تسمع وهو الاصح وهذا اذا ادعى الشراء أولا ولم يذكر القبض ولو
ادعى الشراء مع القبض أولا ثم ادعى بعد ذلك على ذلك الرجل عند ذلك القاضي ملكا مطلقا قبل لا تسمع قبل
ينبغي أن يكون فيه اختلاف المشايخ كما اذا ادعى الشراء مع القبض وشهد الشهود بالملك المطلق فيه
اختلاف المشايخ هكذا في الفصول العمادية * دار في يد رجل بزعمه اشتراها من رجل فجاء رجل وادعى
عند غير القاضي أنها داره تصدق بها على الذي باعها من ذي اليد ثم رفع المدعى الذي في يده الدار الى القاضي
بعد شهر أو سنة وادعى أنها داره اشتراها من الذي زعم ذواليد أنها اشتراها منه فان ذكر تاريخ الشراء قبل
تاريخ الصدقة لا تقبل شهادة شهوده وان ذكر تاريخ الشراء بعد تاريخ الصدقة قبلت شهادته هكذا ذكر في
الاقضية * واذا لم يذكر التاريخ تقبل شهادة الشهود وقال محمد رحمه الله تعالى ولا بألى قال في الصدقة
قبضت أولا ثم قبض قال محمد رحمه الله تعالى لو كان ادعى الصدقة بعد تاريخ الشراء لا يرجع بالثمن على
البائع هكذا في الذخيرة والمحيط في فصل الناقض بين الدعوى والشهادة * لو ادعى دارا شراء من أبيه ثم
ادعى الميراث تسمع ولو ادعى أولا بسبب الارث ثم ادعى الشراء لا تقبل ويثبت الناقض كذا في خزنة المفتين

سمع أو اوص أو مرض أو كانت
جوحا نزل لا يمكنه الركوب
أو شيخا حاله كذلك لا يجعين
ولا بعد اذا قدر كمر يض
أو ما ثم زال المرض وان صلى
عليها المطران لم يقدر على
الايقاف صلى عليها موميا
ولو سائرة وان قدر على
الايقاف لم يجز الايماء عليها
وكما تسقط الاركان بالعدو
يسقط الانحراف الى القبلة
أيضا وكيفية الايماء ان يشير
الى جهة ويجعل السجود
أخفض من الركوع سائرة
كانت أو واقفة وكذا المختفى
عن العدو ولو تحرك يتف
عليه العدو أو ما الى أي وجه
قدر قاءه أو قائما كيف
قدر ولا يصلي عليها بجماعة
بل فرادى فان صلا بجماعة
فصلاة الامام تجوز لا القوم
وعن محمد جواز صلاة الكل اذا
كان البعض يجنب البعض
(الحادي والعشرون في
الريض) * قولهم اذا عجز
عن القيام لم يردوا به انه
مقعد بل أريد به خوف زيادة
المرض أو بطل البرءان قدر
على البعض بان قدر على
التحريم قائما أو على بعض
القراءة لزمه ذلك قال الامام
الحلواني وهو الصحيح حتى

لوتر ذلك المقدور وخفت أن لا يجوز لو قدر على القيام متكئا أو على الاعتماد على العصا أو خادمه أو على القعود متمكنا لا مستويا * ادعت
أو على الاستناد الى الجدار أو انسان أو سادة لزمه الاتكاء قائما في الفصل الاول والاستناد قاعدا في الفصل الثاني ولا يجوز القعود
في الاول والاضطجاع في الثاني واذا عجز عن الايماء بالرأس فاختار ما قاله الامام السرخسي انه تسقط الصلاة عنه بذكره ان يرفع الموى
الى وجهه عودا أو شيئا يسجد عليه فان كان لا يخفض رأسه أصلا لا يجوز وان خفض رأسه وانخفض للسجود أزيد من الركوع جازع

الايام في الاصح وقيل جازعن الاصل وقيل لا يجوز وان كانت الوسادة على الارض جازعن السجود * قالوا اذا سجد على لبنة أو آجرتين يجوز ولوعلى لبنتين لان الارتفاع كثير * ان صلى في منزله قدر على القيام وان خرج الى الجماعة لا يصل في بيته في الاصح وقال الامام الازجندى يخرج ولكن يحرم قائما ثم يقوم اذا جازال ركوع ويركع من القيام * كل من لا يقدر على أداء ركن الاجدث يسقط عنه ذلك الركن واذا سجد سال وان قام وركع أو مالا يؤتى * ومتى اعترته غلظتان تجزى احدهما في النفل (٧١) الاخرى * صلى المكتوبة بالتجزي في النافلة كن ابنتي بان

يصلى بلا قراءة أو طهارة وبين الائمة يؤتى لجواز الاداء على الدابة موميا وعدم الجواز بلا قراءة وطهارة أصلا * مريض تحت ثوب نجس يصل عليه ان كان لا يقدر على ازالته بان يتنجس من ساعته ما يسط تحته أو يزيد مرضه بازائه من تحته جاز والا * اذا غمز المرء عن الائمة بالرأس أيضا يؤخرها فاذا صح فان زاد المانع على يوم وليلة سقط عنه الفرض في الاصح كما في الانغاء لان مجرد الهقل لا يكفي لتوجه الخطاب لما عرف في مسئلة الاقطع * (الثنائي والعشرون في السفر) * يعتبر مجاوزة العمران عن الجانب الذي خرج لامن جانب آخر ولو كان في هذا الجانب محلة متصلة في القديم بالمصر وانفصلت الآن يعتبر مجاوزتها أيضا لان بقاءها ليس بشرط حتى جازعني الجمعة ولا يعتبر مجاوزة الفناء الا اذا كان بينه وبين المصر أقل من غلوة وليس بينهم امر رعة أو كانت القرى متصلة برض المصر يعتبر حينئذ مجاوزة الفناء لا القرى وان

* ادعت المرأة مهر المثل ثم ادعت بعد ذلك المسمى تسمع دعواها الثانية ولو ادعت المسمى أولا ثم ادعت مهر المثل لا تسمع دعواها الثانية كذا في المحط * امرأة تطالب زوجها بمهرها فقال الزوج مرة أو فيتها ومرة قال أدبت الى أيها قالوا لا يكون مناقضا كذا في الفصول الاستروشنية * واقعة الفتوى ٢ (مردى زنى را كه خدمت او ميكرد بشوهرى داد بعد از آن دعوى ميكنند كه آن زن در نكاح من بوده است ومن طلاق نداده ام) هل يسمع ذلك منه ينبغي أن لا يسمع للتناقض الظاهر قاله الاستروشني كذا في الفصول العمادية * امرأة باعت كرمًا فادعى ابنها وهو غير بالغ أن الكرم له ورثه من أبيه وصدقته أمه البائعة وزعمت أنها لم تكن وصية له قالوا ان كانت ادعت وقت البيع أنها وصية الصغير لا يقبل قولها بعد ذلك أنها لم تكن وصية له وكانت عليها قيمة المبيع للصغير باقرارها على نفسها أنها استهلكته بالبيع والتسليم ولا تسمع بينة الغلام الاباذن من له ولا ية عليه كذا في فتاوى قاضخان * اذا كانت الدار في يد رجل جازع رجل وادعى أنها داره ورثها من أبيه منذ سنة وأقام البينة أنه اشترها من الذي في يديه منذ سنتين والمدعى يدعى ذلك فالقاضي لا يقبل هذه الشهادة ولا يقضى بالدار للمدعى فان وفق المدعى فقال كنت اشتريتها منذ سنتين من ذي اليد كاشهد الشهود ثم يعثمان أبي ثم ورثها من أبي منذ سنة فشهد الشهود بذلك قبلت شهادتهم وقضى بالدار له وكذلك اذا ادعى هبة أو صدقة مكان الشراء كان الجواب فيه كالجواب فيما اذا ادعى الشراء كذا في المحط في فصل التناقض بين الدعوى والشهادة * لو ادعى الصدقة منذ سنة ثم ادعى الشراء منه منذ شهرين وأقام البينة لا تقبل الا اذا وفق فقال تصدق على وقبضته ثم وصل اليه بسبب من الاسباب فجدني الصدقة فاشتريتها وبين أن الصدقة هي السبب والشراء كان تخليصا للملكة كذا في الخلاصة ولو ادعى الصدقة منذ سنة فشهد شهوده انه اشترها منه منذ شهر لا يقبل الا أن يوفق فيقول تصدق به على منذ سنة وقبضته ووصل اليه بسبب وجدني الصدقة فاشترى به منه منذ شهر فاذا وفق وأثبت بالبينة قبلت بينته كذا في فتاوى قاضخان في باب من يكذب الشاهد * واذا ادعى دارا في يد رجل أنه وهبها له وأنه لم يتصدق بها عليه وأقام شاهدين على الصدقة وقال لهم هم الى قط وقد ادعى الهبة عند القاضي فهذا كذاب منه لشاهديه فلا تقبل وكذلك لو ادعى انه اميراث لم يشترها قط ثم جاء بعد ذلك فقال هي بشراء ولم أرها قط فجاوب شاهدين على الشراء منذ سنة فهو باطل فان ادعاها هبة ولم يقل لم يتصدق بها على قط ثم جاء بعد ذلك بشهود على الصدقة وقال لما جدني الهبة سأنته أن يتصدق بها على ففعل أجزت هذا وكذلك لو قال ورثتها ثم قال جدني الميراث فاشترى بها منه فجاوب شاهدين على الشراء وهذا بخلاف ما لو ادعى الشراء أولا ثم جاء بشاهدين يشهدان أنه ورثه من أبيه كذا في المبسوط * لو ادعى أنها له ورثها من أبيه ثم ادعى هو مع آخر أنه ما ورثها من الميت وأقاما البينة على ذلك تقبل كذا في الخلاصة * صبي له عقارات موروثه ادعى بعد بلوغه عقارا من عقاراته على رجل أن وصيه باعه مكرها وسلم مكرها فأراد استرداده من يدي المشتري ثم ادعى مرة أخرى ذلك العقار أن وصيه باعه بغبن فاحش فالقاضي يسمع منه الدعوى الثانية كذا في الذخيرة * رجل اشترى من رجل عبدًا ثم ان البائع ادعى أنه كان فضولي في هذا البيع وأراد استرداده من يدي المشتري

ترجمة

٢ رجل زوج خادمة له ثم ادعى أنها كانت تحت نكاحه وأنه لم يطلقها

كان أحد الطريقين الى المقصد مدة السفر لا الاخر فسلك الابدع بلادا قصر عن سدنا * جاوز عمران مصر ثم بداه ورجع الى المصران كان مولده او تزوج به فقد أقام لنقصه قبل الاستحكام وكذا لو أحدث وانصرف الى المصر للوضوء ثم علم بالماء في رحله ثم حتى يسير من وطنه ولا يصير مسافرا بالنية كالابصير المسافر مقيما بالنية ولو كان بعد ما تم السفر لعله لا يتم مجرد العزم ما لم يدخل وطنه فاذا دخله أم * صلى الظهر أربعين مرة من وقته الى السفر صلى عصر اليوم ركعتين ثم عاد الى المصر وعلم انه صلاهما بلا وضوء أعاد الظهور ركعتين والعصر أربعين مرة

التعددياً آخر الوقت وقد كان في الظهر مسافراً وفي العصر مقبلاً * مسافر حبسه غريمه في مصر والغريم اماموسراً ومعه بقضاء
أو ان لا يقضى أبداً ولم يعتقد ولم ينو ان لا يقضى في الوجه الأول صلى صلاة المسافرين لأنه لم يعزم على الإقامة ولم يحل للطالب حبسه وفي
الوجه الثاني وهو ان اعتقد ان لا يقضى أبداً ثم لأنه نوى الإقامة أبداً وفي الثالث قصر لعدم العزم والوجه الثاني رواية في الخارج الذي
يدخل دمشق أو يغادره ما الله (٧٣) تعالى في أول رمضان ولا ينوي الإقامة لكن يعلم أنه لا يخرج الامع القافلة في نصف

وأنكر المشتري ذلك أو ادعى المشتري أن البائع كان فضولياً في هذا البيع وأراد استرداد الثمن لا تصح دعواه
وان أراد أن يقيم بينة على ما ادعى من كونه فضولياً في البيع لا تصح بينته وكذا اذا لم تكن له بينة وأراد أن
يحلف صاحبها على ما ادعى من كونه فضولياً في البيع ليس له ذلك كذا في المحيط * ادعى عليه أنه اله ثم
ادعى أنها وقف عليه تسمع ولو ادعى أو لا الوقف ثم ادعاها لنفسه لا تسمع كذا في الوجيز للكردي * رجل
باع ضيعة ثم أقام البينة أنه كان وقتها عليه وعلى أولاده قال لا تسمع للتناقض وان أراد تحليف المدعى عليه
ليس له ذلك وان أقام البينة تقبل بينته وقد قيل القول بعدم القبول أصوب وأحوط هـ كذا في المحيط
السرخسي * وفي الاجناس مشتري الارض اذا قرأ ان الارض المشتراة مقبرة أو مسجد وأخذ القاضي
اقراره بحضور من يخافه ثم أقام المشتري البينة على البائع ليرجع بالثمن عليه قبلت بينته كذا في المحيط
* ولو ادعى المشتري على بائعه أن الارض التي بعث منى وقف على مسجد كذا تقبل وتنفذ البيع عند
الفقيه أبي جعفر رحمه الله تعالى قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وبه نأخذ وقيل لا يقبل والا لولأصح
كذا في الفصول العبادية * لو ادعى مالاً بسبب الشركة في يده ثم ادعى ذلك ديناً عليه تسمع وعلى العكس
لا تسمع لان مال الشركة قد يصير ديناً بالحدود والدين لا يصير شركة كذا في الفصول الاستروشنية * رجل
ادعى على آخر أنه كان افلان عليك كذا وكذا وقد مات فلان وصار ماله عليك ميراثاً فقال المدعى عليه
أنا أوفيته هـ هذا المال المدعى وذهب ليأتى بالبينة فلم يأت ثم ان المدعى أعاد دعواه فأتى في مجلس آخر فقال
المدعى عليه لا علم لي بوراثة نسمع ذلك منه كذا في المحيط في الفصل الحادي عشر من كتاب الدعوى * رجل
ادعى على امرأة أنه تزوجها وأنه كرت ثم مات الرجل فجاءت تدعى ميراثه فلها الميراث كذا في المحيط في
الفصل التاسع في دعوى الميراث * ولو كانت المرأة ادعت النكاح فأنكر الرجل ثم مات فطلب الرجل
ميراثها وزعم أنه كان تزوجها كان له الميراث هكذا روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في النوادر كذا في
فتاوى قاضيخان * ولو أن امرأة ادعت على زوجها أنه طلقها ثلاثاً وأنكر الزوج ذلك ثم مات الزوج
فطلبت ميراثها منه قال لم أثرها منه وكذلك ان كانت أ كذبت نفسها وزعمت أنه لم يطلقها قبل موته كذا
في المحيط * رجل في يديه مملوك ادعاها رجل أنه مملوكه والذي في يديه يجحد وادعاها لنفسه فحلفه القاضي
ما هو هذا المدعى فأبى أن يحلف وقضى القاضي عليه بنكوله فقال الذي في يديه قد كنت اشتريته منه قبل
الخصومة وأقام على ذلك بينة قبلت بينته وقضى له به ولا يكون أبواً الميراث كذا بالشهود والشراء ولو أقام
بينة على أنه لي ولدي ملكي ثم أقام بينة أني اشتريته من فلان آخر سوى المدعى لا تقبل منه البينة هكذا
في الذخيرة * في نوادر عيسى بن أبان ثلاثة نفر أقاموا بينة على رجل ليعال لهم قبله من ميراثهم عن أبيهم
وقضى القاضي به لهم ثم أن أحدهم قال بعد ذلك مالي في هـ هذا المال الذي قضى لنا به على فلان من حق
وانما هـ هذا اخوي قال لا يبطل هذا القول عن المقتضى عليه شيء الآن يقول ما كان لي أصلاً في هذا المال
شيء وما هو الا اخوي فحينئذ يبطل حقه عن المقتضى عليه ولو قال قبل أن يقضى القاضي له بالمال مالي في
هـ هذا المال حق وما هو الا اخوي يسأل عن ذلك بأي وجه صار له ما دونك وانما ادعيتهم من ميراث أبيكم
فان جاء بوجه يكون له فيه من قوله مخرج قبل منه وان قال هذا القول ثم مات قضى القاضي به للاخوين
بالمثلين وترك نصيب المقر ولو كان الذين أقاموا البينة هم الذين تولوا دعوتهم ولم يدعوا المال عليه من

شـ والانه يتم لدلالة الحال
على الإقامة واسان الحال
أنطق الدائن والمدينون مسافر
فلما سارا ثلاثاً نجس المدينون
ان كان ملياً فالبيه البينة
لا مكان خروجه من الحبس
بقضاء الدين وان كان معسراً
فلى الدائن لعدم امكانه
* صبي ونصراني خرجا الى
مسيرة ثلاث فبلغ الصبي في
بعض الطريق واسلم الكافر
قصر الكافر لا اعتبار قصده
لا الصبي في المختار والامام
الفضلي على انها يمتان
الصلاة * المسافر الامام نوى
الإقامة ليمتكن من اتمام
الصلاة لا يتم لان حاله مبطل
لعزيمته * خرج الامير مع
الجيش لطلب العدو ولا يقصر
وان طال سيره وكذا اذا خرج
لقصده مصر دون مدة سفر ثم
منه الى آخر ذلك لعدم بنية
السفر وكذا الامام والخليفة
والامير والكاشف ليفحص
الرعية وقصد كل الرجوع
متى حصل مقصوده ولم
يقصدوا مسيرة سفر قصر
أتموا وفي الرجوع لو من له
مدة سفر قصر واهـ (نوع
آخر) * عبد بينت ما نوى
أحدهما الإقامة لا الآخر
ان كان بينهما ما مهاباة يتم

العبد في نوبة المقيم ويقصر في نوبة المسافر وان لم يكن بينهما مهاباة يقع على رأس الركعتين ثم يصلي ركعتين فيكون اربعاً الميراث
لانه مقيم ومسافر فيصلي صلاتهما * خرج مع مولاه ولا يعلم بحاله سألته وعمل بخبر مولاه فان لم يخبر ان خرج من موضع الإقامة أتم وان خرج
من موضع السفر قصر عملاً بدلالة الحال والاصل وان نوى المولى الإقامة ولم يعلم به العبد وقصر ابائاً ثم علم أو سأل مولاه ولم يخبره وقصر مدة
ثم أخبرها أعاد قصر هذا اذا علم من قول المولى وفعله انه نوى الإقامة وعلم به استحبابه لا العبد أما اذا نوى بقلبه ذلك ولم يتكلم ولم يعلم بها

العبد لا يلزم التمام قبل العلم وكذا المرأة قال في شرح الطحاوي الاصح عدم لزوم قبل العلم وجواز ماضى بلا إعادة * باع العبد مولاه المسافر من مقيم وهو في الصلاة صار فرضه أربعاً * أم العبد مولاه وجاعة المسافر ونوى المولى الإقامة فيها صحت النية في حق المولى والعبد لا في حق القوم في قول محمد رحمه الله تعالى ريقصر العبد ويقدم واحداً مسافراً للسلام بالقوم ثم يقوم العبد والمولى فيتمان ويقوم المولى بأداء العبد في الصلاة ويشير بإصبعيه أولاً ثم يشير بإربعة أصابع يعني صارت الركعات أربعاً (٧٣) وكذا لو أوم مسافراً مثله أو مقيماً فأحدث

الامام واستخاف المقيم لا تصير

صلاة المسافر أربعاً

وبعض جوزوا له ترك السنن

والامام الفضل في أبي جواز

تركها كما منع جواز القصر

لان السنن لتكامل الفرائض

والنقص في السفر ربما

يكون أكثر والشرع ورد

بالقصر في الفرائض لا غير

والمختار انه لا يأتي بها في حال

الخوف وبأني في حال القرار

والامن وقد صح في كتب

الاحاديث الصحاح عن

جاعة من الصحابة ترك

السنن في السفر وقالوا لو

صلينا السنة لا كلنا الفريضة

* (الثالث والعشرون في

الجمعة) * خطب محمد ناو

جنباً ثم وضاً أو اغتسل

وصلى جازوا لذهب الى منزله

أو كل أو جامع واغتسل

بعد الخطبة أعادها * صبي

خطب بأذن الامام وصلى

بالناس بالغ جازوا نص في

كتب أصحابنا ان اتحاد

الامام والخطيب أفضل

ولكنه ليس بشرط وهو

الاصح عند الشافعي وفي وجه

عنه وقول عنا وعن مالك

انه شرط لان المتوارث اتحاد

الخطيب والامام في القرون

الاول قلنا هو شرط كمال

المهابة لاتمامها الا يرى

الميراث ولكن من شئ باعوه ثم قال أحدهم مال المال الالهذين مالى فيه حق كان المال كله لهذين ولم يطل عن المدعى عليه شئ كذا في المحيط في الفصل العشرين فيما يطل دعوى المدعى من قوله أو فعله

(الباب التاسع في دعوى الرجلين * وفيه أربعة فصول)

* (الفصل الاول في دعوى الملك المطلق في الاعيان) * قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل اذا ادعى رجل داراً في يدي رجل أو عقاراً آخر أو منقولاً أو أقالماً البيعة قضى بينة الخارج عند علمائنا الثلاثة هذا اذا لم يذكر تاريخاً فأما اذا ذكر تاريخاً فإن كان تاريخهما على السواء فكذلك الجواب أنه يقضى للخارج منهما وان أثار تاريخاً سبق فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر يقضى لاسبقهما تاريخاً واذا أرخ أحدهما ولم يؤثر الآخر فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقضى للخارج هكذا في المحيط * دار في يدي رجل ادعى رجل أن اداره ملكها منذ سنة وأقام صاحب اليد بينة أنه اشترها من فلان منذ سنتين وهو يملكها وقبضها قضى به المدعى الخارج كذا في الظهيرية * اذا ادعى الخارج أنه عبده كاتبه على ألف درهم وأقام على ذلك بينة وأقام ذوال اليد بينة أنه عبده كاتبه على ألف درهم قال جعلته مكاتباً بينهم ما يؤدي اليه ما جميعاً كذا في الذخيرة * لو ادعى أحد مدعيه أنه دبره وهو يملكه وأقام على ذلك بينة وادعى الآخر أنه كاتبه وهو يملكه كانت بينة التدبير أولى كذا في المحيط * اذا ادعى ملكاً ما فاقوا كان في يدي ثالث ولم يؤثر آخر أو أثار تاريخاً واحداً فهو بينهما نصفين هكذا في الخلاصة * وان أرخا واحداً سبق في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أي حنيفة رحمه الله تعالى وأبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر ومحمد رحمه الله تعالى الاول يقضى لاسبقهما وان أرخ أحدهما أو أطلق الآخر في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقضى بينهما ما هو الصحيح واختلفت الروايات عن صاحبيه قال الامام المعروف بخواتم زاده ان الصحيح على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاول ومحمد رحمه الله تعالى الآخر يقضى بينهما نصفين كما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان * دار أو منقول في يدي رجلين وأقام كل واحد منهما ما بينة على ما ادعى ان لم يؤثر آخر أو أثار تاريخاً على السواء يقضى بينهما نصفين وان أرخا وتاريخ أحدهما سبق فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر وهو قول محمد رحمه الله تعالى أولاً يقضى لاسبقهما تاريخاً وان أرخ أحدهما ولم يؤثر الآخر فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقضى به بينهما ما كذا في القول الذي لا يعتبر التاريخ وعلى القول الذي يعتبر التاريخ يقضى للمؤرخ عند أبي يوسف رحمه الله تعالى ولغير المؤرخ عند محمد رحمه الله تعالى لان غير المؤرخ أسبقهما تاريخاً هكذا في المحيط * عبد في يدي رجل أقام رجل البيعة أنه عبده غصبه ذوال اليد منه أو قال استأجره ذوال اليد منه أو استعاره منه أو ارتنه منه وأقام ذوال اليد بينة أنه ملكه أعتقه أو دبره أو كانت أمة أقام ذوال اليد بينة أنه استولدها كانت بيعة الخارج أولى وقضى له بالعبد كذا في الذخيرة في الفصل الثاني عشر في دعوى النكاح * رجل في يده دار وأقام رجل أجني عليه البيعة أنها اداره وأقام رجل آخر البيعة أنها اداره غصبها منه هذا المدعى الآخر فانه يقضى بالدار للشهود له بالغصب وكذلك لو كان مكان دعوى الغصب دعوى الايداع كذا في المحيط * ادعى بكر يتاهو في يدي سعد وزيد وبرهن أنه له وكل واحد منهما

(١٠ - فتاوى رابع) ان الامر كان هو الخطيب في تلك القرون الاول * خطب وحده لا يجوز ولو حضرها واحد أو اثنان وصلى بالثلاثة جاز * خطب بحضور النساء فقط لا يجوز ولو كانوا رجالاً نياماً أو صماً أو ممالئاً أو عبيداً جازوا الاذن بالجمعة اذن بالخطبة وكذا العكس حتى لو قال جمع ولا تخطب لا يعمل النبي والخطبة بحضور الامام لا تكون اذا مال بالمر بها * أحدث بعد الخطبة فامر من لم يشهد بالجمعة لا يصح وفي الخلاصة ولو أمر الأمور من شهد بالجمعة لا يصح أيضاً لان المتعدية تفرع القائمة وكذا لو أمر كافراً أو صلياً فامر ارجلا اهلاً لا يصح وفي الخلاصة

يصح الثاني وان لم يصح الاول * ولو شرع في الجمعة واحدة فاستخلف من لم يشهد هاصح لان الخليفة قائم مقام الاول حتى يصح استخلاف المسبوق ولم تنقلب صلاة المؤتم المسافر اربعا باستخلاف المسافر المقيم * امر الخليفة ذميا او صيبا باقامة الجمعة بلا علم بحالهما قاهر الاهل بالاقامة لا يصح ولو اسلم أو بلغ هذا صلى أو أتم الغير صح ولو أحدث وقدم ذميا أو أتم بهم الجمعة لا يصح وان اسلم بعد الاستخلاف وان استأنف الخطبة والصلوة بعد الاسلام صح (٧٤) * (نوع ما يحرم في الصلاة) * يحرم في الخطبة كالاكل والشرب حال الخطبة ولا يحل

للخطيب ان يكلم فيها الا بالامر بالمعروف ولا يحل للسامع الكلام أصلا وان أمرا بالمعروف وان بعد من الامام اختلافوا فمن الثاني واختار محمد بن سلمة السكوت ونصير ابن يحيى اختار قراءة القرآن وأما دراسة الفقه والنظر فيه فذكره البعض وقيل لا بأس به وعن الثاني انه كان يصحح الكتب في وقت الخطبة بالقلم * واختار الدنو من الامام أولى وان سمع مدح الظلمة ثم خروج الامام بقطع الصلاة وان صلى ركعة ثم خرج أضاف اليها أخرى ويسلم ذكره في النوادر وان كان نوى اربعا وقد قيد الثالثة بسجدة أضاف اليها أخرى وان لم يقيد الثالثة بسجدة قبل يتم ويخفف في القراءة وقيل يعود الى التعدد وان كان في بين الامام أو يساره قريبا منه ينحرف اليه مستعدا لسماع الخطبة * تذكر الامام في الجمعة انه ترك الشجر يقضى الفجر ويعيد الخطبة فان لم يعد أجزأ * وتجاوز الجمعة في فناء المصر وهو الموضع المعد لمصالح المصر المتصل به وفقد بعضهم الفناء بالغلاة وقيل بفرسخين حتى قيل ان جواز

برهن أنه له فنصفه لـ كـ ونصفه لهما ولو ادعى بكر الغصب أو الوديعة على سعد فربعه لزيد وما بقي لبكر (والاصل) أن الخارجين اذا تنازعا في عين وادعى أحدهما الغصب على صاحبه وبرهنا فالقاضي يقضى بينة مدعى الغصب ولا يقضى بينة المدعى عليه الغصب كذا هنا ولو ادعى بكر الغصب على سعد وسعد عليه وادعى زيد ملكا مالقا فنصفه لبكر ونصفه لهما ولو ادعى بكر على سعد وسعد على زيد وادعى زيد ملكا كاملا فربعه لزيد وما بقي لبكر ولو ادعى بكر على سعد وسعد على زيد وادعى زيد ملكا كاملا فربعه لزيد وما بقي لبكر ولو ادعى بكر على سعد وسعد على زيد وادعى زيد ملكا كاملا فربعه لزيد وما بقي لبكر ولو ادعى بكر على سعد وسعد على زيد وادعى زيد ملكا كاملا فربعه لزيد وما بقي لبكر ولو ادعى بكر على سعد وسعد على زيد وادعى زيد ملكا كاملا فربعه لزيد وما بقي لبكر

(الفصل الثاني في دعوى المالك في الاعيان بسبب الارث أو الشراء أو الهبة أو ما أشبه ذلك) دار في يدي رجل ادعاه رجلان كل واحد منهما ما يدعي أنه اداره ورثها عن أبيه فلان وأقام على ذلك بينة فان لم يؤرخا أو أرخا وتاريخهما على السواء يقضى بالدار بينهما وان أرخا وتاريخ أحدهما أسبق فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى آخر اعلى ما ذكر في المتفق وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى آخر اعلى ما في الاصل وهو قول محمد رحمه الله تعالى أول اعلى ما رواه ابن سميعة عنه يقضى لاسبقهما تاريخا كذا في الذخيرة * وكذا ان أرخا ملك المورثين يقضى لاسبقهما تاريخا بالاجماع كذا في الخلاصة * وان أرخ أحدهما ولم يؤرخ الآخر قضى بينهما نصفين اجماعا كذا في الكافي * ولو كان في يد أحدهما فهو للخارج الا اذا كان تاريخ ذي اليد أسبق فهو أولى عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى يقضى به للخارج وان أرخ أحدهما ولم يؤرخ الآخر فهو للخارج بالاجماع وان كان في أيديهم ما فهو بينهما نصفين بالاجماع الا اذا كان تاريخ أحدهما أسبق فهو أولى كذا في الخلاصة * ان ادعى الشراء كل واحد منهما من رجل آخر وأنه اشتراه من فلان وهو يملكها أو أقام آخر بينة أنه اشتراها من فلان آخر وهو يملكها فان القاضي يقضى بينهما كذا في فتاوى قاضيان * سواء أرخا على الشراء أو لم يؤرخا كذا في المحيط * وان وقتا فصاحب الوقت الاول أولى في ظاهر الرواية وان أرخ أحدهما دون الآخر يقضى بينهما اتفاقا كذا في فتاوى قاضيان * وان ادعى الشراء من واحد ولم يؤرخا أو أرخا تاريخا واحدا فهو بينهما نصفين كذا في الكافي * ويخير كل واحد منهما فان رضى أحدهما أو أي الآخر بعد ما خبرهما القاضي وقضى لكل واحد منهما بالنصف فليس للذي رضى به الا النصف كذا في المحيط * وان أرخا أو أحدهما أسبق تاريخا يقضى لاسبقهما تاريخا اتفاقا وان أرخ أحدهما ولم يؤرخ الآخر فهو للخارج اتفاقا وان كانت العين في أيديهما فهي بينهما الا اذا أرخا وتاريخ أحدهما أسبق فحينئذ يقضى لاسبقهما تاريخا وان كانت في يد أحدهما فهي لذى اليد سواء أرخ أم لم يؤرخ الا اذا أرخا وتاريخ الخارج أسبق فيقضى به للخارج كذا في الكافي * رجل في يديه دار وعبد أقام رجلان كل واحد منهما بينة أنه اشتري منه الدار بالعبد الذي في يديه وصاحب البدين كرهوا - ما فان القاضي يقضى بالدار بينهما ما يقضى بالعبد بينهما ما ولهما الخيار فان اختارا العقد أخذوا الدار بينهما ما والعبد بينهما ما وان اختارا الفسخ أخذوا العبد بينهما ما وفيه العبد بينهما ما وان

الجمعة ببنى بناء على الفناء الاعلى البناء ومنى على فرسخين من مكة وقيل بفرسخ وقيل بمنتهى الصوت * من كان مقيما في عمران أراد المصر وأطرافه وليس بينه وبين المصر مزارع أو فرجة يجب عليه الجمعة وان كان بينهما مفرجة لا وان سمع النداء واختار ما قاله محمد ومالك ان الجمعة على من بقدر فرسخ من المصر لانه لا يدرك معرفة للعوام * قروي دخل المصر يوم الجمعة ونوى ان يمكث فيه ذلك اليوم لزم الجمعة وان نوى الخروج من يومه من نوى قبل دخول وقتها لا وان بعد دخول وقتها يلزم وقال الفقيه اذا نوى الخروج من يومه لا يلزمه مطلقا لعدم الالتزام

* المسافر دخل المصربوم الجمعة لا يلزمه الجمعة ما لم ينو الإقامة خمسة عشر يوماً * المصري اذا سافر يوم الجمعة ان خرج من العمران قبل آخر وقت الظهر لا بأس به لانما تجب في آخر الوقت دلان المسافرة يوم الجمعة قبل الزوال لا تنكوه كالاتكوه في رمضان فانه صح انه عليه السلام سافر للبتين خلتا من رمضان * يجوز للعبد المقلدا إقامة الجمعة في ولايته لا لا تنكحه بتزويجه بتقليد القضاء * لا يملك القاضي إقامة الجمعة ويجوز ذلك للشرطي وهذا في عرفهم * المتغلب الذي سرتة سيرة الامراء ويحكم في رعيته بحكم (٧٥) الولاية يجوز له إقامة الجمعة ومات والى مصر ولم يبلغ الخليفة وموته وصلى بالناس خليفة الميت أو قاضيه المأذون قصدا أو صاحب شرطته صح * ولو اجتمعوا أو غنى أهل البلدة على تقديم رجل لا يصح الا اذا لم يكن للميت خليفة ولا قاض ولا شرطي فحينئذ يصح للضرورة ولومات الخليفة وله ولادة على بلادهم إقامة الجمعة * أمر النضراني ثم أسلم أو الصبي ثم بلغ أو استقضى الكافر ثم أسلم أو الصبي ثم بلغ لم يملك إقامة الجمعة ولا الحكم بلا تجديد تقليد بعد الاسلام والبلوغ * نهي الامام أهل بلدة عن التجمع نفذ حكمه اذا كان بناء على سند شرعي كما اذا صر مكانا بناء على دليل شرعي أما اذا كان بلاسبب شرعي يعتد عليه كتعصب أو عداوة فلا اثر له فيجتمعون على رجل يجمع بهم * مصر الامام موضعا ثم نفرق الناس عنه وخوى ثم اجتمعوا ثانيا لا بد من الاذن الجديد * عزل الامير الذي هو امام في الجمعة فله ان يجمع الى ان يبلغه العزل أو يأتي الامير الجديد وان صلى الشرطي بعد بلوغ العزل الى الامير يصح لانه على عمله ما لم يعزل قصدا

أراد أحدهم أن يأخذ كل الدار بعد ما قضى القاضي لها ليس له ذلك كذا في فتاوى قاضيخان * وان كانت الدار في أيدي المدعين والباقي بحاله فكذلك الجواب وان كانت في يد أحد المدعين والباقي بحاله قضى بالدار لصاحب اليد ولا يكون له الخيار ويكون كل العبد لاخر كذا في المحيط * ولو لم تكن الدار في يده ولكن شهوده شهدوا به بقبض الدار قضى القاضي له بالدار كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال المدعي عليه لصاحب اليد ان عوض الدار لم يسلم له بل استحق بيئته الخصم الاخر فأنار جسع عليك بالدار لا يلتفت اليه لان العبد استحق بما ليس بحجة في حق صاحب اليد لترجيح بيئته صاحب اليد على بيئته الاخر فلم يظهر الاستحقاق في حق صاحب اليد اليه وصار كالمواستحق عليه باقراره هذا اذا ادعى الشراء مطلقا فاما اذا ادعى الشراء مؤرخا أو اما البيئته على ذلك وتاريخ أحدهما أسبق وقضى لاسبقهما تاريخا سواء كانت الدار في يد المدعي عليه أم في أيديهما أم في يد أحدهما أم في يد الآخر بالدار أو يقضى بالعبد الاخر كذا في المحيط * وان أرخ أحدهما دون الآخر الدار في يد المدعي عليه يقضى للورخ بالدار والعبد الاخر وان كان لاحد تاريخ ولا آخر قبض معين أو مشهود به فهو أولى كذا في الكافي * وان شهد شهود الذي لم يؤرخ على اقرار البائع بالشراء والقبض قضى لصاحب التاريخ ولو كان لاحدهما قبض مشهود به ولا آخر قبض معين فالذي له قبض معين أولى كذا في المحيط * ولو كانت الدار في أيديهم ما فرخ أحدهما وأطاني الاخر قضى بالدار والعبد بينهما كذا في الكافي * وان شهد شهود كل واحد منهما على الشراء والقبض معاينة أو على اقرار البائع بالقبض وأرخ أحدهما ولم يؤرخ الاخر ان كانت الدار في يد البائع فصاحب التاريخ أولى وان كانت الدار في يد الذي لم يؤرخ فهو أولى بحكم القبض المعين وان كانت الدار في يد المشتريين وأقاما البيئته على الشراء والقبض معاينة أو على اقرار البائع بالقبض وأرخ شهود أحدهما دون الآخر قضى بالدار بينهما نصين والعبد لهما أيضا ويخيران أيضا قال محمد رحمه الله تعالى وتاريخ القبض في هذا بمنزلة تاريخ الشراء حتى لو كانت الدار في يد البائع وشهد شهود كل واحد من المدعين على الشراء والقبض وأرخوا القبض دون الشراء وتاريخ أحدهما أسبق كان صاحب القبض السابق أولى وكذلك اذا كانت الدار في يد صاحب الوقت الاخر قضى بها لصاحب الوقت السابق وان أرخ أحدهما في القبض دون الآخر والدار في يدي البائع قضى لصاحب التاريخ وان كانت الدار في يدي الذي لم يؤرخ فهو أولى هذا كله اذا كان العبد في يد المدعي عليه فاما اذا كان العبد في يد المدعين والدار في يد المدعي عليه والباقي بحاله فالدار والعبد بينهما ويخيران فان أمضا العقد فالدار بينهما وان اختارا فسبح العقد كان العبد بينهما نصين ولا يغرم المدعي عليه قيمة العبد بينهما كذا في المحيط * عبد في يدي رجل أقام رجل البيئته أنه باعه من الذي في يده بألف درهم ورطل من خرو وهو يملكه وأقام رجل آخر البيئته أنه باعه من الذي في يده بألف درهم وخنزير وهو يملكه والذي في يده يتكرر عواهما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يرد العبد على المدعين نصين ويضمن الذي في يده لكل واحد منهما نصف قيمته وكذلك لو أقام كل واحد منهما البيئته أنه باعه من الذي في يده ببعافاسدا كذا في فتاوى قاضيخان * وان مات العبد في يد المشتري فعليه قيمتان كذا في المحيط * وهذا اذا أقام البيئته على اقرار الذي في يده بذلك وان أقام كل واحد منهما البيئته على معاينة البيع وقبض العبد فان كان العبد قائما أخذنا العبد بينهما نصين ولا شيء لهما غير ذلك وان كان العبد مستهد كفافهما يأخذان قيمة واحدة بينهما ولا

* قدم الامير الجديد والاول في الجمعة يتم كالحجر عليه وعزل وهو في الصلاة لا يعمل الحجر والعزل فيها * فرغ الاول من الخطبة فقدم الثاني بعدها وصلى لا يجوز له عدم حضور الخطبة ولو قرأ الثاني الاول وصلى خلفه صح ولو عزل الاول بطل حكم الخطبة فان لم يحضر الثاني وصلى الاول مع علمه بقدوم الثاني جاز ما لم يعلم بعزل نفسه صريحا أو دلالة بان يوجد ما يستدل به على انزاله فكأنه الثاني مجاز الحكم * احداث الامام فتقدم رجل بلا تقديم الامام ان بعد الشروع في الصلاة يجوز وان قبله لا الا ان يكون قاضيا أو شريطا وفي بعض المواضع لا يصح وان بعد الشروع

الاذا قدمه من بلى الاذن باقامة الجمعة ولو قدم القوم رجلا قبل ان يخرج الامام من المسجد جازت * على المكاتب ومعتق البعض اذا كان يسعى والعبد الذي حضر مع مولاه لامسالة الدابة الجمعة لاعلى الماذون والذي يؤدي الضريبة وللمستأجر منع الاجير عن الجمعة في قول الامام أبي حفص الكبير وقال الدقاق ان كان الجامع بعيدا حط من الاجر بقدره وان كان قريبا لا لكنه لا يقدر على المنع * ولا بأس بالركوب لها ولا لعبيدين والمشي افضل (٧٦) ويرجع من طريق آخر تكثير الشهود وقيل من الاول دفعه لانتظاره ولانه مشى عليه

ما زوروا فلا يكون من العدل ان لا يشرفه مغفورا * والمطر الشديد يذوق التخلف عن الجمعة * ويستحب للريض والمسافر وأهل السجن تأخير الظهر الى فراغ الامام من الجمعة وان لم يؤخره يكره في الصحيح وبعد الفراغ يصلون باذان واقامة الا انهم اذا كانوا في مقام لا يجوز اقامة الجمعة فيه كالاستاق صلوا الظهر بجماعة كفى سائر الايام * وأهل المصر اذا فاتتهم الجمعة صلوا فرادى كالمسافرين * (نوع) * اقتدى بالامام ناويا صلواته على ظن انه في الجمعة فاذا هو في الظهر صرح ظهره مع الامام وان نوى الجمعة معه والمصلحة بجماله الى يصح لاختلاف الفرضين اسما وحكما ومعنى وشرطا ولو قال اقتديت به في الجمعة والظهر لا يصح عن واحد منهما وفي كتاب رزين الاصح انه يصير شارعا في الجمعة ولو نوى فرض الوقت يوم الجمعة لصلاة الجمعة لا يصح الا اذا كان عنده ان فرض الوقت الجمعة وعندنا الفرض الاصل في الظهر غير انه مأمور باسقاطه اذا اقامت الجمعة كالغائب رد القيمة واجب اصلي الا انه مأمور باسقاط القيمة عن

شيء لها غير ذلك كذا في فتاوى فاضل خان * عبد في يد رجل ادعاه رجلا ان قام كل واحد منهما بالبيعة أنه باعه من الذي في يده بمائة على أن المشتري بالخيار فيه وقتما يلزمه والذي في يده يتكررهما ويبيعهما لنفسه فالذي في يده العبد بالخيار يدفعه الى أيهما شاء وعليه ثمنه لا آخر كذا في الظهيرية * عبد في يد رجل أقام رجلا كل واحد منهما بيعة أنه عبده باعه اياه على أنه بالخيار فيه ثلاثة أيام فان أمضيا البيع أو أمضى أحدهما ورضي به الآخر لم يضر المشتري ولكل واحد منهما ألف درهم وان أمضى أحدهما البيع ونقض الآخر فلا يجوز نصف الثمن وللناقص كل العبد وان لم يرضي البيع أخذ العبد نصفين ولا شيء على المشتري وان لم يرضي البيعة وصدقهما ذوا اليد ولا يعلم أيهما أول ان أمضيا البيع أخذ كل واحد منهما ألف درهم وان لم يرضي البيع ومضت المدة أخذ العبد بينهما نصفين وغرم المشتري لكل واحد منهما نصف قيمته وان أمضاه أحدهما ولم يرضه الآخر أخذ المخرج للاف كلها وأخذ الآتي العبد كله كذا في محيط الدرر خسي * في نوادر هشام قال سألت محمد ارحمه الله تعالى عن غلام في يدي رجل ادعى رجل أنه اشتراه من صاحب اليد بألف درهم منذ سنة وأقام رجل آخر بيعة أنه اشتراه من صاحب اليد بمائة دينار منذ خمسة أشهر وصاحب اليد يقول بعته من صاحب المائة نقض القاضي بالقاضي بالغلام لصاحب الالف فسلم الغلام اليه ثم وجد المشتري به عيبا وورده على المقضى عليه بقضاه وجاء صاحب المائة فقال أنا أخذ الغلام لانك أقررت بيعه مني وصاحب اليد يادعي ويقول القاضي فسخ العقد بيني وبينك لا يلتفت الى قول صاحب الغلام ولا يكون القضاء بالغلام لصاحب الالف فسخا للبيعة بمائة ويكون لصاحب المائة أن يأخذ الغلام باقرار البائع أنه باعه منه ولم يبعه من ذلك وان قال البائع أصاحب المائة أخذ الغلام وأبي هو للبائع أنه يلزمه وان قال صاحب المائة حين قضى القاضي بالغلام لصاحب الالف وقام من مجلس القاضي قد فسخت البيعة بيننا لم يكن فسخا لأن يقول البائع أجبتك الى ذلك أو يفسخ القاضي العقد بينهما كذا في المحيط * اذا ادعى الخارج وذو اليد تلقى الملك بسبب من جهة واحدة وأرخا وتاريخهما على السواء أو لم يؤرخا وأرخ أحدهما فذو اليد أول وان أرخا وتاريخ أحدهما أسبق كان أسبقهما تاريخا أولى هكذا في الذخيرة * اذا كانت الدار في يد رجل وادعى أنه اشترى هذه الدار من زيد وأقام على ذلك بيعة وذو اليد أقام البيعة أنه اشتراها من زيد والمدعى هو الاول أي تاريخ الخارج أول فانه يقضى به للخارج فاذا قضينا بالشراء للخارج فان ثبت نقدهما الثمن عند القاضي باقرار البائع أو بعناية القاضي فانه يسلم الدار الى الخارج ولا يكون لذى اليد أن يحبس الدار حتى يستوفي ما نقد للبائع وان لم يثبت نقد واحد منهما الثمن باقرار البائع أو بالعناية فان القاضي لا يسلم الدار الى الخارج حتى يستوفي الثمن منه وان ثبت نقد أحدهما عند القاضي اما باقرار البائع أو بالعناية فان ثبت نقد الخارج فانه يسلم الدار اليه ولا يكون لذى اليد شيء وان ثبت نقد ذي اليد بالاقرار أو بالعناية لم يثبت نقد الخارج فان القاضي لا يسلم الدار اليه حتى يستوفي الثمن فان كان الثمنان من جنسين مختلفين فان القاضي لا يعطي ذا اليد شيئا من قبض من الخارج لان البائع لو كان حاضرا لم يكن له أن يأخذ ذلك بغير رضا البائع فكذا اذا كان غائبا لا يكون للقاضي أن يعطيه وان كان من جنس واحد فانه يعطيه مما قبض تمام حقه ثم ان فضل شيء أمسكه على البائع وان بقي من دين ذي اليد شيء اتبع البائع اذا حضر هذا اذا ثبت نقد ذي اليد باقرار البائع عند القاضي أو بالعناية أو اذا أراد ذو اليد أن يقيم

ذمته برد العين لما تقرران الواجب الاصل ما يلزمه قضاء وظهر هو الذي يقضى * المختاران السائل اذا كان لا يمر بين يدي المصلى البيعة ولا يتخطى رقاب الناس ولا يسأل الناس الحفاو يسأل الامر لا بد منه لا بأس بالسؤال والاعطاء * ولو صلى في الجامع والمساكين يمررون بين يديه فالأثم على المار لا على المصلى * ولا يحل الاعطاء لسؤال المسجد اذا لم يكونوا على تلك الصفة المذكورة قال الامام أبو نصر العياضي أرجو أن يغفر الله تعالى لمن يخرجهم من المسجد وقال بعض العلماء يتصدق أربعين فلسا كفارة لفلس اعطاهم فيه وعن الامام خلف بن أيوب

لو كنت قاضيا لم أقبل شهادة من تصدق على هؤلاء في الجامع وقال ابن المبارك ينبغي ان لا يعطى لهؤلاء لانهم عظموا ما حقره الله تعالى وهو الدنيا ولا يخطى الرقاب للدنو من الامام ان كان يؤذى بان يطأوا بأوجسدا وان كان لا يؤذى تخطى ودنا من الامام وقال الفقيه أبو جعفر اذا كان في حال الخطبة لا يخطى وان لم يؤذ * جاس على الغدا يوم الجمعة ونودي ان خاف فوها ترك الغداء وفي سائر الصلوات لا الا ان يخاف فيه فوت الوقت * (الرابع والعشرون في العيدين) * صلاة العيد واجبة في (٧٧) المختار ويحرف الطريق في عيد الاضحى بلا

خلاف وكما بلغ الجبانة قطع ولا يكبر عقيب الوتر والعيدين ويكبر عقيب الجمعة والسنة الخروج الى الجبانة وان وسعهم الجامع ويستخلف من يصلي في المصر بالضعفاء والمرضى وفيه ان اقامته في موضعين في مصر يجوز بخلاف الجمعة لانها جامعة للجماعات والتفرق ينافيه واذا أذن المولى لعبدته في الجمعة والعيدين ليس له أن يتخاف في قول وقيل له ذلك وان علم العبدان المولى لا يأذن له لو استأذن لا يستأذن وان علم انه يأذن له ولا يكره المولى ان يشهد استأذن وشهد وكذا المرأة اذا صامت نفلا بلا اذن الزوج * الافضل تأخير الفطر وتجيل الاضحى حتى قال المشايخ يستحب في عيد الفطر أن يؤخر الخروج قليلا فلوزالت الشمس قبل ان يصلوا العيد سقط الاذا تركوا تعذر في الغد والاسقط وفي الاضحى الى ما بعد الغدا ايضا ولو بلا عذر فعلى الروايتين في الاضحى لا في الفطر لكنة لو بعدزلا يلحقهم الاساءة وبدونه تلحقهم الاساءة * وعلى رأى ابن عباس رضى الله عنهما يكبر في كل ركعة

البينة على نقد الثمن للبائع فانه لا يسمع بينته ولو كانت الدار في يد ذي اليد بدية او صدقة أو بيع ولم ينقد الثمن فأقام هذا بينة أنه اشتراها من زيد قبله قضيت بالدار للخارج وأدفعها اليه وأخذت منه الثمن للبائع ولا أعطي ذا اليد من ذلك شيئا هكذا في المحيط في الفصل الخامس في دعوى البيع والشراء * وان ادعى ان تلقى الملك من جهة ثنتين فانه يقضى للخارج هكذا في المحيط والذخيرة * اذا ادعى صاحب اليد تلقى الملك من جهة واحدة ولم يؤرخا أو أرخا وتاريخهما على السواء أو أرخ أحدهما دون الآخر يقضى بالدار بينهما وان أرخا وتاريخ أحدهما أسبق يقضى لاسبقهما تاريخا وان ادعى ان تلقى الملك من جهة ثنتين فكذلك على التفصيل هكذا في الذخيرة * الخارج وذو اليد اذا ادعى الشراء من اثنين وأرخا في تاريخ أحدهما جهالة بأن ادعى المدعى أنه اشتراها من زيد منذ سنة وأقام البينة وأقام ذو اليد البينة أنه اشتراها من عمرو منذ سنة أو أكثر ولا يحفظون الفضل فالبينة بينة المدعى وكذا اذا شهد به ودعى عليه أنه اشتراها من فلان منذ سنة أو سنتين وشكوا في الزيادة يقضى للخارج كذا في الفصول العبادية * دار في يد رجل ادعى خارج أنه اشتراها من ذي اليد وادعى ذو اليد أنه اشتراها من الخارج وأقاما البينة ولا تاريخ معهما تهازت البيتان سواء شهدوا بالقبض أم لم يشهدوا وتركت الدار في يد ذي اليد بغير قضاء وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رجحهما الله تعالى ثم لو شهدت البيتان على نقد الثمن تقع المقاصة عندهما وان لم يشهدوا فالتقاص مذهب محمد رحمه الله تعالى لوجوب الثمن عنده كذا في الكافي * فان وقتت البيتان في العقار ولم تنبتا قبضا ووقت الخارج أسبق يقضى لصاحب اليد عند أبي حنيفة وأبي يوسف رجحهما الله تعالى وان أنبتا قبضا قضى لصاحب اليد وان كان وقت صاحب اليد أسبق يقضى للخارج في الوجهين هكذا في الهداية * دار في يد رجل أقام رجل البينة أنهم اداره باعها من ذي اليد بألف درهم وأقام ذو اليد بينة أنهم اداره باعها من هذا المدعى بألف درهم فعلى قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجحهما الله تعالى تهازت البيتان كذا في المحيط * دار في يد زيد برهن عمرو على أنه باعها من بكر بألف وبرهن بكر على أنه باعها من عمرو بمائة دينار ومحمد زيد ذلك كله قضى بالدار بين المدعين ولا يقضى بشئ من الثمن كذا في الكافي * دار في يد رجل يسمى محمدا أقام خارج يسمى بكر البينة على الشراء من هذه المرأة بألف وأقامت المرأة البينة على الشراء من بكر بألف وأقام ذو اليد البينة على الشراء من بكر ولم يذكروا القبض والتاريخ فبينه محمدا مقبولة ويقضى بالشراء له من بكر وبينه بكر والمرأة باطلتان عند أبي حنيفة وأبي يوسف رجحهما الله تعالى ولو كانت في يد بكر والمسئلة بجوابها فالجواب عندهما كما لو كانت في يد محمدا ولو كانت الدار في يد المرأة لا يقضى بشئ عندهما وتركت الدار في يدها هكذا في محيط السرخسي * واذا شهدوا بالقبض والقبض وكانت الدار في يد محمدا وبقي المسئلة بجوابها فعند أبي حنيفة وأبي يوسف رجحهما الله تعالى يقضى بشراء محمدا وتهازت بينة بكر والمرأة وهكذا الجواب فيما اذا كانت الدار في يد بكر وأما اذا كانت في يد المرأة فعلى قولها ما تقبل بينة بكر ومحمد ولا تقبل بينة المرأة هكذا في المحيط * حرق يده عبدا أقام مكاتب البينة أنه عبده باعها من هذه المرأة بألف وأقامت المرأة البينة على البيع من المكاتب بعشرة كرار حنطة وأقام الحر البينة أنه اشتراها من المكاتب بهذا الوصف ولم يذكروا القبض فعند أبي حنيفة وأبي يوسف رجحهما الله تعالى يقضى به للحر وتبطل بينة المرأة والمكاتب ولو كان العبد في يد المكاتب يقضى بشراء الحر عندهما وكذلك عند محمد رحمه الله تعالى وان

خمساً ورواى بين القراءة والتكبير وفي رواية أربع في الثانية وعمل الأئمة في الامصار في العيد الاولى على الاولى وفي الثانية على الثانية تخفيفا على الامه لاستغلالهم بالقرابين حتى يعلموهم بافضلية تعجيل التضحية فاسقطوا من خاصة العيد تكبيرا وانما ثروا قول الحبر طاعة لاهل بيته الخلفاء اتباع جدهم * وان اجتمع العيد والفسوف قدم العبد لان العبد واجب كما قدم على صلاة الجنازة لانه واجب علينا والجنائز كفاية ولا يبعد الاجتماع لان سيرة بتقدير العزير العلم ولا يقال لا يقع الا في آخر الشهر لاننا نقول ممنوع نقلا ففسد خرج في

الصحيح انه انكسفت يوم مات ابنه عليه الصلاة والسلام وهو ابراهيم قال الواقدي والزبير بن بكار كان موته في العاشر من شهر ربيع الاول
وحكبان شهدا على نقصان رجب وشعبان ورمضان وكانوا كواهل في الواقع فيوما من رمضان يكونان من شعبان في الحقيقة فيقع آخر
رمضان في اليوم السابع والعشرين فيكون العيد في الثامن والعشرين * (الخامس والعشرون في الجنائز وفيه الشهيد) * كل من
قتل بالسعي في الارض بالفساد كالباغي وقطاع الطريق والمكابر والخناق غير مرمية لا يغسل ولا يصلى عليه وفي عيون

(٧٨)

الرواية عن محمد رحمه الله
ان من قتل مظلوما لا يغسل
ويصلى عليه وظالما
لا يغسل ولا يصلى عليه
والمقتول بالعصية
كالكلاباذي والدروازكي
بخاري واليماني والقيسي
بالشام يغسل ولا يصلى
عليه ولا يصلى على قاتل
نفسه عند الثاني وبه اخذ
السعدي والاصح انه يغسل
ويصلى عليه كما هو رأي
الامامين وبه أفتى الامام
الحلواني * والسقط الذي لم
يتم خلقه يغسل في المختار
ولا يصلى عليه * والبيض في
الكفن أحسن وان مات
بلا مال فالكفن على من
عليه نفقته الا الزوج عند
محمد وعند الثاني عليه كفنها
وان كانت موسرة وعليه
الفتوى كلباسها حال الحياة
وان لم يكن له مال ولا من
تجب عليه نفقته فعلى
الناس وسألوه من الناس
لانه لا يقدّر على السؤال
بنفسه بخلاف الحي اذا لم
يجد ثوبا يصلى فيه لا يجب
على الناس ان يسألوا لانه
قادر بنفسه فان فضل عن
الكفن شيء صرف الى كفن
آخر ان لم يعرف صاحبه

كان في يد المرأة لا يقضى بشئ عنده ما هكذا في محيط السرخسي * اذا شهدوا بالعقد والقبض والعبد في
يد الحر فان على قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى بينة المرأة والمكاتب باطمانا وبينة الحر
والمكاتب مقبولة وان كان العبد في يد المكاتب وباقي المسئلة بهاها فالجواب فيه عندهما كالجواب في
الفصل الاول وان كان العبد في يد المرأة وباقي المسئلة بهاها فعلى قولهما بينة المكاتب على المرأة باطلة
وبينة المرأة على المكاتب وبينة الحر على المكاتب جائزتان هكذا في المحيط * ولو كان الحر يدعي البيع من
المكاتب بمائة دينار والمسئلة بهاها وهو في يد الحر ولم يذكروا القبض يقضى ببيع الحر عندهما وكذلك
عند محمد رحمه الله تعالى ولو كان في يد المكاتب فكذلك عندهما وان كان في يد المرأة قضى ببيع الحر من
المكاتب ولو ذكروا القبض والمبيع في يد الحر قضى ببيعهم من المكاتب وبسليم اليه عندهما ولو كان في يد
المكاتب فكذلك عندهما وان كان في يد المرأة يترك العبد في يدها وتم اترت بينة المرأة والمكاتب ويقضى
لحر على المكاتب بالثمن عندهما هكذا في محيط السرخسي * رجلان ادعيا نكاح امرأة وأقاما البينة
لا يقضى لواحد منهما الا اذا أقرت المرأة لاحدهما وهذا اذا لم يؤرخا وأرخا تاريخا واحدا وان أرخا تاريخين
أحدهما أسبق فهو أولى وان كان تاريخهما مساويا لاحدهما ايدفهي له وان أرخ أحدهما دون الآخر
فصاحب التاريخ أولى وان كان لاحدهما تاريخ ولا آخر يدينه صاحب اليد أولى فان أقرت لاحدهما
وللا آخر تاريخ فهو الذي أقرت له وهذا كما في حال حياة المرأة أما بعد موتها فان كان تاريخ أحدهما
أسبق يقضى له وان كان تاريخهما مساويا ولم يؤرخا يقضى بالنكاح بينهما وعلى كل واحد منهما نصف المهر
ويرثان ميراث زوج واحد فان جاءت بوليد ثبت النسب منهما ويرث من كل واحد منهما ميراث ابن كامل
وهما يرثان من الابن ميراث أب واحد كذا في الخلاصة * الخارج مع ذى اليد اذا أقاما البينة على النكاح
مطلقة من غير تاريخ يقضى بينة صاحب اليد ولو كان القاضى قضى للخارج بينة ثم أقام صاحب اليد
بينة هل يقضى بينة صاحب اليد فيه اختلاف المشايخ رحمه الله تعالى وعلى قول من يسمع بينة ذى اليد
لو أقام الخارج بعد ذلك بينة على أنه تزوجه قبل صاحب اليد يقضى للخارج هكذا في الفصول العمادية
* ادعى نكاح امرأة وهي في يد آخر فأقرت المرأة للذمى ثم أقاما البينة بدون التاريخ قال بعض مشايخنا
رحمهم الله تعالى يقضى للخارج بحكم الاقرار وقال بعضهم يقضى لصاحب اليد كذا في الفصول الاستروشنية
* لو ادعى نكاح امرأة وهي ليست في يد أحدهما فأقرت لاحدهما فهو للقر له فان أقام الآخر بعد ذلك
بينة على النكاح فصاحب البينة أولى ولو أقاما البينة بعد ما أقرت لاحدهما فاقرا وقتا فالأول أولى وان لم
يوقتا فالذي زكيت بينته أولى وان لم تزل بينهما أو زكيتا فمذهب بعض المشايخ رحمه الله تعالى يقضى للذي
أقرت له بالنكاح سابقا وهو الاقرب وعند بعضهم لا يقضى لواحد واليه أشار في أدب القاضى في باب
الشهادة على النكاح كذا في الفصول العمادية * ولو ادعى نكاح امرأة وهي ليست في يد أحدهما وأقاما
البينة من غير تاريخ وسئلت المرأة عن ذلك فلم تقر لاحدهما حتى تهازت البينتان ثم أقام أحدهما البينة
على اقراره بالنكاح يقضى له بالنكاح كما لو أقرت لاحدهما بالنكاح بعد ما أقاما البينة عينا ولو ادعى
نكاح امرأة وهي تجحد وليست في يد أحدهما فأقام أحدهما البينة على النكاح وأقام الآخر البينة على
النكاح وعلى اقرار المرأة بالنكاح لا ترجح بينة من يدعى اقراره بالنكاح كذا في الفصول الاستروشنية

بعينه وان لم يجد ميتا آخر تصدق به * بنش الميت وهو طرى كفن ثابتهن جميع المال فان كان قسم ماله فعلى الورثة الاغرماء * ولو
* كفن رجلا ميتا من ماله ثم وجد الكفن في يد رجل أو اقرب من الميت سبع فالكفن له لان الميت لا يملكه * ثوب الجنائز تحرق وصار يحال
لا ينتفع به بياغ ويشترى بثمنه ما هو أدون منه وليس للمتولى ان يتصدق به * مات في السفر فاخذ صاحب ماله وصرفه الى تجهيزه بلاذن حاكم
جاز استحسانا مروى عن محمد رحمه الله * (نوع) * المختاران الامام الاعظم أولى والافسطان المصري والافامام المصري والقاضى والافامام

الحق وامام الحق أحق بالصلاة من سائر الاولياء عندهما وعند الثاني وهو رواية الحسن عن الامام الولي أحق ثم الاولياء على ترتيب العصبات وابن العم أحق بالصلاة على المرأة من الزوج اذا لم يكن لها منهن اب ولو كان لها اخوان لابوين فالأولى وان أراد الا كبر تقدم غيره للاصغر المنع والاخ لابوين أولى من الاخ لاب أو أم سوا من كان لابوين أصغر أو أكبر ولو أراد أن يقدم آخر ليس لمن لاب المنع * اذا كان للعبد الميت أب أو أخ ومولى فالمولى أولى وعليه الفتوى * أوصى بان يصلى عليه فلان (٧٩) فاختار ان الوصية باطله لان اليتيم المودى الى القطيعة بها

يحصل فاشبه الوصية للوارث قال الصدر وعليه الفتوى وفي النوادر انه اجازة ويؤمر فلان بان يصلى عليه لان للرضاء تأثيرا فيه حتى قدم امام الحق قلنا ذلك قبل تعلق الحق أو جواز الرضا بالدلالة الفعلية لا بولاد اليتيم بخلاف الصريح * حضرت الجنادة بعد المغرب بدى بالمغرب ثم بالجنادة ثم بسنة المغرب وقيل يقدم سنة المغرب أيضا وفي الصغرى بكرة صلاة الجنادة في مسجد الجماعة بكل حال وفي كراهية الجامع الصغرى اختلف فيما اذا كان بعض القوم خارج المسجد وفي فتاوى النسفي صلاة الجنادة في مسجد الجمعة على ثلاثة أوجه اذا كان الكل في المسجد بكرة بالاتفاق وان كانت الجنادة وصف خارج الجامع والباقى فيه لا بكرة بالاتفاق وان كانت الجنادة وحدها في الخارج فختلف والحاصل ان على اختيار الكراهة ومن حضر بعد التكبير الرابع ولو قبل السلام فقد فاتته الصلاة وفي الفتاوى انه يكسر

* ولو أقام البيعة فأتى أحدهما فأقرت المرأة بنكاح الميت صح إقرارها وبقي لها بالمهر والميراث وكذا لو أقام البيعة على النكاح والدخول فأقرت المرأة لأحدهما أنه دخل بها أو لافه وأولى وان لم تفرق بينهما ما كان على كل واحد منهما بالدخول الأقل من المسمى ومن مهر المثل كذا في فتاوى قاضيان * ولو فتردا أحدهما بالدعوى والمرأة تجب حدها فقام البيعة وقضى بها القاضي ثم ادعى آخر وأقام البيعة على مثل ذلك لا يحكم بها إلا أن توفت شهودا الثاني سابقا وكذا اذا كانت المرأة في بد الزوج ونكاحه ظاهرا لا تقبل بيعة الخارج الاعلى وجه السبق كذا في الهداية * ولو شهد شهودا أحدهما على النكاح أنه دخل بها كان هو أولى وان كانت المرأة في بيت أحدهما * ولو شهد شهودا أحدهما بالدخول وأقام الآخر البيعة أنه تزوجها قبله كان هو أولى ولو أن أختين ادعت كل واحدة منهما على رجل واحدة أنه تزوجها وهو بمجدها قامت أحدهما البيعة على إقراره أنه تزوجها بالف درهم وأقامت الأخرى البيعة على إقراره أنه تزوجها بمائة دينار ودخل بها فعدلت البيعتان فان القاضي يفرق بينهما ما يقضى لكل واحدة منهما بمال الذي شهد الشهود على إقراره استحسانا وان أقامت أحدهما البيعة على إقراره بالدخول بها بالنكاح ولم تقم الأخرى البيعة على إقراره بالدخول بها ولكنها أقامت على النكاح وهو ينكر الكل فان القاضي يقضى للدخول بها بصحة نكاحها بالمهر الذي شهد الشهود به لان الدخول دليل على سبق نكاحها ولو لم تقم كل واحدة منهما البيعة على إقراره بالدخول بها ولا على الدخول أصلا فرق بينه وبين ما يقضى بنصف المالكين لهما بينهما المدعية الدراهم بربع الدراهم والمدعية الدنانير بربع الدنانير كذا في فتاوى قاضيان * امرأة قالت تزوجت زيدا بعد ما تزوجت عمرا والزوجان يدعيان النكاح فهي امرأة يدعيان أبي يوسف رحمه الله تعالى وعليه الفتوى هكذا في الفصول العمادية * وهو الصحيح لان قولها تزوجت زيدا إقرار منها بالنكاح فصح الإقرار منها فهي تريد بقوله بان بعد ما تزوجت عمرا ابطال إقرارها الاول ولا تملك هكذا في محيط السرخسي * لو أن امرأة أقام عليها رجلان كل واحد منهما بيعة أنها أقرت أنها امرأة اختلعت منه بألف درهم ولم يوقتا فعليه أن تؤدي الى كل واحد منهما ماله وان وقتا زهما مال الوقت الاول ويطل عنها مال الوقت الآخر الا أن يكون بينهما ما وقت تنقضى في مثله العدة وتزوج فلزمها المالان جميعا وان لم يدخل بها أحدهما لزم المالان جميعا وقتا ولم يوقتا كذا في المحيط * في دعوى فتاوى نجم النسفي رحمه الله تعالى ادعى على امرأة أنها امرأة وحدها وهي تدعى انها كانت امرأة لكنها طلقها وانقضت عدتها وتزوجت هذا الزوج الثاني وهي في يده ويدعى الثاني أنه تزوجها وينكر نكاح الاول ومالقة تكلف المرأة بأقامة البيعة على الطلاق فان تجزأت عن اقامة البيعة حلف الزوج الاول على الطلاق وفرق بينهما وبين الزوج الثاني كذا في الفصول العمادية * رجل تزوج امرأة ثم قال لها كان لك زوج قبلى فلان وقد طلقك وانقضت عدتك وتزوجتك وقالت ما طلقنى الاول لا يفرق بينهما فان حضر الغائب بعد ذلك وأنكر الطلاق فرق بينهما ما هو الاول وان أقر الاول بالنكاح والطلاق وكذبته المرأة في الطلاق كان الطلاق واقعا عليها وتعد من الاول من هذا الوقت ويفرق بينهما وبين الآخر وان صدقته المرأة في جميع ما قال كانت امرأة الآخر وان أنكرت ما أقربه الاول من النكاح والطلاق فهي امرأة الآخر كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال الزوج كان لك زوج قبلى وطلقك وانقضت عدتك وأنكرت الطلاق فجاء رجل وادعى أنه ذلك الزوج وأنكره الثاني فالقول للثاني كذا في محيط

للافتاح ثم يكبر ثلاثا بلا دعاء قبل رفع الجنادة تناء فاذا رفع الصلاة فان رفعت على الايدي ولم توضع على الاكف كبر في الظاهر وعن محمد لانا كان أقرب الى الاكف وان أقرب الى الارض كبر ويجوز ان يكون المذكور في الفتاوى قول الامام الثاني وهو الظاهر * واذا اجتمعت الجنات فصل صلاة واحدة على الكل جاز ثم ان شاء جعلها صفا وان شاء جعلها واحدا بعد واحد ولورجالا ونساء قدم الرجال وجعل النساء مما يلي القبلة ولو عسدا قدمه على النساء وان كانا حرين فأفضلهما مما يلي الامام * كبر على جنازة ثم في باخرى استقبال للثانية بعد اتمام

الاولى فان كبر بنوى الاولى او نواهما ولم ينوشيا كانت للاولى اذا كبر بنوى الثانية لا غير خيفة ذنب صر خارجا عن الاولى * مات في غير بلد فصلى عليه غير أهله ثم حمله أهله الى منزله ان كانت الصلاة الاولى باذن الوالى أو القاضى لا يعادوان كان الامام على غير طهارة يعاد ولو كان الامام على طهارة لا تقوم لا يعاد لان الجماعة ليست بشرط فيها * لا يقوم بالدعاء بعد صلاة الجنائز لانه دعامة لان أكثره دعاء * خسر صفوف الرجال فيها آخرها وفي سائر الموات (٨٠) أولها لان القيام في الآخر أقرب الى التواضع فيكون أدى الى الاجابة * كره قطع الحشيش

والخطب من المقبرة اذا

كان يابس ولا يستحب

قطع الرطب الا لحاجة

* ويستحب أن يكون القبر

مستنما مرتفعة عاقد رشب

من الارض ويرش عليه

الماء * مات في بيته فقالت

الورثة لا نرضى بغسله فيه

ليس لهم ذلك لان غسله فيه

من حوائجهم * ولا بأس

بدفن اثنين أو ثلاثة أو خمسة

في قبر واحد عند الضرورة

* (نوع آخر) * ذهب الى

المصلى قبل الجنائز ينتظرها

ان لم يكن له حاجة يكره والا

لا * واذا أتى بالجنائز فالصحيح

انهم لا يقعدون قبل الوضع

واذا وضعت الجنائز عن

الاعناق جلسوا ويكره

القيام لها * ماتت ولا يحرم

لها فأهل الصلاح من

جيرانها يتولون دفنها ولا

يدخل في قبرها أحد وفي

الروضة ينزل في قبرها للحرام

نسبا أو رضاء أو وصاهرة

وان للزوج والا فالشايخ

والافينزل الشبان الصالحاء

* ولا يخرج النساء والاصح

انه يجوز للزوج ان يراها وان

كان معها نائمة أو ضائحة

زحرت فان لم تزجر فلا بأس

بالمشي معها ولا يترك السنة

السرخسي في كتاب النكاح * رجل تزوج امرأة ثم جاهر رجل وادعى انها امرأتى فقال المدعى عليه كانت امرأتى لكن طلقها منذ سنتين وانقضت عدتها ثم تزوجها وأنكر المدعى الطلاق يؤمر بالتسليم الى المدعى ولو قال بلى طلقها لكن تزوجها بعد ذلك ٢ (ومدعى عليه بازخواست ويرامنكر است) تترك في يد المدعى عليه ولو أن المدعى أنكر الطلاق وأقام المدعى عليه بينة أنه طلقها منذ سنتين وأتى تزوجها وحكم القاضي بالطلاق كانت عدتها من وقت الطلاق كذا في الفصول الاستروشنية * امرأتى دار رجل يدعى أنها امرأته وخارج يدعيها وهي تصدقه فعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى القول قول من هي في دارة كذا في الفصول العمادية * برهن على أنها منكوحته وفي يده يدعى البغي حق وذو اليد قال زوجها والمرأة تصدق ذا اليد بحكم النكاح بالخارج وان برهن ذو اليد على النكاح بلا تاريخ فبينته أولى كذا في الوجيز لا كدرى * رجل قال لامرأة زوجي كذا بولك وأنت صغيرة وقالت بل زوجي وكنت وأنا كبيرة فلم أرض كان القول قولها والبيئة بينة الزوج كذا في فتاوى قاضيخان وهكذا في المحيط * بالبيعة اذا أقامت البيئة على رد النكاح بعد البلوغ والزوج أقام البيئة أنها كانت بعد بلوغها تقبل بينهما كذا في الفصول الاستروشنية * اذا تنازع الزوجان بعد الولادة في صحة النكاح ونسباده فادعى الزوج الفساد وادعت المرأة الصحة وأقاما البيئة تقبل بينة من يدعى الفساد ومتى قبلنا بينته على الفساد سقطت نفقة العدة ونسب الولد ثابت كيفما كان كذا في الفصول العمادية * رجل وامرأتى في أيديهما - مادارا أقامت المرأة البيئة أن الدار لها وأن الرجل عبدها وأقام الرجل البيئة أن الدار له والمرأة تزوجته زوجها على ألف درهم ودفع اليها ولم يقيم البيئة أنه حر فانه يقضى بالدار للمرأة ويكون الرجل عبدا لها ولو أقام الرجل البيئة أنه حر الاصل والمسئلة بجهاها فان المرأة امرأته ويقضى بانه حر ويقضى بالدار للمرأة ولو لم تكن لهما بينة كانت الدار للزوج كذا في فتاوى قاضيخان * روى بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل وامرأة اختلفا في متاع النساء فأقامت المرأة بينة أن المتاع متاعها وان الرجل عبدها وأقام الرجل بينة أن المتاع له وأن المرأة امرأته تزوجها على ألف ونقد ها فان الرجل يقضى به عبدا للمرأة ويقضى بالمتاع لها فان شهدته ود الرجل أنه حر الاصل قضى بأنهم امرأته ويقضى بالمتاع له هكذا ذكره على قياس مسئلة الدار ينبغي أن يقضى بالمتاع لها ولو اختلفا في ذلك وذلك المتاع في يد المرأة أو مثل ذلك في يد الرجل يقضى بالنكاح ويعتق الرجل ويقضى بما في يد كل واحد منهما مالا آخر متاع النساء كان أو متاع الرجال أو متاعهما واذا كان المتاع في يد أحدهما خاصة دون الآخر فالبيئة بينة المدعى هكذا في الذخيرة * وذكر ابن شجاع في النوادر لو أقام الرجل البيئة ان الدار داره والمرأة أمته وأقامت المرأة البيئة أن الدار لها وان الرجل عبدها وليست الدار في يدهما فالدار بينهما نصفين وان كانت في يد أحدهما اتى في يده ويحكم لكل واحد منهما بالحرية ولا تقبل بينة أحدهما على صاحبه بالرق قال رضى الله عنه وينبغي أن الدار اذا كانت في يد أحدهما يقضى بينة الخارج لان بينة صاحب في الملك المطلق لا تعارض بينة الخارج كذا في فتاوى قاضيخان * رجل ادعى على امرأة أنها امرأته وأقام رجل آخر بينة أنها أمته وأقامت المرأة البيئة عليهم - ما لهم ما عبادان لها فالقياس أن تقبل

ترجة

٢ والمدعى عليه زواجه ثانيا

لما اقرن بهما من البدعة * ويكره رفع الصوت بالدخول خلف الجنائز ويذكر في نفسه وقد جاء سبحانه من قهر عباده بالموت والفناء بينة وتقر بالبقا سبحانه الحي الذي لا يموت ولا يرجع قبل الدفن بلا دن أهله * دفن بغير كف أو قبل غسل أهمل عليه التراب أو لا ينش لان الكفن والغسل مأمور والنش منهي والنهي راجع على الامر * ولو دفن بثوب أو درهم أو في أرض مغصوبة أو أخذت الارض بشفعة يخرج لانه حق العبد * السؤال فيما يستقر فيه الميت حتى لو أكله سبع فالسؤال في بطنه فان جعل في تابوت اياما نقله الى مكان آخر

لا يسئل ما لم يدين * وهو لكل ذي روح حتى الصبي والله تعالى يلهمه * مات ولدها في غير بلد ها وهي لا تصبر فارادت ان تنبش لا يجوز وبتلك
هناك * ويدفن المقتول حيث قتل ولا ينقل بعد الدفن أصلا * ولو قبل الدفن فلا بأس بقدر ميل أو ميلين * وهذا نص على المنع من النقل الى
بلد آخر وفي الفتاوى ان النقل قبل الدفن لا يكره * والحاصل انه لا يخرج بعد الدفن طالبت المدة أو قصرت الابد زرو العذر ما ذكرنا من
كونه مغصوب بالخ * ولا يدفن في البيت وان كان صبييا * وجد طر يقافي المقبرة (٨١) وهو يظن أنه محدث لا يتطرق وان

لم يقع في ظنه ذلك فلا بأس به
* الجلوس للصبي ثلاثة أيام
رخصة والترك أحسن
* ويكره اتخاذ الضيافة
ثلاثة أيام وأكملها
لانها مشروعة للسرور *
مات فاجلس وارثه من يقرأ
القران لا بأس به أخذ بعض
المشايع * ولا بأس بزيارتها
بشرط ان لا يبطأها * ويكره
الهاق اللوح بها والكتابة
عليها ولا يبنى عليه بيت
ولا يجصص * ولا يطين
بالألوان ويكره اتخاذ
الطعام في اليوم الاول
والثالث وبعد الاسبوع
والاعباد ونقل الطعام الى
القبر في المواسم واتخاذ الدعوة
بقراءة القرآن وجع
الصحاء والقراء الختم أو لقراءة
سورة الانعام أو الاخلاص
فالحاصل ان اتخاذ الطعام
عند قراءة القرآن لاجل
الاكل يكره * (السادس
والعشرون في حكم المسجد) *
مصلحة الجفازة والعبد له
حكم المسجد عند الفقيه
أبي الليث والاصح عدمه
عند الامام السرخسي
وبعض أئمة خوارزم اختار
الاول حال أداء الصلاة فيها
والعدم عند عدم * والذي
على قوارع الطريق والحياض

بينه المرأة عليهما وان لم يقيم كل واحد منهما البينة لا يحلف ولا يقضي بالنكول كذا في جواهر الفتاوى
* اذا تزوج عبد الر جل حرة ثم ادعى أن المولى لم يأذن له بالنكاح وقالت المرأة قد أذن له يفرق بينهما
ولا يصدق في ابطال المهر ويلزمه الساعة ان يدخل بها ولو اهلها النفقة مادامت في العدة وان لم يدخل بها يلزمه
نصف المهر وكذلك اذا قال لأدري أذن لي أو لم يأذن كذا في الفصول العبادية
(وما يتصل بذلك مسائل) رجل ادعى على امرأة أنه تزوجها وأقام على ذلك بينة وأقامت المرأة بينة
على رجل آخر أنه تزوجها وهو ينكر ذلك فالبينة بينة الرجل كذا في الذخيرة * رجل أقام البينة على امرأة
أنه تزوجها وأقامت عليه أختها بينة أنه تزوجها قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى تقبل بينة الرجل ولا تقبل
بينه المرأة ولو وقتت بينة المرأة لم وقت بينة الرجل جازت دعوى الرجل ويثبت نكاح المرأة التي يدعى
الرجل ويطل نكاح المدعية ولو لها على الزوج نصف المهر كذا في فتاوى قاضيخان * ادعى على امرأة نكاحا
وقد أقام البينة وأقامت هي بينة أن أختها امرأة المدعي وهو ينكر ذلك ويقول ما هي بزوجتي فان القاضي
يقضي بنكاح الشاهدة للمدعي ولا يقضي بنكاح الغائبة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذلك لو أقامت
الشاهدة البينة على اقرار المدعي بنكاح الغائبة وقال لا يتوقف القاضي ولا يقضي بنكاح الشاهدة كذا في
الفصول العبادية * لو ادعى نكاح امرأة أو أقام البينة فادعت المرأة أنه تزوج بأمرها أو بانتهافها وما لو ادعت
المرأة نكاح الأخت سواء عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو أقامت الشاهدة بينة أنه تزوج بأمرها ودخل بها
أو قبلها أو مسها بشهوة أو نظر الى فرجها بشهوة يفرق القاضي بين الشاهدة وبين المدعي ولا يقضي بنكاح
الغائبة هكذا في الفصول الاستروشنية * رجل له ابنتان صغرى وكبرى وأقام رجل بينة على هذا الرجل أنه
زوج ابنته الكبرى منه وأقام الاب بينة أنه تزوج ابنته الصغرى من هذا الرجل فالبينة بينة الزوج كذا في
المحيط * لو قالت امرأة تزوجت هذا الرجل أمس ثم قالت تزوجت هذا الرجل الاخر منذ سنة فهي للذي
أقربت بنكاحه أمس ولو شهد الشهود على اقرارها لهما جميعا وهي تجحد قال أبو يوسف رحمه الله تعالى
أسأل الشهود بأيهم بدأت وأقضي به ولو قالت تزوجت جميعا هذا أمس وهذا منذ سنة كانت امرأة
صاحب الامس كذا في فتاوى قاضي خان * لو ادعى نكاح امرأة فأنكرت وأقربت بالنكاح لرجل حاضر
وصدقها المقر له فان المدعي يحتاج الى اقامة البينة فان أقام البينة وثبت يحتاج المقر له الى اقامة البينة على
هذا المدعي بحضرة هذه المرأة وإذا أقام المقر له البينة بعد اقامة البينة من المدعي صار المقر له أولى بالبينة
والاقرار كذا في الفصول العبادية * روى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى لو أقام الرجل بينة على امرأة أنه
تزوجها على ألف درهم وأقامت المرأة بينة أنه تزوجها على مائة دينار أو أقام أبوها وهو عبد الزوج بينة أنه
تزوجها على رقبته وأقامت أمها وهي أمة الزوج بينة أنه تزوجها على رقبته فالبينة بينة الاب والام والنكاح
جائز على نصف رقبتهما وان كان القاضي قضى للمرأة بمائة دينار ثم ادعى الاب والمسئلة بمحالفها قضى بأن الاب
صدقها ويعتق من مالها ويطل القضاء الاول ولو أقام الزوج البينة أنه تزوجها على أبيها وصدقه الاب في
ذلك فقضى القاضي به ثم أقامت البينة أنه كان تزوجها على مائة دينار تقبل بينهما يقضي لها بمائة دينار
وعتق الاب من مال الزوج والولاء له ولو أقام الاب البينة أنه تزوجها على رقبته والمرأة تدعى مهرها مائة
دينار والزوج يدعى ألف درهم حكم بينة الاب وأعنت من مال ابنته ثم لو أقامت أم المرأة البينة أنه تزوجها

(١١ - فتاوى رابع) في حكم المسجد لكن لا يعتكف فيه * غرس الاشجار في المسجد ان كان لا يستقر فيه الاسطوانة ونحوه لئلا تضر
يجوز والالا لانه تشبيه بالبيعة * في جوارحه مسجدان فالأقدم أولى وان تساوا فالأقرب وان تساوا ياقوم أحدهما كقولهم اذهب الى
الذي جماعته أقل لتكثير الجماعة بسببه وغير الفقيه بخبره والافضل ان يختار من امامه أصح وأفقها فالصلاة مع الافضل أفضل * مسجد
حيه وان قل جمعه أولى من الجامع وان تفرجه * فاتمة الجماعة في حيه ان أقامها في مسجد آخر فحسن وان

دخل منزله وصلى باهله فحسن * وان دخل في مسجد واقف في مسجد اخر لا يخرج من الاول حتى يصلي ولا يترك مسجد حبه وان فاته التكبير الاول أو ركعة أو ركعتان * لا يترك فوق البواري ولا تحت في المسجد وان احتاج رزق فوق البواري لان تحت مسجد حكم حقيقة وفوقه مسجد حكم * غير في المسجد يتخذ طريقا بعدد يعذبونه لان طرقه بلا عذر وندم رجوع اعدا ما حاجي * ويصلي في كل يوم مرة لاني كل دخله * لا يحمل سراج المسجد الى (٨٣) البيت ويحمله من البيت الى المسجد * ولا يحمل الخيفة الى الهرة ويحمل الهرة الى الخيفة ويحمل الخيل الى الخيل ولا الخيل الى الخيل ويقود باه الكافر من البيعة الى المنزل لا بالعكس ويحمل الزبل الى الارض بنية تطهير موطن أو قدم أهل الأيمان * تعلق به حشيش المسجد لا يلزمه الازالة ان لم يتعمد وكل ما كان معمولا غلب عليه الصنعة كالكرتان المتخذة من تراب الحرم يجوز اخراجه تبركا ويحمله ويعظمه ولا يمسح رجلاه من الطين باسطوانة المسجد أو حائطه ولا بترابه المنبسط وله أن يمسح بخشبة موضوعة فيه و بتراب مجموع فيه و بقطعة حصير أو بردى خلق ملقاة فيه والاولى ان لا يمسح بالحصير والبردى الملقى في المسجد * ويكره التوضي في المسجد الا اذا كان فيه بيت معتله لكن لا يصلي فيه * والخياطة فيه باجرة تكره الا اذا جلس لحفظ المسجد عن الصبيان وخط وكذا الكاتب * معلم الصبيان باجر لو جلس فيه لضرورة الجرا باس به وكذا التعليم ان باجر كره الا لضرورة وان محسبه لا * جمع ما لا تنفقه المسجد من الناس وصرفه في حاجة نفسه ثم انفق مثلها لايسته ذلك فان عرف صاحبه بعينه رده عليه أو جدد الاذن

على رقبته لا تقبل كذا في محيط السرخسي * اذا ادعت أختان على رجل وأقامت كل واحدة منهما البينة أنه تزوجها أو لا كان ذلك الى الزوج اذا صدق واحدة منهما أنها كانت أو لا امرأته تبطل بينة الاخرى ولا شيء لها من المهر ان لم يكن دخل بها وان قال الزوج لم أتزوج واحدة منهما أو قال تزوجت ما جيعا ولا أدري الاولى منها قال في الكتاب فرق بينه وبينهما وعليه نصف المهر بينهما ان لم يكن دخل واحدة منهما قالوا هذا اذا قال تزوجت ما ولا أدري الاولى منها ما اذا قال لم أتزوج واحدة منهما فينبغي أن لا يجيب شيء والاصح أن هذا الجواب في الفصلين سواء كذا في فتاوى قاضيخان * لو ادعت المرأة النكاح على رجل فانكر الزوج ثم تصادقا على أن النكاح كان لا يثبت النكاح لان في الابتداء لو تصادقا قام (كه مازن وشويم) لا يثبت النكاح كذا في الفصول الاستروشنية * برهن عليه بالنكاح فقالت لي زوج آخر وهو فلان بن فلان في بلد كذا يحكم للبرهن ولا ينفذ الى اقرارها كذا في الوجيز للكردي * ولو ادعى نكاح امرأته أو أنكرت ولكن لم تقر رجل آخر ثم أقرت بين يدي القاضي في مجلس آخر لهذا المدعى يصح اقرارها ويسمى ذلك ولو أقرت لرجل آخر ثم لهذا المدعى لا يسمع اقرارها لهذا المدعى كذا في الفصول العمادية * امرأه ادعت على رجل أنه تزوجها فقال الرجل ما فعلت ثم قال بلى فعلت فهذا جائز كذا في المحيط * امرأه ادعت على رجل أنه تزوجها فأنتكر الرجل ثم ادعى الرجل النكاح بعد ذلك وأقام البينة قبلت بينته رجل ادعى على امرأته أنه تزوجها بألف فأنكرت وأقام البينة على أنه تزوجها بألف درهم تقبل ويقضى بالنكاح بألفين وكذا لو أقام البينة أنه تزوجها على هذا العبد قبلت بينته كذا في فتاوى قاضيخان * ادعى عليها نكاحا فقالت كنت زوجته لكن أخبرت بوفاته فاعتدت وتزوجت بهذا فهي زوجة المدعى ولو قالت أنا امرأته هذا ولكن كنت لهذا المدعى أو لا وسألت القصة فهي امرأته الثاني كذا في الوجيز للكردي * يوم الموت لا يدخل تحت القضاء حتى لو ادعى رجل أن أباه مات في يوم كذا وقضى به ثم ادعت امرأته على هذا الميت أنه كان تزوجها بعد ذلك التاريخ بسمع ويسمى ويقضى بالنكاح ويوم القتل يدخل تحت القضاء حتى لو ادعى على آخر أنه قتل أباه يوم كذا وقضى به ثم ادعت امرأته بعد هذا التاريخ بسماع أن أباه تزوجها لا يسمع كذا في الفصول العمادية * ادعى على امرأته نكاحا وقال ان زوجك فلا تطلقك وانقضت عدتك وأناتزوجك فقالت المرأة ما طلقني فلان فأقام المدعى البينة على طلاق الزوج الاول لا تقبل فان حضر الزوج وأقام البينة على طلاقه تقبل ثم ينظر ان أقام البينة على أن الزوج بعد انقضاء العدة يثبت النكاح كذا في الفصول الاستروشنية * ولو برهن على نتائج دابة وأرقاض لمن وافق سنهات تاريخه ولا فرق في ذلك بين أن تكون في أيديهما أو في يد أحدهما أو في يد ثالث لان المعنى لا يختلف بخلاف ما اذا كانت الدعوى في النتائج من غير تاريخ حيث يحكمهم الذي اليدان كانت في يد أحدهما أو لهما كان كانت في أيديهما أو في يد ثالث وان أشكل سن الدابة في موافقة أحد التاريخين يقضى لهما بها وهذا اذا كانا خارجين بان كانت الدابة في يد ثالث وكذا اذا كانت في أيديهما كذا في التبيين * واذا علم ان سن الدابة مخالف لاحد الوقتين وهو مشكل في الوقت الآخر قضى بالدابة لصاحب الوقت الذي أشكل سن الدابة عليه وان أرخ أحدهما ولم يؤرخ الآخر وكان

تزوج
٢ أنهم ما زوج وزوجة

منه وان لم يعرف صاحبه بعينه استأمر الحاكم مرة لرفع الاثم اما الضمان فواجب على كل حال وان بعدد ربحي في الاستحسان سن ان ينبغي باتفاق مثله * وعلى هذا باي مرد (٢) والعالم الذي يسأل الفقهاء اذا خلط البعض بالآخر يضمن الجميع واذا أدى صار مؤديا من مال نفسه ويضمن لهم ولا يجزيهم عن زكاتهم لعدم تحقق الدفع الى الفقير للتمك بالخلط الا اذا أجاز الفقير بالقبض فيصير خالطا مال الفقير بمال (٢) اي ما يأخذها لا اعوان من المال ظلم

الفقر وهذا كله واضح على قول الامام الاعظم رضى الله عنه وكذلك ما يأخذ من الاموال ظلم او يخلطه بماله وبمال مظالم آخر يصير ملكه وينقطع حق الاول فلا يكون أخذه عندنا حراما مخاضا لم يساح الاتفاق به قبل أداء البدل في الصحيح من المذهب والله أعلم بالصواب * (كتاب الزكاة) * وفيه ثلاثة فصول * (الاول في المقدمة) * ولازكاة في الخيل عندهما والفتوى على قولهما وكان الامام محمد بن الفضل رحمه الله يفتي بقول الامام السرخسي رحمه الله ويوجب في مائتي درهم بخاري خمسة دراهم (٨٣) اعتبارا بدراهم كل بلد ومنهم من اعتبر الدراهم الشرعي وبحقيقته في

فوائد الهداية شيخنا صاحب التحقيق * شك في انه هل أداها أم لم يؤدها لان كل العمروفتها فاشبه ما داشك في الوقت انه هل أدى الصلاة أم لا بخلاف ما بعد الوقت لان الاصل فراغ الذمة وهو منتف مابني الوقت في حق وجوب الاداء ولا يرد نفس الوجوب لانه جبري والكلام في غيره وفي الدين المجهود للداش أخذ الصدقة وفي المؤجل الى حلول الاجل كابن السبيل بأخذ الى وقت الوصول الى ماله واختار في الدين على المغلس المقرانه كابن السبيل وان كان موسرا مقررا لا يحل الاخذ أصلا وان كان جاحدا ولا يئنه لا يحل ما لم يرفع الى القاضي ويحلفه ولو كان يقر في السر ويستر عند الناس لا تجب الزكاة * له مائة نقد ومائة دين على الناس تجب الزكاة ويكمل أحدهما بالآخر * أقرب دين لرجل وقضاء ثم تصاد فابعد حول أن لا دين لا تجب الزكاة على أحد وكذا الوتر فوج لا يعلم انها مائة ثم رد مولاهما الشكاح والالف الى الزوج

سن الدابة مشكلا قضى بينهما ان كانا خارجين وتترك في أيديهما ان كانت في أيديهما هكذا في المحيط * وان كانت في يد أحدهما قضى بها صاحب اليد وان خالف سن الدابة التاريخين بطلت البيعتان وتترك في يد من كانت في يده كذا في التبيين * قال عامة المشايخ وهو الصحيح هكذا في المحيط * والاصح أنهم لا ييطان بل يقضى بها بينهما ان كانا خارجين أو كانت في أيديهما وان كانت في يد أحدهما يقضى بها الذي اليد كذا في التبيين * سواء أقام صاحب اليد البيعة على دعواه قبل انقضائها بالخارج أو بعده كذا في المحيط * لو أقام الخارج البيعة أنه عبده اشتراه من فلان وأنه ولد في ملك بائعه وأقام ذوال اليد البيعة أنه عبده اشتراه من فلان آخر وأنه ولد في ملكه قضى به لذى اليد وكذلك لو أقام الخارج البيعة على نتاج بائعه وأقام ذوال اليد البيعة على النتاج في ملكه فبيته ذى اليد أولى وكذلك لو أقام البيعة على وارثه أو وصيه أنه عبده مقبوضه من رجل وأنه ولد في ملك ذلك الرجل كذا في الميسر * شاة في يد رجل أقام رجل البيعة انها شاته ولدت في ملكه وأقام صاحب اليد البيعة انها شاته فملكها من جهة فلان وانها ولدت في ملك فلان الذي تملكها منه قضى بها صاحب اليد كذا في الذخيرة * ذكر في الاصل أن القاضي ينقض القضاء على الثاني ويقضى به لادول وهو الصحيح هكذا في المحيط * ولو أقام أحدهما البيعة على الملك والآخر على النتاج فصاحب النتاج أحق أيهما كان وكذلك لو كانت الدعوى بين خارجين فبيته النتاج أحق ولو قضى بالنتاج لذى اليد ثم أقام ثالث البيعة على النتاج يقضى له إلا أن يعيد ذوال اليد البيعة على النتاج كذا في الكافي * فان لم يعيد ذوال اليد دعى إعادة البيعة وقضى القاضي بالعبد للثالث ثم أحضر ذوال اليد بيته أن العبد عبده ولدى ملكه قضى به له وان لم يعيد ذوال اليد بيته ولكن حضر رابع وأقام بيته أنه عبده ولدى ملكه فان القاضي يقول للثالث أعديت على أنه عبده ولدى ملكك بحضور من الرابع فان أحضرها كان هو أحق بالعبد من الرابع فان حضر المدعى الاول وأقام البيعة أنه عبده ولدى ملكه لم تقبل بيته لانه قد قضى عليه به مرة فلا تقبل بيته على أحدهم بذلك وهذا قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وهو قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى هكذا في المحيط * رجل في يده عبد أقام رجل بيته أنه عبده ولدى ملكه وأقام رجل آخر بيته بمنزل ذلك وقضى القاضي بالعبد بينهما نصفين ثم جاء ثالث وأقام بيته بمنزل ذلك يقضى بالعبد له ان لم يعيد المقضى لهما البيعة أنه عبدهما ولدى ملكهما فان أعاد ذلك أحدهما دون الآخر قضى بالنصف الذي في يد الذي أعاد بيته له ولم تقبل فيه بيته الثالث ويقضى للثالث على المقضى له الآخر الذي لم يعيد البيعة بالنصف الذي في يده ولا شركة فيه مع الثالث الذي أعاد بيته فان وجد المقضى عليه الاول وهو الذي كان العبد في يده بيته أن العبد ملكه ولدى ملكه وأقامها عند القاضي قضى القاضي بالعبد لانه لو أقام يومئذ بيته على ذلك كان هو أولى فكذا اذا أقام بيته بعد ذلك كذا في الذخيرة * لو ادعى ذوال اليد والخارج الملك المطلق وبرهنا وقضى على ذى اليد بالملك ثم ادعى العبد المقضى عليه لو أقام البيعة على النتاج تقبل وينقض به القضاء الاول كذا في الكافي * عبدي في يد رجل أقام البيعة أنه عبده أعقبه وهو يملكه وأقام رجل آخر البيعة أنه عبده ولدى ملكه فان الولادة أولى كذا في فتاوى قاضيان * الخارج وذوال اليد اذا أقاما البيعة على نتاج العبد والخارج يدعى الاعناق أيضا فهو أولى وكذلك لو ادعىاه وهو في يد ثالث وأحدهما يدعى الاعناق أيضا لان بيته النتاج مع العتق أكثر اثباتا لانهم أثبتت أوليته على وجهه لا يستحق عليه أصلا وبيته ذى

لا تجب عليها الزكاة ولا على مولاه لعدم الملك ولا على الزوج لعدم البدن معنى كان لها منعه من التصرف فيه فصار كالضمان * وأدع مالاً ونسي المدوع ثم علم بالتدكر ان كان من الاجانب لا يجب عليه من كاهم ماضى وان كان من المعارف تجب عليه من كاهم ماضى والاجارة الطويلة المعهودة مع شرط الخيار ثلاثة أيام في كل سنة * زكاة الممثلة على الاجر لملكه بالقبض وعند الانقضاء لا يلزمه رد عين المقبوض بل يرد مثله وكاهه دين حدث بعد الحول * وعلى المستأجر زكاة المؤجلة في السنين التي الاجرة بيده لانه دين في العرف فلا يزول الواجب فيه قبل القضاء وذك

السيد أو شجاع رحمه الله أنه لا يجب على المستاجر والاحتياط أن يزكي كل واحد وعلى هذا بيع الوفاء يجب على البائع لأنه ملكه بالقبض وعلى المشتري لأنه يعمده مالا على البائع وليس في هذا إيجاب زكيتين على شخصين في مال واحد لعدم تعيين التقدين في العقود والفسوخ * والمهر المؤجل أن كان الزوج لا يريد الأداء لا يمنع وجوب الزكاة على الزوج * والحاصل أن كل دين له مطالب من العباد يمنع سواء كان لله تعالى كالزكاة والعشر والخراج (٨٤) أو للعباد كالثلث والاجرة ونفقة المحارم ومالا مطالب له كالنذر والكفارة والحج لا يمنع

* مات وعليه دين أن كان من قصده الأداء لا يؤاخذ به يوم القيامة لأنه لم يتحقق المثل * (نوع آخر) * له كتب علم تساوى نصابا ويحتاج إليه للدرس والحفظ أو مكررا يصنف واحد أحدهما محتاج إلى التصحيح منه لا يجب الزكاة وصدقة الفطر والأضحية ونفقة المحارم وحل أخذ الصدقة له أن كان حديثا أو فقها أو آدبا وإن زاد على الحاجة منع أخذ الزكاة * ولو كان له نسختان من صلاة أو نكاح لمصنفين لا يمنع أخذ الزكاة مطلقا وإن لمصنف واحد فقد ذكرنا هذا هو المختار * المكاري اشترى ابلا أو جوالقا بالفيء أو جره ويبيعه في آخر الأمر لازكاة عليه لأنه عوامل وآلة الاستعمال في الحال بخلاف ما إذا اشترى صابونا لا لاغسل في البيت كما يقال يشتريه للبيع أو الصباغ اشترى آلات الصبغ كالقروط والشت لصبغ ثياب الناس حيث يزكيه مع ماله لأنه تجارة حتى ملك حبس العين لاخذ الأجر * اشترى دواب للبيع واشترى معه جلاجل

اليد أن بنت الملك على وجه يتصور استحقاق ذلك عليه كذا في محيط السرخسي * ولو ادعى الخارج التدبير مع النتائج وادعى صاحب اليد النتائج لا غير ففي هذا الوجه اختلفت الروايات ذكر في رواية أبي سليمان أنه يقضى للخارج وجعله بمنزلة العتاق وذكر في رواية أبي حفص أنه يقضى لذي اليد وجعله بمنزلة الكتابة كذا في المحيط * ولو ادعى الخارج التدبير أو الاستيلاء مع النتائج أيضا وذو اليد مع النتائج عتقا بانها هو أولى ولو ادعى ذو اليد التدبير أو الاستيلاء مع النتائج والخارج ادعى عتقا بانها الخارج أولى كذا في محيط السرخسي * إذا ادعى ذو اليد النتائج وادعى الخارج أنه ملكه غصبه منه ذو اليد كانت بينة الخارج أولى وكذا إذا ادعى ذو اليد النتائج وادعى الخارج أنه ملكه أجره أو أودعه منه أو أعاره منه كانت بينة الخارج أولى كذا في المحيط * أمه في يد رجل أقام رجل بينة أن قاضي بلدة كذا قضى له بها على هذا الرجل الذي هي في يديه وأقام ذو اليد بينة أنها أمته ولدت في ملكه فان شهد شهود المدعى أنه قضى بها بشهادة شهود شهدوا عنده أنه اشتراها من ذي اليد أو وهبها ذو اليد منه أو تصدق بها ذو اليد عليه أو شهدوا أنه قضى بها لهذا المدعى ولم يبينوا سبب القضاء يعزى القاضي ذلك القضاء أيضا ويدفعها إلى المدعى وإن شهدوا أنه قضى بها بشهادة شهود شهدوا عنده أنها له أو أنهم انتجبت عنده فالقاضي يعزى ذلك القضاء أيضا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى ينقضه وإن شهدوا أن قاضي بلدة كذا أقر عندنا أنه قضى للمدعى بهذه الجارية بشهادة شهود شهدوا عنده أنها له أو أنهم انتجبت عنده ذكر شيخ الإسلام رحمه الله تعالى أن القاضي الثاني ينقض ذلك بالإجماع هكذا في الذخيرة * إذا كانت الجارية في يد رجل أقام رجل بينة أن قاضي بلدة كذا قضى له بها على ذي اليد هذا ولم يبينوا سبب القضاء أو أقام رجل آخر بينة على النتائج فصاحب القضاء أولى وإن أقام الأول بينة أن قاضي بلدة كذا قضى له بها بشهادة شهود شهدوا عنده أنها له أو أقام الآخر بينة على النتائج فصاحب القضاء أولى عندهما وعند محمد رحمه الله تعالى صاحب النتائج أولى كذا في المحيط * إذا أقام الخارج بينة على أن هذه أمته ولدت هذا العبد في ملكي وأقام ذو اليد بينة على مثل ذلك فإنه يقضى به للمدعى لأنهما ادعيا في الأمة ملكا مطلقا يعزى به للمدعى ثم يستحق العبد تبعاً كذا في الفصول العبادية * أقام المدعى البينة على الشاة التي هي في يد المدعى عليه أنها شاته وأنه جرح هذا الصوف في ملكه منها وأقام ذو اليد بينة على مثل ذلك قضى بالشاة والصوف للمدعى كذا في الذخيرة * لو أن عبداً في يد رجل أقام هو البينة أنه عبده ولدى في ملكه من أمته وعبده وأقام خارج البينة على مثل ذلك يقضى بالعبد لذي اليد كذا في فتاوى قاضيان * ويكون ابن أمته وعبده ولا يكون ابن أمته لا آخر وعبده فقد قضى بالعبد لصاحب اليد في الملك والنسب جميعاً كذا في المحيط * عبدي في يد رجل أقام رجل البينة أنه عبده ولدى في ملكه من أمته هذه ومن عبده هذا وأقام رجل آخر البينة على مثل ذلك فإنه يقضى بالعبد بين الخارجين نصفين ويكون الابن من العبد والامتنين جميعاً كذا في فتاوى قاضيان * عبدي في يد رجل أقام رجل بينة أنه عبده ولدى في ملكه ولم يسموا أمته وأقام رجل بينة أنه عبده ولدى في ملكه من أمته هذه فإنه يقضى بالعبد للمدعى أمته في يده فإن أقام صاحب اليد بينة على أنه عبده ولدى في ملكه من أمته هذه غير أمته أخرى قضى به لذي اليد كذا في المحيط * في الكبرى رجلان في يد كل واحد منهما شاة أقام كل واحد منهما البينة أن الشاة التي في يده صاحبه شاته ولدت من شاته التي في يده ذكر في دعوى الأصل أن بينهما تقبل ويقضى لكل واحد

و براقع للبيع مع الدواب وجب الزكاة في الكل وإن لم يقصد البيع معه لازكاة فبين * وكذا العطار يشتري قوارير * اشترى منها متاعاً بما تتي درهم وحوال الحول وهو كذلك ثم انتقص بعد الحولان زكي ما تبين عند الامام رحمه الله وعندهما زكي ما تبني * اشترى خادماً لتجارة فآجره خرج عن التجارة وكذا الدار يؤجره وعن محمد رحمه الله تعالى اشترى للخدمة ومن عزمه أنه إذا وجد رجلاً يباعه لازكاة عليه * (الثاني في المصروف) * لا يدفع إلى فقيرة زوجه ما موفر فرض لها النفقة أو لا عند الامام ومحمد رحمه الله وكذا إلى صغير والمعتق وإن كان

الابن كبير اجازو كذا الى ائمة غنى عند الامام الثاني وهو قوله ما * ولودفع الى فقيره ابنه وسرجا زوقا وقال الثاني ان كان في عيال الغنى لا يجوز
والاجوز * قضى عليه بنفقة ذي رحمه المحرم فكساه وأطعمه بنوى الزكاة صح عند الثاني * لا يجوز صرف كفارة اليمين والظهار والقتل وجزء
الصيد وعشر الارض وغلة الوقف الى بني هاشم ولا الى غنى * وان كان له قوت شهر يساوي نصابا يجوز صرفه اليه * وان كان أكثر من شهر لا
* وقيل يجوز وان كان له طعام سنة لان مستحق الصرف كالعدم وكان سيدنا عليه (٨٥) الصلاة والسلام اخذ الف درهم القدر

على غنى الدنيا وكان يعطى
لازواجه قوت سنة وان كان
له كسوة الشتاء يساوي
نصابا ولا يحتاج اليه في
الصيف يجوز له أخذ الزكاة
وكذا لو كان له حوانيت ودور
غلتم عشرة آلاف أو أزيد
لكن لا يكتفي لخرجه لقوته
وقوت عياله يجوز صرف
الزكاة اليه عند محمد رحمه الله
* ولو كان له ضيعة قيمتها آلاف
ولا يحصل منه ما يكفي له
ولعياله اختلف فيه قال ابن
مقاتل يجوز صرف الزكاة
اليه * ولو كان في داره بستان
يساوي نصابا ان لم يكن في
الستان من مرافق الدار
كالطبخ وغيره لا يجوز له أخذ
الزكاة * وهو كالتناع والجواهر
في الدار * والفقير عند
الامام من ليس له نصاب وله
ما يكفيه * دفع الزكاة الى
مجنون أو صغير لا يعقل
في دفعه الى أبويه أو وصيه
لا يجوز * ولو قبض وهو
مراهق أو كان يعقل القبض
بان كان لا يربى به ولا يتخذه
جائز * دفع قوم زكاة أموالهم
الى رجل يقبضه لفقير
واحد فاجتمع عنده أكثر
من مائتي درهم فكل من دفع
قبل البلوغ الى المائتين جاز
لاكل من دفع بعده الا اذا

منهما بالشاء التي في يد صاحبه والفتوى على هذا هكذا في المضمرات * وانما تقبل البستان اذا كانت أسنان
الشاة مشككة ويحتمل أن يكون كل واحدة منهما أملا لاخرى يمرأى العين وأما اذا كانت احدهما لا تصلح
أملا لاخرى فلا تقبل ولو أقام بينة على أن الشاة التي في يديه شاة ولدت في ملكه وان شاة صاحبه له ولدت له شاة
عنده وأقام الآخر على مثله قضى لكل واحد بالشاة التي في يديه كذا في محيط السرخسي * كل سبب
لا يتكرر فهو في معنى النتائج وذلك كالنسج في الثياب التي لا تنسج الامرة كنسج الثياب الفاتنية وغزل
القطن وحلب اللبن واتخاذ الحن واللبس والمرعى وجزء الصوف وان كان سببا يتكرر لا يكون في معنى
النتائج فيقضى به للخارج بمنزلة المالك المطلق وهو مثل الجزو والبنا والغرس وزراعة الحنطة والحبوب فان
أشكل يرجع الى أهل الخبرة كذا في الكافي * اذا ادعى ثوبا في يدي رجل أنه ملكه نسجه هو أو ادعى نصل
سيف في يدي رجل أنه سيفه ضربه وأقام عليه بينة وأقام صاحب اليد بينة على مثل ذلك ان كان يعلم قطعا
أن هذا الثوب وهذا النصل لا ينسج ولا يضرب الامرة واحدة قضى بينة صاحب اليد وان كان يعلم قطعا
أن هذا الثوب وهذا النصل يضرب مرة بعد أخرى فانه يقضى بينة الخارج وان أشكل على القاضي
ذلك سأل أهل العلم عن ذلك يريد به العدل منهم وبني الحكم على قولهم والواحد منهم يكتفي والاثان أحوط
وان اختلف أهل العلم بذلك فيما بينهم حتى بقي مشكلا ففيه روايتان في رواية يقضى للخارج هكذا في
المحيط * وكذا اذا اختلف أهل الصناعة كذا في الوجيز للكردي * لو تنازعت امرأتان في غزل قطن كل
واحدة منهما تدعى انها غزلته فانه يقضى به للتي الغزل في يديها كذا في فتاوى قاضخان * ولو كان مكانه
غزل صوف فالتحارجة أولى كذا في الظهيرية * ولو تنازعا في ثوب هو في يدهما أقام أحدهما البينة أنه
نسج نصفه وأقام الذي في يديه أنه نسج نصفه قال محمد رحمه الله تعالى ان كان يعرف النصفان فلكل واحد
منهما النصف الذي نسجه وان لم يعرف ذلك فلكل الخارج كذا في فتاوى قاضخان * اذا ادعى صوفا في يدي
رجل أنه صوفه جزء من غنمه وأقام على ذلك بينة فأقام صاحب اليد البينة على مثل ذلك قضى به لصاحب
اليده كذا في الدخيرة * اذا ادعى مهنأ أو زيتا أو دهن سمس في يدي رجل أنه له عصره وسلاه وأقام على ذلك
بينته فأقام صاحب اليد بينة على مثل ذلك قضى لصاحب اليد وكذلك الدقيق والسويق كذا في المحيط
* اذا تنازعا في جبن فأقام الخارج وذو اليد كل واحد منهما بينة أنه جبنه صنعه في ملكه فله الذي البدو كذا
اذا أقام كل واحد منهما البينة أن اللبن حلب في يده وفي ملكه قضى لذي اليد كذا في الكافي * ولو أقام كل
واحد منهما بينة أن اللبن الذي صنع منه هذا الحن كان له يقضى للخارج ولو أقام كل واحد منهما البينة أن
اللبن حلب من شاته وفي ملكه وصنع منه هذا الحن فانه يقضى باللبن الذي البدو أو أقام كل واحد منهما بينة
أن الشاة التي حلب منها اللبن الذي صنع منه هذا الحن ملكه قضى به للذي أقام كل واحد منهما بينة أن
الشاة التي حلب منها اللبن الذي صنع منه هذا الحن ولدت من شاته قضى باللبن الذي البدو كذا في المحيط * ولو
قال المدعي هذا الحن لي صنعت من لبن شاتي هذه وأقام الخارج البينة على مثل ذلك فانه يقضى بالشاة
للخارج كذا في فتاوى قاضخان * لو ادعى حليما أنه لصا غنى في ملكه لم يكن هذا دعوى النتائج وكذا لو ادعى
حنطة أنها له زرعها بنفسه كذا في الظهيرية * اذا كانت الدار في يدي رجل أقام رجل آخر بينة أنها دار جده
خنتها وساق الميراث حتى انتهى اليه وأقام صاحب اليد بينة بمثل ذلك فانه يقضى بالدار للذي كذا في المحيط

كان الفقير مدونا وان كان ذلك الرجل تجمع له الزكاة بلاذنه يجوز ان زاد على النصاب لان لاخذ وكيل عن الدافعين في الدفع اليه فيكون
الغنى مقارنا للاداء ومعاقبا فيجوز مع الكراهة يكن اعطى فقيرا أكثر من النصاب والكراهة لقربة من الغنى بخلاف الاول لان الغنى سابق
على بعض الاعطيات فيحصل الاداء الى الغنى * ولو كان الفقير مدونا ومعيلا فدفع اليه ما يقضى ديونه ويصيب لكل واحد من عياله أقل
من النصاب ويبقى له أيضا أقل من النصاب جائز * السلطان الخارج اذا أخذ صدقات الاموال الظاهرة يجوز وسقط في الصحيح ولا يؤمر بالاداء

* اذا كانت الارض والتخيل في يد رجل فاقام آخر البينة أنها أرضه ونخله وأنه غرس هذا النخل فيها وأقام
 ذواليد البينة على مثل ذلك يقضي بها للمدعي وكذا السكرم والشجر كذا في الكافي * ولو كان في الارض زرع
 وأقام كل واحد من صاحب اليد والمدعي بينة أن الارض له والزرع له زرع قضي بالارض والزرع للخارج
 هكذا في المحيط * وكذلك اذا اختلفا في البناء وادعى كل واحد أنه بنى على أرضه كذا في محيط السرخسي
 * انا كان قبا محسوف في يد رجل فاقام رجل البينة أنه له قطعة وحده وخطه في ملكه وأقام ذواليد
 البينة على مثل ذلك فانه يقضي به للمدعي كذا في المبسوط * وكذلك الجبة المحسوة والقرو وكل ما يقطع من
 الثياب والبسط والاعطاط والوسائد وكذلك الثوب المصبوغ بالعصفرا والزعفران أو الورس اذا قام الخارج
 وذواليد كل واحد منهما بالبينة أنه له صبغه في ملكه كذا في الظهيرية * جلد في يده أقام آخر البينة أنه جلده
 سلخه في ملكه وأقام ذواليد البينة على مثله فهو لذي اليد كذا في محيط السرخسي * اذا كانت الشاة
 المسلوخة في يد رجل ادعاه رجل آخر أنه له ذبحها وسلخها وأقام على ذلك بينة وأقام صاحب اليد بينة
 على ذلك قضي بها للخارج كذا في المحيط * لو أقام كل واحد منهما بالبينة أن الشاة شاته تجبت عنده في ملكه
 ذبحها وسلخها وان له جلدها ورأسها وسقطها يقضي بالكل للذي الشاة في يده كذا في المبسوط * ولو اختلف
 ذواليد وخارج في لحم مشوي أو في سمكة مشوية كل واحد منهما يدعي أنه شواه في ملكه فانه يقضي به
 للمدعي وكذا في المنحرف كل واحد منهما أقام البينة أنه محفنه كتبه في ملكه فانه يقضي به للمدعي لان الكتابة
 مما يكررو يكتب ثم يعي ثم يكتب كذا في فتاوى قاضيان * وان كان كوز صفر أو طست أو آنية من حديد
 أو صفر أو نحاس أو شبه أو رصاص أو مصراعين من ساج أو الاقداح أو تابوت أو سريرا أو حمله أو قبة أو
 خفأ أو قلاص يقضي بها للخارج ان كان يعادوان كان لا يعاد يقضي لذي اليد كذا في الخلاصة * اذا ادعى
 لبناني يد رجل أنه له ضربه في ملكه وأقام عليه البينة وأقام صاحب اليد البينة على مثل ذلك قضي
 للخارج وان كان مقام اللبن أحرأو حص أو نورة يقضي لصاحب اليد كذا في المحيط * شاة مسلوخة في يد رجل
 وجلدها وسقطها في يد آخر فأقام الذي الشاة في يده بينة ان الشاة والسقط والجلد كله له وأقام الذي في يده
 السقط والجلد على مثله يقضي لكل واحد بما في يده كذا في محيط السرخسي * ان كان في يد رجل حمام
 أو دجاجة مما يفرخ أقام رجل بينة أنه له فرخ في ملكه وأقام صاحب اليد البينة على مثل ذلك قضي
 لصاحب اليد كذا في الذخيرة * ولو أقام المدعي البينة ان البيضة التي خرجت هذه الدجاجة منها كانت له
 لم يقض له بالدجاجة ولكن يقضي على صاحب الدجاجة ببيضة مثلها لصاحبها كذا في المبسوط * باضت
 الدجاجة المعضوبة بيضتين فضنت الدجاجة أحدهما وخرج فرخ وحض الغاصب الاخرى فحقت
 دجاجة أخرى فالدجاجة وفرخها الذي حضنته للمعضوب منه والفرخ الذي حضن الغاصب له كذا في محيط
 السرخسي * الصوف وورق الشجرة وثمر الشجر بمنزلة النتاج وغصن الشجر والحنطة ليس بمنزلة النتاج
 حتى لو أقام المدعي البينة أن هذا الصوف صوف شاته وهذا الثمرة وهذا الورق من شجره وهذا الغصن من
 نخله وهذا الحنطة من حنطته بذرها في أرضه وأقام صاحب اليد البينة على مثل هذا في الغصن والحنطة
 يقضي للمدعي وفي الصوف والثمر والورق يقضي لصاحب اليد كذا في المحيط * لو ادعى ثوباني يد رجل أنه له
 نسجه فأقام البينة والشهود شهدوا أنه نسجه ولم يشهدوا أنه له فانه لا يقضي به للمدعي وكذا الوشم ودواق دابة

وقيل يرجع في الاسير لافي المصا
كلما طلبة الشرعية وهي في الدي
له ابل عوامل يعمل بها في السـ
ضدقته ان يقع عن الزكاة وقع

وقيل يرجع في الأسير لافي المصادرة والسرخسي يرجع فيه ما كالدون بأمر غيره بضادينه فجعل المطالبة الحسية أنها كالمطالبة الشرعية وهي في الدين * إذا أمر غيره بأخذ مال إنسان فالضمان على الآخذ لأن الأمر لم يصرح ولا يجب الضمان على الأمر * له ابل عوامل يعمل بها في السنة أربعة أشهر ويسمى بها في الباقي لا يجب فيه الزكاة لأنه معد للعمل * ولولو في المال الخبيث الذي وجب صدقته ان يقع عن الزكاة وقع عنه * ولويلغ المال الخبيث نصا بالاجب فيه الزكاة لأن الكل واجب التصديق * والعبرة انية الدافع لا العلم

المدفوع اليه حتى لو قال لمحترم وهبت لك هذا الشيء أو أقرضتك وينوي به الزكاة وقع عن الزكاة وعدم وقوع الدمغاء والذي أخذه مصادرة عن الزكاة مع نية الدافع على اختيار المحقق شمس الأئمة بناء على عدم ولاية الظالم الأخذ من الأموال الباطنة أو نظر إلى الفقراء لان اعتبارهم يؤدي إلى سد باب الزكاة لان أحد المختلف في هذا الزمان عن عروض ظلم مالي أو لحوق تبعة ديواني عليه فلا يعتبر عن الزكاة لصاحبه حق الفقراء أو بناء على ما ذكره في الغياث * قال أبو نصر الصفار جاهد عن الثاني ومحمدان من دفع زكاته (٨٧) إلى فقير يريد أن يهبه وينوي الزكاة وأخذه

أنها نتجت عنده أو في أمة أنها ولدت عنده ولم يشهدوا أنهم اله لا يقضي بها المدعي وكذا لو شهدوا أنها ابنة أمته وكذا لو شهدوا على ثوب أنه غزل من قطن فلان لا يقضي به لفلان كذا في فتاوى قاضيخان * لو شهدوا أنه غزل هذا من قطن فلان وهو يملكه ونسج فعلى الغاصب قطن مثله والثوب للغاصب إلا أن يقول المالك أنا أمرته بالغزل والنسج فبأخذ عينه كذا في محيط السرخسي * إذا شهدوا أن هذا الثمر من نخيل هذا المدعي قضى بالثمر للمدعي كذا في المحيط * لو شهدوا أن هذه الحنطة من زرع كان في أرض فلان أو هذا الثمر من نخيل كان في أرض فلان أو هذا الزبيب من كرم كان في أرض فلان لا يقضي به لفلان ولو أقر الذي في يديه بذلك يؤخذ بأقراره ولو شهدوا أن هذا العبد ولدته أمة فلان كان العبد لصاحب الأمانة ولو شهدوا أن هذه الحنطة من زرع هذا الرجل يقضي بها لصاحب الزرع وكذا لو شهدوا أن هذا الزبيب من كرم فلان يقضي بالزبيب لفلان كذا في فتاوى قاضيخان * لو شهدوا أن فلانا طحن هذا الدقيق من حنطة فلان وهو يملكها قضى عليه بحنطة مثلهما وان قال رب الحنطة أنا أمرته بأخذ الدقيق كذا في المبسوط * ثوب مصبوغ بالعصر في يدي رجل شهد الشهود أن هذا العصر الذي في هذا الثوب لهذا المدعي صبغ هذا الثوب به ورب الصبغ يدعي على رب الثوب أنه هو الذي صبغه ورب الثوب يحدد ذلك فالقول قول رب الثوب كذا في المحيط * أمة في يد رجل وابنتها في يد رجل آخر ادعى رجل أنها أمته وأقام البينة فقضى له بالجارية لا يكون لهذا المدعي أن يأخذ ابنتها وان استحق الجارية مملوكا مطلقا ولو كانت البنت في يد المدعي عليه كان له أن يأخذ البنت مع الجارية ولو أقام رجل البينة على نخل في يد رجل وتجر هذا النخل في يد غيره فقضى له بالنخل فإنه يأخذ الثمر أيضا ولا يشبهه الثمر الولد كذا في فتاوى قاضيخان * قال هشام سألت محمد رحمه الله تعالى عن أرض من روعة حنطة أقام آخر بينة أن الأرض له وقالت البينة لا ندري لمن الزرع قال إذا لم يعلم الزرع فالزرع يتبع الأرض قلت فإن أقام الذي في يده الأرض بينة أنه هو الذي زرع أيجعل له الزرع قال نعم قلت فإن كان الزرع محصوا أو كدسا أو الشهود لم يشهدوا بالزرع لاحد قال الزرع لمن في يده الأرض كذا في المحيط * أن أقام الخراج البينة على المالك المطلق وصاحب اليد بينة على الشرائع منه كان صاحب اليد أولى كذا في الهداية * إذا ادعى أحدهما الهبة مع القبض والآخر الشراء من جهة واحد والعين في يده ثالث ولم يؤرخا أو أرخا وتاريخهما على السواء فالشراء أولى وإن أرخ أحدهما ولم يؤرخ الآخر فالأمر بينهما كان أولى ولو أرخا وتاريخ أحدهما أسبق فهو أولى وإن كانت العين في يده أحدهما فهو أولى إلا أن يؤرخا وتاريخ أحدهما أسبق فحينئذ يقضى للخارج وإن كانت في أيديهم ما فهو بينهما إلا أن يؤرخا وتاريخ أحدهما أسبق فحينئذ يقضى لاسبقهما تاريخا والجواب في الصدقة مع القبض والشراء إذا اجتمعا كالجواب في الهبة والقبض مع الشراء هكذا في المحيط * لو ادعى أحدهما الشراء من زيد بألف وادعى آخر أن فلانا آخر وهب له وقبضها منه والعين في يده ثالث قضى بينهما وكذا إذا ادعى ثالث ميراثا من أبيه وادعى رابع صدقة من آخر قضى بينهما أربعاً ولو كانت العين في يده أحدهما يقضى للخارج إلا أن أسبق التاريخ فهي للآخر وإن كانت في أيديهم ما يقضى بينهما إلا أن أسبق التاريخ فهي له وهذا إذا كان المدعي به مملوكا يقسم كالعبد والباية أما فيما يقسم كالدرا فانه يقضى للمدعي الشراء كذا في محيط السرخسي * والصحيح أن المشاع الذي يحتمل القسمة والذي لا يحتمل القسمة في ذلك على السواء كذا في المحيط والخيرة * ودعوى الهبة والصدقة

الفقير على أنه هبة لا يجز به عن الزكاة ويلزم الإعادة ويشترط علم المدفوع اليه بكونه زكاة وهذا يخالف ما تقدم ولأنه صرح بالوقوع عن غير الزكاة فيما إذا قال أقرضتك أو وهبتك * (نوع آخر) * وهب الدين من المدين بعد الحول ينوي الزكاة أن كان المدين غنيا لا يجوز وبضمن الزكاة استحسانا وان كان فقيرا فوهبه من مديونه الفقير بنية زكاة عن أودين على آخر لا يقع عن الزكاة وإن كان مقرا * ولو وهب خمسة دراهم ينوي عن زكاة نصاب هودين للمدين لا يسقط عنه زكاة ذلك النصاب وهل يسقط زكاة هذه الخمسة وهو عن درهم في الاستحسان وهو رواية عن محمد يسقط قدر ما وهب وفي المائة يسقط قدر زكاتها وإن وهب خمسة والمسئلة بجاهها ولم ينو أو وهب مائة وخمسة وتسعين وبنى خمسة لا يسقط عنه شيء من الزكاة عند الامام الثاني * وإن وهب مائة وستة وتسعين وبنى أربعة سقط زكاة درهم ويؤدي أربعة * وإن وهب منه الكل ولم ينو شيئا أو نوى الزكاة أو التطوع سقط زكاة

الكل * وإن دفع المالك المال إلى فقير ولم ينو ثم نوى أن كان قائما في يد الفقير صح وإن تلف * قال كذا تصدقت في هذه السنة فهو عن الزكاة ثم جعل يتصدق ولا يحضره البينة أن كان أقر بوجه له من المال في صرة وقال في وقت الإفراز ذلك وقع الكل عن الصدقة والا لا لاقتران البينة بعزل الواجب في الأول * آخر الزكاة حتى مات تصدق سرا من الورثة فإن لم يكن له مال أو أكثر رأيه أن استقرض أنه يستقرض على الاداء استقرض وأدى فإن مات قبل القدرة على القضاء يرجح أن يقضى من كنوز الآخرة وإن غلب ظنه على عدم قدرته على قضاء القرض لا يستقرض لأن

خصوصية العباد أشد * ولو كان المريض ما تدارهم وعليهم من الزكاة مثلها لا يصرفه إلى الزكاة فان صرف فللورثة استردا ثلثها واذ لم يؤد الزكاة لا يحل للفقير أخذه بلا إذن فان أخذها لم يسترد هلك أو استهلك * (نوع آخر) * المصدق اذا أخذ عاتقه قبل الوجوب أو القاضي استوفى رزقه قبل المدة جاز والافضل عدم التجمل لاحتمال ان لا يعيش إلى المدة * استعمل الهاتمي على الصدقة لا ينبغي له ان يأخذ العمالة منها وان أخذها من غير الصدقة (٨٨) لا بأس به وقد ذكرنا ان الصدقة الواجبة محرمة عليهم * وكذا غله الوقف وروى

عن الامام الثاني ان غسلة الوقف يجوز أخذها كصدقة النفل والصدقة متى أطلقت يراد بها الواجبة * وجواز أخذها غله الوقف لهم بجواز أخذها للاغنيا للوقف عليهم وروى الامام الجامع عن الامام الاعظم رحمهما الله انه يجوز دفع الزكاة إلى الهاتمي لسقوط العوض كالنفل ويجوز النفل للغني أيضا * ومن لا يحل له أخذ الصدقة فالافضل له ان لا يأخذ جائزاً لسلطان اذا كان من بيت المال ولومن مورثه يجوز الاخذ وان من غصب قبل الخلط وانقطاع حق المالك لا يحل وان بعد الخلط وهو دراهم أو دنائير جاز عند الامام وقوله أرفق بالناس لان مالا ما لا يخالو عن معصوب لكنه قبل أداء البذل خبيث واجب التصديق فلا يأخذها لمن يجوز له أخذ الصدقة والاخذ والاعطاء أولى اذا كان لا يشوبه العجب وقال عصام ابن يوسف التبرك أولى وكان العلامة بخوارزم لا يأكل من طعامهم ولا يأخذ جوارهم فقل له فيه فقال تقديم الطعام يكون باحثة والمباح له يتلقه على ملك المبيع فيكون آكلًا طعام النظم والجائز تقديمه فيصرف في ملك نفسه كما علم في الفرق بين الاطعام

مع القبض فيه مامس - وتوبان وهذا فيما لا يحتمل القسمة من غير خلاف واختلاف فيما يحتمل القسمة والأصح انه لا يصح وهذا اذا لم يوقت البينتان ولم يكن مع واحد منهم ما قبض وأما اذا وقتنا فصاحب الوقت الاقدم أولى وان لم يوقتا ومع أحدهما ما قبض كان هو أولى وكذا ان وقت صاحبه كذا في التبيين * وان وقتت بينة أحدهما فصاحب الوقت أولى كذا في المحيط * رجلان ادعيا عينا في يد آخر فادعى أحدهما الشراء من زيد وادعى الآخر أنه رهنه من زيد وقبضه وأقاما البينة ولم يؤرخا أو أرخا على السواء فالشراء أولى فان أرخ أحدهما - مادون الآخر فالزورخ أولى أيهما كان وان أرخا وتاريخ أحدهما أسبق فهو أولى وان كانت العين في يد أحدهما فهو أولى الآن يؤرخا وتاريخ الخارج أسبق فحينئذ يقضى للخارج كذا في الفصول العبادية * لو ادعى أحدهما رهنا وقبضوا الآخر هبة وقبض من صاحب اليد وأقاما البينة ولم يكن مع أحدهما ما قبض ولا قبض كان الرهن أولى وهذا استحسان كذا في التبيين * هذا اذا كانت دعواهما من واحد أما اذا كانت من اثنين فهما سواء كذا في السراج الوهاج * فان ترجح أحدهما بالتاريخ أو سبقة اليد يقضى له به كذا في الفصول العبادية * هذا اذا لم تكن الهبة بشرط العوض وأما اذا كانت بشرط العوض فهي أولى هكذا في السراج الوهاج والهداية * اذا ادعى أحدهما شراء العبد وادعت المرأة تزوجها عليه فهما سواء يقضى بالعبد بينهما مناصفين هذا اذا لم يؤرخا أو أرخا وتاريخهما على السواء وهذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى الشراء أولى وأما اذا أرخا وتاريخ أحدهما أسبق فالأسبق أولى هكذا في غاية البيان * ثم عند أبي يوسف رحمه الله تعالى للمرأة نصف العين ونصف قيمته على الزوج ولا تشتري نصف العين ويرجع نصف الثمن ان شاء وان شاء ففسخ البيع وعند محمد رحمه الله تعالى لها على الزوج قيمة العين هكذا في التبيين * واذا اجتمع النكاح والهبة والرهن والصدقة فالنكاح أولى كذا في المحيط * ثم شاهدان بالقرض وشاهدان بالمضاربة فالبينة المدعى القرض كذا في محيط السرخسي * (مسائل متفرقة) في المشتري دار في يدي رجل أقام رجل بينة أنه أكرهه من حقها من دعواه في هذه الدار اليد صاحبة منها على مائة درهم وأقام الذي في يده الدار بينة أنه أكرهه من حقها من دعواه في هذه الدار فبينة الصلح أولى كذا في الذخيرة * رجل ادعى أمة في يدي رجل أنه اشتراها من صاحب اليد بألف درهم وأنه اعتقها وأقام على ذلك بينة وأقام أخرى بينة أنه اشتراها من صاحب اليد بألف درهم ولم يذكرا الاعتاق فصاحب العتق أولى ولم يذكرا ما إذا كان مدعى الشراء قبض العبد فلو كان قبض العبد كان هو أولى هكذا في المحيط * رجل له عبد أقام العبد بينة أن المولى أعتقه وأدبره وأقام رجل آخر بينة أن المولى باع العبد منه بألف درهم فان لم يكن المشتري قبض العبد منه فبينة العبد أولى وان كان المشتري قبض العبد فبينة المشتري أولى واذا أرخا وتاريخ أحدهما أسبق يقضى لاسبقهما تاريخا هكذا في الذخيرة * لو ادعت أمة انها ولدت من مولاهما وأقامت على ذلك بينة وأقام رجل آخر بينة أنه اشتراها من مولاهما فبينة الامة أولى سواء كانت في قبض المشتري أو لم تكن في قبضه ولو وقتت بينة المشتري وقتا قبل الحمل ثلاث سنين كانت بينة المشتري أولى كذا في المحيط * أمة في يد رجل أقام البينة أنه دبرها وهو يملكها وأقام آخر البينة انها ولدت منه وهو يملكها وأقام آخر على مثل ذلك فهي التي في يده كذا في فتاوى قاضيخان * واذا أقام عبد البينة أن فلانا اعتقه وفلان ينكر أو يقر وأقام آخر البينة أنه عبده قضيت به للذي أقام البينة أنه عبده

وكذلك

والا كساة في مسئلة الكفارة * قسم لحوم الاضاحي بنية الزكاة يجوز بائنا لان القرية تأدت بالاراقة * وقال في المحيط لا يحسب عن الزكاة في ظاهر الرواية لان التضحية اتلاف المالية وتنعيق المالية وعلى كل حال يمنع من الوقوع عنها كما أن الدين لا يقع عن زكاة العين * قال الامام الحلواني اذا كان عنده دية فمات المودع بلا وارث له أن يصرف الوديعة إلى نفسه في زمانها هذا لانه لو أعطاه لبيت المال لضاع لاهم

لا يصرفون مصارقه فإذا كان من أهله صرفه إلى نفسه وإن لم يكن من المصارف صرفه إلى المصريف دفع الزكاة إلى المدينون أولى من الدفع إلى الفقير لا يجوز دفع الزكاة إلى الكرامية لأنهم مشبهة في ذات الله تعالى وغيرهم من المشبهة في الصفات أقل حالاً من الكرامية لأنهم مشبهة في الصفات واختار أنه لا يجوز الصرف إليهم أيضاً لأن مفوت المعرفة من جهة الصفة ملحق بمفوت المعرفة من جهة الذات وأهل الورع تجوزوا من أموال المبتدعة حتى يروى أن امرأة سألت من الإمام أحمد بن (٨٩) حنبل الزاهد رحمه الله وقالت أنا تغزل

على السطح في الليالي فيمر بناشعوع آل طاهر فنغزل فيه الطاقة أو الطاقين هل يطيب لنا نحن ذلك الغزل فقال الإمام من أنت فقالت أنا أخت بشر الحافي فقال ما هذا الورع الصافي الأفيكم * دفع الزكاة إلى أخته وهي تحت زوج إن كان مهرها المجل أقل من النصاب أو أكثر لكن الزوج معسر له أن يدفع إليها الزكاة وإن كان موسراً والمجل قدر النصاب لا يجوز عندهما وبه يفتي للاحتياط وعند الإمام رضي الله عنه يجوز مطلقاً وكذا في لزوم الاضحية * (الثالث في العشر والخراج والحزبة) * اشترى أرض خراج وبني عليها داراً فخارج على المشتري لأنه المعطل * خراج المستاجر على المؤجر والمستعار على المعير والمغصوب إذا لم يكن للمالك بينة عادلة والغاصب جاحد ولم تنقص الأرض بالزراعة على الغاصب وإن كان الغاصب مقراً أولاً بينة عادلة فالخراج على رب الأرض وإن نقصتها بالزراعة فعلى المالك قل النقصان أو أكثر عند الإمام وعند محمد رحمه الله تعالى على رب

وكذلك لو شهدوا أنه اعتقه وهو في يديه وكذلك لو شهدوا أنه كان في يديه أمس لم تقبل هذه الشهادة كذا في الميسوط * وإن شهدوا العبد أن فلاناً اعتقه وهو يملكه وشهدوا بالآخر أنه عبده قضى بينة العتق كذا في المحيط * ولو أن المولى أقام بينة على أنه عبده اعتقه وأقام رجل آخر بينة أنه عبده قضى بينة العتق وكذلك لو أقام العبد بينة أن فلاناً دبره وهو يملكه وأقام رجل آخر بينة أنه عبده قضى بينة التدبير كالو أقام المولى بنفسه بينة أنه عبده دبره وأقام الآخر بينة أنه عبده يقضى بينة المولى كذا في الذخيرة * ولو أقام العبد بينة أن فلاناً كاتبه وهو يملكه وأقام آخر بينة أنه عبده يقضى للمولى الذي أقام البينة أنه عبده ولو أقام الذي في يديه بينة أنه مملكه كاتبه وأقام الآخر بينة أنه عبده يقضى للمولى الذي أقام البينة أنه عبده هكذا في المحيط * عبد في يدي رجل أقام رجل البينة أنه له أعتقه وأقام آخر البينة أنه حر لاصل وأبواه وعاقده فصاحب الموالاة أولى كذا في الذخيرة * عبد في يدي رجل أقام الذي في يديه البينة أنه اعتقه وهو يملكه وأقام آخر البينة أنه اعتقه فان صدق العبد أحدهما فبينته أولى وإن كذبها جميعاً يقضى بولائه بينهما نصفين كذا في فتاوى قاضيان * ولو أقام كل واحد منهما بينة أنه اعتقه على ألف درهم وهو يملكه لم يلقفت إلى تصديق العبد وتكذيبه وقضيت بولائه بينهما ولكل واحد منهما ما عليه ألف درهم وإن ذكرت إحدى البينتين مالا ولم تذكر الأخرى فالبينة بينة الذي يدعى المال ولاؤله ولا بألى صدقة العبد أو كذبه كذا في الذخيرة * وفي نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى رجل في يديه عبد ادعى ابن له وأقام بينة أن أباه تصدق به عليه وهو صغير في عياله وأقام العبد بينة أن الأب قد أعتقه قال أقبل بينة العتق ولو شهدوا أنه تصدق به أو وهبه لابنه الكبير الفقير هذا وقبضه أباه وشهدوا بالعبد أنه اعتقه ولم يوقوا أجزت الصدقة وأبطلت العتق وفي المنتقى رجل شهد على رجل أنه اعتق غلامه وهو مريض وقال الوارث كان بهذا حين دخل عليه الشهود ولم يقر الوارث بالاعتاق قال القول قول الوارث حتى يشهد الشهود أنه كان صحيح العقل ولو أقر الوارث بالعتق إلا أنه ادعى أنه كان بهذا فالحق قول الغلام وهو حر حتى يقيم الوارث البينة أنه بهذا كذا في المحيط * رجل اعتق أمة ولها ولد فقالت أعتقتني قبل الولادة والولد حر وقل المولى لأبلى أعتقتك بعد الولادة والولد عبد ذكر في العيون أن الولد إذا كان في يدها كان القول قولها وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى إن كان الولد في أيديهما فكذلك يكون القول قولها وإن أقاما البينة فبينتها أولى وكذلك في الكتابة وأما في التدبير فالقول قول المولى وفي المنتقى عن محمد رحمه الله تعالى إن كان الولد يعبر عن نفسه فالقول قولها وإن كان لا يعبر فالقول لمن هو في يديه وإن أقاما البينة فبينتها أولى وكذلك في الكتابة ولو أعتق جاريته ثم اختلف بعد حين في ولدها فقالت ولده بعد عتقي فأخذته مني وقال المولى ولده قبل العتق فأخذته منك والولد لا يعبر فعلى المولى أن يردّه إلى الأم وكذلك في الكتابة وفي المدبرة وأم الولد القول قول المولى كذا في فتاوى قاضيان * غلام في يدي رجل يدعى الحرية وقال ذواليد هو غلامي فإن كان لا يعبر فالقول لذى اليد لأنه كالمتاع وإن كان يعبر عن نفسه أو بالغام فالقول للغلام وإن برهن على الرق والحرية فبينته الغلام أولى كذا في الوجيز للكردري * قدم بلمدة ومعه رجال ونساء وصبيان يخدمونه وهم في يده فادعى أنهم أرقاء وادعوا أنهم أحرار فالقول قولهم ما لم يقرؤا له بالملك بكلام أو يبيع أو تقوم له بينة عليهم قال وإن كانوا من الهند أو السند أو الترك أو الروم هكذا ذكر رواؤنا وبه إذا جاءهم غير مقهورين أما إذا كانوا

(١٣ - فتاوى رابع) الأرض إن كان النقصان مثل الخراج أو أكثر وإن كان أقل من الخراج فعلى الغاصب وفي المنتقى عن الثاني إن الخراج على الغاصب إن زرعه مطلقاً وعن محمد أنه على المالك قدر ما أخذ من النقصان وإن كان الغاصب جاحداً ولا بينة له ولم يرزعه الغاصب فلا خراج على أحد * اشترى أرض خراج ولم يبق مدة التمكّن من الزراعة فالخراج على البائع وإن أخذه السلطان من المشتري لم يرجع على البائع بخلاف ما إذا أخذ من الأكارو الأرض في يده ولم يقدر على الامتاع يرجع على المالك لأنه مضطّر فاشبهه بمعير الرهن وفي ظاهر

الرواية لا يرجع وهو الصحيح ولا يرد عليه ما اذا نصب أهل قرية عاملا بالاتفاق ليجي خراجهم فتواري واحد وأخذ خراجهم من العامل حيث يرجع على المتواري لان الأذن قد وجد * أجر أرضه العشرية فعلى رب الأرض عند الامام ولو أعارها فعن الامام فيه روايتان * السلطان جعل الخراج لصاحب الأرض يجوز عند الثاني ويحل له وقال محمد لا يجوز وعليه الفتوى على قول الثاني اذا كان من أهله كالقضاة والغزاة والائمة ويسمى هذا في بلاد خوارزم (٩٠) بالمغزول لانه لو أخذوه ودفروه اليه جاز فكذا اذا تركه ابتداء وذكري الفتاوى انه اذا ترك الخراج لا ينبغي له ان يقبل الا اذا كان مصرفا كالفاتنة

ومن يعود نفعه الى المسلمين لان مصرفه الجماعة فلا يجوز تخصيص البعض * وفي التمراشي ترك السلطان له الخراج ان مصرفا طاب له ولا يتصدق به ولا يتصدق به أو يجوز غايبا لا يسعه غيره في قول محمد خلافا للثاني وكذا عن أبي حفص الكبير وشداد لان له حكم النبي وفيه لافتيه حق في تصدق به وكذا العامل اذا ترك الخراج على المزارع بدون علم السلطان يحل له لو مصرفا * اذا تصدق بالخراج به دطالب السلطان لا يخرج عن العهدة أما قبل الطلب لو تصدق به فذكر في بعض الفتاوى انه يخرج عن العهدة وهو سهو ظاهر فان مانع الفرض من السوائم لو دفع بنفسه الى الفقير غارم عندنا بل عليه ان يؤديه الى من كان يؤديه لانه اقيمت على الامام * اذا أدركت الغلة فالسلطان ان يحبس الماستيفاء الخراج * وهلاك الخراج بعد الحصاد لا يسقطه وقبل الحصاد انما يسقطه اذا كان بأفة لا تدفع كالغرق والحرق وأكل الحشرات والحر والبرد

مقهورين من جهته فلا يقبل قولهم انهم احرار كذا في المحيط * ادعى رجل حرية الاصل ولم يذ كر اسم أمه واسم أبيه ولا حريته ما جاز كذا في الذخيرة * مات الرجل وعليه ديون ولم يترك الاجارية وفي حجرها ولد فادعت انها أم ولد الميت وأن هذا من الميت لا يقبل قولها من غير بينة تقوم على اقرار المولى في حياته انها أم ولده ولو شهدت الورثة انها أم ولد الميت قبلت شهادتهم ولا تسبيل للمغرماء عليها كذا في المحيط * رجلان أقاما البينة على عبد في يدي رجل يدعى كل واحد أنه أودعه فأقر لاحدهما فلا يتحلىا ما ان أقر بعدما أقاما البينة أو قبل أقامتهما البينة أو بعدما أقام كل واحد شاهدا واحدا أو بعدما أقام أحدهما شاهدين فان أقر بعد السماع قبل القضاء بالبينة دفع اليه وان عدلت البنتان فهو بينهما ولا تسبيل لبينة المقرلة وأما اذا أقر لاحدهما قبل إقامة البينة ثم أقام البينة بقضى غير المقرلة وأما اذا أقام كل واحد شاهدا واحدا ثم أقر لاحدهما دفع اليه وقيل للآخر أقام شاهدا آخر فان أقام يقضى له وان لم يقض حتى جاء المقرلة بشاهد آخر يقضى بينهما وان لم يقض حتى أعاد الخراج شاهدا الاول أو أقام شاهدين مستقلين يقضى بكلمة له فان أقام المقرلة شاهدا الاول وشاهدا آخر على الخراج قبل أن يقضى للخارج أو بعده لا تسمع منه ولو قال غير المقرلة مات شاهدا الاول أو غاب قيل له هات بأخر فان جاء بأخر يقضى له بالعبد الا أن يقيم المقرلة شاهدا آخر وشاهدين مستقلين فيكون بينهما ما وفي رواية أو يقيم شاهدين مستقلين فيكون العبد كله وان لم يقر ذواليد لا أحدهما حتى يقضى به بينهما ثم أقام أحدهما البينة أن العبد له لا تسمع وان لم ترك البينة أحدهما أو لم يقيم حتى قضى للآخر ثم أعاد الاخر البينة العادلة على أن العبد له قضى له على المقضى له أما اذا أقام أحدهما البينة ولم يقيم الآخر وأقر ذواليد لغير المقيم يدفع اليه ويقضى بينه وبين المقرلة من غير أن يكلف اعادتها ويكون قضاء على المقررون المقرلة حتى لو أقام المقرلة البينة أنه عبده أو دعه ذا اليد يقضى له وان لم يقض له حتى أعاد غير المقرلة شهوده بطلت بينة المقرلة ويقضى بالعبد للاخره كذا في محيط السرخسي * دار في يدي رجل ادعاه رجلان كل واحد منهما ما يدعى انها داره أجرها من الذي في يديه شهرا بعشرة دراهم وأقام على ذلك بينة والذي في يديه الدار قد سكنها شهر را هو جاحد دعواهما فان ما يأخذان الدار بينهما نصفين ويأخذان عشرة دراهم ويكون بينهما نصفين أيضا كذا في المحيط * في نوادر شرع عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل اشترى من رجل عبدا وقبضه ونقده الثمن ثم أقر بعد ذلك بالعبد للبائع وقال هذا العبد لفلان وأراد البائع أن يقبضه فقال العبد عبدى وقال المقر انما بعتهك العبد بألف درهم فالقول قوله قال وكذلك رجل أقر بعبد لرجل أمس وأقر المقر له بالعبد اليوم لآخر الاول وقال له المقر له الثاني العبد عبدى وقال المقر الثاني انما أقررت بذلك لاني بعته منك اليوم وانما وصل الى من قبلك فالقول قوله ولا يأخذه الا بالثمن كذا في الذخيرة * في نوادر هشام رجل في يديه ثوب قال له رجل بعتهك هذا الثوب بخمسين درهما وقال صاحب اليد وهبته لي فالقول قوله ولا يلزمه الخمسون هكذا في المحيط

(الفصل الثالث في دعوى القوم والرهط ودعواهم مختلفة) اذا كانت دار في يدي رجل ادعاه اثنان أحدهما جميعها والاخر نصفها وأقاما البينة فلصاحب الجميع ثلاثة أرباعها ولصاحب النصف ربعها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقالاهي بينهما أثلاثا كذا في الهداية * وان لم تكن لهما بينة حلف على دعوى كل واحد منهما فان حلف برئ عن خصوصتهما تركت الدار في يده كما كانت هكذا في المحيط * واذا أما اذا أكلته الدابة فلا يمكن الحفظ عن الدابة غالبا لا عن غيره هذا اذا هلك الكل أما اذا بقي البعض ان مقدار كانت قفيزين ودرهمين فقفيز ودرهم ولا يسقط شيء وان أقل يجب نصفه وانما يسقط اذا لم يبق من السنة ما يمكن فيها من زراعة وما المحمود من صنيع الا كسرة ان المزارع اذا اصطلم زرعه آفة في عهدهم كانوا يضمنون له البذر والنقعة من الخزانة ويقولون المزارع شرى بكافي الربح فكيف لا يشاركه في الخسران والسلطان المسلم بهذا الخلق اولى ومسائل لزوم الخراج بالتمسك به سلاطين العهد حتى

لا يَطرُقوا إلى الظلم ولا يقولوا حق السلطان اكدم من حق الله تعالى كما قال الحجاج طاعتنا أو جب من طاعة الله تعالى لأنه قال فاتقوا الله ما استطعتم وقال وأولى الأمر منكم مطلقاً وأجراً الحجاج أعظم من هذا والجراح ونوعان مقامه وهو بعض الخارج كالسدس والسبع وموظف وهو الراتب الذي ضربه السلطان على كل جريب ما أقسطه الامام الفاروق رضى الله عنه والجريب ستون ذراعاً بذراع الملك وهو أطول من ذراع العهد بقبضة من قبضات الرجل الوسط والبستان ما يحوطه حائط فيه نخيل (٩١) متفرقة يمكن الزراعة وسط الاشجار وان كانت الاشجار ملتفة

كانت الدار في يد رجلين أحدهما مدعى النصف وآخر مدعى الجميع فان لم تكن له بينة فانه لا عين على مدعى الجميع ويحلف مدعى النصف فان حلف تترك الدار في أيديهم - ما نصفين وان نكل يقضى له وان أقام جميعا البينة يقضى بجميع الدار لمدعى الجميع نصفها بالبينة ونصفها بالاقرار كذا في شرح الطحاوي * وفي نوادر هشام قال سمعت محمد ارجه الله تعالى يقول في دار في يدي أخوين ادعى أحدهما كل الدار وادعى الآخر انهما ميراث بينهما من أبيهما قال للذي ادعى كلها ثلاثة أرباع الدار النصف الذي في يديه ونصف ما في يدي أخيه وللاخر ربعها فان أقام البينة على ما ادعى صار النصف الذي في يده مدعى الكل ميراثا فيكون ذلك النصف بينهما نصفين ويصير النصف الذي في يده مدعى الميراث لا لآخر فيكون لمدعى الكل ثلاثة أرباع الدار ولمدعى الميراث ربعها فان جاء انسان آخر وأقام البينة انها داره فاستحقها ثم وهبها لمدعى الجميع فلا شيء لأخيه فيها وان وهبها لمدعى الميراث أخذ أخوه نصفها كذا في المحيط * ولو شهدوا مدعى الميراث أن الدار بينه وبين مدعى الجميع نصفين اشترىها من فلان بينهما نصفين وشهدوا لآخر على الجميع فالدار بينهما نصفين كذا في محيط السرخسي في باب الرجلين يقيمان البينة على شيء في أيديهما * دار في يدي رجل ادعى رجل جميعها وآخر ثلثها وآخر نصفها وأقاموا البينة فعند أبي حنيفة رجه الله تعالى لصاحب الجميع سبعة من اثني عشر ولصاحب الثلثين ثلاثة ولصاحب النصف سهمان على طريق المنازعة وعنددهما تقسم الدار بينهما على ثلاثة عشر بطريق العول والمضاربة لصاحب الجميع ستة ولصاحب الثلثين أربعة ولصاحب النصف ثلاثة ولو كانت الدار في أيديهم ولا بينة لهم حلف كل واحد منهم على دعوى صاحبه فان حلفوا فالدار بينهم أثلاثا وان حلف صاحب الجميع ونكل فالدار لصاحب الجميع وان حلف صاحب الثلثين ونكل أخذ سدسهم من صاحب الجميع وسدسهم من صاحب النصف مع ما في يده وهو الثلث وان حلف صاحب النصف ونكل فله ما في يده وأخذ نصف سدس من صاحب الجميع ونصف سدس من صاحب الثلثين وهذا اذا حلف واحد ونكل اثنان ولو حلف اثنان ونكل واحد فان حلف مدعى الجميع ومدعى الثلثين ونكل مدعى النصف يقسم ما في يده على المنازعة أرباعا عند أبي حنيفة رجه الله تعالى وعنددهما يقسم أثلاثا لثلاث مدعى الجميع وثلثه لمدعى الثلثين على سبيل العول والمضاربة ولو حلف مدعى الكل ومدعى النصف ونكل مدعى الثلثين يقسم ما في يده على غشامة أسهمهم لمدعى النصف وسبعة لمدعى الكل عندده وعندده ما يقسم أسسا خاسمه لمدعى النصف وأربعة أخاسمه لمدعى الكل ولو حلف مدعى النصف ومدعى الثلثين ونكل مدعى الجميع فاني يده يقسم على أربعة أسهمهم لمدعى النصف وسهمان لمدعى الثلثين ويبقى لمدعى الكل سهم بلامنازعة هذا كله اذا لم تكن لهم بينة (١) أو نكلوا فاما اذا أقاموا جميعا البينة أو نكلوا جميعا فله صاحب النصف الثلثين وأصاحب الثلثين الربع وأصاحب الكل خمسة عشر من أربعة وعشرين وهذا قول أبي حنيفة رجه الله تعالى وعنددهما يقسم على مائة وثمانين سهمها لصاحب النصف سبعة وعشرون ولصاحب الثلثين خسون ونصف صاحب الجميع المائة وثلاثة أسهمهم هكذا في محيط السرخسي * ولو كانت الدار في يدي ثلاثة فادعى أحدهم النصف والاخر الثلث والاخر السدس ومحمد (١) قوله اذا لم تكن لهم بينة أو نكلوا كذا في النسخ والصواب ونكل البعض يدل على ذلك السابق واللاحق تأمل اه بجرأوى

ما أخذ من نبي تغلب وتجار أهل الذمة ففعله الرباطات والجسور والقناطر والأعمدة والقضاء القائمون بالحق * والثالث خمس الغنائم والمعادن فيصرف إلى ما ذكر في قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء الآية * والرابع ما أخذ من تركه لا واثرت له انما يصرّف إلى كفن الاموات ونفقة المرضى واللقيط وأدوية المرضى وعلاجهم ومن هو عاجز عن الكسب * والعاشر على المستعير ان مسلم او ان كافر افعلى رب الارض عند الامام وعنده ما هو كالاجارة * وفي المزارعة ان البذر في رب الارض فعلى رب الارض العشر عندهم وان من العامل فعلى رب الارض

عند الامام وفي الغصب ان نقصم الزراعة فعلى المالك والا فعلى الغاصب في زرعه وفي بيع الوفا بعد التقابض ان لم تنقص الزراعة فالعشر على المشتري وان نقص فعلى البائع الخراج والعشر لانه بمنزلة الرهن والمرتمن لايملك الزراعة فاشبه الغصب ولا يتفاوت ما اذا كان الخارج قل أو أكثر كافي الاجارة * باع الارض وسلمه الى المشتري ان بقي مدة يتمكن المشتري فيه من الزراعة فالخراج على المشتري والا فعلى البائع * واختلاف في ان يتمكن من زراعة (٩٣) الخنطة والشعر شرط آمن من زراعة الدخن أيضا يكفي قال الامام الصغار لا يعتبر بالتمكن

من الدخن والصحيح انه يكفي ان يبلغ الدخن الحاصل مقدار ضعف الخراج فالفتوى على انه ان بقي تسعون يوما من وقت الزراعة فعلى المشتري والا فعلى البائع لانه ليسر هـ اذا باع فارغه ولو فيها زرع لم يبلغ فعلى المشتري بكل حال وقال الفقيه أبو الليث ان باع أرضا بزرع انعقد حبه وبلغ ولم يبق مدة يتمكن المشتري من الزرع فالخراج على البائع كما اذا باع أرضا فيها زرع محصود ولو باع من آخر والمشتري من آخر واخر حتى مضى وقت التمكن لا يجب الخراج على أحد وتفسير ارضى المملوكة بطريقين اما ان يكون ارضى لاملالك لها يعطيها الامام لرجل ليقوم عليها كالمالك ويعطى الخراج والثاني ان المالك اذا عجز عن أداء الخراج يعطيها الامام لرجل ويقوم مقام المالك في اعطاء الخراج والزراعة ولا يملك هو البيع لان الامام مملوكة وانما أقامه مقام المالك في أمر خاص لكن يأخذ الخراج من نصيب الدهقانية وكذلك الامام يؤجرها ويأخذ الخراج من

بعضهم دعوى البعض فان في يد كل واحد منهم الثلث فالثالث الذي في يد مدعى السدس نصفه له والنصف الآخر موقوف عنده فان قامت البينة لصاحب النصف أخذ من يد كل واحد من صاحبيه نصف سدس الدار كذا في المبسوط * دار في يدي رجل منها منزل وفي يدي رجل آخر منها منزل آخر ادعى أحدهما ان جميع الدار له وادعى الآخر ان الدار بينهما نصفين ولا يثبت له ما حلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه فان حلفا فالمنزل الذي في يد مدعى الجميع يترك في يديه ويقضى له بنصف المنزل الذي في يد مدعى النصف ويترك نصف المنزل الذي في يد مدعى النصف في يده على حاله ويقضى بالساحة بينهما ويتصرفان فيها على السواء وان أقاما البينة في هذه الصورة قبلت بيعة كل واحد منهما على ما في يد صاحبه كذا في المحيط * لو كان في يد أحدهما بيت وفي يد الآخر بيوت والساحة في أيديهما وكل واحد منهما ما يدعى الجميع ولم تكن لهما بيعة وحلفا يترك لكل واحد منهما ما في يده والساحة بينهما وان أقاما البينة يقضى بما في يدهما الا أن يخرجهما في يد الآخر وهذا الساحة بينهما ما نصفين كذا في شرح الطحاوي * دار سفلى في يد أحدهما وعلوها في يد الآخر وطريق العلوي في الساحة فادعى كل واحد أن الدار له فالدار لصاحب السفلى والعلو وطريقه كذا في محيط السرخسي * ولو كان له في يد أحدهما او السفلى في يد الآخر والساحة في أيديهما ولم تكن لهما بيعة وحلفا وكل واحد يدعى الجميع فيترك السفلى في يد صاحب السفلى والعلو في يد صاحب العلو والساحة لصاحب السفلى ولصاحب العلو وطريق الممر في رواية وفي رواية أخرى الساحة بينهما نصفين وان أقاما البينة يقضى بالسفلى لصاحب العلو وبالعلو لصاحب السفلى والساحة للذي قضى له بالسفلى كذا في شرح الطحاوي * رجل أقام بيعة على دار في يدي رجل آخر له وأقام الاخر البيعة أنه له ولصاحب اليد اشترياها من فلان وقبضاها منه وهو يملكها فانه يقضى بالدار بين المدعين أثلاثا لثلاث المدعى الجميع وثلث المدعى النصف لنفسه ولو ادعى أجنبى أنها كلها له وادعى أخو صاحب اليد أن أباه مات وتركها بينه وبين أخيه صاحب اليد وأقاما البيعة على ما ادعى يقضى للأجنبي بثلاثة أرباعها والآخر المدعى ربعها كذا في محيط السرخسي * فان أراد ذو اليد أن يدخل مع أخيه في الربع الذي صار له وقال له قد أقررت أن النصف الذي أصاب أبانا من هذه الدار بيني وبينك نصفين فأورد عليه الاستحقاق يكون مستحقا على الكل وما بقي يبقى على الكل فليس له ذلك كذا في المحيط * ولو كان الذي في يديه الدار أقر أنه ورثها من أبيه بعدما أنكر الوارثة وبعدها أقاما البيعة فالجواب فيه كالجواب فيما اذا لم يقر بالوارثة سواء يقضى بثلاثة أرباع الدار للأجنبي وربعها للأخذي اليد وان كان اقر ذي اليد بالوارثة قبل إقامتهما البيعة ثم أقام البيعة يقضى بكل الدار للأجنبي كذا في الذخيرة * ولو كان ذو اليد من الابتداء ادعى أن هذه الدار كانت لابيه مات وتركها ميراثا بينه وبين أخيه فلان وأخوه فلان وأخوه غائب فأقام الأجنبي البيعة على أنه داره ورثها عن أبيه وقضى القاضي بالدار للأجنبي بيعة ثم حضر أخو ذي اليد وأقام البيعة أن الدار كانت لابيه فلان مات وتركها ميراثا بينه وبين أخيه مذي اليد فان القاضي لا يقبل بينته وان كان اقر ذي اليد أن الدار ميراث بينه وبين أخيه الغائب فلان بعدما أقام الأجنبي عليه البيعة أنه داره ورثها من أبيه وقضى القاضي عليه للأجنبي بكل الدار ثم حضر أخو ذي اليد فأقام البيعة على أن الدار كانت لابيه مات وتركها ميراثا بينه وبين أخيه قبل القاضي بينته هكذا في المحيط

الاجرة ولو باع واعطى الثمن للمالك وأخذ الخراج من المشتري جاز قيل جواز البيع قولهم ما قيل قول الكل * كل أرض فتحت عنوة * (الفصل لا يترك فيه بيع ولا كنيسة ولا بيت نار واعترض على الامام الحلواني والامام السرخسي بان بخاري وسمرقند فتحتا عنوة فكيف ترك البيع فقالا أهلهم كانوا مجوسا واليهود والنصارى كانوا مهورين تحت أيديهم بالامان والقهر لا يرعد على القهور فلذا تركت البيع وأما بيت النار للمجوس لا يترك البتة لان القهور ورد عليهم فعلى هـ لا يترك البيع بخوارزم لانها فتحت صلحا * ولا يحل الاكل من الغلة قبل أداء الخراج

وكذا قبل أداءه الشرع الا اذا كان المالك عازما على أداء العشر وان كل قبله ضمن عشرة وفي العتاني عن الامام الثاني انه لا يضمن لكن
يعتد ما اكل من النصاب وفي رواية انه يترك له ما يكفيه له ولعياله وان اكل فوق الكفاية ضمن قال بعض المشايخ من قسم هذا المؤمن
وان يغبر حتى على السواء يكون ما جورا لانهم جعلوا المؤمن واجبا لازما لا يدعونه فلا يضاف الى القسام الا التسوية ومن قام به على القسط
يؤجره به أفنى بعض أئمة خوارزم وسياق ان شاء الله تعالى نسي السلطان (٩٣) العشر وتركة عند المزارع بصرفه

المزارع الى الفقراء وان
ترك عليه بالكيفية يجوز
غنيا كان المتروك عليه أو فقيرا
غير انه لو كان فقيرا لا يضمن
السلطان لانه لو صرفه اليه
بعد الاخذ يجوز فكذا لو
تركه عليه ألا ترى ان
السلطان لو أخذ من انسان
زكاة ماله وافقة والمركب
قبل صرف الزكاة الى
المصرف للسلطان ان يرد
عليه زكاته لما قلنا واذا
كان المتروك عليه غنيا ضمن
السلطان العشر للفقراء من
بيت مال الخراج اميت مال
الصدقة لان سبيل العسر
صرفه الى الفقراء لا الى
الغنيا بخلاف الخراج *
ومن غرس في أرض الخراج
كرما عليه خراج الارض حتى
يثر الكرم * ولو صرف عشر
نفسه الى من لا يقبل له
شهادته لا يجوز فيما بينه
وبين ربه بخلاف ما اذا
استخرج معدن ذهب
وصرف خسه الى هؤلاء
حيث يجوز فيما بينه وبين
ربه * وتفسير طاعة الارض
ان لا يراد على نصف الخراج
وروى داود بن رشيد
الخوارزمي عن محمد بن يترك
له ولعياله قدر ما يكفيه الى

(الفصل الرابع في تنازع الايدي) * اذا تنازع رجلان في دار يدعي كل واحد منهما ان في يده فان
عرف القاضي كون الدار في يد أحدهما جعله صاحب اليد وان لم يعرف كونها في يد أحدهما وعرف أنها
ليست في يد ثالث فكل واحد منهما مدعى عليه فان أقام البينة على اليد قضى بالدار له ما وجب له
الدار في أيديهما ولو وجدها في يدي ثالث بنزعهما من يده عند طلبهما وقبل ذلك لا ينزعهما من يد ثالث وان
قامت لاحدهما بينة قضى باليد له وان لم تكن له ما بينة ولا لاحدهما يحلف كل واحد منهما على صاحبه
فان حلفا برئ كل واحد عن دعوى صاحبه ويوقف القاضي الدار الى أن تظهر حقيقة الحال ولا يجعلها في
يد واحد منهما ما وان نكل أحدهما عن البين وحلف الآخر لم يجعلها للقاضي في يد الحالف ولكن يمنع
الناكل من أن يتعرض للدار وان وجد القاضي الدار في يد الثالث لا ينزعهما من يد الثالث هكذا في المحيط
* اذا تنازع رجلان بعين وأقاما البينة على اليد حتى جعلتاها في أيديهما أو أقام أحدهما بينة أن العين
ملكه قضى له بالنصف الذي في يد صاحبه وترك النصف الذي في يده على حاله هكذا في بعض المواضع اذا
أقاما البينة على اليد ثم أقام أحدهما بينة أن العين له قضى بملكه كذا في الذخيرة والمحيط * ذكر محمد رحمه
الله تعالى في السير لو أن مسلما خرج من دار الحرب ومعه مسأمة وفي يدهما بعل عليه مال وكل واحد منهما
يقول هو مالي وفي يدي فقامت لاحدهما بينة من المسلمين فان القاضي يقضى بالمال لمن أقام البينة كذا في
فتاوى قاضين * في كتاب الاقضية اذا تنازع اثنان في دار كل واحد منهما يدعي انها في يده وأقام البينة على
ذلك ثم ان أحدهما قال أنا أقيم البينة على ما هو أجد ومن هذا أنا أقيم البينة على أن أبي مات وترك هذه العين
ميراثا لي ولا وارث له غيري وأقام البينة على ذلك تقبل فيكون ذلك قضاء على الذي خاصمه وقوله في الكتاب
أنا أقيم البينة على ما هو أجد ومن هذا اعراض عن بنته التي أقام قبل ذلك حتى يصير خارجا فتقبل بينته
على الملك كذا في المحيط * سئل الشيخ الامام الاجل ظهير الدين الميرغنياني رحمه الله تعالى عن رجلين
اختصما في دار أحدهما يدعي أنها ملكه وفي يده والاخر أنها في يده وأنه أحق بهما من غيرهما انها كانت اجارة
في يده من جهة فلان وقدمات فلان وهي محبوسة في يدي بعل الاجارة قال تجعل الدار في أيديهما وبعض
مشايخ زمانه رحمه الله تعالى أفنى بان الدار تجعل في يد مدعي الاجارة كذا في الظهيرية * في كتاب الاقضية
اذا تنازع رجلان في دار كل واحد منهما يدعي انها في يده فأقام أحدهما بينة انهم رأوا دوابه وعلمانه
يدخلونها ويخرجون منها فالقاضي لا يقضى باليد الذي شهد الشهود بعلمه حتى يقولوا كانوا اسكنا
فيها فاذا قالوا ذلك قضيت بأن في يد صاحب الغلمان والدواب كذا في المحيط * ابن سماعه عن محمد رحمه الله
تعالى في أجرة أو عيضة تنازع فيها فريقان كل فريق يدعي انها له وفي يده وشهد الشهود لاحد الفريقين انها
في يده أو لآخر فريقين انها في أيديهما فان لم يسألهم القاضي عن تفسير ذلك لم يزيدوا على ما ذكرناه فهو
مستقيم وان سألهم عن تفسير ذلك فهو أوثق وأحسن ثم بين ما تعرف به اليد على الغيبة والاجبة فقال في
الغيبة اذا كان يقطع الأشجار ويبيعها أو ينتفع بها منفعة تقرب منها وقال في الاجبة اذا كان يقطع
القصب ويأخذها للصرف الى حاجة نفسه أو للبيع أو ما أشبه ذلك كذا في الظهيرية * اذا اختصم رجلان
في عبد وكل واحد منهما يقول هو عبده وهو في أيديهما فان كان العبد صغيرا لم يبرع عن نفسه فالقاضي
لا يقضى لواحد منهما بالمالك ما لم يقيم البينة لكن يجعله في أيديهما فان كان الغلام كبيرا يتركهم ويعقل

ادراك الزرع الثاني مع البذر للزراعة * (كتاب الصوم) * وفيه سبعة فصول * (الاول في الشهادة على الهلال) * ويقبل فيه خبر مستور
الحال في الصحيح وفي المغني وتقبل فيه شهادة الواحد بالسماعه أم لا وذكر البعض انه انما تقبل اذا لم يكن بالسماعه اذا كان جاء من خارج
البلدة وفي البلدة لو أخبر بالرؤية من مكان مرتفع واختاره الامام ظهير الدين وفي ظاهرها المذهب لا تقبل واختار الفضل ان الشاهد
الواحد اذا فسر وقال انقشع الغيم وأبصرت الهلال يقبل أم لا بلانفسه ولا يقبل والطحاوي لم يشترط العدالة قال شمس الأئمة الحلواني

أراد به المستور وظاهر المذهب اشتراط العدلة حتى اذا رأى الواحد العدل الهلال يلزمه ان يشهد به في ليلة حرا كان أو عبداً كراً أو نكحاً حتى انما ربة المخدرة تخرج وتشهد بدفعه يراد من مولاها والفاقد اذا رآه وحده يشهد لان القاضي ربما يقبل شهادته لكن القاضي يردّه وتقبل فيه شهادة الواحد على الواحد لان العدد في الاصل لا يشترط فكذا في فرعه وكذا تقبل شهادة العبد على العبد وشهادة المخدود بعد التوبة ولا يشترط فيه الدعوى ولفظ (٩٤) الشهادة كما لا يشترط في سائر الاخبار * ولو أبصره الفاسق فافطر

بعد ردهم اذنه وأمره بالفطر ما يقول أو صغيراً يعبر عن نفسه فقال أنا حر فاقول قوله ولا يقضي القاضي له ما بشي إلا بالملك ولا باليد ما لم يقيم البينة على ذلك ولو قال أنا عبد أحدكم ما لم يصدق وهو عبد هما هكذا في المحيط ولو قال أنا عبد فلان لغير ذي اليد وهو يعبر عن نفسه فقال الذي في يده انه عبدى فهو عبد للذي في يده كذا في الكافي * واذا كان العبد في يدي رجل وهو لا يعبر عن نفسه وقال صاحب اليد انه عبدى فاقول قوله يقضى له بالملك فان كبر الغلام وقال أنا حر الاصل لا يصدق الا بجملة لا يريداً بطال ملك جرى القضاء به وكذلك اذا قال أنا لقيط فهذا كقوله أنا حر فان أقام ذواليد بينة أنه عبده وأقام العبد بينة أنه حر الاصل فبينة العبد أولى كذا في النخبة * سئل الشيخ القاضي الامام شمس الاسلام محمد والاوزجندى رحمه الله تعالى عن ضياع في يدي رجل أثبت رجل آخر يده عليه اباطري التغلب فأقام الذي كانت الضياع في يده بينة على التغلب أن الضياع ملكه وأنه أخذها من يده بطري التغلب قال قلت بينته وقضى بالضيايع وانترعت من يد التغلب وسلمت اليه ولو لم تكن له بينة وأراد تخليف التغلب بالله ما كانت هذه الضياع في يده هذا المدعى وما أخذت منه بطري التغلب قال له ذلك وكذلك لو ادعى على التغلب اقراراً انها كانت في يده وأراد أن يحلفه على ذلك قال له ذلك كذا في المحيط * وفي فوائد شمس الاسلام ولو أقام البينة أن هذا المحدود في يده منذ عشر سنين وأنه أحدث اليد عليه يقضى له باليد وأمره القاضي بالتسليم اليه لكن لا يصير المدعى عليه مقضياً عليه حتى لو أقام البينة بعد ذلك أنه ملكه تقبل ولو أقام البينة أن هذا المحدود كان في يده منذ عشر سنين أو لم يقل عشر سنين لا يستحق هذا شيئاً وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى تقبل هذه الشهادة وأجمعوا أنهم لو شهدوا على اقرار المدعى عليه أنه كان في يده أمس يأمره القاضي بالرد اليه وكذا لو شهدوا أن المدعى عليه أخذ من المدعى كذا في الخلاصة * وفي واقعات الناطقي اذا أقام البينة على عبد في يدي رجل أنه كان عبده وأنه كان في يده منذ سنة حتى اغتصبه هذا الذي هو في يده وأقام ذواليد البينة أنه عبده منذ عشر سنين فهو لمن في يده كذا في المحيط * وفي العيون تنازع في شيء فاقام أحدهما البينة أنه كان في يده منذ شهر وأقام الآخر بينة أنه في يده الساعة أقره القاضي في يد مدعى الساعة لان يد الآخر منقضية واليد المنقضية لا عبرة بها عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولو أقام أحدهما بينة أنه في يده منذ شهر وأقام الآخر بينة أنه في يده منذ جمعة قضى به لمدعى الجمعة كذا في المحيط * رجل في يده أرض لغيره أجرها فقال رب الأرض أجزتها بأمرى والاجر لي وقال الآخر غصبتهم منك فأجزتها فالاجر لي كان القول رب الأرض ولو كان الآخر يني في الأرض ثم أجزها فقال رب الأرض أمرتك أن تبني فيها لي ثم تؤولها وقال ذواليد غصبتهم منك وبنيت ثم أجزتها فانه يقسم الاجر على الأرض وهي مبنية وعلى الأرض وهي غير مبنية فما أصاب البناء يكون للاجر وما أصاب الأرض يكون لصاحب الأرض وان قال رب الأرض غصبتهم مني مبنية كان القول قوله وان أقام البينة كانت بينة الغاصب أولى كذا في فتاوى قاض خان * ولو قال لغيره غصبت منك ألفاً وريحت فيهما عشرة آلاف وقال المقر له لابل أمرتك به فاقول للمقر له ولو قال المقر له بل غصبت الألف والعشرة لآل فاقول للمقر له ولو قال غصبت منك ثوباً وقطعة وخطة بغير أمر لمقر له بل غصبتني القميص أو قال بل أمرتك بخياطته فاقول للمقر له كذا في المحيط * بعث القصار أربع قطع من الكبريت الى صاحبها يريد تليده فجاء اليه بثلاث قطع وقال القصار دفعت اليك أربعاً وقال التليذ دفعت ولم نعهده على يقال لصاحب

بعد ردهم اذنه وأمره بالفطر لا كفارة عليه ويقضى وان أفطر قبل ان يشهد قضى وكفر في قول والصحيح عدم لزوم الكفارة ولو قبل شهادته وأمر بالصوم فأفطر هو أو واحد من أهل البلد عدا كفر عند عامة المشايخ وقال النقيس أبو جعفر لا يلزم الكفارة * وان لم يكن بالسما علة لا بد من جماعة يقع العلم بخبرهم وقد رده الامام الثاني بخمس مئة رجلاً كما في القسامة ومحمد بن تواتر الخبر من كل جانب وعنه انه يفوض الى رأى الامام وعن خلف خمسمائة ببلغ قليل البقالى الف بخارى قليل وفي سؤال لو بالسما علة لا يقبل الارجلان أو رجل واحد أو ثمان ويشترط لفظه الشهادة والحسبة ولا يشترط الدعوى * والاخصى في ظاهر المذهب كالفطر وعن الامام في النوادر كالصوم * رأى هلال الصوم في الرستاق وليس ثمة حاكم فان كان نقصة صام الناس بقوله وفي الفطر ان اخبر به عدلان لا بأس بالفطر وان كان بالسما علة وصاموا

ثلاثين برؤية الواحد لا يفطرون وان بشهادة اثنين أفطروا في الاصح وان لم ير هلال الفطر وقال الامام السعدي الثوب لا يفطرون في الثاني أيضاً وفي شرح القدوري شهادة برؤية هلال الصوم وقضى به والسما متعينة فلما صاموا ثلاثين لم ير سؤال صاموا الحادى والثلاثين عندهم او قال محمد رحمه أفطروا وقال الحلواني هذا اذا كان السماء مصحبة ولم ير سؤال اما اذا كانت متعينة فافطروا وبلا خلاف وقعت في بخارى سنة احدى وسبعين ان الناس صاموا يوم الاربعاء فجاء ثمان أو ثلاثة يوم الاربعاء التاسع والعشرين وأخبروا أنهم رأوا ليلة الثلاثاء

وهذا الاربعاء في الثلاثين اتفقت الاجوبة ان السماء لو علة عيـدوا يوم الخميس والا لا * صاموا ثمانية وعشرين بلارؤية ثم رأوا هلال
الفطر ان كانوا عدة شعبان ثلاثين وقد كانوا رأوا هلال شعبان قضا يوم ما وان صاموا تسعا وعشرين لاقضاء عليهم أصلا فان كانوا أعزوا
شعبان من غير رؤية هلاله أيضا قضا يومين * صام أهل مصر ثلاثين بالرؤية ومصر آخر تسعا وعشرين بالرؤية قضا يوم ما في ظاهر الرواية
وبه أفتى الفقيه أبو الليث والامام الحلواني وقال برؤية أهل المغرب يلزم الصوم (٩٥) على أهل المشرق وفي المغشي قال

الامام الحلواني والصحيح من
مذهب أصحابنا رحمه الله
ان الخبر اذا استفاض في بلدة
أخرى وتحقق يلزمهم حكم
تلك البلدة وفي التجنيس
اشبهه فشهد ان قاضي
بلد كذا قاضي ببلوته
بالشهود لا يظهر ذلك في حق
مصر آخر يظهر في حق
قراه وفي الحواشي أهل بلدة
رأوا الهلال في ليلة الثلاثاء
وأخرى في ليلة الأربعاء فلكل
مارأوا قال ابن عباس رضي
الله عنه فيه لهم ما لهم ولنا ما لنا
وفي التجريد اعتبار اختلاف
المطالع والشافعي رحمه الله
لا يعتبره في مسافة القصر
والامام النسفي فصل وقال
ان اخبروا بان القاضي قاضي
في بلدة كذا به السماء معصية
ولم ير في هذه البلدة لا يثبت
وان شهدوا بانهم رأوا هلاله
في بلدة كذا في ليلة غداها
الحادي والثلاثون ولم ير
الهلال فيها ولا علة في
السماء تركوا التراخي
وعيدوا في غدها ولو شهدوا
على ان قاضي بلد كذا قاضي
برؤية الهلال في ليلة كذا
ولم ير أهل هذه البلدة قاضي
القاضي بشهادتهم * شهدوا

الثوب صدق من شئت ان صدق الرسول برئ وتوجه الخلاف على القصار ان نكل لزمه الضمان وان حلف
برئ وللقصار على صاحب الثوب المين على الاجران حلف برئ من الاجر بحصة ذلك الثوب وكذا لو صدق
القصار برئ ولزم الحلف على الرسول ويجب عليه أجر القصار اذا حلف على ذلك أو صدقه صاحب الثوب
كذا في الوجيز للكردي * حائط لرجل وله أشجار على ضفة نهر فبنت من عروقها في الجانب الآخر من
النهر أشجار ولرجل آخر في ذلك الجانب الآخر كرم وبين الكرم والنهر طريق فادعى صاحب الكرم الاشجار
وادعى الآخر وقال انهم من عروق أشجارى ان علم انهم من عروق أشجاره فهي لصاحب الاشجار وان لم
يعرف ذلك ولا يعرف لها غارس فهذه أشجار لا مال لها فلا يستحقها أحدهما كذا في الخلاصة * ولو بنت
زرع في أرض انسان بلا نبات أحد فلصاحب الأرض بخلاف الصيد دخل في أرض انسان حيث يكون
للاخذ كذا في الوجيز للكردي * اذا ادعى على آخر عرصه كذا بالميراث وقضى القاضي للادعى بالعرصة
بينة اقامها ثم اختلف المقتضى له بالعرصة والمقتضى عليه بالعرصة في الاشجار والسكنى ولا يثبت لواحد منهما
فقليل القول قول المقتضى عليه بالعرصة وقيل القول قول المقتضى له بالعرصة كذا في المحيط * وفي الجامع
الصغير نهر لرجل الى جنبه مسناة وأرض لرجل خلف المسناة بلزقها وليس المسناة في يدا أحدهما بان لم
يكن لاحدهما عليها غرس ولا طين ملق لصاحب النهر وادعى صاحب الأرض المسناة وادعاهما صاحب النهر
أيضا فهي لصاحب الأرض عند أي حنيفة رحمه الله تعالى وقال تكون لصاحب النهر حريم الملقى طينه وغير
ذلك كلشي ونحوه وغرته تظهر في موضعين (أحدهما) أنه اذا كان على المسناة أشجار لا يدرى من غرسها
فعنده الاشجار لرب الأرض وعنده مالرب النهر (وثانيهما) أن ولاية الغرس على المسناة لرب الأرض
عنده وعنده مالرب النهر والقاء الطين قيل هو على الخلاف وقيل ان لرب النهر ذلك ما لم يضر وهو الصحيح وان
أراد ان يمر عليها صاحب النهر فقل ليس له ذلك عنده والاشبه ان لا يمنع اذا لم يكن فيه ضرر قال الفقيه أبو
جعفر رحمه الله تعالى اخذ بقوله في الغرس بقوله ما في القاء الطين كذا في الكافي في كتاب احياء الموات
* السبل لو جاء بالتراب والطين ووضع في أرض رجل أو نهره فهو لصاحب الأرض والنهر كذا في الخلاصة
* والجميع في الطاحونة من دقاق الطين لصاحب الطاحونة والاصح أنه لمن سبقت يده اليه وكذا الحكم
في كل ما لا يكون من أجزاء الأرض كالرماد والسرقين أهل سكة يرمون بالرماد والسرقين في ملك رجل
واجتمع فيه سباطة فهي لمن سبقت يده اليها وكذا من بنى مبطا أو اصطبلا تجتمع فيه الدواب واجتمع فيه من
السرقين فهو لمن أخذ قبل العبرة لأعداد المكان في ذلك ومثله يحكى عن الامام الثاني في المنشور في الولايات اذا
صب في حجره فأخذه أخذ ان كان هيا ذل به وجرحه لثايس يترده من الاخذ والالا اذا سبق احرازه تناول
الاخذ بان جمع المسوط في ذيله بعد وقوع المنشور فيه على قصد الاحراز يؤيده ما ذكر في الفتاوى آجوداره
فأناخ المستأجر جاله وتعرفه فالمستجمع لمن سبقت يده اليه الا اذا كان المؤاجر أرا دان يجمع فيه الروث
والبرع فخينئذ يكون له كذا في الوجيز للكردي * رجل مات وترك بنتا أو أخا أو أمتعة فقالت البنت الامتعة
كلها لي وقد كان اشتراها الاب لي من مالي بأمرى والاخ يقول الامتعة كلها لليت فالقول قول الاخ كذا
في الاخيرة * لو تنازع في دابة أو قيص واحد همارا كها أو لابسها والاخر متعلق بلجامها أو بكبه فالراكب
والا لابس أولى في كونه ذا اليد كذا في الكافي * واذا كان أحدهما راكبا في السرج والاخر ديفه

ان هذا اليوم يوم الثلاثين وقد صام الناس تسعا وعشرين يوما وزعموا انهم رأوا الهلال يوم قبل صومهم ان كانوا جزءا من بعيد يقبل
ويهدوا وان كانوا في مصر لا انهم تركوا الحسبة * الواحد اذا رأى هلال الفطر فرد القاضي شهادته أو الحاكم اذا رآه بنفسه ماذا يفعل قال
ابن سلة لا ينوي بل يمسك يومه وقيل ان يبقن أكل سرا وقيل الحاكم له ان يطرجه راعن الامام انه لا يطره وان أفطر قضى ولا كفارة
عليه بخلاف وليس للحاكم ان يخرج الى العيد برؤيته وحده لكنه لو رأى هلال رمضان بصوم وحده ولا يأمر به الناس والوالى اذا

أخبر به صدقه صامان صدقه ولا يفطر وان أفطر لا كفارة عليه راد قبل الزوال فهو لا يستقبل لا يصوم ولا يفطر في المختار فان أفطر لا كفارة عليه لأنه يتأويل وعن الثاني أنه ان قبل الزوال فليله الماضية وعن الامام ان مجراه ان امام الشمس ويتلو الشمس فللماضية وان خلف الشمس فلا تنية وقال ابن زياد لو غاب بعد الشفق فللماضية وان قبل الشفق فلا تنية * شهر رمضان جاء يوم الخميس لا يضيحى أيضا في يوم الخميس ما لم يتحقق انه يوم النحر وماتل (٩٦) عن علي رضي الله عنه ان يوم أول الصوم يوم النحر ليس بتشريع كلى بل اخبار عن اتفاق في هذه السنة وكذا

قال اكب أولى بخلاف ما اذا كانا را كبتين حيث يكون بينهما كذا في الهداية * لو كان أحدهما يقول الدابة والاخر يسوقها قضى بالدابة للقائد واذا كان أحدهما مسكاً بلجام الدابة والاخر متعلقاً بذنبها قال مشايخنا ينبغي أن يقضى الذي هو بمسك بلجامها كذا في المحيط (٤) * اذا تنازع في بعير وعليه جل لاحدهما فصاحب الحمل أولى كذا في الهداية * دابة تنازع فيها رجلان لاحدهما عليه اجل وللآخر كوز معلق أو مخللة معلقة فصاحب الحمل أولى كذا في الكافي * رجل يقول قطاراً من الابل وعلى بعير من رجل راكب وادعى الراكب والقائد كل واحد منهما الابرة كلها قال ان كانت على الابرة جولة للراكب فالابل كلها للراكب والقائد أجبر وان كانت الابرة عرة فللراكب البعير الذي هو عليه والباقي للقائد كذا في ذخيرة * هشام عن محمد رجه الله تعالى في قطار ابل على البعير الاول رجل راكب وعلى وسطها رجل وعلى آخرها رجل فادعى كل واحد منهم القطار كله فلكل واحد البعير الذي هو راكبه وما بين البعير الاول والاولى الاول وما بين الاول والآخر بين الاول والوسط نصفين وليس للآخر الامار كبه فان قامت لهم بينة فقا ركه كل واحد منهم بين الآخر نصفه والاخر نصفه بين الاول والوسط بين الاول والآخر نصفين والذي بين الاول والآخر نصفين كذا في محيط السرخسي * اذا كان ثوب في يد رجل وطرف منه في يد آخر فهو بينهما نصفين كذا في الهداية * في القدوري لو أن خياطاً يخطيط ثوباً في دار رجل وتنازع في الثوب فالقول قول صاحب الدار كذا في المحيط * واختلف الخياط ورب الثوب فقال رب الثوب أنا خطته وقال الخياط لا بل أنا خطته ان كان الثوب في يد الخياط كان القول قوله وعلى صاحب الثوب الاجرة وان كان في يد المالك فالقول له وان كان في أيديهما فالقول للخياط مع يمينه وعلى صاحب الثوب الاجرة كذا في محيط السرخسي * استأجر لبيع البر أو خياطاً الثوب فادعى الاجير ان الثوب الذي في يده له والمستأجر أنه ان كان في حانوت المستأجر فهو له بخلافه وان كان في المحلة أو في منزل الاجير فالقول للاجير حراً كان أو عبداً ما دوناً أو مكاتباً كذا في الوجيز للكردي * ذكر في المأذون الكبير لو أجزع عبده من قصار أو خباز أو نحوهم فوجد المولى معه متاعاً في طريق فاختلف فيه فهو المستأجر قال أبو يوسف رجه الله تعالى ان كان ذلك المتاع من صناعة المستأجر فالقول له وان لم يكن من صناعته فالقول للمولى وان كان في منزل المستأجر فالقول للمستأجر في الوجهين كذا في محيط السرخسي * رجل خرج من دار رجل وعلى عنقه متاع فراه قوم فشموا اناراً ينالها فخرج من هذه الدار وهو هذا المتاع على عنقه وقال صاحب الدار المتاع لي والخارج يدعي ذلك لنفسه ان كان الحال ممن يعرف ببيع مثل هذا المتاع بان كان برازاً أو صاحب خرفه للحمال وان كان لا يعرف فهو لصاحب البيت كذا في الواقيات الحسامية * وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رجه الله تعالى رجل دخل في دار رجل فوجد معه مال فقال رب الدار هذا مالي أخذته من منزلي قال أبو حنيفة رجه الله تعالى القول قول رب الدار ولا يصدق الداخل في شيء مما خلا ثيابه التي عليه ان كانت الثياب مما يلبس وقال أبو يوسف رجه الله تعالى ان الداخل رجل لا يعرف بصناعة (٤) قد وجدت هذه المسئلة في نسخة واحدة من النسخ الحاضرة * رجل يقول بقر أو غنماً أو بطاً ورجل آخر يسوقها فادعى السائق والقائد ذلك كله فذلك كله للسائق ولا شيء منها للقائد الا أن يقول بقر أو غنماً أو بطاً فتكون له الشاة وحدها كذا في محيط السرخسي كذا في هامش النسخة المجموع منها اهـ

ما هو الرابع من رجب لا يلزم ان يكون غرة رمضان بل قد يتحقق * اسلم الحربى في دار الحرب وأخبره واحد عدل بالصوم أو رجلان لزم والشرط أحد شرطى الشهادة اما العدد أو العدالة عند الامام وعندهما يكتفى بقول الواحد * اشبهه على الاسير المسلم ثمة رمضان فحري وصام ان وافق أو تناجز وان تقدم لا * أصبح مغطى رافى أول يوم من رمضان والناس صائمون ان صاموا الا تمام شعبان ثلاثين أول رؤية أحسنوا وأساء هو ويجب القضاء لا الكفارة وان صاموا جزافاً أساءوا وأحسن هو ولو صام وأفطر الناس ان لرؤية أو اكمل أحسن وأسأوا وان جزافاً أحسنوا وأسأوا هو * (الثاني في النية) قالوا وهي معرفته بقلبه ان يصوم ولا عبادة بالمقدمة على الغروب والاعتبار للتأخره عن الغروب لليوم الذي يصوم في عذره ولو نوى في الليل صوم اليوم ثم عزم فيه ان لا يصوم اليوم ثم أصبح من الغد وصام اليوم لا يجزيه

لا تنقض العزيمة بالرجوع * ونية الفطر في النهار لا تفطر عنه اذا خلا للشافعي رجه الله ولو قال نويت ان أصوم شيئاً اذا شاء الله يجوز النية استحساناً لأنه في مثل هذا يذكر طلب التوفيق كذا عن الامام الخواص والقياس ان لا يصوم برصاً ابطلاً بالانبياء كالنصرات القولية فعلى هذا من جعل الايمان مجرد التصديق لا يطل بالحق الاستثناء فيصح الحاقه الاستثناء ولا يكفر من استثنى وعند العامة الاقرار بضرار كن أو شرط لكنه لا يكفر بالاستثناء لان التأويل الغاصد منع التكفير كالصحيح * ظن ان عليه صوماً فشرع فيه ثم علم

عدمه ومضى عليه قبل الزوال ثم أفطر قضى لان المضى عليه شروع في النفل والنفل بعد الشروع بضم بالقطع ويجوز نية المريض والمسافر بعد طلوع الفجر كالقائم * نوى عن قضاء رمضان والتطوع كان عن القضاء عند الامام الثاني لانه حق الله تعالى وعند محمد عن التطوع لانه حق العبد اولاً ولانهم اترافوا بقى مطلق النية ولوعن القضاء والكفارة فعن قضاء رمضان * وجب عليه قضاء يومين من رمضان أو من رمضانين فالأفضل أن يعين ويقول نويت قضاء اليوم الاول أو يوم رمضان الاول وان لم يعين جاز في المختار كما (٩٧) في الصلوات * ولو أفطر عمد في يوم منه

وصام احداً وستين يوماً عن القضاء والكفارة بلا تعين جاز ويجوز تقديم الكفارة على القضاء * ارتد والعياذ بالله تعالى في أول اليوم من رمضان ثم أسلم ونوى قبل الزوال يجوز ولو أفطر لا كفارة عليه ويجب القضاء والمتطوع لو كذلك يكون صائماً ولو أفطر عليه القضاء عند الامام الثاني وعند زفر رجه الله تعالى لا يكون صائماً ولا يقضى ان أفطر * أفطر في رمضان سنة ثمانمائة وصام شهراً ينوي قضاء ذلك لكنه ظن انه سنة احدى وثمانمائة يجزئه كذا عن الامام ولو صام شهر او يومين قضاء رمضان سنة احدى وثمانمائة لا يجزئه لاتصال النية في الثاني برب رمضان غير الذي أفطر فيه بخلاف الاول * نوى بعد الفجر عن القضاء لا يصح عن القضاء ويصح عن التطوع ولو أفطر عليه القضاء اذا علم أن صومه لم يصح عن القضاء بنية النهار ولو لم يعلم لانه كالظنون * نوى من يومين من رمضان أو ظهاريين فعن أحدهما في قولهما ولو عن قضاء رمضان وكفارة يعين بعدما أصبح كان

شيء من الأشياء بان كان حمالاً يحمل الزيت فدخل وعلى رقبته زق زيت أو كان ممن يبيع الجبن ويطوف بالمتاع في الاسواق فالقول قوله ولا يصدق رب الدار عليه كذا في المحيط * روى هشام عن محمد رجه الله تعالى قالوا لو أن كذا سافى منزل رجلين وعلى عنق الكناس قطيفة أو نحوها فادعى كل واحد منهما ما أماله فهي لصاحب المنزل كذا في محيط السرخسي * حمال عليه كارة وهو في دار رجل فادعى صاحب الدار أن الكارة له وقال الحمال لابل ملكي فالقول قول الحمال اذا كان الحمال يحمل البزوال كارة مما تحمل كذا في الوقعات الحسامية * لو تنازعا في بساط أحدهما جالس عليه والاخر ملقى به أو كانا جالسين عليه فهو بينهما ما على طريق القضاء كذا في العناية * دار فيها رجلان فادعى كل واحد منهما لنفسه (٢) فانه لا يقضى بينهما كذا في المحيط * ان ادعى رجل السفينة وهو راكبها والاخر عمد بسكانها (٣) وآخر يجذف فيها والاخر عمدها فهي بين الراكب وصاحب السكان والذي يجذف فيها ولا شيء لمن عمدها كذا في محيط السرخسي * عبد لموسرى عنقه ديرة تساوى بدرة والعبد في بيت معسر لا يملك الا حصيراً ادعى مالك العبد أن الديرة له ومالك المنزل أنها له فالقول لمالك العبد كذا في الوجيز للكردي * رجلان في السفينة وفي السفينة دقيق فادعى كل واحد منهما ما السفينة وما فيها أو أحدهما معروف ببيع الدقيق والاخر ملاح معروف فالدقيق للذي هو معروف ببيعه والسفينة للملاح عن أبي يوسف رجه الله تعالى رجل اصطاد طائر في دار رجل فان انفقا على أنه على أصل الاباحة فهو لاصطاده سواء اصطاده من الهواء أو على الشجرة وان اختلفا فقال رب الدار كنت اصطدته قبلك أو ورثته وأكرر الصائد فان كان أخذه من الهواء فهو له وان كان أخذه من داره أو شجره فالقول قول صاحب الدار كذا في محيط السرخسي * اذا باع مسطأجر الحانوت سكنى الحانوت من رجل وقبضها المشتري فباعها صاحب الحانوت واستحق السكنى من يد المشتري فان كانت السكنى متصلة ببناء الحانوت وهي ليست من آلات صناعة المستأجر فالقول قول صاحب الحانوت مع يمينه واذا حلف رجوع المشتري على المستأجر بثمن السكنى وان كانت من آلات صناعة المستأجر فالقول قول المستأجر ولا سبيل لصاحب الحانوت على السكنى كذا في المحيط

(الباب العاشر في دعوى الحائط)

اذا كان حائط بين دارين يدعيه صاحبهما ان كان متصلاً بينهما اتصالاً تبيع أو اتصال ملازقة فهو بينهما لا استواءهما في اليد النابتة على الحائط وان كان اتصالاً أحدهما اتصالاً تبيع واتصال الآخر اتصال ملازقة فصاحب التبيع أولى لان له مع الاتصال نوع استعمال وان كان متصلاً بينهما أحدهما اتصالاً تبيع أو ملازقة وليس للآخر اتصال فصاحب الاتصال أولى وان كان لأحدهما اتصال وللاخر عليه جدوع فان كان اتصاله اتصالاً تبيع فالحائط لصاحب الاتصال ويكون لصاحب الجدوع موضع جدوعه وان كان لأحدهما اتصال ملازقة وللاخر عليه جدوع فصاحب الجدوع أولى وصورة اتصال التبيع (٢) قوله فانه لا يقضى بينهما بل تجعل في أيديهما بالقضاء لعدم المنازع لهما واستواءهما في الدعوى كما ذكره بعض شراح الهداية

(٣) قوله بسكانها قال في التاج جتمع ساكن وهو أيضاً ذنب السفينة وهو المراد هنا اه بحر اوى

(١٣ - فتاوى رابع) تطوعوا ولا يجزئه عن أحدهما فان أفطر فيه قضى يوماً قيل أرادهما كان عليه من قضاء رمضان وبرده سوق العبارة والصواب لزوم قضاء التطوع الذي صار شارعاً فيه فيبرأ شكاً لا في مسئلة المظنون وتأويله ما ذكرنا ان لم يصبر صائماً عما نوى ولو لم يعلم وأفطر لا قضاء عليه كالظنون وقد ذكرناه * (الثالث فيما يفسده وما لا يفسده وموجب القضاء والكفارة) * لا يفسده الاكتمال وان وجد طعمه * الافطار في الاحليل مختلف وفي قبل المرأة قيل على الخلاف والصحيح الافساد بخلاف * دخل السهم من جانب

وخرج من جانب أو طعن برمح فوصل إلى جوفه لا ولو بقي الرمح في جوفه فعلى الخلاف والصحيح عدم الفساد. جذب الصائم مخاطه فوصل إلى حلقه وابتلع لاشي وان عدا وكذا إذا ترطب شفته بالزق عند الكلام ونحوه فابتلعه أو خرج الدم من بين أسنانه والبراق غالب فابتلعه ولم يجد طعمه وان غلب الدم أو تساويا فسد. وذ كرفي شرح الحاوي للشافعي رحمه الله تعالى ويطل الصوم بجري الخامة من فضاء الفم في جوفه وان جرت فيه من مجراها أو قدر على (٩٨) مجها ولم يجها فطرفي أصح الوجهين وفي الوسيط لوجه الريق قصد ان ابتلعه لا يفسد صومه

في أصح الوجهين فعلى هذا ينبغي ان يحتاط في الخامة والبراق حتى لا يفسد صومه على قول مجتهد. خاض الماء فدخل أذنه لا يفسد بخلاف دخول الدهن وان صب الماء في أذنه أفسده في الصحيح لوجود الفعل فلا يعتبر صلاح البدن. وأجمعوا أنه لو حل أذنه بعود فاخرج العود وعلى رأسه مدرن ثم أدخله ثابته أو نائما كذلك أنه لا يفسد. * أكل ناسيا فاقبل له أنت صائم وهو ذار رمضان فقال ما أنا بصائم ودام على الأكل ثم تذكر صومه قال الامام الثاني فسد زوال النسيان وهل يجزئه اذا رآه يأكل ناسيا ان ضعيفا لا وان قويا أخبره * دخل عرق الوجه فم الصائم أو دمه. * ان قايلا كالقطرة والقطرتين لا يفسد ودان كثيرا حتى وجد طعمه في حلقه أو اجتمع شيء كثير وابتلعه فسد لا مكان التحرز عنه ولو قطرة من التلج أو المطر أفسده في الصحيح وقيل لا يفسد في المطر وفسد في التلج وقيل بالعكس. * غسل الهليلج اليابسة ومصها ولا يدخل من عينها في جوفه لم يفطر بخلاف الفانيد والسكر حيث يوجب

مداخلة اللبن بعضه في بعض ان كان الحائط من مدر أو آجر وهو أن يكون أنصافا لكل واحد من الحائطين متداخلا في الحائط الآخر وان كان الحائط من خشب فهو أن يكون رأس ساحة أحدهما مرسا على ساحة الآخر فأما اذا انقب الحائط وأدخل لا يكون ترصعا وعن أبي الحسن الكرخي اتصال الترسيع أن يكون الحائط المتنازع فيه طرفاه موصولين بالحائطين والحائطان موصولين بجائط الدار وأما اذا كان الاتصال من جانب فصاحب الجذوع أولى وذكر الطحاوي اذا كان متصلا من جانب واحد يقع به الترجيع قالوا الصحيح رواية الطحاوي كذا في محيط السرخسي. * وان لم يكن متصلا بينهما ولم يكن له ما عليه شيء من الجذوع وغيره فانه يقضى بالحائط بينهما اذا عرف كونه في أيديهم ما قضاه تركه وان لم يعرف كونه في أيديهم وادعى كل واحد منهما أنه مملوكه وفي يديه يجعل في أيديهم ما كذا في المحيط. * وان كان لأحدهما عليه حرادي أو بواري ولا شيء للآخر فهو بينهما كذا في فتاوى قاضيان. * واذا كان له ما عليه حرادي أو بواري يقضى بالحائط بينهما كذا في المحيط في كتاب المحيطان. * وان كان لأحدهما عليه جذع واحد ولا آخر عليه حرادي أو بواري ولا شيء للآخر فهو لصاحب الجذوع كذا في فتاوى قاضيان. * واذا كان لأحدهما عليه جذوع ولا آخر حرادي يقضى به لصاحب الجذوع ولكن لا يؤمر بنزع الحرادي كذا في محيط السرخسي. * وان كان لأحدهما عليه جذوع ولا آخر عليه ستره أو حائط فالحائط المتنازع فيه هو الأسفل لصاحب الجذوع والستره لصاحب السترة ولا يؤمر صاحب السترة برفع السترة إلا أن يثبت مدعى الحائط استحقاق الحائط بالبيئة فينثبئ مؤمر صاحب السترة برفعها كذا في فتاوى قاضيان. * ولو تنازعا في الحائط والستر والستر جيعا فلهما لصاحب الجذوع كذا في محيط السرخسي. * وان كان لأحدهما عليه ستره ولا آخر حرادي فالحائط لصاحب السترة كذا في المحيط. * وان كان لأحدهما مدعى على الحائط المتنازع فيه أزج من لبن أو آجر فهو بمنزلة السترة كذا في فتاوى قاضيان. * واذا كان لأحدهما على الحائط عشر خشبات ولا آخر ثلاث خشبات فصاعدا إلى العشرة فالحائط بينهما هذا هو جواب ظاهر الرواية وهو الصحيح هكذا في المحيط. * ولو كان لأحدهما عليه جذع أو جذعان دون الثلاثة ولا آخر عليه ثلاثة أجزاع أو أكثر كرفي التوازل أن الحائط يكون لصاحب الثلاثة ولصاحب ما دون الثلاثة موضع جذوعه قال هذا استحسان وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأبي يوسف رحمه الله تعالى آخر قال أبو يوسف رحمه الله تعالى إني لقيت أبا حنيفة رحمه الله تعالى يقول أولاً ثم رجعا إلى الاستحسان وذ كرفي شرح الحاوي للشافعي رحمه الله تعالى ويطل الصوم بجري الخامة من فضاء الفم في جوفه وان جرت فيه من مجراها أو قدر على (٩٨) مجها ولم يجها فطرفي أصح الوجهين وفي الوسيط لوجه الريق قصد ان ابتلعه لا يفسد صومه

القضاء والكفارة وبشرب الدم لا تجب الكفارة في الظاهر وفي بعض الروايات تجب. ابتلع ريق غيره أو نفسه من يده الواحدة فسد ولا يلزم الكفارة لان الناس يعاقبونه بعد الخروج من الفم وقال الامام الحاوي اذا ابتلع ريق حبيبه فسد وكفر لانه لا يعاقب. * ولو خرج من فيه إلى ذنقه ولم ينقطع عن داخل فيه وابتلعه لا يفطره. * أدخل الابريس المصبوغ في فيه حتى صار الريق مصبوغا وابتلع هذا الريق ذكرا صومه فسد. * أخذ سممة من خارج وابتلعها اختلقوا في لزوم الكفارة واختار الوجوب. * ولو مضغ حبة حبة لا يجب وان مضغ

حبة غنبر لرمه القضاء والكفارة وان ابتلعها كما هي ان لم يكن نفروقهها أو كان عليه القضاء والكفارة وقال أبو سهل الشرعي ان كان معه النفروقه لا كفارة عليه وهو الصحيح لانه لا يؤكل عادة * أكل لحمايين أسنانه ان كثيرا يفسد ولو أدخل ذلك القدر في فيه وابتلعه متممدا عليه القضاء والكفارة وان أخرجه وأخذته في يده ثم ابتلعه فسد صومه واختلف في الكفارة والصحيح عدمه وكذا اذا أخذ لقمة من الخبز وهو يابس فلما مضغ علم ان صائما ان ابتلع قبل الاخراج كفر وان أخرجه ثم ابتلع (٩٩) لا كفارة والفاصل في مسئلة اللحم بين أسنانه قدرا للحصاة قال أبو

نصر الدين ماذ كروه للتقريب لا للتقدير والتحقيق انه ان أمكنه الابتلاع بلا استعانة اللزاق فهو علامة الكثرة وان لم يمكنه بلا استعانة اللزاق فهو علامة القلة * ولا كفارة في الظاهر في ابتلاع اللقمة الممضوغة لغیره وان مضغ لقمة في الليل وأمسكها في فيه ونام ثم ابتلعها ذكرا بعد الانتهاء وقد طلع الفجر كفر * أكل لحمايين أو لحما غير مطبوخ كفر لان القديدي وكل عادة كذلك ولو أكل الميتة قضى وكفر الا اذا دودت وأنتت * أكل عجينا أو حصاة أو نواة أو حجر أو مدر أو قطن أو حشيش أو تراب أو كاغدة لا كفارة عليه وفي الحنطة كفر وكذا في الدقيق عند محمد رحمه الله تعالى خلافا للامام الثاني وبه أخذ الفقيه وفي دقيق الذرة اذا لسه بدبس أو سمن كفر * والطين الذي يغسل به الرأس ان اعتاد أكله كفر والا وفي الطين الارمني يكفر لانه يؤكل بالدواء والسفرجل اذا لم يكن مدركا لا كفارة عليه وفي الملح

الواحدة عند أكثرهم قال محمد رحمه الله تعالى وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضيان * واذا كان الحائط طويلا وكل واحد منهم منفرد ببعض الحائط بالاتصال ووضع الجدوع قضى لكل واحد منهم ما عاينوا من ساحتهم من الحائط ولا ينظر الى عدد الجدوع وبه كان يقضى القاضي عبد الله الصميري وأما ما بينهم من القضاء فيقضيه بينهم ما كذا في محيط السرخسي * قال الامام الاسيحي رحمه الله تعالى في شرح الطحاوي ان كان وجه الحائط الى أحد هـ ما ظهره الى آخر قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقضى بالحائط بينهم ما ولا يقضى لمن اليه وجه الحائط وقال لا يقضى بالحائط لمن اليه وجه الحائط هـ اذا جعل وجه البناء حين بنى وأما اذا جعل الوجه بعد البناء بالقش والتطين فلا يستحق به الحائط في قوله جميعا كذا في غاية البيان شرح الهداية * خص بين دارين (١) قطه الى احدي الدارين وكل واحد من صاحبي الدارين يدعى الشخص قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقضى بالشخص بينهم ما نصفين وقال صاحباه يقضى به لمن اليه القمط كذا في فتاوى قاضيان * لو تزارع في باب يغلق على حائط بين دارين والغلق الى أحد هـ ما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقضى بالغلق والباب بينهم ما وقال يقضى بالباب لمن اليه الغلق ولو كان للباب غلقان من الحائنين جميعا يقضى بالباب بينهم ما بالاجماع كذا في غاية البيان شرح الهداية * اذا كان الحائط بين رجلين فأقام رجل البيعة على أحد هـ ما أنه أقر أن الحائط له قضيت له بمجصة من الحائط كذا في المبسوط * جدوع شاخصة الى دار رجل ليس له أن يجعل عليها كنيفا الا برضا صاحب الدار وليس لصاحب الدار قطعها اذا أمكنه البناء عليها وان لم يمكن البناء عليها بأن كانت جدوعا صغارا أو جذعا واحدا ينظر ان كان قطعها يضر ببقية الجدوع ويضعفها الا يملك القطع وان لم يضر بها يطالبه بالقطع ولو أراد صاحب الدار أن يعلق على أطراف هذه الجدوع شيئا ليس له ذلك كذا في محيط السرخسي * جدارين اثنين لهما عليه جولة غير أن جولة أحدهما أنقل فالعمارة بينهم ما نصفين ولو كان لأحدهما عليه جولة وليس للآخر عليه جولة والحدار مشترك بينهما قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى للآخر أن يضع عليه بمنزل جولة صاحبه ان كان الحائط يحتمل ذلك ألا ترى أن أصحاب بناجرهم الله تعالى قالوا في كتاب الصلح لو كانت جدوع أحدهما أكثر فلا آخر أن يزيد في جدوعه ان كان يحتمل ذلك ولم يذكروا أنه قديم أو حديث كذا في الخلاصة في كتاب الحيطان * وان لم يكن لهما عليه خشب فأراد أحدهما أن يضع عليه خشبا له ذلك وليس للآخر أن يمنعوه ويقال له ضع أنت مثل ذلك ان شئت كذا في الفصول العمادية * لو كانت لأحدهما عليه جدوع وليس للآخر عليه جدوع فأراد أن يضع والجدار لا يحتمل جدوع اثنين وهما مقرران بان الحائط مشترك بينهما قال صاحب الجدوع ان شئت فرفع ذلك عن الحائط لتستوى بصاحبك وان شئت فخط عنه بقدر ما يمكن لشريكك من الجمل كذا في الخلاصة * جدارين رجلين لأحدهما عليه بناء فأراد أن يحول جدوعه الى موضع آخر قال ان كان يحول من الامن الى الامن أو من الامن الى الامن ليس له ذلك وان أراد أن يسفل الجدوع فلا بأس به وان أراد أن يجعله أرفع مما كان لا يكون له ذلك كذا في فتاوى قاضيان * حائط بينهم ما وكانت لكل واحد جدوع فللذي هو صاحب السفلى أن يرفعها بجذع صاحب الاعلى ان لم يضر بالحائط ولو أراد أحدهما أن ينزع جدوعه من الحائط له ذلك ان لم يكر في نزع ضرر بالحائط كذا في الفصول العمادية

(١) قوله قطه الخ أي شدة والقماط بالكسر رجل يشتد به الاختصاص كما في القاموس اهـ

تجب الكفارة في المختار وفي الملتقط انما لا تجب وفي ورق الشجر ان كان يؤكل عادة كفر وفي ورق الكرم تجب الكفارة في الابتداء لا بعد الكبر وفي اللوزة الرطبة والبطيخة الصغيرة كفر وان ابتلع الجوزة الرطبة لا وان مضغها فكذلك الهلج وروى عن الامام الثاني في مضغ الجوزة واللوزة اليابسة الكفارة ان وصل الموضوع الى الجوف وعن بعض المشايخ أنه ان وصل القشر الى حلقة أو لالا كفارة عليه وان وصل اللب أو لا كفر * أكل خبز يابس أو تمر يابس كففر وان أكل كسرة قوت لا وفي ابتلاع البيضة بقشرها والرمانه بالقشر لا كفارة

وفي الاجناس أو جهافى الرمانه والقسق الرطب كالجوز وفي اليباس ان مضغه وفيه لب كقروان ابتلعه لا وفي التفاحه ان ابتلعها أو مضغها عليه الكفارة لان كلاهما كول وفي الخلل والمزى وماء الزعفران أو ماء الباطنج أو القندأ والقندأ وماء الزرجون والمطر والثلج والبرد اذا تم عليه الكفارة والاصل فيه وصول المغذى أو الدواء الى جوفه من مسلكه المعتاد فى النهار على صوم تام قطعاً اذا أمسك فى فيه شيئاً لا يؤكل فوصل الى جوفه أو دخل الماء (١٠٠) فنه عند الاعتسالى لا يفسد الا ان يصيب فيه متعمداً كذاذاً بقى بعد المضغ ماء فابتلعه بالبراق لم يفطر لتعدرا لا احتراز

* رأى هلال الفطر وقت العصر فظن انقضاء مده وأفطر قال فى المحيط اختلافوا فى لزوم الكفارة والاكثر على الوجوب * اذا لزمت الكفارة على السلطان وهو موسر بماله الحلال وليس عليه نعمة لا حد يفتى باعتاق الرقبة وقال أبو نصر محمد ابن سلام يفتى بصوم شهرين لان المقصود من الكفارة الانزجار ويسهل عليه افطار شهر واعتاق رقبة فلا يحصل الزجر * (نوع آخر) * تسحر على يقين ان الفجر غير طالع أو أفطر على يقين ان الشمس غربت ثم ظهر بخلافه قضى ولا كفارة عليه وان شك فى طلوع الفجر فالمستحب أن يدع الكل ولو كل قضى واختلف فى الكفارة * تسحروا كبراً به ان الفجر طالع قال مشايخنا عليه قضاء ذلك اليوم ولو أفطروا كبراً به ان الشمس لم تغرب قضى وكفر لان الاصل دوام الثابت وقد انضم اليه كبر الراى فاندفع المسئلة الاولى * وفى التجريد أكل وكبراً به طلوع الفجر فى الصحيح لا قضاء

* اذا كانت جذوع أحدهما ممر تفعه وجذوع الآخر متهقلة فأراد أن ينقب الحائط لينزل فيه الخشب هل له ذلك قيل ليس له ذلك وكان أبو عبد الله الجرجاني يفتى بأن له ذلك وقيل ينظر ان كان ذلك مما يوجب فيه وهنالم يكن له ذلك وان كان مما لا يدخل فيه وهنالمه ذلك كذا فى محيط السرخسى * جدار بين رجلين أراد أحدهما أن يزدى البناء لا يكون له ذلك الا باذن الشريك أو ضرر الشريك ذلك أول يضر كذا فى فتاوى قاضيان * قال أبو القاسم حائط بين رجلين انهم جازوا منه قطراً له ذو طاقين متلازقين فريد أحدهما أن يرفع جداره ويرغم أن الجدار الباقي يكفيه للستر فيما بينهما ويرغم الآخر أن الجدار اذا بقى ذا طاق واحد يهوى وينهدم فان سبق منهما أن الحائط بينهما ما قبل أن يتبين أنهما حائطان فكلما الحائطين بينهما وليس لأحدهما أن يحدث فى ذلك شيئاً بغير إذن شريكه وان أقر أن كل حائط لصاحبه فكل واحد منهما أن يحدث فيه ما أحب كذا فى الفتاوى الصغرى فى كتاب الحيطان * جدار بين اثنين وهى وأراد أحدهما أن يصلحه وأبى الآخر ينبغى أن يقول له ارفع جدارك بعد لاني أرفعه فى وقت كذا ويشهد على ذلك فان فعل فهم اوان لم يفعل فله أن يرفع الجدار فان سقطت جواره لا يضمن كذا فى الخلاصة * وعن الشيخ الامام أبى القاسم جدار بين رجلين لأحدهما عليه جمولة وليس للآخر شئ فقال الجدار الى الذى لا جمولة له فأشهد على صاحب الجمولة فلم يرفع معه ما كان الرفع بعد الاشهاد حتى انهدم وأفسد شيئاً قال اذا ثبت الاشهاد وكان مخوف الوقت الانهاد يضمن المشهود عليه نصف قيمة ما أفسد من سقوطه هكذا فى فتاوى قاضيان * قال أبو القاسم حائط بين رجلين لأحدهما عليه غرفة ولا آخر عليه سقف بيته فهذه الحائط من أسفله ورفعاً أعلاه بالاساطين ثم اتفقا بجمعها حتى بنيا فلما باع البناء موضع سقف هذا أبى صاحب السقف أن يبنى بعد ذلك لا يجبر أن ينفق فيما جاوز ذلك كذا فى الفتاوى الصغرى فى كتاب الحيطان * رجل له بيت وحائط هذا البيت بينهما وبين جاره فأراد صاحب البيت أن يبنى فوق بيته غرفة ولا يضع خشبه على هذا الحائط قال أبو القاسم ان بنى فى حده نفسه من غير أن يكون معتمداً على الحائط المشترك لم يكن للجار منعه كذا فى فتاوى قاضيان فى باب الحيطان * رجل له ساباط أحدث طرفي جذوع هذا الساباط على حائط دار رجل فتنازعا فى حق وضع الجذوع فقال صاحب الدار جذوعك على حائطى بغسحق فأرفع جذوعك عنه وقال صاحب الساباط هذا الجذوع على حائطك بحق واجب ذكر صاحب كتاب الحيطان الشيخ الثقفى أن القاضى بأمره برفع جذوعه وقال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى وبه يفتى وان تنازعا فى الحائط يقضى بالحائط لصاحب الدار فى ظاهر مذهب أصحابنا لان الحائط متصل بملك صاحب الدار والاتصال تثبت البدولكن هذا اذا كان الاتصال اتصال تبيع أما اذا كان اتصال ملازقة فصاحب الساباط أولى هكذا فى المحيط * فى كتاب الحيطان * جدار بين دارين انهدم ولا أحدهما بنات ونسوة وأراد صاحب العمال أن يبنيه وأبى الآخر قال بعضهم لا يجبر الا بى وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى فى زماننا لا يجبر لانه لا بد أن يكون بينهما ماسترة قال مولانا رضى الله عنه وينبغى أن يكون الجواب على التفصيل ان كان أصل الجدار يحتمل القسمة بحيث يمكن لكل واحد منهما أن يبنى فى نصيبه مسترة لا يجبر الا بى على البناء وان كان أصل الحائط لا يحتمل القسمة على هذا الوجه يؤمر الا بى بالبناء كذا فى فتاوى قاضيان * اذا كان الحائط بين رجلين فانهدم فأراد أحدهما عرصه الحائط وأبى الآخر أو أراد أحدهما أن يبنى ابتداء بدون طلب

القسمه

عليه ما قلنا وان كبراً به عدم الغروب وأكل قضى * شهدا انها غابت وأخران بانها لم تغرب وأفطر ثم بان عدم الغروب قضى ولا كفارة بالاتفاق للشبهة بمعارضه المحتمل وتر جريح بينة الاثبات فظاهر * شهدا على طلوع الفجر وأخران على عدم الطلوع فأكل ثم بان الطلوع قضى وكفروا فالان البيئات للاثبات لا للنفى حتى قبل شهادة المثبت لا النافى * ولو لو واحد على طلوعه وأخران على عدمه لا كفارة عليه * دخلوا عليه وهو يتسحر فقالوا انه طالع فصدمهم فقال اذن أنا مفطر لأصائم ودام على الاكل ثم بان انه ما كان طالعاً فى أول

صنعه دليل الاستحلال *

هـ أو ناسيا فظن نفوذ الماء الى

فمن الفطر ثم تعمد الاكل لا كفارة عليه وان بلغه الخبر في الصحيح * ذرعه القى أو اعتسل بالماء اذا كرا صو

لامام في الظاهر وعن محمد

أَكْهَلْ أَوَادَهْنَ فَظْنَ الْفَطْرِ

فقاويله كفر خلا قال الامام

الثاني لان الحديث لا يكون أدنى من كلام المفتي قلنا ليس للعالمى أن يعمل بالحديث لعدم علمه بالنسوخ والمؤول أو لان وظيفة الاستدلال تخص العالم بخلاف كلام المفتي فإنه لو أقامه بالفساد فتمعد الفطر بناء عليه لا يكثر* ولو اغتاب فظن فطره وتعد الاكل ان بلغه الخبر ولم يعرف تأويله كفر أيضا عند عامة العلماء* ولو استاك فظن الفطر وتعد الاكل كفر بكل حال* ولو جامع بهيمة أو ميتة فظن الفطر بلا انزال وتعد الاكل كفران عالما لان (١٠٣) جاهلا وكذا لو أدخل اصبعه في دبره أو ابتلع سلكا أو طرفها في يده ولم يغيبها ثم تعد

الاكل كفران عالما وان جاهلا* ولو نظر الى محاسن المرأة فأكل على ظن انه فطره عمدا كفر مطلقا وقبل ان عالما نعم وان جاهلا لا* (نوع آخر)* جامعها متعمدا عليها الكفارة وان مكروهة عليها القضاء وان مكروهة ابتداء ثم طوعت فكذلك لان الطوع بعد الفساد لا يلزم الكفارة ولو أنه مكروه قال الامام أو لا كفر ثم رجع وقال لا يكره وعليه الفتوى* علمت المرأة أن عمل الرجال ان أنزلت فقصنا واغتسلنا والا لا جامعها قبل الفجر فخشى الطلوع فنزع ثم أنزل بعد الطلوع لا يفسده كالاختلام* بدأ بالجماع ناسيا أو قبل الفجر فلما تذكر أو طلع نزع لم يفسد وان دام على الفعل حتى أنزل قيل يجب القضاء لا غير هذا اذا لم يحرك نفسه فان حرك نفسه بعد التذكر أو طلع الفجر قضى وكفر كبثاء الايلاج وكذا لو قال لها ان جامعتك فانت طالق بعد الايلاج ان نزع في الحال لم يطاق وان دام وحرك طالق وصار مراحعا بالحركة الثانية وان لم ينزع ولم يتحرك لا يقع* ولو استمنى بالكف فأمضى عليه الكفارة ولا يحل أصلا لقضاء الشهوة ولو قصد تسكين الشهوة رجي أن لا يأثم قال

فقالوا بنى بأمر القاضي رجع بما أنفق وان بنى بغيبه أمر القاضي يرجع بقيمة البناء ثم في الموضوع الذي يرجع بقيمة البناء يرجع بقيمة البناء يوم البناء أو يوم الرجوع فقد قيل يوم الرجوع وبه كان يفتي القاضي الامام أبو عبد الله الدامغانى وقيل يوم البناء وبه كان يفتي الصدر الشهد حسام الدين هـ هذا الذي ذكرنا اذا انهدم الحائط وان هدماه فكذلك الجواب في الوجوه كلها وان هدمه أحدهما جبر على البناء هكذا في المحيط* في صلح النوازل جدارين اثنين ولكل واحد عليه حمل فانهدم أحدهما غائب فبناء الآخر ان بناء بقض الحائط الاول فهو متطوع وليس له أن يمنع الآخر من الحمل وان بناء بلبن أو خشب من قبل نفسه لم يكن للذي لم يبن أن يحمل عليه حتى يؤدي نصف قيمته كذا في الخلاصة* وفي فتاوى الفضلي اذا أراد أحدهما نقض جدار مشترك وأبى الآخر فقال له صاحبه أنا أضمن لك كل ما ينهدم من بيتك فضمن له ذلك ثم نقض الجدار بأذن شريكه لم يلزمه من ضمان ما ينهدم من منزل المضمون له شيء كالمقال ضمنت لك ما يهلك من مالك كذا في الفتاوى الصغرى في كتاب المحيطان* جدارين رجلين انهدم أحدهما الجارين غائب فبنى الحاضر في ملكه جدارا من خشب وترك موضع الحائط على حاله فقدم الغائب فأراد أن يبنى الحائط في الموضوع القديم ومنعه الآخر قال الفقيه أبو بكر ان أراد الذي قدم أن يبنى على طرف موضع الحائط مما يامه جاز وان جعل ساحة أسس الحائط الى جانب نفسه ليس له ذلك وان أراد ان يبنى الحائط كما كان أو أرق منه ويترك الفضل من الحائطين سواء له ذلك كذا في فتاوى قاضيان في باب المحيطان* جدارين كريمين لرجلين انهدم فاستعدى أحدهما الى السلطان لما أبى صاحبه أن يبنى فأمر السلطان بناءه بضامن المستعدى أن يبنى الجدار على أن يأخذ الجار منه ما يجيعا فبنى كان له أن يأخذ الجار من صاحبي الكرمين كذا في الفصول العمادية* وفي الاقضية حائط مشترك بين اثنين أراد أحدهما نقض الحائط وأبى الشريك الآخر اذا كان بحال لا يخاف منه السقوط لا يجبر وان كان بحيث يخاف عن الامام أبي بكر محمد بن الفضل رجه الله تعالى أنه يجبر فان هدماه وأراد أحدهما أن يبنى أو أن يترك الحائط عريضا يملكه أن يبنى حائطا في نصيبه بعد القسمة لا يجبر الشريك وان كان لا يمكن يجبر كذا حكى عن الامام أبي بكر محمد بن الفضل وعلمه الفتوى ونفسه سير الخبر أنه ان لم يوافق الشريك فهو ينفق في العماردة ويرجع على الشريك بنصف ما أنفق ان كان أسس الحائط لا يقبل القسمة كذا في الخلاصة* لو هدم جدارا بينهما ثم بناء أحدهما بنفقته والاخر لا يعطيه النفقة ويقول أنا لأضع على الجدار حوله فله أن يرجع على شريكه بنصف ما أنفق وان لم يضع غير الباني الحولة كذا في الفتاوى الصغرى* ان خاف وقوع الحائط وهدم أحدهما لا يجبر الشريك على البناء وان كان الحائط صحيحا فهو هدم أحدهما بأذن الشريك لا شك أنه يجبر الهادم على البناء ان أراد الاخر البناء كالموهدمه وان هدم بغير اذن الشريك ان لم يكن للتراب قيمة ولا تزداد الارض قيمة ببناء الحائط فإنه يضمن قيمة نصيب شريكه من الحائط بالغصة ما بلغت وان كان للتراب قيمة يرفع قيمة التراب من نصيب شريكه الا أن يختار أن يترك التراب عليه ويضمنه قيمة نصيبه حينئذ لا يرفع منه قدر قيمة نصيبه من التراب وان كانت الارض تزداد قيمة ببناء الحائط يقوم الحائط بارضه وبناءه ثم يرفع عنه قدر الارض بدون البناء فيضمن نصيب الشريك مما بقي من بناءه كذا في الخلاصة* جدارين رجلين لكل واحد منهم ما عليه حولات فهو الجدار فرفع أحدهما ما بناه بال نفسه ومنع الآخر عن وضع الحولات على ما كان عليه في القديم

قال ولم يتحرك لا يقع* ولو استمنى بالكف فأمضى عليه الكفارة ولا يحل أصلا لقضاء الشهوة ولو قصد تسكين الشهوة رجي أن لا يأثم قال* أدخل اصبعه في دبره لا يفسد صومه ولا غسل عليه ولو أدخل الخشبة ان طرفها خار جلا يفسد ولا يفسد* وكذا لو ابتلع خيطا أو طرفه خارج وان ابتلع الكل فسد* بالغ في الاستنجاء حتى بلغ موضع الحقنة فطره ولا كفارة وهذا قلما يكون ولو كان فيورث داء عظيما* جهات القطن في قبلها ان بلغ الى الفرج الداخل فسد لانه تم الدخول بالكلية وان كان طرفها في الفرج الخارج لا يكفي الخيط* اذا تعدد الاقطار

قبل التكفير يكفيه كفارة واحدة وان في رمضان فلكل كفارة وقال محمد رحمه الله يكفيه كفارة واحدة قال في الاسرار وعليه الاعتماد وان بعد التكفير يلزمه أخرى * أفطروا عتق ثم أفطروا عتق ثم استحققت الرقبة الثانية أعتق مكانها أخرى لبطلان اعتاقه ولو استحققت الأولى لا الثانية فالثانية تتوب عن الأولى أيضا وكذا الثالثة عن الأولى والرابعة عن الثلاثة المتقدمة * (الرابع في النذر) * لله على صوم هذه السنة أفطروا أيام المنية وكفران نوى عينا ولو صام هذه الأيام لقضاء عليه (١٠٣) ولو صام سنة بالاهله قضى خمسة وثلاثين يوما ولو سنة متتابعة فهو كهذه السنة ولو صوم هذه السنة فن حين حلف الى أن تعصى هذه السنة ولا يلزم قضاء الماضي وكذا لو نذر صوم الشهر صام البقية ولو صوم شهر عليه شهر كامل ولو صوم شوال وذى القعدة وذى الحجة وشوال تسعة وعشرون قضى الايام المنية فقط ولو صوم ثلاثة أشهر وعين هؤلاء وشوال نقص يوما قضى ستة أيام ولو قال لله على صوم يوم قدوم فلان شكر الله تعالى فقدم في رمضان وقد كان نوى اليمين كفر لعدم البر ولو قدم فيه قبل النية فنوى الشكر بر في عينه ووقع عن رمضان أيضا ولا قضاء عليه لانه أتى بالقدر الممكن ولو قال على مثل صوم رمضان ان أراد به التتابع تابع وان لانه له التفريق ويحمل على التقدير ولو نذر صوم يوم قدوم فلان فقدم بعد الزوال لا يلزمه شيء عند محمد رحمه الله تعالى ولا رواية فيه عن غيره ولو قدم بعد الاكل قبل الزوال أو بعد ما حاضت قضى عند الثاني خلاف محمد رحمه الله * نذرت صوم يوم كذا فوافق يوم

قال الفقيه أبو بكر الاسكافي ينظر ان كان عرض موضع الجدار بحال لوقسم بينهما أصاب كل واحد منهما موضع يمكنه أن يبنى عليه حائطاً محتمل حوله على ما كان عليه في الأصل كان الباني متبرعا في البناء ليس له أن يمنع صاحبه من وضع الجولات على هذا الجدار وان كان بحال لوقسم لا يصح ذلك لا يكون متبرعا وله أن يمنع شريكه عن وضع الجولات على هذا الجدار حتى يرضى له نصف ما أنفق في البناء قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل البخاري رحمه الله تعالى يرجع عليه بنصف ما أنفق ان بناه بأمر القاضي وبنصف قيمة البناء ان بناه بغير أمر القاضي كذا في فتاوى قاضي خان في شروط النوازل قال أبو بكر رحمه الله تعالى في جسد ربيع رجلين بيت أحدهما أسفل وبيت الآخر أعلى قدر ذراع أو ذراعين فانهم فقال صاحب الأعلى لصاحب الأسفل ابن أبي حنيفة ثم نفي جميعه ليس له ذلك بل بينهما جميعه من أسنله الى أعلاه قال الفقيه أبو الليث ان كان بيت أحدهما أسفل بأربعة أذرع أو نحو ذلك مقدار ما يمكن أن يتخذ بيتا فاصلا حده على صاحب الأسفل حتى ينتهي الى موضع البيت الآخر لانه بمنزلة الحائطين من سبل وعاءه وقيل بينان الكل وهو قول أبي القاسم ثم رجع وقال الى حيث ملكه عليه ثم بعد ذلك يشتر كان كذا في الفصول العمادية * صاحب السفلى لو أراد أن يهدم سفله ليس له ذلك وان كان السفلى خالص ملكه حتى لو باع السفلى كان الثمن كله له كذا في المحيط في كتاب الحيطان * علو رجل وسفل لا يخرس لصاحب السفلى أن يتدو تدولا أن ينقب كوة بغير رضا صاحب العلو عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يصنع فيه ما لا يضر بالعلو هكذا في الكافي في باب متفرقات كتاب أدب القاضي * علو رجل وسفل لا يخرق قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ليس لصاحب العلو أن يبنى في العلو بناء أو يتدو تدولا بالارض صاحب السفلى والخيار لا يقتوى أنه ان أضر بالسفل يمنع وعند الاشتباه والاشكال لا يمنع كذا في فتاوى قاضي خان في باب الحيطان * انهدم السفلى والعلو لا يجبر صاحب السفلى على البناء ولصاحب العلو بناء السفلى ومنع صاحبه من السكنى حتى يعطيه قيمته فاذا أدى اليه قيمة البناء يملك البناء عليه وعن الطحاوي حتى يعطيه ما أنفق في السفلى واستحسن بعض المتأخرين وقالوا ان بنى بأمر القاضي رجع بما أنفق وان بنى بغير أمره رجع بقيمة البناء وعليه الفتوى كذا في محيط السرخسي * ثم اذا كان لصاحب العلو أن يمنع صاحب السفلى من الانتفاع بسفله حتى يرجع عليه بقيمة البناء على ظاهر الرواية وامتنع صاحب السفلى عن أداء القيمة لا يجبر عليه (١) كذا في المحيط * وان كان صاحب السفلى هو الذي هدمه كف اعادته بخلاف ما اذا هدم أخيه السفلى لا يجبر على البناء بل يضمن قيمته * صاحب العلو والسفل اذا اختصما في الجدوع السفلى أو الحرادى والبوارى والطين والأزج فهو لصاحب السفلى ولصاحب العلو الوطء والقهر على ذلك فان تنازعا في السقف وفي الحائط الذى فوق السقف اختلف المشايخ فيه قيل يكون لصاحب السفلى وقيل لا يحكم بالحائط لصاحب السفلى وبه يقتضى ولو كان في السفلى روشن ولصاحب العلو عليه طريق فاخصم في روشن كان لصاحب السفلى ولصاحب العلو عليه طريق ومرو كذا في محيط السرخسي * ثلاثة نفر رجل سفلى وللا آخر عليه علو وللا آخر على العلو فأنهم دم الكل فقال كل واحد منهم لصاحبه السفلى لك والعلو لى فان كان لواحد منهم

(١) قوله لا يجبر عليه قال الرملى محله اذا بنى ذوالعلو بلا إذن القاضي فلو باذنه يجبر على أدائه ويحبس فيه كما بينه في تنقيح الحامدية ٥١ بجراوى

الحيض قضت عند الثاني خلافا لفر رحمه الله تعالى * أراد أن يقول على صوم يوم فخرى لفظ سنة عليه صوم سنة لان الحد والهلز فيه سواء * نذر بصوم الا بدفعه لاشتغاله بالمعيشة أفطروا أطم كل يوم نصف صاع بر وان لم يقدر واستغفر الله تعالى ولو عين شهر اوله بقدره عليه لشدة الحر تنظر زمان الشتاء ويقضى يوما بيوم * عاق الصوم بشرط لا يجوز الصوم قبله وان أضاف صح قبله خلافا لمحمد رحمه الله في المضاف * لله على صوم يوم حيضى أو بعد ما أكل لا يصح كالنذر بصوم الليل * نذرت صوم سنة بعينها قضت أيام الحيض لان السنة لا تخلو عنه * أوجب على

نفسه صوم شهر ومات قبل استكمال شهر لزمه صوم الشهر حتى يلزمه الايصاء لكل يوم نصف صاع سواء كان بعينه أو لا ولا يصح ذكر الخلاف
 الا فيه ومن ذكر خلاف محمد في قضاء رمضان كالتحاوي فقد وهبهم * مريض قال الله على صوم شهر ومات قبل أن يصح لا يلزمه شيء ولو صح يوما
 لزمه قضاء الكل وقد ذكرناه * الله على صوم جمعة أن أراد أيام الجمعة عليه سبعة أيام وأن أراد يوم الجمعة لزمه ذلك فقط وإن لانية له فسبعة أيام
 لغلبة الاستعمال فيها * مريض رضيع (١٠٤) لا يقدر على شرب الدواء وزعم الطبيب أن أمه تشرب ذلك لها الفطر والظئر

المستأجرة كالاتم في اباحة
 الفطر والامامات ملك الفطر
 اذا خافت على الولد ولم يكن
 لاولد أب أما اذا كان له أب
 لا تفطر بخلاف الظئر المستأجرة
 حيث تفطر اذا خافت على
 الولد * استنشق فوصل الماء
 الى فمه ولم يصل الى دماغه لم
 ينظر والنسيان كالماء يفسد
 الفرض لا يفسد النقل
 أيضا لعدم اضافة الاكل الى
 الاكل لكون العذر من قبل
 من له الحق * (الخامس
 في الحظر والاباحة) *
 صوم الستة بعد الفطر
 متتابعة أفضل أم متفرقة من
 كره المتتابع قال متفرقة أفضل
 وإن فرقتها في سؤال كان
 أبعد عن الخلاف والتشبه
 بمن زاد في مدة الصوم ومنهم
 من فرقه في السنة وقال المراد
 يشوال غير رمضان وفيه بعد
 * الاكل قبل الاضحية هل
 يكره فيه روايتان والخيار
 عدم الكراهة ويستحب
 الامساك وفي عاشوراء يستحب
 أن يصوم يوما قبله ويوما بعده
 ليخالف أهل الكتاب ومن
 صام شعبان ووصله بربما
 فهو حسن وصوم الوصال
 اذا أفطر الايام المنهية لا بأس
 به وصوم الصمت مكروه
 في شريعةنا * ولا بأس بصوم

بينة يقضى ببيئته وإن كان لاثنين منهم بينة يقضى ببيئتهما ويقضى بالعلو بحصة الارض بينهما فبين وان
 لم تكن لواحد منهم بينة أصلا يخلف كل واحد منهم لصاحبه ثم تكلموا في كيفية الاستحلاف قال صاحب
 كتاب الحيطان يخلف كل واحد منهم بالله الذي لا اله الا هو ما يجب عليك بناء هذا السفلى الذي يجب لهذا بناء
 علوه عليه وقال غيره من أصحابنا رجحهم الله تعالى يخلف بالله الذي لا اله الا هو أن هذه الارض ليست بملك لك
 ولا يجب عليك بناؤها قال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى وبهذا يفتى والصحيح عندى ما ذكره الامام
 العتاني أنه يخلف كل واحد على دعوى الآخر بالله ما له قبلك حق بناء العلو على سفلك لو بنى فاذا حلضوا
 يقال لكل واحد منهم ان شئت أن تبني السفلى فإن تبني عليه ما دعيت عليه من العلو وتنع صاحبك من
 الانتفاع به الى أن يدفع لك ما أنفقته وان شئت فذبح هكذا في الفصول العبادية

* (الباب الحادى عشر في دعوى الطريق والمسيل) *

ولو ادعى على آخر حق المرور ورقبة الطريق في داره قال قول صاحب الدار ولو أقام المدعى البينة أنه كان
 يمر في هذه الدار لم يستحق بهذا شيئا كذا في الخلاصة * ولو شهد الشهود أن له طريقا في هذه الدار جازت
 شهادتهم وإن لم يحدوا الطريق قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى ذكر في بعض الروايات أنهم تقبل
 ما لم يبين موضع الطريق أنه في مقدم الدار أو في مؤخرها ويذكر طول الطريق وعرضها قال وهو الصحيح
 وما ذكر في بعض الروايات أنها تقبل وإن لم يحدوا الطريق محمول على ما إذا شهدوا على إقرار المدعى عليه
 بالطريق وذكر شمس الأئمة السرخسي الصحيح أنها تقبل وإن لم يحدوا موضع الطريق ومقدارها لأن
 الجهالة لا تمنع قبول الشهادة اذا تعدد القضاة بهم أو ههنا لا يعمد فان عرض الباب الأعظم يجعل حكما
 بمعرفة الطريق هكذا في فتاوى قاضيان في باب المين * والاصح ان هذه الشهادة مقبولة على كل حال كذا
 في المحيط * ولو شهدوا أن أباه مات وترك هذه الطريق ميراثا له جازت شهادتهم كذا في فتاوى قاضيان * اذا
 كان له باب مفتوح من داره على حائط في زقاق أو تكرر أهل الزقاق أن يكون له حق المرور في زقاقهم فلم
 منعه إلا أن تقوم بينة على أن له طريقا ثابتا فيها كذا في المحيط * اذا كان الميزاب منصوبا الى دار رجل
 واختلفا في حق اجراء الماء واسأله فان كان في حال عدم جريان الماء لا يستحق اجراء الماء واسأله الابينة
 هكذا في محيط السرخسي * وليس لصاحب الدار أيضا أن يقطع الميزاب كذا في المحيط * وحكى الفقيه
 أبو الليث رحمه الله تعالى أنهم استحسنوا أن الميزاب اذا كان قديما وكان تصويب السطح الى داره وعلم
 ان التصويب قديم وليس بمحدث أن يجعل له حق التسييل وإن اختلفا في حال جريان الماء قيل القول
 لصاحب الميزاب ويستحق اجراء الماء وقيل لا يستحق فان أقام البينة على أن له حق المسيل وبينوا أنه لم
 المطر من هذا الميزاب فهو الماء المطر وليس له أن يسيل ماء الغتسال والوضوء فيه وإن بينوا أنه لا يغتسال
 والوضوء فهو كذلك وليس له أن يسيل ماء المطر فيه وإن قالوا له فيها حق مسيل ماء ولم بينوا الماء المطر أو
 غيره صح والقول لرب الدار مع يمينه أنه لماء المطر أو لماء الوضوء والغتسال وقال بعض مشايخنا لا تقبل هذه
 الشهادة في المسيل وفي الطريق تقبل كذا في محيط السرخسي * ولو لم تكن للمدعى بينة أصلا استخلف
 صاحب الدار ويقضى فيه بالنكول كذا في الحاوي * في نوادر هشام قال سألت محمدا رحمه الله تعالى عن

يوم الجمعة عند الامام ومحمد رضي الله عنهما ويكره صوم النوروز والمهرجان لانه فيه تعظيم أيام نبيهما عن تعظيمها وإن وافق يوما رجل
 كان يصومه لا بأس به ويستحب صوم أيام البيض ومن الناس من كره تخافة الحاقه بالواجب * ويستحب صوم ثلاثة أيام من آخر الشهر وقال
 الامام الاوزجندى يكره صوم جهله الذي يصومه الجهلة وأنه صوم النصارى * (فروع آخر) * ان لم يفطر يزاد وجع العين أو تشد الحصى
 أفطر وانما يعرف باجتهاده أو باخبار طبيب مسلم فان برأ أو الضعف باق أو خاف المرض لا ولو ضعف بحال ان صام يزاد الضعف ان أخره

به حكيم له ان يفطر * اذا خاف على نفسه أو خافت الحامل على نفسها أو ولد هائنة صان العقل أو الهلاك أفطرت * الغازي اذا كان بازاء العذو
ويعلم قطعانه يقاتل في رمضان وخاف الضعف على نفسه حال القتال حل له الفطر مسافرا كان أو مقبلا وكذا لو كان له نوبة الحي فافطر قبل
ان تأخذه الحي لا بأس لو ظهر به الحي بعد الافطار * لدغته الحية فافطر لشرب الدواء والدواء ينفعه لا بأس به * ولو صام لا يتمكن من الصلاة
الا قاعدا ولو افطر يتمكن من القيام صلى قاعدا وصام جمع العبادتين * أصبح متطوعا (١٠٥) ودخل على صديقه فطلبه الفطر ففطر

وان صام عن قضاء رمضان
كره الفطر وكذا لو حلف
بطلاق امرأته ان لم يفطر ان
نفسه لا افطر وان قضاها
والاعتماد على انه يفطر فيها
ولا يحتمل ويباح الفطر
بعذر الضيافة وادخال السرور
قال عليه الصلاة والسلام
أحب احوالكم واقض يوما مكانه
فلهذا قالوا يباح الفطر لاجل
المرأة أي لا يمنع صوم النفل
صحة الخلوة وقيل لا يباح
للضيافة قال عليه الصلاة
والسلام اخوف ما خاف
عليكم الربا والشهوة الخفية
قيل يا رسول الله ما هي قال
يصبح أحدكم صائما ثم يفطر
على طعام يشتهي * وفي النظم
الافضل ان يفطر ولا يقول
أنا صائم ثلاثا يقف على سره
أحد * يكره ادخال الماء في
القمم بالضرورة وفي ظاهر
الرواية لا بأس لان المقصود
التطهير فكان كالمضمضة
* ويكره ان يأخذ الماء فيه
ثم يجمعه أو يصب على رأسه
أو يبل ثوبا ويلتصق به كذا
روى عن الامام لانه يشبه
الخمر عن العبادة عن الثاني
انه لا بأس به كالاستغلال
* ذاق بلسانها ان كان
الزوج سي الخلق لا بأس به

رجل ادعى على رجل أن مجرى مائه في بستانه ولم يكن الماء جاريا يوم اختصما فشهد شاهدان انه كان جاريا
الى بستان هذا أمس قال كان أبو يوسف رحمه الله تعالى يحيز هذه الشهادة وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى
لا يحيزها مالم يشهدوا له بالملك أو الحق وهو قول محمد رحمه الله تعالى ولو شهدوا على اقرار المدعي عليه فذلك
جائز في قواهم جميعا كذا في المحيط * لو ادعى رجل قبل آخرنا وفا (١) موضوعا على نهر هذا أمس جاء
السبل وقلعه أمس ورمى به قال محمد رحمه الله تعالى اذا شهدوا بذلك أمرنا باعادة التناق كما كان فان أراد أن
يجري الماء فنعه صاحب النهر ومحمد أن يكون له فيها حق اجراء الماء قال له أن يمنعه حتى يقيم البينة ان
يجري مائه فيها قيل لمحمد رحمه الله تعالى فامتنعته اذن قال يستأجر صاحب النهر ان شاء اجراء الماء فيه
وذلك جائز كذا في الظهيرية * نهر في أرض رجل بسيل فيه الماء فاختلفا في ذلك فالقول قول صاحب الماء
الآن يقيم صاحب الارض بينة أن النهر ملكه وكذلك اذا لم يكن جاريا وقت الخصومة الا أنه علم أنه كان
يجري الى أرض هذا الرجل قبل ذلك كان القول قول صاحب الماء ويقضى له بالنهر الآن يقيم صاحب
الارض بينة أن النهر ملكه واذا لم يكن الماء جاريا الى أرض هذا الرجل وقت الخصومة ولم يعلم بجريانه الى
أرضه قبل ذلك فانه يقضى لصاحب الارض بالنهر الا ان يقيم صاحب الماء بينة أن النهر ملكه كذا
في المحيط * وفي المشتق قال هشام سألت محمد رحمه الله تعالى عن نهر عظيم الشرب لاهل قرى لا يحصون
حبسه قوم من أعلى النهر عن الاسفلين وقالوا هولنا وفي أيدينا وقال الذين هم في أسفل النهر هولنا كله
ولا حق لكم فيه قال اذا كان النهر يجري الى الاسفلين يوم يختصمون ترك يجري على حاله كما كان يجري
وشربهم جميعا منه كما كان وليس للاعلى أن يسكروه عنهم وان كان الماء منقطعاً عن الاسفلين يوم
يختصمون لا يمكن علم أنه كان يجري الى الاسفلين فيما مضى وان اهل الاعلى حبسوه عنهم أو أقام أهل
الاسفل بينة أن النهر كان يجري اليهم وان اهل الاعلى حبسوه عنهم أمر أهل الاعلى بازالة الحبس عنهم كذا
في الذخيرة * دار في سكة غير نافذة وفي السكة نهر أراد صاحب الدار أن يدخل الماء في داره ويجري به الى بستانه
فالجيران أن يمنعه وانه أن يمنع الجيران من مثل ذلك ومن أجرى قبل ذلك وأقر أنه أحدثه فلم يمنعهم منعه وان
كان ذلك قديما لم يمنع كذا في خزنة المقتين * دار بين ورثة أقر بعضهم أن افلان فيها طريقا أو مسيلا ماء لم
يكن له أن يمر أو يسيل حتى يتفقوا ولكن تقسم الدار فاذا قسمت ان وقع الطريق أو المسيل المقر به في
نصيب المقر فلا لاسالة والاستطراق وان وقع في نصيب الساكت يضرب المقر له بقيمة الطريق والمسيل
في حصة المقر والمقر بحصة سوى قيمة الطريق أو المسيل فيكون بينهما على ذلك لانه أقر له بحق المرور
وتسليم الماء لبرقة الطريق حتى لو أقر برقة الطريق فحينئذ يضرب المقر له بقدر ذرعان الطريق والمقر
بقدر ذرعان نصيبه سوى ذرعان الطريق ويجب أن يكون هذا على قوله ما وأما على قول محمد رحمه الله
تعالى فيجب أن يضرب المقر له بنصف قيمة الطريق والمسيل والمقر بجميع قيمة نصيبه الا قدر قيمة نصف
الطريق والمسيل كذا في محيط السرخسي * واذا كان مسيلا ماء في دار رجل في قناة فأراد صاحب القناة
أن يجعده له ميزا فليس له ذلك الا برضا صاحب الدار ولو كان ميزا فأراد أن يجعله قناة فان كان في ذلك ضرر
(١) قوله ناوفا معرب والجمع ناوقات وهو الخشبة المنقورة التي يجري عليها الماء في الدواليب أو تعرض
على النهر أو الجداول كافي كتب اللغة اه بمرأوى

(١٤ - فتاوى رابع)

* ويستحب تعجيل الافطار الا في يوم غم ولا يفطر مالم يغلب على ظنه غروب الشمس وان أذن المؤذن
* (السادس في الاعتكاف) * ولا يجب الا بالندى والندى لا يكون الا باللسان ولو نذر بقلبه لا يلزم بخلاف النية لان النذر عمل اللسان
والنية عمل القلب والنية المشروعة انبعثت القلب على شأن ان يكون لله تعالى فلو أصبح مفطرا ونذر اعتكاف هذا اليوم لا يصح وكذا لو أصبح
صائما ثم نذر اعتكافه وقال الامام الثاني ان نذر قبل الزوال لم يلزم لابعده * وبصح في كل مسجد له اذان واقامة في الصحيح ويصح في الجامع

على العبد وقال خلف بن أيوب يجوز بعد دخول رمضان لاقبله وذكره الفضلي أيضا وان كان للصغير مال أداء عنه أبوه لانه مؤنة الرأس فاشبهه مؤنة الارض والصحيح انه لا يحيط من الفطرة بقصان قيمة العبد * (كتاب الحج) * الصدقة أفضل من الحج التطوع كذا روى عن الامام رحمه الله لكنه لما حج وعرف المشقة أفتى بأن الحج أفضل ومما رآه لو حج نفلا وأنفق ألفا ولو تصدق بهذه الألف على المحاجر فهو أفضل لا أن يكون صدقة فلس أفضل من انفاق ألف في سبيل الله تعالى والمشقة في (١٠٧) الحج لما كانت عائدة الى المال والبدن جميعا فضل في المختار على الصدقة

وقد أفتى الوبري بخوارزم وابن شجاع بخراسان وأبو بكر الرازي ببغداد بسقوط الحج في زماننا عن الرجال وقال الصغار لا أشك في سقوطه عن النساء انما الشك في السقوط عن الرجال لما يؤخذ من الاموال العظام من القافلة في الطريق فعلم انه لا يتوصل الا بالرشوة والطاعة متى صارت سببا للعصية سقطت والامام السرخي وبعض فقهاء تنالم يرضوا به والمختار عدم السقوط لان البادية والطريق ماخلت عن افة ومانع ما وأي يوجد رضا الله تعالى وزيارة الاماكن الشريفة بلا مخاطرة * والبرع عند عندا الجمهور بكل حال وقيل ان الغالب الهلاك العذر وان السلامة لا * وقتل بعض الخجاج عذرا لم يظهر الامن عن وقوع مثله والامن شرط لوجوبه وقيل شرط الاداء واختاف ان الامن هل يرتفع باخذ الجبايات في الطريق وقد ذكرناه * أراد الخروج الى الحج وكرهه أحد أبويه ان استغنيا عن

المدعي عليه بالضمان وينكر العلم بوقوع الحرمة الغليظة فشهدا الشهود بوقوع الحرمة الغليظة يحكم القاضي بالمال على الحاضر وبوقوع الحرمة على الزوج الغائب كذا في خزائن المفتين * قال هشام في نوادره قلت لمجد رحمه الله تعالى في رجل لي عليه ألف درهم وللرجل على امرأته ألف درهم فتخاضها فقامت المرأة شاهدين وأنا غائب أفتى أقررت أن الدراهم التي على هذا الرجل الذي يطالبها ملك لهذه المرأة لاشيئ فيها وانما هي باسمي من ثمن عبد بعته لها والرجل الذي يطالب المرأة مقر بأن لي عليه ألف درهم أو منكر فأقامت المرأة بينة أن لي عليه ألف درهم وأنا أقررت أنهم مال ملك لها وانما هي في ذلك عارية قال لمجد رحمه الله تعالى هذا امر جائز والشهادة قاطعة كذا في المحيط * اثبات الدين على الميت بمحضرة الوارث أو الوصي يجوز وان لم يكن في أيديهم ما شيء من التركة كذا في الفصول العمادية في الفصل الثامن والعشرين * رجل ادعى ديناً على ميت بمحضرة أحد الورثة فأقر هذا الوارث صح اقراره ويلزمه جميع ذلك في حصته من الميراث وقال شمس الأئمة رحمه الله تعالى هذا اذا قضى القاضي على هذا الوارث باقراره فلا يلزمه الدين في نصيبه كذا في فتاوى قاضيخان * وفي فتاوى الفضلي اذا ادعى بعض الورثة على مورثه ديناً وصدقه بعض الورثة وكذب البعض قال يستوفى الدين من نصيب من صدقه بعد أن يطرح نصيب المدعي من ذلك الدين كذا في المحيط * لو ادعى على الميت ديناً بمحضرة أحد الورثة ثبت الدين في حق الكل وكذا لو ادعى أحد الورثة ديناً على انسان للميت وأقام بينة يثبت الدين في حق الكل ويدفع الى الحاضر نصيبه مشاعاً ولا يدفع الى الحاضر نصيب الغائبين ويترك في يده وقال ابو وضع على يدي عدل وصاحب اليد لو كان مقر الا يؤخذ نصيب الغائبين من يده اجاعاه ذاق العقار وفي المنقول بوضع على يدي عدل ان كان منكراً وان كان مقرّاً يترك في يده واذا حضر الغائب لا يحتاج الى اعادة البينة على الاصح كذا في خزائن المفتين * وفي كتاب الاقضية رجل ادعى على رجل ان له على فلان ألف درهم وان فلاناً امر هذا ان يدفع اليه هذه الألف الوديعة التي عنده له وجمدا المودع الامر بذلك فأقام المدعي بينة على الألف الوديعة والاخر بالدفع وقضى القاضي عليه فانه يكون قضاء على الغائب وينتصب الحاضر خصماً عن الغائب كذا في المحيط * لو أن رجلاً ماله عليه دين وترك ألف درهم وترك ابناً فقال الابن هذه الألف وديعة كانت عند أبي فلان وجاء فلان يدعي ذلك فصدقه غرماء الميت في ذلك وقالوا ألف فلان أو كذبوه وقالوا ألف للميت أو لم يصدقه ولم يكذبوه وقالوا لا ندري لمن هي فان القاضي يقضي للغرماء بالالف عن الميت ولا يجع لهم المدعي الوديعة لكن في الوجه الاول وهو ما اذا صدقه غرماء الميت اذا قضى بها القاضي لهم يرجع المودع ويأخذها منهم باقرارهم انما هذا اذا أقر وكذلك اذا جحد وقال الف لا لي أو لم يقربه ولم يجحد وقال لا أدري لمن هي فهذا الاول سواء اذا أراد مدعي الوديعة استتلاف الابن في الوجه الثاني وهو ما اذا جحد فلا يمين عليه واذا عرفت الجواب في الوديعة فكذلك الجواب في المضاربة والبضاعة والعارية والاجارة والرهن اذا كان في يد الميت عين وأقر وابشئ من هذا كذا في شرح أدب القاضي للخصاف في الفصل الثالث والسبعين * اذا ادعى ديناً على ميت والورثة البكار غيب والصغير حاضر فللقاضي أن ينصب عن هذا الصغير كيلا يدعي عليه فاذا قضى على الوكيل يكون قضاء على جميع الورثة كذا ذكره سيد الدين رحمه الله تعالى قلت غير ان الغريم يستوفى دينه من نصيب الحاضر اذا لم يقدر على نصيب البكار فاذا حضر البكار يرجع بذلك عليهم كذا في الفصول العمادية

خدمته لا يكره الخروج وان احتاج واحداً منهما كره * وفي السير الكبير اذا لم يخف عليه الضعف لباس وللأب ان يمنع ابنه عن الخروج اذا كان الابن صبيح الوجه حتى يلتحي وان كان الطريق مخوفاً ان يمنع وان التحي * الحج راكباً أفضل لانه اذا مشى ساء خلقه وجادل الرفقاء ولذا كره الامام الجمع بين المشي والصوم في الحج * سرفت نفقة بعد الاحرام ان قدر على المشي لا يكون محصراً ومشى ويسأل الناس وان لم يقدر فهو محصر لانه عاجز وكذا اذا قدر في الحال وعلم انه يضعف في ثلثي الحال ولا يقدر على الذهاب ولا الرجوع فهو

محصر * والمأمور بالحج ان استأجر خادما والحال ان مثله ممن يخدم يكون مأذونا وياخد من مال الميت والافعليه * قال حجبت عن الميت وانكره الورثة فالقول له لانه انكره حق الرجوع عليه بالنفقة فلو كان عليه دين فقال له حج عن الميت بمال عليه من الدين فزعم انه حج عنه لا يصدق بلائنه لانه ادعى الخروج عن عهد الامانة والورثة يذكرون قال انا حج لا يلزمه ولو قال ان دخلت الدار فانا حج فدخل لزمه * اضطر الى أكل (١٠٨) الميتة أو ذبح الصيد أكل الميتة وعند الثاني ذبح الصيد وكفروا

* ولو كان الوارث الحاضر كبيرا فأقر الوارث بالدين على مورثه فأراد الطالب أن يقيم البينة عليه مع اقراره لم يكون حقه في جميع التركة فان القاضي يقبل بينته على المقر ويقضى ويكون ذلك قضاء على الكل وكذا لو ادعى على وصي الميت فأقر الوصي بالدين فأراد المدعي أن يقيم البينة عليه بالدين كان له ذلك وكذا لو أقام على الوكيل بالخصومة بعد الاقرار كذا في فتاوى قاضيان * اذا ادعى ديناً على الميت وأقر كل الورثة فأراد الطالب اقامة البينة تقبل لانه يحتاج الى اثبات الدين في حقهم وفي حق غيرهم لانه ربما يكون للميت غريم آخر فيحضر دينه ظاهر ودين المقر له باقرار الورثة لا يظهر في حق ذلك الغريم فيحتاج الى اثبات الدين بالبينة وكذا اذا أقر جميع الورثة بالوصية فأقام البينة تقبل أيضا كذا في الفصول العمادية * رجل ادعى على غائب ديناً بحضرة رجل يدعى أنه وكيل الغائب في الخصومة فأقر المدعي عليه بالوكالة لم يصح اقراره حتى لو أقام بينة بالدين على الغائب لم تقبل بينته وكذا لو ادعى على ميت بحضرة رجل يدعى أنه وصي الميت فأقر المدعي عليه بالوصاية كذا في فتاوى قاضيان * اذا حضر الوكيل وادعى أنه وكيل فلان بن فلان الغائب وكله بقبض الدين الذي له قبلك وبقبض العين التي له في يدك ودعوه وصدقه المدعي عليه بجميع ذلك فانه يؤمر بدفع الدين ولا يؤمر بدفع العين الوديعة واذا حضر الوصي وقال ان فلان بن فلان توفي وأوصى الى بقبض الدين الذي له في ذمة هذا الرجل وبقبض العين التي له في يده وصدقه صاحب الدين فانه يؤمر بتسليم العين والدين اليه جميعا كذا في شرح أدب القاضي للتحصاف * لو أقام البينة على مدين مدينونه لا تقبل ولا يملك أخذ الدين منه أما اذا ثبت الدين في تركته عند القاضي وأقر رجل عند القاضي أن للميت عليه ديناً قدره كذا يأمر بالدفع الى رب الدين وفي العميون لو قضى هذا الذي عليه للميت ألف درهم الالف التي على الميت وللميت وصي بغير أمره قال محمد رحمه الله تعالى ان كان قال حين قضى هذه الالف التي لفلان الميت على من الالف التي لك على الميت جاز وان لم يقل ذلك لكن قضاه الالف عن الميت فهو متبرع كذا في الخلاصة * اذا كانت الورثة صغارا وكارا فأقر الكبار بالدين على الاب يحتاج الغريم الى اقامة البينة لينبت دينه في حق الصغار كذا في الفصول العمادية * رجل ادعى ديناً على ميت بحضرة وارثه وقال ان الميت قد خاف من التركة من جنس هذا الدين في يد الوارث ما به وفاء بالدين وأقام بينة على ذلك لاشك ان هذا القدر يكفي لاهل الوارث باحضار هذا المال حتى يشهد الشهود بحضرة المال ان هذا مال الميت ولو اكتفى بهذا القدر للقضاء على الوارث كان جائزا كذا في فتاوى قاضيان * برهن على دين على الميت وعلى وفاء التركة به لا بد من بيان التركة فلو كان عقارا لا بد من بيان حدوده وان ادعى اقرار الورثة بالوفاء لا يحتاج الى بيان التركة والاصح انه يقبل بلا بيان التركة وعليه الفتوى وان استوفى غريم الميت وبرهن على الوفاء وبين التركة ثم برهن غريم آخر لا يحتاج الى اثبات التركة والوفاء بلا خلاف واذا أنكر الوارث دين الغريم الثاني وصدقه الغريم الاول يشارك الثاني الاول لاقراره بالشركة كذا في الوجيز لا كدرري * لو أن رجلا توفي فجاء قوم الى القاضي وقالوا ان فلانا توفي ولنا عليه أموال وقد ترك أموالا وعدا ورثته على ماله وهم يفرقونه ويسألون القاضي أن يأمر يجعل التركة موقوفة حتى يأتوا عنده حقوقهم فانه لا يجوز للقاضي أن يتعرض للورثة بما في أيديهم فان قالوا الناسهم وحضور نقيمتها في حاضر المجلس أو في المجلس الثاني والوارث ممن يخاف عليه الاتلاف والاسراف أو شهد أن فلانا مات وله غرما أو عرف القاضي هؤلاء المدعين بالصلاح أو مال قلبه الى أنهم سمع

كان مذبوحا فالصيد أولى وفاقا ولو صيدا ومال غير فالصيد أولى ولو صيدا ولحم انسان فالصيد أولى وعن محمد الصيد أولى من الخنزير وعن بعض أصحابنا من وجد طعام الغير لا يباح له الميتة وعن ابن سماعة الغصب أولى من الميتة وبه أخذ الطحاوي وخيره الكرخي * أدخل الصيد في الحرم ثم أخرجه وباعه في الحل من محرم أو حلال فالبيع باطل * دخول البيت حسن لانه عليه الصلاة والسلام دخله قال الله تعالى ومن دخله كان آمنا * والافضل للحاج البدء بمكة ثم بالروضة وان قدم زيارة الروضة جاز * والحج أفضل ثم الصدقة ثم العتق * ويكره الخروج الى الغزو والحج للسديون بلا اذن الغرما

* (كتاب النكاح) * تسعة عشر فصلا

* (الاول في الآلة) * كل لفظ يفيد ملك الرقبة انعقده كقوله بعت وتزوجت وانكحت وملكك ووهبت ونصدت وجئتك خاطبا

وجعلت نفسي لك لا باعرت وأودعت وأجبت وأحلت ورهنت وأقرضت والصحيح عدم الانعقاد بلفظ الاجارة صادقون والوصية * قال كوفي امرأتى بمائة فقبلت أو أعطيتك مائة على ان تكوني امرأتى فقبلت أو وصرت لي امرأة أو وصرت لزوج جاف قبلت كان نكاحا * وبكل لفظ لا ينعقده النكاح يحصل الشبهة حتى يجب الاقل من المسمى ومهر المثل بالدخول * قال لها زوجت نفسي منك فقالت قبلت أو قال لها جعلت نفسي زوجك فقالت قبلت انعقد * ولو قال خويشتن برني دادم فقالت قبلت لا ذكره الفضلي

* قال لامرأه أتراجعتك فقالت قبلت انعهقد * قال لطلقة المبانة بازوردم ترابجر مسمى يصح النكاح * قال لا خروعت منك ابنتي لتخدمك فقبل لا يكون نكاحا * قال زوج ينكح مني بالف فقال ادفعها واذهب بها حيث شئت لا * قال لها تزوجي نفسك مني فقالت بالسمع والطاعة صح * قال لها امرأ بشيدي فقالت بشيدم لا الا اذا قال باشيدي برني وقيل ينعهقد بحكم الظاهر وهو العرف * ولو قال خويشتن بن دادي فقالت دادم وقال الزوج بذرفتم اختلفوا عن الامام صاحب المنظومة انه لا بد فيه من (١٠٩) زيادة برني حتى يكون صحيحا بالاتفاق

لانه بدون الزيادة مختلف وقيل ينعهقد بدون الزيادة للتعارف * خطب بنت رجل لابنه فقال أبوها زوجتها قبلك من فلان فكذبته أبو الابن فقال ان لم أكن زوجتها من فلان فقد زوجتها من ابنك وقبل أبو الابن ثم علم كذبه انعهقد لان التعليق بالوجود لتحقيق * قالت زوجت نفسي منك فقال الرجل بخذ واندى كار بذرفتم صح * وان لم يقل ذلك لكنه قال شاباش لاعلى وجه الطرصرح * أترزوجك بكذا فقالت فعلت ثم وان لم يقل الزوج قبلت * قيل لها هل زوجت نفسك من فلان فقالت لا ثم قالت في إنشاء الكلام من ويراخوا شتم وقال الزوج قبلت ثم لقت المرأة بالعربية زوجت نفسي من فلان ولا تعرف ذلك وقال فلان قبلت والشهود يعلمون أولا يعلمون صح النكاح قال في النصاب وعليه الفتوى وكذا الطلاق وقال الامام شمس الاسلام الاوزجندى لانه كالطوطى وسبأى وعليه التعويل * قالامازن وشويم ولم يجر

صادقون والوارث من يخاف عليه الاتلاف والاسراف في الاستحسان لا بأس بان يقفه أياما وكذا سبيل من ادعى وصية من الميت كذا في شرح أدب القاضي للخصاف * اذا كان الدين بين ثلاثة مشتركا على انسان فغاب اثنان وحضر الثالث وطلب نصيبه يجبر المديون على الدفع كذا في الفصول العبادية في الفصل الرابع * لو أن رجلا قدم رجلا الى القاضي وقال ان أرى فلانا مات ولم يترك وارثا غيري وله على هذا كذا كذا من المال فان القاضي يسأل المدعى عليه عن ذلك فان أقر بجميع ما ادعى صح اقراره وأمر بتسليم الدين والعين فأما اذا أنكر فان أقام المدعى بينة قبلت بينته وأمر المدعى عليه بتسليم الدين والعين جميعا وان لم يكن للمدعى بينة وأراد أن يحلف المدعى عليه على ما ادعى ذكر الخصاف أنه روى عن بعض أصحابنا رحمه الله تعالى أنه لا يحلف قال الخصاف فيها قول آخر يحلف هكذا في المحيط * رب الدين اذا أقام البينة على أن الورثة باعوا عبد من التركة والتركة مستغرقة بالدين فقالت الورثة ان أبانا باع هذا العبد حال حياته وأخذ الثمن وأقاموا البينة فبينت رب الدين أولى كذا في خزنة المفتين * التركة اذا كانت مستغرقة بالدين لجاء غريم آخر وأراد اثبات دينه بالبينة فأنما قبل بينته على الوارث لا على غريم آخر ولكن لا يحلف الوارث هذا هو المذكور في سائر الكتب ولم يذكر في شيء من الكتب أنه هل يصح اقراره هذا الوارث في حق نفسه حتى لو ظهر له ليت مال آخر يستوفي دين هذا الغريم من نصيب الوارث المقر ينبغي أن يصح ولكن لا يحلف له هذه القائدة الموهومة كذا في المحيط * ذكر في فتاوى رشيد الدين أن التركة اذا كانت غير مستغرقة والغريم أثبت الدين على واحد من الورثة يبيع الحاضر نصيبه ويقضى ما يخصه من الدين وليس له ولاية يبيع نصيب غيره ليقضى الدين ولو كانت التركة مستغرقة لا يبيعه الا برضا الغرماء كذا في الفصول العبادية * لو كانت التركة ثلاثة آلاف والدين ألف وقد قسمت بين ثلاثة بين يأخذ بدين من كل واحد منهم ثلث الالف لو ظفر بهم جله عند القاضي أما اذا ظفر بأحدهم فإنه يأخذ منه جميع ما في يده كذا في خزنة المفتين * وللورثة حق استخلاص التركة بقضاء الدين وكذا لاخذ الورثة اذا امتنع الباؤون ولو امتنع الكل عن الاستخلاص وعن قضاء الدين لا يجبرون ولكن القاضي ينصب وصيا كذا في الخلاصة * ادعى على واحد من ورثة ميت ديناً وأثبتته والتركة في يد أجنبي فلامدعى عليه أن يطلب التركة من الأجنبي كذا في القنية * رجل مات في بلدة وماله وتركة في يد أجنبي حيث توفي وورثته في بلدة أخرى فادعى قوم حقوقاً وأموالاً فان كان البلد الذي فيه الورثة منقطعاً عن هذه البلدة جعل له القاضي وصياً فيثبتون ديونهم عليه وان لم يكن منقطعاً يجعل القاضي له وصياً لكن يسمع شهود المدعين ويكتب لهم بما يصح عندهم من أمورهم الى قاضي بلده فيه الورثة ليقضى لهم ثم يكتب ذلك القاضي الى الكاتب ليسلم التركة اليهم كذا في السراجية * ان لم يكن الميت أوصى الى رجل وكانت ورثته صغار ليس فيهم من يقوم بحجة ينبغي للقاضي أن يجعل لهم وصياً يقوم بأمرهم فان أثبت الغرماء حقوقهم يحضرون هذا الوصي وسألو القاضي أن يأمره بدفعه اليهم من مال الميت فينبغي للقاضي أن يستخلف كل واحد منهم قبل أن يدفع اليهم شيئا بالله ما قبضت شيئا من هذا المال الذي ثبت لك من فلان ولا من أحد اداه اليك عنه ولا قبض ذلك قابض بأمره ولا برأته منه ولا من شيء منه ولا أحال بذلك ولا بشيئ منه فلان الميت ولا رثته بذلك ولا بشيئ منه رهنا من فلان وان لم يدع الوصي ذلك فاذا حلف أمر بالدفع اليه وان نكل لم يحكم له بشيئ ولم يأمر بالدفع وكذلك ان مات رجل

النكاح بينهما لا ينعهقد في المختار * وكذا لو قال ابن زن منست وقالت ابن شوى منست في الصحيح حتى لو أقر لسان بملك كاذبا لا يكون ملكا له لان الاقرار ليس من أسباب الملك حتى لم يصح بناء الدعوى عليه * ولو قالت خويشتن برني بفلان دادم بكذا وقال الزوج بذرفتم ولم يقدم النكاح اختار بكرهه الله انه ينعهقد * ولو أنكر النكاح فشهدا أو قال ما يشارازن وشوى دانسته ام أو قال جتانى باشتمد كه زن وشوى يقبل لانه يصلح سبب الاطلاق الشهادة على النكاح اذا لم يذكر المهر وقال اغند الشهود جعلنا ذلك نكاحا

صح لانه انشاء اما اذا قال ابرناه أو رضينا به لا يصح * قال له دختر خود فلانة راجع ده فقال دادم وهي صغيرة انه قد وان لم يقل قبلت لانه
 لو قيل * ولو قال بمن دادي لا الا اذا قال دادم وقال الزوج بذرفتم الا اذا اراد بدادي التحقيق * وقال شمس الائمة كلاهما ساووا وينعقد بهما
 * وقوله هي دهي ليس بشئ * بعث جماعة للخطبة فقالوا دختر خود فلانة راجع دادي فقال نعم فقالوا قبلنا لانه قد لانهم لم يضيفوا النكاح
 الى الخطاب * ومثله خطب لابنه (١١٠) وقال أبوها لابي الابن زوجت بنتي بكذا فقال أبو الابن قبلت صح للاب وان

جرى مقدمات النكاح
 للابن في المختار ومثله
 الوكيل * قال الاب زوجت
 بنتي فلانة من ابن فلان
 وقال أبو الابن قبلت لابني
 ولم يسم الابن ان له ابنان
 لا يصح ولو واحد اجاز ولو ذكر
 اسم الابن أبو البنت وقال
 أبو الابن قبلت صح وان لم
 يقبل لابني لان الجواب
 يتضمن اعادة ما في السؤال *
 وكذا لو قال زوجت بنتي
 وله بنتان لا يصح * ولو قال
 زوجت بنتي عائشة منك
 واسمها فاطمة لا ينعقد الا
 اذا أشار اليها * ولو كان له بنتان
 الكبرى عائشة والصغرى
 فاطمة فاراد تزويج الكبرى
 عائشة وقال زوجت فاطمة
 ينعقد على الصغرى * ولو
 قال زوجت بنتي الكبرى
 فاطمة لا ينعقد على
 احدهما * ولو كان لها في
 الصغرى اسم وفي الكبرى اسم
 آخر تزويج بالاسم الذي في
 الكبرى لان المعرفة تحصل به
 لومشهورا والامام يظهر
 الدين قال الاصح الجمع بين
 الاعمين * قال لها بين يدي
 الشهود وهي أيم يا عربي
 فقالت ليس انعقد النكاح
 * قالت زوجت نفسي منك
 على ألف فقال قبلت بالفتن جاز النكاح وبعده ان قال قبلت الا فتن قبل التفريق وجبا والا لا تزوجتك على
 ألف فقالت زوجت نفسي بمائة دينار وبع و يكون - طامنها * ولو قالت زوجت نفسي منك على ألف فقال قبلت النكاح لا المهر بطل
 النكاح * قال لها خويشتن بنان دادي فقالت دادا وقالت لا الزوج بذرفت فقال بذرفت ينعقد النكاح والبيع وان لم يقل بالميم لان الجواب
 قديز كر بالميم وبدونه * قال لاجنيدة تورن من شدي فقالت شدم لا ينعقد النكاح لانها ما أخبرت عن فعلها والنكاح لا ينعقد بدونه

ولم يوص الى أحد ولم يخلف وارثا وادعى عليه قوم ما لا يحق وقال القاضي يجعل له وصيا ثم يدعوه ثم
 يبيناتهم على ما يدعون بمحض من هذا الوصي فاذا ثبت الحق - خلف المدعي على الوجه الذي مر كذا في شرح
 أدب القاضي للخصاف * برهن على أن له كذا على الميت بخلاف على أنه ما استوفاه ولا شبهة له وان لم يدع
 الورثة الاستيفاء وفي الفتاوى وان أبي الورثة التحليف كذا في الوجيز للكردي * ولو أن رجلين لهما على
 رجل ألف درهم وهما شريكان فيه والمديون يجحد الدين فحضر أحدهما وأقام البيعة على دينهما
 والشريك الآخر غائب ذكر في المنتقى أن على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يتضي للحاضر بمائة
 واذا حضر الغائب كلف باعادة البيعة ولا يجعل الحاضر خصمًا عن الغائب وفي وجه من الوجوه الا أن تكون
 الألف ميراثا بينهما - مامن شخص واحد وان حضر الغائب ولم يقد - د على اعادة البيعة دخل مع شريكه في
 الخمسة التي قبض الشريك كذا في فتاوى قاضيخان * رجل ادعى على رجلين مالا في صل وأقام البيعة
 وأحدهما حاضر والآخر غائب والحاضر يجحد بقضي على الحاضر نصف المال على المختار الا أن يكون
 كفيلا عن الغائب بأمره فانه يقضي عليه بجميع المال كذا في خزنة الفتين * رجل يدعي ديناً على رجل
 وكل المدعي عليه رجلين فأقام المدعي شاهداً على أحد الوكيلين وشاهداً على الوكيل الآخر جاز ولو أقام
 شاهداً على الموكل وشاهداً على الوكيل أو أقام على المدعي عليه شاهداً وعلى وصيه أو وارثه شاهداً أو كان
 للميت وصيان فأقام المدعي على أحدهما شاهداً وعلى الآخر شاهداً جاز كذا في فتاوى قاضيخان * الوصي
 اذا ادعى ديناً في التركة فالقاضي ينصب وصياً آخر يدعي عليه كذا في الفصول العمادية * رجل مات وترك
 ابنين وادعى أحدهما أن لا يبهما على هذا الرجل ألف درهم من ثمن مبيع وادعى الآخر أنه كان من قرض
 وأقام كل واحد منهما البيعة على ما ادعى فانه يقضي لكل واحد منهما بمائة مائة ليس لاحدهما أن يشارك
 صاحبه فيما قبض * كذا في فتاوى قاضي خان في فصل فيما يتعلق بالنكاح والمهر من كتاب الدعوى
 * في كتاب الاملاء عن محمد رحمه الله تعالى فبين هلاك وترك مالا في يد رجل من دراهم أو دينار أو عقار أو
 رقيقاً أو غير ذلك فادعى رجل أن ذلك الدين له أو دعه الميت أو غصب منه الميت وصدقه الذي في يديه المال
 بذلك وبأنه لا يعلم الميت وترك وارثاً صغيراً أو ترك وارثاً غائباً فان القاضي لا يدفع الى المدعي شيئاً بأقرار الذي
 في يديه ويجعل في بيت المال بعد النجوم والانتظار كذا في الفصول العمادية * اذا ادعى بعض المتقسمين من
 الورثة ديناً على الميت وأقام بيعة تقبل وتنقض القسمة ولم تكن القسمة ابراء عن الدين بخلاف ما لو ادعى
 عينا من أعيان التركة حيث لا تقبل دعواه كذا في الصغرى

(الباب الثالث عشر في دعوى الوكالة والكفالة والحوالة)

رجل من وكلا باب القاضي ادعى قبل القاضي على رجل أنه وكيل من جهة فلان بن فلان الغائب
 بآثبات حقوقه ودونه على الناس وللغائب على هذا عشرة دراهم قرض مره حتى يسلم الى فلم يجب المدعي
 عليه لكن وكيل آخر من وكلا باب القاضي بحضرة المدعي عليه أجاب وقال ان موكلني يقول ليس على
 هذه العشرة وليس لي علم بهذه الوكالة فأقام الوكيل شاهدين على التوكيل وطلب الحكم من القاضي
 فقضى القاضي بشبوت وكالته والمدعي عليه ساكت لم يجب أصلاً وتوكل الوكيل من المدعي عليه ليس

بشابت

على ألف فقال قبلت بالفتن جاز النكاح وبعده ان قال قبلت الا فتن قبل التفريق وجبا والا لا تزوجتك على

ألف فقالت زوجت نفسي بمائة دينار وبع و يكون - طامنها * ولو قالت زوجت نفسي منك على ألف فقال قبلت النكاح لا المهر بطل
 النكاح * قال لها خويشتن بنان دادي فقالت دادا وقالت لا الزوج بذرفت فقال بذرفت ينعقد النكاح والبيع وان لم يقل بالميم لان الجواب
 قديز كر بالميم وبدونه * قال لاجنيدة تورن من شدي فقالت شدم لا ينعقد النكاح لانها ما أخبرت عن فعلها والنكاح لا ينعقد بدونه

* طلب منها ان اذ قالت وهبت نفسها منك وقبل لا يصح كون نكاحا بخلاف الهبة ابتداء على وجه النكاح * جابر رجل وقال زوجني بذلك
أو جئت بك خاطبا وجئتك تزوجني بشئ فقال زوجتك فانكاح واقع لازم وليس للخاطب ان لا يقبل * قال للطريقه من تن يتودادم كه
تو جنان مني فقالت ذلك فقال الرجل بذرفتم لا ينعقد اذا قالت ذلك على وجه الحكاية * رجل له بنتان من زوجة وغير من زوجة وقال عند
الشهود زوجت بنتي منك ولم يسم اسم البنت وقال المخاطب قبلت صح (١١١) وانصرف الى الفارغة * اجاب صاحب

الهداية في امرأة زوجت
نفسها بأف من رجل عند
الشهود فلم يقل الزوج شيا
لكن أعطاها المهر في المجلس
انه يكون قبولا ولا وأكره
صاحب المحيط وقال لا مالم
يقبل بلسانه قبلت بخلاف
البيع لانه ينعقد بالتعاطي
والنكاح لخطره لاحق وقف
على الشهود وبخلاف اجازة
نكاح الفضولي بالفعل لوجود
القولعة * قال لها بحضرة
الشهود خويشتن بهزار
نقره عن زني دادي فقالت
بالسمع والطاعة صح * وفي
المحيط دختر خويشتن
رايسر من ارزاني داشي
فقال داشتم لا لان هذا اللفظ
لا ينبي عن التملك وذكر
القاضي في الدعوى
بخلافه * (نوع آخر) *
قالت له أنا امرأتك فقال
لها أنت طالق يكون اقرارا
بالنكاح وطلاق لاقتضاء
الطلاق النكاح وضعاً *
ولو قال لها ما أنت لي بزوج
وأنت طالق لا يكون اقرارا
لقيام القرينة المتقدمة على
انها أراد بالطلاق حقيقته
* زوجت بنت الصغيرة
بحضرة الاب فقال لم فعلت
ذلك وليس المصلحة لا يكون

بنايت هل يصح هذا الحكم وهل يثبت التوكيل قبل لا وبه كان يفتي الامام ظهير الدين وهي واقعة العامة
فلتحفظ كذا في المحيط * رجل ادعى أنه وكيل فلان باستيفاء الدين من رجل وأحضره مجلس الحكم فادعى
المدينون الابرار والايفاء وقال الوكيل عزلي الموكل ان كان التوكيل بالنكاح لا يسمع هذه الدعوى
لانه لا يملك عزله وان كان التوكيل بغير النكاح من جهته تسمع ولكن انما يثبت اذا أقام البينة على العزل
أما بدون البينة فلا ولولم يقل هكذا ولكنه قال لست بوكيل وصدقه الخصم لا يصح وأثر هذا أنه لو صالح مع
الخصم ثم قال لست بوكيل وأراد استرداد ما دفع وصدقه الخصم لا يسمع كذا في الخلاصة * وكاه بقبض
دينه أو وديعته وصدقه المودع أو الغريم ومع ذلك برهن الوكيل على وكالته له ذلك وفأثنته تظهر فيما اذا حكم
بوكالته على الحاضر بالبينة ثم أحضر خصم آخر لا يحتاج الى إعادة البينة على الحاضر الثاني وكذا لو برهن
بوكالته على هذا الحق ثم غاب الوكيل وحضر الموكل أو وكيل آخر له في طلب هذا الحق لا يحتاج الى إعادة البينة
وكذا لو برهن شاهداً فردا على هذا الغريم وفردا على غريم له آخر أو وارث له آخر كذا في الوجيز للكردي
* رجل حضر مجلس القضاء ووكيل رجل بقبض كل حق له بخاري والخصومة وليس معها أحد للموكل
قبله حق فان كان القاضي يعرف الموكل باسمه ونسبه قبل وكالته حتى اذا حضر الوكيل بعد غيبة الموكل
رجلا يدعي للموكل عليه حقاً تسمع خصوصته ولا يكلف إقامة البينة على الوكالة وان كان القاضي لا يعرف
الموكل باسمه ونسبه لا يقبل وكالته فان قال الموكل أنا أقيم البينة وقال اني فلان بن فلان ليقتضي بوكالتي
هذه لهذا الرجل فالقاضي لا يسمع البينة كذا في الفتاوى الصغرى * رجل قدم رجلا الى القاضي وقال
ان فلان بن فلان على هذا ألف درهم وقد وكلني بالخصومة فيها وفي كل حق له وبقبضه وأقام البينة على
ذلك بجملة قال أبو خنيفة رحمه الله تعالى لا أقبل البينة على المال حتى يقيم البينة على الوكالة وان أقام
البينة على الوكالة والدين بجملة يقضي بالوكالة ويعيد البينة على الدين وقال محمد رحمه الله تعالى اذا أقام
البينة على الكل يقضي بالكل ولا يحتاج الى إعادة البينة على الدين وهذا استحسان ومحمد رحمه الله تعالى
أخذ بالاستحسان لحاجة الناس والفتوى على قوله وعلى هذا الخلاف الوصي اذا أقام البينة على الدين
والوصاية بجملة والوارث اذا أقام البينة على النسب وموت المورث والدين كذا في فتاوى قاضيان * رجل
أقام البينة على رجل أن فلان بن فلان وكله وفلان بن فلان بقبض المال الذي له عليه في حد الغريم
الدين والوكالة أو بحد الوكالة خاصة فأقام الوكيل البينة على الوكالة والدين بجملة هل يقضي بوكالتهما
وبالدين عند محمد رحمه الله تعالى تقبل ويقضي عندهما لا تقبل واذا ثبت لم يكن له أن يقبض حتى يحضر
الغائب وبمنه لو أقام هذا الوكيل البينة أن صاحب المال وكله وفلان الغائب بالخصومة مع فلان أو
بقبض الدين وأجاز ما صنع كل واحد منهم ما فانه يقضي بوكالة الحاضر دون الغائب والوصي لو أقام البينة
أن فلاناً أوصى اليه والي فلان الغائب عنده ما يقضي بوصايته وبوصاية الغائب وعند أبي يوسف رحمه
الله تعالى يقضي بوصايته وحده كذا في الخلاصة * لو أقام الوكيل بينة على الوكالة فقبل أن يركي الشهود
أقام البينة على الحق على الغريم تسمع ويقضي به اذ ان كيت بينة الوكالة وثبتت الوكالة سابقا عليه ويصير
وكيلا في حق جميع أهل البلد اذا كانت الوكالة عامة وكذا الوصي أو الوارث أقام بينة على الوصاية
والوارثه وقبل أن تركي أقام البينة على الحق ثم زكيت صح وان لم تترك بينة الوكالة أو الوصاية بطلت بينة

ردا حتى لو بلغت وذهبت الى بيت الزوج جاز النكاح * زوج ابنة البالغ بلارضاه فقيل للابن أين تسكن فقال في بيت الصهر يكون اجازة لانه
لامصاهرة بلانكاح * زوجه امرأة فبلغه فقال نعم ما صنعت أو بارك الله تعالى لنافيه أو أحسنت أو أصبت فهو اجازة في المختار وكذا لو قال
ياك نيسن الا اذا علم انه قال على وجه الاستهزاء * ولو قال أنت أعلم به لا يكون اذنا وكذا لو قال بالفارسية نوبه داني ولو قال غيرها احب الى
لا يكون اذنا * زوج البالغة وليها من فلان فقالت لا أريد فلا نفاهور وكذا لو قالت لا أريد الزوج في المختار وفي المحيط اختارانه لا يكون ردا

* المناحة بين أهل السنة والاعتزال لا تصح * وقال الامام الفضل رحمه الله وكذلك من قال أنا مؤمن إن شاء الله * وقال الامام السفة كدرى لا ينبغي للحنفى ان يزوج بنته من شافعى المذهب ولكن يزوج منهم * وسمعت عن بعض أئمة خوارزم انه يزوج من المعتزلى ولا يزوج منهم كما يزوج من النكاح ولا يزوج منهم ولعله أخذ هذا التفصيل عن كلام أبى حفص السفة كدرى * اذا قام أحد الزوجين من المجلس قبل قبول الآخر بطل النكاح كالبيع (١١٣) * (الثانى والثالث فى محل النكاح وما ثبت به حرمة المصاهرة) * منكوحة

الحق كذا فى التتارخانية ناقلا عن العتابية * ادعى على آخر الكفالة بمال الاجارة معلقة بالفسخ وقال انى قد فسخت الاجارة ولزمك المال وأقام على ذلك بيعة والا جرائب قبلت بينته ويكون ذلك قضاء على الآخر وان تصب الكفيل خصمائه وان اذى الكفيل رجع على الآخر ان كانت الكفالة بأمره وان كانت بغير أمره لا يرجع عليه فان حضر الآخر قبل أن يأخذ المدعى من الكفيل شيئا أو أنكر الفسخ لم يلتفت الى انكاره وكان الفسخ ماضيا كذا فى المحيط * برهن أن له على الغائب ألفا وهذا كفيل عنه ان ادعى كفالة بمهمة بان قال للكفيل تكفلت بكل مالانى على فلان ولى عليه ألف وذ كره وده مشل ذلك ونصوا على قبولها قضى به على الحاضر والغائب وله مطالبة أيهما شاء ولا يحتاج الى اعادة البيعة بعد حضور الاصل وان فسر الكفالة وقال كفلت بالقلى على الغائب ان قال كانت بأمره وبرهن حكمهم به عليهم ما كما مر وان لم يذكر الامر وبرهن فعلى الكفيل خاصة فاذا حضر الغائب لابد من اعادة البيعة كذا فى الوجيز للكردرى * ادعى على آخر أنه كفل له أنه ان مات فلان مجهلا لوديعتى وهى كذا فضا من اعى وقد مات فلان مجهلا لوديعتى وأقام البيعة عليه هل تسمع هذه الدعوى فقد قيل تسمع وفي دعوى الكفالة لابد وأن يقول وأنا أجزت كفالته مجلس الكفالة وبه كان يفتى الشيخ الامام ظهير الدين رحمه الله تعالى وقد قيل لا يشترط ذلك ودعوى الكفالة تتضمن ذكر الاجارة كدعوى البيع تتضمن ذكر الشراء كذا فى المحيط * لو أقام على الحاضر بيعة أن له عليه وعلى فلان الغائب ألف درهم وأن الحاضر كفيل عن الغائب بأمره يقضى عليهم ما بالالف ولو ادعى أن الغائب كفيل عن الحاضر لا يقضى الا بنصيب الحاضر ولو أقام بيعة على أن كل واحد كفيل عن صاحبه ثبت على الحاضر الخمسمائة بالاصالة والخمسمائة بالكفالة وثبت على الغائب الخمسمائة بالاصالة لا غير والحاصل أن الكفالة على الغائب لا تثبت والاصالة تثبت اذا ثبتت الكفالة على الحاضر عن الغائب بأمره وأما بغير أمره فلا كذا فى التتارخانية ناقلا عن العتابية * باع منهم مائة مائة بالف وكفل كل منهم مائة الاخر بأمره فلى أحدهما وبرهن عليه يحكمهم بالالف عليه نصفها أصالة ونصفها كفالة وان لم يستوف منه شيئا حتى لقي المشتري الاخر له المطالبة منه بلا اعادة البيعة كذا فى الوجيز للكردرى * رجل ادعى على آخر أنه كفل له وهو فلان الغائب من رجل بالف درهم وكل واحد منهم ما كفيل عن صاحبه وأقام البيعة فانه يقضى له على الحاضر بالف ويأخذ به أيهما شاء فان وجد الغائب لا يحتاج الى اعادة البيعة كذا فى الخلاصة * برهن على أنه كفيل له عن فلان بالف وحكمه به فابرا الكفيل عن الكفالة ثم علم فساد الدعوى والحكم وأراد اعادة الدعوى على هذا الكفيل على وجه الضحة لا يصح كذا فى الوجيز للكردرى * امرأة ادعت على رجل أنه كفل لها بدينار من صداقها الذى لها على زوجها فلان معلقة بالفرقة وقد تحققت لان الزوج جعل الامر بيدي متى غاب عن شهرها وقد غاب شهرها فطلعت نفسها فى مجلسى فأقامت البيعة على الغيبة والامر والطلاق بحضرة الكفيل تقبل وان كان الزوج غائبا ينتصب الكفيل خصما عن الزوج كذا فى الخلاصة * اشترى عبد ألف درهم وقبض العبد باذن البائع وطالب البائع الثمن فقال المشتري قد كنت أحتله على فلان وفلان الغائب وأقام على ذلك بيعة قبلت بينته ويتعدى ذلك الى الغائب وفى مثل هذا ينتصب الحاضر خصما عن الغائب كذا فى المحيط

الاب ومنكوحة الابن حرام والحرمة ثابتة بنفس العقد فيها وكذا منكوحة ابن الابن وابن البنت وكذا الحكم فى جانب الرضاع * نظرا الى فرج أم امرأته أو لمسها أو قبّلها حرمت عليه زوجته لكن المراد النظر الى موضع الجماع ولا يتحقق ذلك فيما اذا كانت قائمة * واختلف فيه فقيل النظر الى الفرج المدور هو المحرم وقيل الى موضع الجمرة والاصح الى موضع الشق عن شهوة وذكر السرخصى وبكر أنه يشترط فيه انتشار الآلة أو ان يزداد انتشاره منشر او عليه الفتوى * نظرا الى فرج بنته بلا شهوة وتنى ان يكون له جارية مثلها وصارت له شهوة ان كانت الشهوة على البنت ثبت حرمة المصاهرة وان وقعت على التنى غناها لا * النظر الى الدبر لا يثبت حرمة المصاهرة * المرأة اذا قعدت على رأس ماء فنظر الى فرجها فى الماء يثبت حرمة المصاهرة والصحيح خلافه لان الرؤية لا تتحقق فى الماء وتثبت بالنظر عن شهوة اذا لم يتصل به الانزال اما اذا أنزل فلا فى الصحيح

واذا قال كان النظر لاعتبار شهوة فالقول قوله * والوطء الحلال والحرام سواء فى اثبات الحرمة حتى لو وطئ أمرا أنه أو بنتها * (الباب حرمت عليه امرأته * والمراهق كالبالغ حتى لو جامع امرأته أو مس بشهوة ثبتت المصاهرة بخلاف عقده أما الصبية التى لا تتجمع مثلها فلا * وفى بعض الجوامع ابن أربع سنين جامع امرأته لا يثبت به حرمة المصاهرة * لفد كره بخرقه وجامعها أو مس امرأة عليها درعان منع وصول الحرارة لا يثبت وان انتشرت الآلة وان لم يمنع وصول الحرارة يثبت * واذا مس شعرها المسترسل لا ولو الى التلى على الرأس يثبت

وكذا لو من ظفرها بشهوة أو من انفها أو عضاها بشهوة ثبت * نظرت إلى فرجه بشهوة أو مسته ومكثت ثبت وعن الثاني لا * أرضعت صبية فكبرت فجامعها زوج المراجعة حرمت عليه المراجعة سواء أنزل منه اللبن أو من غير لانهام وطوأة أبيها رضاعا * قصد ضم امرأته إلى فراشه فوقعت يده على البنت المشتبهة على ظن أنها زوجته ان بشهوة حرمت الأم عليه وعن هذا قال المشايخ رحمهم الله الأفضل أن يكون ميت البنت المشتبهة في بيت آخر لئلا يقع أمر بالغلط وخاصة من الذي ينتبه من النوم فتحصل الفرقة (١١٣) وتبطل الالفنة * ولو اختلفا

فأقول للزوج في أنه كان لاعتن شهوة لان الشهوة عارضة * ولو أخذ نديها وقال ما كان عن شهوة لا يصدق لان الغالب خلافه وكذا لو ركب معها على دابة بخلاف ما إذا ركب على ظهره وعبر الماء حيث يصدق في أنه لاعتن شهوة * قام الهامته سرا وعانقها وقبّلها وزعم عدم الشهوة لا يصدق ولو لم يتشر لكنه قبلها ذكر في المشتق انه يصدق * وفي النوازل لو على الفم لا وبه أفتى البعض وذكر القاضي انه يصدق في جميع المواضع حتى أرى أنه في امرأته أخذت ذكر الختن في الخصومة وقالت كان بالشهوة يصدقها * وفي أمالي الامام الثاني عنه ان المرأة إذا قبلت ابن الزوج وزعمت انه كان بالشهوة وكذب الزوج لا يفرق وان صدقها فرق لا قراره على نفسه ورجع الزوج على الابن ان تعد الفساد * وان وطئها الابن وفرق ولزم على الاب نصف المهر لا يرجع لوجوب الحد عليه لانه لا يجمع الحد مع المهر ونبوت حرمة المصاهرة وحرمة الرضاع لا يرتفع النكاح حتى لا تملك

(الباب الرابع عشر في دعوى النسب) (وفيه خمسة عشر فصلا)

(الفصل الاول في مراتب النسب وأحكامها وبيان أنواع الدعوى) * ولشبهت النسب مراتب ثلاث (احدها) بالنكاح الصحيح وما هو في معناه من النكاح الفاسد والحكم فيه انه يثبت من غير دعوى ولا ينتفى بمجرد النفي وانما ينتفى باللعان في النكاح الصحيح دون الفاسد كذا في الظهيرية * وله أن ينفيه مالم يقر بنسبه صريحا أو يظهر منه ما يكون اعترافا من قبول تهنئة أو شراء متاع الولادة أو تطاول المدة مع العلم بالولادة أو يقع الاستغناء عن نفيه أو يقع فيه حكم لا يقبل النقص والابطال متى وجد كما إذا جنى هذا الولد جناية وقضى القاضي على عاقلة الأب بالارش لا يستطيع نفي هذا الولد لانه وقع فيه حكم لا يقبل النقص والابطال والمرجع في معرفة تطاول المدة المعروف والعادة فاذ مضى من المدة ما ينتفى فيها الولد عادة ولم ينف فليس له أن ينفيه بعد ذلك وهذا رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وروى عنه رواية أخرى أنه يفرض ذلك إلى رأى القاضي وعن أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى أنهم ما قدر المدة الطويلة بالأربعين فبعد الأربعين لا يصح النفي هكذا في المحيط * اذ انى الرجل ولدا امرأته بعد ما مات أو كان حيا فالت قبل اللعان فهو والله لا يستطيع أن ينفيه وكذلك لو قتل الولد كذا في المبسوط * وروى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل جاء امرأته بولد فنفاه ولم يلاعنها حتى قدفها أجنى بالولد فثبت النسب ولا تلاعن بينهما كذا في المحيط * (المرتبة الثانية) أم الولد والحكم فيها أن نسب ولدها يثبت بدون الدعوى إذا كانت بحال محل للمولى وطوؤها ما إذا كانت بحال لا محل للمولى فيها وطوؤها لا يثبت نسب ولدها بدون الدعوى ألا يرى أنه لو كانت المولى ثم جاءت بولد لا يثبت النسب من المولى بدون الدعوى وللمولى أن ينفيه إذا لم تتطاول المدة مع العلم بالولادة ولم يقربه صريحا ولم يقع الاستغناء عن نفيه ولم يقع فيه حكم لا يقبل النقص والابطال كذا في المحيط * أمه لرجل ولدت فلم ينفيه حتى مات الودهو لا زله لا يستطيع أن ينفيه وتأويل هذه المسئلة في أم الولد وكذلك ان جنى جناية فقضى القاضي به على عاقلة لم يستطع نفيه بعد ذلك وكذلك لو جنى عليه فحكم فيه بقصاص أو أرش كذا في المبسوط * ولم يذكر في أم الولد ما إذا قبل التهنئة ولا شك أن يكون اقرارا فقد ذكر في الفتاوى أنه لو هوى المولى بولد الامه فسكت يكون اقرارا بقبول التهنئة اذ ازوج الرجل أم ولده من رجل ومات عن امرأته وأطلقها وانقضت عدتها ثم جاءت بولد لسته أشهر منذ انقضت فهو ابن المولى وله أن ينفيه مالم يوجد منه أحد الأسباب التي ذكرنا كذا في المحيط * وان كان حرما على نفسه أو حلف أن لا يقربها يلزمه ولدها مالم ينفيه كذا في محيط السرخسي * ذكر ابن سماعة في نوادره عن أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى أم ولد قبلت ابن سيدها فأعتقها مولاها ثم جاءت بولد لم يلزمه إلا أن يجي به لأقل من ستة أشهر منذ حرمت على سيدها كذا في محيط السرخسي * لو كانت أم ولد المسلم محبوسة أو مرتدة لم يلزمه ولدها إلا أن يذميه أو جاءت به لأقل من ستة أشهر بعد الرقة كذا في المبسوط * ولو حرمت بالحيض أو بالنفاس أو بالأحرام أو بالصوم فإن نسب ولدها يثبت منه ولو تزوجها المولى ثم جاءت بولد فالولد من الزوج وان ادعاه المولى لم تثبت نسبته منه وكذلك لو كان النكاح فاسدا ودخل بها كذا في الحاوى * (أم الولد) الجارية التي استولدها الرجل بملكها البين أو استولدها بملك النكاح ثم اشتراها بعد ذلك أو ملكها بسبب آخر أو استولدها بالشبهة ثم اشتراها بعد ذلك أو ملكها بسبب آخر * وإذا أسقطت أمه الرجل سقطا استبان خلقه

(١٥ - فتاوى رابع) المرأة التزوج بزوج آخر الأبعد المتاركة وان مضى عليها سنون والوطء فيه لا يكون زنا شبهة عليه أولا * وفي النكاح الفاسد يجوز لها التزوج بزوج آخر قبل التفريق وكذا لا يثبت به جرمة المصاهرة ويحل له التزوج بأمها أو بنتها قبل التفريق ذكره الامام البرزوى * قيل له ما فعلت بامرأتك قال جامعته يثبت حرمة المصاهرة بهذا الاقرار لا يصدق في أنه كذب في قوله ذلك * وبقيت بالحرمة مطلقا فيما إذا سئل انه قبل أم امرأته بلا قيد بالشبهة أسكنه إذا ادعى عدم الشهوة صدق في رواية على ما ذكر لان الاصل فيه عدم الشهوة

ولا يطلق في المس بل يذكرفيه القيد بشهوة والمعانقة كالقبلة * قال في نكاح الجامع برهنتان المدعى تزوج أمها وجامعها أو قبلها أو لمساها بشهوة أو نظر إلى فرجها بشهوة قيد المس والنظر بالشهوة لا القبلة لأن قبلة المرأة تكون بالشهوة غالباً * وفي العيون جعل في المباشرة الشهوة أصلاً وفي القبلة والنظر عدمها أصلاً فقل اشترى جارية بالخيار فقبلها أو نظر إلى فرجها ثم قال كان لا عن شهوة ورام الرد فالقول له ولو كانت مباشرة وقال كانت لا عن (١١٤) شهوة لا يصدق والامام ظهير الدين على أن القبلة ان على النهم والخد والذق لا يصدق في انه

لا عن شهوة وفي غيره يصدق وفي النوازل لا يصدق في القم ويصدق في غيره * اركبها على الدابة وانزلها وبينهما ثوب فحين لا تثبت الحرمة * وحدد الشهوة ان يشتهي ان يواقعها ويميل قلبه اليها أما تحرك الا لآلة أو الانتشار ليس بشرط في الصحيح والدوام على المس ليس بشرط وتقبل الشهادة على الاقرار بالقبلة والمس أما على تقديم جارية شهوة اختار الامام البرزوي انه يقبل واختار الامام الفضلي عدم القبول * والمختار في حد المشتهات ان تكون بنت تسع قال صاحب المحيط ولا يثبت في بنت سبع أو ثمان بالحرمة الا اذا بالغ الشاهد وقال انها عبلة ضخمة فحينئذ يفتي بالحرمة * والنكاح الفاسد لا يوجب حرمة المصاهرة للمس بخلاف الصحيح حيث يثبت بمجرد العقد * لا طأماً امرأته أو بنت امرأته لا تحرم الام والبنت ذكره الامام السرخسي وذكر شمس الاسلام انه يفتي بالحرمة احتياطاً أخذاً بقول بعض المشايخ * (الرابع في الرضاع) * أرضعت صبية

أو بعض خلقه تصيراً أم ولده وان لم يستتب شيء من خلقه لا تصير أم ولده قال أبو يوسف رحمه الله تعالى اذا أقر رجل أن جاريته هذه قد أسقطت منه فهذا اقرار أنها أم ولده كذا في المحيط * ولو أقر أن أمته قد ولدت منه أو أسقطت منه سقطت استتبين الخلق ثم ولدت بعد ذلك لستة أشهر وهو غائب أو مرض فانه يثبت النسب منه ما لم ينفه فان نفاه ينفي بمجرد نفيه عنه كذا في المبسوط * أمهات يشرى بكن جاءت بولد فادعاه يثبت النسب منه ما فولدت آخر لا يلزمه ما لا بالدعوة وان ادعاه أحد هما يلزمه ويضمن عندهما حصه شريكه من الام والولد وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا كذا في محيط السرخسي * (المرتبة الثالثة) الامة والحكم فيها ان نسب ولدها بعد الولادة لا يثبت بدون دعوة المولى ويستوى في ذلك أن يدعى المولى نسب ولدها بعد الولادة أو يدعى نسبه وهو في بطنها بان قال هذا الحمل الذي في بطن أمي هذه مني أو قال هذا الولد الذي في بطن هذه مني * في الأصل رجل له أمة حامل قال ان كان حملها غلاماً فهو مني وان كان جارية فهو من فلان أو قال فليس مني فولدت غلاماً أو جارية لا قل من ستة أشهر يثبت نسبها منه كذا في المحيط * رجل عالج جاريته فيما دون الفرج فانزل فاخذت الجارية مائة في شيء فاستدخلته في فرجها فغلقت عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان الولد ولده وتصير الجارية أم ولده كذا في فتاوى قاضيخان * الامة اذا جاءت بولدها في المولى فسكت لا يكون قبولا كذا في الذخيرة * ولو قبل المولى التمنئة كان اعترافاً كذا في المحيط * لو أحسن المولى أمته ووطئها بغير ولد يثبت له أن يدعيه لان الظاهر أنه منه ولكن لا يثبت النسب ما لم يدع وهذا اذا لم يعلم حقيقة انه منه فاذا علم أنه منه يجب عليه أن يدعي ولا ينكر ولا ينفي وان لم يحصنها فله أن ينكر كذا في المحيط * روى ابراهيم عن محمد رحمه الله تعالى في رجل وطئ جارية له ولم يوطئها يينا ولم يحصنها قال قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى له أن ينفي ولدها ويبيعها فاما في قول فاحب أن يعق ولدها ويتمتع بها فاذا ماتت أعتقها كذا في المحيط * أمة ولدت فادعت أن مولاه قد أقر به وبجد المولى وشهد عليه شاهد أنه أقر بذلك وشهدا آخر أنه ولد على فراشه لم تقبل شهادتهما كذا في المبسوط * وان اتفق الشاهدان على اقرار المولى أنها ولدت منه قبلت شهادتهما وكذلك اذا شهدا على نفس الولادة على فراشه كذا في المحيط * ولو كان المولى ذمياً والامة مسلمة فشهد ذميان عليه بذلك جاز فان كان المولى هو المدعى والامة جاحدة لم تجز شهادة الذميين عليه او تأويل هذه المسئلة أنهم اتجحدوا للملوكة للرجل فانها اذا كانت تقر بذلك ينفرد المولى بدعوة نسب ولدها ولا عبرة لكذبيها ولو كانا مسلمين وشهد على الدعوة أبو المولى وحده لم تجز الشهادة وان شهد بذلك ابن المولى جازت الشهادة اذا كان المولى جاحداً لذلك كذا في المبسوط * (الدعوة الثلاثة أنواع) * دعوة استدلال ودعوة تحرير وهي دعوة الملك ودعوة شبهة الملك أمادعوة الاستدلال يدعى نسب ولداً مل عليه يعلم أنه كان في ملكه وتصح في الملك وغير الملك وتستند الى وقت العلق وتوجب فسخ ماجرى من العقود اذا كان الولد محل النسب وفسخ العقد فيه ويجعل معتزلاً بوطء الجارية مستنداً الى وقت العلق وأمومية الولد تبع لثبوت النسب في الولد وأمادعوة التحرير فبان يدعى نسب ولده لم يكن عليه في ملكه وانما تصح في الملك لا في غير الملك ولا يجعل معتزلاً بوطء ولا توجب فسخ العقد فيه وفي كل موضع أمكنه اثبات العلق تصح والا فلا حتى لو اشترى جارية حاملًا ثم ادعى المشتري الولد كانت هذه دعوة تحرير وأمادعوة شبهة الملك فبان يدعى ولد جارية بأنه كذا في محيط السرخسي * وشرط صححتها أن يكون للاب

وأخرى ايضاً ان كان اللبن من زوجين فهما اختان لام ولود كرا فاختان لام وان كان لرجل واحد فاختان لاب تأويل وأم ولو تحت رجل امرأتان أرضعت كل منهما حاصية فهما اختان لاب رضاعاً * زنى بامرأة فولدت وأرضعت هذا اللبن صبية يحرم على الزاني ان يتزوجها وكذا لو حبلت من آخر وأرضعت ولداً للبن الزاني حرم على الزاني نكاحها لان الاولى بنته رضاعاً والزانية بنت موطوءة كالبنت من النسب للزنية * وفي نكاح الحسن بن زياد رحمه الله ولدت من الزوج وجف لبنها ثم دترت وأرضعت ولدها هذا الولد ان

يشكك انه هذا الرجل من غير المراجعة وليس هذا بلين الفحل لانه قطاع النسبة عن الاول * ولو تزوج امرأته ولم يولد له منها ولد قط ونزل لها اللبن وارضعت ولدا لا يكون المزوج اباً للولد وليس هذا أيضاً بلين الفحل * السعوط والوجور محرم الا الاقطار في الاذن والاحليل والجمعة وكذا الحقة في ظاهر الرواية * أدخلت حمة ثديها في فم الصبي ولم تعلم انه ارتضع أم لا تثبت الحرمة لان الاصل استمرار العدم * ولا تثبت بشهادة الواحدة سواء كانت أجنبية أو أم أحد الزوجين فان وقع في قلبه صدق الخبر ترك قبل العقد (١١٥) أو بعده ووسعهما المقام معه حتى يشهد

عدلان أو رجل وامرأتان
عدول * أَرْضَعَتْ بَعْضُ أَهْلِ
الْقَرْيَةِ ثُمَّ تَزَوَّجَهَا رَجُلٌ مِنْ
تِلْكَ الْقَرْيَةِ فَهُوَ فِي سَعَةِ مَنْ
الْمَقَامِ مَعَهَا فِي الْحُكْمِ وَالتَّزْوِجِ
أَوَّلَى * صَغِيرٌ وَصَغِيرَةٌ بَيْنَهُمَا
شَبَهَةُ الرِّضَاعِ وَلَا يَعْلَمُ ذَلِكَ
حَقِيقَةُ الْبَاسِ بِالْكَسْحِ بَيْنَهُمَا
إِذَا لَمْ يَخْبِرْ بِهِ وَاحِدٌ فَإِنْ أَخْبَرَهُ
وَاحِدٌ عَدْلٌ ثَبَتَ بَقُولُهُ
وَلَا يَجُوزُ النِّكَاحُ بَيْنَهُمَا
وَإِنْ أَخْبَرَهُ بَعْضُ النِّكَاحِ
فَالْأَحْوَاطُ أَنْ يَفَارِقَهَا لِأَنَّ
الشَّكَّ وَقَعَ فِي الْأَوَّلِ فِي الْحَوَازِ
وَفِي الثَّانِي فِي الْبَطْلَانِ
وَالدَّفْعُ أَهْلٌ مِنَ الرِّفْعِ * قَدْ
قَبِلَ ذَلِكَ أَنْ حَقَّقُوا كَذِبًا *
أَقْرَأْنِ هَذِهِ أُمَّهُ أَوْ أُخْتَهُ
رِضَاعًا ثُمَّ ادَّعَى الْخَطَأَ أَوْ
الْوَهْمَ أَوَّالِ النَّسَبِ وَصَدَّقَتْهُ
الْمَرْأَةُ فِيهِ لَهَا أَنْ يَتَزَوَّجَ بِهَا
وَأَنْ تُبْتَ عَلَى الْأَوَّلِ فَرَقَ
بَيْنَهُمَا وَلَمْ يَدْخُلْ
بِهِمَا شَيْئًا وَكَذَا لَوْ قَالَ
كُلُّهُ بَعْدَ النِّكَاحِ ثُمَّ ادَّعَى
الْغُلَطَ * وَلَوْ اقْرَبَتْ بِمَا كَرْنَا
وَانْكَرَ الزَّوْجُ ثُمَّ اكْذَبَتْ
الْمَرْأَةُ نَفْسَهَا وَتَزَوَّجَهَا هَذَا
الرَّجُلُ لَوُتَزَوَّجَهَا قَبْلَ
الْإِكْذَابِ ثُمَّ اكْذَبَتْ نَفْسَهَا
جَازَ النِّكَاحُ وَفِيهِ دَلِيلٌ
عَلَى أَنَّهَا إِذَا ادَّعَتْ الطَّلَاقَ

تَأْوِيلُ مَلِكٍ فِي جَارِيَةِ بَنِهِ مِنْ وَقْتِ الْعُلُقِ إِلَى وَقْتِ الدَّعْوَةِ وَوَلَايَةِ التَّمْلِكِ أَيْضًا مِنْ وَقْتِ الْعُلُقِ إِلَى وَقْتِ
الدَّعْوَةِ أَنْ تَكُونَ الْجَارِيَةُ مَحَلَّ النُّقْلِ مِنْ مَلِكٍ إِلَى مَلِكٍ كَذَا فِي الْحَيْطِ * ثُمَّ إِذَا جُمِعَتِ الدَّعْوَتَانِ فَدَّعْوَةُ
الاسْتِيلَادِ أَوَّلَى مِنْ دَّعْوَةِ التَّحْرِيرِ وَإِنْ سَبَقَتْهَا دَّعْوَةُ التَّحْرِيرِ فَهِيَ أَوَّلَى وَدَّعْوَةُ التَّحْرِيرِ أَوَّلَى مِنْ دَّعْوَةِ شَبَهَةِ
الْمَلِكِ وَدَّعْوَةُ صَاحِبِ النِّكَاحِ أَوَّلَى مِنَ الْكُلِّ فَاسْدَادُ الْكُلِّ فَاسْدَادُ النِّكَاحِ أَوْ صَحِيحًا كَذَا فِي مُحِيطِ السَّرْحِيِّ
* (الفصل الثاني في دعوة البائع والمشتري) * باع أمة فولدت عند المشتري فان جاءت بالولد لاقل من ستة
أشهر من وقت البيع وادعى البائع الولد أو شهد شاهدان على اقرار البائع به ثبتت نسبته منه فتصير الجارية
أم ولد له وينتقض البيع ويرد الثمن على المشتري هكذا في محيط السرخسي * وان ادعاه المشتري صحت
دعوته ويثبت النسب منه وصارت الجارية أم ولد له وكانت دعوة المشتري دعوة تحرير حتى كان للمشتري
ولاء على الولد كذا في المحيط * ولو ادعاه معافدة البائع أو وليه وان ادعاه على التعاقب فالسابق منهما أولى
أيهما كان هكذا في محيط السرخسي * وان جاءت بالولد لستة أشهر فصاعداً ما بينهما وبين سنتين من وقت
البيع وقد علم ذلك فان ادعى البائع نسب الولد وحده لا تصح دعوته لا بالتصديق المشتري وان ادعاه المشتري
وحده صحت دعوته ويجب أن تكون دعوته دعوة استيلاء حتى كان الولد حر الاصل ولا يكون للمشتري ولواء
كذا في المحيط * وان ادعاه ما أؤتمت معافدة تصح دعوة المشتري دون البائع وان جاءت بولداً أكثر من سنتين
لا تصح دعوة البائع لا بالتصديق المشتري فان صدقه المشتري يثبت منه النسب ولا ينتقض البيع ولا تصير
الجارية أم ولد له ويبقى الولد ملكاً للمشتري هكذا في محيط السرخسي * وان ادعاه المشتري وحده صحت
دعوته وكانت دعوته دعوة استيلاء كذا في المحيط * وان ادعاه معافدة تصح دعوة المشتري وهذا
كله اذا علمت مدة الولادة وأما اذا لم تعلم مدة الولادة بعد البيع فان اختلاف المدة لا تصح دعوة البائع
لا بالتصديق المشتري وتصح دعوة المشتري فان ادعاه معافدة تصح دعوة واحد منهما وان سبق المشتري صحت
دعوته وان سبق البائع لا تصح دعوة واحد منهما سواء كان البائع ذمياً أو كاتماً والمشتري حراً أو مسلماناً
وادعاه البائع قبل الولادة يكون موقفاً لينفصل حياً فينفذ ولو لم يكن أصل الحمل عند البائع بان كان
اشترها حلياً ثم باع لا تصح دعوته والقول للبائع أن الحمل عنده كذا في محيط السرخسي * ولو حبست أمة في
ملك رجل فباعها فولدت في يده المشتري لاقل من ستة أشهر ومنذباعها فادعى البائع الولد وقد أعتق المشتري
الام فهو ابنه ويحكم بحريته ولا يصح في حق الام حتى لا تصير أم ولد له ولو كان المشتري أعتق الولد لا تصح
دعوته لا في حق الولد ولا في حق الام وفيما اذا أعتق الام برده عليه حصته من الثمن عنده ما عدا ما يرد لكل
الثمن في الصحيح وذلك في المبسوط يرد حصته من الثمن لاحتصانها بالاتفاق هكذا في الكافي * ولو دبرها
أو استولدها ثم ادعى البائع الولد يجب عليه رد حصته الولد من الثمن ولا يرد حصته الام بخلاف فان
دبره لا تصح دعوته هكذا في محيط السرخسي * ولومات الام ثم ادعى البائع نسب الولد صحت دعوته ويرد
البائع جميع الثمن في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو كان المشتري باع الام أو وهبها أو رهنها أو أجزأها
أو كاتبها أبطلت جميع ذلك وردت على البائع كذا في المبسوط ولومات الولد في يده المشتري أو قتل وأخذ
قيمة فادعاه البائع فدعوته باطلة وكذلك لو كان المشتري أخرج الولد عن ملكه فاعتقه الذي صار له أو دبره
أو مات عنه ولم يولد له المشتري أو رهنه أو أجزأه أو كاتبه ينتقض ذلك ويثبت النسب كذا في الحاوي * ولو

الثلاث وانكر الزوج حمل لها ان تزوج نفسها من الذي اقربت انه امطلقته ثلاثاً * أَرْضَعَتْ وَلَدَيْنِ مُسْلِمًا وَكَافِرًا وَلَا يَدْرِي الْمُسْلِمُ مِنَ الْكَافِرِ
فَهُمَا مُسْلِمَانِ وَلَا يَرْتَأَنُ مِنْهُنَّ بَيِّنَةٌ وَالرِّضَاعُ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ وَدَارِ الْحَرْبِ سَوَاءٌ حَتَّى إِذَا أَرْضَعْتَ فِي دَارِ الْحَرْبِ وَأَسْلَمُوا وَخَرَجُوا إِلَى دَارِ النَّتَبِ
أَحْكَامُ الرِّضَاعِ فِيمَا بَيْنَهُمْ * أَرْضَعْتَ صَبِيًّا يَحْرُمُ عَلَيْهِ مِنْ تَقَدُّمِ مَنْ أَوْلَادُهُمَا مِنْ تَأْخُلَانَهُمْ أَخُوْتُهُ مِنَ الرِّضَاعِ وَالْأَصْلُ الْكَلْبِيُّ فِي الرِّضَاعِ أَنْ كُلَّ
أَمْرَأَةٍ انْتَسَبَتْ إِلَيْكَ أَوْ انْتَسَبَتْ إِلَيْهَا بِالرِّضَاعِ أَوْ انْتَسَبَتْ إِلَى شَخْصٍ وَاحِدٍ بِدَلِيلٍ أَوْ أُحَدِّثَ بِدَلِيلٍ أَوْ أُسْطَةٍ أَوْ أُسْطَةٍ فِيهِ حَرَامٌ

وان اتسبمت الى واحد بواسطة لا يحرم في الرضاع ولو يتزوج بام ابنه التي أرضعته وكذا ابنته او هي أخت ابنه بخلاف النسب لانها
ربيتة وكذا بام من أرضعت ولده بخلاف النسب لانها أم المنكوحه وكذا أم أخته من الرضاع بخلاف النسب لانها موطوءة الأب
* (الخامس في الكفاءة) * العجمي العالم كف العربي الجاهل لان شرف العلم أقوى وأرفع وكذا العالم الفقير للعجمي الجاهل وكذا العالم
الذي ليس بقريش كف للجاهل القريش (١١٦) والعلوي * فزوج بنته الصغيرة من رجل ظنه مصححا لا يشرب مسكرا فاذا هو مد من فقالت

بعد الكبر لا أرضى بالنكاح
أن لم يكن أبوها يشرب
المسكرو لا عرف به وغلبة
أهل بيتها صالحون فالنكاح
باطل بالاتفاق والمختلف
بين الامام وتاويله فيما اذا علم
الأب عدم الكفاءة ومع ذلك
زوجها منه ويشهده
التعليل وهو قولهم انه انما
ترك الكفاءة لمصلحة نفوتها
ومن علم منه المجانة أو عدم
العلم بجماله لا يتأتى فيه هذه
العلة ولذلك قالوا اذا زوج
السكران بنته ونقص عن
مهر المثل أو زوج السكران
ابنه وزاد على مهر المثل لا يصح
اجماعا لان السكران لا يتأتى
منه ما ذكرناه * هشام سألت
محمدا عن خطير زوج ابنته
من عبده قال ان كبيرة
ورضيت به جازوا من صغيرة
لاقات الامام الثاني اجازته
فلم يقبله مني * مجمل
النسب لا يكون كفا لعمروف
النسب * زوجت نفسها من
رجل لم يعرف انه حر أو عبد
فاذا هو عبد مأذون بالنكاح
قيد به لانه لولا الاذن يصح
فسخ النكاح لعدم الزوم
والصحة ليس لها الفسخ
ولا ولايتها عليه ولا يفسخ
بلافسخ القاضي ويكون

قطعت يد الولد فاخذ المشتري نصف قيمته ثم ادعاه البائع صحت دعوته لكن الارش يبقى سائما للمشتري فتد
الجارية مع ولدها على البائع بجميع الثمن الا حصه اليد وكذلك لو كان القطع في الام كذا في الميسر
* ولو فقت عينا فدفعه المشتري وأخذ قيمته صحت الدعوة ويرد الثمن ويرجع الجاني على المشتري بالقيمة
ولا ارش على الجاني عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي * اذا حبست الامة عند
رجل فباعها وقبض الثمن فولدت عند المشتري لاقل من ستة أشهر فادعاه البائع وكذبه المشتري ثم قتل الولد
بعد ذلك أو قطعت يده عمدا أو خطأ فعلى الجاني في ذلك ما عليه في الجنابة على الاحرار وان كانت الجنابة
على الام كان على الجاني ما في الجنابة على أمهات الاولاد ولو جنى الولد كانت جنابته بجنابة الحرة وبنابة أمه
بجنابة أم الولد وان لم يكن القاضي قضى بذلك وان كانت الجنابة منه - ما قبل الدعوة فهي على البائع دون
المشتري وهو مختار ان كان عالمها كذا في الحاوي * اذا ولدت الجارية المبيعة في يد المشتري ولدا لاقل من
سنة أشهر وكبر ابنها او ولده ابن عند المشتري ثم مات الاول ثم ان البائع ادعى الولد الثاني لا تصح دعوته وولد
الملاعة اذا كبر وولده ولد ثم مات الولد المتني وبني ابنه فادعاه الملاعن صحت دعوته هكذا في المحيط * الامة
المشترا اذا جاءت بولد لاقل من ستة أشهر من وقت الشراء فشهد شاهدان أن البائع ادعى نسب هذا الولد
حين ولده وانكرها البائع ان كان المشتري يدعي ذلك فالحسنة مقبولة وان كان المشتري لا يدعي ذلك فان
كان الولد اتى فكذلك الجواب تقبل الشهادة وان كان الولد ذكر فكذا الجواب عند أبي يوسف ومحمد
رحمه الله تعالى تقبل هذه الشهادة وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فكان ينبغي أن لا تقبل هذه
الشهادة لاق - ق الولد لان الشهادة على عتق العبد عنده بدون الدعوى غير مقبولة ولا في حق الجارية لان
حق الجارية في هذا الباب تباع والى هذا مال بعض مشايخنا وبعضهم قالوا لا بل هذه الشهادة مقبولة عند
أبي حنيفة رحمه الله تعالى أيضا لانها وان قامت على عتق العبد الا أنها تضمنت حرمة الفرج حتى لو كانت الام
ميتة لا تقبل هذه الشهادة عنده والى هذا مال شيخ الاسلام المعروف ببخوار زاده وقال بعضهم لا بل هذه
الشهادة مقبولة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان كانت الام ميتة اذ ليس المقصود عتق الولد وانما المقصود
ثبوت النسب والعتق بناء عليه ويجوز أن يثبت النسب بالشهادة من غير دعوى والى هذا مال شمس الائمة
الحلواني هكذا في الذخيرة * اذا حبست الامة عند رجل فباعها ثم ادعى الحبل قبل أن تلد وقال المشتري ليس
لها حبل وأراها للنساء فقلن هي حبل فاني لأجيز دعوته في ذلك حتى تضع الامة وكذلك ان صدقه المشتري
في الحبل ولكنه يقول ليس منك فانه لا يصدق في الدعوة حتى تضع فان جاءت به لاقل من ستة أشهر فهو ابنه
وان جاءت به لاكثر من ستة أشهر لم يصدق عليه كذا في الحاوي * فان ولدت لاقل من ستة أشهر من وقت
البيع فقال المشتري أصل الحبل لم يكن في ملكك انما اشتريتها وهي حامل وقال البائع لا بل أصل الحبل
كان في ملكي فالقول قول البائع فان أقاما جميعا البيينة فالبينة بينة البائع ولا شك في هذا على قول أبي
يوسف رحمه الله تعالى واختلف المشايخ على قول محمد رحمه الله تعالى منهم من قال قوله هكذا ومنهم من قال
على قوله البيينة بينة المشتري وأصل هذا فيما اذا اختلفا في تاريخ الشراء وقد ولدت الجارية في يد المشتري بعد
البيع يوم وادعاه البائع قال المشتري لم تحبل عندك وانما اشتريتها قبل أن بعته مني منذ شهر وقال البائع
لا بل اشتريتها منذ سنة فالقول قول البائع فان أقاما جميعا البيينة فالبينة بينة البائع عند أبي يوسف رحمه الله

فرقة بغير طلاق حتى انه لو لم يدخل بها الا بزم شئ * والذي يلي المرافعة المحارم وغير المحارم في الصحيح * وان زوجها الاولياء تعالى
ولي يعلموا بكونه عبدا ثم علموا الاختيار لاحد * ولو اخبر الزوج بغيره وظهر عبدا لهم الخيار وفيه دليل على انه لو زوجت نفسها بلا اشتراط
الكفاءة ولم تعلم انه كف أم لا ثم بان انه ليس بكف ليس لها الفسخ وللأولياء طلب الفسخ ما لم تلد ولا يبطل حق الاولياء بالسكوت وان
طالب ولو زوجها الاولياء برضاها ولم يعلموا بعدم الكفاءة ثم علموا الاختيار لاحد أم لا اذا أخبر بالكفاءة أو شرطوا ذلك ثم علم عدم الكفاءة لهم

الخيار * زوجت نفسها من صبي لا يملك الصداق وأبوه غني وقبل السكاح جازلان الزوج كف * زوجت نفسها من غير كف هل لها أن تمنع نفسها حتى يرضى الأولياء أفنى الفقيه أبو الليث بأن لها ذلك وهو خلاف ظاهر الرواية وأفنى كثير من المشايخ بأنها لا تمنع وخصوصاً المهر في المهر أو النفقة أو قبضه دليل الاجازة * زوجها الولي من غير كف * ثم فارقته ثم زوجت نفسها منه بلا ولي له حق طلب الفسخ ولو كان الطلاق رجعي فراجعها ليس للولي الاعتراض * الكفاءة بين الذميين لا تعتبر (١١٧) الا اذا كانت بنت ملك خدعها حائل أو

كأس فيفارق لتسكين الفتنة * اذا كانت أمها حرة الاصل ووالدها معتق فالعنتق لا يكون كفالها * وعن الامام الثاني ان من أسلم على يد انسان لا يكون كفأ لمولى العتاقة وروى ابن سماعة انه كف والقروى كف للمولى * واذا كان السكاح بلا ولي فطلقها ثلاثاً ثم تزوجها بالتحليل وقضى بحكمته أخذاً بقول محمد رحمه الله وأولوا الشافعي رحمه الله والقاضي شافعي وأحنفي جاز قال الامام صاحب المنظومة كان استاذي شيخ الاسلام لا يرى ذلك للحنفي لان محمداً قال بكرهه هذا السكاح ولكن ينعنه بالكتاب الى الشافعي فان أخذ الكتاب أو المكتوب اليه شيئاً لا ينفذ القضاء وان لم يأخذ فكذا كان التقيد بلا رخصة وبه لا يظهر أن الوطاء في السكاح الاول كان حراماً أو في الاولاد خبيثاً لان القضاء اللاحق كدليل النسخ يعمل في القائم والآخر لا في المنقضي وقال الامام ظهير الدين وكثير من المشايخ لا يجوز الرجوع الى الشافعي في امثاله الا في المين المضافة لان كثيراً من

تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى البينة بينة المشتري كذا في المحيط * اذا باع أمته فولدت عند المشتري فقال البائع بعتهامك منذ شهر والولدي وقال المشتري بعتهامني لا أكثر من ستة أشهر والولد ليس منك فالقول للمشتري بالاتفاق فان أقام البينة فالبينة للمشتري أيضاً عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى البينة للبائع كذا في الكافي رجل اشترى جارية فظهر بها حمل بعد أيام فخاصم البائع فقال له البائع امسكها عندك فان ثبت فهو مني وأمر غلامه بأن يرد الثمن الى المشتري ويقبض الجارية منه فاستطاعت الجارية بسقطها مستبين الخلق بعدها القول لاقول من أربعة أشهر وهو مائة وعشرون يوماً كان الولد منه وعليه رده وكانت الجارية أم ولد له وترد كذا في الوقاعات الحسامية * اذا ولدت الجارية المبيعة بنتاً لاقول من ستة أشهر من وقت البيع ثم ولدت البنت ابناً فأعتق المشتري ابن البنت ثم ادعى البائع نسب البنت فانه تصح دعوته واذا صحّت دعوته في حق البنت صحّت في حق ابنها حتى يطل حق المشتري كذا في المحيط * وكذلك اذا كانت الابنة ولدت ابنة كذا في المبسوط * ولو ولدت بنتاً عند البائع ثم البنت ابناً ثم باع الابن فاعتقه المشتري ثم ادعى البائع البنت بطل البيع والعتق ولو باع البنت واعتقه المشتري ثم ادعى البائع البنت لا تصح ويعتق ابن البنت الذي عنده وان لم يثبت النسب منه كذا في محيط السرخسي * اذا حبست الامه فولدت في يدهم ولاها ثم اعها فزوجهما المشتري من عبده فولدت له ولدا ثم مات العبد عنها فاستولدها المشتري ثم ادعى البائع الولد الذي عنده يثبت نسبه منه ويرد اليه ابن العبد بحصته من الثمن ولو لم يستولدها المشتري الام كانا جميعاً مردودين عليه ويعتبر في الانقسام قيمته وقت البيع وقيمة الولد الثاني وقت الانفصال ويعتق بموت البائع من جميع ماله فان ادعى البائع ابن العبد انه ابنه عتق عليه ولم يثبت نسبه منه كذا في المبسوط * لو باعها وهي حبلى فولدت عند المشتري بعد البيع يوم ثم ولدت آخر بعد ذلك بسنة من غير زوج فادعى البائع والمشتري معاً الولدين فهما ابنا البائع ولو بدأ المشتري فادعى الولد الثاني جعلته ابنه وجعلته أم ولد له فان ادعى البائع بعد ذلك الولد الاول ثبت نسبه منه بحصته من الثمن وان لم يدع واحده منهما شيئاً حتى ادعى البائع الولد الثاني خاصة لم يصدق وكذلك ان مات الاول ثم ادعاهما البائع كذا في الحاوي * قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع رجل له جارية فباعها من رجل فولدت في يدها المشتري ولدا فادعى الولد ابنا البائع وكذبه المشتري وصدقه البائع أو كذبه فدعوه باطلة ولا يثبت نسب الولد منه وان صدقه المشتري وكذبه البائع صحّت دعوته ولكن لا يبرأ المشتري عن الثمن تصديقه بالبائع في دعوته ولا يضمن أبو البائع شيئاً من قيمة الجارية وليس للمشتري على أبي البائع شيء من قيمة الجارية ولا من قيمة الولد ولو صدقاه جميعاً صارت الجارية أم ولد له ويثبت نسب الولد منه ورجع المشتري بالثمن على البائع وضمن الاب قيمة الجارية للبائع كذا في المحيط * أمه ولدت ولدين في بطن واحد فباع المولى أحدهما فادعى أبو البائع الولدين وكذبه البائع والمشتري صحّت الدعوة ويثبت نسب الولدين وعتق ما في يد الابن بغير قيمة وما في يد المشتري عبد بماله كذا في محيط السرخسي * فان كان باع الجارية مع أحد الولدين ثم ان أباً البائع ادعى نسب الولدين جميعاً وكذبه المشتري والبائع فعلى قول محمد رحمه الله تعالى دعوة الاب باطلة وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى دعوة الاب لا تصح في حق الجارية ولا تصح الجارية أم ولد له وتصح دعوته في حق الولدين نسباً ولا تصح دعوته في حق الولدين حرية فلا يحكم بحرية الولد المبيع بل يكون عبداً للمشتري والولد

العصابة رضوان الله عليهم أجمعين معه فيه ولو فعل نفذ وكذا في العجز قبل الدخول عن المهر المجل أو النفقة اذا كان الزوج حاضراً يصح حكم الشافعي بالفراق وكذا الحنفى اذا رأى ذلك وأدى اليه اجتهاده وان قضى بخالفه رأيه فعلى الروايتين وان أمر الحنفى شافعيًا بذلك ان ما دونها بالاستحلاف صح والا لا وان كان الزوج غائباً وبرهن على العجز الصحيح انه لا يصح القضاء لانه جراف لان عجز الغائب لا يعلم لان المراد من العجز الاعسار لا عدم الوصول مطلقاً * سئل شيخ الاسلام عن أبي الصغير زوجهم من صغير وقبل عنه أبوه بشهادة الفسفة وكبراه بينهم

غسمة منقطعة للقاضي ان يبعث الى شافعي حتى يقضى بطلان هذا النكاح بهذا السبب وللقاضي الحنفى ان يفعل نفسه أيضا اخذ بهذا المذهب وان كان على خلاف مذهبه بناء على ان قضاء القاضي بخلاف مذهبه نافذ عند الامام * وروى عن الامام الثاني انه صلى يوم الجمعة مغتسلا من الحمام وصلى بالناس وتفرقوا ثم أخبر بوجود فارة ميمية في الحمام فقال اذن تأخذ بقول اخواتنا من أهل المدينة اذا بلغ المائة فلتين لم يحمل خبنا * وسئل أيضا عن بكر بالغه (١١٨) شافعية زوجت نفسها من حنفى أو شافعي بلارضيا الاب هل يصح هذا النكاح اجاب عنه

انم وان كانا يعتقدان عدم الصحة لانا نجيب بذهننا لا بذهاب الخصم لاعتقادنا انه خطأ يحتمل الصواب وان سئلنا كيف مذهب الشافعي فيه لان نجيب الاجمال الامام مسندا الى الامام لان الافتاء بما هو خطأ عنده لا يجوز * ولوزوجت نفسها بلا اذن الولي من غير كف يفتى في زماننا برواية الحسن عن الامام رحمه الله انه لا يجوز النكاح لان كل قاض لا يعدل ولا كل شاهد يعدل ولا كل واقع يدفع ويرفع فكان الاحتياط في ابطال النكاح حتى لو طاقها زوجها اثلا فتزوجت غير كف ودخل بها الزوج الثاني لا تحل للاول لانه ليس بنكاح صحيح في المختار واختار صاحب الاسرار قول محمدنا لما قلنا وذكر برهان الائمة ان الفتوى في جواز النكاح بكر كانت أو ثيبا على قول الامام الاعظم رضى الله عنه لقوة دليل الامام قال الله تعالى فلا تغضواوهن ان ينكحن أزواجهن * (السادس في الشهود) * يصح بحضور ابنه منها * والاصل ان من صلح فيه

الباقى يكون حرا بالقيمة وان صدقه المنة ترى وكذبه البائع فالجارية تصير أم ولده بلا خلاف وعليه قيمتها للابن ويثبت نسب الولدين منه بلا خلاف ويصير الولد المبيع حرا بغير قيمة بلا خلاف وأما الولد الباقي فهو حرا بالقيمة على الاب عنه أى يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى هو حرا بغير قيمة ولو أن البائع صدقه والده فيما ادعى وكذبه المشتري يثبت نسب الولدين من أبى البائع فى قول أبى يوسف رحمه الله تعالى وعلى قول محمد رحمه الله تعالى ينفي ان لا يثبت نسب الولدين والصحيح أنه قول الكل ثم ان محمد رحمه الله تعالى ذكر فى الكتاب حكم الولد فى هذا الفصل ولم يذ كر حكم الامم وكان القاضي الامام أبو حازم والقاضي الامام أبو الهيثم يقولان على قياس قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى يضمن البائع قيمة الجارية أم ولده لادعى وهو الاب ويضمن الاب للبائع وهو انه قيمته اقمنة قال أكثر مشايخنا لا يضمن أحدهما من الاب والابن لصاحبه شيئا بالاتفاق هكذا فى المحيط * اذا ولدت الامة المبيعة ولدين فى بطن واحد لاقبل من ستة أشهر فادعى البائع أحدهما صححت دعوته ويثبت نسب مامنه ويطل ما جرى فيه من العقود من عتق وبيع وكذا ان ان جاءت بأحدهما لاقبل من ستة أشهر وبالاخر لا كثر ولوداعهما المشتري أو لاثم البائع لم يصدق البائع وهما انما للمشتري ولو جنى على أحدهما واخذ المشتري الارش ثم ادعاهما البائع صح والارش والكسب للمشتري ولو قتل واحدا واخذ المشتري قيمته كانت قيمة المقتول لورثته ولا يتحول الى الدية ولو أعتق المشتري أحدهما ثم قتل وترك ميراثا واخذ المشتري دية وارثه بالولاء ثم ادعاهما البائع تصح وبأخذ الدية والميراث من المشتري ويطل الولاء كذا فى محيط السرخسى * واذا ولدت الامة عند رجل ولدين فى بطن واحد فباع أحدهما وادعى المشتري الولد الذى اشتره انه ابنه صححت دعوته ويثبت نسب الولدين منه ولا يعتق الولد الاخر ولا تصير الجارية أم ولده كذا فى المحيط * باع أحد التوأمين وادعى نسب الآخر يثبت نسبهما ولو كان أعتقه مشتريه بطل عتقه هذا اذا كان أصل العلوق فى ملكه وان لم يكن أصل العلوق فى ملك البائع والمسئلة بجمالها يثبت نسب الولدين من البائع أيضا يعتق الذى عند البائع على البائع ولا يطل عتق المشتري فى الذى عنده ولا يطل بيعه كذا فى الكافى * رجل اشترى عبدتين توأمين ولدا فى ملك غيره فباع أحدهما ثم ادعى نسبهما ما يثبت نسب مامنه ولكن لا ينتقض البيع فى الآخر وكذلك لو ادعاهما المشتري يثبت نسب مامنه والذى عند البائع يبقى مملوكا له كما كان كذا فى المبسوط * رجل له جارية حبلى عنده فولدت ابنا فأكبر عنده فزوجه أمة له فولدت له ابنا ثم باع المولى هذا الابن وأعتقه المشتري ثم ادعى البائع نسب الولد الاكبر يثبت نسب مامنه وبطل العتق والبيع ويلزمه الثمن وان لم يكن ادعى البائع نسب الولد الاكبر لكن ادعى نسب الولد الثانى لاسمع دعواه كذا فى التارخية ناقلا عن الخزائنة * اذا اشترى الرجل أمة وولدها واشترها وهى حامل ثم باعها ثم اشترها من ذلك الرجل أو من غيره وادعى ولدها فدعوتها جائزة اذا كان الولد فى ملكه يوم يدهيه ولا يفسخ ثمنه من البيوع والعقود التى جرت فيه وفى أمه ولو كان أصل الحبل عنده بطلت بذلك البيوع والعقود كلها كذا فى الحاوى * اشترى عبد او اشترى ابوه أحدهما أو أمان فادعى أحدهما مامن فى يده يثبت نسب مامنه وعتق الذى فى يده الاخر بالقراءة كذا فى محيط السرخسى * ولو اشترى جارية على انه بالخيار فيها اثلا فاولدت عنده فى الثالث ولدا فادعاه المشتري صححت دعوته ولو كان الخيار للبائع فادعى المشتري الولد فالبايع على خياره فان أجاز البيع يثبت النسب من المشتري كما لو جدد

ولما نفسه صلح صاهدا فيه كالاغنى والاخرس الذى يسمع والفاسق والمحدود فى القذف والمغفل لا العبد والكافر والصبي الدعوة والمجنون والمكاتب * ولو بلغ الصبي وعتق العبد وشهدا جاز لان العبرة بوقت الاداء * تزوجها بالعربي وهما ببيعة لان لا الشهود وقال فى المحيط الاصح انه ينعقد * وعن محمد تزوجها بحضرة هندية لم يفهما ولم يمكنهما ان يعبر المبحر فهذا نص على انه لا يجوز فى الاول أيضا وسماع كل واحد من العقدين كلام الآخر شرط ولا يشترط سماع الشاهدين كلامهما حتى انعقد بحضرة الاصحين وعامة المشايخ شرط وسماع

الشاهدين كلامهما أيضا* وفي الفتاوى تزوج بشهادة رجلين فسمع أحدهما ولم يسمع الآخر فاعاد الكلام فسمع الآخر لا يجوز
وهذا دليل على ان سماعهما كلامهما مشروط* وفي المستق لا يجوز اذا كان العقدان في مجلسين لوجود شاهد فرد على كل عقد ولو في مجلس
جاز عند محمد وعن الامام الثاني لا يجوز حتى يسمعهما* تزوجها بحضور السكارى وهم لا يعرفون أمر النكاح غير أنهم يذكرون اذا صحوا
ينعقد* تزوجها بشهادة الله تعالى جل جلاله ورسوله عليه الصلاة والسلام (١١٩) لا ينعقد ويخاف عليه الكفر لانه يوهم

انه عليه الصلاة والسلام يعلم

الغيب وعنده منافع الغيب
الآية وما أعلم الله تعالى لخيار
عباده بالوحي أو الإلهام
الحق لم يبق بعد الاعلام
غيبا يخرج عن الحصر بن
المستفادين من تقديم
المسند والحصر بالا
(نوع)* * وكانه بان
يتزوجها فقال عند الشهود
تزوجت فلانة ولم يعرفها
الشهود لا يصح ما لم يذكروا
اسمها واسم أبيها وجدها وان
عرفوها صح بلا ذكر الاسماء
وكذا اذا كان الشهود
يعرفون اسمها فذكر الاسم
كاف اذا علموا انه أرادها
بالذكر* وكذا لو كانت حاضرة
منتقبة فأشار اليها كفي
ولا يحتاج الى ذكر الاسم لان
الحاضر يعرف بالاشارة وفي
حبل الخفاف اذا كره
الرجل أن يسميها عند الشهود
يقول خطبت امرأة الى
نفسها على كذا من الصداق
فرضيت وجعلت أمرها
الى في التزويج فاشهدوا أني
تزوجت هذه التي جعلت
أمرها الى على كذا صح اذا
كان كفا* وفي البقالي لم
ينسبها الزوج ولم يعرفها
الشهود وسعه بينه وبين ربه*

الدعوة بعد الاجازة فان نقض البائع البيع بطلت دعوة المشتري كذا في المبسوط* واذا أخذ الرجل أمتين
من رجل على أنه بالخيار يأخذ أيتهما شاء بألف درهم ويرد الأخرى فولدنا عنده وأقرأنه ما منه إلا أنه لم يعين
التي وعنهما أولا فآقراره صحيح في ولد أحدهما وهي التي تناولها البيع ويتعين باختيار المشتري فيؤمر
بالبیان مادام حيا فان مات قبل البیان فالبيان الى الورثة فان قالت الورثة ان أبانا وطى هذه الجارية أولا فانه
يثبت نسب ولده من الميت ويرث معهم وتصير هي أم ولد للميت وتعتق عبوته وعلى الورثة ثمن هذه للبائع
ويؤدون ذلك من تركه الميت ويردون الامة الأخرى على البائع مع عقرها فتكون أمة البائع كالحصول هذا
البیان من الميت وان قال بعض الورثة ان أبانا وطى هذه أولا وقال بعض الورثة لا بل وطى هذه الأخرى أولا
كانت التي قال لها بعض الورثة أولا هي التي وطئها الميت أولا متعينة للاستيلاء وترد الأخرى وان اتفقت
الورثة أنهم لا يدرون التي وطئها الميت أولا فانه لا يثبت نسب أحد من الولدين من الميت ولكن يعتق نصف
كل واحد من الولدين ونصف كل واحدة من الجاريتين وسعت كل واحدة من الجاريتين وكل واحد من
الولدين في نصف القيمة وردت الورثة على البائع نصف ثمن كل واحدة من الجاريتين ونصف العقر من التركة
فان لم يمت المشتري وادعى نسب الولدين وادعى البائع نسب الولدين أيضا* فهذا على وجهين* الأول أن
تكون الدعوة من البائع بعد دعوة المشتري وفي هذا الوجه تصح دعوة البائع في الولد الذي يرد عليه وفي أمه
كيفما جاء تابا للولدين لاقل من ستة أشهر من وقت البيع أو ستة أشهر وان ادعى إياهما جميعا ان جاء تابا للولدين
لستة أشهر فدعوة البائع صحيحة فيما صار له ولا تصح دعوته فيما صار للمشتري وان جاء تابا للولد لاقل من ستة
أشهر فدعوة البائع أولى في الولدين كذا في المحيط* باع أم ولده والمشتري يعلم أنها أم ولد للبائع فجاءت بولد
فادعاه المشتري لا تصح ويكون ابن البائع وان نفاه يثبت من المشتري استحسانا ويكون للبائع بمنزلة أمه
وكذلك لو لم يعلم المشتري بأنها أم ولد للبائع الآن الولد يكون حر اذا نفاه البائع وادعاه المشتري كذا في المحيط

السرخسي

* (الفصل الثالث في دعوة الرجل ولجارية ابنه)* ولدت أمة رجل فادعى أبوه الولد ولم يكن أصل
الحبل عنده ابنه وكذب الابن لم تجز دعوته الآن يصدق المولى فتصح دعواه ولا يملك الجارية كما اذا ادعاه
أجنبي ويعتق على المولى وكذلك لو ادعى ولده مدبر ابنه أو ولده أم ولد للمتي من جهة الابن أو ولده مكاتبه الذي
ولده في الكتابة أو قبلها لا تصح دعواه لا بتدقيق الابن كذا في محيط السرخسي* اذا اشترى الابن أمة
حاملها وباعها قبل أن تلده ثم ولدت وادعاه أبو البائع لا تصح دعوته هكذا في المبسوط* جارية لرجل حبلت
في ملكه فباعها وهي حامل وقبضها المشتري ثم اشترى البائع فوضعت حملها في يده لاقل من ستة أشهر
فادعاه أبو البائع الاول وكذب ابنه في ذلك كانت دعوة الاب باطلة ولو صدقه الابن كانت الجارية أم ولده
باقية ويثبت نسب الولد ويكون حر باعترافه ولو أن المشتري لم يبيعها من البائع ولكنه ردها بقضاء القاضي
أو بغير قضاء القاضي أو بخيارا بشرط أو بخيارا روية أو كان البيع فاسدا وقد قبضها المشتري فردها على
البائع يحكم بفساد البيع ثم ان أبابائع ادعى الولد فهذا الاول سواء كذا في المحيط* اذا كانت لرجل أمة
وقد وطئها ثم ولدت بعد ذلك فادعاه أبوه جازت دعوته كذا في الحاوي* واذا قال الاب وقعت على جارية
ابني وأنا أعلم أنها على حرام تصح دعوته ويثبت نسب الولد كالمولود يعلم كذا في المحيط* اذا ادعى ولد جارية ابنه

قال تزوجت أختي وله أختان ان سماها جاز ولو نكحها وان حاضرة منتقبة ولم يعرفها الشهود جاز في المختار* والاحتياط ان يكشف وجهها
أو يذكروا باؤها وجدها ليكون متفقا عليه فيقع الامن من أن يرفع الى قاض يرى مذهب نصير بن يحيى انه لا يجوز في بطنه* قال اشهدوا اني
تزوجت هذه المرأة التي في البيت فقالت قبلت وسمعوا صوتهم ولم يروا شخصها ان كانت في البيت وحدها جاز وان معها غيره هالا* واذا جاز
النكاح ووقع التزاع ببرهن الزوجان التي اعترفت بالنكاح كانت هي* وكذا لو كانت واحدة فسمعوا صوتهم ولم يروا شخصها جاز* (السابع

في النكاح بغير ولي) * المختار فيه قول الامام الثاني اخر انه ان كان كنفاً صحيح والا لا ولولي حق الاعتراض وقال الامام يجوز بغيره بولي
بكراً كانت أو ثيباً وقال محمد لا يجوز مطلقاً رواه أبو سلمة فلوطقتها ثلاثاً كانت متاركة ولا يقع الطلاق عند محمد رحمه الله لان الطلاق
يتعقب النكاح الصحيح وكذا الايلاء والظهار ولو أجاز الولي لا ينعقد عنده لكن يكبره أن يتزوجها قبل التزوج بزواج آخر كراهة تنزيه
حتى لو تزوج لا يفرق وعلى قوله لا يحل (١٣٠) * زوجت نفسها من رجل وقصرت عن مهر مثلها والاوليا حق الاعتراض عند الامامين

وضمن قيمتهما للابن ثم استحقها رجل فانه يأخذها وعقروها وقيمة ولد هما من الاب ثم يرجع الاب على الابن بما
أخذ منه من قيمة الجارية كذا في الذخيرة * ولو كان الابن ادعى الولد ثم ادعاه الاب أو ادعيه معافا لابن أو لى
هكذا في السراج الوهاج * وان ادعى ولد جارية ابنه والاب حر مسلم والاب عبد أو مكاتب أو كافر لم تصح
دعوه ولو كان الاب مسلماً والابن كافراً صحت دعوته وهو الصحيح ولو كانا جميعاً من أهل الذمة وماتت ما مختلفة
جارت دعوة الاب فيه كذا في المبسوط * اذا حبلت جارية الرجل في ملكه وولدت ولداً فادعاه الجد والوالد ادعى
حقيقة واعتباراً بان كان الولد حر مسلماً فدعوه الجد باطله فان كان الولد نصرانياً والجد والحافظ مسليماً أو
كان الاب عبداً أو مكاتباً والجد والحافظ حريين صحت دعوة الجد ولو كان الاب حر تدا والجد والحافظ مسليماً
فدعوه الجد موقوفه عند أي حنيفة رحمه الله تعالى أن أسلم الاب بطلت دعوته وإن مات أو قتل على رده
صحت دعوته وإن كانوا جميعاً أحراراً أو مسليماً ثم مات الاب والجارية حامل فوضعت حملها الاقل من ستة أشهر
من ذمات الاب فادعاه الجد لم تصح دعوته وكذلك لو كان الاب نصرانياً والجد والحافظ مسليماً ثم أسلم الاب
والجارية حامل فوضعت حملها الاقل من ستة أشهر كانت دعوة الجد باطله وكذلك لو كان الولد مكاتباً فادى
بدل الكتابة فعتق قبل دعوة الجد أو كان عبداً فاعتق قبل دعوة الجد كانت دعوة الجد باطله كذا في المحيط
* لو كان الاب معتوقاً من حين العلق الى حين الدعوة فدعوه الجد مقبولة فان أفاق المعتوق ثم ادعى الجد
فدعوته باطله كذا في الحاوى * وان لم يدع الجد الولد حتى أفاق الاب وانما ادعاه الاب بعد ما أفاق في
الاستحسان تصح دعوته هكذا في المحيط

(الفصل الرابع في دعوة ولد الجارية المشتركة) * اذا كانت الامه بين رجلين في ملكهما وولدت
فادعاه أحدهما ثبت النسب وصارت الجارية أم ولد له ويملك نصيب الشريك بالقيمة موسراً كان أو معسراً
ويضمن نصف العقر ولم يضمن من قيمة الولد شيئاً كذا في الحاوى * فان قال المدعى لصاحبه ان هذه الجارية
قد ولدت منك ولداً وادعيتك قبل أن تلد منى وصارت أم ولدك وصدقه صاحبه في ذلك وكذبته الجارية
فانهم لا يصدقون على الجارية وعلى ولدها حتى لا يطل ما ثبت له من الحقوق من جهة المدعى ولا يطل
الضمان من المدعى ولكن يضمن المقر نصف قيمتها أم ولد ومن مشايخنا من قال هـذا قوله ما أملى قول
أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلا يضمن المقر للقر له شيئاً وقيل لا بل هو قولهم جميعاً والاول أشبه وأقرب الى
الصواب فان اكتسب الجارية كسباً أو قتلت هي أو ولدها فذلك كله للقر ولو قال هذا المدعى للشريك
كنت أنت فتتها أنت قبل هذا وصدقه الشريك في ذلك فالامه تعتق ولا ضمان على الواطي في نصف قيمتها ولا
في نصف عقرها * جارية بين اثنين قال أحدهما هذه أم ولدى وأم ولدك أو قال أم ولدنا فان صدقه صاحبه
في ذلك صارت الجارية أم ولدهما ولا ضمان لواحد منهما على الآخر كالوادعيه معاوان كذبه صاحبه في
ذلك ضمن المقر للشريك نصف قيمتها موسراً كان أو معسراً وضمن أيضاً نصف العقر للشريك ثم يكون نصف
الجارية أم ولد للقر ونصفها موقوف بمنزلة أم الولد فان عاد الشريك الى التصديق صارت أم ولد بينهما ويرد
ما أخذ من الضمان وان لم يعد الى التصديق فنصفها أم ولد للقر ونصفها موقوف بمنزلة أم الولد تخدم المقر
يوماً أو وقف يوماً فان مات أحدهما ففي فصل التصديق عتقت أيهما مات ولا سعاية عليه الحي في قول أبي
حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما عليها السعاية وفي فصل التكذيب كذلك تعتق أيهما مات ولا سعاية عليها

* ولو تزوجها على غير الاب
والجد من غير كف لم يذكر
والقياس على مسئلة التقصير
في المهر يقتضى ان لا يجوز
هذا النكاح بلا خلاف *
القاضى اذا زوج المغيبة
من نفسه فهو نكاح بلاولى
لان القاضى رعية في حق
نفسه * وكذا اذا زوج من
ابنه لا يجوز لانه بمنزلة الحكم
وحكم القاضى لابنه باطل
بخلاف سائر الاولياء
حيث يجب عزل الابن العمان
يزوج بنت عمه من نفسه أو
ابله * (الثامن في نكاح
الصغار) * قبض الاب
مهرها وهي بالغه أو لا
وجهنزها به أو قبض مكان
المورعين ليس لها ان لا تجوز
لان ولاية قبض المهر الى
الآباء وكذا التصرف فيه *
ولو اجتمع وليان متساويان
في الدرجة ملك كل
النكاح لعدم تجزى الولاية
بخلاف الجارية المشتركة
لان الملك تجزى فلا يملك
أحدهما التزوج * كل عقد
له تجزى حال العقد يتوقف
وما لا فلا * أعتق الصغير
على مال أو وهب وقبضه
الوهاب له أو زوج عبده ثم
كبر فجاز لا يصح لانه لا يجزله

أو ان التصرف * ولو زوج أمته فجاز له ما لم يبلغ جاز لان له مجزاً * ولو زوج القاضى مغيرة لاولى لها ان في منشوره صح
والالا وان عقد وليس في منشوره ثم أذن له فيه فجاز لا يجوز قال الصدا الصحيح انه يجوز أصله في الجامع * أمر عبده ان يتزوج وقد كان
تزوج قبله فجاز النكاح جازاً استحسننا ولو عتق يجوز بلا اجازة * ولها أن يهاشم الجد وان علما لا يوين ثم لاب ثم نهم على هذا الترتيب
ثم الم لا يوين ثم الم لا يوين ثم نهم على هذا الترتيب وان لم يكن عصبه فولى العناقة ثم ذوالارحام الرجل والمرأة سواء وكذا اولادهم فيه

سواء عصبة مولى العتاقة ثم ذوى الارحام وقال محمد رحمه الله تعالى ليس لذوى الارحام ولاية ولا ولاية الاعتراض في التزويج من غير كف
لا تثبت لذوى الارحام وانما تثبت ذل للعصبات بخلاف والاخت تقدم على الام حال عدم العصبة قال الامام السرخسي انكاح الاخت
والعمة وبنت الاخ وبنت العمة التي من قبل الاب يجوز اجماعاً انما الخلاف في الام والخالة ونحوها ودعوا الاجماع يصح في الاخت لافي
العمة وبنت الم لا بثبوت الولاية لذوى الارحام مختلف وفي شرح الطحاوى (١٢١) ذكر الخلاف في السك في شرح الشافى

الاقرب الام ثم البنت ثم
بنت الابن ثم بنت ابن الابن
ثم الاخت لاب وأم ثم لاب
ثم لام ثم أولادهم ثم العمت
ثم الاخوال ثم الخالات ثم
بنات الاعمام والجد الفاسد
أولى من الاخت عند الامام
ويبقى بما ذكر في الشافى ان
الام مقدمة على الاخت ولا
ولاية للقاضي الا اذا كان
قريباً ولياً وهذا الاختلاف
بناء على اختلاف فهم في تزويجها
نفسها وقد ذكرناه * والولى
من كان أهلاً لليراث وهو
عاقلاً بالغ * زوج بنته الصغيرة
من ابن كبير رجل بلا اذن
الابن وقبل عنه أبوه ثم مات
الابن قبل الاجازة بطل
النكاح ولو كانت
كبيرة أيضاً والمسئلة بحالها
فزوجها الاب بلا اذنها
لا ينعقد ولو غاب الاقرب
تنقل الولاية الى الابعـد
وأجمعوا ان الاقرب اذا عضل
تنقل الولاية الى الابعـد
وفي الفتاوى زوج الصغيرة
الاب من غائب وقيل رجل
عنه فمات الاب وأجاز
الغائب النكاح صح * غير
الاب والجد اذا زوج الصغيرة
من رجل يعقد مرتين مرة
بالسمية ومرة بدونها لان

للمنكر وان مات المنكر عتقت ولا سعاية عليها المقر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً لهما كذا في المحيط
* ولو كانت الجارية بين ثلاثة أو أربعة أو خمسة فادعوه معافوها بينهم جميعاً ثابت نسبته منهم والجارية
أم ولدهم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يثبت من أكثر من اثنين وقال
محمد رحمه الله تعالى لا يثبت من أكثر من ثلاثة كذا في البدائع * واذا كانت الانصبا مختلفة فالحكم في
حق الولد لا يختلف أما الاستيلاء فثبت في حق كل واحد بمحضته كذا في الحاوى * دعوة الولد اذا تعذر
اعتبارها دعوة الاستيلاء تعذر دعوة التحرير قال محمد رحمه الله تعالى في الزيادات جارية بين رجلين ولدت
لستة أشهر فصاعداً منذ ملكها ثم جاءت بولد آخر بعد ذلك لستة أشهر فصاعداً منذ ولدت الولد الاول فقال
أحد المولدين الاصغرى والاكبر ابن شريكى فان صدقه شريكى يثبت نسب الولد الاصغر من مدعى الاصغر
ونصير الجارية أم ولدها مدعى الاصغر وضمن مدعى الاصغر لشريكى نصف قيمة الجارية موسراً كان أو معسراً
وضمن نصف عقرها أيضاً ولا يضمن من قيمة الولد شيئاً ويثبت نسب الولد الاكبر من مدعى الاكبر ويصير
مدعى الاكبر معتقاً للاكبر وهو مشترك بينهما وعلى مدعى الاكبر نصف قيمة الاكبر لشريكى كان موسراً
وان كان معسراً سعى الاكبر في نصف قيمته ولا تصير الجارية أم ولدها مدعى الاكبر ويضمن مدعى الاكبر نصف
العقر لمدعى الاصغر وهذا اذا صدق شريكى فاما اذا كذبه فالجواب في حق مدعى الاصغر ما ذكرنا ولا يثبت
نسب الاكبر من واحد منهما ولكن يعتق الاكبر ويكون حكمه حكم عبده مشترك بين اثنين شهماً أحدهما على
صاحبه بالعق وصاحبه منكراً هذا الذى ذكرنا كله اذا قال أحد المولدين الاصغرى والاكبر ابن شريكى
فأما اذا قال الاكبر ابن شريكى والاصغرى فأن صدقه شريكى في ذلك يثبت نسب الاكبر من الشريك
المصدق وصارت الجارية أم ولدها مدعى الاصغر نصف قيمتها ونصف عقرها موسراً كان أو معسراً
ولا يضمن من قيمة الولد شيئاً وفي الاستحسان يثبت نسب الاصغر من مدعى الاصغر ويضمن مدعى الاصغر
قيمة الاصغر لشريكى وجميع عقرها وذكر في كتاب الدعوى أنه يضمن نصف العقر واذا كذبه شريكى يثبت
نسب الولد الاصغر من مدعى الاصغر وصارت الجارية أم ولدها مدعى الاكبر نصف قيمتها ونصف عقرها
ولا يضمن من قيمة الولد شيئاً ولا يثبت نسب الاكبر من الشريك هكذا في المحيط * رجلان اشتريا جارية فولدت
لستة أشهر فادعى أحدهما الولد والاخر الام فالدعوة دعوة صاحب الولد والجارية أم ولدها والولد
ويضمن نصف العقر لشريكى ونصف قيمة الجارية أم ولدها وضمن الاكبر نصف قيمتها ونصف عقرها
صححت دعوة كل واحد ومدعى الام لا يضمن لشريكى ولا تسعى له الامة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى
وعندهما يضمن نصف قيمته ان موسراً وتسعى فيه ان كان معسراً ولا يضمن نصف العقر ولا يضمن مدعى
الاول للثاني قيمة الولد ولا قيمة الجارية ولا عقرها فان ولدت الجارية بنتا لستة أشهر من وقت الشراء ثم البنت
ولدت فادعى أحدهما الولد الاول والاخر الثاني معا والجد حية أو ميتة صححت دعوة كل واحد فصارت الجدة
أم ولدت الاول وعليه نصف قيمته ونصف عقرها ولا يلزمه قيمة الولد ويضمن مدعى الصغير للكبرى نصف
عقرها وهو الاصح ويضمن مدعى الكبرى نصف قيمة الجدة ونصف عقرها ولا يضمن شيئاً من قيمة الكبرى
فان كانت الجدة قتلت قبل الدعوة فأخذ قيمتها بينهما نصفين ثم ادعى الم يضمن من قيمة الجدة شيئاً ويضمن
مدعى الكبرى لا آخر عقر الجدة بالاقرار بالوطء ولا يضمن من قيمة الام شيئاً عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى

(١٦ - فتاوى رابع) العقد الاول ان كان فيه نقصان تسمية يصبح الثاني به المثل وانما لا يذ كر المهر في العقد الثاني لان عند
البيع ان جدد الحال مهر يلزم الثاني أيضاً فلعل قاضى يراه ويقضى عليه بهما والثاني انه ان كان حلف بطلاق كل امرأة بزوجها
ينعقد النكاح الثاني وان زوجها الاب والجد فكذا لا يعقد عندهما للعنين وعند الامام للعنى الثاني لانهم ما يملكان الخط والزينة عن
مهر المثل * غير الاب والجد زوج الصغيرة من رجل جده معتق قوم وآباء الصغيرة أحراراً أو زوج من رجل جده كافر فاسلم فادركت الصغيرة

واجازت النكاح لا يصح * صبي تزوج بالغة وغاب وتزوجت المرأة بآخر وحضر الصبي وقد بلغ وأجازان تزوجت قبل بلوغه جاز وان بعد بلوغه واجازته ان كان النكاح الاول بهر المثل أو بما يتغاب فيه لا يجوز النكاح الثاني وان بما لا يتغاب فيه ان للغير أب أو جد جاز النكاح الاول لان له مجيزا فيتوقف والام يتوقف فيجوز النكاح الثاني * أراد الدخول بالصغيرة ان بنت خمس لا يدخل وان تسع ايدخل وقيل ان هي ضخمة يدخل بها وان مهزولة لا أو أكثر المشايخ (١٣٣) على ان لا عبرة للسلب للطاقة وكذا اختان الصبي * (مسائل المجنون) * ولاية

وعنده ما نصف قيمة الام ان كان موسر او مدعي الصغرى لضمان عليه والوالد الا كبر للذي ادعاه ولا تصير أم ولد الثاني وان ولدت الجدة ولدا الاقل من ستة أشهر والمسئلة بهاها بطلت دعوة الكبرى وصحت دعوة الصغرى وأمه أم ولده ويضمن نصف قيمة الكبرى لشريكه ونصف عقرها وصارت أم ولده ومدعي الكبرى يضمن نصف قيمة الجدة لشريكه وصارت أم ولده ان كانت حية ولا تصير أم ولد ان كانت ميتة كذا في محيط السرخسي * رجلان اشترى جاربه فولدت في ملكهما ولدا الاقل من ستة أشهر فادعى الولد أحدهما صحت دعوته وكانت الجارية أم ولده وضمن لشريكه نصف قيمتها يوم ادعى الولد موسرا كان أو معسرا ولا يضمن لشريكه شيئا من عقرها فالجواب في الولد كالجواب في العبد اذا كان بين اثنين اعتقه أحدهما كذا في المحيط * اذا كانت الجارية بين رجلين فجاءت بولدين فادعى كل واحد أحدا الولدين فان جاءت بهما في بطن واحد فادعى أحدهما الا كبر والاخر الاصغر وخرج الكلام منهما ما جعلا معا ثبت النسب منهما ما جعلا فاما اذا سبق أحدهما بالدعوة فيثبت نسب الولدين منه وعقها وصارت الجارية أم ولده ويغرم نصف قيمة الجارية ونصف العقر لصاحبه ولو لولد في بطنين مختلفين فادعى أحدهما الا كبر والاخر الاصغر وخرج الكلام منه - ما معا ثبت نسب الا كبر من مدعي الا كبر وعق وصارت الجارية أم ولده ويغرم نصف قيمة الجارية لمدعي الاصغر مع نصف العقر ويثبت نسب الاصغر من مدعي الاصغر في الاستحسان ويغرم العقر لمدعي الا كبر هذا اذا خرج الكلام منهما ما معا ولوا دعي الا كبر ولا يثبت نسب الا كبر وعق وصارت الجارية أم ولده ويغرم للاخر نصف قيمة الجارية مع نصف العقر بعد ذلك لو ادعى الاخر الاصغر فقد ادعى ولداً أم ولد الغير فيحتاج الى تصديقه فلو صدقه ثبت النسب وتكون كام الولدان كذبه لا يثبت النسب ولو أن أحدهما ادعى الاصغر أو لا اعتق الاصغر ويثبت نسبه منه وصارت الجارية أم ولده ويغرم نصف قيمة الجارية للاخر مع نصف العقر والا كبر رقيق بينهما واذا ادعى الاخر الا كبر بعد ذلك صار كعبد بين اثنين اعتقه أحدهما عتق نصيبه ويثبت نسبه منه والاخر بالخيار ان شاء عتق وان شاء استسعى وان شاء ضمن المعتق ان كان موسرا وان كان معسرا فله الخيار بين السعاية والعتق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما ان كان موسرا فله الضمان وان كان معسرا فله السعاية لا غير هكذا في شرح الطحاوي * رجل مات وترك اثنين وجارية فظهرهم احبل فادعى أحدهما ما أن الحبل من أبيه وادعى الاخر أن الحبل منه وكانت الدعوة منهما معا فاحبل من الذي ادعاه لنفسه ويغرم الذي ادعاه لنفسه نصف قيمته ونصف عقرها لشريكه وكذلك ان كان الذي ادعاه لنفسه سبق بالدعوة فان كان الذي ادعى الحبل للاب بدأ بالافراق لم يثبت من الاب بقوله ولكن يعتق عليه نصيبه من الام وما هو في بطنها كذا في المبسوط * ولا يضمن المدعي لاختيه شيئا لامن الام ولا من الولد كذا في المحيط * وتجوز دعوة الاخر ويثبت نسب الولد منه ولا يضمن من قيمة الام شيئا ويضمن نصف عقرها ان طلب ذلك أخوه كذا في المبسوط * أمة بين رجلين ملك أحدهما نصيبه منذ شهر والاخر منذ ستة أشهر فجاءت بولدين فادعاهما فهو لا قدمهما ملكا ويضمن نصف قيمتهما ونصف العقر ولم يذكر في الكتاب لمن يضمن وينبغي أن يضمن البائع لا لصاحبه وعلى البائع أن يرد جميع الثمن الى صاحب الملك الاخر قال مشايخنا ينبغي أن يضمن جميع العقر لصاحبه لانه ظهر أنه أقر بوطه أم ولد لصاحبه كذا في محيط السرخسي * هذا اذا علم المالك الاول من المالك الاخر فاما اذا لم يعلم فيثبت نسب الولد منهما

الاب عليه ثابتة اذا بلغ مجنونا أو معتوها أو بلغ عاقلًا ثم جن أو عتقه قال الفقيه أبو الليث عنده الثاني لا تعود خلافا لمحمد رحمه الله تعالى وقال المبدائي عند الثلاثة تعود خلافا لفرير بل تعود الى السلطان والاب اذا جن أو عتقه لا يثبت للابن الولاية في ماله وفي حق التزويج تثبت لكنه للابن عندهما ولا يسه عند محمد رحمه الله وكذا الاختلاف في الجدة مع الابن والجدة أولى من الاخ عنده وعندهما سواء * اجمع الجدة الفاسد والاخت عند الامام الولاية للجد * وشمول الجنون أكثر السنة اطباق عند الامام الثاني وفي رواية عنهما أن أكثر من يوم وليلة فاطباق وقال محمد سنة كاملة وفقدته في رواية بتسعة أشهر وفقدته الامام في رواية بشهر وبه يفتى ولم يقدره بشئ في أخرى * وان يجن وبقوى يفقد تصرفه حال الافاقة فلا يثبت عليه ولاية أحد لوجنونه يوما أو يومين والمعتوه من كان فليس الفهم محتلط الكلام فاسد التدبير لانه لا يضرب ولا يشتم كالمجنون * الاب والوصي يملكان تزويج أمة اليتيم لانه كسب واراحة مؤنة عنه لا عبده ويملك تزويج أمة من عبده في القياس وهو رواية بشر عن الامام الثاني وتصير وفي الاستحسان لا وهو قول محمد * والوصي لا يملك انكاح الصغرى والصغيرة وان أوصى اليه به وعن الامام انه يملك ان أوصى اليه * تزويج الولية ثم ادعى انه كان فضولا لا يصدق واذا كان الصبي يعقل فقبل النكاح واجازه الولي يصح * ومن يعول الصغير والصغيرة لا يملك الانكاح اذا زوجت الام الصغيرة ليس لها ولي جاز عند الامام لكن الاحتياط ان لا يدخل بها الزوج حتى يبلغ فتجيز النكاح للخلاف في صحة هذا

تزوج أمة اليتيم لانه كسب واراحة مؤنة عنه لا عبده ويملك تزويج أمة من عبده في القياس وهو رواية بشر عن الامام الثاني وتصير وفي الاستحسان لا وهو قول محمد * والوصي لا يملك انكاح الصغرى والصغيرة وان أوصى اليه به وعن الامام انه يملك ان أوصى اليه * تزويج الولية ثم ادعى انه كان فضولا لا يصدق واذا كان الصبي يعقل فقبل النكاح واجازه الولي يصح * ومن يعول الصغير والصغيرة لا يملك الانكاح اذا زوجت الام الصغيرة ليس لها ولي جاز عند الامام لكن الاحتياط ان لا يدخل بها الزوج حتى يبلغ فتجيز النكاح للخلاف في صحة هذا

النكاح * غاب الولي أو عضل أو كان الأب والجدة فاسقة فلا فاضى أن يزوجهما من كف * زوج الأب بعد حال حضور الأقرب وتوقف على إجازة الأقرب وغاب الأقرب لا يجوز النكاح إلا بإجازة بعد تحول الولاية إليه إذا كان الأقرب لا يدري أين هو فزوجهما لا بعد ثم علم أن الأقرب كان في مصر يجوز لأنه إذا لم يعلم أين هو لا ينتظر السكف فيكون كالغيبه المنقطعة * (نوع آخر) * إذا أعطى الأب أرضاً للمهر امرأة ابنه ولم تقبض المرأة حتى مات الأب لا تلك القبض وان كان ضمن المهر والمسئلة بمجالها ملكت (١٣٣) القبض بعد الموت لأن الهمة لا تتم بلا قبض وفيما إذا ضمن بقى فلا

يطلق بالموت * تبرع الأب لمهر الابن ورد الابن النكاح عاد المهر إلى الأب كافي سائر الديون * إذا تبرع أحد بقضاء الدين ثم علم أنه لا دين عاد إلى المتبرع وضمان الأب مهرها على ابنه لا يصح بلا قبول المرأة وأن أدى في الصبا لا يرجع بلا شرط الرجوع بخلاف الوصي والاجنبي إذا ضمن باهر الأب يرجع على الأب وإن ضمن الأب في الصحة وأدى في المرض يرجع خلافاً لإمام الثاني فإن مات الأب قبل الاداء خیرت ان شاءت أخذت من الابن وان شاءت من التركة ثم بعد ذلك ترجع الورثة على الابن عندنا * وإذا قال الأب زوجت فلانة من ابني على كذا لا يلزم الأب المصدق بلا ضمان وإن أشهد الأب عند الاداء أنه يؤدي ليرجع على الابن رجوع وإن لم يشهد عند الضمان وإن كبر الابن ثم أدى يرجع ان أشهد والالا * وفي البيع اشترى للصغير أو الصغيرة سوى الطعام والكسوة وأعطى الثمن من مال نفسه يرجع بلا شرط

وتصير الجارية أم ولد لها ولا عقير على واحد منهم ما لصاحبه وبضمنه ان نصف العقر للبائع وإلى هذا مال شيخ الاسلام وبعض مشايخنا قالوا لا عقير على واحد منهم ما أصلا وإلى هذا مال شمس الأئمة السرخسي والاول أشبهه بأصول أصحابنا هكذا في المحيط * أمة بين رجل وصغير ولدت فادعى الرجل وأبو الصغير ثبت من صاحب الرقبة كذا في محيط السرخسي * أمة بين رجلين جاءت بولد فادعاه أحدهما في مرض موته صحت دعوته وبثبت نسب الولد منه وتصير الجارية أم ولد وتعتق من جميع المال إذا مات - وهذا إذا كان الولد ظاهراً أما إذا لم يكن ظاهراً فاعتق من الثلث كذا في المحيط * لو كانت جارية بين رجل وأبيه فولدت فادعاه معالجته ابن الأب استحساناً وضمنته نصف قيمة الأم ونصف عقرها وضمنت الابن نصف العقر أيضاً فيكون قصاصاً وكذا الجد أبو الأب إذا كان الأب ميتاً وأما الأخ والعلم والاجنبي فهم كلهم سواء كذا في الحاوي * ولو كان بين الجد والخالف جارية فادعاه جميعاً والأب قائم ثبت النسب من جميعاً كذا في شرح الطحاوي * ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى في رجل وطئ جارية مشتركة بين ابنه وبين أجنبي فولدت قال عليه نصف قيمة الأم للابن وعليه لآخر نصف قيمتها ونصف عقرها كذا في المحيط * روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في جارية بين رجل وابنه وجده جاءت بولداً دعوا جميعاً فالجد أولى وعليه ما مهر تأم للجد إذا صدقهما بالجد أنهم موطنها فإن لم يصدقهما فلا شيء عليهما ولا تحمل - هذه الجارية للجد وإن كذبها في الوطء فليس هذا كالابن إذا ادعى أنه وطئ جارية أبية وكذب الأب فانما لا تحرم عليه كذا في الحاوي * الأمة إذا كانت بين مكاتب وحرفولدت فادعى المكاتب نسب الولد حتى ثبت نسب الولد منه ضمن نصف قيمة الجارية ونصف عقرها الشريك وإذا كانت بين حرو وعبد تاجر وولدت ولداً فدعى العبد نسب هذا الولد حتى ثبت نسب الولد منه لا يضمن العبد من قيمة الجارية لشريكه شيئاً كذا في المحيط * وإذا كانت بين حرو ومكاتب فالحر أولى كذا في الحاوي * جارية بين مسلم وذمي ولدت فادعاه فهو ابن المسلم عندنا فإن كان الذي قد أسلم ثم جاءت الأمة بولد فادعاه فهو ابنهم ما ويرثانه سواء كان العلوق بالجارية قبل اسلام الذي أو بعده وإذا كانت الأمة بين مسلمين فارتد أحدهما ثم جاءت بولد فادعاه فهو ابن المسلم منه - ما عقلت قبل ارتداد الآخر أو بعده وإذا صار المسلم أولى بالولد صار الجارية أم ولده وضمن للتردمثل قيمتها وبقاصان في العقر كذا في المحيط * ولو كانت بين مسلم وذمي ثم ارتد المسلم ثم ادعاه فهو ابن المرتد وهي أم ولده وبضمن نصف قيمتها ونصف عقرها وبضمن الذي له نصف العقر وإن سبق أحد الشريكين بالدعوة في هذه الفصول كلها فهو أولى كذا في الثامن كان كذا في الحاوي * أمة بين مسلم ومهر تدفعها ثبوت من المسلم كذا في محيط السرخسي * ولو كانت بين مجوسى وكفى في الاستحسان يثبت من الكتابي كذا في شرح الطحاوي * أمة بين مسلم وذمي ومكاتب ومدر وعبد فادعوا فالحر المسلم أولى وعلى كل واحد العقر بحصة الشريك كذا في محيط السرخسي * إذا كانت الأمة بين مجوسى حرو وبين مكاتب مسلم جاءت بولد فادعاه فهو ابن المجوسى كذا في المحيط * أمة لذى باع نصفها من مسلم ثم ولدت لاقل من ستة أشهر فادعاه فهو ابن الذي ويطلق البيع كذا في المبسوط * إذا كانت الأمة بين رجلين فعقلت ثم باع أحدهما نصيبه من صاحبه ثم وضعت لاقل من ستة أشهر فادعاه المشتري ثبت نسبها منه ويطلق البيع ويسترد الثمن وبغرم حصة البائع من قيمتها وعقرها وكذلك لو كان البائع هو الذي ادعاه كذا في الحاوي * ولو ادعاه فهو ابنه ما هكذا في المحيط

الرجوع وإن كان للصبي دين على أبيه فادى المهر ولم يشهد ثم زعم أنه أدى من الدين صدق الأب إن كان صغيراً وإن كان كبيراً لا يكون متبرعاً لأنه لا يملك الاداء بغير أمره * ذهبت الصغيرة إلى بيت الزوج قبل قبض الصداق فلن هو أحق بأمرها كها قبل التزوج مانع من الزوج حتى تأخذ كل المهر * غير الأب والجد إذا أسلم الصغيرة قبل قبض كل المهر فالتسليم فاسد وفي عرفنا تسليم كل المهر لا يلزم لأنه يكون مؤجلاً عرفاً والأب إذا سلمها قبل قبض المهر يملك الاسترداد بخلاف ما إذا سلم المبيع قبل قبض الثمن حيث لا يملك الاسترداد والأب مالئ لمطالبة صداق

الصغيرة وان لم يكن للزوج الانتفاع به الا انه يجب بالخلو والنفقة لا يجب قبل ان تصير محلا للاستمتاع * ادعى الدخول وعدم مكنتها من منع
نفسه امنه بعده بقبض الصداق وادعت منعه من الوطء فالقول قولها او الخلو ليست كالدخول هنا وفي حق الرجعة بخلاف تأكد المهر
والعدة * ولو ادعى الاب انهم ابكروا ولم يسلمها الى الزوج وطالب المهر ليسلمها اليه وزعم الزوج الدخول وعدم مكنته المنع لاخذ المهر وطلب من
القاضي ان يحلفه لعدم علمه بوطئه ذكر (١٣٤) الخصاف انه لا يحلف وقال الصدر يحتمل ان يحلف وقيل الاصل في هذه المسئلة ان قبل

نهي البنت البالغة للاب
طلب صداقها وقال في المنتقى
لا يملك الطلب الا بولايتها غير
انه ان دفع اليه برئ * أقر
الاب بقبض الصداق ان
بكر اصدق وان ثيبا لا * طالب
الختن بتسليم الصداق
لا يشترط احضار المرأة
بخلاف البسيع حيث يشترط
احضار المبيع الا اذا خاف
الزوج انه لا يسلمها اليه بعد
تسليم المهر فانه يؤمر ان
يجعلها مهيا للتلقي ثم يسلم
المهر وقال الامام الثاني
يستوثق بكنيل * ولا يملك
أبوا البالغة قبض غير المسمى
من المهر الا في بلد جرى
التعارف بذلك بان كانوا
ياخذون عوض الصداق
ضما معا أو متاعا لانه شراء
لا قبض للمهر وان كانت
صغيرة أخذ للمهر ماشاء مطلقا
والوصى لا يملك قبض المهر
الا اذا كانت صغيرة وليس
لغير الاب والجد قبض مهرها
صغيرة كانت أو كبيرة الا اذا
كان الولي هو الوصى فملك
كسائر الديون * قبض الولي
مهرها ثم ادعى الرد على الزوج
لا يصدق اذا كانت البنت
بكر لانه يلى القبض لا الرد
وان كانت ثيبا يصدق لانه

*) (الفصل الخامس في دعوة الخارج وذى اليد ودعوة الخارجين) * صغير لا يتكلم في يد رجل يدعيه أنه
ابنه يثبت النسب منه استحسانا اذا لم يعبر عن نفسه وان ادعاه آخر أنه ابنه يثبت نسبه صدقه وذو اليد أو
كذبه استحسانا لا قبا ساولو ادعاه ذو اليد ورجل آخر وذو اليد أولى ولو سبق أحدهما بالدعوة فهو للسابق
كذا في محيط السرخسي * قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل لو أن حرامسما في يديه غلام يدعى أنه ابنه
جاء مسلم خرا وذى أو عبد وأقام بينة أنه ابنه ولا بينة له صاحب اليد قضى بنسبه من المدعى ذكر شيخ الاسلام
ويكون الولد حرا في ذلك كله وذكر شمس الأئمة الخلو في ويكون الصبي حرا الا في العبد خاصة وهو الاشبه
كذا في المحيط * الخارج وذو اليد أقام البينة على البسوة وذو اليد أولى كذا في محيط السرخسي * وان
أقام كل واحد من الخارج وذو اليد البينة أنه ابنه من امرأته هذه قضى بنسبه من ذى اليد ومن امرأته
وان وجدت هي ذلك وكذلك لو وجد الاب وادعت الام هكذا في المبسوط * اذا كان الصبي في يد رجل أقام
رجل البينة أنه ابنه ولده من أمته هذه منذ أكثر من ستة أشهر وأقام الذي في يديه بينة أنه ابنه من أمته هذه
منذ ستة والصبي مشكل السن فالبينة بينة الذي في يديه كذا في المحيط * زوجان رقيقان في أيديهما صبي
يقسم البينة أنه ابنهما وأقام حردى أو مسلم أنه ابنه من امرأته الحرة هذه يقضى الحر كذا في محيط
السرخسي * لو كان الصبي في يد رجل فأقام رجل البينة أنه ابنه ولم ينسبه الى أمه فانه يقضى به للمدعى
وكذلك اذا كانت الام هي المدعية كذا في المبسوط * صبي في يد ذى أقام مسلم بينة من المسلمين أو أهل الذمة
أنه ابنه ولده على فراشه وأقام ذى من أهل الذمة البينة على مثل هذا يقضى للمسلم وان كان شهودا لذى
مسلمين يقضى له دون المسلم كذا في محيط السرخسي * قال محمد رحمه الله تعالى أمة لها ابنان والامة مع
أحد ولديها في يد رجل والولد الآخر في يد رجل آخر فادعى كل واحد منهما أن الام له وأن الابن ابنه
ولده من هذه الامة قضى بالامة وبالولدين جميعا للذى في يديه الامة سواء ولدا في بطن واحد أو في بطنين
مختلفين واذا ادعى كل واحد منهما الامة مع الولد الذى في يديه لا غيرة ان ولدتهم في بطن واحد فهذا الاول
سواء وان ولدتهم في بطنين فان لم يعلم الاكبر من الاصغر قضى بالامة للذى في يديه ويقضى لكل واحد
منهما بالولد الذى في يديه وأما اذا علم الاكبر من الاصغر والا كبر في يدي الامة في يديه فانه يقضى له بالامة
والولد الاكبر ولا يقضى له بالولد الاصغر وان كان الاكبر في يدي الامة ليست الامة في يديه فانه يقضى لكل
واحد منهما بالولد الذى في يديه وأما الامة فقد ذكر في الكتاب أن يقضى به للخارج الذى الاكبر في يديه
هكذا في المحيط * غلام وأمة في يد رجل فأقام آخر البينة أن هذه الامة أمته ولدت هذا الولد منه على فراشه
وأقام ذو اليد البينة أنها أمته ولدت هذا الغلام على فراشه فبينه ذى اليد أولى وهذا اذا كان الغلام صغيرا
أو كبيرا صدق الذي اليد فان كان كبيرا يدعى أنه ابن الآخر فاقضى بالغلام والامة للمدعى كذا في المبسوط
في باب الولادة والشهادة عليها * قال محمد رحمه الله تعالى حره لها ابن وهما في يدي رجل وأقام رجل آخر
بينه أنه تزوجها وأنهم ولدت منه هذا الولد على فراشه وأقام ذو اليد بينة على مثل ذلك فانه يقضى بالولد الذى
اليدسواء ادعى الغلام أنه ابن ذى اليد أو ابن الخارج ولو كان الذى هما في يديه من أهل الذمة وشهوده
مسلمون والذى يدعيه مسلم وشهوده مسلمون والمرأة من أهل الذمة قضيت بالمرأة والولد للذى هما في يديه
وان كانت المرأة مسلمة في هذه الصورة يقضى بالمرأة والولد للمدعى سواء كانت شهود ذى اليد مسلمين أو كانوا

أمين ادعى رد الامة * أدركت وطلمت المهر من الزوج فادعى الزوج انه دفعه الى الاب واقر الاب به لا يصح اقراره عليها وتأخذ من
من الزوج ولا يرجع على الاب الا اذا كان قال عند الاخذ ابرأ منك من مهرها ثم انكرت البنت له الرجوع هنا على الاب * جعل بعض مهرها
مؤجلا والباقي مجالا وذهب البعض كما هو الرسم ثم قال ان لم تجز البنت الهبة فقد ضمن من مالى لا يصح هذا الضمان بعد البلوغ وان قال
ان أنكرت الاذن بالهبة ورجعت عليك فاناضا من صح لانه مضاف الى سبب الوجوب * (نوع في خيار البلوغ) * القرقة التي تحتاج الى

القضاء خمسة الفرق بالحب والعنة وبأن أسلمت المرأة فعرض عليه الإسلام فأبى وفرق بينهما أو فرق بينهما باللعان فهي طلاق في الفصول الثلاثة وبخيار البلوغ والخامس بعدم الكفاءة فهما فسخ وان كان باختيار الزوج حتى لا يجب المهران كان لم يدخل بها وان دخل بها فلها المهر كاملاً ولو زوج المتوهمة أخوها ثم عقدت خيراً وفي الأب والجد والابن لا خيار وكذا إذا زوج الأب والجد الصغير أو الصغيرة ثم بلغا لا خيار لهما خلافاً لابي بكر الأصم فان عنده ثبت الخيار وان كان المزوج أباً قيساً على (١٣٥) الاجارة فانها ما يمكن فسخ الاجارة بعد

البلوغ لا النكاح عندنا والفرق ان الاجارة ليست من المصالح وضعا وانما ملكها الأب مطلقاً والام أيضاً نفسها لا مالها - حالان بها يحصل التأديب وتعلم الاعمال وذلك مجازاً فبالاجرة أخرى فانها لم تكن من المصالح وضعا أمكن الازالة بالبلوغ بخلاف النكاح فانه من مصالح العمر والقاضي اذا زوجهما ثم بلغها المأخيار في الصحيح وبه يقتضي لقصور الشفقة وكذا في الاخ والام لقصور الرأي في أحدهما أو الشفقة في الآخر * وان أدركت بالحيض تختار عند رؤية الدم ولو في اللبس تختار في تلك الساعة ثم تشهد في الصبح وتقول رأيت الدم الآن لانها لو أسندت أفستد وليس هذا بكذب محض بل من قبيل المعارض المستوعبة لآحياء الحق لان الفعل الممتد لا يواهم حكم الابتداء والضرورة داعية الى هذا الى غيره فلا يصح بعد الصبح مثله ويطل الخيار بالرضا صريحاً ودلالة كطلب النفقة منه لا بالكل طعمه أو خدمته ولا بتكليفها نفسها منه ويطل رضاه بدخولها وتسليم المهر اليها لا بالسكوت * تزوج الصغير

من أهل الذمة كذا في المحيط * ولو أقام البينة أنه تزوجها في وقت وأقام ذو اليد البينة على وقت ودونه فأنى أقضى به المذمى كذا في المبسوط * ولو أقام ذو اليد بينة أنها امرأتها تزوجها وولدت هذا الولد منه على فراشه وأقام آخر بينة أنها أمته وولدت هذا الغلام في مده على فراشه فانه يقضى بالولد للزوج وبذلك الامه للمذمى وكان الولد مع الامه مملوكين له الآن الولد يعتق باقرار المذمى وتصير الجارية أم وولده باقراره أيضاً قال الآن بشهدش ودامدعى أنها غربة من نفسها بأن زوجت نفسها على أنها غربة فحينئذ يكون الولد حراً بالقيمة كذا في المحيط * لو أن رجلاً في يده أمة لها ولد فأقام آخر البينة أنها أمة أبيه وولدت هذا الغلام على فراشه أبيه وأبوه ميت وشهدا خرون أنها أمة للذي هي في يده وولدت هذا الولد في مده وعلى فراشه وأنه ابنه قضيت بالولد لليت الذي ليست في يده وجعلت الامه حرة وولدها لليت ولا أقضى للذي هي في يده بشئ من ذلك كذا في الحاوى * لو كان الصبي في يد رجل فأقامت امرأته البينة أنها بنته قضيت بالنسب منها وان كان ذو اليد يدعيه لم يقض له به ولو لم تقم المرأة الا امرأته واحدة شهدت انها ولده فان كان ذو اليد يدعي أنه ابنه أو عبده لم يقض للمرأة بشئ وان كان الذي في يده لا يدعي فأنى أقضى به للمرأة بشهادة امرأته واحدة وهذا استحسان كذا في المبسوط * صبي في يدي امرأته ادعت امرأته أخرى أنها ابنتها وأقامت على ذلك امرأته وأقامت المرأة التي في يدها امرأته أنها بنتها يقضى لاتي في يدها ولو شهدت لكل واحدة منهن ما رجحان يقضى لذات اليد ولو شهدت لصاحبة اليد امرأته واحدة وشهد للخارجة رجحان يقضى للخارجة كذا في المحيط * صبي في يد رجل لا يدعيه فأقامت امرأته البينة أنها ابنتها وولده وأقام رجل بينة أنه ابنه وولده على فراشه ولم يسهو أمه جعلته ابن الرجل والمرأة وكذلك لو كان في يد المرأة ومن ضرورته القضاء بالفراش بينهما كذا في المبسوط * قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى الى رجحان خارجان أقام كل واحد البينة أنه ابنه وولده على فراشه من امرأته هـ ذم جعل ابن الرجلين والمرأتين وقال يجعل ابن الرجلين لا غير كذا في محيط السرخسي * قال محمد رحمه الله تعالى صبي في يدي رجل جائر رجحان وادعى كل واحد منهما أنه ابنه وأقاما على ذلك بينة قضى بنسبه منهما وان وقتت احدي البنتين وقتاً في الاخرى ينظر الى سن الصبي فان كان موافقاً لاحد الوقتين مخالفاً للوقت الآخر يقضى الذي كان وقته موافقاً لسن الصبي وان كان مخالفاً لهما لوقتين بقيت مشكلاً للوقت الاخر يقضى للمشكك وان كان مشكلاً للوقتين نحو أن شهد أحدهما فبقين أنه ابن تسع سنين وشهد الفريق الاخر أنه ابن عشرين سنين وهو يصلح ابن تسع سنين وابن عشرين سنين فعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يسقط اعتبار التاريخ ويقضى بينهما باتفاق الروايات وذكره شمس الأئمة الحلواني في شرحه وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فذكر في عامة الروايات أنه يقضى بينهما قال وهو الصحيح هكذا في المحيط * لقيط ادعاه رجحان أقام أحدهما البينة أنه ابنه وأقام الاخر البينة أنها ابنته فاذا هو خنثى فان كان يول من مبال الرجل فهو لمذمى الابن وان كان يول من مبال الجارية فهو لمذمى البنت فان بال منهما فالحكم للاسبق فان بال منهما معاً لم يسبق أحدهما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا على بذلك فية قضى بينهما ولا يقضى باكثرهما ولو كان يخرج منهما على السواء فهو مشكك بالاتفاق كذا في شرح المنظومة * لو ادعى عبد مسلم أنه ابنه وولده على فراشه من هذه الامه وادعى ذمى أنه ابنه وولده على فراشه من امرأته هـ ذم قضى للحر الذي كذا في المبسوط * صبي في يدي رجل يدعي نسبه خارجان أحدهما

أو الصغيرة بغير إذن الولي ثم بلغا لم يجز نكاحهما حتى يميزا بعد البلوغ والعبد والامه اذا تزوجا أو اعتقا جاز بلا اجازتهم * (التاسع في نكاح البكر) * ان فلاناً وفلاناً وفلاناً يخطبك أو بنى فلاناً أو جبراني وهم يعرفون ويحسون فسكتت فتزوجها صح وان كانوا لا يحسون لا وبعض المتأخرين شرطوا في الاستمارة كذا في الصداق والصحيح خلافه لانه لا يشترط في النكاح فكذا فيه * استأمرها فقالت لا أرضى أو لا أریده فتزوجت وسكتت صح النكاح وان قالت كنت قلت لا أریده لا يصح وان بلغها خبر النكاح فقالت لا أرضى ثم قالت رضيت لا يصح

لان المنسوخ لا تلحقه الاجازة وعن هذا قال المشايخ المستحسن تجديد النكاح عند الزفاف لان البكر عسى تظهر الرد عند السماع ثم لا يفيد رضاها والسكوت رضائي مسائل * سكوت البكر عند النكاح * وعند قبض الاب والجد مهرها وبناً الزوج عن المهر * ولده ولد فقهه أو ان الولادة أو بعد يوم أو يومين صح وان سكنت حتى مضى أيام ثم نفي لا يصح وكذا اذا ولدت جارية التي هي أم ولده وسكنت صح وكذا لو سكنت المولى في هذه المدة لا يصح نفيه بعده (١٢٦) وكذا لو سكنت عند التهنئة وكذا سكوت الشفيع رضا بخلاف ما اذا حلف لا يسلم الشفعة فسكت حتى بطلت

مسلم والاخر ذمى وأقام كل واحد منهما بيته من المسلمين أنه ابنه قضى بالنسب من المسلم ويرجع المسلم على الذي يحكم الاسلام كذا في المحيط * لو ادعى يهودى ونصرانى ومجوسى وأقام كل واحد منهم البيعة قضيت لليهودى والنصرانى كذا في المبسوط * صبى في يدي رجل ادعاه حرم مسلم أنه ابنه من هذه المرأة وادعاه عبد أو مـ كاتب أنه ابنه من هذه المرأة قضى للحر ولو ادعاه عبد أنه ابنه ولد على فراشه من هذه الامة وادعاه مكاتب أنه ابنه ولد من هذه المكاتبه قضى للمكاتب كذا في المحيط

* (الفصل السادس في دعوة الزوجين والولد في أيديهما أو في أيدي أحدهما) * اذا كان الصبي في يد الرجل وامرأته فادعى الرجل أنه ابنه من غيرها وادعت المرأة أنه ابنها من غيره فهو ابنهما جميعاً هذا اذا كان النكاح بينهما ظاهراً وان لم يكن النكاح ظاهراً بينهما يقضى بالنكاح بينهما كذا في شرح الطحاوى * ولو كان الولد في يد الزوج فقال الزوج هذا ابني من امرأة أخرى وقالت المرأة هذا ابني منك فالقول قول الزوج ولو كان الولد في يد المرأة فقالت المرأة هذا ابني من زوج آخر كان لي قبلك وقال الزوج هذا ابني منك فالقول قول الزوج أيضاً كذا في الذخيرة * ولو ادعى الزوج أولاً أنه ابنه من غيرها وهو في يديه ثبت النسب منه من غيرها فبعد ذلك اذا ادعت المرأة لا يثبت النسب منها وان ادعت المرأة أولاً أنه ابنها من غيره وهو في يديها فادعى الرجل أنها ابنه من غيرها بعد ذلك فان كان بينهما نكاح ظاهر لا يقبل قولهما فهو ابنهما وان لم يكن بينهما نكاح ظاهر فالقول قولها و يثبت نسبها منها اذا صدقها ذلك الرجل هذا اذا كان الغلام لا يعرف عن نفسه أما اذا كان يعرف عن نفسه وليس هنالك رق ظاهر فالقول قول الغلام أمه مصادقه يثبت نسبها منه بتصدقه كذا في السراج الوهاج * ادعت على زوجها أن هذا ولدي منك والولد في يدها وشهدت امرأة على الولادة وكذبها الزوج قال محمد رحمه الله تعالى اذكر الزمها الزمة كذا في الوجيز لا تكرورى * امرأته لا زوج ادعت صبياً أنه ابنها منه وأنكر الزوج ذلك لم تصح دعوتها حتى تشهد امرأة على الولادة وان كانت معتدة وادعت النسب على الزوج احتاجت الى حجة تامة عند أي حنيفة رحمه الله تعالى وان لم تكن معتدة ولا منكوبة يثبت النسب من غير حجة ولو صدقها الزوج فهو ابنها ما وان لم تشهد امرأة على الولادة هكذا في شرح الجامع الصغير للصدر الشهيد حسان الدين رحمه الله تعالى * لو كان الزوج يدعى الولد وكذبه المرأة وبرهن بامرأة على الولادة لم يصدق الزوج وانما يثبت بشهادة القابلة اذا ادعت المرأة الولادة كذا في الوجيز للكرورى * صبى في يدي رجل وامرأة ادعت المرأة أنه ابنها من الرجل وادعى الرجل أنه ابنه من غيرها فهو ابن الرجل دون المرأة فان جاءت المرأة بامرأة تشهد لها على الولادة كان ابنها منه وكانت زوجته بهذه الشهادة ولو كان الصبي في يد الرجل دونها والمرأة أمه والمستهة بجالها فأقامت المرأة امرأته تشهد لها على الولادة فانه لا يكون ابنها منه ويكون ابن الرجل كذا في محيط السرخسى * اذا صادق الرجل والمرأة الحرة على ولدياً أحدهما أنه ابنها ففهموا والمرأة امرأته الرجل فان كانت المرأة لا تعرف أنها حرة وقالت أنا أم ولدك وهذا ابني منك وقال الرجل لا وانت امرأتى فهو ابنها ما ولكنهما أقرتا بالرق وهو كذبها في ذلك فلم يثبت الرق وهو قد ادعى عليها النكاح وهي قد كذبت فلا يكون بينهما نكاح وكذا لو ادعت أنها زوجته وقال الرجل هي أم ولدي فهذا الولد سواء كذا في المبسوط * ولو قال الرجل للمرأة هذا ابني منك من نكاح جائز وقالت المرأة هذا ابني منك من نكاح فاسد فهو ابنها ما وكذا لو قالت المرأة

لا يثبت وسكوت المولى حين رأى عبده يبيع ويشترى يكون رضا فيما أتى بعده من العقود لانيه وكذا سكوت المالك القديم وقت شراء أحد الماسور وكذا لو سكنت البائع وقت قبض المشتري المشترة رضا بقبضه قبل نقد الثمن وكذا سكوت مجهول النسب عند البيع اقرار منه بالرق وهذا اقل له قيم مع مولاه فقام ساكناً يكون اقراراً بالرق حتى لا يسمع دعوى الحرية بعده منه بلا بيعة بخلاف ما اذا لم يبيعه الا ببيعة حيث يحتاج مدعى الرق عليه الى اثباته * وكذا اذا قبض المشتري شراء فاسد بجنس البائع وهو ساكت * وكذا اذا وافق البائع أو الشراء على التلجئة ثم قال أحدهما بدالى أن أجعله يباعاً صحياً فسكت الاخر * باع شيئاً وزوجته أو بعض أقاربه حاضر ساكت ثم ادعاه لا يسمع واختار القاضى في فتاواه أنه يسمع في الزوجة لاني غيرها واختار آفته خوارزم ما ذكرناه بخلاف الاجنبى فان سكوت وقت البيع والتسليم ولو جارا لا يكون رضا بخلاف سكوت

الجار وقت البيع والتسليم وتصرف المشتري فيه زرعاً وبناء حيث يسقط دعواه على ما عليه الفتوى قطعاً لا طماعاً الفاسدة للرجل * وبخلاف ما اذا باع الفضولي ملكاً لرجل والمالك ساكت حيث لا يكون سكوتة رضا عندنا خلافاً لابن أبي ليلى * وكذا لو حلف على ان لا يسكن فلاناداره ولا يتركه فيه فرائى فلا نفيه وسكت ولم يأمره بالخروج حنث ولو قال له اخرج فلم يخرج لا يحنث * وكذا لو رأى المشتري العبد المشتري يبيع ويشترى واختار له فسكت لزوم البيع وبطل خياره * ولو سكنت البائع حين يكون الخيار له لا يطل خياره * وكذا لو قال له بيع

عبدى فلم يقبل ولم يرد فسكت ثم باع كان وكيلة * وكذا لو شتر انسان زقه فسال سمته وراه المالك وسكت لا يضمن الشاق * وقف على رجل بعينه فسكت الموقوف عليه يصح الوقف ولو رد ذكر الانصاري انه لا يطل وذ كر هلال انه يطل دل هذا على ان الوقف على رجل بعينه يجوز وكذا نص عليه في الفتاوى * تصدق على رجل فسكت تمت الصدقة بلا قبوله بخلاف الهبة * قبض الهبة أو الصدقة بحضور المالك وهو ساكت تمام * وهب منه ما عليه من الدين وسكت برئ ولو رد ارتد وكذا اذا اقر بدين (١٣٧) فسكت المقر له ثم الاقرار وارتد بارد

* وكذا بشئ فسدت كان وكذا لو برده ترد الوكالة وكذا الامر بالدي يصح اذا سكت المفوض اليه ويرتد بارد * قيل له هذا الشئ معيب فسمعه وسكت ثم اشتراه ان كان المخبر عدلا لا يرد وان فاسقا يرد عند الامام وعندهما لا يرد مطلقا * الوكيل بالشراء قال لو كرهت اشترى هذه الحمارية لنفسى فسكت كان رضا * وأحد الشرى يكن لو قال هكذا فسكت الاخر لا يكون رضا * مات زوج البكر قبل الدخول بها بعد الخلو أو فرق بينهما وبين زوجها بالعنة تزوج كالابكار وضحكها مطلقا لا يكون رضا في الصحيح بل ان ضحكت كالمستهزئة لا يكون رضا والتبسم رضا مطلقا والبكاء لو بلا صياح رضا وبه لا * أخذت بفها فلما ركن قالت لا أرضى وأخذها السعال أو العطاس فلما ذهب قالت ذلك صح الرد * وان كان المستأمر أجنبيا ذكر شمس الأئمة الخلق انه رضا والكرخى لا وعليه عامة المشايخ الا اذا كان رسول الولى * وقبولها الهدية بعد التزويج لا يكون رضا * وكذا أكل طعامه والخدمة

للرجل هذا ابني منك من نكاح جائز وقال الرجل هذا ابني منك من نكاح فاسد فهو ابنيهما ويكون القول قول من يدعى الجواز كذا في المحيط * فان قال الزوج من فاسد يستل لي خبر عن وجه الفساد ويفرق بينهما ويكون تصرفا بالطلاق في حق المهر والنفقة حتى يلزمه المهر والنفقة وان كان المدعى للفساد المرأة لا يفرق كذا في محيط السرخسي

* (الفصل السابع في دعوة نسب ولد أمة الغير بحكم النكاح) * رجل في يده أمة له منها ولد فأقام البينة أن هذه الأمة له يدها تزوجها منه ثم ولدت منه هذا الابن وأقام زيد البينة أن الأمة التي في يده تزوجها منه وولدت له هذا الابن الاخر يقضى لكل واحد بالابن الذي في يده وتوقف الأمة في يدى اليد لا بطؤها أحدهما وأيمهما ماتت عتقت بجمونه كذا في محيط السرخسي * جارية في يد رجل مع الولد فادعى رجل أن ذا اليد زوجها منه وولدت وادعى ذواليد أن هذه الجارية في يد المدعى زوجها منى والولد منى ثبتت نسبته بينهما وعتق ويتوقف حكم الجارية لا بطؤها أحدهما فاذا مات أحدهما عتقت الجارية كذا في التتارخانية ناقلا عن الخزانة * ان كانت الأمة في يد رجل وفي يده ولدها وادعى رجل أنه تزوجها بغير إذن مولاهما فولدت له على فراشه هذا الولد الذي في يده مولاهما بعد ما تزوجها بستره أشهر وأقام البينة على ذلك وأقام المولى البينة أنه ابنه وولد على فراشه من أمة هذه فاقضى بالولد للزوج وأثبت نسبته منه واعتقه باقرار المولى وأجعل الأمة بمنزلة أم الولد اذا مات المولى عتقت كذا في الحساوى * أمة في يد رجل ولدت فادعى ولدها وقال لرجل آخر هي أمتك زوجتنيها وصدقه الآخر ولا يعرف أن أصلها كان لآخر قال ولد حر ثابت النسب من ذى اليد وأمه أم ولده لكن يضمن قيمتها للمقر له ولو عرف أن أصلها كان للمقر له ثبتت النسب منه وكانا مملوكين له وان كان الأصل لا يعرف لهذا فقال هذا يعتكها وقال الآخر ان الولد ولد زوجتي ضمن أبو الولد قيمتها ولا يضمن العقر وكذلك لو قال أبو الولد يعتق هذه الجارية وقال الآخر لا بل زوجتك فهذا الاول سواء وان كان يعرف أن الأصل لهذا فانه يأخذ الام وولدها مملوكين في جميع ذلك ما خلا خصله واحدة وهى أن يقر بأنه باعها منه حينئذ لا سبيل له عليه ولا يغرر أبو الولد القيمة في هذا الفصل ولكن عليه العقر وكانت بمنزلة أم الولد موقوفة كذا في الميسر * قال محمد رحمه الله تعالى اذا ادعى الرجل أمة في يد رجل أنه تزوجها وأنهم ولدت منه هذا الولد وقال المولى يعتكها بالف درهم وهذا الولد منك قال هذا الولد ثابت النسب من المستولد ويعتق الولد وتصبح الجارية أم ولده وتكون موقوفة لا تخدم واحدا منهما ولا يحل للزوج غشيانها وكذلك لا يحل للمولى غشيانها وعلى الزوج المهر قضاء عن الثمن وان كان المستولد ادعى الشراء والمولى ادعى أنه زوجها منه وباقى المسئلة بحالها فالولد ثابت النسب منه والجارية مع الولد رقيقين للمولى ولا يحل للمستولد وطؤها ويحل للمولى وطؤها كذا في المحيط

* (الفصل الثامن في دعوة الولد من الزنا وما في حكمه) * اذا زنى رجل بامرأة فباعته بولد فادعاه الزانى لم يثبت نسبته منه وأما المرأة فيثبت نسبته منها وكذلك لو ادعى رجل عبدا صيبا في يد رجل أنه ابنه من الزنا لم يثبت نسبته منه كذب المولى أو صدقه ولو ملك الولد وجه من الوجوه عتق عليه فان ملك أمة لم تصر أم ولد كذا في البدائع * وكذلك اذا قال المدعى هذا ابني من فجور أو قال فخرت بها فولدت هذا الولد أو قال هذا ابني من غير رشدة وكذلك ان كان هذا الولد لابن المدعى أو لخاله أو لرجل ذى رحم محرم من المدعى لا يثبت

ان كانت تخدمه قبل ذلك والافهى رضا * ولو خلاها برضاها فالظاهر انه اجازة * (العاشرة في نكاح العبد والامة) * لا يملك تزويج العبد الامن يملك اعتاقه * الاب والجد والولى والقاضى والوصى والمكاتب والشرىك المفاوض يملكون تزويج الامة لا العبد * والعبد المأذون والصبي المأذون والشرىك شركة عنان لا يملكون تزويج الامة عند الامام ومحمد رحمه الله * والعبد والمذبر والمكاتب ومعتق البعض والامة والمذبرة لا يملكون تزويج أنفسهم بلاذن المولى * ولو اذن وارث المكاتب المكاتب في النكاح صح * ولا يملك المولى اجبار المكاتب

والمكاتبه وان صغيرة على النكاح * ولو زوج المولى المكاتبه الصغيرة توقف على اجازتها لانها لمحققة بالمعاقبة فيما بي على المكاتبه وان عتقت قبل ان ترد النكاح فالتنكاح موقوف على اجازة المولى لا اجازته وهذا من أطف المسائل حيث توقف قبل الاعتاق على اجازته او بعد العتق على اجازة المولى وتوقف قبل العتق باجازته لا باجازه المولى وبعد الحرية نفذ باجازه المولى لا باجازته لانها صغيرة والولى هو المعتق فلو تزوجوا بلا اذن ثم طلقوا فهو متاكر لا طلاق حتى (١٣٨) لو كان ثلاثا يجوز له النكاح بلا نكاح زوج آخر لعدم سبق النكاح ولكنه يكره عندهما

خلافا لثاني * زوج أمته من عبده يسقط المهر لا النفقة * أعتقت الصغيرة لا خيار لها ما لم تبلغ ولو أعتق الصغير الزوج لا خيار له أصلا لا خيار العتق ولا خيار البلوغ * زوج أمته من عبده على ان أمرها بيده ان ابتدأ المولى فقال زوجها منك على ان أمرها بيدي أطلقها كلما أريد وقبل العبد صح وصار الامر بيده وان ابتدأ العبد وقال زوجي أمتك على ان أمرها بيديك تطلقها كلما تريد فزوجها لم يصح الامر بيده لان التفويض هنا قبل النكاح وفي الاول بعده * وعلى هذا لو تزوج امرأه على انها طالق أو أمرها بيدها تطلق كلما تريد لا يقع الطلاق ولا يصير الامر بيدها * ولو بدأت المرأة فقالت زوجت نفسي منك على اني طالق أو على ان أمرى بيدي أطلق كلما أريد قبل الزوج وقع الطلاق وصح التفويض * ومطلقة الثلاث تقول بالنائي لينقطع طمع الحمل * ولو قال الزوج تزوجتك على انك طالق بعد التزوج أو على ان أمرى بيديك بعد التزوج وقبلت يصح التفويض ويقع

نسبه من المدعى اذا قال هو من زنا ولا يعتق هذا الولد على هؤلاء وهذا بخلاف ما اذا كان الولد لابن المدعى فانه يثبت نسب الولد منه وان قال هو من زنا كذا في المحيط * ولو قال المدعى هو ابني وهو غير الاب ولم يقل من الزنا ثم ملكه يثبت النسب ويعتق وكذلك لو قال هو ابني من نكاح فاسد أو شراف فاسد أو ادعى شبهة أو قال أحمله الى المولى وكذبه لم يثبت النسب مادام عبدا الغيرة فاذا ملكه المدعى يثبت النسب وعتق عليه وان ملك الام تصير أم ولده كذا في الحاوي * رجل أقر أنه زني بأمرأة حرة وأن هذا الولد ابنه من الزنا وصدقته المرأة فان النسب لا يثبت من واحد منهما فان شهدت القابلة بذلك يثبت نسب الولد من المرأة دون الرجل كذا في المبسوط * وان أقر الرجل بالزنا بأمرأة حرة أو أمة وأن هذا الولد منها من الزنا وادعت المرأة نكاحا جازرا أو فاسدا فانه لا يثبت النسب من الرجل وان ملكه ولكن يعتق عليه اذا ملكه ولا حد عليه وعليه العقر وكذلك اذا قامت شاهدا واحدا لا يثبت النسب من الرجل وان كان الشاهد عدلا وعليه العقر وعليها العدة في الفصلين كذا في الذخيرة * ولو ادعى صبي في يدى امرأه فقال هو ابني من الزنا وقالت المرأة هو من النكاح لم يثبت النسب فان قال بعد ذلك من نكاح يثبت النسب وكذلك لو ادعى الرجل النكاح وادعت المرأة انه من الزنا لم يثبت النسب فان عادت الى التصديق يثبت نسبه منه كذا في الحاوي * وان ادعى الرجل النكاح وادعت هي أنه من الزنا فلو كان الولد في يد الرجل يثبت النسب منه وان كان في يد المرأة لم يثبت نسبه واذا ملكه يثبت النسب وان ملك أمه صارت أم ولده ولا حد عليه وعليه العقر وعليها العدة كذا في محيط السرخسي * اذا قام الرجل شاهدا واحدا على النكاح لا يثبت النسب من الرجل اذا كان الولد في يد المرأة وكذلك اذا قام شاهدين غيرهم لم يثبت نسبها * وان كانا محمدا ودين في قذف أو أعين فاني لا ثبت النسب وأوجب المهر والعدة هكذا في المحيط * واذا كانت للرجل امرأه ولدت على فراشه ولدا فقال الزوج زني بها وولدت هذا الولد منه وصدقته المرأة في ذلك فان نسب الولد يثبت منه كذا في الذخيرة * واذا ولدت امرأه الرجل على فراشه وقال الرجل زني بفلان وهذا الولد منه وصدقته المرأة وأقر فلان بذلك فان نسب الولد ثابت من الزوج كذا في المبسوط

* (الفصل التاسع في دعوة المولى نسب ولد أمته) * قال محمد رحمه الله تعالى اذا زوج الرجل أمته من عبده خجاءت بولد لسته أشهر فصاعدا فهو ابن الزوج وان نفاه الزوج لم ينتف منه فان ادعاه المولى وقال هذا ابني لم تجز دعوته ولم يثبت نسب الولد منه ولكن يعتق الولد باقراره وتصير الجارية أم ولده واذا قال في مسئلتنا هذه هذا ولدي من هذه الجارية من الزنا لا تصير الجارية أم ولده هذا اذا جاءت بالولد لسته أشهر من وقت النكاح فلو جاءت به لاقل من ستة أشهر من وقت النكاح لم يثبت نسبه من الزوج فان ادعاه المولى يثبت نسبه منه ويحكم بفساد النكاح هكذا في المحيط * لو كان زوج أمته من عبد غيره باذن مولاه أو من حر خجاءت بولد لسته أشهر فصاعدا فدعاه المولى وصدقه الزوج أو كذبه فهو ابن الزوج ولكن يعتق على المولى باقراره أنه ابنه ولم يثبت النسب وتكون أمه بمنزلة أم ولده كذا في المبسوط * وهل يحكم بفساد النكاح ان كذبه الزوج لاشك أنه لا يحكم بفساد النكاح وأما اذا صدقه فقال بعضهم يحكم بفساد النكاح ومنهم من قال لا يحكم بفساد النكاح الا اذا كان الزوج أقر ان الولد من المولى جعلت منه قبل النكاح فحينئذ يحكم بفساد النكاح واذا زوج الرجل أمته من رجل ثم باعها ثم جاءت بولد لسته أشهر فصاعدا من وقت النكاح

ولا قل

والا لان الملك البات

طرا على الموقوف فباطله حتى لو كان المشتري ممن لا يحل له وطؤه ويجوز مطلقا وكذلك في العبد * وكذا أم الولد تزوجت بلا اذن المولى فاعتقها المولى أو مات ان دخل بها الزوج قبل العتق جاز والالا * أذن لعبده ان يتزوج بدينار فتزوج بدينارين لا يصح النكاح * طلب من مولاه أن يتزوج بعقته فاني وطلب منه الاذن في النكاح فاذن له فتزوج بها جاز * ومهر مثل الامه على قدر الرغبة فيها * وقدره الامام الاوزاعي بثلت

قيمتها * (الحادى عشرى الو كاله فيه) * قال لامرأة أريد أن أزوجه من فلان فقالت أنت أعلم لا يكون أذن وقولها ذلك اليك تو كيد * زوجها الولي بلا أمر فردت ثم قال لها في مجلس آخر ان اخواتنا يخطبونك فأنت انا راضية بما تفعل انصرف الرضا الى غير الاول لان المفسوخ لا يجاز * الوكيل بالسكاح وان كانت قالت له زوجي ممن شئت لا يملك التزوج من نفسه ولو قال للوصي ضع ثلث مالى حيث شئت له أن يضع في نفسه لان الاول تزوج من وجه وزوج من وجه فلا (١٣٩) يتناول له الامر المطلق والوضع في نفسه

وضع من كل وجه * كل لسان المريض فقال له رجل أكون وكلا عنك في تزويج بنتك فقال مرتين ارى وفي الخلاصة ذكره مرة فزوج الوكيل بنته لا يصح لانه يحتمل التوكيل في الحال وفي الزمان الثاني ويحتمل التوى والتأمل فلا يكون وكلا بالشك * وكله ليطب له بنت فلان فجاء اليه فقال هب ابنتك منى فقال الاب وهبت فادعى الوكيل النكاح لموكله ان كان الكلام من الوكيل على وجه الخطبة ومن الاب على وجه الاجابة لا على وجه العقد لانكاح بينهما أصلا وان على وجه العقد ينعقد للوكيل للموكل وان كان الوكيل قال بعد ذلك قبلت فلان أما لو قال هب فلان فقال وهبت فقام بقل الوكيل قبلت لا يصح لان الوكيل لا يلى التوكيل واذا قال قبلت انعقد للموكل وان لم يقل فلان لان الجواب يتضمن اعادة ما في السؤال فعلى هذا اذا قال وليه أو وكيلها زوجت فلانة من فلان فقال وكيله أو وليه قبلت يقع للمولى والموكل وان لم يصف اليهما

ولا قل من ستة أشهر منذ باعها المولى فادعاه المولى فانه لا يصدق في حق النسب ولا يعتق الولد ولا يتقاضى البيع والولدين الزوج على حاله وان ادعاه المشتري لا تصح دعوته في حق النسب ولكن يعتق الولد وتصير الجارية أم ولده كذا في المحيط * اذا تزوجت أمة رجل بغير اذنه ثم ولدت لستة أشهر فادعاه الزوج والمولى فهو ابن الزوج ويعتق بدعوى المولى وكذلك أم ولده الرجل تزوجت بغير اذنه ودخل بها الزوج فجاءت بولد لستة أشهر فادعاه أو نفيها أو ادعاه أحدهما ونفاه الآخر فهو ابن الزوج على كل الاحوال هكذا في الحاوى * أقام مولى الأمة بنسبة على ولده ولده من أمته على فراشه وادعى آخر أنه تزوجها بغير اذن مولاه فولدت على فراشه هذا الولد الذي في يد المولى يقضى بالولد للزوج ويعتق الولد باقرار المولى للحال وتعتق أمه اذا مات المولى كذا في محيط السرخسى * قال محمد رحمه الله تعالى رجل له أمة لها أولاد قد ولدتهم في بطون مختلفة من غير زوج فقال المولى في صحته أحدهم ولاه ابني فادام المولى حيا يبيع على البيان فان مات قبل البيان أجمعوا على أن النسب لا يثبت حتى لا يرث واحد منهم من الميت وأجمعوا على أن أم الاولاد تعتق ولم يعتق من الاولاد (١) اختلافوا فيه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يعتق من كل واحد منهم ثلثه ويسعى في ثلثي قيمته وقال محمد رحمه الله تعالى يعتق الأصغر كله ويعتق من الأوسط نصفه ويسعى في نصف قيمته ويعتق من الأكبر ثلثه ويسعى في ثلثي قيمته ولم يذكر قول أبي يوسف رحمه الله تعالى في الكتاب وحكى أن الفقيه أباهما العياضى كان يروى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه قال ما تيقنت بعنقه عتق كله كما قال محمد رحمه الله تعالى ومالم أتيقن بعنقه فان قولى فيه مثل قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فعلى هذا يعتق الأصغر كله على قوله ويعتق من الأوسط والأكبر من كل واحد ثلثه كذا في المحيط * اذا ولدت أمة ولدا من غير زوج ولم يدعه المولى حتى كبر وولده ولدا من أمة للمولى ثم مات الابن الاول ثم ادعى المولى أحدهما فقال أحدهما بن ابني يعنى الميت وابنه فانه يعتق الاسفل كله على اختلاف الاصليين وتسعى أمه في نصف قيمتها وكذلك الجدة تسعى في نصف قيمتها كذا في المبسوط * أمة في يد رجل ولدت بنتا وولدت ابنتها بنتا فقال المولى في صحته إحدى هؤلاء الثلاث ولدى ومات قبل أن يبين فانه تعتق السفلى كلها وكذلك الوسطى تعتق كلها وأما العليا فيعتق نصفها وسعت في نصف قيمتها كذا في المحيط * أمة ولدت ابنا من غير زوج ثم ولدت بنتا من بطن آخر من غير زوج ثم ولدت ابنا آخر من غير زوج ثم نظر المولى الى الغلام الأكبر واحد التوأمين فقال في صحته أحدهما ولدى ثم مات قبل البيان لم يثبت نسب واحد منهم ما يعتق نصف الأكبر ويسعى في نصف قيمته ويعتق من كل جارية نصفها وتسعى في الباقي ويعتق الابن الأصغر كله وتعتق أمه وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أما على قولهما فتمتقان جميعا ولونظر الى الأكبر والأصغر فقال أحدهما بنى عتق من الأكبر نصفه ومن الأصغر نصفه وتعتق أمهم ويعتق نصف الابنتين وتسعى عيان في نصف قيمتهما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يعتق نصف الأكبر ويسعى في نصفه ويعتق الأصغر كله ويعتق نصف البنيتين كذا في محيط السرخسى * رجل مات وترك أمة لها ثلاثة أولاد وقد ولدتهم في بطون مختلفة فأقامت الأمة شاهدين أن الميت أقر أن هذا الولد الأكبر ولده من هذه فهو ابنه والأوسط والأصغر بمنزلة أمهم فان قال الشهود نشهد أنه أقر بهذا الولد الأكبر أنه ولد قبل أن تلدهما فهما ابناؤه أيضا وقال محمد رحمه الله تعالى اذا جاء بولد بعد اقرار المولى

(١) قوله ولم يعتق من الاولاد الخ هكذا عبارة الاصل المأخوذه منه اه

(١٧ - فتاوى رابع) لان الجواب يقتضى اعادة ما في السؤال فأحكم هذا الفصل فانه يقع كثيرا * وكنت رجلا بان يتزوجها بكفى قوله تزوجت فلانة لان الواحد يتولى طرفي النكاح * وكانه ان يزوجه من قبيلة فلان فزوجه من قبيلة أخرى لا يصح أمره ان يزوجه سودا فزوجه بيضا أو على العكس لا يصح ولو عيها فزوجه بصيرة يصح ولو أمة فزوجه حرة ولو مدبرة أو مكاتبه أو أم ولد جاز * أمره ان يزوجه امرأته فزوجه صغيرة جاز وعندهما لا اذا كان لا يجامع مثلها كالزنا وفيه اجماع وقيل الجواز في الصغيرة قول الكل * ولو امرأته

جعل طلاقها يدها جاز ووقع الطلاق وقيل فيه خلافهما ولو معدة فدخل في المهر الاقل من المسمى ومهر المثل ولا ضمان على الوكيل ولو امرأتين لا يلزمه واحدة * ولو عين امرأتين فزوجهما مع أخرى لزمته المعينة * ولو امرأتين في عقد واحدة فزوجه واحدة جاز الا اذا كان قال لا تزوجني في عقد الا امرأتين فزوجه واحدة لا يجوز * وكله بنكاح فاسد فتسحق صحته الا يلزمه بخلاف البيع * (نوع آخر) * وقبض المهر لها الا لو وكيل بخلاف البيع * الوكيل (١٣٠) بالتزويج ضمن المهر وأدى يرجع ان بالامر والا لا وفي المنتقى يرجع وان بلا امر

بلا أكبر لستة أشهر فضاء الزمة الولدان جاءت به لاقل من ستة أشهر لم يلزمه كذا في محيط السرخسي في باب اقامة البينة على دعوى النسب * اذا كان للرجل منكوبة حرة وأمة جاءت كل واحدة قنم - ما بغلام ثم ماتت المنكوبة والامة فقال الرجل أحدهما ابني ولا أعرف من هو فانه لا يثبت نسب واحد منهما ماله لكن يعتق من كل واحد منهما نصفه كذا في المحيط * وكذلك رجل له عبدان فقال أحدهما ابني أو قال هذا ابني أو هذا لم يثبت نسب واحد منهما ولكن يعتق أحدهما بغير عينة فيشيع العتق فيهما عند فوت البيان السابق بالموت كذا في المبسوط * أمة ولدت أولاد في بطون مختلفة فثبتت على اقرار المولى شهد أحدهم أنها حين ولدت الأكبر المولى أنها ابنة وشهد الثاني أنها حين ولدت الثاني أقر المولى أنها ابنة وشهد الثالث أنها أقرب بالثالث والمولى يجمع ذلك قال محمد رحمه الله تعالى الولد الأكبر عبده يساع والثاني حكمه حكم ولد أم الولد وان لم يثبت نسبه ويثبت نسب الولد الثالث الآن ينفيه هكذا في فتاوى قاضيخان في فصل فيما يتعلق بالنكاح من كتاب الدعوى

* (الفصل العاشر في دعوة الرجل الولد لنفسه بعد الاقرار أنه لفلان) * اذا كانت الامه في يد رجل ولدت غلاما فأقر مولى الامه ان هذا الغلام من زوج حراً وعبد - فزوجها بايه ثم ادعاه بعد ذلك لنفسه ان صدقه المقر له في ذلك لا تصح دعوة المولى لنفسه بعد ذلك ولكن يعتق الغلام عليه باقراره وكذا اذا لم يصدقه المقر له في ذلك ولم يكذب به بل سكت لا تصح دعوه أنه أصل ولا وكذلك اذا كان المقر له غائباً أو ميتاً حتى لم يعلم تصديقه ولا تكذيبه لا تصح دعوة المولى وأما اذا كذب المقر له في اقراره ثم ادعى المولى لنفسه فقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا تصح دعوه كذا في الذخيرة * ولو لم يقر المولى بشئ من ذلك لكن أجنى قال هذا الولد ابن المولى فانكره المولى ثم اشتراه الاجنبي أو وارثه فادعى انه ابنه عتق ولم يثبت نسبه منه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المبسوط * اذا ادعت امرأة على رجل أنه تزوجها وأن هذا الصبي الذي في يديها ابنتها منه والزواج يحدد ذلك وشهد رجلان على الزوج بما ادعته المرأة ورد القاضي شهادتهم ما سبب من الاسباب ثم ان أحد الشاهدين ادعى ذلك الصبي لنفسه لا تصح دعوه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى هكذا في الذخيرة * ولو شهدت امرأة على صبي أنه ابن هذه المرأة ولم تقبل شهادتها بالنسب ثم ادعت الشاهدة أن الصبي ابنها وأقامت على ذلك شاهدين لم يقبل ذلك منها ولو كبر الصبي وادعى أنه ابنها وأقام على ذلك شاهدين قضى القاضي بنسبه منها كذا في المبسوط * اذا ادعى رجل نسب صبي في يدي امرأة والمرأة تنكره وأقام الرجل شاهدين ولم يقض القاضي بشهادتهم ما ان أحد الشاهدين ادعى أن هذا الصبي ابنه وأن هذه المرأة امرأته وأقام على ذلك شاهدين فالحق في القاضي لا يقبل شهادتهم ما وان ادعت المرأة أنها ابنتها من هذا الرجل وأنه تزوجها وأقامت على ذلك شاهدين سمعت بينهما كذا في المحيط * لو ادعى الرجلان صبياً في يدي امرأة كل واحد منهما يقول هو ابني منها بنكاح وهي تنكر ثم ادعت المرأة على آخر أنه تزوجها وهذا الصبي لها منه وشهد لها بذلك الرجلان المدعيان الصبي لم يقبل شهادتهما وكذا الصبي في يدي امرأة شهد رجل أنه ابن فلان ورد القاضي شهادته ثم شهد هو وآخر أنه ابن رجل آخر لم تقبل هذه الشهادة كذا في المبسوط * اذا أقر أنه ولد مكاتبته من زوج ثم ادعاه لم يصدق ولكنه يعتق وكذلك ولد المدبرة وأم الولد كذا في الحاوي * اذا كانت لرجل جارية حامل فأقر أن حملها من زوج قدماء ثم ادعى أنه منه فولدت لاقل من ستة أشهر فانه يعتق

بمخلاف الوكيل بالخلع فانه يرجع بلا امر بالضمن لان الخلع من الاجنبي نافذ ففائدة التوكيد الرجوع لعدم توقف النفاذ على الوكالة والنكاح بلا وكيل لا ينفذ فان ادعى التوكيد النفاذ فلا يفيد الرجوع بلا امر * وكله بالتزويج بالف فزوج بألفين ولم يعلم به حتى دخل ان رد النكاح زوج لاقل من المسمى ومهر المثل وان اجاز يجب المسمى في العقد * وكانت بالتزويج بالف فزوجها فأقامت معه مدة ثم قال الزوج المهر دينار وصدقه الوكيل ان أقر الزوج ان المرأة لم يوكله بدينار فلها الخيار فان ردت فلها مهر مثلها بالغا ما بالغ وليس لها نفقة العدة لانفساخ النكاح من الاصل وان أنكر الزوج فالتقول قولها هذا اذا ذكر المهر وان لم يذكر فزوجها بكثر من مهر المثل بما لا يتغابن فيه الناس أو باقل من مهر المثل بما لا يتغابن فيه الناس صح عنده خلافهما لكن للدولاء حق الاعتراض في جانب المرأة دفع العار عنهم * الوكيل بالنكاح زوجه

امرأة بالغه بلا انهما ولم يغها الخبر حتى نقض الوكيل النكاح جاز النقص وهو على كالتسه وكذا لو لم ينقضه الوكيل لكن ولا الزوج تزوج اختها انقض * والفضولي لا يملك النقص وفي البيع يملك النقص وفي قول الامام الثاني آخر ان النكاح كالبيع * وكل امرأة أن تزوجه امرأتين فزوجه نفسها لا يصح وكذا لو أمر رجلان يزوجه امرأتين فزوجه امرأتين الوكيل امرها بولايه لا يصح كبنته وبنت أخيها وأختها الصغيرة كنزويج المرأة الموكلة نفسها من الموكل * وزوجه عباءة أو مطة أو علة اليدين أو الرجلين جاز عنده خلافهما

ولو زوجه عوراء أو معة طوعة إحدى البدين أو إحدى الرجليين جازا جماعا * وكله ان يزوجه له غدا بعد الظهر فزوجه قبل الظهر أو بعد الغد لا يجوز ولو وكله بالتزويج على ان يأخذ خطا فزوج ولم يأخذ خط المهر صح * وكله بان يزوجه فلا نكاح منه بالف فتزوجها ولو كمل لنفسه بالف جاز بخلاف الوكيل بشرأ معين * (الثاني عشر في المهر) * وفيه خمسة أجناس (الاول في الاختلاف) اتخذ زوجه ثيابا ولبستها حتى تخرق ثم قال كان من المهر وقالت من النفقة أعنى كسوتها الواجبة عليه (١٣١) فالقول لها قيل فما الفرق منه وبين

ما اذا كان الثوب قائما حيث يكون القول نكاحا فله القول والفرق ان في القائم انقضاء على أصل التملك واختلاف في صفته والقول قول المملك لانه أعرف بجهة التملك بخلاف الهالك يدعى سقوط المهر والمرأة تذكر ذلك قبل لم لا يجعل هذا اختلافا في جهة التملك أيضا كالقائم قلنا بالهالك خرج عن المملوكة والاختلاف في أصل الملك أو في جهته ولا ملك محال باطل فيكون اختلافا في ضمان الهالك وبدله فالقول لمن ينكر البذل والضمان قبل انكار الضمان بعد مباشرة سببه باطل قلنا من سبب الضمان قبل التصرف في مال الغير قلنا اتلاف مال الغير سبب مطلقا ثم بغير رضاه الثاني مسلم الاول وقد وجد الرضا ولان الاتلاف سبب من ليس له على المتلف مال أم مطلقا الاول مسلم الثاني بل هو من صاحب الخف سبب المقاصة فهي مباشرة سبب المقاصة منكثرة لزوم الضمان فصار كمن اتلف مال غيره وعليه دين * بعث اليها متاعا وبعث المرأة أيضا ثم

ولا يثبت نسبه منه ولو مكث المولى بعد اقراره الاول سنة ثم قال هي حامل متى فولدت ولد الاقل من ستة أشهر من وقت الاقرار فهو ابن المولى ثابت النسب منه كذا في المحيط * ولو أقرته زوج أمته رجلا غائبا وهو حي لم يمت ثم جاءت بولد بعد قوله لستة أشهر فادعى المولى لم يصدق كذا في المبسوط * انا كانت الجارية بين رجلين جاءت بولد فقال أحدهما انه ابن صاحبي وقال الآخر انه ابن صاحبي ثم ادعى أحدهما أنه ابنه ان ادعى الثاني لا تصح دعواه بخلاف ولو ادعاه الاول فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا تصح دعواه بخلاف لهما واعتق الولد بصادقهما على حريته وتكون الجارية أم ولد موقوفة أيهما ماتت عتقت كذا في النخبة * (الفصل الحادي عشر في تحصيل النسب على الغير وما يناسب ذلك) * اذا أراد رجل أن يثبت نسبه من أبيه وأبوه ميت فان القاضي لا يسمع من شهوده الا على خصم وهو وارث الميت أو غريم الميت عليه حق أو رجل له على الميت حق أو موصى له فان أحضر رجلا وادعى عليه حقا لاييه والمدعى عليه لذلك الحق مقرر به أو جاحده فله أن يثبت نسبه ويسمع القاضي من شهوده بحضور ذلك الرجل هكذا في شرح أدب القاضي للخصاف رحمه الله تعالى * رجل ادعى على آخر أنه أخوه لاييه وأمه ان ادعى بسبب الميراث أو النفقة تسمع الدعوى ويقضى بأنه أخوه وكان ذلك قضاء على جميع الاخوة والورثة وان لم يدع بسببها امالا لا يمكن اثبات الاخوة ولو أقر المدعى عليه أنه أخوه لا تصح وكذا لو ادعى أنه ابن ابنه والابن غائب أو ميت وكذا لو ادعى أنه جده أو أبيه والاب غائب أو ميت فان ادعى بسببها امالا من النفقة وغرها فحينئذ ينصب خصما عن الغائب كذا في خزائن المفتين * ادعى على رجل أنه عمه أو ادعى على امرأة أنها أخته أو عمته ولم يدع ميراثا ولا حقا لم تصح كذا في السراجية * لو ادعى على رجل أنه أبوه أو ادعى على رجل أنه ابنه أو ادعى على امرأة أنها زوجته أو ادعت امرأة على رجل أنه زوجها أو ادعى العبد على عربي أنه أعتقه وهو مولد أو ادعى العربي أن هذا كان عبدا له وأنه أعتقه أو ادعى ولا المولى أو الذي ادعى قبله ينكر فأقام المدعى البينة تقبل سواء ادعى بسبب هذه الاشياء امالا أو لم يدع كذا في الخلاصة * لو ادعت امرأة أن هذا الرجل ابنها أو كان هو المدعى أنها أمه فأقام المدعى منها ما البينة على دعواه فان القاضي يقبل ذلك منه ويثبت نسبه منه هكذا ذكر صاحب الكتاب هنا وهكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الجامع وما ذكر محمد رحمه الله تعالى في الجامع استحسانا هكذا في شرح أدب القاضي للخصاف * لو أن صبياني يدعيان رجل لا يعبر عن نفسه وزعم الرجل الذي في يديه أنه النقطه وأقامت المرأة الحرة الأصل بينة أنه أخوها لاييها وأمه جعلته أخاها وقضيت بينهما ودفعته اليها وكذلك لو كان الذي في يديه يدعى أنه عبده وبقي المسئلة بجحها لقضيت بأنه أخوها وقضيت بعته * اذا ادعت على رجل أنه ابن ابنها فهذا أو ما لو ادعت الاخوة سواء فان ادعت مع ذلك حقا مستحقا قبلت البينة وما لا فلا * رجل مات وترك مولى ثلاثة أعتقه وترك دارا فأقام مواليه البينة أنهم أعتقوه لا وارث له غيرهم وقضى القاضي بالدار بينهم أثلاثا ثم مات واحد من الموالى فأقام رجل البينة أنه أخوه لاييه وأمه لا وارث له غيره يعني أنه أخ للثاني وقضى القاضي له نصيبه ودفعه اليه غير مقسوم فباع الأخ ذلك من رجل وسلمه الى المشتري ثم ان المشتري أودع ما اشتري من رجل وغاب المشتري فجاء رجل وأقام بينة بحضوره أخى الميت الآخر أنه ابن الميت الآخر وارث له غير وصده في ذلك الشريك كان في الدار فالقاضي يقضى بنسب الابن وهو يل يقضى للابن بالثلث الذي قضى به للاخ من تركه الميت الآخر ان كان

أقربا بعد الزفاف وادعى الزوج انه عارية وأراد الاسترداد وأرادت الاسترداد أيضا يسترد كل ما أعطى لان المرأة زعمت ان الاعطاء كان عوضا عن الهبة ولم تثبت الهبة فلا يثبت العوض ولو لم تبعت المرأة لكن بعث أبوها بعد ما بعث الزوج ثم قال كان من المهر فالقول له مع البين فان حلف والمتاع قائم ردت المتاع ورجع عباقي من المهر وان هالكه كما مثيلار جع بالمثل وان قيميا فلا يرجع لانها صارت مستوفية بالمال لا قدره من المهر والذي يبعثه أبوها ان هالكه كما لم يرجع شي وان قائما ان بعثه من مال نفسه يرجع لانه هبة غير يرضى الرحم المحرم وان من مال البنت

البالغة برضاها لانه هبة احد الزوجين لا خر * ادعى الزوج بعد موت أن هبة المهر كانت في صحته وادعى الورثة أنها كانت في المرض قال قول له لانه ينكر لزوم المهر * (نوع آخر) * لهما منع نفسها حتى يوفىها كل المهر ولا يمنعها من السفر وزاد الادل والذى عليه عرف بلادنا ان المجل اذا ذكر في العقد ملكت طلبه وان لم يذ كر نظر الى المسمى والى المرأة ان مثلها ومثل هذا المسمى كم يكون منه المجل ولم يكون منه المؤجل لمنهافية قضى بالعرف (١٣٣) ويؤمر بطلب ذلك القدر ولو شرط في العقد تعجيل الكل جاز ويحمل الكل ولو أجل الكل

القاضي الذي وقع عنه دمه دعوى الابن هو القاضي الذي قضى للاخ بنصيب الميت قضى للابن بذلك وان كان القاضي الذي وقع عنه خصومة الابن غير القاضي الذي قضى للاخ بنصيب الميت لا يقضى للابن وتأويل هذه المسئلة ان القاضي الثاني عرف كون المودع ودعا بالمعينة بأن كان ايداع المشتري منه بعناية القاضي الثاني أو بينة أقامها المودع أما اذا لم يعرف القاضي الثاني كونه مودعا فالقاضي يقضى للابن بنصيب الاخ ثم اذا لم يقض القاضي للابن بنصيب الاخ لا يدخل الابن في نصيب الشريكين المصداق فان حضر المشتري بعد ذلك أخذ القاضي الثاني نصيب الميت من المشتري ودفعه الى الابن هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الكتاب قالوا وتأويل هذه اذا أعاد الابن البينة على المشتري أو يقر المشتري أنه اشترى هذه من أخي الميت وأن الاخ كان ورثه من الميت أم بدون ذلك فلا يقضى له القاضي بنصيب الميت هكذا في المحيط * في المشتري رجل من ادعى على رجل أنه أبوه لم يفرض له النفقة على ذلك الرجل فأقام الزمن بينة على ذلك وأقام المدعى عليه بينة على رجل آخر أنه أبو الزمن وذلك الرجل ينكر والزمن أيضا ينكر فالبينة بينة الزمن و ثبت نسبه من الذي أقام عليه البينة بالنسب ويفرض عليه النفقة ولا يثبت الى بينة الآخر كذا في الذخيرة * وفي بعض الفتاوى مجهول النسب اذا ادعى على رجل أني ابنك وصدقه المدعى عليه يثبت النسب منه وان كذبه في دعواه فان أقام بينة أنه ابنه يثبت النسب منه والافلان أقام المدعى عليه بينة أن هذا المدعى ابن فلان آخر تبطل بينة الابن ولكن لا يقضى بنسبه من فلان آخر فاذ كر في بعض الفتاوى يخالف ما ذكر في المشتري هكذا في المحيط * رجل أقام البينة ان هذا ابني من فلانة الميتة ولى في ميراثها حتى وأقام الابن البينة أنه ابن رجل آخر من امرأته والاخر ينكر يحكم بينة مدعى الميراث و يثبت نسب الولد منه كذا في محيط السرخسي * لو أن رجلا محتاجا ادعى على غلام موسر أنه ابنه لثبت نسبه منه ويفرض له النفقة عليه وأقام على ذلك بينة والغلام يجهل ذلك وأقام الغلام بينة أنه ابن فلان يسمى رجلا آخر وفلان يجهل بالبينة بينة الاب وقضى له على الغلام بالنفقة وتبطل بينة الغلام على الآخر كذا في الذخيرة * غلامان توأمان مات أحدهما عن مال والاخر زمن محتاج فجاء رجل وادعى أنه أبوهما يأخذ الميراث وادعى الزمن على الآخر أنه أبوهما وطلب منه النفقة وبرهنا معاه حكم بنسب الغلامين من الابوين بلاتر جميع كذا في الوجيز لا كدرى * ولو أقامت على رجل أنه عمها تر يد النفقة وأقام العم على آخران هذا أخوها برى العم من النفقة ويفرض على الاخ ان شاعت كذا في التتارخانة ناقلا عن الغتابية * غلام أحتم أقام البينة على رجل وامرأته أنه ابنهما وأقام رجل آخر وامرأة البينة أن الغلام ابنهما فبينة الغلام أولى ويثبت نسبه من الذين ادعاهما الغلام وكذلك لو كان الغلام نصرانيا وأقام بينة مسلمة على نصراني ونصرانية أنه ابنهما وأقام مسلمة ومسألة بينة على ذلك فبينة الغلام أولى وتترجى على بينة مدعى الاسلام ولو كانت بينة الغلام نصرانية فبينة المسلم أولى ويجبر الغلام على الاسلام كذا في محيط السرخسي * هذا اذا كان الابوان مسلمين في الاصل أو كانوا كافرين في الاصل الا أنهم أسلموا والغلام صغير لكن لا يقتل (١) ان أبي الاسلام هكذا في المحيط * اذا ادعى الغلام أنه ابن فلان وولد على فراشه من أمته فلانة

ذكر الامام صاحب المنظومة في فتاواه انه لا يصح وتأويله ان يذ كر التأجيل الى وقت الموت أو الطلاق للجهالة والصحيح انه يصح لانه الثابت عرفا بلاذ كر فذ كر الثابت لا يطل وكذا الوأجل باجل مجهول لماذا كرنا والمجهود في سمرقند مطابقة نصف المهر وجوبا نقد كرناه ولو الى أجل لا تتمكن المرأة من منع نفسها لاستيفائه لا قبل حلول الاجل ولا بعده وكذا لو استوفت العاجل لا تمنع نفسها الاجل المؤجل وكذا لو أجهته بعد العقد الى مدة معلومة وفي بعض الفتاوى ان شرط في العقد الدخول قبل مضي الاجل له ذلك وان لم يشترط فكذلك عند محمد وعند الثاني لا بخلاف البيع وبه كان يقضى الصدر الشهيد وبالأول كان يقضى الامام ظهير الدين وعند مشايخ ديارنا البناء بها بعد أداء المجل وان لم يوف المؤجل وذ كر صدر الاسلام ان في الرجعي لا يتجمل المؤجل لانه اما بالموت أو الفراق والرجعي ليس بفراق وذ كر القاضي انه يتجمل ولا يعود الاجل الابالرجعة في الصحيح

لان الاجل زال فلا يعود الابالتأجيل ولم يوجد ولا يجبر الاب على دفع الصغيرة الى الزوج ولكن يجبر الزوج على ايفاء المجل وذلك فان زعم الزوج انها تحمل الرجال وانكر الاب فالقاضي يريها النساء ولا يعتبر السن * (نوع آخر) * قال لمطلقة لا تزوج حتى تهين مالا على من مهره ففعلت على أن يتزوجها فاني فالمر عليه تزوج أم لا * أبرئني من المهر على ان أهب لك كذا فوهبت وأبى ان يهب المودع اعداد المهر * قال لهما عند الشهود جازك الله تعالى خيرا وهبت المهر فقالت أرى بخشيشكم مرتين فقال الشهود له أنا شهد على

هبتك فقالت مير تين اري كواه باشيد فهذا يحتمل الرد والاجابة والشهود يعرفون ذلك ان قالت على وجه التقرير حملت على الاجابة والاعلى الرد * أحالت انسا ناعلى الزوج مهرها ومهرها من الزوج لا يصح وهو الحيلة اذا أرادت ان تهب ولا يسقط * ولو وهبت مهرها من أبيها ووكلته بالقبض صح * (نوع آخر) * مهر المثل يعتبر بقوم الاب وهى الاخوات من قبل الاب والعمات وان لم يكن أخت وعمه فبنت الاخ لا ب وأم وبنت العم وان لم يكن منهن أحد يعتبر حال الزوج بامرأة أجنبية (١٣٣) مثلها مالا ووجالا وبكارة وثيابة فى تلك

البلدة وبعض قال لا يعتبر الجمال فى الحسبة فان لم يكن مثلها فى قبيلتها يعتبر فى قبيلة أخرى مثلها ويشترط ان يكون المخبر بمهر المثل رجلان أو رجل واحد وان يشترط لفظه الشهادة فان لم يوجد على ذلك شهود عدول فالقول للزوج مع يمينه فى نفي الزيادة على ما تدعى المرأة من مهر المثل * تزوجها على ألف وطلاق فلانة وقع فى الحال وان على ألف وعلى ان يطلق فلانة لا مالم يطلق فان لم يطلق فله ان تمام مهر مثلها * (نوع آخر) * تزوجها بمهر سر او شىء علانية باكثر ان تواضعا وتعاقدا فى العلانية باكثر فالعلانية الا ان يكون أشهد عليها أو على الولي ان المهر مهر السر والعلانية سمعة وعن الفقيه أى الليث جدد العقد يجب كلا المهرين وذكر القاضى انه لا يجب الثانى الا اذا قصد الزيادة على الاول والزيادة جائزة عندنا حال قيام العقد * تزوجها بالف ثم جدد بالفين ذكر بكر رحمه الله ان على قولهما لا يلزم الثانى وعلى قول الامام الثانى يلزم وذكر عصام انه يلزم الفان

وذلك الرجل يقول هو عبدى من أمى زوجتها عبدى فلانا والعبد حتى يدعى ذلك فهو ابن العبد ولو ادعى الولد أنه ابن العبد وأقام البينة وادعى المولى أنه ابنه جعلته ابن العبد واعتقه كذا فى الحاوى * ولو أقام العبد البينة أنه ابنه من هذه الامة وهى زوجته وأقام المولى البينة أنه ابنه منها فالبينة بينة العبد الا أنه يعتق باقرار المولى وتصبر الحاربية بمنزلة أم الولد كذا فى المبسوط * واذا كان العبد ميتا أو كان حيا الا أنه لا يدعى نسب الغلام ولا يدعى الشكاح ومولى الامة أيضا ميت وانما يدعيه ورثته الميت ويقومون البينة على ذلك يقضى بنسب الغلام من مولى الغلام ويرث مع سائر ورثته هكذا فى المحيط * ولو أن رجلا مات وترك مالا فأقام الغلام بينة أنه ابن الميت من أمته فلانة ولدت له فى ملكه وأقر بذلك وأقام رجل البينة ان الغلام عبده وأمه أمته زوجها من عبده فلا ناولت هذا الغلام على فراشه والعبد حتى يدعى قضيت للعبد بالنسب وقضيت بالأم ان كانت حية للذى كذا فى المبسوط * وان كان العبد ميتا أو كان حيا الا أنه انكر الشكاح فان نسب الغلام يثبت من الميت الذى أقام الغلام البينة أنه ابنه ويرث منه ويقضى بالامة للميت وتصير أم ولده ويحكم بعتقه بها بموته كذا فى المحيط *

* (الفصل الثانى عشر فى نسب ولدا المطلقة والمعتدة عن الوفاة) * اذا طلق الرجل امرأته وكان الطلاق رجعيا فجاءت بولدين لاقل من سنتين بيوم ولم تقر بانقضاء العدة فتفى أحدهما حين ولدت ثم ولدت الثانى فهما ابناه ولا حد عليه ولا لعان وان جاءت به مالا اكثر من سنتين فنفاها ما يجرى للعان بينهما ويقطع نسب الولدين عنه وان كان نفي الاول منهما ثم أقر بالثانى فهما ابناه وعليه الحد وان جاءت بأحد الولدين لاقل من سنتين وبالاخر لا اكثر من سنتين فعلى قول أبى حنيفة وأبى يوسف رحمهما الله تعالى هذا والفصل الاول سواء واذا كان الطلاق بائنا أو فلا فان جاءت به مالا اكثر من سنتين فعليه الحد بالنفي وهما ابناه وان جاءت به مالا اكثر من سنتين لم يثبت نسبهما منه وان نفاها فلا حد عليه ولا لعان وان جاءت بأحدهما لاقل من سنتين بيوم وبالاخر لا اكثر من سنتين بيوم فعند أبى حنيفة وأبى يوسف رحمهما الله تعالى هذا والفصل الاول سواء هكذا فى المبسوط * واذا طلق الرجل امرأته واحدة بائنة وقد دخل بها ثم تزوجها ثانيا ثم جاءت بولدا لاقل من ستة أشهر من وقت الشكاح الثانى فنفاها فانه يلاعن بينهما ويفرق بينهما والولد ثابت بالنسب من الاب وان جاءت به لسته أشهر فصاعدا فانه يلاعن ويقطع نسب الولد كذا فى المحيط * معتدة تزوجت بأخر ودخل بها وفرق بينهما فجاءت بوليد يتصور أن يكون منهما فهو من الاول قبل هذا قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى وأما على قولهما ما فثبت النسب من الثانى فان لم يتصور من الاول فهو من الثانى وان لم يتصور منهما ما لا يجعل منهما ما بأن جاءت بولدا اكثر من سنتين منذ طلقها الاول ولاقل من ستة أشهر منذ دخل بها الثانى وحكم أم الولد اذا جاءت بولدا لسنتين أو أكثر تحكم الحرة والكبيرة المعتدة عن الوفاة يثبت نسب ولدها الى سنتين والصغيرة المعتدة عن الوفاة اذا جاءت بولدا بعد انقضاء عدة الوفاة لاقل من ستة أشهر يثبت النسب كذا فى محيط السر حسى * رجل تزوج أمة فطلقها ثم اشتراها فجاءت بولدا لاقل من ستة أشهر من وقت الشراء يلزمه وان جاءت بولدا لسته أشهر من وقت الشراء لا يلزمه هذا اذا كان الطلاق واحدا فان كان طلقها نتيين يثبت النسب الى سنتين من وقت الطلاق كذا فى فتاوى قاضيهان *

* (الفصل الثالث عشر فى نفي أحد الابوين الولد وادعاء الآخر اياه) * اذا تزوج الرجل امرأته وجاءت بولدا

ولم يذكر خلافا وفى المحيط وهبت المهر له ثم قال اشهدوا ان لها على كذا مهر فاذا اختار عند الفقيه ان اقراره جائز وعليه المذكور اذا قبلت المرأة لان الزيادة لا تصح بلا قبولها والاشبهه أن لا تصح ولا تجعل زيادة بلا قصد الزيادة وان جدد الشكاح للاحتياط لا يلزم الزيادة بل نزاع لان الفرض ابقاء الاول ولان العقد الثانى لم يثبت فكيف يثبت ما فى ضمنه * تزوجها على ألف فكسدت فعليه القيمة يوم كسدت فى المختار وقال القاضى يوم الخصومة والكساد أن لا تزوج فى كل البلدان ولوراج فى بعض البلدان لا يكون كساد ولا يعتبر بالرخص والغلاء فعفى

الكساد أن لا يؤخذ أصلاً على أنه من الدراهم وإن كانت كسدة وقت العقد لا يجب الإذلال إذا سوت عشرة وإن تزوجها على تبرعها غير مضر وبث عشرة وهو ضروري لا يصح ولا يقطع له في السرقة وبعد ما يفسد المهر إذا أراد أن يخرجها إلى بلاد الغربة مدة السفر بلا أن يجمع من ذلك لأن الغريب يؤذى ويتضرر لفساد الزمان ما أذل الغريب ما أشقاه كل يوم يهينه من يراه كذا اختار الفقيه رحمه الله وبه يفتى وقال القاضي رحمه الله قول الله تعالى اسكنوهن (١٣٤) من حيث سكنتم أولى من قول الفقيه قيل قوله تعالى ولا تضاروهن في آخره دليل

قول الفقيه لا ناقد علمنا من عادة زماننا مضارة قطعية في الاغتصاب واختار في الفصول قول القاضي فيبقى بما يقع عنده من المضارة وعدمها لأن المفتي انما يفتي بحسب ما يقع عنده من المصلحة وله أن يخرجها من القرية إلى المصر والعكس لأنه كالنقل من محلة إلى محلة * أراد أبو الباقية التحول إلى بلدة أخرى معها أن لم يوف الزوج المجلل ليلي الزوج المنع * أبي الزوج أن يكتب خط المهر لا يجبر * ولو عقد بمائة درهم وكتب في الصك بمائة دينار فالواجب ما ذكر في العقد ~~لكن~~ القاضي لا يصدق به ويدين فيما بينه وبين ربه إلا إذا علم القاضي بما وقع عليه العقد تزوجها على ألفين ألف لها وألف لا تمها فكلها * تزوجها على أنها بكر فاذا هي ليست كذلك يجب كل المهر حلاً لا مراً على الصلاح بأن زالت بوثبة وإن تزوجها بأزيد من مهر مثلها على أنها بكر فاذا هي غير بكر لا يجب الزيادة والتوفيق واضح للتأمل * وإن أعطاهما زيادة على المجلل على أنها بكر فاذا هي ليست

لستة أشهر منذ تزوج والزوجان حران مسلمان فأدعى أحدهما أنه ابنه وكذبه الآخر فهو ابنه منهم ما وكذلك لو قال الزوج هذا الولد كان لك من زوج قبلي وقالت المرأة بل هو منك فهو ولد هذا الزوج ولا لعان بينهما ولا حد على الزوج كذا في المحيط * ولو قال الزوج ولدت من زنا فان صدقته المرأة بذلك فهو ابنه وإن أنكرت ذلك وجب للعان فيما بينهما ما يقطع النسب عنه بالعان كذا في المبسوط * وإذا ولدت المرأة ولدين في بطن واحد أو قبل الأول منهما ما وفتي الآخر فهو ابنه ويلاع بينهما لقطع النكاح فإن كان نفي الأول منهما ثم أقرب بالثاني جلد الحدو كانا ابنه وإذا تزوج الرجل امرأة وجاءت بولدين فنفاهما الزوج وقضى القاضي بالعان فأت أحد الولدين قبل اللعان فهما ابنا الزوج ويلاع لقطع النكاح وكذلك لو لم يأت واحد من الولدين ولكن مات الزوج أو المرأة قبل اللعان فالولدان نابتا بالنسب منهما وكذلك لو التعنعا عند القاضي إلا أن القاضي لم يفرق بينهما ولم يلزم الولد أمه حتى مات الزوج أو المرأة فالولدان نابتا بالنسب منهما وإذا ولدت ولداً فنفاها الزوج ولا عن القاضي بينهما وفرق بينهما ما وفتي الآخر فهو ابنه وأمين فعلم بأحدهما ونفاه ولا عن وألزم القاضي الولد أمه وفرق بينهما ثم علم بالآخر فهما ابنه فإن علم بالثاني قبل أن يفرق القاضي بينهما فنفاها أعاد اللعان وألزم الولدين الأم كذا في المبسوط * وإذا كذب الملاعن نفسه وأدعى نسب الولد بعد ما فرق القاضي بينهما وألزم الولد أمه أن كان الولد حياً ثبت نسب الولد منه ويقام عليه الحد سواء كانت المرأة حية أو ميتة كذا في المحيط * وإن كان الولد قد مات وترك ميراثاً ثم ادعاه الأب لم يصدق عليه إلا أن يكون ترك ابن الملاعنة ولذا ذكرنا أو أفتى حينئذ يصدق الأب فإذا صح الإقرار ضرب الحد وأخذ الميراث ولو كانت المنفية ابنة فماتت عن ابن ثم أفتى كذب الملاعن نفسه لم يصدق ولم يرث في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قولهما يصدق ويضرب الحد ويرث كذا في المبسوط * وإذا لاعن الرجل بجارية ورزماها الأم ثم أراد ابن الملاعن أن يتزوجها لم يكن له ذلك ويفرق بينهما وكذا الملاعن نفسه لو ادعى أنه لم يدخل بالأم وتزوج بالثنية يفرق بينهما كذا في المحيط * إذا اعتق أمه ولده ثم تزوجها فجاءت بولد لستة أشهر فصاعداً فإن نفاه لا عن ولزم الولد أمه وإن جاءت به لا قبل من ستة أشهر منذ تزوجها لا عن ولزم الولد أباه وتأويل هذه المسئلة إذا كان لا قبل من سنتين منذ اعتقها حتى يثبت النسب من المولى كذا في المبسوط * إذا كانت منكوبة الرجل أمة جاءت بولد فإن جاءت به لا قبل من ستة أشهر من وقت النكاح أن ادعاه الزوج لا يثبت نسبه إلا بتصديق المولى وإن نفاه لا يلزمه وإن جاءت به لستة أشهر فصاعداً من وقت النكاح يثبت نسب الولد منه ادعاه ولم يدع وإن نفاه لا يلاعن بينهما ولا ينفى نسب الولد ولا حد عليه وإن كان المولى أعتق الأم ثم جاءت بولد إن جاءت به لا قبل من ستة أشهر من وقت العتق فإن ادعى الزوج الولد يثبت نسب الولد من الزوج اختار زوجها أو نفسها قبل الدعوى أو بعد الدعوى وإن نفي الزوج الولد فإن اختارت زوجها فنسب الولد ثابت منه ولا لعان لقطع النكاح وإن اختارت نفسها فإن كان ذلك قبل نفي الولد ثم نفي الزوج الولد فنسب الولد ثابت من الزوج ولا يلاعن ويجب الحد على الزوج وإن اختارت نفسها بعد النفي قبل إقامة اللعان فالولد ثابت بالنسب من الزوج ولا لعان ولا حد أيضاً هذا إذا جاءت بالولد لا قبل من ستة أشهر من وقت العتق فاما إذا جاءت بالولد لستة أشهر فصاعداً من وقت العتق فإن ادعى الزوج الولد فالولد ثابت بالنسب منه ولا حد ولا لعان في الوجوه

يكره قبل رد الزائد وعلى قياس مختار مشايخ بخلافها إذا أعطاهما المال الكثير بجهة المجلل على أن يجزه زوجها بأعظمها كلها ولم تأت به رجوع بما زاد على مجمل مثلها وكذا أفتى أئمة خوارزم أيضاً وينبغي أن يرجع بالزيادة ولكن صرح في فوائد الآمام ظهير الدين أنه لا يرجع في ~~كل~~ الصورتين * تزوجها على ألف لم يكن له امرأه أو ألفين إن كانت صح الأولى والثانية وصح عندهما ولو على ألفين كانت قبيحة وألفين إن جيله صحواً فالان التعليق بالكائن تحيزاً فإيت ما كانت وجب ذلك * وطى جارية الأب مراً وأدعى الشبهة فكل

مهر ولو جارية الابن من ارا فمهر واحد * ولو وطئ الزوج جارية زوجته من ارا ادعى الشبهة كوطء الابن جارية الاب ولومكا بته مرارا فمهر واحد * وأحد الشرى يكن اذا وطئ المشتركة أفق برهان الأئمة أنه يجب لكل وطء مهر وذ كرفي المحيط يجب لكل وطء نصف المهر * وطئ المعتدة عن ثلاث مرارا ادعى الشبهة أن أوقع جملة وطن أنه لم يقع فالظن في مقامه فيلزمه مهر واحد وان ظن ان الثلاث واقع لكن الوطء حلال فالظن في غير موضعه فيلزمه لكل وطء مهر * اشترى جارية ووطئها (١٣٥) مرارا ثم استحققت فمهر واحد وان

استحق نصفها فنصف المهر * وذ كرى كرى رضى بصبية عليه المهر وان أقر بالزنا لا مهر عليه وان رضى هو بالغة مكروهة عليه المهر وان دعت الى نفسها الامهر عليه وان دعت صبية صبيها الى نفسها فوطئها عليه المهر * وكذا لو دعت أمة صبيها والمراد بالمهر العقر قال الامام الاسيحي العقر ان ينظر بكم تستأجر المرأة للزنان كان الزنا حلالا * ولو زوجت نفسها بمثل مهرها جاز والزواج اذا قل قدر المهر له الخيار كما اذا اشترى بوزن هذا الحجر هذا وعلم الوزن خير * اشترى لها بعد البناء بهامتا ودفع اليها ايضا مالا حتى اشترت متاعا ثم قال كان المدفوع كله من المهر وقالت هدية فالقول له لانه المملوك لا يفياؤ كل به أفق الامام الحلواني واختار الفقيه أبو الليث انه ان كان متاعا واجبا على الزوج كالخمار والدرع لا يكون من المهر وان غير واجب عليه فالقول له في المختار والمراد بالطعام المهيأ لا كل أما الدقيق والعسل فالقول فيه قول الزوج وعلى قياس

كلها وان نفاه فان اختارت زوجها فانما يتسلا عنان وهل يقطع نسب الولد في الاستحسان بقطع وان اختارت نفسها قبل نفي الولد فان الولد ثابت النسب من الزوج ولا لعان ولكن يجب الحد وان اختارت نفسها بعد النفي قبل إقامة اللعان فالولد ثابت النسب من الزوج ولا لعان ولا حد هكذا في المحيط * ولو اشتراها الزوج فجاءت بولد لاقل من ستة أشهر من وقت الشراء فنفاه لا يصح نفيه ويلزمه الولد وان جاءت به لسته أشهر فصاعدا فنفاه ينتفى بمجرد النفي ولا يلزمه إلا أن يقر به هكذا في محيط السرخسي * رجل تيمته أمة اشتراها من مولاها فاعتقه ثم جاءته بالولد فان جاءت بالولد لاقل من ستة أشهر من وقت العتق فان ادعاه ثبتت نسبته منه سواء كانت مدخولا بها أم لم تكن وصارت الجارية أم ولده وأما اذا نفاه الزوج فان جاءت به لاقبل من ستة أشهر من وقت الشراء لا ينتفى نسبته ولا لعان بينهما ويجب حد التذف وان جاءت به لسته أشهر من وقت الشراء فان نسب الولد لا يثبت منه ولا لعان ولا حد على الزوج وان جاءت بالولد لسته أشهر فصاعدا الى سنتين من وقت العتق فان ادعى الزوج نسب الولد يثبت نسبته منه سواء كانت المرأة مدخولا بها أم غير مدخول بها وان نفاه فان كانت المرأة غير مدخول بها لا يثبت النسب منه عندهم جميعا وان كانت المرأة مدخولا بها ونفاه أو لم ينف ولم يدع بل سكت اختلفوا فيه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يثبت نسبته من الزوج ولا يضرب الحد اذا نفي وقال محمد رحمه الله تعالى يثبت النسب من الزوج ويضرب الحد اذا نفي وان جاءت بالولد لاكثر من سنتين من وقت العتق ان ادعاه الزوج ثبتت نسبته منه وان نفاه لا يثبت نسبته منه عندهم ولو باعها من غيره ثم جاءت بالولد لاقل من ستة أشهر من وقت شراء الزوج اياها يثبت نسبته منه ادعاه أو سكت وبطل البيع ويجب على الزوج رد الثمن وان نفاه لا ينتفى نسبته أيضا وان جاءت بالولد لسته أشهر فقط منداشترى الزوج فادعاه الزوج فالجواب فيه كالجواب فيما اذا جاءت بالولد لاقبل من ستة أشهر منداشترى الزوج واذا جاءت بالولد لاكثر من ستة أشهر منداشترى الزوج ان جاءت به لاقل من ستة أشهر منداشترى الزوج وادعاه يثبت نسب الولد منه من غير تصديق المشتري وبطل البيع وان نفاه الزوج في هذه الصورة لا يثبت نسبته ونفي البيع على حاله وان جاءت بالولد لسته أشهر فصاعدا الى سنتين من وقت بيع الزوج وادعاه فان كانت المرأة غير مدخول بها لا يثبت نسبته الا بتصديق المشتري واذا صدقه المشتري حتى يثبت النسب بطل البيع وان كانت المرأة مدخولا بها وباقي المسئلة يحالها كان أبو يوسف رحمه الله تعالى يقول أولا تصح دعوته من غير تصديق المشتري وهو قول محمد رحمه الله تعالى هذا اذا ادعاه وان نفاه لا يثبت نسبته عندهم جميعا فان جاءت بالولد لاكثر من سنتين من وقت البيع ان ادعاه الزوج لا يثبت نسبته الا بتصديق المشتري عندهم جميعا وان نفاه لا يثبت نسبته عندهم جميعا هكذا في المحيط * ولو كان المشتري الآخر قد أعقق الولد ثم ادعاه المشتري الاول فان جاءت به لسته أشهر فصاعدا بعد الشراء الاول لم يلزمه وان جاءت به لاقل من ستة أشهر تصح دعوته ويظل البيع وينتقض العتق وكذلك لو أعقق المشتري الآخر الام مع الولد يظل البيع والعتق فيها هكذا في محيط السرخسي * وان لم يكن المشتري أعقق الولد لكن أعقق الام فان جاءت به لاقل من ستة أشهر منداشترى الزوج صحّت دعوته في حق الام والولد جميعا وان جاءت به لسته أشهر فصاعدا منداشترى الزوج فان كان لاقل من ستة أشهر منداشترى الزوج لا يثبت النسب الا بالدعوة واذا ادعى صحّت دعوته في حق الولد ولم تصح دعوته في حق الام وان جاءت بالولد لاكثر من ستة أشهر منداشترى الزوج

ما اختاره الفقيه انه ان من جنس النفقة الواجبة عليه ليس له أن يجزه من المهر ولو بعث اليها درهم وقال انها عدي اوسيم سكر أو يابا لعدي ثم زعم انه من المهر لا يصدق وعلى هذا كل ما عرف وجه البعث فيه باقراره اذا زعم انه من المهر لا يصدق للتناقض ولان طريق الاصابة لا يحتمل التعدد * زوج ابنه امرأة بعث اليها مائة درهم من الزفاف فالبعوث ان هالك لا يرجع وان قائمان من مال الابن وبعث برضا الابن لا يرجع لان الموت مانع وان من ماله يرجع * واذا بعث الى امرأة ابنه ثيابا ثم ادعى أنه أمانة يصدق وكذا بعد

موتها خطب بنت غيره فقال ان نقدت المهر الى شهر زوجتكها وجعل يهدي اليه هذا بافضاء المدة ولم يتقدولم يزوجه له أن يسترد ما دفعه
على وجه المهر قائماً أو هالكا وبالقائم من الهدية يرجع لابلها لك والمستهلك من الدنيا أو قيمها لانه هبة * الاخ أي ان زوج الاخت الآن
يدفع اليه كذا دفع له ان يأخذ منه قائماً أو هالكا لانه رشوة وعلى قياس هذا يرجع بالهدية أيضاً في المسئلة المتقدمة اذا علم من حاله انه
لا يزوجه الا بالهدية والا لا * فرضت (١٣٦) النفقة عليه وعليه مهر فأعطى ثم ادعى انه من المهر فالقول له وكذا اذا كان عليه وجوه من

الدين فأدى شيئاً ثم ادعى انه
من وجه كذا لانه المملوك
وكان أعرف بجهة التملك
* أنفق على معتدة الغير على
طمع أن يتزوج بها فأبى
ان يتزوج به ان قال حين
الانفاق أنفق بشرط أن
يتزوج بي والا أرجع رجوع
عليها به تزوج أولاً وان لم
يشترط لكن أنفق على
هذا الطمع قال الامام ظهير
الدين الاصح انه يرجع عليها
زوجة نفسها منه أم لانه
رشوة وقال غيره الاصح انه
لا يرجع وقال في الفصول
الاصح انه يرجع شرط
الرجوع أم لا اذا لم تزوج
نفسها منه وان زوجت
لا هذا اذا دفع اليها الدراهم
لتنفق على نفسها أما اذا
أكل معها لا يرجع بشيء
أصلا وفي الجامع في الفتاوى
أعطى معتدة الغير نفقة له
الاسترداد اذا لم يتزوجها ولا
خفاء انه ان قرضا يسترد وان
هبة بعد الاستهلاك وهذه
الصورة يحتملها فيكون القول
للزوج انه قرض فان ادعت
هبة يحلف الزوج على دعواه
فان نكل لاشئ وان حلف
وقال نويت به القرض رجوع
فان زوجت نفسها

فانه لا تصح دعوته الا بتصديق المشتري عند أبي يوسف رحمه الله تعالى في الآخر وعند محمد رحمه الله تعالى
تصح دعوته الى سنتين من غير تصديق المشتري اذا كانت مدخولاً به او هو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى
الاول وان جاءت به لاكثر من سنتين منذ اشتراها فسواء جاءت به لاقبل من سنتين أو لاكثر من سنتين منذ
باعها الزوج لا تصح دعوة الزوج الا بتصديق المشتري الا أنه ان جاءت بالولد لسنتين من وقت البيع وصدقه
المشتري ينتقض البيع وان جاءت بالولد لاكثر من سنتين من وقت البيع لا ينتقض البيع هكذا في المحيط *
رجل طلق امرأته تطليقة بائنة وهي أمة ثم اعتمقت فان جاءت بالولد الى سنتين من وقت الطلاق فالنسب
ثابت من الزوج لا ينتفي بنفسه ويضرب الحد ولأولادها بالام ولومات الاب جاءت بالولد ما بينه وبين
سنتين وقد اعتمقت بعده يوم فالولد ثابت النسب والاولاد ملو الى الام كذا في المبسوط * اذا كانت امرأة
الرجل أمة فولدت منه ولداً فاشترها الزوج وقد اعتمقتها او تزوجها ثم ولدت ولداً آخر لستة أشهر فصاعداً منذ
تزوجها فنفاه لا عن القاضي بينهما ولزم الولد أمة فان جاءت به لاقبل من ستة أشهر منذ تزوجها آخر ولاكثر
من ستة أشهر ومنه اشتراها لم يلاعن ويلزم الولد أياً به ولو جاءت بالولد لاقبل من ستة أشهر منذ اشتراها لا عن
القاضي بينهما ولزم الولد أمة ويضرب الحد اذا كانت أم الولد مسلمة ولو صدقته المرأة ان الولد ليس منه لم
يصدق قاضي الولد كذا في المحيط * ولو لم يتزوجها لم يملكها الولد ما بينهما او بين سنتين من وقت العتق فان نفى
ضرب الحد كذا في المبسوط *

الفصل الرابع عشر في دعوة العبد التاجر والمكاتب اذا اشترى العبد المأذون أمة فوطئها فولدت
فادعى ولدها ثبت نسبها منه ويملك العبد ببيع الولد والام هكذا في المحيط * ولو تزوج المولى هذه الامه من عبده
صح النكاح كالأزواج أمة أخرى ويثبت النسب منه اذا ولدت وكذلك لو تزوجها بغير إذن المولى يثبت
نسب الولد منه اذا أقربه كذا في المبسوط * المأذون اذا كان مدبواً فاشترى أمة ووطئها فولدت له ولداً ادعى
نسب الولد وكذبه مولاه صح دعوته وينت نسب الولد منه وكذلك اذا ادعى أن المولى أحلها له وكذبه
المولى كذا في المحيط * اذا ادعى ولداً من أمة لمولاه لم تكن من تجارته فادعى أن مولاه أحلها له أو زوجها
أيها فان كذبه المولى في ذلك لم يثبت النسب منه الا أنه اذا عتق فلعله يثبت النسب منه في دعوى النكاح
قياساً واستحساناً وفي دعوى الاحلال استحساناً فان صدق المولى عبده في ذلك يثبت النسب الا أن في دعوى
النكاح يحتاج الى التصديق في النكاح خاصة وفي دعوى الاحلال يحتاج الى التصديق في شيئين في أنه
أحلها وانما ولدت منه كذا في المبسوط * ولو ادعى ولداً من أمة لغير مولاه بنكاح فاسد أو جائز وصدقه مولاه
ثبت نسبها منه كذا في الحاوى * عبداً ادعى لقيطاً أنه ابنه من زوجته هذه الامه وصدقه الامه وقال المولى
هو عبدي فهو عبده وابنه ما في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى هو ابنها وهو حر
وقول محمد رحمه الله تعالى أظهر كذا في محيط السرخسي * في المنتقى في عبداً ادعى لقيطاً أنه ابنه من امرأته
هذه وهي أمة يثبت نسبها من العبد ويكون حراً ولا يكون ابن امرأته كذا في المحيط في المتفرقات * واذا
ولدت أمة المكاتب ولداً فادعى المكاتب نسبها صح دعوته ويستوى ان صدق المولى المكاتب في دعوته
أو كذبه فيها وبصير هذا الولد مكاتباً ولا يبيع الابن ولا الام هكذا في المحيط في فصل دعوى النسب * لو ادعى
المكاتب ولداً من امرأة حرة بنكاح جائزاً فاسد وصدقه المرأة كان ابنه هكذا في الحاوى * ولو ادعى

واحتسبت من المهر صدق وفي فوائد بعض المشايخ دعا رجلاً الى حديثه وأعطاه نفقة يتفق على نفسه أو أطلق له في المكاتب
الانفاق من ماله فانفق والعادة أنه ان التمار اذا طابت تقوم ويشترى التمار هذا الرجل بقيمة ذلك اليوم ويرد كل ما أنفق عليه الى مالك
الحديث بل بشرط الرجوع أو ان الانفاق قال انه مثل ما أنفق على معتدة الغير على طمع الزواج وفيه الاقوال كذا هنا * تزوجها بدينار وقال
للمكاتب اكتب بان المهر خمسون فكتب كذلك فالمهر خمسون ودخل ذلك الدينار فيه * تزوجها بدينار ولم يذكر النيسابوري أو البخاري

يجب مهر المثل لا خلافا للدناير قال القاضي رحمه الله وهذه جهالة النوع فلا يمنع صحة التسمية كالتزويج على خادم لا يقال بخبر الى نقد البلد أو غالبه لان الرائج في بلادنا الدراهم لا الدناير وهو مختلف ملكي هندي نيسابوري بخاري وهذا في عهدهم اذا أراد اسقاط صداق امرأته يقول لها امرأجمل كرى فاذا قالت بجمل كرى سقط * الام زوجت الصغيرة وقبضت الصداق ثم أدركت ان لم تكن وصية لها طلب الصداق من الزوج وهو يرجع على الام لانها لا تلي قبض الصداق وكذا سائر الاولياء غير (١٣٧) الاب والجدود كرافاضى ظهير الدين انه يرجع عليها ان كان قائما وان كانت وصية رجعت عليها على كل حال

لا على الزوج * طاب زوج الصغيرة من الولي تسليمها اليه للمؤانسة وهي لا تحتمل الجماع ورضى الاب بالتسليم وأبت الام فامتنع رضا الاب لاباء الام لان الولاية له وان أبي الاب لا يجبر * وفي

التجنيس كبير تزوج بنت سبع وخافت الام انها سلمتها اليه قصد هات وتضررت بها ضمتها الى نفسها وترتيبها الى أن تحتمل الجماع دفعها للضرر عن الصغيرة * زوج الوكيل أو الاب البالغة أو الصغيرة ثم أبرأ عن كل المهر أو بعضه أو ضمن فكله باطل أما الضمان فلا نه لا يخدوا ما ان يكون للزوج بان قالت ان أخذت منك المهر فاني ضامن ولا خفاء في بطلانه كما لو قال للبدون ان أدبت الدين الى الدائن فأنا ضامن لك الدين واما المرأة بان قال لها أنا ضامن للمهر الذي لزم على زوجك وسبب بطلانه عدم قبولها أو عدم من يقبل عنها في المجلس فيكون شرط العقد وهو لا يقبل التوقف في المذهب فان قبلت أو قبل

المكاتب ولد أمة رجل بشكاح أو بملك وكذبه الرجل لم يصدق المكاتب كالحرا اذا ادعاه فان عتق فليس له يوم ما ثبت نسبته منه هكذا في المبسوط * اذا اشترى المكاتب أمة فولدت عنده ولدا لاقل من ستة أشهر فادعاه المكاتب بحت دعوته ولو كان مكان المكاتب عبدا ما دون لانه صحت دعوته كذا في المحيط * واذا باع المكاتب أمة فولدت لاقل من ستة أشهر فادعى الولد بحت دعوته ويرد اليه مع أمه كذا في المبسوط * ولو ادعاه العبد وباقى المسئلة بحالها لان صحت دعوته كذا في المحيط * وان وطئ المكاتب أمة بانه وهو حر أو مكاتب بعقد على حدة لم يثبت اذا كذبه الابن كذا في المبسوط * فان عتق المكاتب وملا هذا الابن يوما من الدهر مع الحاربية ثبت نسب الولد منه وصارت الحاربية أم ولده وان كان الابن قد ولد للمكاتب في حال مكاتبته أو كان المكاتب قد اشتراه فولدت أمة هذا الابن ولدا او ادعاه المكاتب بحت دعوته وصارت الامة أم ولده ولا يضمن مهرها ولا قيمتها لان كسب الولد المولود في الكتابة والولد المشترى بمنزلة كسبه حتى ينفذ تصرفه فيه كذا في المحيط * ولو ادعى ولد مكاتبته يثبت نسبته منه صدقته أم لا ولا ضمان على المولى من قيمة الولد وعليه العقران جاءت بالولد لا أكثر من ستة أشهر من يوم كاتب وان جاءت به لاقل من ستة أشهر فلا عقر عليه كذا في الحاوى * وتخير المكاتبه فان شاعت مضت في الكتابة وان شاعت فسخت كذا في المحيط * وان كان لها زوج وصدقه الزوج بعتق الولد ولا يثبت النسب كذا في محيط السرخسي * وان ادعى ولد أمة مكاتبته لانه صحت دعوته لا بتصديق المكاتبه وهذا جواب ظاهر الرواية فاذا صدقته المكاتبه ثبت النسب منه وكان الولد حرا بالقيمة ويعزم المولى قيمة الولد للمكاتبه ويعزم عقرها للمكاتبه أيضا وتعتبر قيمة الولد يوم ولادة الولد هذا اذا جاءت الامة بالولد لستة أشهر منذ اشترتها المكاتبه فاما اذا جاءت الامة بالولد لاقل من ستة أشهر منذ اشترتها فادعاه المولى لانه صحت دعوته ولا يثبت النسب بدون تصديق المكاتبه واذا صدقته المكاتبه حتى ثبت النسب كان عبدا على حاله هكذا في المحيط * قال محمد رحمه الله تعالى لو اشترى المكاتب عبدا صغيرا فادعاه المولى لم تجز دعوته فان صدقه المكاتب يثبت النسب ولم يعتق كذا في الحاوى * رجل اشترى عبدا او كاتبه ثم ان المكاتب كاتب أمة له ثم ولدت المكاتبه فادعاه مولى المكاتب فان صدقته المكاتبه يثبت النسب منه ويجب العقر لها ان ولدت لا أكثر من ستة أشهر من وقت كتابتها وان ولدت لاقل من ستة أشهر فلا عقر للمكاتب ثم هذا الولد يكون مكاتب مع أمه فان أدت الام بدل الكتابة عتقت وعتق الولد معها تبعها وان عجزت وردت في الرق أخذ المولى ابنها بالقيمة ولا يحتاج الى تصديق المكاتب وان ثبت الحق له وجود التصديق يوم الدعوة من اليه التصديق وتعتبر قيمة الولد يوم عجز المكاتبه ولو كذبه المكاتبه وصدقته المكاتب لا يثبت النسب ويكون الولد مكاتب مع أمه ان أدت بدل الكتابة عتقا وان عجزت وردت في الرق يثبت النسب من المولى وكان الولد حرا بالقيمة غير أنه ان ولدت لاقل من ستة أشهر منذ كوتبت تعتبر قيمة الولد يوم الولادة وان جاءت به لستة أشهر منذ كوتبت تعتبر قيمة الولد يوم العجز وان كذبه لا يثبت نسب الولد ويكون الولد مع الام مكاتبين للمكاتب وان أدت بدل الكتابة عتقا وان عجزت صار مملوكا للمكاتب ولا يثبت النسب وان صدقته يثبت النسب من المولى فان جاءت بالولد لاقل من ستة أشهر منذ كاتبه المكاتب حتى كان العسلوق في ملك المكاتب كان الولد حرا بالقيمة وقيمة الولد للمكاتب وتعتبر قيمة يوم الولادة وان جاءت به لستة أشهر منذ كاتبه المكاتب فالولد مكاتب معها مادامت مكاتبته لم تجز بعد فان عجزت يأخذ المولى

(١٨ - فتاوى رابع) عنهم في المجلس قابل صح الضمان واخيلة ان كانت بالغة في الاراء والضمان ان يقول الوكيل أو الولي انها أذنت بالاراء أو ألحط فان أنكرت الاذن وضمن لها الزوج بغير حق فاني ضامن ذلك لك فقبل الزوج صح وان كانت صغيرة فالخيلة في الخط حتى لا يتمكن من المطالبة بالاجاع ان يقول الولي وقت العقد زوجتك على ألف بشرط أن يكون للزوج منها خمسة مائة يصح الخط جملا على الاستثناء كانه قال زوجت بألف الاخسمائة وكرواله خيلة أخرى أيضا وهي ان يشتري الاب بمقدار ما يريد الخط عرضا من الزوج فقيمة شئ حقير

فيصير مستوفيا ذلك القدر مات عن زوجة فادعت المهر على ورثته ان ادعت قدر مهر المثل أو اقرار الورثة بذلك صح وكفى النكاح شاهداً أولاً حاجة لها إلى الاثبات وان كان في الورثة أولاد صغار فلها ان تأخذ قدر مهر المثل من ائتمار وان ادعت الورثة ابراء أو استيفاء فلا بد من البيئة لهم وعليها البين اذن وسياً في ان شاء الله تعالى ما هو المختار في حق المين وقال الفقيه ان كان الزوج بنى بها منع قدر ما جرت العادة بالتجمل والقول للورثة فيه لان النكاح وان (١٣٨) كان شاهداً على المهر لكن العرف شاهد على قبض بعضه فيعمل به ما لكان اذا

الولد بالقيمة يوم العجز ثم فيما اذا صدقه المكاتب وكذبه المكاتب حتى لم يثبت النسب ولم تعجز المكاتب بعد ذلك ولكن أدى المكاتب بدل الكتابة وعمق فان كانت المكاتب جات بالولد لاقول من ستة أشهر منذ كوتبت يثبت النسب من المولى ويكون حراً بالقيمة ويكون ذلك للمكاتب هذا اذا كان الولد صغيراً لا يعبر عن نفسه وان كان قد كبر ثم ادعى المولى أنه ابنه وصدقه المولى المكاتب فالولد حر ورجع في حق النسب إلى قول الولد وان جات بالولد لاكثر من ستة أشهر منذ كوتبت لا يعتق الولد بل يكون مكاتباً مع أمه ولا يثبت نسبته من المولى أيضاً فان عجزت المكاتب بعد ذلك وردت في الرق كان الولد حراً بالقيمة ثابت النسب من المولى وان لم تعجز ولا يمكن أدت بدل الكتابة عتقت وعمتق الولد معها ولا يثبت نسب الولد من المولى إلا أنه اذا كبر الابن وصدق المولى في ذلك خفية ثبت نسبته من المولى به ديقه ولا تلزمه القيمة هكذا في المحيط * واذا أدى المكاتب الاول وعمتق ثم جات المكاتب بالولد لاقول من ستة أشهر من وقت العتق ولستة أشهر من وقت الكتابة كان الجواب كما اذا ولدت قبل عتق المكاتب وان ولدت لستة أشهر فصاعداً منذ عتق ان زعم المولى أنه ولد بوطء بعد العتق لم يثبت نسبته وان وجد التصديق فكان زانياً أما اذا ادعى النكاح بعد عتق المكاتب فان صدقته المكاتب ثبتت شبهة النكاح فيثبت النسب ولا يعتق الولد وان صدقه المكاتب الحر في النكاح وكذبه المكاتب لا يثبت النسب الا اذا عجزت وردت في الرق فينفذ اقرار المولى وهو المكاتب الحر عليها بالنكاح ويثبت النسب ولا يعتق الولد وان ادعى أنه ولد بوطء كان قبل العتق لم يصدق فان صدقته ثبت نسب الولد ولا يعتق الولد فان أدت عتقت مع ولدها وان عجزت أخذ المولى الولد حراً بالقيمة وان صدقته المكاتب وكذبه المكاتب الحر يثبت النسب والولد رقيق فان عجزت فهي وولدها مملوك كان للمكاتب الاول وان صدقه المكاتب الحر ان وطء المولى كان قبل العتق وكذبه المكاتب لا يثبت النسب الا اذا عجزت فيعتق الولد بالقيمة يوم العجز وكذلك اذا لم يؤد المكاتب الاول الكتابة لكن مات عن وفاء أدت كتابته ثم عجزت المكاتب فالولد حر بالقيمة والام مملوك لورثة المكاتب كذا في شرح الزيادات للعتابي

الفصل الخامس عشر في المنفقات * اذا مات الرجل وترك امرأته وأمه وولداً وأقر الوارث أنه اُولدت هذا الغلام من الميت فان لم يكن هناك للقر منازع يثبت نسب الغلام من الميت ويرث ولا يشترط العد في المقر ولا لفظ الشهادة فان كان للقر منازع يشترط العد بانفاق الروايات ولا تشترط العدالة بانفاق الروايات وهل يشترط لفظ الشهادة فيه روايتان كذا في المحيط * رجل مات عن أم وولد فجاءت بولم يبينه وبين سنتين فتمناه الورثة لم يثبت النسب في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى من الميت ولم يرث منه بشهادة القابلة مالم يشهد به شاهدان إلا أن يكون المولى قد أقرب بأن أمه احبلى منه وحينئذ يثبت النسب بشهادة القابلة وان أقرب به الورثة فاقرارهم كقرار الميت كذا في المبسوط * رجل في يديه أمة فوطئها وولدت منه ولداً فادعى ولدها ثم قال كانت هي أم ولد فلان فزوجنيها فولدت لي هذا الولد وصدقه فلان في ذلك فان صدقته المامة في ذلك أو كذبتهم ما ولكن رجعت إلى تصديقهما قبل قضاء القاضى بكونها أم ولد للقر فهي أم ولد للقر له ويكون حكم ولدها حكمها فيعتق ان اذا مات المقر له فان كبر الولد بعد ذلك وكذبه ما فيما أقرت لم يلتفت إلى تكذيبه ولو لم تصدق الجارية المقر له لم تكذب حتى ماتت صدق المقر والمقر له حتى كان الولد عبداً للمقر له فان كبر الولد وانكر أن يكون عبداً للمقر له لم يلتفت إلى انكاره وان كذبتهم المامة وثبتت على ذلك فالقاضى يجعلها أم ولد للقر

مجردا عن السبب والصك ولو باحدا هاهنا هو واحد اتفاقا * ادعت المهر على الوارث وانكره يقول القاضى للوارث ان كان مهر وعلى مثلها كذا أو أعلى من ذلك ان قال لا * ذكر أدنى من الاول إلى أن يبلغ قدر مهر المثل السرخسى تقدم العهد وتعذر على القاضى الوقوف على مهر المثل لا يقضى بمهر المثل والاقضى به عند الامام قال الشيخ الكرخى لا يتضح للامام في مسئلة اختلاف ورثة الزوجين طريقة الا ان يكون العهد متقادماً لاختلاف مهر المثل باختلاف الازمنة وفيه نظر لانه اذا تعذر اعتبار مهر المثل لا يكون الظاهر شاهداً للاحد فيكون

القول لورثة الزوج لكونهم مدعى عليهم كافي سائر الادعاوى والاصح ان الخلاف فيما اذا تزوج ولم يسم مهرها ثم مات الم بقض بشئ ولكن
 الفتوى في المسئلة على قولهما ادعت انك تزوجتني بكذا انقرة فقال بل بكذا دينار اوجب مهر المثل لانهم ما انفقا على النكاح واختلفا في
 المسمى واختلف المشايخ انهم ما يتخالفان أولا ثم يجب مهر المثل أم يجب مهر المثل أولا ثم يتخالفان كما تقر في اختلاف الخرج بين الرازي
 والكرخي وقوله ان تزوجتني بشئ بمنزلة دعوى عدم التسمية للجهالة يجب مهر (١٣٩) المثل ادعت على الوارث ان المهر مائة

ثم ادعت الزيادة في حياته
 بمائة أخرى لا تصح الثانية
 لانها اقربت ان كل
 المهر مائة والزيادة تلحق
 بأصل العقد فظهر أن كل
 المهر لم يكن مائة فتناقصت
 وقيل تصح الدعوى الثانية
 لان ذكر الاول يحكم ورود
 العقد عليه والثاني يحكم
 الزيادة في الزمان الثاني قالوا
 وصحة الزيادة في المهر دليل
 لان صحة الزيادة في البيع
 ليس بطريق الانقاس لان
 النكاح لا يقبل الانقاس
 بل هو تغير من وصف
 مشروع الى امر مشروع
 من كونه عادلا رابحا خاسرا
 فاشبهه زيادة شرط الخيار قبل
 الافتراق ادعت على الورثة
 مهر افانكروا النكاح
 والمهر فبرهنوا عليه ما ثبتا
 وان على النكاح لا المهر
 ثبت النكاح فان برهن
 الورثة بعده على أنها أبرأت
 الزوج عن المهر لا يقبل
 للتناقض وكذا لو برهنوا بعد
 انكار النكاح على انها
 خالعت مع المورث لان دعوى
 الخلع بعد انكار أصل
 النكاح تناقض وقيل
 الصحيح انه يسمع كما اذا أنكر
 لزوم الالف عليه فبرهن

وعلى المقر قيمتها أم ولد للقرلة قيل هذا على قولهما أما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلا ضمان على
 المقر ولا عقرب للقرلة على المقر وان كذبتهما فلم يقض القاضي بشئ حتى ماتت بوقف أمر الولد حتى يكبر فان
 كبر وصدق المقر فيما أقر كان عبدا للقرلة وأمه أم ولد للقرلة فان مضى على التكذيب جعله القاضي حرا
 من جهة المقر وأمه أم ولد للقرلة وان كانت الام حية والغلام يعبر عن نفسه فصدق الام المقر وكذب الغلام
 فالغلام حرا والجارية أم ولد للقرلة وكذلك ان كذبت الام المقر وصدقته الغلام في جميع ما وصدقت لك كذا في
 المحيط * رجل مات وترك ابنا فجاءت امرأة وادعت أنه ابنها من الميت فصدقها الغلام وأقامت الدين على
 ذلك فان القاضي يقضى بنسبه منها ويقضى بالزوجية وترث من الميت كذا في شرح الطحاوى * المرأة ان
 اذا ادعتنا نسب ولد وأقامت كل واحدة منهم رجلين أو رجلا وامرأتين فعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه
 الله تعالى لا يثبت نسب من واحدة منهما وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يثبت نسب من واحدة منهما واذا
 أقامت كل واحدة منهما امرأة واحدة ذكر في رواية أبي سليمان أنه لا يقضى لواحدة منهما بهذه الحجة عند
 أبي حنيفة رحمه الله تعالى وذكر في رواية أبي حفص أنه يقضى بالولد بينهما ولو لم تكن لواحدة منهما حاجة
 لا يقضى بنسب الولد منهما ما اختلف قال في مجموع النوازل ولو كان أحد الولدين ذكرا والاخر أنثى
 ادعت كل واحدة منهما الابن ونفت الابنة يوزن ابنهما فيجعل الابن للتي لبنها أثقل هكذا في المحيط * اذا
 ولدت أمة الرجل فادعاها أخوه أنه ابنه من نكاح بشبهة وأنكره المولى لم يصدق على ذلك والعلم والخال
 وسائر القربات فان ملكه يوما وقد ادعا من جهة نكاح صحيح أو فاسد أو من جهة ملك يثبت نسب من
 وكذلك لو ادعى أنه ابنه ولم يذكر أنه تزوجها ولو ملك أمه معه أو دونه صارت أم ولده وان ملك الولد أبو المدي
 وهو يحمدهم لانه لم يثبت نسب من الابن ولا يعق كذا في المبسوط * اذا ولدت جارية الرجل ولدا
 وادعى ابنه نسب هذا الولد لا تصح دعواه لا بتصدق من الابن وكذلك لو ادعى الابن أنه تزوجها لا يصدق
 الابن بتدقيق الاب فان أقام الابن بينة على التزوج برضا الاب أو بغير رضاه فان نسب الولد يثبت من
 ويعتق كذا في المحيط * اذا اعتق عبدا صغيرا ثم ادعى أنه ابنه صح ولده عندد أولا ولو كان كبيرا ينظر ان جده
 يبطل اقراره والافه وجاز كذا في التتارخانية * رجل أعتق جارية ولها ولد ثم ادعى ولدها بعد ما أعتقها
 قال يلزمه وعليها العدة كذا في المحيط * عبد صغير بين رجلين أعتقه أحدهما ثم ادعاها الاخر أنه ابنه
 صح دعواه عنه دأبي حنيفة رحمه الله تعالى ويكون مولى لها ما ان كانت دعواه المدعي دعوة تحرير بأن لم
 يكن في ملكه وان كانت دعوة دعوة استيلاد بان كان العلق في ملكه فلم يعتق نصف الولد ولا ولد المدعي
 فأما على قولهما فاعتق العبد كاه على المعتق والاخر ادعى نسب حرسه غير ليس له نسب مع روف فتصح
 دعوته استحسانا هذا اذا ادعى الاخر نسب به فأما اذا ادعا المعتق فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى
 لا تصح دعوة الابن يدق الاخر وعنده ما تصح دعوته استحسانا واذا كان الولد كبيرا يعبر عن نفسه
 فان أقرب ذلك ثبت نسب من المدعي وان جحد لم تصح دعوة المعتق وتصح دعوة الاخر وهذا قول أبي
 حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قوله ما لا تصح دعوة أحدهما الابن بدينه كذا في الذخيرة * لو كان ولدان
 نواتان فاعتق أحدهما فادعى نسب الاخر يثبت نسبهما ويبطل العتق كذا في التتارخانية * ابن
 سماعة في نوادره رجل أعتق جارية وتزوجها وجاءت بولد لاقل من ستة أشهر منذ تزوجها فادعاها

على ذلك فبرهن هو على الابراء والقضاء يقبل ولو صدقت المرأة الورثة فيهما وأنكروا القدر فبرهنوا عليه وبرهنوا على أنها أبرأت حال الحياة
 أو بعده يقبل * زوج الاب البكر وقبض دست يمين ثم رد الاب المقبوض الى الزوج حال صغرها أو كبرها في الحالين لها حق الخصومة في
 قدر الدست يمين مع الاب والى تمام مهر مثلها مع الزوج وان دفع الزوج الدست يمين اليه بعد الوطء ثم رد الاب الى الزوج فحق الخصومة
 لها على الزوج في كل المهر لان الدفع كان في حال ليس له ولاية القبض فصح الدفع * ادعت ان الميت كان نكحها في محرم وبرهن الورثة على

انه كان مات في شوال قبل المحرم لا يقبل لان زمان الموت لا يدخل تحت القضاء ولو كان مكانه قتل تقبل دعوى النقرة بلا بيان الصفة في المهر مقبول فلو تزوجها بمائة نقرة بلا بيان الصفة يصح وينصرف الى الوسط كالتزوج على وصيف ينصرف الى الوسط وبعد اطلاق قبل الدخول تأخذ خسين نقرة وسطا وقيل ينظر الى مهر مثلها ان مائة جيدة فهي وان مائة رديئة فهي وان تزوجها على خسين نقرة ومهر مثلها مائة يجب خسون نقرة جيدة وان كان مهر (١٤٠) مثلها خسين نقرة جيدة وتزوجها على مائة مطلقا يجب مائة جيدة لان الزيادة على

مهر المثل - لجانزة والزيادة
تكون من جنس المزد
عليه والتسمية اذا جهلت
قدرا أو ووه فايرد الى مهر
المثل لانه الواجب الاصل
* ادعت عشرة دفاتير مججلة
فقال الزوج اني بزم من دامت
دادهم أو ادعى عن المبيع
فأجاب به لا يكون جوابا
لدعواه لكن القاضي يكافه
أن يبرهن على الاداء فاذا
برهن لا بد أن يذكر قدر
المؤدى لتصح الشهادة * ادعى
المهر على الختن فقال صالحت
معي على كذا ولم يقم البينة
عليه ثم ادعى الختن ان
البنت حال الحياة أبرأته أو
صالحته على مال لا تقبل بينته
لانه أقر بوجوب المال على
نفسه ولو قال له صالحت
عن الدعوى لا يكون اقرارا
ويقبل البرهان على ابرائها
وصالحها لان التوفيق ممكن
لانه يقول كانت أبرأتني في
حياتها الأناك لما ادعت
ثانيا صالحتني عن دعواي
وهذا معنى قول المشايخ
دعوى الصلح عن المال اقرار
وعن دعوى المال لا * ادعى
الزوج عليها هبة الصداق
فشهد أحد شاهده بالابراء
والآخر بالهبة يقبل

الزوج والسيد قال أيهما صدقته فهو ابنه فان صدقت الزوج وادعى نكاحا فاسدا أو وطئا بشبهة لزمه ذلك
وكذلك السيد ليس له دعواه بدون تصديقها كذا في المحيط * نهي الى امرأته زوجها فاعتدت ونكحت
وولدت فجاء الزوج الاول حيا فالولد من الاول كيف ما كان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف
رحمه الله تعالى ان كان من وقت نكاح الثاني الى وقت الولادة أقل من ستة أشهر فالولد للاول فان كان أكثر
من ستة أشهر فهو من الثاني وقال محمد رحمه الله تعالى ان كان من وقت ابتداء وطء الزوج الثاني الى وقت
الولادة أقل من سنتين فالولد من الاول وان كان أكثر من سنتين فهو من الثاني كذا في الكافي * قال أبو
الليث في شرحه في دعوى المبسوط وقول محمد رحمه الله تعالى أصح وبه تأخذ كذا في الفصول العمادية *
وروي أبو عيسى - سبعة - معاذ بن اسمعيل بن حماد عن عبد الكريم الجرجاني رحمه الله تعالى عن أبي
حنيفة رحمه الله تعالى أنه رجع عن هذا القول وقال الاول والثاني كذا في المحيط * رجل غاب عن امرأته
وهي بكر ابنة عشرين مثلا فتزوجت وجاءت بأولاد قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى الاول والزوج الاول
حتى جاز للزوج الثاني دفع الزكاة الى هؤلاء وتزوجوا بشهادتهم له وقال عبد الكريم الجرجاني عن أبي حنيفة
رحمه الله تعالى ان الاول والزوج الثاني ورجع الى هذا القول وعليه الفتوى كذا في الوقعات الحسامية *
وأجمعوا على أن المرأة ترد على الاول كذا في الذخيرة * ولو سبت المرأة قترت زوجها رجل من أهل الحرب وولدت
أولاد فهو على هذا الخلاف هكذا في المبسوط * وعلى هذا الخلاف اذا ادعت المرأة طلاقا واعتدت فتزوجت
وبعد زوجها الاول كذا في محيط السرخسي * وفي مجموع النوازل سئل نجم الدين النسي عن تزوج امرأته
صغيرة بتزويج أبيها ثم مات الاب والزوج غائب فكبرت البنت وتزوجت برجل آخر فضر الغائب
وادعاهما فأنكرت ولم تكن له بينة فلم يقض له بها وقضى به للثاني فولدت منه بتا للزوج الاول ابن من
امرأته أخرى هل يجوز النكاح بين هذا الابن وهذه البنت قال ان كان في حال الصغر لا يجوز لان في زعم
أبيه أن أم البنت زوجته والبنت ولدت على فراشه فهي بنته وأما إذا كبر الابن وهو يتزوج البنت بنفسه
فينبغي أن يجوز لان اقرار الابن لا ينفذ على غيره كذا في الفصول العمادية * اذا تزوج الرجل امرأته رجل
وولدت ولدا فادعى أحدهما أن النكاح كان منه فشهدوا وادعى الآخر أنه كان منذ سنة فالقول قول من
يدعي النكاح منذ سنة ويحكم بآيات النسب منهم فان تصادقا على أنه تزوجها منذ شهر لم يثبت النسب
وان قامت البينة بعد ما تصادقا أنه تزوجها منذ شهر على أنه تزوجها منذ سنة قبلت بينته هكذا في الذخيرة
* رجل قال في مرضه هذا الغلام ابني من إحدى هاتين الجاريتين ثم مات قال محمد رحمه الله تعالى يعتق
الغلام من جميع المال وتسمى كل جارية في نصف قيمتها يعتق نصفها من الثلث كذا في المحيط * رجل
أقر بأن هذا الصبي ابنه من أمته هذه ثم مات فأقام اخوته البينة أن أباهم زوج أمته من هذا العبد قبل
ولادته بثلاث سنين فولدت هذا على فراش العبد والعبد والامة ينكران لا تقبل بينهما كذا في محيط
السرخسي * واذا كان للغلام والامة يدعيان ذلك تقبل بينهما الا انهما هذه البينة يثبتان الحق لان قسمهما
وهو النكاح على الميت ويعتق الغلام وتصير الجارية أم ولده فبعد ذلك ان كان هذا الاقرار من المولى في
صحته يعتبر العتق من جميع المال وان كان في مرضه يعتق من الثلث وكذلك اذا ادعى الغلام ذلك تقبل
البينة أيضا ويكون الجواب فيه كالجواب فيما اذا ادعى الغلام والامة جميعا ذلك هكذا في المحيط * ولو ادعت

الاتفاق ما في الشهادة اذ هبة الدين ايضا اسقاط وقيل لا لان الهبة تملك والابراء اسقاط فاختلفا حكم حتى
لو أبرأ الكفيل لا يرجع على المديون ولو وهب له يرجع عليه * ادعت المسمى فقالت الورثة نعم به لكن لا علم لنا بالقدر حبسوا حتى يبينوا
لقيامهم مقام الزوج * أبرأت زوجها عن المهر ثم قالت أبرأته لكنه تزوجني بكذا فاني ان برهنت على النكاح الثاني بكذا قبلت وتثبت
المرأة عن المهر الاول * طالبت زوجها بالمهر فقال مرة أوفيت وقال مرة أدبت الى أبيك لا يكون تناقضا لان الاداء الى الاب أداء اليها

لان قبضه مفوض اليه * (نوع) * اعمل معي في كرمي هذه السنة أزوجه بنتي أو عمل ابتداء من غير أمره الا انه علم ان يعمل طمعاً في التزويج أو قال اعمل حتى أصنع لك معروفاً وكذا وكذا ثم لم يفعل اختلقوا والاشبه وجوب مهر المثل أو أجره * بعث اليها أشياء وعوضت ثم أراد الاسترداد منها لانها كانت عارية فاقول للزوج لانكاره التملك ولها أيضاً ان تسترد لانها عوضت عن الهبة ولا هبة فلا عوض قال الفقيه أبو بكر الاسكاف هذا اذا صرحت بالتعريض أما اذا نوت كان ذلك هبة (١٤١)

الساكنة مثل بعت وتكحت واشترت فلوان المرأة استهلك ما بعث اليها الزوج ضمنت لانه لما صدق في أنه عارية يترتب عليه حكم العارية وهو الضمان وكذا لو استهلك الزوج ما بعثت

* (مسائل الخلوة) * الخلوة

توجب كمال المهر والعدة

والنسب والنفقة وان في

عدتها أيضاً حرمة نكاح

أختها وأربع سواها والامة

ما بقيت العدة ومراعاة

وقت الطلاق في حقها

الاحصان والحلل للزوج

الاول وفي تحريم البنت بها

اختلفوا وان خلاهما وهو

محرم أو صائم عن رمضان ثم

طلقها لا ينكحها الا خلافاً

للامام الثاني ولا تصح خلوة

الغلام الذي لا يجامع مثله

ولا الصغيرة التي لا تجامع

مثلاً * صغير يقدر على

الايلاج ولكن ليس له شهوة

زفت اليه امرأته وهي صغيرة

تجامع مثلها وخلاها لا يجب

كمال المهر كالمريض اذا لم يشته

قال الامام القدوري الصحيح

ان صوم النفل والنسك

والقضاء لا يمنع والثالث

يمنع الا اذا كان لا يشعر كصغير

جداً أو المغني عليه أدخلها في

الام النكاح أو ادعاء الغلام قبلت بينة التزويج لانها تكون للأنثى فان النسب من حق الغلام فاذا أثبتته بالينة من العبد كان مثبتاً حتى نفسه فيثبت النكاح بينهما وبين العبد وذلك حقها كذا في المبسوط * ولو كان العبد غائباً لم يحل ما أقامت الورثة البينة توقف حكم هذه البينة حتى يحضر العبد كذا في المحيط * اذا ولدت امرأة الرجل ولداً ادعت أنه ابنها من الزوج فيجوز ذلك فشهد على الزوج ابنه أو أخوه أنه أقر أنه ابنه قبلت الشهادة كذا في الذخيرة * ولو شهد على اقرار الزوج بذلك أبو المرأة أو جدها لا تقبل شهادته ادعت المرأة أو جدها وكذلك لو شهد بذلك أبو الزوج أو جده لم تقبل شهادتهم ادعى الزوج أو جده كذا في المحيط والله سبحانه أعلم

* (الباب الخامس عشر في دعوى الاستحقاق وما هو في معنى الاستحقاق) *

اذا ادعى المشتري استحقاق المشتري على البائع وأراد الرجوع على البائع بالثمن لا بد وأن يفسر الاستحقاق وبين سببه ثم اذا بين سبب الاستحقاق وصح ذلك وأنكر البائع البيع منه وأقام المشتري البينة على البيع قبلت بينته وكان له الرجوع بالثمن ولا يشترط حضرة المشتري لسماع هذه البينة عند بعض المشايخ وبه كان يفتي ظهير الدين المرغيناني رحمه الله تعالى بل اذا ذكر شئته وصفاته وذكر مقدار الثمن كفاه ثم اذا قبلت بينة المشتري ورجع المشتري على البائع بالثمن بقضاء القاضي وأراد البائع أن يرجع على بائعه بالثمن كان له ذلك كذا في الذخيرة ولو أبرأ البائع المشتري عن الثمن أو وهبه منه ثم استحق المبيع من يد المشتري لا يرجع على بائعه بشئ * وكذلك بقية الباعة لا يرجع بعضهم على البعض كذا في الفصول العبادية * واذا استحق المبيع من يد المشتري وهو لم يؤد الثمن أو أدى بعضه يجبر على أداء الثمن في الفصل الاول وعلى أداء الباقي في الفصل الثاني بل وان أن القاضي عسى أن لا يقضى ببينة المستحق أو يجبر المستحق البيع كذا في المحيط * المشتري اذا أراد الرجوع على البائع فوعده بدفع الثمن ان صدقه في الاستحقاق وقبل السجل يجبر على دفع الثمن وان لم يقر بالاستحقاق لكن وعده ثم خالف لا يجبر كذا في الخلاصة * اذا رجع المشتري على بائعه وصالحه البائع على شئ قليل كان للبائع أن يرجع على بائعه بجميع الثمن كذا في المحيط * رجل اشترى من آخر داراً بعد وثقاً بضا ثم استحق نصف الدار كان مشتري الدار بالخيار ان شاء أخذ نصف الدار بنصف العبد وان شاء ترك ولا يكون لمشتري العبد بالخيار وان تفرقت الصفة عليه وتعيب الباقي بعيب الشركة وعلى هذا اذا استحق نصف العبد دون نصف الدار لا خيار لمشتري الدار وان استحق نصف العبد ونصف الدار ذكر في الكتاب ان كل واحد من المشتريين بالخيار ان شاء أخذ وان شاء ترك ولم يبين قدر المأخوذ وقدر المتروك فن أصحابنا من قال كل واحد منهما بالخيار ان شاء أخذ الربع بالربع وان شاء ترك وبعض أصحابنا قالوا كل واحد منهما بالخيار ان شاء أخذ النصف بالنصف وان شاء ترك وان لم يختار واحد منهما شيئاً حتى أجاز المستحق نصف العبد وسلم ذلك النصف الى مشتري العبد بهبة أو صدقة يبطل خيار مشتري العبد ويكون الخيار لمشتري الدار هكذا في المحيط في باب الاستحقاق * اشترى من آخر عبداً وباعه من غيره ثم ان المشتري الاول اشتراه فاني استحق من يده رجع هو على البائع الاول هكذا حكى فتوى شمس الاسلام محمود الازرجندي رحمه الله تعالى وهذا الجواب انما يستقيم على الرواية التي يقول فيها ان القضاء بالملك للمستحق يوجب انفساخ البياعات كلها أما على ظاهر الرواية فالقضاء بالملك للمستحق لا يوجب انفساخ البياعات فيسقط بيع المشتري الاول وشراؤه فانيا

بته وفيه عشر جوارله تصح الخلوة ولو جاريته فكذا في الصحيح وان امرأته الاخرى فهي والجارية سواء ويجعل الوطء بحضرة الضرة كذا أفق محمد رحمه الله ثم رجع وقال لا يحل وطء المرأة بين يدي أحد ولهذا كره أهل بخارا النوم على السطح لئلا يلاحظ ولو معهما مجنون مطبق أو مغني عليه ان في النهار لا يصح وان في الليل صح وكذلك الاعمي في الاصح وان معهما نائم صح في الليل والنهار والكلب العقور يمنع وان لم يكن عقوراً قيل ان للمرأة منع وان للزوج لا وان خلاها في المسجد أو الحمام لئلا يصح وان نهاراً لا ولو خلاها من الرستاق الى المصران

في الحارة لاوان في غيرهما صحت وفي الروضة ان في الصحراء ليس بقر بهما أحد اذ لم يأمنوا المرور ولا وان أمانحت ولوى في مساندة أو جبل في خيمة لا وفي بيت غير مسقف خلوة وكذا الكرم والسطح ان عليه حجاب وعلى الخلة والتفة ان كان ستر في البيت بينه وبين من في البيت يكون خلوة ومعنى كونه خلوة وجوب كمال المهر والعدة وقولنا لا يكون خلوة أي لا يجبان وفي المتن ان كان السرة رقيقة يرى أو كان قصيرا بحيث لو كان قام لا يكون خلوة وفي بستان (١٤٣) لا باب له لا وان له باب مغلق خلوة * وخلوة المجهوب صحيحة عنده ولو منع شرعا لاحسا

على حالهما فلا يكون له الرجوع على البائع الاول ولكن هو يرجع على بائعه ثم بائعه يرجع عليه ثم هو يرجع على البائع الاول كذا في الفصول العمادية * اشترى من آخر دارا وقبضها واستحققت من يده فقال المشتري للمشتري خذ الثمن الذي دفعته الى البائع متى فأخذ ثم أراد المشتري أن يسترد ما دفع من المشتري هل له ذلك فقد قيل يجب أن لا يكون له ذلك على الرواية التي يقول فيها ان قبضاها افاضى بالملك للمشتري تنفيخ البياعات وعلى ظاهر الرواية له أن يسترد ذلك ولو ان المشتري يرجع على البائع وطالبه بالثمن فقال المشتري للمشتري خذ الثمن متى فأخذ ثم أراد المشتري أن يسترد منه ليس له ذلك باتفاق الروايات كذا في الذخيرة * قال محمد رحمه الله تعالى في الزادات رجل اشترى من رجل عبدا وقبضه وضمن رجل للمشتري ما أدركه من دركه في العبد ثم باعه المشتري من غيره وسلمه اليه ثم باعه المشتري الثاني من رجل آخر وسلمه اليه ثم اشترى مستحق من يده المشتري الآخر بالبينة وقضى القاضي بذلك يكون ذلك قضاء على المشتري الآخر وعلى الباعة أجمع حتى لو أقام المشتري الآخر أو واحد من الباعة يئنه على المشتري بالملك المطلق لا تقبل بينته وكان لكل واحد من المشتريين أن يرجع على بائعه بالثمن من غير أن يحتاج الى اعادة البينة ولكن انما يرجع كل مشتري على بائعه اذا رجع عليه مشتريه حتى لا يكون للمشتري الاوسط أن يرجع على بائعه قبل أن يرجع عليه المشتري الآخر ولا يكون للمشتري الاول أن يرجع على بائعه قبل أن يرجع عليه المشتري الآخر ولا يكون للمشتري الاول أن يضمن الكفيل بالدرك ما لم يرجع عليه وهل يحتاج كل مشتري الى اقامة البينة على الرجوع اذا أراد الرجوع على بائعه ينظر ان لم يعلم القاضي بالرجوع عليه بان كان الرجوع عند فاض آخر يحتاج وان علم القاضي بذلك بان كان الرجوع عليه عنده هذا القاضي لا يحتاج ولو ان العبد لم يستحق ولكن أقام العبد البينة على المشتري الآخر على حرية الاصل وقضى القاضي بهار جمع كل واحد منهم على بائعه بالثمن قبل أن يرجع على مشتريه وكذلك المشتري الاول يرجع على الكفيل قبل أن يرجع عليه ولو لم يقيم العبد البينة على حرية الاصل ولكن أقام بينة أنه كان عبدا لفلان منذ سنة اعتقه وأقام رجل بينة أن العبد كان له منذ سنة اعتقه وقضى القاضي بذلك وكان تاريخ العتق قبل تاريخ البياعات كلها يرجع كل مشتري على بائعه قبل أن يرجع عليه وكذلك اذ لم يعرف التاريخ وكذلك لو أقام العبد البينة أنه كان عبدا لفلان منذ سنة دبره أو أقام رجل بينة على ذلك أو كانت جارية أقامت بينة انها كانت لفلان منذ سنة استولدها أو أقام رجل بينة على ذلك وكان تاريخ هذه الاسباب قبل تاريخ البياعات كلها أو لم يعرف التاريخ أصلا وقضى القاضي بذلك فهذا وما لو أقامت البينة على حرية الاصل أو على العتق سواء يرجع كل واحد من مشتريه قبل أن يرجع عليه وان أقامت البينة على العتق والتدبير والاستيلاء بتاريخ بعد تاريخ البياعات كلها بان أقام العبد أو الجارية بينة على المشتري الآخر أنه عبدا لفلان أو جارية لفلان اعتقه أو استولدها بد شراء المشتري الآخر أو أقام رجل بينة على ذلك وقضى القاضي بذلك كان هذا والقضاء بالملك المطلق سواء ولو كان تاريخ العتق من العبد بين البياعات حتى وقع بعضها قبل العتق وبعضها بعد العتق فما كان قبل العتق لا يرجع فيه كل مشتري على بائعه قبل أن يرجع عليه وما كان بعد العتق يرجع فيه كل مشتري على بائعه قبل أن يرجع عليه اعتبارا للبعث بالسك كذا في المحيط * قال محمد رحمه الله تعالى في الزادات رجل اشترى من آخر جارية وقبضها ثم جاء مستحق واستحقها ببينة

كالصائم والحائض والمحرم تجب العدة وخلوة الصبي المراهق توجب كمال المهر وفي الحمل ان قدر على الوطء خلوة * ادخلتها أمها وخرجت ووردت الباب ولم يغلقه والبيت في خان يسكنها ناس كثيرة والبيت طوابق مفتوحة والناس قعود في ساحة الخمان ينظرون ان كانوا مترصدين وهما لا يعلمان لا يصح * الزوجان اجتمعا في بيت في دار وبابه مفتوح لكنه لا يدخل أحد بلاذن صحت * دخلت على الزوج وهو لا يعرفها فكشفت ثم خرجت لا يكون خلوة ولو عرفها ولم تعرفه خلوة * دخلت عليه وهو نائم صحت علم أولم يعلم * اذا خلعت بها فهي طالق فخلوها وقع الطلاق لوجود الشرط ولزم نصف المهر ولا يلزم العدة لانه لا يتمكن من الوطء في تلك الساعة * الخلوة ليس لها حكم الوطء في المراجعة فلا يصير مراحما بها ولا في الميراث حتى لو طلقها ومات وهي في عدة الخلوة لا ترث واختار انه يقع عليها طلاق أخرى في عدة الخلوة وقيل لا يقع قال في فتاوى سهرقند قال لها بعد هاترايك

طلاق ودو طلاق وسه طلاق وقع الثلاث والطلاق الواقع في هذه الحالة بائن * خلا بامرأة ثم قال لزوجه انت على برجع كظهر أم تلك المرأة لا يصح رمط هرا وفي الظهري لا يثبت حرمة المصاهرة بالخلوة عند محمد رحمه الله خلا فالامام الثاني ولا تمام بمقام الوطء في حق زوال البكارة حتى لو خلا يكره ثم طلقها تزوج كالابكار ولا رد كمال المهر لانه متعلق بتسليم النفس لا بالقبض ولا يقدر عليه بأبلغ من هذا فكم بالضرورة ولا ضرورة هنا فاعتبرت الحقيقة ولهذا لم تسقط الخلوة مطالبة حق الوطء * البكر أو النيب زوجه او ليها فخلوها برضاها هل

يكون اجازة لارواية فقهه قال محمد وعندي انه اجازة وكذا الخلوة في النكاح الموقوف اجازة لان الخلوة بالاجنية حرام وقيل نفس الخلوة لا يكون اجازة * القرن والرقي يعنع صحة الخلوة قيل انه قوله ما كالجلب والصحيح انه قوله لانه يجوز من عليه التسليم فيمنع والجلب من له الحق فلا يمنع عنده * الخلوة الصحيحة في النكاح الفاسد لا توجب العدة ولا كمال المهر وكذا الخلوة الفاسدة في النكاح الصحيح لانها اقيمت مقام الدخول للتمكين ولا يمكن ههنا المنع الشرع والخلوة الفاسدة في النكاح الصحيح ان كان (١٤٣) المانع شرعيا كالصوم والحيض والاحرام توجب العدة وان حسيما

كالمرض المدنف أو صغرها
وصغرا أحدهما لا * والخلوة
بالتقاء توجب العدة وبكال
المهر - لانه يمكن من الوطء
بالتقوى وكذلك خلوة الجربوب
والغني لانها ما يمكن
بالصحة * (الثالث عشر في
نكاح فاسد) * غاب عن
زوجته البكر سنين فتزوجت
وجاءت بالاولاد وسببت
امراة فتزوجها حربي وأنت
باولاد او ادعت الطلاق
واعدت وزوجت باخر
وولدت اوفى اليها زوجها
فاعتدت وزوجت باخر
فولدت فالولد عند الامام الاول
نفاه الاول او ادعاه او ادعاه
الثاني أم نفاه لاقل من ستة
أشهر أو سنتين وللزوج
الثاني أن يدفع الزكاة اليهم
وتقبل شهادتهم له ولولده
منه ولد بالزنا لا يجوز شهادته
له ومنهم ما مذكروا في
الشروح وروى عبد الكريم
الجرجاني ان الاولاد للثاني
وبه قال ابن أبي ليلى وبه أفتى
الصدر لان الثبوت من الاول
قبيح وقال الامام ظهير الدين
الفتوى على انه للاول لان الولد
للفراش بالنص ولو كان الاول
حاضرا والمسئلة بجهاها فالولد

يرجع المشتري بالثمن على البائع هكذا في الذخيرة * لو أقر المشتري للمستحق أو استخلف بشكل وقضى به
للمستحق ثم أورد أن يرجع على بائعه ليس له ذلك ولو أقام البينة على اقرار البائع أنه للمستحق يرجع عليه ولو لم
تكن له بينة فأرد أن يحلفه ما أقر به للمستحق يحلف كذا في الخلاصة * فان نكل رد الثمن كذا في الوجيز
للكردري * فان قال المشتري بعدما أقر أو نكل أنا أقيم البينة على أن الجارية ملك للمستحق يريد به
الرجوع بالثمن على البائع لا تسمع بينته ولو لم يستحق الجارية أحد - ولو لكن ادعت انها حرة الاصل - فالأقر
المشتري بذلك أو أبي البين وقضى القاضي بحريتها لا يرجع الثمن على البائع فان حضر البائع وأكرما قاله
المشتري فقال المشتري أنا أقيم البينة على البائع انها حرة الاصل قبلت بينته ولو ادعى المستحق على المشتري
انها جارية وأنه اعتقها أو دبرها أو استولدها أو أقر المشتري بذلك أو نكل لا يرجع المشتري بالثمن على البائع
فان أقام المشتري بينة على البائع بذلك لا يرجع بالثمن على البائع ينظر ان شهدت بينته بعتق مطلق أو بعتق
بتاريخ قبل الشراء قبلت ويرجع بالثمن وأما اذا شهدا بعتق مؤرخ بتاريخ بعد الشراء لا تقبل بينته كذا
في الذخيرة * قال محمد في الزوائد أمة في يد عبد الله فقال ابراهيم لمحمد يا محمد الامة التي في يد عبد الله كانت
أمتي بعتها منك بألف درهم وسلمتها اليك ولم تقبل الثمن الا أن عبد الله غلب عليك وغصبها منك وصدقه محمد
في ذلك كما وعبد الله ينكر ذلك كله ويقول الجارية جاريتي فالقول في الجارية قول عبد الله ويقضى بالثمن
لا ابراهيم على محمد هكذا في المحيط * فلو استحقها رجل من عبد الله بينة على النتائج أو مطلقا لم يرجع محمد على
ابراهيم بشئ وان أقام محمد البينة على المستحق انها أمة اشتراها من ابراهيم وهو يملكها وهو قبضها فاقضى
له بها وان أعاد المستحق بينة النتائج على محمد قضى له بها على محمد ورجع محمد بالثمن على ابراهيم كذا في محيط
السر حسي * ولو لم يستحق الجارية أحد - ولكن أقامت الجارية البينة على عبد الله انها حرة الاصل -
وقضى القاضي بحريتها لا يرجع محمد بالثمن على ابراهيم وكذلك لو أقامت الجارية البينة على عبد الله انها
كانت أمة اعتقها أو دبرها أو استولدها وقضى القاضي بذلك يرجع محمد بالثمن على ابراهيم وهذا اذا أقامت
البينة على الاعناق والتدبير والاستيلاء من غير تاريخ فأما اذا أرخت بان أقامت البينة على أن عبد الله
ملكها منه ذنبا وعاقبها أو دبرها أو استولدها وقضى القاضي بذلك ينظر الى تاريخ العقد الذي كان بين
ابراهيم ومحمد فان كان منذ سنة أو أقل من ذلك يرجع محمد بالثمن على ابراهيم وان كان تاريخ العقد الذي
جرى بين محمد وابراهيم منذ سنتين لا يرجع محمد بالثمن على ابراهيم ولو أن الجارية أقامت البينة على عبد
الله أنه كاتبها وقضى القاضي بذلك لا يرجع محمد بالثمن على ابراهيم الا اذا أدت بدل الكتابة وعتقت فحينئذ
يرجع محمد بالثمن على ابراهيم هكذا في المحيط * وان أقر عبد الله أنه اشتراها من محمد بمائة دينار وقبضها
ونفقه الثمن وصدقه محمد في ذلك ان تصاد فاعليه ثم استحققت الجارية من يد عبد الله يرجع عبد الله بالثمن
على محمد ويرجع محمد بالثمن على ابراهيم وان تصاد فاعليه بعدما استحققت الجارية من يد عبد الله يرجع عبد
الله بالثمن على محمد ولا يرجع محمد بالثمن على ابراهيم وكذا ان أقر عبد الله بالشراء من محمد ومحمد كان غائبا أو
حاضرا فلم يصدقه ولم يكذبه حتى استحققت الجارية من يد عبد الله ثم صدقه محمد فيما قال فان قال محمد أنا
أقيم البينة على ابراهيم أن عبد الله اشتراها مني يريد به الرجوع بالثمن على ابراهيم قبلت بينته وكذلك لو
أقام محمد بينة أنه صدقه عبد الله في دعواه الشراء منه قبل استحقاق الجارية من عبد الله قبلت بينته

للاول بالاتفاق * تزوج امرأه فاسقطت مستبين الخلق لاربعة أشهر جاز النكاح ولو لا الوفا * مطلقة زوجت نفسها ثم ادعت عدم انقضاء
العدة من الاول ان بين الطلاق والنكاح أقل من شهرين صدقت وان شهرين أو أكثر لا وصح النكاح عنده وعندهما ولو بعد أربعين يوما
الا يوما لا يصدق وصح النكاح * جاءت بولد لستة أشهر من وقت النكاح في النكاح الفاسد ثبت النسب عند الثاني وعند محمد الاعتبار من
وقت الوطء لان النكاح ليس بداعي الوطء وعليه الفتوى وفي النكاح الفاسد ثبت النسب بلا دعوة وفي الذخيرة تزوجها فاسدا وخلصها

وجامت بولدوا نكر الدخول عن الامام زياتان في رواية ثبتت النسب والمهر والعدة وفي رواية لا وهو قول زفر وان لم يحل به الم يلزمه الولد
 * جامتها فيه في الدبر لا مهر ولا حد ولا عدة وكذا لا يجب بالخلوة والنظر والمس عن شهوة شئ والنكاح الفاسد لا حكم له قبل الدخول حتى لو
 تزوجها فاسدا ومس أمها شهوة ثم تركها له أن يتزوج الام وفي مبسوط أبي اليسر الفاسد منه لا يثبت حرمة المصاهرة اذا لم يكن فيه نظر
 أو مس وله ان يتزوج بامها أو بنتها قبل (١٤٤) التفريق وكذا لها التزوج بأخ قبل التفريق * والمتاركة في الفاسد بعد الدخول

لا يكون الا بالقول كخاتمت
 سبيلك أو تركتك ومجرد
 انك كالكاح لا يكون
 متاركة أمالوا نكرو قال أيضا
 اذهبي وتزوجي كان متاركة
 والطلاق فيه متاركة لكن
 لا ينتقض به عدد الطلاق
 وبعد مجيء أحدهما الى
 الآخر بعد الدخول لا تحصل
 المتاركة لانها لا تفصل الا
 بالقول وقال صاحب المحيط
 وقبل الدخول أيضا لا يتحقق
 الا بالقول والصحيح ان علمها
 بالمتاركة لا يشترط كما لا يشترط
 في الطلاق ولكل فسخه
 بغير محضر صاحبه وبعده لا
 الا بمحض صاحبه كالبيع
 وقيل لكل فسخه قبل الدخول
 وبعده مطلقا * جعل أمرها
 بيدها في النكاح الفاسد ان
 ضربها بالجرم فطلقت نفسها
 بحكم التذويض ان قيل
 يكون متاركة كاطلاق وهو
 الظاهر فله وجه وان قيل لا
 فله وجه أيضا لان المتاركة
 فسخ وتعلق الفسخ بالشرط
 لا يصح * ولو قال لها طلق
 نفسك فطلقت نفسها يكون
 متاركة لانه لا تعليق فيه وفي
 الاول تعليق الفسخ بالضرب
 * زوجها فاسدا او ولدت منه
 ان قبل التفريق لا تنقض به
 العدة وان بعده تنقض به * نكاح المحارم فاسدا م باطل قيل باطل وسقوط الحد شبهة الاشباه وقيل فاسد وسقوط الحد شبهة بقيمة
 العقد * الدخول في نكاح بلا مهر ودون وجب العدة لانه مختلف في صحته فان ما سكارحه الله شرط الاعلان لا الشهادة وكل نكاح هذا وصفه
 فالدخول فيه يوجب العدة وعدة الوفاة لا تجب في النكاح الفاسد * فترك القاضي بينه ما في النكاح الفاسد ان قبل الدخول فلا مهر ولا عدة
 وان دخل فالأقل من المسمى ومهر المثل يجب وان لم يكن مسمى فهو المثل بالغاما بلوغ وتجب العدة ولا نفقة في النكاح الفاسد ولا في عدته وان

ورجع محمد بالثمن على ابراهيم ولو تصادق محمد وعبد الله على أن محمد وهب الجارية من عبد الله وسلمها اليه
 أو على أن محمد تصدق بالجارية على عبد الله وسلمها اليه في الوجه الثاني والثالث لا يرجع محمد بالثمن على
 ابراهيم وفي الوجه الاول يرجع على ابراهيم هكذا في الذخيرة * رجل اشترى أمة بالف درهم ونقد الثمن ولم
 يقبضها حتى أقام رجل البيعة أمته والمشتري والبائع حاضران فقضى القاضي للمستحق ثم ادعى البائع
 أو المشتري أن البائع كان اشتراها من هـ هذا المستحق قبل أن يبيعهما من المشتري وأقام البيعة قبلت بينته
 ولو قال المشتري للقاضي بعد الاستحقاق قل للبائع ليسلم المبيع الى والا فانقض البيع بيننا فالقاضي
 ينقض البيع ويرجع المشتري على البائع بالثمن فلو فسخ القاضي البيع بينهما ثم انما البائع وجد بينة أنه كان
 اشترى الامه من المستحق ففسخ البيع على حاله لنفاذ الفسخ ظاهرا وباطنا فان أراد أحدهما أن يحجز البيع
 ليس له ذلك فان كان المشتري قبض الامه من البائع ثم استحققت من يد المشتري وأخذت من يده ورجع
 المشتري على البائع بالثمن ثم وجد البائع بينة على الشراء من المستحق فأقامها على المستحق وقضى بالامه
 للبائع فأراد البائع أن يلزم المبيع المشتري له ذلك عندهما وعلى قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ليس
 له ذلك ولا يعود البيع وهـ هذا اذا قضى القاضي للمشتري بالثمن على البائع ثم أقام البائع البيعة أما اذا أقام
 البائع البيعة على الشراء من المستحق قبل أن يقضى للمشتري عليه بالثمن رجعت الجارية الى المشتري فلو
 قضى القاضي على البائع بالثمن ثم أقام البائع البيعة فعلى ما مر من الخلاف فلو أراد المشتري أخذ الجارية
 وامتنع البائع لا يجبر ولو أراد البائع أن يلزمه له ذلك فلو لم يخاصم المشتري البائع ولكن طالب منه الثمن
 فأعطاه أو قبل الفسخ ثم أقام البائع بينة على الشراء من المستحق وقضى بالجارية له ليس لأحدهما أن
 يلزم صاحبه الجارية ولو لم يقيم البائع البيعة على الشراء من المستحق لكن أقام البيعة على انها نتجت عنده
 فهذا وما لو أقام البيعة على الشراء من المستحق سواء كذا في الخلاصة * اشترى جارية فولدت أو شجرة فأثمرت
 والثمار عليها واستحقتها رجل بالبيعة والولد في يد المشتري يتبعهما الولد والثمرة وهل يشترط الحكم بالولد
 والثمره مقصودا يختلف فيه قيل القضاء له بالأصل قضاء بالرفع وقال الصمد لا بد من القضاء بالرفع أيضا
 كما اذا لم يكن الفرع في يده وكان في يد آخر وان كانت ولدت من المشتري فهو حر بالقيمة يوم الخصومة
 ويرجع على البائع ولو مات الولد لاشئ على المشتري وان قتل أخه ذم منه عشرة آلاف غرم قيمته لا غير وان
 مات وتروا ما لا كثير افكاه للمشتري ولا يغرم للبائع شيئا وعليه العقر ولو اكتسبت الجارية أو وهب لها
 وأخذها المستحق مع الاكتساب ولا يرجع على البائع الا بالثمن كذا في الوجيز للكردي * رجل اشترى من
 آخر كرما أو اشترى الارض والتخيل جميعا وقبضها ما ثم استحققت العرصه وحدها كان للمشتري أن يرد
 الاشجار على البائع ويرجع عليه بجميع الثمن كذا في الذخيرة * اشترى فرسا مع السرج واستحققار جمع بكل
 الثمن وان استحق بالسرج رجع بالخصه وكذا الوضاع السرج فاعلم أو أراد المشتري رد السرج وان يرجع
 بكل الثمن وأبى البائع قبوله فله ذلك كذا في الوجيز للكردي * رجل اشترى أرضا فغرس فيها شجرة فثبت
 الشجر ثم استحققت الارض يقال للمشتري اقلع الشجر فان كان قلعها بضر بالارض يقال للمستحق ان شئت
 تدفع اليه قيمة الشجرة مقلعا ويكون الشجر لك وان شئت فتره حتى يقطع الشجر ويضن للثمن نقصان أرضك
 فان أمره بقطع الشجر وقطع المشتري ثم ظفر بالبائع بعد القاع فان المشتري يرجع على البائع بالثمن ولا يرجع

العدة وان بعده تنقض به * نكاح المحارم فاسدا م باطل قيل باطل وسقوط الحد شبهة الاشباه وقيل فاسد وسقوط الحد شبهة بقيمة
 العقد * الدخول في نكاح بلا مهر ودون وجب العدة لانه مختلف في صحته فان ما سكارحه الله شرط الاعلان لا الشهادة وكل نكاح هذا وصفه
 فالدخول فيه يوجب العدة وعدة الوفاة لا تجب في النكاح الفاسد * فترك القاضي بينه ما في النكاح الفاسد ان قبل الدخول فلا مهر ولا عدة
 وان دخل فالأقل من المسمى ومهر المثل يجب وان لم يكن مسمى فهو المثل بالغاما بلوغ وتجب العدة ولا نفقة في النكاح الفاسد ولا في عدته وان

صالح عن النفقة في النكاح الفاسد لا يجوز * فرق بحكم فساد النكاح بعد الدخول ثم تزوجها صحيحاً في عدته ثم طلقها قبل الدخول فلها المهر كلاً وعليها عدة مستقبلة وعند محمد نصف المهر الثاني واتمام العدة الأولى وكذا الخلاف في النكاحين الصحيحين والحاصل ان الدخول في الاول دخول في الثاني اذا حصل في العدة سواء كان الاول صحيحاً أو لا بشرط ان يكون الثاني صحيحاً واجمعوا ان الثاني لو فاسداً وفرق قبل الدخول في الثاني لا يجب المهر الثاني التصرفات الفاسدة عشر النكاح (١٤٥) والبيع والاجارة والرهن والصلم

الفاسد والقرض وهو قرض

الحيوان والهبة وانها مضمونة بالقيمة يوم القبض والمضاربة والمال امانة في يد المضارب والكتابة والواجب فيها الاكثر من المسمى ومن القيمة والمزارعة والخارج فيها لصاحب البذر

(الرابع عشر في دعواه والاختلاف بين الزوجين) *

ادعى نكاحها وبرهن وبرهنت أختها أيضاً عليه انه تزوجها القول والبيئة للرجل فان كان تاريخ أحدهما أسبق فهو أولى وعن الامام ان بيئة الرجل أولى وقت أم لا وبطل دعوى المرأة وان قال شهوده تزوج احدهما ولا يعرف المتقدم بعينه والزواج بقول السابقة هذه ان صدقته المرأة فهي امرأته وان بحدت لانكاح بينهما ادعى نكاحها وادعت انه تزوج أختها الغاية قبالتها ولا هي في نكاحه وهو منكر فالقياس وهو قول الامام يقضى بنكاح الحاضرة ولا يلتفت الى بيئة المرأة وعندهما يوقف الامر الى حضور الغاية فان انكرت دعوى

بقيمة الشجر ولا بما ضمن من نقصان الارض وان اختار المشتري قيمة الشجر مفلوعاً ويسلك الشجر وأعطاه القيمة ثم ظفر المشتري بالبائع فانه يرجع على البائع بالثمن ولا يرجع بقيمة الشجر ولا يكون للمشتري أن يرجع على البائع ولا على المشتري بنقصان الارض وهذا كله قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وان لم تستحق الارض حتى أثمر الشجر بلغ الثمر أو لم يبلغ حتى جاء مستحق واستحق الارض وطالب المشتري بقلع الشجر كان له ذلك فان كان بائع الارض حاضراً كان للمشتري أن يرجع على البائع بقيمة الشجر ثابتة في الارض ويسلم الشجر فائتة الى البائع ولا يرجع على البائع بقيمة الشجر ويجبر المشتري على قطع الثمر بلغ الثمر أو لم يبلغ ويجبر البائع على قلع الشجر كذا في فتاوى قاضيان * أحال البائع رجلاً على المشتري بالثمن وأدى المشتري الثمن الى احتمال له ثم استحق الدار من يد المشتري فالمشتري على من يرجع بالثمن ذكر في مجموع النوازل عن الشيخ الامام شيخ الاسلام السغدري أن المشتري يرجع على البائع قيل له فان لم يظفر المشتري بالبائع هل يرجع على المحتال له قال لا وفي الجامع قيل له ان المشتري بالخيار ان شاء رجوع على القابض وان شاء رجوع على الأمر وإذا اشترى شيئاً من الوكيل فاستحق من يدي المشتري فعند الاستحقاق يرجع المشتري بالثمن على الوكيل ان كان المشتري دفع الثمن الى الوكيل وان كان دفع الى الموكل يقال للوكيل طالب الموكل بالثمن وخذه وادفعه الى المشتري كذا في الذخيرة * وفي مجموع النوازل بيع جرى بين رجلين في جارية ثم استحق الجارية بالقضاء وطلب المشتري الثمن من البائع وقبض ثم ظفر فساد القضاء بفتوى الأئمة وأخذ البائع الجارية من المستحق ليس للمشتري عليه أن يسترد تلك الجارية كذا في الخلاصة * اشترى من آخر قراطيس بثمن معلوم وأعطى المشتري حماراً معيناً عن القراطيس بسبعين قيمته أربعون فعند استحقاق القراطيس يرجع المشتري على بائعه بسبعين كذا في الفصول العبادية * رجل اشترى من رجل جارية وقبضها ثم جاز رجل وادعاهما أو أقر المشتري أنها للمدعي وصدق البائع المشتري في أنها لهذا المدعي وأراد المشتري أن يرجع على البائع بالثمن فقال البائع للمشتري انما كانت هي للمدعي لانك وهبته له فالقول قوله ولا يرجع عليه المشتري بالثمن كذا في الذخيرة * وان استحق من يده بشهادة شاهدين وقد عدلها المشهود عليه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى أسأل عن الشاهدين فان عدل ارجع المشهود عليه على بائعه بالثمن وان لم يعدل فانه يقضى على المشهود عليه لتدليه اياهما ولا يرجع هو بالثمن على بائعه وهو بمنزلة الاقرار كذا في الفصول العبادية * قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الكبير رجل اشترى من آخر عبداً بألف درهم وكفل عن المشتري بالثمن كفيل بأمر المشتري ونفذ الكفيل للبائع الثمن ثم غاب الكفيل واستحق العبد من يد المشتري أو وجد حراً أو مكاتباً أو مدبراً أو كانت جارية فوجدها أم ولد فأراد المشتري أن يرجع على البائع بالثمن قال ينظر ان كان الكفيل قد رجع على المشتري بما نقده للبائع كان للمشتري أن يرجع على البائع وان كان الكفيل لم يرجع على المشتري بما نقده للبائع لا يكون للمشتري أن يرجع على البائع ثم اذا حضر الكفيل فان شاء رجع على البائع بما نقده وان شاء رجع على المشتري فان أخذ من البائع لم يرجع البائع على المشتري وان أخذ من المشتري يرجع المشتري على البائع وان أراد المشتري بعد ما حضر الكفيل اتباع البائع وذلك قبل أن يختار الكفيل اتباع المشتري ليس له ذلك ولو لم تكن كفالة وكان أمر بقضاء الثمن وبقي المسئلة بحالها كان هذا بمنزلة الكفالة في جميع

(١٩ - فتاوى رابع) الحاضرة فيقضى بيعة الزوج وان صدقت وبرهنت قضى بنكاحها وبطلت بيعة الزوج وان أقامت الحاضرة بيعة على اقرار الزوج بنكاح أختها الغائبة أو بنكاح أمها أو بنتها أو ووطئها أو لمسه أو تقبيلها بشهوة أو النظر الى فرجها بشهوة أو على اقرار الزوج بذلك ففرق بينه وبين الحاضرة ولا يثبت نكاح الغائبة وان لم يذكر الدخول أو ما في معناه فلا فرق بين دعوى نكاح الاخت وغيرها وفي المسئلة دليل على أن الشهادة على القبلة والمس جائرة وهو اختيار الاسلام واختار الفضلي انه لا يجوز * ادعى على امرأته نكاحاً

فأنكرت وحلفت لا يحل للزوج اختها وأربع سواها ولو كانت ادعت فأنكر الزوج وحلف لا يحل لها التزوج بآخر ولهذا قال المشايخ في هذه الصورة يحلف الزوج بالله ما هي زوجة لي وإن هي زوجتي فطالق قالوا وإنما حلفناه بالطلاق لجواز أن يكون كاذبا في الحلف في النكاح فلم يحلف بالطلاق ووجوده ليس بطلاق تبقى معلقة لا مطلقة ولا ذات بعول ولا تتمكن من التزوج بآخر وإن عزمت المرأة على ترك الخصومة بخلاف البيع إذا عزم البائع (١٤٦) بعد تحليف المشتري على عدم الشراء على ترك الخصومة حيث يملك البيع وإن

لم يملكه البائع قبل التحليف لأن البيع ينفسخ بالحدود والنكاح لا * بترك زوجها ولها ما قالت بعد سنة إنني قلت لا أرضى بالنكاح حين بلغني النكاح فالقول لها وذكر الخصاص قالت وقت بلوغ النكاح إنني رددت وقال سكنت القول له وإن برهن الزوج أو الولي على الرضا وهي على الرد فينتها أولى ولو كانت صغيرة وبرهن الوصي على إجازة الزوج يقبل وإن لم يكن له ولاية التزوج لأنه يثبت لنفسه حق قبض المهر ولو دخل بها الزوج وهي بالغة ثم برهنت على الرد الصحيح أنه لا يقبل وإن ذكر الإمام الفضلي القبول لأن الدلالة الموهولة لا تبطل وكذا لو كان عندهما قوم حال سماع النكاح وهي بالغة ولم يسمعوا ردها النكاح لأن السكوت من الشفتين وهو أمر وجودي وإذا ردت النكاح على أنها بالغة وقال الولي أو الزوج ردها باطل لأنها صغيرة إن بنت تسع القول لها وإن أقاما بينة فيبينة المرأة على أنها بالغة أولى وكذا لو باع

ما وصفنا ولو لم يكن شيء مما ذكرنا من الأسباب في فصل الكفالة ولكن مات العبد قبل القبض وكان الكفيل قد نقد الثمن وغاب كان للمشتري أن يرجع على البائع بالثمن سواء رجع الكفيل على المشتري بما نقد أو لم يرجع فإن حضر الكفيل في فصل موت العبد أو كان الكفيل حاضرا لم يكن للكفيل أن يرجع على البائع بالثمن ولو لم يمت العبد ولكن انفسخ البيع فيما بينهما من الأسباب فإن كان الانفساخ بسبب هو فسخ من كل وجه نحو الرد بالعيب بعد القبض بقضاء أو قبض بقضاء أو بغير قضاء أو الرد بخيار الرؤية أو بخيار الشرط كان الجواب فيه كالجواب فيما إذا مات العبد قبل القبض وكذا لو كان المشتري أمر غيره أن ينقد الثمن عنه فنقد ثم مات العبد في يد البائع قبل التسليم إلى المشتري فإن المشتري هو الذي يرجع على البائع بالثمن في الأحوال كلها وإن كانت الكفالة بغير أمر المشتري ثم انفسخ البيع فيما بينهما من كل وجه كان للكفيل أن يرجع على البائع بالثمن وليس للكفيل على المشتري سبيل وإن انفسخ البيع بينهما بسبب هو فسخ فيما بين المتعاقدين عقد جديد في حق الثالث نحو الرد بالعيب بعد القبض بغير قضاء ونحو الأقالة لا يكون للكفيل أن يرجع على البائع بشيء ويكون حق القبض للمشتري ويكون المقبوض للكفيل دون المشتري ولو لم تكن كفالة ولكن نقدر رجل الثمن عن المشتري بغير أمره كان الجواب فيه في جميع ما وصفناه نظير الجواب في الكفالة إذا كانت بغير أمر المشتري ولو كانت الكفالة بأمر المشتري فصالح الكفيل البائع عن الثمن على خمسين دينارا كان للكفيل أن يرجع على المشتري بالدرهم دون الدنانير فإن استحق العبد والكفيل غائب ثم حضر كان له اتباع البائع بالدنانير ولا سبيل للكفيل على المشتري ويستوى في هذا أن يكون الاستحقاق في المجلس أو بعد الافتراق عن المجلس وكذلك لو أن البائع باع الكفيل الدراهم التي كفل بها عن المشتري بالدنانير ثم استحق العبد بطل البيع وأراد محمد رحمه الله تعالى بهذه التسوية بين البيع والصلح التسوية بينهما بعد الافتراق عن المجلس فأما إذا استحق العبد وهما في المجلس بعد لا يبطل البيع ويبطل الصلح ولو لم يستحق العبد ولكنه مات في يد البائع وقد كان باع الكفيل عن البائع بالدرهم خمسين دينارا وقبضها منه البائع فإن للمشتري أن يرجع على البائع بألف ولا سبيل للكفيل على البائع وكذلك لو كان الكفيل صالحا البائع على خمسين دينارا وفي الصلح للبائع الخيار أن شاءه وخمسين دينارا وإن شاءه ألف درهم وفي البيع يرد ألف درهم من غير خيار ثم في الصلح أن اختار البائع رد الدراهم فالمشتري هو الذي يستوفيه وإن اختار رد الدنانير فالكفيل هو الذي يقبض ذلك ولا سبيل للكفيل على المشتري ولو كان المشتري أمر رجل أن يقضى عنه الثمن من غير كفالة فباع المأمور من البائع خمسين دينارا بالثمن يجوز وكذلك لو صالح المأمور البائع من الثمن على خمسين دينارا ولو كان الكفيل كفل عن المشتري بالثمن بغير أمره ثم أن الكفيل صالح مع البائع على خمسين دينارا بالثمن أو باع منه خمسين دينارا بالثمن ثم مات العبد قبل القبض أو استحق فلا سبيل للمشتري على البائع ولكن الكفيل يرجع على البائع ويخبر البائع في الصلح بين إعطاء الدراهم وبين إعطاء الدنانير وفي البيع لا يخبر ولو لم تكن كفالة ولا أمر بقضاء الدين ولكن جاء متبرع وباع دنانيره من بائع العبد بالثمن الذي له على المشتري أو صالح معه من الثمن على دنانيره فالبيع باطل على كل حال وأما الصلح فإن كان بشرط أن يكون الثمن الذي على المشتري للمتبرع يكون باطلا وإن كان الصلح بشرط براءة المشتري عن الثمن كان الصلح جائزا وإن أطلق الصلح اطلاقا لم يصحح بالبراءة ولا بالتأميل يجوز

فإن ماله فتال أن بالغ ولا يصح البيع وادعى الولي أو الوصي صغيرة فالقول قول الولد وقيل القول قول الأب والمشتري في البيع وفي النكاح القول قول الزوج والاول أصح * تزوج امرأة كان لها زوج طاقها فقال الزوج الثاني تزوجتك في عدة الاول وقالت كنت أسقطت سقطا مستبين الخلق بعد الطلاق فالقول للزوج ويفرق ولا مهر لها وإن بدأت المرأة وقالت كنت اسقطت وانقضت عدتي وقال الزوج كنت في العدة فرق بإقراره ولها كل المهران بعد الدخول والنصف إن قبله وفي الجامع إذا قالت كان النكاح بلا شهود أو في

العدة أو حال رقي أو أنا أختك رضا عواند الرزوح فالقول قوله و يقضى بالنكاح وفي المحيط قالت تزوجتني وأنا صغيرة وقال كنت بالغة القول قولها الاختلافهما في وجوده اقل وان أقام فبينت الأولى لانها أقدم * قضى بالنكاح بشه و دوزر يسع لها المقام معه وان تدعه بجامعها وحل لها ميراثه وان كانت صادقة وقال محمد اذ رجعت عن هذا القول قبل موت الزوج فيحل الميراث والا لا وعامة المشايخ على انه يشترط عند القضاء حضور الشهود ولو كانت ادعت التزوج في عدتها من غير و انكر الزوج (١٤٧) وقضى له بها ان علمت كذب الزوج لا يسعها المقام ولا أن تدعه

بجامعها * وعن شيخ الاسلام ادعى نكاحها فقالت كنت زوجتك طاعتني وانقضت عدتي وتزوجت به هذا الرجل وصدقها الثاني ولا برهان للاول فاختلفت بشئ من الاول فصل لثاني بلا تجديد العقد ولا تجب العدة لعدم صحة الخلع لعدم ثبوت النكاح والا فدام على الخلع وان دل على اقرارها بالنكاح للاول لكن بعد الاقرار الصريح للثاني فلا يطل الصريح السابق بالاقرار اللاحق لانه لا يكون أقوى من الصريح * تزوجت نفسها عند الشهود وداموا فانكرت النكاح وتزوجت بأخر فليس للاول المخاصمة معها لان التحليف للنكول والنكول اقرار ولا أثر لاقرارها بعد التزوج بأخر ولكن تخاصم الثاني فان نكلت يخصمها فان نكلت قضى بالنكاح للاول وأبهم ما حلف انقطع الدعوى وهذا على رأى الامامين وبه أفتى الفقيه أبو الليث والصدر * ادعى ان ولها زوجه هامة فانكرت فيء بشاهدين

فان استحق العبد كان على البائع رد الدنانير على المصالح وان مات العبد كان للبائع الخيار ان شاء رد الدنانير على الكفيل وان شاء رد عليه الدراهم * كذا في المحيط * ولو كفل بجيد ونقد نهر جرة رجع بالبائعه على المشتري وان استحق اتبع البائع أو المشتري بالنهر جرة وان كفل نهر جرة ونقد جراد رجع بالنهر جرة ولو استحق اتبع البائع بالجيد أو المشتري بالنهر جرة ورجع المشتري على البائع بالجيد كذا في الكافي * ولو لم يستحق العبد ولكن مات في يد البائع قبل القبض وقد كان الكفيل أدى أنقص مما التزم فلا سبيل للكفيل على البائع ولكن يرجع على المشتري بألف درهم نهر جرة ولو كان الكفيل أدى أجود مما التزم ثم مات العبد في يد البائع لم يكن للكفيل على البائع سبيل ولكن يرجع الكفيل على المشتري بما كفل عنه ورجع المشتري على البائع بمثل الدراهم التي أعطى الكفيل البائع وهو الجيد ولو كان المشتري أمراً رجلاً أن يقدر عنه الثمن من غير كفالة فنقد المأمور أفضل مما أمر به لم يرجع على الأمر إلا بمثل ما أمر به وان نقده أردأ مما أمر به يرجع على المؤدى فان استحق العبد بخير المأمور بين اتباع البائع وبين اقباع المشتري فان رجع على البائع رجع بمثل المقبوض وان رجع على المشتري يرجع بالمؤدى ان كان المؤدى أردأ مما أمر به وان كان أجود رجع بما أمر به ثم المشتري يرجع على البائع بمثل ما أخذ من المأمور ولو لم يستحق العبد ولكنه مات قبل القبض فلا سبيل للمأمور على البائع ولكن يرجع على المشتري بما أذن ان كان المؤدى أردأ مما أمر به وان كان أجود يرجع بما أمر به كذا في المحيط * من ضمن الثمن للمشتري عند الشراء معلقاً بظهور الاستحقاق جاز لكن اذا أخذه المستحق من يد المشتري بالقضاء فانما يرجع على الكفيل بعد وجوب الثمن على البائع وانما يجب الثمن على البائع بفسخ البيع وذلك بان يرجع عليه ويقضى به القاضي وفسخ العقد ويجب الثمن على البائع فيكون الخيار للمشتري ان شاء أخذ من الكفيل وان شاء أخذ من البائع فان أخذ من الكفيل وكانت الكفالة بغير الأمر لا يرجع على البائع لكن البائع بعد الاستحقاق والقضاء عليه يرجع هو على بائعه كذا في الفصول العمادية * ان دفع المدعى الى المدعى عليه شيئاً وأخذ الدار ثم استحق المدعى فانه لا يرجع الدافع بما دفع كذا في الوجهين للكردرى في دعوى الصلح * لو صالحه من الدنانير على دراهم وقبضها ثم استحق بعد التفرق رجع بالدنانير كذا في الفصول العمادية * وان صالح من مائة على نصفها فاستحق البدل رجع مثله ولا يرجع بجميع الدين الاول كذا في الوجهين للكردرى في دعوى الصلح * لو صالح من الدراهم على كرخطة جاز فان استحق الكراوى وجد به عيباً فرده يرجع الى أصل حقه وهو ما عليه من الدراهم كذا في الفصول العمادية والله أعلم

باب السادس عشر في دعوى الغرور *

اذا اشترى الرجل أمة شراء فاسداً أو جازراً أو ملكها بنية أو صدقة أو وصية فولدت له أولاداً ثم استحقها رجل فانه يقضى للمستحق بالخيار بنية أو أولادها الا اذا ثبت غرور المستحق ولولا ذلك من البينة على الشراء أو الهبة أو ما أشبه ذلك فاذا أقام بينة على ذلك ثبت غرور المستحق فيقضى للقاضي للمستحق بالخيار بنية أو بقيقة الولد أو بقرها أيضاً ولا يرجع المشتري على مملكتها بالعقر بائناً كان أو واهباً عندنا وهل يرجع بقيمة الولد في فصل الشراء يرجع وفي فصل الهبة ونظرها لا يرجع كذا في المحيط * وتعتبر قيمته يوم الخصومة

شهداً أحدهما انما تزوجت نفسها منه والاخر على ان ولها زوجه هامة لا تقبل للتناقض ولو كان ادعى بعد هذه الشهادة والدعوى انها تزوجت نفسها منه وهذا لا يكون تناقضاً لان التزوج محال كزوجه هامة التوفيق بان يكون الولي تزوجها ثم تزوجت نفسها منه * تزوج بنته البالغة ولم يعلم رضاها ومات الزوج وادعت ان اباًها كان زوجه هامة ناصرها وانكرت الورثة اذنها فالقول قولها وان قالت زوجتي أبي بلا أمرى ثم لما بلغني الخبر رضيت وانكر الورثة الاجازة فالقول قولهم والفرق انهم اتفقوا في الثانية على ان العقد لم يتم وادعت

التام وانكروا وفي الفصل الاول اختلاف في وقوع العقد على التام والاصل في التصرفات التام وكانت متمسكة بالاصل فالقول قولها
 * وذكروا الصمد والشهم يدزوج ابنه البالغ امرأته مات الابن فقال الاب كان العقد بغير اذن الابن وقالت المرأة مات بعد الاجازة القول قولها
 والبينة بينة الاب وعلى قيام المسئلة الاولى يجب أن يكون القول للاب لانها ما اتفقا على عدم اللزوم وادعت اللزوم وانكروا الاب
 وفيه كلام ومعناه اذ برهن الاب على (١٤٨) انه رد العقد والمرأة على الاجازة فان الاصل في التصرفات اللزوم كما ذكره اللزوم

انما يكون أن لو كانت باذن
 من يقع له العقد فالظاهر ان
 الاب لا يباشر بلاذن ابنه
 البالغ الا يرى انه لو باع ثم
 ادعى انه كان فضوليا لايصح
 لانه خلاف الاصل الا اذا
 صرحا على عدم الامر
 الاصل في كافي الثانية من
 المسئلة الاولى وهما لم يوجد
 التصريح * قال الامام الثاني
 امرأة زعت عند القاضي
 ان اخاها زوجهامنه وبني
 بها وهي صغيرة ~~ك~~كارهة
 والآن قد بلغت وأرادت
 الفراق منه وقال الزوج
 حين ثبت بها ودخلت بها
 كانت كبيرة فالقول له متمسكة
 بالاصل وهو لزوم التصرف
 * وعنه أيضا زوجهامنه
 وهو وليها فقال الزوج علمت
 وما رضيت وقالت رضيت
 لا تكون هذه المقالة فرقة
 وهي امرأته والقول لها ولو
 قال الزوج لم تعلمي بالنكاح
 وقالت علمت وأجزت فالقول
 لها ولومات الزوج قبل
 هذه المقالة فتالت الورثة
 وهم كبار علمت وما رضيت
 وقالت رضيت فالقول لها
 وان قالت ورثة الزوج لم
 تعلمي فلا حتى تقيم البينة

ومن مات من الاولاد قبل الخصومة لم يضمن الممسكة - تولد من قيمته شيئا كذا في الذخيرة * والغرور أن يشتري
 رجل أمة أو يتخذها بسبب من أسباب الملك كالهبة والوصية والصدقة فيستولدها ثم يظهر بالبينة أنها
 ملك الغرير فالولد في هذه المسائل حر بالقيمة كذا في الكافي * أمة أتت ربها فأخبرته أنها حرة فتزوجها على
 ذلك فولدت ولدا ثم أقام مولاهما البينة أنها أمة وقضى به اليه فانه بقضى بالولد أيضا لمولى الجارية الآن يقيم
 الزوج بيته أنه تزوجها على أنها حرة فان أقام البينة على هذا فقد ثبت سبب حرية الاولاد وهو الغرور فكان
 الولد حر الا سبيل عليه وعلى أبيه قيمته دينيا في ماله حال وقت القضاء به كذا في المبسوط * ومن قتل من الاولاد
 خطأ فاقضى للاب بدينه وقيمة ما فاته يقضى عليه بقيته يوم القتل وإذا كان لم يقبض شيئا من دية الولد
 لا يقضى عليه بقيمة الولد وان قبض من الدية قدر قيمة الولد فانه يقضى عليه بقيمة الولد هكذا في المحيط * وان
 كان للولد ولد يحرز دينه وميراثه مع الاب فخرج من الدية شيء مثل القيمة أو دونها قضيت على الاب بمثل ذلك
 في ماله ولا يقضى به في الدية ولا في تركة الابن كذا في الحاوي * ولو قتل الاب يغرم قيمته كذا في الهداية
 * وان مات المستولد وعليه ديون كان المستحق اسوة لغرمائه ولا يكون ولاد الولد لمولى الجارية وان عتق رقيقا
 في حق مولى الجارية لانه انما اعتبر رقيقا في حق المستحق ليتمكن ايجاب الضمان على المستولد وهو حر
 في حق ماسوا من الاحكام وعن هذا قلنا ان المستحق ان يضمن المستولد بقيمة الولد وان كان المستحق ذارحم
 محرم من الولد ولا يجعل حرام من جهة المستحق بالقرابة حتى لا يضمن المستولد هكذا في المحيط * وان لم تكن
 للاب بيته أنه تزوجها على أنها حرة فطلب عين المستحق على علمه حلقته على علمه على ذلك كذا في المبسوط
 * اذا أخبر بالحل غيره عن امرأته أنها حرة وتزوجها ذلك الغير على أنها حرة فولدت له ولدا ثم استحقها رجل
 وجعل القاضي الولد حر بالقيمة ان زوجها الخبير على أنها حرة فاستولد رجع بقيمة الولد على الخبير وان لم
 يكن الخبير تزوجهامنه ولكن المرأة تزوجت نفسها على أنها حرة فاستولد رجع عليها بقيمة الولد بعد العتق
 هكذا في الذخيرة * اذا غرت الامة من نفسها رجلا أخبرته أنها أمة لهذا الرجل فاشترىها منه فاستولدها ثم
 استحقته رجع أبو الولد بالثمن وقيمة الولد على البائع دون الامة كذا في المبسوط * اذا اشترى جارية وقبضها
 وباعها من غيره فولدت من الثاني ثم استحقها الجارية فان المشتري الثاني رجع بالثمن على بائعه وقيمة
 الولد والبائع الثاني لا يرجع على البائع الاول بقيمة الولد في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى
 قاضيه * اذا اشترى الرجل جارية ثم أن أحدهما وهب نصيبه من شريكه فولدت له أولادا واستحقها
 رجل وأخذها وقيمة الاولاد رجع المستولد بنصف الثمن ونصف قيمة الاولاد على بائعه ولا يرجع على الواهب
 بشيء ويرجع الواهب على بائعه بنصف الثمن ولا يرجع عليه بشيء من قيمة الاولاد كذا في الذخيرة * ولو كانت
 أمة بين رجلين فخامت بولد فادعاه أحدهما وغرم نصف قيمته ونصف عقرها لشریکه ثم استحقها رجل
 قضى به بقيمة الولد والعقر للمستحق ثم رجع على البائع بنصف الثمن ونصف القيمة ويرجع على شريكه بما
 أعطاه من نصف قيمته ونصف عقرها ولا يرجع على شريكه شيء من قيمة الولد ويرجع الشريك على بائعه
 بنصف الثمن كذا في المبسوط * رجلا اشترى أمة من وصي يتيمة فاستولدها أحدهما ثم استحقها الجارية
 كان الولد حر بالقيمة ورجع المستولد على الوصي بنصف قيمة الولد ولا يرجع بنصف قيمة الباقي من الولد على
 شريكه وان صار مشترى بالنصف الباقي من شريكه ثم رجع الوصي بذلك في مال اليتيم وكذلك الجواب فيما

اذا

يسكوتهما بعد العلم في حياته ان بكر او رضاها ان نيماء ولو قالت كنت امرأت أخى بذلك صدقت وان ماتت

وطالب الزوج الميراث والاخ المزوج وهو الوارث وقال الاخ لم تكن امرأتى ولم تعلم أيضا حتى ماتت وادعى الزوج رضاها و امرها بذلك
 فعلى الزوج البينة * ادعت عليه نكاحا فقال الزوج لا نكاح بيني وبينك فبرهنت على النكاح وبرهن على ابرائهم من المهر وأو الاختلاع
 تقبل وان كان قال لم يكن بيننا وبينك نكاح قط أو مات تزوجتك قط ثم برهن على الاختلاع لا تقبل كافي مسئلة البيع * ادعى الشراعه

فانكر فبرهن عليه به وقضى بالشراء فوجد به عيبا واراد رده فادعى البراءة ان كان قال لم يكن بيننا بيع لا يقبل دعوى البراءة لانه يقضى
وجود البيع وكذا الخلع طلاقا عندنا والطلاق يقتضى سابقة النكاح فعندى دعوى الخلع متناقضا * برهنت على انها منكوحته في الحال
وبرهن على خلعهامنه فبينت الخلع أولى ويقضى بالاختلاع كما اذا شهد ان عليه له أن في الحال وشهدا على ان صاحب الالف أبرأه
يقضى بينة الابراء لان شهود النكاح والدين بنوا الامر على السبب السابق (١٤٩) وتعرض للحال بناء على الاستصحاب
فانه مطلق لهم الشهادة لان

الاصل في الثابت الدوام
الى قيام المزيل فبينت الخلع
والدين أبطل ذلك الدوام
* أراد تزوج امرأه فشهدا
عنده أو عند الحاكما انها
ذات زوج ومع ذلك تزوجها
لا يفرق بينهما لعدم الخصم
* وكذا اذا شهدت جماعة
انها امرأة الغائب لا يفرق
ولا يحال بينهما * وذكر
صاحب المنظومة ادعى عليها
انها منكوحته وبرهن
وقالت أنا امرأة فلان الغائب
يقضى بينة الحاضر الا ان
يكون مشهورا انها امرأة
فلان الغائب وذكر
القاعدى لا يجوز ان يكون
لها زوجان ظاهران
* (نوع آخر) * جهزها
وسلم الى الزوج فماتت
البنات فادعى الاب انها عارية
والزوج انها تزوجها
فالتول للزوج مع البين على
العالم وعلى الاب البينة
والبينة الصحيحة ان يشهد
عند التسليم اليها انما سلمت
اليها هذه الاشياء عارية
أو يكتب نسخة ويشهد
على اقرارها ان ما في هذه
النسخة ملك والدى عارية

اذا كان البائع أبالا غير فهو الوصى في حكم الرجوع في مال الغير على السواء وكذلك الجواب فيما
اذا كان البائع وكلا أو مستبضا كان له الرجوع بماله من العهدة على من وقع البيع له وكذلك اذا كان
البائع مضاربا ولم يكن في الجارية فضل يرجع بجميع ما رزقه من قيمة الولد على رب المال فاما اذا كان
في الجارية فضل فاما يرجع على رب المال من قيمة الولد بقدر رأس المال وحصة من الربح كذا في المحيط
* ولدت أمة من رجل ثم استحققت فقال الواطي اشترى من فلان وصدقه فلان ولم يصدقهما المستحق
يكون ولده عبد بعد ما يحاقف المستحق أنه لا يعلم أنه اشترى من فلان ولو أقر المستحق وأنكر البائع فالولد حر
وعلى الاب القيمة ولا رجوع على البائع ولو أقر به المستحق دونهم - ما عتق الولد باقراره بقيمة كذا في محيط
السرخسي * اذا تزوج المكاتب أو العبد امرأة حرة باذن مولاه فولدت له ثم استحققت وقضى بها المستحق
فالولد رقيق في قول أبي حنيفة وأبي يوسف الآخر وكذلك اذا صار المكاتب مغرورا بالشراء كذا في المبسوط
* اذا اشترى أم ولد رجل أو مدبرة أو مكاتبه من أجنبي ووقع عليها خفاف فولدت فان على المستولدة قيمة الولد
والعقر لمولى المدبرة ولمولى أم الولد وعليه قيمة الولد والعقر للمكاتب كذا في المحيط * مكاتبه تزوجت نفسها من
رجل على أنها حرة فظهر أنها مكاتبه فان المستولدة ضمن للمكاتبه في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر
كذا في الذخيرة * مكاتب أو عبد ما دون باع أمة فاستولدها المشتري ثم استحققت رجوع أبو الولد بقيمة الولد
على بائعه كذا في المبسوط * الوارث يرجع على بائع المورث بقيمة الولد اذا استحققت من يده بعد ما استولدها
والموصى له بالجارية لا يرجع بقيمة الولد على بائع الموصى ولا يرجع عليه بالعيب اذا استولدها ثم استحققت كذا
في الخلاصة * اذا أقر الميرض في مرضه الذي مات فيه أن هذه الجارية لفلان ودعيه عنده فوطئ الوارث
الامة بعد موته وقد علم الوارث باقرار المورث فولدت منه ثم استحققتها رجل فانه يقضى للمستحق بالجارية
وبالولد كذا في الذخيرة * رجل ورث أمة من أبيه فاستولدها ثم استحققت كان الولد حر ابا القيمة ثم يرجع بالثمن
وبقيمة الولد على بائع المورث بخلاف الموصى له اذا استولدها ثم استحققت حيث لا يرجع على بائع الوصى مات
رجل وترك ابنا وجارية وعليه دين محيط فوطئها بانه فولدت منه بيعت الجارية في الدين ويضمن الابن قيمة
ولدها وعقرها للغرماء كذا في محيط السرخسي * ولو جاز رجل وأقام بينة أنها له قضى بالجارية وبالعقر
وبقيمة الولد كذا في المحيط * ولو كان الدين غير محيط يضمن قيمتها وعقرها ويقضى منه الدين وما بقى ميراث
ولا يضمن قيمة الولد وهذا اذا كان الدين مثل قيمتها أو أكثر فان كان أقل من قيمتها يضمن بقدر الدين ويغرم
العقر كذا في محيط السرخسي * رجل اشترى جارية مغصوبة وهو يعلم أن البائع غاصب أو تزوج امرأة
أخبرته أنها حرة وهو يعلم أنها كاذبة فاستولدها كان الولد رقيقا كذا في المبسوط * ولو اشترىها وهو يعلم أنها
لغيره فقال البائع ان صاحبها وكلني ببيعها أو مات وأوصى الى فباعها منه على ذلك فاستولدها ثم حضر
المالك وأنكر الوكا فله أن يأخذها بقيمة الولد ثم يرجع المشتري على البائع بالثمن بما غرم من قيمة الولد
كذا في الذخيرة * ولو وكل رجلا أن يشتري له جارية فاشترىها ونفذ الثمن من مال الموكل فاستولدها الموكل
ثم استحققت أخذها المستحق وأخذ قيمة الولد وعقر الجارية من المستولد لا من الوكيل ويرجع المستولد
وهو الموكل بالثمن وقيمة الولد على البائع والوكيل هو الذي يلي الخصومة في ذلك مع البائع فان أنكر البائع
البيع من المستولد وقال يشتريه فامني وأقام المستولد بينة أن فلانا اشترى هذه الجارية من هذا الرجل

عندي لكنه يصلح للتضاءل لا احتياط لجواز أنه اشترى لها بغض هذه الاشياء في صغرها فهذا الاقرار لا يصير للاب فيما بينه وبين ربه
فلا احتياط ان يشتريه ثمن منها ثم يبريه وهذا فيما اذا كانت بالغة وقال الامام السعدي القول للاب لانه المملك وبه أدنى البعض
وقال القاضي الامام ان كان من الاشرف لا يقبل دعوى العارية وان كان ممن لا يجهز مثله بثلثة البنات تقبل * ماتت فالتخذت الام مائتا
فبعث الزوج بقرة للذبح في المائتين فذبحوا ثم طلب الزوج قيمتها فقالت الام كانت هدية ان ذكر الزوج القيمة وأمرهم أن يذبحوا ويطلعوا

رجع بالقيمة وان لم يذ كر القيمة أو اختلفا في ذ كر القيمة لا يرجع ويكون القول لام المسنة وقال القاضي ينبغي ان يكون القول للزوج لان
أما تدعى الاستهلاك بالاذن بلا عوض وهو ينكر فيكون القول له كن دفع اليه ألفا فو دل بعده انه كان قرضا وقال القاض هبة فالقول
للدافع * واختار في مسئلة الجهاز ان العرف ان كان مسنة ان الاب يدفع للجهاز كالا عارية كما في ديواننا فالقول للزوج وان كان
مستتر كالف قول للاب واختار في (١٥٠) النوازل ان تجهيز في الصغر أو في الكبر في صحته تملك فيستتر فيه

التسليم * ولو جهزت لولدها
التي في بطنها فولدت ومات
الولد قال بعضهم -م يكون
ميراثا قال الفقيه وعندي
ان الثياب للادم ما لم تقرا لام
أن الثياب لها ألا يرى ان
الولد وان كان ابن
عشر سنين ييسط له كل
ليلة فراش وملحفه ولا يكون
ذات ملكه كذا هنا كان
الثياب ملكا لها فلا يتحول
الى الولد بلا قرارها أو هبة
منها للولد بخلاف ثياب
البدن فانه ما دفعه اليه
صار الولد مستعملا له وصار
في يده فيستدل بها على
الملك وأما النوم عليه
فكما لحوص عليه فلا يثبت
به البسدا لأرى ان رجلا لو
أقر وقال كان فلان ينام على
هذا البساط أو يقعد عليه
لا يكون اقرا رابانه ملكه
بخلاف الاقرار بالبسدا
الملك فيمجرد وضع الصبي
على الثياب لا يكون اقرا
بانه * تزوجها أو عطاها
ثلاثة آلاف دينار لست
بيمان وهي بنت موسر ولم
يعط لها الاب جهازا أفتى
الامام جمال الدين وصاحب
الحيط بانه يمكن من مطابقة

بامرى ونقد اثنتي من مالى صار المشتري مغرورا من جهة البائع وكان له الرجوع على البائع بالثمن
وقية الولد والوكيل هو الذي يلى الخصومة في ذلك وان شهد بههودا المستولد على الشراء ولم يشهدوا على أن
المستولد أمر المشتري بذلك وانما شهدوا أن المشتري أقر أنه اشتراها فلان بامرهم فان شهد الشهود أن
المشتري أقر قبل الشراء وفي حالة الشراء أنه يشتريها فلان بصير المستولد مغرورا من جهة البائع وكان له
الرجوع بقيمة الولد على البائع وان شهد الشهود أن المشتري أقر بعد الشراء أنه اشتراها فلان لا يكون
للمستولد الرجوع على البائع بالثمن وبقيمة الولد هكذا في المحيط * رجل دفع الى رجل ألف درهم مضاربة
بالنصف فاشترى بها جارية تساوى أثنى درهم فاستولدها المضارب ثم استحققت فالولد حر بقيمة ثم يرجع
المضارب على البائع بالثمن فيكون على المضاربة كما كان ويرجع عليه أيضا بربع قيمة الولد ويكون له ذلك
خاصة ولا يكون على المضاربة ولولا يكن في الام فضل أخذ المستحق الولد مع الام ولم يثبت نسبة من المضارب
وان كان رب المال هو الذي استولدها فان لم يكن فيها فضل كان الولد حرا وعليه قيمة للمستحق ويرجع على
البائع بالثمن بقيمة الولد والذي يلى خصومة البائع في ذلك المضارب فيكون الثمن على المضاربة بقيمة الولد رب
المال وان كانت الجارية تساوى ألفين فالرجوع على البائع بثلاثة أرباع قيمة الولد ويرجع بالثمن فيكون
على المضاربة كذا في المبسوط * رجل أمر رجلا بشراء جارية فاشترى له جارية ثم ان الا امر وهما فولدت
لهولدا ثم استحققت فأخذت الجارية وعقرها وقيمة ولدها فان الواطى لا يرجع على البائع بشئ لانه مشتري للغير
كذا في محيط السرخسي * رجل اشترى أمة واعتقها وزوجها من رجل ولم يخبر الزوج انها حرة ولا انها أمة
الأن الزوج علم بشراء المزوج واعتاقه اياها ثم وطئها الزوج فولدت ولدا ثم استحققت فعلى الزوج للمستحق
عقرها وقيمة ولدها ثم لا يرجع الزوج على الزوج بقيمة الولد كذا في الذخيرة * اشترى جارية واستولدها ثم
اعتقها ثم تزوجها فاستولدها ثم استحققت وأخذها المستحق وعقرها وقيمة الولد ينرجع المستولد على البائع
 بقيمة الولد الاول دون الثاني ثم المستولد يرضى من عقر او احدا كذا في محيط السرخسي * اذا ادعى على رجل
مالا فصالحه منه على جارية بعينها أو قبضها واستولدها ثم جاء مستحق فاستحقها بأخذها وعقرها وقيمة ولدها
وقت الخصومة فان كان الولد قد مات قبل أن يقضى عليه بقيمة فلا يقضى عليه بقيمة الولد ثم ينظر ان كان
الصلح عن اقرار رجوع بما ادعى وبما ضمن من قيمة الولد وان كان الصلح عن انكار أو سكوت رجوع على دعواه
لا غير فان أقام البينة على دعواه أو خلفه فنسكل رجوع بما ادعى وبما ضمن من قيمة الولد ولا يرجع بالعقر في
الفصول كلها ولولا يكن للدعى مال ولو كان ادعى قصاصا في نفس أو في ماله أو في نفسه على جارية
فاستولدها ثم استحققت الجارية فان كان الصلح عن اقرار فلا يبطل الصلح بالاستحقاق ولكنه يرجع على المدعى
عليه بقيمة الجارية وبما ضمن من قيمة الولد ولا يرجع بالعقر وان كان الصلح عن انكار أو سكوت ثم أقام
البينة على دعواه أو خلفه ونكل فكذلك يرجع بقيمة الجارية وبما ضمن من قيمة الولد فان خلفه وحلف
لا يرجع بشئ كذا في شرح الطحاوى * ادعى جارية في يد رجل فصالحه على جارية أخرى عن سكوت أو
انكار واستولدها كل واحد منهما جارية فاستحققت التي في يد المدعى فأخذها وعقرها وقيمة ولدها يرجع في
دعواه ولا يرجع بقيمة الولد الا اذا أقام البينة على خقه حينئذ يرجع بقيمة الجارية التي ادعاها وقيمة الولد
أيضا وان استحققت التي استولدها المدعى عليه فأخذها وعقرها وقيمة ولدها يرجع المستولد بقيمة الجارية

الجهاز من الاب على قدره ورق والاعاد وان لم يجهز له طلب الدست بيمان قال وهذا الاختيار للأئمة * غر رجلا وقال
أزوج بنتي منك بجهز عظم وأرد عليك مع الدست بيمان كذا دينار فاخذت بيمان وأعطاهم بلا جهاز لا رواية فيه الا أن صدر الاسلام
وبرهان الأئمة ومشايخ بخارى اجابوا بانه ان لم يجهزها بتردد ما زاد على دست بيمان مثلها وقد راجع الجهاز بالدست بيمان صدر الاسلام وعماد
الدين النسفي لكل دينار من الدست بيمان ثلاثة دنائير وأربعة دنائير من الجهاز فان لم يفعل هذا القدر استرد منه الدست بيمان وقال الامام

المرغبات في الصحيح انه لا يرجع على أبي المرأة بشئ لان المال في النكاح غير مقصود وكان بعض أئمة خوارزم يعترض ويقول الدست بيمان هو المهر المجل لما ذكره في الكافي وغيره فاذا كان كذلك فهو مقابل بنفس المرأة حتى ملكت حبس نفسها الاستمفائه فكيف يملك الزوج طلب الجهازاذن لان الشئ لا يقابل عوضا وقد قبل به نفس الزوجة فصل العوض فلا يملك طلب عوض آخر كما في المهر المؤجل * اجاب عنه الفقيه رحمه الله فالاغن الاستاذ ان الدست بيمان اذا ادرج في العقد فهو (١٥١) المجل الذي ذكرته وان لم يدرج في العقد ولم يعقد عليه يكون

حينئذ كالهبة بشرط العوض وذلك ما قلناه فان الفرض لو كان كونه صداقا اذ كره في العقد وحيث لم يذكر ان القصد العوض المذكور ولو لم يذكرنا اذالم يذكر في العقد الدست بيمان

وزفت اليه بلا جهاز وسكت الزوج أياما لا يتمكن من دعوى الجهاز بعده لانه لما كان محتملا وسكت زمانا يصلح للاختيار دل ان الغرض لم يكن الجهاز * (الخامس عشر فيما يكون اقرارا بالنكاح) * قولها طلقني أو اخلعني بأف أو قالت طلقني أمس أو اخلعني أمس بالف اقرار بالنكاح وكذا لو قالت اخلعني بمال أو قالت طلقني فقال أمرك ببيدك أو اختاري فافقر أو قال والله لا أقربك لا يكون اقرارا بخلاف ما اذا قال أنا منسك مول لان الايلاء يختص بالنكاح قال الله تعالى للذين يؤلون من نسائهم * ولو قال أنت على حرام أو أنت بائن أو أمرك ببيدك اختاري اعتدى لا يكون اقرارا الا اذا خرج جوابا لانه اذا لم تكن زوجته

الآخرى على المدعى ولم يرجع بقيمة الولد كذا في محيط السرخسي * ولو اصرط لهما على أن يدفع المدعى الى المدعى عليه جارية أخرى وبأخذ المدعى من المدعى عليه الجارية التي وقعت فيها الدعوى فاستولد كل واحد منهما الجارية التي أخذها ثم استحققت احدي الجاريتين رجوع المستحق عليه على صاحبه بقيمة الجارية التي أخذها منه وبقيمة الولد التي ضمنها للمستحق كذا في الذخيرة * ولد المغرور وولد المغتر يستويان في اثبات النسب من المستولد والحربة بالقيمة وانما يفتقران في رجوع المستولد بالقيمة على مملك الجارية ففي ولد المغرور يرجع وفي ولد المغتر لا يرجع كذا في محيط السرخسي * وأهل الذمة والمسالمون سواء في الغرور كذا في المحيط

(الباب السابع عشر في المنفقات)

اذا قال في دعوى البتة هذا ابني ولم يقل ولد على فراشي فهذه الدعوة صحيحة واذا أقام البينة سمعت بينته وقضى بينونه كذا في المحيط * رجل ادعى شيئا في بدعيه وقال هو ملكي وقال ان صاحب اليد أحدث يده عليه بغير حق قالوا لا تكون هذه دعوى الغصب على ذي اليد وكذا لو قال المدعى في دعواه هذا ملكي كان في يدي وان صاحب اليد أحدث يده عليه بغير حق ولو قال هو ملكي وكان في يدي الى أن أحدث المدعى عليه يده عليه بغير حق تكون هذه دعوى الغصب على ذي اليد كذا في فتاوى قاضيخان * الدعوى في عتق الاممة وفي الطلاقات الثلاث وفي الطلاق البائن ليست بشرط لصحة القضاء والمساءة معروفة قالوا وكذلك في الطلاق الرجعي الدعوى لا تكون شرطا لصحته لان حكمه حرمة الفرج بعد انقضاء العدة وأنه حق الله تعالى أيضا كذا في المحيط * ان ادعى مالين وقد بين أحدهما على الوجه المعلوم ولم يبين الآخر وشهد الشهود على ذلك لا يقضى بالمالين ولو شهد الشهود على المال المعلوم صح كذا في جواهر الفتاوى * ادعى على آخر ملكية جارية في يده فقال المدعى هذا الجارية ملكي لاني اشتريته من فلان بكذا وفي يديك بغير حق فواجب عليك تسليمها اليه فانه لا نسمع منه هذه الدعوى كذا في الذخيرة * قال خلف بن أيوب سألت شادا عن مات وترك مائتي درهم فأقام رجل البينة بمائة درهم على الميت وقضى القاضي له بها ثم جاء رجل آخر وادعى مائة درهم على الميت وأنكرت الورثة ذلك ولا بينة للمدعى فأقر المدعى الذي قضى له بالمائة لهذا المدعى الذي أنكرت الورثة له ما حكم هذه المسئلة قال المائة التي أخذها المقضى له تكون بينهما منصفين قال خلف وبه أخذوا والمسئلة مسطورة في الكتب كذا في المحيط * رجل ادعى أنه جرى بيني وبينك مصالحة شرعية صحيحة على أرض كذا فاني ادعيت عليك وأقام البينة على الصلح الصحيح وأقام المدعى عليه البينة على صلح فاسد فالبينة على الصلح الصحيح مقبولة كذا في جواهر الفتاوى * رجل مات وترك ثلاثة أعبدة قيمتهم على السواء لا مال له غيرهم وترك ابنا لا وارث له سواه فأقام رجل بينة أن الميت أوصى له بعبده هذا الذي يقال له سالم وأنكر الوارث ذلك وقال انما أوصى لهذا الرجل الآخر بعبده هذا الذي يقال له بزيغ وصدقه المقر له بذلك فالقاضي يقضى لصاحب البينة بسالم ولا يقضى للآخر له من بزيغ بشئ ولو اشترى الوارث سالمًا ببزيغ جاز الشراء وكذلك لو اشترى بالف درهم لكن في الفصل الاول يضمن الوارث قيمة بزيغ للمقر له ببزيغ وفي الفصل الثاني يؤمر بتسليم بزيغ الى المقر له رجل مات وترك عبدا قيمته ألف درهم لا مال له غير فافر

فهى حرام عليه بائن منقطة عنه وأمرها ببيدها في اختيار الزوج والاعتداد يجوز ان يكون من الاول أو اعتداد نعم الله تعالى عليه او غير ذلك وقوله طلقك أمس اقراره قال حرة هذا ابني منك فقالت نعم أو قالته امرأه رجل فقال نعم فهذا اقرارا بالنكاح ولو خاطب الاممة * قالت له أنا امرأتك فقال أنت طالق فافقر بالنكاح وقوله أو قولها للقاضي فرق بيننا لا يكون اقرارا * أخنان فاطمة وخديجة فقال رجل تزوجت فاطمة بعد خديجة قال الامام الثاني رحمه الله فاطمة امرأته لانه لا يملكها ولا وقال محمد خديجة امرأته لانه وصل بين كلاميه فاجعل

خديجة امرأته وأفرق بينه وبين فاطمة وكذا لو قالت تزوجت بابي موسى بعد أبي حفص فادعيا أنها امرأته فهي امرأته أبي موسى عند الامام الثاني رحمه الله ولا تصدق عليه وقال محمد تصدق عليه وتكون لابي حفص واذا سأله القاضي من تزوجك فقالت تزوجت بأبي موسى بعد ما تزوجت بابي حفص فهي امرأته أبي حفص اذا كان جوابا لسؤال استحسانا وكذا في البيع لو قال بعث منك بعد ما بعته من فلان * (السادس عشر في الشروط والخيارات فيه) * (١٥٣) خيار الاجازة يثبت فيه كما في سائر العقود لا خيار الرؤية والشرط ولا يبطل به

النكاح وخيار العيب لا يثبت فيه عندنا وعند الشافعي رحمه الله يثبت في العيوب الخمس الجنون والجذام والبرص المستحكم والقرن والرتق فان لم يدخل بها فلا مهر وان دخل بها بلا علم فمهر المثل وكذا لا يثبت للمرأة عندهما خلافا لمحمد رحمه الله وتفصيل مذهب الشافعي فيه أن يثبت الخيار بما يشترك فيه الزوجان ثلاثة الجنون المتقطع والمطبق والبرص ولا يلحق به البهق فلا خيار فيه والجذام عليه يحمر به الوجه ثم العضو ثم يسود ثم يتقطع ويكون في كل عضو الا انه أغلب في الوجه * واذا تنازع في قرحة أو في باض انه جذام أو برص فالقول للمسكر الا أن يبرهن الآخر عدلين من الاطباء وما يختص به الحب والعنة وانه مثبت للخيار بالاجماع اذا لم يبق ما يمكن الجماع به وما يختص بهما القرن والرتق والممكن في حق كل واحد من الزوجين خمسة فاذا كان بهما ثالثا والشافعي وأحمد على انه فسخ النكاح وفيما سواه من العيوب وجهان في وجه لا خيار وهو الظاهر وفي وجهه كل ما يفتقر تغير

الوارث أن الميت أوصى بهذا العبد لفلان واني أبجرت وصيته بعد موته وأقام رجل بينة أن له على الميت ألف درهم ومجد الوارث دينه فان القاضي يبيع العبد بالدين ويقضي الدين من ثمنه وان اشترى الوارث العبد أو رجع العبد اليه بهبة أو وصية أو ميراث فأراد المقر له أن يأخذ من الوارث باقراره بالوصية لاسبيل له عليه ولو ظهر أن الشهود على الدين كانوا عبيدا فالقاضي لا يبطل البيع ولكن يدفع الثمن الى الموصي له ولو أن الغريم مات بعد ما قبض الثمن وورثه وارث الميت الاول فان ورث تلك الالف بعينها فلا مقر له أن يأخذها وان ورث مالا آخر غير تلك الالف يباع منه بقدر ألف درهم ويدفع ذلك الى المقر له ولو لم يرثه وارث الميت ولكن أوصى الميت للمقر تلك الالف بعينها كان على الوارث أن يردها على المقر له وان كان أوصى له بمال آخر يعطى من ذلك للمقر له قدر ألف درهم ولو لم يكن شيء من ذلك ولكن وهب الغريم للمقر تلك الالف بعينها أو ألقا أخرى ان كانت الهبة في حال المرض فالجواب فيها كالجواب في الوصية وان كانت الهبة في حال الصحة ان كان الموهوب تلك الالف بعينها أمر بالتسليم الى المقر له وان كان الموهوب ألقا أخرى لا يؤمر بالتسليم الى المقر له ولو أن القاضي لم يبيع العبد من الاجنبى بالدين لكن أعطاه الغريم دينه فقال هذا العبد بيع لك بدينك أو قال جعلته لك بدينك فاخذه الغريم على هذا ثم ان الوارث اشترى منه أو وهبه الغريم له أو تصدق به عليه فلا سبيل للمقر له على العبد ولو أن القاضي لم يبيع العبد من الغريم ولكن جعله صلبا للغريم من ماله بان قال هذا العبد صلب لك من مالي وسلمه اليه ثم وصل العبد الى الوارث يومان الدهر يؤمر الوارث بتسليمه الى الموصي له المقر له هكذا في المحيط * مات وترك ثلاثة أعيان قيمتهم سواء فأقر الوارث لرجل بعبد بعينه ووصية وصدقه المقر له وقامت بينة أنه أوصى بهذا العبد الا خلا خروجه الوارث فاعتق المقر له عبده فان اعتقه قبل القضاء البينة نذعته فان قضى ببينة الا خرغرم المعتق قيمة ما اعتق للوارث وان اعتقه بعد القضاء لم ينفذ فان ملك الوارث العبد المشهود به أمر بتسليم المقر له الى المقر له ولا ينفذ اعتاقه هكذا في محيط السرخسي * في دارين سماعة عن محمد رحمه الله تعالى رجل مات وترك لابن ودارين فادعى رجل احدي الدارين أنه غصب أبوهما وحلفهما على ذلك خلف أحدهما ونكل الآخر عن اليمين قال أقضى للمدعي بنصف الدار حصه الذي نكل عن اليمين ويبيع المدعي حصه الناكل عن اليمين من الدار الاخرى فمأخذ من ذلك نصف قيمة الدار التي ادعاهما ولو لم يدع المدعي غصبا وادعى أن الدار له لم يكن له على الناكل ضم ان نصف الاخرى كذا في المحيط * عن الامام رحمه الله تعالى أن الدار اذا كانت في يد ورثة وأحد هم غائب فادعى رجل أنه اشترى نصيب الغائب منه وبرهن عليه ان كان باق الورثة مقرين بحصة الغائب لا يقبل وان كانوا منكرين يقبل ويثبت الشراء على الغائب حتى لو حضر وأنكر لا يلتفت الى انكاره كذا في الوجيز لا كدرى * اذا باع الرجل حبل جارية من رجل ثم غاب المشتري ولا يدري أين هو فرفع الامر الى القاضي وطلب منه أن يبيع الجارية ويوفى ثمنه فان القاضي لا يجيبه الى ذلك قبل اقامة البينة فان أقام البينة على ذلك ذكر ان القاضي يبيع الجارية على المشتري وينقد الثمن على البائع ويستوثق من البائع بكفيل ثقة ثم ان كان فيه وضعية فعلى المشتري وان كان فيه فضل فللمشتري ثم وضع المسئلة في الجارية ولم يضع في الدار ويجب أن يقال بأنه في الدار لا يتعرض القاضي لذلك ولا يبيع الدار وان كان يعرف مكان المشتري فانه ليس للقاضي أن يبيع الجارية وان أقام البائع البينة على ذلك وهذا اذا جاء المشتري وأقر بذلك فاما اذا

البرص ويكسر شهوة التوقان بوجبه ويجرى هذان الوجهان في العذوبة وهي التي تخزع عند الجماع وكذا في الخمر أنكر الذي لا يقبل العلاج قلت ولم أجد ان الرجل اذا كان عذوبا عند الجماع على قول محمد هل يكون لها الخيار وقد كانت المسئلة واقعة بخوارزم فاجاب بعضهم بأنها تلك الرد ولو شرط لاحدهما السلامة من عيب كالعمى أو الشلل أو الجأل أو البكارة فوجد بخلافه ليس له الخيار * زوجتك بنتي ان رضيت فقبل جاز النكاح والشرط باطل وكذا لو قال بعث عبيدي ان رضيت فلان الاجنبى قال الحيا كم تأويله اذا تبين

وقت الرضا تحمل على معنى شرط الخيار لفلان * تزوجتك على ان لك المشيئة الى الدليل جاز النكاح و بطل الشرط كالخيار * تزوجها على ان أباها بالخيار صرح النكاح والشرط باطل * ولو قالت زوجت نفسي منك ان رضيت أي لا يصح لانه علقه بالخيار بخلاف الاول * تزوجتك على ان أمرتك ببدل الى شهر بعد ما تزوجت جاز وأمرها ببدلها شهر رابعه التزوج فان اختارت زوجها في يوم من الشهر لم يطل خيارها في باقي الشهر وعن الامام الثاني انه يطل الامر * تزوجها على ان يأتي بعبد هال الا بقا لها مهر المثل (١٥٣) * تزوج امسة على ان يكون كل ولد يلد له

حرا صرح الشرط لانه مقيد لانه لولا لرق الاولاد والاولاد أحرار * أتزوجتك على ان تعطيني عبدك هذا فاجابته جاز النكاح بهر المنسل ولا شيء له من العبد * تزوج امرأه ان شاءت وشاء فلان فابطل فلان المشيئة في المجلس جاز كالخيار اذا سقط في المجلس بت البيع وهذا اذا بدأت المرأة فان بدأ الزوج وقال تزوجتك ان شئت فقبلت بلا شرط صرح النكاح ولا حاجة الى اسقاط المشيئة * قال لها تزوجتك بالفان رضيت فلان اليوم وفلان حاضر فرضي جاز وان كان غائبا لم يجز بخلاف ما اذا قال تزوجتك وفلان الرضا حيث يقع عدلان هذا قول قد وجب وشرط الخيار لغيره والاول محاطرة * (السابع عشر في النكاح بالكتابة والرأسة) * انكأب كالخطاب حتى لو كتب اليها اني تزوجتك فقرئ عليها عند الشهود فقبلت صح لكن يفرقان من وجه وهو ان القبول في الخطاب اذا لم يتصل بالايجاب في مجلسه بطل الايجاب ولو لم تجب حين قرئ عليها الكتاب في ذلك المجلس وزوجت منه

أنكر الشراء احتاج البائع الى اقامة البينة على المشتري ثانيا كذا في المحيط * رجل ادعى على آخر دارا في يده وقال ملكي رهنها أي منك فانكر فشهدوا أن هذه الدار ملكه وفي يده فلان بغير حق تقبل وصارت يده بغير حق لما أنكر الرهن كذا في الخلاصة في الفصل الثاني في دعوى الضياع والعقار * ادعى عليه دارا انها ملكي رهنها من والد فلان بن فلان * كذا ثم مات والدك وتركها في يدك فعليك أن تقبض الدين مني واسلم الدار الى فانكر وشهدا الشهود على وفق دعواه ولكن زادوا فيه واليوم ملك هذا المدعى وحقه وفي يد المدعى عليه هذا بغير حق تقبل هذه الشهادة كذا في القنية * اذا ادعى جارية في يد انسان انها ملكه وفي يد هذا بغير حق فدعواه صحيحة وان لم يقل في دعواه انها كانت ملكي يوم ما أخذ صاحب البدن مني واذا ادعى أنه غصب مني هذه الجارية فدعواه صحيحة وان لم يقل ملكي ولو أقام البينة على أن صاحب اليد غصبها منه فالقاضي يأمر صاحب اليد بالرد عليه ولا يرضى له بالملك كذا في المحيط * رجل في يده دار اشتراها رجل من غريزي اليد بعد وسلم العبد اليه ثم خاصم المشتري صاحب اليد في الدار وأخذها منه هبة أو صدقة أو شراء أو ودعة أو غصب أو ما أشبه ذلك فليس له على العبد سبيل فان جاء صاحب اليد واسترد الدار من يد المشتري بان كان في يد المشتري بسبب الغصب أو بسبب الوديعة فالمشتري يرجع على البائع بالعبد ولو كان مكان الدار جارية اشتراها بالعبد فوصلت الى يد المشتري بسبب من الاسباب التي ذكرنا ثم هلك في يده لا يكون له على العبد سبيل الا في صورة وهي أن الجارية لو كانت غصبا في يد المشتري وجاء ذو اليد وضمنه قيمتها بحكم الغصب كان له أن يرجع على البائع بالعبد وكذلك لو كانت الجارية غصبا في يد المشتري فأبقت فجاء صاحب اليد وضمن المشتري قيمتها رجوع المشتري بالعبد على البائع فان عادت من الاباق عادت على ملك الغاصب وهو المشتري عرف ذلك من مذهبه او العبد سالم المشتري الجارية لا سبيل لبائع الجارية عليه كذا في الذخيرة في فصل دعوى البيع والشراء * رجل اشترى من آخر دارا بعبد والدار في يد غير البائع وصاحب اليد يدعي انها له فخاصم المشتري صاحب اليد فلم يقض له بشيء وطالب المشتري من القاضي أن يفسخ العقد بينهما أجابه الى ذلك فان فسخ العقد بينهما ما أمر البائع برد العبد على المشتري ثم وصلت الدار الى يد المشتري يوم ما من الدهر بسبب من الاسباب الفسخ ماض حتى لا يؤمر المشتري برد العبد على البائع وهل يؤمر المشتري بتسليم الدار الى البائع ينظر ان كان المشتري صرح بالاقرار له وقت الشراء يؤمر وان لم يصرح بالاقرار له ذكره هنا أنه لا يؤمر كذا في المحيط في الفصل الخامس في دعوى البيع والشراء * أرض في يد رجل ادعى رجل أن هذه الارض وقف من جهة فلان على جهة معلومة وأنه متولى هذا الوقف وذكر الشرائط وأثبت بالبينة وقضى القاضي بالوقفية ثم جاء رجل وادعى أن هذه الارض ملكه وحقه يسلم كذا في الخلاصة في الفصل الثاني في دعوى الضياع والعقار * سئل نجم الدين النسفي عن رجل ادعى أرضا في يد رجل انها ملكه وفي يده هذا المدعى عليه بغير حق فقال المدعى عليه هي ليست بملك اغماهي وقف على كذا وأنا متولىها فطلب القاضي من المدعى عليه بينة على ما قال فلم تمكنه اقامة البينة على ما قال فأمر القاضي المدعى عليه بتسليم الارض الى المدعى لتكون في يده الى أن يقيم البينة على ما قال قال كل ذلك خطأ ليس ينبغي للقاضي أن يطلب البينة من المدعى عليه على مقالة ولا أن يأمر المدعى عليه بتسليم الارض الى المدعى وانما يأمر المدعى باقامة البينة على دعواه الملك على المدعى عليه وبينته على ذلك على المدعى عليه

(٣٠ - فتاوى رابع) نفسه في مجلس آخر عند الشهود وقد سمعوا كلامها وما في الكتاب جاز وان سمعوا كلامها ما في الكتاب لا يصح لان الشرط سماع الشهود وكلام المتعاقدين وسماع الكتاب سماع كلامه * قالت اشهدوا ان فلانا كتب الى خطبتي في زوجت نفسي منه صح ولو أتى الزوج بالكتاب مختما وقال هذا كتابي الى فلانة فاشهدوا عليه لا يصح عندهما خلافا للثاني وفائدة انكر الزوج الكتاب فشهدوا عليه أنه كاه لا يصح ما لم يذكر ما في الكتاب ولا يقضى بهذه الشهادة عندهما * كتب اليها اني تزوجتك ينبغي ان يشهد شاهدان على

كاتبه فيقرأ عليهم ما في الكتاب ويختم ويكتب العنوان ويشهدهما على الختم والعنوان أيضاً ثم انهما تدعو بالشهود وتقرأ عليهم وتزوج نفسها من الكتاب فيجوزها فاقا ولولم يشهد على ما في الكتاب وأشهد على ختمه وعنوانه صح عند الثاني خلافاً وفي الرسول العبد والحرق الصغير والكبير والافاسق والعدل سواء لانه تبليغ عبارة المرسل * قال محمد كتب الى رجل بعني عبدك بالثمن فقال بعثت شيخ الاسلام وفيه نظر لانه لا ينعقد من الحاضر (١٥٤) بهذه العبارة فكيف من الغائب فلا بد من زيادة لفظ وهو ان يكتب قد اشترت عبدك

مقبولة لانه متول في زرع والمتولى خصم لمن يدعي الملك لنفسه في الوقف كذا في المحيط * في المشتق رجل في يديه دار دعاها رجل انما داره اشترها من الذي في يديه بألف درهم وادعى الذي في يديه انما داره اشترها من المدعي بألف درهم ولا بينة لهما فان الدار للذي في يديه فان انكر تلك المقالة وشهد على اقرارهما بذلك شهود وكل واحد منهما يدعي الدار لنفسه وينكر تلك المقالة التي شهدت الشهود عليها فان الدار للتكلم الاول وهو الخارج كذا في الذخيرة * قال هشام سألت محمد رحمه الله تعالى عن رجل في يديه دار دعاها رجل وقدم صاحب اليد الى القاضي فأقر صاحب اليد أنه اشترى هذه الدار من هذا المدعي وادعى أن له بينة هل يؤمر صاحب اليد بتسليم الدار الى المدعي بحكم هذا الاقرار قال أما في القياس فنعم لكن أدعى انذار في يد المدعي عليه استخساناً وأخذ منه كفيلاً وأوجله الى ثلاثة أيام فان أحضر بينة والاقضت عليه كذا في المحيط * في المشتق رجل ادعى على رجل أني قد بعتهك هذا الطيبان الذي عليك بكذا وأنتكر الذي عليه ذلك الطيبان وقال الطيبان في وأنا كنت أودعتهك فردتها على تحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه ويرد الطيبان على الذي ادعى البيع ويبدأ في البين بالمدعي عليه كذا في الذخيرة * في كتاب الرقيات أن ابن سماعة كتب الى محمد بن الحسن في رجل ادعى عبد في يديه رجل وأقام البينة أن هذا العبد كان لفلان بن فلان سمى رجلاً غائباً وأن فلاناً أقر أنه هذا المدعي والذي في يديه العبد ينكر دعواه ويدعي رقية العبد والمدعي يقول صدق الشهود وقد أقر فلان لي بالعبد ولكني لم أكنه من جهة أخرى هبة أو صدقة أو شراؤه قال محمد رحمه الله تعالى لا يستحق بهذا شيئاً حتى يقيم البينة على هبة وقبض أو شراء بن معلوم فاذا أقام البينة على ذلك نقد القاضي الثمن وقضى له بالعبد وكذلك ان قال المدعي صدق الشهود ولم يزد على ذلك ولم يدع هبة ولا شراء ولو كان المقر حاضر أو العبد في يده فقال المدعي قد كان هذا الغلام لهذا الذي في يديه وقد أقر لي به فقال الذي في يديه صدق لم يستحق المقر له بذلك شيئاً حتى يقر له هبة وقبض أو ما أشبه ذلك كذا في المحيط * رجل ادعى عبد في يده رجل وقال بعتهك هذا العبد بألف درهم ونقدت لك الثمن فأنتكر المدعي عليه البيع وقبض الثمن فشهد للمدعي شاهداً على اقرار البائع بالبيع وقبض الثمن وقال لا نعرف العبد ولكنه قال لنا عبد زيد وشهد شاهدان آخران أن هذا العبد اسمه زيد وأقر البائع أن اسمه زيد فانه لا يتم البيع بهذه الشهادة ويحلف البائع فان حلف يرد الثمن وان تنكر البائع عن البين لزمه البيع بنكوله وان شهد شاهدان أن البائع أقر أنه باعه عبده زيد المولد لنفسه فهو الى شيء يعرف به من عمل أو صناعة أو حلية أو عيب ووافق ذلك هذا العبد قال هذا الاول في القياس سواء الأتي استحسن اذ انسموه الى معروف أن أجيزه وكذلك في الامة كذا في فتاوى قاضيخان في فصل من لا تقبل شهادته للثمة * ولو شهدا على اقراره بالعبد بعينه وسميا ووصفا قال أرانا بومئذ وسمي لنا ولكننا لا نعرف اليوم بعينه فهذا باطل من قبل أنهما شهدا على معرفته ثم جهلا بشهادتهما كذا في المحيط * في نوادر بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ادعى على رجل أنه تصدق بهذه الدار عليه وقبضها أو اشترها منه بألف درهم وقبضها أو وهبها منه على عوض ألف وقبضها أو أنكر صاحب اليد ذلك فأقام المدعي بينة أن صاحب اليد أقر بهذه الدار لهذا المدعي قال أقبل ذلك وأجعلها للمدعي وبذلك ان ادعى صاحب الدار الثمن أو العوض الذي أقر له يدفعه اليه وان لم يدع ذلك فلا حق له فيه كذا في الذخيرة * واذا قال المدعي عليه هذه الضيعة ليست في يدي وأراد المدعي أن يحلفه

نظر لانه لا ينعقد من الحاضر فبعبه منى فاذا قال بعتهك ثم وذ كر شمس الائمة انه من الحاضر استتيام ومن الغائب في العادة تحقيق فيكون احد شطري البيع فتم بقوله بعتهك * (الثمان عشر في الخطر والاباحة وفيه اجناس في القسم) * المربضة والصحة فيه سواء والتسوية في الوطء غير لازم في الظاهر تزوجها على ان يقيم عندها أكثر أو جعلت له جلا على ان يزيد في قسمها فالشرط والجعل فاطل ولها الرجوع في مالها * له امرأة واحدة وهو يكون مشتغلا طول النهار بالقيام والليل بالقيام يؤمر أن يبيت عندها ويراعى حقها أحياناً وقال الحسن انها ليله من أربع ليل * وفي المشتق تزوجها له امهات أو لادوسراري فقال اكون عندهن وأتيها اذ ابدا لي ليس له ذلك ويقال له كن عندها في كل اربع يوم او ليله والباقي لك * اقام عندها حدى زوجتيه شهراً ليس للثانية ان تطالبه بمثل لان القسم لا يكون ديناً * (نوع آخر) * وجدته عنان علمت بالعبث حال النكاح لا تلاك

المطالبة ولا يعتبر التاجيل الا عند من يملك القضاء ابتداء التأجيل من وقت الخصومة ويؤجل سنة شمسية لانها على أزيد من القربة باحد عشر يوماً وان مرض فيها فالفتوى على انه يؤجل قدر مرضه وعن محمد انه ان أكثر من نصف شهر يجعل له بدل والا لا والقاضي الامام على انه يحتسب على الزوج رمضان واما العادة وان حج الرجل يحتسب أيضاً لان حجت أوفر منه فان خيرها القاضي لا يطل خيارها بالسكوت ويطل باختيار الزوج أو بقيامها عن المجلس وكذا اذا أقامها العوان للقاضي أو أقام الحاكم عن المجلس قبل

اختيارها شيئا واد الخنازير الفرقة أمر القاضي الزوج بالطلاق فان أي فرق والفرقة بانه (نوع آخر) * بمباشرة النكاح في المساجد مستحب والنكاح بين العبد بين جائز ذكره بعضهم الزفاف واختار انه لا يكره لانه عليه الصلاة والسلام تزوج بالصدقة بقرضي الله عن أبي شوال وبني هافيه وتأويل قوله عليه الصلاة والسلام لا نكاح بين العبدان ان صح انه عليه الصلاة والسلام كان رجوع من العبد في أقصر أيام الشتاء الى الجمعة فعرض عليه الانكاح فقال حتى لا يفوته الروح في الوقت الا فضل الى (١٥٥) الجمعة * له اربع نسوة والف جارية أراد شراء جارية أخرى فلامه

رجل يخاف عليه الكفر لقوله تعالى الاعلى أزواجهم أو ما ملكت اياعنهم فانهم غير معلومين * له امرأ أو جارية فإراد ان يتزوج أخرى فقالت اقبل نفسي له ان ياخذ ولا يمنع لانه مشروع قال الله تعالى لم تحرم ما حل الله لك تبني مرضاة أزواجك والله غفور رحيم الفاصلة تدل على انه ترك الافضل وفي التمسري على الزوجة بخاتمة دين النصارى وكذا في التزويج بامرأتين * وان خاف ان لا يعدل بين امرأتين لا يتزوج باخرى لقوله تعالى فان خفتم أن لا تعدلوا فواحدة لكن لو لم يفعل لئلا يدخل على ضعفاء القلب الغم ورق عليها فهو مأجور قال عليه الصلاة والسلام من رق لاني رق الله تعالى له وترك ادخال الغم عليها بعد من الطاعة والامام اختار في هذا افضلية الاكفء بالواحدة الحرة * اشترى جارية أبيه يحل له وطؤها حتى يعلم وطء الاب وان كان الاب بواها بيتا لا يحل لان الغالب انه وطئها وليس للزوج ان يمنعها من

عليه ذلك حتى يصير مقرا باليد ثم اذا صار مقرا باليد يحلفه القاضي بالله ما هي ملك هذا المدعي حتى يصير مقرا بالملك واذا صار مقرا بالملك امره بترك التعرض كذا في المحيط * وان ادعى أنه اشترى دارا من هذا الرجل أو قرية أو ضيعة ولم يحدد ذلك فأقر المدعي عليه بذلك وانفعا على حدود ذلك فان القاضي يحكم له بذلك على المدعي عليه باقراره وان أقر بالشراء واختار في الحدود فقال المدعي هذه حدودها وقال المدعي عليه لا بل هذه حدودها والتي أقر بها المدعي عليه أقل مما ادعى وليس للشري شهود تعرف حدودها فانما يتحالفان ويتداندان وكذلك لو شهد شهود على اقراره بما بالشراء ولم يسميا حدودا ان انفعا على حدود فذلك عليهم وان اختار في الحدود وليس للشري شهود يعرفون الحدود تحتها فعلى ذلك وتناقض البيع واذا تناقضت البيعة فالبائع يطلب البائع نقض ذلك فان القاضي ينظر في ذلك فينتهي فان كان للشري حجة تثبت بهادعواه ولا نقض البيع وكذلك لو اشترى كلبا بشراء بحقه كنبه على البائع فشهدت الشهود على اقراره بما بذلك الشراء وفيه تسمية الحدود فان القاضي يلزم البائع ذلك ويأخذه بتسليمه الى المشتري فان اختار في الحدود تحتها وتناقض البيع الا أن أقر المشتري بيئته تشهد على الحدود التي يدعي فان أتى على ذلك بيئته ألزم القاضي البائع ما شهدت به الشهود وأخذ بتسليمه الى المشتري كذا في شرح أدب القاضي للخفاف * ادعى دارا في يدي رجل أنها داره اشتراها من صاحب اليد قبل هذا بتاريخ شهر وأتكر المدعي عليه دعواه فأقام المدعي بيئته على دعواه فقال المدعي عليه الدار كانت لي الا أني كنت بعته قبل هذا من امرأتين ثلاثه أشهر وصدقت امرأ المدعي عليه ذلك وقالت قد كنت اشتريت هذه الدار من هذا المدعي عليه قبل هذا بثلاثة أشهر وأقامت بيئته على دعواها على المدعي وكان ذلك قبل القضاء بالدار للمدعي فاقضى لا يقبل بينهما ولو أقامت المرأة البيئته بذلك على زوجها قبلت بينهما وقضى بالدار لها وان أقر الزوج لها بذلك كذا في المحيط * وفي فتاوى أبي الليث رجل في يديه نصف دار جاء رجل وادعى أنه وقف هذه الدار وكانت له يوم وقفها وشهد الشهود بوقفه جميعها قبلت شهادتهم كذا في الذخيرة * رجل زوج ابنة امرأته وهي لها من زلا وباعه منها يباعها حتى مات هذا الرجل مات وادعى ورثته ان أباهم باع هذا المنزل من فلان قبل أن يسميه لها فانهم لا يصدقون على ذلك وانزل لها وعلى فلان أن يقيم البيئته على شرائه بتاريخ قبل تاريخ شرائه المرأه ولا تقبل شهادة الورثة في ذلك كذا في المحيط * مدركة زوجها أبوها ومات الزوج فجاءت تدعي الميراث ان قالت كنت أمرت الاب بالنكاح ثبت النكاح وورثت وان قالت لم أكن أمرت أبي بالنكاح ولكن بلغني النكاح فأجرت كان عليها البيئته وكذلك هذا في البيع كذا في فتاوى قاضيخان في فصول دعوى النكاح * اذا أقام المدعي بيئته على أن قاضي بلد كذا فلا نقض له على هذا الرجل بألف درهم وأقام المدعي عليه بيئته أن ذلك القاضي قضى له بالبراءة عن هذه الألف فالقاضي يقضى بالبيئته التي قامت على البراءة ولا يقضى بالبيئته المدعي كذا في المحيط * امرأته مع رجل في منزله يطؤها ولها منه أولاد ثم أتكرت أن تكون امرأته قال أبو يوسف رحمه الله تعالى اذا أقرت أن هذا الولد ولد هانم فهي امرأته وان لم يكن بينهما ولد كان القول قولها وان كانت معه على هذه الحالة كذا في فتاوى قاضيخان في فصول دعوى النكاح * ولو أن رجلا ادعى نصف دار في يدي رجل وقضى القاضي له بما ادعى بالبيئته وله هذا

غزل قطن أو غيرها بالاجر الا عند حاجته اليها ولا ينفى ولد الجارية اعدة ادعى العزل لانه تعالى اذا أراد خاق نسمة خاق لكنهما ان كانت عفيفة محصنة لا يسعه النفي وان دخلت وخيرجت وان غيرت صفة نسمة النفي وان هربت ليلة الى متهم يسعه النفي ان لم تكن عفيفة وان عفيفة لا ولو عفيفة تشهد بعد موته انه أم ولد والا لا * (نوع آخر) * ابت ان تسكن مع احوال الزوج وفي الدار بيوت ان فرغ لها بيتا له غلق على حدة وليس فيه أحد منهم لا تملك من مطالبته بيت آخر وذكر في المنقط صدر الاسلام اذا جاع بين امرأتين في دار أو سكن كلا في

بيت له غلق على حدة لكل منهما أن يطالبه بيت في دار على حدة لانه لا يتوفر على كل منهما حقة الا اذا كان لهما دار على حدة بخلاف المرأة مع الاجام فان المنافرة في الضرائر أوفر وان ابنت السكنى في بيت واحد مع جارية أو أم ولده قيل ليس لها ذلك وبه افتى برهان الائمة لان الامة بمنزلة متاع البيت وقيل تلك مطالبة بيت لها غلق على حدة المنكوح حة أو المعتدة ابنت الخبز والطبخ ان بها له أو من بنات الاشراف يأتي الزوج عن يطبخ لها وان كانت ممن تخدم (١٥٦) نفسها تجبر قال السرخسي لا تجبر لكن لا يعطى لها الا دام في الصحيح والمذكور في المنتقى

انما لا تجبر على الخدمة في جواب ظاهر الرواية والفتوى على ما ذكرنا * ظهر الجدل بالمرضة وخفف انقطاع اللبن عن الولد والاب لا يقدر على الظئرباح الاسقاط مادام مضغة وفي الكراهية يباح من غير قيد * والبركر اذا جامعها زوجها فيما دون الفرج وجبت تزال البهيمة بالبيضة أو طرف الدرهم وان لازوج لها اعترض الولد في بطنها وخيف هـ لا كها ولا يرجى خروجه الا بالقطع ار بار بان متما يفتى بالقطع وان حيا لا يفتى بالقطع كما لا يحل القتل بالاكرام على القتل * وصلت شعرها بشعر غيرها يكره وفيه اللعن وبالوبر لا يكره * ولو قطعت شعر نفسها عليها الاستغفار * ويضرها اذا شمت الزوج وعلى ترك الزينة اذا ارادها وترك الاجابة الى الفراش اذا دعاها والغسل والخروج من البيت وترك الصلاة في رواية وان كانت لاتصلح يباح طلاقها ولا يلقى الله تعالى ومهرها عليه خير من ان يطامن لاتصلح * ولا تمنع من زيارة الابوين وأولادها الذين من زوجها

*(كتاب الاقرار) * هذا الكتاب يشتمل على أبواب

*(الباب الاول في بيان معناه شرعا وركنه وشرط جوازه وحكمه) *

الاقرار اخبار عن ثبوت الحق للغير على نفسه كذا في الكافي * وأما ركنه فقوله لفلان على كذا أو ما يشبهه لانه يقوم به ظهور الحق وانكشافه حتى لا يصح شرط اختياره بأن أقرب دين أو عين على أنه بالخيار ثلاثة أيام فالخيار باطل وان صدقه المقر له والمال لازم كذا في محيط السرخسي * وأما شرطه فالحقل والبلوغ بلا خلاف وأما الحرية فهي شرط في بعض الاشياء دون البعض كذا في النهاية * حتى لو أقر العبد المحجور بالمال لا ينفذ في حق المولى ولو أقر بالقصاص يصح كذا في محيط السرخسي * ويتأخر اقراره بالمال الى ما بعد العتق وكذا المأذون له يتأخر اقراره بما ليس من باب التجارة كاقراءه بالمر بوطه امرأة تزوجها بغير اذن مولاه وكذا اذا أقر بجناية موجبة للمال لا يلزمه بخلاف ما اذا أقر بالحدود والقصاص كذا في التبيين * وكذا الرضا والطوع شرط حتى لا يصح اقرار المكره كذا في النهاية * واقرار السكران بطريق محظور صحيح الا في حد الزنا وشرب الخمر (٢) لا يقبل الرجوع وان كان بطريق مباح لا كذا في البحر الرائق * وشرط جوازه على الخصوص كون المقر به مما يجب تسليمه الى المقر له اما تسليم عينه كالأقرب عين في يده أو تسليم مثله كالأقرب دين في الذمة فأما اذا كان المقر به بحيث لا يجب تسليمه الى المقر له فان الاقرار به لا يجوز كالأقرب أنه باع من فلان شيئا أو استأجر منه شيئا أو اشترى منه عبدا شئ أو غصب منه كفان تراب أو حبة من حنطة كان باطلا حتى لا يجبر على البيان كذا في المحيط * وحكمه ظهور المقر به لاثبوت ابتداء كذا في الكافي * ولهذا قلنا ان الاقرار بالمر للسلم يصح ولو كان تأميكالا يصح وكذلك لا يصح الاقرار بالطلاق والعناق مع الاكرام والانشاء يصح مع الاكرام كذا في المحيط * ولو أقر لغيره بمال والمقر له يعلم أنه كاذب في اقراره لا يحل له ديانة الا أن يسلمه بطيب من نفسه فيكون هبة منه ابتداء كذا في القنية * وانما يعتبر الاقرار

(١) قوله وان لم يبينوا مقدار ملكه الخ قال في المحيط فيه اشكال لان تخليده في السجن لا يستحق الا باليسار واليسار لا يثبت الا بالملك وتعد ذر القضاة بالملك لجهالة قدره الخ اه بحرأوى (٢) قوله لا يقبل الرجوع كذا في جميع نسخ الهندية وعبرة البحر بما يقبل الرجوع وهي الصواب كما لا يخفى اه بحرأوى

الاول في كل جمعة وفي غيرها من المحارم في كل سنة وكذا لو اراد ابوها وأولادها الحي * اليها لا يلي الزوج المنع وعن الامام اظهار الثاني ان كانوا الاولاد قادرين على الاتيان لا تذهب وان لم يقدروا اذن لهما الزوج بالروح في كل شهرين * ولو كان لها أب زمن وليس له من يقوم عليه الا هي والزوج يمنعها من التعاهد تعصى زوجها وتقوم عليه مسلما كان أو ذميا * والزوج ان يأذن لهما بالخروج الى سبعة مواضع زيارة الابوين وعبادتهم ماوته زيتها أو أحدهما وزيارة المحارم فان كانت قابله أو عتيقها أو لها على أحد حتى أو عليها الا حد خرجت بلا اذن

وكذا الحج وفيما عدا من زيارة الاجانب وعبادتهم والولاية لا وان باذن وان اذن الزوج كائنا عاصيين * وفي أدب القاضي له ان يغلق عليها الباب من غير الابوين والذي اختاره في الذخيرة والسير الكبير وأدب القاضي ان الزوج ان يمنعها عن ابويها وأولادها وهم يزورونها في كل جمعة بحضرة الزوج وله ان يمنعهم من الكسونة عندها وبه أخذ المشايخ وله المنع من الحمام ولا يخرج الى العلم بلاذنه وان كانت لها نازلة وسأل لاجلها الزوج لا يخرج والاخرجت وان أرادت تعلم مسائل العبادات والزوج (١٥٧) عالم بها علمها قال الله تعالى وأمر أهلك

بالصلاة وكان يأمر أهله بالصلاة وان كان لا يحفظ المسائل اذنها أحياها وان لم يأذن لشيء علمه ولا يسعها الخروج الا باذنه الا اذا وقعت لها نازلة في العبادات ولو أذن لها بالخروج الى مجلس الوعظ الخالي عن البدع لا رأس به ولا يأذن بالخروج الى المجلس الذي يجتمع فيه الرجال والنساء وفيه من المنكرات كالصدية ورفع الاصوات المختلفة واللعب من المتكلم بالقاء النكح وضرب الرجل على المنبر والقيام عليه واله عودوا النزول عنه وكله من المذكر مكره فلا يحضر ولا يأذن لها فان فعل يتوب لله تعالى * وفي الفتاوى لها الخروج قبل قبض المهر في الحوائج وزيارة الاقارب وبعد قبض المهر لا الاذنه ولا تسافر مع عبدها ولو خصها ولا مع ابنها المجوسى ولا باخها رضاعا في زمانها ولا بأمرأة أخرى ولا بالغلام المحرم الذي لم يحتلم الا ان يكون مرادها ابن بنتي عشرة أو ثلاث عشرة والصغيرة التي لا تشبه نساء الرجال المحرم وتسافر مع زوج بنتها وابن زوجها وزوج أمها وإذا كانا في الحاف لا يدخل الابن والاخ

اظهارا في حق ملكية المقر به حتى يحكم بملكيتها للمقر له بنفس الاقرار ولا يتوقف على تصديق المقر له أما في حق الرد فيعتبر عليه كما مبتدأ كالهبة حتى يطل برء المقر له وبعد ما وجد التصديق من المقر له لا يعمل رده لو رد الاقرار بعد ذلك ثم الاقرار انما يطل برء المقر له اذا كان المقر له بالرد يطل حق نفسه خاصة أما اذا كان يطل حق غيره فلا يعمل رده كما اذا أقر الرجل أني بعث هذا العبد من فلان بكذا فرد المقر له اقراره وقال ما اشتريت منك شيئا ثم قال بعد ذلك اشتريت فقال البائع ما بعثتك لزم البائع البيع باسمي لانه جحد البيع بعد عتقه وجحد أحد المتعاقدين لا يضر حتى ان المشتري متى قال ما اشتريت وصدقه البائع وقال نعم ما اشتريت ثم قال لا بل اشتريت لا يثبت الشراء وان أقام البينة على ذلك لان الفسخ تم بجحد ما شئ في كل موضع بطل الاقرار برء المقر له لو أعاد المقر ذلك الاقرار فصدقه المقر له كان للمقر له أن يأخذه بأقراره وهذا استحسان هكذا في المحيط

(الباب الثاني في بيان ما يكون اقرارا وما لا يكون)

رجل قال لفلان على مائة درهم أو قبلي مائة درهم فهو اقرار بالدين ولا يصدق أنه اود بديعة الا اذا قال موصولا كذا في فتاوى قاضيان * وان قال عندى فهذا اقرار بالوديعة وكذلك لو قال معي أو في يدي أو بيتي أو كيسي أو صندوقى فهذا كله اقرار بالوديعة كذا في المبسوط ولو قال له عندى مائة درهم وديعة قرض أو بضاعة قرض أو مضاربة قرض أو قال وديعة دين أو دين وديعة (١) فهي قرض ودين كذا في محيط السرخسى * رجل قال لفلان عندى ألف درهم عارية كان اقرار بالقرض وكذلك كل ما يكال ويوزن لان عارة ما لا يمكن الانتفاع الا بالانفاق تكون قرضا كذا في فتاوى قاضيان * وفي فتاوى النسبى اذا قال (مر بفلان ده درهم دادنى است) قال لا يلزمه شيء ما لم يقل هو على أو في رقبتي أو ذمتى أو هو دين واجب أو حق لازم كذا في الظهيرية * ولو قال له ألف درهم في مالى أو دراهمى هذه فهو اقرار ثم ان كان متميزا فهو وديعة والا لشركة فان عين المقر ألفا في ماله وقال المقر له تلك الالف هذه فهل يكون رد الاقراره قيل يكون رد او قيل لا يطل اقراره بالشركة لانه ليس من ضرورة دعوى الالف بعينها رد الاقرار بالشركة كجواز أن يكون مشتركا كما أقر به ثم اقتسمافيكون هذا منه دعوى القسمة واذا حلف الآخر ولم تثبت القسمة بقي الاقرار بالشركة على حاله ولو عين المقر ألفا في ماله وأنكر المقر له فالقول قوله كذا في محيط السرخسى * ولو قال له من مالى ألف درهم فهذه هبة حتى لا يجبر على دفعها اليه وليس بأقراره ولو قال هذه الالف لك كان اقرارا ولم يكن هبة من جهته حتى يجبر على التسليم كذا في المحيط * واذا قال له من مالى ألف درهم لاحق لي فيها فهذا اقرار بالدين كذا في المبسوط * امرأة قالت لزوجهام (هرجه مرأى يا بستانى تزويافتم) لا يكون اقرارا بقبض المهر كذا نقل عن الصدر الشهيدي رحمه الله تعالى وقيل يكون اقرارا كذا في الخلاصة * لو قال هذا الثوب أو الدار عارية لفلان أو قال من فلان أو قال لملكه أو بملكه أو في ملكه أو من ملكه أو بعيرائه أو في ميراثه أو بحقه أو من قبله فهو اقرار كذا في محيط السرخسى * اذا قال في الثوب والدابة عارية عندى (١) قوله فهي قرض ودين قال في البحر والاصل أن أحد اللفظين اذا كان للامانة والاخر للدين وجمع بينهما

ترج الدين ٥٠ بجرأوى ٢ يلزمنى اعطاء عشرة دراهم لفلان ٣ حصلت كل شيء يجب لي منك

وكذا البنت وان كانا لا ينكشفان ولا يجامعان قال الامام الثاني لا يدخل على أمه ولا على بنته وأخته بلاذن وكذا على ذى الرحم المحرم ولا العبد على سيده ولا يستأذن على امرأته لكن اذا دخل سلم * له والدة شابة تخرج بالزينة الى الوليمة والمأتم بلاذنه ولها زوج لا يتمكن من منعها ما لم يثبت عندها من الفساد فان ثبت رفع الامر الى القاضي ليمنها * (التاسع عشر في النفقات) * اذا كان الزوج ذا طعام ومائدة يتمكن من الاكل كفايتها ليس لها المطالبة بفرض النفقة وان لم يكن يفرض لها اذا طلبت النفقة والكسوة ما يصلح للشاء والاصيف

لبقاء النفس بالأكول والملبوس وإذا اختلفت بالاقوات والامكنة والزوج هو بلى الاتفاق الا اذا ظهر مطلبه فيئذ يفرض القاضي النفقة
 ويأمره ان يعطيها ما تنفق على نفسها انظر اليه فان أبي حنبله ولا تسقط وتؤثر بالاسـ تدانة حتى ترجع عليه ان بان له مال واذا مات
 الزوج بعد الامر بالاستدانة رجعت في ماله ومعنى الامر به الامر لها بالشراء بالنسيئة لترجع عليه بالثمن وتحيل البائع على الزوج بلارضاه
 * وان طلبت نفقة كل يوم كان له ذلك (١٥٨) عند المساء ويفرض نفقة الخادم لكن لا تبلغ نفقة الخادمة بل بقدر ما يفرض على الزوج

المعسر بقدر الكفاية وعن
 الثاني انه يفرض نفقة خادمين
 لداخل البيت وخارجه وفي
 الاخرى ولوفاقته في الغنى
 * زفت مع جوارى كثيرة فنفقة
 كل الخدم تفرض وان كان
 الزوج معسرا لا تفرض نفقة
 خادم وان كان لها خادم وقال
 محمد رحمه الله يفرض ثم قيل
 نفقة المملوك وقيل ايا كان حرة
 أو أمة ولو للزوجة أمة لا تستحق
 نفقة الخادم وانما هي لبنات
 الاشراف والصحيح ان الزوج
 لا يملك اخراج خادمها حتى
 لو قال أنا أعطيك خادمي ولا
 اعطيك نفقة الخادم وأبت
 ليس له ذلك ويجبر على نفقة
 الخادم أيضا وان قال أنا
 أخدم عند الثاني لا يقبل
 ويفرض نفقة خادم وبعض
 مشايخنا قال يقبل * أمرت
 بان تنفق على مملوكها من
 مهرها ثم قالت لا أجعل من
 المهر لأنك استخدمت الخدم
 فأتفق بالمعروف يحسن
 من المهر لانه أدى الواجب
 لا الزائد وان كان من المحترفة
 يفرض نفقة كل يوم لانه
 لا يتقدر على الزيادة وان من
 التجار فشره وان من المزارعين
 فسنه فينظر الى ما هو أيسر
 عليه ويفرض الادام أعلاه

لحق فلان لا يكون اقرارا وكذلك لو قال هذه الاف مضاربة عندي لحق فلان لم يكن اقرارا بخلاف مالواقرا
 بالقرض لحق فلان فانه يكون اقرارا ولو قال هذه الدراهم عندي عارية لحق فلان فهذا اقرار له بها كذا
 في المبسوط في الاقرار بالعارية * ولو قال عارية عندي على يدى فلان أو قال لفلان على ألف درهم - مخصصة
 أو لشركة أو بشركة أو من شركة أو لأجرة أو بأجرة أو من أجرة أو من بضاعة أو بضاعة فهو اقرار كذا في
 محيط السرخسي * وان قال لفلان على كرخطة من سلم أو وسلم أو بسلف أو من ثمن لزمه ذلك وعلى هذا لو
 قال له على مائة درهم من ثمن يبيع أو يبيع أو قبل يبيع أو من قبل اجارة أو لأجرة أو بأجرة أو بكنالة
 أو بـ كفالة أو على كفالة لزمه كذا في المبسوط في باب الاستثناء * وفي فتاوى أبي الليث اذا قال (اين
 جيز فلان راست) أو قال (تراست) يكون اقرارا ولو قال (اين جيز فلان ترا) أو قال (ترا) فهذا هبة ولو قال
 ٢ (اين جيز ان فلان آست) فهذا اقرار كذا في الظهيرية * رجل قال لابنه الصغير ٣ (اين مال ترا كرم
 أو بنام تو كرم أو آن تو كرم) يكون تملكيا قال الشيخ الامام الاجل الاستاذ ظهير الدين ٤ (بنام تو كرم)
 لا يكون تملكيا ولا اقرارا رجل قال دارى هذه لولدى الا صاغر يكون باطلا لانها هبة فاذا لم يبين الاولاد
 كان باطلا فان قال هذا لدارى لا صاغر من ولدى فهو اقرار وهو لثلاثة من أصغرهم وكذا لو قال ثلث دارى
 هذه لفلان كانت هبة ولو قال ثلث هذه لدارى فلان يكون اقرارا كذا في فتاوى قاضيان * رجل قال
 اقضى الاف التى لي عليك فقال نعم فقد أقر بها وكذا اذا قال سأعطيكها وغدا أعطيكها أو سوف
 أعطيكها وكذلك اذا قل فاقعد فارتزها فاقعة فاقبضها أو لم يقل اقعد ولكن قال ارتزها أو انتقدها
 أو خذها بخلاف ما اذا قال ارتز أو انتقدها وخذ هذا لا يكون اقرارا كذا في المبسوط * ولو قال لم يحل بعد
 أو قال غدا أو قال ليست بعهيأة أو ميسرة اليوم أو قال ما أكرمته قاضى بها فكلها اقرار كذا في محيط
 السرخسي * ولو قال ليست اليوم عندي أو قال أجلى فيها كذا أو آخرها عنى أو ننسى فيها أو تبرأتى بها
 أو أبرأتى فيها أو قال والله لا أقضيكها أو لا أنزى لك اليوم أو لا تأخذها منى اليوم أو قال حتى يدخل على
 مالى أو حتى يقدم على غلامى فهذا اقرار كذا في المبسوط * واذا قال اقضى النكر الذى لي عليك وقال
 ذلك الغير أرسل غدا من يكاله فهذا اقرار وكذلك اذا قال هذه المقالة فى شئ مؤزون فقال أرسل غدا من
 يتزنه أو أرسل وكيلاً أعطيه اياه أو قال أرسل من يقبضه أو قال من يأخذ منى فهذا كله اقرار كذا في المحيط
 * رجل ادعى على رجل ألفا فقال المدعى عليه قد أعطيتك دعوا لم يكن اقرارا وكذا لو قال المدعى عليه
 أخر عنى دعواك شهرا أو قال أخر الذى ادعيت لم يكن اقرارا ولو قال أخر عنى دعواك حتى يقدم مالى
 فأعطيكها يكون اقرارا ولو قال حتى يقدم مالى فأعطيك دعواك فليس باقرار كذا في فتاوى قاضيان
 * وفي نوادر هشام قال سمعت محمدا رحمه الله تعالى يقول فى رجل قال لا أخر أعطى ألف درهم فقال ارتزها
 قال لا يلزمه شئ لانه لم يقل أعطى أنى كذا في المحيط * ولو قال أعطى الف التى عليك فقال اصبر أو قال
 سوف تأخذها لم يكن اقرارا لان هذا قد يكون استمزاوا استخفافا به ولو قال ان تبرئ ان شاء الله فهو اقرار
 والاستثناء ليس عليه وانما هو على التبرئة والتبرئة تقتضى تقديم الدين كذا في محيط السرخسي * وفي

ترجمة

٢ هذا الشئ لحق فلان ٣ جعلت هذا المال لك أو جعلته باسمك أو جعلته حقل ٤ جعلته باسمك

اللحم وأوسطه الزيت وأدناه اللبن وقيل الادام يفرض لخبر الشعير ولا يفرض الفاكهة ولم يذكرا الخلف والازار فى كسوة المرأة التوازل
 وذكروها فى كسوة الخدم وذلك فى ديارهم بحكم العرف وفى ديارنا يفرض الازار والمكعب وماتنام عليه وفى الفتاوى لا يجب عليه الملاءة
 والخلف وفى الشروح لا يجب عليه خفها لانها منية عن الخروج بخلاف خف خادمها وان كان له عليها دين لا تقع المقاصاة لان ان يرضى
 الزوج بخلاف سائر الديون حيث تقع بالتقص * الحطب والصابون والاشنان عليه وان فقيرة اما ان ينقلها الزوج أو يدعها تنقل بنفسها

وان غنية تستأجر من ينقله ولا تنقل بنفسها وعن ماء الاغتسال عليه غنية كانت أو فقيرة وفي كتاب رزين عليه ان طهرت من الحيض لاكثر الحيض وان أقل من عشرة فعليه * وأجرة القابلة عليها ان استأجرت ولو استأجرها الزوج فعليه * وان حضرت بلا اجازة فلقاتل ان يقول على الزوج لانه مؤنة الوطى ويجوز ان يقال عليها كاجرة الطبيب * ويفرض الكسوة في كل سنة أشهر الا اذا تزوج وبنيها ولم يبعث الكسوة فلها الطلب قبل المدة وفي ظاهر الرواية يعتد بطلها ما كان من الاشراف

(١٥٩)

النوازل اذا قال المدعى عليه ٢ (كيسه بدوز قبض كن) لا يكون اقرارا وكذا قوله ٣ (بكبر) لا يكون اقرارا لان هذه الالفاظ تصلح للابتداء وكذلك اذا قال (قبض كنش) بكسر النون (كيد بدوزش) بكسر الزاي لا يكون اقرارا لان هذه الالفاظ تدكر للاستتراء وكذلك (بكبرش) بكسر الراء لا يكون اقرارا ولو قال (كيسه بدوزش) بفتح الزاي (قبض كنش) بفتح النون (بكبرش) بفتح الراء فقد اختلف المشايخ والاصح انه اقرار لان هذه الالفاظ لا تدكر على سبيل الاستتراء ولا تصلح للابتداء فتجبر للبناء مربوطا كذا في المحيط * لو قال قضى المائة التي لي عليك فان غرمائي لا يدعونني فقال أحل على بها بعضهم أو من شئت منهم أو اتني برجل منهم أضمنها أو أتمل على بها فهذا كله اقرار ولو قال قضيتكها فهذا اقرار ولو قال أبرأتني منها وكذلك لو قال قد حسبتهالك وكذلك لو قال قد حملتني منها وكذلك لو قال قد وهبتهالي أو تهديت بها علي وكذلك لو قال قد أحلتك بها كذا في المبسوط * واذا قال أرفيتكها فهذا اقرار بالدين فيؤمر بالقضاء ثم باثبات الایفاء وكذلك اذا قال المدعى عليه للمدعى ٤ (سوكند خوركه اين مال بتونرسايدم) أو قال ٥ (سوكند خوركه اين مال بتونرسايدم) فهذا اقرار من المدعى عليه بالمال ويؤمر بالایفاء كذا حكى فتوى بعض مشايخنا كذا في المحيط * ولو قال أبرأتني عن هذه الدعوى أو صالحتني عن هذه الدعوى لا يكون اقرارا كذا في الخلاصة * لو قال صالحتك من حقك يكون اقرارا والبيان الى المقر ولو قال من دعواك لا يكون اقرارا كذا في محيط السرخسي * ولو قال اخرج من هذه الدار بألف أو أبرأتها أو أتركها أو سلم لي أو أعطها لي فقد أقر له بالمال لان هذه الالفاظ متى ذكرت مقرونة بالبدل ولم يتقدمها لفظ الصلح تستعمل للمساومة في العرف والعادة ولو ذكر هذه الالفاظ ولم يذكر بدلا لا يكون اقرارا ولو اصطلحا على أن يسلم أحدهم دارا أو الآخر يسلم له عبد لم يكن اقرارا ولو اشترى دارا من رجل ثم قال لا أخرج سلم لي شراها بألف لم يكن اقرارا كذا في محيط السرخسي * وفي مجموع النوازل رجل قال لي عليك ألف فقال ولي عليك مثلها أو قال لا أخرج طلق امرأتك أو أعتقت أمتك أو عبدك فقال الآخر أنت طلق امرأتك أو أعتقت أمتك أو عبدك فقال ابن سميعة عن محمد بن محمد رحمه الله تعالى أنه يكون اقرارا وفي ظاهر الرواية لا يكون اقرارا والشيخ الامام الاسد تاذظهر الدين كان يفتي بجواب ابن سميعة كذا في الخلاصة * ولو قال ذلك الرجل لي عليك ألف درهم بدون حرف أو وافه هذا ليس باقرار بخلاف ولو قال لي عليك مثلها فهو على الخلاف ولو قال لي عليك أيضا مثلها فالظاهر أنه على الخلاف واذا قال ذلك الغير أنت اعتقت غلامك هل يكون اقرارا من ذلك الغير باعتاق عبده فالظاهر أنه على الخلاف ولو قال ذلك الغير أنت اعتقت غلامك فهذا ليس باقرار بخلاف وعلى هذا الخلاف اذا قال الرجل لغيره أنت قتلت فلانا فقال له ذلك الغير وأنت قتلت فلانا أيضا ولو قال ذلك الغير أنت قتلت فلانا فهذا لا يكون اقرارا بخلاف كذا في المحيط * واذا قال بالقواسية ٦ (مر از تو چندين می باید) وسمى الما لمعنا ما قال المخاطب ٧ (مر انيز از تو چندين می باید) كان هذا من الثاني اقرارا بما ادعاه الاول هكذا قال بعض مشايخنا وينبغي أن يكون هذا على قول محمد بن محمد رحمه الله

ترجمة

٢ خيط الكيس واقبض ٣ امسك ٤ احلف عينا اني ما وصلت لك هـ ذا المال ٥ احلف عينا ان هذا المال ماوصل لك ٦ يجب لي عليك هذا القدر ٧ يجب لي عليك هذا القدر أيضا

الوطء مغالبة * ولو قالت انه يسكن في بيت مغصوب فلا أدخل عليه تستحق النفقة لانها على حق لا يرى ان بعض علماءنا لم يقبلوا شهادة من يشتري في الدكان المغصوب عالمابه * ولو كان الزوج في بلدة أخرى قد سافر فبعث اليها الحولة والزاد حتى تنقل اليه ولم تجد محرما ولم تنذهب تستحق النفقة لانها على حق * لها طلب النفقة من الزوج قبل الزفاف على ما عليه الفتوى اذ لم يطلب الزوج بالزفاف لعدم وجوب التسليم قبل الطلب وكذا لو منعت نفسها بحق * ولا نفقة لصغيرة لا تصلح للجماع وان في بيت الزوج وان كانت تصلح للمواطنة لا غير اختلفوا

فيه ولوطن هذا الزوج لزوم النفقة عليه قالنرم لا يلزم والالتزام باطل * وان كان الزوج صغيراً أو مريضاً لا يطيق تلزم النفقة والاب
لا يؤاخذ بها الاضمان * ولو كانت محرمة أو رتقاء أو قريانه يجب ان لا تنفع نفسها وان أصابته العوارض بعد الزفاف أو قبله وعن الامام
الثاني لا نفقة للرتقاء والمرضاة التي لا يمكن وطؤها قبل نقلها الى بيته * وان انتقلت الى بيته بالرضاء ردت الى منزلها وان نقلها عالماً بالمحالة الى
منزلها زمت النفقة * وقال المشايخ مرضت (١٦٠) في منزله بحيث لا يمكنه الاستمتاع بها فلا نفقة وان أمكن الاستمتاع بوجه لم يرد الصغيرة

التي لا تصلح للوانسة * ذهبت
للحج مع زوجها وجبت
نفقة الحضرة بنى قيمة طعام
الحضرة وان خرج به ارجل
كراهة بلا زوجها لا وان
حبس الزوج وجبت *
ولا نفقة في النكاح الفاسد
وفي النكاح بلا شهود يلزم
* فرض القاضي لها النفقة
أو صالح معها ومضت مدة
ولم يعط ومات سقطت لانها
صلة وبالطلاق تسقط بلا
خلاف والبقاى ذكرفيه
الخلاف بين الثاني ومحمد *
وان أمرها بالاستمداة
ومات في السقوط روايتان
والاصح عدم السقوط *
عمل نفقة مودة وماتت
لا تسترد كالهبة اذ مات
الموهوب له ولو لها مكت في
يدها لا تسترد اجماعاً * ولو
اختلفا في قدر الوقت الماضي
من فرض القاضي أو قدرها
أو جنسها فالقول قول الزوج
والبينة بينتها * والمعتدة
اذا لم تأخذ أول لم يعط الزوج
لها النفقة المفروضة حتى
مضت العدة قال الامام
الحلواني المختار عدم السقوط
* المعتدة اذا زمت البيت
زماناً وخرجت زماناً فهي
فاشرة وان كان البيت لها الا

تعالى وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يكون اقرارا كما في قوله أيضاً بالعربية ولو قال (مر ائتوني چندين
مى بايد) فقال المخاطب ٢ (مر ابارى ائتوني چندين مى بايد) فهذا لا يكون اقرارا من الثاني بما ادعاه الاول
عليه كذا في الذخيرة * وفي العمون رجل قال قتلت ابن فلان ثم قال قتلت ابن فلان يكون هذا
اقرارا بقتل ابن واحد وفي فتاوى أهل سمرقند لو قال لا آخر لم تقتل فلان فقال كان في اللوح مكتوباً هكذا
أو قتلت عدوى فهو اقرار بالقتل وتلزمه الدية في ماله ان لم يقر بالعدو ولو قال المقدر وركن لا يكون اقرارا
كذا في الخلاصة * ولو ادعى مائتي درهم فقال المدعى عليه قضيتك مائة بعد مائة فلاحق لك على لم يكن
اقرارا وكذا لو ادعى مائة درهم فقال المدعى عليه قد قضيتك خمسين درهم لا يكون اقرارا كذا في فتاوى
قاضيهان * ولو ادعى على رجل ألف درهم فقال قد اخذت منها شيئاً فقد أقر بها وكذلك اذا قال كم وزنها
أو متى أجلها أو ما ضربها أو قد برئت اليك منها أو قد أدبتهما اليك فهذا كله اقرار بالالف ولو قال قد برئت
اليك من كل قليل وكثير كان لك على لم يكن هذا اقرارا بالالف ولكنه اقرار بشئ مجهول الجنس والقدر
فيكون مجبراً على بيانه واذا بينه بحلف الطاب ما قبضه منه ويحلف المطلوب ما عليه غير هذا كذا
في المبسوط في باب اقرار الرجل في نصيبه * واذا ادعى على بعض الورثة ديناً على الميت فقال المدعى عليه
٣ (در دست من از تر كه چیزی نیست) فهذا لا يكون اقراراً بالتركة كذا في المحيط * ولو ادعى رجل أرضاً
في يدي رجل فقال المدعى عليه للمدعى (از بر از بن زمینی دیگر هست) فهذا اقرار من المدعى عليه كذا في
الظهيرية * رجل ادعى على آخر أنه قبض منه كذا درهم ما بغير حق فقال المدعى عليه ما قبضت بغير حق
لا يكون اقراراً ولو قال دفعته الى أخيك بأمرك فهو اقرار وعليه اثبات الامر كذا في الخلاصة * اذا ادعى
على آخر عشرة دراهم فقال المدعى عليه ٥ (از بن جمله مرا پنج درهم دادنی است) فهذا اقرار بالعشرة
وكذا اذا قال ٦ (از بن جمله پنج درهم باقی است) ولو قال ٧ (پنج درهم باقی مانده است) لا يكون اقراراً
بالعشرة كذا في الظهيرية * في المستحق اذا قال لغيري عليك ألف درهم فقال أما خمسمائة منها فلا أو قال أما
خمسائة منها فلا أعرفها فقد أقر بخمسة ستمائة ولو قال أما خمسمائة فقل أما خمسمائة منها فلا أو قال أما
المحيط * قال لي عليك ألف فقال الحق أو الصدق أو اليقين أو قال حقاً أو صدقاً أو يقيناً أو قال الحق الحق
أو الصدق الصدق أو اليقين اليقين أو حقاً حقاً أو صدقاً صدقاً أو يقيناً يقيناً أو قال البر الحق أو الحق
البرالح فهو اقرار ولو قال الحق حق أو الصدق صدق أو اليقين يقين وكذا انظر البرم فردا بان قال البر أو برا
وقال مكرراً غير منضم الى الحق أو اليقين أو الصدق بان قال البر البر أو برا لا يكون اقراراً وكذلك لفظ
الصراح مفرداً أو مقروناً بالحق أو الصدق لا يكون اقراراً هكذا في الكافي * ولو قال لي عليك ألف درهم
فقال المدعى عليه مع مائة دينار قال الفقيه أبو بكر الاسكافي لا يكون اقراراً وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله
تعالى ان صدقه في الدنيا يصرح اقراره بالمائة وان كذبه في الدنيا يصرح اقراره بالدراهم كذا في الظهيرية
* ولو قال لغيره أقرضتك مائة درهم فقال ما استقرضت من أحد سواك أو من أحد غيرك أو من أحد

ترجمة

٢ حينئذ يجب لي عليك هذا القدر ٣ ليس في يدي شيء من التركة * لك أرض أخرى غير هذه ٥ يلزمني أن
أعطيك من هذه الجلة خمسة دراهم ٦ باقى من هذه الجلة خمسة دراهم ٧ بقيت خمسة دراهم

اذا سألته منه ان يحولها الى منزله فابى والقول لها في انقضاء العدة فان برهن الزوج على اقرارها بالانقضاء برئ من النفقة قبلت
* ادعت حبلاً ينفي عليها الى سنتين وبعد هذه الاكل امرأته معتدة لا نفقة لها عند الطلاق لا تعود لها النفقة أبداً وكل امرأته معتدة لها
النفقة يوم الطلاق ثم صارت بحال لا تستحق النفقة تعود برؤا للمانع نفقة * أمة بتواها منزل لا ثم أخرجها الى بيته ثم عادت عادت النفقة وان لم
يؤمها حتى طلقها ثم بتواها لا تعود النفقة * ارتدت بعد الطلاق وعادت عن دار الحرب لا تعود لتبديل حالها وان طأعت ابنته بعد الطلاق

لا يطل النفقة لانهم معصية فلا تبطل الحق والفرقة كانت حاصلة فلا تضاف اليها وبالردة احدثت تفويت الاحتباس له لانها تحبس
 للاسلام * ولولا نكحة عند الطلاق ثم عادت الى منزل الزوج لها النفقة وهذا يخالف الاصل المذكور وهو مذهب رواية في ناشرة سافر عن زوجها ثم
 عادت بعد سفر الزوج الى منزله الذي كان فيه انها تخرج عن ان تكون ناشرة والفرقة لومنه يجب النفقة ولو منها الا اذا كان بحق * خالعها
 على ان لا سكنى لها ولا نفقة فلها السكنى لانه حق الشرع فلا يلي ابطاله وان (١٦١) على أن مؤنة السكنى عليها فاعلمها

* غاب فترجعت وجاء الاول

وفرق بينهما وبينه فلا نفقة على

الزوج الاول حتى تنقضي

عدة الثاني فلو طلقها الاول

في عدة الثاني لا يجب نفقة

العدة على الاول لانها

محموسة للثاني ولا على

الثاني لكون النكاح فاسدا

* تزوج المعتدة ودخل بها

الزوج لا تجب عليه النفقة

وفي الفتاوى تجب على الزوج

الاول اذا كان الزوج في

بيت الاول فاما اذا خرجت

منه فلا تجب على أحد

* صالحته على أكثر من النفقة

والكسوة ان قدر ما يتعاقبان

به الناس يهيج وان زائدا

فالزيادة مهر دونه وتزيم نفقة

المثل والقاضي اذا فرض

النفقة ثم رخص تسقط

الزيادة ولا يبطل القضاء وكذا

لو فرض النفقة برخص

بالاقل من الدراهم فغلاها

ان تطب الزيادة وفي الاصل

صالحه على قدر لا يكفيها

لها ان ترجع ولو على الزيادة

له المنع وفي الاقضية ان كان

الصالح قبل ان يصير ديناً بعضي

مدة أو قضاء أو رضا صلح

تقديره كالمطعم وما شبهه

فهو تقدير لا معاوضة فتجوز

قبلك أو قال لا أستقرض من أحد بعدك لم يكن اقرارا هكذا في فتاوى قاضيان * وفي الاصل اذا قال لغيره
 أقرضتكم مائة درهم فقال لا أعود لها أو لا أعود بعد ذلك يكون اقرارا بخلاف ما اذا قال لا أعود حيث
 لا يكون اقرارا ولو قال لغيره غصبت مني مائة درهم فقال لم أغصبك الا هذه المائة كان اقرارا وكذلك اذا قال
 لم أغصبك سوى هذه المائة أو غير هذه المائة وكذلك لو قال لم أغصبك بعد هذه المائة شيئا أو قال لم أغصبك
 مع هذه المائة شيئا أو قال قبل هذه المائة شيئا كان اقرارا بغصب المائة وكذلك لا أغصب أحد بعدك أو لم
 أغصب أحد بعدك كذا في المحيط * ولو قال مالك على الامة درهم أو سوى مائة درهم أو أكثر من مائة
 درهم كان اقرارا بالامانة ولو قال مالك على أكثر من مائة درهم ولا أقل لم يكن اقرارا به كذا في فتاوى
 قاضيان * ولو قال مالك على أكثر من مائة درهم ولا أقل من مائة درهم قيل لا يكون اقرارا كما اذا نفي الاقل
 مطلقا وقيل يكون اقرارا بامانة وهو الاصح كذا في محيط السرخسي * ولو قال لا آخذ منك على مائة درهم
 فهذا اقرارا بالامانة ولو قال ليس لك على مائة درهم فلم يقله شيء كذا في المبسوط * ولو أن رجلا قال لقسم
 اقسم هذه الدار ثلثا لفلان وثلثا لفلان آخر لم يكن ذلك اقرارا الا لآخرين بثلثي الدار حتى يقول
 لفلان ثلثها ولفلان ثلثها كذا في الظهيرية * ولو قال لفلان على ألف درهم فبما أعلم أو في علمي أو فيما علمت
 قال أبو حنيفة ومحمد درجة ما لله تعالى هذا باطل كله وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو اقرار صحيح وأجمعوا
 على أنه لو قال علمت أن لفلان على ألف درهم أو قال لفلان على ألف درهم وقد علمت ذلك ان ذلك اقرار
 صحيح كذا في الذخيرة * ولو قال له على ألف درهم فيما أظن أو فيما ظننت أو فيما أحسب أو فيما حسبت أو
 فيما أرى أو فيما رأيت فهو باطل كذا في المبسوط في باب الاستثناء * ولو قال له على ألف درهم في شهادة فلان
 أو في علم فلان لا يلزمه شيء ولو قال بشهادة فلان أو بعلم فلان كان اقرارا ولو قال في قول فلان أو بقوله
 لا يلزمه شيء كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال له على ألف درهم في حسابي أو حساب فلان أو بحسابه أو
 في كتابي أو في كتاب فلان أو بكتاب فلان كان باطلا ولو قال في صكه أو بصك فلان أو في صكي أو بصكي كان
 اقرارا ولو قال لفلان على ألف درهم في كتاب أو بكتاب أو قال لفلان على ألف درهم في حساب أو من حساب
 أو بحساب كان اقرارا هكذا في المحيط * ولو قال بسجل أو في سجل أو بكتاب أو في كتاب بيني وبينه أو من
 حساب بيني وبينه كل ذلك اقرار كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال له على صك بألف درهم أو بكتاب أو
 حساب بألف يلزمه المال وكذا لو قال له على ألف درهم من شركة بيني وبينه أو من تجارة بيني وبينه أو من
 خلطة لزمته الالف كذا في خزانة المفتين * ولو قال له على ألف درهم في قضاء فلان وهو قاض أو في قضاء
 فلان الفقيه أو بفتياه أو في فقهه لم يلزمه شيء فان قال بقضاء فلان وفلان قاض يلزمه المال وان لم يكن
 فلان قاضيا فقال الطالب حاكمته اليه ففضلي عليه لزمه المال وان تصاد فاعلى أنه لم يحاكمه اليه لم يلزمه
 شيء وان قال لفلان على ألف درهم في ذكروه لم يلزمه شيء كذا في المبسوط في باب الاستثناء * اذا أقر الرجل
 فقال لفلان على ألف ان شاء الله تعالى قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى الاقرار باطل وهذا استحسان كذا في
 المحيط * ولو قال غصبت هذا العبد ان شاء الله تعالى لم يلزمه شيء كذا في الخلاصة * ولو كتب عليه ذكرك
 لفلان على كذا أو أجله الى كذا أو من قام بذكرك هذا الحق فهو ولي ما فيه ان شاء الله تعالى لا يلزمه ما في الصك في
 قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى قياسا وعندهم ما يلزمه استحسانا كذا في المبسوط * ولو قال غصبتك هذا

(٣١ - فتاوى رابع) الزيادة بغلاء السعر وعدم الكفاية والنقصان برخص السعر وان كان لا يصلح للتقدير كالعبد والذابة يكون
 معاوضة لا تقدير فلا يزداد ولا ينقص هذا قبل القضاء فان كان بعد القضاء أو الرضا لكن قبل مضي المدة ان كان الصلح بما يمكن ان يكون
 تقدير ارباب قضى بثلاثة دنائير كل شهر فرضا قبل مضيه بثلاثة مخاتيم دقيق فالثاني تقدير لا معاوضة وان كان لا يصلح تقدير كالتراضي
 على غير المطعوم من المكبل والموزون بلا عينه فان لم يقبض في المجلس بطل لانه افتراق عن دين يدين وكذا بعد مضي المدة وان كان شيئا بعينه

كالعبد ونحوه لا يطل وكذا لو قبل القضاء وإن كان بعد مضى المدة وبعد القضاء والتراخي على دين آخر سوى ما يصلح تقديره أو لا وتفرقا
بلا قبض فالصلح باطل * فرض لها الكسوة فتخرقت قبل نصف عام إن لبست لبس معتادا علم أن ذلك يكفها فيجب دخلها القاضي في التقدير
وإن تخرقت في الاستعمال لا يفرض أخرى وإن سرت الكسوة أو النفقة لا يقضى القاضي بأخرى بخلاف المحارم وإن لم تلبس حتى مضى
نصف عام يفرض أخرى بخلاف (١٦٣) المحارم وفي بعض الفتاوى إن بقي الثوب بعد المدة إن لعدم اللبس أو لبس ثياب آخر بحيث

لو كانت تلبس هذا الثوب
على الدوام لتخرق فالحا كسوة
أخرى والا لا والنفقة على
هذا ومدة كسوة الصبيان
اربعة أشهر * دفع اليه دراهم
للكسوة إن يجبرها على
شراء الكسوة لأن الزينة
حقه وفاقى بعضهم بأنه ليس له
ذلك لأن الدراهم صارت حقا
لها فتعمل به أماشات * ادعى
عليها نكاحا فافكرت أو
ادعت عليه فأنكر وبرهن
فقضى به لانه نفقة لماسلف
* صالحت من نفقة العدة على

دراهم معلومة إن بالشهور
صح لانه معلوم وإن بالحيض
لا يصح لانه مجهول وبعض
المأخرين على الجواز فيها
* وفي الفتاوى أبرأت عن نفقتها
إن قبل الفرض لا يصح
وبعد الفرض يصح من
نفقة شهر وإن قالت أبرأتك
عن نفقة سنة لا يبرأ إلا عن
نفقة الشهر الأول كما إذا أجز
داره سنة وأبرأ عن اجرة
السنة لا يصح إلا عن الشهر
الأول ولو أبرأت عما مضى
صح * طلبت النفقة في مال
الغائب إن علم القاضي
بالنكاح وله مال حاضر
يفرض النفقة فيه ويأخذ

العبد أمس إن شاء الله تعالى فلا قرار باطل عند محمد رحمه الله تعالى والاستثناء صحيح كذا في المحيط * وهو
ظاهر الرواية هكذا في محيط السرخسي * إذا قال لفلان على ألف درهم إن شاء فلان كان الاقرار باطلا وإن
شاء فلان وكذلك كل اقرار علق بالشروط نحو قوله إن دخلت الدار أو أمطرت السماء أو هبت الريح أو أن
قضى الله تعالى أو أراه أو رضيه أو أحبه أو قدره أو يسره أو أن بشرت بكذا فهذا كله وما شأ كله مبطل
للاقرار إذا كان موضوعا كذا في التبيين * ولو قال له على ألف درهم الآن يمدولي أو الآن أرى غير ذلك
فالاقرار باطل سواء بدله أو مات قبل أن يمدوله أو رأى غير ذلك ولو قال له على ألف درهم إن حل متاعى إلى
منزلى بالبصرة ففعل ذلك وقد كان حاضرا يسمع هذه المقالة فهو جائز والمال واجب وكذلك لو قال لك على
ألف درهم إن حملت هذا المتاع إلى بيتي فهو استنحار * كذا في المبسوط * ولو قال اشهدوا أن له على ألف
درهم إن مات فهو عليه إن مات أو عاش وكذلك لو قال على ألف درهم إن مات فهو عليه إن مات أو عاش
وكذا لو قال على ألف درهم إذا جاء رأس الشهر أو إذا أفطر الناس أو إلى الفطر أو إلى الاضحية كذا في التبيين
* وفي المنتقى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا قال إذا قدم فلان أو قال إن قدم فلان على ألف درهم فهذا
باطل ولو قال لك على ألف درهم إذا قدم فلان فهذا جائز إذا كان الطالب يدعى أن له على القادم ألف درهم
وأنه كفلى لى بما عليه إذا قدم كذا في المحيط * رجل قال لفلان على ألف درهم إن حلف أو على أن يحلف
أو إذا حلف أو متى حلف أو حين حلف أو مع يمينه أو في يمينه أو بعد يمينه خلف فلان على ذلك وبمحمد المقر
المال لم يؤخذ بالمال كذا في المبسوط * رجل قال لغيره اتبع منى عبدى هذا أو قال استأجره منى أو قال
أعرتك دارى هذه فقال نعم كان قوله نعم اقرارا بالملك وكذا قوله ادفع إلى غلة عبدى هذا أو أعطى ثوب
عبدى هذا فقال نعم فقد أقر بالثوب والعبد له كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال افتح باب دارى هذه أو
جصص دارى هذه أو قال اسرج دابتي هذه أو لحجم بغلى هذا أو أعطى سرج بغلى هذا أو لحجم بغلى هذا
فقال نعم فهذا اقرار ولو قال لا في جميع ذلك لا يكون اقرارا كذا في الظهيرية * ولو قال لى عليك ألف درهم
فقال نعم يكون اقرارا وكذلك ثوب فى يده فقال وهب لى فلان فقال نعم أو قال صدق أو قال أجل أو قال ذلك
بالفارسية فهو اقرار كذا في محيط السرخسي * لو قيل له هل لفلان عليك كذا أو ما أبرأه بنم لا يكون
اقرارا كذا في التبيين * ولو قال لغيره أخبر فلانا أو علمه أو قل له أو أشهد أو بشره أن له على ألف درهم كان
اقرارا وكذا لو قال أخبر فلانا أن عليك ألف درهم أو أعلم فلانا أو أشهد له عليك ألف درهم أو أقول له فقال
له نعم فهذا كله اقرار هكذا في المحيط * لو قال لا تخبر فلانا على بألف شاهية لا يكون اقرارا وكذا
لو قال ما لفلان على شئ فلا تخبره بأن له على أن أو قال لا تقل إن له على ألف درهم لا يكون اقرارا ولو قال
ابتداء لا تخبر فلانا أن له على ألف درهم كان اقرارا وذكر الناطقى في أجناسه عن الكرخى أنه قال لا تخبر
كقوله لا تشهد لا يكون اقرارا في الحالين جميعا والصحيح هو الفرق بينهما ما كذا في محيط السرخسي
* ولو قال اكتبوها فى طلقتهما اكتبوها طلاقا في أيها فهذا اقرار بخلاف قوله لا تخبروها فى طلقتهما ولو قال
اكتبوها طلاقا لم يكن طلاقا كذا في الذخيرة * إذا قال الرجل جميع ما فى يدي من قليل أو كثير من عبد
أو غيره لفلان فهذا اقرار صحيح فإن حضر فلان ليأخذ ما فى يده المقر فاختلفا فى عبد فى يده فقال فلان
كان فى يدي يوم أقرت فهو لى وقال المقر لم يكن هذا فى يدي يوم أقرت وانما ملكته بعد ذلك فالقول قول

المقر

كفيل بعد أن يحلفها على عدم استيفاء النفقة منه وعدم وجود مزيل النفقة منها كالنشوز وغيره وإن لم يكن له

مال حاضر لا يفرض بطريق الاستدانة عندنا خلافا لفرقان عنده يفرض بطريق الاستدانة ولوله مال حاضر ولم يعلم القاضي بالنكاح
فبرهنت على النكاح لا يقبل عند الامام وعند الثانی يقبل ويفرض النفقة ولا يقضى بالنكاح فان حضر الزوج وانكر النكاح ولم تبرهن
عليه يسترد النفقة واليوم القضاة يفرضون النفقة أخذا بذهب زفر ولا امام الثاني لحاجة الناس اليه وإذا فرض لا حاجة الى اقامة البينة

انه لم يخاف لها النفقة وعلى هذا وقامت البيعة على المودع والمدينين المحاضرين فان كانا مقرين بهما أمر القاضي بادهان نفقتهما من ذلك المال اذا كانت الوديعة قد رآهم أو دنياير أو من جنس النفقة بحد لاف دين آخر وان عروضا لا يأمر بالاجماع فان أنفق المودع بلا أمر القاضي ضمن ولا يبرأ عن الوديعة والدين ويرجع على من أنفق عليه وينفق عليهم امن غلة الدار والعبد * قالت انه يغيب عني وطلبت كفيلا بالنفقة قال الامام ليس لهذا ذلك كافي الدين المؤجل ل وقال الثاني يكفل بشهر (١٦٣) وعليه الفتوى ولو علم انه يكفل أكثر

من ذلك يكفل عنده على ذلك القدر وعلمو كفل بنفقتهما ما عاشت أو ما بقى الشكاح كل شهر بينهما صح عنده لكنه عند الامام يصح في شهر واحد لانه اضيف الى ما لا يعلم غايته فصار كاجارة الدار كل شهر وان ضمن لها نفقة سنة جاز وان لم يجب بعد اقيام السبب فان طلقها بآثنا أو رجعا يؤخذ منه نفقة كل شهر في العدة لان العدة من أحكام الشكاح * استندت قبل الفرض لا ترجع عليه وان اصطفاها على قدر ثم بعده أنه نفقت على نفسها من مالها واستندت لها الرجوع وقد ذكرنا ان اعسار الزوج لا يثبت في حال الغيبة فالقضاء محال غيبته قضاء بالحزاف لا بذهب من يرى ذلك وكذا اذا كان له هناك عروض أو عقار لا تجب على العبد نفقة ابنه الحر ولا على الاب الحر نفقة ابنه المملوك ونفقة ذوى الارحام تسقط اذا طالت المدة بعد القضاء لا اذا قصرت واكثر من شهر تسقط وما دون شهر لا للصغير مال غائب يؤمر الاب بالاتفاق عليه من مال

المقر الا ان يقيم المقر له بيعة انه كان في يده يوم أقر فحينئذ يقضى للمقر كذا في المحيط * وجعل قال جميع ما في يدي أو جميع ما يعرف بي أو جميع ما ينسب الي فهو لفلان في هذا اقرار كذا في الخلاصة * ولو قال جميع مالي أو جميع ما أملك لفلان فهو هبة لا يجوز الا بالتسليم ولا يجبر على ذلك ولو قال جميع ما في بيتي لفلان كان اقرارا كذا في فتاوى قاضيان * واذا أقر الاجير ان ما في يده من قليل أو كثير من تجارة أو متاع أو مال عين أو دين فهو لفلان وقال أنا أجيره فيه فهو جائز وما كان في يده يومئذ من شيء فهو لفلان كله لاحق للاجير فيه غير أني استحسن الطعام والكسوة فأجعلها لاجير ولو أقر الاجير ان ما في يده من تجارة كذا فهو لفلان كان ما في يده من تلك التجارة وقت اقراره لفلان وما كان في يده من غير تلك التجارة فليس لفلان منه شيء والقول في بيانه قول المقر وكذلك ما كان في يده من تلك التجارة فادعى أنه أصابه بعد اقراره فالقول فيه قوله مع عينه واذا أقر الاجير ان ما في يده من تجارة أو مال لفلان وفي يده صكوك أو مال عين فهو كله لفلان ولو أقر ان ما في يده من عين طعام لفلان وفي يده حنطة وشعير ومسم وتزلم يكن من ذلك لفلان الا الحنطة ولو لم يكن في يده من الحنطة شيء فلا شيء للمقر له كذا في المبسوط في باب اقرار المحجور والمملوك * أقر لآبنتي في صحته بجميع ما في منزله من الفروش والاولى وغير ذلك مما يقع عليه اسم الملك من صنوف الاموال كلها وله في الرسايق دواب وغلان وهو ساكن في البلد قال بقع اقراره على ما في منزله الذي هو ساكن فيه وما كان فيه من الدواب يعينها الى الباقورة بالثأر ويرجع الى منزله ذلك بالليل يدخل تحت اقراره وكذلك العبيد الذين يخرجون بالثأر في حوائج وأبواب وبالليل الى منزله يدخلون تحت اقراره وما سوى ذلك لا يدخل كذا في الظهيرية * رجل أقر في صحة بدنه وعقله أن جميع ما هو داخل في منزله لأمراة غير ما عليه من الثياب ونوفى الرجل وتر لآبنا ثم ادعى الابن أن ذلك من تركه أبيه فكل شيء علمت المرأة أنه صار لها بتلك الزوج اياها يبيع صحح أو بهيمة صححة أو كان لها عليه مهر فهي في سعة من منعه والاحتجاج بهذا الاقرار وما لم يكن لها ملك لا يصير لها بهذا الاقرار فيما بيننا وبين الله تعالى وهو تركه المتوفى وأما في الحكم فلما شهدت الشهود على ذلك الاقرار وجب القضاء بما كان في الدار يوم الاقرار كذا في الخلاصة * اذا قال لأمراة في هذا البيت وما أغلق عليه بابيه وفي البيت متاع فلها البيت والمتاع بخلاف ما لو كان مكان الاقرار يبيع بهذا اللفظ حيث لا يدخل المتاع في البيع ويصير كأنه قال بعثك البيت بحقوقه ولو أنلف مال والدته ثم قال لها جميع ما في يدي من المال فهو لك ثم مات والمال الذي أقر قائم بعينه فهو لها وان كان الابن استهلك ذلك وهو مالا يكال ولا يوزن وقد ترك دراهم ودنانير فهي في سعة أن تتناول من الدراهم والدنانير مقدار ما استهلك بعد قوله جميع ما في يدي من المال فهو لك لأن ذلك صار بمنزلة الصلح فبالاستهلاك بطل الصلح وعاد الدين كما كان كذا في الذخيرة * اذا أقر بجائط لرجل ثم قال عنت البناء دون الارض لم يصدق ويقضى عليه بالجائط بأرضه وكذلك لو أقر بالاسطوانة المبنية بالأجر فأما اذا كانت الاسطوانة من خشب فلمقر له الخشبة دون الارض فان كان يستطيع رفعها بغير ضرر أخذها المقر له وان كانت لا تؤخذ الا بضرر ضمن المقر قيمتها للمطالب كذا في المبسوط * ولو قال بناء هذه الدار لفلان لا يقضى له بما تحتها من الارض كذا في الظهيرية * اذا أقر بنخلة أو شجرة في بستانه أو أرضه دخلت الشجرة والنخلة بأصلها من الارض ولم يذ كر في الكتاب مقدار ما يدخل من الارض وأشار في موضع آخر الى أنه يدخل ما بازاها ساقها

نفسه حتى يرجع في ماله اذا حضر فان أنفق بلا أمر القاضي لا يرجع في الحكم الا أن يكون اشتهر بدفع ما بينه وبين الله تعالى ان كان نوى عند الاتفاق ان يرجع يرجع وكذا الجدة بعد موت الاب أو كان الاب حيا لكنه معسر والجدة موتر يقضى على الجد بان يتفق عليه ويرجع في ماله كما ذكرنا أو يكون ديناً على والد الصغار الذكور اذا باعوا الى أحد الكسب ولم يبلغوا الحنث يدفعهم الاب الى عمل ليكسبوا أو يؤاجرهم وينفق عليهم من اجرتهم وكسبهم واما النساء فليس لهن أن يؤاجرهن في عمل أو خدمة * نفقة الوالد على الابن الموسر واجبة قدر الاب على الكسب

أم لا يختلف الابن المعسر إذا قدر على الكسب حيث لا يلزم نفقته على الاب الموسر كذا في الأصل وفيه في موضع آخر إذا كان الابن والاب معسرين لا يجب لاحدهما على الآخر نفقة وعن الثاني أنه إذا كان الاب زمنيًا ضمه إلى نفسه كيلا يضيع الفقراء أنواع فقير لا مال له غير أنه قادر على الكسب فاختار أنه يدخل الاب والام في نفقته كعماله والثاني فقير لا مال له عاجز عن الكسب فلا يجب عليه نفقة غير مخرلا الزوجة والثالث فقير كسوب بفضل شيء (١٦٤) من كسبه عن قوته فإنه يجبر على نفقة البنت الكبيرة والابوين والاحداد وغير هؤلاء

كان ذارحم غير محرم كبناء
الم لا تجب نفقته عليه وان
كان ذارحم محرم كالم يجب
ويشترط اليسار وهو المحرم
للسدقة وبه يفتى وفي
الاجناس شرط نصاب الزكاة
قال الصديق وبه يفتى وفي
نوادير ابن سماعة ان كان
عنده قوت شهر وفضل
عن نفقته ونفقة عماله يجبر
والابن يجبر على نفقة زوجة
أبيه ولا يجبر الاب على نفقة
زوجته ابنه وقال الامام
الحلواني انما تجب نفقة
زوجته الاب عليه اذا لم تكن
أمة وكان الاب مريضاً ولو
صحيحاً لا لانه من فضول
الحوائج قال صاحب المحيط
فعلى هذا لا فرق بينهما فان
الابن اذا مرض يجب على
الاب نفقة خادمه ويجبر عليه
وذ كره شام في نوادره عن
الثاني انه يفرض على الابن
نفقة زوجة الاب احتاج
الاب الى الخدمة أم لا واذا
اختلط المذكور والاناث

حتى لو قلع الشجرة ونبتت في موضع قلعها أخرى كانت للمقر له وهذا فصل يختلف المشايخ فيه قال بعضهم
يدخل موضع عروقها الكبرى التي هي شبه الجذع أما موضع ما ينشعب من العروق الكبيرة فلا يدخل
وبعضهم قالوا يدخل فيه من الارض مقدار ما يكون فيه من العروق التي لا تنبثق تلك النخلة بدونها والزائدة
على ذلك لا تدخل وقال بعضهم يدخل فيه مقدار ما يأخذ ظل النخلة من الارض اذا قامت الشمس في كبد
السما والباقى لا يدخل وقال بعضهم يدخل مقدار غلط النخلة وقت الاقرار كذا في المحيط * اذا قال الثمرة
التي في هذه النخلة لفلان لا يصير مقر له بالنخلة ولو قال الزرع الذي في هذه الارض لفلان كان له الزرع دون
الارض كذا في الذخيرة * ولو قال هذا الكرم لفلان فله الكرم بأرضه وجميع ما فيه من الاشجار والزراحين
والبناء ولو قال هذه الارض لفلان ونخلها الى أو قال هذه الارض لفلان لا تخلها فان الارض مع النخل
لفلان وكذلك اذا قال هذه النخل بأصولها لفلان وغمرته الى فان النخل مع الثمرة لفلان كذا في المحيط
* رجل قال هذه الارض لفلان وفيها زرع كانت الارض لفلان بزراعتها ولو أقام المقر البينة أن الزرع له
فقبل القضاء أو بعده تقبل بينته ولو كان في الارض شجرة نخيل فكذلك الا أنه لو أقام البينة أن الشجرة
لا تقبل بينته الا أن يكون مقر بأن الارض له وشجرها الى حينئذ لا يقضى بالشجر للمقر له كذا في الوقعات
الحسامية * عن محمد رحمه الله تعالى اذا قال هذه الدار لفلان فالبناء يدخل فيه وكذلك اذا قال أرض هذه
الدار لفلان يدخل البناء فيه كذا في الذخيرة * ومن أقر لغيره بمحاطة الحلقة والفص ومن أقر بسيف لزمه
النصل والجفن والحمائل ومن أقر بمحجلة لزم العبدان والكسوة كذا في الكافي * دار في يده قال هذه الدار
لفلان الا بيتاً معلوماً أو جزأاً منها فانه في فهو على ما قال ولو قال هذا البيت لي أو قال ولكن هذا لي فكلها
لفلان ولو قال هذه الدار لفلان وهذا البيت لا آخر كان كما قال هكذا في محيط السرخسي * ولو قال هذه
الدار لفلان وبنائها الى أو قال هذه الارض لفلان ونخلها الى أو النخل بأصولها لفلان والثمرتي كان الكل
للمقر له ولا يصدق المقر بالجمعة كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال هذه الدار لفلان البناء هاهنا في لم
يصدق على البناء وعلى هذا لو قال هذا البستان لفلان الا نخلة بغير أصولها فانه الى أو قال هذه الحبة لفلان
الابطنان هاهنا في وهذا السيف لفلان الاحلية فانه الى وهذا الخاتم لفلان الا قصه فانه الى أو هذه الحلقة
لفلان الا قصه فانه الى كذا في المبسوط * وان قال بناؤها الى والعروة لفلان فهو كما قال كذا في الكنز * اذا
قال بناء هذه الدار لي وأرضها لفلان أو أرضها لفلان وبنائها الى كان البناء والارض للمقر له وان قال أرضها
لي وبنائها لفلان كانت الارض له وبنائها لفلان وان قال أرضها لفلان وبنائها الى آخر كانت الارض
والبناء للمقر له الاول وان قال بناؤها لفلان وأرضها لفلان آخر كان كما قال هكذا في المحيط * وفي المشتق اذا
قال لغيره هذا الخاتم لي وفصه لث وهذه المنطقة لي وحليته لث وهذا السيف لي وحليته لث وهذه الحبة لي
وبطانتها لث وقال المقر له الكل لي فالقول ما أقر به المقر فبعد ذلك ينظر ان لم يكن في نزاع المقر به ضرر للمقر
بؤمر المقر بالنزع والدفع الى المقر له وان كان في النزاع ضرر وأحب المقر أن يعطيه فقيمة ما أقر به فله ذلك وهذا
كله قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة * اذا ولدت الحارثة في يدي رجل ثم قال
الحارثة لفلان والولدي فهو كما قال وعلى هذا ولد اسائر الحيوانات والثمار والمجذومة من الاشجار كذا في
المبسوط في باب الاقرار بقبض شيء من ملك انسان والاستثناء في الاقرار * ولو كان في يده صندوق فيه متاع

الابن اصغر قادراً على الكسب لكن لا يمتدى اليه يسره الاب في عمل ويتفق عليه منه قال الامام الحلواني اذا كان الابن فقال
من ابناء الكرام ولا يستأجره الناس فهو عاجز وكذا طلبة العلم اذا كانوا عاجزين عن الكسب لا يمتدون اليه لا تسقط نفقتهم عن آبائهم
اذا كانوا مشغولين بالعلم الشرعي لا بالخلافيات الركيكة وهذه ايات الفلاسفة ولهم رشد ولا لا يجب وكل من يتجلى بصفات الكمال يرغب
الاجانب في الاتفاق عليه فكيف الا بآبائهم انما يعنى الاب ويقدمه الى القاضي ويطلب من لم يتصف بتلك الصفات * ونفقة الاناث على

الاب اذا لم يزوجن ان لم يكن لهن مال وعلى رواية الخصاص يجب على الابوين اثلاثا * ومن باع مال الغائب بطل بيعه الا بالاحتياج وفي
العقار لا يجوز البيع الا اذا كان الابن صغيرا وذكري في الاقضية ان الام ايضا تملك البيع كالأب وفي ظاهر الرواية لا بخلاف الأب * قالت الام
للقاضي افرض نفقة هذا الصغير على أبيه وأمرني حتى أستدين عليه فعله القاضي فاذا استدانت عليه وأيسر رجعت عليه فان لم ترجع
عليه ومات لا تأخذه من تركته في الصحيح وان أنفقت عليه من مالها أو من المسئلة من (١٦٥) الناس لا ترجع على الأب وكذا في نفقة

المحارم نفقة ذوى الارحام
بالفرض في رواية الجامع
الصغير تصير ديننا بمضى
المسئلة وفي أخرى لا * ولو
اختلفا في يسار الأب القول
قول الابن والبينة بينة الأب
وان أنفق على نفسه من مال
الابن ثم خاصمه الابن فقال
أنفقت وأنت موسر وقال
الاب انما كنت معسر انظر
الى حال الاب ان كان
معسرا في الحال فالقول له
استحسانا في نفقة مثله وان
موسرا فالقول قول الابن
ولو أقام بينة فالبينة للأب
وان قال الأب الابن كسوب
يقدر ان يكسب قدر
ما يكفيه ويكفي لكن
يدع العمل عدا ينظر القاضي
ويسأل أهل حرقته فان علم
ان الامر كما قال الأب أجبر
الابن على نفقة أبيه وأخذه
بذلك * لها ابن موسر من غيره
والزوجان معسران فالامام
الثاني لا يفرض نفقة الام
على الابن ومحمد يفرض
ويكون ديننا على الزوج
* والاصل في نفقة الوالدين
والمولودين اعتبارا القرب
والجزئية لا الارث وان
استويا في القرب يجب على
من له نوع رجحان وان لم يكن

فقال الصندوق لفلان والمتاع الى أو قال هذه الدار لفلان وما فيها من المتاع الى كان القول قوله كذا في فتاوى
قاضيخان * اذا قال هذا الكيس لفلان فهو لفلان بما فيه من الدراهم وان قال أردت به الخرفة دون
الدراهم لم يصدق وكذلك اذا قال هذه القوصرة لفلان فهي للقر له بما فيها من الثمر وكذلك اذا قال هذا الدن
لفلان وهو دن فيه خيل أو قال هذا الجراب لفلان وفيه متاع هروى أو قال هذا الجراب لفلان وفيه دقيق
أو قال هذا الجوالق لفلان وفيه حنطة وقال عنت نفس الجراب أو نفس الجوالق صدق وانما يقع هذا على
ما يصنع الناس ويعملون به ولو نظر الى رزق سمن وقال هذا الرزق لفلان فهو على الظرف بعينه ولو قال تب
هذه الحنطة لفلان فالتين لفلان ولو قال حنطة هذا السنبل لفلان فله الحنطة والسنبل ولو قال طهارة
القباء لفلان فالقباء كله لفلان ولو قال بطانة هذا القباء لفلان فهو ضامن للبطانة عن محمد رحمه الله تعالى
اذا قال هذه الراوية لفلان وفيها ماء كان الماء للقر له ولم يكن له الراوية كذا في المحيط * ولو قال هذه الحنطة
من زرع كان في أرض فلان أو من زرع حصص من أرضه فهو اقرار بالحنطة وكذا لو قال هذا الزبيب من كرم
فلان أو هذه الثمرة من نخيل فلان كذا في فتاوى قاضيخان * واذا قال هذا الصوف الذي في يدي من غنم فلان
أو قال هذا اللبن الذي في يدي من غنم فلان أو قال ذلك لسمن أو جبن فهو هذا اقرار كذا في المحيط وكذا في
فتاوى قاضيخان * وكذلك أولاد الحيوان كله ما خلا الرقيق كذا في المحيط * ولو أقر أن فلانا زرع هذه
الأرض أو بنى هذه الدار أو غرس هذا الكرم وذلك كله في يد المقر فادعى المقر له أنه له وقال المقر كل ذلك لي
وانما استعنت بك ففعلت أو فعلته بأجر فالقول للمقر كذا في الكفاي * ولو قال هذا الدقيق من طحن فلان
لا يكون اقرارا كذا في الخلاصة * ولو قال غصبتك كذا أو كذا فهو اقرار بغصبهم فاذا قال غصبت عبدا
وجارية كان اقرارا بغصبهم ما وكذا لو قال كذا مع كذا شيوخا يقول دابة مع سرجها وكذا لو قال كذا
بكذا شيوخا يقول غصبت فرسا بلجامها وعبدا بمنزله فهو اقرار بغصبهم ما وكذا لو قال كذا فكذا شيوخا
يقول غصبت عبدا بجارية وكذا لو قال كذا وعليه كذا شيوخا يقول غصبت دابة وعليها سرجها وان
قال كذا من كذا بان قال غصبت منديلا من غلامه وسرجا من دابته كان اقرارا بالغصب في الاول خاصة
وكذا لو قال كذا على كذا شيوخ غصبتا كافا على جماره ولو قال كذا في كذا فان كان الثاني مما يكون وعاء
للاول لزمه نحو ثوب في منديل وطعام في سفينة وما أشبه ذلك وكذلك تراه في قوصرة أو حنطة في جوالق
وان كان الثاني مما لا يكون وعاء للاول نحو قوله غصبتك درهم ما في درهم لم يلزمه الثاني وان كان الثاني مما
يكون الاول وسطه نحو ان يقول غصبتك ثوبا في عشرة أثواب لم يلزمه الا ثوب واحد في قول أبي يوسف
رحمه الله تعالى وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويلزمه في قول محمد رحمه الله تعالى أحد عشر ثوبا كذا في
المبسوط * ولو قال غصبتك كرايا في عشرة أثواب حري عند محمد رحمه الله تعالى يلزمه الاول كذا في
محيط السرخسي * ولو قال غصبتك طعاما في بيت كان هذا بمنزلة قوله طعاما في سفينة فيكون اقرارا بغصب
البيت والطعام الا أن الطعام يدخل في ضمانه بالغصب والبيت لا يدخل في ضمانه في قول أبي حنيفة رحمه
الله تعالى وأبي يوسف رحمه الله تعالى الا خروا قال لم أحول الطعام من موضعه لم يصدق في ذلك كذا
في المبسوط * ولو أقر بديانة في اصطبل لزمته الدابة فقط كذا في الكنز * اذا قال لفلان على عشرة في عشرة
دراهم ان قال المقر عنت بنى مع أو قال عنت الواو فعليه عشرون درهما وان قال عنت به على لزمه عشرة

لا حدهما نوع رجحان فحب بقدر الارث بانه له والدوا بن موسر ان على الوالد لانه أقرب ولوله بنت وابن بنت وأخ لاب وأم فعلى ولد
البنت ذكرا كان أو أنثى وان كان الميراث للاخ لاب وأم ولوله والد ومولود موسر ان فالنفقة على الولد لتأويل الملك في ماله فيظهر الرجحان
وان استويا في القرب * ولوله جد وابن ابن النفقة عليهم على قدر الارث والدليل على ان العبرة في نفقة الوالدين والمولودين القرب مسائل
المعسر * له ابنا موسر ان مسلم وذمي فالنفقة عليهم ما وان كان لا يجري بينهما الارث وكذا لو مسلم له ابن كافر وأخ مسلم فالنفقة على الابن وكذا

لله ابنة ومعتق فالنفقة على الابنة وان اسدتوبافي الارث * لا ينفق على عبده وليس له كسب أو منعه عن الكسب يأكل من مال مولاه بلا اذنه بالمعروف والا لا والامة تأكل مطلقا * وان أعتق عبدا زمانا سقط عنه نفقته وصار في بيت المال وفي الهائم يؤمر بالتفاد ديانة لا جبرا * عبد بين رجلين غاب أحدهما فانفق الآخر على العبد فهو متطوع * مات الاب عن أولاد صغار وزوجة فقنفقة كل في حصته يشتري القاضي للصغار ما محتاج اليه وينصب وصيا (١٦٦) وان لم يكن في البلد قاض وأنفق البكر على الصغار كانوا متبرعين في الحكم وفيما بينه وبين

ربه تعالى لاضمان عليهم
 * قال مشايخنا في رجلين
 في سفر أتحمي على أحدهما
 فانفق الآخر على المغني عليه
 من مال المغني عليه لا يضمن
 بدليل مسئلة الاحرام وكذا
 لومات فجهرزوه أعفى الرفقاء
 وكذا العبد المأدون اذا مات
 المولى فجهرزوه وأنفق عليه
 وعلى نفسه في الطريق ومات
 * لمحمد ربه الله واحد من
 تلامذته فباع كتبه وجهرزوه
 منه فقبل انه لم يوص بعني
 لم يجبه لك وصيا فقرا الامام
 والله يعلم الفساد من المصلح
 اما في الحكم فيضمن فلوان
 الكبار أنفقوا على الصغار ثم
 لم يقررو بذلك وأقروا ببقية
 انصباء الصغار يرجي ان
 لا يكون عليهم شيء في ذلك
 وعبارة بعض الكتب وسعهم
 ذلك * ونظيره اذا عرف
 الوصى الذين على الميت
 وقضاه ولم يعلمه القاضي ولا
 الورثة لا يأثم فيما فعل كرجل
 له ودية عند غيره وعلى المودع
 مثل ذلك الوديعة دينها والمودع
 يعلم انه مات قبل القضاء
 يقضيه بالوديعة ولا يقتر به
 وكذا لو كان لرجل عليه دين
 وله على آخر ومات يقضى
 منه مدونه دينه ولا يعلم

وان قال غنيت به الضرب لزمه عشرة عند علمائنا وكذا اذا نوى حقيقة كلمة في وهي الظرفية يلزمه
 عشرة كذا في المحيط * ولو قال له على درهم في قفزة حنطة لزمه الدرهم والقفز باطل ولو قال له على قفزة
 حنطة في درهم لزمه القفزة وبطل الدرهم وكذلك لو قال له على قفزة زيت في عشرة حنطة لزمه الزيت
 والحنطة باطل كذا في غاية البيان * ولو قال عشرة دراهم في عشرة دنائير لزمه عشرة دراهم ويطل آخر
 كلامه الآن بقول غنيت المالكين لزمه كذا في فتاوى قاضيان * لو أقر أن عليه خمسة دراهم في ثوب
 يهودي يلزمه الخمسة فان قال بعد ذلك الثوب اليهودي هو الدين والخمسة الدراهم أسلمها اليه فيه فهذا بيان
 لكن فيه تغيير فلا يصح منه صولا الا أن يصدقه الطالب في ذلك فان صدقه قلنا الحق لا بعدوه ما فثبت
 ما نصادق عليه وان جحد كان للقرآن يحلفه فاذا حلف كان له أن يأخذ المقر بخمسة دراهم كما قر به كذا في
 المبسوط * ولو قال غنيت منه خمسة دراهم في ثوب يلزمه الخمسة مع الثوب كذا في محيط السرخسي * ولو قال
 على درهم مع درهم أو معه درهم لزمه كذا في غاية البيان شرح الهداية * ولو قال على درهم قبل درهم يلزمه
 درهم واحد ولو قال قبله درهم فعليه درهمان ولو قال درهم بعد درهم أو بعده درهم يلزمه درهمان وكذلك
 لو سمي أحدهما مادي نارا أو قفزة حنطة كذا في المبسوط وهكذا في فتاوى قاضيان * ولو قال درهم ودرهم
 أو قال درهم ثم درهم لزمه درهمان ولو قال درهم درهم لزمه درهم واحد وكذلك اذا قال لفلان على درهم
 على درهم لزمه درهم واحد ولو قال درهمان ثم درهم لزمه ثلاثة وكذلك على العكس كذا في الذخيرة * ولو
 قال على درهم وعلى درهم يلزمه درهمان كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال له على درهم يد درهم لزمه درهم
 كذا في غاية البيان شرح الهداية * ولو قال لفلان على مع كل درهم درهم أو قال لفلان على درهم مع كل
 درهم يلزمه درهمان ولو نظر الى عشرة دراهم بعينها وقال لفلان على مع كل درهم من هذه الدراهم درهم
 يلزمه عشرون ولو نظر الى عشرة دراهم وقال لفلان على مع كل درهم من هذه الدراهم هذا الدرهم يلزمه أحد
 عشر درهما ولو قال لفلان على كل درهم من الدراهم يلزمه ثلاثة دراهم في قول أبي يوسف ومحمد رجحهما
 الله تعالى وفي قياس قول أبي حنيفة رجه الله تعالى يلزمه عشرة رجل قال لفلان على درهم فوق درهم يلزمه
 درهمان كذا في فتاوى قاضيان * الاقرار بالكتابة على وجوه منها أن يكتب على وجهه لا يكون مستتبنا
 بان يكتب على الهواء أو على الماء وعلى الجمل لا يجب به شيء وان أشهد عليه ومعنى قوله أشهد أن يقول
 الجماعة أشهدوا على بهذا ولم يقرأ عليهم ذلك أما اذا قرأ عليهم ذلك يلزمه ذلك وحل لمن سمع أن يشهد عليه بذلك
 هكذا في الذخيرة * ومنها أن يكتب على وجهه يكون مستتبنا وأنه على وجوه منها كتاب الرسالة وهو أن يكتب
 على بياض ويصده بالتسمية ثم بالدعاء ثم يبين المقصود فيكتب ان لك على ألف درهم من قبل كذا يكون
 اقرارا استحسانا ويجل لمن عاين كتابته أن يشهد عليه بذلك بشرط أن يعرف الشاهد ما كتب أشهد على
 ذلك أو لم يشهد كذا في المحيط * ولو كتب رسالة من فلان الى فلان أمابعد فانك كتبت الى اني ضمن لك
 من فلان ألف درهم لم أضمن لك ألفا انما ضمن لك خمسمائة وعند درجلان شهدا كتابته ثم محا كتابته
 فشهد بذلك عليه لزمه وان لم يقل له ما شهدا ولا اختفا وكذلك الطلاق والعقار وكل حق ثبت مع
 الشبهات كذا في المبسوط * ان كتب على وجه الرسالة في تراب أو خرقة ونحوهما لم يكن ذلك اقرارا ولا
 يجزى لهم أن يشهدوا عليه بذلك المال الا أن يقول أشهدوا على هذا المال كذا في فتاوى قاضيان * ولو

الورثة وكذا لومات الرجل ولم يوص الى أحد وله أولاد صغار ووديعة عند آخر ففي الحكم ليس للمودع ان ينفق منها عليهم كتب
 ويحتسبه من مال الميت ولو فعل وحلف على ان لا مال عليه للميت رجوت ان لا يؤخذ ديانة لانه ما قصد الا اصلاح * أنكر الزوج كونه
 موسرا فخاف برجلين وأخبر القاضي ببساره قبل بخلاف سائر الديون حيث لا يثبت اليسار بالاخبار وان أخبر واحد ببساره لا يثبت اليسار
 وان عبدا * عبد تزوج باذن المولى يجبر على النفقة ويبيع فيها الا انه لو بيع في المهر مرة وبقي بعض المهر لا يباع أخرى وفي النفقة يتكرر البيع

* قالت المرأة لا أسكن في بيت واحد مع أمك وأم ولدك ليس لهذا لأن الأمة بمنزلة متاع المنزل * تزوجها وهي ساكنة في دار باجرة فضمن الاجرة وأداهما لا يرجع عليها وان كان الضمان امرها لان العادة انه صلة واذا شرط في الكفالة بالامر أن لا يرجع لا يرجع * زوج الأمة طلقها وهو حر للولي ان يطالب الزوج بالبنونة والنفقة الى أن تنقضي العدة ان رجعا وان بائنا لا وليس له طلب النفقة مادامت معتدة في الصحيح * الاب اذا طلب من ابنته النفقة ودعى الابن الفقير للقاضي لا يجبر الابن على النفقة الا ان (١٦٧) يعلم انه يطبق ذلك فان زعم الاب قدرته

على الكسب نظر الى انه هل يفضل من قوته شيء فان فضل أجبره على النفقة من الفاضل على المختار وان لم يكن فيه فضل فلا شيء في الحكم لكنه في ظاهر الرواية يؤمر في الديانة بالانفاق عليه هذا اذا كان الابن وحده لقوله عليه الصلاة والسلام ابدأ بنفسك ثم بمن تعول فان كان له زوجة وأولاد يجبر القاضي الابن ان يجعل والده واحدا من عماله كيلا يضيع ولا يجبره على ان يعطيه شيئا على حدة لان طعام الاربعة اذا فرق على الخمسة لا يتضرر به كل واحد ضررا فاحشا ما اذا أخذ منه شيء يلزم الضرر * يحل لايه أو محارمه نفقة مدة ثم ادعوا الضياع ان علم الصدق فرض ثانيا لعدم الكفاية * الام والاخ وسائر المحارم لا يمكن ان الانفاق على الصغار من مالهم الا بامر الحاكم لانه ليس لهم ولاية التصرف في المال وان أنفقوا ضمنوا في الحكم اعدم الولاية وعن الامام محمد رحمه الله انه استحسن فيما لا بد للصغير منه دفعا للفساد وفي آخر كراهية الجامع ما يحالفه وتأويله وهو الحاصل من

كتب غير مرسل على القرطاس مستبيناً أن لفلان عليه حتما كذا لا يجوز الا اذا قال اشهدوا بما كتبت فيجوز لهم أن يشهدوا كذا في محيط السرخسي * ومنها كتاب صك اذا كتب الرجل ذكرا حق على نفسه بشهادة قوم أو كتب وصية ثم قال اشهدوا بهذا فلان على ولم يقرأ عليهم الصك ولم يقرؤه عليه فهذا جائز اذا كتب بين أيديهم بيده أو أملاه على انسان وان لم يحضروا كتبتمولا أملاه لم تجز شهادتهم كذا في المبسوط * وان كتب الصك نفسه بين قوم ولم يقرأ عليهم ولم يقل اشهدوا على ذكر في الكتاب أنه لا يكون اقرارا حتى لا يحل لهم أن يشهدوا عليه بذلك المال وقال القاضي الامام أبو علي النسفي رحمه الله تعالى ان كان المكتوب مصدرا مرسوما نحو أن يكتب بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما أقر فلان بن فلان على نفسه لفلان بألف درهم وعلم الشاهد بما فيه وسعه أن يشهد عليه بالكتاب وان لم يقرأ عليهم ولم يشهدهم ولو أنه كتب الصك وقرأ على الشهود حل لهم أن يشهدوا بذلك المال وان لم يقل اشهدوا كذا في فتاوى قاضيخان * ولو أن غير الكاتب قرأ عليه الكتاب بين يدي الشهود وقال الكاتب اشهدوا على بما فيه كان اقرارا وان لم يقل اشهدوا لا يكون اقرارا كذا في خزائن المفتين * رجل كتب على نفسه صكا عند قوم ثم قال اختموا عليه ولم يقل اشهدوا عليه لم يكن ذلك اقرارا ولا يحل لهم أن يشهدوا عليه بذلك المال وكذا لو قال الشهود اشهد عليك بهذا فقال اختموا عليه ولو قالوا اتخمت هذا الصك فقال اشهدوا عليه كان اقرارا وحل لهم أن يشهدوا عليه كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال للصك اكتب لفلان خط اقرار بألف درهم على يكون اقرارا ويحل للصك أن يشهد بالمال وكذا لو قال للصك اكتب له خط يبيع هذه الدار بكذا وكتب الصك لأول يكتب فهو اقرار بالبيع وكذا لو قال له اكتب لامرأتى طلاقها ولو قال للصك ثانيا اكتب لها طلاقا يكون اقرارا بتطبيق واحدة وهو هذا للالتقاضي كذا في الخلاصة * رجل قرأ على رجل صك بمال وقال له ألا تقرأ شهادتي عليك بهذا المال الذي في الصك فقال نعم كان ذلك اقرارا وحل له أن يشهد عليه كذا في فتاوى قاضيخان * ومنها كتاب حساب وهو ما يكتبه التجار في صحائفهم ودفاتر حسابهم كذا في المحيط * لو كتب في صحيفة حساب ان لفلان على ألف درهم وشهد شاهدان حضر ذلك أو قرأه عند الحاكيم به لم يلزمه الآن بقول اشهدوا على به كذا في المبسوط * ومن المتأخرين من قال اذا كان في (روزنامه) أن لفلان على كذا وكذا فانه بعد مرسوما ولا يكون الاشهاد عليه شرطا كذا في المحيط * ولو قال وجدت في كتابي أن لفلان على ألف درهم أو قال وجدت في ذكري أو في حسابي أو بخطي أو قال كتبت بيدي أن لفلان على ألف درهم فهذا كله باطل كذا في الظهيرية * وجماعة من أئمة بلخ قالوا في (يادكار) الباعة أن ما وجد فيه مكتوبا بخط البياع فهو لازم عليه فعلى هذا اذا قال البياع وجدت في (يادكاري) بخطي وكتبت في (يادكاري) بيدي أن لفلان على ألف درهم كان هذا اقرارا لما يراه كذا في المبسوط والظهيرية * خط الصراف والبياع والسمسار حجة وان لم يكن معنونا بالعرف ظاهر بين الناس وكذلك ما يكتب الناس فيما بينهم يجب أن يكون حجة لمكان العرف كذا في الذخيرة * ولو ادعى رجل مالا فقال المديعي عليه كل ما وجد في تذكرة المديعي بخط فقد التزمه لم يكن ذلك اقرارا كذا في خزائن المفتين

ترجمة
٢ المذكرة

الفتاوى والمختار انه اذا كان من جنس النفقة يملك في حجره أم لا وان لم يكن طعاما ان كان دراهم يملك ان كان في حجره والا وان كان يحتاج الى بيعه لا يملك البيع والانتافق الا بعد ان يجعله الحاكيم وصيا واذا لم يكن للصغير ولا الأمة مال فامر الحاكم الام بالاستدانة على الصغير حتى ترجع عليه بعد بلوغه لا يصح ولا ترجع * أعتق عبدا صغيرا أو أمة صغيرة سقطت النفقة عن المولى وكان على بيت المال * ابن جماعة عن محمد في مملوك بينهما جبرهما الحاكم على نفقته قال أحدهما ليس لي شيء أنفق عليه وأنفق الآخر على حصته يبيع الحاكيم حصته الآتي عن ينفق

عليه فان لم يجد استدان عليه فان لم يجد انفق عليه من بيت المال فان قال الشريك المنفق أن نفق على حصته أيضا ويكون ذاديتاعلى المولى فعل لكن لا يجبر عليه فان فضل عن قيمة العبد لا يكون ديناعلى العبد بل هي على المولى تستوفى منه وان مات العبد وان زوج أمته من عبده فنفقتهماعليه نواهما أم لا * تزوج عبدا أو مديرا أو مكاتب أمراة بآذن المولى فولدت لا تلزم نفقة الاولاد عليهم سواء كانت الام حرة أو أمة أو مديرة أو وام ولدا أو مكاتبه لان نفقة الولد (١٦٨) صله ولا صلة على هؤلاء بخلاف نفقة الزوجة لانه عوض من وجهه والام لو مكاتبه

فنفقة الاولاد عليها الدخولهم في كابتها الا يرى أن كسب الاولاد وارثهم لم لها فكنوا كالمملوك لها وان مديرة أو أم ولدا أو أمة فعلى مولاها لانهم ملكه ولو حرة فعلى الام ان كان لها مال والا فعلى من يرث منهم الاقرب فالاقرب وكذا حر تزوج أمة أو مديرة أو أم ولدا أو مكاتبه فجوابه كالعبد وان كان المولى فقيرا والاب غنى فالومن أمته لا يؤمر الاب بالانفاق لان البيع ممكن وان من مديرة أو أم ولدا لا يمكن بيعه يؤمر الاب بالانفاق على الولد * كاتب عبده وأمته وزوجهما فولدت فنفقة الاولاد على الام لهذا ذكرنا * للاب مسكن ودابة يؤمر الابن بالانفاق عليه عندنا فان كان في مسكنه ففضل بان كفاه طابق من البيت يؤمر ببيعها أولا فاذا باعها وصرف ثمنه فبعده يؤمر الابن بالانفاق عليه وكذا لو كانت له دابة نفيسة يستبدل بالاكس ويتفق الفضل على نفسه ثم يؤمر الابن بالانفاق عليه * ولا يجبر الابن المحترف على نفقة أبيه المحترف * قال بعض العلماء من له ابنة بالغة لا تصلى

(الباب الثالث في تكرار الاقرار)

رجل أقر على نفسه بمائة درهم وأشهد شاهدين ثم أقر له بمائة درهم في موطن آخر وأشهد شاهدين فقال المقر هي مائة وقال الطالب هي مائتان وهذا المسئلة على وجوه اما أن يضيف اقراره الى سبب والسبب واحد أو يختلف أو لا يضيف الى سبب فان أضاف الى سبب بان قال له على ألف درهم عن هذا العبد ثم أقر بعد ذلك في ذلك المجلس أو في مجلس آخر أن عليه ثلثان ألف درهم عن هذا العبد والعبد واحد ففي هذا الوجه لا يلزمه الامال واحد على كل حال في قولهم جميعا وان كان السبب مختلفا بان قال ثلثان ألف درهم عن هذه الجارية ثم قال ثلثان على ألف درهم عن هذا العبد وفي هذا الوجه يلزمه المالان في قولهم سواء أقر بذلك في موطن واحد أو موطنين وان لم يضيف الاقرار الى سبب لكن عقده على نفسه بالمال صكا فان كان الصك واحدا كان المال واحدا عند الكل وان عقده على نفسه صكين كل صك بألف درهم وأشهد على ذلك لزمه المالان على كل حال واختلاف الصك يكون بمنزلة اختلاف السبب وان لم يعقد صكا ولكنه أقر مطلقا فان كان اقراره الاول عند غير القاضي مجزئة شاهدين واقراره الثاني عند القاضي يلزمه مال واحد هكذا في فتاوى قاضيان * وكذا ان أقر أو لا عند القاضي ثم أقر في مجلس آخر عند غير القاضي كذا في الخلاصة * وكذا لو أقر أو لا عند القاضي بألف وأثبت القاضي ذلك في دوانه ثم أعاده الى القاضي في مجلس آخر فأقر بألف وادعى الطالب مالين والمطلوب يدعى أنه مال واحد كان القول قول المطلوب وان كان الاقراران عند غير القاضي أو كان الاقرار الاول عند القاضي والثاني عند غيره فان كان أشهد على كل اقرار شاهدا واحدا أو اقرارا لمال واحد عند الكل كان ذلك في موطن أو موطنين وان أشهد على اقراره الاول شاهدا واحدا وعلى الثاني شاهدين أو أكثر في مجلس آخر على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يكون المال واحدا واختلاف المشايخ في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى والظاهر أن عنده يكون المال واحدا أيضا هكذا في فتاوى قاضيان * وان أشهد على اقراره الاول شاهدين وأشهد على اقراره الثاني في موطن آخر شاهدين فعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى المال واحد سواء أشهد على الاقرار الثاني الشاهدين الاولين أو غيرهم وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان أشهد الشاهدين الاولين فالمال واحد وان أشهد غيرهما يلزمه المالان في ظاهر الرواية هكذا ذكر الخصاص على عكس هذا هكذا في محيط السرخسي * وان كان الاقرار في موطن واحد فان عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يكون المال واحدا بكل حال وأما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا أشهد على الاقرار الاول شاهدين ثم أشهد على الاقرار الثاني شاهدا واحدا أو أكثر فنفقه قياس واستحسان فالقياس على قوله أن يكون المال مثني واستحسن وقال المال واحد واليه ذهب الامام السرخسي هكذا في شرح أدب القاضي للصدر الشهميد حسام الدين * وان جاء بشاهدين على اقراره بألف ثم جاء بشاهدين آخرين على اقراره بألف ولا يدرى أن ذلك كان في موطن أو في موطنين ونسي الشهود ذلك فهم مالان الا أن يعلم أنه كان في موطن واحد كذا في فتاوى قاضيان * وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل ادعى على رجل ألف درهم ومائة دينار وكان ألف بصك قد كتب عليه وكتب فيه ان لشيء عليه غير هاتين الوقت واحد أو لا وقت فيهما فالمال كله لازم كذا في المحيط * ان شهد شاهدا على ألف وسود شاهدا على ألف يرض فهم مالان

وهي أمة أوله وأخت وأولادها أو أخ وأولاده وهم لا يصلحون لادان عن نفقة والكسوة ويخرجهم من داره * قال الزوج لها بعد فرض ولو النفقة استقرضني وأنفق على نفسك ففعلت لا ترجع على الزوج ما لم يشترط الزوج الرجوع * قالت له اتخذ الولية وقت جهازي من مهرى كان كما قالت * أبت ان ترضع وهي منكوبة أو ميانة لا تجبر أخذ الولد ثدي غيرها أم لا و ذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله اذ الم بأخذ الولد ثدي غير الام تجبر الام على الارضاع وهو الصحيح لانها ذات يسار بالابن وهو المأثور عن الفضال رحمه الله * وعن محمد رحمه الله استأجر ظنرا للصبي

والغلام اذا عقل واجتمع رأيه واستغنى عن الاب ليس له ضمه الى نفسه الا ان لا يكون مأموماً بان يحشى عليه أو كان مفسدا وليس عليه نفقته الا ان يتطوع والله أعلم * (كتاب الطلاق) * تسعة فصول * (الاول في صريح الطلاق) * مشتمل على ثمانية أجناس * (الاول في المقدمة) * الطلاق محظور بالاجماع في الحيض وفي الطهر الذي طلقه، وارسال الثلاث أو الجمع بين طليقتين في طهر محظور عندنا خلافاً للشافعي واحمد في رواية (١٧٠) والمحظور في رواية الباقين وهو مذكور وفي زيادات الزيادات انه لا يكره والطلاق حال الحيض

في المحيط * ولو أقر أنه كفل عن هذا الاقيط لفلان بمائة درهم والاقيط لا يتكلم جاز على الكفيل ولم يلزم الصبي شيء كذا في المبسوط في باب اقرار المحجور والمملوك * واذا أقر الصبي المأذون في التجارة بدين لرجل يصح اقراره بما كان من دين التجارة ولم يصح اقراره بما ليس من دين التجارة وكذلك اقراره بالوديعة والعارية جائز وكذلك اقراره بالغصب وكذلك اقراره ببيع سلعة ببيعها جائز وكذلك اقراره بدينه منه صحيح سواء كان العبد من تجارته أو لم يكن من تجارته بأن ورث من أبيه ولا يجوز اقراره بالمهر والجنابة والكفالة كذا في الذخيرة * اقرار الصبي المحجور عليه والمعنوع والمغني عليه والناثم باطل بمنزلة سائر تصرفاتهم كذا في محيط السرخسي * واقرار السكران جائز بالحقوق كلها الا بالحدود والخاصة لله تعالى والردة بمنزلة سائر التصرفات تنفذ من السكران كما تنفذ من الصالح كذا في الكافي * واقرار الاخرس اذا كان يكتب ويعقل جائز في القصاص وحقوق الناس ما خلا الحدود كذا في الحاشي * ولو أقر الحر لعبد تاجر أو محجور عليه بدين أو عين أو ادم مولا أخذه من المقر في حال غيبة العبد لم يكن له ذلك ولو أقر الحر لعبد بوديعة فأقر العبد أنها غيره فان كان مأذوناً جاز اقراره وان محجوراً عليه فأقره به الغير باطل كذا في المبسوط * اذا أقر العبد المحجور بدين عمد وله وليان فعفاً أحدهما لم يكن لآخر مال في عنقه ولو أقر بسرقة لا يجب في مثلها القطع كان اقراره باطلا في حق المولى كذا في الحاشي * واقرار العبد بالتاجر لا جني بدين أو وديعة أو غصب أو بيع أو اجارة جائز وان كان عليه دين يحيط بقيمته وما في يده وان أقر لمؤلف بدين عليه أو وديعة في يده وعليه دين مستغرق لم يجز اقراره ولا يجوز اقرار العبد بالتاجر لا جني بجناية ليس فيها قصاص واذا أقر بقتل عمد جاز اقراره وعليه القصاص وكذا اذا أقر على نفسه بسبب موجب الحد كالقذف والزنا وشرب الخمر كذا في المبسوط * ولو أقر بسرقة يجب فيها القطع أو لا يجب فهو مصدق على ذلك كذا في الحاشي * ولا يجوز اقراره بمهر امرأته ولا بكفالة بنفس ولا بعمال ولا بعتق عبده ولا بتدبير واذا أقر بشكاح امرأته جاز اقراره غير ان المولى له أن يفرق بينهما ما كذا في المبسوط * واقرار العبد بالتاجر بالطلاق جائز لان اقرار العبد بالطلاق جائز لان العبد في حق الطلاق بمنزلة الحر فقرار المأذون أولى كذا في المحيط * ولو أقر العبد بالتاجر أنه اقضى امرأته بأصبعه أمة كانت أو حرة لم يلزمه شيء في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ويلزمه ذلك في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولو أقر بتزويجها وأنه قد اقضى ما لم يلزمه مهر ولو أحده منهن ما في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى حتى يعتق وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى في الحرة كذلك الجواب فما اذا كانت أمة فان كان المولى زوجها لم يلزمه شيء حتى يعتق وان لم يكن المولى زوجها فهو مؤاخذ بالمهر في الحال وان كانت الامة نيباً لم يلزمه شيء حتى يعتق كذا في المبسوط * ولو أقر باقتضاء الامة المشتراة ثم استحققت يلزمه العتق فيؤاخذ بالحال كذا في محيط السرخسي * ولو أقر أنه وطئ صبية بعذرة فذهب عذرتها فأقضاها لم يلزمه شيء حتى يعتق في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى هكذا قال في نسخ أبي سليمان وفي نسخ أبي حفص رحمه الله تعالى قال في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى وكذلك لو أقر أنه وطئ أمة بشبهة فذهب عذرتها فأقضاها بغير إذن مولاها في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهم الله تعالى وفي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ان كان البول لا يستمسك لا يلزمه شيء في الحال ولا بعد العتق وان كان البول يستمسك قال في نسخ أبي سليمان بصديق المهر ويكون

فمن لم يدخل بها يكره عند زفر رحمه الله لا عندنا والمختلف بين اصحابنا تفريق الثلاث في حق الحامل * طلق النائم فلما انتبه قال لها طلقك في النوم لا يقع وكذا لو قال أجزت ذلك الطلاق ولو قال أوقعت ذلك يقع ولو قال أوقعت الذي تلفظت في النوم لا يقع وكذا الصبي وكذا لو طلق رجل امرأته الصبي فلما بلغ الصبي قال أوقعت الطلاق الذي أرفعه فلان يقع * ولو قال أجزت ذلك لا يقع والفرق ان قوله أوقعت ذلك يجوز ان يكون إشارة الى الجنس وقوله الذي تلفظت إشارة الى الشخص الذي حكم بطلانه فاشبهه ما اذا قال لها أنت طالق ألفاً ثم قال ثلاث عليك والباقي على ضرائم لا يقع على غيرها لان الزائد على الثلاث غير عاقل وكذا اذا أخبر عن طلاق في النوم فقال داه كبر لا يقع * طلق المبرسم فلما صحا قال قد طلقت امرأتى ثم قال انما قلته لا في نوهمت وقوع الطلاق الذي تكلمت به في البرسام ان كان في ذكره وحكاية صدق والا لا يصح

قال في صباه ان شربت مسكراً فامرأته كذا فشرب في صباه لا يقع الطلاق ولو سمع صمراً وقال حرم عليك بنتي بذلك العين دينا فقال نعم حرم على فهذا اقرار بالحرمة والقول قوله في انه واحد أو ثلاث وأفتى الامام ظهير الدين وغيره فيه وفي مسئلة البرسام انه لا يقع لانه بناء على غير الواقع والعاقول من يستقيم كلامه وافعاله الاندراوا المجنون ضده والمعنوع من يحاط وكل من مانا غالب النائم والمغني عليه والصبي والمجنون والذي شرب الدوا مثل البعج والافقون وتغير عقله وطلق أو اعتق أو تصرف تصرفاً يختص بالعبارة لا يترتب عليه الحكم فلا يقع

طلاقه وروى عبد العزيز الترمذي عن الامام رحمه الله تعالى والنورى ان شارب البعج ان كان يعلم حين شربه انه ما هو فطلق يقع وان لم يعلم لا
قال قاضيان والصحيح انه لا يقع على كل حال لانه شرب الدواء والتعليل ينادى بحره تمهلا للذواء ولومن الاشربة المتخذة من الحبوب والعسل
فسكر المختار في زمان الزوم الحد لان القساق يجتمعون عليه وكذا المختار وقوع الطلاق لان الحد يحتمل لدركه والطلاق يحتمل فيه فلما وجب
ما يحتمل لان يقع ما يحتمل أولى وقد طالب صدر الاسلام البرزوى نافي الحد بالفرق بينه (١٧١) وبين السكر من المباح كالثلاث فحجز

ثم قال وحدثنا عن محمد رحمه الله على لزوم الحد * وطلاق الهازل والذي اراد أن يقول اسقى ماء فسبق على اسائه الطلاق واقع قال الامام لا يجوز الغلط في الطلاق وفي العتاق يدين والغلط ما ذكرنا من سبق اللسان وقال الامام الثاني لا يدين فيهما وفي الاصل اذا قال طلاقك أمس كاذبا كان طالقا في القضاء * حكى عيين رجبيل فلما بلغ ذكر الطلاق خطر بياله ذكر امراته ان نوى عند ذكر الطلاق عدم الحكاية واسستاف طلاق وكان الكلام بحيث يصلح للايقاع على امراته ابتداء يقع والا لا وان لم ينو فهو على الحكاية * وسئل الامام الا وزجندى فبين يذ كر مسائل الطلاق عند امراته ويقول أنت طالق ولا ينويه لا تطلق قال أمير المؤمنين عثمان رضى الله عنه لا يقع طلاق السكران وبه اخذ الشافعى والطحاوى والكرخى ومحمد بن سلام * شرب النبيذ فلم يوافق فصعد رأسه حتى ذهب عقله وطلق لا يقع * اكره على شرب الخمر وأشر به للضرورة

ديناء عليه اليوم ولا يصدق في الافضاء وفي نسخ أبي حفص قال ان كان البول يستمسك لا يصدق في المهر فلا يكون ديناء عليه وما ذكر في نسخ أبي سليمان أشبه بالصواب هكذا في المبسوط * واذا كان العبد بين رجلين اذن له أحدهما في التجارة فأقر العبد بين لزمه في حصة الاذن وجب جميع ما يجوز اقرار العبد التاجر فيه فانه يجوز اقراره في حصة الاذن له وجب جميع مال هذا العبد من ماله فدينه أولى به واذا قضى الدين كان الباقي بين المولىين نصفين الا ان يعلم أنه من غير تجارة من هبة أو صدقة أو نحو ذلك فيكون نصفه للذي لم ياذن قبل قضاء الدين ولو أقرها هذا العبد حريه فهو بين المولىين ولا يستحق أحدهما المال كله بالاذن كذا في الحارثي * واذا أقر المالك بدين عليه لم يرد عليه من ثمن بيع أو قرض أو غصب فهو لا يلزم له فان عجز لم يطل ذلك عنه واقرار المالك بدين بالحدود جاز وان أقر به من نكاح لم يلزمه الا على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا أقر بالحدود فانه يلزمه وكذلك لو أقر أنه اقترض امرأته بصبعة حرة أو أمة أو صبية فهذا يلزمه في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وفي قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى هذا بمنزلة الاقرار بالجنابة واقرار المالك بدين بالجنابة صحيح في حال قيام الكتابة فان عجز قبل أن يؤدي بطل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وجاز في قول محمد رحمه الله تعالى واذا قضى عليه بارش جنابة بخطاب بعد ما أقربه فادى بعضه ثم عجز بطل عنه ما بقى عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لازم بخلاف ما اذا عجز قبل أن يقضى به عليه كذا في المبسوط * اذا جبر القاضى على حرث ثم أقر المحجور عليه بدين أو غصب أو بيع أو عتق أو طلاق أو نسب أو قذف أو زنا فهو كله سواء جاز عليه والجبر على الحر باطل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأبي يوسف رحمه الله تعالى الاول ثم رجع أبو يوسف رحمه الله تعالى وقال الجبر جاز وهو قول محمد رحمه الله تعالى وقال لا يجوز اقراره بدين ولا بيع وكل شيء يطل في الهزل فهو في الجبر باطل وكل شيء يجوز عليه في الهزل فهو في الجبر جاز عليه كذا في المحيط

(الباب الخامس في الاقرار بالجهول وعلى الجهول وبالمجهول وبالمهم)

لو كان المقر له مجهولا لا يلزمه سواء تفاحش بالجهالة بان قال على ألف درهم لواحد من الناس أو لم تتفاحش بان قال على ألف لـ أحد هذين هكذا ذكره شمس الأئمة رحمه الله تعالى وذكر شيخ الاسلام في مبسوطه والناطقي في واقعاته انها اذا تفاحشت لا يجوز وان لم تتفاحش جاز وفي مثله يؤمر بالتذكير ولا يحجر على البنان لان المقر له اذا اتفقا على الاخذ من المقر واصطاحا بينهما ما يمكن دعواهما فيصح اقراره قال في الكافي وهو الاصح هكذا في التبيين * لو قال لفلان على عشرة دراهم أو لفلان على درهم لم يلزمه شيء كذا في محيط البرخسي * اذا أقر أنه غصب هذا العبد من هذا أو هذا وكل واحد منهما يدعيه لنفسه كان الاقرار فاسدا حتى لا يجبر على البيان ولهما أن يصطلحا فيأخذ العبد من المقر وان لم يصطلحا يستخلف لكل واحد منهما ما لله ما هذا العبد لهذا ولا لهذا ولم يذكر أنه يستخلف لكل واحد منهما ما جله يمين او احدة أو لكل واحد عينا على حدة وقد اختلف المشايخ فيه بعضهم قالوا يحلف لكل واحد منهما عينا على حدة ويبدأ القاضي بيمين أيهما شاء وان شاء أقرع بينهما ما اذا حلف لكل واحد منهما ما لا يخلون ثلاثة أو جبه أحدها أن يحلف لأحدهما ويشكل للآخر وفي هذا الوجه يقضى بجميع العبد للذي نكل له ولا يقضى للذي حلف له بشئ وان نكل له ما يقضى بالعبد وقيمة العبد بينهما منصفين سواء نكل لهما جـ له بان حلفه

كاساعة لثمة وعطش فسكر وطلق لا يقع في الصحيح كما لا يلزم الحد وسائر تصرفاته * (نوع آخر في الاضافة) * قال لها كرتوزن مني سه طلاق بحذف الباء من لفظ الطلاق وقال لم انو به اياها لا يقع الطلاق لعدم الاضافة اليها وكذا لو قال هرزني برني كنم سه طلاق بلاضافة فتزوج امرأته لا يقع في الصحيح وفي النوازل اذا قال تو طلاق يقع * طلبت منه الطلاق فقال سه طلاق توذا نورتي لا يقع ويكون نفريضا اليها وان نوى يقع الثلاث ولو قال سه طلاق خود راورفتي يقع بلانية وعلى قياس قوله خذى بطلاقك ينبغي ان يقع

ولو طلبت الطلاق فضره او قال اينك طلاق لا * ولو قال اينك طلاق يقع * سئل شيخ الاسلام رحمه الله عن ضرب زوجته وقال دار طلاق قال لا يقع * وسئل احمد القلانسي عن وكراهه انه فقال اينك طلاق ثم ذكرنا سوا قال اينك طلاق وكذا في الوكزة الثالثة قال تطلق ثلاثا قال شيخ الاسلام لا يقع لانه سمي الضرب طلاقا فيبطل والامام احمد يقول سمي الطلاق فبقع * فترت ولم يظفر بهما فقال له طلاق ان قال اردت امرأتي يقع والا (١٧٣) وفي قوله دان طلاق شوى لا يقع لعدم الاضافة وقيل يقع بلانية وهو الاشبه لانه لا يمسك

طلاق الزوجة الا عن زوجها * قالت لزوجه الوكزة

الطلاق بدى طلقت نفسى الف تطلقة فقال الزوج من نيزه زار ادم ولم يقل لك يقع لانه خرج جوابا بلا زيادة فلا بعد بادنا * قال لها انت تفعلين كذا فقالت نعم قال ان كان كما قلت هز اطلاق قال شيخ الاسلام ان كان قال لو ازم طلاق شده است ومثله ذكر البردوى ان الطلاق قد وقع ولا يكتب وقع لعدم ظهوره في الاسناد * قال لها دورفته است و سه رفته است وقد كان طلقتها طلقتين قبله ولا ينفقه لا يقع الثالث * قال لها طلاق تو بچادر كوشه تو بستم قومي والبسى الخف لا يقع وبعد ما لبست يتأمل لانه يصلح حكاية واخبار فلا حاجة الى نقله انشاء * قال لها هز اطلاق بدانمت در كردم قال الفقيه ابو جعفر ان في حال مذاكرة الطلاق او نوى الطلاق وقع الثلاث وان لم ينو ولا والقول له مع يمينه * طلاق تو بچادر كوشه تراست قومي والبسى الخف لا يقع لاني الحال ولا بعد ما لبست او قال طلاق تو بخورستان بر نهاده است قد

القاضي لها يمين واحد او لكل لهما على التعاقب بان حلف لكل واحد منهما يمين على حدة فاما اذا حلف لهما فقد برى عن دعوى كل واحد منهما فان اراد ان يصطلا فبأخذ العبد منه فانه يكون لهما ذلك في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاول وهو قول محمد رحمه الله تعالى ثم رجع أبو يوسف رحمه الله تعالى عن هذا وقال لا يجوز اصطلاحا به الحلف كذا في المحيط * ولو قال افلان على ألف درهم وافلان على مائة دينار أو افلان فالألف للاول ولآخرين ان يصطلا في المائة الدينار ولو قال افلان على مائة دينار وافلان على كتر حنطة أو افلان كرشه يرفلنا نير لا دل بابتة ولا شئ لا آخرين ولكن لكل واحد منهما ان يحلفه على ما يدعيه عليه كذا في المبسوط * ولو قال افلان على مائة درهم وافلان أو افلان فللاول عليه نصف المائة والنصف الثاني يحلف لكل واحد من الآخرين عليه الا ان يصطلا عليه فيكون بينهما نصفين ولو قال افلان على مائة درهم أو افلان ولفلان فالنصف لثالث والنصف الباقي بين الاثنين على ما وصفنا كذا في الحاوى * قال ان افلان على مائة درهم وافلان أو افلان فللاول الثلث وللرابع الثلث ويحلف للثاني والثالث الا ان يصطلا كذا في محيط السرخسي * وان قال افلان على مائة درهم والافلان فني قول أبي يوسف رحمه الله تعالى هذا مثل قوله افلان أو افلان وفي قول محمد رحمه الله تعالى الافلان لا شئ للثاني كذا في المبسوط * لو كان المقر عليه مجبولا بان قال لك على أحدا ألف درهم لا يصح كذا في التبيين * ولو قال على عشرة أو على عبدى فلان وليس على عبده دين لزمه أحدهما وعليه أن يمين وان كان على العبد دين محيط بقيمة لم يلزمه فان قضى دينه يوم ما من دهر لزمه الاقرار كذا في محيط السرخسي * كما يصح الاقرار بالملوم يصح بالجهول كذا في المحيط * ان قال افلان على شئ لزمه أن يمين ماله قيمة فاذا بين غير ذلك يكون رجوعا والقول قوله مع يمينه ان ادعى المقر له أكثر من ذلك وكذا اذا قال افلان على حق كذا في الهداية * اذا قال لافلان على حق ثم قال انما عنيت به حق الاسلام ان قال ذلك مفصلا لا يصح وان قال موصولا يصح واذا قال لافلان على عبدى فلان حق كان هذا اقرارا بالدين على عبده حتى اذا ادعى المقر له شركة في العبد وأنكر المقر كركن القول قول المقرع يمينه بخلاف ما لو قال افلان حق في عبدى كان اقرارا ببعض العبد له حتى لو قال المقرع يمينه بالدين لا يصدق كذا في الذخيرة * ولو قال افلان حق في عبدى هذا أو أمى هذه فادعى الطالب حقا في الذمة حلف المقر عليه فان حلف فلا حق له فيها ولا في العبد فان ادعى فيه ما يقر بطائفة من أيهما شاء وكذلك اذا ادعى أحدهما كذا في محيط السرخسي * اذا أقر أنه غصب من فلان شئ ولم يمين فانه يصح اقراره ويؤمر المقر بالبيان فاذا بين ما هو مال متقوم نحو الدراهم والذئاب وما أشبهها فان صدقه المقر له ولم يدع عليه زيادة كان على المقر تسليم ما بين لا غير وان صدقه لكن ادعى عليه الزيادة يلزمه تسليم ما بين ويكفي القول قول النكر للزيادة مع يمينه وان كذبه فيما بين وادعى عليه شئ آخر بطل اقراره بالتكذيب وكان القول قول المقر فادعى عليه هكذا في المحيط * واذا بين مال ليس بمال ان صدقه المقر له فيما بين ما لا يقصد بالغصب لا يصدق بخلاف بين المشايخ وان بين ما يقصد بالغصب الا أنه ليس بمال متقوم اختلف فيه المشايخ عامة مشايخنا يقولون انه لا يصح يمينه ويكون مجبورا على أن يمين شئ

قيل يقع في المستثنين وهو الاشبه لانه يقتضى وجود الطلاق كذا اختار في الفتاوى وسأني المختار آتفا * وفي بعض الفتاوى قال هو سه طلاق تو بكرانه چادر تو بستم و يقع الثلاث * سئل صاحب المنظومة عن له امرأة حلال ومطابقة فقالت له امرأة بجمانه زن سه طلاقه مى روى فقال المطابقة بالثلاث هي التي تقول انهم طلاقه ثلاثا * له امرأة هندية فقال هندوستان راد ادم طلاق ولم يجز ما يدل على ارادة الطلاق لا يقع فقيل الاضمار لا يجزى في الفارسية قال نعم فقال ازده سؤال يكن يعنى ان أهل القرية رجال ونساء فاذا جمع بين الاهل وغير

الاهل لا يقع * قال لها جهار طلاق دردمانت کردم ان نوری او کان فی مذا کره الطلاق يقع ولو قال طلاق یو بخورستان بر نهاده است اختلافوا
والاصح انه يقع بالنیة قال کذبانی من طلاق داده شوی دان کان لها زوج قبله لا يقع * نساء أهل الدنيا أو أهل الی طالق لا يقع علی امرأته
بلا نیة وكذا قوله جميع نساء الدنيا فی الاصح وفي باب علامة السین فی فتاوی سمرقند تطلق ولا یصدق حکما ذکر الجميع أم لا * ولو قال نساء
أهل هذه المحلة وهو من أهلها أو نساء أهل هذه الدار طلقت امرأته وكذا نساء هذا البيت (١٧٣) ان کان فیہ وفي نساء أهل هذه القرية
اختلفوا قبل هو كالمحلة

وقيل هو كالمصر * ولو قال
فلانة بنت فلان ثم قال أردت
امرأة أخرى أجنبية بذلك
الاسم والنسب لا یصدق
ويقع علی امرأته بخلاف
ما اذا اقر لسمی فادعی رجل
انه هو وانكر یصدق بالخلف
ويحلف بالله ماله عليك هذا
المال ولا يحلف بالله ما هو
فلان وكذا لو قال زینب طالق
وهو اسم امرأته ثم قال أردت
به غیر امرأتی لا یصدق فی
الصرف ويوقع علیها ان كانت
زوجة له وكذا لو نسبها إلى أمها
أو أخيها أو ولدها وهي كذلك
* قالت تزوجت علی واسم
امرأته آمنه فقال كل امرأة
له سوى ميمونة فكذلك لا يقع
وكذا اذا حلفه ان لا یخرج
من مصر فان خرج فامرأته
عائشة كذا واسم امرأته
فاطمة لا تطلق اذا خرج * له
امرأتان زینب وعمرة فقال
لعمرة أنت زینب فقالت نعم
قال أنت طالق اذن لا تطلق
وكذا لو قال لعمرة أنت فعلت
كذا وكذا فقال نعم قال اذا
أنت حر ولم یفعل الغلام ذلك
وكذا لو قال فاطمة
الهمذانية كذا وهي فاطمة
لكم البیت بهذا نية لا تطلق
* له امرأتان عمرة وزینب

هو مال متقوم وهو الاصح هكذا فی غاية البیان شرح الهداية * واذا أقر أن فلان عنده ودیعة ولم یبین ماهی
فما أقر به من شیء فهو صدق فیہ بعد أن یكون ما بین شیء بقصد به الايداع وان ادعی المقر له شیء آخر فعلى المقر
البین وكذلك لو أقر بنوب ودیعة وجاء به معیما وأقر أنه حدث به عنده هذا العيب فلا ضمان علیه فی ذات
واذا أنكر صاحبه أن یكون استودعه فالحطاب فیہ كذلك كذا فی المبسوط * ولو أقر أنه غصب من فلان
عبد اصح اقراره وبؤمر بالبیان فاذا بین وقال العبد الذي غصبته هذا هو عبد جیدا ووسطا وردی وصدقه
المقر له فی ذلك أخذ ذلك وان كذبه فیما بین وادعی علیه عبد آخر كان القول قول المقر مع البین فی ادعی
المقر له وبطل اقرار المقر فیما أقر برد المقر له هذا اذا كان العبد قائما وان كان مستهلكا فالقول فی مقدار
القيمة قول المقر كذا فی الذخيرة * اذا أقر أنه غصب شاة أو بعیرا أو ثوبا بصح اقراره ويرجع فی البیان الیه كذا فی
المحیط * ولو أقر أنه غصب دارا فالقول قوله انه ما هی هذه أو انها فی بلد آخر ولو قال هی هذه الدار التي فی یدی
هذا الرجل والذي فی یدی الدار ینكر ذلك لم یضمن المقر شیء ولم یؤخذ بغير فلك الدار فی قول أبي حنيفة رحمه
الله تعالى وأبی یوسف رحمه الله تعالى الآخر وفي قوله الاول وهو قول محمد رحمه الله تعالى یضمن المقر قيمة
تلك الدار مع ینسبه كذا فی الحاوی * ولو قال غصبته هذه الامة أو هذا العبد فادعاهما جميعا المقر له فانه
یقال لا غصب أقر بأیم ما شئت واحلف علی الآخر فاذا أقر بأحدهما خرج به عن هذه ذلالت الاقرار وقد
صدق المقر له فی ذلك حين ادعاهما جميعا فایأخذ المقر له ذلك الذي عنیه وتبقى دعواه الآخر فيكون القول
قول المنكر مع یمینه وان ادعی المقر له أحدهما بیمینه لم یستحق ذلك اذا زعم المقر أن المغصوب هو الآخر وتبقى
دعوی المقر له للآخر علیه وهو جاحد فالقول قوله مع یمینه كذا فی المبسوط * لو قال علی قفيز حنطة فهو
بقفيز البلد وكذلك الاوقار والامناء ولو قال لفلان علی مائة درهم فهو علی وزن بلده ان كان سبعة فسبعة
ولا یصدق علی النقصان الا اذا واصل بان یقول مائة درهم مثاقيل أو مائة وزن خمسة فيكون علی ما قال
فاذا كان اقراره بالكوفة فالمتعارف فیها الدرهم وزن سبعة وان كان نقدا للبلد مختلفا فان كان نقدا فیها
بعینه غالبا ینصرف الاقرار الیه وان استوت النقود فی الرواج ینصرف إلى أقلها ولو قال له علی درهم
صغير أو قال درهم أود ینیر أو قفيز أو درهم كبير فكله علی التام الا اذا بین موصولا كذا فی محیط
السرخی * ولو قال وهو یبغداد لفلان علی درهم طبرية فعليه درهم طبرية ولكن یوزن بغداد وكذلك اذا
قال وهو یبغداد لفلان علی كرسنة موصلية فعليه كرسنة موصلية لكن یكيل بغداد كذا فی محیط * ولو
قال علی دراهم فعليه ثلاثة دراهم وكذلك لو قال له علی درهمات فعليه ثلاثة دراهم كذا فی المبسوط * ولو
قال له علی دراهم كثيرة أو دنایر كثيرة لم یسمه عشرة دراهم وعشرة دنایر فی قیاس قول أبي حنيفة رحمه الله
تعالى وعندهما ما أتاد درهم ومن الدنایر عشرون كذا فی محیط السرخی * اذا قال علی ثياب كثيرة أو
وصائف كثيرة فعنده عشرة وعندهما یلزمه ما یساوی مائتی درهم وان قال غصبت ابلا كثيرة أو بقرا
كثيرة أو غنما كثيرة ینصرف إلى أقل نصاب یؤخذ منه ما هو من جنسه عندهما وهو خمسة وعشرون من
الابل والثلاثون من البقر والاربعون من الغنم وعندیه يرجع إلى بیان المقر كذا فی التبيين * ولو قال لفلان
علی أكثر الدرهم فعليه عشرة دراهم وقالاهما ثانیان ولو قال لفلان علی شیء من الدرهم أو شیء من دراهم
فعليه ثلاثة دراهم كذا فی خزانة المفتين * روى ابن سماعة عن أبي یوسف رحمه الله تعالى انه اذا قال له علی

فتادی یزینب فاجابته عمرة فقال أنت طالق طلقت المحیبة فلو قال فویت زینب طلقتا هذه بالاشارة وثلاث بالانفراد * قال التي فی البیت طالق
ولیست فی البیت وقت التكلم تطلق ولو قال هذه التي فی هذا البیت ولم یكن فیہ لا تطلق * عادته اذا رأى صبية یقول لها مادرت سه طلاق
فرأى ولده وقال له هذا المقال بلا علم طلقت لان الصریح لا یتوقف علی الارادة والعلم * (نوع فی محله) * المعتدة بعدة الطلاق بلحقها
الطلاق لا المعتدة بعدة الوطء * أسلم أحد الزوجین لا یقع علی الاخری طلاقه * فزقت بخیار البلوغ أو الاعتاق بعد الدخول لا یقع الطلاق

في عدته * خلع امرأته ثم قال لها ادمت سه ان نوى الطلاق فهي ثلاث * قيل الكليات لا تلحق المختلعة لوبائها ثم ألتى يقع به الرجعية فتلقها وكل فرقة توجب الحرمة مؤبدا لا يلحقها الطلاق والصرح يلحق البائن وعكسه والصرح يلحق الصريح والبائن لا يلحق البائن الا اذا كان معلقا بان قال لها ان دخلت المدا رفات بائن ونوى الطلاق ثم أبانها واحدة ثم دخلت الدار في العدة يقع * قال للبائنة أنت طالق بائن يقع أخرى ولو قال أنت بائن لانه (١٧٤) اخبار خلاف الأول * ولو قال لها أنتك بتطليقة لا يقع * قال لها في العدة ان أنت امرأتى

فأنت كذا ان لم يرديه الا يقع لا يقع * كل امرأته طالق لا يقع على المختلعة وكذا اذا قال ان فعلت كذا فامرأته كذا لا يقع على المعتدة من بائن * ولو أشار الى المعتدة من بائن وقال هذه طالق تطلق قال للبائنة أنتك باخرى يقع لانه لا يصلح اخبارا * (نوع آخر في الفاظه) * طلاقك واجب أولا لازم أو فرض أو ثابت قيل يقع واحدة رجعية نوى أولا والخيار عدم الوقوع لان الوجود لا يلزم المذكور والشبوت يكون في الذمة * ولو قال طلاقك على لا لان الذمة لا يلزم وجوده في الخارج ولو قال عليك الطلاق يقع اذا نوى * قالت له اقرأ على اعتدى أنت طالق فقرأ وهو لا يعلم ولم ينو طلقت قضاء لادبائه * قال لها أنت طالق من فلان يقع بالنسبة الا ان يكون جوابا لسؤالها الطلاق فلا يتوقف على النسبة * طلقتها ثم قال لها يا مطلق لا يقع وفي المحيط لو قال لها يا مطلقه وقال أردت النشء لا يصدق قضاء ويدين والفرق ان الاخبار في الاول ظاهر لسبق الطلاق لافي الثاني لعدم السبق وان قال أردت طلاق زوج كان لها قبل ان لم يطابق الواقع فلا عبرة به وان كان ومات فكذلك وان طابق الواقع دين باتفاق الروايات ولا يصدق القاضي لانه قصد التخفيف وخلاف الظاهر * ولو نوى الطلاق عن وثاق دين لا قضاء * أنت طالق من وثاق أو من هذا القيد صدق ودين * أنت طالق من هذا القيد ثلاثا يقع قضاء وديانة * ولو نوى الطلاق عن العمل لم يدين أيضا وعن الامام انه يدين ولو قال أنت طالق من هذا العمل يقع قضاء لادبائه * أنت مطلقه يقع الا اذا نوى * قال لها قولى أنا طالق فقالت وقع وان لم يقل لا بخلاف ما لو قال لا آخر قل

دراهم مضاعفة فعليه ستة دراهم ولو قول دراهم أضاعفا مضاعفة يلزمه ثمانية عشر درهما وكذا اذا عكس بأن قال لي دراهم مضاعفة أضاعفا كذا في التبيين * ولو قال له على عشرة دراهم وأضاعفها مضاعفة يلزمه ثمانون درهما كذا في محيط السرخسي * ولو قال كذا درهما فله ودرهم كذا في الكنتز والهداية * وذكروا في البيضة والخيرة وغيرهما يلزمه درهمان لان كذا كناية عن العدد أو أقل العدا ثمانان كذا في التبيين وهكذا في فتاوى قاضيان * ولو قال كذا كذا درهما لزمه أحد عشر ولو قال كذا وكذا درهما لزمه أحد وعشرون درهما وكذا الدنانير والمكيل والموزون ولو قال كذا كذا نحو ما من حنطة لزمه أحد عشر نحو ما ولو قال على كذا كذا درهما وكذا كذا دينار يلزمه من كل واحد أحد عشر ولو قال كذا كذا دينار ودرهما لزمه من كل واحد نصف أحد عشر كذا في فتاوى قاضيان * ولو ثلث كذا بغير وافر أحد عشر وان ثلث بالواو فمائة وأحد وعشرون وان ربع براد عليها ألف كذا في الهداية * ولو خمس بالواو ينبغي أن تزد عشرة آلاف ولو سددس تزد مائة ألف ولو سبيع يزد ألف ألف وعلى هذا كلما زاد عليه معطوفا بالواو زيد عليه ما جرت العادة به الى ما لا يتناهى كذا في التبيين * وهذا كله اذا ذكر الدرهم بالنصب فان ذكره بالنقص بأن قال كذا درهم روى عن محمد رحمه الله تعالى أنه يلزمه مائة درهم كذا في محيط السرخسي * ولو قال افلان على مال فالقول قوله في القدر ويقبل قوله في القابل والكثير الا أنه لا يصدق في أقل من درهم ولو قال له على مال عظيم من الدراهم لم يصدق في أقل من مائتي درهم وهذا قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى فان قال من الدنانير فالقدر فيها بالعشرين وفي الاصل بخمس وعشرين وفي غير مال الزكاة بقيمة النصاب هكذا في الكافي * وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا يصدق في أقل من عشرة دراهم وعنه مثل قولهما كذا في التبيين * وقال شمس الأئمة السرخسي الصحيح من قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه ينبغي على حال المقر في الفقر والغنى لان الفقير يستعظم القليل والغنى لا يستعظم كذا في فتاوى قاضيان * هذا كله اذا قال مال عظيم من الدراهم فان لم يقل من الدراهم صدق في كل جنس ذكر كذا في العتبية * ولو قال أموال عظام فالقدر بثلاثة نصب من فن سمع حتى لو قال من الدراهم كان ستمائة درهم كذا في الكافي * ولو قال على مال نفيس أو خطير أو كريم فالوا يلزمه مائتان ولو قال افلان على مال كثير كر الناطق أنه يلزمه مائتان درهم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الا أن يقربا أكثر من ذلك وباقول من مائتي درهم لا يقبل قوله وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يصدق في أقل من عشرة وقال محمد رحمه الله تعالى يلزمه مائتان كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال ألوف دراهم فثلاثة آلاف ولو قال ألوف كثيرة فعشرة آلاف وكذا في الفلوس والدنانير كذا في المحيط * وفي المنتقى لو قال على مال لا قبل ولا كثير فعليه مائة درهم كذا في الخلاصة * ولو قال على مال قليل لزمه درهم واحد كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال له على زهاء ألف درهم أو جل ألف درهم أو عظم ألف درهم أو قريب من ألف درهم فهذا كله اقرار بخمس مائة وزيادة شئ وكذلك هذا في الغصب والوديعة وكذلك هذا في الكيل والوزن والنياب كذا في الذخيرة * عن محمد رحمه الله تعالى اذا قال افلان على غير ألف فعليه ألفان ولو قال غير ألفين فعليه أربعة آلاف ولو قال غير درهم فعليه درهمان ولو قال غير درهمين فعليه أربعة كذا في الحاوي * ولو قال حنطة كثيرة فعندهما على خمسة أو سق وقيل على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يكون البيان اليه بعد أن يبين أكثر من ربع الهاشمي وهو الصاع وذكروا في بعض

الروايات

لا امرأتي انها طالق حيث تطلق قال الرجل أم لا أصله ما ذكر في الاصل قال لا سخر أخبرها بطلاقها أو بشرها أو أجل اليها طلاقها بغير
اخبار أم لا ولو قال لا خرف لها أنت طالق لا تطلق ما لم يقل لا نهو كبل ولو قال لا تخبرها انها طالق حتى لا تخرج قبل انقضاء العدة فاقرار
بالطلاق * قال لها أنت طالق ما لا يجوز عليك أو ما لا يقع عليك من الطلاق فهي واحدة لان هذا الوصف ثابت في كل طلاق فلا ضرورة
الى الزائد * أراد بطلاقها فقالت لا تطلقني هب لي طلاق فقال وهبت يريد عدم الايقاع (١٧٥) لا يقع قضاء عديانة * ولو قال ابتداء فائلا

وهبت طلاقك يقع قضاء
لاديانة اذ لم ينو ولو قال في
المسئلة الثانية نويت كون
الطلاق في يدها لا يصدق
قضاء وعن الامام في قول
وهبت لك ثلاث تطليقات
لا يقع لانه تعليق الايقاع فلا
يقع قبل ايقاعها وفي
الفتاوى وهبتك طلاقك
لم يرو عن المتقدمين فيه نص
والمأخرون على انه لا يقع
وان قال تركت طلاقك
مريد عدم الايقاع صدق
قضاء وان أراد به الايقاع
وقع ولو قال أعرضت عن
طلاقك لا يقع وان نوى
واختلفوا في برئت من طلاقك
اذا نوى وفي الشافعي الاصح انه
يقع وفي الفتاوى الاصح
انه لا يقع وان لم ينو لا يقع
* أقرضتك طلاقك لا يقع
لان القرض مردود فلا يقع
* أعرضتك طلاقك صار في
يدها لانه تعليق الانتفاع وعن
الثاني انه يقع خلافا لمحمد
* قيل له أطلقت امرأتك قال
نعم أو قال لها أنت طالق
يقع بخلاف التمجى بلفظ
السجدة حيث لا تجب
السجدة لان وجوبها متعلق
بالقراءة وانه ليس بقران حتى
لوتجى في الصلاة قدر

الرويات الحنطية الكثيرة عشرة أفقره و كذلك كل ما يكال و يوزن و لو قال على أفقره حنطة يلزمه ثلاثة أفقره
ولو قال أفقره كثيرة فعشرة كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال لفـ لان على عشرة دراهم ونيف فالبيان في
النيف اليه فان فسره بأقل من درهم جاز كذا في التبيين * ولو قال على بضع وخمسون درهما فالبضع ثلاثة
فصاعد وليس له ان ينقص من الثلاثة كذا في محيط السرخسي * ولو قال له على مائة ودرهم فعليه مائة
درهم ودرهم عندنا وكذلك لو قال مائة ودينارا أو مائة ودينار حنطة فذ كرشيا من المكيل أو الموزون كذا في
المبسوط * ولو قال عشرة دراهم ودانق أو قيراط فهو من النضة كذا في التبيين * ولو قال لئن كان على عشرة
دينار ودانق أو قال وقيراط فالدانق والقيراط من الذهب كذا في المحيط * ولو قال له على ما تمانعنا ذهب
وفضة أو كذا حنطة وشعير فعليه من كل واحد منهما النصف وكذلك لو سمي أجناسا ثلاثة فعليه من كل
واحد الثلث كذا في الحاوي * ولو قال مائة وعبد أو قال مائة وشاة أو مائة وثوب أو مائة وثوبان فالقول في
بيان المائة قوله كذا في الذخيرة * ولو قال مائة وثلاثة أثواب فالكل من الثياب كذا في المبسوط * اذا قال
لفلان جزم من داوى فاليه البيان وله أن يقر بما شاء وكذلك الشقة والنصيب والطائفة والقطعة وأما
السهم فهو عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى السدس وعندهما يؤول بالبيان كذا في المحيط * اذا أقر الرجل
بشاة في غنمه صح إقراره فاذا ادعى المقر له شاة بعينها فان ساءه المقر على ذلك أخذها وان أبي ذلك لم يأخذها
الا بإقامة البينة أو بنكول المدعى عليه بعد استخلافه فان ادعى المقر له شاة بغير عينها أعطاه المقر أى شاة من
غنمه وان حلف المقر على كلهن لم يقبل منه ويحبر على أن يعطيه شاة منها وان لم يعين واحدا منها ما شاء منها
وقالا لا ندري أو رجع المقر عن إقراره وجمده فهو شر بكمه احتج اذا كانت الغنم عشرا فله عشر كل شاة وان
ماتت شاة منها ذهبت من مالهم او ان ولدت شاة منها كان لهما جميعا على ذلك الحساب واذا جحد المقر أصلا
وضبع الغنم فموضمان لنصيب المقر له حتى اذا هلكت شاة منها ضمن مقدار نصيبه منها وهو والعشرا فان مات
المقر فورثته في ذلك بمنزلة الأئمة يتخلفون على العلم وأنواع الحيوان والريق والعروض في هذا مثل
الغنم كذا في المبسوط * ولو قال له في دراهمي هذه عشرة وهى مائة وفيه انقص وكرهى من الكبار وزن
سبعة ولا يصدق أنهم من النقص وان كان فيما زوى فقال هى منها صدق كذا في محيط السرخسي * ولو قال
له في طعمى هذا كرحنطة فاذا طعمه لا يبلغ كرافه وله كله ولا يضمن الزيادة ويستخلف المقر ما سئل
من ذلك الطعام شيئا ولو كان الطعام كرا أو فافه وله كله وان كان أزيد من الكرافه منه كذا في المحيط * له من
دارى ما بين هذا الحائط الى هذا الحائط له ما بينه فقط كذا في الكنز * ولو قال له على من درهم الى عشرة
أو قال ما بين درهم الى عشرة لزمه تسعة عند أبي حنيفة وقال يلزمه العشرة كذا في الكافي * ولو قال له على
ما بين كرشير الى حنطة فعليه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كرشير وكرحنطة الاقفر حنطة وعند أبي
يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يلزمه الكران ولو قال على ما بين عشرة دراهم الى عشرة دينار فعند أبي
حنيفة رحمه الله تعالى يلزمه الدراهم وتسعة دنانير وعندهما يلزمه عشرة دراهم وعشرة دنانير وكذلك لو قال
ما بين عشرة دنانير الى عشرة دراهم فعليه الدراهم وتسعة دنانير في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى
ووقع في بعض نسخ أبي حفص أن عليه عشرة دنانير وتسعة دراهم وهو ظاهر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى
ولكن الاصح هو الاول وقوله من كذا الى كذا بمنزلة قوله ما بين كذا الى كذا في جميع ما ذكرنا كذا في المبسوط

القراءة فسدت الصلاة لانه كلام الناس ووقع الطلاق متعلق بدلالة الايقاع وانما بالتكلم المتعارف والكتابة كذلك اذا كان مرسوما
مستدناها قيل له انها زوجتك قال نعم فقيل انها طالق قال نعم وقع ولو قال ظننت انه أعاد الاول فقلت نعم لا يصدق لانه لو لم يسمعه ما جاب
* وفي النوازل قال مؤذن الحلة صلاة كردم فقال له رجل زن طلاق كردى قال نعم لا تطلق اذا قال ظننت انه قال صلاة كردى ويجوز أن
يفرق بين المسئلتين أو يختلف الجواب ولا يكون هذا كقرا لانه استهزاء بالمؤذن لا بالاذان * قالت له أنا عليك مطلقة بثلاث فقال أريد أو

أزید من مائة فهذا اقرار بالثلاث * قالت له لا أكون معك فقال لا تكون في فقال طلاقك يدك فطلقني فقال طلاقك يدي ثلاث
وقع الثلاث بخلاف قوله كنم لانه استقبل * وفي المحيط قوله أطلق لا يكون في الحال الا اذا غلب عليه * قالت له ثلاث مرات طلقني فقال
الزوج أيضا ثلاث مرات طلقني يقع الثلاث وقيل واحدة جملا على التأكيذ * قالت له أنا مطلقه فقال الزوج هلا تطلق لان هلا للاستبجال
بمعنى زود باش والموافقة أيضا يقال هلا (١٧٦) باق بروم فلا تطاق الا بالنية اعدم التعيين وليس بمعنى أرى أى نعم لانه يصلح ماضيا

ومستقبلا * قالت له حلال
الله عليك حرام فقال نعم
تطلق واحدة * اذهبى الى
بيت أمك فقالت طلقني
حتى اذهب فقال من طلاق
دما دم بغرسم لا تطلق لانه
عده * قالت له أنا طالق فقال
نعم تطلق * ولو قالت طلقني
فقال نعم لا وان نوى * قال
ألست طلقت امرأتك قال بلى
طلقت لانه جواب الاستفهام
بالاثبات ولو قال نعم لا لانه
جواب الاستفهام بالنفي كانه
قال نعم ما طلقت * قال لها
ما بقى لك سوى طلاق واحد
نطلقها واحدا لا يمكن له
التزوج بها واقاره حجة عليه
* ولو قال بقى لك طلاق واحد
والمسئلة به الهاله ان يتزوج
بها لان التخصيص بالواحد
لا يدل على نفي بقاء الآخر لان
النص على العدد لا ينفي
الزائد كفى اسماء الاجناس
* قال لها خذى طلاقك
فقالت أخذت وقع ولا
يحتاج الى النية في الاصح
وفي فتاوى صدر الاسلام
والقاضى لا يحتاج الى قولها
أخذت * قال طلقك الله أو
أعتقك الله يقع وفي المنتقى
شاء الله طلاقك أو قضى الله
طلاقك أو شئت طلاقك

بشرعن أبي يوسف رحمه الله اذا قال الرجل لفلان على ما بين شاة الى بقرة فان أبا حنيفة رحمه الله تعالى قال
ليس عليه شىء سواء كان بعينه أو بغير عينه وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان كان بعينه فلا شىء عليه وان
كان بغير عينه فهما عليه ولو قال ما بين درهم الى درهم فعليه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى درهم وقال
أبو يوسف رحمه الله تعالى يلزمه درهمان كذا في المحيط

* (الباب السادس في أقرار المريض وأفعاله) *

المريض مرض الموت من لا يخرج الى حوائج نفسه وهو الاصح كذا في خزنة المفتين * حذر مرض
الموت تكلموا فيه واختار الفتوى أنه اذا كان الغالب منه الموت كان مرض الموت سواء كان صاحب
فراش أم لم يكن كذا في المضمرات * واقرار المريض لو ارثه لا يجوز الا باجازه بقية الورثة فان كان المقر له وارثا
وارث المريض وقت الاقرار وبقي وارثا كذلك الى أن مات المريض فالأقرار باطل وان كان المقر له وارثا
وقت الاقرار وخرج من أن يكون وارثا بعد الاقرار وبقي كذلك حتى مات بأن أقصر لاجهه وليس له ابن ثم
حدث له ابن وبقي هذا الابن حيا الى أن مات المريض فالأقرار جائز كذا في المحيط * ولو أقر لمن لم يكن وارثا
وقت الاقرار ثم صار وارثا له بسبب قائم وقت الاقرار نحو أن أقر لخاله وله ابن فمات الابن ثم مات المريض
لا يصح أقراه ولو أقر لمن لا يكون وارثا ثم صار وارثا له بسبب حادث بان أقر لاجنيه ثم تزوجها ثم مات صح
اقراره كذا في فتاوى قاضخان * وان كان وارثا وقت الاقرار ثم خرج من أن يكون وارثا ثم صار وارثا وذلك
نحو أن أقر لامرأته ثم أبانها وانقضت عدتها ثم تزوجها ثم مات أو كان والى رجلا فأقر له بعد ما مرض ثم
فمسخ الولاء ثم عقدها ثانيا ثم مات من مرضه ففي هذا الوجه خلاف قال محمد رحمه الله تعالى الاقرار جائز
وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى الاقرار باطل قالوا ما قال محمد رحمه الله تعالى قياس وما قال أبو يوسف رحمه
الله تعالى استحسان كذا في المحيط * ولو أن مريضاً أقر لابنه بدين وابنه عبداً ثم أعتق ثم مات الابن وهو من
ورثته فأقراره بالدين جائز وان كان العبد تاجر أو عليه دين والمسئلة بجائزها فالأقرار باطل ولو أقر المريض
لابنه وهو مكاتب ثم مات الابن مكاتب على حاله فأقراره لجائز وان عتق المكاتب قبل موت الابن لم
يجز اقراره كذا في المبسوط * اذا أقر المكاتب المريض لابنه الحر بدين ثم مات لاهن وفاء أو ترك وفاء بالدين
دون المكاتبه جاز اقراره وان ترك وفاء به فأقراره باطل كذا في محيط السرخسى * واذا أقر المريض بوديعة
لوارث بعينه ثم مات من ذلك المرض فإنه لا يجوز كذا في المحيط * واذا أقر الرجل جل في مرضه لامرأته بدين ثم
مات امرأته قبله ولها ابنان أحدهما منه والآخر من غيره فان على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاول
الاقرار باطل وعلى قوله الآخر يجوز واذا أقر المريض لامرأته بالدين ثم ماتت قبله ولها ورثة يجوزون
ميراثهم وليسوا من ورثة الميت فان اقراره جائز كذا في الذخيرة * واذا أقر مريض لابنه بدين ثم مات الابن
المقر له وترك ابنا وليس للمريض ابن فان على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاول لا يجوز هذا الاقرار وعلى
قوله الآخر يجوز كذا في المحيط * ولو أقر في مرض موته بدين من مهر لامرأته يصدق الى تمام مهر مثلها
وتحصا غرماء الصدة كذا في خزنة المفتين * ولو أقر لها بزيادة على مهر مثلها فالزيادة باطلة كذا في المبسوط *
رجل أقر لامرأته بمهر ألف درهم في مرض موته وماتت ثم أقامت الورثة البينة أن المرأة وهبت مهرها من
زوجها في حياة الزوج لا تقبل والمهر لازم باقراره كذا في الخلاصة * ولو أقر لوارثه أو لاجنيه ثم مات المقر له

لا يقع بولاية * ولو قال هو يث طلاقك أو أردت أو أحببت أو رضيت لا وان نوى وفي القياس الكل سواء * طلبت الطلاق فقال نعم
دائم مكان دادم ان لغة بلدان لا يصدق في انه لم ينو الطلاق كالأجاب بالعربية وان لغة بلد الزوج فقط فكذلك بل أظهر وان لم يكن
لغة بلدته لا يكون جوابا * تراسه طلاق يقع الثلاث كقوله أعطيتك ثلاث تطليقات وكذا لو قال هزا طلاق ترا ولو قال من ترا طلاق دادم
يقع الا ان ينوى به التفويض ولو قال لها لك الطلاق يقع عند الامام ان نوى ولو عليك الطلاق يقع اذا نوى وكذا العتق ولو قال تو طلاق يقع

ولو قال توطلاق باش اوسه طلاق شو يقع بلانية وبه ائقي الامام ظهير الدين وقيل لا تطلق بلانية * ترا طلاق ده فقال دادم ت يقع وكذا لو قال بعد الخلع هزار ديكر دادم * طلبت الطلاق فقال جورفتي طلاق داده شد وقال ما أردت الطلاق صدق * طلبت فقال تو خود سرباي طلاق کرده ان نوى وقع * اتمها برجل ثم رآه في بيته فغضب فقال زن غررا طلاق دادم قبل يقع اذا نوى ويقبل يقع بلانية * كان خدام الزوج يسعون في تفريق زوجته فقال جندان كريدت كه طلاق كريدنش اوسه طلاق كريدنش (١٧٧) يقع * قال طلقت امرأة أو امرأة طالق وقال لم أنوز وچي

صدق * ان اشترت أمة أو تزوجت عليك فانت طالق واحدة فقالت لا أرضى بواحدة فقال أنت طالق ثلاثا ان لم ترضى بواحدة لا يقع الثلاث لان مثل هذا الكلام يذكرة للابنة داء غظا بها ويذكر التعلين لتقرير الاول فلا يقع شيء في الحال * قالت له ان كان في يدي ما في يدك استنقذت نفسي فقال الزوج الذي في يدي في يدك فقالت المرأة طلقت نفسي ثلاثا فقال الزوج فولي مرة أخرى فقالت طلقت نفسي ثلاثا وقال الزوج لم أنوا الطلاق لا يصدق وقوله لها قولي مرة أخرى تصديق لها * قال لها تلاق وتلاغ وتلاغ وتلاك وتلاك يقع وان قصد ان لا يقع ولا يصدق قضاء ويدين ذبانه وان اشهد على انه تسالومه الطلاق وهو يتلفظ به هذه الالفاظ دفعا لمقاله الاقصدا الى الالفاظ لا يقع عليه استنقذ الفتوى وكان الامام الخوائي في الاستداء يفرق بين العالم والجاهل ثم رجع الى ما قلنا * وضع يده على رأسها أو عضوها وقال هذا العضو

ثم مات المريض ووارث المقر له من ورثة المريض لم يجز ذلك الاقرار في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاول وهو جائز في قوله الآخر وهو قول محمد رحمه الله تعالى وكذلك لو أقر المريض بعبد في يديه أنه لاجنبي فقال الاجنبي بل هو له لان وارث المريض لم يكن لي فيه حق على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاول اقرار المريض باطل وفي قوله الآخر الاقرار صحيح وقوله الآخر أقرب الى القياس وقوله الاول أخذ بالاحتياط كذا في المبسوط وهكذا في فتاوى قاضيان * من عرض يومين ويصبح ثلاثة أو عرض يوما ويصبح يومين فاقترلا به بدین فان فعل ذلك في مرض صحيح بعده جاز ما صنع وان فعل في مرض أزمه الفراش واتصل بعونه لم يجز كذا في خزنة المفتين * أقر لوارثه بشي ومات ثم اختلف المقر له وبقية الورثة فقال المقر له كان الاقرار في الصحة وقال بقية الورثة لا بل كان في المرض كان القول قول من يدعي أنه كان في مرضه فان أقام جميعا البينة فبينة المقر له أولى وان لم تكن للمقر له بينة وأراد استخلاف الورثة كان له ذلك كذا في فتاوى قاضيان * قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز اقرار المريض لقائه قالوا هذا اذا أئتمنته الجراحة وصار بحال لا يجي ولا يذهب وأما اذا لم تخنه الجراحة وكان بحال يجي ويذهب صح اقراره وعلى قول من يعتبر خوف الهلاك على سبيل الغلبة لصيرورته في حكم المرضي بقوله هذا اذا كانت الجراحة جراحة يخاف منها الهلاك على سبيل الغلبة أما اذا كانت الجراحة لا يخاف منها الهلاك على طرفتي الغلبة صح اقراره كذا في المحيط * ولا يجوز اقرار المريض لعبد ووارثه ولا لمكاتب ووارثه ولا لعبد قائله ولا لمكاتبه كذا في المبسوط * وان أقر لمكاتب نفسه بدين جاز اذا كان كاتبه في الصحة فان كان كاتبه في المرض لم يجز الا من الثالث كذا في الحاوي * اقرار المريض بالدين للاجنبي بجميع المال جائز اذا لم يكن عليه دين الصحة كذا في المحيط * ودين الصحة مقدم على دين المرض النابت باقراره وهو أن يقضى من التركة أو لادين الصحة فان فضل شيء يصرف الى دين المرض واذا ثبت الدين بالبيعة أو بمشاهدة القاضى فهم اسواء كذا في محيط السرخسى * ودين الصحة مقدم على الوديعة التي يقربها في المرض هكذا في خزنة المفتين * اشترى شيئا في مرضه أو أاسترض أو استأجر وعابن الشهر ودفق به أو تزوج امرأة على ألف وهو مهر مثلها فانهم يحاصون غرماء الصحة وكذلك كل دين وجب على المريض بدلا عن مال ملكه أو استهلكه وعلم وجوبه بغير اقراره فهو بمنزلة دين الصحة ولو قضى دينه في المرض ان قضى دين القرض ونغن المبيع كان له دون غرماء الصحة وان قضى دين المهر أو الاجرة يشاركون فيه كذا في محيط السرخسى * وان لم تكن عليه ديون الصحة فأقر في مرضه بالدين لرجلين فانهم يتحاصون ولا يبدأ أحدهما سواء وقع الاقراران معا بان قال المريض لرجلين لكما على ألف درهم أو وقعا على التماق بان قال لاحدهما لك على خمسمائة ثم سكنت يوما أو أقل أو أكثر ثم قال لا آخركا على خمسمائة كذا في المحيط * رجل أقر في صحته أنه غصب من رجل جارية ثم قال في مرض موته هي هذه ولا مال له غيرها وعليه دين فهذا جائز وهو مصدق وكذا لو أقر في صحته أن له لان عنده ألف درهم وديعة ثم قال في مرض موته هي هذه الألف بعينها أو صدقه وأجعل صاحب الوديعة أولى من صاحب الدين كذا في الخلاصة * ولو أقر في المرض بدين ثم أقر بوديعة فهم اديان ولا تقدم الوديعة ولو أقر بالوديعة أولا ثم بالدين فلا اقرار بالوديعة أولى والبضاعة والمضاربة حكمها وحكم الوديعة سواء كذا في الحاوي * ولو أقر المريض بوديعة ألف درهم لرجل ثم مات ولا تعرف بعينها فهي دين في تركته كدين المرض كذا في خزنة المفتين * ولو مرض وفي يده

(٢٣ - فتاوى رابع) منك طالق لا يقع وذكر الامام الخوائي ان ذكر عضو معا برعن جميع البدن ونوى اقتصار الطلاق عليه لم يعد أن يصدق ولو ذكر اليد والرجل وأراد به كل البدن قلنا ان يقول يقع الطلاق وان كان جزءا لا يستمتع به كالحسن والريق لا يقع * قالت له ألك امرأة غيبري فقال كل امرأة له طالق لا تطلق المخاطبة بخلاف ما اذا قالت تزوجت علي فقال كل امرأة له طالق حيث تطلق المخاطبة خلافا لثاني لانه انما علم لا اعتراض في الامر المباح فلا تقيد بالاحتمال وفي الثاني أخذ ببعض المشايخ بقول الامام الثاني تقييد بالاعراض الباعث

والنقيض بالغرض جائز نص عليه في مختصر التقويم وسياقي في مسائل بيع الوفا ومساائل بدل الاجارة ان شاء الله تعالى * قالت له من بالونمي باسم فقال **ك**رنه بانني انت طالق واحدة وثنتين وثلاثا فقلت من باسم يقع الثلاث وعلى هذا الولام الزوج ابوه لامرأته فقال الزوج اكرتر اخوش نيست بس دادمست سه طلاق فقال الاب مراخوش است ولم يقل بس يكون تعلقا بخلاف قوله انها كرمرا نخواهي ترا طلاق فقال مراخواهم لا يقع لانه علق (١٧٨) بالارادة وانه امر باطن فتعلق بالاخبار في المجلس وان كان كذابا وقوله بس دادمست تحقيق

* قال أنابريء من نكاحك وقع الطلاق * ظن وقوع الثلاث عليه بافتاء من ليس باهل فامر الكاتب بكتبه صدك الطلاق فكتب ثم افتاه عالم بعدم وقوع الطلاق لانه ان يعود اليها في الديانة لكن القاضي لا يصدق له قيام الصدك ومثله في الاقرار بالمسال لو قال كان الاقرار بناء على سبب ظننته سببا للوجوب * بعثك طلاقا فقلت اشتريت يقع رجعي * ولو قال بعث نفسك منك فقلت اشتريت يقع البائن ولا يقع بيعت قبل قولها اشتريت أو قبلت وكذا لو قال فروختم لا يقع ما لم يقل خريدم ويسقط المهر وان لم يذكر البذل * قال لها اربع طرق عليك مفتوحة لا يقع ما لم يقل خذي أي طريق شئت وينوي به الطلاق وان انكر نية الطلاق فالقول له * ولو قال لها اراه كشادم اذ انوي يقع وان لم يقل خذي أي طريق شئت لان الاول اخبار عن كون الطرق مفتوحة لا امر بالذهاب فلا يقع الا بخذي أي طريق شئت ليكون كقوله اذهبي وقوله كشادم يحتمل معني دستور دادم

ألف درهم وليس عليه دين في الصحة وأقر بدين ألف درهم ثم أقر بأن ألف الذي في يده وديعة لفلان ثم أقر بدين ألف درهم ثم مات قسمت الألف أثلاثا ولو قال صاحب الدين الاول لا حتى قبل الميت أو قد أبرأته من ديني كانت الألف بين صاحب الوديعة وبين الغريم الاخر نصفي ولا يطل حق الغريم الاخر عما قاله الغريم الاول كذا في المبسوط * واذا أقر المريض بدين ألف درهم ثم أقر بضربة ألف درهم لرجل آخر بعينها ثم أقر بوديعة ألف درهم بغير عينها لرجل آخر ثم مات ولم يترك الألف درهم فان هذه الألف تقسم بينهم بالخصص كذا في المحيط * واذا أقر المريض أن علي أبيه دين ألف فلان وفي يده دار لابيه وعلى المريض دين معروف في الصحة فان دينه الذي في الصحة أولى فان فضل شيء كان في دين أبيه ولو كان أقر بذلك في صحته بعدموت أبيه كان دين أبيه أحق بذلك من غرماء الابن كذا في الحاوي * رجل قال لفلان علي أبي ألف درهم ووجد ذلك المقر عليه ثم مرض المقر ومات الجاحد والمقروا رثته وعلى المقر دين في الصحة ثم مات وترك ألفا ورثها عن الجاحد فان غرماء المقر في صحته أحق بهذه الألف من غرماء الجاحد كذا في المبسوط * لو اشترى عبدا في صحته بعين فاحش على أنه بالخيار ثلاثة أيام ثم مرض في مدة الخيار فأجاز أو سكت حتى مضت المدة ثم مات المريض كانت المحاباة من الثلث كذا في خزائن المفتين * رجل أقر في مرضه بأرض في يده أمه أو وقف أن أقر بوقف من قبل نفسه كان من الثلث كما لو أقر المريض بعقوبه أو أقر أنه تصدق به على فلان وان أقر بوقف من جهة غيره ان صدقه ذلك الغير أو صدقه ورثته جاز في الكل وان أقر بوقف ولم يبين أنه منه أو من غيره فهو من الثلث مرض أقر لوارثه ولا جنيبي بدين فاقرا به باطل تصادق في الشركة أو نكاذبا في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى اقراره لا جنيبي بقدر نصيبه جائزا إذا نكاذبا في الشركة أو أنكر الاجنبي الشركة كذا في فتاوى قاضيان * واذا كذب الوارث في الشركة وصدقه الاجنبي قبل يجب أن يكون على الخلاف والاصح أنه لا يجوز بالاتفاق كذا في محيط السرخسي * فان صدقه ما المقر في نفي الشركة وقال لم يكن مشترا كما لو انما أقرت بالشركة كذا في حاشيتي يصح الاقرار للاجنبي كذا في المحيط * ولو أقر المريض أن لفلان قبله حقا فصدق به بما قال ثم مات المريض فان أبا حنيفة رحمه الله تعالى قال يصدق الطالب ما ينسبه وبين الثلث واستحسن ذلك فان ادعى أكثر من ذلك حلف الورثة على علمهم فاذا حلفوا أخذ الثلث فان أقر المريض بدين مسمى مع ذلك كان الدين المسمى أولى بما ترك كله كذا في الحاوي * ولو لم يقر بدين وأوصى بثلث ماله لرجل فالوصية المسماة أولى ويقال للورثة أقرت واليه في الثلثين بما شئتم ويقال للوصي بالثلث أقر له في الثلث بما شئت فأى الفريقين أقر بشيء يؤخذ به ويحلف على الباقي كذا في المحيط * مرض أقر لوارثه بعبد فقال ليس لي بل لفلان وصدقه فلان ثم مات سلم العبد للاجنبي وغرم الوارث قيمته ودفع حظه وكذا لو أقر الوارث لوارث آخر سلم العبد للثاني ووجب على الأول قيمته وصارت ميراثا وللأول والثاني منها نصيب ولو كان على الميت دين يحيط بماله يغرم كل القيمة ولا تسقط حصة أحد كذا في الكافي * مرض أقر عبد له لبعض ورثته ولا مال له سوى هذا العبد وقبضه الموهوب له ثم ان الموهوب له أقر أن المريض قد كان أقر قبل أن يهبه مني أن العبد لهذا الوارث الاخر أو أقر أنه كان وهبه قبل هذا من هذا الوارث الاخر وصدقه الاخر في ذلك فللثاني أن يأخذ العبد من الأول فلأخذ الثاني العبد من الأول ثم مات المريض من مرضه ذلك فان

وكشادم ترايك نكاح بر داشت فينوي كاذبي يحتمل أن يكون أمرا بالذهاب مع قيام النكاح ومع قطعه * اذهبي فيسبي كان النوب واراد باذهبي الطلاق لا يقع ويصح نية الثلاث في قوله دادمست طلاق أو ترا طلاق * قال لها طلقك أو أنت طالق واراد الخبر عما مضى كذبا له في الديانة امسا كهوا وان لم يرد به الخبر عن الماضي وأراد بالكذب يقع قضاء وديانة وكذا لو قال اردت الهزل وكذا في العتاق * (مسائل الايقاع بلا قصد وازافة) * له نبات ذوات ازواج قال زوج احدها ان لا بين طلاق على نيتك وقع على امرأته لانه لا يملك

الا لايقاع على امر أنه فانصرف اليها * اذا قال لامرأته تراسه طلاق دادنه شند لا يقع لانه ذكر ايقاع الغير لا ايقاع من نفسه * تراسه ذكر الصدرانه لا يقع لانه لا اضمار في الفارسية والمختار الوقوع اذا نوى وقد ذكرنا عن صاحب المنظومة جريان الاضمار في الفارسية ولفظه يحتمل الطلاق وغيره فاذا نوى تعين وفي موضع آخر قال الصدر يقع وقال أبو القاسم لا وقال غيره ان في المذاكرة والغضب يقع والا لا * وفي النصاب قال لها بعد الخلع من ساعته هر سه هر سه خاف وقوع الثلاث وان لم توجد الاضافة (١٧٩) لانه سبق ذكر الطلاق * ابن زن كه

مراسه تراسه لا يقع وقال أبو بكر العياضي ان نوى يقع وقال أبو بكر الورشني رحمه الله طلقت امرأته لانه وجدت الاضافة في أول الكلام * لقنه الطلاق بالعربية وهو لا يعلم أو العتاق أو التدبير أو لقنها الزوج الأبرار عن المهر ونفقة العدة بالعربية وهي لا تعلم قال الفقيه أبو الليث لا يقع ديانة وقال مشايخ أوزجند لا يقع أصلا صيانة لاملالة الناس عن الإبطال بالتليس وكما اذا باع أو اشتري بالعربي وهو لا يعلم وبعض فرقوا بين البيع والشراء والطلاق والهبة والعتاق والخلع والهبة باعتبار أن للرضا اثر في وجود البيع لا الطلاق والهبة تمامها بالقبض وهو لا يكون الا بالتسليم وكذلك لقنت الخلع وهي لا تعلم وقيل يصح الخلع بقولها والمختار ما ذكرنا وكذا الولقن المديون الدائن الأبرار عن الدين بلسان لا يعرفه الدائن لا يبرأ فيما عليه الفتوى نص عليه في هبة النوازل * أوادشما بخري على اسائه النذر أو الطلاق أو العتاق في النذر يلزم المنذور بلا خلاف

كان قائما يؤخذ من الثاني ويصير ميراثا لورثة الميت ويقسم بينهم على فرائض الله تعالى وكذلك لو كان الثاني غير الوارث وعلى الميت دين يحيط به مال فان الغرماء أن يأخذوا العبد من يده ولو كان العبد قد مات في يد الوارث الثاني فان الغرماء بالخيار في هذه الصورة وباقي الورثة في الصورة الاولى ان شاؤوا ضمنوا الوارث الاول قيمة العبد وان شاؤوا ضمنوا الثاني والثاني لا يرجع على الاول وان ضمنوا الاول فالاول لا يرجع على الثاني هكذا ذكر في عامة روايات هذا الكتاب وذكر في بعض الروايات أنه يرجع وقالوا وهذا الخيار لبقية الورثة انما يجيء اذا لم يوجد منهم تصديق ولا تكذيب وأما اذا وجد منهم التصديق فيكون لهم تضمين الثاني وأما اذا وجد منهم التكذيب فيكون لهم تضمين الاول هذا اذا صدق المقر له الثاني المقر له الاول فاما اذا كذب المقر له العبد عبدى ولا أعرف ما يقول فان العبد يسلم للثاني هذا اذا كان الاول قبض العبد من المريض ثم أقربه للثاني وكذلك لو أن الاول لم يقبض العبد من المريض حتى أقر أن المريض قد كان أقربه للثاني قبل هذا فان صدقه الثاني وقبض العبد من المريض ثم مات المريض وعليه ديون كثيرة والعبد قائم في يد الثاني أخذ العبد منه وقسم بين الغرماء وان لم يكن العبد قائما في يده فللغرماء خيار التضمين ان شاؤوا ضمنوا الاول وان شاؤوا ضمنوا الثاني وان لم يكن على المريض دين فلباقى الورثة حق أخذ العبدان كان قائما وخيار التضمين ان كان هالكا هكذا في المحيط * اذا أقر المريض باستيفاء دين وجب له على غيره فان كان الدين وجب بدلا لاهو مال بأن أقرض أو باع حتى وجب الثمن في ذمة المشتري ومثل القرض في ذمة الغريم أو وجب بدلا لعماليس بمال كالمهر وبذل الخلع وأشبه ذلك فان وجب الدين للمريض بدلا لاهو مال والغريم أجني صح اقراره بالاستيفاء اذا كان الوجوب في حالة الصحة او لم يكن وان كان الوجوب في حالة المرض لا يصح الاقرار بالاستيفاء في حق غريم الصحة اذا كان عليه دين الصحة هكذا في الذخيرة * وهذا اذا علم وجوبه في حالة الصحة بالينة أو بالمعينة فاما اذا لم يعلم وجوبه في حالة الصحة لا يقول المريض وقول من دائن معه بان قال المريض لرجل بعينه قد كنت بعتك هذا العبد في صحتي بكذا وانت قبضت العبد وأنا استوفيت الثمن وصدقه في ذمة المشتري ولا يعرف ذلك الا بقوله ما فان كان العبد قائما في يد المشتري أو في يد البائع وقت الاقرار أو كان هالكا وقت الاقرار الا أنه عرف قيامه وحياته في أول المرض أو كان هالكا وقت الاقرار ولا يدري أنه هلك في حالة المرض أو في حالة الصحة ففي هذه الوجوه كلها لا يصح اقرار المريض بالاستيفاء اذا كذب في ذلك غرماء الصحة وان علم أن العبد هلك في حالة الصحة صح اقراره بالاستيفاء وان كان واجبا على وارثه وأقر بالاستيفاء لا يصح اقراره سواء وجب في حالة المرض أو في حالة الصحة وسواء كان عليه ديون الصحة أو لم تكن واذا وجب الدين بدلا لعماليس بمال والغريم أجني فأقر بالاستيفاء في حالة المرض صح الاقرار سواء وجب هذا الدين في حالة الصحة أو في حالة المرض وسواء كان عليه ديون الصحة أو لم تكن واذا وجب الدين بدلا لعماليس بمال والغريم وارث لا يصح اقرار المريض بالاستيفاء سواء وجب هذا الدين في حالة المرض أو في حالة الصحة هكذا في المحيط * واذا أقر المريض المديون أنه قبض من وارثه ودبعة كانت له عنده أو عارية أو مضاربة فهو مصدق في ذلك كذا في المبسوط * ولو أقر المريض بالرجوع في هبة فهو مصدق وبرى الموهوب له وكذلك لو أقر باسترداد المبيع في البيع الفاسد أو باسترداد الغصب والرهن يصح وان كان عليه دين الصحة ولو أقر بقبضه من الوارث في جميع ذلك لم يصدق كذا في محيط السرخسي * قال محمد رحمه الله تعالى

والطلاق والعتاق كذلك عند محمد وعن الامام يقع الطلاق لا لاعتاق وعن الامام الثاني يقع العتاق لا لطلاق لان العتاق لا يحتمل الاوجهما واحدا والطلاق يكون عن النكاح وعن الوثاق فلا بد من قصد طلاق النكاح وسئل الامام أسد بن عمرو عن حلف واراد أن يقول الخبز خري على لسانه اللحم أو اراد أن يقول خري على لسانه عمرة يقع على التي سمي في القضاء وفي الديانة لا يقع على واحدة ما على الذي سمي فله عدم الارادة ما على الذي أراد فله عدم اللفظ جمع الاصل فاما اراد أن يطعمهم فامر الزوجة بالطبخ فلم يفعل فقال زن كه دوست و دشمن مرا نه بنود

ازمن طلاق تطلق لانه وصدها بهذه الصفة * قال طالق قبل له من اراد قال امرأتي طلقت * أنابري من طلاقك لا يقع ولو قول أنابري من ثلاث تطليقاتك فالظاهر انه لا يقع شيء وإن نوى * قالت من أنوبيزارم فقال الزوج من يزارم وقال لم أنولايق * ولو قال أنابري من نكاحك يقع وإن قال أبرأتك عن الزوجية قال في حال المذاكرة أو الغضب يقع بلائمة * وإذا زوج امرأته من رجل لا يقع بخلاف ما لو قال لها أذهب وتزوجي فانها تطلق بالائمة * قالت (١٨٠) طلقني فقال لست بأمرأة تطلق لانه جواب * ولو قيل له هل لك امرأه فقال لا قيل

لا يقع بالاتفاق وقيل لانه على الخلاف أيضا * قيل له لم لا تطلق هذه القبيحة فقال نكاحنا كنكاح النصارى لا يكفر ولا يحرم لان معناه ان نكاح النصارى لا طلاق فيه فكذا في نكاحنا * قالت من برتوسه طلاقم فقال هذا أو قاهم جنان لا يقع ولو قال هججنا في ياهم جنان است يكون طلاقا * (نوع آخر) * طلقها ثم قال طلقك أو قال طلاق دادم ترابقع أخرى ولو قال طلاق دادم أكرنت طلقك لا يقع أخرى لانه اخبار * نصفك الأعلى طالق واحدة ونصفك الأسفل نتين قيل يقع واحدة اعتبارا بالرأس لانه في الأعلى وبعض اعتبرهما لان الفرج في الأسفل نوى الزوج الثلاث أم لا وان ذكره بلا حرف عطف ان نوى ثلاثا فثلاث وان واحدة فواحدة * طلقني ثلاثا فقال انت طالق يقع واحدة وان قال طلقك يقع الثلاث * ولو قالت زدني فقال فعلت طلق أيضا * وعن محمد قيل له اطلقت امرأتك ثلاثا قال نعم يقع واحدة في الاستحسان وعن الإمام الثاني عن قال

في الجامع اذا وجب لرجل على رجل دين ألف درهم في صحته فلما مرض رب الدين أقر بالالف في يديه أنها وديعة عنده لغريمه أو لمكاتبه وهي مثل الف الواجب للمريض ثم مات المريض وعليه ديون الصحة وغرماء المريض يجحدون ما أقرب به المريض فالمرضى مصدق فيما أقر ويكون الالف الوديعة قصاصا بالدين ويعتق المكاتب ولو أقر بألف درهم وديعة هي أجود من الالف الواجب للمريض صح الاقرار فان قال المقر له أنا أستراد الجياد وأعطى مثل حقه لم يكن له ذلك لعدم صحة الاقرار بالزيادة ولو أقر بألف زبوف في يده أنه او ديعة عنده وله والدين جياد لم يصح اقراره وقسمت هذه الدراهم بين الغرماء ويؤخذ الغريم والمكاتب بماء عليهم ما وكذلك لو أقر بمائة دينار في يديه أنها او ديعة عنده لمكاتبه أو لغريمه أو أقر بحارية في يديه ثم مات وذلك في يديه قائم بعينه أو لا يدري ما فعل بالحارية فان اقراره باطل فان قال المريض أخذت هذه الدراهم الالف النهرجة من غريمي أو قال من مكاتبتي قضاء لم يأت ذلك أخذت هذه الدنانير قضاء لم يأت أو هذه الحارية شراء بحق ان كذبه الغريم والمكاتب وقال دينه علينا وهذه الاموال أموال النابت اقرار المريض وبقي المقر حقا لغرماء المريض يقسم بينهم بالخصص والدين على المكاتب والغريم على طاله وان صدق الغريم والمكاتب المريض فيما أقر في الحارية والدنانير ينظر ان كانت قيمة الحارية والدنانير مثل الدين الذي للمريض على المكاتب أو الغريم أو أكثر صح الاقرار وان كانت القيمة أقل من دين المريض بان كانت القيمة خمسمائة ودين المريض ألف درهم ففي الحارية يقال للغريم أو المكاتب ان المريض حالي بقدر خمسمائة والحياة لا تصح من المريض المديون فان شئت فأهض البيع وأتم حقه بخمسمائة وان شئت فأنقض البيع وخذ الحارية وأد ما عليك وفي الدراهم النهرجة لا يجبر المكاتب أو الغريم بين أن يأخذ النهرجة ويرد الجياد وبين أن يترك الزبوف ويضمن الجودة ولكن يأخذ النهرجة ويرد الجياد ولم يذكروا في الكتاب ما اذا كانت قيمة الدنانير أقل من الدين هل يجبر المكاتب ذكر القبيحة أبو بكر البخني رحمه الله تعالى أنه يجبر وهو الأصح فان اختار المكاتب أو الغريم النقص وجب رد الحارية والدنانير عليه هكذا في المحيط * ان أقر العبد بالتاجر بقبض دين كان له على مولاه فان لم يكن عليه دين جاز وان كان عليه دين لم يجز اقراره بذلك والمكاتب اذا أقر بقبض دين من مولاه وهو مريض ثم مات وعليه دين والمولى وارثه فاقراؤه باطل وان لم يكن عليه دين وكان له على مولاه طعام ومكاتبته دراهم فاقراؤه باستيفاء الطعام ثم مات وترك وفاء فان لم يكن له وارث سوى المولى فالأقرار صحيح وان كان وارثه غير المولى فهو مصدق في ذلك أيضا وان كان عليه دين محيط بماله لم يصدق على ذلك كذا في المبسوط * ولو أقر برجل للمريض أنه قتله عسده أو قطع يده ثم أقر المريض بالاستيفاء صح وكذلك لو كان الجاني قتل العبد عمد في مرض المولى ثم صالحه المولى على مال أو أقر بقبض بدل الصلح جاز كذا في الحاوي * اذا أقرت المريضة باستيفاء مهرها من الزوج وعليها دين الصحة ثم ماتت من مرضها قبل أن يطلقها الزوج فانه لا يصح اقرارها بنوى مهر الزوج برد المهر فيكون بين الغرماء بالخصص وان كان الزوج طلقها قبل الدخول ثم أقرت باستيفاء المهر ثم ماتت من مرضها صح اقرارها فان قال الزوج أنا أضرب مع الغرماء بنصف المهر لم يكن له ذلك كذا في الذخيرة * فان بقي شيء من مالها بعد قضاء ديون غرماء الصحة رجع فيما بقي بنصف المهر ولو كان الزوج دخل بها ثم طلقها باطلا قابلاً أو رجعا فرفضت وأقرت بالاستيفاء ثم ماتت فان ماتت بعد انقضاء العدة فاقراؤها بالاستيفاء منه صحيح وان ماتت قبل انقضاء العدة لا يصح

لرجل اطلقت امرأتك نتين قال هذه ثالثة لزمه الثلاث وان لم يذكروا الطلاق في مقدمتها والمستل بهما فاقوله هذه اقرارها ثالثة لا يوجب شيئا إذا لم ينو * قال لها دست بازداشتم بيلك طلاق فقالت باز كوي تا مردان بشنوند فقال دست بازداشتم وكررت لا ينظر ان قال ثانيا والثالث دست بازداشتم دام لا شك انه اخبار فيكون واحدة ولو قال دست بازداشتم أو دست بازداشتم يقع الثلاث وان عني بالثانية والثالثة الاخبار مذكور في الأصل * قال للدخول أنت طالق ثلاث مرات أو طالق وطالق وطالق أو قال قد طلقك قد طلقك أو أنت

طالق قد طلقته وقال أردت التكرار صدق دينه * قال أنت طالق فسأله انسان ماذا قلت فقال قلت هي طالق أو طلقت فواحدة لان النقل بالمعنى جائز * قال أنت طالق ثم قال للناس زن بزوجي حرام استان عني الاول ولا ية له صار الر جعي باننا وان عني الابتداء فبائن آخر * أنت طالق لا قليل ولا كثير يقع الثلاث في المختار وقال الفقيه أبو جعفر ثنتين في الاشبه * ولو قال لا كثير ولا قليل فواحدة ولو قال لها تراسي بطلاق أو غلبه الطلاق فثنتان بلانية * ولو قال كل الطلاق فواحدة واكثر (١٨١) الطلاق فثلاث * أنت طالق نصف

تطبيقه وثالث تطبيقه ورابع تطبيقه فثلاث لو مدخولة ولو نصف تطبيقه وثالثها وسدسها فواحدة ولو نصف تطبيقه وثالثها ورابعها فثنتان * أنت طالق وسكت ثم قال ثلاثا لان تقطاع النفس فثلاث والافلا يقع الا واحدة * أنت طالق فذيل له بعد ما سكت كم قال ثلاث وقع قال الصدر يحتمل أن يكون هذا على قول الامام فان موقع الواحدة لو أوقع ثلاثا بعد زمان صح * وكذا لو قال دامت بك طلاق وسكت ثم قال ودو طلاق وسه طلاق يقع الثلاث * ولو قال لها تريك طلاق وسكت ثم قال ودو يقع الثلاث * ولو قال ودو بلا ووان نوى العطف فثلاث والافواحدة * قال لها أنت طالق واحدة فقالت هزار فقال هزاران نوى شيأ فغلي مانوى والافلاشي * قال لها تريك طلاق اكر جيزي من بكسي يدهي ودو وسه يقع الثلاث عند وجود الشرط وقال القراء يقع واحدة * أنت طالق عشرة ان دخلت الدار يقع الثلاث اذا وجد الشرط * ولو قال أنت طالق اذا دخلت الدار عشرة الا تطلق

اقرارها ومتى لم يصح اقرارها باستيفاء المهر في هذا الوجه يستوفي أصحاب ديون الصحة ديونهم فان فضل شيء ينظر الى المهر والى ميراثه عنها فيسلم له الاقل من ذلك كذا في المحيط * ولو خلع امرأته في مرضه على جعل وانقضت عدتها فأقر باستيفائه منها وليس عليه دين في الصحة ولا في المرض كان مصداقا كذا في الميسر * مريض عليه ديون الصحة غضب رجل منه عبدا في مرضه فبات العبد في يده أو أبق وقضى القاضي للمريض على الغاصب بالقيمة فأقر المريض باستيفائها من الغاصب لا يصدق الا بيمينه ولو كان الغصب في حال صحة المصوب منه ثم مرض والعبد قائم بعينه في يد الغاصب ثم أبق أو مات وقضى القاضي عليه بالقيمة ثم أقر المريض باستيفاء تلك القيمة ان كان العبد ميتا أو لم يعد من الاياق كان مصداقا بمنزلة دين وجب له في الصحة وان كان العبد قد عاد من الاياق لا يصح اقراره ولو كان الغصب والقضاء بالضمان جميعا في حال الصحة واقرار المصوب منه باستيفاء الضمان في حالة المرض صدق في ذلك كذا في المحيط * مريض باع عبدا فبعته ألف بالدين لاملاله غيره وعليه ديون كثيرة في الصحة فأقر باستيفاء الثمن ثم مات لم يصح اقراره بشي في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ويخير المشتري في دفع الثمن مرة أخرى وفي نقض البيع فان اختار دفع الثمن فهو لغرماء الصحة وقال محمد رحمه الله تعالى المريض مصدق فيما زاد من الثمن على قيمة العبد ويخير المشتري بين أن يدفع ألفا أخرى أو ينقض البيع ويبيع العبد للغرماء ولم يذكر في أبي حنيفة رحمه الله تعالى وذكره شيخنا رحمه الله تعالى قوله مع قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في التحرير شرح الجامع الكبير * رجل باع عبده في صحته من رجل وقبضه المشتري ففرض البائع عليه ديون الصحة وأقر باستيفاء ذلك حتى صح اقراره في حق غريم الصحة ثم مات من مرضه ووجد المشتري بالعبد عيبا ورده بقضاء القاضي فليس للمشتري أن يشارك غرماء الميت في سائر أموال الميت ولكن له حبس العبد الى أن يستوفي الثمن فيبيع العبد ويكون المشتري أحق بالثمن من غرماء الميت ثم اذا بيع العبد صرف ثمنه الى المشتري فان فضل شيء فالفضل لسائر غرماء الميت وان نقص الثمن عن حق المشتري فلا شيء له حتى يستوفي غرماء الميت ديونهم من سائر أموال الميت فان بقي شيء من حقوقهم أخذته المشتري ولو أن المشتري لم يحبس العبد بحقه بل دفعه الى المريض حال حياته أو الى وصيه بعد موته بقضاء القاضي بطل تقدمه ولكن لا يطل حقه في استيفاء الثمن كذا في المحيط * اذا دفع المريض الى وارثه دراهم ليقضيها غريما من غرمائه فقال الوارث قد دفعته اليه وكذبه الغريم فالوارث مصدق في براءة نفسه صدقه المريض أو كذبه ولا يصدق في ابطال حق الغريم وان كان وكله بقبض دين له على أجنبي فقال قد قبضته ودفعته اليه فهو مصدق والمطلوب برى واذا وكله ببيع متاع له ولادين عليه فباع بغيره بيمينه بشهادة الشهود ثم قال في حياته أو بعد موته قد قبضت الثمن ودفعته اليه أو ضاع فهو مصدق في ذلك وان قال بعت المتاع واستوفيت الثمن وضاع فان كان المتاع مستهلكا لم يعرف الذي اشتراه فهو مصدق كان المريض حيا أو ميتا وان كان المتاع قائما والذي اشتراه معروفا مقربا بذلك وليس على المريض دين فالوارث مصدق أيضا اذا كان المورث حيا وان كان على المريض دين لم يصدق الوارث على ذلك وان صدقه المريض فيه وان كان ميتا حين أقر الوارث بذلك لم يصح اقراره كذا في الميسر * رجل له على رجل ألف درهم دين واحد ورثته كفيلا به أو كان الدين على الوارث ورجل أجنبي كفيلا به بأمر الوارث أو بغير أمره فرض رب الدين وأقر باستيفاء الدين من أحدهما بطل اقراره فاما اذا أبر الأجنبي من غير قبض فان كان أصيلا لا يصح

واحدة حتى تدخل الدار عشرة * أنت طالق وأمسك انسان فله ولم يقل شيأ أو مات قبل ان يقول ثلاثا يقع واحدة لانه لا وقوع الا باللفظ * تريك طلاق واين أولين وآخرين است فواحدة * أنت طالق كل يوم فواحدة عند الثلاثة وان نوى الثلاث فثلاث ولو في كل يوم فثلاث * أنت طالق رأس كل شهر فثلاث * أنت طالق في رأس كل شهر أو في كل شهر فواحدة * أنت طالق مع كل تطبيقه فثلاث في ساعة الخاف * قال لها قبل الدخول اكر تو زن متى تريك طلاق ودو طلاق دست باز دشم فثلاث ولو لم يقل دست باز دشم فواحدة * وكذا لو قال فلانة

را بزني كتم ازمين بك طلاق ودو طلاق وسه طلاق فزوجها فواحدة * ولو قال بيكي ودو وسه طلاق يقع الثلاث اذا تزوج * وقوله ترايك ترايك طلاق بلا عطف بمنزلة قوله أنت طالق أنت طالق * قال لها انك سه طلاق يات كشاده كردم ان عني وصل الاخير بالاول وقع الثلاث وان لم يرد الوصل فواحدة لان قوله انك سه طلاق ليس بايقاع وقوله يات كشاده كردم ايقاع واحد رجعي * جري بينه ما خلع فاسد فسد مثل وقيل له فارقت امرأتك قال نعم فقد أقر (١٨٣) بالحرمة * خالع معها فاستل عنه فقال هي المرة الثالثة فهذا اقرار بطلان الخلع ووقوع

الثلاث واما له عليه اسبيل
* (نوع آخر) * قال لها
حين طلبت الطلاق أبرأني
عن كل حق لك عني حتى
أطلقك فقالت أبرأتك من
كل حق للنساء على الرجال
فطلقها في فورده وهي مدخولة
يقع البائن * قالت طلقني
عني ان أهب مهرى من
ولدي ففعل فأبى الهبة ووقع
رجعي ولا نفي عليها * قال
لها ان طاعتك تطليقة واحدة
فهى بآنة أو ثلاث فطلقها
واحدة فهي رجعية لان
الوصف لا يسبق الموصوف
* اذا جعل الرجعي بائناني
العدة صح خلافا لمحمد رحمه الله
والعدة من يوم ايقاع الرجعي
ولو جعلها ثلاثا فكذلك
وعندهما لا يصير ثلاثا * قال
لها ان دخلت الدار فكذلك
قبل دخولها الدار قال جعلته
بائنا أو ثلاثا لا يصح لعدم
وقوع الطلاق عليها * قال
لها بك طلاق دست
بازداشتم رجعي ولو قال
بك طلاق دست بازداشتم
بائن وفي فتاوى الفضلى
عكسه فجعل في الاول
داشتم بائنا وفي الثاني داشتم
رجعيا ومافي الكتاب سهو
من التلقا * أمرك يديك

وان كان كفيلا يصح من الثلث فان كان لليت مال يخرج ذلك من ثلثه فهو صحيح ولا سبيل على الكفيل
والدين على الوارث على حاله وان لم يكن لليت مال غيره يصح من ثلثه وللورثة الخيار في ثلثي الالف ان شاؤوا
أخذوه من الاصيل وان شاؤوا أخذوه من الكفيل والثلث الباقي يؤخذ من الاصيل لا غير ولو أبرأ الوارث
لا يصح كيفما كان ولو أقر أنه قبض من أجنبي تطوع به عن الوارث أو تحوّل له أجنبي منه أو وكل رجلا
ببيع عبده فباعه من ابن الأمر ثم مرض الأمر فأقر بقبض الثمن من ابنه أو أقر الوكيل بقبضه ودفعه
الى الموكل لم يصدق فان كان المريض هو الوكيل والأمر صحيح فهو صدق وان جحد الأمر فان كان
المشتري وارثا له ما ودها أمر يضأن لا يصدق الوكيل وان كان الوارث الوكيل دون الأمر فان أقر أنه قبض
ودفعه الى الأمر أو هلك في يده يصدق فان أقر بقبضه فقط لا يصدق ولو أن الكفيل أحال المريض بالدين
على غيره وقبل المريض والمحتمل عليه ثم مات ان كانت الحوالة مطلقة لا يجوز وان كانت الحوالة بشروط براءة
الكفيل دون الاصيل فان كان الكفيل هو الوارث لا يصح أيضا وان كان الكفيل أجنبيا يصح من الثلث
فكان للورثة الخيار ان شاؤوا أجازوا الحوالة وان شاؤوا نقضوا فان أجازوا ان شاؤوا أخذوا الدين من المحتمل
عليه وان شاؤوا أخذوا من الاصيل الوارث وان لم يجب يزوا فان كان لليت مال يخرج ذلك من الثلث فكذلك
وان لم يكن لليت مال غير الالف فهو صحيح في ثلثه وللورثة الخيار ان شاؤوا أخذوا المحتمل عليه بالثلث
والكفيل بالثلثين وان شاؤوا أخذوا كل الدين من الوارث ولو أن المريض لم يقرب بالاستيفاء ولم يبرأ الكفيل
ولم يحل ولكن أقر بألف درهم أو مائة دينار أو جارية في يده انه أوديعه أو غصب للكفيل والذي أقر به قائم
بعينه ولا يدري ما فعل فأقراره باطل فان لم تعلم بعينه احتج مات مجبه لا يجب الضمان عليه فيصير قصاصا
بالدين وان كان قائما كان للكفيل أن يأخذ ذلك ويبيعها فيتوصل الى القضاء الدين الذي يحصل بالبراءة
للوارث من غير حاجة الى قضاء الدين بعين من أعيان ماله وكذا ان أقر بهذا كله للاصيل كذا في التحرير
شرح الجاهع الكبير * رجل كاتب عبده في مرضه وليس له مال غيره ثم أقر باستيفاء بدل الكتابة جاز من
الثالث ويسمى المكاتب في ثلثي قيمته كذا في فتاوى قاضخان * ولو لم يقرب باستيفاء بدل الكتابة ولكنه أقر
بالالف في يده أو مائة دينار أو جارية انه أوديعه - له هذا المكاتب أو دفعها اياه بعد بدل الكتابة ثم مات فانه يجوز
أقراره بقدر الثلث كذا في المحيط * رجل أودع أباه ألف درهم بعناية الشهم وفي مرض موت الاب أو صحت
فلما حضره الموت أقر أنه استلمه كذا فاما ان يقر أنه استلمك الوديعه وثبت على ذلك حتى مات فحينئذ صارت
الوديعه دين لا ابن في ماله ولا يكون هذا اقرارا المريض لوارثه واما أن يجحد الوديعه -ة أو يقر أنه استلمه كهاثم
قال ضاعت الوديعه متى أو ردتها على صاحبها فحينئذ لا يلتفت الى قوله ويجب عليه الضمان وان حلف واما
أن يقول ضاعت الوديعه مني أو ردتها فلما طواب باليمين أقر بالاستهلاك أو نكل عن اليمين فحينئذ يبطل
عنه الضمان ولا يؤخذ من تركته هكذا في التحرير شرح الجاهع الكبير للحصري * قال محمد رحمه الله تعالى
رجل له ثلاثة بنين وفي يده دار فخرها الموت فقال اشترت هذه الدار من ابني هذا ومن هذا الاجنبي بألف
درهم وقبضتم منهم ما لم أدفع اليهم اشيا من الثمن وصدقاها على ما أقر من الشركة ثم مات والد ارشفيع والابن
الاخر ان يسكران جميع ذلك فهذا الاقرار باطل واذا بطل الاقرار قسمت الدارين البنين أثلاثا لكل ابن
الثلث فان حضر الشفيع أخذ الثلث الذي في يد الابن المقر له بثلث الثمن ويقسم ثلث الثمن بين الابن المقر له

لتطلي نفسه او اكي تطلي أو حتى تطلي فطلقت نفسها فهو بائن * ولو قال أمر يدست تو ثم ادم بك طلاق فرجعي كما لو قال وبين
أمرك يديك في تطليقة * وفي شرح الطحاوي قال لها بك طلاق دست بازداشتم ترافهو بائن ولو قال بك طلاق ترادست بازداشتم فرجعي
* نكحها على طلاق وضررها وقع الرجعي على ضررها وعن الامام الثاني طلقها واحدا ثم قال جعلتها بائنا رأس الشهر ان لم يرجعها فهو بائن
رأس الشهر وان راجعها قبله لا ولو قال جعلتها رأس الشهر ثلاثا أو المثلثة بمجالها فثلاث عند رأس الشهر ولا يشبه به جعل الواحد ثلاثا

نوى الحالية وما تدخلى
نكاحه يتناولهما وان نوى
الحالية للاستفادة فالظاهر
يتناولهما * هرزنى كه ورا باشد
فكالاول وهو أظهر - رنى
تناول الاستفادة وكذا
بود باشد و باشدنا كيد بود
والفتوى على ان بود لا تجعل
فاصل حتى لو ألحق به
الاستثناء صح وانصرف الى
الاول كفى قوله أنت حر
وعتيق ان شاء الله تعالى * قال
لها أنت طالق ان لم اجامعك
فى حيضك فادعى بعد حيضها
وطهرها انه جامعها فى الحيض
وأبكرت فالقول قوله
وحاصله ان التعويل على
صريح الشرط وكذا فى الایلاء
لو قال فى المدة جامعته اصدق
وبعد مضيه الا وان كان
الشرط مصرح بان لم
أقربك اربعة أشهر فانت
طالق فلما انقضت الاربعة
قال كنت قسربتها فى المدة
فالقول له فاذا اختلفا فى
وجود الشرط فالقول للزوج
الا فى شرط يعلم من جهتها
* (نوع آخر فى التوكيل
وكتابه) * قال لا آخر
لا أنهم ائ عن طلاق امرأى
لا يكون وكيلاه بخلاف
ما لو قال لعبد لا أنهم ائ عن

قالت له كار كنتم روادشتي قال داشتم فقال طلقت نفسي لا يقع والقول له وكذا قال لا تخلى اليك حاجة
 القضاة فقال ذلك الطلاقها ان لا يصدقه * قالت له من وكيل تو هشم فقال نعم فقال طلقت نفسي ثلاثا فقال الزوج
 ان نوي بالتوكيل الطلاق لا العدد فواحدة رجعية وان نوى المفارقة لا العدد فاثنتي وعسدا الامام
 الثاني لا يقع شيء كالوكيل بالواحدة طلق ثلاثا * قال لها اتردين ان اخاصك من زوجك فقال نعم فخلعهامه بمهرها ونفقة عدها فقال

لأرضي بهذا الصنع ولم أرد هذا النوع من الخلاص فالقول لها * قال لغيره طلق امرأتك فقال الغير الحكم اليك فقال ان كان الحكم والامر الى طلقها لا تطلق * وكله بالطلاق فطلقها في حال السكران كان التوكيل على طلاق بقال لا يقع أو كان التوكيل في حال الصحو والابقاع في حال السكر لا يقع وان كان في حال السكر وقع واذا كان بلا مال يقع مطلقا لان الرأي لا بد منه لتقدير البذل * طلقها بين يدي أخي أو بحضرة الشهود فطلقها بلا حضورهما وقع (١٨٤) وذكر الحضور مشورة * وقعت الخصامة بينهما فاقبالا لرجل أمرنا ببدلك تصلح بيننا

فان جرى ذكر الطلاق له ان يطلقها والا لا * أولياء المرأة طلبوا منه الطلاق فقال لا يها ما اذا تريدني افعل ما تريد وخرج الزوج فطلقها أبوها لم تطلق ان لم يرد الزوج التفويض والقول في ذلك قوله * انطلقني الى فلان حتى يطلقك صار فلان وكيلان لم يعلم وفي الزيادات لا يصير وكيل قبل العلم واذا صار وكيل فلا فاذانها عن الانطلاق لا يصير عزولا قبل العلم بالتمهي * قال لغيره خواهي كه زنت راطلاق درهم فقال خواهم فقال دادمش ان قال دادمش طلاق يقع واحدة ورجعية وان قال دادمش سه طلاق لا يقع أصلا قياسا على ما لو كاه بتطليقة فطلقها ثلاثا لا يقع شيء عنده الامام * وكأها بطلاقها لا يملك عزلها * قال لها اذا جاءك كلتي هذا فانت كذا فوصل الكتاب الى أبيها فزقه ولم يدفعه اليها ان كان هو المتصرف في كل أمورها فوصله الى أبيها في بلدها كوصله اليها وان دفع اليها ممزقا ان كان يمكن فهمه دقرا منه وقوع الطلاق والا لا * الكتابة من الصحيح والاخر من

لا ينقض القضاء الى الاجنبي وان صارت الديون مستوية في القوة كذا في المحيط * رجل كاتب عبد الله على ألف درهم في صحته وأقرضه رجل أجني ألفا في صحته ثم مرض المكاتب فأقرضه المولى ألفا بعينه الشهود فسرق منه وفي يده ألف درهم فقضاه المولى من القرض ثم مات المولى أحق به وان لم يترك مالا آخر كذا في التحرير يشرح الجامع الكبير للحصري * مكاتب له على مولاه دين في حالة الصحة فأقرض في مرضه أنه قد استوفى ماله على مولاه وعليه دين في حالة الصحة فأقرض في مرضه ثم مات ولم يدع مالا لم يصدق على ذلك كذا في المحيط * مكاتب مريض أقرضه لاجنبي بالف ثم مات وترك ألفا وعليه الكتابة فلاجنبي أولى من الكتابة كذا في محيط السرخسي * ولو أقرض في مرضه للمولى بالف قرض وأقرض لاجنبي بمثل ذلك أو بدأ بالاجنبي ثم مات وترك ألفي درهم بدئ بدين الاجنبي ثم يأخذ المولى الالف الاخر من الكتابة وعقبت المكاتب في آخر جزء من أجزاء حياته وبطل الالف الذي للمولى بجهة الدين وان ترك فضلا على ألفي درهم أخذ المولى من الالف الذي أقرضه به ان لم يكن وارثا بان كان للمكاتب عصبه وان كان المولى وارثا بطل الاقرار له والفضل بين المولى وصاحب القرض ان كان له وان لم يكن فهو للمولى بالعصبة كذا في التحرير يشرح الجامع الكبير للحصري * ولو كان في يد المكاتب حين مرض مائة دينار فأقرضه بانها مائة عنده للمولى ثم أقرض لاجنبي بدين ألف درهم ثم مات وترك ألف درهم والمائة الدينار التي أقرضه المولى فانه يبدأ بدين الاجنبي فيه صرف الالف اليه والذناير تباع فيقضى من ذلك أو لا بد للكتابة فان فضل شيء كان الفضل للمولى بحكم الاقرار الا أن يكون المولى من ورثة المكاتب حينئذ يكون الفضل ميراثا كذا في المحيط * ولو كاتب عبده على ألف درهم وأقرضه المولى ألفا في صحته ثم مات المكاتب وترك ألفا وأولاده أحرار من امر آخر يقضى للمولى بالالف من الكتابة ويقضى بعقده ويلحق ولاء الاولاد به فان قال المولى أجعل الالف من القرض أو من القرض والمكاتب لم يلتفت الى ذلك وان ترك أكثر من الالف أخذ المولى ألفا من بدل الكتابة وبأخذ الفضل عن الدين الذي أقرضه فان فضل من دينه شيء يصرف الى اولاده الا حرا كذا في التحرير يشرح الجامع الكبير للحصري * كاتب على ألف وله ابنان حران وأقرضاهما بدين ألف وللولى بدين ألف ومات عن ألفين أخذهما المولى وان ترك أقل من الالفين بدئ بدين الابن كذا في محيط السرخسي * اذا أقرض المريض في مرضه الذي مات فيه بألف درهم بعينه أنه لقطعة عندي ثم مات ولا مال له غير ذلك فان صدقته الورثة فيما قال فانه لا يصير ميراثا بينهم ويتصدقون به وان كذبه الورثة فان على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يصح اقراره بقدر الثلث ويتصدق به ولا يصح اقراره في حق الثلثين فيكون ثلثا ألفا ميراثا بين الورثة وقال محمد رحمه الله تعالى لا يصح اقرار المريض أصلا ويكون الكل ميراثا بينهم كذا في المحيط * وان مات وترك ثلاثة بنين وله على أحدهم ألف درهم فأقرض في مرضه بقبضه وصدق له الابن الغريم وأخ وكذبه الثالث برى الابن الغريم من ثلثيه ثلثه وثلث المصدق وغرم ثلث المنكر وان ترك الميت ألفا آخر واقتسموا بينهم أثلاثا الثلث للكذب وبقي ثلثان للمصدق والغريم فيأخذ الابن الغريم ثلثا بحكم دينه وبقي ثلث آخر فيقسم بينهم نصفين ولو أقرض في مرضه أنه باع عبده بمثل القيمة في صحته من ابنه فلان وقبض عنه وأفققه في حاجته وسلم العبد اليه ثم أودعه اليه ثم مات وصدق له الابن المقر له وأخ وكذبه الثالث بطل في ثلث المكذب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وصح في ثلثيه وخير فان أمضى أخذ ثلثيه ورجع بثلث الثمن في نصيب نفسه ونصيب المصدق من

على ثلاثة أو جهة على وجه الرسالة مصدره معنونا ثبت ذلك باقراره أو بالبينة فكان خطابات وان قال لم أتوبه الطلاق تركه يصدق قضاء ودنيته وفي المنتقى انه بدين * ولو كتب على شيء يستعين عليه امرأته أو عبده كذا ان نوى صح والا لا ولو كتب على الهواء أو الماء لم يقع شيء وان نوى وان كتب امرأته طالق فهي طالق بعث اليها أولا وان كان المكتوب اذا وصل اليك فانت كذا لم يصل لا تطلق وان ندم ومحامس الكتاب ذكر الطلاق وترك ما سوا وبعث الكتاب اليها فهي طالق اذا وصل ومحواه الطلاق كرجوعه عن التعليق وانما يقع

اذ ابقي ما يسمى كتابه أو رسالة فإن لم يبق هذا القدر لا يقع وان محال الخطوط كلها وبعث اليها البيضاء لا تطلق لان ما وصل ليس بكتاب * ولو
 جحد الزوج الكتاب وأقامت البينة عليه انه كتبه بيده فرق بينهما في القضاء * أسكره بالضرب والحبس على ان يكتب طلاق امرأته
 فكتب فلانة بنت فلان طالق لا يقع لان الكتاب كالخطاب باعتبار الحاجة ولا حاجة هنا وأوسع من هذا ما ذكره المظالم اذا شهد عند
 استخلاف الظالم بالطلاق الثلاث انه يحلف كاذبا يصدق في الحرية والطلاق جميعا وهذا صحيح (١٨٥) بيان وجه القول الصحيح رواية عن
 السلف * قال شمس الأئمة

قال لعبد هو حر أو قال لها
 أنت طالق وعني به الاخبار
 كذبا لا يقع * كتب اليها
 حوائجها أولا ثم كتب في
 آخره اذا أتاك كذا هذا
 فانت طالق يقع اذا جاءها
 الكتاب ولو كتب في وسطه
 الطلاق وكتب قبله وبعده
 الحوائج ثم محال الطلاق وترك
 ما قبله وقع لان المحو كالرجوع
 وبقاء العنوان بقاء الكتاب
 فان محام قبله أو أكثره وترك
 ذكر الطلاق لا يقع لانه لم

التركة وان فسخ صار العبد بينهما أثلاثا ورجع المقر له بكل الثمن في نصيبه ونصيب المصدق من العبد ومن
 مال آخر ان كان لبيت مال آخر وعندهما لا ينقض البيع ولكنه يدفع ثلث الثمن كذا في الكافي * وان كان
 في البيع محاباة بان كانت قيمة العبد ألفين وقد أقر المريض أنه باع هذا العبد في صحته من ابنه هذا بألف درهم
 وباقى المسئلة بمحابة فاعلى قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى هذا والاول سواء فاما على قولهم فالحاباة
 وصية ولا وصية للوارث الا باجازه باقي الوثية واذ لم توجد الا اجازة من المكذب لا يسلم لابن المشتري العبد
 المشتري بالثمن الذي تصاد فاعلى الشراء به فيكون له الخيار ان شاء فسخ العقد وان شاء أمضى فان اختار
 الأمضاء بلغ الثمن الى تمام القيمة في نصيب المكذب رد الوصية في حقه فيغرم المشتري ثلث الألفين للمكذب
 نصف ذلك حصه من المحاباة ونصف ذلك حصه من الثمن ثم يرجع المشتري بنصف ما غرم وذلك ثلث الألف
 في نصيبه ونصيب المصدق من الألف المتروكة وان فسخ العقد ورد العبد صار العبد ميراثا بين البنين الثلاثة
 أثلاثا ويرجع الابن المشتري بجميع الثمن في نصيبه ونصيب المصدق فان قال المشتري أنا أنقض البيع
 في حصه المكذب خاصة كان له ذلك واذ فسخ البيع في نصيب المكذب رجع بثلث الثمن في نصيبه ونصيب
 الابن المصدق كذا في المحيط

(الباب السابع في اقرار الوارث بعدم موت المورث)

رجل مات وترك ألف درهم وابتاع فقال الابن في كلام موصول لهذا على أي ألف درهم ولهذا ألف درهم
 فالألف بينهما نصفين ولو أقر للاول وسكت ثم أقر للثاني فالاول أحق بالألف فاذا دفع الألف الى الاول
 بقضاء لم يضمن للثاني شيئا وان دفعه باغير قضاء ضمن خمسة للثاني ولو قال في كلام موصول هذا الألف
 وديعة لهذا ولهذا الآخر على أي ألف درهم دين كان صاحب الوديعة أحق بالألف ولو قال لفلان على
 أي ألف درهم وهذا الألف وديعة لفلان تحاصف فيه كذا في المبسوط * لو قال له رجل هذا الألف الذي
 تركه الميت وديعة لي وقال الآخر على أي ألف درهم دين فقال الوارث صدقتما قال أبو حنيفة رحمه
 الله تعالى يصح الاقراران جميعا ويكون الألف بينهما نصفين وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى بان
 الألف كله لصاحب الوديعة ولا يصح الاقرار للثاني كذا في المحيط * لو قال لفلان على أي ألف درهم ودفعه
 اليه بقضاء ثم أقر بآب آخر على أي ألف درهم دين كان صاحب الوديعة أحق بالألف ولو دفع ألفا بغير
 قضاء يضمن للثاني خمسة ولو قال لفلان على أي ألف لابل لفلان فدفع الى الاول بقضاء لم يضمن للثاني
 شيئا وبغير قضاء ضمن للثاني مثله كذا في محيط السرخسي * اذا مات وترك ابنين وألفين فأخذ كل واحد
 منهما ألفا ثم ادعى رجل على أيهما ألف درهم وادعى أيضا آخر ألف درهم فأقر جميعا لأحدهما وأقر
 أحدهما للآخر وحده وكان الاقراران معا فان الذي اتفق عليه يأخذ من كل واحد منهما خمسة وأخذ
 الآخر من الذي أقر له ما بقي بيده وهو خمسة ولو لم يقبض منهما شيئا حتى غاب الذي أقر له جميعا وجاء الذي
 أقر له الواحد فقدمه الى الحاكم فقال لي على الميت ألف درهم وقد أقر به هذا الوارث لي فصدق له الابن
 وأخبر القاضي بما أقر به لغيره فان القاضي يقضى عليه بالألف كله فان جاء الآخر وقدم أخاه قضى له عليه
 بالألف الذي في يديه كله ولا يرجع واحد من الأخوين على أخيه شيء وكذلك لو كان الذي أقر له جميعا
 قدم الذي أقر له وحده قضى له عليه بالألف الذي في يديه فان جاء الآخر وقدم أخاه قضى له عليه بالألف

رجل مات وترك ألف درهم وابتاع فقال الابن في كلام موصول لهذا على أي ألف درهم ولهذا ألف درهم
 فالألف بينهما نصفين ولو أقر للاول وسكت ثم أقر للثاني فالاول أحق بالألف فاذا دفع الألف الى الاول
 بقضاء لم يضمن للثاني شيئا وان دفعه باغير قضاء ضمن خمسة للثاني ولو قال في كلام موصول هذا الألف
 وديعة لهذا ولهذا الآخر على أي ألف درهم دين كان صاحب الوديعة أحق بالألف ولو قال لفلان على
 أي ألف درهم وهذا الألف وديعة لفلان تحاصف فيه كذا في المبسوط * لو قال له رجل هذا الألف الذي
 تركه الميت وديعة لي وقال الآخر على أي ألف درهم دين فقال الوارث صدقتما قال أبو حنيفة رحمه
 الله تعالى يصح الاقراران جميعا ويكون الألف بينهما نصفين وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى بان
 الألف كله لصاحب الوديعة ولا يصح الاقرار للثاني كذا في المحيط * لو قال لفلان على أي ألف درهم ودفعه
 اليه بقضاء ثم أقر بآب آخر على أي ألف درهم دين كان صاحب الوديعة أحق بالألف ولو دفع ألفا بغير
 قضاء يضمن للثاني خمسة ولو قال لفلان على أي ألف لابل لفلان فدفع الى الاول بقضاء لم يضمن للثاني
 شيئا وبغير قضاء ضمن للثاني مثله كذا في محيط السرخسي * اذا مات وترك ابنين وألفين فأخذ كل واحد
 منهما ألفا ثم ادعى رجل على أيهما ألف درهم وادعى أيضا آخر ألف درهم فأقر جميعا لأحدهما وأقر
 أحدهما للآخر وحده وكان الاقراران معا فان الذي اتفق عليه يأخذ من كل واحد منهما خمسة وأخذ
 الآخر من الذي أقر له ما بقي بيده وهو خمسة ولو لم يقبض منهما شيئا حتى غاب الذي أقر له جميعا وجاء الذي
 أقر له الواحد فقدمه الى الحاكم فقال لي على الميت ألف درهم وقد أقر به هذا الوارث لي فصدق له الابن
 وأخبر القاضي بما أقر به لغيره فان القاضي يقضى عليه بالألف كله فان جاء الآخر وقدم أخاه قضى له عليه
 بالألف الذي في يديه كله ولا يرجع واحد من الأخوين على أخيه شيء وكذلك لو كان الذي أقر له جميعا
 قدم الذي أقر له وحده قضى له عليه بالألف الذي في يديه فان جاء الآخر وقدم أخاه قضى له عليه بالألف

غير موصول وقع
 * (مسائل المجازاة) *
 قالت له أي قرطبان فقال
 الزوج اكرم من قرطبان فانت
 كذا اختلف فيه نصير بن يحيى
 ومحمد بن سلام قال اح انه على

(٣٤ - فتاوى رابع) المجازاة فيقع وقال الآخر انه على الشرط وقال الامام محمد بن الفضل ان نوى المجازاة يقع وان نوى التعليق لا وقال
 آخر ان في حالة الغضب فعلى المجازاة فيقع في الحال وعليه الفتوى وكذا لو قال اكرس ربنا يزررني اذا مدت سه طلاق يقع ان لم ينو التعليق
 * قالت أي دوزخي فقال اكر بن دوزخيم لو طلاق ونوى التعليق لا يقع لان المسلم لا يكون جهنميا لانه جنتي لقوله تعالى وجنة عرضها
 كعرض السماء والارض اعدت للذين آمنوا بالله ورسوله اكتفى بنفس الايمان وفيه حكاية الرشيد مع امرأته ولما انقرض في عقيدة أهل السنة

ان المسلم وان ذا كبيرة لا يخلد في النار وعاقبته الجنة يصدق ان المؤمن ليس بجحيمى * قال لها ان احببتى فانت طالق وان شئتى فانت طالق
فلم تنته طلقت وقال ابن سلة يقع طاقتان وقولها يا جارية يا بله يا جاهل ليس بشتم لكنه جناية له ان يضرهم واللعن شتم ولو نوى التعليق فيما
ذكرنا من المسائل فلا بد من تحقيقه فالقرطبان من يكون عالما راضيا بفجورها وقيل هو العالم الراضى بفجور محارمه وقيل من يبعث اليها
التليد أو يحلها مع الغلام البالغ وعن (١٨٦) الامام ان المسلم لا يكون سفلة وعليه الفتوى وقيل يكون وهو الحجام والحائك

وجاء في تفسير قوله تعالى
واتعك الارذلون انه الحائك
قال خلف بن ايوب هو الذى
يرفع الزلة من الدعوة في
موضع لم يعتادوها وفي بلاد
تركستان والدشت وفرغانة
لا بأس به والمروءة لا غاية
لها والحرص لا نهاية له قال
عليه الصلاة والسلام شر
الطعام طعام الوليمة يدعى
اليه الاغنياء ويزاد عنه
الفقراء فلو كانت زلة العالم زلة
العالم واكتفى الفقير الحاضر
بالراحة والرؤية من بعيد
لا يبعد ان يكون الحائك من
السفلة وعن الامام رحمه
الله انه من لا يبالي ما قال وما
قيل له من الذم والشتم وعن
محمد الذى يلعب بالحمام
ويقاهر وقيل هو الطفيلي
وقيل هو الذى يختلف الى
باب القاضى وقيل هو الذى
يطعم اهله خبر الشعير ولحم
البقر في موضع لم يعتادوا مع
الامكان والكرخ الذى
يستترأ به ويخجل عنه وهو
ضعيف في رأيه وقيل الذى
له امرأة عفيفة أراد ان
يتزوج عليها أخرى وابكره
ربى الذى لحيتته طويلة
جاوزت الحد حتى صارت
عاراله قال القائل

الذى في يده ولا يرجع واحد من الاخوين على صاحبه بشئ وكذلك لو كان الميراث ذنابا أو شيئا مما
يكال أو يوزن والدين مثله كذا في السماوى * رجل مات وترك عشرين قيمة كل واحد منهما ألف درهم وترك
ابن فاقده سماوا أخذ كل واحد منهما مائة ثم أقرا جميعا أن أباهما أعتق أحد العبدين بعينه وهو الذى في يد
الأصغر منهما في محنته وأقرا الأكبر أن أباه أعتق العبد الذى في يده في محنته وجميع ذلك منهما ما فهم احران
وضمن الاكبر للاصغر نصف قيمة العبد الذى في يده وكذلك الاقرار بالوديعة في العبدين بأن أقرا باحدهما
بعينه أنه وديعة فلان وأقرا الآخر بما في يده أنه وديعة لفلان فهذا الاقرار بالعق سواء ولو كانت التركة
ألفي درهم فاقسمها وأخذ كل واحد منهما ألفا ثم أقرا أحدهما رجلين بدين خمسمائة على أبيه وقضى
القاضى بها عليه ثم أقرا جميعا ان على أبيهما رجل آخر ألف درهم دين فانه يقضى به عليهما ثلاثا ولو كان
الاول أقرا بالف ودفعه بقضاء قاض ثم أقرا جميعا بالالف الثاني قضى بالالف كله مما في يد الحاحد والمقر الاول
لا يصير ضامنا شيئا ولو كانا أقرا أو لرجل بدين مائة درهم ثم أقرا أحدهما لا خريد مائة درهم فالمائة الاولى
عليه مانصين فان أخذنا المنفق عليه مائة من أحدهما رجوع على أخيه بنصفها ولو بدأ أحدهما فآقر لرجل
بمائة درهم ثم أقرا بعد ذلك لاخر بمائة درهم فالاول يأخذ من المقر مائة درهم مما في يده والمائة التى هي حق
المنفق عليه في مالهما على تسعة عشر سهما فان أخذ المائة من أحدهما رجوع على صاحبه بمحنته منها
وكذلك لو كان الاقرار من جميعا مع الف المائة التى أقرا بها أحدهما عليه في نصيبه خاصة والمائة الاخرى
عليهما على تسعة عشر سهما كذا في المبسوط * ترك ثلاثة بنين وثلاثة آلاف درهم فاقسموها فادعى أجنبي
على أبيهم بثلاثة آلاف درهم فصدقه الاكبر فيهما والاوسط في الالفين والاصغر في الالف يأخذ منهم ألفا ثلاثا
وألفا من الاوسط والاكبر نصفين ومن الاكبر ما بقي في يده عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله
تعالى يأخذ من الاكبر ألفه ومن الاوسط ألفه ومن الاصغر ثلث ألفه هذا اذ القيم جميعا وأما اذ القيم
متفرقين فان لقي الاصغر وحده أولا يأخذ منه الالف وان لقي الاوسط بعده يأخذ منه الالف التى في يده
وكذلك لواقى الاكبر بعده يأخذ منه ما في يده كله ولم يذكر في الكتاب أن الاوسط والاصغر هل يرجعان على
المقر له بشئ قالوا يجب أن يرجع الاصغر بثلثي الالف على المقر له باتفاقهما فأما الاوسط فلا يرجع بشئ عند
محمد رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يرجع عليه بسدس الالف هذا اذ لقي الاصغر أولا فان
لقي الاكبرا أولا يأخذ ألفه ومن الاوسط بعده يأخذ ألفه ومن الاصغر ثلث ما في يده اذا كان مقرابا أخويه
أقرا بالزيادة على الالف فان جحد الاصغر اقرارهما له بالزيادة لم يأخذ منه شيئا ثم لا يرجع على الاصغر
بشئ وكذلك الاوسط عند محمد رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يرجع بزيادة سدس الالف
ويرجع الاصغر على الغريم بسدس الالف فان لقي الاوسط أولا يأخذ ألفه فان لقي الاصغر بعده فكذلك
أراد به اذا جحد الاصغر اقرارهما فان لقي الاكبر بعده يأخذ ألفه كذا في محيط السرخسى * رجل مات
وترك ابنين لا وارث له غيرهما وترك ألف درهم على رجل فقال الغريم قد قبض الميت مني خمسمائة حال
حياته وصدقه أحد الابنين في ذلك وكذبه الاخر فان للكذب أن يأخذ من الغريم الخمسمائة الباقية
وليس للصدق أن يأخذ من الغريم شيئا ولو ادعى الغريم أن الميت قد قبض منه جميع الالف فصدقه أحد
الابنين في ذلك وكذبه الابن الاخر فلا يكذب أن يأخذ من الغريم خمسمائة وليس للصدق أن يرجع على

هاؤفة يحملها مائق * مقلوب هارون بن الاثق الهلوة للحمية الطويلة والمائتي الاجق ومقلوب هارون نوره
ورعنا ريش من فيه نوع حاققة مع البله وبى حيث من لا يمنع امرأته عن كشف الوجه من غير الحرم وباخوان مرقد قال الامام الاورجندى
المسلم لا يكون كذلك وتكلموا في الكوثر والاصح ان لحية خفيفة فهو كوسج وفي عرفنا الكوسج من لحية على الذقن لان الحدين أو على
الذقن والحدين انهما متفرقة غير متصلة وان كان شعور الحدين متصلة بشعور الذقن فهو خفيف الحية وليس بكوسج واليامن هو الذى

لا يمتد إلى الخير ولا يميل إلى الرشد * قالت لا طاعة لي بالكون معك جاعة فقال ان كنت معي جاعة يوماني منزلي فكذلك ان لم تكن جاعة من غير صوم لا يقع ان قصد التعليق * قالت انك تغيب عني وتخافني بلا نفقة فغضب الزوج فقالت انه ليس بكلام عظيم لغضب فقال ان لم يكن عظيما فكذلك انوى التعليق ان كان رفيع القدر حتى كانت الشكاية اهانة لا يقع وان كان دون ذلك يقع * قال لها ان اغضبتك فانت كذا فضر بصبياها ان كان في موضع يحتاج الى التأديب لا يقع والايق * قال لها ان لم (١٨٧) أقل لك عند اخيك كل قبب في الدنيا

فانت كذا يقول لها عند اخي ائلاثة أنواع من القبح فيبرغم يقول انه كان للبر لا بان الواقع ومثله ما يحكي انه فقد للرشيد درة فاتهم بها حظيته وقال ان لم تصدقيني فكذا فعرض على الامام الثاني فقال اذا سألت الخليفة

الغريم بشي وللغريم أن يحلف المكذب بالله ما تعلم أن بالك قبض مني جميع الاف فان حلف الجاحد وأخذ من الغريم خمسة مائة وترك الميت ألف درهم أخرى سوى هذه واقتسم الابن ثلث الاف بينهم ما للغريم أن يرجع على المصدق ويأخذ منه الخمسة مائة التي ورثها كذا في المحيط * اذا مات وترك انا أو ألف درهم فادعي رجلا على الميت ألف درهم فصدقه الابن ودفع اليه بقضاء أو بغير قضاء ثم ادعي رجلا آخر على الميت ديناً ألف درهم وكذبه الابن وصدقه الغريم الاول وانكر الثاني دين الغريم الاول لم ياتفت الى انكاره ويقسمه ان الاف نصفين وكذلك لو أقر الغريم الثاني لغريم ثالث فان الغريم الثالث يأخذ نصف ما في يده كذا في الحاوي

(الباب الثامن في الاختلاف الواقع بين المقر والمقر له)

رجل قال لا أخأخذ منك ألفاً وديعة وألفاً غصبا فضاغت الوديعة وهذه الاف غصب وقال المقر له لا بل هلك الغصب وبقيت الوديعة كان القول قول المقر له يأخذ هذه الدراهم ويغرم المقر ألفاً أخرى وكذا لو قال المقر له لا بل غصبتني الالفين كان الجواب كذلك ولو قال المقر أو دعيتني ألفاً وغصبت منك ألفاً فهلك الوديعة وبقي الغصب وقال المقر له لا بل هلك الغصب كان القول قول المقر يأخذ المقر الاف ولا يضمن شيئا كذا في فتاوى قاضيخان * رجل قال لا أخأخذ منك ألف درهم وديعة فهلك وقال صاحب المال لا بل أخذتها غصبا ضمن المقر له لأنه أقرب بسبب الضمان وهو الاخذ ثم ادعى ما وجب البراءة عنه وهو الاذن بالاخذ والآخر ينكر فكان القول قوله مع يمينه ووجوب الضمان على المقر بأقراره الآن ينكح الخصم عن اليمين وان قال أعطيني ألف درهم وديعة فهلك وقال صاحب المال بل أخذته غصبا لم يضمن المقر لأنه ما أقرب بسبب الضمان بل أقرب بالاعطاء وهو فعل المقر له فلا يكون سبب الضمان على المقر لأنه يدعي عليه سبب الضمان وهو الغصب فكان القول قول المنكر مع اليمين الآن ينكح المقر عن اليمين فيمنع ثبوت يمينه المال كذا في الكافي * ولو استأجر دابة من احداهما الى الحبرة والآخرى الى القادسية وهي أبعد من الحبرة فحمل عليها الى القادسية فنفت احداهما في القادسية فقال المالك نفقت التي استأجرتها الى الحبرة وعليك ضمانها وقال المستأجر لا بل نفقت التي استأجرتها الى القادسية فالقول قول المالك ويضمن المستأجر كذا في التحرير شرح الجامع الكبير للحصري * لو قال أقرضتك ألف درهم ثم أخذتها منك يجب على المقر دفعه اليه كذا في التبيين * وإذا أقر الرجل أنه اقتضى من رجل ألف درهم كانت له عليه وقبضها فقال فلان أخذت مني هذا المال ولم يكن لك على شيء ورده على فانه يجبر على أن يرد المال به إذ يحلف أنه ما كان له على شيء وكذلك لو أقر أنه قبض من فلان ألف درهم كانت وديعة له عنده وأهبة وهبها له فقال بل هي مالي قبضته مني فعليه أن يرد كذا في المبسوط * ولو قال قبضت منك ألف درهم بوكالة فلان وقد كانت لفلان عليك أو قال وهبت لفلان فأمرني بقبضها فقبضتها له ودفعتها اليه فالمقرضان هكذا في المحيط * ولو قال أسكنت بيتي فلانا هذا ثم أخرجه منه ودفعه الى وادي الساكن البيت أنه له فالقول قول صاحب البيت استحسانا وعلى الساكن البينة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى القول قول الساكن وهو القياس وعلى هذا الخلاف لو قال هذه الدابة لي أعرتها فلانا ثم قبضتها منه أو هذا الثوب لي أعترته فلانا ثم قبضته منه وإذا أقر الرجل أن فلانا خياط خاط قيصه هذا نصف درهم

عن الدرّة بانك أخذتها فقول له أنا أخذت فاذا طالبك بها فقول ما كنت أخذت انما صدقتك لتبر * قال لها ان لم تكفني اهون على من التراب فانت كذا ان اهانتها اهانة فاحشة حتى تقول الناس انها اهون من التراب عنده لا يقع * ان لم أشبعك من الجماع فانت كذا يجامعها ولا يفارقها حتى تنزل هي * قالت ان لم يكن فرجى أحسن فرجك فكذا وقال أيضا كذلك ان كانا قائمين وقت الحلف برت المرأة وحنت الزوج لان فرجها أحسن حال القيام وفرجه حال القعود وان كانا قاعدين بر

أحسن من الآخر ولم يوجد * ان لم يكن رأسى انقل من رأسك فكذا طريقه اذا ناما فافهما كان اسرع اجابة قال لا أخأخذ منك رأسك ان لم يكن ذكري اشد من الحديد فانت كذا لا تطاق لأنه لا ينقص بالاستعمال * ان لم يكن دبر فلان أوسع من دبرك فانت كذا لا تطاق لأنه لا يوقف عليه * أو سمعكافر جاطا ليقع على الاعرج وقال الامام المرغيناني يقع على رطبهما * ان لم أطأ كالدرة فهذا محمول على المبالغة في الجماع * قال في غضب اك رمن لله اي نكمت فكذا يحتمل على الاساءة في المتعارف * قال لا أخأخذ من غرض بدرم حلف انه ماشم اباه حنت لأنه شتم

الاب لانه يستلزم الشبهة ديوت حتى كان الكفر جائزاً على ازواج الانبياء لا هذا * (الثاني في الكتابات وفيه اجناس * الاول) * انت على حرام في غير حال ماذا كره الطلاق ان نوى طلاقاً فبائن وان نوى ثلاثاً فافلات وثنتين لا يصح الا في الامة وان ظاهراً فظاهر وان نوى المين أولم ينوشاً فمبين وان نوى الكذب فكذلك في ظاهر الرواية وكذا حرمتك على أولم يقل على أو أنت محرمة على أو حرام على أولم يقل على أو أنا عليك حرام أو محرمت نفسي (١٨٨) عليك ويشترط قوله عليك في تحريم نفسه لا نفسه ما حتى لو قال حرمت نفسي ولم يقل

عليك ونوى الطلاق لا يقع وكذا في البيونة بخلاف نفسها هذا عند المتقدمين والاسكاف وأبو بكر بن سعيد على انه طلاق بلائمة * وفي المحيط قالت له انت على حرام أو أنا عليك حرام فمبين وان لم ينو كما في جانبه حتى لو مكنت الزوج لزمته الكفارة * وفي الفتاوى قال لها انت على حرام والحرام عنده طلاق وقع وان لم ينو ذكر الامام ظهيرا الدين لا نقول لا تشترط النية لكن يجعل ناويا عرفا وكذا في قوله هرجه بدست راست كيرم أو بدست كرفته أم بر من حرام لا يصدق انه لم ينو وقوله هرجه بدست كيرم ففي النوازل لا يقع وان نوى وفي قوله هرجه بدست كرفته لا يقع لان العرف في كيرم لافي كرفته * ولو قال هرجه بدست كيرم ولم يقل راست وجب فتمتله بدست راست كيرم * ولو قال كل حل عاميه حرام أو هرجه مرا احلاست بر من حرام است قال في الصغرى لا بد من النية وفي المحيط نوى أو لا يمين فينصرف الى الطعام والشراب لا المرأة الابانية ومشايخ بلخ على انه تدخل امرأته بلائمة وعن محمد اذا نوى المرأة لا يخرج الطعام والشراب فيحنت أي ذلك تناول ومرا دانه حنت وانقضى حكمه لا يلزمه

وقبض منه القيص وقال الخياط هو قيصي أعرتك فالقول فيه كالقول في الاولى وكذلك الثوب سلم الى الصباغ كذا في المبسوط * وان لم يقل في مسئلة الخياط وغيره او قبضته منه لا يرد اتفاقا كذا في محيط السرخسي * ولو كان الثوب معروفاً للقر أو الدابة أو الدار فقتل أعرتة فلا ناو قبضته منه كان القول قوله كذا في المبسوط * ولو قال وضعت ثوبي في بيت فلان ثم أخذته لم يضمن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يضمن كذا في محيط السرخسي * قال الخياط هذا الثوب لفلان سلمه الى فلان فادعياه فهو للمقرله أو لا ولا يضمن للثاني شيأ عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما ضامن كذا في محيط السرخسي في باب الاقرار بمال دفع اليه فلان وهو لاخر * رجل قال لاخر أخذت منك هذا الثوب عارية وقال الاخر أخذت مني بيعة فالقول قول الاخذ وهذا اذا لم يدبسه أما اذا دبس وهلك فيضمن كذا في الخلاصة * ولو قال لاخر أخذت منك هذه الدراهم وديعة وقال الاخر أخذت مني قرضا فالقول قول المقر كذا في خزنة المفتين * ولو قال أقرضتني ألف درهم وقال الاخر غصبتني فالمقرض من لها غير أنهما ان كانت قائمة بعينها فالمقرله أن ياخذها كذا في الحاوى * اذا قال الرجل لغيره أعرتني هذه الدابة التي في يدي وقال صاحب الدابة ما أعرتك ولكنك غصبتها فان لم يكن المستعير ركبها فالقول قوله ولا ضمان وان كان المستعير قد ركبها فهو ضامن وكذلك اذا قال دفعته الى عارية أو أعطيتها عارية فلا ضمان عليه وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ان قال أخذتها عارية منك ومجدد الاخر فهو ضامن كذا في المحيط * رجل قال لاخر قد غصبتك ألف درهم ورجمت فيه عشرة آلاف درهم وقال المقرله قد أمرت بك به فالقول قول المصوب منه ولو قال لا بل غصبتني عشرة آلاف كلهم القول قول الغاصب كذا في الخلاصة * قال لغيره هذه الالف وديعة لك عندي وقال المقرله ليست بوديعة ولي عليك ألف من قرض أو ثمن بيع ثم يجد المقر الدين والوديعة وأراد المقرله أن ياخذ الوديعة قضاء عن الدين الذي يدعي لم يكن له ذلك لان اقراره بالوديعة أو لا يبطل بالرد ولو قال المقرله ليست بوديعة ولكني أقرضتكها بعينها ومجدد المقر القرض كان للمقرله أن ياخذ الالف بعينها الا أن يصدق له المقر في القرض حينئذ لا يكون للمقرله أن ياخذ الالف بعينها كذا في فتاوى قاضيخان * ولو أقر بالف قرض أو غصب وادعي ثمن أو قال ثمن عبد أو ادعي ثمن أمة لزمه كذا في الكافي * اذا قال لفلان على ألف درهم من ثمن متاع فقال فلان ما كان لي عليه قط ألف درهم من ثمن متاع لكن لي عليه ألف من قرض كان له الالف ولو قال ما كان لي عليه قط من ثمن متاع وسكت ثم ادعي الالف أنه قرض لا يصدق كذا في المحيط * واذا أقر الرجل لفلان على ألف درهم من ثمن متاع باعنيته الا أنني لم أقبضه فانه لا يصدق في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وصل أم فصل صدقه المقرله في الجهة أم كذبه وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى بانه يصدق اذا وصل صدقه المقرله في الجهة أم كذبه فاذا فصل ان كذبه المقرله في الجهة بان قال لي عليك ألف درهم من قرض فانه لا يصدق المقر في قوله لم أقبض ويلزمه المال عنده ما أو أما اذا صدقه في الجهة بان قال لي عليك ألف درهم من ثمن متاع بعته وقبضت مني والمقر يقول لم أقبض مفصولا عن اقراره كان أبو يوسف رحمه الله تعالى يقول أو لا بانه لا يصدق كمالو كذبه في الجهة ثم رجع وقال يصدق وصل أم فصل وبه قال محمد رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة * ولو قال لفلان على ألف درهم من ثمن هذا العبد وكان العبد في يدي المقر فان صدقه المقرله فيما أقر لزمه ألف درهم وان قال المقرله هذا العبد عبدي وانما بعته عبداً غيره وأخذ العبد منه

لا يلزمه الا يمين به حتى لا يحنث به ذلك ويسئوى تناول القليل والكثير بخلاف مالو حلف لا يمين هذا الطعام والواحد مما يستوفيه لا يحنث مالم يستوفيه وكذا لا يدخل اللباس بلائمة واذا دخل لا يخرج الطعام والشراب * ولو نوى الطلاق على نسائه في عيسته بنعم الله تعالى فهو طلاق وعين * ولو قال حلال ايرد بروي حرام أو حلال الله عليه حرام لاحاجة الى النية وعليه الفتوى وهو الصحيح لان العرف في حلال ايرد قائم وفي كل

موضع انعدم لفظ ايزد وخداى لا ينصرف الى الطلاق بلانية واذا وقع يقع البائن (فان قلت) اذا وقع الطلاق بلانية ينفى ان يكون كالصريح فيكون الواقع رجعيما (قلت) المتعارف به ايقاع البائن لا الرجعي بخلاف فارسية قوله سرحتك وهو به ايله كردم لانه صار صريحا في العرف على ما صرح به نجم الزاهد الخوارزمي في شرح القدوري الا يرى انه فارق الصريح في مسئلة تعدد الطلاق على المتعددة ممنه وان نوى ثلاثا فثلاث وان قال لم انزل يصدق في موضع صار متعارفا وقوله انت معي في الحرام (١٨٩) بمنزلة انت على حرام وقوله حلال المسلمين على حرام بمنزلة قوله

المسلمين على حرام بمنزلة قوله
هر چه بدست راست كير
بروى حرام قال القاضي
لا يصدق على ترك النية في
الكل الا في قوله هر چه حلال
كرده است خداى بروى
حرام وفي المواضع التي يقع
الطلاق بلفظ الحرام ان لم
يكن له امرأه ان حنث لزمه
الكفارة والنسي على انه
لا يلزمه وان كان له اكثر
من زوجة واحدة قال في
الفتاوى يقع على كل تطليقة
واحدة بخلاف الصريح
فانه لا يقع الا واحدة فيما اذا
قال امرأته طالق وله اكثر
من واحدة واجاب شيخ
الاسلام الاوزجندى انه
لا يقع الا على واحدة والميه
البان وهو الاشبه وسألتني
لهذا مزيد تفصيل قال
حلال الله عليه حرام اكر ان
زن را با تو بجام فسد مى
يستطيع اخذها منه ان
مضى من وقت الحلف يوم
ولم يتحقق اخذها ووقع
الطلاق لان مادون اليوم
ساعات لا يمكن ضبطها فجعل
اليوم كالساعة فان زمان
البر مستثنى من المين عندنا
خلافا لرفر قال لاخر
هر چه بدست راست كيرى

لا يلزمه شئ ولو قال العبد عبدك وانما بعتهك عبدك غير وقبضته ولى عليك ألف درهم منه فانه يلزمه ألف درهم
هكذا في المحيط * ولو قال لفلان على ألف درهم من ثمن هذا العبد الذى هو في يد المقر له فان أقر الطالب سلمه له
وأخذه بالمال وان قال العبد عبدك لم أبعدك انما بعتهك غير فالمال لازم له كذا في المبسوط * وان قال
العبد عبدى ما بعتهك فحكمه ان لا يلزم المقر شئ هكذا في الهداية * ولو قال العبد عبدى ما بعته منك انما بعتهك
غيره لم يكن له عليه شئ وقد ذكر في آخر هذا الكتاب أن أبا حنيفة رحمه الله تعالى قال يحلف كل واحد منهما
على دعوى صاحبه وهو قولهما كذا في المبسوط * وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضيان * واذا انحأ القابل بالمال
كذا في الهداية والكافي * وان كان العبد في يد ثالث ان صدقه المقر له وأمكنه تسليمه لزمه المال والا فلا
كذا في الخلاصة * ولو قال ابنت منه شيئا بالف درهم الا أنى لم أقبضه فالقول قوله بالاجماع كذا في الكافي
* لو أقر أنه باع عبده هذا من فلان وادعى أنه لم يقبض الثمن وحبسه كان له ذلك وكان القول قوله اذا ذكر
المقر له كذا في التبيين * رجل قال لفلان على ألف درهم عن خمر أو خنزير يلزمه المال ولا يصدق في السبب اذا
كذب المدعى في السبب وصل ذلك أم فصل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذا لو قال على ألف درهم من
القرار كذا في فتاوى قاضيان * وان صدقه الطالب في ذلك فانه لا يلزمه شئ في قولهم جميعا كذا في الذخيرة
* ولو قال لفلان على ألف درهم حرام أو رباه فلولاه لزمه ولو قال لفلان على ألف درهم زورا وباطل ان صدقه
المقر له فلا شئ عليه وان كذب لزمه كذا في التبيين * ولو قال له على ألف من ثمن متاع أو قال اقرضتني ألف
درهم ثم قال هي زبوف أو نهى رجعة أو ستوفة أو رصاص أو قال الانها زبوف أو قال لفلان على ألف درهم
زبوف من ثمن متاع وقال المقر له جيا دلزمه الجيا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وصل أم فصل وقالان
وصل صدق وان فصل لا يصدق ولو قال لفلان على ألف درهم زبوف ولم يذكر البيع والقرض قيل يصدق
اجماعا اذا وصل وقيل هو على الخلاف أيضا كذا في الكافي * واذا أقر بالمال غصبا أو ودعية وقال هي نهى رجعة
أو زبوف صدق وصل أم فصل ولو قال في الغصب والودعية الا أنها ستوفة أو رصاص فان قال موصولا صدق
وان قال مفصلا لم يصدق كذا في المبسوط * وان قال لفلان على ألف درهم من ثمن متاع أو قال اقرضتني
فلان ألف درهم أو قال أودعني أو قال غصبت ألف درهم ثم قال الا أنه ينقص كذا صدق ان وصل والا فلا
ولو كان الفصل اضرورة انقطاع النفس فهو وصل كذا في الكافي * وبه يفتى كذا في الذخيرة * رجل قال قد
قبضت من فلان ألفا ثم قال هي زبوف يقبل قوله ولو قال هي ستوفة لا يقبل وان مات المقر قبل ان يقول شيئا
فقال وارثه هي زبوف لا يصدق كذا في الظهيرية * وفي المضاربة والغصب اذا مات المقر فقال ورثته هي
زبوف لا يصدقون كذا في المحيط * وكذلك هذا في الودعية كذا في الظهيرية * أقر بقبض خمسة على
الشركة وقال هي زبوف صدق وصل أم فصل وللشريك نصفه ان شاء وان شاء اتبع المطلب بالجيا فان قال
مفصلا هي رصاص لم يصدق وللشريك نصفها جيا ولو قال موصولا يصدق ولا شئ للشريك كذا في
محيط السرخسي * وفي دعوى الزيادة اذا كان قال قبضت حق فلشريك أن يأخذ منه نصف الجيا كذا في
المحيط * ولو قال له على كرخطة من ثمن بيع أو قرض ثم قال هو ردى فالقول قوله في ذلك وصل أم فصل
وكذلك سائر الموزونات والمكيلات على هذا وكذلك لو أقر بكرخطة غصب أو دعية ثم قال هو ردى فالقول
قوله وكذلك لو أقر بطعام قد أصابه الماء وعفن فقال هذا الذى غصبت أو أودعته فالقول قوله في ذلك وكذلك

عليك حرام ان كنت فعلت هذا الامر فقال هزار بارو كان قد فعل يقع واحدة وان كان قال هزار ولم يقل بارو وقع الثلاث * أنت على حرام
ألف مرة يقع واحدة * قالت له حلال الله عليك حرام فقال نعم طلقت هذه المرأة وفي كل موضع يشترط النية ينظر المفتى الى سؤال السائل
ان قال قلت كذا هل يقع يقول نعم ان نويت وان قال كم يقع يقول واحدة ولا يتعرض لاشتراط النية لان كم عبارة عن عدد الواقع وذلك
يقضى وجود أصل الواقع وهذا حسن * حلال الله عليه حرام أو ما أخذت نفسي يميني عليه حرام ان كنت فعلت كذا وكان فعل يقع

واحدة نوى أولا مدخولة أم لا * ان ذهبت كذا حلال الله عليه حرام ثم قال كذلك الامر آخر وجد الاول ووقع الباش ثم وجد الاخر يقع الثاني ايضا كالوكان الثاني معقلا الاول * قال ان فعلت كذا هرجه بدست كيرم بروى حرام فقيل له هرزنى كه بزنى كنى قال نعم ففعل ذلك الامر ثم تزوج يقع ولوزاد الو او قال وهرزنى كه بزنى كنى لا تطلق لان الاول منجز والى الثاني معلق فلا يصح العطف عليه وكذا ان عنى الوصل وفيه تغليظ عليه لانه عطف على الباطل (١٩٠) لان الاول منجز ولا امر آله وذ كر الامام الاوزجندى انها تطلق اذا تزوجت كى

لو قال استودعنى عبدا ثم جاء به بعد مبيع فقال هو هذا قال قول قوله في ذلك كذا في المبسوط * ولو قرأ لفلان عليه عشرة أفلس من قرض أو غن مبيع ثم قال هي من الفلوس الكاسدة لم يصدق وكذلك ان وصل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يصدق في القرض اذا وصل وعليه ما قال وأما في المبيع ففي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاول لا يصدق وفي قول محمد رحمه الله تعالى يصدق اذا وصل وعليه قيمة المبيع ولو قال غصبت عشرة أفلس ثم قال هي من الفلوس الكاسدة كان مصداقا وكذلك الوديعة كذا في الحاوى * اذا أقر بقبض رأس مال السلم ثم ادعى أنه يوفى ان كان أقر بقبض الجهاد أو أقر بقبض حقه أو باستيفاء رأس المال أو باستيفاء الدراهم أو بقبض رأس المال لا يقبل قوله انها كانت زبوا وان كان أقر بقبض الدراهم فقولاه مقبول في دعوى الزيادة استحسانا كذا في الظهيرية * ومن أقر بدين مؤجل فصدقه المقر له في الدين وكذبه في التأجيل لزمه الدين حالا ويستخلف المقر له على الاجل كذا في الكافي * ولو قال لفلان على عشرة مثاقيل فضة ثم قال هي سوداء أو قال لفلان على ألف درهم ثم قال هي من ضرب كذا النوع من الدراهم أو قال من نقد بلد كذا ان قال على من غصب فانه يصدق عندهم جميعا وصل أم فصل ولو قال من قرض أو غن يبيع ان كان ماسى نقد البلد فانه يكون مصداقا عندهم جميعا فاما اذا لم يكن نقد البلد ان فصل لا يصدق عندهم جميعا وان وصل ذكرته يصدق ولم يحكم فيه خلافا من مشايخنا من قال ما ذكر في الكتاب قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلا يصدق ومنهم من قال ما ذكر في الكتاب قولهم جميعا كذا في الذخيرة * ولو قال أسأت الى عشرة دراهم في كرخ منطوقة لم أقبضها وقال رب السلم لا بل قبضتها ان قال المسلم اليه ذلك موصولا صدق قياسا واستحسانا وان فصل في الاستحسان لا يصدق ويزم المسلم فيه كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال لفلان عندي ودعة ألف درهم أو على ألف درهم قرضا ثم قال لم أقبضه منه كذا في الخلاصة * ولو قال أعطيتني ألفا أو أقرضتني ألفا أو أسلفتني ألفا ثم قال لم أقبض ان كان ذلك موصولا صدق قياسا واستحسانا وان قال ذلك مفصولا لا يصدق استحسانا ولو قال نقدتني ألفا أو قال دفعت الى ألفا أو قال لم أقبضه لا يصدق في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى يصدق اذا وصل كذا في فتاوى قاضيان * اذا قال أقرضتني ألف درهم ولم تدفعها الى وقال ذلك مفصولا لا يصدق وهو ضامن وان كان كلامه موصولا فالقول له وكذلك اذا قال أعطيتني أو أسلفتني لكن لم تدفع الى ووصل كلامه ولو قال دفعت الى ألفا أو نقدتني ألفا لم أقبله قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يصدق وهو ضامن وقال محمد رحمه الله تعالى القول قوله ولا ضمان عليه ولو قال قبضت منك ألفا وأخذت منك ألفا لكن لم تدعني حتى أذهب به لا يصدق وهو ضامن كذا في المحيط * رجل قال لفلان على مائة درهم عددا ثم قال بعد ذلك هي وزن خمسة أوستة وكان الاقرار منه بالكوفة فعليه مائة درهم وزن سبعة ولا يصدق على النقض ان الآن بين الوزن موصولا بكلامه كذا في المبسوط * ثم اذا ذكر ذلك مفصولا وكان وزن دراهم بلدهم سبعة حتى لم يصح بيانه يزمه مائة درهم بوزن سبعة باعتبار الوزن لا باعتبار العدد حتى اذا كان وزنها مائة بوزن سبعة ولكن عددا خسون يخرج عن العهدة كذا في المحيط * وان كان في البلد يتبايعون على دراهم معروفة والوزن بينهم يتعص من وزن سبعة صدق في ذلك فان ادعى وزنا دون المتعارف في تلك البلدة لم يصدق الا اذا ذكره موصولا بكلامه وان

لا يباغوكلامه كما في قوله كل امر آله فهي طالق ان فعلت كذا ولا امر آله ونوى امر آله فتزوجها يقع عليها كما لو قال كل امر آله تكون لى ذكرهما في مجموع النوازل ولو قال لا امر آله ان تزوجتك خلال الله عليه حرام وتزوجها يقع * ما أخذت بيمينى فهو على حرام ولم يكن له امر آله فهو بين الا اذا أودا التعليق فيه شذ يكون بمنزلة قوله ان تزوجت فبا أخذت بيمينى فهو عليه حرام * أنت على كتمان فلان فلا يس بشئ ذكره في المحيط * وان قال أنت على كتمان والخزير أو ما كان محرم العين فهو كقوله أنت على حرام واذا لم ينو هل يكون عينا فقد اختلفوا فيه * ولو قال حلال واحد على حرام وقال غنيت لحم الابل تطلق امر آله * قال لها بامن جنباني كه باهمه شهر يقع الطلاق بالنية * خلع امر آله ثم تزوجها ثم قال لها بعد ذلك تو بر من حرامى بدان خلع تحرم عليه * وفي فتاوى سمرقند هذه المرأة حرام على وان لم تكن حراما فهو كافر اقرار بالابلا اذا لم ينو الطلاق وفيه دليل ان الاقرار

بالحرمة بلانية ينصرف الى الابلا لانه أدنى الحرمات واختار الامام ظهير الدين في قوله هرجه حلال است حرام من كان حرام أو حلال بر من حرام من غير لفظ ايردا أو خدای انه لا يشترط النية في زمانا الغلبة العرف فيه ايضا ومشايخنا أفتوا في أنت على حرام أو الحلال عليه حرام أو حلال المسلمين عليه حرام ان الكل بائن بلانية واذا حلف بهذه اللفاظ على فعل في المستقبل ففعل وليس له امر آله عليه الكفارة وان له امر آله وقت الحلف ومات قبل الشرط أو بانث لا الى عدة ثم باشر الشرط الصحيح انا

لا تطلق امرأته المتزوجة وعليه الفتوى لان حلقه صار حلالا بالله تعالى وقت الوجود فلا ينقلب طلاقا * خالعها ثم قال حلال الله عليه حرام ان شرب الى سنة وشرب لا يقع لعدم الملك والاضافة اليه * قال ان شربت المسكر الى عشرة ايام فشراب في اليوم العاشر تطلق كما لو حلف لا يكلم عشرة ايام فكلهم في العاشر حنث * ولو حلف لا يشرب المسكر الى الجمعة فشراب في يوم الجمعة لا تطلق لان يوم الجمعة غاية له فلا يدخل * طلق الحرة واحدة ثم قال لها أنت على حرام بنوى الثنتين لا يصح ونية الثلاث تصح ويقع (١٩١) طلقتان آخران * له امرأته مطلقة

وانقضت عدتها خلعها وقال

اكرهوا بازا بمخوامهم او اورا

بزني كنم حلال الله عليه

حرام فتزوجها لا تطلق وانما

تطلق التي كانت له عند

اليمين كما لو قال امرأتى طالق

لا يقع على المعتدة ولا على

التي تزوجها * وذكر برهان

الدين خالعها ثم قال لها اكر

باو شتى كنم حلال الله

بروي حرام ثم تزوجها لا تطلق

* قالت له ترا اندرين خانه

جيزي حلال ينست فقال

الزوج مباح كوي ثم قال

لها اندرين خانه چه مي كني

ان لم ينو بالاول الايقاع لا يقع

ولا يدل كلامه الثاني

على الايقاع * قال لها ان

تزوجتك لحلال الله عليه

حرام فتزوجها تطلق قال

بعضهم والصحيح خلافه

لان تقدير كلامه اكر فلانه

راجخواهم زن از من بطلاق

وفيه يقع على القائمة لا على

المتزوجة الحادثة لانها معرفة

في موضع الشرط فلا تدخل

تحت الجزاء النكرة لتضاد

بينهما ولولم تكن في نكاحه

وقت وجود الشرط امرأه

لا يقع على فلانة ايضا لان

تقدير كلامه اكر فلانة

راجخواهم زن از من بطلاق

ولو قال كذلك له امرأه ثم تزوج فلانة طلقت القائمة لا فلانة الحادثة قال حلال الله عليه حرام وايس له امرأه وقت الحلف يكون عينا

لتعذر الصرف الى الطلاق وتحریم الحلال بين فانه اذا قال حرام است بانوسخن كفتن يكون عينا وبه أدق الامام الاوزجندی وقال الفقيه

أبو جعفر اذا تزوج امرأه يقع عليها لان تقدير كلامه كل امرأه أتزوجها فكذا وقال صاحب المنظومة اذا لم تكن له امرأه وقت الحلف بطل

الكلام ولا يكون حلفا ايضا واذا لم تكن له امرأه ونوى تعليق الطلاق بالتزوج به هذا الكلام يصح كذا اختاره شمس الاسلام الاوزجندی

كان في البلد فتود مختلفه فان كان الغالب منها نقد ابعينه ينصرف مطلق الاقرار اليه وان لم يكن البعض غالب على البعض ينصرف اقراره على أقل ذلك ولو قال بالكوفة له على مائة درهم بيض عددا ثم قال هي تنقص دانقالم يصدق ولو قال له على مائة درهم اسبهديه عددا ثم قال عنيت هذه الصغار فعليه مائة درهم وزن سبعة من الاسبهديه كذا في المبسوط

*(الباب التاسع في الاقرار باخذ الشيء من مكان) *

لو أقر أنه أخذ ثوبا من دار بينه وبين آخر فادعى الشريك نصف الثوب وأنكر المقر فالقول للمقر ولو كان مستأجرا أو مستعرا فيها كان القول قوله كذا في محيط السرخسي * رجل قال قد قبضت من بيت فلان مائة درهم ثم قال هي لي أو هي لفلان آخر فانه يرضى بالمائة لصاحب البيت ويغرم المقر مثله الذي أقر أنه له وكذا لو قال قبضت من صندوق فلان أو كيس فلان ألف درهم أو من سبط فلان ثوبا أو من قرية فلان كرحنطة أو من نخيل فلان كرترا أو من زرع فلان كرحنطة كل ذلك يكون بمنزلة اقراره بالقبض من يده كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال قبضت من أرض فلان عدلا من زطى وقال انما مررت فيها مارا فزنتها ومعى أجال من زطى فانه يقضى بالزطى لصاحب الأرض الآن يقيم البيعة أنه كان مارا فيها وكذلك اذا كان فيه طريق معروف للعامة كذا في المحيط * واذا أقر أنه أخذ سرجا كان على دابة فلان أو لحاما أو جحلا وادعى ذلك رب الدابة قضى له به وكذلك لو قال أخذت حنطة كانت على دابته أو طعاما كان في جوالق فلان قضى له بذلك وكذلك لو أقر أنه أخذ بظانة جيبته أو ستر بابيه ولو أقر أنه أخذ شيئا من حمام فلان فلا ضمان عليه وكذلك المسجد الجامع والخان والأرض ينزلها الناس ويضعون فيها الامتعة وكل موضع يكون للعامة ولو أقر أنه أخذ ثوبا من طريق فلان أو فناء فلان فلا شيء عليه ولو أقر أنه أخذ من أجير فلان فانه لا يجردون الاستاذ ولو أقر أنه وضع ثوبه في بيت فلان ثم أخذه لم يضمن في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان ادعاه رب البيت ويضمن في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى كذا في الحاوي * ولو قال أخذت من دار فلان مائة درهم ثم قال كنت فيها ساكنا أو كانت الدار في يدي باجارة لا يصدق وان أقام البيعة أن الدار كانت في يده باجارة برى عن الضمان كذا في فتاوى قاضيان * ولو أقر أنها احتقر أرض فلان واستخرج منها ألف درهم فادعاه صاحب الأرض وقال المستخرج هي لي فالقول قول صاحب الأرض وكذلك لو شهد شاهدان على رجل أنه أتى أرض فلان واحتقر فيها واستخرج منها ألف درهم وزن سبعة وادعاهما رب الأرض وجحدا المشهود عليه الفعل أو أقر بالفعل وادعاهما لنفسه فهي لرب الأرض وكذلك لو شهدا أنه أخذ كذا من داره أو منزله أو حانوته أو دهن من قارورة أو سم من زقه فهو ضامن لذلك كله ولو أقر أنه ركب دابة فلان فأخذها فلان فهو ضامن لها حتى يردوها أو تأويله عندي اذا أقر بالركوب والنقل كذا في المحيط

*(الباب العاشر في الخيار والاستثناء والرجوع) *

إذا أقر الرجل أن لفلان على ألف درهم على اني بالخيار ثلاثة ايام أو أقل أو أكثر فان المال يلزمه والخيار باطل صدقه الطالب في الخيار أو كذبه هذا اذا شرط المقر الخيار لنفسه فاما اذا شرط الخيار للقر له لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذا الفصل في الاصل قالوا وينبغي أن لا يثبت له الخيار كذا في المحيط * رجل أقر لرجل

ولو قال كذلك له امرأه ثم تزوج فلانة طلقت القائمة لا فلانة الحادثة قال حلال الله عليه حرام وايس له امرأه وقت الحلف يكون عينا لتعذر الصرف الى الطلاق وتحریم الحلال بين فانه اذا قال حرام است بانوسخن كفتن يكون عينا وبه أدق الامام الاوزجندی وقال الفقيه أبو جعفر اذا تزوج امرأه يقع عليها لان تقدير كلامه كل امرأه أتزوجها فكذا وقال صاحب المنظومة اذا لم تكن له امرأه وقت الحلف بطل الكلام ولا يكون حلفا ايضا واذا لم تكن له امرأه ونوى تعليق الطلاق بالتزوج به هذا الكلام يصح كذا اختاره شمس الاسلام الاوزجندی

ولو قال هرجه بدست راست كيرم بر من حرام ولم تكن له امرأة فبين وان أراد به التعليق في امرأة تزوجها يصح لان قوله كيرم استعقالية
 كذا عن صاحب المنظومة * وفي قوله حلال الله عليه حرام وله امرأة ان لم تكن له نية طلقنا وان نوى احداهما دين لافي القضاء وقتوى
 الامام الاوزجندى على انه يقع على واحدة واليه البيان وقد ذكرناه وفي قوله هرجه بدست راست كيرم بروى حرام كرفلان كاركنم
 ففعل وله أربع طلقت كل تطليقة لان (١٩٣) هر فارسية كلمة كل وبالعرف جعل هذا حلفا على الطلاق فتقديره هر زنى كه ويراهست

كذا ان فعل كذا بخلاف
 حلال بروى حرام ان فعل
 كذا وله أربع حيث لا يقع
 الاعلى واحدة واليه البيان
 لانه بمنزلة قوله امرأته طالق
 * وفي الظهيرية حلف به هذه
 الالفاظ انه لم يفعل كذا وان
 فعله وله امرأته أو أكثر بن
 وان ليست له امرأة فلا شيء
 عليه لانه حل على الطلاق
 فلا يراد به شيء آخر وان حل
 على اليمين فهو غموس * وفي
 فوائد شيخ الاسلام قال حلال
 الله عليه حرام ان فعل كذا
 وفعله وحلف بطلاق امرأته
 ان فعل كذا وفعله وله
 امرأتان أراد أن يصرف
 هذين الطلاقين في واحدة
 منه ما أشاؤ في الزيارات الى
 انه عاك ذلك * وفي الدينارى
 اكر زن بخواهم طلاق
 فتزوج امرأة وقع عليها ثم
 تزوج أخرى لا يقع لبطلان
 اليمين بالحنث بخلاف كل
 امرأة تزوجها حيث لا ينحل
 برة بل اذا تزوج أخرى وقع
 * وفي الذخيرة له امرأتان
 فمال هرجه بدست راست
 كيرم بروى حرام اكر فلان
 كاركنم ثم حلف وقال حلال
 بروى حرام اكر فلان كاركنم
 ذكر الفعل الذى ذكره أولا

بدين من قرض أو غصب أو ودیعة أو عارية قائمة أو مستهلكة على انه بالخيار فيه ثلاثة أيام فالأقرا جائز
 والخيار باطل صدقه صاحبه أو كذبه وان أقرب دين من ثمن بيع على أنه بالخيار ثلاثة أيام فان هنالك ثبت
 الخيار اذا صدقه وان كذبه صاحبه لم يثبت الخيار كذا في المبسوط * وان كان الخيار من جانب المقر له فالمقر
 له اذا لم يصدق المقر في الخيار لا يثبت له الخيار وان كذبه المقر له في الخيار فأراد هو أن يقيم يمينه على الخيار لم
 يذكر محمد رحمه الله تعالى هذا الفصل في الأصل فالواو يجب أن لا تسمع يمينته كذا في المحيط * واذا أقرب بالدين
 من كفاة على اشتراط الخيار مدة معلومة طويلة أو قصيرة وصدقه المقر له فهو كما قال والخيار له الى آخر
 المدة وان كذبه المقر له في الخيار لم يصدق على شرط الخيار كذا في غاية البيان شرح الهداية
 استثناء الكل من الكل باطل واستثناء القليل من الكثير صحيح بخلاف واستثناء الكثير من القليل صحيح
 في ظاهر الرواية واستثناء خلاف الجنس لا يجوز قياسا وهو قول محمد رحمه الله تعالى وفي الاستحسان وهو
 قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى ان كان بين المستثنى والمستثنى منه موافقة في الوجوب في
 الذمة في عقود المعاوضات بان كان كل واحد منهما ما يجب في عقود التجارات في الذمة حالا ومؤجلا يصح
 الاستثناء حتى لو قال فلان على ألف درهم الدينار أو قال الا كرحضة أو الا عشرة أفلس كان الاستثناء
 جائزا ويترجى قدر قيمة المستثنى من المستثنى منه وان لم يكن بينهما موافقة في الوجوب في الذمة في عقود
 التجارات بان كان المستثنى منه يجب في الذمة في عقود التجارات حالا ومؤجلا والمستثنى لا يجب في الذمة
 في عقود التجارات أصلا أو كان يجب مؤجلا حالا لا يصح الاستثناء حتى لو قال فلان على ألف درهم
 الأوبأ أو قال الاحيوانا أو ما أشبه ذلك لا يصح الاستثناء كذا في المحيط * ولو قال فلان على ألف درهم
 ولفلان على مائة دينار الا قيراطا كان الاستثناء من الأخير كذا في المبسوط * وفي المنتقى قال أبو يوسف رحمه
 الله تعالى اذا أقرب بشيء بعينه واستثنى غيره من صنعه أو من غير صنعه فالاستثناء باطل كذا في المحيط * وان
 أقرب ما بين واستثنى شيئا ولم يبين أن المستثنى من أى المالين فان كان المقر له فى المالين واحدا كما اذا قال
 افلان على ألف درهم ومائة دينار الادره ما فى الاستحسان يصرف الاستثناء الى المال الاول اذا كان
 المستثنى من جنس المال الاول وان كان المقر له رجليين فالاستثناء يصرف الى المال الثانى وان لم يكن
 المستثنى من جنس المال الثانى كما اذا قال فلان على ألف درهم ولفلان آخر على مائة دينار الادره ما وهذا
 كله قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى هكذا فى الذخيرة * ولو قال فلان على ألف درهم ولفلان
 مائة دينار الادره ما من الالف كان كما قال كذا فى الحاوى * ولو قال فلان على ألف درهم الالمائة أو خمسين
 ذكر فى رواية أبي سليمان ان عليه تسعمائة وخمسين قالوا وهو الاصح هكذا فى الذخيرة * ولو قال فلان على
 ألف درهم ومائة دينار الالمائة درهم وعشرة دنانير فاعلم عليه تسعمائة درهم وتسعون دينارا كذا فى المحيط *
 الحسن بن زياد فى كتاب الاختلاف رجل قال لغيره لك على ألف درهم الالمائة وخمسمائة قال أبو يوسف
 رحمه الله تعالى عليه جميع الالف ولو قال لك على خمسمائة وخمسمائة الالمائة فلا استثناء جائز وعليه
 خمسمائة والاستثناء من الخمسمائتين جميعا كذا فى الذخيرة * وفى نوادر هشام عن محمد رحمه الله تعالى فى
 رجل قال لغيره لك على ألف درهم وضع الالمائة درهم بنهرجة ان فى قياس قول أبي يوسف رحمه الله تعالى
 ينظر كم يستوى النهرجة بالنهر فان كان يستوى كل مائة منها أربعة دنانير ينظر كم يستوى الاربعة الدنانير

ثم خلع احداهما وتزوجها ثم خلعها اخرى وتزوجها ثانيا ثم فعل ذلك الفعل انحلت اليمينان ووقع على المختلعة باليمين بالوضع
 الاول طلاق لانه فى معنى كلمة كل وكان وقع عليها بالخلع طلقا فان صار ثلاثا بقيت اليمين الثانية وهى قوله الحلال عليه حرام لقيام المحل
 عندنا لان الخلع طلاق بالخلع وقد زالت مزاجه المختلعة بالخلع فيقع عليها طلاقا فان بالاولى طلاق ومن الثانية الدائر بينهما طلاق آخر * فى
 الذخيرة ان فعل كذا فحلال الله عليه حرام ثم حلف كذا على فعل آخر حنث فى الاول ووقع الطلاق على امرأته ثم حنث فى اليمين الثانية

وهي في العدة قبل لا يقع الثاني والاشبه الوقوع لالتحاق البائن بالباين اذا كان معلقا * في الفتاوى قال حلال الله عليه حرام وما اخذت
بيمينه فهو عليه حرام ان كنت فعلت كذا وقد كان فعل طلق ثمانية نوى أم لا دخل بها أم لا بخلاف ما اذا علقه بفعل في المستقبل * وعن
شيخ الاسلام فبين حلف قاتلا انما كذا آفتاب برأيدنا أنما كذا آفتاب فرودود هر چه آفتاب بروی تابود خدای حلال کرده است بروی
حرام که چنین کار کرده است و كان فعله انه لا تطلق امره انه اذا كان نوى * وعنه حلقه (١٩٣) صهره انه ان لم يذهب بامره انه اليه الى
ثلاثة أشهر فحلال الله عليه

حرام وبانت منه امره انه
في المدة بطلاق بائن وانقضت
عدتها ولم يذهب بها اليه
لا تطلق بخلاف قوله لا اكلم
زوجة فلان هذه حيث
يحتمل اذا نكحتم بعد زوال
الزوجية عندهما * قال
حلال الله عليه حرام كره
جامعه نه در انبدهام وانچه
در انبدهام دوخته ام و در انبده
بوده است و دوخته لا يحتمل
و يصير آخر كلامه قيد الاول
* في الذخيرة قال لها اذا كنون
تا يك سال كردنو كردم هر چه
حلال كه بخواهيم عليه
حرام ثم صاحبها ان صاحبها
قبل مضى مدة أربعة أشهر
حرمت عليه بحكم الشرط كما
لوقال كل امرأة عليه حرام
ان صاحبها الى سنة وان بعد
مضى مدة أربعة أشهر من
وقت الحلف حرمت عليه
بحكم الابلاء أصله ان
قربتك فكل امرأة يتزوجها
طالق ابلاء عندهما خلافا
للإمام الثاني * اكر فلان
كار كنم هزار حلال عليه
حرام يقع واحدة عند
وجود الشرط لا فرق بين
المتزوج والمعلق * قالت انا
عليك حرام فقال لا ادري

بالوضع فان كان يستوي ثمانين فعليه تسعمائة وعشرون وضحا وقال محمد رحمه الله تعالى فأما في قولي
فيلزمه الالف الوضوح كلها ولو قال له على ألف درهم غله الأمانة وضع فعليه تسعمائة غله في قولهم جميعا
كذا في المحيط * ولو قال لفلان على ألف درهم الالف درهم وعشرة دنانير الاقراطا فالمستثنى مائة وعشرة
دنانير غير قراط فيطرح ذلك من الدنانير هكذا في محيط السرخسي * ولو قال له على ألف درهم وما تدينار
الالف درهم كان الاستثناء باطلا ولو قال لفلان على كرخنطة وكرشعير الا كرخنطة وقشعير فاستثناء
قشعير الشعر جائز واستثناء كرخنطة باطل في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وفي قول أبي حنيفة
رحمه الله تعالى يلزمه الكران ولو قال لفلان على ألف درهم ولفلان مائة دينار الالف درهم كان الاستثناء
جائزا من المال الاخير كذا في الحاوي * ولو قال لفلان على عشرة دنانير الالف درهم فما عند أبي حنيفة
رحمه الله تعالى على وجهين ان كان المنادي به هو المقر له صح لان الخطاب يتوجه اليه وان كان غير المقر له لم
يصح الاستثناء هكذا في الجوهر النيرة * ولو قال لفلان على ألف درهم استغفر الله الالف درهم فالاستثناء
باطل كذا في الحاوي * وكذلك اذا ذكر بين المستثنى والمستثنى منه تهديلا أو تكبيرا أو تسبيحا كذا في
المبسوط * ولو قال لفلان على مائة درهم فاشهدوا على بذلك الا عشرة دراهم فالاستثناء باطل ولو قال لفلان
على ألف درهم الا عشرة دراهم قضيتها اياه لا يصح الاستثناء وكانت عليه الالف كلها ولو قال الا عشرة دراهم
وقد قضيتها اياه فعليه الالف الا عشرة ولو قال على ألف درهم الا درهم ما قضيتها اياه كان الاستثناء صحيحا كذا
في المحيط * ولو قال له على درهم غير داني من ثمن بقل قد قضيتها اياه ففي رواية أبي حفص عليه درهم الا دانا
وهو الاصح كذا في محيط السرخسي * ولو قال لفلان على درهم غير داني بالنصب يلزمه خمسة دنانير ولو قال
غير داني بالرفع يلزمه درهم ولو قال له على عشرة غير درهمين بالنصب يلزمه ثمانية ولو قال غير درهمين بالرفع
يلزمه عشرة كذا في الظهيرية * ولو قال لفلان على عشرة الا درهمين يلزمه ثمانية دراهم ولو قال الا درهمان
يلزمه عشرة دراهم كذا في خزائن المفتين * ولو قال على مائة درهم الا قليلا فعليه أحد وخمسون وكذلك لو قال
الاشياء وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال لفلان على عشرة دراهم الا بعضها فهو بمنزلة قوله الاشياء كذا في
الظهيرية * ولو قال ما في هذا الكيس من الدراهم فهي لفلان الالف درهم فانها الى ان كان فيه ألف درهم
وزيادة فالزيادة للمقر له والالف للمقر له الزيادة أو كثرت وان كان فيه ألف درهم لا غير أو كان فيه أقل من
الالف فالدرهم كلها للمقر له كذا في خزائن المفتين * في المتق لو قال لفلان على دينار الالف درهم فالاستثناء
باطل ولو قال له على درهم الا رطل زيت أو قربة ماء أجزته فيعطى هذا درهم الا قربة رطل زيت أو قربة ماء كذا
في محيط السرخسي * ولو قال له على عشرة أرطال زيت الا رطل سمن كان الاستثناء باطلا وكذلك لو قال له
على عشرة أرطال سمن الا درهم أو على كرخنطة الا خمسة أرطال من زيت كذا في المحيط * رجل قال لفلان
على عشرة دراهم جباد الا خمسة زبوا فقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يلزمه عشرة جباد ويرجع المقر على المقر له
بخمسة زبوف قال أبو يوسف رحمه الله تعالى وفي قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجب على المقر خمسة
جباد ويصير المستثنى عن العشرة خمسة جباد فلا يلزمه الا خمسة ولو قال لفلان على عشرة دراهم الا خمسة
ستوفة يلزمه عشرة جباد يطرح منها قيمة خمسة ستوفة في قولهم ولو قال لفلان على عشرة الا خمسة ستوفة
كان عليه خمسة ستوفة وما يبقى بعد الاستثناء يكون من الستوفة كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال له على

(٣٥ - فتاوى رابع) احلال ام حرام لا يقع شيء * قال بين يدي أصحابه من كان امره انه عليه حرام ما يفعل هذا الامر ففعله واحد منهم
قال في المحيط هذا اقرار منه بجرمها عليه في الحكم وقيل لا يكون اقرارا بالحرمة * قال لا آخراى حرام زن فقال بلى فهذا اقرار منه بالحرمة
وقال شيخ الاسلام برهان الدين ان كان له مبانة ومنكوحة فالى المبانة والى المنكوحة وقيل ان كان يدعى بين أصحابه بهذا الاسم لا يكون اقرارا
والاقرار اتمها في كلمة فقال حلال بر من حرام كه اين سخن گفته فقالت في كفته ام ان كانت قالت لا يقع وان كانت لم تقل يقع فتقدير

الكلام كله قال اكزنه كفته وتطلاق بشرط البروجود التسكيم وشرط الحنث عدم التسكيم * قيل له انك فعلت كذا فقال حلال بروى حرام
اكر كرده ام وقد فعله طلقت لانه تعليق بشرط كائن * قال لها فلان كارك كرده فقالت نكرده ام فقال اكر كرده وتطلاق وقع لاقرار الزوج أولا
وان حلفت على انهم لم يفعل * قالت له انا عليك حرام فقال توجه حلال چه حرام قبل لا يقع لانه اظهار الكراهة * قال لها حلال عليه حرام
كه تراد در شكيم نيست فقالت هست قال (١٩٤) في المحيط القول قولها يقع كافي الحيض وخالفه غيره وقال القول قوله ولا يقع * قال

ثلاث مرات حلال الله عليه
حرام ان فعل كذا ووجد
الشرط وقع الثلاث * قال
لغيره حلال بان يتسه طلاق
كه فلان كازنه كرده فقال
نعم وكان فعل وقع * وفي
الظهيرية قال لها مرتين أنت
على حرام ونوى بالاول
الطلاق وبالثاني اليمين فعلى
مانوى * قال لا امرأته أنتما
على حرام ونوى الثلاث في
احداهما والواحدة في
الاخرى صحت نيته عند
الامام وعليه الفتوى ولو قال
نويت الطلاق في احداهما
واليمين في الاخرى عند الثاني
يقع الطلاق عليهما وعندهما
كمانوى * قال ثلاث أنتين
عليه حرام ونوى الثلاث في
الواحدة واليمين في الثانية
والكذب في الثالثة طلقن
ثلاثا وقيل هذا على قول
الثاني وعلى قولهما ينبغي
ان يكون على مانوى * القاضي
هر چه حلال كرده خداست
بروى حرام يصدق على ترك
النية لعدم التعارف ويكون
عينا * قال لهاده سالت كه
يامنى و بلك روز حلال نبوده
يحتاج الى النية بخلاف قوله
انت على حرام ونظايره حيث
لا يحتاج اليها للعرف * في يده

عشرة دراهم الا غير خمسة الا غير أربعة الا غير ثلاثة الا غير اثنين الا غير واحد يلزمه أربعة دراهم ولو قال له على
عشرة دراهم الا غير أربعة الى آخر ما ذكرناه يلزمه ستة دراهم ولو قال له على عشرة دراهم الا غير اثنين الا غير
واحد يلزمه ثمانية دراهم كذا في الظهيرية * فان استثنى بعد الاستثناء فالاستثناء الاول نفي والثاني ايجاب
مثل قوله فلان على عشرة الا تسعة الا ثمانية فانه يلزمه تسعة ولو قال عشرة الا ثلاثة الا درهمان لم يلزمه ثمانية
ولو قال عشرة الا سبعة الا خمسة الا ثلاثة الا درهمان فانه يجعل المستثنى الاخير وهو درهم مستثنى عما يليه
وهو ثلاثة يبقى درهمان ثم تستثنى مما يليه ما هو خمسة يبقى ثلاثة ثم تستثنى الثلاثة مما يليه ما هو سبعة
يبقى أربعة ثم تستثنى الاربعة مما يليه ما هو عشرة يبقى ستة وهو ثابت باقراره وفيه وجه آخر وهو ان تأخذ
ما اقرب به بيمينك والاستثناء الاول يسار له والاستثناء الثاني بيمينك وعلى هذا الى آخر الاستثناءات فما جمع
في يسار له أسقطه عما في بيمينك فابقى فهو المقربه وقال بعضهم اذا أتى بالاستثناء بعد الاستثناء والثاني
مستغرق صح الاول وبطل الثاني كما اذا قال له على عشرة الا خمسة الا عشرة يلزمه خمسة وان كان الاول
مستغرق دون الثاني كما اذا قال عشرة الا عشرة الا أربعة ففيه ثلاثة أو وجه أحد ما يلزمه عشرة ويطلق
الاستثناء الاول لاستغراقه ويطلق الثاني لانه من باطل والثاني يلزمه أربعة ويصح الاستثناءان جميعا لان
الكلام انما يتم بان خذوا وهذا اقيس والثالث يلزمه ستة لان الاستثناء الاول باطل والثاني يرجع الى أول
الكلام وهذا ضعيف وهذا كله ان لم يكن في الاستثناءين عطفاً ما اذا كان بان قال عشرة الا خمسة والا ثلاثة
أو عشرة الا خمسة وثلاثة فهما جميعا مستثنيان من العشرة فلا يلزمه الا درهمان فان كان العدداً جميعاً
لوجعا استغراقاً بان قال الاربعة وثلاثة قال بعضهم يلزمه عشرة لان الواو جمعتهما فمقتضى الاستغراق
فكانه قال عشرة الا عشرة وقال بعضهم يلزمه ثلاثة لان الواو صحح استثناءه فان قال له على درهم ودرهم
ودرهم الا درهم ما ودرهما ودرهما يلزمه ثلاثة وكذا اذا قال ثلاثة الا درهم ما ودرهما ودرهما وكذا اذا قال
ثلاثة الا درهمين ودرهمين يلزمه ثلاثة أيضاً ولو قال عشرة الا خمسة أو ستة يلزمه أربعة ولو قال له على درهم
درهم درهم درهم واحد وكذا لو كرره ألف مرة بغير الواو كذا في السراج الوهاج * ولو قال فلان على غير
درهم يلزمه درهمان كأنه قال درهم وغير مثله ولو قال فلان على غير ألف درهم يلزمه ألفان اذا قال ارجل
هذه الدار فلان الانصبياتها فلان فان وصل كلامه بان قال فلان تسعة أعشارها مثلاً ولهذا
عشرها فهو جائز كما قال وان لم يصل فلست أجيز قوله بعد ذلك فيها ويقال للمقر له بالدار أقر صاحب النصيب
بما شئت وسم ما هو كذا في المحيط * ولو قال هذا العبد الذي في يدى وديعة فلان الا نصفه فانه لفلان كان كما
قال وكذلك لو قال هذا العبد فلان الا هذا فانه لفلان ولو قال هذا العبد فلان وهذا العبد فلان
المقر له الاول الا الاول فانه لم يقبل قوله ولا يصدق وكانا جميعاً فلان ولو قال هذا العبد فلان الا أنه لفلان
عندى وديعة كان للاول وبغرم للثاني قيمته ولو قال هذا العبد فلان وهذا العبد فلان الا نصف الاول فانه
لفلان والا نصف الاخر فانه لفلان كان جائزاً على ما قال وكذلك هذا في الحنطة والشعير والذهب والفضة
والدراهم والعرض كذا في المبسوط * اذا قال لفلان على ألف لابل خمسمائة فعليه ألف ولو قال له على درهم
أبيض لابل أسود فعليه أفضلهما وكذلك الجيد والردى والاصل أن كلمة لابل اذا دخلت بين مقدارين فان
كان المقر له اثنين لزمه المالا ن جميعاً اتحد الجنس أو اختلف وان كان المقر له واحداً ان كان الجنس مختلفاً

دراهم فقال هذه الدراهم حرام على فاشترى بها شيئاً حنث وان وهبها أو تصدق لم يحنث لانه لا يراد به تحريم كل التصرفات بل لزمه
يراد به ما يختص به من التصرفات غالباً وهو الشراء * وقيل له من يتسه طلاق كه فلان بخانه توبست فقال بخانه من نيت لا يحنث لعدم
الحلف منه وان كان في بيته * قال هذا الخمر حرام على وشربها قيل عليه الكفارة اذا شربها الا ان التحريم المضاف اليه لا يكون الا باليمين كما في
تحريم المساج وقيل لانه اخبر صادقاً والفتوى على انه يتوذى ان نوى الاخبار لا يلزمه شيء وان نوى اليمين عليه الكفارة وان لم ينو شيئاً لا يلزمه

شيء ولا يصح اضافة التحريم اليها يصح اليه ايضا غير ان الاضافة اليها تصح بدون ذكر الزوج حتى لو قال لها حرمتك ونوى الطلاق صح أو قال أنت على حرام ولم يقل على نفسي يقع ولا تصح النية بلا ذكرها حتى لو قال حرمت نفسي أو أنا حرام ولم يقل عليك ونوى الطلاق لا يقع * وفي المستزاد لو قال هرزني كه بخواهدو بودو باشدا كرفلان كار كند او قال هرزني كه يكندو بخواهدو باشدا لا يصح اليمين ويكون احده هذه الالفاظ لغوا فاصلا بين الشرط والجزاء بالاتفاق * وقال الامام الاوزجندی فيمن قال ان كنت في هذا البلد الى شهر هرزني كه ويراد بود و باشد فكذا ومكث بعد اليمين فيه شهر فالتى في عقده لا يقع عليه الطلاق وكذا الجواب القاضى في قوله لا تخران لم يفعل كذا هرزني كه تراخوسته وناخوسته انه از تو طلاق خلف الآخر كذلك انه لا يقع الطلاق ويصير فاصلا وبه يقضى وذكر الامام الرستغفنى ان قوله بودو باشد لفظ واحد على قول الامام كونه انت حر وحران شاء الله وفيه نظران العبارتين (١٩٥) مختلفتان وذكر الصدر انها لا تطلق على قياس قول الامام لان

لزمه المالان جميعاً يضاهون كان الجنس متحدا لزمه أكثر المالين وأفضلهما كذا في الظهيرية * ولو قال لفلان على محتوم من دقيق ردى لابل من حوارى (١) فهو حوارى وفي شرح الشافى عن الحسن بن زياد في كتاب الاختلاف اذا قال لفلان على دقيق حوارى لابل خشكار (٢) لزمه الحوارى ولو قال كرخطة لابل كرفيق لزمه الكران كذا في المحيط * ولو قال له على رطل من بنفسج لابل من خيري لزمه جميعا وكذلك لو قال له على رطل من من الغنم لابل من من البقر فعليه الرطلان كذا في المبسوط * ولو قال لفلان على ألف درهم لابل لفلان لزمه المالان وكذلك لو كان الثاني مكاتباً لاول أو عبداً ما دوناً لمدينوا وان لم يكن العبد مدينوا لزمه ألف واحدة استحساناً كذا في محيط السرخسى * ولو قال لفلان على ألف درهم من جارية باعنيها لابل باعنيها فلان بألف درهم فعليه لكل واحد منهما ألف الآن بقى الثاني انها لاول فيكون عليه ألف واحد لاول استحساناً كذا في الحساوى * ولو قال هذا العبد لفلان ثم قال لفلان يقضى لاول فان دفع الى الاول بغير قضاء ضمن قيمته لا آخر وان دفع بقضاء لا يضمن كذا في محيط السرخسى * ولو قال غصبت هذا العبد من فلان لابل من فلان فالعبد لاول وللثاني قيمته سواء دفعه الى الاول بقضاء أو بغير قضاء وكذلك لو دبتة والعارية وهو قول محمد رحمه الله تعالى فأما عند أبي يوسف رحمه الله تعالى في الوديعة والعارية ان دفع الى الاول بقضاء القاضى لم يضمن للثاني شيأ وان دفع بغير قضاء فهو ضمان للثاني كذا في المبسوط * ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال هذه الالف أو دعتها فلان لابل فلان والاول غائب فأخذها الثاني ثم حضر الاول فان أخذ منها من المقر لم يرجع المقر بها على المدفوع اليه وان أخذها من المدفوع اليه رجع المدفوع اليه بمثلها على المقر كذا في المحيط * رجل في يده ألف فقال هي لفلان ثم قال بعد ذلك لابل لفلان فبقي لاول كذا في محيط السرخسى * ولو قال هذه الدار لفلان ثم قال بعد ذلك لابل لفلان فبقي لاول وليس لآخرى وكذلك لو قال الدار لفلان ثم قال بعد ذلك له وفلان أولى وفلان فالدار كلها لاول وان قال ابتداء انها لفلان وفلان ففصل المنطق فهو بينهما نصفين كذا في المبسوط في باب الاقرار بقبض شيء من مال انسان والاشتماء بالاقرار * ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى رجل في يده عبد قال هذا العبد مضارب لفلان عندي ثم قال دفع الى خمسمائة فاشتريت بها هذا العبد وقال المقر له بل دفعت اليك

لزمه المالان جميعاً يضاهون كان الجنس متحدا لزمه أكثر المالين وأفضلهما كذا في الظهيرية * ولو قال لفلان على محتوم من دقيق ردى لابل من حوارى (١) فهو حوارى وفي شرح الشافى عن الحسن بن زياد في كتاب الاختلاف اذا قال لفلان على دقيق حوارى لابل خشكار (٢) لزمه الحوارى ولو قال كرخطة لابل كرفيق لزمه الكران كذا في المحيط * ولو قال له على رطل من بنفسج لابل من خيري لزمه جميعا وكذلك لو قال له على رطل من من الغنم لابل من من البقر فعليه الرطلان كذا في المبسوط * ولو قال لفلان على ألف درهم لابل لفلان لزمه المالان وكذلك لو كان الثاني مكاتباً لاول أو عبداً ما دوناً لمدينوا وان لم يكن العبد مدينوا لزمه ألف واحدة استحساناً كذا في محيط السرخسى * ولو قال لفلان على ألف درهم من جارية باعنيها لابل باعنيها فلان بألف درهم فعليه لكل واحد منهما ألف الآن بقى الثاني انها لاول فيكون عليه ألف واحد لاول استحساناً كذا في الحساوى * ولو قال هذا العبد لفلان ثم قال لفلان يقضى لاول فان دفع الى الاول بغير قضاء ضمن قيمته لا آخر وان دفع بقضاء لا يضمن كذا في محيط السرخسى * ولو قال غصبت هذا العبد من فلان لابل من فلان فالعبد لاول وللثاني قيمته سواء دفعه الى الاول بقضاء أو بغير قضاء وكذلك لو دبتة والعارية وهو قول محمد رحمه الله تعالى فأما عند أبي يوسف رحمه الله تعالى في الوديعة والعارية ان دفع الى الاول بقضاء القاضى لم يضمن للثاني شيأ وان دفع بغير قضاء فهو ضمان للثاني كذا في المبسوط * ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال هذه الالف أو دعتها فلان لابل فلان والاول غائب فأخذها الثاني ثم حضر الاول فان أخذ منها من المقر لم يرجع المقر بها على المدفوع اليه وان أخذها من المدفوع اليه رجع المدفوع اليه بمثلها على المقر كذا في المحيط * رجل في يده ألف فقال هي لفلان ثم قال بعد ذلك لابل لفلان فبقي لاول كذا في محيط السرخسى * ولو قال هذه الدار لفلان ثم قال بعد ذلك لابل لفلان فبقي لاول وليس لآخرى وكذلك لو قال الدار لفلان ثم قال بعد ذلك له وفلان أولى وفلان فالدار كلها لاول وان قال ابتداء انها لفلان وفلان ففصل المنطق فهو بينهما نصفين كذا في المبسوط في باب الاقرار بقبض شيء من مال انسان والاشتماء بالاقرار * ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى رجل في يده عبد قال هذا العبد مضارب لفلان عندي ثم قال دفع الى خمسمائة فاشتريت بها هذا العبد وقال المقر له بل دفعت اليك

(١) قوله بل من حوارى بضم الحاء وشد الواو وفتح الراء الدقيق الابيض وهو لباب الدقيق كما في كتب اللغة
(٢) قوله خشكار كذا في النسخة المجموع منها والذى في القاموس الحشار بالضم الردى من كل شيء
ومالالب لهن الشعيراء بجر اوى

الصغرى قالت له مراد ما راد دست باز دار وطلعتي فقال داشته كبر أو داشته كبرم أو باز كبر يقع بالنية لكن في طاعة رجبى وفي غيره بواثن * قالت له من بر تو طلاق فقال همچنان كبر اختلف فيه والاختار الوقوع ولو قال همچنان ولم يقل كبر لا بخلاف * قالت مراد كبر فقال له كبره كبر يقع بالنية * تزوجه فاقبل له جرا كردى فقال كبره ما كبره كبر يقع اذا نوى والفتوى على انه لا يقع وان نوى لانه انكار النكاح * قالت طلعتي فقال كرا زوى نوا نيست چنين كبر ولم يقل شيأ وقامت لا تطلق * قالت له من يكسور ونيكسور فقال همچنين كبر لا تطلق * قال لها ما خلفت بطلاقك واسكر خورده ام خورده كبر أو قال آن تو ترا وان من مر الا يقع وان نوى * قال لها خويشتن بزى بمن دادى فقال داداه كبر ان نوت وهنالك شهم دصح وكذا في العتق وكل ما يستوى فيه الجحد والهزل بخلاف البيع والاجارة والاقرار فانه لو قال بيع هذا الثوب فقال فروخته كبر أو قال اقرى فقال اقرار كبره لا يكون بيعا واقرار بخلاف ما اذا قال لاخر كافر شدى فقال كافر شده كبر حيث يكفر لانه استخفاف * قالت له لم جئت الى فاني لست بزوجه لك فقال لي كبر لا تطلق لان غاية الامر انه انكار النكاح * قال لها جئت باز داشتم از تو ونوى قال أبو جعفر يقع بالنية وهو الاصح وغيره يقع واحدة رجبية وذكر ظهير الدين بن اسحق

انه يقع فيه وفي يله كردم هشتم و بای كشادم بلانية وفي النسفي في يله كردم رها ككردم و ترا هشتم اودست باز داشتیم لا يقع بلانية لكن رها كردم او يله كردم بالنية يقع البائن وفي باز داشتیم او باز داشتیم يك طلاق يقع الرجعي ولا يصح نية الثنتين في السكيات * (نوع آخر في انكار النكاح) * قال لها تومر جيري نباشي اولم يكن بيننا نكاح اولم أتزوجك لا يقع وان نوى ولو قال لا نكاح بيني وبينك يقع ان نوى وفي لست لي بامرأة لا يقع (١٩٦) وان نوى عندهما وعند الامام يقع بالنية * قال تونزن من في لا يقع وان نوى في

المختار * وفي المحيط لو قال لم يبق هذا العبد فالقول قول المقر له والعبد له وكذلك العقار والعروض وما يكال ويوزن وغير ذلك كذا في المحيط * ولو قال غصبت فلانا مائة درهم ومائة دينار وكرخطة لابل فلانا لزمه لكل واحد منهما كله ولو كانت بعينها فهي الاول ومثلها للثاني كذا في التبيين * ولو قال غصبت فلانا ألف درهم وفلانا مائة دينار وفلانا كرخطة لابل فلانا فانه يغرم للاربع ما اقرب له الثالث كذا في محيط السرخسي * ولو أن رجلا له على رجل عشرة دراهم يرض وعشرة دراهم سود فقال رب الدين اقتضيت منك درهما أسودا بل أبيض أو على العكس فقال المديون قد اقتضاهما مني لزمه اقتضاء درهم أبيض ولو كان الدين عشرة دراهم وعشرة دراهم سود فقال رب الدين اقتضيت منك دينار لابل قال المديون لا بل اقتضيت درهمين ما لزمه اقتضاءهما كذا في المحيط * ولو كان عليه مائة درهم في صدك ومائة في صدك آخر فقال اقتضيت منك عشرة من هذا الصدك لابل من هذا الصدك فهي عشرة واحدة يجعلها من أيهما شاء الذي قضاه كذا في المبسوط * ولو كان لرجل على رجل مائة درهم وعلى رجل آخر مائة درهم أخرى وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه وكل مال في صدك على حدة أو كانا في صدك واحد فقال رب الدين قبضت من هذا عشرة لابل من هذا لزمه لكل واحد منهما عشرة وكذلك لو كفيل عن رجل واحد لرجل واحد فقال رب الدين قبضت عشرة من هذا الكفيل لابل من هذا الكفيل لزمه كذا في المحيط * ولو كان لرجل على آخر ألف درهم فقال الطالب دفعت الي منها مائة درهم بيدك ثم قال لابل أرسلت الي بها مائة فلان غلامك فانها مائة واحدة لا يلزمه أكثر منها ولو كان بها كفيل فقال قد قبضت منك مائة لابل من كفيلك لزمه لزمه لكل واحد منهما مائة درهم فان أراد أن يستخلف كل واحد منهما لم يكن عليهم ما عين كذا في الحاوي * قال قبضت منك مائة فقال المطلب وعشرة أرسلت بها اليك وثوب ببعثك بشرة فقال الطالب صدقت وقد دخل هذا في هذه المائة كان القول له مع يمينه وقيل لو كان قال المطلب عشرة بغير واول لا يلزمه الا المائة أمامع الواو فيلزمه المعطوف مع المائة وقيل لا يلزمه الا المائة في الوجهين وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي * رجل اشترى من آخر متاعا فقال البائع قبضت الثمن من المشتري ثم قال بعد ذلك كان له على ألف درهم فقاصصت به لم يصدق ولو قال قد استوفيت منك الثمن ثم قال بعد ذلك قاصصتك به صدق وكذلك لو قال قد برئت الي منها ولو قدم ذكر القصاص (١) فقال قد قاصصتك بالدين الذي كان لك على ثمن ما اشتريته مني ثم قال بعد ذلك وقد قبضت منك صدق في ذلك وعلى هذا اذا قال قبضت منك الثمن لابل قاصصتك بألف كانت لك على لم يصدق ولو قال استوفيت منك الثمن لابل قاصصتك به من دين كان لك على صدق كذا في المحيط

يبنى وبينك شي ونوى الطلاق لا يقع ولو قال لست لي بامرأة ولم يوجهها لا يقع عند الامام ولو قال على حجة ان كان لي امرأة قال السرخسي لا يقع بالاجماع ولو قال لست بامرأة أوفسخت النكاح تطلق اذا نوى ولو قال مالي امرأة لا يقع بالنية أيضا ولو قال والله لست لي بامرأة لا تقع ان نوى قال القاضي رأيت بخط والدي ان في الحلف وبدونه وبالمخاطبة والمغايرة سواء وفي الفتاوى في المغايرة لا يقع وان نوى اجماعا والخلاف في المخاطبة * قالت لست لي بزوجة فقال هو صدقت فهذا او مالو قال لست لي بامرأة سواء * وفي الفتاوى قال لها لست بامرأة ان دخلت الدار في قياس قول الامام ومحمد يقع اذا دخلت الدار * في مجموع النوازل قالت له آخر زن توم فقال له توم و زنت او قال تومرا بكانة او لا حاجة فبك لا يقع وان نوى * قال لا خير ان كنت تضر بنى لاجل فلانة التي تزوجتها فاني تركتها فخذها ونوى الطلاق يقع واحدة بالنية ولو قال تركت وي كفتم وزن رها كردم لا يقع بهما الا واحدة * ولو قال أنا برى منك لا يقع وان نوى ولو قال أبرأتك عن الزوجة يقع بالنية * قال لها مالك از تو بيزادشدم لا يقع بلانية * قالت بيزادشوا زن اودست باز دارم فقال بيزادشدم بشرط النية وبمقالها في هذا لا يصير الحال حال مذاكرة الطلاق * قيل له بازاشي كردي فقال من تركت وي كفتم وزن رها كردم فقوله رها كردم يحتمل معنيين تفسير الاول فلا يقع بالقضين الا واحدة ويحتمل اخبارا على حدة ومع هذا لا يقع اخرى لان قوله من تركت وي كفتم بائن وفي قوله رها كردم اختلاف المشايخ فوقع الشك في كونه

الباب الحادي عشر في اقرار الرجل بما وصل الي يده من رجل لا خروا قراره على آخر لغيره

اذا قال دفع الى هذه فلان وهي لفلان آخر فان اقر الدافع أنها مملوكة للثاني وادعى الاذن بالدفع من جهته وصدقه الثاني فيه يدفع المقر الى أيهما شاء وان كذب الثاني في الامر لا يدفع الى الدافع ولا يضمن المقر للدافع شيئا أو ما اذا ادعى كل واحد الملك لنفسه فهي للدافع ولا يضمن الثاني فاذا ردها الى الدافع برى مالكا أو غير (٢) قوله ذكر القصاص الاول ان يقول القصاص في القاموس نقاص القوم قاص كل واحد منهم صاحب في حساب وغيره اه بحر اوى

ولو قال أبرأتك عن الزوجة يقع بالنية * قال لها مالك از تو بيزادشدم لا يقع بلانية * قالت بيزادشوا زن اودست باز دارم فقال بيزادشدم بشرط النية وبمقالها في هذا لا يصير الحال حال مذاكرة الطلاق * قيل له بازاشي كردي فقال من تركت وي كفتم وزن رها كردم فقوله رها كردم يحتمل معنيين تفسير الاول فلا يقع بالقضين الا واحدة ويحتمل اخبارا على حدة ومع هذا لا يقع اخرى لان قوله من تركت وي كفتم بائن وفي قوله رها كردم اختلاف المشايخ فوقع الشك في كونه

رجعيا فلا يكون رجعيا بالشك* (نوع آخر)* قال له اترابيكي اوتراسه اوترايكي وسه قال الصغار لا يقع شيء وقال الصدر يقع بالنية وبه
يفقى وقال القاضي ان كان حال المذاكرة أو الغضب يقع والا لا يقع بلانية كما في العربي أنت واحدة* ولو قال ابن زن كه مر است سه الدبوسى
لا يقع والعياضى يقع بالنية* أنت ثلاث قال الفضلى يقع بالنية* طلبت منه الطلاق فقال دادام يكي ودوسه يقع الثلاث بلانية واكون بكار
اي ودوسه لا يقع بلانية* طلبت منه خالف بالطلاق خلفا كرفلان كاركرد هامة توسة لا تطلق (١٩٧)* أنت منى ثلاثا فان نوى طلقت

وان قال لم اؤلا بصديق
اذا كان حال المذاكرة قال
له اوتوسه ان نوى الطلاق يقع
ولو قال اكرتو فلان كاركنى
بيك طلاق ففعلت طلقت
لان معناه بيك طلاق هشتى
وفيه دليل على ان الاضرار
يجرى في الفارسي وقد مر
خلافه ووافق* (نوع
آخر)* اذهبي وتزوجي
بوقع واحدة ولا حاجة الى
النية لان تزوجي قرينة فان
نوى الثلاث فثلاث* قال لها
اذهبي انك مرة ونوى يقع
الثلاث اذهبي الى جهنم
ونوى يقع* قالت اذهب
الى موضع كذا فقال الزوج
اكرم غنى كيردت باجكا وكان
باراندرروا ولم يقل هكذا
لكنه قال خوش مى روى
باسه طلاق روعا هنا يقع
* قال لها امر ابانو كارى
نسبت وتراجمنى اعطيني
ما كان عندك واذهبي حيث
شئت لا يقع بلانية لانه يراد
به في المتعارف حقوق المالية
فكيف وقد قرنه بالا عطاء وانه
لا يكون الا في المالية* قال لها
برخيزو بخانه مادرو ووسه ماه
عدت من بدارتم قال دادامت
بيك طلاق ثم قال سخن

مالك كذا في محيط السرخسي* رجل في يديه ألف درهم قال هذا الف لفلان وهو كان دفعه الى فلان
فان أقر الدافع أن الف لفلان وهو كان مأمورا من جهة بالدفع الى المقر فان الف يكون للأول وان
أنكر الدافع ذلك كما وادعى الف لنفسه دفع الى الأول دون الثاني وهل يضمن للثاني ان دفع بغير قضاء
يضمن بعد أن يخلف الثاني بالله ما كنت مأمورا بالدفع من جهة الأول خلف وأما اذا نكل فلا يضمن للثاني
شيئا وأما اذا دفع بقضاء فعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يضمن وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يضمن
كذا في المحيط* رجل في يده أمة فقال هي لفلان استودعنيها ثم قال بل لفلان أو دعنيها وهي له قضى بها
للاول كذا في محيط السرخسي* في نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى رجل في يديه ألف درهم ثم
قال هذا الف لفلان هذا أو دعنيها فلان آخر فقال المقر له هو لي غصبته منى قال فاني أدفعه الى المقر له فان
جاء المودع بعد ذلك وأنكر أن يكون للمقر له ضمن المقر ألفا خر للودع ولا يرجع على المقر له شيء كذا في
المحيط* ولو قال هذا الف لفلان أقرضني فلان آخر وادعاه كلاهما فهو للأول وللقرض عليه ألف درهم
كذا في الخلاصة* اذا كان في يده عبد فقال هو لفلان باعنيها فلان آخر فدعى كل واحد منهما ماما أقرب
فالعبد للمقر له ويدفعه اليه اذا خلف أنه لم يأذن للآخر في بيعه ويقضى بالثمن للبائع عليه كذا في المبسوط*
في المشتق عيسى بن أبان عن محمد رحمه الله تعالى في رجل في يديه مال قال دفعه الى فلان مضاربة بالنصف
وفلان غائب ثم قال بعد ذلك قد كنت أبطلت فيما كنت أقررت به لفلان من هذا المال ليس له منه شيء
انما هو لفلان آخر دفعه الى مضاربة بالنصف والمقر له الآخر حاضر فقال صدقت أنا دفعته اليك فاشتره
وبع فاشترى به ورجع عليه ثم حضر الأول فالمال للأول على المضاربة وما كان من الربح فهو بين المقر والمقر
له الأول نصفين ولا شيء للمقر له الثاني ولكن يضمن المقر للثاني ما لامثله قال والذي ذكرنا في المضاربة كذلك
في الوديعة اذا قال هذا الف وديعة لفلان وفلان غائب ثم قال أبطلت فيما أقررت به ووديعة لفلان آخر
فهلك المال عنده فهو ضامن للثاني ولا يضمن للأول كذا في المحيط* لو قال هذا الف لفلان أرسله الى مع
فلان وديعة وادعاه فهو للأول الا أن يقول ليس لي وللدافع وليس للرسول استرداد العين اذا كان المرسل
غائبا كذا في محيط السرخسي* لو قال هذه الدابة لفلان أرسلها الى مع فلان قال أبو يوسف رحمه الله تعالى
يردها على المقر له ويضمن المقر قيمتها للدافع ان ادعاه الدافع لنفسه ودفعها المقر الى الأول بغير قضاء وان دفعها
بقضاء لا يضمن وفي قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يضمن للدافع شيئا كذا في فتاوى قاضي خان
* اذا أقر أن هذا العبد الذي في يديه لفلان غصبه فلان المقر له من فلان آخر فانه يقضى به للمقر له الأول
ولا يقضى للغصب منه عليه بشيء من العبد سواء دفع الى الأول بقضاء أو بغير قضاء كذا في المحيط* لو قال هذا
الصبي ابن فلان غصبته من فلان آخر وادعى أبو الصبي أنه ابنه وادعى المغصوب منه أنه عبده قضى به للاب
وهو حر ثابت النسب منه وكذلك لو قال هذا الصبي ابن فلان أرسل به الى مع فلان كان الابن للأول اذا
ادعاه دون الرسول هكذا في المبسوط* خياط في يده ثوب أقر أن الثوب الذي في يده لفلان وسلمه اليه فلان
آخر وكل واحد منهما يدعيه فالثوب للذي أقر له أول مرة وكذلك كل عامل كالصباغ والقصار والصانع
ولا يضمن للثاني شيئا في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضي خان* لو قال هذا الثوب سلمه الى
فلان ليقطع قيصا وهو لفلان وادعاه فهو للذي سلمه وليس للثاني كذا في الحاوي* ولو قال استعرت هذا

آخر بن بدان كنتم شايده سخن أول راند انسته باشي قيل يقع ثنتان بقوله برخيزو بقوله الصريح* قال لها دادمت بيك طلاق وشوى
خویش کبر ووزی خویش طلب کن فاذا لم ينوب الثاني طلاقا في الاول رجعيا وان نوى صاها أيضا بانا واقع عليها ثنتان* (نوع آخر)*
في المتفرقة قال له اتراجنك بازداشتم أو بهشتم اوله كردم ترا وپای كشاده كردم ترا فهذا كله تفسير قوله طلقتك عرفا فيقع الرجعي بلانية وفي
النسب في قال لا يقع بلانية وكذا في بازداشتم وها كردمت يقع البائن بالنية وفي دست بازداشتم يقع الرجعي واختار الفقيه أبو جعفر فانه
يقع البائن في جنك بازداشتم في الاصح وغيره انه يقع الرجعي وقال ظهير الدين فيه وفيه كردم پای كشادم جنك بازداشتم يقع البائن بالنية

الافى به شتم ترا رزنى فانه رجعى لا يحتاج الى النية وفي المحيط به شتم ولم يقل ارزنى ان كان الحال حال مذكورة الطلاق يقع واحدة رجعية بلانية وان نوى بانسأ وثلاثا وقع وعن محمد بن مقاتل الرازى ان به شتم حكمه الصريح لا تعمل نية البائن أو الثلاث فيه وان قال له لم ارد به الطلاق ونحن أعلم بغيرنا من غيرنا وعن الامام ان به شتم لا يكون طلاقا بالابنية لانه عبارة عن التخلية وفيه يشترط النية الا انه يفارقها بوجهين اذا نوى الطلاق لا البينة (١٩٨) ولا عدد افه ورجعى والثانى اذا قال به شتم فى حال الغضب أو المذاكرة لا يقع بلانية بخلاف

خلت فانه يقع لوفى المذاكرة ويعمل فيه دلالة الحال ولا يعمل فى به شتم لانه أضعف من لفظ التخلية وقوله بازداشتم تفسير خلعت سبيلك فيقع فيه البائن واختاره الامام الفضلى وان قال لم أنوبه الطلاق يصدق وعليه الفتوى * قالت وهبت حتى منك جنك ازم من بردار فقال جنك بازداشتم لوقال ثلاثا يقع الثلاث وقال الفقيه أبو الليث وعندى يقع واحدة * وفى الايضاح عن الامام وهبتك لا يبيك أو لامك أو لاهلك أو لا ذواج يقع بالنية قبلها أم لا وكذا وهبت نفسك منك ولو قال لا خبيك أو لا خنتك أو ما أشبهه لا يقع * وفى الاجناس تنحى عنى أو الحقى برفقتك يقع اذا نوى * وعن الامام فى قوله لا حاجة لى فيك أو لأحبك أو لأشبهك أو لأرغبة لى فيك لا يقع وان نوى وقال ابن أبى ليلى يقع فى قوله لا حاجة لى فيك بالنية وعن ابن سلام يقع به الثلاث بالنية * ولو قال فسخت النكاح ونوى فعن الامام يقع وان نوى ثلاثا فثلاث وعن محمد يقع بالنية * قال لم يبق بينى وبينك عمل ففى البرهان لا يقع وان نوى وفى

الثوب من فلان فبعث الى مع فلان فهو للعير لوقال فلان أتى به - هذا الثوب عارية من فلان وادعياء فهو للرسول كذا فى محيط السرخسى * فى الاصل اذا كان لرجل على رجل ألف درهم دين فى صل باسمه فافر الطالب أن ما فى هذا الصل لفلان فهو جائز ويكون حق القبض للوكيل ولا يكون للوكيل حق القبض الا بتوكيل من جهة المقرود كفى الا قضية المنسوبة الى أهل الكوفة ان للمقر له حق قبض الدين بدون توكيل من جهة المقر قالوا ما ذكر فى الاصل ان حق القبض للوكيل دون الموكل فذلك محمول على ما اذا أقر المقر له أن المقر باشر بسبب الدين باذنه وتوكيل منه وأما اذا أنكر أن يكون اذن له فى مباشرة سبب الدين كان حق القبض للمقر له دون المقر كذا فى المحيط * واذا أقر أن الدين الذى له على فلان لفلان وكان للمقر على فلان مائة درهم فى صل وعشرة فبأنه فى صل فقال المقر انما عنت الدراهم خاصة وادعاها المقر له فهما جميعا للمقر له ولو غاب المقر لم يكن للمقر له أن يتقاضى المال من الغريم فان صدقه الغريم بأنه قد أقر له بذلك لم يجبر على دفعه اليه فان دفعه اليه الغريم برئ ولو كان لرجل على رجل ألف درهم فافر أن نصفه لفلان فهو جائز والمقر هو الذى يتقاضى ويعطى المقر له نصف ما يجبر منه فان ادعى المقر له الضمان على المقر وقال أدتته بغير أمرى وقال المقر له أدتته ذلك فالقول قول المقر ولا ضمان عليه وان ادعى أنه أدتته باذنه فهو ضامن له بعد أن يحلف المقر له ما أذن له فى ذلك وكذلك لو كان هذا فى سلم أو بيع أو غصب شئ من الكيل والوزن كذا فى الحاوى * ولو أقر أن الوديعة التى عند فلان لفلان فهو جائز وليس للمقر له أن يأخذها من المستودع ولكن المقر يأخذها فيدفعها اليه وان دفعها للمستودع الى المقر له برئ وان كانت له عنده ودائع فقال عنت بعضهما يصدق فان قال فلان ما - - - تودعنى المقر شيا وقال المقر له استودعها لى بغير أمرى فالقرض ضمن لها بعد أن يحلف المقر له ما أمره بذلك وان أقر بالامر وقال المستودع قد ردتها الى المقر أو قال دفعتها الى المقر له أو قال ضاعت فالقول فى ذلك قوله مع يمينه ولكن الذى يلى خصوصته فى ذلك واستحلافه المقر اذا كان أو دعه باذن المقر له كذا فى المبسوط *

* (الباب الثانى عشر فى اسناد الاقرار الى حال ينافى صحته وثبوت حكمه) *

رجل أقر أنه كان أقر وهو صبي لفلان بالف درهم وقال الطالب بل أقرت به لى بعد البلوغ فالقول قول المقر مع يمينه وكذلك لوقال أقرت له به فى حالة نوى وكذلك لوقال أقرت به قبل أن أخلق لوقال أقرت له وأما ذاهب العقل من برسام أو لم فان كان يعرف أنه كان أصابه لم يلزمه شئ وان كان لا يعرف ان ذلك أصابه كان ضمنا للمال كذا فى المبسوط * لوقال تزوجتك وأنا صبي وقالت المرأة لا بل تزوجتني وأنت بالغ فالقول قول الزوج واذا قال الزوج لا امرأته تزوجتك وأنا مجوسى وقالت المرأة لا بل تزوجتني وأنت مسلم فالقول قول المرأة هكذا فى المحيط * واذا أقرت المرأة أنها تزوجت هذا الرجل وهى أمة وقد كانت أمة فاعتقت وقال الزوج تزوجتها بعد العتق أو قبله فهو سواء والنكاح جائز فى قولهم ولو كانت مجوسية فاسلمت ثم أقرت أنها تزوجته وهى مجوسية وقال الرجل تزوجتها بعد الاسلام فالقول قوله ولو قالت تزوجتك وأنت صبي أو فى المنام أو قالت تزوجتك وأنا مغلوبة على عقلى وقد عرف ذلك منها فالقول قولها كذا فى الحاوى * أقر أحدهما أن النكاح كان فى عدة الغير أو فى نكاح الغير أو بغير شهود أو تزوجها وتحتة أربع نسوة أو أختها

الفضلى خلافة * ولو قال أربعة طرق عليك مفتوحة لا يقع وان نوى ما لم يقل خذى أى طريق شئت وفى المنتقى عن محمد اذهبي الف فى مرة ينوى به طلاقا فثلاث وعن ابن سلمة أنا برى من طلاق رجعى مع النية ولو قال من نكاحك فبائن وعنه تجوزى عنى ونوى فبائن وقيل فى قوله برئت اليك من طلاقك يقع ولو لم يقل اليك ففى نوى وقيل لا يقع فيها وهو الصحيح وذكرنا لى فى قوله برئت من طلاقك قال الاسكاف لا يقع وقال الهندوا لى وابن سلام يقع وهو الاصح وفى قوله تركت لك طلاقك يقع بالنية وكذا فى قوله خلعت لك طلاقك وفى قوله

أعرتك طلاقك لارواية فيه وعن الثاني يقع خلاف محمد وفي التوازل عن الامام بصير الطلاق بيد ما وفي قوله وهبت طلاقك لارواية عن المتقدمين وقالوا يجب ان لا يقع وفي قوله لا يخرج اليا طلاقها يقع لان الحمل لا يتحقق قبل الوجود وفي التعويذ خذنى طلاقك أو وهبتك طلاقك أو أقرضتك طلاقك يقع * قال لامرأته نحدد النكاح احتياطاً فقالت بين وجه الحرمه ونازعه فقالت سزاي اين زنكان آنست كه همچنين حرامى دادى اقرار بالحرمه ولو قال سزاي اين زنكان آنست كه

(199)

حرام دادى لا يكون اقرارا

بالحرمه لعدم الاضافه فى

الثانى بخلاف الاول لوجود

التحقيق فيه بقوله همچنين

* قال لها دست از من باز داد

فقلت باز داشتم بيه طلاق

فقال الزوج من نيز باز داشتم

ان نوى واحدة فواحدة

وان ثلاثاً فثلاث وان لم ينو

لا يقع به * قال لها الاحاجة لى

فيك أو ما أريدك أو ما را بكار

نشينى لا يقع وان قالت كران

تخريدى بعيب بازده فقال

بعيب باز دادمت ونوى يقع

ولو قال باز دادم ثلاثاً لا يقع

وان نوى * وفى المحيط قال

أبوها كران تخريدى بمن

بازده فقال دادم ونوى يقع

ان نوى بمنزلة قوله الحقى باهلك

* ولو قال لم يبق بينى وبينك عمل

ونوى يقع وكذا فى ابعدى

ونوى * قال أنا أستسكف

عنيك فقالت كالبراق ان

كنت تستسكف فارم فقال

تف قف رميت لا يقع وان

نوى * قال لها وهبتك لاخلبك

أولاً بك أو لامك أو للزواج

وما أشبهه ونوى يقع وجسد

قبولها أم لا وكذا وهبت نفسك

منك * قال وهبتك لاخلبك أو

لاختك أو ما أشبهه لا يقع

* قال لا تخرم طلقت امرأتك

فقال ان يهرق ولم يكن طلق

فى نكاحه أو فى عدته لا يقبل قول من يدعى هذه الموانع فان كان الزوج هو الذى يدعى ذلك يفرق بينهما باقراره كذا فى فتاوى قاضى خان * ولو أقر أنه كاتبه وهو وصي فقال المكاتب بل كاتبنى وأنت رجل فالتقول قول المولى كذا فى المبسوط * ولو قال أخذت منك وأنا صبي أو ذاهب العقل يلزمه فى الحالين كذا فى محيط السرخسى * وإذا أقر الرجل الحر أنى أقررت لفلان بالف درهم على وأنا عبد فان المال لازم عليه وكذلك الحربى اذا أسلم وأقر أنه كان أقر لفلان فى دار الاسلام بالف درهم حين دخلها بايمان فان المال يلزمه وكذلك لو قال دخل فلان المسلم فى دار الحرب فأقررت له بكذا كان المال لازماً وكذلك اذا قال أقررت له بالف وأنا فى دار الحرب وهو فى دار الاسلام فان هذا يلزمه كذا فى المحيط * ولو قال الحر أو العبد أقررت له بالف والمقر له عبد يلزمه كذا فى محيط السرخسى * وإذا أقر الحربى المستأمن فى دار الاسلام بدين مسلم فهو لازم له فان قال أدانى فى دار الحرب وقال المسلم لم فى دار الاسلام فالدين لازم عليه سواء قال ذلك موصولاً باقراره أو مفصلاً وكذا لو أقر بذلك مستأمن مثله وألزمى وكذلك لو أقر بشئ بعينه فى يديه أنه له واقرار المستأمن بالنكاح والطلاق والعتاق والولود والجراحات وحده القذف والاجارة والكفالة وما أشبه ذلك جائز كذا فى المبسوط ولو أن رجلاً أعتق عبده فقال له بعد ذلك قطعت يدك وأنت عبدى وقال العبد فعلت بعد العتق فعلى قول أبى حنيفة وأبى يوسف رحمه الله تعالى القول قول العبد والمولى ضامن وكذا اذا أسلم الحربى أو صار ذمة يافق قال رجل مسلم قطعت يدك وأنت حربى فى دار الحرب أخذت من مالك كذا وأنت حربى فى دار الحرب وقال الحربى فعلت ما فعلت بعدما أسلمت أو صرت ذمياً فى دار الاسلام فالتقول قول الحربى عندهما والمسلم ضامن وكذا اذا أسلم الحربى فقال رجل مسلم قطعت يدك أخذت مالك وأنا حربى فى دار الحرب وقال المسلم فعلت ما فعلت فى دار الاسلام بعدما أسلمت فالتقول قول المسلم والحربى ضامن على قولهما وأجمعوا على أن المال لو كان قائماً فى يد المقر فى هذه المسائل أن القول قول المقر ويؤمر المقر برده عليه وأجمعوا على أنه اذا قال لجارية به بعدما أعتقها وطئت قبل العتق وقالت لابل بعدما أعتقنى ان القول قول المولى ولا ضمان عليه وأجمعوا على أنه اذا قال لعبده بعدما أعتقه أخذت منك ضريبة كل شهر وأنت عبدى وقال العبد لابل أخذت بعد العتق أن القول قول المولى ولا ضمان عليه وأجمعوا على أن من أعتق عبداً فقال العبد لرجل قطعت يدك وأنا عبد وقال ذلك الرجل لابل بعدما أعتقت ان القول قول المقر ولا ضمان عليه هكذا فى المحيط * ولو أعتق أمته ثم قال أخذت منك هذا الولد قبل العتق وقالت لابل بعده يرده عايباً وهو حر ولولم يقل أخذته منك لا يرده ولو قال أعتقتك بعدما ولدته وقالت لابل قبله فالتقول لمن الولد فى يده وكذلك هذا فى الكتابة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى فى الامالى ولو كان الولد فى أيديهم ما جيعا فالتقول قولها ولو كان لها ما بينة فالبينة بينهم وأما فى التسدير فالتقول قول المولى كذا فى محيط السرخسى * ولو أن رجلاً أعتق عبداً فأقر رجل أنه أخذ منه ألفاً وهو عبده وقال العبد أخذته منى بعد العتق فالتقول قول العبد وكذلك لو كاتبه ثم جرى هذا الاقرار والاختلاف ولو باعه ثم أقر رجل أنه غصب منه مائة درهم وهو عبده مولا الاول وقال مولا الاخر بل غصبته وهو عبدى فالمال للاخر وكذلك الجراحات كذا فى الحاوى * ولو أقر أنه فعا عين فلان عمداً فذهب عين الفاقى بعد ذلك وقال المفقوة عينه فقأت عيني وعينك ذاهبة فالتقول قول المفقوة عينه كذا فى المبسوط * ولو قال قتلته وليه خطأ وأنا عبد

ولا نوى لا يقع ولو قال من قبل انها فعلت كذا ونسبها الى شئ طلقت لانه يصلح عله للطلاق * قال لها ارمى جنان دورى كما ارمكة نامدينة لا يقع بلانمة * قال لا تخزن توهر اطلاقه است فقال الاخر زن تويز توهر اطلاقه است يقع فى رواية ابن سماعة وفى ظاهر الرواية لا تطلق * طلبت الطلاق فقال الزوج لم يبق لك عندي طلاق قومي واذهبى فاقرار بالطلاق لان عدم البقاء لا يتحقق الا بعد الوقوع ولو قال ليس لك عندي طلاق يشترط النية * قالت اكرسه طلاق دادى مرا بهل از خانه تو بيرون فى روم فقال الزوج شده را بكارى فاقرار بالثلاث * تشاجر

• معهما ثم سئل عنها فقال بجائز ما ندّم أو عفو كردم أو بخداى بخشيدم أو بخداى كردم فى هذا يقع بلائيه وفى البواقي يشترط
 * قالت جون منتغى بام مرارها كن أو عفو كن أو بى كساده كن أو ازام كن فقال الزوج كردم يا بخشيدم يا عفو كردم يا ما ندّم يا ازاب
 كردم يقع بلائيه وقوله رها كرد بنزله رها كردم * (نوع آخر) * طلقها واحدة أو اثنين ثم قيل له لم لا تنزوجهما فقال وى نشايد مرا همه
 عمرا وهر كز فترت جت باخر ثم جات (٣٠٠) الى الاول له ان تنزوجهما * قال لها تو مرا نشاي تا قيامت أو همه عمر لا يقع

بلائيه لاحتمال عدم الصلوح بسوء الخلق * ولو قال تراشوى حلالى بايد صارت مطلقة بالثلاث * ولو قال لها تو حيله خو يش كن لا يكون اقرارا بالثلاث ولو قال حيله زنا كن اقرار بالثلاث اذا نوى ولو قال ميان ماراه نيست ان نوى الثلاث فثلاث والا فلا شئ * ولو قال اين ساعت ميان ماراه نيست ليس بشئ بلائيه قال ميان ما ديوار آهنيں مى بايد لا يقع وهذا سوء خلقها * قالت له طلقنى فقال لست لى باصره فلهذا جواب يقع الطلاق بلائيه * قيل له هل لك امرأة قال لا ذكر بعض المشايخ انه لا يقع فى قولهم جميعا وذكر الكرخى انه على الخلاف اذا قال الزوج فى جميع هذه الحالات لم أنوال طلاق يصدق ديانة * أنت طالق كالثلج ان أراد فى البرودة فبائن وان أراد فى البياض فرجبى * قال لها أنت طالق ثم قال للناس اين زن بر من حرام است ان عني به الاول أو لانيه له فقد جعل الرجبى بائنا وان عني به الابتداء فآخر بائن * طلبت منه الطلاق فقال لم يبق بينى وبينك عمل لم تطاق الا ان ينوى به النكاح وينوى به ايقاع الطلاق حينئذ يقع * ولو قال لم يبق بينى وبينك شئ ونوى لا يقع * قالت طلقنى فقال هر چه لر رجل اندر خانه طلاق است ترا دادم لا يقع شئ الاصل ان كل كلمة فى الفارسية تستعمل فى الطلاق ولا تستعمل فى غيره فهو صريح وكل ما يستعمل فيه وفى غيره فهو كتابه كالعربى * طلقنى فقال داده كير يشترط النية لوقوع الطلاق ويكون رجعا ولا منافاة بين اشتراط النية ووقوع الرجبى كما فى اعنبدى ويقع البائن فى قوله هر چه بدست راست كيرم يشترط النية * طلقنى ثلاثا فقال كفته كير لا يقع وان نوى * قالت مرادر كرخداى كن

وقال الخصم بل بعد العتق فلا شئ عليه كذا فى محيط السرخسى * واذا أقر أحد المتفاوضين أن على صاحبه ديناً قبل الشركة لفلان وأنكر صاحبه وادعى الطالب أن هذا الدين كان فى الشركة لزمهما جميعاً ولو أقر أن ذلك عليه دون شريكه قبل الشركة وادعى الطالب فى الشركة فالمال لازم له ولشريكه وان تصادقوا أن الدين كان قبل الشركة لم يؤخذوا أحدهم ما بدين صاحبه واذا مات أحدهما أو تفرقا ثم أقر أحدهما بدين عليهما فى الشركة لزمه خاصة كذا فى الحاوى * ولو أقر مسلم لذي بخرم أو خنزير فى يده جاز اقراره وكذلك لو أقر الذمى لمسلم بعينه وان أقر له بخمر أو خنزير مسلم لا لم يلزمه شئ وان أقر به الذمى يعنى بخمر أو خنزير مسلم لم يلزمه قيمته واذا أسلم الذمى فأقر ذمى أنه استهلك له خنزير بعد اسلامه وقال المسلم استهلكته قبل اسلامى فهو ضامن لقيمته فى قول أبى حنيفة وأبى يوسف رحمه الله تعالى وفى قول محمد رحمه الله تعالى لا ضمان عليه وكذلك لو أن ذمياً أقر بخمر استهلكها فقال استهلكتها أو أحرى أو قال استهلكتها وأنت حربى وقد علم كونه حربياً من قبل فهو على الخلاف الذى بيناه هكذا فى المبسوط

* (الباب الثالث عشر فيما يكون اقراراً بالشركة وما لا يكون وفى الاقرار فيما يكون مشتركا بينه وبين غيره والاقرار على نفسه وعلى غيره والاقرار بشئ لنفسه ولغيره) *

لو أن رجلاً فى يده عبد فقال لفلان فى هذا العبد شركة فله النصف فى قول أبى يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى القول قول المقر فى بيان مقدار ما أقر به واتفقا أنه لو قال فلان شريكى فى هذا العبد أو هذا العبد مشترك بينى وبين فلان أو هو لى وله كان بينهما نصفين وان وصل الكلام فقال هو شريكى فيه بالعشر فالقول قوله وكذلك لو قال هذا العبد لى ولفلان لى الثلثان ولفلان الثلث واذا أقر أن فلاناً ولفلاناً معه شركاء فى هذا فهو بينهم أثلاثا فى قول أبى يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى البيان فيه الى المقر كذا فى المبسوط * ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى فى رجل قال لهذا الرجل فى هذا العبد ألف درهم والعبد عبد المقر قال هذا عبدى على أن ذلك دين فى رقبته إلا أن يكون فيه كلام يدل على أنه شريك فى رقبته بألف درهم بان يقول اشتريت هذا العبد ولهذا فيه ألف درهم ولو قال لفلان فى هذا الثوب ألف درهم ولم يكن هناك ما يدل على الشركة فى الرقبة فهذا ليس بشركة انما شئ على أنه فيه ألف درهم مضروبة ولو قال له فى هذا البرذون ألف درهم فهذا ليس له وجه غير الشركة فهو على الشركة كذا فى المحيط * أقر أحد الشرىكين فى الدار بيت بعينه لا خرم ليصح الاقرار للحال وتقسيم فان وقع فى نصيبه يسلمه وان وقع البيت فى نصيب شريكه يقسم نصيب المقر بينهما وبين المقر له على قدر حقه ما يضرب المقر له بجميع ذراعان البيت والمقر بنصف باقى الدار سوى البيت وكذلك لو أقر بطريق وحائط معلوم وهذا عندهما وعند محمد رحمه الله تعالى يضرب المقر له بنصف اذرع البيت والمقر بنصف باقى الدار حتى لو كانت الدار مائة ذراع والبيت عشرة أذرع فعندهما يضرب المقر له بعشرة أذرع والمقر بخمسة وأربعين ذراعاً فيكون بينهما على أحد عشر سهماً سهمان للمقر له وتسعة للمقر وعند محمد رحمه الله تعالى يضرب المقر له بخمسة أذرع والمقر بخمسة وأربعين ذراعاً فيكون له عشر نصيب المقر وكذلك على هذا الوأوصى أحد الشرىكين فى الدار بيت بعينه لا خرم ثم مات كذا فى محيط السرخسى * واذا كان حمام بين رجلين فأقر أحدهما أن البيت الاوسط منه

ينوى به النكاح وينوى به ايقاع الطلاق حينئذ يقع * ولو قال لم يبق بينى وبينك شئ ونوى لا يقع * قالت طلقنى فقال هر چه لر رجل اندر خانه طلاق است ترا دادم لا يقع شئ الاصل ان كل كلمة فى الفارسية تستعمل فى الطلاق ولا تستعمل فى غيره فهو صريح وكل ما يستعمل فيه وفى غيره فهو كتابه كالعربى * طلقنى فقال داده كير يشترط النية لوقوع الطلاق ويكون رجعا ولا منافاة بين اشتراط النية ووقوع الرجبى كما فى اعنبدى ويقع البائن فى قوله هر چه بدست راست كيرم يشترط النية * طلقنى ثلاثا فقال كفته كير لا يقع وان نوى * قالت مرادر كرخداى كن

يا امرأته انك قد اقررت انك لا تصدق
 * قال لا تخرطني امرأتك فقال ويرادوسه طلاق هت يقع الثلاث كافي لها الطلاق * قال ان وطئت امتي فانت كذا فادعت الزوجة
 وطأها وانكر المولى فالقول قوله وان علمت بذلك لا تدعي بحجامة ما ولا تقسم معه وان قال المولى انك قد اقررت انك لا تصدق
 * قال الزوج فقلت كذا ثم حلف انه ان كان فعل ذلك فامرأته كذا طلق لسبق (٣٠١) الاقرار منه بذلك * قال ان شرب مسكرا
 بغير اذنك فامرأته ببدك
 وشرب ثم اختلعا في الاذن
 فالقول له واليمنة لها * جعل
 امرأته بدها ان ضربها بلا
 جناية فخرجت الى المأتم بلا
 أمره ثم ضربها بعد سنة
 وادعي انه ضربها التلك الجناية
 فالقول له لانه اعرف بجمه
 الايقاع * قال لها ان لم ادفع
 اليك الدينار الذي على الى
 شهر فانت كذا فابرأته
 قبل الشهر بطل اليمين
 * (الثالث في الخلع وفيه
 ستة انواع) * (الاول في
 المقدمة) الخلع والطلاق
 بمال عين من جانبه حتى لو قال
 خلعتك ورجع قبل قبولها
 لا يصح ولا يبطل بالقيام قبل
 قبولها والا صل فيه ان من له
 الرجوع في خطابه قولا
 يبطل خطابه بقيامه عن
 المجلس ومن لا رجوع له عن
 خطابه لا يبطل بقيامه والخلع
 من جانبها يبطل بقيامه
 ايضا حتى لو قالت سرخريدم
 فقام ثم قال فروختم لا يصح
 (فان قيل) لما كان عينا
 لزم ان لا يبطل بقيامها وكذا
 ينبغي ان يصح قبولها في
 مجلس آخر (قلنا) هذا جواب
 الخطاب وهو انما يبطل في
 المجلس ولانه من جانبه

لرجل لم يجز ذلك والمقر له أن يضمن المقر نصف قيمة البيت ولو أقر له نصف الحمام أو ثلثه كان اقراره جائزا
 كذا في المبسوط * ولو ان سبعة بين رجلين حليته فضة أقرأ أحدهما أن حليته لرجل لم يجز ذلك على شريكه
 وضمن المقر له نصف قيمة الحلية مصوغة من الذهب وكذلك لو أقر بجذع من سقف بيت مشترك ضمن نصف
 قيمة الجذع للمقر له وكذلك لو أقر باجر من حائط بينهما أو بعود من قبة أو بلوح من باب كذا في الحاوي
 * وان كان عدل زطي بين رجلين فأقرأ أحدهما شوب بعينه منه لرجل كان نصيبه من ذلك للمقر له كذا في
 المبسوط * وكذلك الرقيق والحيوان كذا في الحاوي * دار بين رجلين فقال أحدهما عشر جميع الدار من
 نصبي اقلان فهو جائز فاعلنا الدار على عشرة في يد المقر خمسة وقد أقر اقلان من نصيبه بعشر جميع الدار
 وذلك سهم مما في يد المقر فيكون المقر له سهم والمقر أربعة أسهم مما في يده ولو قال ربع جميع هذه الدار له
 والباقي بيننا وجد شريكه فنصيبه يقسم بينه وبين المقر له على خمسة له ثلاثة وللقر له سهمان كذا في محيط
 السرخسي * ولو كانت دار بين رجلين فأقرأ أحدهما بيت بعينه لرجل وأذكر شريكه وأقر شريكه بيت
 آخر وانكر صاحبه ذلك فالدار تقسم بينهما نصفين وأيهما وقع البيت الذي أقر به في نصيبه سلمه الى المقر له
 وان لم يقع في نصيبه قسم ما أصابه بينه وبين المقر له على البيت وعلى نصف ما بقي من الدار بعد البيت كذا في
 المبسوط * دار بين رجلين فأقرأ أحدهما انها بينهما وبين فلان أثلاثا وأقرأ الآخر انها بينهما وبين هذا المقر
 له وبين آخر ارباعا فانما يسمى الذي أقره المتفق عليه والذي أقر له أحدهما بموجود او الذي أقر له ما مقرا
 وشريكه مكذبا فنقول على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يأتي المتفق عليه الى المقر فيأخذ منه ربع ما في
 يده ويضمنه الى ما في يد المكذب فيقسم ما به نصفين وما بقي في يد المقر يكون بينه وبين المحجود نصفين وأما على
 قول محمد رحمه الله تعالى فالمتفق عليه يأخذ من المقر خمس ما في يده والباقي كما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى
 كذا في التحرير شرح الجامع الكبير * ولو أن طر بقالقوم عليهم باب منصوب أقرأ واحد منهم بطريق فيه
 لرجل لم يجز اقراره على شركائه ولم يكن للمقر له ان يعرفه حتى يقتسموها فان وقع موضع الطريق في قسمة المقر
 جاز ذلك عليه وان وقع في نصيب غيره كان للمقر له ان يقاسم المقر بحصة ذلك الطريق فيما أصابه كذا في
 الحاوي * شهر بين ثلاثة أقرأ أحدهم بعشر النهر لاخر فهذا على وجهين ان أقر له بعشر النهر وان الباقي بيننا
 أثلاثا فالثلث الذي في يده بينه وبين المقر له على أربعة للمقر له واحد وان كان يدعي لنفسه ثلث جميع النهر
 فما في يده بينهما على ثلاثة عشر ثلاثة للمقر له وعشرة للمقر كذا في محيط السرخسي * وكذلك لو كانت عين
 أو ركن بين ثلاثة نفر كذا في المبسوط * في نوادر ابن سماعه عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجلان في أيديهما
 دار بينهما كل واحد منهما على صاحبه أنه أقر لهذا المدعي بنصف الدار وكل واحد منهما ما ينكر قال لاحق
 للمدعي فيما في يده واحد منهما ما ولو شهد كل واحد منهما ما آخر معه على صاحبه أنه أقر لهذا المدعي بنصف الدار
 فان المدعي يأخذ نصف الدار منهما كذا في المحيط * واذا أقر الرجل أن هذا العبد الذي في يده بينه وبين فلان
 ثم قال به ذلك هو بيني وبين فلان آخر ثم قال بعد ذلك هو بيني وبين فلان آخر فاصموا الى القاضي فانه
 يقضي للاول بنصفه وللثاني ربعه وللثالث ثمنه ويبقى في يد المقر الثمن وكذلك لو أقر به مدعى ميت هو
 وارثه كذا في الحاوي * كس في يد رجلين فيه ألف درهم فأقرأ أحدهما لاجني بنصفه فان قال نصفه لك
 وسكت وانكر الآخر فلمقر له ثلثا ما في يد المقر وان قال نصفه لك ونصفه بيني وبين شريكى فكذلك وان

(٣٦ - فتاوى رابع) تعليق تعليق فاقضى جوابا في المجلس كله قال ان قبلت ولو غابة فبلغها الخبر جاز بالقول في مجلسه * ولو قال اذا
 جاء عند فقد خالعتا على ألف أو اذا قدم فلان يصح واليهما القبول بعد محجي والغدو القدوم في المجلس ولا يصح الخيار من جانبه ويراعى المعاوضة
 من جانبه حتى لو ابتدأت ثم رجعت قبل قبوله صح ويبطل كلامها بقيام ايها كان ولا يصح كلامها عند غيبة الزوج اذا لم يقبل عنه قابل لانه
 شرط العقد وكلام العبد والمرأة لا يقبل الاضافة والتعليق ويصح شرط الخيار لهما عند خلافهما ولو قضى حاكم بكونه فسحا قبل ينقد

وقيل لا وفي لفظ البيهقي والنسائي وابن عباس فيه قول أم لا قيل لا وذ كر بعضهم خلافة في كل لفظ لم يذ كر فيه لفظ الطلاق وهذا طلاق بائن بخلاف وقيل بخلافه وكل موضع استعمل فيه لفظ كناية ولم يذ كر فيه بدل يصدق في أنه لم ينو الطلاق وإن ذ كر فيه بدل لا يصدق **§** والخلع على أنواع **§** (الاول) * خالعهابعد الدخول على مهرهاان غير مقبوض سقط الكل وإن مقبوضا رجع عليها بكل المهر عند أصحابنا **§** قالت بالفارسية خويشتن (٣٠٣) خريدم بكايين وعدت والمجمل مقبوض قال قاضي خان لا يرجع ويراد به النفقة

وإن قبل الدخول إن كان مقبوضا وهو الف رجوع به استحسانا وإن لم يكن الكل مقبوضا سقط الكل ولا يرجع استحسانا **§** (الثاني) خالعهاعلى بعض المهر مثلا على عشرة وهو الف إن بعد الدخول والمهر مقبوض رجع بمائة وسلم لها الباقي في قول وإن لم يكن مقبوضا سقط كل المهر عنده العشر بحكم الشرط والباقي يحكم لفظ الخلع وعندهما لا بسقط الا العشر وإن قبل الدخول إن قبضت كل مهرها يرجع عليها بمائة استحسانا وفي القياس يرجع بمائة بدل الخلع وخمسائة بالطلاق قبل الدخول وإن قبل الدخول والقبض سقط كل المهر عنده العشر بالشرط والباقي بالخلع **§** (الثالث) خالعهها ولم يذكر العوض الصحيح أنه يبرأ كل من صاحبه وإن لم يكن على الزوج مهر يرد مساق اليها من المهر لان المال مذكور بذ كر الخلع عرفا وفي رواية عنه وهو قولهما لا يبرأ أحدهما عن صاحبه ولا يبرأ من نفقة العدة ومؤنة السكنى في قوله إن الاذا شرط ذلك

قال هذا الكيس بيني وبينك نصفين فاني يده بينهما نصفين هكذا في محيط السرخسي * ولو قال أحدهما لثالث له نصفه ولى نصفه وقال الآخر له ثلثه ولى ثلثه وصدق الاول أخذ من الثاني ثلث ما في يده وضم الى ما في يده الاول وقاسمه نصفين وقال محمد رحمه الله تعالى يأخذ خمس ما في يده ويضم الى ما في يده الاول ويقاسمه نصفين ولو ادعى الكل أخذ المقر له من كل واحد ما أقربه عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى يأخذ من المقر بالثلث خمس ما في يده ومن المقر بالنصف خمسي ما في يده هكذا في الكافي * ولو أقر أحدهما أن فلان الثلث ولى الثلثان ولى الثلث وزعم فلان أن الكيس له أخذ من المقر بالثلث خمس ما في يده ومن المقر بالثلثين ثلاثة أخماس ما في يده وهذا إذا كذبهما المقر له فان صدقهما معا أخذ من المقر بالثلثين ثلاثة أخماس ما في يده فيضمه الى ما في يده الاخر فيقسمه اثلاثا للمقر له ثلثه كذا في محيط السرخسي * كس في أيدي ثلاثة أقر أحدهم لشريكه بثلاثة أرباعه وله الربع والاخر أقر أن المقر له خمسة الاسداس وله السدس والمقر له يدعى الكل أخذ من كل واحد ما أقروا وعند محمد رحمه الله تعالى يأخذ من المقر بثلاثة أرباع خمسي ما في يده ومن الآخر ثلاثة أخماس ما في يده كذا في الكافي * ولو أقر أحدهم أن فلان الاجنبي ثلثه ولى ثلثه وقال الآخر بل له نصفه ولى نصفه وقال الآخر له ثلثه ولى ثلثه وقال الاجنبي بل لي كله أخذ من المقر بالثلث سبع ما في يده ومن المقر بالنصف سبعي ما في يده ومن المقر بالثلثين ثلاثة أسباع ما في يده وثلاثي سبعة كذا في محيط السرخسي * كس في يد رجل فيه ألف درهم أقر أنه بينه وبين فلان نصفين ودفع النصف اليه ثم أقر أن الكيس بينه وبين رجل آخر نصفين فهذا على وجهين أما أن دفع النصف الى الاول بقضاء القاضى أو بغير قضاء القاضى ففي الوجه الاول يدفع الى الثاني نصف ما بقى في يده وهو ربع الكيس وفي الوجه الثاني يدفع اليه النصف الذي في يده وهذا كله قول علمائنا الثلاثة رحمهم الله تعالى ولولم يقر للثاني بالنصف ولكن أقر له بالثلث وقال الكيس بيني وبينك وبين الاول اثلاثا وكذبه الثاني بالاول فان كان دفع الاول بقضاء فانه يدفع الى الثاني نصف ما في يده وإن كان الدفع الى الاول لا بقضاء يدفع الى الثاني ثلث جميع المال وإن كان دفع النصف الى الاول بغير قضاء والثلث الى الثاني بقضاء ثم أقر لاخر أنه شريكهم بالربع وكذبه الاول والثاني بالثالث بالاولين فانه يدفع الى الثالث سدس جميع المال وثلث سدسه وإن كان دفع الى الاولين بغير قضاء يدفع السدس الذي في يده الى الثالث ويغرم له نصف السدس من ماله حتى يكون له ربع الكيس ولو دفع الى الاول النصف بقضاء والربع الى الثاني بقضاء ثم أقر للثالث يدفع اليه نصف ما بقى من يده وهو الثلث ولو دفع النصف الى الاول بقضاء والربع الى الثاني بغير قضاء ثم أقر للثالث يدفع الى الثالث سدس الكيس ويقتل له نصف السدس ولو دفع النصف الى الاول بغير قضاء والثلث الى الثاني بقضاء ثم أقر للثالث وصدقه الاول بالثالث وكذبه الثاني والثالث صدقه بالاول وكذبه الثاني والثاني كذبه بهما فان الثالث يأخذ من المقر نصف ما في يده فيضمه الى ما في يده الاول فيقسمه سمانه نصفين في قياس قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى يأخذ منه ثلث ما في يده ثم يصنع كما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ولو كان دفع الثلث الى الثاني بغير قضاء أيضا ثم أقر للثالث والمسألة بجهاذا كرى في الكتاب أن الثالث يأخذ من المقر من جميع المال وهو ثلاثة أرباع ما في يده فيضمه الى ما في يده الاول فيقسمه سمانه نصفين وذ كر

في الخلع ونفقة الولد ومؤنة الارضاع لا تقع البراءة عنهم ما بلا شرط في الخلع بالاجماع وإن شرط أن وقت في الخلع جاز وإن لم يوقت لا أبو ولا تقع البراءة عنهما ولو اجمعت عليه النفقة المفروضة ثم خالعهاتسقط النفقة المجتمعة **§** قالت خويشتن خريدم بهو حتى كه مرابر تراست لا يبرأ عن نفقة العدة لانه ليس بثابت حال الخلع * تزوجها على مهر ثم طلقها باناثم تزوجها ثانيا ثم اختاعت على مهرها يبرأ عن المهر الثاني لا الاول **§** كذا اذا قالت خويشتن خريدم انوبكايين وبهم حقها لا يبرأ عن الاول وهل يبرأ عن دين آخر سوى المهر اختلقوا على قوله

والصحيح انه لا يبرأ * (الرابع) * خالعهما على مال آخر سوى المهر بعد الدخول اذ مقبوض الا يرجع عايم الا ببدل الخلع في قولهم وان كان المهر غير مقبوض يرجع عليها ببدل الخلع ويسقط عنه كل المهر عنده خلافا لهما وان قبل الدخول رجوع عليها ببدل الخلع لا بشئ من المهر بسبب الطلاق عند الامام وعلم به ما ذكرنا من جواب الاستحسان فيما اذا خالعهما هو مدخول به او المهر مقبوض قول الثاني ومحمد رحمه الله * ولو خلع الاجنبي بماله نفسه صح الخلع ولم يسقط المهر عن الزوج لانه لا ولاية للاجنبي (٣٠٣) في اسقاط حقها والمهر حقها والمبارأة كالخلع عند الامام ومحمد والطلاق على

مال فيه روايتان عن الامام وعندهما هي كالخلع * (نوع آخر في القاطه) * قال لها خويشتن مي خري بهرك ونفقة عددك فقالت خريدم ولم يقل الزوج فروختم لا يصح الخلع بالاتفاق ولو قال خويشتن خريدي بهرك فقالت خريدم ولم يقل فروختم لا يصح الخلع وبه أخذ الفقيه أبو الليث وقدم جواب شمس الأئمة في السكاح * قال لها خويشتن ازمين بخري فقالت خريدم ولم يقل الزوج فروختم ان ذكر بدلا معلوما ان قال بكابين ونفقة عدة أو بمال آخر معلوم صح وان لم يذكر البدل أو ذكر بدلا مجهولا لا يصح وهي امر أنه كذا اختار الفقيه أبو الليث والصدور به يفتي واختار الاستاذ وقوع الطلاق وكذا لو قال بالعريسة اشترى نفسك مني فقالت اشتريت لا يقع مالم يقل بعث بخلاف اخذني نفسك مني فقالت خلعت ولم يقل الزوج قبلت حيث يصح الخلع لان اخذني امر بالطلاق بلفظ الخلع والزوج يملكه ببدل أو بغيره أما قوله خويشتن

أبو بكر البصاص عن أبي سعيد البرذعي رحمه الله تعالى أنه قال هذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى أما على قياس قول محمد رحمه الله تعالى فيأخذ منه عشر جميع المال وهو ثلاثة أخماس ما في يده ويضمه الى ما في يد الأول فيقسمه نصفين وإذا دفع المقر النصف الى الأول بغير قضاء ثم أقر الثاني والثالث معا وصدقه الأول في الثالث وكذبه في الثاني أخذ الثالث ربع ما في يد المقر فيضم الى ما في يد الأول فيقسمه نصفين وهذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى يأخذ الثالث خمس ما في يده ويأخذ الثاني من المقر وهو الذي لم يصدقه الأول ربع جميع المال كذا في التحري شرح الجامع الكبير للحصري * اذا قال لفلان على وعلى فلان ألف درهم فحجده الآخر لم المقر نصفه وكذلك لو أقر بماله في عارية أو قرض أو مضاربة أو قتل خطأ أو جراحة عمدا أو خطأ أو سمى اثنين معه لزمه الثلث وكذلك لو سمى عبدا محجورا عليه أو صبيبا أو حريبا أو ميتا أو رجلا لا يعرف فعلى المقر حصته على عددهم كذا في الحاوي * ولو قال لفلان علينا ألف درهم ولم يسم معه أحدا ثم قال عنيت معي فلانا وفلانا وادعى الطالب أن المال كله عليه فالمال كله عليه وكذلك لو قال لفلان علينا أو أشار الى نفسه وآخرين معه يلزمه المال كله ولو قال لفلان علينا جميعا ألف درهم أو قال علينا كلنا وأشار بيده الى نفسه والى قوم معه لزمه حصته من الألف يقسم الألف عليهم على عدد رؤسهم ولو قال لفلان على رجل منا ألف درهم لم يلزمه شئ وكذلك لو قال على رجلين منا كذا في المحيط * ولو قال يا فلان لكم على ألف درهم يلزمه المال كله وكذلك لو قال أنتم يا فلان لكم على ألف درهم ولو قال يا فلان لكم على ألف درهم كان لفلان منه النصف كذا في محيط السرخسي * ولو قال أقرضنا فلان ألف درهم أو استودعنا أو أعازنا أو غصبنا منه لزمه جميع المال ولا يصدق على أنه أراد به غيره معه ولو قال غصبت ومعي فلان من فلان مائة درهم لزمه النصف بخلاف ما لو قال ومعي فلان جالس كذا في المحيط * لو أقر أنه قطع يد فلان هو وفلان عمدا أو مجرد فلان ذلك وادعى الطالب أنه المقر وحده لم يلزمه شئ في القياس ولكننا ندع القياس ونجعل عليه نصف أرش اليد كذا في الحاوي * لو مات رجل وترك أخوين وأقرأ أحدهما بأخ وأنكر الآخران المقر يعطى الاخ المقر له نصف ما في يده في قول علماءنا كذا في الفتاوى الصغرى في كتاب الدعوى * ولو قال ما عندي ارث من أبي لي ولهذا هو أخي فأنكر المقر له بنوة المقر وقال أنا ابن الميت أو قال لرجل ماتت أختك وهي زوجتي وتركته هذا المال ميراثي وبينك فقال هو كله لي لاني لست بزوجه في المسئلة الأولى نصف المال للمقر له وفي المسئلة الثانية يأخذ الاخ كل المال عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى نصف المال كذا في السكاح * المرأة اذا أقرت انها ورثت من الزوج ثم أقرت باخ للزوج فقال الاخ أنا أخ وأنت لست بأخ وأنه قال لاخ في قول محمد وزفر رحمه الله ما الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى للمرأة الربع والباقي للاخ كذا في الفتاوى الصغرى * كتب ابن سماعا الى محمد رحمه الله تعالى في رجل قال لرجلين ليكامل على ألف درهم من عن عبد بعتما به جميعا فصدقه أحدهما وقال الآخر لي عليك خمسمائة درهم فمقرضا اقضتكم الا شركة لاحد معي فيه فقال محمد رحمه الله تعالى أما في قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى فيمنعني أن لا يقبض واحد منهما ما شئ الا شاركه الاخر وأما في قولنا فاقبضه أحدهما لا يشارك الاخر فيه اذا كذبه أن يكون شر يكافيه * رجل قال لرجلين غصبت من أبيك ألف درهم ولا وارث له غيرك فصدقه أحدهما في ذلك وقال الآخر لي عليك

بخرا واشترى أمر بالمعاوضة وعن محمد بن الفضل اشترى نفسه بمنزلة اخلي يتم بلاذ كريد وقبول اعني بعت وعن بعض مشايخنا رحمه الله ان يتم بقوله خويشتن خريدي لان تقديره خويشتن خريدي كرم من فروختم وعن الفقيه ابى جعفر انه ان نوى التحقيق يتم وان نوى الشتم لا يتم مالم يقل الزوج فروختم * قال لها خويشتن خريدم خريدم صار مبتدأ وان نوى السوم لا يتم فلا يصح مالم يقل بعت * قال لها خلعتك فقالت قبلت لا يسقط شئ من المهر ويقع الطلاق البائن بقوله اذا نوى ولا يدخل لقبولها حتى اذا نوى الزوج

الطلاق ولم تقبل المرأة يقع البائن وان قال لم ارد الطلاق لا يقع ويصدق بانه وقضاء * قال لها بعثك فإلما نقل اشترت لا يقع الطلاق وكذا بالفارسية بخلاف قوله خالعتك فقالت قبلت يقع الطلاق والبراءة ان عليه مهر وان لم يكن عليه مهر يجب رد ماساق اليها من المهر لان المال مذكور عرفا ولا تسقط نفقة العدة ولو قال خالعتك على مال كذا وهو معلوم لا يقع ما لم تقبل المرأة ولو قال الزوج خالعتك ونوى وقوع بائن لانه من الكتابات وان قبلت وقال لم أعن به الطلاق لا يصديق قضاء ويدين * قال بازن خلع كردم أو خير يد فروخت كردم وانكرت وقوع الطلاق باقراره ان لم يسبق خلع فان سبق خلع فاسد فقال بناء عليه بظن ان الخلع صحيح قال بعضهم لا يقع وقال صاحب المنظومة يقع ولو اضاف الى ذلك الخلع وقال بان خلع لا يقع (٣٠٤) عند الكل أو قال خدای كردم بان خلع لا يقع شيء * (نوع آخر) * خالعا على

ما في يدها من المال أو على ما في بيتها من المتاع فله ما في يدها أو بيتها من المال والاردت مهرها وان قالت على ما في يدي أو في بيتي من شيء ولا شيء فلا شيء له كما اذا خلع على شيء لا قيمة له ولو بعها لهما عليه من المهر يظن ان عليه بقية المهر وعلم انه لم يبق شيء من المهر ردت المهر ان قبضت والابري الزوج وان علم انها وهبت المهر صرح الخلع ولا يرد شيئا كالمخلوع على ما في البيت من المتاع وعلم انه لا متاع فيه وكذلك باعها تطليقة بمهرها عالما انه لم يبق عليه شيء من المهر واشترطت وقوع الطلاق الرجعي مجانا ولا ترد على الزوج شيئا * قال خويشتن خريدي ازمن فقالت خريدم وقال الزوج فروختم يقع البائن ولا ترد ما قبضت من المهر في المختار وان لم يقبض برئ الزوج بمحكم الخلع * وفي الفتاوى قال سرخريدم وقال الزوج فروختم تسقط بقية المهر الذي على الزوج

خمس مائة درهم قرضا أقرضتسكها ولم تغصب من أبي شيأ قال محمد رحمه الله تعالى لا ياخذوا حدم منها شيأ الا شاركة أخوه فيه كذا في المحيط

*** (الباب الرابع عشر فيما يكون اقرا بالابراة وما لا يكون وفي الابراء صريحا) ***

اذا أقر الرجل رجل انه لاحق له قبل فلان دخل تحت البراءة كل حق هو مال وما ليس بمال كالكفالة بالنفس والقصاص وحده القذف وما هو دين وجب بدلا عما هو مال كالثمن والابرة أو وجب بدلا عما ليس بمال كالنفس وأرسل الجناية وما هو عين مضمونة كالغصب أو أمانة كالوديعة والعارية والاجارة ولو قال لاحق لي على فلان فانه يتناول المضمون ولا يتناول الامانة ولو قال لاحق لي عند فلان فانه يتناول الامانة ولا يتناول المضمون هكذا في المحيط * قال هو برى من مالي عليه يتناول الدين واذا قال من مالي عنده يتناول ما أصله أمانة ولا يتناول ما أصله غصب أو مضمون واذا قال برى من مالي قبله برى من الضمان والامانة فان ادعى الطالب بعد ذلك عليه حق ما لم تقبل ينسب عليه حتى يشهدوا أنه بعد البراءة أو يوقتوا بقاءه بعد هذا كذا في محيط السرخسي * وان لم يثبت برى بل أبهم الدعوى أبها ما فاقمها أن تسمع دعواه وفي الاستحسان لا تقبل بينته كذا في المحيط * ولو قال لادين لي على أحد ثم ادعى على رجل دينا صح وفي نوادر ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى لو قال كل من لي عليه دين فهو برى من دونه الآن يقصد أحدا بعينه فيقول هذا برى من مالي عليه أو قبيلة فلان وهم يحصون وكذلك لو قال استوفيت جميع مالي على الناس من الدين لا يصح كذا في محيط السرخسي * ولو أقر أن فلانا قد برى من حقه قبله ثم قال انما برى من بعض حقه لا يصدق على ذلك وكذلك لو قال هو برى من الذي قبله أو من مالي قبله أو من ديني عليه أو من حقي عليه ولكن يدخل في البراءة من الحقوق الكفالة والجناية التي فيها قود وأرسل لان ذلك من حقوقه كذا في المبسوط * ولو قال الطالب قد برئت من ديني على فلان أو هو في حل مما لي عليه كانت هذه براءة للمطلوب وكذلك لو قال وهبت الذي لي عليه من مالي فهو برى من ذلك فان كان حاضرا فقال لا أقبل الهبة أو غائبا فبإذنه قال لا أقبل فالمال عليه وان مات قبل أن يرد فهو برى كذا في الحاوي * واذا أقر الطالب أن فلانا قد برى لي مما لي عليه فهذا اقرار بالقبض كذا في المبسوط * ولو أقر أنه ليس لي مع فلان شيء كان هذا براءة عن الامانات لا عن الدين كذا في المحيط * وان أقر أنه لا حمله قبل فلان فله أن يدعي سرقة فيها قطع وان قال لا أرسل لي قبل فلان فليس له أن يدعي دية خطأ ولا صلحا ولا كفالة بدية ولو قال لا جراحة لي قبل فلان يتناول جراحة الخطا والعبد جميعا ولا يتناول القتل كذا في محيط السرخسي * واذا أقر أنه لا قصاص له قبل فلان فله أن يدعي الخطا والحد ولو أقر أنه لا جراحة له قبل فلان فله أن يدعي العمد كان فيه قصاص أولم يكن كذا في المبسوط * وان أقر أنه لا دم له قبل فلان فليس له أن يدعي دم عمد ولا خطأ وله أن يدعي مادون

ونفقة العدة لانه الخلع في العرف ولا يسترد المهر الذي أعطاه الا ان عرقا لا يكون ما أعطى من المهر من بدل الخلع * قالت خويشتن خرم فقال فروختم فهذا كقول خريدم فيتم الخلع اذا نوى ألا يرى انه لو قال أبيعك للحال صح لان في الحال وفي الذخيرة انه لا يتم الخلع في شيء خرى وفي الفتاوى اشترت نفسي منك بما أعطيت او اشترت نفسي بما أعطيت وأرادت الايجاب لا العدة فقال أعطيت صح ويقع * وفي المحيط قالت خرمي والمسئلة بحالها يصح ولا ينوي لانه لايجاب وضعا ولو قالت خرم لا يصح ولا ينوي لانه للعدة وفي العربية لفظهما واحد ودوز كمر صاحب المنظومة خرمي للاستفهام لا للإيجاب فيمتنن لان الاستفهام قد يندرج تحت التحقيق ولو قالت خرمي كذا خرمي نوست خويشتن خريدم لا يصح ما لم يقبل به حتى كذا اذا جرت العادة به وبه يبقى الدم

* قالت خويشتن خريدم وقال الزوج فروخته أم فهو كقوله فروخته * قال لها كل امرأة تزوجها فقد بدعت طلاقها منك بدرهم ثم تزوج امرأة فاقبول اليها بعد التزوج في المجلس كما اذا تخالفا * قال لها خالعتك على ألف درهم او بارأئك أو طلقك بالف فاقبول اليها في مجلسها * امرها بشراء رأس شاة فاشتريت فقال سرخريدي فزعت المشتراة وقالت خريدم وقال فروخته لم يصبح الخلع لكن ان نوى الطلاق يقع فينوي حينئذ لان الاستهام قديد كالتحقيق * واذالقتها الخلع بالعري وهي لاتعلم (٣٠٥) فقالت ذكرنا ان الفتوى على انه لا يقع كذا

اختاره في الصغرى * قيل لها خويشتن خريدي من زوجك بكذا وقيل الزوج فروخته فقال لانم قال فروخته لم يصبح وكذا لو قال الزوج لها خويشتن بخبر بكايين وعدت فقالت بكايين خريدم وبعدت بي ولم يقل الزوج بعده شيئا لا يقع شي * اختلعت وهو وينسج الكرباس فقال الزوج خلعتك ان لم تطل الحياكة صح وقيل صح وان طال اذا كان كلامهما متصلا لا اذا تخال كلام اخر * اختلعا وهما يشان ان كان كلام كل منهما متصلا بالاخر صح وان لم يكن متصلا بالاخر لا يصح ولا يقع الطلاق ايضا * ولو اختلعا وزعت تمام الخلع وادعى القيام ثم القبول القول له لانه انكار للخلع * قالت لزوجه خويشتن خريدم بعدت وكايين فقال الزوج فروخته كبر تصح الخلع اذا اراد التحقيق * قالت له من سر شده خويشتن خريدم فقال الزوج فروخته صح اما اذا قالتا كبر شده خويشتن خريدم فقال الزوج فروخته صح اما اذا كان الخلع صحيحا وان اراد التعليق لا يصح ما لم يقل

الدم كذا في الحواي * ولو قرأته لاحق له قبل فلان ثم ادعى قبله حد قذف أو سرقة لم تقبل بينته على ذلك الا الا ان يشهدوا انه فعل ذلك بعد البراءة كذا في المبسوط * ولو قال له انه بري من قذفه اياي ثم طلب بعده فله ذلك ولو قال هو بري من السرقة التي ادعيت قبله لا ضمان عليه ولا قطع كذا في محيط السرخسي * واذ قال الرجل لاحق لي على فلان فيما أعلم ثم أقام البيينة أن له عليه حقا مسمى قبلت بينته وليست هذه البراءة بشيء وكذلك لو قال في علمي أو في يقيني أو في ظني أو في رأيي أو فيما أرى أو فيما أظن أو فيما أحسب أو في حسابي أو في كتابي ولو قال قد علمت أنه لاحق لي على فلان أو استيقنت لم أقبل منه بينته كذا في الحواي * ولو قال لست من فلان في شيء ثم أقام البيينة على ما له قبل هذا القول قبلت بينته وهذا القول باطل وكذلك لو قال برئت من فلان أو قال برئ فلان مني لم يكن هذا براءة من حق لواحد منهم ما قبل صاحبه كذا في المبسوط * ولو قال لست من الدار التي في يده في شيء لم تقبل دعواه كذا في محيط السرخسي * ولو قال أنا بري من هذه الدار ثم ادعاها وأقام البيينة لم تقبل بينته الا ان يدعى حقا حاديا بعد البراءة فتقبل بينته عليه كذا في المحيط * ولو قال خرجت من هذه الدار لم يكن اقرارا بشيء وان قال قد خرجت منها على مائة درهم أو بجملة درهم وقبضتها كان اقرارا بانه لاحق له فيها وعلى هذا الحيوان والعروض والدين فان أنكر ذوا اليد ذلك وقال هي لي وقد أخذت مني مائة درهم غصباً حلف على ذلك ويسترد المائة اذا حلف ويكون المقر على خصومته كذا في المبسوط * ولو قال أنا بري من هذا العبد ثم ادعاها وأقام البيينة لم تقبل وكذلك اذا قال خرجت من هذا العبد أو قال خرج هذا العبد من ملكي او قال عن يدي ثم ادعاها وأقام البيينة لم تقبل كذا في المحيط * ولو قال هذا العبد لست له وليس لي ثم قال بل هو لي لم يكن له وكذلك لو أقام البيينة عليه لم تقبل بينته كذا في المبسوط * قال لفلان على ألف فقال فلان مالي عليك شيء برتداقاره فان أعاد الاقرار فقال المقر له أجل يلزمه كذا في محيط السرخسي * ولو قرأه هذه الحاربة لفلان غصبتها اياه فقال فلان ليست هذه لي بطل اقراره فان أعاد الاقرار فدعاها المقر له دفعت اليه كذا في المبسوط * ذكر بشر بن الوليد عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل قال لرجل ابرأتك مما لي عليك فقال الرجل مجيبا له ان لك على ألف درهم فقال الاول صدقت يلزمه الالف قياسا وببرأته استحسننا كذا في محيط السرخسي * رجل جاء بشاهدين على رجل بألف درهم وجاء المطلوب بشاهدين بالبراءة عن ألف درهم فان كان المال مؤرخا والبراءة كذلك فان كان تاريخ البراءة بعد تاريخ المال يقضي بالبراءة وان كان تاريخ المال بعد تاريخ البراءة يقضي بالبراءة وان كان تاريخ المال مؤرخا والبراءة غير مؤرخة أو على العكس يؤمر بالبراءة ولو كان لرجل على رجل صك كان صك بألف وتاريخ الصكين مختلف وفي يد المطلوب براءة عن ألف درهم في صك وبراءة عن خمسمائة في صك فقال له المطلوب كان لك على ألف درهم وقد أخذتني ألفا وخمسمائة وقال الطالب كان لي عليك ألفان ولم أقبض منك شيئا فان المطلوب ببرأته عن ألف وخمسمائة ويرجع الطالب بخمسمائة تمام لاثنتين كذا في فتاوى قاضيان

❦ (وما يصل بذلك) قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع دار في يدي رجل أقروا قال هذه الدار لفلان لاحق لي فيها فقال المقر له ما كانت هذه الدار لي قط ولكنك الفلان يريد به رجلا ثالثا وصدقة الثالث في ذلك

الزوج أرى سر شدما * قالت بعت منك مهري بتطبيقه فقال اشتريت يقع البائن * قال لها بعت منك تطبيقه فقالت اشتريت يقع الرجعي مجانا وبه أجاب الفقيه أبو بكر الاسكافي رحمه الله وقال بعضهم يقع البائن وترد المهر وان لم تقبض برئوبه قال صاحب المحط وقال الصفار اذا لم يذكر المال يقع الرجعي كما قال الفقيه رحمه الله * قال لها بان طلاقك كترابيش منست مرافروخته فقالت فروخته فقال خريدم طلقت ثلاثا وقال القاضي يقع الثلاث اذا نوى الزوج والمرأة ذلك كما اذا قال لها بعتك عندي من الوديعة دخل كل وديعة لها عنده * قال بعت منك

تطبيقه بثلاثة آلاف درهم فقالت اشتريت ثم قال لها ثابوا بالناو الزوج يقول أردت التكرار لم يصدق ويقع الثلاث ويلزمه ثلاثة آلاف درهم لانه لا يجب المال في الثاني والثالث وهو صريح فيخلق البائن * قال لها بعد الخلع دامت سه قال الامام النسفي ان نوى الثلاث طلقت ثلاثا لان المضمر في هذا اللفظ صريح الطلاق ولو قال قد خلعتك قد خلعتك ونوى الطلاق فهي واحدة ولو قال قد خلعتك بمالك على من المهر ثلاث مرات وقالت قبلت أو رضى طلقت (٣٠٦) ثلاثا لانه لم يقع بلا قبولها * قال ثلاث مرات قد بارأك ولم يسم شيئا فقالت رضى أو أجزت وقع الثلاث بلا شيء

فان القاضي يقضى بالدار للثالث هذا اذا قال المقر له الاول ولكنهم الفلان موصولا بقوله ما كانت هذه الدار لي قط وأما اذا قال ذلك مفصلا فلا هكذا في المحيط * رجل أقر له انسان بالدين فأقر المقر له أن الدين للفلان وصدقه فلان صح ويكون حق القبض للاول دون الثاني ولو أدى الى الثاني برى كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال الالف التي لي على فلان هي لفلان وليست لي فقل فلان ما هي لي على فلان لا يبرأ من عليه المال ولو قال المقر له مالي على فلان شيء برى منه كذا في محيط السرخسي * هشام عن محمد رحمه الله تعالى رجل في يديه ألف درهم قال لرجل هذا الالف لك ورثته عن أخيك وقال المقر له هو هذا الرجل الآخر ورثته عن أخيه قال يدفع الالف الى المقر له الآخر اذا كان الكلام موصولا كذا في المحيط

* (الباب الخامس عشر في الاقرار بالتحبئة) *

اذا أقر الرجل أن فلان عليه ألف درهم تحبئة فقال الطالب بل هو حق فان كان المقر له لم يقر بأنه تحبئة فالمال لازم على المقر الا أن يصدق المقر له بذلك فيثبت له يلزمه شيء وكذلك لو قال اشهدوا أن لفلان على ألف درهم زورا وباطلا وكذا يقال فلان صدق في جميع ما قاله لم يلزمه شيء فان قال صدق في المال وكذب في قوله زورا وباطلا أخذته بألف وعلى هذا لو أقر أنه باع داره من فلان بألف درهم تحبئة لزم المقر البيع اذا كذبه في قوله تحبئة وان صدقه في جميع ما قال فهو باطل وان قال صدق فهو باطل أيضا لان مطلق التصديق ينصرف الى تصديق جميع ما أقربه اذا لم يخص منه شيئا هكذا في المبسوط * اذا قال الرجل لا خير لاحق لي عليك فاشهد لي عليك بألف درهم فقال الاخر نعم لاحق لك على ثم أشهد له بألف درهم والشهود يسمعون ذلك كله فهو باطل لا يلزمه شيء ولا يسمع الشهود أن يشهدوا عليه ولو قال أشهد لي عليك بألف على أنه باطل أو على أنك برى ففعل لم يكن عليه منه شيء كذا في المحيط * واذا قال الرجل للمرأة اني أريد أن أشهد أن أتزوجك بألف درهم تزويجا باطلا وتحبئة وقالت المرأة نعم افعل على هذا الوجه وحضر الشهود هذه المقالة ثم أشهد أنه قد تزوجها بألف درهم ورضيت بذلك فالتكاح جائز وكذلك الطلاق والعناق على مال وغير مال والخلع والمال واجب فيما يسمى فيه المال وأما الكتابة على هذا الوجه فباطلة بمنزلة البيع كذا في الحاوي * ولو قال لامرأة اني أمهرك ألف درهم في السر وأظهر في العلانية ألفين وأشهد على ذلك فالمهر لها ألف درهم ولو بواضعها على أن المهر في السر ألف درهم وانما يظهر أن العقد باطل وفي الاستحسان البيع صحيح ولو كان هذا في الالف والالفين في البيع فقال أبو يوسف رحمه الله تعالى فيما أعلم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى البيع باللفين وهكذا رواه الملعون عن أبي يوسف وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وروى عن محمد رحمه الله تعالى في أملاثة عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى البيع صحيح بألف درهم وهو قولهما كذا في المبسوط

* (الباب السادس عشر في الاقرار بالنكاح والطلاق والرق) *

رجل أقر أنه تزوج فلانة بألف درهم في صحة أو مرض ثم حده وصدقه في حياته أو بعد موته فهو جائز ولها الميراث والمهر الآن يكون فيه فضل على مهر مثلها فيبطل الفضل اذا كان في المرض ولو أقرت المرأة في صحة

أو أجزت وقع الثلاث بلا شيء
قالت خلعت نفسي منك
بألف ثلاث مرات فقال
رضيت أو أجزت وقع الثلاث
بثلاثة آلاف كذا في المنتقى
قال لها خويشتن ائمن
بجربك كذا وكذا فاقالت
خير يدم يقع الثلاث بالاموال
الثلاثة * ولو قالت خويشتن
خير يدم بألف وكررت ثلاثا
فقال فروختم يقع الثلاث
بالاموال الثلاثة وعن الامام
الثاني انه فرق بين الايجابين
فقال من جانبه كلا الايجابين
باق ومن جانبها لا حتى لو قال
طلعتك على المالكين توقف
على قبولها وفي الخزانة في
قولها خويشتن خير يدم ثلاثا
فقال الزوج فروختم يقع
واحدة وبطل الاول بالثانية
والثانية بالثالثة بخلاف
طرفه لانه لا يحتمل التخص
لكونه عينا * قال لها من
خويشتن ائمن خير يدم بعدت
وكاين فقالت فروختم ونوى
الطلاق قال أكثر أهل العلم
انه لا يصح وبه يفتي وقال في
النوازل يصح * قيل لها
اشتريت نفسك بتطبيقه
بكل حق يكون للنساء على
الرجال من المهر فقالت
اشتريت وقيل له بعث فقالت

بعث صح وان لم يقولوا لها اشتريت نفسك من الزوج وبه يفتي * قال الزوج فروخت ولم يقل فروختم صح * تزوجها أو
وقال عند رجل امرأتى لا تشترى بدهرم فقال الرجل اشتريتها بمائدة درهم هل بعثت مني فقال الزوج نعم لا تحرم عليه * قالت سران توكاين
خير يدم فلهذا بمنزلة ما لو قالت بكاين خير يدم * قالت خويشتن خير يدم بعدت فهو بمنزلة قولها بفقعة عدة ولو خلعهها بكل حق لها عليه لها
نفقة العدة * اختلفت على ان لا سكنى لها لا يصح ولو على ان مؤنة السكنى عليه يصح * ولو اختلفت على ان لا نفقة لها أو اختلفت وبراءة عن

النفقة صح بالخلع والمبارأة لا بوجوب البراءة عن دين آخر غير دين النكاح في الصحيح ولفظ البيع والشراء هل بوجوب البراءة عن حقوق النكاح على قول الامام اختلف فيه وكذا لفظ خريد وفروخت قال مشايخ ما وراء النهر بوجوب البراءة عن كل حقوق النكاح عنده والصحيح انه لا بوجوب البراءة عن المهر الا بذكره * طلقها على ألف قبل الدخول ولها عليه ثلاثة آلاف بسقط ألف وخمسمائة بالطلاق قبل الدخول وبقي عليه ألف وخمسمائة وقاصا بالف ولا ترجع عليه بخمسمائة عند الثلجي (٢٠٧) وترجع عند غيره وعليه

القنوي بناء على ان صريح الطلاق بقسدم من المال هل بوجوب البراءة من المهر عند الامام أم لا فالثلجي بوجهه وغيره لا وعن محمد أنهم ما اذا تخالعا ولم يذكرا المال انه باطل لانه لا يكون بلا مال * وان قال لها اخلني نفسك مني بغير شيء ففعلت وقبل الزوج صح بغير شيء لانه صريح في عدم المال ووقع البائن * ولو قال اخلني نفسك مني أو قال اخلني بمال فقلت اخلت بالف لا يتم ما لم يقل الزوج ففعلت أو خلعت أمالو قال اشترى طلاقك بالف أو اخلني بالف فقلت اخلت بالف ثم بلا قول منه * وقال الامام السعدي اذا تخالعا ولم يذكرا بدلا ترد عليه ما أخذت من المهر وعن محمد اخلني نفسك فقلت خلعت بكذا لا يجوز حتى يقول الزوج أجزت ذكرت قلبه من المال أو كثيرا * ولو قال اخلني بالف فقلت خالعت نفسي صح وتم * ولو قال اخلني نفسك فقلت خالعت نفسي منك وأجاز الزوج جاز بغير مال وقال الامام الثاني اذا قال لها

أو مرض بانه تزوجت فلا ناكذ انتم بحدته فان صدقها الزوج في حياتها يثبت النكاح وان صدقها بعد موتها لم يثبت النكاح في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا ميراث للزوج منها وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يثبت النكاح كذا في المبسوط * ولو قال تزوجت فلا نفقة وان شاء الله فهذا ليس باقرار بالنكاح بل هو انكار له حتى لو قالت هي ما قال ان شاء الله كان القول قول الزوج وكذلك ان قالت هي ذلك وكذلك الطلاق والعناق بان قال طلقته وقلت ان شاء الله أو اعتقتك وقلت ان شاء الله ولو قال لها ألم أتزوجك أمس أو ليس تزوجتك أمس أو أمتزجتك أمس فقالت بلى فهذا اقرار منها بالنكاح بناء على أن كلمة الاستفهام اذا دخلت على النفي كانت بمعنى الاثبات فصارت كأنه قال لها تزوجتك فقالت بلى كذا في المحيط * ولو قال أليس قد طلقتك أمس فقالت بلى فهو اقرار بالطلاق كذا في محيط السرخسي * ولو قال لها تزوجتك أمس فقالت لا ثم قالت بلى فقال الزوج لانه النكاح ولو قال لها ألم أطلقك أمس أم طلقتك أمس فهذا اقرار منه بالنكاح والطلاق جميعا ولو قال هل طلقتك أمس فهذا اقرار بالنكاح وليس باقرار بالطلاق كذا في المحيط * امرأة قالت لرجل طلقني فهذا اقرار بالنكاح وكذلك لو قالت اخلني بألف درهم وكذلك لو قالت طلقني أمس بألف درهم أو قالت خالعتني أمس بألف درهم أو أنت مني مظاهر أو مول كذا في المبسوط * لو قال لها أنا منك مول أو مظاهر كان اقرارا بالنكاح ولو قال أنت على كظهر أمي لم يكن اقرارا كذا في الحاروي * ولو قال الرجل اخلني مني بمال كان هذا اقرارا منه أنه تزوجها كذا في المبسوط * لو قالت المرأة طلقني فقال الرجل اختاري أو قال لها أمر بك يدك في الطلاق أو لم يقل في الطلاق فهذا من الرجل اذا قال هذا الكلام ابتداء وقال في الطلاق كان اقرارا منه بالنكاح واذا لم يقل في الطلاق لا يكون اقرارا بالنكاح هكذا في المحيط * لو قال الرجل لامرأة أنت طالق فهو اقرار بالنكاح ولو قال والله لا اقر بك لا يكون اقرارا بالنكاح وكذلك لو قال أنت على حرام أو بائن أو بنة الآن يكون قاله في جواب سؤال الطلاق كذا في محيط السرخسي * لو قال لامرأة حره هذا ابني منك فقلت نعم فهذا اقرار بالنكاح وكذلك اذا قال لها هذا ابني فقلت نعم ولو كانت المرأة التي قال لها هذه المقالة أمة لا يكون هذا اقرارا بالنكاح هكذا في المحيط * اذا أقر أنه طلقها منذ ثلاثة أشهر فان كان تزوجها منذ شهر لم يقع عليها شيء وان كان تزوجها منذ أربعة أشهر وقع الطلاق عليها الا أنها ان صدقته في الاسناد فعدتها من حين وقع الطلاق عليها وان كذبت في الاسناد فعدتها من وقت اقرار الزوج به كذا في المبسوط * لو أقر بعد الدخول أنه كان طلقها قبل أن يدخل بها وقد سمى لها مهر فان الطلاق واقع ولها نصف المسمى باقراره بالطلاق قبل الدخول ومهر المثل بالدخول بعد الطلاق كذا في المحيط * امرأة أقرت أن فلانا وطئها بنكاح أو ملك وهو يمجده ثم تزوجت ابن الرجل أو أباه لا يفرق بينهما وكذلك لو ادعت أن زوجها طلقها ثلاثا وهو يقول طلقته واحدة ثم تزوجها قبل التزويج بغيره جاز وكذلك لو أقرت أنها أرضعت صبيا ثم كبر فزوجهما أو تزوج ابنتهما بفرق بينهما وينبغي له أن لا يقرب واحدة منهما وكل اقرار يكون من المرأة في مثل هذا لم ينتقض به النكاح وان كان من قبل الزوج فادعى أن هذه أخته لابه وأمه وثبت على ذلك ثم تزوجها ففرقت بينهما أو أزمته نصف المهر كذا في محيط السرخسي * لو أقر أنه كان طلقها ثلاثا ثم تزوجها قبل أن تنسكح زوجها غيره وقالت هي ما طلقته أو تزوجت غيرك ودخل بي فانه يفرق بينهما وعليه نصف المهر لها قبل

اخلني نفسك فقلت خلعت نفسي لا يكون الإجماع الا أن ينوي بغير مال * ولو قال لغيره اخلع امرأتى ليس له ان يخلعها بلا مال وعن محمد اذا خلعها يكون طلاقا بلا مال وفي الايضاح مطلق لفظ الخلع في المتعارف محمول على الطلاق بغير حق * وذكر شيخ الاسلام قال لها اخلني ولم يذ كر بدلا فقلت اخلت يقع طلاقا بلا مال ولا يكون خلعاً كأنه قال لها طلقني على نفسك بآفاقا فقلت و قد مر انه يكون خلعاً وترد ما ساق اليه من المهر وان كان عليه مهر برئ بخلاف ما اذا قال لا آخر اخلع امرأتى فخلعها بلا بدل لم يقع ولا يجعل كأنه قال له طلق امرأتى

بأنه لان الخلع طلاق بعوض عرفا لأنه في حق المرأة اذا لم تذكر البديل تعذر رجوعه على التوكيل بالخلع جعل مجازا عن قوله طلق نفسك اما في حق الاجنبي يصح جعله ولو كيلة لا يبدل شاهه الوكيل لان العقد لا يتم به بل به وبالمرأة فلا يؤدي الى التضاد فعلى قياس هذا الوكيل بالطلاق ينبغي ان لا يملك الخلع وبه قال البعض وان كان قبل الدخول لانه فوض اليه التخيير فلا يملك التعليق وقيل يملك لانه خلاف الى خير فان الرضا لا يبدل رضايه * قال اختلعي ولم (٢٠٨) يذكر المال أصلا وقالت اختلعت يقع باننا اذا نوى ولا يبرأ عن المهر كطلقى نفسك باننا

وفي الفتاوى يسقط * ولو فارسية أو عربية خويشتن بخرا ويبيى نفسك من نفسك وبه بقى * قال اخلع امرأتى ولم يذكر البديل صح التوكيل كالبيع بخلاف الامر بالشراء وان ذكر مالا غيره مقدر فقال اختلعي على مال فقالت اختلعت لا يقع لان التوكيل لم يصح لانه اذا ذكر المال كان خلعا او الخلع لا يصح بلا ذكر بديل والبديل مجهول فلا يصح والرواية صحيحة والدليل منظور فيه لان اخلع امرأتى صحيح بلا ذكر المال أصلا وفي رواية عن محمد يصح وبه أخذ بعض المشايخ وان ذكر مالا مقدر اقلعت اختلعت في رواية كتاب الطلاق لا يصح ما لم يقل الزوج خلعت وفي رواية كتاب الوكالة يصح ويبرأ الزوج عن المهر وبه بقى * قالت اختلعت فقال الزوج طلقت وقع البائن ولا يبرأ الزوج عن المهر * قال لها اختلعت نفسك متى بهرك ونفقة عدتك فقالت اختلعت لا يصح ما لم يقل قبلت الا اذا اراد به التحقيق لا السوم * قال خويشتن بخرا بعدت وكابن فقالت خريدم فقال الزوج

الدخول وكله ونفقة العدة بعد الدخول كذا في المبسوط * لو ان المجهولة أقرت أنها ابنة أبي زوجها وصدقها أبو الزوج وكذبها الزوج قال القاضي يفرق بينهما ولو ان أختين معروفتين أنهما أختان وهما أو أمان تزوج رجل احدهما فأقرت الاخرى أنها ابنة أبي زوجها وأختها وصدقها المقر له بذلك وكذبها أختها وزوج أختها قال القاضي يفرق بين أختها وبين الزوج كذا في المحيط * رجل له أمة أقر أنه وطئها فاشراها أبوه أو ابنه لم يحل له أن يقر بها وكذلك لو أقر بذلك بعد ما وطئها الاب أو الابن يصدق ان كان مأمونا عليه استحسننا ولو أقر أنه وطئها في ملكه ثم أعتقها فزوجهها ابنة لا يصدق الاب ويجوز النكاح قياسا ويفرق بينهما استحسانا كذا في محيط السرخسي * اذا أقرت المرأة أنها أمة فلان ولا يعرف حالها في الرق والحرية فانه يصح اقرارها وتصبر أمة لا قر له يصنع بها ما يصنع بأمته وظاهره يدل على أن المقر له وان علم أنها كاذبة في اقرارها أنها تصبر أمة له يسترقها ويستخدمها ويستقرشها وما يشاء فلو الاصح أن يقسم فيقال انما يملك التصرف فيما اذا علم أنها صادقة فيما تقول أما اذا علم أنها كاذبة فلا يحل له التصرف وكذلك الرجل اذا كان مجهول الحال في الرق والحرية اذا أقر بالرق لانسان وصدقته المقر له في اقراره فانه يصح اقراره وكذلك صبي أو صبية يعقل ويتكلم ان أقر بالرق لغيره صح اقراره وصار عبدا أو أمة للمقر له اذا صدقه في اقراره والجواب في اللقيط الجواب في مجهول الحال في الرق والحرية وهذا اذا لم تعرف حرية بنوع دليل فأما اذا عرفت حرية بديل بأن عرف أن أبوه حرا الاصل أو ثبتت حرية بالشهرة قال القاضي لا يصدق في اقراره ولا يجعله مملوكا للمقر له وكذلك اذا كان القاضي قضى عليه بحكم من أحكام الاحرار بأن جنى أو جنى عليه وقضى القاضي بارش الاحرار فلا يصدق في اقراره بالرق وكذلك اذا عرف كونه معتق رجل فأقر بالرق لانسان لا يصح اقراره فان أقر المعتق بذلك وصدقته أجزت اقراره هكذا في المحيط * رجل تزوج امرأته لا يعرف أمة فالتكاح جائز بناء على ظاهر حرية ما ولدت أولاد دائما أقرت بالرق لرجل وصدقها المقر له وحده الزوج صدق في حقها حتى صارت أمة له وماله له ولا يصدق في حق الزوج حتى لا يطل النكاح لعدم الاذن من المولى وليس للمقر له أن يمنعها من زوجها وله أن يمنع المقر له عن استخدامها كذا في التحرير شرح الجامع الكبير * فان أعطاها الزوج المهر قبل اقرارها برئ وبعد اقرارها لا يبرأ وما ولدت قبله أو بعده لاقل من ستة أشهر فهو حرة وان ولدت لا = ثم فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى هو عبد خلافا لمحمد رحمه الله تعالى وطلقتها ثنتين وعدتها حبيستان بالاجماع فان كان طلقها قبل اقرارها ثنتين يملك الرجعة وله عليها الثالثة فان أعتقها المقر له فلا خيار لها وان كان الزوج آلى منها فأقرت بالرق قبل أن ينقضى شهران فلاؤها شهران وان أقرت بعد انقضاء شهرين فلاؤها أربعة أشهر كذا في محيط السرخسي * وان جنى عليها فأرسل الامة للمقر له وان جنت خيرا للمقر له بين المدفع والفداء كذا في الكافي * لو طلقها الزوج تطليقتين وهو لا يعلم باقرارها يملك عليه الرجعة ولو علم لا يملك وهو الصحيح وكذلك لو وكل رجلا بأن يطلقها ثنتين ثم أقرت بالرق فعلم الزوج ولم يعزل الوكيل حتى طلقها ثنتين بانت منه وان لم يعلم أو علم ولم يقدر على عزل الوكيل يملك مراجعتها هكذا في محيط السرخسي * لو طلقها الزوج واحدة فغضت من عدتها حيضة ثم أقرت بالرق كانت عدتها حيضتين ولو أقرت بالرق بعد ما حاضت حيضتين كانت عدتها ثلاث حيض ولو ان الزوج آلى منها فغضى شهر ثم آلى منها فغضى شهر ثم أقرت بالرق فعددة الابلء الاول أربعة أشهر ومدة الابلء الثاني شهران فاذا مضى شهر من وقت الاقرار تطلق

من في فروختم صح لانه تم بقولها خريدم بعد قوله بخرا وكذا قال الزوج بعد ذلك من بك طلاق دادم يقع بالابلاء ظلالا بالخلع والتطليق * اختلعت بغيرها ونفقة عدتها صح وان لم تجب النفقة بعد دوى مجهولة لدخولها تبعا كبيع الشرب جاز تبعا للأرض وان كان مجهولا * وفي شرح الطحاوى خالعهما على نفقة العدة صح ولا تجب النفقة بخلاف ما لو أبرأت الزوج عن النفقة في المستقبل حيث لا يصح وفي الظهريه ان ابرأته عن نفقة العدة بعد الخلع لا يصح وكذا بعد الطلاق وقيل يصح وهو المشبه * (نوع آخر) * قالت

خويشتن از تو خريدم بكذا فقال الزوج فروختم ثم قال أردت غيرها لا يصدق * قال أنت طالق بعد غد على ألف وغدا على ألف واليوم على ألف فقالت قبلت فانها تطلق للحال واحدة بالف ويقع الثاني والثالث في وقتها بلا بدل لان البدل يقابل زوال النكاح وقد زال بالاول * قال لها السلت بامرأتى خلخع حري بيننا منذ ثمان سنين وقالت بل منذ سبع سنين ثبتت الخلخع باقرارهما وان لم يثبت التاريخ * خلخع امرأته على ان ترد عليه جميع ما قبضت منه وكانت وهبته أو باعته من انسان ولم ترد ذلك (٣٠٩)

عروضها والمثل في المكملات والموزونات كانه استحق بدل الخلخع فيرجع بالقيمة * اخلخت على ان لا دعوى لكل على صاحبه ثم ادعى ان له عندها كذا من القطن يصح لان السبرة تختص بحق النكاح * قالت لاجنبي چون شوى من بنج دينار بدهد نوهر ايك طلاق باى كشاده كن شوى بنج دينار باجنبي داد اجنبي باشوى زن خلخع كرد على المهر ونفقة العدة سقط لان قولها للاجنبي باى من يك طلاق كشاده كن تو كيل له بالخلخع مطلقا والخلخع لا يكون بلا بدل وبه بقية المهر ونفقة فكانت اخلخع مع زوجي على مهرى ونفقة عدي وفيه دليل على انها اذا قبضت المهر المجمل انه لا يرجع عليها بالمجمل لان تلفظه بلفظ الخلخع دليل على تو كيله باسقاط مالها عليه والمستوفى ليس كذلك وعليه الفتوى * وقع الخلخع ببذل على الزوج قال القاضي الامام في الاسرار يجوز الخلخع ولا يجوز بذل المال وقال بعضهم يجوز والخيار لجواز وطريقه ان يحمل على الاستثناء من

بالايلاء الثاني وسبق مدة الايلاء الثاني مدة الايلاء الاول وكذلك لو ائى منها ثم قال اذا مضى شهران فوالله لا اقرب بك فلما مضى شهران اقربت بالرق كانت مدة الايلاء الاول أربعة أشهر ومدة الايلاء الثاني شهران فاذا مضى شهران بعد الاقرار بانبت بتطبيقين بحكم الايلاء كذا في المحيط * ولو قال لها اذا دخلت الدار أو اذا كلمت فلانا أو صليت الظهر أو اذا جاء رأس الشهر فانت طالق ثنتين ثم اقربت بالرق ثم وجد الشرط طلقت ثنتين ومالك الزوج رجعتها لان الرجوع عن التعليق لا يصح فلا يمكنه التدارك وانما علق بشرط الرجعة فلو حرمت حرمة غايظة بضره بقوله أو كذلك لوجب جعل أمرها يدها في تطبيقين أو يدها جني ثم اقربت بالرق لان التفويض لازم لا يقبل الرجوع فلا يمكنه التدارك كذا في التحرير شرح الجامع الكبير * لو علق طلاقها ثنتين بفعلاها فاقربت بالرق ثم فعلت ذلك طلقت ثنتين ولم تحرم عليه ولو كان علق بفعل نفسه ففعل بعد ما اقربت بالرق حرمت عليه قال في الكتاب سواء كان فعلا له منه بدلا ولا بدله منه مثل كلام الاب وصلاة الظهر وما أشبه ذلك كذا في المحيط * لو أن رجلا مجهول الاصل له اولاد وأمهات اولاد ومدرين ومكاتبه كذا في التحرير شرح الجامع الكبير * في المستق عبد قال رجل أنا ابن أمك وهذه أمي أمك ولدت في ملكك ولكني حرما ولدت الاخر اقا قول قوله ولا يكون عبدا له كذا في المحيط * لو أن امرأته مجهولة الحال في يدها ابن صغير من خور فاقربت أنها أمة فلان وان ابنها عبده فهي مصدقة على نفسها وان كان الابن يعبر عن نفسه فقال أنا حر كان القول قوله وكذلك رجل وامرأة مجهولان له اولاد صغيرا اقرب بالرق لرجل على نفسه ما و ابنها جاز وان قالنا نحن مملوك فلان وابنتها مملوك فلان آخر وكذب ما مولاها في الابن فالابن عبده معها كذا في التحرير شرح الجامع الكبير * رجل أعتق عبدا له ثم أقر أنه عبده فلان وصدقه فلان يصير رقيا اذا لم يحكم القاضي بعتقه بخلاف ما اذا أقر بعد ما قضى القاضي بعتقه لا يصح ولو قال لا آخر أنا عبدا فقال لا ثم قال بلى يكون عبدا له كذا في محيط السرخسي * ولو قال ذوالبدل لرجل هو عبدا لفلان فقال لا ثم قال بلى هو عبدي وجاء بأبينة أنه لم تقبل بينته وكذلك لو أقر أن هذا العبد لفلان ثم جاء بالبينة أنه لم تقبل بينته كذا في المبسوط * وسكوت العبد عند تصرف المولى فيه هل يكون اقرارا بالرق له ينظر ان كان تصرفا يشترط فيه الحر والمملوك كالأجارة والنكاح والخدمة لا يكون اقرارا بالرق وان كان تصرفا يختص به المملوك كالبيع والتسليم والهبة والرهن مع القبض ودفعه بالجنابة فالسكوت عن الرد عنه يكون اقرارا بالرق وسكوت العبد على سوم البيع لا يكون اقرارا بالرق أما اذا باعه ولم يسم وهو ساكت هل يكون اقرارا بالرق اختلفوا فيه قيل يكون اقرارا وقال المتأخرون من أصحابنا لا يكون اقرارا بالرق كذا في محيط السرخسي * لو أن رجلا ادعى على أمة أنها أمة وادعت الامة أنه عبدها ولا يعرف أصلها ما وليس واحد منهم ما في يد صاحبه وصدق كل واحد منهما ما صاحبه في دعواه معا فذلك باطل وان كان أقر أحدهما قبل الآخر فالذي أقر أخيرا مملوك للاول اذا صدقه ثانيا فان صدقه المقر له في ذلك كان عبدا له وان لم يصدق ولم يكذب لم يكن واحدا منهم مملوكا لا آخر كذا في التحرير شرح الجامع الكبير * اذا قال أعتقني فهو اقرار بالرق وكذلك اذا قال أعتقني أمس وكذلك قوله هل أعتقني اقرار بالرق كذا في المحيط * قال محمد رحمه الله تعالى رجل لا يعرف له نسب وله ابن حر واشترى المجهول عبدا وأعتقه ثم أقر بالرق لانسان وصدقه المقر له وجد المعتقد

(٣٧ - فتاوى رابع) المهر فان الخلخع يوجب براءة عن المهر فكانه قال الاقدار من المهر فانه لا يسقط عني فان لم يكن عليه مهر يجعل كان ذلك القدر استثنى عن نفقة العدة فان زاد على نفقة العدة يجعل كانه زاد على مهرها ذلك القدر قبل الخلخع ثم خالف نصيحة الخلخع بقدر الامكان * قالت خويشتن خريدم فروش فقال فعلت يكون خلخعا ولم نقل فروش لا يكون خلخعا * قالت له خويشتن خريدم از تو بعتت وكاين فقال الزوج لرجل آخر قبل بعت فقال بعت ثم الخلخع لاخراج الزوج الكلام مخجج الو كاله أو الراله لان الوكيل فيه رسول * خريدم وفروختم

وقال الزوج كان في غيمري بعث رأس الشاة أو قال قلت فروقتم بالفاء قبل القول له مع العين إلا إذا كان قبض بدل الخلع لانه دليل ارادة الخلع
فحينئذ لا يقبل قوله وقيل لا يقبل وان لم يقبض لان كلامه خرج جوابا في قيد بالسؤال عن تعليق النفس وعليه الفتوى وان شهد شاهدان
انه قال فروقتم بالفاء أو آخر انه قال فروقتم بالخاء قضى بصحة الخلع وقيل اذا نوى منطقة أو خشبة في يده فان اشار الى تلك الخشبة أو
المنطقة اشارة تفهم انه المراد بصدق انه (٢١٠) لم يرد الخلع وكذا ان شهد قبل مجلس الخلع على هذه المواضع ثم أشار في وقت

كلامه الى ذلك الشئ اشارة
فهمها الشهود ولان الخلع بمعنى
الزعر كأنها قالت نزع
هذاعريدي * قال لهاده
دينار بده وخوبشـتين بخر
فقلت خوبشـتين خريدم ولم
تدفع الدينار ولم يقل الزوج
فروختم لا يقع لانه تعليق
بالاداء ولم يوجد * اختلعت
بتطليقة بائنة على كل حق
يجب للنساء على الرجال
قبل الخلع وبعده ولم يذكر
الصدوق ونفقة العدة تثبت
البراءة عنهم لان المهر ثابت
قبل الخلع وبعده تثبت
نفقته * خاله ما قبل الدخول
وكان لم يسم مهرا ان سقط المتعة
بلا ذكر * ارتدت والعياذ
بالله ثم خالها لا يصح الخلع
وتبقى له بعد الخلع ولا ية الجبر
على النكاح لان الخلع يكون
عن النكاح * اختلعت في
النكاح الفاسد لا يسقط
المهر لانه ليس بجائع * طلقها
بائنا ثم خالها على مهرها
لا يسقط المهر لانه لم يسلم لها
بالخلع شئ * خلعهما ثم تزوجها
ثم قال انها حرام على ذلك
الخلع تحرم عليه لانه اخبر
عن حرمة بذلك الخلع ولا
يكون ذلك الا بالاطلاق
ويجب عليه كل المسمى لانه

صح اقراره في حق نفسه حتى صار رقيقا للمقر له ولا يصح اقراره في حق المعتق حتى لا يسل عتقه فلو مات
المعتق وترك ما لا فالة للمولى المعتق وهو المقر له ان لم تكن له عصبية فان كانت لبيت عصبية فهو الابن أو الاخ
أو اعم فهو لاء أحق بالميراث من المقر له وان لم تكن لبيت الابنة فلها النصف والباقي للمعتق بالولاء ثم يصير
للمقر له باقراره ولو لم يمت المعتق لكنه جنى جنابة يسعى فيها ولا يعقلها أحد واختلف المشايخ رحمهم الله
تعالى انه يسعى في قيمته أو في ذية المققول قال بعضهم يسعى في قيمته وقال بعضهم يسعى في الذية قال الصدر
الشهيد رحمه الله تعالى وهو الاصح واليه مال الكرخي حكى عنه الجصاص كذا في التحرير شرح الجامع
الكبير * وان جنى عليه فهو كالجنابة على المملوك كذا في محيط السرخسي * ولو أن المقر له بالرق اعترف المقر
ثم مات المعتق الأول فخاله للمقر له وكذا لو كان المقر ابن حلال الاب اذا كان حيا لاحق بالابن في تركه معتقه فلو
مات المقر أو لا وترك ابنا حرا ثم مات المعتق الأول ولم يترك عصبية فغير انه لابن المقر لا للمقر له وكذا لو كانت له
عصبية سوى الابن كان المال له كذا في التحرير شرح الجامع الكبير

*(الباب السابع عشر في الاقرار بالنسب وأمية الولد والعنق والكتابة والتدبير) *

يصح اقرار الرجل بالولد بشرط أن يكون المقر له بحال بولد مثله لمثله وأن لا يكون المقر له ثابت النسب من غيره
وأن يصدق المقر له المقر في اقراره اذا كانت له عبارة صحيحة وبالولد اذا كان المقر بولد مثله وأن لا يكون المقر
ثابت النسب من غيره وأن يصدق المقر له المقر في اقراره اذا كانت له عبارة صحيحة وبالمرأة اذا صدقته وكانت
خالية عن زوج وعدة وأن لا تكون تحت المقر أو اختها أو ابنتها أو أربع سواها وبالمولى بان أقر ان هذا العبد معتق
أو أقر ان هذا معتق اذا صدق المقر له وأن لا يكون للمعتق في الصورة الاولى والمعتق في الصورة الثانية ولواء
ثابت من الغير ولا يصح اقراره بما عدا هؤلاء نحو الاخ والعم والخال ومن أشبههم وتفسير صحة الاقرار عن
ذكرنا اعتبارا لاقراره فيما يلزم المقر والمقر له من الحقوق وفيما يلزم غيره ما حثي انه اذا أقر بالابن مثلا فالابن
المقر له يرث مع سائر ورثة المقر وان كان المقر له يرث أيضا من أبي المقر وهو جده المقر له وان جده
الجدة نسبه وتفسير عدم صحة الاقرار عن ذكرنا عدم اعتبار اقراره فيما يلزم غير المقر والمقر له من الحقوق أما
فيما يلزمهم من الحقوق فاققراره صحيح معتبر حتى ان من أقر مثلا باخ وله ورثة سواء يجحدون أخوته فبات
المقر لا يرثه الاخ مع سائر ورثته وكذلك لا يرث من أبي المقر اذا كان الاب يجحد نسبه وانما يستحق النفقة
على المقر حال حياته واققرار المرأة يصح بثلاثة بالولد والزوج والمولى ولا يصح بالابن قال بعض مشايخنا رحمهم
الله تعالى ما ذكرنا اقرار المرأة بالابن لا يصح محمول على ما اذا كان لها زوج معروف فاما اذا لم يكن لها زوج
معروف فينبغي أن يصح اقرارها كذا في المحيط * رجل ملك عبدا في صحته وأقر في مرضه أنه ابنه ومثله بولد
لمثله وليس له نسب معروف فهو ابنه ويعتق ويرثه ولا يسعى في شئ وان لم يكن له مال غيره وكان عليه دين
محيط بقيمته وكذلك اذا ملك معه أمه وقدم ملكها في حالة الصحة لا سعاية على الام هذا اذا ملك العبد وحده
أو مع أمه في حالة الصحة فاذا ملك العبد في مرضه وأقر بنسبه ثبت نسبه أيضا وعتق عليه كذا في الذخيرة *
فان لم يكن للريض مال آخر يخرج العبد من ثلثه تجب عليه السعاية ثم في أي قدر يسعي ذكر أن على قول
أبي حنيفة رحمه الله تعالى يسعي في ثلثي قيمته وعندهما يسعي في جميع قيمته الا قدر ما يخصه من الميراث
فان ذلك يطرح عنه وان كان للريض مال يخرج العبد من ثلث ماله فعلى قوله ما يرث العبد منه ويسعى في

لا يصدق عليها فيه وانما يصدق فيما عليه نية الطلاق في الخلع والمبارأة بشرط الصحة الا ان المشايخ لم يشترطوها في الخلع لغلبة قيمته
الاستعمال ولان الغالب كون الخلع بعد مذكرة الفراق فلو كانت المبارأة أيضا كذلك لاحتاجة الى النية وان كان من الكليات وان لم يكن كذلك
فبقيت مشروطة في المبارأة وسائر الكليات على الاصل * قال لها سرت فروقتم ولم يقل خريدم ان نوى الطلاق يقع بلا بدل والا لا ولو قال سرت
فروقتم بكذا من المال لا يقع بلا قبول كما لو قال لعبده بعث نفسك بكذا لا يعتق بلا قبول لانه معاوضة وان لم يذ كر البذل عتق قبل أم لا

نوى أم لالا نية نفسه منه اعتاقه * قالت عند غيبته من سر خريدم أي فلان ثور ووشوى هر اخبركن فقبل ان يخبر الزوج رجعت ولم يعلم الرسول ولا الزوج الرجوع حتى اخبر الزوج فقبوله باطل لصحة الرجوع بلا علمه لانهم باشرت العقد بنفسها وما فوضته اليه وكان رسولاً في الاخبار وللرسل ان يرجع بلا علم الرسول لما قلنا ان الخلع مع اوضة من جانبها ولو قالت لرجل اخلعني من زوجي على الف أو قالت للزوج اخلعني على الف ثم رجعت بلا علمه ثم خالعه المأمور كما امرت جاز عليها لانهم اوكلت غيرها (٣١١) والوكيل لا يصح عزله بلا علمه فلا يمس العزل خالعه

وقالت ان لم أؤد البدل الى اربعة ايام فاخلع باطل فخصت المدة ولم تؤد فهذا بمنزلة شرط الخيار في الخلع وانها على الخلاف اذا كان من جانبها * قال لها سر خريدي واكره دامت سه طلاق طلقت ان لم يخالع لانه علق بشرط عدم الخلع وقد وجد * قالت له هر ازوسره وبای نه من سر خريدم فقال كر ترا زمن جيزي نيت من فرو ختم تطلق ان اراد به المجازاة وان اراد به التعليق لا الا اذا وجد الشرط بان كان لا يعطيه اللباس * اختلفت على ان تترك الولد عند الزوج صح الخلع وبطل الشرط لانه لا يسطل بالشرط والفسادة وكون الولد عند الام حق الولد لا الام فلا تملك الام ابطاله * اختلفت بمهرها ونفقة عندها وعلى ان تملك الولد سنين بنفقة فامسكت الولد اياماً ثم وارت نفسها ببقية المدة للزوج ان يرجع عليها بقيمة نفقة الولد في المدة التي لم تملك لانها امتنعت عن ايفاء بدل الخلع فيجب قيمته كالمواضع على عيبه ووارثه * اختلفت منه على

قيمه الا قدر ما يصيبه من الميراث وعلى قول أبي حنيفة رجه الله تعالى يرث ولا يسمي في شيء من قيمته وأما الجارية فانما اعتق بجمته ولا سعاية عليها وان ملكها في حالة المرض عندهم هكذا في المحيط * عبد صغير لا يعبر عن نفسه بين اثنين اشترياه فقال أحدهما هو ابني وابنيك أو قال ابنيك وابني أو قال ابنتا فان ذكره موصولا ثبت نسبه من المقر صدقه شريكه أو كذبه وان فصل بان قال ابني وسكت ثم قال وابنيك نفذ على المقر ولو قال ابنيك وسكت ثم قال وابني فان صدقه شريكه ثبت نسبه من الشريك وان كذبه شريكه لم يثبت نسبه من الشريك وهل يثبت من المقر عند أبي حنيفة رجه الله تعالى لا يثبت وعندهما يثبت وان قال المقر له بعد مقالة المقر فيما اذا فصل هو ابني وابنيك أو قال ابنيك وابني أو ابنتا يثبت نسبه منه لان هذا منه تصديق واقرار وان قال المقر له هو ابنيك دوني أو ابنيك وسكت ثم قال هو ابني لم يثبت نسبه منه فلا يثبت من واحد منهما عند أبي حنيفة رجه الله تعالى كذا في شرح الزيادات للعنابي * وان كان كبيراً أو صغيراً يعبر عن نفسه فان كان مقر بالرق لهما فهو الذي لا يعبر عن نفسه سواء وان لم يقر بالرق لهما يرجع في ذلك الى قوله فان أقر أنه ابن المقر فهو ابن المقر وان أقر أنه ابن المقر فهو ابن المقر له وان أنكر نسبه منهما لم يثبت نسبه من واحد منهما * ما كذا في المحيط * جارية بين رجلين جات بولد فقال أحدهما هو ابني وابنيك أو ابنيك وابني أو ابنتا فان صدقه شريكه يثبت نسبه من المقر وصارت الجارية أم ولده تبعاً للنسب ويضمن نصف قيمتها للشريك موسراً كان أو معسراً ولا يضمن قيمة الولد ونصف العقر ونصف العقر قصاص وان كذبه شريكه فالجواب كذلك الآن هاهنا يجب للشريك على المستولد نصف العقر ولم يجب للمستولد على شريكه نصف العقر كذا في شرح الزيادات للعنابي * رجلان اشتريا غلاماً من السوق وكان عبد الرجل ولد عنده فقال أحدهما لصاحبه هذا ابني وابنيك أو قال هو ابنيك وابني أو قال هو ابنتا جيعا فقال صاحبه صدقت أو قال كذبت فهو ابن المقر ولا يرجع فيه الى قول الغلام وان كان يعبر عن نفسه فبعد ذلك ان صدقه شريكه فلا ضمان عليه في الولد أصلاً وان كذبه كان حكم الولد حكم عبد بين اثنين أعتقه أحدهما وان قال الشريك هو ابنيك دوني فعلى قول أبي حنيفة رجه الله تعالى لا يضمن المقر لشريكه شيئاً ولكن يسعى الغلام له في قيمته وعندهما يضمن المقر ان كان موسراً كذا في المحيط * رجلان اشتريا عبداً فادعاه أحدهما ثم نهده على صاحبه أنه كان أعتقه قبل أن يدعيه وصدقه صاحبه سقط الضمان عن المقر تصديق صاحبه كذا في شرح الزيادات للعنابي * جارية بين رجلين ادعى أحدهما أنها أم ولده وقال شريكه كنت أعتقتها قبل أن تقر بهذا وكذبه المقر فالجارية أم ولده للمقر وضمن المقر لشريكه نصف قيمتها كذا في المحيط * جارية بين رجلين ولدت في ملكهما فادعى أحدهما الولد والآخر الام معه أو أقر أنه كان أعتقها ثبت نسب الولد من مدعى الولد وأما أم ولده لان دعوة الولد دعوة الاستيلاء فتستند الى أول العلوق ودعوة الام دعوة تحرير فتقتصر على وقت الدعوة فكان السابق أولى ويضمن لشريكه نصف قيمتها وان زعم الشريك أنه لا ضمان له حيث زعم أنها بنته أو معتقته ويضمن نصف عقرها لاقراءه بالوطع ولا يضمن من قيمة الولد شيئاً لعلوقه حر من الاصل كذا في شرح الزيادات للعنابي * استولدها ثم أقر أنها فلان زوجهامنه وصدقه فهي والغلام مملوكان للقر له ولا يلتفت الى تكذيب الغلام اذا بلغ وكذلك اذا لم يقل شيئاً حتى ماتت فان كذبه الجارية لم يصدق ويقضى عليه بقيمة المقر لا يقضى بالعقروان ماتت قبل التصديق والتكذيب صدق

ابرائها من نفقتها ونفقة ولدها الرضيع صح * طلق امرأتى بشرط ان لا تخرج من المنزل شيئاً فقبل الزوج بقول انك اخرجت شيئاً وهي تقول لم اخرج فاقول له لا اختلاف يقع في الخنث * قالت خويشتم خريدم بدان كه بجه را بدارم يك سال ورختها خانه ترا فقال فرو ختم اكر برين باشي فهذا فارسية كلمة على ويكتفى بالقبول في المجلس ولو قال اكر برين شرطها بروي يشترط الاداء في المجلس وامسك الولد تلك المدة ثم يقع الطلاق بعد مضي المدة * قالت لزوجها خريشتم خريدم از تو بدمدم شوى كفت كه فرو ختم بدان شرطه كه تاده روز اين بدمدم مي دهى

ومضى عشرة ايام ولم تعطه قال القاضى المروزى لايصح الانماع وقال صاحب المنظومة يصح ويجب عليها تسليمه وهذا تعليق بالقبول لا بالاداء فقد نص في الكتاب انه لو قال ان اعطيتني القفانث طالق لا تطلق بلا أداء ولو قال انت طالق على الف تطلق بالقبول والامام السيد صاحب الاحقاق اخذ بقول القاضى * قالت سرخريدم فقال بدان شرط كه هر چه هست از اندك و بسيار سر بر من فرو ختم فاعطت بعض القماشات لالبعض قال الشيخ ازان (٢١٢) روى است تاهمه نرساند خلع درست نه بود وعلى قياس ما قاله صاحب المنظومة ينبغي

ان يقع وتجب بر على تسليم
القماشات * اختصا فاقالت
له انت تذهب من البلدة
فطلقى وقالت من سر خريدم
توقرو حتى شوى كفت
فروختم بشرط انك اكر
دوماه وانها ايم لا تطلق امرأته
فى الحال لانه علق الخلع
و يشترط قبول الآخر بعد
وجود الشرط والايجاب
الموجود منها لم يبق بعد
الشرط فاذا قالت المرأة بعد
وجود الشرط خريدم وقع
الطلاق والمراد من وجود
الشرط انقضاء مدة الشهرين
وعدم الاتيان * قال لها
فوطلاق بدان شرط ككه
فلان چيز بمن دهى
طلقت ان قبلت فى المجلس
* انت طالق ان اعطيتنى
الفا يقتصر على المجلس فان
جاءت بالالف بعد الافتراق
لا تطلق لانه طلب عليه ان
الالف منها بازاله الطلاق
وانه للحال ولم يوجد دليل
على الطلب فمما رواه المجلس
فاقتصر بخلاف اذا اعطيتنى
أو متى أعطيتنى فانه
لا يقتصر حتى لو قالت له
اشتريت نفسى منك بكذا
فقال نعم اذا اعطيتنى أو

و يكون الابن عبد المقر له ولو أنكرت وماتت قبل الحكم بشئ لا يقضى بشئ حتى يكبر الغلام فإذا كبر
فأقول له ولو كانت الأم حرة والغلام يعبر عن نفسه فصدقته وكذبه الغلام أو على عكسه عتق الغلام والأم
أم ولد المقر ويضمن قيمتها كذا في محيط السرخسي * قال محمد رحمه الله تعالى رجل له عبد ولعبد ابن ولابن
عبد ابنان ولدا في بطنين وكلهم يولد منهم مثل المولى فقال المولى في صحته أحدهم ولدى يؤمر بالبيان مادام
حياف في أيهم بين يثبت نسبه منه وعتق ما بعده وان مات قبل البيان فالعبد يسعي في ثلاثة أرباع قيمته وابنه
في ثلثي قيمته وكل واحد من الاصغر في ربع قيمته كذا في التحرير شرح الجامع الكبير * رجل له عبد ولعبد
ابنان ولدا في بطنين مختلفين ولكل ابن منهم خمسة وكل واحد منهم يولد مثله للمولى فقال المولى في صحته
أحد هؤلاء ولدى ثم مات المولى قبل البيان فانه يعتمق من الأول خمسة ويسعي في أربعة أخماسه وأما
اللوطن فيعتمق من كل واحد منهم أربعة ويسعي في ثلاثة أرباعه وأما الاصغر ان فيعتمق من كل واحد
منهم ثلثاه كذا في المحيط * ولو كان العبد سبعة بان كان لكل واحد من الاصغر ابن فقال أحدهم ولدى
فعندهما وهو الأصغر على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يعتمق من الأول سبعة ويسعي في ستة أسباع قيمته
ويعتمق من كل واحد من ابنيه سدسه ويسعي في خمسة أسداس قيمته ويعتمق من كل واحد من ابني الابن
خمسه ويسعي في أربعة أخماسه ويعتمق من كل واحد من الاصغر خمسة أثمانه ويسعي في ثلاثة أثمان قيمته
كذا في التحرير شرح الجامع الكبير * عبد بين رجلين قال أحدهما لصاحبه أعتقناه أو قال أعتقته أنا
وأنت أو قال أعتقته أنت وأنا وصدقه صاحبه في ذلك كله عتق العبد عنهما وصار مولى لهما وإن كذبه
صاحبه عتق على المقر باقراره وصار كعبد مثرتن بين اثنين أعتقه أحدهما فيكون للآخر خيار ثلث
ثلاثة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأما عندهما فيعتن الضمان ان كان المقر موسر والسعاية ان
كان معسر أو لا نصيب المقر له ولا نصيب شريكه موقوف فان عاد إلى التصديق ردما أخذ من الضمان
أو السعاية ويثبت الولاء منه كذا في المحيط * إذا أقر الرجل أنه أعتق عبده هذا أمس وهو كاذب عتق في
القضاء ولم يعتق فيما بينه وبين الله تعالى كذا في المبسوط * ولو قال أعتقك أمس وقلت ان شاء الله لم يعتمق
وكذا لو قال أعتقك أمس وانما اشتراه اليوم وكذلك قوله أعتقك قبل أن اشتريتك كذا في الحاوي *
ولو قال أعتقك ان دخلت الدار لم يعتمق حتى يدخل ولو قال جعلت أمرك في يديك في العتق أمس فلم يعتمق
نفسك وقال العبد بل أعتقت نفسي لم يعتمق كذا في محيط السرخسي * لو قال أعتقك على مالي وقال العبد
أعتقتني بغير مال فالقول قول العبد ولو قال أعتقك على مالي أمس فلم تقبل فقال العبد بل قبلت أو قال
اعتقتني بغير شئ فالقول قول المولى كذا في المبسوط * أقر أنه أعتق عبده هذا لابل هذا عتقا كذا في محيط
السرخسي * لو قال كاتبك ولم يسم ما لا وقال العبد على خمسمائة فانه ينبغي في قول أبي حنيفة رحمه الله
تعالى أن يصدق العبد ولا يصدق عندهما كذا في الحاوي * ولو قال كاتبك أمس على ألف درهم فلم تقبل
الكتابة وقال العبد بل قبلتها فالقول قول العبد ولو أقر أنه كاتب عبده هذا على ألف درهم لابل هذا وادعى
كل واحد منهما الكتابة جاز ذلك كذا في المبسوط * ولو أقر أنه كاتب عبدا قبل أن يملكه أو أنه كاتبه أمس
وانما اشتراه اليوم لم يصح ولو أقر أنه كاتبه أمس وقال ان شاء الله فالقول قوله ولو قال استثنيت الخيار
لنفسى وقال المكاتب لم يكن فيه خيار فالكتابة جائزة ولا يصدق المولى على شرط الخيار وكذلك البيع في

فروختم چون بمن رسد بقم متى دفع البدل في المجلس أو غيره. قالت اشتريت نفسي منك بكذا

فقال بعث كريدل خلع عن برسدان دفعت البسمل في المجلس صبح والا فلا كقوله ان اعطيتني وجعل الامام اذا هنا كمتي لانه لو جعل بمعنى ان يبطل بالقيام ولو بمعنى متى لا فلا يبطل بالشك بخلاف ان كلمتي فانت طالق لانه شرط محض فكان عينا محضا وفي الايمان لا يطلب وجود الشرط في المجلس ولو شرط البطل من جانبه فيه فقالت اشتريت بنفسى منك بكذا ان اعطيتني او قالت خريدم چون اين

مقدار بن برسدان أعطاهما البسدي في المجلس صبح والا لان الخلع من جانبها موضة فلا يتوقف على ما وراء المجلس * أنت طالق على أن
تعطيني نقداً أو على ألف يقع بالقبول في المجلس ولا يستترط الاعطاء ولولها عليه ألف تقاضا وان نص على الاعطاء والدينان الحالان من
جنس واحد يتقاضيان وفي أن أعطيتني وإذا أعطيتني لا يقع ما لم يعط ولا تقع المقاصة أيضاً لأنه معلق بالاداء فلا يقع قبله والمقاصة ليست
باعطاء وكلمة على وان للشرط لكنه على خلاف سائر أدواته فإنه يقتضي (٢١٣)

ايحيا الجزء بعده كقوله
أزورك على أن تزورني
فالزيارة منه موجودة في
الحال ولهذا دخل على البيع
بالخيار واقتضى تحقق
السبب وتأخر الحكم بخلاف
قوله أن زرتني زرتك * قال
لهابعد الخلع أنت طالق
على ألف لا يقع الا بقبولها
وان كان المال لا يلزمها
وهذه مسألة الجامع وهي
رواية في واقعة الفتوى
* خالها امرتين ثم قالت في
عدة الثاني بقي طلاق واحد
اشترته منك بعشرة دنانير
حتى تكمل الثلاث فقال
الزوج بعت الطلاق الثالث
منك بعشرة وقالت اشترته
يقع الثالث ولا يجب المال
لان اعطاء المال لتحصيل
الخلاص المنجز وان حصل
وأما اشتراط قبولها في أول
المسئلة فلان قوله أنت
طالق على ألف في المعنى
تعليق طلاقها بالقبول فلا
يقع بلا وجود الشرط *
تزوجها على ثلثائة ووهبت
له مائة قبل القبض ثم خالها
على المهر المذكور في العقد

جميع هذه الوجوه كذا في الحاشي * دبر جارية ثم أقرتها كانت مدبرة لا خرج صبتها منه لم يصدق على
الجارية ويضمن قيمتها ولا يمنع من استئجارها ووطئها قضاء وفي الديانة لا يفعل ان كان كما يقول وان قتلها
أجنبي فعليه القود للقر ولوقلها المقر له فعليه القود قياسا ولا قود عليه استحصانا كذا في محيط البحر خسي
* جارية بين رجلين قال أحدهما لصاحبه دبرتها أنا وأنت أو قال دبرتها أنت وأنا أو قال دبرناها فان صدقه
صاحبه في ذلك فهي مدبرة لهما وان كذبه صاحبه في ذلك صارت بمنزلة جارية بين رجلين دبرها أحدهما
والحكم ثمة أن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى للشرية خيار خمسة ان شاء من نصيبه وان شاء ترك نصيبه
على حاله وان شاء ضمن المقر المدبر ان كان موسرا وان شاء استسعى الجارية ان كان المدبر معسرا وان شاء عتق
نصيبه فان ضمن المقر كانت الجارية نصفها مدبرة للقر والنصف الآخر موقوف لمقدم المقر وما وثق بما
فان عاد الشرية الى تصديق المقر صارت مدبرة بينهما ما ورد على المقر ما أخذ من الضمان وان لم يرجع الى
تصديقه حتى مات أحدهما ولا مال له سوى الجارية فان مات المقر وصدقته الجارية فيما قال سعت في ثلثي
نصف قيمتها الورثة المقر وأما اذا كذبت الجارية المقر فيما قال سعت في ثلثي قيمتها في ظاهر الرواية وان مات
المنكر فان صدقت الجارية المقر فيما أقر فانها تسعى للقر في جميع قيمتها وان كذبت الجارية المقر فيما أقر
فانها تسعى للقر في نصف قيمتها وذلك قيمة حصته ولم تسع في غير ذلك وأما اذا ما تابعها أحدهما قبل الآخر
فان مات المقر أولاً ثم المنكر والجارية صدقت المقر فيما أقر فحكم المسئلة قبل موت المنكر ان يعتق ثلث
النصف الذي هو حصته المقر وتلزمها السعاية في ثلثي ذلك النصف وان مات المنكر بعد ذلك وجبت عليها
السعاية في نصيب المنكر للقر واذا وجبت السعاية في نصيب المنكر للقر صار ذلك تركه للقر وازدادت تركه
المقر واذا ازدادت تركه المقر اذ ادلت الثلث فيسلم لها ثلث جميع الرقبة وتسعى في ثلثي جميع الرقبة وان كانت
الجارية كذبت المقر فيما أقر فكذلك الجواب تسعى في ثلثي قيمتها وان مات المنكر أولاً ثم المقر والجارية
صدقت المقر فيما أقر مشايخنا رحمهم الله تعالى ذكروا أنه تلزمها السعاية في كل قيمتها وان كانت الجارية
كذبت المقر فيما أقر فنقول ذكر محمد رحمه الله تعالى هذه المسئلة قبل موت المقر أنه تلزمها السعاية في نصيب
المقر لا غير ولم يذكر حكمها بعد موت المقر ومشايخنا رحمهم الله تعالى ذكروا أنه تلزمها السعاية في كل قيمتها
لأنه لم تلزمها السعاية في كل القيمة قبل موت المقر فلا يتغير بموت المقر بعد ذلك هذا كله بيان مذهب أبي حنيفة
رحمه الله تعالى وأما بيان مذهب أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى فتصير كلها مدبرة باقرار المقر بعد ذلك
ان صدق الشرية المقر فهي مدبرة بينهما ما لا ضمان على المقر وان كذبه ضمن المقر نصف قيمتها للشرية
موسرا كان أو معسرا ويكون نصفها مدبر للقر والنصف الآخر موقوف الى أن يعود الشرية الى تصديق
المقر فان عاد صارت مدبرة بينهما ما لا ضمان على المقر وان لم يعد حتى مات المقر سعت في ثلثي نصف
قيمتها الورثة المقر وليس عليها غير ذلك الحال صدقت الجارية المقر أو كذبت وما في المسئلة بعد هذا على مذهبهما
على حسب ما بينا لا في حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط

(الباب الثامن عشر في الاقرار في البيع والشراء وفي الاقرار بالغيب في المبيع)

لو قال الرجل بعثك عبدي هذا أمس فلم تقبل فقال المشتري قد قبلت فالقول له وكذلك لو قال المشتري
اشتريت منك هذا فلم تقبل فقال البائع بلى قد قبلت فالقول له لان البيع ينظم بفعله ما جعلا كذا في محيط

يرجع عليها * قال لها بك دينار ثور سدس خريدي بعدت وكابن وأراد به التحقيق فقالت خريدم فهذا خلع تام منجز لان معناه خويشتن
خريدي بعدت وكابن بك دينار ثور سدس خطاب * الخلع اذا جرى بين الزوج والمرأة فاليها القبول كان البذل مرسلا أو مطلقاً أو مضافاً
الى المرأة أو الاجنبى اضافة ملك أو ضهان ومتى جرى بين الاجنبى والزوجة وكان البذل مرسلا فالقبول اليها وان أضيف الى الاجنبى اضافة
ملك أو ضهان فالى الاجنبى لا المرأة * وكله بأن يجالعهها بعد شهر فبطلت المدة ولم يجالعه الوكيل لا يجبر الوكيل على الخلع وان طلبت المرأة

وبعض المتأخرين على أنه لا يسقط لان الخلع لغو لعدم النكاح وعلى هذا اذا طلقها بائنا ثم اختلعت من زوجها وقد ذكرناه * قالت اشترت نفسي بالمهر ونفقة العدة فقال من فروختم به طلاق فان قبلت يقع الثلاث والا فلا الا اذا نوت الشراء بثلاث تطليقات فيقع الخلع بثلاث ولولم يقل هذا ولكن قال أنت (٣١٤) طالق ثلاثا ونوى الجواب وهي نوت الواحدة لا يصح الخلع ويقع الثلاث * قالت

السرخسي * اذا أقر الرجل أنه باع عبده هذا من فلان وقبض الثمن منه ولم يسمه فهو جائز ولو سمي وأقر أنه قبضه كان هذا أجوز ولو سمي ثم أقر أنه لم يقبضه وقال المشتري قد قبضته فاقول قول البائع مع عبينه والبينة على المشتري كذا في المبسوط * أقر أنه باع دارا منه ولم يسمها ثم جحد فالاقرار باطل وكذا ان سمي المبيع ولم يسم ثمنها فان حدد الدار وسمى الثمن يلزمه وان جحد ذلك البائع ولا يعرف الشهود الحد ويبعد أن تقوم البينة على معرفة الحدود كذا في محيط السرخسي * لو أقر أنه باع عبده من فلان ولم يسم العبد ثم جحد فهذا الاقرار باطل وكذلك ان أقر أنه باع عبده من فلان غير أن الشهود لم يعرفوه بعينه كذا في المبسوط * لو أقر أنه باع عبده منه ولم يسم الثمن فقال المشتري اشتريته منه منك بخمسمائة فجحد البائع أن يكون باعه بشئ حلف البائع على دعوى المشتري ولا يلزمه البيع بالاقرار الاول وكذلك لو كان المشتري بدأ بالاقرار على هذا الوجه كذا في المحيط * اذا أقر أنه باع هذا العبد من فلان بألف درهم فقال فلان ما اشتريته منه منك بشئ ثم قال بلى قد ابتعته منك بألف درهم وقال البائع ما بعته فاقول قول المشتري وله أن يأخذه بالثمن ولو كان حين جحد المشتري الشراء قال البائع صدقت لم اشتريه ثم قال المشتري بعد ذلك قد اشتريته لم يلزمه البيع ولم تقبل منه بينة على ذلك الا أن يصدق البائع على ما يدعي من الشراء بعد ذلك فينشد تصادقهما على الشراء بمنزلة البيع المستقبل كذا في المبسوط * أقر أنه باع هذا العبد من فلان لابل من فلان فهو باطل ويحلف كل واحد منهما ان ادعاه بثن مسمى كذا في محيط السرخسي * ولو أقر أن هذا العبد الذي في يديه عبد لفلان اشتريته منه وألف درهم ونقدته الثمن ثم قال بعد ذلك اشتريته من فلان الآخر بخمسمائة درهم ونقدته الثمن فان أقام البينة على ذلك كله فهو جائز وعليه الثمن الاول والثمن للآخر هذا اذا أقام البينة على البيعتين فقط دون نقد الثمن فاما اذا أقام البينة على نقد الثمنين فلا يثبت عليه لواحد منهما واذا لم يقم بيته على ذلك فالعبد الاول ان جحد البيع وان صدقه الثاني في ذلك فله الثمن خسمائة وان جحد البيع ضمن له المقر قيمة العبد هكذا في المبسوط في باب اقرار الرجل في نصيبه * ولو أقام البينة على الاول ولم يقم على الآخر صدقه الآخر بالبيع كان الجواب فيه كالجواب فيما لو ثبت البيعان جميعا بالبينة كذا في المحيط * لو أقر أنه باعه منه بألف درهم وقال المشتري اشتريته بخمسمائة وقد خرج نصف العبد من ملك المشتري فلي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى القول في الثمن قول المشتري سواء رضى البائع باسترداد ما بقي أم لم يرض وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى القول في الثمن قول المشتري مع عبينه الآن يرضى البائع ان يأخذ ما بقي منه ويتبع المشتري بمحصة ما خرج من ملكه على قول المشتري فينشد يجري التحالف وأما على قول محمد رحمه الله تعالى فيتحالفان ويتزادان قيمة العبد الا أن يشاء البائع أن يأخذ ما بقي من العبد وقيمة ما استهلك المشتري كذا في المبسوط * في المشتري رجل اشترى جارية وقبضها ثم أقر المشتري انها لهذا المدعي وصدقه البائع فأراد المشتري أن يرجع عليه بالثمن فقال البائع انما كانت للمدعي لانك وهبتها له كن القول قوله كذا في محيط السرخسي * قال محمد رحمه الله تعالى رجل اشترى من رجل جارية يباعا فاسد او قبضها المشتري فحضر البائع يريد استردادها فقال المشتري وهبتها من فلان وقبضها ثم أودعها عندى وأذكر البائع لم يقبل قوله وللبائع أن يأخذها فان أقام المشتري بيته على ما ادعى لا تقبل ولو علم القاضي بما ادعاه المشتري أو صدقه البائع أو أقام البينة على اقرار البائع أو حلفه المشتري فنكل اندفعت الخصومة عنه ويغرم قيمتها للبائع ولو لم يقم البينة على

خويشتن خريدم فقال مستهزئا دارهان فروختم أو قالت سرخريدم فقال مستهزئا من فروختم غنى خرى قيل يكون خلعا بخلاف قوله فروختم غنى خرى لان قوله فروختم استقبال لا اخبار عن الحال * قالت سرخريدم فوكرها وكزأو قال اينك فروختم لا يقع ولم يذكر فيه خلافا وقدمضى في الطلاق الخلافا * (النوع الثالث فيما يكون جوابا وما لا يكون) * قالت اخلعتي أو خويشتن خريدم فقال مجيبا لها أنت طالق صار بمنزلة خلعت فيقع البائن ويجعل كأنه قال أنت طالق بالخلع لانه خرج جوابا ولا يبرأ عن المهر والمختارانه اذا أراد الجواب يكون جوابا فيكون خلعا وبرأ عن المهر ولو قال فروختم يكون جوابا بلانية وقال الامام ظهير الدين أنت طالق ويبيك طلاق باي كشادم جواب بلانية في الصحيح ولو قال في الجواب دست كونه كردم أودست بازداشتم وكل لفظ لا يمحتمل معنى الشتم ان نوى الزوج الايقاع يكون ايقاعا

مستد أو قيل يكون جوابا اذا نوى ولو قال فروختم بيك طلاق رجعي يكون جوابا ويلغو لفظ الرجعي ما ذكرناه * قالت خويشتن خريدم فقال طلقك واحدة للسنة والمرأة مدخولة يقع رجعية على رواية الاصل لان البائن ليس بسنى لزيادة الصفة وعلى رواية الزيات يقع بالسنة سنى للمحاجة الى الخلاص الناجز * قالت اشترت نفسي منك بطلاق فقال فروختم لا يقع ما لم يقل خريدم * قال لها خويشتن بخبري بعدت

وكاين وكل حق يكون للرأفة على الزوج فقالت خريدم صح الخلع بدون قول الزوج بعث ولولم تذكر البذل فقالت خويشتن خريدم بعدت
وكاين لا يصح الخلع ما لم يقل الزوج بعث * قال لها بعث منك مهر ك بتطبيقه فقال اشتريت بغير بائنا ولوقالت بعث منك بتطبيقه مهري
وقال بعث منك بتطبيقه بغير الرجعي مجازا لان العوض لم يذكر في كلامه ولا يصلح جوابا لكلامها أيضا * قال لها بعث منك طلاقك بما على
من المهر فقالت طلقت نفسي بغير الباق بجهرها كقولها اشتريت ولا يشترط (٢١٥) النية هنا عند الكل * قال لها بعث

منك ثلاث تطليقات بمهر ك
ونفقة عدتك فقالت مجيبة
له بعث ولم تقل اشتريت
بانت عند الاسكاف وقال
الفقيه أبو الليث لا يقع في
الخيار وقال صاحب المحيط
قول أبي بكر الاسكاف
أحب النسا * قالت له اخلعني
فقال فقلت أو أجزت يكون
خلعا * قال لها بعث منك
تطبيقه بمهر ك ونفقة عدتك
فقالت بجان خريدم صح
الخلع وهذا للمباعدة * وعن
الامام الثاني قالت أبرأك
بما لي عليك على طلاق فتعمل
جازت البراءة وكان الطلاق
بائنا وكذا الوجه له ما لا على
ذلك ولوقالت طلقتني على أن
أؤخر مالي عليك فطلقة فان
كان لا تخير غاية معلومة صح
التأخير وان لم يكن له غاية
معلومة لا يصح والطلاق
رجعي على كل حال ولو طلقتها
على أن تبرئه من الالف التي
كفل بها المرأة من فلان صح
والطلاق بائن * قالت اختلعت
أواشتريت منك نفسي فقال
نبيك أمد لا يكون جوابا ولو
قال فروختم بكابين وده درم
ديكر فقالت أمدتم الخلع
* قالت خويشتن خريدم ازو

ماذ كرنا واستردها البائع ثم حضر الغائب وأنكر ما ادعاه المشتري سلمت الجارية للبائع وان أقر بما قال
المشتري أخذ الجارية من البائع وبغرم المشتري قيمتها ولو قال المشتري وهبتها فلان وقبضها ثم أودعها ثم
أعتقها أو دبرها أو استولدها فجحد البائع ذلك فلا سبيل له عليها أو يأخذ قيمتها وتكون موقوفة الولاء وتصير
مدبرة موقوفة أو أم ولد موقوفة تعتق بموت الموهوب له فان حضر وصدق المشتري في ذلك كله أخذ
الجارية وكانت مدبرة أو أم ولد له كما قال المشتري وان حضر وادعى الهبة وأنكر الاعناق وغيره فهي أمة وله
أن يأخذها من المشتري ولو قال المشتري ان الموهوب له كتبها وكذب البائع كان له أن يأخذها وتكون في يده
حتى يحضر الموهوب له فان حضر وكذب المشتري في ذلك كله سلمت الجارية للبائع الا اذا قامت الجارية
البينة أنه قد كان باعها وان المشتري كتبها حينئذ يقضي بكتابته وان صدقه في الهبة وكذب في الكتابة أخذها
وكانت أمة له وان صدقه في ذلك كله أخذها من البائع وكانت كما قال المشتري وبغرم قيمتها فان كان البائع
حين ردت عليه باعها أو دبرها أو أعتقها كان ذلك باطلا اذا صدق الغائب المشتري في البيع أو الهبة وبغرم
فيما اذا كذبه كذا في التحريض شرح الجامع الكبير * الوكيل بالبيع اذا أقر بالبيع صح اقراره في حق الموكل
سواء كان الثمن قائما أو هالكًا ولو أقر الموكل أن الوكيل باعه من فلان بألف وصدقه فلان في ذلك ولو وكيل
يوجد فالعبد لفلان بألف والعهد على الموكل دون الوكيل كذا في المحيط * اذا دفع رجل الى رجل عبدا
وأمره أن يبيعه ثم مات الا آخر فافترس الوكيل أنه باعه بألف درهم وقبضه فان كان العبد قائما لم يصدق
الوكيل وان كان مستهلكا صدق كذا في المبسوط * عبد لرجل أجني فاستهلك المشتري العبد فقال رب
العبد للبائع أنا ما مرثك بالبيع في الثمن وقال الوكيل لم تأمرني بولي الثمن ولت القيمة فقال قول رب العبد
وكذلك ان كان العبد قائما كذا في محيط السرخسي * ولولم يأمره بذلك ولكنه أجاز البيع فان كان العبد
قائما بعينه جاز وان كان مستهلكا لم يجز وان قطع يده ثم أجاز البيع فالارش للمشتري وان لم يجز البيع
فالارش لرب العبد كذا في المبسوط * فان أقر رب العبد أنه أجاز البيع بعد ما وقع بيوم وأنكر المشتري
فانقول لرب العبد ولا عين عليه وان كان العبد مستهلكا لقول للمشتري مع عينه كذا في محيط السرخسي * رجل
وكل رجلا يبيع جارية له فسلها اليه ثم جاء الموكل يريد استردادها فقال الوكيل قد بعتهما من فلان بألف
درهم وقبضها وقبضت الثمن وهو هذا ثم أودعها وكذب الموكل لم يقبل قوله وردت على الموكل ولا تقبل بينة
الوكيل على ما ادعى فان حضر المقر له وأنكر سلمت الجارية للموكل فان ادعى ما أقرب الوكيل أخذ الجارية
من الموكل وبأخذ الموكل الثمن من الوكيل ان كان قائما في يده وان هلك في يده لا ضمان عليه وان لم يقر
الوكيل بقبض الثمن فالقول قوله ويدفع المقر له الثمن وبأخذ الجارية وكذلك الجارية المأسورة اذا اشتراها
مسلم بألف وآخر جهها الى دار الاسلام فقام المالك القديم ليأخذها من المشتري بالثمن فقال وهبتها من فلان
وقبضها مني ثم أودعها وغاب لم يقبل قوله ويقضي به المالك القديم ولا تقبل بيته المشتري على ما ادعى فان
حضر المقر له وأنكر ذلك سلمت الجارية للوكيل القديم بالثمن وان ادعى ما أقرب المشتري أخذ الجارية من
المولى القديم وأخذ المولى منه بالقيمة ورد المشتري الثمن على المالك القديم وعلى هذا الوجه من رجل شيئا
وسلمه اليه ثم أراد الرجوع فقال الموهوب له وهبته من فلان وسلمته اليه ثم أودعني يؤمر بالتسليم اليه فان
كذب فيه ادعى فالرجوع ماض فان صدقه يؤمر الواهب بالتسليم اليه وكذا لو ادعى أنه أخوه وأنه عوزه

بمهر ونفقة عدتي دادي فقال الزوج آرى وقعت الفرقة ولو قال آرى بيني لا وكذا لو قال بزرقي لا يكون جوابا ولو قال نعم أو بلى
فهو جواب في المختار لعدم الفرق بينه ما في عرف العوام * قالت خويشتن خريدم فقال روا كنون لا يقع لاحتمال اظهار النفرة وهذا
مستقيم على قول من قال في خويشتن خريدي فقالت خريدم لا يتم الخلع وعلى قول من قال يتم لا يستقيم ولوقالت من خويشتن خريدم ازو
فقال الزوج رو لا يكون خلعا وان نوى الطلاق كان طلاقا * قال اشتريت نفسي فقالت بحكم خويشتن فروختم صح وفي الاصل اختلعت

بجكته أو بجكها أو بجكم أجني صح وطلت التسمية وتردالمهر المقبوض * قالت خويشتن از نوسه ياز هشتم فقال دستي ان أراد به الاجازة وقع الثلاث والا واحدة رجعية * بعث منك أمر بالف درهم ان اختارت نفسها في المجلس وقع الطلاق ولزمها المال فكأن الاعتياض عن الطلاق المنجز يصح كذلك عن العلوي يصح * قالت له وهبتك مهري فعوض لي فقال عوضتك ثلاث تطبيقات وقع * (النوع الرابع في فاسده) * اذا شهد على أن الزوجة اذا (٢١٦) قالت خويشتن خريدم از نو يقول لها فرو ختم بألف أو ألفين وشهد شاهدان انه

قال بالف أو ألفين ان سمع القاضي منه انه قال بالخاء لا يلتفت الى مقال الشاهدين وان قال لم أقصحه انه قال بالفاء أو الخاء يقبل ويبتل الخلع ولو شهد بعض أهل المجلس انه قال بالخاء يقبل ويصح الخلع ولو برهن على أنه باع رأس الشاة أو قال بالفين أو ألفا يقبل ولو برهنت على أنه قال بالخاء في معارضة برهانه فالعامة على أن برهانها أولى وصاحب المحيط على أن بينته أولى وبصدق عند عدم البينة باليمين والقاضي في الفتاوى لم يجب عن هذه المسائل سدا للباب الحيل * قالت خويشتن خريدم بيكي جابادی فقال من بيكي كرده فرو ختم ان كانت الجردقة مثل الجابادی أو أصغر منه يكون جوابا وان كانت أزيد لا يكون جوابا وان كانت الجرداق مختلفة يسئل الزوج أي جردقة أردت ويبنى الحكم عليه ان كان مثل الجابادی أو دونه فجواب والا لا * قالت اشترت نفسي منك بكذا درهم وعشرة ثياب معينة فقال بعث علي أن تصل الي الثياب المعينة في عشرة أيام فقت الأيام ولم تصل الثياب المعينة قيل

أو غيره مما يمنع الرجوع كان له أن يرجع كذا في التحرير شرح الجامع الكبير للحصري * لو أمر رجل رجل بطلا بشرأ عبد بعينه فافر الوكيل أنه قد اشترى بالف درهم وادعى ذلك البائع وبجده الأمر فالقول قول الوكيل ولو أمره بشرأ عبد بغيره وسعى جنسه وصفته وثنه فافر الوكيل أنه قد اشترى هذا العبد بالثمن الذي سماه له وبجده الأمر فان أباحنيقة رجه الله تعالى قال ان كان دفع الأمر الثمن الى الوكيل فهو مصدق وان لم يكن دفع الثمن اليه لم يصدق وقال اذا كان العبد قائما بعينه وكان مثله يشتري بذلك الثمن فالقول قول الوكيل ولو كان الأمر قدمات ثم أفر الوكيل بشرأ هذا العبد فان كان الثمن في يده بعينه أو في يد البائع أو كان الأمر لم يدفع الثمن اليه لم يصدق الوكيل في قول أبي حنيفة رجه الله تعالى على الأمر ويلزم البيع الوكيل وتحلف الورثة على علمهم وان كان قد استهلك البائع الثمن فالقول قول الوكيل ويلزم البيع الميت كذا في الحاوي * قال محمد رجه الله تعالى رجل أمر رجلا أن يشتري له جارية فلان بالف درهم فقال نعم فاشترىها قبضها أو لم يقبضها حتى قال اشترى بها بالف وخمسائة وصرت محالفا للجارية لي وقال الأمر اشترى بها بالف والجارية ملكي وصدق البائع الأمر فالقول قول البائع والأمر ان لم يقبض الثمن فيعطى الأمر ألف درهم الى البائع وياخذ الجارية فان أراد المشتري أن يحلف البائع على ما ادعى ليس له ذلك وان أراد أن يحلف الأمر له ذلك فان حلف أخذ الجارية وأعطى البائع الثمن والعهد بينهما وبين البائع ولا يرجع شيء من العهدة على المأمور وان نكل صارت الجارية للمشتري ويرد المشتري الى البائع ألف درهم وياخذ الجارية فان رجع البائع الى تصديقه أخذ خمسمائة ولم يذ كرفي الكتاب أن البائع لو أراد أن يطالب الأمر بالف درهم هل له ذلك أم لا حكمي الجصاص عن الكرخي والقاضي الامام أبو الهيثم عن القضاة رجه الله تعالى أنه له ذلك وهو بالخيار ان شاء طالب المشتري بذلك وان شاء طالب الأمر وقال عامة المشايخ ليس له ذلك وكذا لو قال المشتري اشترى بها بمائة دينار والمسئلة بمجالها كان الجواب في هذه المسئلة والمسئلة الاولى سواء الا في فضل واحد وهو أن في الاولى اذا أخذ الأمر الجارية وأدى الالف الى البائع ثم استخلفه المشتري ونكل ياخذ المشتري الجارية من الأمر مجانا بغير شيء في القياس وفي الاستحسان ياخذها بما أدى من الالف وكان للأمر حق حصصها عن المشتري الى أن يؤدي اليه الالف وفي هذه المسئلة ياخذها مجانا بغير شيء قياسا واستحسانا وهذا اذا أقر بالشراء أما اذا أنكر الشراء أصلا فقال الأمر اشترى بها بالف وصدقه البائع كان القول قول البائع والعهد على الأمر فلو قال البائع أنا استخلف المشتري بالله ما اشتري للأمر له ذلك فان حلف فلا شيء عليه وان نكل لزمته العهدة فيؤدي الثمن ويرجع فيه على الأمر ويرجع عليه قبل الاداء وان كان قد أقر أنه لا حق له قبل الأمر حين أنكر الشراء كرفي هذه المسئلة استخلاف البائع للمشتري ولم يذ كرفي في مسئلة الخلاف بالكثرة والخلاف بتغير الجنس من مشايخنا رجه الله تعالى من قال لا يستخلف غصة ومنهم من قال هناك أيضا يستخلف اذا حلف الأمر بالله ما علم أنه اشترى بالف وخمسائة أو بمائة دينار ولو كان البائع في هذه الوجوه قبض الثمن ألقا ثم قال كان الثمن ألفا ومائة دينار لا يلتفت الى قوله فبطل قوله بقي الخلاف بين الأمر والمأمور فالأمر يدعي أنه اشترى له فكان القول قول المأمور مع عيینه فان حلف ثبت الشراء لنفسه وان نكل ثبت الشراء للأمر هذا اذا صدق الأمر وان صدق المأمور وقد سمي الأمر الثمن أو لم يسم فاشترى فقال اشترى بالف وقال

لا يصح الخلع وقال دولا صاحب المنظومة صحيح وتام * قال لها اشترى نفسك مني بنفقة العدة والمهر فقالت اشترى الآمر بالله ولا يقع الخلع ما لم يقل الزوج بعث لاتي ازادت على الجواب بالنقصان فكانت باذنة ولو قالت اشترى بنفقة العدة والمهر ثم الخلع وان لم يقل الزوج بعث لانها وان زادت على الجواب لكنهما فقصرت لانها أعادت كل ما في السؤال وهذا تمام الجواب أيضا * خويشتن خريدم بعدت وكابين فقال أنت طالق وطلقتك تقع تطليقة بائنة في المختار لانه يصلح جوابا وفي النوازل يقع الرجعي والاول أصح ولا يسقط المهر عملا بالشبهين

* قالت خويشه - تن خريدم بعدت وكابن فقال يك طلاق دادمت ان عني الابتداء صدق ويقع الرجعي وان عني الجواب فجواب وان لم يحظر
بياله شيء لا يكون جوابا لان جوابها فروختم لا طلاق دادمت الا اذا عناه واختار الفقيه أبو الليث والصددرانه جواب * خالهها على ارضاع
ولده ولم يوقت صح وترضعه سنتين ولومات الولد بعد سنة فعليه اقامة رضاع سنة أخرى وان شرطت ان الولد اذا مات قبل المدة تكون بركة عن
قيمه يصح ولا ير جع عليها اذ يجوز في الخلع ما لا يجوز في غيره وان خالهها (٢١٧) على رضاع ولده سنة وعلى نفقة ولده

بعد الفطام عشر سنين يصح
والجهالة لا تنفع هنا كمالو
استأجر ظنرا بطعامها
وكسوتها يصح عند الامام
لان العادة جرت بالتوسعة
على الاطأ رو هذا يصح عند
الكل لانه لا تجرى المناقشة
ولومن لثيم في نفقة ولده فان
مات الولد أو علم انه لم يكن في
بطنها ولده فانما تزد القيمه
وشروطها البرائة على تقدير
هذه العوارض صحيح كما ذكرنا
* قال حلال الله عليه كذا
ان فعل كذا ففعل ثم قالت
في هذه العدة خويشتم خريدم
فقال فروختم بسمه طلاق
خريدم لا يقع الثلاث * ذكر
شيخ الاسلام شوى زن را
كفت بيرون اى زن كفت
من بيرون ادم مرد كفت
من ردا كرم خلع ان نوى
الجواب قال الشيخ لا حاجة
الى هـ ذا القيد لانه اراد
الجواب ظاهرا لان قولها
بيرون ادم صار متعافا في
الخلع وكذا رها كرم وان
كانت فارسية خليت سبيلك
لكنه صار بمنزلة الصريح
لكثرة الاستعمال وفي قوله
رها كرم لا تشترط النية
ويقع البائن * قالت وهى في
بيت اشترت نفسها وقال

الا حشر اشترت بجمسمائة وصدق البائع المأمور فالقول قول المأمور مع عيئه كذا في التحرير شرح الجامع
الكبير * اذا أقر البائع أنه باع هذا العبد من هذا وبه هذا العيب وادعى أن المشتري أبرأه منه فعليه البينة
فان لم تكن له بينة استخلف المشتري ما أبرأه وما عرض على بيع منذر أو ولا رضى به ولا خرج من ملكه فان
حلف رده عليه وان ادعى المشتري أنه اشتراه وبه هذا العيب وهو عيب يحدث مثله ويجحد البائع ذلك وأقر أنه
باعه وبه عيب ولم يسمه لم يلزمه بهذا الاقرار شيء كذا في الحاوى * واذا أقر البائع أن بالمشتري عيبا يتوهم
زواله بحيث لا يتيقن له اثر بان أقر أنه باع هذا العبد وبه قرحة ولم يسمها ولم يعينها لم يثبت للمشتري بالعبد وبه قرحة
وأراد أن يرده وقال هي تلك القرحة التي أقرت بها وقال البائع التي أقرت بها قد زالت وهذه قرحة أخرى
حدثت في يدك فالقول قول البائع مع عيئه وعلى المشتري البينة فالقول قوله وكذلك ان سمى البائع نوعا من
العيوب صدق انه قد ذهب وهذا غيره اذا كان مما يبرأ ويذهب كذا في المبسوط * فلا يكون للمشتري حق الرد
الا ببينة يقيمها أن هذا العيب عين ذلك العيب أو يكون بين اقرار البائع وبين المنازعة مدة لا يتوهم زوال
القرحة باثرها في تلك المدة ولا قرحة بالجارية الا هذه فحينئذ كان القول قول المشتري وله أن يرد بالعيب على
البائع كذا في المحيط * أقر البائع أنه باع وبه خرق فجاء المشتري بخرق فقال البائع ليس هـ ذا ذلك لا يصدق
ولو قال زادو كان صغرا صدق ولو كان به خرق غير ذلك فقال البائع بعثك وهذا وبه ولم يكن الاخر به فالقول
قول البائع مع عيئه كذا في محيط السرخسي * ولو كان البائع اثنين وأقرأ أحدهما بعيب وسماه وبجده الآخر
كان للمشتري أن يرد على المقر دون الآخر فان كان البائع واحدا وله شريك مفاوض فجحد البائع العيب وأقر
به شريكه كان للمشتري أن يرده كذا في المبسوط * وله الخيار ان شاء رد على الشريك المقر بالعيب وان شاء رد
على البائع كذا في المحيط * وان كان الشريك شريك عتق لم يكن للمشتري أن يرده باقراره وكذلك المضارب
اذا باع خادما من المضارب فاقرب المال فيه بعيب لم يكن للمشتري أن يرده على المضارب بذلك وكذلك لو كان
رب المال هو الذى باع فاقرب المضارب بالعيب وكذلك الوكيل اذا باع وأقر الموكل بالعيب لم يلزم الوكيل ولا
الا حشر من ذلك شيء ولو أقر الوكيل بالعيب وجحد الا حشر كان للمشتري أن يرده على الوكيل ولكن في حقه
دون الا حشر الا أن يكون عيبا لا يحدث مثله فحينئذ يرده على الا حشر لا باقرار الوكيل ولكن يتقنا أن العيب
كان موجودا عند الا حشر وان كان العيب يحدث مثله فان أقام الوكيل البينة على أنه كان عند الا حشر رده
عليه وان لم تكن له بينة استخاف الا حشر على دعواه فان نكل رده عليه وان حلف فهو لازم للوكيل وفي
شريك العتق لو أقر البائع منهم بالعيب وجحد شريكه رده عليه ولزمهما جميعا وكذلك المضارب اذا أقر
بالعيب لزمه ولزم رب المال كذا في المبسوط * لو أن رجلا اشترى من رجل سلعة وباعها من غيره فطعن فيها
المشتري الا حشر بعيب وردها على المشتري الاول ان ردها بغير قضاء لا يكون للمشتري الاول أن يخاصم بائعه
في ذلك العيب وان ردها بقضاء قاض فهو ذاعلى وجوه ثلاثة الاول اذا ردها باقراره بالعيب أن أقر بهذا
العيب ثم أبى القبول وقضى القاضى عليه بالرد وانته على وجهين ان لم يسبق منه جحد هذا العيب نصا قبل
الاقرار بالعيب بأن لم يقل قبل الاقرار بالعيب بعثا وما به هذا العيب كان له ان يخاصم بائعه ويرد عليه اذا
أقام البينة أن هذا العيب كان عنده وقت الشراء وان سبق منه جحد هذا العيب نصا قبل الاقرار بهذا
العيب لا يكون له أن يخاصم بائعه الوجه الثانى اذا رده عليه بنكوله وفي هذا الوجه ان لم يسبق منه جحد

(٢٨ - فتاوى رابع) وهو في بيت آخر بعث وكل منهما يسمع كلام الآخر يصح الخلع * قال لها اسر فروختم بعدت وكابن توخر يدى فقالت
خريدم ولم يسمع الزوج كلامها الا يصح الخلع * قال سر خريدى بعدت وكابن فقالت برين كاغديارو خريدم فهذا الجواب آخر لا بد من القبول
حتى لو قال بعده فروختم يقع الطلاق * قالت اشترت نفسي منك بكذا فقال الزوج بعد كلمات بعث ان كانت الكلمات مما يتعلق بالخلع يصح
ولا يتبدل الجاس وان طال وكذا اذا قال اخلعت على كذا كذا ردهما فعدت الدرهم فلما تم العدة قال قبلت يصح خلعهما بتطبيقه فقال

رجل ديكرفقال دادم بقم أخرى * باع منها اطلاقه مهرها ونفقة عدها واشترت ثم قال الزوج من ساعته هر سه وقع الثلاث لا تنصرف الى الطلاق لسبق ذكره * قال للدخولة أنت طالق واحدة فلاموه فقال ديكرو لم يقل طلاق ولا لك لا يقع أخرى لانه جواب له و بناء عليه خالعهما بغير خسران يلحق الزوج فاذا أبرأته عن مهرها يقع الطلاق والا لان ارتفاع الخسران يكون سلامة المهرله وان قال انت طالق ان دخلت الدار بغير خسران أو انت طالق (٣١٨) ان دخلت الدار على اني برى من مهرك يشترط قبولها بعد وجود الشرط لان

التعليق انما يصير سببا عند وجود الشرط فكأنه صار قابلا عنده فيشترط القبول ثمة وكذا لو قال لغاية ان دخلت الدار فامرأته طالق على ان لا مهر لها يشترط القبول عند تحقق الشرط وكذا لو قال امرأتي بذلك ان دخلت الدار على اني تبرئين من المهر أو على اني برى من خسراني اذا وجد الشرط وعليها البراءة عن المهر ثم اختارها فانهم * قال لها اكرفلان كاركني تراطلاق يا بيزري من اركابين ففعلت ذلك الفعل ببراءة الزوج عن المهر اذا أبرأته وأما وقوع الطلاق ففيه تفصيل ان أبرأت عن المهر بعد فعلها ذلك الفعل وقع الطلاق واذا أبرأته قبل تحقيق ذلك الفعل لم او جدت ذلك الفعل لا يقع الطلاق لان قوله يا بيزري بمعنى معي فيشترط القران وذلك بعد تحقيق الفعل المحلوف عليه يكون بخلاف ما اذا قال اكرفلان كاركني تراطلاق في زبان من فانها اذا أبرأته قبل ذلك الفعل أو بعد ما فعلت الفعل يقع الطلاق لانه لم يوجد لفظ يدل على القران فاذا وجد الابراء عن المهر ونفقة العدة وفعلها وقع الطلاق * اختلاف في عدد الخلع الجاري بينهم افعال مرتين وقالت ثلاثا قال الآخر الاسيحي في القول له وقال الامام صاحب المنظومة ان كان بعد النكاح القائم في الحال بينهم ابان ادعت الفساد بسبب الثلاث وادعى الخواز لوقوعه مرة أو مرتين فالقول له وان العدة أو بعد انقضائها ادعى الخلع مرة أو مرتين وادعت الغليظة فالقول قولها ولا يجوز النكاح * قالت سرخر يدمنه فروختي فقال الزوج فروختي القول له في الطلاق وفي المهر أيضا لان الخلع معاوضة من جانبها فصار كأنه قال بعت ولم تقبل

هذا العيب نصا بان سكت حالة الدعوى ولم يقل شيئا تعرض عليه المين فاني فرد عليه - بالبينة كان له أن يخصم بآئعه وان سبق منه الجحد لا يكون له أن يخصم بآئعه الوجه الثالث اذا رد عليه بالبينة وفي هذا الوجه ان لم يسبق منه جحد هذا العيب نصا بان سكت حتى قامت عليه البينة كان له أن يخصم بآئعه وان سبق منه جحد هذا العيب نصا فلهذا على وجهين ان أقام المشتري الاخر بينة ان البائع الثاني باعها وبها هذا العيب لم تكن له مخادعة بآئعه وان أقام بيئته ان هذا العيب كان بها يوم باعها البائع الاول كان له مخادعة بآئعه هكذا ذكر في بعض الروايات قيل هو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وذكر في بعض الروايات ليس له مخادعة قيل هو قول محمد رحمه الله تعالى كذا في المحيط في الفصل الثامن والعشرين في اقرار الوكيل والوصي بالقبض * اذا باع دارا ثم أقرأته باعها وفيها هذا العيب كصدع في حائط يخاف منه أو كسرى في جذع أو في باب ردت عليه بذلك وكذا لو باع أرضا فيها الخجل فأقرع عيب ينقص الثمن في نخلة أو شجرة وكذلك الثياب والعروض والحيوان يقرع البائع بعيب ينقص الثمن لو أقرأته باعها أقطع اليد فجاء به المشتري وهو أقطع اليد لم يكن له أن يردده ولكنه يرجع - نقصان العيب في يد واحدة واذا كان للعبد اصبع زائدة فلمشتري أن يرددها ان اقربه البائع أو أنكره الا أن ثبت البائع سببا مانعا من الرد يستوي في هذه المواضع في الخصومة في العيب - حضرة العبد وعيتمه اذا كان البائع مقررا بوجود العيب به في الحال كذا في المبسوط * قال محمد رحمه الله تعالى اذا قال للجارية سارقة أو بالآقة أو بازنة أو بالجنونة ثم اعادها فوجد المشتري بها هذه العيوب فأراد أن يرد البائع فقال البائع حدث عندك فآلة ول قوله فان أقام المشتري البينة على ما كان من قول البائع لا يقبل ذلك وليس له أن يرددها وكذا لو أقام البينة أنه قال لها قبل البيع هذه الخبيثة أو هذه السارقة أو هذه الجنونة ففعلت كذا وكذا كذا في التحرير شرح الجامع الكبير * ولو قال هذه السارقة وسكت كان اقرارا كذا في محيط السرخسي * ولو شهدوا أنه قال هذه السارقة أو هذه الزانية أو هذه الآبة أو هذه الجنونة ولم يقر بالبائع أو هذه سارقة أو هذه آبة أو هذه زانية أو هذه جنونة فلمشتري أن يرددها الشهادة كذا في التحرير شرح الجامع الكبير * ولو قال لامرأته يا طالق أو لامته يا حرة أو قال هذه الطالقة أو هذه الحرة ففعلت كذا يكون ايقاعا واقرارا وان كان مقررا بالفعل أو على وجه النداء كذا في محيط السرخسي

(الباب التاسع عشر في اقرار المضارب والمضرب)

اقرار المضارب بدين في المضاربة جائز على رب المال اذا كان مال المضاربة في يده ولا يجوز اذا لم يكن مال المضاربة في يده ويجوز اقرار المضارب بالدين على رب المال اذا كان مال المضاربة في يده لمن لا تقبل شهادته له بالاجماع ويجوز اقرار أحد شريكي العنان لمن لا تقبل شهادته له بدين وجب بسبب تجارة دخلت تحت شركتهما بالاجماع ويلزمه دون صاحبه واقرار أحد المتفاوضين لمن لا تقبل شهادته له لا يصح عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أصلا لا في حق شريكه ولا في حق نفسه كذا في المحيط * واذا كان مع الرجل ألف درهم مضاربة فأقر فيه بدين وسجد رب المال جازا اقراره فيه وكذلك ان أقر فيه بأجر أجرا أو دابة أو حائوت فان كان قد دفعه الى رب المال فقال هذا من رأس مالك فأقبضه ثم أقر بعد ذلك ببعض ما ذكرنا لم يصدق كذا في الحاوي * اذا أقر رجل فقال هذا ألف مضاربة عنده لفلان بالنصف ثم قال بعد ذلك هو مضاربة لفلان

وجد الابراء عن المهر ونفقة العدة وفعلها وقع الطلاق * اختلاف في عدد الخلع الجاري بينهم افعال مرتين وقالت ثلاثا قال الآخر الاسيحي في القول له وقال الامام صاحب المنظومة ان كان بعد النكاح القائم في الحال بينهم ابان ادعت الفساد بسبب الثلاث وادعى الخواز لوقوعه مرة أو مرتين فالقول له وان العدة أو بعد انقضائها ادعى الخلع مرة أو مرتين وادعت الغليظة فالقول قولها ولا يجوز النكاح * قالت سرخر يدمنه فروختي فقال الزوج فروختي القول له في الطلاق وفي المهر أيضا لان الخلع معاوضة من جانبها فصار كأنه قال بعت ولم تقبل

وقال قبلت فالقول للمشتري وكذلك قال سريته وخرجه ووثقه خريدي وقالت خريدم فالقول له أيضا لانكاره * ادعت المهر ونفقة العدة لانه طلقها وادعى الخلع وليس لها بينة ففي حق المهر القول لها وفي النفقة قوله * ادعى الخلع على مال والمرأة تنكر بيع الطلاق باقراره والدعوى في المال على حالها وان ادعت الخلع وانكر الزوج لا يقع الطلاق كيفما كان * اذا طلبت الخلع فالمسئلة على أربعة أوجه خالغني على الف يتم بقبول الزوج ولا حاجة الى قبول المرأة في المختار خالغني بمال أو على مال (٢١٩) ولم يذ كر قدره لانيتم في ظاهر الرواية بلا

قبولها واذا لم يجب البذل هل يقع الطلاق قيل يقع وبه يفتي وقيل لا وهو الاشبه بالدليل ولوقالت خالغني بلا مال وقال خلعت أو خالغني ولم ترد فقال خلعت يقع الطلاق * قال خويشستن بخراويجي نفسك فقالت اشتريت سقط المهر وبه يفتي * قالت خويشستن بعدت وكابن خريدم ازتوقال بك طلاق رجعي دادم يقع رجعي لانه ابتداء بخلاف قوله من يك طلاق دادم لانه يصلح جوابا * وفي النوازل قالت خويشستن خريدم وقال فروختم لا يقع ولو قال فروختم يصح ويقع وذكر السعدي أنه لا بد من الاضافة الى أحد الزوجين واختار أبو الليث رحمه الله انه اذا جرى مقدمات الخلع لا حاجة الى الاضافة وقال صاحب المنظومة اتفق مشايخنا على انه يصح بلا اضافة لغلبة الاستعمال فصار كقوله هرجه بدست راست كيرم فالاطلاق اضافة عندهم في هـ ذاي يعني قوله هرجه بدست راست كيرم حرام ونوحرام متساويان في انه يقع الطلاق على

الآخر بالنصف وادعاه كل واحد من الرجلين أنه له مضاربة بالنصف ثم عمل المضارب ويرج فيه فعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يدفع الى الاول ألف درهم ونصف الربح ويضمن للثاني ألف درهم ولا يرج له وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يضمن لكل واحد منهم ألف درهم ولا يرج لواحد منهم ما بل يكون الربح للعامل ويتصدق به كذا في المحيط * اذا أقر المضارب أن هذا المال مضاربة لفلان ولفلان وصداقه ثم قال بعد ذلك مفصولا لا أحد من الثمان ولا آخر الثالث لم يصدق وهو بينهما نصفين كذا في المبسوط * عبد في يده فقال هو مضاربة لفلان معي بالنصف ثم باعه بالفين وقال كان رأس المال ألفا وقال رب العبد دفعت اليك العبد مضاربة فالمضاربة فاسدة ولأن أجرة المثل والنكاح كذا في محيط السرخسي * ولو أقر المضارب بمال في أيديهم ما أنه مضاربة لفلان وصداقه ما في ذلك ثم أقر رب المال لاحدهما بثلث الربح ولا آخر اربعة فالقول قوله كذا في المبسوط * أقر بمضاربة لرجل ولم يسمها فالقول له فيما معي ولورثته ان مات كذا في محيط السرخسي * لو أقر المضارب بربح ألف درهم في المال ثم قال غلطت انما هو خمسة درهم لم يصدق وهو ضامن لما أقر به من المال وان بقي في يده شيء من المال فقال هذا ربح وقد دفعت رأس المال الى رب المال وكذبه رب المال فالقول قول رب المال ولكن يحلف رب المال بدعوى المضارب فان حلف يأخذ ما في يده بحسب رأس ماله كذا في المبسوط * أقر رب المال بعيب فيما باعه المضارب ليس للمشتري رده على المضارب وان أقر البائع لزمهما كذا في محيط السرخسي * اذا قال الرجل فلان شريكي مفاوضة فقال فلان نعم أو أجل أو قال صدق أو قال هو كما قال أو قال هو صادق فهذا كله سواء وهما شريكان في كل ماله بعين أو دين أو رقيق أو عقار أو غير ذلك مما في يد كل واحد منهما بينهما نصفين الا طعام مثل كل واحد منهما وكسوته وكسوة أهله فان ذلك ان في يده استحسنه أو لا وكذلك أم ولد أحدهما أو مدبرته فاما اذا كان لاحدهما مكاتب قد كاتبه قبل اقراره فاعليه من بدل الكتابة يكون بينهما ما وكذلك لو قال هو مفاوضي في الشركة وأنا مفاوضه في الشركة كذا في المبسوط * اذا أقر أحد المتفاوضين بما دخل تحت المفاوضة فهو جائز عليه وعلى شريكه صدقه شريكه في ذلك أو كذبه والاقرار بطلاق الدين داخل تحت المفاوضة فان أقر أحد المتفاوضين بدين في الشركة وقال شريكه هذا وجب عليك قبل المفاوضة وأنه عليك خاصة وقال المقر لا بل بعد المفاوضة فالقول قول المقر مع عيने واذا أقر أحد شريكي العنان بدين دخل تحت تجارتها لا يصح على شريكه اذا كذبه الشريك فيه فان أقر بدين تولى مباشرة سببه بنفسه يؤاخذ بجميع ذلك ولا يرجع على شريكه بشي وان أقر بدين تولى مباشرة سببه يؤاخذ بنصف ما أقر به ولا يؤاخذ بشريكه بشي وان أقر بدين تولى شريكه مباشرة سببه بنفسه (١) لا يلزمه شيء كذا في المحيط * اقرار شريك العنان على شريكه في بيع أو شراء شيء قائم بعينه جائز وله على شريكه حصته وان أقر بشيء من مسهلث يكون ثمنه ديناعليه دون شريكه كذا في محيط السرخسي * لو أقر أحد المتفاوضين بكفالة في حصة أو مرضيه يؤاخذ به شريكه وهذا اذا كانت الكفالة بأمر المكفول عنه فاما اذا كفل بغير أمره فانه يلزمه خاصة في قول الكل وهو الصحيح ولو أقر الصحيح من المتفاوضين بكفالة في حصة بدين لوارث شريكه المريض لزم الصحيح كله دون المريض كذا في خزنة المفتين * اذا أقر أحد المتفاوضين أنه كفل عن صاحبه بهجر

(١) قوله لا يلزمه شيء أي ولا يلزم صاحبه الجأخذ أيضا كما هو عبارة المحيط اه بخراوي

أمر أنه فيكون الاطلاق في قوله حرام اضافة أي تو حرام عندهم أي عنه هذا الفقهاء * (النوع الخامس في التوكيد) * قال لا خير طلق امرأتى فطلقها المأمور بهر ها ونفقة عدها وخالعها عليهم ما قال الفقيه أبو جعفر يجوز مدخوله أولا لانه لما رضى بالطلاق بمؤنة تلحقه لان يرضى بما لا يلزمه أولى وقال الفقيه أبو بكر الاسكاف لا يجوز مدخوله أولا وبه اخذ الفقيه أبو الليث والامام ظهير الدين لانه يلزم منه زيانا توصف البيئونة * وكله بان يخالعه على قباء فاخذ القباء وخالعه ثم رأى انه لا يطاؤه له أو ليس له كان لا يصح الخلع لانه لا يسمى قباء

وان لم يكن له أحد الكين يصح لقله النقصان * انت طاق ثلاثا على الف فقبلت الواحدة بالف لا يقع شيء لعدم وجود الشرط ولو وكله بطلاق امراته ثلاثا على ألف فطلقها واحدة بالف وقع بخلاف الاول فان تصرف الزوج مع امراته يقتضي المطابقة بين الإيجاب والقبول صورة أو معنى والوكالة مسنها على عدم المخالفة لكن لو ألى خسر لا يمنع النفاذ * زعم رجل انه وكيل عن زوجة الخاطب بالخلع على مهرها فخلع ثم أنكرت الوكالة ان ضمن الوكيل البذل (٣٣٠) ثم الخلع وان لم يضمن ان ادعى الزوج الوكالة عنها وقع الطلاق باقراره وان لم تدع ان كان قال

مدى الوكالة أبرأك عن مهرها على ان تطلقها لا يقع الطلاق وان لم يقل كذلك وقع الطلاق وذكر الامام محمد رحمه الله ان نكاح الصبي والمعتوه عن العاقل البالغ بالخلع صحيح * (وما يتصل به خلع الفضولي) * خاع انته الصغيرة على مال لم يجز أى لم يجب بدل الخلع على الصغيرة وفي وقوع الطلاق روايتان وجه عدم الوقوع أنه معلق بلزوم المال وقد عدم والاصح الوقوع لانه معلق بقبوله وقد وجد * اختلعت الصغيرة مع زوجها البالغ على مال وقع الطلاق ولا يجب المال وان ضمن الاب البذل صح وتم كالاجنبي ولا يرجع في مالها ولو خالها على مال وقبل الاب ولم يضمن المال لارواية فيه عن محمد رحمه الله واختلفوا قبل لا يقع ما لم تقبل الصغيرة وقيل يقع بقبول الاب ويجب المال على الاب لان عبارته كعبارتها وقيل يقع الطلاق ولا يجب المال على أحد * والخلع على مهرها وبمال آخر سواء في الصحيح والاختلاع من الامة على مال بدون اذن المولى صحيح تؤاخذ به بعد العتق وكذا المدبرة وام الولد وان ياذن المولى فالامة

أو بفقعة زوجته أو جناية لزمه ولم يصحبه أيضا في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يلزمه ولا يلزم صاحبه كذا في المبسوط * اذا كان الرجلان متفاوضين فأقر أحدهما بشركة رجل آخر معها وأنكره الآخر خذ كفي الكتاب أن اقراره جائز عليهم ما وافي أيديهم ما يصير مشركا بينهما ما بين الثلاث شركة ملك ولا تثبت بينهما شركة مفادضة ولا شركة عنان ولو قال فلان شركنا شركة عنان أو قال شركة مفادضة وكذبه صاحبه فان الثالث به يبرئ بكاشركة عنان لا نبرئ بكاشركة مفادضة كذا في المحيط * اذا أقر الرجل لا خبر بالشركة مفادضة أو أنكره الآخر فلا شيء لواحد منهما ما فمافي يدي صاحبه وان قال الآخر أنا شرك في شرك فمافي يدي غير مفادضة واست شريك في يدي كان القول قوله بعد أن يحلف كذا في الحاوي * ولو أقر الرجل بعد ما ذون أنه شريكه مفادضة أو أقر به لم يكاتب فصدقه في ذلك لم تثبت المفادضة بينهما ولكن ما في أيديهما يكون بينهما مانصفين ولا يجوز اقرار واحد منهما على صاحبه بدين ولا ودبعة وعلى هذا لأقر لصي تاجر بالمفادضة أو أقر لصي التاجر لصي تاجر فمافي أيديهما بينهما ولكن لا تثبت المفادضة بينهما كذا في المبسوط * أقر لصي لا يتكلم بشركة المفادضة وصدقه أبوه فمافي يدي الرجل بينهما مانصفين ولا يكونان متفاوضين ولم يصرف مافي يدي لصي مشتركا بينهما كذا في محيط السرخسي * واذا أقر الذي لمسلم بالمفادضة أو المسلم الذي لم ينفى قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لا يكونان متفاوضين ولكن ما في أيديهما يكون بينهما مانصفين هكذا في المبسوط * اذا قال فلان شريكى ولم يزد على هذا يرجع في البيان اليه وأي شيء بين كان مصداق فيه بعد أن يكون شيئا تثبت فيه الشركة كذا في المحيط * قال أنت شريكى في التجارات فمافي أيديهم ما من متاع التجارات بينهما أو كذلك الدراهم والدنانير ولا يدخل المسكن والخادم والكسوة والطعام كذا في محيط السرخسي * ان قال أنا شريك فلان في كل قابل وكثير وصدقه فلان في ذلك صار مافي يدي كل واحد منهما وقت الاقرار من مال التجارة مشتركا بينهما ما عرف وجوده في يد كل واحد منهما وقت الاقرار وعرف أنه مال التجارة كالذهب والفضة يكون بينهما الا يرجع في بيان ذلك الى أحد وما عرف أنه ليس من مال التجارة فهو المسكن وما أشبه ذلك من الاموال التي هي مشغولة بالحاجة الاصلية لا يكون للتجارة وان علم وجوده في يد كل واحد منهما وقت الاقرار وما عدا الذهب والفضة مما لا يكون مشغولا بالحاجة الاصلية فان القول في أنه للتجارة أو ليس للتجارة قول من في يده كذا في المحيط * قال هو شريكى فمافي هذا الخانوت ثم قال أدخلت العبد الرطبي بعد الاقرار لا يصدق وهو على الشركة وفي رواية يقبل قوله ومن أصحابنا من وفق بين الرويتين فقال ان كان الخانوت معلقا يوم الاقرار الى يوم الفسخ لا يقبل قوله ولا يقبل قوله كذا في محيط السرخسي * ولو أقر فقال فلان شريكى فمافي هذا الخانوت فان جميع ما في الخانوت يصير مشتركا بينهما وان تنازعا في متاع فقال أدخلت هذا في الخانوت بعد الاقرار وقال المقر له لا بل كان موجودا وقت الاقرار اختلفت الروايات في هذا الفصل ذكر في رواية أبي سليمان القول قول المقر له ويكون بينهما ما ذكروا في رواية أبي حنيفة القول قول المقر فيكون له خاصة واتذقت الروايات كلها فمافي اذا قال فلان شريكى فمافي يدي من مال التجارة ثم ادعى المقر في بعض ما في يده أنه لم يكن موجودا وقت الاقرار في يده انما أصابه بعد الاقرار وقال الآخر بل كان موجودا في يديك وقت الاقرار ان القول قول المقر كذا في المحيط * لو قال فلان شريكى في الطحن وفي يدي المقر رضى وابل

تباع فيه كسائر الديون الا ان يفديها المولى والمديرة وام الولد تسعيان وتؤديان من كسبهما والمكاتب لا تؤاخذوا بعد العتق * اذا و متاع اختلعت الامة على مهرها بلا اذن مالكها لا يسقط المهر ويقع الطلاق واذا اراد ان يصح خلع الصغيرة على وجه يسقط المهر والمتعة عن زوجها يخالعه اجنبي مع زوجها على مال قدر المهر والمتعة فيجب البذل على الاجنبي الزوج ثم يحلل الزوج بما عليه من الصداق والمتعة لمن له ولاية قبض صداقها على ذلك الاجنبي فبإذن ذلك الزوج عن المهر ويكون في ذمة ذلك الرجل * الكبيرة اذا خلعهما أبوها أو اجنبي باذنها جاز والمال عليها

وان لم تجز ترجع بالصدق على الزوج والزوجة على الابان ضمن الاب وان لم يضمن فالخلع يقف على قبولها ان قبلت ثم الخلع في حق المال وهذا دليل على أن الطلاق واقع وقيل لا يقع الطلاق ههنا الا باجازه * قال لا خراخلع امرأتك على هذا العبد أو على هذا الألف أو على هذا الدار فخلعها فالقبول اليها لان البذل مرسل فيه فصار كأنه قال ببع عبدك من فلان بكذا فاقبل الى فلان بعد البيع فاذا قبلت المرأة وجب عليها تسليم المصارف ان أمكن والاسلمت المثل ان مثليا والقيمة ان قيميا ولو أن (٢٣١) أجنبيا قال للزوج اخلعها على عبدى هذا أو دارى هذا أو أنى هذا

أودارى هذا أو أنى هذا فخلعها عليه فالقبول اليه لا الى المرأة لان العاقد هو الأجنبي فتنظيره صلح الأجنبي وتبرعه بقضاء دين الغير ولو قال الزوج للأجنبي اخلعها على عبدك هذا فقال الأجنبي خلعت تبرعاً لا قبول مخاطب واذا تم بقبول الأجنبي لزمه غير البذل فيما يتعين فان عجز عن تسليمه لزم تسليم المثل في المثل والافاقية كما في قبول المرأة * قالت له اخلعنى على عبد فلان فخلعها صح الخلع ولا حاجة الى قبول فلان فان قدرت على تسليمه باجازه ماله كسلته والا فالمثل قيمه مثل أو القيمة في القيمي وكذا لو قال الزوج لها خلعتك على عبد فلان فقبلت صح وحكم المسئلة ما ذكرناه وان لم تقبل وقبل فلان لم يصح ولو أن الزوج خاطب بهذا فلان أو المرأة حاضرة فقال بافلان خلعت على دابتك هذه فالقبول الى صاحب الدابة ولا حاجة الى قبولها وكذا اذا قال الأجنبي للزوج اخلع زوجتك على عبد فلان فالقبول الى فلان لا اليها ألا يرى أن الأجنبي اذا قال اخلع امرأتك على ألف

ومتاع الطحانين فادعى المقر له الشركة في ذلك كله فالقول قول المقر وكذلك كل عامل في يده حاووت وفيه متاع فأقر أنه شريك لفلان في عمل كذا فهم شريكان في العمل دون المتاع ولو قال هو شريكي في هذا الحاوت في عمل كذا فكل شئ في ذلك الحاوت من عمل أو متاع ذلك العمل فهو بينهما ولو كان الحاوت وما فيه في أيديهما فقال أحدهما فلان شريكي في عمل كذا فما المتاع فهو لى وقال الآخر بل المتاع بينهما فهو بينهما كذا في المسبوط * قال فلان شريكي في كل ما اشتريت من زطى وفي يده عدلان ثم قال اشتريت أحدهما وورثت الآخر فالقول له كذا في محيط السرخسى * ولو قال هو شريكي في كل زطى عنده لى للتجارة ثم قال اشتريت أحدهما من خاص مالى الغير التجارة فالقول قوله ولو أقر أنه ما في يده للتجارة ثم قال هذان خاصة مالى لم يصدق كذا في المسبوط * ولو قال هو شريكي في كل زطى قدم لى من الأهواز أمس ثم أقر أن عدلين قدما وقال أحدهما بضاعة فكلهما على الشركة ولا يصح اقراره الا في نصيبه في دفع نصيبه الى المقر له بالضاعة ويضمن له نصف قيمة هذا العدل اذا دفع النصف الى شريكه بغير قضاء كذا في محيط السرخسى * واذا قال فلان شريكي في هذا الدين الذى على فلان فقال المقر له أنت أدنته بغير اذنى ولم تكن بيني وبينك شركة فان كان المقر هو الذى باع المبيع فهو ضامن نصف قيمة المتاع وان قال له في ذكرا الحق انه باعه المتاع فقال لم أبعه أنا ولكن بعناه جميعا وكتب الصك باسمي فالقول قوله فان أراد المقر له أن يضمن الذى عليه الصك نصف قيمة المتاع وقال قبضت متاعى بغير اذنى وقال الذى عليه الصك ما اشتريت منك شئاً أو انما باعنى المتاع الذى الصك باسمه فلا ضمان عليه ولكن المال الذى فى الصك بينهما ما حقه المطالبة لمن باسمه الصك كذا في المسبوط * قال فلان شريكي في كل تجارة وصدقه الآخر ثم مات أحدهما عن مال فقالت ورثته هذان مال استفاداه من الشركة فالقول لهم وان أقر أو أنه كان في يده يوم أقر فهو من الشركة كذا في محيط السرخسى * وان كان لليت صك باسمه على رجل عمال تاريخه قبل اقراره بالشركة فهو من الشركة بينهما وان كان تاريخ الصك بعد الاقرار بالشركة فالقول قول الورثة أنه ليس من الشركة كذا في المسبوط

(الباب العشرون في اقرار الوصى بالقبض)

قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل اذا أقر وصى الميت أنه قد استوفى جميع ما لميت على فلان بن فلان ولم يسم كم هو ثم قال بعد ذلك انما قبضت منه مائة درهم وقال الغريم كان لفلان على ألف درهم وقد قبضه الوصى بتمامه فان كان الدين واجبا بادانة الميت وأقر الوصى أو لا باستيفاء جميع ما عليه ثم قال وهو مائة مفعولا عن اقراره ثم أقر الغريم بعد ذلك أن الدين الذى كان عليه ألف درهم وقد استوفى منه ألف درهم فالغريم يرى معنى الألف حتى لم يكن للوصى أن يتبعه بشئ والقول قول الوصى مع عينه أنه قبض مائة ولا يصدق الغريم على الوصى حتى لا يضمن تسع مائة للوارث بسبب الجحود فان قامت للميت ينية على أن الدين على الغريم كان ألف درهم بان أقام الوارث البينة أنه غريم الميت كان الغريم برياً عن جميع الألف حتى لم يكن للوصى أن يتبع الغريم تسع مائة يضمن الوصى تسع مائة للورثة واذا أقر الغريم أولاً أن الدين ألف درهم ثم أقر الوصى أنه استوفى جميع ما عليه ثم قال وهو مائة مفعولا عن اقراره يكون الغريم برياً عن جميع الألف باقرار الوصى ويضمن الوصى تسع مائة للورثة بالجحود هذا الذى ذكرناه ان قال الوصى وهو مائة مفعولا عن

على أن فلانا ضامن فقبل الزوج ذلك كان القبول الى الضامن لا الى المخاطب ولا الى المرأة ولو أنها قالت اخلعنى على ألف على أن فلانا ضامن فخلعها صح الخلع فان ضمن فلان المال طالب الزوج أيهما شاء المرأة يحكم القبول وفلان بالضامن ولو لم يضمن فلان أخذت المرأة بالمال ولو أن رجلاً قال له اخلعها على هذا العبد فخلعها فاذا العبد لا خرا فالقبول اليها لا الى صاحب العبد والمخاطب الوكيل بالخلع * خالع على ألف أو هذه الألف أو على ألف عليها يجب عليها فى كل الصور ولو على أنى ههنا وألف من مالى على أنى ضامن فعليه لا على المرأة ويرجع عليها قبل

الاداء بعده بخلاف الوكيل بالنسكاح اذا زوج على ألفه أو ألف على انه ضامن لهام طالبة الوكيل والموكل فان أدى الوكيل برجع والا لا
لان البذل في الخلع على القابل بحكم الخلع لا بالضمان فكان فائدة الوكالة الرجوع عما أعطى اذلوله لعريت عن الفائدة لان الرجوع على القابل
سابق حصوله على الوكالة وله هذا ملك الرجوع عليها قبل الاداء لكونه حكم الوكالة ولو كان حكم الضمان لثقب الاداء ووكيل النسكاح
لا يلزمه المهر الا بالضمان حتى لم يسبق (٢٢٢) مكنة الرجوع الاداء فاذا كان الضمان بلا امر لا يرجع * اختلفت في صحته وهو مريض جاز

الخلع بالمسمى قل أو أكثر ولا
ميراث لها من في العدة أو
بعدها وان اختلفت في
مرضها بالمهر الذي عليه
ان كان الزوج أجنبيا غير
قريب لها وهي مدخولة
وماتت بعد انقضاء العدة
ينظر الى المسمى في بدل الخلع
والى ثلث ماله فان كان
المسمى من ثلث ماله أو
أقل فله ذلك وان كان أكثر
من الثلث فليس له الا الثلث
الا ان يرضى باقى الورثة وان لم
يكن لها مال آخر سوى المهر
يعتبر الثلث من المهر وان
ماتت قبل انقضاء العدة ينظر
الى المسمى في بدل الخلع والى
قدر ميراثه منها فان كان البذل
مثل حصته أو أقل سلم له
البذل وان كان البذل أكثر
لا يسلم له الزيادة الا برضا باقى
الورثة وان كانت غير مدخولة
فالنصف عادليه بالطلاق
قبل الدخول والنصف الاخر
تبرع منها للاجنبي في المرض
فان خرج من الثلث فذلك
والا فله بقدر ما خرج منه فان
لم يكن لها الا المهر سلم له ثلثه
ورد ثلثاه * الواحد لا يصلح في
الخلع وكذا من الجانبين بأن
وكلت رجلا بالخلع فوكله
الزوج أيضا سواء كان البذل
مسمى أولا وعن محمد أنه

اقراره * اما اذا قال موصولا بان قال استوفيت جميع ماليت على فـ لان وهو مائة وقال الغريم لابل كان
ألف درهم فالوصى يصدق في هذا البيان حتى كان الوصى أن يتبع الغريم بتسعة مائة والجواب فيما اذا اقر
الغريم أولا بدين ألف درهم ثم قال الوصى استوفيت جميع ما عليه وهو مائة كالجواب فيما اذا كان اقرار
الوصى بالاستيفاء أولا لا هذا اذا اوجب الدين بادانة الميت فاما اذا اوجب الدين بادانة الوصى ان اقر الوصى
بالاستيفاء أولا ثم قال منه ولا وهو مائة ثم اقر الغريم أن الدين كان ألفا ببرأ الغريم عن جميع ما عليه ولا
يضمن الوصى شيئا للورثة بقول الغريم وان قامت البينة على أن الدين كان ألف درهم يكون الغريم بريأ عن
جميع الدين باقرار الوصى ويضمن الوصى للورثة تسعة مائة اما بخوده أولا برأه وان اقر الغريم أولا بالدين ثم
قال الوصى استوفيت جميع ما عليه ثم قال وهو مائة مفعولا عن اقراره يكون الغريم بريأ عن جميع ما عليه
لاقرار الوصى ويضمن الوصى للورثة تسعة مائة وان قاله موصولا بان قال استوفيت جميع ما عليه وهو مائة ثم
قال الغريم كان الدين على ألف درهم وقد قبضته فان الغريم يكون بريأ عن جميع ما عليه حتى لا يكون
للوصى أن يتبعه بشئ ولا يضمن الوصى للورثة الا قدر ما اقر الوصى باستيفائه واذا اقر الغريم أولا بألف درهم
ثم قال الوصى استوفيت جميع ما عليه وهو مائة فالغريم يكون بريأ عن جميع الا ان يضمن الوصى للورثة
تسعة مائة هكذا في المحيط * باع مالا للورثة فاشهد أنه استوفى جميع غنمه وهو مائة فقال المشتري بل كان مائة
وخمسين فالقول الوصى ولا يضمن الغريم وكذا الوصى شيئا ولو اقر الوصى أنه استوفى مائة وهو جميع الثمن
وقال المشتري الثمن مائة وخمسون فالوصى قبض الخمسين الفضل وكذلك لو باع مال نفسه كذا في محيط
السرخصى * ولو اقر الوصى أنه قد استوفى جميع ما عليه على فلان وهو مائة درهم فقامت البينة أنه كان له
عليه مائة درهم فان الغريم يؤخذ بالمائة الفاضلة ولا يصدق الوصى على ابطالها كذا في المبسوط * اذا اقر
الوصى أنه استوفى ما لفلان الميت عند فلان وديعة أو مضاربة أو شركة أو بضاعة أو عارية ثم قال بعد ذلك
انما قبضت منه مائة فان اقر الوصى بالاستيفاء أولا ثم قال بعد ذلك قبضت مائة وقال المطالب كان ألف درهم
وقد قبضه فان الوصى لا يضمن أكثر مما اقر قبضة ويكون المطالب بريأ عن الجميع كما في الدين وان أقام
البينة أنه كان عند المطالب ألف درهم فان الوصى ضامن لذلك ولا يضمن المطالب هذا اذا قاله مفصلا فاما
اذا قاله موصولا ثم اقر المطالب بان ماعنده كان ألف درهم فان القول قول الوصى بأنه قبض منه مائة ولا يتبع
المطالب بشئ بخلاف ما لو كان هذا في الدين فانه يتبع الغريم بالباقي واذا اقر المطالب أولا بأن الامانة عنده
ألف درهم للميت ثم اقر الوصى أنه استوفى جميع ما عليه وهو مائة فان قاله مفصلا صار ضامنا لكل وان قاله
موصولا لا يلزمه الا ما اقر قبضه ولا يتبع المطالب بشئ بخلاف الدين هكذا في المحيط * واذا اقر الوصى أنه
قبض كل دين لفلان على الناس فجاء غريم لفلان فقال قد دفعته اليك كذا وقال الوصى ما قبضت منك
شيئا وما علمت أن لفلان عليك شيئا فالقول قول الوصى ويؤخذ بالغريم بذلك ولو قامت البينة على أصل هذا
الدين لم يلزم الوصى منه شيء لانه لم يقرب قبض شيء من رجل بعينه وكذلك لو قال قبضت كل دين لفلان
بالكوفة وكذلك الوكيل بالقبض كذا في الحاوى * ولو اقر الوصى أنه استوفى مائة لفلان الميت على الناس
من دين استوفاهم فلان بن فلان وقامت البينة أن الميت على رجل ألف درهم فقال الوصى ليس هذا فبما
قبضت فانه يلزم الوصى كذا في المبسوط * اذا اقر الوصى أنه استوفى ما على فلان من دين الميت وقال الغريم

يصح خلع ابنته الصغيرة على صداقها ان ضمن الاب تم الخلع والصداق على الزوج وهو يرجع على الاب وان لم يضمن كان
الاب لا يجيب المال على الاب ولا على الصغيرة وان قبلت الصغيرة هذا الخلع يقع الطلاق كذا اذا كان الخلع مع الصغيرة وان قبل الاب الخلع
فالصحيح وقوع الطلاق لان لسانه كلسانهم وان جرى الخلع بين زوج الصغيرة وأمه فان أضافت الام البذل الى مال نفسها أو ضمنتم تم الخلع
كلاجنبي وان لم تصف ولم تضمن لاروايه فيسه والصحيح أنه لا يقع الطلاق بخلاف الاب وان كان له اقدأجنبيا ولم يضمن البذل ان كانت

الصغيرة تعقل العقد والزوج والصداق انه ما هو يتوقف على اجازتهما وقبل لا يتوقف ومذهب مالك رحمه الله أن الاب اذا علم أن الخلع خير لها بأن كان الزوج لا يحسن عشرتها فالخلع على صداقها صحيح فان قضى به قاض فند قضاؤه * خلع على ابنه الصغير لا يصح ولا يتوقف خلع الصغير على اجازة الولي * الابوان اذا أرادا أن يفرقوا بين زوجين صغيرين فالوجه فيه اذا كانا رضيعين أو أحدهما رضيع أن ترضعهما امرأة أو ترضع أحدهما المرأة التي أرضعت الآخر فان لم يكن رضيعا فان بلغت حد الشهوة معها (٢٢٣) أبو الزوج أو ابنته بشهوة أو هو أم المرأة

أو ابنتها لئلا ينفق أو ابنتها لئلا ينفق أن يفعل وأحسن ما قيل فيه أنه يرفع الامر الى قاض يرى التفريق - بق بالمجزع عن الانفاق ان لم يكن له مال أو بوجوه أخرى قد لوحنا عليه ولو حكم رجل لا يصح لانه لا ولاية لهما على تحكيم الغير عليهما * وكلت الصغيرة بالخلع فتفعل الوكيل في رواية يصح ويتم الخلع وله البذل وفي رواية لا الا اذا ضمن الوكيل البذل واذا لم يضمن الوكيل لا يقع الطلاق * قال لها وهي صغيرة غبت عنك فأمرتك بذلك فطلعتي نفسك متى شئت بعد ان تبرئ نمتي من المهر فوجد الشرط فطلعت نفسها بعد ما أبرأتها لا يسقط المهر لعدم صحة ابراء الصغيرة ويقع الرجعي لانه كالقائل لها عند وجود الشرط أتت طالق على كذا وحكمه ما ذكرناه * وذكر صاحب المنظومة ان خلع الصغيرة بمال مع الزوج ان كان بلفظ الخلع يقع البائن وان كان بلفظ الطلاق يقع الرجعي * وكلت الصغيرة رجلا بالخلع فلهما ان ضمن البذل للزوج يقع البائن اتفاقا

كان له على ألف درهم وقال الوصي قد كان له عليك ألف درهم ولكنك أعطيت خمسمائة في حياته الى الميت وخمسمائة دفعتها الى بعد موته وقال الغريم بل دفعت الكل اليك بضمن الوصي ألف درهم ولكن تستحلف الورثة على دعواه هكذا في المحيط * ولو أقر الوصي أنه قبض جميع ما في منزل فلان الميت من متاعه وميراثه ثم قال بعد ذلك هو مائة درهم وخمسة أثواب وأقام الورثة البينة أنه كان في منزل فلان يوم مات ألف درهم ومائة ثوب لم يلزم الوصي أكثر مما أقر به حتى يشهدوا أنه قبضه كذا في الحاوي * ولو أقر أنه قبض ما في ضيعة فلان من طعام أو ما في نخلة هذان ثم أقر أنه قبض زرع هذه الارض ثم قال هو كذا وادعى الوارث أكثر منه وأقام البينة أنه كان في هذه الضيعة كذا وكذا لم يلزم الوصي زيادة على ما أقر بقبضه حتى يشهدوا أنه قبضه كذا في المسبوط * ولو أقر الوصي أن المكاتبه على المكاتب ألف وقبض الميت منها تسعمائة في حياته وقبضت أنامتها مائة بعد موته وقال المكاتب قبضت الالف كلها وقامت البينة أن الوصي أقر أنه استوفى جميع ما كان على المكاتب لزم الوصي الالف كله بعد حلف الورثة أنهم لا يعلمون قبض الميت كذا في محيط السرخسي * اذا أقر الوصي أنه قد استوفى ما على مكاتب فلان الميت وهو مائة والمكاتب معروف يدعي ذلك ويقول قبضت مني ألف درهم وهي جميع مكاتي قال قول قول الوصي في المائة ويلزم المكاتب تسعمائة وان أقر الوصي بقبض المكاتب منه ولم يسم شيئا عتق المكاتب فان قامت البينة أن أصل المكاتب ألف درهم وأن المكاتب أقر بذلك قبل أن يشهد الوصي بالقبض فالوصي ضامن لجميع الالف كذا في المسبوط

*(الباب الحادي والعشرون فيمن في يديه مال الميت اذا أقر بوارث أو وصي له) *

رجل في يديه مال لانسان غائب ومات الغائب فجاء رجل وادعى أنه ابنه وصدقه ذواليد فان القاضي يتلوم سواء قال ان للميت وارثا آخر أو لم يقل فان ظهر له وارث آخر والادفع المال اليه وفي كل موضع قال يتلوم ويتلوم القاضي يكون ذلك مفوضا اليه يعني يقتري أنه لو كان له وارث آخر لحضر في مثل هذه المدة كذا في الفتاوى الصغرى في كتاب الدعوى * في الاملاء عن محمد رحمه الله تعالى رجل توفي وترك مالا في يدي رجل فادعى رجل أنه ابن الميت وادعت امرأة أنها زوجة الميت وقال الذي في يديه المال صدقة ولا نعلم له وارثا غير كذا وكذب كل واحد منهما صاحب القاضي يتلوم زمانا ثم يعطى الابن المال كله بعد ما يستحلفه على علمه على دعوى المرأة وكذلك لو كان للميت امرأة فادعى رجل أنه زوجها فهو بمنزلة المرأة في ذلك وكذلك لو أقر الذي في يديه المال بزوج أو زوجة أو أخ لام أو أمة أو خالة أو كل ذي نسب ومولى العتاقة بمنزلة النسب في هذا فاذا ادعت المرأة أنها ابنة الميت وادعى رجل أنه أعتق الميت وقال الذي في يديه المال صدقة أو قال هذه ابنته وهذا مولود أعتقه أو بدها بالمولى ثم بالابنة فهما سواء والمال بينهما منصفين وان كانا متكاذبين بينهما ومولى المولا بمنزلة الزوجين ولو كان الذي في يديه المال امرأة وهذا المال لرجل فقالت المرأة التي في يديها المال أنا زوجة الميت وهذا المرأة زوجة هذا الرجل مولى الميت قد كان أسلم الميت على يديه ووالاه وقالت تلك المرأة أنا زوجته دونك وقال مولى المولا أنا وارثه دونك فالقاضي يجعل ربع المال بين الزوجتين والباقي لمولى المولا هكذا في المحيط * وان أقر أن هذا منه وقال لا أدري أنه وارث آخر أم لا فان القاضي يتلوم وينظر فان جاء وارث آخر والادفع المال اليه وان قال لا أعرف له وارثا آخر لا يتلوم بل يدفع اليه المال كذا في شرح أدب القاضي للصدر الشهيد في الباب الثاني والسبعين في اثبات النسب * قال محمد

وان لم يضمن ففي كتاب الوكالة اثباتين وفي النوازل اثنتين * خالهها أبوها أو أجنبي على صداقها ان ضمن الخالع ثم وقع كتمان كان العاقد وبعد البلوغ أخذت الزوج بنصفه لوقبل الدخول وبكله لو بعده وقال شعس الاثمة ترجع به على الاب لا على الزوج وان لم يضمن الاب لاشك ان الصداق لا يسقط وهل تقع البينة ان قبلت الصغيرة وهي أهمل للقبول وقع اتفاقا وان لم تقبل ان كان الخالع أجنبيا ولم يضمن لا يقع اتفاقا وتكلموا انه هل يتوقف على اجازته اذا بلغت قبل لا وان كان العاقد أبوا لم يضمن الزوج قال بكر رحمه الله اختلف

المشايع في الوقوع وقال الامام الخواري فيه روايتان وفي حيل الاصل انه لا يقع ما لم يضمن الاب الدرك له وفي كشف الغوامض ان الطلاق يقع بقبول الاب على قول محمد بن سلمة رحمه الله وان لم يضمن البديل أى الصداق ولا يجب البديل على الاب ولا عليها وعنده ان الخلع واقع بقبول الاب والبديل عليه وان لم يضمن وفي طلاق الاصل في خلع الاب على صداقها قبل الدخول بها ان الخلع جائز ولها نصف الصداق ويضمن الاب للزوج نصف الصداق (٣٣٤) قالوا كيف صح الخلع على صداقها قبل الدخول بها وهو مملوكها ولا ولاية له في ابطال مملوكها

وكيف يصح ضمان الصداق للزوج وهو عليه ولاى معنى يضمن الاب نصف الصداق للزوج وقد ضمن الزوج ذلك لها (أجابوا) عن ذلك بان الخلع لما أضيف الى مهرها وذلك لما كان مضافا الى مالها والاضافة الى مال الغير بان خلع على عبد انسان تصح كاضافة الشراء الى مال غيره فلما صح اضافة الشراء فلان يصح الخلع وهو أقرب الى الجواز أولى لكن في باب الشراء يجب تسليم البديل على العاقد وفي الخلع لا يجب الا بضمن كرجوع الحقوق الى من يقع له العقد غير أنه اذا ضمن رجع اليه الحقوق بالضمن فاذا خلع وضمن ضم وضمن البديل ووقع الطلاق بقبوله ووجب نصف المهر وسقط النصف وعلى الزوج أداء نصف اليها بان الاب أولى الاب ويجب للزوج على الاب نصفه بضمناه تسليم كل المهر الى الزوج وان كانت مدخولة فلها جميع المهر عليه والاب يضمن للزوج كله لانه ضمن تسليم الكل فلم يقدر فيضمن مثله وهذا من الوجوه في خلع الصغيرة (وحيلة أخرى) أن يحيل

رحمه الله تعالى اذا قال الذى في يديه المال لرجل أنت أخوه لايه وأمه ولا أدري أله وارث آخر يحجبك عن الميراث وقال المدعى أنا أخوه لايه وأمه ووارثه لا وارث له غيري لم يكن للاخ ميراث حتى يعلم أنه لا وارث له غيره ولو قال الذى في يديه المال أنت أخوه لايه وأمه وله أخ آخر لايه وأمه وأنتما وارثاه جميعا لانعلم له وارثا غيركما وقال المدعى أنا أخوه لايه وأمه ووارثه لا وارث له غيري فان القاضى يتأني في ذلك فان جاء وارث آخر والادفع المال كله الى هذا المدعى كذا في المحيط * لو جاء رجل وادعى أن الميت عبده وأن المال مال عبده فهو أحق به وجاء رجل وادعى أنه ابن الميت وأن الميت حر لم يملك قط وأنه وارثه والذى في يده المال يقول ان الميت عبدي وكذب كل واحد منهم - ما صاحبه فان المال للمولى دون الابن كذا في المحيط * لو ادعى أنه أخو الغائب وأنه مات وهو وارثه لا وارث له غيره وادعى أنه ابنه أو أبوه أو أمه أو مولاه أو عتقه أو كانت امرأة فادعت أنها مائة الميت أو خالته أو بنت أخته وقالت لا وارث له غيري وادعى آخر أن الميت أوصى له بجميع المال أو نثل المال وصدة قهما ذواليد وقال لا أدري ألي الميت وارث غيركما لم يملك للمدعى الوصية شئ يحكم بهذا الاقرار ويدفع القاضى المال اليهم هكذا في الخلاصة في كتاب الدعوى * والزوجان ومولى الموالاة أولى من الموصى له كذا في المحيط * لو أقر الذى المال في يديه أن صاحب المال مات وأن لهذا الرجل عليه أنفاسه القاضى أترك وارثا فان قال نعم يجعل بينهما خصومة وان قال لا تأني القاضى في ذلك فان لم يجز رآرث جعل للميت وصيا فان ثبت الدين دفعه الى الغريم والاجعله في بيت المال كذا في مختصر الجامع الكبير في كتاب الوصايا * رجل في يديه مال لرجل مات صاحب المال وأقر الذى في يديه المال أن الميت أوصى لهذا بجميع هذا المال وأقر أيضا أنه أوصى لهذا الرجل الآخر بجميعه - هذا المال وقال ذلك الرجل ان الميت أوصى لي بجميع هذا المال وما أوصى لك بشئ فالمال بينهما ولو أن الرجل الذى في يديه المال قال ان الميت أوصى لهذا بجميع ماله وأقر أيضا ان هذا أخوه لايه وأمه ووارثه لا وارث له غيره وتمكنا بينهما فان نثلت المال لصاحب الوصية والثلاثان للاخ ولو قال الذى في يديه المال ان الميت أوصى لهذا بجميع ماله وقال أيضا ان الميت أقر ان هذا ابنه أو أبوه أو مولاه مولى عتاقة أو مولى موالاة في وانه لا وارث له غيره فالمال كله للوارث المقر له والمولى كذا في المحيط * لو ادعى رجل أن له على صاحب المال ألف درهم وانه مات وصدة الذى قبله المال لم يلتفت الى ذلك حتى يحضر وارث فان أقر الغريم والمدعى أنه لا وارث للميت تأني القاضى في ذلك ثم جعل للميت وصيا يقبض المال الذى قبله ثم يقال للمدعى أقم البينة على حقتك فان أقامها قضى له فان جاء صاحب المال حاردا القاضى القضاء في ذلك فان كان مستهلكا وكان أصله دينفا لصاحب المال أن يضمن الذى كان المال قبله وان كان أصله غصبا فان شاء ضمن القابض وان كان أصله له ودبعة فالضمنان على القابض في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى الوديعة عندي بمنزلة الغصب وان كان المال وصل الذى في يديه من قبل أبيه أو صبي به اليه فلا ضمان عليه والضمان على القابض فان لم يجز صاحب المال حيا وحضر وارثه ومحمد الدين فالقضاء ماض كذا في مختصر الجامع الكبير في كتاب الوصايا * ولو كان الذى في يديه المال قال ان الميت أوصى له - هذا بجميع ماله لكن لفلان بن فلان على الميت دين كذا وكذا وصدة المقر له بالدين والموصى له يدعى الوصاية وينكر الدين وقد أقر واجمعان الميت لم يدع وارثا فان القاضى يتلوم في ذلك زمانا ثم يقول لصاحب الدين أقم البينة على دينك فان لم تكن له بينة استخلف الموصى

الزوج بالصداق على الاب فبإقرار الزوج منه وينتقل الى ذمه الاب والاب يملك قبول الخوالة اذا كان المحتال عليه أملا من الخيل والغالا له كون الاب أملا من الزوج وكذا لو كان المحتال عليه مثل الخيل في الملاءة ذكره في الجامع وذكره كرا سحق الوالو الحى انه لا يملك قبولها لو كان مثله في الملاءة ولو كان الخالع وليا غير الاب جعله القاضى وصيا حتى يملك قبولها (وذكر الخالك حيلة أخرى) وهي ان يقر الاب بقبض صداقها ونفقة عتتها ثم يطلقها الزوج بانها وهذا خاص بالاب لصحة إقراره بالقبض بخلاف سائر الاولياء وبإقرار الزوج في الظاهر لا قرار الاب لافى اقرار

غيره ويكتب اقرار الاب بقبض حقها وطلاق الزوج بانها * خلع الاب ابنته الكبيرة على صداقها باذن المهر والمال عليها ولو بلا اذن المهر ولم تجز
أيضا فان لم يضمن الاب المهر لا يجوز ولا يقع وان اجازت وقعه وبرئ من الصداق وان ضمن وقوع الطلاق واعتبر هذا الخلع معاوضة بين الزوج
والخالع وطلاقا لا بدل في حقها فاذا بلغ الخبر اليها فاجازت نفسها عليها وبرئ الزوج وان لم تجز رجعت عليه بمهرها والزوج يرجع على الاب
بحكم الضمان وتقدير هذا الخلع كان الخالع قال له اذا بلغها الخبر واجازت كان البدل عليها (٢٣٥) وان لم تجز فالدل على وما يجب على

الاب من الضمان انه ما يجب
بالعقد لا بحكم الكفالة ولو
كان مكانه اجنبي فكذلك
لانه ليس للاب ولاية الخلع
فكان كالاجنبي وكذا لو خالع
الاجنبي أو الاب عن النفقة
وهي صغيرة أو كبيرة ولم ياذن
ولا اجازت بعد الخلع جاز
الخلع ووقع الطلاق ويجب
على الزوج النفقة ثم يرجع
على الاب أو الاجنبي بالضمان
وان خلع الاب على صداقها

ولم يضمن وهي كبيرة توقف
على اجازتها فان اجازت جاز
ويرأى الزوج عن المهر وان لم
تجز وقع الطلاق لانه معلق
بالقبول وقد وجد تزوجها
على الفين ووهبت أم المرأة
له الفاء وضمت له ودخل
الزوج ثم اختلعت على النبي
درهم وقبل الزوج ليس له ان
يرجع على الام بئس (فان
قيل) اي من المهر الالف
فلم يجب على الزوج الف زائد
(قلنا) لعدم صحة هبة الام
فكان المهر على حاله وضمانها
ليس بالتزام ابتداء بل وعدت
انها لو طلبت الالفين فهي
تعطيه ألفا ولم يكن كذلك
بل اختلعت على النبي درهم
وهما عليه فصع ولم يجب على
أما هاشي * ادعى الاستثناء

له على علمه ما يعلم هذا الدين لهذا على الميت فان حلف أعطاه المال ولم يعط الغريم شيئا ولو أن الذي في يديه
المال قال الميت أوصي لهذا بجميع المال ولا أدري أترك وارثا أم لا فقال له الموصي له أعطني فإنه لي على
كل حال ترك وارثا ولم يترك فالقاضي لا يدفع اليه شيئا كذا في المحيط * ولو أن الذي قبله المال قال للقاضي
هذا المال لرجل مات ولم يدع وارثا فأبى القاضي في ذلك وأخذ كفيلا بنفسه فان حضر الوارث أو وصى
له أو أخذ المال وجعله في بيت المال فان قسمه بين المسلمين ثم جاء صاحب المال حيا وكان المال ديناً على
الغريم عوض الغريم من بيت المال وان كان غصبا فصاحبه بالخيار ان شاء ضمن الذي كان في يديه وان شاء
أخذ مثله من بيت المال وان أخذ من الغاصب رجع في بيت المال وان كان ودية فلا ضمان على المستودع
في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى هو عندئذ بمنزلة الغصب وان كان الذي في يديه
المال وصيا في المال فلا ضمان عليه ويعوض صاحبه من بيت المال فان لم يأت صاحب المال حيا وجاء ابنه
فلا ضمان على الذي كان المال قبله في شيء من ذلك ويعوض الابن من بيت المال كذا في مختصر الجامع
الكبير في كتاب الوصايا والله أعلم

* (الباب الثاني والعشرون في الاقرار بالقتل والجنابة) *

اذا أقر رجل بقتل رجل خطأ وقامت البينة به على آخر والولى ادعى ذلك كله فعلى المقر نصف الدية ولا شيء
على الآخر وعلى هذا اذا أقر أحدهما بالقتل عمدا أو قامت البينة على آخر بمثل ذلك والولى ادعى القتل عمدا
كان له أن يقتل المقر وليس له أن يقتل الآخر ولو أن الولى في فصل الخطأ ادعى الكل على المقر وجبت الدية
بكلها في ماله ولو ادعى القتل كله على المشهود عليه وجبت الدية على عاقلة كذا في المحيط * ولو أقر
رجل أنه قتل فلانا عمدا وحده وأقر الآخر بمثل ذلك وقال الولى قتلته جميعا كان له أن يقتلهم كذا في
المسوط * لو شهد شاهدان على رجل أنه قتل هذا الرجل وشهد آخر أن رجل أنه قتل هذا الرجل
وقال الولى قتلته جميعا لم يكن له أن يقتل واحدا منهما كذا في المحيط * ولو قال لاحدهما أنت قتلته كان
له أن يقتله ولو قال لهما صدقتا جميعا في مقالة التكليس له أن يقتل واحدا منهما كذا في المسوط * ولو أقر
بالجنابة ثم بالملك لغيره في عدم معروف للمقر فان صدقه المقر له في الملك والجنابة جميعا يقال للمقر له ادفع العبد أو
أفده وان كذبه فيه ما لا يكون المقر مختارا للفداء وان صدقه في الملك وكذبه في الجنابة صار المقر مختارا للفداء
ولو أقر بالملك أولا ثم بالجنابة أن صدقه فيه ما فأنحصر هو المقر له وان كذبه فيه فأنحصر هو المقر وان صدقه
في الملك وكذبه في الجنابة هدرت الجنابة وكذلك ان كان العبد مجهولا لا يدري أنه المقر أو غيره فأقر بالجنابة
أولا ثم بالملك أو بالملك أولا ثم بالجنابة ولو قال كنت بعت من فلان قبل الجنابة وصدقه فلان بخير المشتري
بين الدفع والفداء كذا في محيط السرخسي في كتاب الجنابات * والله أعلم

* (الباب الثالث والعشرون في المتفرقات) *

ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال الرجل لورثة فلان على ألف درهم فهو بينهم على الميراث
ويدخل فيه الحمل ولو قال لولد فلان على ألف درهم فهو بينهم بالسوية ولا يدخل فيه الحمل كذا في المحيط *
رجل قال لامرأته اني تزوجتك وأنا صبي لم يفرق بينهما بل يسئل هل أجاز والدك فان قال لا قيل له هل

(٢٩ - فتاوى رابع) في الخلع أو الشرط وكذبه فيه فالقول له فان شهد بالخلع أو طلاق أو قال خالع أو طلق بغير استثناء أو شرط لا يقبل
قوله وان قالوا لم نسمع منه غير كلمة الخلع والطلاق كان القول له ولا يفرق الا ان يظهر منه ما يكون دليلا على صحة الخلع من قبض البدل ونحوه
وهذه من المسائل التي قبلت فيها الشهادة على النفي وسأني ان شاء الله تعالى * وفي الكافي طلق أو خالع ثم ادعى الاستثناء ان ذكر البدل
لا يلتفت اليه لان ذكره الخلاص والاستثناء يبطله وكما لا يصدق القاضي لا يصدق المرأة أيضا فيه وفي موضع آخر ادعى الاستثناء في الخلع

أو الطلاق وقال اليهود لم نسمع الكلمة الخلع أو الطلاق لا يلتفت إلى قول الزوج إلا بينة لانه فسد الناس فلا يصدقون إلا بينة والفتوى على صحة دعوى الغير والمبطل إذا ظهر ما ذكرنا من التزام البذل أو قبضه ونحوه * ادعى الاستثناء وقال قبضت ما قبضت منك بحق على عليك وقالت بل لبذل الخلع فالقول له لانه أنكروا وجوب البذل عليها وأقرأن له عليها ما لا واحد الا ما لين والمرأة مقررة له عليها ما لا آخر فيكون القول له بخلاف ما إذا لم يدع الاستثناء لانه (٣٣٦) يدعى عليها بدل الخلع وهي تشكر فالقول لها * دفعت بدل الخلع وزعم الزوج انه قبضه بجهة

أخرى أفنى الامام ظهير الدين رحمه الله تعالى ان القول له وقيل لها لانهم المملوكة * وعن ظهير الدين انه اذا طلق وقال استئنيت لا يصدق ولو قالت قلت أنت طالق وادعاه يقبل على قول محمد رحمه الله تعالى لا يصدق وهو المأخوذ وقدمر * وفي المنتقى لو قال طلقها ثم استئنيت لا يصدق في قول الامامين * وفي الفتاوى خالعهما أو طلقها ثم تكلم بالاستثناء في نفسه بحيث لم يسمها غيره لا يصدق بل يجب عليه ان يجهر بحيث يسمها رجلان ليسمها له عند الحاجة * (النوع السادس في البذل) * خالعهما على مال ثم زاد عليهما في بدل الخلع فالزيادة باطلة وكذا الزيادة في بدل الصلح عن دم العمد * خالعهما على ان جعلت صداقها لولدها أو لاجنبي جاز والمهر للزوج لا لغيره * أجل بدل الخلع الى أجل معلوم جاز وتأخر وصح الرهن به والكفالة وصح تأجيله الى الحصاد والى موت فلان لا * ويصح الخلع ويجوز الخلع على مكبل أو موزون موصوف أو مفسار اليه فيستحق المسمى ويجوز على ثوب مسمى هر وى أو

أجرت بعد بلوغك فان قال لا قبل له هل تجزى لا ان فان قال لا لا ان يفرق بينهما كذا في الواقعات الحسامية * في نوادر هشام عن محمد رحمه الله تعالى اذا أقر الرجل لفلان على ألف درهم من ميراث فلان فان أقر المقر له بما قال المقر أخذها ورثة فلان من المقر وان أنكر المقر له ذلك فلا سبيل لورثة فلان على أحد كذا في المحيط في الفصل الحادى عشر من الاقرار * عبد قتل رجلا خطأ ولم يعلم مولا حتى أقر أنه باعه من فلان وسلمه اليه ثم أودعه وكذبه على الجناية لا يقبل قوله ولا بينته ويؤمر بتسليم العبد الى ولي الجناية أو الفداء فان دفع ثم حضر الغائب فان كذبه فالدفع ماض وان صدقه له أن يأخذ العبد ويغرم صاحب العبد القيمة لولى الجناية وان قال بعث وأنا أعلم بالجناية فلا سبيل لولى الجناية على العبد وعليه الدية كذبه المقر له أو صدقه كذا في التحرير شرح الجامع الكبير * ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى رجل قال لهذا على مثل ما لهذا على ولم يكن أقر لا خربشى في مجلسه ذلك ولا تقدم هذا الكلام شئ يدل على ما لا آخر عليه فانه يقرأ بكل واحد منهم ما بعاشاه فان أقام الآخر بينة أنه عليه ألف درهم لم يستحق هذا ألفا وكان لأقرأن يقر له بما شامو في نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى اذا قال لهذا على ألف درهم مثل ما لهذا على دينار فلاول عليه ألف درهم وللثاني عليه دينار ولو قال لهذا على ألف درهم وسكت ثم قال ولهذا على مثل ما لهذا فان لكل واحد منهم ما عليه ألف درهم اذا كان ذلك في مجلس واحد وكلام واحد كذا في المحيط * رجل أقر بعبد رجل أنه لفلان وبمحمد الذى في يده ثم قال المقر ان اشتريته فهو حر ثم اشتراه فانه يقضى للمقر له ويطلق العتق وان أقر أنه لفلان ثم أقر أنه حر ثم اشتراه فهو للمقر له وان بدأ فقال هو حر ثم قال هو لفلان ثم اشتراه فهو حر وان أقر لرجل ثم أقر أنه لا آخر ثم اشتراه فانه يقضى به للاول ولو أمره رجل بعبد الاقرارين بشرائه له ثم اشتراه كان الامر أحق به كذا في محيط السرخسى * في المنتقى بشر بن الوليد عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل قال لفلان عندي ألف درهم ودعيت ثم قال ضاعتم قبل اقرارى لا يصدق وهو ضامن ولو قال كان له عندي ودعيت فضاقت فالقول قوله ولو قال له عندي ألف درهم ودعيت فضاقت ووصل الكلام صدق استحسننا وكذلك اذا قال وقد ضاعت أمس كذا في المحيط * لو أقر أن لفلان عليه ثوبا هر ويا فاجابه من ثوب هر وى صدق فيه بعد أن يحلفه قيل هذا على قول محمد رحمه الله تعالى وأما عند أبي يوسف رحمه الله تعالى فينبغي أن ينصرف اقراره الى الوسط والاصح أنه قولهم جميعا وكذلك لو قال له على ثوب ولم يسم جنسه فأى ثوب جابه قبل منه الالبس والجديد فيه سواء ولا تركه حتى يعطى ثوبا كذا في المبسوط في اقرار الرجل بالتحاد السبب * واذا أقر الرجل أن لفلان عليه دار أو أرضا أو نخلا أو بستانا كان هذا اقرارا بالغصب فيؤمر برد العين ان كانت في يده وان عجز عن ردها فعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى لا آخر لا يضمن القيمة وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاول وهو قول محمد رحمه الله تعالى يضمن كذا في المحيط في الفصل السادس في الاقرار على نفسه بالحيوان وغير ذلك * واذا أقر أن لفلان عليه عبد او ادعى ذلك فلان قال أبو يوسف رحمه الله تعالى بانه يلزمه عبد وسط أو قيمة عبد وسط وقال محمد رحمه الله تعالى بان القول قوله في العبد وفي قيمته وكذلك على هذا الاختلاف اذا قال ان لفلان على شاة أو بقرة أو بعيرا كذا في الذخيرة * واذا قال على عبد قرض فعليه قيمة عبد والقول فيها قوله مع عينه كذا في المبسوط * ولو أقر على نفسه بدابة كان عليه قيمة أى الدواب شاء فان جاء بدابة وقال هي هذه كان القول

هر وى ولا يجوز على مطلق الثوب وترد ما قبضت من المهر والحاصل انه ان سمي ما ليس بمتمتع ولا يجب شئ وان سمي موجودا قوله معلوم ما يجب المسمى وان سمي مجهولا جهالة مستدركة كذلك وان خشت الجهالة وتمكن الخطر بان خلعها على ما ينحلها العام أو على ما في البيت من المتاع ولم يكن فيه شئ بطلت التسمية وردت ما قبضت من المهر لان المعلوم لا يصح عوضا بقى مجرد تسمية المال وان سمى فيه ما هو من المال لا يتعلق وجوده بالزمان الا انه مجهول لا يوقف على قدره بان اختلفت على ما في بيت أو يدها من المتاع أو على ما في نخلها

من الثمر أو مافي بطون غنهما من الأولاد ان كان هنالك ما ذكرته ذلك والاردت ما بخت من المهر طاق المدخولة بعد الخلع وقع الطلاق
بختلاف الخلع بعد الطلاق * ولو في العدة على ما ذكرناه بان قال لها خلعك بعدما بانها او بالطلاق لا يقع * اختلعت مع زوجها على مهرها
ونفقة عدها على ان الزوج يرد عليها عشر من درهمها صرح ولزم على الزوج عشرون دليلا ما ذكر في الاصل * خالعت على دار على ان يرد الزوج
عليها ألفا لشفعة فيه وفيه دليل ان ايجاب بدل الخلع عليه يصح * وفي صلح القدوري ادعت (٢٣٧) عليه نكاحا فصالحها على مال بذله

لها لم يجز وفي بعض النسخ
جاز والرواية الاولى تخالف
المتقدم والتوفيق انها اذا
خالعت على بدل يجوز ايجاب
البدل على الزوج أيضا
ويكون مقابلا بدل الخلع
وكذا اذا لم يذكر نفقة العدة
في الخلع ويكون تقدير النفقة
العدة أما اذا خالعت على
نفقة العدة ولم تذكر
عوضا آخر ينبغي ان لا يجب
بدل الخلع على الزوج وقد
ذكرنا ما فيه من الوجه
* (نوع آخر) * برهنت
بعد الخلع على انه كان طلقها
قبل الخلع باننا أو ثلاثا
يقبل وتسبب بدل الخلع
لان التناقص هنا عفو لان
الزوج يستبد بالطلاق فصار
كدعوى الحرية بعد الانقياد
أو الاقرار بالرق فلهما حال
العفو وقد ورد المولى بالتحرير
* مطلقة التنتين قالت له
طلقني ثلاثا على ألف فطلقها
واحدة عليها الالف لانه كلما
ملك * قال لها بعت منك
تطابقه بجميع مهره وجميع
مافي البيت الا القيص الذي
عليك وعليهما مع القيص ثياب
وسوار وخنخال فكسوتها
وحلبها ما استثنى وما لم يستثن
لها * اختلعت مع زوجها

قوله ان جاء بفرس أو برزون أو جارا أو بعير ولا يقبل قوله في غير ذلك كذا في فتاوى قاضيان في فصل ما يكون
اقرارا بشئ أو بشئين * وفي كذب العمل اذا قال لفلان على درهم فلاس فان عليه فلوسا تساوي درهمه
وكذلك لو قال لفلان على دينار درهم فعليه درهم تساوي دينار ولو قال لفلان على بدرهم فلاس فان هذا
يسع فكاكه قال بعت منه فلوسا بدرهم ويكون بيان الفلاس اليه أنها كم وفي المتن اذا قال لفلان على درهم
دقيق فعليه دقيق يساوي درهمه كذا في المحيط * أقر له بحق في دار أو أرض أو ملك أو شرايين ويحلف
على فضل يدعيه الخصم وان أي أن يسمى بقوله القاضي أنه نصف أو ثلث أو ربع حتى يصل الى مقدار يعلم
في العرف أنه لا يملك أقل منه فيلزمه ثم يستخاف على الزيادة فان قال حقه فيها هذا الجذع أو الباب المركب
أو البناء بغير أرض أو حق الزراعة أو السكنى بالاجارة لا يصح ذلك الا اذا وصل بكلامه كذا في محيط
السرخسي * لو قال لفلان على دين وأبي أن يدين فالتقاضي يسمى له الدين درجة فدرجة حتى ينتهي الى
أقل ما ينطق عليه اسم الدين بحكم العرف فان أقر بذلك والازمه ذلك المقدار ويحلف على الزيادة كذا في
المحيط * لو قال هذا العبد لفلان اشتريته منه فوصل باقراره وأقام البيعة على الشراء فباعت بيته استحسانا
ولو قال بعد ما سكنت اشتريته منه قبل الاقرار أو وهبه لي أو تصدق به علي لم تقبل بيته على ذلك كذا في
المبسوط في باب اقرار الرجل في نصيبه * في المتن بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال لاني على ألف
درهم ولم يسمه فهو باطل ولو سماه وله أخ على ذلك الاسم لزمه ولو قال لاني ولم يسمه وله ابن معروف فقال لي
ابن أخو يا أمة عنت فالقول قوله وان سماه لم يكن له أن يصرفه الى غيره قال وكل شيء من هذا القيل اتفق
عليه ما سمان عمرو وعروة المولم فالأقرار بالدين باطل والطلاق والعناق يقعان وله أن يبين كذا في المحيط
* الاصل أنه متى ذكر مقدار أو أضافه الى صنفين من المال يجب النصف من كل واحد منهما حاله أن أضاف
المقدار اليهما بالسوية فيوزع عليهم ما بالسوية كالأضاف الى رجلين بالسوية كان بينهما بالسوية
والمساواة في الاضافة تقتضي التوزيع على سبيل السوية لو قال استودعني عشرة أثواب هروية ومروية
كان من كل واحد النصف كذا في محيط السرخسي * اذا قال لفلان عليه ما ثمان مائة ذهب وفضة
فان عليه من كل واحد منهما ما النصف وليس للقر له أن يجعل الفضة أكثر والقول قول المقر في الجيد من
ذلك والردى كذا في المحيط * اذا قال لفلان عندي ألف درهم قرض ووديعة فهو ضمان لنصفها اقرضا
والنصف الآخر وديعة وكذلك لو قال له قبلي ألف درهم مضاربة وقرض فان وصل الكلام فقال ثمانية
منها قرض وسبعة مضاربة كان القول قوله وان فصل الكلام كان عليه من كل واحد النصف كذا في
الحاوي * قال له عندي ألف درهم هبة ووديعة فكلها ووديعة كذا في محيط السرخسي * ولو قال أو دعني
ثلاثة أثواب رضى ويهودى يلزمه رضى ويهودى والبيان في الثالث اليه ان شاء جعله رضى وان شاء جعله
يهودى مع يمينه كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال عليه فقير من حنطة وشعير الاربعاء فعليه ثلاثة أرباع
فقير من كل واحد النصف كذا في محيط السرخسي * ولو قال على كرحنطة وشعير ومسم كان أثلاثا يلزمه
من كل واحد ثلثه كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال لفلان على نصف درهم ودينار وثوب فعليه نصف كل
واحد منهما وكذلك لو قال نصف كرحنطة وكرشعير وكرترو وكذلك لو قال على نصف هذا العبد وهذه
الامة ولو قال له على نصف هذا الكرحنطة وكرشعير فعليه من الشعير كركامل وكذلك لو قال غصبت فلانا

على رضاع الولد ثم صالحت مع الاب على شئ لا يصح * وعن الامام الثاني رحمه الله قالت طلقني أربعاء فطلقها ثلاثا لانه ألف ولو
طلقها واحدة فثلث الالف * خالها على عبد معين فهلك العبد عندها قبل التسليم أو كان ميتا وقت الخلع عليها فميتها * (الرابع في الامر
باليد) * وفيه خمسة انواع * (الاول في المقدمة) * جعل امرأته يدها ان نوى الطلاق أو كان الحال حال المذاكرة والغضب ونوى
أولم ينو فمها فسمعت أو كانت غائبة فعلمت في المجلس قبل أن يتبدل وان طال يوما أو أكثر فقالت اخترت نفسي يقع واحدة ان نوى واحدة

أوثنتين وان ثلاثا وثلاثين وليس للزوج أن يرجع ولا أن ينسحب المفوض اليه من الإيقاع * جعل أمرها يبدأ بها فقال أبوها قبلتم ببيع وكذا
لوجعل أمرها يبدأها فقالت قبلت نفسي تقع واحدة ولا يصدق الزوج في القضاء إن لم يرد به الطلاق في حال المذاكرة والغضب وفي غيرها
إذا لم يرد الطلاق فليس بشيء ولو ادعت البينة أو الحالفة وإنكرها فقول قوله مع الحلف وتقبل بينته في إثبات الحالفة لا النية لعدم الإطلاع
عليها إلا إذا برهنت على إقراره بالنية ودعواها (٣٣٨) على زوجها أنه جعل أمرها يبدأها لا تقبل أموالا وقعت الطلاق بحكم التفويض

نصف عبده وهذه الامة وكذلك لو قال نصف درهم وهذا الدينار كذا في محيط السرخسي * وفي الجامع
الصغير رجل مات وترك عبدًا فقال العبد لا وارث أعطني أبوك وقال رجل آخر لي على أهلك ألف درهم دين
فقال الوارث صدقت ما فعلت قول أبي خيفة رحمه الله تعالى الدين أولى وسعي العبد في قيمته وقال لا سعاية
عابيه كذا في المحيط * قال محمد رحمه الله تعالى رجل له غلام ولا خراج ربة فشهد كل واحد منهما على
صاحبه أنه أعقب مملوكه وكذبه صاحبه ثم إن كل واحد منهما اشترى مملوكه صاحبه بماله كذا في الشراء
وعتق كل واحد منهما ماعلى من اشتراه قبض أولم يقبض ويضمن كل واحد منهما صاحبه قيمة ما اشتراه فإن
كانت قيمته ماعلى السواء وقعت المقاصة ولم يرجع أحدهما على صاحبه بشيء وإن كانت قيمة أحدهما أكثر
يرجع على صاحبه بالفضل وكذلك لو شهد كل واحد منهما ماعلى صاحبه قبل البيع أنه دبر مملوكه يتعلق
عتق كل واحد منهما ماعلى بآثمة لا بعوت المشتري ويتوقف الولاء ولو شهد كل واحد منهما ماعلى صاحبه أن
المملوك الذي في يده لفلان وهو رجل معروف وكذب كل منهما صاحبه ثم اشترى كل واحد منهما مملوكه
صاحبه بماله كذا في البيع جائز ويرد كل واحد منهما ماله ما اشتراه إلى المقر له وهذا إذا صدقه المقر له وأما إذا كذبه
فلا يؤثر بالتسليم ولا يضمن كل واحد منهما صاحبه قيمة ما اشتري ولا يرجع أحدهما على صاحبه بقيمة ما
باعه ولو شهد أحدهما على صاحبه أنه دبر مملوكه وشهد الآخر عليه أن الذي في يده ملك فلان وفلان يدعيه
وكذب كل واحد منهما صاحبه ثم تباعا فالمقر له يأخذ المقر به من مشتريه والذي أقرب بالتدبير بصير ما اشتراه
مدبره موقوف الولاء والبيع جائز بينهما ما ولا يرجع أحدهما على صاحبه بشيء ولو شهد كل واحد منهما ماعلى
صاحبه أنه كاتب مملوكه ثم تباعا وارفع إلى القاضي فإن أنكر المملوك أن الكتابة بقيامه موقوفين وحكم
بجواز البيع مطلقا وإن ادعى الكتابة فإن القاضي يسأل الغلامين البينة على الكتابة فلو أقام كل واحد
منهما البينة يقضى بكاتبته ويفسخ البيع وإن لم تكن له ماينة حالف كل واحد من البائعين للعبد الذي
باعه بالله ما كاتبه فإن حلفا جاز البيع وكان كل واحد منهما ماعلى الذي اشتراه وإن نكلا يقضى بكاتبته كل
واحد منهما ما ويفسخ البيع ولو شهد أحدهما على صاحبه بالتدبير وشهد الآخر عليه بالكتابة ثم تباعا فالذي
شهد بالتدبير بصير الذي اشتراه مدبره من ماله ويعتق بعوت بآثمة بأقراره ولو لم يوقف والذي شهد بالكتابة
فما اشتراه يكون مملوكا عند فسخ الكتابة يحلف البائع إذا لم تكن له بينة ولا يرجع أحدهما على صاحبه
بشيء وإن نكل البائع يرد العبد على بآثمة ويفسخ البيع كذا في التمهيد شرح الجامع الكبير في باب الأقوار
بالبيع في فساد أو غير فساد * والله أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

(كتاب الصلح وهو مشتمل على أحده وعشرين بابا)

(الباب الأول في تفسيره شرعا وركنه وحكمه وشرايطه وأنواعه)

(أما تفسيره شرعا) فهو أنه عقد وضع لرفع المنازعة بالتراضي هكذا في النهاية * وأما ركنه فلا يجب مطلقا
والقبول فيما يتعين بالتعيين كذا في العيني شرح الهداية * فإذا وقعت الدعوى فيما يتعين بالتعيين فقال
المدعى عليه للمدعى (صلح كذا) أو بين مدعى بامن بدرهم كذا بنوميدهم فقال المدعى فعلت لا يتم الصلح مالم

(٢) اصطلح معي عن هذا المدعى بالدراهم التي أعطيكها لك

ثم ادعت المهسر والطلاق
يسمع وليس لها أن ترفع الأمر
إلى القاضي حتى يجبر الزوج
على أن يجعل أمرها يبدأها
* ولو قال أمرك في كفتك
أو عينك أو شمالك وقال لم
أعني الطلاق لا يصدق قضاء
ولو في عينك وأمثاله يستل
عن النية وقوله في كفتك
واسانك كقوله في يدك
وأمرى يدك كقوله أمرك
يدك * قال للكاتبا كتب
لها خطأ على أنى متى سافرت
بغير إذنهم أطلاق نفسها كلها
شأن واحدة فقالت لا أريد
الواحدة وطلبت الثلاث ولم
يتفقا على شيء وتفرقا صار
الأمر في واحدة بيدها
وكذا لو كان مكان الأمر
باليد عين بالطلاق ثم إن
الأمر لا يخلو أمان يجعل
بيدها أو بيد فلان مرسلا
أو معلقا بالشرط أو موقتا
فإن كان موقتا كان الأمر
بيدها أو بيد فلان مادام الوقت
بأقيا علمت هي أو فلان أولم
تعلم ويزول بعض الوقت
علمًا أولم يعلم لأن الأمر يحتمل
التوقيت بخلاف الطلاق
حتى لو قال أنت طالق إلى
عشرة أيام يكون إلى بعض
بعد لأن تأجيل الوقوع غير
ممكن فاجل الإيقاع ولو نوى أن يقع في الحال يقع ولو قال أمرك بيدك إلى عشرة أيام صار الأمر في يدها أو يزول بعد مضي عشرة
ولو نوى أن يكون الأمر بيدها بعد العشرة لا يصدق قضاء والقبول ليس بشرط ولكن لورد المفوض إليه يجب أن يرتد وإن كان مطلقا فالأمر
يصير بيدها في مجلس العلم وإيقاع الطلاق قبول منها ويرتد بالردود كفي الفتاوى جعل أمرها يبدأها أو يبدأ جنبي فردت أو رده الأجنبي
لا يرتد لأنه غلبك شيء لازم فيلزم كذا روى عن أصحابنا رحمه الله والتوفيق أنه يرتد بالرد عند التفويض وأما بعده فلا يرتد بالرد وقبل العلم

يقل
ولو نوى أن يكون الأمر بيدها بعد العشرة لا يصدق قضاء والقبول ليس بشرط ولكن لورد المفوض إليه يجب أن يرتد وإن كان مطلقا فالأمر
يصير بيدها في مجلس العلم وإيقاع الطلاق قبول منها ويرتد بالردود كفي الفتاوى جعل أمرها يبدأها أو يبدأ جنبي فردت أو رده الأجنبي
لا يرتد لأنه غلبك شيء لازم فيلزم كذا روى عن أصحابنا رحمه الله والتوفيق أنه يرتد بالرد عند التفويض وأما بعده فلا يرتد بالرد وقبل العلم

لو أوقع المفوض اليه الطلاق لا يقع كالوكيل لا يصير وكذا قبل العلم بها حتى لو تصرف لا يصح تصرفه بخلاف الوصي لانه خلافه كالورثة وان كان معلقا بالشرط يصير الامر بيدها اذا وجد الشرط وفي مجلس العلم يملك الايقاع ويرتد بالرد وان كان موقفا لا امر في يده مادام الوقت باقيا * امره ببدل رأس الشهر قال امر بيدها الآية التي يهل الهلال ومن الغد ولو قال في هذا الشهر فاختارت الزوج أو قالت لا أطلق خرج من يدها في جميع الشهر عندهما وعند الامام الثاني رحمه الله لا يطل خيارها ولها (٣٣٩) ان خيار في مجلس آخر ولو قال امر امرأتى

بيد فلان شهرا فن يوم قاله

والعتق والكفالة الى شهر

كالطلاق اليه وعن الثاني

انه كفيل في الحال والفتوى

على انه كفيل بعد شهر * أنت

حر من هذا العمل اليوم عتق

ولا يصدق في التأقيت قضاءه

ويصدق ديانة * ترقبها الى

يوم موته أو موتها صح ولو

اشتري نسيئة الى موته أو موت

البائع لم يجز للجهالة والبيع

الى شهر تأجيل للثن والوكالة

تقبل التأقيت حتى لو تصرف

بعد الوقت لا يصح وفي رواية

يصبر وكلا بعد مضي المدة

وفي رواية انه يصبر وكلا مطلقا

وفي الاجارة الى شهر تعين

ما يلي العقد وقت مضيه

وكذا في المزارعة والشركة

الى شهر كالاجارة والصلح

الى شهر والقسمه اليه لا يصح

والابراء الى شهر كالطلاق

الاذا قال أردت التأخير

فيكون تأجيلا اليه والاقرار

الى شهر ان صدقه المقر له

ثبت الاجل وان كذبه لم

المال حالا والقول له واذن

العبد لا يتوقت والتحكيم

والقضاء بقبول التوقيت

* نهى الوكيل عن البيع

يوم يتوقت * جعل امرها

بيد مجنون أو صبي فهو بيده

يقول الطالب قيات وكذلك اذا وقعت الدعوى في الولاية تعين بالتعيين نحو الدراهم والدنانير وطالب الصلح على جنس آخر فاما اذا وقعت الدعوى في الدراهم أو الدنانير وطالب الصلح منه على ذلك الجنس يتم الصلح بقول المدعي فعملت ولا يحتاج الى قبول المدعي عليه لان هذا طلب اسقاط بعض الحق والاسقاط يتم بالاسقاط كذا في الذخيرة * الايجاب والقبول هو أن يقول المدعي عليه صالحتك من كذا على كذا ومن دعواك كذا على كذا وقول الآخر قيات أو رضيت أو ما يدل على قبوله ورضاه كذا في البدائع * رجل ادعى على آخر شيئا فقال المدعي عليه (برجنتين فرض كردم) فقال (كرد) يكون صلحا على ذلك المبلغ كذا في جواهر الفتاوى * (وأما حكمه) فوقع المالك في البدل وثبت المالك في المصالح عنه ان كان لا يحتمل التملك كالمالك ووقع البراءة عنه للمدعي عليه ان كان لا يحتمل التملك كالتقصا ص * هذا اذا كان الصلح على الاقرار وفي الصلح على الانكار ثبتت المالك في البدل للمدعي ووقع البراءة للمدعي عليه عن الدعوى سواء كان المصالح عنه مالا أو لم يكن كذا في محيط الدرر خدي * (وأما شرائطه فأشياء منها أن يكون المصالح عاقلا لا يصح صلح المجنون والوصي الذي لا يعقل هكذا في البدائع * وصلح السكران جائز كذا في السيراجية (ومنها) أن لا يكون المصالح بالصلح على الصغير مضرا به مضرة ظاهرة حتى ان من ادعى على صبي ديناً فاصالح أبوا الصبي من دعواه على مال الصبي الصغير فان كان للمدعي دينه وما أعطى من المال مثل الحق للمدعي أو زيادة يتغابن في مثلها فالصلح جائز وان لم تكن له دينه فلا يجوز ولو صالح من مال نفسه جاز (ومنها) أن يكون المصالح على الصغير ممن يملك التصرف في ماله كالاب والجد والوصي (ومنها) أن لا يكون مراداً عن حنفية رحمه الله تعالى وعندنا مصلحه نافذة على أن تصرفات المرتد موقوفة عنده وعندنا ما نافذة واصلح المرتد جاز لا خلاف هكذا في البدائع * وأما البلوغ والحرية فلا يشترط فصيح الصلح من الصبي المأذون ان تنفع أو عرى عن الضرر ومن العبد المأذون اذا كان له فيه منفعة لكن لا يملك الصلح على حط بعض الحق اذا كانت له دينه ويملك التأجيل مطلقا وحط بعض الثمن للعيب ومن المكاتب هكذا في الغرر * ومنها أن يكون المصالح عليه مالا معلوما ان كان يحتاج الى قبضه وان كان لا يحتاج الى قبضه فشرطه أن يكون المصالح عليه مالا سواء كان معلوما أو مجهولا هكذا في المحيط * واذا ادعى عين مال في يد رجل كالدار والارض والعبد وغيرها وادعى كله أو بعضه والمدعي عليه مقربه أو جاحدا أو ساكتا فان كان الذي وقع عليه الصلح دراهم بغير عينها فالشرط فيه بيان مقدارها ويقع على الجباة من نقد البلد فان كان في البلد نقد مختلف يقع على الغالب منها وان لم يكن لبعضهم اقلية على البعض لا يجوز الصلح مالم يبين نقدا منها مع بيان النقد ويجوز الصلح عليها حاله ومؤجله وقبض ما وقع عليه الصلح في المجلس قبل الافتراق ليس بشرط وان كانت معينة جاز الصلح ولا يحتاج الى بيان القدر والوصف ولا يتعلق العقد بعينها حتى ان المدعي عليه لو أراد أن يحبسها أو يعطي المدعي مثلها كان له ذلك ولو هلك في يده قبل التسليم الى المدعي أو استحققت لا يطل العقد وعليه تسليم مثلها وان اختلفا في قدرها ووصفها بعد دالهلاك فأنهما يتحلفان ويترادان الصلح وكذا اذا وقع الصلح على الدنانير في جميع ما ذكرنا ولو صالح من دعواه على كيلي كالخنطة والشعير أو وزني كالخدي والصفرات كان معيناً أو أضاف العقد اليه وهو حاضر أو غائب بعد ان كان ذلك في ملك المدعي عليه صح الصلح ويقع ذلك على ما سمى من الكيلي والوزني وان أشار اليه ولم يسم الكيل والوزن جاز ويتعين من ذلك في العقد فان ضرب

في مجلسه ولا يملك اخر اجهما منه * قال لها طلق نفسك يقتصر ولا يملك الرجوع ولو لاجنبى لا يقتصر ويملك الرجوع * ونص في الصغرى أن قوله امر امرأتى بذلك لاجنبى كقوله لها وفي المحيط وهو الاصح وان قبل فهو وكيل لانه صرح بالامر ولو وكل امرأته لطلق نفسها كان تملكها حتى اقتصر * كل شيء لو قال الزوج وقع به الطلاق اذا قالته المرأة حين صار الامر بيدها طلقت * وفي النسقي لو قال لها طلق نفسك قالت أنا حرام أو خالة أو بريرة أو قالت دست بازداشتم ولم تقل خو يشتر را لا تحرم وان قالت أردت نفسي ان كان المجلس قائما صدقت وصار

كقوله اختبرت في جواب التخيير وقيل ينبغي أن يقع كذا في الخلع يقع بقوله فروختم بلاضافة اليها وان قالت افكندم تسئل ان قالت طلاق لا يقع ولو قالت طلاق افكندم أو امرأه افكندم يقع بالنية * ولو قال لا جنبي طلاقها بيدك أو طلقها ان شئت كقوله أمرها بيدك يقتصر ولا يملك الرجوع * قالت تركت مهري عليك على أن تجعل أمري بيدى ففعل ذلك فمهرها عليه ما لم تطلق نفسها * قال لها أمر نسائي بيدك أو قال لها طلقي أية نسائي شئت لا تملك (٣٣٠) تطلق نفسها وفي المتنق لها أن تطلق نفسها وكذا من شئت من نسائه

بعض الاف مال وقال لها ان دخلت الدار ففساؤم طواق قد خلت وقع الطلاق عليها وعلى غيرها * جعل أمر كل امرأة يتزوجها بيد امرأته ثم تزوج به فطوى امرأته وأجاز بالفعل فطقت المرأة التي أمرها يبيدها لا يقع الطلاق وهي حيلة في الباب * (النوع الثاني في الامر بالغيبه) * قولها ان غبت عنك ومكنت في غيبتي يوما أو يومين فامرك بيده فكذا على أول الامر من فيقع الطلاق لو مكث يوما * ان غاب عنها كذا فامرها يبيدها بخلاف اخر المدة فتوارت حتى مضت المدة أنتى البعض يقاء الامر في يدها والامام قاضيان على انه ان علم مكانها ولم يذهب اليها يقع وان لم يعلم بمكانها والاصح انه لا يقع قال في الخزانة واذا كانت الغيبه منها لا يصير بيدها واختلاف الاجوية في المدخولة وفي غيرها لا يصير بيدها وفي المدخولة لو كانت في المصر ولم تجئ الى منزله حتى تمت المدة يصير بيدها * جعل أمرها يبيدها متى غاب عنها من موضع يسكن فيه

من بخارى شهر اطلق نفسها متى شئت فغاب قبل البناء بها ناطقت لا يقع لان الغيبه عن موضع يسكن فيه قبل البناء بها فاربعة لا تحقق * قال ان غبت عن كورة بخارى أو بلدته أو بالفارسية غائب شوم از شهر بخارى فيبيدها فخرج عن كورها وقرها صار بيدها ولو قال عن بخارى تناول من كرمينية الى فر بولا يصير بالخروج الى قرها عند كذا المشايخ * جعل أمرها يبيدها ان غاب عنها ثلاثة أشهر ولم تصل اليها النفقة فبعث اليها خنجر ان لم يكن قد رفتهها صار بيدها ولو كانت النفقة مؤجلة فوهبت له النفقة ومضت المدة لا يصير الامر بيدها

لارتفاع البين عنده ما خلا فالامام الثاني فان ادعى وصول النفقة اليها وادعت حصول الشرط قبل القول له لانه ينكر الوقوع لكن لا يثبت وصول النفقة اليها والاصح أن القول قولها في هذا وفي كل موضع يدعى ايفاء حق وهي تنكر جعل أمرها بيدها ان لم يعطها كذا في يوم كذا ثم اختلفا في الاعطاء وعدمه بعد الوقت فالقول له في حق عدم الطلاق وله في حق عدم أخذ ذلك الشيء كذا في الذخيرة * وفي المتن ان لم آت الى عشرين يوما فأمرها بيدها فيه تبر من وقت التكلم فاذا اختلفا في (٣٣١) الاتيان وعدمه فالقول له لانه ينكر كون الامر بيدها. وذكر محمد

رجحه الله ما يدل على ان القول لها فيمن قال ان مات فلان قبل ان يعطيك المائة التي لك عليه فأنا كفيل به فبات فلان فادعى عدم الاعطاء وكونه كفيلًا وادعى المطالب الايفاء ان القول للطالب لانه ينكر الاستيفاء وهذا استحسان * قال لها ان لم تصل اليك في شهر نفسي ونفقتي فأمرك ببدل فوصلت اليها النفقة قبل مضي المدة ولم تصل النفس لا يصير بيدها لان الشرط عدم وصولهما (٣) بخلاف قوله ان لم تصل اليك فيه نفسي أو نفقتي حيث يصير لان الشرط وصولهما * جعل أمرها بيدها ان شرب المسكر أو غاب عنها فوجد أحد الشرطين فطلعت نفسها ثم وجد الشرط الآخر لا يمكن من الايقاع مرة أخرى وما ذكرناه في قوله ان غبت عنك يوما أو يومين انه على أول الامر يقتضى أن يكون الحكم في مثل هذه المسائل كذلك * ان غبت عنك فأمرك ببدل فأسره النظام لا يصير بيدها وقال الشيخ رحمه الله ان أجبره على

فأربعة لانه ما أن يقع عن معلوم على معلوم بان يدعى المدعى حقا معلوما في دار في يد رجل فصالحه المدعى عليه على مال معلوم وانه جائز واما عن مجهول على مجهول وانه على وجهين ان كان لا يحتاج فيه الى التسليم والتسليم بان ادعى رجل حقا في دار في يد رجل ولم يسمه وادعى المدعى عليه حقا في أرض في يد المدعى ولم يسمه فاصطالحا على أن يترك كل واحد منهما دعواه قبل صاحبه فانه جائز وان كان يحتاج فيه الى التسليم والتسليم بان اصطالحا على أن يدفع أحدهما من عند نفسه مالا ولم يبينه على أن يترك الآخر دعواه أو على أن يسلم اليه بمادعاه فانه لا يجوز واما عن مجهول على معلوم وانه على وجهين أيضا ان كان المصالح عنه بحيث يحتاج الى تسليمه لا يجوز كالو ادعى حقا في دار في يد رجل ولم يسمه فاصطالحا على ان يعطيه المدعى مالا معلوما يسلم المدعى عليه مالا مدعاه فانه لا يجوز وان كان المصالح عنه بحيث لا يحتاج الى تسليمه بان اصطالحا في هذه الصورة على أن يعطى المدعى عليه مالا معلوما للمدعى ليرك المدعى دعواه فهو جائز واما عن معلوم على مجهول فانه على وجهين أيضا ان كان يحتاج فيه الى التسليم والتسليم لا يجوز وان كان لا يحتاج الى التسليم والتسليم يجوز والاصل في ذلك أن الجهالة لا تفسد العقد لعينها بل لغيرها وهو المنازعة المانعة من التسليم والتسليم في كل موضع لا يحتاج فيه الى التسليم والتسليم فالجهالة فيه لا تفضي الى هذه المنازعة فلا تمنع جواز الصلح وفي كل موضع يحتاج فيه الى التسليم والتسليم فالجهالة فيه تفضي الى مثل هذه المنازعة فتمنع جواز الصلح هكذا في النهاية * اذا وقع الصلح على دين فحكمه حكم الثمن في البيع وان وقع على عين فحكمه البيع في صلح ثمن في البيع أو مبيع ما يصلح بدلا في الصلح وما لا فلا كذا في المحيط والله أعلم

(الباب الثاني في الصلح في الدين وفيما يتعلق به من شرط قبض بدل الصلح في المجلس وغيره) *

رجل له على آخر ألف درهم فصالحه عنها على خمسمائة تجوز كذا في الفتاوى الصغرى * واذا كان له ألف سود فصالحه على خمسمائة يرض لم يجز بخلاف ما اذا كان له يرض فصالحه على ما دون ذلك من السود جاز هكذا في غاية البيان شرح الهداية * لو كانت مائة درهم سود فصالحه منها على خمسين غلة أو الى أجل جاز هكذا في المبسوط * لو كان لرجل قبل رجل ألف درهم غلة فصالحه منها على خمسمائة نخبة (١) ونقدتها اياه في المجلس لا يجوز في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وأبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر كذا في فتاوى قاضيان * لو كان عليه ألف درهم غلة فصالحه منها على ألف درهم نخبة حالة فان قبض قبل ان يتفرقا جاز وان تفرقا قبل القبض بطل وان جعل لها أجلا بطل كذا في المبسوط * وان وقع الصلح عن دراهم في الذمة على دنانير أو عكسه يشترط قبض البطل وان وقع عن الدنانير في الذمة على دنانير أقل منها لا يشترط قبضه وان وقع عن مائة درهم في الذمة على عشرة دراهم الى شهر جاز كذا في الوجيز للكردي * اذا كان عليه ألف درهم سود حالة فصالحه على ألف درهم نخبة الى أجل فانه لا يجوز واذا كان عليه ألف درهم سود مؤجل فصالحه على ألف درهم نخبة حالة جاز اذا نقد النخبة في المجلس كذا في الذخيرة * ولو كانت الجياد ألفا (١) قوله نخبة بالنون ثم الجيم معناها خالصة كما يستأمن كتب اللغة وفي بعض شراح الهداية هي اسم الماهو أجود من السود اه بحرأوى

الذهب فذهب بنفسه صار بيدها لان الاتيان مكرها أو ناسيا سواء في تحقق الخلف * وكذا باطلاق نفسها الايالك عزها بمنزلة طلق نفسك * وعن الثاني قال لا حدى نسائه أمر نسائي ببدل فقالت طلقت نساءك كلهن طلقت أيضا وكذا لو قال كلهن طوالق ان شئت فقالت شئت فعلمها وعلى غيرها ولو قال أمر امرأة أو واحدة من نسائي في يدك ينزى الطلاق فطلعت نفسها أو غيرها صح وان طلقت بهذا التفويض

(٣) قوله بخلاف قوله ان لم تصل اليك فيه نفسي الخ هكذا في أكثر النسخ التي بأيدينا وحرره اه معجحه

واحدة فقال الزوج غنيت أخرى لا يصدق قضاء وان قال ان طلقت امرأته نساى فهي طالق أو طلق امرأته نساى فطلقت نفسها لم يصح وفي قوله أمرتك ببدلتي عمري يصير بيدها في يوم واحد كقوله لله على صوم في عمري * قال لها قبل الدخول ان غنيت عنك شهرا فأمرتك ببدلتي فوجد الشرط لا يصير بيدها لان الغيبة لا تحقق قبل البناء به العدم الحضور فان الغيبة قبل الحضور لا يمكن * قال لا آخر قل لا امرأتى أمرتك ببدلتي لا يصير بيدها (٣٣٣) ما لم يقل لها ذلك لانه امر بالتفويض * ولو قال قل لها ان امرها بيدها صار قبل الاخبار

أراد السفر فخلقه صهره فقال ان غنيت عنها شهرا ولم تصل اليها عند رأس الشهر ففي طالق فقال الختم بالفارسية هست ووجد الشرط بقع لان الجواب يتضمن إعادة ما في السؤال * قال للمدبونة ان لم تقض حتى الى شهر فأمر امرأتك يكون بيدي فقال المدبونة فليكن كذلك ووجد الشرط انه ان يطلقها * قال لها ان لم أرسل نذمتك في هذا الشهر أو ان لم أبعث فانت كذا فأرسل اليها بدينار من فضاعت من يد الرسول لا يقع لان البعث والارسال قد تحقق * جعل أمرها في ثلاث فقالت طلقني بلسانك ثم قالت طلقت نفسي يقع وقولها لا يكون رد اوفيه نظر لانه يتبدل به المجلس لانه كلام زائد * وقوله لها اختاري بمنزلة أمرتك ببدلتي في جميع الاحكام الا في خصله وهي انه تصحبة الثلاث في الامر باليد وفي التخيير لا يصح الا الواحد * جعل أمرها بيدها ثم أقامها عن المجلس أو جامعها طوعا أو كرها خرج من يدها وانما يذكر في باب الامر باليد قوله تطلق نفسها متى شئت لاختلاف العلماء في الامر

حالة فصالحه على ألف نهر جة مؤجلة جازا لأن أصل المال اذا كان قرضا فصالحه على خمسمائة الى أجل لا يصح التأجيل كذا في فتاوى قاضيان * واذا كان عليه ألف درهم نجيحة مؤجلة فصالحه على ألف سود حالة فانه لا يجوز كذا في الذخيرة * لو كانت له ألف مؤجلة فصالحه على خمسمائة حالة لا يجوز كذا في الهداية * لو كان لرجل على رجل ألف درهم فضة يضاعفها فصالحه على خمسمائة درهم تبرسود الى أجل جاز وان صالحه على خمسمائة درهم مضروبة وزن سبعة الى أجل لا يجوز فالخامس انه اذا صالح على أجود من حقه وأنقص قدرا من حقه لا يجوز وان صالحه على أقل من حقه قدرا وجودة أو على مثل حقه جودة وأنقص قدرا من حقه جاز كذا في فتاوى قاضيان * لو كان لرجل على رجل مائة درهم ومائة دينار فصالحه من ذلك على خمسين درهم وعشرة دنانير الى شهر فهو جائز وكذلك لو صالحه من ذلك على خمسين درهم الى أجل فهو جائز وكذلك لو صالحه على خمسين درهم فضة يضاعفها الى أجل كذا في المبسوط * قال شيخ الاسلام وتأويل المسئلة اذا كان التبر مثل ما عليه في الجودة أو دونه أما اذا كان التبر أجود مما عليه لم يجز كذا في الذخيرة * لو كانت له عليه مائة درهم نجيحة وعشرة دنانير فصالحه منها على خمسين درهم سودا حالة أو الى أجل فهو جائز كذا في المبسوط * لو كان عليه مائة درهم وعشرة دنانير فصالحه منها على مائة درهم وعشرة دراهم الى أجل لا يجوز ولو صالحه عليه ما ودفعها اليه فهو جائز وان قبض عشرة دراهم قبل أن يتفرقا وبقيت المائة فهو جائز كذا في المحيط * رجل له على رجل ألف درهم لا يعلم وزنه افصحها على ثوب أو عرض بعينه جاز وان صالحه على دراهم معلومة يجوز استحسانا وكذا اذا جعل لها أجلا جاز ويجعل ابراء عن البعض وتأجيل الباقي هكذا في فتاوى قاضيان * رجل له على آخر ألف درهم معلومة الوزن فقضاء دراهم مجهولة الوزن لا يجوز ولو أعطاه على وجه الصلح يجوز ويجعل على أنه أقل كذا في الخلاصة * رجل له عليه ألف فصالحه على مائة الى شهر وعلى مائتين ان لم يعطه الى شهر لا يصح كذا في الوحي للكردي * ادعى على آخر كذا ديناراً فأنكر فصالحه على دنانير معلومة بعضها بمجل وبعضها مؤجل فانه يصح كذا في جواهر الفتاوى * اذا ادعى رجل على رجل ألف درهم فصالحه منها على طعام في الذمة مؤجلا أو غيره مؤجلا وتفرقا قبل القبض فهو باطل واذا وقع الصلح من الدراهم التي في الذمة على كرخطة بعينها وتفرقا قبل ان يقبض الكرخة جاز ولو وقع الصلح من كرخطة في الذمة على عشرة دراهم فان قبض العشرة قبل أن يتفرقا جاز وان تفرقا قبل قبض العشرة بطل كذا في الذخيرة * ولو صالحه من كرخطة قرض على عشرة دراهم وقبض خمسة ثم افترقا بقي الصلح في نصف الكرخة بحساب ما قبض ويبطل في النصف بحساب ما بقي وان صالحه على كرخة بعينه ثم تفرقا قبل القبض فهو جائز ولو كان الشعر بغير عينه فان تقابضا قبل أن يتفرقا جاز وان تفرقا قبل أن يقبض فسد كذا في المبسوط * اذا كان عليه كرخطة فصالحه على نصف كرخطة ونصف كرخة بغير عينه الى أجل لم يجوز الخطة عليه حالة ولو لم يضر بذلك أجلا وكان الشعر قائما بعينه والخطة بغير عينها كان جائزا وكذلك اذا كان الشعر بغير عينه وقد قبض في المجلس جاز وكذلك لو كانت الخطة الى أجل ونصف كرخة بغير حال بغير عينه فان تفرقا ودفع اليه الخطة ولم يدفع اليه الشعر فالصلح فاسد (١) على حصة

(١) قوله فالصلح فاسد على حصة الشعر ويكون عليه نصف كرخطة حينئذ لانه لم يطل الصلح عاد الامر الى ما كان عليه قبل الصلح وايراجع تمام عبارة المحيط مع التأمل فيها اهـ بحراوى

باليد والخيار فالبعض على انه يملك عزلها كالوكالة والاصح انه لا يملك وعلى قول أولئك يقع مهمة في العمر اذا لم يعلق بوقت فانما الشعر علق بالمشيئة صار كالعين فيقطع الاختلاف * أمرتك ببدلتي كذا شئت وفارسيته هر بار تختارنفسها كذا شئت في مجلس أو مجالس لكن لا تملك في مجلس الا واحدة فاذا وقعت واحدة ثم اخرى في مجلس اخرى في الغد واخرى في آخر وقوع الثلاث فاذا تزوجت باخر وعادت الى الاول لا يبقى المين ولو شئت واحدة وعادت الى الاول بعد التزوج باخر وعادت بثلاث عند الامامين خلاف محمد بناء على الهدم فيمادون الثلاث

وعلمه * أمرك بيدك إذا شئت أو متى شئت لها أن تختار نفعها مرة واحدة في ذلك المجلس وغيره ولا تملك أكثر من الواحدة لأنه لا يقتضي التكرار بل يقتضي تعميم الأوقات فلم يقتصر على مجلس كقولنا في أي وقت شئت وإن اختارته خرج الأمر من يدها وكذا في إذا ما شئت وفي كيف شئت يقتصر الوقت على المجلس وكذا في حيث شئت * جعل أمرها بيدها لئلا يغاب عنهم إثمها وإتفاق نفسها كيف شئت وأين شئت وحيث شئت وفوجد الشرط تطلق نفسها في الساعة التي تم الشراء في المجلس الذي (٣٣٣) صار الأمر بيدها لعدم اقتضاء الالفاظ

التعيم وهنا ألفاظ هروقت
وهو كاهوهر حيه كاهوهر
زمان وهومي وهيمشه وهو بار
أجمعوا على تكرار الحث
في هر بار واختلاف في تكرره
بتكرار الفعل في غيره من
الالفاظ المذكورة فالتحذير
للفقوى على أنه لا يتكرر إلا
في هر بار * قال لها أمر فلانة
بيدك لتطقي ما متى شئت
فهذه مشورة والأمر بيدها
في ذلك المجلس * أمرك بيدك
فطلق نفسك غدا فقله طلق
غدا مشورة لها أن تطلق في
الحال * قل لغيره ان غبت
ثم را فامرها بيدها حتى
تخلعها بهر ما وثقة عدتها
فوجد الشرط قال صاحب
المنظومة هذا نوكيل مطلق
لأنه وإن ذكر الأمر باليد
لمكنه فسر به هو نوكيل
وهو الخلع والحكم للفسر
وكذا لو قال عند السؤال
ولكن كتب في الفتوى مع
مشايخ بخاري رحمه الله
وسمى قد أنه تملك يطل
بالقيام عن المجلس وهو الصحيح
لأنه صرح بالأمر باليد * قال
لها أمرك بيدك في تطليقة
أو أمرك بيدك في ثلاث
تطليقات فطلعت نفسها
واحدة أو اثنين بملك الرجعة

الشعير كذا في المحيط * إذا كان له على آخر عشرة دراهم وعشرة أنفزة حنطة فصالحه على أحد عشر درهما
وفارقه قبل القبض انتقض الصلح بقدر درهم واحد كذا في السراجية * لو كان لرجلين على رجل كره
حنطة قرض فصالحه أحد درهم على عشرة دراهم من حصته فهو جائز ويُدفع إلى شريكه أن شاء ربيع السكر
وإن شاء خمسة دراهم كذا في المبسوط * رجلان لهما على رجل ألف درهم إن لم يكن الدين واجبا بقدر
أحد درهم أبان ورثا دينهما مؤجلا من رجل فصالحه أحد درهم على مائة مائة على أن أخر عنه مائة من حصته
وهو أربع مائة درهم إلى سنة فالمائة المقبوضة تكون بينهم ما وتأخير حته وذلك أربع مائة باطل في قول
أبي حنيفة رحمه الله تعالى حتى لو قبض الشرع بك إلا خرسيا كان للوثر أن يشاركه في المقبوض وعلى
قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى تأخير في حصته جائز وإن كان دينه ما واجبا فإنه أحد درهم أبان كانا
شريكين شريكة عنان فإن أخر الذي ولي الأمانة صح تأجيله في جميع الدين وإن أخر الذي لم يشاركه الأمانة
لا يصح تأخير في حصته على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قولهما يصح وإن كانا متفاوضين فأجل
أحدهما ديننا كان من المفاوضة صح تأجيله عند الكل أيهما أجل كذا في فتاوى قاضيان * إذا كان
الدين بين شريكين فصالح أحدهما من نصيبه على ثوب فشر بكمه بالخيار إن شاء أخذ منه نصف الثوب إلا
أن يضمن له شريكه ربع الدين وإن شاء اتبع غيره به نصف الدين ولو أسد في نصيبه أو نصف نصيبه من
الدين لشريكه أن يشاركه فيه قبض ثم يرجع على الغريم بالباقي كذا في الكافي * ولو كان لرجلين على
رجل ألف درهم فحبة فصالح أحدهما من نصيبه على خمسة مائة زبوف أو على خمسة مائة سود كان لشريكه
أن يأخذ منه نصفها كذا في المبسوط * ولو كان المالان لرجلين عليه لأحدهما دراهم ولآخر دينار
فصالحاه على مائة درهم فهو جائز وتقسيم المائة بينهما على قدر قيمة الدراهم والدينارين فأصاب الدينارين فهو
صرف ويشتري القبض في المجلس وما أصاب الدراهم فهو واستيفاء لباقيها واسقاط الباقي كذا في الحاوي
* ادعى رجل على رجلين ألف درهم دين ففصلهما على مائة دينار إلى أجل لا يجوز سواء وقع الصلح عن إقرار
أو ابتكار وكذلك لو فصلهما على طعام في الزمة إلى أجل أو إلى غير أجل فإنه لا يجوز كذا في المحيط * إذا كان
لرجل على رجل ألف درهم فصالحه منه على عبد بعينه فهو جائز والعبد لا يطالب بجور فيه عتقه ولا يجوز فيه
عتق المطلب وإن مات في هذا المطلب قبل أن يقبضه الطالب مات من مال المطلب ويرجع الطالب بالدين
وكذلك كل شيء بعينه لا يطله افتراقهما قبل القبض كذا في المبسوط * وإن صالحه عن ألف على عبد ثم
تصادق أن لا شيء عليه فالدفع إليه بالخيار إن شاء أعطاه أو أوفاه أو أسلك العبد كذا في محيط
السرخسي * صالح من ألف على مائة على أن يبيع به ثوبا لا يصح كذا في الوجيز لا كدرى * لو ادعى ديناً على
رجل وأصلطها على دار على أن يسكنها الذي عليه الدين سنة ثم يسلمها إلى المدعى لا يجوز وكذلك إذا ادعى
ديناً على رجل ثم صالحه عنه على عبد على أن يتخدم العبد المدعى عليه سنة كان فاسدا كذا في المحيط * له على
آخر مائة دينار يساوي بوجهه فصالحه على مائة بخارية ونفر قاقبل القبض فالصحيح أنه لا يشترط القبض ولا
يطل الصلح ولو كان على القلب يشترط قبض بدل الصلح بخلاف هذا في الذخيرة * مثل نعيم الدين النسفي
عن ادعى على رجل ألف درهم من الدراهم التي لافضة فيها وصالحه على مائة درهم غطر بفضة فنفر قاقبل
القبض قال يطل الصلح وهذا الجواب مستقيم فيما إذا وقعت الدعوى في الدراهم في الزمة فأما إذا وقعت في

(٣٠ - فتاوى رابع) * أمرك بيدك لتطلق نفسك أوليكي تطلق أو حتى تطلق فبأن * أمرك بيدك بطلاق رجعي فرجعي * أمرك
بيدك في هذه السنة وأوقع الطلاق ثم تزوجها لا يكون الأمر بيدها في باقي السنة لأنه أمر واحد لأنه لا يمتد فلا يبيح بعد الاستيفاء مرة * أمرك
بيدك هذا اليوم فهو على اليوم كله ولو قال في هذا اليوم كان لها بمجلسها * أمرك بيدك رأس الشهر توقع على نفسها في الشهر مرة واحدة
ولا يطل بتبدل المجلس لتقيد التوقيت * وذكر شيخ الإسلام رحمه الله قال لها أمرك بيدك ست توهم أدمشش ما را فالأمر بيدها عند تمام ستة

أشهر * قال أمر بك إذا جاء رأس الشهر ثم طلقها واحدة قبل الدخول ثم تزوجها وجاء رأس الشهر كان يدها * وكذا لو قال أمر بك
في هذه السنة فطلقها ثم تزوجها فمما كان يدها عند الامام رحمه الله * جعل أمرها يدها أو اجنبي ثم جن مطبقا لا يزول الامر بخلاف
الوكيل بعد جنون الموكل * وكله بان يزوج امرأة فزوجه على ان أمرها يدها جازا النكاح وبطل الشرط * وإذا خافت المرأة انه اذا تزوجها
لا يجعل الامر يدها بعد التزوج تقول (٣٣٤) زوجت نفسي منك بكذا على أن أمري يدي اطلق نفسي منك بانماقي شئت

كلما ضربتني بغير جنابة أو
زوجت على أخرى أو تسربت
أو غبت عني سنة * جعل
أمرها يدها وهي صغيرة على
انه متى غاب عنها سنة تطلق
نفسها بلا خسران يلحق
الزوج فوجد الشرط فابترأه
من المهر ونفقة العدة
واوعدت طلاقها يقع الرجعي
ولا يسقط المهر والنفقة كما
لو كان الايجاب من الزوج
موجودا وقت وجود الشرط
* فصولي قال لها أمر بك
فقاتلته اخترت نفسي أو قالت
جعات أمري يدي واخترت
نفسى فبلغ ذلك الزوج
وأجاز كله لا يقع شيء وصار
الامر يدها فاذا اختارت
نفسها بعد ما لا جازة وقع
الطلاق لان تصرف الفضولي
عندنا نافي يتوقف اذا كان
له مجزئ حال العقد ما اذا لم يكن
له مجزئ فلا يتوقف والامر
باليد عليك الزوج انشاءه
فتوقف على اجازته أما ايقاع
الطلاق بقولها اخترت نفسي
لا يملكه الزوج حتى لو قال
لها بعد جعله الامر يدها
اخترت نفسي لا يقع ولا يملك
الايقاع به قبل علمها بتفويض
الزوج فلغاومته ما ذكر محمد
رحمه الله * قالت ان دخلت

دراهم معينة يجوز كذا في المحيط * من عليه الدين المؤجل اذا قضى المال قبل الاجل ثم استحق المقبوض
أو وجد زوفا أو نهر جنة أو سنة متوقعة فرده عادا المال مؤجلا وكذا لو باعه به عبد أو صالحه على عبد وقبض
العبد فاستحق أو ظهر حرا أو ورده بعيب بقضاء قاض عادا المال مؤجلا وان طلب أن يقبل الصلح على ما كان
قبل الصلح أو ورده بعيب بغير قضاء كان المال مؤجلا وان لم يسم الاجل في الاقالة والرد بالعيب بغير قضاء
فالمال حال كذا في فتاوى قاضيان * واذا كان لرجل على رجل كرحنطة قرض فصالحه من ذلك على كرح
شعير ودفعه اليه فوجد المدعي بالشعير عيبا فرده بعدما انفردا لم يستبدل في مجلس الرد بطل الصلح عندهم
جميعا وان استبدل أخرى (١) في مجلس الرد في ذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما الصلح على
حاله وعلى هذا الاختلاف كل عقد يطل بالافتراق من غير قبض ثم وجد بالمقبوض عيبا ورده كالصرف
والسلم كذا في المحيط * ولو ادعى على رجل ألفا فأنكر المدعي عليه فأراد أن يصالحه على مائة فقال المدعي
صالحتك على مائة درهم من الالف التي لي عليك وأبرأتك عن البقية جازو ببرأ المدعي عليه عن الباقي قضاء
وديانة وان قال صالحتك من الالف على مائة ولم يقر وأبرأتك عن الباقي برأ المظلوب عن الباقي قضاء
لاديانة كذا في الفتاوى الظهيرية * ولو أن المظلوب قضى الالف فأنكر الطالب قضاء فصالحه المظلوب على
مائة درهم جاز قضاؤه ولا يحل للطالب أن يأخذ المائة اذا كان يعلم بالقضاء كذا في فتاوى قاضيان * اذا
كان لرجل على رجل ألف درهم دينان من غنم يبيع الى أجل فصالحه الطالب على أن أعطاه كفيلا وأخر عنه
سنة بعد الاجل فهو جاز زوجه ذاجواب الاستحسان وكذلك لو كان معه كفيل فصالحه على أن يبرأ هذا
الكفيل أو على أن يدخل معه رجلا آخر في الكفالة وعلى أن أخر عنه بعد الاجل شهر افهوا جازو لو صالحه
على أن يجعل له نصف المال على أن يخر عنه ما بقي سنة بعد الاجل كان فاسدا ولو أخر عنه الطالب سنة بعد
الاجل من غير الصلح كان ذلك جائزا كذا في المحيط * من له على آخر ألف درهم فقال ادفع الى غدا منها
خمس مائة على انك برى من الفضل ففعل فهو برى * فان لم يدفع اليه خمسمائة غدا عادت الالف عند أبي
حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في الكافي * لو قال حططت عنك خمسمائة على أن تنقضى خمسمائة ولم
يوقت لذلك وقتا اذا قبل الغريم ذلك برى عن خمسمائة أعطاه الباقي أو لم يعطه في قولهم ولو قال حططت
عنك خمسمائة على أن تنقضى اليوم خمسمائة فان لم تنقضى فالمال عليك على حاله فقبل الغريم ان نقده
الخمس مائة اليوم برى من الباقي وان لم ينقضى اليوم لا يبرأ في قولهم ولو قال حططت عنك خمسمائة على أن
تنقضى الباقي اليوم ولم يرد على ذلك فقبل الغريم قال أبو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ان نقضى اليوم برى
عن الباقي وان لم ينقضى لا يبرأ كذا في فتاوى قاضيان * اذا قال أبرأتك من خمسمائة من الالف على أن
تعطيني الخمسمائة غدا فالأبراء فيه واقع أعطى الخمسمائة أو لم يعط كذا في الهداية * ولو كان له على رجل
ألف درهم فصالحه على خمسمائة على أن يعطيه اياه ولم يوقت لاداء الخمسمائة وقتا فالصلح جائز ويكون
منه حط للخمسمائة الباقية ولو قال صالحتك على خمسمائة على أن تعطيني الخمسمائة اليوم فان لم تعطني
فالالف عليك على حاله فان أعطاه فالصلح ماض وان لم يعطه حتى مضى اليوم فالالف عليه ولو قال صالحتك
(١) قوله أخرى كذا وجدته مؤثقا في عبارة المحيط ولا وجه له بل الوجه التذكير على أنه صفة شعير ولو حذف
هذا الوصف ما ضربت أمه بجرأوى

الدار فطلعت نفسي فدخلت فبلغ الزوج فاجاز كله انعقد المين ولا يقع الطلاق لان الزوج يملك المين فملك الاجازة ولا يملك
دخولها في الدار فلا يملك اجازته فان دخلت بعد اجازة المين وقع الطلاق بخلاف ما اذا قالت جعلت أمري يدي وطلعت نفسي فاجاز
الزوج كله وقع رجعي في الحال وصار الامر يدها فاذا اختارت نفسها وقعت براءة أخرى لان كل واحد من التصرفين له مجزئ في الحال * ولو
قالت اخترت نفسي وقال الزوج أجزت لا يقع وان نوى * ولو قالت أبنت نفسي وأجاز الزوج يقع اذا نوى * ولو قالت حرمت نفسي وأجاز يقع
رحمه الله * قالت ان دخلت

من
دخولها في الدار فلا يملك اجازته فان دخلت بعد اجازة المين وقع الطلاق بخلاف ما اذا قالت جعلت أمري يدي وطلعت نفسي فاجاز
الزوج كله وقع رجعي في الحال وصار الامر يدها فاذا اختارت نفسها وقعت براءة أخرى لان كل واحد من التصرفين له مجزئ في الحال * ولو
قالت اخترت نفسي وقال الزوج أجزت لا يقع وان نوى * ولو قالت أبنت نفسي وأجاز الزوج يقع اذا نوى * ولو قالت حرمت نفسي وأجاز يقع
رحمه الله * قالت ان دخلت

بلاية * قالوا نشهد أنه أمرنا أن نقول لزوجته أنه جعل أمرك بيدك فبقيناها فطاعت نفسها بذلك لم تقبل شهادتهما ولو قالوا نشهد أنه قال لنا اجعلوا أمرها بيدها فبقيناها فطاعت نفسها بذلك لم يجوز شهادتهما لانها شهدا على فعل نفسها * قال لها بعث منك أمرك فالف ان اختارت في المجلس صح وكرهها المال * قالت تركت مهري عليك على ان تجعل أمرى بيدى ففعل ففهرها على حاله ما لم تنطق نفسها الاندجه حل المهر عوضا عن الامر باليد وانه لا يصح * قال لها أمر ثلاث تطايقات بيدك ان أبرأتى من مهرك (٣٣٥) ان قامت عن المجلس خرج الامر من

من الالف على خمسمائة على أن تعطيني اليوم ولم يقل فان لم تعطيني اليوم فالالف عليك فان أعطاه خمسمائة اليوم برئ من الخمسمائة الباقية بالاجماع وان لم يعطه حتى مضى اليوم عاذ جميع الالف في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى هكذا في شرح الطحاوي * ولو قل صالحتك من الالف على خمسمائة تدفعها الى غدا وأنت بريء من الفضل على انك ان لم تدفعها غدا فالالف عليك على حاله فان نقدته خمسمائة بقي الابرء ما ضيا وان لم ينقد بطل الابرء بالاجماع كذا في الكافي * اذا قال آتاني خمسمائة على انك بريء من الفضل ولم يوقت للاداء وقتا يصح الابرء ولا يعود الدين ~~هـ~~ كذا في الهداية * ولو قال حطت عنك خمسمائة ان نقدت الى خمسمائة لا يصح الحط في قولهم جميعا فقد أو لم ينقد وكذا لو قال للغريم أو للفقير اذا أدبت منها خمسمائة أو متى أدبت أو قال ان دفعت الى خمسمائة فأنت بريء من الباقي فهذا كله باطل لا يبرأ عن الباقي وان أدى اليه خمسمائة ذكر افظ الصلح أو لم يذ كر كذا في الظهيرية * ان حط أحد الشرعيين شيئا كان المصالح عاقدا جاز حطه حط الكل أو بعضه في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ويضرب نصيب شريكه ان حط الكل وان لم يكن المصالح عاقدا جاز الحط في نصيبه عند الكل وفي نصيب صاحبه لا يجوز عند الكل كذا في فتاوى قاضيان والله أعلم

* (الباب الثالث في الصلح عن المهر والنكاح والخلع والطلاق والنفقة والسكنى) *

رجحه الله خلا فالشأن ولو كان شافعي المذهب لاشك انه يتيق * جعل أمرها بدها برانكه اكر كاين يخشى باي خود كشاده كنى متى شئت وكانت وهبت مهرها له قبل ان يجعل الامر بدها قال شيخ الاسلام نظام الدين وبعض أصحابنا رجحه هم الله لها ان تطلق نفسها وبعضهم قالوا ليس لها ذلك * جعل أمرها بدها في طلاق ان فعل كذا متى شئت ثم خلعها على مال ثم وجد الشرط وهي في العدة يملك الايقاع بحكم الامر وان كانت العدة قد مضت وتزوجها ووجد الشرط ذكر في الزادات ما يؤخذ منه

جوابه وهو أمر رجلا أن يطلق زوجته على ألف ثم أبانها اليس لأن يطلقها وكذا أن جدد النكاح ولو وكلها بإطلاقها على مال بعد الإبانة فطلقها على مال وقبلت وقع الطلاق ولا يجب المال ولو جدد النكاح في العدة ثم طلقها الوكيل على مال وقبلت وقع ولزم المال بخلاف ما إذا جدد النكاح بعد انقضاء العدة حيث لا يقع الطلاق وإن قبلت * جعل أمرها يدين تزويج عليها أخرى أو ظهر أن في نكاحها حالا لا أخرى تطلق نفسها متى شئت فأبانها ثم تزويج امرأة أخرى ثم تزويج المبانة أن كان النكاح والزوجة طاهر وقت العقد لا يصير الأمر يديها * قال لامرأة

اكر امر بدمت توتم بكم ماوه اكر زن من شوى از من جنين فتزوجها ولم يجعل امرها يدها لا تطاق كقوله هذه المرأة التي أتزوجها قال لها ان لم اعطيك دينارين الى شهر فامر بك ببدك فاستدانت وأحالت على زوجها ان ادى الزوج المال الى المختار قبل مضى المدة ليس لها اي قاع الطلاق وان لم يؤد ملكك الايقاع * امر بك ببدك ان خرجت من البلدة الا باذنك فخرج من البلد وخرجت في مشايعة لا يكون اذنا ولا ستاذنها فاشارت لم يذ كركه ويذخى أن لا يعتبر (٣٣٦) لان الاشارة من الناطق لا تعتبر * حاف بالطلاق ان لا يذوق طعاما ولا شرابا فاذاق احدهما طالت كما لو حاف لا يتكلم

قول أي حنيفة رحمه الله تعالى الصلح صحيح وعلى قواها - حاليه - ولوقالت أعطيك مائة على ان تقول لم أتزوج بك فهدا بطل بخلاف كذا في المحيط * ادعت المرأة أن زوجها طلقها ثلاثا وأنها أنكر الزوج فصالحها على مائة درهم على ان تبرأ من الدعوى لا يصح والزوج ان يرجع عليها - أعطاهما من البدل وتكون المرأة على دعواها وكذا لو ادعت تطلقه أو تطيقه أو خلعها كذا في خزائن المفتين * اذا طلق الرجل امرأته قبل ان يدخل بها ثم اختلغا في المهر فقال الزوج مورها خمسة مائة وقالت المرأة موري ألف درهم فاصطلحا على ثلثة مائة من نصف المهر فهو جازر ولو قال الزوج لم أفرض لك المهر وانما المال المتعة فصطلحا على ان يسلم لها المتعة على ان أبرأته من دعواها فهو جازر فان أقامت بعد ذلك بينة على ان مهرها كان ألفا لا تقبل بينتها ولو كان الزوج قد أعطاهما المهر ثم طلقها قبل ان يدخل بها وطالبها بردها النصف واختلغا في النصف فقال الزوج النصف ثلثة مائة وقالت المرأة مائة فاصطلحا على ما تبين وخبر فهو جازر كذا في المحيط * لو ادعت المرأة على زوجها طلاقا بمائة فاصطلحا على مائة درهم على ان يطبقها باثنا فهو جازر وكذلك لو قالت على أن تقر بهذا الطلاق الذي ادعت وهو يحدد ذلك فهو جازر وان أقامت بينة على ذلك فسلم دوا أنه طلقها ثلاثا أو واحدة بائنة رجعت عليه بالجعل الذي أعطته كذا في الميسوط * (مردى زنديكر يادعوى كرد و صلح كردند) عن أن يحتلع من الدعوى بحال لا يجوز هذا الصلح كذا في خزائن المفتين * في المشتق بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى امرأاة ادعت على رجل أنها امرأته وان لها عليه ألف درهم من مهرها وان هذا الصبي ابنه منها ووجد الرجل ذلك كله ثم صالحها على مائة درهم يدفعها اليها على ان أبرأته عن جميع هذه الدعوى لم يبرأهم الزوج عن شيء ثم أقامت البينة لها على جميع ما ادعت فان النكاح ثابت والنسب ثابت والصلح عن المهر جازر والمائة الدرهم سالمة لها وهي صلح من الاف التي ادعتها وهذا استحسان ولو ادعت نكاحا غير ولد ولم تدع مهرافا صالحها على مائة لم يجز الصلح ولو صالحها على مائة درهم على ان أبرأته من دعوى النكاح وعلى ان يارها الزوج من ذلك وليست هي مدعية قبله مهرافا ولا نفقة لم يجز الصلح ويرجع في المائة التي اعطاها ولا سبيل للزوج على المرأة في النكاح من قبل أنه قد بارأها وكان هذا بمنزلة خلغ ولو ادعت عليه نفقة ونكاحا فصالحها على مائة درهم على ان يبارئها فالصلح جازر والمائة الدرهم بالنفقة ولا يرجع الزوج عليها بشي ولا نكاح بينهما كذا في المحيط * الصلح من النفقة ان كان على شيء يجوز للقاضي تقدير النفقة به كالنقد والطعام يعتبر تقدير النفقة ولا يعتبر معاوضة وان وقع الصلح على شيء لا يجوز تقدير النفقة به كالعبد والداية يعتبر معاوضة ونصير مبرئة زوجها عن النفقة بما أخذت من البدل كذا في محيط السرخسي * اذا صالح الرجل امرأته ولم يدخل بها على ان طلقها على ان ترضع ولده سنتين حتى تطفاه وعلى ان زادهما هو وباعينه فقبضت المرأة الثوب فاستبدلته وأرضعت الصبي ستة ثمرات الصبي وقيمة الثوب والمهر سواء فان الزوج يرجع عليها بنصف قيمة الثوب وربع قيمة الرضاع ولو كانت المرأة ذاتها مع ذلك شاة قيمتها مثل قيمة الرضاع يرجع عليها بربع قيمة الثوب وربع قيمة الرضاع وسلمت له الشاة ولو استحققت الشاة مع ذلك يرجع عليها بثلاثة أرباع قيمة الثوب وربع قيمة الرضاع ويرجع بنصف قيمة الشاة وان استحق الثوب ولم تستحق الشاة والمسألة بجأها فان المرأة ترجع على الرجل بنصف الشاة وبأجر مثلها في نصف

فلانا ولا فلانا ولو قال لا أدق طعاما وشرابا فاذاق أحدهما لا يثبت * قال امرأته طالق ان شرب المثلث وقامر ولعب بالجمام حكى عن الشيخ الفضلى رحمه الله ان كل واحد من هذه الاشياء بشرط على حدة وغيره من الشايح جعلوا الكل شرطا واحدا ولو حلف على ان لا يشرب المثلث ولا يقامر ولا يلعب بالجمام فكل واحد شرط على حدة بخلاف * وان لم تصل اليك نفقة عشرة ايام فأمر بك ببدك فنشرت بان ذهبت الى بيت أبيها بلا اذنه في تلك الايام ولم تصل اليها النفقة لا يقع لعدم وجوب النفقة فصار كما اذا طلقها حتى تمت المدة * أنت طالق ان فعلت كذا وكذا وكذا لا تطلق ما لم يوجد السك * وان كرر حرف الشرط ان أكلت وان شربت ان قدم الجزاء في شيء وجد منها يقع الطلاق وترتفع المين وان أخر الطلاق لا يقع ما لم توجد الامور على قول محمد رحمه الله وعلى قول الثاني اذا وجد واحد يقع الطلاق ويرفع البين * جعل امرها يدها متى شامت بطلاق ان لم يرسل اليها النفقة الى ان يمضي الشهر وهذا

ترجمة (٢) رجل ادعى على امرأة رجل آخر واصلها

فارس لها اليها يدرجل ولم يجد الرسول منزلها وأعطاه بعد مضى الشهر أجاب القاضي الاستروشي رحمه الله بانهم اتفك الايقاع سنة وفيه نظر لما امر ان النفقة اذا ضاعت في يد الرسول لا يصير يدها لان الشرط عدم الارسال وقد ارسلها اليها * قال لها ان لم اوصل اليك خمسة دنائير بعد عشرة ايام فأمر بك ببدك في طلاق متى شئت فمضى الايام ولم يرسل اليها النفقة ان كان الزوج أراد به الفور لها الايقاع وان لم يرده الفور لا تفك الايقاع - تي يموت أحدهما * ان لم يأت اليك النفقة من مجاري الى عشرة ايام فانت كذا فادرس اليها قبل انقضاء العدة من كرمينية

طلقت له عدم حصول الشرط * حلف لا يدخل كورة كذا أو رستاق كذا فدخل في أرضه ما يحنث وقبل بان كورة اسم العمران وكذا
البلدة واختلاف في بخارى والفتوى في زمانه انه اسم العمران وشام وخراسان اسم الولاية وكذا فرغانة وسغد وتر كستان * ولو حلف لا يدخل
الري أو مدينة ري أو بلخ أو مدينة بلخ فهذا على العمران وذكر المال في سوادهم فند غيرهم فند وكذا سوادهم وغيرهم وسواد الري من الري
وهذا من حيث العرف وأما خوارزم فهو اسم الولاية كالروم وخراسان والعراق (٣٣٧) والهند والصين واسم مدينته إلا أن جرجانية

* أمهرها بئسدها متى شئت
في طلاق أن يخرج من بلدة
بخارى بلا أنهما فخرج إلى
كوكسراى ومكث فيها يومين
لا تطلق * جعل أمهرها بئسدها
ان قاهر فقاهر فطلقت
نفسها فادعى أنهم لم يطلق
نفسها في مجلس علمها وادعت
الايقاع في مجلس العلم فالقول
لها * وذ كرا الحاكم قال
جعلت أمهرك بئسدها أمسن
فلم يطلق نفسها وقالت اخترت
فالقول له * قال لا تحرفي
مجلس الشرب هرزني كه
خواسته أمبراني تو خواستم
وداشتن ورها كردن
در دست تو بوده است وقال
الآخران كان كذلك فطلقت
امرأتك واحدة أو ثلاثا
لا يقع لان قوله در دست
تو بوده است اخبار عن كون
الامر بئسدها في الماضي فلا
يتحقق ابقائه في الحال بل
الامر المطلق فيقتصر على
الجلس وقدس دل وبطل
بئسدها ما لو قال در دست
تو است لانه اقرار فصح التطلق
* جعل أمهرها بئسدها بئسدها
فطلق أحدهما لا يقع بخلاف
ما لو قال لهما طلقا امرأتني
ثلاثا فطلق أحدهما واحدة
والآخرتين يقع الثلاث
* رجل قال إذا مضى هذا

السنه التي أرضعت ويرجع عليها الرجل بربع قيمة الرضاع كذا في المبسوط * لو صالحت امرأتها زوجها
على ثلاثة دراهم من نفقتها كل شهر فمضى شهر وأخذته الشهر الماضي ولو صالحتها مرة ثانية بعد ما صالحتها
على ثلاثة دراهم من نفقتها كل شهر فمضى الشهر عليه على ثلاثة مخاتيم دقيق بعينه جاز الصلح كذا في
خزانة المفتين * وان صالحتها من الدراهم على مخاتيم دقيق غير بعينه قبل مضي الشهر يجوز وبعد مضي
لا يجوز كذا في محيط السرخسي * اذا صالحت المرأة زوجها من نفقتها على ثلاثة دراهم في كل شهر ثم قال
الزوج لا أطبق ذات فذلك لازمه إلا أن تبرئه المرأة أو القاضى أو برخص السرخسي عرفهم بئسدها ذلك
وان قالت المرأة لا يكفيني هذا كان لها أن تنصحه حتى يزدها إذا كان موسم أو لو قدر القاضى نفقتها في كل
شهر بشئ وقضى به كان لها أن تنصحه إذا كان ذلك لا يكفيها أو تطالب بتمام كفايتها وكذلك هذا الحكم في
نفقة الاقارب ولو أعطاهما كفيلا بنفقة كل شهر ففي الكفيل نفقة شهر واحد فان قال الكفيل ما عشت
أو ما دامت امرأتها فهو كما قال وان مات الزوج وقد بقي لها على الزوج نفقة من هذا الصلح في أطلها كذا
في المبسوط * ولو صالحت امرأتها من نفقتها سنة على حيوان أو ثوب سعى جنسه جازم وجلا وحالا بخلاف
ما لو صالحتها بعد الفرض أو بعد تراضيهما عن النفقة لا يجوز كذا في محيط السرخسي * ولو صالحتها عن
أجر رضاع الصبي بهدا البينة كان جائزا ثم ليس لها أن تنصحه بما تبنت له من دراهم الاجر على طعام وغير
عنه كذا في المبسوط * رجل صالحت امرأتها الطائفة من نفقتها على دراهم معلومة على أن لا يزدها علمها
حتى تنقضى عدتها وعدتها بالشهر جاز ذلك وان كانت عدتها بالحيض لا يجوز لان الحيض غير معلوم قد
تحيض ثلاث حاض في شهرين وقد لا تحيض عشرة أشهر كذا في فتاوى قاضيان * لو صالحت مع الزوج
من نفقتها ما دامت زوجة له على مال لا يجوز كذا في محيط السرخسي * لو كانت امرأته مكاتبه أو أمة قد
بواها المولى يتفادها لهما على دراهم مسمومة من الكسوة والنفقة لكل سنة جاز ذلك وكذلك لو صالحت مولى
الامة فالقول بكن بواها المولى يتفادها لهما على ذلك ان كانت المرأة صغيرة لا يستطيع الزوج أن يقربها
فصالحت أباهما على نفقتها لا يجوز وان كانت كبيرة والزوج صغير فصالحت أبوهما على النفقة وضمن جاز وإذا صالحت
المكاتب امرأته على نفقة كل شهر جاز كما يجوز صلته في سائر الحقوق المستحقة عليه وكذلك العبد المحجور
والتاجر يصالحت امرأته على نفقتها كذا في المبسوط * رجل صالحت امرأته من نفقتها سنة على ثوب وقبضته
منه فاستحق الثوب رجعت بالنفقة ان فرضت وان لم تفرض رجعت بقيمة الثوب كذا في محيط
السرخسي * اذا كانت لرجل امرأتان أحدهما أمة قد بواها يتفادها لهما على نفقة مسمومة كل شهر
وصالحت الامة على نفقة أكثر من نفقة زوجها وكذلك لو كانت أحدهما أمة فصالحتا على نفقة مسمومة كل شهر
وإذا صالحت الفقير امرأته على نفقة كثير في الشهر لم يلزمه إلا نفقة مثلها كذا في المبسوط * لو صالحت على نفقة
المحارم ثم ادعى الأعداء صدق وبطل الصلح كذا في التارخية تناقلا عن العناية * إذا صالحت الرجل بعض
محارمه عن النفقة وهو فقير لم يجبر على إعطائه أن أقروا أنه محتاج فان لم يعرف حاله وادعى أنه فقير فالقول
قوله ويطل عنه ما صالح عليه إلا أن تقوم بينة أنه موسر فيقضى بالصلح عليه ونفقة الولد الصغير كنفقة
الزوجة من حيث ان اليسار ليس بشرط لوجوبها فالصلح فيه يكون ماضيا وان كان الولد محتاجا فان كان
صالحت على أكثر من نفقتهم عما يتعابن الناس فيه أبطلت الفضل عنه وكذلك الصلح في الكسوة للحاجة

الشهر قاهرها بئسدها فلا ينعى وفلان لا يعلم ثم مضى شهر آخر وعلم المقوص اليه بالتفويض فله مجلس العلم لان المعلق بالشرط كالمرسل عند وجود
الشرط فانه قال عند مضى الشهر أمرها بئسدها وفلان كان كذا فتوقف على علمها ان غائبة ويقتصر على مجلس العلم اذا لم يقل متى شئت
كذا هنا بخلاف ما لو قال أمر امرأتني بئسدها شهر بحيث يصرف الى الذي يليه فاذا مضى منه حلف شهر ولم يعلم بالتفويض أو علم لا يبقى اليقين
لان المقوص موقت فلا يبقى بعد الوقت * (النوع الثالث في الضرب) * جعل أمهرها بئسدها ان ضربها بغير جنابة في طلاق فطلعت النفقة

أو الكسوة وألح لا يكون جنابة لان صاحب الحيض لا يملك الملامزة وامان التقاضي ولو شتمته أو مزقت ثيابه وأخذت طيبته جنابة * قال لها
 أو يرى فقالت نوى أو ما درت نوى أو شتمت أجنبيا جنابة * قالت له يا حمار أو أبله أو خرايت مر كدهر أو اعنته جنابة * قال لها اعنت برتوباد
 فقالت لعنت خود برتوباد * قيل ليس بجنابة لان الميسر ببادئة قال الله تعالى لا يجب الله الجهر بالسوء من القول الا من ظلم والعامية على
 ان جنابة الا انه لا قصاص فيه حتى (٣٣٨) لا يكون الثاني جنابة * قال لها بل يد فقالت له مثل ذلك فهو جنابة منها اذا صرحت به أما اذا
 قالت نوى خود باختلاف قبل

لا يكون جنابة لانها ما صرحت
 بالشتم وعلى هذا لو قال اى
 ما ذرت سيماها فقالت سيماها
 ما درت نوى جنابة وان كانت
 أمه في الحياة لان الشتم هو

الجنابة أى مطلق الجنابة
 لا الجنابة عليه حتى لو ضربها
 لشتمها أجنبيا لا يكون الا امر
 بيدها * متى ضربت بك نفي
 جنابة فطابق نفسك متى
 شئت وادعت الضرب فقال
 ما ضربت بالقصد ثم ادعى في
 مجلس آخر انه ضربها بجنابة
 لا يسمع هذا الدفع لانه أقر
 صريحاً بالضرب * قالت
 اى بدخوى ان كانت صادقة
 لا يكون جنابة اى يميزه في
 حق الشريف جنابة * قولها
 خوشى كنى حين ثم ادعى
 معصية جنابة وان لم تكن
 في المعصية لا تكون جنابة
 * جعل أمرها بيدها ان
 شتمها فقال لها لا تغرقى حرلا
 أو لا تاكل العذرة أو كلى أو
 أمرى رأسك بالجدار لا يصير
 بيدها لانه ليس بشتم عرفاً
 * كشفت وجهها الغير محرم
 قال القاضي لا يكون جنابة
 لانها ليست بعورة وقال
 الشيخ جنابة لانه لا يجوز
 الكشف والنظر بلا ضرورة

والمعتبر فيه الكفاية كالنفقة لو صالح امرأته من كسوته على دريجه يهودى ولم يسم طوله وعرضه ورقعته
 جاز ذلك وكذلك كسوة القرابة ولو صالح رجلاً أخاه وهو صحيح بالغ على دراهم مسمية لنفقته وكسوته كل
 شهر لم يجز ذلك ولم يجبر عليه كذا في المبسوط * ان صالحاً المبانة زوجها عن سكاها على دراهم لا يجوز
 كذا في فتاوى قاضيان * اذا صالح امرأته من نفقتها وكسوتها العشر سنين على وصيف وسط الى شهر أو لم
 يجعل له أجلاً فهو جائز كذا في المبسوط

*** (الباب الرابع في الصلح في الوديعة والهبة والاجارة والمضاربة والرهن) ***

ان صالح صاحب الوديعة على شئ فان ادعى صاحب المال الايداع وقال الم - تدوع ما أودعنى شيئاً ثم
 صالحه على شئ لم يجز الصلح في قوله - وان ادعى صاحب المال الوديعة وطالبه بالرد فأقر المستدوع
 بالوديعة أو سكت ولم يقل شيئاً أو صالح المالى يدعى عليه الاستملاك ثم صالحه على شئ معلوم جاز الصلح في
 قوله - وان ادعى عليه الاستملاك والمودع يدعى الرد أو الهلاك ثم صالحه على شئ فاختلفوا في قول أبي
 حنيفة رحمه الله تعالى والصحيح انه لا يجوز هذا الصلح في قوله وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاول
 وعامه الفتوى هكذا في فتاوى قاضيان * ثم ان عامة المشايخ يفرقون ما اذا قال المالك أولاً استلمتكم
 وقال المودع بعد ذلك ضاعت أو رددت وبين ما اذا قال المودع أولاً ضاعت أو رددت وقال المالك بعد
 ذلك استلمتكم كذا في المحيط * وأجمعوا على أنه لو صالح بعد ما حلف المستدوع أنه رد أو هلك لا يجوز الصلح
 انما الخلاف فيما اذا كان الصلح قبل عين المودع واذا ادعى المودع الرد أو الهلاك وصاحب المال لا يصدق
 في ذلك ولا يـ كذبه بل سكت ذكر الكرخ رحمه الله تعالى أنه لا يجوز هذا الصلح في قول أبي يوسف رحمه
 الله تعالى الاول ويجوز في قول محمد رحمه الله تعالى ولو ادعى صاحب المال الاستملاك والمودع لم يصدق
 ذلك ولم يكذبه فصالحه على شئ ذكرنا انه يجوز هذا الصلح في قوله فان اختلفا بعد ذلك فقال المودع كنت
 قات قبل الصلح انم اقد هاتك أو ردتها فلم يصح الصلح في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان قال صاحب
 المال ما قلت ذلك كان القول قول صاحب المال ولا يطل الصلح كذا في فتاوى قاضيان * ان أنكر المستعير
 العارية أصله - لا ثم صالح صح الصلح وان أقر بالعارية ولم يدع الرد أو الهلاك والمالك يدعى الاستملاك صح
 الصلح وان ادعى الهلاك والمالك يدعى الاستملاك فالصلح عليه على الخلاف وكذلك الجواب في المضاربة وكل
 مال أصله مائة هكذا في المحيط * وان كانت الوديعة قاعة بعينها وهى مائة درهم فصالحه منها على مائة درهم
 بعد اقرار أو انكار لم يجز اذا قامت البيئة على الوديعة وان لم تقم بيته وكان المودع منكر فالصلح جائز كذا في
 الظهيرية * ولا يحل للمودع الفضل فيما بينه وبين الله تعالى كذا في المحيط * ولو صالحه على عرض جاز الصلح
 مطلقاً ولو صالحه على عشرة دنانير فان صالحه وهو جاحد للوديعة فالصلح صحيح اذا فرقه بقبض الدنانير
 سواء كانت الدراهم حاضرة في مجلس الصلح أو غائبة عن مجلس الصلح أما اذا كان المودع مقرراً بالوديعة ان
 كانت الوديعة حاضرة في مجلس الصلح جاز اذا جدد المودع القبض وقبض المالك الدنانير في ذلك المجلس ولو لم
 يجد المودع القبض فالصلح باطل وان كانت الوديعة غائبة عن مجلس الصلح فالصلح باطل كذا في الخلاصة
 * امرأة استودعت رجلاً ووديعة كانت عندها لغيرها ثم قبضتها منه ثم استودعتها آخر قبضتها منه أيضاً

* ولو كلف الاجنبى أو كلفت عا دمع الزوج أو شاعبت معه فسمع صوته أجنبى جنابة * خروجهما من البيت بعد اثناء المجهل ففقدت
 جنابة في الاصح وقيل جنابة مطلقاً * جعل أمرها بيدها على انه متى ضربم انطلق نفسها على وجه لا تكون بينهما خصومة الا رواج فطلقت
 نفسها به وجود الشرط يجب المهر لان طالب حق الثابت ليس بخصومة * ولو قال بغير خسران لا يجب المهر لان طلبه خسران وقد مر * حلف
 لا يضربم افتد غيرهما فاصابهم ايحنت لان عدم القصد لا يعدم الفعل حتى وجبت الذية والكفارة على الخطي * وفي الدينارى حلف لا يضربها

وكانت على جافرضه بالجارف اصابه الايقع وهذا يخالف الاول ولزوم الدية بترك التثبيت لخطر الدم * حلف لا يضربها فامر غيره بصبرها
فضربها اقبل بحيث كفى العبد وقيل لا كفى الولد * حلف لا يضربها فوجهاها وقرصها أو مدشعرها أو عضها أو خنقها أو ألمها حنث وان على
المزاح لا وان أوجعها أو أدمى رأسها في الصحيح لانه ليس بضرب عرفها وبعض المشايخ قالوا ان عقد العيمين بالفارسية لا يحنث بهذا الا فاعيل
لانه لا يعذر بضربها في عرفهم وفي آيات الجامع في هذه الافاعيل يحنث في عرفهم لافي عرفنا (٣٣٩) وفي الظهيرية لو فضر ثوبه فاصاب

رأسها فادماها لا يحنث لانه
ليس بضرب عرفها ولا يقصد
بالبين وفي النوازل لو رماها
بججارة أو نشابة لا يحنث
وكذا لو دفعها دفعة ولم
يوجعها لانه رمى لا ضرب
* جعل أمرها بدها ان
ضربها بغير جنابة ثم قال
لها أذنتك أن تذهبي في كل
عشرة أيام الى بيت أبويك
ومضى عشرة أيام أو أزيد
ولم تذهب اليهما وزارها
أبوها ثم ذهبت بلا اذنه
فضربها اصدرا الامر بيدها
* وان طلب رجل منها بزر
البطيخ فاعطته بلا اذنه
فضربها فان كانت العادة
مسامحة المرأة بذلك بلا
مشورة الزوج يكون الامر
بيدها وان كانت العادة
بختلافه لا يصير بيدها * جاء
اليها بالخبر التائب بلا اذام
فقاتت نان تهي را يكون درنه
أو دعاها الى أكل الخبز المجرد
فغضبت فضربها يكون الامر
بيدها لان اقامة التعزير في
الاول غير مفوض اليه ودعاؤها
عليه جنابة واذ رفعت صوتها
في السر حتى سمعها غير
المحرم فانه يختلف باختلاف
الاشخاص * جاءت أم المرأة
الى بيت الزوج فقال جاءت
أمك الكلبة فقالت الكلبة

فقدت متاعا منها فقال تذهب
بشكرك ولا أدري من أضاعه وقال لا ندري ما كان في وعائك غير أنك دفعت
النافل لم نفتشه ورددناه عليك فصالحتم ما من ذلك على مال فهي ضامنة لصاحب المتاع والصالح بينهما
جائز ثم صلحها على قيمة المتاع لا يخلو من وجهين اما ان كان بعد ما ضمنها المالك قيمة المتاع وفي هذا الوجه يجوز
الصالح على أي بدل كان سواء كان مثل قيمة المتاع أو أقل واما ان كان قبل ان يضمن المالك قيمة المتاع ففي هذا
الوجه ان صلحت ببدل مثل قيمة المتاع أو أقل قدر ما يتغابن الناس فيه فالصالح جائز ورب ثامن ضمان المتاع
حتى لو أقام صاحب المتاع يئنه بعد ذلك على ما دعى من المتاع لم يكن لها على المودعين سبيل وان صلحت
ببدل هو أقل من قيمة المتاع قدر ما لا يتغابن الناس فيه لا يجوز الصالح وللمالك الخيار ان شاء ضمن المرأة قيمة
المتاع وان شاء ضمن المودعين ان قامت له يئنه على المتاع فان ضمن المودعين رجعا على المرأة بعد فعلها اليها وان
ضمن المرأة نفذ الصلح عليها كذا في الذخيرة * اذا ادعى عينا في يدي انسان فقال ذوالبيد هذه وودعة فلان
أو دعنيها فله الحد بعد اقامة البينة أو قبلها صلح الصلح ولا يرجع على المصالح عنه كذا في الفصول العبادية
* وان كانت الدابة قد نفقت تحت المستعير ثم أنكر رب الدابة الاعارة وصالح المستعير على مال جزفان
أقام المستعير بعد ذلك يئنه على العارية وقال انه انفقت بطل الصلح وان أراد استخلافه على ذلك فله ذلك كذا
في المحيط * ومن استعار دابة الى وقت فمطبت فقال المستعير نفقت تحتى وكذب رب الدابة وهو مقر
بالعارية فاقتدى المستعير منه (١) فصالحه صلحا لم يجوز وكذلك لو قال المستعير دفعتم اليك كذا في خزانة
المفتين * ولو كان المضارب يحد المضاربة ثم أقربها أو قربها ثم جحدتها صلح من ذلك على مال جازوا اذا كان
للمضارب دين على رجل اذانه من المضاربة فصالحه على ان آخره عنه جاز وان حط عنه بعضه جاز وضمن
ما حطه رب المال ولو كان الخطيب في بيع أو صلحه من العيب على دراهم بدلها جاز ذلك على رب المال
ولو صلح على ان أخذه بالدين كفيلا على ان أبرأ الذي عليه الاصل أو احتمال به فهو جائز كذا في الميسر
* اذا ادعى رجل على رجل أنه وهب هذا العبد له وقبضه والعبد في يد الواهب والواهب يحد ذلك فاصطلحا
على ان يكون نصف العبد للمدعى ونصف العبد للمدعى عليه جاز هذا الصلح فان أقام المدعى بعد هذا يئنه على
الهبة والقبض لا يقبل بينته حتى لا يأخذ من المدعى عليه النصف الذي في يده فان شرط مع ذلك أحدهما
على الآخر دراهم فهو جائز وان اصطلحا ان يكون جميع العبد لأحدهما وبعطى صاحبه دراهم كان جائزا
أيضا وان ادعى الموهوب له الهبة وأقر أنه لم يقبضه ووجب الواهب فاصطلحا على ان يكون العبد بينهما نصفين
فالصلح باطل وان شرط مع هذا أحدهما دراهم ان شرطوا الدراهم على الواهب لا يجوز وان شرطوا الدراهم
على الموهوب له يجوز وان اصطلحا ان يكون العبد للمالك لا أحدهما ويدفع هو الى صاحبه كذا دراهم ان شرطوا
ان تكون الدراهم على الواهب كان باطلا وان شرطوا الدراهم على الموهوب له كان جائزا كذا في المحيط
* امرأة وهبت أرضا لالاخوين أحدهما لاب وأم والاخر لاب ثم ماتت فورثها أخوها لايها أو أمها وقال
تلك الهبة كانت غير جائزة وادعى الآخر جوازها في قول بعض الفقهاء ثم اصطلحا بينهما على صلح ثم مات
الاخ من الاب والام فأردورثته ابطال ذلك الصلح عند قاض يرى أصل الهبة باطلا فانه يذلل في قول من
يرى تلك الهبة باطلا ويجعلها ميراثا وفي قول من يجيز الهبة يطل الصلح ويجعلها هبة بينهما نصفين ولو كانت

(١) قوله عنه كذا في جميع النسخ وله في الواهب يئنه فالتراجع الخزانة اه بجرأوى

أمك وأختك فضربها لا يصير بيدها * ولو قالت في هذه المسئلة أزواج النساء رجال وزوجى لا يضربهم الا يصير الامر بيدها وهذا الكلام
جنابة منها * (النوع الرابع فيما يصلح جوابا وما لا يصلح) * اخترت جوابا لامرأته لا يختار لاطلقت وطلقت جوابا للكل
والامر لا يصلح تفسيره بالامر بان قال أمرت ببدل فقالت أمرى ببدى وكذا الاختيار لا يختار وطلقت نفسها يصلح تفسيره بالقوله أمرت ببدى
ولقوله اختارى * جعل أمرها بدها فقالت في المجلس اخترت أو طلقت أو فحرم أو قال الزوج أنت على حرام أو بان منى فواحدة بانه وان

نوى ثلاثا فلا يقع زواج عنه ولا يختار الامر الا اذا قال كذا شئت فتكر المشيئة ولو قالت في الجواب ملكت امرى كان باطلا لا يقع شيء واخترت امرى كان جائزا وكذا في الوقوع * لو قالت أنا اختار نفسي بخلاف ما لو قالت أنا أطلق نفسي وان قالت اخترت أن أطلق نفسي كان جائزا * ولو قالت امرأ فكنتم أو أفا كنتم وقالت ما نويت طلاقا صدقت * قال لها ان دخلت الدار فامر لك بيدك فدخلت الدار ثم طلقت نفسها ان وقعت (٣٤٠) الطلاق قبل أن ترأى المكان الذي سميت داخله طلقت والافلا * النوع الخامس

وهبتها كلها الا لاخ لا بغيره لم يقبضها في حياة الاخت ثم خاصمه أخوه فيها فقال انهم لم تجزلك لانك لم تقبضها او قال الاخر صدقت لم أقبضها ولكن لأرد لها حتى يقضى القاضي على بذلك فاصطلمها من اعلى صلح فهو باطل سواء اصطلمها على المناصفة أو على أقل من ذلك أو أكثر كذا في المبسوط * لو ادعى أنه وهب له نصف هذه الدار ثم اعاد ولم يقبضه منه ووجهه الواهب ثم اصطلمها على أن يسلم له ربع الدار بالف درهم جاز كذا في الحاوي * اذا كانت الدار في يد رجل فادعى أن فلانا صدق بها عليه وأنه قبضها وقال فلان بل وهبتها لأننا وأنا أريد الرجوع فيها فاصطلمها على مائة درهم على أن يسلم له الدار بصدقة فهو جائز ولا رجوع فيها بعد ذلك فان أقر الذي في يده أنه أهبة بعد الصلح أو جرد الدار الهبة والصدقة جميعا قبل الصلح فهو على ما ذكرنا وكذلك لو اصطلمها على أن تكون الدار بينهما بالسوية على أن رد الذي في يده الدار مائة درهم فالصلح جائز ولا يبطله معنى الشيوع كذا في المبسوط * استأجر رجلا على حنطة بعينها فاصالحه على دراهم لم يجز لان الحنطة اذا كانت معينة فهي مبيعة وبيع المبيع المنقول قبيل القبض لا يجوز كذا في محيط السرخسي * اذا استأجر من آخر دارا واختمها في المدة فقال لا أجر أجرتك شهرين بعشرة دراهم وقال المستأجر لا بل أجرني ثلاثة أشهر بعشرة دراهم فاصطلمها على أن يسكنها شهرين ونصفا بعشرة دراهم فهذا جائز ولو اصطلمها على سكني ثلاثة أشهر على أن زادها لا أجر درهما كان هذا جائزا أيضا ولو اصطلمها على سكني هذه الثلاثة على أن زادها فقير بعينه أو بغيره بعد أن يكون موصوفا في الزمة كان جائزا ولو اصطلمها على سكني هذه الدار شهرين على أن زادها لا أجر سكني بيت آخر من دار أخرى هذين الشهرين كان جائزا أيضا والاصل في جنس هذه المسائل أن ينظر في الزيادة ان كانت مجهولة لا يجوز سواء كانت الزيادة من جانب الأجر أو من جانب المستأجر حتى لو اصطلمها على سكني الثلاثة الاشهر على أن زادها المستأجر ركوب دابة مجهولة أو اصطلمها على سكني شهرين على أن زادها لا أجر سكني بيت مجهول لا يجوز وان كانت سكني الزيادة معلومة فان كانت من جانب الأجر جازت سواء كانت الزيادة من جنس ما أجر أو من خلاف جنسه وان كانت من جانب المستأجر ان كانت من جنس ما استأجر لا يجوز وان كانت من خلاف جنسه جاز ولو اصطلمها على سكني الاشهر الثلاثة بعشرة على أن أعطاه المستأجر أرضا بعينها جازا استحسنانا كذا في التتارخانية * لو اصطلم الأجر والمستأجر على مائة من السكني على أن يعطيه هذا كفيلا به ورضي بذلك الكفيل فهو جائز وان كان الكفيل غامبا فالصلح مردود وان اشترط على أن يزيد مع السكني ركوب دابة الى موضع كذا جاز وكذا لو زاده خدمة عبده هذا شهر او لو زاده المستأجر سكني دار معروفة شهر لم يجز هكذا في المبسوط * لو استأجر دابة الى مكان معلوم باجر مسمى فادعى رب الدابة أجرا أكثر من ذلك وادعى المستأجر موضعا بعد من ذلك فاصطلمها على الموضع الذي عين رب الدابة بالاجر الذي ادعاه المستأجر فهذا الصلح جائز ولو جحد المستأجر الاجارة أصلا وادعاه رب الدابة فاصطلمها على أن يركبها المستأجر الى ذلك على أجر درهم فهو جائز ولو ادعى أنه استسكى هذه الدابة بكاف يحمل عليها نقله الى بغداد بخمسة فجد ذلك رب الدابة فاصطلمها على أن يركبها هو بنفسه الى بغداد بجره فهو جائز كذا في التتارخانية * اذا ادعى رجل عبدا في يده رجل أنه رهنه اياه بمائة درهم كانت له عليه فقال الذي في يده العبد العبد عبدي والمائة في عليك فاصطلمها على أن يبرئه المئتين من المائة التي ادعى عليه ويزيله خسين وبتلك المدعى ان الخصومة في العبد فهذا الصلح جائز وان

في بطلانه * قال لها اختاري أو قال لها امرك بيدك ثم أبانها باطلا ولورجعي لا لان البائن لا يلحق البائن لان المرأة تملك نفسها بالبائن ولا تملك نفسها بالرجعي فلا يبطل بالرجعي ما خبرها الزوج أو جعل امرأ بيدها وليس هذا كالتوكيل بالطلاق فان طلاق الموكل لا يرفع الوكالة حتى تنقضي العدة لان في الطلاق سعة وفي التنازق عند الثاني طلاق الموكل يرفعها أي تطلقة الوكيل * وفي الكفاية امرأ بيدك هذه السنة ثم طلقها قبل الدخول ثم تزوجها في السنة لا خيار لها عند الثاني خلاف الامام وان تزوجها في العدة أو بعدها لا يعود الامر بخلاف ما اذا كان معلقا بالشروط بان قال ان دخلت الدار فامر لك بيدك ثم أبانها واحدة أو اثنتين ثم تسكنها في العدة أو بعدها ووجد الشرط وكذا لو قال لها امرأ بيدك اذا جاء غدا فطلقها وتزوجها ثم جاء الغد لها ان تطلق نفسها * وفي الامالي اختاري اذا شئت أو امرأ بيدك اذا شئت ثم أبانها ثم تزوجها فاخترت نفسها اطلق ثانيا عند الامام

لا عند الثاني وقوله ضعيف * وفي بعض الفتاوى جعل امرأ بيدها ثم أبانها أو خلعه لا يبطل الامر لان العين لا يبطل بزوال الملك أقر * جعل امرأ عليها بيدها بان قال ان تزوجت عليك امرأ فامرها بيدك أو ما دمت امرأ أو قال لها انا أو ان مني يادرنكاح مني فكل امرأ تزوجها فامرها بيدك ثم طلقها ثانيا أو خلعه أو تزوج أخرى في عتقها ثم تزوج بالاولى لا يبصر الامر بيدها لان المراد ادخال المنازعة في القسم ولم يوجد وقت الادخال * وان قال لها ان تزوجت امرأ فامرها بيدك ولم يقل عليك وتزوج أخرى صار الامر بيدها

تجد أحدا قبل يطل وقيل
لا وان ابتهدأت الصلاة يطل
ولو في الفريضة لا يطل باتمامها
ولو في النافلة ان قامت الى
الثانية لا يطل ولو الى الشفع
الثاني يطل والاربع قبل
الظهر والوتر كالفريضة
ولو كانا على دابة أو في محمل
فسارت بعد اختيار خطوة
بطل خيارها الا ان يتصل
الجواب بالخيار وقيل الخطوة
ليست باعراض ولا يتبدل
المجلس والاكل يطل وان قل
ولو امتشط أو اغتسل أو
مكنك زوجه اطل والقراءة
والتسبيح ان قل لا يطل وان
طال يطل * قال أمرها بيد
الله ويبدل فطلقها المخاطب
يقع ولو قال أمر عبدى في
البيع بيد الله ويبدل صح
البيع لان ذكره تعالى لافتتاح
الكلام قال الله تعالى واعلموا

* (الباب الخامس في الصلح في الغصب والسرقة والاكرام والتهديد) *

لو ادعى غصباً على انسان ثم صالحه على مال جاز الصلح كذا في المسروط * غصب ثوباً بقيتة مائة فأنتفخه فصالحه
منه على أن يزيد من مائة تجارز وقال لا يطل النضل على قيمته بما لا يتعابن فيه والصحيح مذهب أبي حنيفة رحمه
الله تعالى كذا في خزانة الفتاوى * اذا كان المغضوب عبداً فابق منه أو هلك في يده فصالحه على أكثر من
قيمته جاز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يطل الفضل على قيمته
بما لا يتعابن الناس فيه ومن أصحابنا من قال الخلاف فيما إذا أبق العبد وأما إذا كان مستهلكاً فصالح على
أكثر من قيمته لا يجوز عندهم والأصح أن الخلاف فيه ما جعياً كذا ذكره في قاضيان في شرح
الجامع الصغير * وعلى هذا الخلاف اذا غصب عبداً فهلك في يده فصالحه على مال ثم أقام الغاصب البيعة على
أن قيمته أقل مما صالح عليه لم تقبل بيئته في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله

(۳۱ - فتاوی رابع) قوله بما شاء الله وشئت * جعل أمرها يسدها فقالت أنت على حرام يقع ولو قالت أنت حرام ولم تقل على بطل الأمر ولو قالت أنا حرام ولم تقل عليك يقع أصله أن ما كان طلاقاً منه كان طلاقاً منها أيضاً ولو قالت طلقني فقال أنت حرام طلقت كذا هنا ولو قالت طلقني فقال الحق باهلك وقال لم أنو الطلاق كان مصداقاً بالخلف ولا يقع * قال لغیره زوجی امرأه فإذا فعلت ذلك فامرأه يسدها فزوجها الوكيل ولم يشترط لها الأمر كان الأمر بحكم التعليق من الزوج * ولو قال زوجتي امرأة واشترط لها على أني إذا تزوجتها فامرأه يسدها لم يكن الأمر يسدها بالشرط الوكيل لأن في الأول علق الأمر بالتزوج لا بالشرط ولو كانت رجلاً بالنكاح فشرط الوكيل عليه أنه إذا تزوجها

يكون الامر بدها فزوجها منه صار الامر بدها بحكم تفويض الزوج * له امرأتان جعل امر احدهما بيد الاخرى ثم طلق المفوض اليها
 فاشاء او رجعا او خالعهما ثم تزوجها بصير امرها بيد الاخرى فكل بخلاف ما لو جعل امرها بيد نفسها ثم طلقها بان شاعلى ما امر لانه تعليق
 * قال لصي او يجنون جعلت امر امرأتى بيدك صح واقتصر على المجلس لانه ان لم يصح باعتبار التملك صح باعتبار التعليق اذ معناه تعليق
 الطلاق بايقاعها فما صار كتعليقه بدخول (٣٤٣) الدار لئلا يملكه لما كان في ضمن التملك اقتصر حتى لو قال لها وحي صغيرة امرك بيدك ينوى

الطلاق فطلعت نفسها يقع
 كانه علق طلاقها بايقاعها
 * قال للكتاب اكتب انى
 اذا خرجت من المصر بلا
 اذن فافهى طالق واحدة فلم
 تتفق الكتابة وتحقيق الشرط
 وقع وأصله ان الامر بكتابة
 الاقرار اقرار كتب أم لا * قال
 لها اختارى اختك أو اخاك
 أو أباك أو أمك يعنى به الطلاق
 فاختارت ما قال الزوج لا يقع
 الا لى الاب والام استحسانا
 لانها باطلاق ترد اليهما ولا
 ترد الى غيره ما فلا يكون
 طلاقا كذا فى الاستبجابى
 * (الرابع فى المشيئة) *
 قال انه يرد طلاقها ان شئت
 لا يكون تو كيلا مالم تشاؤها
 المشيئة فى مجاس علمها وبعد
 المشيئة يصبر وكيلا ولو طلعت
 الا ان يقع ولو قام الوكيل
 عن مجلسه بطلت الوكالة
 فلا يقع الطلاق بعده قال
 الامام الحلوانى رحمه الله
 وهذا يحفظ فان الزوج يكتب
 الى من ينوبه انها اذا شئت
 الطلاق فطابقها ولو كلاء
 يؤخرون الايقاع عن مجلس
 المشيئة ولا يدرون انه لا يقع
 * قال لها أنت طالق ان شئت
 وأيت لا تطلقى به - هذا ابدا
 وكذا ان شئت ولم تشائى قدم

الله تعالى تقبل بينته وترد زيادة القيمة على الغاصب هكذا فى غاية البيان شرح الهداية * أجمعوا على أنه
 لو صالحه على عرض جاز سواء كان كثير القيمة أو قليل القيمة وأجمعوا على أنه لو قضى القاضى عليه بالقيمة ثم
 صالحه على أكثر من قيمته لا يجوز كذا فى الخلاصة * قال محمد رحمه الله تعالى اذا أبق المفصوب فصالحه
 مولاه على دراهم مسماة حالة أو الى أجل جاز ولو صالحه على العبد الا بى على مكبل أو موزون ان كان بعينه
 أو بغير عينه ولكن قبضه فى المجلس جاز وان كان بغير عينه ولم يقبضه فى المجلس لا يجوز كذا فى الخلاصة *
 حقيقة ولو كان العبد قائما بعينه فى يد فصالحه على شئ ثم ما كرا بعينه أو بغير عينه حالا كان أو مؤجلا جاز
 وكان كالبيع ولو اختلف الغاصب والمفصوب منه فقال أحدهما هى آتقة وقال الآخرى حاضرة كان
 القول قول الغاصب فان قال هى فى يدي جاز الصلح على جميع ما ذكرنا حالا كان أو مؤجلا وان قال هى آتقة
 جاز الصلح على الدراهم حالة كانت أو مؤجلة وعلى المكبل والموزون جاز الصلح حالا ولا يجوز مؤجلا كذا
 فى المحيط * واذا غصب ثوبا من رجل فاستهلكه آخر عند الغاصب فصالح صاحب الثوب الاول على أقل
 من قيمته فهو جائز ويرجع الاول على المستهلك بقيمه ويتصدق بالفضل وان لم يصالح الاول ولكنه صالح
 الثانى على أقل من قيمته جاز ويكون براءة الاول ولا يتصدق الا بخرشى وان نوى ما على الآخر لم يكن له
 أن يرجع على الاول بشئ كذا فى الحاوى * لو غصب كرخطة ثم صالحه على دراهم مسماة حالة أو مؤجلة
 والكر قائم بعينه جاز الصلح وكذا لو صالحه على ذهب مسمى حالا أو مؤجلا وكذلك الصلح على سائر الزنيات
 ولو صالحه على كلبى مؤجل لا يجوز سواء صالحه على حنطة أو غرها وان كان الكرم مسمى كفا فصالحه
 على دراهم أو دنائير ان كان الى أجل لا يجوز وان كان حالا وقبضه فالتصالح جائز وان افرق قبل القبض بطل
 الصلح وان صالحه على مكبل أو موزون ان كان حالا وقبضه جاز وان كان الى أجل ان كان المصالح عليه سوى
 الحنطة لا يجوز وان كان المصالح عليه الحنطة جاز وان صالحه على كرو نصف كرو كان باطلا سواء كان الكرم
 قائما أو مستهلكا المكان الربا كذا فى المحيط * ولو غصب كرخطة وكشعر فاستهلكها ثم صالحه على كرخعير
 الى أجل على ان ابرأه من الحنطة فهو جائز وكذلك اذا كان أحدهما قائما فصالحه عليه على ان ابرأه من
 المستهلك كذا فى المبسوط * فى المنتقى رجل غصب عروضا وحنطة وشعر فافصالحه المصصوب منه على ألف
 درهم الى سنة قال - حصة الحنطة والشعر من الألف باطلا ان كان ذلك مستهلكا ويجوز الصلح فى حصة
 العروضا وان كان قال الغاصب لم تكن الحنطة مستهلكة وقال المصصوب منه كانت مستهلكة فالقول
 قول الغاصب كذا فى المحيط * ولو غصب مائة درهم وعشرة دنائير فاستهلكها ثم صالحه منهما على كرخطة
 بعينه ثم استحق الكرا أو وجده عيبا فرده رجع بالدراهم والدنائير وان صالحه على خمسين درهما حالة أو
 مؤجلة فهو جائز وان استحق بعد ما قبضها أو وجدها زوفا أو ستوقه رجع بمنعها ولم ينتقص الصلح
 وكذلك لو صالحه على وزن خمسين درهما فضة تبر وكذلك لو غصب مائة مثقال فضة تبر وعشرة دنائير فصالحه
 على خمسين درهما حالة أو مؤجلة فهو جائز اذا كانت الدراهم مثل الفضة فى الجودة وان كانت خيرا منها لم
 يجوز كذا فى المبسوط * اذا غصب كرخطة ثم صالحه على نصف كرخطة فان كان الكرم المصصوب مغنيا
 فصالحه على نصف ذلك الكرا لا يجوز الصلح سواء كان الغاصب مقرا بالغصب أو كان جاحدا وان صالح على
 نصف كرا آخر جاز الصلح مقرا كان أو جاحدا الا أنه لا يطيب له الفضل فيما بينه وبين الله تعالى اذا كان الكرم

الطلاق أو آخر ولو قال انت طالق ان شئت وان أيت طلعت فى المشيئة والا بالان آخره يعنى أيت لغو لنقصانه وكذا ان شئت أو قائما
 أيت والخيرة اذا قامت اطلب الشهود لا يخلوا ما ان لا تتحول عن المجلس أو تتحول فعلى الاول لا يسل الخيارات بالاتفاق وعلى الثانى اختلفوا
 بناء على ان المبطل الاعراض ام تبدل المجلس قيسل كل منهما اذا وجد وقيل الاعراض وهو الاصح حتى لو قال خويشتن خريدم فقام ومشي
 خطوه أو خطوتين وقال فروخيم صح البيع وهذا موافق للبعض مخاف الجاهل الصغير فانه نص فيه اذا قام من قعود بطل الخيار لانه اعراض

وكذا كل فعل يدل على أنه قطع عما قبله كالأدب بطعام لا كل أو اشـ تغلبت بالنوم وان اكلت أو شربت قليلا أو نامت قاعدة أولست فيه
بلا قيام أو قالت ادعواي للشورى أو الشهود أو كانت في سفينة فسارت لا يطل * (الخامس في الاستثناء والشرط) * انما يصح لو اتصل
ولو تنفس بين التصرف والاستثناء وو جسد من التنفس بدأ أولا لكنه وصله يصح الاستثناء كذا عن الامام الثاني رحمه الله وفي الاجناس
سكت سكتة قبل التنفس ثم استثنى لا يصح الاستثناء الا ان يكون سكتة التنفس (٣٤٣) * ويطل باربعة بالسكتة وبالزيادة على
المستثنى منه كانت طالق

ثلاثا الا اربعاعا بالمساواة
وباستثناء بعض الطلاق
انت طالق الانصفها * قال
ان حلفت فعبدته حر ثم قال
عليه المشي الى الكعبة ان
شاء الله لا يعق لان الاستثناء
يطله كمن حلف ان اقررت
ان لقان على عشرة دراهم
فعبدته حر ثم قال له على عشرة
الدرهما وقوله ماشاء الله
أو الا ان يشاء الله تعالى
استثناء أيضا * كل امرأته
طالق الا هذه وليس له
سواها لا تطلق لان المساواة
في الوجود لا تمنع صحة ان
عم وضع لانه تصرف صناعي
* قال لها انت طالق واحدة
وثنتين وثلاثا واربعا ان
كلمت فلانا لتعلق الكل بعنى
لا يقع في الحال شئ كقوله
هرزنى كه ورا بود وباشد
وكقوله انت حر وعتيق ان
شاء الله خلاف أنت حر
وحر ان شاء الله * شهدا فك
استثنيت متصلا وهو لا يذكره
ان كان بحال لا يدري ما يجري
على اسانه لغضب جازله
الاعتماد عليهما والا * قال
لها انت طالق بخرى على لسانه
ولا قصد الاستثناء لا يقع
قال شدا بن حكيم رحمه الله

فأما في يده حقيقة فهو يلزم الرد على المغصوب منه وان كان الكرم المغصوب حاضرا ان كان الغاصب جاحدا
للعصب فصالحه على نصف الكرم المغصوب أو على نصف كرا آخر يجوز الصلح في الحكم ولكن يؤمى فيما بينه
و بين الله تعالى أن يرد النصف الباقي على المغصوب منه وان كان مقررا بالغصب لا يجوز الصلح على نصف الكرم
المغصوب أو على نصف كرا آخر استحسانا ولو كان صالحه على ثوب وودفعه اليه جاز حاضرا كان الكرم المغصوب
أو غائبا مقررا كان الغاصب أو جاحدا والذي ذكرنا من الجواب في الخطبة فهو الجواب في سائر المكيلات
وكل ما يحتمل القسمة نحو الموزونات والعدييات المتقاربة وان كان المغصوب شيا لا يحتمل القسمة بان كان
عبدا أو دابة أو أمة فصالح المغصوب منه الغاصب على نصفه ان كان مغنيا لا شك أنه لا يجوز الصلح وان كان
حاضرا فان كان الغاصب مقررا بالغصب لا يجوز الصلح أيضا وان كان جاحدا ذكر أنه لا يجوز الصلح هكذا في
الحميض * رجل غصب من رجل ألفا وخمسة وعشرون وصالحه المالك على خمسة مائة فأعطاه الغاصب من ذلك
الألف أو من غير مجاز الصلح قضاء وكان على الغاصب فيما بينه وبين الله تعالى أن يرد الباقي وان كانت
الدراهم في يد الغاصب بحيث يراها المالك فان كان الغاصب جاحدا فكذلك الجواب فان وجد المغصوب
منه بينه بعد ذلك فأقامها بقضى له بقيمة ماله فان كان مقررا بالغصب والدرهم ظاهرة في يده يقدر المغصوب
منه على أخذها منه فصالحه على نصفها على ان أبرأه عن الباقي فهو في القياس مثل الاول يجوز الصلح قضاء
وفي الاستحسان لا يجوز وعليه أن يرد على المغصوب منه كذا في فتاوى قاضيان * اذا غصب الرجل عبدا
أو ثوبا أو ما أشبهه من رجلين واستهلكه ثم صالحه أحدهما من نصيبه على دراهم أو دنائير وقبضه فهو جائز
ويشاركه الآخر فيما قبض ولا يكون للمصالح الخيار بين أن يعطيه ما قبض وبين أن يعطيه غيره واذ وقع
الصلح على عرض واختار الآخر تضمين المصالح كان للمصالح الخيار ان شاء أعطاه نصف ما قبض وان شاء
أعطاه ربع الدين وان كان العرض قائما فصالح أحدهما الغاصب عن نصيبه فان كان العرض في
يد الغاصب ظاهر بحيث يراها المالك والغاصب مقر بالغصب لا يكون للسالك حق المشاركة مع المصالح في
المقبوض وان كان العرض غائبا لا يعرف المالك مكانه ولا الغاصب والباقي بحاله فلا سالك أن يشارك
المصالح في المقبوض وان كان العرض قائما في يد الغاصب يراها المالك الا أن الغاصب جاحدا للغصب ذكر في
الاصل أنه ليس للسالك حق المشاركة مع المصالح في المقبوض قالوا ما ذكر في الاصل قول محمد رحمه الله
تعالى فقد روى ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن السالك حق المشاركة مع المصالح في
المقبوض قال شيخ الاسلام ويجب أن يكون على هذا الخلاف ما اذا كان غائبا بحيث لا يعرف المالك مكانه
الا أن الغاصب يعرف مكانه كذا في الحميض * رجل استلم على رجل اناه فضة وقضى القاضي عليه بالقيمة
فاقترا قاقبل قبض القيمة لا يطل القضاء عندنا وكذا لو اطلحنا على القيمة من غير قضاء وافترا قاقبل القبض
وكذا لو استهلك تبرضة أو دراهم فصالحه على أقل منها الى أجل جاز عندنا كذا في فتاوى قاضيان * لو
استهلك تبرضة أو دراهم فصالحه على عشرة دراهم مثلها الى أجل جاز كذا في خزائنة المفتين * وفي نوادر ابن
سماعة عن محمد رحمه الله تعالى رجل غصب اناه مصوغا من فضة فوضعه في بيته ثم لقمه المالك فصالحه
منه على مثل وزنه من الفضة أو على ذهب ثم فارقه قبل أن يعطيه لم يطل الصلح وفيه أيضا رجل غصب
طوقا قيمته مائة دينار وضاع من الغاصب وصالحه صاحب الطوق على خمسين دينارا فهو جائز وان وجدته

وهو الذي صلى بوضوء الظهر ظهر اليوم الثاني ستم سنه خالفني في هذه المسئلة خلف بن اوب الزاهد فرأيت الامام الثاني في المنام فسألته
فأجاب بعقل قوي فطالبتة بالدليل فقال رأيت لوقا قال أنت طالق بخرى على لسانه أو غير طالق يقع قلت لا قال هذا كذلك وكذا قال ان
شاء الله ولا يدري عمله ولا معناه * قال ان شاء الله فانت طالق لا يقع * ان شاء الله انت طالق أو وانت طالق لا تطلق عند الثاني وهو الاصح
* انت طالق لولا أول ولا جالك أول ولا حسبك لا يقع لانه استثناء معنى وكذا لا اختك * قال والله لا اكلم فلانا استغفر الله ان شاء الله كان

استثناء ديانة لأقضاء * أراد ان يحلف رجلا ويخاف ان يستثنى عقبيه سرايا امره ان يقول عقيب حلفه متصلا سبحانه الله أو كلاما آخر لان
اليمين حقه فلا يمنع عن ابطاله * قال انت طالق ان شاء الله انت طالق فلا استثناء ينصرف الى الاول ويقع الثاني عندنا خلافا لغيره فانه
ينصرف اليهما عنده ولا يقع شيء وكذا لو قال انت طالق ثلاثا ان شاء الله انت طالق وقع واحدة في الحال * انت طالق واحدة ان شاء الله وانت
طالق ثنتين ان لم يشأ الله لا يقع شيء أما (٣٤٤) في الاول فلا استثناء وأما في الثاني فلا نالوا وقنعنا علمنا ان الله تعالى شاءه ولان الوقوع

دليل المشيئة لان كل واقع
بمشيئته تعالى وهو علق في
الثاني بعدم مشيئته تعالى
لا بمشيئته جل وعلا فيبطل
الابقاع ضرورة * وذكر في
السكا في على رأى المعتزلة عماد
الدين الاصولي المعتزلي انه
اذا قال انت طالق ان شاء
الله ان كان عيسكهما يعرف
لا يقع الطلاق وان كان
يسى معاشرتهما يقع الطلاق
عندنا نريد به المعتزلة لان
الطلاق في الاول حرام
والقبائح لا يتعاقبها مشيئته
تعالى وفي الثاني واجب وبه
يتعلق مشيئته تعالى وان
لا يحسن ولا يضر بالطلاق
مباح وهل يتعلق بالمباح
مشيئته تعالى ففيه خلاف
بين المعتزلة كذا هنا * انت
طالق اليوم واحدة ان شاء
الله تعالى وان لم يشأ فنتين
فخصى اليوم ولم يطلقها طلق
ثنتين لان وقوع ثنتين معلق
بعدم مشيئته الله تعالى
الواحدة في اليوم وعضيه
بلا طلاق اعلم عدم مشيئته
تعالى الواحدة في اليوم لان
العلم يتعلق علمه بالماضي
فروع الوجود فهو جسد شرط
الحث * انت طالق ان شئت
أو أبيت أو ان شئت وان لم

الغاصب كان رب الطوق شر بكافيه له نصفه ولو كان الغاصب صاحب الطوق على ما ذكرنا والطوق عنده
لم يجوز الصلح وفيه أبيضاعن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل غصب من آخر قلب فضة وصالحه بعد ما غيبه
على أكثر من قيمته لا يجوز وان استهلكه الغاصب ورضى المغضوب منه أن يأخذ مثل وزن القلب فضة قبر
وابراءه عن العمل جاز كذا في المحيط * رجل أخذ سارقا في دار غيره فأراد أن يدفعه الى صاحب السرقة بعد
ما أخرج السرقة من الدار فصالحه السارق على مال معلوم حتى كف عنه كان باطلا وعليه أن يرد المال على
السارق ولو كان هذا من صاحب السرقة لا يجب المال على السارق ويبرأ عن الخصومة اذا دفع السرقة الى
صاحبها ولو كان هذا الصلح من صاحب السرقة بعد ما رفع الى القاضي ان كان ذلك بلفظ العفو لا يصح العفو
بالاتفاق وان كان بلفظ الهبة والبرائة عندنا يسقط القطع والامام والقاضي اذا صالح شارب الخمر على أن
يأخذ منه مالاو يعفوه لا يصح الصلح ويرد المال على شارب الخمر سواء كان ذلك قبل الدفع أو بعده كذا في
فتاوى قاضيان * اسكاف سرق من حاتونه خفاف لاقوام صالح الاسكاف مع السارق فان كان المسروق
قائما بعينه لم يجوز الصلح الا باجازه أربابها وان كان مستهلكا جاز من غير اجازة أربابها بعد أن يكون الصلح
على دراهم وان لا يكون فيه طرح كثير من القيمة كذا في خزائنة المفتين * رجل اتهم بسرقة وحبس فادعى
عليه قوم فصالحهم ثم أخرج وأنكر فقال انما صالحتمكم خوفا على نفسي قالوا ان كان في حبس القاضي
فالصلح جائز وان كان في حبس الوالى لا يصح الصلح كذا في الظهيرية * دفع الى آخر بضاعة ففقط عليه
الطريق فأخذ ماله وبضاعة الدافع فصالح المستبضع اللص ويقول انما صالحت عن مالى والمبضع يقول انما
صالحت عن بضاعتى فان كان وقت القبض سمي الدافع أنه من جلة ما وجب عليه فهو عن الجميع على قدر
أملأهم وان كان سمي شيئا فهو عن ذلك الشيء ولا يدخل فيه غيره وان أبهم ما لم يفسر فان كان اللص
حاضرا فالقول قوله عن أى مال أدى اذا لم يكن في ذلك ذكر الصلح وان كان غائبا لا يقدر عليه واتفق المبضع
والمستبضع أنه لم يسم عماد دفع فهو عن الجميع كذا في خزائنة المفتين * صلح المكره لا يجوز كذا في السراجية
* اذا كان المدعى رجلين فاكره السلطان المدعى عليه على صلح أحدهما فصالحهما جاعلا لم يجوز صلحه مع من
أكره على الصلح معه و جاز مع الآخر كذا في المبسوط * قوم دخلوا على رجل يتاليلأونها راوشهروا عليه
سلاحا وهددوه حتى صالح رجلا عن دعواه على شيء أو أكرهه على اقرار أو ابراء ففعل قالوا في قياس قول
أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجوز الصلح والاقرار والابراء ان عهده الا كراهه لا يكون الامن السلطان
وعندهما يتحقق الا كراهه من كل متغلب يقدري تحقيق ما أوعده والفتوى على قولهما وان لم يشهروا
عليه السلاح وضره فان كان ذلك نهرا في المصر فالصلح جائز وان هددوه بخشب كبير لا يلبث فهو بمنزلة
السلاح في هذا الحكم وان كان ذلك في الطريق ايلأونها را أو كان في رستاق لا يلحقه الغوث كان الصلح
والاقرار باطلين وان لم يشهروا عليه السلاح والزواج اذا هدداهم أنه لتصلح عن الصداق على شيء أو لتبرئه
فهو بمنزلة الاجنبى وان هدداهما بالطلاق أو بالتزويج عليهم أو بالتسرى لم يكن ذلك اكراهه كذا في فتاوى
قاضيان * والله أعلم

(الباب السادس في صلح العمال)

اذا دفع الرجل الى قصار ثوبا بقصره فخرقه القصار بدقه فصالحه رب الثوب على دراهم مسماة ليكون

تساقى لا ينفق المين لانه لا يتصور اجتماعهما وكذا لو قال ان شئت وان لم تساقى فانت طالق لان الاول غير تام
لتوقفه على الثاني الذى فيه الجزاء فيصير ان شرطوا احدا ولا يتصور اجتماعهما بخلاف ما اذا قدم الجزاء حيث يصير كل منهما مشروطا على
حده كانه قال ان شئت فانت طالق وان لم تساقى فانت طالق وتطلق في الحال ولو قال ان تحمين الطلاق فانت طالق وان تبغضين الطلاق
فانت طالق لم تطلق لجواز ان لا تحب ولا تبغض ولا يجوز ان لا تشاء وتشاء * انت طالق ان شاء الله عين عند الثاني خلافا لما جحد حتى لو حلف

الثوب

بالتطلاق ان حاتف بطلاقها فقال أنت طالق ان شاء الله بحيث عند الثاني في البين الاول والفتوى على قول الثاني * أنت طالق وان شاء الله
أو فان شاء الله يقع الطلاق ولا يكون استثناء كذا في الثاني * أنت طالق ثلاثا ما شاء الله قال في المتن يقع واحدة وينصرف الاستثناء على
الاكثر وفي موضع آخر لا يقع شيء * ان تكلمت بطلاقك فعبده حر ثم قال أنت طالق ان شئت فقالت لا أشاء لا يقع الطلاق ويعتق العبد قاله
أسد بن عمرو وكذا لو قال ان تكلمت بقدفك ثم قال لها أنت زان وكذا لو قال ان (٣٤٥) تكلمت بالشرك ثم قال ان الشرك لظلم

عظيم قال الفقيه أبو الليث
رحمه الله هذا القول أحب
الي لانه تكلم بما حلف عليه
وقال الحسن رحمه الله له
نيمته ولا يبحث ان لم ينو قال
الصدر قول الحسن هو المختار
(نوع في الفاصل) *
أنت طالق ثلاثا وثلاثان
شاء الله أو ثلاثا واحدة ان
شاء الله بطل الاستثناء عند
الامام رحمه الله ولو قال واحدة
وثلاثا ان شاء الله لا يطل
عند الكل * ان دخلت هذه
الدار ان دخلت هذه الدار
فعبدي حروهما واحدا
فالقياص عدم الحنث حتى
يدخل دخلتني فيها وفي
الاستحسان يبحث بدخول
واحد ويجعل الثاني تكرارا
واعادة ولقائل أن يقول لو
جعل الثاني تكرارا لزم
ثبوت الحرمة حالا على قول
الامام وبصر الثاني فاصلا
كما في أنت حر وان شاء
الله ويجب ان وحر الثاني
تكرار معنى لالفاظ الثاني
عطف على الاول ولا يعطف
الشيء على نفسه والعبرة في
هذا الباب للفظ فاذا اتى
التكرار لفظا كان الثاني
حشا و فاصلا وفيما
نحو فيه الثاني غير معطوف

الثوب للقصار أو لياخذ رب الثوب ثوبه فالصلح جائز حالة كانت الدراهم أو مؤجلة وكذلك اذا صالحه على
دنانير وان وقع الصلح على مكمل أو موزون فان كان المكمل أو الموزون بعينه جاز الصلح سواء وقع الصلح على
أن يكون الثوب لرب الثوب أو للقصار وان كان المكمل أو الموزون في الذمة ان وقع الصلح على أن يكون
الثوب للقصار فالصلح جائز فيما يخص الثوب باطل فيما يخص قيمة الخرق وان وقع الصلح على أن يكون
الثوب لرب الثوب لا يجوز هكذا في الذخيرة * ولو قال القصار قد دفعت اليك الثوب وبجذب الثوب ذلك
فصالحه على صلح لم يجز الصلح على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يجب للقصار الا اجر وعلى قول محمد رحمه
الله تعالى يجوز الصلح وكذا على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاخر هكذا في المحيط * ولو ادعى القصار أنه
دفع الثوب الى رب الثوب وطلب الاجر وكذبه رب الثوب فصالحه من الاجر على نصفه جاز وكذا لو أقر
بقبض الثوب فادعى أنه أوفاه الاجر وأنكر القصار فاصطلمها على نصف الاجر جاز كذا في الخلاصة * ادعى
الاجر المشترك أن العين قد هلكت عنده ثم صالحه على دراهم فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الاجر
المشترك أمين فلا يصح الصلح بعد قوله قد هلكت العين كما في المودع وعنده ما ضامن فيصح الصلح كما في
الغاصب والراعي ان كان أجيرا مشتركا فهو كالفقير وان كان أجيرا خاسفا فهو أجير وحده وهو أمين
بلا خلاف وكان الجواب فيه كالجواب في المودع كذا في الذخيرة * دفع غزلا الى حائك فحالف الحائك شرطه
بان أمره أن ينسجه ثوبا سباعيا أربع فاقص ونسج خسافي أربع أوزاد على ما شرط كان لصاحب الغزل
الخيار ان شاء أخذ الثوب وأعطاه أجر مثله وان شاء ترك الثوب عليه وضمنه غزلا مثل غزله على ما عرف في
كتاب الاجارات فان صالحه على أن يترك الثوب على الحائك على أن يعطيه الحائك دراهم مسماة الى أجل
ذكر في الكتاب أنه لا يجوز هذا الصلح قالوا تأويله اذا ترك صاحب الغزل الثوب على الحائك وضمنه غزلا مثل
غزله ثم صالحه بعد ذلك على دراهم الى أجل لان الغزل دين في ذمة الحائك فاذا صالحه من ذلك على دراهم
الى أجل كان ذلك ديناً بدين وهو حرام أما اذا اختار صاحب الغزل أخذ الثوب ثم صالح الحائك على أن
يكون الثوب للحائك بدراهم معلومة الى أجل كان جائزا كذا في فتاوى قاضي خان * وان صالحه على أن
ياخذ الثوب ويعطيه بعض الاجر ويحيط عنه بعضه جاز كذا في المبسوط * اذا دفع الى صباغ ثوبا ليصبغه
بقفيز عشرين درهما فصبغه بقفيزين حتى ثبت لرب الثوب الخيار بين أن يأخذ ثوبه وأعطاه درهما وما زاد
القفيز الاخر فيه وبين أن يترك ثوبه على الصباغ وضمنه قيمته أيضا فصالحه رب الثوب على أن يأخذ
الثوب على قفيز حنطة بعينها جاز سواء صالحه عن الاجر وعما زاد القفيز الثاني في ثوبه أو صالحه عما زاد القفيز
الثاني في ثوبه وان صالحه على قفيز حنطة الى أجل لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذا في الكتاب وقد اختلف
المشايخ فيه قال مشايخ العراق يجوز وقال مشايخ بلخ لا يجوز ولو صالحه على قفيز عشرين ان كان بعينه يجوز
وان كان بغيره لا يجوز كذا في المحيط * ولو صالح الصباغ على دراهم الى أجل جاز وكذلك لو صالحه على
قيراط ذهب جاز اذا قبض الذهب في المجلس وان لم يقبض أو أجله فيه فان كانت قيمة ما زاد القفيز الاخر في
الثوب قيراط ذهب أو أكثر يجوز هذا الصلح بطريق حظ الاجر والتأجيل فيما زاد القفيز فيه وان كانت قيمة
ذلك دون قيراط ذهب لم يجز الصلح هكذا في المبسوط والله أعلم

على الاول فامكن جعل الثاني تكرارا فكانا واحدا معنى فلا يفصل ونظيره قوله حر ان شاء الله وفيه لا يعتق ولا يكون فاصلا ولا روبا فيه
عن الامام فلان انغمه على قياس مسـ ثله هذا الكتاب والفرق يؤيد قول مشايخ مـ مرة قد في قوله هرزني كه وراودو باشند هذا البين لا يعتق
لانهم ما برجعوا الى معنى واحد والثاني ليس بتكرار لاختلاف اللفظ فلا يجعل شيئا واحدا أو جمعوا أنه لو قال هرزني كه بكنده وودو باشد
يصير أحدا لالفاظ فاصلا ولو قال هرزني كه هي اهست وودو باشد بدينه قد البين ولا يصير فاصلا * (نوع آخر) أنت طالق غدا ان

دخلت الدار لغذاء كره الغدو تعاقى الطلاق بطلاق الدخول ففي أي وقت دخل وقع ولو قال ان دخلت الدار فانت طالق غدا تعلق طلاق الغد
 فإذا دخلها في اليوم لا يقع وان دخلها في الغد يقع * أنت طالق ثلاثا بالثبوت لا واحدة يصح الاستثناء ولا يفصل النداء لانه قد يكون لتأكيد
 تعريف المحل وكذا أنت طالق ثلاثا بالثبوت لا واحدة أو ثلاثا بالثبوت لا واحدة يقع ثنتان وبأشبه بالثبوت لا يفصل مع انه حشو حتى وقع ثنتان
 رجعتان لا مكان المحل على التأكيد (٣٤٦) لاختلاف اللفظ وان لم يؤد معنى زائدا على ما فهم بخلاف ثلاثا وثلاثا لاختلاف اللفظ

كالمعنى فكان تكرارا محضاً ولانه صفة وهي تذكّر
 لتأكيد الموصوف حتى لم
 يفصل في أنت طالق باثنان
 دخلت الدار أنت طالق ثلاثا
 الا واحدة غدا وان كملت
 فلانا تعلق ثنتان بمعنى الغد
 وكلام فلان الاصل ان
 المستثنى اذا وصف بما يليق
 بالمستثنى يجعل صفة للمستثنى
 ويطلب بطلان المستثنى
 وان كان يليق بالمستثنى منه
 لا غير قيل يجعل وصفه
 حتى يثبت بثبوت له تصحيصا
 بقدر الامكان وقيل يجعل
 وصفا لكل حقيقة للجائسة
 بين المستثنى والمستثنى منه
 لانه الاصل ظاهر وان ذكر
 وصفا يليق به ما قيل يجعل
 وصفا لكل حقيقة للجائسة
 وقيل يجعل وصفا للمستثنى
 منه لا غير لانه لو جعل للمستثنى
 بطل هذا اذا ذكر وصفا
 زائدا وان ذكر وصفا أصليا
 لا يعتبر أصلا ويجعل ذكره
 ولا ذكره سواء بيانه أنت
 طالق ثنتين الا واحدة بالثبوت
 أو الا واحدة بالثبوت طالق واحدة
 رجعية لانه لا يصلح صفة
 للمستثنى منه لا يقال طلقثان
 باثنان وصلح صفة للمستثنى فبطل
 ببطلانه ولو قال أنت طالق

***(الباب السابع في الصلح في البيع والسلم) ***

لو باع منه عبدا بالف درهم سود ثم صالحه على ألف أو مائة زيرف أو بنهر جة حاله أو إلى أجل كان ذلك باطلا
 وكذلك لو صالحه عن أعلى شيء مما يكال أو يوزن بغير عينه لم يجوز كذا في المبسوط * لو اشترى رجل شيئا فادعى
 ذلك الشيء أو شقه صامنه رجل فصالحه المشتري صح ولو أراد أن يرجع بذلك على بائعه لا بقدر كذا في الفصول
 المعادية * سئل الحسن بن علي عن ادعى على آخر فسادا في البيع بعد قبض المبيع ولم يتبها له إقامة البينة
 فصالح بينهم ما عن دعوى الفساده على دناير هل يصح الصلح فقال لا قيل ولو وجد بينه بعد الصلح هل تسمع
 البينة فقال نعم كذا في التتار خاتمة ناقلا عن اليتيمة * اذا ادعى على رجل ألف درهم عن خادم باعه اياه بيعا
 فاسدا وقد استهلك الخادم فصالحه على خمسمائة وقد ادعى الطالب أن قيمته كانت ألف درهم وادعى المظلوب
 بأن قيمته أربعمائة فالصلح جائز كذا في المبسوط * ولو كان رب السلم واحدا وصالح مع المسلم اليه عن المسلم فيه
 على رأس المال جاز كذا في السراج الوهاج * ولا يجوز الصلح عن المسلم فيه على جنس آخر سوى رأس
 المال كذا في المبسوط * لو كان عليه ألف درهم وكسب السلم فصالحه على مائة جاز كذا في البدائع * قال أبو
 حنيفة رحمه الله تعالى لا بأس بأن يصالح الرجل في السلم على أن يأخذ نصف رأس ماله ونصف سلمه بعينه
 فإذا كان له رجل على رجل ثوب هرري سلم فصالحه على نصف رأس المال على أن يعطيه نصف السلم حتى
 جاز الصلح فجاءه المسلم اليه بنصف ثوب مقطوع لم يجبر على أخذه فان شاء قبل ذلك منه وان شاء لم يقبل حتى
 ياتيه بثوب صحيح كذا في المحيط * لو كان السلم إلى أجل فصالحه على أن يأخذ نصف رأس المال ويناقضه
 نصف السلم ويجعل له نصف السلم قبل الاجل جاز النقص في نقص رأس المال ولم يجوز التجهيل كذا في
 المبسوط * اذا أسلم إلى رجل في كرخطة وجعل أجله إلى شهر وأسلم إلى ذلك الرجل أيضا في كرخطة وجعل
 أجله شهرين فضى شهر من وقت العقد وحل أجل الخطة فصالحه على أن يأخذ الخطة ويؤيد في أجل
 الشعير كان جائزا ولو صالحه على أن يؤخر الخطة ويجعل الشعير لا يجوز كذا في المحيط * ولو حل أجل السلم
 فرد عليه من رأس المال شيئا على أن يؤخره شهر اجاز قبل يجوز الرد فاما شرط التأجيل فلا وجه روايته
 الكتاب وهو الفرق بين هذه وبين ما اذا كان السلم مؤجلا فخط عنه المسلم اليه درهم الزيد في الاجل شهرا
 لا يجوز أن قبض رأس المال معقب قبض المسلم فيه لانهم ما يجريان مجرى واحد في حق القبض حال قيام
 السلم حتى لا يجوز الاستبدال بهما ما فيه من تقويت القبض ثم لو قبض بعض المسلم فيه والسلم حال
 أيؤجل في الباقي جاز فكذا لو قبض بعض رأس المال ليؤجل فيما عليه من السلم فيه يجوز اعتبارا
 لاحدهما بالآخر ولو قبض بعض المسلم فيه والسلم مؤجل أيؤيد في أجل الباقي لا يجوز فكذا اذا قبض بعض
 رأس المال أيؤيد في الاجل كذا في محيط السرخسي * ان كان السلم كرخطة فصالحه على نصف كرخطة
 على أن أبرأه عما بقي فهو جائز وكذلك لو كان السلم كرخطة جديدة فصالحه على كرخطة رديئة فهو جائز
 ولو كان السلم كرخطة رديئة فصالحه على نصف كرخطة جديدة لا يجوز في قول أبي يوسف لا خرو هو قول
 محمد رحمه الله تعالى كذا في المحيط * اذا كان السلم حنطرة ورأس المال مائة درهم فصالحه من السلم على أن
 يرد عليه مائتي درهم أو مائة درهم أو خمسين درهما كان باطلا وأما اذا قال صالحك من السلم على مائة من
 رأس مالك كان جائزا وكذلك اذا قال صالحك من السلم على خمسين درهما من رأس مالك كذا في الذخيرة

ثنتين البينة الا واحدة يقع واحدة بالثبوت لانه لا يصلح صفة للمستثنى منه لا يفصل النداء لانه قد يكون لتأكيد
 تعريف المحل وكذا أنت طالق ثلاثا بالثبوت لا واحدة أو ثلاثا بالثبوت لا واحدة يقع ثنتان وبأشبه بالثبوت لا يفصل مع انه حشو حتى وقع ثنتان
 رجعتان لا مكان المحل على التأكيد (٣٤٦) لاختلاف اللفظ وان لم يؤد معنى زائدا على ما فهم بخلاف ثلاثا وثلاثا لاختلاف اللفظ
 كالمعنى فكان تكرارا محضاً ولانه صفة وهي تذكّر
 لتأكيد الموصوف حتى لم
 يفصل في أنت طالق باثنان
 دخلت الدار أنت طالق ثلاثا
 الا واحدة غدا وان كملت
 فلانا تعلق ثنتان بمعنى الغد
 وكلام فلان الاصل ان
 المستثنى اذا وصف بما يليق
 بالمستثنى يجعل صفة للمستثنى
 ويطلب بطلان المستثنى
 وان كان يليق بالمستثنى منه
 لا غير قيل يجعل وصفه
 حتى يثبت بثبوت له تصحيصا
 بقدر الامكان وقيل يجعل
 وصفا لكل حقيقة للجائسة
 بين المستثنى والمستثنى منه
 لانه الاصل ظاهر وان ذكر
 وصفا يليق به ما قيل يجعل
 وصفا لكل حقيقة للجائسة
 وقيل يجعل وصفا للمستثنى
 منه لا غير لانه لو جعل للمستثنى
 بطل هذا اذا ذكر وصفا
 زائدا وان ذكر وصفا أصليا
 لا يعتبر أصلا ويجعل ذكره
 ولا ذكره سواء بيانه أنت
 طالق ثنتين الا واحدة بالثبوت
 أو الا واحدة بالثبوت طالق واحدة
 رجعية لانه لا يصلح صفة
 للمستثنى منه لا يقال طلقثان
 باثنان وصلح صفة للمستثنى فبطل
 ببطلانه ولو قال أنت طالق

الواحدة * قال غير المدخولة أنت طالق بازائة ثلاثا قال الامام رحمه الله لاحد ولايمان لان الثلاث وقع عليها وهي زوجته ثم بأت بعده وانه كلام واحد لانه يتبع اوله آخره والمرأة طالق ثلاثا وقال الثاني يقع واحدة وعليه الحد لان القذف فصل بين الطلاق والثلاث الا يرى انه لو لم يدخل بها حتى قال أنت طالق أنت طالق تقع واحدة وكذا قوله أنت طالق باطلاق ثلاثا وكذا قوله أنت طالق بازائة ثلاثا لان قوله بازائة فيه حكم أشد من قوله باطلاق وهو الحد وليس مثل قوله أنت طالق يا عمة ثلاثا لانه لا يقع به (٣٤٧) شي بل هو بداء محض الا يرى انه لو

مات بعد قوله أنت طالق قبل قوله يا عمة كان الطلاق لازمالا ان السداء ليس من الطلاق * قال لها أنت طالق بازائة ان دخلت الدار طلقت ولاحد ولايمان كقوله أنت طالق باطلاق ان دخلت الدار تطلق بالاول والثاني باطل ولا يلزم الحد لانه وقع بدخول الدار * قال أنت بازائة طالق ان دخلت الدار عليه اليمان ولا يلزم الطلاق بالدخول * أنت طالق بازائة ثلاثا ولاحد ولايمان في قول الامامين * أنت طالق بازائة ان دخلت الدار تعلق الطلاق بالدخول ولا يصير بازائة فاصلا لانه بداء * أنت طالق ثلاثا بازائة ان شاء الله تعالى يقع وصرف الاستثناء الى الوصف وكذا أنت طالق باطلاق ان شاء الله وكذا أنت طالق يا صبية ان شاء الله يصرف الاستثناء الى الكل ولا يقع الطلاق كانه قال يا فلانة والاصل عنده ان المذكور في آخر الكلام اذا كان يقع به طلاق أو يلزم به حد كقوله يا طالق بازائة فالاستثناء على الكل * ان دخلت الدار فانت طالق وطالق وطالق ان كملت فلانا فالطلاق الاول والثاني

* وان قال صلتك من السلم على مائتي درهم من رأس المال لا تجوز الزيادة وتقع الاقالة بقدر رأس المال كذا ذكر شيخ الاسلام وأشار شمس الائمة السرخسي الى أنه بطل الاقالة في هذا الوجه أصلا هكذا في المحيط * تقايلا السلم ورأس المال عرض فهلك أو باعه قبل أن يقبضه ضمن المسلم اليه فيه ولو هو به من رب المال بغير عوض لا يضمن استحسانا كذا في محيط السرخسي * اذا أسلم دراهم معدودة في كرخطة الى أجل ثم اصطلمها بعد زمان على ان زاده المسلم اليه نصف كرخطة الى ذلك الاجل لم يجز بالاجماع ثم اذا لم يجز فعلى المسلم اليه ان يرد ثلث رأس المال الى رب السلم وعليه كرتام عنده وقال لا يرد شيأ وعليه كرتام كذا في شرح المنظومة * أسلم ثوباني كرخطة ثم ان المسلم اليه بعد ما قبض الثوب أسلم ذلك الثوب الى آخر ثم ان المسلم اليه الاول صالح مع رب السلم الاول على رأس المال ان كان هذا الصلح بعد ما عاد الثوب من المسلم اليه الثاني الى المسلم اليه الاول فان عاد اليه بسبب هوفسخ من كل وجه نحو الردي خيار رؤية أو عيب بقضاء أو افتراق عن المجلس قبل قبض رأس المال في السلم الثاني كان على المسلم اليه الاول رد عين الثوب الى رب السلم الاول وليس له رد القيمة وكذلك اذا كان زوال الثوب عن ملك المسلم اليه بطريق الهبة فماد اليه بالر جوع في الهبة سواء كان الرجوع بقضاء أو بغير قضاء وان عاد اليه بسبب هوفسخ من كل وجه نحو الشراء والهبة والميراث حق رب السلم الاول في قيمة الثوب لافي عينه فان اصطلمها على أخذ عين الثوب ان كان هذا الاصطلاح قبل أن يقضى القاضي عليه بقيمة الثوب لا يجوز قياسا ويجوز استحسانا وان كان بعد ما قضى القاضي عليه لا يجوز قياسا وهل يجوز استحسانا فيه اختلاف المشايخ وان عاد اليه بسبب يشبه الفسخ والتملك نحو الاقالة والردي بالعيب بغير قضاء فحق رب السلم الاول في قيمة الثوب لافي عينه فان اصطلمها على أخذ عين الثوب ان كان هذا الاصطلاح قبل قضاء القاضي عليه بقيمة الثوب لا يجوز قياسا ويجوز استحسانا وان كان بعد ذلك لا يجوز قياسا ولا استحسانا وان كان الصلح من المسلم اليه الاول قبل أن يعود اليه الثوب من المسلم اليه الثاني ثم عاد اليه الثوب فان عاد بعد ما قضى القاضي على المسلم اليه الاول بقيمة الثوب لا يجوز اصطلاحهما على أخذ العين بأي سبب عاد اليه الثوب الا أنه ان رد عليه بالعيب بقضاء القاضي فانه يرد الثوب على رب السلم الاول ويأخذ منه قيمته وان عاد اليه الثوب قبل قضاء القاضي عليه بقيمة الثوب ان عاد بسبب هوفسخ من كل وجه يرد الثوب على رب السلم الاول وان عاد بسبب يشبه التملك والفسخ فان عليه قيمة الثوب لرب السلم الاول وان اصطلمها على أخذ العين ففيه اختلاف المشايخ هكذا في المحيط * ولا يجوز صلح أحدهما في السلم على أخذ نصيبه من رأس المال عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ويتوقف على اجازة شرعية فان رد بطل أصلا وبقي المسلم فيهما على حاله وان أجازة فله عليه ما فيكون نصف رأس المال بينهما وباقي الطعام بينهما ما وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى جاز الصلح وله نصف رأس المال وصاحبه ان شاء شاركه فيما قبض وان شاء اتبع المطلوب بنصيبه الا اذا توى عليه فبرجع على شرعية كذا في الاختيار شرح المختار * هذا اذا كان رأس المال مخلوطا وان لم يخلطه ونقد كل واحد منهما على حدة اختلفوا فيه فقال بعضهم يجوز عندهما أيضا وقال بعضهم هذه الصورة أيضا على الخلاف وهو الصحيح كذا في التبيين وهكذا في الكافي * اذا كان للتفاوضين سلم على رجل فصالحه أحدهما على رأس المال جاز وكذلك شريكهما ان كانا في الميسوط * قال اذا كان لرجل على رجل كرخطة سلم وبه كقبيل

معلق بالشرط الاول والثالث والثاني فلو دخلت يقع ثنتان وان كملت تقع واحدة الا أن يجعل الاول شرط الانعقاد في حق الكل والثاني شرط الانحلال والاصل فيه أنه اذا ذكر الطلقات الثلاث عقيب الشرط الاول متصلا بحرف العطف يتعلق الكل بالشرط لانه قضية العطف اذا اقتصر على الشرط الاول فاذا أعقبه بالشرط الثاني لم يتعلق الثالث به يلزم بطلان الثاني فلهذه الضرورة قطع الثالث عن الاول فلا ضرورة في الاول والثاني فانه لا بشرط الاول * أنت طالق ان شاء الله ان دخلت الدار لا يتعلق الطلاق بالدخول والاستثناء فاصل واتفق ائمة

بخاري ان يود وباشدين صحبة ثم قيل لان يود يقع على التي تحتها وباشد على التي يتزوجها والامام محمد بن الفضل على انه يقع على التي يتزوجها في المستقبل وباشد تاكيد * ان ضربت فكل ماله يود وباشد كذا فاطقتها ثم تزوجها بعد العدة وضربها لا تطلق لانها معرفة بالطلاق والشرط منه كرو المعرفة لا تدخل تحت النكرة للتضاد * حلف على عين وقال الا ان يدولي أو الا ان يكون خيرا لي من ذلك فهذا استثناء فلو قال الا ان لا أستطيع فهذا على ثلاثة أوجه اما أن (٢٤٨) يريد عدم الاستطاعة بسبب القضاء والقدر بان كان في قضاء الله تعالى خلاف ما حلف عليه أو عدم الاستطاعة

بعارض يحدث من مرض وغيره من البلايا فيجمله على الحنث أو المجزءة عن اتيان المحلوف عليه أو لم يكن له نية ففي الاول لا يحنث لانه كالمصرح بالاستثناء كأنه قال الا ان يكون في قضاء الله نية الى ان أكله فلما أكله علم ان في قضائه كلامه وفي الثاني ان كلمة قبل عروض عارض حنث لا بعد عروض عارض يحمله على الكلام والحكم في الثالث كالحكم في الثاني * قال تراطلاق اكره شيان نشوم لا يقع ندم أم لا * كتب الطلاق واستنتى بلسانه أو طلق بلسانه واستنتى بالكتابة بصح * (السادس في دعواه) * ادعى الاستثناء أو الشرط فالقول له ولو شهدوا أنه طلق أو خالع بلا استثناء أو شهدوا بانهم لم يستنتى يقبل وهذه مما تقبل فيه البيعة على التخي لانه في المعنى أمر وجودي لانه عبارة عن ضم الشفتين عقيب التكلم بالموجب وان قالوا طلق ولم يسمع منه غير كلمة الخلع والزواج يدعى الاستثناء القول له بلواز أنه قال ولم يسمعه والشرط سماعه لاسماعهم على ما عرف في الجامع الصغير

فصالح الكفيل رب السلم على رأس المال فعلي قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى الصلح يكون موقوفا على اجازة المسلم اليه ان أجاز جاز وصار حق رب السلم في رأس المال وان أبطل بطل وبقي حق رب السلم في الطعام وكذلك ان كان الكفيل بغير أمر المسلم اليه فصالح رب السلم فهو على هذا الخلاف وكذلك الاجنبي اذا صلح على رأس المال وضمن المال هكذا في المحيط * ولو صلح الكفيل الطالب على طعام من جنس السلم الا أنه دون السلم في الجوده جاز ويرجع هو على المسلم اليه بالبيد كذا في فتاوى قاضيان * ولو وهب الطالب الكفيل كله كان للكفيل ان يرجع بذلك على المكفول عنه ولو صلح الكفيل الطالب عن السلم على ثوب أو على شيء من الورق لا يجوز بخلاف ما لو صلح الكفيل المسلم اليه على شيء آخر سوى السلم كان جائزا ثم الكفيل بالسلم اذا صلح مع المطلوب على غير جنس السلم برئ المطلوب عن دين الكفيل ولا يبرأ عن دين الطالب وبعد ذلك ينظر ان أدى الكفيل الطعام الى الطالب برئ جميعا وان رجع الطالب على المطلوب وأخذ منه الطعام كان له ان يرجع على الكفيل وكان للكفيل الخيار ان شاء أو فاه طعام السلم وان شاء رد عليه عين ما أخذ هكذا في المحيط * ولو صلح الكفيل رب السلم على ان يزيد درهما في رأس المال وقبضه لا يجوز كذا في محيط السرخسي * اذا صلح الكفيل على ان زاد المسلم اليه مختم منخطة في السلم لم يجز كذا في المحيط * ولو زاده رب السلم درهما على ان زاده الكفيل مختم منخطة في السلم لم يجز كذا في المحيط * اذا جاء الكفيل بأنقص مما كفل في المكيلات والذريعات الى رب السلم فقال خذ هذا وأرد عليك درهما لا يجوز من المسلم اليه عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى فكذلك الكفيل وان أتى بأجود مما كفل به وقال خذ هذا وزدني درهما فانه لا يجوز لافي الذريعات ولا في المكيلات وان كان هذا في الذريعات يجوز من المسلم اليه كذا في المحيط * ولو أوفاه الكفيل السلم في غير الموضع الذي شرط فقبله كان له ان يرجع على الاصيل في موضع الشرط كذا في المبسوط * ولو كان الكفيل صالح الطالب على ان يعطيه الطعام في غير موضع الشرط يعطيه أجزال الحمل الى موضع الشرط لم يجز ويرد الطالب الطعام والاجر حتى يوفيه الطعام في موضع الشرط ولو كان المشروط ابقاء الطعام في السواد فصالح الطالب الكفيل على ان يوفيه اياه بالكوفة على ان يعطيه الطالب بذلك كذا كذا درهما لم يجز وان كان الكفيل أوفاه الطعام بالكوفة من غير شرط يرجع على الاصيل بالطعام في السواد لا بالكوفة كذا في المحيط * ولو أمر رجل رجلا فأسلم له في كرخطة ثم صالح الذي في السلم على رأس المال جاز عليه ويضمن كرامته لا تصرف في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وكذلك اذا أبرأه بطريق الصلح على رأس المال ولو كان الأمر هو الذي صالح المطلوب على رأس المال وقبضه جاز بمنزلة ما لو أبرأه لا بطريق الصلح كذا في المبسوط * واذا ادعى رجل قبل رجل مائة درهم وكرخطة سلم فصالحه من ذلك على عشرين دينارا فان كان رأس مال السلم دراهم بطل الصلح فيما يخص المائة والسلم جميعا سواء تفرقا قبل نقد الدينارين أم بعده وان كان رأس مال السلم دينارين كان رأس المال خمسة دنانير وقد شرط في الصلح بان يكون اياه السلم خمسة دنانير ونقد عشرين دينارا ونقد حصة المائة كان الصلح جائزا في الكل وأما اذا لم يجعله خمسة دنانير يراه السلم هل يجوز الصلح في الكل اذا نقد العشرين لم يذكر محمد رحمهما الله تعالى هذا في الكتاب وقد اختلف المشايخ فيه كان الفقيه أبو جعفر الهندي ان يقول بانه لا يجوز والفقيه أبو بكر البلخي أستاذ النخعي أبي جعفر يقول بانه يجوز ويجعل

* وفي الصغرى اذا ذكر البذل في الخلع لا يسمع دعوى الاستثناء وذكر الاوز جندى رحمه الله انما يصح دعوى الاستثناء ما يخص ان ثبت الطلاق باقراره ولو ثبت بالبيعة لا يقبل وان ظهر منه ما يدل على صحة الخلع كقبض البذل ونحوه لا يصح دعوى الاستثناء وقد مر * قال لعبد أعتقتك أمس وقلت ان شاء الله أو لا مرأته تزوجتك أمس وقلت ان شاء الله وأسكرت فالقول له كذا في فتاوى الاصل * وذكر النسقي ادعى الزوج الاستثناء وأنكرت فالقول لها لا يصح ذلك الزوج بلا ينة وان ادعى تعليق الطلاق بالشرط وادعت الارسال فالقول له

* (نوع في اللفاظ التي يقع بها الثلاث أو الواحدة أو البائن أو الرجم وما يصح من تصرف فيه - بعد الإيقاع) * طلقك آخر ثلاث تطليقات فتلاث لانه الثالث ولا يتحقق إذا لا بتقديم مثليه عليه * ولو قال أنت طالق آخر ثلاث تطليقات فواحدة لانه في الاول أخبر عن إيقاع الثلاث فوقع وفي الثاني وصف المرأة بكونها آخر الثلاث بعد الإيقاع وهي لا توصف بذلك فبقي أنت طالق وبه يقع الواحدة * أنت طالق تمام ثلاث أو ثلث ثلاثة فتلاث * أنت طالق ما بين واحدة وثلاث فواحدة بخلاف الى ثلاث (٢٤٩) ولو قال غيرنتين فتلاث يقول القائل رأيت غير رجل أي أكثر من رجل ولو قال غير واحد فنتين * أنت طالق كل يوم فواحدة * قال هر روز كه آفتاب بر ايد حلال بروی حرام لا يتعدد بتعدد طلوع الشمس كلقول قال كل دار أدخلها فاعلى حجة الا اذا قرن به ما يدل على العموم كقوله فعلى بها حجة فيتعدد بتعدد الدخلات * (نوع في عطف الخاص على العام) * الخطاب الخاص لا يمنع الدخول في الخطاب العام

* أنت ومن دخلت الدار من نسائي طالق طلقته الخاطبة في الحال فان دخلت الدار ولو في العدة طلق أخرى * أنت وفلانة طالق ان دخلت الدار وفلانة لم تطلق واحدة منهما حتى تدخل فلانة الدار * كل امرأتين من نسائي تدخل الدار فهى طالق وفلانة طلقت فلانة في الحال ولو دخلت الدار في العدة يقع أخرى * كلما دخلت امرأة من نسائي الدار فهى طالق وأنت لامرأة أخرى لزمها الطلاق ساعة ما سكنت وان دخلت الدار يقع أخرى لوفى العدة * كل امرأة أتزو جها قبل الدخول فاذا دخل وقع عليها ولا ينتظر التزوج * ولو قال ما استفتدت من امرأة أو ما ملكت فهى طالق وأنت أو كل امرأة أتزو جها

ما يخص السلم من الصلح اقالة للسلم استحسانا بقدر رأس المال هكذا في المحيط * واذا أسلم الذميان الى ذمي في خرم ثم أسلم أحدهما بطلت حصته من السلم ورجع اليه برأس ماله فان صالح من رأس ماله على طعام بعينه أو الى أجل لم يجوز ولو توى مال النصراني من هذا السلم كان له أن يشاركه المسلم فيما قبض من رأس المال ولو أسلم نصراني خمر الى نصراني في حنطة وقبض الخمر ثم أسلم أحدهما لم ينقض السلم ولو صالح المسلم منها على رأس ماله لم يجوز واذا أسلم نصراني الى نصراني خمر وقبض الخمر واستهلكه ثم أسلم أحدهما انتقض السلم وعليه قيمة الخمر كذا في المبسوط * واهله أعلم

* (الباب الثامن في الخيار في الصلح وفي الصلح عن العيب) *

إذا ادعى رجل على رجل مائة درهم فصالحه عنهما الى عبد وشرط الخيار للمدعى أول نفسه ثلاثة أيام فالصلح جائز والخيار جائز ويستوى أن يكون المدعى عليه مقرا أو منكرا كذا في المحيط * واذا كان لرجل على رجل ألف درهم فصالحه منه على عبد على أن زاده المدعى عشرة دنانير الى شهر واشترط الخيار فهذا صحيح فان استوجب العقد برئ المطلوب من الألف وصارت الدنانير على الطالب الى شهر من يوم استوجب العقد هكذا في المبسوط * إذا كان لرجل على رجل عشرة دنانير فصالحه على ثوب واشترط المطلوب لنفسه الخيار ثلاثة أيام ودفع الى الطالب الثوب فهناك الثوب عند الطالب قبل الثلاثة فهو ضامن لقيمه ودنانيره على صاحبه وان كان الخيار مشروطا للطالب وهلك في يده في مدة الخيار فانه هلك مضمونا عليه بالثمن ولو لم يهلك الثوب ولكن هلك الذي له الخيار تم الصلح كذا في المحيط * لو كان لرجل على رجل دين فصالحه على عبده واشترط الخيار ثلاثة غنم أو ثلاثة ثياب أو ثلاثة أضيء الصلح في الثلاثة أخذت بينة الفسخ وان اختلفا في الثلاثة على الفسخ وأقام الآخر البينة أنه قد مضى الصلح في الثلاثة أخذت بينة الفسخ وان اختلفا في الثلاثة فالقول قول الذي له الخيار أنه قد فسخ والبينة بينة الآخر كذا في المبسوط * إذا كان الدين لرجلين على رجل فصالحهما المطلوب على عبد وشرط الخيار لهما ما ثم إن أحدهما مرضى بالعقد وأراد الآخر فسخ العقد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ليس له الفسخ وعنده ماله ذلك وان كان الدين لواحد على رجلين فصالحه على عبد وشرط الخيار فيه ثلاثة أيام فان كان الخيار مشروطا للطالب وأجاز الصلح في حق أحدهما ففسخ في حق الآخر لا شأنا على قولهما يجوز وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى روايتان في رواية يجوز الفسخ في حق الآخر وفي رواية لا يجوز وان كان الخيار للطالبين فأجاز أحدهما الصلح ولم يجوز الآخر كانت المسئلة على الاختلاف عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجوز الصلح في الكل وعندهما يجوز في حصصهما ولا يجوز في حصص الآخر كذا في المحيط * وفي الصلح عن الإنكار اذا اشترط المدعى عليه الخيار ثم فسخ العقد بجواره فالمدعى يعود على دعواه ولا يكون ما صنع المدعى عليه اقرارا منه كذا في المبسوط * صالحه على شيء لم يره فله الخيار اذا رآه كذا في السراجية * إذا ادعى رجل قبل رجل دعوى فصالحه المدعى عليه منها على عدل زطى مقبوض لم يره ثم ان المدعى صالح على هذا العدل رجلا آخر ادعى قبله دعوى فقبضه الآخر ولم يره فلا آخر أن يرد على الثاني ولم يكن للثاني أن يرد على الأول سواء قبله الثاني بقضاء أو بغير قضاء ولو كان مكان خيار الرؤية خيار العيب ورد الآخر العدل على الثاني بالعيب بقضاء كان للثاني أن يرد على الأول

(٣٣ - فتاوى رابع) فلانة في الحال ولا ينتظر التزوج * أنت طالق وفلانة تزوجتا لا تطلق امرأتين حتى يتزوج فلانة * أي امرأة أتزو جها فهى طالق وعمره وعمره امرأة طلقته هي وعمره فان تزوج أخرى طلقته هي لا عمره ولا يتكرر الحنث في عمره وكذا كل امرأة أتزو جها فهى طالق وعمره * ان دخلت هذه الدار فكل امرأة أتزو جها فهى طالق أو أنت طالق كان كما قال ولا يقع على امرأته قبل الدخول فاذا دخل وقع عليها ولا ينتظر التزوج * ولو قال ما استفتدت من امرأة أو ما ملكت فهى طالق وأنت أو كل امرأة أتزو جها

فهي طالق وأنت طالق لا تطلق حتى ينزوح أخرى إلا ان يعني القاسمة في الحال * كل امرأة أتزوج جها فهي وسائط طالق وقع على نسائه * ولو قال له بعد أنت حرم من دخل الدار من عبيدي عتي المخاطب للحال فإنه عتي تعلق عتقه بالدخول لا يدين قضاء * وعن الثاني قال ان دخلت هذه الدار فانت طالق وهذه الاخرى لم تطلقا حتى تدخل الاولى الدار ولو قال وأنت طالق مكان قوله وهذه فالثانية تطلق في القضاء لان قوله وأنت طالق اضرب عن المخاطبة (٢٥٠) الاولى * قال كل امرأة أتزوجها مادمت حيا لا تدخل المخاطبة ولو قال مادامت

فلانة حية ان اشار اليها وقال فلانة هذه حية لا تدخل فلانة أما اذا لم تكن مشارا اليها تطلق لان التعريف بالاسم تعريف من وجه دون وجه فن وجه يخرج عن كل امرأة ومن وجهه لا فلا يخرج بالشك * قال لا امرأة كل امرأة أتزوجها باسمك فهي طالق فطقتها ثم تزوج هذه المرأة لا تطلق وان نواها عند المين * (نوع فيه على سبيل الجواب) * قالت له لك امرأة أغسبى أو غيرها قالت لك امرأة غيرها فقال كل امرأة له طالق لا تطلق هذه بخلاف قولها انك تريد التزوج علي فقال ان تزوجت امرأة فأنا بأمها ثم تزوجها أو قالت انك تزوجت علي فقال كل امرأة له طالق تطلق المخاطبة الا في رواية عن الثاني * قال لا خزن نواز نوسه طلاق كه ابن كاره كرده فقال به زار طلاق يكون جوابا فان لم يكن فعل ذلك لا يقع * قالت له طلقني ثلاثا فقال أنت طالق قال نصير بن يحيى رحمه الله وقع الثلاث وقال الثلجي واحدة وقال ابن شاذان ان القول له ان قال فوبت جوابها فثلاث

كذافي المحيط * خيار العيب ثبت في الصلح عن دعوى المال حتى لو ادعى دين او صلحه على عبد أو أراد المصالح أن يرده بالعيب فله ذلك والحكم فيه كالحكم في المبيع أنه اذا رده بالقضاء كان فسخا للصلح وكان للذي رده عليه أن يرد على بائعه ولورده عليه بغير قضاء كان بمنزلة بيع مبتدأ لم يكن له ان يرده على بائعه الا قول كذا في الفصول العمادية * وفي حكم الرد بالعيب المصالح عليه كالبيع برده بالعيب اليسير والغاش و يرجع في الدعوى ان كان رده بحكم أو غير حكم كذا في المبسوط * لو وجد بما وقع عليه الصلح عيبا فلم يقدر على رده لاجل الهلاك أو لاجل الزيادة أو لاجل نقصان في يد المدعي فانه يرجع على المدعي عليه بحصة العيب فان كان الصلح عن اقرار رجوع بحصة العيب على المدعي عليه في المدعي وان كان عن انكار رجوع بحصة العيب على المدعي عليه في دعواه فان أقام البينة أو حلفه فنكحل استحق حصة العيب منه وحلفه فلا شيء له عليه كذا في السراج الوهاج * وان ادعى رجل دارا في يدي رجل فصالحه منها على عبد فاستحق العبد رجوع المدعي على دعواه هذا اذا لم يميز المستحق الصلح أما اذا أجاز له العبد لادعي فرجع المستحق بقيمة العبد على المدعي عليه ولو استحق نصف العبد فالمدعي بالخيار ان شاء رضى بالنصف الباقي وعاد في نصف الدعوى وان شاء رد العبد وعاد على جميع الدعوى هذا اذا كان ما وقع عليه الصلح عينا أو ما اذا كان دينا كالدرهم والدنانير والكبلي والوزني بغير أعيانها ما أو ميا بصوصوفة مؤجلة فلا يبطل الصلح بالاستحقاق لكنه يرجع بثمنه كذا في خزنة المفتين * رجل اشترى من آخر عبدا بالف درهم وتقاضاه وجده عيبا فأذكر البائع كون العيب عنده أو أقر فصالحه على دراهم حاله أو مؤجلة جاز فان صالحه على دنانير بشرط التقابض كذا في الخلاصة * وان صالحه من العيب على ثوب بعينه فهو جائز وان صالحه على حنطة بعينها جاز وان تفرقا قبل القبض وان كان بغير عينه فان كان مؤجلا فانه لا يجوز وان كان حالا ان كان قبض الحنطة قبل ان يفرقا جاز وان لم يقبض حتى تفرقا بطل الصلح وكذلك لو كان العبد قد حدث به عيب لا يستطيع أن يرده أو مات عند المشتري أو أعتقه قبل أن يعلم بالعيب ثم علم بالعيب ووقع الصلح عن العيب جاز الصلح ولو قتله المشتري ثم اطلع على عيب به ووقع الصلح عن العيب لا يجوز الصلح والاصل في جنس هذه المسائل أنه متى تعذر الرد على المشتري ولكن له الرجوع بنقصان العيب اذا وقع الصلح عن العيب يجوز ومتى تعذر الرد على المشتري ولكن ليس له الرجوع بنقصان العيب اذا وقع الصلح عن العيب لا يجوز لان في الوجه الاول وقع الصلح عما هو حق المشتري وفي الوجه الثاني وقع الصلح عما هو ليس بحق المشتري ولو أعتقه بعد عدم علمه بالعيب ثم صالح عن العيب لا يجوز وكذلك لو عرضه على البيع بعد عدم علمه بالعيب ثم صالحه عن العيب لا يجوز اذا اشترى الرجل عبدا بالف درهم وقبضه ثم باعه من غيره ثم اطلع على عيب المشتري الاول فصالح البائع الاول على دراهم فانه لا يجوز كذا في المحيط * ولومات العبد في يد المشتري الثاني ثم علم الثاني بالعيب يرجع على بائعه وهو المشتري الاول بنقصان العيب وليس له أن يرجع على بائعه الاول بذلك النقصان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو صالحه لا يجوز صلحه وعنده ما له أن يرجع به عليه ولو صالحه يجوز صلحه كذا في الفصول العمادية * لو أن رجلا اشترى ثوبا فانقطعه قيمه او خاطه ثم باعه بعد ذلك أو لم يبعه حتى اطلع على عيب وكان البيع بعد ظهور العيب ثم صالحه من العيب على دراهم كان جائزا وكذا اذا صبغ بصبغ أحر ثم باعه أو لم يبعه حتى صالحه من العيب ولو قطعه ولم يخطه حتى باعه

وان واحدة فواحدة وان قال الزوج فعلت فهي ثلاث على كل حال * وعن محمد رحمه الله قالت طلقني ثلاثا فقال انت طالق فهي واحدة رجعية وان عني الجواب أستحسن أن اجعلها ثلاثا * قالت طلقني فقال طلقني ان نوى الواحدة فواحدة وان ثلاثا فثلاث * قالت طلقني طلقني فقال طلقك وقع الثلاث وكذا قولها خيري ثلاث مرات بواو أو بدونه * ولو قالت طلقني ثلاثا فقال أنتك فهذا جواب وهي ثلاث ان تزوجتك فمادت بالكوفة فهي كذا فخرج من الكوفة ثم اداها وتزوج لا تطلق لانها اليين بالمفارقة وان

فارق بنفسه ووطئها بها كذلك لا يحنث إلا أن ينوي دوام وطئها بها * حلف لا يتزوج قربة فمن كان خارج الرض فهو قروي فلو خرجت
مصرية إلى قرية صيفاً فولدت ثمة بنتاً فالام مصرية والبنت قروية في قول الامام رحمه الله * كل امرأة يتزوج جهات قربة كذا فكذا فخرجها
منها ثم تزوجها لا يقع لعدم النكاح فيها وكذا لو نكحها في قرية أخرى لا يقع لان شرط الحنث التزوج فيها ولو قال كل امرأة تزوجها من
قربة كذا فترزوج امرأة منها حنث حيث كان الزوج * كل امرأة تكون له بخاري (٣٥١) فكذا فترزوجها في بخاري طلق وان

ترزوجها في غيرها ثم نقلها
اليها فالصحيح عدم الوقوع
لانه يراد به في العرف التزوج
فيها * ان تزوجت من بنات
فلان لا يدخل فيه من يتولد
بعد اليمن * لا تزوج امرأة
من الكوفة يدخل من
يحدث بعد اليمن * حلف
لا يتزوج من نساء الكوفة
فترزوج من ولدت فيها ونشأت
وتوطئت بالبصرة حنث عند
الامام رحمه الله لا اعتبار بالولادة
* ولو حلف لا يتزوج من أهل
بيت فلان فترزوج بنت البنت
لا يحنث لانها لا تسمى أولاد
فلان * قالت ثلاث مرات
مر اطلاق كن فقال كردم
كردم كردم * وقع الثلاث * قالت
طلقتي فقال طلاقى كن
ثلاث مرات طلقت ثلاثاً
* (نوع في التعيم وغيره) *
من قال أنت طالق لودخلت
الدار فهو اخباراً أنه دخل الدار
وقدأ كده باليمن فان لم يكن
دخل طلقت وبالفارسية
زن ازوي بطلاق كه جنين
كاري كرده است فان كان
فعل يبرو لا يحنث وان قال
أنت طالق لا دخلت الدار
فهو كقوله أنت طالق ان
كنت دخلت أنت طالق
دخلت الدار يقع الساعة

ثم صالحه من العيب لم يصح والسواذ بمنزلة القطع المفرد عند أي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما بمنزلة القطع
مع الخياطة كذا في المحيط * لو صالحه من العيب على ركوب دابة في حوائج شهر أجاز قالوا تأويله اذا شرط
ركوبه في المصر أما اذا شرط ركوبه خارج المصر أو طاق فلا يجوز كذا في الذخيرة * لو اشترى شيئاً من امرأة
فظهر به عيب فصالحته من ذلك على أن تزوجته كان النكاح جائزاً وكان هذا إقراراً منها بالعيب فان كان
يباع أرض العيب عشرة دراهم فهو مهرها وان كان أقل من ذلك يكفل لها عشرة دراهم كذا في السراج
الوهاج * اذا اشترى دابة فلم يقبضها حتى صالح البائع على شيء على أن أبرأه من كل عيب ثم حدث بها عيب لم
يكن للشري أن يردها به في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى له أن يردها كذا
في الخاوي * لو صالح على ضرب من العيوب فقال أصلحك من الشجاج أو القروح أو الشمط فهو جائز
وهو برى من ذلك الصنف خاصة فان ظهر عيب غيره كان أن يخصم فيه ولو لم يظفر المشتري بعيب ولكن
البائع خاف من ذلك فصالح المشتري من كل عيب على شيء ودفعه اليه فالصالح جائز كذا في السراج الوهاج
لو صالحه من الخمسة والعشرين والخمسة المحدثات على دراهم مائة كان جائزاً وهذا اللفظ عبارة عن عيوب
اصطلح عليها أهل الكوفة في الدواب في زمن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان ابن أبي ليلى كان يقول لا يجوز
الابراء بدون تسمية العيب فظن الخناسون (١) وجعوا العيوب التي تكون في الدابة فبلغ ذلك خمسة
وعشرين ثم ظهر لهم بعد ذلك خمسة أخرى فسموها الخمسة المحدثات وكانوا يسمون ذلك كله عند بيع
الدواب تحريزاً عن قول ابن أبي ليلى فانه كان قاضياً كذا في الظهيرية * طعن المشتري بعيب في عين دابة
اشترها فصالح من عينها على مسمى ولم يسم العيب جاز كذا في محيط السرخسي * رجل اشترى أمة
بخمسين ديناراً ونقباضاً فظن المشتري فيها عيب ثم اصطلح لها على أن يقبلها البائع ويرد عليه تسعة وأربعين
ديناراً فان أقر البائع أن العيب كان عنده فعليه رد الدينار الباقي وكذا ان كان عيباً يعلم أنه لا يحدث مثله
في يد المشتري وان قال لم يكن عندي أولم يقرو لم يشكرو يحدث مثله في يد المشتري جاز له الدينار الباقي وهذا
عندهما وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى جاز في الوجهين كذا في الخلاصة * ولو كان البائع أخذ من المشتري
ثوباً وقبل منه السلعة على أن يردها عليه الثمن كله كان الرد جائزاً ولو طيب للبائع الثوب الذي أخذه من
المشتري ان كان البائع مقرباً للعيب فالثوب لا يطيب للبائع عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى
ويلزمه الرد على المشتري وان كان جاحداً للعيب والعيب عيب لا يحدث مثله فكذلك الجواب وان كان يحدث
مثله فانه لا يجب على البائع رد الثوب كذا في المحيط * ولو اشترى دابة وتقباض ثم طعن فيها بعيب ومحمد
البائع ثم صالحه على أن قبل الدابة وثوباً معها على أن يردها عليه الثمن فهو جائز فان استحق الثوب رجع
بخصته من الثمن وهو قدر العيب فان استحق الدابة كان للشري أن يأخذ الثوب من البائع لان الصلح
والبيع كانا باطلين كذا في الخاوي * اذا وجد بائع عيباً وصالحه على مال فقبضه المشتري ثم وجد به عيباً
آخر له أن يرده مع ما قبض من بدل الصلح كذا في الفصول العمادية * اذا اشترى أمة فوجدها منكوبة فأراد
أن يردها على البائع فصالحه البائع على دراهم ثم طلقها الزوج طلاقاً ثانياً كان على المشتري رد الدراهم
(١) قوله فنظر الخناسون جمع نخاس بالخاء المعجمة وهو دلال الدواب ما خوزه من الخس وهو الطعن وفي
نسخة الطبع الهندي بالخاء المهملة موافقة لما في عامة نسخ النعمانية وهو تحريف اه بجاوي

* وكذا أنت طالق وان دخلت الدار ولو قال أنت طالق لودخلت الدار طلقتك فهذا رجل حلف بطلاق امرأة ليطلقها ان دخلت الدار
بمنزلة قوله عبده حر ان دخلت الدار لا ضرر لك فهذا رجل حلف بعق عبده لضره ان دخلت الدار فان دخلت الدار لزمه ان يطلقها فان
مات أو ماتت فقد فأت الشرط في آخر الحياة * قال لها ان شئت فانت طالق غداً فالمشيئة اليها العمل بخلاف أنت طالق غداً ان شئت فان المشيئة
اليها في الغد وقال الامام الثاني رحمه الله المشيئة اليها في الغد في الفصلين وقال زفر رحمه الله المشيئة اليها في الحال * قال لها اختاري غداً ان

لثنت اختاري غدا ان شئت امر لك بيدك غدا ان شئت امر لك بيدك ان شئت غدا انت طالق اذا شئت ان شئت أو ان شئت ففهما سواء
 بها ان تطلق متى شئت وعند الثاني ان آخر ان كذلك وان قدمه فالمشبهة في الحال فان شئت في الحال لا تطلق نفسها بعد ذلك اذا شئت وان
 قامت قبل ان تقول شيئا بطل * وذ كرمس الأئة اذا قال ان شئت فانت طالق اذا شئت ففهما مشيئتان الاول في المجلس والثاني مطلقة لكنهما
 معاملة بالمؤقعة فان قالت في المجلس شئت (٣٥٣) ان أكون طالقة اذا شئت ففقدو جد الشرط ونحو المطلق كانه قال أنت طالق اذا شئت

فاداشأت بعدهذا طلقت
 وان لم تقل شيئا وقامت عن
 المجلس بطل المشيئة وسواء
 قال ان شئت الساعة فانت
 طالق اذا شئت أو لم يتكلم
 بالساعة ونحوها وعن الثاني
 طلق نفسها متى ما شئت
 واحدة بآنية ثم قال طلق
 نفسك واحدة رجعية متى
 ما شئت فقالت بعد أيام يقع
 رجعية ويجهل كلامها
 جوابا لآخر * وعن محمد أنت
 طالق واحدة اذا شئت انت
 طالق ثنتين ان شئت فقالت
 شئت واحدة وقد شئت
 ثنتين ان وصلت يقع الثلاث
 * أنت طالق ان شئت وان لم
 تشأ فان شأت في المجلس
 طلقت بالمشيئة وان قامت
 بلا مشيئة طلقت لانهم تشأ
 وكذا انت طالق ان شئت أو
 لم تشأ وهذا كله اذا لم
 تكن له نية فان نوى وقوع
 الطلاق في كل ذلك يقع
 الطلاق والعناق والظهار
 متى علق بشرط متكرر
 يتكرر واليمين لا وان علق
 بمتكرر حتى لو قال كلما
 دخلت الدار فوالله لا أكلم
 زيدا فدخل الدار مرارا
 لا يتكرر اليمين لانه انشاء
 عقود الانشاء لا يتكرر بلا

كذا في الذخيرة * واذا اشترى من آخر فوافقه فقصا ولا يحطه ثم وجد به عيبا أقر البائع أنه كان عنده
 فصالحه البائع على أن يقبل البائع الثوب وحط المشتري عنه من الثمن مقدار درهمين كان جائزا ويجعل
 ما احتبس عند البائع عقابه ما انتقص بفعل المشتري كذا في المحيط * رجل اشترى أمة بألف وتقابضا
 وطعن المشتري بعيب فاصطلمها على أن يحط كل واحد منهما معا عشرة دراهم ويأخذها رجل أجنبي رضي
 بذلك وأخذ بمأورا لمحطوط فالباع عن الأجنبي جائز وحط المشتري أيضا جائز وحط البائع لا يجوز
 والأجنبي ان شاء أخذ الجارية بتسعة مائة وتسعين وان شاء ترك كذا في الخلاصة * اذا اشترى أمة بألف درهم
 وتقابضا ثم باعها من آخر بألفي درهم وتقابضا ثم طعن المشتري الآخر بعيب فاصطلمها وعلى ان ردها المشتري
 الآخر على البائع الاول بألف وخمسة مائة فهو جائز وهو بيع مبتدأ وليس على البائع الثاني من ذلك شيء كذا
 في المبسوط * لو أن رجلا اشترى من رجل ثوبا بعشرة دراهم وتقابضا فطعن المشتري بعيب وجحد البائع
 فدخل رجل فيما بينهما على أن يأخذ الثوب بثمانية وعلى أن يحط البائع الاول عن البائع الثاني درهمين
 الثمن فان هذا جائز ويكون الثوب للمشتري بثمانية فان وجد الرجل بالثوب عيبا آخر رده على
 المشتري الاول وهل للمشتري الاول أن يرده على بائعه فهذا على وجهين ان قبله بغير قضاء لا يكون له الرد على
 بائعه وان قبله بقضاء كان له أن يخصم بائعه هكذا في المحيط * لو اشترى رجل ثوبا بعشرة دراهم وتقابضا
 فسلمه المشتري الى قصار فقصره وجابه متخرفا فقبل المشتري ما أدى أكل ذلك عند البائع أم عند القصار
 فاصطلمها على أن يقبل المشتري الثوب ويحط عنه البائع درهمين ما ورد عليه القصار درهمين ما يؤخذ منه
 القصار أجرة فهو جائز وكذلك لو كان هذا الصلح على أن يقبله البائع فهو جائز ولو لم يصطلمها أو أراد الخصومة
 في ذلك قيل للمشتري ادع على أيها ما شئت فان ادعى على البائع برى القصار برى البائع باقراره أن العيب حدث عند القصار
 والثوب قبل أن يسلمه الى القصار وان ادعى على القصار برى البائع باقراره أن العيب حدث عند القصار
 وكذلك لو كان هذا مع صباغ صبغه بعضه فاصطلمها على أن يأخذ الثوب أجنبي بتسعة دراهم على أن يحط
 البائع عن المشتري الاول درهما أيضا فهو جائز كذا في المبسوط * لو أن رجلا أمر رجلا فابتاع له الأمة
 وتقابضا فطعن الآخر فباع بعيب فصالح البائع الآخر من العيب على شيء من غير حضور المشتري كان الصلح
 باطلا في القياس ولكن استحسن فأجيزه كذا في الحاوي * ان امره ببيع عبده فطعن المشتري بعيب
 فصالحه الآخر على أن يقبل السلعة على أن يحط عنه من الثمن شيئا أو على أن أخر عنه الثمن وأبرأ البائع فهو
 جائز وكذلك لو اتفق الآخر بالبيع والآخر بالشراء فاصطلمها من العيب على ان قبل منه المتاع على ان يحط
 عنه من الثمن طائفة وأخر عنه ما بقي الى أجل مسمى فهو جائز كذا في المبسوط * اذا اشترى الرجل عبدا
 بثمن مسمى فتقابضا ثم طعن بعيب وزعم أن البائع قد دلسه فصالحه البائع على ان يحط عنه من الثمن طائفة
 على ان أبرأه عن كل عيب وأقام رجل آخر يئنه أنه كان امره أن يشتري هذا العبد له وقال لأرضى بصلحه
 فان الصلح يلزم المشتري ولا يلزم الآخر كذا في المحيط * لو اشترى جارية فولدت عند المشتري ثم جدها عوراء
 وأقر البائع أنه دلسمه فصالحه على أن يرد لها وزيادة ثوب على أن يرد عليه الآخر الثمن فهو جائز
 وكذلك هذا في نقض بناء الدار وزيادة بناءها كذا في المبسوط * ادعى عيبا في جارية اشتراها وأنكر البائع
 فاصطلمها على مال على أن يبرئ المشتري البائع من ذلك العيب ثم ظهر أنه لم يكن بها عيب أو كان ولكنه قد

تكرر صيغته ألا يرى انه لا يعمدوان سمي التعمدان الكفار لا يلزم بلا هتك حرمة اسم الله تعالى * قال كلما زال
 طائفة فانت طالق ثم طائفة يقع ثنتين بمراف ما لو قال كلما وقع عيبك طالاق فانت طالق ثم طائفة حيث يقع الثلاث لان الطلاق معلق
 بالوقوع وقد تكرر الوقوع فمرة رر الطلاق الآن الطلاق لا يزيد على الثلاث وفي الاولى الطلاق معلق بالايقاع ولم يوجد الايقاع
 بعد الحلف الامر فيقع واحد بكم الايقاع والاخر بكم التعاقب * قال اذا طلقتك فانت طالق واذا لم اطلقك فانت طالق فلم يطلعهما

(703)

طالق فزوجته منه بامر طلق لان الميز واحد والشرط شيان فلا يخل الميز بالامر وكذا الزوج جهابلا امر لا تطلق لانه بعض الشرط فان امر بعد رجلا فقال زوجي فلانة وهي امراته على حالها طلقت لانه كمل الشرط ان تزوجت فلانة و امرت انسانا ان تزوجها مني فهو طالق فامر انسانا فزوج جهابله لم تطلق لانه حث بالامر وعن الثاني ان تزوجت فلانة أو خطبتها فاكذا فزوجها لم تطلق لانه حث بالخطبة دل هذا على انعقاد الميز حتى وصف بالحث فيكون رداعلى من زعم ان الميز لا ينعقد لان الشرط أحدهما وأحدهما الخ بعينه

* (الباب التاسع في الصلح عن دعوى الرق والحرية) *

إذا ادعى رجل على رجل مجهول النسب أناعبدته فأنكر المدعى عليه ثم صالحه المدعى عليه من ذلك على مائة درهم فدفقها اليه حتى يكف عن هذه الدعوى فالصالح جائز فإن أقام المدعى البينة بعد ذلك أنه عبده لم تقبل بينته في إثبات الرق وتقبل في حق استحقاق الولاء وبدون البينة لا يسحق الولاء ولو أخذ المدعى منه كفيلاً بالمال صححت الكفالة كذا في المحبط * ولو قال بخارية أنت أمي وقالت لا بل أنا حرة وصالحهما من ذلك على مائة درهم فهو جائز فإن أقامت البينة أنها كانت أمته أعتقها عام أول أو أنها حرة الأصل من الموالى أو من العرب حرة إلا بيمين رجعت بالمائة عليه ولو أقامت البينة أنها كانت أمة لفلان فاعتقها عام أول لم أقبل ذلك منها ولم ترجع بالمائة كذا في المبسوط * وإن كان مكراناً أعتقه فقام العبد بعد الصلح يمينه على حرة الأصل أو على أن المدعى أعتقه وهو يمينه عام أول إن كان الصلح مع العبد عن إنكاره قبلت

طالق فزوجته منه بامر طلق لان الميز واحد والشرط شيان فلا يخل الميز بالامر وكذا الزوج جهابلا امر لا تطلق لانه بعض الشرط فان امر بعد رجلا فقال زوجي فلانة وهي امراته على حالها طلقت لانه كمل الشرط ان تزوجت فلانة و امرت انسانا ان تزوجها مني فهو طالق فامر انسانا فزوج جهابله لم تطلق لانه حث بالامر وعن الثاني ان تزوجت فلانة أو خطبتها فاكذا فزوجها لم تطلق لانه حث بالخطبة دل هذا على انعقاد الميز حتى وصف بالحث فيكون رداعلى من زعم ان الميز لا ينعقد لان الشرط أحدهما وأحدهما الخ بعينه

والآخر لا ومع ذلك نص على الخنث فلا تزوج قبل الامر في المسئلة الاولى وقبل الخطبة في الثانية لتصور فاهم تطلق * قال لاجنبية او مبانة كترت اجواهم خوشتن بتر اطلاق فتزوجها لا يقع لان التزوج نسبة الارادة فخنث بالارادة فلا يحنث بالتزوج بعده * قال اكر فلانة رابن كمن وير اطلاق صح التعليق * ولو قال اكر فلانة رابن بن دهن او قال بن دهن وير اطلاق لا يصح التعليق ولا يقع الطلاق اذا تزوجها هو المختار ولو قال اكر فلانة (٢٥٤) رابن بن دهن او قال بن دهن وير اطلاق لا يصح التعليق * قال لمنكوحته ان تزوجتك او تزوجني كمن

بينة العبد ويرجع بالماء على المولى عندهم جميعا وان مع اقرار العبد بالرق للمدعي ثم اقام البينة على ما قلنا وأراد أن يرجع على المولى بما أخذ منه من المال فكذلك الجواب على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لان البينة على عتق العبد قبل من غير دعوى عنده حافا للمنافضة في الدعوى لا تمنع قبول البينة كافي الامة وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجب أن لا تقبل لانه منافض في الدعوى والمنافضة تمنع صحة الدعوى فتقبل البينة من غير دعوى والبينة على عتق العبد لا تقبل من غير دعوى عنده كذلك في المحيط * ولو اقام المدعي عليه البينة أنه كان عبد الفلان وأعتقه العام الاول والمسئلة بجهاها لم تقبل كذا في محيط السرخسي * واذا ادعى العبد أن مولاه أعتقه فصالحه مولاة على مائة يدفعها للعبد على أن يبرئه من هذه الدعوى فالصالح باطل ومضى أقام العبد البينة على عتقه وعتق الامة في هذا كالعبد كذا في المبسوط * وأم الولد والمدبران ادعيا العتق على مولاها وصالحهما المولى على مال يعطيهما اياهما ليكفاهن الدعوى فهذا الصلح باطل وكذلك ان ادعيا أمومية الولد والتدبير وصالحهما المولى على مال يعطيهما ليكفاهن الدعوى هكذا في المحيط * لو ادعى العبد على مولاة عتقا فاصحها فجدعه فصالح العبد على ما تقي درهم على ان أمضى العتق فهو جائز فان وجد العبد بينة أنه أعتقه قبل ذلك رجع على مولاة بما أعطاه كذا في المبسوط * اذا ادعى المكاتب على مولاة أنه أعتقه وكان ذلك قبل أن يؤدى شيئا فصالحه مولاة على ان حط عنه النصف من المكاتب وادعى النصف فهذا الصلح جائز كذا في المحيط * ثم ان اقام البينة أنه كان أعتقه قبل ذلك فالصالح باطل هكذا في المبسوط والله أعلم

* (الباب العاشر في الصلح في العقار وما يتعلق به) *

اذ ادعى دارا في يد رجل فاصطالحها على بيت معلوم من الدار فان وقع الصلح على بيت معلوم من دار أخرى للمدعي عليه فهو جائز وكذلك ان وقع الصلح على بيت معلوم من الدار التي فيها الدعوى وهل تسمع دعواه بعد ذلك وهل تقبل بينته على باقي الدار فقيم اذا وقع الصلح على بيت معلوم من هذه الدار كشيخ الاسلام في شرحه أنه لا تسمع دعواه وهو ظاهر الرواية وروى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى انها تسمع وهكذا كان يفتي الشيخ الامام ظهير الدين وانتقلت الروايات على أن المدعي عليه لو أقر بالدار للمدعي أنه يؤمر بنسليم باقي الدار اياهه كذا في المحيط * رجل ادعى حقاني دار في يدي رجل ولم يسمه وصالحه على بيت معلوم من هذه الدار أو من دار له أخرى جاز وان صالحه على بيت معلوم من الدار التي ادعى فيها الحق ثم اقام المدعي بينة أن جميع الدار له لما أخذ الباقي في ظاهر الرواية لا تقبل بينته وروى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى انها تقبل ويقضى له بجميع الدار ولو أن المدعي لم يقيم البينة لكن المدعي عليه أقر أن الدار للمدعي صح اقراره ويؤمر بنسليم الدار الى المدعي كذا في الظهيرية * لو ادعى أذرعاه سماعة من دار رجل فصالحه المدعي عليه على دراهم مسماة جاز عند الكل ولو صالحه على نصيب المدعي عليه من دار في يد رجل مقر بذلك ان كان المدعي يعلم نصيب المدعي عليه من ذلك جاز عندهم جميعا لانه لو اشترى نصيبا من دار والمشتري يعلم مقدار النصيب جاز وان كان المشتري لا يعلم مقدار نصيب البائع أو البائع والمشتري لا يعلمان لا يجوز البيع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فكذلك الصلح وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز البيع كذا في فتاوى

بتر انكاح كمن انصرف الى التزوج وانما ينصرف الى الوطء اذا قال لمنكوحته ان نكحتك ولو قال لمعتدته عن رجعي اكرت رابن كمن ينصرف الى النكاح لانه الحقيقة لأنه يحتمل الرجعة أيضا فان فواها ينصرف اليها وذكركم النسبي أن نكاح كمن ينصرف الى الوطء كالعربي والصحيح الاول * قال لاجنبية ان طلقته فعبدي حر يصح ويصير كأنه قال ان تزوجتك وطلقتك ولو قال لها ان طلقته فانت طالق ثلاثا لا يصح ولو قال لمنكوحته نكاحا فاسد ان طلقته فعبدي حر فاليمين على الطلاق باللسان * حلف ليطاقت فلانة اليوم ثلاثا وهي أجنبية عنه أو مطلقة ثلاثا فالبر فيه أن يطلقها باللسان وان لم يقع كالطلاق في النكاح الفاسد * حلف ليتزوجن فلانة اليوم ولها زوج بر النكاح الفاسد * فضولي زوج رجلا امرأة ثم حلف الزوج أن لا يتزوج امرأة فجاز ذلك النكاح لا يحنث لان الاجازة ليست به قد هذا اذا زوجه قبل المين ولو بعده وأجاز بالقول خنث

لانه كالتوكيل في الابتداء والاجازة بالقول كسوق المهر اليها لا الوطء والقبلة لانه حرام قبل نفوذ العقد ولو بعث اليها هدية قاضيان أو عطية لم يكن اجازة لعدم اختصاصها بالنكاح بخلاف سوق المهر * وكل امرأة تدخل في نكاح فهي طالق وكل امرأة تزوجها سواء بعث اليها شيئا من المهر ولا يدفع المهور اليها لا رواية فيه وقيل يكون اجازة ولو دفع وقال انه مهرك فاجازة قولا والتقبيل اجازة ويكره واخلافها اجازة وبعث النذقة لانه ليست من الخصائص * ولو زوجه فضولي ثم تزوج بنفسه وقد حلف على أن لا يتزوجها لا يحنث

كالموافق لا يدخل هذه الدار فأدخل ثم دخل وفيه اختلاف المشايخ * وتطبيق الفصولي والاجازة قولوا فعلا كالتكاح ونكاح الفصولي والتزوج فعلا أولى من فسح المين في زمانها وينبغي أن يجيء إلى عالم ويقول له ما خلف واحتياجه إلى نكاح الفصولي فيزوجه العالم امرأة ويحيز بالذعر فلا يثبت وكذا إذا قال للجماعة لي حاجة إلى نكاح الفصولي فزوجه واحد منهم أما إذا قال لرجل اعتد لي عقد فصولي يكون نو كليا * قال كل امرأ تزوجه أو يزوجه اغيري لاجلي فهي طالق فالحيلة أن (٢٥٥) يزوجه الفصولي ثم تزوجه بنفسه فلا

قاضيخان * اذا ادعى دارا في يدي رجل وانكر المدعى عليه فصالحه المدعى على دراهم ثم اقر المدعى عليه
فأراد المدعى أن يتقاضى صلحه وقال انما صالحتك لاحتل انكارك ليس له أن يتقاضى الصلح كذا في المحيط * لو
ادعى في دار رجل - قاضا لصلحه من ذلك على مسيل ماء أو على أن يضع على حائط منها كذا كذا جذا كان
ذلك باطلا ان لم يوقت لذلك وقتا وان وقت لذلك وقتا معلوما سنة أو أكثر اختلف فيه المشايخ قال الكرخي
رحمه الله تعالى يجوز هذا الصلح وقال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى لا يجوز هذا الصلح ولو ادعى في أرض
رجل حقا فصالحه على شرب نهر شهر الا يجوز ولو لصلحه على عشر نهر أرضه جاز اعتبارا بالصلح بالبيع كذا
في فتاوى قاضيخان * واذا صالح على طريق في الدار المدعاة أن أراد بالطريق رقبة الطريق لاشك أن يجوز
الصلح وان أراد به المرفق - روايتان قياسا على بيع المرفق في بيع الممر روايتين على الرواية التي جازته
ينصرف الى مقدار ممر ورجل واحد كذا في المحيط * لو ادعى في بيت رجل حقا فصالحه المدعى عليه من
ذلك على أن يبيت على سطحه سنة ذكر في الكتاب أنه يجوز وقال بعض المشايخ - إذا كان السطح محجرا
فان لم يكن محجرا لا يجوز الصلح كما لا يجوز اجارة السطح وقال بعضهم يجوز الصلح على كل حال كذا في
الظهيرية * لو كان بيت في يد رجل فادعى رجل فيه دعوى فاصطلحا على أن يكون البيت لاحدهما وسطحه
للاخر لم يجوز اذ لم يكن عليه بناء فان كان عليه بناء فاصطلحا على أن يكون لاحدهما مالوه وللآخر السفل
جاز كذا في الحلوى * ادعى دارا فصالحه المدعى عليه على خدمة عبده سنة جازوله أن يخرج بالعبدا إلى أهله
قال الشيخ الامام الاحل شمس الأئمة الحلواني لم يرد بقوله يخرج بالعبدا إلى أهله أن يسافر به انما أراد به أن
يخرج إلى أهله في القرى وأقضية البلدة وكان الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي يقول لصاحب الخدمة
ها هنا أن يسافر بالعبدا لصاحب الخدمة أن يؤجر هذا العبد للخدمة كذا في المحيط * لو ادعى رجل حقا في
دار في يدي رجل فصالحه على سكنى بيت معين من هذه الدار أبدا قال - حتى يموت لا يجوز كذا في فتاوى
قاضيخان * اذا ادعى رجل دارا في يدي رجل فصالحه المدعى عليه على سكنى بيت معين من هذه الدار مدة
معلومة حتى جاز - هذا الصلح ثم ان المدعى صالح مع المدعى عليه من سكنى البيت الذي وقع الصلح فيه على
دراهم مسموعة يجوز كذا في المحيط * ادعى دارا في يدي رجل واصطلحا على أن يسكنها صاحب البيت سنة ثم
يدفعها إلى المدعى يجوز وكذلك اذا اصطلحا على أن يسكنها المدعى سنة ثم يدفعها إلى صاحب البيت جاز واذا
ادعى على رجل دينا واصطلحا على دار على أن يسكنها الذي عليه الدين سنة ثم يسلمها إلى المدعى لا يجوز كذا
في الذخيرة * لو ادعى أرضا في يدي رجل انها له فاصطلحا على أن يزرعها الذي في يده خمس سنين على أن
تكون رقبة الأرض للدمى جاز ذلك كذا في فتاوى قاضي خان * اذا ادعى رجل حقا في دار فصالحه الذي في
يديه على عبده إلى أجل أو على ثمن من الحيوان إلى أجل فان الصلح فاسد سواء كان الصلح عن اقرار أو عن
انكار وبعد هذا ان قال المدعى عليه وقت الصلح صالحتك عن حقت أو عن نصيبك كان هذا اقرارا منه فاذا
فد الصلح يقال له بين ما أقررت للدمى وان كان قال صالحتك عن دعوا لا يكون اقرارا كذا في المحيط * لو
اشترى دارا فاحتجها مسجدا ثم ادعى رجل فيها دعوى فصالحه الذي جعله مسجدا أو الذين المسجديين
أظهروه - جاز الصلح كذا في خزائن المفتين * اذا كانت دار في أيدي ثلاثة نفر فيد كل واحد منهم منزلا منها
وساحتها على حالها واختلفوا فيها فابطل واحد منهم ما في يده والساحة بينهم أثلاثا فاذا صدقوا فقبل أن

بينه فان طلبت يمينها بانه لقد اسقطت بهذه الصفة اتفاقا قال محمدرجه الله لوفيقته المرأة بشهوة ان صدقها الزوج فهو رجعة وان
 أنكر لا وكذا اذا مات الزوج وصدقته المرأة وكذا لوفيقته وهو نائم أو ميتة أو اختلاسته ذكره شمس الأئمة على قول صارم اجماعا ولا تقبل
 البيعة على الشهوة لانه غائب طلقها وهو مفقود ثم جن ان راجع بالفعل صح لا بالقول والنظر الى فرجه بشهوة في القياس كالقبلة وفي الاصل
 جعل هذا قولها وعند الثاني نظرها الى فرجه وتقبيلها لا يثبت الرجعة ونظرا وتقبيله أو أساه بشهوة اياها رجعة اجماعا والنظر الى دبرها

بشهوة لا يثبت الرجعة * فالرجعي السقي أن يراجعها بالقول لأنه متفق وتعليقها بالشرط وإضافتها إلى مستقبل لا يضح كالتكاح * قال بعد
 الخلوقة باوطشتك وأنكرت فله الرجعة وإن أنكر الزوج الوطء لارجعة * (الناظر في العدة) * (وفيها أربعة أنواع) عدة المتوفى عنها
 زوجها أربعة أشهر وعشر مدخولة أو لا صغيرة أو كبيرة مسلمة أو كفاية * قال لأمر أنه إذا طلق ثم مات قبل البيان على كل منها عدة
 الوفاة تستكمل فيها ثلاث حيض (٢٥٦) ولو بين الطلاق في أحدهما فالعدة من وقت البيان والطلاق رجعي ميت زوجها

بفضي بينهم على أن لفلان نصف الساحة ولكل واحد من الآخرين ربعها فهو جائز وكذلك إذا اشترط
 أحدهم لنفسه نصف المنزل الذي يدر صاحبه جاز كذا في المبسوط * إذا كانت الدار في يدي رجلين
 واختص ما فيهما وكل واحد منهما ما يدعيها فإنه يقضى بينهما نصفين قضاء ترك فإن اصطالحا فيهما قيل القضاء على
 أن لأحدهما الثلثين وللآخر الثلث كان ذلك جائزا كذا في المحيط * ولو كانت الدار في يدي رجل من أهل المنزل
 وفي يدي رجل من أهل منزل آخر وقال أحدهما الدار بيني وبينك نصفين وقال الآخر بل هي كلها في فلان الذي
 ادعى جميعها ما في يده ونصف ما في يد صاحبه والساحة بينهما نصفين فإن اصطالحا قبل القضاء على أن تكون
 الدار بينهما نصفين أو على الثلث والثلثين فهو جائز وكذلك لو اصطالحا بعد القضاء فهو جائز ولو كان أحدهما
 نازلا في منزل من الدار والآخر في علو ذلك المنزل وادعى كل واحد منهما جميعها فليس كل واحد منهما ما في يده
 والساحة بينهما نصفين فإن اصطالحا قبل القضاء أو بعده على أن لصاحب السفلى العلو ونصف الساحة
 ولصاحب العلو السفلى ونصف الساحة جاز كذا في المبسوط * اختصم رجلان في حائط فاصطالحا على أن
 يكون أصله لأحدهما وللآخر موضع جذوعه وأن يبنى عليه حائط ما علوا ويحمل جذوعا معلومة لا يجوز
 كذا في محيط السرخسي * إذا اختصم رجلان في حائط فاصطالحا على أن يهدما ما كان مخوفاً وأن
 يبنياه على أن لأحدهما الثلث وللآخر الثلثين والثقة عليهم ما على قدر ذلك وعلى أن يحملا عليه من الجذوع
 بقدر ذلك فهو جائز كذا في الحاوي * لو ادعى في علو رجل حقا فصالحه على بيت معين من هذا العلو وعلى
 بيت معين من علو آخر فهو جائز لأنه صالح من الجهول على معلوم كذا في فتاوى قاضي خان * إذا ادعى رجل
 بناء دار في يدي رجل فصالحه من بنائها على دراهم مسماة فإن الصلح جائز وكذلك لو ادعى نصف البناء له
 والنصف لغيره كانا غاصبين فبنيا بخلاف ما لو ادعى يد شاة أو عسافا في عبد فصالح عنه فإنه لا يجوز كذا في
 المحيط * لو أن رجلين ادعيا دارا في يد رجل وقالوا لورثناها عن أينا وبجدها الرجل ثم صالح أحدهما من
 حصته من هذه الدعوى على مائة درهم فأراد شر بكذا أن يشركه في هذه المائة لم يكن له ذلك وليس للآخر أن
 يأخذ من الدار شيئا إلا أن يقيم البيعة ولو صالح أحدهما عن جميع دعواه ما على مائة درهم وضمن له تسليم
 أخيه فإن سلم الآخر ذلك له جاز وأخذ نصف المائة وإن لم يجزفه وعلى دعواه ورد المصالح على الذي في يديه
 الدار نصف المائة كذا في المبسوط * لو أن رجلين في يدي كل واحد منهما دار فادعى كل واحد منهما ما في دار
 صاحبه حقا فاصطالحا من ذلك على أن يسكن كل واحد منهما ما في دار صاحبه جاز كذا في المحيط * لو ادعى كل
 واحد منهما ما في دار في يدي صاحبه حقا فاصطالحا على أن يسلم كل واحد منهما ما لصاحبه ما في يده بغير تسجيعة
 ولا إقرار فهو جائز كذا في المبسوط * إذا ادعى الرجل دارا في يدي رجل فصالحه منها على دراهم مسماة
 على أن يزيد له الآخر حنطة فإن وقع الصلح على أن يترك المدعي الدار على المدعى عليه وكانت الدراهم
 والكر من عند المدعى عليه ان كان الكر بعينه لا شك أن الصلح جائز وإن لم يكن بعينه وكان في الذمة ان كان
 الكر موصوفاً بأنه جيد أو وسط أو ردي كان الصلح جائزاً أيضاً سواء كان الكر حالاً أو مؤجلاً وإن لم يكن
 الكر في الذمة موصوفاً كان الصلح في جميع الدار باطلاً وإذا كان الكر من عند المدعى والدراهم من عند
 المدعى عليه ان كان الكر بعينه كان الصلح جائزاً في الكل وإن كان بغير عينه في النعمة ان كان موصوفاً
 وو جد في ذلك جميع شرائط السلم بالاتفاق إن كان الكر مؤجلاً أو كان مكان الأيقاع وبين حصصة الكر من

في العدة تصير عدة واحدة
 الوفاة وإن بائناً أو ثلاثاً إن
 كانت لا تراث لا تصير عدة
 وفاة وإن ورثت بالفـرار
 اعتدت بأربعة وعشر
 تستكمل فيها ثلاث حيض
 وقال الثاني عدتها ثلاث
 حيض ولو مضى حيضة من
 عدتها بعد الطلاق ثم مات
 الزوج والطلاق بائن يحسب
 هذه الحيضة من العدة * أم
 الولد إذا كانت محرمة على
 المولى قبل موته بان كانت
 منكوبة الغير لا تجب عليها
 يموت المولى عدة * بلغت
 فرأت يوماً ما ثم انقطع
 ومضى حول ثم طلقت فعدتها
 بالشهر وإن رأت ثلاثة أيام
 وانقطع ومضى سنة أو أكثر
 ثم طلقت فعدتها بالحيض
 إلى أن تبلغ حد الأياس وهو
 خمس وخمسون سنة في المختار
 وعند مالك ثلاثون سنة
 أشهر وستة أشهر لا يستبراء
 الرحم وثلاثة أشهر للعدة قال
 العلامة والفتوى في زماننا
 على قول مالك في عدة الأيسة
 وإذا رأت الأيسة بعده دما
 ذكر في النوادر أنه حيض
 وهو القياس لأن النص يقتضي
 كونه حيضاً قيل هذا إذا رأت

قبل الحكم بالأياس أما بعده فلا وقال المبدئي انما يحكم بكونه حيضاً إذا كان سائلاً ما إذا كان بله فلا فالمشايخ على رواية الدراهم
 النوادر * إذا كان ما رأت أحرأ أو سوداً أو أصفر ولو أخضر لا لأن كونه حيضاً ثابت بالاجتهاد فلا يبطل الحكم بالأياس باجتهاد مثله وطريق
 القضاء أن يدعى أحد الزوجين فساد التكاح بحكم قيام العدة فيقضى القاضي بجوازه وباقتضاء العدة بالشهر ولو رأت قبل تمام الاعتداد
 بالشهر دما حكم القاضي بأن ما رأت حيض وبأن الاعتداد بالشهر قد بطل وإن رأت بعد تمام الاعتداد لا يبطل قضى القاضي به أم لا ولا
 تبطل الأنكحة وبه يفتي وفي النوادر ان عند بعض المشايخ فساد التكاح ولو قضى بجواز التكاح ثم رأت لا يكون فاسداً والأصح

جواز النكاح ولا يشترط الفضاة وفيما باقي العدة بالخوض وفي التجربة اعتدت الصغيرة بالاشهر ثم رأت الدم انتقلت عدتها الى الحيض رجعا كان أو بآثنا * ولو خاضت حيضة ثم آتت استقبلت العدة بالاشهر * وإذا حبلى في العدة فعدتها بوضع الحمل * وفي المتوفى عنها زوجها لو حبلى بعد وفاته تعتد بالاشهر * قال كل امرأة تزوجها فكذا ونسي ما قال ثم تزوجها ثم طلقها بآثنا ثم تزوجها في العدة ثم طلقها قبل الدخول يجب مهر كامل وعدة مستقبله وعند محمد نصف المهر وتعم العدة الاولى وعلما (٣٥٧) بقية العدة ولو كان الاول صحيحا والثاني فاسدا لا يلزمه المهر ولا العدة

بالاجماع ولو الاول فاسدا والثاني صحيحا فهو كالزوج * طلقها ثلاثا ووطئها في العدة مع العلم بالحرمه لا تستأنف العدة وتقتضى العدة بثلاث حيض ورجحان اذا علم بالحرمه ووجد شرائط الاحصان * ولو كان منكرا طلقها لا تقتضى العدة ولو ادعى الشبهة تستقبل وجعل في النوازل البائن كالثلاث والصد لم يجعل الطلاق على مال والخلع كالثلاث * وفي الفتاوى طلقها ثلاثا فالما اعتدت حيضتين أو كرها على الجاع ان أنكر طلاقها تستأنف العدة وان أقرب بالطلاق لا تستأنف وليس لها طلب النفقة في العدة المستأنفة ولا يقع الطلاق في هذه العدة ولا يحرم نكاح الاخت * وذكر صدر الاسلام خالها بمال أو بغيره ثم وطئها في العدة علم بالحرمه تستأنف العدة لكل وطء وتدخل العدة الى أن تنقضي الاولى وبعده تكون الثانية والثالثة عدة الوطء لا الطلاق حتى لا يقع فيها طلاق آخر ولا تجب فيها نفقة * تزوج منكوحه الغير وهو لا يعلم انها منكوحه

الدراهم كان الصلح في الكل جائزا اذا جعل الدراهم كلها في مجلس الصلح أو ما ينقص الكروان تفرق قبل قبض الدراهم كلها بطل الصلح في حصة الكروان لم يوجب الكبر جميع شرائط السلم بالاتفاق بان لم يبين مكان الايفاء أو لم يبين حصة الكرم من الدراهم فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يفسد الصلح في الكل بطل الدراهم * ولم يجعل وعندهما ان يعمل رأس المال جازا له فقد في الكل وان لم يجعل الدراهم ففسد الصلح بحصة الكرم لا غير وان لم يضرب الاجل في الكرفانه ففسد حصة الكرم من الدراهم عندهم جميعا وهل يفسد حصة العقد فيما يخص الدار فالمسألة على الاختلاف على قولهما يجوز اذا كان الكرم موصوفا وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز وان كان الكرم من عند المدعى عليه والدراهم من عند المدعى ان كان الكرم بعينه جاز الصلح في الكل وان كان موصوفا في الذمة فالجواب فيه على التفصيل الذي ذكرنا فيما اذا كان الكرم من عند المدعى والدراهم من عند المدعى عليه هذا الذي ذكرنا اذا وقع الصلح على أن يترك المدعى دعواه فاما اذا وقع الصلح على أن يأخذ المدعى الدار من المدعى عليه والمسألة بجماها فان كان الكروان والدراهم من عند المدعى أو كان الكرم من عند المدعى عليه والدراهم من عند المدعى فالجواب في الوجه كاه في هذا الفصل كل الجواب في الفصل الاول ثم هذا الذي ذكرنا اذا كان الاجل مضروبا في جميع الكرفا ما اذا كان مضروبا في البعض ان كان المؤجل من الكرم قد راسم جاز الصلح في الكل ويصرف المؤجل من الكرم الى الدراهم والخال الى ما يخص الدار احتيا لا لجواز العقد اذ اصلحه المدعى عليه من الدار على حيوان بعينه على أن يزيده المدعى كحطه جيدة في الذمة ولم يكن مؤجلا قال لا يجوز ويجب أن يجوز وان لم يكن الكرم بعينه بعد أن يكون موصوفا لان المكمل في الذمة متى قبل بغير الدراهم والذنانير من الاعيان يصير غنا والثراء بثن ليس عنده جائز بعد أن يكون موصوفا حلالا كان أو مؤجلا هكذا في المحيط * واذا صالح من دعواه في دار على كحطه وسط ثم صالحه من ذلك الكرم على كرسع بغير بعينه جاز كذا في المبسوط في باب الخمار في الصلح * اذا وقع الصلح من دعوى الدار على دراهم وافتقر قبل قبض بدل الصلح لا ينقض الصلح كذا في المحيط * واذا صالح الرجل من دعواه في دار لم يعاينها الشهود ولا عرفوا الحدود أو صالحه من دعواه في دار بغير عينها ثم خاصه في دار وزعم أنهم غير التي صالحه عنها وقال المدعى عليه هي تلك فخالفا وثر اذا السليح وعاد في الدعوى كذا في المبسوط * رجل ادعى في حائط رجل موضع جذع أو ادعى في داره طريقا أو مبل ماء فجدد المدعى عليه ثم صالحه على دراهم مسمية فهو جائز لانه صالح من المجهول على معلوم كذا في فتاوى قاضي خان * رجل له باب أو كوة فخاصه جاره فصالحه على دراهم معلومة يدفعها الى الجار ليرتلك الكوة ولا يسدها كان ذلك باطلا وكذا لو كان الصلح بينهما على أن يأخذ صاحب الكوة دراهم معلومة ليسد الكوة والباب كان باطلا كذا في الظهيرية * رجل اشترى من آخر ضيعة ثم ان البائع باعها من رجل آخر ثم ان المشتري الثاني أخذ الضيعة وأراد الاول أن يخاصم فقال الثاني صالحني على مال معلوم وائرث الضيعة في يدي ففعل فهذا صلح جائز وقصر الضيعة ملك الثاني من جهة الاول ليس له أن يسد تردها أعطاه على هذا الشرط كذا في خزنة المفتين * لو أن رجلا ادعى زعافي أرض رجل فصالحه صاحب الارض من ذلك على دراهم مسمية فالصلح جائز ولو كانت أرض رجلين فيها زرع لهما فادعاه رجل فجددها فصالح أحدهما على أن أعطاه مائة درهم على أن يسلم نصف الزرع للمدعى فان كان الزرع مدركا كان الصلح جائزا وان كان

(٣٣ - فتاوى رابع) الغير ودخل به اتجب العدة وان كان يعلم لا تجب العدة ولا يحرم على الزوج وطؤها به يفتى * أفراة طلق امرأته منذ خسين سنة ان كذبت في الاسناد أو قالت لا أدري يقع الطلاق من وقت الاقرار وان صدقته في وقت الاسناد على ما ذكره محمد والاختار الوقوع من وقت الاقرار لكن لا تجب النفقة والسكنى كذا اختاره المتأخرون ولا يجمل له التزوج باختار أو ربع سواها زجره عن كتم طلاقها وعلى الزوج المهر ثانيا بالدخول لا قراره وتصدقها اياه * ولو كان غائبا طلق أو مات في وقت الطلاق والموت وان لم يعلم * جعل أمرها

يذهب ان ضمهم فانكر الضرب و برهنت وقضى بالفرقة بعد مدة فالعدة من وقت الضرب كما لو ادعت الطلاق في سؤال وقضى بالبينة في المحرم فالعدة من وقت الطلاق لمن وقت القضاء ومن النكاح الفاسد في الموت والطلاق ثلاث حيض ولا تعتد في بيت الزوج * والعدتان تنقضيان عدة واحدة حتى لو طلقها اثلاثا للسنة وقع بالحيض أو بالاشهر بقى من عدتها حيضة أو شهر * وللعدة ان تقتطبا لاسنان المفتوحة لا بالطرف الآخر كما تدهن (٢٥٨) رأسه بالدفع الاذى للزينة * واذا انزله الزوج ان تعتد في منزل

غير مدرك فانه لا يجوز الصلح الا برضا صاحبه وهذا بخلاف ما لو صلح على أن يسلم له نصف الارض مع الزرع على مائة درهم كان جائزا ولو كان الزرع كله لواحد دفعا انسان وادعى فأعطاه المدعى دراهم على أن يسلم له نصف الزرع من غير أرض ان كان مدركا فانه يجوز وان كان غير مدرك فانه لا يجوز هكذا في المحيط * لو أن نهر اربع قوم فاصطلموا على كرية أو تحصينه بمسنة أو قنطرة عليه على أن تكون النفقة عليهم بحصصهم فهذا جائز كذا في المبسوط * رجل له ظلة أو كنيسة شارع في الطريق الاكبر فاصطلموا انسان في رفعها فصالحه صاحب الظلة على دراهم مائة لئلا يترك الظلة في موضعها لا يجوز هذا الصلح وكان لهذا المصالح أو لغیره من عرض الناس أن يتخاضعوا في رفعها سواء كانت الظلة قديمة أو حديثة ولا يعرف حالها فان خاصمة الامام فالحل على أن يدهم على صاحب الظلة ما لا مصلح له على أن يترك الظلة في موضعها فان كانت حديثة ورأى الامام مصلحة المسلمين في أن يأخذ ما لا يضره في بيت مال المسلمين جاز ذلك اذا كانت الظلة لا تضر العامة كذا في الظهيرية * وان كان الخاصم دفع المال لرفع الظلة جاز ان كانت قديمة وان كانت حادثة لا يجوز وهو الصحيح وان كان لا يعلم حالها فأعطاه الخاصم دراهم ليطرحها لا يجوز ولو صلح صاحب الظلة على أن يعطى دراهم الى الخاصم لرفع الظلة يجوز كيف كانت هكذا في محيط السرخسي * وان كانت الظلة على طريق خاص في سكة غير نافذة فان وقع الصلح على أن يأخذ الخاصم دراهم مائة من صاحب الظلة ويترك الظلة لا يجوز اذا كانت الظلة قديمة وان كانت حديثة ان لم يكن الخاصم من أهل تلك السكة وليس له حق المرور تحت الظلة يتوقف الصلح على اجازة من له حق المرور وأما اذا كان المصالح من أهل تلك السكة ان أضاف الصلح الى جميع الظلة فالصلح يصح في حصته ويتوقف في حصته شركا فان أجاز شركاؤه جاز الصلح في الكل وان لم يجزوا صلحه ورفعو الظلة لاشك أن الصلح يبطل في حصته شركاؤه حتى كان لصاحب الظلة أن يرجع على الخاصم بحصة شركاؤه ان كان دفع اليه جميع بدل الصلح وهل يرجع بحصته اختلاف المشايخ فيه والاصح انه لا يرجع عليه وأما اذا كان الصلح مضافا الى نصيبه خاصة فانه يجوز الصلح وبعد ذلك ينظر ان تبرع الشركا بترك الظلة سلم له جميع البدل وان رفعو الظلة هل يرجع صاحب الظلة على الخاصم بجميع البدل فالمسئلة على الاختلاف وان كان لا يعرف حال الظلة لا يجوز الصلح وأما اذا وقع الصلح على الطرح والرفع ان وقع الصلح على أن يأخذ الخاصم دراهم ويرفع الظلة فهو جائز على كل حال وان وقع الصلح على أن يأخذ صاحب الظلة من الخاصم دراهم ويرفع الظلة جاز ان كانت الظلة قديمة وكذلك اذا كانت حديثة ولا يدري حالها كذا في المحيط * وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضيخان * اذا كان لاسنان نخلة في ملكه فخرج سفعها الى دار جاره فأراد الجار قطع السعف فصالحه رب النخلة على دراهم مائة على أن يترك النخلة فان ذلك لا يجوز وان وقع الصلح على القطع فان أعطى صاحب النخلة جاره دراهم ليقطع كان جائزا وان أعطى الجار دراهم لصاحب النخلة ليقطع كان باطلا هكذا في المحيط * رجل ادعى نخلة في أرض بأصلها وبجحد المدعى عليه ثم صالحه على أن ما يخرج من غرها العام يكون للمدعى لا يجوز ذلك لان هذا صلح وقع على معدود مجهول يحتاج فيه الى التسليم كذا في الظهيرية * ادعى في أجرة في يدى رجل حقافصالحه منها على أن يسلم صيدها للمدعى سنة فان لم يكن الصيد الذي في الاجرة مملوكا للمدعى عليه لا يجوز الصلح على كل حال وان كان مملوكا بان كان أخذه وأرسله في الاجرة ان كان بحيث يمكنه اخذ من غير

القاضي ليس له ذلك بل تعتد في منزلها قبل الفرقة * واذا مات الزوج في منزل بأجر فعليه أجر المثل في مالها زمان العدة * وان طلقها فأجر المثل على الزوج * وان خافت سقوط المنزل تحول * طلق الامة ثنتين ثم اشتراها لا تحل له قبل التزوج بزواج آخر * وهل يباح الدخول على معتدة لا لا اطلاع فيه روايتان * واعتبار الشهر وفيها بالاهل اجماعا والخلوف في الاجارة والقدروري ذكر الخلاف في العدة ايضا * مريض قال كنت طلقته في صحتي وانقضت العدة وصدقته لها أن تتزوج في الحال ولا ميراث لها * ادعى طلاقها في وقت ماض وأخبرها بانقضاء العدة وكذبته يجعل في حقها كانه طلقها في الحال وكانت باقية في حق النفقة والسكنى زائلة في حق حل أربع سواها أو أخذها * خرج من الولد نصف البدن من قبل الرجلين لا يحتسب الرجلان عن البدن ومن قبل الرأس سوى الرأس انقضت العدة والبدن من المنسكب الى اليتيم

* طلقها رجعا ومات في العدة فعدتم عدة الوفاة لا غير وبطل الحوض * وعدة الوفاة لا تجب بالنكاح الفاسد والدخول في اصطلاح النكاح بلا شهود يوجب العدة لانه مختلف في صحته * وكل نكاح هذا صفة فالدخول فيه يوجب العدة والخلوة في الفاسد يوجب العدة * والاصل ان المانع من الوطء في حال الخلوة ان كان شرعا تجب العدة وان كان حقيقيا كالمرض لا اختلف مشايخنا في الصغيرة اذا طلقت في وجوب العدة عليها فكثرهم لا يطلقون لفظ الوجوب لعدم الخطاب بل يقولون عدت بايداشتني في تسع مسائل الدخول في النكاح

الاول دخول في الثاني على الاختلاف * تزوجت من غير كف فرفع الولي الامر الى الخاتم ففرق بينهما وألزم المهر والعدة ثم تزوجها في هذه
العدة بلا ولي وفرق قبل الدخول به المهر كاملا وعدة مستقبلة * وعند محمد نصف المهر وتعلم العدة الاولى * الثاني تزوجها نكاحا
صح وادخل بها ثم طلقها في العدة وتزوجها ثم طلقها بلا دخول * الثالث تزوج صغيرة ودخل بها فبلغت واختارت نفسها ثم طلقها قبل
الدخول * الرابع تزوجها ودخل بها ثم ارتدت والعياذ بالله تعالى وفرقت (٢٥٩) ثم أسلمت وتزوجها في العدة ثم ارتدت
والعياذ بالله قبل الدخول *

الخامس تزوجها ودخل بها
ثم طلقها ثم تزوجها في العدة ثم
ارتدت والعياذ بالله قبل
الدخول * السادس تزوج
أمة ودخل بها ثم أعتقت
واختارت نفسها ثم تزوجها
في العدة * السابع تزوج
أمة وطلقها ثم تزوجها في
العدة وأعتقت قبل الدخول
واختارت نفسها * الثامن
تزوج صغيرة ودخل بها ثم
طلقها ثم تزوجها في العدة
وبلغت قبل الدخول بها
واختارت نفسها * التاسع
نكحها فاسدا ودخل بها
وفرقت ثم تزوجها في العدة
نكاحا صحيا وطلقها قبل
الدخول * (نوع في حد
المرضى) * الذي يكون فارا
هو ان يكون صاحب فراش
أضناه المرض أما الذي يترودد
في حوائجه لا يكون فارا
وان كان يشتكى ويحجم وقال
الكرخي رحمه الله انما يكون
فارا اذا كان مضى لا يقوم
الابسة وهو يحال بقدر على
الصلاة قاعدا وقد ذكرنا ان
الجنون من لا يستقيم كلامه
وأفعاله والعقل ضده والمعنوه
من يخلط من غير أن يغلب
أحدهما الآخر وقيل الجنون

اصطيد يجوز الصلح وان كان بحيث لا يمكنه الاخذ الا بالاصطيد لا يجوز الصلح كذا في المحيط في متفرقات
الصلح * رجل اشترى دار الها شفيع فصالح الشفيع على أن يعطى الشفيع دراهم مسماة ليسم الشفيع
الشفعة بطلت شفيعته ولا يجب المال وان كان أخذ المال رده على المشتري كذا في فتاوى قاضيان * ولو
صالح المشتري مع الشفيع على أن أعطاءه الدار وزاده الشفيع على الثمن شيئا معلوما فهو جائز كذا في
المبسوط * وان صالح على أن يأخذ نصف المشتري أو ثلثه أو ربعه على أن يسلم الشفعة في الباقي كان جائزا فان
وجد هذا الاصطلاح منهما بعدئا كدحق الشفيع بطلب الموائبة وطلب الاسم اذ فانه يصير أخذ النصف
بالشفعة حتى لا يتجدد فيما أخذ الشفعة مرة أخرى وبصير يسلم الشفعة في النصف حتى لو كان هذا
الشفيع شريكا في المبيع أو في الطريق كان للجائر أن يأخذ النصف الذي لم يأخذه هذا الشفيع بالشفعة
وان كان هذا الاصطلاح قبل وجود الطلب من الشفيع فانه يصير أخذ النصف بشرا مبيدا ويتجدد فيما
أخذ الشفعة هكذا في المحيط * لو صالح المشتري الشفيع على أن يسلم الشفعة على بيت من الدار بمحضته من
الثلث فالصلح باطل وحق الشفعة باق وهذا اذا كان الصلح بعدئا كدحقه بالطلب فأما قبل الطلب بطلت
الشفعة كذا في محيط السرخسي * اذا ادعى الرجل شفعة في دار فرفضها المشتري على أن يسلم له دار أخرى
بدراهم مسماة على أن يسلم له الشفعة فهذا فاسد لا يجوز كذا في المبسوط * اشترى دارا لخاصم رجل في
شقص منها وطلب الشفعة فيما بقي فصالحه على نصف الدار بنصف الثمن على أن يبرأ من الدعوى جاز ولو
صالحه على نصف دار أخرى على هذا الوجه لا يجوز كذا في محيط السرخسي * اشترى أرضا فسلم الشفيع
الشفعة ثم ان الشفيع بعد التسليم فصالحه المشتري على ان أعطاءه نصف الارض بنصف الثمن جاز ويكون
بمعامته إذا وكذا لو مات الشفيع بعد الطلب ثم ان المشتري صالح ورثة الشفيع على نصف الدار بنصف الثمن
جاز ويكون بمعامته ولو لمات المشتري فصالح ورثة المشتري الشفيع على أن يعطوا له نصف الدار بنصف
الثلث جاز ويكون أخذ الشفعة لا يعامته كذا في فتاوى قاضيان * اذا خصم في الشفعة شريك
وجار فاصطالحا على أن يأخذها بينهما نصفين وسلمها لهما المشتري جاز كذا في الحاوي والله أعلم

* (الباب الحادي عشر في الصلح في المين) *

ادعى على آخر ما لا فائدة له فاصطالحا على أن يحلف المدعى عليه وهو بري من المال خلف المدعى عليه فالصلح
باطل والمدعى على دعواه ان أقام البينة أخذه به وان لم يجد بينة وأراد أن يستخلفه ان لم يكن الاستخلاف
الاول عند القاضي يستخلفه القاضي ثانيا وان كان الاستخلاف الاول عند القاضي لا يحلفه ثانيا كذا في
الفصول العمادية * ان اصطالحا على أنه ان حلف فهو بري عن الخصومة الى أن يجد البينة خلف هل يبرأ
عن الخصومة الى أن يجد البينة اختاف المشايخ منهم من قال لا يبرأ عن الخصومة وهو الاصح حتى كان له
استخلافه مرة أخرى عند القاضي كذا في الذخيرة * ان اصطالحا على أن يحلف المدعى على دعواه على أنه ان
حلف فالمدعى عليه ضامن له خلف المدعى على ذلك فأبى المدعى عليه أن يضم له شيئا أو يعطيه لم يلزمه شيء
والصلح باطل وكذلك لو اصطالحا على أن يحلف الطالب والمطالب ثم يكون عليه نصف ما ادعى فهو باطل وان
اصطالحا على أن يحلف الطالب اليوم على ما يدعى فان مضى ولم يحلف فلا حق له فضي اليوم قبل أن يحلف

من يفعل هذا لافعال بلا قصد والعاقل من يفعل فعل المجانين أحيانا عن غير قصد والمراد
بالقصد ان العاقل يفعل على ظن الصلاح والمعنوه من يفعله مع ظهور وجه الفساد وفي النوازل المعنوه من كان قليل الفهم مختلط الكلام
فاسد التدبير الا أنه لا يضرب ولا يشتم بالجنون * رجل عرف بالجنون وادعت زوجته انه طلقها ثلاثا في حال اعتداله وزعم الطلاق حال
إصابته بالجنون ولا يعلم ذلك الا من جهته فالقول له وفي السير الكبير ان لم يعلم ان ذلك أصابه فالقول لها وان علم فلا وان شهدوا انهم رأوه مجنونا

مرة فالقول له وكذا القول طلقت وأنا نائم فالقول له وفي المتنق انه لا يقبل * ولو ادعى امرأته في يد غيره وقال طلقت ما أو أنا مجنون فالقول له ان علم جنونه * المعتوه اذا كان بغير حق أحبا نافي حال فاقته هو كالعقل سواء كان لا فاقته وقت معلوم أو لا * ظن أن النكاح الذي بينه وبين امرأته فاسد فقال لا نكاح بيننا أو قال تركت النكاح الذي بيننا ثم ظهر صحته لا يقع الطلاق ويعتبر في كونها صاحبة فراش المجز عن المصالح الداخلية وفي حق المجز عن (٣٦٠) المصالح الخارجية * والمرأة في حالة الطلاق كالريض والمراد به وجع يفترن بانفصال

الولد لأن المعتبر في مرض الموت ما يتصل به الموت والريض الذي يتعقبه السكون في حكم الصحة كبريض يتعقبه البر * وقال نفي الاسلام رحمه الله الفتوى على أن المجز اذا أرت الدم الخالص يكون حيضا وان غير خالص ان كان قليلا لا يكون حيضا والقيل أن لا يتجاوز طائفة واحدة وان كان كثيرا ان كان حكم بياضها لا يكون حيضا متصلا أو منفصلا وان كان لم يحكم فالنصل حيض لا المنفصل والمتصل أن لا ينقطع وقت صلاة كاملا والمنفصل أن ينقطع وقت صلاة كاملا * وعن مالك رحمه الله فممن طلقها زوجها ومضى عليها نصف عام ولم ترد ما يحكم بياضها حتى قضى عدتها تعتد بثلاثة أشهر وروى عن ابن عمر رضي الله عنهما مثله فعلى هذا في ممتدة الطهر قبل بلوغها إلى الأياس فاعتدت بثلاثة أشهر بعد مضي نصف سنة وبه قضى القاضي جاز لأنه مجتهد فيه ويحفظ هذا لكثرة وقوعه * طلقت الصغيرة بعد الدخول اعتدت بثلاثة أشهر وتجب لها

فهو على دعواه والصلح باطل وكذلك لو اصرط لهما على أن يحلف المطالب وان لم يحلف المطالب فهو ضامن للمال أو قال فالمدل عليه أو فقد أقرب المال كذا في المبسوط * اذا ادعى رجل على رجل مالا أو ماسوا فأنكروا لم يكن عليه بينة فطلب بينته فأوجب القاضي ذلك عليه * فصالحه على دراهم مسمدة على أن لا يستحلف على ذلك فالصلح جائز وهو بذلك برى من اليمين وكذلك لو قال صالحك من اليمين التي وجبت لك على أو قال اقتديت منك عيني كذا فرفض الآخر بذلك جاز الصلح ولو اشترى يمينه بكذا أو باعها منه المدعي لم يجز كذا في السراج الوهاج * ولو اصرط لهما على أن يحلف الطالب أو المطالب ونصف المال على المدعي عليه أو على أن يحلف الطالب اليوم أو المطالب اليوم على أنه ان لم يحلف اليوم فالمدل عليه أو على أن يحلف الطالب اليوم أن ما أخذه حتى فالصلح في الكل باطل لأنه على خلاف الشرع كذا في الوجيز للكردي * اذا اصرط لهما على أن يحلف الطالب بعتق أو طلاق أو بجمع أو بأيمان مؤكدة فان حلف على ذلك فالمدل عليه فانه لا يلزم المطالب بذلك شي ولا يلزم الطالب الطلاق والعتاق الآن تقوم للمطالب بينة أنه أوفاه هذا المال أو أبرأه عنه فحينئذ يعق عبده وتطلق امرأته لانه ثبت حنث المدعي بالبينة العادلة وكذلك ان اصرط لهما على أن يحلف المطالب بماعلى أنه يرى من هذه الدعوى اذا حلف خلف فانه لا يبرأ ولا يقع طلاق ولا عتاق الآن يقيم المدعي البينة على ما ادعى من الحق في اليمين فحينئذ يقع الطلاق والعتاق لان حنث المطالب ثبت بالشهادة العادلة كذا في المحيط والله أعلم

* (الباب الثاني عشر في الصلح عن الدماء والجراحات) *

يجوز الصلح عن جناية العمد والخطأ في النفس وما دونها الا أنه لو صالح في العمد على أكثر من الدية جاز كذا في الاختيار شرح المختار * ويكون المال حالا على الجاني في ماله دون العاقلة كذا في الحاوي * وفي الخطا لو صالح على أكثر من الدية لا يجوز كذا في الاختيار شرح المختار * وهو اذا صالح على أحد مقدار الدية أما اذا صالح على غير ذلك جازت الزيادة الا أنه يشترط القبض في الجلس كيلا يكون افترا قاعن دين بدين اذا قضى القاضي عليه بالدية بمائة بعير فرفض الصالح القاتل الولي من مائة بعير على أكثر من مائة بقرة وهي عنده ودفع ذلك اليه جاز وان صالح بشي من الابل على شيء من المكبل أو الموزون سوى الدراهم والدنانير إلى أجل لم يجز لانه عارض دين بدين وان صالح من الابل على مثل قيمة الابل أو أكثر من ذلك بما يتغابن الناس فيه فهو جائز وبما لا يتغابن فيه لم يجز وان قضى القاضي عليه بالدراهم أو الدنانير فرفض الصالح القاتل على طعام أو شعير أو ابل أو بقر مما ليس عنده لم يجز وان دفعه اليه قبل أن يفارقه لانه يسع ما ليس عنده الانسان وهو لا يجوز الا في السلم واذا قضى القاضي ابل أو بقرة فرفض الصالح من ذلك على شيء من الطعام أو غيره وليس عنده ثم دفعه اليه قبل أن يفارقه فهو جائز فان لم يدفع اليه الطعام أو الشعير حتى يفارقه لم يجز هكذا في السراج الوهاج * ولو صالح غير الجاني على أكثر من الدية وضمن بطلت الزيادة ولو صالح على جنس آخر ولو قضى عليه بالدراهم فرفض الصالح على أن يدينار وقبض في المجلس جاز ولو صالح قبل أن يقضى بشي على مائتي ابل بغير أعيانها فالواجب مائة منها والخييار إلى الطالب فان كان في الابل نقصان من الانسان الواجبة في الدية كان للطالب أن يرد الصلح كذا في الحاوي * رجل قتل رجلا عمدا وقتل آخر خطأ ثم صالح أولياءه ماعلى أكثر من دينين فالصلح جائز وله صاحب

النفقة قال الامام الفضل ان لم تكن مراعاة فكذلك وان كانت مراعاة فلا تنقض بالاشهر لاحتمال كونها ذات حمل الخطا فينفق عليها الى ان يعلم فراغ رحمها * أخبرت بموت بعلمها وقدمت مدة العدة فقد انقضت وان شكت في وقت موته اعتدت من وقت اليقين * (التاسع في الخطر والاباحة) * وفيه أربعة أنواع * (الاول في سبب الحرمة) * سمعت بطلاق زوجها اياها ثلاثا ولا تقدر على منعه الا بقتله ان علمت أنه يقرها بقتله بالدواء ولا تقتل نفسها وذكر الأوزجندى رحمه الله أنه اترفع الامر إلى القاضي فان لم تكن لهاينة

تخافه فان ساقه فالاثم عليه وان قتله لانتى عايتها والبائس كالثلاث * ثم بدأ أن زوجها طلقها ثلاثا ان كان غائبا باساع لها أن تتزوج بآخر وان كان حاضرا لان الزوج اذا أنكر احتج الى القضاء بالفرقة ولا يجوز القضاء بهما بالجمرة الزوج وفي النوازل حرمت عليه بثلاث ويسمى باساع لها أن تتزوج بآخر من غير علم الزوج ولا يطلقها وقال الامام صاحب النظم رحمه الله ان كانت موثوقا به باساع لها * ثم بدأ قوم انه طلقها في السر ان صدقهم ثبت اطلاق وان كذبهم شهدوا عند القاضي (٣٦١) فيحكم بذلك * شك انه طلق واحدة أو أكثر فلهي واحدة الى أن يستيقن

بالاكثر أو يكون أكثر ظنه على خلافه وان قال الزوج عزمت على انه ثلاث يتركها وان أخبره عدول حضر واذلك المجلس بانها واحدة صدقهم وأخذ بقولهم ان كانوا عدولا وعن الامام الثاني حلف بطلاق امرأته ولا يدري أثلاث أم أقل يتحرى فان استويا عمل بأشد ذلك عليه * وعن محمد رحمه الله ادعت عليه أنه طلقها ثلاثا وهو يجب دفات الزوج فجاءت تطلب الميراث ان كانت صدقته قبل الموت ورثته ولم تطلق وان لم ترجع الى تصديقه حتى مات لم ترث * طلقها اثنين فقال رجل طلقها ثلاثا قال نعم ثم تزوجها ان كانت سمعت جوابه لاسائل لا يحل لها أن ترجع اليه ولا يحل امساكها * سمع رجل من امرأاتها مطالقة الثلاث والزوج يقول لا بل مطلقة اثنين لا يسمع لمن سمع منها الى أن يحضر نكاحها ويمنعها ما استطاع * أراد أن يتزوج امرأة فشهد عنده أو عند القاضي ان لها زوجا فزوجها لا يفرق * (نوع آخر في المحلل) *

الخطا الدية وما بقي فالصالح العمد ولو صالح أولياؤه ما على دين أو أقل منه ما كان بينهما نصفين كذا في محيط السرخسي * وبديل الصلح في دم العمد جاري المهر فكل جهالة تحمات في المهر تحمل ههنا وما يمنع صحة التسمية يمنع وجوبه في الصلح وعند فساد التسمية يسقط القودو ويجب بدل النفس وهو الدية فهو أن يصلح على ثوب كما يجب مهر المثل في النكاح الا أنه ما يفتقران من وجه وهو أنه اذا تزوجها على خير يجب مهر المثل ولو صالح عن دم العمد على خير لا يجب شيء كذا في الكافي * وفي الخطا تجب الدية كذا في الاختيار شرح المختار * ولو صالح عن قطع اليد عدا على خير أو خنزير لا يجوز التسمية ولكن يصح العفو ولا يرجع المقطوعة يده على القاطع بشئ ولو كان القطع خطأ وبقي المسألة على حالها فلامقطوعة يده أن يرجع على القاطع بالدية ولو وقع الصلح على حرف هذا ما لو وقع على خير أو خنزير سواء كذا في المحيط * ولو صالح به فوعن دم على عفو عن دم آخر جاز كالتخلف كذا في الاختيار شرح المختار * جرح رجلا عدا فصالحه منه لا يحل لهما ان يرا أو مات منها فان صالحه من الجراحة أو من الضربة أو من الشجة أو من القطع أو من البدأ أو من الجنابة لا غير جاز الصلح ان يرى بحيث يبقى له أثر وان برئ بحيث لم يبق له أثر بطل الصلح فاما اذا مات من ذلك بطل الصلح عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ووجب الدية خلافا لهما وان صالحه عن الاشياء الخمسة وما يحدث منها فالصلح جائز ان مات منها أو ما اذا برئ منها ذكره هنا أن الصلح جائز رد كفي الوكالة لو ان رجلا شج رجلا موضحة فوكل انسانا لصلح عن الشجة وما يحدث منها الى النفس فان مات كان الصلح من النفس وان برئ يجب تسعة أعشار المال ونصف عشره ويسلم للشجوج نصف عشر المال وقال عامة مشايخنا اختلفنا لاختلاف الوضع فان الوضع ثمة أنه صالح عن الجراحة وما يحدث منها الى النفس وهو معلوم فمكن قسمة البدل على القائم والحادث جميعا وههنا صالحه عن الجراحة وكل ما يحدث منها وهو مجهول فديمحدث وقد لا يحدث واذا حدث لا يدري أي قدر يحدث فتعذر قسمة البدل على القائم والحادث فصار البدل كله بازاء القائم وأما اذا صالحه عن الجنابة يجوز الصلح في الفصول كلها الا اذا برئ بحيث لم يبق له أثر كذا في محيط السرخسي * اذا كانت الجنابة عدا فصالح المجرع الجراح على بدل يسير وهو مريض مريض الموت وقت الصلح فالصلح جائز وان كانت الجراحة خطأ فصالح وهو مريض وقت الصلح مريض الموت وحط عن البدل يعتبر ذلك من الثلث ثم هذه الوصية تصح للعاقلة لا لالتقال وان كانت الدية تجب على القتال أولا والعاقلة تحمّل عنه كذا في المحيط * اذا صالح المريض من دم عدا على أنف درهم حالة ثم أخرها بعد الصلح سنة جاز التأخير من الثلث كذا في الميسوط * اذا قطع الرجل اصبع رجل عدا أو خطأ فصالحه منها على مال ثم شلت أخرى يجنبها فعلى القاطع أرشها في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا شيء عليه عندهما كذا في الحاوي * رجل قتل عدا وله ابنان فصالح أحدهما عن حصته على مائة درهم فهو جائز ولا شركة لآخره فيها ولو كان القتل خطأ فصالحه أحدهما على مال كان لشريكه أن يشركه في ذلك الا أن يشاء المصالح أن يعطيه ربع الارش هكذا في الميسوط * اذا صالحه على وصيف عن دم العمد فهو جائز وينصرف الى الوسط ولو صالحه على عبد بدعيه فوجد العبد حرا كان على القاتل الدية ولو وقع الاختلاف بين القاتل وبين ولي القاتل فقال القاتل صالحته على هذا العمد وقال ولي القاتل لا بل على هذا العمد فان الصلح جائز والقول قول القاتل مع عينه هكذا في المحيط * صالح عن دم عدا على عبد دين فظهر أن أحدهما حرا فالعبد كل الحق

تزوجها الثاني فاسد لا التحلل الاول ولا التحلل الثالث للاول بنكاح ولا يملك عين حتى يدخل الثاني بنكاح صحيح * تزوج صغيرة لا تؤتي لصغيرها فطلقها زوجها ثلاثا تزوجها الثاني ووطئها لا التحلل الاول بهذا الوطء وان كنوطئها مثلها فوطئها الثاني حل ولو قضى القاضي بلا دخول الثاني لا الاول أخذ بقول من يراه لا ينفذ القضاء لانه قول مهجور ومخالف للاجماع قال الصدوق من أفتى بالحل قبل الدخول فعليه لعنة الله تعالى والملائكة والناس أجمعين وقد صرح ان سعيد ارجع عن هذا القول * واذا تزوجت غير كف لا التحلل الاول والاولى أن يكون حرا

بالغا فان مالكارحه الله يشترط الانزال * وان تزوجت من عبد بلا اذن سيده فوطئ اثم اذن السيد ووطئها قبل الدخول بعد اذن السيد
لا تحل الاول بلا دخول بعد الاجازة * المطلقة المسلم اذا كانت كناية فتزوجت بكتابي ودخل بها حلت الاول * وان لم يشترط التحليل في النكاح
حل الاول ولا يكره ولا تعتبر النية ولو شرطاه فعلى الخلاف وقيل المحال مأجور وتأويل الاعن اذا شرط الآخر * ولو طلقها ثلاثا فتنكح بآخر
فطلقها ثلاثا فتنكح بآخر فطلقها ثلاثا (٣٦٣) فبالتسالم تحل الاولين * اخبرنا أن الثاني جامعها وانكر الجماع حلت الاول

عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى له العبد وقيمة الحر لو كان عبدا وعنه محمد
رحمه الله تعالى له العبد وتمام ارشده من الدراهم كذا في الكافي * لو صالحه من دم عد على سكنى دار أو خدمة
عبد سنة جاز وان كان صالحا عليه أبا أو على ما في بطن أمته أو على غلة نخلة سنين مع لومة أيدل يجوز كذا في
النهاية * لو صالحه من دم العدو على ما في بطون غنمه أو على ما في ضرعها أو على ما في ثمن نخلة عشر سنين لم
يجب الدية على القاتل كذا في المحيط * لو صالحه على ما في نخلة من ثمر جاز كذا في المبسوط * لو صالح على
القتل القاتل على ان عناه عن هذا الدم على أن يعفو القاتل عن دم وجب له على رجل آخر فهو جائز وهذا
الصلح في الحقيقة عضو يغربل ثم ان عفا القاتل عن الدم الذي وجب له فلا رجوع لولي القاتل عليه بشئ
وان لم يعف فهو على وجهين ان كان القصاص الذي وجب له قاتل على قريب العافي أبيه أو ابنه أو من
أشبههم جاعل العافي على القاتل بالدية وان كان القصاص الذي وجب له قاتل على أجنبي لا يكون للعافي أن
يرجع على القاتل بشئ كذا في المحيط * في المنتقى ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى قال في رجل قطع
عين رجل فصالحه المقطوع يده على أن يقطع يسار القاطع فقطعه فهدأ فعوف عن الاول ولا شئ على قاطع
اليسر ولا شئ له على قاطع اليمين وان اختصهما قبل أن يقطع يساره وقدم صالحه على ذلك فليس له أن يقطع
يساره ولكن يرجع بدية عينه وان صالحه على أن يقطع يدا القاطع ورجله أو على أن يقتل عبدا القاطع ان
قطع يده ورجله رجوع عليه بدية رجله وان قتل عبدا فله عليه قيمة عبده مقاصفة منه بدية يده وبتراوان الفضل
ولو صالح على أن يقطع يده هذا الحر أو على أن يقتل عبدا فلان فله عليه قيمة عبده مقاصفة منه بدية يده والآخر قيمة عبده
ويرجع المقطوع يده على القاطع بدية يده كذا في محيط السرخسي * ولو صالحه على أن يقطع رجله فهذا
عفو مجانا ولو كان القاتل خطأ كان عليه الدية كذا في المبسوط * ولو صالح من قطع اليد عددا على أن يقطع
رجله فان الصلح باطل ولا يرجع عليه بشئ وقد وقع العفو مجانا هكذا ذكر في عامة روايات هذا الكتاب
وذكر في بعض روايات هذا الكتاب أنه يرجع بالارش ولو كان القاطع خطا يرجع بدية اليد على الروايات كلها
وكذلك لو صالحه من دم العدو على كذا كذا من قال ذهب وفضة فهو جائز وعليه من كل واحد منهما النصف
هكذا في المحيط * لو كان قاتل عددا فصالح عنه رجل على ألف درهم ولم يضمن له لم يكن عليه شئ فان كان القاتل
هو الذي أمر بذلك كان البدل على القاتل ولو صالحه عنه على عبده ولم يضمن له خلاصه جاز فان استحق
العبد لم يرجع عليه بشئ ولكن يرجع على القاتل بقيته ان كان أمره بذلك وان كان المصالح تبرع بالصالح
عليه وضمن له خلاصه ثم استحق رجوع عليه بقيته كذا في المبسوط * لو صالح الفضولي عن دم العدو على ألف
درهم وضمنه له فاستحق الف رجوع لولي القاتل بثلثها على المصالح ثم الفضولي اذا ضمن بدل الصلح وادى لا
يرجع بذلك على القاتل وان كان القاتل أمر بالصالح ولم يأمره بالضمان فضمن وأدى كان له أن يرجع بما ضمن
على القاتل هكذا في المحيط * قتل العبد والحر رجلا عددا أو امرأة وولي العبد والحر رجلا أن يصالح عنهما
فصالح عنهما بألف يكون عليهم ما نصه في بعض الروايات وكذلك لو كان القاتل خطأ كذا في محيط
السرخسي * اذا قتل العبد رجلا عددا أو وليا ان فصالحه ولأه أحد هما من نصيبه من الدم على العبد القاتل
فالصلح جائز ويقال للذي صار له العبد ادفع نصفه الى شريكك أو اوفده بنصف الدية على أن يسلم لآل العبد ولو
صالحه على عبد آخر مع ذلك لم يكن في العبد الا آخر حق ولو صالحه على نصف العبد القاتل جاز وصار العبد

ولو على القلب لا * ادعت
وطء الثاني وقال الاول بعد
نكاحها ما كان الثاني
وطئك يفرق بينهما ويجب
على الاول نصف المهر * وفي
الفتاوى ادعى الاول الدخول
بعد النكاح وأنكرت ان
كانت عالة بشرايط التحليل
لا تصدق والجاهلة تصدق
* قالت بعد ما تزوجها الاول
ما كنت تزوجت بآخر
والزوج الاول يدعى الزوج
والدخول لا تصدق المرأة
* ولو قال الثاني هذا النكاح
كان فاسدا لاني كنت قد
تزوجت أمها قبلها ان
صدقة المرأة لا تحل الاول
وان كذبتة فحل * منكوحه
رجل قالت لا تخرطقني
زوجي وانقضت عدتي جاز
تصديقها اذا وقع في الظن
صدقة عايلة أم لا ولو قالت
نكاح الاول فاسد ليس له
أن يصدقها وان كانت عالة
* المطلقة ثلاثا اذا قالت
تزوجت وانقضت عدتي ان
كانت عالة أو غلب على ظنه
صدقة ما اغ تصديقها وان
قالت حلت لك أو حلاله
كردم لا تحل بلا استفسار
* تزوجت بمحبوب لا تحل
للأول ما لم تحبل لعدم الدخول

حديثه وحكمه وتحل ان حبلت لوجود الدخول حكم حتى ثبت النسب * تزوجت المطلقة ثم قالت لثاني تزوجت في العدة ان كان
بين النكاح والطلاق أقل من شهرين صدقت في قول الامام وكان النكاح الثاني فاسدا وان أكثر من شهرين أو شهرين صح الثاني * والاقدام
على النكاح اقرار بعض العدة لان العدة حق الاول والنكاح حق الثاني ولا يجة ما ن فدل الاقدام على المضي بخلاف المطلقة ثلاثا اذا
تزوجت بالاول بعد عدة ثم قالت تزوجت بذلك قبل نكاح الثاني حيث لا يكون اقدامها دليلا على اصابة الثاني ونكاحه * قالت المطلقة ثلاثا

تزوجت غيره وتزوجها الاول ثم قالت كنت كاذبة فيما قلت لم تكن تزوجت فان لم تكن أفرت بدخول الثاني كان النكاح باطلا وان كانت أفرت به لم تصدق وقوله عليه السلام من الله المحال والحال له محمول على المحال بالنفاد كقوله أحلت لث ابنتي أو أختي أو ما أشبه ذلك لان الاحلال فيه يضاق اليه خاصة وهنا الى الشرع لا الى الزوج الثاني بانفراده * خافت ظهورا أمرها في التحليل به لمن يثق به ثمن عبد فيشتري مراهاقا فيزوجها منه بشاهدين ثم يهب الغلام لها فيبطل النكاح ثم يهبه ثا الغلام (٣٦٣) الى بلد آخر فلا يظهر أمرها قال الامام الخوافي رحمه الله

وفيه نظرا لانه تزويج من غير كف وفيه خلاف وكذا من مراهاق وفه أيضا خلاف فلهذه رفع الى حاكم يرى مذهب من لا يقول بالصحة فيفسخه فلا يحصل المرام وان خافت أن لا يطلقها المحلل تقول له حتى يقول ان تزوجتك وجامعتك فانت طالق * على الطلاق الثلاث بشرط ووجد الشرط ويخاف أنه لو عرضت عليه أنكره أو استفتت المرأة فافتوا بوقوع الثلاث وتتحاف أنه لو علم أنكر الخلف لها أن تزوج بأخر وتحلل نفسها سرامنه اذا غاب في سه فرقاذا رجعت قسمت منه بتجديد النكاح اشك خالف عليها لا لانكار الزوج الطلاق * زوجت المطلقة نفسها من الثاني بشرط أن يجامعها ويطلقها لتحلل الاول قال الامام رحمه الله النكاح والشرط جائزان حتى اذا أتى الثاني طلقها أجب به القاضي على ذلك وحلت للاول قال بعض المشايخ رحمه الله اذا لم تكن آله الصغیر مشتهة في حق المرأة لا لتحلل للاول * أفرت أن زوجها خالعهما وأنكر الزوج ثم فارقهما ومضت عند محل الاول تصديقها وتزوجها لانها أخبرت عن امر بينهما

بين المولى والمصالح نصفين ثم انقلب نصيب الآخر ما لا واسحق به نصفان ثلثا من العبد في النصفين جميعا فيدفعان نصفه الى المولى الآخر أو يفديانه بنصف الدية ولو صالحه على دراهم أو على شيء من المكيل أو الموزون حالا أو مؤجلا فهو جائز ولا حق للآخر في ذلك ولا يكتفى بتبع العبد القاتل حتى يدفع اليه مولاة نصفه أو يفديه بنصف الدية والامة والمذبرة وأم الولد في الصلح عن قتل العمد سواء كذا في المبسوط * اذا قتل العبد المأذون له رجلا عمدا لم يجز صلحه عن نفسه وان قتل عبده رجلا عمدا فصالحه عنه جاز كذا في الكنز * اذا قتل العبد رجلا خطأ فصالح المولى بهض أو ليا الدم من ذلك على أقل من الدية أو على عروض أو على شيء من الحيوان بهينه فهو جائز ولشركائه أن يشاركونه في ذلك المال كذا في المبسوط * عبد قطع يدرجل عمدا فدفعه المولى بقضاء أو بغير قضاء فأعتقه المقطوعة يده ثم مات من القطع فالعبد صلح بالجناية وان كان لم يعتقه رد على المولى ثم يقال للاوليا اقلوه أو أعفوه عنه كذا في شرح الجامع الصغیر للصدرا الشهدى في باب جناية العبد * اذا قتلت الامة رجلا خطأ وله ويا ن ثم ولدت الامة بانصالح المولى أحد الوليين على أن يدفع اليه ابن الامة بحقه من الدية فهو جائز ولا آخر على المولى خمسة آلاف درهم صالحه ولو على أن دفع اليه ثلث الامة بحقه من الدية كان جائزا ويدفع الى شريكه نصف الامة أو يفديه بنصف الدية فلم يجعل اختياره في الدفع في البعض اختيارا في الكل في رواية هذا الكتاب وفي رواية الجامع في العتق في المرض قال اختياره في الدفع في أصيب أحدهما يكون اختيارا في نصيبهما كما في القدا وتلك الرواية أصح وتأويل ما ذكره هنا أن أحدهما صالحه على ثلث الامة وذلك دون حقه من حجة المولى أن يقول لا آخر انما اخبرت الدفع في نصيبه لانه يجوز بدون حقه فانت لا ترضي بذلك فلا يلزمي بذلك تسليم جميع حقتك اليك من الامة ولو لكتني في الخيار في نصيبك حتى لو كان صالح أحدهما على نصف الامة كان اختيارا منه للدفع في نصيب الآخر كذا في المبسوط * ان قتل المدبر قبلا عمدا فصالح عنه مولاة بألف درهم وهي قيمته فذلك جائز وان قتل المدبر بعد ذلك قبلا خطأ ذكر أن على مولاة قيمة أخرى وان كان الاول خطأ فصالح مولاة عنه بألف درهم وهي قيمته ثم قتل المدبر قبلا آخر فان المولى لا يضمن قيمة أخرى بل يشارك الثاني الاول في القيمة هكذا في المحيط * اذا قتل المدبر رجلا خطأ وفقأ عين آخر خطأ فعلى مولاة قيمته بينهما اثلاثا فان صالح المولى صاحب العين على مائة درهم وقيمتها ستمائة وقبض المائة ولم يبرئه عن المائة الاخرى فاتهما يقسمان بينهما هذه المائة اثلاثا على قدر حقهما فان أبراه عن المائة الاخرى بعد القسمة لا تتغير تلك القسمة وان صالح على مائة وأبراه عما بقى قبل القبض والقسمة فهذه المائة تقسم بينهما الخماسا حسب صاحب العين وأربعة أجزاسها للمولى الدم وان قبض المائة ثم أبراه عن المائة الاخرى قبل القسمة في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى تقسم هذه المائة بينهما اثلاثا ثم رجوع فقال لصاحب العين خمس المقبوض وهو قول محمد رحمه الله تعالى هكذا في المبسوط * اذا قتل المدبر رجلا خطأ وفقأ عين آخر فصالحهما المولى على عبد دفعه اليهما فهو جائز فان اختلفا فقال كل واحد منهما أنا صاحب الدم ولا يئنه لواحد منهما فالعبد بينهما ضفين فان قال مولى المدبر لاحدهما أنت ولي القتل وقال الآخر أنت صاحب العين فالقول قوله مع عينة كذا في المحيط * اذا أقر المدبر بقتل عمدا فآقره جائز كآقرار القن فان صالح مولاة عنه أحد الوالي الدم على ثوب فهو جائز ولا آخر نصف قيمة المدبر على المولى ان قامت له يئنه أو آقر المولى بذلك وان لم يقم يئنه لم يكن له شيء كذا في المبسوط * اذا جرح

وبين ربهما وهو الحل للاول ولا حق للثاني فيه فوجود انكاره وعدمه سواء وكذا ان أخبر به ثقة وانكارها الدخول بعد آقرارها به وتزوجها بالاول لا يسمع للتناقض * (النوع الثالث فبين حلف لا يطلق) * حلف بآيمان أن لا يطلق فالحيلة فيه أن يتزوج رضية وبأمر أخت امر أنه أو أمها فترضهها فتمر المرأان لكونه جامعا بين الخالة وبنت الاخت أو يكون جامعا بين الاختين ولا يبحث أما الفرقة باللعان أو الابلأ أو التفريق بالعنة أو الخلع طلاق * (النوع الرابع) * قالت لرجل انه أبى رضا أو أصرت عليه يجوز أن يتزوج بها اذا كان الزوج يشكره

الرجل امرأته جراحة فصاحته على أن اختلعت منه بتلك الجراحة كانت عدا وقد اختلعت على الجراحة
لا غير فان برأت من الجراحة فالخلع جائز والتسمية جائزة ويكون ارشها بدل الخلع ويكون الطلاق بائنا
سواء وقع الطلاق بلفظ الخلع أو بصريح اللفظ وهذا كله اذا برأت من الجراحة وبقى لها أثر وأما اذا برأت
ولم يبق لها أثر فيقع الطلاق مجانا حتى لا يجب عليها الد مهر الى الزوج وان تمت في الخلع الجراحة هـ اذا
برأت فأما اذا ماتت من تلك الجراحة فالخلع جائز والتسمية باطله عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى واذا بطلت
التسمية عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فالقياس أن يجب القصاص وفي الاستحسان تجب الدية في مال
الزوج ثم ينظر ان وقع الطلاق بلفظ الخلع يكون بائنا وان وقع بلفظ الصريح يكون رجعا فأما على قول
أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى فان الخلع يقع مجانا حتى لا يجب على الزوج الدية ويكون عفوا ثم ينظر
الى الطلاق ان وقع بلفظ الخلع يكون بائنا وان وقع بالصريح ذكر في رواية أبي سليمان أنه يكون رجعا
وذكر في رواية أبي حنيفة أنه يكون بائنا هذا الذي ذكرنا اذا خالعهما على الجراحة لا غير فأما اذا خالعهما على
الجراحة وما يحدث منها فالجواب فيه عند الكل كالجواب فيما اذا خالعهما على الجراحة لا غير عندهما هذا
الذي ذكرنا اذا كانت الجراحة عمدا وان كانت الجراحة خطأ ان خالعهما على الجراحة لا غير وقد برأ من ذلك
وبقى لها أثر فالخلع جائز والتسمية جائزة ويكون الواقع بائنا وان برأت ولم يبق لها أثر وقع الطلاق مجانا ولا
يلزم مهر الد مهر وان ماتت من ذلك فالجواب فيه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كالجواب فيما اذا برأت من
الجراحة ولم يبق لها أثر فأما على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى فالخلع جائز والتسمية جائزة ولو
خالعهما على الجراحة وما يحدث منها والجراحة خطأ اذا ماتت من تلك كانت التسمية صحيحة ويكون
الطلاق بائنا ووقع بلفظ الخلع أو بلفظ الصريح ويرفع عن العاقلة ويعتبر ذلك من ثلث المال ان اختلعت
بعمدا صارت صاحبة فرائش عند بعض المشايخ وان اختلعت والغالب من تلك الجراحة الموت فان خرج
جميع بدل الخلع من ثلث مالها كان وصية للافقلة فخاز وان كان لا يخرج جميع بدل الخلع من ثلث مالها
فبقدر ما يخرج من الثلث يرفع عن العاقلة ويؤدون الباقي الى ورثتها ويعتبر من جميع المال ان اختلعت
قبل أن تصير صاحبة فرائش عند بعض المشايخ أو لم يكن الغالب من تلك الجراحة الموت عند بعض المشايخ
وكل جواب عرفته فيما اذا خالعهما على الجراحة فهو الجواب فيما اذا خالعهما على الضربة أو الشجة أو على
القطع أو على اليد وان خالعهما على الحنابة فالجواب فيه كالجواب فيما اذا خالعهما على الجراحة وما يحدث منها
واذا جرح الرجل امرأته جراحة فصاحته على أن يطلقها واحدة على أن عفت له عن ذلك كله فالجواب فيه
كالجواب فيما اذا خالعهما على الجراحة وما يحدث منها كذا في المحيط * اذا جرح الرجل امرأته رجل خطأ
فصالحها زوجها على أن يطلقها واحدة على أن عفت له عن ذلك كله ثم ماتت منه فالعفو من الثلث والطلاق
بائنا وان كان عمدا فهو جائز كله والطلاق رجعي ولو ضرب رجل من امرأته فصالحها من الحنابة على أن
تطلقها واحدة فهو جائز والطلاق بائنا وان أسودت السن أو سقطت أو سقطت من ذلك سن أخرى فلا شيء
عليه كذا في المسبوط * اذا قتل المكاتب رجلا عمدا فصالح المكاتب من ذلك على مائة درهم فالصالح جائز
فان عتق بعد أدائه بدل الصلح فالصلح ماض والاداء ماض وان عتق قبل أدائه بدل الصلح فكاعتق بطلاب
بالبذل من ساعته وان عجز بعد أدائه بدل الصلح فالصلح ماض والاداء ماض وان عجز قبل الاداء فانه لا يطالب

بالله تعالى أو بالطلاق أو بالعناق خلافه باطل * حاشا بالطلاق وقال لا أدري أ كنت مدركاً أم لا حثت * (كتاب الأيمان) * حتى مسائله ثلاثة أقسام الاقوال والافعال وما لا يكون قولاً ولا فعلاً * (وجملته خمسة وعشرون فصلاً) * (الاول في المقدمة) * وفيه كفارة اليمين ركنه ذكروا اسم الله تعالى مقروناً بالخبر وحكمه وجوب البر وحلفه الكفارة والذي نرجو أن لا يؤاخذ الله تعالى به أن يحلف على أمر ماض أو حال على ظن أنه محق فيه كمن يقول والله هذا الطير غراب فإذا هو حمام * وذكر ابن الوليد في فتاواه أن لم يكن هذا فلا نافعيه حتى لو كان لا يشك أنه

هو وان لم يكن لزمه والغلو بأخذه صاحبه الا في العتاق والطلاق والذبح * واليمين على نية الخالف لومظلموا وعلى نية المستخالف لوطالما
وهذا في الماضي كالأمر على بيع عين خلف بالله انه دفع الى فلان يريد بأبعه ليقع عند المكره انه ملك غيره فلا يجبره وفي المستقبل على نية
الخالف وفي الفتاوى لو بالطلاق أو العتاق أو ما شاكله فعلى نية الخالف ظالم أو مظلوم اذ المينوا الخالف خلاف الظاهر فان كان الخالف
مظلوما فالنية له وان كان ظالما يريد بيمينه ابطال حق الغير فلم يستخالف وهو قولهما * (نوع آخر في الكفارة) * له

(٣٦٥)

عبد يحتاج اليه يجب اعتاقه
كفى الظهار وحده اليسار
ان يكون له فضل عن كفاف
يكفيه وان كان في ملكه
عين المنصوص عليه كالعبد
أو الكسوة أو الطعام لم يجز
له الصيام قال الثاني رحمه الله
لو كان له درهم قدر ما يشتري
به ذلك لا يجوز له الصيام وفي
الكسوة قدر ما يجوز به الصلاة

والخف والقنسوة يجوز عن
ثمن الطعام الا الكسوة وفي
الثوب يعتبر حال القابض
ان كان يصلح للقابض يجوز
والالا وقال بعض المشايخ
ان كان يصلح لاطراف الناس
يجوز قال شمس الأئمة رحمه الله
وهذا شبه بالصواب ولو أنه
عامته تلف بدنه يجوز له بذل
محمد السراويل والصحيح انه
لا يجوز للرجل والمرأة قاله
الامام الثاني وقال محمد رحمه

حتى يعتق وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يطالب المولى في
الحال فيقال له امان تدفع العبد أو تفديه وان وقع الصلح على درهم أو طعام بعينه أو بغير عينه واقترا من
غير قبض فالصلح على حاله فان كفل عن المكاتب كفيل ببذل الصلح وبذل الصلح دين فالكفالة جائزة وكذلك
لو كان بدل الصلح عينا بان كان عبدا أو ثوبا بعينه هكذا في المحيط * فان كان الذي صالح به عليه عبد أو كفل به
كفيل فمات العبد قبل أن يدفع كان لولي الدم أن يضمن الكفيل قيمته فان شاعرجع بهذه القيمة على
المكاتب واذا كان العبد قائما فله أن يبيعه قبل قبضه كذا في المبسوط * لو ان مكاتب قتل رجلا عمد افقامت
عليه ينة بذلك فصالح من دمه على مال الى أجل كان جائزا كذا في المحيط * لو ان المكاتب صالح عن الدم
على مال مؤجل في الذمة والقتل ثابت باقراره أو بالينة وكفل انسان بالبذل ثم عجز المكاتب ورد في الرق لم
يكن للصالح أن يأخذ المكاتب حتى يعتق وللصالح أن يأخذ الكفيل قبل عتق المكاتب كذا في فتاوى
فاضل خن * اذا قتل المكاتب رجلا عمد اوله وليان فصالح أحدهما على مائة درهم وأداها اليه ثم عجز ورد
في الرق ثم جاء الولي الآخر فالمولى بالخيار ان شاء دفع نصفه الى المولى وان شاء فده بنصف الدية وان لم يجز
ولكنه عتق ثم جاء الولي الآخر فانه يقضى له على المكاتب بنصف قيمته ديناه عليه ولو عفا احد الوالين عن الدم
بغير صلح فانه يقضى على المكاتب أن يسعى في نصف قيمته لا آخر فان صالحه الآخر من ذلك على شيء بعينه
جاز ولكن لا يجوز تصرفه فيه قبل القبض وان صالحه على شيء بغير عينه وتفرقا قبل أن يقبض بطل الصلح
ولو صالحه على طعام بعينه أكثر من نصف قيمته جاز وكذلك العرض ولو صالحه على درهم أو دينار أكثر
من نصف قيمته لم يجز بمنزلة ما لو صالح من الدين على أكثر من قدره من جنسه ولو كفل له رجل بنصف القيمة
جاز فان صالحه الكفيل على طعام أو ثياب جاز ويرجع الكفيل على المكاتب بنصف القيمة ولو أعطاه
المكاتب رهنا بنصف القيمة فهل الرهن وفيه وفاء بنصف القيمة فهو عاينه وان كان لقيمة فضل بطل
الفضل كذا في المبسوط والله أعلم

* (الباب الثالث عشر في الصلح في العطاء) *

اذا كان في الديوان عطاء مكتوب باسم رجل فنارعه فيه آخر وادعى أنه له فصالحه المدعى عليه على درهم
أو دينار حالة أو الى أجل فالصلح باطل وكذلك لو صالحه على شيء بعينه فهو باطل كذا في المبسوط * له عطاء
في الديوان مات عن ابنين فاصطالحا على أن يكتب في الديوان باسم أحدهما وبأخذ العطاء والاخر لا شيء له
من العطاء ويبدل له من كان له العطاء مالا معلوما فالصلح باطل ويرد بدل الصلح والعطاء الذي جعل الامام العطاء
كذا في الوجيز للكردي * اذا ماتت المرأة فتنازع رجلان في عطاءها وادعى كل منهما أنها أمه أو أخته
فاصطالحا على أن كتب العطاء لأحدهما باسم الآخر على أن أعطاه الآخر على ذلك جعل العطاء لصاحب
الاسم ويرجع فيما أعطى صاحبه وكذلك لو اصطالحا على أن يكتب العطاء باسم أحدهما على أن ما خرج
منه فهو بينهما نصفين فهذا باطل وهو صاحب الاسم ولو كان للمرأة ابن فاكاتب أخوها على عطاءها
نخاصها بنها فصالح الآخر على درهم مائة أو عرض بعينه على أن يسلم العطاء للاح لم يجز ما أخذ من الدرهم
وما خرج من العطاء والرق فهو للذي ثبت اسمه في الديوان وكذلك لو كان الذي كتب اسمه أجنبيا ليس بينه

الامام الثاني وقال محمد رحمه
الله ان أعطى المرأة لا يجوز
وان أعطى الرجل يجوز وان
اعتق مريض ابرج ويخاف
يجوز وان كان لا يرجي لا يجوز
لانه ميت حكمه كالأدى عن
ست صلوات اثني عشر منا الى
مسكين واحد جاز ولو أحد
عشر الى مسكين ومنا الى
آخر قبل يجوز كافي صدقة
الفطر وقبل لا يجوز الا عشرة

(٣٦ - فتاوى رابع) أمنا خمس صلوات ولا يجوز عن السادسة وكذا لو أدى اثني عشر منا الى أربعة وعشرين مسكينا قبل يجوز به أخذ
الاسكاف وقيل لاويه أخذ الفقه أبو الليث رحمه الله وكفارة اليمين تفارق كفارة الصلوة من جهة انه لو فرق على مسكين لا يجوز كالدفع تسعة
أمنا لفقيه ومنا لا آخر تجزى عن أربع ولو أعطى منون فقيرا ثم اشترى وأعطى فقيرا آخر الى أن تم العشرة يجوز ويجعل الامناء بتعدد السبب
كعشرين منا وان أعطى ثوبا خلقا ان امكن الاتفاق به أكثر من ثلاثة أشهر جاز وهو أكثر من نصف مدة الجدي * أطعم خمسة وكسامله

أجزاء من الطعام ان كان الطعام أرخص وعلى القلب لا وهذا في طعام الإباحة أما اذا ملاك مقام الكسوة ويجوز جاز في الطعام الإباحة والتبليك ولو أدى الى مسكين من حنطة ونصف صاع من شعير جاز وان حاض في خلال صوم كفارة اليمين استأنفت بخلاف كفارة الصوم اذا أدى الى عشرة مساكين كل مسكين ألف من عن كفارات أيمان لا يجوز عند الامامين الا عن كفارة واحدة ويعطى كل صلاة منويين ولو أدى جله الى فقير واحد جاز بخلاف (٣٦٦) كفارة اليمين فعلم ان كفارة اليمين تفارق فدية الصلاة في حق عدم جواز صرف الكل

الى فقير واحد حيث جاز فيها بخلاف كفارة اليمين ويشترط فيه العدد لافي فدية الصلاة وتساوياً في حق عدم جواز أداء أقل من نصف صاع الى مسكين حيث لا يعتد به فيها بخلاف صدقة التطوع وبه يفتى * اذا عتداهم في يوم وعشاهم في يوم آخر عن الامام الثاني فيه روايتان في رواية شرط وجودهما في يوم واحد وفي رواية المعلى لم يشترط ولو عتداهم وأعطاهم للعشاء لا يجوز ورواية المعلى يجوز ولو أعطى مسكيناً واحداً عشرة أيام كل يوم طاهام مسكين فيل لا يجوز ادم العدد والاصح الجواز ويتعدد حكم تعدد الحاجة * وضع خمسة أصوع من طعام بين يدي عشرة مساكين ليقسمها فاستلوه يجوز به عن مسكين واحد لانه لا يتخلو ان يكون واحد منهم أخذ أقل من نصف صاع * (الثاني فيما يكون عينا) * وفيه ثلاثة أنواع * (الاول في لفظه) * وهو باسم الله تعالى تعارفوا أم لا في الظاهر من المذهب ومن أصحابنا من قال كل اسم لا يسمى به غيره تعالى كل حين فهو عين ولو أطلق على غيره

وبين المرأة قرابة وانما ماتت المرأة ولها ولد فورث الامام عطاهها ولدها على أن يكون بينهم على الموارث فهو مستقيم فان قال بقترون عليها فهم خرج اسمه أثبت عليه فاذا أخذوا من الذي قرع في ذلك جعلاً فاجعل مردود فان أصاب رجل جلاز ياد في عطائه فالحق عليه ولده على الديوان على أن ما خرج منها من شيء فهو بين ولده وهذا بين أخيه فحين فاعطاه لصاحب الاسم المشتب في الديوان والشرط باطل ولو بعث رجل رجلاً بديلاً مكانه في الاسم فجعل له جعلاً فخرج البديل في ذلك فأصابوا غنائم فالسهم يكون للبديل ويرد على المختلف ما أخذ من الجعل وكذلك لو كان استأجره أشهراً معلومة بدارهم مساهمة يخرج عنه في بعث لم يجز ذلك هكذا في المبسوط والله أعلم

* (الباب الرابع عشر في الصلح عن الغير) *

انما يصح صلح الفضولي اذا كان حراً بالغاً فلا يصح صلح العبد المأذون والصبى كذا في البدائع * رجل ادعى على رجل حقاً فصرح له رجل أجنبى فان ادعى ديناً فأنكر المدعى عليه فصالح الاجنبى فان قال الاجنبى للمدعى صالح فلانا عن دعوائك على ألف درهم فقال المدعى صالحت وتوقف الصلح على اجازة المدعى عليه ان أجاز جازو يلزمه البذل وان رد بطل ويخرج الاجنبى من البين وان قال صالحتك من دعوائك على فلان على ألف درهم اختلف فيه المشايخ قال بعضهم هذا الاول سواء وقال بعضهم هذا بمنزلة قوله صالحتك من دعوائك على فلان على ألف درهم ولو قال صالحتك على ألف درهم أو قال صالح فلانا على ألف من مالى أو قال على ألف على أنى ضامن ففي هذه الوجوه الثلاثة ينفذ الصلح على الاجنبى ويلزمه المال ولا يرجع بذلك على المدعى عليه هذا الذى ذكرنا اذا كان المدعى عليه منكراً أو صالح الفضولى بغير أمره فان صالح بأمره وهو منكراً فان قال المأمور للمدعى صالح فلانا من دعوائك على ألف درهم نفذ الصلح على المدعى عليه ويجب المال على المدعى عليه ويخرج المأمور من البين وان قال المأمور للمدعى صالحتك على ألف درهم اختلف المشايخ فيه على نحو ما قلناه هكذا في فتاوى قاضيان * وان قال صالحتك ينفذ الصلح على المدعى عليه الا أن البذل على المصالح وكذلك الجواب اذا قال صالح فلانا على ألف من مالى هكذا في المحيط * وان قال صالح فلانا على ألف درهم على أنى ضامن نفذ الصلح على المدعى عليه والمدعى بالخيار ان شاء طالب المدعى عليه بالبذل بحكم العقد وان شاء طالب المصالح بحكم الكفالة هذا كله اذا كان المدعى عليه منكراً فان كان مقرباً بالدين وصالح الاجنبى بغير أمره فان قال الاجنبى صالح فلانا على ألف درهم توقف الصلح على اجازة المدعى عليه وان قال صالحتك اختلف المشايخ على الوجه الذى ذكرنا وان قال صالحتك على ألف درهم ينفذ الصلح على الاجنبى ويلزمه المال ولا يرجع على المدعى عليه وان قال صالح فلانا على ألف من مالى فهو بمنزلة قوله صالحتك ينفذ الصلح عليه ويلزمه المال ولا يرجع على المدعى عليه وان قال صالح فلانا على أنى ضامن توقف ذلك على اجازة المدعى عليه هذا اذا كان المدعى عليه مقرباً بالدين والاجنبى غير مأمور بالصلح فان كان مأموراً فان قال صالح فلانا نفذ الصلح على المدعى عليه ويجب المال عليه وان قال صالحتك ينفذ الصلح على المدعى عليه أيضاً ويطلب المأمور بالمال ثم هو يرجع بذلك على الآخر وكذلك الوفا قال صالح فلانا على ألف من مالى أو قال على ألف على أنى ضامن ينفذ الصلح على المدعى عليه ويجب المال على الاجنبى بحكم الكفالة لا بحكم العقد حتى

كل حريم والعالم يكون عينا بالارادة والا لا والاول هو الاصح * قال والله اين كارا كرىكم يكون عينا الطالب الغالب بين لا يرجع ووجه الله عين الا اذا قصد به الجارحة * وأما الصفات ان كان متعارفاً فبين كالحلف بالقدر والكبرياء بالله لا يكون عينا الا اذا نوى بالله لا يكون عينا لانه لم يذكر اسم الله تعالى الا اذا أعر بهما بالكسر وقد صدق اليمين بالله بالنصب والرفع والتسكين وكذا بدون حرف القسم والله ان عني عينا من المشايخ من قال هذا اذا جاز اما اذا سكن أو رفع أو نصب لا يكون عينا لانه لم يأت بحرف اليمين ولا اعرابه ومنهم من أجراه على

الاطلاق وحق الله لا يكون عينا في العجيب وحرمة الله كحق الله ولو قل حقا لا يكون عينا وقبل يكون والعجيب انه اذا اراد اسم الله تعالى فهو عين والحق لا فعل كذا عين * قال خدای را بدر فتم ان لا افعل كذا عين ولو قال خدای را وینغام بر را بدر فتم لا يكون عينا * لا اله الا الله لا افعل كذا اوس - جان الله لا يكون عينا الا ان ينويه وكذا بسم الله وعن محمدانه عين فينا مل عند الفتوى * سو كند می خورم كه اين كينم يا كينم فهو تفسير * ا حلف وكذا سو كند بخورم و خورم ولو قال خورم لا يكون عينا (٣٦٧) وذ كر ابن الوليد في فتاواه سو كند

خورم بخدای عين وسو كند خورده ام اخبار فان صادقا حث اذا فعله وان كان كاذبا لاشي عليه * وقوله سو كند می خورم وطلاق لا يكون تطليقا في العرف * ولو قال سو كند می خورم بخدای يكون عينا بالعرف وقوله بر من سو كند است نفسه بر قوله على عين * قال لي حلف أو قال لي حلف بالطلاق ان لا افعل كذا ثم فعل طلقت وحث وان كان كاذبا * وأدب المفتي ان لا يقول بصديق ديانة لانه تعليم بل أدبه ان يقول لا بصديق * حلف لا يحلف فقوله قت أو قعدت بالله أو ان قت فانت طالق عين وقوله انت طالق ان شئت أو هو يت ليس بين لانه تجيز وكذا ان طهرت لانه تفسير السني وكذا انت طالق غدا أو رأس الشهر ولو عنت بمجي الغد فبين وتطلق بلا نية المرأة في الاصح في قوله هرا سو كند خانه است ولو قال شهدك اللهم أو شهد ملائكتك ان لا افعل كذا ففعل يستغفر الله ولا يلزمه الكفارة بخلاف شهد بالله أو شهد مسلماني نكر دم ان فعل

لا يرجع هو على الا حرق قبل الاداء كذا في فتاوى قاضيخان * وان قال صالحك قبل يلزمه العقد كما في قوله صالحني وقيل لا يلزمه كما في قوله صالح فلانا كذا في الفصول العبادية * هذا اذا كان المدعي به دين او ان كان عينا فان كان المدعي عليه منسكرا فصالح الاجنبي بأمر المدعي أو بغير أمره فالجواب فيه كالجواب في الدين اذا صالح عليه بأمره أو بغير أمره أما اذا كان المدعي عليه مقرا فان صالح بغير أمره فان قال صالح فلانا يتوقف على اجازة المدعي عليه ولا ينفذ على الاجنبي وان قال صالحك فيه اختلاف المشايخ على نحو ما سبق وان قال صالحني أو قال صالح فلانا على ألف من مالي أو على ألفي هذه فانه ينفذ عليه ونصير العين له ولو قال صالح فلانا على ألف على أفي ضامن يتوقف ان اجاز صار كقبلا كذا في فتاوى قاضيخان * وان كان الصلح بأمره ففي قوله صالح فلانا نفذ على المدعي عليه وخرج المصالح عن الوسط وفي قوله صالحك اختلف المشايخ وفي قوله صالحني أو صالح فلانا على ألف من مالي ينفذ على المدعي عليه حتى كان هو المطلب بالبدل وان قال صالح فلانا على أفي ضامن ينفذ الصلح على المدعي عليه ويصير كان العقد جرى بين المدعي وبين المدعي عليه ويلزم الضمان بحكم الكفالة لا بحكم العقد كذا في الفصول العبادية * ان كان المصالح صالح المدعي على دراهم ثم قال لا أدريها ان كان أضاف العقد الى نفسه أو الى ماله أو ضمن بدل الصلح يجبر عليه وان لم يكن شيء من ذلك لا يجبر عليه كذا في الذخيرة * رجل ادعى قبل رجل دعوى فصالحه رجل بغير أمر المدعي عليه على مائة درهم فوجد المدعي الدراهم زبوا فأوال الصلح كن على عرض فوجد المدعي به عيبا فرده لم يكن على المصالح شيء وكان المدعي على دعواه كذا في المحيط * ان صالحه على عبد بعينه فاستحق أو وجد حرا أو مديرا أو مكاتبعا في دعواه ولم يكن له على المصالح شيء ولو صالحه على دراهم مائة وضمنه الله ودفعها اليه فاستحق أو وجد منها زبوا فأوستوفه فله أن يرجع بذلك على الذي صالحه دون الذي في يديه الدار كولو كان هذا الصلح مع المدعي عليه كذا في المبسوط * ولو استحق المدعي به فلمصالح أن يرجع بدل الصلح سواء كان فضوليا أو مدعي عليه كذا في الحاوي * اذا وقع الصلح من المدعي مع الفضولي على مال معلوم على أن تكون العين المدعي بها للفضولي لا للمدعي عليه والمدعي عليه جاحد دعوى المدعي جاز الصلح سواء أضاف الفضولي الصلح الى ماله أو لم يصف وسواء ضمن ذلك أو لم يضمن واذا جاز ذلك فلمصالح أن يطالب المدعي بتسليم المدعي به فان أمكنه التسليم بأن أقام بينة أو أقر المدعي عليه للمدعي يسلم اليه وان لم يمكنه كان للمصالح أن يفسخ الصلح ويرجع بدل الصلح عليه فان أراد المدعي أن يتخاصم مع المدعي عليه ويقم بينة على أن المدعي به ملك المصالح المشتري منه أو أراد أن يحلفه ليشكل والمدعي عليه جاحد صحت خصومته معه فان أقر المدعي عليه أنه للمدعي يأخذه من يده ويسلمه الى المتبرع وان خاصمه المتبرع فان كان المدعي عليه جاحدا صحت خصومته وان أقر للمدعي لا تسمع خصومته كذا في الذخيرة * وان وقع الصلح من المدعي مع الفضولي على أن يكون المدعي به للمدعي عليه على أن يبرئه المدعي عن العين المدعي بها أو أضاف الفضولي الصلح الى ماله أو ضمن بدل الصلح جاز وكان المدعي به للمدعي عليه سواء كان المدعي عليه جاحدا أو مقرا كذا في المحيط * لو صالح الاجنبي المدعي عليه على أن يسلم الدار الى المدعي بكذا جاز وكذا على أن تكون الدار شراره ولو كان مأمورا بالصلح فضمن وأدى فالعجيب أنه يرجع كذا في التتارخانية ناقلا عن العناية * ادعى على رجل كره حنطة قرضا فجحدته وصالحه فضولي ان اشتراه منه بعشرة دراهم وثقه بالاه كان الصلح باطلا ولو لم يشتره

كذا ففعل لا يجب عليه شيء الا اذا نوى ان ما اذاه من المفروضات لم يكن حقا كانه قال ان فعل كذا فهو كافر * هرا مبدى كه بخدای داشتم نو مبدم ان فعل كذا ففعل حث لا عين * والرجح لا ففعل كذا ان اراد به السورة لا يكون عينا وان اراد به صفة الله فبين * بالله العظيم كه بزكر تازين نام نيست أو بزكر تازين سو كند نيست أو بزكر تازين نام است كه لا ففعل كذا فبين * وبزر كتر ارج ليس بفصل فان قال فافصدت الحلف بل قصدت انه اعظم الايمان لا يصدق لوصله مع الفعل به * وبجقه صلى الله عليه وسلم لا يكون عينا لكن حقه عظيم * بحرمه

شهد الله وآمن الرسول ولا اله الا الله لا يكون: بما اعلم الله في ما فعلت كذا وقد فعل فالعامة على انه يكفر * هو يهودي ان فعل كذا بين فان اعتقد انه عين فبين لا غير وان اعتقد انه كفر يكون كفرا وكذا في هو يري من الله تعالى * دعي الى الصلح فقال صلحتم راسجده كنم وبادى اثنى نكتم يكفر لانه مطلق غير معاق * ان فعل كذا فاشهد واعليه بالنصرة بين * اكر ابن زن راجحوا هم ويرامخ وجهه ودور ساخواند وتزوجها لاشي عليه * هو شر من المجوس او شريك اليهود ان فعل كذا فبين * كل شر فعله المجوس عليه ان فعل كذا لا يكون عيننا * ولو قال هرجه مسلماني کرده است بكافران داد (٣٦٨) ان فعل كذا لا يكون عيننا * ان فعلت كذا فلا اله الا في السماء فهو بين ولا يكفر

لكن صالح منه على عشرة دراهم ودفعها اليه فهو جائز كذا في المبسوط * الوكيل بالخلع ومرة اذا صالح لا يصح بخلاف ما اذا امر كذا في الذخيرة في المنفقات * اذا وكل الرجل وكيل بالصلح فيما دعي في هذه الدار او في هذه فاما ما صالح الوكيل عنه فهو جائز وكذلك لو كان وكله بالصلح في دينه على فلان او على فلان ولو قال قد وكلته بالخلع ومرة فيما ادعيت في هذه الدار او بالصلح فيما ادعيت حتى اذا صالح قبل ان يحاصم جاز وان خاصم فيما امر اذا ان يصالح لم يجوز صلحه وكذلك لو قال وكلني ببيع عبدي هذا او بالصلح من دعوى قبل فلان فاما ما صنع فهو جائز وليس له ان يحدث في الثاني شيئا بعد الاول كذا في المبسوط * وكله بالصلح عن الدعوى في دار فصالح الوكيل من في يديه الدار على مائة ولم يصفه الى موكله ولم يسمه جازا استحسنانا كذا في محيط السرخسي

(الباب الخامس عشر في صلح الورثة والوصي في الميراث والوصية)

اذا كانت التركة بين ورثة فآخر جوا أحدهم منهم اجمال أعطوه اياه والتركة عقار أو عروض صح قليلا كان ما أعطوه أو كثيرا وان كانت التركة ذهبا فأعطوه فضة أو كانت فضة فأعطوه ذهبا فهو كذلك لانه يبيع الجنس بخلاف الجنس فلا يشترط التساوي ويعتبر التقابض في المجلس فان كان الذي في يده بقية التركة جاحدا يكتفي بذلك القبض وان كان مقرعا غير مانع انصبيه فلا بد من تجديد القبض وهو ان يرجع الى موضع فيه العين ويضئ وقت يتمكن فيه من قبضه كذا في الكافي * ولو ترك دراهم وعروض او صلح على دراهم فان كان ما أخذه من الدراهم أكثر من نصيبه من الدراهم جاز ويجعل المثل من الدراهم للمثل والباقي بازاء العروض ويشترط قبض البدين في المجلس اذا كانت الورثة مقرين بالتركة غير مانعين انصبيه وان صار نصيبه مضمونا على الورثة بأن كانوا جاحدين لتركته أو مقرين الا أنهم كانوا مانعين انصبيه من التركة لا يحتاج الى قبض نصيبه في المجلس وان كان ما أخذه من نصيبه من الدراهم لا يجوز وكذلك اذا كان أقل من نصيبه قال الحماكم أبو الفضل انما يبطل الصلح على مثل نصيبه من الدراهم وعلى أقل منه حاله التصديق أما حالة المناكزة فالصلح جائز وان لم يعلم مقدار نصيبه من الدراهم في التركة لم يجوز الصلح وان صلح على عروض أو دنائير جاز وان قل وان كانت التركة دنائير وعروض او صلح على الدنانير فهو على التفصيل الذي قلنا في الدراهم وان صلح على دراهم جاز على كل حال هكذا في المحيط * وان كانت التركة ذهبا وفضة وغيرهما فصالحوه على فضة أو ذهب فلا بد أن يكون المعطى أكثر من نصيبه من هذا الجنس ولا بد من التقابض فيما يقابل نصيبه من الذهب والفضة ولو كان بدل الصلح عرضا صح مطلقا لقوات الربا ولو كان في التركة دراهم ودنانير وبديل الصلح دراهم ودنانير أيضا صح الصلح كيفما كان ولكن يشترط التقابض كذا في الكافي * ولو صالح عن نصيبه من العروض والعقار خاصة أو عن بعض الاعيان دون البعض جاز هكذا في فتاوى قاضيان * ولو لم يكن في التركة دين وأعيان غير معروفة فالصلح على المكمل والموزون قيل لا يجوز وقيل يجوز ولو كانت التركة غير المكمل والموزون لكنهما أعيان غير معروفة الاصح أنه يجوز كذا في الهداية

* (نوع منه) * أخذه الوالي وقال بالله فقال مثله ثم قال لتأتين يوم الجمعة فقال الرجل مثله فلم يأت لا يحتمل لانه بالصلح كناية والسكوت صار فاصلا بين اسم الله تعالى وحلفه ومثله لا يطلق فيما اذا قالت له اترك الالعاب بالشرطي فقال نعم فقالت أنا منك طالق ان لعبت به فقال ان كنت ألعب به فقالت أي شيء هذا فقال الزوج همان كه تو می كونی ثم لعب لا يبيع * مر على رجل فاراد ان يقوم فقال والله لا تقيم فقمام لا يلزم المارشي لكن عليه تعظيم اسم الله تعالى * قال فعلت كذا امس فقال نعم فقال السائل والله لقد فعلت ا فقال نعم فهو حالف وكذا في النفي * ان كنت فلانا فعبدك حرف فقال الاخر الا باذنك ان كلمه بدون اذنه حفت * (نوع آخر) * الله ليفعلن كذا أو مع الواف فقال الاخر نعم ان أراد المبتدئ الحلف والمجيب أيضا فهم حالفان لان نعم يقتضي إعادة مافي السؤال وان قصد المبتدئ الاستحلاف والمجيب

الحلف فالحالف هو المجيب وان لم ينوكل منهما شيئا فالمجيب هو الحالف في قوله الله والمبتدئ في قوله والله وان قصد المبتدئ الاستحلاف والمجيب ان لا يكون عليه عين ويكون قوله نعم على معناه بلا عين فهو كالنوى ولا عين على واحد منهما * قال امرأتك طالق ان لم تؤديني فقال ناعم فقال الدائر قل نعم فقال نعم لزمه الميم ولا يجعل فاصلا * والله لا اذهب الى منزلك فقال الاخر والى منزلي أيضا فقال نعم صار جالفا فيما * (نوع) * هذا النوب عليه حرام يحتمل بلبسه * اذا كانت الطعام فهو على حرام لا يحتمل باكله وكذا لو قال لقوم ان اكلت عندكم طعاما فهو حرام لا يحتمل بالاكل وفي المتن في كل طعام آكله في منزلك فهو على حرام في القياس لا يحتمل في الاستحسان يحتمل

والناس يريدون به أن كل حرام قال لقوم كلامكم على حرام أيهم كل حرام ولو قال كلام فلان وفلان على حرام لا يحنث بكلام أحدهما وكذا لو قال كلام أهل بغداد حرام قالوا لزوجها أنا عليك حرام أو حرمتك صار عينا حتى لو جامعها طائفة أو مكرهه فحنث بخلاف ما لو حلف لا يدخل هذه النار فأدخل فيه مكرها لا يحنث ومعناه أدخل محمولا ولو أكره على الدخول فدخل مكرها حنث * هذه الدراهم التي في يده على حرام أن اشتري بها حنث وإن وهب أو تصدق لا يحكم العرف * قال حرام استمراني سخن كفتي بمن * ولو قال الخمر على حرام ثم شرب أن أراد به التحريم تجب الكفارة كأنه حلف لا يشرب (٣٦٩) الخمر وأن أراد الأخبار أو لم ير شيئا

لا تجب الكفارة وهو المختار للفتوى * ولو قال الخنزير على حرام ليس بشيء إلا أن يقول إن أكلته وقيل هو قياس الخمر * (نوع) * حلف أن لا يفعله ثم حلف في ذلك المجلس أو مجلس آخر أن لا يفعله وحنث يلزمه كفارتان إن نوى بالشأن عينا مبتدأ وإن نوى العين الأولى لزمه كفارة واحدة وعن الإمام رحمه الله حلف بأيمان في مجلس أو مجالس فكل كفارة وإن قال أردت الثاني الأول لم يصح في الحلف بالله * قال والله لأأكله يوما والله لأأكله شهرا والله لأأكله سنة إن كلب بعد ساعة فعليه ثلاث كفارات وإن كلب بعد الغد كفارتان وإن كلب بعد شهر فواحدة وإن كلب بعد سنة لا شيء عليه * هو يهودي هو نصراني * ولو قال هو يهودي إن فعل كذا هو نصراني إن فعل كذا فيمينان * (الثاني في البراءة) * قال هو بري من الكعبة أو القرآن والعباد بالله فيمين في المختار وكل ما كان البراءة عنه كفرا

* إذا صولحت عن ثمنها وصدقتها أو الورثة يقررون بشكائها فإن كان في التركة دين على الناس فصولحت على الكل على أن يكون نصيبها من الدين للورثة أو صولحت عن التركة ولم ينطقوا بشيء آخر كان الصلح باطلا فإن طلبوا ويجوز هذا الصلح على أن يكون نصيبها من الدين للوارث فطر بق ذلك أن تشترى المرأة عينا من أعيان الوارث بمقدار نصيبها من الدين ثم تحيل الوارث على غريم المبت بحصتها من الدين ثم يعقدون عقدا الصلح بينهم من غير أن يكون ذلك شرطا في الصلح كذا في الظهيرية * وإذا ما المحو على أن تأخذ من الغريم الدين وتترك حصتها في سائر الأموال كان باطلا وإن لم يدن إلا الدين في الصلح صح الصلح عن باقي التركة وبقي الدين على الغريم على فرائض الله سبحانه وتعالى بينهم هكذا في المحيط * إذا ما صولحت عن ثمنها وصدقتها على دراهم معلومة ولم يكن في التركة دين ظاهر ولا نقد حتى جاز الصلح ثم ظهر للدين لم تعد به الورثة أو ظهر فيها عين لم تعلم بها الورثة هل يكون الدين والعين داخلين في الصلح اختلفوا فيه قال بعضهم لا يكون ذلك داخلا ويكون ذلك الدين والعين بين جميع الورثة على حساب موارثهم وقال بعضهم يكون داخلا في الصلح فعلى هذا القول أن ظهر للدين دين فسد الصلح ويجعل كأن هذا الدين كان ظاهرا وقت الصلح وعلى قول من يقول لا يدخل في الصلح يكون ذلك الدين والعين بين الورثة ولا يطل الصلح هكذا في فتاوى قاضيخان * أن كان عليه دين فصولحت المرأة عن ثمنها على شيء لا يجوز هذا الصلح لأن الدين في التركة وإن قل ينسج جواز التصرف فإن طلبوا الجواز فطر بق ذلك أن يضمن الوارث دين المبت بشرط أن لا يرجع في التركة أو يضمن أجني بشرط براءة المبت أو يؤدوا دين المبت من مال آخر ثم يصالحوها عن ثمنها وصدقتها على نحو ما قلنا وإن لم يضمن الوارث ولكن عذر لواعينها الذين المبت وفاء ثم صلحوها في الباقي على نحو ما قلنا جاز فإن أجاز غريم المبت قسمة ثمنهم وصلحهم قبل أن يصل إليه حقه كان له أن يرجع عن ذلك كذا في الظهيرية * أمر أنه صولحت من ميراث زوجها على مال معلوم ثم ظهر على المبت دين يلزمه بحصتها من التركة ويؤخذ من بدل الصلح كذا في الفصول العبادية * إذا ماتت المرأة وتزكت زوجها وأطفالها فصالح الأخ الزوج من ميراثها أجمع على دراهم مسمومة ومتاع من متاع المرأة وسعى ذلك كله ثم اختلفا في ذلك أن اختلفا في أصل الصلح أنه كان أو لم يكن يحلف منكر الصلح وإن اتفقا على الصلح والمعقود عليه وادعى المصالح أنه غصب منه ما وقع عليه الصلح بعد ما قبضه وأنكر صاحبه فالقول قول صاحبه مع عينه ولا يتحالفان وإن اختلفا في جنس المعقود عليه أو في مقداره يتحالفان ويتزادان وإن اختلفا في صفة ما إن اختلفا في صفة العين فالقول قول المنكر ولا يتحالفان وإن كان في الذمة يتحالفان ويتزادان الصلح وإن قامت لأحدهما بينة قبلت بينته ولو أقام البينة فالبينة بينة من ثبت الزيادة ولو قال الزوج لا أخ صالحتك على هذا المتاع إلا أنك غيرته وقطعته وقال الأخ لم أفعل ذلك فالقول قول الأخ مع عينه كذا في المحيط * (يكني أزورنه غائب است حاضران زن ميت را تخارج کردند) أن كان الخارج على ما لهم على أن نصيبها للحاضرين جاز

٢ غاب أحد الورثة فتخرج الحاضرون مع امرأة المبت

فهو يمين * هو بري عن ثلاثين يوما يعني شهر رمضان أن أراد البراءة عن فرضيتها فيمين وإن أراد البراءة عن أجرها ولم ينشئ شيئا لا يكون عينا وفي الاحتياط يكون عينا * هو بري من الصلاة التي صلاها إن فعل كذا وحنث لا يلزمه شيء * هو بري من القرآن الذي تعلت عمن * بري من ساق هذا الكتاب إن فعل كذا إن كان فيه اسم الله تعالى فيمين * بري من المغلظة أو ممحا في المغلظة ليس بين إلا إذا عرف أن فيها اسم الله تعالى وعنى البراءة عنها * أنا بري من الشفاعة لا يكون عينا في الأصح * أنا بري من الله ورسوله عليه كفارة واحدة ولو قال بري من الله وري من رسوله فكفارتان * قال بري من الله بري من رسوله والله ورسوله بريان منه إن فعلت كذا يحنث * عليه أربع كفارات

والصحيح الأول * قال ارسيدوس وصفت آية قرآن بيزارم ان فعلت كذا فيمين واحدة وكذا لو قال برى من كل آية في المحفف يكون عينا واحدة
برى عينا في المحفف عيني * ولو قال ازخداى بيزارم وازنهد الله بيزارم وازلاله الا الله بيزارم ان فعلت كذا فثلاث كلفارات وان
ذكر البراءة مرة واحدة فيمين واحدة وعلى هذا قال انابرى من الكتب الاربعة اوبرى من القرآن والتوراة عليه كفارة واحدة ولو قال
انابرى من القرآن برى من التوراة (٢٧٠) فكفارنان * مسالى نه كردم اكران كار بك نم فهذا ليس بشئ قال

الفقيه ان اراد الكذب
يكون آثما ولا كفارة عليه
* قال والعباد بالله كل ما قاله
الله تعالى فهو كذب
ان فعلت كذا يغني بانه عيني
وأمانة الله في الاصل عيني
وعن الامام الثاني رحمه الله لا
وعن الامام رحمه الله وايم
الله ولعمري الله عيني مؤكدة قوله
تعالى امرت انهم لى سكرتهم
يعمهن * قالوا للخالق ان
يقسم بخلفه وليس خلقه
ان يقسم الابه لان التعظيم
الخاص حقه تعالى * وفى
المتنى حرام على قتل فلان
ان قتله فقتله ولم تكن له
نمة كان عينا دلت المسئلة
ان تحريم الحرام عيني * قال
انابرى من المؤمنين عيني لانه
يكون لانكار الايمان * اذا
تخلل بين اسم الله تعالى وبين
الشرط ما لا يكون عينا يكون
فاصلا ولا يكون عينا * قال
لهما لا تخسر حى من الدار الا
باذنى فاني حلفت بالطلاق
فخرجت لا يقع لعدم ذكره
* حلفه بطلاقها ويحتمل الحلف
بطلاق غيرها فالقول له
* محفف خدای بدست وى
سوخته ان فعل كذا لا يكون
عينا * بحرمة شهد الله أولا له
الا الله لا فعل كذا فيمين

ولو كان على بعض التركة على أن يبقى الكل على الشركة يكون وقوف على اجازة الغائب وقضاء القاضى
كذا في الفصول العمادية رجل مات وترك لابن وعليه دين ولبيت اراض وله دين دراهم على رجل فصالح
أحد الابن الاخر على دراهم مائة مائة على أن تكون الضياع له وعلى أن الدراهم التى هى دين لايهم على
حاله بينهما وعلى أن الدين الذى على أبيهما هو ضامن لذلك وهو كذا درهم كذا كرهن أبي يوسف رحمه الله تعالى
في الامالى أن الصلح جائز وان لم يسم ماعلى الميت من الدين بطل الصلح كذا في فتاوى قاضيان * ادعى الدين
في التركة على واحد من الورثة وأنكر الوارث فصالح على مال من التركة وضمن ٢ (كذا كرهن ورثته
رواند اند وازنواين مال كه من از تركه دادم بخواهيد) فاناض من صرح هذا الضمان كذا في الفصول العمادية
* رجل مات وترك لابن فادعى رجل على أبيهما مائة درهم وأقر له أحد الابن وقال أنا أدفع عليك حصتي
من ذلك وهى خمسون على أن لا تأخذ ببقية الدين قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى هذا باطل وله أن يأخذ
ببقية الدين وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يأخذ بشئ وبأخذ الآخر ببقية الدين فان نوى ماعلى
الآخر أو بجمده رجع على المقر ببقية الدين وكذلك ان كان الآخر غائبا فله أن يأخذ الحاضر بجميع الدين
والصلح باطل كذا في محيط السرخسى * اذا كانت الدارين ورثته وهى فى أيديهم جميعا ادعى رجل فيها حقا
وبعضهم غائب وبعضهم حاضر فصالح الحاضر هذا المدعى فان وقع الصلح عن جميع ما ادعاه المدعى فى يد
هـ هذا المصالح وما فى يده أصحابه فهـ هذا الصلح جائز وبرى هو وأصحابه عن دعوى المدعى ولا يرجع المصالح
على أصحابه بشئ وان صالحه عما فى يده لا غير صرح الصلح أيضا لو كان المدعى على دعواه فيما فى يد أصحابه وان
وقع الصلح عن أقرار بأن صدق الحاضر فى جميع ما ادعى ثم صالح فان وقع الصلح عما فى يده وبدا أصحابه يجوز
الصلح وبصير المصالح مشترى من المدعى فى يده وبدا أصحابه برزعه ما فان أدركه أخذ ما اشترى مما فى يد
أصحابه بأن صدقه أصحابه فى أقراره للمدعى لا خيار للمصالح وان أنكر أصحابه حق المدعى فالمشترى بالخيار ان
شاء ففسخ الصلح ورجع عليه بجميع البدل وان شاء تبرص الى أن يتمكن من الاخذ بنوع حجة هكذا ذكر
شيخ الاسلام خواهر زاده وذ كرشمس الاثمة السرخسى فى هذه الصورة أن المصالح يرجع على المدعى بحصة
شركائه التى لم تسلم له ولا يرجع بحصة نفسه وكذلك لو صالح الحاضر المدعى على أن يصير حقه له وان صالحه
الحاضر عما فى يده لا غير سلم له ما فى يده لا غير ولا خيار له كذا فى المحيط * ادعى على بعض الورثة دين على
الميت فصالح هذا الوارث وبعض الورثة غائب فحضر الغائب ولم يجز الصلح فان أثبت المدعى بالبينة وأدى
هذا الوارث بدل الصلح من التركة بأمر القاضى صرح الصلح وان أدى من مال نفسه بأمر القاضى له أن يرجع
عليهم ولو دفع من التركة من غير قضاء القاضى كان للغائب أن لا يجيز ويسـ تبرق در صته ولو دفع من مال
نفسه لا يرجع على الغائب كذا في الفصول العمادية * ولو أن رجلين ادعيا دارا فى يدي رجل وأرضا وقال
هى ميراث ورثناها من أينا وجحد الرجل ثم صالح أحدهما من حصته من هذه الدعوى على مائة درهم
فأراد شريكه أن يشركه فى هذه المائة لم يكن له ذلك ولو كان صالح أحدهما من جميع دعواهما على مائة
درهم وضمن للمدعى عليه تسليم نصيب أخيه فان صاحبه بالخيار ان شاء سلم له ذلك وأخذ نصف المائة وان شاء

٢ انه لم تجزه باقى الورثة ويطلبوا منك هذا المال الذى أعطيتك من التركة

ذكر فى ملقط صدر الاسلام * كافر بروى شرف واردان فعل كذا لا يكون عينا وكذا بحق الرسول بالرسول بحق القرآن بالقرآن لم
* الله على أن لا فعل كذا ان نوى عيني * سلطان الله عيني فى الاصح ان اراد به قدرة الله تعالى * قال لها انك فعلت كذا فقالت لم أفعل فقال ان
كنت فعلت فانت مالتى ثلاثا فقلت ان كنت فعلت فانا طالق ثلاثا ان اراد عيني البراءة لا يقع وفى العتاي ان قال على سبيل التخييف لا يقع
* جماعة كان يصفع بعضهم بعضا فقال واحد منهم من صفع صاحبه بـده فامر أنه طلاق فقال واحد منهم صفع القائل صاحبه لا يقع لان

هلا ليس يمين وعن الامام رحمه الله أنا عبدك من دون الله أو مبد الصليب ان فعلت كذا يكون يميناً وكذا لو قال ان فعلت كذا لو خداني مني ***(الثالث في النذر)*** بدرتم ابن خنن فكتم نكتم يكون نذراً وان لم ينوشياً ***(الله على أن أصلي في موضع كذا جاز أن يصلي في موضع آخر في الظاهر وعن الثاني ان كان مكان لا يجاب أفضل من مكان الاداء لا يجوز وعلى العكس يجوز)*** **(٢٧١)** ولو قال صوم شهر لم يعين أن التزم المتابع يلزمه المتتابع ولو أظفر لا يلزمه الاستقبال كما في صوم رمضان بل يلزمه قضاء يوم **(٢٧١)**

لم يسلم له ذلك فان سلم جاز الصلح في الكل وكان بدل الصلح بينهما وان لم يسلم بطل الصلح في نصيب الذي لم يسلم وكان المدعى على دعواه في نصيبه وسلم للمصالح نصف المائة وهل للمدعى عليه الخيار بين أن يمضي الصلح في نصيب المصالح وبين أن يفسخه ذكر في الزيارات مسألة تشبه هذه المسألة فقال لو أن عبداً بين رجلين باع أحدهما جميع العبد من رجل وضمن المشتري ليسلم نصيب صاحبه فلم يسلم صاحبه البيع في نصيبه قال المشتري يتخير في نصيب البائع على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ان شاء أجزاه وان شاء فسخ وعلى قول محمد رحمه الله تعالى لا خيار ولا فرق بين العبد والدار فاذا كانت مسألة العبد على الخلاف فكذا مسألة الدار يجب أن تكون على الخلاف هكذا في المحيط ***(اذا ادعى الوارث الكبير قبل الوصي ميراثاً من صامت وورثي وأتمته فحجده ثم صالحه عن جميع ذلك على عبد أو ثوب مع يوم جازو كذلك لو قال أفدي منك عيني بذلك كذا في المبسوط)*** اذا ادعى الوارثان قبل وصيه ما عينا أو ديناً فصالح الوصي أحدهما من غير اقرار فاراد الآخر أن يرجع على الوصي بمحضته لم يكن له ذلك وان أراد الاخذ الذي لم يصالح معه الوصي أن يشارك أخاه فيما أخذ من الوصي فان كان قائماً بيد الوصي لا يكون له أن يشارك أخاه فيما قبض من الوصي وان كان مستهلكاً حتى وجب ذلك ديناً على الوصي وصار مشتركا بينهما ما فاراد الآخر أن يشاركه كان له ذلك الا أنه ان كان بدل الصلح عرضاً فان المصالح يتخير وان كان بدل الصلح دراهم وكان الدين مثلاً مائة درهم وقد صالحه على خمسين درهماً لا يتخير المصالح ولكن يعطيه ربع الدين وذلك خمسة وعشرون فان كانت الورثة صغاراً وبكراً فصالح الوصي الكبار عن دعواهم ودعوى الصغار جميعاً على دراهم مائة وقبضها الكبار وأنفقوا على الصغار حصصهم من ذلك فانه لا يجوز على الصغار ثم قال والصغار أن يرجعوا بحصصهم على الوصي ولم يقل يرجعون عليه بحصصهم في دعواهم أم يرجعون بحصصهم من بدل الصلح والجواب فيه على التفصيل ان بلغوا فأجازوا هذا الصلح رجوعاً على الوصي بحصصهم من بدل الصلح ان شاءوا أو كان للوصي أن يرجع بذلك على الكبار ولم يكن لهم أن يرجعوا على الصغار بشئ وان أنفقوا ذلك عليهم وان ردوا الصلح رجعوا في الدعوى وكان للوصي أن يرجع على الكبار بمادفع اليهم من حصصهم ولا يرجع الكبار على الصغار بشئ وان أنفقوا ذلك عليهم هكذا في المحيط ***(رجل مات وترك ألف درهم ورجل من كل واحد منهم مائة ألف درهم حضر أحددهما وصالح الوارث على خمسمائة وأخذها ثم حضر الآخر فانه يأخذ الخمسمائة الباقية التي في يد الوارث ونصف الخمسمائة التي أخذها المصالح فيكون للثاني ثلاثة أرباع الألف وللأول ربع ولو أن الأول حين حضر قضى القاضي له بمائة مائة ثم حضر الآخر فانه لا يكون للأخر الا الخمسمائة الباقية في يد الوارث كذا في الذخيرة)*** رجل أوصى لرجل بعداً ودار وترك ابناً وبناتاً فصالح الوصي له من العبد على مائة درهم ان كانت المائة من مال الميراث فالعبد بينهما ثلاثاً وان كانت المائة مالهما غير الميراث فالعبد بينهما مائتين لانه معاوضة بينهما كذا في محيط السرخسي ***(واذا أقر الوصي أن عنده مائة ألف درهم ولت ابنتان ثم صالح أحدهما من حصته على أربعمائة درهم من مال الوصي لم يجوز وكذا لو كان مع الألف متاع ولو كان الوصي اسماً لم يكن له جازاً الصلح على أربعمائة كذا في المبسوط)*** رجل مات وأوصى لرجل ثلث ماله وترك ورثة صغاراً وبكراً فصالح بعض الورثة الوصي له من الوصية على دراهم معلومة على أن يسلم له هذا الوارث حق الوصي له فلهذا وما لو صالح بعض الورثة البعض سواء لم يكن في التركة دين ولا شئ من النقود يجوز

وفي الاعتكاف كاف يلزمه المتتابع عين أو أطلق ***(ثم في الاعتكاف والصوم ان أفسد يوماً ان كان شهراً معينا لا يلزمه الاستقبال لعدم القدرة وان غير معين يلزمه لقدرة على المتتابع)*** حاضت في صوم الشهرين لا يلزمها الاستقبال وعن محمد رحمه الله لو صامت شهراً ثم حاضت ثم أبست من الحيض تستقبل ***(الترم)*** التزم بالنذر بأكثر مما يملك لزمه ما يملك في المختار كمن قال ان فعلت كذا فاعطيه ألف صدقة وليس له الا مائة ***(الله على أن أهدي هذه الشاة وهي ملك الغير لا يلزمه ولو قال لاهدين هذه الشاة والمسئلة بجالها يلزمه وان نوى عينا كان عينا)*** والنذر بالمعصية كقوله لله على ان أقتل فلان يمين يلزمه الكفارة ***(قال ان قلت فلانا خداني رار من بك ساه روزه بالهاء لا يلزمه شئ بالكلام ولو قال بك سال بلا هاء يلزم)*** ألزم على نفسه الحج ان فعل كذا لزمه الحج ولا يجوز به كفارة اليمين وعن القاضي المروزي أنه بالخيار ان شاء كفر وعن الامام رحمه الله أنه رجوع وقال يجب

الكفارة وعليه الفتوى لكثرة البلوى ***(ان فعلت كذا فالف درهم من مالي صدقة على المساكين لكل مسكين درهم واحد فحقت فأعطى الكل لو اجد جاز)*** الله على أن أعق هذه الرقبة وهو عليك الزمة الوفاء وان لم يف يأثم ولا يجبره القاضي ***(ان برئت من مرضى هذا بحت شاة أو على شاة أذبحها فصم لا يلزمه شئ ولو قال على شاة أذبحها أو أصدق بلحمها لزمه)*** الله على أن أذبح جزوا أو أصدق بلحمه يذبح مكانه سبع شياه ***(لزمه اراقه شاتين وسطين فذبح شاة سبعة تعدل وسطين لا يجوز به لان المقصود الا اراقه والتصدق باللحم والسجينة وان عاد لتما في**

اللحم لا تعداد لها في الاراقة * ان رزقي الله تعالى امر أم موافقة فله على صوم كل خيس فالموافقة هي القناعة الراضية بما ينطق عليها بالبذلة ما يريد منها من التمتع * ولا يجوز صرف المال المنذور الى آية وجهه وولده ككفارة اليمين * ان فعلت كذا فعلى نذر فهو عين عند عدم النية وان نوى بالنذر حجة أو عمره فعليه ما نوى وان لم ينزل من الكفارة * على النذر بما هو معصية كقوله ان كملت أي فعل نذره هو كماله وعلقه بما يحاح ان أبهم وكان عليه أن يحث نفسه ويكفر (٢٧٢) لانه اذا عرى عن النية فهو عين وان نوى شيأ بعينه فهو على ما نوى ولا يحث نفسه

الصلح وان كان فيما دين على رجل لا يجوز وان كان في التركة نقد فان كان ثلث التقد مثل بدل الصلح أو أكثر لا يجوز وان كان بدل الصلح أكثر من ثلث النقد جاز اذا قبض الموصى له بدل الصلح قبل الافتراق وان افترقا قبل القبض بطل في النقد كذا في فتاوى قاضيان * لو كان الميراث بين أربعة نفر وارثان كبيران ووارثان صغيران وله وصى وموصى له فاجتمعوا واصطلحوا على أن قوموا ذلك قيمة عدل فيما بينهم ثم قسموا الاحد للوارثين الكبيرين حلي بعينه وثواب للوارث الكبير الآخر حلي بعينه ومتاع ورقيق وللوارثين الصغيرين وللوصى له مثل ذلك فهو جائز الا أن ما يخص الحلي من الحلي صرف وما يخص المتاع والعروض يكون مبايعه فان تفرقوا قبل القبض بطل الصلح فيما يخص الحلي ولم يطل فيما يخص المتاع والصلح في حصة الحلي لا يوجب فساد الصلح في حصة المتاع كذا في المحيط * لو صالح الورثة من الوصية قبل موت الموصى لم يحز كذا في خزنة المفتين * الاب ان كان عبدا أو مكاتباً أو صبي حر لا يجوز صلحه عليه وكذا الاب الكافر اذا كان له ابن مسلم لا يجوز صلحه عليه والكبير المعتوه والمجنون بمنزلة الصغير سواء بلغ مفياً ثم جن أو بلغ مجنوناً عندنا كذا في المحيط * اذا كان للصبي دين على آخر فصالحه الاب على مال قليل ولا يئنه والا خر منكر للدين جاز وان كان الدين ظاهراً بينة أو اقرار فصالحه على ما يتغاب الناس في مثله جاز وان حط مقدار ما لا يتغاب الناس في مثله فان كان الدين وجب بمبايعه الاب جاز على نفسه وضمن قدر الدين وان لم يكن وجوب بمبايعه الاب لم يحز كذا في السراجية * وصى ادعى على رجل ألفاً لليتيم ولا يئنه له فصالح بخمسمائة عن ألف عن انكار ثم وجد بينة عادلة فله أن يحلفها على ألف وكذا اذا وجد الصبي بينة بعد البلوغ وليس لهما أن يحلفاه هكذا في القنية * اذا كان للصبي دار أو عبد ادعى رجل فيه دعوى فصالحه أبو الصبي على مال الصبي ان كان للدعي بينة عادلة جاز الصلح بعد أن يكون يمثل القيمة أو أكثر مقدار ما يتغاب الناس فيه وان لم يكن للدعي بينة أصلاً أو كان له بينة غير عادلة لا يجوز الصلح وان كان شهودهم مستورين قال مشايخنا لا يجوز الصلح وقال بعضهم جاز الصلح على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى بناء على جواز الحكم بظاهر العدالة وقال بعضهم اذا كان شهود المدعى مشهورين ينبغي للاب أن يصالح المدعى على المشروط وان كان الاب صالح من مال نفسه جاز الصلح على كل حال كذا في الذخيرة * ان كانت الورثة كلهم صغار فصلح الوصى كصلح الاب وقعت الدعوى لهم أو عليهم كانت الدعوى في العقار أو المنقول فأما اذا كانت الورثة كباراً كالمهم وهم حضور فصالح عليهم فانه لا يجوز صلحه سواء وقع الصلح في دعوى عليهم أو في دعوى لهم وقعت الدعوى في العقار أو في المنقول كانت على ذلك بينة عادلة أو لم تكن كذا في المحيط * وان كانوا غيباً كلهم ان وقع الصلح في الدعوى عليهم فانه لا يجوز سواء كان للدعي بينة أو لم تكن كانت الدعوى في العقار أو في المنقول وان وقع الصلح في الدعوى لهم ان وقع الصلح في العقار فانه لا ينفذ صلحه عليهم من غير اجازتهم على كل حال وان وقعت الدعوى في المنقول ان كان لهم على ذلك بينة فانه يجوز صلحه عليهم اذا كان ما أخذ من بدل الصلح مثل قيمة ما ادعى لهم أو أقل بحيث يتغاب الناس في مثله وان كان بحيث لا يتغاب الناس في مثله فانه لا يجوز وان لم تكن لهم بينة يجوز كيفما كان كذا في التتار حلية * وأما اذا كانت الورثة صغاراً وكباراً ان كان كبارهم حضوراً ووقوع الصلح في الدعوى عليهم فانه لا يجوز في حصة كبارهم جميعاً وقعت الدعوى في العقار أو في المنقول كانت للدعي بينة على ذلك أو لم تكن ويجوز في حصة الصغار اذا لم يكن عليهم ضرر في ذلك وان وقع الصلح في الدعوى

في المباح * ان عوفيت صحت كذا لم يجب ما لم يقل الله على وفي الاستحسان يجب وان لم يكن تعليقاً لا يجب قياساً واستحساناً كما اذا قال أنا حج فلا شيء ولو قال ان فعلت كذا فانا أحج ففعل يجب عليه الحج * ان سلم ولدى أصول ما عشت فهذا وعد * حلفت أن تصوم بكل اثنين ما لم يرجع ابنهما من الحج فبلغها أن ابنها مات في طريق الحج تطل اليمين عندهما خلافاً للثاني * (الثالث في عین الطلاق) وفيه ثلاثة أنواع * (الاول) في الشرط وتقدمه على الجزاء والقلب * ويستوى في ألفاظ الشرط ان يتعلق بفعله أو فعل غيره وفي كلما يتكرر الطلاق يتكرر الشرط وأشار الامام الثاني رحمه الله انه اذا دخلت على المعين أو المخاطب تكرر كقوله كلما اشتريت هذا الثوب فهو - يدى لزمه كل مرة فلو قال ثوباً لا يلزمه المرأة وكذا كلما تزوجت هذه المرأة أو امرأة وكذا كلما تزوجت فلانة فان عادت اليه بعد الثلاث وزوج آخر لا يحث عند الثلاثة فان أضاف الطلاق الى الملك الثاني أو الى كل ملك حث أبداً لوجود

الفعل كقوله كلما تزوجت دخلت الدار فانت طالق * أنت كذا اذا جاء غديين وان قال أنت غدا كذا ليس بين لانه أضافه * قال لهم لها اذا فعلت كذا الى خمس سنين نصبري مطلقة مني وقصد تحذيرها ففعلت قبل انقضاء هذه المدة يسئل الزوج أنه هل كان حلف بطلاقها ان أخبر به كان حلف على طلاقها بعل بخبره وان أخبر أنه لم يحلف بالطلاق فالقول له مع اليمين * قال لا خر فلان في بيتك فأنكره فقال زن نوتسه طلاق كه فلان بخانه نوتست فقال بخانه من نيت لا يحث وان كان في بيته والطلاق المضاف الى وقتين ينزل عند أولهما والعلق بالعلقين

عند آخرهما والمضاف الى أحد الوقتين كقوله غدا أو بعد غد طلقت بعد غد ولوعلق بأحد الفعلين ينزل عند أولهما والمعلق بفعل ووقت يقع بآيه ماسبق وفي الزيادات ان وجد الفعل أولا يقع ولا ينظر وجود الوقت وان وجد الوقت أولا يقع مالم يوجد الفعل وعن الامام الثاني رحمه الله اذا وجد الفعل أولا لا يقع حتى يوجد الوقت أيضا قال لا تحركلم فقدت عندك فامر أنه طالق فتعد عنده ساعة طلقت ثلاثا لان الدوام على كذا يستد امر بمنزلة الانشاء قال لها ان دخلت الدار صرت مطلقة (٣٧٣) فدخلت ثم قال اردن تخوي بها لا يصدق انت

طالق كه ابن كركردهام يانه كردهام فهذا تعليق مطلقا قال الفقيه رحمه الله انه تعليق مالم يرد الايقاع قال الصدر رحمه الله وبه نأخذ يؤيده ما ذكر في المحيط ان طالق لدخلت الدار فان لم تكن دخلت تطلق وان كانت دخلت لا تطلق فقد جعل لدخلت شرطا لان لفظ كه ترجمة لدخلت اكر فارسية ان ولا يحث الامر دهمي أي متى وهيمشه بمنزلة حينما ولا يحث فيهما الامر وهركاه وهر زمان المختار الحث مرة وهربا بكل مرة قال لها بخانة فلان اندرائي ترا طلاق طلقت الساعة كانت طالق دخلت الدار قال لغره ان لم افعل كذا غدا ابدانك أنك مر الخانة است بطلاق است ولم يفعل غدا اطلقت ولا فرق بين قوله ترايك طلاق است وبين قوله فهى طالق قال لها هزار طلاقا كرفلان كاركنى ونوى التعليق لا يتعلق بذلك الفعل ولو قال كرفلان كاركنى هزار طلاق تعلق وبعض المتأخرين قالوا تعلق فيهما جميعا لان عند تقديم الشرط طريق

لهم ان وقعت الدعوى في المنقول فانه يجوز صلحه على الصغار والكبار اذ لم يكن في ذلك عليهم ضرر ولا يجوز اذا كان في ذلك عليهم ضرر سواء كانت لهم مينة عادلة على ذلك أو لم تكن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يجوز في حصة الصغار اذ لم يكن عليهم في ذلك ضرر وأما حصة الكبار فانه لا يجوز سواء كان عليهم في ذلك ضرر أو لم يكن وان كان الكبار غيبا ان وقع الصلح في الدعوى عليهم فانه يجوز بحصة الصغار اذ لم يكن عليهم في ذلك ضرر ولا يجوز بحصة الكبار كان عليهم في ذلك ضرر أو لم يكن سواء كان للمدعي مينة أو لم تكن وقعت الدعوى في العقار وفي المنقول عندهم جميعا وان وقع الصلح في الدعوى لهم ان وقعت الدعوى في المنقول فانه يجوز صلحه على الصغار والكبار عندهم اذ لم يكن عليهم في ذلك ضرر كانت لهم مينة أو لم تكن وان وقعت الدعوى في العقار فانه يجوز صلحه على الصغار والكبار في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذ لم يكن عليهم في ذلك ضرر وان كان عليهم في ذلك ضرر فانه لا يجوز سواء كان لهم مينة أو لم تكن وعلى قولهما يجوز في حصة الصغار اذ لم يكن عليهم في ذلك ضرر ولا يجوز في حصة الكبار كان عليهم في ذلك ضرر أو لم يكن والجد حال عدم الاب ووصيه بمنزلة الاب كذا في المحيط * وكذلك وصى الجد ولا يجوز صلح الام والاخ على الصبي ولا عنه هكذا في المبسوط * صلح وصى الام ووصى العم ووصى الاخ مثل صلح وصى الاب في تركه الم والم والاخ وان وقعت الدعوى للصغير ما خلا العقار فأما ما كان موروثا للصغير من جهة غيره هؤلاء فلا يجوز صلح ووصيهم هكذا في الذخيرة * اذا ادعى رجل على الميت دين فصالحه الوصى من مال التيمم على شيء فانه لا يجوز اذ لم تكن للمدعي مينة وكذلك ان قضاه بغير صلح عن مال الميت لم يجز وكانت الورثة بالخيار ان شاءوا ضمنوا الوصى وان شاءوا ضمنوا المقتضى فان ضمنوا المقتضى لا يرجع بما ضمن على أحد وان ضمنوا الوصى فالوصى يرجع على المقتضى سواء كان ما قبض المقتضى قائما في يده أو هالكا كذا في المحيط * لو صالح الوصى عن حق يدعي انسان على الميت أو على الصغير ان كان للمدعي مينة على دعواه أو علم القاضي بذلك أو كان قضى بذلك جازا الصلح وان لم يكن كذلك لا يجوز كذا في الفصول العبادية * لو صالح الاب والوصى عن دم عمه وجب للصبي على مال جازا لا اذا كان على أقل من الدية كذا في التهذيب * اذا أوصى الرجل بخدمة عبده سنة لرجل وهو يخرج من مائة فصالحه الوارث من الخدمة على دراهم أو على سكنى بيت أو على خدمة خادم آخر أو على ركوب دابة أو على لبس ثوب شهر فهو جائز استحسانا وكذلك لو فعل ذلك وصى الوارث الصغير فان مات العبد الموصى بخدمته بعد ما قبض الموصى له ما صالحه عليه فهو جائز وان صالحه على ثوب فوجده عيبا كان له أن يردده ويرجع في الخدمة وليس له بيع الثوب قبل أن يقبضه ولو صالحه على دراهم كان له أن يشترى بها أو يقبل أن يقبضها ولو ان الوارث اشترى منه الخدمة ببعض ما ذكرنا لم يجز ولو قال أعطيتك هذه الدراهم مكان خدمتك أو عوضا عن خدمتك أو بدلا من خدمتك أو مقاصة بخدمتك أو على أن تترك خدمتك كان جائزا ولو قال أهب لك هذه الدراهم على أن تهب لي خدمتك كان جائزا اذا قبض الدراهم ولو كان الوارث اثنين فصالحه أحدهما على عشرة دراهم على أن جعل له خدمة هذا الخادم خاصة دون شريكه لم يجز وانما جاز استحسانا اذا كان لجميع الورثة ولو باع الورثة العبد فأجاز صاحب الخدمة البيع بطلت خدمته ولم يكن له في الثمن حق وكذلك لو دفع بيمينه براضا صاحب الخدمة جاز ولو قتل العبد خطأ وأخذوا قيمته كان عليهم أن يشتروا به عبدا فيخدم صاحب الخدمة ولو صالحه على دراهم مسماة أو طعام

(٣٥ - فتاوى رابع) الصحة ادراج الخطاب وذاتا حاصل عند تأخر الشرط * اكر فلان كاركنى ثوبين طلاق فوجد الشرط طلقت من غيرية الزوج * قال الاجنبية ان طلقك فعبدى حرصا وصار كانه قال ان تزوجتك وطلقك ولو قال ان طلقك فانت طالق ثلاثا لم يصح الثمين * (الثاني فمن حلف لا يطلق) * قال ان سألتني الطلاق الليلة ولم اطلقك فانت طالق ثلاثا وقال ان لم أسألك الطلاق الليلة فجميع مالى صدقة فسألت الطلاق ليلة فقال انت طالق ان شئت فقالت لا أسأله ومضت الليلة لا يقع الطلاق ولا حثت عليها ولو قال لها ان

دخلت الدار فانت طالق فغضت الليلة طلقت ثلاثا لان انت طالق ان شئت لم يكن عدة تعلية الا انه يقتصر على المجلس وان دخلت تعليق فلم يحصل الا بيان بشرط البرء أنت طالق ان شاء الله حدث عند الامام الثاني وعليه الفتوى أراد بان يحلف بالثلاث ولا يطلق امرأته بطلاقها بالثلاث ثم يحلف ويقول كل امرأته طالق ثلاثا فان فعلت كذا ولا ينوي امرأته فان أشاروا اليها فاقوا بالتحلف بطلاق هذه يقول أحلف بطلاق كل امرأته فضلا عن الحلف (٣٧٤)

أجزت ذلك بطريق اسقاط الحق بعوض ولو قطعت إحدى العبد فأخذوا رثتها فهو مع العبد ثبت فيه حق الموصي له بالخدمة اعتبارا بالبدل الطرف بيد النفس فان اصططعوا منها على عشرة دراهم على أن يسلم لهم بقينها والعبد أجزت ذلك بطريق اسقاط الحق بعوض كذا في المبسوط * اذا أوصى لرجل بسكنى داره ومات الموصي فصالح الوارث الموصى له على دراهم مسماة جاز وكذا الوصالحه على سكنى دار أخرى أو على خدمة عبده سنين معلومة ولو صالحه على سكنى دار أخرى أو على خدمة عبده مدة حياته لا يجوز ثم في الفصل الاول اذا مات العبد المصالح عليه قبل المدة أو انتم دمت الدار المصالح عليها قبل مضي المدة ينتقض الصلح ويعود حق الموصى له في سكنى الدار التي أوصى له بسكنائها وكذلك الجواب فيما إذا أوصى بخدمة عبده لرجل وصالحه الوارث على خدمة عبداً آخر سنين معلومة أو صالحه على سكنى دار سنين معلومة ثم مات العبد المصالح عليه قبل مضي المدة ثم في مسئلة الوصية بسكنى الدار اذا عاد حق الموصى له في سكنى الدار ذكر أنه ان كانت وصيته بالسكنى الى أن يموت فله أن يسكنها حتى يموت قالوا وهذا الجواب محمول على ما اذا مات العبد المصالح عليه أو انتم دمت الدار المصالح عليها قبل استيفاء شيء من الخدمة أو المنة فاما اذا مات العبد المصالح عليه بعد استيفاء شيء من خدمته فاما يعود حق الموصى له في السكنى بحسب ما بقي وبيان ذلك أنه اذا صالحه عن خدمة عبده سنة فاستخدمه الموصى له ستة أشهر ثم مات العبد فاما يعود حق الموصى له بالسكنى في سكنى نصف العمر فيسكن الموصى له يوماً والورثة يوماً وان كانت وصية الموصى له بالسكنى سنة ومات العبد المصالح عليه بعد سنة أشهر فان الموصى له بالسكنى يسكن الدار الموصى بهانصف السنة هكذا في المحيط * لو أوصى له بما في ضرع غنمه فصالحته الورثة على لبن أقل منه أو أكثر لم يجوز ان صالحه على دراهم جاز وكذا الصوف على هذا كذا في الحاوي * اذا أوصى الرجل بغله عبداً لرجل ومات الموصى ثم ان الوارث صالح الموصى له على دراهم مسماة يجوز وان كانت غلته أكثر من ذلك ولو أوصى له بغله العبد أبداً فصالحته الورثة على مثل غله شهر واحد وسعى ذلك يجوز وان لم يسلم ذلك فلا يجوز ولو صالحه أحد الورثة على أن تكون الغلة له خاصة لا يجوز كذا في المحيط * ولو استأجر أحد الورثة منه العبد مدة معلومة جاز كما لو استأجر غير الوارث بخلاف الموصى له بالخدمة والسكنى هكذا في المبسوط * واذا أوصى له بغله نخلة أبداً ثم ان الموصى له صالح مع الوارث على دراهم مسماة وكان ذلك قبل خروج الشرفه وجاز وان كان قد خرج ثمرة عام فصالحه بعد ما خرجت وبلغت من الغلة الخارجة ومن كل غلة يخرج في المستقبل من هذه النخلة أبداً فهو جائز واذا جاز هذا الصلح كيف يتقسم البدل على الموجود وعلى ما يحدث لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذا الفصل في الكتاب وقد اختلف المتأخرون فيه كان الفقيه أبو بكر محمد بن ابراهيم الميمني يقول بفسخ بدل الصلح على الثمرة الموجودة للحال وعلى ما يخرج في المستقبل نصفين نصفه بازاء الثمرة الموجودة للحال ونصفه بازاء ما يخرج في المستقبل وكان الفقيه أبو جعفر الهندي يقول بفسخ بدل الصلح على الثمرة الموجودة للحال وعلى ما يخرج في المستقبل على قدر قيمته ما فان كانت قيمة الموجودة والتي يخرج على السواء يتقسم البدل عليهم انصافين وان كانت اثلاثا يتقسم عليهم ما اثلاثا وفائدة هذا الاختلاف انما تظهر فيما اذا صالحه على عبد مثلاً ثم استحق نصف العبد من يد الموصى له فعلى قول الفقيه أبي بكر محمد بن ابراهيم يرجع الموصى له بنصف الثمرة الموجودة ونصف ما يخرج في المستقبل وعلى قول الفقيه أبي جعفر ان كانت قيمته على

طلقتك فكل امرأته أضع رأسى مع رأسها على المرفقة فهي طالق أو كل جارية أطؤها فهي حرام لا تصح المين اهدم الاضافة الى الملك أو سببه * قال لها اكر من سخن طلاق تو زبان را ثم فانت طالق ثلاثا ثم قال اكر فلان كركم تو از من بطلاق طلقت ثلاثا * وعن الامام الثاني رحمه الله قال لها ان قلت انت طالق فانت طالق ثم قال قد طلقتك طلقت أخرى وان قال أردت ان يكون الطلاق معلقا بقوله انت طالق صدق ديانة لا قضاء * (الثالث في المتفرقات) * قال ان كان فلان فقيها فامرأته كذا وفلان فقيه عند الناس ان نوى ما بعدة الناس فقيها أو لم ينو شيئا يقع وان أراد حقيقة الفقه فكذلك في القضاء وفيما بينه وبين الله تعالى لا يقع لانه ليس بفقيه حقيقة لما روى عن الحسن البصري رضى الله عنه انه سمع انسان فقيها فقال له أرايت فقيها قط انما الفقيه الزاهد في الدنيا الراغب في العقبى البصير يعيوب نفسه * ان باغ ولدى الختان ولم أختسه

فكذا فوقه عشرين سنين وان نوى آخر الوقت المختار اثنا عشر سنة السواء * ان كنت أخاف من السلطان فامرأته كذا ان لم يكن به ساعة أمين خوف منه ولا سبيل من ان يحلف منه لجناية جنها لم يحنث * اتهم رجل بامرأة فويل قال فلان كان يسرم معها فخلف على انه ما يسرم معها وقد كان اسرم معها في أمر آخر يرجي ان لا يحنث * قال لها ان لم أعامل معك على الخدمة كما كنت أعامل فانت طالق ان كان له مقدمة يعتد بها أو لا يرجع الى نيتك فان أراد كذا تجاوز عنها والا نلاعفو

ثم ان عفا عنها طلقت * اكره ما شئ ما تبرز فكذا فالمراد به في العرف الموافقة وبالكلام المجرد لا يمتنع * حلف لا يجدها رأت بكرة قال قول فيه ولا يحنث ولا يمكن اهلها اقامة البينة على ذلك الا اذا اقر أو نكل عن الحلف عند الحالكم ولا يجزى الله ان في هذا * حلف أن لا تفرق بينه وفيه شمع ان حلف حين طلب منه نار لا يقاد يحنث وان طلبوا منه لاجل الخبر أو نحوه أو لم يكن ثمة سبب لا يحنث * أراد أن يتزوج على امرأته فأتى أهلها المكان الاول فادخلها في القبر أو أجلسها في المقبرة ثم قال كل امرأته

(٢٧٥)

وظنوا انه يقول المرأة التي في الآخرة لا التي من الاحياء لا يحنث * وكذا الحيلة في المرأة التي تنهم زوجها بوطء اجسارية وتختلفه باعتناقها ان كانت له تحتال به * ان فعلت كذا فامرأته طالق وليس له امرأة فتزوج ثم فعل لا تطلق * رجل له امرأة يبلغ فذهبت الى ترمذ بلا علمه فقيل له لاك ترمذ زوجة فقال ان كانت لي ثمة امرأة فهي طالق أو قيل له هذه المتفعة زوجتك ثم قيل له احلف بالطلاق انه ليس لك زوجة سوى هذه المتفعة فخلف وعلم ان المتفعة اجنبية تطلق امرأته قضاء لا ديانة وهو طلاق الهازل وقال الامام الثاني لا تطلق * حلف ان فلانا ثقيل وهو غير ثقيل عند الناس وعنده ثقيل لا يحنث الا اذا نوى ما عند الناس * ان لم يكن هو خيرا من فلان والذي زعم انه كذا حريص شرير وفلان صالح من أهل الصلاح فيما ظهر عند الناس طالقت امرأته قضاء وفيما بينه وبين ربه يسعه * ان فعلت كذا فامرأته طالق وله امرأتان أو أكثر طلقت

السواء فكذلك الجواب وان كانت قيمتها اثلاثا يجمع بحسب ذلك وجه ما ذكره الفقيه أبو بكر محمد بن ابراهيم أن قيمته ما يخرج في المس - تقبل مما لا يمكن معرفته في الحال لانه قد يخرج في المستقبل منها شيء وقد لا يخرج وقد يزيد الخراج في المستقبل على الموجود في الحال وقد ينتقص عنه فجعلناه مثل الموجود في الحال لانه هو البدل وجه ما ذهب اليه الفقيه أبو جعفر أن قيمة ما يخرج في المس - تقبل مما لا يمكن معرفته في الحال بان يتظار الى أن هذه النخلة ولها غلة أبدا بكم تشتري ولا غلة لها أبدا بكم تشتري فان كانت تشتري ولها غلة بألف وخمسة مائة تشتري ولا غلة لها بألف علم أن قيمة الغلة التي تخرج خسمائة ثم ينظر الى قيمة الغلة الموجودة فان كانت خسمائة علم أن قيمتها على السواء وان كانت القيمة الموجودة مائتين وخمسين علم أن قيمتها اثلاثا فخرج بحسب ذلك هكذا في المحيط * قال الفقيه أبو جعفر وهكذا الجواب متى وقع الصلح عن مسيل الماء وعن موضع الجدوع ينظر الى الدار بكم تشتري وليس لها مسيل وبكم تشتري ولها مسيل فالفضل بينهما يكون قيمة المسيل هكذا في محيط السرخسي * ولو كانت الوصية بغلة نخلة بعينها أبدا فصالحه الورثة بعد ما خرج ثمرتها وبلغت منها ومن كل غلة تخرج أبدا على حنطة وقبضها جاز ولو صالحه على حنطة نسيئة لم يجز ولو صالحه على شيء من الموزون نسيئة جاز ولو صالحه على ثمر لم يجز حتى يعلم أن الثمر أكثر مما في رأس النخيل وان صالحه عن غلة هذا النخيل على غلة نخيل أخرى أبدا أو سنين معلومة لم يجز كذا في المبسوط * رجل أوصى بغلة نخلة لرجل ثلاث سنين والنخل يخرج من ثلثه وليس فيها ثمر فصالح صاحب الوصية الورثة من وصيته على دراهم مسماة وقبضها منهم على أن يسلم لهم وصيته من هذه الغلة وأبرأهم منها ولم يخرج النخل شيئا تلك السنين الثلاث أو أخر جث من الغلة أكثر مما أعطوه فالصلح باطل قياسا ولكني أس - تحسن أن أجيز الصلح كذا في الفصول العبادية * اذا أوصى الرجل لغيره بما في بطن أمته وهي حامل ومات الموصي فصالح الوارث الموصى له على دراهم مسماة ودفعها اليه فهو جائز بطريق استقاط حق الموصى له لا بطريق التملك ولو صالح أحد الورثة على أن يكون له خاصة لم يجز بخلاف ما اذا صالح على أن يكون ذلك لجميع الورثة أو صالح مطلقا ولو صالح عن الورثة غيرهم بامرهم أو بغير أمرهم يجوز كذا في المحيط * لو أوصى لرجل بما في بطن أمته فصالحه الورثة على ما في بطن جارية أخرى لم يجز كذا في المبسوط * لو أوصى له بما في بطن أمته فوقع الصلح على دراهم مسماة ثم ولدت الجارية غلاما ميتا فالصلح باطل ولو ضرب انسان بطنها فألقت جنينا ميتا كان الارش للورثة والصلح جائز كذا في الحاوي * ولو مضت ستان قبل أن تلد شيئا كان الصلح باطلا كذا في المبسوط * اذا أوصى رجلا بما في بطن فلانة بألف درهم فصالح أبو الحبل من الوصية على صلح لا يجوز وكذلك لو صالحت أم الحبل عن الوصية على صلح لا يجوز كذا في المحيط * لو أوصى اصبي بما في بطن أمته أو لمعتوه فصالح أبوه أو وصيه الورثة على دراهم جاز وكذلك لو كانت الوصية لمكاتب فصالحه أو وصى بشيئ لما في بطن فلانة وكان الحبل عبد فصالح مولاه عنه لا يجوز فان صالح مولد الحبل بعد موت المريضة على صلح ثم اعتنق المولى الامة الحامل وأعتنق ما في بطنها ثم ولدت غلاما فالغلام حرا ولا وصية له والوصية لمولاه ولا يجوز الصلح أيضا وكذلك لو باع الامة وكذلك لو بر ما في بطنها ولو كان الموصي حيا يوم أعتنق المولى الامة والولد أو أعتنق الامة دون الولد ثم مات الموصي كانت الوصية للغلام دون المولى هكذا في المبسوط والله أعلم

واحدة واليه البيان وان طلق احداهما بائنا أو رجعيًا ومضت عدتها ثم وجد الشرط تعين الاخرى للطلاق وان كان لم تنقض العدة فالبيان اليه * قال لها ان دخلت الدار فانت طالق ان كنت فلانا لا بد من اعتبار الملك عند الشرط الاول فان طلقها بعد الدخول بها ثم دخلت الدار وهي في العدة وكنت وهي في العدة أيضا طالقت * ان دخلت الدار فانت طالق طالق وهي غير ملوسة فالاول معلق بالشرط والثاني ينزل في الحال وبلغوا الثالث وان تزوجها ودخل الدار نزل المعلق ولود دخل بعد البينة قبل التزوج اشغل البين لا الى جزاء ولو موطوءة تعلق الاول

ونزل الثاني والثالث في الحال * (الرابع في النكاح) * وفيه ثلاثة أنواع * (الاول في أفضله) * في النكاح قوله فلانة واجتواهم سه طلاق بمنزلة قوله ان تزوجها وان قال أردت الخطبة لا يصعد في ديارنا ولا يصعد في دياره ولو قال اكره فلانة خواتمك كتم فعلي الخطبة * اكرهن كتم بمنزلة ان تزوجت وفي قوله اكرهن أرم اختلافه وافته بالفتوى على انه يحتمل على الزفاف * قال اكرهن كتم فلان رابع دهنه وبراطلاق فتزوجها لا تطلق ولو قال اكره برزني بن دهنه أو قال داهم شواختلفوا فيه والصحيح انها لا تطلق أيضا * قال لا يوبه ان زوجتاني امرأة فهي (٢٧٦) طالق فزوجاله امرأة بلا أمره لا يقع لان الطلاق لم يصف الى الملك لان عقد

الابوين له بلا أمره لا يصح فأنفك عن تزوجت لان تزويجه صحيح فاقضى التعليق الملك * لا يتزوج فلانة ولو لها زوج فهذا على النكاح الصحيح ولو زاد اليوم فهذا على الفاسد واختلفوا في ان النكاح الفاسد منعقد لا على وصف الكمال أو غير منعقد أصلا فيل ينعدم مقتضى الاقدام على الوطء ضرورة ان لا يصح ماء الزوج فاذا جاءت بالولد ثبت النسب فلا يظهر في حق الحنث لعدم الضرورة فلو حلف على الماضي انه لم يتزوج فهو هذا على الجائز والفاسد بخلاف المستقبل والصلاة والصوم نظير النكاح ويحتمل بالفاسد في الشراء والبيع * ولو أشهد شاهدين فيما اذا حلف على أن يتزوجها سرا لا يحنث وان أشهد ثلاثا يحنث * كل سر جاوز الاثنين شاع * قال آية امرأة أتزوجها فهي طالق فهذه على الواحدة الا ان ينوى جميع النساء * ولو قال هر كدام زني كه برني كتم يقع على امرأة واحدة في المختار * آية امرأة زوجت نفسها مني فهي كذا

* (الباب السادس عشر في صلح المكاتب والعبد التاجر) *

لو كانت المكاتب ألف درهم فادعى المكاتب انه قد أداها أو جحد المولى ذلك فصالحه على أن يؤدي خمسة مائة ويبرئه عن الفضل كان جائزا كذا في المحيط * ان صالح المولى مكاتبه على أن يعمل بهض المكاتبه قبل حلولها وحط عنه ما بقي فهو جائز ولو كانت المكاتبه ألف درهم فصالحه بزيادة على أن أخره سنة بعد الحل فهو جائز كذا في المبسوط * ولو صالحه بعد ما حات المكاتبه على أن أخره بعضهما أو جعل له بعضهما كان جائزا ولو صالحه من المكاتبه وهي دراهم على دنائير عملها له كان جائزا ولو صالحه على دنائير إلى أجل لم يجوز كذا في المحيط * ولو اصطلمها على أن أبطل الدراهم وجعل الكتابة كذا وكذا دنائير أو فاقه جاز وكذا لو وجهه لاه على وصف مؤجل كذا في المبسوط * كاتب على وصف إلى أجل ثم صالحه على ألف إلى سنة جاز كذا في محيط السرخسي * اذا ادعى المكاتب على رجل ديناً فجعله رجل فصالحه المكاتب على أن يحط عنه البعض وأخذ البعض فان كان للمكاتب على ذلك ينة فان الحط لا يجوز وأخذ منه الباقي واذا لم يكن على ذلك ينة جاز هذا اذا حط المكاتب فيما إذا أخر فقد قال يجوز تأخيره اذا كان الدين من غير قرض هكذا في المحيط * لو ادعى رجل على المكاتب ديناً فجعله المكاتب ثم صالحه على أن أدى اليه بهضه وحط عنه جاز وان المكاتب مثل أبيه وصلاح المكاتب في ودعة تدعى قبله فجعله مثل صلح الحر كذا في المبسوط * لو صالحه بعد ما رد في الرق فان لم يكن في يده شيء من اكتسابه لا يجوز في حق المولى ويجوز في حق العبد حتى يؤخذ بعد العتق الا أن تقوم عليه ينة بذلك قبل العتق فيجوز صلحه وان كان في يده شيء من اكتسابه جاز صلحه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً لهما هكذا في محيط السرخسي * ان ادعى مولى المكاتب عليه ديناً فصالحه المكاتب على أن يحط عنه بعضه وأخذ بعضه فان كان له ينة على ذلك لم يجوز وان لم تكن له ينة جاز صلحه هكذا في المحيط * والعبد التاجر كالمكاتب في الحط والتأخير والصلح كذا في محيط السرخسي * اذا صالح العبد التاجر من دين له على بعضه جاز ان لم تكن له ينة وان كان له ينة لم يجوز كذا في الحاوي * لو ادعى رجل على العبد التاجر ديناً فصالحه العبد عن جود أو عن اقرار على أن يحط عنه الثلث وأخر الثلث وأدى العبد الثلث فهو جائز ولو جحد المولى عليه ثم ادعى رجل عليه دعوى ولم تكن للدعوى ينة فصالح العبد معه فان لم يكن في يده مال من كسب التجارة لا يجوز الصلح في الحال في حق المولى أما في حق العبد فهو جائز حتى يتبع به بعد العتق وان كان في يده مال من كسب التجارة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى جاز الصلح وعندهم الا يجوز هكذا في المحيط * لو أن عبداً محجوراً عليه ادعى رجل عليه ديناً فصالحه منه على أن يحط عنه وأجله في البعض لم يجوز ولو استمك الخمر متاعاً في يدي عبداً محجوراً عليه لم يولد فصالحه العبد من ذلك على دراهم مسماة دون قيمة المتاع لم يجوز ولو صالحه على طعام لم يجوز كذا في محيط السرخسي * لو أن عبداً محجوراً عليه ادعى على عبد تاجر ديناً فصالحه على بعض ما ادعاه فان كان للدعوى على ذلك ينة لا يجوز الصلح وان لم تكن له ينة جاز ولو كان المدعى عبداً تاجر أو المدعى عليه عبداً محجوراً لا يجوز

يتناول جميع النساء * ولو قال هر زني برني كتم يقع على كل امرأة مرة واحدة الا أن ينوى التكرار * ولو قال هر حره كاه برني كتم فعلي واحدة هذا ثم نحل * اكره ابا بن جهم زني بود فكذا فتزوج طالق ولو أخرى لا وكذا اكرهن جاز تزون كتم أو قال جاز تزون مران باشد لا يقع الاعلى التي تزوجها أولاً لان زن لا يتناول الا واحدة * قال اكرهن تزوجها برني كتم لم تكن له امرأة فتزوج لا يقع * قال ان تزوجت فلانة أبدا فهي طالق فتزوجها مرة فطلقت ثم اذا تزوجها أخرى لا يقع لان التأبيد ينفي التوقيت لا التوحيد فيسقط التزوج ولا يتكرر * ان تزوجت فلانة فهي طالق ان تزوجت فلانة فتزوج لا يقع فان طلقها ثم تزوجها وقع * قال اكرهن نكاح دختر خویش نشینم فكذا فقام

في عقد هان أراد حقة القعود لا يحنث وان أراد القيام بالتزويج كما يقال قام فلان بالامر حنث * حلف لا يتزوج وكان تزويجها وطلقها
رجعها وراجع لا يقع * قال لا جنسية مادمت في نكاحي فكل امرأأة تزوجها فهي طالق ثم تزوجها وتزوج عليها امرأأة لا يقع * ولو قال ان
تزوجتك مادمت في نكاحي فكل امرأأة تزوجها علم والمسئلة بحالها يقع لعحة التعليق هنا في الاول ففرض المسئلة في الاجنبية وكلمة
مادام وما زال وما كان غاية ينتهي اليين بها فاذا حلف لا يفعل كذا مادام بخاري (٢٧٧) تنتهي اليين بالخروج فلو فعل بعد العود
لا يحنث والفقير رحمه الله

فيما انطرح بأهله ومتاعه
كما في قوله والله لأكلمك
مادمت في هذه الدار ولم يشترطه

الامام الفضلي * قال لا جنسية

اكر جزا تزويج كيم أو قال

اكر جزو مرارن باشد فهي

طالق فتزوج امرأأة ثم تزوج

امرأأة أخرى طلقت الاولى

* المرأة التي يتزوجها طالق

يقع بالتزوج بلا دخول ولو

قال هذه المرأة التي أتزوجها

طالق لا وكذا لو قال امرأأة التي

تدخل الدار طالق لا يقع بلا

دخول ولو قال امرأأة فلانة

التي تدخل الدار طالق طلقت

في الحال بلا دخول * حلف

لا يتزوج فتزوج فاسد أو بغير

أمرها بأن زوجها فضولي

لا يحنث وز كرفر الاسلام

رحمه الله أن الصواب أن

يحنث عند الامام وفي رواية

الجامع أن التوكيل مطلقا

لا ينصرف الى الفاسد ولم

يذكر خلافه وهو الصحيح

* (الثاني في الفصولي) *

لا يتزوج فتزوجه فضولي

وأجاز بالقول حنث ولو بالفعل

لا هذا في التزوج بعد اليين

فلو تزوجه قبل اليين ثم

حلف على عدم التزوج فاجاز

بالقول لا يحنث أيضا عند

الكل * وكل بأن يزوجه

هـ هذا الصلح سواء كان للمدعي يئنة أو لم تكن ان لم تكن له يئنة لا يجوز الصلح لحق مولى المدعي عليه لانه التزم
مالا بقوته وهو محجور عليه ولكنه يتبع به بعد العتق وان كان للمدعي يئنة لا يجوز الصلح لحق مولى المدعي
كذا في المحيط والله أعلم

* (الباب السابع عشر في صلح أهل الذمة والحربي) *

كل صلح جاز بين المسلمين جاز فيما بين أهل الذمة وما لا يجوز بين المسلمين لا يجوز بل أهل الذمة ما خلا خصلة
واحدة وهو الصلح عن الخمر والخنزير فانما يجوز الصلح عليه ما فيما بينهم كذا في المحيط * لو اشترى ذمي من ذمي
عشرة دراهم بدينه وتقاضا ثم اصطفا على أن يرد عليه من العشرة خمسة فان كانت العشرة قائمة بعينهم لم
يجز لمعني الرابوا ان كانت مستهلكة جاز الصلح بطريق الاسقاط واذا غصب نصراني من نصراني خنزيرا ثم
صالحه على شيء من المكبل والموزون سوى الدراهم والدنانير فان كان الخنزير قائما بعينه فالصلح جائز سواء
كان المصالح عليه معيانا أو موصوفا في الذمة حالا أو الى أجل وان كان الخنزير مستهلكا لم يجز الصلح اذا صالح
على مكبل أو موزون بغير عينه وان كان بعينه أو بغير عينه حالا وقضه في المجلس فهذا يجوز وان صالحه على
دراهم أو دنانير الى أجل فهو جائز ولو كان الخنزير قائما بعينه فصالحه على خنزير الى أجل لم يجز وان كانا
قائمين بأعيانهم جاز كذا في المبسوط * لو أن حربي باع غصب من حربي مالا واستهلكه أو لم يستهلكه ثم صالحه
لم يجز عندهم اخلافا لابي يوسف رحمه الله تعالى وكذلك المسلم التاجر أو الذي أسلم هناك لو أناف مال حربي أو
غصب منه مالا ثم اصطفا أو المغصوب قائم أو مستهلك لا يجوز عندهم اخلافا لابي يوسف رحمه الله تعالى هكذا
في محيط السرخسي * وكذلك لو غصب حربي من مسلم هناك لم يجز الصلح كذا في التارخانة ناقل عن
العناية * ولو غصب رجل من تجار المسلمين من أهل الحرب في دار الحرب شيئا فاصطفاهما من ذلك على صلح لم
يجز في قولهم جميعا ولو أدا ان أحدهما صاحبه ديناهم صالحه على أن حط عنه بعضه وآخر بعضه ثم أسلم الحربي
فهو جائز كذا في المبسوط * اذا أسلم الحربيان في دار الحرب ثم غصب أحدهما من صاحبه شيئا أو جرحه
جراحة ثم صالحه من ذلك على صلح لم ينبغ أن يجوز الصلح في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو قول محمد
رحمه الله تعالى كذا في الحاوي * اذا أدا ان مسلم الحربي في دار الحرب ديناهم صالحه على أن حط عنه بعضه وآخر
بعضه فحل ما أخر عنه * وخرج الحربي مستأمننا الى دار الاسلام فأراد المسلم أن يأخذه بالدين ويرجع فيما
حط عنه لم يؤخذ به عليه إلا أن يعطيه اياه ولم يرجع فيما حط عنه وكذلك لو كان الحربي هو الطالب للمسلم
وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولو كانت هذه المعاملة بين حربيين ثم خرجا بأمان لم يقض
القاضي لواحد منهما على صاحبه بشيء وأما اذا أسلم أو صار ذمة فيقضي القاضي بذلك بنفسه لا يحط والتأخير
الذي كان بينهما بطريق الصلح ويجبر المظلوب على أداء ما بقي عليه بعد حلول الاجل واذا دخل الحربي دار
الاسلام بأمان وأدا ان أو استدان أو غصب أو غصب منه ثم صالح على خط أو تأخير فهو جائز سواء كانت
هذه المعاملة مع مسلم أو مستأمن من داره أو من دار أخرى وكذلك لو لحق ابدارهما ثم عادا مستأمنين فذلك
الصلح نافذ عليهم ما هكذا في المبسوط والله أعلم

* (الباب الثامن عشر في يئنة بقيمة المدعي أو المدعى عليه والمصالح

عليه بان كان عبدا بعد الصلح يريدون ابطاله) *

امرأأة ثم حلف أن لا يتزوج يحنث بتزويج الوكيل * ولو جعل أمرها بديها ثم حلف أن لا يطلق لا يحنث وكذا لو كبل بالعتق * قال لها ان
دخلت الدار فانت طالق ثم حلف أن لا يطلق فدخلت الدار وقع الطلاق ولا يحنث ولو كان الحلف أولا والمسئلة بحالها حنث ولو ادخل بعد
الحلف * قال لها طلق نفسك ثم حلف أن لا يطلقها فطلعت نفسها حنث وكذا لو قال لها طلق نفسك ان شئت ولو قال لها انت طالق ان شئت
ثم شامت لا يحنث * تزوج بعقد الفضولي ثم حلف ما تزوجت وأراد ما تزوجت بنفسه لا يحنث وعن محمد رحمه الله فيمن حلف بطلاقها ثلاثا

أن لا تزوج بنته الصغيرة فزوجها رجل وأبوها حاضر ساكت وقبل الزوج ثم أجاز الأب لم يحنث لأنه لم يزوجها وكذا لو حلف على أن لا يزوج أمته فزوجها بلا إذنهما حلف أن لا يتزوجها فزوجها فزوجت لم يحنث ولو حلفت المرأة أن لا تزوج نفسها فزوجها رجل بأمرها أو بغير أمرها فاجازت أو كانت بكرًا فزوجها الولي وسكتت حنثت وهذه كاترى مخالفة للتقدمة وكذا لا يأتى عبده فراه يبيع وسكت حنث وعن الثاني أنه لا يحنث في المستلتمين * حلف (٢٧٨) عبد أن لا يتزوج فزوجه مولاه لا يحنث لأنه لم يزوج منه القهل بشرط الحنث فعلة

حتى لو أكرهه مولاه على التزوج فتزوج حنث ولو جود الفعل منه * حلف أن لا يتزوج بغيره فزوجه وليه لا يحنث ولو صار معتموها فزوجه أبوه حنث * حلفت لا تأذن في تزويجها وهي بكر فزوجها أبوها فسكتت ثم النكاح ولا يحنث * حلف لا يتزوج فوكل غيره يحنث بخلاف البيع هذا إذا كان ممن يتولى بنفسه ولو كان ممن يفوض إلى غيره كالسلطان يحنث وإن كان ممن يفوض مرة ويأشأ أخرى فالحكم للغالب * وفي النوازل والله لا أزوج - لانه فامرأ آخر فزوجه لا يحنث بخلاف التزوج لان التزوج باهره لا يلحقه حكم والتزوج باهره يلحقه حكم وهو الحل * والحاصل الحنث بالامر في ثلاث وعشرين النكاح والطلاق واللعن والعق بقال وبغيره والكاتب والهبة والصدقة وضرب العبد والحسروان **ك**ان سلطاناً أو قاضياً والكسوة في الخلف على أن لا يكسوه أو لا يحمله على دابته والخطاطة وذبج الشاة وبناء الدار وقبض الدين وقضائه والصلح عن دم العمد

والقراض والاستقراض والايداع وقبوله والاعارة وقبوله او ما لا يحنث بالامر ستة البيع والاجارة والاستجار والقسمه أربعائة والصلح على مال والقنوى على أن الخصومة ملحقه بهذه الستة * (الثالث فيما يتعلق بالنكوحه) * لا تزوج من بنات فلان أو من هذه الدار فولدت لفلان ولم يكن في الدار ساكن ثم سكنها قوم بعد الحلف لم يحنث عند محمد رحمه الله والحنث بالحنث وهو قولهما * لا يتزوج من أهل بيت فلان يحنث بتزوج بنت ابنه لا بتزوج بنت بنته ولو قال من بنات فلان يحنث ببنت بنت بنته أيضاً كل امرأة يتزوجها في قرية فلان

فكذا اقتزوج امرأة فيها ليس من أهلها بحيث لو جرد التزوج فيها لا يتزوج امرأته فتزوج صغيرة حنت ولو حلف لا يشتري امرأته فاشترى صغيرة لا يحنت * لا يكلم امرأته فكلم صبيته لم يحنت * تزوج امرأته ثم قال كنت اقسمت ان تزوجت ثيبا فهي طالق ووجدها كذلك طلقت فان صدقته فلها مهر بالدخول ونصف مهر آخر بالطلاق قبله وعليها العدة ولا يلزمها النفقة والسكنى ولا الحداد وان كذبه فلها مهر واحد ونفقة العدة والسكنى وعليها الحداد وفي المحيط انما يقع الطلاق اذا كانت ثيبا بالوطء (٣٧٩) وان كانت بوثبة أو طفرة أو درور دم لا يقع لانه

لم يتزوج النيب حتى عبد بكرا في الاستئثار * ان تزوجت امرأة كان لها زوج أو ثيبا أو روى كساده فهي طالق فطلق زوجته ثم تزوجها لا يحنت اعتبارا للفرص وقيل يقع اعتبارا للعموم للفظ * قال لامرأته ان طلقك فكل امرأة تزوجها فهي طالق فطلقها ثم تزوجها لا يقع وكذا لو قال ان زنت بك فلانة فكل امرأة يتزوجها أو قال لها مخاطبا ان زنت بك فزني بها ثم تزوجها لا يقع * قال لامرأته كل امرأة أتزوج باسمك فهي طالق ثم طلقها وتزوجها لا تطلق وان نواها عند المين * حلف لا يتزوج

الا على أربعة دراهم فتزوج عليها فاكمل القاضي عشرة لا يحنت وكذا لو زاد بعد العقد في مهرها * حلف لا يتزوج على أزيد من دينار فتزوج بها ما هو أكثر من قيمته بان تزوجها على مائة نفرة لا يحنت * الخامس في الشراء وفيه مسائل

القول * لا يشتري ثوبا ولاينة له فاشترى كساء خرا وفروا أو قباء أو طيسا سانا يحنت قال صاحب المنظومة

أربع مائة على أن أؤديها اليه وبارأني عن الباقي وقال الطالب أبرأتك عن جسمائتي وصالحتي على جسمائتي وبرهننا وقتا وفتنا واحدا أو وقتين أو لم يوقتا فالبينة للطالب في جميع ذلك كذا في الوجيز للكردي * لو كانت الدعوى فيها هو من ذوات الامثال نحو كرحنطة أو كرشعير فصالح على نصفه ثم أقام المدعي البينة على أن جميع ذلك لا تصح دعواه ولا تسمع بيته كذا في المحيط * ولو ادعى قبل رجل دارا أو ألف درهم فصالحه على جسمائتي ونصف الدار ثم أقام البينة على الجسمائتي والدار لا يقضى له بشئ من الالف ويقضى بقيمة الدار وان أقام البينة على جميع الدار وثبت الجسمائتي لا يقضى له بشئ كذا في محيط السرخسي * الصلح اذا وقع أقل من قيمة المسمى على دراهم أو دنانير ثم أقام المستلث البينة أن القيمة كانت أقل من الذي وقع عليه الصلح يغبن فاحش فالبينة غير مقبولة عنده وعندهما مقبولة كذا في الشارحانية * اذا ادعى رجل في دار رجل دعوى فأقام الذي في يديه الدار شاهدين على أنه صالحه على شئ فرضي به منه ودفعه اليه فهو جائز وان لم يسميا مقدار ما وقع عليه الصلح وكذلك لو سمي أحدهما دراهم ولم يسم الآخر شيئا أو شهدا جميعا أنه استوفى جميع ما صلح عليه فهو جائز ولو وجد صاحب الدار وادعى الطالب الصلح وجاء شاهدين فشهد أحدهما على دراهم مسماة وشهد الآخر على شئ غير مسمى أو تزكيا جميعا تسمية البذل لم تقبل الشهادة فان شهد شاهد على صلح بمعاينة على دراهم مسماة وشهد الآخر على الاقرار بذلك فهو جائز كذا في المبسوط * اذا ادعى رجل في دار رجل دعوى فاختلف الشاهدان في مقدار المسمى شهد أحدهما أنه صالح على مائة وشهد الآخر على مائة وخمسين فان كان المدعي للصلح هو المدعي للدار قبلت هذه الشهادة اذا كان المدعي يدعي أكثر المالين وان كان المدعي هو المدعي عليه الدار لا تقبل هذه الشهادة سواء شهدا بالقبض على المدعي أو لم يشهدا هكذا في المحيط والله أعلم

* (الباب التاسع عشر في مسائل الصلح المتعلقة بالاقرار) *

اذا ادعى رجل على رجل ألف درهم فأنكر ثم صالحه من ذلك على أن يباعه بالالف الذي ادعى عليه عبدا فهو جائز ويصير مقر بالدين حتى لو استحق العبد أو وجد بالعبد عيبا فرد فانه يرجع عليه بالالف واذا قال صاحبه عن الالف الذي ادعيت على هذا العبد فانه لا يصير مقر بالالف حتى لو استحق العبد المصالح عليه أو وجد به عيبا فرد فانه لا يرجع عليه بالالف وانما يرجع بالدعوى في الالف هكذا في المحيط * لو اصاب طمخ الرجلان على أن يسلم أحدهما لآخر دارا أو يسلم الآخر له عبد لم يكن هذا اقرارا وكذلك لو اصاب طمخا على أن يسلم أحدهما هذا العبد لآخر على أن أبرأ الآخر من الدين الذي له عليه لم يكن هذا اقرارا منه بالعبد ولو اصاب طمخا على أن يرى فلان من هذه الدار وبرئ الآخر من العبد فهو صلح وليس باقرار وكذلك لو اصاب طمخا على أن يخرج أحدهما من هذه الدار وسلمها له كان هذا جائزا ولم يكن اقرارا ولا انكارا أو أيهما استحق فهما على حجة ما في الباقي كما كان قبل الصلح كذا في المبسوط * صالح عن دعواه حقا في عبد عين الى أجل أو موصوف في الذمة لم يجز ثم انصالحه من حقه ففقد أقرب للحق والقول في بيان الحق له لانه الجمل وان صالح عن دعوى الحق لم يكن اقرارا كذا في الوجيز للكردي * رجل ادعى على رجل عينا في يده فأنكر فصالحه على مال ليعترف له بالعين فانه يجوز ويكون في حق المنكر كالبيع وفي حق المدعي كالزيادة في الثمن

وفي عرفنا لا يحنت بالكساء لانه لا يسمى ثوبا ولو لم يمسح أو بساطا أو طنفسة أو قلنسوة ولا وكذا ان اشترى خرقا لتساوى نصف ثوب وان بلغ نصف ثوب أو أكثر منه يحنت وان اشترى قدر ما تجوز فيه الصلاة يحنت بخلاف القلنسوة * لا يشتري أو لا يلبس ثوبا جديدا لم ينكسر لونه حتى يصير شبه الخلق فهو جديد وقال الصدري رحمه الله قبل الغسل فهو جديد وبعده لا بالعرف * لا يشتري قيصا فاشترى قيصا مقطوعا غير محيط لا يحنت * لا يشتري سلاحا فاشترى حديد غير معمول أو سكبنا لا يحنت وبالدرع والقوس يحنت * حلف لا يشتري هذا العبد ولا يامر

بشرائه احداً بشئ من عبد آخر ثم ياذن له في التجارة فيشترى به العبد المأذون ثم يبعه فيدخل في ملكه ولا يحسن لعدم شرط الحنث * ان
اشترى بثلثين بغير ماء فانت كذا ان اشتراه به يحسن ولو دفع ثمن الخبز ليحمل اليها الماله لا يقع الطلاق وقيل يقع * لا يشتري شيئاً فاشترى مكاناً أو أم
ولد أو مدبراً لا يحسن وان اشترى بهذه الاشياء قال بعض المشايخ يحسن كذا واشترى بالخنزير والخنزير * وذكركم بركة الله لا يبيع فباع المدبر
لا يحسن * (نوع منه) * ساقم (٢٨٠) بعشرة أو ابى البائع ان ينقص من عشرين فقال المشتري عبده كذا ان اشترى بعشرين

هكذا في الاختيار شرح المختار * وإذا ادعى رجل على امرأة أنه تزوجها فجحدت ذلك فصالحها على مائة
درهم على أن تقر له بذلك فأقرت فذلك جائز والمال لازم فان كان بمحض من الشهود يسهلها المقام معه وان
لم يكن بمحض من الشهود ولا يسهلها المقام معه فبما بيننا وبين ربه اذا علمت أنه لم يكن بينهما نكاح كذا في
الحيط * لو ادعى على رجل أن أضاف له المدعى أقربى بألف على أن أحطعك مائة فأقر جازاً لحط كذا في
الظهيرية * رجل ادعى على رجل دماً أو جراحة فان ادعى عمداً أو أنكر المدعى عليه فصالحه المدعى على
أن يأخذ المدعى عليه مائة درهم ويقر بذلك كان الصلح باطلاً والاقرار باطلاً لا يؤخذ به - إذا اقراروا
ادعى دماً خطأ أو جراحة خطأ فكذلك الجواب هكذا في فتاوى قاضيان * لو ادعى قبل رجل حداً في قذفه
وصالحه على مائة درهم على أن يقر بذلك فالصلح والاقرار باطلان ولو صالحه المدعى عليه على مائة درهم
على أن أبرأه من ذلك لم يجوز وان كان ضرب الحد على اقراره في الفصل الاول فذهب ادنه جائزة ولو ادعى عليه
شرب خمر أو زنا فصالحه على مائة درهم على أن يقر بذلك فهو باطل ولو ادعى قبله سرقة متاع فصالحه المدعى
عليه على مائة درهم على أن أبرأه من السرقة جاز كذا في المبسوط * رجل ادعى على رجل سرقة متاع ثم
صالحه على مائة درهم يعطيه المدعى السارق على أن يقر السارق بالسرقة ففعل فان كانت السرقة عروضا
وهي قائمة بعينها جاز الصلح وتصير السرقة ملكاً للمدعى بالمائة التي دفعها إلى السارق وان كانت مستهلكة
لا يجوز الصلح وان كانت دراهم ذكر في الكتاب أنه لا يجوز الصلح سواء كانت قائمة أو لم تكن قالوا تأويل ذلك
ما إذا لم يعلم مقدار الدراهم المسروقة أما إذا علم أنها كانت مائة فيجوز إذا قبض المائة في المجلس وان كانت
ذهباً فصالح على الدراهم يجوز سواء كانت السرقة قائمة أو مستهلكة لكن التأويل عند الاستهلاك اذا علم
وزن الذهب أما إذا لم يعلم فلا يجوز هكذا في الظهيرية * إذا اختصم رجلان في دار وهي في يدي أحدهما
فاصلحها على أن أقر كل واحد منهما صاحبه بالنصف منها فمما جاز وكذلك لو اصلحها على أن أقر أحدهما
لآخر بيت معلوم وأقر الآخر ببقية الدار فهو جائز فان استحق البيت الذي وقع عليه الصلح كان للمدعى
أن يرجع في دعواه في بقية الدار وكذلك لو صالحه على عبده على أن أقر المدعى ان الدار للذي في يديه كان الصلح
جائزاً وإذا استحق العبد رجوع المدعى في دعواه كمال وقوع الصلح على هذا الوجه من غير اقرار كذا في المحيط
والله أعلم

(الباب العشرون في الامور الحادثة بعد الصلح من التصرف في بدل الصلح)

لو صالح من دار على خدمة عبده سنة أو سكنى دار وكل ما جازاً جاز له حكم الاجارة حتى يبطل بموت
أحدهما أو بأخذ المدعى أو وراثته الداران كان عن اقرار وفي الانكار يرجع الى الخصومة وان استوفى بعض
المنفعة ثم مات أحدهما أخذت بده من الدار في الاقرار وفي الانكار يرجع بقدره في الخصومة كذا في
التهذيب * لو مات العبد أو الدابة قبل استيقاض شئ من المنفعة بطل الصلح وعاد المدعى الى دعواه وان مات بعد
استيفاء النصف جاز الصلح في النصف وبطل في النصف وعاد المدعى الى نصف الدعوى بالاجماع واصحاب
الخدمة أن يؤجره كذا في محيط السرخسي * ولو استأجره المالك لم يجز عند محمد رحمه الله تعالى كذا في
الكافي * لو صالحه من دعواه في دار على خدمة عبده سنة فان اعتقه المالك عتق ثم ان العبد بالخيار ان شاء

فاشترى به ودينار حنث
ولو قال اكرت راز بك درهم تاده
درم جامه خرم فكذا فاشترى
له ثوباً أكثر من عشرة يحسن
على قياس هذه المسئلة وقوله
جامه خرم وكنم سواء * ولو
باحد عشر درهم ما ودينار
لا يحسن وان زاد على ما ذكر
من الغاية ولو كان البائع خالفاً
فباعه بعشرة ودينار أو باحد
عشر درهم مالم يحسن ولو
باعه بتسعة لا يحسن أضافي
القياس وفي الاستحسان على
عكسه فان العرف فيمن
حلف ان لا يبيعه بعشرة ان
يبيعه بأكثر منها * حلف
لا يبيعه به بعشرة حتى يزيده
فباعه بعشرة ودينار أو ثوباً لم
يحسن وان باعه بتسعة يحسن
في الاستحسان وكذا عبده
حران باعه بعشرة الا بالزيادة
أو بأكثر من عشرة فباعه
بتسعة يحسن ولو قال ان
بعته بعشرة حتى يزيده فباعه
بتسعة ودينار لم يحسن وكذا
لو باعه بتسعة بدون الدينار
* عبده حران اشترى به بعشرة
الا باقل فاشترى به بتسعة
ودينار حنث استحساناً
* أراد يبيع عبداً بالف واراده
المشتري بخمس مائة فقال

خدمه

البائع هو حران حطت عنك من الف شيئاً ثم باعه بخمس مائة حنث قبل المشتري او لا وعتق العبد

ولو قال ان حطت من ثمنه والمسلته بحالها لا يعتق وكذا لو باع بما شاء والخط عنه انما يكون بعد وجوبه ولو حط بعد له لم يعتق ايضاً لعدم
المالك فاذا كان الجزاء عتق عبداً آخر عتق ولو حط كل الثمن او وجهه لا يحسن ولو أبرأ عن بعضه قبل القبض يحسن وبعده لا ولو قال البائع
لا يبيعه الا بعشرة فباعه بتسعة حنث وكذا لو باعه بدينار وخمسة دراهم لا يحسن لان باعه بدينار وعشرة دراهم * (نوع منه) * لا يشتري

ذهباً أوفضة فاشتري دراهم أو ذنانير لا يحث ولو نقرضة أوسبكية ذهب أو طوق ذهب أوفضة حث لان اشترى داراً في سقوفها ذهب أو مسامير من أحد الخمرين لان بائعه لا يسمى بائع الفضة والذهب * لا يشتري حديد فاشتري سيفاً أو درعاً أو في الكانون والمسامير والفصل من الحديد يحث قال المشايخ في عرفنا لا يحث في القفل وبالنية يحث في الكل * لا يشتري قصباً فاشتري بوارى قصباً لا يحث * لا يشتري شعراً فاشتري مسحاً أو جوالقاً من الشعراً * لا يشتري جارية فاشتري عجوزاً أو رضيعاً حث (٣٨١) * لا يشتري غلاماً من السند فهو

على ذلك الجنس * لا يشتري خراسان فاشتري خراسانيا في غير خراسان لا يحث حتى يشتريه فيه * لا يشتري بقلاً فاشتري أرضاً فيها بقل قد ثبت وشرطه في البيع حث وكذا الرطب مع النخل ان شرط حث * لا يشتري رأساً فاشتري شاة مذبوحة حث * لا يشتري لحماً لا يحث بالرأس بخلاف ما لو حلف لا يأكل لحماً فاكل رأساً * لا يشتري باباً من الساج فاشتري داراً له باب من الساج حث * لا يشتري نخلاً أو شجراً فاشتري أرضاً فيها نخل أو شجر حث كما لو حلف لا يشتري حائطاً فاشتري داراً لها حائط * لا يشتري حشيشاً فاشتري أرضاً فيها حشيش لا يحث * لا يشتري صوفاً فاشتري شاة على ظهرها صوف لم يحث * والاصل ان المحلوف عليه متى دخل تبعاً لا يحث لان الاتباع لا يفرد لها حكم على حدة وان دخل مقصوداً حث * حلف لا يشتري من فلان شيئاً فاسلم اليه في ثوب حث * لا يشتري عبداً فلان فآخريه داره لا يحث * حلقه السلطان أن لا يشتري

خدمه وان شاء لم يخدمه فان كان خدمه لا يبطل الصلح وان كان لا يخدمه يبطل ورجع الى دعواه فيما بقي ولا يضمن العتق شيء للصاحب الخدمة وان اعتقه صاحب الخدمة لا يعتق واذا قبله صاحب العبد لا يضمن كالمو أعتقه ويبطل الصلح فيما لم يستوف من المنفعة وان قتله صاحب الخدمة تلزمه القيمة وينقض الصلح عند محمد رحمه الله تعالى وكذلك لو قتله أجنبي خطأ وأخذ قيمته لا ينتقض عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وله الخيار ان شاء اشترى بالقيمة عبداً آخر يخدمه سنة وان شاء عاد الى دعواه وعند محمد رحمه الله تعالى ينقض الصلح وعاد الى دعواه هكذا في محيط السرخسي * ولو كان رب العبد باع العبد المصالح على خدمته من رجل لم يجوز بيعه ولو باع المدعي العبد لا يجوز بيعه كما لا يجوز اعتاقه هكذا في المحيط * لا يجوز التصرف في بدل الصلح قبل القبض اذا كان منقولا فلا يجوز للمدعي بيعه وهبته ونحو ذلك فان كان عقاراً يجوز عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في البدائع * اذا ادعى داراً في يد رجل فصالحه المدعي عليه على ثياب أو حيوان بعينه أو مكبل أو موزون بعينه وأراد المدعي أن يبيع ذلك قبل القبض لا يجوز وان كان المكبل أو الموزون في الذمة جاز الاستبدال به قبل القبض الا أنه اذا وقع الاستبدال عن المكبل أو الموزون في الذمة على شيء بعينه وتفرق من غير قبض لا يبطل الصلح وان كان بغير عينه يبطل الصلح ذكره محمد رحمه الله تعالى في الاصل كذا في المحيط * صالحه عن دم عمه على عبد جاز بيعه قبل القبض ولو صالحه من دار على عبد لا يجوز لانه يبيع المبيع قبل القبض كذا في محيط السرخسي * ولو ادعى داراً في يدي رجل حقاقص الحصة من ذلك على عشرين فدفع اليه أحدها ومات الآخر في يده فالمدعي بالخيار ان شاء رد العبد الذي قبضه وعاد في دعواه وان شاء أمسك ورجع في حصة العبد الميت في دعواه كذا في المبسوط * اذا ادعى رجل حقاق في أرض في يدي رجل فصالحه من ذلك على أرض أخرى فغرقت الأرض التي وقع الصلح عليها قبل القبض كان المدعي بالخيار ان شاء نقض الصلح ورجع في أرضه ان كان الصلح عن اقرار ورجع في دعواه في الأرض ان كان عن انكار وان شاء تربص الى أن يصب الماء عنه فان اختار التربص فان حدث الغرق نقصا في الأرض بخير وقع الصلح عن انكاره واقراره وان لم يحدث الغرق نقصا في الأرض وان غرقت الأرض التي وقع الصلح عنها ان وقع الصلح عنها عن اقرار وقد أحدث الغرق نقصا في الأرض فان حصل الغرق بعد ما ذهب المصالح الى الأرض وتمكن من قبضها فانه لا خيار له وان أحدث قبل أن يذهب الى الأرض وتمكن من قبضها يتخير ان وقع الصلح عن انكاره لا خيار له سواء تمكن من قبضه أو لم يتمكن وهذا عند محمد بن جبير هكذا في المحيط * ابن سميعة عن محمد رحمه الله تعالى رجل ادعى داراً في يدي رجل فصالحه على ألف وخدمته عبده سنة فقبض العبد والالف ثم مات العبد قبل أن يخدمه قال يعود على دعواه فان أقام البينة على حقه قسم حقه على الالف وقيمة الخدمة فصار الالف جازاً لصاحب اليد وما أصاب الخدمة فهو للمدعي وان لم يقم بينة سلمت له الالف وبطلت حصة الخدمة وصح الصلح كذا في محيط السرخسي * اذا كان الصلح عن اقرار واستحق بعض المصالح عنه رجع المدعي عليه بحصة ذلك من العوض واذا استحق كل المصالح عنه عن اقرار رجع المدعي عليه على المدعي بكل العوض ثم يرجع بالخصوصية على المستحق ان شاء وان استحق بعض المصالح عنه أو ثلثاً أو ربعاً ونحو ذلك رجع بالخصوصية في ذلك القدر على المستحق هكذا في غاية البيان شرح الهداية * ولو وقع الصلح عن انكاره أو سكوت فاستحق المتنازع فيه رد المدعي بدل الصلح على المدعي عليه

(٣٦ - فتاوى زابع) طعاماً للبيع فاشتري طعاماً لبيته ثم بدله فباعه لا يحث لانه ما اشتري للبيع كالحلف لا يخرج الى بيت فلان فخرج الى مجلس ثم ذهب الى بيت فلان * باع عبداً من آخر وسلمه اليه ثم حلف ان لا يشتري من فلان ثم اقاله المشتري فقبله لا يحث وهو قول محمد رحمه الله لان الاقالة فسخ عنده اذا كان بالثمن الاول وعند الثاني يبيع جديد فيحث عنده ولو اقاله بمائة دينار وكان اشتراه بعشرة دراهم حث وكذا لو اقاله باكثر من الثمن الاول أو أقل * اشترى بالتماعى ثم حلف انه ما اشتراه أجاب الامام علم الهدى المتريدي انه لا يحث واختاره

وكذا لو قال متى لم أبرك هذا
الخاطئ أو متى لم أشتريك دارا
أو ان دخلت البصرة فلم أشتري
لدارا فكله على الفور
* قال لها ان لم تطلق نفسك
فعبده حرفي المجلس وكذا
لو قال ان لم أبيع عبدي هذا
فعبدي الآخر أو قال
ان كنتي فلم أجبك على الفور
* امر أنه كذا ان لم أخبره بما
فعلت حتى يضربك فأخبره
فلم يضربه بالخالف لان
اليمين على الخبر خاصة لان
الضرب من رجل والاخبار
من آخر مما لا يتد فاشبه
مالو خلف ليمين فلانا ثوبا
حتى يلبسه أو ليمين له دابة
حتى يركبها يبر بالهبة وان لم
يركب ويابس * لا فارقك حتى
توطئني حتى فلازمه ثم
فارقه قبل القضاء حنث
لان الملازمة مما يمتد وان
قال أردت به الملازمة خاصة
لا يصدق قضاء * ان لم أأزملك
انتقض بني ديني فكذا فلازمه
ثم ترك قبل القضاء لا يحنث
* قال لها ان اشتريت جارية
فتدخل غير عليك فانت
كذا فاشترها فدخلت
عقيب الشراء بلا فصل
طلقت وان دخلت الغيرة
بعد الشراء برمان لا وهذا

اذا ظهرت الغيرة بلسانهم الججاج أو كلمة قبيحة وإن كانت في قلبها ولم تتكلم بها إلا كن حلف لا يعادى فلا نفع اداء بالقلب وهو
وحفظ اللسان والجوارح لا يحسن * اشترى شبا بجماعة فاعطاه المشتري بعض الثمن فلما طالبه بالباقي قال المشتري اشتريت بخمسين وأوفيت
كل الثمن بخلاف البائع * بائع عقد كهوى كوجبى من جبرى نيافته ام او بهم هذا السبب الذى تذكر لا يحسن * باع شيئا بدينار ثم حلف ان لا يأخذ
منه فاخذ بها حنطة حنث * حلف ليشتري له هذا الشيء فاشتراه له ثم دفع ذلك الشيء الى البائع رضى عنه * اشترى ثلاث دواب بجماعة وخمسة

دراهم ثم انما اشتري واحدا بمائة ولا يثبت يثبت * ثم ان شاة بينهم محاف أحدهما على انه لا يملك اربعين يثبت وتلزمه الزكاة ولو اشترى عبد الخفاف انه لا يملك اربعين لا يثبت ولا تلزمه الزكاة * حلف لا اتفق هذه الدراهم في الدقيق فاشترى بها اذنا ثم يهاديقا لا يثبت * لا يشتري له ثوبا فاشترى لانه الصغير ثوبا او عبده فاشترى لا يثبت * لا يشتري بهذه الدراهم خبزا لا يثبت ما لم يدفع هذه الدراهم الى الخباز او لا ثم يقول ادفع بهذه الدراهم خبزا ولو قال له قبل الدفع الى الخباز (٢٨٣) لا يثبت وفي الجامع يثبت اذا اضاف العقد الى الدراهم قبل الدفع

أو بعده * قال ان بعث عبدى بهذه الاف درهم - م أو بهذا الكرفه ماصدقة فباع به - ما و اضاف العقد اليه مالزم التصديق بالخطبة لا الدرهم وذكر القاضي رحمه الله انه يلزمه التصديق بالدرهم أيضا في هذه الصورة لكنه فرض المسئلة في الشراء قال لانه اشترى بها وبقيت على ملكه بعد الشراء لانها لاتعين وكان له أن يدفع غيرها مكانها لا يشتري فاشترى عبدان بمائة وخمسين وقبضه أو لا حنت وعن الثاني انه لا يثبت وكذا اذا باعه فضولى حنت قبل اجازة المالك عند محمد وقال الثاني لا يثبت قبل الاجازة كافي النكاح وان اشترى بدم أو مئة لا يثبت * قال لرجلين ان اشترى ثوبا أو مئكتما عبد فادفع من عبدى حر فلكا عبدا بينهما أو اشترى أحدهما أو باع

وهو الخطبة فان ورد الاستقاق وحافى المحاس بعد فانه يرجع عليه بشعيرته ويكون الصلح ماضيا كذا في المحيط * ولو صلح من الدراهم على فليس وقبضها ثم استحق يرجع بالدراهم كذا في الحاوى * رجل ادعى على رجل ألف درهم ودار فصالحه المدعى عليه على مائة دينار ثم استحق الدارين يد المدعى عليه لم يرجع على المدعى بشئ لو أن رجلا ادعى في دار في يد رجل حذافا صا من ذلك على عبد وعلى مائة درهم كان ذلك جائزا فان استحق العبد بكم يرجع المدعى في دعواه فانه ينظر الى قيمة العبد فان كانت قيمته مائتي درهم انتقض الصلح في الثلثين وبقي في الثلث ويرجع بشئ دواه وان كانت قيمته مائة انتقض الصلح في النصف ورجع في نصف الدعوى ولو أن المدعى أعطى ثوبا لذي في يده الدار والمائة بماله ثم استحق العبد بقيمة العبد مائة فانه يرجع المدعى على المدعى عليه بنصف الثوب ونصف الدعوى وان استحق الثوب من يد المدعى عليه فانه يرجع المدعى عليه على المدعى بنصف العبد ونصف المائة ان كانت قيمة العبد مائة درهم فان وقع الاختلاف بين المدعى والمدعى عليه في قدر الحق الذي ادعاه المدعى في الدار فقال المدعى كان حقى في الدار نصفها وقيمة الدار مائتي درهم فحقى من ذلك مائة والثوب مائة فينسب قسم حقى في الدار والثوب على العبد والمائة نصفين فانه اذا استحق الثوب كان للرجوع على بنصف ما أعطيتنى من العبد والمائة وقال المدعى عليه لا بل حقت في الدار عشرها وقيمتها خمسون درهم او قيمة الثوب مائة وقد انقسم ذلك على العبد والمائة * اذا صار بازاء الثوب خمسة أسداس العبد والمائة فاذا استحق الثوب كان للرجوع بخمسة أسداس ما أعطيتك من العبد والمائة فاذا اختلفا على هذا الوجه كان القول قول المدعى عليه مع عينه ويرجع على المدعى بمائة أسداس العبد والمائة كذا في المحيط * ولولم يسمه هرا في أصل العقد لكنه صالحهما من مهرها على أن يجعل العبد مهرها أو فرضه لها بعد النكاح ثم استحق العبد رجعت بالقيمة بخلاف ما اذا تزوجها على ألف ثم صالحها من الألف على عبد فاستحق العبد فانه يرجع عليه بالألف هكذا في المبسوط * ولو كان المدعى دارا فصالح على دار وبني كل واحد منهما بناء فالدار كالأمة والبناء كالأولاد في التزام السلامة والحكم في رجوع كل واحد منهما على صاحبه بقيمة بناءه عند الاستقاق كافي الولد اختلفا في ساحة يدعى كل واحد منهما له وفي يده لم ينقض لأحدهما ملك ولا يد الا يثبت فان سلمها أحدهما لصاحبه بعبد وقبضه وبني الآخر مكن فاستحق العبد أو وجد حرا بطل الصلح وبعود كل واحد منهما الى دعواه وليس له أن ينقض بناء ساحتها ولا يضمنه من السكنى حتى يثبت بالبيينة ولو اشتهر منه بعبد فبني وسكن ثم استحق أجبر على نقض البناء كذا في السكافى والله أعلم

* (الباب الحادى والعشرون في المتفرقات) *

الامام أو القاضي اذا صالح شارب الخمر على أن يأخذ منه مالا ويعفو عنه لا يصح الصلح ويرد المال على شارب الخمر سواء كان قبل الرفع أو بعده كذا في فتاوى قاضيان * لو فذف امرأته بالزنا حتى وجب للعان ثم صالحها على مال على أن لا تطالبه بالمال كان باطلا وعفوه هابا بعد الرفع باطل وقيل جائز كذا في الفصول العبادية * رجل زنى بامرأة رجل فعلم الزوج وأراد حدهم ففصلها معا أو أحدهما على دراهم معلومة أو شئ آخر على أن يعفو عنها كان باطلا لا يجب المال وعفوه باطل سواء كان قبل الرفع أو بعده كذا في فتاوى

دراهم لم يثبت وان ملك خمسين درهم ما وعشرة دنائير أو ساعة أو شيئا للتجارة حنت وان ملك مع الخمسين عرضا للتجارة أو رقيقا أو دارا لم يثبت لان مراد في العرف انه لا يملك من المال الا خمسين ومطلق اسم المال ينصرف الى الزكوى * قال امرأته طالق ان كان جعل ماله باسمه وكان باع ماله من ابنه وقبل هو قيل يثبت وقيل لا * قال ان قوموا ثوبى غدا بمائة ولم أبعه باربعة فامرأته كذا فقوموه في الغد بثلاثة دنائير ومع هذا دفعه ما ربعة دنائير فباعه ومضى الغدا لا يثبت * (السادس في البيع) * قال والله لا أبيع له ثوبا ثم باع له ثوبا ببيعى

فقدان يكون البيع له ويجوز له ويأخذ الثمن فأجاز البيع جار وحدث الحالف وكذا يثبت إذا باع قبل إجازة الحالف عليه * وإن باعه لنفسه لا على قصد أن يكون الحالف عليه لا يثبت * حلف لا يبيع داره فاعطاها في صدق المرأة حنت إذا تزوجها بالدرهم وأعطى الدار عرضا ولو تزوجها على الدار ابتداء لا يثبت * حلف (٣٨٤) لا يبيع هذا الثوب إلا بربح كثير فباعه بربح دود وداره قال التجار هذا الربح كثير

فأضحى أن لو كانت المرأة المزني بها هي التي صالحتها على درهم أخذت منه أو دفعته اليه فهو باطل ولا يملك واحد منهم ما أن يرجع به له الذي دفع هكذا في المبسوط * لا ينفى للقاضي أن يباشر الحكم بنفسه بل يفوض ذلك إلى غيره من المتوسطين وسبيل القاضي أن لا يبادر في القضاء بل يرد المصوم إلى الصلح مرتين أو ثلاثا إذا كان يرجو الاصطلاح بينهم ثم إن كانوا يميلون إلى الصلح ولا يطالبون القضاء لا لمحالة فاما إذا طابوا القضاء لا لمحالة أو أبا الصلح إن كان وجه القضاء ملتبسا غيره مستبين للقاضي أن يردهم إلى الصلح وأما إذا كان وجه القضاء مستبينًا فإن وقعت الخصومة بين أجنبيين يقضى بينهم ولا يردهم إلى الصلح حين أباوا وإن وقعت الخصومة بين أهل قبيلتين أو بين المحارم يردهم إلى الصلح مرتين أو ثلاثا وإن أباوا الصلح فكذا في الذخيرة * ولو صالح من الدعوى في الغنم على نصف الغنم على أن للطلوب الأولاد كلها سنة لا يجوز ذلك ولو شرط الأولاد كلها للطلوب ولو صالح على صوفها على أن يجوز من ساعته جاز عند أبي يوسف رحمه الله تعالى خلافا لمحمد رحمه الله تعالى قبل عند أبي يوسف رحمه الله تعالى إنما يجوز إذا صالح على صوفها وإن صالح على صوف غيرها لا يجوز كذا في محيط السمخسي في باب الصلح الفاسد * ولو صالح على اللبن الذي في ضرعه أو على الولد الذي في بطنه لا يجوز بالاتفاق كذا في المحيط * لو ادعى في عبده دعوى فصالحه من ذلك على محتاتم دقيق معلومة من دقيق هذه الخطة أو على أرطال من لحم شاة حية لم يميز وكذلك لو صالحه على عبد أبق كذا في المبسوط في باب الصلح الفاسد * لو ادعى إنسان على إنسان مالا أو حقة في شيء ثم صالحه على مال فقبض فيه لم يكن عليه ذلك المال وذلك الحق لم يكن ثابتا كان للمدعي عليه حق استرداد ذلك المال كذا في خزانة الفتاوى * إذا قال المدعي بعد ما صالح مع المدعي عليه وأخذ منه بدل الصلح أني كنت مبطلا في الدعوى كان للمدعي عليه أن يرجع عليه بما أخذ من بدل الصلح كذا في المحيط * إذا ادعى على إنسان مالا أو صالحه على مال ثم بان الحق على إنسان آخر يرد البديل كذا في الوجيز لا كدردي * ادعى على آخر أن له خمسين دينارا في يده من مال الشركة وعليه خمسون دينارا اقضوا والمدعي عليه مقرر بال الشركة ثم اصططحا على خمسين دينارا لا يصح الصلح في حصة الشركة ويصح في حصة القرض وإن أنكر المدعي عليه مال الشركة ثم اصططحا فالصلح جائز في حصة القرض والشركة جميعا كذا في الذخيرة * المطالب إذا قضى حقه وأنكر الطالب ثم صالحه بمال جاز الصلح في الظاهر وفيما بينهما وبين الله تعالى لا يملك للطالب أخذ مال الصلح كذا في التتارخانية * إذا كانت الدار في يدي رجل فادعى أن فلانا تصدق به عليه وقبضها وقال فلان وهبته لك وأنا أريد الرجوع فيها فاصططحا على مائة درهم على أن يسلم له الدار بصدقة فهو جائز ولا يثبت عليه الرجوع فيها بعد الصلح وكذا لو أقر الذي في يده الدار أنها هبة وأراد الوأهب أن يرجع فصالحه على مائة حتى يسلم له الدار جاز وإذا جدد بالدار الهبة والصدقة وأراد أخذ داره فصالحه الذي في يده الدار على ثوب على أن يسلم له الدار بما ادعى من الصدقة جاز وإذا اصططحا على أن تكون الدار بينهم بالسوية نصفين على أن يرد الذي في يده الدار مائة درهم فالصلح جائز وإن كان في يدي رجل عبد فادعى رجل أنه تصدق عليه وقبضه وبخده الذي في يده العبد ذلك واقتدى منه الذي في يده العبد بثوب ففعله اليه وصالحه على أن يرى من دعواه في هذا العبد فهو جائز كذا في المحيط * صالح عن الشركة بالخسة ثم نقضا الصلح لا ينتقض الصلح كذا في القنية * في نوادر ابن جماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل باع عبدا بلف درهم وقبض الثمن ولم يدفع العبد ضمن رجل المشتري بتسليم العبد وطلب المشتري العبد فصالح الضامن المشتري على أن يرد على المشتري الثمن قال هو جائز للبائع الثمن الذي قبض والعبد للضامن قال لا يرى أن رجلا لو ادعى على رجل أنه باعه عبده هذا بلف درهم

في المتاع لا يثبت * لا يبيع هذه الجارية فباع نصفها ووهب نصفها لا يثبت والامام الثاني علم هذه الحيلة للرئيس ودروى أن الامام الأعظم قال للعس بن زياد رحمه الله - بن أراد التعلّم أسأله عن شيء فإن أجبتني تقدّر على التعلّم للفقّة عنز ولدت ولدين لا ذكرين ولا أنثيين لا حين ولا ميتين ولا عناقين ولا عتودين ولا أسودين ولا أبيضين فرفع الحسن رأسه وقال الولدان أحدهما ذكر والآخر أنثى أحدهما حي والآخر ميت أحدهما أبيض والآخر أسود * حلف لا يبيع عبده فسرقت منه لا يثبت ما لم يستيقن بموته لا مكان المبيع * أن لم ابيع هذه الجارية اليوم فهي حرة فباعها على أنه بالخيار ثم فسخ البيع لا تعتق * قال إمامنا أن لم يملك فانت حرة فبذرها أو استولدها حنت عند الامام لا نسند باب البيع وعلى قول الامام الثاني لا لاحتمال خسار الرق بالارتداد والسبب بعده ولو حلف على بيع أم ولد أو حر فباع بتر عند الامام رحمه الله * (نوع منه في العتق والهبة والوصية وغيرها) * لا يمتنع عبده وكأنه وأدى البذل أو اشتري أباه وعتق عليه أو باع العبد من نفسه أو ووهب وعتق عليه حنت لأن الكل اعتاق * قال لامته أن ظهر حلت ولم أعتقك فامرأته كذا فظهر الحال بالولادة وهو على حلقه في العتق حتى يموت * قال لعبد إذا باعك فلان فانت حرة فباعه ثم اشتراه منه لا يثبت * لا يبيع له عبدا فهو بشرط العرض يثبت ولو تصدق به عليه لا يثبت * لا يبيع لفلان فهو له ولم يقبل بتر والعتق

وأشترى أباه وعتق عليه أو باع العبد من نفسه أو ووهب وعتق عليه حنت لأن الكل اعتاق * قال لامته أن ظهر حلت ولم أعتقك فامرأته كذا فظهر الحال بالولادة وهو على حلقه في العتق حتى يموت * قال لعبد إذا باعك فلان فانت حرة فباعه ثم اشتراه منه لا يثبت * لا يبيع له عبدا فهو بشرط العرض يثبت ولو تصدق به عليه لا يثبت * لا يبيع لفلان فهو له ولم يقبل بتر والعتق

عليه مثل الهبة بخلاف البيع والاعارة والاستقراض والهبة والصدقة وبدون القبول لا يكون القرض قرضاً عند محمد رحمه الله وكذا الاجارة والحاصل أن كل عقد ليس فيه بدل مالي فالقبول فيه لا يشترط المغنث عند محمد وفي رواية عن الثماني ومافيه بدل مالي لاوجب حنث الخالف بالقبول لما عرف في الجامع * ان رهب فلان هذا العمد فهو حر فوهبه له فلان لا يعتق لعدم الاضافة والوصية كالهبة في تمامها بالواحد في حق المغنث لا في حق الملك والرهن والنكاح والخلع (٣٨٥) كالباع * حلف لاوصي فوهبه له في

مرضه أو اشترى أباه في مرضه وعق عليه لا يحنث * حلف على أن يهبه اليوم مائة وله على آخر مائة فوهبه له أو امره بقبضه بر في يمينه * مات الواهب قبل قبض الموهوب له لم يملك القبض لانه صار حق الورثة * وهبه حال السكر ثم قال ان لم أقل هذا من قلبي فامر أنه كذا لا تطلق * علق طلاقها بعدم هبته الصداقها اليوم وعلق أبوها طلاق أمهاتها وهبت له صداقها يشترى من الزوج عرضاً مستورا بجهرها وتقبض منه فيأتي اليوم ولا مهر عليه ثم تكشف ذلك الشيء وترده بخيار الرؤية فيعود المهر عليه * أكرهها على هبة صداقها منه ثم ادعى عليها الهبة يقول القاضي أتدعي الهبة بالطوع أو الكره فان طوعا لها ان تحلف على عدمه * (السابع في الاستدانة والشركة والاعارة والاجارة والتقار) * لا يشارك في هذا البلد فخرج منه وشاركه ثم دخلاه ان أراد العدة فيه لا يحنث وان أراد العمل فيه حنث ولو دفع أحدهما الى صاحبه

وأذكر ذلك الذي العبد في يديه فصالحه عن دعواه على أن رد عليه ما ألتم وقبضه ثم أقر المدي عليه بالبيع فالعبد له والن الذي قبض كذا في المحيط * لو صالحه من الدين على عبد وهو مقر به وقبضه لم يكن له أن يبيعه مراحمجة على الدين كذا في المبسوط في باب ان يار في الصلح * له على آخر ألف فدفع المديون اليه نصفها من جهة الصلح بالانظار بالصالح ثم أراد الاسترداد له ذلك وان كان أعطاه عرضاً لا يملك الاسترداد كذا في الوجيز للكردي في الصلح عن الاشياء التي ليست بمال * الكفيل بالنفس اذا صالح على مال على أن يبرئه من الكفالة فالصلح باطل وهل تبطل الكفالة فيه روايتان في رواية تسقط كذا في البدائع * وبه يقتضى كذا في الذخيرة والله أعلم

*(كتاب المضاربة) * وهو يشتمل على ثلاثة وعشرين باباً

*(الباب الاول في تفسيرها وركن ما وشراؤها وحكمها) *

أما تفسيرها شرعاً فهي عبارة عن عقد على الشركة في الربح بمال من أحد الجانبين والعمل من الجانب الآخر حتى لو شرط الربح كله لرب المال كان بضاعة ولو شرط كله للمضارب كان قرضاً هكذا في الكافي * فلو قبض المضارب المال على هذا الشرط فربح أو وضع أو هلك المثل به ما قبضه المضارب قبل أن يعمل به كان الربح للمضارب والوضعية والهلاك عليه كذا في المحيط * (واما ركنها) فالإيجاب والقبول وذلك باللفاظ تدل عليها من لفظ المضاربة والمقارضة والمعاملة وما يؤدي معاني هذه الالفاظ بأن يقول رب المال خذ هذا المال مضاربة على أن مارزق الله أو أطعم الله تعالى منه من ربح فهو بينهما على كذا من نصف أو ربع أو ثلث أو غير ذلك من الاجزاء المألومة وكذا اذا قال مقارضة أو معاملة فيقول المضارب أخذت أو رضيت أو قبلت أو فخذ ذلك يتم الركن بينهما هكذا في البدائع * ولو قال خذ هذا الفاعل بالنصف أو بالثلث أو بالعشر أو قال خذ هذا الفاعل ببيع متاعاً كان من فضل فلك النصف ولم يزد على هذا شيئاً أو قال خذ هذا المال على النصف أو بالنصف ولم يزد على هذا جازت استحساناً ولو قال اعمل به على أن مارزق الله تعالى أو ما كان من فضل فهو بينهما جازت المضاربة قياساً واستحساناً هكذا في المحيط * ولو قال خذ هذا الفاعل تشترى به وهو بالنصف أو قال تشترى به رقيقاً بالنصف فهذا فاسد وما اشترى به يكون لرب المال والمضارب أجر مثله فيما تشترى وليس له أن يبيع ما تشترى الا بأمر رب المال فان باع بغير أمره فحكمه كحكم بيع الفضولي لا يجوز الا باجارة المالك فان تلف ما باع ولم يقدر على المشتري منه رده فهو ضامن لقيمه من باع والن الذي باع به للمضارب فان كان فيه فضل على القيمة التي غرم ينبغي له أن تصدق به واذا أجاز رب المال بيع المضارب فان كان المبيع قائماً بعينه نفذ بيعه وكذلك ان كان لا يدري أنه قائم أم هالك والن لرب المال طيب لا يتصدق منه بشيء كالمال كان أمره بالبيع في الابتداء وان علم هلاكه عند الاجارة فاجازته باطلاً فاذا بطلت الاجارة كان المضارب ضامناً للقيمة يوم باعه والن لا يتصدق بالفضل ان كان فيه هكذا في المبسوط * ولو قال خذ هذا الفاعل مضاربة واشتر به وهو بالنصف أو قال رقيقاً بالنصف هل يجوز مضاربة أم لا لاروايه لهافي الكتب وكان الفقيه أبو بكر محمد بن عبد الله البلخي يقول بأنه يجب أن لا تجوز المضاربة كذا في الذخيرة * وأما شرائها الصالحة فكثيرة كذا في النهاية * (منها) أن يكون

فيه مالا مضاربة حنث لانها تسمى شركة في بلادنا ولو شاركه فيه مع امرأته لا يحنث * لا يعمل مع فلان فعمل مع شره يحنث لان عهده ترفع عليه بخلاف العمل مع عبده المأذون لعدم عود العهدة على المولى وكذا لو حلف للإشراك فالحيلة فيه انه اذا كان الخالف ابن أن يعطيه ماله مضاربة بربح قليل وبأذن له في أن يعمل برأيه فيعطيه الابن عمه فاذا عمل وربح يأخذ الما شرط له والباقي للاب ولا يحنث الاب * حلف لا يؤجر داره وكان أجره مائة ففاضى الاجرة في كل شهر لا يحنث ولو طلب أجره شهر لم يسكن فيها بعد يحنث اذا أعطاه الاجرة ولو معد لليلة

فتركه عليه لا يحنث * اكر من جيزى رايكسي بعاريت درهم فكذا فاعار البض ومنع البض لا يحنث لانه ما عار الكل * لا يعير قوبه من فلان فجاءه وكيل المحلوف عليه واستعاره منه الفتوى على أنه يحنث ولو لم يلف لا يعير دابته فأردفه خلفه لا يحنث والاعادة أن يستلم اليه * قبل لفلان عندك ودية فقال ان كان لاحد عندي ودية فكذا وكن عنده ودية لا يعير يحنث * لا يباخر مع فلان فقاهر مع آخر فشارك الحلف عليه مع آخر ولعبوا يحنث * لا يستدين (٣٨٦) فتزوج على صداق لا يحنث وار عقد السلم وأخذ الدراهم حنث * حلف لا يؤاجر

فأجرت امرأته وقبضت الاجرة وأنفقت أو أعطت له لا يحنث لعدم العقد منه * (الثمان في الكلام) * وفيه أربعة أنواع * (الاول فيما يكون كلاما مع فلان ومالا يكون) * لا يتكلم فجاء امرأته عندك كله الطعام فقال خذ ما يحنث * لا يكلم فناداه يحنث لو أصفى يسمع يحنث وان لم يسمع لعارض كاشتغاله بأمر أو بصمهم وان كان لا يسمع لبعده وان أصفى لا * ان كنت فلانا فأنت طالق فكلمته بعبارة لم تفهم طلق ولو علف لا يكلم فلانا أبدا فكلمه بعد ما مات لا يحنث دل أن الانهزام شرط * لم يكلم أحد الجاهل كفر بريد الاسلام فوصفه له وما كلمه لا يحنث وليس له أن يتنعم عن وصف الاسلام بسبب الحلف * قال اكر من عيب توباكسي بكويم فكذا وكان قال مع امرأته فلان سيكي فروش وسيكي خوار بوده است وتاب يحنث * ان كلمت مع الاجنبى فكذا وكلمت مع تلميذ الزوج فأومن له معرفة أو ذارحم غير محرم يحنث * لا يكلمه فناداه وهو قائم فابقظه حنث وان لم يستيقظ ففیه روايتان وان كلم غيره على قصد أن

رأس المال دراهم أو دينار عن أبي - خيفة وأبي يوفى - فخرجه - ما الله تعالى وعند محمد درجه الله تعالى أو فلوسا رائجة حتى اذا كان رأس مال المضاربة مائة دراهم * والدينار والفلس الرائجة لم تجز المضاربة اجماعا وان كان رأس مال المضاربة فلوسا رائجة لا تجوز على قواهم ما: على قول محمد درجه الله تجوز كذا في المحيط * والفتوى على أنه تجوز كذا في التارخانية فلا عن الكبرى * ولا تجوز بالذهب والنصف اذا لم تكن مضروبة في رواية الاصل كذا في فتاوى قاضيان * وفي الكبرى في المضاربة بالتبر روايتان في كل موضع يروج التبر رواج الاثمان تجوز المضاربة كذا في التارخانية والمبسوط والبائع * وتجوز بالدراهم - التبر رجة والزئوف ولا تجوز بالسنة - متوقفة فان كانت السنة متروجة فهي كالفلس كذا في فتاوى قاضيان * لو دفع اليه عرضا وعبد فقال له به واقبض ثمنه واعمل به مضاربة فباعه بذراهم أو دينار وتصرف فيها جازت المضاربة كذا في محيط الدر خسي * ولو باع العبد ثمنه درهم وقيمة ألف درهم وعمل به افهى مضاربة جازت في المائة عن أبي - خيفة رحمه الله تعالى كذا في المبسوط * ولو باعه بمكيل أو موزون جاز عنه - ما أبي خيفة رحمه الله تعالى وتكون المضاربة فاسدة لانها لا تصح بالمكيل والموزون كذا في المحيط * ولو قال خذ عبيد مضاربة على أن رأس مالي قيمته فالمضاربة فاسدة ولو قال اشترى عبدانسيئة ثمنه واعمل بتمنه مضاربة فاشترى ثمنه ببيعته ثم عمل بمضاربة جاز كذا في محيط الدر خسي * (ومنها) أن يكون رأس المال معلوما عند العقد - في لا يعان في المنازعة في الثاني والاول به اما بالتسمية أو بالاشارة فقد ذكر محمد رحمه الله تعالى اذا دفع الربل دراهم مضاربة لا يدري واحد من حاموا وزنها فهو جائز لانه وان لم يوجد تسمية رأس المال وقت العقد فقد وجدت الاشارة الى رأس المال وقت العقد كذا في المحيط * ويكون القول في قدرها وصفتم اقول المضاربة مع يمينه كذا في فتاوى قاضيان * (ومنها) أن يكون رأس المال دينادينا فالمضاربة بالدينون لا تجوز حتى ان من كان له على آخر ألف درهم فأمره صاحب الدين أن يعمل به مضاربة لا تجوز المضاربة كذا في النهاية * وهذا بالاجماع كذا في محيط الدر خسي * فلما شترى المديون بعد ذلك وباع وبيع أو خسر كان الربح له والخسران عليه وكان الدين عليه على له الرب الدين - هذا قول أبي خيفة رحمه الله تعالى وعنده ما ماباع واشترى يكون جائزا على صاحب الدين فالربح له والخسران عليه وكان المديون بريئا عن الدين وله أجر مثل عمله على رب الدين كذا في المحيط * ولو كان الدين على ثالث فقال له اقض مالي على فلان فاعمل به مضاربة جاز كذا في الكافي * اذا كان لربل على آخر ألف درهم دين فقال الاخر اقض ديني من فلان واعمل به مضاربة فقضى بعضه وعمل فيه جاز ولو قال اقض ديني من فلان فاعمل به مضاربة أو ثمن اعمل به مضاربة فقضى بعضه وعمل فيه لا تجوز وكذا اذا قال اقض ديني لتعمل به مضاربة أو لتعمل كذا في المحيط * ولو قال رب المال للغائب أو المستدع أو المستبضع اعلم بما في يدك مضاربة بالنصف جاز عنه - ما أبي يوسف والحسن - رحمه الله تعالى كذا في محيط الدر خسي * في فتاوى رشيد الدين لو قال المديون ادفع الدين الذي لي عليك الى فلان ليشترى فلان كذا أو يبيع على أن ما يحصل من الربح بينهما فحين يدفع صح ذلك مضاربة كذا في الفصول العمادية * (ومنها) أن يكون المال مسميا الى المضارب لا يدرب المال فيه فان شرط أن يعمل رب المال مع المضارب فقد مضاربة سواء كان المال عاقدا أو غير عاقدا كالأب والوصى اذا دفع مال الصغير مضاربة وشرط العمل الصغير كذا

يسعه لا يحنث * قال لها ان شكوت مني الى أخيك فكذا فجاءه عندها صبي لانه قتل فقالت له يا صبي ان زوجي فعل بي كذا في وكذا لا يحنث لانها خاطبت الصبي لا الاخ فصار كسالة الخائفة * لا يكلم امرأته فدخل الدار وما فيه غيره فان قال من فعل هذا أو أين هذا ان كان في الدار غيره لا يحنث وان لم يكن في الدار غيره يحنث وان قال ليت شعري من فعل هذا لا يحنث وان لم يكن في الدار غيره * قال ان ابتدأت بكلام فكذا فقلت يا فلان كل واحد منكم على صاحبه - حنث الحالف وكذا لو قال ان كلمتك قبل أن تكلمني أو ان كلمتك الآن تكلمني - لا يكلم

فلا فخر على جماعة فيهم فلان فسلم عليهم حنث الآن ينوي غيره فيصدق ديانة لاقضاء ولو قال السلام عليكم الاعلى واحد لم يحنث ولو أم
قوماً وفلان فيهم فسلم في آخرها لا يحنث وقال شمس الاسلام رحمه الله يحنث اذا نواه وفي الشافعي يحنث الآن ينوي غيره وان كان الخالف
مؤثماً فعندهما الجواب فيه كالجواب فيما اذا كان اماماً وعند الامام الاعظم رحمه الله يحنث على كل حال ولا يحنث بالكتابة والايام والقراءة
والتسبيح * لا يكلمهم فقرع الباب المحلف عليه فقال الخالف كي تويحنث للخطاب وكذا قال لبيبك (٣٨٧) اولى بيدون الكاف يحنث وكذا لو

قال كيست أو كيست اين
أو كيست أن لا يحنث ولو قال
بعد ماذق الباب من هذا
يحنث * ولو قال ماذقه شدي
فقال خوب است أو نعم أو
اري يحنث ولو أخبره بما
يسره فقال الحمد لله أو بما
يسوره فقال ان الله وان الله
راجعون لا ولو قال أجازنا
الله وانا لا يحنث * قال لها ان
لم تسكني فانت طالق وقالت
لا سكنت ثم سكنت لا يحنث
* ان أعدت ذكر فلان فكذا
فقال لا أعيد عليك ذكر فلان
أو قالت لم منعني عن ذكره
لا أذكره لا يحنث لان هذا
القدر مستثنى عادة بخلاف
ما لو قالت لم منعني عن ذكره
أو ان منعتني فقد ذكرته
يحنث ولو ذكرت اسم فلان
بالهجة لا يحنث * ان قلت أي
جميع ما أملكه صدقة
يبيع جميع ما يملكه بعدما
لغه شوب أو خرقه ممن ينق
به ثم تكلم ثم يرد البيع
بختيار الرؤية أوبة - ولو ان
أراد أن يعلم بالامر مخاطباً
للحائض حائض كان كذا
وهي واقعة عبيد الرحمن بن
عوف مع أمير المؤمنين
عثمان رضي الله عنهما * وفي
فوائد أبي حفص لا يكلم فلانا
خافه فلان يطوف بالله -

في الكافي * ثم أجر مثل المضارب في عمله على الاب أو الوصي يؤدى ان ذلك من مال الابن كذا في الميسوط * ولو
دفع أحد المتفاوضين أو أحد شريكي العنان ما لا مضاربة وشرط عمل شريكه مع المضارب لا تصح كذا في
الحاوي * واذا لم يكن العاقد مالكا وشرط عمله مع المضارب فان كان العاقد ممن يجوز له أن يأخذ المال
مضاربة بنفسه كالأب أو الوصي اذا دفع مال الصغير مضاربة وشرط عمل نفسه مع المضارب يجوز من الربح
جازت المضاربة وان كان العاقد ممن لا يجوز له أن يأخذ المال مضاربة فشرط عمل نفسه مع المضارب يفسد
العقد كلما دون يدفع ما لا مضاربة وشرط عمله مع المضارب وان شرط المأذون عمل مولاه مع المضارب
ولادين عليه فالمضاربة فاسدة وان كان عليه دين جازت المضاربة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في
المحيط * ولو وكل رجلاً يدفع ماله مضاربة فدفع الوكيل وشرط عمل نفسه مع المضارب وشيأ معلوما
لنفسه من الربح كان ذلك فاسداً كذا في فتاوى قاضيخان * والمكاتب اذا دفع ماله مضاربة وشرط عمل
مولاه معه لا تفسد مطاقلانه كالأجنبي سواء كان عليه دين أو لم يكن كذا في التبيين * فان عجز قبل العمل ولا
دين عليه فسدت المضاربة فان اشتريه بذلك وباعا وربحا فالربح كله لرب المال ولا أجر للمضارب في عمله
ولو كانا اشتريا بمال جارية ثم عجز المكاتب فباعا الجارية بغير ماله ثم باعاه الغلام بربعة آلاف درهم فان المولى
يستوفى منها رأس ماله وما بقي فهو بينهما على ما شرطوا كذا في المبسوط * لو دفع أفاء مضاربة فقال له اعمل
فيه برأيك كان للمضارب أن يدفعه الى غيره مضاربة فان دفعه واشترط أن يعمل المضارب الاول مع الثاني أو
شرط عمل رب المال مع الثاني كانت المضاربة الثانية فاسدة ويكون الربح بين المضارب الاول ورب
المال على ما شرطوا في المضاربة الاولى ولا أجر لرب المال وان عمل رب المال كذا في فتاوى قاضيخان
* وللا آخر أجر المثل كذا في محيط السرخسي * (ومنها) أن يكون نصيب المضارب من الربح معلوما على
وجه لا يتقطع به الشركة في الربح كذا في المحيط * فان قال على أن لا من الربح مائة درهم أو شرط مع
النصف أو الثلث عشرة دراهم لا تصح المضاربة كذا في محيط السرخسي * ولو شرط للمضارب ربح نصف
المال أو ربح ثلث المال كانت المضاربة جائزة ولو شرط لاحدهما ربح مائة درهم لا يعينها من رأس
المال جاز ولو شرط لاحدهما ربح هذه المائة يعينها أو ربح هذا النصف يعينه من المال فسدت واذا
اشرط لاحدهما نصف الربح الا عشرة دراهم أو ثلث الربح الا خمسة دراهم فسدت المضاربة كذا
في المحيط * (ومنها) أن يكون المشروط للمضارب مشروطاً من الربح لامن رأس المال حتى لو شرط شيئاً
من رأس المال أو منه ومن الربح فسدت المضاربة كذا في محيط السرخسي * (وأما الشروط) الفاسدة
فهي ما تبطل المضاربة ومنها ما لا تبطلها وتبطل بنفسها اذا قال رب المال للمضارب لا ثلث الربح وعشرة
دراهم في كل شهر عملت فيه للمضاربة فالمضاربة جائزة والشروط باطل كذا في النهاية * فان عمل على هذا
الشرط فربح فالربح على ما شرطوا ولا أجر للمضارب في ذلك وكذلك ان اشرط ذلك الا أجر لعبد له يعمل
معه في المضاربة أو لبيت يشتري فيه ويبيع فالربح على ما شرطوا ولا أجر لعبد المضارب ولا لبيته وان كان
العبد الذي اشرطه الاجر عليه دين أو كان مكاتب المضارب أو ولده أو والده فهو جائز على ما شرطوا وللذي
عمل بالمال مع المضارب من هؤلاء عشرة دراهم كل شهر على ما شرطوا ولو اشرط أن يعمل عبد رب المال مع
المضارب على أن لا يعبد أجر عشرة دراهم كل شهر ما عمل معه فهو - فذا شرط فاسد والربح بينهما على الشرط

فقال الخالف بالجمع يحنث ولو قال له عند عطاسه بركة الله يحنث للخطاب * ولو مر الخالف في السوق فقال بوش والحلوف عليه هناك
لا يحنث * لا يحوم حوله أو بكر دوى نه كردم عنزله لا يكلمه ولو أراد الخلوفاً عليه شتم انسان فإراد الخالف أن يقول لا تفعل فتذكر بعد
ما قال بالفارسية يمكن لا يحنث لان الكلام المطلق ينصرف الى ما يفهم ولو في الصلاة يفسد وقبل يحنث أيضاً لا أمر أخى أمر اذا كرر
فربما يفسد كذا في رسال اليه ثوباني بدرجل وقال قل له حتى يبيعها قال الرسول لا لاخ قال أخوك بعه أو أمرك بالبيع يحنث وان قال بعه

لا يحنث * اجتمعوا ويخمدوا فقال رجل منهم من تكلم بعد هذا فامر أنه كذا فتكلم الخائف يحنث * من كالم غلام عبد الله فكذا واسمه عبد الله وله غلام فكلمه لا يحنث لان الاعلام معارف وضعوا تستعمل نكرة لان الانسان لا يدكر ذاته باسم العلم ولا يضيف غلامه الى ذاته بهذا الطريق بل يشير الى نفسه ويضيف بالياء فذكره على هذا الوجه يوهم انه أراد به رجلا آخر يسمى عبد الله * (نوع آخر في المعارضة) * ان دخلت الدار ان كتبت فلانا فبده حرف دخل (٣٨٨) الدار ثم كالم فلانا لم يحنث وعلى العكس يحنث وهي المسئلة المعارضة يقدم المؤخر ويؤخر المقدم

وفي الفارسية المقدم مقدم والمؤخر مؤخر وعليه الاعتماد * كل امرأه أتزوجها فهي كذا ان كتبت فلانا فتزوج قبل الكلام وبعد أيضا تطلق المتزوجة قبل الكلام وعن الثاني يقع على المتزوجة بعد الكلام ولو تزوج قبل الكلام واحدة أو اثنتين أو ثلاثا ثم كالم فلانا تطلق الكل لانه جعل الكلام غاية * ان كالم فلانا فكل امرأة يتزوجها فهي طالق فهو على التزوج بعد الكلام * كل امرأة يتزوجها أبدا أو الى ثلاث سنين فهي طالق ان كتبت فلانا فهذا على ما يكون بعد الكلام وقبله الى ثلاث المدة * كل امرأه يتزوجها فهي طالق ان كتبت فلانا فكلما هم تزوج لا تطلق ولو كلمه ثانيا بعد التزوج تطلق * (نوع آخر فيمن حلف لا يكلم وفيه مسائل الشتم) * لا يكلمه أخوه فلان وله أخ واحد فكلمه ان كان يعلم حنث وان كان لا يعلم لا يحنث كمن حلف لا يأكل من هذا الجراب ثلاثة ارغفة وائس فيه الارغيف وهو لا يعلم * لا يكلم فلانا فلانا لا يحنث حتى يكلمه - ما ولو قوى الحنث بأحدهما صح واختلف فيما اذا لم تكن له

ولو كان عبد رب المال عليه دين فاشتراطه أجر عشرة دراهم كل شهر أو اشتراط ذلك لمكاتبه أو لاتبه جاز كذا في المبسوط * ولو دفع ألفا مضاربة بالنصف على أن يدفع رب المال أرضه اليه ليزرعها سنة أو على أن يسكن داره سنة فالشرط باطل والمضاربة جائزة ولو كان المضارب هو الذي شرط عليه أن يدفع أرضه ليزرعها رب المال سنة أو يدفع داره ليسكنها سنة فسدت المضاربة كذا في النهاية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى فيمن دفع مالا مضاربة على أن يبيع المضارب في دار رب المال أو دار المضارب كان جائزا ولو شرط أن يسكن المضارب دار رب المال أو دار المضارب فهذا لا يجوز كذا في المحيط * قال القدوري في كتابه كل شرط يوجب جهالة الربح أو قطع الشركة في الربح يوجب فساد المضاربة وما لا يوجب شيئا من ذلك لا يوجب فسادها نحو أن يشترط أن تكون الوضعية عليهم كذا في الذخيرة * (وأما حكمها) فانه أو لا أمين وعنده الشروع في العمل وكيل وإذا ربح فهو شريك وإذا فسد فهو أجير وإذا خالف فهو غاصب وان آذن بعده ولو شرط الربح كله لرب المال كان بضاعة ولو شرط كله للمضارب كان قرضه كذا في الكافي * المضارب اذا عمل في المضاربة الفاسدة وربح يكون جميع الربح لرب المال وللمضارب أجر مثله فيما عمل لا يزداد على المسمى في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وان لم يربح المضارب كان له أجر مثله كذا في فتاوى قاضيخان * هذا جواب ظاهر الرواية كذا في المحيط * ولو كانت صحبة فلم يربح المضارب لاشي له ولو هلك المال في المضاربة الفاسدة عند المضارب لا يضمن المضارب كذا في فتاوى قاضيخان * وله أجر مثله فيما عمل كذا في المبسوط والله أعلم

* (الباب الثاني فيما يجوز من المضاربة من غير تسمية الربح فيها انصاوما لا يجوز وما يجوز من الشروط فيها وما لا يجوز) *

لو قال رب المال للمضارب على أن مارزق الله تعالى من الربح ينشأ جاز ويكون الربح بينهما على السواء كذا في فتاوى قاضيخان * ولو دفع اليه ألف درهم مضاربة على أنهما شريكان في الربح ولم يبين مقدارا ذلك فالمضاربة جائزة لان مطلق الشركة يقتضي المساواة وكذلك اذا دفع اليه مالا وقال اعمل به بشركتي ولم يزد على هذا فهذه مضاربة جائزة والربح بينهما نصفان ولو قال على أن للمضارب شركاوا الشركة عند أبي يوسف رحمه الله تعالى واحد فهو بينهما نصفان وقال محمد رحمه الله تعالى المضاربة فاسدة كذا في الذخيرة * ومن دفع الى غيره ألف درهم مضاربة على مثل ما شرط فلان فلان من الربح فان علم رب المال والمضارب بما شرط فلان فلان من الربح تجوز المضاربة وان لم يعلم لا تجوز وكذا اذا علم أحدهما وجهل الآخر هكذا في المحيط * ولو دفع اليه مضاربة على أن يعطى المضارب رب المال ماشا من الربح فهذه مضاربة فاسدة كذا في المبسوط * ولو قال على أن للمضارب ثلث الربح أو سدسه أو قال على أن لرب المال ثلث الربح أو سدسه فالمضاربة فاسدة لانه شرط له أحد النصيبين كذا في محيط السرخسي * اذا دفع الرجل الى غيره ألف درهم مضاربة على أن للمضارب نصف الربح أو ثلثه ولم يتعرض لكتاب رب المال فالمضاربة جائزة وللمضارب ما شرط له والباقي لرب المال ولو قال على أن لرب المال نصفه أو ثلثه ولم يبين للمضارب شيئا ففي الاستحسان تجوز ويكون للمضارب الباقي بعد نصيب رب المال هكذا في المحيط * ولو قال رب المال للمضارب

نية واختار عدم الحنث حتى يكلمهما ولو حلف لا يكلمهما أو قال بالفارسية باين دو كس سخن نه كويم ونوى واحدا على لا يحنث حتى يكلمهما ولا تصح نيته وينبغي ان تصح لان المتن يذكروا رادبه الواحد فاذا نواه وفيه تغليب عليه فيصح ثم في قوله ان كتبت فلانا فلانا لواء كلة الشرط فعلى ثلاثة اوجه قدم الطلاق على الشرط او وسط أو آخر كقوله امرأه كذا ان كتبت فلانا وان كتبت فلانا ان كتبت فلانا فامر أنه كذا وان كتبت فلانا طلق بكلامهم ما وجد وبطلت اليمين ولو اخر ان كتبت فلانا وان كتبت فلانا فكلما هم

* لا يكلم فلانا أو فلانا أو ولا فلانا فكم أحدهما حنث * لا أكلم فلانا أو فلا بنا يومين وثلاثة فهذا على ستة أيام * لا أكلمه لا يوما ولا يومين ولا ثلاثة أيام فعلى ثلاثة أيام * لا يذوق طعاما ولا شرابا فذاق أحدهما لا يحنث قال الفضلي ينوي وان لم يكن له نية فكذلك * إذا كره بجانحه فلان بروم وبأوى سخن نكرهم والمثله بجانحه لا يحنث * زن ازوى طلاقا كرسكي خوردمه قاهرى كند (٣٨٩) وكبوتر داری كند قال الفضلي كل

شرط على حدة بخلاف وغيره جعل الكل واحدا * ولو قال سبيكي نه خورد ومقاهرى نكند وكبوتر نه دارد فكل شرط على حدة بخلاف * ان كنت ضربت فلانا هذين السوطين الا في دار فلان فكذا فضربه أحدهما في دار فلان والاخر في غيره لم يحنث ولو قال ان لم تكن ضربت هذين السوطين في دار فلان والمثله بجانحه حنث * ان لم أدخل هاتين الدارين اليوم او ان لم اضرب فلانا هذين السوطين اليوم أو ان لم أكلم فلانا وفلانا اليوم فشرط البر دخول الدارين وضرب السوطين وكلامهما اليوم فان لم يوجد أحدهما لا يبر * لا يكلم فلانا أبدا أو لم يقل أبدا فهو على الابد وان نوى يوما أو يومين أو ثلاثا أو بلدا أو منزلا يدين ولا يحنث حتى يتكلم بكلام مستأنف بعد الامتن منقطع عنها حتى لو وصل وقال ان كلمتك فانت طالق فاذهبي لم يحنث ولو قال اذهبي أو واذهبي يحنث * قال لها ان كلمتك فانت طالق ثم قال لها ان كلمت انسانا

على أن لي نصف الربح وثلثه كان للضارب ثلث الربح والباقي لرب المال كذا في فتاوى قاضيان * اذا شرط في المضاربة بعض الربح لغير المضارب ورب المال فان شرط على الاجنبي فالمضاربة جائز والشرط جائز ويصير رب المال دافع مال المضاربة الى رجليه وان لم يشترط عمل الاجنبي فالمضاربة جائز والشرط غير جائز ويجعل المشروط لاجنبي كالمسكوت عنه فيكون لرب المال وان شرط بعض الربح لعبد رب المال أو لعبد المضارب فان شرط عمل العبد فالمضاربة جائز والشرط جائز على كل حال وان لم يشترط عمل العبد ان لم يكن على العبد دين صح الشرط سواء كان عبد المضارب أو عبد رب المال وان كان على العبد دين فان كان عبد المضارب فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يصح الشرط ويكون هذا المشروط كالمسكوت عنه ويكون لرب المال وعندهما يصح الشرط ويجب الوفاء به وان كان عبد رب المال فالمشروط يكون لرب المال بخلاف وان شرط بعض الربح لبعض من لا تقبل شهادة المضارب له أو شهدا ترب المال له نحو الابن والمرأة والمكاتب ومن أشبههم فالجواب فيه كالجواب فيما اذا شرط بعض الربح للاجنبي وان شرط بعض الربح لقضاء دين المضارب أو لقضاء دين رب المال فهو جائز ويكون المشروط له كذا في المحيط * لو شرط ذلك للسالكين أو للرجل أو في القاب لم يصح الشرط لانه ليس للمشروط له رأس مال ولا عمل لهم فصار كالمسكوت عنه فيكون لرب المال كذا في محيط السرخسي * لو دفع اليه ألف درهم مضاربة على أن ثلث الربح للمضارب وثلثه لرب المال وثلثه لمن شاء المضارب فالثلثان من الربح لرب المال والشرط باطل ولو قال له ثلث الربح ان شاء رب المال فهو والمسكوت عنه سواء فيكون لرب المال كذا في المبسوط * لو دفع رجلان ألفا مضاربة على أن للمضارب ثلث ربحها وثلث الباقي لاحدهما والثلثان للآخر فعلم المضارب وربح ثلثه للمضارب وما بقي بينهما منصفين ولو شرط المضارب أن له الثلث ثلثاه من حصة أحدهما والثلث من حصة الآخر يصح وما بقي بين صاحبي المال على اثني عشر سهم ما خمسة أسهم لمن شرط من حصة الثلثين وسبعة لآخر كذا في محيط السرخسي * لو دفع رجلان ألف درهم وقال لهما نصف الربح بينكما فلان من الثلث ثلثا ذلك من نصيب أحدهما صاحبي المال وثلث ذلك من نصيب الآخر وفلان الآخر من الثلث ثلثا ذلك من نصيب أحدهما صاحبي المال وهو الذي أعطى له ثلث نصيبه وثلث ذلك من نصيب الآخر والنصف الآخر بين صاحبي المال نصفين فعملوا ربما فنصف الربح بين المضاربين على ما اشترط والنصف الآخر بين صاحبي المال على تسعة أسهم للذي شرط للمضارب ثلثي النصف من نصيبه من ذلك أربعة أسهم وللآخر خمسة كذا في المبسوط * دفع أذا على أن للمضارب ثلثي الربح على أن يخلط بألف من ماله فيعمل به ما نأظهم ما وعمل وربح فهو على الشرط ربح ألف المضارب له خاصة والثلثان له من النصف الآخر بحكم عمله في مال الدافع ولو كان الدافع شرط لنفسه ثلثي الربح وللعامل ثلثه فالربح بينهما على قدر ماله - ما لان الدافع شرط أن يكون ربح ماله كله وهو نصف الربح فيكون هذابضعا مبتدأ لامضاربة كذا في محيط السرخسي * ولو دفع اليه ألف درهم مضاربة على أن يخلطه بألف من قبله ويعمل به ما جعلا على أن للمضارب ثلثي الربح نصف ذلك من ربح ألف صاحبه ونصفه من ربح ألفه خاصة وعلى أن ما بقي من الربح للدافع فهذا جائز للمضارب ثلثا الربح على ما اشترط والثلث لرب المال ولو دفع اليه ألفي درهم على أن يخلطه ما بألف من قبله على أن الربح بينهما نصفين فهذا جائز فان كان الدافع شرط لنفسه

(٣٧ - فتاوى رابع) فانت طالق فكلم فلانا يقع ثنتان * ان تزوجت فلانة فهي طالق ثم قال كل امرأة يتزوجها فكذا يقع ثنتان * كلمت كلاما حسنا فانت طالق ثم قال سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر يقع واحدة ولو قال الله الحمد لله لا اله الا الله وقع الثلاث * لا كلمه يوما ويومين ذكرنا انه اذا اكلمه في الثالث لا يحنث وفي رواية اذا اكلمه في الثالث يحنث كالمو قال لا كلمه ثلاثة أيام * لا اكلم فلانا اليوم ولا غدا ولا بعد غده ان يكلمه بالليل لانه ثلاثة أعين كافي قوله والله لا كلمه اليوم والله لا كلمه غدا فكل عين معقودة على حدة ولا

تدخل الليلة بخلاف لا كلمة اليوم وغدا وبعد غد لانه بين واحد كلوا قال لا كلمة ثلاثة أيام * والله لا كلمة كل يوم من أيام هذه الجمعة لا يحنت حتى يكلمه في كل يوم سماء فستوقف الحنت على سبع كلمات فلا يحنت اذا تركت كلام يوم ولا يحنت بالكلام السبع الا مرة ويدخل في قوله لا كلمة كل يوم الليلة حتى لو كلمة في الليل فهو كالكلام في النهار كما في قوله أيام هذه الجمعة وفي قوله في كل يوم لا تدخل الليلة فلو كلم فيها لا يحنت * لا يكلمه اليوم وغدا وبعد غد فهذا على (٣٩٠) كلام واحد ليلا كان أو نهارا * ولو قال في اليوم وفي غد وفي بعد غد لا يحنت حتى يكلم كل يوم سماء ولو كلمة ليلا

ثلاثة أرباع وللعامل ربعة فالربح بينهم ما انشا على قدر مالهما كذا في المبسوط * دفع اليه ألفا وقال ان اشتري به برافله انصف وان اشتري به دقيقا فله الربع وان اشتري به شعيرا فله الثلث صح وما اشتري استحق المشروط فان اشتري برافله بعد شراء شيء آخر لوقوع الشركة والعقد عليه ولو شرط على أن تكون النفقة على المضارب اذا خرج الى السفر بطل الشرط وجازت كذا في الوجيز لا كذا في ردري ناقلا عن المنتقى * ولو قال له ان علمت في المصرفك الثلث وان سافرت فلك النصف فاشتري في المصروف باع في السفر قال محمد رحمه الله تعالى المضاربة على الشراء فان اشتري في المصرفه ما شرط في المصروف ما باعه في المصروف وغيره وان عمل به بعض المال في السفر وبالعوض في الحضر فربح كل واحد على ما شرط دفع الى رجلين مضاربة على أن لاحدهما ثلث الربح والباقي لرب المال وعليه أجره مثل الآخر فالمضاربة فاسدة بينهما بين الآخر دون الاول لان المفسد وهو عدم الشركة في الربح وجد في حقه خاصة ولا ينقرد أحدهما بالتصرف لان الاذن بالتصرف لهما قائم كذا في محيط السرخسي والله أعلم

(الباب الثالث في الرجل يدفع المال بعضه مضاربة وبعضه لا)

اذا دفع الى رجل ألف درهم فقال نصفه قرض عليك ونصفه معك مضاربة بالنصف فآخذته على ذلك فهو جائز على ما سمى كذا في الذخيرة * فان هلك المال قبل أن يعمل به فهو ضامن لنصفه ولو عمل به فربح كان نصف الربح للعامل ونصفه على ما شرط في المضاربة بينهم ما وان قسم المضارب المال بينهم وبين رب المال بعد ما عمل به أو قبل أن يعمل به بغير محض من رب المال فقسمة باطلة لان الواحد لا يتفرد بالقسمة فان هلك أحد المتقسمين قبل أن يقبض رب المال نصيبه هلك من ماله ما جعلا وان لم يهلك حتى حضر رب المال وأجاز القسمة بأن قبض نصيبه فالقسمة جائزة وان لم يقبض رب المال نصيبه الذي حصل له حتى هلك رجع بنصف نصيب المضارب ولو كان هلك نصيب المضارب لم يرجع المضارب في نصيب رب المال بشيء وان هلك النصيبان جميعا بعد رضارب المال بالقسمة رجع رب المال على المضارب بنصف ما صار للمضارب ولرب المال على المضارب قرض خمسمائة على حالها كذا في المبسوط * ولو قال خذ هذا الألف على أن نصفه قرض عليك وعلى أن تعمل بالنصف الآخر مضاربة على أن الربح كله لي فانه يجوز ويكره لانه قرض جرنفعا كذا في المحيط والذخيرة وهكذا في المبسوط ومحيط السرخسي * فان عمل مع هذا فربح أو وضع فالربح والوضعية بينهما نصفين كذا في المبسوط * ولو قال خذ هذا الألف على أن نصفه قرض عليك ونصفه مضاربة تعمل فيه بالنصف فهو جائز ولو قال على أن نصفه مضاربة بالنصف ونصفه هبة للمضارب وقبضه المضارب على ذلك غير مقسومة فهذه الهبة فاسدة والمضاربة جائزة فان هلك المال في يد المضارب قبل أن يعمل به أو بعد ما عمل به فانه ضامن نصف المال حصه الهبة كذا في المحيط * ولا توجد رواية في الكتب أن الهبة الفاسدة مضمونة الا في هذا ولو ربح نصف الربح حصه الهبة للمضارب والنصف الآخر على ما شرط في المضاربة والوضعية عليهما نصفين ثم لم يذكر أن حصه الهبة من الربح هل تطيب للمضارب قال أبو جعفر رحمه الله تعالى لا تطيب عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ويتصدق بها وقال الفقيه أبو اسحق الحافظ تطيب له بالاجاع ولا يتصدق بها كذا في محيط السرخسي * ولو سمي نصفه بضاعة

لا يحنت في عينه كقوله لامرأته انت على كظهر أمي كل يوم لم يقربها ليلا ونهارا حتى يكفر ولو زاد في قوله أن يقربها ليلا وظهاره على الأيام يطل كل يوم بجي الليل ويعود بجي الغد ولو كفر عن الظهار في يوم بطل ظهار ذلك اليوم وعاد من الغد لا يكلم صديق فلان أو زوجته أو ابنه * والاصل ان كل من كان منسوبا الى فلان بغير ملك يراعى وجود هذه النسبة وقت البين حتى لو لم تكن زوجته وقت الحلف ثم صارت زوجته ثم كلمه لا يحنت * لا يكلم عبيدك فهو على ثلاثة لا يحنت اذا كلم اثنين وكل شيء من هذه فهو على الثلاثة الا الاخوة والاعمام والبنين فان ذلك يطلق على الاثنين منهم * لا يكلم غلمان فلان ولا يركب دوابه ولا يلبس ثيابه فعلى ثلاثة وان كان في ملك فلان أكثر من ثلاثة بخلاف لا كلم أولاد فلان أو اخوته أو زوجته أو اصدقاءه حيث لا يحنت الا بكلام الجميع الموصوف بصفة تنسب الى فلان وقت

الحلف وعن الثاني لو قال لا كلم عبيد فلان ان كان له من العبيد ما يجمع بسلام واحد عادة لا يحنت حتى يكلمهم ونصفه وان كانوا على السلم على مثلهم في العادة مرة بان كانوا مائة أو أكثر حنت بكلام واحد منهم * وعنه حلف لا يكلم عبيد فلان وله ثلاثة اعيان خلفه على كلام الكل لو كلم واحدا منهم لا يحنت ولو حلف لا يركب دواب فلان ولا يلبس ثيابه يحنت واحد ثم قال كل شيء سوى بني آدم فهو على واحد وفي بني آدم على الثلاث * (مسائل الشتم) * ان شتمت في المسجد فكذا فاشتم في المسجد والمخوف عليه خارجة يحنت

وعلى العكس لا وقى القتل والضرب وفي كل فعل له اثر في الملووف عليه كالشيخ والرمي يعتبر كون الملووف عليه في المسجد لا الخالف والطحاوي جعل الرمي كالشتم والفرق بينهما العرف يقال صلى على النبي عليه الصلاة والسلام في المسجد وان لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد بخلاف القتل والضرب * (نوع منه) * ان شتمتني فانت طالق فقالت اصغيرة يا بلاني بجهان قالت لشي كرهته من الصغيرة لا يقع وان لشي كرهته من الزوج يقع لانها شتمته * قال لها ان شتمت ابي او ذكركتها (٢٩١) بسوء فكذاتم قال لها كانت امك

سلام عليك فقالت كانت

امك ان كان سلام عليك

في عرفهم يطلق على السائل

يبحث لان معناه المكيدة

وان كانوا لا يعدون ذلك شتما

ولا ذكرا بسوء ولا وفي ديارنا

لا يعد ذلك ذكرا بسوء

* لا يشتم احدا فاشتم ميتا

يبحث * لا يشتم فلانا فقال

له يا ابن الزانية قال الصدر

المختار انه يبحث لانه يعد

قد فاني ديارنا * قال لها اي

غزن بدرتم حلف انه لم يشتم

اباه الا يبحث * حلف لا يتم

امرأه فقال خد اي داندك

جها كرى لا يبحث

* امرأه تمنع بصانعة فقال

الزوج اكريس مربرزني

فكذا فذكرت ذلك عند

غيبه الزوج لغيره لا يبحث

الا اذا ارادت ذكره بين يديه

وايحاشه * قال لا تخزننا لوده

دشنام نه دهى مرا من بكي

نذهب ترا وحلف عليه ثم شتمه

عشر اجلة او منفقة فلم

يشتمه وشتمه في وقت آخر لم

يشتمه لا يبحث لوجود الغاية

* ولو قال هركاه كه مراده

دشنام دهى من بكي دهم في

اى وقت شتمه ولم يسبق

شتمه عشر احنث ولو جمع

بينه ما بان قال تاوهر ادشنام نه دهى ده بارهركاه من ترادشنام دهى ينتهى اليمين بعشر شتمات منه ولو قال هركاه ميان ما جنك شود بالماح

شود تاوهر بارهركاه من ترادشنام نه دهى من ترادشنام نه دهى لا ينتهى عيونه لوجود الشتمات لان ذكره غاية لكل وقت وجدت الحصومة لان اللفظ

عام فيتوقف لهذا الشرط * حلف لا يشتم فلانا وحلف عليه ثم قال لا انت ولا ولدك ولا مالك ولا اهلك هذا العن واللحن شتم * قال لصهرته

اكر فرد تو مراداد او رى بهيج بدو نيك فامرأه كذا فقالت الصهره للحن في الغدا ما ان يسكها او يطلقها ان كان احنث استشارها فيه

ونصفه مضاربة بالنصف فهو جائز وان هلك المال قبل العمل او بعده فاهلك على رب المال وان ربح فرب المال ثلاثة ارباع الربح وللضارب ربع الربح كذا في الذخيرة * ولو دفعه على أن نصفه وديعة في يد المضارب ونصفه مضاربة بالنصف فهو جائز على ما سمي فان تصرف في جميع المال كان ضامنا للنصف حصه الوديعة وربع ذلك النصف له وعليه وضيعته كذا في المبسوط * فان قسم المضارب المال نصفين ثم عمل بأحد النصفين على المضاربة ووضع فالوضعة عليه وعلى رب المال نصفين وان ربح قال ربح بينهما نصفين الا ان ما كان من حصه الوديعة من الربح يتصدق به المضارب في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في المحيط * ولو دفع الى رجل جرابا هرويا فباع نصفه منه بخمسمائة ثم أمره أن يبيع نصف الباقي ويعمل بالثلث كله مضاربة فان شرط على أن الربح بينهما نصفين قال ربح والوضيعة نصفان في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قياس قوله مال رب المال ثلاثة ارباع الربح وللضارب ربعه والوضيعة كلها على رب المال وان كان خايط المالبين فليس له أجر مثل عمله في النصف الذي فسدت فيه المضاربة وان لم يخلط أحدهما بالآخر فله أجر مثل عمله فيما فسدت فيه المضاربة وان شرط أن يكون للضارب ثلثا الربح ولرب المال ثلثه قال ربح بينهما على ما شرط في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى والوضيعة عليهما نصفين وأما عندهما فالمضارب ثلث الربح ولرب المال ثلثاه واذا شرط لرب المال ثلثي الربح وللضارب ثلثه فعنده الربح بينهما نصفين وعندهما للضارب سدس الربح والباقي لرب المال كذا في محيط

السرخسي

* (وما يصل بهذا الباب) * اذا دفع الرجل الى رجل جرابا هرويا فباع نصفه منه بخمسمائة ثم أمره أن يبيع النصف الباقي ويعمل بالثلث كله مضاربة على أن ما رزق الله تعالى في ذلك من شيء فهو بينهما نصفان فباع المضارب نصف الجراب بخمسمائة ثم عمل بها بالخمسة التي عليه قال ربح والوضيعة نصفان في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المبسوط وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لرب المال ثلاثة ارباع الربح وللضارب الربع والوضيعة كلها على رب المال كذا في المحيط * ولو كان رب المال أمره أن يعمل بالمالبين مضاربة على أن للضارب ثلثي الربح فعمل بها كان للضارب ثلثا الربح كذا في المبسوط * وان وضع كانت الوضيعة عليهما أنصافا هذا على قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى للضارب ثلث الربح ان عمل في المالبين وربع ولرب المال ثلثا الربح والوضيعة كلها على رب المال هكذا في المحيط * ولو كان رب المال اشترط لنفسه الثلثين من الربح وللضارب الثلث والمستلثة بحالها كان الربح بينهما نصفان والوضيعة عليهما نصفان كذا في المبسوط * هذا على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قولهم مال رب المال خمسة أسداس الربح وللضارب السدس هكذا في المحيط * وهل يستحق على رب المال أجر مثل عمله في النصف الذي فسدت فيه المضاربة فيه ينظر ان خايط المالبين فليس له أجر مثل عمله وان لم يخلط أحدهما بالآخر فله أجر مثل عمله فيما فسدت فيه المضاربة كذا في محيط السرخسي والله أعلم

* (الباب الرابع فيما يملك المضارب من التصرفات وما لا يملك) *

الاصل أن ما يفعله المضارب ثلاثة أنواع نوع يملكه بطاق المضاربة وهو ما يـكون من باب المضاربة

بينه ما بان قال تاوهر ادشنام نه دهى ده بارهركاه من ترادشنام دهى ينتهى اليمين بعشر شتمات منه ولو قال هركاه ميان ما جنك شود بالماح شود تاوهر بارهركاه من ترادشنام نه دهى من ترادشنام نه دهى لا ينتهى عيونه لوجود الشتمات لان ذكره غاية لكل وقت وجدت الحصومة لان اللفظ عام فيتوقف لهذا الشرط * حلف لا يشتم فلانا وحلف عليه ثم قال لا انت ولا ولدك ولا مالك ولا اهلك هذا العن واللحن شتم * قال لصهرته اكر فرد تو مراداد او رى بهيج بدو نيك فامرأه كذا فقالت الصهره للحن في الغدا ما ان يسكها او يطلقها ان كان احنث استشارها فيه

لا يقع وان ابتدأت بذلك يقع لوجود الشرط * قال لها كرم جواب باز كوي فكذا ثم قال الرجل مع أخروي شهره كسي است فقلت من شهره از تو ينم لا يحنت لانه لم يحاط بها فلم يكن جوابا له * (نوع آخر في الاعلام والبشارة والاخبار) * أي عبد بشرني بكذا فهو حر فارسل أحدهم رسولا فان أضاف الى المرسل عتق المرسل وان لم يصف لا يعتق المرسل ولو قال أي غلما في أخبرني فالاول والثاني والكتاب والرسول سواء الا ان ينوي المشافهة (٢٩٢) فعمل بنية لانه نوى الحقيقة وفي بعض نسخ الاصل الاخبار والاعلام سواء

والاعلام يحصل بالكتاب والرسول ولا يتحقق من الثاني لان الاعلام لا يتكرر بخلاف الاخبار يقال اخبرني غير واحد وخبر متواتر وحدثني على المشافهة بتزلة كلني * حلف انه ان علم بكذا يخبره فعلم عليه ان يخبره ولا يجدي عليه ولو كان حلف ليعلمه وعلم فلم يعلمه لا يحنت عندهما خلافا للثاني بناء على مسئلة الكوز * ان اعلمتني بقدم فلان فكذا فاعلمه كذا لا يحنت * ولو قال ان اخبرتني ان فلانا قدم أو قلت فاخبره كذا بابه يحنت * ان كتبت الى بقدم فلان أو ان فلانا قدم فكنت كاذبا يحنت * ان كتبت الى ان فلانا قدم فعبدى كذا فكنت انه قدم ولم يكن كذلك فقبل وصول الكتاب قدم عتق ولو قال ان كتبت الى بقدمه فكذا انقدم والكتاب لا يعلم به وكتب بقدمه عتق بلغ الكتاب أم لا * ليكتن سره أو لا يظهره أو لا يقشيه ان اخبر رسالة أو كتابة أو قيل ان كان كذا لشيئ بعينه فاشار برأسه نعم يحنت لو حود الاظهار * لا يعلم مكان فلان فاشار برأسه نعم يحنت وان عني في هذه الوجوه الاخبار بالكلام أو الرسالة لا يصدق عنه دعامة المشايخ قضاء وذكر الحاكم أبو نصر انه يصدق * والاستخدام بالايما والاشارة استخدام خدمه فلان أو لم يخدمه * لا يكذب لا يحنت بالاشارة * لا يقشي سره فان ذكره الى رجل آخر فقد أفضى فان علم بهذا السر رجل أو أكثر لم يبق سرا فلا يحنت ان أفضاه بعده واذا حلفوه على أن لا يخبر بأسامهم ان كتب يحنت والحيلة أن يعرض عليه أسماء رجال فاذا بلغ الى

ويؤا بها ومن جملة التوكيل بالبيع والشرء للعبادة والرهن والارتهان والاجارة والاستئجار والايديع والبضاع والمسافرة ونوع لا يملكه بطاق العقد ويملكه اذا قبل له اعمل برأيك وهو ما يحتمل أن يلحق به فيلحق به عند وجود الدلالة وذلك مثل دفع المال مضاربة أو شركة الى غيره وخطاط مال المضاربة بما له أو بما لا غير ونوع لا يملكه لا يملك العقد ولا بقوله اعمل برأيك الا أن ينص عليه رب المال وهو الاستدانة وهو ان يشتري بالدرهم والدنانير بعد ما اشترى برأس المال السلعة وما أشبه ذلك وأخذ السفايج وكذا اعطاؤها والعتق عيال وبغير مال والكتابة والاقرض والهبة والصدقة هكذا في الهداية * يجوز للضارب أن يبيع بالنقد والنسيئة كذا في الكافي * وان باع شيئا من مال المضاربة وأخر الثمن جاز على رب المال ولا يضمن شيئا كذا في غاية البيان * وان حط شيئا بعيب مثل ما يحيط التجار في مثل ذلك العيب أو يتغابن به الناس فذلك جائز لانه من صنع التجار ولو حط عنه شيئا فاحشا أو حط بغير عيب جاز ذلك على المضارب خاصة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وهو حاضرا في ذلك الرب المال وما قبضه من الثمن فعمل به فهو على المضاربة خاصة ورأس المال في ذلك الذي قبضه من المشتري كذا في المبسوط * وله أن يشتري دابة للركوب وليس له أن يشتري سفينة للركوب وله أن يستكرها وله أن يأذن لعبد المضاربة في التجارة في المشهور ومن الرواية كذا في الكافي * وليس على هذا المملوك عهدة شيء بما باع وانما العهد على المضارب كذا في المحيط في المتفرقات * ويملك المأذون من جهته من التصرفات ما يملكه المضارب دون ما يملكه فان اشترى العبد عبدا من تجارته جفى لا يدفعه ولا يفديه حتى يحضر المضارب ورب المال وان لحق عبدا من المضاربة دين كان للضارب أن يبيعه فيه سواء كان المولى حاضرا أو غائبا ولورهن المضارب العبد دينه لم يجز سواء كان فيه فضل أو لا لان الرهن ابقاء دين حكا وليس له أن يقضى دينه من مال المضاربة كذا في محيط السرخسي * فان رهنه بدين من المضاربة وفيه فضل أو ليس فيه فضل فالرهن جائز ولو لم يرهنه ولكن العبد استهلك مالا لرجل أو قتل دابة فباعه المضارب في ذلك دون حضور رب المال أو دفعه عليه بدينه أو قضى الدين عنه من مال المضاربة فذلك جائز كذا في المبسوط * ولو احتال بالثمن على الايسر والاعسر جاز كذا في الكافي وليس له أن يزوجه عبدا أو أمة من مال المضاربة كذا في محيط السرخسي * ان دفع المضارب مال المضاربة أو شيئا منه الى رب المال بضاعة فاشترى رب المال وباع فهي مضاربة بجهاها أو يصير رب المال معينا للمضارب في العمل ويستوى في هذا أن يكون مال المضاربة ناضا أو صار عرضا وان كان رب المال أخذ مال المضاربة من منزل المضارب بغير أمره وباع واشترى به ان كان رأس المال ناضا فهو نقض للمضاربة وان صار رأس المال عرضا لا يكون نقضا لها ثم اذا كان مال المضاربة عرضا وباع رب المال العرض بأن في درهم ورأس المال كان ألف درهم ثم اشترى بالالفين عرضا آخر يساوي أربعة آلاف درهم فالعرض المشتري يكون لرب المال وضمن للمضارب خمسة مائة هكذا في المحيط * ولو دفع المضارب المال الى رب المال مضاربة لا تصم المضاربة الثانية ولا تفسد المضاربة الاولى عندنا ويكون الرجح بينهما على ما شرط في المضاربة الاولى كذا في الكافي * اذا باع رب المال مال المضاربة من المضارب أو باعه المضارب من رب المال فهو جائز سواء كان في المال فضل على رأس المال أو لم يكن غير أنه متى باع رب المال من المضارب بطلت المضاربة ومتى باع المضارب من رب المال لم تبطل المضاربة ويكون رب المال بالخيار ان شاء دفع الثمن الى المضارب وبقيت

المضاربة

يحنت لو حود الاظهار * لا يعلم مكان فلان فاشار برأسه نعم يحنت وان عني في هذه الوجوه الاخبار بالكلام أو الرسالة لا يصدق عنه دعامة المشايخ قضاء وذكر الحاكم أبو نصر انه يصدق * والاستخدام بالايما والاشارة استخدام خدمه فلان أو لم يخدمه * لا يكذب لا يحنت بالاشارة * لا يقشي سره فان ذكره الى رجل آخر فقد أفضى فان علم بهذا السر رجل أو أكثر لم يبق سرا فلا يحنت ان أفضاه بعده واذا حلفوه على أن لا يخبر بأسامهم ان كتب يحنت والحيلة أن يعرض عليه أسماء رجال فاذا بلغ الى

أسمائهم يسكت أو يقول لأقول فلا يبحث لأنه لم يخبر * حلفه الموصوف على أن لا يخبر أحدا فقال الحالف لمن بلغه على الطريق ذئب
فان أراد بالذئب السارق يبحث وان أراد حقيقة الذئب لا يبحث وكذا ان أراد الكذب * قال لا تخبرين سخن مرابا كسنتي جرا كفتي
فقال ان كنت قلته لغير امرأتك فكذلك ان قاله لها ومع غيرها أيضا لا يبحث * سكران قال هذا البيت من انشائي وان كان من انشاء
غيري فامر أنه كذا لا يعلم كونه لغيره الا باقراره أو يعلم أنه لغيره وفي الباب (٢٩٣) ألفاظ كلام واخبار واقرار وبشارة

واظهار وافشاء واعلام
وكتابه واسارة ولا يكون
الكلام الا باللسان
والاخبار والاقرار والبشارة
تكون بالكتابة أيضا والكلام
لا يكون بالاشارة والايحاء
والافشاء والاعلام
والاظهار يكون بالاشارة
أيضا فان نوى في الافشاء
والاعلام والاظهار الاخبار
بالمكتوب والكلام
لا الاشارة صدق ديانة
* حلف لا يعرفه وكان يعلمه
بوجهه لا باسمه ونسبه
لا يبحث وقد ذكر محمد
رحمه الله في مسئلة الخمسة
أن الشهود اذا قالوا نعرفه
بوجهه لا باسمه ونسبه
لا تندفع الدعوى عند محمد
خلافا للامام رحمه الله
* حلف لا يستخدم فسأله
وضوا أو شرانا حنت لانه
استخدام ان أوفاه اليه ذلك
* حلف لا يستعين فأشار
بشيء من ذلك حنت أعانه
أو لالان الاستعانة طلب
العون وقد حصل الاذاني
القول * أمر غيره أن يكتب
الى فلان فأمله الى واحد
فكتبه ثم حلفا أن كلامهما
ما كتب الى فلان صدق

المضاربة وان شاء أمسك الثمن ونقض المضاربة كذا في المحيط وله أن يستأجر أرضا بيضاء ويشتري بعض
المال طعما باليزعها كذا في الحاوي * ولو استأجر أرضا بيضاء على أن يغرس فيها شجرا أو اربطها باققال ذلك من
المضاربة فهو جائز والوضيعة على رب المال والر بيع على ما شرطت كذا في المبسوط * ولو أخذ نخلا أو شجرا
أو اربطها بمعاملة على أن ينفق عليه من مال المضاربة لا يجوز ويضمن ما أنفق من مال المضاربة وان كان
قال له اعمل برأيك كذا في محيط السرخسي * ولو أخذ هذا الارض مزارعة واستنته باطعام اشتراه ببعض
مال المضاربة يجوز ان قال له اعمل برأيك وان كان البذر والبقرة من قبل رب الارض والعمل على المضارب
فما حصل يكون للمضارب كذا في خزائن المفتين * وكذا لو كان شرط البقرة على المضارب كذا في المحيط * ولا ينبغي للمضارب
دفع أرضا بغير مزارعة جاز سواء قال له رب المال اعمل برأيك أو لم يقل كذا في المحيط * ولا ينبغي للمضارب
ولارب المال أن يطأ جارية اشتراها للمضاربة كان فيها فضل على رأس المال أو لم يكن ولا يقبلها ولا يملكها
كذا في المبسوط * وان أذن له رب المال في وطئها فكذلك لا يحل له وطؤها ولا دواعيه كذا في المحيط * ولو
زوجها رب المال من المضارب فان كان فيها فضل فالنكاح باطل فبقيت على المضاربة كما كانت
وان لم يكن فيها فضل جاز النكاح كذا في المحيط * وكذا في المضارب أن يشتري من أجنبي آخر كذا في المبسوط في باب مضاربة أهل الكثرة
* وتخرج الجارية عن المضاربة وتحتسب على رب المال من رأس ماله كذا في المحيط * وليس للمضارب
أن يبيعها بعد ذلك كذا في المبسوط * وليس للمضارب أن يشتري من يعتق على رب المال لقربة أو عي
وكذا لم يجز له أن يشتري من يعتق عليه ان كان في المال ربح فان اشتري من يعتق على رب المال أو من
يعتق عليه صار مشتريا لنفسه دون المضاربة وضمن ان نقد الثمن من مال المضاربة وان لم يظهر في المال ربح
جاز أن يشتري من يعتق عليه فان زادت قيمته بعد الشراء حتى ظهر الر ربح عتق حظه منه ولم يضمن لرب
المال شيئا وسعى العبد في قيمته نصيب رب المال ولو اشترى نصفه بمال المضاربة ولا فضل فيه ونصفه بماله
صح عليه ما كذا في الكافي * وللمضارب في المضاربة المطلقة أن يسافر بمال المضاربة في الرواية الظاهرة
وبحرا وليس له أن يسافر سفرا مخوفا يتخاف الناس عنه في قولهم وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضيان * وفي
فتاوى أبي الليث اذا دفع رجل الى آخر ألف درهم مضاربة ولم يقل له اعمل برأيك الا أن معاملته التجار في
تلك البلاد أن المضاربين يخطون وأرباب الاموال لا ينهونهم عن ذلك فعمل في ذلك على معاملات الناس
ان غلب التعارف بينهم في مثل هذه الجوارح ان لا يضمن ويكون الامر في ذلك محمولا على ما نعارفوه كذا في
المحيط * اذا دفع الرجل الى الصبي أو الى العبد المحجور عليه مالا مضاربة فاشترى به فربح أو وضيع بغير اذن
والد الصبي ومولى العبد جاز على رب المال والر بيع بينهما على ما شرطوا والعهد في البيع والشراء على رب
المال ثم لا تنتقل العهدة الى الصبي وان كبر وتنتقل الى العبد اذا أعتق ولو مات العبد في عمل المضاربة وقتل
الصبي وهو في عمل المضاربة بعد ما جازى مولى العبد يضمن رب المال قيمة عبده يوم عمل في ماله مضاربة
بأمره فاذا ضمن قيمته في ذلك الوقت يملكه بالضمان بجميع ما ربح العبد لرب المال دون مولى العبد وأما
الصبي فعلى عاقلة القاتل الدية وان شاء ورثة الصبي ضمنوا عاقلة رب المال ثم ترجع عاقلة على عاقلة القاتل
ثم يسلم لورثة الصبي حصته من الر ربح كذا في المبسوط * ولو اشترى المضارب خرا أو خنزيرا أو مدبرا أو أم ولد
أو مكمبا ضمن رأس المال علم أو لم يعلم كذا في محيط السرخسي * ولو اشترى بيعا فاسدا بمائة مائة اذا قبض فليس

الامر قضاء والكاتب ديانة ان نوى أنه ليس صاحب الكتاب * (التاسع في البين في الاذن) * قال ان خرجت بلا ان في كذا فقامت
للخروج فقال دعوه وانخرج ولا يملكه لم يكن اذنا وان نوى به الاذن يشبه دلالة وان قال لها في الغضب اخرجي ولا يملكه كان اذنا الا اذا نوى
الطلاق * اخرجي ان خرجت ليخزينك الله أو ليرينك ما تكرهين أو ألحت في الاذن فقال هرب كما كرهته بروا لا آذن الا اول ليس باذن
والثاني تهديد وان خرجت بعض قدمها ان كانت على الخارج يبحث وان على الداخل أو عليهم مالا * مع سؤال سائل فقال لها اعطيه لقمعة

فان كان السائل في مكان لا تقدر على دفعها بالخروج كان اذنا بالخروج وان قدرت على الاعطاء بالخروج يحث بالخروج أو كان السائل رجع فدعته فرجع الى مكان تقدر على الاعطاء بالخروج يحث بالخروج * وان قال لها اشترى بهذه الدراهم لحما فهو اذن بالخروج ولو اذن لها بالخروج الى بعض أقاربه فلم يخرج وخرجت لكس الباب طلقت وان لم يخرج وقت الاذن وخرجت في وقت آخر يحث * خرج مع الامر وحلف أن لا يخرج (٢٩٤) الاباذنه فسقط منه شيء فرجع الى طلبه لا يحث * اذن لها بالخروج الى

بمخالف وما اشترى فانه على المضاربة لان الامر بالتصرف عام يدخل فيه الصحيح والفاقد كذا في المحيط * وان اشترى شيئا بالائتخاب فيه الناس يكون مخالفا قال له رب المال اعمل فيه برأىك أو لم يقل ولو باع مال المضاربة بمالا يتخاب فيه الناس أو بأجل غير متعارف جاز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لصاحبيه كذا في فتاوى قاضيان * اذا اشترى المضارب أو باع عن لا تقبل شهادته بسبب القرابة أو الزوجة أو الملك مكاتبه والعبد المديون فان كان البيع والشراء بمثل القيمة جاز عندهم جميعا وان كان بمالا يتخاب فيه الناس بمثله لا يجوز عندهم جميعا وان كان بمالا يتخاب فيه الناس في مثله لم يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يجوز الا من مكاتبه وعنده المديون هكذا في المحيط * أقر المضارب بدين في المضاربة لمن لا تقبل شهادته له أو مكاتبه أو عبده وعليه دين أو لزمه في ماله خاصة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى الا ما أقر لعبده ولادين عليه فانه لا يلزمه وعندهما يجوز اقراره لهما الا لعبده أو لمكاتبه هكذا في محيط السرخسي * هذا اذا لم يكن في مال المضاربة فضل فأما اذا كان فيه فضل فيصح اقراره لهؤلاء في حصته نص عليه في المضاربة الصغير كذا في المحيط المتفرقات * اذا اشترى المضارب بألف المضاربة وجارية وقضها ثم باعها بألف درهم فلم ينقد منها حتى اشتراها لنفسه بخمسها لم يجوز وكذلك لو كان المضارب باعها بألفين وقبض الثمن الا درهميها ثم اشتراها المضارب لنفسه أو اشتراها رب المال لنفسه بأقل من الثمن الاول وكذلك لو اشتراها ابن أحدهما أو أبوه أو عبده أو مكاتبه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قولهما شراء هؤلاء جاز الا المكاتب والعبد ولو وكل المضارب ابنه بشرا ثم أو ابن رب المال لم يجوز الشراء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى للوكيل ولا للوكيل ولو وكل المضارب رب المال أن يشتريه له أو وكل رب المال المضارب بذلك لم يجوز كذا في المبسوط * بشر بن غياث عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجلان دفعا الى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف ونهياه عن الشركة فانشق الكيس الذي فيه الدراهم واختلط بدراهم المضارب من غيره فله أن يشتري بذلك ولا ضمان عليه والشركة بينهما باقية وليس له أن يخص نفسه ببعض شيء من ذلك المتاع ولا يشتري بثمنه شيئا لنفسه دون صاحبه ولكن لو كان قبل أن يشتري بالمال شيئا اشترى للمضاربة متاعا بألف درهم وأشهد ثم نقد هاهن المال ثم اشترى لنفسه متاعا بألف درهم ونقد هاهن المال فهذا جائز كذا في المحيط * اذا اشترى المضارب بمال المضاربة جارية ثم شهد بعد ذلك انه اشتراها لنفسه شراها مستقبلا بمنزلة ذلك المال أو برح وكان رب المال أذن له أن يعمل فيه برأيه أو لم يأذن فان شراها لنفسه باطل ولا ينبغي له أن يبطأها وهي على المضاربة على حالها كذا في المبسوط * وقول محمد رحمه الله تعالى انه أشهد أنه يشتريها لنفسه يحتمل وجهين أحدهما أن يشتري جارية للمضاربة عن نفسه لنفسه بمنزلة الثمن الاول أو برح أو بوضعية والثاني أن يشتري الجارية ثانيا من البائع الاول لنفسه بمنزلة الثمن الاول أو بأكثر أو بوضعية فان أراد به الوجه الاول فانه لا يجوز سواها اشتراها بمنزلة الثمن الاول أو بأكثر أو بأقل لان الواحد لا يلي العقد من الجانبين في البيع والشراء الا الأب في ماله ولده على الاتفاق والوصى في مال اليتيم على الاختلاف وان راد به الوجه الثاني فعلى ما عليه اشارة محمد رحمه الله تعالى لا يجوز لان محمد لم يفضل وان كان حين اشتراها بمال المضاربة أشهد أنه يشتريها لنفسه فان كان رب المال أذن له في ذلك فذلك جائز وما اشترى فهو له وهو ضمان رب المال مانع ودان كان رب المال لم يأذن له في ذلك فالجارية على المضاربة الا أن يكون رب المال حاضر افتقار عند

أهلها فإلها أبوها وان كانا في منزلين فقول الأب لان المشتري لا عموم له وان لم يكونا في الاحياء فكل ذي رحم محرم وان أذن ولم تسمع لا يعتبر عند الامام ومحمد رحمه الله وعند الثاني يعتبر * وفي الصغرى لا تخرج الابرضاء أو بغير رضائ فاذنهما ولم تسمع أو سمعت ولم تفهم لا يحث بالخروج بخلاف الاباذني أو بغير اذني حيث يحث لان الرضا يتحقق بلا علمها والاذن لا يتحقق * أذن لها وهي نائمة في البحر يدعه له اذنا وفي النوادر لا كالاذن بالعربية وهي لاتعلم * أذن مرة ثم نهاها يعمل النهي * أذنت لك كلما خرجت ثم نهاها يعمل عند محمد رحمه الله خلافا للثاني * وفي المنتقى اذنها ثم قال بعد ذلك لا آذن لك يحث بالخروج وقال الثاني لا يحث في الخرجة الاولى ويحث اذا خرجت بعده ولو قال الا بأمرى فالأمر أن يسمعها نفسه أو رسوله فان أشهد قوماء على ذلك لم يكن أمرا ولو بلغوها بالتبليغ فخرجت

لا تطلق وان لم يأمرهم وخرجت تطلق وفي الارادة والهوى والرضا لا يشترط سماعها الرضا والارادة * امر أنه كذا ان حضرته خرجت الا باذني أو برضائ أو على فهذا على كل مرة وان قال أردت مرة صدق قضاء عندهما وان قال أذنت لك أبدا أو الدهر أو كلما أردت أو شئت فهو اذن لها في كل مرة وان قال أذنت لك عشرة أيام يخرج فيها ما شاءت وان قال ان فعلت كذا فقد أذنت لا يكون اذنا * ان خرجت من الدار بغير اذني فاذن مرة فخرجت ثم خرج مرة أخرى بلا اذن حث * ان خرجت حتى آذن تنتهي العين بالاذن مرة فلا يشترط

الاذن في الثاني وان نوى بكلمة الاحق دين لافضل وان اراد بكلمة حتى الاصدق ايضا لانه تغليظ والاول تخفيف ولو قال كلما خرجت من الدار بغير اذني بشرط الاذن كل مرة ولو قال متى خرجت أو متى ما خرجت بغير اذني فخرجت مرة ثم خرجت مرة أخرى بغير اذنه لا يحنث * ولو قال هر كة كعبتي دستوري من ارضه يبرون آبي فكذا فاذنهما مرة ثم خرجت في الثانية بلاذن تطلق وقيل في قوله متى ومتى ما بشرط في كل مرة وفي حتى والا يكتفي بمرة وعن محمد رحمه الله في لا يخرج الا بعلمه لو خرجت (٣٩٥) ثانيا بلا علم يحنث * الدائن أو المولى أو السلطان أو الزوجة حلقوا المديون أو العبد أو واحد من الرعية أو الزوج على أن لا يخرج من البلدة الا باذنه فأت المديون أو قضى الدين أو مات المولى أو عتق العبد أو خرج عن ملكه أو عزل المولى أو زالت الزوجة سقطت

اليمين ولا تعود بعود الولاية * قالت لزوجه ائذني بالخروج الى بيت امي فقال ان ائذنت لك بالخروج فعبدي حر ثم قال ائذنت لك بالخروج لا يحنث ولو قال لعبده ان ائذنت لك بتزويج فلانة فكذا ثم اذنه بتزويج النساء أو بالتزويج حنث ولو قال لعبده ان اشتريت هذا فكذا فاذن له في التجارة فاشترى العبد يجوز ويحنث ولو اذنه بشراء البز فاشترى هذا العبد لا يحنث ويجوز والفرق أن الاذن في الاول مطلق فتناوله وفي الثاني خاص مقيد والاطلاق باعتبار أن فك الحجر لا يقبل التخصيص * حلف لا يخرج من المصر الا باذن امرأته فأذنت بالخروج عشرة أيام فكث سنة لا يحنث لان المكث لم يدخل تحت الحلف وانما دخل الخروج بلاذن وقد كان بالاذن

حضرته اني اشترى النفسى هكذا في المحيط * قال محمد رحمه الله تعالى في الزادات اذا قال الرجل لغيره خذ هذا الف مضاربة فأخذ المضارب واشترى جارية للمضاربة بألف درهم جياذ كما اقتضاه مطلق تسمية الدراهم ثم نظر الى الدراهم فاذا هي نهر جة أو زبوف فان لم يعلم بالمشار اليه وقت الدفع والاخذ أو علم به أحدهم ادون الآخر أو علم الا أنه لم يعلم كل واحد منهم ما يعلم صاحبه بحال المشار اليه فالشراء جائز على المضاربة فبعد ذلك ان أعطى المضارب بائع الجارية تلك الدراهم وتجاوزها للبائع فلا رجوع للمضارب على رب المال بشئ * ويكون رأس المال الزبوف وان لم يتجاوزها للبائع ورد على المضارب يرد على المضارب على رب المال ويرجع على رب المال بالجياذ ويكون رأس مال المضاربة الجياذ فان كان المضارب نظرا الى الدراهم قبل الشراء وعلم ان زبوف فاشترى بها جارية تفقد الشراء على المضاربة وكان رأس المال الزبوف ولو كانت الدراهم التي قبضها المضارب مستوفاة أو رصاصا فاشترى المضارب جارية بألف درهم جياذ فهي لرب المال ولا تكون للمضاربة في الوجوه الثلاثة التي ذكرناها والمضارب أجر مثل عمله ولو كانت الدراهم جياذا لانها انقص من المسمى بان كانت خمسمائة مثلاً فاشترى المضارب جارية بألف درهم فنصف الجارية للمضاربة ونصفها لرب المال في الوجوه الثلاثة فاذا باع المضارب هذه الجارية بعد ذلك وربح فنصف الثمن يكون لرب المال وأما النصف الآخر فيستوفي منه رأس ماله والباقى ربح فيكون بينهما على الشرط وليس للمضارب أجر المثل فيما اشترى لرب المال ولو كان المضارب ورب المال يعلمان بكون الدراهم زبوفاً أو مستوفاة أو ناقصة ويعلم كل واحد منهما ما يعلم صاحبه بذلك فالمضاربة تتعلق بالمشار اليه فان كانت الدراهم زبوفاً أو نهر جة فاشترى بها جارية فالشراء للمضاربة ولو اشترى بالجياذ يصير مشترى بالنفسه وان كانت الدراهم مستوفاة أو رصاصا فاشترى بها شياً كان لرب المال وكان للمضارب أجر مثل عمله فان كانت الدراهم ناقصة فالمضاربة على ما قبض حتى لو اشترى جارية بألف درهم والمقبوض خمسمائة فنصف الجارية على المضاربة والنصف للمضارب كذا في الذخيرة * واذا اشترى المضارب بالمال متاعا وفيه فضل أو لا فضل فيه فأراد رب المال بيع ذلك فابى المضارب وأراد امسا كما حتى يجدر بحاجته فان المضارب يجبر على بيعه الا أن يشاء أن يدفعه الى رب المال ولكن يقال له ان أردت الامسا فردد عليه ماله وان كان فيه ربح يقال له ادفع اليه رأس المال وحصته من الربح ويسلم المتاع لك كذا في البدائع * وليس لرب المال أن يأخذ ذلك عليه كذا في المبسوط * واذا اشترى المضارب بالمال متاعا ثم قال المضارب أنا أمسكه حتى أجدر بجا كثير أو أراد رب المال بيعه فهذا على وجهين اما أن يكون في مال المضاربة فضل بأن كان رأس المال ألفا واشترى به متاعا يساوى ألفين أو لم يكن في مال المضاربة فضل بان كان اشترى به متاعا يساوى ألفا في الوجهين جميعا لم يكن للمضارب حق امساك المتاع من غير رضاب المال الا أن يعطى رب المال رأس المال ان لم يكن فيه فضل أو رأس المال وحصته من الربح ان كان فيه فضل فحينئذ له حق امسا كما واذا لم يعط رب المال ذلك ولم يكن له حق امسا كما هل يجبر على البيع فان كان في المال فضل يجبر المضارب على بيعه الا أن يقول لرب المال أنا أعطيك رأس مالك وحصتك من الربح ان كان في المتاع فضل أو يقول أعطيك رأس المال ان لم يكن في المتاع فضل فاذا اختار ذلك فحينئذ لا يجبر على البيع ويجبر رب المال على قبول ذلك وان لم يكن في المال فضل لا يجبر على البيع ويقال لرب المال المتاع كله خالص ملكك فاما أن تأخذه برأس مالك أو

* حلف أن لا يخرج امرأته من الدار بلاذنه وكانت رهنه بمحمدود الها فاستأذنت في الخروج فقال اذهبي وسلمي المال واقبضي الرهن فخرجت ولم تجد الرهن لها بالخروج الى وجود الغاية بالاذن الاول * ان خرجت من الدار الا باذني لا بد من الاذن في كل مرة فان خرجت بلا اذن وتحقق الحنث ثم خرجت ثانيا بلاذن لا يحنث لان اليمين واحد واذا نوى في الاذن الاذن مرة لا يصدق قضاء على ما عليه الفتوى لانه خلاف الظاهر فالجيلة أن يقول كلما أردت أو شئت الخروج فقد أذنت لك فاذا نمت ها هنا يعمل نهي عن محمد رحمه الله وهو اختيار الفضلي وعليه

الفتوى خلافاً للإمام الثاني ولو كان نكاحاً واحدة يعمل النهي بالإجماع ويحنت بالخروج * قال بعده ان خرجت الاباذنى ثم قال لغيره
اذن له في الخروج لا يكون اذنا وان اذن له الغير وكذا لو قال الغير له اذن لك المولا في الخروج ولو امر المولى غيره أن يجنبه باذن المولى فاخير
يكون اذنا ولو قال المولى ان فعلت كذا فقد اذنت لك به لا يصح لان تعليق الاذن بالخطر لا يصح ولو قال له المولى اطع فلان في كل ما بامرتك
فاذن له فلان بالخروج فخرج يحنت (٣٩٦) * ان خرجت الاباذنى فاستأذنت في زيارة الام فخرجت الى بيت الخنز لا يحنت ولو جود

الاذن بالخروج وان زاد الى
آخر فاذن لها في زيارة الام
فذهبت الى بيت الخنز حنت
* لا يشرب الاباذنه فتأوله
القدح بيده ولم يقل بلسانه
شياً فشرب يحنت لانه
دليل الرضا الاذن * لا تخرج
امرأته الا بعلمه فخرجت
وهو يراها لا يحنت * وان
أذن لها بالخروج فخرجت
بعده بلا علمه لا يحنت * اكر
يرون شوى تامن نه فرمايم
فانت طالق ان نوى الاذن
في كل مرة أو الاذن مرة
صدق وان لم يكن له نية فعلى
مرة واحدة الا أن يكون
عرف الناس على خلافه
* (العاشر في صلاة وصوم
وقراءة وغسل) * ان
صليت ركعة فهو حرقصلى
ركعة ثم تكلم لا يعتق وان
ركعتين عتق بالاولى * وفي
الجامع عبده حر ان صلى
اليوم صلاة فصلى ركعة
وقطعها لا يحنت ولو لم يقل
صلاة يحنت اذا قيسها
بالسجدة * لا يصلى صلاتين
فصلى ركعتين بلا قعدة قبل
يحنت وقيل لا وقيل ان عقد
يمينه على النقل لا وان على
الفرض فان كان من ذوات
المنثى فكذلك وان كان من

تبيعه حتى تصل الى رأس مالك كذا في المحيط * وكل ما جاز للمضارب في المضاربة الصحيحة من شراء أو بيع
أو اجارة أو بضاعة أو غير ذلك فهو جائز له في المضاربة الفاسدة ولا ضمان على المضارب وكذلك لو قال اعمل
برأيتك جازله ما يجوز في المضاربة الصحيحة كذا في الفصول العبادية والله أعلم

* (الباب الخامس في دفع المال مضاربة الى رجلين) *

اذا دفع رجل الى رجلين ألف درهم مضاربة بالنصف فاشتريا بهما عبداً يساوي ألفي درهم وقبضاه فباعه
أحدهما بغير أمر صاحبه بعرض يساوي ألفاً وأجاز ذلك رب المال فذلك جائز وتكون على المضارب
العامل قيمة العبد ألف درهم ألف من ذلك يأخذ رب المال برأس ماله وألف آخر يحبه يأخذ رب المال
نصفه ونصفه بين المضاربين فيطرح عن العامل مقدار نصيبه من الربح وذلك ربع ألف ويغرم ما سوى
ذلك وحق المضارب الآخر ربع لحق رب المال فلا يمنع لأجله نفوذ جازة رب المال في حصته ولو كان
المضارب باع العبد بالثمن درهم وأجاز ذلك رب المال جاز على المضاربين ولا ضمان على البائع ويؤخذ من
المشتري الا لئان فيكون ذلك على المضاربة بمنزلة ما لو باعه جميعاً ولو كان المضارب باع العبد بأقل من ألفين
بقيل أو كثير بما يتغابن فيه فأجاز ذلك رب المال فجازته باطله ولو كان رب المال هو الذي باعه وأجاز أحد
المضاربين فان كان باعه بمنزلة القيمة فهو جائز وان باعه بدون القيمة بقيل أو كثير لم يجز حتى يجيزه جميعاً ولو
كان أحد المضاربين باع العبد ببعض ما ذكرنا من الثمن فأجاز المضارب الآخر لم يجز رب المال فهو جائز
ان كان باعه بأقل من قيمته بما يتغابن الناس فيه وان كان بما لا يتغابن الناس فيه لم يجز في قول أبي يوسف
ومحمد رحمهما الله تعالى وهو جائز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى بمنزلة ما لو كان باعه جميعاً كذا في
المبسوط * دفع ألفاً الى رجلين مضاربة بالنصف وقال اعملوا برأيتكم ولم يقل لا ينفرد أحدهما بالبيع
والشراء فان عمل أحدهما بنصف رأس المال بغير أمر صاحبه صار ضماناً لذلك النصف كذا في المحيط
السرخسي * وما يحصل تصرفه من الربح له ويتصدق بالفضل لحصوله بسبب حرام كذا في المبسوط * وان
عمل أحدهما باذن الآخر لا يضمن ويأخذ رب المال رأس ماله منهما النصف من كل واحد منهما وما بقي في
يد العامل من ربح فهو بين رب المال والمضاربين على شرطهم فان نوى ما الى المضارب المخالف أخذ جميع
رأس ماله من المضارب الموافق وان بقي ربح أخذ رب المال نصفه وأخذ المضارب الموافق ربعه والربح
الباقى الذي هو نصيب المخالف ينظر فيه ان كان مثل ما عليه يحسب ما عليه من نصيبه من الربح وان كان
نصيبه من الربح أكثر مما عليه يحسب ما عليه من نصيبه من الربح ويهبط له الباقي من الربح الى تمام
نصيبه من الربح وان كان أقل مما عليه يحسب قدر نصيبه بما عليه ويرد الباقي اذا أيسر وصورته ان كان
رأس المال ألف درهم وفي يد المضارب الموافق ألف وخمسمائة ألف ربح وخمسمائة رأس المال وخمسمائة
دين على المضارب المخالف فيأخذ رب المال رأس ماله ألف درهم يبق خمسمائة ربح يضم الى الخمسمائة الدين
التي على المضارب المخالف فيصير ألفاً فيكون بينهم أرباعاً سهمان رب المال وسهم للمضارب الموافق وسهم
للمخالف فظهر ان نصيب المخالف من الربح مائتان وخمسون وعليه من الدين خمسمائة فيحسب بما عليه من
الدين قدر نصيبه من الربح وذلك مائتان وخمسون ويرد مائتين وخمسين اذا أيسر وان كان في يد المضارب

ذوات الاربع يحنت في الاشبه * حلف لا يصلى باهل هذا المسجد مادام فلان حيا يصلى فيه فلم يصل فلان فيه ثلاثة أيام لمصر الموافق
أولاً لم يحنت الخالف بالصلاة فيه * لا يصلى خلف فلان فقام بجنبه وصلى يحنت لان المراد به الاقتداء به وان نوى حقيقة الخلف لا بصدق قضاء
* والله لا أصلى معك فصلى خلف امام يحنت الا اذا نوى أن يصلى معه بحيث لا يكون معه مائات * لا يوم أحد فافتتح الصلاة فاجامعة
واقعدوا به حنت اذا ركع وتبجدهم قضاء لادبانه وكذا لو صلى بالناس يوم الجمعة ونوى أن يصلى لنفسه جازت الجمعة ولهم في الاستحسان

وحنث قضاء لادبائة ولو أشهد قبل دخوله في الصلاة في غير الجمعة أنه صلى نفسه لم يحنث ديناه وقضاء ولو شرع فيها ثم أحدث فقد علم آخر
حنث * قال لها ان لم تصل السابعة فانت طالق وقامت وكبرت وحاضت حنث قال صاحب المنظومة هذا صحيح على مذهب الثاني بناء على
مسئلة الكوز والصحيح وقوع طلاقها عند الكل لو جرد الشرط وهو عدم الصلاة كذا قالت الله على صوم غدا وحاضت فيه يصح النذر لان
الحيض لا يمنع وجوب الصوم ولوقالت الله على صوم يوم حمضى لا يصح * قال لها ان لم تصومي غدا فانت كذا فصامت من الغد وحاضت حنث
* ان لم تصلي الفجر غدا فانت طالق فشرعت فيها وطلعت الشمس أفنى ركن الاسلام (٢٩٧) رحمه الله بالوقوع والحال وان بعد موه وكذا
لو غسلت عضوها ثلاثا ثلاثا

ولو كانت غسلت مرة أمكنها
الادراك قبل الطلوع لا يقع
عند الحلواني * ما أخرت
صلاة عن وقتها وقد كان نام
حتى خرج وقت الصلاة ثم
قضاها فالصحيح انه ان كان نام
قبل دخول الوقت وانتبه بعد
خروجه لا يحنث وان كان
نام بعد دخول الوقت يحنث
* ان تركت صلاة فانت
طالق فترك وقضاها قبل
يحنث وقيل لا وبالأول أفنى
عبد الرحيم الكرميني وبالثاني
ركن الاسلام السعدي وهو
الاشبه * لا يقرأ اليوم
فالحيلة ان يأت بغيره * لا يقرأ
سورة فنظر في المحقق حتى
أتى آخرها لا يحنث بالاتفاق
بخلاف ما إذا حلف لا يقرأ
كتاب فلان فنظر فيه وفهمه
يحنث عند محمد خلافاً للثاني
لان المقصود منه فهم مافي
الكتاب والفتوى على قول
الثاني * ان قرأت كل سورة
من القرآن فعلى كذا قال
محمد رحمه الله هذا على جميع
القرآن ولا يحنث بالسلمة
الا ان ينوي في سورة التمل
* لا يقرأ سورة فتركها فنامها

الموافق ألفادهم وخمسمائة يضم الى الخمسمائة التي على المخالف فيصير الربح كله ألفي درهم فيكون نصيب
المخالف من الربح خمسمائة وانه مثل ما عليه فلا يلزمه رد شي وان كان في يد المضارب الموافق ثلاثة آلاف
فالربح ألفادهم فيضم الى ما على المخالف فيصير الربح ألفين وخمسمائة فنصيب المخالف منه ربعه وذلك
ستمائة وخمسة وعشرون فيحسب ما عليه وهو خمسمائة من نصيبه من الربح فيرد عليه من الربح مائة وخمسة
وعشرون تمام حصته والباقي من الربح يكون بين رب المال والمضارب الموافق أثلاثا على قدر حصتهما
كذا في محيط السرخسي * ولو لم يملك ما في يد المخالف ولم يكن هلك ما في يد العامل بأمر صاحبه فان رب
المال يضمن المضارب المخالف نصف رأس ماله ليس له غير ذلك ولو كان حين قبض الألف مضاربة اقسما
نصفين فاشترى أحدهما بنصف المال عبدا ثم أجاز صاحبه شراءه لم يكن العبد من المضاربة باجازه ولو
اشترى جميعا بالألف عبدا ثم باعه أحدهما بثمن معلوم فأجاز صاحبه جاز وكذلك لو أجاز رب المال كذا في
المبسوط * اشتريا عبدا فباعه أحدهما بغير عرض أو جارية فأجاز صاحبه لم يجز قياسا وأجازا سعة انا ولو لم يجز
صاحبه حتى قبض المشتري العرض أو الجارية وباعه بالف ثم أجاز لم يجز ويرد العبد على المضاربة ويكون
في أيديهما ويضمن قيمة الجارية والعرض وله ثمنه ولو لم يجز صاحبه ببيع العبد بالجارية أو العرض فأجاز رب
المال جاز البيع ويضمن بائع العبد قيمة العبد لرب المال وما اشترى فهو له وبطلت المضاربة كذا في محيط
السرخسي * وان أضع أحدهما ببعض المال بغير أمر صاحبه فاشترى المستبضع وباع وربح أو وضع فربح
ذلك للمضارب الذي أضع ووضعته عليه ولرب المال أن يضمن ان شاء المستبضع ويرجع به المستبضع على
الآخر وان شاء ضمن المضارب الآخر فان ضمنه لم يرجع على المستبضع بشي فان أذن لكل واحد من
المضاربين لصاحبه أن يبيع ما شاء من المال فأضع أحدهما جارا ولا يوضع الآخر جارا فذلك جائز
عليه ما على رب المال وان باع المضاربان عبدا من رجل فلكل واحد منهما أن يقبض نصف الثمن من
المشتري وان لم ياذن له شريك في ذلك ولا يقبض أكثر من نصف الثمن الا أن ياذن له شريكه فان أذن له
شريكه في ذلك فهو جائز ولو قال لهما حين دفع المال اليهما مضاربة لا تبضعا المال فابضعا ففهم ما ضامنان
له وان أبضعا باذن رب المال فهو جائز على المضاربة كذا في المبسوط والله أعلم

* (الباب السادس فيما يشترط على المضارب من الشروط) *

الاصل أن رب المال متى شرط على المضارب شرطاً في المضاربة ان كان شرطاً لرب المال فيه فائده فانه يصح
ويجب على المضارب مراعاته والوفاء به واذا لم يف به صار مخالفاً واما لا يغير أمره وان كان شرطاً لافائدة
فيه لرب المال فانه لا يصح ويجعل كالمسكوت عنه كذا في المحيط * ان خص له رب المال التصرف في بلد
بعينه أو في سلعة بعينها تنقيده ولم يجز له أن يتجاوز ذلك وكذا ليس له أن يدفعه بضاعة الى من يخرجها من
تلك البلدة فان أخرج الى غير ذلك البلد فاشترى ضمن وكان ذلك له وله ربحه وعليه وضعته وان لم يشترط حتى
رده الى البلد الذي عينه برئ من الضمان ورجع المال مضاربة على حاله وكذا اذا اشترى ببعضه في المصروف

(٣٨ - فتاوى رابع) يحنث ولو ترك آية طوبى له لا يحنث * لا يتوضأ من الرعاف فرغ أو بال ورغف ووضأ فلو وضأ منه ما يحنث وكذا
لو حلف لا يغتسل من امرأته هذه من الجنابة فاصابها ثم أخرى أو على القلب فاعتسل يكون منهما ويحنث * (الحادي عشر في الاكل) *
الاكل ايصال ما يتأق به المضغ أو الهشيم الى جوفه مضغاً أو ابتلاعه أو ابتلاه بلامضغ والشرب ان يوصل الى جوفه ما لا يتأق فيه الهشيم في
حال وصوله كالنبيذ والماء * ولو حلف لا يأكل شياً لا يتأق فيه المضغ بنفسه فاكل مع غيره وهو غائب أو كل كذلك حنث فحوا ان يحلف على ان
لا يأكل هذا اللبن فاكله مع الخبز أو التمر حنث * لا يأكل هذا العسل فاكله كذلك حنث ولو صب عليه ماء فشربه لا يحنث في الاكل ويحنث

في لا أشرب * لا يأكل هذا الرغيف فدقه وصب فيه الماء ثم شربه لا يحنث وإن أكله مبلولاً يحنث وكذا السويق إذا شربه بالماء فهو شرب
لا يأكل وإن بله ثم أكله حنث * لا يأكل طعاماً سماه فغضه حتى دخل في جوفه من مائه ثم ألقاه لا يحنث * التغدي أي كل مترادف يقصده
الشبع والتغشي كذلك وما تغدي ما يعتاده حتى لو حلف على ترك الغداء فشرب اللبن لا يحنث والتداوى بخلافه * حلف لا يتغشى فأكمل
قمة أولتغين لم يحنث * كل شيئاً يسيراً (٣٩٨) فقال له رجل تغديت فقال عبده حرام أن تغدي لا يحنث حتى يأكل أكثر من

نصف الشبع * حلف في رمضان أن لا يتغشى الليلة فأكمل بعد أن تصاف الليلة لا يحنث والسحور بعد ثلثي الليل إلى الفجر الثاني والعشاء أن يأكل أكثر من نصف الشبع والذوق أن يصل إلى فيه ويجد طعمه فان عني بالذوق إلا كل لم يدن قضاء سواء كان ما كولا أو مشروباً * حلف لا يذوق فأكل أو شرب يحنث ولو لا يأكل أو لا يشرب لا يحنث بالذوق وعن محمد فممن حلف لا يذوق فممينه على الذوق حقيقة وهو أن لا يوصل إلى جوفه إلا أن يتقدمه كلام نحو أن يقال له تعال تغدمني فحلف لا يذوق معه طعاماً ولا شرباً فهو على الأكل والشرب * لا يذوق الماء فتمضمض للصلاة لا يحنث * لا يأكل طعاماً ينصرف إلى أكل ما كول مطعوم حتى لو أكل الخليل يحنث وإذا عدي عنه على ما هو مأكول بعينه ينصرف إلى كل عينه وإذا عقد على ما ليس بمأكول بعينه أو على ما يؤكل بعينه إلا أنه لا يؤكل كذلك عادة ينصرف إلى المتخذ منه * يأنه لا يأكل من هذا العنب

بعضه كان المراد بضعه والمشتري في المصر على المضاربة كذا في الكافي * وإن كان اشتري بنصف المال شيئاً خارج الكوفة وبالنصف بعد ما رجع إلى الكوفة فما اشترا خارج الكوفة ضمنه والمشتري للمضاربة ربحه وعليه وضعته وما رجع به إلى الكوفة يعود إلى المضاربة قال في الأصل في هذه المسئلة يتصدق بالربح عند أبي حنيفة ومحمد رجهما الله تعالى كذا في المحيط * ولو شرط أن يعمل في سوق الكوفة فعمل في مكان آخر يجوز استحساناً ولو قال لا تعمل إلا في السوق فعمل في غيره ضمن كذا في محيط السرخسي * وما يفيد التقييد من الألفاظ ستة دفعت إليك المال مضاربة على أن تعمل به بالكوفة أو لتعمل به بالكوفة أو لتعمل بالكوفة مجزوماً أو مرفوعاً أو فاعلاً به بالكوفة أو قال دفعت إليك مضاربة بالنصف بالكوفة وما لا يفيد لفظان دفعت إليك مضاربة بالنصف وأعمل بالكوفة أو قال أعمل بالكوفة والضابطة أن رب المال متى ذكر عقب المضاربة بما لا يمكن التلطف به ابتداءً ويمكن جعله مبنياً على ما قبله يجعل مبنياً عليه كذا في الألفاظ الستة وإن استقام الابتداء لا يبي على ما قبله ويجعل مبتدأ كذا في اللفظين الآخرين وحينئذ تكون الزيادة شورية وكان له أن يعمل بالكوفة وغيرها كذا في الكافي * وفي القدرory إذا دفع إليه ألف درهم فقال خذ هذا الألف مضاربة بالنصف على أن تشتري به الطعام فهذا على الخطئة ودقيقها وكذلك إذا قال خذ هذا الألف مضاربة بالنصف فاشتر الطعام أو قال خذ هذا الألف مضاربة بالنصف تشتري به الطعام أو قال في الطعام فهذا كله تفسير وتقييد للمضاربة بالطعام حتى لو اشترى به غير الطعام يصير محالة فاضماناً قال وله أن يشتري به الطعام في المصر وغيره ويضع في الطعام لأن التخصيص ثبت من وجه واحد ففي غير ذلك من الأماكن وأشابهه يبقى على العموم ولو قال خذ هذا الألف واشتر به الطعام فله أن يشتري الطعام وغيره وكان قوله واشتر مشورة هكذا في المحيط * إذا دفعه إليه مضاربة على أن يشتري به الطعام خاصة فله أن يستأجر لنفسه دابة إذا خرج في الطعام خاصة كما يستأجر للطعام وله أن يشتري دابة يركبها إذا سافر كما يشتري التجار وله أن يشتري أيضاً حوله يحمل عليها الطعام إذا لم يوجد الكراء أو يكون الشراء أوفى في ذلك من الكراء كذا في المبسوط في باب ما يجوز للمضارب * ولا يشتري سفينة يحمل فيها الطعام إلا أن يكون في بلد اعتادت التجار فيه ذلك فإن كانت المضاربة عامة جاز شراء السفينة أيضاً كذا في محيط السرخسي * وله أن يستأجر بعضه يتأجر جزئيه الطعام أو يبيعه فيه كذا في المبسوط * إذا دفع إليه ألف درهم مضاربة في الرقيق فليس له أن يشتري به غير الرقيق وله أن يشتري الرقيق في المصر الذي دفع المال إليه وفي غيره وله أن يضع في الرقيق أيضاً وله أن يستأجر دواب لحمل الرقيق وكذلك له أن يشتري بعض المال طعاماً أو كسوة للرقيق كذا في المحيط * لو قال على أن يشتري به من فلان ويبيع منه صح التقييد وليس له أن يشتري ويبيع من غيره كذا في الكافي * ولو دفعه إليه مضاربة على أن يشتري به من أهل الكوفة ويبيع فاشترى وباع بالكوفة من رجل ليس من أهل الكوفة فهو جائز وكذلك لو دفعه إليه مضاربة في الصرف على أن يشتري من الصيارفة ويبيع كان له أن يشتري من غير الصيارفة ما يبدله من الصرف كذا في المبسوط * وإن وقت للمضاربة وقتاً بعينه يتقيد به حتى يطل العقد بعينه كذا في الكافي * ومن دفع إلى غيره ألف درهم مضاربة على أن يشتري بالنقد ويبيع به فليس له أن يشتري ويبيع إلا بالنقد كذا في المحيط * ولو أمره أن يبيع بالنسيئة ولا يبيع بالنقد فباع بالنقد فهو جائز قالوا وهذا إذا باع به بالنقد بمثل قيمته أو أكثر أو بمثل ما سمي له من الثمن فإن كان بدون ذلك فهو

* يأنه لا يأكل كل من هذا الكرم فأكمل من عنبه أو زبيب يحنث * لا يأكل من هذا اللحم فأكمل من مرقه مخالف يحنث * لا يأكل لحماً ولا نية له لا يحنث بالسهمك إلا إذا نوى ولحم الأبل والغنم يحنث مطبوخاً ومشروباً وأوقديداً فهذا من محمد أشار إلى أنه لا يحنث بأكل النوى وبه أفتى أبو بكر الأشكاف وهو الاظهر وعليه الفتوى وعند الفقيه أبي الليث يحنث ويستوى الحلال والحرام * ولو أكل شيئاً من الرؤس يحنث بخلاف ما لو حلف لا يشتري لحماً فاشترى رأساً مشروباً لا يحنث وفي الثاني جعل الأكل والشراء واحداً والاول

اصح ولو اكل شيئا من البطون كالكبد والطحال يحنت في عرف أهل الكوفة وفي عرفنا لا يحنت وكذا في شحم الظهر ولا نه لم سمين ولا يحنت في شحم البطن والالته بالاجاع لانه ينقي عنه اسم اللحم فلا يستعمل استعمال اللحم في اتخاذ الباجات ولو اكل الحجرة التي في وسط الالية يحنت لانه لم سمين لا ياكل لحما فكل شحما خالطه لحم لا يحنت عند الامام رحمه الله وهو الصحيح والشواء والطبخ على اللحم خاصة وان كان له نية فعلى ما نوى والسمل المشوى لا يدخل فيه لا ياكل كل من هذه الشجرة فاخذ منها عصن (٣٩٩) فوصل باخرى فاكل من ثمرها لا يحنت وقيل

يحنت * لا ياكل شيئا من الخلوات يحنت بالعسل والبطيخ وكل ما هو حلو في عرفهم وفي عرفنا الحلو كل شئ حلو لا يكون من جنسه حامض فالعنب والبطيخ من جنسه حامض * لا ياكل خبزا فاكل قرصا يقال له بالفارسية كايجه او ما يسمى نواله بريده يحنت وفي الجوز ينق وقرص القطن لا يحنت ولو اكل ثريدا او خبزا بعد ما نقت او العصيدة او التماح

او الكري لا يحنت * لا ياكل طعاما فاكل دواء ليس بطعام ولا غداء بل هو مكره كالسقونيا لا يحنت ولوبه حلاوة كالسكر يجنب يحنت * لا يشرب دواء ولا يتداوى فشراب لبن او استعط بدهن او احتجم لاذكل ما يسمى دواء في العرف يدخل تحت البين وما لا يسمى دواء لا يدخل وان كان دواء في الحقيقة لا ياكل طعاما ان كان لها يقال له بالفارسية شور يحنت كما لو حلف لا ياكل الفلفل فاكل طعاما فيه فلفل ان وجد طعمه حنت والا لا وفرق بينهما الفقيه وقال في الفلفل يحنت لان عينه ما كول لافي الملح مالم

مخالف كذا في المبسوط * لو قال لا تبعه باكثر من ألف فباع باكثر جاز لانه خير لصاحبه كذا في الحاوي * لو كانت المضاربة مطلقة فخصها برب المال بعد عقد المضاربة نحو ان قال له لا تبع بالنسيئة ولا تشتري دقيقا ولا طعاما ولا تشتري من فلان ولا تسافر فان كان التخصيص قبل ان يعمل المضارب او بعد ما عمل فاشترى وباع وقبض الثمن وصار المال ناضجا تخصيصه وان كان التخصيص بعد ما عمل وصار المال عرضا لا يصح وكذا لو نهاه عن السفر فعلى الرواية التي يعلل السفر في المضاربة المطلقة ان كان المال عرضا لا يصح تنهيه كذا في فتاوى قاضيخان * فاذا اشترى ببعض المال شيئا ثم قال لا تعمل به الا في الخطة لم يكن له ان يشتري بالباقي الا الخطة فاذا باع ذلك الشئ وصار نقد لم يشتري به الا الخطة كذا في الحاوي * اذا دفع اليه مالا مضاربة على ان يشتري به الثياب ويبيع فاسم الثياب اسم جنس لللبوس في حق بني آدم فله ان يشتري به ماشاء من ذلك كالخز والحري والقز وثياب القطن والكتان والاكسية (٢) والانجانيات والطيايسة ونحو ذلك وليس له ان يشتري المسوح والستور والاعطاط والوسائد والطنافس ونحو ذلك ولودفعه على ان يشتري به البز فليس له ان يشتري من ثياب الخز والحري والطيايسة والاكسية شيئا وانما يشتري ثياب القطن والكتان فقط كذا في المبسوط في باب شراء المضارب وبيعه * والله اعلم

(*) (الباب السابع في المضارب يضارب) (*)

اذا دفع المضارب للمال مضاربة بغير اذن رب المال لم يضمن بالدفع مالم يتصرف الثاني وهذا ظاهر الرواية كذا في التبيين * ثم رب المال بالخيار ان شاء ضمن الاول رأس ماله وان شاء ضمن الثاني فان ضمن الاول صححت المضاربة بين الاول والثاني والربح بينهما على ما شرطوا وان ضمن الثاني رجع على الاول بالضمنان ونصح المضاربة والربح بين المضاربين على ما شرطوا وطيب الربح للثاني ولا يطيب للاول كذا في الكافي * وان اختار رب المال ان يأخذ من الربح الذي ربح المضارب الاخر حصته التي اشترط على المضارب الاول ولا يضمن واحد منهما شيئا فليس له ذلك كذا في المبسوط * وهذا اذا كانت المضاربتان صحيحتين كذا في التبيين * ولو كانت المضاربة الاولى فاسدة والثانية جائزة فلا ضمان على واحد منهما والربح كله لرب المال وللمضارب الاول اجر مثله وللثاني على الاول مثل ما شرط من الربح ولو كانت الاولى جائزة والثانية فاسدة فلا ضمان على واحد منهما وللثاني على الاول اجر المثل وللأول ما شرط له من الربح وكذا اذا كانتا فاسدتين لم يضمن واحد منهما كذا في الحاوي * ولو استهلك المضارب الآخر المال او وهبه كان الضمان على الآخر خاصة دون الاول لانه في مباشرة هذا الفعل مخالف لما أمر به الاول فيقتصر حكمه عليه بخلاف ما اذا عمل بالمال لانه في مباشرة العمل امتثل أمر المضارب الاول فلهذا كان له ان يضمن أيهما شاء كذا في المبسوط * ولو غصب المال من المضارب الثاني غاصب قبل ان يعمل الثاني للمضاربة فلا ضمان على واحد من المضاربين والضمان على الغاصب خاصة كذا في الذخيرة * ولو أضع المضارب الثاني مع رجل يشتري به (٢) قوله والانجانيات جمع أنجانية بفتح الهمزة وكسر هاء وسكون النون وكسر الواو واحدة وتخفيف الجيم وبعد النون ياء نسبة مشددة كساء غليظ لاعلم له نسبة الى موضع يقال له أنجيان يقال كساء أنجيان كذا في شرح البخاري فحينئذ عطفه على الاكسية من قبيل عطف الخاص اهـ بجزاوي

يا كل عينه مع الخبز أو شئ آخر الا اذا دل الدليل وقت البين انه اراد الطعام المالح وقال القاضي يحنت فيهما العموم المجاز ويقول الفقيه يفتي * لا ياكل اداما ولا نية له فالادام الخل والزيت واللبن وكل ما يصطبغ ويختلط به الخبز والعنب والبطيخ والتمر ليس بادام اجاعا * لا ياكل من هذا الخل فاتخذ سكاجة واكل لا يحنت * لا ياكل من زهده البقرة فاكل من دوعه يحنت ولو من دوعته لا يحنت * لا ياكل اللبن فجعل في ارزو طبع لا يحنت وان لم يجعل فيه ما يرى عينه وفي النوازل ان كان يرى عينه ووجد طعمه يحنت * لا ياكل زعفرانا فاكل كعكا على وجهه

زعفران يحنث * لا ياكل هذا السمن فجعله خبيصاوا كله يحنث وكذا في كل موضع يرى عنه وان لا يرى لا وان وجد طعمه * والتمر لوجعل عصيدا واما كل يحنث لبقا اسم التمر * وعن محمد حلف على المايوك كل فاشترى به ما كولا واما كل يحنث وان ما كولا * لا ياكل التمار لا يحنث بالبطيخ * لا ياكل كل الدهن يحنث بدهن الكراخ وفي الشرا لا * لا ياكل كل سكر فاخذ السكر ومعه حتى ذاب ثم ابتلعه لا يحنث ولو فعل هذا في الصلاة فسدت * لا ياكل كل (٣٠٠) رمانة فصلا لا يحنث * لا ياكل كل من حله هذا الكرم وحامضه يحنث باكل

بسر وعنه * وقوله ارضير في ابن رزته خورم على الدبس * لا ياكل كل من هذا المسلوخ فاذا يت البتة حتى صار دهننا فاكل لا يحنث * حلف لبا كل السم أو يؤكل فلانا يا كل لب الجوز لانه سم حتى لو أكثرأ كله قتله * لا ياكل لحم شاة فاكل لحم غزال يحنث مصر يا كان الحالف أو قرويا وعليه الفتوى * لا ياكل كل لحم بقرة فاكل لحم جاموس يحنث وعلى القلب لا لان المقر اسم جنس والجاموس اسم نوع قال القاضي وينبغي أن لا يحنث في الفصلين لان الناس يفرقون بينهما * لا ياكل كل لحا فاكل لحا غير مطبوخ يحنث * لا ياكل كل لحا يشتره فلان فاشترى فلان سحله فذبحها فاكلها الحالف لا يحنث * (نوع منه) * اشترى منان اللحم فقالت زوجته انه أقل من من وحلفت على ذلك وقال الزوج ان لم يكن منا فكذا يطبخ قبل ان يوزن فلا يحنث * ان حلف انه ليس في بيته مرققة فاذا فيه مرققة قليلة يحنث لا يقال في العرف في مثله في البيت مرققة أو كانت كثيرة فاسدة

و يبيع فلرب المال أن يضمن ماله أي الثلاثة شاء والربح الحاصل بين المضاربين على الشرط والوضعية على المضارب الأول ولا يربح الرب المال فان ضمن المضارب الأول صحت المضاربة الثانية وان ضمن الثاني رجع به على الأول وان ضمن المستبضع رجع به على المضارب الثاني ويرجع به الثاني على المضارب الأول كذا في المبسوط * رجل دفع الى غيره مالا مضاربة وقال له اعمل فيه برأيك على أن مارزق الله تعالى من الربح يكون بيننا أو قال يكون بيننا نصفين فدفع الأول الى غيره مضاربة وشرط للثاني ثلث الربح جازو يكون للثاني ثلث الربح ولرب المال نصف الربح وللضارب الأول سدس الربح وان شرط الأول للثاني نصف الربح كان نصف الربح للضارب الثاني والنصف لرب المال ولثاني الأول ولو شرط الأول للثاني ثلثي الربح كان الربح بين المضارب الثاني ورب المال نصفين ويغرم الأول للثاني مثل سدس الربح كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال رب المال للأول ما ربححت في هذا من شيء فهو بيننا نصفين أو قال على أن مانال لك من فضل أو ربح أو قال على أن ما كسبت فيه من كسب أو قال على أن مارزق الله فيه من شيء أو قال على أن ما أصاب لك فيه من ربح فهو بيننا نصفين ولو قال له اعمل فيه برأيك ودفعه الى آخر مضاربة بالنصف أو بثلثي الربح أو بخمسة أسداس الربح كان كله صحيحا والثاني من الربح جميع ما شرط له والباقي بين الأول ورب المال نصفين كذا في المبسوط * في المنتقى بشر بن الوليد عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل دفع الى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف وأمره أن يعمل فيه برأيه فدفعه المضارب الى آخر مضاربة وقال مارزقني الله فهو بيني وبينك قصف الربح لرب المال والنصف الآخر للضاربين لكل واحد منهما نصفه كذا في المحيط * اذا دفع الرجل الى رجل ألف درهم مضاربة وقال له اعمل فيه برأيك فدفع المضارب الى غيره مضاربة وقال له اعمل فيه برأيك كان للثاني أن يدفع الى الثالث مضاربة وكان المضارب الثاني في هذا مثل الأول كذا في الذخيرة * ولو كان الأول دفع الى الثاني مضاربة ولم يقل له اعمل فيه برأيك فليس للثاني أن يدفعه مضاربة كذا في المحيط * اذا دفع الرجل مالا مضاربة بالنصف ولم يقل له اعمل فيه برأيك فدفعه المضارب الى آخر مضاربة بالثلث ولم يقل له اعمل فيه برأيك فدفعه الثاني الى آخر مضاربة بالسدس فعمل فيه وربح أو وضع فالمضارب الأول يرى من الضمان ورب المال بالخيار ان شاء ضمن الثاني رأس ماله وان شاء ضمن الثالث فاذا ضمن الثاني لم يرجع على أحد بشئ وان ضمن الثالث رجع على الثاني والربح بينهما على ما شرطوا ولو كان المضارب الأول حين دفع المال مضاربة الى الثاني بالثلث قال له اعمل فيه برأيك فدفعه الثاني الى الثالث مضاربة بالسدس فربح أو وضع فلرب المال أن يضمن أي الثلاثة شاء فان ضمن الثالث رجع على الثاني ويرجع الثاني على الأول وان ضمن الثاني رجع على الأول وان ضمن الأول لم يرجع على أحدهما بما ضمن ثملا استقر للملك للأول صحت المضاربة بتان جميعا الثانية والثالثة والوضعية على الأول وأما الربح فلامضارب الآخر سدسه وللثاني سدسه وللاول ثلث الربح كذا في المبسوط * وللضارب أن يشارك غيره شركته عتوان ويقسم الربح بينهما على الشرط واذا قسم الربح بينهما يكون مال المضاربة مع حصة المضارب من الربح فيستوفي منه رب المال رأس ماله وما فضل يكون بينهما على الشرط هكذا في البدائع * ولو كان المضارب الأول دفع المال الى رجل مضاربة على أن للمضارب الثاني من الربح مائة درهم فعمل به فربح أو وضع أو توى المال به سدما عمل به فلا ضمان لرب المال على أحد الوضعية عليه والتوى من ماله وللعامل أجر مثله على المضارب الأول ويرجع به

لا يحنث وان كانت اصل بعض ولا تصلح لبعض يحنث * لا ياكل كل من هذا القدر وكان اغترف منها في قصعة قبل الحلف فأكل الأول لا يحنث * ما مشب ديك نخيم دهنه خورديم وباتن كان جوشيده اندو خورده اند لا يحنث * لا ياكل كل من طيخ فلانة فسخت مرققة كان طيخا غير هال لا يحنث * وقوله أزدبك كرده تونه خورم فهو كقوله بخته توه ولو وضعت القدر في الثور ان لم يكن فيه نار أو قدت هي يحنث وان أوقدها غير هالا وان كانت فيه نار ان كانت أوقدتها قبل الوضع حث وان كان أوقدها غير هال قال الفقيه يحنث لانه في العرف يسمى واضع

القدر طبائحا كما يسمى موقد النار تحته وعلمه الفتوى * لا يأكل كل طينخا ولا ية له فعلى اللحم والقلبة التي لا هرقه لها ليس بطبخ وهو على اللحم والمرفقة وقال ابن سميعة على الشحم أيضا * حلف روز چهارشنبه شهادت كتم فهد ذاعلى أقرب الاربعاء اليه والشرط ان يضيفهم في هذا اليوم جملة أو متفرقا في أى مكان وجدهم بحيث يسمى هؤلاء ضيفا وهو مضيفا حتى لو أطعمهم خيرا القفار بحث ولو غابوا في موضع لا يمكنهم الوصول في اليوم بحث لعدم البر بخلاف مسئلة (٣٠١) الكوز لان شرب الماء المراق لا يتصور

بخلاف قطع المسافة البعيدة
* لا يأكل كل مياأ كاه فلان
فأ كل منه بعد دخوجه عن
ملكه لا بحث * لا يأكل كل مما
يشتره فلان فاشتره فلان
وباعه فأ كل منه الحالف
لا بحث * لا يأكل من ميراث
فلان فبات فلان فأ كل من
ميراثه حنت وان ورثه من
وارثه وأ كاه لا بحث نسخ
الميراث الثانى الميراث الاول
كالشراء * حلف لا يطعم فلانا
من ميراث والده فورث طعما
فأطعمه أو دراهم فاشترى به
طعاما وأطعمه بحث وان
بدل الطعام بطعام آخر وأطعمه
لا يأكل كل من ميراث
والده شدة أقات والده وورث
ماله فاشترى به طعاما فأ كاه
لا بحث فى القياس لان
الطعام ليس بميراث
ويبحث فى الاستحسان لان
الموارث هكذا تؤكل فى
العادة فان اشترى بالميراث
شيأ ثم اشترى بذلك الشيأ
طعاما وأكل لا بحث لانه
اشترى بكسبه لا ميراثه
* لا يأكل من زرع فلان فأكل
منه ما هو عند المزارع أو عند
المشتري منه بحث لان
الشراء لا يفسخ الزرع وان
اشترى منه آخر وبذره فأكل
من ذلك الخارج لا بحث

الاول على رب المال وان كان فيه ربح فانه يعطى أجر مثل العامل أو لامن المال ثم ال ربح بين رب المال والمضارب الاول على الشرط ولو كان رب المال شرط للمضارب الاول من ال ربح مائة درهم ولم يقل له اعمل فيه برأىك فندفعها المضارب الى آخر مضاربة بالنصف فعلم به فلا ضمان على المضاربين فى الوضعية والتوى ثم ال ربح كله لرب المال ههنا وعلمه أجر مثل المضارب الاول وعلى المضارب الاول للمضارب الآخر مثل نصف ال ربح الذى ربحه فى ماله خاصة كذا فى المبسوط والله أعلم

* (الباب الثامن فى المراجعة والتولية فى المضاربة وفيه ثلاثة فصول) *

* (الفصل الاول فى بيع المضارب مراجعة أو تولية على الرقم أو غيره) * قال محمد رحمه الله تعالى فى الجامع الصغير اذا باع المضارب المتاع مراجعة بعد ما اتفق حسب ما اتفق على المتاع من الحبل وغيره ولا يحسب ما اتفق على نفسه فى كسوته وطعامه وركوبه ودهنه وغسل ثيابه وما لا بد منه والاصل الفقهي فى ذلك أن كل ما يوجب زيادة فى العين حقيقة أو حكما فهو بمعنى رأس المال فيضم اليه وكل ما لا يوجب زيادة فى العين حقيقة أو حكما فهو ليس بمعنى رأس المال فلا يضم اليه واذا وجب الضم يقول المضارب عند بيعه مراجعة قام على بكذا تخبرنا عن الكذب كذا فى المحيط * لو اشترى المضارب متاعا بألف درهم ورقه بألف درهم ثم قال للمشتري منه ابيعته مراجعة على رقه فان بين المشتري كره رقه فهو جائز لا بأس به وان لم يعلم المشتري كره رقه فالبيع فاسد فاذا علم بالرقم كرهه فهو بالنيار ان شاء أخذه وان شأ تركه فان قبضه فباعه ثم علم ماركه فرضى به فرضاه باطل وعلمه قيمته والتولية فى هذا كالمراجعة فان كان المضارب ولاه رجلا برقه ولا يعلم المشتري ماركه ثم باع المضارب بعد ذلك من آخر يباعه صحيحا جاز ان لم يكن الاول قبضه وكذا لو كان الاول علم برقه فسكت حتى باع المضارب من آخر يباعه صحيحا فان رضىه الاول بعد ما علم برقه ثم باع المضارب من آخر يباعه صحيحا فالبيع الثانى باطل ولو كان الاول قبض المتاع من المضارب فى هذه الوجوه ثم باع المضارب من آخر كان البيع الثانى باطلا وان علم الاول بالرقم فنقص البيع لم يجز البيع الثانى أيضا ولو كان المضارب اشترى المتاع بألف ثم قال لرجل ابيعك هذا المتاع مراجعة بربح مائة على ألفى درهم ولم يسم رقا ولا غيره فاشتراه ثم علم أن المضارب كان اشتراه بألف درهم فالبيع لازم بألفى درهم ومائة درهم ولا بأس للمضارب بما صنع كذا فى المبسوط * لو قال بعتك هذا بربح الدرهم درهمين يكون الثمن عشرين اذا اشتراه بعشرة ولو قال بربح الدرهم درهمين يكون الثمن ثلاثين ولو قال بربح العشرة خمسة عشر يكون الثمن خمسة وعشرين فى قياسا وفى الاستحسان يكون خمسة عشر وكذلك لو قال بربح العشرة أحد عشر ونصفا كان ال ربح درهمين ما ونصفا ولو قال بربح العشرة عشرة وخمسة أو خمسة وعشرة كان الثمن خمسة وعشرين كذا فى محيط السرخسى * لو اشترى ثوبا بعشرة دراهم من مال المضاربة وانقص عنده حتى يساوى ثلاثة دراهم ثم باعه بوضعية الدرهم درهمين كان الثمن خمسة دراهم ولو قال بوضعية الدرهم درهمين كان الثمن ستة دراهم وثلاثين وكذلك لو قال بوضعية العشرة خمسة عشر ولو اشترى المضارب عبدا وقبضه ثم باعه بجارية وقبضه او دفع العبد لم يضمن له أن يبيع الجارية مراجعة على الثمن

* لا يأكل من طعام لضيفه فلان فأكل من طعام ضيفه وباعه من آخر بحث * لا يأكل كل من كسب فلان فورث كسبه آخر وأ كاه حنت وان انتقل الى غير مبشرا أو اجارة أو هبة أو كاه لا بحث * لا يشتري ثوبا بمسكه فلان بعد مسكه منه حنت * لا يأكل كل من خبز فلان فأكل من ماء جد عند المحلوف عليه لا بحث قيل هذا فى الشتاء وفى الصيف بحث وكذا لو أكل من قشر بطيخ فلان أو فئات خبز القاء على فناء داره ان كان لا يعطى منها لائل * اذا ورده فلان نه خورم فأكل من جد له فلان لا بحث * لا يأكل كل من مال خنثه شيأ فأكل من خبز عجين جعل

فيه عجين خسته لا يحنث * لا يشرب من مائه ولا يأكل من ملحها فاخذ من مائه وملحه وجعل في عجين فا كل من خبزته لا يحنث لانه ثلاثي * قال لها ان اكلت والدتك من مالي فانت كذا فطجنت امرأته قد راجارها وجعلت فيه شيأ من الخواثج من مال زوجها وأطعمت أمها من ذلك القدران فعلت ذلك برضا جارها ورضا زوجها لا يحنث وقيل لا يحنث مطلقا لان الخواثج دخلت في ملك صاحب القدر * لا يأكل من خبز خسته فساقر الخن وخلف لامرأته النفقة (٣٠٣) فاكل منه ان كان الخن أفرزها النفقة لا يحنث لانه صار ملكا لها وان

ولا تولية الا من الذي يملك العبد ولو كان الذي اشترى العبد باعه من رجل آخر أو وهبه وسلمه ثم باعه المضارب الجارية من امة أو تولية كان باطلا ولو باع المضارب الجارية من الموهوب له الغلام من امة أو تولية جاز ذلك ولو باع المضارب الجارية من رجل لا يملك العبد بربح عشرة دراهم على رأس المال فأجاز رب العبد البيع جاز ثم الجارية تكون للمشتري من المضارب ويأخذ المضارب الغلام يأخذ من المشتري منه الجارية عشرة دراهم ويرجع مولى الغلام على المشتري بقيمة الغلام ولو كان في يد المضارب جارية من المضارب فباعها بغلام وتقابضتا ثم ان المضارب باع الغلام من صاحب الجارية بربح العشرة أحد عشر كان البيع فاسدا ولو باع الغلام من رب الجارية بوضعية العشرة أحد عشر كان البيع جازا ويعطيه المشتري من الجارية عشرة أجزاء من أحد عشر جزأ ولو قال أبيعك هذا الغلام بربح عشرة دراهم كان جائزا ويأخذ الجارية وعشرة دراهم ولو قال أبيعك بوضعية عشرة دراهم من رأس المال كان البيع باطلا هكذا في المبسوط * ولو كان رأس المال ألفا نيسابورية فاشترى به عبدا ثم باعه بألف مروزية قال اشترته بألف نيسابورية وأبيعك بمائة مائة فعلى المشتري ألف نيسابورية ومائة مروزية ولو قال بربح العشرة أحد عشر كان الثمن والر بربح نيسابورين ولو قال بعتك بوضعية مائة كانت المائة نيسابورية كذا في محيط السرخسي * واذا دفع مالاً مضاربة الى رجل فاشترى بها جارية وقبضها وباعها بغلام وتقابضت فزادت الجارية في يد المشتري أو ولدت ثم باع المضارب الغلام من رب الجارية بربح مائة درهم وهو لا يعلم بالولادة فان كانت الزيادة في البدن أخذ الجارية ومائة درهم وان كانت ولدت فان شاء المضارب أخذ الجارية ومائة درهم وان شاء انتقض البيع ولا سبيل له على الولد والتولية في هذا كل راجحة وان كانت المضاربة ألف درهم فاشترى بها جارية وباعها بألف وخمسمائة ثم اشتراها بألف باعها من امة على ألف درهم عندهما وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى على خمسمائة ولو كان باعها بألف درهم وكرخطة وسط أو بألف درهم ودينار ثم اشتراها بألف درهم لم يبعها من امة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو كان باعها بمائة دينار وقيمتها أكثر من ألف درهم ثم اشتراها بألف درهم لم يبعها من امة في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو كان المضارب باع الجارية بشئ من المكيل أو الموزون أو بعرض قيمته أكثر من ألف درهم ثم اشتراها بألف درهم فله أن يبيعها من امة على الألف كذا في المبسوط

* (الفصل الثاني في المراجعة من المضارب ورب المال) * المضارب اذا اشترى من رب المال أو رب المال اشترى من المضارب وأراد أن يبيع من امة فانه يبيع من امة على أقل الثمن وحصه المضارب من الربح كذا في التتارخانية ناقلا عن الاسيحي رحمه الله تعالى * اذا دفع الى رجل ألف درهم مضاربة فاشترى رب المال عبدا بمائة فباعه من المضارب بألف فان المضارب يبيعه من امة على خمسمائة الا اذا بين الامر على وجهه فيبيعه كيف يشاء كذا في البدائع * وان اشترى المضارب عبدا بألف وباعه من رب المال من امة بألف ومائتين باعه رب المال من امة بألف ومائة * كذا في الكافي * ولو كان رب المال اشترى العبد بألف فباعه من المضارب بخمسمائة درهم من المضارب باعه المضارب من امة على خمسمائة كذا في المبسوط * لو اشترى رب المال بخمسمائة وباعه من المضارب بألف ومائة فانه يبيعه من امة على خمسمائة وخمسين ولو اشترى المضارب بستمائة وباعه من امة على خمسمائة ولا يحتسب المضارب شيأ من

لم يفرض وقال كل من طعمي ما يكفيك فا كل منه يحنث * لا يأكل من طعام امرأته فادخلت عليه الطعام وقالت له دار بخور فاكل منه لا يحنث ولو لم تقبل دار بخور يحنث * لامرأته بقره لبون فخرت منازعة في البقرة فقال ان شربت من لبنك فانت طالق ينصرف الى ابن البقرة فان باعت البقرة من آخر ثم أكل من لبنها لا يحنث * قال لها كرا من دديكي تو بخورم فكذا فوهبت الاجر لآخر فا كل الخالف منه قيل يحنث لانه أجر الارضاع والاصح انه لا يحنث كالحالف لا يأكل من غزل فلانة فباع غزلها ووهبت الثمن لابنها ثم وهب الابن الخالف شيأ فاكله لا يحنث * ولو قال ان اكلت من مالك لا يحنث اذا أكله بعد بيعه من غيره * لا يلبس ثوبا اشتراه فلان أو يملكه فلان أو دارا فلبس ثوبا أو سكن دارا اشتراه فلان مع غيره لا يحنث لانه اسم للكل فلا يقع على البعض بخلاف ما لحلف لا يأكل طعاما اشتراه فلان فاكل ما اشتراه فلان مع غيره الا ان ينوي شراءه وحده

* لا يأكل من خبز فلان فا كل مشتركا بينه وبين غيره يحنث وفي النوازل لانه أكل حصته ولو قال رغيف فلان لا يحنث حصه بالمشتراك وكذا دار بين أختين فان قال زوج أحدهما ان دخلت الا في نصيبك وهي لم تقسم فدخلت لا يحنث لعدم الدخول في غير نصيبها * لا يدخل دار فلان فدخل دارا مشتركة بينه وبين غيره لا يحنث بخلاف لا يزرع أرض فلان فزرع أرضا بينه وبين غيره يحنث لان نصف الأرض أرض لانصف الدار * لا يأكل من مال فلان فا كل من حب خل بينه وبين آخر حنث * وقالافين حلف لا يأكل كل طيب فلان فا كل

مما طبخه هو وغيره حنت فان سلف لا يأكل من قدر طبخها فلان ما كل من قدر طبخه هو مع غيره لا يحنت * لا يأكل من رمانة اشتراها فلان
فاكل من رمانة اشتراها مع غيره لا يحنت * لا لبس من نسيم فلان فلبس مما سجد مع غيره حنت ولو كان قال لا لبس ثوباً من نسجه والمسئلة
بجها لا لما ذكرنا * لا لبس من غزل فلانة فلبس من غزلها مع غزل غيره حنت * لا يأكل من ماله فاكل مما اشتراه من درهم مشترك لا يحنت
* لا أكل من طعامك أو ألبس من ثيابك والمخاطب يباع الطعام والثياب (٣٠٣) فاستعمل بعد الشراء منه يحنت

* ان أكلت من مال أبي
فكذا لا يحنت بالاكل بعبد
موته ولو زاد بعد موته يحنت
* لا أكل من كسبك فاكل
من مال أوصى به له يحنت
ولو أكل مما ورثه المخاطب
لا يحنت ولو أكل الخالف
مما ورثه من المخاطب يحنت
لانه كسب المخاطب حتى
يحدث فيه كسب آخر فلا
يحنت اذا كله بعد الهبة
منه أو الوصية له والمهر
كسب المرأة وكذا ارش
الجراحات * ولو قالت اكرمن
جيزي توخوهم فكذا فبعث
اليها طعاما فاكلته لا يحنت
لانها أكلت من شيء نفسها
* (نوع آخر) * لا أكل من
هذه الخدجة فأكله حين
صار بطيخا لا يحنت وكذا في
العنب اذا صار زيبا وكذا
الخوخ اذا لبس بخلاف
الجوز والفسق والوز
والتين وأشياء ذلك * لياكلن
هذه الرمانة فاكلها الاجبة
بز إلا ان ينوى الكل ولورى
بالحب ومص ماءها يترحلف
على أكلها أو شربها * لا يأكل
عنباً فاكله ورمى بقشره
وحبه لا يحنت لانه شرب
* ولو ابتلع الحب مع المله
حنت لان القشر لا يحكمه

حصه نفسه حتى يكون ما نقداً كثر من ألف فيحتسب من حصه نفسه ما زاد على الألف وعلى هذا القياس
تجوز المسائل كذا في الحاوى * ولو اشترى رجل مالاً بألف وقيمته ألفان ثم باعه من المضارب بألفين بعد
ما عمل المضارب في الألف المضاربة وربح فيها ألفاً فإنه يبيعه مرابحة على ألف وخمسمائة وكذلك لو اشترى
رب المال عبداً بمائة قيمته ألفان فباعه من المضارب بألفين فإنه يبيعه مرابحة على الألف كذا في
محيط السرخسي * ولو كان رب المال اشترى بألف وقيمته ألف فباعه من المضارب بألفين باعه المضارب
مرابحة على الألف وان كان اشترى رب المال بمائة قيمته ألف فباعه من المضارب بألفين باعه
المضارب مرابحة على خمسمائة كذا في المبسوط * ولو كان العبد يساوى ألفاً وخمسمائة فاشترى رب
المال بألف فباعه من المضارب بألف يبيعه المضارب مرابحة على ألف ومائتين وخمسين كذا في محيط
السرخسي * ولو كان رب المال اشترى بألفين وقيمته ألف فباعه من المضارب بألفين باعه المضارب
مرابحة على ألف كذا في المبسوط * ولو اشترى رب المال سلعة بألف درهم تساوى ألفاً وخمسمائة فباعها
من المضارب بألف وخمسمائة فإن المضارب يبيعها مرابحة على ألف ومائتين وخمسين الا اذا بين الامر على
وجهه كذا في البدائع * لو كان رب المال ملك العبد بغير شيء فباعه من المضارب بألف المضاربة لم يبيعه
مرابحة حتى يبين أنه اشتراه من رب المال كذا في المبسوط * اشترى المضارب عبداً بمائة قيمته ألف
فباعه من رب المال بألف فإنه يبيعه مرابحة على خمسمائة كذا في محيط السرخسي * ولو دفع الى رجل
ألف درهم مضاربة بالنصف فاشترى المضارب بها عبداً فباعه من رب المال بالقي درهم باعه رب المال
مرابحة على ألف وخمسمائة ولو كان المضارب اشترى العبد بمائة من المضاربة فباعه من رب المال
بالقي درهم فإنه يبيعه مرابحة على ألف وخمسمائة الثمن الذي اشترى به المضارب وخمسمائة ربح المضارب
ويطرح عنه خمسمائة ربح رب المال وخمسمائة أيضاً يملك به رأس المال وان كان بقي من المضاربة
خمسمائة في يد المضارب لم يحتسب به في ثمن هذا العبد ويستوى ان كان قيمة العبد أقل من ذلك أو أكثر في
هذا الوجه كذا في المبسوط * اشترى المضارب عبداً بألف قيمته ألفان ثم باعه بالقي من رب المال فإنه يبيعه
مرابحة على ألف هكذا في محيط السرخسي * ولو اشترى المضارب بالقي عبداً فباعه من رب المال بألفين
ثم ان رب المال باعه من أجنبي مساومة ثلاثة آلاف ثم اشترى المضارب من الأجنبي بألفين لم يملك أن يبيعه
مرابحة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى إلا أن يبين الامر على وجهه وعنده ما يملك يبيعه مرابحة على
ألفين كذا في الحاوى * ولو كان المضارب باع العبد من رب المال بألف وخمسمائة ثم باعه رب المال من
أجنبي بألف وستمائة ثم عمل المضارب بألف وخمسمائة حتى صارت ألفين فاشترى بها العبد من أجنبي فإنه
يبيعه مرابحة في قولهما على ألفين وهو ظاهر وأما في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يبيعه مرابحة
على ألف وأربعمائة كذا في المبسوط * اشترى المضارب بألف وولاه رب المال ثم باعه رب المال من أجنبي
مرابحة بألف وخمسمائة ثم اشترى المضارب مرابحة بألفين ثم حطرب المال عن الأجنبي ثلثمائة وهو الخس
يحط الأجنبي عن المضارب الخمس وذلك أربعمائة ويبيعه مرابحة على ألف ومائتين عند أبي حنيفة رحمه
الله تعالى إلا أن يبين وعنده ما يبيعه مرابحة على ألف وستمائة لان ما حطرب المال عن الأجنبي يقسم
على الربح وعلى رأس المال أثلاثاً ثلثاه من رأس المال والثلث من الربح فيكون المخطوط من الربح مائة

* لا يأكل بقلًا فاكل بصلًا لا يحنت إلا ان يكون عنده ذلك * والتين والشمش والتفاح والخوخ والفسق والوز والاجاص والعنب
والكمثرى والسفرجل فاكلها جاعاً طهاها بيا سماناً ثمها ونضجها لا الخيار والقنا والجوز بالاجاع وكذا العنب والرطب والرماني
عنده خلافهما والتوت فاكله وعد الامام القدوري البطيخ من القوا كمولم يبعده الامام الحارثي منه قال الامام رحمه الله السمسم والباقل
ليس من الثمار والحاصل ان كل ما بعد فاكهة عرفا ويؤكل تفكه لا يدخل وما لا فلا * لا يأكل من ثمار العام ان قال في وقت الفاكهة فهو

على الرطب وان في غير حينه فعلى اليابس هذا هو العرف * (نوع آخر) * ان أكلت اليوم أو تغذيت اليوم الارغيفافا كل بعده تمرا أو فاكهة حنت * القاضى لا ياكل اليوم الارغيفافا كله مع الادام كخلل لا يحنت لا قضاء الاستثناء الجناس في المعنى المطلوب والادام لا يجانس في الاكل * ان أكلت يومى أكثر من رغيف فعلى الخبز خاصة * لا أكل من هذه الخاوية التي فيها الزيت يحنت باكل بعضه ولو حلق على السبع لا يحنت ما لم يسع الكل * لا يأكل هذه البيضة أو هاتين البيضتين لا يحنت الا باكل الكل * قال أبو بكر الاسكاف رحمه الله حلف على شئ يمكنه أكله في عمره لا يحنت باكل بعضه والصحيح انه ان لم يمكن أكل كله في مجلس يحنت باكل بعضه * قال محمد رحمه الله كل شئ يمكن أكله لواحد في مجلس أو شربه لا يحنت باكل (٣٠٤) بعضه وكل ما حلف على الواحد منه يحنت بقليله اذا جع بين اثنين منه أو أكثر

يحنت * وعن الامام رحمه الله فمين قال كلما أكلت اللحم أو شربت الماء فله على ان أتصدق بدرهم فكل فعليه في كل لقمة وشربة صدقة * لا يأكل هذا الرغيف فكل الا قليلا منه يحنت الا اذا نوى الكل وهل يصدق قضاء فيه روايتان والصحيح في قوله هذا الرغيف عليه حرام ان لا يحنت باكل البعض لانه ينزله قوله والله لا أكل هذا الرغيف * قال لغيره والله لا أكل من طعامك فان أكلت منه فهو على حرام فكل لقمة حنت في اليدين الأول فان عاد فكل حنت في اليدين الثاني أيضا ويلزمه كفارتان * ليغذيه اليوم بالف أو ان لم تغزلى اليوم قطنا بالف فاشترى ما يساوى درهمه ما لم يفتقه أو أعنته أو غزته بر * (نوع آخر) * لا يأكل حراما فاشترى بدرهم غصب خبزا وأكله لا يحنت وهو آثم وان غصب خبزا وأكل حنت وان بدل الخبز

ويبقى أربع مائة ثم يجب على الاجنبى أن يحط عن المضارب مثل ذلك فيحط الاجنبى عن الثمن أربع مائة ثم يطرح أيضا عن الثمن المضارب ربع المال وذلك أربع مائة فاذا طرح أربع مائة من ألف وستائة يبقى ألف ومائتان هكذا في محيط السرخسى * ولو كان المضارب حط عن ربع المال من الثمن الذي ولده العقد مائتي درهم فان ربع المال يحط المائتين وحصلت من الربع وهى مائة درهم عن الاجنبى ثم يحط الاجنبى عن المضارب هذه الثمناة وحصلت من الربع وهى مائة فيبقى العبد في يد المضارب بالف وستائة شراء من الاجنبى فان أراد ان يبيعه مائة مائة في قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى مائة مائة على ألف ومائتين وعندهما يبيعه مائة مائة على ألف وستائة كذا في المبسوط

(الفصل الثالث في المراجعة بين المضاربين) * قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل اذا دفع رجل الى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف ثم دفع الى آخر ألف درهم مضاربة بالنصف فاشترى أحد المضاربين عبدا بخمسة مائة من المضاربة فباعه من الآخر بالف فاداد الثاني أن يبيعه مائة مائة يبيعه على أقل الثمن ولو باعه الاول من الثاني بالقي ألف المضاربة وألف من مال نفسه فان الثاني يبيعه مائة مائة على ألف ومائتين وخمسين لان الثاني اشترى نصفه لنفسه وقد كان الاول اشترى ذلك النصف الثاني بمائتين وخمسين كذا في البدائع * ولو دفع الى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف ثم دفع الى آخر ألف درهم مضاربة بالنصف فعمل الآخر بالمال حتى صار ألفين ثم اشترى الاول بالف المضاربة فباعه من الآخر بالالفين اللتين في يده وقيمة ألفا درهم فان الثاني يبيعه مائة مائة على ألف وخمسمائة ولو كان الاول اشترى بخمسة مائة من المضاربة وخمسة مائة من ماله والمسئلة على حالها باعه الآخر مائة مائة على ألف وخمسمائة ولو كان الاول اشترى بالف من عنده وخمسة مائة من المضاربة والمسئلة بحالها باعه الآخر مائة مائة على ألف وخمسمائة وثلاث وثلاثين وثلاث ولو كان الاول اشترى بالف المضاربة وبخمسة مائة من ماله فان الآخر يبيعه أيضا مائة مائة على ألف وخمسمائة وثلاث وثلاثين وثلاث كذا في المبسوط * لو دفع الى أحدهما ألفا الى الآخر ألفين فاشترى صاحب الف عبدا باعه من صاحب الفين بالالفين باعه مائة مائة على ألف وخمسمائة ولو كان الاول اشترى بخمسة مائة باعه الثاني مائة مائة على ألف ولو اشترى الاول بالف المضاربة ثم باعه من الثاني بثلاثة آلاف ألفان من المضاربة وألف من ماله باعه مائة مائة على ألفين وسدس ألف ولو كان الاول اشترى بخمسة مائة من المضاربة والمسئلة بحالها باعه الثاني مائة مائة على ألف وخمسة أسداس الف كذا في محيط السرخسى * ولو دفع الى رجل ألف درهم مضاربة الى آخر ألفي درهم مضاربة فاشترى الاول عبدا بالف من ماله وبخمسة مائة من المضاربة ثم باعه من الآخر بثلاثة آلاف ألف من ماله وألفي المضاربة فان الآخر يبيعه مائة مائة على ألفين وستة وستين درهما وثلاثي درهم هكذا في المبسوط * ولو اشترى الاول بالف المضاربة وخمسة مائة من ماله ثم باعه من الثاني بالف المضاربة وألف من ماله

بزيت واكل لا يحنت وان أكل لحم فرد أو كلب قال أسد بن عمرو لا يحنت وبه أخذ نصير بن يحيى وقال الحسن ماله كله حرام * قال الفقيه ما اختلف فيه العلماء لا يكون حراما مطلقا وانه حسن واختار انه يحنت المضارب باكل الميتة واختار في التاموى انه ان كل المغصوب المتغير قبل أداء الضمان يحنت لبقاء الحرمة قبل أداء البدل ولو أكل من الكرم الذي دفعه معاملة لا يحنت * لا يأكل هذا اللبن فشربه لا يحنت وأكله ان يثرد فيه ولو حلف لا يشرب فأكله لا يحنت هذا في العربية ما في الفارسية يحنت بايها كان فيه ما وبه يفتى * وعن محمد رحمه الله حلف على دراهم لا يأكلها فاشترى بها دينار أو فلو ساءم اشترى به طعاما أو كل حنت * وان بدل الدراهم بالعروض واشترى بالعروض طعاما أو أكل لا يحنت * لا يأكل من مال فلان فغصب منه خنطة وطحنها أو دقها فخره

واكله ذكره في المنتقى في الموضوعين وذكر في احدهم انه يحنت وفي الآخر انه لا يحنت وان قال لا آكل من طعامه والمسئلة بمجالها حث
 * لا يا كل من هذا العنب فأكل من زبنيه أو عصيره لا يحنت * ولوحاف لا يا كل من هذا الكرم فأكل من عصيره أو خله أو ما أشبه ذلك
 لا يحنت * ويحنت بالعنب والزبيب والخوخ والكبثى رطباً أو يابساً لان هذه الاشياء تخرج من الكرم من غير صنع العبد * لا يا كل الدباء
 فأكل عصيده فهو دباء لا يحنت لانه مستهلك الا ان يكون الدباء قائماً بعينه في (٣٠٥) العصيدة * لا يا كل من هذا اللبن

فأكله مع الارز مطبوخاً
 لا يحنت وعلى قياس ما لو
 حلف لا يا كل تمرأ فالتخذ
 عصيده منه فأكله يحنت
 ينبغي ان يحنت أيضاً هنا
 * لا يا كل هذا الصقراط فجعل
 في تمامه واكله يحنت لان
 عن الصقراط في اللطيفة
 قائم يرى والاسم لم يزل

ماله باعه مرابحة على ألفين وخسمائة كذا في محيط السرخسي * واذا دفع الى رجل ألف درهم
 مضاربة بالنصف ودفع الى آخر ألفي درهم مضاربة بالنصف فاشترى الاول جارية بالف من ماله وخسمائة
 من المضاربة وباعها من الآخر بثلاثة آلاف درهم ألف من المضاربة وألفين من ماله فانه يبيعها مرابحة
 على ألفين ونعمائمائة وثلاثة وثلاثين وثلاث فاذا قبض الثمن أخذ لنفسه من الثمن حصة ألف درهم وكان
 ما بقى من المضاربة فان كان الثمن الذي باعها به أربعة آلاف درهم كان له خاصة من ذلك اثنا عشر جزءاً من
 سبعة عشر والباقي يكون من المضاربة كذا في المبسوط * ولو اشترى عبداً بالف المضاربة وخسمائة من
 ماله وباعه من الثاني بثلاثة آلاف ألف المضاربة وألفين من ماله باعه على الألفين وثلاثي ألف وهو الصحيح
 كذا في محيط السرخسي والله أعلم

* (الباب التاسع في الاستدانة على المضاربة) *

* (الثاني عشر في الشرب) *
 وفيه اذا أدخل الخالف
 في المعقودة شرطاً لا يشرب
 النبيذ فالتخارانه يقع على
 المسكر من ماء العنب نياً كان
 أو مطبوخاً لان الصالحين
 يسمونه شارب الخمر واسم
 سبكي يقع على كل مسكر من
 ماء العنب أيضاً وفي النوازل
 انه يقع على كل مسكر من
 ماء العنب وغيره كالكني
 وأقنى شيخ الاسلام به واسم
 محي على النبي من ماء العنب
 الا اذا نوى مطلق الشرب
 وقيل انه بمنزلة سبكي مخورم
 وأقنى الامام النسفي انه اذا
 نوى مطلق الشرب أو المسكر
 يحنت بكل مسكر * لا يشرب
 اليوم شراباً لا يحنت بالحل
 والزيت والسمن ويحنت
 بالماء والنبيذ لا يشرب اليوم
 يحنت بكل شئ شربه حتى
 انحل والسمن وفي الفتاوى

لو كان رب المال أذن له في الاستدانة كان الدين عليهم انصفين ولورهن وقيمته والدين سواء كان على
 المضارب نصف قيمته لان الاذن بالاستدانة عقد آخر وهو شركة الوجوه وكان الرجح الحاصل من مال
 المضاربة على ما شرطوا ما حصل بالاستدانة ان كان مطلقاً يقتضى التساوى سواء كان الرجح في المضاربة
 نصفين أو أثلاً لانه لا يتعلق لاحدهما بالآخر كذا في المحيط * رجل دفع الى رجل ألفاً مضاربة لم يكن
 للمضارب أن يشتري شيئاً للمضاربة بما كثر من ذلك المال قال له رب المال اعمل فيه برأيك أو لم يقل فان اشترى
 سلعة بما كثر من ألف كانت حصة ألف مضاربة وما زاد فهو للمضارب له ربحه وعليه وضيعة وثن الزيادة
 عليه خاصة ولا يضمن المضارب بذلك الخلط كذا في فتاوى قاضيان * ولو اشترى بالف المضاربة سلعة لم يملك
 أن يشتري بعد ذلك شيئاً ولو كان رأس المال دراهم فاشترى بغير الاثمان كل مكمل والموزون ونحوه كان
 مشترياً لنفسه لانه اشترى بغير مال المضاربة فكان استدانة على المضاربة ولو كان رأس المال دراهم فاشترى
 بالدنانير أو دنانير فاشترى بالدراهم نفذ على المضاربة استحساناً لانهمما كجنس واحد في حق الثمنية وفي حق
 المضاربة كذا في محيط السرخسي * وكذا اذا اشترى بالفوس على قول من يجوز المضاربة بها وكذا اذا
 اشترى بالببيض وفي يده السود بالصحاح وفي يده المكسورة كذا في الحاوى * ولو اشترى بترذهب أو فضة
 مرصوفة يجوز أن يكون ثمنها كان مشترياً لنفسه واذا كانت المضاربة ألف درهم فاشترى شيئاً بدينار
 وقية الدنانير أكثر من الألف جاز على المضاربة بحصة الألف ولم الفضل للمشتري وكان شريكاً في المضاربة
 ولو كانت قيمة الدنانير ألفاً فاشترى بالدنانير بنوى عن المضاربة ثم غلت الدنانير قبل أن يتقدم فصار ألفاً
 وخسمائة فهذه وضعية دخلت على المال فيشتري بالآلاف ذهباً وينفقه ثم يبيع المتاع فينقده ببقية الذهب
 كذا في المحيط * اذا كانت المضاربة ألف درهم فاشترى عليه اجارية خسمائة كرحضة وسط وقبض
 الجارية وهلك الدراهم عند المضارب فالمضارب مشتري للجارية لنفسه وعليه ثمنها ولا ضمان عليه في
 المضاربة ولو كان اشتراها بخمسين ديناراً فقبضها ولم يتقدم الثمن حتى ضاعت الدراهم رجع على رب المال
 بخمسين ديناراً استحساناً فيعطيه بائع الجارية فاذا باعها بعد ذلك بثلاثة آلاف أو أقل أو أكثر استوفى رب
 المال ماله ألف درهم وخمسين ديناراً والباقي ربح بينهما وكذلك لو كان رأس المال نقد بيت المال فاشترى

(٣٩ - فتاوى رابع) لا يحنت بالماء واسم الشرب يقع على البكني والاختصة لغة لا شريعة وفي الشريعة يقع على الخمر خاصة وفي
 الاصل يقع على الماء أيضاً قال شمس الأئمة رحمه الله كذا في العربية وفي الفارسية يقع على الخمر خاصة والمختار للفتوى على ما ذكرناه عن
 الاصل قال القاضي وفي عرفنا يقع على كل مسكر * لا يشرب المسكر فصب في حلقه ودخل بغيره لا يحنت ولو شرب بعده يحنت فان أدخله
 في حلقه بغيره حنت * لا يشرب مع فلان فالشرط اتحاد الجاهل وان اختلفت الآنية والشرب لا يا كل مع فلان فأكل هذا من قصعة

وفلان من قصعة أخرى لا يبحث ان قلت هذا من السكر فكذا فلهذا على تسمية الناس اياه سكرًا * سكران قال لامرأته امشب اكرت بجفاته
فلان نه برم وى ندهم فكذا فذهب ولم يسقه لا يبحث ولو قال فى نخورم و بدست نكبرم وحلف عليه فاخذ به ونقل الى مكان آخر ان لم
ينوعند البين الشرب يبحث فى الصحيح وقيل لا يبحث * لا يتخذ خراجا جعل عصير فى خاية ليأخذة خلاصا خراجا ينبغي ان يجعل فيه ملحاً أو
شيأ آخر يغيره فان لم يفعل ان كان أهل (٣٠٦) البلدة يخلون ذلك كذلك لا يبحث * عوتب على الشرب فقال والله لا اشرب الخراج من

الخارجية بأفغلة كذا فى المبسوط * ولو اشترى أو لا عبداً بمائة لم يملك أن يشتري به بعد ذلك الا بقدر
جسمائه وكذلك كل دين يلحق المال لان قدر المستحق يخرج من المضاربة وكذلك لو كان فى يده جارية أو
عرض فاشترى جارية للمضاربة لبيع العروض فيؤدى عنه منها لم يجز سواء كان الثمن حالاً أو مؤجلاً ولو باع
ما فى يده قبل محجى الاجل لم ينتفع بذلك لان الشراء حين انعقد وقع له فلا ينقلب للمضاربة كذا فى محيط
السرخسى * لو باع المضارب واشترى وتصرف فى ماله المضاربة فحصل فى يده صنوف من الاموال من
المكبل والموزون والمعدود وغير ذلك من سائر الاموال ولم يكن فى يده دراهم ولا دنانير ولا فلس فليس له أن
يشترى متاعاً بثلث ليس فى يده مثله من جنسه وصفته وقدره بان اشترى عبداً بكر حنطة موصوفة فان اشترى
بكر حنطة وسط وفى يده الوسط أو بكر حنطة جيدة وفى يده الجيدة جاز وان كان فى يده أجود مما اشترى به أو
أدون لم يكن للمضاربة وكان للمضارب كذا فى البدائع * اشترى بحنطة نسيئة وفى يده حنطة جاز كذا فى محيط
السرخسى * لو كان امرأه أن يعمل فى المضاربة برأيه فاشترى بها ثياباً ثم صبغها بعصفر من عنده فهو شريك
فى الثياب بما زاد العصفريها وأصل الثياب على المضاربة والصبغ فيه ملك للمضارب خاصة كذا فى المبسوط
* ولو صبغها من ماله بصبغ يزيد فيها ولم يقل له اعمل فيه برأيك فهو ضامن للثياب ورب المال بالخيار ان شاء
أخذ الثياب واعطاه زيادة الصبغ وان شاء ضمنه قيمة ثياب بيض كفى العصب ان لم يكن فيه فضل على رأس
المال فان باعها قبل أن يختار شيأ مساومة ومراحمه جاز وبرئ عن الضمان ويقسم الثمن فى المساومة على
قيمة الثياب غير مصبوعة وعلى ما زاد الصبغ فيها فانه يكون حصة الصبغ للمضارب وحصة الثياب على
المضاربة يستوفى منه رب المال رأس المال والباقي ربح وفى المراجعة يقسم الثمن على ما اشترى به المضارب
الثياب وعلى قيمة الصبغ يوم صبغ وان كان فيه فضل بأن اشترى الثياب بألف وهى تساوى ألفين حين
اشتراها ان شاء ضمنه ثلاثة أرباع قيمته أبيض وان شاء أخذ ثلاثة أرباعه وأعطاه ما زاد الصبغ فى ثلاثة
أرباعه وان هلك الثمن فى يده لا يضمن شيئاً كذا فى محيط السرخسى * وان كان صبغه أسود فعندهما
الجواب فيه كالجواب فيما صبغ أحمر وعند أى حنيفة رجه الله تعالى السواد فى الثوب نقصان فهو بمنزلة
الحل والقسارة فى أنه لا حصة للمضارب من الثمن ولا ضمان عليه والاصح أن هذا فى ثياب ينقص السواد
من قيمتها فاما فى ثياب يزيد السواد فى قيمتها فهو بمنزلة ما لو صبغها أصفر أو أحمر هكذا فى المبسوط * ولو اشترى
ثياباً بمجموع مال المضاربة ثم استأجر على جمالها وقصارتها أو قتلها وفعّل ذلك من ماله فهو متطوع لانه
يصير مستديناً على المضاربة وهو لا يملك ذلك ولا ضمان عليه قال له اعمل فيه برأيك ولم يقل كذا فى محيط
السرخسى * وكذا ان زاد المضارب من ماله فى ثمن ما اشتراه بمال المضاربة فهو متطوع منه ويلزم الزيادة
عليه فى ماله دون مال المضاربة ويبيعه مراحمه على الثمن دون الزيادة كذا فى الكافى * ولو أن المضارب لم
بصبغ الثياب ولكن قصرها بمائة درهم من عنده وذلك يزيد فيها أو ينقص منها فلا ضمان عليه فى ذلك ان
زادت أو نقصت فان باعها بربح أو وضيعة فهو متبرع فيما غرم من مال نفسه فى قصارتها قيل هذا على
قوله ما فاما عند أى حنيفة رجه الله تعالى ينبغي أن يكون الجواب فى هذا كالجواب فى مسئلة السكران لان
مؤنة القسارة جرى الرسم بالحاقها برأس المال بمنزلة السكران كذا فى المبسوط * فى المنتقى رجه ل دفع الى
رجل ألف درهم مضاربة فأكترى سفينة بمائة درهم والمال عنده على حاله ثم اشترى بالالف كلها طعاماً

هذا الكرم يبحث بالشرب
من خمره اعتبار العرف
الناس * عاتبه امرأته
فى الشرب فقال ان تركت
شربه أبداً فانت طالق ان عزم
على عدم الترتى يبحث وان لم
يشرب * لا يشرب أكثر من
مرة فى كل منزل يكون فيه
فسرب ضيقه فى منزل واحد
مرة وشرب معه فى البستان
مرة والضيافة مرة يبحث
* لا يشرب لبناً هذه البقرة
فصب فيه لبناً آخر لبقرة
أخرى فالثانى يعتبر الغالب
وعند محمد يبحث بكل حال
لان الجنس لا يغلب الجنس
عنده بل يكثره وان صب
فيه الماء وشربه ان اللون
والطعم لا يثبت وان للماء
لا عند الثانى ومحمد يعتبر الغلبة
بالاجزاء وان تساوى يبحث
استحساناً والخلاف فيما
يترجأ أما ما لا يترجأ كالدهن
اذا عقد عينه عليه يبحث
اتفاقاً وان مزج الحالف
على ترك شرب الخمر اياه بالآخر
كالبنى والبتع تعتبر الغلبة
باللون والطعم عند الثانى كما
ذكرنا فى اللبن وان مزجه
بالدبس تعتبر الغلبة أيضاً وفى
الفتاوى لا يشرب المسكر
فضم غير المسكر اليه وشرب

ان بحال يسكر الكثير من الخلو يبحث وفى الخبر يد عند محمد يبحث ولو مغلوباً بجنسه الا اذا حلف على قدر من ماء زمزم وحله
فصبه فى حوض أو برتر عظيم لا يبحث الا اذا صب فى اناء فيه ماء يبحث عنده وان مغلوباً لا يشرب هذا الماء العذب فخلطه بالماء حتى غلبه أولاً
يشرب لبن ضان أو هذا الضان فخلطه بلبن معز يبحث ولا تعتبر الغلبة * علق طلاقها ان شرب خمر الى السكر فشم ما برؤيته سكران ومعه
رائحته وقدم الى القاضي كذا لا يحد ولا يفرق وقيل الحد قول محمد وفى الاصل لا يقضى بهذه الشهادة * اذا لحق الحالف باليمين المنعقدة شرطاً

ان الشرط لا ياتحق باليمين اجماعا وان غلبه قال محمد بن سلمة لا ياتحق وقال نصير ياتحق وهذا شبه بقول الامام فان الشرط الفاسد ياتحق عنده بالعقد التام والمختار قول ابن سلمة وهو عدم الاتحاق بعد الفراغ في الحالين وبه يفتي ويتفرع على هذا ما لو قال لجاره امرأتى كانت عندك البارحة فقال ان كانت عندى البارحة فكذلك ثم قال بعد السكوت ولا غيرهما فعلم انه كانت معها أخرى أو حلف لا يشرب المسكر ثلاثة أشهر فقالت امرأتى أنه أربعة أشهر قال في المتن ان وصل بالاول فعلى أربعة وفي (٣٠٧) النوازل ذكر الخلاف بين نصير

وابن سلمة كما قلنا وعلى هذا

ان غسأت ثيابي فانت كذا

فاصرت غيرهما فقال وان هي

أيضا * قال ان دخلت الدار

فكذا فسكت ثم قال وهذه

الآخرى دخلت في اليمين ولو

قال وهذه الدار لآخرى

لا يدخل لانه لا اول عليه

* قال أنت طالق مريدا ان

يقول ان دخلت الدار فاخذ

غيره بفيه فلما خلى قال ان

دخلت الدار لا يقع * لا يشرب

في كل أربعة أشهر الا يوما

فشرب من الظهر الى العشاء

يحنث واليوم هنا يباح

النهار لان الشرب يمتد

* لا يشرب في دار فلان فاكل

في داره قال ابن سلمة يحنث

وقال الصدوق وهو المختار

الا اذا نوى والحق انه ان كان

بالعربة فكما قال الصدوق

بالفارسية فكما قال الاول

* لا يشرب من ماء فلان

وكان الخائف يقعد في حانوت

فلان فاشترى الخائف كوزا

ووضعه ليلا في حانوت فلان

فشرب منه الخائف ان كان

اشراه احتيا لانه كيلا يحنث

لا يحنث * لا يشرب هذا الماء

فانجمد فاكل لا يحنث وان

شرب بعد الذوب يحنث

كالخائف على ان لا يجلس

على هذا البساط فاحمده

فخرجوا وجلس عليه لا يحنث

وان فتقه وصار بساطا وجلس عليه حنث وابن الوليد على انه لا يحنث لانه لا يحنث لانه لا يحنث لانه لا يحنث

يقال ماء الجدة ولو كان مكان الماء خيل يحنث لعدم تبدل النسبة * لا يشرب من وسط جيحون فالا يقع عليه اسم الشطوط وذا ثلثه أو ربعه *

لا يشرب في هذه القرية فالكرم المتصلة بغيرها وعرانها من غير المتصل والخراب * لا يشرب من بقره فلان فانت وكبرت بجملتها وشرب من

لبنها لا يحنث * لا يشرب من هذا الحب فشرب منه بانه حنث ولو جعل في حب آخر لا يحنث لانه لا يشرب من ماء هذا الحب لا يشرب

وحله في السفينة فهو متطوع في الكراء ولو كان اشترى بتسعة مائة منها طعاما وبقيت في يده مائة فأذاها في الكراء لم يكن متطوعا وباعه مرابحة على الكراء وكذلك لو نقد المائة في الكراء ثم اشترى بالتسعة مائة ولو كان نقد المائة في الكراء ثم اشترى بألف درهم متناعا وقد أمره رب المال أن يعمل برأيه فانه يبيعه مرابحة على ألف ومائة مائة منهم المضارب وألف على المضاربة * كذا في المحيط * واذا دفع الى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف وأمره أن يستدين على المال فهو جائز لان الاستدانة شراء بالنسيئة ولو وكله بالشراء نسيئة على أن يكون المشتري كله للوكل جاز فكذلك النصف فان اشترى بالمضاربة غلاما ثم اشترى على المضاربة جارية بألف درهم دينوا قبضها ثم باعها بألفي درهم فقبض المال ثم هلك ما قبض ولم يدفع ما باع فان المضارب يلحقه نصف عن الجارية ويكون على رب المال نصف غنمها ولو لم تهلك الجارية كانت بينهما نصفين يؤدى ان من غنمها ما عليه من الثمن والباقي بينهما انصفان فان لم يسع المضارب الجارية ولكنه أعتقها ولا فضل فيها على رأس المال فعتقه جائز في نصفها ولودفع اليه ألف درهم مضاربة وأمره أن يستدين على المال على أن مارزق الله تعالى في ذلك من شئ فهو بينهما المضارب ثلثاه ورب المال ثلثه فاشترى المضارب بألف جارية تساوى ألفين فباعها جميعا بأربعة آلاف فان عن الجارية يستوفى منه رب المال رأس ماله وما بقي فهو ربح بينهما على ما اشترط ثلثاه للمضارب وثلثه لرب المال وأما عن الغلام فيؤدى منه غنمه والباقي بينهما نصفان فان كان أمره أن يستدين على المال على أن ما اشترى بالدين من شئ فرب المال ثلثه والمضارب ثلثاه على أن مارزق الله تعالى في ذلك من شئ فهو بينهما نصفان فاشترى المضارب بالمضاربة جارية تساوى ألفين واشترى على المضاربة جارية بألف دينار تساوى ألفين فباعها بأربعة آلاف درهم فخصه جارية المضاربة بأخذ منها رب المال رأس ماله ألف درهم والباقي بينهما نصفان على ما اشترطوا وعن الجارية المشتراة بالدين بينهما ثلثاه على قدره لمكيمها واشترط المانصة في الربح في هذا يكون باطلا ولودفع اليه الألف مضاربة على أن مارزق الله تعالى في ذلك من شئ فرب المال ثلثه والمضارب ثلثاه وأمره أن يستدين على المضاربة على أن مارزق الله تعالى في ذلك من شئ فهو بينهما كذلك ايضا فاشترى بالمضاربة جارية تساوى ألفين ثم اشترى على المضاربة جارية بألف دينار تساوى ألفين فباعها بمائة ألف فخصه المضاربة تكون بينهما على شرطهما بعد ما يستوفى رب المال رأس ماله وخصه الجارية المشتراة بالدين بينهما نصفان وكذلك لو كان أمره أن يستدين على رب المال ولو كان أمره أن يستدين على المال أو على رب المال فاشترى بالمضاربة جارية ثم استقرض المضارب ألف درهم واشترى بها عبدا فهو مستقرض لنفسه والقرض عليه خاصة لان الاستدانة هي الشراء بالنسيئة والاستقرض غيرهما كذا في المبسوط * ولو قال له رب المال استقرض على ألفا فباعها على المضاربة ففعل كان ذلك على نفسه حتى لو هلك في يده قبل أن يدفعه الى رب المال لم يحنث لانه لا يحنث بالاستقرض باطل كذا في الحاوى * ولودفع الى رجل ألف درهم مضاربة بالثلث وأمره أن يعمل في ذلك برأيه وأمره أن يستدين على المال فاشترى بألف ثيابا فسلمها الى صباغ صبغها صفراء بمائة درهم ووصف له شيئا معروفا فصبغها به ثم ان المضارب باع الثياب مرابحة بألفي درهم فان رب المال يأخذ رأس ماله ألف

على هذا البساط فاحمده فخرجوا وجلس عليه لا يحنث وان فتقه وصار بساطا وجلس عليه حنث وابن الوليد على انه لا يحنث لانه لا يحنث لانه لا يحنث

يقال ماء الجدة ولو كان مكان الماء خيل يحنث لعدم تبدل النسبة * لا يشرب من وسط جيحون فالا يقع عليه اسم الشطوط وذا ثلثه أو ربعه *

لا يشرب في هذه القرية فالكرم المتصلة بغيرها وعرانها من غير المتصل والخراب * لا يشرب من بقره فلان فانت وكبرت بجملتها وشرب من

لبنها لا يحنث * لا يشرب من هذا الحب فشرب منه بانه حنث ولو جعل في حب آخر لا يحنث لانه لا يشرب من ماء هذا الحب لا يشرب

منه ولو على ماء المطر فخرت دجلة به وشربه لا يحنت * وان جرى المطر في واد خال أو اجتمع في مستنقع وشرب حنت * ان شربت كل الماء الذي في القدر أو شياؤه أو وصيته أو وضعته أو أعطته أحدًا فانت كذا قال الحلية فيه ان يرسل فيه قطنا يشفه وان كان قال ان شربت هذا الماء ولم يزد عليه يشرب البعض ويصب البعض كالأخذ بفيه لقة فقال ان أكلتها فاهر أنه كذا وقال آخر ان آخر جنتها فكذا يأكل البعض ويخرج البعض فيكون لم يأكل (٣٠٨) لكل ولم يخرج فلا يحنتان * لا يشرب عصيراة مصر حبة عنب في حلقة لا يحنت وان في

كفه ثم حساه يحنت وان لا يدخل في حلقة عصيراة يحنت فيمالككن هذا في عرفهم لا في عرفنا لان ماء العنب في أول ماء عصر لا يسمى عصيرا عندنا * (الثالث عشر في الجماع) * لا يحنت بالجماع فيما دون الفرج وان انزل الاذنوى * اتهمه بالغلمان خالف لا يأتي حراما لا يحنت بالقبلة والمس بشهوة ويحنت بالجماع فيما دون الفرج وان لا يط بها فالفتوى على انه يحنت * لا يفتح سراويله على امرأته ان أراد عدم الجماع فعليه وان لم يرد ان فتح السراويل للبول ثم جامع لا يحنت اعدم الشرط وان فتح ولم يجامع يحنت لوجوده * لا يحل التكة لجامع بالاحل ان نوى عين حلها يصدق قضاء وان لم ينوحنت * لا يغتسل من هذه عن جنبه لجامعها وأخرى أو على العكس ثم اغتسل حنت كمالو حلف لا يتوضأ من رعا فتوضأ بعد بول ورعا يحنت * اكرزن من بكارا يذفكذا فهو على الوطء وان اراد به يكذب بانوى يحنت به وبالوطء ولا يصدق في الصرف عن الجماع * اكر

درهم ويؤدي المضارب آجرة الصباغ مائة درهم وما بقي من الربح قسم على أحد عشر سهم معا عشرة أسهم من ذلك حصة المضاربة بينهم ما ثلاثا على الشرط وسهم خمسة المائة الذين بينهم ما نصفان ولو كان باع الثياب مساومة قسم الثمن على قيمة الثياب وعلى ما زاد الصبغ فيها فما يخص قيمة الثياب فهو مال المضاربة يعطى منه رب المال رأس ماله ويقسم الباقي بينهم ما ثلاثا على الشرط وما أصاب قيمة الصبغ يعطى منه أجر الصباغ مائة درهم والباقي بينهم ما نصفان ولو اشترى المضارب بألف المضاربة ثيابا واستقرض على المال مائة درهم فاشترى بها زعفرانا فصبغ به الثياب ثم باعها مائة درهم على مال المضاربة وعلى ما استقرض بالقي درهم فانهم اتقسم على أحد عشر سهم معا عشرة أسهم منها مال المضاربة على شرطهما وسهم للمضارب خاصة ولو باعها مساومة قسم الثمن على قيمة الثياب وعلى ما زاد الصبغ في الثياب فما أصاب قيمة الثياب كان على المضاربة وما أصاب قيمة الصبغ كان للمضارب وكان عليه أداء القرض ولو كان اشترى الزعفران بمائة درهم نسيئة فصبغ الثياب فيه كان هذا والذي استأجر الصباغ بمائة ليصبغها سواء في جميع ما ذكرنا كذا في المبسوط * أمره بالاستدانة على المال فاشترى بالمال متاعا واستكروا دواب يحمله عليهم بمائة درهم كانت المائة مشتركة ان باع المتاع مائة درهم قسم الثمن على أحد عشر جزءا عشرة مضاربة وجزء شركة يكون بينهم ما بعد أداء الكراء منه كذا في محيط السرخسي * وان باعه مساومة كان جميع الثمن في المضاربة على الشرط بينهم ما ثم غرم الكراء على المضارب ورب المال نصفان ولو لم يكن استكروا به ولو كنه استقرض مائة درهم فاستكروا بها باعها بمائة درهم فله أن يبيعها مائة درهم على ألف ومائة وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يبيع الثياب مائة درهم على ألف درهم ولا يدخل في ذلك حصة الكراء وان باعها مساومة كان الثمن كله مضارب بقضمان الكراء في مال المضارب خاصة لانه هو المستقرض فان قال المضارب بل رب المال انما استكروا الدواب لئلا يحل ثيابك وقال رب المال انما استكروا بمالك لنفسك ثم حلت ثيابي عليها فالقول قول رب المال كذا في المبسوط * دفع القامضاربة بالثلث وأمره بان يستدين على المضاربة فاشترى بالثمن المضاربة وثلاثة آلاف طارية تساوي خمسة آلاف وباعها بعد القبض بخمسة آلاف وقبض الثمن ثم هلكت الالف الاولى والجارية وثمان في يده ضمن تسعة آلاف يؤدي أربعة آلاف عن الجارية الى بائعه او خمسة آلاف الى مشتريها هكذا في محيط السرخسي * ثم يرجع على رب المال بخمسة آلاف وخمسمائة وأحد وأربعين درهم ما وثلاثي درهم وعلى المضارب في ماله ثلاثة آلاف وأربع مائة وثمانية وخمسون وثلث فان هلك الالف المضاربة أو لا ثم هلكت الجارية والخمسة الالف بعد ذلك والمسئلة على حالها فانه يؤدي تسعة آلاف درهم كما ينو ويرجع على رب المال بخمسة آلاف وستمائة وخمسة وعشرين درهما كذا في المبسوط والله أعلم

* (الباب العاشر في خيار العيب وخيار الرؤية) *

من دفع الى آخر ألف درهم مضاربة فاشترى بها عبدا ثم طعن المضارب بعيب في العبد كان الخصم في ذلك هو المضارب دون رب المال واذا أقام البينة أن هذا العيب كان عند البائع فانه يرد عليه فان ادعى البائع الرضا على المضارب فانه يستحلف المضارب على ذلك بالله ما رضيت بهذا ولا عرضت على بيعه فان أقر المضارب أنه

بأي يشترى فهو كذا ان لم يرد به الجماع يصدق ولا يكون موليا وان نوى الجماع يصدق في نية تركه قربان اربعة اشهر ولا يصدق في صرف الطلاق عنه ابدخوله في القراش بل اقربان وان دخل في فراشه او هي ليست فيه ان دل الحال على كراهة مضاجعتها لا يحنت وان دل على كراهة استعماله فراشا يحنت * اكرس برالين توهم ان عني الجماع فابلاء والافعلي الوضع على وسادة ملوكه لها وان وضع رأسه على وسادة نفسه وحده أو معها لم يحنت * دعاها الى الفراش فابت فقال ان نمت معك الى الخريف فكذا ان نام معها او جاءها قبل الخريف

يبحث أن نؤي الجماعة أو لم ينوشأ وأن نؤي المضاجعة يبحث بالجماع أيضا * اكر بانو صحبت كنم محمول على الجماع * ان اغتسلت منك عن
جنبه أو عن الحرام فجامع ولم يغتسل يبحث وكذا في الحلال وكذا ان جامع وتبسم * ان اغتسلت من الحرام فكذا فاعتق أجنبية فانزل
واغتسل لم يبحث وكذا في الحلال لانه محمول على الجماع * لم تطاوعه في المراودة فقال ان لم تدخل معي البيت فكذا فدخلت في وقت آخر لا في
هذا الحال يبحث ان الدخول بعد سكون شهوته * لا تغسل رأسها من جنبته (٣٠٩) فجامعها مكره لا يبحث * اتم منه

بالحرام فقال اكر تايل سال
حرام كنم فكذا فعلى الجماع
بمعانيها أو على اقراره مرة
بالزنا أو شهادة أربع شهادات
بتدخل الفرجين لان الزنا
يثبت بهذه الاشياء فان أنكر
وليس لها بينة يحلف فان
حلف وسعها المقام معه
* قال لها اكر با كسى حرام
كنى فكذا فابانها ثم جامعها
في العدة طلقت عندهما
لانهما يعتبران عموم اللفظ
والامام الثاني يعتبر الفرض
وعلى هذا لا تطلق عنده
وعليه الفتوى * اكر من بخانة
توحيات كنم فكذا فزنى
بطلقته ان بعدا نقضاء العدة
لا يبحث * لا يبطأ امرأه حراما
فوطئها حال الحيض أو بعد
الظهار لا يبحث بلانيسة
* لا يزنى فلاط لا يبحث * اتمها
مع رجل فوجد الرجل مع
امرأته في منزل والرجل جالس
في موضع والمرأة نائمة في موضع
آخر خلفه الخاكم على انه لم
ياخذ امرأته مع المتهم لا يبحث
والاخذ معهما ان يكونا في
التكلم أو الوطء أو دواعيه
* اكر طباقي كنم فكذا
فاجتمع الخالف مع امرأة
في منزل وتمازحا وتواصلا
وتعلق كل منهما بالآخر

قد رضى بالعيب وأبرأ منه أو عرضه على بيع منذر آفانه لا يرد على بائعه كالوكيل الخاص الا أنه اذا لم يمكنه
الرد على بائعه فانه يكون ما اشتراه على المضاربة ولا يلزم المضارب وذكرفي كتاب الوكالة في الوكيل الخاص أنه
اذا رضى بالعيب ان كان قبل القبض يلزم الموكل وان كان بعد القبض يلزم الوكيل الا ان يشاء الموكل أن
ياخذ معايبا في المضارب لم يفصل بينهما اذا رضى بالعيب قبل القبض أو بعده فن مشايخنا من قال الجواب
في المضارب كالجواب في الوكيل الخاص ومنهم من يقول المضارب اذا رضى بالعيب فانه لا يلزمه وانما يلزم
المضاربة سواء رضى بالعيب قبل القبض أو بعده بخلاف الوكيل الخاص فانه ان كان بعد القبض يلزمه وان
ادعى البائع الرضا على رب المال وأنكر المضارب وأراد أن يستحلف رب المال والمضارب على ذلك فانه
لا يستحلف المضارب ولا رب المال كذا في المحيط * ولو اشترى المضارب عبد لم يره وقد رآه رب المال فلم يضارب
أن يره بخيار الرؤية ولو رآه المضارب ثم اشتراه لم يكن لواحد منهما خيار وان لم يره رب المال ولو كان رب المال
قد علم أنه أعور قبل أن يشتريه المضارب فاشتراه المضارب وهو لا يعلم به فله أن يرده بالعيب والوكيل بشراء
عبد بغير عينه بألف درهم منزلة المضارب في جميع ما ذكرنا ولو دفع الى رجل مالا مضاربة على أن يشتري به عبد
فلان بعينه ثم يبيعه فاشتراه المضارب ولم يره وقد رآه رب المال فلا خيار للمضارب فيه وكذلك لو كان المضارب
رأه ولم يره رب المال فهذا كالاول في هذا الحكم ولو كان العبد أعور وقد علم به أحدهما لم يكن للمضارب أن
يرده أبدا وكذلك الوكيل بشراء عبد بعينه اذا اشتراه وقد كان الا أنه رآه أو علم بعينه فليس للوكيل أن يرده
كذا في المبسوط * اذا باع المضارب عبدا من المضاربة وطعن المشتري فيه بعيب بعد ما قبضه والعيب يحدث
مثله فافر المضارب أنه كان عنده ورده عليه القاضي باقراره أو قبله المضارب بنفسه بغير قضاء أو استئصال
المشتري فاقاله فذلك جائز على رب المال ولو لم يقر المضارب بالعيب بل أنكره ثم صالح المشتري من العيب على
شيء ان كان قيمة المصالح عليه مثل حصة العيب من الثمن أو أكثر بحيث يتغاب الناس فيه يجوز وان كان
بحيث لا يتغاب الناس في مثله لا يجوز ذكر المسئلة في الكتاب من غير ذكر خلاف فقيل هذا الجواب على
قولهما وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجوز على كل حال وقيل ما ذكره قول الكل كذا في
الذخيرة والله أعلم

(الباب الحادى عشر في دفع المالىن مضاربة على الترادف وخط أحدهما بالآخر وخط مال المضاربة بغيره)
قال محمد رحمه الله تعالى من دفع الى غيره ألف درهم مضاربة بالنصف ثم دفع اليه ألف درهم آخر مضاربة
بالنصف أيضا فخطت المضارب الألف الاولى بالألف الثانية فالاصول في جنس هذه المسائل أن المضارب متى
خط مال رب المال بمال رب المال لا يضمن ومتى خط مال المضاربة بماله نفسه أو بماله غيره يضمن وهذه
المسئلة في الاصول على ثلاثة أوجه اما ان قال رب المال في كل واحد من المضاربتين عمل فيه برأىك أو لم
يقبل ذلك فيهما أو قال له ذلك في أحدهما مادون الاخرى وكل منها اما ان خطت المضارب مال المضاربة الاولى
بالثانية قبل أن يربح فيهما أو بعد ما يربح فيهما أو بعد ما يربح في أحدهما مادون الاخرى فان قال له رب المال
في المضاربتين جميعا عمل فيهما برأىك فخطت أحدهما بالآخر فانه لا يضمن واحدا من المالىن سواء خطهما
قبل أن يربح في المالىن أو بعدهما يربح فيهما أو بعدهما يربح في أحدهما مادون الآخر وان لم يقبل له في

وزوجه تنظر اليه ما وليس في الدار ثالث ولم تمنع فالاصح انه لا يبحث وهذا ليس بقرطانية * أن فلانا يتبع امرأته فقال اكر من فلان
راد يش زن خود بنيم مر اخودك نه آيد لوده واخاه محكم بينهما لا يبحث حتى يقول مر اخودك آمد كافي مسئلة الحجة لانه لا يوقف عليه الامنه
* قال بعد الصبح ان لم أجتمع الالبه ان علم الانفجار فعلى اليسلة الالبه وان لم يعلم لا ينعقد وان نوى تلك اللبلة عندهما أخلاقا للثاني وهى
فرع مسئلة الكوز وكذا لو حلف على ان يقر به في هذا الصف وهو في الخريف سواء علم انه في الخريف أو ظن انه في الصيف وعلى قياس

مسئلة الكوزان لم يبع لم يخرج الصيف لا يعتقد الميمن ولا يحثت خلافا لثاني وكذا لو قال ان لم آت هذه المار في هذه الليلة وقد طلع الفجر
 * حلف بطلاقها ان لم يذهب بها الليلة الى منزله وكانت في القرية فذهبت الى منزله قبل انفجار الصبح لا يحثت في المختار من خروجها من
 الدار فقال ان لم آت بها الى دارى الليلة فكذلك الما أصبح قالت كنت في الدار لا يحثت عنده ما خلا فلا لثاني ولو قالت كنت غائبة حثت ان
 صدقها * قال لها أنت طالق في محبي (٣١٠) يوم في النهار فعلى اليوم القابل فتطلق بطول الفجر من اليوم الثاني ولو قال في محبي

اليوم لا تطلق لان محبي ذلك
 اليوم محال * قال لامته ان
 وطئتك مادمت في هذه الحجرة
 فتحو لا الى أخرى ثم رجع
 الى الاولى ووطئها لا يحث
 * ان وطئتك مادمت معي
 فطلقها بائنا ثم تزوجها
 ووطئها لا يحث * بلبست
 المرأة جبة ديباح فقال
 الزوج ان لم أجامعك مع
 هذه الجبة فانت كذا وان
 جامعتك في هذه الجبة فانت
 كذا وكذا اذا قال ان لم أطاك
 في هذه المقنعة فكذا وان
 وطئتك في هذه المقنعة فكذا
 فالحيلة له فيه ان يطاها بلا
 جبة ومقنعة ولا يحث
 مادامت الجبة والمقنعة باقية
 وهما حيان * قال ان لم آت
 معك الليلة مع قبضك هذا
 فانت طالق وقالت ان بت
 معك الليلة مع قبضى هذا
 فخارتى حر لى الزوج ذلك
 القبض وبيتان معا ولا
 يحث الزوج لو جرد البيتوتة
 مع القبض ولا المرأة لعدم
 البيتوتة معه مع القبض
 * لا يقربها فاستلقى وجأت
 وقضت منه حاجتها يحث
 فيما عليه الفتوى ولو نأما
 لا يحث * ان قربت بك الى
 سنة فانت طالق فاذا مضى

المضاربتين جميعا عمل فيهما برأيت فان خط أحد الماين بالاخر قبل أن يرح في واحد منهما فانه لا يضمن
 شيئا وان خطهما معا بعد ما يرح في الماين فانه يضمن الماين وحصة رب المال من ربح الماين قبل الخلط واعتبر
 (١) بما لو خطهما المضارب بمال خاص بنفسه وهذا يضمن الماين جميعا ويضمن حصة رب المال من
 ربح الماين فكذا اذا خطهما بمال مشترك بينهما وبين رب المال وأما اذا يرح في أحد الماين دون الآخر فانه
 يضمن المال الذي لا يرح فيه ولا يضمن المال الذي فيه ربح فان قال له اعمل فيه برأيتك في المضاربة الاولى
 ولم يقل له ذلك في الثانية فخط مال المضاربة الاولى بالثانية فالمسئلة لا تخلو عن أربعة أوجه اما ان خط
 أحد الماين بالاخر قبل أن يرح في أحد الماين أو بعد ما يرح في الماين أو بعد ما يرح في مال الاولى
 ولم يرح في مال الثانية أو بعد ما يرح في مال الثانية ولم يرح في مال الاولى وفي وجهين منها يضمن مال
 الثانية الذي لم يقل له رب المال اعمل فيه برأيتك أحدهما اذا خط أحد الماين بالاخر بعد ما يرح في الماين
 والوجه الثاني اذا خط أحدهما بالاخر وقد يرح في مال الاولى الذي قاله فيها اعمل فيه برأيتك لا يضمن
 مال الاولى ويضمن مال الثانية وفي وجهين منها لا يضمن لمال الاولى ولمال الثانية أحدهما اذا خط
 أحد الماين بالاخر قبل أن يرح في واحد من الماين وكذلك ان يرح في مال الثانية الذي لم يقل له فيها اعمل
 فيه برأيتك ولم يرح في مال الاولى الذي قاله فيها اعمل فيه برأيتك وهو الوجه الثاني فان قاله في المضاربة
 الثانية اعمل برأيتك ولم يقل ذلك في الاولى فالمسئلة لا تخلو عن أربعة أوجه أيضا على ما بينا وفي الوجهين منها
 وهما اذا خط أحد الماين بالاخر بعد ما يرح في الماين أو في مال الثانية الذي قاله فيها اعمل برأيتك ولم يرح
 في مال الاولى الذي لم يقل له اعمل برأيتك يضمن مال الاولى ولا يضمن مال الثانية وفي الوجهين منها وهما اذا
 خط أحد الماين بالاخر قبل أن يرح في الماين أو يرح في مال الاولى ولم يرح في مال الثانية فانه لا يضمن
 شيئا لمال الاولى ولمال الثانية كذا في المحيط * اذا دفع الرجل الى الرجل مالا مضاربة ولم يقل له اعمل
 فيه برأيتك فدفع المضارب المال الى رجل وقال له اخط بمالك هذا أو بمالى هذا ثم اعمل بهما جميعا فأخذه
 الرجل منه فلم يخط حتى ضاع من يده فلا ضمان على المضارب ولا على الذي أخذه منه لانه بمنزلة الوديعة
 في يده ما لم يخط والمضارب يطلق العقد ذلك الايداع والابضاع فلا يصير هو بالدفع مخالفا ولا القابض بمجرد
 العقد منه غاصب ما لم يخط كذا في المبسوط * دفع ألفا مضاربة بالنصف وألفا بالثلث ولم يقل فيها اعمل
 برأيتك فخطهما المضارب قبل العمل ثم عمل فلا ضمان ويقسمان نصف الربح نصفين ونصفه ثلاثا ولو يرح في
 أحدهما او وضع في الآخر قبل الخلط لا يدخل في الوضعية المال الذي فيه الربح لانهم مضاربان فان
 خطهما بعد ذلك صار ضمانا للمال الذي وضع فيه ولا يضمن المال الذي ربح فيه فان ربح في المال الذي
 فيه وضعية فهو للمضارب يتصدق به عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في محيط الدر خسي * اذا
 دفع الى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف يعمل فيها برأيتك فربح ألفا ثم دفع رب المال الى آخر ألفا آخر مضاربة
 بالنصف يعمل فيها برأيتك فدفع المضارب الاول ألفين الى رجل مضاربة بالثلث يعمل فيها برأيتك ودفع المضارب
 الثاني الألف الى هذا الرجل أيضا مضاربة بالثلث يعمل فيها برأيتك فخط الألف بالالفين فلا ضمان عليه
 فان ربح على ذلك كله ألفا أمسك ثلثه لنفسه وقسم الثلثين الباقيين المضاربين الاولان أثلاثا باعتبار
 (١) قوله واعتبر الخ التوجيه لا وجود له في النسخة المطبوعة بالهند اه

أربعة أشهر بانتهى بالايلاء ثم لا يتزوجها حتى تمضي السنة فيترى زوجها بعده وان لم يوقت له حيلة له بخلاف الموقت لانه لا يقع
 في السنة بلا قربان وبالقربان بعد سنة لا يقع لعدم الوقت وهذا لا يمكن بقاء النكاح بلا طلاق لانه يقع بالقربان وبالقربان يقع بالايلاء واذا
 تزوجها يقع بالايلاء بعد مضي المدة * قال لامته ان جامعتك فانت حرة فالحيلة ان يبيعها من غيره ثم يتزوجها ويطلقها فيحل لاي جزاء ثم
 يشترها منه فيطوؤها فلا تمتق * قال لامرأته ان كرم دست دراز بكيم بانو تاك سال يحمل على الوطاء فان جامعها فمداون الفرج لا يحث

وان تركها أربعة أشهر بانت بالابلاء * حلف لا يغشاها وهو عليها فاليمين على الاخراج ثم الادخال فان دام عليها لا يحنث * ان لم اجامعك
ألف مرة فهو يحمل على الكثرة والتسعون كثرة * (الرابع عشر في اللبس) * لا يلبس ثوبا بعينه فانزرا وارتنى أو واشتمل به حنث
والقميص وغيره سواء بخلاف لا يلبس قيصا فانزرا وارتنى لا يحنث ولو وضعه على عاتقه يريد الحبل لا يحنث * لا يلبس القباء أو قباء ولم يعين
فوضعه على كتفه ولم يدخل يديه لا يحنث ويحنث في المعين لان في غير المعين يحمل على (٣١١) اللبس المعتاد والوصاف في المعين نحو
واختار الصدور والده الحنث

في المنكر أيضا * وضع القباء
على اللحاف ونام تحته قبل
حنث وقيل لا والمراد باللحاف
قراغند لا الدثار فاقول جعل
القباء فوق الدثار يحنث
يؤيده ما ذكر في الفتاوى
لا يلبس هذا الثوب فائق عليه
وهو نائم قال محمد رحمه الله
أخشي عليه الحنث والخنثار
خلافه لانه ملبس باللبس
ولو اتبعه وجد حرارة الثوب
فالقائه كالبنت لا يحنث وكذا
لو ألقى عليه وهو منتبه * اكر
رشته زن خود پوشم فكذا
فريط خيوطا منه في ظهره
لا يحنث وكذا الوصل على
فراش من غزلها لانه لا يسمى
لبساعادة ولو نواه لا يحنث
أيضا ولو جعل الفراش
كاللحاف ونام تحته لا يحنث
أيضا بخلاف المعين بان
حلف لا يلبس هذا الثوب
* لا يلبس ثوبا من غزلها
فلما بلغ الذيل السرة تذكر
ولم يدخل الكمر والرجل تحت
اللحاف لا يحنث * لا يلبس
السراويل أو الخفين فادخل
أحدر جلبيه لا يحنث * اكر
رشته توبتن من بر آيد فكذا
فوضع يده على غزلها أو خاط
بقيصا لا يحنث وسئل

مادفع اليه من المال فاذا أخذ صاحب الالفين الثلثين من ذلك دفع الى رب المال رأس ماله ألف درهم
وما بقي فرب المال نصف ما كان ربح المضارب الاول وذلك خمسة مائة ونصف ذلك للمضارب ورب المال أيضا
ثلاثة أرباع ما كان من الربح الثاني ورבעه للمضارب وبأخذ المضارب الآخر من المضارب الثاني ثلث
الثلثين ثم يدفع الى رب المال رأس ماله ويقاسمه في الربح أرباعا ثلاثة أرباعا لرب المال ورבעه له ولو كان
المضارب الاول لم يربح شيئا حين دفع المال مضاربة بالثلث وأمره أن يعمل فيها برأيه فعمل فربح ألفا ثم دفع
اليه المضارب الثاني الالف الذي في يده مضاربة بالثلث وأمره أن يعمل فيها برأيه فخطه بالالفين ثم عمل
فربح ألفا فان الربح على ثلاثة والوضعية على ثلاثة بحسب المال فيصيب الالف ثلث الربح وبأخذ
المضارب الآخر حصته من ذلك الثلث ثم يأخذ رب المال منه رأس ماله ألفا واقسم ما بقي بينهما الرب المال
ثلاثة أرباعه وللضارب رבעه فأصاب الالفين وهو الثلثان من ذلك أخذ المضارب الآخر منه ومن الالف
الذي هي ربح الالف الاول ثلثه ورد ما بقي على المضارب الاول وبأخذ منه رب المال رأس ماله وثلاثة
أرباع ما بقي بعده من الربح وللضارب رבעه ~~كذا في المبسوط~~ * ولودفع اليه ألفا مضاربة بالنصف
ليعمل فيه برأيه فعمل فيه وربح ألفا فدفعه ألفا آخر مضاربة بالثلث لي عمل فيه برأيه فخط خمسة مائة من هذا
الالف بالمضاربة الاولى فهلك بعد الخلط ألف فالهالك ربح المال الاول وصار كأنه لم يربح وقال محمد رحمه الله
تعالى الالف هلك من ذلك كله بالحساب حتى يكون أربعة أخماسه من المال الاول وخمسه من المال الثاني
كذا في الكافي * وان لم يهلك حتى عمل وقد ربح ألفا آخر فخمس هذا الربح من المضاربة الاخيرة وأربعة
أخماسه من الاولى كذا في محيط السرخسي * ولودفع اليه ألف درهم مضاربة فاشتري المضارب به وبألف من
ماله جارية ثم خلط الالفين قبل أن يتفدهما بعت الشراء ثم تفدهما فلا ضمان عليه فان باعها بعد ذلك
وقبض الثمن مختلطا فلا ضمان عليه فيه وله أن يشتري بالثمن بعد ذلك ويبيع فيكون نصفه على المضاربة
حصه ما اشترى من الجارية بمال المضاربة ونصفه للمضارب حصه ما اشترى منها بمال نفسه وان قسم المضارب
المال بغير محضر من رب المال فقسمته باطلا ولو أن المضارب حين أخذ ألف المضاربة وخطه بألف من ماله
قبل أن يشتري به ثم اشترى به كان مشتريا لنفسه وهو ضامن لمال المضاربة ولو كان خلط المال بعدما
اشترى به ثم لم يتفده حتى ضاع في يده كان ضامنا لالف المضاربة حتى يدفعه من ماله الى البائع ولا يرجع على
رب المال بشئ وإذا قبض الجارية كان نصفها على المضاربة ونصفها على المضارب كذا في المبسوط * وانقصت
المضاربة لان من شرط قيام المضاربة أن يكون رأس المال أمانة عنده كذا في محيط السرخسي * ولو كان
المضارب اشترى مع رجل بألف المضاربة وبألف من عند ذلك الرجل جارية ودفع الالفين قبل أن يخلطاهما
ثم قبض الجارية فنصفها على المضاربة ونصفها لذلك الرجل فان باعها بثلث واحد وقبض الالفين مختلطا فهو
جائر ولا ضمان على المضارب فان قاسم المضارب ذلك الرجل الثمن فهو جائز على رب المال فان خلط مال
المضاربة بمال ذلك الرجل بعد القسمة فالمضارب ضامن للمضاربة وان شارك المضارب بمال المضاربة باذن
رب المال ثم قال المضارب للشريك قد قاسمتك والذي في يدي من المضاربة وكذبه الآخر فالقول قول
الشريك مع عينه كذا في المبسوط * وقال محمد رحمه الله تعالى في الجامع رجل دفع الى رجل مائة دينار قيمتها
ألف وخمسمائة وقال له اعمل بها بألف من مالك على أن الربح بيننا نصفان فهذا جائز ولو لا هذا الشرط

عنه أو ميطيع الجنى رحمه الله في آخر عمره فاشترى رأسه انه لا يحنث قال الفقيه رحمه الله هذا دليل على انه يجوز للسائل ان يعمل بإشارة المفتي
بخلاف الوصية والشهادة لكونه أمرا يتعلق باللفظ والمقصود في الفتوى معرفة السؤال وقد حصل * ان وضعت يدك على الدلو فكذا
فوضعت يدها عليه ولم تغزل لا يحنث * (نوع آخر) * لا يلبس حرا أو اربا يسما لا يحنث الا بثوب كله ذلك أو لجمته ولا يعتبر سدا وعلمه الآن
ينوبه * لا يلبس هذا القطن فاتخذته ثوبا لبسه حنث ولو حشاه بلبسه لا * لا يلبس من غزل فلانة ولا سلة فلبس ثوبا نسج من غزل فلانة

يحتن وان نوى عين الغزل لا يحتن بلبس ثوبه ولا بلبس الغزل أيضا * لا يلبس من ثوبها فغزلت فطنا علك الزوج ودفع الزوج الى التناج باجر
فلبس ما ان اراد الزوج به رسته وي سخته وي يحتن والا لا * لا يلبس من غزلها فلبس ثوبها طهارته منه وبطانتهم من غزل آخر يحتن * لا يلبس
ثوبها فلبس ثوبها مقطوع الكين يحتن لانه ثوب كقطوع اليدين * لا يلبس هذه المحفة فجعلت قيصا وخيطت فلبسها لا يحتن كما لو جعل البساط
خرجا وجلس عليه وكان حلفان (٣١٢) لا يجلس على هذا البساط ولو أعيد لمحفة يحتن اذ ليس وكذلك الخرج لو أعيد

بساطا بخلاف ما اذا قطع
البساط قطعا حتى خرج
عن كونه بساطا وجعل
خرجين ثم أعيد بساطا لا يحتن
لانه صنعة أخرى * ان لم
أجعل من هذا الثوب قباء
وسراويل فكذا فخطاه
سراويل ثم فتنقه وجعله قباء
لا يحتن وان دل سوق كلامه
على ان يتخذهما معا لحفاقة
الخطا وسعة الثوب فاليمين
عليه بخلاف ما لو قال من
هذه المحفة حيث لا يخرج
عن اليمين بالتعاقب بل لا بد
من الاتحاد في الاتحاد لزال
اسم المحفة بالصنيع الاول
* ان لبست من غزلت فاشترى
من غزلها ونسجه وابسه
لا يحتن كما اذا حلف لا يدخل
دار فلان فباع داره ثم دخل
ان كان المعنى في الدار يحتن
والافلا وقيل ان كان
الحلف بمعنى في الغزل يحتن
والافلا * لا يلبس من ثوبها
فاشترى وابس لا لانقطاع
النسبة الا اذا نوى من غزلها
(نوع آخر) لا يلبس من
غزلها شيئا فلبس من غزلها
وغزل غيرها ان لم يذكر الثوب
يحتن وان ذكره لا وكذا
لا يلبس من نسج فلان
والثوب مما ينسجه فردوان

لكان الربح بينهما الخاسر على قدر الما لين فاذا شرط المناصفة صار كان صاحب الدنانير شرطه سدس ربحه
فيكون ذلك مضارب سدس الربح وهذا وان خرج مخرج الشركة ويكون المال مشروطا من الجانبين الا
انه لا يمكن تصحيحها شركة لا لشروطها ما العمل على المدفوع اليه المال وفي الشركة يكون العمل مشروطا
عليهما وكان هذا شركة صورة ومضاربة بمعنى وفائدة قول صاحب الدنانير بألف من مالك انتفاء الضمان
عن المضارب اذا خلط مال المضاربة بماله نفسه ولم يصار له - اذا مضاربة في حق الدنانير شرط تسليمها
واحضارها فان هلك أحد الما لين قبل الشراء هلك من مال صاحبه غير أنه ان هلك الدنانير بطلت
المضاربة وان هلك الدراهم فالمضاربة على حالها فان انتقصت قيمة الدنانير فصارت ألف درهم ثم اشترى
المضارب بها وألف من ماله جارية ثم باعها بربح ألف كان ربح كل واحد منهما خمسمائة غير أن الخمسمائة
التي هي ربح الدنانير خمسة اسداسها لصاحب الدنانير وسدسها لصاحب الدراهم على ما شرطوا والخمسمائة التي
هي ربح الدراهم لصاحب الدراهم خاصة ولو اشترى المضارب بكل مال سلعة على حدة ثم باع ما اشترى بالدراهم
فلم يربح فيه وباع ما اشترى بالدنانير فربح فيه خمسمائة فله من هذا الربح سدسه بحكم الشرط ولو كان ربح فيما
اشترى بالدراهم خمسمائة ولم يربح فيما اشترى بالدنانير شيئا فالربح كله لصاحب الدراهم ولو كانت الدنانير انتقصت
قيمتها فصارت تساوي ثمانمائة فاشترى المضارب بمائة من الخمسة أتباع العبد للمضارب وأربعة أتباعه على
المضاربة فان باع المضارب العبد وربح فيه أخذ كل واحد منهما رأس ماله وأخذ المضارب خمسة أتباع الربح
حصه رأس ماله فيكون له خاصة وأربعة أتباع الربح حصه المشتري بالدنانير فيكون مقسوما بينهما اسداسا
للشرط الذي شرطاه في العقد ولو كان العبد لم يبعه المضارب حتى صارت قيمة الدنانير ألفا ثم باع بثلاثة آلاف
درهم اقسما الثمن على تسعة أسهم خمسة أتباعه وهي ألف وستمائة وست وستون وثلاث حصص المضارب
فيكون له ألف من ذلك رأس ماله والباقي ربح فيكون له خاصة وأربعة أتباع الثمن وذلك ألف وثلثمائة
وثلاث وثلاثون وثلاث حصص المضاربة ألف درهم من ذلك يؤخذ رأس المال والباقي ربح فيقسم بينهما
سداسا هكذا في المحيط والله أعلم

(الباب الثاني عشر في نفقة المضارب)

اذا عمل المضارب في المصرف ليست نفقته في المال وان سافر فطعامه وشرايه وكسوته ووركو به معناه شراء
وكراعى مال المضاربة فلو بقي شيء في يده بعد ما قدم مصره رده في المضاربة ولو كان خروجه دون السفران كان
بحيث يغدو ثم يروح فيسبب بأهله فهو بمنزلة السوق في المصروف وان كان بحيث لا يبيت بأهله فنفقته في مال
المضاربة كذا في الهداية * والنفقة هي ما يصرف الى الحاجة الراتبية وهي الطعام والشراب والكسوة
وفراش ينام عليه والركوب وعلف دابته كذا في محيط السرخسي * ومن ذلك غسل ثيابه والدهن في موضع
يحتاج اليه كالجاز وأجرة الحمام والحلاق وانما يطلق في جميع ذلك بالمعروف حتى يضمن الفضل ان جاوزه
هكذا في الكافي * وروى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه سئل عن اللحم فقال كما كان يأكل كذا في
الذخيرة * فأما الدواء والحمامة والكحل ونحو ذلك ففي ماله خاصة دون مال المضاربة وكذلك جارية الوطء
والخدمة لا يحتسب بمنها في المضاربة ولو استأجر أجيرا لم يخدمه في سفره وفي مصره الذي أتاه فيخبره ويطنج

كان مما ينسجه اثنان يحتن هذا اذا كان ينسج نفسه فلا يحتن بلبس منسوج غلامه وأجيره وان تقبل هو العمل كما
اذا قال لا يلبس من عمل فلان اما اذا لم ينسج بيده ولكنه كان يامر به يحتن بعمل مأموره وكذا لا يلبس من غزله على هذا التفصيل * لا يلبس
من ثياب فلان وهو نوى ما عنده فلبس ثوبا فلان اشتراه بعد اليمين ولبس لا يحتن والعبدة لوقت اليمين * لا يلبس من ثياب فلان وفلان يبيع
الثياب فلبس ثوبا اشتراه منه يحتن * قال الهالبي ان غزله ابن جاهم كهوشيداهم كه رشت ثوبا ان لبست من غزله فانت كذا فلم ينزع

ما كان لا بساط لقت * ولو قال اكره ان يوشم فلم ينزع لا يبحث لان الميمن في الاول تعلق بالفعل وفي الثاني تعلق بالعين فافتقرها لا يلبس من غزل فلانة فلبس ثوبان من غزلها وعليه رقعة من غزل غيرها أو قيصا من غزلها البتة (٣١٣) من غزل غيرها أو وزره أو صله في كفه أو

دخا ريشه أو عليه علم من غزل غيرها حث وليس هذا كالسج ولو لبس ثوبان من غزلها وغزل غيرها لكن غزلها في آخر الثوب أو أوله ففصل غزلها منه وليس له خاصة ان بلغ ازارا أو رداء حث والا لا * ولو كان خيط يغزل فلانة لا يبحث وان تكتمه من غزل فلانة يبحث عند الثاني خلافا للحمد والفتوى على قول الاخير لانه لا يعد لا بسا بلبس التكة وفي التجريد قال يبحث في التكة بلا ذكر خلاف وليس تكة من حرير يكره اجاعا وفي الزرو العروة التي يقال لها بالفارسية اسكله وسابكجه لا يبحث ولا يكره في الحرير وكذا يبحث بالرقعة التي يقال لها سبان اذا كانت من غزل فلانة واذا راد لفظ الثوب بان قال ثوبان من غزل فلانة لا يبحث الا بما ينطلق عليه الثوب وأقله ما ينزبه ولو وضع على عورته خرقة منه لا يبحث * لا يلبس ثوبا بعينه يبحث بلبس ما هو أكثر من نصفه لان الانسان قد يلبس الرداء ويضعه على الارض ولا يشبه هذا العلم ولا يبحث بلبس القلنسوة وعن الثاني انه يبحث وفي العمامة من غزلها اذا نغم بها لا يبحث عند محمد ويبحث عند

ويغسل ثيابه ويعمل له ما لا بد له منه احتساب بذلك على المضاربة وكذلك لو كان معه غلمان له يعملون في المال كانوا بمنزلة ونفقة لهم في مال المضاربة وكذلك لو كان للمضارب دواب يحمل عليهم امتاع المضاربة الى مصر من الامصار كان علقها على المضاربة مادامت في عملها كذا في المبسوط * لو أعانته رب المال بعلماته أو دوابه في السفر لا تنقص المضاربة ونفقة علماته ودوابه عليه دون مال المضاربة فان أنفق المضارب عليهم بغير إذن رب المال ضمن من ماله كذا في محيط السرخسي * واذا صار ضامنا فان ربح في المال ربحا بدئ برأس المال يأخذ رب المال رأس المال كله وما بقي من الربح يقسم بينهم على ما شرطوا فاقا أصاب المضارب من الربح فانه يحسب نصيبه من الربح بعلمه فان كان نصيبه من الربح أقل مما ضمن رد الزيادة وان كان نصيبه من الربح أكثر أخذ الزيادة الى تمام نصيبه من الربح وان كان رب المال أمره بالنفقة على رقيقه ودوابه حسب ذلك من مال رب المال كذا في المحيط * وان كان أسرف فيما أنفق على الرقيق فأنما يضم الى رأس ماله من ذلك نفقة مثله كذا في محيط السرخسي والمبسوط * وسبيل النفقة أن يحسب من الربح ان كان وان لم يكن فهي من رأس المال لان النفقة جزءها مال والاصل في الهلاك أن ينصرف أو لا الى الربح كذا في المحيط * فان أنفق المضارب من مال نفسه أو استدان على المضاربة رجع في مال المضاربة بذلك ويبدأ برأس المال ثم يثنى بالنفقة ثم يثبت بالربح وان هلك مال المضاربة لم يرجع على رب المال بشئ كذا في الذخيرة * فان أنفق من مال المضاربة شئ على نفسه قبل أن يشتري به فانه يستوفي رب المال رأس ماله بكامله كذا في محيط السرخسي * اذا استأجر دابة ليحمل عليها امتاع المضاربة أو اشتري طعاما للمضاربة فضاع المال قبل أن ينقذه فانه يرجع بذلك على رب المال هكذا في المبسوط * ولو اشتري طعامه وكسوته ودهنه أو استأجر ما يركب عليه فضاع المال لا يرجع بذلك على رب المال كذا في محيط السرخسي * لو كان له أهل بالكوفة وأهل بالبصرة ووطنه فيهما جميعا فخرج بالمال من الكوفة ليتجرفه بالبصرة فانه ينفق من مال المضاربة في طريقه فاذا دخل البصرة كانت نفقته على نفسه مادامهم فاذا خرج منها راجعا الى الكوفة أنفق من مال المضاربة في سفره ولو كان أهل المضارب بالكوفة وأهل رب المال بالبصرة فخرج بالمال الى البصرة مع رب المال ليتجرفه فنفقته في طريقه وبالبصرة وفي رجوعه الى الكوفة من مال المضاربة كذا في المبسوط * اذا دفع الرجل الى غيره ألف درهم مضاربة وهمما بالكوفة وليست الكوفة ووطنا للمضارب فنفقة المضارب مادام بالكوفة على نفسه فان سافر بمال المضاربة ثم عاد الى الكوفة في تجارته كانت نفقته في مال المضاربة مادام بكوفة وكانت الكوفة وغيرهما من البلدان سواها في حقه كذا في المحيط * فان تزوج امرأة فيها واتخذها ووطنا زالت نفقته عن مال المضاربة كذا في المبسوط * اذا خرج المضارب بالمال الى مصر من الامصار يشتري به متاعا أو شيئا من أصناف التجارة فانه انتهى الى ذلك المصرف فلم يشتري شيئا حتى رجع بالمال الى مصره وقد أنفق من المال فان تلك النفقة تكون في مال المضاربة كذا في المحيط * واذا دفع الى رجل مالا مضاربة وأمره بان يعمل فيه برأيه فدفعت المضارب الى آخر مضاربة ففسا فر الى آخر بالمال الى مصر يشتري ويبيع فنفقته على المضاربة لانه بمنزلة المضارب الاول كذا في المبسوط * ولو نوى المضارب الإقامة في مصر من الامصار فنفقته في مال المضاربة وانما تطل نفقته عن مال المضاربة بإقامته في مصره أو في مصر يتخذ دارا إقامة كذا في الذخيرة * لو أبضعه المضارب مع رجل لم يكن للمتبضع نفقة في مال المضاربة ولو أبضعه المضارب مع رب المال فعمل به فهو على المضاربة والربح بينهما على الشرط ولا تنفق لرب المال على المضاربة كذا في المبسوط * المضارب اذا سافر بمال المضاربة ومال نفسه يوزع النفقة على المالين - سوا مالا المالين أو لم يخط قال له رب المال اعمل فيه برأيك أو لم يقل له ذلك والسفر وما دون السفر في ذلك سواء اذا كان لا يبيت في أهله كذا في فتاوى قاضيان * وكذلك لو سافر عالين لرجلين مضاربة فنفقته على قدر

(٤٠ - فتاوى رابع) الثاني وفي التجريد ذكر انه لا يبحث بلا ذكر خلاف وهو الصحيح وكذا الحار اذا لم يبلغ الازار * لا يجعل لنفسه من كبرياس فلانة ثوبا فملك فلانة ثوبان من رجل فباعه من الخائف واتخذ الخائف ثوبا لنفسه يبحث اذا نوى ان يجعل لنفسه من غزلها

أونسجهما حينئذ لا يحنث ولو قال لم أعن هـ - فما صدق ديانه وقضاء اكر جامه توهر اكر ايدان نوى اللبس فعليه وان نوى الاتفاق بينهما فعليه والافعل على اللبس ريسمان توبكار برم (٣١٤) لا يحنث بلبس ثوب من غزلها اكر كاد كرهه تو بشود ووزيان من در ايديارشته

توفيكذا فغزلت وكست نفسها وصيبانها أوقضت به دينه أو باعت وشرت ما كولا أو غيره ودفعت اليه لا يحنث * وهب ثوبه من غيره ثم قال اكر اين جامه بكار ايدمر افكذا فلبسه يحنث * ان لبست هذا الثوب في هذا العبد فكذا فإيام العبد اسبوع فيحنث ولو لبسه في أيامه * لا يلبس ثوبا فلبس قلنسوة أو عمامة لا يحنث ولو لم يذ كر لفظ الثوب يحنث وبالسراويل يحنث لانه يجزى عن الكفارة فاذا اعطى عشرة سراويل لعشرة مساكين يجوز عن الكسوة وعن الثاني انه لا يحنث في العمامة الا اذا كانت تبلغ ازارا أو رداءه ويقطع من مثلها قميص أو سراويل وعنه انه يحنث في العمامة مطلقا * لا يلبس هذا الثوب فاتخذ قلنسوة يحنث * لا يلبس ثوب فلان فوضع قباه على كتفه يحنث لانه لا لبس الرداء لا لبس القميص * أرادت قطع قباهه فقال الزوج اكر اين قباه كه توى برى اكنون من بوشم فانت كذا فقطعت بعد ذلك بسنة فلبس طلقت لان هذا الثوب ليس بفور فلا يتقيد * ان بعت غزلا فكذا فباع غزلا لا تاس فيه غزلها حنث وان لم يعلم * لا يلبس ثوبا من غزلها فلبس فوق ثوب أو لحاف لا من غزلها يحنث اجماعا وقيل لا كالبس حرير افوق دثار قطنى بحيث لم يتصل بيده فانه يساوى لا يكره عند الامام رحمه الله (الخامس عشر في المساكنة) ان ساكنه في رمضان أو سنة فكذا يحنث بما كنهه ساعة وان نوى كل المدة دين

مالهما وان كان أحدهما لابس بضاعة نفقته في مال المضاربة الا أن يتفرغ للعمل في البضاعة فينفق من مال نفسه دون البضاعة الا أن يكون صاحبها أذن له كذا في محيط السرخسى * قال محمد رحمه الله تعالى في الزيادات رجل دفع الى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف فاشترى المضارب بها جارية تساوى ألفي درهم واحتاجت الجارية الى النفقة فان النفقة تكون على رب المال ولا يجعل على المضارب نفقة حصته وهو ظاهر الرواية وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن النفقة على رب المال والمضارب على قدر ما يكفى - ما هكذا في المحيط * لو اشترى بالف جارية (١) تساوى ألفين فالحاصل من مذهب أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه - ما الله تعالى أن النفقة عليهم قال محمد رحمه الله تعالى النفقة على رب المال وعلى هـ - اذا الاختلاف اذا أبت الجارية وردت فالخلاف في العمل كالخلاف في النفقة ثم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يخرج العبد عن المضاربة ويجبر كل واحد منهما على أن يعطى حصته من العمل وروى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يحسب بالجعل في بيع المراجعة ويحتسب به فيما بين المضارب ورب المال فان كان هنالك ربح فالجعل فيه والا فهو وضعية في رأس المال كذا في الحاوى وهكذا في المحيطين * لو أقر مصر واشترى شيئا فرب المال وهو لا يعلم فاقى بالمتاع مصر آخر نفقة المضارب في مال نفسه وهو ضامن لما هلك في الطريق وان سلم المتاع جازيعة لبقائها في حق البيع كذا في الوجيز لا كروى * ولو كان المضارب خرج بالمتاع من ذلك المصرق - لم يمت رب المال لم يكن عليه ضمان وكانت نفقته في سفره حتى ينتهي الى المصر ويبيع المتاع على المال كذا في المبسوط * لو كان المضارب في الطريق فنهى رب المال برسول عن السفر أو مات فله أن يتوجه الى أى مصر أحب وكانت نفقته في مال المضاربة فاما اذا كان مال المضاربة ناضا وهو فى مصر أو فى الطريق فخرج الى غير مصر رب المال يضمن كذا في محيط السرخسى * ولو كان رب المال مات والمضارب بمصر من الامصار غير مصر رب المال والمضاربة متاع في يده فخرج بها الى مصر رب المال الاستحسان لاضمان عليه ونفقته حتى يبلغ مصر رب المال على المضاربة وكذلك لو كان رب المال حيا فارسل اليه رسولا ينهاء عن الشراء والبيع وفي يده متاع فخرج به الى مصر رب المال فاني لأضمنه ما هلك من المتاع في سفره وأجعل نفقته في المال استخدا انا ولو كانت المضاربة في يده دراهم أو ذنائب فرب المال والمضارب فى مصر آخر أو كان رب المال حيا فارسل اليه رسولا ينهاء عن الشراء والبيع فاقبل المضارب بالمال الى مصر رب المال فهلك في الطريق فلا ضمان عليه فان سلم حتى قدم وقد أنفق منه على نفسه في سفره فهو ضامن النفقة كذا في المبسوط * اذا اشترى بالف المضاربة وبالف من عنده عبدا فأنفق عليه فهو متطوع وان رفع الامر الى القاضى فامر به بالنفقة عليه فأنفق فهو وعليه ما على قدر رأس أموالهما قال أبو يوسف (٢) وهذه قسمة من القاضى بين المضارب وبين رب المال اذا حكم بالنفقة كذا في الحاوى * كل مضاربة فاسدة لان نفقة للمضارب فيها على مال المضاربة فان أنفق على نفسه من المال حسب من أجر مثل عمله وأخذ بما زاد ان كان ما أنفق منه أكثر من أجر المثل كذا في المبسوط والله أعلم

(*) الباب الثالث عشر في عتق عبد المضاربة وفي كتابه وفي دعوة نسب ولجارية المضاربة *

لو أعتق المضارب عبد المضاربة فلا يحلوا ما أن لا ربح في مال المضاربة أو فيه ربح ولا فضل في قيمة العبد على رأس المال أو فيه فضل فان لم يكن ربح في المضاربة لا يصح عتقه فلا يعتقه رب المال يصح ويكون مستوفيا رأس ماله فاما اذا كان في المضاربة ربح ولا فضل في قيمة العبد بان اشترى عبد بخمسة مائة وهو

١ قوله لو اشترى بالف جارية تساوى الخ هذه العبارة الى آخر العز ولا وجود لها هنا في نسخة الطبع الهندي اه
٢ قوله قال أبو يوسف الخ هذه العبارة لا وجود لها هنا في نسخة الطبع الهندي اه

١ قوله قال أبو يوسف الخ هذه العبارة لا وجود لها هنا في نسخة الطبع الهندي اه
٢ قوله قال أبو يوسف الخ هذه العبارة لا وجود لها هنا في نسخة الطبع الهندي اه

عزم عدم العود ثم عاذن رازا
أونا فلا للمتع لا يحنث وان
على نية السكني يحنث وان
سكن ساعة * لا يسكن هذه
الدار وهو ساكن في عيال
غيره كالابن الكبير والمرأة
نفرج وترك القماشات
لا يحنث لان السكني
لا تنسب اليه * لا يسكن
هذه الدار ونوى خروج
نفسه عنها صدق وان لم ينوها
نفرج ونقل متاعه الى المحلة
ولو باجارة أو اعارة لا بدمن
تسليم الدار الى غيره معبرا كان
أو مؤجرا فان لم يسلم لا بدمن
اتخاذ دار اخرى والا يحنث
ولو ملكا فسلمه الى غيره كفاه
وان لم يتخذ في مكان آخر
اجماعا وان اشتغل بنقل
متاعه كل يوم لو انتقل على
العادة لا يحنث والا يحنث
* وان أغلق باب السكة وبقي
فيها يوم او ليلة لا يحنث وان
كان فقيها أو شربا لا يمكنه
نقل المتاع فاشتغل بأيام المطلب
الاجراء لا يحنث * لا أسكنه
الاثنين يوما أو لا أسكنه
الثلاثين يوما له ان يفرق *
لا يسكن بغداد أو لا يسكن
فلا لا لا يحنث بالسكني أقل
من خمسة عشر يوما * لا بصوم
رمضان بالكوفة فهو على
صوم كاه فيها * عيده حران
افطر بالكوفة فهو على
المقام به يوم الفطر لا على
الاكل والشرب * ان ضحيت

يساوى ألفا ورأس المال ألف فاعقته المضارب لا يصح أيضا لان مال المضاربة متى كان جنسين مختلفين
وقية كل واحد مثل رأس المال فانه يعتبر كل واحد من المائتين مشغولا برأس المال كانه ايس معه غيره ولا
يعتبر برأس المال شأنهما هكذا في محيط السرخسى * ولو كان رب المال هو الذى أعتق العبد جاز
اعتاقه وصار ربه مستوفيا برأس ماله بتمامه ببقية خمسمائة ربعا فيكون بين المضارب وبينه نصفين كذا في
المحيط * وان كان في قيمة العبد فضل بان اشترى المضارب بخمسمائة عبيد ايساوى ألفين فاعقته جاز
اعتاقه في الربع كذا في محيط السرخسى * فيستوفى رب المال الخمسمائة القاعقة في يد المضارب برأس
المال واذا استوفاه برأس ماله صار الاول المملوك للمضارب من العبد قدر سبعمائة وخمسين درهما فقد حدثت
للمضارب زيادة ملك في العبد لم تكن يوم أعتق ولا يعتق ما حدث له من الزيادة في العبد فنقول ان المضارب
متى كان موسرا فلرب المال خياران ثلاثة ان شاء ضمن المضارب ألفا ومائتين وخمسين درهما ثم كان
للمضارب أن يرجع على العبد بالف وخمسمائة ان شاء ويكون الولاء كله للمضارب وان شاء رب المال استسعى
العبد في ألف ومائتين وخمسين وللمضارب أن يستسعى العبد في مائتين وخمسين ان شاء وان شاء أعتق هذا
القدر من العبد ويكون الولاء بينهما على ثمانية أسهم خمسة أسهم لرب المال وثلاثة أسهم للمضارب وان شاء
رب المال أعتق نصيبه وعند ذلك يعتق من العبد خمسة أسهم ويبقى للمضارب خيار في سهم واحد وهو
ما حدث له من الزيادة بعد العتق فان شاء أعتق وان شاء استسعى وأى ذلك فعل كان الولاء بينهما على ثمانية
أسهم وان كان المضارب معسرا فلرب المال خياران ان شاء استسعى العبد في ألف ومائتين وخمسين وان شاء
أعتق هذا القدر من العبد ويكون للمضارب الخيار فيما حدث له من الزيادة ويكون الولاء بينهما على ثمانية
أسهم من الوجه الذى ذكرنا وهذا كله قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى فاما على قول أبى يوسف ومحمد رحمهما
الله تعالى لما أعتق المضارب العبد والربح ملكه عتق كله على رب المال والمضارب ثم يستوفى رب المال
الخمسمائة الثانية في يد المضارب برأس ماله ثم ضمن المضارب ان كان موسرا ألفا ومائتين وخمسين ولا يرجع
به المضارب على العبد وان كان معسرا فان رب المال يستسعى العبد في ألف ومائتين وخمسين ويكون الولاء
كله للمضارب هكذا في المحيط * لو اشترى المضارب بألف المضاربة عبيدين كل واحد منهما يساوى ألفا
فاعقته ما المضارب فعتقه باطل عندنا وان زادت قيمتهما بعد ذلك كان العتق باطلا أيضا كذا في المبسوط
* ولو أعتقه ما رب المال ينظر ان كان أعتقه ما معا عتقا وضمن للمضارب خمسمائة موسرا كان أو معسرا
ولا سعاية على العبد وان أعتق أحدهما بعد صاحبه عتق الاول كله ولاؤه ويعتق من الثانى نصفه كذا
في محيط السرخسى * وان اشترى عبيدين بألف درهم قيمة أحدهما ألف درهم وقيمة الآخر ألف درهم
ثم ان المضارب أعتقه ما معا أو متفرقا وهو موسر فعلى قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى لا يصح اعتاق العبد
الذى قيمته ألف درهم ويصح اعتاقه في ربع العبد الذى قيمته ألف درهم فانتقضت المضاربة بقيه وبقي العبد
الذى قيمته ألف درهم على المضاربة فاذا أراد رب المال أن يستوفى رأس ماله يبيعه المضارب فيستوفى ثمنه
رب المال فيصير العبد الذى قيمته ألفان فارغاعن الشغل وكان ربعا كله بينهما فان فقد أعتق المضارب
عبد الرب المال نصفه وهو موسر فيثبت لرب المال خياران ثلاثة عند أبى حنيفة رحمه الله تعالى ان شاء ضمن
المضارب ألف درهم ثم يرجع المضارب على العبد ان شاء بألف وخمسمائة ويكون الولاء كله للمضارب وان اختار
سعاية العبد يستسعى في نصف قيمته ويستسعى المضارب العبد في خمسمائة هي الربع الذى ملكه بعدما استوفى
رب المال رأس ماله ولا يستسعى في الربع الذى كان ملكه يوم العتق ويكون الولاء بينهما من نصفين وان
اختار الاعتاق فان المضارب أن يستسعى العبد في الربع الذى ملكه بعدما استوفى رأس المال وان شاء أعتق
وأيا ما فعل كان الولاء بينهما من نصفين وان كان المضارب معسرا فكذلك في جميع ما ذكرنا لأنه يثبت لرب

بالكوفة فكذا فعلى حقيقة التضحية بها وان عني كونه بها يوم الاضحية صدق * لا يرى الهلال بالكوفة فالمراد كونه فيها وقت الهلال وان عني الرؤية بها صدق * قال وهو في منزله ان افطرت عنده فكذا فتمت عشي في منزل المخوف عليه حنت وان شرب في منزله ما ثم تعشى عنده

لا يحنث ولو لم يشرب في منزله وذهب الى بيت المخلاف عليه ولم يأكل عنده لا يحنث * لا يقتله بالكوفة فخرجه بالرجة ومات في الكوفة
يحنث * لا يسكن هذه القرية فخرج منها (٣١٦) كما هو شرط البرغم عادوسكن يحنث وكل ماله امتداد اذا لم يوقت يحمل على العمر

المال الخيارات الاخير ان لا الاف هكذا في المحيط * ولولم يعقدهما المضارب وأعتقه حارب المال في كلمة واحدة
فالعبد الذي قيمته ألف حر من مال رب المال ولا سعاية عليه وأما العبد الذي قيمته ألفان فثلاثة ارباعه حر من
مال رب المال وأما الربع الباقي فان كان رب المال موسرا فالمضارب في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى بالخيار
ان شاء أعتق ذلك الربع وان شاء استسعى العبد فيه وان شاء ضمن رب المال ويرجع به رب المال على العبد
وان كان معسرا فان شاء أعتق وان شاء استسعى وهذا ظاهر وضمن المضارب أيضا رب المال تمام حصته
من الربح وذلك خمسة مائة موسرا كان أو معسرا ثم رب المال لا يرجع على العبد بما ضمن للمضارب من هذه
الخمس مائة الاخرى كذا في الميسر * وان أعتقه حارب المال متفرقا فان أعتق أولا الا على فان على قول
أبي حنيفة رحمه الله تعالى يعتق من الاول ثلاثة ارباعه ولا يعتق ربعه ويعتق من الذي قيمته ألف وقت
الاعتاق النصف ثم للمضارب خيار ثلثة في العبد ان كان رب المال موسرا ان شاء ضمنه ربع قيمة الاول
ونصف قيمة الثاني وان شاء أعتق ربع الاول ونصف الثاني وان شاء استسعى العبد الاول في ربعه والثاني
في نصفه فان اختار تضمين رب المال يرجع على العبد الاول برقع قيمته وعلى الثاني بنصف قيمته ومتى
رجع بذلك عليهما كان ولاؤهما كله لرب المال وان اختار المضارب السعاية أو الاعتاق يكون ولاؤه العبد
الاول بينهما على أربعة أسهم ثلاثة ارباعه لرب المال وربعه للمضارب وولاؤه العبد الثاني بينهما نصفين وان
أعتق العبد الادنى أو لا نقول على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ما أعتق العبد الادنى أو لا يعتق كله من
غير سعاية وحسين أعتق الا على عتق منه نصفه فيكون الجواب فيه كالجواب في عدم مشرتك بين اثنين أعتقه
أحدهما هكذا في المحيط * ولو اشترى بألف عبيدين كل واحد منهما ما يساوي ألفا فاعتقه حاربهما المضارب معا أو
أحدهما قبل صاحبه ثم فقارب المال عن أحدهما أو قطع يده فقد صار مستويا نصف رأس ماله ثم ظهر
الفضل في العبد الآخر الا أن العتق الذي كان من المضارب قبل ذلك فيه باطل وان أعتقه حارب المضارب بعد
ذلك لم يجز عتقه في الجحى عليه لانه لا فضل فيه عاين من رأس المال وأما العبد الآخر فاعتق منه ربعه
نصف الفضل على ما بقى من رأس المال فيه ثم يباع الجحى عليه فيدفع الرب المال تمام رأس ماله ويضمن
المضارب ان كان موسرا الرب المال نصف قيمة العبد الذي جاز عتقه فيه لانه ظهر أن جميعه ربح وان نصفه
لرب المال فيضمن له المضارب ذلك ضمان العتق ويرجع به على العبد ويرجع عليه أيضا بما تبين وخسين
درهم ما في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الميسر * اذا كاتب المضارب عبدا أو أمة من
المضاربة فان كانت القيمة مثله رأس المال فانه لا يتجاوز كتابته واذا أدى العبد الكتابة لا يعتق ويكون
ما أدى من الكتابة على المضاربة وان كان في القيمة فضل على رأس المال بأن كانت القيمة أثني دراهم وكتبه
على ألفين ورأس المال ألف درهم فانه تصح كتابته في حصته وهو الرب ربع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى
ولا تصح الكتابة فيما كان منه نصيب رب المال الا أن الرب المال أن ينقض الكتابة فان لم ينقض حتى أدى
العبد جميع بدل الكتابة فانه يعتق حصه المضارب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا غير وعندهما يعتق
الكل وما قبض المضارب من الكتابة فانه يسلم له ربع ذلك وثلاثة ارباع المكتوبة تكون على المضاربة
عندهم جميعا واذا أعتق حصه المضارب انتقضت المضاربة فيستوفي رب المال رأس ماله من ثلاثة ارباع
المكتوبة فبقى خمس مائة والعبد كما ربحا فتكون الخمسة مائة بينهما نصفين والعبد بينهما ما نصفين فقد حدث
للمضارب زيادة شركة بقدر الربع لم تكن له يوم الاعتاق فلا يعتق هذا القدر على قول أبي حنيفة رحمه الله
تعالى على ما عرف ويكون لرب المال في نصيبه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خيار ثلثة ان كان المضارب
موسرا هكذا في المحيط * وان مات ولم يؤد المكتوب شيئا وترك أقل من ثمانية آلاف مات عبدا وبطلت الكتابة
لانه مات عاجزا لان ما هو ملكه وهو ربع الكسب لا يبقى بيد المكتوبة فيستوفي رب المال مما ترك رأس

والقاضي على انه اذا عني
القور أو كان دليلا قائما
لا يحنث بالعود * نزل في خان
ثم قال اكرام مشب ايحابا
ثم فكذا ينزى لاحتمال
ارادة الخان أو الجردة أو
المصرو يعمل بها وان لم ينو
فهو الخان * انهم فقال اكر
اين كاركده ام هرجه زن
خواهم تاده سال فكذا
اكردين شهر باشم وكان
برياعن التهمة وسكن البلدة
وتزوج في المدة يقع لانه
جعل فعل الخيانة سببا
لانعقاد البين بالتزوج وشرط
سكنى هذه البلدة ولم يذكر
جزاه * لا يسكن هذه المحلة
ومنها تشعب محله أخرى
فانتهى اليها ان كانت الثانية
زقا فالاولى أو على العكس
يحنث لانها تباع لها وان كانت
محله أخرى غير تابعة للاولى
لا يحنث * لا يسكن هذه
الدار فاشترى صاحبها في
جنبها بيتا من دار أخرى في
جنب هذه الدار وجعل
طريقه فيها وسد باب البيت
الذي كان فيه فسد
المخالف في هذا البيت
وجعل يدخله بلاد دخول
الدار يحنث * لا يشتري من
هذه الدار شيئا فاشترى هذا
البيت منها لم يحنث بخلاف
السكنى * (نوع منه) *
لو حلف لا يسكن هذه الدار
فوجد الباب مغلقا لا يمكنه

الفتح فلم يتمكن الخروج لا يحنث وقبل يحنث ولو منع بالقييد لا يحنث اجماعا وعن الثاني فحين حلف لا يسكن هذه الدار ان اغلق ماله
الباب غدو وليس عليه ان يتسور الحائط وبه تأخذ حتى لا يقع الطلاق ان علق بالسكنى فيه بخلاف ما اذا قال ان لم اخرج منه اليوم فكذا

وقيد ومنع حيث يبحث في الصحيح ان لم يخصر في اللينة فكذلك فقيدت ومنعت منها حسياد كرافضلي انه يبحث وذكر الصدر الشهيد بعد
هذا انه لا يبحث والاصح انه يبحث والفرق بين الفعل وعدمه ان التسرع لا يجعل العدوم (٣١٧) موجودا ويجعل الموجود معدوما بعد
الاكراه وشرط الحث في

مسئله السكنى امر وجودي
فانه دمها كراه الفاعل وفي
مسئله الخروج امر عدي
قال لها ان سكنت اللينة في
هذه الدار فكذلكم تقدر
على الخروج ليل لا يبحث
بخلاف الرجل ولو تحقق
العذر في حقها ايضا بالصل
فهو معذورا كرامشيد درين
شهر باشم فكذلك افاضها به الحى
ولم يقدر على الخروج حث
لايسا كن فلانا ولا يتيه
فسا كنه في دار كل منهما في
مقصورة لم يبحث ولو كان في
الدار مقصورة فسكن فيها
أحدهما في الدار والاخر في
المقصورة يبحث ولو نوى حين
حلف ان لايسا كنه في منزل
واحد أو بيت أو حجرة واحدة
يكونان فيه معال يبحث حتى
يسا كنه فيما نوى وان يتنا
بعنه لا يصح وان مدينة معينة
أو قرية سماها فان سا كنه
فيها يتنا أو منزلا واحدا حث
وفائدة تخصيصه الخارج سائر
المواضع عن العين ولو سا كنه
في حائط يملان فيه نهرا
لا يبحث والعين على المنازل
التي يكون فيها المأوى والاهل
والعمال الا أن يدل الحال
على المساكنة في السوق
أو نواها ولو لايسا كن فلانا
فدخل داره غصبا فان أخذ
هو في القل لم يبحث والا
حث وان زاره وأقام يوما

ماله ألف درهم والباقي بينهما نصفان وان ترك ثمانية آلاف فقد مات عن وفاء ويعتق فيما أخذ المضارب من
ذلك ألفين ويغرم لرب المال ألفا وخمسمائة قيمة ثلاثة أرباع العبد لانه بقي ذلك على ملك المولى وقد أفسده
المضارب فيضمن ونسكون الستة آلاف الباقية من الكسب بين المضارب ورب المال نصفين وان ترك
المكاتب تسعة آلاف أخذ المضارب ألفي درهم بدل الكتابة فموت حرا يأخذ أيضا الالف الزائدة بحق
الارث لان الولاية لانه عتق كله عليه لانه ملكه بالضممان فان كانت قيمته يوم كاتب ألفا ثم ازدادت لم تنفذ
الكتابة وان كانت قيمته يوم الكتابة ألفين ثم انقضت ثم أدى أو مات فالجواب فيه كما في المسئلة الاولى لان
الربح كان ملكه فنفذت الكتابة فيه الا أن المكاتب بضمن قيمته يوم الاداء فيفارق الاولى في وقت
الضمان كذا في محيط السرخسي * اذا عتق المضارب عبدا من المضاربة قيمته مثل رأس المال أو أقل
على ألفي درهم ورأس المال ألف درهم فان عتقه باطل كالأعتقه بغير مال وان كانت قيمة العبد أكثر من
رأس المال بان كانت ألفي درهم ورأس المال ألف درهم فأعتقه المضارب على ألفي درهم عتق من العبد
نصيب المضارب خاصة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يعتق جميع العبد وسلم المضارب من بدل
العتق حصته وهو الربع وما بقي يسلم للعبد لا يكون على المضاربة عندهم فالواحد اذا كان قال المضارب
للعبد أعتقتك على ألفي درهم وقبل العبد ذلك حتى صار حرا بنفس القبول أو كما تباح حتى يكون ما كسبه
بعد ذلك كسب مكاتب أو كسب حر مديون فاما اذا قال المضارب للعبد ان أدبني ألفين فانت حر فأدى
العبد ألفي درهم وعتق حصته المضارب من العبد فان جميع ما أخذ من العبد يكون على المضاربة لانه كسب
عبد المضاربة فيما أخذ من المال من ذلك رأس ماله والباقي ربح فيكون بينهما على ما شرطاه كذا في المحيط *
ان كان مع المضارب ألف بالنصف فاشترى المضارب به أمة قيمتها ألف فوطئها المضارب فولدت ولدا يساوى
ألفا فادعى المضارب انه ابنه ثم باغت قيمة الغلام ألفا وخمسمائة والمضارب موسر فان شاء رب المال استسعى
الغلام في ألف ومائتين وخمسين وان شاء أعتقه واذا قبض رب المال ألف درهم من الغلام ضمن المضارب
نصف قيمة الامه موسرا كان أو معسرا هكذا في الكافي * اذا دفع رجل الى رجل ألف درهم مضاربة
بالنصف فاشترى به جارية تساوى ألفا فولدت ولدا يساوى ألفا فادعى المضارب فدعوه بطله وهو ضامن
لعقر الجارية وله أن يبيع الجارية وولدها فقد أجمع الجواب هنا وهو على التقسيم فان كانت جاءت بالولد منذ
اشتراها لقل من ستة أشهر فلا أن يبيعها ولا يكن لا يلزمه العقر وان كانت جاءت به لا أكثر من ستة أشهر فعليه
العقر وله أن يبيعها ما لم يستوف رب المال منه عقرها فان استوفى عقرها وهو مائة درهم صحت دعوه
وثبت نسب الولد منه وصارت الجارية أم ولده ثم يغرم لرب المال من قيمة الجارية تسعمائة تمام رأس ماله
وخمسين درهما مما بقي موسرا كان أو معسرا وأما الولد فهو ربح كما يعتق نصيب المضارب منه وهو النصف
ويسعى في نصف قيمته لرب المال ولا ضمان على المضارب في ذلك وان كان موسرا فان لم يبيع واحدا منهما
ولم يستوف رب المال عقرها حتى زادت الجارية فصارت تساوى ألفين فهي أم ولد للمضارب وعليه قيمة ثلاثة
أرباعها موسرا كان أو معسرا وأما الولد فهو رقيق على حاله ما لم يؤد ما عليه من قيمة الام أو يأخذ رب المال
شيئا من العقرو له أن يبيعه فان لم يبيعه حتى صار يساوى ألفين فانه يصير ابن المضارب ويعتق منه ربعة كذا في
المبسوط ولا ضمان على المضارب في الولد انما على الولد السعاية وان كان المضارب موسرا واذا عتق من الولد
ربعه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما كله قرب المال يأخذ ألف درهم من المضارب رأس ماله اذا
كان المضارب موسرا الامن سعاية الولد واذا استوفى ذلك من المضارب رأس ماله فبقي من الجارية وعقرها
على المضارب يكون ربحا وبقي الولد كله ربحا فبقي من قيمة الام والعقر يكون ربحا يختص به رب المال فان
كان العقر مائة درهم يجعل ذلك كله لرب المال فيؤدى المضارب ذلك الى رب المال فالخاصل أن المضارب في

أو يومين لا يبحث والمساكنة الدوام عليها بالاهل والمتاع * سافر الخائف وسكن مع الخلو ف عليه أهله يبحث عند الامام رحمه الله بناء
على ان قيام السكنى بالاهل والمتاع وعند الثاني لا وعليه الفتوى وان سافر الخائف أقل من مدته يبحث * لا يسكنه وهو فيه بأدله فاجهد

في اخراجها فغلبته ولم يخرج لا يحنت * خاصمها عند الخاك أو لا وكذا الومنع بالوثاق لانه مسكن لاساكن (السادس عشر في الدخول) لا يرضع قدمه في دار فلان فدخلها راكبا (٣١٨) أو ماشيا حافيا أو منتعلا حنت فان نوى ماشيا ودخلها راكبا لا يحنت كما لو أدخل مكرها فان

أدخل مكرها وهو قادر على المنع اختلفوا فيه والاصح أنه لا يحنت رهـ هذه اذا حمل وأدخل فان دخل بقدميه يحنت قولوا واحدا ولو خرج ثم دخل فيما اذا أدخل مكرها هل يحنت اختلف المشايخ فيه قال السيد أبو شجاع لا يحنت والاصح الحنت وان على الدابة فغلبته وأدخلته أو أنقاه الريح أو زلق ووقع فيه فالاصح انه لا يحنت ولو جاء الى الباب لا يريد الدخول فاشتد في المشي ووقع فيه لعناره يحنت * تزوجها ثم قال ويراجعها أرم فكذا فحملها غيره الى بيته ان أراد حملها بنفسه لا يقع وان أراد امساكها فيه ان خلاها فيه ولم يخرجها يقع (نوع) لا يدخل بيتا فقام على اسكفته ان رد الباب يبق خارجـ لا يحنت وان يبق داخله يحنت * ان خرجت الاذني فكذا فقامت على العتبة وبعض قدمها في الخارج وبعض قدمها في الداخل وذلك يعلم أيضا باغلاق الباب بان يبق بعضها في الخارج والبعض في الداخل فاعتادها ان على الخارج يحنت وان على الداخل أو عليها الا اذا كان يدخل فيه قائما ما اذا كان مستلقيا على ظهره أو بطنه أو جنبه فصار بعض بدنه

هـ هذه الصورة بضمن رب المال تمام قيمة الجارية ألف درهم وعقرها مائة درهم فيصير رب المال مستوفيا من ذلك ألف درهم رأس ماله ويصير مستوفيا ألفا ومائة رجحا ثم يجعل للمضارب من الولد مثل ما استوفى من الرب وذلك ألف ومائة فيعتق من الولد بقدر ألف ومائة حصصا المضارب فيعتق على المضارب من غير سعاية بقي من الولد تسعمائة رجحا فيكون بين رب المال والمضارب نصفين فللمضارب من ذلك أربع مائة وخمسون فيعتق من الولد بقدر أربع مائة وخمسين من غير سعاية وذلك عشر الولد وربيع عشره لان قيمته ألفان وعشر الالفين مائتان ويسعى الولد في أربع مائة وخمسين درهمه رب المال فاذا أدى الولد ذلك الى رب المال عتق كله وكان رب المال من ولاد الولد عشره وربيع عشره وللمضارب سبعة أعشاره وثلاثة أرباع عشره وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قوله ما الولاء كله للمضارب هكذا في المحيط * ولو كان المضارب معسرا لا يقدر على الاداء فأردب المال أن يستسعى الجارية في رأس ماله وحصته من الرب لم يكن له ذلك وان أراد أن يستسعى الولد كان له ذلك في ألف وخمسمائة ألف درهم رأس ماله وخمسمائة حصته من الرب فيح في الولد ثم رب المال ثلاثة أرباع ولاد الولد كذا في المبسوط * وبقي على المضارب نصف قيمة الجارية ونصف العقر يؤدي ذلك متى أبصر فان أدى الولد السعاية ثم أراد أن يرجع على المضارب لم يكن له ذلك كذا في المحيط * ولو كانت الجارية تساوي ألفا فولدت ولدا يساوي ألفا فادعاه المضارب فغرمه رب المال العقر وهو مائة درهم وأخذها صارت الجارية أم الولد للمضارب وبعتق الولد وبثت نسبه ويضمن المضارب من قيمة الام تسعمائة وخمسين درهما تسعمائة مابقي من رأس المال وخمسون حصصا رب المال من المائة التي هي ربح في الجارية فاذا قبضه رب المال عتق نصف الولد من المضارب ويسعى في نصف قيمته رب المال ديلاؤه بينهما نصفين وان كان المضارب معسرا وقد أدى العقر فرب المال أن يستسعى الولد بتسعمائة درهم بقيمة رأس ماله ثم المائة الباقية منه ربح فيستسعى الولد رب المال في نصفها ويكون رب المال من الولاء تسعة أعشاره ونصف عشره ويكون له نصف قيمة الام دينارا على المضارب في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المبسوط * ومن دفع الى آخر ألف درهم مضاربة بالنصف فاشتري به جارية تساوي ألفا فولدت ولدا يساوي ألفا فادعاه رب المال فانه ابنة وتصير الجارية أم ولده ولا يغرم للمضارب شيئا من قيمة الجارية ولا من الولد ولا من العقر وكذلك لو كان الولد يساوي ألفين ولو كانت الام تساوي ألفين فادعاه رب المال صحت دعوته وصارت الجارية أم ولد له وبثت نسب الولد منه وغرم رب المال ربع قيمة الجارية للمضارب موسرا كان أو معسرا ولم يضمن من قيمة الولد شيئا وغرم عن عقر الجارية للمضارب ولو كان المضارب هو الذي وطئ الجارية وقيمتها ألفان فجاءت بولد فادعاه المضارب بعد ما ولدته وقيمتها ألف فان الجارية تصير أم ولده ويضمن قيمة ثلاثة أرباعها رب المال وثلاثة أعشار العقر موسرا كان أو معسرا ولم يضمن من قيمة الولد شيئا ويكون الولد عبد المضاربة ببيعة المضارب ولا يثبت نسبه منه فاذا قبضه رب المال ما وجب على المضارب من قيمة الجارية وثلاثة أعشار عقر الجارية يثبت نسب الولد وعتق نصفه ويسعى في نصف قيمته رب المال موسرا كان أو معسرا وولاد الولد بينهما نصفان في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قوله ما الولاء كله للمضارب كذا في المحيط والله أعلم

(الباب الرابع عشر في هلاك مال المضاربة قبل الشراء أو بعده)

ما هلك من مال المضاربة فهو من الربح دون رأس المال كذا في الكافي * اذا هلك مال المضاربة قبل التصرف فيه بطلت المضاربة والقول في الهلاك قول المضارب مع عبثه لو استهلك المضارب رأس المال أو أنفقه أو أعطاه رجلا فاستهلكه لم يكن له أن يشتري على المضاربة شيئا وان أخذه من الذي استهلكه كان له أن يشتري به على المضاربة رواه الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي * روى عن محمد

خارجه والبعض داخله يعتبر الاكثر ان كان في الداخل داخل وفي الخارج خارج ولا يحنت باذخال الرأس بلا قدميه وكذا لو تناول رجلاه شيئا بيده لا يدخل بيت فلان يجلس على دكة بابه وهو تابع لبيته وينتفع بهم بالخلاف عليه يحنت وفيه نظر * وان دخل حائطا منعترا من هذه الدار الى الجادة وليس للحائط باب في الدار يحنت اكر فلان رامانم تباي بدرا ندره فكذا ثم ان الخائف رآه في الكرم فلم يخرج يحنت

لان المقصود منعهم من الدخول اذا راه ومنعه عن الكون اذا راه بعد الدخول لا يدخل بلع او مدينة كذا فعل العيران وكذا مدينة ترى بخلاف كورة بخار او رستاق كذا اذا دخل ارضه ما بحثا كركر دسقاية فلان كردى (٣١٩) فكذا وقال أردت به الدخول وهو

يحموم حولهم ولا يدخل بينهم
يبحث لان حقيقة اللفظ
هذا وقيل يحمل هذا على
الدخول بخانه فلان درآي
ولم يقل اكر يبحث في الحال
ويبحث با دخال احدى رجله
لا يدخل هذه الدار فقام على
السطح أو شجرة لو سقط سقط
في الدار فجواب الرواية وهو
المختار انه يبحث والفقيه
على أنه ان من العجم لا يبحث
لا يدخل هذه الدار وحلف
آخر لا يخرج من هذه الدار
فنام كل على سطحه لا يبحث
واحد منها لا يخرج فازرق
شجرة لو سقط سقط في الطريق
لا يبحث كما لو دخل الكنيف
وبابه في الدار لا يدخل هذه
الدار فدخل بيتا منها قد أشرع
في السكة وله باب في الدار
أيضا يبحث وكذا
لو دخل علوها التي على
الطريق أو الكنيف وبابها
في الدار لا يدخل هذا المسجد
خرب واتخذ مسجدا آخر
ودخل حنث كالدار لا يدخل
سكة فلان فدخل مسجدها
وليس له باب الى تلك السكة
لا يبحث في المختار وان دخل
بيتا من طريق السطح ولم
يدخل البيت قال الفقيه
الا قرب الحنث وقال الاسكاف
عدم الحنث أقرب قال الصدر
وبه يقتي والحنث انه ان كان
ظهره الى هذه السكة أو بابه
الى سكة أخرى لا يبحث وان

رحمه الله تعالى أن المضارب إذا أقرضها ربح لا فان رجعت اليه الدراهم بعينها رجعت على المضاربة وان
أخذ منها لم ترجع كذا في الذخيرة وان كان مع المضارب ألف فاشترى به عبدا فلم ينقده حتى هلك ألف
يدفع اليه رب المال ألفا آخر وإذا دفع اليه ألفا آخر ثم هلك قبل الدفع الى البائع له أن يرجع على رب المال ثم
وتم ورأس المال جميع ما دفع كذا في الكافي * لو أن المضارب أراد أن يبيعه مراهجة بـ ١٠٠٠ درهم فباعها بـ ١٠٠٠ درهم
مراهجة على ألف وان بين الامر على وجهه وأراد أن يبيعه مراهجة على الكل فله ذلك كذا في المحيط * ولو
كان اشترى بألف جارية فلم يقبضها حتى ادعى المضارب أنه قد نقد البائع الثمن وجمد البائع ذلك وحلف فان
المضارب يرجع على رب المال بألف آخر فيدفعه الى البائع وبأخذ الجارية فتكون على المضاربة وإذا اقتسم
المضاربة أخذ رب المال رأس ماله أنى درهم كذا في المبسوط في باب المراهجة في المضاربة * ومن دفع الى غيره
ألف درهم مضاربة بالنصف فاشترى به جارية فباعها بالالف قبل أن ينقده فقال رب المال ضاع المال قبل
أن تشتري الجارية وانما اشتريته لنفسك وقال المضارب لا بل ضاع المال بعدما اشتريته فانا أريد أن أخذ
بالثمن ولا يعلم متى ضاع المال فالقول لرب المال وان أقام جميعا البينة فالبينة بينة المضارب ولو كان ولي
المال قال للمضارب قد اشتريته قبل ضياع المال فوقع الشراء على المضاربة وقال المضارب اشتريته بعد
ما ضاع المال ووقع الشراء في القول قول المضارب كذا في المحيط * ولو لم يهلك ألف ولم ينقده في ثمن الجارية
ولكنه اشتري به جارية أخرى على المضاربة وقال أبيعها فأنقد الثمن الاول فانما اشتري الجارية الأخيرة
لنفسه ولا تكون من المضاربة ولو اشتري بالجارية التي قبض جارية أخرى جازو كانت على المضاربة كذا في
المبسوط * ولو اشتري بالالف جارية تساوى ألفين فباعها قبل النقد غرم رب المال الف كله كذا في الحاوى *
ولو اشتري المضارب جارية بالالف تساوى ألفين بامنة تساوى ألفا وقبض التي اشتراها ولم يدفع أمة حتى ماتت فانه
يغرم من قيمة التي اشتراها خمسمائة والباقي على رب المال ولو كانت قيمة التي اشتراها ألفا والامة التي كانت
عنده قيمتها ألفان وقد قال له رب المال اشتر بالقليل والكثير حتى جاز هذا الشراء من المضارب فقبض التي
اشتراها ثم هلكا رجوع على رب المال كذا في المحيط * وإذا كان مع المضارب ألف بالنصف فاشترى المضارب
به برأبعا بألفين ثم اشتري بالالفين عبدا ولم ينقده الفين حتى ضاع الفان في يده يغرم رب المال ألفا
 وخمسمائة والمضارب خمسمائة ويكون ربع العبد للمضارب وثلاثة أرباعه للمضاربة وصار رأس المال ألفين
 وخمسمائة ولا يبيع العبد مراهجة الا على ألفين فاز باع العبد بأربعة آلاف صار ربع الثمن للمضارب وثلاثة
أرباعه للمضاربة برفع رأس المال وذلك ألفان وخمسمائة ويبقى خمسمائة رجحان المضارب ورب المال كذا
في الكافي * ولو عمل بالمضاربة حتى صارت أنى درهم ثم اشتري به ما جارية قيمتها أقل من ألفين وقبضها فهلك
ذلك كله عنده معا فعمل المضارب ألفا درهم عن الجارية ويرجع على رب المال بثلاثة أرباعها كذا في
المبسوط * اشتري بألف المضاربة جارية قيمتها ألفان ولم ينقده الثمن حتى باعها بألفين وقبض الثمن ولم يسلم
الجارية حتى هلك كله فهذا لا يخرجون أربعة أوجه اما ان هلك الاموال كلها معا أو هلك الف الاول
أولا ثم هلك الجارية والمال الثاني وهو الفان معا أو متعاقبا أو هلك الجارية أولا ثم المالان معا أو
متعاقبا أو هلك المال الثاني أولا ثم هلك الجارية والمال الاول معا أو متعاقبا أو هلك الاموال كلها
معا فمن المضارب ثلاثة آلاف ألفا للبائع الجارية وألفين لمشتريها ويرجع على رب المال بألفين وخمسمائة
وأما اذا هلك الف الاول أولا ثم هلك الجارية والمال الثاني معا أو متعاقبا فالثلاثة آلاف كلها على
رب المال وأما اذا هلك الجارية أولا ثم المالان معا أو متعاقبا فعلى رب المال ألفان وخمسمائة وعلى
المضارب خمسمائة وكذلك لو هلك المال الآخر أولا ثم الجارية والمال الاول الاصل أن المضارب بقدر ما كان
عاملا لرب المال يكون قرار الضمان على رب المال لانه لحقه الضمان بسبب عمله له فيرجع بالضمان على

له باب آخر الى هذه السكة أيضا يبحث لا يدخل من باب هذه الدار فدخل من غير هذا الباب لم يبحث ولولم يعينه ولكنه نوى لا يصدق قضاء
* ولو حفر سربا بحثت تلك الدار فدخله أو القناه لا يبحث ولو كان رأس القناه مكشوف في الدار ان كانت كبيرة يستقي منها أهل الدار يبحث

اذ بلغ الى ذلك المكان وان صغيرة لضوء القناة لا يحث * لا يدخل هذا القسطا وهو مضروب قترع وضرب في مقام آخر ودخل يحث
 * لا يكتب بهذا القلم فكسره وكتب به لا يحث لانه بعد الكسر لم يبق قلم * لا يلبس هذه النعل فقطع شرا كهوا وشركها باخر ثم لبسه يحث
 وفي الخباء العبرة للعبدان * لا يجلس (٣٣٠) على هذه الاسطوانة وهي من آجر فنقض وبني ثانيا فجلس عليها لا يحث

المعمول له ولانه هو الذي أوقعه فيه فعليه تخليصه واخراجه عنه وبقدر ما كان عاملا لنفسه يكون قرار
 الغرم على المضارب لان غنمه له فيكون غرمه عليه كذا في محيط السرخسي * ولودفع الى رجل ألف درهم
 مضاربة بالنصف فاشتري به جارية تساوي ألفا فقبض الجارية ولم يتقد الدراهم حتى باعها بألفين فقبضها
 ولم يدفع الجارية حتى اشترى بالالفين جارية تساوي ألفين فقبضها ولم يدفع الدراهم فهلكت الدراهم كلها
 والجارياتان جميعا فعلى المضارب أن يؤدي اليهم خمسة آلاف الى بائع الجارية الاولى ثم ألف درهم ويرد
 على مشتري الجارية الاولى ما قبض منهم من ثمنها وذلك ألفا درهم لانفساخ البيع فيها بالهلاك قبل التسليم
 والى بائع الجارية الثانية ألفي درهم ثمنها ثم يرجع على رب المال من هذه الجملة بأربعة آلاف درهم ألف عن
 الجارية الاولى وألف وخمسمائة مما قبض من ثمن الجارية الاولى بعد بيعها وألف وخمسمائة من ثمن
 الجارية الثانية ولو هلك الألف الاول ثم هلك ما بقي معار جمع بجميع الخمسة آلاف على رب المال ولو
 هلك الجارية الاخيرة أولا ثم هلك ما بقي معار جمع على رب المال بأربعة آلاف درهم وكذلك لو هلك
 الجارية الاولى أولا أو هلك الألفان أولا ثم هلك ما بقي فهذا وماله هلك الكل معاني سواء هكذا في
 المبسوط * ولو اشترى بألف المضاربة جارية تساوي ألفا فقبضها ولم يتقد الثمن ثم اشترى بالجارية عبدا
 يساوي ألفين وقبضه ولم يدفع الجارية ثم اشترى بالعبد جارية تساوي ثلاثة آلاف درهم وقبضه ولم يدفع
 العبد فهلكت عنده هذه الاشياء الأربعة كلها فهو على خمسة أوجه ان هلك الاموال كلها ما فعلى
 المضارب ستة آلاف درهم ألف منها ثمن الجارية وألفان قيمة العبد وثلاثة آلاف قيمة الجارية يرجع على رب
 المال منها بأربعة آلاف وخمسمائة ويؤدي من ماله ألفا وخمسمائة وان هلك الألف أولا ثم الباقي معار جمع
 المضارب على رب المال بخمسة آلاف وخمسمائة وأدى من ماله خمسمائة وان هلك العبد أولا ثم الباقي
 معار جمع على رب المال بأربعة آلاف وخمسمائة وكذلك لو هلك الجارية الجارية معا وان هلك
 الجارية أولا ثم ما بقي معار جمع على رب المال بأربعة آلاف وسبعمائة وخمسين ولو اشترى بألف جارية
 تساوي ألفا فقبضها ثم اشترى بالجارية جارية تساوي كل واحدة منهما ألفا فقبضها ثم هلك الجارية
 ورأس المال الاول معافى على المضارب ثمن الجارية الاولى ألف درهم وألفان قيمة الجارية الثانية الاخرين
 ويرجع بجميع ذلك على رب المال بخلاف ماله كان اشترى بالجارية الاولى جارية تساوي ألفين وقبضها
 فهلكت الجاريات ورأس المال معافى على المضارب ثلثة آلاف درهم ألف عن الجارية الاولى وألفان
 قيمة الجارية الثانية ويرجع على رب المال بالالفين وخمسمائة وكذلك لو هلك احدى الجاريتين أولا ثم هلك
 ما بقي معا ولو هلك الألف الاول أولا ثم هلك ما بقي معار جمع بالثلثة آلاف كذا على رب المال كذا في
 المبسوط * ولودفع الى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف فاشتري به جارية تساوي ألفا فقبضها ثم باعها
 بألفي درهم وقبض الثمن ولم يدفع الجارية ثم اشترى بالالفين وبالألف الاول وهو في يده جارية تساوي أربعة
 آلاف وقبضها ثم دفع رأس المال الاول الى صاحب الجارية الاولى ودفع الالفين الى الذي اشترى منه الجارية
 الاخيرة فان عليه ألف درهم من ماله للذي اشترى منه الجارية الاخيرة فان لم يتقد الألف الاول حتى هلك
 وباع الجارية الاخيرة بثمانية آلاف درهم كان له من ثمنها ألف درهم حصة ثلثها الذي كان اشترى لنفسه وتكون
 أربعة آلاف درهم على المضاربة يؤدي منها ألف درهم الى الذي اشترى الاولى منه ثم يأخذ رب المال رأس
 ماله ألف درهم من الباقي وما بقي وهو ألفا درهم يرجع بينهما على الشرط فان كان المضارب لم يتقد الالفين
 اللذين اشترى بهما الجارية الاخيرة حتى ضاعا والمسئلة بماله فانها تؤدي ذلك أيضا من ثلثي الجارية الاخيرة

(نوع) * لا يدخل بيتا
 لفلان وهو فيه باجارة
 أو أعاره يحث عندنا ان
 سلم الدار الى المستعير
 ونقل هو متاعه اليه والا
 * لا يركب دابة فلان
 ولا يستخدم عبدا فلان
 فركب واستخدم المستأجر
 واستعار لا يحث بخلاف
 ولودخل بيتا له قد أجره
 لا يحث * لا يسكن حانوتا
 لفلان فسكن حانوتا أجره
 فلان ان كان فلان ممن
 يسكن الحانوت لا يحث
 عندهم اخلافا لمحمد وان
 كان ممن لا يسكنه حث
 عند الكل * لا يدخل على
 فلان ولم يسم شيئا ولم ينو
 ندخل عليه في بيته أو بيت
 غيره ضيفا يحث وفي المسجد
 لا ويراد به الدخول عليه
 لاجل التعظيم في مكان يراد
 به التعظيم وفي عرفنا يحث
 وان دخل عليه في المسجد
 * ولودخل عليه في ظله أو
 سقف أو دلهيز باب لا يحث
 لانهم ليست بمواضع التعظيم
 * ولودخل عليه في خيمة ان
 كان من أهل البادية حث
 ولمصر يا لا * وان دخل
 دارا هو فيها لم يحث كالو حلف
 لا يدخل دارا وفلان فيها
 وهو لم يره أو في بيت آخر وهو
 دخل بيتا آخر لا يحث

* لا يدخل عليه فدخل يريد غيرة لا يحث ولو لم يكن له نية يحث كالحالف على أن لا يسلم فلانا فسلم على قوم هو فيهم ناويا ولا
 غيرة لا يحث وان خلا عن النية يحث * لا أدخل دارك والمخاطب في دارك لم يكن الحالف فيها ولا في غيرها فقول المخاطب الى أخرى باعارة
 أو أجارة فدخل عليه الحالف يحث ولو سكن فيها آخر بعد تحول المخاطب وحلف الحالف أيضا لا يدخل منزلا فلان ثم دخلها يحث باليمينين

والمد كور قبل جواب الرواية وهذا جواب المشايخ * لا يدخل دار فلان ولا يكلم عبده فباعه ثم وجد الشرط لا يحنث وقد تقدم ان الداران هجر
لاجلها يحنث وان المال كمالا وان لم يكن في ملكه عبدا ثم استحدث بعد المين حنث (٣٢١) وفي الدار كذلك عندهما خلافا للثاني

وكذلك لو تزوج بعد المين
على أن لا يكلم امرأه فلان
ولم تكن له زوجة وقت
الحلف يحنث عندهما
بكلام الحادثة * لا يدخل دار
فلان فدخل دارا مشتركة
بينه وبين غيره ان لم يكن
فلان ساكن فيها لا يحنث
والا يحنث * لا يدخل منزل
فلان فاكترى منزلا واحدا
الا ان هذا في آيات وهذا
في آيات والساحة واحدة
حنث فيكون كل واحد
داخل في منزل صاحبه
بخلاف الدار المشتركة * ان
دخلت دار فلان فانت كذا
فانت فدخلت الداران لم يكن
على فلان دين مستغرق
لا يحنث لانتقال الملك وان
كان فالفتوى على انه لا يحنث
ايضا لان الدين وان منع
ملك الورثة الا انه لم يبق في
ملك فلان حقيقة لعدم
أهليته للملك بالموت وبقى على
ملكه لحاجته فكان قاصرا
الآثر ان الورثة يملكون
الاستخلاص * جبر اجلس
في بيت من المنزل ثم قال
بالعربي ان دخلت هذا
البيت فاليمين على البيت
وان بالفارسية اكر من در اين
خانه در ايم فعلى المنزل فان
أراد البيت دين لا قضاء ولو
أشار الى البيت فهو عليه
على كل حال * لا يدخل
دجـ له لا يحنث بر كوب

ولا يبق فيه ربح كذا في المبسوط * وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى المضارب اذا اشترى
بألف المضاربة متاعا وقبضه ولم ينقد الألف حتى هلك فأبرأه البائع منه لم يكن للمضارب أن يرجع على رب
المال بشئ والمتاع على المضاربة كذا في المحيط * لو عمل بالمضاربة حتى صارت أربعة آلاف ألفين منها دين
وألفين عين في يده فاشترى بهذين الألفين جارية فلم يقبضها حتى هلك الألفان فإنه يرجع بثلاثة أرباعها
على رب المال واذا أخذ الجارية كان له ربعها من غير المضاربة فان هلكت الجارية في يده ثم خرج الدين بعد
ذلك كان كله لرب المال لانه دون رأس المال فأرأس ماله ألفان وخمسائة ولا يرجع المضارب في هذين
الألفين بشئ كذا في المبسوط * وما هلك من مال المضاربة فهو من الربح دون رأس المال كذا في الكافي
والله أعلم

(الباب الخامس عشر في جود المضارب مال المضاربة) *

عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال المضارب لرب المال لم تدفع الى شيأ ثم قال قد دفعت الى ألفا مضاربة
فهو ضامن للمال قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى وان اشترى به مع الجود فهو مشترك بنفسه وان اشترى
بعد الاقرار فالقياس أن يكون مشتركا بنفسه وفي الاستحسان يكون على المضاربة ويرأس الضمان كذا
في المحيط * وعن محمد رحمه الله تعالى في المضارب اذا قال هذا الألف رأس المال وهذه الخمسمائة ربح
وسكت ثم قال على دين فلان قبل قوله قال الحسن ان كان وصل قبل قوله وان فصل لم يقبل وهذا
قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الحاوي * لو دفع اليه ألف درهم مضاربة بالنصف فذكر
المضارب أنه قد ربح فيها ألفا وجاء بألفين ثم انه جحد فقال لم أربح فيها الا خمسة مائة فهلك الألفان في يده وقامت
البينة على اقراره بما قال من الربح فإنه يضمن الخمسمائة التي جحدها من الربح فيأخذها رب المال من رأس
ماله ولا يضمن شيأ غير هاولو كان أنكر أن يكون ربح في المال شيأ والمسئلة بمجالها ضمن الألف الربح كاه
فيأخذها رب المال من رأس ماله ولا ضمان عليه في رأس المال كذا في المبسوط في باب قسمة المضاربة بين
رب المال والمضارب * لو قال المضارب لرب المال دفعت اليك رأس المال والذي في يدي ربح ثم قال لم أدفع
ولكنه هلك فهو ضامن كذا في الحاوي والله أعلم

(الباب السادس عشر في قسمة الربح) *

الاصل أن قسمة الربح قبل قبض رب المال رأس ماله موقوفه ان قبض رأس المال صححت القسمة وان لم
يقبض بطلت كذا في محيط السرخسي * قال محمد رحمه الله تعالى اذا عمل المضارب بمال المضاربة فربح
ألفا فالقسمة الربح ومال المضاربة في يد المضارب على حاله فأخذ رب المال من الربح خمسة مائة والمضارب
خمس مائة ثم ضاع ما عدل رأس المال في يد المضارب قبل العمل أو بعده فان قسمته ما باطلة والخمس مائة التي
أخذها رب المال تحسب من رأس المال ويؤدي المضارب الخمسمائة التي أخذها لنفسه من الربح الى رب
المال ان كانت قائمة بعينها وان هلكت في يده ردمثلها على رب المال حتى يتم لرب المال رأس ماله والألف
الذي هلك في يد المضارب هو الربح كذا في المحيط * ولو كان الربح ألفين فأخذ كل واحد ألفا من الربح ثم
ضاع رأس المال فالألف الذي قبض رب المال رأس ماله ويضمن له المضارب نصف الألف الذي أخذه وان
استوفى رأس ماله ثم اقسما الربح ثم دفع رب المال الألف الذي قبضه برأس ماله الى المضارب وقال اعمل على
المضاربة التي كانت فان ربح أو وضع لا تنتقض القسمة الاولى لان هذه مضاربة مستأنفة والمضاربة الاولى
انتهت نهايتها من اقسما وانما يريد بقوله على المضاربة التي كانت أي على الشرط الذي كان في الاولى هكذا
في محيط السرخسي * لو اقسما الربح وفسخا المضاربة ثم عقداها ثانية هلك المال بعد ذلك لم يتراد الربح

(٤١ - فتاوى رابع) السفينة أو الجسر * لا يدخل بعد ادقرفه في السفينة لا يحنث عند الثاني وعليه الفتوى * لا يدخل دار فلان
وفلان ساكن مع ابنه والاب هو الذي يستأجره ويعطى غلته يحنث كما لو حلف لا يدخل دارها وهي تسكن مع زوجها ولا يدخل دار فلان

وهو يسكن مع زوجته ان لم تكن لها وله دار على حدة سوى هذه الدار بحيث وان كان لكل دار أخرى على حدة لا يحث وفي المتق
أختار الحث مطلقا اعتبارا بالمساكنة (٣٣٣) الا اذا نوى دارا لملا كة لكل منها * لا يدخل دارا اشتراها زيد ومنه

الاول وهذه هي الحيلة فيما اذا خاف المضارب أن يسترد منه الربح بعد القسمة بسبب هلاك ما بقي في يده من رأس المال كذا في التبيين * ومن دفع الى آخر ألف درهم مضارب بقية بالنصف فربح المضارب ألفي درهم ثم اقتسم فدفع المضارب الى رب المال رأس ماله ألف درهم فأخذ المضارب حصته من الربح ألف درهم وبقيت حصته رب المال فلم يأخذها حتى ضاعت في يد المضارب فالألف الذي ضاع في يده ضاع منهم جميعا وما بقي في يد المضارب يبقى بينهم ما يرجع عليه رب المال بنصفه وذلك خسمائة هذا اذا ضاع الألف الذي هو حصته رب المال قبل القبض فأما اذا ضاع الألف الذي هو حصته المضارب بعد ما قبضه المضارب لنفسه فان القسمة لا تنتقض ويكون ما هلك حصته المضارب وما بقي حصته رب المال يأخذه رب المال كذا في المحيط * فان كان المضارب قاسم رب المال وأخذ حصته ولم يقبض رب المال حصته حتى ضاع ما قبضه المضارب لنفسه وما بقي فان الذي لم يقبضه رب المال يهلك من مالهما ويصير كأن لم يكن لان المضارب بقي أمينافي ذلك ويغرم المضارب لرب المال نصف الربح الذي كان قبضه لنفسه وكان مستوفيا له بالقبض فيهلك مضمونا عليه وقد تبين أنه جميع الربح فيغرم نصفه لرب المال كذا في المبسوط * دفع ألفا مضاربة بالنصف فاشتري به وباع ربحي أولا واشتري عرضا لم يبعه حتى زاد رب المال له في الربح شيئا أو حط ثم ربح بعد ذلك جاز ويقسمان عليه حصل الربح قبله أو بعده ولو اقتسمما ثم زاد أحدهما أو حط فكذلك وعن محمد رحمه الله تعالى انه يجوز الخط من رب المال للمضارب دون الزيادة كذا في محيط السرخسي * اذا أخذ رب المال من المضارب مثلا العشرين أو الخمسين والمضارب يعل بقيمة المال فان كان المضارب كمالا دفع الى رب المال شيئا قال هذا ربحي يكون ذلك ربحا ولا يقبل قوله بعد ذلك اني لم أربح وما أخذت مني كان من رأس المال ولو أن المضارب دفع الى رب المال شيئا ولم يقل هذا ربحي روي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن رب المال يأخذ رأس ماله يوم الحساب ويكون الباقي بينهما ولا يكون ما أخذ رب المال من المضارب قبل الحساب نقصا من رأس المال كذا في فتاوى قاضيخان * دفع الى رجل ألفا مضاربة فربح فيها ألفا فقال له رب المال ادفع الى رأس المال وما بقي فهو لك لا يجوز ذلك اذا كان المال قائما بعينه لانها مبهمة مجهولة وان كان مستهلكا فهو براءة عما كان عليه وهي جائزة كذا في محيط السرخسي والله أعلم

* (الباب السابع عشر في الاختلاف الواقع بين المضارب ورب المال وبين المضاربين)

هذا الباب يشتمل على سبعة أنواع

(النوع الاول فيما اذا اختلفا في مشتري المضارب هل هو للمضاربة) من دفع الى آخر ألف درهم مضاربة بالنصف فاشتري عبدا بألف درهم ولم يقل عنه - بالشرائه اشتراه للمضاربة فلما قبضه قال اشتريته وأنا أنوي أن يكون علي المضاربة وكذب رب المال فقال اشتريته لنفسك - هل يصدق المضارب فيما قال فهذه المسئلة لا تحل من أربعة أوجه اما أن يكون مال المضاربة والعبد قائمين وقت اقرار المضارب أو كانا بالكين أو كان العبد قائما ومال المضاربة هالكا أو كان مال المضاربة قائما والعبد هالكا في الوجه الاول القول قول المضارب مع عيینه فان هلك مال المضاربة في يده قبل التسليم الى البائع فانه يرجع على رب المال بثمنه ويسلمه الى البائع وفي الوجه الثاني لا يصدق المضارب من غير بينة وبضمن المضارب للبائع ألف درهم ولا يرجع على رب المال بشيئ وكذلك الجواب في الوجه الثالث وفي الوجه الرابع ذكر أن المضارب يصدق على رب المال في حق تسليم ما في يده من رأس مال المضاربة الى البائع واذا هلك في يده وأراد أن يرجع على رب المال بألف آخر فانه لا يكون مصداقا كذا في المحيط * ولو كان المضارب اشتري العبد بألف المضاربة ثم نقد عنه من مال نفسه وقال اشتريته لنفسى وكذب رب المال فالقول قول رب المال وبأخذ المضارب ألف

اشترى الخائف ودخل لا يحث ولو وهب من الخائف ودخل يحث لان الشراء يرتفع بالشراء بالالهبة * ان دخلت دارا يملك فكل امرأه تزوجها فكذلك فوجد الشرط فحرمت عليه ثم تزوجها لا تطلق لانها معرفة لاضافة البين اليها او متناول البين بكرة ولا تدخل المعرفة تحت التكرار للتضاد * ان دخلت الدار فساو طوالتي فدخلت الدار ووقع عليها على غيرها والاعتماد على هذا الاعلى الاول * اجرت دارها فغضب الزوج وقال تافلان درخانه است وبقاله در دست وى است ان دخلت هذه الدار فهي كذا فانفسخت الاجارة والقبالة ضاعت فدخلت الدار لا يقع والشرط لوتبعا لا يعتبر * ان دخلت الدار مادام فلان فيها فانت كذا فتحمول عن تلك الدار ان عاد اليها فدخلتها لا يحث * انت على كذا على دخولك الدار فقبلت وقع * لا يدخل داره الا تشكفت بينم ان نزلت بلية أو قتل أو هدم أو موت فدخل لا يحث * لا يدخل الحمام ازهر سرشستن فدخل ليسلم على الحمامي وغسل لا يحث * (نوع آخر) * ان أدخلت فلانا يتي فهو على الدخول بامر وقوله ان

دخل على نفس الدخول أمر أم لا علم أم لا وتركت على علم الخائف بالدخول لان شرط الحث الترتل للدخول ففي دخل المضاربة ولم تمنعه فقد تركه حتى دخل * ان تركت ابني يعمل لفلان فتمعه فلم يمنع ان كان كبيرا بالغا لا يقدر على منعه لا يحث * لا تركت في داري فقال

أخرج لا يحنث وان لم يخرج * لا يدع ماله اليوم على غريمه فقدمه الى القاضي وحلفه في اليوم بر * لا يدعه يدخل هذه الدار فان لم يملكه فمغنة بالقول وان ملكه يمنعه بالقول والفعل اكر فلان رابحانه رادهم فكذا فدخل داره فاخرجه (٣٣٣) من ساعته لا يحنث * قال لزوجته

كسي توبان خانه اندر آيد

فانت كذا فدخل فيه

قريب له ولها فان دخل

لاجله لا يحنث وان دخل

لاجلها حنث * لا يدخل في

هذا البيت الا الذي آخذه

بيدي وأدخله فاخذ بيد رجل

وأدخله ثم دخل هو نفسه

يحنث ولو قال الا الذي أدخله

أنا ولم يزد عليه والمسئلة

بجاءها لا يحنث ولو دخل

صبي من غير ادخاله يحنث

لانه رجل ولو ذهب الحالف

مع امرأته ووطن في بلد

آخر فدخل بلاذنه في ذلك

البيت رجل يحنث وقد ذكرنا

قوله ان دخلت الدار بغير

خسران يلزمي فانت كذا

فلان عبده * (السابع

عشر في الخروج والامتنان

والذهاب) ان خرجت من

بيتي فانت كذا فخرجت الى

الدار فقط يقع ولو ان خرجت

فقط لا الا بالخروج الى المحلة

والفتوى على انه لا يحنث

الا بالخروج الى المحلة فيهما

لوفارسيا وعليه الفتوى

* لا يخرج من هذه الدار فخرج

المضاربة قصاصا بما آذاه ولو كان اشترى العبد بألف درهم ولم يسم مضاربة ولا غيرها ثم قال اشترىته لنفسى فاقول قوله كذا في المبسوط في باب شراء المضارب ويعه * وان اتفقا أنه لم تحضر للمضاربة نية وقت الشراء فعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يحكم النقدان نقد من مال المضاربة كان الشراء للمضاربة وان تقدم من ماله كان الشراء له وعنه محمد رحمه الله تعالى يكون الشراء واقعا للمضارب تقدم من ماله أو من مال المضارب كافي الوكيل الخاص على ما عرف في كتاب البيوع كذا في المحيط * اشترى عبد بألف ولم يسم ثم اشترى آخر بألف ولم يسم فقال نويتهم على المضاربة ولم ينقد المال بعد فان صدقهم فيه ما فالاول على المضاربة دون الثاني وكذلك ان كذبه فيهما أو صدقه في الاول وكذبه في الثاني فاما اذا صدقه في الثاني دون الاول فاقول رب المال والعبد الثاني للمضاربة ولو اشترى اهما صدقة واحدة كل واحد بألف وقال نويت أن يكون كل واحد منهما بألف المضاربة فان صدقه فيهما كان نصف كل واحد على المضاربة والباقي للمضارب وكذلك ان كذبه فيهما وان صدقه في أحدهما بغيره فقال اشترى هذا للمضاربة كان للمضاربة هكذا في محيط السرخسي * ولو قال المضارب اشترىته ما بألف من عندي وألف من المضاربة فقال رب المال اشترىته هذا بغيره بألف المضاربة فاقول قول المضارب ونصف العبدان على المضاربة ونصفهما للمضارب كذا في المبسوط

(النوع الثاني فيما اذا اختلفا في العموم والخصوص في المضاربة) لو ادعى المضارب العموم في كل تجارة وادعى رب الخصوص فاقول للمضارب كذا في الكافي * المضارب ورب المال اذا اختلفا فقال المضارب دفعت الى ما للمضاربة بالنصف ولم تسم شيئا وقال رب المال انما أذنت لك في البرأ وقال في الطعام ان كان قبل التصرف فاقول رب المال ويجعل انكار رب المال العموم نية ياله عن التصرف ولا يكون للمضارب التصرف في العموم وأما اذا كان هذا الاختلاف بعد التصرف فاقول قول المضارب مع يمينه استحسانا وعلى رب المال البينة وبه أخذ علما وثالثا كذا في المحيط * وان كان رب المال يدعي العموم فاقول قوله قياسا واستحسانا كذا في الذخيرة * ولو أقام البينة فيما اذا ادعى أحدهما العموم والآخر الخصوص ان وقت البينتين وقتا واحدا هما قبل الاخرى فانه يقضى ببينة الذي ثبت آخر الامر من وان لم يوقت البينتان وقتا أو وقتا والوقت ان على السواء أو وقتا احدا هما ولم يوقت الاخرى ولم يعلم الاول من الآخر فانه يقضى ببينة الذي يدعي الخصوص هكذا ذكر في الاصل وفي القدوري اذا أقام البينة والمضارب يدعي العموم فان نص شهوده أنه أعطاه مضاربة في كل تجارة فالبينة بينته وان لم يشهدوا به هذا الحرف فالبينة بينة رب المال كذا في المحيط * وكذا اذا اختلفا في المنع من السفر كذا في الحاوي * واذا اتفقا على الخصوص واختلفا في النوع الذي وقع فيه الخصوص بعد ما تصرف المضارب في المال وأقاما جميعا البينة فالجواب فيه على التفصيل الذي ذكرنا فيما اذا اختلفا في العموم والخصوص اذا أقام جميعا البينة ان وقت البينتين وقتا واحدا هما قبل الاخرى فانه يعمل بهما وتكون آخرهما نية لا أولى وان لم يعلم الاول من الآخر بان وقتا على السواء أو لم يوقتا أو وقتا احدا هما دون الاخرى كانت بينة المضارب أولى بالقبول كذا في المحيط * عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال المضارب أمرتني أن أخرج الى جميع البلدان أو قال لم تأمرني بشي وقال رب المال أمرتك أن تخرج الى البصرة وحدها فاقول قول المضارب ولو قال المضارب أمرتني أن أخرج الى البصرة والكوفة وقال رب المال الى البصرة وحدها فاقول قول رب المال كذا في الذخيرة * لو قال المضارب أمرتني بالنقد والنسيئة وقال رب المال أمرتك بالنقد فاقول للمضارب كذا في محيط السرخسي

* (النوع الثالث في اختلافهما في مقدار الربح المشروط للمضارب وفي مقدار رأس المال وفي اختلافهما

بنوي باب الخسبة لا يحنث وان لم يرها حنث * قال لها ان خرجت من باب هذه الدار فصعدت السطح فترلت في بيت الجار لا يحنث في الاصح * لا يخرج أو لا يدخل مع فلان فخرج أو دخل وحده أو مع غيره ثم لحق به فلان لا يحنث * لا يخرج الا لما لا بد منه فهو الحج أو الجواب

الدعوى بالزام الحاکم ولو لدعوى نفسه اذا لم يجد من يوكله وكذا الزوجه ان يمنع من الخروج لدعواها اذا وجدت وليا * لا يخرج الى بغداد
خارج يريده فرجع قبل مجاوزة العمران (٣٣٤) لا يحنث كما اذا حلف لا يخرج الى جنازة فخرج يريدها ورجع قبل الخروج من باب
الدار فان جاوز العمران أو

في جهة قبض المال * اذا دفع الرجل الى رجل ألف درهم مضاربة بورج فيها ألف درهم ثم اختلفا فقال
المضارب شرطت لي نصف الربح وقال رب المال شرطت لك ثلث الربح فالقول قول رب المال وان أقاما
جميعا البينة فالبينة بنسبة المضارب كذا في المحيط * اذا اختلفا في الربح فقال رب المال شرطت لك الثلث
وقال المضارب شرطت لي النصف ثم هلك المال في يدي المضارب فان المضارب بضمن السدس من الربح
ويؤديه الى رب المال من ماله خاصة ولا ضمان عليه فيما سوى ذلك كذا في الحاوي * اذا قال المضارب
شرطت لي نصف الربح أو قال ثلثه وقال رب المال شرطت لك مائة من الربح أو قال لم أشتري شيئا لك
وفسدت المضاربة ولك أجر مثل عملك فالقول قول رب المال مع يمينه وكذلك اذا قال المضارب شرطت لي
انصف الربح وقال رب المال شرطت لك ثلث الربح الا عشرة فالقول قول رب المال فان أقاما جميعا البينة
في هاتين المسألتين فالبينة بنسبة المضارب كذا في الذخيرة * ولو كان المضارب قال شرطت لي ثلث الربح وقال
رب المال شرطت لك ثلث الربح وزيادة عشرة دراهم ولك على أجر مثل عملك فان القول قول المضارب وله
ثلث الربح ولا يصدق رب المال على ما ادعى من الفساد فان أقاما جميعا البينة على ما ادعى كانت البينة
بنسبة رب المال كذا في المحيط * لو وضع في المال فقال رب المال شرطت لك نصف الربح وقال المضارب
شرطت لي مائة درهم أو دفعته الى مضاربة ولم تشتري شيئا فلي أجر مثل عملك فان القول قول رب المال فان
أقام رب المال البينة أنه اشتري له نصف الربح وأقام المضارب البينة أنه لم يشتري له شيئا فالبينة بنسبة رب
المال وان كان أقام المضارب البينة أنه شرط له ربح مائة درهم وأقام رب المال البينة أنه شرط له نصف
الربح فالبينة بنسبة المضارب كذا في المبسوط * مضارب معه ألفان فقال رب المال دفعت الى ألفا ورجحت
ألفا وقال رب المال بل دفعت اليك ألفين مضاربة فالقول للمضارب واذا اختلف رب المال والمضارب
في رأس المال والربح فقال رب المال رأس المال ألفان وشرطت لك ثلث الربح وقال المضارب رأس المال
ألف وشرطت لي النصف فالقول للمضارب في قدر رأس المال ولرب المال فيما شرط له من الربح وأيهما أقام
البينة على ما ادعى من الفضل قبلت بيمينته كذا في الكافي * وان أقاما البينة فالبينة بنسبة رب المال في مقدار
ما سلم اليه من رأس المال وبأخذ الالفين برأس ماله وان كان المال ثلاثة آلاف كانت البينة بنسبة المضارب
فيما ادعى من الربح حتى ان الالف الفاضل عن الالفين بينهما نصفان كذا في المبسوط * فان جاء المضارب
بثلاثة آلاف فقال ألف رأس المال وألف ربح وألف وديعة لا آخر أو مضاربة لا آخر أو بضاعة لا آخر أو
شركة لا آخر أو على ألف دين فالقول في الوديعة والشركة والبضاعة والدين قول المضارب في الاقوال
كلها كذا في البدائع * واذا ادعى رب المال البضاعة وادعى المضارب مضاربة صحيحة أو فاسدة فالقول
قول رب المال وكذا لو ادعى رب المال المضاربة أو البضاعة وادعى الذي في يديه المال أنه أقرضني وأن الربح
كله لي فالقول قول رب المال والبينة بنسبة المضارب كذا في الذخيرة * واذا دفع الرجل الى رجل مالا فربح
فيه رجحا فقال العامل أقرضتني هذا المال وقال الدافع دفعت اليك بضاعة أو مضاربة بالثلث او قال
مضاربة ولم أسم لك شيئا أو قال سميت لك مائة درهم من الربح فالقول قول رب المال فان كان أقرض بالبضاعة
فلا شيء للعامل وان كان أقرضه بربح الثلث أعطاه ذلك وان أقرضه بضاربة فاسدة أعطاه أجر مثله كذا في
المبسوط * وان أقاما جميعا البينة فالبينة بنسبة المضارب كذا في البدائع * فان هلك المال في يد المضارب بعد
ما قال العامل انه قرض وقال رب المال انه بضاعة أو مضاربة صحيحة أو فاسدة بضمن الاصل والربح الا اذا
قال رب المال دفعت اليك مضاربة بالثلث فانه لا يضمن الا ما وراء الثلث لو قال رب المال (١) هو قرض وادعى

(١) قوله لو قال رب المال هو قرض الخ موضوعها بعد الهلاك ويستغنى عنها بعبارة المحيط المذكورة بعد
اه محكيه

خرج من الباب يحنث وفي
الاتيان يتوقف الحنث على
الوصول وفي الذهاب ينوي
فان أراد الاتيان أو الخروج
فهو وان خلا فعلى الاتيان
المعروف * لا يخرج الى مكة
ما شيا غشي حتى جاوز العمران
ما شيا ثم ركب يحنث وان
عكس لا * لا باتها ما شيا
فركب الى الدنو ثم دخل ما شيا
حنث لانه أتى ما شيا * لا يحنث
اياه فركب البعض لا يحنث
بخلاف الخروج * لا يخرج
من خراسان الى بغداد فخرج
قاصدا مكة ودخله ان كان
قصد حين خرج دخوله أيضا
حنث والا لا * لا يخرج من
الدار الى المسجد فخرج يريده
ثم تركه وسار الى غير المسجد
لا يحنث * لا يخرج من بغداد
فخرج للجنازة الى المقابر التي
خارجها حنث ارحم نصف
بيرون أيم فعلى مجاوزة القرى
التي له وان شمر نصف فعلى
مجاوزة العمران فردا بين
كاروان اكر بيرون نزوم
فكذا فذهب العير ولم يعلم
وان خرج كعالم وخلق
بالعير لا يحنث ولا يحنث
* لا أدعك تذهب الى بيت
فلان فالاذن في الذهاب ترك
فيحنث به * لا اذهب الى ولية
فذهب لطلب غريم لا يحنث
* (نوع في النفور) * خرج
من بخاري الى سمرقند وطلب
خروج الزوجة معه فابت

فقال يس من بيرونه انبي مع فلانة فكذا فان أراد به خروجه على أثره مع فلانة فاذا لم يخرج فلانة حتى عاد الزوج
سقط اليمين وان أراد به ان يكون عدم خروجه بشرط وقوع الطلاق عليها يقع * أنت طالق مالم أخرج من الكوفة فكنت ساءة بما كس

المكاري لا يحنث ولو مكث ساعة لا يطلب الكرام يحنث لانقطاع الفور بمضي الساعة وكذا الواشغل بالاكل والشرب والتطوع * أفت
الخروج فقال الزوج ان رجعت فكذا فلم يخرج ثم خرجت ورجعت وقال أردت الفور (٣٣٥) في الصحيح بصدق * هربت منه فقال

ان لم تعودى الى فانت كذا
فعادت بعد العشاء يقع لانه
على الفور ولا يصدق في عدم
ارادة الفور * تشاجر فقال
لامرأته ان خرجت من هذه
الدار في هذا اليوم فان
رجعت الى سنة فانت كذا
فخرجت الى الصلاة أو الى
غيرها بلا حاجة ثم رجعت
ان كان سبب الخروج السفر
لا يحنث ولا يقع على غير تلك
الخروج كدانة * خرجت الى
قرية فقال الزوج اكره
ان يسه روزه روزنا اني
انجافانت كذا فانصرفت
في الثالث الى قرية أخرى
ومنها الى تلك القرية وأقامت
أياما ثم عادت الى القصرية
الأخرى ان كان خروجها
من الأخرى على عزم عدم
العود لا يقع وان على عزم
العود الى الأخرى يقع لبقاء
الكينونة في عزم العود
وعدمها عند عدمه * قال
لامرأته ان لم تخرجي من
هذا البيت وتبكي هنالك فانت
كذا فخرجت ودخلت
وبكت في البيت يقع قال
الفقيه هذا اذا كانت في
مكان يسمع بكائها وان
عدم هذا الغرض فان
خرجت قبل البكاء فقد
خرج من المين * ان تركت
هذا الصبي يخرج من الدار
فكذا فشرعت في الصلاة
أو غابت عنه فخرج لا يحنث
* كانت تخرج الى سطح الجار

القباض المضاربة فان كان بعد ما تصرف فالقول لب المال والمضارب ضامن وان كان لم يتصرف فالقول
قوله ولا ضمان عليه كذا في محيط السرخسي * واذا قال المضارب دفعته الى مضاربة وقال رب المال دفعته
اليك قرضا فالقول قول رب المال وان هلك المال في يد المضارب بعد هذا ينظر ان هلك قبل العمل فلا ضمان على
المضارب وان هلك بعد العمل كان المضارب ضامنا للمال وان أقام جميعا البينة على ما دعيا فالبينة بينة رب
المال في الوجهين جميعا ضاع المال قبل العمل أو بعده ويكون المضارب ضامنا كذا في المحيط * ولو قال المضارب
دفعته الى مضاربة فضاءع المال قبل أن أعمل به وقال رب المال أخذته غصبا فلا ضمان على المضارب
فان كان عمل به ثم ضاع فهو ضامن للمال فان أقام البينة فالبينة بينة المضارب في الوجهين ولو قال المضارب
أخذت منك هذا المال مضاربة فضاءع قبل أن أعمل به أو بعد ما عملت وقال رب المال أخذته مني غصبا
فالقول قول رب المال والمضارب ضامن في الوجهين كذا في المبسوط * وفي المتن عن محمد رحمه الله تعالى اذا
قال العامل أخذته منك غصبا فالرجح بالضمان وقال رب المال انما أمرت بالعمل به فالقول لب المال
والبينة بينة أيضا فلو أقام رب المال بينة على اقرار العامل أنه أخذته بضاعة وأقام العامل بينة على اقرار
رب المال أنه أخذته غصبا فالبينة بينة صاحب المال وهذا الميعلم أي الاقرارين أول فان علم فالبينة بينة
صاحب الاقرار الثاني كذا في المحيط

النوع الرابع في اختلافه ما في وصول رأس المال الى رب المال قبل اقتسامهما المخرج أو بعده * قال
محمد رحمه الله تعالى من دفع الى آخر ألف درهم مضاربة بالنصف فربح فيها ألفا فقال لب المال قد دفعت
اليك رأس المال ألف درهم وبقي هذا الألف ربحا وقال رب المال لم أقبض منك شيئا فالقول قول رب المال
مع عبته فيحلف بالله ما قبضت رأس المال من المضارب فاذا حلف أخذ الألف الباقي برأس ماله ولا ينتظر الى
استحلاف المضارب ثم يستحلف المضارب بالله ما استلمكته ولا ضيعته فان حلف برى عن الضمان ولم
يثبت قبض رب المال وان نكل المضارب عن البين فقد أقر أن رأس المال كان عنده وقد حلفه فصار ضامنا
لرأس المال وظهر أن مال المضاربة ألف دين وألف عين فبأخذ رب المال الألف العين برأس ماله فيكون
الألف الدين على المضارب ربحا فربح رب المال على المضارب بمخمسة مائة درهم حصته من الربح كذا في
المحيط * ولو أن المضارب حين أراد رب المال استحلافه قال لم أدفعه اليك ولكنه ضاع مني وحلف على ذلك
فانه يغرم نصفه لب المال ولو أقام البينة فالبينة بينة المضارب ولو أقام المضارب البينة أن رب المال أقر أنه
قبض رأس ماله ألف درهم وأقام رب المال البينة على اقرار المضارب أن رب المال لم يقبض من رأس ماله
شيئا فان لم يعلم أي الاقرارين أول فالبينة بينة المضارب وان علم أيهما أول فالبينة بينة الذي يدعي اقرار الآخر
كذا في المبسوط * وان اقتسم المضارب ورب المال أقرها وأخذ كل واحد منهما حصته ثم اختلفا فقال
المضارب قد كنت دفعت رأس المال الى رب المال وهو ينكر فالقول قوله ولا يكون اقراره بقسمه المخرج
اقرارا بقبض رأس المال وقوله في الكتاب القول قول رب المال يعني فيما يدعي المضارب على رب المال من
خلوص الخمسة التي قبضها لنفسه فأما في حق براءة المضارب عن ضمان رأس المال فالقول قول
المضارب وقالوا يحلف كل واحد منهما ثم اذا حلفا اتقى الضمان عن المضارب بحلفه واتقى قبض رب المال
رأس المال بحلفه أيضا فكان ألفا من مال المضاربة قد هلك فينصرف الهالك الى المخرج فكان ما قبضه
رب المال من الخمسة من رأس المال والخمسة التي قبضها المضارب من رأس المال أيضا فيردها على
رب المال ان كانت قائمة وان كانت هالكة غرمها الرب المال حتى يتم له رأس المال هكذا في المحيط * ولو
أقام البينة كانت البينة بينة المضارب كذا في فتاوى قاضيان

* (النوع الخامس في اختلاف المضاربين أو أحدهما مع رب المال) * اذا دفع الرجل الى رجلين مالا

أو الباب فكذا فخرجت الى سطح جار آخر لا يحنث ولو لم تجر هذه المقدمة يحنث لعموم اللفظ (نوع آخر) قيل له انك تفعل مع فلانة كذا
وهي على سطح وامرأة أخرى على سطح آخر والسطوح متصلة والليل مظلمة فقال الرجل ان فعلت بتلك المرأة كذا فكذا ولم يسهها أو أشار الى

الآخرى بيده وقد فعل بفلانة ذلك يحنث قضاء * مع والدته في الكرم فغضب وقال اكريسي من اينما آيم فكذا ان دلت السابقة على أنه اراد القرينة فليعلموا الاعلى الكرم كان (٣٣٦) له أو كان فيه ضيفا * دعى الى الصلح مع فلان فقال ان صالحت معه فكذا فتركه ثم صالح

بعلمه مدة لا يحنث لانه على الفور ولو قال لأصالح حتى يعطيني خمسين فاعطاه حل ان كان له عليه حقوق فلا يكون رشوة * ان ارتقت هذه السلم أو وضعت رجلك عايمها فكذا يحنث في الوضع بوضع إحدى الرجلين في الارتقاء الا بوضع الرجلين لانه لا يبعد ارتقاء الا بوضعهما * ان خرجت من الدار ووضعت رجلك في السكة فكذا يحنث بوضع القدم في السكة * كذا على سطح فارتدت النزول من السلم والذهاب الى بيت الاخ فقال ان زنايت وذهبت الى بيت الاخ فكذا فنزلت ولم تذهب لا يحنث وان ذهبت لا من السلم الى الاخ يحنث لان الشرط التابع لا يعتبر * قال لامرأته اكرام شرب زديك من نه ابني فكذا فجاءت الى الباب ولم تدخل يحنث وان دخلت وهونائم لا والشرط ان تجيء اليه بحيث لو مديده اليها تصل * نامت في فراشها فدعاها فابت فقال ان لم تجيئي الليلة الى فراشي فكذا فجاءته الى فراشه كرها بلا وصول قدمها الارض لا يحنث لانه اساجته كرها لا يمكنها المجيء وكانت فرع مسئلة الكوز * ان دخلت هذا الدار فكذا لا يحنث حتى تخرج ثم تدخل * ذهبت

الى بيت والدته فقال ان لم تجيئي الليلة الى منزلي فكذا فجاءت قبل ان يجيئ فلان غافا فأتته ولم يأتها لانه لا يحنث * اذعى عليه ألفا فأنكر فخاف انه لاشئ عليه فبرهن عليه به وان أناد ولم يسمع تأذن أو لم يجبه في بيته حنث * (النامن عشر في قضاء الدين) * ادعى عليه ألفا فأنكر فخاف انه لاشئ عليه فبرهن عليه به

يَحْتَجُّ عِنْدَ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ خِلَافَ الثَّانِي وَالنَّاطِقِي نَصَّ عَلَى الْحَذِّ عِنْدَ مُحَمَّدٍ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى وَفِي الْمُنْتَقَى أَنَّ الثَّانِي أَنَّهُ إِنْ أَنْكَرَ أَصْلَ الدِّينِ فَبُرْهَنَ عَلَيْهِ بِهِ يَحْتَجُّ وَلَوْ قَالَ كَانَ عَلَى قَاوُفِيَّتِهِ لَا يَحْتَجُّ وَإِنْ أَدْعَى أَنَّهُ أَمَرَ أَنَّهُ فَايْئِزْ وَحَلْفٌ عَلَى (٣٣٧) كَذَا نَبْرَهْنَتِ عَلَى الزَّوْجِيَّةِ

ثلاثة وثلاثون وثلاثون وثلاث أرباعاً نصفه لرب المال ولكل مضارب ربعه ثم يجمع ما أصاب المقر له وهو
ثلاثة وعشرون وثلاث إلى ما أخذ المقر له فيقسم بينهما وبين المقر أنه اعانته للقروغاية أناسع للمقر له كذا في
محيط السرخسي

محيط البحر خسي

(النوع السادس في اختلافهما في نسب المشتري) المضارب متى اشترى بالمضاربة مالا يمكن بيعه لا يكون للمضاربة وصيرمشتري بالنفسه ولولا اختلاف في الخلاف والوفاق فالقول قول من يدعي الوفاق اشترى المضارب عبدا بألف المضاربة ولا يعرف نسبه فقال المضارب رب المال هو ابنك وكذبه فهذا على وجهين اما ان كان في العبد فضل على رأس المال أولم يكن وكل وجه لا يخلو من ثلاثة أوجه اما ان صدقه رب المال أو كذبه أو قال للمضارب لابل هو ابنك أما ان كان في العبد فضل بان كانت قيمته أثنى درهم وصدقه رب المال ثبت نسبه من رب المال وهو عبد المضارب وان كذبه رب المال يعتق العبد ويسعى له ما في قيمته أربع باعوان قال للمضارب لابل هو ابنك فانه عبد المضارب ويضمن رأس المال لرب المال وان لم يكن فيه فضل بان كانت قيمته ألفا فقال المضارب هو ابنك فان صدقه رب المال ثبت نسبه منه ويكون الغلام للمضارب ويضمن رأس المال وان كذبه فهو على المضاربة فان صارت قيمته ألفين عتق وسي في ثلاثة أرباع قيمته لرب المال وفي ربع قيمته للمضارب كذا في محيط السرخسي * ولو قال رب المال كذبت ولكنه ابنك فهو على المضاربة فان لم يبعه حتى زادت قيمته فصار يساوي أثنى درهم عتق ويسعى في قيمته بينهما أربع باع كذا في المبسوط * اذا قال رب المال للمضارب هو ابنك فلا يخلو اما ان كان في العبد فضل أو لا فان كان فيه فضل وصدقه المضارب يعتق ويضمن رأس المال وان كذبه المضارب يعتق العبد ولا يسعى لرب المال وان قال المضارب لرب المال لابل هو ابنك فالعبد للمضارب ويضمن رأس المال فاما اذا لم يكن في العبد فضل ان صدقه المضارب فهو ابنه مملوك للمضاربة وان زادت قيمته ثبت نسبه من المضارب وعتق عليه ويسعى لرب المال في ثلاثة أرباعه ولا ضمان على المضارب وان كذبه المضارب فالعبد للمضاربة كذا في محيط السرخسي * وان زادت قيمته حتى صارت أثنى درهم عتق ويسعى في قيمته بينهما أربع باع كذا في المبسوط * وكذلك لو قال المضارب لابل هو ابنك كذا في محيط السرخسي * ولو كان اشترى عبدا يساوي ألفين فقال المضارب هو ابني فقال رب المال كذبت ثبت نسبه من المضارب ثم هذه دعوة تحرير فتكون بمنزلة الاعتاق ورب المال في نصيبه بالخيار ان كان المضارب موسرا وبين الاعتاق والاستسعاء في الولاء بينهما أربع باع ولو كان رب المال صدقه في ذلك عتق على المضارب ويضمن المضارب رأس المال وان لم يصدقه ولكنه ادعى بنوته بعد ذلك فهو ابن المضارب يعتق عليه ويضمن رأس المال ولو كان اشترى عبدا يساوي ألفا فقال المضارب هو ابني وكذبه رب المال لم يثبت نسبه وهو على حاله في المضاربة فان صارت قيمته ألفين عتق ربعة وثبت نسبه من المضارب ويسعى في ثلاثة أرباع قيمته لرب المال ولا ضمان على المضارب فيه ولو كان صدقه رب المال وقيمته ألف ثبت نسبه منه وهو على المضاربة فان صارت قيمته ألفين عتق ربعة ويسعى في ثلاثة أرباع قيمته لرب المال ولو زادت قيمته حتى صارت ألفين قبل دعوة المضارب ثم ادعى أنه ابنه وكذبه رب المال ثبت نسبه منه ويكون هذا بمنزلة اعتاق ربعة فيختبر رب المال بين أن يضمن المضارب ثلاثة أرباع قيمته وبين الاستسعاء والاعتاق ان كان موسرا واذا ضمن المضارب لم يرجع المضارب بها على الغلام واذا اختار الاستسعاء أو الاعتاق فرب المال ثلاثة أرباع ولأبيه ولو كان رب المال صدقه فلا ضمان له على المضارب وله أن يستسعى الغلام أو يعتقه ولو لم ترد قيمته على ألف فقال المضارب هو ابني وقال رب المال كذبت ولكنه ابني فهو ابن رب المال حرم ماله ولا ضمان على المضارب فيه وان لم يدعه واحدا منهم ما حتى صارت قيمته ألفين فقال المضارب هو ابني وقال رب المال كذبت ولكنه ابني فهو ابن المضارب وقد عتق منهم ما جيعا والولاء بينهما أربع باع ولا ضمان على واحد

ان كان ألفا وقال المدعى
امرأته كذا ان لم يكن ألفا
فبرهن المدعى على انه ألف
وقضى به يفسق بين المدعى
عليه وبين امرأته نص عليه
محمد وقيل عند محمد لا يفرق *
وان برهن على اقرار المدعى
عليه بالمال لا يفرق لان الشرط
كون الالف عليه وهذا
محتمل وان برهن المدعى عليه
انه كان أو فاه قبل دعواه ان
زعم أنه لم يكن له الا هذا
الالف فتفرق القاضي باطل
* ولو ادعى كل أن الدار له وهي
في أيديهما وبرهنانهما بينهما
ويحتملان في الحلف ولو في يد
أحدهما حنث الذي في يده
ولو في أيديهما ولم يبرهن
لا حنث عليهما * حلف
بطلاقها على دار أماله وفي
يده فبرهن آخر أن الدار
داره وقضى له يحنث ذواليد
ويتم قضاءه وان قال نعم كانت
له الأنى اشترتها منه يحلف
المبرهن على أنه ما باعها فانا
حلف قضى بالدار له ولا يقع
الطلاق أيضا والجامح في
هذا يخالف المقرر له * على آخر
دين وابن المديون عالم به
فان فشهدا عند الابن ان
أباه قضاء لا يسع للابن أن
يحلف على أنه لا يعلم الدين
على أمه لان السنة لا تكون

حجة بلا قضاء * ادعى الوارث على مدين مورثه الدين خلف المدين انه ليس له عليه شيء ان علم عوت الدائن حنث لانه علم أن الحق له وان لم يعلم عونه لا يحنث لانه قبل العلم بالموت لا يعلم شغل ذمته بمحقق الوارث ولو حلف المشتري من الوكيل بانه ليس للموكل عليه دين لا يحنث

* (نوع آخر) * قال لغريمه لا أفارقك حتى آخذ مالي ففرتمه لا يحنث وإن لا يفارقه يحنث * لا بدعه يذهب حتى يعطيه فنام فذهب لا يحنث وإن انتبه واتبعه لا يحنث وإن ذهب (٣٣٨) وتركه حنث وإن كبره وانقلت لا يحنث وإن أحال به على آخر أو أبرأ الطالب

المطلوب عليه وفارقه لا يحنث عندهما خلافاً للثاني فإن رجع الطالب على المطلوب عليه بعد التوى لم يحنث لأن الدين ساقط فلهذا لا يعود * ليقضيه يوم كذا فاداه قبل اليوم أو وهبه له أو أبرأه منه وجاء الوقت وليس عليه شيء لم يحنث عندهما ولومات الدائن وقضاه إلى ورثته أو وصيه بر في عينه والافهو حاث * لا يفارقه قبل استيفاء ماله فقعدي مكان يراه ويحفظه فغير مفارق وإن توارى بينهما ستر أو عود المسجد وان قعداً أحدهما داخل المسجد والآخر خارجه والباب مفتوح يراه وإن توارى بمحاط المسجد والآخر داخله ففارق وكذا لو كان الباب مغلقاً إلا أن يكون الحالف حسيه وأوجب عليه الباب وإن كان المطبق عليه الحالف حنث لأن الحالف فارقه * لا أفارقك حتى تعطيني حتى اليوم أو لا أفارقك حتى تعطيني حتى أبداً أو لا أفارقك حتى أقدمك فغضى اليوم في الأول ولم يعطه إن كان عزمه عدم المفارقة قبل الاقتضاء والتقديم ولم يترك لزومه لا يحنث وإن ترك الملازمة حنث ولو بعد

منهم صاحب ولو كان العبد يساوي ألفين يوم أشتراه ونقدت عنه فقال رب المال هو ابني وكذبه المضارب ثبت نسبه من رب المال وعق ثلاثة أرباع العبد بدعونه أياه والمضارب بالخيار في الربع كما وصفنا في رب المال ولو لم يكذبه المضارب ولكنه صدقه فالغلام ابن رب المال وعبد للمضارب ويضمن المضارب رأس مال رب المال ولو لم يصدق المضارب ولكنه قال كذبت بل هو ابني فهو ابن المضارب حر من ماله ويضمن رأس المال لرب المال ولو كان يساوي ألفاً وقال رب المال هو ابني وكذبه المضارب فهو ابنه حر من ماله ولو صدقه المضارب كان ابن رب المال وهو عبد للمضارب وهو ضامن رأس المال لرب المال ولو لم يصدق المضارب ولكنه قال كذبت ولكنه ابني فهو ابن رب المال حر من قبله ولا ضمان لواحد منهما على صاحبه ولو لم يقولوا ذلك حتى صارت قيمته أثنى درهم فقال رب المال هو ابني وقال المضارب كذبت ثبت نسبه منه وعق ثلاثة أرباعه والمضارب بالخيار في الربع ولو صدقه المضارب بما قال فهو ابن رب المال وهو عبد للمضارب ويكون ضامناً لرب المال رأس ماله ولو لم يصدق رب المال ولكنه قال كذبت بل هو ابني فالغلام ابن رب المال وعق ثلاثة أرباعه من قبله ثم المضارب ادعى نسبه وهو ثابت النسب من رب المال فلا يثبت نسبه منه ولكنه صار كالمعتق لنصيبه فلا ضمان لواحد منهما على صاحبه وكان ولاؤه بينهما أرباعاً كذا في المبسوط * (النوع السابع في المتفرقات من هذا الباب) * في نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا قال المضارب أعطيتني ألف درهم زيوفاً أو نهر حجة مضاربة صحيحة وقال رب المال أعطيتك جياداً فإن كان المضارب لم يعمل به فهو مثل الوديعة فيصدق المضارب وصل أو فصل وفي الستوة لا يصدق إلا إذا وصل وإن كان عمل به لم يصدق على الزئوف والنهر حجة وهو على الجياد وفيه أيضاً عن محمد رحمه الله تعالى في مضارب في يديه مال لرجل يعمل به في المضاربة وأقر المضارب أن ألف الذي على فلان باسمي هو لرب المال وكانت المضاربة بألف درهم فقال المضارب بعد ذلك لرب المال إن في يدي خمسمائة من المضاربة الألف الذي أقررت هو المضاربة وقال رب المال الألف لي خاصة ليس من المضاربة فالقول لرب المال وإن كان المضارب وصل أقرره بذلك صدق كذا في المحيط * إذا دفع إلى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف وأشهد عليه في العلانية أنه قرض يتوثق بذلك حتى يجتهد المضارب في حفظ المال مخافة أن يأخذه رب المال بالقرض فعمل المضارب بالمال وبيع أو وضع فإن تصادقاً أن القرض كان تلجئة في الظاهر وأن الثابت في الباطن هي المضاربة كان كالتصادق وإن اختلفا في ذلك فقال رب المال كان القرض حقيقة ولم يكن تلجئة وقال المضارب لا بل كان القرض تلجئة والثابت في الحقيقة المضاربة وأقام المضارب بينة على ما قال فهذا ومالو تصادقاً أن القرض كان تلجئة سواء كذا في الذخيرة * وإن شهد شاهدان بالمضاربة وشاهدان بالقرض ولم يفسروا شيئاً غير ذلك فالبينة بينة الذي يدعى القرض كذا في المبسوط في آخر باب شركة المضارب * وإن شهدهم ود المضاربة أن القرض كان تلجئة وأن الثابت حقيقة المضاربة فشهداتهم أولى كذا في الذخيرة * وإذا أقرب المال للمضارب بسدس الربح وقال المضارب لي نصف الربح وأقام شاهدين فشهد أحدهما أنه شرط له ثلث الربح وشهد الآخر أنه شرط له نصف الربح فالشهادة باطلة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكان للمضارب ما أقرب به رب المال وهو السدس وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى الشهادة جائزة على ثلث الربح للمضارب ولو كان ادعى المضارب نصف الربح فشهد له شاهد على نصف الربح وشهد له آخر أن رب المال شرط ثلثي الربح فالشهادة باطلة عندهم جميعاً كذا في المبسوط في باب الشهادة * ولو قال رب المال أعادفت اليك من المال بضاعة حتى كان القول قوله أقام المضارب شاهدين فشهد أحدهما أنه شرط للمضارب مائتي درهم وشهد الآخر أنه شرط له مائة إن كان المضارب يدعى المائة لا تقبل هذه الشهادة ولا يكون له ربح ولا أجر المثل وإن ادعى المائتين فالمسألة على الاختلاف لا تقبل عنده وعندهما تقبل

اليوم وإن قدم اليوم بان قال لا أفارقك اليوم حتى تؤديني حتى لا يحنث الابتك الملازمة في اليوم وإن فارقه بعد اليوم لا يحنث لأنه وقت بذلك اليوم * حلف غريمه أن لا يذهب من البلد حتى يقضى دينه أو ماله فذهب قبل قضاء الدين كله يحنث

لان شرط البرقضاء الكل كالحلف ان لا يقضى دينه أو ماله ف قضاء الافلاس لا يحث * حلف على أخذ ماله غدا والمديون على عدم الاعطاء
فاخذ منه جبرا لا يحثان وان لم يتمكن الجزا الى الحاكم وخاصة بر * لأدع حتى عليك (٣٣٩) اليوم فقدمه فيه الى الحاكم وحلفه بر * ليوفين

حقه يوم كذا ولأخذن
بيده ولا ينصرف بلاذنه
فاوفاه اليوم ولأخذ بيده
وانصرف بلاذنه لا يحث
لان المقصود هو الابقاء
* ليوفين حقه اليوم فغاب
الدائن يرفع الامر الى الحاكم
ويعطيه وان لم يكن غنة حاكم
يحث وبه يبقى ويبر بالتولية
يحث لو مد القابض يده تصل
اليه في الحلف على الاداء
والقبض دائما كان أو مديونا
* لا يؤدي زكاة ماله فاخذها
العاسر وقع عنها ولا يحث
* لا يعطى ماله بال قضاء ف قضى
على وكيله بعد الخصومة
واعطاه لا يحث * تابقاضى
بري ندهم فالشرط الجزا الى
بائه والدعوى ولو قال تابدر
قاضى فالشرط الجبر فقط
* ليقضين دينه الى يوم الخميس
يحث اذا قضاها بعد طلوع
الفجر منه لان الشرط قضاؤه
قبله ولو الى خمسة أيام
يشترط قضاؤه قبل غروب
الشمس من الخامس كالأ
آجر داره خمسة أيام لانه
لا يصير خمسة أيام بلا محي
اليوم الخامس فكانه قال
قبل خمسة أيام * لا يؤخر الحق
الذى عليه الى شهر فسكت
عن التقاضى حتى مضى
النهر أو حلف الشفيع على
أن لا يسلم الشفعة فلم يخصه
الى أن بطلت لا يحث * وكذا
آجر داره كل شهر ثم حلف أن

على المائة ويقضى له بأجر المثل كذا في المحيط * ولو ادعى المضارب أنه شرط مائة وخمسين وشهد له شاهد
وشاهد بمائة فله أجر مثله عندهم جميعا كذا في المبسوط * ومن دفع الى رجلين ألف درهم مضاربة فعمل لاه
وربحا ربحا فادعى أحدهما أن رب المال شرط لهما نصف الربح وادعى المضارب الآخر أنه شرط لهما ثلث
الربح وادعى رب المال أنه شرط لهما مائة من الربح حتى كان القول قول رب المال فان اقاما شاهدين شهد
أحدهما بنصف الربح والآخر بثلث الربح فان قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا تقبل هذه الشهادة
ويكون لهما أجر مثل علمهما باقرار رب المال كالأول يقيما البينة أصلا وأما في قولهما فالذى ادعى النصف
يكون له سدس الربح وليس له أجر مثل عمله والذي يدعى الثلث له أجر مثل عمله باقرار رب المال كذا في
المحيط والله سبحانه أعلم

* (الباب الثامن عشر في عزل المضارب وامتناعه عن التقاضى) *

تبطل المضاربة بموت رب المال علم المضارب بذلك أو لم يعلم حتى لا يملك الشراء بعد ذلك بمال المضاربة
ولا يملك السفر هكذا في فتاوى قاضيان * وتبطل بجنون أحدهما اذا كان مطبقة أو لو ارتد رب المال فباع
المضارب واشترى بالمال بعد الردة فذلك كله موقوف في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان رجوع الى
الاسلام بعد ذلك نفذ ذلك والتحقق رده بالعدم في جميع أحكام المضاربة وكذلك ان لحق بدار الحرب ثم عاد
مسلم قبل أن يحكم بلحاقه بدار الحرب على الرواية التي شرط حكم الحاكم للحكم بموته وصبر رده ميراثا فان
مات أو قتل على الردة أو لحق بدار الحرب وقضى القاضى بلحاقه بطلت المضاربة من يوم ارتد على أصل أبي
حنيفة رحمه الله تعالى كذا في البدائع * واذا دفع الى رجل مال المضاربة بالنصف فارتد المضارب أو دفعه
اليه بعد ما ارتد ثم اشترى وباع فربح أو وضع ثم قتل على الردة أو مات أو لحق بدار الحرب جاز جميع ما فعل من
ذلك والربح بينهما على ما شرطوا والعهدة في جميع ما باع واشترى على رب المال في قول أبي حنيفة رحمه الله
تعالى وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى في التصرف بعد الردة كحاله قبل الردة فالعهدة عليه
ويرجع بذلك على رب المال كذا في المبسوط * ولو مات المضارب أو قتل أو لحق بدار الحرب بطلت المضاربة
فان لحق وباع واشترى هنالك ثم رجع مسلما فله جميع ما اشترى وباع في دار الحرب ولا ضمان عليه في شئ من
ذلك وأما ارتداد المرأة وعدم ارتدادها فمساوية في قولهم جميعا كان المال لها أو كانت هي العاملة والمضاربة
صححة على حالها حتى تموت أو تلحق كذا في الحاوى * فان عزل رب المال المضارب ولم يعلم بعزله حتى اشترى
وباع فتصرفه جائز ولا يعزل بعزله وان علم بعزله والمال عروض فله أن يبيعها ولا يمنع العزل عن ذلك
ثم لا يجوز أن يشتري بثمنها شيئا آخر ولو كان مال المضاربة من جنس رأس المال لم يجز له أن يتصرف فيه
وان لم يكن من جنس رأس المال بأن كان دراهم ورأس المال دنانير أو بالعكس له أن يبيعها بجنس رأس
المال استحسانا وهي ههنا موت رب المال ولحقه به بعد الردة في بيع العروض ونحوها كذا في الكافي *
فان كان مال المضاربة فلوسا فمات رب المال فالجواب فيه كالجواب فيما لو كان مال المضاربة دنانير ورأس
المال دراهم يعمل نهيه عن الشراء من كل وجه حتى لو اشترى بالفلس عرضا لم يجز على رب المال ولا يعمل نهيه
عما هو يبيع من وجه شرائه من وجه حتى لو باع بالفلس بالدرهم يجوز كذا في المحيط * لو تصرف المضارب
وصار مال المضاربة ديناً على الناس وامتنع المضارب عن التقاضى فان لم يكن في المال ربح كان له أن يمتنع
عن التقاضى ويقال له أحل رب المال على الغرماء أى وكاله وان كان في المال ربح ليس له أن يمتنع عن
التقاضى بل يؤمر بالتقاضى ليصير المال ناضا كذا في فتاوى قاضيان * وعلى هذا كل وكيل بالبيع اذا
امتنع عن التقاضى لا يجبر على التقاضى ولكن يجبر على أن يحيل رب المال بالثمن على المشتري وكذا

(٤٣ - فتاوى رابع) لا يؤجرها فسكت حتى مضى الشهر ولو تقاضاه الاجرة ان كان آجر الماضي لا يحث وان كان آجر الآ لا يحث اذا
اعطاه الاجر لانه يصير مؤجرا * وعد المديون القضاء وقال اكرفر دانه آيم وتزانه بينهم فكذا خفاءه في الغد وأراه نفسه لا يحث * ان لم أفضل يوم

العبد فكذا فلم يعيد مصره وعيدوا في مصر آخر لاختلاف المطالع لا يحنت والايحنت * حلف الدائن المديون كه ازمن روى نه بوشى ولم يؤت فكل وقت طلبه وعلم به ولم (٣٣٠) يظهر له حنت وان دخل السوق متواريا لا يحنت وان طلبه ولم يعلم به ولم يظهر الوجه لا يحنت ولو كان

حين حلف بهذا الوجه رب الدين اثنين نقضى لاحدهما انتهى اليمين في حقه * لا يذهب من باب دار المديون أو من هذا الموضع حتى يقضيه دينه فدفعه المديون حتى زال عن الباب أو عن الموضع بحت وان أزاله بالحل لا * لا يقبض منه ماله اليوم فقبضه من وكيله فيه يحنت لانه نائبه لامن المتطوع أو من وليه أو المحتال عليه لعدم النيابة هذا اذا كان المحتال عليه مديون المطلوب والايحنت اذا كانت الحوالة بعد الحلف لاقبله وكذا الوكالة على ما ذكر في المنتقى وذكر غيره انه يحنت بالوكالة السابقة على الحلف أيضا كالموكل بالنكاح ثم حلف على أن لا يتزوج بخلاف الحوالة ولو اشترى به منه فيه حنت بخلاف ما اذا اشترى فيه وقبضه بعده حيث لا يحنت ولو قبض بعضه فيه وحط الباقي لا يحنت لعدم قبض الكل ولو هب الكل لا يحنت وان اشترى به فاسد ان في قيمة المبيع وفاة حنت والا فلا لعدم قبض الكل * لا يأخذ منه ثوبا هرويا إذا خذ جرابا بهرويا فيه هو حنت قضاء وان لم يعلم به وكذا في لا يأخذ درهما فأخذ فلوسا فهم ادرهم بلا علم لان دس الدرهم في الفلوس معتاد بخلاف ما اذا أخذ الدقيق وفيه درهم حيث لا يحنت ديانه لا قضاء لعدم العادة بالس في حال الاحذوا لا اعطاه فيه فلا يحنت ديانه وقضاء * لا يقبض منه دينه اليوم فأخذ

(الباب التاسع عشر في موت المضارب واقراره في المرض)

اذا مات المضارب وعليه دين ومال المضاربة في يده معروف وهو دراهم وكان رأس المال دراهم يدي رب المال قبل الغرماء بأخذ رأس المال كذا في المبسوط * وهل يأخذ الربح ان كان الربح ظاهرا وقد عرف وصوله الى المضارب كان رب المال أن يأخذ نصيبه من الربح قبل الغرماء ثم ما بقي من حصة المضارب من الربح يكون بين غرمائه كذا في المحيط * فان قال ورثة المضارب والغرماء الذين على المضارب من المضاربة فكذبهم رب المال فاقول قول رب المال مع عينه على علمه وان كانت المضاربة حين مات المضارب عروضا أو دناير فأرد رب المال أن يبيعها مائة لا يمكن له ذلك والذي يلي بيعها وصى المضارب فان لم يكن له وصى جعل القاضي له وصيا يبيعها فيوفى رب المال رأس ماله وحصة من الربح ويعطى حصة المضارب من الربح غرماءه وقال في المضاربة الصغير (١) يبيعها وصى الميت ورب المال وما ذكرهنا أصح كذا في المبسوط * فان أراد رب المال أن يأخذ من الدناير بقدر رأس المال وحصة من الربح فأعطاه الوصى ذلك فهو جائز كذا في المحيط * وان كانت المضاربة لا تعرف بعينها فرب المال اسوة للغرماء في جميع تركته كذا في محيط السرخسي * ومن دفع الى آخر ألف درهم مضاربة بالنصف فأقر المضارب عند موته أنه باع بالمال واشترى فربح ألفا ثم مات المضارب والمضاربة غير معروفة والمضارب مال فيه وفاء بالمضاربة وبالربح فان رب المال يأخذ من مال المضاربة رأس ماله وألنا ولا شيء له من الربح ولو أقر المضارب أنه قبض الربح حتى تنبت يده على الربح يصير ضامنا حصته من الربح ولو أن المضارب قال في مرضه قدر بحت في المضاربة ألنا ووصل الى قضاء المال كله وكذب رب المال وقال لا بل عندك وقد صرت ضامنا بالحدود فالتول قول المضارب مع عينه وان مات قبل الاستحلاف فانه يستحلف الورثة على العلم فان حلفوا برؤاوان نكل واحد منهم عن اليمين لزمه رأس المال وحصة رب المال من الربح من نصيبه خاصة وكذلك اذا قال المضارب في مرضه قد دفع رأس المال الى رب المال وحصة من الربح وكذب رب المال فان القول قول المضارب مع عينه ولا ضمان عليه وان مات المضارب قبل أن يستحلف فرب المال أن يستحلف الورثة على ما بيناه في الفصل الاول الآن هذا يخالف الفصل الاول في شيء وهو أن ما في يد المضارب من حصته من الربح في زعمه فان رب المال يأخذ منه رأس ماله فان بقي شيء اقتسمه بينهما على ما شرطا فان كان على المضارب دين محيط بماله وحصة المضارب من الربح غير معروفة وقد علم أن المضارب قدر ربح ألف درهم وعمل اليه فان رب المال يحاص الغرماء بما في يد المضارب من الربح ولا يحاصهم بمقدار رأس ماله وحصة

(١) قوله الصغير بالتدكير وما في النسخ من تأنيته فتحريف لانه وصف الكتاب كمالا يحنتي اه

المستبضع كذا في السكافي * فأما الذي يبيع بالاجر كالبياع والسمسار فلا بد من أن يجبر على الاستيفاء ويجعل بمنزلة الاجارة الصحيحة بحكم العادة كذا في محيط السرخسي * واذا صار مال المضاربة ديناً على الناس فنهأ رب المال عن التقاضي وقال أنا نقضى مخافة أن يأكل المضارب فان كان في المال ربح فالتقاضي يكون للمضارب وان لم يكن فيه ربح فرب المال أن يمنعه عن التقاضي ويجبر المضارب على أن يجمل رب المال على الغرماء كذا في فتاوى قاضيهان * ثم ان كان في مال المضاربة ربح وأجبر المضارب على التقاضي هل تكون نفقته حال التقاضي في مال المضاربة ان كان الدين في مصر المضارب فلا وان كان في مصر آخر فان نفقة سفره ونفقة ذلك المسير مادام في حال التقاضي في مال المضاربة وان طال سفر المضارب ومقامه حتى أتت النفقة على جميع الدين فان فضل على الدين حسب له النفقة مقدار الدين وما زاد على ذلك يكون على المضارب كذا في المحيط والله أعلم

من يعلم به وكذا في لا يأخذ درهما فأخذ فلوسا فهم ادرهم بلا علم لان دس الدرهم في الفلوس معتاد بخلاف ما اذا أخذ الدقيق وفيه درهم حيث لا يحنت ديانه لا قضاء لعدم العادة بالس في حال الاحذوا لا اعطاه فيه فلا يحنت ديانه وقضاء * لا يقبض منه دينه اليوم فأخذ

منه رهنابه فيه فهلك فيه لا يحنث وان استهلك فيه شيئا مثليا لا يحنث لانه يلزمه المثل فلا يصير قصاصا وان قيمته ان تقدمه غصب يحنث لانه استيفاه حتى شاركه شركه فله فيه في الدين المشترك اللازم بسبب متحد (٣٣١) لهما على المغصوب منه بخلاف ما اذا أقرقه ولزمه الغرم

من الربح كذا في المحيط * لو أقر المضارب عند موته وعليه دين يحيط بماله أنه ربح في المال ألف درهم وأن المضاربة والربح دين على فلان ثم مات فان أقر الغرماء بذلك فلا حق لرب المال فيما ترك المضارب ولكن يتبع رب المال المديون برأس ماله فيأخذوه يأخذ نصف ما بقي منه أيضا حصته من الربح واقتسم نصفه غرماء المضارب مع ماله وان قال غرماء المضارب ان المضارب لم يربح في المال شيئا وليس الدين الذي على فلان من المضاربة كان ذلك الدين مع سائر تركته بين الغرماء ورب المال بالحصص يضرب رب المال برأس ماله ولا يضرب بشي من الربح كذا في المبسوط * وهذا اذا كانت المضاربة معروفة في الصحة الا أنه لا يعرف مال المضاربة الا بقوله وأما اذا كانت غير معروفة ولم تعرف الا باقراره فانه لا يضرب برأس المال مع غرماء الصحة كذا في المحيط * وان قال هذا الالف مضاربة لفلان عندي وافلان عندي وديعة كذا ولفلان كذا من الدين بدى بالمضاربة وان لم يقر بها بعينها كان جميع مال المضارب بين صاحب الدين وصاحب الوديعة وصاحب المضاربة بالحصص كذا في المبسوط * لو قال لفلان ألف مضاربة وهو في هذا الصندوق ولفلان ألف على فلم يوجدي الصندوق شي فالتركة بين رب المال والغرماء بالحصص وان وجد في الصندوق ألف كان هو أولى وان وجد في الصندوق الفان فلرب المال ألف خاصة والثاني بين الغرماء محتاطين كان الالفان أو غير محتاطين فان علم أن المضارب هو الذي خلط المال بغير أمر رب المال كان بينهم بالحصص في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما نصفه لرب المال ونصفه للغرماء كذا في محيط السرخسي * ولو قال لفلان عندي ألف درهم مضاربة وهو الذي على فلان ولفلان على ألف درهم ولا مال له غيره فذلك الدين لرب المال ولو أقر المضارب في مرضه بمضاربة بعينها ثم أقر بها بعينها وديعة لا آخر ثم أقر بدين ثم مات بدى بالمضاربة ويخاص صاحب الوديعة والدين فيما بقي من تركته كذا في المبسوط * دفع الى رجلين ألفا مضاربة فمات أحدهما فقال الآخر هلك المال صدق في نصيبه وكان نصيب الآخر ديني في ذمته وتر كته فان علم أن الميث أودع نصيبه صاحبه يصدق في الكل ولو قال دفعت ذلك الى صاحبي كان مصداق عينته وكان ديني مال صاحبه كذا في محيط السرخسي والله أعلم

(الباب العشرون في جناية عبد المضاربة والجناية عليه)

من دفع ألفا مضاربة بالنصف واشترى به عبدا يساوى ألفا فخفي عنده خطأ فانه ليس للمضارب أن يدفع ولا أن يفدي من مال المضاربة وان كان مع العبد مال آخر للمضاربة فان فداه المضارب من ماله كان متطوعا لا يرجع في مال المضاربة وبقي العبد على المضاربة كالموعدة أجني وهذا بخلاف ما لو كان للمضارب شركة في العبد فاختار الفداء فانه يطل هذه المضاربة ولو كانا حاضرين يقال لرب المال ادفعه أو افده فاذا اختار أحدهما انتقضت المضاربة فان أراد رب المال دفعه فقال المضارب أنا أفديه حتى يبقى على المضاربة فأبيعه حتى أربح فيه ليس لرب المال الدفع وأما اذا كان المضارب غائبا لم يكن لرب المال أن يدفع وانما له أن يفدي هكذا في المحيط * لو كان مال المضاربة ألفا واشترى عبدا فحفي جناية خطأ لا يخاطب المضارب بالدفع والفداء اذا كان رب المال غائبا وليس لصاحب الجناية على المضارب ولا على الغلام سبيل الآن لهم أن يستوثقوا من الغلام بكفيل الى أن يقدم المولى وكذا لا يخاطب المولى بالدفع اذا كان المضارب غائبا وليس لاحد منهما أن يفدي حتى يحضر اجمعا فان فدى كان متطوعا في الفداء فاذا حضر ادفعوا أو فديا فان دفعا فليس لهما شي وان فديا كان الفداء عليهم أربعا وخرج العبد من المضاربة وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى فان اختار أحدهما الدفع والآخر الفداء فلهما ذلك هكذا في البدائع * قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل اذا دفع ألفا مضاربة فاشترى المضارب به عبدا يساوى ألفا

حافلا كرسيم ابن كوي بدست كرم فكذا فاعطى ما كان معه وأخذ من ماله درهمين ودفعه حنث * حلف أنه يعطي ربح الدين كل شهر عشرين وكان التزم ولم يعط شيئا حنث ولا يبر الا اذا التزم وأعطاه سنه والداش على استقرار الطلب في الاتي مرابوي جزا ديوم درهم داني

نيسبت وله عليه درهمان ودائق لا يحنث ولو أزيد من الدرهم ونصف يحنث كالموفا لا أملاك الامانة وفي ملكه خسون لم يحنث لان المراد منه نفي الزائد على المائة * زعم انه دفع (٣٣٣) اليه ثوباً للقصارفة فانكر خلفه انه ان لم يكن دفع اليه فكذا وكان دفع

أوأقل من ذلك أو أكثر فادعى أولياء القتيل على العبد أنه قتله أباهم عمداً وبجدهم ذلك فأقام أولياء القتيل عليه يمينه بذلك فإن كان رب المال والمضارب حاضرين فإن البيعة على العبد مسموعة فاما اذا كانا غائبين أو أحدهما في رواية أبي حفص لا تسمع يمينهم على العبد ولم يحنث فيه خلافاً وفي رواية أبي سليمان عند أبي حنيفة ومحمد بن حنبل ما لا تقبل البيعة على العبد متى كانا غائبين أو أحدهما وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى تقبل كذا في المحيط * ولا خلاف أن العبد لو أقر بالقتل عداه فانه يقضى عليه بالقود حضراً أو لم يحضر ولو أقر العبد بذلك وهما حاضران يكذبانه فيه وللقول وليان فعفاً أحدهما فإن حق الولي الآخر باطل وكذلك لو كان المضارب صدقه والعبد كله مشغول برأس المال فإن المضارب فيه كالأجنبي فإن كان في العبد فضل وقد صدق المضارب نظراً إلى حصته من الفضل فقبل له ادفع نصف حصتك إلى الولي الذي لم يعف أو افده فإذا اختار أحدهما جابطلت المضاربة فيما خذرب المال من العبد قدر رأس ماله وحصته من الربح ويأخذ المضارب نصف حصته الذي بقي هكذا في المبسوط * فاما اذا كذب المضارب وصدقه رب المال فهو ذاعلى وجهين اما أن تكور قيمة العبد مثل رأس المال أو أقل بأن كانت ألفاً أو أقل أو كانت أكثر بأن كانت ألفين ففي الوجه الأول يصح تصديق رب المال ويقال له ادفع نصف العبد بالجناية أو افده بنصف الدية فإن اختار الدفع بطلت المضاربة في النصف وبقيت في النصف وكذلك إذا اختار الفداء وفدى نصف العبد بنصف الدية وإذا بقي النصف الباقي على المضاربة إذا تصرف المضارب فيه وربح وأراد أن يقتصهما كم يأخذرب المال رأس ماله من الباقي ان كانت قيمة العبد ألف درهم يأخذرب المال نصف رأس المال من الباقي وان كانت قيمة العبد أقل من ألف بأن كانت ستمائة صار بدفع النصف مستوفياً ثمانمائة من رأس المال وبقي حقه في سبعمائة من رأس المال فيستوفي من الباقي سبعمائة تمام رأس ماله ثم ما بقي يكون ربحاً فيقسمه على ما شرطوا وفي الوجه الثاني يصدق رب المال على حصته فيقال له ادفع نصف حصتك وهو ثلاثة أثمان العبد أو افده بنصف الدية وأيم ما اختار بطلت المضاربة هكذا في المحيط * ولو اشترى بجمال المضاربة عبداً فقتله رجل عدواً فان كان فيه فضل لا قصاص فيه وتوخذ قيمته في ثلاث سنين وتكون على المضاربة وان لم يكن فيه فضل ينظر ان كان في يد المضارب مال آخر من المضاربة سوى العبد فلا قصاص فيه فان لم يكن في يد المضارب مال آخر يجب القصاص للولي كذا في محيط السرخسي * فان صالحه على ألف درهم كان لرب المال من رأس ماله وان صالحه على ألفي درهم استوفى رب المال من ذلك رأس ماله وما بقي بمنزلة الربح بينهم على ما شرطوا كذا في المبسوط * ولو كان في يد المضارب عبدان قيمة كل واحد منهما ألف فقتل أحدهما عدواً لم يكن فيه قصاص ويجب القيمة كذا في الحاوي والله أعلم

* (الباب الحادى والعشرون في الشفعة في المضاربة) *

إذا دفع الرجل إلى رجل ألف درهم مضاربة فاشتري المضارب به داراً تساوى ألفاً وأقل أو أكثر ورث المال شفعه بداره فله أن يأخذها بالشفعة من المضارب ويدفع اليه الثمن فيكون على المضاربة ولو اشترى المضارب داراً ببعض مال المضاربة ثم اشترى رب المال داراً لنفسه إلى جنبها فالمضارب أن يأخذها بالشفعة بما بقي من مال المضارب كذا في المبسوط * ولو باع المضارب داراً من المضاربة ورث المال شفعه بداره فلا شفعة له سواء كان في الدار ربح أو لم يكن ولو باع رب المال داراً لنفسه والمضارب شفعه بداره من المضاربة فان كان في يد المضارب من مال المضاربة ما به فباثناً الدار لم يجب الشفعة وان لم يكن في يده فباثناً الدار فان لم يكن في دار المضاربة ربح فلا شفعة وان كان فيها ربح فالمضارب أن يأخذها لنفسه كذا في المحيط *

إلى ابنه أو تلميذه الذي في عياله لا يحنث ولو لاف عياله يحنث الا اذا غنى الدفع اليه فلا يحنث مطلقاً وقوله لا مال لي ينصرف إلى الزكوى ولا يشترط كونه نصيباً ويدخل فيه الودانع من النقيدين وان قل لا الدين على مقر أو جاحد على أرفقير أو المغصوب المستهلك أو المجمود القائم وقيل المغصوب ليس بمال على كل حال * لم رجلاً خلف لياثمة غدا فخاه في مكان اللزوم لا يبرأ بل عليه الاتيان في منزله الذي يسكن فيه لافي منزل الملازمة الا ان تحول عنه لا أخرج حتى أرى بك نفسى فإراه من بعيد أو من فوق حائط لا يصل اليه ان عرفه لا يحنث * ليجهدن في قضاء ما عليه فباع للقضاء كل ما كان القاضي يبيعه اذا رفع اليه بر والا لا * لا يأخذ من فلان ماله الا جله أو الاجمعاً فاراد أخذه متفرقاً لم منه له درهمان يأخذه كيف شاء * لا يأخذ من حقه شيئاً دون شئ ان فرق في الاخذ أو وهب البعض حنث والحيلة ان يؤدي له عن المديون رجل أو يوكل الخائف من يقبض له فلا يحنث وان متفرقاً لا يتقاضى فلاناً فله ولم يتقاضاه لا يحنث * لياثمة غدا ويريه وجهه فاته فلم

يجده لا يحنث * اكره دانه نى تامعاملت من يبرون برى فكذا فجاء ذلك فلم يأخذ الدائن ماله ولم يطالب به حتى مضى الغدا لا يحنث لان الشرط الاتيان لقطع الماهله وقد وجد * لا أفا روك قبل استيفاء حتى فاشترى منه عبد ابداً الدين ثم فارقه قال

محمد لا يحنت في قول الامام كولو هب له الدين قبل المارقة وقوله المدبون وعلى قول الثاني يحنت كافي الهبة وان مات العبد قبل المارقة عند البائع ثم فارقه يحنت * (التاسع عشر في السرقة والخيانة) * (٣٣٣)

ولم يره وكان راه قبل السرقة لا يحنت لان الحال دالة على أنه اراد به وقت السرقة وهو المختار * حلت من بيت أمه الى زوجها حطبا ولم يقل ان أكلت حبة مما أتيته فكذلك اكل من اللحم حنت والاصل اعتبار اللفظ ان أمكن والا فالغرض ولا يمكن اعتبار اللفظ لعدم الحبة في اللحم فحمل على الغرض كافي وضع القدم بخلاف ما اذا قال ان لم أبعث نفقتك من بخاري فكذلك فارسه من - مرقند يحنت لان اعتبار اللفظ ممكن فاعتبر * ان وضعت يدي على جاريتي فكذلك فضر بها فأصابته يده فيه أو وضع عليها يده حال الضرب ان دل الحال على أنه اراد به الوضع لافي حال الضرب لا يحنت لا يكفل بنصف درهم فكفل به بشرة لا يحنت اعتبار اللفظ * قال الزوج لها حين أتت لجال لرفع الامتعة اكرزين خانه خلال دندان بيرون آرى فكذلك افاخرجت غير الخلال لا يحنت اعتبار اللفظ وكذا اذا قال لها اكرشم من برين زن مى اقتدتا فلان كار كند فكذلك اقام في البيت وكلهما من غير أن يقع بصره عليها لا يحنت * ولوزع في أرضها قطننا وقال حلال المسلمين عليه حر ام

لو أن أجنبيا اشترى دارا الى جنب دار المضاربة فان كان في يد المضارب وفاءه بالثمن فله أن يأخذها بالشفعة للمضاربة وان سلم الشفعة بطلت وليس لرب المال أن يأخذها لنفسه وان لم يكن في يده وفاء فان كان في الدار ربح فالشفعة للمضارب ولرب المال جميعا فان سلم أحدهما فلا آخر أن يأخذها جميعا لنفسه بالشفعة وان لم يكن في الدار ربح فالشفعة لرب المال خاصة كذا في البدائع * ولوم يعلم المضارب بالشفعة حتى تناقضا المضاربة واقسمه الدار التي من المضاربة على قدر رأس المال والربح ثم أراد أن يأخذ الدار المبيعة بالشفعة لانفسه ما فله ما ذلك فان طالبها بجميعها فلهي بينهما نصفان وأيهما سلم أخذ الا آخر الدار كلها واذا دفع الرجل الى رجلين مال المضاربة فاشترى به دارا ورب المال شفيعها فله أن يأخذ حصة أحدهما بالشفعة دون حصة الآخر وكذلك لو كان الشفيع أجنبيا ولو كان المضارب واحدا فأراد الشفيع أن يأخذ بعض الدار بالشفعة لم يكن له ذلك سواء كان الشفيع رب المال أو أجنبيا واذا دفع الرجل الى رجل مال المضاربة فاشترى به دارا وأحد صاحبي المال شفيعها فأراد أن يأخذ بعض بالشفعة فليس له ذلك اما أن يأخذها كلها أو يدع واذا وجبت الشفعة للمضاربة فسلم أحد المضاربين الشفعة لم يكن للا آخر أن يأخذها وان كان رأس المال ألف درهم فاشترى به المضارب دارا تساوى ألدأ أو أقل أو أكثر وشفيعها رب المال بدار له والاجنبي أيضا شفيعها بدار له أخرى فلهما أن يأخذ الدار نصفين فان سلم رب المال الشفعة وأراد الاجنبي أن يأخذها فالقياس أن يأخذ الاجنبي نصف الدار بالشفعة وليس له غير ذلك وفي الاستحسان للاجنبي أن يأخذ الدار كلها أو يدع كذا في المبسوط والله أعلم

* (الباب الثاني والعشرون في المضاربة بين أهل الاسلام وأهل الكفر) *

اذا دفع المسلم الى النصراني مال المضاربة بالنصف فهو جائز الا أنه مكروه فان تجر في التجرو والخزير فربح جاز على المضاربة في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى وينبغي للمسلم أن يتصدق بمحصة من الربح وعندهما انصرفه في التجرو والخزير لا يجوز على المضاربة فان اشترى مئة فنة فدية مال المضاربة فهو مخالف ضامن عندهم جميعا وان ربح فاشترى درهمين بدوهم كان البيع فاسدا ولكن لا يصير ضامنا لمال المضاربة والربح بينهما على الشرط ولا بأس بأن يأخذ المسلم مال النصراني مضاربة ولا يكره له ذلك فان اشترى به خرا أو خنزيرا أو مئة ونقد مال المضاربة فهو مخالف ضامن فان ربح في ذلك رد الربح على من أخذ منه ان كان يعرفه وان كان لا يعرفه تصدقه ولا يعطى رب المال النصراني منه شيئا ولو دفع المسلم ماله مضاربة الى مسلم ونصراني جاز من غير كراهة كذا في المبسوط في باب شراء المضارب وهبته * (١) واذا دخل الحربى النيا بامان فدفع اليه مسلم مال المضاربة بالنصف فاودعه الحربى مسلما ثم رجع الى دار الحرب ثم دخل النيا بعد ذلك بامان وأخذ المال من المستودع فاشترى به وباع فهو عامل لنفسه ويضمن لرب المال رأس ماله ولو أن الحربى دخل بالمال دار الحرب فاشترى به وباع هناك فهو له ولا ضمان عليه لانه صار مستوليا على المال حين دخل دار الحرب بغير إذن رب المال وان كان رب المال أذن له في أن يدخل دار الحرب فيشتري به ويبيع هناك فاني أستحسن أن أجيز ذلك على المضاربة وأجعل الربح بينهما على ما شرطان أسلم أهل الدار أو رجع المضارب الى دار الاسلام مسلما أو معاهدا أو بامان كذا في المبسوط * وان استولى عليه المسلمون في دار الحرب يكون رأس المال وحصة رب المال من الربح لرب المال والباقي لجميع المسلمين كذا في محيط السرخسي *

(١) قوله واذا دخل الحربى الخ يوجب في عامة النسخ قبل هذه المسئلة زيادة نصها وأما ارتداد المرأة وعدم ارتدادها فسواء في قولهم جميعا كان المال لها أو كانت هي العاملة والمضاربة صحيحة على حالها حتى تموت أو تلقى كذا في الحاوى انتهت الصواب اسقاطها لانها ليست من هذا الباب وقد تقدمت في الباب الثامن عشر في عزل المضارب اه بجر وای

اكر از غله ابن زمين بخانه من اندر آيد ثم وضعت على رأسها قطننا من هذه الغلة لتذهب به الى النفاق ودخلت البيت يحنت اعتبار اللفظ لا يسرق وكانا كارا فآخذنا الفوا كه بلاذن المالك ان لالا كل أو الحمل الى بيته لا يحنت وان لالا كل جملة الى المنزل وليس من رأيه أن

* قال لا خير من درمال
توحيات مه کرده أم وقد
كان خانت امرأته باجازه
ورضاء لا يحنث * قال ساع
اكر بيش ازین کسی رازبان
ازده درم زیاده تر کنیم فامرأته
طالق زن خود رازبان زیادت
کرد فالصحیح انہ لا تطلق لان
اليمين منكر و امرأته
معرفة فلا تدخل تحت اليمين
مکن حلف ان تدخل داری
هذه أحد فكذا فدخلت
بتقسمها فان كانت معرفة
بذخولها في الجزاء ففي حق
الشرط منكر و اليمين مركبة
من الشرط والجزاء فإذا
عرفها في طرف فهي معرفة
في حق هذه اليمين قال
القاضي وفيه نظر لان في
قوله ان دخل داری هذه
واحد فكذا فدخلت هي
طلقت وان عرفت في الجزاء
وكذا الامر أتين له ان حلفت
بطلاق امرأته منك فلهذه
طالق لاحداها جابعينها ثم
حلف بطلاقها حنت في يمينه
أما المعرفة في الشرط لا تدخل
تحت النكرة في الجزاء ففي قوله
ان دخل داری صار هو معرفة
في الشرط فلا يدخل تحت
النكرة في الجزاء * سرق ثوبه
أو غصب خلع رب الثوب
انه ان كان له ثوب فكذا
وأشار الى ذلك الثوب ان كان
فأما يحنث وانها الكالا
وان لم يعرف أحد الامرين

(*) الباب الثالث والعشرون في المتفرقات *

لودفع اليه ألف درهم مضاربة على أن يشتري به الثياب ويقطعها بيده ويحيطها على أن مازق الله تعالى في ذلك من شيء فهو بينهما فأنه فان فهو جازر على ما اشترط إلا أن العمل المشروط عليه مما يصنعه التجار على قصد تحصيل الربح وكذلك لو قال له على أن يشتري به الجلود والادوم ويجزها خفافا ودلا ومورداً بيده وأجزائه فكل هذا من صنيع التجار فيجوز شرطه على المضارب كذا في المبسوط في باب شرط المضارب * لودفع اليه ألف درهم على أن يحتمط ويحتمش على أن مازق الله تعالى من شيء فهو بينهما فأنه فان المضاربة لا تجوز وإن كانت الاجارة على الاحتطاب والاحتشاش جائزة كذا في المحيط * وإذا دفع في مرضه ألف درهم مضاربة بالنصف فعمل المضارب ورب المال من مرضه ذلك وأجر مثل المضارب أقل مما شرط له من الربح فيما عمل وعلى رب المال دين يحيط بماله فلم يضارب نصف الربح يدايه قبل دين المريض ولولم يكن سمي للمضارب رب بما كان له أجر مثل عمله وذلك دين على المريض كسائر الديون فيضرب به مع الغرماء في تركه ولا حقه في شيء من الربح لودفع الصحيح ألف درهم مضاربة إلى مريض على أن للمضارب عشر الربح وأجر مثله خمسة فربح ألفا ثم مات من مرضه وعليه دين كثير فلم يضارب عشر الربح لا يزال عليه كذا في المبسوط في باب شراء المضارب وبيعه * وإذا استأجر رجلاً عشرة أشهر بأجر معلوم ليشتري له البرجاء فإن دفع اليه في المدة مالا مضاربة بالنصف فعمل وربح فيه فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى المال كله لرب المال وله الأجر المشروط وقال محمد رحمه الله تعالى له نصف الربح وسقط أجر هذه المدة كالأجر لودفع اليه غير المستأجر مالا مضاربة فإنها تصح ويسقط أجر قدر مدة عمله للمضاربة كذا في الكافي * ولو كان الأجر دفع إلى رب المال مالا مضاربة يعمل به على النصف جاز والأجير على الاجارة والمستأجر على المضاربة فإن استبضع رب المال الأجير مال المضاربة يشتري به ويبيع على المضاربة فقبضه الأجير فاشترى به وباع فهو جائز على ما اشترط في المضاربة والأجر على حاله كذا في المبسوط في باب شروط المضاربة * ومن دفع إلى غيره ألف درهم مضاربة وقال هذا مضاربة عندك شهر فإذا مضى الشهر فهو قرض فهو كذلك فإذا مضى الشهر وهو عنده ورق كان قرضاً يعني إذا قبضه وإن كان عرضاً لم يكن قرضاً حتى يبيعه فصيروا قايكون قرضاً عنده كذا في المحيط * ولو أقرضه شهراً ثم نهي مضاربة لم يكن مضاربة كذا في التتارخانية ناقلاً عن الفتاوى

يبحث كن ياع فضولي ثوب غيره فاجازه ان قائم اصح وان هالكا ولا يعلم لا * دفن ماله فطلبه ولم يجده خلف انه ذهب ماله ان العتابة
لم يأخذها انسان يبحث الا اذا نوى الذهاب عن ملكه * سرق ثوبا من آخر فقيل المطالبة دفع اليه السارق دراهم فجمده المسروق منه وخلف

السارق انه ماسرقة لا يحنث وان كان قائما لوقوع المقاصة وانه مشكل لبقائه على ملك المالك الى القضاء بالضمن لان الضمان واجب في الاستهلاك على رواية وفي الهالك وان لم يجب الضمان لكنه موقوف على اختيار المالك (٣٣٥) فله ان يختار القطع وله ان يختار الضمان فلا يثبت الضمان

قبل الاختيار حتى تقع المقاصة ونص في المحيط عن بعضهم على انه يحنث كيفما كان لما قلنا * وفي الاصل بخلاف الودعة ثم اودع عند المالك من ماله الجاحدان كان من جنس حقه وسعه امساكه لان كان من خلاف جنسه * وفي الجامع الصغير ظفر بنانير المديون وله دنائير فكنته الاخذ على الروايتين * وفي المنتقى له عليه ألف درهم فاعتصب منه ألف درهم قال محمد قصاص بلا نية وقال الثاني لا بلا مقاصة فان مات قبلها فاسوة للغرماء * حلف السارق على انه ليس معه من الدراهم غير المأخوذ ان الباقي عنده أقل من الثلاثة لا يحنث وان ثلاثة أو أكثر ان البين بالطلاق حنث علم أو لم يعلم وان بالله فغوس ولو قال اكرسم هست جزا زين كه ما كرفتم ثم علم ان معه شيان بحال لو علم السارق به أخذه حنث والا لا * (نوع آخر) ضاع مال في دار حلف كل واحد انه لم يأخذه ولم يخرج من الدار ثم علم ان واحدا أخرجه مع آخر ان كان لا يطبق حله وحده حنث لان أخرجه كذلك يكون وان أطاقه وحده لا يحنث لانه صادق في عينه * رفعت

العتاية * في نوادر بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل عنده ألف درهم مضاربة فقال لرب المال أقرضني به ففعل وهو قائم بعينه ثم اشتري به قال اذا قبضه المضارب بيده من يته أو صدقه أو كسبه وصرفه في حوائج نفسه فهو قرض عليه كذا في المحيط * رجل دفع الى غيره مالا مضاربة ثم ان المضارب شارك رجلا آخر بدراهم من غير مال المضاربة ثم اشتري المضارب وشريكه عصير من شركتهم ما ثم جاء المضارب بدقيق من المضاربة فاتخذ منه ومن العصير فلاتج (١) قالوا ان اتخذ الفلا تج باذن الشريك ينظر الى قيمة الدقيق قبل أن يتخذ منه الفلا تج والى قيمة العصير فما أصاب حصة الدقيق فهو على المضاربة وما أصاب حصة العصير فهو بين المضارب وبين الشريك لكن هذا اذا كان رب المال قال له اعمل فيه برأيت فان لم يكن قال له ذلك وفعل المضارب بغير اذن الشريك فالفلا تج يكون للمضارب وهو ضامن مثل الدقيق لرب المال ومثل حصة الشريك من العصير للشريك وان كان رب المال أذن له في ذلك والشريك لم يأذن فالفلا تج يكون للمضاربة والمضارب ضامن حصة شريكه من العصير وان كان الشريك أذن له في ذلك ورب المال لم يأذن فالفلا تج يكون بينه وبين الشريك وهو ضامن لرب المال مثل الدقيق كذا في فتاوى قاضيان * اذا دفع الرجل الى رجل فلوسا مضاربة بالنصف فلم يشتري حتى كسدت تلك الفلوس وأحدث فلوس غيرها فسدت المضاربة فان اشتري بها المضارب بعد ذلك فربح أو وضع فهو لرب المال وللمضارب أجر مثل عمله فيما عمل ولو لم تكسده حتى اشتري بها المضارب ثوبا ودفعها أو قبض الثوب ثم كسدت المضاربة جائزة على حالها فان باع الثوب بدراهم أو عرض فهو على المضاربة فان ربح ربحا وأراد القسمة أخذ رب المال قيمة فلوسه يوم كسدت ثم الباقي بينهما على الشرط كذا في المبسوط في باب المضاربة بالعروض * وفي نوادر المعلى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل دفع الى رجل ألف درهم مضاربة بطبرستان وهي طبرية ثم التقيا ببغداد قال يكون رأس المال قيمة الطبرية بطبرستان يوم يحنثان كذا في المحيط * واذا ربح المضارب في المال ربحا فأقر به برأس المال ثم قال قد خلطت مال المضاربة بمالي قبل أن أعمل وأربح لم يصدق فان هلك المال في يده بعد ذلك ضمن رأس المال لرب المال وحصته من الربح كذا في المبسوط * وفي نوادر بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل دفع الى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف يشتري به ويبيع ويشارك ويعمل برأيه فاشتري به وبألف من عنده متاعا ولم يخلط المالكين ثم أراد أن يبيع حصته أو حصة المضاربة خاصة ليس له ذلك من قبل أن الشركة وقعت في البيع فلم يكن لواحد منهما أن يحنث نفسه كذا في المحيط * ومن كذب المضاربة بالصغير قال اذا اشتري المضارب بالمال وهو ألف درهم خادما ثم هلك الألف فربح عنده على رب المال ونقده ثم باع الخادم بثلاثة آلاف درهم فاشتري بها متاعا فهل كتب قبل أن ينقدها فانه يرجع على رب المال بألفين وخمسمائة وبوذي من عنده خمسمائة فان باع المتاع بعد ذلك بعشرة آلاف كان للمضارب سدس الثمن والباقي على المضاربة يستوفي منه رب المال ما غرم في المرات وذلك أربعة آلاف وخمسمائة والباقي ربح بينهما كذا في المبسوط * وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل دفع الى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف فاشتري المضارب به وباع وربح حتى صار ثلاثة آلاف درهم ثم اشترى بالثلاثة آلاف ثلاثة أعبد قيمة كل واحد منهم ألف ولم ينقد المالك حتى ضاع كان ذلك على رب المال ويكون رأس المال أربعة آلاف درهم ولو أن رب المال اشترى عبدا بألف فاشتري منه المضارب بألف في يديه من المضاربة وليس في يديه غيره فضاعت قبل أن ينقده رب المال فلا غرم على المضارب وبأخذ العبد بغير شي فيكون على المضاربة ورأس المال فيه ألفان كذا في المحيط * واذا اشترى المضارب بمال المضاربة جارين تساو كل واحد منهما ألف درهم ثم باع احدهما بألف والاخرى بألفين وقبض ما المشترى ثم لقيه المضارب وقال زدني في ثمنهما فزاده مائة درهم

(١) قوله فلا تج هو نوع من الخواص معرب فلاته اه

من مال الزوج ودفعت الغزل القطن فقال الزوج ان رفعت من مالي شي فانت كذا وهي قد رفعت واشترت لحوائج البيت أو احتاجت بالحجارة الى الدقيق فتاولتها والزوج لا يكرهه بل يكره النفع الغزل ان كانت ممن يتولى شراء الحوائج للزوج لا يحنث وان كانت لا تتولى يحنث * ان رفعت

درهم من كدسي خلت رأس الكيس وأمرت غيرها بالرفع فرفع ودفع اليها قبل يحنث وقبل لا يحنث * ولودفع اليها درهم لتنتظر فرفعت منها
بلا علمه فقال لها أرفعت منها فقلت (٣٣٣) نعم لا على وجه السرقة وردت بعد المفارقة يحنث وان قبلها ان أنكرت يحنث وان لم تنكر لا

وقبضها المضارب بمقابله ماقتوزع على قيمتهما كاصل الثمن اذا سمي بمقابله ما قبله وقبضها ما سواها ولو
كان المشتري طعن فيه ما يعيب فصالحه المضارب على أن يحيط من الثمن مائة درهم ثم وجد المشتري بالتى
اشترها بألف درهم عيارها بألف غير ثلاثة وثلاثين وثلاث ولو كان المضارب اشترى الجاريتين من المشتري
بربع مائة درهم على ما باعهما به ثم وجد باحداهما عيارها بمئة واحصتهما من الربح اذا قسمت على الثمنين
ولو كان المشتري اشترى احدى الجاريتين بالألف والاخرى بالدينين ثم أراد أن يبيعهما مائة اربعة على ثلاثة
آلاف درهم فله ذلك وان باع كل واحدة منهما مائة اربعة على خمسة على ثمنها جاز عند أبي حنيفة وأبي يوسف
رحمه الله تعالى فان زاد في ثمنهما مائة درهم وأراد أن يبيعهما مائة اربعة على ثلاثة آلاف
درهم ومائة درهم وان أراد أن يبيع احداهما مائة اربعة على خمسة لم يكن له ذلك كالأشترها بمئة
واحده أن يبيعهما جميعا مائة اربعة على الثمن وليس له أن يبيع احداهما مائة اربعة على خمسة من الثمن
كذافي المبسوط في باب المضارب يبيع المتاع ثم يشتري لنفسه ما قبل من ذلك * وفي المنتقى رجل دفع الى
رجل ألف درهم مضاربة بالنصف فاشترى المضارب به عبد يساوي ألفي درهم فنهارب المال أن يبيع
الابا لنقد وقال المضارب أبيع بالنسيئة أو قال أبيع حصتي وهي الربع بالنسيئة فليس له أن يبيع الابا لنقد
فان باع المضارب ثلاثة ارباعه بالنقد لم يكن له أن يبيع الربع بالنسيئة حتى يقبض من الثلاثة الارباع
ويوفي من ذلك رب المال رأس ماله ورجحه ثم يبيع بعد ذلك الربع بالنسيئة ان أحب كذا في المحيط * لو
اشترى بألف المضاربة جارية نسيئة لا يبيعهما مائة اربعة على الآلاف ما لم يبين هكذا في المبسوط * رجل دفع
الى رجل عرضا مضاربة فدعى المضارب بعد ذلك وقال رددت العرض عليك قال الشيخ الامام أبو بكر
محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يكون القول قوله في ذلك كذا في فتاوى قاضيخان * هشام سمعت أبا يوسف
رحمه الله تعالى قال ليس للمضارب أن يشتري على المضاربة بالالفين منها حتى انه اذا باع متاع المضاربة ثم
اشترى على ذلك الدين (١) على المضاربة لم يجز على المضاربة وان اشترى غلاما فوجده (٢) حاضرا
كذا في المحيط * واذا دفع المالك المضاربة بالنصف أو أقل أو أكثر وأخذ مالا مضاربة فهو جائز
وكذلك العبد المأذون له في التجارة وكذلك الصبي المأذون له في التجارة وان دفعه الصبي بغير إذن أبيه أو وصيه
وهو غير مأذون له في التجارة فعلم به المضارب فهو ضامن له ومالك المضمون بالضمان والرجح له ويتصدق
به كذا في المبسوط * ولو اشترى المضارب دقيقا بمال المضاربة فاعطاه رب المال دقيقا آخر وقال له اخط
به هذا الدقيق على سبيل ما واعدنا فخطت بمال الكل قالوا مقدار من دقيق مال المضاربة يكون على ما شرطنا
في عقد المضاربة وأما مقدار من الدقيق الاخر فكله يكون لرب المال برجحه وعليه وضعته وللضارب أجر
مثله فيما تصرف في ذلك من يبيعه هكذا قال العقبية أبو بكر البلخي رحمه الله تعالى وقال الفقيه أبو الليث رحمه
الله تعالى انما يكون للمضارب أجره لانه لم يكن يخط الدقيق بمال المضاربة أما اذا اخط فلا أجر له لانه لم يخط
شيء هو شريك فيه كذا في فتاوى قاضيخان * بشر بن الوليد عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اشترى المضارب
بمال المضاربة جارية وفيها فضل على رأس المال ثمن المضارب استولدها ثم استحققت وأخذ منه عقرها وقيمة
ولدها لم يرجع المضارب على البائع بقيمة الولد كذا في المحيط * قال أبو يوسف رحمه الله تعالى اذا عمل الوصي
في مال اليتيم فوضع أو ربح فيه فقال علمت به مضاربة فهو مصدق في حال الوضعية دون الربح الا أن

* ان رفعت من مالى فكذا
فوجدت صرة له ملقاة حين
تكس المنزل فوضعها في
ظرف وأخبرته به لا يحنث
* قال لها كرسيم من رفع
كردى طلاق هستي فقلت
هستم فعلم رفعها ان أراد
الايقاع يقطع وان أراد
تخويلها التقر لا يقع والقول
له مع الخلف * ان دفعت شيئا
من مالى الى غيري فاعطت
الكبريت أو الملح أو الماعون
ان شيع الزوج به يحنث والا لا
* ان لم تردى الثوب الساعة
فكذا فأخرجت من العيبة
فأخذته الزوج من يدها أو
العيبة قبل أخذها الثوب
ان كانت فحمت للرد لا يحنث
* ان لم تجيئ غدا بمتاع
كذا فكذا فأرسلت على يد
انسان ان كان نوى الوصول
لا يحنث وان نوى الجل أو
لم ينوشيا يحنث * دفعت
الدرهم الى قصاب اللحم
فقال الزوج ان لم تردى تلك
الدرهم فكذا فزعم القصاب
أن الدرهم غائبة فمال يعلم
انها أذيت أو طرحت في
الوادى لا يحنث وان خلط
تأخذ كيس القصاب وتعطيه
الزوج * قالت له دفعت تلك
المتاع أنت أو أمي فقال توازن
بسه طلاق كه مادر تو برد
اشته است اين جزى را وقد
رفعت الأم أو قال أنت طالق
كه مراد شمام داده فأنكرت
لا تطلق والرفع والشم شرط

البر * (العشرون في الضرب والشم) * لا يضرهما فنقض ثوبه أو رماه بجعر أو نشابة فأصابها لا يحنث * ولومد شعرها بشهد
فالحجج أنه ان على الغضب يحنث وان لعبالا وقيل ان بالفارسي لا يحنث مطلقا وان بالعربي يحنث وان حلف العربي بالفارسي يسئل فان

أراد ما راد من الضرب بالعربي بان وضع لفظ زون موضع ضرب فكالمعربة وان أراد ما راد بالفارسية فعليه وان لم يعلم يعتبر اللغة التي حلف عليها وكذا الفارسي يحلف بالعربية * لا يرميه فرمى صيدا فاصابه لا يحنت * ليضربه مائة (٣٣٧) فضربه خفيقا فان تألم برولم يتألم لانه

ليس بضرب معنى وان بسوط له شعبتان خسيتين ان اصابتا كل مرة بر حتى يكتمنى به حـدا وكذا ان جمع الاسواط ان وقع الكل على البدن بر والابقدر المصاب ولولول اسواط المستوى وقعت الاصابة وعليه عامة المشايخ * لا يضربك بالسياط حتى اقتلك فعلى المبالغة بخلاف ما لو قال لا يضربه بالسيف حتى يموت فانه لا يبر الا بالضرب حتى يموت * ان لم اضربك حتى اتركك لاحية ولا مينة قال الثاني هذا على الضرب الوجيع وحتى يشتكى حتى يقول حتى يستغيث وفي بعض الفتاوى ان لم اضرب ولدك على الارض حتى ينشق نصفين فانت كذا فضربه فلم ينشق يحنت وانه يخالف ما تقدم * لا يضربه بالقلم فضربه بمقبضه لا يحنت * ليضربه بالسيف فضربه بعرضه بـلانه حديد بخلاف المقبض لانه يكون بالخشب عادة ولان عرض السيف منه حتى لم يلزم المقبض في الاقرار بالقلم وان ضربه به وهو في غمده لا كالحلف على الضرب بالسوط فضربه وقد لفه في ثوب لا يبر وان فوى فعلى ما فوى * لا يضربه بنصل هذه الشفرة أو بـرج هذا الرمح فترزع النصل والرج وجعل

يشهد قبل العمل ولو قال استقرضت لا يصدق حتى يشهد قبله ان كان فيه ربح وان كان فيه وضعية ضمن وكذلك لو دفعه الى رجل عمل به ثم قال دفعته قرضا عليه أو قال قرضا على فصدقه الرجل ولو قال دفعته مضاربة أو بصلغة فصدقه الرجل فيه فان كان فيه وضعية فلا ضمان وان كان فيه ربح يكون كله للينيم الآن يشهد قبل الدفع كذا في محيط السرخسي * روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه اذا كانت المضاربة ذنانيرة فأودعها المضارب عند صغير في غلظها الصير في بماله بغير أمره ثم اشترى المضارب متاعا به ذنانيرة فهو مخالف كذا في المحيط * وعن محمد رحمه الله تعالى فيمن دفع الى عبد مالا مضاربة والعبد ما ذون له في التجارة فاشترى نفسه بالمضاربة جازوا صار محجورا عليه ويبيع ورأس المال لرب المال وكذلك لو اشترى نفسه وابنه وأمر أنه بالمضاربة على المضاربة كذا في الملتقط * في نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل دفع ألف درهم مضاربة بالنصف فاشترى المضارب به جارية وباعها من رب المال بألفين ثم ان المضارب اشترى اهما منه بألفي درهم ومائة فالجارية على المضاربة ولا يكون هذا نقضا للمضاربة وللضارب فيها مائة خاصة كذا في المحيط * ولو اشترى وباع بالف المضاربة حتى صار في يده ألفا درهم فاشترى بهما جارية وقبضها ثم باعها بأربعة آلاف درهم نسيت سنة وقيمتها يوم باعها ألف درهم أو أكثر أو أقل فدفعها الى المشتري ثم هلك الالفان الاولان قبل أن يتقدما بائع الجارية الاولى فانه يرجع بألف وخمسمائة على رب المال فيؤديه ما مع خمسمائة من ماله الى بائع الجارية فاذا خرجت الاربعة الا آلاف كان للضارب ربعها من غير المضاربة ويأخذ رب المال من الثلاثة الارباع رأس ماله ألفين وخمسمائة كذا في المبسوط * اشترى بماله المضاربة جارية تساوى ألفين خال الحول ولا مال له غير ذلك فعلى رب المال زكاة ثلاثة أرباع الجارية وعلى المضارب زكاة الربع وان كان اشترى جارتين كل واحدة تساوى ألفا فعلى رب المال زكاة ثلاثة أرباع الجارتين ولا زكاة على المضارب وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى خاصة ولو اشترى بهما جارية تساوى ألفين فنقصت من عيب أو سحر حتى صارت تساوى ألفا ثم ازدادت خال الحول من يوم اشترت وهي تساوى ألفين فلا زكاة على المضارب وعلى رب المال زكاة ثلاثة أرباعها ولو صارت قيمتها فوق ألف فعليه مال الزكاة ولو اشترى بها حنطة وشعير أو بلا وغنما كل جنس يساوى ألفا لم يكن على المضارب زكاة ولو كان جنسا واحدا يجب كذا في محيط السرخسي * اذا ازداد رب المال أن يكون مال المضارب قد دنا على المضارب وتحصل له منفعة الاسترباح قالوا يقرض المال من المضارب ويسلم اليه ثم يأخذ منه مضاربة ثم يضع المضارب بعد ذلك فيعمل فيه المضارب كذا في فتاوى قاضي خان * اذا دفع الرجل مال ابنه الصغير مضاربة بالنصف أو بأقل أو أكثر فهو جائز وكذلك لو أخذ لنفسه مضاربة ولو أخذ الاب لابنه الصغير مال رجل مضاربة بالنصف على أن يعمل به الاب لابن فعلى به الاب فربح بين رب المال والاب نصفان ولا شيء للابن من ذلك ولو كان مثله يشترى ويبيع فأخذ الاب على أن يشترى به الغلام ويبيع والربح نصفان فالمضاربة جائزة والربح بين رب المال والابن نصفان وكذلك لو عمل به الاب للابن بأمره وان كان الابن لم يأمره بالعمل فهو ضمن للمال والربح له تنصديق به والوصي في جميع ذلك بمنزلة الاب كذا في المبسوط * واذا باع رب المال مال المضاربة بمثل القيمة أو أكثر جاز فان باع بأقل من قيمته لا يجوز سواء كان بما يتقاعن الناس فيه أو لا يتقاعن الا أن يجيزه المضارب وكذا اذا كان المضارب اثنين فباع أحدهما باذن رب المال لم يجز الا بمثل القيمة أو أكثر الا أن يجيزه المضارب الآخر كذا في الحاوي * مضارب نزل خانامع ثلاثة من رفقاءه فخرج المضارب مع اثنين منهم وبقي الرابع في الحجرة ثم خرج الرابع وترك الباب غير مغلق وهلك مال المضاربة قالوا ان كان الرابع يعتمد عليه في حفظ المتاع لا يضمن المضارب ويضمن الرابع وان كان لا يعتمد عليه يضمن المضارب كذا في فتاوى قاضي خان * واذا دفع الى رجل ألف درهم مضاربة على أن ما يشترى به من الهزوى خاصة فالربح بينهما نصفان وما يشترى به

(٤٣ - فتاوى رابع) في آخر وضربه به لا يحنت * لا امس شعره فخلق رأسه ثم نبت آخر فسه أو لا يمسه سنة فنبت آخر حنت * ان لقيتك ولم اضربك فكذا قرأ من يعيد يحنت * لا تصل اليه يده ولم يضربه لا يحنت * لا يضربها فاضرب غيرها فاصابها بلا قصد يحنت لان المعنى وهو

الابلام حاصل * ان سررتك فكذا فضر بها فقالت سرفي لا يحنث بخلاف ان كنت تحمين ان يعذرك الله في فارجهنم فقالت احب ولو منحها ألفا فقالت ماسرفي فالقول لها * ان (٣٣٨) ضربتك بغير جرم فوضعت القصعة على المائدة فقالت وانصب على رجله بغير قصد لها

من النيسابوري فالرجح كله لب المال وما يشتري به من الرظي فالرجح كله للضارب فهو على ماسمى فان كان اشترى الهروي فهو على المضاربة كالأشترط وان اشترى به النيسابوري فهو بضاعة في يده والرجح لب المال والوضيعة عليه وان اشترى به الرظي فالمال قرض عليه والرجح له والوضيعة عليه كذا في المبسوط * مر المضارب على السلطان فدفع اليه شيئا كيف عنده يضمن وان أخذها كلها كرها لا ضمان عليه كما اذا غصب منه البعض كذا في محيط السرخسي * اذا مر المضارب على العاشر بمال المضاربة وأخبر به وأخذ منه العشر فلا ضمان على المضارب فيما أخذ منه العاشر وان كان هو الذي أعطى العاشر بغير الزام من العاشر له فهو ضامن لما أعطى وكذلك ان صانعه بشئ (١) من المال حتى كف عنه فهو ضامن لما أعطى قال الشيخ الامام الاجل الجواب في زماننا بخلاف هذا ولا ضمان على المضارب فيما يعطى من مال المضاربة الى شاطر (٢) طمع فيه وقصد أخذ بطريق الغصب وكذلك الوصي اذا صانع من مال اليتيم كذا في المبسوط والله سبحانه أعلم

* (كتاب الوديعة) * وهو مشتمل على عشرة أبواب
* (الباب الاول في تفسير الایداع والوديعة وزكناها وشراؤها وحكمها) *

أما نفس يرها شرعا فالإيداع هو تسليم الغير على حفظ ماله والوديعة ما يترك عند الامين كذا في الكنز * وأما زكناها فقول المودع أو دعتك هذا المال أو ما يقوم مقامه من الاقوال أو الافعال والقبول من المودع بالقول والفعل أو بالفعل فقط هكذا في التبيين * والوديعة تارة تكون بصريح الإيجاب والقبول وتارة بالدلالة فالصريح قوله أو دعتك وقول الآخر قبلت ولا يتم في حق الحفظ الا بذلك وتتم بالإيجاب وحده في حق الامانة حتى لو قال للغاصب أو دعتك الغصب بريء عن الضمان وان لم يقبل فلما وجوب الحفظ فيلزم على المودع فلا بد من قبوله والدلالة اذا وضع عنده متاعا ولم يقل شيئا أو قال هذا وديعة عندك وسكت الآخر صار مودعا حتى لو غاب الآخر فضاء ضمن لانه ايداع وقبول عرفا كذا في خزائن المفتين * وأما شرائها فانواع منها كون المال قابلا للثبات اليد عليه حتى لو أودع الأبق والطير الذي هو في الهواء والمال الساقط في البحر لا يصح كذا في البحر الرائق * ومنها عقل المودع فلا يصح قبول الوديعة من المجنون والصبي الذي لا يعقل وأما بلوغه فليس بشرط عندنا حتى يصح الایداع من الصبي المأذون وكذا حرته ليست بشرط فيما سلكه العبد المأذون وأما الصبي المحجور عليه فليس يصح قبول الوديعة منه وكذلك حرية المودع ليست بشرط لصحة العقد حتى يصح القبول من العبد المأذون ويترب عليه أحكام العقد وأما العبد المحجور فلا يصح منه القبول كذا في البدائع * وأما حكمها فهو وجوب الحفظ على المودع وضرورة المال أمانة في يده ووجوب أدائه عند طلب مالكة كذا في الشمني * والوديعة لا تودع ولا تعار ولا تؤجر ولا ترهن وان فعل شيئا منها ضمن كذا في البحر الرائق * وضع في بيته شيئا بغير أمره فلم يحفظه حتى ضاع لا يضمن لعدم التزام الحفظ ولو وضع عند آخر شيئا وقال احفظه فصاح بأعلى صوته وقال لا احفظه فضاء قال في المحيط لا يضمن لعدم التزام الحفظ كذا في الوجيز للكردي * لو قام واحد من أهل المجلس وترك كتابه أو متاعه فالباقون مودعون فيه حتى لو تركوا وهلك ضمه وان اكل حافظون فان قام واحد بعد واحد فالضمان على آخرهم لانه تعين الآخر حافظا كذا في محيط السرخسي * من ترك باب حائوته مفتوحا فقام واحد ثم واحد فضمن ما ضاع على آخرهم كذا في الملتقط وهو رجل في يديه ثوب قال له رجل اعطني هذا الثوب فاعطاه اياه كان هذا على الوديعة كذا في الظهيرية في فتاوى أهل سمرقند رجل دخل بدابة خائنا قال لصاحب الخان أين أربطها فقال هناك فربطها وذهب ثم رجع فلم يجد دابته فقال لصاحب الخان ان صاحبك أخرج الدابة ليسقيها ولم

فضر بها لا يحنث لان الخطأ مؤاخذته في أحكام الدنيا حتى لزم الارض عليه وان سقط في حق المأثم والحنث والمغرم من احكام الدنيا * (نوع منه) * لا عذبه فحسبه يحنث ان نواه لانه تعذيب قاصر فتوقف على التوبة كالجواز ان لم احبسه جازعا عاريا فكذا فحسبه كذلك فاطمعه وكساه غيره حنث * ضربه فقال المضروب والله من سزاي وي نكنم لا يتناول المجازاة الشرعية من القصاص والعزير ولا ترك الجوابية وانما يتناول الاساءة الى الضارب عرفا فان نوى الفور فعلى مانوى والا فعلى الاطلاق ولو قال اكرمن نكنم أمروا بآؤاؤك يحى بايد كردن فامر أنه طالق فضى اليوم فلم تجازة لا باحسان واساءة لا يحنث لانه ما فعل ما ينبغي وهو العفو الا ان ينوى الضرب والشتم فيحنث ان اخلاه منه * اكرمن ترا بخون اندر نكنم فضر به فأدعى انفه وتلطخ بثوبه بر ان نوى هذا القدر وكذا ان لم ينولان الظاهران الكمال غصب مراد * اين گوی راتر كستان نكنم فكذا فشرط البرأن يسلمط عليه أتراكا كثيرة * اكر فردا جنانه كنم كه سز با بنان كرد عيز قبضه نيايه ويجبره ويلقيه على الارض * قال لغيره في المشاجرة اكرمن تر اندر كون خرنه كنم قيل لا يحنث ما عاش لانه يراد به القهر والغلبة وقيل يحنث في الحال ليحقق العجز الا اذا نوى مائة قدم فلا يحنث الى الموت وبه افتى الهندواني * اذا دنوت مني فكذا فدنيت حين ضرب ابنه لدفع الضرب بمجالة

يكن

لومدت اليه يصل حث * ان اغضبتك فكذا فضر بولد هاني امر يستحق التأديب لا يحث * ان اذبتك فكذا فتسرى عليه اجارية ان عد التسرى ايذا حث والا فلا وهذا اذالم يكن هنالك مقدمة فان كانت فعلها * دعاه الى (٣٣٩) الفراش فابت وفات انك تعذبي فقال

ان عذبتك فكذا فجاءت
فجاءها ان طاعة لا يحث
وان كارهة يحث * ان لم احرق
منزلك غذا او ان لم اضربك
غدا فقميد حتى مضى او منع
الاتباع عنه ولم يمكنه قيل
يحث وقيل لا * لا يضرب
فامر غيره فضر به لا يحث
الا ان يكون الخالف سلطانا
او حاكما او المولى فحينئذ
يحث بالامر لانه يملك
الضرب فيملك الامر * اكر
مراسر زنس كفي فكذا
يحث بالملامة مشافهة
* اكر مراسر زني ينصرف
الى المنة اذا حملت القرنية
والافعل الضرب على
الرأس * لا يؤذي امرأته
فاصاب النجاسة ثوبه فقال
اغسله فابت فقال زهره
دران وبشوى قيل لا يحث
لاستحقاقها ذلك بالاباء عن
مثل هذا وهذا اذى منها
لامنه وقال القاضي يحث
لوجود الشرط منه وبه
يفتي * لا يشتمه فقال له اى
كبر خور زني يحث لانه شتم
له وبه يفتى لانه في العرف
يطلق على امر يلزم منه
كثفنة * (الحادى
والعشرون في الركوب
والجلوس) * لا يركب
فهو على ما يركبه الناس
كالفرس وغيره ولا يحث
بركوب انسان لعبور الماء به
ويحث بالسقيفة لانها

يكن له صاحب فصاحب الخان ضامن كذا في المحيط * واذا دخل رجل الحمام وقال لصاحب الحمام أين أضع
التياب فقال صاحب الحمام ثمة فوضع قد دخل الحمام ثم خرج رجل آخر وذهب بتيابه فصاحب الحمام ضامن
وان وضع الثياب برأى صاحب الحمام ولم يقل شيئا وبقي المسئلة بجملها فان لم يكن للحمام ثياب وهو
الذى يقال له بالفارسية (جامه دار) فالضمان على صاحب الحمام وان كان له ثياب وهو حاضر فالضمان على
التيابي دون صاحب الحمام الا اذا نص على استحفاظ صاحب الحمام بان قال لصاحب الحمام أين أضع
التياب فحينئذ يجب الضمان على صاحب الحمام وان كان له ثياب وهو حاضر هكذا في الظهيرية * وان كان
التيابي غائبا ووضع الثياب برأى العين من صاحب الحمام كان استحفاظا من صاحب الحمام فحينئذ يضمن
صاحب الحمام بالتضييع كذا في فتاوى قاضيان * دخل الحمام ووضع الثياب وصاحب الحمام حاضر
فخرج آخر من الحمام ولبسها وصاحب الحمام لم يدرك ثيابه أم لا ثم خرج صاحب الثياب وقال هذه ليست
ثيابي وقال الجماعي خرج رجل من الحمام ولبس الثياب فظننت أن ثيابه ضمن صاحب الحمام لانه ترك
الحفظ كذا في خزنة المفتين * وفي غصب فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى رجل دخل الحمام ووضع ثيابه
برأى عين صاحب الحمام ثم خرج فوجد صاحب الحمام نائما وقد سرق ثيابه فان نام قاعدا فلا ضمان وان
وضع جنبه على الأرض فهو ضامن كذا في المحيط * وفي مجموع النوازل امرأة خرجت الى الحمام ودفعت
الغنيمة الى الصغيرة وقالت ادفعها الى بنتي وهي في الحمام فلما جاءت اليها قالت لها البنت املئي من الماء
واحملي الى فلات فانك كسرت ان كانت الامرأة في عيال الام لا تضمن وان كانت في بيت زوجها ان كانت
أعارتها الام فكذلك وكذا لو قالت صبي على رأسك وان بهشت الى البنت للحفظ ضمنحت البنت اذا غيبتا عن
بصرها كذا في الخلاصة

* (الباب الثاني في حفظ الوديعة بيد الغير) *

وللدفع أن يدفع الوديعة الى من كان في عياله كان المدفوع اليه زوجة أو ولد أو والديه اذالم يكن متهما
يخاف منه على الوديعة هكذا في فتاوى قاضيان * وقال بكر رحمه الله تعالى لعياله أن يضعها عند من في
عياله كذا في الوجيز للكردي وتفسير من في عياله في هذا الحكم أن يساكن معه سواء كان في نفقته
أو لا كذا في الفتاوى الصغرى * وهكذا في فتاوى قاضيان * والعبرة في هذا الباب للمساكنة لا في حق
الزوجة والابن الصغير والعبد فالابن الصغير اذالم يكن في عياله فدفع اليه لا يضمن ولكن يشترط أن يكون
الصغير قادرا على الحفظ والزواج اذا كان يسكن في محله والمرأة تسكن في محله أخرى ولا ينفق عليها زوجها
فدفع الوديعة اليها فلا ضمان عليه والعبد اذالم يكن في عياله بمنزلة الابن الصغير هكذا في الظهيرية * المودع
اذا دفعها الى عبده أو أجرة مشاهرة أو مساهمة مساكنة معه أو الى ابنه الكبير في عياله أو ابنه الذي في عياله
لا يضمن كذا في الفتاوى العنابية * والابن الكبير اذالم يكن في عياله فدفع اليه ضمن كذا في المحيط * والابن
كالاجنبي حتى يشترط كونهما في عياله كذا في الخلاصة * وهذا الذي ذكرنا فيما اذا أودع عنده شيئا ولم ينه
صاحب الوديعة عن حفظها بمن في عياله أما اذا تهاه عن ذلك ودفعها الى بعض من تهاه عنه فصاحت
الوديعة ينظر ان كان المودع يجدها بمن دفعها اليه ضمن وان كان لا يجدها من ذلك ودفعها اليه فصاحت
لا يضمن وهذا كما اذا أودع عند رجل دابة ونهاه أن يسلمها الى امرأته وهو لا يجدها من ذلك فسلم الدابة
اليها فصاحت عندها فانه لا يضمن كذا في المضمرات * ويضمن بدفعها الى من يجري عليه النفقة كل شهر
ولا يساكنه ويسمى (اجر خوار) والاجر الذي يعمل من الاعمال مياومة كذا في الفتاوى العنابية * ذكر
الامام القمي تاشي والامام الخليلي عن محمد رحمه الله تعالى المودع دفع الوديعة الى وكيله وهو ليس في عياله أو
دفع الى أمين من أمنائه ممن يثق به في ماله وليس في عياله أنه لا يضمن لانه لما كان موثوقا به في ماله فكذا في

مركب البحر عادة وفي الفتاوى لا يقع في عرفنا الاعلى البرذون والفرس * لا يركب دابة لا يحث الا بركوب الحمار والبغل والفرس والبرذون
لا بكل ما يدب ولا يحث بالبعير الا ان ينوي وان نوى الخيل خاصة لا يصدق قضاء اذا كان اليمن الطلاق ولولم يكن لفظ الدابة بمذكور او نوى الخيل

لا يدين أيضا * لا يركب فرسا فركب برذونا لا يحنث وكذا العكس لان الفرس العربي والبرذون للبحري ولو بالفارس سميت حنث على كل لان لفظ
اسب يطلق على الكل ولفظ اشتر لا يتناول (٣٤٠) الابل الا اذا كان في موضع يركب الابل أيضا * لا يركب هذا الدرع فزيدا ونقص

الوديعة ثم قال وعليه الفتوى كذا في النهاية * سوق قام من الحانوت للصلاة وفي الحانوت ودائع فضاعت
الوديعة لا يضمن صاحب الحانوت لانه حافظ بحجرانه فلم يكن مضطربا لم يكن هذا منه ايدا عا للوديعة بل هو
حافظ بنفسه في حانوته وحانوته محرز كذا في فتاوى قاضيان * ولودفع الى شريك له مفاوض او عثان او
عبد مأذون له في التجارة او عبد معتزل عن منزله فضاع لم يضمن وكذلك الصريان اذا كانا شريكين فوضع
عند أحدهما ووديعة فوضعها في كيسه أو في صندوق وأمر شريكه بحفظها فحمل الكيس فضاع لم يضمن
كذا في محيط السرخسي * ولو كان للرجل امرأتان ولكل واحدة منهما ابن من غيره لم يكن معهما فها
في عبالة لا يضمن كذا في الظهيرية * المودع اذا خاف على الوديعة الفرق فنقلها الى سفينة أخرى لم يضمن
كذا في السراجية * وان أخرجهما عن يده عند الضرورة بأن وقع الحريق في داره فخاف عليها الحريق أو
كانت الوديعة في سفينة فلقطها غرق أو خرج الاصوص وخاف عليها أو ما أشبه ذلك فدفعتها الى غيره
لا يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضيان * قال الشيخ الامام المعروف بجواهر زاده ان أحاط الحرق الغالب
بداره ففناولها جاره لا يضمن وان لم يكن أحاط ضمن واشترط هذا الشرط في الفتاوى أحق وانظر هكذا في
الغياثية * هذا اذا كان الدفع اضرورة وان كان الدفع بغير ضرورة فهلك في يد الثاني ان هلك قبل أن
يفارق الاول الثاني فلا ضمان على أحد بخلاف وان هلك بعد ما فارق الاول الثاني فالاول ضامن
بلا خلاف وأما الثاني ففيه خلاف على قولهما يضمن وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يضمن كذا في
المحيط * فان ضمن الاول لا يرجع على الثاني وان ضمن الثاني يرجع على الاول هـ كذا في المضمرات
* ولو استهلك الثاني الوديعة ضمن بالاجماع ويكون صاحب الوديعة بالخيار ان شاء ضمن الاول أو الثاني فان
ضمن الاول رجحها على الثاني وان ضمن الثاني لا يرجع على الاول كذا في السراج الوهاج * ولو ادعى
المودع أنه دفع الوديعة الى أجنبي اضرورة بأن ادعى أنه وقع الحريق في بيته ذكر القدوري أنه لا يصدق
الايشنة في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الظهيرية * وفي
الزاد وهو الصحيح كذا في التتارخانية * وذكر في المتنق أن علم أنه قد احترق بيته قبل قوله وان لم يعلم لم
يقبل قوله الايشنة كذا في المحيط * وأجمعوا أن مودع الغاصب يضمن اذا هلك الوديعة في يده والمغضوب
منه بالخيار بين أن يضمن الغاصب ولا يرجع على المودع بما ضمن وبين أن يضمن المودع ويرجع المودع
بما ضمن على الغاصب كذا في شرح الطحاوي * قال في الجامع الكبير اذا ودع عند عبد مجبور فدفع العبد
الوديعة الى عبد مثله فهلك فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يضمن الاول بعد العتق أو يضمن الثاني في
الحال والاصح ان الثاني لا يضمن أبدا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى له أن
يضمن أيهما شاء في الحال ان بدا العتق في الاول (١) ولو اودع عند ثالث مثله فعند أبي حنيفة رحمه الله
تعالى لا ضمان على الاول والثالث وله أن يضمن الثاني في الحال وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى له أن
يضمن أيهما شاء في الحال كذا في الينابيع * المودع اذا دفع الوديعة الى امرأته ثم طلقها وانقضت عدتها فلم
يستردنها حتى هلك في يدها هل يضمن قال بعض المتأخرين يضمن لانه يجب عليه الاسترداد كما ذكر محمد
رحمه الله تعالى في وديعة الاصل اذا وقع الحريق في دار المودع فدفع الوديعة الى أجنبي لا يضمن فالوفرغ
من ذلك ولم يستردها حتى هلك في يدها هل يضمن كذا في مسائلنا وهكذا أجاب صاحب المحيط رحمه
الله تعالى وقال قاضيان لا يضمن كذا في الفصول العمادية في التجريد وان أخرجهما من يده الى غيره أو
أمر غـيره باستهلاكها أو بنقصها او ادعى أنه كان باذن المودع لم يصدق على ذلك وله أن يملك المودع وفي
(١) قوله ان بدا العتق في الاول كذا في جميع النسخ وقد راجعت عبارة الجامع الكبير المنقولة في السراج
فلم أجدها بهذا التمسيد فليراجع عبارة الينابيع هـ بجراوى

منه فركب يحنث لان بدل
الحنا وهو المعتبر في السرج
وهو اسم لقربوسين المقدم
والمؤخر * كلما ركب دابة
فقله على التصديق بها فركب
فتصدق بها ثم اشتراها
وركب تصديق أخرى بخلاف
مسئلة التخيير * ليركن هذه
الدابة اليوم فتصدق ومضى
اليوم ولم يركب حنث بخلاف
لا سكن اليوم هذه الدار وقد
ذكرناه * لا يقعد على الارض
فجلس على بساط أو غيره على
الارض لا يحنث * لا يعتنى
على الارض فحشي يحف
أو نعل عليه حنث ولو مشى
على البساط لا * لا يجلس
على هذا الفـرأش فجلس
على فراش فوقه لا يحنث بلا
نية ولو جعل عليه محبسا
وجلس يحنث * لا ينام على
هذين الفرشين يحنث
بالجمع والتفريق ولو لم يعين
لا يحنث الا بالجمع * (الثاني
والعشرون في الحرف والافعال
المتفرقة) * لا يكون
من ككرة فلان وفلان
غائب لا يمكنه النقض حنث
من ساعته فان ذهب الى رب
الارض لنقضه لا يحنث
وان كان في البيت فلم يجز
المفتاح لا يحنث مادام في
طلب المفتاح وكذا لو كان
صاحب الارض في المضر
فخرج من الذهب * حلف
المخترق وقال اكر دست برين
هانم فكذا فحسبها الا للتمس

لا يحنث اذا هاج حلقه من ذكر العمل * كشت نه كتم في هذه القرية فزرع بر البطح أو القطن يحنث ولو
كرب أو سقى أو حصد ما يذر غيره لا فان دفع الى غيره مزارعة أو استأجر أجراء فزرعه ان كان بمن يتولى العمل بنفسه لا يحنث ولا يحنث وان

نوى أمر الغيرة خشت وان زرع غلامه أو أجبره الذى استأجره للزراعة قبل المين و كان يروح لأجله خشت * اكرا من كشت دكارايد مر افكندا
فباع أو وهب أو أقرض خشت وان اتلفه واحد فاخذ ضمانه وأنفق له لا يصطاد (٣٤١) مادام الامر في البلد فخرج الامر فصاد ثم رجع
الامر فصاد أيضا لا يحنث

* لا يعمل يوم الجمعة فدفع الى
الخطا يثوابا فعمل لا يحنث والمين
على عمل الخائف * (نوع)
لا يحنث فلا نأخذ خطا يثوابا
بأمر لا يحنث ولا يحنث
* حلف الاجبر أن لا يعمل له في
هذا الشيء يشتري منه الشيء
فاذا فرغ من العمل ملكه
منه وكذا لو حلف لا ينسج
له كرا باشتري الغزل منه
فاذا نسج ملكه منه والخالف
على ان لا ينسج كرا با لا يحنث
بنسج الخمار لا يحنث
باسم على حدة واسم الخادم
لا يتناول المسزاع واسم

التبع يتناول * برادر خود را
نه صراما ليعمل الى عملا
فدفع الى زوجته شيئا التأمرة
باصلاحه فان كان الخائف
ارسلها بهذا الامر يحنث
والالا لا ارافقك فخرج الى
السفر ان كانا في محل واحد
أو كراهما أو قطارهما واحد
يحنث والمرافقة الاجتماع
في طعام واحد أو امر واحد
* لا أصاحبه ان كان كل في
قطار لا يحنث * ذهب الى
المطرب ليجي فابى فقال
آنجانا همواران اند فقال
اكرانجانا همواران اند فكذا
فجاء فوجد القوم سكارى
ان زعم الخائف انهم ليسوا
ناهمواران فعلى زعمه لان
حلقة يحتمل اشياء * ليسا قن
عدله المشرق والمغرب يرفع

السخاني ان كانت الوديعة في بيت المودع واستحفظ المودع الوديعة في بيته بغيره بأن ترك الوديعة والغيري
بيته وخرج هو بنفسه ضمن كذا في التارخانية * المودع اذا حفظ الوديعة في حرز غيره ليس فيه ماله بضمن
واذا استأجر حرز لنفسه وحفظ فيه الوديعة لا يضمن وان لم يكن فيه ماله هكذا في خزائنة المفتين * واذا دفع
المودع عند موته الوديعة الى جاره وليس بحضوره عند الوفاة أحد من في عمله فلا ضمان عليه كذا في
الملتقط * المودع اذا أجرة بيتا من داره من رجل ودفع الوديعة الى هذا المستأجر ان كان لكل واحد منهما
غلق على حدة يضمن وان لم يكن وكل واحد منهما يدخل على الآخر من غير حشمة لا يضمن هكذا في
الخلاصة * ولو ترك امرأته أو عبده في حاقوته لا يضمن ان كانا أمينين ولا يضمن كذا في الوجيز للكردي
* ولو اجلس المولى عبده في حاقوته وفيه ودائع فسرق ثم وجد المولى بعضها في يدي عبده وقد أنلف
البعض فباع المولى الغلام فان كان للمودع بينة على ذلك فهو بالخيار شاء أجاز البيع وأخذ الثمن وان شاء
نقض البيع وباعه في دينه وان لم يكن له بينة فله أن يحلف مولاه على علمه فان حلف لم يثبت وان نكل
فهو على وجهين ان أقر المشتري كان هذا مالا وثبت بالبينة سواء وان أنكر ليس له أن ينقض البيع بل
ياخذ الثمن من المولى كذا في خزائنة المفتين * الوالى اذا جبي نفقة لحفر النهر ووضع عند صير في فضاء ان
وضع باسم حفر النهر أو باسم الوالى ضاع من مال الجميع وان وضع باسم الرجل الذى أخذ منه ضاع من مال
الرجل خاصة كذا في الملتقط * والله أعلم

* (الباب الثالث في شروط يجب اعتبارها في الوديعة ولا يجب) *

وان قال احفظها في هذا البيت فحفظها في بيت آخر من تلك الدار لم يضمن وهذا استحسان والقياس أن
يضمن وكذلك لو قال ضعه في هذا البيت ولا تضعه في هذا الآخر والبيتان في دار واحدة فهو على ما قدمنا
من القياس والاستحسان قال في البناء * وهذا اذا لم يكن البيت الذى حفظها فيه أنقص حرزا من البيت
الذى أمر به بالحفظ فيه أما لو كان البيت الثانى أنقص حرزا من الاول ضمن ولو قال ضعه في كيسك هذا
فوضعه في غيره لم يضمن كذا في السراج الوهاج * وان قال ضعه في كيسك فوضعه في الصندوق لا يضمن
كذا في الفصول العبادية * ولو قال احفظها في كيسك ولا تحفظها في صندوقك أو قال احفظها في صندوق
ولا تحفظها في البيت فحفظ في البيت لا يضمن كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان * وان قال خبئها في
هذه خبأها في دار أخرى في تلك المحلة فهو ضامن وان كانت الثانية أحرز من الاولى هكذا ذكر شيخ الاسلام
في شرح كتاب الوديعة * وكذلك اذا قال خبئها في هذه الدار ولا تحبئها في دار أخرى فخبأها في دار أخرى وفي
شرح الطحاوى اذا كانت الدار التى خبأها فيها والدار الاخرى في الحرز على السواء أو كانت التى خبأها فيها
أحرز فلا ضمان عليه سواء نهاه عن الخبئ فيها أو لم ينهه كذا في المحيط * ولو قال احفظها في هذه البلدة ولا
تحفظها في بلدة أخرى فحفظها في البلدة المنهية ضمن بالاتفاق ولو قال احفظها في صندوقك هذا ولا تحفظها
في هذا الصندوق الاخر في ذلك البيت فحفظها في المنهى لا يضمن بالاتفاق كذا في الغياثية * والاصل
المحفوظ في هذا الباب ما ذكرنا ان كل شرط يمكن مراعاته ويغيبه فهو معتبر وكل شرط لا يمكن مراعاته ولا
يغيبه فهو هدر كذا في البدائع * فلو شرط عليه أن يحفظها بيده ولا يضعها أو يحفظها بيده دون يساره أو
ينظر اليها بعينه اليمنى دون اليسرى أو لا يخرجها من الكوفة فلا ينتقل منها أو يحفظها في صندوق في بيت
لم يعتبر كذا في الترتاشي * اذا لم يعين مكان الحفظ أو لم ينه عن الاخراج نصابا أمر به بالحفظ مطلقا فاسفرها
فان كان الطريق مخجوا فانهلكت ضمن بالاجماع وان كان آمنا ولا حول لها ولا مودة لا يضمن بالاجماع وان
كان لها حول ومودة فان كان المودع مضطرا في المسافرة بها لا يضمن بالاجماع وان كان له بد من المسافرة بها فلا
ضمان عليه قربت المسافة فيه أو بعدت وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ان بعدت يضمن وان قربت

الباح في فصل نفقه الى الشرق والغرب * ان لم تكفى غسالت القصعة فكذا فأمرت الجارية فغسلتها ان كانت من عادت ما بشر الغسل
بنفسها يحنث والا لو ان كانت أحيانا تغسل وأحيانا لا فالظاهر الحنث * ان غسلت ثيابي فكذا فغسلت الكهم والدليل أو اللقافة لا يحنث

* اگر هر غداري فیکذا دفعه الى غيرهما لم يسكن ان الخائف لاجل لو ان المنزل لا يحنث وان لاجل اشتغالها بالظهور يحنث * دستاس نه کشم خراس کشيد يحنث ان جعل دقيقا لانه (٣٤٣) في معناه حتى لو جرد برجله يحنث وان كان اللفظ لا يفي عنه قيل وفيه نظر لان في

الايمان يعتبر اللفظ لا يضطر فانتقلت منه لا يحنث * لا ياتمه على شيء فاره درهمها انظر فيه ولم يفارقه لا يحنث وان فارقه حنث لانه صار امانة وان اعطاه دابته وقال امسكها حتى اصلي يحنث * ان مشطت احدا فكذا فعقدت شعرا امرأه او سرحت رأسها يحنث وفيه نظر لانه لا يعد مشطاعرفا * كل امرأة يتزوجها فكذا ونوى امرأة من بلد كذا لا يصدق في ظاهر الرواية وذکر الخصاص انه يصدق وهذا بناء على جواز تخصيص العام بالنية فالخصاف جوزه وفي الظاهر لا وعلى هذا أخذ منه درهمها وحلقه على انما أخذ منه شيئا ونوى الدنانير فالخصاف جوزه والظاهر خلافه والفتوى على الظاهر واذا أخذ بقول الخصاف فيما اذ وقع في يد النطاة لا بأس به وقد ذكرنا عن السلف أن العين على نية الحالف ان كان مظلوما وعلى نية المستحلف ان كان الحالف ظالما وفي الديانة يصدق في الاحوال كلها بخلاف ومعناه ان المفتي يقتضيه انك غير حائث في الجين به هذه النية لکن القاضى يحكم بالحنث ولا يصدقه كما اذا استفتى فيما اذا استقرض من رجل وأوفاه هل يرى يفتى

لا هذا هو الخاص والخيار وهذا كما اذا لم ينه عنها ولم يعين مكان الحفظ نصا وان ناه نصا وعين مكانه فسافر به اوله منه بدضمن كذا في الفتاوى المتأنيه * ان أمكنه حفظ الوديعة في المصر الذي أمر بالحفظ فيها مع السفر بأن يتركه عبداله في المصر المأموره أو بعض من في عماله فاذا سافر به او الحاله هذه ضمن وان لم يمكنه ذلك بأن لم يكن له عيال أو كان لانه احتاج الى نقل العيال فسافر فلا ضمان كذا في التتارخانية * الوديعة لو كانت طعاما كثيرا سافر بها فهلك الطعام فانه يضمن استحسانا كذا في المضمرات * وأجمعوا على أنه لو سافر بالوديعة في البحر يضمن كذا في غاية البيان * والاب والوصى سافرا بعيل الصبي وهلك لا يضمنان الا اذا تركوا جثمتها ههنا كذا في الوجيز للكردرى * والوكيل بالبيع المطلق اذا سافر به لا يضمن ان لم يكن له حمل وموتة وان كان ضمن كذا في الخلاصة * واذا دفع الرجل الى غيره وديعة وقال له لا تدفعها الى امرأتك فاني أتهمها أو قال الى ابنتك أو قال الى عبدك وما أشبه ذلك فدفع اليه فان كان لا يجد المودع بدامن الدفع اليه بأن لم يكن له عيال سواه لم يضمن بالدفع اليه وان كان يجد بدامنه فهو ضامن كذا في التتارخانية * المودع اذا وضع الوديعة في حانوته فقال له صاحبها لاتضع في الحانوت فانه مخوف فتركها فيه حتى سرقته لئلا ان لم يكن له موضع آخر حرز من الحانوت لا يضمن وان كان له موضع آخر حرز من الحانوت فهو ضامن اذا كان قادر على الحمل كذا في خزانه المفتين * رجل دفع الى آخره اوقال له اسق به أرضي ولا تسق به أرض غيري فسقى أرض الآخر ثم سقى أرض الغير فضاع المران ضاع قبل أن يفرغ من السقى الثاني ضمن وان ضاع بعد ما فرغ لا يضمن كذا في الخلاصة * امرأة قالت لا كارها لا تطرح أنزل الى منزلك فوضع الاكار في منزله فخفى الاكار جناية وهرب فرفع السلطان ما كان في منزله قال الفقيه أبو بكر البخني رحمه الله تعالى ان كان منزله قريبا من موضع البئد فلا ضمان على الاكار كذا في فتاوى قاضيان * قال أبو جعفر سئل أبو بكر عما اذا قال المبضع للتاجر ضعها في هذا العدل وأشار اليه فوضعهما في الحقيبة قال ضمن وان قال ضعها في الجوالق من غير اشارة فوضعهما في الحقيبة لا يضمن كذا في الحاوى للفتاوى * المودع اذا شرط الاجرة للمودع على حفظ الوديعة صح وزم عليه كذا في جواهر الاخلاطى * ولو أودع غاصب المغصوب عند رجل وشرط الاجر على حفظه صح كذا في الوجيز للكردرى والله أعلم

* (الباب الرابع فيما يكون تضییع الوديعة وما لا يكون وما يضمن به المودع وما لا يضمن) *

في النوازل اذا قال المودع سقطت الوديعة أو ٣ (بيقتادان من) لا يضمن ولو قال أسقطت أو بالفارسية ٣ (بيقتادان من) ضمن قال الشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني رحمه الله تعالى لا يضمن في الوجهين لان المودع لا يضمن بالاستنطاق اذا لم يترك الوديعة ولم يذهب والفتوى عليه كذا في الخلاصة * ولو قال لا أدري أضاعت أو لم تضع لا يضمن ولو قال لا أدري أضعتها أو لم أضع يضمن كذا في الفصول العبادية * رجل دفع الى دلال ثوبا بالبيعة ثم قال الدلال وقع الثوب من يدي وضاع ولا أدري كيف ضاع قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا ضمان عليه ولو قال نسيت ولا أدري في أي حانوت وضعت يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضيان * وفي الفتاوى سئل ابن الفضل عن دفع جواهر الى رجل لبيعهها فقال القابض أنا ربيها تاجر الاعرف قيمتها فاضاعت الجواهر قبل أن يربها قال ان ضاعت أو سقطت بحركته ضمن وان سرقته منه أو سقطت لمزاجه أصابته من غيره لم يضمن كذا في الحاوى للفتاوى * قال لو قال المودع وضعت الوديعة بين يدي فقت ونسيتها فاضاعت ضمن وبه يقتضى كذا في جواهر الاخلاطى * ولو قال وضعت بين يدي في دارى ثم قت ونسيتها فاضاعت يتقران كانت الوديعة مالا يحنث في عرصه الدار ولا تعد حرازا

ترجمة
٢ وقعت منى ٣ تركتها

بالبراهة لكن اذا جمعه القاضى يقضى بالمال الآن يبرهن على الايفاء دل على ان الجاهل لا يمكنه القضاء بالفتوى أيضا فلا بد من له كون القاضى الحاكما في الدماء والفروج عالمادينا وابن الكبريت وأين العلم * وفي الخلاصة العيين ان كان بالطلاق والعناق وما شا كل ذلك

النسبة الحالف ظالمًا كان أو مظلوماً * حلفه السلطان أنه لا يعرف مال فلان وزوجة فلان كانت أودعته ما لا ظن أنه مالها أو خلف ثم قالت
كان مال فلان لا يبحث حتى يصدقها الزوج أو يقضى على أنه لا ينسب عادية (٣٤٣) * بل إن فلان بخورم يبحث بأكل

بعض الخبز لأنه على المبالغة
كما إذا قال يدك دم أب فلان
نه خورم إلا إذا سبق الدال على
أكل خبز تام * (الثلث
والعشرون في المعرفة وهو
أول القسم الثالث) *
معرفة الكبير بالاسم والنسب
ومعرفة الصغير بالوجه حتى
لو أخرج ولده إلى جاره فراه
ولم يعرف اسمه ثم حلف الجار
أنه لا يعرف هذا الصغير
يبحث * تزوجها ودخل بها ولم
يعرف اسمها أو حلف
لا يعرف هذا الرجل وهو
يعرفه بوجهه لا باسمه ونسبه
لا يبحث لما قلنا وإن نوى به
معرفة بوجهه فقد شدد
على نفسه * حلف أنه لا يعلم
أمر كذا خلف ثم علم بالتدكر
بعده أن كان عالماً لا يبحث
* حلف السلطان رجلاً
ليأخذه بالتممة غرام المتواري
أو أقر بأوهمه لا يعلمهم وهو يعلم
فالحيلة أنه إن ذكر اسم الرجل
الذي نوارى ويريد غيره كمالو
ذكره على سب محمد صلى الله
عليه وسلم يريد محمداً ليس
برسول ولا شك في صحته عند
الخصاف ويقتى بقوله في
المظالم ويعلم منه أنه لو ادعى
على زيد ما لا خلفه بأنه ليس
له عليه شيء خلف وأشار
باصبعه في كفه إلى آخر بيانه
ليس له عليه أنه لا يصدق
قضاء ويدين * حلفه السلطان

له كسرة الدراهم والذهب ونحوهما يضمن والا فلا كذا في محيط السرخسي * إذا قال دفنت في داري
أو كرمي ونسيت مكانهم يضمن إذا كان للدار والكرم باب ولو قال دفنت في موضع آخر ونسيت مكانهم يضمن
كذا في الخلاصة * وكذلك لو لم يبين مكان الدفن لكنه قال سرق الوديعة من المكان المدفون فيه فان
كان للدار والكرم باب لم يضمن وإن لم يكن له باب يضمن كذا في المحيط * وإن قال لأدري وضعت في
داري أو في موضع آخر يضمن كذا في المضمرات * سلم المودع الدار التي في بيت منها الوديعة إلى آخر حفظها
إن كانت الودائع في بيت مغلق حصين لا يمكن فتحه بغير مشقة لا يضمن والا فيضمن كذا في القنية * وإذا لم
تكن مدفونة إن كانت موضوعة في موضع لا يدخل فيه أحد إلا باستئذان لا يضمن وإن لم يكن له باب كذا
في المحيط * وضع الوديعة في داره ويدخلها الناس كثيرة فضاقت فان كان شيئاً يحفظ في الدار مع دخولهم
لا يضمن والا فيضمن كذا في القنية * المودع إذا وضع الوديعة في الجبانة فسرق الوديعة ضمن كذا في
المحيط * دفن في أرض إن لم يعلامة لا يضمن والأضمن وفي الفسادة يضمن بكل حال كذا في الوجيز
للكردري * ولو توجهت للصوم نحو المودع دفن الوديعة حتى لا تؤخذ من يده وفر من خوفهم ثم رجع
فلم يظفر بالمكان الذي دفن الوديعة فيه إن أمكنه أن يجعل له علامة فلم يجعل ضمن وإن لم يمكنه ذلك إن
أمكنه العود في أقرب الاوقات بعد انقطاع الخوف فلم يعد ثم جاء لم يجد الوديعة كان ضامناً كذا في الظهيرية
* وإن كان رب الوديعة معه يذهبان جله فلما توجهت السراق قال له رب الوديعة ادفن فدفن ثم ذهب
السراق وذهبوا أيضاً بعد ذلك أو ذهبوا أولاً ثم ذهب السراق ثم حضر وأعلم بمجد المدفون لاشك أن المودع
لا يكون ضامناً في هذه الصورة حيث دفن بأمر المالك * وأما إذا كان المودع وحده والمسئلة بمجالها فالجواب
فيها على التفصيل إن ذهب السراق أو لا وتضمن المودع من رفع الوديعة فلم يرفعها وترك ثمة مع الامكان فهو
ضامن * وأما إذا مكث السراق ثمة ولم يمكن القرار ثمة لم يضمن فذهب ثم جاء فلم يجد فهذا على وجهين إن جاء
على قدر ما أمكنه وزال الخوف فلم يجد لا يكون ضامناً وإن أخر مع الامكان كان ضامناً كذا في المحيط *
المودع إذا وضع الوديعة في بيت خراب في زمان القسنة فان وضعها على الأرض يضمن وإن جعلها تحت التراب
لا يضمن كذا في خزائن المفتين * أودع عند آخر قبة ثم طلبها منه فقال لأدري كيف ضاعت قيل
لا يضمن هو الأصح هكذا في جواهر الاخلاطى * دفع إلى رجل قبة ليدها إلى إنسان ليصلحها فدفنها
ونسى لا يضمن كذا في الوجيز للكردري * دفع إلى مراهق قبة ليس في الماء فتغافل عنها فضاقت لا يضمن
كذا في القنية * قال خلف سألت أسداً عن له على آخر درهم فدفن المطلوب إلى الطالب درهمين أو درهما
ثم درهما وقال خذ درهمك فضاقت الدرهمان قبل أن يعين درهماً قال هلك على المطلوب والطالب درهمه ولو
قال له حين دفع إليه الدرهم الأول هذا حقك فهو مستوف ولا ضمان عليه للدرهم الآخر كذا في التتارخاية
* في غصب فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى دفع إلى آخر عشرة دراهم وقال خمسة منها هبة لك وخمسة وديعة
عندك فاستهلك القابض منها خمسة وهلكت الخمسة الباقية يضمن سبعة ونصف لأن الهبة فاسدة لانها هبة
المشاع والمقبوض بحكم الهبة الفاسدة مضمون فالحسنة التي هلكت نصفها أمانة ونصفها مضمون فيجب
ضمان نصفها وذلك درهمان ونصف والخمسة التي استهلكها كلها صارت مضمومة بالاستهلاك فيضمن
سبعة دراهم ونصفاً ولو قال ثلاثة من هذه العشرة لك والسبعة الباقية سلمها إلى فلان فهلكت الدراهم في
الطريق يضمن الثلاثة لأنها كانت هبة فاسدة ولو كان ذلك وصية من الميت لم يضمن شيئاً لأن وصية المشاع
جائزة ولا يضمن السبعة في المستثنين جميعاً كذا في المحيط * ولو دفع إليه عشرة وقال خمسة منها لك وخمسة
سلمها إلى فلان فهلكت الدراهم يضمن الخمسة الهبة ولا يضمن الخمسة الباقية ولو أعطاه خمسة خمسة على
حدة على أن له خمسة منها ولم يبين أيها مغلطهما القابض يضمن الخمسة الهبة ولا يضمن كلها كذا في محيط

أنه لا يدري ابن فلان خلف ونوى أنه لا يدري ابن هو من داره لا يبحث * يروى أن النخعي كان متوارياً من الجحاح فخطم دوراً وقال لخادمه قل
ليس هو ههنا * (نوع في النوم) * لا ينام حتى يقرأ كذا فنام جالساً لا يبحث * لا ينام مع فلانة فنام مع أخرى والمحذوف عليها عند رجوله

لا يحنث ان لم يحسم اقصدا * شسب نه خفتم وجشم كرم نه كردم وجشم بر جشم نهادم وكان اضبطج على فراش ولم ينم ان نوى حقيقة
النوم لا يحنث وان لم ينو حنث ولو وضع (٣٤٤) جنبه وضم عينه * لا ينام على هذا الفراش فاخرج حشوه ونام عليه لا يحنث وان نام

السرخسى * الوديعه اذا افسدتها الفأرة وقد اطلع المودع على ثقب الفأرة ان أخبر صاحبها ان ههنا ثقب
الفأرة لاضمان عليه وان لم يخبر بعدما اطلع عليه ولم يسده يضمن كذا في الفصول العمادية * وذكر السيد
الامام أبو القاسم رحمه الله تعالى ان الانسان اذا استودع عنده ما يقع فيه السوس في زمان الصيف فلم
يبردها بالهواء حتى وقع فيه السوس وفسد لا يضمن كذا في الظهيرية وفي فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى
اذا كانت الوديعه شيئا يخاف عليه الفساد وصاحب الوديعه غائب فان رفع الامر الى القاضي حتى يبيعه
جاز وهو الاولى وان لم يرفع حتى فسدت لاضمان عليه لانه حفظ الوديعه على ما أمر به كذا في المحيط * وان لم
يكن في البلد قاض باعها وحفظ عنها صاحبها كذا في السراج الوهاج * اذا أصابه بخس أو قرض فأر (١)
أو حرق نار فلا ضمان عليه كذا في الحاوى للفتاوى * لو اجتمعت ألبان الوديعه أو غرته في المصر ولم يرفع حتى
فسدت أو كان في المفازة ولم يبع حتى فسدت لا يضمن هكذا في التمر تاشي * أودعه حيوانات وغاب قلب
ألبانها خاف فسادها وهو في المصر فباع بغير أمر القاضي ضمن وبأمره لا يضمن وأما اذا كان في المفازة فانه
يجوز بيعه كذا في محيط السرخسى * الخفاف اذا ترك الخلف الذي دفع اليه ليصلحه في الحانوت فسرقت ليلا
ان كان فيه حافظ أو في السوق حارس لا يضمن وكان الشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني رحمه الله تعالى يقضي
بعدم الضمان وان لم يكن فيه حافظ ولا في السوق حارس وقد قيل يعتبر العرف ان كانوا يتركون الحوانيت
من غير حافظ ولا حارس هذا فلا ضمان عليه وان كان بخلافه ضمن وعلمه الفتوى كذا في الغياثية
* وكذلك قيل لو ترك باب الدكان مفتوحا وكان في موضع ذلك عرفهم وعادتهم لاضمان وفي بخاري جرى
العرف بترك باب الدكان مفتوحا باليوم وتعليق شئ على باب الدكان نحو الشبكية وأشباه ذلك والرواية
محمولة فيما اذا ترك الحائل الثوب الذي نسج به وضه والغزل في بيت الطراز ولم يكن هناك حافظ ولا حارس
في السوق انه لاضمان على الحائل كذا في الذخيرة * خفاف خرج الى القرى غرر الخفاف فدفع اليه خف
فوضع مع رحله في دار رجل ودخل البلد فسرقت فان كان اتخذ ذارا للسكنى بأى طريق كان لا يضمن ولو
وضع في دار رجل لا يسكن هو في تلك الدار ضمن كذا في جواهر الفتاوى * الاسكاف اذا أخذ خفا أو جشكا
ليصلحه فلبسه الاسكاف ضمن مادام لا يسافا فانزعها ثم ضاع لا كذا في الملتقط * اذا سرق الوديعه من دار
المودع وباب الدار مفتوح والمودع غائب عن الدار قال محمد بن سلمة رحمه الله تعالى كان ضامنا قبل لو أن
صاحب الدار دخل كرمه أو بسنانه وهو متلازم بالدار قال ان لم يكن في الدار أحد ولا في موضع يسمع
الحس أخاف أن يكون ضامنا وقال أبو نصر رحمه الله تعالى اذا لم يكن أغلق الباب فسرقت منه الوديعه
لا يضمن يعني اذا كان في الدار حافظ كذا في فتاوى قاضي خان * اذا ربط دابة الوديعه على باب داره ووتر كها
ودخل الدار فضاقت ان كان بحيث يراها فلا ضمان وان كان بحيث لا يراها فان كان في المصر فهو ضامن وان
كان في القرى فلا ضمان وان كان ربطها في الكرم أو على رأس المطخة وذهب قبل ان غابت عن بصره فهو
ضامن وقيل يعتبر العرف في هذا وأجناسه هكذا في الظهيرية * ولو جعل حمار الوديعه في الكرم ان كان
للكرم حائط رفيع بحيث لا يرى المار في الكرم وأغلق الباب لا يضمن وان لم يكن له حائط أو كان لكنه غير
رفيع ينظر ان نام المودع ووضع جنبه على الارض يضمن ان ضاعت الدابة وان نام قاعدا لا يضمن وفي
السفر لا يضمن وان نام مضطجعا كذا في الخلاصة * أودعه سكيناً في ملهاني ساق خفه لا يضمن ان لم يقصر
في الحفظ كذا في القنية * المودع اذا جعل دراهم الوديعه في الخلف فسطع عنه ان جعلها في الخلف اليمنى
فهو ضامن وان جعلها في الخلف اليسرى فلا ضمان عليه لانه متى جعلها في الخلف اليمنى فقد عرضها للضياع
(١) قوله بخس بالباء الموحدة ثم الخاء المعجمة أى نقص وفي نسخة نخس بالتون ثم الجيم وهو الثقب المتسع
كاستفاد من القاموس اه بحر اوى

على الصوف بعد نزاع الظاهرة
يحنث * ان نمت على ثوبك
فكذا فاضطجع على وسادتها
أو فرشها أو وضع رأسه على
مرفقة لها أو وضع جنبه
على ثوب لها أو أكثر بدنه
يحنث لانه بعد نائم ولو اتكأ
أو جلس على وسادة لها لا
ان يضع جنبه أو أكثر بدنه
عليها * لا ينام على هذا الفراش
لجعله في فراش آخر ونام عليه
لا يحنث حتى لو جعله في
فراش ديباج يسمى فراش
ديباج علم ان المعتبر فيه
الظاهرة * لا ينام على هذا
البساط فوضع عليه رأسه
لا يحنث * ان نمت الا في
حجرى الليلة فكذا فانما في
فراشه لا في حجره لا يحنث
ولو قال بالفارسية كآرم قال
الصدر يحنث * أراد ان يزول
عن السطح فنعوه فقال
واضع أرجله على ناحية
السطح ان ثبت لليلة أو
أكلت ههنا مریدا موضعا
بعينه منه فامأرأ كل في غير
تلك الناحية يحنث قضاء
لادبانه * (الرابع والعشرون
في الرؤية والمواقيت) *
لا ينظر اليه فالرؤية على
الوجه والرأس والبدن
جميعا وان رأى الظهر أو
الصدر والبطن أو أكثر
الصدر والبطن فقد رآه وان
أقل من النصف لا وان رآه
ولم يعرفه فقد رآه وان رآه

جالسة أو متسقة أو متقعنة فقد رآه الا اذا عني رؤية الوجه فيدين لا قضاء الا ان يكون قبله كلام يدل عليه فدين قضاء والسقوط
أيضا وان رأى يده أو رجله أو أعلى رأسه لم يره وان رآه في ثوب يستبين منه الرأس والجسد بحيث يصفه الثوب فقد رآه وان لم يستبين رأسه

ولاجسده فلم يره * قال محمد رحمه الله لا ينظر الى وجهها فنظر اليها في النقاب ان كانا كثيرا لوجه مكشوف فيبحث والاوان راها خلف الزجاج أو الستورتين الوجه يبحث وفي المرأة لا * لا انظر الى وجهي ورأسي فنظر في الماء والمرأة حنت (٣٤٥) لانه حلف على شيء لا يكون أبدا المرئي

فهما المثال * لا ينظر الى الحرام فنظر الى وجهه الاجنبية لا يبحث * ان نظر اليك فلان بالخيانة فكذا ان انضم الى النظر كلام أو عمل يدل عليها كالزح والاشارة بشيء أو يد يبحث * ان كشفت وجهك على غير محرم فراه غير المحرم بلا قصدها لا يبحث وان كشفت في موضع رها الناس حنت وان بلا قصد * كان جالساً في الشمس والقر خفف ما رأيت الشمس والقر يبحث الا اذا غنى قرصهما وكذا النار والسراج * (نوع آخر) * أول الشهر قبل مضى النصف وعن الثاني فيمن قال لا كلكم آخر يوم من أول الشهر وأول يوم من آخره فعلى الخامس عشر والسادس عشر * لا كلكم الى بعد فعلي أكثر من الشهر ولو سريعا فعلى شهر غير يوم * ابن حنبل وروى عن الشهر وفي النوازل على أقل منه لان هذه الكامة يراد بها التجمل * وعن صاحب المنظومة اكر ابن حنبل وروى عن من ازهرى بيرون نه آيد فكذا فاختلعت قبل تمام شهر من المدة هذه لا يبحث * لا يكلمه الى الموسم يكلمه في صبيوم النحر عند محمد واذ زالت الشمس من يوم عرفة عند الثاني * غرة الشهر الى ليلة الاولى مع اليوم الاول وثلاثة

والسقوط عند الركب على الدابة ولا كذلك اذا جعلها في الخف اليسرى وقيل لا ضمان على كل حال كذا في خزانة المفتين * اذا ربط دراهم الوديعه في طرف كفه أو جعلها في الذيل أو في طرف العمامة فلا ضمان وكذلك لو شد دراهم الوديعه على منديل ووضع في كفه فسرق منه فلا ضمان كذا في المحيط * دفع اليه ذهباً ليحفظه فألقاه في كفه كعادة التجار فسبق الى حلقه لا يضمن كذا في القنية * واذا كانت الوديعه ذهباً أو فضة فقال قد جعلتها في الكم فضاعت لا ضمان عليه كذا في الملتقط * مودع جعل دراهم الوديعه في جيبه وحضر مجلس فسق فضاعت الدراهم بسرقه أو سوط أو غيره قال بعضهم لا يضمن لانه حفظ الوديعه في موضع يحفظ مال نفسه وهو جيبه وقال بعضهم هذا اذا لم يزل عقله أما اذا زال عقله بحيث لا يمكنه حفظ ماله بصير ضامناً لانه عجز عن الحفظ بنفسه فيصير مضيعاً أو مودعاً غيره كذا في فتاوى قاضيخان * وان ظن أنه جعلها في جيبه فاذا لم تدخل الجيب فعليه الضمان كذا في المحيط * ولو وضعها في كيسه أو شدّها على التسكة فضاعت لا يضمن كذا في خزانة المفتين * المودع اذا جعل خاتم الوديعه في الخنصر أو في البنصر يضمن بعد التلف وان جعله في الوسطى أو السبابة أو الإبهام لا يضمن وعليه الفتوى كذا في جواهر الاخلاطى * وان تختم به وعليه خاتم في ذلك الاصبع لا يضمن وذكر محمد رحمه الله تعالى أيضاً ان بعض مشايخنا رحمه الله تعالى قالوا اذا تختم وجعل الفص مماسي اليك لا يضمن كذا في الذخيرة * ولو كان المودع امرأه ففي أي اصبع لبسته تضمن كذا في الفصول العبادية * في فتاوى أهل سمرقند امرأه أو دعت صبيته من بنات سنة فاشتغلت بشيء فوقع الصبيته في الماء لا ضمان عليها فرق بين هذا وبين الغصب هكذا ذكر المسئلة في فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى وفي الجواب نوع نظري ينبغي أن يقال ان لم تغب عن بصرها فلا ضمان وان غابت عن بصرها فهي ضامنة كذا في المحيط * ومن أودع صبياً ووديعه فله كذا في يديه فلا ضمان عليه بالاجماع وان استهلكها ان كان مأذوناً له في التجارة ضمنها اجماعاً وان كان محجوراً عليه لا أنه قبل الوديعه باذن وليه فانه يضمن أيضاً بالاجماع وان قبلها بغير اذن وليه لا ضمان عليه عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لافي الحال ولا بعد الادراك وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يضمن في الحال كذا في السراج الوهاج * واذا كانت الوديعه عبد افقته الصبي كانت قيمته على عاقلته في قولهم جميعاً وان جنى عليه فمادون النفس كان ارشاه على عاقلة الصبي ان بلغ خمسمائة أو أكثر وان كان دونها كان في مال الصبي في قولهم جميعاً أيضاً كذا في السراج الوهاج * وان أودع طعاماً فكله لم يضمن كذا في خزانة المفتين في كتاب الجنائيات * ولو أودع عند العبد ووديعه فله كذا عنده فلا ضمان عليه بالاتفاق كذا في جواهر الاخلاطى * وان استهلكها ان كان مأذوناً أو محجوراً أو قبضها باذن مولاه ضمنها اجماعاً وتكون ديناً عليه الى ما بعد العتق وان كان محجوراً أو قبضها بغير اذن مولاه لم يضمنها في الحال ويضمنها بعد العتق اذا كان عاقلاً بالغاً عنده ما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يضمنها في الحال ويبيع فيها كذا في الجوهر النيرة * وان كانت الوديعه عبد افقته العبد المحجور فان كان عمو قتل العبد كذا في السراج الوهاج * والوديعه لو كانت عبداً جنى عليه في النفس أو فمادون النفس بخير مولاه بين الدفع والقداء ويضمن للحال كذا في خزانة المفتين * وأم الولد والمدبر بمنزلة العبد في جميع ما ذكر الا انهما اذا توجه عليهما الضمان سعي في ذلك كذا في السراج الوهاج * ولو أودع رجلاً شيئاً فاستهلكه ابن له صغيراً أو عبداً فعلى المستهلك ضمانه في الحال كذا في المبسوط * والمكاتب يضمن في الحال باستهلاك الوديعه كذا في الفتاوى العنانية * وان نام المودع وجعل الوديعه تحت رأسه أو تحت جنبه فضاعت فلا ضمان عليه وكذلك اذا وضعها بين يديه وهو الصحيح واليه مال شمس الأئمة السرخسي قالوا انما لا يجب الضمان في الفصل الثاني اذا نام قاعداً أما اذا نام مضطجعا فعليه الضمان وهذا اذا كان في الحضرة أما اذا كان في السفر فلا ضمان نام قاعداً أو مضطجعا كذا في المحيط * سئل أبو القاسم عن جعل

(٤٤) - فتاوى رابع) ايام اغرة والسلخ لغة من الثامن والعشرين الى الاثني عشر والتاسع والعشرون والغداة من طلوع الفجر الصادق الى ما قبل الزوال والسحور بعد ذهاب ثلثي الليل صلاة الظهر وقت الظهر كاه طلوع الشمس من حين تطلع الى أن تبيض وقت الصلوة

من حين تبيض الى الزوال والمساء اثنتان من بعد الزوال والثاني بعد المغرب فينوي لو اطلق ايام البيض الثالث والرابع والخامس عشر
والشئ قال محمدان كان عندهم على حساب (٣٤٦) فذلك والا فالشئ ما اشتد البرد دائما والصيف ضده والرياح ما انكسر البرد دائما
والخريف ما انكسر الحار دائما

وقيل الشتاء ما يحوج
الناس الى الوقود والحشوش
والصيف ما يستغنى عنهما
والربيع والخريف ما يستغنى
عن أحدهما وذكر الناطقي
ان الشتاء ما يلبس فيه أهل
بلده القرو والحشوش آخره اذا
ألقاهما أهل بلده والصيف
اذا استنقل ثياب الشتاء
واستخف ثياب الصيف
والربيع آخر الشتاء ومستقبل
الصيف ان يبيس البقل
في موضع العشب وهذا في
ديارهم يبيس العشب لشدة
الحرا والخريف فصل ما بين
الشتا والصيف وقال محمد
رحمه الله ليس عندنا شئ في
معرفة الشتاء والصيف انما
يرجع الى اقوال الناس فاذا
قالوا بأجمعهم ذهب الشتاء
والصيف فهو كذلك اعتبارا
معرف وقيل اذا كان على
الاشجار اوراق وغمار فصيف
واذا بقيت الاوراق لا الثمار
خريف واذا لم يبق شئ
فشتا واذا خرجت الاوراق
لا الثمار فهو ربيع وان
خرجت الازهار وقيل
الفتوى عليه اذ لم يكن لهم
حساب لانه ليس والنيروز
نيروز المسلمين وهو نيروز
الخليفة لا نيروز المجوس ولا
نيروز المزارعين لا يكلم فلانا
حتى يقع النبل فالعبر بلده
حتى لو كان في بلد لا يقع

الثلج اصلا فيمنه على الابد وحقيقته ما يسترا الارض ويحتاج الى الكس ولا عبرة بما يطير في الهواء ولا يسترا الارض وان نوى بانثلافه
وقد وقع فهو أول الشهر الذي يقال له اذار وان لم ينوشأ فالمراد وقته ايضا وايام العيد اسبوعه لا يكلمه الى قدوم الحاج أو الحصاد فقدم

واحد واحد واحد انتهى البين * شمه على مضى شوال ان لم ينو ان نوى ستة متصلة بالعيد أو ستا آخر فعل ما نوى وفي عرفنا متصل باليام
العيد ليلة القدر تقع على السابع والعشرين من رمضان ان عاميا وان عارفا (٣٤٧) باختلافهم فعند الامام تقدم أو يتأخر
وعنددهما لاوغرة فيمن

بأن لا فله ماله ان لم يدفع اليه الوديعة فدفعها اليه ضمن ان بقي له قدر الكفاية وان أخذ كل ماله فهو معذور ولا
ضمن عليه كذا في خزانة المفتين * المودع اذا قرأ من مصحف الوديعة وهلك حال القراءة لا يضمن وكذا
الحكم في الرهن كذا في جواهر الاخلاطى * ولو أودعه قراطيس فوضعها في الصندوق ثم وضع فوقه ماء
ليشربه فتقاطر الماء عليها فهلك لا يضمن كذا في القنية * ولو قال ذهبت الوديعة ولا أدري كيف ذهبت
اختلف المتأخرون والاصح أنه لا يضمن ولو قال بعث الوديعة وقبضت منها لا يضمن ما لم يقل دفعتم اليه كذا
في الخلاصة * ولو قال لئلا ذهبت الوديعة أو بعثت امنى وأنكر رب الوديعة ثم هلك لا يضمن كذا في
الفصول العمادية * أودع طستا عند غيره فوضع المودع الطست على رأس التنور في بيته فوقع عليه شيء
فانكسر ان كان وضعه على رأس التنور ليلغى به التنور يضمن وان كان وضعه كما يوضع في العادة لا لاجل
التغطية لا يضمن كذا في الذخيرة * أودع عند رجل طبقا فوضع المودع الطبق على رأس الحب فضاع ان
كان الوضع على وجه الاستعمال يضمن وان كان الوضع لا على وجه الاستعمال لا يضمن وطريق معرفة ذلك
أن ينظر ان كان في الحب شيء نحو الماء والدقيق أو نحو ذلك مما يغشى رأس الحب لاجله كان استعمالا
وان كان الحب خاليا وكان فيه شيء لا يغشى رأس الحب لاجله لم يكن استعمالا كذا في المحيط * اذا سقط من
يد المودع شيء فاقصد الوديعة ضمنها المودع والمودع اذا شهد على نفسه أنه أخذ الوديعة فرضا بغير محض من
رب المال فلا ضمان عليه الا أن يجر كها المودع كذا في الذخيرة * الوديعة اذا كانت قرأ ما فآخذها المودع
وصعد بها السطح وتستر بها فبهت بها الربيع وأعادتها الى المكان الذي كانت فيه من البيت لا يبرأ عن
الضمان لانه لم يوجده منه القصد الى ترك التعدي كذا في خزانة المفتين * وفي الصيرفية وضع أمانة فقال
٢ (أمانت من بدست هر كه خواهي بفرست) فبعث على يدا أمين وهلك في يده قال يضمن وقيل لا يضمن
لان قوله ٣ (بدست هر كه خواهي) معلوم والامر عام بخلاف قوله ابعث على يدي رجل هنا يضمن لانه
مجهول فلا يصح الامر كذا في التارخانية * وفي فتاوى النسفي طحان خرج من الطاحونة لينظر الماء
فسرقت الحنطة ان ترك الباب مفتوحا وبعد من الطاحونة ضمن كذا في الخلاصة * بخلاف مسئلة الخان
وهي خان فيها منازل ولكل منزل مقفل فخرج وترك الباب مفتوحا فخاف سارق وأخذ شيئا لا يضمن كذا في
الوجيز ~~لكردي~~ * الدابة الوديعة اذا أصابها مرض أو جرح فأمر المودع انسانا بعلاجها فعمطت
فصاحبها بالخيار ان شاء ضمن المودع أو المعالج فان ضمن المودع لا يرجع على أحد وان ضمن المعالج ان علم أنها
ليست له لا يرجع عليه وان لم يعلم أنها الغيرة أو ظنها له رجع عليه كذا في الجوهر النيرة * وفي فتاوى النسفي ان
كان بقرا المالك في يد الاكار فبعث الى الراعي للسر ح فضاع لا يضمن هو ولا الراعي والبقرا المستعار والمستأجر
على هذا قال رحمه الله تعالى وقد اضطربت الروايات من المشايخ في هذا المسئلة فريقي هذا لان المودع
يحفظ الوديعة كما يحفظ مال نفسه وهو يحفظ بقره في السرح فكذا بقر الوديعة ولو ترك البقر رعى فضاع
اختلف المشايخ فيه قال رحمه الله تعالى والفتوى على أنه لا يضمن كذا في الخلاصة في كتاب المزارعة في
الفصل السادس في الضمان * أودع شاة فدفعها مع غنمه الى الراعي للحفظ فسرقت الغنم يضمن اذا لم يكن
الراعي خالصا للمودع كذا في القنية * رجل دفع جارا الى آخر فغاب الجار فقال المودع لصاحب الجار اخذ
جارى وانتفع به حتى أرد عليك جارك فضاع في يده ثم ان المودع رد جاره لا يضمن لانه ما ذون بالقبض كذا
في الخلاصة * المودع اذا جاز الثمار من نخيل الوديعة فلا ضمان عليه استحسانا اذا جره كما يجزه غيره ولم يتمكن
فيه نقص من عمله فان تمكن نقص من عمله فهو ضامن كذا في الذخيرة * واذا تعدى المودع في الوديعة بأن

٢ ارسل امانتي بيد كل من اردت ٣ بيد كل من اردت

المجالسة ان يجهمهما مجاس واحد في الخوص لكن في العرف يفهم منه الخالطة والاجتماع وقد تحقق في أمر يقصد بالمتع فيجث ران
انفق عبوره على السطح لالهذه ونظرت اليه وتكلمت لالخالطة ترجوان لا يجث * ان دخلت دارا أخى فكذا فسكن الاخ دارا أخرى

الامام ومحمد وان دخلت
الدار التي كانت للاخ عند
اليمين وهي في ملك الاخ الا انه
لا يسكن فيها حنث لان
خرجت عن ملكه بعد الحلف
لهبة أو غيرها وان مات
الاخ وتحولت ميراثا ان بعد
القسمه لا يحنث وان قبلها
فذلك في الاصح وان
كان على الاخ الميت دين
مستغرق يحنث * (نوع
في الصفات) * والاصل
فيها ثلاثة اشياء اللغة والشرع
والعرف * الصبي رجل حتى
حنث في عينه لا كامر رجلا
بكلامه لانه في الاصطلاح
يطلق على الذكر الذي بازائه
أنتى من أحد الثقلين قال
الله تعالى وانه كان رجال
من الانس يعوذون برجال
من الجن والصبي والخصي
رجلان دخلا في آية
المواريث في قوله تعالى وان
كان رجل وقوله عليه الصلاة
والسلام فلاولى رجل
ويسمى غلاما الى ان يبلغ
تسع عشرة ثم شابا الى أربع
وثلاثين ثم كهلا الى أحد
وخسين ثم شيخا الى آخر عمره
لغة والغلام شرعا الى أن
يبلغ وبعده شاب وفقى وعن
الثاني ان الشاب من خمسة
عشر الى ثلاثين ما لم يغلب
عليه الشمط قبل ذلك
والكهل من ثلاثين الى
خسين والشيخ ما زاد وعنه
الشباب من خمسة عشر الى
خسين الا ان يغلب عليه

كانت دابة فركها أو ثوباً بلبسه أو عبداً فاستخدمه أو أودعها عند غيره ثم أزال التعدي فردها إلى يده زال
الضمان وهذا إذا كان الركب والاستخدام واللبس لم ينقصها أو ما إذا نقصها ضمن كذا في الجوهر والقائمة
فالحاصل أن المودع إذا خالف في الوديعة ثم عاد إلى الوفاق انما يبرأ عن الضمان إذا صدقه المالك في العود
وان كذبه لا يبرأ إلا أن يقيم البينة على العود إلى الوفاق وهكذا ذكر شيخ الإسلام أبو بكر في شرح كتاب
الوديعة * ورأيت في موضع آخر المودع إذا خالف ثم عاد إلى الوفاق وكذبه المودع فالقول قول المودع كذا في
الفصول العمادية * ولو لجل الفحل على الوديعة فتجبت ثم هلك من ذلك ضمن والولد للمالك كذا في محيط
السرخسي * المودع إذا لبس ثوب الوديعة ثم ما فترع ناولاً بلبسه ثم ما فترع الثوب في خلاه يضمن كذا في
جواهر الاختلاط * لبس ثوب الوديعة فدخل المشركة ليخوض الماء فترع الثوب ووضع على ألواح
المشركة فلما انفس سرق الثوب لا يضمن كذا في خزنة المفتين * وقيل فيه نظير بدليل مسألة المحرم فان المحرم
إذا لبس الخيط ثم نزع ثم لبسه ثانياً ان نزعته على قصد اللبس بقصد الجرا أو ان نزعته لا على هذا القصد يتعدد
الجرا فعلى هذا ينبغي أن لا يبرأ كذا في الظهيرية * وضع ثياباً مع ثياب به في ضفة النهر ودخل للاغتسال
ولبس ثيابه ونسي الوديعة أو سرق حين انفس في الماء يضمن كذا في الوجيز للكردي * عن ابن ماعة عن
محمد رحمه الله تعالى رجل أودع رجلاً ألف درهم فاشتري به ودفعتها ثم استردها به أو شراها ووردها إلى
موضعها فضاء لا يضمن كذا في خزنة المفتين * وروى عن محمد رحمه الله تعالى إذا قضاه غريمه بأمر
صاحب الوديعة فوجدها زبوا ففرد لها على المودع فهلك ضمن كذا في الظهيرية * إذا كان عند رجل
وديعة دراهم أو دينار أو شيأ من المكبل أو الموزون وأنفق شيئاً منها في حاجته حتى صار ضماناً لما أنفق لا يبرأ
ضماناً لما بقي وان جاء بمثل ما أنفق فخلط بالباقي صار ضماناً للمالك وهذا إذا لم يجعل على ماله علامة حين
خلطه بمال الوديعة أما إذا جعل بحيث يتأني التمييز لا يضمن إلا ما ينفق كذا في الذخيرة * فان أفتى بأنه صار
ضماناً لها كلها فباع الوديعة ثم جاء بربي الوديعة فضمنها ياها وفي ثمنه فضل منه فإنه يطيب له حصة ما خلط بها
ويتصدق بحصة الباقي من الوديعة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وهذا إذا كانت الوديعة شيئاً
يباع فان كانت دراهم فاشتري بها يتظر ان اشتري بها بعه نهاء نقدها لا يطيب له الفضل أيضاً وان اشتري بها
ونقد غيرها واشتري بدراهم مطلقة ثم نقدها يطيب له الربح هنا وكذلك ان اشتري بها ما كولا ونقدها لم
يجل أن يأكل ذلك قبل أداء الضمان ولو اشتري بدراهم مطلقة ثم نقدت تلك الدراهم حل له أن ينفع بها كذا
في المبسوط * فان أخذ بعضهما على نية الانفاق ولم يتفق حتى خلطه بالباقي ثم هلك كله لا ضمان عليه كذا في
المضمرات * إذا أودعه كيساً مشدوداً داخل المستودع أو صندوقاً ففتح القفل ولم يأخذ منه شيئاً حتى
ضاع لا ضمان عليه هكذا في البدائع * وقد قال أصحابنا إذا أخرج الوديعة لينفقتها أو الثوب ليلبسه فهلك
فلا ضمان عليه كذا في شرح القدوري للشيخ أبي نصر أحمد بن محمد البغدادى * المودع إذا خلط الوديعة
بماله أو بوديعة أخرى بحيث لا تميز ضمن كذا في السراجية * (الخلط على أربعة أوجه) أحدها خلط
بطريق المجاورة مع تمييز التميز كخلط الدراهم البيض مع الدراهم السود وخلط الذهب والفضة فهذا
لا يقطع حق المالك بالاجماع ولو هلك قبل التمييز هلك أمانته كماله هلك قبل الخلط والثاني خلط بطريق
المجاورة مع تعذر التمييز كخلط الخنطة بالشعر وهذا ينقطع حق المالك في بعض الروايات كذا في المضمرات
* وهو الصحيح هكذا في الجوهر النيرة * والثالث خلط بطريق الممازجة للجنس بخلاف الجنس كخلط
الدهن بالعل وهذا أيضاً ينقطع حق المالك بالاجماع والرابع خلط بطريق الممازجة للجنس بالجنس كخلط
دهن اللوز بدهن الجوز ولا بطريق الممازجة كخلط الخنطة بالخنطة والدراهم البيض بالدراهم السود
وهذا ينقطع حق المالك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لتعذر اتصال عين حقه اليه وقال هو مخترع ان شاء
شاركه في الخلط وان شاء ضمنه مثله كذا في المضمرات * وثمرة الخلاف تظهر فيما إذا أبرأ الخلط فعند أبي
حنيفة رحمه الله تعالى لا يبقى له على الخلط سبيل وعندهما بالابراء ينقطع خيرة الضمان فتعين الشرع في

ثلث الكهل من ثلاثين الى مائة وأكثر والشيخ من أربعين الى مائة والغلّام أقل من خمسة عشر حتى يحتمل وعنه ان الكهل من ثلاثين الى أربعين والشيخ الزائد على خمسين وان لم يشب وان زاد على الأربعين وشبهه أكثر (٣٤٩) فشيخ وان السواد أكثر لاون محمد الغلام أقل من خمسة عشر

والشاب والفتى خمسة عشر وفوقه والكهّل من أربعين وما زاد الى ستين الا ان يغلبه الشيب فيكون شيخا وان لم يبلغ خمسين الا انه لا يكون كهلا حتى يبلغ أربعين ولا شيخا حتى يجاوزها والارملة التي بلغت ومات زوجها أو فارقتها دخل بها أم لا والايم التي لازوج لها وقد جومت بنكاح صحيح أو فاسد أو خور والتيب التي جومت بجلال أو حرام لها زوج أم لا والابكر التي لم تجامع لها زوج أم لا وذاهبة العذرة بمحضة أو وثبة أو وضوء بكر الا في فصل الشراء قيل هذا قولهما وقيل قول الكل وهو الصحيح وحليف القوم من يأتيهم ويقول أنا منكم ويحلف عليه ويحلفون له على الموالاة * لا يقبل فلا نافق قبل يده أو رجله خاصة اختلفوا فقيل على الوجه خاصة وفصل البعض بين الملتحي وغيره في الملتحي يحنت وفي غيره لا وقيل بالفارسية لا يقع الا على الوجه وبالعرية يفصل بين الملتحي وغيره والاول أصح وأظهر * قم وصل الفجر وان لم تصله اليوم فكذا فصلاه بعد الوقت لا يحنت الا اذا وجد دليل الفور * اكرين زن يك روز با تو مانم فكذا فمعي ولم يقدر على الفرقة يحنت

لمخلوط وهذا اذا خلط الدراهم بغير اذنه فأما اذا خلطها باذنه فحوا ب أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يختلف بل ينقطع حق المالك بكل حال وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه جعل الاقل تابع الا لكثير وقال محمد رحمه الله تعالى يشاركه بكل حال وكذلك أبو يوسف رحمه الله تعالى في كل مائع خلطه بجنسه يعتبر الا كثيرا أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول بانقطاع حق المالك في الكل ومحمد رحمه الله تعالى بالشركة في الكل كذا في الكافي * ولو خلطت الفضة بعد الاذنه صار من المائعات لانه مائع حقيقة عند الخلط فيكون على الخلاف المذكور كذا في التبيين * وفي الفتاوى العنابية ولو كان عنده حنطة وشعر لواحدا خلطهما اضمهما كذا في التارخانية * وان كان الذي خلط الودبعة أحدهم هو في عياله كزوجته وابنه فلا ضمان عليه والضمان على الخلط وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا سبيل للمودع والمودع على العين اذا خلطها الغير ويضمنان الخلط وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ان شأنا اضمنا الخلط وان شأنا أخذ العيز وكانا شر يكتين سواء كان الخلط صغيرا أو كبيرا كذا في السراج الوهاج * حرا كان او عبدا كذا في الذخيرة * وقد قالوا انه لا يسع الخلط أكل هذه الدنانير حتى يؤدي مثلها الى أربابها وان غاب الذي خلطها بحيث لا يقدر عليه فان تراضا على أن يأخذها أحدهما يدفع قيمة مال الآخر جاز وان أيا ذلك أو أي أحدهما قال لا يبيع ذلك فباعا هاضرب كل واحد منهما في الثمن بحصته فان كان المخلوط حنطة وشعر اضر ب صاحب الحنطة بقيمة حنطة مخلوطة وضرب صاحب الشعر بقيمة شعره غير مخلوط كذا في السراج الوهاج * وان اختلطت بهالة من غير فعله فهو شريك لصاحبها فان نشق الكيس في صندوقه فان اختلطت بدراهمه فلا ضمان عليه وهما فيه شريكان وان هلك بعضهما هلك من مالهما جميعا ويقسم الباقي بينهما على قدر ما كان لكل واحد منهما فاذا كان لاحدهما ألف والآخر ألفان يقسم الباقي بينهما أثلاثا قال الولوالجي في فتاواه * هذا اذا كانت الدراهم صحاحا أو مكسرة فان كانت دراهم أحدهما صحاحا ودراهم الآخر مكسرة لا تثبت الشركة بينهما بل غير مال كل واحد منهما فيدفع الى المودع ماله ويسمى المودع مال نفسه وان كان مال أحدهما دراهم صحاحا جادا وفي بعض الردي ودراهم الآخر صحاحا رديا وفيها بعض الجياد تثبت الشركة بين المالكين ثم كيف يقسمان ان تصادقا أن ثلثي مال أحدهما جادا وثلثه ردي وثلثي مال الآخر ردي وثلثه جاد جيد يقسمان الجياد من المال المختلط أثلاثا والردي أثلاثا على قدر ما كان لكل واحد منهما ما وان لم يتصادقا كان لا يعرف وادعى كل واحد منهما ما أن ثلثي ماله جادا وثلثه ردي ومال صاحبه ثلثه ردي وثلثه جيد بأخذ كل واحد منهما ثلث الجياد لانهما اتفقا على أنه كان لكل واحد منهما ثلث الجياد فبأخذ ذلك واختلفا في الثلث الآخر ادعى كل واحد منهما ما لنفسه وذلك الثلث في أيديهما في يد كل واحد منهما نصف هذا الثلث وهو سدس الكل فيكون القول قول كل واحد منهما في يده ويحلف كل واحد منهما ما على دعوى صاحبه فان حلفا برئ ثلثي المال في أيديهما كما كان وان تمكلا قضى لكل واحد منهما نصف الثلث وهو سدس الكل الذي في يد صاحبه وكذلك ان قامت لهما جميعا البينة فان حلف أحدهما وانكلا الآخر برئ الخالف ويرد لنا كل نصف الثلث وهو سدس الكل الذي في يده الى صاحبه كذا في غاية البيان * فان كان المخلوطان أحدهما حنطة والآخر شعر فهما ان يتفقا على شيء فان لم يتفقا على شيء يقوم المخلوط وضرب صاحب الحنطة بقيمة الحنطة مخلوطة بالث شعر وضرب صاحب الشعر بقيمة الشعر غير مخلوط بالحنطة كذا في الجامع والله أعلم

(*) الباب الخامس في تجهيل الودبعة *

لومات المودع ولم تعرف الودبعة فهي دين في تركه يساوي دين الصحة كذا في التمهيد * هذا اذا مات ولم يعلم حال الودبعة أما اذا عرف الوارث الودبعة والمودع به لم أنه يعرف فمات ولم يبين لا يضمن كذا في الفصول

* اكرين روز ماندش بوي فلو كان المين على عدم الفعل بعد زوال العجز * ان ترك الصلاة فكذا فقضاها اختلفوا قيل لا يحنت وبه أفتى الكرميني عبد الرحيم وقيل يحنت وبه أفتى ركن الاسلام وهو الاشبه والاطهر * لا أثر كذا يخرج من هذه الدار فقال تركت كذا يحنت وان لم

يخرج * اكر فلان رآه ذمهم فدخل بلاء رضاه فان لم يخرج به في الحال حنث استحسانا * لا يدعه يدخل هذه الدار ان كان لا يملك فعلي النهي فان كان يملك فعلي النهي والمنع * قال ابنه (٣٥٠) الكبير ان تركت عمل مع فلان فهو على المنع بالقول ولو صغيرا فعلى القول والفعل والله أعلم * (كتاب العتاق)

العادية * نلو قال الوارث أنا علمت الوديعة وأنكر الطالب ان فسر الوديعة وقال كانت كذا وكذا وأنا علمتها وقد هلك صدق هذا ومالو كانت الوديعة عنده فقال هلكت سواء الا في خصله وهي أن الوارث اذا دل السارق على الوديعة لا يضمن والمودع اذا دل ضمن كذا في الخلاصة * اذا اختلف الطالب وورثة المودع فقال المودع مات مجهلا وقال ورثة المودع كانت قائمة بعينها يوم مات المودع وكانت معروفة ثم هلكت بعد موته فالقول قول الطالب هو الصحيح ولو قال ورثته قد رد الوديعة في حياته لم يقبل منهم الا بيينة والضمن واجب في ماله فان أقام الورثة البيينة ان المودع قال في حياته ردها يقبل واذا مات المودع مجهلا وادعى الوارث الضياع حال حياته لا يقبل قول الوارث كذا في الفصول العادية * ولو أن المستودع لم يمت ولكن جن جنونا مطبقا وله أموال فطلبت الوديعة فلم توجد وقد يسو من أن يرجع اليه عقله كانت ديناعا عليه في ماله ويجعل القاضي له وليا يقبضه من ماله وليا خذها ضمانة من الذي يدفع اليه كذا في الذخيرة * فان أفاق بعد ذلك وادعى أنه ردها اليه أو ضاعت عنده أو قال لا أدري ما حالها يحلف عليه او يرجع عماله كذا في الينابيع * فان كان قد دفعها الى امرأته ثم ماتت أخذت المرأة بها فان قالت ضاعت أو سرق فتالقول لها مع يمينها ولا شيء على أحد وان قالت قد ردتها عليه قبل موته فالقول لها مع يمينها أو صارت دينافيا ورثت المرأة من الزوج كذا في محيط السرخسي * وان لم يعلم أنه دفعها الى امرأته الا بقوله بان قيل له قبل أن يموت ما فعلت بالالف الذي أودعك فلان فقال دفعته الى امرأتى ثم ماتت ثم سئلت المرأة: أكرت أن يكون دفعه اليها فأتها تحلف ولا شيء عليها وان كان الميت ترك ما لا نهى دين فصار ورثت المرأة منها كذا في المحيط * اذا قال المضارب أودعت مال المضاربة فلانا الصيرفي ثم مات فلا شيء عليه ولا على ورثته فان قال الصيرفي ما أودعني شيئا كان القول قوله مع يمينه ولا شيء عليه ولا على ورثة الميت كذا في خزنة المفتين * ولو مات الصيرفي قبل أن يقول شيئا ولا يعلم أن المضارب دفعه الى الصيرفي الا بقوله لا يصدق على الصيرفي كذا في الخلاصة * وان كان دفعه الى الصيرفي بيينة أو اقر من الصيرفي ثم مات المضارب ثم مات الصيرفي ولم يبينه كان دينافى مال الصيرفي ولا شيء على المستودع كذا في التارخانية * وان مات المضارب والصيرفي حي فقال الصيرفي رددته عليه في حياته كان القول قوله ويحلف ولا ضمان عليه ولا على الميت كذا في الامانات تتقلب مضمونة بالموت اذا لم يبين الا في ثلاث مسائل احداها متولى الاوقاف اذا مات ولا يعرف حال غلتهما التي أخذها ولم يبين لاضمان عليه الثانية اذا خرج السلطان الى الغزو وغنموا أو دوع بعض الغنمية عند بعض الغنميين ومات ولم يبين عند من أودع لاضمان عليه الثالثة اذا تمتفاوضين اذا مات وفي يده مال الشركة ولم يبين لاضمان عليه كذا في الصغرى * القاضي اذا قبض أموال اليتامى ومات ولم يبين فهذا على وجهين ان وضعها في بيته ولا يدري أين المال ضمن وان دفعها الى قوم ولا يدري الى من دفعها فلا ضمان كذا في الذخيرة * لو قال القاضي ضاع المال عندي أو أنفقته على اليتيم لاضمان عليه ولو مات قبل بيان السبب ضمن كذا في الينابيع * في نوادر هشام وصفي مات وفي يده مال يتيم ولا يدري أين المال ولم يبين ضمن ذلك في تركته وان عرف انه دفعه الى انسان ولا يدري الى من دفعه لم يضمن لان له أن يحفظ مال اليتيم بغيره وفي نوادر ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى لو قال ضاع مال اليتيم عندي أو أنفقته عليه لم يضمن ولو مات قبل بيانه ضمن كالمودع كذا في محيط السرخسي * شريكان شركة معاوضة أو دوع رجل أحدهما فمات المودع بلا بيان ضمنه نلو قال شريكه الحي ضاعت في يد شريكه حال حياته لم يصدق كذا في الذخيرة * وذكري المنتقى قال محمد رحمه الله تعالى قاض قبض ألف درهم لصبي في كيس وألقا آخر لصبي في كيس وأنفق أحدهما الكيسين ولا يدري أيهما الباقي فالألف الباقي بينهما انصفان فاذا كبرا كان لكل واحد منهما أن يدعى على صاحبه ما أنفق عليه ويحلفه كذا في محيط السرخسي * من كان في يده ألف درهم فخضره رجلان

فيه ثلاثة فصول الاول في ألفاظه والثاني في تعليقه والثالث في التدبير وقيمة المدير والمكاتب وجعل السكل فصلا واحدا * أعتقه وله مال فالسكال للمولى وله ثوبه الذي يواريه * أنت حرة من العمل تعتق بلانية فان نوى الحرية عملا دين لا قضاء * انت أعتق من فلان يريد عبده الآخر وعنى به انه أقدم ملكا دين لا قضاء ولو زاد في ملكي أو في السن لا يعتق أصلا أنت حر النفس ونوى به كرم الاخلاق عتق وان زاد في أخلاقك لا يعتق * قال لم لو كذا اذا لم تكنك فانت حرة عتق كالمو قال ان مرضت فكذا وهي مريضة * قال لعبدك اذا هربت على العاشر فقل أنا حر فقله وقت المرور عتق ولا يعتق قبل القول الا اذا نوى ولو قال له ابتداء قل أنا حر لا يعتق بالاقول * قال له نفسك حر أو أصلا حر ان علم انه قد سبى لا يعتق والاعتق * قال قل اغلاحي أنت حر لا يعتق قبل القول كانه وكساه بالاعتاق ولو قال قل لغيره أنك حر أو انه حر عتق قضاء ساعة تكلم * قال لعبدك يا سيدي يا مالكي هل يعتق بالنية فيه روايتان * يا زائد مر دبا ازادرن لا يعتق في المختار ولا عتق في النساء

الا في فصلين يا حر يا مولا يامولا في ذكره في المنتقى * هذا عني أو خالي يعتق هذا أخي أو أختي لا ولا الصحيح انه يعتق كل في الكل ورواه الحسن عن الامام * ولو قال يا بني لا يعتق وكذا لو قال كوجه من اعدم التعارف ولان كوجه برأيه غير الولد أيضا * يقال ابن

كوجكان فلان ده اند * مملوك صغير يقول مولاه بابا يقول له المولى ليسك يعتنق * قال لعبداه وأتمته أناعبدك يعتنق اذ انوى ولو قال أى مولاى من اى خوجه من يعتنق ولو قال من بنده يوم يعتنق ولو قال من غلام يوم أو كنيزك يوم (٣٥١) أوجا كروتم لا يعتنق وان نوى وكذا

لو قال اى خداوند اوى مولاى اوى اوى خوجه اوى امير اوى كدباوى لامته لا يعتنق ولو قال اى كدباوى من يعتنق ولو قال لعبداه اى آزاد کرده اى آزاد شده وقال لم أنو العتق لم يصدق قضاء ولو قال لعبداه اى جان بذر اى جگر بذر اى فرزند بذر لا يعتنق لانه صادق * أشهد أن اسم عبده حر ثم ناداه يا حر لا يعتنق ولو ناداه يا آزاد يعتنق والعكس على العكس * توجه أينما شئت اذهب حيث شئت يريد العتق لا يعتنق أعتقك الله يعتنق قضاء ويدين ولو قال جعلت لك الله وقال لم أنو به العتق متصلا لا يعتنق * ولو قال له أنت لله أو أنك لله لا يعتنق الا اذا أراد به الحرية * ولو قال له ادخل الدار أو أنت حر فهو كقوله ان دخلت الدار فهو حر الا ان جواب الامر بالواو وجواب الشرط بالقاء * ولو قال اعتنق عني عبدا أو أنت حر فهو كقوله ان أعنتقه فانت حر وكذا قوله أدلى ألقا أو أنت حر فهو كقوله ان أدبت الى ألقا فانت حر وعن الثاني اخدمنى سنة وأنت حر قال الامام يعتنق الساعة ولا شئ عليه وقال الثاني لا يعتنق بلا خدمة * وعن محمد قال لعبداه ان أدبت الى ألقا فانت حر فباعه ثم اشتراه وأدى لا يجبر للمولى

كل واحد يدعى أنه أو دعه اياه وقال المودع أو دعه اياه أحد كل ولا يرى أيكاهو فالمدعيان اذا اصطالحا فيما بينهما على أن يأخذ ذلك الالف بينهما فان اياه ما ذلك وليس للمودع الادستاع من تسليم الالف اليهما وبعد هذا الاصطلاح ليس لهما الى الاستخلاف سبيل ولا عين لهما على المودع وأما اذا لم يصطالحا ولكن كل واحد منهما يدعى أن الالف له خاصة وأراد أخذه من المودع فليس له ذلك ولا بكل واحد منهما أن يستخلف المودع فاما أن يحلف لهما أو ينكل لهما أو يحلف لاحدهما أو ينكل للآخر فان حلف لهما ما قلعه دعواهما وليس لهما الى الاصطلاح وأخذ الالف بينهما سبيل بعد الاستخلاف في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لهما أن يصطالحا بعد الاستخلاف على أخذ الالف بينهما وهذا ان حلف لهما وإذا نكل لهما عن اليمين يقضى بالالف بينهما ويضمن ألفا آخر بينهما وان نكل لاحدهما وحلف للآخر قضى بالالف للذي نكل له عن اليمين خاصة ولا شئ للذي حلف له منهما كذا في غاية البيان * وينبغي للقاضي أن لا يقضى بالنكل للاول حتى يحلف للثاني ليظهر له وجه الحكم فلا يقضى للقاضي للاول حين نكل له مع أنه ليس له ذلك لا ينفذ قضاؤه حتى لو حلف للثاني بعده فنكل يكون الالف بينهما ويغرم ألفا آخر لهما كذا في الكافي * وهو اختيار مشايخنا كذا في غاية البيان * ثم لا يحلف المدعى عليه للثاني بعد القضاء عليه للاول مقتصر على قوله ما هذا العبد لي بالاجماع وهل يحلف اذا ضم اليه القيمة بأن يقال له بالله ما هذا عليك هذا العبد ولا قيمته وهو كذا وكذا ولا أقل منه قيل ينبغي أن يحلف عند محمد رحمه الله تعالى خلافا لأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في التبيين * وان ادعى كل واحد منهما الوديعة في هذا العين فأقر به لاحدهما ودفع اليه فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى ليس للآخر أن يستخلفه وعند محمد رحمه الله تعالى يستخلف كذا في الكافي * وفي الفتاوى العتبية ولو أودعه كل واحد ألفا فلهلك ألف ولا يدرى مال من ذلك فلا خصومة لهما حتى يدعيان ادعى كل واحد أن القائم ماله حلف المودع لكل واحد فان حلف لهما مأخذا القائم ولا سبيل لهما عليه وان نكل لهما مأخذاه وليسكل واحد خمسة مائة أخرى كذا في التتارخانية * وان أودع جارية فمات المستودع ولم يبينها ثم أروها حية بغير موته فلا ضمان على المستودع وان أروها حية بعد موته فماتت ورثته قدردها عليه أو ماتت في حياته أو هربت لا يقبل قوله ثم في شئ من ذلك لانهم يدفعون عن أنفسهم الضمان ويضمن المودع قيمتها يوم القبض كذا في المحيط * وان تغيرت قيمتها بزيادة أو بنقصان كانت قيمتها آخر ما أروها حية في مالها تنقصت قيمتها عما كانت أو زادت وكذا الجواب في العارية والاجارة كذا في اليبا بسبع * صبي يغفل البسيع والشراه محجور عليه أو دعه رجل ألف درهم فأدرك ومات ولم يدر ما حال الوديعة فلا ضمان في ماله الا أن يشهد الشهود أنه أدرك وهي في يديه خيفة يضمن بالموت عن تجهيل كذا في الظهيرية * والحكم في المعتوه نظير الحكم في الصبي اذا أفاق ثم مات ولم يدر ما حال الوديعة فلا ضمان في ماله الا أن يشهد الشهود أنه أفاق وهي في يديه وان كان الصبي ماذونا له في التجارة والمسئلة تجالها فهو ضامن للوديعة وان لم تشهد الشهود أنه أدرك وهي في يديه وكذا الحكم في المعتوه اذا كان ماذونا له في التجارة كذا في الذخيرة * ولو أن عبدا محجورا عليه أو دعه رجل مالا ثم أعتقه المولى ثم مات ولم يبين الوديعة فالوديعة دين في ماله سواء شهد الشهود بقيام الوديعة في يده بعد العتق أو لم يشهدوا وان مات وهو في يده فلا شئ على مولاه الا أن يعرف الوديعة بعينها فترد على صاحبها كذا في الظهيرية * وان أذن له المولى في التجارة بعد ما استودع ثم مات فلا ضمان عليه الا أن يشهد الشهود أنها كانت في يده بعد الاذن فاذا شهد الشهود بذلك ثم مات وترك مالا فالوديعة في ذلك المال كذا في المحيط * ولو أودع ثوبا أو بطيخا أو عنبيا وغاب ومات المودع ثم قدم المودع بعد مدته لم أن تلك الوديعة لا تبقى تلك المدته فهي دين في مال الميت لانه لا تعلم حالها وعمل المودع أنفقها كذا في الفصول العبادية * وان أقام ورثة المودع البينة انه غاب

على القبول لسقوط اليمين وتجب الدالك وعن الثاني انه ان كان أدى الالف الادريهما ثم اشتراه بعد بيعه يجبر على القبول ان كان أدى الباقي * قال ان احتجبت الى بيعه بعث ان يبق بعد موتى فهو حر فباعه جاز * قال اذا مات انا لا سبيل لاحد عليك يصير مدبرا * قال لقوم معلومين اين سئد كان

مرابته مما يند فهو وصية بالعتق * قال لامته عند وصيته اذا خدمت ابني و بنتي الى ان يستغنيا فانت حرة فتخدمهم الى الادراك * وقيمة المدبر قبل نصف قيمة القن لانه كان فيه نوعا (٣٥٣) منفعة البسيع وماشا كله والاجارة وماشا كلها وقد زال البسيع وبقي الآخر واختاره أبو الليث

أوفسد في حال الحياة فلا ضمان في تركه المودع هكذا في الملتقط * واذا مات الرجل وعليه دين وعنده ودیعة ومضاربة وبضاعة فان عرفت بأعيانها فأر باها حق بها من الغرماء وان لم تعرف بأعيانها قسم المال بينهم بالحصص وأصحاب الوديعة والمضاربة والبضاعة بمنزلة الغرماء عندنا كذا في المبسوط والله أعلم

*(الباب السادس في طلب الوديعة والامر بالدفع الى الغير) *

اذا طلب الوديعة فقال اطلبها عندنا ثم قال في الغد ضاعت فانه يسئل ان قال ضاعت قبل قولي اطلبها اغدا يضمن وان قال ضاعت بعده لا للتناقض في الاول دون الثاني كذا في الفصول العمادية * فان طلبها صاحبها فحبسها عنده وهو يقدر على تسليمها ضمن وأما اذا لم يقدر على تسليمها حال ما طلبها بأن يكون في موضع ناء لا يقدر في الحال على ردها فانه لا يضمنها كذا في السراج الزاهج * اذا طلبها المالك فقال لا أقدر على احضارها الساعة فتركه المالك وذهب ان كان عن رضا لا يضمن وان كان عن غير رضا ضمن وان كان الطالب وكميل المالك يضمن كذا في الوجيز للكردری * ولو قال رب الوديعة للمودع اجل الى اليوم الوديعة التي عندك فقال أفعل ولم يحملها اليه اليوم حتى مضى اليوم وهلكت عنده بعد ذلك لا يضمن كذا في فتاوى النسفي * ان طلبها صاحبها فجدد اياها ضمنها ان أقام المودع عليه يئنه بعد الجحود كذا في الينابيع * فان عاد الى الاعتراف لم يبرأ عن الضمان الا بالتسليم الى صاحبها كذا في خزانة المفتين * بجحد الوديعة بحضرة المودع أو بحضرة وكيله ضمنها وان جحد ها بغير حضرتهما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا ضمان وبه نأخذ كذا في الينابيع * وفي الاجناس الوديعة انما تضمن بالجحود اذا نكلها من موضعها الذي كانت فيه حال انكاره وهلكت فان لم ينقلها وهلكت لا يضمن وفي المنتقى اذا كانت الوديعة أو العارية مما يحول يضمن بالجحود وان لم يحولها كذا في الوجيز للكردری وهكذا في الخلاصة * اذا جحد الوديعة في وجه المالك لا بناء على الطلب من المالك بأن قال المالك ما حال وديعتي ليدكره على الحفظ فقال ليس لك عندي ودیعة لا يضمن في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في غايه البيان * أنكرها في وجه العدو ويحتمل يخاف التلف ان أقر ثم هلكت لا يضمن كذا في الوجيز للكردری * اذا غاب المودع وطلبت امرأه الغائب النفقة من الوديعة جحد الوديعة ثم أقر بها وقال قد ضاعت كان ضامنا وكذلك وصى الايتام اذا اجتمع أولياء الايتام والجيران وقالوا للوصى اتفق بما عندك على هؤلاء الاطفال من مالهم فجدد وقال مالهم في يدي شيء ثم أقر بشيء وقال قد ضاع بعد الطلب كان ضامنا كذا في فتاوى قاضيخان * أنكرها ثم أخرجها بغيره أو أقر بها وقال مال الكهاده او ديعة عندك فضاءت ان تركها عنده وهو قادر على حفظها وأخذها ان شاء فهو بريء وان لم يقدر على حفظها فهو على الضمان الاول وكذا لو قال له اعمل به مضاربة وهذا كله في المنتقول وفي العقار لا يضمن عند الامام والثاني وقال الحلواني فيه روايتان عن الامام وبعض المشايخ على أنه يضمن في العقار بالجحود اجماعا كذا في الوجيز للكردری * سئل عن مودع قال له رب الوديعة اذا طلب أخي فرد الوديعة عليه فلما طلب أخوه منه فقال عد الى بعد ساعة لا دفعه اليك فلما عاد اليه قال انه كان هلك فقال يضمن للتناقض كذا في الحاوي للفتاوى * المودع اذا طلب الوديعة في أيام الفتنة فقال المودع لا اصل اليها الساعة فأعير على تلك الناحية وقال المودع أعير على الوديعة أيضا قال أبو بكر رحمه الله تعالى ان لم يقدر المودع على ردها بعد ما أوصى بيق الوقت فلا ضمان والقول قوله فيه والاضمن كذا في الفصول العمادية * ولو قال ادفع الى ابني أو الى ابنتك يأتيني بها ففعل فضاءت كان من مال الطالب كذا في التتارخانية * ولو قال صاحب الوديعة للمودع ادفع الوديعة الى غلامي هذا وطلب غلامه تلك الوديعة فلم يدفع اليه يصير ضامنا كذا في خزانة المفتين * قال صاحب الوديعة للمودع في السر من أخبرك بعلامه تلك الوديعة فادفعها اليه فاجاز رجل

وبه يفتى * أقر أن الجارية ولدت منه صارت أم ولد ولو في مرضه ان كان لها ولد فكذلك والاعتقت من الثالث كالعق النجس وقيمة المكاتب نصف قيمة القن لان الانتفاع كان بسوعين بالعين والبدل وقد فات أحدهم لانه على تقدير الاداء بالبدل وعلى العجز العين وقيمة لو كان يبعه بالصفة التي هو عليها وهي العود بالعجز والحرية بالاداء جائز أيكم يشتري فقيته ذلك * بده ثم جن لا يبطل التدبير بخلاف ما اذا أوصى به لانسان ثم جن حيث تبطل الوصية لان التدبير فيه معنى التعليق حتى لم يبطل بالاكراه وبخلاف الوصية والجنون لا يبطل المعلق * مات المكاتب وعليه دين بدئ بالدين فان بدئ بدل الكتابة عتق وأخذ بالدين وسلم للمولى ما قبض استحسانا * قال لامته حملت مني أو حملت مني حبلا صارت أم ولده ولا يصدق في انه ريج وان صدقته الامه في ذلك بخلاف ما لو قال ما في بطن جاريته منه ولم ينسبه الى حبل أو ولد ثم ادعى انه ريج وصدقته له بيعها لانه اعترف في الاول بالحبل والولد * ويصح اسه تيلاد المعتوه والمجنون وان لم يولد منهما الدعوى * أذالى ألفا فانت حرة فاستقرضه وأداه عتق ورجع به الغريم على المولى * وان استقرض ألفين كل أحدهما ثم أدى الآخر وزعم اليه وقيته ألف درهم فلامقرض أن يأخذ من العبد المعتق ألف التي دفعها الى المولى ويضمن المولى للقرض ألفا آخر فان سرق ألفا من المولى

وأدام اليه أو كان من كسبه قبل التعليق فكذلك ورجع المولى عليه بمثله وان من كسب بعد التعليق لا يرجع ورجع بالفضل على بدل العتق
وان أدى بدله متصرفا يجبر المولى على القبول وللمولى بيعه قبل الاداء وان كان في المرض (٣٥٣) ولو أخذ المولى كسبه بعد التعليق

لا يعتق لعدم الشرط وهو
الاداء ويجوز للمولى ذلك لانه
ملكه وعن الثاني قال انت
عتيق فلان أو مولى فلان
فخر وان قال أعتقك فلان
فليس بشيء استولد موطوءة
الاب بعد موته ثبت نسبه
وان كانت مشتركة زنى
بجارية غيره فولدت منه ثم
ملك الولد يعتق عليه وان لم
يثبت نسبه والحيلة في عتق
المدير بعد الموت بلا سعاية
ان يشهد على التدبير ثم يكتب
كتابا آخر يقر فيه ان رجلا
حراجا نزل تصرف أو دعه
مدبره هذا ألفا باذنه وقبضه
المدير والمولى أخذ منه هذه
الالف وانفقها على نفسه
وصارت ديناً عليه ولزم عليه
دفعها الى المدير ليؤديه الى
المالك ويشهد على كله فاذا
مات لاسبيل للورثة على
المدير (كتاب البيوع) *
سبعة عشر فصلاً (الاول في
السلم) * من شرائط تسليم
بدله قبل الاقتراق بالبدن
وان مكثا الى الليل أو سارا
فرسخاً أو أكثر ثم سلم جاز
وان نام أحدهما أو ناما لم
يكن فرقة ولو أوى المسلم اليه
قبض رأس المال أجبره
الحاكم عليه وعلى قولهما
اعلام قدره بعد ان يكون
مشاراً اليه ليس بشرط حتى
لو قال اسلمت اليك هذه
الدرهم في كرخطة أو هذه

وزعم انه رسول المودع وأتى بتلك العلامة فلم يصدقه المودع ولم يدفعها اليه حتى هلكت فلا ضمان كذا
في المحيط * رسول المودع طلبها فقال لأدفع الا الى الذي جاءهم فسرقت يضمن عند الثاني رحمه الله تعالى
وفي ظاهر المذهب لا يضمن كذا في الوجيز لا كدرى * رجل بعث ثوباً الى القصار على يدي تلميذه ثم بعث
الى القصار فقال لا تدفع الى من جاء به ان كان الذي جاء به الى القصار لم يقبل هـ ذا ثوب فلان بعثه اليك
لا يضمن القصار بالدفع اليه وان قال هذا ثوب فلان بعثه اليك فان كان الذي جاء بالثوب متصرفاً في أموره
فكذا لا يضمن وهو الواجب فان لم يكن متصرفاً في أموره يضمن هـ كذا في الظهيرية * رجل دفع الى
رجل ألف درهم وقال له ادفعه الى فلان بالرى ثم مات الدافع فدفع المودع المال الى رجل ليدفعه الى
فلان بالرى فاخذ في الطريق فلا ضمان على المودع ولو كان الدافع حياً ضمن المودع الا ان يكون الآخر في
عياله فلا ضمان عليه كذا في فتاوى قاضي خان * أعطاه الفاق وقال ادفعه اليوم الى فلان فلم يدفعه اليه في
اليوم ومضاه لا يضمن لانه لم يجب عليه ذلك كذا في الوجيز لا كدرى * سئل عن بلدي ترك عمامة عند
قروي خوفاً في الطريق وقال له اذا بعثت اليك من يقبض عمامتي فادفعها اليه فلم يدفع الى من جاء يطلبها
وأفى القروي العمامة بنفسه بعد أيام ووضعها في بيت صديق له فسرقت العمامة هل يضمن قال نعم لانه
بالمنع صار غاصباً الا اذا كذب الرسول انه رسوله أو قال لأعلم انك رسوله لانه لا يكون مانعاً بعد الطلب كذا
في الحاوي للفتاوى * قال للمودع ادفعها الى أي وكلا في شئت فطلبها أحد وكلا في لم يعطها ليعطيها الى
وكيل آخر فانه يضمن بالمنع من أحد وكلا في كذا في الوجيز لا كدرى * وسئل عن المودع اذا وكل رجلاً
بقبض ودبعة بمحض من المودع فانتهى اليه الوكيل بعد أيام وطالبه بالدفع اليه فامتنع ثم هلك ذلك الشيء
هل يضمن فقال نعم قيل له وهل يفترق الحال بين التوكيل بمحض من المودع وبين التوكيل في حال غيبته فصدقه
في التوكيل في حال غيبته فقال نعم هـ كذا نص عليه في الجامع كذا في التتارخانية * دفع عينا الى رجل
وأمره أن يدفعه الى فلان فاتاه وقال ان فلانا استودعك هـ ذاقته له ثم رده على الوكيل فهلك فاعلم ان
يضمن أيهما شاء كذا في الفصول العبادية * رجل أودع صكاً عند رجل وأمره أن يدفع الصك الى غريمه
ان دفع الغريم المال الى صاحب المال قبل مضي ثلاثة أشهر فدفع الغريم الى صاحب المال الدراهم بعد
مضي ثلاثة أشهر رجاء الطالب يريد ان يسترد الصك ان كان المتوسط يعلم بقينا ان الغريم دفع المال الذي
في الصك بكاه الى الطالب لا يدفع الصك الى الطالب سواء دفعه قبل مضي المدة أو بعده لان في دفعه الى
الطالب اعاقته على الظلم كذا في الذخيرة * ولو أودعت المرأة كتاب وصيتم رجلاً بمحضرة زوجها وأمرته
وان يسلمه الى زوجها بعد وفاتها فبرئت من مرضها وأرادت ان تأخذ الكتاب فان كان في الكتاب اقرار
للزواج بمال أو بقبض مهر فله ان يمنع وان كان القرطاس ملكاً لها كذا في خزنة المفتين * والعبد اذا
استودع رجلاً ودبعة ثم غاب لم يكن للمولى ان يأخذ الدبعة تاجراً كان العبد او محجوراً كان على العبددين
أول يمكن هذا اذا لم يعلم ان الدبعة كسب العبد أما اذا علم أنها كسب العبد فله للمولى حق الاخذ كذا في
الذخيرة * عبد محجور أو مآذون مديون أو غير مديون أودع رجلاً مالا ومات ليس للمولى ان يسترد الا اذا
علم أنه مال المولى فانه يسترد كذا في الصغرى * ذكر في ودبعة الكفا ان العبد المحجور اذا أودع انساناً شيئاً
بخاء مولا موطوءة فمضغ فله ان يبيده لا يضمن لانه ليس لمولاه ولاية استرداذ ذلك وفي فوائد رحمه الله تعالى
امة أو عبد اشترى عينا بمال اكتسبه في بيت مولاه فاودعه انساناً قد علم بذلك فطلبه مولا فمضغ المودع أو لم
يطلبه حتى هلك في يده ضمن لان العين ملك للمولى ووقع الادعاء بغير اذنه فكان المودع غاصباً كذا في
الفتاوى العنانية * وسئل عن عبد أتى بقر من حنطة الى بيت انسان ورب البيت غائب فسلمه الى امرأته
رب البيت وقال هو ودبعة مولاي فلان بعثته الى زوجك وغاب فلما حضر رب البيت أخبرته المرأة بذلك

(٤٥ - فتاوى رابع) الحنطة في زعفران لا يجوز عنده اذا لم يعلم قدر الدراهم واجمعوا ان رأس المال لو ذرعياً أو حبواً أو وعدياً
منقواً يائمين * أسلم عشرة في كروم تكن الدراهم عنده فدخل المنزل ليخرجه ان وارى عن المسلم اليه بطل وان بحيث يراه ولا وصحت الكفالة

والحوالة والارتمان برأس ماله ولا يجوز عند زفر وأقل الأجل شهر في الصحيح وقبل ما رآه العاقدان وقيل ثلاثة * شرط حمله إلى منزل رب السلم بعد الإبقاء في المكان المشروط (٣٥٤) لا يصح لاجتماع الصفتين الاجارة والتجارة وشرط الإبقاء خاصة أو الحمل خاصة أو الإبقاء بعد الجمل جائز

فلا مهابا القبول فإرسل إلى مولى ذلك العبدان بعث من يحمل هذا الوقر اليك فاني ما أقبله فاجاب انه يكون عندك أيما تم أحله ولا تدفع ذلك إلى عبدي ثم طلبه المولى فقال لا أدفع إلا إلى العبد الذي حله إلى ثم سرق مع متاع رب البيت أو غير عليه هل يضمن رب البيت لمنعه عن رسول مولى العبد أم لا فقال ان كان الرجل صدق العبد أنه جله من مولاة ضمن بالمنع وان لم يصدق أهله ولا يدرى أهله ولا يدرى أهله ولا يدرى أهله ولا يدرى أهله أو هو في يد العبد بطريق غصب أو ودعة من غيره وتوقف في الرد ليعلم ذلك لم يضمن بالمنع كذا في فتاوى النسفي والله أعلم

* (الباب السابع في رد الوديعة) *

إذا أتى بالوديعة ووضعها في منزل المودع فصاحت ضمن المستودع وكذا الودعة إلى ابن المودع أو إلى عبده أو إلى أحد من في عياله فصاحت ضمن وكان القاضي الامام أبو عاصم العامري يفتي به وقيل المودع إذا رد الوديعة إلى من في عياله لا يضمن وقال المتأخرون يضمن وعليه الفتوى كذا في جواهر الاخلاطي * وإذا رد هابه من في عياله فلا ضمان كذا في التتارخانية * المودع بعثها على يد ابنه الذي ليس في عياله ان كان بالغاً ضمن والا لان الصغير وان لم يكن في عياله فهو في ولايته وتديره اليه فالردي عليه كالردي على يد عبده الذي أجره من غيره كذا في الوجيز للكردي * قالوا اذا كان الابن غير بالغ انما لا يضمن بالردي عليه اذا كان يعقل الحفظ ويحفظ الاشياء أما اذا كان لا يحفظ فهو ضمان كذا في المحيط * اذا قال المستودع لصاحب الوديعة بعثت به اليك مع رسولي وسمي بعض من في عياله بأن قال له مع أمي أو قال مع عبدي أو ما أشبه ذلك كان القول قوله كذا في التتارخانية * ولو قال ردتها بيد أجنبي ووصل اليك وأنكر ذلك صاحب المال فهو ضمان الا أن يقربه رب الوديعة أو يقيم المودع يمينه على ذلك كذا في المحيط * مودع الغاصب إذا رد الموصوب على الغاصب يبرأ عن الضمان كذا في الذخيرة * المودع إذا رد الوديعة إلى المودع ثم جاء مستحق واستحق الوديعة لا ضمان على المودع فرق بين هذا وبين ما إذا أمر المودع المودع أن يدفعها إلى رسوله فدفع وهلك في يد الرسول ثم جاء مستحق واستحقها فان المستحق بالخيار ان شاء ضمن المودع وان شاء ضمن رسوله وان شاء ضمن المودع هكذا في الصغرى * غاب المودع ولا يدرى حياته ولا مماته يحفظها أبا حتى يعلم عونه وورثته كذا في الوجيز للكردي * ولا يصدق بها بخلاف اللقطة كذا في الفتاوى العتائية * وإذا مات رب الوديعة فالوارث خصم في طلب الوديعة كذا في المبسوط * فان مات ولم يكن عليه دين مستغرق يرد على الورثة وان كان يدفع إلى وصيه كذا في الوجيز للكردي * المودع اذا دفع الوديعة إلى وارث المودع وفي الترتيب كذا في يضمن للغرماء ولا يبرأ بالردي الوارث كذا في خزائن المفتين والله أعلم

* (الباب الثامن فيما اذا كان صاحب الوديعة أو المستودع غير واحد) *

إذا استودع رجلان رجلاً وديعة من دراهم أو دنانير أو ثياب أو دواب أو عبيد ثم حضرا أحدهما وطلب حقه منه لم يكن له ذلك حتى يحتملوا وخاصمه إلى القاضي لم يأمره بدفع نصيبه اليه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو بكر بن أبي عبيد الله يضمن ذلك ويدفع نصيبه اليه ولا تكون قسمته جائزة على الغائب كذا في المبسوط * وفي الجامع الصغير ثلاثة استودعوا رجلاً فغاب اثنتان فليس للحاضر أن يأخذ نصيبه عنده وقاله ذلك ومن المشايخ رحمه الله تعالى من قال الاختلاف فيما هو من ذوات الامثال وفيما هو من ذوات القيم سواء والصحيح أن الاختلاف فيما هو من ذوات الامثال كالكمالات والموزونات وفيما عداها من الثياب والدواب والعبيد فليس للحاضر أن يأخذ نصيبه بالاجماع كذا في الكافي * فان دفع اليه نصيبه فهلك في يده

بعض القوا أن شرط الجمل بعد الجمل يصح لان الجمل لا يوجب الملك لرب السلم فلما شرط الجمل ثانيا صار كشرطه مرة وكذا الإبقاء بعد الجمل والإبقاء بعد الإبقاء ولما شرط ذلك صار الاول منفسخا وإذا شرط الإبقاء في مدينة كذا في محلها سواء حتى لو أوفاه في محله ليس له ان يطالبه في محله أخرى * ويطلبه شرط الخيار فان أسقط قبل الافتراق برئ ورأس المال قائم في يد المسلم اليه صح وان هالكالا ينقلب صحيحا ولا يرد المسلم فيه بخيار الرؤية ولو وجد بعد قبضه فيه عيبا وحادث عنده عيب آخر بسمو أو بفعل أجنبي فالمسلم اليه ان شاء قبضه وعاد السلم وان لم يشأ لا ولا شيء عليه * وفروخي بن يعقود سلم فقال بعثت فسلم حتى لزم ذكر شرائطه ولا يثبت الوراثة في السلم بخلاف البيع ان كان الوراثة فيه معهودا حتى ملك ان معتادا حط قطعه من الثمن لان لم يكن معتادا

* (نوع) * أسلم في طعام قرية أو مصر بعينه لا يصح وكذا اذا سلم في حنطة هراة ولم يرد به هراة خراسان لانها ولاية ثم لا ينقطع طعامها غالباً بل اراد به هراة العراق قرية ينسب اليها الثياب لكن يصح السلم في الثوب الهروي لان المراد به الجنس بشكله

لا ما ينسج فيه خاصة حتى لو اراده لا يصح أيضا ان كان مما يتوهم انقطاعه ولو ذكر النسبة في الطعام لبيان الجنس والصفة كالخمراني بخاري
يصح * لا يجوز السلم في اللحم عنده والحيلة قضاء القاضي أو حكم الحاكم بجوارحه واستقراضه (٣٥٥) وزنا يجوز عند أصحابنا وفي الجامع

انه مضمون بالقيمة قال
الاسيحاوي يريد به اذا انقطع
عن ايدي الناس وعن محمد
انه مثلي والطحاوي كل
موزون مثلي فالعنب واللحم
والغزل مثلي وكذا الجسد
والدقيق والخبز في السلم
في الالية وشتم البطن جائز
وزنا وافتى القاضي والطحاوي
يجوز السلم في الخنطة وزنا
وبه يقضى للعرف العام
والحاجة اليه * وعن محمد
لا يجوز اقراض الخنطة وزنا
فان أخذه واكله قبل
الكيل فالقول للاستقرض
انها كذا قفيز * أسلم في خنطة
وقال نسل أو بيرة أو نيكو
يجوز واستقرض الخبز وزنا
يجوز في قول الثاني وعليه
الفتوى وكذا السلم فيه وزنا
لحاجة الناس وعليه الفتوى
* والسلم في الدقيق وقرضه
كلاهما يجوز وبمع الدقيق
بالدقيق كسلافي النوادر
جوز منسوبا ولكنه يحتاط
وقت القبض كي لا يقبض
غير ما يستحق فيكون استبدالا
في قبض دقيق الخنطة لو أسلم
فيه لا دقيق الشعر * دفع
الدرهم الى خباز ليأخذ منه
الخبز يقول له كلما أخذه
هذا على ما قاطعنا عليه
* ولودفع الدرهم الى خباز
وقال اشتريت مائة من من الخبز
وجعل يأخذ كل يوم خمسة
من ففاسد وما أكل يكره ولو

ثم حضر الآخر فله أن يأخذ ما بقي في يد المودع فان هلك ما في يد المودع هلك أمانة بالاجماع كذا في الينابيع *
ولو هلك المقبوض في يد القابض فليس له أن يشارك الغائب فيما بقي كذا في غاية البيان * وفي المنتقى لودفع
المودع الى الخاضر نصفها ثم هلك ما بقي وحضر الغائب قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان كان الدفع بقضاء
فلا ضمان على احد وان كان بغير قضاء فان شاء الذي حضر أتبع الدافع بنصف ما دفع ويرجع به الدافع
على القابض وان شاء أخذ من القابض نصف ما قبض كذا في الذخيرة * ولو أن أحد المودعين يقيم البيعة
على المودع على أن الوديعة كلها أو على اقرار صاحبه وقت الايداع بذلك لا تسمع كذا في الفتاوى
العناية * ولو أن المودع في هذه الصورة ادعى هلاك الوديعة أو أخذ ظالم منه فقال أحد المودعين قد بقي في
يدك شيء من الوديعة كان له أن يحلفه على ذلك بخلاف فأبو حنيفة رحمه الله تعالى وان كان لا يرى حق
استرداد الوديعة لاحدهما يرى حق الاستحلاف لاحدهما رجلا من بينهما ألف درهم وضعاه عند أحدهما
ثم قال أحدهما لصاحبه خذ نصيبك منه فأخذ ذواضع النصف الباقي فالنصف الذي أخذ صاحبه يكون
بينهما لانه لا يكون مقاسما لنفسه فان كان ضاع النصف الذي أخذ سلم الباقي للشريك كذا في المحيط *
رجلان أودعا ألفا ثم قال أحدهما لدفع الى شريك مائة أو قال ما تدين الى مادون النصف فدفعها ثم ضاعت
البقية سلم المأخوذ لا أخذ حتى لا يرجع شريكه بشيء عليه ولو قال له ادفع النصف اليه ثم ضاع النصف
الباقي رجوع الآخر على شريكه بنصف ما أخذ كذا في الفتاوى العناية * ولو قال له ادفع اليه حصته فدفع
فهو من حصته حتى لو هلك الباقي لا يرجع عليه شريكه بشيء كذا في المحيط * رجلا أودعا رجلا ألف
درهم فأتا المستودع وتركتا فادعى أحد الرجلين أن الابن استهلك الوديعة بعد موت أبيه وقال الآخر
لا أدري ما حالها فالذي ادعى على الابن الاستهلاك فقد أبرأ الابن منها حيث زعم أن أباه مات وتركها قائمة
بعينها فاستهلكها ابنه وادعى الضمان على الابن فصدق في حق الابن ولم يصدق في حق الابن حتى لا يقضى
له على الابن بشيء كذا في التتارخانية * وأما الآخر فله خمسة مائة درهم في مال الميت لو جود التجمل في
حقه ولا يشاركه صاحبه فيها كذا في المحيط * ثلاثة أودعوا رجلا مالا وقالوا لا تدفع المال الى أحد منا حتى
نجتمع فدفع نصيب أحدهم قال محمد رحمه الله تعالى في القياس يكون ضامنا وبه قال أبو حنيفة رحمه الله
تعالى وفي الاستحسان لا يضمن وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان * فان أراد
المودع ان يخرج عن الضمان فالحيلة له في ذلك أن يقول للحاضر الذي يطالبه بعدم مدفع الى الاول أحضر
خصمتك حتى أدفعه اليك ولا يقر بالدفع اليه كذا في التتارخانية * (٢) ولو كان المودع اثنين والوديعة مما

قوله ولو كان المودع اثنين والوديعة مما يحتمل القسمة الى قوله كذا في شرح الطحاوي كذا في النسخة المجموع
منها وفي عامة النسخ بدل هذه العبارة مائة ولو أودع عند رجلين شيئا مما يقسم لم يجز أن يدفع أحدهما
نصيبه الى الآخر سواء اقتسمها ثم سلمه الى صاحبه أو لم يقسمها كذا في المضرات ويقسمها فيحفظ
كل واحد منهما نصفه وان كان مما لا يقسم جاز أن يحفظه أحدهما باذن الآخر وهذا قول أبي حنيفة
وعندهما أحدهما أن يحفظه باذن الآخر كذا في الجوهرة النيرة * وإذا كانت الوديعة عند رجلين من
ثياب أو غيرها فاقسمها وجعل كل واحد منهما نصفها في بيته فهلك أحد النصفين أو كلاهما فلا ضمان
عليهما وان ترك أحدهما الوديعة عند صاحبه ان كان شيئا لا يحتمل القسمة لا يضمنان وان كان شيئا يحتمل
القسمة أجمعوا على أن المدفوع اليه لا يضمن وأما الدافع فقد اختلفوا فيه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى
يضمن نصف الوديعة وقال لا يضمن شيئا كذا في المحيط * ولو أودع عند اثنين عبدا أو نحو ذلك مما لا يقسم
فتبا على أن يكون عند أحدهما شهرا وعند الآخر شهرا لم يضمن كذا في السراجية * ولو تبايا فيما يقسم
فقبض أحدهما ضمن المسلم النصف وقال لا يضمنان ولا يضمن القابض اتفاقا كذا في التتارخانية * أودع
رجلان فباع أحدهما نصفه الخ

اعطاه درهم وجعل يأخذ كل يوم قدر من الخبز ولم يقل في الابتداء اشتريت كذا جاز وهو حلال وان نوى وقت الدفع الشراء لان البيعة
لا ينقذ البيع بل عند الأخذ وعنده المبيع والثمن كل معلوم ولا عبرة بالنية الا يرى انه لو اشترى عبدا ليعتقه ولم يتلفظ به جاز قال الفقيه وبه

فأخذوا دفع الخنطة إلى الخباز ليأخذ الخبز فطرية ما نبياع خاتم أو نحوه من الخباز بالقدر الذي اتفق عليه من الخبز ونصف الخبز حتى يكون ديناً عليه ويسلم الخاتم ثم يشتري الخاتم بالخنطة (٣٥٦) التي يريد دفعها ولا يجوز في التزويج ويجوز كيلا وكيله الغرابيل لو علم وإن لم يعلم فلا خير فيه وعن الثاني أن

يحتل القسمة كان لهما أن يقسماها للحفظ حتى يصير في يد كل واحد منهما النصف ولو سلم أحدهما جميع الوديعة إلى صاحبه فصاعت ضمن المسلم نصف الوديعة عند أي حنيقة رحمه الله تعالى ولا يضمن القابض شيئاً وعند من لا يضمن ولو كانت الوديعة مما لا يحتل القسمة فأنهما يتبايان في الحفظ ولا يضمن كل واحد منهما بالتسليم إلى صاحبه بالإجماع كذا في شرح الطحاوي * أو دعى رجلان فباع أحدهما نصفه لانتقبل شهادة البائع مع آخر أنه ملك المدعى لأنه يريد نقض ماعقده كذا في التتارخانية * رجل استودع رجلين جارية فباع أحدهما نصفها الذي في يده فوقع عليها المشتري فولدت له ثم جاء سيدها قال يأخذها وعقرها وقيمة الولد ثم رد قيمة الولد كرد عين الولد في جبر نقصان الولادة به فإن لم يكن في قيمة الولد وفاء بالنقصان أخذ تمام ذلك من المشتري ثم يرجع المشتري على البائع بالتمن ونصف قيمة الولد وإن شارب الجارية ضمن البائع نصف النقصان فإن لم يعلم أن الجارية لهذا الذي حضره لا يقول المستودعين لم تقبل شهادتهما في ذلك ولكن الجارية أم ولد للمشتري باعتبار الظاهر ويضمن لشريكه نصف قيمتها ونصف عقرها فسد فعه إلى شريكه كما هو الحكم في جارية مشتركة بين شريكين يستولدها أحدهما كذا في المبسوط والله أعلم

(الباب التاسع في الاختلاف الواقع في الوديعة والشهادة فيها)

في المنتقى بشرع أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل ادعى على رجل وديعة وبجدها المودع وأقام المدعى بينة على دعواه وأقام المودع بينة على المدعى أنه قال مالي على فلان شيء قال إن كان مدعى الوديعة يدعى أن الوديعة قائمة بعينها عند المودع فهذه البراءة لا تبطل حقه كذا في المحيط * إذا أقام رب الوديعة بينة على الالدياع بعد ما جحد المودع وأقام المودع بينة على الضياع فإن جحد المودع الالدياع بأن يقول للمودع لم تودعني ففي هذا الوجه المودع ضامن وبينته على الضياع بعد الجحد مردودة سواء شهد الشهود على الضياع قبل الجحد أو بعد الجحد وإن جحد الوديعة بأن قال ليس لك عندي وديعة ثم أقام بينة على الضياع أن أقام بينة على الضياع بعد الجحد فهو ضامن وإن أقام بينة على الضياع قبل الجحد فلا ضمان وإن أقام بينة على الضياع مطلقاً ولم يتعرض للمناقبة الجحد ولما بعد الجحد فهو ضامن وفي القدوري إذا قال المودع للقاضي حاف المودع ما هلكت قبل الجحد وحلفه القاضي ويحلفه على العلم كذا في الذخيرة * ولو جحد الوديعة ثم ادعى أنه ردها بعد ذلك وأقام بينة قبلت وإن أقام بينة أنه ردها قبل الجحد وقال غلظت في الجحد أو نسيت أو ظننت أني دفعته وأنا صادق في قولي لم تستودعني قبلت بينته أيضاً في قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى كذا في الخلاصة * ولو طلب الوديعة فقال ما أودعني ثم ادعى الرد أو الهالك لا يصدق ولو قال ليس له على ثم ادعى الرد أو الهالك لا يسمع كذا في خزنة المفتين * رجل أودع رجلاً عبداً جحد المودع ومات في يده ثم أقام المودع بينة على الالدياع وعلى قيمته يوم الجحد قضى على المودع بقيمته يوم الجحد ولو قالوا لا تعلم قيمته يوم الجحد ولكن علمت قيمته يوم الالدياع وهي كذا قضى القاضي على المودع بقيمته يوم القبض بحكم الالدياع كذا في الذخيرة * إذا قال المودع قد أعطيتكها ثم قال بعد أيام لم أعطكها ولكنها ضاعت فهو ضامن ولا يصدق فيما قال وفي الخامسة وهو الصحيح كذا في التتارخانية * ولو قال المودع إنهم أقدضت ثم قال بعد ذلك بل كنت رددتها إليك لكني أوهمت لم يصدق وهو ضامن كذا في البدائع * ولو قال المودع ضاعت الوديعة منذ عشرة أيام فأقام المودع بينة أن في يده منذ يومين فقال المودع وجدتها ثم ضاعت قبل منه كذا في المنتقى * فإن قال -ين- خوصم ليس له عندي وديعة ثم قال بعد ذلك وجدتها فضاقت ضمن كذا في غاية السان * رجل قال لفلان عندي ألف درهم وديعة ثم قال بعد ذلك قد ضاعت قبل إقرارى فهو ضامن ولو قال كان له عندي ألف درهم وضاع فالقول قوله ولا ضمان ولو قال له عندي ألف درهم وديعة قد ضاعت ووصل الكلام صدق استحساناً وصار تقدير هذه المسئلة كانت له عندي ألف درهم وضاعت كذا

مناقضه يضمن مثله واستحسن الثاني جواز شراء الماء بالقرب لعدم التنارع فيه ولو اسلم في الماء وبين المزارع يجوز وإذا جاز فيه جاز في الجدد أيضاً * القراطس والباذنجان يجوز السلم فيهما واستقرضهما عدداً والثوم والبصل وزناً لا عدداً يجوز أو اللين والعصير والخل يجوز كيلاً أو وزناً وإذا انقطع العصير لا يجوز السلم فيه ولا في الجواهر واللائي للتفاوت إلا أن تكون صغيرة تشتري للدواء وإن أطلق ذكر الذراع في الثوب فله ذراع * ولا يبرى السلم في الألوان المتخذة من الزجاج وفي المكسور ويجوز وزناً وفيما لا يتفاوت عدداً كالطابق وفي الألوان المتخذة من الخزف أن نوعاً يصير معلوماً عند الناس يجوز * لا خبر أن يسلم غزلاً في قطن * اسلم قطناً هروياً في ثوب هروياً جاز وإن شعر في نسج شعران كان النسج عادشعراً لا يجوز ولا يجوز * ولا بأس باللم في الحصى والبوارى إذا وصف الطول والعرض والصفة لأنه مذكور معلوم كالتياب والحصى يتخذ من البردى والبورياس القصب * ويجوز السلم في الكبريت والخزفية إذا بين نوعاً لا تتفاوت أحاده (نوع آخر في الاختلاف)

جاء ثوب وقال أنه جيد وانكره الطالب يرى القاضي أهل الصناعة والاثان احوط والواحد كاف إن قال جيد أجبر على القبول في وإن اختلف في الثمن تخالفوا استحساناً وبه أئيين الطالب في ثاني قول الثاني وبه محمدان برهن أحدهما قضى له وإن برهننا في ثوب السلم برهن

واحد في قول الثاني وهو قول الامام والمسئلة على وجوه رأس المال عين أو دين وكل على وجوه اتفاقا على رأس المال واختلاف في المسلم فيه فقط أو بعكسه أو فيها فان كان رأس المال عيناً واختلاف في المسلم فيه فقط بان قال الطالب (٣٥٧) هذا الثوب في كرخطة والاخر في

نصف الكرا أو الشعر أو
الحنطة الرديئة وبرهنا قضى
بينه رب السلم اجماعا
وان في رأس المال بان قال
أحدهما هذا الثوب في كرخطة
وقال الآخر لا بل
العبد في هذا الكرا وبرهنا
قضى بسلامين عند محمد
والثاني يقول كل يدعي عقدا
غير ما يدعيه الآخر وان
كان رأس المال دراهم
والاختلاف في المسلم فيه
لا غير أو في رأس المال لا غير
وبرهنا فالبينة بينه رب السلم
ويقضى بسلام واحد عند
الثاني خلافا لمحمد وان
اختلفا فيه ما وبرهنا بان ادعى
أحدهما عشرة في كرين
والآخر خمسة عشر في كرين
قضى الثاني بخمسة عشر في
كرين لاسلمين ومحمد يقضى
بخمسة عشر في كروية عشرة
في كرين ان لم يتفرقا وان
ادعى أحدهما ان رأس
المال دراهم والاخر دنانير
يقضى بسلامين كما في الثوبين
* (نوع آخر) * أسلم في ثوب
وسط وجاء بالجيد فقال خذ
هذا وزدني درهما فعلى
وجوه لان المسلم فيه كيلي
أو وزني أو وزعي ولا يخلو
امان ان يكون فيه فضل أو
نقصان وذلك في القدر أو
الصفة فان كيليا بان أسلم في
عشرة أقره فجا باحد عشر
وقال خذ هذا وزدني درهما

في التارخانية * اذا قال ذهب الوديعة ولا أدري كيف ذهبت فالقول قوله مع عينه ولا ضمان عليه وبه
نأخذ كذا في المتنقط * ولو قال ابتداء لا أدري كيف ذهبت اختلفوا فيه والصحيح انه لا يضمن كذا في الفتاوى
العتائية * ولو قال ذهب الوديعة من منزلي ولم يذهب من مالي شيء يقبل قوله مع عينه كذا في خزنة المفتين *
وسئل عن قوم ذنبوا الى رجل دراهم ليدفع الخراج من قبلهم فأخذ دراهم وشدها على منديل ووضع في كفه
ودخل في مسجد فذهبت الدراهم منه ولا يدري كيف ذهبت منه وهم لا يصدقونه قال لا يقبل قوله ما لم يبين
الذهاب كذا في الحاوي للفتاوى * رجل أو دعه رجلا عيناً فادعى المستودع هلاكها وكذب المودع وأراد
تحليفه فذكر عن اليمين فنكوله عن اليمين يكون اقرارا بقاء العين ويحبس الى أن يظهرها أو يثبت أنها لم
تبق كذا في جواهر الفتاوى * رجل قال لاخر أخذت منك ألف درهم وديعة فضاعت وقال الآخر
أخذتها اغصبا ضمن المقر ولو قال دفعته الي أو أودعته وقال الآخر أخذتها اغصبا لا يضمن كذا في الخلاصة *
اختلفا وقال المودع كانت وديعة وقال المودع بل قرض لا يضمن كذا في الوجيز لا كدرى * وان قال
المستودع قد ضاع بعضه أو أقرضتني البعض فالقول قول المستودع في مقداره مع عينه كذا في النبايع *
أودعه ألف درهم وأقرضه ألفا فاعطاه المودع ألفا ثم اختلفا فقال المودع هذا قرضك وقد ضاعت الوديعة
صدق مع عينه كذا في محيط السرخسي * ولو قال لي عندك ألف درهم وديعة ودفعته الي وقال المقرله
كذبت وهولي فالقول قول المقرله كذا في الخلاصة * اذا اختلفا فقال المودع هلكت أو قال رددتها
اليك وقال المالك بل استهلكتم فالقول قول المودع وكذلك اذا قال المودع استهلكتم من غير ادنى وقال
المالك بل استهلكتم أنت أو غيرك بأمرك كان القول قول المودع كذا في البدائع * اذا اختلف الطالب
وورثة المودع فقال الطالب قد مات ولم يبين فصارت دينه في ماله وقالت الورثة كانت قائمة بعينها يوم
مات المودع وكانت معروفة ثم هلكت بعد موته فالقول للطالب هو الصحيح كذا في الذخيرة * ويجب
الضمان في مال الميت كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال ورثته قدر الوديعة في حياته لم يقبل منهم
الا يئنة والضمان واجب في ماله لانه مات مجبه الا فان أقام الورثة البينة ان المودع قال في حياته رددتها
تقبل واذا مات المودع مجهلا ودعى الوارث الضياع حال حياته لا يقبل قول الوارث كذا في الفصول
العادية * في الجامع ولو قال المستودع لصاحب المال قد قبضت بعض وديعة ثم مات المستودع ولا يدري
الباقى وقال صاحب المال لم أقبض شيئا أو قال ورثة المستودع قد قبضت تسعة مائة وبقي مائة لا يصدق
الورثة ويقال لصاحب المال لا بد أن تقر بقبض شيء منه ويختلف على ما سبق بالله ما قبضت منه ما قالت الورثة
لان اقرار المستودع بقبض صاحب الوديعة بعض الوديعة جائز لكونه مؤثما من جهته ولهذا لو أقر أن
صاحب الوديعة قبض جميع الوديعة صح اقراره فهو ذاك أولى ثم وقع الخلاف بينه وبين ورثة المستودع
في مقدار المقبوض لانه أقر بقبض شيء مجهول فكان هو المجهول فيكون القول قوله في البين كذا في محيط
السرخسي * فان قال قبضت مائة وقالت الورثة تسعة مائة فالقول للمالك مع عينه لانه ينكر الزيادة كذا
في الكافي * ولو قال صاحب المال في حياة المستودع وبعد موته قد قبضت بعض وديعة كان القول قوله في
مقدار ما يقرب مع عينه وان قال في حياته دفعت الوديعة الى صاحبها الاشياء أنفقته في حياته أو استهلكته
فالقول قوله في مقداره مع عينه كذا في النبايع * ولو قال بعد موت المودع رددتها على الوصي كان القول قوله
مع اليمين ولا يضمن كذا في فتاوى قاضيخان * ولو غصب من المودع وهلك فأراد المالك أن يضم الغاصب
فقال المودع قدرده علي وهلك عندي وقال المالك بل هلك عنده فالقول قوله كذا في التارخانية * اذا قال
المودع أو دعتها عند أجنبي ثم ردها علي فهلكت عندي والمودع يكذب في ذلك فالقول قول المودع ويضمن
المودع لانه أقر بوجوب الضمان عليه ثم يدعى البراءة فلا يصدق الا بيينة يقيمها على ما ادعى وحينئذ

جاز لانه باع مع لوم ما بع لوم ولو جاء بتسعة وقال خذته وأرد عليك درهما جاز أيضا لانه أقاله وأقاله الكل تجوز فكذا اقالة البعض ولو جاء
بالاجود أو الاردا وقال خذوا أعط درهما وأرد عليك درهما لا يجوز عندهما خلافا للثاني وفي الثوب ان جاء بذراع أو يدو قال زدني درهما

جائز لانه يسع ذراع يمكن تسليمه بدرهم فاندفع بعه مفردا وكذا الوزاد في الوصف يجوز عندهم وان جاء بانه ص ذراعا وروى لا يجوز عندهما لانه
اقالة فيما لا يعلم حصته لكون الذراع وصفا (٣٥٨) مجهول الحصة ولو جاء بانه قصر من حيث الوصف لا يجوز ولو بان يذره وصفا يجوز

وهذا اذا لم يبين لكل ذراع
حصه اما اذا بين جاز في الكل
بلا خلاف والفلاس مثن
على قولهما فيجوز السلم فيه
وثمن على قول محمد فروى أبو
الليث الخوارزمي عنه انه
لا يجوز * والسلم يجوز بلفظ
البيع والشراء اذا ذكر شرائطه
خلافه لا فرق في المجرده
لا يجوز * أسلم الكيلي في وزني
يتعين بالاشارة كالزعفران
والخديج يجوز وان لا يتعين
ان كان بلفظ البيع فهو يسع
بثن مؤجل وان بلفظ السلم
لا يجوز وشارح الطحاوى
أجازه بثن مؤجل * انقطع
المسلم فيه في أوانه يتخرب
السلم وعن الامام انه ينفسخ
* اسلم مكايه فيما ثبت وزنه
نصا أو بعكسه لا يجوز فيما
رواه الحسن ويجوز فيما رواه
الطحاوى وذكر الزندوشيتي
انه لا رواية في السلم وزنا في
المكيل فرواية الحسن في
النوادر عدم الجواز وابن
سماعة في النوادر الجواز
وقال الفضلي ان كان بالصيغة
وهو مكيل لاهل بخارى يسع
فيه خمسة وسبعون مناه
الحنطة لا يجوز ولو بالامناه
يجوز وقد اتفقت الروايات
ان مانص على كيله لا يجوز
بيعه بجنسه وزنا كالحنطة
بالحنطة لعدم المساوى وكذا
مانص على أنه موزون لا يباع
بجنسه كيلا لا رواية شاذة
عن الثاني انه يجوز اذا اعتادوا

لا يضمن لانه اثبت بالبينة ارتفاع سبب وجوب الضمان وكذلك لو قال بعثت بها اليك على يدى اجنبى
والمودع ينكر ذلك فالقول للمودع كذا في الفصول العادية * رجل أودع رجلا وديعة فغاب رب الوديعة
ثم قدم يطلب الوديعة فقال المودع أمرتني ان أنفقها على أهلك ولذلك وقد أنفقتها عليهم ورب الوديعة
يقول لم أمرتك بذلك فالقول قول رب الوديعة والمودع ضامن كذا في المحيط * وكذلك لو ادعى انه أمره بأن
يتصدق بها على المساكين أو يهبها فلان كذا في المبسوط * المودع اذا قضى دين المودع من مال الوديعة
يضمن وان كان الدين من جنس الوديعة وقيل لا يضمن وهو المختار عنه * المودع اذا قبض الوديعة
* مستودع قال للمالك أمرتني أن أدفع الوديعة الى فلان وكذبه المالك ضمن الالبينة أو باليمين كذا في
محيط السرخسي * اذا أمر صاحب الوديعة المودع بالدفع الى رجل بعينه فقال دفعتها اليه وقال ذلك الرجل
لم قبضها منك وقال رب الوديعة لم تدفع اليه ايه المودع فالقول قول المودع في حق برأته عن الضمان لاني
حق ايجاب الضمان على المدفوع اليه كذا في الظهيرية * رجل أودع رجلا ألف درهم ثم قال اني أمرت
فلانا بقبضها منك ثم نهيتهم عن ذلك فقال المودع فلان أتاني ودفعتها اليه وقال فلان لم أت ولم أقبضها منه
فان للمستودع برى منها كذا في المحيط * رجل أقام البينة على المودع ان صاحب الوديعة وكله بقبض
الوديعة منه ووقت لذلك وقتا ثم ان المودع أقام البينة ان صاحب الوديعة أخرجه من الوكالة قبلت بينته
وكذا لو أقام البينة ان شهودا لو كالة عبيد قبلت بينته كذا في فتاوى قاضيخان * واذا قال رب الوديعة
أودعك عبد أو أمة وقال المودع ما أودعني الا لامة وقد علمت فاقام رب الوديعة بينته على ما ادعى ضمن
المستودع قيمة العبد قال شيخ الاسلام انما يقبل القاضي شهادتهم ويقضى بقيمة العبد اذا وصفوا العبد
ويبينوا للقاضي والقاضي يعرف مقدار قيمة مثل ذلك العبد وان لم يعرف سأل المدعى حتى يقيم البينة على
مقدار قيمة العبد واما اذا لم يصفوا العبد وانما شهدوا انه اودعه عبدا فالقاضي لا يقبل شهادتهم كذا في
المحيط * ولو أودع رجل أمة وآخر عبدا ثم ادعى كل واحد ان الامة له والعبد لا ثم قال المودع ما أودعني
الا هذه الامة حلف ما أودعه كل واحد ان نصف الامة وفي فتاوى (أهو) أودع أحدهما غلاما والآخر
جارية ثم ادعى كل واحد الغلام لنفسه وانكر كل واحد ان يكون أودع الجارية وأقر المودع بالجارية
لا أحدهما بعينه وصدقه المقر له وقال المودع لا أدري أيكما أودع عندى الغلام وأعلم أن أحدهما أودعته لكن
لا أعرف من كان منكبا يدفع الجارية الى المقر له والغلام لهم اجمعاء ثم يحلف المودع لكل واحد منهم ما أنه
لم يودع عنده الغلام ثم يضمن لهما قيمة الغلام بينهما نصفان كذا في التتارخانية * رجل في يده أمة وألف
درهم فقال رجلان كل واحد منهما له أودعته هذه فقال المودع لا أدري لا يكلفه وأبى أن يحلف لهما
فالألف والامة بينهما نصفان وعليه قيمة أمة وألف آخر بينهما كذا في محيط السرخسي * اذا قال
المستودع للمودع وهبت لي الوديعة أو بعتها مني وأذكر رب الوديعة ثم هلكت لا يضمن المودع كذا في
الخلاصة * أودع رجل رجلا دراهم فخار رجل وقال ارسلني اليك صاحب الوديعة لتدفعها الى فدفعها
اليه فهلكت عنده ثم جاء صاحبها وانكر ذلك فالمستودع ضامن فان صدقه المودع في كونه رسولا ولم
يشترط عليه الضمان لا يرجع وان كذبه في كونه رسولا ومع هذا دفع اولم يصدق ولم يكذبه ومع هذا دفع
أو صدقه ودفع اليه على الضمان يرجع ومعنى الضمان هنا ان يقول المودع للرسول أنا أعلم أنك رسول
ولكن لا آمن أن يحضر المالك ويجحد الرسالة ويضمني فهل أنت ضامن لي بما أتأخذ مني فاذا قال نعم
حصلت الكفالة بدين مضاف الى سبب الوجوب وانه جائز في رجوع المودع على الرسول بحكم الكفالة كذا
في المحيط ولو قال رددتها اليك على يد من في عيالي وكذبه المودع فالقول قول المودع مع يمينه كذا في الفصول
العادية * سئل عن أودع عند آخر أو في صفر ثم استردها بعد زمان فرد عليه ستة فقال المالك كانت سبعة

خلاف المنصوص لان النص كان للتعارف واذا جاء المسلم اليه ببعض الدراهم وزعم انه وجدها في يده فاقول له والتخيلة فابن
في بيت المسلم اليه بين المسلم فيه ورب السلم تسليم عند الثاني خلافا للمجد (نوع في القرض) باع المقرض من المقرض الكرم المستقرض

الذي في يد المستقرض قبل الاستهلاك لا يجوز لانه صار ملكا للمستقرض وعند الثاني يجوز لانه لا يملك المستقرض قبل الاستهلاك وبيع المستقرض يجوز اجماعا فيه دليل على انه يملك بنفس القرض وان كان مما لا يتعين كالنقدين (٣٥٩) يجوز بيع ما في النعمة وان كان قائما

في يد المستقرض ويجوز للقرض التصرف في السكر المستقرض بعد القبض قبل الكيل بخلاف البيع * استقرض عبد يقضي به دينه وقضى ضمن قيمته * أقر باستقراض ألف وقبضه واستهلاكه وزعم زيافته وأنكره المقر له وان وصل فالقول للمقر له مع العين وان فصل لا يصدق * بعث بكتاب لبيعته ألفا قرضا فبعث بحامل الكتاب فلم يصل الى الكاتب لا يكون من ماله وان أرسل اليه رسولا فقبضه الرسول صار من مال المرسل لان قبض الرسول قبض مرسله وحامل الكتاب رسول في تبليغ الكتاب لافي القبض * وعن محمد استقرض منه ألفا فأتاه بها فقال ألقه في البحر فالقاء لا ضمان على المستقرض لعدم القبض * ابن سماعة عن الثاني استقرض فواكه كيلا أو وزنا ثم انقطع يسر الى ان يدخل الحديث الا أن يتراضيا على قيمته كن استقرض طعاما في بلد فيه الطعام رخيص ثم التقيا في بلد فيه الطعام غال ليس له الطلب بل يوثق المطلوب اعطيه في تلك البلد وعن محمد استقرض طعاما بالعراق ولقه بمكة عليه قيمته بالعراق يوم الخصومة وليس عليه ان يرجع معه الى العراق

فاين السابع فقال لأدرى أو دعني ستة أو سبعة ولا أدري ضاعت أو لم تكن عندي وتارة يقول لأدرى هل جاءني من عندك رسول فاستردها وحملها اليك أم لا هل ضمن قال لانه لم يقربا ضاعته فلا يتناقص كذا في فتاوى النسفي * رجل له عند رجل ألف درهم وديعة وله على المودع ألف درهم فذفع المودع اليه ألف درهم ثم اختلفا بعد ذلك بآيام فقال رب المال أخذت الوديعة والدين عليك على حاله وقال المودع بل أعطيتك القرض وقد ضاعت الوديعة فالقول قول المودع لانه لا عبرة باختلافه ما في الاف المردود لانه وصل الى المالك أي شيء كان وانما اختلفا فهما في الاف الهالك فالمالك يدعي فيه الاخذ قرضا والمدعي عليه يدعي الاخذ وديعة وفي هذا القول قول مدعي الوديعة كذا في المحيط والله أعلم

* (الباب العاشر في المتفرقات) *

الوديعة ان كانت عبدا أو أمة فقتل المودع يقتص في العمد وفي الخطا يدفع أو يفدي وان كانت أم ولد أو مدبر اغرم المولى القيمة أو دعني فلان بل فلان فهو للثاني كذا في التتارخانية * رجل له على رجل دين مائة درهم وله عنده وديعة مائة درهم فقال جعلتها قصاصا بدين ان كانت الدراهم في يديه أو قريبة منه بحيث يقدر على قبضها جاز وصارت قصاصا وان لم تكن قريبة منه لا تكون قصاصا ما لم يرجع اليها كذا في الخلاصة * واذا سجد المستودع ما عنده من الوديعة ثم أودع من ماله عند المودع مثل ذلك وسعه امساكه قصاصا بما ذهب به من وديعته وكذلك ان كان المال دينا عليه وأنكره ثم أودعه مثله فأما اذا أودعه شيئا من غير جنس حقه لم يسره امساكه عنده كذا في الملبوط * وفي الاول اذا حلف يحلف ليس لك على شيء ولا يحلف ما أودعني كذا في التتارخانية * اذا كان لرجل ألف درهم من المودع اذا ظفروا لم يكن للمودع ان يدفع الالف الى غريمه كذا في شاهان * اذا أودع عند رجل عبدا ثم ان المودع وهب العبد من المودع وتودع والعبد ليس بمحاضر فقبله المستودع جازو ينوب قبض الوديعة عن قبض الهبة ويصير المستودع قابضا للعبد بنفس الهبة حتى لو مات العبد قبل ان يحدد الموهوب له فيه قبضا يملك من مال الموهوب له حتى لو لم يرجع كان الكف عن عليه فان استحقه رجل فهو بالخيار ان شاء ضمن الواهب وان شاء ضمن الموهوب له فان كان الموهوب له قد جدد فيه قبضا قبل ان يضمنه المستحق لا يرجع بما ضمن على المودع وان لم يجدد فيه قبضا قبل ذلك يرجع كذا في الذخيرة * وفي المنتقى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى برواية ابن سماعة في رجل عنده ألف درهم وديعة لرجل فقال هي قضاء بمالك على بان كان للمودع على صاحب الالف ألف درهم فلم يرجع الى منزله ليقبضها حتى ضاعت فهي من مال المودع مالم يقبضها أصل هذه المسئلة ان قبض الوديعة لا ينوب عن قبض الضمان والقبض بجهة القرض والاقضاء قبض ضمان كذا في المحيط * أئلف وديعة انسان للمودع ان يخاصم ويغرمه القيمة كذا في الوجيز للكردي * واذا كان عند رجل وديعة أو عارية أو بضاعة فغصبها منه رجل فهو خصمه فيها عندنا كذا في المبسوط * أودع رجلا جارية فغصبها منه رجل فابت من يد الغاصب كان للمودع أن يضمن الغاصب القيمة بقضاء أو بغير قضاء وتكون القيمة أمانة في يد المودع فان ظهرت الجارية للمولى الخيار ان شاء أخذ الجارية وان شاء أخذ القيمة فان أخذ الجارية رجع الغاصب على المودع بما أخذ منه ان كانت قائمة وبمثلها ان كانت هالكة فان كانت هالكة حتى ضمن المودع مثلها رجع بها على المالك فان كان المودع أقر أنه قبض القيمة من الغاصب ولم يعلم ذلك الا بقوله برى الغاصب من القيمة فان ظهرت الجارية واختار المولى أخذها كان له ذلك ويرجع الغاصب على المودع بالقيمة التي أخذها منه ان كانت قائمة وبمثلها ان كانت هالكة ولا يرجع المودع على المولى هنا بل الحق من العهدة كذا في الذخيرة * رجل أودع وديعة عند رجل فضاقت فلما طلبها صاحبها ادعى انها هلكت فانكر المالك حلف

لاخذه وقال ان الثاني علمه قيمته يوم أقرضه وبشرعن الثاني أقرض طعاما أو غصب ثم التقيا في بلد الطعام فيه غال أو رخيص يستوثق منه بكفيل حتى يوفيه في مكان الاخذ وقال الثاني وأبهم ما طلب قيمته التي في تلك البلد حال الخصومة أقضى بها القول فيها قول المطلوب وان كان

قائم في يده الرزمة أخذه ولا أفضى بالقيمة * باع باصمها بكذا دينار ثم وجد المشتري قبل النقد بخاري طلب دنانيره كان العقد * اشترت ثم
اختلافًا قالت كنت رسول الزوج في (٣٦٠) البيع ولا على الثمن وقال البائع أخذت لنفسك فأقول لها واليمنة للبائع * استقرض منه

المودع على هلاك الوديعة فنكل عن الميمن فاعطى مائة دينار الى المالك ثم ظهرت الوديعة في يد آخر فأراد
المستودع أن يخاصمه وبأخذه ينظر أن دفع المائة بقول أيهما كان فان كان رب الوديعة قال كانت قيمة
الوديعة مائة وأقام البينة عليه فان الخصامة الى المستودع ولكن المستودع اذا استردها من صاحب البذله
أن يردّها الى رب الوديعة وبأخذ المائة منه لانه ما كان راضيًا بأن يتلكها بهم ذا القدر وان كان المستودع
قال كانت قيمتها مائة وحلف على ذلك فالخصومة الى رب الوديعة كذا في جواهر الفتاوى * ولو أنفق على
الوديعة حال غيبة المالك بغير أمر القاضي كان متبرعا كذا في السراجية * وان رفع الامر الى القاضي سأله
القاضي البينة على كونه العين وديعة عنده وعلى كونه المالك غائبًا فاذا أقام بينة على ذلك ان كانت
الوديعة شيئًا يمكن أن يواجر وينفق عليه من غلتها أمره القاضي بذلك وان كانت الوديعة شيئًا لا يمكن أن يواجر
فالقاضي بأمره بان يتفق عليه من ماله يومًا أو يومين أو ثلاثة رجاء أن يحضر المالك ولا بأمره بالاتفاق
زيادة على ذلك بل يأمره بالبيع وامسك الثمن والحاصل أن القاضي يفعل بالوديعة ما هو أعلم وأنظر في
حق صاحبها وان كان القاضي أمره بالبيع في أول الوهلة كان جائزًا وما أنفق المودع على الوديعة بأمر
القاضي فهو دين على صاحبها يرجع به عليه اذا حضر غير أن في الدابة يرجع بقدر رقيقه الدابة لا بزيادة على
ذلك وفي البدر يرجع بالزيادة على قيمته كذا في المحيط * رجل استقرض من رجل خسين درهما فاعطاه
غلطًا ستمين فاخذ العشرة ليردها فهلك في الطريق يضمن خمسة أسداس العشرة لان ذلك القدر قرض
والباقي وديعة كذا في السراج الوهاج * وهو الاصح كذا في التتارخانية * وكذا لو هلك الباقي يضمن خمسة
أسداسه كذا في فتاوى قاضيخان * له على آخر خسون فاستوفى غلطًا ستمين فلما علم أخذ عشرة للرد فهلك
يضمن خمسة أسداس العشرة لان ذلك القدر قرض والباقي أمانة كذا في الوجيز للكردي * استقرض
منه رجل عشرين فاعطاه مائة فقال خذ منها عشرين قرضًا والباقي عندك وديعة ففعل ثم أعاد العشرين
التي أخذها في المائة ثم دفع اليه رب المال أربعين درهمًا فقال اخطأها بثلث الدراهم ففعل ثم ضاعت
الدراهم كلها لا يضمن الأربعين وضمن بقيتها كذا في خزائن المفتين * ولو أعطاه عشرة وقال خمسة قرض
وخمسة وديعة فلو ضاعت ضمن الخمسة القرض دون الوديعة كذا في التتارخانية * هشام عن محمد رحمه الله
تعالى رجل له على رجل ألف درهم دين فاعطاه ألفين وقال ألف منهم قرضًا من حقك وألف يكون وديعة
فقبضها وضاعت قال هو قرض حقه ولا يضمن شيئًا كذا في المحيط * لو دفع اليه ألف درهم يشتري ويبيع
رب المال بأجرة في كل شهر عشرة دراهم فمات ولم يدر ما فعله وقدر ترك رقيقًا وثيابًا باصا ركة دينًا في مال الميت
وكذا أرض دفعها امرأته والبذر منها ومن أحدهما فمات المزارع والزرع قد اخضر أو خصد ولم يدر
بعد موته قال محمد رحمه الله تعالى قيمة الزرع يوم مات أو مثل الطعام الذي كان في يده يوم مات صار دينًا في مال
الميت كذا في البناسع * رجل أودع عند انسان ألف درهم ثم ان صاحب الوديعة أقرض الوديعة من الذي
في يده قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يخرج الالف من الوديعة حتى يصير في يد المستودع حتى لو هلك قبل
أن تصل يده اليه لا يضمن وكذلك في كل ما كان أصله أمانة وكذلك لو قال المودع لصاحبها: ائذن لي أن أشتري
بالوديعة شيئًا أو أبيع لانه مؤتمن كذا في فتاوى قاضيخان * ابراهيم بن رستم عن محمد رحمه الله تعالى رجل
له على رجل مائة درهم قد دفع المألوب الى الطالب ما بقي درهم وقال هذا مالك فخذها فاخذها فضاعت
والأخذ لا يعلم كم هي قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا شيء عليه وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى
عليه مائة درهم كذا في المحيط * بعث الى رجل ألف درهم بضاعة ليشترى بها متاعا فدفع المبعوث اليه ألفًا
الى سمسار واشترى متاعا ثم بعث الى صاحبه فاصيب المتاع في الطريق لا يضمن ولو لم يقبل صاحب الالف
انها بضاعة والمسئلة بما الهال يضمن الا أن يكون السمسار اشتري بمحض منه كذا في الظهيرية * سئل نجم

عشرة وبعث عبده ليقبض
فقال المقرض دفعتم العبد
وأقر به العبد وقال أوصلتما
الى مولاي وأنكره المولى
فالقول له ولا شيء على العبد
لانه أقر أنه قبض بحق
* استقرض جماعة من واحد
وأمره أن يعطيه لواحد منهم
فاعطاه طالب منه حصته
فقط * استقرض المكسورة
ليؤدي الصحاح باطل وعليه
مثل ما قبض * أقرضه الدراهم
البخارية بها أو باع منه شيئًا
بها ثم لقبه في بلد آخر يروج
البخاري فيها أيضا الا انه
لا يوجد قال الثاني وهو قول
الامام يوجب له مدة الذهاب
والجى الى بخاري ويستأنق
منه ان شاء كنيلا وان كان
لا يروج فيه البخاري يغرم
قيمتها * قال بعد استهلاك
المستقرض كان زيوفا أو
نهرجة يرد مثلها ولا يرجع
بشيء ان ثبت واقراض الصبي
والعبد المحجور والمعتوه على
الخلاص الذي عرف في
الايداع منهم لكنه ان وجد
ماله بعينه عنده ولا أخذه
منهم لانه عين حقه * ولا يجوز
القرض الا في المنليات
ونعني به ما يضمن بالمثل عند
الاستهلاك من المكيلات
والموزونات والعديديات
ذوات الامثال وما يضمن
بالقيمة كالذرعات لا يجوز
استقرضه التأجيل فيه حال
القرض أو بعد الاقراض

باطل * قال لغرمه استقرض لي من فلان ففعل المأمور وقبض وقال دفعته اليه الى الأمر وأنكره الا أمرًا من المال المأمور ولا الدين
يصدق على الأمر الوكيل بالاستقرض من معين * انا قال المقرض ان فلانا قال لك اقترضني يكون قرضًا على المرسل وان لم يقبل على وجه

الرسالة يكون على الوكيل * خذ هذا المال وانفقها أو اصرفها إلى حوائجك أو إلى الغزاة فهو فرض لأنه يحتمل والهبة وإنه ادعى فاندفع ما إذا دفع إليه ثوباً وقال اكس به نفسك حيث يملكه لأن فرض الثوب باطل فصار هبة (٣٦١) تصحح التصرفه * (الثاني فيما يكون

يبيعاً) * وفيه التعاطي والمقبوض على سوم الشراء والاقالة واتحاد المجلس * وألفاظ البيع بعثك عبدى بالف فان لم تنقد الثمن غدا فلا بيع فقبل ولم يأت بالثمن فيه فقال المشتري فيه بعثك عبدى بالف فقال نعم فقبل انه قد البيع الساعة لا تنقض الشراء السابق بخلاف البيع الفاسد وكذا لو قال ان لم تنقد الثمن الى ثلاثة ايام ولو قال الى اربعة ايام أو سنة لا يجوز وان سلم الثمن في الثلاثة جاز البيع لرفع المفسد قبل التقرر كما في الخيار الزائد على الثلاثة * ان ادبت الى من عن هذا الثوب كذا وكذا درهما فقد بعته منك فتقده في المجلس يصح البيع استحساناً * وكذا لو قال فرو خمت جون به ابع رسد فاعطى الثمن في المجلس * وعن الثاني قال عبدى هذا لك بالف ان اعجبك فقال اعجبني فهذا بيع وكذا لو قال ان وافقت أو اردت أو هويت فقال اردت أو هويت يبيع في الجواب لا في الابتداء * قال البائع هو لك بالف هو بالعين فقال المشتري قبلت بالف لا يصح لأن البيع الاول قد بطل بالرجوع عنه وان قال قبلت البيعين بثلاثة آلاف فهو كقوله قبلت البيع

الدين النسبي رجه الله تعالى عن رجل أراد أن يخرج من تركستان إلى سمرقند فابضعه رجل مالاً ليشترى له شيئاً فذهب واشترى ثم لم يتهيا للرجوع عن سرعة فبعث مال البضاعة مع بعض أمواله على يدي رجل إلى تركستان ليوصله إلى صاحب البضاعة فلما نزل بلدة في الطريق أخذوا في تلك البلدة هذا المال ظلمانه هل يضمن المستضع قال نعم كذا في فصول الاستروشي في الباب التاسع والعشرين في أنواع الضمانات الواجبة * رجل مات وعليه دين وترك ألف درهم وترك ابنه ألفاً وديعة كان عند أبي لقفلان وجاء فلان يدعي ذلك ومصدقهما الميث في ذلك وقالوا ألفاً لفلان فان القاضي يقضى للغرماء بالالف قضاء عن الميث ولا يجعل للمدعي الوديعة لكن القاضي اذا قضى ديون الغرماء رجع المودع اليهم فيأخذها منهم باقرارهم أنها له والجواب في المضاربة والبضاعة والعارية والأجرة والرهن كالوديعة كذا في خزانة المفتين * اذا أودع وغاب فأقام ابنه بينة أن أباه مات ولا وارث له غيره وأخذ الوديعة ثم جاء أبوه حياً يضمن الابن أو الشاهدان ولا يضمن المودع ولو كان غصباً يضمن كل واحد منهم كذا في الفصول العبادية * رجل غاب فجاءت امرأته إلى القاضي وأحضرت والد زوجها وادعت أن للغائب وديعة في يدها وطلبت النفقة من ذلك المال قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل ان كان في يد والد الزوج دراهم أو ما يصلح لنفقة الزوجات من الطعام والكسوة والاب مقرباً أن ذلك في يده كان للمرأة أن تطالبه والقاضي أن يأمره بدفع ذلك اليها وليس للاب أن يدفع ذلك بغير أمر القاضي فان دفع بغير أمره كان ضامناً وان أنكر الاب كونه ذلك المال في يده كان القول قوله ولا عين له عليه وان لم تكن الوديعة مما يصلح لنفقة الزوجات فلا خصومة بينهما ولو كان للغائب دين على رجل والغريم مقر بالمال والنكاح فالدين بمنزلة الوديعة كذا في فتاوى قاضيان * رجل أودع عند رجل خمسمائة درهم فاتفقوا ثلثمائة ودرهماً اثنين وحلف أنه لم يحبس شيئاً من الوديعة فالقول قوله ولا يثبت كذا في الخلاصة * وان كانت الوديعة أمة فوطئها المودع فولدت فالولد مملوك لصاحب الاصل وعلى المودع الحد ولا يثبت نسب الولد منه الا أن يدعى شبهة نكاح أو شراء فينذ بسقط الحد عنه ويغرم العقر للشبهة كذا في المبسوط * ولو كانت الوديعة جارية فزوجه المستودع فالنكاح فاسد ولو دخل بها فالعقر صاحبها ولو كثرها فالكراهة فلا وردها المستودع ثم استحققت لا يضمن كذا في محيط السرخسي * فان كانت الوديعة جارية فزوجه المستودع من رجل وأخذ عقرها فولدت ونقصتها الولادة ثم جاء سيدها له أن يأخذها وولدها وله أن يفسد النكاح واذا فسد النكاح أخذ عقرها ويضمن المستودع نقصان الولادة ان كانت نقصتها ولم يكن في الولد وفاء بها وان كان في الولد وفاء بها انخير نقصان بالولادة وان كان نقصانها من غير الولادة من شيء أحدثه الزوج من جماعها فالمستودع ضامن لذلك وان كان المستودع استهلك الولد ضمن قيمة الولد كذا في المبسوط * المودع اذا باع الوديعة وسلمها إلى المشتري وضمن المالك المودع نفذ بيعه في ظاهر الرواية كذا في الذخيرة * الوديعة اذا كانت سبباً فأراد المودع أخذه ليضرب به رجلاً بغير حق وتحقق ذلك للمودع له أن يمنع من الرد اليه كذا في جواهر الاخلاطى * سئل القاضي بديع الدين عن أودع عند رجل لخط قبالة ومات المودع هل للورثة أن يطالبوا بذلك الخط قال يجيب القاضي بتسليم الخط اليهم أودع صكاً وعرف أداء بعض الحق ومات الطالب وأنكرت الورثة قبض الدين حبس المودع الصك أبداً كذا في التناحائية * وسئل أبو بكر عن خاصم آخر بألف درهم وأنكر ألا تحرم أخرج المدعي عليه ألف درهم ووضع في يد انسان حتى يأني المدعي بالبينة فلم يأت بالبينة واسترد المدعي عليه الدراهم فأبى أن يرد عليه ثم أعاروا على الناحية وذهبوا بالالف هل يضمن قال ان وضع المدعي والمدعي عليه عنده فلا يضمن اذ ليس له أن يدفع الى أحدهما وان كان صاحب المال وضعه يضمن بالمتع عنه كذا في الحاوي للفتاوى * رجل كان له عند رجل وديعة فقال المودع لرب الوديعة دفعت الوديعة اليك بمكة يوم

(٤٦ - فتاوى رابع) الاخر بثلاثة آلاف فكأنه زاد على الثمن الفا فالبائع بالخيار ان شاء قبلها أو ردّها في المجلس * اشترت هذا الثوب أو هذه الدار أو البطيخة بعشرة وفي البلد يتباع بالدراهم والدنانير والفلس ولم يذكروا أحدهم في الدارين عقد على الدنانير

وعلى الدراهم وفي البطيخة على الفلوس وان كان لا يتباع الا بواحد ينصرف الى ما يتباع الناس بذلك النقد * هذا بعشرين فقال المشتري
أخذته بعشرة فهلك الثوب عند المشتري (متى ٣٦٣) القيمة وان قال البائع بعده لا يسعه الا بعشرين يلزمه عشرون * وفي النوازل ساومه

بعشرة فقال البائع بعشرين
فذهب به المشتري ولم يقل شيئا
ان كان الثوب في يد المشتري
فالبائع بعشرين وان كان
في يد البائع ودفعه اليه
فبعشرة وفي الوقائع جعل
الاعتبار لا آخرهما كلاما
* بعثك بالف فقال أخذه به
لا يصح وان قال أخذه صح
* قال البائع الثوب بعشرين
وقال المشتري لا أريده ثم
رجع وأخذه فهو بعشرين
* استباع بتسعة فقال بده
درم كنه دهم أخذه به فقال
رضيت فقال صاحب الثوب
لا يسع فله ذلك لان قوله
بده درم كنه دهم ليس بايجاب
* بعته بالف فقال المشتري
اشتريت بالفين صح ويحمل
على أنه زاد الفا أخرى فان
قبله بالفين والاجاز بالف
تصحها لتصرفه * ولو قال
اشتريت بالفين فقال البائع
بعته بالف جاز بالف فبكانه
باع بالفين وحط عنه الفا
* بعث منك هذا العبد بالف
وهبت الثمن منك وقال
الآخر اشتريت لا يصح لانه
يسع بلائع وفي النوازل
الشراء جائز لا الهبة * باع
وسكت عن الثمن يملك اذا
اتصل به القبض في قول
الثاني ومحمد بكفي البياعات
الفاصلة ولو قال بعث بغير
ثمن لا يصح اصلا * (نوع
في الفاظه) * قاله ان

كذبا أو قام رب الوديعة بينة أن المودع في اليوم الذي ادعى الدفع بمكة كان بالكوفة لم تجز هذه الشهادة ولو
أقام البينة على اقرار المودع أنه كان بالكوفة في ذلك اليوم قبلت الشهادة كذا في الذخيرة * أودعه بقرة
وقال ان أرسلت ثيرانك الى المرحى للعلف فذهب يقرى أيضا فذهب به ادون ثرانه فضاقت لا يضمن كذا
في القنية * غصب فرسان من عمرو فقال المغصوب منه اني أودعت فرسي على يد فلان يعني الغاصب ثم هلك
الفرس في يده بغير صنعه قبل أن يطالب المغصوب منه لا يضمن كذا في جواهر الاخلاطى * رجل دفع
بضاعة من كرمان الى أصفهان فرجع الى كرمان وقال تركت البضاعة في أصفهان لا يضمن كذا في
جواهر الفتاوى * أربعة سافروا بيا كلون جلة وينزلون ويرتحلون كذلك ومع واحد منهم دنانير وديعة
لشخص خاطها في قبائه فترك القباء عند أصحابه فضاقت لا يضمن وكذلك المستبضع اذا ذهب الى الحمام وترك
البضاعة في قبائه قد خيط للدراهم ويكون معه أربعة نفرا يكونون ينامون جميعا وقد ترك القباء عندهم ثم
حضروا والقباء قد نفق وأخذ الدراهم لا يضمن المستبضع كذا في جواهر الاخلاطى * ٢ (مودع مالك
را كفت من يباغ مير ومودعت ترابخانه همسايه خویش فلان منهم مالك كفت بيه بنهاد وياغ رفت وباز
آمد ووديعت رازهمسايه كرفت وبخانه خویش آمد وبنهاد ووديعت از خانه او غائب شد تا وان دار شود
مودع اول يانی باید كه نشود) كذا في الذخيرة * ولو كان عنده كتاب وديعة فوجد فيه خطا يكره أن يصلحه اذا
كره ذلك صاحبه كذا في الملتقط * أودع عند رجل صك ضيعته والصك ليس باسمه ثم جاء الذي الصك باسمه
وادعى تلك الضيعة والشهود الذين بذلوا خطوطهم أو أن يشهدوا حتى يروا خطوطهم فاقاضى بأمر المودع
حتى يريهم الصك ليرى خطوطهم ولا يدفع الصك الى المدعى وعليه الفتوى كذا في الفتاوى العنابية * دفع
الى رجل مالا يثمه على العرس فان كان المدفوع دراهم ليس له أن يجبس لنفسه شيئا ولو نثره بنفسه ليس له
أن يملق منه كذا في محيط السرخسي * وكذا ليس له أن يدفع الى غيره لينثره هكذا في السراج الوهاج
* المأمور بنثر السكر ليس له أن يجبس لنفسه شيئا ولا يدفع لغيره أن ينثر ولا يملق عند أبي بكر الاسكافي قال
الصدر الشهيد يقول أبي بكر أخذ وعليه الفتوى كذا في الغيائية * غريب مات في دار رجل وليس له وارث
معروف وخلف شيئا يسيرا ساوى خمسة دراهم ونحوها وصاحب الدار فقير فله أن يأخذها لنفسه كذا في
الجوهرة النيرة * رجل له على رجل ألف درهم فقال ابعتهم امع فلان فضاقت من يدال رسول ضاقت من
مال المديون كذا في المحيط * مؤنة رد الوديعة على المالك لا على المودع كذا في السراجية * ان نقلها في بلدة
من محلة الى محلة كانت مؤنة الرد على صاحبها بالاتفاق كذا في الفتاوى الغيائية * واذا سافر بالوديعة في
الموضع الذي يجوز لها السفر بها تكون الاجرة على المالك كذا في السراج الوهاج * أودعه أجناسا وغاب
ومات ولم يجد المودع وارثا له سوى بنت ابنه المراهقة بعد دفع اليها اذا كانت تقدر على الحفظ كذا في
القنية في كتاب العارية * وسئل عن أمة اشترت سوارين بمال اكتسبته في بيت مولاهما فودعتهما امرأاة
فقبضت تلك المرأة ولم يكن ذلك باذن مولى الجارية فهل يكت الوديعة هل تضمن فقال نعم لان ذلك ملك المولى
ولا ايداع بغير اذنه فصارت غاصبة كذا في الفتاوى النسقية * ولو دفع المودع الوديعة الى آخر باذن المالك أو
بغير اذنه فأجاز المالك خرج المودع من اليين كذا في الخلاصة

*) (كتاب العارية وهو مشتمل على تسعة أبواب) *

٢ قال المودع للمالك أنا ذاهب الى المزرعة وأريد أن أضع وديعتك في بيت جاري فقال له المالك ضعها
فوضعها وذهب الى المزرعة ورجع فأخذها من الجار وجاء الى بيته ووضعها ثم فضاقت من داره هل يضمن
المودع الاول ام لا ينبغي الضمان

الناس يشترون متاعا بالف فقال البائع بعته منك بالف وقال المشتري اشتريت صح ان كان لا على وجه الهزل فان اختلفا في (الباب
الحد والهزل فالقول للمدعى الهزل فان بدله شيئا من الثمن لا يصح دعوى الهزل * ادعى انه باع منه هذا بالف فانكر الشراء ثم عاد في المجلس أو

بعد ما تصديق البائع فالاصل فيه ان كل عقد يكون الحق فيه لهما كالبيع والنكاح عود المنكر الى التصديق قبل تصديق الآخر المنكر في الانكار يطل الانكار وكل عقد يكون الحق فيه لاحدهما كالهبة والصدقة والاقرار (٣٦٣) لا ينفعه التصديق بعد الانكار

(الباب الاول في تفسيرها شرعا وركنها وشرايطها وانواعها وحكمها)

أما تفسيرها شرعا فهي تلك المنافع بغير عوض وهذا قول أبي بكر الرازي وعامة أصحابنا وهو الصحيح هكذا في السراج الوهاج * وأما ركناها فهي الإيجاب من المعبور وأما القبول من المستعير فليس بشرط عند أصحابنا الثلاثة استحقاقا والإيجاب هو أن يقول أعزتك هذا الشيء أو ممتلك هذا الثوب أو هذه الدار أو قال هو لك أو ممتلك أو أطمعتك هذه الارض أو هذه الارض للطعمة أو أخدمتك هذا العبد أو جعلتك علي هذه الدابة اذ لم ينوبه الهبة أو دارى لك سكنى أو دارى لك عمري سكنى كذا في البدائع * والاصل في هذا أنه اذا أضاف هذه الالفاظ الى ما يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه فهو تلك المنفعة دون العين واذا أضافه الى ما لا ينتفع به الا بامتلاك عينه فهو تلك العين فيكون قرضها كذا في السراج الوهاج * (وأما شرائطها) فأنواع (منها) العقل فلا تصح الاعارة من الجنون والصبي الذي لا يعقل وأما البلوغ فليس بشرط حتى تصح الاعارة من الصبي المأذون ومنها القبض من المستعير ومنها أن يكون المستعار بما يمكن الانتفاع به بدون استهلاكه فان لم يمكن فلا تصح اعارته كذا في البدائع * قال الحسائي في الكافي وعارية الدراهم والدنانير والفلس قرض وكذلك كل ما يكال أو يوزن أو يعدد مثل الجوز والبض وكذلك الاقطان والصوف والابرسم والمسك والكافور وسائر منافع العطر والسيادة التي لا تقع الاجارة على منافعها قرض وهذا اذا أطلق العارية فأما اذا بين الجهة كما اذا استعار الدراهم أو الدنانير ليعاير بهاميرا أو يزين بهاد كذا أو يجعل بها أو غير ذلك مما لا يتقاب به عينها لا يكون قرضا بل يكون عارية تملك بها المنفعة المسماة دون غيرها ولا يجوز له الانتفاع بها على وجه آخر غير ما سماه كذا في غاية البيان * اذا استعار آنية يتجمل بها أو سيفا محلي أو سكنيا محلي أو منطقة مفضضة أو خاتما لم يكن شيء من هذا قرضا كذا في الكافي * ولو قال لا أعزتك هذه القصعة من الثريدة أخذها أو كلها عليه مثلها أو قيمتها أو هو قرض الا اذا كان بينهما مبادأة حتى يكون ذلك دالة الاباحة كذا في الخلاصة * في العيون استعار من آخر رقعة يرفع بها مقبضه أو خشيبة يدخلها في بناءه أو أجرة فهو ضامن لان هذا ليس بعارية بل هو قرض وهذا اذا لم يقل لاردها عليك أما اذا قال لاردها عليك فهو عارية كذا في المحيط * (وأما أنواعها) فاربعة أحدها أن تكون مطلقة في الوقت والانتفاع وحكمه أن المستعير أن ينتفع بها بأي نوع شاء وأي وقت شاء والثاني أن تكون مقيدة فيهما فلا يتجاوز ما سماه المعبور الا اذا كان خلافا الى خبر والثالث أن تكون مقيدة في حق الوقت مطابقة في الانتفاع والرابع عكسه فلا يتعدى ما سماه المعبور كذا في السراج الوهاج * (وأما حكمها) فهو ملك المنفعة للمستعير بغير عوض أو ما هو الحق بالمنفعة عرفا وعادة عندنا كذا في البدائع * والعارية أمانة ان هلكت من غير تعدل يضمنها ولو شرط الضمان في العارية هل يصح فالمشايع مختلفون فيه وفي خلاصة الفتاوى رجل قال لا أعز في فان ضاع فأنا له ضامن قال لا يضمن وفي شرح الطحاوي ولو تعدى ضمن بالاجماع نحو أن يحمل عليها ما يعلم أنها لا تتحمل مثله وكذلك اذا استعملها ليل أو نهار فيما لا يستعمل فيه الدواب في العرف والعادة فغطت ضمن قيمتها كذا في غاية البيان والله أعلم

(الباب الثاني في الالفاظ التي تتعدها العارية وما لا تتعدها العارية)

تتعد بلفظ التملك كذا في الظهيرية * فلو قال ملكتك منفعة هذه الدار شهر أو لم يقل شهر بغير عوض كانت اعارة كذا في فتاوى قاضيجان * ولو قال جعلت لك سكنى دارى هذه شهر أو قال دارى لك سكنى أو قال عمري لك سكنى كانت عارية كذا في الظهيرية * ونص بغير قول أقرضتك هذا الثوب بلبسه يوما أو أقرضتك هذه الدار تسكنها كذا في التتارخانية * ولو قال جعلتك عليا في سبيل الله فهو اعارة كذا في فتاوى قاضيجان * ولو قال دارى لك هبة سكنى أو سكنى هبة فهي عارية كذا في الهداية في كتاب الهبة

* بعث هذا الثوب فقال بعث ثم قال المشتري لا اريد له أو قال المشتري رضيت بعشرة وقال البائع بعث ثم قال المشتري لا اريد له ذلك ولو قال اشتريت منك بالف وقال البائع بعث ثم قال المشتري لا اريد ليس له ذلك * خريدي اين خريدي ازمين بكذا فلان فقال اشتريت ولم يقل البائع بعث لا يتم البيع وعن السرخسي أنه يتم * يعني بكذا فقال بعث ولم يقل اشتريت لا يتم والاقالة كالبيع * بيع أن ينده عن بزره فقال دادم لا تتم الاقالة ما لم يقل قبلت * قال لا آخر اين اسب خوردا يا اسب تعرض كردم فقال لا آخر ان اقبلت أيضا صح * بعث منك هذه الدار وأجرت منك هذه الارض فقال لا آخر قبلت فهو جواب لهما * قال المشتري خريده مقام خريدم صح وجعل في الاجناس ابيعك بمنزلة بعث منك كذا بكذا فقال قبلت أو أخذت ثم * ولو بدأ المشتري وقال اشتريت فقال البائع هولك يتم * وهبت منك هذا بالف وقال لا آخر قبلت ثم وكذا لو قال جعلت هذا بالف فقال لا آخر قبلت ثم * بعث هذا منك بالف وقال المشتري قد فعلت ثم وان قال نعم لا وفي الواقعات اشتريت هذا منك

بالف فقال نعم أو هات الثمن ثم وقد ذكرنا خلافه واختار ما في الواقعات * اشتريت منك طعامك بالف فتصدق بها على المساكين ففعل في المجلس ثم وان لم يتكلم لدلالة القبول بخلاف التصديق بعد الاتفاق لوجود الاعراض قبل القبول وكذا لو قال بعثتك هذا الثوب بالف فاقطعه

في صافه قبل الافتراق يتم البيع * ولا يصح البيع بلفظ الاقالة وقال ابو بكر الاسكاف اذا قال اقلتك هذا الشيء بكذا وقبل الاخرية
البيع * بكم هذا الوقر فقال بعشرة (٣٦٤) فقال سبق الحمار فساقه لا يكون بيعا ما لم يسلم الوقر وينقد الثمن * له عليه دين طال به فارس

* ولو قال داري لك نحلي سكني أو سكني صدقة أو صدقة عارية أو عارية هبة فهذا كله عارية كذا في
الكافي في كتاب الهبة * ولو قال داري لك رقبتي أو حبس فهو عارية عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى
وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى هبة وقوله رقبتي أو حبس باطل كذا في البدائع * ولو قال داري رقبتي لك أو
حبس لك كانت عارية بالاجماع كذا في الينابيع في الهبة * ودفعك اليك هذا الحمار لتستهمله وتعلمه من
عندك فهو عارية كذا في القنينة * وقوله أطعمتك هذه الجزو عارية الآن يريد به الهبة كذا في التمرناشي
* اذا قال لا خير آخرتك هذه الدار منهم رابغريشي أو لم يقل شهر الا يكون عارية وفي هبة شيخ الاسلام وقد قيل
خلافه كذا في الذخيرة * رجل استعار من رجل شيا فاستك المالك ذلك كرشس الأئمة السرخسي أن
الاعارة لا تثبت بالسكوت كذا في الظهيرية * واذا استعار أرضا يبنى ويسكن واذا خرج فالبناء طرب
الأرض فرب الأرض أجر مثلها مقدار السكنى والبناء للمستعير كذا في محيط السرخسي * استعار دابة
غدا إلى الليل فأجابه صاحب الدابة بنعم ثم استعارها غدا آخر إلى الليل فأجابه بنعم فان الحق يكون للسابق
منهما وان استعارها معافهي لهما جميعا كذا في خزانة الفتاوى والله أعلم

*(الباب الثالث في التصرفات التي يملكها المستعير في المستعار والتي لا يملكها) *

ليس للمستعير أن يؤجر المستعار من غيره وان كانت الاعارة غليظا عندنا كذا في الظهيرية * فان أجرة قطب
ضمن حين سلمه إلى المستأجر كذا في الكافي * وكان الاجر له ويتصدق به في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى
كذا في المحيط * وان شاء العير ضمن المستأجر فان ضمن المستعير لا يرجع على المستأجر وان ضمن المستأجر
يرجع على المؤجر اذ لم يعلم أنه كان عارية في يده وان علم بكونه عارية في يده لم يرجع عليه كذا في الكافي * ولا
يرهن كالوديعة كذا في التبيين (١) * واختلف المشايخ في الايداع قال بعضهم لا يملك الايداع وهو الصحيح
هكذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان * والصحيح أن له أن يودع وعليه الفتوى كذا في الفتاوى العنانية
* وهو المختار كذا في محيط السرخسي * وهذا الاختلاف بينهم فيما يملك الاعارة أما فيما يملك الاعارة
لا يملك الايداع بالاتفاق كذا في الذخيرة * وله أن يعير غيره سواء كان شيئا يتفاوت الناس في الانتفاع به
أو لا يتفاوتون اذا كانت الاعارة مطلقة لم يشترط على المستعير الانتفاع بها بنفسه فاما اذا شرط عليه ذلك
فله أن يعير ما لا يتفاوت الناس في الانتفاع به دون ما يتفاوتون فيه كذا في خزانة المفتين * مثال هذا استعار
من آخر ثوبا باللبسة بنفسه أو دابة ليركبها بنفسه فليس له لباس غيره ولا ركاب غيره ولو استعار دارا ليسكنها
بنفسه فله أن يسكنها من شاء كذا في الظهيرية * ولو استعار ثوبا باللبس ولم يسم اللباس أو دابة للركوب ولم
يسم الركاب فله لباس غيره أو ركاب غيره كذا في الظهيرية * فان لبس أو ركب بنفسه فإراد أن يعير من
غيره أو لبس غيره أو ركب غيره أو لاثم أراد أن يركب أو يلبس بنفسه فقد اختلفوا فيه والاصح أنه لا يملك
ذلك ولو فعله ضمن كذا في الكافي * استعار دابة ليركبها بنفسه فركبها أو ردف غيره فغطيت ضمن نصف القيمة
كذا في غاية البيان * وهذا اذا ردف رجلا فان ردف صبيبا ضمن قدر النقل هذا اذا كانت الدابة تطيق
حمله فان كانت لا تطيق ضمن جميع القيمة كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان * للمستعير أن يربط
الدابة في الدار المستعارة كذا في المحيط * استعار كتابا لقرأة فوجده في الكتاب خطأ أن علم أن صاحب الكتاب
يكره اصلاحه ينبغي أن لا يصلحه والا فان اصلحه جاز ولو لم يصلحه لا يثم عليه كذا في خزانة المفتين * في المنتقى
ابراهيم عن محمد رحمه الله تعالى رجل قال لرجل أعزني دابتك في فرسخين أو قال في فرسخين قال له
فرسخان ذاهبا وجائيا فمصر أربع فراسخ وكذلك كل عارية تكون في المصر نحو تشييع الجنائز وأشباهها
وهذا استحسان أخذ به علماءنا كذا في المحيط * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا استعار دابة ولم يسم لها

(١) قوله كذا في التبيين فيه ان ما نقله عبارة الكثر لا عبارة التبيين اه

اليه شعيرا وقال خذه بغير
البلدان كان السعر معلوما
وهما يعلمانه كان يعاوان
لم يعلم أو لم يعلم الا يكون بيعا
* وسماع كل من المتعاقدين
كلام صاحبه شرط انعقاد
البيع حتى اذا اوجب احدهما
او قبل ولم يسمع الآخر
لا يتم البيع بالاجماع وكذا
في النكاح والخلع في المختار
* ولو سمع أهل المجلس وزعم
احدهما عدم السماع ان لم
يكن في ذنه وقر لا يصدق
قضاء * قال بعت وقال المشتري
اشتريت وقارنه الآخر
برجعت ان معا لا يتم البيع
وان عاقبه البائع رجعت
تم * اشترى عبدا بالف ثم قال
لا خير أشركتك فيه أو
أدخلتك مع نفسي فيه
صار شركا في نصفه بالف
* اذهب بهذه الساعة فانظر
اليها اليوم فان رضى بها فهي
لك بكذا أو قال ان رضى بها
اليوم فهي لك بكذا فذهب
بها تم البيع لانه تفسير قوله
بعتك بكذا على انك بالخيار
اليوم والقياس ان لا يصح
البيع لانه تعليق البيع
بالشرط وكذا لو قال بعتك
منك بالف ان شئت يوما
إلى الليل جلا على التنجيز
لا التعليق * قال جعلت
بيعه لك بكذا فقال اجزته
لم يلزم البيع حتى يقول
البائع سلمته أو أجرته وكذا لو قال جعلته بعمالك بالف ان شئت فقال شئت يتم * اذا قال أجزتك بعتك بالف ان رضى
فلان ووقت للرضاء فجاز ان رضى * ان أدبت إلى كذا من هذا التوب فقد دعتك منك فاذي في المجلس صح استحسانا * أبعثني عبدك بالف

موضعا
فلان ووقت للرضاء فجاز ان رضى * ان أدبت إلى كذا من هذا التوب فقد دعتك منك فاذي في المجلس صح استحسانا * أبعثني عبدك بالف

فقال نعم قد أجرته لزم البيع * وعن الثاني كيف تباع الحنطة فقال قفيز بدرهم فقال كلني خمسة أقفزة فكلها له لزم بخمسة * بعته منك بألف فقضيه ولم يقل شيئا ثم البيع * والا كل واللبس بعد قول البائع بعث رضا بالبيع (٣٦٥) وكل ما يصح إليه إضافة العتق يصح إضافة

البيع كالرأس مثلا والأصل عند اجتماع التسمية والإشارة أن المشار إليه لوم من خلاف جنس المسمى فالعبارة للاسم ان لم يعرف المشتري المخالفة وان عرف فالبيع على المشار إليه كقولك مشري إلى العبد بعث هذا الحمار منك بألف والمشتري يعلمه صح البيع وأما في الوكالة لو قال اشتري جارية بهذه الألف مشري إلى الدنانير تعلق التوكيل بالدنانير فإذا اشتري بالدرهم صار مشتري بالنفس * بعثك هذه الدار بألف درهم ثم قال بعثها منك بمائة دينار فقال المشتري قبلت ثم البيع بالدنانير لانه الأخير * غلط في اسم المبيع بان أراد أن يقول هذا العبد فقال هذه الجارية فعلى ما تلفظ في القضاء * بعته من فلان بكذا فبلغه هو وأ غيره فقبل ثم لأن قول الرسول كقول المرسل ولولم يرسل فقال اشترت لا يجوز لأن شرط العقد لا يتوقف على ما وراء المجلس * قال لا خير بعث منك كذا بكذا فقال الآخر قل اشتريت فقال اشتريت فان كان بطريق الرسالة صح البيع وان كان بالوكالة لا لانه باع منه وقبول الوكيل لا يكون قبوله لأنه أصل في البيع بخلاف الرسول وبخلاف الخلع * اذا قال الزوج لا خير

موضعا ليس له أن يخرج بهما من المصر هكذا في فتاوى قاضيان * وفي فتاوى رشيد الدين لو استعار دابة شهرافه على المصر وكذا في عارية الخادم واستجاره وكذا الموصى له بالخدمة فهو على المصر كذا في الفصول العمادية * استعار دابة للعمل فله أن يركبها كالأجرة كذا في القنية والله أعلم

(الباب الرابع في خلاف المستعير) *

استعار من آخر دابة ليحمل عليها شيا فحمل عليها غير ذلك فهذه المسئلة على أربعة أوجه ان حمل عليها غير ما سماه المالك إلا أنه مثل ما سماه المالك في الضرر على الدابة من جنسه بان استعارها ليحمل عليها عشرة مخاتيم من هذه الحنطة فحمل عليها عشرة مخاتيم من حنطة أخرى أو ليحمل عليها حنطة نفسه فحمل عليها حنطة غيره لأضمان عليه وإذا خالف في الجنس بان استعارها ليحمل عليها عشرة أقفزة فحمل عليها عشرة أقفزة شعير فحملت فلا ضمان عليه استحسننا وأما اذا حمل عليها أكثر من عشرة مخاتيم من الشعير إلا أنه في الوزن مثل الحنطة ذكر الشيخ الامام الزاهد شيخ الاسلام لا يضمن استحسانا وهو الأصح وإذا خالف إلى ما هو أضر بالدابة بان استعارها ليحمل عليها حنطة فحمل عليها آجرا أو حديدا أو لبنا مثل وزن الحنطة فهو ضامن وكذلك اذا حمل في هذه الصورة قطنا أو تبنيا أو حطباً أو تمران خالف في القدر بان استعارها ليحمل عليها عشرة مخاتيم حنطة فحمل عليها خمسة عشر مخاتيم فله الدابة يضمن ثلث قيمتها وهذا بخلاف ما اذا استعار ثورا ليطحن به عشرة مخاتيم وطحن أحد عشر حيث يضمن جميع قيمة الدابة وهذا اذا كانت الدابة تطبق حمل خمسة عشر مخاتيم فان كانت لا تطبق بصير متلفاها فيضمن جميع قيمة الدابة ~~هـ~~ كذا في المحيط والذخيرة * وإذا استعار دابة مطلقا فالمستعير يحمل عليها ما تطبق ولو حمل عليها ما لا تطبق فعطبت ضمن وكذلك اذا استعملها إلى الليل من غير علف فإذا حمل وعلفها لأضمان عليه في أي مكان استعمل أو في أي زمان أو في أي حمل كذا في الملتقط * استعار دابة ليحمل عليها حنطة فبعث المستعير الدابة مع وكيله ليحمل عليها حنطة فحمل وكيله طعاما لنفسه لم يضمن نص عليه في كتاب الشركة وهذا عجيب هكذا في الصغرى * ولو كانت مقيدة بالمكان فكما حكم المطلق الا من حيث المكان فلو جاوز ذلك المكان أو خالف يضمن وان كان هذا المكان أقرب من المكان المأذون كذا في الوجيز للكردرى * فان استعار دابة إلى موضع سماه فسار بها في غير طريق ذلك الموضع فان كانت تلك الطريق يسلك فيها إلى ذلك الموضع في العادة لم يضمن وان عطبت فيه وان كانت الطريق لا يسلك فيها إلى ذلك الموضع في العادة فعطبت فهو ضامن كذا في السراج الوهاج * استعار دابة إلى موضع فسلطها بطريقها ليست بالخدمة فعطبت ضمن ولو عين طريقا فسلط طريقا آخر ان كانتا سواء لا يضمن وان كان أبعدا وغير مسلك ضمن وكذا اذا كانتا تتفاوتان في الامن حتى ان الطريق الذي سلك فيه اذا لم يكن آمنا يضمن كذا في خزنة المفتين * رجل استعار من آخر حمارا (٢) تايلك سبوي أب وأوردته سبوا ورد بثلاث دفعات وكان الحمار معيوبا فإفرده كما كان فأت الحمار في يد المالك لم يحدث فيه زيادة عيب لا يضمن كذا في جواهر الفتاوى * وفي فتاوى الديناري (٣) مردى خرى بعاريت خواست تا از موضعي بار آوردند كه كفت كه زياده از چهار روز مدار و چهار روز اين خراي بار زياده روز داشت خرداين خرداين قيمت كسد ام روز را ضمن شود قال (روز پنجم از وقت عاريت) كذا في الفصول العمادية * واذا استعارها ليركبها في حاجته إلى ناحية مسماة من

ترجة

(٢) لاجل أن يأتي عليه بقدره ما فأتى بثلاث قدر (٣) طلب رجل حمارا من آخر عارية فأتى عليه بحمل من موضع فقال المعير لا تمسكه أكثر من أربعة أيام وهاته لاربعة أيام فامسكه خمسة عشر يوما فأت الحمار فقيمة أي يوم يضمن ذلك المستعير قال اليوم الخامس من وقت العارية

قل اشترت لانه سفير فيه فكان كلامه ككلام الزوج * اشترته بكذا فقال هو لك أو عبدك أو فداك ثم البيع * اذا قال أبيع أو أشتري وأراد الإيجاب فقال بعثتم البيع * ولو قال اشتر أو قال على وجه السؤال اشترت متى لم يتم ما لم يقل بعثتم * (نوع في المجلس) * كنا عيشيان فقال

أحدهما بعث وقبل الآخر بعد خطوة أو خطوتين قال الصدوق ظاهر الرواية لا يصح وفي مجموع النوازل قال يصح والبعثان كان بحال
 بوجوب التماس ما يقول كل منهما (٣٦٦) يمنع والان لا ولو في صلاة الفريضة فاقم وقبل جاز ولو أضاف ركعة في النفل ثم قبل جاز

النواحي في الكوفة فأخرجهما إلى الفرات يسقيها والناحية التي استعارها اليها من غير ذلك المكان فهل كانت
 فهو ضامن لها كذا في الميسر * استعار ثورا ليكرب أرضه وعين الأرض فكرب أرضاً أخرى فعطب
 الثور يضمن لأن الأرض تخاف في الكرب سمولة وصعوبة وكذا لو أمسك الثور في بيته ولم يكرب حتى
 عطب ضمن أيضاً كذا في المغر * استعار دابة إلى مكان كذا إذا هبها لا غير جاوزها عنه ثم عاد إليه فهو في
 الضمان عليه حتى يردّها إلى المالك بلا خلاف فإن استعارها إذا هبها وجاء ثانياً عاد إلى الوفاق بغير كل ودع
 مطلقاً وهو الأصح والمختار كذا في الفتاوى العينية * ولو استعارها ليجعل عليها كذا من المخطئة إلى
 البلد وهل كانت الخطئة في الطريق فله أن يركبها إلى البلد وفي العود أيضاً إلى منزل المالك كذا في القنية * ولو
 استعار فرساً ليكربها إلى موضع كذا فركبها أو أوقف معه آخر فأسقطت جنباً فلا ضمان عليه في البنية ولكن
 إن انتقصت الام بسبب ذلك فعليه نصف النقصان وهذا إذا كان الفرض بحال يمكن أن يركبها ثانياً وأما إذا
 كان لا يمكن فهو أن لا يضمن جميع النقصان كذا في الفصول العينية * ولو استعارت ملاءة للصبي ثم
 خرجت منها إلى مكان آخر ففقدت تضمن كذا في القنية * (٢) يلى عاريت خواست كه در باغ كاركند معبر
 مستعير را كذا كه در باغ كه كذا و يا خود بيار) فتركه ثم وسرق يضمن كذا في خزائن الفقيه * استعار مرا
 ليدق مبطخة ففقدها و فرغ ثم أعادها من غيره فضاقت يضمن المالك أيهما شاء كذا في القنية والله أعلم

*(الباب الخامس في توضيح الغاربية وما يضمنه المستعير وما لا يضمن) *

قال محمد رحمه الله تعالى في الأصل إذا كان الرجل على دابة باجارة أو عارية فقتل عنها في السكة ودخل في
 المسجد ليصل إلى نخلي عنها فهل كانت فهو ضامن ومن المشايخ رحمه الله تعالى من قال إذا لم يربطها بشئ فلا
 ضمان ومنهم من قال هو ضامن على كل حال وأطلق محمد رحمه الله تعالى في الكتاب يدل عليه فلا ضمان
 وبه كان يفتي شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة * ولو أدخل المستعير الجمل في بيته وترك
 الدابة المستعارة في السكة فهل كانت فهو ضامن سواء ربطها أو لم يربطها لأنه ما يغيبها عن بصره فقد ضيعها
 حتى لو صور أنه إذا دخل المسجد أو البيت والدابة لا تغيب عن بصره لا يجب الضمان وعليه الفتوى كذا في
 خزائن المفتين * لو كان يصلي في المحراب فنزل عن الدابة وأمسكها فانقلبت منه فلا ضمان عليه وهذه
 المسئلة دليل على أن المعبر أن لا يغيبها عن بصره كذا في الظهيرية * رجل استعار دابة ليشيع جنازة
 إلى موضع كذا فلما انتهى إلى المقبرة دفعها إلى إنسان ودخل ليصلي فسرقت الدابة قال محمد رحمه الله تعالى
 لا يكون ضامناً كذا في فتاوى قاضيان * وصار لحفظ نفسه في هذا الوقت مستثنى عن العقد كذا في
 التارخانية * جعل الدابة المستعارة في الربط وجعل تحت الباب خشبة حتى لا تتخرج فسرقت
 لا يضمن كذا في الوجيز للكردي * رجل استعار ثوراً من رجل على أن يعيره ثوراً يوم جاء المستعير ثوراً
 وكان الرجل غائباً فاستعار من امرأته فدفعته إليه فذهب به إلى أرضه فضاع ضمن كذا في المحيط * طلب
 من رجل ثوراً عارية فقال له المعبر أعطيك غداً فلما كان الغداً أخذ المستعير الثور بغير إذنه واستعمله فعطب
 الثور في يده ذكرك في فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى أن عليه الضمان وفي مجموع النوازل أنه لا ضمان
 عليه كذا في الذخيرة * ولو استعار بقراً واستعمله ثم تركه في الممرح للرعى فضاع علم أن صاحبه يرضى
 بكون البقر في الممرح وحده لا يضمن وإن لم يعلم بذلك ضمن كذا في فتاوى قاضيان * وذكر السمد
 الإمام أبو القاسم رحمه الله تعالى في كتاب خلاصة المفتى استعار دابة واستعملها إلى الظاهر ثم تركها في الجبانة
 فأكلها الذئب ضمن وإن كانت الجبانة ممرح هذا البقر للعير وكان المعبر يرضى بكونه فيها وإن برعى فيها

ولو قدح ما في يده فذم به
 وقبل جاز ولو كل تبدل
 لا بلقة ولو ناماً أو أحدهما
 مضطجاً باطل ولو جالساً
 لا * قبل بعث فقام المشتري ثم
 قبل أو قبل بعد قيام البائع
 أو كان البائع خارج الدار
 والمشتري فيها فقبل بعد
 ما خرج لا يصح وشيخ الاسلام
 على أنه إذا أوجب فاعدا
 فقبل المشتري بعد القيام
 قبل الرواح يصح * بعث من
 فلان الغائب فحضر في
 المجلس وقبل صح ويكفيه قد
 بالخطاب من الحاضر ينقد
 بالخطاب من الغائب أيضاً
 كتب البائع إلى آخر بعث
 عبدي منك بكذا وقال عند
 وصول الكتاب قبلت تم * وإن
 كتب المشتري بعث عبداً
 كذا منى بكذا فقال اشتريت
 لا يصح ولو كتب إليه اشتريت
 عبداً فقال بعثتم لوجود
 الركنين * (نوع في
 المقبوض على السوم) *
 اذهب به فان رضيته اشترته
 فذهب به وضاع لا يضمن
 * ولو قال ان رضيته اشترته
 بعشرة فذهب وضاع ضمن
 * رفع قارورة الزجاج ليرها أو
 ليربها غيره فسقطت
 وانكسرت ان كان بين الثمن
 ضمن والا لا وان أخذه لا على
 النظر ثم قال انظر إليه فضاع
 لا يخرجه الكلام الآخر
 عن الضمان الواجب بأقول
 المرة وان أخذه بلا إذن ضمن
 في الوجبهين * أخذ ثلاثة أثواب واحد بثلاثين وآخر بعشرين وآخر بعشرة على أن يأخذ أيها شاء فضاع الكل معاً ومتعاقبا
 ولم يبعه لم الأول هلا كلاً الثاني ضمن ثلث الكل عشرون لأن الواحد مقبوض على السوم ولو على التعاقب وعلم ضمن الأول لأنه أميز في

٢ طلب محراً استعاره لبسته في أرضه فقال المعبر للمستعير لا تدعه في الأرض والاهانة

وحده

الآخرين وإن هلك اثنان وبقي الثالث لزمه نصف قيمة الكل إن لم يعلم الهالك أو لا ورد الثالث لانه أمانة وإن هلك واحد وبقي الثوبان ضمنه ورد القاعين فإن احترق الثوبان وبعض الثالث ولم يعلم المحترق أو لا رد الباقي من الثالث (٣٦٧) بلا ضمان له وضمن نصف قيمة

وحده لا يضمن كذا في الفصول العمدية * ولو استعار جارا الى موضع كذا فأخبر أن في الطريق لصوصا فذهب فأخذ لاضمان عليه اذا كانوا يسلكون مثل هذا الطريق كذا في الملقط * استعار جارا فخرج في العمل لا يضمن كذا في القنية * لو ربط الجمار المستعار على الشجرة بالحبل الذي عليه فوق الحبل في عنقه وتخنق ومات لا يضمن كذا في الخلاصة * استعار ثورا واستعمله ثم فرغ ولم يحل الحبل عن الثور فذهب البقر الى المسرح فصار الحبل في عنقه فشد ومات ضمن كذا في خزنة الفتاوى * رجل اسد - تعار من رجل دابة فنام المستعير في المفازة ومقوده في يده فجاء انسان فقطع المقود وذهب بالدابة لاضمان عليه ولو لم يمتد من يده وأخذ الدابة وهو لم يشعر بذلك ضمن قال الصدر الشهيدي ويجب أن يكون تأويلها اذا نام مضطجعا ما اذا نام جالسا فلا قالوا وانما يضمن بالنوم مضطجعا اذا كان في الحضرة ما اذا كان في السفر فلا كذا في الظهيرية * اذا استعار دابة بمو أو يومين فاذا مضت المدة لم يردها مع امكان الرد حتى عطبت ضمن قيمتها على وجه هلك كذا في الاصل من مشايخنا من قال بأن هـ اذا انتفع بها بعد الوقت فان لم ينتفع بها لم يضمن وهو المختار ولا فرق بين أن تكون العارية موقته نه أو دلالة حتى قيل ان من استعار قدوم اليك كسر حطبا فكسره وأمسك حتى هلكت عنده ضمن هكذا في الفتاوى العتائية * ٢ (ستوري عاريت خواست وكس فرستاد تا از نزد معير ياردمأ مورش - تور راد راه بر نشست) وهلك يضمن المأمور ولا يرجع على الامر اذا لم يكن مأمورا من جهته وهـ اذا كانت تتقدم من غير ركوب فان كانت لتتقاد الا بالركوب لا يضمن كذا في الفصول العمدية * سئل القاضي بديع الدين عن استعار جارا ٣ (تا خارارد) فأعطاه الاجير (تا خار ارد) وذهب به وغاب قال لو لم يكن الاجير معتدا يضمن المستعير وقال القاضي جمال الدين ان كان الاجير مياومة يضمن وقال القاضي بديع الدين لا كذا في التتارخانية * ان أرسل رجلا ليعتير له دابة الى موضع سماه فجاء الرسول فقال لصاحب الدابة يقول لك فلان أعرفني دابة الى موضع سماه الرسول غير الموضع الذي سماه المرسل فدفعها اليه ثم ان المرسل بدله من الموضع الذي اراده وسار بها الى الموضع الذي سماه الرسول فعطبت فيه فلا ضمان عليه لانه قد تناوله الاذن فان ركبها الى الموضع الذي سماه المرسل فعطبت ضمن قيمتها لانه قصد مباحا فاصاب محظورا ولا يرجع بما ضمن على الرسول لانه ضمن بجنياته فلا يرجع به على غيره فان كان الموضع الذي سماه المرسل في طريق الموضع الذي سماه الرسول لصاحب الدابة مثل أن يقول له قل فلان يعبرني دابته الى المعقرة يقول الرسول لصاحب الدابة يقول لك فلان أعرفني دابة الى سهام فيدفعها اليه فيركبها المرسل الى المعقرة فعطبت فلا ضمان عليه لان المعقرة على طريق سهام وقد حصل الاذن فيه فلهذا يضمن كذا في السراج الوهاج * رجل استعار من آخر دابة على أن يذهب بها حيث شاء ولم يسم مكانا ولا وقتا ولا ما يحمل عليها ولا ما يعمل بها فذهب بها المستعير الى الحيرة أو أمسكها بالكو فقهشها فحمل عليها فعطبت الدابة لا يضمن في شيء من ذلك كذا في فتاوى قاضيان * استعار دابة وبعث غلامه الى المعبر ليأتي بها اليه فأخذ الغلام من المعبر ليأتي بها الى مولاة ففعل الغلام بالدابة قبل أن يأتي بها اليه وهلك من عمله يضمن العبد ويكون في رقبته يباع فيه في الحال كذا في الفصول العمدية * بعث الرجل أجيره الى رجل ليس - تعير منه دابة فأعارها عليها عباءة فسقطت العبادة ان سقطت العبادة بعنف الاجير فهو ضامن والا فلا ضمان كذا في المحيط * رجل استعار جارا في الرستاق الى البلد فلما أتى البلد لم يتفق له الرجوع الى الرستاق فوضع الجار في بدر رجل ليذهب به الى الرستاق ويسلم الى صاحبه فهلك الجار في الطريق قالوا ان كان شرط في الاعادة أن يركب المستعير بنفسه كان ضامنا بالدفع الى غيره ولو استعار مطا لقا لا يكون ضامنا

ترجہ

٣ طلب دابة استعارة وأرسل رجلا ليأتي بهامن عند المعير فبها المأمور في الطريق ٣ ليأتي بشوك

لم يتقرر التمسك لا ضمان ولو بالاذن لا لان اشتراط عدم الضمان في المقبوض على السوم باطل وعن الامام اراه الدرهم لينظر اليه فغمره أو قوسا فغده فانكمبرأ وثوباً فخرق ضمن ان لم يأمره بالغمر والمد واللبس وقيل ان كان لا يرى الا بالغمر لا يضمن ان لم يجاوز ويصدق في انه لم يجاوز

انکسر فلا ضمان علیہ۔ ک

فَدَّه فَا نَكْسِرِ يَضْمَنُ فَمَتَّه وَا ن

(نوع في التعاطي) قال البائع هذا بعشرين وقال المشتري لا اريد وذهب ثم جاء واخذ منه عشرة من ساومه شيئا وفارقه ثم جاء بالوعاء واعطاه ثمنها وكان له به كان يباع (٣٦٨) وكذا لو قال المدينون للدائن اعطيك لديك ذنابا وساوومه ولم يقع البيع ثم اعطاه بعد

كذا في فتاوى قاضيان * ولو استعار ثورا ليستهمله فقرنه مع ثور يساوي ضعفه فغلب الثور المستعار وكان الناس يفعلون مثل ذلك لم يضمن وان كانوا لا يفعلون مثله ضمن كذا في الينابيع * استعار دابة تتوجا يعني حاملا فان راقت من غير عنقه واسقطت الولد لا يضمن ولو كبحها بالبحام أو فقا عنها بالضرب يضمن كذا في خزنة الفتاوى * استعار جارا فقال لي جار ان في الاصطبل خذا أحدهما أي - ما شئت فذهب بأحدهما لا يضمن لو هلك ولو قال خذا أحدهما واذ به والباقي بحاله يضمن كذا في خزنة المفتين * أعاده دابة ليحمل عليها وقال خذ عذاري ولم تخله فانه لا يستمسك الا هكذا فلما مضى ساعة خلى عذاري فأسرع في المشي فسقط وانكسر رجله يضمن كذا في الوجيز للكردي * قال أعرت دابتي أو ثوبي هذا لفلان ولم يكن حاضرا ولم يسمع بخائه وذهب به يضمن الا اذا سمع هو أو رسوله أو أخبره فضولي قد سمع قال ينبغي أن لا يضمن ان كان عدلا عند أي - حنيفة رحمه الله تعالى كذا في التارخانية * رجل استقرض من آخر ثورا يعني استعاره ليستهمله بما فيه هو ثوره أيضا فهلك الثور في الاستعمال لا يكون ضامنا كذا في خزنة الفتاوى * قروي استقرض ثورا فاعاره عليه الاترا لا يضمن كذا في الملتقط * عبد محجور عليه استعار دابة فأعاره من عبد محجور مثله فاستمسك بها ضمن الثاني للجمال كذا في السراجية * واذا أعار عبد محجور عليه عبدا مثله دابة فركبها فهلكت تحته ثم استحقها رجل فله أن يضمن أيها شاء فان ضمن الراكب لم يرجع على المعير وان ضمن المعير رجع به مولاة في رقبة الراكب وكذلك ان كانت الدابة لمولى المعير فله أن يضمن الراكب كذا في المبسوط * العبد المحجور لو استعار شيئا فاستمسك به أو أخذه بعد العتق استعار دابة أو دعه في مدة الاستعارة لم يضمن به أفتي أبو بكر محمد بن الفضل والفقهاء أبو الليث وبه أخذ حسام الدين كذا في السراجية * رجل استعار قلادة ذهب فقلدها صبي فسرقت فان كان الصبي بضبط حفظ ما عليه لا يضمن والا يضمن كذا في محيط السرخسي * ولو زلق المستعير في السراويل فخرق لم يضمن كذا في الينابيع * وفي فتاوى الديناري اذا انتقص عين المستعار في حالة الاستعمال لا يجب الضمان بسبب النقصان اذا استعمل استعمالا معهودا كذا في الفصول العبادية * ولو استعار ثوبا باليسطة فوقع عليه من يده شيء أو عثر فوقع عليه فخرق لا يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضيان * استعار ثوبا للدين وبقال بالفارسية (خوارة) فضاع لا يضمن المستعير اذا لم يترك حفظه كذا في الذخيرة * وفي الجامع الاصغر امرأة استعارت ملاء فوضعتها داخل الدار والباب مفتوح فصعدت السطح فلما نزلت لم تجد الملاء فقبل لاضمان عليها وقيل هي ضامنة كذا في المحيط * رجل استعار من امرأته شيئا كان ملك الزوج فأعارت فهلك ان كان شيئا في داخل البيت وما يكون في أيديهن عادة لا ضمان على أحد أما في الثور والفرس فيضمن المستعير والمرأة كذا في الخلاصة * اذا وضع المستعير المستعار بين يديه ونام فاعدا لا ضمان عليه وان نام مضطجعا وهو في المصر يضمن والا فلا كذا في خزنة المفتين * قالوا لو وضع المستعير تحت رأسه أو جنبه ونام مضطجعا لم يضمن كذا في الفتاوى العنانية * رجل استعار من رجل مرسوق به أرضه ففتح الماهية ونام مضطجعا ووضع تحت رأسه كما هو عادة أهل الرساتيق فسرق منه وقعت هذه الواقعة بخاري وأفتوا أنه لا يضمن كذا في الظهيرية * اذا وضع العارية ثم قام وتركها ناسيا فضاعته ضمن كذا في السراجية * رجل دخل الحمام فسقطت قصعة الحمام من يده وانكسرت في الحمام أو انكسر كوز الفقا من يده قال أبو بكر البجلي لا يكون ضامنا قبل هذا اذا لم يكن من سوءه ما ساءه فان كان من سوءه ما ساءه لا يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضيان * اذا ركب دابة غيره ولم يحولها عن موضعها حتى عقرها آخر فالضمان على الذي عقرها دون الذي ركبها كذا في الخلاصة * رجل أعار شيئا بشرط أن يكون مضمونا لا يكون مضمونا كذا ذكره وهو الصحيح كذا في جواهر الفتاوى * قال لا أخرا عرني ثوبك فان ضاع

الفارقة الذنابير بناء على تلك المساومة كان يباع الساعة * بعثك عبدى هذا بألف فقبضه المشتري ولم يقل شيئا ثم وكذا اذا قال المشتري كاه بدرهم فكاه ولم يقل شيئا * قال بكم عشر من هذه البطاطنج فقال البائع بدرهم فافرز عشر أو أعطى درهم أو أخذه ثم البيع وكذا الرمان وان كان متفاوتا * اشترى وسائد وطنا فس لم يفسج ولم يذكر الاجل لا يصح ولو نسج الوسائد وسلمه لا يصح والتعاطي انما يكون يباعا اذا لم يكن بناء على بيع فاسد أو باطل سابق أما اذا كان بناء عليه فلا وأفتي الامام الحلواني بان التعاطي من أحد الجانبين لا يكون يباعا مطلقا مع بيان الثمن بل لا بد في المختار من الجانبين والكرمانى على ان تسليم المبيع على وجه البيع والتملك مع بيان الثمن يبيع وتأويله اذا قبض المبيع لا الثمن اما اذا دفع الثمن ولم يقبض المبيع لا يجوز لان البيع أصل الا اذا كان يبيع مقبوضة وفي الخبز واللحم يبيع بلا بيان الثمن وفيما سواهما كالصابون ونحوه لا اشترى وقرابنانية ثم قال اثبت بقر آخر وألقه هتاف فعل له طلب الثمن * قال لقصاب كم من هذا اللحم

بدرهم فقال منون فقال زن واعطى درهما وأخذه فهو يبيع جائز وبعد الوزن وان وزنه فوجد أنه قص رجع بقدر من الدراهم فاني لا من اللحم لان الانعقاد بقدر المبيع المعطى * قال كيف تبيع اللحم قال ثلاثة أرطال بدرهم فقال أخذت وزن فله ان يزن ولا يلزمه ان يزن

فله وللشئرى ان لا يأخذ وان قبضه المشتري أو جعله البائع في يوم ما من المشتري ثم البيع وفيه ان عطاءه بالا عطاء من جانب * اتفق أهل بلدة على سعر اللحم والخبز وشاع على وجه لا يتفاوت فاعطى رجل غنا واشتره فاعطاه أقل من (٣٦٩) المتعارف ان من أهل البلدة يرجع بالنقصان فيهما من الثمن وان من غيراهلها يرجع في الخبز لان التسعير فيه متعارف فيلزم الكل لافي اللحم فلا يزم * اشترى من القصاب لحما بدرهم وزنا وقبضه ان كان القصاب ذبح شاته وباع منه يحل للمشتري الا كل قبل الوزن وان كان اشتره موازنة لا يحل للمشتري منه الا كل قبل الوزن كالبيع وللاحتياط كان السلف يحسبون الموازين في البيوت * ساومه الطابق الذي على الكوة وعينه ودفع الثمن فهلك قبل قبضه ضمن المشتري وعلى هذا الحطب وغيره * ولو قبض المشتري المبيع يجعل بيعا أيضا * القاضي دفع الصابون الى بقال للبيع بلاذ كرا الثمن أو أخذه منه بجهة الشراء بلاذ كرا الثمن لا يجعل بيعا * والحاصل ان فيما سوى الخبز واللحم لا بد من بيان الثمن حتى يكون بيعا بالتعاطي * له عليه عشرة طلبها منه فاعطاه الف من من الخنطة ولم يذكر بيعا ولا مقاصة بالدين * يكون بيعا وان كانت لاني بالدين ان السعر معلومافيبيع بقدر قيمتها والا فلا يبيع * وفي الديار يستعمل يقال دا زاده كه دكان توفلان جيزي برم وهلك المال يهلك على البقال لانه

فاني ضامن فضاع لا يضمن كذا في الوجيز للكردرى * اعار فرسا أو سميا ليقا تل فتلاف لا يضمن كذا في التتار خانية * ولو استعار من رجل سلا حاليقاتل به فضر ببالسيف فاقطع نصفين أو طعن بالرمح فانكسر فلا يضمن عليه وان ضرب به حجرافه وضامن كذا في المبسوط * استعار قدر الغسل الثياب ولم يسله حتى سرق له لا يضمن كذا في الوجيز للكردرى * صبي استعار من صبي شيئا كالقدوم ونحوه فاعطاه وذلك الشيء لغير الدافع فهلك في يده ان كان الصبي الاول مأذونا لا يجب على الثاني وانما يجب على الاول لانه اذا كان مأذونا صح الدفع وكان الهلاك بتسليطه ولو كان ذلك الشيء الاول لا يضمن وان كان الاول محجورا عليه يضمن هذا بالدفع ويضمن الثاني بالاخذ كذا في خزائن المقتنين استعار فاسا وضر به في الحطب (٢) وسخت شد درهيزم ونبرد ديك گرفت وجمهره آن تبرد) وانكسر يضمن كذا في القنية * وبه أفتى القاضي جمال الدين وقال القاضي ببيع الدين ٣ (اگر زدن معتاد بوده است) فلا كذا في التتار خانية * اعار من آخر شيئا وهلك في يده المستعير ثم استحققه مستحق فله ان خيار يضمن أيهما شاء فان ضمن المعير فليس له أن يرجع على المستعير وان ضمن المستعير فكذلك لا يرجع على المعير لان المستعير في القبض عامل لنفسه فلما ضمن بسبب عمله لنفسه لا يرجع على غيره كذا في المحيط * ولو استعار محملا أو فسطاطا لها هو في المصروف ساقر به لا يضمن ولو استعار سيفا أو ثوبا أو عمامة فساقر به لا يضمن كذا في الفصول العبادية * رجل بعث رسولا الى رجل يستعير منه متاعا فذهب الرسول فلم يجد صاحب المتاع في منزله ووجد المتاع في منزله فأخذ منه وجاء به الى المستعير ولم يقل له شيئا وضاع في يده المستعير فلصاحب المتاع ان يضمن الرسول وله أن يضمن المستعير وأيها ضمن لم يكن له أن يرجع على الآخر كذا في جواهر الفتاوى * ولو استعار قدر الطبخ فطبخ فيها مرققة ونقلها من الكانون مع المرققة أو أخرجهما من البيت فوقع من يده فانكسرت فالصحيح أنه لا يضمن بخلاف الحال اذا زلق كذا في القنية والله أعلم

(الباب السادس في رد العارية)

ولورد العارية مع عبده أو أجيره مشاهرة أو مساهمة لا مباومة أو مع عبد المعير أو أجيره فضاقت لم يضمن كذا في التمر تاشي * وان ردها مع أجني ضمن كذا في الهداية * وان ردها الى عبد صاحب الدابة الذي يقوم عليها ويتعاهد هدايته عن الضمان وأراد به ضمان الرد لا ضمان العين ولو هلك الدابة بعد ذلك في يده العبد لا يضمن ضمان العين قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى وهذا استحسان والقياس أن يضمن كذا في الظهيرية * ولم يفتل محمد رحمه الله تعالى في الكتاب بين عبده الذي يقوم على الدابة والذي لا يقوم عليها ووضع المسئلة في الاصل في العبد الذي يقوم عليها وقال برئ عن الضمان فلا حل ذلك قال مشايخنا رحمه الله تعالى اذا رد الى عبده الذي لا يقوم عليها وجب أن لا يبرأ عن الضمان وقال نفي الاسلام على البرزوي والصحيح أنهم ماسوا لان الذي لا يقوم على الدابة قد يأخذها في بعض الاوقات كذا في غاية البيان * فان رد المستعير الدابة مع غلامه فعقرها الغلام فهو ضامن لقيمتها يباع في ذلك أو يؤدى عنه مولا كذا في المبسوط * ولورد العارية منزل المعير أو مربيته فضاقت فالقياس أن يضمن وفي الاستحسان لا قيل هذا في عادتهم وعلى هذا البراءة عن ضمان الرد وقيل ان كان المربيط خارج الدار لا يبرأ لان الظاهر أنها لا تكون هناك بلا حافظ ولورد العارية الى أرضه لا يبرأ لان المعير لا يحفظها بأرضه كذا في التمر تاشي * ولو كانت عقد جوهري أو شيئا نفيسا فردته الى عبد المعير أو أجيره يضمن كذا في الوجيز للكردرى * وفي التيممة مثل والذي عن استعار شيئا ثم جاء به الى بيت المعير فقال للمستعير ضعه في هذا الجانب فوقع من يده فانكسر من غير تقصير منه فقال

ترجمة

(٢) ويست في الحطب فاني بقاس ثمانية وضرب رأس تلك القاس (٣) ان كان الضرب معتادا

(٤٧ - فتاوى رابع) ملكه وفيه ان البيع بالتعاطي يتعقد بعطاء الثمن * وجاء ان الثوري جاء الى فامى ووضع عنده فلما وأخذ رمانة ومضى ولم يتكلم وبه اخذ الفقيه لكن انما يجوز هذا عند ظهور السعر فاما ما يجري فيه النزاع فلا حتى يكون تجارة عن

تراض * حلف لا يشتري أو لا يبيع فباع أو اشتري بالتعاطي قبل وقيل * (نوع في الأقالة) * اقلني حتى أوخر لك الثمن سنة أو اقلني على أن اضع عندك خمسين نصح الأقالة (٣٧٠) لا التأخير والخط وقال الثاني جاز أيضا أصله أن الأقالة تصح عند الثاني بلفظين أحدهما ماض والآخر مستقبل كقوله اقلني فقال الآخر اقلت وقال محمد لا

لا يضمن كذا في التناحر خاتمة * ولورد الثوب المستعار فلم يجد المعير ولا من في عياله فأمكسه الليل وهلك لا يضمن ولو وجد من في عياله ولم يرده يضمن كذا في القنية والله أعلم

(الباب السابع في استرداد العارية وما يمنع من استردادها)

وللمعير أن يرجع فيها أطلق أو وقت كذا في الوجيز للكردي * ولو استعار أرضا ليزرعها لم تؤخذ منه حتى يحصد الزرع استحقا نا وقت أو لم يوقت لأن له نهاية معلومة فيتروك بأجر المثل لأن فيه مراعاة الحقيقين كذا في التبيين * فإذا استحصد الزرع ذكر في بعض روايات المبسوط أن صاحب الأرض يأخذ الأرض مع الأجر ولم يذكر هذا في بعض الروايات وكان الفقيه أبو إسحق الحافظ رحمه الله تعالى يقول انما يجب الأجر لصاحب الأرض إذا أجر الأرض منه صاحب الأرض أو القاضى فأما بدون ذلك فلا يجب الأجر فإن أبي المزارع أن تكون الأرض في يده بأجر المثل وكره قلع الزرع أيضا وأدان يضمن رب الأرض قيمة الزرع وقال زرعي متصل بأرضك فأشبه الصغ المتصل بثوبك فلي أن أضمنك قيمته لم يذكر هذه المسئلة في الأصل وذكر في المنتقى في موضع أن له ذلك لأن يرضى رب الأرض أن يترك الزرع في أرضه حتى يستحصد وذلك منه وفاء بالشرط الذي شرط في عقد العارية فلا يلزمه شيء آخر وقال في موضع آخر ليس للزارع أن يضمن رب الأرض قيمة الزرع كذا في المحيط * ولو أراد رب الأرض أن يعطيه بذره ونفقته وبأخذ الأرض مع الزرع منه ورضى المستعير به وذلك قبل خروج الزرع لا يجوز وإن كان بعده يجوز هو المختار كذا في الفتاوى العتبية * إذا استعار من آخر أرضا لبنى فيها أو يغرس فيها ثم بدا للمالك أن يخرجها فله ذلك سواء كانت العارية مطلقة أو موقوفة غير أنهما كانت مطلقة له أن يجبر المستعير على قلع الغرس ونقض البناء وإذا قلع ونقض لا يضمن المعير شيئا من قيمة الغرس والبناء كذا في البدائع * فان كانت الأرض بحال تنقص بذلك أن يرضى المعير بالنقص فله ما وان طلب المستعير أن يضمن المعير قيمة البناء والغرس مقلوعا فإنه لا يجبر على ذلك ويكلفه القلع وإن لم يرض أن يسترد الأرض فاصفة ضمن له قيمة البناء والغرس مقلوعا غير ثابت ولا يلتفت إلى قول المستعير كذا في المضمرات * وإن كانت موقوفة فآخرجه قبل الوقت لم يكن له أن يخرجها ولا يجبره على النقص والقلع والمستعير بالخيار أن شاء ضمن صاحب الأرض قيمة غرسه وبنيائه فأتمها مينا وترك ذلك عليه وعملك صاحب الأرض البناء والغرس بإداء الضمان وإن شاء أخذ غرسه وبنياءه ولشيء على صاحب الأرض وإنما ثبت خيار النقص والقلع للمستعير إذا لم يكن النقص والقلع مضرًا بالأرض فإن كان مضرًا فاختار للمالك كذا في البدائع * إن شاء انتظر إلى مضي المدة فيجبره على القلع أو يغرم له قيمة البناء والغرس مقلوعا إن كانت الأرض تنقص بالقلع وإن شاء ضمن له قيمة البناء كما هو مبنى وقيمة الغرس ثابتا فيكون البناء والغرس له وليس له غير ذلك كذا في النبايع * هذا إذا أراد صاحب الأرض أخراجه قبل الوقت وإن مضى فصاحب الأرض يقطع عليه الأشجار والبناء ولا يضمن شيئا عندنا إلا أن يضر القلع بالأرض فحينئذ يضمن صاحب الأرض يملك البناء والأغراس بالضمان ويعتبر في الضمان قيمة مقلوعا كذا في المحيط * إذا أعار من آخر أرضا وأذن له أن يبنى فيها بناء ففعل ثم جاء مستحق واستحق الأرض قبل مضي المدة ونقض بناء المستعير فليس على المعير قيمة البناء للمستعير سواء كانت العارية موقوفة أو مطلقة وذكر الخصاص رحمه الله تعالى في شروطه فيما إذا كانت العارية موقوفة فاستحق الأرض قبل مضي الوقت أن على قول أبي حنيفة أو أي يوسف رحمه الله تعالى يضمن المعير قيمة البناء فأبو يوسف رحمه الله تعالى على ما ذكر الخصاص سوا في العارية الموقوفة بين ما إذا كان نقض البناء من المعير وبين ما إذا كان نقض البناء من المستحق ومحمد رحمه الله تعالى فرق بينهما فأوجب القيمة على المعير إذا كان النقص منه ولم يوجب القيمة على المعير إذا كان النقص من المستحق كذا في الذخيرة * في النوازل استعار من رجل دارا وبنى فيها حائطًا للتراب ويقال

الابماضين كالبيع واختار في الفتاوى قول محمد * تركت البيع فقال البائع رضيت أو أجزت فاقالة * طلب الأقالة فقال المشتري هات الثمن فاقالة كقوله اقلني وقبوله ما يقتصر على المجلس وكما يصح القبول نصا يصح دلالة بأن خاطبه بعد قول المشتري اقلت قيما قبل المفارقة والتكلم بكلام * ويشترط لصحتها قيام المبيع أو بعضه لا الثمن ومانع الرد في البيع الفاسد والمعيب مانع من الأقالة وفي المقابلة نصح الأقالة بعد هلاك أحدهما * اشتري بائني عشر وخط درهمين ثم جدد العقد بعشرة لا يفسخ العقد والخط ملحق باصل العقد لكنه لا يلتحق في حق البين حتى لو حلف لا يبيعه أو لا يشتريه بائني عشر يحنث به إذا اشتري عبدا ولم يقضه حتى قال للبائع بعه لنفسك فلو باعه جاز وانفسخ الاول ولو قال بعه لي أو بعه عن شئت أو بعه ولم يرد عليه لا يصح * ولو باعه من البائع قبل قبضه لا يفسخ البيع * ولو وهب قبل القبض يفسخ وفي التجريد ولو وهب من البائع أو رهن

قبل قبضه لا يصح وإن قبل انفسخ وإن أمر البائع بالاعتاق قبل قبضه فاعتقه وقع عن البائع وانفسخ البيع عند الامام بالفارسية وعند الثاني العتق باطل وجود ما خلا النكاح فسخ * باع الوصي أو المتبولى شيئا بأكثر من قيمته ثم أوفى لا يصح * باع المنة ولم يباضا ثم تقايلا

ثم ناع من المشتري قبل القبض بعد الاقالة يجوز لان الاقالة فسخ في حقهما فلا يكون بيع المنقول قبل القبض * عليه دين الى اجل يباع به
لداثته بعد ان تم تقايلا لا يعود الاجل وان رده بعيب بقضه كان فسخا واعد الاجل (٣٧١) ولو به كفيل لا تعود الكفالة في الوجهين

وان به كفيل فوهبه الدائن
للمدون فبردها عاد الدين
لا الكفالة * ويجوز شرط
الخليل فيها كالبيع وجازت
باجل وبأقل من الثمن الاول
عند حدوث عيب ويجوز
في أحد المبيعين بحضته
من الثمن ويجوز بالرسالة
فاذا فسخ قبل الاشتغال
بعمل آخر يصح ولا يصدق
على الفسخ الا بالينة * قال
البائع لا أخذ الثمن فافسخ
البيع فسكت وذهب كان
فسخا * والرديع بعد
القبض صلحا اقالة * باعها
ثم انكر البائع والمشتري
يدعيه لا ليحل للبائع وطؤها
الا اذا عزم المشتري على تركه
الخصومة وسمعه البائع
* يبيع عن بازده فقال دادم
لاتم الاقالة ما لم يقل بذرفتم
وبه يفتي * وفي المحيط يبيع
عن بازده فقال هلا بد هم
ينسخ وان لم يدفع * ويجوز
الاقالة في المكيل من غير
كيل * قال المشتري انه
يخسر فقال البائع بعه فان
خسر فعلى قباع خسر
لا يلزمه شيء * طلب أن ينقص
من الثمن فقال البائع هات
بالمبيع وبنك هذا فقال
المشتري هم بنان كنم افتي
بانه اقالة * هلك المبيع بعد
الاقالة قبل التسليم بطلت
* جاء بقبالة العقار المشتراة
فاخذها البائع ونصرف في

بالفارسية (باخسه) واستأجر الاجير بعشرين درهما وكان ذلك بغير إذن رب الدار ثم ان صاحب الدار استرد
الدار منه فليس للمستعير أن يرجع بما أنفق لانه فعل بغير اذنه وهل له ينقض الحائط ان كان قد بناه من تراب
صاحب الدار فليس له ذلك كذا في المحيط * رجل قال لغيره ابن في أرضي هذه لنفسك على أن أتركها في
يدك أبدا وقال الى وقت كذا فان لم أتركها فانا ضامن لثما تنفق في بنائك ويكون البنو لي فاذا أخرجه
من الارض يضمن قيمة البناء والغرس ويكون جميع ذلك لصاحب الارض كذا في فتاوى قاضيخان *
(١) استعار أرضا لبنى ويسكن واذا خرج فالبنو لرب الارض ولرب الارض أجر مثلها مائة مدارا السكنى
والبناء للمستهير كذا في محيط السرخسي * واذا طاب المعير العارية ففقهها المستعير عنه فهو ضامن وان
لم يمنعها ولكن قال لصاحبها دعها عندى الى غد ثم أردوها عليك فرضي بذلك ثم ضاعت لاضمان عليه كذا
في المحيط * ظلمها فقال نسلم أذفع وهضى شهر حتى هلكت ان كان عاجزا وقت الطلب عن الرد لا يضمن وان
كان قادرا ان صرح المعير بالفسخ راهة والسخط في الامساك وأمسك يضمن وكذا ان سكنت وان صرح
بالرضابان قال لا بأس لا يضمن وان لم يطلب وهو لم يردها حتى ضاعت ان كانت العارية مطلقة لا يضمن
وان قيدها بوقت ومضى الوقت ولم يردها ضمن استعار كذا بافضاع فجاء مالكة فلم يخبره بالضياع ووعده بالرد ثم
أخبره بالضياع ان لم يكن اسامن وجوده لاضمان وان كان اسامن وجوده يضمن وقال الصدر الشهيد
هذا التفصيل خلاف ظاهر الرواية فانه اذا وعده الرد ثم ادعى الضياع يضمن للتناقض اذا كان دعوى
الضياع قبل الوعد وبه يفتي كذا في الوجيز لا كدرى * رجل استعار من رجل أمة لترضع ابنه فلما صار
الصبي لا يأخذ الا منها قال له المعير اردد على أمي ليس له ذلك وله أجر مثل أمته الى أن يقطم الصبي كذا في
خزانة المفتين * واذا استعار من آخر زقا فاجعل فيها زينا فأخذته في الحجرة فليس له أن يأخذ الزقاق
وله أجر مثلها الى موضع يحذفه زقا فافسح زبته كذا في المحيط * ولو استعار من رجل فرسا ليغزو عليه
فأعاره أربعة أشهر ثم لقيه بعد شهرين في بلاد المسلمين فأراد أخذه كان له ذلك وان لقيه في بلاد الشرك في
موضع لا يقدر على الكراء والشراء كان للمستعير أن لا يدفعه اليه وعلى المستعير أجر مثل الغرس من الموضع
الذي طلب صاحبه الى أدنى الموضع الذي يحذفه الزكوب بكرأ أو شراء كذا في الظهيرية والله أعلم

* (الباب الثامن في الاختلاف الواقع في هذا الباب والشهادة فيه) *

قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل استعار من رجل دابة ليركبها الى حمام أعين فجاوز بها حمام أعين ثم رجع
الى حمام أعين أو الى الكوفة والدابة على حالها ثم عطبت الدابة فقال رب الدابة قد خالفت ولم تردها الى
الموضع الذي أذنت لك فقال المستعير قد خالفت فيه ما ثم رجعت بها الى الموضع الذي أذنت لي فلا ضمان
على قال قول قول رب الدابة والمستعير ضامن فان أقام البينة أنه قدردها الى الكوفة أو الى الموضع الذي
أخذها اليه ثم نفقت بعدما ردها قال هو ضامن لها حتى يدفعها الى صاحبها وتاويله أنه استعاره الى ذلك
المكان ذاهبا لاجابا ومتى كان كذلك كان ضامنا فاما اذا كان ذاهبا وجابا فانه يبرأ عن الضمان لانه عاد
الى الوفاق والعقد قائم فغير أعين الضمان كذا في المحيط * فان أقام صاحب الدابة البينة أنها عطبت تحتها
في الموضع الذي تجاوز وتعدى فيه وأقام المستعير البينة أنه ردها الى يد صاحبها أخذت بينة صاحب الدابة
كذا في السراج الوهاج * اذا نفقت الدابة تحت المستعير ثم أقام رجل البينة أنها دابته يقضى القاضي له
بالمالك ولا يسأل البينة أنه لم يبيع ولم يهب فان ادعى ذلك الذي أراد أن يضمنه أو قال أذن لي في عار بها يخلف
على ذلك فان نكل كان تكوله كقارره فلا يضمن المستحق أحدان وحلف كان له أن يضمن أيهما شاء فان

(١) قوله استعار أرضا لبنى الخ هذا الفرع قد تقدم في أوائل الباب الثاني هنا ولذا أسقط من نسخة الطبع
الهندي والاحسن ذكره هنا بحراوى

العقار اقالة * وفي الخزانة دفع القبالة الى البائع وقبضه ليس باقالة وكذا انصرف البائع في المبيع بعد قبض القبالة وسكت المشتري لعدم
تسليم المبيع وقبض الثمن * ولا يصح تعليق الاقالة بالشرط بان يباع ثورا من زيد فقال اشترته رخيصا فقال زيدان وجدت مشتريا بالزيادة

فبعضه منه فوجد فباع بازيد لا ينعقد البيع الثاني لانه تعاقب الاقالة لالو كالة بالشرط * تقابلا فابق العبد من يد المشتري وعجز عن تسليمه
 نطل الاقالة * قال المشتري اقلني (٣٧٣) فقال اقلتك لاحتي يقول البائع بعده قبلت في قولهما خلافا للثاني * رد المشتري

المشتري على البائع بعد
 أيام فلم يقبل البائع رده
 وتصرف فيه واستعمله
 له الرد على المشتري لانه
 لما رد الرد كان البيع الاول
 على حاله ولا عبرة بالادلة بعد
 التصريح * قبض الطعام
 المشتري وسلم بعض الثمن ثم
 قال بعد ايام ان الثمن غال
 فرده البائع بعض الثمن
 المقبوض فن قال البيع
 ينعقد بالتعاطي من احد
 الجانبين جعله اقالة وهو
 الصحيح ومن شرط القبض
 من الجانبين لا يكون اقالة
 * الثالث فيما يجوز بيعه
 وما لا يجوز * اشترى
 ارصاد كحدودها لاذرعها
 طولاً وعرضاً جازوا اذا عرف
 المشتري الحدود ولا الجيران
 يصح وان لم يذ كر الحدود ولم
 يعرفه المشتري جاز البيع
 اذا لم يقع بينهما تجاحد
 وجه البائع بالمبيع
 لا يمنع وجه المشتري يمنع
 ويبع المجوسى ذبيحته أو
 ما هو ذبح عنده كالخنق
 من كافر جاز عند الثاني
 ويبع متروكة التسمية عمداً
 من كافر لا يجوز * بعث
 نصيبى من هذه الدار ولم
 يعلم به البائع وعلم به المشتري
 جاز * اذا اقر البائع انه كما
 يقول المشتري وان لم يعلم
 المشتري لا يجوز عند الامام
 ومحمد رضى الله عنهما علم
 البائع أم لا ومع ذلك لو قبض

ضمن المعير لم يرجع على المستعير وان ضمن المستعير لم يرجع على المعير أيضاً لانه ضمن بفعل باشره لنفسه كذا
 في المبسوط * اذا قال أعرتنى دابتك وهلكت وقال المالك غصبته منى فلا ضمان عليه ان لم يكن ركبها فان
 كان قد ركبها فهو ضامن وان قال أعرتنى وقال المالك أجزتكها او قدر ركبها وهلكت من ركوبه فاقول قول
 الرابك ولا ضمان عليه كذا في المحيط * اذا اختلف المعير والمستعير في الايام أو في المكان أو فيما يحمل على
 العارية فاقول قول رب الدابة مع عيئه ولو تصرف المستعير وادعى أن المعير أذن له وبمحمد المعير ضمن المستعير
 الا اذا قام بينه على الاذن كذا في الفصول العارضية * واذا قال المستعير في صحته أو مرضه قد هلكت منى
 العارية فاقول قوله مع عيئه كذا في المبسوط * وفي المنتقى رجل قال لغيره أعرتنى هذه الدار وهذه الارض
 لا بنيتها أو أغرس فيها ما بدا من التخل أو الشجر فغرسه هذا التخل وبينتها هذا البناء وقال المعير أعرتك الدار
 والارض وفيها هذا البناء والاغراس فاقول قول المعير وان أقاما بينة فالبينة بينة المعير أيضاً كذا في
 المحيط * جاء رجل الى المستعير فقال انى استعرت الدابة التى عندك من فلان مالكها وأمرنى أن أقبضها
 منك فصدقه ودفعها اليه فهلكت عنده ثم أنكر المعير أن يكون أمره بذلك فالمستعير ضامن ولا يرجع على
 الذى قبضها منه وان كان قد كذبه أو لم يصدق ولم يكذب أو صدقه وشرط عليه الضمان فانه يرجع عليه كذا
 في خزائن المفتين * وان كان الذى جاءه قبض العارية منه خادماً للمعير وأنكر مولاه أن يكون أمره بذلك فلا
 ضمان على المستعير كذا في المبسوط * رجلان يسكان في بيت واحد كل واحد في زاوية فاستعار أحدهما
 من صاحبه شيئاً فطلب المعير بالرد فقال المستعير وضعته في الطاق الذى في زاويتك وانكر المعير فان كان
 البيت في أيديهما لا ضمان عليه كذا في محيط السرخسى والله أعلم

* (الباب التاسع في المنفقات) *

ومؤنة رد العارية على المستعير والوديعة على المودع والمستأجر على المجر والمغصوب على الغاصب
 والمرهون على المرتهن والاصل ان مؤنة الرد على من وقع له القبض لان الخراج بالضمان كذا في الكافي
 * قال محمد رحمه الله تعالى في الكتاب نفقة المستعير على المستعير قال القاضي أبو على النسفى حاكياً عن
 أستاذنا ان المستعير لا يجبر على الاتفاق على العارية لانه لا لزوم في العارية ولكن يقال للمستعير أنت أحق
 بالنافع فان شئت فاتفق ليحصل لك المنفعة وان شئت فخل يدك عنه أما ان يجبر على الاتفاق فلا كذا في
 الذخيرة * علف الدابة على المستعير سواء كانت العارية مطلقة أو مقيدة ونفقة العبد كذلك أما كسوته فعلى
 المعير كذا في خزائن الفتاوى * قال لا آخر خذ عبدى واستعمله واستخدمه من غير أن يستعيره المدفوع اليه
 فنفقة هذا العبد على مولاه كذا في الوجيز للسكردرى * وصح التكفيل برد العارية والمغصوب ولو لو كل بالرد
 لا يجبر الوكيل على النقل الى منزله بل يدفعه اليه حيث يجده كذا في الكافي * رجل دخل كرم صديق له
 وتناول شيئاً فغير اذنه ان علم ان صاحب الكرم لو علم لا يبايى بهذا أرجو ان لا يكون به بأس كذا في الخلاصة
 * اذا استعار أرضاً بياضاً للزراعة يكتب المستعير أنك أطمعنى أرضك وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى
 وقال يكتب أنك أعرتنى كذا في التبيين * وفي الثوب والدار يكتب قد أعرتنى اجاعا ولا يكتب ألبستنى
 وأسكنتنى هكذا في الكافي * وفي الجامع الاصغر أرض بين جماعة أذن واحد منهم للباقي أن ينوافيه قصورا
 فبنوا ثم أراد الاذن أن يهدم بناء قصر منها كان لهم منعه وله أن يأخذهم برفع قصورهم اذا العارية لا تكون
 لازمة كذا في الحاوى للفتاوى * وذكره مس الأئمة في أول شرح الو كالة أن الاب يعير ولده وهل له أن
 يعير مال ولده بعض المتأخرين من مشايخنا قالوا له ذلك وعامة المشايخ على أن ليس له ذلك كذا في المحيط
 * فان فعل وهلك كان ضامناً والصبي المأذون اذا أعاره له صحة الاعارة كذا في فتاوى قاضيان * وفي

وباع صح كالبيع الفاسد * قال المشتري في يدى لث أرض خراب لا يساوى عشرة فباعه ثم علم انه يساوى أكثر منه شرح
 جاز * دارينهم ما باع أحدهما فباعه الآخر وقال بهت هذا النصف لا يجوز * مات عن ثلاث بنين وبنات فباعت إحدى

البنات فسطهما من الاخرى يصح ان كان فسطهما معلوما لهما وان باعته فسطهما من كل شيء جاز ولو من معين لا وفي المحيط عن الثاني بينهما دار باع أحدهما نصف يت معلوم منها شأنا تعاقا لا امام لا يجوز لان شريكه يتضرر به (٣٧٣) عند القسمة وان كان بينهما عشرة

أواب هروية باع أحدهما نصف ثوب بعينه يجوز
 * سكة غير نافذة اجتمع أهلها فباعوها لا يجوز كلوا قسموها
 * اشترى قرية ولم يستثن مسجدوها ومقبرتها لا يجوز البيع فان كان المسجد خرب ماحوله واستغنى الناس عنه لا يفسد العقد في الباقي * جمع بين وقف وملاك يجوز في الملك أصله جمع بين قن وحر وباعهما يفسد سمي لكل ثمن أم لا هذا اذا باعاهما معا أما اذا باع أحدهما وقبل صح في الفن تصحح التصرف * ولو اشترى عبدان فاستحق أحدهما أو أمتين واحداهما أم ولد لا يفسد في الفن سمي لكل ثمن أم لا * وأجمعوا انه لو باع مع عبده عبدا رجلا آخر اشتراه منه قبل قبضه يصح في الذي عنده عند أصحابنا رحمه الله * اشترى أرضا فيه طريق العامة لا يفسد البيع والطريق عيب * وفي المنتقى اذا لم يكن الطريق محددا ولا معلوما فيه فالبيع فاسد وان باع أرضا بطريقها ثم استحق الطريق فللمشتري ان يرد الباقي من الدار والأرض وله ان يأخذ الباقي بمحضته من الثمن ان كان الطريق مختلطا وان عمرا معلوم الحد ولا وان استحق الممر لزمه بمحضته بلا خيار ولو باع القرية واستثنى

شرح يوع الطحاوي للقاضي أن بيع مال اليتيم كذا في الملتقط * العبد المأذون بملك الاعارة كذا في السراجية * استعار الوصي دابة لعل الوصي ولم يرد بها بالليل حتى هلكت فالضمان على الوصي دون الوصي قال رضي الله عنه وانما عجيبة كذا في القنية * سئل برهان الدين (طشت عاربت خواست تا پشت را آب دار يا جامه شويديم قيد شويديم مين آب داشتن و به مين جامه شستن يالي) قال ينبغي أن يتوقت وبه أفتى قاضي بديع الدين ومعناه (يكار) وفتوى القاضي جلال الدين بخلافه كذا في التارخانية * اعارة الجزء الشائع تصح كيفما كان في التي تحتل القسمة أولا تحتلها من شريك أو أجنبي وكذا اعارة الشيء من اثنين أجل أو فصل بالتصنيف أو بالاثلاث كذا في القنية * مات المعير والمستعير تراد العارية كذا في محيط السرخسي * استعار سهما ان استعار ليغزو الى دار الحرب لا يصح وان استعار لرمي الهدف صح كذا في التارخانية * أراد أن يستمد من محبرة غيره ان استأذنه له ذلك وان علم فكذلك ان لم ينهه وان لم يفعل شيئا من ذلك ان كان بينهما انبساط فلا بأس به أيضا وان لم يكن أحب أن لا يفعل ذلك كذا في الوجيز للكردي * رجل رهن عند رجل خاتما وقال للرجل من تحتهم ففتحتم فهلك الخاتم لايهلك بالدين ويكون الدين على حاله لانه صار عارية ولو فتحتم ثم أخرج الخاتم من اصبعه ثم هلك الخاتم بالدين لانه عادرهنا قالوا هـ اذا امره أن يتختم في خنصره فان امره أن يتختم به في السبابة فهلك حالة التختم يهلك بالدين ولو امره أن يتختم به في الخنصر ويجعل الفص من جانب الكف فجعل الفص من الخارج على ظهر الاصبع كان اعارة وهو ومالوا امره بان يتختم به في الخنصر ولم يأمره أن يجعل الفص في جانب الكف سواء ويكون اعارة هو الصحيح كذا في فتاوى قاضيان * وفي رهن الاصل لو رهن عبدا قيمته ألف بألف ثم استعار الراهن ثم رده عليه وقيمه خمسة فلهلك يهلك بجميع الدين تعتبر قيمته في الرهن يوم القبض الاول ولو كان مكانه غضب فعلى الغاصب قيمته حين غضب فابا كذا في الفصول العبادية * استعارة الشيء للرهن من غيره جائزة وانه معروف والاستعارة ليواجر غيره جائزة كذا في المحيط * وفي الفتاوى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى فيمن استقرض من آخر حنطة عفنة واستهلكها المستقرض ثم قضاه جيدا قال ان قال المقرض كانت حنطتي جيدة فصدقه المستقرض ورد عليه جيدا ثم تصادقا أنها كانت عفنة فله أن يرجع بما قضاه وان لم يقل شيئا لكن قضاه جيدا جاز في الجامع الاصغر كل رجل على آخر فقير حنطة دين فاشترى منه أيضا فقير حنطة معينة ثم دفع اليه غرارته وأمره أن يحجـل فيها كلا الفقيرين ففعل فهلك الغرارة بما فيها ان صب فيهما الماء مستقرض الحنطة المبيعة أولا ثم القرصية فالهالك على الآخر وان صب الحنطة القرصية أولا فهي على ملك المأمور كذا في الحشاوي للفتاوى * رجل وضع الجذوع على حائط رجل باذنه أو حفر سر دابا تحت داره باذنه ثم باع صاحب الدار داره ثم طلب المشتري رفع الجذوع له ذلك وكذا السرداب الا اذا شرط البائع في البيع بقاء الجذوع والسرداب تحت الدار حينئذ لا يكون للمشتري أن يطالبه برفع ذلك والوارث في هذا بمنزلة المشتري الا أن للوارث أن يأمره برفع البناء والسرداب على كل حال كذا في الفصول العبادية في المتفرقات من مسائل المحيطان * عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيمن استقرض من آخر غطارفة بخاري فالتقى في بلدة لا يقدر عليها فيها قال يؤجر له قدر المسافة ذاهبا وجائيا حتى يعطيه مثلها ويستوثق منه كذا في الحشاوي للفتاوى * استعار منشارا فانكسر في النشر نصفين فدفعه الى الحداد فوصله بغير اذن المعير يقطع حقه وعلى المستعير قيمته منكسرا وكذا الغاصب اذا غصبه منكسرا كذا في

ترجمة
 ٣ طلب طشتا لاستعارة ابضع فيه ماء أو يغسل فيه ثوبا فهل يكون مقيدا بوضع الماء وغسل الثوب هذا أم لا ٣ (مرة)

المسجد لا يشترط ذكر حردود المستثنى وكذا الحياض والمقابر اذا كانت روية كذلك ولا يشترط ذكر حردود المقابر * اشترك مع غيره في أرض للزراعة ثم باعها ان البذر من الغير لا يجوز بلارضاه وان منه بعد البذر فيه فكذلك وان قبله يجوز لانه لا يجبر على القاء البذر

وان باع برضا المزارع مع الزرع والبذر منه ولم ينبت لانتى للغير من الثن وان البذر من الغير ولم ينبت فله قيمة حصته من البذر مبذورا وفي
الكرم والخيل ان قبيل خروج الثمر (٣٧٤) يجوز ان يبيع بلارضا العامل وان بعد ثبات الزرع وخروج الثمر برضا العامل جازوله

القنية في كتاب الغصب * نام قاعدا (١) أو مضطجعا والمس تعارضت رأسه أو موضوعا بين يديه وبجوابه
بعد حافظا كذا في الوحي للكردي والله أعلم

*(كتاب الهبة) * وفيه اثني عشر بابا

*(الباب الاول في تفسير الهبة وركنها وشروطها وأنواعها وكيف ما يكون هبة
من الالفاظ وما يقيم مقامها وما لا يكون) *

أما تفسيرها شرعا فهي تملك عين بلا عوض كذا في الكثر * وأما ركناها فقول الواهب وهبت لانه تملك وانما
يتم بالمالك وحده والقبول شرط ثبوت الملك للموهوب له حتى لو خاف أن لا يهب فوهب ولم يقبل الآخر
حدث كذا في محيط السرخسي * وأما شرائطها فأنواع ير جمع بعضها إلى نفس الركن وبعضها يرجع إلى
الواهب وبعضها يرجع إلى الموهوب أما ما يرجع إلى نفس الركن فهو أن لا يكون معاقبا بماله خطرا للوجود
والعدم من دخول زيد وقدم خالد ونحو ذلك ولا مضاعفا إلى وقت بأن يقول وهبت هذا الشيء منك غدا أو
رأس شهر كذا في البدائع * والرقبي باطل وهو أن يقول دارى لك رقبتي ومعناه ان مت فهي لي وان مت فهي
لك كان كل واحد منهما ما يرجع إلى الآخر كذا في الاختيار * وأما ما يرجع إلى الواهب فهو أن يكون
الواهب من أهل الهبة وكونه من أهلها أن يكون حرا عاقلا بالغاملا للكل الموهوب حتى لو كان عبدا أو مكاتب
أو مدبرا أو أم ولد أو من في رقبته شيء من الرق أو كان صغيرا أو مجنوناً أو لا يكون مالا للموهوب لا يصح
هكذا في النهاية * وأما ما يرجع إلى الموهوب فأنواع منها أن يكون موجودا وقت الهبة فلا يجوز هبة ماله
بوجود وقت العقد بان وهب ما تشر فخله العام ومات أدغنامة السنة ونحو ذلك وكذلك لو وهب ما في بطن
هذه الحاربة أو ما في بطن هذه الشاة أو ما في ضرعها أو ما في القبض عند الولادة والخلب وكذلك لو
وهب زبد في لبن أو دهن في سمسم أو دقيقا في خنطة لا يجوز وان سلطه على قبضه عند حدوثه لانه معدوم
للحال فلم يوجدهمحل حكم العدة وهو الاصح هكذا في جواهر الاخلاط * اذا وهب صوفاعلى ظهر غنم وجزه
وسلمه فانه يجوز * ومنها أن يكون مالا متقوما فلا تجوز هبة ماله على أصلا كالخرو المبتعة والدم وصيد
الحرم والخنزير وغير ذلك ولا هبة ماله على مطلق كأم الولد والمدير المطلق والمكاتب ولا هبة ماله على مال
مستقوم كالنجر كذا في البدائع * ومنها أن يكون الموهوب مقبوضا حتى لا يثبت الملك للموهوب له قبل القبض
وان يكون الموهوب مقسوما اذا كان مما يحتمل القسمة وان يكون الموهوب متزاعا غير الموهوب ولا يكون
متصلا ولا مشغولا بغير الموهوب حتى لو وهب أرضا فيها زرع للواهب دون الزرع أو عكسه أو تخلا فيها ثمرة
لواهب معاقبة به دون الثمرة أو عكسه لا تجوز وكذا لو وهب دارا أو طسرفا فيها متاع للواهب كذا في النهاية
* ومنها أن يكون مالا فلا تجوز هبة المباحات لان تملك ماله على مال كالحال * ومنها أن يكون مالا كالموهوب
فلا تجوز هبة مال الغير بغير إذنه لاستحالة تملك ماله على مال كالموهوب كذا في البدائع * وهي نوعان تملك
واسقاط وعليهما الاجماع كذا في خزائن المفتين * وأما حكمها فثبتت الملك للموهوب له غير لازم حتى يصح
الرجوع والفسخ وعدم صحة خيار الشرط فيها فلو وهبه على ان للموهوب له الخيار ثلاثة أيام صحت الهبة ان
اختارها قبل أن يتفرقا أو أنها لا تبطل بالشروط الفاسدة حتى لو وهب الرجل عبده على أن يعتقه صحت

(١) قوله نام قاعدا الخ تقدم هذا الفرع في الباب الخامس غير مرة وظاهره انه بعد حافظا ولا ضمان عليه
في النوم مضطجعا مطلقا سواء كان في السفر أو الحضر وهو موافق لما تقدم عن الفتاوى العتبية والنبي في
الظهيرية وخزانة المفتين والخلاصة انه لا يضمن في النوم قاعدا مطلقا وفي النوم مضطجعا يضمن اذا كان في
الحضر والا فلا وبالجملة فالاولى حذف هذا الفرع والاقتصار على ما تقدم لانه تكرار بلا فائدة اه بحر اوى

نصيبه وان باع بغير إذن
العامل ان يعذر كذلك
ولو بلا عذر للعامل ابطال
البيع * (نوع في الاوراق
والاشجار) * اشترى
أشجارا لا تقطع ولم يقطع حتى
جاء الصيف ان أضرا لقطع
بالارض وأصول الشجر
يعطى البائع للمشتري قيمة
شجر قائم جبروا قال الصدر
قيمة مقطوع وان لم يضر
بواحد دقة وان اشترى
الشجر مطلقا لقطع من
الأصل * ادعى البائع على
المشتري كسر أغصان
الاشجار وقال المشتري
ما تمعدت ولكنه ما كان بد
منه يرجع إلى أهل العلم به
ان قالوا انه مما يمكن التحرز
عنه ضمن النقصان وان قالوا
مما لا يمكن لا يضمن شيئا
* ساومه أشجارا على أرضه
للحطب فانفق على ان ينظر
أهل الخبرة كم وقرها فاتفقوا
على انه عشرون وقرافباع
فوجد أكثر منه بعد القطع
تسلم الزيادة للمشتري كما هو في
الثوب اذا وجد ازيد من
الزرع المسمى * وجد الشجرة
المشترا لا تصلح لغير الحطب
رجع بمقتضى العيب إلا أن
يأخذها البائع مقطوعة
* اشترى شجرة بعروقه او قد
نبت من عروقه أشجارا
كانت تلك الاشجار تيسر
انما قطعت الشجرة دخلت في

البيع والا لا ولو كان لها غصنان باع أحدهما الغصنين يجوز ان يبين موضع القطع ولا ضرر في القطع * شرى أوراقا لفرصاد على الهبة
ان يقطعها الساعة يجوز ولا بشرط وأخذها اليوم جازوا ان تركها فاسد لان ما يتم في ساعة لا يمكن الاحتراز عنه ومادون اليوم لعدم

التقدير ملحق به وان شرط الترتك او ان يقطع شيا فاشيا لا يجوز لانه ينو فيقطط المبيع بغيره والحيلة ان يشتريها باصلها فاذا أخذ الورق باع
الشجرة منه وان ذهب وقت الأوراق ان كان اشترى وبين موضع القطع لا يرجع والا يرجع (٣٧٥) وكل ما ينو ساعة فساعة لا يجوز

بعضه الا بقطعه من ساعته
كالصوف على ظهر الغنم
والقضاء والقضاء الكراث
للتعامل فيه وقوائم الخلاف
تنمو من الاعلى فلا يلزم
اختلاط المبيع بغيره وقال
الامام الفضلي لا يجوز بيع
القوائم أيضا ببيان موضع
القطع * (نوع في الزرع
والثمار) * بعثك هذه
المبطخة أو المبقلة ان فيها
يقول أو يطبخ فهو عليهم ما ولو
قال بعثك هذا الكرم
والنخل فهو على أرضه فان
كان فيه غنم أو تمر فان
ذكر غنما كثيرا يصلح للنخل
والارض فهو له ما وان
قليل فاعلى التمر * باع أحد
الشريكين حصته من الفاليز
برضا الشريك الآخر
لا يجوز لان في قلعه ضررا
ولا يجبر الانسان على التزام
الضرر * ولو لواحد فقال قبل
خروج الخدجة ابن خيار
زاررا بتوفر وختم بجوز وبقع
على شجرة البطيخة وما
يخرج من الخدجة فعلى ملك
المشتري ولو اراد ان يتركه
المشتري في الارض ويكون
له الولاية الشرعية تركا
فالحيلة شراء الاشجار
واستعارة الاراضى لكن
الاعارة غير لازمة فيستأجر
الارضى بعد شراء الاشجار
على مدة معلومة ويوزع
ما قدر في نفسه انه ثمن على

الهبة وبطل الشرط كذا في الجرار الرائق * وأما الالفاظ التي تقع بها الهبة فالأول نوع ثلاثة نوع تقع به الهبة
وضعا ونوع تقع به الهبة كناية وعرفا ونوع يحتمل الهبة والعارية مستويا أما الأول فكقوله وهبت هذا
الشيء لك أو ملكته منك أو جعلته لك أو هذا لك أو أعطيتك أو فخلت لك هذا فهذا كله هبة وأما الثاني
فكقوله كسوتك هذا الثوب أو أعرنتك هذه الدار فهو هبة كذا لو قال هذه الدار لك عمري أو عمرتك أو حياتي
أو حياتك فإذا امت فهو رد على جازت الهبة وبطل الشرط وأما الثالث فكقوله هذه الدار لك رقبى أولك
حبس ودفعها اليه فهي عارية عندهما وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى هي هبة كذا في محيط السرخسي
* ولو قال أطمعك هذا الطعام فان قال فاقبضه فهو هبة وان لم يقل فاقبضه يكون هبة أو عارية فقد اختلف
المشايخ رحمه الله تعالى في شروحه * كذا في المحيط * ولو قال خلعتك على هذه الدابة يكون عارية الآن
ينوى الهبة وقيل هو من السلطان هبة كذا في الظهيرية * والاصل في هذه المسائل أنه اذا أتى بلفظ ينوي
عن تملك الرقبة يكون هبة واذا كان منبثا عن تملك المنفعة يكون عارية واذا احتمل هذا وذلك ينوي في
ذلك كذا في المستصفي شرح النافع * ولو قال داري لك هبة تسكنها أو هذا الطعام لك تأكله أو هذا الثوب
لك تلبسه فهبة وكذا لو قال أحجوا فلانا ولم يقل عني فانه يعطى قدر ما يحجه وله أن لا يحج وكذا لو أوصى أن
يدفع فلانا ألفا لفلان أو يعطى بجمعه ألف ونحو ذلك كذا في التمر تاشي * رجل عنده دراهم نغيره فقال له
صاحب الدراهم اصرفها في حوائجك كان قرضا ولو كان مكان الدراهم خنطة فقال له صاحب الخنطة
كلها يكون هبة كذا في خزنة المفتين * ولو قال خلعتك داري أو أعطيتك أو وهبت منك كانت هبة كذا في
شرح الطحاوي * ولو قال جعلت لك هذه الدار وهذه الدار لك فاقبضها فهو هبة هكذا في فتاوى قاضيان
* قوله هذه الدار لك أو هذه الارض لك هبة لا اقرار كذا في القنية * ولو قال هذه هبة لك ولعقبك من بعدك
فهو هبة وذكر العقب لغو وكذلك اذا قال هي لك ولعقبك من بعدك كذا في المحيط * رجل قال لغيره هذه
الامة لك قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هذه هبة جائزة يملكها اذا قبضها ولو قال هي لك لحلال لا تكون هبة
الا ان يكون قبله كلام يستدل به على أنه أراد به الهبة ولو قال وهبت لك فخرجها فهي هبة يملكها اذا قبض
كذا في فتاوى قاضيان * وفي هبة الاصل اذا قال هي لك فاقبضها فهي هبة كذا في المحيط * عبدى هذا
لفلان ولم يقل وصية ولا كان في ذكرها ولم يقل بعد موتى كانت هبة قياسا واستحسانا كذا في القنية * وان
قال وهبت هذا العبد لك حياتك وحياته فقبضه فهذه هبة جائزة كذا في غاية البيان * قال لا آخر
(ابن حنبل ترا) فهو هبة يشترط فيها القبض ولو قال (تراست) فاقرار كذا في الوجيز لا كرددري * رجل قال
لخنته ٢ (ابن زبينة ترا) فاذهب فازرعها فان قال الخنت عندما قال هذه المقالة قبلت صارت الارض له
فيتم بالقبول ولو لم يقل الخنت ذلك لا تصير الارض له كذا في الظهيرية * وذكر في الزيادات اذا قال لجماعة من
المسلمين هذا المال لكم يكون هبة كذا في فتاوى قاضيان * رجل قال لا آخر خذ هذه المال واغرفي
سبيل الله عز وجل فهو قرض كذا في الظهيرية * ولو قال وهبت لك هذه الغرارة الخنطة وهذا الرق السمن
دخل تحت هذه الخنطة دون الغرارة والسمن دون الرق ولو قال وهبت لك غرارة الخنطة وزق السمن دخل
تحتها الغرارة والرقة دون الخنطة والسمن كذا في الظهيرية * ولو قال جميع مالي أو كل شئ أملكه لفلان
فهو هبة كذا في الاختيار شرح المختار * ولو قال جميع ما أملكه لفلان يكون هذا القول هبة حتى لا يجوز
بدون القبض ولو قال جميع ما يعرف بي أو ينسب الي فلان فهو اقرار كذا في فتاوى قاضى خان
* أبو الصغير غرس شجرة أو كرم ما ثم قال جعلته لابنى فهو هبة ولو قال جعلته باسم ابنى فكذلك هذا هو الاظهر

ترجمة
٣ هذا الارض لك

النخل والاجرة وان قدم الاجارة على الشراء يطل لان الارض مشغولة * ولو باع الحشيش الذي أتيته بنفسه بان سقى الارض لنبث فيه
الحشيش يجوز ولو باع الزرع قبل أن يبصر بقل لا يجوز وبعد ما صار بقل بشرط القطع أو على ان يرسل فيه دابته يجوز بشرط الترتك الى

الادراك لا وكذا الرطبة والبقول والبقل الذي يقال له شبت زاد في المختار ولو الزرع مشترك بين اثنين باع أحدهما نصيبه من غير شريكه بلا
اذن الآخر قبل ان يدرك الحصاد لا يجوز بعد الادراك (٣٧٦) يصح ولومن شريكه يصح مطلقا وكذا الشجر ولو باع من غير شريكه ولم يفسخ

البيع حتى أدرك صحيح لزوال
المانع كما اذا باع جذعا من
سقف ونزع وسلم ولو كان
الزرع والارض مشتركا فباع
نصفهما مع نصفه من الشريك
أو أجنبي جاز وان لم يرض به
الآخر وناب المشتري عن
البائع وعن محمدانه لا يجوز
وعدم جواز بيع نصف الزرع
بدون الارض فيما اذا كان
قرار الزرع فيها مستحقا عليه
اما اذا كان لازم القلع فيجوز
كزرع الغاصب وكذا بيع
نصف البناء بلا أرض ولو
متعدنا في البناء يجوز ولو الكل
له فباع الارض مع نصف
الزرع لا يجوز وذكر التاطفي
يبيع نصف الاشجار معها أو
نصف الزرع معها يجوز ويبيع
نصف الزرع بلا أرض ان باع
الاكابر من رب الارض جاز
لا العكس ولا يسقط العمل
كالمسقى ونحوه من الاكار
ما دامت مدة الزراعة باقية
أما اذا باع رب الارض من
آخر جازا لبيع سقط من
الاكار العمل وعن محمد البناء
بين رجلين والارض لغيرهما
باع أحدهما حصته من
أجنبي لم يجز * شراء الثمار على
الشجر نصفه قبل الادراك
لا يجوز والنصف الآخر
بعد الادراك يجوز وقبل
الادراك ان لم يتوردا وتورد
لكنه لم يصلح للاكل * وعلف
الدواب قال شيخ الاسلام

* (الباب الثاني فيما يجوز من الهبة وما لا يجوز) *

وتصح في محوز مفرغ عن أملاك المواهب وحقوقه ومشاع لا يقسم ولا يبقى منتفعا به بعد القسمة من
جنس الانتفاع الذي كان قبل القسمة كالبيت الصغير والحمام الصغير ولا تصح في مشاع يقسم ويبقى
منتفعا به قبل القسمة وبعدها كذا في الكافي * ويشترط أن يكون الموهوب مقسوما ومفرضا وقت
٢ جعلت هذا المال لك أو قال جعلته باسمك ٣ جعلته نصيبك ٤ استسببت ان تكون حصتي لك ٥
يكون فذلك ٦ ليس ممنوعا منك ٧ هي لي جاريك هذه ٨ تكون فذلك ٩ يلزم ان تبيني هذا الغلام
لاعتقه ١٠ ما كان أبابؤذي

وشمس الأئمة لا يجوز في الايضاح وشرح الطحاوي والتدوري يجوز بلا شرط الترتيب وان لم يصبر منتفعا به ولم يظهر صلاحه القبض
وهو الصحيح والحاصل ان شراء القصيل والتمر على الثفل قبل ان يصلح للانتفاع به بعض على عدم الجواز بعده يجوز بشرط القطع أو مطلقا

لا بشرط الترك واختار القدوري والاسيحاوي الجواز ونص محمد دل عليه قال باع قصيلا ونحوه في أول ما يطلع ان جزء المشتري في الحال فالعشر على البائع وان تركه باذن البائع وجزءه بعد الاذن فعلى المشتري وعند الثاني عشرها (٣٧٧) بقدر الطلع والبقل على البائع والزائد على المشتري فلا جواز

القبض لا وقت الهبة بدليل أنه لو وهب له نصف الدار شاعا ولم يسلم حتى وهب النصف الآخر وسلم الكل تجوز كذا في الظهيرية * ولو وهب نصف الدار لرجل وسلم ثم وهب النصف الباقي وسلم لا تجوز وكذاهما فاسدتان هكذا في النهاية * ولا يتم حكم الهبة الا مقبوضة ويستوي فيه الاجنبي والولد اذا كان بالغاً هكذا في المحيط * واقبض الذي يتعلق به تمام الهبة وثبت حكمها القبض باذن المالك والاذن تارة ثبت نصا وصريحاً وتارة ثبت دلالة فالصريح أن يقول اقبضه اذا كان الموهوب حاضراً في المجلس ويقول اذهب واقبضه اذا كان غائباً عن المجلس ثم اذا كان الموهوب حاضراً وقال له الواهب اقبضه فقبضه في المجلس أو بعد الاقتراف عن المجلس صح قبضه ومملكه قياساً واستحساناً ولو نهاه عن القبض بعد الهبة لا يصح قبضه لأبي المجلس ولا بعد الاقتراف عن المجلس وان لم يأذن له بالقبض صريحاً لم يحل منه قبضه في المجلس صح قبضه استحساناً لا قياساً وان قبضه بعد الاقتراف عن المجلس لا يصح قبضه قياساً واستحساناً ولو كان الموهوب غائباً فذهب وقبض ان كان القبض باذن الواهب جازاً استحساناً لا قياساً وان كان بغير اذنه لا يجوز قياساً واستحساناً هكذا في الذخيرة * وهب لا آخر فساهبة فاسدة وخلى بين الفرس والموهوب له فقبض الموهوب له لا يجوز كذا في جواهر الاخلاطى * ولو وهب شيئاً حاضراً من رجل فقال الموهوب له قبضته صار قابضاً عند محمد رحمه الله تعالى خلافاً لأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في السراجية * وفي البقالى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال اقبضه فقال قبضت والموهوب حاضراً اذا لم يبرح الموهوب له قبل قوله قبضت ولا يكفي قوله قبضت واذا لم يقل اقبضه فاعلم القبض أن ينقله فاذا لم يقل قبضت لم يجز وان نقل الا أن تكون الهبة بمسئله كذا في المحيط * ولو قال لرجل هب لي هذا العبد فقال الآخر وهبت عت الهبة كذا في السباع * قال لا آخر هب فلان ألف درهم على أنى ضامن لها ففعل المأمور ذلك وقبض الموهوب منه كانت الهبة جائزة والا مرضامن للدافع ويكون الواهب في الحقيقة هو الآخر دون المأمور حتى كان الرجوع في الهبة للأمر دون المأمور كذا في جواهر الاخلاطى * ولو قال لا آخر على وجه المزاح هب لي هذا فقال وهبت وقال الآخر قبضت وسلم اليه جازت الهبة كذا في الظهيرية * ولو قال وهبت منك هذا العبد والعبد حاضر فقبضه جازت الهبة وان لم يقل قبضت كذا في الملتقط * ولو كان العبد غائباً فقال له وهبت منك عبدى فلانا فذهب واقبضه فقبضه جاز وان لم يقل قبضت وبه نأخذ كذا في الحاوى للفتاوى * ولو قال هؤلاء ان شئت فدفعه اليه فقال شئت عن الثاني رحمه الله تعالى أنه يجوز كذا في الوجيز للكردي * اذا وهب غلامه من رجل والغلام محضرتهم ولم يقل له الواهب اقبضه فذهب الواهب وترك الغلام فليس له ان يقبضه حتى يأمره بقبضه كذا في المحيط * ولو وهب لرجل غلاماً لم يقبضه الموهوب له حتى وهبه الواهب لرجل آخر ثم أمرهما بالقبض فقبضاه فهو للثاني وكذا الأمر الأول بالقبض فقبضه كان باطلا كذا في خزانة المفتين * وفي سماع الفتاوى لو اشترى عبداً ولم يقبضه حتى وهبه من رجل أو رهنه وأمره بقبضه فقبضه جاز كذا في الخلاصة * ولا تجوز هبة العبد المأذون فان أجازته مولاه لادين عليه جاز وان كان عليه دين لم يجز ذلك وان أجازته المولى والغرماء كذا في المبسوط * قال لا آخر وهبت لك فقبر من هذه الصبرة فأكال الموهوب له بحضرة الواهب لم يجز ولو قال وهبت لك من هذه الصبرة فقبرها فأكالها جاز كذا في السراجية * ولو وهب لرجل ثياباً في صندوق مقفل ودفع اليه الصندوق لم يكن قبضاً وان كان الصندوق مفتوحاً كان قبضاً كذا في محيط السرخسى * واذا كانت العين الموهوبة في يد الموهوب له وديعة أو عارية أو أمانة مملكتها للهبة والقبول وان لم يجد فيها قبضاً كذا في الكافي * ولو وهب المستاجر من الأجر والمغصوب من الغاصب جاز وبرئ من الضمان كذا في محيط السرخسى * ولو كانت مضونة في يده بالقيمة أو المثل كالقبض على سوم البيع فهو له صح وثبت المالك بمجرّد العقد كذا في الكافي * ولو كان الموهوب

البيع للمازم على المشتري * والحيث له للجواز عند الكل ان يبيع مع الشجرة أو يبيع أول ما يخرج من الورق فيجوز البيع في الثمار تبعاً وفي التجريد يبيع الثمرة والزرع الموجود قبل كونه زرعاً مستقفاً به جائز بلا شرط الترك وبه يفسد وان تنهى العظم فشرط الترك لا يفسد عند محمد وهو الاستحسان خلافهما * وان اشترى مطلقاً وترك ان تنهى عظمها اول يتناه لكنه باذن البائع طاب وان لم يتناه والترك بلا اذن تصدق بما زاد ولو اخرجت الشجرة ثمرة أخرى قبل جداد الاول فهي للبائع وان جعلها للبائع له طاب له وان اختلف بالموجود حتى لم يعرف ان كان قبل التخلية ففسد وان بعدها اشتركا والقول في المقدار قول المشتري وان اشترى ثمرة بصلاح بعضهم او صلاح الباقي يتقارب وشرط الترك جاز عند محمد وان كان يتأخر ادراك الباقي كثير لا يجوز فيما لم يدرك وجاز في المدرك والبطيخ والباذنجان يجوز بيع ما ظهر لا ما لم يظهر ولو باع الاصول بما فيها من الثمار جاز في الكل * وذكر شمس الأئمة اشترى ثمار الكرم والقالبز وقد خرج بعضها قال

(٤٨ - فتاوى رابع) أكرخى لا يجوز وهو ظاهر المذهب وقال ابن الفضل وجدت عن محمد بن يعقوب بن مهران قال لا يجوز بيع الكرمين في الحال في الباذنجان والبطيخ والثمار وغيرهما بالجواز وجعل الموجود اصالاً ومال السرخسى الى قول الكرخى * وان استاجر

الاشجار ليرتفع عليها الثمار لا يجوز ولكنه لو ترك بناء على الاجارة تطيب الزيادة ولا يجب الاجر * ولو اشترى حصلا واستأجر الارض وترك
القصيل لا تطيب الزيادة ويجب اجر المثل (٣٧٨) لان اجارة الارض متعارف وان بين المدة يصح واستتجار الاشجار لم يتعارف فلا يصح

مرهوناً في يده ذكر في الجامع أنه يصير قابضاً فينبو قبض الرهن عن قبض الهبة وإذا صححت الهبة بالقبض
بطل الرهن فيرجع المهرن بدنيته على الراهن كذا في البدائع * وتفسير القبض المستأنف ان يرجع الى
الموضع الذي فيه العين وبعضى وقت يتمكن فيه من قبضها كذا في المستصفي شرح النافع * والاصل أنه
متى تجانس القبضان ناب أحدهما عن الآخر وإذا اختلفا ناب المضمون عن غير المضمون ولا يوجب غير
المضمون عن المضمون كذا في الجوهرية النيرة * استودع أخاه عبداً وثوباً ومائة ديناراً ودأبه ثم قال وهبت
لك وديعتي وهي في يد المودع يجوز اذا قال قبلت ولو وهب عبد الأخيه وقبضه في المجلس أو بعده بامر
بالقبض ناصح فشرط القبول في الاول دون الثاني كذا في القنية * وهبة المشاع فيما لا يحتمل القسمة
تجوز من الشريك ومن الاجنبي كذا في الفصول العمادية * هبة المشاع فيما لا يحتمل القسمة لا تجوز سواء
كانت من شريك أو من غير شريك ولو قبضها أهل تفيد الملك ذكر حسام الدين رحمه الله تعالى في كتاب
الواقعات أن المختار أنه لا تفيد الملك وذكر في موضع آخر أنه تفيد الملك كما فاسد أو به يبقى كذا في
السراجية * ويشترط في هبة المشاع الذي لا يحتمل القسمة أن يكون قد را معلوماً حتى لو وهب نصيبه من
عبد ولم يعلم به لم يجز لانها جالبة التوجب المنازعة كذا في الجرار الرائق * وإذا علم الموهوب له نصيب الوهاب
ينبغي أن تجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا تجوز هكذا في محيط السرخسي * هبة المشاع فيما
يحتمل القسمة من رجلين أو من جماعة صحيحة عندهما أو فاسدة عند الامام وليست باطلا حتى تفيد الملك
بالقبض كذا في جواهر الاخلاط * ذكر الصداق الشهيد اذا وهب من رجلين ما يحتمل القسمة حتى فسدت
الهبة عنده ثم قبضها يثبت الملك كما فاسد اذ قال به يفتي كذا في الفتاوى العتبية * لا يثبت الملك
للموهوب له الا بالقبض هو المختار هكذا في الفصول العمادية * والشروع من الطرفين فيما يحتمل القسمة مانع
من جواز الهبة بالاجماع وأما الشروع من طرف الموهوب له فمانع من جواز الهبة عند أبي حنيفة رحمه
الله تعالى خلافاً لهما كذا في الذخيرة * ولو وهب من اثنين ان كانا فقيرين يجوز بالاجماع كالصدقة وان كانا
غنيين فوهب لكل واحد منهما نصفاً أو أجمع فقال وهبت منكماً أو وهب على التفاضل فقال لهذا ثلثها
ولهذا ثلثها قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا تجوز في الفصول الثلاثة وقال محمد رحمه الله تعالى تجوز في
الثلاثة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى تجوز في فصلين وهما اذا وهبهما أو نصفين ولا تجوز على التفاضل
وفي الكرخي قال ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال لرجلين وهبت لكلهما هذه الدار لهذا
نصفها ولهذا نصفها جاز لانه وهبها جله وفسر بما اقتضته الجملة من الحكم بعد وقوع الهبة ولو قال وهبت
لك نصفها ولهذا نصفها لم تجز لانه أفرد أحد النصفين عن الآخر بنفس العقد فوق العقد مشاعاً ولو قال
وهبت لكلهما هذه الدار ثلثها ولهذا ثلثها لم تجز عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وجازت
عند محمد رحمه الله تعالى فاتفق أبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى على فساد هذا العقد من أصاب
مختلفين أما أبو حنيفة رحمه الله تعالى فأفسده لوجود الاشاعة في القبض وأما أبو يوسف رحمه الله تعالى
فقال لما خاف بين نصيبهم ما دل على أن العقد لا أحدهما غير العقد لا آخر فصار كأنه أفرد به العقد ولان
القبض شرط في الهبة كالأمر كذا في السراج الوهاج * اذا وهب اثنان من رجل داراً فانه يصح بالاجماع
كذا في المضمرات * والمفسد هو الشروع المتأخر لا الشروع الطارئ كما اذا وهب ثم رجع في البعض الشائع
أو استحق البعض الشائع بخلاف الرهن فان الشروع الطارئ مفسد كذا في شرح الوقاية * ولو وهب
مشاعاً فيما يقسم ثم أفرد وسلمه صح هكذا في السراج الوهاج * ولو وهب النصف وسلم الجميع لم يجز ولو وهب
الجميع وسلم متفرقاً جاز كذا في التارخانية * قال ولو وهب نصف دار لرجل وسلمها اليه ثم وهب نصفها
الآخر لرجل آخر لم يجز شئ من ذلك وان لم يسلم النصف الى الأول حتى وهب النصف الثاني للثاني ثم سلم الدار

وان بين المدة فاعتبر مجرد
الاذن فطاب ولم يجب أجر
المثل لعدم الاجارة رأساً *
والحيلة ان يقول المشتري
للبائع جعلت لك جزءاً من
الف جزء من هذه الثمرة
على ان تعمل فيها بالمسافة
وانما يحتاج الى الإبقاء قبل
التناهي وحينئذ تجوز
المسافة ويصح نصف الثمار
مشاعاً قبل بدو الصلاح من
شريكه جائز لمن غيره
كبيع نصف الزرع من
شريكه * واقضى السعدي
على انه لا يجوز من شريكه
أيضاً * باع نصف نزل الكرم
والعنب قدر المجموع لا يجوز
وبعد ذلك ان لم يلفظ بلفظ
العنب وصار عنباً يقلب جائز
أما لو ذكر لفظ العنب لا يعود
جائزاً * اشترى العنب كل وقر
بكذا والقر معروف عندهم
ان كان العنب من جنس
واحد يجوز عند الامام في
فرد كل في الصبرة وعندهما
يجوز في الكل والفقهاء على
انه يجوز عند الكل في الكل
فيه وان كان من اجناس
مختلفة لا يجوز عنده اصلاً
وعندهما ما يجوز في الكل
والفقهاء على انه يجوز عنده
في الكل ويكون كل وقر بما
قال أحمد ومجلس التسليم
أم اختلف والفتوى على
قولهم ما يسيرون المسلمين * وشراء
الشجرة على ثلاثة أو وجه
اما بشرط القطع وانه صحيح
في الصحيح والبعض على عدم الجواز ان لم يبين موضع القطع لاحتمال المنازعة فيه فيقلعها به وقرها على العادة ويدخل اصلها اليهما
في البيع ولا يحقرها الى نهاية العروق الا اذا كان بشرط القلع من وجه الارض أو يكون في القلع من وجهه الارض مضرة للبائع من توهمين

(۳۷۹)

فسد الجهة وقد اعدنا مسائل يسع الارض بعد اعطائهم الزراعة لقوائد وقاربع ترك ذكرها باعها وهي في عقد زراعة الغنم فالحوالي على انه اولى في مدته بمن كان البذر منه فان اجازة فلا تشي عمله وفي مجموع النوازل فان اجاز وفيها غلة فالكل لا يشتري وان لم يميز لا يجوز البيع

477

٢ تناول هذه الخمسة دنانير لك ورمها بجهة ٣ أخذها ثانيا

(۱) قوله رجل دفع ثوبين الخ تقدم هذا الفرع آخر الباب الأول معزو المحيط السير خسي فالاولى اسقاطه من أحد الموضعين اهـ بحراوى

وكذا في الكرم ظهرت الثمار ولا وقيل الجواب على تفصيل ذكرناه فيما تقدم انه بعد القاء البذر لا يجوز زوقه ان من المزارع لا يجوز ولا يجوز
وكذا في الكرم قبل ظهور الثمار يجوز به افتى (٣٨٠) المرغباني وذكر القاضي ان البذر اذا كان مشروطا من العامل زرع

القبض استحسانا ولو كان عليه مالان مختلفان فهو به أحدهما صحيح والبيان اليه كذا في التتارخانية * ولو
وهب دارا فيها متاع الواهب وسلم الدار اليه أو سلمها مع المتاع لم تصح والحيلة فيه ان يودع المتاع أولا عند
الموهوب له ويحلى بينه وبينه ثم يسلم الدار اليه فتصح الهبة فيها وبعبارة لو هب المتاع دون الدار وحلى بينه
وبينه صح وان وهب له الدار والمتاع جميعا وحلى بينه وبينهما صح فيهما جميعا هكذا في الجوهرية النبوية وان
فرق في التسليم فحوان يهب أحدهما وسلم ثم وهب الآخر وسلم ان قدم هبة الدار فالهبة في الدار لا تصح وفي
المتاع تصح وان قدم هبة المتاع فالهبة صحيحة فيهما جميعا ولو هب الارض دون الزرع أو الزرع دون
الارض أو الشجر دون الثمر أو الثمر دون الشجر وحلى بينه وبين ذلك لم تصح الهبة في الوجهين لأن كل
واحد منهما مامتلص بصاحبه اتصال جزء بجزء فصار بمنزلة هبة المشاع فيما يحتمل القسمة ولو هب كل واحد
منهما على حدة كما اذا هب الارض ثم الزرع أو الزرع ثم الارض ان جمع الارض في التسليم جازت الهبة
فيهما جميعا وان فرق في التسليم لا تجوز الهبة فيهما ما أتيهم ما قدم كذا في السراج الوهاج * ولو هب الدار ولم
يسلم حتى وهب المتاع وسلمها مجله جازت الهبة فيهما ما اذا هب الجراب والجوالق ولم يسلم حتى وهب
الطعام وسلم مجله جازت الهبة في الكل كذا في المحيط * ولو هب فارغا وسلم مشغولا لم يصح ولا يصح قوله
اقبضها أو سلمت اليك اذا كان الواهب فيه أو أهله أو متاعه كذا في التتارخانية * هبة الشاغل تجوز وهبة
المشغول لا تجوز والاصل في جنس هذه المسائل أن اشتغال الموهوب بملك الواهب يمنع تمام الهبة لان
القبض شرط وأما اشتغال ملك الواهب بالموهوب فلا يمنع تمام الهبة مثاله وهب جرابا فيه طعام لا تجوز
ولو هب طعاما في جراب جازت وعلى هذا نظيره كذا في الفصول العمادية * رجل وهب أمهة لرجل وسلمها
اليه وعليها حلي وثياب جازت الهبة وكذا الصدقة ويكون الثوب والحلي للواهب لا للموهوب له والمتصدق
عليه لم يكن العرف والعادة قال رضي الله تعالى عنه فان كان الثوب الذي عليها قد مرست عورتها ينبغي
أن يكون ذلك للموهوب له ولو هب الحلي الذي على الجارية والثوب ولم يهب الجارية لم تجز الهبة حتى ينزع
ويُدفع الثوب والحلي الى الموهوب له كذا في فتاوى قاضيخان * اذا هب دابة وعليها سرج ولجام دون
السرج واللجام وسلمها اليه فالهبة تامة ولو هب السرج واللجام دون الدابة فالهبة غير تامة كذا في المحيط
* ولو هب الدابة وعلم احملا لم تجز ولو هب الحمل على الدابة وسلمه معها تجوز وكذلك لو هب الماء في القمعة
تجوز ولو هب القمعة دون الماء لم تجز كذا في محيط السرخسي * وهبت دارا من زوجها وهي ساكنة
فيها مع الزوج جاز كذا في الوجيز للكردي * وفي المنتقى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يجوز للرجل أن
يهب لامرأته ولا أن تهبل زوجها أو لاجنبي دارا وهي ساكنة وكذلك للولد الكبير كذا في الذخيرة
* ولو هب زرعاً في أرض أو غرابة شجرة أو حلبة في سيف أو بناء في دار أو قفيزا من صبرة أو امره بالحصاد
والجزاز والنزع والنقص والكيل وفعل صح استحسانا ويجعل كانه وهبه بعد الجزاز والحصاد ونحوهما
وان لم يأت ذلك بالقبض وفعل ضمن كذا في الكافي * ولو كانت الدار في يده باجارة وهب له البناء جاز كذا
في التتارخانية * ولو هب دارا بمتاعها أو ساهاها ثم استحق المتاع صححت الهبة في الدار كذا في الكافي
* واشتغال الموهوب بملك غير الواهب هل يمنع تمام الهبة ذلك صاحب المحيط في الباب الاول من هبة
الزيادات أنه لا يمنع فانه قال لو أعار داره من انسان ثم استعير غصب متاعا ووضع في الدار ثم وهب المعير الدار
من المستعير صححت الهبة في الدار وكذلك لو أن المعير هو الذي غصب المتاع ووضع في الدار ثم وهب الدار من
المستعير كانت الهبة تامة وان تبين أن الدار مشغولة بما ليس بموهوب لمالها لم تكن مشغولة بملك الواهب
وهو المانع من تمام الهبة كذا في الفصول العمادية * ولو أودع المتاع والدار ثم وهب الدار صححت الهبة فان
هالك المتاع ولم يحوله ثم جاء مستحق واستحق المتاع كان له أن يضمن الموهوب له وذكر ابن رستم أن هذا قول

أم لا يتوقف البيع على
اجازة العامل وصاحب
المحيط ان البذر لو من المزارع
لا ينفذ البيع في حقه لانه
في اجارته وان من المالك
ينفذ لانه اجيره وان من
المالك لكن يزرعه ولم
ينبت لا ينفذ بيعه لانه تعلق
به حق المزارع ولو لم يزرع
لكنه كرب أو حفرا لا نهار
فظاهر الرواية وهو الصحيح
نفذا لبيع بلا رضا المزارع
وقيل لا وفي الكرم لا تفادى
حق العامل على المزارع
الولو احملي البيع بعد مازرعها
العامل والبذر من ربه قبل
النبات برضا العامل جائز
ولاشئ للعامل لعدم ثبوت
حقه قبل النبات وان من
قبل العامل قبل النبات
برضاه جاز له عن ما يخص بذره
لانه ملكه وان بعد النبات
ففي الحالين اذا أجاز البيع
ونصيب العامل قائم ولو بلا
رضاه ملك العامل ابطال
البيع وذكرنا لو تار ان يبيع
الارض بعد النبات لا يجوز
بلا رضا العامل فقيده دل
على الجواز قبل النبات بلا
رضاه وقد ذكرنا انه موقوف
على اجازة العامل * والكرم
والنخل ان لم يخرج يصح بلا
رضاه لعدم ملكه انما أجر
عمله وفي غريب الرواية اجاز
المزارع على ان يكون على
نصيبه فالبيع فاسد وقد

ذكرنا انه يجوز حصة المزارع على حاله وأشار في الاصل ان يبيع الارض مع نصيب المزارع لا يجوز وفي يبيع غريب محمد
الرواية اشترى الارض المزروع المشتري بلا رضا المزارع ان طلب تسليم الارض في الحال ففسد فان صبر الى الحصاد أو أجاز المزارع جاز

وان اجاز على أن نصيبه على المزارعة لا كما ذكرناه وانما عرّب الارض ارضه بقسطه من الزرع بلا اذن المزارع ان طلب تسليمه في الحال فسد وان صبر الى الحصاد جاز ولا يتصدق المشتري بما زاد فيه لانه حدث (٣٨١) على ملكه وكذا اذا باع داره بعد

ما اجر ان صبر المشتري حتى تنقضي المسدة يجوز البيع وان طلب تسليمه في الحال فسد البيع * وقد ذكر الصدر والناطقي نخلة بينهما عليها تمر أو أرض فيها زرع مشترك باع أحدهما نصيبه من الأرض أو النخلة أو الزرع أو التمر يجوزو يقوم المشتري مقام البائع ولا ضرر فيه * وقد كرسخ الاسلام باع أحد الشريكين حصته من الزرع من شريكه بلا ارض قبل الادراك لم يجز للزوم ضرر على المشتري في غير المعقود عليه لان البائع يأمر بالعقار ليضرغ ارضه واجاب صاحب المنظومة فيمن اشترى كرما بغلته المدركة ومنع الاكار المشتري عن حصته ان البيع برضا الاكار لا يصح منعه ولو بلا برضاه لا يصح البيع وحصته مائة جواز البيع * باع ارضاً على وجه لم يدخل زرعها في البيع ائق صاحب المحيط بفساد البيع كبيع جندع من سقف وافتي البعض بان البيع موقوف فاذا رفع الزرع جاز البيع * باع الارض بلا اذن المزارع والزرع بقل ذكر في الاصل انه يوقف على اجازة المزارع كالمستأجر فان اجازته جاز لا يطاله حقه وان لم يجز خير المشتري بين الفسخ والترص الى رفع الزرع لعجز البائع

محمد رحمه الله تعالى أما في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لو استحق وسادة منها تبطل الهبة في الدار كذا في التارخانية * ولو وهب جواً قابضاً فيه من المتاع وسلمه الى الموهوب له أو وهب جراً قابضاً فيه من الطعام ثم استحق المتاع والطعام كانت الهبة تامة في الجراب والجواق كذا في المحيط * وكذا لو وهب جواً قابضاً فيه من المتاع وخلى بين الكل ثم استحق الجواق صحّت الهبة فيما كان فيه كذا في فتاوى قاضيان * وهب داراً وفيها متاع وسلم الكل فاستحق المتاع لا تبطل الهبة في الدار وان هلك المتاع ثم استحق وقد عوضه الموهوب له أولاً فان شاء المستحق ضمن الموهوب له وان شاء ضمن الواهب قيل هذا قول محمد رحمه الله تعالى فأما عندهما ما لم ينقل لا يضمن وقيل هذا قولهم جميعاً وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي * ولو وهب داراً لرجل فقبضها ثم استحق بعضها بطلت الهبة كذا في الينابيع * ولو وهب أرضاً قابضاً من الزرع وسلمهما أو وهب نخلاً قابضاً من الثمر وسلمهما ثم استحق الزرع والتمر بدون النخيل والأرض فالهبة باطلة في الأرض والنخيل كذا في المحيط * وهب أرضاً وزرعاً فيها استحق وسلم ثم استحق أحدهما تبطل الهبة في الآخر كذا في محيط السرخسي * ولو وهب سفينة فيها طعام بطعامها ثم استحق الطعام بطلت الهبة في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى قال ابن رستم وهـذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لا تبطل في السفينة كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال اغبرم وهبت لك هذين البتين وأحدهما مشغول لا تجوز الهبة في واحد منهما ولو قال وهبت لك هذا البيت وحضتي من هذا البيت الآخر جازت الهبة كذا في خزائن الفتن * في الفتاوى العنابية ولو وهب داره لامرأته ولما في بطنها أو تصدق عليها لم يجز ولو وهب لحي وميت أو حائط جاز كله للحي كذا في التارخانية * وان وهبها واستثنى ما في بطنها جازت الهبة في الام والولد والاستثناء باطل كذا في المبسوط * ولو أعتق ما في بطن جارية ثم وهب الجارية جازت الهبة في الام وقد ذكر في عتاق الاصل لودبر ما في بطنها ثم وهب الام لم تجز قيل فيهما روايتان في رواية لا تجوز الهبة في الاعناق والتدبير جميعاً وقيل جازت الهبة فيهما (١) والصحيح هو الفرق بين الاعناق والتدبير في الاعناق تجوز وفي التدبير لا تجوز كذا في فتاوى قاضيان * رجل ضل أو ثوبه فوهبها لآخر وسطه على طلبها وقبضها امتى وجدها قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هذه هبة فاسدة لانها هبة على خطر كذا في الظهيرية * اذا وهب مال المضاربة للمضارب وبعضه الى الناس وبعضه في يده جازت الهبة فيما في يده وأما ما كان على الناس فان قال قبضها فهو جائز وان كان في المال ربح فلا تجوز كذا في المحيط * أحد الشريكين اذا قال لشريكه وهبت لك حصتي من الرمح قالوا ان كان المال قائماً لا يصح لكونه هبة المشاع فيما يقسم وان كان الشريك استهلك المال صحّت الهبة لكونها اسقاطاً حينئذ كذا في الظهيرية والله أعلم

(*) الباب الثالث فيما يتعلق بالتحليل (*)

ولو قال لا تجز أنت في حل مما كنت من مالي فله أن يأكل الا اذا قامت أمانة النفاق كذا في المتن * رجل قال لا تجز من كل من مالي فهو في حل الفتوى على أنه يحل كذا في السراجية * عن ابن مقاتل فيمن له شجرة فقال من أكل منها فهو في حل لا بأس أن يأكل منها الغنى والفقير وهذا هو المختار كذا في الفتاوى الغياثية * قال لا تجز حلتي من كل حق هو لك على ففعل وأبرأه ان كان صاحب الحق عالمه بريء حكيم وديانة وان لم يكن عالمه بريء حكيم بالاجماع وأما ديانة فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يبرأ وعليه (١) قوله والصحيح هو الفرق الخ هو أن التدبير لا يزيل ما كان في البطن فاذا وهب الام بعد التدبير فالموهوب متصل بما ليس بموهوب فيكون في معنى هبة المشاع فيما يحتمل القسمة وأما بعد العتق فاني البطن غير مملوك اهـ بحر اوى

عن تسليم المبيع وان اجاز البيع يؤمر المالك والمزارع بتسليم الارض الى المشتري ثم يدفع المشتري الارض الى المزارع باجر المثل الى الحصاد لجواز اجارة العقار قبيل القبض عند الامام خلافاً لمحمد في أمر القاضي بالتسليم فيرفع الخلاف ولا يصح الأمر بالقطع لعدم التعدي وان كان

الزرع لرب الارض * باع منه الزرع بثمن معلوم وتقاضاهم آجر منه الارض وكذا في الشجر والكرم بدفعهم ماملة ويبيعهم منه ثم يوزع الارض منه هذا اذ لم يسم الزرع اما اذا سماه (٣٨٣) يتوقف على اجازة المزارع فان لم يجز نقض الحاكم البيع في الارض وحصة ربه من

الزرع لانه يصير كبيع نصف الزرع شائعة ولا يمكنه التسليم الا بضرر يلزم فيما لم يبيع فلا يجوز وان لم ينقض الى ان ادرك جاز البيع في الارض وفي حصة ربه وان طلب البائع النقض واني المشتري ليس له ذلك بخلاف عكسه لان النقض حق المشتري وذكر الولوالجي ان يبيع الارض بلا رضا المزارع وقوف على اجازته فان لم يجزه خبر المشتري في ظاهر الرواية والامر في النقض اذا اختصم البائع والمشتري عنده عدم اجازة المزارع قبل الحصاد الى المشتري وذكر القاضي يبيع الارض بلا زرع أو عكسه يجوز وكذا يبيع نصف الارض بدون يبيع نصه بدون الا الا أن يبيع الا كرم المالك وان باع رب الارض من الاكار لا يجوز الا اذا كان البذر من الاكار فيجوز * وفي الجامع الاصغر يبيع المزارع حصته من رب الارض أو من غيره لا يجوز وفي موضع آخر يبيع من رب الارض قبل النبات لا يجوز وبعده يجوز * وفي الفتاوى الزرع اذا كان كله لواحد أو كان مشتركا بين رجلين أو ثلاثة باع بعضهم أو واحد قطعه بلا ارض ان صدر كاجاز وان لم يكن مدر كالا يجوز فان لم يفسخ حتى ادرك عاد جازا لزوال

الفتوى هكذا في الخلاصة * دفع الى آخر شيئا فخلطه بما له ثم استحل صاحبه وكان بغلبة ظنه أنه لا يمكنه تمييزه فخلطه في حل وسعة ثم وجد ذلك وعرفه يرد كذا في القنية * ولو قال لا آخرا أنت في حل من مالي حينما أصبت فخذ منه ما شئت عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن هذا على الدراهم والدنانير خاصة ولو أخذ من أرضه أو شجره فأكهة أو لوزة أو حلب بقرة أو غنمه لا يحل له ذلك كذا في الظهيرية * ولو أخذ فأكهة أو ابلا أو غنما لا يحل كذا في الخلاصة * رجل قال أبحث لفلان أن يأكل من مالي والمباح له لا يعلم بذلك لا يباح له الا كل كذا في محيط السرخسي * فان ناول فلان من ذلك بالجهل فانه يتناول حراما ولا يبرعه ذلك ما لم يعلم بالاذن والاباحة كذا في التتارخانية * رجل له على آخر دين ولم يعلم بمجموع المال فقال له المديون أبرئني مما لك على فقال في الدارين أبرئك قال نصير لا يبرأ الا بقدر ما يتوهم ان له عليه وقال محمد بن سلمة يبرأ من الكل قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى الجواب في القضاء كما قال ابن سلمة وفي حكم الآخرة كما قال نصير كذا في الذخيرة * قال لا آخرا أنت في حل مما لك من مالي أو أخذت أو أعطيت حل له الا كل ولم يحل له الاخذ والاعطاء كذا في السراج الوهاج * قال جعلت لك في حل الساعة أو في الدنانير في الساعات كلها والدارين كذا في الوجيز للكردي والخلاصة * ولو قال لأخاصك ولا أطلبك مالي قبلك قال ليس هذا بشي وحقه عليه على حاله كذا في الحاوي للفتاوى * وسئل أبو القاسم رحمه الله تعالى عن سبب دابته لعله فأخذها انسان واصلها لمن تكن قال لمن سبها وان قال من شاء فليأخذها أو فليأخذها رجل فهي له قال الفقيه أبو الليث الجواب هكذا اذا قال لقوم معينين من شاء منكم فليأخذها وان لم يقل ذلك لقوم معينين أو لم يقل ذلك أصلا فالدابة على ملك صاحبها وله أن يأخذها من وجهه أو في الفتاوى ذكر المسئلة مطلقة من غير تفصيل بين ما اذا قال ذلك القول أو قال مطلقا كذا في المحيط * ولو سبب دابته وقال لا حاجة لي اليها ولم يقل هي لمن أخذها فأخذها انسان لا تكون له ولو أرسل طيرا مملوكا فارسل الطير بمنزلة تسيب الدابة فالواقي الطير لا ينبغي أن يرسلها اذا كان وحشي الاصل اذا لم يقل هي لمن أخذها هكذا في فتاوى قاضي خان * رجل سبب دابته فأصلحها انسان ثم جاء صاحبها وأراد أخذها أو فروا قال قلت حين خليت سبيلها لمن أخذها فهي له أو أنكرت فأقيمت عليه البينة أو استخلف فشكل فهي لا أخذ سواء كان حاضرا مع هذه المقالة أو غاب فبلغه الخبر كذا في الخلاصة * سئل أبو بكر عن رجل يبيع ثوبا لا يجوز أن يأخذها أحد حتى يقول حين رماه من أراد أن يأخذها فليأخذها وفي الواقعات عن رفع عينا فزعم الرافع أن الملقى قال من أخذها فهي له وأقام البينة عليه أو حلف المدعي فأبى فانها تكون لا أخذ وان كان الملقى غير حاضرا لكن أخبر بما قال الملقى وسعه أن يأخذها بالخبر كذا في الحاوي للفتاوى * وفي العيون ولو أن رجلا غصب من رجل دارا أو دراهم وهي في يد الغاصب فقال للغاصب منه أنت منها في حل فانه يبرأ من ضمانها وهي على حالها للغاصب منه كذا في التتارخانية * غصب عينا فخلطه مالكمها من كل حق هو له قبله قال أئمة بلح التحليل يقع على ما هو واجب في الذمة لا على عين قائم كذا في القنية * وعن محمد رحمه الله تعالى اذا كان لرجل على آخر مال فقال قد حلت لك قال هو هبة وان قال حلت لك منه فهو رباة كذا في الذخيرة * ولو قال م (تراجل كرم) وله عليه دين يبرأ المديون ولو قال م (همه غريمي خوراجي كرم) يبرأ غريمه ولا يدخل تحت هذا مال الاجارة الطويلة كذا في الخلاصة * في نوادر هشام رحمه الله تعالى في سرقين الدابة في الختان اذا ذهب صاحبها فهي لمن أخذها ولا يكون صاحب الختان أولى بها كذا في التتارخانية * اذا ذهب للصغير شيئا من المأكول قال محمد رحمه الله تعالى يباح لوالديه أن يأكلوا منه وقال أكثر مشايخ بخاري رحمه الله تعالى لا يحل كذا في

ترجمة
٢ جعلت في حل ٣ جعلت جميع غرمائي في حل

المانع وهو لزوم الضرر لطلبة المشتري بتفريق الارض بكس من سقف القاضي شجرة بين رجلين باع أحدهما نصيبه السراجية من أجنبي لم يجز وان من شريكه يجوز وان بين ثلاثة باع أحدهم من آخر لا يجوز وان باعها مجله يجوز ولذا الزرع لو بين ثلاثة باع أحدهم

نصيبه من أحدهما لا يجوز أن باع منه سماجاء وفي موضع إذا باع رب الأرض نصيبه من الآخر لم يجز وكذا في المساقاة إذا اشترى العامل حصة مالك الأشجار لكنهم إذا لم يتنازعا حتى أدرك جازا البيع زال المفسد ولو مدركا (٣٨٣) وقت البيع جاز بيع كل من الآخر وفي

النوازل أرض بينهما فاقطن باع أحدهما حصته من القطن من شريكه أو أجنبي بالأرض لا يجوز وكذا الكرم بين رجلين باع أحدهما حصته من الأنزال وهو حصصهم ان طلب القطع في الحال يحكمم بالفساد وان صبر حتى أدرك لا وفي العدة باع الآخر من ربهما حصته لا يسقط من الآخر العمل إلى تمام المدة وان باع الدهقان نصيبه من غيره وجاز البيع سقط العمل من الآخر وكذا كرم صاحب المنظومة باع الدهقان حصته من نزل الكرم بالأرض لا كار لم يجز ولا كار ان يقول لا عمل للمشتري وان برضاه بطلت المساقاة وان اشترى حصة الآخر بلا رضا الدهقان لا يجز ورضاه جاز وخرج الآخر عن المساقاة وكذا كرم الدنباري باع العامل والمالك نصف التزل مشاعا قبل الادراك لا يصح للزوم الضرر اذا طلب القسمة وكذا الزرع قبل الادراك ولو باع رجل نزل كرمه وهو حصصهم جاز لانه مال مقدور التسليم للقاضي باع حصته من المبطخة المشتركة والقطع يضره لم يجز ونصيب البائع قبل القبض للمشتري ولو اجاز الشريك البيع ثم رجع عن الاجازة له ذلك لان تقهمل الضرر لا يلزم على أحد وإذا

السراجية * وأكثر مشايخ بخاري على أنه لا يباح كذا في جواهر الاخلاط * أهدي للصغير الفواكه يحل لوالديه أو كاهلان الأهدى ما ذكره المصنف لاستصغار الهدية ولو أن رجلا اتخذ ولية للختان فأهدى اليه الناس مختلف المشايخ رجعهم الله تعالى فيها قال بعضهم هي للولد سواء قلوا هي للصغير أو لم يقولوا سلوها إلى الأب أو إلى الابن لانه هو الذي اتخذ الولية للولد وقال بعضهم هي للوالدين وقال بعضهم إذا قالوا للولد فهي له وان لم يقولوا شيئا فهي للوالد قال الفقيه أبو الليث رجه الله تعالى ان كانت الهدية مما يصلح للصبي مثل ثياب الصبي أو شيء يستعمل للصبيان فهي للصبي وان كانت الهدية دراهم أو دنائير أو أشياء من متاع البيت أو الحليوان فإن أهداه أحد من أقرباء الأب أو من معارفه فهي للوالد إذا اتخذ الرجل عذيرة للختان فأهدى الناس هدايا ووضعوا بين يدي الولد فواء قال المهدي هذا للولد أو لم يقل فإن كانت الهدية تصلح للولد مثل ثياب الصبيان أو شيء يستعمله الصبيان مثل الصولجان والكره فهو للصبي لان هذا تملك للصبي عادة وان كانت الهدية لا تصلح للصبي عادة كالدرهم والدنائير ينظر إلى المهدي فإن كان من أقارب الأب أو معارفه فهي للأب وان كان من أقارب الأم أو معارفها فهي للأم لان التملك ههنا من الأم عرفا وههنا من الأب فكان التعويل على العرف حتى لو وجد سبب أو وجه يستدل به على غير ما قلنا يعتمد على ذلك وكذلك إذا اتخذ ولية لزوج أو أهدى الناس هدايا فهو على ما ذكرنا من التقسيم وهذا كله اذا لم يقل المهدي شيئا وتعدرا الرجوع إلى قوله أما اذا قال أهديت للأب أو للأم أو للزوج أو للزوجة فالقول للمهدي كذا في الظهيرية * رجل قدم من السفر وجاءه دايما إلى من نزل عنده وقال له اقسم هذه الاشياء بين أولادك وبين امرأتك وبين نفسك فإن كان المهدي قائما يرجع في البستان اليه وان لم يكن قائما فاصطليح للنساء خاصة فهو لامرأته وما يصلح للصغار من الاثاث فهو لهن وما يصلح للصغار من الذكور فهو لهن وما يصلح له فهو له فان كان يصلح للرجال والنساء جميعا ينظر إلى المهدي ان كان من أقارب الرجل أو معارفه فله وان كان من أقارب المرأة أو معارفها فلها فان التعويل على العادة هكذا في المحيط * رجل بعث إليه بهدية في اناء أو ظرف هل يباح له أن يأكلها في ذلك الاناء ان كان تريد أو نحوها يباح له أن يأكلها في ذلك الاناء لانه مأذون في ذلك دلالة لانه اذا جعله في اناء أخر ذهبت لذته وان كان شيء من الفواكه أو نحوها ان كان بينهما انبساط يباح له أيضا والا فلا ويقال اذا بعث إليه بهدية في ظرف أو اناء ومن العادة رد الطرف والاناء لم يملك الطرف والاناء وذلك كالتقصاع والجراب وما أشبه ذلك وان كان من العادة أن لا يرد الطرف كقواصر الترفا لطرف هدية أيضا لا يلزمه رده ثم اذا لم يكن الطرف هدية كان أمانة في يد المهدي اليه وليس له أن يستعمله في غير الهدية وله أن يأكل الهدية فيها اذا لم تقتض العادة تفريقه فان اقتضت تفريقه وتحويله عنه لزمه تفريقه كذا في السراج الوهاج * سئل ابن مقاتل عن قوم جالس على خوان وتناولوا شيئا ممن على خوان آخر ومن هولاء يجالس معهم بمخدمهم قال ليس لهم ذلك ولتناول من معه على خوانه لا بأس قال الفقيه هذا قياس وفي الاستحسان أن كل من كان في تلك الضيافة اذا أعطاه جازوه يأخذ كذا في الحاوي للفتاوى * ولو قال لا أخادخل كرمي وخدم من العنب ولم يزد على هذا فالتحاران يأخذ منه شعبة كذا في الفتاوى العتبية * وان قال خدمن البريا خدمنون كذا في المحيط * صبي أهدي وقال ان أبي أرسل اليك بهذه الهدية يحل له تناولها الآن يقع في قلبه أنه كاذب كذا في الملتقط * قال أبو يوسف رجه الله تعالى لو اشترى ثوبا بعشرة فأرجع له لا يقبل حتى يقول أنت في حل أو هو لك كذا في الحاوي للفتاوى * ولو قال الوكيل لأسلم من تناول مالك فقال لا أمر أنت في حل من تناولك من مالي من درهم إلى مائة درهم فدخل في وكالته ليس له أن

(٢) قوله عذيرة باع العين المهمل ثم الذال المججمة هي طعام الختان وما في النسخ من رجه بالغين المججمة والذال المهمل فخر يرفاه بحرأوى

أراد ان يكتب كتابا فباع رب الأرض أو الكرم نصيبه من الزرع والتمر ولم يبيع الآخر نصيبه من الزرع والتمر مدركا كتب نصيب البائع بانفراده وان لم يكن مدركا الحق به حكم الحاكم وقال وحكم بصحته حاكم من حكام الاسلام - هذا اذا لم يوافق الآخر البائع وان وافق باع

الكل جلة النصف بحكم انه ملكه والباقي بحكم الاذن من شريكه ثم تقايلا ان البيع في حصه العامل باذنه فيبقى للمشتري النصف ووجه ثالث ان يكتب البيع كاذ كزنا غيره انه لا يكتب (٣٨٤) فيه لا خيار للمشتري ولا قبضه المشتري ثم يمكن ان يدرك فاذا ادرك انقلب جائزا

ياخذ جلة مائة أو خمسين وله أن يتناول من ماله من المأكول والمشروب والدراهم ما لا بد منه كذا في الملتقط * رجل أهدي الى مقرضه شيئا فان كان لم يهد اليه شيئا قبل الاستقراض كره القبول كذا في السراجية * بقرة بين اثنين تراضيا على أن تكون عند كل واحد خمسة عشر يوما يحلب لهما فلهذه ما باءة باطلة ولا يحل فضل اللبن لأحدهما وان جعل في حل الآن يستهلك صاحب الفضل فضله ثم جعله في حل فحينئذ يحل لأن الأول هبة المشاع فيما يحتمل القسمة فلم يجوز والثاني هبة الدين وانه يجوز وان كان مشاعا كذا في الفتاوى الحمادية * انتهب وسادة كرسى العروس وباعها يحل ان كانت وضعت للنهب كذا في القنية * في الفتاوى قيل لصاحب الحق ان غريمك مات ولم تترك شيئا فقال فهو في حل فانه يبرأ وعلى هذا الوكيل كذا فقال هو برى * ثم تبين بخلافه فانه يبرأ ولو قال فهو برى لا يبرأ كذا في التناخائية * ولو بعث الى غيره صقراطا هدية ثم بان أنه من بقرة ابن المهدي الصغير لا يجوز ولا يملكه الاب بالعلاج حتى صار اللبن صقراطا وكذا الوعوضه المهدي اليه كذا في القنية والله أعلم

* (الباب الرابع في هبة الدين من عليه الدين) *

هبة الدين من عليه الدين جائزة قياسا واستحسانا وهبة الدين من غيره من عليه الدين جائزة اذا امره بقبضه استحسانا كذا في التناخائية * هبة الدين من عليه الدين وابرأؤه يتم من غير قبول من المدينون ويرتد برده ذكره عامة المشايخ رجحهم الله تعالى وهو المختار كذا في جواهر الاخلاط * وهذا اذا لم يكن الدين بدل الصرف فاما اذا كان بدل الصرف فأبرأه رب الدين منه أو وجهه منه فانه يتوقف على قبوله فان قبله برى وان لم يقبل لا يبرأ وفي سائر المدينون يبرأ قبل أو لم يقبل الا أنه ترتد الهبة والابرأء في سائر المدينون بالرد هذا كله في حق الاصيل وأما هبة الدين من الكفيل وابرأؤه عن الدين فالهبة منه لا يتم بدون القبول وترتد بالرد وابرأؤه يتم من غير قبول ولا يرتد بالرد وان وهب الدين الذي على الاصيل أو أبرأه فبات قبل الرد فهو برى وكذلك لو كان ميتا فأبرأه منه وجعله في حل منه فهو جائز فان رد الوارث هذا الابرأء يعمل رده ويقضى بالمال وهذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لا يعمل رده والبراءة معاضية على حالها كذا في الذخيرة * لو أبرأ الطالب الاصيل عن الدين أو وهب الدين منه ان قبل برى الاصيل والكفيل وان لم يقبل لا يبرأ كذا في الخلاصة * رجل عليه دين فبات قبل القضاء فهو صاحب الدين لو ارث المدينون صح سواء كانت التركة مستغرقة أم لم تكن كذا في فتاوى قاضخان * ولورد الوارث الهبة ترتد بالرد خلافا لمحمد رحمه الله تعالى ولو وهب لبعض الورثة فالهبة لكلهم ولو أبرأ الوارث صح أيضا كذا في الوجيز للكردي * وفي فتاوى آهو ولو أبرأ الغريم أحد الورثة من الدين صح في نصيبه وفي التناخائية عقدان يكون الموت فيهما بمنزلة القبول في هبة الدين من المدينون اذا لم يقبله حتى مات المدينون والوصية اذا لم يقبلها الموصى له حتى مات الموصى تجب الهبة والوصية وفي الفتاوى العتابة لو وهب الدين لابن من عليه الدين وهو صغير لم تجز هكذا في التناخائية * ولو قال له الغريم أبرأني عمالك على فقال قد أبرأك من ديني عليك فقال لا أقبل فهو برى كذا في الخلاصة * وهب أحد الورثة حصته من الدين للمدين قبل القسمة وفي التركة قد وودعروض صح استحسانا كالصالح قال رضي الله عنه وهبة حصته من العين لو ارث أو غيره تصح فيما لا يحتمل القسمة ولا تصح فيما يحتملها كذا في القنية * وفي فتاوى آهو ولو قبض المال من المدينون ثم قال له ٢ (واي كه مر ابوده است بتو بخشيدم) صح الهبة واذا صح الهبة كان للمدين أن يرجع على رب المال بما دفع الى رب الدين كذا في التناخائية * وهب رب الدين من المدينون فلم يقبل ولم يرده حتى افترقا عن المجلس فجاء

٢ الدين الذي كان لي وهبته منك

لزوال المانع ثم يكتب قبضهما المعقود عليه وانه لم يبق للزارع ولا للبائع هذا قبله حق واذا باع نصف نزل الكرم مشاعا لا يجوز ولو باع الكل ثم تقايلا في النصف يجوز فلو كان فضولي باع النصف الآخر لا يجوز أيضا * اشترى قصيلا ولم يقبضه حتى صار حيا بطل البيع عند الامام وقال لا يبطل وشراء قصيل الحنطة بالحنطة كيلا أو جزا فاجوز لان هذا بيع الحشيش بالحنطة فيصح كيفما كان * باع ارضا فيها زرع لا يدخل الزرع نبت أم لا * وفي التجنيس الزرع اذا لم يكن له قيمة يدخل في بيع الارض نبت أم لا وهو الصواب وكذا الوباغ شجرا عليه ثم لا قيمة له يدخل في بيع الشجر لان بيعه منفردا لا يجوز * وافق ابوبكر الاسكاف وأبو نصر الفقيهان البدر اذا كان فساد في الارض أو نبت لكنه بحال لا قيمة له يكون للمشتري لانه لا يجوز بيعه بانفساراده فصار جزأ من الارض وان لم يفسد في الارض أو نبت وصار بحال له قيمة لا يدخل * وافق أبو القاسم بانه للبائع في الاحوال كلها وبه أخذ * واختار في الصغرى دخول الثمر في بيع الشجر والزرع اذا لم تكن لهما قيمة في بيع الارض بلا ذكر وكذا الشجر ممترا أو غير ممترا ولا يدخل الثمر في بيع الشجر بلا ذكر وان عوجودا وقت البيع وكذا اقوام الخلاف على ما عليه بعد الفتوى منتقى * اذن له بزراعة ارضه فاراد ان يحجر جهابعد الزراعة ليس له ذلك ولو كان له قمار زرع فباع الزرع لا الارض ترك الارض على البائع

باجر المثل الى الحصاد واذا كان في الزرع لا ينتفع به كالتين وفي ينبغي ان يستثنى ليجوز البيع وقال السيد الامام أبو القاسم ينبغي ان يجوز البيع بشرط التبرك الى الادراك لانه ينتفع به في المال كله وبالحش وان لا على (٣٨٥) تقدير التبرك الاول ان لا يجوز وقال شمس

الاغنة في شراء غرة بستان
ظهر البعض الاصح عندي
عدم جواز البيع لانه
لا ضرورة اليه لا مكان شراء
الاصول فيكون المتولد على
ملكه وان كان لا يسخر به
نفس البائع يشتري الموجود
بعض الثمن ويؤخر العقد
في الباقي أو يشتري الموجود
بكل الثمن ويحمل البائع له
الباقي فيحصل المقصود بهذا
فلا حاجة الى بيع المعلوم
* وعن عبد الكريم بن محمد
اشترى ألوان الثمار في
بستان ادرك البعض ولم يدرك
البعض وليس لها قيمة اذا
كان الاكثر لقيمة يجوز لان
الاقل تباع الاكثر وما ليس له
قيمة كالخوخ والمان والتين
يشترى المقوم بكل الثمن
ويبيع له البائع الباقي فيتناوله
بالاباحة * وفي الملتقط ان
ادرك البعض واشترط التبرك
الى ادراك الباقي جاز الشراء
والشرط أيضا وان لم يجعل
للتبرك أجلا معلوما ولا يملك
البائع الامر بالتقاطه الى أن
يدرك وفي مختصر الكرخي
بداصلاح بعض الثمار
والبعض يتقارب ادراكه
كالنخل اشتراه بشرط التبرك
يجوز عند محمد رحمه الله للعادة
وان كان يتأخر كثيرا كالغنب
يدرك بعضه قريب اشتاء صح
في المدرك لافي الباقي * وفي
الملتقط بيع الثمار كلخصم

بعد أيام ورده اختلف فيه والصحيح أنه لا يرد كذا في جواهر الاخلاط * وهل يشترط صحة الرد مجلس
الابرا * اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه كذا في التتارخانية * ذكر في المأذون الكبير في باب هبة العبد
التاجر من له دين على عبد رجل فوهبه لمولاه صح سواء كان على العبد دين مستغرق أو لم يكن وهل يرد برد
المولى قيل بأنه يرد باجاءها هو المختار كذا في الغياثية * اذا كان الدين بين شر يدين فوهب أحدهما نصيبه
من المدينون صح وان وهب نصف الدين مطلقا ينفذ في الربع ويتوقف في الربع كالأو وهب نصف العبد
المشترك كذا في الصغرى * من عليه الدين اذا وهب مالا من رب الدين يملكه رب الدين بالهبة بالدين كذا
في المحيط * رجل قال لساكنه وهبت لك مالي عليك فقال المكاتب لا أقبل عتق المكاتب والمال دين عليه
كذا في السراج الوهاج * وفي فتاوى آهو سئل برهان الدين عن مات مفاسا وعليه دين فقتل عن انسان بقضاء
دينه هل يسقط دينه قال لا لان اسقاط الساقط لا يتصور لانه سقط بموته مفلسا ولا يبطل حق المطالبة في
الآخرة كذا في التتارخانية * سئل أيضا عن المستأجر اذا مات حتى انفسخت الاجارة فقال ورثة المستأجر
للاجر ٢ (ما زينة خاتمه بزار شديم) هل يبرأ عن مال الاجارة قال لا يبرأ بل يسقط اذا قال عند القبر
٣ (آزاد كن كردن اين غريم را) فقال الوارث ٤ (وي خود آزاد است) لا يبرأ كذا في الملتقط * قلت سئل
القاضي بديع الدين عن امرأة المتوفى قالت ٥ (هشت يك خویش وکابین بفرزند ان ارزانی داشتم) هل
يبرأ عن التركة قال لا كذا في التتارخانية * لو قال المدينون تركت ديني عليك أو قال بالفارسية ٦ (حق
خویش بنوماند) يكون ابراء حتى لا يملك أن يدعى ذلك كذا في الفصول العبادية * وسئل القاضي جمال
الدين رحمه الله تعالى عن تبرع بقضاء دين رجل فابرا الطالب المطالب بعد استيفاء الدين هل يرجع المتبرع
بما أدى قال له أن يرجع ولو قال لا آخر ٧ (کردن شوی مادر خود را زحق که مادر تر بر کردن وی
بود آزاد کن) فقال ٨ (آزاد کردم اکروی مادر من بجل کند) فقال ٩ (کردم) هل يكون ابراء قال لانه
تعليق بخطر وهذا باطل وكذا لو قال لرجل ١٠ (مرا بجل کن) فقال ١١ (بجل کردم اکرم را بجل کنی)
فقال ١٢ (بجل کردم) لا يصح ابراءه ويصح ابراء الثاني ولو قال في الصورة الاولى (کردن او بیزار
کردم) أو قال ١٣ (آزاد کردم ولكن تامادر مرا بجل کند) يصح هذا ابراء قال أيضا ولو قال ١٤
(مرا بجل کن تا را بجل کنم) فقال (بجل کردم) فقال (من نیز بجل کردم هر چه دین است) يبرأ منه
١٥ (وهر چه غیر است) كالغصب والوديعة لا يبرأ منه كذا في التتارخانية والله أعلم

(الباب الخامس في الرجوع في الهبة وفيما يمنع عن الرجوع وما لا يمنع)

في الفتاوى الغياثية الرجوع في الهبة مكروه في الاحوال كلها وصرح كذا في التتارخانية * يجب أن يعلم
بأن الهبة أنواع هبة لذی رحم محرم وهبة لاجنبی أولی ذی رحم ليس محرم أو محرم ليس بذی رحم وفي جميع
ذلك الواهب حق الرجوع قبل التسليم هكذا في الذخيرة * سواء كان حاضرا أو غائبا أو أذن له في قبضه أو لم يأذن
له كذا في المبسوط * ليس له حق الرجوع بعد التسليم في ذی الرحم المحرم وفيما سوى ذلك له حق الرجوع الا
أن بعد التسليم لا ينفرد الواهب بالرجوع بل يحتاج فيه الى القضاء أو الرضا أو قبل التسليم ينفرد الواهب

ترجمة

٢ مللنا هذه الدار ٣ اعتق رقبة هذا الغريم ٤ هو معتوق ٥ استنسبت أن يكون ثمنی ومهری للأولاد
٦ أبقى حقك ٧ اعتق رقبة زوج املك من الحق الذي كان لملك عليه ٨ اعتقته ان جعل
أحی فی حل ٩ جعلت ١٠ اجعلنی فی حل ١١ جعلتك فی حل ان جعلتني فی حل ١٢ جعلتك فی حل
١٣ اعتقته على ان يجعل أي فی حل ١٤ اجعلنی فی حل لا جعلتك فی حل فقال جعلتك فی حل فقال وانا
جعلتك فی حل من كل دين أيضا ١٥ ومن كل عين

(٤٩ - فتاوى رابع) والتفاح ونحوه قبل الادراك يجوز وفي نحو الخوخ والكثير لا يجوز قبل الادراك الا اذا ادرك بعضها فيجوز
فيما ادرك وما لم يدرك على تلك الشجرة وفي الظهري باع كل نزل الكرم والبعض في والبعض نصيب ان كان بعض كل نوع بما يجوز وان كان

بعض كل الأنواع نية أو البعض نضجاً لا يجوز والصحيح الجواز في الوجهين وإن باع بعضه أو كان مشتر كالباع قسطه والكل فيء أو البعض إن من شريكه أفتى السعدي أنه لا يجوز أيضاً (٣٨٦) وقيل إن باع من العامل لا يجوز وإن العامل من رب الكرم يجوز كافي الزرع. القاضي

بذلك هكذا في الذخيرة * وللواهب أن يرجع في بعض الهبة إن شاء كذا في الظهيرية * وألفاظ الرجوع رجعت في هبة أو أرتجعت أو وردت إلى ملكي أو أبطلتها أو نقضتها فإن لم يتلظ بذلك ولكنه باعها أو ورثها أو أعتق العبد الموهوب أو دبره لم يكن ذلك رجوعاً وكذا الوصية الثوب أو خايط الطعام بطعام نفسه لم يكن رجوعاً ولو قال إذا جاء رأس الشهر فقد أرتجعتها لم يصح كذا في الجوهرية النيرة * أما العوارض المانعة من الرجوع فأشياء (منها) هلاك الموهوب لأنه لا سبيل إلى الرجوع في قيمته لعدم انعقاد العقد عليها (ومنها) خروج الموهوب عن ملك الموهوب له بأي سبب كان من البيع والهبة ونحوهما وكذا بالموت لأن الثابت للوارث غير ما كان ثابتاً للمورث ولو وهب له بدرجل هبة فقبضها العبد للواهب أن يرجع فيها وكذا المكاتب إذا وهب له هبة فقبضها فلا الواهب أن يرجع فان عجز المكاتب ورد في الرق فلا الواهب أن يرجع عند أبي يوسف رحمه الله تعالى (ومنها) موت الواهب كذا في البدائع * ولو أخرج بعضاً عن ملكه فلا الرجوع فيما بقي دون الزائل ولو وهب الموهوب له لا أثر ثم يرجع فيها كان للاول أن يرجع فيها كذا في الجوهرية النيرة * (ومنها) الزيادة في الموهوب زيادة متصلة سواء كانت بفعل الموهوب له أو لا بفعله وسواء كانت متولدة أو غير متولدة فحومها إذا كان الموهوب جارية هزيلة فسميت أوداراً فبقي فيها أو أراضاً فغرس فيها غرساً أو نصب دولاباً أو غير ذلك مما يستسقي به وهو ثبت في الأرض ومبنى عليها على وجه يدخل في بيع الأرض من غير تسمية قلملاً كان أو كثيراً أو كان الموهوب ثوباً فصبغ به بعضه أو زعفراناً أو قطعة قماش أو خطبه أو حبة وحشاً أو قباءً وان صبغ الثوب بصبغ لا يزيد فيه أو ينفقه فلا أن يرجع كذا في البدائع * الحسن بن زياد في المجرى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا وهب لرجل ثوباً فصبغه بسواد فله أن يرجع فيه كذا في المحيط * وعند صاحبيه لا يرجع كذا لو صبغه بشئ آخر وأبو يوسف رحمه الله تعالى كان يقول أو لا يقول أي حنيفة رحمه الله تعالى ثم رجوع وقال ربما ينفق على السواد أكثر مما ينفق على صبغ آخر وقيل هذا إذا كان السواد لا يزيد في الزيادة فإن كان بعد زيادة تزداد قيمته بذلك لا يرجع عند الكل كذا في فتاوى قاضيان * والزيادة المتصلة هي الزيادة في نفس الموهوب بشئ أو بحسب الزيادة في القيمة كالجمال والخياطة والصبغ ونحو ذلك وإن زاده من حيث السعر فلا الرجوع وكذا إذا زاد في نفسه من غير أن يزيد في القيمة ولو نقله من مكان إلى مكان حتى ازدادت قيمته واحتاج إلى مؤنة النقل ذكر في المنتقى أنه عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ينقطع الرجوع ولو وهب عبداً كافراً فأسلم في يد الموهوب له أو وهب عبداً حلال الدم فعفا إلى الجناية في يد الموهوب له لا يرجع ولو كانت الجناية خطاف فدها الموهوب له لا يمنع الرجوع ولا يسترد منه الفساد كذا في التبيين * وإن رجع قبل أن يفديه فالجناية على العبد يدفعه الواهب بها أو يفديه كذا في المبسوط * ولو قطعت يده وأخذ الموهوب له أرشه كان للواهب أن يرجع ولا يأخذ الأرض كذا في البحر الرائق * ولو علم الموهوب له العبد الموهوب القرآن أو الكتابة أو الصنعة لم يمنع الرجوع لأن هذه ليست زيادة في العين فأشبهت الزيادة في السعر كذا في التبيين * وإن كانت الزيادة منفصلة فانها لا تمنع الرجوع سواء كانت متولدة من الأصل كالولد والابن والثمر أو غير متولدة كالأرض والعقرو الكسب والغلة وأما نقصان الموهوب فلا يمنع الرجوع ولا يضمن الموهوب له النقصان (ومنها) الوض * كذا في البدائع * (ومنها) أن يتغير الموهوب بأن كان حنطة فطحنها أو دقيقاً فخبره أو سويقاً فقلته بسم أو كان لبناً فاختذه جبناً أو سمناً أو أقطاً هكذا في التتارخانية * (ومنها) الزوجية) سواء كان أحد الزوجين مسلماً أو كافراً كذا في الاختيار شرح المختار * وإذا وهب أحد الزوجين لصاحبه لا يرجع في الهبة وإن قطع النكاح بينهما ولو وهب لأجنبية ثم تزوجها أو وهبت لأجنبي ثم زوجت نفسها منه كان للواهب أن يرجع في الهبة لأن النكاح بعد الهبة لا يمنع الرجوع كذا في فتاوى قاضيان * (ومنها) القرابة المحرمية) سواء كان القريب مسلماً أو كافراً كذا في الشهي

كرم بينهم باع أحدهما نصيبه من نزله وهو حصرم لا يجوز كالزرع وكذا القطن بين شريكين * اشترى على أنه سبع مائة من من عنب بعشرة أذرع كرباس فخرج ثلثمائة من فالبيع فاسد ويرد المشتري مثل العنب ويأخذ كرباسه وإن كان استهلكه يأخذ قيمة الكرباس * وفي الظهيرية اشترى عنب كرم على أنه ألف من فظهر تسعمائة طالب البائع بمحصة مائة من من الثمن وعلى قياس قول الامام يفسد العقد في الباقي وكان قاضي الحرمين يروي عن الامام من جنس هذا و به أفتى الحلواني والسرخسي على أن العقد يصح فيما وجد وبه الصدر وفي المحيط اشترى نصف مافي هذا الكرم المعين من العنب الذي على الكرم على أنه خمسمائة يجوز وجه ذلك القدر اقل أو أكثر وذلك اللامسي أنه انما يجوز إذا وجد خمسمائة * ولو قال بعث ألف من من العنب من هذا الكرم ان العنب من نوع واحد يجوز وفي الملتقط جواز شراء العنب من الكرم إذا علم أنه كذا كواره وذكرها ونظر المقومين لتقدير القيمة فإن شرط انما كذا كواره يجوز إذا استجمعت فيها

شروط السلم والا لا على المشتري ضمان متلفه ولا شئ عليه من ثمن الباقي وإذا كان العقد الجائر الذي لا يشترط فيه ولا كبرها وعدد ما فإذا وجدها ناقصاً أو زائداً لا شئ لأحدهما على الآخر لأنه اشترى الجمله بلا تقدير * هرجه درين خيار زارست از سيزي

يتوفر وخته وفيه سلق دخل أيضا * وقال ابن الفضل فممن له قطن في ارض باع منها مائة من ان كان ادرك أكثره بان كان مثلا على الارض الف
من ادرك منها مائة من باع منها مائة من يجوز الا فلا فعلى هذا الوباغ الف من من عنب (٣٨٧) هذا الكرم والكل مدرك * يجوز باع تمر

على رأس النخل وخلي البائع
بينه وبين التمر وقال برئت
منه وقبله المشتري ثم اصابه
آفة هلك من مال المشتري
لان التخلية تسليم * وفي شروط
الظهري شراء الزرع قبل
الادراك يجوز ويؤمر بالقطع
وان اراد التارك الى الادراك
ذكر نانه يستأجر الارض
وفي الثمار يجوز الشراء أيضا
قبل الادراك ولا يمكنه
استئجار التخليل على التارك
لعدم العادة وقد ذكرناه
وان اراد ان يلزم التارك
يكتب ان هذا المشتري
حق ترك الثمار على هذه
الاشجار مدة كذا بأمر
لازم وحق واجب فانه يجوز
ان تكون الاشجار لرجل
والثمار لآخر ويكون له
حق التارك على هذه الاشجار
الى الادراك حقا لازما أو
بأذن له البائع في التارك عليها
مدة كذا على انه كلما ناه
عنه فهو مأذون فيه اذا
مستأفلا يفيده انتهى
لانه كلما ناه يتجدد الاذن
عند نيه لان تعليق الاذن
بالشرط جائز كالوكالة فصح
تعليقه بالنتهى عنه ويدخل
في بيع برتوز في عرف
سمرقند الجوز والوز والفتحاح
والقرجل والكثير
والعنب والقيبراء وجميع
ما على الاشجار بلا استثناء
والقرع والمبطخة الا اذا

* ولا يرجع في الهبة من المحارم بالقرابة كالأباء والامهات وان علوا ولا ولادوان سفلا وأولاد البنين
والبنات في ذلك سواء وكذلك الاخوة والاخوان والاعمام والعجات والمحرمية بالسبب بالقرابة لا تمنع
الرجوع كالأباء والامهات والاخوة والاخوان من الرضاع وكذا المحرمية بالاهرة كاهبات النساء
والربائب وأزواج البنين والبنات كذا في خزائن المفتين * قال حري دخل علينا بأمان وله عندنا أخ مسلم
فوهب أحده مال صاحبه شيئا وقبله فلا رجوع له فيه فان لم يقبض الموهوب له حتى رجع الى دار الحرب
بطلت الهبة فان كان الحربى أذن للمسلم في قبضه وقبضه بعد رجوعه الى دار الحرب جازا - استحسانا وفي
القياس لا يجوز كذا في المبسوط * وهب لوكيل أخيه لا يرجع في الهبة لان المالك والعقد وقعا لآخيه
بخلاف ما اذا وهب لعبد أخيه (١) ولورد الوكيل الهبة وقبلها الموكل صح كذا في القنية * واذا وهب عبدا
لآخيه ولا جنبي وقبضه فله أن يرجع في نصيب الأجنبي اعتبارا للبعض بالكل كذا في المبسوط * رجل
وهب دارا فبنى الموهوب له في بيت الضيافة التي تسمى بالفارسية (كاشانه) تنور الخبز كان لا واهب أن
يرجع في هبته وكذا لو بنى أربأى معلقا كذا في الظهيرية * ولو وهب له حماما فجعله مسكنا أو وهب له بيتا
فجعله حماما فان كان البناء على حاله لم يرد فيه شيئا فله أن يرجع وان كان زاد فيه بناء أو علق عليه بابا أو
جصه واصلمه أو طينه فليس له أن يرجع فيه كذا في المحيط * وان هدم البناء رجع في الارض ولو استهلك
البعض له أن يرجع في الباقي كذا في الوجيز للكردي * رجل وهب دارا لرجل فخصصها أو طينها
أو زخرها بالذهب أو اتخذ فيها مقسلا أو أرضا فبنى في طائفة منها بناء فلا رجوع في شيء من ذلك عندنا
والزخرقة التذيب هكذا في الظهيرية * وان وهب له دارا فبناها على غير ذلك البناء وترك بعضهم على حاله لم
يكن له الرجوع في شيء منها كذا في المبسوط * ان وهب لآخر أرضا فبناها فأنبت الموهوب له في ناحية منها
نخلًا أو بنى بناء أو دكانا أو كان ذلك زيادة فيها فليس له أن يرجع في شيء منها فان كان لا يزيد زيادة أو بعد نقصان
فانه لا يمنع الرجوع حتى لو بنى دكانا صغيرا بحيث لا يزيد زيادة أصلا فلا عبرة به وان كانت الارض عظيمة
لا بعد ذلك زيادة في الكل وانما بعد زيادة في تلك القطعة فله أن يرجع في غيرها كذا في الكافي * ولو كانت
الزيادة بناء فانه لم يعود حتى الرجوع كذا في التتارخانية * وان باع نصفها غير مقسوم رجع في الباقي وان لم
يسع شيئا منها له أن يرجع في نصفها لان له أن يرجع في كلها فكذا في نصفها باطريق الاولى كذا في الجوهرية
النيرة * واذا كانت الهبة دارا فهدم بناءها كان له أن يرجع في الارض كذا في المبسوط * وان كانت الهبة
دارا فهدم البناء كان له أن يرجع في الباقي وكذلك اذا استهلك بعض الهبة يسقط حق الرجوع في المستهلك
ويبقى في القائم كذا في غاية البيان * واذا وهب دارا فرجع في بعضها لا تبطل الهبة في الباقي كذا في
التتارخانية * داوي العبد المريض أو الجريح حتى يرى أو كان أعشى أو أصم فسمع أو أبصر بطل الرجوع
كذا في الخلاصة * ولو مرض عسده فداواه لا يمنع كذا في البحر الرائق * وهب عبدا فهدم الموهوب
له انقطع الرجوع وان كاتبه فمجزورده رقيقا فله الرجوع ولو زالت الرقبة عن ملكه ثم عاد اليه بالفسخ
فلو اهب الرجوع ولو جنى العبد على الموهوب له فللواهب الرجوع والجناية باطلة هـ كذا في محيط

(١) قوله بخلاف ما اذا وهب لعبد أخيه أي فله الرجوع عند الامام لانها ليست صلة لآخيه من كل
وجهه والمانع من الرجوع هي الصلة الكاملة دون القاصرة وذلك انها هبة للعبد من وجه باعتبار ان العقد
وقع له بدليل أنه يعتبر قبوله ورد المالك يقع له أو لا يمتنع للمولى ان لم يكن عليه دين وهبة للمولى من وجه
باعتبار انهم استقر على ملكه فلا تكون صلة كاملة فلا تمنع الرجوع وعندهما يمنع الرجوع نظر الوقوع
المالك للمولى وتعام تحقيقه في محيط السرخسي وسيأتي ذكر هذه المسئلة وبيان الخلاف فيها في الصحيفة التي
بعدها اه بحرأوى

نص على استثناء ما عند دخولها يدخل النضيج والني والخدجة والشتوى لاحتشاشها وكذا اللوبيا التي فيها
العريشة من الاغصان والحبشيش وهي معلومة وكذا عنب العريشة والاوى بيان عنب العريشة في البيع ولا يدخل الحنطة والشعير

ولما حصل من الثمار ولا المخلفة الخريفة ثمحو الارزوا الماش والاولى نفي الخريفة أو الباتم في البيع لانه ربحا يجري فيه النزاع ولا يدخل
الخطب الذي يحتاج اليه المشتري سنة (٣٨٨) الا اذا بين شيئا معلوما أو جرى الرسم به ولا يدخل الباذنجان بلبان أو في موضع يباع فيه

السرخسي * ولو وهب له وصيفا فشب وكبر ثم صار شيئا فأراد الرجوع وقيته الساعة أقل من قيمته حين
وهب فليس له ذلك لانه حين زاد سقط الرجوع فلا يعود بذلك كذا في السراج الوهاج * ولو كان تخييفا
فسمي أو دميما فحسب من لا يرجع فيه كذا في خزانة المفتين * ولو كان طويلا فوهبه فازداد طوله وهب
الطول نقصان فكان أسمح له وينقص عنه ولا يزيد خيرا فلو وهب الرجوع فيه كذا في محيط السرخسي
* رجل اشترى عبدا وقبضه ثم وهبه لاسنان وسلم ثم رجع في الهبة بغير قضاء ثم وجد بالعبدا عيبا كان له أن
يرده على بآئعه وجعل الرجوع في هذه بغير قضاء بنزلة الرجوع بقضاء القاضي كذا في فتاوى قاضيخان
* واذا وهب العبد المدينون من صاحب دينه بطل دينه وكذلك لو كان على العبد جناية خطأ فوهبه لولي الجناية
بطلت الجناية ويكون الواهب أن يرجع في هبته استحسانا واذا رجع في هبته لا يعود الدين والجناية في قول
محمد رحمه الله تعالى ورواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي القياس لا يصح رجوعه في الهبة وهو رواية
الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى والمعلّى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وهشام عن محمد رحمه الله تعالى
وفي الاستحسان يصح رجوعه كذا في فتاوى قاضيخان * وفي الزادات صبي له على عمه وصيه دين فوهب
لوصي المملوك للصبي ثم أراد الرجوع في هبته عن محمد رحمه الله تعالى ليس له ذلك وفي ظاهر الرواية يرجع
كذا في الخلاصة * رجل وهب عبد الرجلين فله أن يرجع في نصيب أحدهما وكذلك ان جعل نصيب
أحدهما هبة ونصيب الآخر صدقة كان له أن يرجع في الهبة كذا في المسوط * رجلان وهبا عبدا
لرجل وسلمما ثم أراد أحدهما أن يرجع بمحضته والآخر غائب كان له ذلك كذا في فتاوى قاضيخان * ولو
وهب من غيره جارية فعلمها الموهوب له القرآن أو الكتابة أو المشط امس الواهب أن يرجع فيها هو المختار
كذا في المضمرات * ولو وهب جارية في دار الحرب فأخرجها الموهوب له الى دار الاسلام ليس له الرجوع
كذا في البحر الرائق * ولو ولدت الموهوبة ولدا كان للواهب أن يرجع في الام للحال وقال أبو يوسف رحمه
الله تعالى لا يرجع فيها حتى يستغنى الولد عنها ثم يرجع في الام دون الولد كذا في الظهيرية * قال بشر قلت
وان اختصموا في الرجوع والولد صغير ثم أدرك الصغير وقد كان أبطل القاضي الرجوع له في الامة قال له
الرجوع فيها كذا في الحاوي للفتاوى * ولو ازدادت الهبة في بدنها خيرا ثم ذهبت الزيادة كان للواهب أن
يرجع في هبته كذا في الظهيرية * وهب لرجل جارية فان للواهب أن يرجع في الجارية دون ولدها وكذا
في جميع الحيوانات والثمار وغير ذلك كذا في النبايع * واذا أراد الواهب الرجوع وهي حبل فان
كانت قد ازدادت خيرا فليس له أن يرجع فيها وان كانت قد ازدادت شرافة أن يرجع فيها والحواري في هذا
تختلف فمنهم من اذا حبست سميت وحسن لو نها فكان ذلك زيادة في عيها فيمتنع الرجوع ومنهم من اذا
حبست اصغر لو نها ووق ساقها فيكون ذلك نقصا فيها لا يمتنع الواهب من الرجوع كذا في المسوط * ولو
وهب أمة فشب وكبرت لا يرجع وكذلك جميع الحيوانات كذا في محيط السرخسي * وان وهب جارية
حاملأ أو بهيمة حاملأ فرجع فيها قبل الوضع ان كان رجوعه قبل ان تنضج مدة يعلم فيها زيادة الحمل جاز
والافلاوان وهب له بيضا صافرا وخاليس له أن يرجع في ذلك كذا في الجوهرية النيرة * اذا وهب الامة
لزوجها بطل النكاح فان رجع في الهبة صح رجوعه ولا يعود النكاح كالابعد والدين والجناية كذا في
خزانة المفتين وفتاوى قاضيخان * اذا وهب المنكوح لزوجها حتى فسد النكاح ثم رجع الواهب يعود
النكاح ذكره الصدر الشهيد رحمه الله تعالى في الخلافات وذكر محمد رحمه الله تعالى في الكتاب في
مواضع أن بالرجوع في الهبة يعود الى الواهب قديم ملكه والمراد منه العود الى قديم ملكه فيما يستقبل لا
فيما مضى الا ترى أن من وهب مال الزكاة من رجل قبل الحول وسلمه اليه ثم رجع في الهبة بعد الحول لا يجب
على الواهب زكاة ماضى فلم يجعل قديم ملكه عائدا اليه في حق زكاة ماضى وكذلك من وهب من آخر دارا

الباذنجان كثيرا ولا يدخل
الجزر والسلم والبقول
والرياحين الا ان يسامح بقدر
ما يحتاج اليه المشتري * أما
اذا باع كرمافا شيئا يدخل
فيه بلاذ كره قال ظهير
الدين الرطابات والاغراس
التي للقطع تدخل في الاصح
كالشجر الكبير وقوائم
الخلاف قيل لا يدخل لان
لقطعها نهاية معلومة كالثمار
وقيل يدخل من غير ذكر
كالاشجار والقصب الفارسي
يدخل لانه ليس من ربيع
الارض حتى لم يجب فيه
عشر وقصب السكر لانه
كالزرع والورد والاس
لا يدخل بلاذ كره لانه كالثمار
واصولهما تدخل لانه
لانها لا تقطعها والياسمين
وشجرة على هذا والقطن
والعصفر بنزلة الثمار
لا يدخل بلاذ كره
واصولهما قيل تدخل
وقيل لا والقمام الرطب
والكراث وكل ما كان على
وجه الارض لا يدخل وما
كان مغيبا في الارض قيل
لا يدخل بلاذ كره كالزرع
وقيل يدخل كالشجر وجميع
الرطاب على هذا والجزر
والبصل والسلم المدرك
للبنات والمغيب والظاهر
منه سواء وغير المدرك
للمشتري ولا يدخل الزعفران
بلاذ كره في اصوله عن

محمد بن روايتان والحبوب كالحص والعفس والبقلا والكتان والذرة كالزرع وعن بعض المشايخ ان اوراق الفرماد وسلمها
لا تدخل في بيع الشجر بلاذ كره وكذا في بيع الارض وان دخل الشجر وفي بيع الارض يدخل كل شجر بغرس للتأيد ولو كان ينقل ويحول

لا يخل بالشرط وسع ورق التوت قبل ان يخرج لا يجوز ولكن ان باع الاغصان ليقطعها ثم اذن له في الترتك حتى خرج الورق جاز وكان الورق سباعا * (نوع آخر في الحنطة والدقيق) * أقل مال الربانصف صاع فلا باع (٣٨٩) منابن ونصف جاز وسع الحنطة

بالحنطة وزنا لا يجوز الا في رواية شاذة عن الثاني وكذا الدقيق بمنله وزنا لانه كيلي ولو باعها بمنله ايجازة فوزنا فتساويا لا يجوز عندنا لان الشرط العلم بالمساواة أو ان البيع وفي فتاوى مير قند ان ثمانا كى لا جاز * ولو باع الدراهم بالدراهم كى لا لا يجوز وان تساوى في الكيل والوزن ويسع الحنطة بالدراهم وزنا يجوز ويبع الفضة بالفضة كفة بكفة يجوز وان لم يعلم القدر باع حنطة غير معينة ولا مشار اليها لكنها في ملكه في السواد وعلمه المشتري فلا خيار له وان لم يعلم له الخيار وذ كر الخيار دل على جواز البيع ولو كان البعض في السواد والبعض في المصر لا يجوز ولو كان الكل في المصر في موضعين يجوز بلا اشارة في الاصح وسواء كان الثمن نقدا أو ديناً على البائع وان لم تكن في ملكه واشترها وسلم لا يجوز وكذا اذا لم يكن البعض في ملكه لانه باع الموجود والمعدوم بخلاف شراء رزمة على ان فيه اعشرين ثوبا ووجد نقص حيث يصح في الموجود ان فضل الثمن لانه من قبيل الغلط * وذ كر الامام ظهير الدين باع كرامن الحنطة ان في ملكه أقل منه بطل في المعدوم وان في ملكه لكن

وسلمها الى الموهوب له ثم بيعت دار بجنتها ثم رجع الواهب فيها لم يكن الواهب ان يأخذها بالشفعة ولو عاد اليه قديم ملكه في ما مضى وجعل كانه الدار لم تزل عن ملكه لكان له الاخذ بالشفعة كذا في الذخيرة * وان وهب جارية فوطئها الموهوب له قال بعضهم له ان يرجع فيها ما لم تحبل وهو الاصح هكذا في الجوهرة النيرة * ولو وهب لاختيه وهو عبد لغيره فله ان يرجع ولو وهب لعبد أخيه فله الرجوع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا رجوع له ولو كانا جميعا ذوى رحم محرم من الواهب قال الفقيه أبو جعفر الهندواني ليس له ان يرجع في قولهم جميعا كذا في محيط السرخسى * وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضيخان * ولو وهب للمكاتب وهو ذرى محرم منه فان أدى المكاتبه فعتق لم يرجع وان عجز فعند محمد رحمه الله تعالى لا يرجع وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يرجع ولو كان المكاتب أجنبيا ومولاه قريب الواهب فان عتق المكاتب يرجع وان عجز فكذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسى * رجل وهب لعبد رجلا جارية فقبضها ثم ارد الواهب ان يرجع فيها والمولى غائب فان كان المال في يد المولى ليس له ان يرجع فيها وان كان في يد العبد فان كان العبد مأذونا له في التجارة فله ان يرجع كذا في خزائن المفتين * وان كان محجورا عليه لم يكن له ذلك حتى يحضر المولى فان قال العبد أنا محجور وقال الواهب أنت مأذون ولى أن أرجع فيه اقبل - ضرورة مولاك فالقول قول الواهب مع يمينه قالوا وه - ذا استحسان والقياس أن يكون القول قول العبد ثم انما حلفنا الواهب على العلم ولو أقام العبد بينة أنه محجور لا تقبل بينته هذا كله اذا كان المولى غائبا والعبد حاضر فان حضر المولى وغاب العبد فأدار الواهب أن يرجع في هبته فان كان الموهوب في يد العبد لم يكن المولى خصما وان كانت الهبة عينا في يد المولى كان المولى خصما فان قال المولى أودعني هذه الجارية عبدى فلان ولا أدري أو هبته له أم لا فاقام المدعى بينة على الهبة فالمولى خصم واذا قضى القاضي بالجارية للواهب فقبضها الواهب فزادت في يده في يد الواهب ثم حضر الموهوب له وأكر أن يكون عبدا فالقول قوله فكان له أن يأخذ الجارية ثم ليس للواهب أن يرجع في الهبة وان كانت الجارية قد ماتت في يد الواهب كان للموهوب له الخيار ان شاء ضمن الواهب قيمتها وان شاء ضمن المودع وان ضمن الواهب لا يرجع على المودع بما ضمن وان ضمن المودع لا يرجع على الواهب بما ضمن أيضا ثم أوجب الضمان في الكتاب على المودع ولم يجعل فيه خلافا وذ كر الكرخي أن هذا قول محمد رحمه الله تعالى فأما عند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يضمن وان قال المولى قد علمت انك وهبتها للذى أودعني الا أنه ليس بعبدى فأقام المدعى بينة على أن فلانا الغائب عبده لا تقبل هذه البينة ان كان العبد حيا وان قال الواهب ليست لي بينة وطلب بين المودع بالله ان الغائب ليس بعبد له استخلفه القاضي فان حلف برئ من الخصومة وان وكل لزمته الخصومة ولو أقام المدعى بينة على اقرار المولى أن فلانا عبده تقبل بينته وقضى بالرجوع وان أقام المدعى بينة على أن الغائب كان عبده - ذا الرجل وان قد مات قبلت بينته وصار ذواليد خصما وان أقام المدعى بينة على أن الغائب كان عبده وأنه قد باعه من فلان بألف درهم وقبضه فلان منه بألف درهم لم تقبل بينته وان أقام المدعى بينة على اقرار الذى في يديه الجارية أنه قد باع فلانا الغائب من فلان ولم يقم البينة على اقراره أن الغائب عبده فالقاضي لا يقبل هذه البينة ولا يجعل الذى في يديه خصما كذا في الذخيرة * ولو وهب كرا باساقصره الموهوب له لا يرجع لانه زيادة متصلة وصفة متقوية ولو غسله يرجع كذا في محيط السرخسى * وان قتله لا يرجع اذا كان يزيد بذلك في الثمن كذا في الوجيز لا كدرى * ولو نطق المحصف باعراب فلا رجوع كذا في خزائن المفتين * وان وهب له حديدا فضرب منه سيفاً أو غزلاً ففسخه لم يكن له أن يرجع في شيء من ذلك كذا في المبسوط * ولو وهب حلقة فركب فيها فاصان كان لا يمكن نزعها الا بضرر لا يرجع وان أمكنه نزعها بلا ضرر يرجع وان وهب له ورقة فكتب فيها سورة أو بعض سورة يرجع لانه

من نوعين أو في موضعين لا يجوز وان من نوع في موضع جاز واذا علم المشتري بكنائمه الخيارات ان شاء أخذها في مكانه وان شاء فسخ * باع عبدا ولم يصف وأضافه الى نفسه بان قال بعث عبدى هذا يجوز ان كان له عبدا واحدا وان له عبدا لا يجوز كالم لم يصف الواحد الى نفسه وسيأتي

* ولو قال بعت سائلا واسم عبده سالم لا يجوز وكذا الجارية ولو قال بعت الجارية التي اشتريتها من فلان أو التي في البيت يجوز وكذا الشعر والقطن ونحوهما وكل ما لا يتفاوت (٣٩٠) كالبر يجوز البيع بلا إشارة وإضافة لو كان في ملكه قدر المبيع كله * بعتك مائة من

لا يزيد بها في غنمه وإن قطعه بمصنف أو كتبه لا يرجع لأن كتابة المصنف تزيد في الثمن وإن كانت دفاتر ثم كتب فيها ألقها أو حدتها أو شعرها إن كان يزيد في غنمه لا يرجع وإن كان نقص يرجع كذا في محيط السرخسي * وهب له مائة فصق لها فله الرجوع كذا في القنية * ولو حدد السكين لا يرجع كذا في الوجيز لا كردري * وهكذا في المحيط * ولو وهب له سيفا فجعله سكيناً أو كسره وجعله منه سيفا آخر لم يرجع فيه كذا في المحيط * ولو وهب له رجل أجدا عاف كسرها فهو هب له وجعلها حطباً أو وهب له لبناً فجعله طيناً فله أن يرجع فيها وإن أعاده لم يملك يرجع فيه كذا في الظهيرية * ولو وهب له تراباً فله بالماء لا يرجع كذا في محيط السرخسي * ولو وهب له سويقاً فله بالماء فله الرجوع كما إذا وهب له حنطة فله بالماء كذا في الجوهرية النيرة * ولو وهب بمختار فجعله خلال لم يرجع والخبث المطبوخ من ماء العنب الذي ذهب ثلثاه وبقي ثلثه ثم يصب عليه من الماء مقدار ما ذهب منه ثم يطبخ أدنى طبخة ثم يترك حتى يشتد ويقذف بالزبد وهو معرب وأصله (يخته) كذا في خزانة المفتين * رجل وهب شاة أو بدنة أو بقرة فأوجها للموهوب له لأخيه أو هدى أو جزاً صيد أو نذراً أو قلداً البدنة أو البقرة أو أوجها تطوعاً فله الوهاب أن يرجع في الروايات الظاهرة وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يرجع كذا في محيط السرخسي * ولو وهب له شاة فذبحها فله أن يرجع فيها وهذا بخلاف ولو ضحى بها أو ذبحها في هدى المتعة لم يكن له أن يرجع فيها في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى يرجع فيها ولو تجزى لأخيه والمتعة لم ينص على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى واختلف المشايخ رحمه الله تعالى فيه قال بعضهم أنه كقول محمد رحمه الله تعالى وهو الصحيح كذا في المحيط * ولو وهب درهماً ثم استقرضه من الموهوب له فأقرضه إياه جاز وليس للواهب أن يرجع أبداً كذا في خزانة المفتين * رجل وهب له رجل درهماً فقبضه الموهوب له وجعله صدقة لله تعالى فله الوهاب أن يرجع فيه ما لم يقبضه المتصدق عليه كذا في المبسوط * رجل وهب ديناله عليه لم يرجع وهب له ثمرة في نخلة وأمره بالقبض فقبض كان له الرجوع كذا في السراجية * رجل وهب شجرة وأذن له بقطعها فقطعها وأنفق في القطع كان للواهب أن يرجع فيه ولو وهب شجرة بأصلها فقطعها الموهوب له كان للواهب أن يرجع فيها وفي مكاتها من الأرض هو الصحيح فلو أنه جعل الشجرة أبواباً أو جذوعاً لا يرجع الواهب فيه وروى أنه يرجع في الجذوع كما إذا جعلها حطباً فإنه يرجع في الحطب كذا في فتاوى قاضيخان * إذا وهب الرجل عبده من رجل ثمان الموهوب له وهب ذلك العبد من رجل آخر بعد ما قبضه وقبضه الموهوب له الثاني لا يكون للواهب الأول سبيل لأعلى الواهب الثاني ولأعلى الموهوب له الثاني ولكن يرجع الواهب الثاني في هبته إن شاء ثم يرجع الواهب الأول على الواهب الثاني كذا في الذخيرة * ولو وصل إلى الواهب الثاني هبة أو صدقة أو أراث أو وصية أو شراء أو ما أشبه ذلك لم يكن للواهب الأول أن يرجع فيه كذا في المحيط * ولو باع الموهوب له الموهوب من آخر فرد المشتري بعيب ليس للواهب أن يرجع كذا في شرح مجمع البحرين * وفي السعناقي ولو وهب ما غصب أو باع أو تصدق أو أجر أو رهن أو أودع أو أعار فهلك ضمنه واقبضه ولا يرجع الموهوب له والمتصدق عليه بما ضمنه وأعلى الغاصب ويرجع المستأجر والمودع والمرتهن بالقيمة عليه ويرجع المشتري بالنقص عليه ولا يرجع السارق من الغاصب ولا غاصب الغاصب كذا في التنازخانية * لا خلاف في أن الرجوع في الهبة بقضاء القاضى فسخ واختلاف في الرجوع بالتراضي فمسائل أصحابنا تدل على أنه فسخ أيضاً كالرجوع بالقضاء فانهم قالوا أصبح الرجوع في المشاع الذي يحتمل القسمة ولو كان هبة مبتدأة لم يصح مع الشيعاء وكذا لا تتوقف صحته على القبض ولو كان هبة مبتدأة توقفت صحته على القبض وكذا لو وهب لانسان شيئاً وهو هبة الموهوب له لا آخر ثم يرجع الثاني في هبته كان للأول أن يرجع ولو كان هبة مبتدأة لم يكن له الرجوع فهذه تدل على أن الرجوع بغير قضاء فسخ فاذا انفسخ بالرجوع عاد الموهوب إلى قديم ملكه ويملكه الواهب

من هذه الخنطة وأعطاهها من كدس آخر لا يجوز لأن غير النكدين يتعين بالتعيين * له عليه خنطة أكاه أفاعها منه نسبتة لا يجوز لأنه بيع الصكالك والحيلة أن يبيعهها بثوب ويقبض الثوب ثم يبيعه بدراهم إلى أجل * باع حنطة في سنبلها لزم البائع الدوس والتسذرية وكذا لو أطلق وله حنطة في سنبلها وبيع برقي سنبله بحنطة على الأرض لا يجوز ويجوز بيع الدقيق بمثله كيلا وقال الفضلي إنما يجوز إذا كانا مكبوسين وقرضه جائز أجماعاً * ولا تجوز المفاضلة إماكون أحد الدقيقين أخس أو أعلى وكذا بيع النخالة بالنخالة وبيعهما بالآخر وزناً لا يجوز لأن الدقيق كيلى حتى لم يجز بيع الدقيق بالحنطة وزناً ولو وزناً لجاز بيع النخالة بالدقيق والدقيق بالنخالة بالأعنيار يجوز عند الثاني بأن كانت النخالة الخالصة أكثر وعند محمد رحمه الله لا يجوز إلا المتساوياً كيلاً ويجوز التفاضل في بيع الخنطة بالشعر وإن كان في الخنطة حبات الشعر أو العكس إذا كان مثل ما يكون من الشعر فيها عادة والمقلية غيرها لا يجوز وبالمقايمة جاز إذا تساوى بالوالمبالاة بغير المبالاة لا يجوز عندنا وكذا

بيع المبالاة بالمبالاة والرواية محفوظة عن محمد بن يسع الباسية بالمبالاة إنما لا يجوز إذا انتفعت أما إذا أثلت من ساعتها وان يجوز إذا تساوى بالبيع الخنطة بالحنطة مجازة لا يجوز إلا إذا ظهر التساوى في المجلس * اشترى قطناً معلوماً بثمن معلوم يحيط من الثمن حصه

الورام ان كان معه هو والان المعروف كالمشروط * (نوع في المنفقات) * شر استرا الكعبة المعظمة شرفها الله تعالى من السدنة لا يجوز له دم الملك فان نقله الى بلد آخر لم يصدق به على الفقراء * الحديد والرصاص والنحاس (٣٩١) والصفر والشبه اجناس والهروى مع المروى والمتخذ من الكتان

وان لم يقبضه لان القبض انما يعتبر في انتقال الملك لا في عود ملك قديم والموهوب بعد الرجوع يكون امانة في يد الموهوب حتى لو هلك لا يضمن ولو لم يترضا ياعلى الرجوع ولم يقض الفاضى به ولكن الموهوب له وهب الموهوب للواهب وقبله الواهب الاول لا يملكه حتى يقبضه واذ قبضه كان بمنزلة الرجوع بالتراضي أو بقضاء القاضي وليس للموهوب له أن يرجع فيه كذا في البدائع * ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ويجوز تصرف الموهوب له في الهبة ما لم يحكم القاضي بنقضها فاذا حكم فلا يجوز تصرفه وكذلك قول محمد وأبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط * وان مات في يد الموهوب له قبل أن يقبضه الواهب بعد ما قضى القاضي به لم يكن للواهب أن يضمه الا أن يكون منه بعد القضاء وقد طلب منه الواهب ولو لم ير الهبة بعد الرجوع ولم يحكم به الحاكم حتى وهب الموهوب له الهبة من الواهب وقبضه الواهب فهو بمنزلة رده أو رد الحاكم كذا في الذخيرة * واذ قضى القاضي بابطال الرجوع لمانع ثم زال المانع عاد الرجوع كذا في المحيط * واذ وهب من الفقير شيئا لملك الرجوع وقيل هذا اذا نوى الصدقة كذا في السراجية * وهب شيئا لرجل ثم قال الواهب أسقطت حتى في الرجوع لا يسقط حقه كذا في جواهر الاخلاطى * ولو صالحه من حق الرجوع على شئ فانه يصح ويكون عوضا عن الهبة ويسقط حق الرجوع كذا في جواهر الفتاوى * رجل وضع حبلا في المسجد أو علق قنديل به الرجوع بخلاف ما اذا علق حبلا للقنديل كذا في السراجية * ويستوى في الهبة حكم الرجوع ان كان الموهوب له مسلما أو كافرا كذا في المبسوط * سئل عن رجل دفع خمسة دنانير الى أم بنته الصغيرة وقال اجعل لي لها جهازا ثم أراد الاب أن يرجع وأخذ تلك الدنانير قال ليس له ذلك لانه هبة للصغيرة وقال غيره من الفقهاء ذلك لانه لو قيل كما اذا قال اشترى لها جهازا كذا في فتاوى أبي الفتح محمد بن محمود بن الحسين الاستروشنى والله أعلم

* (الباب السادس في الهبة للصغير) *

ولو وهب رجل شيئا لولده في الصحة وأراد تفضيل البعض على البعض في ذلك لارواية لهذا في الاصل عن أصحابنا وروى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا بأس به اذا كان التفضيل لزيادة فضل له في الدين وان كانا سواء يكره وروى المعلى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا بأس به اذا لم يقصد به الاضرار وان قصده به الاضرار سوى بينهما يعطى الابنة مثل ما يعطى للابن وعليه الفتوى هكذا في فتاوى قاضيان * وهو المختار كذا في الظهيرية * رجل وهب في صحته كل المال للولد جاز في القضاء ويكون اتماما لصنع كذا في فتاوى قاضيان * وان كان في ولد فاسق لا ينبغي أن يعطيه أكثر من قوته كيلا يصير معينا له في المعصية كذا في خزائن المفتين * ولو كان ولده فاسقا أو أراد أن يصرف ماله الى وجه الخير ويحرمه عن الميراث هذا خير من تركه كذا في الخلاصة * ولو كان الولد مستغلا بالعلم لا بالكسب فلا بأس بان يفضله على غيره كذا في الملل * وهبة الاب لطفله تتم بالعقد ولا فرق في ذلك بينه ما اذا كان في يده أو في يد مدعيه بخلاف ما اذا كان في يد الغاصب أو في يد المرتبة أو في يد المستأجر حيث لا تجوز الهبة لعدم قبضه وكذا الوهبة له أمه وهو في يدها والاب ميت وليس له وصي وكذا كل من يعوله كذا في التبيين وهكذا في الكافي * واذا أرسل غلاما في حاجة ثم وهبه لابنه الصغير صححت الهبة فلولا يرجع العبد حتى مات الوالد فالعبد للولد ولا يصير ميراثا عن الوالد كذا في الذخيرة * واذ وهب الابن الى دار الحرب لابنه الصغير لا يجوز ولو كان في دار الاسلام يجوز ويصير قابضا كذا في الصغرى * ولو باعه بيعا فاسدا وسلمه اليه أو باعه بشرط الخيار للشترى ثم وهبه لابنه الصغير لم يجز كذا في المبسوط * والصدقة في هذا كالهبة كذا في الكافي * وصى التيم اذ وهب عبده للصغير وللصغير عليه دين صححت الهبة ويسقط دينه فان أراد الواهب أن يرجع في هبته كان له ذلك في ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضيان * الاب اذ وهب عبدا لابنه الصغير ثم مات العبد ثم استحق رجل العبد وضمن

أو عكس لكن لو أخر التسليم الى اليوم الثالث انتقض البيع لان أخره يومين لكنه على الخيار لانه يذوب كل ساعة فجعل الذوب في المدة القليلة عفو الا لكثير * واستقرضه ووزن بائنه فان استقرضه صيغا وسلمه شتمه بري وهو قبيح * استأجر انسانا ليرسل عليه العلق يجوز اتفاقا * بيع الفرد

وجميع المحرمات الا الخنزير يجوز للاشتقاق بمجملها وفي دود القز الفتوى على قول محمد انه يجوز وبيع القز جائز عندهما وعلمه الفتوى
وشراء السباع جائز ولجه لا وبيع الفيل (٣٩٣) جائز بعثك كل ما هذه القرية من الدقيق أو البر أو الثياب أو هذا البيت أو هذا الصندوق
أو هذه الدار أو هذا الجوالق

الاب فالاب لا يرجع على كل حال وان ضمن الاب بعد البلوغ ان جدد الابن فيه قبضا بعد البلوغ لا يرجع
على الاب بما ضمن وان لم يجد يرجع كذا في الذخيرة * الاب اذا وهب داره من ابنه الصغير وفيها متاع الواهب
فانه يجوز وهو المأخوذه وعليه الفتوى كذا في الفتاوى العمانية * وفي المستق عن محمد رحمه الله تعالى رجل
وهب دار لابنه الصغير وفيها ساكن باجر قال لا يجوز ولو كان بغير باجر أو كان هو فيها يعني الواهب فالهبة
جائزة وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى رواية ابن سماعة لو وهب لابنه الصغير دارا وهو ساكن فيها يعني الواهب
لا يجوز كما هو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة والمحيط * ولو وهب دار لابنه الصغير ثم
اشترى بها دارا أخرى فالثانية لابنه الصغير كذا في الملتقط * رجل تصدق على ابنه الصغير بدار والاب ساكنها
جازه عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعليه الفتوى كذا في السراجية * الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه
الله تعالى في رجل تصدق بداره على ابنه الصغير وله فيها متاع أو كان فيها ساكن بغير باجر جازت الصدقة وان
كانت في يدي رجل باجرة لم تجز الصدقة وقيل جوابه في الصدقة فيما اذا كان فيها ساكن باجر أو بغير باجر
يوافق جوابه في الهبة وجوابه في الصدقة فيما اذا كان هو الساكن أو كان فيها متاعه يخالف جوابه في الهبة
فالمرور عنه في الهبة اذا كان الواهب في الدار أو كان فيها متاع الواهب أنه لا يجوز وكما أن الهبة تفتقر الى
القبض فالصدقة تفتقر الى القبض فيكون في المشتري روايتان عنه كذا في المحيط والذخيرة * تصدق
بارض من روعة على ابنه الصغير ان كان الزرع له جاز وان كان لغير باجرة لا كذا في الوجيز للكردي * قال
صاحب كتاب الاحكام كتب الى طاهر الدين في رجل له أرض مزروعة سيذره في يده مزارع وههنا رب
الارض من ولده الصغير مع حصته من الزرع هل تصح وهل يفتقر الحال بينهما اذا رضى المزارع بالهبة وبينما
اذا لم يرض أجاب لا تصح الهبة كذا في فتاوى أبي الفتح محمد بن محمود بن الحسين الاستروشي * قال لولده
الصغير تصرف في هذه الارض فأخذ يتصرف فيها لا تصرف فيها لانه كذا في القنية * واذا وهب لابنه وكتب به
على شريكه فالم يقبض لا يملكه ولودفع الى ابنه ما لا تصرف فيه الابن يكون للاب الا اذا دللت دلالة على
التملك كذا في الملتقط * رجل دفع الى ابنه في صحته ما لا تصرف فيه الابن فذلك ثلث الاب ان أعطاه
هبة فالكل له وان دفع اليه لأن يعمل فيه للاب فهو ميراث كذا في جواهر الفتاوى * رجل اتخذ لولده أو
لتلميذه ثيابا ثم أراد أن يدفع الى ولده الآخر أو لتلميذه الآخر ليس له ذلك الا اذا بين وقت الاتخاذ أنها عارية
كذا في السراجية * اشترى ثوبا فاقطعه لولده الصغير صاروا بياضا لقطع مسلم اليه قبل الخطاطة ولو كان كبيرا
لم يصير مسلما اليه الا بعد الخطاطة والتسلم ولو قال اشتريت هذا لولدي صار ملكا كذا في القنية * قال أبو
القاسم ولو جهزت المرأة لولدها الذي في ثيابها ثيابا فولدت فان وضع الولد على الثياب فالثياب ميراث قال
الفقيه وعنه دي أن الثياب لها ما لم تقرر المرأة أنها جعلتها لملكها للصبي ألا ترى أنه لو كان الصبي مقدرا عشر
سنتين أو نحو ذلك فبسطت كل ليلة فراشا وبسطت عليه لحفة أو لحفا لم يصير لولدها لم تقل هذا كذلك
ههنا وليس هذا بمنزلة ثياب البدن قال أبو القاسم لو جهز ابنه في حال صغرها وحال كبرها لم يكن سلمه اليها
فانه يكون لها اذا كان ذلك في صحته كذا في النيايح * امرأة لها مهر على زوجها وهبت المهر لابنها الصغير
الذي هو من هذا الزوج الصحيح أنه لا تصح هذه الهبة الا اذا وهبت وسلطت ولدها على القبض فيجوز ويصير
ملكاً للولد اذا قبض كذا في فتاوى قاضيخان * الموهوب له ان كان من أهل القبض حقق القبض اليه وان
كان الموهوب له صغيرا أو مجنونا حقق القبض الى وليه وولي له أو وصي أبيه ثم جده ثم وصي وصيه ثم
القاضي ومن نصبه القاضي سواء كان الصغير في عيال واحد منهم أو لم يكن كذا في شرح الطحاوي * فلأن
الاب ووصيه والجد والاب ووصيه غاب غيبة منقطعة جاز قبض الذي يملكه في الولاية كذا في الخلاصة
* وأما غير الاب والجد فهو الاخ والم والام وسائر القربات في الاستحسان يملك قبض الهبة اذا كان

ان علم بما في هذه المواضع
جاز في الكل وان لم يعلم جاز
في غير الدار والقربة * اخذ
الاتراك منه ثوبا وعجز عن
استرداده فباع من ممتلك
من اخراجه وحلف المشتري
انه ثوبه لا يحنث لان بيع
المغصوب اذا كان الغاصب
مقرا أو عليه بينة يجوز وكذا
يجوز بيعه من الغاصب
وكذا لو أجزه واذا اراد بيع
البيت مع الحمامات يبيع
بالليل حين اجتمعت كلهن
فان باع بالنهار لم يجتمع
فسد * مسائل يبيع
الاشاع * الشركة اذا
كانت بسبب الخلط
باختيارهما أو بالاختلاط
بلا اختيار يجوز بيع أحدهما
حصته من شريكه لامن
اجنبي الا باذن شريكه وان
باع وكانت بالميراث أو الهبة
أو الشراء أو الاستيلاء يجوز
من شريكه ومن اجنبي
وان لم يأذن شريكه ولا يملك
التصرف الا باذن شريكه
في حصته ولو باع رب الشجار
حصته من العامل لا يصح
لان رب الشجار تركها
على الشجر لا الهامل ومع
هذا لم يتنازع حتى ادرك
بيع بناء بينهما * باع أحدهما
قسطه من اجنبي بلا اذن
شريكه لا يجوز * دار بين
اثني باع أحدهما بيتا

معيان من رجل لا يجوز عن الثاني انه يجوز في نصيبه في شرح الطحاوي لو باع أحد الشريكين من الدار نصيبه من بيت معين الصغير
فلا يخرآن يطله ولو أن بيتا أو أرضا بينهما باع أحدهما نصيبه من اجنبي من غير ان يكون للمشتري طريق في الارض جاز وان بشرط ان يكون

له طريق لا يوفي المنتقى بعدك أصبى من هذا الطعام ولم يمين كم هو بطل البيع وان يمينه بعد ذلك وكذا الوباغ نصيبه من الدار ولم يمينه وان اتفقا على أنهما يعرفان كم هو فيجوز وفي الفتاوى ان علم المشتري نصيبه جاز (٣٩٣) وان لم يعلم البائع ان أقر البائع ان الأمر كما قال

المشتري وان لم يعلم المشتري

قال الامام ومحمد لا يجوز علم

البائع أم لا * (مسائل

توابع المبيع) * على

باب الحانوت المبيع ظله في

السوق ان باع بمرافقه

دخل لا مطلقا * باب الدار اذا

كان مقفلا لا يدخل الفقل

والسر والمركبة تدخل

وألواح الحانوت تدخل في

مطلق البيع والصندوق

المثبت في البناء والدنان

المدفونة في الأرض أو المركبة

في البناء أو جذع القصار

الذي يدق عليه لا يدخل في

بيع الحانوت وان ذكر

مرافقه وحقوقه وقدر الحمام

يدخل بلا ذكر القصاص

لا تدخل وان ذكر الحقوق

* الحطب والقصب والطرءاء

وكل ما كان من جنس الخشب

يدخل بلا ذكر وفد ذكرنا

ان كل ما قطع في كل سنة أو

سنتين أو ثلاث لا يدخل لانه

كالثمار الا بالذكر وتدخل

الافسار في بيع الحمار

والسرج لا يدخل في بيع

الفرس الا ان يكون الثمن كثيرا

يصح لهما والعول تدخل في

بيع البقر بلا ذكر الخشب

في بيع الاثان لان البقرة

لا تنفع به ابدا وقيل هما

سواء لا تدخل بلا ذكر * أقر

بداره في محلة كذا أو بكرم

للمرجل ينصرف الى دار

المقرو كرمه وقت الاقرار ولو

الصغير في عيالههم وكذلك وصى هؤلاء عياله كما استحسن اذا كان في عياله وكذلك الاجنبي الذي يعول اليتيم وليس لليتيم أحد سواه جاز قبض الهبة استحسنوا ويسوي في هذه المسائل اذا كان الصبي يعقل القبض أو لا يعقل وهذا كله اذا كان الاب ميتا أو حيا غائبا غيبة منقطعة فأما اذا كان حيا حاضرا والصبي في عياله هؤلاء هل يصح لم يذكروا * هذا الفصل في الكتب نصا لأنه ذكر في الاجنبي اذا كان يعول اليتيم وليس لهذا اليتيم أحد سواه جاز قبض الهبة عليه وهذا الشرط يقتضي أن لا يصح قبض هؤلاء اذا كان الاب حاضرا وذكر في الجدة أيضا أنه لا يملك القبض على الصغير اذا كان الاب حيا ولم يفصل بينهما اذا كان الصغير في عياله أو لم يكن فظاهر ما أطلقه يقتضي أن لا يصح كذا في الذخيرة * فان كان الصغير في حجر المم ولا فوهب للصغيرة ووصى الاب حاضرا فقبض المم قيل لا يجوز قبضه وان قبض الاخ أو الم أو الام ولا في غير عياله أجنبي لا يجوز وان قبض ذلك الاجنبي الذي الصغير في عياله جاز كذا في فتاوى قاضي خان * والصغيرة التي يجامع مثلها وهي في عياله الزوج اذا قبضت هي أو الزوج جاز القبض ثم شرط في قبض الزوج على زوجته الصغيرة اذا كان يجامع مثلها فان أصحنا من قال اذا كان لا يجامع مثلها لا يصح قبض الزوج عليها والصحيح أنه اذا كان يعولها وهي لا يجامع مثلها جاز قبضه عليها والصغيرة اذا لم يكن الزوج بها لا يجوز قبض الزوج عليها ولكن يقبض الولي عليها كذا في الذخيرة * ولو كانت الصغيرة في عياله الجدة أو الاخ أو الام أو الم فوهب لها هبة فقبض الزوج جاز كذا في التتارخانية * فان أدركت لم يجز قبض الاب ولا الزوج عليها الا بانها كذا في الجوهرية النيرة * صغيرة في عياله أجنبي عالها برضا أبيها والاب غائب فقبض الاجنبي لها صحيح دون قبض الاخ كذا في السراجية * ولو كان الصغير في عياله الجدة أو الاخ أو الام أو الم فوهب له هبة فقبض الهبة من كان الصغير في عياله والاب حاضرا خالف المشايخ فيه والصحيح الجواز كذا في فتاوى قاضي خان * وبه يفتي هكذا في الفتاوى الصغرى * وان قبضه الصبي وهو يعقل جاز وان كان أبوه حيا كذا في الوجيز للكردي * وهذا قول علمنا الثلاثة رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة * وان كان لا يعقل لم يجز كذا في السراج الوهاج * قبول الهبة من الصبي صحيح اذا غضت الهبة منفعة في حق الصغير أما اذا كان فيها ضرر للصبي لا يصح حتى انه اذا وهب رجل لصبي عبدا أعمى أو زبانا في دار قيل ان كان يشتري منه ذلك فانه يصح قبوله ولا يردوان كان لا يشتري منه بشي أو يلزمه مؤنة النقل ونفقة العبد فانه يرد ذلك ورد الهبة من الصبي الذي يعبر عن نفسه صحيح كذا في الذخيرة * وذكر الحالك وهب دار الابن له أحدهما كبير والاخر صغير وقبض الكبير أم باطله وهو الصحيح لان هبة الصغير منعقدة حال مباشرة الهبة لقيام قبض الاب مقام قبضه وهبة الكبير محتاجة الى قبول فسبق هبة الصغير فتمكن الشيوخ والحيلة أن يسلم الدار الى الكبير ويهبها منهما كذا في الوجيز للكردي * ثم كل ما يتخلص به عن الحرام ويتوسل به الى الحلال من الحيل فهو حسن والصدقة على الصغيرين كهي على الاجنبيين كذا في التمرناشي والله أعلم

* (الباب السابع في حكم العوض في الهبة) *

العوض نوعان متأخر عن العقد ومشرط في العقد (أما العوض) المتأخر عن العقد فالكلام فيه في موضعين أحدهما في بيان شرط جواز هذا التعويض وصيرورة الثاني عوضا والثاني في بيان ماهية هذا التعويض (أما الاول) فله شرائط ثلاثة الاول مقابلة العوض بالهبة وهو أن يكون التعويض بلفظ يدل على المقابلة نحو أن يقول هذا عوض عن هبتك أو بدل عن هبتك أو مكان هبتك أو فخلتلك هذا عن هبتك أو تصدقت بهذا بدل عن هبتك أو كافأتك أو جازيتك أو أتيتك أو ما يجري هذا المجرى حتى لو وهب لانسان شيئا وقبضه الموهوب له ثم ان الموهوب له أيضا وهب شيئا للموهوب ولم يقبل عوضا عن هبتك ونحو ذلك مما

(٥٠ - فتاوى رابع) مات لا يجبر وارثه على البیان * مشجرة بين رجلين بلغت الانحجار القطع باع أحدهما حصته من أجنبي جاز لانه لا ضرر للثمن ترى ان يقطع * بيع نصف السكنى مشاعا لا يصح كجذع من سقف * بيع الباب المغلق والقص في الخاتم ان امكن الفصل بلا ضرر

جاز وان لم الضرر خير المشتري بين الصبر الى الفصل والقسخ * وقال القاضي بسخ الباب المغلق لا يجوز مطلقا والحمدان كان يباع بالوزن
تعتبر المساواة بينهما وبين الماء ان يبيع به (٣٩٤) في الوزن * قال بعثك عبد اولم يسمه ولم يره المشتري فباطل وان عسدى الى فان اتفقا

ذكرنا لم يكن عوضا بل كان هبة مبتدأة لكل واحد منهما ما حق الرجوع والثاني أن لا يكون العوض في
العقد مالا كذا في العقد حتى لو عوض الموهوب له ببعض الموهوب لا يصح ولا يكون عوضا وان كان
الموهوب قد تغير عن حاله تغيرا يمنع الرجوع فان بعض الموهوب يكون عوضا عن الباقي هذا اذا وهب شيئا
واحدا أو شيئين في عقد واحد فاما اذا وهب شيئين في عقدين فعوض أحدهما عن الآخر فقد اختلف فيه
قال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى يكون عوضا ولو وهب له شيئا أو تصدق عليه بشيئ فعوضه الصدقة من
الهبة كانت عوضا بالاجماع والثالث سلامة العوض للموهوب فان لم يسلّم بأن استحق من يده لم يكن عوضا
وله أن يرجع في الهبة ان كان الموهوب قائما بعينه لم يهلك ولم يزد خيرا أو لم يحدث فيه ما يمنع الرجوع
فان كان قد هلك أو استهلك الموهوب لم يلزمه كماله هلك أو استهلك قبل التعويض وكذا اذا ازداد خيرا
لم يضمن كذا في البدائع * وان استحق بعض العوض فباقى منه فهو عوض عن الهبة كلها وان شاع رد ما بقي
في يده من العوض ويرجع بالهبة كلها ان كانت قائمة لم يخرج من ملك الموهوب له ولم يرد في يدها كذا في
السراج الوهاج * وأما سلامة العوض وهو الموهوب فشرط التعويض حتى لو استحق الموهوب كان له أن
يرجع فيما عوض ولو استحق نصف الموهوب فللموهوب له أن يرجع في نصف العوض ان كان الموهوب
مما يحتمل القسمة سواء زاد العوض أو نقص في السعر أو زاد في البسطة أو نقص فيه كان له أن يأخذ نصفه
ونصف النقصان كذا في البدائع * وان قال أردما بقي من الهبة وأرجع في العوض كله لم يكن له ذلك وان
كان العوض مستهلكا ضمن قابض العوض بقدر ما وجب الرجوع للموهوب له به من العوض كذا في
السراج الوهاج * واذا استحق كل الهبة والعوض مستهلك يضمن كل قيمة العوض كذا في الاصل من
غير خلاف كذا في البدائع * هذا اذا كان الموهوب أو العوض شيئا لا يحتمل القسمة فاستحق بعضه
فاما اذا كان مما يحتمل القسمة فاستحق بعض أحدهما بطل العوض ان كان هو المستحق وكذا تبطل الهبة
ان كانت هي المستحقة واذا بطل العوض رجع في الهبة واذا بطلت الهبة رجع في العوض ~~هـ~~ كذا في
السراج الوهاج * (الثاني بيان ماهيته) فالتعويض المتأخر عن الهبة هبة مبتدأة بخلاف بين أصحابنا
يصح بما تصح به الهبة ويطل بما تبطل به الهبة لا يخالفها الا في اسقاط الرجوع على معنى أنه ثبت حق
الرجوع في الاولى ولا يثبت في الثانية فاما فيما وراء ذلك فهو في حكم هبة مبتدأة ولو وجد الموهوب له
بالموهوب عيبا فاحشالم يكن له أن يرد ويرجع في العوض وكذلك الواهب اذا وجد بالعوض عيبا لم يكن له
أن يرد العوض ويرجع في الهبة فاذا قبض الواهب العوض فليس لكل واحد منهما ما أن يرجع على
صاحبه فيما ملكه سواء عوضه الموهوب له أو أجنبي بأمر الموهوب له أو بغير أمره كذا في البدائع * ويشترط
شرائط الهبة في العوض بعدا للهبة من القبض والحيازة والافراز كذا في خزنة المفتين * ولا يكون في معنى
المعاوضة ابتداء وانتهاء فلا يثبت للشفيع الشفعة ولا للموهوب له الرد بالعيب كذا في محيط السرخسي
* (النوع الثاني) العوض المشروط في عقد الهبة * فان كانت الهبة بشرط العوض شرط لها شرائط الهبة
في الابتداء حتى لا يصح في المشاع الذي يحتمل القسمة ولا يثبت بها الملك قبل القبض ولكل واحد منهما
أن يتنصع من التسليم وبعد التقاض يثبت لها حكم البيع فلا يكون لاحدهما أن يرجع فيما كان له
ويثبت بها الشفعة ولكل واحد منهما أن يرد بالعيب ما قبض والصدقة بشرط العوض بمنزلة الهبة بشرط
العوض وهذا استحسان والقياس أن تكون الهبة بشرط العوض بعبارة ابتداء وانتهاء كذا في فتاوى
قاضي خان * وهب دارا من رجلين بشرط عوض ألف درهم يتقلب بينهما جائزا بعد التقاض كذا في
القنية * ولو عوض عن جميع الهبة قليلا كان العوض أو كثيرا فانه يمنع الرجوع ولو عوض عن بعض
الهبة عن ملكه فله الرجوع فيما لم يعرض عنه وليس له الرجوع فيما عوض كذا في شرح الطحاوي

على انه هذا العبد جازا لبيع
ثم اختلفوا ان البيع الاول
يجوز اذا اتفقا أم ينعقد بينهما
يبع آخر بالتعاطي هذا اذا
كان له عبد آخر أم لو واحد
قليل يجوز وقيل لا يجوز أم لو
قال بعثك عبد الى في موضع
كذا وليس له ثمة الا واحد
يصح عند الكل * باع شيئا في
غلافه لا يجوز الا الخطئة
وسائر الجيوب في سبيلها
والذهب والفضة في تراها
بخلاف جنسه من الثمن
وبيع الجلود والكروش قبل
الذبح لا يجوز وان نزع وسلم
لا ينقلب العقد جائزا وعن
محمد باع الف من من القطن
ثم قال لم يكن في يدي يوم
البيع هذا القطن وانما حدث
بعدهم وقال المشتري قد كان
قالت قول للبدائع انه حادث * بيع
حبة من الخنطة لا يجوز
ولا يضمن متلفها ولا يصح
دعواها كقطرة ماء وحفنة
تراب وكذا كل ما لا يتول
ويوجد ملقى في الطريق
* اشترى مسلم من ذي خرا
وشربه لا يلزمه الثمن ولا يلزمه
الضمان لبطول الشراء
والشرب باذنه وقد ذكرنا ان
الاذن في العقد الباطل معتبر
* جبل فيه ملح أو كبريت أو
حجر أو فستق أو شيء من
المباحات وليس ملكا لاحد
حمل شيء منه فيبيع صح
وحل الثمن لانه مباح يملك

بالاستيلاء * وفي الديتاري اشترى نصف شجرة للحطب لا يصح ولو للقرار يصح * (الرابع في الفساد وبيع المبيع قبل
قبضه) * اشترى منقولاً وقبل قبضه قضى به دينه لا يصح * ولو تصدق المشتري أو المستأجر بالاجرة أو بدل الصلح عن دعوى العين لا يجوز عند

الثاني خلافاً لمحمد ولو هو به من آخر وأمره بالقبض جاز في المنقول والعقار بخلاف البيع وكذا الورهنه من آخر وأمره بالقبض فقبضه
* وفي التجريد وهب أو تصدق أو رهن أو أقرض من غير بائنه لم يجز عند الثاني واجارة (٣٩٥) ما اشترى قبل القبض لا يجوز عقارا
أو منقولاً وان أمره بقبضه

وقال محمد يجوز الرهن
والقرض والصدقة لغير
البائع وكذا الوصية لغيره
ولو رهنه للبائع أو وهبه منه
لا يصح اتفاقاً * ولو زوج
الجارية المشترقة قبل
القبض يجوز ولو وقفه قبل
نقد الثمن والقبض يوقف
الامر ان * قبضه وأتى الثمن
صح وهذا على قول من
لا يشترط في صحته التسليم
الى المتولى * ولو مات ولم
يترك مالا يباع الوقف * وان
أعتقه البائع أو غيره جاز
وسقط حق جسده وان كاتبه
قبل القبض ملك البائع
الحبس فان أدى المشتري
الثمن نفذت الكتابة وان
أعتقه المشتري قبل قبضه
ونقده الثمن وهو مفلس
لم يملك البائع سعاية العبد
عندهما خلاف المهرهون وان
أعاره أو أجره من البائع لم يجز
فان هلك في العمل فن البائع
وان سلم من العمل فلا أجر
وان أعاره المشتري أجنبياً
وأمره بالقبض فقبض صح
وان أبرأ الأجر المستأجر من
الاجرة أو تصدق أو وهبها
ان استوفى المنفعة أو شرط
تجديد الاجرة جاز بالاجماع
وان لم يوجد كلاهما لا يصح
عند الثاني ديناً كانت الاجرة
أو عيناً والاجارة بحالها عند
محمد والثاني أو لا ديناً

* اذا تصدق الموهوب له على الواهب بصدقة أو نخله أو أمره فقال هذا عوض هبتك جاز كذا في الصغير
* ويجوز تعويض الاجنبي سواء كان بأمر الموهوب له أو بغير أمره وليس للاجنبي المعوض أن يرجع على
الموهوب له سواء عوض بأمره أو بغير أمره الآن يقول الموهوب له عوض فلانا عنى على أنى ضامن وهو
كما لو قال هب لفلان عبدك هذا عنى فان الأمور لا يرجع على الأمر الآن يقول له الأمر على أنى ضامن
هكذا في فتاوى قاضي خان * والاصل في جنس هذه المسائل أن كل ما يطالب به الانسان بالحبس والملازمة
يكون الامر بأدائه سبب الرجوع من غير اشتراط الضمان وكل ما لا يطالب به الانسان بالحبس والملازمة لا
لا يكون الامر بأدائه سبب الرجوع الا بشرط الضمان كذا في الظهيرية * ولو وهب له هبة فعوضه عوضاً على
غير شرط فقبضه ثم استحق العوض فله أن يرجع في الهبة ان كانت قائمة في ملك الموهوب له ولم يزد ولم
يحدث فيها ما يمنع الرجوع فيها كذا في السراج الوهاج * وان استحق العوض وقد ازدادت الهبة لم يرجع
كذا في الخلاصة * وان كانت الهبة قد هلكت أو استهلكها الموهوب له لم يضمها في قولهم جميعاً كذا في
السراج الوهاج * ولو وهب لرجل ألف درهم فعوضه الموهوب له درهمين تلك الدراهم لم يكن ذلك عوضاً
عندها وكن له أن يرجع في هبته وكذا لو كانت الهبة داراً فعوضه بيتاً منها كذا في فتاوى قاضي خان * وفي
الفتاوى العتبية ولو وهب داره بشرط عوض وقيمته ألف فباعها بألفين قبل نقد الثمن أخذها الشفيع
بألفين ويدفع الموهوب له الواهب ما شرط أو قيمته ولو حضر الشفيع بعد ما دفع المشروط الى الواهب أخذها
به كذا في التتارخانية * رجل وهب لرجل ثوباً وخمسة دراهم وسلم الكل اليه ثم عوضه الثوب أو الدراهم لم
يكن عوضاً عندها استحسننا كذا في فتاوى قاضي خان * ولو وهب له حطة وطحن بعضها وعوضه دقيقاً من
تلك الحطة كان عوضاً وكذلك لو وهب له ثياباً وصنع منها ثوباً بعصفراً وأخطه قميصاً وعوضه اياه كان عوضاً
وكذلك لو وهب له سويقاً فلبت بعضه وعوضه كذا في الذخيرة * ولو وهب نصراني سلمي هبة فعوضه المسلم خيراً
أو خيراً لم يكن ذلك عوضاً وللنصراني أن يرجع في الهبة وكذا الرجل اذا عوض الواهب شاة مسلوخة ثم
ظهر انهم اميتة رجعت الواهب في هبته كذا في فتاوى قاضي خان * وهب لرجل ثوباً لغيره وسلم اليه وأجاز
رب الثوب الهبة جازت من ماله فله أن يرجع فيه مالم يعوضه الموهوب أو لم يكن ذارحماً محرم منه وان
عوض الرجل الذي وهب له أو كان بينهما قرابة لم يمنع ذلك رب الثوب له من الرجوع كذا في المبسوط * عبد
مأذون له في التجارة وهب لرجل هبة وعوضه الموهوب له من هبته فلكل واحد منهما ما يرجع في الذي له
والهبة باطلة وكذلك والد الصغير اذا وهب من مال الصغير شيئاً وعوضه الموهوب له كذا في المحيط * الصغير
اذا وهب ماله لرجل فعوضه الموهوب له لا يصح لانه عوضه عن هبة باطلة كذا في فتاوى قاضي خان * اذا
هب للصغير هبة فعوضه الاب عنه من مال الصغير لم يجز تعويضه وان كانت الهبة بشرط العوض كذا في
الجوهرة النيرة * ومن وهب لرجل جارية فوالت احداهما في الموهوب له فعوضه الولد عنه مالم يكن له أن
يرجع فيه * ما كذا في السراج الوهاج * مريض وهب للصحيح عبداً يساوى ألفاً ولا مال له غيره فعوضه
الصحيح منه عوضاً وقبضه المريض ثم مات والعوض عنده فان كان العوض مثلاً ثلث قيمة العبد أو أكثر
فالهبة ماضية وان كانت قيمة العوض نصف قيمة الهبة يرجع ورثة الواهب في سدس الهبة وان كان
العوض شرطاً في أصل الهبة فان شاء الموهوب له رد الهبة كلها وأخذ العوض وان شاء رد سدس الهبة
وأمسك الباقي كذا في المبسوط والله أعلم

(الباب الثامن في حكم الشرط في الهبة)

في البقال عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال لغيره هذه العين لثان شئت ودفعها اليه فقال شئت يجوز
وعن محمد رحمه الله تعالى في الثمر اذا طلع فقال صاحب الثمر لغيره هولاك ان أدرك أو قال اذا كان غده فهو جاز

جاز قبل المستأجر أو لا ولا يطل الاجارة وان عينا وقيل بطلت الاجارة وان ردت لا تبطل وعادت الاجارة * وفي التجريد ولو وهب بعض الاجرة
أو أبرأه جاز بلا خلاف وهو حط والحاصل ان كل تصرف في الثمن يجوز في الاجرة بعد ما وجبت وقيل الوجوب فعلى الاختلاف وان كانت

عينا لا يجوز التصرف قبل القبض * وفي التجريد يجوز التصرف في الاثمان والديون قبل القبض سوى الصرف والسلم وكذا في الديون
والمنقولات الموروثة والموصى به عينا (٣٩٦) اودى يجوز التصرف والبيع قبل القبض والتصرف في القرض قبل القبض جائز وفي

الاقالة بعد قبض المشتري
لوبياع المبيع من البائع صح
لامن غيره لانه يبيع في حق
ثالث ويسع المنقول قبل
قبضه من البائع أو الاجنبي
لا يجوز والمفسوخ بخيار
الشرط قبل رده الى البائع
اشتره المشتري أو الاجنبي
يجوز والحاصل انه ان فسخ
البيع في المنقول بسبب هو
فسخ في حق الكفافة يجوز
البيع قبل قبضه من المشتري
وغيره ولو بسبب هو فسخ في
حقهما لا غير يجوز من
المشتري لامن غيره * (نوع
آخر في بيع الشيء في الشيء) *
باع حب هذا القطن اختار
الفقيه جوازه وغيره عدمه
* باع صوف في فراشه ان في
فتحه ضرر لم يجوز ولا يجبر
على فتق قليل حتى ينظر
فيه المشتري فان رضى أجبر
البائع على فتق الكل وكذا
في الجزر في الارض وقال
القاضي ان تضرر في الفتق
يفسد البيع كالجذع وبيع
النوى في التمر فاسد وبيع
البرز في البطيخ ان مكسورا
يصح والا لا * ذبح ثاة ثم باع
مسلاخها أو كرسها يصح
ويلزمه التسليم ويجوز للمشتري
* باع دجاجة ميتة مع ولوثة
في بطنها أو للولوثة التي في
بطنها جاز وان كانت حية
وباع اللؤلؤ لا يجوز وان باع
ملك الدجاجة صح واللؤلؤ

بجلاف دخول الدار كذا في الذخيرة * ولو هب غلاماً أو شيئاً على أن الموهوب له بالخيار ثلاثة أيام أن أجاز قبل
الاقتراح جاز وان لم يجز حتى افتقر لم يجز ولو هب شيئاً على أن الواهب بالخيار ثلاثة أيام صحته الهبة وبطل
الخيار لان الهبة عقد غداً لا يبرأ منها حتى يبرأ من الخيار كذا في فتاوى قاضي خان * رجل له على آخر ألف
درهم فقال اذا جاء غداً فالألف لك أو قال أنت بري منه أو قال اذا أديت الى نصف المال فانت بري ومن
النصف الباقي أو قال فلان النصف الباقي فهو باطل كذا في الجامع الصغير * وفي الفتاوى العناية اذا
قال أبرأتك على أن تعتق عبداً أو قال أنت بري على أن نعتقه بباري أو قال فقال قبلت أو اعتقت له بيراً
عن الدين كذا في التتارخانية * وفي فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى سئل أبو نصر عن رجل قال لا خير
أبرأتك عن الحق الذي لي عليك على أني بالخيار قال البراءة جائزة والخيار باطل إلا يرى أنه لو هب له شيئاً على
أنه بالخيار جازت الهبة وبطل الخيار فالبراءة أولى كذا في المحيط * وفي المنتقى ابن سماعه عن محمد رحمه الله
تعالى رجل قال لغيره وهبت لك هذه الامسة على أن تعوضني ألف درهم فسد دفع اليه الامسة فوطئها وولدت له
قال أمره أن يدفع العوض الذي شرط أو القيمة كذا في الذخيرة * قال أصحابنا جميعاً اذا وهب هبة وشرط
فيها شرطاً فاسداً فالهبة جائزة والشرط باطل كن وهب لرجل أمه فاشترط عليه أن لا يبيعها أو بشرط عليه
أن يتخذها أم ولداً وأن يبيعهامن فلان أو يردها عليه بعد شهر فالهبة جائزة وهذه الشروط كلها باطلة كذا
في السراج الوهاج * وان وهب لرجل أمه على أن يردها عليه أو على أن يعتقها أو على أن يستولدها أو وهب
له داراً أو صدق عليه بدار على أن يردها عليه شيئاً منها أو يعوضه شيئاً منها فالهبة جائزة والشرط باطل كذا في
الكافي * والاصل في هذا أن كل عقد من شرطه القبض فان الشرط لا يفسده كالهبة والرهن كذا في
السراج الوهاج * (وجه له ما لا يصح تعليقه بالشرط ويبطل بالشروط الفاسدة ثلاثة عشر) البيع
والقسمة والاجارة والرجعة والصلح عن مال والابراء عن الدين والخبر عن المأذون وعزل الوكيل في رواية شرح
الطحاوي وتعليق ايجاب الاعتكاف بالشرط والمزارعة والمعاملة والاقرار والوقف في رواية (وما لا يبطل
بالشروط الفاسدة ستة وعشرون) الطلاق والخلع بمال وبغير مال والرهن والقرض والهبة والصدقة
والوصاية والوصية والشركة والمضاربة والقضاء والامارة والتحكيم عند محمد رحمه الله تعالى والكفالة
والحوالة والاقالة والنسب واذن العبد في التجارة ودعوة الولد والصلح عن دم العمد والجراحات التي فيها
القصاص حالاً أو مؤجلاً وجناية الغصب والوديعة والعارية اذا ضمن فيها رجل وشرط فيها كفالة أو حوالة
وعدة الذمة وتعليق الرد بالعيب بالشرط وتعليق الرجوع بالشرط وعزل القاضي والتمسك بالشرط
بالشرط ولاضافته ولكن لا يبطل بالشرط ويبطل الشرط وكذا الحجر على المأذون وكذا الهبة والصدقة
والكتابة بشرط متعارف وغير متعارف يصح ويبطل الشرط (وما تصح اضافته الى زمان في المستقبل أربعة
عشر) الاجارة وفسخها والمزارعة والمعاملة والمضاربة والوكالة والايصال والوصية والقضاء والامارة والطلاق
والعتاق والوقف (وما لا تصح اضافته الى زمان في المستقبل تسعة) البيع واجازته وفسخه والقسمة
والشركة والهبة والتمسك والرجعة والصلح عن مال والابراء عن الدين هكذا في الفصول الستة عشر *
رجل وهب لآخر أرضاً على أن ما يخرج منها من زرع ينفق الموهوب له ذلك على الواهب قال أبو القاسم
الصقار ان كان في الارض كرم أو أشجار جازت الهبة ويبطل الشرط وان كانت الارض قراخاً فالهبة
فاسدة كذا في فتاوى قاضي خان * ولو كان الموهوب كرم أو شرط أن ينفق عليه من ثمره تصح الهبة ويبطل
الشرط كذا في محيط السرخسي * وفي الاستيعابي رجل وهب لرجل هبة أو تصدق عليه بصدقة على أن
يردها عليه ثلثها أو ربعها أو بعضها فالهبة جائزة ولا يردها عليه ولا يعوضه بشيء كذا في التتارخانية * وفي المنتقى

للبيع وان باعها وهي في الصدف فسد عند محمد وعليه الفتوى وعند الثاني يجوز الخيار للمشتري وان اشترى الصدف امرأة
وسكت عن اللؤلؤ جازو اللؤلؤ لانه يتولد من الصدف فاشبهه البيضة من الطير بخلاف ما اذا اشترى سمكة ووجد فيها اللؤلؤ حيث يكون
للبيع ولو وجد فيه اصد فافيه لؤلؤ فهو للمشتري وكذا كل ما هو غذاء للسمك وكذا الوجد في بطن السمك سمكة أخرى وكذا العنبر الموجود

في بطنها لانه حشيش في الصر هو طعما هو عن محمد رحمه الله في الصدف المشتري وجد لؤلؤا فللمشتري كالمسك لاني الدجاجة لان اللؤلؤ يتولد من الصدف كبيض السمك ولا كذلك الدجاجة * وفي المنتقى وجد في بطن السمكة لؤلؤا (٣٩٧) وفي بطن سمك ابتلعه السمك المشتري فهو للبائع والبيع اذا كان فاسدا لا اختلاف فيه * يرا

المشتري بالرد الى منزل البائع قبله البائع أم لا وان كان مختلفا في فساد له بد من قبوله أو القضاء به وبمجرد الرد الى منزله لا يبرأ كمن اشترى الى النير ووزن وجد المبيع مريضا فردم الى منزل البائع ومات في يده قال أبو بكر الاسكاف لا يلزم المشتري شيء من الثمن * قال الفقيه أبو الليث رحمه الله البيع الى النير وزاذا كان البائع والمشتري يعلمان الوقت الذي فيه النير وزا يجوز البيع * اشترى نخلة في أرض بطريقها بلا بيان موضع الطريق وليس اليها طريق من ناحية معلومة فعند الثاني يصح البيع وتدخل النخلة من أي جانب ان لم يتفاوت فان تفاوت فالبيع باطل وعند محمد البيع باطل * باع جارية عليها قلب وقرط ولم يشترط دخولها وانكر البائع لا يدخل الحلي في البيع فان سلم الحلي أو سكت عن طلبها وهو يراها كان لها * وفي بيع العبد والجارية يلزم البائع من الكسوة قدر سائر العورة وان بيع وعليه ثياب دخل ان كان ثياب مثله أو مثلها لا الثياب التي تكون عليها للعرض وللبيع ان يمسك ثياب العرض وعليه

امرأة قالت لزوجه تصدق عليك بالالف الذي لي عليك على أن لا تنسري على أو قالت على أن لا تنزوح فقبل ثم تزوج أو تسري فلا رجوع في الف كذا في المحيط * وهبت مهرها لزوجه على أن يجعل أمر كل امرأة تزوجها عليها يدها ولم يقبل الزوج فالتخار أن الهبة تصح بلا قبول المديون وان قبل ان جعل أمرها بيدها فلا براء ماض وان لم يجعل فالتخار أنه يعود المهر وكذا الوبرات على أن لا يضربها ولا يحجرها أو يهب لها كذا فان لم يكن هذا شرط في الهبة لا يعود المهر هكذا في الوجيز للسكردري والخالصة * قالت امرأة لزوجهما تركت مهرى عليك ان جعلت أمرى بيدي ففعل ذلك فمهرها على حاله ما لم تطلق نفسها لانها باجعات المهر عوضا عن الامر باليد وهو لا يصلح عوضا كذا في المضمرات * امرأة قالت لزوجهما وهبت مهرى لك ان لم تظلمني فقبل الزوج ذلك ثم ظلمها بعد ذلك قال الفقيه أبو بكر الاسكاف وأبو القاسم الصفار الهبة فاسدة لان هذا تعليق الهبة بالشرط بخلاف ما لو قالت وهبت لك مهرى على أن لا تظلمني فقبل صحت الهبة لان هذا تعليق الهبة بالقبول فاذا قبلت تحت الهبة ولا يعود المهر بعد ذلك وقيل مهرها على حاله اذا ظلمها والفتوى على هذا القول وان ضربها الزوج بعد ما قبل الشرط ان ضربها بغير حق يعود المهر وان ضربها الزوج لتأديب مستحق عايم لا يعود المهر هكذا في الظهيرية وفتاوى قاضيخان * وسئل أبو بكر عن امرأة قالت لزوجهما اتخذت الوليمة وقت جهازى فما أنفقتة فأنص من مهرى قال يكون كما قالت له كذا في الحاوى للفتاوى * اذا قال الرجل لامرأته ابرأني عن المهر حتى أهب لك كذا فابراة ثم أتى الزوج أن يهبها قال نصير يعود المهر عليه كما كان وزكري كآب الحج امرأة تركت مهرها على زوجها على أن يحج بها فلم يحج قال محمد بن مقاتل ان المهر يعود عليه على حاله قال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى في وقاعته المختار للفتوى ما قاله نهير ومحمد بن مقاتل رحمه الله تعالى أن المهر يعود كذا في المضمرات * امرأة قالت لزوجهما انك تغيب عني كثيرا فان مكنت معي ولا تغيب فقد وهبت لك الحائط الذي في مكان كذا فكنت معها زمانا ثم طلقها (فالمسئلة على خمسة وجوه) الوجه الاول اذا كانت عدة منها الهبة للحال ففي هذا الوجه لا يكون الحائط للزوج الوجه الثاني اذا وهبت له وسلمت اليه ووعدها أن يمكث معها ففي هذا الوجه الحائط للزوج وان لم تسلم الحائط الى الزوج لا يكون له الحائط الثالث اذا وهبت على شرط أن يمكث معها وسلمت اليه وقبل الزوج ففي هذا الوجه الحائط للزوج وهكذا ذكر الشيخ أبو القاسم رحمه الله تعالى وعلى قول نصير ومحمد بن مقاتل رحمه الله تعالى وهو المختار لا يكون الحائط للزوج الوجه الرابع اذا قالت وهبت لك ان مكنت معي ففي هذا الوجه لا يكون الحائط للزوج الوجه الخامس اذا صلحته على ان يمكث معها على أن الحائط هبة ففي هذا الوجه لا يكون الحائط للزوج كذا في المحيط * امرأة وهبت مهرها لزوجهما ليقطع لها في كل حول ثوبا مرتين وقبل الزوج ذلك فضى حولان ولم يقطع قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل ان كان ذلك شرط في الهبة فمهرها عليه على حاله وان لم يكن شرط في الهبة سقط مهرها ولا يعود بعد ذلك وكذا لو وهبت مهرها على أن يمكثن اليها فلم يمكثن اليها كانت الهبة باطلة كذا في فتاوى قاضيخان * امرأة قالت لزوجهما (كأين ترابح شيدم جنك ازمين بدار) ان لم يطلقها لم يبرأ عن المهر كذا في الظهيرية * امرأة وهبت مهرها من زوجها على ان يمكسها ولا يطلقها فقبل الزوج ذلك قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان لم تكن وقتت للامسالة وقتا لا يعود مهرها على الزوج وان وقتت وقتا فطلقة فقبل ذلك الوقت كان المهر عليه على حاله فقبل اذ لم وقت لذلك وقتا كان قصدها ان يمكسها ما عاش قال نعم الآن العبرة لا لطلاق اللفظ امرأة وهبت مهرها من زوجها على أن لا يطلقها فقبل الزوج قال خلف رحمه الله

ترجة

٢ ارفع يدك عني فقد وهبت لك المهر

ان يعطى ثياب المثل ولا يكون للثياب قسط من الثمن * وجد في جذع دار اشتراها مالان ادعاه البائع فهو له يحلفه ان انكر ما للمشتري والا فهي لقطة * باع عبدا له مال لا يسلكه المشتري بلا شرط فان شرط البائع له ان كان اكتسبه عند هذا البائع ملكه المشتري وان كان اكتسبه

عند بائعه الاول لا أثر لهذا الشرط لانه ملك البائع الاول وان اكتسبه عند البائع الثاني يملك بالشرط ان لم يكن ديناً * ويشترط القبض في المجلس ان صرفا وان ديناً لا يجوز البيع (٣٩٨) في حق المال وفي حق العبد على الخلاف المعروف في صرف وبيع باجماع عقد التسيئة

تعالى صحت الهبة طلقها أو لم يطلق كذا في فتاوى قاضيان * وسئل أبو جعفر رحمه الله تعالى عن منع امرأته عن المسير الى أبيها وهي حرة فقال لها ان وهبت لي مهر كذا أعطتك الى أبيك فقالت المرأة أفعل ثم قدمها الى الشهود فوهبت بعض مهرها وأوصت ببعض على الفقراء وغير ذلك وبعد ذلك لم يبعها الى أبيها أو منعهما قال الهبة باطله قال الفقيه رحمه الله تعالى لانها بمنزلة المكروهة في الهبة كذا في الحاوي للفتاوى * امرأة قالت لزوجها المريض ان مت من مرضك هذا فانت في حل من مهرى أو قالت فهري عليك صدقة فهو باطل لانها مخاطرة وتعليق كذا في الظهيرية * حرة قالت لزوجها ان مت من مرضي هذا فهري عليك صدقة أو فانت في حل من مهرى فانت من ذلك المرض فقوله باطل والمهر على الزوج كذا في خزائن المفتين * المرأة اذا أرادت أن يتزوجها الذي طلقها فقال لها المطلق لا أتزوجك حتى تهينني مالك على فوهبت مهرها على أن يتزوجها (٢) ثم أبى أن يتزوجها فالحمل المهر باق على الزوج تزوجها أو لم يتزوجها لانها جعلت المال على نفسها عوضاً عن الشكاح وفي الشكاح العوض لا يكون على المرأة كذا في فتاوى قاضيان * لو أبى الاضطجاع عند امرأته فقال لها برئيتي من المهر فأضطجع معك فابراًته قبل يبرأ لان البراءة للتودد الداعي الى الجماع كذا في القنية * ولو قال لمدونه ان لم تقض مالي عليك حتى تموت فانت في حل فهو باطل كذا في البحر الرائق * ولو قال لرب الدين اذمت فأنت في حل فهو جائز كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال ان مت فانت بري من ذلك لا يبرأ وهو مخاطرة كقوله ان دخلت الدار فانت بري من مالي عليك لا يبرأ كذا في الوجيز للكردي * أبرأه عن الدين ليصلح مهمه عند السلطان لا يبرأ وهو رشوة كذا في القنية والله أعلم

(الباب التاسع في اختلاف الواهب والموهوب له والشهادة في ذلك)

عبد في يدي رجل جابر رجل وادعى أن صاحب اليد وهبه منه وسلمه اليه وجحد صاحب اليد ذلك فجاء المدعي بسنة شهدت على اقرار الواهب بالهبة والقبض كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى أو لا يقول لا تقبل هذه الشهادة ثم رجع وقال تقبل وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وعلى هذا الخلاف الرهن والصدقة ولو كان هذا الاختلاف بين الشاهدين يمنع قبول الشهادة بلا خلاف بأن شهد أحد الشاهدين على معاينة القبض وشهد الآخر على اقرار الواهب بذلك ولو كان العبد في يد الموهوب له فشهد الشهود على اقرار الواهب بالقبض جازت الشهادة على قوله الاول والاخر كذا في الذخيرة * وان كان الواهب أقرب بذلك عند القاضي والقاضي يده أخذ باقراره هكذا كالمسئلة ههنا لم يذكر لابي حنيفة رحمه الله تعالى قول اول واخر وكذا في كتاب الاقرار قوله الاول قال مشايخنا رحمه الله تعالى ما ذكره هنا أصبح كذا في المحيط * اذا استودع الرجل رجلاً ودعاه ثم وهبها له ثم جحد هافش بذلك عليه شاهدان ولم يشهد بالقبض فهو جائز فان جحد الواهب ان يكون في يده يومئذ قد شهدت الشهود على الهبة ولم يشهدوا على معاينة القبض ولا على اقرار الواهب والهبة في يد الموهوب له يوم يحضرون الى القاضي فذلك جائز اذا كان الواهب حياً فان كان ميتاً فشهدته باطله كذا في المبسوط * رجل وهب لرجل متاعاً ثم قال انما كنت استودعك قال فقول قول صاحب المتاع مع عيینه واذ احلف أخذ المتاع فان وجده هالكاً فان كان هلكاً بعد ما ادعى المستودع الهبة فالمستودع ضامن لقيمته وان كان الهالك قبل دعوى الهبة فلا ضمان كذا في المحيط * وهب لرجل عبداً وقبضه الموهوب له ثم جاء رجل وأقام بينة أنه كان اشتراه من الواهب قبل الهبة والقبض بطلت الهبة وان لم يشهدوا على الشراء قبل الهبة وانما شهدوا على الشراء لا غير فهو للموهوب له وكذلك ان (٢) قوله ثم أبى أن يتزوجها كذا في عامة النسخ وهو كذلك في فتاوى قاضيان على ما في يدي من النسخ والاولى حذفها لاجل التعميم المذكور بعده تأمل اه بحر اوى

ولا يدخل الا كاف في بيع الحمار وكفاً أو لا وهو الظاهر الا اذا ذكر ويدخل العذار في بيع الفرس والزمام في بيع البعير ولا يدخل المقود في بيع الحمار * تصدق بدار ثم باعها منه صح البيع وانفسخت الصدقة * انفق المشايخ ان المشتري بالمئنة والدم لا يملك والمشتري امانة في يده وشمس الأئمة على انه مضمون وقيل مضمون عندهما امانة عنده وثمرة عدم الملك ان دعوى المستحق على المشتري بالمئنة لا تسمع وتسمع على المشتري بالتجز والخيزر ويضمنه بالقبض وقيل انه أيضاً امانة * ولو باع ماله ومال غيره صفقة افترى ظاهر الدين انه لا يجوز البيع اصلاً والصحيح عدم البطلان في ماله * ولو شرط فناء الدار في البيع فسد عنده وقال محمد لا لانه ليس ببيع الفناء لان الناس علموا أنه لا يباع فعلى هذا اذا باع قرية ولم يستثن المسجد والمقبرة لا يفسد عنده * جمع بين دار وطريق المسلمين يباع واستحق الطريق من المشتري خير بين الرد بين امسالة الدار بحصة من الثمن * ان اختلط الطريق بالدار وان ممر الزم الدار بالحصة بلا خيار وان الطريق غير محدودة ولا يعرف فسد البيع وان كان مكانه مسجدان كان خاصاً

فالقول فيه مثل الطريق المعلوم وان مسجد جامع فسد البيع كله لان بيع الجامع لا يجوز وان كان ارضاً مهدوماً أرخ أو ساحة لا بناء فيها بعد ان يكون في الاصل جامعاً والارض المشتراة فاسدة اذا جعلها مسجداً وبني فيها انقطع حق البائع وكذا لو غرس وكذا

لو وقفها وبنى عليها عند الامام وبجرد الوقف وجعله في المسجد بلائنا لا يبطل حقه وان ادعى المشتري فاسدا يبعه من غائب وبرهن
لا يقبل وان اقر البائع بطل حقه وقضى على المشتري والمقبوض فاسدا مضمون بجميع (٣٩٩) قيمته وأوصافه وأطرافه لانه ضمان

قبض كالغصب وولدها غير
مضمون كولد المصوبة وان
حدث نقصان بالولد اذ كان
بالولد وفاء أوجب والاضمن
نقصانها وكذا كل نقصان
والغاصب من المشتري
كغاصب الغاصب وان
اكتسب عند المشتري وده
مع الكسب لانه يتبع
الاصل وهل ينقرد البائع
بالفسخ في المتقي نعم وفي
المسوط لا بد من القضاء او
الرضا وفصل البعض بانه
ان في البديل ككونه خيرا
أو البديل فلكل في المواجهة
وان لافيه مال لكن بشرط زائد
كالبيع الى العطاء فلكل
قبل القبض ولين له الشرط
بعده ولو قبل المشتري
فاسدا أو اعتقه وقيمه زائد
يوم الاتلاف على يوم القبض
غرم قيمته يوم القبض بخلاف
الغصب ولا يصح ابراء البائع
المشتري فاسدا عن القيمة
قبل هلاك المبيع ولا يحل
أكل طعام اشتراه فاسدا ولا
وطء الجارية بعد القبض
أيضا وان صبغه المشتري
أجر بطل حق البائع وقيل
يكروه وطء الجارية المشتراة
فاسدا قبل يحرم ولو حبلت
صارت أم ولد للمشتري
ويغرم قيمتها لعقرها وفي
رواية البيوع المقر أيضا
وأفتى ابن سلام انه يحل فيه
التصرف لا المباشرة كالا كل
ونحوه كالعصير الذي تقع

أرخ شهود الشراء شهرا أو سنة وان كان العبد في يد الواهب فأقام الموهوب له البينة أنه وهبه له وقبضه
قبل الشراء وأقام المشتري البينة أنه اشتراه قبل الهبة وقبضه منه فالعبد لصاحب الشراء كذا في الذخيرة
* في المتقي بشرع أبي يوسف رحمه الله تعالى اتفق الواهب والموهوب له أن الهبة كانت بشرط العوض
ولكن اختلفا في مقدار العوض فقال الواهب العوض ألف وقال الموهوب له خمسمائة والعوض لم يقبض
بعد والموهوب قائم مقامه بعينه فللواهب الخيار ان شاء قبض خمسمائة وان شاء رجع في الهبة وان كان
الموهوب مستهلكا رجع بقيمته ان شاء وان اختلفا في أصل العوض فقال الموهوب له للواهب ما شرطت
للك العوض أصلا فالقول قوله ويكون للواهب الرجوع اذا كان الموهوب قائما وان كان مستهلكا فلا شيء
على الموهوب له ولكن يحلف الموهوب له ههنا على دعوى الواهب بالله ما شرط الواهب العوض يريد به اذا كان
الموهوب مستهلكا كذا في المحيط * رجل في يديه دار قال لرجل آخر تصدقت بها على وأذنت لي في
قبضها فقبضتها كان القول للتصدق ولو قال الذي في يده الدار كانت في يدي تصدقت على فجازت وقال
التصدق لابل كانت حينئذ في يدي وقبضتها بغير اذني كان القول للتصدق عليه ولو ادعى عبدا في يد غيره
وزعم أنه كان وهبه للذي في يديه وكان العبد غائبا عنهما فقبضه الموهوب له بغير اذنه وقال الموهوب له
وهبت لي وقبضته باذنك كان القول للموهوب له وان قال الموهوب له حين وهبت لي كان في منزلك لا يحضرنا
فأمرتني قبضه فقبضته لا يصدق كذا في فتاوى قاضيان * في المتقي اذا اراد الواهب الرجوع في الهبة
وادعى الموهوب له أنها ملكك فالقول قول الموهوب له ولا يمين عليه فان عين الواهب شيئا أو قال هذا هو
الهبة حلف الموهوب له عليه كذا في المحيط * ولو قال الزوج وهبت مهرها في صحتها وقالت الورثة بل في
مهرها فالقول قول الزوج كذا في خزنة الفتاوى * اختلف الموهوب له الوارث مع وارث آخر أن الهبة
كانت في الصحة أو المرض فالقول قول من يدعى الصحة لان تصرفات المريض نافذة وانما تنقضي بعد الموت
واختلف فيه فالقول لمن ينكر النقص وقيل القول لمن ادعى المرض لانه ينكر لزوم العقد والملاك كذا في
القنية في باب الدعوى والخصومات في الهبة * رجل اشترى حليا ودفع الى امرأته واستعملها ثم ماتت
واختلف الزوج وورثتها أنها هبة أو عارية فالقول قول الزوج مع اليمين أنه دفع اليها عارية لانه منكر للهبة
كذا في جواهر الفتاوى * ولو قال المدعي عليه وهب لي والذى هذه العين فلم تقبضها الا بعد موته وقال
الموهوب له قبضتها في حياته والعين في يد الذي يدعى الهبة فالقول للوارث كذا في الذخيرة * واذا اراد الواهب
الرجوع في الهبة فقال الموهوب له أنا أخولك أو قال عوّضتك أو انما تصدقت به على وكذبه الواهب فالقول
قول الواهب وكذلك ان كانت الهبة جارية فقال وهبت لي وهي صغيرة فكبرت عندي وازدادت خيرا وكذبه
الواهب فالقول قول الواهب وهذا استحسان والقياس أن يكون القول قول الموهوب له كذا في المحيط *
وكذا هذاني كل زيادة متولدة كذا في خزنة المفتين * ولو ادعى الموهوب له أنه يمين عندي وكذبه الواهب
فالقول للواهب عندي كذا في الكافي * ولو كان الموهوب أرضا وفيها بناء أو شجر أو سويقا وهو ملتوت أو
ثوب أو هو مصبوغ أو مخيط فقال الموهوب له وهبت لي وهي صحراء فبنت فيها وغرست وقال وهبت لي وهو
غير ملتوت وغير مخيط وغير مصبوغ فقلت أنا وصبغته وخطته أو قال الواهب لابل وهبت كذلك فالقول
قول الموهوب له وكذلك اذا اختلفا في بناء الدار وحلية السيف كذا في المحيط في المتقي ابن سماعة عن محمد
رحمه الله تعالى في رجل وهب جارية من رجل وقبضها الموهوب له وأولدها ثم أقام الواهب بينة أنه كان
دبرها قبل أن يهبها قال يأخذها ويأخذ عقرها وقيمة أولادها وكذلك لومات الواهب وأقامت الامة بينة
أن الواهب قد كان دبرها قبل أن يهبها من ههنا الرجل كان الجواب كما قلنا كذا في المحيط * وفي الفتاوى
العتابية ولو استولدها الموهوب له فأقامت الجارية بينة أن الواهب كان دبرها أخذها الواهب وعقرها وقيمة

فيه القارة والغصب نوعان صريح ودلالة كقبض المشتري فاسدا عقيب العقد بحيث يراه البائع ولا ينهيه عن القبض فيكون كاذبه كافي
الهبة وبدون حضرته لا يملكه الاباذن صريح محاور في بعض الفتاوى ان المشتري يملكه بالتخلية كالصحح * اشترى بعل الغريم بلائنا ملك المبيع

بقضه ولا يملك الاخر مقبوضه الا باجازة المالك البيع فيه * اشترى دارا فاسدا وقبضها وتخرّب عنده فاحشا ثم قدمه البائع الى القاضي وقضى على المشتري بقبضه اليوم القبض (٤٠٠) فلشفيح ان يأخذ بذلك القيمة موله والبائع فيه استرداد المبيع مالم يوجد مبطّل حق

ولها والولد حر بالقيمة كذا في التتارخانية * رجل وهب عبدانسان بغير اذن المولى وسلم ثم ادعى مولاه أنه عبده وأقام البيّنة وقضى القاضي له ثم أجاز المولى هبة العبد بذكر الخصاص رحمه الله تعالى أنه لا يجوز اجازته في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهذا على الرواية التي رويت عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن قضاء القاضي للمستحق يكون فسخا للعقد الماخضية أما في ظاهر الرواية لا يكون فسخا كذا ذكره شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى وإذا لم يفسخ البيع بالاستحقاق لا يفسخ الهبة فتصح اجازة المستحق والفتوى في البيع على ظاهر الرواية قال لاخر كنت وهبت لى ألف درهم ثم قال بعد ما سكنت لم أقبضها فالقول قوله وعليه الفتوى كذا في جواهر الاخلاطى * ولو وهبت المرأة شيئا لزوجها وادعت أنه استكرهها في الهبة تسمع دعواها كذا في فتاوى قاضيخان * امرأة وهبت مهرها من الزوج وقالت أنا مـدركة ثم قالت بعد ذلك لم أكن مدركة وكذبت نفسها ان كان قد هبها قد المـدركات في ذلك الوقت أو كان به اعلامة المـدركات لا تصدق أمم لم تكن مدركة وان لم تكن كذلك كان القول قولها كذا في خزنة الفتاوى * في البقالي ويجوز الرجوع فيما وهب للعبد بغية المولى ان كان العبد مأذونا له ويصدق الواهب أنه مأذون ولا تقبل بينة العبد على أنه محجور إلا أن تكون على اقرار الواهب وبحلف الواهب عند عدم البيّنة على العلم ولو غاب العبد والهبة في يده فلا خصوصية مع المولى وان كانت في يده فهو الخصم اذا صدقه أو قامت عليه البيّنة كذا في المحيط * رجل قال لغيره وهبت لك هذا العبد أمس فلم تقبل كان القول قول الواهب كذا في فتاوى قاضيخان والله أعلم

* (الباب العاشر في هبة المريض) *

قال في الاصل ولا تجوز هبة المريض ولا صدقته الا مقبوضة فاذا قبضت جازت من الثلث واذا مات الواهب قبل التسليم بطلت يجب أن يعلم بان هبة المريض هبة عقد اولست بوصية واعتبارها من الثلث ما كانت لانها وصية معنى لان حق الورثة يتعلق بمال المريض وقد تبرع بالهبة فيلزم تبرعه بقدر ما جعل الشرع له وهو الثلث واذا كان هذا التصرف هبة عقد شترط له سائر شرائط الهبة ومن جملة شرائطها قبض الموهوب له قبل موت الواهب كذا في المحيط * ان كانت الهبة دارا فقبضها ثم مات ولا مال له غيرها جازت الهبة في ثلثها وورد الثلثين الى الورثة وكذلك سائر ما يقسم وما لا يقسم كذا في المبسوط * مريض وهب لرجل جارية فوطئها الموهوب له ثم مات الواهب وعليه دين مستغرق تردا الهبة ويجب على الموهوب له العقر هو المختار كذا في جواهر الاخلاطى * وروى اذا وطئ الواهب المريض الامم لم يثبت النسب وعليه العقر للموهوب له وله ثلث الامم وثلث الولد وباقي الورثة الواهب ولو قطع الواهب يدها في وجوب الارش روايتان كذا في التتارخانية * ان كانت الهبة جارية فكاتبها الموهوب له ثم مات المريض ولا مال له غير هبها فعلى الموهوب له ثلثا قيمتها للورثة ولا ترد الكتابة فان قضى القاضي عليه بثلثي قيمتها ثم عجزت الكتابة لم يكن للورثة عليها سبيل وان عجزت قبل القضاء أخذوا ثلثها وكذلك ان كاتبها بعد موت المريض فالجواب على ما تقدم مالم يقض القاضي بثلثها للورثة فان قضى للورثة بثلثها ثم أعتقها الموهوب له فهو كأحد الشريكين اذا أعتق فعند أبي حنيفة تخير الورثة بين التضمن والاعتاق والاستعفاء ان كان الموهوب له موسرا ولم يذكر في الكتاب ان كان معسر اهل للورثة تضمينه ويجب أن يكون له م تضمينه بالاجماع هكذا في محيط السرخسى * في الفتاوى العتبية ولورث المريض عبدا هو جميع ماله بشرط أن يكون له عوض قيمته مثل ثلثي الهبة أو أكثر جاز وان كان أقل فالموهوب له ان شاء أمثل الثلثين وان شاء رد جميع الهبة وأخذ عوضه وكذا اذا عوضه من غير شرط كذا في التتارخانية * مريض وهب لآخر عبدا واصله اليه ثم الموهوب له قتل الواهب عمدا أو خطأ فإنه يرد العبد الى ورثة الواهب كذا في القنية * رجل وهب لرجل عبدا في مرضه وقيّمته ألف

الفسخ ولا يطل حق الفسخ بالاجارة ولا بجنون المشتري لان الملك فاسدا ينتقل الى وارثه لان مجرد الحق يورث فيسترده البائع أو وارثه من المشتري أو وارثه * ولو أجزر المشتري الارض من غير البائع ان لم يكن زرع نقض الاحارة لانها تفسخ بالعذر وان زرعتها لا حتى يدرك ثلثها فحقها * وان وطئ البائع الجارية المبيعة فاسدا في يده أو يد المشتري لا يكون ابطلا للبيع بخلاف وطئهم وان خيار له حيث يكون ابطلا للبيع * المشتري فاسدا اذا تصرف في المشتري نفذ تصرفه وبطل حق البائع بحقه في الفسخ أولا كالا عتاق الا الاجارة والتسكاح فانما لا يطلان حقه في الفسخ واذا أوصى بالمشتري فاسدا بطل حق البائع بخلاف ما اذا ورثه الوارث يسترده البائع من الوارث واذا زال المانع من الفسخ بسبب هوفسخ من كل وجه في حقه ما وحق الكافة عادى حق البائع كالرهن يفلأ ويرجع في الهبة لان رد يعيب بعد القبض بالتراضي لانه في حق المشتري كأنه اشتراه ثانيا ولو كان قضى باقية ثم زال المانع لا يعود حقه في الوجوه كلها والزوائد لا تمنع الفسخ الا متصله غير متولدة كالصبغ والخياطة

والمتولدة كالسمن وان منفصلة متولدة كالسكب والزل لا تمنع ولا تضمن الزوائد ان هلك وتضمن ان استهلك وان هلك المبيع درهم لا الزوائد أخذها البائع مع قيمته يوم قبضه وان منفصلة غير متولدة كالهبة استرد هبها مع المبيع ولا تطيب له الزوائد وان هلك أو استهلك

الزوائد لا يضمن خلافها في الاستهلاك وعلى هذا الخلاف زوائد الغصب المنفصلة وان هلك هو وهذه الزوائد قائمة ضمن المبيع والزوائد
للمشتري بخلاف المتولدة منه وان انتقص المبيع عند المشتري بأفة مساوية أو بفعل (٤٠١) المبيع والمشتري له أخذ المبيع مع

أرض النقصان وان بفعل
الاجنبي ان شاء البائع ضمن
المشتري النقصان ورجع
هو على الخاني وان شاء البائع
الخاني كالغصب وان بفعل
البائع صار مستردا حتى اذا
لم يوجد من المشتري حبس
عن البائع هلك منه والنقود
تعيين في الفاسد في الاصح
فياخذ القائم ويرد مثله
الهالك * اشترى من مديونه
شراء فاسدا ثم تقاضاه ليس له
حبس المشتري لاستيفاء ماله
على البائع من الدين ولو
الشراء صحيحا لكان الفرق
ان في الصحيح حصل الفسخ
بعد قبض الثمن يملك الحبس
وفي الفاسد قبله فلا يملك
ببانه ان البيع وقع بمثل
الدين فصار للمشتري مديون
البائع ايضا وآخر الدينين
قضاء عن الاول فتقاضا
فصار قابضا بالمقاصة والفاسد
لا يلزم تخلفا لمقاصة وكان
الدين الاول قائما والمبيع
لم يقابل فلا يملك الحبس كما
قبل الشراء ولهذا قلنا لو
مات البائع هذا وعليه ديون
لا يملك المشتري فاسدا ان
يستبد بالمبيع بل يتخاص
الغرماء ويكون كواحد
منهم فيمخلاف المشتري
صحيحا هنا لو العين بعد
الفسخ في يده للثمن حيث
يكون أحق من الغرماء وهنا
مقال كثير يوقف عليه في

درهم وسلمه اليه ولا مال له غيره ثم ان العبد قتل الواهب يقال للموهور له ادفعه أو افده فان اختار الفداء
فداه بعشرة آلاف وان اختار الدفع دفعه ولا شيء عليه لان المولى يتخلص عن عهده بالخيانة بدفع الخاني يدفع
نصفه اليهم على وجه رد الهبة ونصفه على وجه الدفع بالخيانة هكذا في المبسوط * مريض وهب عبده
ولا مال له غيره فباعه الموهور له ثم مات المريض صح تصرفه وضمن ثلثي قيمته لو رثته هكذا في السراجية *
مريض وهب عبدا لرجل وعليه دين يحيط بقيمته ولا مال له غير العبد فأعتقه الموهور له قبل موت الواهب
جاز ولو أعتقه بعد موته لا يجوز كذا في الظهيرية * مريض وهب لمريض عبدا وسلمه اليه فاعتقه وليس
لواحد منهما مال غيره ثم مات الواهب ثم مات الموهور له فان العبد يسعي في ثلثي قيمته لو رثته الواهب ويسعى
في ثلثي ثلث الباقي لو رثته الموهور له وان كان على الموهور له دين ألف درهم وقيمة العبد ألف درهم يسعي
العبد في قيمته يضرب فيها غرماء الموهور له يدينهم وورثته الواهب بثلثي قيمة العبد هكذا في المبسوط * ولو
وهب المريض دار قيمتها ثلثمائة على أن يعوضه عبد ا قيمته مائة وتقاضا للشفيع أن يأخذها بقيمة العبد
فان مات وأبى الورثة الا جازة خيرا للشفيع كالموهور له أي رد الشفيع ثلث الدار أو كل الدار وأخذ عبده
وان لم يكن العوض مشروطا لا يأخذ الشفيع كذا في الكافي * مريض وهب عبدا قيمته ثلثمائة لرجل
صحيح على أن يعوضه عبد ا قيمته مائة وتقاضا ثم مات المريض من ذلك المرض ولا مال له غير العبد وأبى الورثة
أن يجيزوا ما صنع الواهب كان للموهور له الخيار ان شاء نقض الهبة ودالموهور كاه وأخذ عوضه وان شاء
رد ثلث العبد الموهور له على الورثة وسلم ثلثاه له ولم يأخذ من العوض شيئا وان قال الموهور له أزيدني
العوض بقدر الزيادة من الحجابة على الثلث لم يكن له ذلك كذا في خزائن المفتين * اذا وهب المريض شيئا
لا يخرج من الثلث رد الموهور له ما زاد على الثلث من غير خيار وفي البيع بخير المشتري كذا في الصغرى
* ولو وهب المريض كثر قيمته ثلثمائة على أن يعوضه الصحيح كثر بمساوي مائة وتقاضا ومات ولم يجز
الورثة رد كثر الهبة وأخذ كثر نفسه أو رد نصف الكثر وأخذ نصف كره ولو لم يشترط العوض ان شاء رد الهبة
وأخذ العوض وان شاء رد ثلثها ولا يرجع بشيء كذا في الكافي * مريض له عبد يساوي خمسة آلاف درهم
وهبه لرجل وقبضه الموهور له ولا مال له غيره ثم ان العبد قتل المريض خطأ فانه يقال للموهور له
ادفعه أو افده فان اختار الفداء فداه بالدية وسلم له العبد كاه لان الدية بدل نفس الواهب بمنزلة مال خلقه
فتبين به أن ماله خمسة عشر ألفا وقيمة العبد خمسة آلاف فهو خارج من ثلثه فلهذا اتفذا الهبة في جميعه
واذا ظهر نفوذ الهبة في جميع العبد ظهر أن على الموهور له الدية كاملة لو رثته باختياره فان كان يساوي
سنة آلاف درهم واختار الفداء فانه يرده على ورثة الواهب ربعه ويؤدي ما بقي بثلاثة أرباع الدية كذا في
المبسوط * وفي العيون هشام عن محمد رحمه الله تعالى رجل وهب عبدا في مرضه لرجل له على العبد ألف
درهم ثم مات الواهب ولا مال له غيره ورجع الى الورثة ثلث المملوك وبطل الدين وهو قول أبي حنيفة ومحمد
وأبي يوسف رحمه الله تعالى ثم رجع أبو يوسف رحمه الله تعالى قال يعود ثلثا الدين فان وهب الرجل في
مرضه غلاما لابنه ولابنه على هذا الغلام دين قال فان صح فهو جائز وان مات فصار للورثة عا ددينه كذا في
التنزيلية * واذا رجع الواهب في هبته والموهور له مريض وقد كانت الهبة في الصحة فان كان بقضاء
قاض فالرجوع فيه صحيح ولا سبيل لغرماء الموهور له وورثته بعد موته على الواهب وان كان ذلك بغير قضاء
قاض كان رد المريض له حين طلب الواهب الرجوع فيها بمنزلة هبة جديدة من المريض فيكون من الثلث
ان لم يكن عليه دين وان كان عليه دين يحيط بماله أبطلت ذلك الرجوع ورددت الهبة الى تركه الملت كذا في
المبسوط * مريض وهب جاريته لمريض فردها الموهور له على الواهب هبة منه فهو جائز وليس لو رثته
الموهور له أن يرجعوا في شيء مما وهب فقد اعتبر الرجوع في هذه المسئلة فسحنا من كل وجه وأنه يوافق

(٥١ - فتاوى رابع) الاجارة ان شاء الله تعالى وذ كرا القاضي أمر المشتري فاسد البائع باعتاقه قبل القبض أو الطحن لو حنطة قبل
قبضها بفعل وقع عن البائع وذ كرا الظهري انه يقع عن المشتري وصار قابضا والولد والدقيق للمشتري فاما أن يحتمل على اختلاف الروايتين

أو يكون أحدهما غلاما من الكاتب لكن مقتضى الدراية المتأخر لان أمره بالاعتاق طلب التسليط على القبض فإذا فعله عنه تدم عليه
قبضه اقتضاء بخلاف ما لو أعتقه المشتري (٤٠٣) لعدم القبض فذلك لا يربطه إلا بما عليه الأمر كذا علموا به وفيه كلام فان القبض

فعل حسي والحسي لا يصح
اثباته بالاقتضاء حتى لغا
قوله أعتقه عني بالإبدل
فاندفع أعتقه عني بأنف
لعدم لزوم القبض في البيع
ولا يرد مفاوض مطالب
بالتن الخ لانه ليس منه بل
هو من قبيل تعاقب الهبة
بالشرط وحين اشتراها صار
قائضا فلا يكون بائنا بالاقتضاء
فاذن المرضى دراية كلام
القاضي * أعتقها المشتري
في الفاسد قبل قبضها فجاز
البائع وقع عن البائع لتوقفه
على اجازة البائع لعدم ملكه
قبل قبضه بخلاف شراء
قفيز فاسدا أو امرأ المشتري
البائع بخلطه بملكه لانه
بالاتصال بملكه صار قايضا
* باع عبدا فاسدا وقبضه
المشتري ثم أبرأه البائع عن
قيمة الغلام ثم مات لزومه
قيمة وان أبرأه عن العبد ثم
مات لا يلزمه شيء لانه اخرج
الغلام من كونه مضمونا
والابراء عن القيمة حال قيامه
لا يصح لان الواجب لرفع
الفساد رد العين القائم وبعد
الهلاك يصار الى القيمة وعلى
هذا الحكم في الغصب ان
أسند الابراء الى القيمة حال
القيام لا يصح وان الى العين
زال الضمان والمنصوص عن
المشايع في الغصب خلافه
ويشهد له صحة الرهن
والكفالة بقيمة المغصوب

رواية أبي حفص عن محمد رحمه الله تعالى كذا في الظهيرة * مريض وهب غلاما لامرأته فقبضته
وأعتقته ثم مات المريض فالتحق نافذ وتضمن القيمة كذا في خزائنة المفتين * مريضة وهبت صداها من
زوجها فان برأت من مرضها صح وان ماتت من ذلك المرض فان كانت مريضة غير مرض الموت فكذلك
الجواب وان كانت مريضة مرض الموت لا يصح الا باجازة الورثة وتكلموا في عدم مرض الموت والمختار
للقنوي أنه اذا كان الغالب منه الموت كان مرض الموت سواء كانت صاحبة فراش أو لم تكن كذا في
المضمرات * قال أبو الليث رحمه الله تعالى هو أن لا يقدر أن يصلي قائما وهو واجب به نأخذ كذا في الجوهرية
النيرة * مريضة وهبت مهرها من زوجها ثم ماتت قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى ان كانت عند
الهبة تقوم لحاجتها وترجع من غير معين على القيام فهي بمنزلة الصديقة تصح هبتها كذا في فتاوى قاضيخان
* والمقعد والمفلوج والاسل والمسلول ان تطاول ذلك ولم يخف منه الموت فهبته من كل المال كذا في التبيين
في كتاب الوصايا والمرأة اذا أخذها المطلق فافعلته في تلك الحالة يعتبر من الثلث فان سلمت جاز ما فعلته من
ذلك كله كذا في الجوهرية النيرة * ولو وهبت المرأة مهرها من الزوج في حالة الطلق وماتت في النفاس لم يصح
كذا في السراجية * وهبت مهرها من زوجها في مرض موتها ومات زوجها قبلها فلا دعوى لها عليه
الصحة الا براءة ما لم تمت فاذا ماتت منه فلا رتداء دعوى مهرها كذا في القنية * مريض مرض الموت طلق
امرأته ثلاثا وباع منها مئذرا ووهب لها غنمه وأوصى لها بألف درهم ثم مات وهي في العدة فالوصية وهبة الثمن
على قول من أجاز البيع باطلاق فان أجاز سائر الورثة فهذا على وجهين ان قالوا أجزأنا ما أمر به الميت جازت
الوصية وبطلت الهبة وان قالوا أجزأنا ما فعل الميت جازت الوصية والهبة جميعا كذا في خزائنة المفتين * واذا
وهب المولى من أم ولده في صحته لا يصح وكذا لو وهب المولى من أم ولده في مرض موته لا يصح ولا تنقلب
وصية أما اذا أوصى لها بعد الموت تصح كذا في جواهر الفتاوى والله أعلم

* (الباب الحادى عشر فى المتفرقات) *

في مجموع النوازل رجل وهب لرجل شيئا وقبضه الموهوب له ثم اختلسه منه الواهب واستلمه بغير قيمته
للموهوب له ولو وهب لرجل شاة وقبضها الموهوب له ثم زججها الواهب بغير أمره أو وهب له ثوبا ثم قطعه بغير
أمره ففي الشاة ياخذ الموهوب له الشاة الذبوحه ولا يغرم الواهب له شيئا وفي الثوب ياخذ الموهوب له الثوب
ويغرم الواهب له ما بين القطع والصحة كذا في المحيط * وفي فتاوى أهو رجل له على آخر مائة وخمسون
درهما مائة حالة وخمسون مؤجلة فوهب رب الدين للدينون خمسين فذلك الموهوب ينصرف الى الحال أم
الى المؤجل أفق الامام الاجل برهان الدين المربعاني رحمه الله تعالى بأنه ينصرف اليهما ما به أفق القاضي
بديع الدين رحمه الله تعالى كذا في التتارخانية * المريضة اذا قالت ليس لى على زوجى صداق لا يبرأ عندنا
كذا في خزائنة الفتاوى * وسئل على السعدى عن قال لامرأته بى لى جميع أملاكك فقالت وهبت هل
يدخل فيه المهر أم لا فقال لا كذا في التتارخانية * رجل جهز ابنته بماله ووجه الابنة مع الجهاز الى زوجها
فماتت الابنة فادعى الاب أنه كان عارية وزوجها يدعى الملك اختلفوا فيه قال بعضهم القول قول الزوج
والبينة على الاب وبه قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى وقال بعضهم القول قول الاب
لانه هو الدافع والمملك قال رضى الله عنه وينبى أن يكون الجواب على التفصيل ان كان الاب من الكرام
والاشراف لا يقبل قول الاب لان مثله يأفف عن الاعاز وان كان من أوساط الناس يكون القول قول الاب
لانه هو الدافع وليس بمكذب فيما قال من حيث الظاهر كذا في فتاوى قاضيخان * أعطى لزوجته دنائرا لتأخذ
بها ثيابا وتلبسها عنده فدفعته الى معام له فهي لها كانت تدفع لزوجها ورعا عند الحاجة الى النفقة أو شيئا

آخر
حال قيام العين وانه منصوص في الهداية في مواضع واذا أصبر البائع والمشتري على امسالة المشتري فاسدا وعليه
القاضي له فسخه حقا للشيرع وبأى طريق رده المشتري فيه الى البائع صار نارا كالبيع وبرى عن ضمانه وان باعه من البائع وقبضه البائع

انفسخ البيع وان على خلاف الثمن الاول وان جاء بالمبيع فيه الى البائع فلم يقبله فاعاد المثل - ترى الى منزله أو الغاص بفعل كذلك وهلاك في يده - ما لا ضمان عليهم ما وان وضعه بين يدي البائع أو المالك فلم يقبله فحمل الى (٤٠٣) منزله وهلاك ضمانه لا ينقل ثامنا أعاد يده المبطله بخلاف الاول

آخر وهو يتفق على عياله ليس لها أن ترجع بذلك عليه كذا في القنية * امرأة قالت لم يكن لي على زوجي شيء هو ابراع من المهر ولو جعلت زوجي في حل بيرا الزوج عن المهر كذا في خزانة الفتاوى * قال لها وهي لا تعلم العربية قولي وهبت مهرى منك فقالت وهبت لا يصح بخلاف الطلاق والعناق وهذا لو أكره على الهبة فهو هبة لا تصح كذا في الوجيز للكردي * ولو وهبت المرأة شيئا لزوجها (١) وادعت أنه استكرهها في الهبة تسمع دعواها كذا في فتاوى قاضي خان * واذا أرادت المرأة أن تهب مهرها ثم لها أن تعيد المهر على الزوج فتصالح عن المهر على اللؤلؤة أو على الثوب ولا تراه فتبرئ الزوج ثم رأت ذلك الشيء فردته بخيار الرؤية عاد المهر على الزوج ولو ماتت لزم العقد وبطل خيار الرؤية كذا في خزانة الفتاوى * واذا أرادت المرأة أن تهب مهرها لزوجها لم مات وان لم تمت بقي في ذمته بذخي أن تستري من زوجها ثوبا في منديل بمهرها ان ماتت بطل الخيار وان عاشت ترد الثوب بخيار الرؤية كذا في حسب المفتي * هبة المهر من الزوج الميت تصح استحقاقا كذا في السراجية * والبنيت لو وهبت مهرها من أبيها أن أمرته بالقبض صح كذا في الخلاصة * قال في الاصل الوكيل في باب الهبة في معنى الرسول حتى يجعل العاقده هو الموكل دون الوكيل وفي الباقي التوكيل بالهبة توكيل بالتسليم والوكيل بالتسليم أن يوكل غيره بخلاف الوكيل بالقبض كذا في المحيط * وفي الفتاوى العتائية ولو وولوك الوهاب رجلا بالتسليم ووكل الموهب رجلا بالقبض وغابا صح التسليم من الوكيل فان امتنع وكيل الوهاب خاصة وكيل الموهب له ويقرأ أحد وكيلى التسليم به بخلاف وكيلى القبض لا ينفرد أحدهما كذا في التتارخانية في فصل فيما يجوز من الهبة وما لا يجوز * ولو اتفق على مئة الف غير على طمع أن يتزوجها بعد عدتها فأبى أن يتزوجها فان شرط في الاتفاق التزوج يرجع عما اتفقوا والا فلا يصح أن لا يرجع كذا قال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى وقال الاستاذ قاضي خان الاصح أنه يرجع عليهم ازوجت نفسها أولم تزوج لانها رشوة ولو أكلت معه لا يرجع بشيء كذا في القنية * وسئل أبو القاسم عن أمر شريكه بأن يدفع مائة الى ولده على وجه الهبة وكتب اليه كتابا بذلك وامتنع الشريك عن الاداء هل للابن الخصومة معه قال هذا شيء لم يجب بعد ولا يجب له الا بالقبض فليس للابن خصومة في ذلك قال الفقيه رحمه الله تعالى ولو لم يكن على وجه الهبة فلا ابن أن يخصم اذا كان مقررا بالمال وبالكالة كذا في الحاوى للفتاوى * أمير وهب جارية لرجل فأخبرته الجارية أنها كانت لتاجر قتل في غير (٣) واستولى عليها وتداولتها الايدي والموهوب له لا يجد ورثة المقتول وهو يعلم أنه لو خلاها ضاعت ولو أمسكها ربحا يقع في فتنه فله أن يرفع الامر الى القاضي ليبيعه للغائب من ذي اليد حتى اذا ظهر المالك كان له على ذي اليد الثمن كذا في جواهر الفتاوى * وفي فتاوى أبي الفضل سئل عن رجل وهب لرجل أرضا كانت في يده مدة وبعد ما به كانت في يده فقام مدعيها خصمه قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى خصومته مع الموهب لهدون الوهاب وقال محمد رحمه الله تعالى ان أراد أخذ الارض فكذلك وان أراد أخذ القيمة حيث استهلكها به كان له أن يخصم الوهاب كذا في الحاوى للفتاوى * قاض أو غيره دفع اليه سحت لاصلاح المهم فاصالح ثم ندب مردما دفع اليه المتعاشقان يدفع كل واحد منهما صاحبه أشياء فهي رشوة لا يثبت الملك فيها ولا يدفع استردادها خطب امرأته في بيت أخيه فأبى أن يدفعها حتى يدفع اليه دراهم فدفع وتزوجها يرجع عما دفع لانها رشوة كذا في القنية * اذا دفع الرشوة لدفع الجور عن نفسه أو أحد من أهل بيته لم يأثم اذا أجاز ملك دار الحرب لرسول ملك دار الاسلام جارية فهي له ولو أهدى ملك العدو الى أمير العسكر فهي لجميع العسكر كذا في السراجية * وسئل ابن مقاتل عما يهدى أبو الصبي الى

(١) قوله ولو وهبت المرأة شيئا الخ الا صوب حذف هذه المسئلة لانها تقدمت بعينها قبل الباب العاشر اه
(٢) قوله في غير يكسر العين المهملة القافله كما في القاموس اه بحراوى

يصح النقيض وكذلك الصداق المعين اذا وهبت من الزوج وطلقت قبل الدخول لا يرجع عليها نصف المعين لان حصول الوصول كان من المستحق علم وان كانت وهبت بعد القبض من آخر وهب الموهب له من زوجها وطلقتها قبل الدخول يرجع الزوج عليها لان تبدل المالك

بمنزلة تبدل الملك لما عرف دل ان حصول الوصول من غير المستحق لا يعتبر وصولاً من الجهة المستحقة * باع منه صحباً ثم باعه أيضاً منه فاسداً
ينفسخ الاول لان الثاني لو كان صحباً (٤٠٤) ينفسخ الاول به فكذلك لو فاسداً لانه ملحق بالصحيح في كثير من الاحكام وكذلك

اذ باع المأجر المستأجر من
المستأجر فاسداً تنفسخ
الاجارة كما اذا باعه صحباً
* باع الى الحصاد ثم اسقط
الاجل عاد جازاً * ولو باع
بالف ورطل خمر وأزال الخمر
لا يعود جازاً لان المقدس في
أحد بدلى العقد بخلاف
الاول فان الاجل لا يدخل
في العقد * غصب عبد قيمته
ألف فزاد عنده الى أن باع
ألفين ثم اشتراه غاصبه
فاسداً ومات ان قبل الوصول
بعد الشراء الى الغاصب
فعليه ألف وان بعد الوصول
اليه فالقفلان لان الزيادة
كلودبعة * باع فاسداً وسلم ثم
باع من غيره وادعى ان الثاني
كان قبل فسخ الاول وقبضه
وزعم المشتري الثاني انه كان
بعد الفسخ والقبض من
الاول فالقول له لا للبائع
و ينفسخ الاول بقبض الثاني
* (نوع آخر) * باع الى
الحصاد ففسد ولو باع مطلقاً
ثم أجله اليه جاز ولو باع الى
هبوب الرياح ثم اسقطه
لا ينقلب جازاً والقبض فيه
بلاذن البائع لا يعتبر
والتحلية فيه قبض كالصحيح
* ولو مات البائع وعليه دين
آخر فالمشتري أحق به من
الغرماء كافي الصحيح بعد
الفسخ ولو مات المشتري
فالبايع أحق من سائر الغرماء
بماله وتصرف المشتري

المعلم أو الى المؤدب في الثور أو في المهر جان أو في العبد قال اذ لم يسأل ولم يلح عليه في ذلك فلا بأس به كذا
في الحاوي للفتاوى * وسئل الحلواني عن علق كوزة أو وضة في سطحه فامطر المحاب وامتلا الكوز من
المطر خبأ انسان وأخذ ذلك الكوز مع الماء هل لصاحب الكوز أن يسترد الكوز مع الماء قال نعم قال
رضي الله عنه وجوابه في الكوز بما لا يشكل فيه فأما في الماء فإنه ينظر ان كان أعده لذلك حينئذ يسترده
وان لم يعده لذلك لم يسترده كذا في التتارخانية * وقبول الهبة والصدقة على الاقبط الى المنتقط وقبضه جائز
استحساناً كذا في المنتقط * لقيط في يد ملقة طنقه ولم ينفق عليه وائس لهذا الصغير أحد سواه جاز لا اجنبي
ان يقبض ما وهب من الصغير وان كان اصغير من أهل أن يقبض بنفسه وله هذا الاجنبي أن يسلمه لتعليم
الاعمال وائس لاجنبي آخر أن يسترده منه نص عليه السرخسي في كتاب الهبة كذا في الصغرى * وسئل
على بن أحمد رحمه الله تعالى عن رجل دخل الحمام وقد دفع الى صاحب الحمام الاجرة فاغترف من الاناء ماء
بأنا دفعه اليه صاحب الحمام كما هو العادة في بلدنا هل يصير ذلك الماء ملكاً للغترف أم يكون ذلك لصاحب
الحمام ويكون منه اباحة للداخلين فقال صار أحق به من غيره ولكن ما صارت ملكاً له كذا في التتارخانية
* دفع الى أجنبية عينا لارادة الزنا فان قال دفعت اليك لا زني بك فله الطلب وان وهما ارادة الزنا وهى
قائمة فله الاسترداد والافلا كذا في القنية * وفي فوائد شمس الاسلام اذا خوف امرأته بالضرب حتى وهبت
مهرها لاصح ان كان قادراً على الضرب كذا في الخلاصة * وسئل والدي عن خاصم زوجته وأذاها
بالضرب والشتم حتى وهبت الصداق منه ولم يعوضها هل لها حق الرجوع فقال هذه البراءة باطلة كذا في
التتارخانية * في فتاوى النسفي سئل نعيم الدين عن امرأته أعطت زوجها مالاً لئلا يتوسع بالتصرف
فيه في المعيشة فظفر بالزوج به بعض غرماء الزوج واستولى على ذلك المال هل للمرأة أن تأخذ ذلك المال من
ذلك الغريم قال ان كانت وهبت من الزوج أو أقرضته منه فلا وان كانت أعطته ليتصرف فيه على ملكها
فلها ذلك كذا في المحيط * هبة البناء دون الارض جائزة كذا في الذخيرة * ويدخل في هبة الارض ما يدخل
في بيعها من الابنية والاشجار من غير ذكر وكذا في الصلح على أرض أو عنها تدخل ولا يدخل الزرع في
الصلح من غير ذكر قال ركن الاسلام الصباغى الزرع يدخل في الرهن والاقرار والنقي غير ذكر ولا تدخل في
البيع والقسمة والوصية والاجارة والنكاح والوقف والهبة والصدقة وفي القضاء بالملك المطلق ولا يدخل
الثمار والاوراق المتقومة في هبة الاشجار بغير ذكر فإذا لم يذكر فيها ثمر وورق فسدت الهبة لانه يمنع
التسليم كذا في القنية * في اليتيمة سئل والدي عن رجل قال لا تخردفع لي اصطبل حتى تكون فيه دابتي
فدفعه له لم يكن السرقة قال لصاحب الدابة قال رضي الله تعالى عنه وهكذا أجاب به علي بن الحسين
السغدى وسئل على مرة أخرى فقال هولاء أئني الحشيش سواء كان غاصباً للاصطبل أو مستعيراً أو غاصباً
للدابة أو مستعيراً لها لأن يكون جعل لذلك موضعاً معروفاً وقال صاحب الاصطبل لصاحب الدابة ادفع
لي دابتي حتى تبيت في اصطبلي حينئذ يكون لصاحب الاصطبل كذا في التتارخانية * وفي فتاوى
النسفي رجل قال لامرأته بين يدي الشهود غفر الله لك حيث وهبت لي المهر الذي لك على فقالت ٢ (أرى
بجشيدم) فقال الشهود هل نشهد على هبتك فقالت ٣ (هزارتن كواه باشيد) فقال يعرف الرد والتصدق
في أثناء كلامها فيجمل على ماترون كذا في الذخيرة * اذا وهب ابنته من رجل كان نكاحاً ولو وهب امرأته
من نفسها كان مطلقاً ولو وهب عبده من نفسه كان عتقاً كذا في خزائن الفتاوى * وفي جامع الفتاوى عبد
مديون وهب فأراد الغرماء نقض الهبة فالاغرماء ذلك فلو فدى الواهب أو الموهوب له قبل النقض تمضى

٢ نعم وهبته ٣ كونوا خلف نفس شهوداً

من المكروه كالبيع والاجارة والكتابة ينفسخ خلاف سائر البياعات الفاسدة وتصرفات المشتري فاسد لا تنفسخ الا الاجارة الهبة
والنكاح والسفيع حق نقض تصرفات المشتري لكن نقض الاجارة يكون بالقضاء لان الاجارة بالاعدار تنفسخ بحكم القاضي * باعها

فاسد واسلمها الى المشتري ثم قال هي حرة لا تعتق وان قال بعد ذلك هي حرة لكن الاجاب الاول لو بحضرة المشتري تعتق بالايجاب الثاني بالاتفاق ولا يشترط القضاء في فسخ البيع الفاسد * اشترى عبدا وقبضه ثم تقابلا ثم أبرأ (٤٠٥) البائع المشتري عن الثمن صح لان

الثن واجب عليه ولومات
العبد عند المشتري لاضمان
عليه لانه كان مضمونا بالثن
وقد أبرأه عنه وبجوت العبد
بطلت الاقالة * (نوع فيما
يتصل بالبيع الفاسد) *
وهو بيع الوفاة كصاحب
المنظومة في فتاواه انه رهن
في الحقيقة لا يملكه المشتري
ولا ينفذ بيعه الا باذن البائع
ويضمن ما كل من نزله
وأثلف من شجره ويسقط
الدين بهلاكه ولا يضمن
ما زاد كالامانة ويسترد عند
قضاء الدين لان الاعتبار
باغراض المتعاقدين فان
البائع يقول رهنتم ملكي
والمشتري يقول ارهنتم ملكه
وعليه السيد أبو شجاع وابنه
والامام علي السعدي
والقاضي أبو الحسن
الماتريدي وكان الامام الزاهد
علي الرامتنى على انه يبيع جائز
يلزم فيه الوفاء لو عد فكله
فيه مفتي الجن والانس مرارا
فقال من قصد الرجوع
الا ان الامام امير لا يدعي
وقد رجع الامير عن هذا الى
انه رهن دل عليه انه سئل
عن باع نصف حديقته وفاء
فاخرج البائع المشتري بنقله
الى الكرم وأخذ البائع
نصف التزل والمشتري النصف
ثم أدى البائع الدين وأخذ
الحديقة ان كان المشتري
أخذ التزل بلا ان البائع له
ان يضمه الغلة المحولة وان

الهبة وكذلك الصدقة وبيع المولى من غيره كذلك ولو أجازوا الهبة بطل حقهم الا أن يعتق العبد ولو
أوصى بالعبد رجل ثم مات ليس للغرماء نقض الوصية بل يباع العبد في يده ولو فضل الثمن عن الدين فأنفصل
للموصي له وفي الصدقة والهبة لا يكون الفضل للموهوب له والمصدق عليه كذا في التارخانية * وسئل أبو
بكر عن هبة العبد المأذون من مال دفعه مولا أو من كسبه قال ان كان يعلم أن لو بلغ مولا كرمه ذلك فلا
يحل له ذلك والا فلا بأس به كذا في الحاوي للفتاوى * قال لمكانه وهبت منك بدل الكتابة فقال المالك
لا أقبل عتق المكاتب والمال دين عليه كذا في الوجيز للكردي * أنزأته وهب من فلان دارا كان هذا اقرارا
صحيا في الغياثة الاقرار بالهبة لا يكون اقرارا بالقبض هو الاصح كذا في جواهر الاخلاط وفي الجامع
الاصغر خلف عن محمد رحمه الله تعالى أنه قال فبين وهب لرجل نخلة وهي قائمة لا يكون قابضها حتى
يقطعها ويسلمها اليه وفي الشراعا داخل بينه وبينها صار قابضها كذا في الذخيرة * وأهل الذمة في حكم
الهبة بمنزلة المسلمين لانهم التزموا أحكام الاسلام فيما يرجع الى المعاملات الا أنه لا يجوز للمعاوضة بالخمر عن
الهبة فيما بين المسلم والذمي سواء كان المسلم هو المعوض للخمر أو الذمي وان صارت الخمر خلافا في يد القابض
لم تصر عوضا ويرده الى صاحبه ويجوز للمعاوضة بالخمر والذمي كما يجوز ابتداء المبيعة ولا
يجوز بالمسئمة والدم كذا في المبسوط * وهب المرتد للنصراني أو النصراني له على أن يعوضه خيرا فذلك باطل
كذا في محيط السرخسي * مسلم وهب ارتد هبة فمعه منها المرتد ثم قتل أو لحق بدار الحرب جازت الهبة
ولم يجز تعويضه عنه دأبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى تعويضه صحيح
كسائر تصرفاته لان عند أبي يوسف رحمه الله تعالى يكون من جميع ماله وعند محمد رحمه الله تعالى من
ثلثه بمنزلة سائر تصرفات المرتد على وجه التبرع فان كان المرتد هو الواهب وقد عوضه الموهوب له من هبته
ثم قتل أو لحق بدار الحرب يرد هبته الى وراثته ويرد عوضه الى صاحبه ان كان قائما وان كان قد استهلكه
كان ذلك دينيا مال المرتد سواء كان الآخر علم بارتداده أو لم يعلم واذا وهب الحربى المستأمن هبة لمسلم أو
وهب للمسلم فقبضها ثم رجع الى دار الحرب ثم عاد مستأمنا فلكل واحد منهما ما أن يرجع في هبته وان سبي
وأخذت الهبة منه لم يكن للواهب أن يرجع فيها وان حضر قبل القيمة فان وقع الحربى في سهم رجل
فأعتقه ثم وصات تلك الهبة اليه بشراء أو غيره لم يكن للواهب أن يرجع فيها وان كان الحربى هو الواهب
فسبي ووقع في سهم رجل لم يكن له أن يرجع في هبته وكذلك ان أعتق لا يستطيع الرجوع فيها كذا في
المبسوط * نصراني وهب لمسلم شيئا فعوضه خيرا له الرجوع في هبته كذا في محيط السرخسي * (قال حربى
وهب لحربى هبة ثم أسلم أهل الدار أو أسلم جميعا وخرج الى دار الاسلام فله أن يرجع في هبته فان كان
عوضه من هبته لم يكن له أن يرجع فيها كذا في المبسوط * وفي القيمة سئل عمر النسفي عن امرأ أولاده أن
يقسموا أرضه التي في ناحية كذا بينهم وأراد به التملك فاقسموها وتزوجوا على ذلك هل يثبت لهم المالك أو
يحتاج فيه الى أن يقول لهم الاب ملككم هذه الاراضى أو يقول لكل واحد منهم ملكك هذا النصيب
المقرز فقال لا وسئل عن الحسن فقال لا يثبت المالك لهم بالقسمة كذا في التارخانية في الفصل السادس في
الهبة من الصغير * سئل عن امرأة باعت كرباسا من زوجها وأحالت بالثن لابنها الصغير بطريق الانعام
والصلة فأتى الابن فلن يكون الثمن أجاب يكون كله للمرأة ولا يكون ميراثا كذا في فتاوى أبي الفتح محمد بن
محمود بن الحسين الاستروشنى * رجل وابنه في المقازة ومعهما من الماء ما يكفي أحدهما من أحق بالماء منهما
قال الابن أحق به لان الاب لو كان أحق لكان على الابن أن يسقى أباه وان سقى أباه مات هو من العطش
فيكون هذا منه اعانة على قتل نفسه وان شرب هو لم يعن الاب على قتل نفسه فصار هذا كرجلين أحدهما
قتل نفسه والاخر قتل غيره فقتل نفسه أعظم انما قال عليه الصلاة والسلام من قتل نفسه بمديدة جاء يوم

كان باذنه أو أعطاه البائع لالهبة منه وكذا اذا كان اشترى كله وأخذ الغلة فهذا دليل على جعله كارهن حيث لم يطلق له الانتفاع بالانزال
وكذلك اجاب فيمن باع داره وفاء ثم آخوه من البائع لا يلزم الاجر كالأستاذ جال الراهن الرهن من المرتين وكذلك اجاب فيمن باع كرمه وفاء من آخر

وباعه المشتري بعد قبضه من آخر باتا وسلمه وغاب فلما باع الاول الاسترداد من الثاني لان حق الحبس وان كان للمرتهن لكن يد الثاني مبطلة
فلما ملك أخذ مملكته من المبطل فاذا حضر (٤٠٦) المرتهن أعاد يده فيه حتى يأخذ دينه وكذا اذا مات البائع والمشتري الاول والثاني

فلو رثة البائع الاول الاخذ
من ورثة المشتري الثاني ولو رثة
المرتهن اعاده يدهم الى قبض
دينه هذا كله دليل على
الرجوع * والقول الثاني ما ذكر
الكشي عن علامة سمرقند
مولانا صاحب المنظومة انه
قال اتفق مشايخ الزمان على
صحته هذا البيع لانها تافظا
بلفظ البيع ولا عبرة بمجرد
النبة باللفظ فان من تزوج
امراة بنية ان يطلقها اذا
مضى سنة لا يكون متعة وجاء
صاحب الحادثة الى العلامة
وقال بعث جاني فنادى
المشتري انه وفاء وطلب مني
نقد الثمن وتسليم الخانوت
وادعت انه كان باتا قال
القول قولك قال كان من
عزمي ان أنقذوا أسترد ومن
عزمه الرد حين أنقذه لى
ان أحلف قال كان ذلك قبل
العقد باللفظ ولا عبرة بالسابق
وحال العقد في القلب ولا
عبرته بلا فظ فاللفظ للبيع
لأنه من فبثت ما تافظا فان
قلت البائع بعمره وبوذي
الخراج في العرف المستمرد
انه ملكه قلت بفعله طوعا
لاجبرا وكذا لا يجبر على ترك
الوفاء ويحسد البيع باتا
ويكون للمشتري حق المطالبة
في الثمن فان انهم دمت الدار
المبيعة لا يجبر البائع
على رد الثمن لانه بمنزلة بيع
جديد وكذا اذا كان المبيع
عينا هلك ثم الامر ولا سبيل

القيامة وفي يده تلك الحديدية يجأها بطن نفسه والوجع الضرب بالسكين وأصله بوجع كذا في المحيط * قال
رضي الله عنه لما سألته عن كتب قصته الى السلطان وسأل منه تمليك أرض محدودة فأمر السلطان
بالتوقيع فكتب كاتب السلطان على ظهر القصة اني جعلت الارض ملكا له هل يصير ملكا له أم يحتاج الى
القبول من السلطان في مجلس واحد فانه تمليك يحتاج الى القبول في المجلس وهذا هو القياس لكن لما تعذر
الوصول اليه أقيم السؤال بالقصة مقام حضوره وقبوله فاذا أمر بذلك وأخذ منه التوقيع تمليك كذا في
جواهر الفتاوى * قال محمد رحمه الله تعالى في السبر الكبير اذا قسم الامام الغنائم في أرض الحرب بين
الغنائم أو باعها من قوم من التجار دخلوا معه فله قوتهم العدة ويجوز وعان اخر اجها الى دار الاسلام فاراد
المشترون والذين وقع ذلك في سهامهم أن يلقوا بالمساع ليصرفوه فموا به ثم بداهم فقالوا من أخذ من ذلك شيئا
فهو له فأخذ ذلك أقوام من المسلمين صار ذلك لهم حين أخذوه وأخر جوهه الى دار الاسلام أولم يخرجوه على
محمد رحمه الله تعالى فقال لان هذا بمنزلة الهبة منهم كذا في الذخيرة * وذكر في كتاب الصيد حديثا يدل على أن
الهبة مكية مشتركة بين جلسائه وبين المهدى اليه قال الطحاوي اذا كانت الهدية لا تحتل القسمة كالشوب
أو مما لا يؤكل في الحال كاللحم ونحوه لم يجعل لأصحابه منه شيئا وان كانت الهدية تحتل القسمة وهو مهيأ
للاكل للحال يجعل لأصحابه من ذلك حظا ويسلك البقية لاهله كذا في التارخانية * رجل مات فبعث
رجل الى ابن الميت بشوب ليكفنه فيه هل يملكه الابن حتى يكون له أن يكفنه في غيره ويسمكه لنفسه ان كان
الميت ممن يتبرك بتكفنه انقه أو ورع فان الابن لا يملكه ولو كفنه في غيره وجب عليه رده على صاحبه
وان لم يكن كذلك جاز لابن أن يصرفه الى حيث أحب كذا في السراج الوهاج * اذا وهب الاب لطفله دارا
ولم يبين حدودها وحقوقها وكانت الدار ديرة عند آخر وقت الهبة والمودع ساكنها ملك الصغير بالعقد
والصدق في هذا مثل الهبة كذا في جواهر الاخلاطى والله أعلم

(الباب الثاني عشر في الصدقة)

الصدقة بمنزلة الهبة في المشاع وغير المشاع وحاجته الى القبض الا أنه لا رجوع في الصدقة اذا عت وبستوى
ان تصدق على غني أو فقير في أنه لا رجوع فيها ومن أصحابنا رحمهم الله تعالى من يقول الصدقة على الغني
والهبة سواء كذا في المحيط * اذا تصدق على رجل بدار ليس له أن يرجع سواء كان المتصدق عليه فقيرا أو
غنيا كذا في المضمرات * ولو دفع الى رجل ثوبا بنية الصدقة فأخذ المدفوع اليه ظانا أنه ودعة أو عارية فرده
على الدافع لا يحل للدافع أخذه لانه قد زال عن ملكه حين قبضه الرجل فان أخذه لم يردده كذا في السراج
الوهاج * الهبة لا تصح الا بقبول بالقبول واستحسن في صحة الصدقة من غير قبول بالقبول لجران العادة في
كافة الاعصار بالتصدق على الفقراء من غير اظهارهم القبول بالقبول كذا في القنية * والصدقة الفاسدة
كالهبة الفاسدة كذا في الوجير للكردي * ولو تصدق على غنيين جاز في رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى
وهو قولهم ما ولو تصدق على فقيرين جاز بالاجاع كذا في السراجية * ولو تصدق بقطعة نفقة على فقيرين
جاز اتفاقا كذا في التهذيب * رجل وهب لمساكين هبة ودفعها اليهم لم يرجع فيها استحسانا وفي القياس
يرجع كذا في المبسوط * واذا أعطى سائلا أو محتاجا على وجه الحاجة ولم ينص على الصدقة فلا رجوع فيه
استحسانا كذا في الذخيرة * رجل في يده دراهم فقال لله تعالى أن تصدق بهذه الدراهم فتصدق بغيرها قال
نصير رحمه الله تعالى جاز وان لم تصدق حتى هلك الدراهم في يده فلا شيء عليه كذا في فتاوى قاضي خان
* وفي الفتاوى سئل ابن سلمة عن تصدق على امرأته وهي معسرة غير أن لها زوجا موسرا قال ان كان الزوج
يوسع عليها النفقة فهي موسرة بغنى الزوج كذا في الحاوي للفتاوى * وفي المنتقى ابراهيم عن محمد رحمه الله
تعالى رجل تصدق على رجل بصدقة وسلمها اليه ثم استقاله الصدقة فأقاله لم يحز حتى يقبض لانها هبة

لأخذ منه ما ذكره القاضي قال الصحيح انه اذا جرى بلفظ البيع لا يكون رهنا ثم ان شرط الفسخ مستقلة
البيع في العدة وتلفظ باللفظ البيع بشرط الوفاء وتلفظ بالبيع الجائز وعندهم هذا البيع غير لازم فالبيع فاسد وان ذكر البيع بلا شرط

ثم ذكر الشرط على وجه المواعدة جاز البيع ولزم الوفاء وقد يلزم الوعد فيجعل هنا لازما لمصلحة الناس اليه * والقول الرابع قال في العدة واختاره الامام ظهير الدين انه يبيع فاسد فلو باعها ثم قال أحدهما چون سيم آر (٤٠٧) يبيع عن يازده فقال نعم لا يفسد البيع

أما لو شرطاه في البيع يفسد ولو بعد العقد يلتحق به عند الامام وهل يشترط المجلس للدلتحاق ذكر السرخسي وأبو اليسر انه يشترط وفي الابضاح لا يشترط وهو الصحيح وفي فوائد البرهان تباعا مطلقا ثم أطلق الوفاء يلتحق عند الامام ككثبات الشرط المفسد واسقاطه اذا لم يكن قويا وعندهما لا وان شرط الوفاء ثم عقد مطلقا لم يقر بالبناء على الاول فانه قد جاز ولا عبرة بالسابق كما في التلخيص عند الامام * والقول الخامس ما اختاره أئمة خوارزم انه اذا أطلق البيع لكن وكل المشتري وكبلا بفسخ البيع اذا أحضر البائع الثمن أو عهد على انه اذا أوفاه فسخ البيع والثن لا يعادل المبيع وفيه غبن فاحش أو وضع المشتري على أصل المال ربحا بلان وضع على مائة عشرين دينارا فربح وان كان بلا وضع ربح بمثل الثمن أو بغير يسير فبات بشرط أن يعلم البائع بالغبن الفاحش أما اذا ظن انه غن عن عدل لكنه بالغبن الفاحش في الواقع فأذا ظن المعادلة وبيع بالغبن الفاحش فبات لانا انما نفعه له رهنا بظا هر حاله انه لا يقصد البات عالما بالغبن وليس بمعهود وضع الربح على الثمن في

مستقلة وكذلك الهبة اذا كانت لذى رحم محرم وقال كل شيء لا يفسخه القاضي اذا اختصما اليه فهذا حكمه وكل شيء يفسخه القاضي اذا اختصما اليه فاقاله الموهوب له فهو مال لا واهب وان لم يقبض يجب أن يعلم بأن الصدقة لا تقبل الا قالة والفسخ فيجعل اقالة الصدقة تملك كابتداء هبة مبتدأة كذا في المحيط * قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لو تناقضا الصدقة فان المتصدق عليه قبل أن يقبضها المتصدق فان المناقضة باطله ولو كان ذلك في هبة كانت المناقضة جائزة كذا في البحر الرائق * عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لو أعطى رجلا دارا على أن نصفها صدقة عليه ونصفها هبة وقبض الرجل فله أن يرجع في نصف الهبة لان كل نصف على حدة والشيوع لا يمنع الرجوع كذا في محيط السرخسي * اذا تصدق بداره على امرأته وعلى مافي بطنها وهي حامل لم يجز شيء من الصدقة ولو قال لها تصدقت عليك وعلى غلامي أو قال عليك وعلى نفسي بهذه الدار لم يجز ولو قال تصدقت عليك وعلى الرجل الذي في هذا البيت وليس فيه أحد انما هذا بمنزلة رجل قال تصدقت بهذه الدار على بني الصغار الثلاثة وهو يظن أنهم أحياء وكان بعضهم ميتا وهو لا يعلم فالصدقة باطلة ولو قال هذا وهو يعلم بموت من مات منهم جازت الصدقة وكلها للميت أشار إلى أن الإيجاب اذا وقع لمن يملك ولو لا يملك بوجه من الوجوه كان الإيجاب بملكه لمن يملك وعند ذلك لا يتمكن الشيوع أصلا فيجوز الإيجاب واذا وقع الإيجاب لشخصين كل واحد من يملك بوجه من الوجوه فلا إيجاب يكون له ما وعند ذلك يتمكن الشيوع من أحد الجانبين فيمنع جواز الإيجاب على قول من يرى الشيوع من أحد الجانبين مانعا هكذا في المحيط * واذا تصدق على رجل بصدقة وسلمها اليه ثم مات المتصدق عليه والمتصدق وارثه فورث تلك الصدقة فلا بأس عليه في الاصابة منها كذا في الظهيرية * اذا قال جعلت غلة دارى هذه صدقة في المساكين أو قال دارى هذه صدقة في المساكين فإدام حيا يورث بالتصدق واذا مات قبل تنفيذ الصدقة فالدار والغلة ميراث عنه كذا في الذخيرة * وان كان حيا وتصدق بغيرها كذا في المبسوط * ومن قال مالى أو مالى في المساكين صدقة فهو على مال الزكاة ويدخل فيه جنس ما يجب فيه الزكاة وهي السوائم والنقدان وعروض التجارة سواء بلغت نصا أو لم تبلغ قدر النصاب وسواء كان عليه دين مستغرق أو لم يكن عليه دين وتدخل فيه الاراضى العشرية عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى لا تدخل ولا تدخل الاراضى الخراجية ولا يدخل الرقيق للخدمة ولا العقار وأثاث المنازل وشباب البذلة وسلاح الاستعمال ونحو ذلك مما ليس من أموال الزكاة ومن مشايخنا من قال في قوله ما أملك أو جميع ما أملك في المساكين صدقة يجب عليه أن يتصدق بجميع ما يملك قياسا واستحسانا وانما القياس والاستحسان في قوله مالى صدقة أو جميع مالى صدقة والصحيح هو الاول لانهم ما يستعملان استعمالا واحدا كذا في التبيين في مسائل شتى في كتاب أدب القاضي * ويمسك من ذلك قوته فاذا أصاب شيئا بعد ذلك تصدق بما أمسك ولم يبين في الكتاب مقدار ما أمسك لان ذلك يختلف بقله عا له وكثرتهم وقيل ان كان محتجرا فأمسك قوت يوم وان كان صاحب غلة أمسك قوت شهر وان كان صاحب ضياع أمسك قوت سنة كذا في المبسوط * وذكر في الاجتناس قال محمد رحمه الله تعالى لو قال مالى في المساكين صدقة وله دراهم على الناس لا يلزم التصديق بها وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لو قال مالى في المساكين صدقة وله ديون ولائمة دخل ودخل فيه أرض العشر دون الخراج وقال محمد رحمه الله تعالى لا يتصدق به ما جيعا فيه ولو حلف أن يتصدق بما يملك دخل ذلك كله ومسكنه وخدمه ونياحه ومتاع البيت كذا في الينابيع * ولو قال مالى صدقة في المساكين ان فعات كذا ففعل قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يدخل الا الصامت وأموال التجارة ولا يدخل ماله على الناس كذا في الملتقط * قال الخنذرى اذا قال لله على أن أهدي جميع مالى أو جميع ملكي يدخل فيه ما يملك وقت النذر فيجب أن يهدي ذلك كله الا قدر قوته فاذا استغنى ما لا آخر

البات واختار خاتم المجتهدين مولانا سيف الدين العصبية انه رهن * والقول السادس ما اختاره البعض واختاره الشيخ الامام فخر الرازي ان الشرط اذا لم يذكر في البيع نجعله صحيحا في حق المشتري حتى ملك الانزال ورهنا في حق البائع فلم يملك المشتري تحويل يده وملكه الى غيره

وأجبر على الرد إذا حضر الدين لانه كالزرافة مركب من البيع والرهن فكثير من الاحكام له حكاية كالهبة حال المرض وبشرط العوض وجعلناه كذلك لخاجة الناس اليه فرارا (٤٠٨) من الربا قبل اعتادوا الدين والاجارة وهي لاتصح في الكرم وبخاري الاجارة الطويلة

أهدى مثله هكذا في السراج الوهاج * ولو قال الله على أن أنصدق به - هذا الثوب فعليه أن يتصدق بقيمة ويمسك الثوب وله أن يتصدق بثمنه كذا عن خلف والفقيه وكذا الوأوصى بالتصدق به - هذا الثوب كذا في الملتقط * وذكر هلال بن يحيى في وقفه لو قال أرضى صدقة في المسكين لاتصير صدقة لانهم مجهولة ولو قال أرضى هذه صدقة وأشار اليها ولم يحدد هاتين الصدقتين لان الارض بالاشارة صارت معلومة وكذلك لو حدد هاتين الصدقتين بالاشارة صارت معلومة فاستغنى عن الاشارة وتكون هذه صدقة القليل لا صدقة موقوفة كذا في محيط النسخي * وفي فتاوى أهو رجل دفع الى رجل عشرة وقال يتصدق به على فلان النقرة فتصدق بعشرة من عند نفسه وأمسك تلك العشرة قال القاضي ببيع الدين يضمن بالاتفاق رجل دفع الى رجل عشرة دراهم أو مائة من منحنى وقال ادفع الى فلان الفقير فدفع الى غيره في الحاوي أنه يضمن وقال ظاهر الدين رحمه الله تعالى لا يضمن لان المقصود ابتغاء مرضات الله تعالى وقد وجد في حق فقير كذا في التتارخانية * محتاج معه دراهم فالانفاق على نفسه أفضل من التصديق على الفقراء وان أثرهم على نفسه فهو أفضل بشرط أن يعلم من نفسه حسن الصبر على الشدة وان خاف أن لا يصبر ينفق على نفسه كذا في الملتقط * وسئل بعضهم عن التصديق على المكدين الذين يسألون الناس الخافوا بأكلون اسرافا قال ما لم يظهر له أن ما يتصدق عليه ينفق في المعصية أو هو غني لا بأس بالتصدق عليه وهو ما أجور عاتوى من سدخلته كذا في الحاوي للفتاوى * الصبي اذا تصدق بماله بالان لا يصح كذا في السراجية * ذكر في المنتقى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا تصدق بعبد أتى له على ابنه الصغير لا يجوز وروى المعلى عنه أنه يجوز فحصل عنه روايتان كذا في الظهيرية * رجل في يده دار فتصدق بها على ولده الصغير ولم يقل قبضته له ثم أخرجهما من يده فباع الصبي وأقام البيعة على قول الاب فالدار له كذا في التتارخانية * التصديق بغير العبد على المحتاجين أفضل من الاعتاق كذا في السراجية * رجل تصدق على الميت أو دعه فانه يصل الثواب الى الميت اذا جعل ثواب عمله لغيره من المؤمنين جاز كذا في السراجية * تصدق على فقير بطازجة على ظن أنه فلس ليس له أن يسترد هاتين الطائفتين قال القاضي عبد الجبار ان كان قال قد ملكته منه فلا شيء ظهر أنه طازجة له أن يسترد هاتين وان قال ملكته هذا لا يسترد قال سيف السائل لا يسترد في الحالين كذا في القنية * رجل أخرج الدرهم من الكيس أو من الجيب ليدفعها الى مسكين ثم بدله فلم يدفع فلا شيء عليه من حيث الحكم كذا في السراجية * ولو تصدق بأدعة ودفعها لغيره أو لغيره جاز فيكون الثوب والحلي للذي تصدق بها كذا في خزائن المفتين * وقال محمد بن مقاتل فيمن قال لا خير كل منفعة تصل الى من ماله فعلي أن أنصدق به فان وهب له شيئا أو جب عليه أن يتصدق به وان أذن له أن يأكل من طعامه فانه لا يحل له أن يتصدق به وانما يحل له أن يأكل من طعامه كذا في الحاوي للفتاوى * وعن الحسن البصري فيمن يخرج كسرة الى مسكين فلم يجده قال يضعها حتى يجي آخروا نأكلها أطمع مثلها قال ابراهيم النخعي مثله وقال عامر الشعبي هو بالخيار ان شاء قضاها وان شاء لم يقضها لا تجوز الصدقة الا باقبض وقال مجاهد من أخرج صدقة وهو بالخيار ان شاء أمضى وان شاء لم يقض وعن عطاء مشهورة قال الفقهاء أبو الليث رحمه الله تعالى وهو المأخوذ به كذا في المحيط * اختارناه في التصديق على سائل المسجد قالوا لا ينبغي أن يتصدق على السائل في المسجد الجامع لان ذلك اعانة على أذى الناس وعن خلف بن أيوب رحمه الله تعالى قال لو كنت قاضيا لم أقبل شهادة من تصدق على سائل المسجد وعن أبي بكر بن اسمعيل الزاهد رحمه الله تعالى قال هذا فلس واحد يحتاج الى سبعين فلسا لتكون تلك السبعون كفارة عن الفلاس الواحد ولكن يتصدق قبل أن يدخل المسجد أو بعد ما خرج منه كذا في فتاوى قاضيان * وفي تجنيس الناصري اذا قال السائل بحق الله أو بحق محمد صلى الله عليه وآله وسلم لم تعطيني كذا لا يجب عليه في الحكم والاحسن في المروءة

ولا يمكن تلك في الاستحباب فاضطرروا الى بيعها وفاء وما ضاق على الناس أمره اتسع حكمه وقد نص في غريب الرواية عن الامام ان البيع لا يكون تلغية حتى ينص عليها في العقد وهي والوفاء واحد واختار الصدور الشهيد تاج الاسلام والامام المرعشي والامام علاء الدين المعروف بيدر أن البيع بشرط الرد عند نقد الثمن ان المشتري يملكه وقال الامام علاء الدين بدير يملكه انتفاعا فان باعه المشتري من غيره أجابوا سوى علاء الدين بدير بعمدة البيع الثاني لانه سلمه البائع الاول الى المشتري برضاه * والقول السابع أجاب علاء الدين بدير أنه لا يصح وعلى هذا اختيار صاحب الهداية وأولاده ومشايخ زماننا وعليه الفتوى أعني لا يملك المشتري البيع من الغير كافي بيع المكروه لا كبيع الفاسد بعد القبض وسئل الصدور عنه بانه يجعل فاسدا وينفع من الاسترداد بعد البيع من غيره كانه فاسد وان قضى الدين قال هذا كبيع المشتري من المكروه قبل له فان أكل المشتري غله الكرم والارض والدار قال حكمه حكم الزوائد في البيع الفاسد يعني انه يضمنه ان استهلك ولا يضمن ان هلك كزوائد المغضوب * والقول الثامن هو القول الجامع فيه ما قاله بعض المحققين في اثناء مسئلة وهي انه باع عقاره خائفا بانه مثقال ذهب ثم باع هذا الذهب من مشتري العقار بمائة مثقال فضة نقدا لحيلة الربح ثم فسج الوفاء في العقار برد الذهب

انه باع عقاره خائفا بانه مثقال ذهب ثم باع هذا الذهب من مشتري العقار بمائة مثقال فضة نقدا لحيلة الربح ثم فسج الوفاء في العقار برد الذهب

الذي كفي العقد لا الفضة المقبوضة (اعترض عليه) بان هذا البيع فاسد في حق بعض الاحكام حتى ملك كل منهم ما الفسخ وصح في حق بعض الاحكام لكل الانزال ومنافع المبيع ورهن في حق البعض حتى لم يملك الشاري بيعه (٤٠٩) من آخر ولا رهنه ولم يملك قطع الشجر ولا هدم البناء وسقط الدين بهلاكه واتقسم الثمن ان دخله نقصان كافي الرهن فلم لا يعطى له حكم البيع الفاسد أو الرهن الصحيح في حق هذا الحكم حتى لا يجب عليه وقت الفكاك الا ما قبض كافي البيع الفاسد والرهن يجب رد المقبوض لا المسمى (قلت) هذا العقد مركب من العقود الثلاثة كالزفافة فيها صفة البعير والبقرة والفرحوز لحاجة الناس اليه بشرط سلامة البدلين اصحابهما والبدل المذكور لما كان ذهابا وجب رعاية سلامتها (اعترض عليه) بانه يجب رعاية سلامة المقبوض لا رعاية المسمى لان لزوم الضرر في فوات المقبوض لافي فوات المذكور ولانه اذا وقع التردد في الحاقه بالفساد أو الحاقه بالصحيح فالحاقه بالفساد أولى لانه فاسد حقيقة لالحاق الشرط الفاسد به وهو شرط الفسخ عندئذ الثمن ولهذا لم يصح بيع الوفا في المنفعة ولوصح في العقار باستحسان بعض المتأخرين لانه خال عن المفسد فاذا كان كذلك فالحاقه بالفساد أولى كما الحق بالفساد في ان لا يجبر المشتري على دفع الثمن (قلت) الضرر معارض قد يقع في

انه يعطيه وعن ابن المبارك قال يعجى اذا سأل سائل لوجه ما الله تعالى أن لا يعطى كذا في التارخانية والله سبحانه أعلم

(كتاب الاجارة) وهو يشتمل على اثنين وثلاثين بابا

*(الباب الاول في تفسير الاجارة وركنها وألفاظها وشرائطها وبيان أنواعها

وحكمها وكيفية انعقادها وصفتها)*

*(أما تفسيرها شرعا) فهي عقد على المنافع بعوض كذا في الهداية *(وأما ركنها) فالإيجاب والقبول بالالفاظ الموضوعة في عقد الاجارة *(وأما بيان ألفاظها)* فنقول الاجارة انما تعقد بلفظين يعبر بهما عن الماضي نحو أن يقول أحدهما أجرته هذه الدار ويقول الآخر قبلت أو استأجرت ولا تعقد بلفظين أحدهما يعبر به عن المستقبل نحو أجرني فيقول الآخر أجرته كذا في النهاية * وذكر شمس الأئمة الحلواني في شرح كتاب الصلح أن الاجارة تعقد بلفظ الهبة والصلح وذكر شمس الأئمة السرخسي أن الاجارة تعقد بلفظ الاعارة وأما اذا وهب منفعة الدار من آخر شهر اربع عشرة دراهم أو أعار عينا بعشرة دراهم شهر احدى أو طاهر الدباس عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه لا يلزمه قبل استيفاء المنفعة وبعد استيفاء المنفعة يعبر به اجارة كذا في الظهيرية في باب العطية من هبة الاصل * اذا قال دارى هذه لك هبة اجارة كل شهر بدرهم أو قال اجارة هبة فهي اجارة في الوجهين ولم يذكر في الكتاب أن هذه الاجارة هل تكون لازمة ذكر الحصاص رحمه الله تعالى أنهم لا تكون لازمة حتى كان لكل واحد منهما أن يرجع عنها قبل القبض ويكون اكل واحد منهما أن يفسخ قبل القبض واذا سكتما يجب عليه أجر المثل كذا في المحيط * ولو قال ملكتك منفعة دارى هذه شهر ايكذا كانت الاجارة جائزة ولو قال أجرتك منفعة هذه الدار شهر ايكذا يجوز على الأصح كذا في خزانة المفتين * وذكر في كتاب الصلح رجل ادعى شقصا من دار فأنتكر المدعى عليه فصالحه على سكنى بيت معلوم من هذه الدار عشرين جاز فلما أن المدعى أجر هذا البيت من الذى صالحه جاز في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولا يجوز في قول محمد رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان * ولو باع المدعى هذه السكنى ببيعان رجل لم يجز بعض مشايخنا رجعهم الله تعالى قالوا انما لم يجز بيع السكنى لترك التوقيت وقال بعضهم لا يجوز بيع السكنى وان كان موقتا كذا في الذخيرة * واذا قال لغيره بعث منك منافع هذه الدار كل شهر بكذا أو هذا الشهر بكذا ذكر في العيون أن الاجارة فاسدة كذا في النهاية * وذكر شمس الأئمة الحلواني أن في انعقاد الاجارة بلفظ البيع اختلاف المشايخ والظاهر أنهم اتفقوا بلفظ البيع اذا وجد التوقيت كذا في الغيبة * رجل قال لغيره اشتريت منك خدمة عبدك هذا شهر ايكذا كانت اجارة فاسدة كذا في فتاوى قاضيان * عن محمد رحمه الله تعالى أعطيتك هذا العبد سنة فيخدمك بكذا جاز ويكون اجارة كذا في الخلاصة * وتنعقد الاجارة بالعاطى بانه فيما ذكر محمد رحمه الله في اجارات الاصل في باب اجارة الثياب اذا استأجر رجل من آخر قد وران بغير أعيانها لا يجوز للتفاوت بين القدر ومن حيث الصغر والكبر فان جاء بقدور وقبها المستأجر على الكراء الأول جاز ويكون هذا اجارة مبتدأة بالعاطى كذا في الظهيرية * ولا تعقد الاجارة الطويلة بالعاطى ولا بقوله (عن كروكردي) وقال الآخر (كردم) وان كان مرادهما الاجارة كذا في الخلاصة * وفي التيممة سألت أبا يوسف رحمه الله تعالى عن الرجل يدخل السفينة أو يختم أو يقتصد أو يدخل الحمام أو يشرب الماء من السقاء ثم يدفع الاجرة وعن الماء فقال يجوز استحسانا ولا يحتاج

ترجئة

٢ أجمعت معنى رهنا وقال جعلت

(٥٣ - فتاوى رابع) المذكور وقد يقع في المقبوض فلا يرجع وقولك بانه فاسد حقيقة ممنوع لانه يشبه بيع التلجئة وانه صحيح عنده لا عندهما فاعطى له حكم الصحيح مما لا يقوله وحكم الفاسد في بعض الاحكام مما لا يقوله لها وحكم الرهن في بعض الاحكام مما لا يقوله

الناس كذا كراهه فيما تقدم واذا وقع التردد في الحاقه بالفساد أو الصحيح فالحاقه بالصحيح أولى تقليد لالفساد وترجيح القول الامام فيه منبر
المذكور عن المأخوذ والقول التاسع (٤١٠) الذي استقر عليه فتوى صاحب الهداية وأولاده ومشايخ العهد ان الملك يثبت للمشتري في

زوائده ولا يضمنه بالتلاف فانه استفتى عماد الدين عبد الوهاب فيما اذا انعقد البائع وفاء المال بعد خروج الغلة قبل الدفع هل يجبر المشتري على قبوله وفسخ البيع حتى يسلم النزل للبائع قال لا (وأجاب) الامام علاء الدين بدر يجبر بشرط ان يعطى البائع للمشتري حصته من النزل (وأجاب) منهاج الشريعة يجبر على القبول ويسلم النزل للبائع جعله كالرهن وان كان المشتري رفع غلته السنة ثم نقد في السنة الثانية للبائع قبل الادراك أجا باجوابهم الاول وأجاب عماد الدين بدران كان مضى ثلثا السنة لا يجبر المشتري على القبول وان كان المبيع مشغلا كالدار ونحوه فالحتم ان في أي وقت أحضر النقد يجبر المشتري على القبول ولن نقد البائع الثمن قبل خروج الغلة قيل لا يكون له قسط من الغلة وقيل له ذلك ويقسم الغلة على اثني عشر جزءا فيأخذ قسط الماضي من السمة قال بعضهم هذا اذا ظهرت الغلة لانها اذا لم تظهر في أي شيء يبقى العقد قال صاحب الهداية يبقى العقد في قدره ولا يتفاوت فيما اذا ظهرت الغلة أم لا دفعا للضرر عن المشتري فانه قد يشتري في الخريف فاذا

الى العقد قبل ذلك كذا في التناحرية * قال لاخر هذه الدار بدني ساري سنة هل رضيته فقال نعم ودفع اليه المفتاح فهو اجارة * بعث منك عمدي بمنافع دارك سنة وقبل فهو اجارة كذا في القنية * رجل ذهب الى الصكالك ليكتب له صك الاجارة الطويلة لمحمد وله مع رجل وبين المحدث ومال الاجارة وأمر الصكالك بالكتابة وبين أيام الفسخ آخر كل سنة فكتب الصكك بمحضرة الاجراء والمستاجر والحضور كتبوا الشهادة ولكن لم يجبر بينهم ما زيادة على هذا لان عقد الاجارة بينهما كذا في الخلاصة * اذا أضاف الاجارة الى وقت في المستقبل بأن قال أجرتك داري هذه غدا أو ما أشبهه فانه جائز فلا اراد نقضه اقبل مجي ذلك الوقت فعن محمد رحمه الله تعالى فيه روايتان في رواية قال لا يصح النقص وفي رواية قال يصح كذا في المحيط * رجل قال لغیره أجرت دابتي هذه غدا بدرهم ثم أجرها اليوم من غيره الى ثلاثة أيام فجاء الغد وأراد المستاجر الاول أن يفسخ الاجارة الثانية فيه روايتان عن أصحابنا في رواية الاول أن يفسخ الاجارة الثانية وبه أخذ نصير وفي رواية ليس له أن يفسخ وبه أخذ القنية أبو جعفر والقنية أبو الليث وشمس الأئمة الحلواني وهو قول عيسى ابن أبان وعليه الفتوى وذکر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى الاصح عندي أن الاجارة المضافة لازمة قبل وقتها فلا تظهر الثانية في حق الاول هذا اذا كانت الاولى مضافة الى الغد ثم أجّر من غيره اجارة ناجزة ولو كانت الاجارة مضافة الى الغد ثم باع من غيره ذكر في المنتقى فيه روايتان في رواية قال ليس للأجر أن يبيع قبل مجي الوقت وفي رواية قال اذا باع أو وهب قبل مجي الوقت جاز ما صنع والفتوى على أنه ينقد البائع وتبطل الاجارة المضافة وهو اختيار شمس الأئمة الحلواني ثم اذا نفذ بيعه فان رد عليه بعيب بقضاء أو رجع في الهبة قبل مجي وقت الاجارة عادت الاجارة على حالها وان عادت بملك مستقبلي لا تعود الاجارة كذا في فتاوى قاضيان * وفي فتاوى أبي الليث اذا قال لغیره اذا جاء رأس الشهر فقد أجرتك هذه الدار أو اذا جاء الغد فقد أجرتك هذه الدار يجوز ان كان فيه تعليق كذا في المحيط * وبه بقى كذا في القنية * وقال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى قال بعض أصحابنا رحمه الله تعالى اضافة الفسخ الى مجي الشهر وغير ذلك من الاوقات صحيح وتعليق الفسخ بمجي الشهر وغير ذلك لا يصح والفتوى على قوله كذا في فتاوى قاضيان * والحر اذا قال بعث نفسي شهر أبكنا لعمل كذا فهو اجارة صحيحة كذا في الظهيرية وهكذا في الخلاصة * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل دفع الى رجل ثوبا لبيعه على أن ما زاد على كذا فهو له قال هذا على جهة الاجارة وهذه اجارة فاسدة ولو ضاع الثوب من يده ضمن كذا في المحيط (وأما شرائطها) فأنواع بعضها شرط الانعقاد وبعضها شرط النفاذ وبعضها شرط الصحة وبعضها شرط اللزوم * أما شرائط الانعقاد فمنها العقل حتى لا تنعقد الاجارة من المجنون والصبي الذي لا يعقل وأما البلوغ فليس من شرائط الانعقاد ولا من شرائط النفاذ عندنا حتى ان الصبي العاقل لو أجّر ماله أو نفسه فان كان مأذونا فانه نفذ وان كان محجورا توقف على اجازة الولى عندنا وكذا لو أجّر الصبي المحجور نفسه وسلم وعمل وسلم من العمل يستحق الاجر فيكون الاجر له وكذا حرة العاقد ليست بشرط لان عقاد الاجارة ولا نفاذها عندنا فينفذ عقد المملوك ان كان مأذونا ويوقف على اجازة المولى ان كان محجورا واذا سلم من العمل في اجارة نفسه أو اجارة مال المولى وجب الاجر المسمى ويكون الاجر للمولى وله هلك الصبي أو العبد في يد المستاجر ضمن لانه صار غاصبا من حيث استعملهما من غير إذن المولى والولى ولا يجب الاجر لو قتل العبد والصبي خطأ فعلى عاقلة الدية والقيمة وعليه الاجر للمكاتب أن يؤجر ويستأجر وأما كون العاقد طائفا بمختار اعمد اقل من بشرط لان عقاد هذا العقد ولا نفاذه عندنا لانه من شرائط الصحة واسلامه ليس بشرط أصلا فتجوز الاجارة والاستئجار من المسلم والذمي والحربي والمستأمن وأما خلو العاقد عن الردة اذا كان ذكرا فشرط في قول أبي حنيفة وعندهما ليس بشرط * ومنها الملك والولاية فلا تنفذ اجارة الفضولي لعدم الملك والولاية لكنها تنفذ موقوفة على اجازة

طالع التزل في الصيف فنقد وفسخ فيحرم المشتري أو في أول الربيع حين وجد الف سالف للثمن ارفيد دخل الضرر بالشراء ودفعه الملك فيما ذكرنا بالاقتساط ببقاء العقد في قدره قيل له بعد أداء كل الدين كيف يبقى العقد قال بقدر ما بقينا العقد يكون الدين الموتى ديننا

للبائع على المشتري فأذا نزع النزل يجعل قصاصا قيل كفتا يبق في العقد الثمار المعدومة قال يبق في الاصل لا في النزل قيل وان كان المشتري استوفى ثمار سنين سلفت قال نعم وأجاب الدينا ري أنه ان كان رفع غلة سنة يجبر على (٤١١) قبول الثمن ويفسخ العقد وكذلك اذا كان شرط له نصف غلة

المالك عندنا * ومنها قيام المعقود عليه فاذا أجز الفصولي فأجاز المالك العقد بعد استيفاء المنفعة لم تجز اجارته وكانت الاجرة للعاقدين المنافع المعقود عليها قد انعدمت واجارة الوكيل نافذة لوجوده لولا به وكذلك الاجارة من الاب والوصي والقاضي وأمينه نافذة لوجوده لانا به من الشرع ولا تجوز اجارة غير الاب ووصيه والجد ووصيه من سائر ذوى الرحم المحرم اذا كان له أحد من ذكرنا ولو بلغ الصبي في هذا كله قبل انقضاء مدة الاجارة فله الخيار ان شاء أمضى الاجارة وان شاء فسخ * ومنها تسليم المستأجر في اجارة المنازل ونحوها اذا كان العقد مطلقا عن شرط التعجيل عندنا حتى لو انقضت المدة من غير تسليم المستأجر لا يستحق شيئا من الاجر ولو مضى بعض المدة ثم سلم فلا أجر له فيما مضى * ومنها أن يكون العقد مطلقا عن شرط الخيار فان كان فيه خيار لا ينفذ في مدة الخيار * وأما شرائط الصحة * فمن ارضا المتعاقدين * ومنها أن يكون المعقود عليه وهو المنفعة معلوما علميا يمنع المنازعة فان كان مجهولا لوجهه المفضية الى المنازعة يمنع صحة العقد والافلا * ومنها بيان محل المنفعة حتى لو قال آجرتك إحدى هاتين الدارين أو أحد هذين العبدین أو استأجرت أحد هذين الصانعين لم يصح العقد * ومنها بيان المدة في الدور والمنازل والحواري وفي استئجار الظئر وأما بيان ما يستأجره في اجارة المنازل فليس بشرط حتى لو استأجر شيئا من ذلك ولم يسم ما يمل فيه جاز وأما في اجارة الارض فلا بد من بيان ما يستأجره وفي اجارة الدواب من بيان المدة والمكان ومن بيان ما يستأجره من الحمل والركوب * ومنها بيان العمل في استئجار الضياع وكذا بيان الممول فيه في الاجير المشترك بالاشارة والتعيين أو بيان الجنس والنوع والقدر والصفة في ثوب القصار والخياطة وبيان الجنس والقدر في اجارة الراعي من الخيل والابل والبقر والغنم وعددها وأما في حق الاجير الخاص فلا يشترط بيان الجنس الممول فيه ونوعه وقدره وصفته وانما يشترط بيان المدة فقط وبيان المدة في استئجار الظئر شرط الجواز بمنزلة استئجار العبد للخدمة * ومنها أن يكون مقدورا للاستيفاء حقيقة أو شرعا فلا يجوز استئجار الابق ولا الاستئجار على المعاصي لانه استئجار على منفعة غير مقدورة للاستيفاء شرعا * ومنها أن لا يكون العمل المستأجر له فرضا ولا واجبا على الاجير قبل الاجارة فان كان فرضا أو واجبا قبله لم يصح * ومنها أن تكون المنفعة مقصودة معتادا استيفاءها بعقد الاجارة ولا يجزى بها التعامل بين الناس فلا يجوز استئجار الاشجار لتجفيف الثياب عليها * ومنها أن يكون مقبوض المؤجر اذا كان منقولاً فان لم يكن في قبضه فلا تصح اجارته * ومنها أن تكون الاجرة معلومة * ومنها أن لا تكون الاجرة منفعة هي من جنس المعقود عليه كاجارة السكنى بالسكنى والخدمة بالخدمة * ومنها خلوا الركن عن شرط لا يقتضيه العقد ولا يلائمه * وأما شرائط لزوم * فمنها أن يكون العقد صحيحا * ومنها أن لا يكون بالمستأجر عيب في وقت العقد ووقت القبض بخلاف بالاتفاق به فان كان لم يلزم العقد * ومنها أن يكون المستأجر مريئا للمستأجر * ومنها أن لا يملك المستأجر عيب حدوث عيب به بخلاف بالاتفاق فان حدث به عيب بخلاف بالاتفاق به يبق العقد لازما * ومنها عدم حدوث عذر باحد العاقدين وبالمستأجر حتى لو حدث باحدهما أو بالمستأجر عذر لا يبق العقد لازما * ومنها عدم عتق العبد المستأجر حتى لو أجز رجل عبده سنة فلما مضى ستة أشهر أعاقه فهو بالخيار ان شاء أمضى على الاجارة وان شاء فسخ * ومنها عدم بلوغ الصبي المستأجر آجره أبوه أو وصى أبيه أو جده أو وصى جده أو القاضي أو أمينه هكذا في البدائع * (وأما بيان أنواعها) فنقول انها نوعان نوع يرد على منافع الاعيان كاستئجار الدور والاراضي والدواب والثياب وما أشبه ذلك ونوع يرد على العمل كاستئجار المحترفين للاعمال كالقصار والخياطة والكاتب وما أشبه ذلك كذا في المحيط * (وأما حكمها) فوقع المالك في البدلين ساعة فساعة لا بشرط تعجيل الاجرة * (وأما كيفية انعقادها) فالاجارة عندنا تنعقد فيما بين المتعاقدين للحال وتنعقد ساعة فساعة في حق الحكم وهو المالك على حسب حدوث المنفعة كذا في محيط الدر خسي * (وأما

المالك عندنا * ومنها قيام المعقود عليه فاذا أجز الفصولي فأجاز المالك العقد بعد استيفاء المنفعة لم تجز اجارته وكانت الاجرة للعاقدين المنافع المعقود عليها قد انعدمت واجارة الوكيل نافذة لوجوده لولا به وكذلك الاجارة من الاب والوصي والقاضي وأمينه نافذة لوجوده لانا به من الشرع ولا تجوز اجارة غير الاب ووصيه والجد ووصيه من سائر ذوى الرحم المحرم اذا كان له أحد من ذكرنا ولو بلغ الصبي في هذا كله قبل انقضاء مدة الاجارة فله الخيار ان شاء أمضى الاجارة وان شاء فسخ * ومنها تسليم المستأجر في اجارة المنازل ونحوها اذا كان العقد مطلقا عن شرط التعجيل عندنا حتى لو انقضت المدة من غير تسليم المستأجر لا يستحق شيئا من الاجر ولو مضى بعض المدة ثم سلم فلا أجر له فيما مضى * ومنها أن يكون العقد مطلقا عن شرط الخيار فان كان فيه خيار لا ينفذ في مدة الخيار * وأما شرائط الصحة * فمن ارضا المتعاقدين * ومنها أن يكون المعقود عليه وهو المنفعة معلوما علميا يمنع المنازعة فان كان مجهولا لوجهه المفضية الى المنازعة يمنع صحة العقد والافلا * ومنها بيان محل المنفعة حتى لو قال آجرتك إحدى هاتين الدارين أو أحد هذين العبدین أو استأجرت أحد هذين الصانعين لم يصح العقد * ومنها بيان المدة في الدور والمنازل والحواري وفي استئجار الظئر وأما بيان ما يستأجره في اجارة المنازل فليس بشرط حتى لو استأجر شيئا من ذلك ولم يسم ما يمل فيه جاز وأما في اجارة الارض فلا بد من بيان ما يستأجره وفي اجارة الدواب من بيان المدة والمكان ومن بيان ما يستأجره من الحمل والركوب * ومنها بيان العمل في استئجار الضياع وكذا بيان الممول فيه في الاجير المشترك بالاشارة والتعيين أو بيان الجنس والنوع والقدر والصفة في ثوب القصار والخياطة وبيان الجنس والقدر في اجارة الراعي من الخيل والابل والبقر والغنم وعددها وأما في حق الاجير الخاص فلا يشترط بيان الجنس الممول فيه ونوعه وقدره وصفته وانما يشترط بيان المدة فقط وبيان المدة في استئجار الظئر شرط الجواز بمنزلة استئجار العبد للخدمة * ومنها أن يكون مقدورا للاستيفاء حقيقة أو شرعا فلا يجوز استئجار الابق ولا الاستئجار على المعاصي لانه استئجار على منفعة غير مقدورة للاستيفاء شرعا * ومنها أن لا يكون العمل المستأجر له فرضا ولا واجبا على الاجير قبل الاجارة فان كان فرضا أو واجبا قبله لم يصح * ومنها أن تكون المنفعة مقصودة معتادا استيفاءها بعقد الاجارة ولا يجزى بها التعامل بين الناس فلا يجوز استئجار الاشجار لتجفيف الثياب عليها * ومنها أن يكون مقبوض المؤجر اذا كان منقولاً فان لم يكن في قبضه فلا تصح اجارته * ومنها أن تكون الاجرة معلومة * ومنها أن لا تكون الاجرة منفعة هي من جنس المعقود عليه كاجارة السكنى بالسكنى والخدمة بالخدمة * ومنها خلوا الركن عن شرط لا يقتضيه العقد ولا يلائمه * وأما شرائط لزوم * فمنها أن يكون العقد صحيحا * ومنها أن لا يكون بالمستأجر عيب في وقت العقد ووقت القبض بخلاف بالاتفاق به فان كان لم يلزم العقد * ومنها أن يكون المستأجر مريئا للمستأجر * ومنها أن لا يملك المستأجر عيب حدوث عيب به بخلاف بالاتفاق فان حدث به عيب بخلاف بالاتفاق به يبق العقد لازما * ومنها عدم حدوث عذر باحد العاقدين وبالمستأجر حتى لو حدث باحدهما أو بالمستأجر عذر لا يبق العقد لازما * ومنها عدم عتق العبد المستأجر حتى لو أجز رجل عبده سنة فلما مضى ستة أشهر أعاقه فهو بالخيار ان شاء أمضى على الاجارة وان شاء فسخ * ومنها عدم بلوغ الصبي المستأجر آجره أبوه أو وصى أبيه أو جده أو وصى جده أو القاضي أو أمينه هكذا في البدائع * (وأما بيان أنواعها) فنقول انها نوعان نوع يرد على منافع الاعيان كاستئجار الدور والاراضي والدواب والثياب وما أشبه ذلك ونوع يرد على العمل كاستئجار المحترفين للاعمال كالقصار والخياطة والكاتب وما أشبه ذلك كذا في المحيط * (وأما حكمها) فوقع المالك في البدلين ساعة فساعة لا بشرط تعجيل الاجرة * (وأما كيفية انعقادها) فالاجارة عندنا تنعقد فيما بين المتعاقدين للحال وتنعقد ساعة فساعة في حق الحكم وهو المالك على حسب حدوث المنفعة كذا في محيط الدر خسي * (وأما

ان البائع مخير بين الاخذ بكل الثمن والتترك وقال بعض مشايخ سمرقند أسهل حصة البقسان بالغما بلغ وان زاد على الثمن استرد المبيع محانا قال مولانا هذا لا يصح لان هذا للنظر ولا نظريه وقد كرى جواهر الفقه انه يثبت الخيار في فصل النقصان كذا كرى للبائع والذي

استقر عليه فتوى الأئمة والاسانذة في مسئلة نقصان المبيع وفاء سقوط حصة النقصان من مال الوفاء وهو الثمن ويقسم مال الوفاء على قيمة الباقي والهلاك فيسقط قسط الهالك ويبقى (٤١٣) حصة الباقي بيانه اشترى دارا بالوفاء قيمتها تساوى ألفا بمائة فخر بت الدار حتى صارت القيمة خمسة مائة تسقط من

الثن خسون وكذا اذا استهلك المشتري البناء والاشجار يضمن القيمة كالمترين وأجاب صاحب الهداية في المترين اذا فتح كوة في جدار الرهن للاضامة فهو الرهن الجدار وسقط منه ضمن النقصان اعنى سقط من الدين قدر النقصان ولو كان مكان الرهن يبيع وفاء لا يضمن * وان استهلك أجنبي البناء او الاشجار ضمنه المشتري قيمة التالف وصارت رهنا في يده وان لم يضمنه فبقدر قيمة النقصان لا يملك المطالبة بالثن لما تقرر ان الرهن اذا غصبه غاصب من المترين لا يملك المترين مطالبة الدين ما لم يسترده من الغاصب * واذا غاب البائع وفاء والمبيع في يد المشتري وفاء قال عماد الدين لا ينتصبت المشتري خصما لمن يذمعه وقال منهاج الشرع عولاء الدين يكون خصما وصاحب الهداية وكثير من مشايخ سهرقند على انه يشترط حضرته ما وقال عولاء الدين بدر لا يشترط فحصل فيه الاختلاف * والخراج في البيع الجائر على البائع وذكر النسفي انه على البائع ان نقصته الزراعة لان به يجب الضمان عليه وهو كالاجر والخراج على الاجر عند الامام فاذا لم يطالبه فقد ضيع حقه كما اذا أبرأه عن الاجرة وبذل عليه ما قال في الاستحسان ان الخراج في جميع الصور على رب الارض الا اذا زرعه تعالى الغاصب ولم تنقص الارض بالزراعة * وزكاة مال الوفاء على البائع لانه ملكه بالقبض وعلى المشتري ايضا لانه بعد ماله موضوعا عند البائع وليس فيه زكاة مال على رجلين لان النقص لا تمنع في العقود والفسوخ وعليه صاحب الهداية والامام البرزوي * وان اجر المبيع وفاء عبدين كذا في المحيط والله أعلم

*(الباب الثاني في بيان انه متى تجب الاجرة وما يتعلق به من الملك وغيره) *

الاجر لا يملك بنفسه العتق ولا يجب تسليمه به عندنا عينا كان أو دينا كذا في الكافي * وهكذا ذكر محمد رحمه الله (١) قوله كما اذا استأجر دارا الخ على حذف مضاف أي سكنى دار حتى يكون صريحا في اتحاد الجنس والافاستأجر الدار يرم السكنى وغيرها ما لم اه

صفحتها) فهي عقد لازم اذا كانت صحيحة عارية عن خيار الشرط والعيب والرؤية عند عامة العلماء هكذا في البدائع * وما صلح أن يكون ثمن في البيع كالنقود والمكيل والموزون صلح أن يكون أجرة في الاجارة وما لا يصلح ثمن صلح أجرة أيضا كالاعيان مثل العبيد والسيارات كذا في الكافي * ان كان الاجر دراهم أو دنانير فلا بد من بيان القدر انه كذا وبيان الصفة انه جيد أو ردي و يقع على نقد البلدان كان في البلد نقد واحد كذا في النهاية * وان كان في البلد نقد مختلف فان كانت في الرواج على السواء ولا فضل للبعض على البعض فالعقد جائز ويعطى المستأجر أى النقود شاء وان كانت الاجرة مجهولة لان هذه الجهالة لا تقضى الى المنازعة وان كانت النقود في الرواج على السواء وللبعض صرف على البعض فالعقد فاسد وان كان أحدهما أروج فالعقد جائز وبصرف الى الاروج وان كان للآخر فضل عليه بمحكم العرف كذا في المحيط * وان كان الاجر كميلا أو وزنيا أو عدديا متقاربا يشترط فيه بيان القدر والصفة وان كان الجرد مؤنة يشترط فيه بيان موضوع الايفاء عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يشترط واذا كان للاجرة حمل ومؤنة ولم يبين موضع الايفاء فسدت الاجارة في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله وعندهما لا تنفسد ويدفع حيث الارض والدار وفي الجولة حينئذ وجب له ربحي كمالا من المسافة يأخذ حصته من الاجرة وفي العمل حيث يوفيه العمل فان طالبه في موضع آخر لم يكفيل يستوفى منه ليوفيه في موضعه فان لم يكن له اجل ومؤنة أخذ به حيث شاء كذا في محيط الدرر خسي * ولا يحتاج الى بيان الاجل فان بين صار مؤجلا كان في البيع وان كانت عروضاً أو ثياباً يشترط فيه بيان القدر والصفة والاجل لانهم لا تثبت في الذمة الاسما فبراعى فيها شرائط السلم وان كانت من العبيد والحواري وسانرا الحيوانات فلا بد فيها من أن تكون معينة مشارا اليها وان كانت منفعة فهي على الوجهين ان كانت من خلاف الجنس كالسكنى بالركوب والزراعة باللس ونحو ذلك فالاجارة جائزة وكذلك من استأجر دارا لخدمة عبده فهو جائز وأما اذا قبلت بجنسها (١) كما اذا استأجر دارا بسكنى دار أخرى أو ركوب دابة بر كواب دابة أخرى أو زراعة أرض بزراعة أرض أخرى فالاجارة فاسدة لان الجنس باقراده يحرم التمسك كذا في السراج الوهاج * وفي نوادر بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا كانت الاجرة فلسا فعلا أو رخص قبل القبض فلا تجز الفلاس لا غبروان كس دفع عليه قيمة المعقود عليه وكذلك كل شيء مما يكال أو يوزن مما ينقطع اذا استأجر بشيئ منه وجعل أجله قبل انقطاعه فهو مثل الفلاس كذا في المحيط * لو استأجر عبدا لخدمته مبرأ بخدمته أمته فهذا فاسد لاتحاد الجنس كذا في السراج الوهاج * ولو أعطى البقروا أخذ الحمار جاز لا اختلاف الجنس كذا في التتارخانية * وفي فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى لا خيرة معاوضة الثيران بالثيران لالا كداس لانهم الاستبدال منفعة بمنفعة من جنسها ثم اذا قبلت المنفعة بمنفعة كانت من جنسها حتى فسد العقد واستوفى الاجر بالمنفعة كان عليه اجر المثل في ظاهر الرواية ولو كان عبدا واحدا بين اثنين فتمتبا بخدمتهما ولم يخدم الا آخر فلا أجر له وقال أبو الحسن رحمه الله تعالى في جامعها اذا كان عبدا واحدا بين اثنين أجزأ أحدهما نصيبه من صاحبه ليخيطه مع شهره على أن يصوغ نصيبه مع هذا شهره فانه لا يجوز في العبد الواحد وانما يجوز في العبد المختلفين اذا كانا في عبدين كذا في المحيط والله أعلم

ضيع حقه كما اذا أبرأه عن الاجرة وبذل عليه ما قال في الاستحسان ان الخراج في جميع الصور على رب الارض الا اذا زرعه تعالى الغاصب ولم تنقص الارض بالزراعة * وزكاة مال الوفاء على البائع لانه ملكه بالقبض وعلى المشتري ايضا لانه بعد ماله موضوعا عند البائع وليس فيه زكاة مال على رجلين لان النقص لا تمنع في العقود والفسوخ وعليه صاحب الهداية والامام البرزوي * وان اجر المبيع وفاء

البائع فمن جعله فاسدا قال لا تصح الاجارة ولا يجب شيء لان المستحق بجهة اذا وصل على وجهه الى المستحق يقع على تلك الجهة والرد بحكم
الفساد لازم فيقع عنه ومن جعله رهنا كذلك لم يلزم البائع الاجر وقد ذكرناه ومن (٤١٣) أجازة يجوز الاجارة من البائع وغيره

واوجب الاجر وان اجاره من
البائع قبل القبض أجب
صاحب الهداية انه لا يصح
واستدل بما لو اجر عبد اشتراه
قبل قبضه انه لا يجب الاجر
وهذا في البات فما ظنك في
الخارج غير ان الرواية في اجارة
المنقول قبل القبض والذي
ورد عليه الوفاء في الفتوى
مطلق فلا بد من القيد وذكر
في الايضاح ان كل ما يصح
بعبه قبل قبضه تجوز اجارته
وما لا فلا وببيع العقار قبل
القبض جائز فكذا اجارته
وقال الامام الارناؤودي
لا تجوز اجارة العقار ايضا
قبله لان العقد يرد على المنفعة
وهي منقولة واعترض عليه
الكرمانى بانه ان صح لزوم ان
لا تجوز اجارة المستأجر قبل
القبض والنص على خلافه
وأنت خير بان العين قائم
مقام المنفعة في حق ارتباط
الالتين فينظر اذن الى ما قام
به المنفعة وان زعم البائع انه
كان قبل قبضه ولم يجب
بالسكنى وزعم المشتري
الوجوب لم يكونه بعد القبض
فالقول للمشتري لدعواه
الصحة وان نقد البائع المال
في أثناء المدة تنفسخ الاجارة
ويجبر المشتري على القول
لعدم لزوم العقد وله الاجر
بحسب الماضي وان اجره
من غيره وأخذ الاجر كان
للمشتري على قول من جعله

تعالى في الجامع في كتاب التبرى وعامة المشايخ رحمهم الله تعالى على أنه الصحيح هكذا في النهاية ثم الاجرة
تستحق باحدهما ثلاثا ما بشرط التعجيل أو بالتعجيل أو باستيفاء المعقود عليه فاذا وجد أحد هذه الاشياء
الثلاثة فإنه يملكها كذا في شرح الطحاوى * وكما يجب الاجر باستيفاء المنافع يجب بالتمكن من استيفاء
المنافع اذا كانت الاجارة صحيحة حتى ان المستأجر دارا أو حائوا تامدة معلومة ولم يسكن فيها في تلك المدة مع
تمكنه من ذلك تجب الاجرة كذا في المحيط * فان عرض في المدة ما يمنع الانتفاع كما اذا غصبت الدار من
المستأجر أو غرقت الارض المستأجرة أو انقطع عنها الشرب أو مرض العبد أو أبقى سقطت الاجرة بقدر
ذلك كذا في محيط السرخسى * وهل تنفسخ الاجارة قال صاحب الهداية تنفسخ وقال القاضي خفر الدين
في فتاواه والفضل لا تنتقض كذا في التبيين * ولو أجز دارا وسلمها اليه فارغة الا يتماشى ولا يتناع الاجر أو
سلم اليه جميع الدار ثم انتزع بينهما من يدرفع من الاجرة بمحصة البيت ويشترط التمكن من استيفاء المنافع
في المدة التي ورد عليها العقد في المكان الذي أضيف اليه العقد كذا في الخلاصة * فاما اذا لم يتمكن من
الاستيفاء أصلا أو تمكن من الاستيفاء في المدة في غير المكان الذي أضيف اليه العقد أو تمكن من الاستيفاء
في المكان الذي أضيف اليه العقد خارج المدة لا يجب الاجر حتى ان من استأجر دابة يوم لا اجل الركوب
فخسبها المستأجر في منزله ولم يركبها حتى مضى اليوم فان استأجرها للركوب في المصر يجب عليه الاجر
لتمكنه من الاستيفاء في المكان الذي أضيف اليه العقد وان استأجرها للركوب خارج المصر في مكان
معلوم لا يجب الاجر اذا حبسها في المصر وان ذهب بالدابة الى ذلك المكان في اليوم ولم يركب يجب الاجر وان
ذهب الى ذلك المكان خارج المصر بعد مضى اليوم بالدابة لا يجب الاجر وان تمكن من الاستيفاء في المكان
الذي أضيف اليه العقد لانه يمكن بعد مضى المدة كذا في الذخيرة * وان قال له المالك دونك المنزل فأسكنه
الا أنه لم يفتح الباب وقال المستأجر بعد المدة لم أسكنه ان قدر على الفتح بلا مؤنة يلزمه الاجر والا فلا وليس
للوأجر أن يخرج ويقول هلا كسرت الغلق ودخلت المنزل ثم الاجرة لو لم يجله طالب به بها وله حبس الدار
لاستيفائها ولو مؤجله لا مال لم تض المدة ولو منجمة يجب اذا مضى النجم الواحد وان نقضت الاجارة بعد
ما قبض المؤجر الاجر حط من الاجرة قدر المستوفى من المنفعة ورد الباقي الى المستأجر كذا في الوجيز
للكردري * ولرب الدار والارض طلب الاجر كل يوم وللقصار والخباز والخياط بعد الفراغ من عمله واذا
عمل في بيت المستأجر ولم يفرغ من العمل لا يستحق شيئا من الاجر على ما ذكره صاحب الهداية والتجريد
وذكر في المبسوط وشرح الجامع الصغير لفخر الاسلام وقاضيان أنه اذا خا ط البعوض في بيت المستأجر
يجب له الاجر بحسب ما به هكذا في التبيين * ان استأجر له محله الى موضع كذا فعمله بعض الطريق ثم طاله
بالاجر بمقدار ما جمل فله ذلك وكان عليه أن يعطيه من الاجر حصته ولكنه يجبر على أن يحمل الى المكان
الذي شرط فاذا جمل يستوفى جميع الاجرة ولو استأجر ليعمل له محولا من مكان الى مكان فعمل بعضه وطلب
حصته من الاجر في ظاهر الرواية له أن يطالبه بالاجرة عقدا ما جمل ويجبر على حمل الباقي ويعطى الباقي
من الاجرة هكذا في شرح الطحاوى * ولو عمل الاجرة الى رب الدار لا يملك الاسترداد ولو كانت الاجرة عينيا
فأغارها أو أودعها الى رب الدار فهو كالتعجيل ولا يملك الاجرة بائنا تراط التعجيل في الاجارة المضافة وتلك
بالتعجيل كذا في الغيائية * وفي فتاوى أهو قال لا آخر (ابن سبوي سر كره رابر تايدروا زعرج) بكذا
فعله فاذا هي خسر هل تجب الاجرة قال لا عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى كذلك
ن علم أنه خسر والا فلا اجر امام له أجرة أرض فزرعها أو لم يحصد ها أو لم يدرك الزرع ولم يأخذ من الاجر شيئا

ترجمة

٢ اجمل الى هذه القدرة من اخل الى باب عرج

فاسدا أيضا كافي الغصب بل أولى * وغله الكرم على ما شرطوا ولو أرا دفسخ البيع وقد شرط له جزأ من الغلة هل له ذلك قد ذكرناه باختلافه
وان يبيع بجهنبا دار حق الشفعة للبائع للمشتري كافي الرهن حق الشفعة للرهن وان في يد المتهن وكذا الحكم في بيع التلجئة * باع نصيبه

من الكرم وفاء من شريكه ثم باعته بآمن آجنبي وأجاز المشتري وفاء بعه البات من آجنبي والمشتري وفاء شريكه إذا قضى البائع مال الوفاء وأجاز البيع ليس له الشفعة (٤١٤) وقوله ليس له الشفعة حق أم أقوله إذا قضى مال الوفاء يصح البيع خطأ لأنه انعقد موقوفاً

حتى مات هل لورثته أن يطلبوا ذلك من المتولي بقدر ما لزم لهم أم لا كذا في التتارخانية * ولواسـتأجر
حلبايزين به عروسه عشرة أيام وقبض الحلي ولم يزين العروس قال يلزم الأجر كذا في محيط السرخسي
* في نوادر هشام قال سألت محمداً رحمه الله تعالى عن أكرى محمداً ليركبه إلى مكة خلفه في أهله من غير
عذر ولم يركبه فلا أجر له لعدم التمكن من استيفاء المنفعة في مكان الاستيفاء وهو ضامن للحمل إن
أصابه شيء وكذلك لو استأجر قيساً ليأبسه إلى مكة وكذلك لو استأجر المحمل شهر ليركبه إلى مكة كذا في الذخيرة
* وفي الأجرة الفاسدة يشترط حقيقة استيفاء المنفعة ولو جوب الأجر وبعد ما وجب الاستيفاء حقيقة إنما
يجب الأجر إذا وجد التسليم من المستأجر من جهة المؤجر أما إذا لم يوجد التسليم لا يجب الأجر بيانه فيما
ذكر في الجاهع رجل اشترى من آخر عبداً فلم يقبضه حتى أجره من البائع شهراً كانت الأجرة باطلة فإن
استعمله البائع بحكم الأجرة لا يلزمه الأجر كذا في المحيط * (سئل) علي بن أحمد عن اشترى من آخر شجرة
قائمة وتركهافي موضعها خمس سنين فازدادت الشجرة في تلك المدة ثم أراد أن يقلعها فقال له صاحب
الأرض ادفع إلى أجره هذه المدة هل له ذلك فقال لا أجر له في تلك المدة كذا في التتارخانية * رجل استأجر
قيصاً ليلبسه ويذهب إلى مكان كذا فلبسه في منزله ولم يذهب إلى المكان قال الفقيه أبو بكر البلخي رحمه
الله تعالى لا أجر عليه لأنه مخالف ضامن قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى عندي عليه الأجر ولا يكون
مخالفاً لأن الأجر مقابل باللبس لا بالذهاب قال القاضي نضر الدين رحمه الله تعالى إن كان لبس الثوب في يده
مثل اللبس في ذلك المكان في الضرر بالثوب أو دونه فالجواب كما قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى والأ
فكما قال أبو بكر رحمه الله تعالى هكذا في الكبرى * القصار إذا أنكر أن يكون عنده ثوب هذا الرجل ثم أقر
وقد قصره قبل الخلود قال له الأجر وإن قصر بعد الخلود لا أجر له كذا في خزائن المفتين * وفي الصباغ إن صبغ
قبل الخلود فالأجر لازم وإن صبغ بعد الخلود فرب الثوب بالخيار إن شاء أخذ الثوب وأعطاه ما زاد الصبغ
فيه وإن شاء ترك الثوب وضمنه قيمة ثوبه أبيض وفي التساج إن نسج قبل الخلود لا يلزم وبعد الخلود
الثوب للتساج وعليه غزل مثله كذا في الخلاصة * ولواسـتأجر دابة ثم أنكر في نصف الطريق قال أبو يوسف
رحمه الله تعالى يلزمه الأجر قبل الانكار ولا يلزم بعد الانكار وقال محمد رحمه الله تعالى لا يسقط عنه الأجر
لأنه ليس للمؤجر أن يأخذ منه الدابة في نصف الطريق فتبقى في يده بحكم الأجرة كذا في محيط السرخسي
* ولواسـتأجر عبداً سنة وقبضه فلما مضى نصف السنة بمحمد الأجرة وأدعاه لنفسه وقيمة العبد يوم الخلود
ألفان فخصت السنة وقيمتها ألف ثم مات العبد في يد المستأجر وقيمتها ألف روى هشام عن محمد رحمه الله تعالى
أن عليه الأجر ويضمن قيمة العبد بعد سنة كذا في الظهيرية * قال هشام سألت محمداً كيف اجتمع الأجر
والضمان قال محمد رحمه الله تعالى لم يجتمعوا ففسر هشام ذلك فقال الأجر وجب لاستعمال العبد في السنة
والضمان وجب بعدمه مضى السنة لأن بعده مضى السنة وجب عليه رد العبد على المالك ولم يرد فوجب
الضمان فاختلف سبب وجوبه ما واختلف الزمان وكيف يظهر الاجتماع وعلى قياس قول أبي
يوسف رحمه الله ينبغي أن لا يلزمه الأجر قبل الانكار ويسقط عنه بعد الانكار كذا في المحيط * كل ضائع
ليس لصنعه أثر قائم في العين كالجمال والملاح والغسال لا يكون له حبس العين بالأجر بالاجماع كذا في الذخيرة
* ومن عمله أثر في العين يحبس العين بالأجرة إلا إذا كانت مؤجلة وللتساج ومن حلق الشعر وكسر الخطب
وكل من صارت العين بعلمه شيئاً آخر بحيث لو فعله الغاصب زال ملك الغصوب منه فله حبس العين وهذا
كله إذا عمل في ذلك وأنه ولو في بيت المستأجر لا يملك الحبس كذا في الوجيز للكردي * وأما القصار إذا قصر
الثوب فإن ظهر أثر عمله في الثوب باستعمال (١) التماسيح كان له حق الحبس وإن لم يكن له أثر إلا إزالة

على إجازة المشتري فلا يجوز
بإجازة البائع وهذه إحدى
ما يخالف فيه الوفاء الرهن
* وذكروا الديار يباع كرماً
وفاء وشرط أن يطالبه بالثمن
بعد قبض غلة الكرم وقوله
البائع ورفع المشتري الغلة له
طلب الثمن قبل تمام السنة
وإن لم يشترط الفسخ بعد
رفع الغلة لا يملك الفسخ قبل
تمام السنة * باع أرضاً
مزرعة وفاء وشرط الزرع
فاخذ المشتري مزرعاً ثم
فسخ البيع للبائع أن يطالب
 بقيمة الزرع فإن كان من
جنس الثمن فالقاصة بقدره
من الثمن الذي على البائع والا
فيرجع على المشتري بقيمة
الزرع لأن البيع في الزرع
فاسد لأنه صفقة في صفقة
فدل هذا أن البيع في الزرع
والثمر بعد الاتفاق يكون
جائزاً باتاً فيأخذ البائع من
المشتري حصة الزرع والثمرة
* باع كرمه وفاء ثم باع قبل
السنة وخروج الثمرة من
المشتري يباعاً باتاً دون الغلة
أو لم يذكرها تكون الثمرة
للبيع وإن أجر المشتري وفاء
المشتري من غيره شهراً ثم
البائع باع بآمن آجنبي في
أول الشهر وأجاز المشتري
في نصف الشهر فاجرة كل
المدة تكون للمشتري في هذه
الصورة لأن الفسخ هنا من
جهة المشتري والمشتري غير
مضطرب في إجازة هذا البيع

(١) قوله التماسيح في القاموس النشاق قديم التماسيح معرب حذف شرطه ٥١

لعدم العذر في فسخ هذا البيع كالدين وغيره فلا يفسخ البيع فإذا بقي العقد يكون البديل للمشتري وإن كان الفسخ من
البائع إن كانت المدة متعارفة لا يظهر في حق المستأجر وإن لم تكن متعارفة يظهر الفسخ في حق المستأجر لأنه لا يلزم الضرر في الأولى لقصر

المدة ويلزم في النسيئة لتطاول المدة ولودفع البائع الثمن بطلب المشتري لا يظهر الفسخ في حق المستأجر أيضا لان له الامتناع عن الاداء قبل فسخ الاجارة وقوائم الخلاف التي تقطع في كل سنة وكذا كل ما يخصص في كل سنة لا يدخل (٤١٥) بلاذكر ان كان موجودا وقت البيع

أما الحادث بعد الشراء
فالمشتري لكنه اذا اشترى
كرما وفاء وحدث فيها قوائم
الخلاف يجبر المشتري على
ان يصرف منه الى دعائم
الكرم قد رآه المعارف
فاما القوائم الموجودة أو ان
البيع ودخل في البيع
بالذكر لا يجبر على الصرف
منه لانه ملكه بحكم ان له
قسطا من الثمن فلا يصرف له
الرفع حين الفسخ واذا باع
المبيع وفاء من المشتري وفاء
بأنا وتساخا البات بما هو
فسخ في حق الكل يعود الوفاء
وان كان عما هو كبيع جديد
لا يعود وقد ذكرنا انه اذا باع
المبيع وفاء بآنا وقضى الثمن
لا يصح البيع البات الموقوف
ويحتاج الى تجديده بعد
القضاء لكنه ينفذ باجازه
المشتري وفاء فاذا جاء اليه
بالثمن وقال بعث المبيع وفاء
منك من آخر بآنا وهذه
دراهمك من ذلك فخذها
فأخذها يكون اجازة ولا
يحتاج الى التجديد واذا خلى
البائع وفاء من المشتري
والثمن يصير قابضا وينفسخ
البيع وان أي عن قبض
الثمن لا ينفسخ بالقبول وان
قبل بعض الثمن انفسخ بقدره
واذا قال له المشتري تركت لك
هذا البيع فان ثبتت نية
أواره منه فاني أمهلته
لا ينفسخ به البيع واذا قال
البائع أو المشتري فسخت

الدين اختلفوا فيه والاصح ان له حق الحبس بكل حال كذا في النهاية ثم الذي له حق الحبس اذا حبس
وهلك الشيء في يده فانه لا يضمن ولا يكون له الاجر ايضا وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في شرح
الطحاوي * ولو هلك العين في يد الاجير من غير ضعه ومن غير ان يجبرها بالاجرة فان كان له اثر في العين
كفي الخياط والصباغ سقط الاجر وان لم يكن له اثر في العين كالحمال والمكاري لا يسقط الاجر كذا في المحيط
* فان حبس العين من ليس له حق الحبس فهلكت ضمنها ضمان الغصب والمؤجر مخير ان شاء ضمنه قيمتها
معمولة وأعطاه الاجرة وان شاء ضمنه قيمتها غير معمولة ولا يعطيه الاجر كذا في المضمرات * اذا قال صاحب
الثوب للنساج اذهب بالثوب الى منزلك حتى اذار جعنا من الجمعة سرت الى منزلي وأوفى لك أجره فاختلس
الثوب من يد الحائك في الزجة قال الفقيه أبو بكر البخاري رحمه الله تعالى ان كان الحائك دفع الثوب الى
صاحبه أو مكنه من الاخذ ثم دفعه الى الحائك ليوفي اليه الاجر يكون الثوب رهنا فاذا هلك هلك بالاجر
وان كان صاحب الثوب دفعه الى الثوب على وجه الوديعة لا يضمن الحائك فيكون أجره على صاحب
الثوب على حاله ولو منعه الحائك بالاجر قبل الدفع اختلف فيه العلماء فان اصطحا على شيء كان حسنا كذا
في فتاوى قاضيخان * ولو كان الاجر قصارا فأمره بالامساك ليوفي له الاجر فهلك فهو على الاختلاف وعلى
قياس مسئلة النساج يجب أن تكون هذه المسئلة على التفصيل أيضا كذا في المحيط * حائك عمل ثوبا
لرجل فتعلق الاجر به ليأخذه وأبى الحائك أن يدفعه حتى يأخذ الاجر فتخرق من مده صاحبه لاضمان على
الحائك وان تخرق من مدهما فعلى الحائك نصف الضمان كذا في الفصول العمادية * والسمسار اذا
باع ما أمر ببيعه من الثياب وأمسك بأمر صاحب الثياب الثمن حتى ينقده الاجر فسرق منه الثمن لا يضمن
في قولهم وكذلك صاحب المحبولة اذا قال للحمال أمسك المحبولة حتى أعطيك الاجر فسرت المحبولة لا يضمن
الحمال في قولهم لانه ليس لفعل السمسار أثر في العين ومن لا أثر له في العين لا يملك الحبس بالاجر فيكون
أمانة في يده ولا يكون رهنا كذا في فتاوى قاضيخان * اذا استأجر الرجل من آخر درابدين كان للمستأجر
على الاجر يجوز كذلك لو استأجر عيدا بدين كان للمستأجر على الاجر يجوز فان فسحها الاجارة فأراد المستأجر
أن يحبس المستأجر بالدين السابق كان له ذلك كذا في المحيط * استأجر دارا من مديونه وقاص بعض
الدين بالاجرة فاذا انقضت المدة ليس له أن يحبس الدار عما بقي من دينه ولو سكنها بعد مضي المدة لا أجر عليه
فما سكن بعد مضي المدة كذا في الفتاوى الكبرى * اذا أجر داره وعجل الاجرة ولم يسلم الى المستأجر حتى مات
الاجر وانفسخ العقد لا يكون للمستأجر ولاية الحبس لیس توفي الاجرة المججلة كذا في التتارخانية * وفي
الاجارة الفاسدة للمستأجر حق الحبس لاستيفاء الاجرة المججلة كذا في الخلاصة * ذكر الحائك استأجر عبدا
للخدمة مدة معلومة وعجل الاجرة ثم مات المؤجر كان للمستأجر أن يسلك العبد حتى يرد خصه ما بقي من المدة
من الاجر عليه وان مات العبد في يده ولم يكن عليه فيه ضمان ويرجع بالاجر فيأخذه هكذا في المحيط والله
تعالى أعلم

* (الباب الثالث في الاوقات التي يقع عليها عقد الاجارة) *

يصح العقد على مدة معلومة أي مدة كانت قصرت المدة كالיום ونحوه أو طالت كالسنتين كذا في المضمرات
* ويعتبر ابتداء المدة محاسبي وان لم يسلم شيئا فهو من الوقت الذي استأجرها كذا في الكافي * لو أجر داره
شهر أو هو المحرم ثم أجرها من آخر شهر صغر العقد في المحرم فانه يسلم الدار ولا لصاحب المحرم فاذا انسلخ
يسلمها الى الذي استأجر في صغر كذا في السراج الوهاج * ولو أجر داره شهر أو شهرين أو معلومة فان وقع العقد
في غرة الشهر يقع على الالهة بلا خلاف حتى اذا نقص الشهر يوم ما كان عليه كمال الاجرة وان وقع بعد
ما مضى بعض الشهر ففي اجارة الشهر يقع على ثلاثين يوما بالاجماع وأما في اجارة الشهر ورفقيه اروايتان عن

هذا البيع بعد ستة اشهر لا يصح الفسخ * واذا باع البائع وفاء المبيع بآنا من غيره وأدى المشتري الثاني الثمن الى المشتري وفاء بعوض دينه
الذي هو مال الوفاء على البائع ليس له المبيع ليس للبائع أن يطالبه بالثمن * وان قضى الثمن للبائع البات ثم أدى أيضا مال الوفاء خلاص المبيع

عن المشتري وفاء بلاذن البائع أجاب به بعض المشايخ انه لا يملك الرجوع على بائع الوفاء بخلاف معبر الرهن اذا قضى دين الرهن خلاص المرهون
لانه مضطر اليه خلاص ملكه * وذكر (٤١٦) في اجارات الذخيرة باع العين المستأجر المؤجر من اجنبي وأدى الثمن المشتري الى المستأجر

أبي حنيفة رحمه الله تعالى في رواية اعتبر الشهر وركاه بالايام وفي رواية اعتبر تكيل هذا الشهر بالايام من
الشهر الاخير والباقي بالاهلة كذا في البدائع * وان وقعت الاجارة على كل شهر وكان ذلك في وسط الشهر
يعتبر الشهر الذي يلي العقد بالايام وكذلك كل شهر بعد ذلك بخلاف كذا في المحيط * فان استأجرها سنة
مستقبله وذلك حين يمل الهلال تعتبر السنة بالاهلة اثني عشر شهرا وان كان ذلك في بعض الشهر تعتبر
السنة بالايام ثلثمائة وستون يوما في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى
وعند محمد رحمه الله يعتبر شهر بالايام وأحد عشر شهرا بالاهلة وهو رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا
في المبسوط * وان أجز دارا كل شهر بدرهم صح العقد في شهر واحد وفسد في بقية الشهر واذن الشهر الاول
فلكل واحد منهم ما أن يتقضى الاجارة لانتهاء العقد الصحيح ولو سمي جله الشهر ورجاز في ظاهر الرواية لكل
واحد منهم ما الخبار في الليلة الاولى من الشهر الداخل ويومها كذا في الكافي * والفتوى على ظاهر الرواية
هكذا في فتاوى قاضيجان * ولو فسح في اثناء الشهر لم يفسخ وقيل يفسخ به اذا خرج الشهر وبه كان يقول محمد
أبو نصر ولو قال في اثناء الشهر فسخت رأس الشهر يفسخ اذا أهل الشهر بلا شبهة ولو قدم أجرة شهرين
أو ثلاثة وقبض الاجرة فلا يكون لواحد منهما الفسخ في قدر المجلل أجرته كذا في التبيين * ولو فسح أحدهما
الاجارة بغير محضر صاحبه قيل لا يصح عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وقيل لا يصح في قولهم جميعا
كذا في محيط السرخسي * ولو قال أجزت هذه الدار سنة كل شهر بدرهم جاز بالاجماع لان المدة معلومة
والاجرة معلومة فتجب زفلا يملك أحدهما الفسخ قبل تمام السنة من غير عذر كذا في البدائع * وان استأجر
دارا سنة بعشرة دراهم صح وان لم يسم قسط كل شهر من الاجرة لان المدة معلومة كذا في الكافي * رجل
استأجر أجزا يوما لي عمل له كذا قالوا ان كان العرف بينهم أنهم يعملون من طلوع الشمس الى العصر فهو على
ذلك وان كان العرف أنهم يعملون من طلوع الشمس الى غروب الشمس فهو على ذلك وان كان العرف مشتركا
فهو على طلوع الشمس الى غروبها اعتبارا بالذي كذا في فتاوى قاضيجان * وخدمة الاجير في البيت
أن يقوم وقت الصبح فيسرج السراج ويأتي بالسحور ان كان يريد الصوم ويأتي الوضوء ويحمل الماء الى
البالوعة ويقاد النار في الشتاء بالغداة والعشاء وغزرجليه وجميع بدنه الى أن تمام وغير ذلك كذا في خزنة
الفتاوى * ولو استأجر دابة للركب يوما كان له أن يركبها من طلوع الفجر الثاني الى غروب الشمس ولو استأجر
إيلا فانه يركبها عند غروب الشمس ويردها عند طلوع الفجر الثاني كذا في خزنة المنتين * وان تكرر دابة
نهارا لم يذكرها في الكتاب قال بعضهم يركبها من طلوع الشمس الى غروبها لان النهار اسم للبياض وقال
بعضهم هذا اذا كان من أهل اللغة يفرقون بين الليل والنهار أما العوام فلا يفرقون بين ذلك فيكون الجواب
فيه كالجواب في اليوم كذا في فتاوى قاضي خان * وان تكرر دابة من الغدوة الى العشي ردها بعد زوال
الشمس قالوا هذا في عرفهم فاما في عرفنا فالاجارة لا تنتهي بزوال الشمس وانما تنتهي بغروب الشمس لان اسم
العشاء في عرفنا انما ينطلق على ما بعد غروب الشمس وكذلك اذا قال بالقازسية ٢ (ابن خزيمة كرمه تاشبا
تسكاه) فهذا الى غروب الشمس في عرفنا كذا في المحيط * استأجر تجارا يعمل له عشرة أيام يتناول الذي
يأبىه ولو قال عشرة أيام في الصيف لا يصح لانه مجهول ما لم يقل له عشرة أيام من أول شهر كذا كذا في الوجيز
للكردري * (سئل) أبو بكر عن رجل أجاز رجله بدرهمين ليعمل له يومين فعمل له يوما وامتنع من العمل في اليوم
الثاني قال ان سمي له عملا جازت ويجبر على العمل فان مضى لا يطلب منه العمل بعد مضى اليومين ولو قال
مع تسمية العمل يومين من الايام فسدت الاجارة وله أجر مثله ان عمل كذا في الحاوي للفتاوى * وفي فتاوى
الفضلي رحمه الله تعالى اذا استأجر رجلا يوما لي عمل كذا فعليه أن يعمل ذلك العمل الى تمام المدة ولا يشتغل بشئ
٢ أخذت هذا الحمار بدرهم الى الليل

بعوض الاجرة ان كان الاثر
حاضر فهو متبرع وان كان
غائبا لا لانه ملجأ حنيفة خلاص
ملكه * وفي ذكر اجارات
العدة اذا باع المؤجر باذن
المستأجر حتى لم علمه رد
الاجرة فادى المشتري الثمن
الى المستأجر لاجله بلا أمر
المؤجر يكون متبرعا * باع
أرضه وفاء ثم من آخر بلاذنه
بانا وباع المشتري بانام
آخر كذلك ثم أجاز المشتري
وفاء ببيع البات لا يتقضى ببيع
المشتري بانام غيره كالشترى
من الغاصب اذا باع ثم أجاز
المالك * باع وفاء ثم من آخر
بانا ثم من آخر كذلك
فأبى ما أجاز المشتري وفاء نفذ
ذلك كالمهرن يتعدد عليه
يسع الراهن * باع داره بانام
بائه المشتري من البائع قبل
نقد الثمن باق من الثمن الاول
بيعا جاز لا يجوز * اذا تلقى
البائع المشتري وفاء في بلد
آخر وطلب المشتري دينه
من البائع بعد فسح البيع له
ذلك كما في المرهون الذي له حمل
ومؤنة اذا تلقى الراهن في بلد
آخر للترتين طلب الدين * باع
ارض غيره وفاء بامر المالك
ان باع له فهو وكيل وان باع
لنفسه فهو كالمتبرع العين
ليبرهنه * باع داره وفاء ولم
يقبض الثمن ليس للبائع
فسح البيع ولا يبيعه من غيره
بلا حضور المشتري واذا جاع
في البيع الجائزين العقار

والمنقول الذي لا يجوز فيه البيع الجائز بان لم يكن تبعا للعقار حتى فسد في المنقول لا يتعدى الى العقار بل يجوز فيه وهذا آخر
اشارة الى انه لا يجوز الوفاء في المنقول * وفي النوازل جواز الوفاء في المنقول أيضا واختلفت أئمة سمرقند في ان الوصي هل يملك بيع عقار الصبي

وفاء كثرهم على انه لا يملك وفتوى صاحب الهداية على انه يملك ولو ذكر شرط الفسخ في البيع أو ذكر بعده وقد ذكرناه يفسد العقد لكنه اذا قبضه المشتري وباع من غيره فهو كبيع المكره يلحقه بيع المشتري منه من (٤١٧) آخر اذا تلفظا بلفظ الوفاء والبيع

الجائز لا يفسد * باع وفاء
وأحال بالثمن الى غيره واستحق
البيع بعد أداء ثمن من الثمن
اذا كانت الحوالة مطلقة
للحصول طلب الباقي وان
مقيدة لا يرجع بما أدى
على بائعه لانه أداء بالامر
وان شاء على المحتال * أضاف
الضمان في البيع الجائز الى
فسخ البيع على ان المشتري
بالخيار في مطالبة ثمن الوفاء
عن البائع أو الضمين ان كانت
الكفالة مشروطة في العقد
تكون الكفالة اجازة للبيع
والالا واذا قال الضامن فيه
اذا توجهت المطالبة بالثمن
فالمشتري بالخيار في طلبه مني
أو عن المشتري يصح الضمان
أما اذا قال أجنبي من مال
وفاراد زفتم لا يصح الضمان
لان مال الوفاء غير واجب
على البائع قبل الفسخ على
ما سأتى فلا يصح الضمان
واذا باعه بعباجائز من غيره
أيضاً بلا إذن الأول وضمن
المشتري الأول جائزاً للمشتري
الشأنى الثمن لا يصح الا اذا
أضافه الى وقت الفسخ كافي
الاجنبى * كفل عمال ثم باع
الغريم من الدائن عقداً
بعباجائزاً وتقاصاً ووقعت
المقاصة للجناح برأ الكفيل
فاذا انفاسخ البيع بعده
لا تعود الكفالة ذات المسئلة
ان مال الوفاء ليس بثابت في
ذمة البائع مادام البيع وبدل

آخر سوى المكتوبة وفي فتاوى أهل سمرقند قد قال بعض مشايخنا رحمه الله تعالى ان له أن يؤدي السنة أيضاً وانفقوا أنه لا يؤدي نفلاً وعليه الفتوى كذا في الذخيرة وفي غريب الرواية قال أبو علي الدقاق رحمه الله تعالى المستاجر لا يمنع الاجير في المصر من اتيان الجمعة فيسقط من الاجير بقدر اشتغاله بذلك ان كان بعيداً وان كان قريباً لم يحط عنه شيء من الاجر فان كان بعيداً فاشتغل قدر ربع النهار حط عنه ربع الاجر فان قال الاجير حط من الربع مقدار اشتغالي بالصلاة لم يكن له ذلك ثم قال يحتمل أن يحتمل من الربع مقدار اشتغاله بالصلاة كذا في المحيط * استأجر أجيراً شهر اليعمل له كذا لا يدخل يوم الجمعة للعرف وابتداءه من صلاة الفجر كذا في خزائن الفتاوى * استأجر نجاراً يوماً الى الليل فامره آخر أن يتخذ له دواة بدرهم فالتخذ ان علم أنه أجير لا يعمل وان لم يعلم لا بأس وبقص من أجر النجار قدره الا أن يجعله في حل كذا في الوجيز للكردري * واذا وجد الاجير مكاناً خيراً من الاول من حيث الطعام ونحوه أو كان الاول بدرهم والثاني بدرهمين لم يجزله أن يعمل لغيره وان كان يدفع له مائة درهم كذا في التتارخانية والله تعالى أعلم

* (الباب الرابع في تصرف الاجير في الاجرة) *

اذا أبر المؤجر المستاجر من الاجرة أو وهبها منه أو تصدق بها عليه وكان ذلك قبل استيفاء المنفعة ولم يشترط تعجيل الاجرة في العقد لم يجوز في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى علينا كانت الاجرة أو ديناً ولا اجارة على حالها لا تنسخ وقال محمد رحمه الله تعالى ان كانت الاجرة ديناً جاز ذلك قبل المستاجر أو لم يقبل ولا تنقض الاجارة وان كانت عيناً فوهبها أو كان ذلك قبل أن يتقاضا فان كان قبل الهبة تبطل الاجارة وان رد الهبة لم تبطل وعادت الاجارة على حالها كذا في المحيط * ولو أبرأه عن الاجر أو وهبها منه فان كان ديناً وشرط التعجيل صح بالاجماع والعقد بدجها ولو أبرأه عن الكل الادره ما صح بالاجماع لانه بمنزلة الخط ولو كانت الاجرة عيناً لا يصح البراءة كذا في الغيابة * فان كانت هذه التصرفات من المؤجر بعد استيفاء المنفعة جازت بخلاف كذا في المحيط * ذكر أبو الليث في نوازل الوهب المؤجر أجره رمضان هل يجوز قال على قول محمد رحمه الله تعالى ان استأجر سنة يجوز وان استأجر مشاهرة يجوز اذا دخل رمضان ولا يجوز قبله كذا في محيط السرخسي * وبه نأخذ كذا في الوجيز للكردري * ولو مضى من السنة نصفها ثم أبرأه عن جميع الاجرة أو وهبها منه فانه يبرأ عن الكل في قول محمد رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى تجوز البراءة عن النصف ولا تجوز عن النصف كذا في محيط السرخسي * ذكر الحاشي الشافعي في المنتقى رجل أجر أرضه من رجل بدرهم معلومة وقبض الاجرة فلم يزرع المستاجر الارض حتى وهب الاجر للمستاجر ودفعه اليه ثم انتقضت الاجارة بوجه من الوجوه كان للمستاجر أن يرجع على الاجر بما أعطاه من الاجر لا بمحصاة ما مضى من السنة والارض في يد المستاجر ولو وهب له قبل القبض لم يرجع بشيء كذا في المحيط * ولو اشترى المؤجر من المستاجر عيناً من الاعيان جاز في قولهم جميعاً وتعلق العقد بمثل الاجرة ديناً في الذمة ونقض المقاصة بين الثمن وبين الاجرة كذا في الذخيرة * فان تعذر ايفاء العمل رجع عليه بالدرهم دون المتاع كذا في محيط السرخسي * ولو كانت الاجرة دراهم فاخذها مكاناً دقيقاً أو زيتاً أو عوضاً آخر جاز كذا في الغيابة * واذا انصرف الاجر والمستاجر الاجرة فاخذها بالدرهم دنانير فان كان ذلك بعد استيفاء المنفعة أو كانا شرطاً للتعجيل في الاجرة حتى وجبت الاجرة جازت المصارفة لاجتماع وان كان قبل استيفاء المنفعة ولم يشترط التعجيل فالمسئلة على الخلاف على قول أبي يوسف الاول وهو قول محمد رحمه الله يجوز وفي قوله الآخر انصرف باطل اذا افتقر قبل ايفاء العمل وهذا اذا كانت الاجرة ديناً فاما اذا كانت الاجرة عيناً بان كانت نفرة بعينها فاعطاه المستاجر مكانه دنانير لا يجوز سواء كانت قبل استيفاء المنفعة أو بعدها وسواء كان قبل اشتراط التعجيل أو بعده في الاصل اذا وقعت المصارفة بالاجرة وقد عقدت الاجارة على حل شيء بعينه بعشرة دراهم فيات قبل أن يحتمل شيئاً أو بعد ما سار

(٥٣ - فتاوى رابع) عليه أيضاً ما قالوا قد أجنبي مال الوفاء بلا أمر البائع لا يفسخ البيع والدافع بتردد ما دفع لانه لم يقض ديناً على البائع لان مال الوفاء ليس عليه قبل الفسخ حتى أجاب أئمة سمرقند فيما اذا صالح البائع أو المشتري وفاء قبل فسخ البيع من مال

الوفاء على شيء لا يصح الصلح لعدم الدين قبل الفسخ فيه ولا يخفى جواز الصلح على قول من جعل الجائر زهنا وكذا جواز الضمان وعود الدين * باع
جائزا وعقد الاجارة بعد قبضه مع البائع (٤١٨) وكفل بالثمن لالاجرة رجل وسلم البائع شيئا الى المشتري فزعم الكفيل انه من الثمن
والمشتري انه من الاجرة يرجع

نصف الطريق فانه لا يرد الاجر كله على المستأجر ان لم يكن حمل شيئا وان سار نصف الطريق يرد عليه نصف
الاجر وذلك خمسة دراهم وهذا التماثل في قول أبي يوسف رحمه الله الاول وهو قول محمد رحمه الله وأما على
قوله الآخر الصلح لم يصح ولم تقع المقاصة ولم يصبر المستأجر موفيا لالاجرة فان مات الجمال قبل أن يحمل
شيئا كان على ورثة الجمال رد الدينار على المستأجر لان الجمال قبضه بحكم صرف فاسد ولا شيء لورثة الجمال
من الاجر وان مات في نصف الطريق فان ورثة الجمال ترد الدينار على المستأجر ولورثة الجمال على المستأجر
نصف الاجر هكذا في المحيط * ولو أجرة درهم من رجل فامضى سنة بدرهم معلومة ثم استقرض رجل من رب الدار
أجر شهرين فأمر الفاي أن يعطيه ذلك فكان الرجل يشترى به من الفاي الدقيق والزيت وغير ذلك
حتى استوفى أجر الشهرين فهو جائز وليس للفاي على المستقرض شيء ولو سكته قرض لرب الدار على
المستقرض بمنزلة ما لو قبض بنفسه ثم أقرضه منه كذا في المبسوط * ولو اشترى المستقرض من الفاي
بالاجرة دينارا فانه يجوز اذا اشترى الدينار بعد وجوب الاجر بأن مضت المدة وأشرط التججيل عندهم جميعا
وان لم يكن وجب الاجر بأن كان قبل مضى المدة واشترط التججيل فعلى قول أبي يوسف الاول وهو قول محمد
رحمه الله تعالى يجوز وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر لا يجوز ولو كان للفاي على الرجل
المستقرض دينارا وأجرة البيت عشرة دراهم كل شهر فمضى شهر فامر رب البيت الفاي أن يدفع أجره من
الشهرين الى هذا الرجل قرضا عليه ورضي الرجل بذلك فهو جائز فان قاضه بالدينار الذي له عليه وأخذ
بالفضل حوائجه قال فهو جائز لان المقاصة في الجنس المختلف انما لا تجوز اذا لم يوجد التراضي على المقاصة
فأما اذا وجد يجوز الا أنه يكون صرفا ثم يجوز به هذا الصرف بمحض ما وجب من أجر الشهر عندهم جميعا
فأما بمحض ما لم يجب من الاجر وهو الشهر الثاني يجب أن تكون المسئلة على الخلاف يجوز عند محمد وهو
قول أبي يوسف الاول ولا يجوز في قول أبي يوسف الآخر كما لو باشر المقرض الصرف بأجر لم يجب بعده وهو
الشهر الثاني ثم قال وليس هذا الصرف فيما بين رب البيت والمستقرض لكنه صرف فيما بين المستقرض
والفاي هكذا في المحيط * ولو كان رب البيت أقرض الدراهم على أن يرد عليه دينارا بعشرة دراهم لم يجوز ان
أحاله على هذا الوجه بالدراهم فقام بالدينار فاما المقرض على المستقرض عشرون درهما وان كان أقرضه
أجر الشهرين قبل أن يسكن شيئا وأمره أن يحمله وطابت نفس الفاي بذلك وأعطاه به دقيقا وزينا
أو دينارا بعشرة دراهم منها ثم مات رب البيت قبل السكنى أو انهم لم يبيت أو استحق لم يرجع الفاي على
المستقرض بشيء ولكن يرجع على رب البيت بالدراهم ويرجع رب البيت على المستقرض بالدراهم كذا
في المبسوط * ثم انما يرجع بعشرين على رب البيت في قول أبي يوسف الاول وهو قول محمد وأما على قول
أبي يوسف الآخر ما كانت حصة الحوائج يرجع عليه بالدراهم فأما ما يخص الدينار فانه لا يرجع على رب
البيت بالدراهم ولكن يرجع على المستقرض فيأخذ منه الدينار لانه قبضه بحكم صرف فاسد كذا في المحيط
* ولو استأجر دارا وسكن فاستحق فالاجرة للدار لا تجوز تصديقها لانه ظهر أن المؤجر كان غاصبا للدار التي
أجرها كذا في محيط السرخسي * ولو استأجر بيتا بثوب فأجره بدرهم أكثر من قيمة الثوب طاب له
الفضل وكذلك كل ما اختلف الجنس فيه حتى لو استأجره بعشرة دراهم وأجره بدينار طاب له الفضل أيضا
لانه لا يظهر الفضل بين الدراهم والدينار الا بالنقويم كذا في المبسوط * ولو أن رب البيت أراد التججيل في
الاجر كله قبل الهلاك فابى المستأجر أن يعطيه فانه يجبر المستأجر على أن يعطيه بقدر ما سكن فأما حصة
ما لم يسكن فلا يجبر على ايوائه كذا في المحيط * واذا أجرة درهم من رجل شهر بثوب بعينه فسكنه لم يكن له
أن يبيع الثوب من المستأجر ولا من غيره قبل القبض وكذلك كل شيء بعينه من العروض والحيوان
والمكيل والموزون وتبر الذهب والفضة كذا في المبسوط * وان كانت الاجرة شيئا من المكيل والموزون

فانه لا يرد الاجر كله على المستأجر ان لم يكن حمل شيئا وان سار نصف الطريق يرد عليه نصف
الاجر وذلك خمسة دراهم وهذا التماثل في قول أبي يوسف رحمه الله الاول وهو قول محمد رحمه الله وأما على
قوله الآخر الصلح لم يصح ولم تقع المقاصة ولم يصبر المستأجر موفيا لالاجرة فان مات الجمال قبل أن يحمل
شيئا كان على ورثة الجمال رد الدينار على المستأجر لان الجمال قبضه بحكم صرف فاسد ولا شيء لورثة الجمال
من الاجر وان مات في نصف الطريق فان ورثة الجمال ترد الدينار على المستأجر ولورثة الجمال على المستأجر
نصف الاجر هكذا في المحيط * ولو أجرة درهم من رجل فامضى سنة بدرهم معلومة ثم استقرض رجل من رب الدار
أجر شهرين فأمر الفاي أن يعطيه ذلك فكان الرجل يشترى به من الفاي الدقيق والزيت وغير ذلك
حتى استوفى أجر الشهرين فهو جائز وليس للفاي على المستقرض شيء ولو سكته قرض لرب الدار على
المستقرض بمنزلة ما لو قبض بنفسه ثم أقرضه منه كذا في المبسوط * ولو اشترى المستقرض من الفاي
بالاجرة دينارا فانه يجوز اذا اشترى الدينار بعد وجوب الاجر بأن مضت المدة وأشرط التججيل عندهم جميعا
وان لم يكن وجب الاجر بأن كان قبل مضى المدة واشترط التججيل فعلى قول أبي يوسف الاول وهو قول محمد
رحمه الله تعالى يجوز وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر لا يجوز ولو كان للفاي على الرجل
المستقرض دينارا وأجرة البيت عشرة دراهم كل شهر فمضى شهر فامر رب البيت الفاي أن يدفع أجره من
الشهرين الى هذا الرجل قرضا عليه ورضي الرجل بذلك فهو جائز فان قاضه بالدينار الذي له عليه وأخذ
بالفضل حوائجه قال فهو جائز لان المقاصة في الجنس المختلف انما لا تجوز اذا لم يوجد التراضي على المقاصة
فأما اذا وجد يجوز الا أنه يكون صرفا ثم يجوز به هذا الصرف بمحض ما وجب من أجر الشهر عندهم جميعا
فأما بمحض ما لم يجب من الاجر وهو الشهر الثاني يجب أن تكون المسئلة على الخلاف يجوز عند محمد وهو
قول أبي يوسف الاول ولا يجوز في قول أبي يوسف الآخر كما لو باشر المقرض الصرف بأجر لم يجب بعده وهو
الشهر الثاني ثم قال وليس هذا الصرف فيما بين رب البيت والمستقرض لكنه صرف فيما بين المستقرض
والفاي هكذا في المحيط * ولو كان رب البيت أقرض الدراهم على أن يرد عليه دينارا بعشرة دراهم لم يجوز ان
أحاله على هذا الوجه بالدراهم فقام بالدينار فاما المقرض على المستقرض عشرون درهما وان كان أقرضه
أجر الشهرين قبل أن يسكن شيئا وأمره أن يحمله وطابت نفس الفاي بذلك وأعطاه به دقيقا وزينا
أو دينارا بعشرة دراهم منها ثم مات رب البيت قبل السكنى أو انهم لم يبيت أو استحق لم يرجع الفاي على
المستقرض بشيء ولكن يرجع على رب البيت بالدراهم ويرجع رب البيت على المستقرض بالدراهم كذا
في المبسوط * ثم انما يرجع بعشرين على رب البيت في قول أبي يوسف الاول وهو قول محمد وأما على قول
أبي يوسف الآخر ما كانت حصة الحوائج يرجع عليه بالدراهم فأما ما يخص الدينار فانه لا يرجع على رب
البيت بالدراهم ولكن يرجع على المستقرض فيأخذ منه الدينار لانه قبضه بحكم صرف فاسد كذا في المحيط
* ولو استأجر دارا وسكن فاستحق فالاجرة للدار لا تجوز تصديقها لانه ظهر أن المؤجر كان غاصبا للدار التي
أجرها كذا في محيط السرخسي * ولو استأجر بيتا بثوب فأجره بدرهم أكثر من قيمة الثوب طاب له
الفضل وكذلك كل ما اختلف الجنس فيه حتى لو استأجره بعشرة دراهم وأجره بدينار طاب له الفضل أيضا
لانه لا يظهر الفضل بين الدراهم والدينار الا بالنقويم كذا في المبسوط * ولو أن رب البيت أراد التججيل في
الاجر كله قبل الهلاك فابى المستأجر أن يعطيه فانه يجبر المستأجر على أن يعطيه بقدر ما سكن فأما حصة
ما لم يسكن فلا يجبر على ايوائه كذا في المحيط * واذا أجرة درهم من رجل شهر بثوب بعينه فسكنه لم يكن له
أن يبيع الثوب من المستأجر ولا من غيره قبل القبض وكذلك كل شيء بعينه من العروض والحيوان
والمكيل والموزون وتبر الذهب والفضة كذا في المبسوط * وان كانت الاجرة شيئا من المكيل والموزون

شراها جائزا من فلان الذي تافى منه انما خرج الملك وبرهن لا يتدفع لدعوى الفعل عليه * ادعى انه اشترى هذه الدار وقام من
فلان الميت وبرهن ذواليد على انه اشتراها جائزا أسبق منه وبرهن عند الحما ثم ظهر الوارث وأنتكر ثمنه من ذواليد فان كان الحما يدفع دعوى

المدعي ولم يجعل المشتري وفاء خصما يكلف صاحب الدعا اعادة البينة على الوارث * وكل أخاه يبيع عقاره وفاء فباع ومات الموكل لا يخرج الوكيل عن الوكالة فلو ادعى في هذا العقار خارج حقا أو ملكا والدار في يد المشتري وفاء فالخصم هو المشتري (٤١٩) فلو برهن على المشتري وفاء بموجب

الدعوى فالخصم في التسليم صاحب اليد * باع داره يباع جائزا واحتاج الى العمارة فحرم بامر القاضي على أن يرجع له الرجوع * باع كرمه جائزا واستحق المشتري كل الغلة ثم انهما شرطا أن يكون للمشتري ثلثها يستحق المشروط لاما يقتضيه العقد وخاصة على قول الامامان الشرط المتأخر يلحق بالعقد المقدم * باع أرضا وفاء ثم آجره من البائع قال صاحب الهداية الاقدام على الاجارة بعد البيع دل انه اقصد بالبيع الرهن لا البيع فلا يحل للمشتري الانتفاع به واذا باع أرضا جائزا وقبضه المشتري وزرع فيه فنقد البائع مال الوفاء وفسخ البيع هل يحجر المشتري على التفريغ أم يترك الزرع باجر قال بعض أئمة سمرقندان طلب المشتري مال الوفاء وأدام البائع يحجر على القلاع وان أدى البائع ولا طلبه لا يجبر بل يترك باجر ولو أفتى بانه يترك فيه مما بالاجر فله أيضا وجه فانه ذكر في الذخيرة استأجر أرضا وزرع فيها ثم فسخا العقد والزرع بقل قبل لا يترك لان المستأجر رضى بالفسخ اختيارا وقيل يترك باجر استدلالا بمسئلة المزارعة * استأجر أرضا للمزارعة الى مدة وزرع في آخر المدة

بغير عينه موصوفا فلا بأس بأن يبيعه من المستأجر قبل أن يقبضه وهذا اذا وجبت بالاستيفاء أو باشتراط التعجيل كذا في المحيط * فان ابتاع به شيئا بعينه جاز قبضه في المجلس أو لم يقبضه وان ابتاع منه شيئا بغير عينه فلا يفارقه حتى يقبض منه فان فارقته قبل أن يقبضه انتقض البيع وليس له أن يبيعه من غيره فان بيع الدين من غير من عليه الدين لا يجوز كذا في المبسوط * واذا استأجر دارا بعد بعينه سنة وأعتق رب الدار العبد قبل أن يقبض العبد من المستأجر وقبل أن يسلم الدار الى المستأجر فعتقه باطل لان الاجرة لا تملك الا باستيفاء المنافع أو بالتعجيل أو باشتراط التعجيل ولم يوجد شيء من ذلك وان كان رب الدار قد قبض العبد الا أنه لم يسلم الدار الى المستأجر بعد حتى أعتق العبد جاز اعتاقه كذا في المحيط * فان قبض الدار وتمت السكنى فلا شيء عليه وان انفسخ العقد باستحقاق الدار أو موت أحدهما أو غرق الدار وانعدام التمكن من الانتفاع بالهدم فعلى المعتق قيمة العبد ولو لم يقبض العبد حتى سكن الدار شهرها ثم أعتقها جميعا العبد وهو في يد المستأجر فانه يجوز عتق رب الدار بقدر أجر الشهر ويجوز عتق المستأجر فيما بقي منه وتنتقض الاجارة فيما بقي كذا في المبسوط * ولو سكن المستأجر في بقية المدة يجب أجر المثل كذا في الغيائية * ولو استكمل السكنى قبل قبض العبدات العبد أو استحق كان عليه أجر مثلهما بالغاما بالغ وفي الاجارة الفاسدة يجب أجر المثل لا يجاوز به المسمى كذا في محيط السرخسي * وكذا اذا رد الاجر العبد بخيار عيب أو رؤية وقد سكن المستأجر الدار يجب أجر المثل لانفساخهما من الاصل كذا في الغيائية * ولو كان المستأجر دفع العبد ولم يسكن الدار حتى أعتقه فعتقه باطل لان العبد خرج من ملكه بالتسليم الى رب الدار فانما أعتق مالا يملكه كذا في المبسوط * ولو سكن المستأجر الدار شهر او هلك العبد بعد ذلك في يد المستأجر قبل التسليم الى رب الدار فان على المستأجر أجر مثل الدار يعني بحصة الشهر بخلاف ما اذا كانت الاجارة فاسدة من ابتداء فانه لا يزاد أجر المثل على ما يخص الشهر من قيمة العبد كذا في المحيط * ولو قبض الاجر المدة بغير ان المستأجر وهو عين وباعه ثم مضت نفذ البيع ولو انفسخت الاجارة رجوع المستأجر على الاجر بقيمة تلك العين ولو كانت الاجرة عمدا فاعتقه الاجر أو مات في يده ثم انفسخت الاجارة رجوع المستأجر بقيمة وان مضى نصف المدة ثم انفسخت رجوع نصف قيمته كذا في الغيائية * رجل آجر داره بعد بعينه سنة فسكن المستأجر شهر او لم يدفع العبد حتى أعتقه صح اعتاقه وكان على المستأجر للشهر الماضي أجر المثل بالغاما بالغ وتنتقض الاجارة فيما بقي وكذا لو استأجر دارا بعين فسكن الدار ولم يسلم العين حتى هلكت عليه أجر المثل بالغاما بالغ كذا في فتاوى قاضيهان والله أعلم

* (الباب الخامس في الخيار في الاجارة والشرط فيها) *

استأجر على أنه بالخيار ثلاثة أيام يجوز وعلى أكثر على الخلاف كذا في الوجيز للكردي * ويعتبر مدة الخيار من ابتداء وقت الاجارة كذا في السراج الوهاج * ولو شرط ثلاثة فسكن في مدة الخيار سقط الخيار ولو انهدم المنزل بالسكنى لا ضمان لانه سكن بحكم الاجارة وأول المدة من وقت سقوط الخيار كذا في الوجيز للكردي * وان كان الخيار لرب الدار فسكن فيها فلا أجر ويضمن ما انهدم بسكناه كذا في الغيائية * وان كان بعد الاجارة لم يلزم الاجر وخيار الرؤية ثابت للمستأجر ورؤية الدار كروية المنافع كذا في الوجيز للكردي * وان تكارى دار لم ير هافه الخيار اذا رآها ولو كان رآها قبل ذلك فلا خيار له فيها الا أن يكون انهدم منها شيء يضر بالسكنى فحينئذ يتغير بالتغير هكذا في المبسوط * ذكر الصدر الشهيد درجه الله تعالى في الفتاوى الصغرى اذا استأجر الرجل رجلا ٢ (تأيسر ديك روئين بسايد بيد) معلوم ففعل ذلك بالعشرة وامتنع

ترجمة

٢ ليضع له عشرين قدرة من الصفر

ومضت والزرع بقل يترك باجر الى الادراك وان لم يرض المؤجر مع أن المزارع رضى بطلان حقه حيث آخر الزراعة الى آخر المدة بخلاف ما اذا كان مكان الزرع أشجارا حيث لا يترك لانه لا نهاية لها الا أنه يجب على المؤجر قيمة الاشجار موقوعة وكذا لو استأجر أرضا وزرعها ثم اشتراها هو

وأجره وانقضت مدة الاجارة يترك على الشريك باجر * باع كرم او فامو كان في يد المشتري نصف سنة فقبل خروج الغلة نقد البائع مال الوفاء
وفسخ البيع وقد ذكرنا اختيار مشايخ (٤٣٠) سمرقند - حصة المدة من الثمرة للمشتري * اذا صالح البائع مع المشتري لاجل ذلك القسط

عن الباقي قال ان كان قد اراد ان يترك الاستجار فيجب على الباقي وان لم يره لم يجبر وأصل هذه المسئلة
ما ذكر محمد رحمه الله تعالى في الاجارات ان من شرط قصار على أن يقصر له عشرة أثواب ببدل معلوم ولم يره
الشاب ولم تكن عنده كان فاسدا وان اراد الشاب كان جائزا كذا في الذخيرة * واذا سعى له جنسان من الشباب
ذكر شيخ الاسلام خواهر زاده في شرحه ان هذا نظير ما يره يعني يكون فاسدا وذكروا خمس الأمثلة
السرخصى رحمه الله تعالى في شرحه انه ان بالغ في بيان الصفة على وجه يصير مقداره له معلوما فهو وراة
الشاب سواء ويجوز أن يكون قول شمس الأمثلة رحمه الله في مسئلة القدر والزيادة يجي كقوله في القصار فيتمل
عند الفتوى كذا في المحيط * وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله قصار شرطه رجل على
أن يقصر له ثوبا مريا وبأجره فرضي به القصار فلما رأى القصار الثوب قال لا أرضى به فله ذلك قال وكذلك
الخياط والاصل فيه أن كل عمل يختلف في نفسه باختلاف المحل يثبت فيه خيار الرؤية عند روية المحل
المحل وكذلك الخياطة فلاجل ذلك أثبتنا خيار الرؤية فيه ما قال (شم) ولو استأجر رجلا ليكيل له كرم
حظنة فلما رأى الحنطة قال لا أرضى به فليس له ذلك وكذلك لو استأجر رجلا ليحجمه بدينق ورضي به
فلما كشف عن ظهره قال لا أرضى به فليس له ذلك لان العمل ههنا لا يختلف كذا في الذخيرة * استأجر
رجلا ليحجم له كذا من القطن وأولي قصصر له كذا ثوبا وليس عند الا جرتوب ولا قطن لا يجوز ان كان
عنده ولم يره فلا جبر خيار الرؤية في الثياب لافي القطن كذا في خزائن الفتاوى * وفي نوادر هشام
عن محمد رحمه الله تعالى رجل استأجر غلاما سنة بدار له فاستعمل الغلام نصف السنة ونظر أجرة الغلام
الى الدار ولم يكن رآها فقال لا حاجة لي فيها قال له ذلك وله أجر مثل غلامه كذا في المحيط * رجل استأجر
كرما لم يره وقد كان باع صاحب الكرم الاستجار قبل الاجارة حتى صحت الاجارة كان للمشتري خيار الرؤية
في الكرم ولو تصرف في الكرم تصرف المالك بطل خيار الرؤية كذا في الذخيرة * ولو أكل الثمار من تلك
الكرم لا يبطل خيار الرؤية لانه تصرف في المشتري دون المستأجر كذا في فتاوى قاضيان * وبثبت
خيار العيب في الاجارة كما في البيع الآن في الاجارة ينقذ المستأجر بالرد قبل القبض وبعد القبض وفي
البيع ينقذ المشتري بالرد قبل القبض وبعد القبض يحتاج الى القضاء أو الرضا كذا في المحيط * استأجر
دارا وقبضها ثم وجد بها عيبا يضرب بالسكنى كانه كسار الخدوع وما يوهن البناءه الخيار وان حدث عيب
بعدها قبل قبضها يرد هاله لانه عقير على المنفعة فحدث العيب قبل الاستيفاء كالموجود وقت العقد كذا
في الوجيز للكردي * وعن ابراهيم عن محمد رحمه الله رجل قال لغيره استأجر تلك اليوم على أن تنقل
هذا التل الى موضع كذا وذلك لا ينقل الا في أيام كثيرة قال هذه على اليوم ولا يكون على العمل فالاصل
أن المستأجر متى جمع بين العمل وبين الاضافة الى الزمان في العقد ومنه ذلك العمل مما لا يقدر الاجير
على تحصيله في ذلك الزمان كان العقد على الزمان وكان استحقاق الاجير معلقا بتسليم النفس
في ذلك الزمان كذا في الذخيرة * رجل قال آجر تلك هذه الدار كل شهر بدينق على أن أهبطك أجرة شهر
رمضان أو قال على أن لا أجرة عليك أشهر رمضان فالاجارة فاسدة كذا في محيط السرخصي * آجر حماما
سنة بكذا على أن يحط عنه أجرة شهرين للتعطيل فالاجارة فاسدة ولو قال على أن يحط عنه مقدار ما كان
معطلا يجوز ولو قال على مقدار عطلة لا أجرة عليك وبين المدة جاز كذا في خزائن الفتاوى * استأجر حماميا
على أنه ان نأبته فلا أجرة له فسد الاجارة كذا في الخلاصة * حاوت احترق فاستأجره كل شهر بخمسة
دراهم على أن يهره على أن يحسب بنفقته فمهره فهذه الاجارة فاسدة وان سكن المستأجر الحانوت فعليه أجرة
المثل بالغام بالغ والمشتأجر النفقة التي أنفقها على العمارة وأجر مثله في قيامه على العمارة كذا في الذخيرة

على شيء ذكر في المنتقى وغيره
مسئلة تدل على جواز الصلح
فقال أوصى بغلة فخلته ثلاث
سنتين لرجل واخلته فخرج
من الثلث فصالح الموصي له
مع الورثة على مال بمقابلة
ما يخصه من الثمن في هذه
السنين لا يصح في القياس
لانه لا يدري الكون وعلى
تقديره ربما يخرج أكثر من
قيمة بدل الصلح وفي الاستحسان
يصح لانه ترك حقه الثابت
بالوصية على مال فعلى قياس
هذا ينبغي ان يصح الصلح
هنا أيضا وذكر بعض
أئمة العهد وان لم يعقد على
جوابهم انه لا يصح الصلح
وذكر الديتاري في البيع مع
التوكيل فيه بالفسخ اذا أراد
البائع رد مال الوفاء الى
المشتري بعده مضى شهر قبل
استيفاء الغلة لا يتمكن من
ذلك وان فسخ قبل مضى
شهر له ذلك وان لم يستوف
المشتري الغلة لا نأعلم ان
فسد المشتري احرار الانزال
والفسخ قبل مضى الشهر
كالفسخ متصلا بالبيع
قبل له على هذا بعد الاستيفاء
بأى وجه يبقى المشتري في يد
المشتري قال بحكم الرهن
ولهذا العقد شبهه بالبيع
الفاقد من حيث انه يفسخ
اذا حضر الثمن وله حكم
البيع الصحيح في حق الانزال
وله حكم الرهن في حقائه

لا يتمكن من التصرف كالموتى ولا يملك بيعه من غيره ولو صرف المشتري من أن يجار الكرم الى مصالح الكرم له ذلك * اشتري * خان
دارا وفامو غصبا من المشتري غاصب لا يتمكن المشتري من الاسترداد منه ولا يتمكن المشتري من استرداد مال الوفاء من البائع قبل فسخ

المبيع لان المال ليس بثابت في ذمة البائع قبل الفسخ كما ذكرنا وفيما سأل الرهن بعتب من يد المثلث لا يمكن المثلث من استرداد الدين من الراهن وعليه نص الحاكم في مختصر الزيادات فيما اذا وضعت الجارية المرهونة عند عدل (٤٣١) وغاب العدل بعد ايداعها في يده عياله ان كان من في يده

معترا فبايداع العدل للمثلث طلب الدين من الراهن وان لم يعلم ان المثلث ليس للراهن وان المودع انما له ليس للمثلث طلب الدين لخروجها بالانكار من السلامة الى التوى * اشترى كرم او فاء بمائة فان تلف المشتري البناء أو الاشجار حتى لزمه قدر المائة لا تنفع المقاصة ولا ينسخ البيع أصله اذا تلف الدائن شيئا من مال المدين ان من جنس الدين صار قصاصا وان من خلافه لا بلامقاصة ان مثليا او قيميا على المختار وفي التجريد الدين بينهما تلف أحدهما مال المدين لشريكه له ان يرجع على المتلف بمحضته دل هذا على وقوع المقاصة ولو قيميا وقدمنا ما هو المختار والادراهم لا تنفع قصاصا عن الدنانير بلامقاصة وكذا الحكم بين المغصوب منه والغاصب وان ادعى المشتري البتات والبائع الوفاء فالقول قول البائع لانه يدعي زوال ملكه عليه وهو ينكر وزكر صاحب النافع والدين ان القول للمدعي البتات الا اذا شهد الظاهر للبائع بان يكون الثمن ناقصا كثير الا اذا ادعى المشتري تغير السعر فان تغيره يمنع جعل الحال حكما فيثبت ذلك القول

* خان بعضه خراب وفيه حوائط عامرة استأجر رجل العمارة العامرة في كل شهر بمخمس عشرة وخرب كل شهر بمخمس عشرة على أن يهر الخراب بماله ويجيب نفقته من جله الاجر فاستأجر الخراب ليعمره وينتفع به بعد ذلك فاسد اذا شرط أن تكون العمارة للاجر وللستأجر على المؤجر نفقته وأجر مثله فيما عمل وللمؤجر أن يسترد الطوائف التي عمرها المستأجر منه وأما الحوائط العامرة فالاجارة فيها جائزة لعدم المفسد هكذا في المحيط * ولا يجوز أن يشترط على المستأجر أن يرد العين الى الاجر وله اجمل ومؤنة وان لم يكن لها جمل ومؤنة جائزة هكذا في الغيانية * في الفتاوى سئل عن استأجر مزرعة ليعمل بها البطح فيه العصور واشترط رده على المستأجر فسد العقد وان لم يشترط فعليه أجر شهر فرغ في نصف الشهر أو في آخره كذا في الحاوي للفتاوى * وفي الغيانية فاذا مضى الشهر فلا أجر عليه وان بقي مدة كذا في التتارخانية * ولو قال استأجره منك كل يوم بكذا فاذا فرغ من عمله سقط الاجر عنه رده على المالك أولا فاذا فرغ في نصف اليوم يجب تمام أجر اليوم كما اذا فرغ في نصف الشهر وكذا في خزانة الفتاوى * استأجر حجابا وكذا قال له المؤجر ما لم تردهما على صحبة فلي عليك كل يوم درهم فقبضها وقد انكسرت فالاجارة في الحجاب فاسدة وفي الكيزان جائزة يعني اذا سمى للكيزان أجرة وللحجاب كذلك فيجب في الكيزان حصة مسمى الى وقت كسره وفي الحجاب يجب أجر المثل كذا في الفتاوى الكبرى * قال القاضي خفر الدين الفتوى على انه لا تفسد الاجارة في الكيزان الا اذا علم أن لها جلا ومؤنة تجري فيها الماسكة وكذا لو لم يسم أجر الحجاب وأجرة الكيزان فالعقد فاسد وان لم يكن للكيزان جمل ومؤنة كذا في التتارخانية * وفي الاصل رجل تكرارى من رجل دارسنة على أنه بالخيار فيها ثلاثة أيام فان رضىها أخذها بمائة درهم وان لم يرضها أخذها بخمسين درهم فان ذلك فاسد فان سكنها وجب عليه أجر المثل في الثلاثة الايام وبعد الثلاثة الايام ولا يضمن ما انهم من سكنه لاني مدة الخيار ولا بعد مضي مدة الخيار وهذا بخلاف ما لو كان الخيار مشروطا لصاحب الدار فانه يضمن المستأجر قيمة ما انهم من سكنه في مدة الخيار وان قال أنا بالخيار ثلاثة أيام فان رضىها أخذتها بمائة درهم كانت الاجارة جائزة فان سكنها في ثلاثة أيام فقد لزمته الاجارة وكان عليه أجر ما سكن ولا ضمان عليه فيما انهم كذا في المحيط * ولو استأجر أرضا على أنها كذا جريسا وكانت أقل أو أكثر فهي بالمسمى وله الخيار في الأقل ولو قال كل جريب بكذا يلزمه الاجر بحسبه كذا في الفتاوى الغيانية * ولو استأجر دارا أشهر مائة فلم يسلم اليه الدار حتى مضى بعض المدة ثم أراد أن يسلم الدار فيمضي من المدة فله ذلك وليس للمستأجر أن يأبى ذلك وكذلك ان طلبها من المؤجر فرفضها ثم أراد أن يسلمها فله ذلك وليس للمستأجر أن يمتنع فاذا استأجر دارين فسد قط أحدهما ما أو منعه مانع من أحدهما أو حدث في أحدهما ما عيب فله أن يتركهما جميعا كذا في البدائع * ولو استأجر بيتين فانهم أحدهما بعد القبض فلا خيار له في الباقي بخلاف ما قبل القبض كذا في المبسوط * وفي فتاوى النسفي سئل عن استأجر طاحونة على أن ماسمى من الاجر أيام جرى الماء وانقطاعه أيضا قال هذا شرط فاسد بخلاف مقتضى الشرع اذا الاجر لا يجب حال انقطاع الماء ففسد العقد كذا في الحاوي للفتاوى * رجل استأجر ثورا من رجل على أن يباحن عليه كل يوم عشرين فقيه افوجده المستأجر لا يطحن الا عشرة اقفرة كان المستأجر بالخيار ان شاء رضى به كذلك وان شاء رضى به لزمه أجر كل يوم بتمامه وان رد كان عليه أجر اليوم الذي استعمله بتمامه ولا يحط عنه شيء بسبب النقصان عن العمل لان الاجارة وقعت على الوقت ولهذا يستحق الاجر وان لم يطحن عليه شيئا كذا في الذخيرة * ولو تكرارى دابة الى بغداد فوجدها لا تبصر بالليل أو جوحا أو عثورا أو تعض فان كانت الدابة بعينها فله الخيار لتغير شرط العقد عليه وعليه من الاجر بحسب ما سار لانه استوفى الموقوف عليه بقدره وان كانت بغير عينها فله أن يبلغه الى بغداد على دابة غيره لانه التزم العقد في ذمته وهذا اذا قامت البيينة على عيب هذه الدابة كذا في المبسوط * وفي

للمشتري لانه متمسك بالاصل والظاهر وتقريره ان المبيع ان ساوى ألفا وباعه بستمائة فالقول للبائع وان بستمائة فله المشتري وكذا في الزيادة وأفتى صاحب الهداية فيه وفيما اذا ادعى البائع البتات والمشتري الوفاء في الاول ان القول للمدعي الوفاء ثم رجع الى ما أفتى به

أئمة بخاري من أن القول لمن يدعي البينات * اشترى دارا وفاؤ قبض ثم أجرها من البائع مدة وقد كان البائع باع هذه الدار من آخر قبله لا يجب الاجران الرد على البائع (٤٢٣) مستحق عليه فباى وجهه وجده وقع عن تلك الجهة كولو كان البيع فاسدا

واجره من البائع لا يجب الاجر * أقر في مرض موته انه كان باع ماله وفاء في الصحة وقبض بدله والتمن لا يخرج من الثالث لا يصح الاقرار بالتصديق الورثة وزعم بعضهم انه يصح بالتصديقهم كاقراء المرض بالدين للاجنبي وليس كذلك بل هو كاقراءه بقبض دين ثبت له في المرض بان أقرانه باع عيننا من آخر يعاينانا بكذا وعليه ثمنه وصدقه الآخر ثم أقر بقبضه يعتبر ذلك من الثالث لان مال الوفاء ليس بدين من كل وجهه ولا البيع وفاء رهن من كل وجهه لانه لو كان رهنا ودين للمالك المشتري للمنافع وما صح الوفاء الابتداء قبض الثمن لانه يكون رهنا بلا دين ونفع المقاصة بدين كان للمشتري على البائع ويبرأ الكفيل عن البائع منه ولا يعود بالنسخ كالمهر ولا يتمكّن من بيعه من آخر قبل فسخ الوفاء اذا لم يسلم المشتري اليه الثمن لعدم الدين فلما كان ديناً من وجهه لم يعتبر الاستناد الى الصحة رعاية لحق الورثة فيثبت في الحال لافي الماضي * ادعى انه اشترى منه هذا الشيء باناً ثم ادعى انه اشترى منه وفاء

الخلاصة الخالية وتعليق الاجارة بانفساخ اجارة أخرى باطل كما لو أجر دابة من انسان ثم قال لغيره ان انفسخت الاجارة بيننا آجرت منك فانه لا يجوز في جامع الفتاوى ولو استأجره على أن يضرب له من هذا التراب أو من تراب عندي في موضع كذا في كل يوم يضرب ألف باسنة بهذا الملبس وسمى ملبساً معروفاً يجوز كذا في التراب خاصة * ولو اشترى تراب الدار على البناء وضع الجذوع والهراى وكس السطوح وتطينها وسمى ذلك فهو جائز وان استأجره ليبنى له باللبن فعلى البناء الطين ونقله الى الحائط الا أن يكون مكاناً به يدافى يكون بالخيار اذا علم ذلك فان كان أراه المالك فلا خيار له وان استأجره ليبنى له حائطاً بالرصاص وشرط عليه الطول والعرض والارتفاع فهو جائز لان العمل على ما يصير معلوماً عند أهل الصنعة على وجه لا يتفاوت كذا في المبسوط في باب اجارة البناء * واذا استأجره ليبنى له حائطاً بالرصاص وشرط عليه الطول أو العرض لا يجوز الاجارة لان العمل لا يصير معلوماً كذا في المحيط والله تعالى أعلم

*(الباب السادس في الاجارة على أحد الشرطين أو على الشرطين أو أكثر) *

الاصل أن الاجارة اذا وقعت على أحد الشرطين وسمى لكل واحد أجره لم يمان قال آجرتك هذه الدار بخمسة أو هذه الاخرى بعشرة أو كان هذا القول في حائطين أو عبيدين أو مسافتين مختلفتين نحو أن يقول الى واسط بكذا أو الى كوفة بكذا فذلك كله جائز عند علمائنا وكذلك اذا اخبره بين ثلاثة أشياء وان ذكر أربعة أشياء لم يجوز وكذلك في أنواع الصبغ والخياطة اذا ذكر ثلاثة أشياء جاز وان زاد عليها لم يجوز استدل بالابحار الآن الاجارة تصح من غير شرط الخيار والبيع لا يصح من غير شرط الخيار كذا في الذخيرة * اذا دفع الى خياط ثوباً فقال له ان خطته فارسيه فلك درهم وان خطته روميه فلك درهمان أو قال لصباغ ان صبغت هذا الثوب بصدر فلك درهم وان صبغت بزعفران فلك درهمان فذلك جائز ولو قال ان خطته أنت فاجرك درهم وان خطته تليدك فاجرك نصف درهم فهذا والخياطة الرومية والقارسية سواء كذا في البدائع * وكذا لو قال لراد الا بق ان رددته من موضع كذا فلك كذا وان رددته من موضع كذا فلك كذا جاز وكذا لو قال للخياط ان خطت هذا الثوب فلك درهم وان خطت هذا الثوب الاخر فلك نصف درهم كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال ان سكنت في هذه الدار عطاراً فبدرهم وان سكنت حداداً فبدرهمين أو قال ان سكن فيها خياطاً فبدرهم وان سكن فيها حداداً فبدرهمين فالاجارة جائزة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما فاسدة وان استأجر دابة الى الحيرة فببدرهم وان جاز الى القادسية فبدرهمين فهو جائز ذكر محمد رحمه الله تعالى هذه المسئلة ولم يحكم فيها خلافاً فاحتمل أن يكون قول الكل واحتمل أن يكون قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يجوز وان استأجر دابة الى الحيرة على أنه ان حمل عليها كرشه غير فاجر نصف درهم وان حمل كرشه فاجر درهم جاز عنده وعندهما لا يجوز كذا في الكافي * اذا استأجر دابة الى مكان معلوم على أنه ان حمل هذه الحولة فالاجرة عشرة وان ركبها فالاجر خمسة فالعقد جائز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الاخر خلافاً لهما واختلاف عبارة المشايخ رحمه الله تعالى على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في تخريج مسئلة الدابة والدار أنه اذا سلم الدار ولم يسكن فيها واذا سلم الدابة ولم يحمل عليها شيئاً ولم يركبها بعضهم قالوا يجب أقل المسميين كذا في المحيط * وهو الصحيح هكذا في التبيين * ذكر الكرخي اذا استأجر دابة من بغداد الى القصر بمخمة والى الكوفة بعشرة فان كانت المسافة الى القصر نصف المسافة الى الكوفة فالعقد جائز وان كان أقل أو أكثر فالعقد فاسد وهذا على أصل محمد رحمه الله تعالى أما على أصل أبي حنيفة رحمه الله تعالى فالعقد جائز في الوجهين وذكر الحاشي كالمشبه في المنتقى أن من استأجر من آخر دابة على أنه ان ألقى عليه الكوفة فبعشرة وان ألقى القصر وهو المنتصف فجحسه فهو جائز قال وان ألقى القصر وهو المنتصف فبسته لا يجوز قال لانه اذا ألقى القصر لا يدري

لا يسمع لعدم مكان التوفيق * كرب المشتري وفاء أرض الوفاء للزراعة وأدى البائع مال الوفاء ففسخ البيع ما عليه للمشتري ان يطلب من البائع أجره الكرب اذا كان النقد بلا طلب المشتري فلو كانت الأرض معدة للصحة بالاستغلال وكرب المشتري فعلى

قياس ما لو آجره المشتري من غيره ثم نقد البائع الثمن وفسخ البيع ينبغي ان لا يتمكن البائع من منع المشتري عن الزراعة كما لا يظهر الفسخ في حق المستأجر لكن الفرق بين المسئلتين قائمانان البائع هنا يتمكن

(٤٣٣)

من منع المشتري والفرق ان المستأجر غير البائع والمشتري

فلا يظهر فسخهما في حقه

أما فيما نحن فيه ففسخ

المشتري يظهر في حقه

ولو كرهنا ففسخ فسخ منه

(الخامس في البيع بشرط)

ان اقتضاء العقدان

وجب العقد بلا شرط

كشرط تسليم أحد البدلين

أولم يقضه لكنه بلائمه أي

يؤكده موجب كشرط

الكفالة بالثمن أو الرهن به

أو لا يلائم لكن ورد به الشرع

كخيار الشرط ثلاثاً أو النقد

أو التأجيل للثمن أولم يرد به

الشرع لكنه متعارف

كشرط حذاء النعل أو

تشريك النعل بالشرائط

المشتري لا يفسد في الشكل

وعن محمد انه يفسد في

الاخير والان فيه منقعة

لاحد المتعاقدين أو المعقود

عليه وهو من أهـل

الاستحقاق على الغير كشرط

عق المشتري يفسد لكنه

ينقلب بالاعتاق صححها

ويجب الثمن عند الامام

خلافهما * اشتراها على

ان البائع لم يطاها ثم ظهر

خلافه لا يرد ولو على انها

ماولدت ثم بان ولادتهـ له

الرد ولو على أن لا يطاها

المشتري بطل وعلى ان

يطاها لا وعن الامام الفساد

فيهما ولو شرط لانفع فيه

لاحد لا عن الامام وعن الثاني الفساد فيه ايضا وان شرط فيه ضرر كافراض أجني أقالا والقدروري على أنه يفسد وان لا يبيعه

أبدا لا يفسد عند الامام ومحمد رحمه الله ولو لا منفعة فيه ولا ضرر كشرط لبس ثوب ببيع أو أكل طعام ببيع عن الثاني أنه لا يفسد

ما علمه ستة أو خمسة كذا في المحيط * ابن سماعه عن محمد رحمه الله تعالى في رجل استأجر رجلا على عدل زطى وعدل هروى وقال اجل أي هذين العدلين شئت الى منزلي على أنك ان حملت الزطى فلك أجر درهم وان حملت الهروى فلك أجر درهمين حمل الهروى والزطى جميعا الى منزله فالاجارة جائزة وأيهما حمل أول مرة فهو الذي لا قاه الاجارة وهو متطوع في حمل الآخر ضامن له ان ضاع في قولهم جميعا وان حملهما جـملة فعليه نصف أجر كل واحد منهما وعليه ضمان نصف كل واحد منهما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان ضاعا وعلى قولهم ما ضمنه ما ان ضاعا وفي نوادر هشام عن محمد رحمه الله تعالى اذا قال لغيره ان حملت هذه الخشبة الى موضع كذا فلك درهم وان حملت هذه الخشبة الاخرى الى ذلك الموضع فلك درهمان فحملها جـملة الى ذلك الموضع فله درهمان واجب أكثر الاجرين بكالـه وانه يخالف رواية ابن سماعه في العدلين كذا في الذخيرة * اذا قال للخياط ان خطته اليوم فلك درهم وان خطته غدا فلك نصف درهم قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يصح الشرط الاول ولا يصح الشرط الثاني وقال صاحبنا يصح الشرطان جميعا فان خاطبه في اليوم الاول يجب المسمى في ذلك اليوم وان خاطبه في اليوم الثاني يجب أجر المثل لا يزاد على درهم (١) ولا ينقص عن نصف درهم وفي النوادر يجب أجر المثل لا يزاد على نصف درهم ذكر القدروري الصحيح رواية النوادر كذا في فتاوى قاضيان * وان خاطبه في اليوم الثالث فله أجر مثله في قولهم ثم اختلفت الرواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في أجر المثل ايضا فروى عنه أنه لا يزاد على درهم ولا ينقص عن نصف درهم وهي رواية الاصل والجامع وروى عنه أنه لا يجاوز به نصف درهم وينقص عن نصف درهم ان كان أجر مثله أقل من نصف درهم وهو الصحيح عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعنهما ايضا كذا في الفتاوى الكبرى * هذا اذا جـمع بين اليوم والغدا فاما اذا أفرده العقد على اليوم بان قال ان خطته اليوم فلك درهم فخاطبه في الغدا هل يستحق الاجر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى قيل لا أجر له وقيل له الاجر كذا في محيط السرخسي * ولو خاطف نصفه اليوم ونصفه غدا فله نصفه وفي الغدا أجر المثل لا ينقص عن ربع درهم ولا يزاد على النصف وعندنا ثلاثة الارباع كذا في التمر تاشي * وان بدأ بالغدا ثم باليوم فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى الصحيح هو الشرط الاول فقط كذا في الفتاوى العتبية * ولو قال ان خطته اليوم فبدرهم وان خطته غدا فلا أجر لك فان خاطبه في اليوم فله درهم وان خاطبه في الغدا فله أجر مثله لا يزاد على درهم بالاجماع كذا في محيط السرخسي * ولو قال ما خطته اليوم فبحساب درهم وما خطته غدا فبحساب نصف درهم يفسد لانه مجهول وكذا لو قال ما خطت من هذه الثياب روميا فبكذا وخطته فارسي فبكذا فهو فاسد لجهالة العمل ولو قال استأجرتك غدا لخطيته بدرهم فخاطبه في اليوم فلا أجر له لان الاضافة صحيحة كذا في الغيائية * ولو استأجر يوما بدرهم فان بدله فكل يوم بدرهم فالاجارة فاسدة قياسا وفي الاستحسان جائزة كذا في محيط السرخسي

(١) وما يتصل بهذا الفصل اذا جـمع في عقد الاجارة بين الوقت والعمل اذا استأجر رجلا ليعمل له عملا اليوم الى الليل بدرهم صباغة أو خبز أو غير ذلك فالاجارة فاسدة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قولهما يجوز استحسانا ويكون العقد على العمل دون اليوم حتى اذا فرغ منه نصف النهار فله الاجر كما لا وان لم يفرغ في اليوم فله أن يعمل في الغد وعلى هذا الخلاف لو استأجر دابة من الكوفة الى بغداد ثلاثة أيام بأجر مسمى فذكر المدة والمسافة والعمل وكذلك لو استأجر لينقل له طعاما له ما من موضع الى موضع اليوم الى الليل فهو على الخلاف الذي ينافي الغد كذا في المبسوط * ولو استأجر رجلا لخطيط له هذا الثوب قبضا اليوم بدرهم لم يجز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو قال لخطيط لي قبضا أو ليجزئي فقبض أو لم يقدر جاز بالانفاق ولو

(١) قوله ولا ينقص عن نصف درهم هذا يدل على أنه قد زيد على نصف درهم ومقابلته رواية النوادر المذكورة أنه لا يزاد على نصف درهم وصححه الزياهي وغيره كما فاده ابن عابدين اهـ بحر اوى

ولو بشرط البيع لا ولو من فلان أو من البائع ففسد لان له مطالباً * اشتري ساحة على ان يبنى فيها مسجداً أو طعماً على ان يتصدق به ففسد * كل شرط يشترط على (٤٢٤) البائع وهو يفسد لعقد فاشترط على الاجنبي فالشرط باطل كشرط ان يهب هو

قال لخصيط قبضاً من هذا الثوب في اليوم جاز كذا في الفتاوى العنانية * وفي اجارات الاصل اذا استأجر الرجل من آخر ثوباً يطحن عليه كل يوم عشرين فقبيزاً فهذه الاجارة جائزة ولم يذكر فيها خلافاً في مشايخنا رحمهم الله تعالى من قال هذا الجواب يجب أن يكون قولهما أما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ينبغي أن تفسد هذه الاجارة على قياس مسئلة انخير ومنهم من قال لا بل هذه الاجارة جائزة على قول الكل وفي الاصل أيضاً الوشرط على انخير ان يخبز له هذه العشرة الخاتيم دقيقاً وشرط عليه أن يفرغ عنه اليوم تجوز هذه الاجارة عندهم جميعاً وان ذكر الوقت والعمل كذا في الذخيرة * رجل دفع الى خياط ثوباً يقطعه ويخيطه قبضاً على أن يفرغ منه في يومه هذا أو أكثر من رجل ابلا الى مكة على أن يدخلها الى عشرين ليلة كان يعبر بعشرة دنابر ولم يزد على ذلك روى عن محمد رحمه الله تعالى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه تجوز هذه الاجارة فان وفي بالشرط كان له المسمى وان لم ينف كان له أجر المثل لا يزد على المسمى وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا استأجر دابة من رجل أياماً مسمومة ولم يذكر شيئاً لا يجوز ذلك في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويجوز عندهما ولو قال للخياط استأجر منك هذا اليوم تخيط هذا القميص بدرهم أو قال استأجر منك هذا اليوم تخبز هذا القفيز الدقيق بدرهم لا يجوز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويجوز عندهما وقال الكرخي ليس في المسئلة اختلاف الروايتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى والصحيح أن في المسئلة عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى روايتين والصحيح من مذهبه أن الاجارة فاسدة قدم العمل أو أخر اذ ذكر الاجرة بعد الوقت والعمل أما اذا ذكر الوقت أولاً ثم الاجرة ثم العمل بعده أو ذكر العمل أولاً ثم الاجرة ثم الوقت لا يفسد العقد كذا في فتاوى قاضي خان * ومتى فسدت الاجارة ان كان فسادها بالهالة المسمى من الاجر أو لعدم التسمية يجب أجر المثل بالغاً ما بلغ كالأجر اذا استأجر داراً أو حواناً سنة بمائة درهم على ان يرميها المستأجر كان على المستأجر أجر المثل بالغاً ما بلغ لانه لما شرط المرمية على المستأجر صارت المرمية من الاجر فيصير الاجر مجعولاً أما اذا كان فساد الاجارة بحكم شرط فاسد كان له أجر المثل ولا يزد على المسمى هكذا في الظهيرية * قال في الاصل أيضاً واذا دفع الرجل عبده الى حائك ليعلمه النسيج وشرط عليه أن يحذقه في ثلاثة أشهر بكذا وكذا فهذا لا يجوز وكان ينبغي أن يجوز هذه العقد على قولهما وان لم يكن التحذيق في وسعه والاصل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه اذا جمع بين الوقت والعمل في عقد الاجارة انما يفسد العقد اذا ذكر كل واحد منهما على وجه يصلح مقعوداً عليه حاله انفراد الوقت والعمل أما اذا ذكر العمل على وجه لا يجوز افراد العقد عليه لا يفسد العقد يانه فيما ذكر في آخر باب اجارة البناء اذا تكاثر رجل رجلان أو ما الى الابد ليبنى له بالخص والاجر جاز بلا خلاف وان جمع بين الوقت والعمل لانه ما ذكر العمل على وجه لا يجوز افراد العقد عليه لانه لم يبين مقداره وما لم يكن مقدار العمل معلوماً لا يجوز افراد العقد عليه فانه قد اعد العقد على المدة وكان ذكر البناء لبيان نوع العمل حتى لو ذكر العمل على وجه لا يجوز افراد العقد عليه بأن يبين مقدار البناء لا يجوز الاجارة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط * اذا استأجر الرجل رجلاً كل شهر بدرهم على أن يطحن له كل يوم قفيزاً الى الليل فهو فاسد ذكر المسئلة من غير خلاف وهذا الجواب مستقيم على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى مشكلاً على قولهما فن مشايخنا من قال له هذه المسئلة ثبت رجوعهما الى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ومنهم من قال ما ذكر في هذه المسئلة قياس قولهما وما ذكر فيهما تقدم استحسنان على قولهما قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل الاصل في جنس هذه المسائل أنه اذا استأجر انساناً للعمل فان كان عملاً أو أراد الاجير أن يأخذ في العمل للعالم يقدر عليه صحت الاجارة ذكر في ذلك وقتاً ولم يذكر فقول استأجر منك تخبزي عشرين مناً من الخبز بدرهم جاز ان كان المستأجر في ذلك الوقت يملك آلات الخبز كالدقيق ونحو ذلك وان لم

له عشرين أو يهب لي فلان عشرين وما يشترط على البائع ولا يفسد به البيع فاشترط على الاجنبي يجوز ويكون له الخيار * باع بماء فلان ان علم في المجلس جاز وقد مر أنه لو اشترط فاسداً ياتحق ولو بعد الافتراق كما لو باع مثقال فضة بمثلها ثم زاد أو حط وان كان بشرط فاسداً ثم أبطله ان في صلب العقد صح الحذف في المجلس لا بعده وكذا يبيع جذع من سقف صح بالتسليم في المجلس وفي شرح الطحاوي تعليق الاطلاقات بالخطر كالتوكيل واذن العبد والطلاق يجوز لا تعليق التملك كالبيع والهبة والصدقة والابراء عن الدين وعزل الوكيل لكن تعليق الابراء عن الدين باهر كأن يجوز كقوله قضيت دينك افسد لان فقال الدائن ان كنت قضيت فقد أبرأتك وكان قضاء برئ العقود ثلاثة عقود يعلق بذكر الشرط الجائز كالبدل فلا يصح الا بالبدل المنطوق بالمعلوم الحلال الذي يجري فيه التملك والتملك فالفاقد من الشرط يفسده كالبيع والاجارة والصالح عن مال والقسمه وعقد لا يتعلق بالجائز

من الشرط فالفاقد من الشرط لا يطله كالنكاح والخلع والصلح عن دم العمد والعق على مال وهذه العقود تصح بدل وبدونه وبدل مجهول وحلال وحرام وعقد يتعلق بالجائز من الشرط والفساد فيه على نوعين نوع منه يفسده

ونوع لا يفسده وهو عقد الكتابة وأنه يتعلق بالشرط الخارج حتى لا تصح الكتابة إلا ببدل * وذكر القاضي العقود التي تتعلق تمامها بالقول ثلاثة قسم يطلها الشرط الفاسد وجهالة البدل وهي مبادلة المال كالبيع والأجارة (٤٣٥) والقسمه والصلح على مال عن دعواه

وقسم لا يطلها الشرط الفاسد ولا جهالة البدل وهو معاوضة بمال بغيره كالسكاح والخلع والصلح عن دم عـد وقسم له شبه بالبيع والسكاح كالكتابة لا يفسدها الشرط الفاسد ويطلها جهالة البدل وإذا جع بين شيئين فقبل في أحدهما لا يجوز في الأول سمي لكل بدلا أولا وبكل حال يجوز في الثاني وفي الثالث ان سمي لكل بدلا جازا والا * وفي الجامع الصغير كاتبه على ان لا يخرج من الكوفة جازت الكتابة ويطل الشرط * وفي الجامع الكبير كاتها وهي حامل على ان لا يدخل ولدها في الكتابة فسد لان الكتابة تبطل بالشرط الفاسد * وتعلق الرجعة واضافتها الى وقت في المستقبل باطل كالتكاح وانما يحتل التعلق ما يختلف به ولا يختلف بالرجعة وتعلق عزل الوكيل بالشرط يصح في رواية الصغرى ولا يصح في رواية الامام السرخسي والطلاق والعناق بمال وبدونه سوا * إذا قال المولى أو القاضي أذنت لهذا العبد أو الصبي في التجارة ولا أجيز ما لا يعلم الا باقراره صار مأذونا ولا عبرة للشرط والصلح عن دم العمد والجراحة التي فيها القصاص حالا أو مؤجلا

بين مقدار العمل لکنه ذکر لذلك وقتا فقال استأجرتك لتخبرني اليوم الى الليل بدرهم جاز أيضا ولو قال (بدین دهم دیوار من باز کن) جاز أيضا بین لذلك وقتا ولم یبین ولو قال ٣ (بدین یکدرم این خرم من باد کن) ان لم یذكر لذلك وقتا لا يجوز وان بین لذلك وقتا فهو على وجهین ان ذکر الوقت أولا ثم الاجرة بان قال استأجرتك اليوم بدرهم على أن تدری هذا الكدس جاز لانه استأجره لعل معلوم وانما ذکر الاجرة بعد بیان العمل فلا یتغیر وان ذکر الاجرة أولا ثم العمل بان قال استأجرتك بدرهم اليوم على أن تدری هذا الكدس لا يجوز لان العقد وقع على الاجرة أولا وانما يحتاج الى ذکر الاجرة بعد بیان العمل فاذا كان العمل معدوما أو مجهولا صار ذکر الوقت بعد بیان الاجرة للاستعجال أى على شرط أن تجل اليوم ولم تؤخر فلم یکن ذکر الوقت لوقوع العقد على المنفعة فلا يجوز كذا في فتاوی قاضیان والله أعلم

* (الباب السابع في اجارة المستأجر) *

الاصل عندنا أن المستأجر علك الاجارة في لا يتفاوت الناس في الاتفاق عبه كذا في المحيط * ومن استأجر شيئا فان كان مفتولا فانه لا يجوز له ان يؤجره قبل القبض وان كان غير مفتول فارد أن يؤجره قبل القبض فعند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز وعند محمد رحمه الله تعالى لا يجوز كفي البيع وقيل انه في الاجارة لا يجوز بالاتفاق وفي البيع اختلاف هكذا في شرح الطحاوی * وإذا استأجر دارا وقبضها ثم أجزها فانه يجوز ان أجزها بمثل ما استأجرها أو أقل وان أجزها بأكثر مما استأجرها فهي جائزة أيضا الا أنه ان كانت الاجرة الثانية من جنس الاجرة الاولى فان الزيادة لا تطيب له ويتصدق بها وان كانت من خلاف جنسها طابت له الزيادة ولو زاد في الدار زيادة كملو وتدفقها وتدا أو حفرة فيها بئرا أو طينا أو أصلح أبوابها أو شيئا من حوائطها طابت له الزيادة وأما الكنيس فانه لا يـكون زيادة وله أن يؤجرها من شاء الا الحداد والقصار والطحان وما أشبه ذلك مما يضرب بالبناء ويوهنه هكذا في السراج الوهاج * ولو أجزع ما استأجر شيئا من ماله مما يجوز أن يعقد عليه عقد الاجارة طابت له الزيادة هكذا في المحيط * وذكر الخصاص في كتاب الحيل أنه اذا كان المستأجر دارا فكسها من التراب ثم أجزها بأكثر مما استأجر لا تطيب له الزيادة وان أجزها بأكثر مما استأجر وقال عند الاجارة على ان أكس الدار يطيب له الفضل كذا في الذخيرة * ذكر شيخ الاسلام في كتاب شرح الحيل وان كان المستأجر أرضا فعمل بها مسنة فذلك زيادة ويطيب له الفضل قال وكذلك كل ما عمل فيها لا يكون قائما فذلك زيادة ويطيب له الفضل وان كرى أنها رها ذكر الخصاص رحمه الله تعالى أنها زيادة توجب طيب الفضل قال القاضي الامام أبو علي النسفي رحمه الله تعالى أصحابنا في هذا مترددون بعضهم يعدون هذا زيادة وقالوا تسرع على المستأجر اجراء الماء اليها وتسهل العمل فيها فكان ذلك زيادة وبعضهم لا يعدون هذا زيادة وفي نوادر بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا استأجر رجل شيئين صفقة واحدة وزاد في أحدهما شيئا وزاد في بعض النسخ أو أصلح في أحدهما شيئا ان يؤجرهما بأكثر مما استأجرهما ولو كانت الصفقة متفرقة فليس له أن يؤجرهما بأكثر مما استأجرهما كذا في المحيط * وكان الامام أبو علي النسفي يحكي عن أستاذه أن المستأجر لو أجز من المؤجر لا يصح وان أجزه من غيره ثم ان الغير أجزه من المؤجر يصح وقال الامام الحلواني وروى عن محمد رحمه الله تعالى أن الاجارة من المالك لا تجوز مطلقا تحتل الثالث أولا وبه قال عامة المشايخ وهو الصحيح وعلمه الفتوى كذا في الوجيز للكردي * وهل يسقط الاجر عن المستأجر الاول ان كان الاجر قبض الدار من المستأجر بعد الاجارة الثانية يسقط الاجر وان لم يقبض لا يسقط كذا في فتاوی قاضیان * ثم اذا كانت لا تصح عندنا هل يكون ذلك نقضا

ترجمة
٢ اصنع لي حائطي بهذه العشرة دراهم ٣ ذر هذا الجرن بهذا الدرهم

(٥٤ - فتاوی رابع) لا تبطل بالشرط * وإذا ضمن رجل جنابة الغصب أو الوديعة أو العارية بشرط كفالة فيها أو حواله لا تبطل وتعلق الوقف بالشرط باطل والوصية والوصاية جائز وتعلق الهبة بكامة ان باطل وبعلى ان ملائما كهبته على ان يعوضه يجوز ان مخالفا

بطل الشرط وصحت الهبة * والشركة لا تبطل بالشرط الفاسد والمضاربة لو فيها شرط يبطل الشرط وتصح المضاربة وتعلق الكفالة
أن متعارفا كقدوم المطلوب يصح وإن شرطاً (٤٣٦) محضاً كان دخل الدار وهبت الريح لا والكفالة إلى هبوب الريح جائزة والشرط

للعقد الأول فيه اختلاف المشايخ والصحيح أن العقد يفسخ ذكره الطحاوي كذا في السراج الوهاج * وذكر
الحلواني المستأجر إذا أجر المستأجر من المزارع قبل تنفسخ الأولى وأنه غير صحيح لأن الثاني فاسد والفساد
لا يقدر على دفع الصحيح والعامية على أنه لا تنفسخ إلا أنهم ما إذا دام على ذلك حتى تمت الاجارة بطلت الأولى
لأن الثانية فاسخة للأولى بل لأن المنافع تحدث ساعة فساعة وعلى حسب حدودها يقع التسليم إلى
المستأجر فإذا استأجر المالك منه ثانياً واسترد منه فذلك يمنع عن تسليم المنفعة الحادثة إلى المستأجر فإذا
دام إلى مضي المدة على ذلك فقد مضت قبل التمكين من الاستيفاء فتفسخ الأولى ضرورة حتى لو أراد
المستأجر الأول أن يسترد بعد مضي بعض المدة ليس كنه بقيمة المدة فله ذلك لأن العقد الأول انما يفسخ في
قدر المنفعة التي تلفت وعلى حاله فيما بقي كذا في الوجيز للكردي * فان سكنه الأجر يحكم هذه الاجارة
لا أجر عليه كذا في الحاوي للفتاوى * ولو أن المستأجر أعار المستأجر من المالك لاسقط عنه الاجارة
خلاف بين المشايخ كذا في المحيط * ولو أجر المستأجر من أبي رب الدار أو ابنه أو مكاتبه أو عبده المدينون
يجوز ولا تنفسخ الاجارة الأولى بانفاق الروايات وان لم يكن على العبد دين لا يجوز فان سلمه إليه لا تنفسخ
الاجارة الأولى كذا في التتارخانية * ولو استأجر أرضاً ثم دفعها إليه الأجر مزارعة ان كان البذر من قبل رب
الأرض لا يجوز لأن ذلك نقض للاجارة في ظاهر الرواية وان كان البذر من قبل المستأجر جاز لأن الأجر
في الفصل الأول يصير مستأجراً وفي الفصل الثاني يصير أجيراً كذا في الظهيرية * المستأجر إذا استأجر
صاحب الأرض ليعمل في هذه الأرض بشئ معلوم جاز كذا في فتاوى قاضيان * وفي نوادر ابن سماعة عن
محمد رحمه الله تعالى رجل استأجر من أخيه داراً وأرضاً زاد المستأجر فيها بناء ثم أجرة من الأجر وأغارها
منه كان هذا نقضاً للاجارة الأولى قال في فصل الاجارة في نوادر ابن سماعة وعلى رب الدار حصه بناء المستأجر
من الاجر قال الحسكاشي في هذه المسئلة دليل على جواز اجارة البناء وحده الغاصب اذا أجر المصوب
من غيره ثم ان المستأجر أجرة من الغاصب وأخذ منه الاجرة كان للغاصب أن يسترد منه ما دفع إليه من
الاجرة كذا في المحيط * أجرة الغاصب ثم أجازها المالك بعد مدة فالأجر السابق على الاجارة للغاصب لأنه العاقد
وبعد الاجارة للمالك لأن الغاصب فضولي ولو لم يجز حتى تمت المدة فكذلك للغاصب كالأجر المولى عبده سنة
ثم أعتقه في خلال السنة وأجاز العبد الاجارة فالماضى للمولى والآتي للعقود كذا في القدرى أن الاجارة
كسائر العقود فان أجاز قبل استيفاء شئ من المنفعة فالأجر للمالك وان أجاز بعد استيفاء شئ من المنفعة فالأجر
للعاقدين وان أجاز بعد انقضاء بعض المدة فالأجر للماضى والآتي عند الثاني للمالك وما ذكرنا أولاً قول محمد
رحمه الله تعالى كذا في الوجيز للكردي * ولو أجرة الغاصب سنين ومضت السنون ثم ادعى المالك أني كنت
أجزت عقده لا يقبل قوله إلا بينة ولو قال كنت أمرته يقبل كذا في التتارخانية * المستأجر اجارة فاسدة اذا
أجر من غيره اجارة صحيحة جاز كذا في الصغرى * وفي النصاب هو الصحيح وفي التتارخانية وفيه أفتى ظهير الدين
المرغني كذا في التتارخانية * ثم على قول من يقول بان المستأجر اجارة فاسدة عاك أن يؤجر من غيره
اجارة صحيحة اذا أجر كان للأول أن ينفذ الثاني كما اذا اشترى شيئاً فاسداً أو أجر من غيره اجارة جائزة
المستأجر اذا أجر من غيره أو دفع إلى غيره مزارعة ثم ان المستأجر الأول فسخ العقد الأول هل يفسخ العقد
الثاني اختلف المشايخ فيه والصحيح أنه يفسخ المتحد المدة واختلفت كذا في المحيط * وتفسير اتحاد المدة
أن تكون أيام الفسخ في الثاني أيام الفسخ في الأول كذا في الصغرى * استأجر من غيره موضعاً اجارة طويلة
ثم المستأجر أجرة من عبد الأجر فان كان بغير إذن المولى لم يحسب على المستأجر ما أخذ من العبد من رأس
ماله وما اذا كان العبد استأجر من المولى فقد توقف فيه الشيخ الامام والصحيح أن يقال استأجر العبد بان
المولى كاستأجر المولى بنفسه كذا في جواهر الاخلاط * ولم يكن عبده مديناً كذا في الكبرى * رجل أجر

باطل ونص النسفي ان
الشرط ان لم يتعارف تصح
الكفالة ويبطل الشرط
والحوالة كهي * اذا قدم فلان
فانت أمير في هذه البلد أو
قاضيها يصح لأنه يصح تعليقهما
بالشرط وتعلق كونه حاكماً
بالخطر أو الاضافة إلى مستقبل
صحيح وعند محمد خلافاً
للثاني والفتوى على الثاني
وتعلق وجوب الاعتكاف
بالشرط لا يصح ولا يلزم
وتعلق تسليم الشفعة نحو
ان كنت اشتريت سلمت فان
غيرك لا يصح لثبوت بين
الجيران وتعلق القرض
حرام والشرط لا يلزم والرهن
والاقالة لا يبطل بالشرط
الفساد وإبطال الاجل
يبطل بالشرط الفاسد بان
قال كلما نجح ولم تؤد فالمال
حال صح وصار حالاً وتعلق
الاجارة بالشرط بان قال ان
زاد في الثمن فقد أجزت
باطل * زوج ابنته البالغة
فباعها الخبر فقالت أجزت
ان رضيت أي فالاجارة
باطلة كانشاء العقد * ان
كانت جارية حامل فحق صح
أصله تعلق الدعوة صحيح
وتعلق الافترار بالشرط
باطل نحو ان امطرت السماء
* ولو قال له على ألف ان مت
لزم المال مطلقاً والمزارعة
تبطل بالشرط * تعلق الرد
بالعيب باطل وله الرد في خيار

الشرط صحيح * عقد الذمة لا يبطل بالشرط الفاسد كالأمام يصالح على مقدار يأخذه من الاراضي خاصة لا يصح الشرط
* البيع بشرط ان بكلمة على ماذكرناه وان بكلمة ان فباطل الا في صورة بان يقول بعث ان رضيت فلان في ثلاثة ايام جاز ان رضيت فيه

وما يبطل بالشروط الفاسدة ولا يصح تعليقها بالشروط الثلاثة عشر البيع القسمة الاجارة الرجعة الصلح عن مال الابرار عن الدين عزل الوكيل في رواية والوقف في رواية ايجاب الاعساف المزارة المعاملة الاقرار (٤٣٧) * وما لا يبطل ستة وعشرون

الطلاق والخلع والعق بمل
وبغية الرهن القرض
الهبة الصدقة الوصاية الوصية
الشركة المضاربة القضاء
الامارة التحكيم عند محمد
الكفالة الحوالة الوكالة
الاقالة الكتابة الاذن في تجارة
النسب الدعوة الصلح عن
دم العمد الجراحة التي فيها
القصاص حالا ومؤجلا
جناية الغصب والوديعة
والعارية ضمنها رجل وشرط
فيها حوالة وكفالة عقد
الذمة تعليق الرضا بعيب
وبحيار الشرط بالشرط وعزل
القاضي والنكاح لا يصح
تعليقه ولا اضافته لكن
لا يبطل بالشرط ويبطل
الشرط وكذا الحجر على
المأذون لا يبطل به ويبطل
الشرط وكذا الهبة والصدقة
والكفالة بالشرط المتعارف
يصح الشرط والكفالة وبغير
المتعارف تصح الكفالة
ويبطل الشرط كما اذا كفل
لفلان من فلان على ان يكفل
له فلان صحت الكفالة وبطل
الشرط * (نوع آخر) *
باخر فرسان بشرط انك عاريت
وقصد ان لا يرجع عليه
بائمن عند الاستحقاق فسد
البيع * باع ارضا بشرط انه
اذا استحق وقد غرس فيها
المشتري أو بني يرجع على
البائع بقيمة الحادث أيضا
فسد * باع ارضا على انه كذا
فيها تخللا أو دارا على انه مائة

داره كل شهر بدرهم وسلم ثم باعها من غيره وكان المشتري يأخذ أجر الدار من هذا المستأجر ومضى على ذلك
زمان وكان المشتري وعده البائع انه اذا رد عليه الثمن يرد داره عليه ويحسب ما قبض من المستأجر من ثمن
الدار وجاء البائع بالدارهم وأراد ان يجعل الاجر محسوبا من الثمن قالوا الما طلب المشتري الاجر من المستأجر
كانت هذه اجارة مستقبله فيكون المأخوذ من المستأجر ملك المشتري لانه وجب بعهده وليس للبائع ان
يجعل ذلك من الثمن وما قال المشتري للبائع انه يحسب ما قبض من المستأجر من ثمن الدار عند رد الدار وعده
فان انجز وعده كان حسنا ولا فلا يلزمه الوفاء بالمواعد وان كان شرط في البيع ذلك كان مفسدا للبيع
كذا في الظهيرية * وفي الابانة استأجر خيمة الى مدة له أن يؤاجر من غيره لان هذه مما لا يختلف الناس فيه
بغزلة البيت وان اتخذها مطبخا ضمن اذا كان معدا لذلك كخيمة المسيح كذا في التتارخية والله أعلم
* (الباب الثامن في انه قبال الاجارة بغير افظ وفي الحكم ببقاء الاجارة وانعقادها مع وجود ما فيها) *

استأجر دارا شهرا فساكن شهرين لا أجر عليه في الشهر الثاني هذا جواب الكتاب وروى عن أصحابنا يجب
وعن الكرخي ومحمد بن سلمة أنهم ما وقفان بين الروايتين بين المعدل الاستغلال وبغير المعدل الاستغلال من
غير تفصيل بين الدار والحمام والارض قال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى وبه يغني كذا في خزائن الفتاوى *
اذا سكن الرجل في دار رجل ابتداء من غير عقد فان كانت الدار معدة للاستغلال يجب الاجر وان لم تكن
معدة للاستغلال لا يجب الاجر الا اذا تقاضاه صاحب الدار بالاجر وسكن به مدة ما تقاضاه لان سكناه حينئذ
يكون رضا بالاجر قالوا وفي المعدل للاستغلال انما يجب الاجر على الساكن اذا سكن على وجه الاجارة عرف
ذلك عنه بطريق الدلالة أما اذا سكن بتأويل عقدا أو بتأويل ملك كبيت أو حانوت بين رجلين سكن
أحدهما فيه لا يجب الاجر على الساكن وان كان ذلك معدا للاستغلال كذا في المحيط * خان نزل فيه رجل
فانه يكون بأجر ولا يصدق أنه سكن بغير أجر كذا قال محمد بن سلمة وأبو نصر بن سلام وبه أخذ الفقيه أبو
بكر والفقيه أبو الليث قال نضر الدين الفتيوى على أنه سكن بالاجر الا اذا عرف خلافه بقريته فخوان يكون
الساكن معروفا بالظلم أو الغصب أو كان صاحب جديس به لم منه أنه لا يستأجر مسكنا كذا في المضمهرات *
حوانيت مستغلة سكن واحد في حانوت منها قال ابن سلمة يجب أجر المثل وان ادعى الغصب لا يصدق اذا كان
مقرا بالملك للمالك وان ادعى المالك لا يلزم الاجر وان برهن المالك عليه وكذا لو دخل الحمام وادعى الدخول
غصبا لا يسمع كذا في الوجيز للكردرى * وان كان المستغل لصغيره نظر الى أجر المثل والى ضمان النقصان
فأيهما كان أنظر للصغير يجب مقصرة يعمل فيها القصارون ولرجل فيها أجراء يؤجرها منهم فعمل بها فصار
ولم يشارط صاحب الأجراء بشئ فان لم يكن معروفا عندهم ان من شاء عمل عليها أو أدى الاجر فلا أجر عليه
اذا عمل بلا اذن رب الأجراء ولو كان معروفا عندهم أن من شاء عمل عليها وأدى الاجر فعليه الاجر ثم ان
كانت لها أجرة معروفة فيجب ذلك والافأجر المثل كذا في الكبرى * استأجرها سنة بأجر معلوم فسكنها ثم
سكنها سنة أخرى ودفع الاجر ليس له أن يستردها هذا الاجر قال رضى الله تعالى عنه والتخريج على الاصول
يقضى أن تكون له ولاية الاسترداد اذا لم تكن الدار معدة للاجارة كذا في القنية * وفي المنتقى عن محمد
رحمه الله تعالى في صاحب الدار اذا قال للغاصب هذه دارى فاخرج منها فان زلتها فهى عليك بكذا فجدها
القاصب ثم أقام المالك عليه البينة بعد أشهر فلا أجر له ولو كان مقرا بالدار للسدى وباقي المسئلة بحالها كان
سكناه رضا بالاجارة ويجب الاجر كذا في المحيط * ولوا كثرى دارا سنة بالف درهم فلما انقضت السنة قال
له رب الدار ان فرغتها اليوم والافهى عليك كل يوم بدرهم فلم يفرغ زمانا والمستكرى مقر له بالدار يلزمه ما سعى
من الاجر قال هشام لمحمد رحمه الله تعالى أفلا تجعلها في مقدار ما ينقل متاعه منها باجر مثلها قال هذا حسن
أجعلها باجر مثلها فان فرغها الى ذلك الوقت والاجر مثلها بعد ذلك بما قال كل يوم كذا في خزائن المفتين * رجل

ذراع فذقة خبر لانه وصف لا يقابله ثمن ولو أن فيها كذا مائة ثم رها فوجد فيها نخلة لا تثر ففسد لان الثمرة انقضت من ثمن بالذكرة سقط
حصه المعدوم ولا يعلم كم الباقي من الثمن فاشبهه شراة مذبوحة فاذا أخذها مقبوضة * باع دارا على أن غلها عشر وون فاذا هى خمسة عشر ان

أراد الكون في الماضي لا يفسدون أو أراد الأول وجعل حصواها شرطا ففسد وان اطلق ولم يرد معينا منهم فافسد أيضا جلا على الاسـ استقبال
 * بعث الدار الخارجة على ان تجعل لي (٤٣٨) طر يقامته الى الداخله فسد ولو قال الاطر يقها الى الداخله صح وله قدر عرض الباب

استأجر حاقونا كل شهر ثلاثه دراهم فلما مضى شهر ان قال له صاحب الحاقوت ان رضىت كل شهر بخمسة
 دراهم والان فرغ الحاقوت ولم يقل للمستأجر شيئا ولا كنهه سكن فيه يلزمه كل شهر خمسة دراهم لانه لم يسكن
 فقد رضى بذلك ولو قال المستأجر لا ارضى بخمسة وسكن لا يلزمه الا الاجر الاول كذا في فتاوى قاضيخان
 * أراد ان يستأجر غلاما فقال لصاحب الغلام هو بعشرين وقال المستأجر بعشرة وافتر قاعلي ذلك فانه
 يكون بعشرين ولو قال المستأجر بل بعشرة وقبض الغلام فالصحيح انه يجب الاجر الذي صرح به المستأجر
 هكذا في جواهر الاخلاطى * رجل قال لا آجر أجرك هذه الدار سنة بألف درهم كل شهر بمائة درهم قال
 تقع الاجارة على ألف ومائتين قال الفقيه أبو الليث هذا اذا قصد ان تكون الاجارة كل شهر بمائة أما اذا
 غلط في التفسير لا يلزمه الا آلاف فلو ادعى الاجر أنه قصد الفسخ وادعى المستأجر الغلط في التفسير فالقول
 قول الاجر كذا في الخلاصة * ولو سكن الدار بعض المدة ثم جدها وقال هي ملكي أو قال غصبتها أو قال
 عارية وهي ليست بمسئله ثم أقيمت عليه البيدة فلا أجر عليه من حين جحد في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى
 لانه غاصب وعند محمد رحمه الله تعالى يثبت الاجر لانه ثبت أن الدار كانت في يده وأجر ولو كان مكان الدار دابة
 أو عين أخرى والمسئله بحالها كان الرد على المستأجر بعد انقضاء المدة ويضمن لو ملك قبل الرد لانه غاصب
 بزمه وان رضى وارث الاجر أن يكون على الاجارة وطالب منه الاجر فسكن يجب الاجر والقول قول من
 يريد ابقاء الاجارة من الورثة والغرماء كذا في التارخانية * قال الغيرة بكم تأجر هذه الغرارة شهر فقال
 بدرهمين فقال المستأجر لا بل بدرهم وقبضها ومضى الشهر فما صحح أنه يجب درهم ~~هـ~~ كذا في جواهر
 الاخلاطى * الراعي اذا كان يرعى الغنم كل شهر بأجر مسمى فقال لصاحب الغنم لا أرى غنمك بعد هذا الا ان
 تعطيني كل يوم درهما فلم يقل صاحب الغنم شيئا وترك الغنم عنده كان عليه كل يوم درهم كذا في خزنة المفتين
 * قال الراعي لا أرى غنمك الا أن تعطيني يوما درهما فلم يقل صاحب الغنم شيئا وترك غنما يجب كل يوم درهم
 وكذلك هذا في اجارة الدور كذا في المتقط * رجل استأجر أجيرا ليحفر نهره كل شهر بكذا ثم مات المستأجر
 فقال الوصي للأجير اعمل عملك على ما كنت تعمل فاننا لا أحبس عنك الاجر فاقى على ذلك أياما ثم باع الوصي
 الضبعة فقال المشتري للأجير اعمل عملك فاننا لا أحبس عنك الاجر فقد ارما على الاجير في حياة الاول يجب
 الاجر في تركته ومن حين قال له الوصي اعمل عملك يجب على الوصي ومن حين قال المشتري اعمل عملك يجب
 على المشتري الا أن الواجب في تركه الميت المسمى لوجود التسمية منه والواجب على الوصي وعلى المشتري
 أجر المثل اذ لم يعلم مقدار المشروط من الميت أما اذا علم ذلك وأمر اه أن يعمل على ذلك الشرط فعليه ما
 المسمى كذا في المحيط * رجل استأجر من رجل حجرا بعشرة بعض اجياد وبعضها زبوف فقال المكارى في
 الطريق أنا أطلب الكل جيادا فقال المستأجر بالفارسية (چنان كنم كه تو خواهی) فهذا وعده ولا
 يلزمه بذلك شيئا وكذلك لو استزاده في الاجر وأجاب بذلك كذا في الذخيرة * قال في الاصل وانما استأجر دابة
 الى مكان مسمى فبات صاحب الدابة في وسط الطريق كان للمستكرى أن يركب الدابة الى المكان المسمى
 بالاجر وانما لا تنقض لان الحال حاله العذر والاجارة تنقض ابتداء العذر فان من استأجر سفينة شهر رافقت
 المدة والمستأجر في وسط البحر فانه تنقض بينهما ما اجارة مبتدأ فلا يثبت في حالة العذر كان أولى وبيان العذر
 أنه يخاف على نفسه وماله لان لا يجد دابة أخرى في وسط المفازة ولا يكون له قاض ليرفع الامر اليه فيؤجر
 الدابة منه فانياحتى قال مشايخنا للوجود دابة أخرى يحمل عليها متاعه تنقض الاجارة وكذا لو كان الموت
 في موضع يجد دابة في ذلك الموضع تنقض الاجارة ثم اذا ركب المستكرى الدابة الى ذلك المكان وأنفق عليها

ترجمة
 ٢ افعل كما تريد

الخارجة ولو اشترى يتاعلى
 ان لا طر يق له في الدار وعلى
 ان يابه في الدهليز جاز ولو على
 ان له طر يقا فبان عدمه
 له الرد وفي المختلف أبعث
 دارى على ان لي يتا منها
 فسد بخلاف شراء الدار
 بطر يقها وقال الثاني يجوز
 فيها * باع أو اشترى دارا على
 انه ان رضى الجيران أخذها
 ان سمى الجيران ووقت
 ثلاثا صح والا * باع على
 انه لا بناء فيها فاذا فيها بناء
 فسد البيع لانه يحتاج
 حينئذ الى النقص
 ولو على ان فيها بناء أو شجرة
 فاذا ليس فيها بناء ولا شجرة
 جاز وله الخيار وكذا لو باع
 بعلمها أو سفلها وعدم ولو
 على ان البناء من آجر فاذا
 هو من لبن يفسد * باع ببنى
 على انه ثوب هروى أو بخارى
 على انه ثوب نيسابورى
 أو العمامة السمرقندية على
 انها شهر ستانية أو سمرقندية
 فبان بخلافه فسد * اشترى
 على انها مولدة الكوفة فباتت
 مولدة البصرة أو غلاما أو
 جارية على انه تركى فبان
 هندا يرد لان المشروط افضل
 وان تعذر رجوع بالنقصان
 * بكم هذا الهروى فقال
 بكذا فاشترى فبان بخلافه
 لا يرد * باع ثوبا على انه صبيغ
 برقع وان فاذا هو بعضه فسد
 ولو باع على انه بعضه فبان
 أبيض جاز بالخيار ولو على انه

أبيض فاذا هو صبيغ برقع وان أو غيره لا يجوز * اشترى عبد اعلى انه فحل فبان خصياله الرد ولو عكسا قال الامام الخصة في العبد عيب في
 فاذا بان خلاصه كنه شرط العيب فبان سليما وقال الثاني الخصى افضل لرغبة الناس فيه فيخير (نوع منه) باع نباتا في الارض كالبصل مثلا

فقلع جزيا وقال أسمعك على ان كل جريب منه كذلك فكذا باع يذر القليق على انه مروزي فلما طلع الدود بان انه غير هاديين المروزي والمبيع تفاوت فاحس برد الثمن و يرد البائع مثل البزرا المقبوض كشتري بزرا البطيخان بعد (٤٣٩) الزراعة بزرا القند * اشتري ثوبا على ان

حشوه قطن فبان هو فاجاز
ورجع بالنقصان * اشتري
ثوبا على انه خرفان لحته
كذلك وسداه غيره جاز لان
اللحمة هو الاصل * اشتري
ثوبا أو خفا خلقا على انه
يرقه البائع ويخرزه ويسلمه
صح للعرف * اشتري قميصا
على انه متخذ من عشرة
اذرع فبان اتخذه من اذل
والمشتري ينظر اليه لا خيار له
* اشتري على انه كتاب النكاح
أو تأليف الامام محمد فاذا هو
كتاب الطلاق أو للشافعي
أو طب له لا خيار له ما لي
الباض من السواد جنس
والاختلاف في نوع
* اشتري ماله جل ومونة على
ان يسلمه في منزل المشتري
ان بالعريسة فسدوان
بالفارسية لا عدم الفرق فيها
بين الحمل والايضا فاندفع
العريسة وان حمله فراه
المشتري لا خيار له * (نوع
منه) * باع حيوانا
واستثنى حمله فسد كاستثناء
بعض الاطراف لان الحمل
لا يفر بال عقد * باع قطع غنم
أو عدل بزرا فاستثنى واحدا
ان عينا جازا والا * اشتري شاة
على انها حامل فسدوعن
الامام انه يجوز ولو بقرة على
انها لبون أو حلوب أو ذات
لبن قال الكرخي لا وبه افق
الظهيري والطحاوي على
انه يجوز لانه على سبيل

في الطريق كان متبرعا حتى لا يرجع على ورثة المكارى بذلك كذا في الذخيرة * واذا أنفق باهر القاضى
وأثبت ذلك بالبينة يرجع هكذا في الخلاصة * اذا كان المستكرى استأجر رجلا يقوم على الدابة كان أجره
على المستكرى ولا يرجع بذلك على ورثة المكارى ثم اذا وصل الى ذلك المكان رفع الامر الى الحاكم
ليقضى بما هو الاصل لو رثته الميت فان رأى القاضى الصلاح في أن يؤاجر الدابة منه ثانيا بان عرف المستأجر
ثقة أمينا ورأى الدابة قوية حتى عرف أن الورثة يصلون الى عين مالهم متى أجر منه فعل وان رأى الصلاح
في بيع الدابة بان اتهم المستأجر ورأى الدابة ضعيفة ظاهرا فعلم أن الورثة لا يصلون الى عين مالهم وان
وصلوا يلحقهم ضرر عظيم يبيع الدابة ويكون معه حفظ المال على الغائب وان كان المستأجر قد عمل الاجر
الى رب الدابة وفسخ القاضى الاجارة وباع الدابة فادعى المستأجر ذلك فالقاضى يأمره باقامة البينة على
دعواه وينصب القاضى وصيا على الميت حتى يسمع البينة كذا في المحيط * ذكر محمد درجة الله تعالى في السير
الكبير مسئلة السفينة اذا انقضت مدة الاجارة والسفينة في وسط البحر وسئل ألق الذي فيه الزيت اذا
انقضت مدة الاجارة في المفازة ولا يجسد المستأجر سفينة أخرى أو زقا أخرى أو ربان الاجارة أو أجر منه وقد
حضرهم الامام ان كان الامام يجعل ذلك للمستأجر كل يوم بكذا شرط أن تكون هذه الاجارة من الامام وقد
ذكر ابن شماعه في نوادر هذه المسئلة عن محمد درجة الله تعالى ولم يشترط أن يكون المؤاجر هو الامام بل شرط
أن يقول المستأجر استأجرت هذه السفينة كل يوم بكذا أو يؤاجر واحد من أصحابه ورفقائه فان ألقى الاجر
بعيد ذلك أن يعطيه السفينة أو الرزق استعان المستأجر بأعوانه ورفقائه حتى يترك السفينة والرزق عليه الى
أن يجسد سفينة أخرى وزقا آخر وبهم هذه المسئلة تبين أن من سكن دار غيره لا يجب الاجرا اذا كان صاحب
الدار يابى ذلك وان كانت الدار معدة للاستغلال الا اذا استأجر السالك بنفسه فيقول استأجرت كل شهر
بكذا ثم ليس في مسئلة السفينة والرزق اختلاف الروايتين وما ذكر في السير محمول على ما اذا حضر الامام
وما ذكر في نوادر ابن شماعه محمول على ما اذا لم يحضر الامام كذا في الذخيرة * رجل استأجر أرضا فزرع فيها
ثم مات المستأجر قبل انقضاء مدة الاجارة كان على ورثته ما سمي من الاجر الى أن يدرك الزرع لان الاجارة
كاستقص بالاعداد تبقى بالاعداد وكذا الومات المؤاجر وبقي المستأجر حتى الاجارة الى أن يدرك الزرع واذا
انقضت مدة الاجارة والزرع بقى في القياس يؤمر المستأجر بقلع الزرع وفي الاستحسان يقال له ان شئت
فاقلع الزرع في الحال وان شئت فاتركه في الارض الى أن يدرك الزرع فقلع الزرع وفي المنتقى اذا
كذا في فتاوى قاضى خان * وفي الاصل اذا انقضت مدة الاجارة وفي الارض رطوبة قلعت وفي المنتقى اذا
انقضت مدة الاجارة وفي الارض رطاب تركت فيها بأجر مثلها حتى تجز وهو على أول جرة تدرك بعد انقضاء
الاجارة وقال في الموت اذا مات مؤاجر وفي الارض رطاب تركت بالمسمى حتى تجز ومن هذا الجنس اذا
استأجر من آخر زقا فاجعل فيها خلاصا انقضت مدة الاجارة في الصحراء جعل بأجر مثلها الى موضع يجود فيه
زقا فلو مات المؤاجر قبل مضي المدة لا يجعل بأجر مثلها لكنها تترك على الاجارة الاولى كذا في المحيط *
ولو استأجر أرضا سنة فزرعها ثم اشتراها المستأجر مع رجل آخر انقضت الاجارة ويترك الزرع في الارض
حتى يستحصد ويكون للمشتري على صاحب الزرع مثل نصف أجر الارض كذا في خزائن المفتين * وعن أبي
يوسف رحمه الله تعالى لو انقضت المدة والزرع لم يخرج بعد فاخصم ما فسخت الاجارة وردت الارض الى
صاحبها وان خرج بعد ذلك ردتها بأجر المستأجر ولو انقضت والزرع به لم يحتصموا حتى استحصد يجب
من الاجر بحسب ذلك ولا يتصدق الزارع بالفضل وكذا ان اخصم ما فيه استحسن أن يترك بأجر المثل كذا في
التمرناشي * ولو خرج الزرع بعد انقضاء المدة تصدق به فان زرع فيه المؤاجر أيضا ثم خرج الزرع وتصادقا أنهما
سواء فنصفان وان كان أحدهما غاليا فهو لصاحب الغالب وبضمن ذلك خر مثل ماله كذا في الغيبة *

الوصف لا الشرط كما لو اشترى على انه هملاج أو كلبا على انه ضيودوبه أخذ النقبه والصدرو عليه الفتوى ولو على انها تحلب كذا لا يجوز بل
خلاف ولو جارية على انها ذات لبن بالفارسية دأبكي راختلفوا واختار انه يجوز كما لو اشترى على انها خبازة وبه أفق الصدوق باعها على انها حائل

يجوز ويجعل كانه شرط البراءة من العيب لان الحبل عيب و هل القيمة قد يكون الحبل زيادة في الظورة فان باع على انه حامل لا يجوز وعن
محمد انه يجوز لان يشترطها للظورة وهذا (٤٣٠) اذا شرطها للبائع لانه كالبراءة من العيب اما اذا اشترها المشتري فسد وعن الامام

استأجر أرضا وغرس فيها أشجارا ثم انقضى وقتها فالصحيح أن رب الأرض أن يطالب المستأجر بتفريغ
أرضه اذا كان فيها غرس بمخلاف مالهو كان فيها زرع حيث ترك بأجر وليس رب الأرض أن يملك الأشجار
على الغارس بالقيمة اذا لم يكن في فلهما ضرر فاحش بالأرض هكذا في المحيط * فان كان في قطع الأشجار ضرر
فاحش بالأرض حينئذ كان له أن يملك الأشجار وعليه قيمتها فلو عده دفعها للضرر عن نفسه هكذا في خزائن
المفتين * استأجر من آخر حائطا ووضع فيه حجاب خسل فانقضت مدة الاجارة والمستأجر أبى تفريغ
الحائط فان كان الحبل باع مبلغا لا يفسد بالتحويل يؤمر بالتحويل وان كان يفسد لا يؤمر بالتحويل
ويقال للمستأجر ان شئت فرغ الحائط وان شئت فاستأجر منه الى وقت ادراكه والمراد بقوله استأجره
منه الحكم بأجر المثل عليه لا الاستحجار ابتداء بديل مسمى ولومات المؤجر أو المستأجر قبل انقضاء المدة ولم
يتيسر التفريغ يجب المسمى استحسانا والقياس أن يجب أجر المثل كما بعد انقضاء المدة كذا في المحيط * واذا
انقضت مدة الاجارة ورب الدار غائب فسكن المستأجر بعد ذلك سنة لا يلزمه الكراهة هذه السنة لانه لم
يسكنها على وجه الاجارة وكذا لو انقضت المدة والمستأجر غائب والدار في يد امرأته لان المرأة لم تسكنها بأجر
كذا في فتاوى قاضي خان * وفي الاملى عن محمد رحمه الله تعالى رجل استأجر أرضا بدارهم معلومة سنة
وزرعها ثم مات المؤجر قبل أن يستحصد الزرع واختار المستأجر المضي على الاجارة حتى يستحصد الزرع
وبالاجر كفيـل قال لا يبرأ الكفيل من أجر ما بقي الى أن يستحصد الزرع وكذا لو لم يمت الاجر وان مات
المستأجر واختار ورثته ترك الزرع في الأرض حتى يستحصد لم يبرأ الكفيل من الكفالة فان قال المؤجر
لا أرضي إلا أن يكون الاجر على ورثته الميت ليس له ذلك ولو انقضت السنة ثم مات المستأجر والزرع بقل
واختار ورثته ترك الزرع بأجر المثل فالاجر عليهم في مالهم دون مال الميت كذا في المحيط * استأجر أرضا فزرع
فيها زرعاً ثم انهم ماتوا فاسحقوا قد اجارة والزرع بقل هل تترك الأرض في يد المستأجر بأجر المثل الى أن يستحصد
الزرع فقد قيل لا تترك وقد قيل تترك وهذا القائل يستدل بحديثه ذكره محمد رحمه الله تعالى في كتاب
المزارعة وصورتها رجل دفع أرضه مزارعة الى غيره وأخر المزارع الزرع فيه في آخر السنة والزرع بقل لم
يستحصد فأراد رب الأرض أن يقطع الزرع لا يمكن من ذلك ويثبت بينهما اجارة في نصف الأرض الى ان
يستحصد الزرع صيانته لحق المزارع في الزرع ويغرم المزارع نصف أجر مثل هذه الأرض ههنا يبطلان حقه
في الزرع حيث أخر الزرع الى آخر السنة مع هذا ان الشرع حقه واثبت الاجارة في نصف الأرض كذا في
الذخيرة والله تعالى أعلم

*(الباب التاسع فيما يكون الاجير مسلما مع الفراغ منه وما لا يكون) *

واذا استأجر أجيرا يعمل له في بيته عملا مسمى ففرغ الاجير من العمل في بيت المستأجر ولم يضع من يده حتى
فسد العمل في بيت المستأجر أو هلك فله الاجر كذا في الميسر * رجل استأجر رجلا لخبز له فلما أخرج الخبز من
التنور احترق لا بفعله كان له الاجر ولا ضمان عليه وهذا اذا خبز في بيت المستأجر كذا في شرح الجامع
الصغير لقاضي خان * واذا أخرج بعض الخبز من التنور استحق الاجر بحسابه كذا في المنايع * فان لم يكن
في بيته واحترق لأجره كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان * ولو أرق في التنور ثم جاء بخرجه فسقط
من يده فوقع في التنور فاحترق فهو ضمان فان ضمن قيمته مخجوزا أعطاه الاجر وان ضمنه دقيا لم يكن له اجرة
كذا في السراج الوهاج * وان احترق الخبز في التنور قبل الاخراج لأجره سواء كان في بيت المستأجر أو في
بيت الاجير كذا في النهاية * وان سرق الخبز بعدما أخرجه فان كان يخبز في بيت صاحب الطعام فله الاجرة
وان كان يخبز في بيت الخباز فلا أجر له ولا ضمان عليه في سرق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما
بضمن كذا في الجوهر النيرة * لو استأجر خاطا لخبط له ثوبا في داره فقطع الثوب وقتل الخياط فسرق الثوب

اذا شرط البائع الحبل صح
وان شرط المشتري فذاهي
ليست كذلك فالبيع لازم
وليس له الرد لانها وجدت
سلمية * اشترى جارية على انها
مغنية فسد عند الامام ومحمد
رحمهما الله وفي مبسوط
الفقيه جاز رجل الى محمد
وقال اشترى بتم على انها تغني
كذا لو نافذا لا تدري قال قم
لزمك البيع لانه اخذ برك
عن عيب بها ولو عدى الى انها
ليست بمغنية لانه شرط
البراءة من العيب * اشترى قريبا
أو غيره على انه يصبح أو جاما
على انه يطير كذا ما سافة أو
كبش على انه نطاح أو ديك
على انه مقاتل أو فهد أو
كلبا على انه صيود عن محمد
روايان * اشترى عبدا
على انه يطعمه جاز ولو على ان
يطعمه خبيصا لا * اشترى فرسا
على انه هملاج أو بعيرا على
انه خراساني فاذا هو غيره رد
* اشترى على انها تخيض
فاذا هي لا تخيض وانفق عليه
انه من الياس يرتها * اشترى
على انها خباز أو كاتبة جاز
ولو على انها تخبز كل يوم كذا
أو تكتب كذا لا ولو أنها
خبازة فماتت وأقر بالبائع
بانها لم تكن خبازة لا يرجع
بنقصان عند الامام لكنها
لوحية ردها في جواب
الجامع وفي الزيادات انها
اذا ماتت أو تعيت وتعد

الردية ويبدأ في ما ينطبق عليه اسم الكاتبة وبدونها يرجع بالنخل وان قال المشتري لم أجدها كاتبة وقال البائع نسبت لا يستحق
والمدفوعة أو قال البائع تعلم الخبر لان وصدقته الجارية فيه لكنها قالت لا عمل فالقول للمشتري وكذا لو اشترى ثوبا على انه عشرة اذرع

فوجده نقص فارد الدفهل ك أوجارية على انها بكر فعلم عدم الكارة بقول البائع خير المشتري وان تعذر الرجوع بحصة البكارة وان اختلفا بعد القبض في البكارة وادعى المشتري عدمها والبائع سلمها بكر افرزت عندك يحلف (٤٣١) البائع لقد باعها وسلمها بكر اوفى كتاب

الاستحسان وضع المسئلة
فيم اذا ادعى البائع بكارتها
في الحال وقال يريها النساء
قبل القبض وبعده فان كان
بكر لزمت المشتري بالاحاف
البائع وان قلن لا لزمت البائع
بتسكوله والامتحان بيض
الحمامة أو الديك لكن تمنح
بيض الحمامة المقشرة فان
كانت بحضرة النساء اللاتي
لا يوثق من لزمت المشتري بلا
يمين البائع حتى يحضرن يثق
من * اشترى على ان يعطى
كفيلان محجولا لا يصح وان
معلوما لكنه غائب لم يحز قبله
حين علم أو لم يقبل وكذا ان
حاضرا لم يقبل وان حاضرا
معلوما وقبل جازو وكذا الرهن
فان سلم الرهن مضى الامر
وان لم يسلم لم يجبر ويخير البائع
والحوالة كالكفالة * اشترى
سمما أو حنطة على أن
فيه كذا ذهنا أو دقيقا فسد
* (نوع في الثمن) * باع
بالنقد بكذا وبالنسيئة بكذا
أو إلى شهر بكذا أو إلى شهرين
بكذا ففسد * اشترى على ان
البائع ان رد الثمن إلى ثلاثة
أيام فلا يصح صح كمالواشترى
على انه ان لم يتقد الثمن إلى
ثلاثة فلا يصح * بعث على ان
أهب لك من الثمن كذا لا يصح
ولو على أن أحط من ثمنه كذا
جاز لان الخط ملحق باصل
العقد لا الهبة ولو على ان
حططت أو وهبت لك من

لا يستحق بازاء ما عمل شيئا وان وقع ذلك القدر مسلما لانه يعمل في داره لان الاجر مشروط بمقابل بالخيطة
وما صنع ليس خياطة انما هو عمل من أعمال الخياطة وكذلك اذا استأجر رجلا ليخبره بديق ما قامه في داره
فتخلل الدقيق وعين ثم سرق قبل أن يخبره لا يستحق الاجر لان الاجر مقابل بالخبر ولم يوجد الخبر انما وجد
عمل من أعماله كذا في المحيط * ولو كانت بئر ماء فشرط عليه مع حفرة طمها بالاجر والخص ففعل منها ثم
انهارت فله الاجر كاملا وان انهارت قبل أن يطوئها بالاجر فله الاجر بحسب ذلك كذا في المبسوط * اذا
استأجر رجلا ليعين له بناء في داره أو يعمل له ساباطا أو جناحا أو يحفر له بئرا أو قناة أو نهر أو ما أشبه ذلك في
ملكه أو فيما في يده ففعل بعضه فله أن يطالبه بقدره من الاجر لانه يجبر على الباقي حتى لو انهدم البناء
أو انهارت البئر أو وقع فيها الماء والتراب وسواها مع الارض أو سقط الساباط فله أجر ما عمله بحصته ولو كان
عين ذلك في غير ملكه ويده ليس له أن يطلب شيئا من الاجرة قبل الفراغ من عمله وتسليمه اليه حتى لو هلك قبل
التسليم لا يجب شيء من الاجرة اذا أراه موضعا من الصحراء ليحفر فيه بئرا فقال محمد رحمه الله تعالى انه
لا يصير قابضا إلا بالتخلية وان أراه الموضع وهو الصحيح وان كان عين ذلك في ملك المستأجر ويده فعمل الاجر
بعضه والمستأجر قريب من العامل فخل الاجر بينه وبينه فقال المستأجر لا أقبضه منك حتى تفرغ فله ذلك
كذا في البدائع * وفي الاصل اذا استأجره ليحفر له بئرا في طريق الحيانة فحفرها فلا أجر له حتى يسلمها إلى
صاحبها قال مشايخنا رحمه الله تعالى ان محمد رحمه الله تعالى سلم هذه الاجارة ولم يشترط بيان موضع الحفر
قالوا وهذا الشارح الى أن بيان الموضع في غير ملكه ليس بشرط كذا في الذخيرة * ولو استأجر لبايا لضرب لبنا
في ملكه أو فيما في يده لا يستحق الاجرة حتى يخف اللبن أو ينصبه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال
أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى حتى يخف وينصبه ويشترجه لا خلاف في أنه اذا ضربه ولم يقمه أنه
لا يستحق الاجرة ولو هلك بعده فله الاجر وان كان ذلك في غير ملكه ويده لم يستحق الاجرة حتى يسلمه وهو
أن أيحلى الاجر بين اللبن وبين المستأجر لكن ذلك بعدم انصبه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما
بعد ما شرجه كذا في البدائع * فان تاف قبل تسليمه إلى المؤجر فهو من مال الاجير سواء كان بعد التشرية
أو قبله كذا في النبايع * وان استأجره ليضرب له لبنا بعلين معلوم ويطلب له آجر اعلی أن الخطب من عند رب
اللبن فهو جائز وان فسد اللبن بعدما أدخله الاتون وتكسر لم يكن له أجر ولو طبخه حتى نضج ثم كف النار عنه
فاختلف هو وصاحبه في الاخراج فاخرجه على الاجير بمنزلة اخراج الخبر عن التنور وان تكسر قبل أن
يخرجه فلا أجر له وان أخرجه من الاتون والارض في ملك رب اللبن وجب له الاجر ويبرأ من ضمانه وان
كان الاتون في ملك اللبان فلا أجر له حتى يدفعه إلى صاحبه كذا في المبسوط * وفي القدوري الخياط
انما خطه في بيت المستأجر فان خط بعضه لم يكن له أجر لانه لا ينتفع به وان هلك فلا ضمان عليه فلم يوجب
الاجر بخياطة بعض الثوب وانه يخالف ما ذكر في الاصل قال القدوري وان فرغ منه فله الاجر وعلى
قوله ما اذا هلك قبل الفراغ من العمل أو بعده قبل التسليم إلى المالك فهو ضامن والمحل مضمون في يد
الاجر عندهما فلا يخرج عن الضمان إلا بالتسليم إلى المالك فاذا هلك كان صاحب الثوب بالخيار ان شاء
ضمنه قيمة ثوبه ولا أجر له وان شاء ضمنه قيمته فخطا أو أعطاه الاجر كذا في المحيط والله أعلم

(الباب العاشر في اجارة الظئر)

يجوز استئجار الظئر بأجرة معلومة كذا في الهداية * وما جاز في استئجار العبد للخدمة جاز في استئجار الظئر وما
بطل هناك بطل ههنا الآن أنا حنيفة رحمه الله تعالى استحسنا جواز استئجار الظئر بطعامها وكسوتها وان لم
يوصف شيء من ذلك ولها الوسط من ذلك وقال لا يجوز ان تأقيت شرط في استئجارها باجاعة كذا في
الفتاوى الكبرى * واذا شرطوا عليها الارضاع في منزلهم فليس للظئر أن تخرج من عندهم الا بعد ترك رض

الثمن جاز لان الهبة قبل القبض لا تكون هبة فيكون حطا ويعا بما وراءه * بعثك على الف وعلى ان تقرضني مائة لا يفسد لانه لا يصير شرطا
بحكم الواو * باع بشرط ان يدفع البيع قبل نقد الثمن ففسد البيع لانه لا يقتضيه العقد قال محمد رحمه الله لا يصح له الهبة الاجل حتى لو سمي الوقت

الذي يسلم فيه المبيع يجوز * باع عبد اعلى ان يسلم الثمن في بلد آخر والثلث حال فسد وان باع بالقياس الى شهر على ان يسلم الثمن في بلد آخر جاز وبطل شرط الايقاع في بلد آخر لانه ان لم يكن له (٤٣٣) حل ومؤنة لا يشترط بيان مكانه وقد صرح العقيد بذكر الاجل المعلوم وان شياؤه حل يجوز

او غيره وليس لهم ان يحبسوا الظئر في منزلهم اذا لم يشترطوا عليها ولها ان تخرج به الى منزلها كذا في محيط السرخسي * وعذرهما من مرض يصيبها لا تستطيع معه الرضاع ولهم ان يخرجوها اذا مرضت كذا في المبسوط * واذا لم يشترط ذلك عليها صريح بالمكن كان العرف الظاهر فيما بين الناس ان الظئر ترضع الصبي في منزل أبيه لزمها ذلك كذا في المحيط * وطعام الظئر وكسوتها على الظئر اذا لم يشترطوا في عقد الاجارة على المستأجر كذا في الخلاصة * ولو رضع الصبي في يدها أو وقع فلت أو سرق من حلي الصبي أو ثيابه شي لم تضمن الظئر شي كذا في المبسوط * ثم اذا استأجرها بالدرهم فلا بد من بيان قدرها ووصفها وان استأجرها بمكيل أو موزون فلا بد من بيان قدره ووصفه واذا استأجرها بنيا بيشترط فيه جميع شرائط السلم كذا في المحيط * فان سمي الطعام دراهم ووصف جنس الكسوة وأجلها وذر عفافه وجازا بالاجماع ونعني بتسمية الطعام دراهم ان يجعل الاجرة دراهم ثم يدفع الطعام مكانها ولو سمي الطعام وبين قدره جاز أيضا ولا يشترط تأجيله ويشترط بيان مكان الايقاع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لهما كذا في السراج الوهاج * ويجب عليها القيام بأمر الصبي فيما يصلح له من رضاعه كذا في محيط السرخسي * ونفس ثيابه من بوله ونجاسته لا عن الدرن والوسخ وهو الاصح كذا في جواهر الاخلاط * وعليها غسل الصبي واصلح دهنه هكذا في فتاوى قاضخان * وعليها أن تصلح طعام الصبي بأن تفضله الطعام ولا تأكل شيًا يفسد لبنها ويضره وعليها أيضا طبخ طعامه كذا في السراج الوهاج * فلو مرض الصبي فباع له الجلبان من الصبيان من الریحان والدهن فهو على الظئر في عرف ديارهم أمافي عرف ديارنا فهو على أهل الصبي وعليه الفتوى كذا في جواهر الاخلاط * فان كان الصبي يأكل الطعام فليس على الظئر ان تشتري له الطعام وذلك كله على أهله وعليها أن تهيئه له كذا في غاية البيان * والاصل أن الاجارة اذا وقعت على عمل فكل ما كان من نواحي ذلك العمل ولم يشترط ذلك على الاجير في الاجارة فالمرجع فيه الى العرف كذا في المحيط * ليس على الظئر من أعمال أبوي الصبي شي الا أن تبرع ولا تترك الصبي وحيدا كذا في الغيائية * وليس للظئر ولا للسرة أن يفسخ هذه الاجارة الا بعذر والعذر لأهل الصبي أن لا يأخذونها أو يتقاعا لان المقصود لا يحصل متى كانت هذه الحالة وكذلك اذا حملت وكذلك اذا مرضت وكذلك اذا كانت سارقة وكذلك اذا كانت فاجرة بين فخورها وهذا بخلاف ما اذا كانت كافرة لان كفرها في اعتقادها واذا استأجر الرجل فائرا ثم ظهر أنها كافرة أو مجنونة أو حقة كان له أن يفسخ الاجارة كذا في الظهيرية * والعذر من جانب الظئر أن ترض مرضا لا تستطيع معه الارضاع البمشقة لحقها وكذلك اذا حملت كذا في الذخيرة * وان كان أهل الصبي يؤذونها بالسنتهم كفوا وان أساءوا أخلاقهم معها كفوا عنها فان لم يكفوا عنها كان لها أن تخرج كذا في المبسوط * واذا لم تكن معروفة بالظورة وهي ممن يعاب عليها فلها الفسخ بخلاف ما اذا كانت تعرف بذلك ومعنى قوله لا تعرف بذلك أن تكون هذه أولى اجارة منها كذا في المضرات * وتفسخ ان لم تعلم بمشقة الظائرة ثم علمت هكذا في الغيائية * قد قالوا في الظئر اذا كانت هي من يشينها الارضاع فلا لها أن يفسخوا لانهم يعبرون به وكذا اذا امتنعت هي من الرضاع فلها ذلك اذا كان يشينها كذا في الجوهرة النيرة * وان كان الصبي قد ألفها ولا يأخذ لبن غيرها وهي لا تعرف بالظورة كان لها الفسخ أيضا في ظاهر الرواية وروى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه ليس لها الفسخ اذا كان يخاف على الصبي من ذلك قال الشيخ الامام شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى والاعتماد على رواية أبي يوسف رحمه الله تعالى وتأويل محمد رحمه الله تعالى اذا كان الصبي يعالج بالغذاء من الفانيذ والسمن وغير ذلك مما يعالج به الصبيان أو يأخذ لبن الغير بنوع حيلة أما اذا كان لا يعالج بالغذاء ولا يأخذ لبن غير الجواب محمد رحمه الله تعالى كجواب أبي يوسف رحمه الله تعالى وعليه الفتوى كذا في المحيط * فان كان لها زوج فأجرت نفسها بالظورة بغير اذنه فللزوج أن يبطل عقد الاجارة قيل هذا اذا كان الزوج

البيع والشرط لان تعيين مكان الايقاع شرط * باع يبعد ادعى ان يوفيه أحوال البائع بخاري لا يجوز لاحتمال ان يكون الثمن لغير البائع وان نص على ان يكون الثمن للبائع واخاه وكيه بالقبض فكذلك لجهالة الاجل بجهالة المدة التي تصل من بعد ادائي بخاري * وفي التجريد ذكر أحوال وشرط ايقاعه بالبصرة جاز فان حل فيما ليس له حل قبل وصولها طال به أين شاء وذكرا الطحاوي أنه لا يطالبه الا في مكان الايقاع وماله حل ومؤنة لا يطالبه الا في مكان الايقاع اتفاقا وان لم يذكر في الثمن أجلا فسد عند محمد وعن الثاني استحسنت فيما له حل ومؤنة ان يفسد وفيما لاجل له ان لا يفسد ويطالبه حيث شاء * اشترى صبغا أو عبد اعلى ان يصبغ به ويبيعه ثم يوفيه الثمن فسد * باع عبد اعلى ان يؤدي ثمنه يوم القيمة وقال المشتري أو ثنيه في الحال جاز * اشترى بعا عليه من الدين وهما يعلمان ان لا دين عليه لا يصح لتسمية ما لا يتصور ان يكون منافصا كالبيع بلا ثمن أو على ان لا ثمن له * (نوع في الخراج) * اشترى على ان خراج الارض على البائع فسد وان شرط البعض على البائع ان من

خراج الارض لا يصح وان شرط شيئا زائدا على الاصل جاز لا يشترط ان لا يجب عليه تحمل الظلم * اشترى على ان خراجها من ثلاثة أو أربعة فيان أريد أو أنقص فسد لانه باع بشرط ان يجب على المشتري خراج أرض أخرى هذا اذا علم فان لم يعلم جاز وخبر المشتري بين

التزام الخراج كله أو الترك * اشترى خراجية الاصل بغير خراج أو غير الخراجية مع الخراج بان كان للبائع خراجية ووضعه خراجها على هذه فسد
وان لم تكن في الاصل خراجية فوضع عليها جاز لانها ظلم * اشترى على انها حرمة من النوايب (٤٣٣) الدوانيصة أو على ان قانونه كذا
فبان خلافه في الاول أو

أكثر في الثاني قال الامام
ظهر الدين يفسد كالخراج
وقال القاضي بخبر المشتري
وكذا بشرط ان لا يؤخذ
منه الجباية ولو شرط الجباية
الاولى على البائع وانفق عليه
جاز * باع خراجية فارعة بقي من
السنة ربعها في وقت يتمكن
من الاستغلال للاستيفاء
فعلى المشتري وبه يبقى وان
فيما زرع لم يعقد الحب فعلى
المشتري وان أدرك وان عقد
الحب فهي كالفارعة * باعها
من آخر ثم من آخر ولبت عند
كل شهر افلا خراج على واحد
قال الصدر والصواب انه
على من كانت في يده وبقي
من الحول ربعها اذا تمكن
المشتري من الزراعة بعد
القبض أما بالقبض أو
قبض لكن منعه من الزراعة
مانع فلا واذا أخذه
السلطان من الاكار أو
المستأجر رجوع على الدهقان
والمؤاجر ذكره في مجموع
النوازل وفي الاصل الخراج
في الاجارة على المؤاجر فان
شرط على المستأجر فسد فان
ظلم الوالي وأخذه من المستأجر
فما حجت الاجارة لا يرجع
على المالك وان قال المالك
آدم من الاجرة فآدى جاز
والعشر كخراج * مات
المالك أجز الارض وأخذ
الخراج من الاجرة ولو أراد
الوالي شراءها لنفسه أمر غيره

من يشينه أن تكون زوجته ظئرا وان كان لها زوج معروف فأجرت نفسها للظائر بغير إذن الزوج فللزوج
حق الفسخ سواء كان من يشينه أن تكون زوجته ظئرا أو لا وهو الصحيح وان كان زوجها مجهولا لا يعرف
انما امراته الا بقوله فليس له أن ينقض الاجارة هكذا في الذخيرة * الظئر اذا كان لها زوج معروف وقد
استؤجرت شهرافا فنقض الشهور والصبي لا يأخذ لبن غيرها ان كانت أجرت نفسها بغير إذن الزوج فللزوج أن
يأبأها وان خيف موت الصبي وان كانت أجرت نفسها باذن الزوج فليس للزوج أن يمنعها اذا كان الصبي لا
يأخذ لبن غيرها وبه يبقى كذا في جواهر الاخلاطى * وفي العيون وان كان الزوج قد سلم الاجارة وأراد
أهل الصبي أن يمنعوه عن غشيانهم مخافة الحبل وأن يضرد ذلك بصبيهم فاهم أن يمنعوه عن ذلك في منزلهم وان
لقها في منزلها أنه يغشاهوا ولا يسع للظئر أن تمنعه عن ذلك كذا في الذخيرة * ولهم أن يمنعوا أقرباءهم من
المكث في منزلهم كذا في الظهيرية ولهم منعها من زيارة الاقارب وزيارتهم اياها اذا أضر بالصبي وان لم يضر
فلا كذا في محيط السرخسى * ولا يسع للظئر أن تطعم أحدا من طعامهم بغير أمرهم فان زارها أحد من
ولدها فاهم أن يمنعوه من السكنى ونحوه كذا في المبسوط * وكل ما يضر بالصبي فهو الخروج عن منزل
الصبي زمانا كثيرا أو ما أشبهه فاهم أن يمنعوها عنه وما لا يضر بالصبي فليس لهم منعها عنه لحاجتها الى ذلك
وبصير ذلك القدر مستثنى عن الاجارة كأوقات الصلاة ونحوها ومعنى قوله وكل ما يضر بالصبي لاحتماله وأما
ما كان فيه وهم الضرر فليس لهم منعها عنه كذا في المحيط * ولومات الصبي أو الظئر انتقضت الاجارة كذا في
محيط السرخسى * وفي الاصل استأجر الرجل ظئرا لولده الصغير ثم مات الرجل لا تنتقض اجارة الظئر وكان
الفقيه أبو بكر البخلي يقول انما تبطل اجارة الظئر بموت الاب اذا كان للصبي مال أما اذا لم يكن له مال تبطل
بموت الاب ومنهم من قال لا بل في الحالين جميعا لا تبطل الاجارة بموت الاب واطلاق محمد رحمه الله تعالى في
الكتاب يدل عليه ثم قال محمد رحمه الله تعالى وأجر الظئر في ميراث الصبي قيل أراده أجرا ما يستقبل من
المدة بعد موت الاب أما ما وجب من الاجر حال حياة الاب يستوفى من جميع التركة وقيل الكل يستوفى
من نصيب الصغير وهو الصحيح وفي النوازل استأجر الرجل ظئرا لترضع ابنه الصغير فلما أرضعته شهرا ومات
أبو الصغير فقالت عمة الصغير أرضعه حتى أعطيك الاجر فأرضعته شهرا قال ان لم يكن للصبي مال حين
استأجرها الاب فن يوم مات الاب اجر على العمة ثم ينظر ان كانت وصية للصغير رجعت بذلك في مال الصغير
والا فلا وان كان للصبي مال يوم استأجرها الاب فالاجر كله في مال الصغير كذا في الذخيرة * ولولم يكن للصغير
مال حين استأجرها الاب ثم أصاب الصغير ما لا مثل والذى عن هذه المسئلة قال قيل أجز ما مضى على الاب
وأجز ما بقي في مال الصغير كذا في الظهيرية * واذا استأجر الرجل ظئرا لترضع صبيين له فمات أحدهما فانه يرفع
عنه نصف الاجر وليس لابي الصبيين إقامة صبي آخر مقام الصبي كذا في المحيط * ولو استأجر وظئرين
ترضعان صبيبا واحدا فذلك جائز وتوزع الاجر بينهما على لبنهما فان كان لبنهما واحدا فالاجر بينهما
نصفان وان كان متفاوتا فحسب ذلك فان مات أحدهما بطل العقد في حقها الفوات المعقود عليه
وللاخرى حصتها من الاجر كذا في المبسوط * وليس للظئر أن تأخذ صبيبا آخر فترضعه مع الاول فان أخذت
صبيبا آخر فأرضعته مع الاول فقد أسأت وأمت ان كانت قد أضررت بالصبي كذا في البدائع * ولها الاجر
كاملا على الفريقين ولا يتصدق بشئ منه كذا في خزانة المفتين * والاجر طيب لها ولا ينقص من الاجر الاول
ان أرضعت ولدهم في المدة المشروطة وي طرح من الاجر بقدر ما يختلف كذا في الغياثية * واذا دفعت
الظئر للصبي الى خادمها حتى أرضعته فلها الاجر كاملا لاستحسانا واذا شرط عليها الارضاع بنفسها فدفعت
الى خادمها حتى أرضعته فالصحيح أن لا تستحق الاجر كذا في الذخيرة * والاوجه أنها تستحق كذا في
الفتاوى الصغرى * ولو أرضعته حولا لم يمس لبنها فأرضعت خادمها حولا آخر فلها الاجر كاملا وكذا ذلك

(٥٥ - فتاوى رابع) بيعهما من رجل ثم اشتراها منه (نوع في البيع بشرط الكيل والوزن) اشترى قطيعا على انه كذا فوجده أكثر أو
أقل أو عدل رضى على انه خسون ثوبا فوجده أقل أو أكثر ان لم يسم عن كل واحد فسد في الوجهين وان سمي فسد لواحد أو جازبا لخيار لو ناقصا

وفي الفتاوى اشترى عدلا على انه كذا فوجدته ازيد والبائع غائب يعزل الزائد ويستعمل الباقي لانه ملكها * اشترى مطعومة من الخنطة على انه كذا اذا عاملوه منها فوجدوها اقل (٤٣٤) أو يتامن الخنطة فوجد فيه دكانا خيرا بين الاخذ والترك بخلاف ما لو اشترى حب

لو كانت ترضعه هي وخادمتها فلها الاجر تاما ولا شيء لخادمتها ولو ليس لبنها فاستأجرت له ظئرا كان عليها الاجر المشروط ولها الاجر كما لا استحسانا وفي القياس لا أجر لها وتصدق بالفضل كذا في المبسوط * وان أرضعته بلبن شاة أو غنمة بطعام حتى انقضت المدة فلا أجر لها وان جددت الظئر ذلك وقالت ما أرضعته بلبن البهائم وانما أرضعته بلبن فالحق قولها مع عيبتها استحسانا وان أقام أهل الصبي يئنه على ما دعوها فلا أجر لها وقال الشيخ الامام خمس الاعمال الحلال في تأويل المسئلة انهم شهدوا أنها أرضعته بلبن الشاة وما أرضعته بلبن نفسها أمالوا كنفوا بقولهم * ما أرضعته بلبن نفسها لا تقبل شهادتهم لان هذه شهادة قامت على النفي مقصودا بخلاف الفصل الاول لان هناك النفي دخل في ضمن الالباب وان أقام البيئنة أخذت بيئنة الظئر كذا في الذخيرة * واذا استأجر الاب أم الصغيرة لارضاعه ان استأجرها حال قيام النكاح بحال نفسه لا يجوز وكما لا يجوز استئجارها لا يجوز استئجار خادمته أو مديرتها ولو استأجر مكاتبه لها جاز وان استأجرها بحال الصغير روى ابن جماعة عن محمد رحمه الله تعالى انه يجوز هذا اذا استأجرها حال قيام النكاح وأما اذا استأجرها بعد الطلاق فان كان الطلاق رجعيا لا يجوز وان كان الطلاق بائنا ففي ظاهر الرواية يجوز هذا اذا استأجرها لارضاع ولده منها فلا يستأجرها لارضاع ولده من غيرها يجوز هكذا في المحيط * ولو استأجرها بعد انقضاء العدة لارضاع ولده منها جاز فاذا تزوجها بعد ذلك قبل انقضاء مدة الاجارة قال والذي لا روية له هذه المسئلة وسألت الشيخ الامام الاجل ظهير الدين المرغيناني قال لا تطل الاجارة كذا في الظهيرية * ولو استأجر أمه أو ابنته أو اخته ترضع صبياله كان جائزا وعليه الاجر وكذلك كل ذات رحم محرم منه كذا في المبسوط * واذا التقت لقيطا فاستأجره لظئرا فلا اجارة عليه وهو متطوع في المشتري رجل استأجر امرأته لترضع ولده منها من مال الصبي فهو جائز كذا في محيط السرخسي * ويجب رضاع اليتيم على من تجب نفقته عليه وان كان اليتيم لا وارث له ولم يتطوع عليه أحد بشئ فرضاعه على بيت المال وان استأجر الاب الظئر لولده وأب الأم أن تسلمه وقالت ترضعه الظئر عتدي قبل للاب استأجر من ترضعه عندها كذا في السراج الوهاج * وفي فتاوى أهل سمرقند اذا استأجر ظئرا لترضع ولده سنة بمائة درهم على انه ان مات الصبي قبل ذلك فالدرهم كله للظئر فهذا شرط يفسد الاجارة فان مات الصبي قبل ذلك فلها بقدر ما أرضعت أجر مثلها وترد البقية الى المستأجر كذا في الذخيرة * رجل استأجر ظئرا سنة بمائة درهم على أن يكون كل الاجر بمقابلة الشهر الاول وما بعده الى تمام السنة ترضع بغير أجر فارضعت شهرين ونصفا فمات الصبي قالوا يقسم أجر مثلها سنة على الشهور فما أصاب شهرين ونصفا كان لها ذلك وترد الباقي لان هذه الاجارة فاسدة فكان لها أجر المثل لكن لا يراد على المسمى من ذلك كذا في فتاوى قاضيان * وللامه المأذونة أن تؤاجر نفسها ظئرا أو للمكاتبه أن تؤاجر نفسها ظئرا أو أمتهالا منهم الكسب وكذا للمكاتب والعبد المأذون أن يؤاجر أمته فان عجز المكاتب انقضت عند محمد رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لانتهقض ولو استأجرت المكاتبه ظئرا لم تجز انتهقضت كذا في الغياثية * ولا بأس للسلمة بان ترضع ولد الكافر باجر كذا في فتاوى قاضيان * ولا بأس بان يستأجر المسلم الظئر الكافرة والتي ولدت من الفجور كذا في المبسوط * ولو استأجر شاة لترضع جديا أو صبيلا لا يجوز كذا في السراج الوهاج

* (الباب الحادي عشر في الاستئجار للخدمة) *

قال علماءنا رحمه الله تعالى يكره للرجل أن يستأجر حرة أو أمة يستخدمها ويخلو بها لان الخلوة بالاجنبية منهي عنها كذا في الظهيرية * حرة أجرت نفسها اذا عيال لا بأس به وكره له أن يخلو بها قال خير الدين قاضي خان هذا تاويل ما جاز في الاصل وبه يفتي هكذا في الكبرى * وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى اذا استأجر الرجل امرأته لخدمته كل شهر باجر مسمى لا يجوز كذا لو استأجرها لعمل من أعمال البيت من الخبز

حنطة فوجدتها بدينار نصف الحب يأخذ ذلك الحب بنصف الثمن والفرق ان الحب مما يكال مع الخنطة فكان مقدرا والبئر والبيت لا فم يكن مقدرا لكنه وجد اقل من المطموع الموعود فخير * اشترى ثوب كرباس على ان سداه انف فاذا هو الف ومائة فكله له * اشترى سمكة على انها عشرة ارطال بكذا فاذا في بطنها حجرة قدر ثلاثة ارطال خير وان تعذر الدبال شي رجع بحصة الغائب وان في بطنها مما يأكلها جاز ولا خيار * اشترى طشتا على انه عشرة أمناه فبان بعد القبض انه خمسة أمناه خير المشتري لانه بمنزلة العيب فاذا حدث به عنده عيب وأبى البائع قبوله قوم * طست من عشرة أمناه مثل الاقوم بعشرين وقوم من خمسة أمناه بعشرة فالعيب ينقص خمسة * شرط ان يحيل البائع انسانا بالثمن على المشتري فسد قياسا واستحسانا وعلى القلب فسد قياسا وجاز استحسانا لان الحوالة على غير المديون توثيق فاكد مقتضى العقد وحوالة غير الدائن للاستيفاء لا توثيق فيه لان الاستيفاء المشروع لا تعدد فيه فلا اختلاف بين مستوف ومستوف * بع عبد لمن

فلان على أن يكون الثمن على عبد لفلان جوز الكرخي واستبدده الحصاص لكونه على خلاف الظاهر من الرواية وعن الطنج الثاني ما يؤيده ذكره في المنتقى * اشترى من آخر على ان يعطى البائع الثمن فلان جازا * با كان فلان أو حاضر أو البيع بشرط ان يكفل فلان

بالدرك كالبيع بكفالة فلان بالثمن وقدم * شرط فيه الرهن بالثمن ولم يعينه فسد الا اذا اتفقا على الرهن في المجلس أو نقد الثمن حالا ولو شرط
رهن كتر حنطة جيدة جاز وان لم يعين وقوله ان لم ينقد الثمن الى ثلاثة بمنزلة بشرط الخيار للشترى (٤٣٥) وقوله ان رد الثمن في الثلاثة فلا بيع

بمنزلة شرط الخيار للبائع
* اشترى وقبض ثم وكل
آخر على انه ان لم ينقد الثمن
الى شهر يفسخ الوكيل البيع
صح البيع لخلوه عن الشرط
وصح التوكيل أيضا فان لم
يوجد النقد ملك الفسخ
وقدم في بيع الوفاء ما فيه
من تفصيل * بيع رقبة
الطريق على أن يكون للبائع
حق المرور جائز وان باع حق
المرور لا وكذا باع السفل
على أن يكون له حق قرار
العلو يجوز * باع نزل الكرم
بشرط ان يبنى عليه البائع
الحوائط يفسد ولو وعد
البائع بناء الحوائط لا يفسد
ولا يجبر على البناء لكنه لو لم
ين للشترى فسخ البيع
* اشترى حنطة مشار اليها
على انها أكثر من عشرة
فوجدها كذلك صح وان
وجدها عشرة أو أقل فسد
ولو على انها أقل من عشرة
فوجدها عشرة أو أكثر
فسد وعن الثاني انه يجوز
* اشترى لؤلؤة على ان وزنها
مئقال فاذا هو مئقالان
فالزيادة له بلا شيء لان الوزن
فيما يضره التبعض ينزل منزلة
الوصف * اشترى شاة على
انها حامل فسد لانها موهومة
بخلاف ما اذا اشترى عبدا
على انه خباز لانه يمكن
معرفة له ولو باع برذونا على
انه ملاح صح لانه صناعة

والطبخ وارضاع ولده منها ولو اسأجرها لخدمته فيما ليس من جنس خدمة البيت كرى دوابه وما أشبه ذلك
يجوز لان ذلك غير مستحق عليها كذا في المحيط * ولو كانت المرأة أمة جاز كذا في الخلاصة * وفي الصيرفة
استأجر امرأة لتخبز له خبزا فلان كل لا يجوز وللبيع جاز كذا في التاتارخانية * ولو استأجرت المرأة زوجها
لخدمته أو لرى الغنم فهو جائز وله أن يفسخها ولا يخدمها في ظاهر الرواية وروى أبو عصمة سهدي بن معاذ
المروزي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه باطل وهكذا ذكر الحاكم في مختصره وجه ظاهر الرواية أن
خدمته غير مستحقة عليه ومنافعه مملوكة له فإذن الاجارة بهذا الاعتبار ولو خدمها استحق الاجر كذا في
محيط السرخسي * وبه يفتى كذا في جواهر الاخلاط * ولو استأجر أبو به لم يجز حين كانا أو عبدين لغيره أو
كافرين وله الاجر اذا عمل ولا ينقص الاجر متى كان أجر المثل أنقص من المسمى كذا في محيط السرخسي *
وان استأجر عبده أو وجدته لخدمة لا يجوز ولو خدمه فله المسمى ويستوى في ذلك ان لا يكون الابن حرا أو عبدا
مسلم أو كافرا كذا في المحيط * ولو استأجر ابنه والمرأة ابنتها لخدمتهما في بيتها لم يجز ولا يجب الاجر اذا خدم
الا اذا كان حرا أو مكاتب كذا في الخلاصة * وان كان الابن حرا فاستأجر أحد الابوين لرى غنم له أو استأجره
لعمل آخر وراء الخدمة فانه يجوز كذا في الذخيرة * وفي الفتاوى امرأة قالت لزوجه ان غمز رجل على أن لك
ألف درهم فغمز الزوج رجلها الى أن قالت لا أريد الزيادة فالاجارة باطلة وهذا الجواب يوافق رواية أبي
عصمة ويخالف ظاهر الرواية كذا في التاتارخانية * ويجوز الاستئجار لخدمة فيما بين الاخوة وسائر القرابات
ومن مشايخنا من قال اذا استأجره لخدمة والم لا كبر أو استأجر أخاه لا كبر لخدمة لا يجوز كذا في
المحيط المسلم اذا أجر نفسه من كافر لخدمته جاز ويكره قال الفضلي لا يجوز لخدمة وما فيه الاذلال بخلاف
الزراعة والسقي كذا في الخلاصة * اذا استأجر عبدا من الشهرين شهرين أو أربعة دراهم وشهرين بخمسة دراهم
فهو جائز الاول منهما بأربعة حتى لو عمل في الاول دون الثاني استحق أربعة دراهم * ولو عمل في الثاني دون
الاول استحق خمسة دراهم كذا في شرح الجامع الصغير لحسام الدين * وان استأجر ثلاثة أشهر شهرين
بدرهم وشهرين بخمسة فالثمن من الاولان بدرهم كذا في المبسوط * ومن استأجر عبدا لخدمة فليس له أن
يسافر به الا أن يشترط ذلك وهذا اذا استأجره في المصر ولم يكن على تهيئة السفر أما اذا كان على تهيئة السفر
ففيه اختلاف المشايخ وأما اذا كان مسافرا واستأجره فله أن يسافر كذا في الجوهر النيرة * اذا استأجر عبدا
بالكوفة ليس لخدمته ولم يعين مكانا للخدمة كان له أن يستخدمه بالكوفة وليس له أن يستخدمه خارج
الكوفة لان الاستخدام بالكوفة ثابت بدلالة الحال فيعتبر بما لو ثبت نصافان سافره ضمن هكذا ذكر محمد
رحمه الله تعالى المسئلة في اجارات الاصل وذكر في صلح الاصل ان من ادعى دارا وصالحه المدعى عليه على
خدمة عبده سنة أن له أن يخرج بالعبد الى أهله قال الشيخ الامام شمس الاعنة الحلواني في شرح كتاب الصلح
لم يرد بقوله أن يخرج بالعبد الى أهله أن يسافره وانما أراد به الى أهله في القرى وأقضية البلدة وكان الشيخ
الامام شمس الاعنة السرخسي يفرق بين المسئلة الصلح وبين مسئلة الاجارة وكان يقول في مسئلة الصلح
لصاحب الخدمة أن يسافر بالعبد وليس للمستأجر أن يسافر بالعبد المستأجر لخدمة كذا في المحيط * وقال
محمد رحمه الله تعالى وليس للمستأجر أن يضرب الغلام كذا في الظهيرية * ولو دفع المستأجر الاجر الى العبد
وكان العبد هو العاقد فقد برئ عن الاجر وان لم يكن عاقدا لا يبرأ وان حصل الرد الى من يده المولى من حيث
الحكم كذا في الذخيرة * والمستأجر أن يكلف العبد المستأجر كل شيء من خدمة البيت ويأمره أن يغسل ثوبه
وأن يحيط ويحجزو يعين اذا كان يحسن ذلك ويعلف دابته وينزل بمناعه من ظهر بيته أو يرقى اليه ويحلب
شانه ويستقي له من البئر وليس له أن يقعه خياطا ولا في صناعة من الصناعات وان كان حاذقا في ذلك وليس
على المستأجر طعامه الا أن يتطوع بذلك أو يكون فيه عرف ظاهر وله أن يأمره بخدمة اضيافه وله أن

كان خياطة في العبد * باع على ان يعتق فعن الامام ثلاث روايات يفسد ويجوز وموقوف ان اعتق جاز وان هلك قبل الاعتاق لزمه قيمته على
الروايتين * وجد العبد غنمه الرد * اشترى على ان البائع لم يبطأها فبان خلافا لا يرد وفي رواية يرد * السفن ان كان مشروطا في القبض حرم

وفسد القرض والا * اشترى على انه ابكر فاذا هي زائلة العذرة وقال البائع زالت بالوطه والمشتري بالوثبة قبل وعليه الاكثر رد وقيل
القول للمشتري وبعد الحلف

(٤٣٦)

ينقد حتى تمت المدة لا يطل
البيع ذكره بكر والعناني
ان الملك ثابت في الثلاث
فاسد بعده ان لم ينقد
ومضمون بالثمن وان تصرف
في الثلاث لم يبه فان وطئها
المشتري او تعيبت عنده
خير البائع بين اخذ المبيع
او الثمن ان شاء ولو كان الثمن
عرضا فقال ان لم اسلمه في
الثلاث فامحطت في الثلاث
ذكرنا حكمه وان هلك
المبيع او تلفه المشتري بعد
الثلاث ضمن قيمته للبائع
وان تعيب فعلى ما مروا
لم يبين الوقت اؤذ كر وقتا
مجهولا بان قال ان لم ينقده
اياما فلا يبيع فسد * باع
قطيعا واستثنى الواحد
العشرين صح ولو قال بعث
الكل على اني هذا الواحد
لا يصح كذا قال بعثك العبيد
الا عشرة ولو قال على اني
عشرة لا لانه ادخل ثم
اخرج فاندفع الاستثناء
* (السادس في العيب) *
وفيه اربعة انواع
الاول ما هو عيب ومالا
الزوج والزوجة عيب للعبد
والامة * وجده سارقا او
كافرا او مخنثا في الردي من
الافعال رد اما الذي له رعونته
ولين في عسوته وتكسرفي
مشيه ان قل لا وان كثيرا
رد والزنا عيب فيه ما وفيه

اشترى على انه ابكر فاذا هي زائلة العذرة وقال البائع زالت بالوطه والمشتري بالوثبة قبل وعليه الاكثر رد وقيل
له الرد والفتوى على انه الرد بلا حلف ان لم ينقد الثمن الى ثلاثة تصح وان لم

يؤجره من غيره للخدمة وان تزوج المستأجر امرأه فقال اخدمني وعيالي فله ذلك وكذلك المرأة ان كانت
هي المستأجرة فتزوجت فقالت اخدمني وزوجي فلهما ذلك هكذا في المبسوط * في المشتري رواية ابراهيم عن محمد
رحمه الله تعالى رجل اجر عبد الله سنة ثمان العبد اقام بينة ان المولى كان اعتمقه قبل الاجارة فالاجرة للعبد
ولو قال العبد اني حر وقد فسخت الاجارة ولم يكن له بينة ودفعه القاضى الى مولاه وأجره المولى على العمل
ثم اقام بينة انه حر وأن المولى اعتمقه قبل الاجارة فلا أجر للعبد ولا للمولى ولو لم يقل فسخت الاجارة كان
الاجر للعبد ولو كان غير بالغ فادعى العتق وقد أجره المولى وقال قد فسخت ثم عمل وباقي المسئلة بما لها
فلاجر للغلام وهذا بمنزلة اللقيط في حجر رجل أجره كذا في الذخيرة * لو أجر عبده سنة فلما مضت ستة أشهر
اعتمقه فهو بالخيار ان شاء مضى على الاجارة وان شاء فسبح فان فسح بطل العقد فيما بقي وسقط عن المستأجر
الاجر فيما بقي وكان أجر ما مضى للمولى كذا في البدائع * وهذا اذا لم يكن على العبد دين وان كان صرفه
الى غرماؤه فافضل يكون للمولى هكذا في الغيبة * وان أجازوه مضى على الاجارة فالاجرة فيما استقبل
الى تمام السنة تكون للعبد فان اختار الاجارة لم يكن له أن ينهضها بعد ذلك وقبض الاجرة كلها للمولى وليس
للعبد أن يقبض الاجرة الا بالوكالة من المولى هذا اذا لم يكن المستأجر على الاجرة ولا شرط المولى عليه التحجيل
فان كان يحل أو شرط عليه التحجيل فان عتق العبد واختار المضى على الاجارة فالاجرة كلها للمولى وان اختار
الفسخ يرد النصف الى المستأجر سواء كان المولى أجره بنفسه أو أذن للعبد أن يؤجر نفسه سنة فآجره ثم
اعتمقه المولى في نصف المدة الآن قبض الاجرة ذهنا الى العبد ولو كان العبد محجورا أو أجر نفسه من انسان
بغير اذن مولاه فاعتمقه المولى في المدة فلا خيار له كذا في البدائع * وان أجر العبد نفسه بغير اذن المولى ان سلم
من العمل يصح ويجب الاجر وصح قبضه وليس للمستأجر أن يسترد الاجر منه ولو عتق لا خيار له لانه باشر
بنفسه وما يجب بعد العتق فله باتفاق الروايات وان هلك من العمل قبل أن يعتق لم تصح الاجارة وضمن
المستأجر قيمته للمولى ولا أجر له كذا في الغيبة * استأجر عبد اشهر او قبضه ثم جاء آخر اشهر والعبد ابقى أو
مرض فقال المستأجر ابقى أو مرض حين قبضه وقال المولى لم يكن ذلك الا قبل هذا ساعة فالقول للمستأجر
ولو لم يكن حينئذ ابقا أو مرضا فالقول للمولى كذا في الترتاشي * رجل غصب عبدا فآجر العبد نفسه وسلم
من العمل تصح الاجارة فيجوز للعبد قبض الاجر بالاجماع فان قبض العبد ثم أخذ الغاصب منه الاجر فأكله
فلا ضمان عليه وقال أبو يوسف ومحمد درجهم الله تعالى هو ضامن ولو وجد المولى الاجر فاعثما أخذ منه
بالاجماع كذا في الجامع الصغير * المكاتب اذا أجر عبدا ثم عجز بطل الاجارة عند أبي يوسف رحمه الله تعالى
وتبطل عند محمد رحمه الله تعالى ولو استأجر المكاتب عبدا ثم عجز بطل الاجارة في قولهم ولو أدى المكاتب
وعتق بقيت الاجارة عند الكل كذا في فتاوى قاضيان * ولو أجر الرجل عبدا ثم استحق وأجاز المستحق
الاجارة فان كانت الاجارة قبل استيفاء المتفعة جاز وكان الاجر للمالك وان أجاز بعد استيفاء المتفعة لا تعتبر
الاجارة والاجر للعاقدة وان أجاز في عقد بعض المدة فآجر ما مضى وما بقي للمالك في قول أبي يوسف رحمه الله
تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى أجر ما مضى للغاصب وما بقي للمالك كذا في الظهيرية * والاب والجد ابوالاب
أو وصيه اذا أجر الصغير في عمل من الاعمال التي يقد عليها الصغير جاز ولا ولاية للجد مع قيام الاب ووصي
الاب مقدم على الجد فان لم يكن للصغير اب ولا جد ابوالاب ولا وصيه جاز فآجره وذو رحم محرم من الصغير وكان
الصغير في حجره جاز وان كان الصغير في حجر ذي رحم محرم منه فآجره وذو رحم محرم آخر هو أقرب من الذي
كان في حجره وأن يكون في حجره فآجره أمه جاز في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولا يجوز في قول محمد
رحمه الله تعالى وان أجر ذو رحم محرم وهو في حجره ليس له أن ينفق الاجر على الصغير اذا لم يكن له ولاية
التصرف في ماله كالأوهاب للصغير مال كن صاحب الحجر أن يقبض الهبة وليس له أن ينفقها على الصغير كذا

ان مرة أو مرتين لا وان كرر رد ولو مد منارد وبشترط المعاودة عند المشتري في كل العيوب الا في الزنا
وفي الجنون أيضا عند الثاني والخال والثوئل وفي موضع محل بالزينة أما في موضع لا يحل بها كتحث الابط والركبة لا والسهولة في الشهرة

والشمط اختلاط البياض بالسواد في الرأس واللحية وريح الفم والانتف والابط عيب فيها في العبد ولو أمر بالأن يكون من داء هذا اذا
شوش فان قبل بحيث يكون في الناس لا يكون عيبا في الجارية ايضا * اشترى غلاما أمرد (٤٣٧) فوجده محلول اللحية يرد وشرب
الخمر فيها ما ان كان ينقص

الثن عيب والاذن تقاطر
الماء دائما الى الارنية عيب
والادرة عيب في الغلام والعقلة
ورم في الفرج عيب والسن
الساقط والخضراء والسوداء
ضرسا ولا عيب واختلاف
في الصفرة والسعال القديم
عيب وعدتها في الرجي
عيب لا البائن والاعسر
وهو أن يعمل يساره يرد به
لان عمل بكنايديه والظفر
الاسودان نقص القيمة
عيب وعدم استمسك
البول عيب والحرن في
الدابة وهو أن يقف ولا ينقاد
والجوح وهو أن لا يقف عند
الاجام عيب وخلع الرسن
واللجم عيب والدين في
العبد والجارية عيب الا
أن يقضى البائع أو يرى
الغريم والابق مادون السفر
والسرقة مادون النصاب
عيب وهل يشترط في الاباق
الخروج من البلد قبل
وقيل واذا أقر باقائه من
المشتري ليس له طلب الثن
من البائع قبل الرد اليه
وسرقة النقد مطلقا عيب
وسرقة المأكول للكل
من المولى لا ومن غيره أولا
للاكل كالبيع ونحوه
مطلقا عيب والحنطة ان
كثيرا يباع مثلها عيب
مطلقا والافليس بعيب من
المولى وان أبق من الغاصب

في فتاوى قاضيان * وفي الغيابة ولا يفتق عليه الا الاب والجد وقيل يجوز أن يفتق ما لا بد للصغير منه وان
كان أطاق القاضى يجوز مطلقا كذا في التتارخانية * وللأب والجد ووصيهما جارة عبد الصغير وعقاره أما
غير هؤلاء ممن «وفي حجره لا يؤاجر عبده وعن محمدرجه الله تعالى أستحسن أن يؤاجر عبده وكذا أستحسن أن
ينفق على الصغير ما لا بد له منه قال أستاذنا رحمه الله تعالى وبه يفتى هكذا في الفتاوى الكبرى * أحد
الوصيين يملك أن يؤاجر اليتيم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يؤاجر عبده وقال محمد رحمه الله تعالى
يؤاجر عبده أيضا لان من ماله التصرف عليه ماله على عبده هكذا في السراج الوهاج * اذا أجرة الصبي أبوه
أو وصي أبيه أو جده أو وصي جده أو القاضى أو أمينة فيباغ في المدة فهو وعذر ان شاء أمضى الاجارة وان شاء
فسخ ولو أجرة واحد من هؤلاء شيئا من ماله فبلغ في المدة لا خيار له هكذا في البدائع * اذا أجرة ولده الصغير
بالنفقة والتمالك سنة ومضت السنة للاب أن يطالبه بأجر مثله لان الاجارة وقعت فاسدة وما دفع للصبي
فهو متبرع وفي الفتاوى له أن يطالب م (اكر أن مقدار جاره خرج منكره باشد) كذا في التتارخانية
* قال قاضيان يسترد الثوب ويعطى أجر المثل وهو الاصول لانه ما أعطاه مجانا كذا في القنية في باب
مسائل متفرقة في الاجارة الفاسدة * يتيم صغير ليس له أب ولا أم ولا عم استعماله أقرباؤه بغير إذن القاضى
وبغير الاجارة عشرين سنة فله بعد البلوغ أن يطالبهم بأجر مثله فيها كذا في القنية في باب بقاء الاجارة * ولو
استأجر نفسه أو عبده لعمل لليتيم لم يجز كذا في المبسوط * وهو الصحيح هكذا في جواهر الاخلاط والمحيط
* ولو استأجر الوصى اليتيم أو عبده بماله نفسه لم يعمل له قال ينبغي أن يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى
وأبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر اذا كان بأجرة لا يتعاب الناس في مثله كذا في الكبرى * ولو كان وصيا
لليتيم فاستأجر لخدمته ماله الآخر لا يجوز كذا في فتاوى قاضيان
* والاب اذا استأجر الصغير لنفسه فلا شك في جواز هذه الاجارة كذا في الظهيرية * أما الاب اذا أجرة نفسه
للصغير أو أجرة ماله للصغير أو استأجر ماله الصغير لنفسه جاز كذا في فتاوى قاضيان * الصبي المحجور اذا أجرة
نفسه لم يجز وكذلك العبد المحجور اذا أجرة نفسه لم يجز فان عمل فان سلم من العمل ففي الاستحسان يجب الاجر
المسمى وان هلك من العمل ان كان صبيما فعلى عاقله المستأجر دية وعليه الاجر فيما عمل قبل الهلاك وان كان
عبدًا فعلى المستأجر قيمته ولا أجر عليه فيما عمل له العبد هكذا في المحيط * ولو استأجر القاضى رجلا لم يعمل
لليتيم يجوز بأجر المثل وان زاد على أجر المثل لا تجب الزيادة ولو فعل متعمدا للزيادة في ماله ولو أجرة دار للصبي
أو عبده بأقل من أجر المثل لا يجوز ولو سكن المستأجر يجب أجر المثل بالغاما باغ ولو سكن داره انسان غضبا
لا يجب الاجر وقيل ينظر الى نقصان الدار والى أجر المثل فأيهما كان خيرا للصبي يجب ذلك كذا في الغيابة
* رجل أقر صبيما مع رجل لم يعمل معه فاحتذله هذا الرجل كسوة ثم بد الصبي أن لا يعمل معه قال ان كان
أعطاه كرباسا والصبي هو الذى تكلف لحياطته لم يكن للرجل على الكسوة سبيل لانه انقطع حقه بالحياطة
كذا في فتاوى قاضيان

* (الباب الثاني عشر في صفة تسليم الاجارة) *

اذا وقع عقد الاجارة صح على مدة أو مسافة وجب تسليم ما وقع عليه العقد دائما مدة الاجارة كذا في
المحيط * وتسليم المعقود عليه في الاجارة هو التمكين من الانتفاع به وذلك بتسليم المحل اليه بحيث لا مانع من
الانتفاع به فان عرض في بعض المدة ما يمنع الانتفاع به كالأغصان الدار من المستأجر أو غرق الأرض
المستأجرة أو انقطع عنها الشرب أو مرض العبد أو أبق سقطت الاجرة بقدر ذلك كذا في محيط السرخسي

ترجمة

٢ اذا لم يصرف مقدار ذلك الثوب

الى المولى لا يكون عيبا ولولا اليه ان عرف منزله أو قوى الى الوصول اليه ولم يفعل عيب والاوان من المستعبر والمودع والمستأجر عيب
* (نوع منه) * اشترى تركية أو هندية لا يحسنه ان عده أهل الخبرة عيبا كذلك والا وقال القاضى في المولى لا يكون عيبا وان علم

المشتري بانها التحسن ومع ذلك قبضها ولا يعلم انه عيب عند اولى الخبرة ثم علم ان كان عيبا جليا لا يتحقق على الناس كالغور ونحوه لا يرتوان كان يخفى بردها والحرف * بركبته ورم (٤٣٨) فقال انه من الضرب أصابه وان كان قديما فلي جوابه فاشتره على ذلك فبان قدمه لا يرد

* تسليم المفتاح في المصير مع التخلية بينه وبين الدار تسليم الدار حتى تجب الاجرة بمضى المدة وان لم يسكن وتسليم المفتاح في السواد ليس بتسليم الدار وان حضر المصير والمفتاح في يده كذا في القنية * آجر من آخر حانوا ودفع اليه المفتاح فلم يقدر المستأجر على فتحه وفضل المفتاح أياما ثم وجدته فان كان يمكن فتح الحانوت بهذا المفتاح فعليه أجرة ما مضى وان كان لا يمكن فتحه به لم يجب الأجر كذا في الذخيرة * ولو تسكر في منزل لا في دار وفي الدار سكن نخل بينه وبين المنزل فلما جاز رأس الشهر طلب الأجر فقال ما سكنته حال بيني وبين النزول فيه فلان الساكن والساكن مقر بذلك أو جاحدا فانه يحكم الحال فان كان المستأجر فيه في الحال فالأجر عليه وان كان الغاصب فيه فلا أجر عليه والاقول فيه قوله وان لم يكن في المنزل ساكن في الحال فالمستأجر ضامن للأجر كذا في المبسوط * قال في المنتقى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى المستأجر اذا جاءه بالعبء المستأجر مريضاً أو قال قد أبقي وأقام رب العبد بينة انه كان يعمل كذا وكذا وأقام المستأجر البينة انه كان قد أبقي يومئذ أو كان مريضاً فالبينة بينة رب العبد كذا في المحيط * ولو كانت الدار مشغولة بتمتع الأجر أو الأرض مزروعة فالصحيح أنه يصح لكن لا يجب الأجر ما لم يسلم فارغاً أو يبيع ذلك منه ولو فرغ الدار وسلم لزمت الاجارة ولو سلم كل الدار الا يتماشى غولا بتمتعها سقط الأجر بخصته وله الخيار في الباقي لتفرق الصفة عليه فان فرغ البيت قبل الفسخ لزمت الاجارة كذا في الغيائية * اذا تهدم بيت منها أو حائط منها وسكن المستأجر في الباقي لا يسقط شيء من الأجر كذا في التتارخاية

* (الباب الثالث عشر في المسائل التي تتعلق برده المستأجر على المالك) *

قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل واپس على المستأجر رد ما استأجر على المالك وعلى الذي آجر أن يقبض من منزل المستأجر وليس هذا كالعارية كذا في الذخيرة * قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل اذا استأجر الرجل ربحي يطحن عليه شهر ابرج مسمى بـه الى منزلة فؤنة الرد على رب الربحي والمصر وغير المصر في ذلك سواء في القياس في الاجارة والعارية ففي الاجارة مؤنة الرد على رب المال وفي العارية على المستعير قال مشايخنا وتأويل هذا اذا كان الاخراج باذن رب المال في الاجارة والعارية ففي الاجارة تجب مؤنة الرد على رب المال وفي العارية تجب مؤنة الرد على المستعير فاما اذا حصل الاخراج بغير اذن رب المال فؤنة الرد على الذي أخرجه مستعيراً كان أو مستأجراً كذا في المحيط * الرد في الاجارة المشتركة فخوا القصار والصباغ والنساج على الاجير لان الرد نفق القرض فالتما يجب على من كان نفقة القبض له ومنفعة القبض في هذه المواضع للاجيران للاجير عينا وهو الاجرة ولرب الثوب المنفعة والعين خیر من المنفعة فكان الرد عليه بخلاف مالو آجر عبداً أو دابة وفرغ المستأجر فانه يجب الرد على المالك لان ثمنه للاستأجر منفعة ولا آجر عينا كذا في الذخيرة في أحكام الاجير الخاص والمشارك * استأجر دابة لبركها في حوائج في المصر وقامت معلوماً فمضى الوقت فليس عليه تسليمها الى صاحبها وعلى الذي آجرها أن يقبض من منزل المستأجر حتى لو مسكها أياما فهو لمسكت في يده لم يضمن سواء طاب منه المؤجر أو لم يطلب لانه لا يلزمه الرد الى يمينه بعد الطلب فان لم يكن متعدياً في الامسالك فلا يضمن فان كان استأجرها من موضع مسمى في المصر ذاهباً وجائياً فان على المستأجر أن يأتي به بذلك الموضع الذي قبضها فيه لان الرد واجب عليه بل لاجل المسافة التي تناولها العقد لان عقد الاجارة لا ينتهي الا بالرد الى ذلك الموضع فان حملها الى منزله فامسكها حتى عطبت ضمن قيمتها لانه تعدي في حملها الى غير موضع العقد فان قال المستأجر اركبها من هذا الموضع الى موضع كذا وارجع الى منزلي فليس على المستأجر ردّها الى منزل المؤجر لانه لما عاد الى منزله قد انقضت مدة الاجارة فبقيت أمانة كذا في البدائع * فلو أن المستأجر ساق الدابة ليردها على المؤجر في منزله مع انه ليس عليه الرد وهلكت في الطريق

ولا يفسد بقوله على انه من الضرب وفصل القاضي فقال هذا اذا لم يذكر السبب أما اذا ذكر فبان غير ذلك السبب يرد كما اذا اشتراه على انه حجي غب فاذا هو شطره يرد لان اختلاف الاسباب ينزل منزلة اختلاف العيب وفي النوارز اشترى وبيعاً فخرجه ولم يعلم بكونها عيباً فقبضها بعد العلم بها ولا يعلم بانها عيب ثم علم له الرد قال في المحيط والصحيح انه ان كان عيباً بيننا لا يرد والا يرد * اشترى عبداً على عنة - كى فقال البائع ليس هذا أثر الخنزير فاشتره فمات العبد وبان انه أثره يرجع بالنقصان وكذا لو رأى على رجل الفرس ورما فقال البائع انه من الضرب ثم بان انه ختام يرد * أكل الطين وخضاب الشعر وأثر جلد السباط عيب * اشترىها وقبضها ثم ظهر ولادتها عند البائع لامر البائع وهو لم يعلم في رواية المضاربة عيب مطلقاً لان التمسك بالاصل بالولادة لا يرد أبداً وعليه الفتوى وفي رواية ان نقصها الولادة عيب وفي البهائم ليس بعيب الا ان يوجب نقصاناً وعليه الفتوى * اشترى جارية على انها صغيرة فاذا هي بالغت لا يرد

* اشترى أمة تجل في ولدت عند المشتري ايس له مع البائع خصوصاً فان ماتت في يد المشتري في نفاسها يرجع بالنقصان لا بكل القيمة ان لم يعلم بالحبل عند الشراء والعنة والخصاء عيب عرض من الخنازير ونحوه أو ذجا فاشتره على ان الباقي مثله فاذا هو ليس كذلك يرد

ولو اشترى عبد اقبان غير مجنون ان مولدا عيب وان مجلوبا * اشترى جارية لاحتسن الطبخ والخبز لا يرد وان كانت تحسنه ثم نسبت في يد البائع للمشتري الرد وان لم يكن لاحدى أدنى المشتري ثقب الى الدماغ فهو عيب وثقب في الاذنين (٤٣٩) ان واسعا عيب في التركية ان عدوه

عيبا لاني الهندية وان وجدها سوداء خلقة لا يرد وان اشترها على انها جيلة فوجدتها قبيحة يرد وفي الخلطة المعينة ان رديته لا يرد وان مسوسة يرد * وجمع الضرس مرة بعد مرة عيب يرد به وان زاد في يد البائع * واذا كانت الدابة تعثر كثيرا فعيب وفي الاحايين لا * والحنف هو تدي القدامين مع تباعد العقبين عيب وقيل هو خلاف العينين بان تكون احدهما زرقاء والاخرى غير زرقاء وقيل ان تكون احدهما حلاء والاخرى بيضاء والعزل وهو ميلان الذنب عادة لا خلقة عيب * اشترى بقرة فوجد لها تحلب ان كان مثلها اشترى للحلب رد وان اللحم لا ولو كانت تحلب احدى ثدييها له الرد ولو كانت الدابة قليلة الاكل له الرد وان بطشة السير لا الا اذا شرط أنها عجول وكونها وكون العبد أ كولا ليس بعيب وفي الجارية عيب لانها تفسد الفرائس * اشترى أرضا فترت عنه ولم يكن أيضا كذلك عند البائع رد الا اذا رفع المشتري التراب من وجه الارض وعلم ان الترابم ان الرفع وفي الصغرى ردان كان سبب التراب احدا * اشترى عبدا فافاضه حتى في يده وكان

لا ضمان عليه ولو ذهب المالك الى بلد آخر وذهب هذا الرجل بالداية ليردها على المالك فهل سكت في الطريق كان عليه الضمان فيصير بالاخراج عن البلدة غاصبا كذا في المحيط * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى فبين استأجر دابة من مصر الى مصر فامسكها في بيته فهل سكت قال ان أمسكها بمقدار ما يسلك الناس ليهيؤا أمورها هم فلا ضمان والاجر ثابت وان أمسكها أكثر من ذلك خرجت من الاجارة وهي مغصوبة عنده وعن محمد رحمه الله تعالى أنه قال بالضمان من غير هذا التفصيل كذا في الذخيرة * وفي المشتري استأجر دابة وردا الى منزل المؤاجر وأدخلها امر ببطها أو غلق عليها فلا ضمان اذا هلكت أو وضعت كل شيء يفعل بها صاحبها اذا ردت عليه فاذا فعله المستأجر بيرا ولو أدخلها دار صاحبها أو أدخلها امر ببطها لم يربطها ولم يغلط عليها فهو ضمان اذا هلكت أو وضعت هكذا في المحيط

* (الباب الرابع عشر في تجديد الاجارة بعد صحتها والزيادة فيها) *

واذا زاد الاجر او المستأجر في العقود عليه أو في العقود به ان كانت الزيادة مجهولة لا تجوز الزيادة سواء كانت من الاجر او من المستأجر وان كانت معلومة من جانب الاجر تجوز سواء كانت من جنس ما أجر أو من خلاف جنس ما أجر وان كانت من جانب المستأجر ان كانت من جنس ما استأجر لا يجوز وان كانت من خلاف جنس ما استأجر يجوز كذا في الذخيرة * المستأجر اذا زاد في الاجر بعد ما مضى بعض المدة لا تنصح الزيادة ويصح الحط كذا في التتارخانية * ابراهيم عن محمد رحمه الله تعالى استأجر من آخر أرضا بكار حنطة فزاد رجل المؤاجر كرافا جره المؤاجر منه فذهب المستأجر الاول فزاده كرا أيضا وجدد الاجارة فالاجارة هي الثانية وانفذت الاولى بمقتضى تجديد الثانية * وكذا هذه المسئلة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ووضعها فيما اذا زاد المستأجر الاول على المستأجر الثاني في الاجر وسلمها رب الدار الاول بهذه الزيادة وبالاجر الاول وذكر ان الاجارة الاولى لا تنتقض وهذه زيادة زاده في الاجر وحاصل الجواب أن صاحب الدار اذا جدد الاجارة تنتقض الاولى واذا لم يجدد لا تنتقض الاولى وتكون الثانية زيادة كذا في المحيط * وسئل عن غصب دار ثم أجرة ثم اشتراها أي أجرة ثانيا قال الاجارة ماضية وان استقبلها فهو أفضل وأطيب كذا في الحاوي للفتاوى * ولا بأس باستئجار الارض الى طويل المدة وقصيرها به * وان تكون معلومة كما اذا استأجرها عشر سنين أو أكثر هذا اذا كانت معلومة وأما اذا كانت الارض موقوفة فاستأجرها من المتولى الى طويل المدة ان كان السعر بحاله لم يرد ولم ينتقض فانه يجوز عن محمد رحمه الله تعالى استأجر رجلا شهرا ليعمل له عملا مسمى باجر معلوم ثم أجرة في خلال الشهر يعمل آخر مسمى بدرهم مثلاً فالاجارة الثانية فاصحة للاجارة الاولى بالقدر الذي دخل في الاجارة الثانية حتى لا يكون له الاجران بل يرفع عنه بحصة ذلك القدر فاذا فرغ من العمل الثاني لزمه أجره وذلك درهم وتعود الاجارة الاولى كذا في المحيط

* (الباب الخامس عشر في بيان ما يجوز من الاجارة وما لا يجوز وهو يشتمل على أربعة فصول) *

* (الفصل الاول فيما يفسد العقد فيه) * الفساد قد يكون لجهالة قدر العمل بان لا يعين محل العمل وقد يكون لجهالة قدر المنفعة بان لا يبين المدة وقد يكون لجهالة البذل وقد يكون بشرط فاسد مخالف لمقتضى العقد فالفساد يجب فيه أجرة المثل ولا يزاد على المسمى ان سمي في العقد ما لا معلوما وان لم يسم يجب أجرة المثل بالغاما بالغ وفي الباطل لا يجب الاجر والعين غير مضمونة في يد المستأجر سواء كانت صحيحة أو فاسدة أو باطلة هكذا في الغيانية * سئل عن قال لا خراج ترك هذه الدار يجدودها وحقوقها بكذا درهم ما موصوفها بصفة كذا الى عشرة أشهر كذا من سنة كذا على أن تسكنها بصفة ان شئت وكذا شرائط الصحة

عند البائع أيضا ان اتحد الوقتان يرد وان اختلفت الا * اشترى كراما فبان ان شربه من ناول على ظهره لم يرد لانه عيب فاحش والعيب اليسير ما يدخل تحت تقويم المقومين وتقسيمه ان يقوم سليما بالف ومع العيب باقل وقومه آخر مع العيب بالف أيضا والقاحش ما لو قوم سليما بالف

(33.)

* اشترى ضيعة مع غلاتها
ووجد بها عيبا له الردمن
ساعته فان جمع الغلات
امتنع الردون تركها فكذا
لانه تضيق فامتنع الرد * اشترى
سكنى حانوت في حانوت رجل
مربكا وأخبره البائع ان أجرة
الخانوت كذا فاذا هي أكثر
ليس له الرد * اشترى أشجارا
فوجد بعضها معيبا لا يرد
خاصة ولو وجد الخاطئ الواحد
مشترا كارد وكذا لو وجد
الخطأ رهضا ان عدوه
عبارد * اشترى أرضا ونحلا
ليس لها شرب ولم يعلم به
له الخيار * قال لا تخر اشتريه
فلا عيب به فلم يشتريه ثم وجد
به عيب له ان يرد على بائعه
* ولو قال اشتر هذا العبد
فانه غير آبق والمسئلة
بجالها لا يرد بعيب الاباق
وفي الصغرى قول المشتري
ليس به عيب لا يكون اقرارا
بإتقاء العيوب ولو عين ولو
قال ليس بابق يكون اقرارا
بإتقاءه * شهد انه باعه بشرط
البراة من كل عيب أو من
الاباق ثم اشتراه الشاهد
ووجد به عيبا أو قال انه آبق
له الرد * عبدي هذا آبق
فاشتره فاشتره وابع من آخر
فوجد له الثاني آبقا وأراد
الرد باقرار بائعه لا يقبل
وان قال عند البائع بعته
على انه آبق أو على اني برى
من اباقه برده ولو على اني

بري عن الابق لعدم الاضافة * بتمت هذه الدراهم وأراها اياه فوجد هازيو فاردها الان يقول وهي زئوف أو برى عن عيها اسم
 * ظهر بزرا البطيخ بعد الزراعة قنار دمثل البرزور جمع بالثمن * اشترى بزرا البصل وزرعها فلم ينبت فظفر انه قنار دقنار سمية نوسيد درجع بالثمن

ولو وجد في حزمة بقل اشتراها حشيشان عدوه عيباردوان يوجد مثله عادة لا * اشترى أفقره حنطة أو مسموم فوجد فيه ترابا كان يوجد مثله في ذلك عادة لا يردوان لا يوجد مثله عادة ان أمكنه رد كل المبيع يرد ولو أراد حبس (٤٤١) الحنطة وورد التراب أو المعيب ميرا

ليس له ذلك فان ميز التراب وأراد أن يخلط ويردان أمكنه الرد على ذلك الكيل ردوان لم يمكن بان نقص من ذلك الكيل شيء ولا يرجع بنقصان الحنطة الا أن يرضى البائع باخذها ناقصا * اشترى مسكا فوجد فيه رصاصا ميزه ورده بمحضه قل أو تتر * اشترى شحما فوجد فيه ملحاً كثيرا أو دهنافوجد فيه نفلا أي درديا كثيرا كالحنطة * اشترى روين فوجد فيه ترابا يرد به بلا فصل بين القليل والكثير * وجد المشتري في الحبة فارة ميتة ويضرها الفتق ردها وان لم يضرها لا وان تعذر الرد باللس رجوع بالنقصان * أقر البائع بعد بيع السمن الذائب بموت فارة فيه رجوع المشتري عليه بالنقصان عندهما وعليه الفتوى ولو وجد المشتري على الثوب دمان اضره الغسل ردوا لا * اشترى كفنا للثوب وجد به عيبا لا يرد ولا يرجع بالنقص ان تبرع به أجنبي ولو وارثا رجوع بالنقص ان من التركة * جعل الارض المشتراة مسجدا ثم غر على عيب لا يرجع بالنقص على قبول من قال يعود الى ملكه اذا خرب * وجد الثوب صغيرا فاراد الرد فقال أراه الخياط ففعل فلم يقطعه له الرد * ولو قال بعه فان اتفق البيع والارردت فعرض على البيع لا يرد لعدم

اسم البلدة وفي كل موضع هو اسم للولاية اذا باع الا دنى له أجر المثل لا يتجاوز عن المسمى وفي كل موضع هو اسم البلدة اذا وصل البلد يلزم البلاغ الى منزله كذا في الوجيز للكردي * ولو استأجر دابة ليطن عليها كل شهر بعشرة ولم يسم ما يطن وكما يطن جاز ويطن عليها ما هو متعارف وان جاوز الحد ضمن ولو لم يذ كر المدة ولم يسم ما يطن وكما يطن لا يجوز ولو قال يطن عليها كل يوم عشرة أفقره حنطة جاز فان وجدها لا تطن ذلك فله الخيار كذا في الغياثية * رجل استأجر دابة ليطن كل يوم بدرهم وبين ما يطن من الحنطة أو الشعير ونحو ذلك كذا في الكتاب أنه يجوز ان لم يبين مقدار ما يطن وهكذا قال بعض المشايخ قال الشيخ الامام أبو بكر المعروف بخواهر زاده لا بد من بيان مقدار ما يطن كل يوم وعليه الفتوى كذا في الظهيرية وفتاوى قاضيخان * رجل استأجر دارا أو بيتا ولم يسم الذي يريد هاله في الاستحسان لا تفسد كذا في المحيط * اذا استأجر رجلا لبيع له بكذا أو يشتري له بكذا فهي فاسدة فان باع وقبض الثمن فهو أمانة كذا في الغياثية * وان ذكر ذلك وقتا فان ذكر الوقت أو لائم الاجر بان قال له استأجرتك اليوم بدرهم على أن تبني لي أو تشتري كذا جاز وان ذكر الاجرة أو لائم الوقت بان قال له استأجرتك بدرهم اليوم على أن تبني وتشتري لا يجوز وان افسدت الاجارة وعمل وأتم العمل كان له أجر مثله على ما هو العرف في أهل ذلك العمل وذ كر محمد رحمه الله تعالى الحيلة في استئجار السمسار وقال يأمره أن يشتري له شيئا معلوما أو يبيع ولا يذ كر له أجر اثم يواسيه بشيء ما هبة أو جزء العمل فيجوز ذلك لمساس الحاجة واذا أخذ السمسار أجر مثله هل يطيب له ذلك تكلموا فيه قال الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده يطيب له ذلك وهكذا عن غيره واليه أشار محمد رحمه الله تعالى في الكتاب هكذا في فتاوى قاضيخان * المستأجر في الاجارة الفاسدة اذا هلك فانه لا يضمن كفاي الاجارة الصحيحة وسئل الحسن بن علي المرعشي عن عمله نقش الثياب ونقشه بدم الشاة المختلط مع النقش الاسود ولا يصلح في هذا العمل شيء غير الدموي أخذ أجره بهذا العمل هل يطيب له هذه الاجرة فقال نعم كذا في التتارخاية * واذا استأجر من ربا بالبحر في الماء الى أرض له أو الى ربح ماء له أو استأجر مسيل ماء ليسيل ماء ميزابه فيه أو استأجر ميزابا ليسيل فيه غلاته أو بالوعة ليصب فيها بوله والتجاسات لا يجوز كذا في المحيط * لو استأجر بالوعة ليصب فيها وضوءه لا يجوز كذا في الظهيرية * وروى عن محمد رحمه الله تعالى اذا استأجر موضع أرض معروف ليسيل ماء فهو جائز لانه لما عين الموضع زالت الجهالة كذا في محيط السرخسي * ولا يجوز اجارة ماء في نهر أو قناة أو بئر وان استأجر النهر والقناة مع الماء لم يجز أيضا لان فيه استهلاك العين أصلا والفتوى على الجواز لعدم البولي ولو استأجر أرضا مع الماء تجوز تبعا كذا في التهذيب ولو استأجر علو منزل لبنى عليه لم يجز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لما لان أرض العلو بمنزلة أرض السفلى ولو استأجر أرضا للبناء عليها جاز وان كان قدرا للبناء مجهولا فكذا هذا كذا في محيط السرخسي * ولو استأجر طريقا يمر فيه أو يمر الناس فيه ذ كر في الاصل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز وعندهما يجوز وفي العميون اختار قولهما كذا في الخلاصة * ولو استأجر علو منزل ليرفيه الى حجرته لا يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يجوز وكذا اذا استأجر السفلى ليرفيه الى مسكنه لم يجز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يجوز قال الشيخ الامام الزاهد أحمد الطواويسى ينبغي أن لا تجوز هذه الاجارة اجماعا كذا في المحيط * لو استأجر ظهريت لبيت عليه شهرا أو ليضع متاعه عليه اختلف المشايخ فيه لاختلاف نسخ الاصل وذ كر في بعضها أنه لا يجوز وفي بعضها أنه يجوز وهو الصحيح لان المعقود عليه معلوم كذا في البدائع * ولو استأجر سفلا وقتا معلوما لبنى عليه علوا جاز كذا في فتاوى قاضي خان * وفي الجامع الاصغر خلف عن محمد رحمه الله تعالى أنه قال لا بأس للمستأجر أن يبني بيتا أو رباطا في الدار المستأجرة اذا كان لا يضر بالدار قال أبو الليث الكبير وبه يؤخذ كذا في الحاوى للفتاوى * ولو استأجر موضع أرض مدة معلومة أو السطح مدة

(٥٦ - فتاوى رابع) الرضا في الاول ووجوده في الثاني (نوع منه في البراءة) باع بالبراءة من كل عيب أو حق صح عندنا ودخل فيه الحادث بعد البيع قبل القبض عند الثاني خلاف محمد والبراءة من كل عيب به لا يدخل الحادث اجماعا برئت من كل عيب العين أو باليد

فبان عوراً أو موطوعاً ردلان البراءة عن المتعلق تقتضى قيام المتعلق وفي التبوي من كل عيب يدخل العيوب والداء وان كان من كل داء يدخل
المرض لا الاصبع الزائدة ولا أثر (٤٤٣) قرحة برأت وعن الامام الداء المرض الذى فى الجوف من كبد أو طحال أو غيره * باع عبدا

وقال أنابرى من كل داء ولم
يقبل من كل عيب برئ من
العيوب أيضاً لان الداء داخل
فى العيب بخلاف العيب فانه
لا يدخل فى الداء ويبرأ عن
اصبع واحدة مقطوعة ولو
قال أنابرى من كل عيب
بهذه الجارية برئ من العور
ونحوه أيضاً ولو قال برئت من
عيبه لا يرد بالواحد ويرد
بالعيين

(نوع فى الردبة)

ظهوره شرط الخصومة
ولظهوره طرق اما المشاهدة
كالاصبع الزائدة أو قول
الاطباء الخاذقين كدواء
الباطن أو بقول النساء أو
بالخبر فان بالمشاهدة صحت
خصومة المشتري فى العيب
فان قبل القبض له الرد
وفسخ العقد بمجرد رد
بلارضاء وقضاء وفى الاصل
جاء له كعزل الوكيل بشرط
علمه لارضاء فان رضى
البائع فيها وان اختصم نظر
فيه القاضى كان قديماً أو
حديثاً لكنه لا يحدث فى
المدة حلف المشتري ان طلب
البائع بيمينه والا خلافاً
للتانى بانه ماسقط حقه
فى الرد على الوجه الذى يدعيه
البائع عند أكثر القضاة
وبعضهم بالله ماضى هذا
العيب ولا عرضه على البيع
منذ رآه وان مما يحدث مثله
فى المدة ان اعترف البائع

معلومة ثم يسيل فيها الماء جاز آخر أرضه من آخر لكرى المستاجر فيها نهرا وأجر حائط اليبني عليه المستاجر
بناءه أو يضع عليه خشبة فان الاجارة لا تجوز فى جميع ذلك كذا فى الصغرى * ولو استاجر ميزان بالركب * فى
داره كل شهر باجر معلوم جاز ولو كان الميزان من كذا فى حائط المؤجر لا يجوز كذا فى الظهيرية * ولا تجوز
اجارة الأجام والانهار للسكك وغيره ولا تجوز اجارة المرعى لم يزد به اجارة الاراضى فان اجارة الاراضى جائزة
وانما أراد به اجارة الكلا والحيلة فى جوازها ان يستاجر موضعاً من الارض ليضرب فيه فسطاطاً أو
ليجعل حظيرة اغنمه فتصح الاجارة ويبيع صاحب المرعى له الانقاع بالمرعى كذا فى المحيط * وفى جامع الفتاوى
وله أن يمنع من يريد أن يدخل هذه الارض كذا فى التارخانية * ولو استاجر مرعى بعدد بعينه فرعاه فى تلك
السنة لم يضمن مرعى وبأخذ عبده فان كان المؤجر قد أعتقه أو باعه جاز ذلك ويضمن قيمته كذا فى المبسوط
فى كتاب الشرب * ولو أجره بكرة وحبلاد ولو افسق به اغنمه فهو فاسد للجهالة الا أن يسمى وقتاً فيجوز
كذا فى المبسوط فى كتاب الاجارات * ولو استاجر حائطاً ليضع عليه جذوعاً أو سرة أو كوة لا يجوز كذا فى
فتاوى قاضى خان * واذا استاجر موضعاً معلوماً من الارض ليتدفق فيها الاوتاد يصلح به الغزل كى ينسج جاز
لانه من اجارات الناس ولو استاجر حائطاً ليتدفق فيها الاوتاد يصلح عليها الابريس لينسج به شعراً أو ديباجاً
لا يجوز كذا ذكره بعض مشايخنا رحمه الله تعالى لان هذا ليس من اجارات الناس وفى عرف ديارنا ينبغي
أن يجوز كذا ذكره بعض مشايخنا لان الناس تعاموا ذلك فى التوصلين جميعاً وفى نوادر هشام استاجر وتدا
يتدبه جاز معناه (ميجعز ذكره) تابخانه برود واورخانه خود سبب كند) كذا فى الذخيرة * يصح استئجار
الوتد الذى يصلح عليه الابريس استاجر وتدا يتعلق المناع لا يجوز كذا فى الوجيز للكردرى * ولا تجوز اجارة
الشجر على أن الثمر للمستاجر وكذلك لو استاجر بكرة أو شاة ليكون اللبن أو الولد كذا فى محيط السرخسى *
ذكر الكرخى فى مختصره أن من استاجر نخلاً أو شجرة البسط عليه ثيابه لا يجوز وفى المشتى اذا استاجر
الرجل سطحاً ليحفظ ثيابه عليه جاز كذا فى المحيط * ولو استاجر شجرة البسط عليه الثياب لتجف لا يجوز
كذا فى فتاوى قاضى خان * واذا تكرر دابة الى بغداد على أنه ان بلغ اليها فله ما يرضى من الاجر فلا اجارة
فاسدة للجهالة البطل وكذلك اذا استاجرها بحكمه أو بحكم صاحب الدابة فان قال رضى عن عشرين لا يرد
على عشرين ويتنقص عن عشرين كذا فى المحيط * تكرارى دابة بمثل ما تكرارى به أصحابه ان لم يكن ما
تكرارى به أصحابه مثل هذه الدابة معلوماً بل مختلفاً فسدت ولو كان معلوماً كان عشرة لا يزيد ولا ينقص
وعلم ذلك جاز وان كان مختلفاً كان أجراً مثل هذه الدابة يختلف باختلاف الاحوال قد يكون عشرة أو
أقل أو أكثر بلزم الوسط نظراً للجانين كذا فى الوجيز للكردرى

(الفصل الثانى فيما يفسد العقد فيه ما كان الشرط) والاجارة تفسدها الشروط التى لا يقتضيهما العقد
كما اذا شرط على الاجير ان يخاص ضمان ما تلف بفعله أو بغير فعله أو على الاجير المشترك ضمان ما تلف بغير
فعله على قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى أما اذا شرط شرطاً يقتضيه العقد كما اذا شرط على الاجير المشترك
ضمان ما تلف بفعله لا يفسد العقد كذا فى الجوهرية الذرية * ولو استاجر عبداً شهر اعل أنه ان مرض أو
مرض المستاجر يعمل من الشهر الثانى بقدره فهو فاسد كذا فى محيط السرخسى * رجل استاجر عبداً كل
شهر بكذا على أن يكون طعمه امه على المستاجر أو دابة على أن يكون علفها على المستاجر ذكر فى الكتاب أنه
لا يجوز قال الفقيه أبو الليث فى الدابة تاخذ بقول المتقدمين أما فى زماننا فاعبدياً كل من مال المستاجر عادة
كذا فى الظهيرية * وكل اجارة فيها رزق أو علف فهي فاسدة الا فى استئجار الظئر بطعامها وكسوتها كذا
فى المبسوط * تكرارى من رجل بيتاً شهر رابع عشرة دراهم على أنه اذا سكنه يوم ما ثم خرج عليه عشرة دراهم
كانت الاجارة فاسدة واذا تكرارى دابة على أنه كلما ركب الاميركب هو معه فهو فاسد أيضاً للجهالة

بقيامه عنده ألزمه وان أنكره وبرهن المشتري عليه فكذلك وان لم يبرهن عليه لكن برهن على كونه عند بائع بأثمه رده الموقوف
على بائعه وهو على بائعه الاول بهذه البيينة عند الثانى وقيل الامام معه وان عجز عن البيينة يحلف البائع لقديماعه وسلمه بحق هذا العقد وما به

هذا العيب فان حلف برئ وان نكل يرد عليه قال في المحيط لا يصح هذا الجواز رضا المشتري وبراءته والاعتماد على المروي عن الثاني * بالله ما لهذا المشتري قبل الحق الرد بالوجه الذي تدعيه تخليفا على الحاصل وان كان في الجوف (٤٤٣) ولا يعرف الا بقول اطباء والخصومة قبل القبض ان القاضي من أولى المعرفة نظر بنفسه والا

بعث عدلين لانه ملازم فان أخبر ابانه بما لا يحدث في المدة ألزم البائع وان واحدا وأخبر بقيامه في الحال صححت الخصومة ولكن لا يرد الابحجة وان بعد القبض وقال لا يحدث هذا في المدة رد أيضا وان قال لا يحدث يحلف البائع على الوجه الذي ذكرناه وفي أدب القاضي الذي يرجع فيه الى الأطباء لا يثبت في حق توجه الخصومة ما لم يتفق عدلان بخلاف ما لا يطلع عليه الرجال حيث يثبت بقول المرأة الواحدة في حق الخصومة لافي حق الرد * وفي الزيادات عدم البكارة لا يثبت الا بقول البائع لانه اما أن يعلم بالوطء وأنه يمنع الرد أو بقول النساء وأنه لا يكون حجة في حق الرد وفي الشق الاول تفصيل يوقف عليه وان كان يعلم بقول النساء فالواحدة تكفي والاثنان أحوط فان أخبر بعدم العيب فلا خصومة لان وجوده شرط توجه الخصومة فان أخبرت عدلة بقيام العيب ان قبل القبض لا يتمكن المشتري من الرد بل توجهت الخصومة في حق الخلاف يحلف بالله لقد باعته وسلمه ومابه هذا العيب على البتات وان بعد القبض وأخبرت

المعقود عليه كذا في المحيط * ولو استأجر دارا بأجرة معلومة وشرط الاجر تطمين الدار وتعليق باب عليها أو ادخال جذع في سقفها على المستأجر فلا جارة فاسدة وكذا اذا أجزأ رضا وشرط كرى نهرها أو حفر نهرها أو ضرب مسنة عليها كذا في البدائع * دفع داره على أن يسكنها ويرتها ولا أجر عليه فهو عارية لانه لم يشترط الاجرة فان المرممة نفقة الدار ونفقة المستأجر على المستعير كذا في الفتاوى الصغرى والغياثية * وان تكرار دابة الى بغداد على أنه ان رزقه الله تعالى من بغداد شيئا أو من فلان شيئا أعطاه نصف ذلك فهذا فاسد وعليه أجر مثلها فيما يركب وان تكرارها الى بغداد على أنها ان بلغت بغداد فله أجر عشرة دراهم والا فلا شيء له فلا جارة فاسدة وعليه أجر مثلها بقرعة درهما سار عليها كذا في المبسوط * اذا شرط الخراج على المستأجر قال في الكتاب بفسد العقد من مشايخنا من قال ذلك محمول على خراج المقاسمة أو على أرض صالحة يختلف خراجها ما اذا كان خراج وظيفة فيكون الخراج والاجر المسمى سواء والصحيح أنه لا يجوز العقد مطلقا به بقى كذا في الصغرى * لو كانت أرضا عشرية فأجزأها وشرط العشر على المستأجر جازي قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز كذا في الذخيرة * ولو قال أدخر أجها ولا أجر عليك فهو جارة فاسدة وكذلك اذا شرط في العدة أن يبدله أن يرجع عن بعض الطريق فعليه تمام الاجر أو شرط انه ان لم يبلغه الى موضع كذا اليوم فلا أجر عليه فسد كله وعليه أجر مثل ما ركب وكذلك ان شرط العلف على المستأجر وان لم يعلف حتى مات فلا ضمان عليه أو شرط عليه أن يرد العين على الأجر ولها جمل وموتة وان لم يكن لها جمل وموتة جازأ أو شرط عليه أن يردها بلا عيب أو شرط عليه ضمان العين لو هلكت أو تعيت ولا يجوز اذا شرط على البناء أن يدخل في البناء كذا عدد من البان نفسه أو شرط على الخياط أن يخيط قباءه ويطنه أو يحشوه من عنده ولو فعل يجب أجر المثل وقيمة الابان والقطن والبطانة وهذا بخلاف النذاف والحلاج هكذا في الغياثية * ولو استأجر رجلا ليقطع له أشجارا في قرية بعيدة عن المصر على أن أجرة الذهاب والرجوع تكون على المستأجر قالوا ليس على المستأجر أجر الذهاب وأجر الرجوع واذا شرط ذلك على المستأجر فسد العقد وينبغي أن يكون الجواب على التفصيل ان كانت الاشجار معلومة للمستأجر فكذلك وان لم تكن معلومة للمستأجر ما لم يذكر الوقت لانصح الاجارة وان بين الوقت كان أجروا وحده في ذلك الزمان وكان عليه أجر ذلك الزمان فيجب عليه المسمى لا غير كذا في فتاوى قاضيان * قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير رجل استأجر أرضا بدرهم على أن يكرهم او يزرعها أو يسقيهم او يزرعها فهذا جائز وان شرط عليه أن يثنيها أو يسرقنها فهو فاسد واختلفوا في تفسير التثنية قال بعضهم أن يرددها مكروبة فان كان تفسيرها هكذا فهو شرط مخالف للعقد لانه شرط تعود منفعة الى رب الأرض بعد انتهاء العقد وقال بعضهم تفسير التثنية أن يكرهم ام مرتين ثم يزرعها فان كان تفسيرها هكذا فالفساد يختص بديارهم لان في ديارهم تخرج الارض ريغا تاما بالسكراب مرة وكذا في ديار نسف فيكون هذا الشرط في مثل هذا الموضوع شرطا لا يقتضيه العقد ولا حده ما فيه منفعة وهو رب الارض لان منفعة السكراب تبقى بعد مدة الاجارة فيوجب فساد العقد حتى لو كانت لا تبقى لا يفسد العقد فاما اذا كانت الارض في بلد يحتاج الى تكرار السكراب فاشترط التثنية لا يفسد العقد وكذلك اذا شرط عليه أن يسرقنها فان كان السارقين من عند المستأجر فقد شرط عليه شيئا هو مال فان كان تبقى منفعة الى العام الثاني يفسد العقد وان كان لا تبقى منفعة الى العام القابل لا يفسد العقد كذا في المحيط * وذكر خواهر زاده اذا شرط على المستأجر أن يرددها مكروبة بسكراب في مدة الاجارة فانه قد فسد وهو الصحيح اما اذا شرط أن يرددها مكروبة بسكراب في مدة الاجارة بل بعد هذا فعلى وجهين ان قال أجرتك بكذا وبان تكرمها بعد

عدلة بقيام العيب توجهت الخصومة وحلف البائع كاذرا وان بالبركالاني والسرقة والبول في القراش ولا يثبت ذلك الا برجلين أو رجل وامرأتين وكل ذلك عيب في الفساح والجارية اذا اتفقت الحال لا اذا اختلف بان وجد كل واحد عند البائع في العذر والكبر ووجد

عند المشتري في الصغر أو الكبر أما إذا وجد عند البائع في الصغر ثم عند المشتري في الكبر لا يكون غيبا والبول على الفرائض من الصغر الذي له تمييز غيب أما الذي لا يعقل فلو باع المشتري (٤٤٤) وادعى باقه وقد كان عند البائع بعد البلوغ لا يتحول ما أن يقرهم ما أو ينكرهم ما أو أقر بوجوده عند المشتري وأنكر وجوده عنده أو بعكسه فإن أقرهم مارتد عليه وإن أنكر الأمرين لا يصح خصومته قبل أن يبرهن على وجوده حالا فإن برهن صحته الخصومة ثم يبرهن على كونه عند البائع بعد البلوغ فإن برهن رد وان عجز حلف لقد باعه وسلم وما أبق منذ باع مبلغ الرجال وفي الصغرى قيام العيب شرط صحة الدعوى حتى لا يحلف

البائع للردمين البتات أما لو قال المشتري به عيب قائم في الحال وكان في يد البائع أيضا فالدعوى صحيحة فإن أقر البائع بكل ما قال الزم القاضي البائع وإن أنكر بقيام العيب في الحال لا غنى عن حلف على البتات كما ذكرنا وإن أنكر قيام العيب في الحال لا يحلف على العلم عند الامام * ووجدته ممتدة الظهر لا يرد ما لم يرد ارتفاع الحوض بالحبل أو الداء ويرجع في الداء إلى الأطباء وفي الحبل إلى النساء والارتفاع بدون أحد هذين لا يعد عيبا وفي دعوى الحبل انما يصدق في رواية إذا كان من حين شرائها أربعة أشهر وعشر وإن أقل لا وفي رواية تسمع دعوى الحبل بعد شهرين وخمسة أيام وعليه عمل الناس وعن الامام إذا وجدها مرتفعة الحوض يدعها حتى يعلم انها ليست بحامل ولم يوقت فيه ومحمد قدره بعد الوفاة وأبو مطيع تسعة أشهر وسفيان بخوانين ويعتبر في ذلك أقصى مدة بلوغها وهي سبع عشرة فيحكم بلوغها في هذه المدة وإن لم ترد ما يعرف كل هذا إذا

انقضاء مدة الاجارة فهو صحيح (٢) وان كان بهذا الماء قال في الكتاب وان قال آجر نك بكذا على أن تنكر بها بعد انقضاء المدة لا يصح فان أطلق الكراب اطلاقا ينصرف إلى ما بعد انقضاء المدة فيجوز لكن هذا خلاف ظاهر الرواية واستفدنا هذه التفاصيل من جهة وهي صحيحة وبه يبقى كذا في الصغرى * وإذا شرط كرى الانه ارعى المستأجر يفسد العقد ومن مشايخنا من فرق بين الجدول والانه ارعى قال اشتراط كرى الجدول صحيح والاول أصح كذا في المحيط * وإذا تنكرارى دارا من رجل سنة بمائة درهم على أن لا يسكنها فالاجارة فاسدة ولو استأجر دارا وشرط على المستأجر أن يسكن هو بنفسه ولا يسكن معه غيره فالاجارة جائزة ولو أاجر في هذا الشرط منفعة قال شيخ الاسلام في شرحه لا بد من التأويل الا لا يجزئ بينهما فرق فنقول وتأويل الصورة الثانية انه لم يكن في الدار بئر بالوعة ولا بئر وضوء فان لم تكن فيها بئر فلا منفعة للبئر في هذا الشرط لانه لا يتضرر بالسكان غيره اذا كانت الحالة هذه لان ما يجمع على ظاهر الدار فارجح ذلك على المستأجر وكثرة السكان لا توهم البناء فلا يفسده وتأويل الصورة الاولى انه كان في الدار بئر بالوعة وبئر وضوء وإذا كان كذلك كان لرب الدار في هذا الشرط نوع منفعة وانه شرط لا يقتضيه العقد فأوجب فسادها ثم انفسدت الاجارة في الصورة الاولى فسكن فيها المستأجر فعليه أجر المثل بالغاما بلغ كذا في المحيط * ان جعل أجر الدار أن يؤذن لهم سنة أو يوم فالاجارة فاسدة وعلمه أجر مثل الدار ان سكنها ولا جرة في الاذان والامامة كذا في المبسوط * رجل تنكرارى من رجل دارا كل شهر بعشرة دراهم على أن ينزلها هو بنفسه وأهله على أن يجر الدار ويرم ما كان فيها من خراب ويعطى أجر حارسها وما نالها من جهة السلطان أو غيره فالاجارة فاسدة قالوا وهذا الجواب صحيح في العمارة والنوائب لان العمارة على رب الدار وانما يجزئ في نفسه فصار هو بهذا الشرط شارطا لنفسه شيئا مجهولا فاما أجر الحارس فهو على الساكن فلا يكون بهذا الشرط شارطا لنفسه شيئا مجهولا فلا يفسد العقد وان لم يسكنها فلا أجر عليه وان سكنها فله أجر مثلها بالغاما بلغ لا يجاوز به المسمى المعلوم فالاصل أن العقد اذا فسد مع كون المسمى كله معلوما المعنى آخر يجب أجر المثل ولا يرد على المسمى حتى ان المسمى اذا كان خمسة وأجر المثل عشرة يجب خمسة لا غير واذا فسد العقد لجهالة المسمى أو لانعدام المسمى يجب أجر المثل بالغاما بلغ وكذلك اذا كان بعضه مجهولا وبعضه معلوما كما في مسئلة المرممة والنسابة يجب أجر المثل بالغاما بلغ هذا هو الكلام في طرف الزيادة على المسمى وأما الكلام في طرف النقصان عن المسمى فنقول اذا كان المسمى كله معلوم القدر وفسد العقد بسبب آخر من الاسباب ينقص عن المسمى حتى انه اذا كان أجر المثل خمسة والمسمى عشرة يجب خمسة واذا كان المسمى بعضه مجهولا وبعضه معلوم لا ينقص عن القدر المعلوم كما في مسئلة النسابة والمرممة فانه لا ينقص عن القدر المعلوم حتى ان في مسئلة النسابة والمرممة اذا كان أجر المثل خمسة يجب عشرة وهو القدر المعلوم من المسمى كذا في المحيط

* (الفضل الثالث في فقير الطحمان وما هو في معناه) * صورة فقير الطحمان أن يستأجر الرجل من آخر ثورا ليطحن به الخنطة على أن يكون لصاحبها فقه من دقيقها أو يستأجر انسانا ليطحن له الخنطة بنصف دقيقها أو ثلثه أو ما أشبه ذلك فذلك فاسد والحنطة في ذلك ان أراد الجواز أن يشترط صاحب الخنطة فقيرا من الدقيق الجيد ولم يقل من هذه الخنطة أو يشترط ربع هذه الخنطة من الدقيق الجيد لان الدقيق اذا لم يكن مضافا إلى خنطة بعينها يجب في الذممة والاجر كما يجوز أن يكون مشار اليه يجوز أن يكون دينافي الذممة ثم اذا جاز يجوز أن يعطيه ربع دقيق هذه الخنطة ان شاء كذا في المحيط * ولو استأجر أن يطحن طعامة بقرص

(٢) قوله وان كان بهذا الماء قال الخ كذا في نسخة الطبع الهندي وفي جميع نسخ الخط وان كان ينزل الماء ولعل جميع ذلك تحريف وضوابة وان كان بهذا الماء قال في الكتاب يعني ما ذكر من جواز الاجارة فيه بنسب لما قاله محمد في الكتاب ولجزم والله أعلم اهـ بجراوى

وجدها مرتفعة الحوض يدعها حتى يعلم انها ليست بحامل ولم يوقت فيه ومحمد قدره بعد الوفاة وأبو مطيع تسعة أشهر وسفيان بخوانين ويعتبر في ذلك أقصى مدة بلوغها وهي سبع عشرة فيحكم بلوغها في هذه المدة وإن لم ترد ما يعرف كل هذا إذا

أشكى الأمر بقول الأمة في حق الدعوى وتوجه العين لافي الرد فلو برهن على أنها كانت مرتفعة الحيز عند البائع لا يقبل لعدم الوقوف على الانقطاع * ولو برهن على الاستحاضة عند البائع يقبل لامكان الوقوف (٤٤٥) عليه وان عجز عن إقامة البينة يحلف

كما ذكرنا فلو أخبرت امرأة بأنها حبلى وأمرأتان بالعدم صححت الخصومة ولا يقبل قول النافية فلو قال البائع ليست لها بصرة اختار القاضي ذات بصرة * باع جارية وسلمها فوجد المشتري بها عيبا وأمر بالرد والبائع يعلم قيام العيب له أن لا يقبل بغير قضاء التمكن من الرد على بائعه الأول والوكيل بالبيع رده عليه به عيب بلا قضاء اقتصر عليه وان لا يحدث مثله في المدة هو الصحيح وان قضاء ولا يحدث مثله في المدة والرد على الوكيل الموكل مطلقا وان يحدث مثله في المدة فإن يترك أو يئس فردد على الموكل وان باع قرار فعلى الوكيل ولكن له أن يخاصم الموكل والوكيل بالشراء له الرد بالعيب قبل الدفع إلى الموكل كالمضارب ولو ادعى البائع رضا الأمر وبرهن بطل الرد وان أراد تحليف الأمر ليس له ذلك لأنه لم يجز بينهما عقد وان أراد تحليف الوكيل ليس له ذلك أيضا لعدم دعوى الرضا منه ولو أقر الوكيل برضا الأمر لزمته الجارية إلا أنه لو برهن على رضا الأمر أو قبل الأمر بالعيب أخذ المبيع ولو وجد الموكل به عيبا بعد موت الوكيل رده

منه أو بدرهم وقفيز منه أو يذبح شاة بدرهم ورطل من لحمها فهو فاسد كذا في الغنائية * ولو دفع سم سما إلى دهن ليعصره على أن يكون بعض الدهن له أو شاة ليدبحها على أن يكون بعض اللحم له لا يجوز كذا في خزنة المفتين * ولا تصح اجارة الرعي ليطحن بره ببعض دقيقه كذا في شرح أبي المكارم * اذا استأجر رجلا ليعمل له طعاما بقفيز منه أو استأجر جارا ليعمل عليه طعاما بقفيز منه فإنه لا يجوز وان عمله فله أجر مثله ولا يجاوز بالاجر قفيزا بخلاف ما لو استأجر ليعمل نصف طعامه بالنصف الآخر حيث لا يجب الاجر وهذا بخلاف ما لو اشترى كافي الاحتياط فاحتطب أحداهما ووجهه الآخر فإنه يجب الاجر بالغاما بلغ عند محمد رحمه الله تعالى كذا في الكافي * ثم الأصل فيه أنه متى جعل المستأجر المحمول كله لنفسه وشرط له الاجر من المحمول فسدت الاجارة فإذا عمل الاجر استحق الاجر ومتى جعل المحمول بعضه له والباقى أجره بطلت الاجارة وان حل لا يستحق شيئا كذا في التبيين * ولو استأجر رجلا ليحني هذا القطن بعشرة أمنا من هذا القطن لا يجوز ولو قال بعشرة أمنا من القطن ولم يقل من هذا القطن جاز كذا في فتاوى قاضيان * دفع غزلا إلى حائك لينسجه بالنصف فالثوب لصاحب الغزل ومشايخ بلجوزوا هذه الاجارة لمكان الضرورة والتعامل والصحيح جواب الكتاب لأنه في معنى قفيز الطحان وللحائك أجر مثله لا يجاوز به قيمة المسمى هكذا في شرح الجامع الصغير لقاضيان * ولو تشاركى عبدان ذونا وغير مأذون بنصف ما يكسبه على هذه الدابة فالاجارة فاسدة وله أجر مثله فيما عمل له ان كان مأذونا واستأجره من مولاه وان كان غير مأذون ولم يستأجره من مولاه فان عطب الغلام كان ضامنا لقيمته ولا أجر عليه وان سلم فعليه الاجر استحسنانا كذا في الميسر * دفع أرضه ليعرس شجرة على أن تكون الأرض والشجر بينهما نصفين لم يجز والشجر لرب الأرض وعليه قيمة الشجر وأجر ما عمل ولا يؤمر بقلعه ولو كانا كلا الغلة حسب من أجرة الغراس مأكل كذا في محيط السرخسي * واذا دفع الرجل إلى رجل دابة ليعمل عليها أو يؤجرها على أن مارزق الله تعالى من شئ فهو بينهما فان أجرة العامل الدابة من الناس وأخذ الاجر كان الاجر كله لرب الدابة وللعامل أجر مثل عمله وان كان لا يؤجر الدابة من الناس وانما يقبل الاعمال من الناس ثم يستعمل الدابة في ذلك فان الاجر يكون للعامل وعلى العامل أجر مثل الدابة هكذا في المحيط * واذا دفع الرجل إلى رجل بعير ليسقى به الماء ويبيع على أن مارزق الله تعالى في ذلك من شئ فهو بينهما نصفان فهذا فاسد وبه هذا اذا استعمل البعير والرواية فباع الماء كان الثمن كله للعامل وعلى العامل أجر مثل البعير والرواية وهكذا اذا أعطاه شبكة ليعصدها على أن ماصد من شئ فهو بينهما نصفان اصطاد يكون للصائد وعليه أجر مثل الشبكة كذا في الذخيرة * واذا تشاركى الرجل بعيرا ليعمل عليه أمتعة نفسه ويبيعها من الناس على أن يكون أجر البعير نصف ما يحصل بتجارته فهذا فاسد وجميع ما اكتسب المستكرى فهو له وعليه اصحاب البعير أجر مثل عمله كذا في التتارخانية * واذا دفع الرجل إلى رجل بيتا ليعيش فيه البر على أن مارزق الله تعالى في ذلك من شئ فهو بينهما نصفان فقبض البيت وباع فيه البر فاصب ما الا فان جميع ذلك لصاحب البر ولصاحب البيت عليه أجر مثل البيت ولو كان صاحب البيت دفع إليه البيت ليؤجر ويبيع فيه البر على أن مارزق الله تعالى من شئ فهو بينهما نصفان فهذا فاسد فاذا استوفى عمله كان على رب البيت أجر مثل عمله كذا في المحيط * ولو قال استأجرتك كل يوم بدرهم فمات صيده فبئس فهو فاسد وما صاده فله مستأجر وللعامل أجر مثل عمله ولو استأجر عبدا بنصف ربح ما يجز أو رجلا يري غنما بلبنها أو بعض لبنها أو صوفها لم يجز ويجب اجر المثل كذا في التتارخانية * دفع بقرة إلى رجل على أن يعلقها وما يكون من اللبن والسمن بينهما نصفان فافا فالاجارة فاسدة وعلى صاحب البقرة للرجل أجر قيامه وقيمة علفها ان علفها من ملكه لا ما سرحها في المرقى ويرد كل اللبن ان كان قائما وان أ تلف فامثل إلى صاحبها لان اللبن مثلي وان اتخذ من اللبن مضلا فهو للتخذ ويضمن مثل اللبن لا تقطاع

على البائع وان وجد المشتري من الوكيل عيبا أخذ الثمن من الوكيل ان كان نقد الثمن اليه وان نقد الثمن للموكل فمن الموكل والوكيل بالشراء ولو وجد به عيبا ان كان سلمه إلى الموكل لا يرد له الا رضاه وكذا في الاجارة والاستئجار والمشتري من الوكيل يرد به عيبا عليه وان وصل

الثنى الى الموكل * وفي الزيادات الوكيل بالشراء ووجهه بالمشترى عيبا قبل القبض فأبرأ البائع جازولزم الامر وان كان بعد القبض لزمه
لا الامر * اشترى من عبد الماذون (٤٤٦) المدينون المستغرق فوجد فيه عيبا لا يرد عليه ولا على بائعه اذا كان الثمن منقودا فان لم ينقده

المولى وقبض المبيع أولا
ووجد فيه عيبا له الردان كان
الثنى من النقود أو كيليا
أو وزنيا بغير عيبه لانه يدفع
بالرد مطالبة الماذون من
نفسه وان كان عرضا لا يملك الرد
* باع نفس العبد من العبد
بجارية ووجد بها عيبا رد
الجارية وأخذ من العبد قيمة
نفسه عندهما وقال محمد
رحمه الله يرجع بقيمة الجارية
ولو باع العبد من وارثه ومات
فورثه المشتري ووجد به
عيبا رفع الامر الى القاضي
فينصب قيماء فرد المشتري
الى القيم ويرد القسيم الى
الوارث نقدا لثنى أولافى الصحيح
* ولو باع الوارث من مورثه
فمات المشتري وورثه البائع
ووجد به عيبا رده الى الوارث
الاخران كان وان لم يكن له
سواه لا يرد ولا يرجع بالنقصان
* وكذا اشترى لنفسه من
ابنه الصغير شيئا وقبضه
وأشهد ثم وجد به عيبا رفع
الامر الى القاضي حتى
ينصب عن ابنه خصما يرده
عليه ثم يرد الاب لابنه على
بائعه وكذا لو باع الاب من
ابنه * اشترى العبد
الماذون شيئا أبرأه البائع
عن الثمن لا يرد بالعيب وان
المشتري حر الوعد بالقبض
فكذلك وان قبله الرد لانه
امتناع عن القبول وكذا
خيار الشرط أبرأ بائعه من

حق المالك بالصنعة والحيلة في جواز ان يبيع نصف البقرة منه بثنى ويبرئه عنه ثم يامر بالتخاذل بين والمصل
فيكون بينهما وكذا لو دفع الدجاج على أن يكون البيض بينهما أو بزر الفيلق على أن يكون الابريس بينهما
لا يجوز والحادث كله لصاحب الدجاج والبز كذا في الوجيز للكردرى * فلأن المدفوع اليه دفع البقرة أو
الدجاجة الى رجل آخر بالنصف فهلك في يده فالمدفوع اليه الاول ضامن فلأن المدفوع اليه بعث البقرة الى
السرحد فلا ضمان لمكان العرف كذا في المحيط * دفع بزر فيلق على أن يكون انصافا فلما خرجت الدودة
قال الشريك أكثرها مال فقال صاحب البز رد دفع الى قيمة البز وأبرأ من الدود والشريك كان كاذبا
في كله فالفيلق كله لصاحب البز وعليه أجر مثله ان شريكه في قيامه عليها وعليه قيمة ورق الفرسا كذا في
الوجيز للكردرى * ولو غصب من آخر دودة زأوى ببيض الدجاجة فأمسكها حتى خرج الفيلق أو الفرس خلن
يكون الفرس والفيلق حكى عن شمس الأئمة الحلواني أنه قال ان خرج بنفسه فهو لصاحبه (١) والحيلة في
جنس هذه المسائل أن يبيع صاحب البيضة نصف البيضة وصاحب الدجاجة نصف الدجاجة من المدفوع
اليه ويبرئه عن ثمن ما اشترى فيكون الخارج بينهما كذا في المحيط * رجل له غريم في مصر آخر فقال لا آخر
اذهب اليه وخذ المال منه فاذا قبضت ذلك منه فلك عشرة دراهم من تلك الدراهم فذهب وأخذ يجب أجر
المثمل واشترط العشرة بما يقبض شرط فاسد لانه في معنى فقير الطحان كذا في جواهر الفتاوى * وان
استأجر ليعمل له كذا ولم يذكر الاجر أو استأجر على دم أو مبة لزم أجر المثل بالغاما بلوغ وكذا اذا جعل عددا من
الدراهم أجر أو لم يبين وزنها وفي البلدان وتختلفه وان غلب واحد يصرف اليه كذا في الوجيز للكردرى
* رجل استأجر رجلا ليحصله قصباً في أجرة على أن يعطى له خمس حرمان من هذا القصب لا يجوز ولو
قال استأجرتك بهذه الحزمات الخمس لتحصده هذه الاجرة جاز ولو قال استأجرتك على أن تحصده هذه الاجرة
بخمس حرمان من القصب لا تجوز الاجارة لجهالة الحزمات كذا في فتاوى قاضيان

مصححه

العيب بعد ما وجد المشتري الثاني بالمبيع عيبا قبل الرد عليه صح حتى لو رد عليه لا يرد عليه على بائعه * ادعى
أن جذعا من جذوع السامط منكسر والمشتري كان رآه أو ان البيع كان كذا في كسر بحيث لو نظر اليه الناظر يراه لا يصدق أنه

لم يرم حال الشراء * وجد بالمبيع عيبا فاصطلمحا على أن يدفع البائع أو المبيع للمشتري جازوا لاصطلمحا على أن يدفع المشتري شيئا أو الجارية للبائع
لأنه ربا لا ذاباعه بأقل من الثمن الأول * وجد بالمبيع الذي له حل وموثة عيبا ورده فوثة (٤٤٧) الرد على المشتري * تقابضا عدا

بجارية وتقابضا ووطئ
المشتري الجارية ثم وجد
بالعبد عيب ورده خير بائع
الجارية بين أخذ قيمته اليوم
قبضه أو أخذها وليس له
نقصان الثمن إن بكر أو لا
العقران شيئا لأن الوطئ على
ملكه * تقابضا بعير يبيع
وتقابضا ثم وجد أحدهما
بمشترا عيبا ومات والبعر
الآخر مريض بخير إن شاء
أخذ بحصة العيب من
البعير الآخر أو رجع بحصة
العيب من البعير الآخر
وإنما خير لرض البعير * اشترى
عبدا وتقابضا وضمن له رجل
عيبه فاطلع على عيب
ورده لأضمان عليه على
قياس قول الإمام رحمه الله
لأنه باطل كضمان العهدة
* ولو ضمن له ضمان السرقة
أو الحرية فوجد مسرورا
أو حرا أو الجنون أو العي
فوجدته كذلك رجع على
الضامن بالثمن * ولو مات عنده
وقضى بالنقض رجع به على
ضامن الثمن ولو ضمن له
بحصة ما يجده فيه من
العيب جاز عند الامامين إن
رد رجع بالثمن كله وإن تعيب
عنده رجع بحصة العيب
على الضامن كما يرجع على
البائع وإن ضمن ما لحقه
من الثمن من عهدة هذا
العبد كان كذلك عند
الامام إن استحق رجع

لغير رب الأرض ينبغي أن يؤجر الأرض منه بعد مضي السنة التي فيها الزرع فيجوز توصير الجارية مضافة
إلى وقت في المستقبل وكذلك الحيلة في الشجر والكرم يدفع الشجر أو الكرم معاملة كذا في المحيط * وحيلة
أخرى إن كان الزرع أرب الأرض أن يبيع الزرع منه بمن معلوم ويتقابضا ثم يؤجر الأرض منه وإن كان
لغيره يؤجر بعد مضي المدة ولو أجزع هذا بدون الحيلة ثم سلم بعد ما فرغ وحصدته يتقلب جائزا هكذا في
الخلاصة * رجل أجزع أرضا بعضها مزروعة وبعضها فارغة في المزروعة فاسدة وفي الفارغة أيضا فاسدة
لفسادها كذا في جواهر الفتاوى * وفي فتاوى الفضلي فحين استأجر ضياعا بعضها مزروعة وبعضها
فارغة قال يجوز في الفارغة دون المشغولة وإذا اختلفا فالقول للأجير كذا في المحيط * ولا يجوز استئجار
الأرض السبعة والتر وهي لا تصلح للزراعة لأن منفعة الزراعة لا يتصور حدوثها منها عادة هكذا في البدائع
* ولو اشترى رجل قصيلا ليقطعه أو أطلق العقد حتى صح الشراء ثم استأجر الأرض مدة معلومة ليتروك
القصيل جاز وإن تركه هذا المستأجر حتى بلغ الزرع يجب الأجر للبائع وطابت الزيادة له لصحة الجارية ولو كان
المشتري للقصيل استأجر الأرض إلى أن يدرك ولم يذكر مدة معلومة فلا جارية فاسدة لجهالة المدة فإن
تركه في الأرض حتى أدرك ثم أجزع المثل بخلاف التخيل حيث لا يجب الأجر هذه الأصلا قال ويطيب له من
الزرع بقدر الثمن وما غرم من الأجر ويتصدق بالفضل هذا الذي ذكرنا قياس قول أبي حنيفة ومحمد رجعهما
الله تعالى أما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فتطيب له الزيادة في الوجه كلها كذا في الذخيرة * وإذا
اشترى غرة في النخل ثم استأجر النخل مدة ليبقى فيها لم يجز لأنها ليست من أجزات الناس كذا في المحيط
* ويرجع بالأجر إن كان نقده ويطيب له ما زاد في الثمار كذا في الذخيرة * ولو اشترى غرة في نخل ثم استأجر
الأرض بدون النخل لم يجز لأن النخل حائل بينه وبين الثمر وأنه ملك المؤجر والمستأجر مشغول بملك المؤجر
وكذلك إذا اشترى أطراف الرطبة دون أصلها ثم استأجر الأرض لبقاء الرطبة لا يجوز لأن أصل الرطبة
على ملكه لا أجزع فقد حال بينه وبين المستأجر ملك الأجر ولو اشترى نخلة فيمات ليقطعها ثم استأجر الأرض
ليبقىها جاز وكذلك لو اشترى الرطبة بأصلها ليقطعها ثم استأجر الأرض ليبقىها جاز ولو استأجر الأرض في ذلك
كله جاز كذا في المحيط * في السبعة سئل والدي عن رجل استأجر من رجل أرضا لاجل المبطخة بمقدار معلوم
وعندهما من التراب والسرقة لاصلاحها ولم يبين المدة ولا عن السرقة من أجر الأرض هل يصح هذا
الاستئجار بهذا القدر فقال لا يصح قيل له لو أن المستأجر أتفق فيها لرفع الفاليزن البذر وما يحتاج إليه في
ذلك ثم تبين أن ذلك الاستئجار فاسد هل تلغو نفقته أم له أن يضمن رب الأرض فقال نعم ولا يضمن له رب
الأرض قيل له لو لم يكن له التضمن في الشرع هل له يد على اتلاف البقطين أو أفساد ما أصح فقال له يد على
اتلاف البقطين أو أفساد ما أصح فسفه وتجنب فلا يمكن من ذلك كذا في التتارخانية * استأجر مشتري
العبد البائع قبل قبضه شهر أبدهم لتعليم الخبر والخياطة جازوله الأجر إن علم وإن مات في يد البائع قبل
الشهر أو بعده مات من مال البائع ولا يكون هذا قبضا وكذا لو كان ثوبا فاستأجره لغسله أو خياطته جاز وإن
هلك فإن كان نقصه القطع أو الغسل أو راقبا ضايف لملك المشتري والأفن البائع ولو استأجره المشتري
ليحفظ له كذا بكذا فلا جارية فاسدة لأن حفظه على البائع حتى يسلمه إلى المشتري وكذا لو استأجر الراهن
المرتهن لحفظ الرهن ولو استأجره لتعليم عمل جاز وكذا لو استأجر المالك الغاصب على التفصيل المذكور
كذا في القنية * والله سبحانه أعلم

الباب السادس عشر في مسائل الشيوع في الجارية والاستئجار على الطاعات والمعاصي والافعال المباحة
اجارة المشاع فيما يقسم وفيما لا يقسم فاسدة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه الفتوى كذا في
بالثمن * أقرب بائنا أمته ثم وكل آخر يبيعها فباعها وكنتم باقها ثم علم به المشتري ورام الرد على الكيل باقراره موكله ليس له ذلك دفعه للضرر عن
الوكيل * وعن الثاني اشتراها وأتت عنده ووجدتها مستحقة مستحق بينة فالباقي لازم لها حتى لو اشتراها من المستحق وأبقت عنده

له حق الرد وكذا الاباق من المستاجر والمستعير والمودع الا ان ابقت من المغنم قبل القسمة ثم عادت اليه وان بيعت من المغنم او وقعت في سهم رجل وابقت منه في دار الحرب تريد (٤٤٨) الرجوع الى أهلها أو لأهلها أو باق * اشترى انا فضة مشارا اليه فوجده رد يا ليس له الرد الا اذا كان به كسر أو غش

فتاوى قاضيخان * وعندهما يجوز بشرط بيان نصيبه وان لم يبين نصيبه لا يجوز في الصحيح (١) وفي المغنى الفتوى في اجارة المشاع على قولهما كذا في التبيين * وصورته أن يؤاجر نصيبا من داره أو حصته من دار مشتركة من غير الشريك أو يؤاجر نصف عبداً أو نصف دابة كذا في جواهر الاخلاطى * وأجمعوا أنه لو آجر من شريكه يجوز سواء كان مشاعاً يحتمل القسمة أو لا يحتمل وسواء آجر كل نصيبه منه أو بعضه كذا في الخلاصة * والشيوع الطارى لا يفسدها اجاعاً كالأجر كلاً أو آجر كلها ثم نفاهم بخلاف نصفها أو مات أحدهما أو استحق بعضهما يبقى في الباقي في النصاب والصغرى وطريق جوازها في المشاع أن يلحقها حكم حاكم ليصير متفقاً عليه أو حكم الحكم ان تعذرت المرافعة الى القاضي أو يعقد العقد في الكل أو لا ثم يفسخ في نصفه أو ربعه بقدر ما اتفق عليه العاقدان فيجوز كذا في المضمهرات * ولو آجر من رجلين يجوز لكل واحد من المستأجرين ثلاث منفعة النصف شائعاً كذا في الكافي * ولو آجر البناء دون الأرض لا يجوز وذ كرمحدرجه الله تعالى في النوادر أنه يجوز قال القاضي الامام الاجل أبو علي النسفي به كان يفتى شيخنا وكذا لو كان البناء ملكاً والعرضة وقفاً آجر البناء لا يجوز لانه في معنى الشائع وقيل يجوز ولو آجر الدار وبيت منها في اجارة الغير جازت الاجارة فيما وراء البيت وفي الحية لشمس الأئمة الحلواني ولو كان البناء لرجل والعرضة لآخر آجر صاحب البناء بناءه لا من صاحب العرضة اختلف المشايخ فيه قال والفتوى على أنه يجوز ولو آجر من صاحب العرضة لا اشكال أنه يجوز ولو استأجر العرضة دون البناء يجوز كذا في الخلاصة * في اليتيمة سئل الحسن بن علي عن قال لا آجر آجرت منك نصف هذه الدار مشاعاً وهذه الدار الفارغة بكذا اهلها هل تصح في الفارغة أم لا تصح فيها فقال تصح في الفارغة كذا في التتارخانية * في الاصل لا يجوز الاستئجار على الطاعات كتعليم القرآن والفقهاء والاذان والتذكير والتدريس والحج والعمرة ولا يجب الاجر كذا في الخلاصة * ويجوز الاستئجار على تعليم اللغة والادب بالاجماع كذا في السراج الوهاج * ومشايخ بلجوزوا الاستئجار على تعليم القرآن اذا ضرب لذلك مدة وأفتوا بوجوب المسمى وعند عدم الاستئجار أصلاً أو عند الاستئجار بدون المدة أفتوا بوجوب أجر المثل كذا في المحيط * وقد استحسنوا جبر والد الصبي على المبرة المرسومة وكان الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل يقول يجبر المستأجر على دفع الاجرة ويحبس بها قال وبه يفتى وكذا جواز الاستئجار على تعليم الفقه ونحوه والختار للفتوى في زماننا قول هؤلاء كذا في الفتاوى العتبية * ولو استأجر لتعليم ولده الكتابة أو النجوم أو الطب أو التهجير جاز بالاتفاق وفي فتاوى القضاة ولو استأجر المعلم على حفظ الصبيان أو تعليم الخط أو الهجاء جاز ولو شرط عليه أن يحذره ذكراً في الاصل أنه فاسد وفي الشروط لو دفع ابنة أو غلامه ليعلم الحساب لا يجوز ولو شرط عليه أن يقوم عليه في تعليم هذه الاشياء يجوز وفي الشروط أيضاً عن محمد رحمه الله تعالى اذا استأجر رجلاً ليعلم ولده حرفة من الحرف فان بين المدة بان استأجر شهره امثال يعلمه هذا العمل يصح العقد وبنه قد على المدة حتى يستحق المعلم الاجر يتسليم النفس علم أو لم يعلم وان لم يبين المدة ينه عقد العقد فاسد ولو علمه يستحق أجر المثل والا فلا فالخاصل أن فيه روايتين والختار أنه يجوز كذا في المضمهرات * دفع ابنه الى رجل ليعلم حرفة كذا ويعمل له الابن نصف عام لا يجوز وان علم يجب أجر المثل كذا في الوجيز للكردي * رجل استأجر رجلاً ليعلم ابنه

وكذا اذا اشترى جارية فوجدها سوداء تامة الخلقة ليس له الرد لان القبح في الجوارى ليس بعيب وعدة الجارية من الرجعي عيب لانها البائن * اشتراها على أنها عذراء فبانت في يده ثم علم أنها لم تكن لا يرجع بشئ كذا عن الامام وعن الثاني أنه يرجع بالنقصان * اشترى جارية زنى بها أبوه أو وجدها لغير رشدة فهذا عيب في الجوارى التي يتخذن أمهات أولاد لغيرهن الا ان يعنده النخاس عيباً * والدفر ليس بعيب فيهما والخبر عيب في الجوارى خاصة وجعل في المختصر الدفر عيباً في الجوارى فاذا كانا من داء فهو عيب فيهما وفي النوادر ليس بعيب الا اذا خش بأن توجد الرائحة من عيانه وشمس الأئمة الا أن يكون فاحشاً لا يوجد في الناس مثله * واذا وجد في حروف المصحف سقطاً أو اشتراه على أنه منقوط بالخوف وجد على خلافه أو على أنه جامع فوجد آياتاً وآية ساقطة رد * وعن الثاني اشتراها وقبضها ثم اطلعها على عيب لا ينتظر اليها الا النساء فان قلن بها ذلك لا رد لها بل أحلف البائع وان قبل القبض اردتها بقولهن وقال محمد رحمه الله

هما سواء ولا رد الا بشكول البائع أو اقراره أو البينة ثم قال بعد ذلك ورد قبل القبض وبعده بقولهن فيما لا يطع الادب عليه الرجال الا في الحبل لانه ليس بظاهر بل أحلف عليه بكلامهن * وفي بعض الكتب اشتراها ووجد بها عيب لا ينظر اليها الا النساء ان مما

لا يحدث مثله في المدة كالرتق أردهابشهاده الواحد والاثنتان أحوط وإن يحدث مثله حلف بشهادتهم ما وإن قبل قبض ردت بشهادتهم ما في آخر قول الثاني وكان أولاً يقول يحلف البائع ولا يرد في شيء من ذلك وكان محمد أولاً يقول في الزنقاء (٤٤٩) لا يرد أيضاً بشهادتهم ما ويحلف البائع ثم رجع إلى ما قلنا * اشترى

خفين فوجد أحدهما ضيقاً
ان لهله في رجله لا يرد
والا يرد له لأنه عيب عند
الناس يقال هذا الخف
ليس له زوج وإن وجد بهما
ضيقاً لا يرد * وذكر ظهير
الدين اشترى ثوبين فوجد
بهما ضيقاً قال لا يرد وإن وجد
أحدهما أضيق من الآخر
فإن كان خارجاً مما عليه
خفاف الناس في العادة رد
والا لا ولولم يدخل رجله
لا لهله فقال البائع أنه يتسع
في رجلك فلبسه يوم فلم
يتسع ليس له الرد * المشتري
الاول أبرأه عن العيب
بعد ما وجد الثاني عيباً
قبل رده صح حتى لو رده الثاني
عليه ليس له أن يرد على
الاول * ادعى عيباً في المبيع
فاصطالحا على أن يسدل
البائع للمشتري ما لا ثم بان
أنه لا عيب أو كان لكنه قد
برئ استرد بدل الصلح قال
شيخ الاسلام رحمه الله وإذا
كان العيب ظاهراً
لا يحدث مثله في المدة يرد
بلا برهان الآن يبرهن على
إبراء المشتري أو رضاه فإن
أنكره حلف على عدم الرضا
والإبراء وإن احتمل الحدوث
في يد المشتري يقول للبائع
أحدث عندك فإن أنكر
ولا ينفذ للمشتري يحلف
البائع على البنات لا العلم

الادب فبسه في عرض السنة هل يجب شيء قال (٢) (أنجيخواهد بدرارزوي مروت بدهد) كذا في
جواهر الفتاوى * وفي الفتاوى استأجر مؤثراً مشاهرة كل شهر بتسعة دراهم بعلم الصبيين أحدهما
الادب والا آخر القرآن فقال تعلم القرآن ليس من حرفتي فاستأجر معلماً يعلمون الناس وأعطاه من
أجرى ففعل ذلك فأراد والد الصبي أن يجعل الاجر مناصفة قال الاديب أجر المعلم عادة كل شهر نصف درهم
أو درهم فأنا لا أرضى بما تفعل قال هذا قريب من تركيله أياه بذلك يحط أجره قدر ما يتحقق المعلم الذي ضم
اليه الصبي كذا في الحاوي للفتاوى * وإذا استأجر المعلم بأجر معلوم ولم يبين عدد الصبيان يجوز كذا في
الملتقط * (٣) واختلفوا في الاستئجار على قراءة القرآن على القبر مدة معلومة قال بعضهم لا يجوز وقال
بعضهم يجوز وهو المختار كذا في السراج الوهاج * رجل دفع ابنه الصغير إلى استاذ له يعلمه حرفة كذا في
أربع سنين وشرط على الاب لو حبسه قبل أربع سنين فلا ستاذ عليه مائة درهم فحبسه بعد سنتين لا يلزمه
المائة لكن أجر مثل تعليمه كذا في جواهر الفتاوى * في فتاوى آهو بعث صبيته إلى معلم وبعث اليه أشياء
كثيرة فعمل شهر فإعجاب هل لاي الصبي أن يأخذ مائة أعطاه قال لو بعث ذلك لأجل الاجرة فيكون فاضلاً
عن أجره الشهر يأخذ كذا في التانارخانية * ولو استأجر كتاباً ليقرا فيها شعرًا كان أو فقها أو غير ذلك لا يجوز
ولأجره وإن قرأ وكذلك اجارة المصحف وكان هذا كما نظير من استأجر كرمًا ليفتح له باباً فيمنظر فيه
للاستئناس من غير أن يدخله أو استأجر صبيحاً لينظر إلى وجهه فيستأنس بذلك أو استأجر حجاباً لملأ من الماء
لينظر فيه إذا سوى عمامته فهذا كله باطل لأجر عليه بحكم هذه العقود فكذلك فيما سبق كذا في المبسوط
* ولو استأجر رجلاً ليكتب له معصفاً أو شعراً وبين الخط جاز وذكر الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده أنه
لا يكره ذلك كذا في فتاوى قاضيخان * ولو استأجر قلماً ليكتب به ان بين لذلك وقتنا صحت الاجارة والا فلا
كذا في خزائن المفتين * وصي أو متول أجرو منزل اليتيم والوقف بدون أجر المثل بعضهم يجعله كاجارة فاسدة
فيجب أجر المثل قيل للخصاف أنفتي به هذا قال نعم قال بعضهم جعل المستأجر بالسكونة فيها عاصفاً فلا
أجر عليه وكذا الاب قال القاضي أنا فتى بإيجاب أجر المثل في هذه الصورة أيضاً كما قال الخصاف كذا في
الحاوي للفتاوى * ولا تجوز الاجارة على شيء من الغناء والنوح والمزامير والطبل وشيء من اللهو وعلى
هذا الحداء وقرأة الشعر وغيره ولا أجر في ذلك وهذا كله قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى
كذا في غاية البيان * لو استأجر لتهليم الغناء أو استأجر الذي رجلاً ليخصي عبدًا لا يجوز وقيل في البقرة
والفرس يجوز هكذا في الغيانية * إذا استأجر رجلاً ليحمل له خرافه الاجر في قول أبي حنيفة رحمه الله
تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا أجر له وإذا استأجر جزمي مسلماً ليحمل له خرافاً لم يقبل لبشر
أو قال لبشر جازت الاجارة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً لها وإذا استأجر الذي ذمي مسلماً لينقل
الخمر جاز عندهم لان الخمر عندهم كالخل عندنا كذا في المحيط * إذا استأجر ذمي دابة من مسلم أو سفينة لينقل
عليه الخمر جاز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباه لا يجوز ولو استأجر المشركون مسلماً
ليحمل ميتاً منهم إلى موضع يدفن فيه ان استأجره وليفقه إلى مقبرة البلدة جاز عند الكل وإن استأجره
لينقل من بلد إلى بلد قال محمد رحمه الله تعالى انه ان لم يعلم الجمال أنه حيفة فله الاجر وإن علم فلا أجر له
وعليه الفتوى هكذا في فتاوى قاضيخان * إذا استأجر الذي من المسلم يتاليع فيه الخمر جاز عند أبي حنيفة
رحمه الله تعالى خلافاً لها كذا في المضمرات * ولو استأجر الذي من ذمي يتاليع فيه الخمر جاز عندهم جميعاً
(٢) يعطى ترجمة الوالد ما أراد على سبيل المروءة (٣) قوله واختلفوا في الاستئجار على قراءة القرآن رده في رد
الحتمار وحقق وجزم بأنه مخالف لكلامهم فلا يقبل لان الخلاف في الاستئجار على التعليم وأما الاستئجار
على القراءة فباطل بالاجماع فراجع اهـ مصححه

(٥٧ - فتاوى رابع) وإن كان على فعل الغير كافي للعان يستحلف الزوج بالله أنهم أقدرت وإن كان الزنا فاعل الغير لا يستحلف على
صدق مقالته * اشترى حماراً يعلوه الجران سلم نفسه عيب وإن قهره ولا * اشترى عشرة صرهم على أنه من دباغ غزنة فالتى اثنين في الماء فبان

أنه دباغ ساج وهو عيب فاحش عند التجار ينظر أهل البصارة في البقية ان قالوا انه من دباغ الساج رد ويرجع بنقصان العيب في الاثنين وكذا في الارب سم اذا اطلع على عيب (٤٥٠) بعد بله رجح بالناقص ولا يرد لانه عيب * قال بخاريته هذه السارقة أو هذه الزانية ولم يصف ثم

كذا في الذخيرة * واذا استأجر الذي من المسلم دارا يسكنها فلا بأس بذلك وان شرب فيها الخمر أو عبد فيها الصليب أو أدخل فيه الخنازير ولم يلحق المسلم في ذلك بأس لان المسلم لا يؤاجرها لذلك انما أجرها للسكنى كذا في المحيط * ذى استأجر دارا من مسلم فاتخذها مصلى لنفسه لم يمنع لانه ليس في اتخاذه مصلى لنفسه احداث يبيعه ولا اظهار شئ من شعائريتهم في أمصار المسلمين وان اتخذها مصلى للجماعة وضرب فيها الناقوس فاصحابها منعه وكذلك لو أراد بيع الخمر فيها لان هذه اشياء يمنع عن اظهارها في بلاد المسلمين ولو كان بالسواد لا يمنع وقال محمد بن سلمة البلخي ما ذكره محمد رحمه الله تعالى في سواد العراق فان عامة أهلها في ذلك الزمان أهل الذمة وأما في سواد خراسان فانهم يمنعون عن ذلك لان الغالب فيه المسلمون وقال غيره من مشايخنا لا يمنعون من ذلك في سواد خراسان كذا في محيط السرخسى * واذا استأجر الذي مسلم يحمل له ميتة أو دما يجوز عندهم جميعا ولو استأجر ذمى من ذمى يتناصلي فيه لا يجوز ولو استأجر مسلما ليرعى له الخنازير يجب أن يكون على الخلاف كما في الخمر ولو استأجر له بيعه لم يمتنع لم يمتنع كذا في الذخيرة * مسلم أجر نفسه من مجوسى ليقوله النار لا بأس به كذا في الخلاصة * وفي نوادر هشام عن محمد رحمه الله تعالى رجل استأجر رجلا ليصوره أو تماثيل الرجال في بيت أو فسطاط فأنكره ذلك وأجعله الاجرة قال هشام تأويله اذا كان الاصابع من قبل الاجير كذا في الذخيرة * ولو استأجر رجلا ليصنع له أضناما أو يجعل على أبوابه تماثيل والصبغ من رب الثوب لاشئ له كذا في الخلاصة * استأجر رجلا ليصنع له بيتا بتماثيل والاصابع من المستأجر فلا أجر له كذا في السراجية * وان استأجره ليصنع له طنبورا أو بربطا ففعل طاب له الاجر الا أنه يأثم به كذا في فتاوى قاضيخان * وان استأجره ليكتب له غناء بالفارسية أو بالعربية فالتحذير أنه يحل لان المعصية في القراءة كذا في الوجيز للكردرى * استأجره ليكتب له تعويذ السحر يصح اذا بين قدر الكاغد والخط كن استأجره ليكتب له كتابا الى حبيبه أو حبيبها جازو يطيب له الاجر كذا في القنية * ولو استأجر الذي مسلم لينبئ له ببيعة أو كيسة جازو يطيب له الاجر كذا في المحيط * استأجر ذمى من ذمى او من مسلم ببيعة يصلي فيها لم يجوز وكذلك لو استأجر المسلم من المسلم مسجد يصلي فيه كذا في محيط السرخسى * اذا استأجر من المسلم بيتا ليحجبه مسجد يصلي فيه المكتوبة أو النافله فان هذه الاجارة لا تجوز في قول علمائنا رحمه الله تعالى وكذلك الذي يستأجر رجلا من أهل الذمة ليصلي بهم فان ذلك لا يجوز كذا في الذخيرة * وسئل ابراهيم بن يوسف رحمه الله تعالى عن أجر نفسه من النصارى ليضرب لهم الناقوس كل يوم بخمسة ويعطى كل يوم خمسة دراهم في ذلك العمل وفي عمل آخر درهمان قال لا يؤاجر نفسه منهم ويطلب الرزق من طريق آخر ويكره أن يؤاجر نفسه منهم لعصر العنب ليتخذوا منه خرا كذا في الحاوى للفتاوى * رجل استأجر رجلا ليضرب الطبل ان كان لله ولا يجوز وان كان للغزو أو القافلة يجوز كذا في غاية البيان * اذا استأجر طبلا ليس بلهو وذ كرمه يجوز ورجلا يحمل الحيفة أو يقتل مرتدا أو يذبح شاة أو طبيا يجوز ولو استأجر طبيا أو كحالا أو جراحا دابة وذ كرمه جاز كذا في الغياية * دفع الغلام الى حائك على أن يقوم عليه الاستاذ ويعلمه النسيج سنة معلومة ويعطيه المولى كذا ويعطى الاستاذ للولى كذا جازو كذا في سائر الاعمال ويستخدمه في أعمال نفسه كذا في الوجيز للكردرى * واذا دفع عبده الى عامل ليعلمه عملا على وجه الاجارة ولم يشترط واحد منهما على صاحبه أجره ينظر الى العرف ان كان عملا يعطى صاحب العبد الاجر فالأجر عليه وان كان عملا يعطى الاستاذ الاجر فالأجر عليه لان المعروف كالمشروط كذا في محيط السرخسى * وفي الوقعات للناطقي اذا قال لرجل بيع هذا المتاع ولأن درهم أو قال اشتري هذا المتاع ولك درهم ففعل فله أجر مثله لا يجاوز به الدرهم وفي الدلال والسهمسار يجب أجر المثل وما تواضعوا عليه ان من كل عشرة دنانير كذا فذلك حرام عليهم كذا في الذخيرة *

باعه أو وجدها المشتري سارقة أو زانية وأرد ردها فانكر المشتري كون العيب بها فبهن على ذلك الاقرار لا يثبت به العيب وكذا لو قال انها سارقة أو زانية أما اذا قال هذا المجنونة فعلت كذا ثم أنكر وبرهن به عليه يقبل لانه يكون اقرارا * اشترى جارية فرأى فيها قرحة ولم يعلم بانها عيب فاشترها ثم علم أنها عيب له الرد لانه مما يشتره على الناس وقد ذكر بالاصل * والكي عيب لانه من الداء الا أن يكون سممة كما في الدواب * اشترى ثورا ينام في وقت العمل يعنى محي خبيذ در وقت كاريده * اذا سرق العبد أقل من عشرة أو نهب البيت ولم يأخذ شيئا فهو عيب * وسرقه فلس أو فلسين ليس بعيب * وسيلان الدمع من عين العبد والجارية عيب * والخال على شفة الجارية وذقنها عيب * اشترى شجرة ليتخذ منها الباب فوجد بها بعد القطع لا تصلح لذلك رجوع بالنقص الا أن يأخذ البائع الشجرة كلها ولو كان بالعبد أو الجارية المشتراة وجع الضرس يأخذ مرة بعد أخرى رد * اشترى على أنها بكر فعلم بالوطء عدم البكارة فلما علم نزع بلالبت من ساعتها رد وان لبث بعد العلم لا الهرم عيب والسعال القديم عيب اذا كان من داء أو المعتاد فلا * اشترى دابة تأكل الديان ان كثر عيب وان قل لا والجرب عيب وباخته عيب وسيلان الما من المتخزين عيب * شرب النبيذ مما يحل ولا يحل ليس بعيب في العبد والجارية

وارتفاع الحوض وأذناه شهر إذا كان عند المشتري هذا القدر وثبت أنه كان عند البائع كذلك عيب فاذا صالح عنه على شيء أخذه المشتري ثم عاد حبسها ان كان البائع أعطاه على وجه الصلح عن العيب رده (نوع فيما يمنع الرد ٤٥١) وما لا يمنعه (كل تصرف يدل على الرضا

بعد العلم به يمنع الرد والرجوع بالنقص * وطى المشترة أو التي جعلها أجرة في الاجارة ثم عثر على عيب لا يرد ولا يرجع بالنقص بكذا كانت أو ثبنا نقصها الوطء أو لا بخلاف الاستخدام وكذا لو قبلها بشهوة أو لمسا ويرجع بالنقص إلا أن يقول البائع أقبلها * وان وطئها الزوج ان تباردها وان بكر الان وجد الوطء عند المشتري أو ابتدأه عنده وان لم ينجس عند البائع في الصحيح * ولو وطئها غير الزوج والمشتري لا يرد ويرجع بالنقص إلا أن يقبلها البائع * وفي التجريد ان نقص بفعل الاجنبي اذا وطئها فوجب العقر لا يرد بل يرجع بالنقص * وان زوجها المشتري أو جنى عليها غيره ثم اطلع على عيب لا يرد ويرجع بالنقص ولو وطئها الزوج أو وطئت بشبهة ولم ينجس العقر وقال البائع أنا أقبلها كذلك لم يكن لها ذلك بخلاف ما اذا وطئ المشتري وقال البائع أقبلها كذلك له ذلك لان وطئ المشتري لا يلزم المهر ووطئ الزوج يلزمه ووطئ المولى اذا كان معلقا له أن يرجع بالنقص لان المالك لم يكن معلقا لان البائع له أن يقبل في الثانية * ولو وطئها وهي في يد البائع صار قابضا والبائع أن

دفع ثوبا اليه وقال بعه بعشرة فما زاد فهو بيني وبينك قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان باعه بعشرة أولم يبعه فلا أجر له وان تعب له في ذلك ولو باعه بأكثر أو أكثره أجر مثل عمله وعليه الفتوى هكذا في الغياصة * رجل أراد أن يبيع بالزيادة فأمر رجلا لينادي ثم يبيع صاحبه فنادى ولم يبع قالوا ان بيننا ذلك وقتنا جازت الاجارة وله الاجر المسمى وكذا ان لم يذكروا الوقت ولكن أمره أن ينادي كذا صونا جاز أيضا قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى لاشئ له لان العادة فيما بين الناس أنهم لا يعطون الاجر اذا لم يتفق البيع وهو المختار كذا في الظهيرية * وهكذا في فتاوى قاضي بخان * قال للدلال اعرض ضيعتي وبعها على أهلك اذا بعته فذلك من الاجر كذا فلم يقدر الدلال على انعام الامر ثم باعه ادلال آخر قال أبو القاسم لو عرضها الاول وصرف فيه روز جارا باعتبه فاجر مثله واجب بقدر عثائه وعمله قال أبو الليث رحمه الله تعالى هذا هو القياس ولا يجب له استحسانا اذا تركه وبه نأخذ وهو موافق قول يعقوب رحمه الله تعالى وهو المختار هكذا في الفتاوى الكبرى * الدلالة في النكاح لاستوجب الاجر وبه يفتى الفضلي في فتاواه وغيره من مشايخ زماننا كانوا يفتون بوجوب أجر المثل وبه يفتى كذا في جواهر الاخلاطى * الدلال في البيع اذا أخذ الدلالة بعد البيع ثم انفسخ البيع بينهما بسبب من الاسباب سلت له الدلالة كالحياط اذا خاط الثوب ثم فقهه صاحب الثوب كذا في خزنة المفتين * استأجره ليقطع له اليوم (٢) حاجا ففعل لاشئ عليه الحاج للامور قال نصير سالت أبا سليمان عن استأجره ليجتنب له الى الليل قال ان سمي يوما جازوا لخطب للمستأجر ولو قال هذا الخطب فالاجارة فاسدة والخطب للمستأجر وعليه أجر مثله ولو كان الخطب الذي عينه ملك المستأجر جاز قال نصير قلت فان استمعان بانسان يحتطب له ويصطاده قال الخطب والصيد للعامل وكذا ضربة القانص قال أسدنا ذناو ينبغي أن يحفظ هذا فقد ائتمى به العامة والخاصة يستعينون بالناس في الاحتطاب والاحتشاش وقطع الشوك والحاج واتخاذ الجمدة فيثبت الملك للادعوان فيها ولا يعلم الكل بها فينفقونهم اقبل الاستيهاب بطريقة أو الاذن فيجب عليهم مثلها أو قيمتها وهم لا يشعرون لجهلهم وغفلتهم أعان الله تعالى عن الجهل ووقفنا للعلم والعمل كذا في القنية * لو استأجره ليل صيده أو ليغزل له أو استأجره للخصومة أو لتقاضى الدين أو لقبض الدين لا يجوز ان فعل يجب أجر المثل ولو ذكركمته يجوز في جميع ذلك وقيل اذا عين الصيد لا يجوز وان ذكر المدة وان استأجره لقبض العين يجوز في رواية عن محمد رحمه الله تعالى كذا في الغياصة * عن محمد رحمه الله تعالى فيمن قال لغيره اقتل هذا الذئب أو هذا الاسد ولك درهم والذئب والاسد صيده له أجر مثله لا يجاوز به درهمه والصيد للمستأجر كذا في محيط السرخسي * وفي الاصل استأجره ليليني له حائط بالاجرة والحصى وسمى كذا كذا آجرة من هذه الاجرات وكذا كذا كذا من الحصى ولم يسم الطول والعرض كانت الاجارة فاسدة قياسا صحيحة استحسانا ولو سمي كذا كذا عدد من الاجرة أو البنية ولم يسم الملبن ولم يره اياه ان كان ملبن أهل تلك البلدة واحدا أو كان لهم ملاين مختلفة الا أن غالب عملهم على ملبن واحد جازت الاجارة استحسانا وان كانت ملاينهم مختلفة ولم يغلب استعمال واحد منها كانت الاجارة فاسدة كذا في الذخيرة * استأجره ليليني له حائط بالاجرة والحصى وعلم طوله وعرضه جاز كذا في محيط السرخسي * ولو استأجره ليحفر له بئرا أو مسردا بالبد أن يبين الموضع وطول البئر وعمقه ودوره وفي السرداب يبين طوله وعرضه وعمقه كذا في الغياصة * ولو استأجره لظفر البئر ان لم يبين الطول والعرض والعنى جاز استحسانا أو يؤخذ بوسط ما يغلبه الناس كذا في الوجيز للسرخسي * ولو استأجره ليحفر له بئرا في داره وسمى عمقها وسعتها حتى جازت الاجارة فلما حفر بعضها وجد جبلا أشد عملا وأشد مؤنة فان كان يقدر على

(٢) قوله حاجا أي شوكا كافي القاموس اه

يمنعها منه حتى يستوفي الثمن فان منع ونقد الثمن ثم اطلع على عيب والوطء ما كان نقصها لردّها بالرضا البائع أو اتلاف كسب المبيع بعد العلم بالعيب لا يكون رضا ولا يسقط شيء من الثمن وكذا لو كان الكسب جارية فوطئها أو حررها بخلاف اعتاق ولد المبيعة فانه يكون رضا بعد

العلم بالغيب ويطلبه العرض على البيع واجارة المشتري ورهنه وكتابه واللبس والركوب والسكنى قال السرخسي الصحيح أن الاستخدام بعد العلم في المزة الثانية رضا * وغمر (٤٥٣) الرجل لاعتق شهوة والامر بالطبخ والخبز يسير الاولوقوف العادة رضا وبسط الثوب

وانزاله من السطح ورفع
لا فاذا جاوز عن حد
الاستخدام فهو رضا
وبتداء السكنى رضا الادوامه
وسقى الارض وزراعتها
وكسح الكرم رضا وركوب
الدابة اذا لم يضطر رضا ولو
اضطر بان كان لا يتقادلا
ولوركب لينظر الى سيرها
اولس لينظر الى قدره فهو
رضا * ولو حل عليها علف
دابة أخرى ركبها أول ركبها
فهو رضا * داوى جرح
الجارية فهو رضا اعتقها
أودبها ثم علم بالغيب
لا يرد لها بل يرجع بالنقصان
بخلاف مالو باع حيث
لا يرجع وان علم بعد البيع
وكذا العتق على مال
* باع البعض أو وهب لا يرد
الباقى ولا يرجع أيضا ولا
بجصة الباقى عندهما خلاف
محمد * ولو قبلها المشتري أو
غيره لا يرجع لو علم بالغيب
* باع عبدا وباعه المشتري
من آخر فبات في يد الثاني
واطلع الثاني على عيب
رجع على البائع بالنقص
ولا يرجع هو على بانه
خلافهما * ولو صالح
المشتري الاول بانه لا يصح
الصالح عند الامام لانه لاحق
له * وطى المشتري الجارية
ثم باعها بعد العلم بالغيب
لا يرجع * وان وطئها غير
المبايع ثم باعها يرجع
بالنقص * والاصل أن تعذر

حفرها بالالة التي يحفرها الا بارا لانه تلحقه زيادة مشقة وتعب فانه يجبر على العمل وان كان لا يقدر على
حفرها بالالة التي يحفرها الا بارا لا يجبر عليه وهل يستحق الاجر بقدر ما عمل لم يذكر محمد رحمه الله تعالى
هذه المسئلة في الكتاب وحكى فتوى شمس الائمة الاوزجندى أنه يستحق اذا كان يعمل في ملك المستأجر
بخلاف ما اذا كان يعمل في غير ملكه كذا في المحيط * ولو حفر بعضا فوجد هارخوة من حيث يخاف عليه
التلف لم يجز هكذا في شرح الطحاوى * وان شرط عليه أن كل ذراع في طين أو سهله بدرهم وكل ذراع في
جبل بدرهمين وكل ذراع في الماء ثلاثة وبين مقدار طول البئر عشرة مثلاً فهو جائز كذا في الذخيرة * ولو
حفر بعضا أو أراد أن يأخذ حصصا من الاجرة كان في ملك المستأجر فله ذلك وكلما حفر شيئا صار مسلما الى
المستأجر حتى لو انهارت البئر فدخل السيل أو الرمح فيها التراب وسواها مع الارض لا يسقط شئ من أجره
وان كان في ملك غيره ليس للاجير أن يطالبه بالاجرة ما لم يفرغ من الحفر ويسلمها اليه حتى لو انهارت
فامتلاء قبل التسليم بالتراب لا يستحق الاجرة كذا في الينابيع * وان لم يكن في ملكه فالتسليم بالتخلية
ولو حفر بعضه فللمستأجر أن لا يسلم حتى يتم كذا في الغياثة * ولو استأجره ليحفر له بئرا في داره فظهر
الماء في البئر قبل أن يبلغ المنتهى الذي شرط عليه فان أمكنه الحفر في الماء بالالة التي يحفرها الا بارا أجبر
على الحفر وان احتج الى اتخاذ الالة أخرى لا يجبر عليه كذا في الذخيرة * والنهر والقناة والسرداب والبالوعة
اذا ظهر الماء فيه قبل أن يبلغ ما شرط عليه فان كان لا يستطاع الحفر معه فهذا عذر هكذا في المبسوط *
رجل استأجر حفار الحفرة حوضا عشرة في عشرة بعشرة دراهم وبين عمقه حفر خمسة في خمسة كان عليه
ربيع الاجر كذا في الظهيرية * ولو استأجره ليكرى له نهرا أو قنطرة فآراه مفتحةا ومصبها وعرضها سمي له كم
يمكن له في الارض فهو جائز وان اشترط طمها بالاجر والخص من عند الاجير فهو فاسد وان شرط الاجر
والخص من عند المستأجر ولم يسم عددا لا جرفه في القياس فاسد وفي الاستحسان جائز على ما يعمل
الناس وان سمي عدد الاجر وكيل بالخص وعرض الطى وطوله في السماء فهو أو ثق لانه عن المنازعة أبعد
كذا في المبسوط * وان استأجر حفار القبر بين الطول والعرض والعمق يجوز استحسانا وقياسا وان لم يبين
الطول والعرض والعمق في القياس لا يجوز وفي الاستحسان يجوز ويقع على الوسط مما يعمل الناس كذا في
التأخرية * وان وصفه الموضع فوجده الارض ليسا فلما حفر ذراعا وجد جبلا أجبره على أن
يحفر ان كان ذلك مما يحفر الناس وان لم يسمو له لحد ولا شقا فهو على عادة أهل تلك الناحية فان كان
بالكوفة فمعظم عملهم على الحد وان كان في بلد معظم عملهم على الشق فهو على الشق كذا في المبسوط *
وفي النوازل سئل عن أجر القبر أي يكون من جميع المال قال هو بمنزلة الكفن من جميع المال كذا في
التأخرية * وفي التجريد رجل استأجر قوما يحملون جنازة أو يغسلون ميتان كان في موضع لا يجد من
يغسله غيره ولا ومن يحمله غيره ولا فلا أجر لهم وان كان ثمة أناس فلهم الاجر وحفر الحفار على هذا وفي
موضع لا أجر لهم لو أخذوا الاجر لا يطيب لهم كذا في الخلاصة * واذا استأجر الرجل رجلا ليحفر له قبر الحفر
فانهار أو دفن فيه انسان قبل أن يأتي المستأجر بجنازته ان كان ذلك في ملك المستأجر فله الاجر وان كان في
غير ملكه فلا أجر له كذا في الذخيرة * وان جاء المستأجر في الاجير بينه وبين القبر فانه بعد ذلك أو
دفنوا فيه انسانا آخر فله الاجر كاملا لانه قد سلم المعقود عليه الى صاحبه وان دفن فيه المستأجر ميتة ثم قال
للاجير احث التراب عليه فأبى الاجير في القياس لا يلزمه ذلك ولكني أنظر الى ما يصنع أهل تلك البلاد فان
كان الاجير هو الذي يحث التراب أجبرته على ذلك وكذلك يعمل بالكوفة وان كان الاجير لم يفعل ذلك في تلك
البلدة لم أجبره عليه وان أراد أهل الميت أن يكون الاجير هو الذي يضع الميت في لحد وهو ينصب عليه اللبن
لم يجبر الاجير على ذلك كذا في المبسوط * ولو استأجره ليحفر له قبر او لم يسم في أى المقابر جاز استحسانا

الردمى كان با من جهة المشتري يطل حق الرجوع بالنقص ومتى كان لا من جهة المشتري لا يعدو المشتري البائع وينصرف
أن يقبل فامتنع بالرد في الثاني الامتناع كان حاصلا قبل البيع كما قدمناه * اشترى خفين أو نعلين أو مصراعين فوجد أحدهما عيبا بعد

بيع الاخر ليس له الرد وكذا لو كانا قائمين ليس له رد أحدهما بل يردهما أو يسكنهما * اشترى زوجي ثوبا واطاع على عيب باحدهما قبل القبض له رده خاصة في ظاهر الجواب وقال المشايخ ان لم يعمل الاخر بدونه لا يرد خاصة (٤٥٣) بل يردهما * وفي الجامع جدد البائع مع

المشتري ثابا با قبل من الثمن الاول أو أكثر ثم رده عليه بعيب لم يكن له أن يرد على بائعه الاول * وجده المشتري عيبا بعد ما زاد فتولده من الاصل أم لا وحدوثه ما قبل القبض أو بعده فان قبل قبض وزيادة متصلة متولدة لا يمنع الرد كالأكبر والسمن وان متصلة غير متولدة كالصبغ والغرس والبناء صار المشتري قابضا باحداث هذه الزيادة وتصور كدونه بعد القبض فلا يرد ويرجع بالنقص وان منفصلة متولدة كالولد والبن والثمر والصف والارض والعقر ونحوها له الرد ويخير ان شاء ردهما أو رضى بهما بكل الثمن ولو لم يجد بالاصل عيبا ووجد بالزيادة لا يرد تلك الزيادة الا اذا كان حدوثها قبل القبض وبورث نقصا في المبيع فحينئذ له الرجوع بالنقص ونقصهما ووجد بالمبيع عيبا والزيادة قائمة رد المبيع بحصته من الثمن بعد ما قسم الثمن على قيمة المبيع يوم البيع وقيمة الزيادة يوم القبض ولو وجد العيب بالزيادة لا المبيع ردها بحصته من الثمن لانه صار لها حصة من الثمن بعد القبض بخلاف الاول ولو منفصلة غير متولدة من الاصل

وينصرف الى المكان الذي يدفن فيه أهل تلك المحلة موتاهم قال مشايخنا هذا الجواب بناء على عرف أهل الكوفة فان لكل محلة مقبرة خاصة يدفنون موتاهم فيها ولا ينقلون موتاهم الى مدافن محلة أخرى أما في ديارنا ينقل الموتي من محلة الى مقابر محلة أخرى فلا بد من تسمية المكان حتى لو كان موضعا كان لأهل كل محلة مقبرة خاصة لا ينقلون موتاهم الى محلة أخرى أو كان موضعا لهم مقبرة واحدة يجوز له الاجارة من غير تسمية المكان كذا في المحيط * وان أمره بحفر القبر ولم يسمو موضعا فحفر في غير مقبرة أهل تلك البلدة أو تلك الناحية فلا أجر له الا أن يدفنوا في حفرة خفية تدب - توجب الاجر وان أرادوا منه تطيين القبر أو تجصيصه فليس ذلك عليه كذا في المبسوط * اذا وصفوا له موضعا لحفر القبر فحفر في موضع آخر ان شاء أجازا لو فاق في الاصل وان شأتر كه - لا في الوصف وان علموا بعد ما دفنوا الميت فهو رضا كذا في الخلاصة * وان استقبل الحفار في حفر البئر والقبر حفرة لا يزيده في أجره كما لا ينعص من أجره بسبب لين المكان كذا في خزانة المفتين *

فصل في المتفرقات * واذا اتخذ الرجل مشرعة على شاطئ الفرات ليسقى منها السقاؤون ويأخذ منه الاجر فان بنى على ملكه انجرها منهم للاستقاء لم يجز وان أجر مملكه لان الاجارة وقعت على استهلاك العين مقصودا وان أجرها ليقوم فيها السقاؤون ويضعون القرب فيها ويوقفون الدواب فيها جازوا ما اذا بنى المشرعة على ملك العامة ثم أجرها من السقاؤون لا يجوز سوا أجر منهم للاستقاء وأجر منهم ليقوموا فيها ويضعوا القرب كذا في الذخيرة * ولا تجوز اجارة الدراهم والدنانير ولا تبرهما وكذا تبر النحاس والرصاص ولا استئجار المكيلات والموزونات لانه لا يمكن الانتفاع بالعين الا بعد استهلاكها والداخل تحت الاجارة المنفعة لا العين حتى لو استأجر الدراهم والدنانير ليعبر ميزانا أو ليعبر مكيلا أو لخطبة زيتا ليعبر به أرطالا أو أمنانا وقتنا معلوما كذا في الاصل أنه يجوز ذكرا لكرخي أنه لا يجوز لفقد شرط آخر وهو كون المنفعة مقصودة كذا في البدائع * ولو استأجر الدراهم والخطبة يوما مطلقا لم يبين لماذا استأجرها لم يذكر هذه المسئلة في الاصل قال الشيخ الامام المعروف بنحوه زاده ولقائل أن يقول يجوز ويحمل على الانتفاع بها وزنا احتيا الجواز العقد ولقائل أن يقول لا يجوز العقد واليه مال الكرخي كذا في المحيط * ولا يجوز استئجار الدراهم والدنانير لتزيين الحانوت ولا استئجار المسك والعود وغيرهما من المشهورات للشتم لانها ليست بمنفعة مقصودة كذا في البدائع * اذا استأجر ميزان البرز بها يجوز لانها بمنفعة مقصودة كذا في الفتاوى العتامية * استأجر حجر ميزان ليزنه من اليوم الى الليل قال السرخسي يجب الاجر وقال الخصاص ان كان له قيمة ويسر استأجر عادة يجب والا لوجل البعض كلام شمس الاثمة عليه وقيل يجب على كل حال كذا في الوجيز للكردي * في العميون اذا استأجر أرضا للبلين فيها فلاجارة فاسدة لانها وقعت على العين واللبن كله للبلين وعليه قيمته التراب ان كان له ثمة قيمة وأجر مثل الارض وان لم يكن للتراب قيمة في ذلك الموضع أو كان في رفع التراب منفعة للارض فلا شيء عليه كذا في الذخيرة * وان انتقصت الارض ضمن نقصانها ويدخل أجر المثل في نقصانها والا فلا شيء عليه كذا في الوجيز للكردي * اذا استأجر القاضي رجلا لاستيفاء القصاص أو الحدود قال الشيخ الامام الاجل شمس الاثمة السرخسي ان لم يبين لذلك وقتا لا يصح وان استأجره لاستيفاء القصاص أو الحدود أو قطع اليد أو ليقوم عليه في مجلس القضاء شهرا بأجر معلوم جازت الاجارة لان المعقود عليه عند بيان المدة منافعه في تلك المدة فكان له أن يصرف تلك المنافع الى ما يحل له من اقامة الحدود وغير ذلك أما اذا استأجره لذلك ولم يبين المدة فان المعقود عليه مجهول لا يدري أنه متى يقع فاذا فسدت الاجارة وفعل شيئا من ذلك كان له أجر المثل كذا في فتاوى قاضيخان * ولو استعجبه على أن يجعل له رزقا كل شهر فهو جائز اما ان يبين مقدار ما يعطيه فالعقد جائز لان المعقود عليه منافعه وهو معلوم وان لم يبين مقدار ذلك فهو في هذا

كالهبة والصدقة والسكب له الرد فلورده الزيادة بالثمن ولا يطيب له عند الامام رحمه الله هذا اذا حدثت قبل القبض ولو بعده ثم اطلع على عيب عند البائع ان كانت الزيادة متصلة متولدة من الاصل منع الرد والفسخ عند الامامين ورجع بالنقص وان غير متولدة من الاصل منع

اجتماعا والنقص له المتولدة من الاصل تمنع الرد ويرجع بحصة العيب الا اذا تراضيا على الرد فيكون كبيع جديد وكله اذا كانت الزيادة فائقة عند المشتري فان هالكه باقية (٤٥٤) مما يوجب جعلت كان لم تكن ورد المشتري وان هلك بغيره المشتري للبائع ان يقبل ويرد جميع الثمن

وان شاء لم يقبل ورد حصة العيب سواء أوردت حدوث العيب نقصا في المبيع أولا وان بغيره أجنبي ليس له الرد لوجوب الضمان وقيام الضمان كقيام العيب ويرجع وان انتقص بعد القبض ان باقية مما يوجب أو بغيره المعقود عليه أو المشتري لا يرد لانه لو رد لردته بعينين ويرجع بالنقص الا اذا رضى البائع فحينئذ يرد أو يرضى المشتري بجمع الثمن وان بغيره الاجنبي أو البائع يمنع الرد بحصة العيب ولو هدم حائطا واحدا من الدار وبني ليس له الرد * أراد الرد به فادعى البائع بعه من غيره وبرهن بطل حق الرد * اشترى غلاما فباعه من غيره ففقد المشتري الثاني الشراء وحلف عند القاضي ورضى به المشتري الاول فاطلع على عيب فأراد رده على بائعه له ذلك لان القاضي فسخ البيع بينهما وعاد اليه الملك وكذا لو تصادقا على ان البيع تجني أو تصادقا على ان خيار الرؤية للمشتري أو جعل له الخيار بعد ان لم يكن فقبض البائع بالخيار ليس له الرد لان الفسخ بتراضيهما فصار كالاقالة ولو ادعى انسان شراءه وكذبه المشتري فان ترك الخصومة بغير قضاء ليس له الرد وان بقضاء رده المشتري اذا أراد * اشترى على انها لبون فخلها مرة بعد أخرى فبان نقصان لبونها ليس له الرد ويرجع الصوف بالنقص وكذا لو وجد به عيبا * اشترى بقرعة ممتدة الضرر وهو يرى انها لبون بلا شرط فخلها فبان انها ممتدة الا انما اختلفوا انه هل هو بمنزلة الشرط

كالقاضي والقاضي أن ياخذ رد زقا بقدر كفايته من بيت المال فكذلك من ينوب عن القاضي في شيء من عمله وكذلك قسام القاضي اذا استوزج ليقسم كل شهر بأجر مسمى فهو جائز كذا في المبسوط ولو استأجر من له القصاص رجلا ليقنص له فلا أجر له وذكى في السير الكبير أنه لا يجوز عند أبي حنيفة وأبي يوسف رجعهما الله تعالى وعند محمد رجعه الله تعالى يجوز وكذا الامام اذا استأجر رجلا ليقنص مرتدا أو أسارى أو لاستيفاء القصاص في النفس لم يجز عندهما خلافا له ولو استأجره لاستيفاء القصاص فيما دون النفس كقطع اليد جاز بالاجماع كذا في محيط السرخسي * ويجوز الاستئجار على الذكاة لان المقصود منها قطع الاوداج دون افاتة الروح وذلك بقدر عليه فأشبهه القصاص فيما دون النفس كذا في السراج الوهاج * أمير العسكر اذا قال لمسلم أو ذمي ان قتل ذلك الناصر فلك مائة درهم فقتله لشيء له فان هذا من باب الجهاد والطاعة فلا يستحق الاجر وقال محمد رحمه الله تعالى ان قال ذلك للذمي يجب الاجر ولو كانوا قتلى فقال الامير من قطع رؤسهم فله عشرة دراهم جاز لان هذا الفعل ليس بمجهاد كذا في فتاوى قاضيان * وهكذا في الصغرى * ذكر أبو يوسف ومحمد رجعهما الله تعالى اذا قتل رئيس القوم فقال الامير من جاء برأسه حتى ينصب فيعلموا أن رؤسهم قد قتل فيمفرقون فله كذا فذهب رجل وجاء برأسه فلا شيء له اذا كان المشركون قد تنحوا عن ذلك المكان ولا يحتاج في الجني برأس الرئيس الى القتال ولو كان الامير عين واحد من أهل العسكر فقال ان جئتني برأسه أو قال الامير الجماعة بأعيانهم أيكم جاءني برأسه فله كذا فجاء رجل برأسه فله أجر المثل واذا كان أمير العسكر للمسلمين في دار الحرب وقد أقاموا على مطمورة ليس فيها رجال يقاتلون وانما كان فيها النساء والصبيان والاموال وقال الامير من حفظ هذه المطمورة الليلة حتى يصبح فلنك واحد حفظها * كذا وحفظها قوم حتى أصبحوا فلنك رجل منهم ماسمى له الامام وبعض مشايخنا قالوا في مسئلة حفظ الحصن الاجارة لا تنعقد حيث لم يخاطب قوم معينين وانما ثبت في الزمان الثاني حين يشتغل الحافظ بالحفظ ويرضى به الامام فهو في معنى الاجارة بالتعاطي وذلك جائز كذا في التتارخانية * من ضل له شيء فقال من داني عليه فله كذا فذله واحد لا يستحق شيئا وان قال ذلك لواحد فذله هو بالكلام فكذلك وان مشى معه حتى أرشده فله أجر المثل قال في السير الكبير قال أمير السرية من داني على موضع كذا فله كذا يصح ويتعين الاجر بالدلالة فيجب الاجر كذا في الوجهين المذكورين * رجل استأجر كلبا معلما ليمسك لاجر وكذا البازي وفي بعض الروايات اذا استأجر الكلب أو البازي وبين ذلك وقتنا * لو ما يجوز انما لا يجوز اذا لم يبين له وقتنا معلوما ولو استأجر سنورا يأخذ الفأرة في بيته ذكرا في المنتقى أنه لا يجوز ولو استأجر كلبا ليحرس داره قالوا لا يجوز ذلك ولو استأجر قردا الكنس البيت قال مولانا رضي الله تعالى عنه ينبغي أن يجوز اذا بين المدة لان الفرد يضرب ويعمل بالضرب بخلاف السنور كذا في فتاوى قاضيان * قال في المنتقى اذا استأجر ديكال يصح لم يجز وذكى كرامة أصلا فقال كل شيء من هذا يكون من غير فعل أحد لا يستطيع الانسان أن يضربه حتى يفعل فلا يجوز البيع فيه والاجارة كذا في المحيط * ولا يجوز اخذ عصب التيس وهو أن يؤاجر فخلا من زواجر الاناث والعصب هو الاجرة التي تؤخذ على ضرب الفعل كذا في السراج الوهاج * ولو استأجر ثيابا باليسطها في داره ولا يجلس عليها ولا ينام ولكن ليحتمل به لا يجوز وكذا لو استأجر دابة ليأخذها جنيبة كذا في الظهيرية * رجل استأجر دابة ليربطها على باب ليرى الناس أن له فرسا أو آتية يضعها في بيته ليحتمل بها ولا يستعملها أو دارا لا يسكنها لكن ليظن الناس أن له دارا أو عبدا على أن لا يستخدمه أو دراهم يضعها في بيته فلا اجارة فاسدة ولا أجر له الا اذا كان الذي يستأجر قد يكون أن يستأجر ليمتفع به كذا في الخلاصة * وفي المنتقى استأجر تيسا أو كلبا للدلالة لسوقه به الغنم لا يجوز كذا في المحيط * وهكذا في فتاوى قاضيان * لو استأجر أرضا ليرعى غنمه القصيل أو شاة ليجز صوفها فهو فاسد كله وعليه قيمة

الصوف

وهذا عند الكرخي والطحاوي غلي انه لا يجوز شراء الشاة على انها لونه ونفسه بالنقصان ان يقوم وبه عيب بعشرة وبلا عيب بعشرين
فيرجع بنصف الثمن والعيب ما ينقص عند التجار وفي المايضة ان النقصان عشرة القيمة (٤٥٥) يرجع بعشر ما جعل ثمنًا والمقوم لا بد

أن يكون اثنين يخبران بلفظ
الشهادة بمحضرة البائع
والمشتري والمقوم الاهل في
كل حرفة * اشترى أمتين
واطلع على عيب باحدهما
قبل قبضهما ان قبض المعيبة
لزمنا وان قبض السليمة له
ردهما لاراد أحدهما وان
قبض السليمة وباعها أو
أعنتها لزمته المعيبة لثلا
يلزم نفر بق الصفقة وقبل
قبضهما أو قبض أحدهما
ردهما أو أمسكهما وليس
له رد المعيب خاصة وبعد
قبضهما له رد المعيب خاصة
وان كان باع أحدهما * ولو
اشترى أمة واحدة وباع
بعضها واطلع على عيب
لا يرد ولا يرجع بالنقص فيما
باع وفاقا وكذا بحصة الباقي
في الظاهر وهو الصحيح * اشترى
طعاما فاكل بعضه أو عرضه
على البيع أو باع برباقي
عند محمد ويرجع بنقصان
العيب في الاكل لافي البيع
وأنعرض عليه عند محمد
وعليه الفتوى * اشترى
دقيقا فخب بعضه فوجد مژرا
يرد الباقي بمحضته ويرجع
بنقصان ما استهلك عند محمد
وبه أخذ الفقيه أبو الليث
* كسر بعض الجوزات
فوجد فاسدا لا ينتفع
به أصلا رد الباقي اذا برهن
ان الباقي معيب والا واذا
برهن يرجع بكل الثمن

الصوف والقصيل لانه ملك الاجر وقد استوفاه بعقد فاسد بخلاف ما اذا استأجر الارض ليرعى الكلا
حيث لا يضمن الكلا لانه مباح كذا في الغياصة * وفي المتنق استأجر سيفا شهر بالثقله أو استأجر قوسا
شهر ليرى عنه يجوز كذا في المحيط * استأجر أرضا ليضع فيها الشبكة ووقت يجوز كذا في الوجيز
للكردري * أمره ليتخذ له قفص من الصفر المغصوب بكذا من الاجر ففعل وهو يعلم أنه غاصب فله الاجر
كذا في القنية * السارق أو الغاصب استأجر ليحمل المسروق والمغصوب لم يجز لان نقل مال الغير معصية
كذا في محيط السرخسي والله أعلم

الباب السابع عشر فيما يجب على المستأجر وفيما يجب على الاجر

قال نفقة المستأجر على الاجر سواء كانت الاجرة عيناً أو منقعة كذا في المحيط * وعلف الدابة المستأجرة
وسقيها على المجر لانها ملكه فان علفها المستأجر بغير اذنه فهو متطوع لا يرجع به على المجر كذا
في الجوهر النيرة * وفي اجارة الدار وعمار الدار وتطينها واصلاح الميزاب وما كان من البناء يكون على
صاحب الدار وكذلك كل ستر تركها يخل بالسكنى يكون على رب الدار فان أي صاحب الدار ان يفعل ذلك
كان للمستأجر أن يخرج منها الا أن يكون استأجرها وهي كذلك وقد رآها فحينئذ يكون راضيا بالعيب وفي
عدة الفتاوى لا وحده الدين النسبي رحمه الله تعالى رجل استأجر بيتا وشحنه ثيابا وكف المائمن السقف
لا يجبر صاحب البيت على اصلاح سقفه لان الانسان لا يجبر على اصلاح ملكه كذا في الظهيرية * ولو
استأجرها ولا زجاج فيها أو في سطحها نيل وعلم به فلا خيار له كذا في القنية * واصلاح بئر الماء والبالوعة
والخروج على رب الدار ولا يجبر على ذلك وان كان امتلا من فعل المستأجر وقالوا في المستأجر اذا انقضت
مدة الاجارة وفي الدار تراب من كنسه فعليه أن يرفعه لانه حدث بنفسه فصار كتراب وضعه فيها وان كان
امتلا خلأها ومجارها من فعله فالقياس أن يكون عليه نفع لانه حدث بنفسه فصار كتراب وضعه فيها وان كان
والرمانا لا أنهم استحسنوا وجعلوا نقل ذلك على صاحب الدار للعرف والعادة بين الناس أن ما كان مغنيا
في الارض فنقله على صاحب الدار فملا ذلك على العادة وان أصلح المستأجر شيئا من ذلك لم يحتسب له بما
أنفق وكان متبرعا كذا في البدائع * زجاج الكوة واصلاح السلم على الاجر وفي رفع النبل اختلاف
المشايع والمفتين والمعتبر فيه العرف كذا في القنية * كرى الانهار واصلاح المستانة على الاجر كذا في
خزانة الفتاوى * اذا استأجر دارا فملا بئر ماء كان له أن يستقي من ماء البئر للوضوء وغيره من غير اذن صاحب
الدار لان له حق من ماء البئر قبل الاجارة على ما علم فبعد الاجارة أولى وان وقعت في البئر فارة أو نزل بها
آفة فليس على واحد منهما اصلاحه كذا في الذخيرة * وفي اجارة الحمام نقل الرماد والسرفين وتفرغ
موضع الغسالة يكون على المستأجر سواء كان المسبيل ظاهرا أو مسقفا فان شرط ذلك على الاجر في الاجارة
فسدت الاجارة وان شرط على المستأجر جازت الاجارة والشرط فان أنكر المستأجر أن يكون الرماد من فعله
كان القول قوله كذا في فتاوى قاضيخان * رجل اكرى حمارا فعبى في الطريق فامر المكرى رجلا
أن ينفق على الحمار ففعل المأمور علم المأمور أن الحمار غير الا أمره لا يرجع عما أنفق على أحد لانه
متبرع وان لم يعلم المأمور أن الحمار غير الا أمره أن يرجع على الأمر وان لم يقل الأمر على أنى ضامن
كذا في خزانة المفتين

(وعما يتصل بهذا الباب فصل التوايع) والاصل فيه ان الاجارة اذا وقعت على عمل فكل ما كان من
توايع ذلك العمل ولم يشترط ذلك في الاجارة على الاجير فالمرجع فيه العرف كذا في المحيط * وفي نسج
الثوب الدقيق يكون على صاحب الثوب كذا في فتاوى قاضيخان * واذا استأجر خياطا ليخيط ثوبا

وان ينتفع به وله قيمة عند الناس يرجع بنقصان العيب فيما كسره ولا يرد المكسور * اشترى بعمرا وقبضه ففسط وذبحه انسان فوجد
امعاء فاسدة منذ قدم ان لا يأمر المشتري لا يرجع بنقصان العيب وان بأمره يرجع عيدهما كسئلة الطعام أكل بعضه ثم وجد فاسدا يرجع

بالنقص عندهما وعليه الفتوى وفي رد الباقي الفتوى على قول محمد رحمه الله وفي الدابة إذا علم بالعيب ثم نحرها لا يرجع بشئ * اشترى حمارا وأحبلها لا يرجع بشئ * اشترى عبدا (٤٥٦) وبه مرض فازداد في يده ولا يرد وقيل يرد كذا في وجع السن إلا أن يصير صاحب فراش فلا يرد * اشترى مرسعا

كان السلاط والابرة على الخياط وهذا في عرفهم أما في عرفنا السلاط على صاحب الثوب ولو كان الثوب حريرا فالأبريسم الذي يحاط به الثوب يكون على صاحب الثوب وفي استئجار البان الملبن يكون على البائع والتراب على المستأجر وأخراج الخبز من النور يكون على الخباز وجعل المرقعة في القصاع يكون على الطباخ إذا استؤجر لطبخ عرس أو وليمة وإن استؤجر لطبخ قدر خاص لا يكون ذلك على الطباخ هكذا في فتاوى قاضيخان * وإذا تنكاري دابة للعمل ففي الألف والحبال والجوالت يعتبر العرف وكذا إذا تنكاريها للركوب ففي اللجام والسرج يعتبر العرف أيضا كذا في المحيط * استأجر دابة إلى سمرقند أو إلى بخاري فإذا دخل المكارى البلدة يجب عليه أن يأتي إلى بيت المستأجر استخسانا كذا في خزنة الفتاوى * ولو تنكاري دابة للعمل عليهم صاحب الدابة الحل فأنزله الحل عن الدابة يكون على المكارى وإذا دخل الحل في المنزل لا يكون عليه إلا أن يكون ذلك في موضع يكون ذلك عليه في عرفهم كذا في خزنة المفتين * وإذا دخل الحل في المنزل يكون على الجمال ولا يكون عليه أن يصعد به على السطح أو الغرفة إلا أن يشترط ذلك عليه أو كذا صب الطعام في الحق لا يكون عليه إلا بالشرط كذا في فتاوى قاضيخان * وإذا كرأبوا الليث رحمه الله تعالى في النوازل وكذا كرى نمر رعى الماء على الموحل لأنه لا يمكن الانتفاع بالرحى إلا بالماء والماء لا يجري إلا بكري النهر إلا أن يكون شرط الكرى على المستأجر كذا في محيط السرخسي * ولو استأجر ورأقا فان شرط عليه الخبر والبياض فاشترط الخبر جاز واشترط البياض فاسد كذا في خزنة المفتين * وسئل محمد رحمه الله تعالى عن استأجر قصار يقصر له الثوب فعلى من يجب حمل الثياب قال استحسن أن يكون حمل الثياب على القصار إلا أن يكون القصار قد اشترط على رب الثياب كذا في محيط السرخسي * وإن استأجر الجمال ليحمل الحنطة على ظهره أو على دواب المستأجر فالحمل والجوالت يكونان على المستأجر وقال النقيبه أبو الليث رحمه الله تعالى في عرفنا الجوالت يكون على صاحب الحل في الأحوال كلها إلا أن يشترط ذلك على الجمال والحمل على الجمال لأن الحمل يكون لصيانة الحمل عن الوقوع ولو أن رجلا استأجر جالا ليحمل له الأجمال إلى موضع كذا فلما بلغ الجمال ذلك الموضع نزل في دار وأنزله الأجمال في موضع من الدار ثم وزنها على صاحبها وسلمها إليه فلم يرفعها صاحبها أيأما ثم اختصموا في أجر ذلك الموضع ورب الدار يطالب الجمال بالكراء قالوا إن كان أحدهما استأجر ذلك الموضع لوضع الأجمال فيه كان الكراء على من استأجر وإن وضع الأجمال من غير أن يستأجر أحدهما ذلك الموضع فالكراء بعد الوزن والتسليم يكون على صاحب الأجمال وقيل ذلك يكون على الجمال وإن طالب صاحب الأجمال من الجمال أن يزن ثانيا لا يجبر عليه كذا في فتاوى قاضيخان * وسئل أبو بكر رحمه الله تعالى عن أجر الكيالك على من تجب قال على البائع ووزن الثمن على المشتري كذا في الحاوي للفتاوى * وسئل أبو بكر عن رجل باع العنب في الكرم على من قطف العنب ووزنه قال إذا باع بمجازفة فالقطع والجمع على المشتري وإذا باع بوزن فعلى البائع إلا أن يحتال البائع أن لا يجب عليه الوزن فيقول أنه با بالوزن كذا أما أن يصدقه المشتري فلا يكلفه الوزن وأما أن يكذبه فيكلفه وزنه كذا في التتارخانية * وسئل أبو القاسم عن استقرض من آخر مخنوم حنطة فاستأجر المقرض من يحمله على من يجب الكراء قال على المقرض إلا إذا قال له المستقرض استأجر لي من يحمل فالأجر على المقرض وله الرجوع على المستقرض بذلك كذا في الحاوي للفتاوى * وسئل أبو نصر الدبوسي عن جمال وقف في الطريق أيأما حتى لزم صاحب الأجمال أجر الأوعية أجرة كثيرا على من تكون أجرة الأوعية قال نصار الجمال في وقوفه في الطريق مخالفاً لما عاصبوا عليه ردماً قبض من الأجر من هنا إلى مالك الأجمال وأجر الأوعية على صاحب الأجمال كذا في التتارخانية والله أعلم

فاطلع بهم على عيب ثم أمرها بالارضاء له الرذالنه استخدام * ولوحلب اللبن فأكله أو باع لا يرد لأن اللبن جزء منها فاستيقاؤها دليل الرضا وفي الفتاوى الحلب بلا أكل أو بيع لا يكون رضا وحلب ابن الشاة رضا شرب أم لا وجزء صوف الشاة رضا ولو أخذ من عرف الفرس لا يكون رضا لأنه جزء غير مقصود * ولو اختصى البرذون ولم يقصه ثم اطلع على عيبه الرد * اشترى دابة أو غلاما فاطلع به على عيب ولم يجد المالك فاطعمه وامسكه ولم يتصرف فيه ما يدل على الرضا يرد ولو حضر ويرجع بالنقصان ان هلك * وجد بالذابة في السفر عيبا وهو يخاف فامضى لا ينزع الرد * مشتريها اطلع على عيبها فاعلم القاضي وبرهن على الشراء والعيب فوضعها القاضي عند عدل وماتت عنده ثم حضر البائع ان كان لم يقض بالرد على الغائب لا يرجع عليه بالثمن وإن كان قضى رجع لأن للقضاء على الغائب نفاذا في الاظهر عن أصحابنا رحمه الله * وفي السير اشترى دابة في دار الاسلام وخرج عليها غازيا واطلع على عيب بغيبه البائع لا يركبها وإن في دار الحرب لأنه رضا وإن أمره الامام لكنه إذا قضى بان الركوب ليس برضا نفذ وامضاه القاضي الثاني

(الباب) اشترى نقرة على أن يكذب كسر هافلم * خاصم البائع في العيب ثم ترك الخصومة زمانا وزعم ان التزل كان لينظر هل هو عيب أم لا له الرد * اشترى نقرة على أن يكذب كسر هافلم

يحبها كذلك أو كسرها هم اثني فوجدناه نهر حرة بخلاف الغاصب حيث يضمن تلك الدراهم المكسورة * أدخل القدوم المشتري في النار ثم اطلع على عيب لا يرد بخلاف ما إذا أدخل الذهب المشتري * اشترى منشاراً وحده أو أبريساً فبان أنه دارو كرهه بوجهه است لا يرد لأن المنشار يحب بدالبرد والاطلاع على الأبريس يكون بعد البلب وأنه عيب حادث بل يرجع بالنقص * قطع البطيخة ووجدناه فاسدة أن لم يكن لها قيمة رجوع بكل الثمن على كل حال وإن لها قيمة أن قبل استهلاك شيء خيرا البائع بين (٤٥٧) رد البعض وعدم قبول البطيخة وبين قبوله أو رد الثمن وإن استهلك البعض بعد علمه بالعيب لاشيء له على البائع وإذا زال العيب الحادث له أن يرد بالقديم * اشترى شاة حاملاً وولدت عنده ثم اطلع على عيب لا يرد فان هلك الولد له الرد * اشترى الأرض مع غلاتها ثم اطلع على العيب في الأرض يردّها الساعة وبعد جمع الغلات أو تركها لا يرد * قال البائع له بعد اطلاعه على عيب اتبعها قال نعم لزم ولا يتمكن من الرد قال الشيخ وينبغي أن يقول بدل قوله نعم لا لأن نعم عرض على البيع ولا تقرير يمكنه * اطالع على عيب فقال البائع له والارءدنه على فعرض فلم يقبله لا يرد * ولو وجد الثمن زوفاً فقال المشتري أنه فقه فأن لم يرج فعلى فلم يرج رده استحساناً * اشترى أرضاً في الخريف فوجد فيها في الربيع نزا وهو الزغار يردان اتحد السبب وان زاد في المشتري وان اختلف السبب لا بان كان من شهر آخر عند البائع ومن آخر عند المشتري وكذا إذا اشترى كرواً به غلة في يد

باب الثامن عشر في الاجارة التي تجرى بين الشريكين واستئجار الاجيرين

في العمون رجلان بينهما طعام استأجر أحدهما من صاحبه دابة ليحمل نصيبه من الطعام الى مكان كذا والطعام غير مقسوم فحمل كل الطعام الى ذلك المكان لأجره ولو كان لأحدهما سفينة فأراد نقل الطعام الى بلد فقال أحدهما للذي له السفينة أجز في نصف سفينتك أجز عليا حصتي من الطعام وحصتك منه في نصف سفينتك ففعل جاز وكذا إذا أراد أن أن يطحنه ولا حدهما ربحي فاستأجر أحدهما نصف الرحى التي لشريكه ولو قال استأجرت منك عبدك ليحمل هذا الطعام الذي بيننا يجز وكذا لو استأجره للحفظ قال محمد رحمه الله تعالى كل شيء استأجره أحدهما من صاحبه مما يكون منه عمل فانه لا يجوز أن عمل فلا أجر له مثل الدابة وكل شيء ليس يكون منه العمل استأجره أحدهما من صاحبه فهو جائز مثل الجوالق وغيره وقال أبو الليث رحمه الله تعالى هذا خلاف رواية المبسوط فانه قال في كتاب المضاربة لو استأجر من صاحبه بيتاً أو حافواً لا يجب الاجر وكره القدوري أن كل شيء لا يستحق به الاجرة الا بإيقاع العمل في العين المشتركة فاذا استأجر أحد الشريكين الآخر لم يجز مثل أن يستأجر لينقل الطعام بنفسه أو بعلامة أو بدارته أو بقصارة الثوب وكل ما لا يستحق الاجرة بغير إيقاع العمل في المال المشترك فالاجارة جائزة مثل أن يستأجر منه دار الخبز فيها الطعام أو سفينة أو جوالقاً أو ربحي قال نضر الدين قاضي بخان الفتوى على ما ذكر في العمون والقدر وكره في الكبرى * وفي نوادر ابن سماعة استأجر رجلان يحملان له هذه الخشبة الى منزله بدرهم فحملها أحدهما فله نصف درهم وهو متطوع اذا لم يكونا شريكين قبل ذلك في الحمل والعمل وكذلك لو استأجرهما لبناء حائط أو حفرت ولو كانا شريكين في العمل يجب الاجر كله ويكون بين الشريكين ويصير عمل أحدهما بكم الشركة كعملهما كذا في المحيط * ولو استأجر نصيب شريكه من العبد ليحيط له الثياب جاز كذا في محيط السرخسي * وفي الاصل اذا استأجر الرجل قوماً يحفرون له سرداباً اجارة صحيحة فعملوا إلا أن بعضهم عمل أكثر مما عمل الآخر كان الاجر مقسوماً بينهم على عدد الرؤس وإذا استأجر دابتين ليحمل عليهما عشرة من مخموم من الخنطة بكذا لم يكن له أن يحمل على أحدهما أكثر من العشرة فلو حمل على واحدة أكثر من العشرة فانه يقسم الاجر عليهما على قدر أجر مثلهما لان التفاوت بين الدابتين تفاوت فاحش يختلف الاجر بمسألة والتفاوت بين الاجراء في عمل واحد تفاوت يسير فلا يعتبر قال بعض مشايخنا هذا اذا لم يكن التفاوت بين الاجراء في العمل في هذه الصورة تفاوتاً فاحشاً أما اذا خش التفاوت لا يقسم الاجر على عدد الرؤس كما في مسألة الدابتين وان لم يعمل أحدهما المرض أو عذر آخر ان لم يكن بينهما شركة بان لم يشتر كافي تقبل هذا العمل سقط حصته أجر المريض وان اشتر كافي تقبل هذا العمل يجب كل الاجر وتكون حصة المريض له وفي فتاوى أي الليث رحمه الله تعالى صانعان أجر أحدهما آلة عمله من الآخر ثم اشتر كافي كانت الاجارة على كل شهر يجب الاجر في الشهر الاول ولا يجب بعده ذلك لان في الشهر الاول الشركة طرأت على الاجارة الصحيحة فلا تبطلها وفي الشهر الثاني الشركة سبقت الاجارة فنعت انعقادها فلا يجب الاجر وان أجرها عشر سنين فالاجر واجب عليه في ذلك كله لان الاجارة قد صحت في كل المدة المسماة فلا تبطلها لجران الشركة عليهما وعن محمد بن سلمة الشركة توهن الاجارة وصورة ما نقل عنه رجل استأجر من آخر حافواً ثم اشتر كافي عمل يعملانه في ذلك الحافوت وبقول محمد بن سلمة يفتى ويسقط الاجران

(٥٨ - فتاوى رابع)

المشتري وعند البائع أيضاً ان اتحد السبب يرجع وان زاد عند المشتري ولو كان مجموعاً عند البائع في يومين أو ثلاثة ثم أطبق عند المشتري له أن يردان اتحد السبب فان صار صاحب فراش عنده لا يرد لانه عيب آخر ف يرجع بالنقصان ولو كان به قرحة فانه جرت أو جدرى فانه فجر أو ذهب برؤه من جرح كان عند البائع أو صارت الموضحة آمة لا يرد * اشترى أرضاً فبنى مسجداً لا يرد وان وقع الاستغناء عنه ورجع اليه ورجع بالنقص حينئذ فان حدث به عيب رجوع بالنقص وان قال البائع أنا أقبله ولا أريد النقص قيل للشري ليس لك المقتص فاما ان ترد المبيع أو ترضى به * أبق العبد ليس له الرجوع بالنقص الا ان يموت

العبد أو يعود لان له ان يقول قبله كذلك * أبرأ المشتري عن الثمن ثم اطلع على عيب لا يرد ولا يرجع بشئ * أقر المشتري بعد ما اطلع على عيب أو قبله ان المبيع كان (٤٥٨) لقولان غير البائع وكذبه فلان له الرد على البائع وبالعود الى المشتري بعد البيع عالما بالعيب لا يكون له حق الرد وان كان

عملا فيه لانه لم يسلم المعقود عليه كذا في المحيط * أجرت دارها من زوجها وسكنها جميعا ذكره هنا أنه لا أجر لها وهو تنزلة استعجارها للطبخ أو للغزو ينبغي أن يجوز قال فاضحان الفتوى على أنه يصح كذا في الكبرى * وفي آخر باب اجارة الدور من اجارات الاصل اذا تسكروا دارا شهرا فاقام معه رب الدار فيها الى آخر الشهر فقال المسنة أجر لا أعطيك الاجر لانك لم تحل بيني وبين الدار فعليه من الاجر بحسب ما كان في يده اعتبارا للبعض بالكل كذا في المحيط والله أعلم

الباب التاسع عشر في فسخ الاجارة بالعدرو بيان ما يصلح عذرا وما لا يصلح وفيما يكون فسخا وفي الاحكام المتعلقة بالفسخ وما لا يكون فسخا

الاصل أن الاجارة متى وقعت على استهلاك العين بغير عوض كالاستكتاب يقع على استهلاك الكاغد والحبر وكرت الارض في المزارعة ان كان البذر من قبله فله أن يفسخ الاجارة والمزارعة بغير عوض ويخرج على هذا الاصل جواب كثير من الوقايع فيجب أن يحفظ كذا في القنية * الاجارة تنقض بالاعذار عندنا وذلك على وجوه اما ان يكون من قبل أحد العاقدين أو من قبل المعقود عليه واذا تحقق العذر كرفي بعض الروايات أن الاجارة لا تنقض وفي بعضها تنقض ومشايعنا وفقوا فقلوا ان كانت الاجارة لغرض ولم يبق ذلك الغرض أو كان عذرا يمنع من الجري على موجب العقد شرعا تنقض الاجارة من غير نقض كالمواصلة استأجر انسانا لقطع يده عند وقوع الاكلة أو لقطع السن عند الوجع فبرأت الاكلة وزال الوجع تنقض الاجارة لانه لا يمكنه الجري على موجب العقد شرعا وان استأجر دابة بعينها الى بغداد لطلب غريم له أو لطلب عبد أتى له ثم حضر الغريم وعاد العبد من الايام تنقض الاجارة لانها وقعت لغرض وقد فأت ذلك الغرض وكذا لوطن ان في بناء داره خللا فاستأجر رجلا لهدم البناء ثم ظهر أنه ليس في البناء خلل أو استأجر طباطبا لوليمة العرس فماتت العروس بطأت الاجارة كذا في فتاوى قاضيان * وكل عذر لا يمنع المضي في موجب العقد شرعا ولكن يلحقه نوع ضرر يحتاج فيه الى الفسخ كذا في الذخيرة * واذا تحقق العذر ومشت الحاجة الى النقص هل يتفرد صاحب المذبح بالنقض أو يحتاج الى القضاء أو الرضا اختلفت الروايات فيه والصحيح ان العذر اذا كان ظاهرا يتفرد وان كان مشتبها لا يتفرد كذا في فتاوى قاضيان * العيب اذا حدث بالعين المستأجرة فان كان عيبا لا يؤثر في اختلال المنافع لم يثبت للمستأجر خيار نحو العبد المستأجر للخدمة اذا ذهب احدى عينيه وذلك لا يضر بالخدمة أو سقط شعرة أو سقط حائط من الدار وذلك لا يضر بالسكنى وان كان عيبا يؤثر في اختلال المنافع كالعبد اذا مرض والدابة اذا دبرت والدار اذا انهدم بعض بنائها أو سقط حائط يضر بالسكنى فللمستأجر الخيار فان شاء استوفى المنفعة مع العيب ويلزمه جميع البدل وان شاء نقض العقد كذا في محيط السرخسي * فان بنى الاجر الحائط قبل فسخ المستأجر العقد لم يكن للمستأجر حق الفسخ لزوال العيب كالميرى العبد قبل الفسخ واذا أراد المسنة أجر فسخ العقد قبل ارتفاع العارض فانما يكون له الفسخ بحضرة رب الدار فان كان غائبا ليس له أن يفسخ ولو خرج حال غيبة الاجر فعليه الاجر كالمالك لان العقد باق وهو متمسك من استيفاء المنفعة مع التغير كذا في الكبرى * وان انهدمت الدار كلها فله الفسخ من غير حضرة رب الدار لكن الاجارة لا تفسخ لان الانتفاع بالعرصة ممكن اليه ذهب خواهر زاده وفي اجارات شمس الأئمة اذا انهدمت الدار كلها الصحيح انه لا يفسخ لكن سقط الاجر عنه فسخ أو لم يفسخ كذا في الصغرى * اذا انهدمت الدار وسكن في العرصة لا يجب الاجر ولو انهدم بيت منها وسكن في الباقي لا يسقط شئ من الاجر وكذا لو أجرد ارض على أن فيها ثلاث بيوت فاذا هي بيتان يجب أن يتخير ولا يسقط شئ من الاجر هكذا في محيط السرخسي * المؤاجر اذا نقض الدار المستأجرة برضا المستأجر أو بغير رضاه كان للمستأجر أن يفسخ الاجارة ولا تنقض الاجارة بغير فسخ ويسقط الاجر عن المستأجر وهو كالموعدة غاصب كان له أن يفسخ الاجارة ولا يلزمه الاجر ولا تنقض الاجارة اليه أشار في

له حق الرد وان كان فسحا المشتري ثوبا وباعه من آخر فاطلع الثاني على عيب يحدث مثله فقال الاول حدث عند الثاني وقال الثاني كان عند البائع الاول وبرهن على ذلك يرد الثاني على المشتري الاول والمشتري الاول يرد على بائعه عند الامام الثاني وهو مختار القاضي * ولو برهن ان العيب كان عند المشتري الاول ليس له ان يخاصم بائعه اجماعا * وجد المشتري الثاني به عيبا وقد عذر الراد بعيب حدث عنده ورجع على بائعه بنقصان العيب ليس لبائعه ان يرجع بالنقصان على البائع الاول في قول الامام خلافا لهما * اشتري عبدا فاخبره البائع انه أبى فاشتره ثم أراد الرد بذلك ليس له الرد لان المشتري لما قال وجدته به العيب صار مصداقا للبائع فيما أخبره * وطء الثيب يمنع الرد والرجوع وكذا التقبيل والمس بشهوة لانه دليل الرضا سواء كان قبل العلم بالعيب أو بعده والاستخدام مرة لا يكون رضا الا اذا أكرهه على الخدمة لانه مختص بالملاك ولم يجعله السرخسي دليل الرضا مطلقا والزيادة المتصلة لا تمنع الراد اجماعا وهل يمنع الاسترداد على قول

محمد لا وعلى قوله ما تم * باع عبدا تجارية وسلمها ولم يقبض العبد حتى ازادته في يد مشتريه ازيدة متصلة وذلك العبد قبل التسليم لبائعه ان يأخذها عند محمد وكذا الصداق اذا زادت في يدها ثم طلقها قبل المس عندهما لا يسترده والمشتري اذا زاد

متصلة لا يمنع الرد بعيب اذا اطلع بالاجاع والمنفصلة تمنع الرد اجاعا وهل تمنع الاسترداد على الاختلاف * اشترى نعلين فوجد أحدهما ضيقا له ان يردهما قبل القبض وبعده وليس له رد أحدهما وأفتى أبو بكر محمد بن (٤٥٩) الفضل انه ان اشترى نعلين فوجد أحدهما

مطلقا لا وفتى الامام أبو علي بالرد مطلقا ولو استهلك أحد النعلين انسان للمالك ان يسلم اليه الباقي ويضمنهما لانهما كشيء واحد في حق الاستهلاك * اشترى عبدا وضمن له رجل عيوبه فاطلع على عيب فرد له لضمان عليه عند الامام لانه ضمان العهدة وعلى قول الثاني يضمن لان ضمان العيوب فصار كضمان الدرك في الاستحقاق وان ضمن له السرقة أو الحرية أو الجنون أو العبي فوجده كذلك ضمن الثمن للمشتري وان مات عبده قبل الرد وقضى على البائع بالنقص رجع به على الضامن ولو ضمن له بحصة ما يجده من العيوب فيه من الثمن فهو جائز عند الامام فان رده المشتري رجع بكل الثمن على الضامن وان لم يرد وقضى بالنقص على البائع رجع به على الضامن كما يرجع على البائع * وعن الثاني قال للمشتري رجل ضمنت لك عماء فكان أعمى فرد له يرجع على الضامن بشئ ولو قال ان كان أعمى فعليه حصة العمى من الثمن فرد ضمنه حصة العمى ولو وجد به عيبا فقال رجل للمشتري ضمنت لك هذا العيب فالضمان باطل * قال

الاصل وعن محمد رحمه الله تعالى اذا انهدمت الدار المستأجرة وبنائها الاجر فأراد المستأجر ان يسكن بقية المدة يمكنه لا تجر ان يمنعه أراد بذلك اذا بناها الاجر قبل أن يفسخ المستأجر الاجارة كذا في فتاوى قاضيان * وقال محمد رحمه الله تعالى في السفينة اذا نفقت فصارت ألواحا ثم ركبها لم يجبر على تسليمها لان العقد قد انفسخ بهلاك السفينة فأما اذا أعيدت صارت سفينة أخرى الا يرى أن الغاصب اذا غصب الألواح فجعلها سفينة ملكها كذا في محيط السرخسي * وروى في الاصل اذا خرج المستأجر عن الدار بعد زرع سقط عنه الاجر وفي رواية الزيادات لا يسقط الا اذا سكن الاجر الدار فيكون رضا بالفسخ كذا في الغيبة * استأجر دارا فانهم لم يعضها والاجر غائب أو ممتد لا يحضر مجلس القاضي لا يفسخ وينصب القاضي وكذا لانه فيفسخه كذا في القنية * ولو أراد رب العبد أن يسافر فلا يكون ذلك عذرا في فسخ الاجارة كذا في المحيط * واذا أجرة عمارتهم سافر فليس بعذر اذا المستأجر يمكنه استيفاء المنفعة بعد غيبته حتى لو أراد المستأجر السفر فهو عذر لما فيه من المنع من السفر والزام الاجر بدون السكنى والانتفاع وفي ذلك ضرر هكذا في السراج الوهاج * وليس للمؤجر أن يفسخ الاجارة اذا وجد زيادة على الاجرة التي أجرة بها وان كان أضعافا كذا في غاية البيان * واذا أراد أن ينتقل الى حرفة أخرى مثل أن يترك التجارة بأخذ في الزراعة أو استأجر ارضا للزراعة فتركها وأخذ في التجارة فهو عذر كذا في البدائع * استأجر حائطا للتجارة في السوق ثم كسد السوق حتى لا يمكنه التجارة فله فسخ الاجارة لانه عذر كذا في القنية * اكترى ابلا من الكوفة الى بغداد ثم بدله أن يكترى بغلا فليس بعذر أما لو اشترى بعيرا أو دابة فهو عذر هكذا في الكبرى * ولو استأجر دابة الى بغداد ثم بدله أن يقعد عن السفر أو اكترى ابلا للرجل ثم بدله أن لا يبيع من عامه ذلك أو مرض وعجز عن السفر كان عذرا كذا في فتاوى قاضيان * واذا انهدم منزل المؤجر ولم يكن منزل آخر فأراد أن يسكنه لم يمكن له أن ينقض الاجارة وكذلك ان أراد التحول من المصر لانه لا يخرج المنزل مع نفسه فلا يلحقه ضرر فوق ما التزمه بالعقد وان كان هذا يتنافى السوق يبيع فيه ويشترى فلحق المستأجر دين أو أفلس فقام من السوق فهو عذر له أن ينقض الاجارة وكذلك اذا أراد التحول من بلد الى بلد فان قال رب البيت انه يتعلل ولا يريد الخروج حلف القاضي المستأجر على ذلك وكذلك ان أراد التحول من تلك التجارة الى تجارة أخرى فهذا عذر كذا في المبسوط * استأجر حائطا ليعل فيه عملا ثم أراد أن يتحول عن تلك الصنعة الى صنعة أخرى فان تهيأ له أن يعمل الصنعة الثانية في ذلك الحائط ليس له النقص والافله النقص لانه تحقق العذر كذا في الكبرى * وان وجد بنتا هو أخص منه لم يكن عذرا وكذلك لو اشترى منزلا فأراد التحول اليه ولو استأجر دابة بعينها الى بغداد فبدل المستأجر أن لا يخرج فهذا عذر ولو قال رب الدابة انه يتعلل فالسبيل للقاضي أن يقول له اصبر فان خرج فقد الدابة معه لان المعقود عليه خطوات الدابة فاذا قادها معه فقد عكس من استنفاء المعقود عليه فيلزمه الاجر وان لم يركب ولو مرض أو لزمه غرم أو خاف أمرا أو عثرت الدابة أو أصابها شيء لا يستطيع الركوب مغسه فبعض هذا عيب في المعقود عليه وبعضه عذر للمستأجر في التخلف عن الخروج وان عرض لصاحب الدابة مرض لا يستطيع الشخص مع دابته لم ينقض الاجارة وكذلك لو حبسه غرم هكذا في المبسوط * رجل استأجر رجلا ليذهب بحمولته الى موضع كذا فلما سار بعض الطريق بدله أن لا يذهب ويترك الاجارة وطلب من الاجر نصف الاجر قالوا ان كان النصف الثاني من الطريق مثل الاول في السهولة والصعوبة كان له ذلك ولا يسترد بقدره كذا في فتاوى قاضيان * أجر داره ثم أراد أن ينقض اجارته ما به لانه لا نفقة له ولعيا له ذلك كذا في الكبرى * واذا لحق الاجر دين فادح لا وافته الامن عن الدار المستأجرة أو من عن العبد المستأجر فهذا عذر في فسخ الاجارة وينبغي للاجر أن يرفع الامر الى القاضي ليفسخ العقد وليس للاجر أن يفسخ العقد بنفسه كذا في المحيط * ولو باع المستأجر ليقضى دينه لم يصح ما لم يرفع الامر الى القاضي وعليه الفتوى كذا في السراجية * ثم اذا رفع الاجر الامر الى القاضي ان طلب من القاضي أن يرفع

المشتري للبائع انت بري من كل حق قبلك دخل تحت البراءة الا برأه عن العيب لا عن الاستحقاق في المختار * الاستخدام مرة لا يكون رضا علل بعض المشايخ بانه يجوز ان يكون للامتحان انه هل يصلح مع العيب للخدمة وفيه نظر والصواب انه لا يختص بالمالك ويدفع باقي الثمن بعد

العلم بالعيب رضا * قال في الترتاشي قول السرخسي التقييل بشهوة يمنع الرد محمول على ما بعد العلم بالعيب * ولو تقابل قبل قبض المبيع أو بعده ثم وجد البائع به عيبا (٤٦٠) كان عند البائع الاول لا يرد على بائعه الاول لانه كبسج جديد في حق الثالث * أراد الرد

الاجارة فالقاضي لا ينقضها وان طلب من القاضي أن يسع المستأجر نفسه أو يأمر الآخر أو غيره بالبيع أجابه القاضي الى ذلك فاذا رفع الامر الى القاضي وأثبت البائع الدين بالبينة فالقاضي يمضي البيع ويتضمن ذلك نقض الاجارة في اخذ الثمن من المشتري ويسلمه الى الغريم وإلى أن يمضي القاضي البيع فالاجارة واجبة على المستأجر وكان الاجر لاجل لا جرو يكون طيبا له وكذلك لو ان الاجراء دار بنفسه قبل أن يتقدموا الى القاضي ثم تقدموا الى القاضي فعلى المستأجر أجر الدار حتى ينقض القاضي الاجارة بامضاء البيع وتنفيذه هذا اذا كان الدين على الآخر ظاهر معلوما للقاضي وأما اذا لم يكن ظاهرا معروفا وانما عثر باقرار الآخر وصدقه المقر له في اقراره وكذبه المستأجر فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يبعث الارض ونقضت الاجارة وعلى قولهما لا تنقض الارض ولا تنقض الاجارة كذا في المحيط * واذا باعه القاضي يبدأ بدين المستأجر من ثمنها فافضل للغرماء حتى لو لم يكن في الثمن فضل لم يفسخ وبعد الفسخ له أن يحبس الدار حتى يصل اليه ما يحل وقيل يحل له السكنى في الدار لان الاجر أذن له في السكنى مطلقا ما لم يصل الاجر اليه ولو هلك زمان الحبس يهلك أمانة بخلاف الرهن ولومات الاجر وعليه ديون فالمستأجر أحق به من الغرماء كما هو في الرهن ولو كان أرضا زرعها لم يفسخ لعذر الدين حتى يدرك الزرع ويخرج الاجر من السحن الى أن يدرك ولو علم المشتري أن الدار مستأجرة ليس له أن يفسخ الشراء ويصبر حتى تنقضي مدة الاجارة ولو باعها الآخر غير إذن المستأجر ورد المستأجر البيع هل يفسخ البيع اختلاف المشايخ فيه والاصح أنه ليس له أن يفسخ ولو باعها باذن المستأجر انفسخت الاجارة ولو حبسها فان رضى بالتسليم ثم رد على الآخر بعيب بقضاء لا تعود الاجارة كذا في الغيائية * ولو أن المستأجر احتاج الى مال الاجارة بسبب العجز عن الكسب أو الفقر أو المرض ليس له أن يفسخ الاجارة كذا في الخلاصة * ومن أجر عبده ثم باعه فليس بعذر في فسخ الاجارة لانه لا ضرر عليه في ابقاء العقد الا قد رما التزمه عند العقد وهو الحجر على نفسه من النصف في المستأجر الى انتهاء المدة كذا في النهاية * ولو أراد أن يبيع المنزل الذي أجره لم يبرح ظهر له في بيع المنزل لم يكن أن يفسخ الاجارة كذا في فتاوى قاضيخان * رجل استأجر عبدا لخدمته سنة بمائة درهم ورطل من خمر وتقاضاه ثم أراد الاجر أن ينقض عقده بحكم الفساده ذلك كذا في التارخانية * خياط استأجر غلاما ليخيط معه فافلس أو مرض فقام عن السوق فهو عذر للعجز عن المضي وانتقاله الى عمل آخر لانه يقدر على استعماله في الخياطة في ناحية من حانوت عمله الآخر كذا في الترتاشي * واذا استأجر انسانا ليدبر ثيابه أو ليخيط أولية قطع قيصاله أو ليدبر ثيابه أو ليزرع أرضا له يبذر ثم بدله أن لا يفعل كان ذلك عذرا وكذلك اذا استأجر لحفر البئر وكذلك اذا استأجر للحجامة والفصد ولو امتنع الاجير عن العمل في هذه الصورة يجبر عليه ولا يفسخ الاجارة كذا في المحيط * واذا استأجر أرضا فقلب عليها الرمل او صارت سبخة بطلت الاجارة كذا في فتاوى قاضيخان * ولو غلب عليها الماء وأصابها نزل لا يقدر على الزراعة فهذا عذر وفي النوازل لو انقطع ماؤه ثبت له حق الفسخ وان كان في الارض زرع تترك الارض في يده بأجر المثل حتى يدرك الزرع فان سقاها فهو ورضاها كذا في الخلاصة * استأجر أرضا ليزرعها ثم أراد أن يزرع أرضا أخرى لم يكن عذرا وفي النوازل استأجر في قرية ثم بدله أن يترك ويزرع في قرية أخرى ان كان بينهما مسيرة سبعة فله ذلك وان كان أقل فلا فلا مادون السفر في كثير من الاحكام كالاتقال من محله الى محله كذا في الترتاشي * وان مرض المستأجر وعجز عن الزراعة فان كان مما يزرع بنفسه يكون عذرا وان كان ممن لا يزرع بنفسه لا يكون عذرا كذا في خزنة المفتين * وان استأجر عبد الخدمة فرض العبد كان للمستأجر أن يفسخ الاجارة فان رضى المستأجر بذلك ليس للاجر أن يفسخ كذا في فتاوى قاضيخان * وان أبق العبد المستأجر فهو عذر وان لم يفسخ حتى عاد من الاباق سقط من الاجر بقدره ويبقى العقد لازما في الباقي كذا

بالعيب فقال البائع انه باع العين أو قال باعه من فلان والمشتري وفلان يجحدان وبرهن البائع بقبول ولا يرد لانه اذا جحد فلان والبائع فحجودهما كالأقالة وانه بيع جديد في حق الثالث * أراد رد المشتري بالعيب فقال البائع المبيع غيره هذا فالقول قول البائع وان أراد رد الثمن لكونه زوفا فقال البائع الثمن غير هذا فالقول قول المشتري لانه غيره متعين فكان منكرا قبض الواجب بالعقد والمبيع متعين وهو يدعى فسخ هذا العقد في هذا العيب وهو ينكر أعتق المشتري ثم اطاع على عيب رجوع بالنقص لان باع لانه ملك غيره فاضرر على غيره فلا يكون له نفع الرجوع لضرر على غيره والعقود على ملكه جاز عود النفع اليه * اشترى أرضا وقطع شجرة منها ثم اطاع على عيب ان أضرق قطع الشجرة وصار نقصا في الارض لا يرد وكذا الكرم والايرد ولو وقف الارض أو جعلها مسجدا ثم اطاع على عيب اختار هلال رحمه الله بانه يرجع بالنقص كالاتفاق وعليه الفتوى واذا رجع بالنقص سلم له لان النقصان لم يدخل تحت الوقف * اشترى أرضا بعرض ووقفها ثم

استحق العرض بركة الارض يوم قبضها والوقف جائز لان بدل المستحق مملوك والارض بدله جارية الامر ان البيع فاسد وانه لا يمنع الوقف ولو كان اشتراها بعد وجود العبد حر ابطال الوقف لان بدل الحر لا يملك * اشترى عشر حوزات فوجده

خمس فاسدة الاصح انه على الاختلاف عند الامام فسد في الكل وعندهما يجوز في الخمس بنصف الثمن واذا وجد العشرة من الالف حاوية لا يرجع بشئ وفوق العشرة لا يكون عفوا قال السرخسي الثلاث عفو قال شيخ الاسلام (٤٦١) ان علم بفساد الخوزو البطيخ قبل

الكسر رده كان له قيمة او لا غير انه ان لم يكن له قيمة يرجع بكل الثمن وان له قيمة يرد المعيب وان علم به بعد الكسر ان لم يكن للكسر قيمة كالبيضه وجدها مذرة رجع بكل الثمن لعدم النفع وان له قيمة كالخوزو وجده قليل اللب أو أسود فهذا عيب لكن لا يرد به بل يرجع بالنقص وان كسره بعد العلم بالفساد لارده ولا يرجع وقد ذكرنا انه اذا وجد البطيخ أو الخوزو لا قيمة له اصلا يرجع بعد الكسر بكل الثمن والفواكه على هذا بان كان لا يصلح لكل الانسان ولا علف الدواب وهذا كله اذا ذاقه فقط اما اذا تناول شئ بعد الذوق لا يرجع بشئ والحاصل انه اذا صلح لتناول بعض الناس كالفقراء أو يصلح للعلف رجع بالنقص الان يتناول شئ بعد العلم بالعيب فلا يرجع بشئ واشترى عددا من البطيخ أو الرمان أو السفرجل فكسر واحدا واطلع على عيب رجع بحصته من الثمن لا غير ولا يرد الباقي الا ان يبرهن ان الباقي فاسد * وهبه بعد ما عثر على عيب ولم يسلمه لا يرد * عثر على عيب فاستقاله فاني لا قالة له الرد بخلاف العرض على البيع * عثر على عيب فقال للبائع ان لم أرد البك

محيط السرخسي * ولو كان سارقا فله مستأجر أن يفسخ الاجارة وليس لمولى العبد فسخها هكذا في المبسوط * ولو كان العبد غير حاذق للعمل الذي استأجره عليه فهذا لا يكون عذرا للمستأجر في فسخ الاجارة فان كان عمله فاسدا كان له الخيار كذا في المحيط * واذا وقعت الاجارة على دواب بعينها لم يلحق المتاع فانت انفسخت الاجارة بخلاف ما اذا وقعت على دواب لا بعينها وسلم الاجر اليه فانت لا يفسخ العقد وعلى المستأجر ان يأتي بغير ذلك للمؤجر كذا في الذخيرة * وان أجر دابة بعينها فغرض الدابة كان عذرا وان أجر بغير عينها فغرض ذاته لم يكن عذرا كذا في فتاوى قاضيان * ولو مات المستأجر في بعض الطريق عليه من الاجر بحسب ما سافر ويظل بحسب ما بقي كذا في الخلاصة * قال هشام عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في امرأة ولدت يوم النحر قبل أن تطوف فاني الجمل أن يقيم معها قال هذا عذر وأنقض الاجارة لانها لا تقدر على الخروج مع ترك الطواف ولا يمكن الزام الجمل أن يقيم مدة النفاس ولو كانت ولدت قبل ذلك وقد بقيت من مدة النفاس مدة الحيض أو أقل أجبر الجمل على المقام معها كذا في السراج الوهاج * اذا استأجر أستاذًا ليعلمه هذا العمل في هذه السنة فغضى نصف السنة فلم يعلم شيئا فله مستأجر أن يفسخ ما رأيت رواية في هذا لكن أفتى الشيخ الامام على الاسبيعي قاضيت أنا أيضا كذا في الصغرى * وان اشترى شئ وأجره من غيره ثم اطلع على عيب به فله أن يرد به بالعيب ويفسخ الاجارة كذا في المحيط * وفي التجريد لو أجر نفسه في عمل أو صناعة ثم بدله أن يترك العمل لم يكن له ذلك وان كان ذلك العمل ليس من عمله وهو مما يعاب به كان له الفسخ كذا في الخلاصة وهكذا في المحيط * واذا آجرت المرأة نفسها بما يعاب به كان لاهلها أن يخرجوها من تلك الاجارة كذا في فتاوى قاضيان * واذا انتقص الماء عن الرعي فان كان النقصان فاحشا فله مستأجر حق الفسخ وان كان غير فاحش فليس له حق الفسخ قال القدوري اذا صار يطحن أقل من نصف طحنه فهو نقصان فاحش وفي واقعات الناطقي اذا قل الماء ويدور الرعي ويطحن على نصف ما كان يطحن فله مستأجر رده أيضا ولو لم يرد حتى طحن كان هذا رضامنه وليس له أن يرد الرعي بعد ذلك واذا انقطع الماء عن الرعي في بعض المدة فحو أن يستأجر رعي ماء كل شهر بأجر مسمى فانقطع الماء عنها في بعض الشهر فلم يجر فله المستأجر الخيار هكذا ذكر في الاصل فان لم يفسخ حتى عاد الماء لزمته الاجارة فيما بقي من الشهر لزال الموجب للفسخ ويرفع عنه الاجر بحسب ذلك هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الاصل ثم اختلف المشايخ في تفسير قوله بحسب ذلك بعضهم قالوا معناه بحسب ما انقطع من الماء في الشهر حتى اذا انقطع الماء عشرة أيام يسقط بمحضه عشرة أيام من الشهر وهو ثلث المسمى قال شيخ الاسلام وهو الاصح هكذا في الذخيرة * رجل استأجر بيتا فيه رعي وذكر بكل حق هوله لا يدخل فيه الرعي وللمؤجر أن يرفع الرعي فان استأجره بالرعي والحجرين فله حق الرعي فان انقطع الماء ولم يرد حتى مضت السنة فان كان البيت مما ينتفع به بدون الرعي يقسم الاجر عليه ما ويسقط حصه الحجرين ويلزمه حصه البيت وان لم يكن البيت منتفعا به الا منفعه الرعي لاشئ على المستأجر وان لم يرد البيت كذا في فتاوى قاضيان * وفي نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى رجل استأجر رعي ماء بأداته ما وبيتها والماء جار ثم انقطع الماء عنها فهذا عذر قال ولو استأجرها والماء منقطع عنها وقال أنا أصرف ما نهري اليها وان كان ذلك بلا حفر ولا مؤنة لزمه الاجر صرف الماء اليه أو لم يصرف وان كان سعي لذلك وحفر نهر من نهر الى نهر الرعي ومعه فقلل بدالي في حفرها كان له أن يترك الاجارة فان حفر وأجرى الماء ثم بدله أن يصرف الماء الى زرعه ويترك الاجارة لم يكن له ذلك ويلزمه الاجر فان جاء من ذلك أمر فيه ضرر عظيم يذهب فيه زرعه ويضر بماله اضرازا عظيما ان انقطع الماء عنه جعل هذا عذرا له أن يترك الاجارة كذا في المحيط * رجل استأجر أرضا فانقطع الماء ان كانت الارض تسقى بماء النهر أو ماء المطر ولكن انقطع المطر لا أجر عليه وان استأجر

اليوم وضيت به قال محمد القول باطل وله الرد * قال البائع ركبتهما بعد العثور على عيب في حاجتك وقال المشتري بل ركبته الدابة لاردها عليك فالقول للمشتري * عثر على عيب بالكتاب ثم قرأ كله أو أكثره أو كتبه لا يرد * عثر على عيب بالعبد ثم لطمه أو ضربه ثلاثة أسواط ولم يؤثر فيه

رده وان أثر فيه لا يرجع بالنقص أيضا * اشترى شاة أو بعير أو ولد أو عثر على عيب ثم ارتضع منه الولد له الرءوان ارسل عليها الولد أو اختلب من ابنها شيئا فأكل أو أوطم ولده بعد العثور (٤٦٣) على العيب لا يرد * اشترى جارية فوجد بها قرحة فدأوى ان دأوى من تلك

القرحة لا يرد لها وان من عيب حدث فيها يرد * احتجب المملوك المشتري بعدما علم فيه بالعيب فيه روايتان * قبض المملوك المبيع أو أطلع به على عيب ورده وعلم البائع بمحدث عيب آخر عند المشتري رد على المشتري مع أرش العيب القديم أو رضى بالرد ولا شيء به وان حدث فيه عيب آخر عند البائع رجع البائع على المشتري بارش العيب الثاني إلا ان يرضى ان يقبل بالعيب الثالث أيضا * ولو نقب البيت ولم يأخذ شيئا فعيب يرد به والانيق من البلدة الى القرية أو في البلدة من المولى عيب * سرق من فاليز غيره بطيخا عيب لا من فاليز المولى أو فاسا كما يسرقه التلاميذ * وان دنت الدابة من المشتري الى منزل البائع قال صاحب المحيط عند محمد ان خلع الرن مرة أو مرتين لا يكون عيبا وان على الدوام عيب وعن بعضهم انه عيب في العبد لا في الدابة ولو وجد العبد متامرا ان كان قمارا بعد عيبا كالنرد والسطرنج عيب وان لم يعد كالجوزو البطيخ لا وان وجدته شارب الخمر قال شيخ الاسلام اذا وجد العبد زانيا لا يعد عيبا لانه نوع فسق فصار كما كل الربا وترك الصلاة

أرضاف غرقت قبل أن يزرعها فغضت المدة فلا أجر عليه كالموت فيها غاصب وان زرعهما فأصاب الزرع آفة فهلك الزرع أو غرقت بعد الزرع ولم ينبت عن محمد رحمه الله تعالى في رواية كان عليه الاجر كما لا وعنه في رواية اذا استأجر أرضا فزرعها فقل ماؤها أو انقطع فله أن يخاصم الا جرح الى القاضي حتى يترك الارض في يده بأجر المثل الى أن يدرك الزرع فان سقى زرعه بعد ذلك لم يكن له أن ينقض الاجارة واختار للفتوى أنه ان هلك الزرع لم يكن عليه (١) لما بقي من المدة بعد هلاك الزرع أجزا اذا كان متمكنا أن يزرع مثل ذلك ضررا بالارض أو أقل ضررا من الاول وان اخلت الزرع ونقصت غلته كان عليه الاجر كاملا وان لم يسعه اذا كان لم يرفعه الى الحاكم كذا في فتاوى قاضيان وهكذا في المحيط * وان انقطع الماء فان أمكنه الزرع بدون الماء لا يكون عذرا وان لم يكن يكون عذرا وان لم يفسخ حتى مضت المدة فلا أجر وان لم يفسخ وسقاه سقط حق الفسخ وان كان الماء يكتفي البعض دون البعض فله الخيار وادامضى لزمه الاجر في حصة ما صار رويان الارض كذا في الغياثة * واذا قلع الأجر شجرة من أشجار الضياع المستأجرة فللمستأجر حق الفسخ ان كانت الشجرة مقصودة كذا في الذخيرة * وفي فتاوى أهو سئل القاضي بديع الدين رحمه الله اذن المستأجر الأجر يبيع أشجار الضيعة قال لا تنفسخ الاجارة وسئل أيضا قيل للمستأجر أن يشتري المستأجرة بعشرة فقال أشتريها بتسعة فقال البائع أبيعها بعشرة فقال ذلك لا يكون فسخا وسئل أيضا استأجر دارا بأجرة معلومة وسكن مدة ثم ذهب خوفه من عسكر خوارج فآجرها للمالك غيره بعدما كان أخذ الاجر المجل من الاول فجاء المستأجر الاول هل له أن يخرج الثاني ويأخذ الاجر بقدر ما سكن قال نعم ان تركها لعل وجهه الفسخ وأجازا جارتها غيره وان لم يجز فصاحب الدار غاصب والاجرة له ولا شيء للمستأجر كذا في التارخانية * رجل استأجر عبدا من رجل كل شهر يدرهم مثلا ففرض العبد ولم يقدر على مثل ما كان يعمل الا أنه قد يعمل عملا دون العمل الذي كان يعمل في الصحة فله أن ينقض الاجارة وان لم ينقضها حتى مضى الشهر لزمه الاجر وان مرض مرضا لا يقدر على شيء من العمل فلا أجر عليه كذا في الذخيرة * رجل استأجر رجلا ليحفر له بئرا في موضع أراه اياه وأراه قدر استدارتها وشرط عليه أن يحفرها عشرة أذرع كل ذراع بكذا فحفر منها أذرعاً ثم مات فانه يقوم ما حفر ويقوم ما بقي ثم يقسم الاجر على القيمتين فيعطى حصة ما حفر لان كل ذراع منها شائع في أسفله أو أعلاه ومعنى هذا أنه ينظر الى قيمة ذراع من الاعلى والى قيمة ذراع من الاسفل لان في الاعلى الحفر يكون أرخص وفي الاسفل الحفر يكون أغلى فلا بد من الجمع بين القيمتين لتحقيق معنى العدل ثم اذا ظهرت قيمة الاعلى وقيمة الاسفل يجعل كل ذراع منهما فيكون كل ذراع من الذراعين ويكون كل حصة من القيمتين كذا في المحيط * وفي العيون اذا استأجر من آخر أرضا وزرعها ولم يجد ماء ليسقيها فبفس الزرع قال ان كان استأجرها بغير شرب ولم ينقطع ماء النهر الذي يرجى منه السقي فعليه الاجر وان انقطع كان له الخيار وان استأجرها بشربها فانقطع الشرب عنها فن يوم فسد الزرع من انقطاع الشرب فالاجر عنه ساقط كذا في الكبرى وهكذا في المحيطين * استأجر أرضا للزراعة فخرب النهر الاظم وعجز عن السقي كان له أن يفسخ الاجارة وان لم يفسخ حتى مضت المدة كان عليه أجرها اذا كان بحال يمكنه أن يحتال بحيلة فيزرع فيها شيئا وان كان لا يقدر على ذلك بوجه من الوجوه فلا أجر عليه وكذا لو لم ينقطع الماء ولكن سال فيها حتى عجز عن الزراعة فلا أجر عليه كذا في فتاوى قاضيان * استأجر أرضا من أراني الجبل فزرعها فلم يعط عامه ولم ينبت حتى مضت السنة ثم أسطر ونبت ذكر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى أن الزرع كله للمستأجر وليس عليه كراء الارض ولا نقصانها قال أستاذنا رحمه الله أراد به أنه ليس عليه كراء الارض فيما قبل النبات أما بعد ما نبت

(١) قوله لما بقي في نسخ الماضي تأمل ٨٤

* والسبعة ان خشت عيب والالا واذا أكل الثور أو الشاة النجاسة في كل أسبوع مرة أو مرتين لا يعد عيبا وان زاد عيب يجب يرد به * ولو اشترى دابة فوجد بها كبيرة السن ليس له الرد الا اذا شرط انها صغيرة السن * وفي العدة اشترى جارية على انها صغيرة السن

فوجدتها كبيرة لا يرد لان المقصود الخدمة والكبيرة أقدر عليها وقد مر ان الجارية اذا وجدت قبيحة أو سوداء لا ترد الا ان تكون محترقة الوجه لا يعلم جمالها ولا قبحها فتذيردها * اشترى شيئا فاطلع على عيب قبل القبض (٤٦٣) فقال المشتري للبائع رددته عليك

بطل البيع قبل البائع أم لا
* اشترى برذونا باحدى يديها
جرح اندمل ونبت عليه
الشعر ولم يعلم به المشتري ثم
جاء بعد أيام يسيل الدم منه
ان كان مثله لا يحدث في هذه
المدة رده والا فالقول للبائع
ان هذا حدث عند المشتري
* وجد بعض أشجار المشجرة
معيبا قال البائع يرد الكل
أو يقبل الكل وان كانت
متباينة قال القاضي ان
قبل قبض فكذا وان
بعده وقد اشترى بارضاها
فكذا وان الاشجار خاصة
رد المبيع المعيب فقط ولو
اطلع على عيب فذهب ليرده
فقطب في الطريق فعلى
المشتري ولو حمل عليه جلا
واطلع على عيب في الطريق
ولم يجد ما يحمل جله ولو لاقاه
يتلف لا يتمكن من الرد
وقيل يتمكن قياسا على ما اذا
حمل عليه علقه قلنا الفرق
واضح فان عاقبه عما يقومه
اذن لانه لا يسبق ولا كذلك
العدل فكان من ضرورات
الرد * وقد ذكر اللامشي
رحمه الله ولو أمكنه ان يأتي
بالعلف بلا حمل فحمل لا يرد
* ولو ادعى عيبا في الدابة ولم
يقدر على اثباته فرجع
وركيها في الرجوع قال شيخ
الاسلام يتمكن من الرد ان
برهن عليه * اطلع على عيب
بعد غيبة البائع وبرهن

يجب أن يستبقى الزرع في الارض بأجر المثل كذا في الكبرى * وفي المنتقى لو لم يطر ولم يخرج الزرع في
تلك السنة فلما مضت السنة خرج الزرع هو للزارع ويتصدق بالفضل فان قال رب الارض أنا فقلعه له ذلك
كذا في الخلاصة * وفي فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى رجل استأجر طاحوتين بالماء في موضع يكون
الحفر على المؤاجر عادة واحتاج النهر الى الكرى وصار بحال لا يعمل الا احدي الرحيمين فان كان بحال لو صرف
الماء اليهما جميعا عملا نفاضا فله الخيار لاختلال ما هو المقصود بالعقد وعليه أجرهما ان لم يفسخ لتسكنه
من الاتقاع بهما وان كان بحال لو صرف الماء اليهما لم يعمل فعليه أجر احدهما ان لم يفسخ فان تفاوت
أجرهما فعليه أجر أكثرهما اذا كان كل الماء يكفيهما وان كان في موضع يكون الاجر على المستأجر فعليه
الاجر كاملا كذا في المحيط * ولو استأجر خيمة وانكسر أو تادها فالاجر واجب وليس للمستأجر حق الفسخ
لأجله ولو انقطع الاطناب فلا أجر كذا في الذخيرة * استأجر حائك ليحول له هذا الغزل وانه يتقطع فلا يمكنه
الحولك الا بعدة طويلة فله الفسخ اذا كان الانقطاع فاحشا كذا في القنية * ولو أظهر المستأجر في الدار شيئا
من أعمال الشر كشرب الخمر أو كل الربا أو الزنى أو اللواط فانه يؤمر بالمعروف وينهى عن المنكر ولا يجبر ان
أن يخرجوه من الدار وكذلك لو اتخذ داره ما وى للصوم كذا في خزانة المفتين * استأجر من آخر حاتو تاسنة
فظهر الحاتو الى مسجد فضت سنة وقد سرق من الحاتو من جانب المسجد في هذه المدة ثلاث مرات
هل للمستأجر أن يفسخ العقد فقد قيل له ذلك كذا في الذخيرة * ولو استأجر أجيرا يوما للمعمل في الصغراء كالتخاذ
الطين ونحوه فطر ذلك اليوم بعد ما خرج الاجير الى الصغراء لا أجر له هكذا كان يفتي ظهير الدين المرغيناني
كذا في التارخانية * مثل شمس الأئمة عن استأجر حماما في قرية مدة معلومة فنظر الناس ووقع الجلاء
ومضت مدة الاجارة هل يجب الاجر قال ان لم يستطع الترفق بالحمام فلا وأجاب ركن الاسلام على السعدي
بلا مطلقا ولو بقي بعض الناس وذهب البعض يجب الاجر كذا أجابا كذا في الذخيرة * وامتناع امرأته
عن المساكنة معه ليس بعذر كذا في القنية * كل من وقع له عقد الاجارة اذا مات تنفسخ الاجارة بموته ومن
لم يقع له العقد لا يفسخ العقد بموته وان كان عاقدا يريد الوكيل والاب والوصي وكذلك المتولى في الوقف
اذا قدم مات كذا في الذخيرة * والقاضي لو أجر ومات لا تنفسخ الاجارة هكذا في الخلاصة * المستأجر
اذا سكن بعد فسخ الاجارة يتأول أن له حق الحبس حتى يستوفي الاجر الذي أعطاه عليه الاجرة اذا كانت
معدة للاستغلال في المختار وكذا في الوقف على المختار سكن المستأجر بعد موت المؤاجر فاختار للفتوى جواب
الكتاب وهو عدم الاجر قبل طلب الاجر أما اذا سكن بعد طلب الاجر فيلزم ولا فرق بين المعتل للاستغلال وغيره
وانما الفرق بين ابتداء الطلب وفي المحيط الصحيح لزوم الاجر ان كان معدا بكل حال هكذا في الوجيز للكردي *
وان مات الفضولي في الاجارة ان مات قبل الاجارة بطل العقد وان مات بعدها لا يبطل كذا في خزانة المفتين
* شرط لصحة اجارة الفضولي قيام أربعة أشياء لعاقدان والمال والمعقود عليه فان كان الثمن عرضا شرط
قيامه أيضا فتصير خمسة في هذه الصورة هكذا في الصغرى * ولا تبطل الاجارة بمجنون الاجر أو المستأجر
كذا في الظهيرية * واذا ارتد الاجر أو المستأجر والعياذ بالله ولحق بدار الحرب وقضى القاضي بملاقه
بطلت الاجارة وان عاد مسلما الى دار الاسلام في مدة الاجارة عادت الاجارة كذا في خزانة المفتين * ان أجر
رجلان دار من رجل ثم مات أحد المؤجرين تبطل في نصيبه عندنا وتبقى في نصيب الحي على حالها وكذلك
اذا استأجر رجلان من رجل دارا فمات أحد المستأجرين فان رضى الوارث بالبقاء على العقد ورضى انعقد
أيضا جاز كذا في البدائع * رجلان استأجر من رجل أرضا ثم مات أحد المستأجرين لا تبطل الاجارة في حق
الحي وتبقى على حالها ولا تنفسخ الا من عذر أو مال ريع الحاصل على نصف الارض فهو للمستأجر وعليه
نصيبه من الاجرة والربع الحاصل على النصف الآخر فلورثة المستأجر وعليهم تسليم الاجرة من التركة

ووضعه القاضي على يد عدل ومات وحضر البائع ان لم يقض بالرد بل وضع عند عدل فقط لا يرجع بالثمن وان قضى بالرد يرجع لان القضاء على
الغائب ينفذ في الاظهر عيبا * وقد كرر الوار رحمه الله اشترى ثوبا وخفافا أو قلنسوة فوجهه صغيره الرد وان قال له البائع أنه الخياط فان قال

انه صغيره وكذا فضاه زوفا وقال أنفق فان راجت والاردها على قلم يرج حينئذ * وفي المشتق اشترى محموميا بم في ثلاثة أيام فاطبق عنده رده وانه مخالف لما ذكره ولزاد (٤٦٤) المرض عنده لا يرده بل يرجع بالنقص * انجلي يياض العين عند المشتري ثم عاد لا يرد

ولو انجلي عند البائع ثم عاد عند البائع أيضا يرده وان كان عالما بقيام البياض عند الشراء * عرج فوره فعالج فبرأ فباعه فاستعمله المشتري فعاد عرجه لا يرده وقيل ان عاد بالسبب الاول يرده والا لا * اشترى كنانا مغزلا فاستعمل بعضه ووجد الاسفل أردأ لا يرد لانه كشي واحد وقيل يرجع بحصة العيب وقال الثاني ان شاء رد مثل الغزل الذي استعمله ورد كله وكذا في كل مايكال ووزن والجز في صوف الشاة ان كان الجز نقصا لا يرد هاهنا قال محمد رحمه الله تعالى والجز عند ليس بنقصان * اشترى كرمافقط ثم رده وجعله على الارض ثم اطلع على عيب به لم يعلم ان كان القطف لم ينقص يرد * اشترى جراب ثوب هروي أو جارية عليها ثيابها فالتف الجراب أو ثيابها ثم اطلع على عيب في الثياب أو الجارية رد الثياب والجارية * وهب العبد المشتري وسلمه ثم رجع في الهبة بلا قضاء ثم اطلع على عيب وقت الشراء رده عند محمد خلافا * زعم بوله في الفراس وأنكر البائع يضعه على يدعدل ينظر فيه * اتلاف اكساب المعيب ليس برضا الاصل ان امتناع الرد اذا حصل بأمر مضمون من المشتري كالقتل منع الرجوع بالنقص وان بغير مضمون كالاتفاق يرجع وان الامتناع بجهة المانع أو الشرع يرجع بالنقص الذي لان امتناع الرد متى كان من البائع فالمشتري يرد الا ان البائع لا يرضى به لكونه ناقصا حتى لو قبله يجوز فلم يحصل الامساك من المشتري

والاجارة لا تنفسخ بموته اذا كان الزرع قائما في الارض حتى يستوفي الربيع ويترك في يدورثته بالاجر المسمى لا بأجر المثل حتى يدرك الزرع هكذا ذكره وهو الصحيح وهو بخلاف ما اذا انقضت المدة وفيها زرع فانه يترك في يده بأجر المثل كذا في فتاوى قاضيخان * واذا ملك المستأجر العين المستأجرة بغير ثمن أو هبة أو نحو ذلك بطلت الاجارة كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال للمستأجر ربع المستأجر فقال ١ (هلا) لا تنفسخ ما لم يسع كذا في القنية * وحكي عن بعض المشايخ الاجارة للمستأجر ربع المستأجر من فلان فباع من غيره جاز ولو كان مكان الاجارة رهن فقال الراهن للزمت بيع الرهن من فلان فباع من غيره لا يجوز كذا في الذخيرة * المستأجر اذا طلب مال الاجارة في الاجارة الطويلة فقال الاجرنم أو قال بالفارسية ٢ (هلا) أو (لا يدهم) أو قال ٣ (زمان ده) تنفسخ الاجارة وان لم يدفع قال رحمه الله تعالى هكذا أفق الشيخ الامام الاستاذ ظهير الدين المرغيناني ولو قال الاجر ٤ (روا باشد) لا تنفسخ ولو قال ٥ (روا باشد) تنفسخ ولو قال ليس لي مال فلو حصل لي أدفع اليك لا تنفسخ الاجارة اذ أدى بعض مال الاجارة من غير طلب في الاجارة الطويلة لا تنفسخ الاجارة ما لم يؤد كل المال كذا اختار الصدر الشهيد وبعض المشايخ اعتبر الاكثر وقال القاضي الاجل الاستاذ اذ ادفع البعض بدلالة الفسخ أو بطريق الفسخ ينفسخ في الكل قليلا كان المال أو كثيرا قال في المحيط وان أخذ من غير دلالة تدل على الفسخ لا تنفسخ ما لم يأخذ الكل هذا قول بعض المشايخ وبه أفق الامام الاجل ظهير الدين كذا في الخلاصة * وفي الفتاوى الخارية قال المستأجر للاجر ٦ (اين داره مستأجر را بن فروش آجر كفت هلا) تنفسخ الاجارة وكذا لو قال الاجر ٧ (اين خانه را مي فروشم مستأجر كفت هلا) ولو قال المستأجر للاجر ٨ (اين خانه را بن مي فروشم) فقال ٩ (مي فروشم) قال برهان الدين وقاضيخان لا تنفسخ وقال القاضي ببيع الدين تنفسخ ولو قال للمستأجر ١٠ (اين خانه را بفلا بن فروشم) فقال ١١ (بفروش) تنفسخ كذا في القنية * قال الاجر ١٢ (مال اجاره نقد كن) فقال (هلا) قال تنفسخ ولو قال ١٣ (مال اجاره خود بكي مر اخرج ميشود) فقال ١٤ (نوداني) قال برهان الدين لا تنفسخ وقال القاضي ببيع الدين ان نوى الفسخ تنفسخ والا فلا كذا في التارخانية * ولو قال الاجر للمستأجر ١٥ (مال اجاره خود بكي) فقال (هلا) تنفسخ الاجارة كالاجر اذا قال هذا بعد طلب المستأجر وبه أفق القاضي جلال الدين وأفق قاضيخان أنه لا تنفسخ بخلافه بعد طلب المستأجر كذا في الفصول العمادية * قال رسول المؤجر للمستأجر ١٦ (آجرو كفت كه مال اجاره خود بكي) فقال المستأجر (هلا) تنفسخ الاجارة كذا في القنية * ولو كان الاجر واحدا والمستأجر اثنين فأدى الاجر مال أحدهما انفسخت الاجارة في حصته دون الآخر ولو كان الاجر اثنين والمستأجر واحدا ففسخ مع أحدهما انفسخت في حصته دون الآخر وكذا لو مات أحدهما قال في المحيط وكذا لو دفع المفتاح الى أحدهما وقبل هو انفسخت في حصته واذا بعث المستأجر الى الاجر فقال الاجر ١٧ (سيم نقد شده است بمانا بكي) فلما جاء المستأجر قال الاجر قد أنفقت الدراهم لا تنفسخ الاجارة كذا في الخلاصة * ولو قال المستأجر للاجر عند الفسخ ففسخت الاجارة في الحدود الذي استأجرته من ذلك صح الفسخ وان لم يذكر حدود المستأجر ولا أضاف المستأجر الى الاجر وكذلك اذا قال الاجر للمستأجر ففسخت الاجارة في الحدود

- (١) نعم (٢) نعم أو نعم سأدفع (٣) أمهلني (٤) سيحصل (٥) نعم سأعطيكم (٦) يعني هذه الدار المستأجرة فقال الاجرنم (٧) أبيع هذه الدار فقال المستأجر نعم (٨) أتبيع لي هذه الدار (٩) أبيعها (١٠) أبيع هذه الدار فلان (١١) بعها (١٢) انقد مال الاجارة (١٣) خذ مال الاجارة كذا في انفقته (١٤) أنت تعلم (١٥) خذ مال الاجارة (١٦) مؤجرك قال خذ مال الاجارة (١٧) قد حضرت الدراهم تعال لتقبضها

الذي الرجوع بالنقص وان بغير مضمون كالاتفاق يرجع وان الامتناع بجهة المانع أو الشرع يرجع بالنقص الذي لان امتناع الرد متى كان من البائع فالمشتري يرد الا ان البائع لا يرضى به لكونه ناقصا حتى لو قبله يجوز فلم يحصل الامساك من المشتري

فيرجع وكذا اذا كان الامتناع للشرع كالخياطة بعد قطع الثوب وولادة المبيعة لان المنع يضاف الى الشرع للزوم الشراء باقل ما باع لو قبل
التقدا والربا والمراد من الفعل المضمون ان لو كان في ملك الغير للزم الضمان على المشتري (٤٦٥) فاستغابه رد الضمان كاخذا العوض

وكذا اخرج المبيع المعيب
عن ملكه * اشترى حنطة
فيها غبار فزال غبارها
وانقص أو كانت رطبة
فانقص بالجفاف أو كان
حشيشا فيبس لا يرد * ولو
كانت حاملة لافولدت زال
العيب * اشترى على انه
خباز وباع كذلك فبان بخلافه
ورده الثاني على الاول رد
المشتري الاول على البائع
الاول * اشترى كرمافا كل
ثمرة واطلع على عيب أو بقرة
وشرب لبنها واطلع على عيب
قال في الفتاوى يرجع
بنقصان العيب ولا يرد وان
رضى به البائع وانه مشكل
وفي الديناري لا يملك الردوان
رضى البائع ولا الاقالة أيضا
الأن يزيد في الثمن شيئا ويرد
الحديقة والبقرة على البائع
فيكون بمنزلة بيع جديد
* اشترى سكيناً فحده ثم اطلع
به على عيب ان حده بالمبرد
لا يرد وان بالخير يرد * أو كل غلة
الدار أو العبد لا يمنع الرد ولو
وجد المشتري من كرمافا فسقا
كشكبا يرد بخلاف ما اذا
سقا دواء الاطلاق حيث
لا يرد * ولو وجد العبد يعمل عمل
قوم لوطان باجر لا يرد وان مجانا
يرد لانه دليل الابنة بخلاف
الجارية اذا كانت زانية يرد
مطلقا لانه يخل بالقراش
* اشترى عبداً به عيب واطلع
على عيب آخر فصالح عن

الذي أجرته منك صح الفسخ كذا في الذخيرة * ومن أجر داره ثم باعها قبل انقضاء مدة الاجارة فان البيع جائز
فيما بين البائع والمشتري حتى ان المدة لو انقضت كان البيع لازماً للمشتري وليس له أن يمنع من الاخذ الا اذا
طالب المشتري البائع بالتسليم قبل انقضاء مدة الاجارة فلم يمكنه ذلك وفسخ القاضي العقد بينهما فانه لا يعود
جائزاً لمضي المدة كذا في شرح الطحاوي * واذا باع الأجر المستأجر بغير إذن المستأجر نفذ البيع في حق
البائع والمشتري ولا ينقذ في حق المستأجر حتى لو سقط حق المستأجر بعمل ذلك البيع ولا يحتاج الى تجديده
وهو الصحيح هكذا في المحيط * وان أجاز المستأجر البيع نفذ البيع في حق السكك ولكن لا ينزع العين من يد
المستأجر إلى أن يصل اليه ماله وان رضى بالبيع فاعتبر رضاه بالبيع لفسخ الاجارة لا لا تنزع من يده وعن
بعض مشايخنا أن الأجر اذا باع المستأجر بغير رضا المستأجر وسلم ثم أجاز المستأجر البيع والتسليم بطل حقه
في الحبس ولو أجاز البيع دون التسليم لا يطل حقه في الحبس واذا باع الأجر المستأجر بغير رضا المستأجر حتى
انفسخت الاجارة أو تنافسا العقد وانتهت المدة والزرع بطل وقد صار بحال يجوز بيعه بخلاف أو كان
بحال في جواريعه اختلاف المشايخ فهو للمستأجر ولو أبرأ المستأجر الأجر عن جميع الخصومات والدعاوى
ثم أدرك الزرع ورفع الأجر الغلة فجاء المستأجر وادعى الغلة لنفسه وخاصم الأجر فيها هل تصح دعواه
وهل تسمع خصومته فقد قيل ينبغي أن تسمع لان الغلة حصلت بعد الإبراء ولو كان الأجر قد رفع الغلة ثم
ان المستأجر أبرأه عن الخصومات والدعاوى ثم ادعى الغلة بعد ذلك لا تسمع دعواه كذا في المحيط * ولو باع
المستأجر باذن المستأجر حتى انفسخت ثم ان المشتري رد المستأجر على الأجر بغير ان لم يكن بطريق
الفسخ لا تعود الاجارة ولا يشكل فان كان الرد بطريق الفسخ هل تعود الاجارة صارت واقعة الفتوى أفي
القاضي الامام الزنجري أنها لا تعود قال رحمه الله تعالى وأفتى جدي شيخ الاسلام عبد الرشيد بن الحسين
أنها تعود كذا في الخلاصة * ارتهن داراً واستأجر دهنها سنة ثم قضى الدين قبل السنة تنفسخ الاجارة في
الدهن سواء قضى الدين برضاه أو على كره منه كذا في القنية * واذا ذكروا في صل الطويلة ولكل واحد
منهما ولاية الفسخ في مدة الخيار بحضرة صاحبه وغيبته قال القاضي الامام أبو علي وغيره ان العقد فاسد
لخالفه الشرط حكم الشرع وقال الفضلي لا يفسد العقد لان مدة الخيار غير داخله في العقد فلكل واحد
الفسخ بهذا الحكم لا يحكم ملك الخيار وقد وجدنا رواية عن محمد رحمه الله تعالى أنه لا يفسد العقد كذا في
الوجيز للكردي * وفي فتاوى آهو قال القاضي بدعي الدين فسخ الاجارة وقبض بعض مال الاجارة
وأجل في البعض قال جاز وسئل القاضي جمال الدين باع الأجر المستأجر فلما بلغ الخبر الى المستأجر جاء الى
المشتري وقال سمعت ٢ (كه اين خانه را كه دارا جاره منست تو بخريدي مرا زمان ده نامال اجاره خود
حاصل كنم) فافتى بالفسخ ونفذ البيع كذا في التتارخانية * أجزأ لوقف عليه عشرين ثم مات بعد
خمس وانتقل الى مصرف آخر انتقضت الاجارة ويرجع عاقي من الاجرة في تركه الميت كذا في القنية *
العبد المأذون له في التجارة اذا أجزأ من أكسبه ثم حجر عليه بطلت الاجارة ولو أجزأ المالك نفسه ثم عجز
لا تبطل الاجارة وكذلك العبد المأذون له اذا أجزأ نفسه ثم حجر عليه المولى لا تبطل الاجارة في قول محمد رحمه الله
تعالى كذا في الظهيرية والله أعلم

الباب العشرون في اجارة الثياب والامتعة والحلي والفسطاط وما أشبهها

اذا استأجرت المرأة درعاً لتلبسه أياماً معلومة بيد معلوم فهو جائز ولها أن تلبسه النهار كله ومن الليل أو له
وأخره ولا تلبس فيما بين ذلك اذا كان الثوب ثوب صيانة وتجميل وان لم يكن الثوب ثوب صيانة وتجميل بل
كان ثوب بذلة ومهنة كان لها أن تلبس الليالي كلها ثم فرع على ثوب الصيانة فقال اذا لبسته الليل كله فحترق
فان تحترق في الليل فهي ضامنة وان تحترق في غير الليل بان تحترق في الغد فلا ضمان وان صارت مخالفة لللبس
(٢) أن هذه الدار التي في اجارتي قد اشتريتها فامهلني حتى احصل مال اجارتي

(٥٩ - فتاوى رابع) الاول عالم بالعيب الثاني لا يرد وان عاجل ثم علم بعيب آخر له الرد * اشترى بزرودا فبطل على انه بزر
دود نام أربع مرات فظهر انه دود نام ثلاثا ما وير اسمه فز فاليبيع فاسد لانه جنس آخر فبطل مثل تلك البزير يسترد كل الثمن وقيل يرجع بما غتره

وان اشترى على انه يزود نام أربعا فبان انه كان نام ثلاثا لكن فيلقه يخرج منه الاربيسم لا القز لاير جمع بشي لانه جنس واحد وعليه
الاعتماد وفي فوائد صاحب المحيط اشترى (٤٦٦) بزرا الفيلق فلم يخرج الدودان لم يكن منتعابه أصلا فالبيع باطل وبتردد كل

الثنى ولا يجب عليه رد البز
كن اشترى بيضة فوجدها
بعد الكسر فاسدة لا يجب
على المشتري مثله ولو بل
بالماء بزرا الفيلق ووجده
فاسدا ان لم ينقصه البل رده
ورجع بحصته من الثمن
* اشترى ربيعة فبان بعد
الزراعة انها خريفية
رجع بالثمن عندهما
وعليه الفتوى * اشترى
بزرا البطيخ على أنه بطيخ
كذا فبان نوعا آخر من
البطيخ جازا البيع لان الكل
بزره ولو اشترى على أنه
شتوي فزرعه فبان خريفا
ذكر أبو حفص الكبير أن
البيع باطل فيسترد الثمن ويرد
مثل البز فعلى هذا اذا بان
نوعا آخر كلب عائشة ورايحى
يسترد الثمن ويرد مثل
البز لانه أجناس مختلفة
وهذا أصح وكذا لو اشترى
بزرا القثاء فوجده بزرا القثاء
البلخي أو بزرا البطيخ فبنت
بزرا القثاء فالبيع باطل ووضع
المسئلة الامام ظهير الدين
في حب القطن اذا لم ينبت
وقال لا يرجع بالنقص
لانه استهلك المبيع ولا
رجوع بعد الاتلاف وقيل
يرجع * ولو اشترى بزرا حناء
وزرعه ولم ينبت ان علم أنه
لفساد البز رجع بالثمن
ان لم يصلح لشيء آخر وبنت
فساده باقامة البينة أو اقرار

البائع أو نكوله (السابع في الخيارات) كنه ارشوط ورؤية واستحقاق وذكر العيب وكتبه وتكشف
وغبن وكاينبت في الخيار ثبت في الفاسد أيضا وبعد قبض المشتري * لو قال له البائع بعد مضي أيام أنت بالخيار ثلاثة أيام له الخيار ثلاثة

أبام في المختار ولو قال أنت بالخيار له الخيار مادام في المجلس * اشترى عبد بن علي أن البائع بالخيار فريم ما فلت أحدهما أو استحق لا يجوز العقد في الثاني وإن أجاز البائع والمشتري لأن العقد ينقذ إلا بنقصه من الثمن وإنه (٤٦٧) غير معلوم * اشترى عبد علي أنه بالخيار

وقد ذهب به إلى مكة فعليه الإجر ولو انقطع أطنا به أو انكسر عموده فلم يستطع نصبه فلا أجر عليه ولو اختلفا فيه فهذا على وجهين أما ان اختلفا في مقدار الانقطاع مع اتفاقهما على أصل الانقطاع وفي هذا الوجه القول قول المستأجر وإن اختلفا في أصل الانقطاع ذكر شيخ الإسلام في شرحه أنه يحكم الحال فإن كان المستأجر اتخذ أطنا بامن عند نفسه أو عمودا من عند نفسه ونصبه حتى رجع فعليه الإجر كله كذا في المحيط * ولو انكسرت الاوتاد فلا عبرة به لأن الاوتاد تكون من المستأجر عادة الا اذا كانت حديد فهي كعمود ولو أخرجهما مع نفسه ولم ينصبهما مع المكان يجب الإجر كذا في الغيانية * وإذا أوقد نار في الفسطاط كان كالاسراج إن أوقد مثل ما يوقد الناس عرفا وعادة في الفسطاط فأفسد الفسطاط أو احترق الفسطاط فلا ضمان وإن جاوز المتعارف فهو ضمان فبعد ذلك ينظر أن أفسد كله بحيث لا ينتفع به ضمن قيمة الكل ولا أجر عليه وإن أفسد بعضه لم يضمن النقصان وعليه الإجر كذا اذا كان قد انتفع بالباقي وإن لم يفسد شيء منه وسلم وكان جازا لم يعتد بالمسألة على القياس والاستحسان القياس أن لا يجب الإجر في الاستحسان يجب وإن شرط رب الفسطاط على المستأجر أن لا يوقد فيه ولا يسرج فيه ففعل فهو ضمان وعليه الإجر كذا اذا سلم الفسطاط كذا في المحيط * وإذا استأجر تركية بالكوفة كل شهر بأجر معلوم لم يوقد فيها ويبيت فهو جاز ولا ضمان عليه إن احترق من الوقود فأن أبأت فيها عبده أو ضيقه فلا ضمان وإن تكرار فسطاط يخرج به إلى مكة فخلقه بالكوفة حتى رجع فهو ضمان ولا كراه عليه والقول قوله مع عبته بانه ما أخرجه وكذلك لو أقام بالكوفة ولم يخرج ولم يدفع الفسطاط إلى صاحبه فهو مثل الأول وكذلك لو خرج ودفع الفسطاط إلى غلامه فقال ادفعه إلى صاحبه فلم يدفع حتى رجع المولى فهو مثل الأول ولو دفعه إلى آخر فحمله الرجل إلى صاحب الفسطاط فأبى أن يقبله برئ المستأجر والرجل من الضمان ولا أجر عليه * هكذا في المبسوط * قال ولو كان استأجر دفع الفسطاط إلى رجل أجنبي لم يدفعه إلى صاحب الفسطاط فدفعه ذلك الرجل إلى صاحبه فقد برئ جميعا وإن أبى صاحب الفسطاط أن يقبله فليس له ذلك فإن هلك الفسطاط عند هذا الرجل قبل أن يحمله إلى صاحبه ذكر أن على قول أبي يوسف ومحمد رجعهما الله تعالى صاحب الفسطاط بالخيار إن شاء ضمن المستأجر وإن شاء ضمن ذلك الرجل ولم يذ كر قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى قالوا ينبغي على قوله أن يقال إن كان المستأجر دفع الفسطاط إلى ذلك الرجل قبل أن يصير المستأجر غاصبا بان أمسك الفسطاط قدر ما أمسكه الناس إلى أن يرتحل ويسوى أسبابه اذا كانت الحالة هذه لا ضمان على الثاني ومن مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى إن المودع الثاني لا يضمن إن غاب ضمن المودع الأول فاما اذا أمسك المستأجر الفسطاط زيادة على ما أمسكه الناس حتى يصير غاصبا ضمنه ثم دفعه إلى الثاني يخير المالك إن شاء ضمن الأول وإن شاء ضمن الثاني فإن ضمن المستأجر فالمستأجر لا يرجع على ذلك الرجل وإن ضمن ذلك الرجل يرجع على المستأجر كذا في المحيط * وإن ذهب بالفسطاط إلى مكة ورجع به فقال المؤجر للمستأجر أرحله إلى منزلي فليس له ذلك على المستأجر ولو كان عليه ربح المتاع وإن لم يخرج بالفسطاط وخلقه بالكوفة فضمنه وسقط عنه الإجر فالجمل على المستأجر كذا في المبسوط * قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى اذا استأجر الرجلان أحدهما بصري والآخر كوفي فسطاطا من الكوفة إلى مكة ذاهبا وجائيا بجر معلوم وذهابه إلى مكة واختلفا فقال البصري أني أريد أن آتي البصرة وقال الكوفي أني أريد أن أرجع إلى الكوفة وأراد كل واحد أن يذهب بالفسطاط إلى حيث قصد فإن ذهب البصري بالفسطاط إلى بصره فإن ذهب به بغير أمر صاحبه فالبصري ضامن لافسطاط كله ولا ضمان على الكوفي وليس عليه ما أجر الرجعة وإذا ذهب به بأمر الكوفي فالبصري ضامن لجميع الفسطاط والكوفي يضمن نصيبه وهو النصف ولا أجر عليه ما إذا ذهب الكوفي إلى كوفة فإن ذهب به بغير أمر البصري فإنه

الا كابر بتركه عليه على الحالة الأولى لا يردّها * أخذ دارا بيمينه بالشفعة أو عرض على البائع بطل خيار الشرط لا للرؤية والعرض على البيع للبائع الذي له الخيار بلا حضور المشتري لا يصح لكنه يطل الخيار لأن نقضه لا يصح والفسخ بلا حضرة الآخر ليس بفسخ وله أن

ثلاثة لا يطل بالثمن ما لم يرض
الثلاث * الأكل والشرب
والركوب واللبس رضا
لا الاستخدام مرارا وقيل يبطل
في الثانية * باع عبد علي أن
يغله أو يستخدمه وهو بالخيار
جاز وهو على خياره بخلاف
على أن لا يأكل من غره لأن
المنفعة لخاصة له من الثمن
والثمرة لخاصة له والوطء
والمس بشهوة والنظر إلى
فرجها بشهوة ورضا اذا تصادقا
عليهما ما اذا نظرت إلى فرجه
بشهوة أو قبلته أو لمسته إن
أقر المشتري بالشهوة لم يضمن
الخيار في قوله ما خلاف
محمد ولو قبل المشتري
وأنكر الشهوة صدق وإن
دعيت الجارية إلى فراش
من له الخيار لا يبطل * رهن
المشتري أو أجره أو باعته على
أنه بالخيار بطل خيار
الرؤية ولو فلك أو مضت مدة
الاجارة أو فسخ البيع بحكم
الخيار لا يعود خيار الرؤية
وبره بالعب * الزيادة المتصلة
المتولدة كالنكسب والغلة
لا تنضم أجماعا فإن أجاز البيع
فالنكسب والغلة له وإن
فسخ فكذلك عندهما وعند
الامام للبائع * حمت الجارية
عند المشتري وزال ثم زال
يردها بالخيارين ويبطلان
بمخرج المشتري وبمخرج
الأجنبي والعبد * اشترى أرضا
بالخيار وعليها كافر وعيها

يرضى بعده وفي خيار البلوغ والخبرة يصح بلا حضور الآخر وذكر القاضي أنه يتوقف عندهما على علم صاحبة ان علم به في مدة الخدم راجز هذا في الفسخ بالقول أما بالفعل يجوز بلا علم (٤٦٨) الآخر بان كان الخيار للبائع في جارية فوطئها أو باعها من غيره انفسخ وان للمشتري كان

يضمن نصف الفسقاط وهو نصيب البصري ولا يضمن نصيبه وعليه نصف الكراء في الرجعة ولا يجب على البصري شيء في الرجعة وإذا ذهب به إلى الكوفة باصر البصري فلا ضمان على البصري في نصيبه على قول محمد رحمه الله تعالى سواء أعار منه نصيبه أو أودعه بان قال انتفع به يوم ما في نوبتك واحفظها به يوم ما في نوبتي وأما في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فكذلك الجواب ان أودعها من الكوفي وان كان أعار نصيبه من الكوفي أو أجزى يجب أن يضمن البصري نصيبه على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى والكلام في وجوب الضمان على الكوفي نظير الكلام في وجوب الضمان على البصري وعليهما الاجر كلان أودع البصري نصيبه لان امسالك الكوفي كالمسالك البصري لانه صار محالفا وان ارتفع إلى القاضي وقصاعليه القصة واختصم في ذلك فان القاضي ان شاء لم يلتفت إلى ما قاله المالم يقيم بينة على ذلك وان شاء القاضي صدقه ما فيها قالاهم هو بالخيار ان شاء ترك ذلك في أيديهما وان شاء فسخ الاجارة فان رأى القاضي النظر للغائب في فسخ الاجارة فان فسخ الاجارة بعد هذا بواجب نصيب البصري من الكوفي ان رغب في اجارة نصيب البصري حتى يصل إلى الغائب عين الفسقاط مع الآخر ويكون هذا أولى من الاجارة من غيره وتجاوز هذه الاجارة عندهم جميعا وان أجر المشاع وان لم يرغب الكوفي في اجارة ذلك بواجب من غيره ان وجد وتجاوز هذه الاجارة وان أجر المشاع وان لم يجد أحدا بواجب نصيبه يودع نصيب البصري من الكوفي ان رآه ثقة حتى يصل إلى المالك وان شاء ترك ذلك في أيديهما ~~هـ~~ كذا في المحيط * تكارى الفسقاط إلى مكة ذاهبا وجائبا وخافه بمكة فعليه الكراء ذاهبا وعليه قيمة الفسقاط يوم خلقه والفسقاط له فان لم يختصما حتى حج من قابل ورجع بالفسقاط فلا أجر عليه في الرجعة كذا في تحيط السرخسي * وذكر عن الحسن رحمه الله تعالى أنه قال لا بأس بان يستأجر الرجل حلي الذهب بالذهب وحلي الفضة بالفضة وبه نأخذ كذا في المبسوط * وإذا استأجر دارا فيها صفا من ذهب بذهب فانه يجوز له كذا في المحيط * ولو استأجرت حليها معلوما يوما إلى الليل يبدل معلوم لتلبسه فبسته أكثر من يوم وليله صارت غاصبة قالوا وهذا اذا حبسته بعد الطلب أو حبسته مستعملة فاما اذا حبسته للحفظ فلا تنصير غاصبة قبل الطلب والحد الفاصل بين الامسالك للحفظ وبين الامسالك للاستعمال أنه اذا أمسك العين في موضع يسلك للاستعمال فيه فهو استعمال وان أمسكه في موضع لا يسلك فيه للاستعمال فهو حفظ فعلى هذا اذا سورت بالخيل أو تخالت بالسوار أو تعمم بالقميص أو وضع العمامة على العاتق فهذا كله حفظ وليس باستعمال وان ألبسته غيرها في ذلك اليوم ضمنته يعني في مدة الاجارة لان الناس يتفاوتون في لبس الحلي كذا في الفصول العبادية * وان استأجره كل يوم باجر مسمى فبسته شهر انما جاءت به فعلها أجر كل يوم حبسته وان استأجره يوما إلى الليل فان بدا لها حبسته كل يوم بذلك الاجر فلم ترده إلى عشرة أيام فالاجارة على هذا الشرط فيما عدا اليوم فاسدة قياسا وفي الاستحسان تجوز كذا في الذخيرة * وكل مستأجر عين أو حيوان أو متاع أو دار اذا فسد ذلك بحيث لا يمكن الانتفاع به سقط الاجر ويجب أجر ما انتفع به فان اختلفا في فساد في الزمان الماضي في جميع المدة يحكم الحال وانقول في الماضي قول من شهد له الحال وان كان سالما في الحال وانفق على فساد في بعض المدة واختلفا في مقداره فالقول قول المستأجر مع عينه لانه ينكر بعض الاجر كذا في الغنيمة والله أعلم

باب الحادى والعشرون في الاجارة لا يوجبها تسليم المعقود عليه إلى المستأجر

رجل دفع إلى خياط ثوبا بالخيطه فقطعه الخياط ومات قبل الخياطة قال أبو سليمان الجوزجاني له أجر القطع وهو الصحيح كذا في الظهيرية * قال القاضي خفر الدين وعليه الفتوى هكذا في الكبرى * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى فيمن استأجر دابة يذهب بها إلى منزله ويركبها إلى موضع قد سماه فدفعها إليه

ذلك اجارة للبيوع وفي الفصول لو الخيار للمشتري ففسخ أحدهما في مدته بلا محضر من الآخر لا يجوز وفي الاجارة الطويلة ففسخ أحدهما في مدته على الخلاف غير أن المشايخ أخذوا بقول الثاني فيها * اشترى ديبا جابسه و نظر إلى نقشه ونسخ مثله أو كتابا ونسخ منه لنفسه لا يبطل خياره ألا يرى أنه لو نسخ من كتاب لغيره موضوع بين يديه بل ارفعه لا يصير غاصبا وان قلب أوراقه ولو درس منه بطل خياره قال الفقيه الدراسة منه لا تبطل لانه امتحان كالاستخدام والكتابة منه تبطل لانه استعمال وبه نأخذ * غصبه البائع من يد المشتري بالخيار لا يكون رضا بسقوط خياره * المكمل أو الموزون لو من جنس في وعاء أو أوعية برؤية البعض بسقط خيار الرؤية ولو مختلفا كالعبيد والثياب لا وكذا الجوز والبيض وفي الكرم لا حتى يرى من كل نوع شيئا وفي الخيل رؤية البعض كافية وشرط رؤية ما هو المقصود من الدار كالصيف والشتوى ولو شتويان أو صيفيان فروية أحدهما كافية لارؤية المطبخ والاصطبل

والخلاص في الجرازا كان فيهامقصود كبيت طابق بشرط رؤية وفي بيوت الغلة يكتب في رؤية الخارج كما هو جواب وذهب الرواية * اختلفا في الرؤية حلف المشتري لانه أنكر الرؤية قبل الشراء * أقرب بقض المشتري ثم قال لم وكله لا يصدق * اشترى مغيبا في الارض

كالجزر والبصل ان لم ينبت ولم يعلم وجوده لا يجوز وان نبت وعلم وجوده جاز ثم ان كان الغيب مما يكال أو يوزن مقولاً كالبصل والجزر فقلعه
البائع أو المشتري بأذنه قدر ايدخل تحت الكيل أو الوزن يثبت له الخيار حتى لورضي (٤٦٩) به لزمه الكل لان رؤية البعض فهم رؤية

الكل على ما ذكر وان
قلعه المشتري بلا اذن البائع
ان لم يكن للقلوع ثمن فالقلع
وعدمه بمنزلة وان له ثمن
بطل حق الرد ولزم البيع
رضي بالمقلوع أم لا وجد في
ناحية أخرى أقل أو أكثر
أو لم يجد شيئاً لأنه قبل القلع
كان نامياً وبه صار مواتاً
وحدث العيب عند المشتري
يمنع الرد وان كان يباع عدداً
بعد القلع كالفجل ان قلعه
البائع أو المشتري بأذنه يثبت
له الخيار حتى لورضي به لا يلزم
البيع في الكل لأنه عددي
متفاوت بخلاف المكيل
والموزون وان قلعه المشتري
بلا اذن البائع لزمه البيع ولا
يرد في المختار ولو قال المشتري
أخاف ان قلعه ولم يصلح لي
لا أمك الردي بل يزمي وقال
البائع ان قلعه ربحاً
لا ترضى به وأتضرر به أنا
فتطوع انسان بالقلع فان
تشاحق القاضى العقد
بينهما * نظراً الى الدهن
في القسورة لا يكون رؤية
حتى يصبه على يده أو أصبه
* أخرج المسك من الناقة
لا يرد له رؤية ولا يعيب الا
اذا لم يكن في الاخراج ضرر
يرد * اشترى جبة مبطنة
فرأى بطنها له الخيار الا اذا
كانت البطانة مقصودة وان
رأى ظهارها بطل الخيار الا
اذا كانت الظهارة مقصودة

وذهب بها الى منزله ثم بدله ذلك فردّها فعليه من الاجر بحسب ما ذهب الى منزله وفي نوادر ابن سميعة عن
محمد رحمه الله تعالى في خياط خاط ثوب رجل باجر ففتقه رجل قبل أن يقبض رب الثوب فلا أجر
للخياط ولا يجبر الخياط على أن يعيد العمل لأنه لو أجبر بحكم العقد الذي جرى بينهم ما فذلك العقد قد انتهى
بتمام العمل وان كان الخياط هو الذي فتق فعليه أن يعيد العمل لان الخياط لما فتق الثوب فقد نقض عمله
فصار كأن لم يكن وكذلك الاسكاف وكذلك المكاري اذا جمل في بعض الطريق فخوفوه فرجع وأعاد
الحل الى الموضع الاول لأجره كذا ذكر في الفتاوى ولم يذكر الجبر وينبغي أن يجبر كما في المسئلة المتقدمة
ومسئلة السفينة التي بعدها وكذلك الملاح اذا جمل الطعام الى الموضع المسمى في العقد فضررت الريح
السفينة وورثتها الى مكان العقد فلا أجر للملاح ان لم يكن الذي اكترى معه لان العمل لم يكن مسلماً اليه وان
كان معه فعليه السكران لان العمل صار مسلماً اليه وان كان الملاح هو الذي رد السفينة أجبره على الاعادة
الى الموضع المشروط وان كان الموضع الذي رجعت اليه السفينة لا يقدر رب الطعام على قبضه فيه فعلى
الملاح أن يسلمه في موضع يقدر رب الطعام على قبضه فيه ويكون له أجر المثل فيما ساروان قال الذي
اكترى السفينة بعد ما رثتها الربح لا حاجة لي في سفينتك أنا اكترى غيرها فله ذلك رواه هشام كذا في
الذخيرة * ولو اشترى بغلاً الى موضع معلوم فركبه فلما سار بعض الطريق جمع به فردّه الى موضعه فعليه
الاجر بقدر ما سار فان قال المستأجر للقاضي مر صاحب البغل فليسغني الى حيث استأجرته وله على الذي
شارطته عليه قال ان شاء الآخر فعل ذلك والاقبل للمستأجر استأجره الى ذلك المكان الذي بلغت ثم هو يحملك
من ثمة الى حيث استأجرته هكذا رواه هشام عن محمد رحمه الله تعالى قال وعلى هذا السفينة كذا في المحيط
* وان استأجره ليحيى بعماله فمات بعضهم فجاء بن بقي فله أجره بحسب ما قاله الفقيه أبو جعفر الهندواني هذا اذا
كان عماله معلومين حتى يكون الاجر مقابلاً ليجملتهم وان كانوا غير معلومين يجب الاجر كله كذا في التبيين
وهكذا في الكافي والهداية * ولو ذهب ولم يحمل أحداً منهم لم يستوجب شيئاً كذا في التارخانية * وان
استأجره ليذهب بكتابه الى فلان ويحيى ويجوابه فذهب بالكتاب فوجد فلا نقد مات فترك الكتاب ثمة أو
مزقه ولم يرد كان له أجر الذهاب في قولهم لأنه لم ينقض عمله وقيل اذا مزقه ينبغي أن لا يجبر الاجر لأنه اذا
ترك الكتاب ثم شتفع بالكتاب وارث المكتوب اليه فيحصل له الغرض بخلاف ما اذا مزقه هكذا في فتاوى
قاضي خن * ولو استأجره ليذهب بكتابه الى فلان بالبصرة ويحيى ويجوابه فذهب فوجد فلا نامية مفردة
الكتاب لأجره عنده او قال محمد رحمه الله تعالى له أجر الذهاب وان لم يرد الكتاب لكنه دفعه الى وارثه أو
وصيه يجب الاجر بالاجماع ولم يذكر أنه اذا وجد فلا ناعاً ثابته بالكتاب هناك ورجع من مشايخنا من قال
هذا على الاختلاف الذي ذكرنا ومنهم من قال هاهنا يجب أجر الذهاب بالاتفاق هذا اذا شرط عليه
الحج بالجواب وان لم يشترط عليه الحج بالجواب لم يذكر في الكتاب فتقول اذا لم يشترط وترك الكتاب
ثم حتى يوصل اليه اذا حضر بأن كان غائباً أو الى وارثه ان كان ميتاً فانه يستحق الاجر كذا لو وجد
فدفع الكتاب اليه فلم يقرأ حتى عاد من غير جواب له الاجر كذا لأنه أتى بما في وسعه ولو لم يجده أو وجد
لكن لم يدفع الكتاب اليه بل ردّ الكتاب لأجره وقال محمد رحمه الله تعالى له أجر الذهاب ولو نسي
الكتاب هاهنا لا يستحق أجر الذهاب بالاجماع كذا في الخلاصة * وأجمعوا على أنه لو ذهب الى فلان
بالبصرة ولم يذهب بالكتاب أنه لا أجر له وفيما اذا شرط عليه الحج ويجوابه اذا دفع الى فلان وأتى بالجواب فله
الاجر كله كذا في المحيط * استأجر رجلاً لتبليغ رسالته الى فلان يبلغه ادفعه فوجد ميتاً أو غائباً فبلغ
الرسالة الى وورثته ان كان ميتاً أو الى أحد ليوصل اليه ان كان غائباً أو لم يبلغها الى أحد وعاد استحق الاجرة
بالاجماع هكذا في الصغرى * ثم الاجير يستحق الاجر على المرسل لا على المرسل اليه كذا في المحيط * وأجمعوا

* وفي البساطو الطنافسة اذا مير الظهارة الخيار * ولا بد في شاة القنية من رؤية الضرع وفي شاة اللحم لا بد من الجس ورؤية الحافر والناصية
لا تبطل الخيار ورؤية العنق والساق والفخذ والجنب يبطل وعن الامام أن في الدواب يمتد النظر الى الفخذ والساق أو الصدر والجنب

أو الوجه ولوربط وجه المكعب إلى وجه المكعب ورأى ظهرهما له الخيار ونظر إلى الوجه لا الصرم بطل الخيار لان الصرم تبع الوجه ورأى جارية فلم يشتريها ثم اشتراها وهي (٤٧٠) منتقبة ولم يعلم أنها هي له الخيار لعدم الرضا ورأى في يده ثوبين واف أحدهما في ثوب وباعه له

الخيار ولولفهما ما وباعهما هذا عشرة وهذا بعشرين له الخيار لانه ربح ما جعل الثمن الا كثيرا ردهم ما ولولفهما بشن واحد لا خيار وثبت خيار الرؤية في كل عقد يقبل الفسخ كالاجارة والقسمه والصلح عن دعوى مال الا في المسلم فيه والدرهم والدنانير غير موقفة ويكون فسخا من الاصل ان فسخها قبل قبض وبعده قبل الرؤية وبعدها لانه غير لازم ولوجود السبب بعد الرؤية بلا قضاء ورضا بحضرة الآخر الا عند الثاني وكلا الخيارين لا يورث

على أنه اذا استأجر ليذهب بطعام الى البصرة الى فلان فذهب ولم يجد فلانا أو وجدته ولكن لم يدفع الطعام اليه بل رده أنه لا أجر عليه كذا في الذخيرة • هشام عن محمد رحمه الله تعالى رجل تكارى سفينة ليذهب بها لموضع فيحمل كذا ويحيى به فقد ذهب بالسفينة فلم يجد الذي أمره بنقله فرجع قال يلزمه كراء السفينة في الذهاب فارغة وان قال أكثرها منك على أن تحمل لي طعاما الى هاهنا من موضع كذا فلم يجد الطعام فلاشئ له من الكراء كذا في محيط السرخسي • استأجر دواب الى بلدة ليحمل عليها من ههنا الى جولة فقال المكارى ذهب فها وجدت هناك جولة ان صدقه المستكرى فيه لزمه أجر الذهاب وفي مجموع التوازن استأجر دابة من بغداد ليذهب بها الى المدائن ويحمل عليها طعاما من المدائن فذهب بها ولم يجد الطعام يلزمه أجر الذهاب ولو استأجرها ليحمل عليها من المدائن ولم يستأجر من موضع العقد لا أجر عليه كذا في الوجيز للكردي • استأجر رجلا ليحمل له علفا وطعاما من مطمورة سماها له فذهب فلم يجد شيئا قسم الاجر على ذهابه وجولته ورجوعه ويلزمه ما سمي له من ذلك يعني من حصته كذا في الكبرى • وفي فتاوى الفضلى استأجر دابة في المصر ليحمل الدقيق من الطاحونة أو ليحمل الحنطة من قسرية كذا فذهب فلم يجد الحنطة طحنت أو لم يجد الحنطة في القسرية فعاد الى المصر ينظر ان كان قال استأجر منك هذه الدابة من هذه البلدة حتى أحمل الدقيق من طاحونة كذا يجب نصف الاجر فاما اذا كان قال استأجر منك هذه الدابة بدهم حتى أحمل الدقيق من الطاحونة فقهاها لا يجب الاجر في الذهاب كذا في المحيط • ولو استأجر رجلا ليذهب الى موضع كذا ويدعو فلانا اليه باجر مسمى فذهب الى ذلك الموضع فلم يجد فلانا فله الاجر كذا في خزانة المفتين والله أعلم

الباب الثاني والعشرون في بيان التصرفات التي يمنع المستأجر عنها وما لا يمنع وفي تصرفات الآخر

اذا استأجر دارا أو بيتا ولم يسم الذي يريد هاله حتى جازت الاجارة استحمنا انا كان للمستأجر أن يسكنها وأن يسكنها وله أن يضع متاعه فيها وله أن يعمل فيها ما بدله من العمل مما لا يضر بالبناء ولا يوهنه نحو الوضوء وغسل الثياب أما كل عمل يضر بالبناء ويوهنه نحو الحفر والحداذة والقصارة فليس له ذلك الا برضا صاحبه بعض مشايخنا قالوا أراد بالرحى الماء ورحى الثور لرحى اليد وبعض مشايخنا قالوا ان كان رحى اليد يضر بالبناء يمنع عنه وان كان لا يضر بالبناء لا يمنع عنه والى هذا مال الشيخ الامام الاجل شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى وعليه الفتوى كذا في المحيط • والمستأجر أن يربط فيها دابته وبعيره وشاته فان لم يكن هناك مربط ليس له التحل للمربط وفي شرح الشافى ما ذكر في الكتاب عرف الكوفة أما المنازل بخارى فتضييق عن سكنى الناس فكيف الدواب ويربط الدابة على باب داره ولو ضربت الدابة انسانا فأت أو هدمت حائطاً لم يضمن كذا في الخلاصة • رجل تكارى منزلاً من دار وفي الدار سكان غير فادخل دابته في الدار وأوقفها على بابها فضربت انسانا فأت أو هدمت حائطاً أو دخل ضيفاً لدابة في الدار وأوقفها على بابها فضربت انسانا من السكان فلا ضمان على الساكن ولا على الضيف الا أن يكون هو على الدابة حين وطئت انسانا فيئذ يضمن كذا في المبسوط • ولا يمنع من كسر الحطب المعتاد للطبخ وغيره لانه لا يوهن البناء وان زاد على العادة بحيث يوهن البناء فليس له ذلك الا برضا صاحب الدار وعلى هذا ينبغي أن يكون الدق على هذا التفصيل فان القليل منه لا يستغنى عنه وقد جرت العادة بان يدق أهل كل دار ثيابهم في منازلهم ولا يوهن ذلك القدر منه البناء كذا في التبيين • فلأنه أقعد فيها حداً أو قصاراً أو عمل ذلك بنفسه فانهم شئ من البناء ضمن قيمة ذلك

الشركة في المجتمع عيب • اشترى أرضاً على أنه كذا جرباً أو يبدلها على أنه كذا كلاً أو نخيلاً على أنه كذا كذا كذا في الأرض والنخيل كذا كذا كذا حنطة جراً فانقص قبل قبض بالحنط لا خيار له بخلاف ما اذا اشترى رطباً

فصار قرأ حيث يخرلان الاسم قد تغير بالكلمة * ولو وجد المشتري موهونا أو مستأجره الخيار * باع بالخيار بعد رمضان ثلاثة أيام كان بالخيار فيه وثلاثة بعده ولو قال لا خيار لك في رمضان بل بعد ثلاثة فسد فيما روى (٤٧١) عن محمد وعن الثاني أنه يصح وله الخيار بعد المدة * الاستخدام والرغوب بلا سفر والبس اختيار * التسديس رضا واستخدام الجارية كالعبد * قبلته بشهوة وأقر به المشتري بطل الخيار عند الاماين وكذا يصير مراجعاه وعن الثاني ان فعلت اختلاسا وهو كاره لا يكون رضا ولا مراجعا وعن محمد في الرجعة روايتان والفرق أن ابطال الخيار معناه ادخال الشيء في ملك والامة لا تلي ذلك أما الرجعة فاستدامة الملك للقائم ولا ادخال فيها فلكت والقبلة قد تكون بلا شهوة * وقال محمد درجه الله اذا ادعى المشتري قبلة بلا شهوة فالقول له وان برهن على أنها بشهوة ففي الجامع أنها تسمع وفي الفتاوى لا لعدم اطلاعه عليها بخلاف الجامع لانه ما عين والحكم متعلق بعينه * السكنى ابتداء في القسمة والبيع دليل الرضا في بطل خيار الشرط والرؤية والعيب * باع بالخيار وتقا بضاؤا تلف البائع الثمن ان نقدا لا يكون رضا وان عرضا فرضا وان هلك * باضت الدجاجة أو ولدت الشاة المشتراة بالخيار بطل الخيار الا أن تكون البيضة مدبرة والسخلة هيثة * وعن محمد باع بيضة على أنه بالخيار فخرج منها فرخ بلا فعل المشتري وكان قضيا

ذلك لان الانهدام أثر الحدادة والقصرة لا أثر السكنى ولا أجر عليه فيما ضمنه كذا في النهاية * ولم يقل في الكتاب انه هل يجب الاجر فيما لم يضمن وهو الساحية وينبغي أن يجب الاجر كذا في الذخيرة * وان لم ينهدم شيء من البناء من عمل الحدادة والقصرة لا يجب الاجر قياسا ويجب الاجر المسمى استحسانا فان اختلف الاجر والمستاجر في ذلك فقال المستاجر استأجرت للحدادة وقال الاجر آجرت للسكنى دون الحدادة فالقول قول الاجر وكذا اذا انكر الاجارة في نوع دون نوع وان أقاما البيئة فالبيئة بينة المستأجر كذا في النهاية * اذا استأجر الرجل من آخر دارا على أن يعقد فيها حدا فارد أن يعقد فيها اقصارا فله ذلك ان كانت مضرة - ما واحدة أو كانت مضرة القصارا قل وكذلك الرخي على هذا كذا في المحيط * رجل تكارى منزلا أو دارا من رجل على أن يسكن فيها فلم يسكنها ولكنه جعل فيها طعاما من خنطة أو شعير أو تمر أو غير ذلك فليس لرب الدار أن يمنعهم من ذلك كذا في الظهيرية * رجل استأجر دارا وحفر فيها بئر الماء ليتوضأ فيه افقطب فيها انسان ينظر ان كان حفر باذن رب الدار فلا ضمان كالو حفر رب الدار بنفسه وان كان قد حفر بغير اذن رب الدار فهو ضامن كذا في الذخيرة * ولو استأجر حاتونان من رجل وحاتونان آخر فقبأ أحدهما الى الآخر ليرتفق بذلك فانه يضمن ما أقصد من الحائط ويضمن أجر الحاتونين بتمامه كذا في الفصول العمادية * واذا تكارى منزلا من رجل سنة بعشرة دراهم فخرج الرجل من البيت وعمل أهله فأكره من المنزل بيتا أو أنزلوا انسانا بغير أجر فأنهم يضمنون البيت الذي أسكنوه فيه فلهذا على وجهين اما أن ينهدم من سكنى الساكن أو من غيره وفي الحالتين لا ضمان على المستأجر وهل يضمن الاهل والساكن ان حصل الانهدام لامن سكاها فلا ضمان على واحد منهما في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يجب الضمان بهما ويكون لصاحب الدار الخيار على قوله فان ضمن الاهل فلا هل لا يرجع على الساكن وان ضمن الساكن فالساكن يرجع على الاهل وان انهدم من سكنى الساكن فالساكن يضمن بالاجماع وهل له تضمين الاهل فالمسئلة على الاختلاف الذي ذكرنا كذا في المحيط * واذا تكارى بيتا ولم يسم ما يعمل فيه فسكنه وأسكن معه فيه غيره فأنهدم من سكنى غيره لم يضمن هكذا في المبسوط * وليس للاجر أن يربط دابته في الدار المستأجرة بعد دخول المستأجر ويضمن ما عطف الا اذا دخل باذن المستأجر بخلاف ما اذا أعار داره ثم أدخل الدابة بلا اذن المستأجر حيث يجوز ولا يضمن ما عطف به هذا اذا أجره كل الدار اما اذا كان لم يؤجر حصنه له أن يدخل فيه الدابة كذا في الوجيز للكردي * واذا تكارى دارا من رجل شهر ابد رهم وفي الدار بئر فامر الاجر المستأجر أن يكس البئر ويخرج ترابها منها فأخرج فألقاها في حن الدار فقطب به انسان فلا ضمان على المستأجر سواء أذن له رب الدار بالقاء التراب في حن الدار أو لم يذن هذا اذا كنس المستأجر البئر وألقى الطين في حن الدار وان فعل الاجر ذلك وألقى الطين في حن الدار فقطب به انسان ان فعل ذلك باذن المستأجر فلا ضمان وان فعل بغير اذن المستأجر فعليه الضمان والجواب فيه نظير الجواب فيما اذا وضع متاعا آخر له في الدار المستأجرة فقطب به انسان هذا اذا حصل القاء التراب في حن الدار وان حصل الالتقاء خارج الدار في طريق المسلمين فقطب به انسان فالمتقي ضامن الاجر والمستأجر في ذلك على السواء كذا في المحيط * مستأجر الدار المسئلة القاء ما اجتمع من كنس الدار من التراب ان لم يكن له قيمة وله أن يتدفه وتداو يستنجي بجمداره ويتخذ فيها بالوعة الا اذا كان فيه ضرر بين كذا في القنية * رجل استأجر أرضا ليزرع فله الشرب والطريق ان لم يشترط ذلك وكذا اذا استأجر دارا كان له الطريق من غير شرط كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيها * استأجر أرضا سنة على أن يزرع فيها ماشاء فله أن يزرع فيها زرعين ربيعيا وآخر فيا كذا في القنية * رجلان استكرا بيتين في دار كل واحد منهما ما يتأعلى حدة فعمل كل واحد منهما ما أعطى صاحبه بيته وسكن فيه صاحبه فأنهدم أحد البيتين أو كلاهما فلا ضمان على واحد منهما وان سكن كل

بازن البائع لا يلزم البيع لما أنه تحول عن حاله وكذا اذا اشترى كفري بالخيار فصار قرأ بعد قبضه * وعنه اشترى بئرًا فوقع فيها فارة فزح عشرون أو استقى منها للشرب أو للوضوء لا يبطل خياره وان سقى زرعه بطل * وعن محمد كل الخيار للبائع فابرا المشتري عن الثمن فامضاء

للبيع ولو للمشتري فابراه عن الثمن ان شاء رده ولا شيء له وان شاء امضاه بلائع للابراه وعن الثاني ان ابراه البائع والخيار له فسخ للبيع وعنه أنه ليس بفسخ ولا امضاء * ولو حلب البقرة (٤٧٣) المشتراة بطل خياره عنده وعند الثاني لا مالم يتلف اللبن وقبض الثمن اذا كان الخيار

للبائع لا يبيكون امضاء * اشتري عبد بالخيار ثم رآه يحجم الناس بأجر فسكت فهو رضوان بغير أجر لانه بمنزلة خدمة حتى لو قال اجمني فليس رضا * شرط في البيع وسع لشبوت خيار الرؤية رؤية رؤس الاشجار ونص هنا أنه ليس بشرط بل اذا رأى من خارج البستان ولم يخله وشجره أو رأى ظاهر الدار شبت خيار الرؤية وهذا مؤول بأنه رأى رؤس الاشجار كلها أو رأى ظاهر الدار ولم يكن فيها بناء فان فيها بناء ولم يره لا شبت خيار الرؤية وما ذكر أنه اذا رأى الاشجار من الخارج يبطل الخيار بناء على عرفهم ورؤية الوكيل بالشراء رؤية الموكل واذا وكل انسانا بالشراء أو أرسل قبل الشراء أو رآه ثم اشتراه الموكل أو المرسل بنفسه شبت للموكل خيار الرؤية لا للوكيل * قبض الرسول والوكيل بالقبض في حق سقوط خيار الرؤية للموكل والمرسل كقبضه والتوكيل بالرؤية مقصود الا يصح ولا تصير رؤيته كروية الموكل حتى لو اشترى شيئاً لم يره فوكل رجلاً فقال ان رضيت فخذ لا يجوز وان كان الموكل رآه ولم يره الوكيل له الخيار * وعن الامام اشتري ثياباً في حراب

واحد منهم ما بيت صاحبه من غير ان ذن صاحبه فانه يضمن كل واحد منهم ما انهدم من سكناه عندهم جميعاً كذا في المحيط * رجلان استأجرا حائطاً يملان فيه بأنفسهما فحمل أحدهما قاستاً جراً حياً فاقعده معه في الحائط وأبى الآخر أن يدعه قال له أن يقطع في نصيبه من شاء ما لم يدخل على شريكه في نصيبه ضرراً بيننا الا أنه اذا أدخل ضرراً على شريكه فحينئذ يمنع من ذلك وكذلك ان كان أحدهما أكثر متاعاً من الآخر وان أراد أحدهما أن يبنى وسط الحائط حائطاً لم يكن له ذلك كذا في المبسوط * ولو استأجرا حائطاً وشروطاً فيما بينهما ما أن يسكن أحدهما مقدم الدار والآخر مؤخرها فلهذا أمر لا يلزم شيئاً وان كان هذا الشرط مع الآخر ففسد العقد كذا في الغيانية * استأجرا حائطاً فنام سبباً لادق الارزله ذلك ان لم يضر بالبناء وليس لمستأجر الدار المسبلة أن يجعلها اصطبلًا كذا في القنية * واذا بنى المستأجر تتورا أو كائناً في الدار المستأجرة فاحترق بعض بيوت الخيران أو احترق بعض الدار لاضمان عليه فعل ذلك باذن رب الدار أو بغير اذنه فان صنع المستأجر في نصب التنوير شيئاً لا يضره الناس من ترك الاحتياط في وضعه أو أوقد ناراً لا يوقد مثله في التنوير كان ضامناً كذا في الفصول العمادية والظهيرية * ومن استأجر أرضاً أو اسكنها فاحرق الحصاد فاحترق شيء في أرض أخرى فلا ضمة ان عليه لان هذا تسبب ليس بمباشرة والضمان في التسبب لا يجب بدون التعدي ولم يوجد لانه تصرف في ملك نفسه وقال الصدر الشهيد رجل أحرق شوكاً وتبنا في أرضه فذهبت الرياح بالشرارات الى أرض جاره فاحترق زرعها ان كانت النار به من أرض الجار على وجه لا يصل اليه شرار النار في العادة فلا ضمة ان عليه لان ذلك بفعل النار وان كانت بقرب أرضه على وجه يصل شرار النار غالباً فانه يضمن ذلك لان له أن يوقد النار في أرضه ولكن على وجه لا يتعدى ضرره الى أرض جاره هكذا في غاية البيان * استأجر دابة بعينها لخدمته عليها حمل مقلد فافاراد المكارى ليحمل عليها شيئاً من متاعه مع متاع المستأجر فلامستأجر أن يمنع المكارى من ذلك ومع ذلك لو وضع وبلغت الدابة ذلك الموضع يجب جميع المسمى بخلاف ما اذا استأجر داراً أو شغل رب الدار بعض متاع نفسه حيث يسقط عن المستأجر من الاجر بحصته كذا في الصغرى * ذكر في شرح الطحاوي أن المستأجر أن يعبر ويودع ويؤجر ذكراً المشتهة مطلقاً وتأويلها اذا كان المستأجر شيئاً لا يتفاوت الناس في الاتفاقة به أما اذا كان شيئاً يتفاوت الناس في الاتفاقة به فليس له أن يؤجر ولا أن يعبر حتى ان من استأجر دابة لغير كسبه بنفسه ليس له أن يؤجر غيره ولا أن يعبره كذا في الذخيرة * ولو غاب المستأجر بعد السنة ولم يسلم المفتاح الى الجرف له أن يتخذه مفتاحاً آخر ويؤجره من غيره بغير اذن الحاكم كذا في القنية * وفي فتاوى أهو سئل القاضي بديع الدين رحمه الله تعالى أعطى المستأجر رهنه الغريم فاجرة المدة التي كانت في يد الغريم على من يجب قال لا يجب على المستأجر لانه دخل في ضمانه لما رهنه واذا جب الضمان عند الهلاك لا يجب الاجر وان سلم اليه سليماً ولو أخذها منه بغير رضاه يجب الاجر لانه ولاية لاسترداد كذا في التناخانية والله أعلم

الباب الثالث والعشرون في استئجار الحمام والرحى

ويجوز أخذ جرة الحمام والحمامة وهو الصحيح هكذا في جواهر الاطلاعي * واذا استأجر الرجل حماماً شهراً مع لومة باجره مع لومه فهو جائز فان كان حماماً للرجل وحماماً للنساء وقد حددته ما جيعاً الا أنه سمي في الاجارة حماماً فالقياس أن لا تجوز هذه الاجارة وفي الاستحسان تجوز قال مشايخنا هذا اذا كان باب الحمامين واحداً والذهليز واحداً أما اذا كان لكل واحد منهما باب على حدة لا يجوز العقد حتى يسمي ما كذا في المحيط * استأجر حماماً بمجوده فدخل في العقد تابعه من غيره كالحقوق نحو بئر الماء ومسيل ماء الحمام وموضع سرقينه لانه لا ينتفع به بدون عمارته على صاحب الحمام من الصاروج وعمارة حوضه ومسيل

هروى فاره من كل ثوب قطعة زال خياره والا * المشتري لو اشياء ان من العدييات المتفاوتة لا يسقط ما لم ير الكل وان من المتقاربة أو المكيال أو الموزون فان في وعاء رؤية البعض يسقط خيار البقية اذا كان الباقي على تلك الصفة وان في وعاءين قال أهل

بلغ لا يكون كروية الكل وقال مشايخ العراق يكون وبه نأخذ * ولو زعم المشتري أنه لم يجد الباقي على تلك والبائع أنه وجد كذلك فالقول للبائع والبيئة على المشتري * والبيض والجوز من المتفاوتة في هذا الحكم * وشراء كرش الشاة (٤٧٣) قبل الذبح لا يجوز بعده قبل السلخ يجوز وله الخيار وإذا سقط

خيار الرؤية لا يعود إلا رواية عن الثاني كالورهن المشتري من غيره أو باع فرد عليه بقضاء * وعن محمد اشترى عبد بن بلف فقضهما وقال رضى به هذا لردهما إلا أن الرضا باحدهما لا يوجب الرضا بالآخر فملك رد الآخر ومن ضروره مكنة رد المرضي لثلا يلزم تفريق الصفقة وان عرض أحدهما على البيع لم يكن له ردهما إلا بالعرض ثبت اللزوم حكما والناصب حكما لا ضرر له فيلزم في الكل ضرورة وكذا لو كانا في يد البائع فرأى أحدهما وقبضه يكون راضيا بهما * وعن الثاني أنه سوى بين الرضا باحدهما وعرض أحدهما على البيع ولم يجعل كلامهم ما دليل الرضا بالآخر فقال لا يلزم فيه ما لا يرضاهما أو بعرضهما على البيع وعن الامام أنه لو رآهما ورضى باحدهما يكون راضيا بهما وان رأى أحدهما ورضى به يقتصر عليه ورؤية البطانة لا تكون رضا بل رؤية الظهارة إذا كانت البطانة أدون من الظهارة أما إذا كانت أكثر ثمن من الظهارة فمرويتها كافية إلا إذا كانت الظهارة فائقة فلا بد من رؤيته ما حينئذ * قال ابن

ماث و بتره و قدره ولو شرط لهذه الاشياء على المستأجر عشرة دراهم في كل شهر عزمته مع الآخر وأذن له أن ينفعها عليه جاز وهو الحيلة ويكون هو نائب عنه في الاتفاق كالأمر رب الدابة المستأجر أن ينفع على دابته بعض الاجرة يجوز استحسانا أو يقول تركت أجري شهرين لمرة الحمام يجوز ولو قال أنفقت في مرمتي كذا لم يصدق إلا بحجة أو يحلف رب الحمام على العلم كذا في الغياثية * وان أراد المستأجر أن يقبل قوله في ذلك من غير حجة فالحيلة أن يدفع العشرة إلى رب الحمام ثم يدفعها لرب الحمام اليه وبأمره باتفاقها في مرمة الحمام فيكون أمينا وحيلة أخرى لاسقاط الحجة عن المستأجر أن يجعل للمدة المدة عدلا حتى يكون القول قول العدل فيما ينفع لأن العدل أمين كذا في المحيط * ولو جعل لابنهم مارجلا يقبضه أو ينفعها على الحمام فقال المستأجر دفعته اليه وكذب رب الحمام فان أقر العدل بقبضها برئ المستأجر وان كان العدل كفيلا بالاجر كان مثل المستأجر غير مؤتمن ولا يصدق كذا في المبسوط * وان فسد بئر الماء لا يجبر صاحب الحمام على نزح جميع الماء ولكن للمستأجر حق الفسخ كذا في الغياثية * وعلق الحمام ورماده عند مضى المدة للمستأجر ويؤمر بالنقل ولو أنكر المستأجر كون الرماض من فعله فالقول قوله كذا في محيط السرخسي * وفي اجارة الحمام نقل الرماض والسرفين وتفرغ موضع الغسالة يكون على المستأجر سواء كان المسيل ظاهرا أو مسعفا فان شرط ذلك على الآخر في الاجارة فسدت الاجارة وان شرط على المستأجر جازت الاجارة والشرط كذا في فتاوى قاضيخان * ولو شرط عليه رب الحمام كل شهر عشر طلائ فالاجارة فاسدة كذا في المبسوط * ولو امتلأت البالوعة من جهة المستأجر فعلى الآخر تفريغها كذا في محيط السرخسي * وإذا استأجر حمامين شهر ورأسماة كل شهر بكذا فانهم أحدهما قبل قبضه ما قبله أن يترك الباقي وان انهم بعد قبضه ما قبل الباقي له لازم بحضته من الاجر كذا في المبسوط * اذا استأجر حماما سنة بكذا فلم يسلم إلى المستأجر شهرين ثم سلم في الباقي وأى المستأجر فانه يجبر على قبضه كذا في المحيط * وإذا استأجر حماما واحدا فانهم منه بيت قبل القبض أو بعده فله أن يترك كذا في المبسوط * رجل أجرة حماما سنة ثم ان الآخر أجرة في أثناء السنة من آخر فانه لا تصح الاجارة الثانية حتى يأخذ المستأجر بعد انقضاء المدة فانه تصح اضافة العقد إلى زمان لم يأت بعد كذا في جواهر الفتاوى * استأجر حماما وعبد يقوم على الحمام فانهم أحدهما بعد قبضه ما قبله ترك العبد وان هلك العبد فليس له ترك الحمام وان كان استأجره لا يقوم عليه لم يكن له تركه كذا في محيط السرخسي * رجل استأجر حماما سنة بغير قدره واستأجر القدر من غيره فانكسرت القدر فلم يعمل في الحمام شهر اقل صاحب الحمام أجره لانه سلم الحمام اليه كما التزمه بعقد الاجارة والمستأجر متمكن من الانتفاع به بان استأجر قدر آخرى فعليه الاجر لرب الحمام بخلاف ما اذا كانت القدر لرب الحمام فانكسرت فان هنالك المستأجر لا يتمكن من الانتفاع كما استحقه بعقد الاجارة لم يصلح رب الحمام قدره ولا أجر لصاحب القدر من حين انكسرت لوال يتمكن من الانتفاع بالقدر ولا ضمان عليه في ذلك سواء انكسرت من عمله أو من غير عمله المعتاد كذا في المبسوط * دخل بدائق على أن يتزده صاحب الحمام أو بفلس على أن يغتسل فهو فاسد قياسا وجائز استحسانا للعرف والاعمال كذا في محيط السرخسي * رجل استأجر حماما سنة بأجرة معلومة وصار الحمام بحال لا يحصل من الغلة قدر الاجرة وأراد أن يرده الحمام قال ان لم يعمل الحمامية فله أن يرده الحمام كذا في جواهر الفتاوى * ولو استأجر حماما شهر فاعمل فيه من الشهر الثاني فلا أجر عليه في الشهر الثاني وروى عن أصحابنا رجعهم الله تعالى أن عليه أجر الشهر الثاني بالتراخي وهكذا روى في الدار وحي عن الكرخي ومحمد بن سلمة أنهم ما كانوا وفقان بين الرايتين وقالوا من قال لا يجب الاجر محمول على دار وجمام لم يعد الاستغلال فاما اذا كانا معدين للاستغلال فانه يجب الاجر كذا في محيط السرخسي * ولو استأجر حماما فوجده خرابا فله أن يفسخ وفي المدة التي مضت ان كان أصل المنفعة حاصل لا يجب الاجر

(٦٠ - فتاوى رابع) سماعة القاضي قلت لمجد اذا رأى أسفل الطنفسة لا وجهها قال لا خيار له لان هذا شي واحد والاول شيان * وعن الامام اذا رأى وجه البساط ليس له الرجوع اشترى جز بين جز رافق لم يفسخ الجز فوجده جيدا ثم قطع الحزب الآخر فاذا هو معيب

لا يرد ويرجع بنقصان الغيب * اشترى الجزر الداخل في الارض ان اشترى ما ظهر جازوا ما في الارض لا اشترى جزرا في جوالق في أعلاه
طوال وفي أسفله قصاران القصار يشترى (٤٧٤) مما يشترى به الطوال لا يرد ولا يرد * ولو اشترى شيئا مغيبا في الارض كالجزر والبصل

عند الامام له الخيار ما لم ير
الكل * وكله بشراء عبد
بعميه وقد كان الموكل رآه أو
علم بعيبه لا يرد له الموكل وان
عبد ابغى عيبه فراه الوكيل
أو علم عيبه رده وان كان
وكيله رآه ثم اشتراه لا خيار
للوكيل ولا للموكل لرجوع
الحقوق اليه * اشترى أرزا
في جوالقين وأنفق أحدهما
ثم رأى الآخر ان كان الثاني
دون الاول يرد بالعيب والا
لا * اشترى زقا فامن دهن
وذاق واحدا ان كان الكل
من نوع على صفة واحدة
بطل خيار الكل والا لا *
رأى دارا ولم يقبل نيك آمد
ولا سند آمد ولا به آمد
ولكن قال اشهدوا على أني
شريته بطل خيار الرؤية لان
الشهادتين على تقرير المالك
وبه يبطل خيار الرؤية * باع
بجيار ثلاثة أيام فزاد المشتري
في الثمن ليحجز البائع البيع
جاز وصادرا * ثم ما انفاسحا
العقد وعقد آخر بالنمن
الثاني * كل تصرف صحيح بجهة
لا يجوز رنقصه ما لم يبطل تلك
الجهة قطعا كمن باع بالخيار
ونقص المشتري الثمن في
مدة الخيار أو جعل المشتجر
الاجرة قبل استيفاء المنفعة
أو قضى الى أجنبي دينابلا
أمر الدائن لا يملك الاسترداد
لاحتمال أن يقع غنا
وأجرة وقضاء عن دين وفي

بقدر ما مضى ولو استأجر حاما ودخل الاجر مع بعض أصدقائه الحمام فانه لا يجب عليه الاجرة لانه يسترد
بعض المعقود عليه وهو منفعة الحمام في المدة ولا يسقط شيء من الاجرة لانه ليس بمعلوم كذا في جواهر الفتاوى
* وفي مجموع النوازل استأجر حاما لم يدل بمعلوم على أن عليه الاجرة حال جريانه وانقطاعه فهذا الشرط مخالف
مقتضى العقد فيفسد كذا في الخلاصة * قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل اذا استأجر الرجل ربحا بالبيت
الذي هو فيه ومتاعها بعشرة دراهم كل شهر ثم طحن فيها طحيننا بثلثين درهم ما في الشهر فربح عشرين
هل يطيب له الزيادة فهذا على وجهين اما أن أصل شيئا ينتفع به في الرعي بان كرى نهرها أو نقب الحجر أو لم
يصالح فان لم يصلح فان كان يلى الطحن بنفسه تطيب له الزيادة فاما اذا كان رب الطعام هو الذي يلى الطحن
بنفسه فانه لا تطيب له الزيادة وان كان أصل شيئا فانه تطيب له وان كان لا يلى الطحن بنفسه كذا في المحيط
* اذا استأجر موضعاً على نهر لا يبنى عليه بناء ويتخذ عليه ربح ما على أن الحجارة والمتاع والحديد والبناء من
عند المستأجر فهو جائز فان انقطع ماء النهر فلم يطحن ولم يفسخ الاجارة فلا جرم كذا في المبسوط * واذا
خاف رب الرعي أن ينقطع الماء فتفسخ الاجارة فاسترى البيت والحجرين والمتاع خاصة فهو جائز فان
انقطع الماء يكون عذرا وكذلك لو شرط أن لا خيار متى انقطع الماء لا يكون لهذا الشرط عبرة كذا في المحيط
* طاحونة أو حمام بين رجلين استأجر نصيب كل واحد منهما من رجل ثم أنفق أحد المستأجرين في مرمة
الحمام باذن مؤجرها فأراد أن يرجع ما أنفق على المالك الذي لم يؤجره فانه يكون ما أنفق على الذي أذن له في
الاتفاق وهو مؤجرها لانه أنفقها باذنه فيصير كأن المؤجر هو الذي أنفقها بنفسه وانما يرجع على الشريك
في الطاحونة اذا كان الاتفاق والمرمة باذنه أو بأمر القاضى فان القاضى يأمره أولا بالمرمة فان لم يفعل
يأذن لشريكه بالاتفاق والمرمة ليرجع على شريكه بنصيبه كذا في جواهر الفتاوى * استأجر ربحا لطحن
الحنطة وطحن بها ما مثل الحنطة أو دونها ضرا لا يصير مخالفا وان فوقها صار مخالفا غاصبا كذا في الوجيز
للكردى * قال رضى الله عنه ما سألته عن طاحونة بين رجلين أنلا فاقا جرح صاحب الثلثين نصيبه
فتصرف المستأجر في الكل فأراد صاحب الثلث أن يأخذ نصيبه من المستأجر ليس له ذلك لانه غاصب في
نصيب الشريك الذي لم يؤجر منه وكان له أن يمنع من الانتفاع أو اجارة نصيبه لان اجارة المشاع لاتصح
وان حكم حاكم من حكاه المسلمين بجهة ذلك فيمنع ذلك للمستأجر أن ينتفع به اليومين ويترك الانتفاع بها
في يوم حتى ينتفع بها صاحب الثلث واصحاب الثلث أن يقول أنا أغلق الباب في اليوم الذي هو نصيبى لان
ذلك مما لا يضر بالطاحونة ولو كان مكان الطاحونة حمام وقد أجر أحدهما نصيبه وحكم الحاكم بجهة الاجارة
لم يكن اصحاب الثلث أن يغلق باب الحمام في اليوم الذي هو نصيبه لان ذلك يضر بالحمام ولا يضر بالطاحونة
ولكن ينبغي أن يتأيا فينتفع صاحب الثلثين بالحمام شهرين والاخر يغلق بالشهر أو يتأيا أكثر من
الشهر كيلا يسقط الحمام عن الانتفاع فان في المدة القليلة يضر بالحمام فلا يمكن أحدهما أن يضر به كذا
في جواهر الفتاوى * واذا استأجر الرجل ربحا من رجل وبينهما من آخر وبغير من آخر فاستأجر الكل صفقة
واحدة كل شهر بأجر معلوم فأجر واحد ذلك فهو جائز كذا في المحيط * وان كان لرجل بيت على نهر وقد كان فيه
ربح ما قد ذهب وجاء آخر ربحا أخرى ومتاعها فنصيبها في البيت واشترى كاعلى أن يتقبل من الناس
الحنطة والشعير فيطحنها معا فاسباه فهو بينهما منصفان فهو جائز ومات به لاه وطحنه فاجر بينهما منصفان
وليس للرجل ولا للبيت اجرة ولو أجر الرعي بأجر معلوم على طعام معلوم كان الاجر كله لصاحب الرعي
ولصاحب البيت أجر مثل بيته ونفسه على صاحب الرعي اذا كان قد عمل في ذلك قال ولا أجوز به نصف
أجر مثل أجر الرعي في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في المبسوط * قال واذا كان لرجل بيت ونهر
وربحا ومتاعها فأنكسر الحجر الأعلى فغار رجل ونصب مكانه حجر ابغى أمر صاحبه وجعل يطحن للناس باجر

المتقن ان المديون يملك استرداده * (الثامن في بيع اب وام ووصى) * الواحد لا يصلح بائعا ومشتريا
من نفسه الآلو الدواجد عند عدم الاب فانها يملكه بمثل القيمة أو بما يتغابن في ظاهر الرواية ويكتفى بعبارة واحدة كقوله بعثت عبدى

من ابني أو اشتريت عبدة أو بعثت عبداً ابني هذا من ابني هذا عندنا والشافعي يشترط عبارتين ويكون أصيلاً في حق نفسه نائباً عن صغيره فإذا بلغ أو بلغا فالعهد عليه * ولو اشترى مالاً ولده لا يبرأ عن الثمن حتى يسلمه إلى وصي ينصبه (٤٧٥) القاضي ثم يردده وصيه إلى الوالد ويكون

وديعة عنده * ولو باع من ولده وهو فيه لا يكون قابضاً حتى يخله * وذكر في زيادات الاستروشي أن القاضي إذا باع مالاً أحد الصغيرين من الآخر جاز ولو فعل ذلك الأب أو الوصي لم يجز وذكر الوارث على عكسه وضم الوصي إلى القاضي وقال يلى الأب ذلك لا الوصي والقاضي والطحاوي الحد في شراء ماله وبيعه كالأب والوصي في بيع ماله وشراؤه من الأجنبية كالأب أيضاً إلا في البيع والشراء من نفسه ولا يملك الأب التوكيل لبيع مال ولده أو اشترائه إلا إذا كان الأب حاضراً وقبل لأنه لا يقوم مقام الأب من كل وجه وكذا لو وكل واحداً ببيع مال ابنه من ابنه الآخر فإذا وكل وكيلين يصح ولا يملك الوصي بأن باع مال أحد الصغيرين من الآخر عند الإمام خلافاً للثاني * والحاصل لا يبي الوصي بيع مال أحدهما من الآخر ويجوز من الأب إذا لم يفحش الغبن واختار صاحب الحصران الأب يملك شراء مال الصغير لنفسه بمثل قيمته أو بغبن يسير والوصي لو اشترى بمثل القيمة أو يسير لنفسه لا أجماعاً ولا كثيراً لا عند محمد وإن باع الأب عقار الصغير بالقيمة العدل من غيره

معلوم ويتقبل الطعام بالاجر فهو مسي في ذلك ولا أجر عليه ولو كان وضع الحجر الأعلى برضا من صاحبه على أن الكسب بينهما منصفان وعلى أن يعملأنا بنفسه ما في أجره الحجر الأعلى كان جميع الاجر لصاحب الحجر الأعلى وإن تقبل كل واحد منهم فهو بينهم هكذا في المحيط * طاحونة مشتركة عرضتها بين رجلين والطاحونة لاحدهما خاصة يعني الاجار أجر من رجل بأجرة معاملة فالذي ليس له حق في الطاحونة يطلب نصف الاجرة قال له ذلك كذا في جواهر الفتاوى * ولو أن رجلاً ابني على نهر يبتاعون صب فيه رحي بغيران صاحب النهر ثم تقبل الطعام فطحنه واكتسب مالا كان له الكسب وبصير غاصبا لارضه فيعتبر فيه أحكام الغصب فيضمن ما انتقص من أرضه كغاصب الارض ولكن لا يضمن الماء كذا في الذخيرة * ركب المستأجر في الطاحونة حجراً أو حديداً أو شيئاً آخر ثم انقضت المدة وأراد أن يأخذ ماله فيها بأن أمر المؤجر على أن يرفع من الغلة يرجع ويكون له وإن بلا أمره يأخذ غير المركب وقيمة المركب كذا في الوجيز للكردي * والله أعلم

*(الباب الرابع والعشرون في الكفالة بالاجر وبالمنعوق عليه) *

قال وتجزأ الكفالة والحالة في جميع الاجارات بالاجرة في عاجلها وأجلها سواء كانت الاجرة واجبة وقت الكفالة باستيفاء المنافع أو باستراط التججيل أو لم تكن واجبة ويكون على الكفيل مثل ما على الاصيل ان لم يشترط خلافه في تججيل أو تأجيل وان عجل الكفيل بالاجر لم يرجع على الاصيل حتى يحل الاجل كذا في المحيط * وليس للكفيل أن يأخذ المستأجر بالاجر حتى يؤديه ولكنه ان لم يؤده صاحبه فله أن يلزم المكفول عنه حتى يفكه أو يؤديه عنه كذا في المبسوط * ولو اختلف الاجر والكفيل والمستأجر في مقدار الاجر فقال الكفيل هو درهم وقال الآخر هو درهمان وقال المستأجر هو نصف درهم فقال قول المستأجر لانكاره الزيادة يؤخذ الكفيل بدرهم ولا يرجع على المستأجر الا بنصف درهم ولو أقاموا جميعاً بالبينة فالبينة للاجر كذا في المحيط * ولو أقام الطالب بيته يأخذ ما شاء كذا في الوجيز للكردي * وان كانت الاجرة شيئاً بعينه بان كانت ثوباً بعينه وكفل به كفيل فهو جائز وان هلك الثوب عند المستأجر برى الكفيل ويقضى على المستأجر بالجر المثل كذا في المحيط * لو استأجر خياطاً الخياط له ثوباً وشرط عليه خياطته بنفسه فكفل به انسان ان كفل بتسليم نفس الخياطة صح وان كفل بخياطته لا يصح وان لم يشترط عليه خياطته فكفل انسان بالخياطة صح ثم في مسألة الخياطة اذ لم تصح الكفالة بالخياطة وخط الكفيل يرجع على صاحب الثوب بالجر مثل عمله واذا صحت الكفالة وخط الكفيل يرجع على المكفول عنه بالجر مثل عمله بالغاما بالغ اذا كانت الكفالة بامرء هكذا في المحيط * لو استأجر منه ابلاً بغير أعيانها يحمل عليها متاعاً مسمى الى بلد معلوم وكفل له رجل بالحمولة جاز ولو استأجر ابلاً بعيانها وكفل له رجل بالحمولة لم تجز الكفالة كذا في المبسوط * قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى اذا عجل المستأجر بالاجر وكفل له رجل بالاجر ان انتقضت الاجارة فالكفالة جائزة كذا في المحيط * والله سبحانه وتعالى أعلم

*(الباب الخامس والعشرون في الاختلاف الواقع بين الاجر والمستأجر وبين الشاهدين وهو مشتمل على فصلين) *

(الفصل الاول في الاختلاف الواقع بين الاجر والمستأجر في البذل أو في المبدل أو بين الشاهدين)
وان اختلفا بعد اداء قضاء مدة الاجارة في تسليم ما استأجره في مدة الاجارة فالقول قول المستأجر مع عينه والبينة بينة الاجر ولو اتفقا أنه سلم في أول المدة أو المسافة واختلفا في حدوث العارض فقال المستأجر عرض لي مانع عن الانتفاع به من مرض أو غصب أو باق وبجهد المؤجر ذلك فان كان ذلك العارض قائماً

ان محموداً أو مستورا صح وان مفسداً أو منقضا اذا بلغ الا اذا كان خيراً بان باع بضع قيمته وفي بيع منقوله رواية بان في رواية لا يجوز الا ان يكون خيراً وهو اختيار الصدرو عليه الفتوى وفي رواية يجوز ويوضع الثمن على يد عدل * باع مالاً ولده ثم ادعى فيه الغبن الفاحش لا يسمع

وده بم يسرى الحيوان فاحش ان كثر منه وفي العروش ذمار زده وفي العقارب زده وهذا في الشيء الذي ليس له قيمة معاومة كالتياب امانى
الخيزر اللحم وماله قيمة مقدرة فالو كيل (٤٧٦) بالشراء اذا اراد فيه بافل أو أكثر لا يتخذ على الموكل * باع الاب مال ابنه وسلم لا يملك استبداده

عند الخصومة فالقول قول المستأجر مع عينة البينة وان لم يكن قائماً فالقول قول المؤجر مع عينة على علمه
ولو انفق على حدوث المنع واختلفا في مدة بقاء المنع فالقول قول المستأجر كذا في المحيط * ولو اختلفا
في قبض الاجرة قبل القبض أو في مدة الاجارة يتحالفان وتفسخ الاجارة كذا في التهذيب * اختلفا في مضى
المدة فالقول للمستأجر كذا في القنية * واذا اختلف شاهد الاجارة في مبلغ الاجر المسمى في العقد والمضى
هو المؤجر أو المستأجر فشهد أحدهما بعذر ما ادعى المدعى والاخر بافل أو أكثر لا تقبل الشهادة ومن
أصحنا من يقول هذا قبل استيفاء المنفعة لان الحاجة الى القضاء بالعقد ومع اختلاف الشاهدين في البديل
لا يمكن القاضي من ذلك وأما بعد استيفاء المنفعة فالحاجة الى القضاء بالمال فبني أن يكون على الخلاف
عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يقضى بالاقبل كافي دعوى الدين اذا ادعى المدعى ستة وشهدها أحد
الشاهدين والاخر بخمسة قال رضى الله عنه والاصح عندي أن الشهادة لا تقبل عندهم جميعا ههنا لان
الاجرة بديل في عقد المعاوضة كالنقود في البيع فلا بد أن يكون مكذبا أحدهما فيه فتمنع قبول شهادته وان لم
يكن له ما يثبت وقد تصادق على الاجارة واختلفا في الاجرة قبل استيفاء المنفعة تحالفوا وتراذوا وكذلك ان كانت
دابة فقال المستكرى من الكوفة الى بغداد بخمسة وقال رب الدابة الى الصراة بعشرة والصراة النصف
تحالفوا وبعد ما حلقتان قامت البينة لاحدهما أخذت بيئته وان قامت له ما يثبت أخذت بيئته رب الدابة
على الآخر وبينة المستأجر على فضل المسير على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكان يقول أو الى بغداد
بأثنى عشر ونصف وان اتفقا على المكان واختلفا في جنس الاجر فالبيئتين رب الدابة وان كان قدر كيهما الى
بغداد وقال قد أعرتى الدابة وقد قال صاحبها أكرهتمك بدرهم ونصف فالقول قول الراكب ولا ضمان
عليه ولا أجر فان أقام المؤجر شاهدين فشهد أحدهما بدرهم والاخر بدرهم ونصف فانه يقضى له بدرهم
كذا في المبسوط * أنكر الصباغ دفع الثوب اليه فشهد شاهد أنه دفع اليه ليصغره أجز وشهد الآخر ليصغره
أصفر لا يقبل كذا في محيط السرخسي * ولو أن رجلا ادعى قبل رجل أنه أكرهه دابتين باعيا منهما بعشرة
دراهم الى بغداد وأقام على ذلك البينة وأقام رب الدابتين البينة أنه أكرهه احدهما بعينها الى بغداد بعشرة
دراهم كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول أو لآبائه يقضى باجارة الدابتين الى بغداد بخمسة عشر درهما اذا
كان أجر مثلهما على السواء ثم يرجع وقال يقضى باجارة الدابتين الى بغداد بعشرة دراهم وهو قول أبي يوسف
ومحمد رحمهما الله تعالى هذا الذي ذكرنا اذا اتفقا على جنس الاجر وأما اذا اختلفا في جنس الاجر بأن قال
صاحب الدابة أكرهتمك احدهما الى بغداد بب دينار وأقام البينة على ذلك وأقام المستكرى البينة أنه
استكرهما جميعا الى بغداد بعشرة دراهم فانه يقضى باجارة الدابتين الى بغداد بب دينار وبخمسة دراهم اذا
كان أجر مثلهما على السواء كذا في المحيط * ولو أكره دابتين احدهما بعينها الى الحيرة والاخرى الى
القادسية فجاوزهما الى القادسية فنفقت احدهما واختلفا فقال المكري التي نفقت قد أكرهتمك كثرتهما الى
الحيرة وقد خالفت فعلك الضمان وقال المستكرى هي التي أكرهتمك الى القادسية فالقول قول المكري
وضمن المستكرى قيمتها كذا في الغنيانة * وان ادعى المستأجر الاجارة ومحمد صاحب الدابة فشهد
شاهد أنه استأجره اليه كيهما الى بغداد بعشرة وشهد الآخر أنه استأجره اليه كيهما او يحمل عليها هذا المتاع
والمستأجر يدعى كذلك لم تجز الشهادة وكذلك ان اختلفا في حولتين كذا في المبسوط * رجل ركب سفينة
رجل من ترمذ (١) الى أمل ثم اختلفا فقال صاحب السفينة للراكب جلتك الى أمل بخمسة دراهم وقال
الراكب استأجرته الى حفظ السكان الى أمل بعشرة دراهم يحلف كل واحد منهما ما وليست البداهة بين
أحدهما باولى من الآخر فكان للقاضي أن يبدأ بهما شاء وان أقرع كان حسنة فان حلفا لأجر لاحدهما
على صاحبه وان أقاما البينة فالبيئتين رب الدابة وهو الملاح ويقضى له بالاجر على صاحب السفينة ولا

(١) قوله الى أمل في القاموس أمل كائن ببلدة بطبرستان وبلدة على ميل من جيحون اه بحر اوى

يجب حتى يستوفى الثمن
بجلاف ما اذا سلم الصغيرة
حيث يملك المنع لاخذ
صداقها * اشترى خادما
لابنه الصغير لا يرجع عليه
بأثنى وكذا ان مات قبل
الاداء يؤخذ من تركته
كدينه الا اذا أشهد أنه أخذه
لابنه ليرجع بثبته على ابنه
ويعتبر الاشهاد وقت الشراء
وقيل وقت نقد الثمن وفي
الوصى يرجع أشهد ام لا
وعن محمد اذا لم يشهد على
الرجوع لكنه نواه وقت
الشراء ونقد على هذه النية
يسعه الرجوع ديانة * اشترى
طعاما للصغير من ماله وللصغير
مال كان متبرعا عن الثاني ان
اشترى لابنه شيئا يجبر عليه
كالطعام والكسوة ولا مال
للصغير لا يرجع وان اشهد وان
مما لا يجبر عليه بان كان للصغير
مال فاشترى طعاما أو كسوة
أو اشترى دارا أو ضياعا ان
اشهد وقت الشراء على ان
يرجع يرجع والا لا * وفي
الفتاوى ان اشترت الام
لولدها عقارا بما لها وقع الشراء
بها ولا تملك المنع من الولد لانها
واهبته له وقاضية وفيه
اشكال يأتي في الهبة * ولو
اشترت لولدها على ان لا ترجع
بأثنى عليه كان بمنزلة الهبة
* دفعت القالى رجل
اشترى لابنها دارا والاب جى
فاشترى له واجاز الاب وقع

الشراء للشترى لان شراء الفضولى لا يتوقف * دار لرجل أو مشتركة بين الاب والرجل وللاب ابن صغير له ام فقالت
اشترت هذه الدار لابنى بماله والاب حاضر واشترت منك لابنى بماله فقالا ليعا وقع الملك لابن لا جازة لاب بالحضور أو بقبول العقد

بيع وصى الاب لاوصى القاضى لانه وكيل من نفسه ان ينفع ظاهر كبيع مايساوى تسعة بعشرة أو يشتري مايساوى عشرة بتسعة يجوز
وهذا مما يحفظ وبه يفتى وكذا لايمك وصى القاضى البيع ممن لايقبل شهادته له * (٤٧٧) القاضى اذا باع مال اليتيم من نفسه

أو اشترى لايجوز لانه بمنزلة
الحكم لنفسه * ويروى ان
ذالنورين رضى الله عنه رأى
ابلا من الصدقة فاعجبه
فأقامه في السوق فلما بلغ
أقصى الثمن اشتراه به فأتى
الناس الى عبد الرحمن بن
عوف فآخروه فاتاه فعا به
فقال رأيت الفاروق رضى
الله عنه فله فكان هذا أول
عيب عيب عليه * وفي
المتنق شرا القاضى لنفسه
مال اليتيم كشره الوصى وإذا
رفع الى قاض آخر نظر ان
فسه خير لليتيم اجازة والا
رفعه وذكر القاضى ان
القاضى لا يبيع من اليتيم
مال نفسه ولا يتزوج بالصدقة
لكن اذا باع مال اليتيم أو
اشترى من وصيه وان
منصوبه يجوز * أمر انسان
الوصى ان يشتري له فاشتره
من اليتيم لايجوز بخلاف
ما اذا اشتره لنفسه والتفخ
ظاهر * وللوصى أن يبيع
من الصبي الماذون * ولو
اشترى القاضى مال اليتيم
من وصى نصبه صحيح لانه نائب
عن اليتيم لا عن القاضى *
يبيع الوصى التركة من غيره
على ثلاثة أوجه كلهم
صغار أو كبار ومختلطون * فان
صغارا فحواط السلف انه يجوز
مطلقا عقارا أو عرضا غيب
أو حضورا على الميت دين أم لا
إذا كان بالقيمة العادلة أو

أجر عليه لصاحب السفينة لانهم المأقاما البينة يجعل كان الامر من كانا فبسطل اجارة صاحب السفينة
من الراكب لانه لا بد للآخ من أن يكون في السفينة رجل قال لاخرانى أركبتك بغلا من ترمذى بلغ
بعشرة دراهم وقال المدعى عليه لابل استأجرنى لا بلغه الى فلان يبلغ بخمسة دراهم فانه يحلف كل واحد
منهم ما فان حلفا لا يجب شئ وان أقاما البينة فالبينة بينة صاحب البغل لان حفظ البغل واجب على
المستأجر فلا يجوز الاجارة على ذلك كذا في الظهيرية * قال المستأجر اكبرت الى القادسية بدرهم وقال
الا جرت الى موضع آخر وقدركها الى القادسية فلا كرا عليه لانه خالف كذا في السراجية * وان قال
المؤجر انما أجزتك الدابة الى هذا الموضع وقال الراكب لابل أعرتنى الدابة فوجوز الموضع فهلكت الدابة
فانه يضمن كذا في الذخيرة * ولو ركب رجلا دابة رجل الى الحيرة فقال رب الدابة اكربتني الى الجبانة
بدرهم فجاوز ذلك وقال الذى ركب أعرتنيها وحلف على ذلك فهو بري من الاجر فان أقام رب
الدابة شاهدين أنه أكرها الى الحيرة بدرهم لم تقبل الى ذلك وان ادعى رب الدابة أنه أكرها الى الساحين بدرهم
ونصف وشهد له شاهد بذلك وآخر شهد بانة أكرها الى الساحين بدرهم فانه يقضى له عليه بدرهم اذا كان قد
ركبها كذا في المبسوط * فان أقام صاحب الدابة شاهدين فشهد له شاهد بدرهم وشاهد بدرهم ونصف
فانه يقضى له بدرهم واحد ولو كان الا جريدى الاجارة بدرهمين فشهد شاهد بدرهم واحد وشاهد بدرهمين
لا تقبل في قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضخان * رجل استأجر دارا سنة فادعى
المستأجر أنه استأجرها أحد عشر شهرا بدرهم وشهر انتسعه وادعى الا جريده أنه أجزها سنة بعشرة دراهم
وأقام كل واحد منهم ما بينة على ما ادعى روى عن أبى يوسف رحمه الله تعالى أنه يقضى بينة رب الدار وان
اختلفا في هذه الوجوه بعد ما مضت مدة الاجارة أو بعد ما وصل الى المكان الذى يدعى اليه الاجارة فالقول
قول المستأجر مع يمينه ولا يثبتان عندهم وان اختلفا في الاجر بعد انقضاء بعض المدة أو مسيرة بعض
المسافة فانهم ما يثبتان وان اختلفا ففسخ الاجارة فيما بقي فيكون القول قول المستأجر في حصة ما مضى
كذا في الظهيرية * وعنه أيضا رجل أقام البينة أنى استأجرته هذا الدار من هذا الرجل شهرين بعشرة
دراهم وأقام رب الدار بينة أنى أجزته اثنى عشر شهرا بعشرة دراهم فأتى أقبل بينة رب الدار على الاجر وأجعلها
شهر بعشرة وأجعل على المستأجر في الشهر الثانى خمسة دراهم كذا في المحيط * وفي جامع الفتاوى ولو قال
أجزت منك هذا الشهر بعشرة دراهم وقال الا جريده استأجرته هذا الشهر وشهرا آخر بخمسة ففي الشهر
الاول تجب عشرة دراهم وفي الشهر الثانى درهمان ونصف كذا في التارخانية * رجل أقام
بينته أنه أجزه اثنى عشر شهرا بعشرة دراهم وثلاثة أشهر كل شهر ثلاثة دراهم وأقام الا جريده أنه أجزه ستة
أشهر كل شهر بدرهم فعليه لثلاثة أشهر تسعة دراهم ولثلاثة أشهر ثلاثة دراهم كذا في محيط السرخسى *
هشام قال سألت أبا يوسف رحمه الله تعالى عن رجل في يديه دار سكنها شهر فأقام رجلان كل واحد منهما ما
بينته أنهما ادارها أجزها منه يعنى من صاحب اليد هذا الشهر بعينه بعشرة دراهم والذى في يديه الدار ينكر
دعواه ما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى الدارين المتعينين نصفان ولكل واحد منهما خمسة دراهم
استحسنانا والقياس أن يكون لكل واحد منهما عشرة دراهم كذا في المحيط * وفي نوادر هشام عن أبى يوسف
رحمه الله تعالى رجل دفع الى خياط ثوبا ثم قال رب الثوب أعطيتك الثوب على أجر درهم وقال الخياط
لم تسم لي أجرا فالقول قول رب الثوب وان قال رب الثوب لم أسم لك أجرا وقد أخذته على سبيل الاجر وقال
الخياط سميت لي أجرا فانه يحلف رب الثوب وله أجر مثله كذا في الذخيرة * اذكر في الاصل رجل دفع الى
صباغ ثوبا بالصبغة أجزه فصبغه أجزه على ما وصف له بعصفر ثم اختلفا في الاجر فقال الصباغ علمته بدرهم
وقال رب الثوب بدنانقين فان قامت لهما بينة أخذت بينة الصباغ وان لم تثم لهما بينة فأتى انظر الى ما زاد

بما يتبعان فيه والمتأخرون ان يبعه العقار لايجوز الا باحدى معان ثلاث اما ان يراد في القيمة أو بضعف القيمة في قول كعشرة
بخمسة عشر والحاجة الصفة غير الى ثمنه أو كان على الميت دين لا و فاه الامن ثمنه وبه يفتى ويبيع العروض يجوز بدون هذه الشروط

* وان كبارا حضورا ولادين على المتوفى لا يملك التصرف في التركة سوى تقاضي ديون الميت فباخذها ويوفيه الى الورثة وان عليه دين محيط باع كلها اجماعا والاباع بقدره فان (٤٧٨) باع ازيد صبح عند الامام وان لا لكنه اوصى بوصايا ان كان ثلثا او دونه انفذها وان ازيد بقدره

والباقي الى الورثة وان لم يكن قد صبح في التركة باع بقدرها وما زاد على الخلاف وكل هذا اذ لم يقض الورثة الدين والوصية من خالص مالهم ولو فعلوا الى البيع * وفي المنتقى لو على المتوفى دين يجوز بيع العقار كالمقول عند الامام وعند الثاني ان في قيمة العروض وفاء ببيعها باطل وان الورثة غيب وحده ثلاثة فيما روى عن محمد فان لادين فيها ولا وصية باع المنقول لا العقار ولو خاف هلاك العقار فالاصح أنه لا يلى البيع وان فيها دين ملك بيع العروض مطلقا قدر الدين أو ازيد وحكم العقار ذكرناه وان كان مختلطاً صغارا وكبارا ان البكار غيب وهي خالية عن الدين والوصية باع المنقول ومن العقار ما يخص الصغار وحصه البكار على الخلاف وان مشغولة بالدين أو الوصية ان محيطا ملك بيع الشكل والابقدر الدين أو الوصية وحكم بيع الزيادة ذكرناه وان البكار حضورا خالية فحقه الصغار من المنقول والعقار وحصه البكار ذكرناه وان مشغولة بالدين ان محيطا فالكل والا فبالقدر والزيادة على الخلاف وأخذنا ان احاطة الدين تمنع ملك الورثة * باع الوصى مال الصغير لينفق على نفسه صبح

والعصر في قيمة الثوب فان كان درهما أو أكثر أعطيته به درهم بعد أن يحلف الصباغ ما صبغته بدانقين ولا يزد عليه وان كان ما زاد في الثوب من العصر أقل من دانقين أعطيته دانقين بعد أن يحلف صاحب الثوب ما صبغته الا بدانقين ولا ينقص عنه وان كان يزيد في الثوب نصف درهم قال أعطيت الصباغ ذلك بعد أن يحلف ما صبغته بدانقين وكذلك كل صبغ له قيمة كذا في البدائع * وان كان الصبغ سودا فاقول قول رب الثوب مع عينه ولو قال رب الثوب صبغته لي بغير أجر فاقول قوله وكذلك كل صبغ بقص الثوب فأما كل صبغ يزيد في الثوب فقال رب الثوب صبغته لي بغير أجر وقال الصباغ صبغته بدرهم فعلى كل واحد منهم ما يمين على دعوى صاحبه وليس هذا يتخالف للاختلاف في بدل العقد ولكن الصباغ يدعى لنفسه درهم ما على رب الثوب ورب الثوب منكر فعليه اليمين ورب الثوب يدعى على الصباغ أنه وهب الصبغ منه فقد تمت الهبة باتصاله بملكه والصباغ منكر لذلك فيجلف كل واحد منهم ما على دعوى صاحبه ثم يضمن رب الثوب ما زاد الصبغ في ثوبه ولا يجاوز به درهما كذا في المبسوط * ان اختلافنا في أصل الاجرة فقال رب الثوب للقصار علمت لي بغير أجر وقال القصار لا بل علمت لك بأجر فان اختلفا قبل العمل يتحالفان ويبدأ بيمين المستأجر وان اختلفا بعد الفراغ من العمل فاقول لرب الثوب وان تصادقا على أنه دفع اليه ولم يسم الاجرة لم يذكره في الكتاب وذكر أبو الليث رحمه الله تعالى في عيون المسائل أن فيه أقوالا ثلاثة وقال محمد رحمه الله تعالى ان اتخذ كائنا ما تصب لعل القصار فانه يجب الاجرة والا فلا وعليه الفتوى هكذا في محيط

للسرخسي * ولو اختلف القصار ورب الثوب في مقدار الاجرة فان لم يكن أخذ في العمل تحالفوا وإذا وان كان قد فرغ من العمل فاقول قول رب الثوب ولو كان الاختلاف بينهما بعد ما أقام بعض العمل في حصة ما أقام القول قول رب الثوب مع عينه وفي حصة ما بقي يتحالفان اعتبارا للبعض بالكل كذا في المبسوط * اذا اختلفا في جنس الاجر أنه دراهم أو دنانير أو في صفته أنه جيد أو ردي يتحالفان اذا كان الاختلاف قبل الشروع في العمل فان كانت الاجرة عينا ان اختلفا في جنسه أو في قدره يتحالفان ولو اختلفا في صفته لا يتحالفان والقول قول المستأجر بخلاف ما اذا كانت الاجرة دينا ولو اختلفا في مقدار المنزل وكان ذلك قبل استيفاء المنفعة تحالفا كما في بيع العين فبعد ذلك ان كان الاختلاف في الاجرة يبدأ بيمين المستأجر وان كان الخلاف في المنفعة يبدأ بيمين المؤجر وأيمهما نكل عن اليمين لزمه دعوى صاحبه وان أقاما البينة فالبينة بينة المؤجر ان كان الخلاف في الاجرة وان كان الخلاف في المنفعة فالبينة بينة المستأجر ولو ادعى فضلا فيما يستحقه من الاجر وادعى المستأجر فضلا فيما يستحقه من المنفعة فالأمر في التحالف على ما بيناه فان أقاما البينة قبلت بينة كل واحد على الفضل الذي يستحق فحو أن يدعى الآخر شهر أو عشرة أو المستأجر شهرين بخمسة أو أقاما البينة يقضى شهرين بعشرة وان لم تكن لواحد منهما بينة وقد استوفى بعض المنفعة فاقول قول المستأجر فيما مضى مع عينه ويتحالفان ويفسخ العقد فيما بقي وان كان اختلفا في الاجرة في نوعين بأن ادعى أحدهما دراهم والاخر دنانير فالأمر في التحالف والنكول واقامة أحدهما البينة على ما بيناه وان أقاما البينة فالبينة بينة الآخر وان اختلفا في المدة مع ذلك أو في المسافة بأن قال المؤجر أجر ثرك لي القصر بدينار وقال المستأجر بل الى الكوفة بعشرة دراهم وأقاما البينة فقهى الى الكوفة بدينار او خمسة دراهم كذا في المحيط * وان اختلفا في الجنس بين فقال الآخر أجر ثرك الدابة الى القصر بدينار وقال المستأجر بل الى الكوفة بعشرة دراهم فانهم ما يتحالفان وأيمهما نكل لزمته دعوى الآخر وأيمهما أقام البينة قبلت وان أقاما البينة فانه يقضى الى الكوفة بدينار وخمسة دراهم اذا كان القصر على النصف من بغداد الى الكوفة يقضى الى القصر بدينار بينة الآخر ومن القصر الى الكوفة بخمسة دراهم بينة المستأجر كذا في فتاوى قاضيخان وان اختلفا في الاجر والمدة جميعا أو في الاجر والمسافة جميعا قال الآخر

أجر ثرك

ونحن قيمته ان باع عقاره بعد ما وجدنا حدى المعاني الثلاث وان باع هو والمتولى باكثر من القيمة ثم قال

لا يصح * وصى أو وكيل أو عبد ما ذون اشترى ما يساوى ثلاثة آلاف بألف ثم عثر على عيب لا يرد * باع الوصى أو الاب عقارا لصبي ورأى

القاضي نقض البيع أصله نقضه * باع الوكيل على انه بالخيار ثلاثة اشهر الوكيل أو الموكل في الايام الثلاثة ثم البيع وقال زفر في موت الوكيل وفي الموكل بطل البيع * باع الوصي جارية اليتيم بالخيار ثلاثة اشهر فوات اليتيم (٤٧٩) أو الوصي أو أدرك في المدة ثم في قولهم

الاموت اليتيم عنده زفر
يطل * وقال أبو الليث باع
الاب على أنه بالخيار ثلاثة
اشهر الصبي فيه لا يجوز
البيع الا باجازه الصبي
وهذه مخالفة لقول الثاني
وزفر وعن محمد في أخرى انه
يتحول الخيار الى الصبي فان
أجاز فيه جاز وان نقض
انتهى * باع عبداً بثلث الصغير
شارط الخيار لنفسه ثلاثة
اشهر فيه قبل اجازة الاب
بطل البيع كذا في الجامع
وفي الزيادات على قول الثاني
ثم البيع كالمومات الاب في
المدة وفي ظاهر الرواية عن
محمد العقد موقوف الى
اجازة الابن على الابد وفي
رواية النوادر انه موقوف
الى ثلاثة لان التوقف للخيار
فيه قدر بقدره * وفي رواية
القدوري اشترى الاب
والوصي بدين في الزمة بالخيار
ثلاثة اشهر فيه جاز العقد
عليهما وللصبي خيار الاجازة
والفسخ * ولو باع الاب
والوصي ماله ثم بلغ فالعهد
الى الاب والوصي ولا يجوز
التصرف على المبرم والذي
يجوز ويقي والمغني عليه
الا تصرف وكله عليه في
حال الافاقه لان هذه
العوارض بمنزلة النوم * ولو
لمتثل العقل ابن وأب ففي
النكاح الابن وفي البيع الاب

أجرتك الى القصر بعشرة دراهم وقال المستأجر لابل الى الكوفة بمجسمه دراهم فانهم ما يتحالفان واذا حلفا
فسخ العقد بينهما أو أيهما أدام البيعة قبلت بيئته وان أقاما يقضي بالبيعتين جميعا فيقضي بزيادة الاجر
بيئته الاجر وبزيادة المدة والمسافة بيئته المستأجر أو أيهما بدأ الدعوى يحلف صاحبه أولا كذا في خزائن
المفتين * قال أبو يوسف رحمه الله تعالى رجل دفع الى حذاء نعلين ليخضعهما فقال الحذاء امرتني بدراهمين
وقال الاجر امرتك بدراهمين نظران كان يستطيع أن ينزعها من غير ضرر فاقول قول الحذاء وينزعها وان
كان لا يستطيع أن ينزعها الا بضرر فله أجر ما زاد فيه كذا في محيط السرخسي * ولو اختلف الخياط ورب
الثوب فقال رب الثوب امرتك أن تقطعه قباه وقد خطته قيصا وقال الخياط لابل امرتني أن أقطعه
قيصا فالقول قول رب الثوب مع عينه وهو بالخيار ان شاء أخذ القميص وأعطاه أجر مثله وان شاء ضمنه
قيمة ثوبه غير مقطوع كذا في الظهيرية * وقال شيخ الاسلام علاء الدين الاسيحي في شرح الكافي وان
أقاما البيعة فالبيعة بينة الخياط كذا في غاية البيان * ولو اختلف الصباغ ورب الثوب فقال رب الثوب
امرتك بالصباغ قال رب الثوب امرتك أن تقطعه ما أمره لك من سن أخرى متصلة بيم هذه السن فانقطعت
لا يضمن كذا في الخلاصة * ولو أمره أن يقطع شيئا من جسده أو يقطع فرخته ثم اختلفا فالقول للامر مع
عينه لان الامر يستفاد من قبله هكذا في محيط السرخسي * قال ولودفع الى ثوبين ثوبا يندف عليه قطن
وأمره أن يزيد من عنده ما رأى وقد ندفع عشرين استارفا فقال رب الثوب دفعت خمسة عشر استارا
وأمرتك أن تزيد فلم تزد الا خمسة وقال النداف دفعت الى عشرة وأمرتني أن أزيد عشرة وقد زدت القول
قول النداف وعلى صاحب القباء أن يدفع اليه عشرة أساتير من قطن ولو اختلفا فيما أمر به أضاف فقال
صاحب الثوب دفعت اليك خمسة عشر وأمرتك أن تزيد خمسة عشر وقال النداف دفعت الى عشرة
وأمرتني أن أزيد عشرة فزدت فصاحب الثوب بالخيار ان شاء صدقه ودفع اليه عشرة أساتير وان شاء أخذ
قيمة ثوبه ومثل عشرة أساتير وكان الثوب للنداف كذا في المحيط * أعطى خياط ثوبا بالقطعة قباه محشوا
ودفع اليه البطانة والقطن فقطعه وخاطه وحشاه واتفقا على العمل والاجر غير أن رب الثوب يقول البطانة
ليست بطانتني فالقول للخياط مع عينه أن هذه بطانتة فلو حلف نازم البطانة لرب الثوب ويسعه أن يأخذها
ويلبسها هكذا في الكبرى * ولو دفع الى قصار ثوبا ليقصه بدراهم فاعطاه القصار ثوبا وقال هـ ذا ثوبك
فقال صاحب الثوب ليس هذا ثوبي كان القول قول القصار في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في
فتاوى قاضيخان * (١) ولا أجر للقصار كذا في الخلاصة * وكذلك لو كان القصار يدعي رد الثوب عند
أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانه أمين على قوله وكذلك كل أجير مشترك والفتوى على قوله كذا في فتاوى
قاضيخان * فان قال رب الثوب هذا ثوبي ولم أمره ليقصه والذي دفعته اليك لتقصه غير هذا الثوب
فانه يأخذ الثوب ولا أجر عليه ولو كان هذا في القطع والخياطة لم يأخذه لكن يضمن الخياط قيمته ويتركه
على الخياط ولم يثبت هذا الخيار في القصار ولو لم يكن هكذا لكانه جاء القصار فقال قصرتة وغسلته وعليك
(١) قوله ولا أجر للقصار لان الاجر انما يستحق باقامة العمل في المحل المأذون فيه وقد اختلفا فيه فالجواب أن
القول قول رب الثوب فيما ادعى عليه القصار من الاجر والقول قول القصار في أن هذا ثوبه لانه اختلاف
في تعيين المقبوض والقول قول القابض في تعيين المقبوض كذا في المحيط نقله الجعراوى

عند الثاني وقال محمد ما الى الاب وفيما اذا باع من ابنه لا ينيب قبضه عن قبض الشراء ما لم يتمكن من القبض حقيقة فقبله يملك من مال
البائع والولاية في ماله الى ابنه ثم وصيه ثم وصيه فان مات بلا وصية لاحد فالى الجد اب الاب ثم الى وصيه ثم الى وصيه ثم القاضى

ثم منصوب القاضي * ولكاهم ولاية التجارة بالمعروف في مال الصغير والصغيرة ولهم ولاية الاجارة في النفس والمال والمنقول والعقار فان عبا يتعابن جازوا لا يجوز ولا يتوقف (٤٨٠) الى ما بعد الادراك لانه لا يجيز له حال العقد وكذا استجارهم ومشاؤهم له واذا وقعت الاجارة

الاجر وقال رب الثوب لم تقصره أنت ولكني أنا قصرته عندك أو في بيتك أو قال قصره غلامى هذا عندك لا يصح مدق رب الثوب والقول قول القصار وكذا ما أشبه هذا من الاعمال اذا كان في يد صاحب العمل اذا اختصما فان كانا خارجين أو في يد المالك القول قوله فان طلب القصار عينه لم أخلفه ما قصره ولكن أخلفه ماله عليك كذا من قصارة هذا الثوب كذا في الخلاصة * ولو أن القصار أعطاه ثوبا فقال هذا ثوبك وهو ينكر فأخذوا نوى أن يكون عوضا عن ثوبه قال محمد رحمه الله تعالى لا يشعه أن يلبس الثوب ولا أن يبيع إلا أن يقول للقصار أخذته عوضا عن ثوبي فيقول القصار نعم كذا في فتاوى قاضى خان * في الفتاوى أرسل صاحب الكرايش الى القصار رسولا يسأله ترضيا به الاربعة فلما أتى بها فاذا هي ثلاثة قال القصار دفعت اليه اربعة وقال الرسول دفع الى ولم يعد قال يسأل صاحب الثوب أيهم ماصدق برئ عن خصومته وأيهم ما كذب فان حلف برئ وان أبي لزمه ما ادعى فان صدق القصار وجب أجر الثوب الرابع وان كذبه وحلف القصار للقصار على صاحب الثوب البين على الاجر فان حلف برئ عن خصومة الاجر بحصة الثوب الرابع كذا في الحاوى للفتاوى * وفي متفرقات فتاوى الدينارى ٢ (كازرى راجاهم وسيم دادكه قصارت أن كنى هم دوروز وعين دهى نكر دوداشت چندا كه هلاك شد) قال (ضامن شود) ولو اختلفا فقال رب الثوب ٣ (بدان شرط داده ام كده روز و راتمام كنى) وقد انقضت المدة ثم هلك الثوب ولى عليك الضمان قال القصار لا بل دفعت الى مطلقا لا قصر ولم تعين مدة فالقول لمن كانت واقعة الفتوى وينبغي أن يكون القول للقصار لانه ينكر الشرط ثم اذا شرط عليه أن يفرغ اليوم أو نحو من العمل ولم يفرغ فيه وقصره بعد أيام هل تجب الاجرة كانت واقعة الفتوى أيضا وينبغي أن لا يجب الاجر لانه لم يبق عقد الا جارة بدليل وجوب الضمان على تقدير الهلاك كذا في الفصول العبادية * ولو أعطى جلالا متاعا يحمله من موضع الى موضع ثم اختلفا فقال رب المتاع هذا ليس متاعى وقال الجمال هو متاعك فالقول قول الجمال مع عينه لانه أمين ولا يكون على الامر أجر الا أن يصدق بواخذه لانه لم يعترف باستيفاء المتاع وكذا الوجه طعنا فقال الجمال هذا طعامك بعينه وقال رب الطعام كان طعامى أجود من هذا فانه يفحش أن يكون القول قول رب الطعام ويطلب الاجر ويحسن أن يكون القول قول الجمال وبأخذ الاجر وان كان نوعين مختلفين بان جابه شهيرا وقال رب الطعام كان طعامى حنطة لم يجب الاجر حتى يصدق كذا في محيط السرخسى * رجل استأجر جالا يحمل متاعا الى بلد كذا ووسله الى السمسار فسلم ووزن فقال السمسار للجمال وزن الجحولة أنقص مما كتب في (البار راجاهم أولى البارنا مجامه) وأنا لا أعطيك من الاجر بقدر النقصان ثم اختلفا بعد ذلك فقال السمسار أو في بيتك الاجر وقال الجمال ما استوفيت القول قول الجمال ولا خصومة لكل واحد منهم ما قبل صاحبه وانما الخصومة بين الجمال وصاحب الجحولة كذا في الخلاصة * وفي العمون عن محمد رحمه الله تعالى فيمن دفع الى ملاح أكرار حنطة أن يحمل كرايا كذا فلما بلغ موضع الشرط قال رب الطعام نقص طعامى وقد كاله على الملاح وقال الملاح لم ينقص فالقول لصاحب الطعام ويقال لصاحب الطعام كما جنى بأخذ منك من كل كره قد ار ماسى والملاح وقد كان دفع الاجرة فالقول قول الملاح ان الطعام وافر ويقال لصاحب الطعام كله حتى تضمنه ما نقص من طعامك ثم قال ههنا يقال لصاحب الطعام كله حتى تضمنه ما نقص من طعامك يحتمل أنه أراد به حتى تسترد من الاجر بقدر ما نقص من طعامك ويحتمل أنه أراد به تضمن ما نقص من الطعام كما هو ظاهر اللفظ فان كان المراد به الاول فظاهر على قول الكل (٢) أعطى للقصار ثوبا ودفع اليه الاجر لم يقصره في يومين ويرده اليه فلم يقصره وأمسكه عنده الى أن هلك قال بضمن ٣ أعطيته بشرط أن تكلفه في عشرة أيام ٤ البار راجاهم نوع من الجوالق

على الصغير وأدرك في ممتتهاله الخيارات بين الامضاء والابطال وان على أملا كه لا يلى الخيارات في ابطاله كالأبلى ابطال بيع نفذ عليه في صفه وان أجر الصغير في عمل أبوه أوجده أو القاضي بأجر ماله جاز وان باقى لا وصاحب المحيط على جوازه وان باقى من المثل * الاصل أن أضعف الاوصياء كوصى الام والاخ والسهم في أقوى الحالين وهو صغر الورثة كأقوى الاوصياء وهو وصى الاب والجد والقاضى في أضعف الحالين وهو أكبر الورثة فيكون وصى الام حال صغر الورثة كوصى الاب حال كبرهم فلا يلى وصى الام والاخ والعم التصرف حال قيامهم ولا قيام أو وصياتهم أو أوصياء أو وصياتهم ولا يلى وصياها التصرف في غير تركة الام منقولا أو عقارا وان لم يكن للصغير غيره ولاه فلو وصى الام حفظ ما تركه الام وبيع المنقول من الحفظ لا العقار * ولو في السترة كدين باع المنقول وغيره لقضاء الدين فقط ولا يلى الشراء للتجارة الا ما لا بد منه كالنفقة والكسوة لكن من تركه الام * وأحد الوصيين اذا باع مال الصغير من الآخر لا يجوز عند الامام لانه لو باع من أجنبي

لا يصح فكذا من الوصى الآخر * باعت الام مال ولدها الصغير بلا أمر القاضي ولم تكن وصية قيل للولد ابطال البيع وقيل لا قبل بلوغه * باعت تركه زوجها بعد موته ولها منه صغار ائمة الوصاية منه ثم أنكرت الوصاية لا تصدق على المشتري ويوقف الامر الى ادراك

الصغار بعده ان زعموا وصابتها أجرى البيع وان كذبوها فباطل وان كان المشتري بنى على المشترة وأرضها لا يرجع به عليه فان زعم صبي غير بالغ انهم اليست بوصية ان ما ذونا في التجارة تصح دعواه فان عجزت عن استرداد العقار (٤٨١) ضمنت قدر قيمتها على الزاوية التي تضمن

العقار بالبيع والتسليم *

ولو كان مال اليتيم غائباً

فاتفق الوصي من ماله على

الصغير فببرع استحساناً الا

أن يشهد أنه قرض يرجع

عليه * اشترى الجدل لحافه

دار احال قيام الاب من مال

نفسه واشهد على ان يرجع

على الحافذ لا يصح عليه

لعدم ولايته حال قيام الاب

ويقتضى على الجد لان الشراء

مضى وجب له تنفيذ وكل

الوصي رجلاً اشترى مال

الصغير لاجل الوصي لا يجوز

الا اذا كان الوصي حاضراً

وقيل كالأب * خاف

الوصي على عقار الصبي تسلط

الظالم جاز له البيع وان لم

يحتاج الى غنم * طمع الظالم

في ماله ولا يقدر على دفعه

الاباعطاء شئ فاعطى لابن

ان لم يقدر على الدفع الا

بالدفع وان قدر بدونه ضمن

* من تجال على ظالم وخاف ان

ليبره نزع فبره لا يضمن *

رجل استباع مال الصغير

بائف وآخر بالف ومائة

والاول أملاً باعه من الاول

وان باعه هو أو المتولى بازيد

من الثمن فأقال لاتصح

اقالته وكذا لو اشترى له أو

لوقوف ثم أقال ان كانت خيراً

صححت والا

وان كان المراد به الثاني فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ليس لصاحب الطعام تضمين الملاح الانجمانية أو تقصير منه وعليه الفتوى كذا في المضمرات *

الفصل الثاني فيما اذا اختلف الاجر والمستأجر في وجود العيب بالاجرة *

عيا وأراد ان يردها على المستأجر ان كانت ديناً بأن كانت دراهم أو ذنانير أو مكيلاً أو موزوناً في الذمة سوى

الدراهم والذنانير أو عينا كثوب بعينه أو جنطة بعينها فان صدقه المستأجر كان له أن يردها على المستأجر

سواء كانت الاجرة ديناً أو عينا وان كذبه المستأجر وقال ما أعطيتك هـ ذان كانت الاجرة ديناً ولم يكن أكثر

المؤجر يقبض الجياد ولا بالاستيفاء وانما أقرب قبض الدراهم لا غير فالتقاس أن يكون القول قول المردود

عليه وهو المستأجر وفي الاستحسان ان يكون القول قول المراتع بعينه وهو المؤجر واذا أقرب قبض الجياد

بان قال قبضت الجياد أو قال قبضت الاجر أو استوفيت فانه لا يصدق ولا تقبل بيته المؤجر على ذلك هكذا

في المحيط * ولو كان الاجر ثوباً بعينه فقبضه ثم جاء يرده بعيب فقال المستأجر ليس هذا ثوبي فالحقول قول

المستأجر فان أقام رب الدار البينة على العيب رده سواء كان العيب يسيراً أو فاجشاً ثم ينفسخ العقد برده

لفوات القبض المستحق بالعقد فإخذ منه قيمة السكنى وهو أجره مثل الدار وان كان حدث به عيب لم يستطع

رده رجع بحصة العيب من أجره مثل الدار كذا في المبسوط * ولو استأجر فحماً من رجل يبتاع فيه زماناً

ثم خرج منه واختلفا فيما فيه من الرفوف وأشباهها فقال رب البيت كان هذا في بيتي حين استأجرته وقال

المستأجر لا بل أنا أخذته فالتقاس أن يكون القول قول رب الدار مع بعينه وفي الاستحسان ان القول قول

المستأجر وهكذا الجواب في الطحان وسائر الصنائع اذا اختلفا فيما يحمد منه الصنائع في العرف والعادة دون

الاجر فالمسئلة على القياس والاستحسان والحاصل في جنس هذه المسائل أن كل شئ يتحدث به المستأجر

عادة لحاجته اليه فالحقول قول المستأجر ولو اختلفا في بناء الدار غير ما ذكرنا وفي باب أوفي

خشبة أدخلها في السقف فقال رب الدار أنا أجرته وهذا فيها وقال المستأجر أنا أحدثت فان القول قول

رب الدار مع بعينه كذا في المحيط * والاجر المفروش والغلق والميزاب الظاهر أن رب الدار هو الذي يتخذ

ذلك وما كان في الدار من ابن موضوع أو أجر أو حص أو جذع أو أبواب موضوع هو للمستأجر فان أقام البينة

ففي كل شئ جعلنا القول فيه قول المستأجر فالبينة بينة رب الدار ولو كان في الدار بئر ماء مطوية أو بالوعة

محفورة فقال المستأجر أنا أحدثها وأنا أقامها فالحقول قول رب الدار وكذلك الخصى والسترة والخشب المبني

في البناء والدرج والمراد من الدرج ما يكون مبنياً فأما ما يكون موضوعاً فبها كالمسلم فالحقول قول المستأجر

كذا في المبسوط * فلو أقرب رب الدار أن المستأجر حصصاً أو فرشاً بالاجر أو ركب فيه باباً أو غلقاً

فالمستأجر قلعه فان أضر القلع بالدار فعلى رب الدار قيمته يوم الخصومة كذا في الخلاصة * وان اختلفا

(١) في الاتون من بناء فالحقول للمستأجر لان الظاهر أن المستأجر هو الذي بناء حاجته اليه كذا في محيط

السرخسي * ولو كان في الدار كوات نحيل أو حمامات فذلك كله للمستأجر كالمنازع الموضوع كذا

في المبسوط * ولو خرح المستأجر من الدار ثم اختلفا فيما في الدار فان كان من باب نحو الباب والسرير وغلق الباب

فالحقول قول رب الدار وما كان مفصولاً نحو الفرس والواقي والخشب الموضوع فالحقول فيه قول المستأجر

كذا في الغيائية * الا في أحدم مصرعى الباب اذا كان موضوعاً والاخر من باب أو لوح بعلم أنه سقط من

السقف فهو للاجر وفي التنوير عتبر العرف ولو انهم دم بيت من الدار فاختلغا في نقضه فان كان يعرف أنه

من بيت انهم دم فهو لرب الدار وان لم يعرف ذلك وقال المستأجر هو لي فالحقول قوله لو كان رب الدار امره

بالبناء في الدار على أن يحسبه له من الاجر فاتفقا على البناء واختلغا في مقدار النفقة فالحقول قول رب الدار

(١) قوله في الاتون كتثور وقد يخفف أخذ ود الخباز والخصاص ونحوه كفي القاموس ٥٥ بحرأوى

(التاسع في الوكالة بالشراء

وفيه القضولى)

(٦١ - فتاوى رابع) الوكيل به اذا نوى عنده ان يكون لآمره فله وان نوى لنفسه فله نفسه وان اختلفا يحكم النقد وان اختلفا على

أنه لم يحضره ية يحكم النقد عند الثاني وعند محمد لاو كبل وقول الامام فيمأذ كره العراقيون معه وغيرهم كروه مع الثاني وهذا فيما

إذا أطلق أموالاً أضافه إلى درهم الموكل فله وإن إلى دراهمه فله أو كان وكيلاً بشراء شيء بغير عينه وإن بشيء بعينه فاشهد الوكيل أنه يشتريه لنفسه أو وكيل آخر إن يشتريه له ففعل (٤٨٣) كان للراول إذا اشتراها كثر مما وكله به أو بخلاف جنس ما وكله به * دفعة عشرة بشراء

والبيعة بيعة المستأجر وكذلك لو قال رب الدار لم تبني أو بنيت بغير إذني فالقول قول رب الدار كذا في المبسوط * قالوا هذا إذا كان مشكلاً الحال بأن اختلف في ذلك أهل الصناعة فقال بعضهم كما يقول رب البيت أنه يذهب في نفقة مثل هذا البناء قدر ما يدعيه رب البيت وقال بعضهم لا بل يذهب قدر ما يقوله المستأجر حتى تعذر معرفة قول أحدهما من جهة الغير فيعتبر حينئذ الدعوى والانتكار والمستأجر يدعي زيادة بقائه الأجر ورب الدار ينكر فيكون القول قوله فاما إذا أجمع أهل تلك الصناعة على قول أحدهما فالقول قوله كذا في المحيط * ولو كان على باب من ماصرا عان أحدهما ساقط والآخر معلق بالباب واختلفا في الساقط فالقول قول رب الدار إذا عرف أنه أخوه وإن كان منقولاً فالقول قول المستأجر في المنقول ولو كان يتأسقفه مصور يجذوع مصورة فسقط جذع منها وكان مطر وحافى البيت واختلف رب الدار والمستأجر فيه فقال رب الدار هو ساقط هذا البيت وقال المستأجر بل هو لي وتبين أن تصاويره موافقة لتصاوير البيت فإن القول في ذلك قول رب الدار مع عينه وإن كان منقولاً كذا في الذخيرة * إذا تكرر منزلان من رجل في الدار وفي الدار ساكن كل شهر بدرهم فأدخله في الدار وخلى بينه وبين المنزل وقال أسكنه فلما جاز رأس الشهر طلب رب المنزل الأجر فقال المستأجر ما سكنته حال بيني وبين المنزل فيه الذي كان يسكن في الدار أو غاصب ولا بينة بذلك والساكن مقتر بذلك أو جاحد لا يلتفت إلى قول الساكن وإذا لم يقبل قول الساكن بقي الاختلاف بين الأجر والمستأجر فينظر في ذلك إن كان المستأجر هو الساكن في الدار حالة المنازعة فالقول قول رب الدار وعليه الأجر وإن كان الساكن في المنزل غير المستأجر فالقول قول المستأجر ولا أجر عليه * رجل تكرر من رجل بيتاً كل شهر بدرهم فلما جاز رأس الشهر طلب رب البيت أجر البيت فقال المستأجر إنما أعرتنيته أو أسكنتنيته بغير أجر وصاحب البيت ينكر ذلك ولا بينة لهما فالقول قول الساكن مع عينه وإن أقام جميعاً البينة فالبينة بيعة صاحب المنزل وكذلك إذا قال الساكن إن الدار دارى ولا حق لك فيها فالقول قول الساكن مع عينه فإن قال الساكن الدار فلان وكلني بالقيام عليها فالقول قول الساكن ويكون خصماً للدعوى وإن قال المستأجر أنك وهبت لي المنزل فلا أجر لك وقال الأجر بل أجرتك فالقول قول المستأجر في الأجر وإن أقام جميعاً البينة يؤخذ بالبينة الموهوب له وهذا كله إذا لم يكن أقرت الساكن بأصل الكراء فاما إذا أقرت بأصل الكراء ثم ادعى الهبة أو العارية فانه لا يصدق وعليه الأجر إلا أن يقيم بيعة للمستأجر بخيار الرؤية إن لم يكن رأى المستأجر فإن اختلفا فقال صاحب الدار قد كنت رأيت وقال المستأجر لم أراه فالقول قوله فإذا حلف أنه لم يرها ردها الآن تقوم بيعة أنه قد رآها كذا في المحيط * ولو استأجر داراً شهر ثم ادعى المستأجر أن الأجر باعها منه بعد الاجارة وأنكر الأجر ثم مضت مدة بعد ذلك قالوا الاجارة تكون لازمة فيما مضى لانهم اتصافوا على الاجارة والبيع لم يثبت كذا في فتاوى قاضيان * رجل تكرر من رجل منزلان من رجل على أن أجره أن يكفيه وعياله نفقتهم ومؤونتهم مادام في الدار (١) فالاجارة فاسدة فإن سكن عليه أجر المثل كافي سائر الاجارات الفاسدة فإن قال المستأجر أنفقت على عيالك وقال صاحب المنزل لم تنفق فالقول قول صاحب المنزل وإن أقام البينة فالبينة بيعة المستأجر رجل تكرر داراً شهر بعشرة دراهم فسكنها يوماً أو يومين ثم تحول إلى دار أخرى كان للأجر أن يطالبه بأجر جميع الشهر فإن قال انما استأجرتها يوماً واحداً فالقول قوله وإن أقام البينة فالبينة بيعة الأجر كذا في الذخيرة * وإذا استأجر من آخر داراً شهر بدرهم فسكنها شهرين فعليه أجر الشهر الأول دون الشهر الثاني فإن أنهدم شيء من سكناه في الشهر الثاني بضمين ولا ضمان فيما أنهدم من سكناه في الشهر الأول فإن اختلفا فيما أنهدم فقال المستأجر انما

شئ ففعل ولم ينقدها وسلم المشتري للموكل وأنفق العشرة في حاجته ثم قضاه عشرة أخرى من عنده جاز ولو نقد عشرة الموكل بعد ما اشتري بغيرها ولم يسلمه إلى الموكل وقع الشراء للوكيل وإن اشترى بعشرة مؤجلة ونوى الشراء للموكل لم يصدق ولم يلزم الموكل * وكلاءه شراء شئ يؤذ كراهيته وتسامتة فاشترى فالتعين اليه ولو هلك فعلى الذي ساءه لان الضمان لا يطلع عليها ولو اثنان مختلفان في الذكر بأن لاحدهما دراهم وللاخر دينار فاشترى بالدنانير وقال ذلك لذى الدراهم يلزم الوكيل للخالفه * قال لا خراشتر عبدى من فلان إن علم فلان بأمره جازوا لا فلا على رواية الزيادات وفي الاصل جاز ولم يشترط العلم ومنهم من أوله وحمله على العلم * قال لاهل السوق بايعوا عبدى هذا صار ما دونوا وإن لم يعرف العبد ولو قال لا خربع عبدى هذا من ابني هذا إن علم الابن صار ما دونوا ولا فلا بخلاف ما إذا أوصى لا خربع ولم يعلم بالصيانة حيث يكون وصياً * تعيب المشتري قبل قبضه خيراً لو كيل إن شاء رضى به وإن شاء رده سواء كان العيب يسيراً أو فاحشاً غير أنه إن كان فاحشاً

يفوت به جنس المنفعة كالمى وقطع الدين يلزم الوكيل وإن يسيراً كالعور وقطع إحدى اليدين يلزم الموكل وإن مات الوكيل قبل الردية الموكل * وكلاءه شراء عبد بغير عينه فاشترى من قطعت يده ففعل على الموكل عند الامام لا إطلاق اللفظ ولو بعينه مات الوكيل قبل الردية الموكل

فقطعت يده لا يلزم لانه يتناول السلم بحكم الاشارة * الوكيل بالشراء أخذ المشتري على وجه السوم مع قرار الثمن فأراه الموكل فلم يرض به فهلك في يد الوكيل ضمن الوكيل قيمة السلعة للبايع ثم يرجع به على الموكل ان كان أمره (٤٨٣) بالاخذ على وجه السوم وان كان لم يأمره

لا يرجع * والوكيل بالسلم يقبض السلم فيه وكذا الوكيل بالشراء والوكيل هو المطالب برأس المال والثمن ان شاء أخذه من الموكل وان شاء أداه من ماله ولا يكون متبرعا فيرجع وان هلك عنده لا يضمن وله الحبس الى أن يقبض حقه عندنا خلافا لفرع وان فقد الوكيل بالشراء الثمن من ماله ثم لقيه الموكل في بلد آخر والمشتري ليس عنده وطلب منه الثمن فإني الا ان يسلم المشتري فان كان الأمر طالبه بتسليمه حين كان المشتري بحضورهما ولم يسلمه حتى يقبض الثمن له ان لا يدفع الثمن حتى يقبض المشتري لانه امتنع عن تسليم المشتري حال حضرته فلا ضمان حال غيبته وان كان الأمر لم يطلب منه حال حضرته المشتري ليس له أن يمنع عن دفع الثمن لانه صار ديناً في ذمة الأمر * قال بعث لفلان وقال الفضولي اشترت أوقبت لفلان أو لم يقل لفلان أو قال الفضولي بع لفلان فقال بعث وقال اشترت لفلان توقف ولو قال بعث منك فقال الفضولي اشترت أوقبت ونوى بقلبه لفلان لا يتوقف أو قال الفضولي اشترت لفلان

انه سدم من سكا في الشهر الاول وصاحب الدار يقول انما سدم من سكا في الشهر الثاني فعليك الضمان فالقول قول المستأجر مع يمينه والبينة بينه صاحب الدار كذا في المحيط * وان زاد على الشهر الاول يوما أو يومين فقال المستأجر انما سدمت في الشهر الاول فالقول قوله لانه غاصب كذا في المبسوط * تكاري بيتا أو دارا على أن يسكنها شهر فأعطاه صاحب المنزل المفتاح فلما مضى الشهر طالبه رب المنزل بالآجر فقال المستأجر لم أقدر على فتحه وقال لا تجر بل قدرت على فتحه وسكنت ولا بينة لهما فانه ينظر الى المفتاح الذي دفع اليه للحال ان كان مفتاحا بلا ثم الغلق يمكن فتح الباب به فالقول قول رب الدار ولا يصدق المستأجر في قوله لم أقدر على فتحه وان كان مادفع من المفتاح لا يلائم الغلق ولا يمكن فتحه الباب به فالقول قول المستأجر وبه يفتي وان أقاما البينة فالبينة بينة رب المنزل وان كان المفتاح مفتاحا لا يلائم الغلق كذا في جواهر الاخلاطى * آجر داره سنة فلما انقضت أخذ الدار وكسها وسكنها فقال المستأجر كنت لي فيها دراهم فكسستها ورميتهما فلو صدقه رب الدار في ذلك ضمنها وان أنكرها فالقول له مع يمينه كذا في الكبرى * اذا استأجر الرجل من آخر جاما مدة معلومة ثم اختلفا في قدر الحمام أنه لصاحب الحمام أو للمستأجر فالقول قول صاحب الحمام ولو انقضت مدة الاجارة وفي الحمام رماد كثير وسرقين كثير فقال رب الحمام السرقين لي وقال المستأجر هو لي وأنا أنقله فالقول قول المستأجر اذالم يعرف كون المدعى به في يد صاحب الحمام قبل هذا فأما الرماة فان كان ذلك من عمل المستأجر وكان مقر ابدلك فعليه أن يثله فان جحد أن يكون من عمله فالقول قوله كذا في المحيط * وان استأجرت المرأة حليا معلوما لتلبسه يوما الى الليل فهو جائز فان ألبست غيرها في ذلك اليوم فهي ضامنة ولا أجر عليها وان اختلفا فقال رب الحلي لبسته وقالت لا بل ألبست غيري ذكر أن القول قول صاحب الحلي . معنى هذا أنهما اختلفا في الاجرة فقال رب الحلي لبسته بنفسك فعليك الاجر وقالت المرأة ألبست غيري فلا أجر علي قالوا يجب أن يكون الجواب فيه على قياس ما ذكر في الدار أن يحكم الحال ان كان في يدها وقت المنازعة فالقول قول رب الحلي وان كان في يد غيره فالقول قولها فان هلك الحلي كان لرب الحلي أن يصدقهما ويضمنهما ولا أجر له كالألباس معاينة وان كذبها فقد أبرأهما من الضمان ثم يكون القول قول صاحب الحلي اذا اختلف رب الدابة والمستأجر ولم يركب بعد فقال المستأجر أكرتني من الكوفة الى بغداد بعشرة وقال رب الدابة بل أكرتني من الكوفة بعشرة دراهم الى قصر والقصر هو المنتصف ان لم تقم لاحدهما بيته فانهما يتحالفان ويتأدان وان قامت لاحدهما بيته فانه يقضى بينته وان أقاما جميعا البينة كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى ألا يقول يقضى الى بغداد بخمسة عشر درهما ثم يرجع وقال يقضى الى بغداد بعشرة دراهم وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى كذا في المحيط * وان استأجر الدابة الى مكان معلوم ولم يسلم ما يحمل عليها فان اختلفت الدابة في الاجرة وان حمل عليها أو ركبها الى ذلك المكان فعليه المسمى استحسانا وكذلك لو استأجر عبدا ولم يسلم ما استأجره له كذا في المبسوط * وان استأجر الرجل من آخر دابة ودفعها اليه بغير سرج ولا لحام وقال أكرتني عريانا ولم أكرل سرج ولا لحام وقال المستكرى استكرتنيك بسرج ولحام كان القول قول صاحب الدابة كذا في المحيط * اذا تكاري ثلاث دواب من بغداد الى مدينة الري بأعيانها كانت الاجارة جائزة واذا جازت الاجارة فلو أن المكاري باع هذه الدواب من غيره أو وهب أو تصدق أو أجر أو أعار أو أودع فباع المستكرى ووجد الدواب في يد غيره فأراد أن يقيم البينة على اجارته هل تقبل بينته فهو مدعى على وجهين اما أن يكون المكاري حاضرا أو غائبا فان كان المكاري حاضرا فانه تقبل بينته عليه وان كان يقر أنه أجرها منه واذا سمعت بينة المستأجر وكان المكاري باعها من غير ما كان باعها بعذر بأن كان عليه دين فادح لم يكن للمستأجر سبيل على الدابة وان باعها بغير عذر كان المستأجر أحق بها الى أن تنقضي مدة اجارته وان كان أجر من غيره أو وهب

وقال البايع بعث منك الاصح عدم التوقف ولو قال بعث هذا منك لفلان فقال المشتري اشترت أوقبت أو قال المشتري اشترت لاجل فلان وقال الدائم بعث لا توقف وبغذا اتفاقا ولو قال انضولي اشترت لفلان على أنه بالخيار ثلاثا يتوقف بخلاف شراء لفلان بلا

خيار و ذلك الفضولي نقض الشراء الموقوف ولا يملك نقض النكاح وكذا لومات الفضولي قبل الاجازة انفسخ (العاشر في الوكالة بالبيع)
 الوكيل بالبيع يملك بالعروض (٤٨٤) فيما يتعابن في مثله عند الامام ثم بعده ينظر ان وكله ببيع عبداً بعينه فباعه بغير عينه

لا يجوز كلو باعه الموكل ولو باعه بغير عينه ان قيمته مثل قيمة العبد المبيع أو أقل قدر ما يتعابن فيه جاز وان قدر ما لا يتعابن فيه لا يجوز اجماعاً في الاصح لان كلا يكون مشترياً في المقابلة وكذا لو باعه بعشرة أبواب مروية لا يتحمل الغبن الفاحش ولو باعه بمكيل أو موزون بعينه فكذلك وبغير عينه اختاروا على قول الامام والاجازة كالبيع * باع الوكيل في غير بلد الموكل بالنسيئة لا يجب بـ الوكيل على الخروج الى تلك البلدة لقبض الثمن بل يؤمر ليؤكل رب المال بقبضه عند عدلين بروحان الى تلك البلدة أو يأخذ كتاب القاضي الى تلك البلدة * باع بضائع الناس وعجل الاثمان من عنده ثم أفلس المشتري ونوى الثمن عنده رجع عما أعطى من الثمن الى الملائكة لانه كان بشرط الرجوع * باع وأخذ الدلالة ثم استحق المبيع لا يرد الدلالة لانه بالاستحقات لم يعلم ان المبيع لم يكن ملكاً * قال لا تحر اشتري جارية فلم يقل نعم ولا لا ثم اشتراها ان أشهد أنه اشتراها لنفسه فله وان لم يقل شيأ ثم حال الشراء للامر ان لم يحدث بها عيب صدق وان ماتت أو تعبت لانه

أو تصدق كان المستأجر أحق بها الى أن يستوفي اجارته ثم يجوز هذه التصرفات ويكون الجواب في حق هذه التصرفات كالجواب فيما اذا باعه بغير عذر هذا الذي ذكرنا اذا كان المكارى حاضراً فاما اذا كان غائباً فان يئس المستأجر قبل اذا كان الذي في يده الدابة شترى أو تصدق فاعليه أو موهو بالانه يدعى المالك لنفسه فيما في يده فينتصب خصماً لكل من يدعي حقاً في يده وبعد هذا ان كان باعه المكارى بعذر فلا سبيل له على الدابة وان كان باعه بغير عذر أو وهب أو تصدق كان المستأجر أحق به الى أن يستوفي الاجازة فاما اذا كان الذي في يده الدابة مستأجراً أو مستعيراً أو مودعاً وقد صدق المستكرى فيما قال لا تقبل بينته عليه ثم يقول في الكتاب والمستأجر أحق به حتى يستوفي اجارته ولم يذكر أن المستأجر الاول أحق بها أم الثاني ويجب أن يكون الجواب على التفصيل ان كان المكارى حاضراً فالسنة أجرة الاول أحق به وان كان غائباً فالسنة أجرة الثاني أحق به لان المكارى اذا كان حاضراً فيبينة المستأجر الاول مقبولة في هذه الحالة والثابت بالبيعة العادلة كالثابت معانية ولو عاين القاضي اجارته أو لا جعل الاول أحق به فكذا اذا ثبت بالبيعة وأما اذا كان المكارى غائباً فيبينة المستأجر الاول لا تقبل في هذه الحالة فيكون الثاني أحق به الى أن يستوفي اجارته وذكر شيخ الاسلام المعروف بجواهر زاد المسألة على هذا الوجه فلم يجعل المستأجر الثاني خصماً للمستأجر الاول وذكر شيخ الاسلام الزاهد أحمد الطواويسي والشيخ نضر الاسلام على البزوى أن يئس المستأجر على صاحب اليد اذا كان مستأجراً مقبولة وجعله خصماً له وقرابين المستأجر وبين المستعير والمودع كذا في الذخيرة * ولو استكرى الدابة فقال له المكارى استكر غلاماً يتبعك ويتبع الدابة وأعطى نفقته ونفقة الدابة من الكراء جاز ذلك فان أعطى الغلام نفقته ونفقة الدابة فسرق منه ان أقر صاحب الدابة بذلك برئ المستكرى وان اختلفا في الامر باستكر الغلام أو في الامر بدفع النفقة الى الغلام كان القول قول صاحب الدابة كذا في الظهيرية * وعلى المستكرى البيعة أنه استأجر الغلام وان كان المستكرى وكيله بالاستئجار فان أقام البيعة على انه استأجر الغلام بعده وأقر الغلام أنه قبض منه النفقة الا أنه ضاع أو سرق منه وأنكر المكارى كان القول قوله لانه لما ثبت استئجار الغلام صار الغلام وكيله من جهة المكارى بقبض ما عليه من الكراء مقدار النفقة ولو قيل بقبض الدين اذا قال قبضت وهلك عندي كان القول قوله فكذا هذا كذا في الذخيرة * فان أقر صاحب الدابة أنه أمره بدفع النفقة الى الغلام وأنكر الدفع فافتر الغلام أنه أعطاه قبل قول الغلام كذا في الظهيرية * رجل استأجر دابة ذاهباً وجائياً فأتى المكارى في الطريق فان الاجازة لا تنتقض فان استأجر رجلاً حتى يقوم على الدابة جاز وكان أجره على المستكرى ولا يرجع بذلك على الورثة فان اختلفت الورثة والمستكرى فقالت الورثة انما أجرنا رجلاً فلهذا الدابة على أن مؤنة الدابة عليك وأنكر المستكرى ذلك فالقول قوله وان أقام بيعة فالبينة بينة الورثة فاذا استأجر رجل دابة من رجلين ذاهباً وجائياً الى بغداد فقال أحدهما كرينا كهنا بعشرة دراهم وقال الآخر بخمسة عشر فان اختلفا قبل استيفاء المعقود عليه وادعت لهما بيعة والمستأجر يكذب كل واحد منهما ويدعي الاجازة بخمسة فانه يجب التحالف في نصيب كل واحد منهما فاذا التحالفا فسح القاضي العقد في جميع الدابة كافي ببيع العين وان كان المستأجر يصدق أحدهما بأن كان يدعي العقد بعشرة فانه لا يجب التحالف في حصة الذي صدق به التحالفان في حصة الذي يدعي العقد بخمسة عشر فاذا التحالفا وطلب أحدهما الفسخ من القاضي أو طلبا جميعاً فان القاضي يفسخ العقد في حصة وتبقى الاجازة في حصة الآخر بخمسة دراهم عندهم جميعاً كالأموال أحدهما وان وقع الاختلاف بعد استيفاء المعقود عليه فالقول قول المستأجر مع عينه وان أقام جميعاً البيعة فانه يقضى لكل واحد منهما ما نصف ما ادعى من الاجرة فيقضى للمدعى خمسة عشر سبعة ونصف ويقضى للآخر خمسة دراهم هذا اذا اختلفا في بدل المعقود عليه وأما اذا اختلفا في

بأعه بغير عينه ان قيمته مثل قيمة العبد المبيع أو أقل قدر ما يتعابن فيه جاز وان قدر ما لا يتعابن فيه لا يجوز اجماعاً في الاصح لان كلا يكون مشترياً في المقابلة وكذا لو باعه بعشرة أبواب مروية لا يتحمل الغبن الفاحش ولو باعه بمكيل أو موزون بعينه فكذلك وبغير عينه اختاروا على قول الامام والاجازة كالبيع * باع الوكيل في غير بلد الموكل بالنسيئة لا يجب بـ الوكيل على الخروج الى تلك البلدة لقبض الثمن بل يؤمر ليؤكل رب المال بقبضه عند عدلين بروحان الى تلك البلدة أو يأخذ كتاب القاضي الى تلك البلدة * باع بضائع الناس وعجل الاثمان من عنده ثم أفلس المشتري ونوى الثمن عنده رجع عما أعطى من الثمن الى الملائكة لانه كان بشرط الرجوع * باع وأخذ الدلالة ثم استحق المبيع لا يرد الدلالة لانه بالاستحقات لم يعلم ان المبيع لم يكن ملكاً * قال لا تحر اشتري جارية فلم يقل نعم ولا لا ثم اشتراها ان أشهد أنه اشتراها لنفسه فله وان لم يقل شيأ ثم حال الشراء للامر ان لم يحدث بها عيب صدق وان ماتت أو تعبت لانه

متم فيه * بعث أغناماً الى بيع فباعها ومات وزعم المشتري تسليم الثمن الى البيع لا يظالب رب الاغنام وارث البيع قدر قبل ان يبرهن على قبضه الثمن لانه لا يكون مجهلاً قبل ثبوت قبضه فلا يتعلق بالتركه ولا يظالب المشتري أيضاً بالامر وصى البيع لا ينتقل

حق قبضه اليه فان لم يكن له وصي رفع الى الحاكم ينتصب كاحد المتفاوضين اذ ماتت بعد بيع مال المتفاوضة وله وصي وكذا لو كان للبائع وكيل حال حياته يقبضه الوكيل ولا يصدق المشتري على نقد الثمن الا ببينة * باع ما وكل (٤٨٥) به في بلد آخر والطريق كان مخوفا

فجعل الثمن في برذعة حمار ونزل مع القافلة فسرق مع الحمار لا يضمن وان كان الحل بلا امر * دفع اليه ثوبا ليبيعه ويعطى ثمنه زيدا وطلب الثمن من زيد فانكر قبضه وادعى البائع اعطاه له فان كان باع بلا اجر فالقول له ولا ضمان عليه وان باجر فكذلك عنده خلافا له لان البديل امانة فكذا بدله لانه اجر مشترك ولا ضمان على زيد لان قول البائع ليس بحجة عليه * غاب و امر تلميذه ان يبيع السلعة ويسلم الثمن الى فلان فباع ولم يسلم حتى هلك لا يضمن * سلم الوكيل المبيع قبل قبض ثمنه وكان الموكل قال له لا تسلم قبل قبضه لا يضمن لان حقوق العقدة * دفع الوكيل العين الى المستام حتى يعرضه على أهله فتلف في يده لا يضمن والقوى على أنه يضمن ولو باع الوكيل بالذات فهو أخذ العبد الى عوضه فرخص فالتفاوت على الموكل كالموكل لانه في الابتداء عكس البيع بالعرض وفي الخزائن ان قبل قبض الموكل فعلى الوكيل وفي فتاوى القاضي الوكيل بالشرع الدراهم اشترى بالذات أو بالعرض لا يضمن الوكيل للموكل * باع الفضولي عبد الغير من رجل

قدر المعقود عليه في المسير فقال أحدهما كرىنا كها الى المدائن وقال الآخر الى بغداد وانفقا على الكراء فان كانا اختلعا قبل المسير والمستأجر يكذب كل واحد منهما فيما يدعى ويدعى مكانا آخر بعد مما يقتران فانه يجب التحالف في نصب كل واحد منهما فان حلفا وطلبا الفسخ من القاضي فسخ القاضي العقد في جميع الدابة وان كان المستأجر يصدق أحدهما فيما يدعى فانه لا يجب التحالف في نصيبه انما يجب التحالف في نصيب الآخر فاذا حلف يفسخ العقد في نصيبه وتبقى الاجارة في نصيب الآخر جائزة عندهم جميعا هذا اذا اختلفا قبل المسير وان اختلفا بعد المسير الى أحد المكانين فالقول قول الاجر مع عيینه وان أقاما جميعا البينة فالبينة بينة المستأجر اذا كان يدعى زيادة مسير على ما يقولان كذا في المحيط * تكارى شق محمل فقال الجمال عنيت عيدان المحمل وقال المستكرى بل عنيت الابل ان كان الكراء مثل ما يتكارى به خشب المحمل فالقول للمحال وان كان مثل ما يتكارى من الابل فالقول للمستكرى لان اسم المحمل كما يطلق على العيدان يطلق على الابل فيكون المراد من هذا اللفظ مجهولا فوجب استبانة المراد من المفظ بالمسمى كذا في محيط السرخسى * واذا استأجر الرجل دابة وغلاما ليذهب به بكتاب الى بغداد واختلف المستأجر والاجر فان اختلفا في ايفاء العمل والمرسل ينكر فيكون القول قوله كالبائع اذا ادعى تسليم المبيع والمشتري ينكر وان اختلفا في ايفاء الاجر فالقول قول الغلام هكذا في المحيط * رجل تكارى غلاما ليذهب به بكتاب الى بغداد فقال الغلام قد ذهبت بالكتاب وقال له الذي ارسل اليه الكتاب لم تأتني به فعلى الغلام البينة على ما يدعى لانه يدعى ايفاء المعقود عليه فان أقام البينة أنه دفع الكتاب اليه كان الثابت بالبينة كالثابت باقرار الخصم وله الاجر على المرسل دون من حمل الكتاب اليه وان قال المرسل اليه أعطيت به أجره عشرة دراهم فعليه البينة على ذلك كالموكل كان المرسل هو الذي يدعى ايفاء الاجر وان أقام الغلام البينة أنه قد أتى بغداد بالكتاب فلم يجد الرجل فله الاجر كذا في المبسوط * رجل تكارى دابة من رجل ولم يسم بغلاما وحمارا فجاء بحمار فاختلفا فقال المستكرى انما استكرى منك هذا البغل بخمسة دراهم وقال المكارى لابل أكريتك هذا الحمار بخمسة دراهم فان اختلفا قبل الركوب وليس لأحدهما بينة فانه ما يتحالفان وان اختلفا بعد الركوب ولم تقم لأحدهما بينة فالقول قول المستأجر فاما اذا أقاما جميعا البينة ان وقع بينهما الاختلاف في المعقود عليه وهي المنفعة فان اختلفا قبل الركوب فالبينة بينة المستأجر وان وقع الاختلاف بينهما في الاجر فان اختلفا قبل الركوب فالبينة بينة المكارى كذا في المحيط * واذا تكارى دابة من الكوفة الى فارس وسعى مدينة معلومة فالاجارة جائزة فان اختلفا في النقد فقال المستأجر أعطيتك نقد فارس لان الوجوب كان بفارس ونقد فارس أنقص وقال المكارى لابل عليك نقد كوفة لان العقد كان بكوفة ونقد كوفة أزيد كان عليه نقد المكان الذي فيه العقد لا نقد المكان الذي حصل فيه الوجوب كذا في الذخيرة * استعمله في الرستاق باجارة فاسدة واختصهما في البلد وأجر مثل ذلك العمل فتفاوت في المكانين يجب أجر مثل عمله في المكان الذي استأجره فيه كذا في القنية * اذا استأجر الرجل الدابة الى الحيرة فقال رب الدابة هذه الدابة دونك فاركبها فلما كان بعد ما رجع من الحيرة اختلفا فقال المستكرى لم أذهب به الى الحيرة فلا أجر على وقال صاحب الدابة لابل ذهبت به الى الحيرة ولى عليك الاجر فان لم يعلم خروجه وتوجهه الى الحيرة فالقول قول المستأجر وان علم خروجه وتوجهه الى الحيرة فالقول قول صاحب الدابة هكذا في المحيط * فان تكارى يوما الى الليل بدرهم فأراه الدابة على آريها وقال اركبها اذا شئت فلما جاء الليل تنازعا في الكراء والركوب فان كانت الدابة دفعت الى المستأجر فعليه الاجر وان كان لم يدفعها فلا أجر عليه وعلى رب الدابة البينة أنه قدر كرها كذا في المبسوط * رجل استأجر عبدًا يخطط معه مشاهرة كل شهر بأجر مسمى فجحد الخياط الاجارة وادعى العبد أنه عبده وأقام رب العبد البينة على الاجارة

فقال المالك للبائع أول المشتري سلمت هذا العبد كان اجازة للعة بتمتلة قوله أجزت * باع الوكيل بحضرة الموكل فحقوق العقد تتعلق بالوكيل لا بالموكل * الوكيل بالبيع مطلقا يملك البيع بشرط الخيار والفسخ * آالة الوكيل بالسلم وآالة الوكيل بالبيع جائزة عند الامام ومحمد بخلاف

ياخذها الخامس اوصى بثلاث ماله ثم باع في مرضه شيئا بمائة بسيرة تدخل الحجابة في الثالث * السادس باع المريض المحيط دينه بمائة مايساوي مائتين بمائة ولا مال له سواء صار المريض محبا بمائة فتمت هذه الحجابة بقدر الثلث ثم يقال للمشتري (٤٨٧) اما ان يبلغ الثمن الى تمام الثلثين ولا

يرد من المبيع شيئا واما ان يفسخ وليس له امسالة شيء من المبيع ولو قال الدلال لأعلم ضياع الثوب من يدى أو كتنى لا يضمن * دفع الدلال الثوب الى ظالم لا يمكن استخلاصه ولا أخذ الثمن أيضا يضمن اذا كان الظالم معروفا صنع * دفع السلعة الى مناد ينادى به وطلب منه بعشرة فضاع يضمن القيمة ولا شيء على المنادى * ولو دفع الدلال أو الوكيل الثوب الى من يعرضه على البيع أو على من يريد الشراء ففسد أو ضاع بأن هرب به لا خذ قبل ان لم يأذن بالدفع يضمن وان أذن لا وقيل يضمن مطلقا وهو الاصح وقال صاحب المنظومة لا يضمن واختار بعض أنه لا يضمن اذا لم يفارقه فان فارق ضمن كما علم في المودع الثاني والبعض على أن المدفوع اليه ان كان مأموئلا يضمن لانه مأذون بالدفع اليه عادة ولا يضمن * الفضولي لا يملك الفسخ قبل الاجازة وبعد هيا يملك لانه صار ماذونا * باع ماله بلا اذنه فقال أحسنت أو أصبت أو وفقت فليس باجازة وكذا كفيتنى مؤنة البيع أو أحسنت فخراك الله خيرا وعن محمدات أحسنت أو أصبت اجازة فصار على

أصاب الارض فهو لرب الارض وما أصاب البناء فهو لصاحب البناء كذا في الذخيرة * قال أبو بكر استأجر دابة وذهب الى سمرقند فجاء آخر وأدعاه لنفسه ولم يصدق أنه مستأجر واستحق عليه هل للآجر أن يرجع على بائعه قيل لا واليه أشار في الباب الثاني من الزيادات فانه قال جارية في يد عبد الله فقال ابراهيم لمجده هذه الجارية بعتمنا منك وسلمنا اليك وقد غصبها منك عبد الله وصدقه محمد فلا يبراهيم أن يأخذ الثمن من محمد ولو استحق انسان الجارية بالبيعة من يد عبد الله ليس لمجده أن يرجع على ابراهيم فان كان المدعى للدابة ادعى فعلا على الذى في يده الدابة بأن قال هذه الدابة ملكى غصبتمها منى ينتصب هو خصما وتسمع عليه البيعة ويكون للآجر حق الرجوع على بائعه واذا ادعى على آخر أنى استأجرت هذه الدار التى في يديك من فلان بتاريخ كذا قبل أن تستأجرها هل ينتصب صاحب اليد خصما للمدعى فى حق اثبات الاجارة عليه حتى لو أقام بيعة على الاجارة هل تسمع بينته فهذا على وجهين اما أن ادعى على صاحب اليد فعلا بأن قال استأجرت هذه الدار من فلان وقبضتها فأخذتها منى بغير حق أو غصبتمها منى تسمع بينته وأما اذا قال استأجرت من فلان قبل أن تستأجر أنت وقد سلم اليك ولم يدع عليه فعلا لا تسمع بينته كذا في المحيط * المستأجر اذا ادعى أنه استأجر الارض وهى فارغة وادعى المؤجر أنها كانت مشغولة ومنزوعة يعتبر بحال ان كانت الارض فارغة فالقول للمستأجر وان كانت مشغولة فالقول للآجر وهو المختار كذا في خزانة المفتين * باع الدلال ضيعة رجل بأمره فقال صاحب الضيعة بعتمها بغير أجر وقال الدلال بل بأجر فان كان هذا الدلال معروفا بأنه يبيع أموال الناس بالاجر لا يصدق الا امر على دعواه ويجب أجرة المثل كذا في جواهر الاخلاطى * ولو قال الراعى خفت الموت فذبحتها فأنكر المالك فالقول قوله وعلى الراعى البيعة كذا في الوجيز للكردرى * وفي فوائد صاحب المحيط اختلف الراعى مع المالك فقال الراعى ذبحتها وهى ميتة وقال المالك ذبحتها وهى حية فالقول قول الراعى وفي صيد النوازل أما الاجنبى اذا قال ذبحت شاة وهى ميتة هل يكون مثل الراعى قال ينبغي أن يكون مثله حتى يكون القول قوله مع عينه وهكذا قاله بعض الفقهاء رجعهم الله تعالى لان فى ضمانه شكاً بخلاف ما اذا قال ذبحت شاة بذلك وأنكر المالك الاذن حيث يكون القول قول المالك ولو قال الراعى ذبحتها لانها مريضة وقال صاحبها ما به امرض فالقول قول رب الشاة ويضمن الراعى كذا في الفصول العبادية * دفع الاجر الى المؤجر ومات بعد شهرين فطالبه الورثة بأجر عشرة أشهر وقال المؤجر آجرتها بهذه الاجرة شهرين وأباحت له السكنى بقية السنة وقالت الورثة بل آجرتها سنة فالقول للمؤجر لانه ملك الاجرة وادعت الورثة ابطال ملكه كذا في القنية * والله سبحانه أعلم

باب السادس والعشرون فى استئجار الدواب للركوب

يجوز استئجار الدواب للركوب والحمل فان أطلق الر كوب جاز أن يركب من شاء كذا في الهداية * واذا ركب بنفسه أو أركب واحدا ليس له أن يركب غيره كذا في الكافى * فان ركب المستأجر أو غيره بعد ماتعين راكبها فعطبت ضمن قيمتها كذا في الجوهرة النيرة * فان قال على أن يركبها فلان فاركبها غيره فعطبت ضمن كذا في الكافى * اذا تكارى من رجل ابلا مسماة بغير عينها من كوفة الى مكة فالاجارة جائزة قال الشيخ الامام خواهر زاده ليس تفسير المسألة أنه استأجر ابلا بغير عينها لان استئجار ابل بغير عينها لا يجوز لجهالة المعقود عليه بل تفسيرها ان يتقبل المكارى الحمل فيقول له المستكرى احملنى الى مكة بكذا فيكون المعقود عليه الحمل فى ذمة المكارى وانه معلوم والابل آلة الحمل وجهالة الآلة لا توجب فساد الاجارة كما فى الحيايط والقصار وما أشبه ذلك قال الصدير الشهيدي ونحن نفق بالجواز كما ذكر فى الكتاب وتفسير ذلك ما قلنا وصار ذلك معتادا ولو لم يكن كذلك لا يجوزهم كذا في المحيط * ولو

الروايتين وفى المتن وقوله له نفس ما صنعت اجازة لقبض الثمن * باع مال أبيه بلا اذنه ثم ورثه لا ينفذ بالتجديد وكذا زوج أخته برضاها حال حياة الأب بلا اذنه ثم انتقل الى الاخ لولاية جاز باجازه بعد انتقال الولاية لا بالسكوت والفرق ان النكاح ولاية فينفذ بالاجازة والبيع تعليق

فيشترط كونه مالكا * باع مال الغير بلا اذنه بما لا يتعين بشرط قيام الاربعة للاجارة المالا والبائع والمشتري والمبيع ولا يمنع هلاك الثمن فان
الاربعة فاقعة او ان الاجازة (٤٨٨) صار الفضولي كالوكيل عنه واخذ الثمن ان قاموا وان هالكاهلك امانة وان كان مما يتعين

بشرط قيام الخمسة الثمن
أيضا * غصب عبد او بابه
من آخر ثم أجاز المالك
البيع ولا يعلم أن العبد هالك
أم قائم قال محمد وأولنا يصح
الاجازة ثم رجع وقال
لا يصح حتى يعلم حياته فان
زعم المشتري هلاكه عند
الاجازة والبائع حياته
فالقول للبائع * باع عبد الغير
فأبق من المشتري ثم أجاز
المالك البيع جاز عند
الثاني خلافا لفر * باع
عبد غيره بلا اذنه وجاء المشتري
فضوليا الى المالك وقال
اشتريت مالك فقال ان
كنت اشتريت بمائة درهم
فقد أجزت فان كان اشتراه
بمائة أو أكثر لم يبيع وان
باقل أو بأقل دينار لا والدينار
معنى يخالف الدرهم وان كان
الخمس باقية فاجاز البيع جاز
ويكون اجازة عقد لا اجازة نقد
فيكون العرض (١) للفضولي
للمالك ويضمن قيمته لو
قيما أو مثله لو مثله للمالك لان
المقايضة شراء من وجه
والشراء لا يتوقف فستم على
الفضولي لانه أهله وقد نقد
الثمن من مال غيره فيضمنه
له فاندفع ما لو دين لانه بائع
من كل وجه فاذا أجاز كان
مجهزا للعقد فيكون بدله
واذا مات المالك قبل الاجازة
فاجاز ورثته لا ينفذ بخلاف
القسمه فانها تنفذ عند الثاني

باجازة الوارث استحسنوا والمشتري فسخ البيع قبل الاجازة وكذا الفضولي قبلها تخروا عن لزوم العقد
وان خا ط الثوب المشتري فضولي قيما ثم أجاز المالك صح عند الثاني خلافا لفر واذا أجاز المالك يبيع الفضولي صار الفضولي كالوكيل حتى

موضعا

موضعا

صح حمله عن الثمن علم المالك بالخط أول يعلم وأجاب صاحب الهداية أنه إذا علم بالخط بعد الاجازة له الخيار ان شاء رضى به وان شاء فسخ * باع عبدا وباعه المشتري من آخر بزيادة ثم أجاز البائع الأول البيع لا يصح لأنه يبيع ما لم يقبض * باع (٤٨٩) أمة غيره بلا اذنه فولدت ثم أجاز المالك

البيع يكون الولد مع الأمة للمشتري بخلاف ما إذا أجاز به بعد صبيغ الثوب المشتري حيث لا يجوز * باع نصف الدار للمشتري كة بلا اذنها انصرف الى نصيبها وان أجاز أحدهما صح في نصف المجيز وبه قال الثاني وقال محمد يصح بالاجازة في ربح الدار بخلاف يبيع المالك لا تنصرف الى نصيبه خاصة أما يبيع الفضولي ينصرف الى النصف الشائع * باع دار رجل ورهنا فأجازهما المالك صح البيع لا الرهن وان اجتمع البيع والاجازة فالبيع أولى وان اجتمع البيع والنكاح فأجازهما المالك صح البيع وبطل النكاح * أخذ الثمن وطلبه اجازة وكذا دفع الثمن في البيع الموقوف * غصب عبدا وباعه وأخذ المالك منه بالثمن قبالة يكون اجازة للبيع * لا يبيع عبده فباعه فضولى وأخذ الحالف ثمنه لا يحنث وقول المالك بعد يبيع الفضولى للفضولى وهبت لك الثمن أو صدقت به عليك اجازة للبيع ان كان المبيع قائما * غصب عبدا فباعه بالف ثم اشتراه الغاصب منه بخمسة مائة ثم أجاز المالك البيع فالزيادة للمشتري لا للغاصب وللمالك وكذا المحكم في كل بيع موقوف

موضع عام معلوما كذا في الظهيرية * اذا استأجر من رجل دابة كل شهر بعشرة على أنه متى بدله من ليل أو نهار حاجة تركها فان كان يسمى بالكوفة ناحية من نواحيها فهو جائز وان لم يسمى مكانا معلوما لا يجوز كذا في المحيط * وان تكارها من بلد الى كوفة ليركبها فله أن يبلغ عليها منزله بالكوفة استحسانا وفي القيام ليس له ذلك وكذلك لو استأجرها ليعمل عليها متاعا فان خط المتاع في ناحية من الكوفة وقال هذا منزلي فاذا هو قد أخطأ فأراد أن يحمله مرة ثانية الى منزله فليس له ذلك وكذلك لو تكارى حمارا من الكوفة ليركبه الى الحيرة ذاهبا وجائبا فله أن يبلغ عليه الى أهلها من الكوفة الى الحيرة وإذا تكارى دابة بالكوفة من موضع كانت فيه الدابة الى الكوفة ذاهبا وجائبا فأراد أن يبلغ في رجعته الى أهلها لم يكن له ذلك انما له أن يرجع الى الموضع الذي تكارى فيه الدابة كذا في المبسوط * وفي المنتقى لو تكارى دابة على دخول عشرين يوما الى موضع كذا فأدخله المكارى في خمسة وعشرين يوما قال يحط عنه من الاجر بحسب ذلك وهذا يستقيم على قول أبي يوسف ومحمد رجهما الله تعالى أما على قول أبي حنيفة رجه الله تعالى ينبغي أن تفسد الاجازة كذا في الخلاصة * وان تكارها من الكوفة الى بغداد على أنه أن أدخله بغداد في يومين فله عشرة والأفله درهم فعند أبي حنيفة رجهما الله تعالى التسمية الاولى صحيحة والثانية فاسدة وعندهما تصح التسميتان كذا في المبسوط * ولوا كثرى بالامن كوفة الى مكة للحج ذاهبا وجائبا كان له أن يركبها يوم التروية ويوم عرفة ويوم النحر وثلاثة أيام التشريق كذا في خزانة المفتين * ولوا كثرى الدابة رجلان فأت أحدهما في بعض الطريق أجبر المكربى على أن يكرى للذي يريد السير نصف بعينه بنصف الاجر وله أن يحمل معه مثل الذي مات ولو استأجر واسفينة ليحملهم فيها فأت بعضهم جل الباقين بحصتهم وله أن يحمل مثل من مات أو أكثر ما لم يضرب الباقين في سيرهم المشروط فان قال أحدهم أقم هنا فان كان في بعض البوادي أجبر الى أن ينتهي الى أقرب العمران كذا في الغنيمة * رجل استأجر بعيرا من الكوفة الى مكة ذاهبا وائبا ثم مات بعدما قضى المناسك فاتمأ عليه من الاجر بحسب ذلك فان العقد فيما بقي قد بطلت عونه فسد من الاجر بحسبه ويجب في تركه بحسب ما استوفى ثم بين فقال يلزمه من الكراء خمسة أعشار ونصف ويبطل عنه أربعة أعشار ونصف وهذه مسئلة عجبية قال شمس الأئمة السر حسي وبان تخريج هذه المسئلة أن من الكوفة الى مكة سبعة وعشرين مرحلة فذلك للذهاب وللإياب كذلك وقضاء المناسك يكون في ستة أيام في يوم التروية يخرج الى منى وفي يوم عرفة يخرج الى عرفات وفي يوم النحر يعود الى مكة اطواف الزيارة وثلاثة أيام بعده للرمي وبحسب كل يوم مرحلة فاذا جمعت ذلك كله كان ستين مرحلة كل سبعة من ذلك عشرة فاذا مات بعد قضاء المناسك والرجوع الى مكة فقد تقرر عليه ثلاثة وثلاثون جزءا من الاجر سبعة وعشرون جزءا للذهاب الى مكة وستة أجزاء لقضاء المناسك وذلك خمسة أعشار ونصف عشر كل عشرة ستة قال شمس الأئمة رجهما الله تعالى رعا يشترط الممر على المدينة فيزداد ثلاثة مراحل فان من الكوفة الى مكة على طريق المدينة ثلاثين مرحلة فان كان شرط ذلك في الذهاب تكون القسمة على ثلاثة وستين جزءا ويتقرر عليه ستة وثلاثون جزءا من ثلثة وستين جزءا من الاجر ثلاثون للذهاب وستة لقضاء المناسك فان كان شرط الممر على المدينة في الإياب فعليه ثلاثة وثلاثون جزءا من ثلثة وستين جزءا من الاجر للذهاب سبعة وعشرون جزءا وقضاء المناسك ستة أجزاء وان كان الشرط بينهما أن الذهاب من طريق المدينة والإياب كذلك فالقسمة على ستة وستين جزءا وانما بقية رسته وثلاثون جزءا للذهاب ثلاثون وقضاء المناسك ستة فخالص ما يتقرر عليه ستة أجزاء من أحد عشر جزءا من الاجر ولم يعتبر السهولة والوعورة في المراحل لقسمة الكراء عليها لان ذلك لا يمكن ضبطه والوعورة الصعوبة هذه مسئلة يتحتم بها من يتبحر في علم الفقه هكذا كان يحكى والذى عن أستاذه الشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني كذا في الظهيرية * ولوا أراد المكثري أن ينصب على المحل كنيسة أو قبلة لا يملك ذلك ولا يملك أن يبذل من جنسها ما هو أعظم منها وان كان دونها

(٦٣ - فتاوى رابع) * بلغ المالك أن فضولى باع ملكه فسكت لا يكون اجازة ولو بلغه البيع فانه قبل علمه بتقارنه ثم علم المقدار ورده البيع فالمعتبر اجازته لارده * وكله يبيع متاعه بمائة فباعه بالف بلا علم المولى فقار كبل بعته فقال المولى أجزت جاز بالف

وان قال أجزت بما أمرتكم به لم يجز * باع الفضولي أو المودع بلا إذن المودع فبهرن المالك على اجازة البيع حال قيام المبيع لاية. لكن من أخذ الثمن من المشتري الا (٤٩٠) أن يكون وكيلاً من قبل الفضولي في قبض الثمن * باع عبده ومات العبد ثم ادعى المالك

أنه كان أمره بالبيع بصدق وان قال بلغني البيع وأجزته لا يصدق الا بينه وكذا امرأة مدركة زوجها أو بوهامات الزوج ثم انها ادعت الامر أو الاجازة فهو كاذب كرنا واذ هلك الثمن في يد الفضولي ولم يجز المالك البيع ان علم المشتري بحاله وقت دفع الثمن لا يضمن وان لم يعلم بحاله يهلك مضمونا ولو انهم سدد الدار ثم أجاز المالك البيع يصح لبقاء العرصه * باع أرض ابنه فقال الابن مادمت حيا فانا راض بالبيع أو أجزته مادمت حيا فهو اجازة لكفاية قوله أنا راض وبلغوا مادمت حيا ولو قال أمسكها مادمت حيا لا يكون اجازة فان الامساك لا يدل على الرضا واذ هلك المبيع فصولا قبل الاجازة ان هلك قبل التسليم الى المشتري بطل البيع وان هلك بعده لا يجوز بالاجازة وللمالك أن يضمن أي ما شاء البائع أو المشتري فايهما اختار ضمانه يرى الآخر لان في التضمين تمايكاً منه فاذا ملكه من أحدهما لا يملك عليه من الآخر فان اختار تضمين المشتري بطل البيع لان أخذ القيمة كالأخذ العين ويرجع المشتري بالثمن على البائع لا بما ضمن وان اختار تضمين

أو مثلها جاز ولو أراد المسكاري أن يبدل البعير مثل الاول جاز ولو انكسر المحمل فركب على الزام له يجب الاجر بكاله وان هرب المحمل فانفق المسكاري على الدابة بأمر الحاكم أو بأمر من نصبه الحاكم يرجع عما أنفق على صاحب الدابة ولا يصدق في الانفاق الا بينه كذا في الغياية * واذ اتكاري الرجل دابة من رجل على أن يركب مع فلان يشيعه الى مكان معلوم حتى جازت الاجارة فبسمان الغدا الى انتصاف النهار ثم بدا للرجل أن لا يخرج فرد الدابة عند الظهر فلا أجر وهل يضمن بهذا الحبس ان حبسها فقدر ما يحبس الناس لا انتظار خروج ذلك الرجل لا يضمن وان كان أكثر من ذلك يضمن كذا في الذخيرة * واذ استأجر دابة للحمل فله أن يركبها واذ استأجرها للركوب لم يكن له أن يحمل عليها واذ حمل عليها واذ حمل عليها لا يستحق الاجر وفي البقال اذا استأجر دابة يحمل عليها يحمل رجلا عليها لا يضمن كذا في المحيط * رجل تكاري دابة الى بغداد على أن يعطيه الاجر اذا رجع من بغداد لم يكن لصاحب الدابة أن يطالبه بالكرام ما لم يرجع من بغداد وهذا مشكل لانه لا يدري ميقات رجوعه من بغداد فمكان الاجل مجهول لان مات المستأجر في بغداد الا أن يأخذ صاحب الدابة أجر الذهاب من تركته كذا في الظهيرية * والله أعلم

باب السابع والعشرون في مسائل الضمان بالخلاف والاستعمال والضياع والتلف وغير ذلك استأجر دابة الى موضع كذا فركبها في المصير ولم يذهب الى ذلك الموضع يضمن ولو كان هذا في الثوب لا كذا في السراجية * وعن محمد رحمه الله تعالى استأجرها لركبها في المصير وما خرج عليها ثم ردها في ذلك اليوم الى المصير يرى عن الضمان كذا في التارخانية * استأجر دابة ليحمل عليها شعيراً كدلاء معلوماً فحمل عليها برا مثل كدله فعليه قيمة الدابة ان هلكت ولا أجر عليه في قولهم جميعاً لان الخطئة أنقل من الشعير وهي أصاب وأشد اندماجاً من الشعير فصار كالوحد على اجماعه أو حديداً بخلاف ما لو استأجرها ليحمل عليها عشرة أقفزة من شعير فحمل عليها أحد عشر فغيره من شعير حيث يضمن جزءاً من أحد عشر جزءاً من قيمتها اذا كانت الدابة تقوى على حمل ذلك لان المحمول من جنس المسمى ولو سمي عشرة أقفزة من حنطة فحمل عليها عشرة أقفزة من شعير ففي الاستحسان لا يضمن ولو سمي حنطة وزنا فحمل عليها شعيراً مثل وزن الحنطة لا يضمن اذا لم يجاوز المحمول عن موضع الحمل من الدابة وان سمي شعيراً فحمل عليها وزن الشعير حنطة ضمن والاصل أن المسمى متى كان في موضع الحمل والمحمول أيضاً في موضع الحمل وقد استويا وزناً الا أن المحمول يأخذ من موضع الحمل أقل مما يأخذ المسمى ضمن لان المحمول حينئذ يكون أضرباً بالدابة من المسمى كالوحد حنطة أو شعيراً فحمل عليها حديد أو حجر مثل وزن المسمى فان كان المحمول يأخذ من موضع الحمل أكثر مما يأخذ المسمى لا يضمن لانه ليس على الدابة فلا يضمن بالخلاف اليه الا اذا جاوز المحمول عن موضع الحمل كالوحد حنطة فحمل بوزنها حطباً أو لبناً أو قطناً بحيث جاوز موضع الحمل وبهذا يفتي كذا في الظهيرية * ولو تكارها ليحمل عليها شعيراً كدلاء معلوماً فحمل عليها برا مثل كدله ضمن وان حمل عليها مثل نصف ذلك من البر قال الامام السرخسي رحمه الله تعالى يضمن وقال الامام خواهر زاده لا يضمن استحساناً قال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى في عارية الاصل هو الاصح كذا في الخلاصة * ولو استأجر دابة ليحمل عليها شعيراً فحمل عليها في أحد الجوالقين حنطة وفي الآخر شعيراً فطعت قال أصحابنا يجب عليه نصف الضمان ونصف الاجرة كذا في الينابيع * والاصل أن المستأجر اذا خالف الى مثل المشروط أو أخف فلا شيء عليه لان الرضا باعلى الضررين رضا بالادنى وبعدمه دلالة وان خالف الى ما فوقه في الضرر فطعت الدابة فان كان من خلاف جنس المشروط ضمن الدابة ولا أجر عليه وان كان من جنسه ضمن بقدر الزيادة وعليه الاجر لانها هلكت بفعله أو دون وغيره ما دون في قسم على قدرهما الا اذا كان قدره لا تطيقه الدابة فيضمن لكونه غير معتاد فلا يكون ما دوناً فيه والحديد أضرب من القطن لانه يجتمع في موضع واحد من ظهر الدابة والقطن ينسبط

البائع ينظر ان كان قبض البائع مضموناً عليه نفذت به بالضمان لان سبب ملكه قد تقدم عقده وان كان قبضه أماته ان قام بأمر مضموناً عليه بالتسليم بعد البيع فلا ينفذ به بالضمان لانه سبب ملكه عن العقد وذكر محمد في ظاهر الرواية أنه يجوز

البيع لتضمن البائع ووجهه أنه سلم أو لا حتى صار مضمونا عليه ثم باعه فصار كالمصوب وان باع مال الغير بعين له هلك العين في يد البائع قبل الاجازة يبطل العقد ولا تلحقه الاجازة فيرد المبيع على صاحبه ويضمن البائع للمشتري (٤٩١) مثل عرضه ان مثليا او قيمته لو قيميا

بقبضه به قد فاسد وان
تصرف البائع في العرض
قبل قبضه فتصرفه باطل
وجاز بعد قبضه ان باذن
المشتري دلالة أو صريح
وان تصرف في المبيع قبل
الاجازة لم يجز قبض المبيع
أم لا لعدم اذن المالك
والاصل عندنا أن عقده
يتوقف على الاجازة لوله
مجهز حال العقد فان لم يكن
له مجهز حاله فهو باطل
لا يتوقف والشراء متى
وجد نفاذا نفذ وان لم يجد
يتوقف والشافي على أنه
لا يتوقف بحال ينفذ
تصرف الصبي المحجور
تصرفه ولو فعله وليه في صغره
نفذ عليه فاذا أنشأ يتوقف
على اجازته ولو تصرف لا يصح
منه باذن وليه لا يتوقف
كاطلاق والعقاق فاذا أوجده
لا يتوقف ويبطل ولا يلحقه
الاجازة بعد البلوغ أيضا الا
بلفظ يدل على الانشاء
كقوله أوقف ذلك الطلاق
واذا اشترى لغيره كان ما اشتراه
لنفسه أجاز الذي اشتراه له
أم لا وان لم يجد نفاذا يتوقف
على اجازة من اشترى له
كالصبي المحجور يشترى شيئا
لغيره يتوقف هذا اذا أضاف
العقد الى نفسه أما اذا أضافه
الى غيره بان يقول بع هذا
العبد اقلان فقال البائع

كذا في الاختيار شرح المختار ولوجل الأ كسبة أو الطيانسة مكان الثوب الرطبي ضمن كذا في الغيائية
* اكثرى بعير المحمل فحمل زامله يضمن وان حمل رجلا مكان المحمل لا يضمن لانه أخف كذا في محيط
السرخسي * استأجر هاليركب فاركب غيره ثم أنزله وركب لا يبرأ عن الضمان ولو استأجر هاليركب محمل الى
موضع كذا فقد هال الى هناك ولم يركب ولم يحمل وجب الاجر ولو لم يركب ولم يحمل بعذر في الدابة لا يجب
الاجر كذا في التارخانية * وان استأجر سر جالير كبه شهر فاعطاه غيره فركب فهو وضامن ولا أجر عليه وان
استأجر كذا فانتقل عليه حنطته شهر افه و جائز وحنطته وحنطة غيره سواء والجوالق كذلك كذا في
المسوط * واذا استأجر ليحمل عليها حمل نفسه فحمل عليها حمل غيره فلا ضمان ولو استأجر محملا ليركبه
فليس له أن يحمل غيره كذا في التارخانية * ولو استأجر دابة على أن لا حدها مثله أو لا تحركها فحمل
عليها الاول سبعة والاخر عشرة ضمن هذا أربعة وثلاثين سبعة عشر لان المأذون له خمسة وثلاثون كذا في
الغيايية * واذا استأجر من آخر دابة ليحمل عليها عشرة مخاتيم حنطة فحمل عليها أحد عشر محتوما
فقطعت الدابة من ذلك بعدما بلغت المكان المشروط فعليه الاجر كله لا يضمن جزأ من أحد عشر جزأ
من قيمة الدابة ولم يملك شيئا من المستأجر فالوفاة قبل المسئلة من وجهين أحدهما اذا كانت الدابة تطيق حمل
ما زاد فكانت تسير مع الحمل أما اذا كانت لا تطيق يضمن جميع قيمتها على قياس مسئلة تأتي بعدها والثاني
أن يحمل عليها أحد عشر محتوما مدفوعة واحدة أما اذا حمل عليها عشرة مخاتيم حنطة ثم حمل عليها محتوما
وعطبت الدابة يضمن قيمتها بتمامها هذا اذا حمل الحادي عشر في المكان الذي حمل العشرة أما اذا حمل في
مكان آخر (٢) جنانكه بفترالك برأويحت) يضمن بقدر الزيادة على قياس مسئلة تأتي بعدها ان شاء الله
تعالى كذا في المحيط * فرق بين هذه المسئلة وبينها اذا استأجر ثورا ليطن به عشرة مخاتيم حنطة فطن
أحد عشر محتوما وتلفت الدابة أو استأجر هاليركب جريا فافكر بجرى او نصفه او هلك الثور فانه يضمن
جميع القيمة لان الطحن يكون شيا فشا فشا فشا طحن عشرة انتهى العقد فبعد ذلك هو في طحن الحادي عشر
مخالف من كل وجه فيضمن جميع قيمتها كمالو طحن عليها فقيرا ابتداء أو مالمال فيكون بدفعة واحدة وبعض
المجول مأذون فيه فلا يضمن بقدره كذا في الذخيرة * قال الامام استأجر دابة ليحمل عليها عشرة مخاتيم حنطة
فحمل عشرين فان سلمت عليه تمام الاجر وان تلفت بعدما بلغت عليه نصف قيمتها وتتمام الاجر وضمن عند
الثاني كذا في الوجيز للكردي * وان استأجر هاليركب ليحمل عليها عشرة مخاتيم حنطة فحمل عليها خمسة عشر
محتوما من الحنطة وجاء الجار سليما فهلك قبل أن يرد له الى صاحبه ان كان يعلم أن الجار يطبق ذلك كان
عليه ثلث القيمة وكال الاجر المسمى وان كان لا يطبق يضمن جميع القيمة ولا يجب الاجر كذا في فتاوى
قاضيجان * ولو أصر المكثرى لرب الدابة أن يحملها فحملها وهو يعلم أنه زيادة ولا يعلم لا يضمن المكثرى
وهذه حيلة كذا في الغيائية * وان أصرها ليحمل عليها عشرة فحمل في جوالق عشرين فأمر رب الدابة
أن يضعه عليها ففعل وهلك لاضمان وان جلا معاضن ربع القيمة ولو كان في عدلين فحمل كل واحد منهما
عدلا أو حمل المستأجر أولا ثم رب الدابة لاضمان أصلا ولو حمل ربه أو لاضمن المستأجر نصف القيمة كذا في
الوجيز للكردي * استأجر دابة ليركبها الى مكان معلوم فركب وحمل مع نفسه جلا يضمن قدر الزيادة ان
عطبت الدابة نص في الكتاب وتفسير ذلك أن يرجع الى أهل البصر فيسأل منهم أن هذا الحمل كم يزيد على ركوبه
في النقل وهذا اذا لم يركب موضع الحمل بل يكون ركوبه في موضع والحمل في موضع آخر أما اذا ركب على
موضع الحمل ضمن جميع قيمة الدابة هكذا في الصغرى * واذا استأجر دابة ليركبها فركب هو وحمل آخر مع
نفسه ان سلمت الدابة فعليه الاجر كلا ولا ضمان وان هلك الدابة من ركوبه ما بعدما بلغ المكان المشروط

(٢) كما اذا علق في كفها

بعته لفلان يتوقف على اجازته وأما اذا قال اشترت منك كذا لاجل فلان فقال البائع بعثت أو بعثت منك لفلان فانه يقع الشراء
للخاطب لانه اذا أضيف العقد في أحد الكلامين الى فلان يتوقف على اجازة فلان هذا اذا لم يسبق من فلان الامر والتوكيل

فلوسبق فعلى الموكل وان أضاف الوكيل الشراء الى نفسه وتنصرف العهدة الى الوكيل ان كان أهلا للعقد والانتصرف الى الموكل
* اشترى عبدا وأشهد أنه يشتره لفلان (٤٩٣) وقال فلان رضيت به فالعقد للشترى لانه اذا لم يكن وكيل بالشراء وقع الملك له فلا اعتبار

للاجارة بعد ذلك لان الاجارة
بعد ذلك تلحق العقد
الموقوف لاننا قد فان
دفع المشتري اليه العبد
وأخذ الثمن كان بيعا
بالتعاطى بينهما ولو ظن
المشتري والمشتري له أن
الملك وقع للمشتري له فسلمه له
بعد قبضه منه لا يسترد ولا
رضا المشتري له ويجعل
كأنه ولاه وان علم أن
الشراء وقع للمشتري بعده
وان زعم المشتري له أن
الشراء كان بأمره ووقع الملك
له والمشتري أنه كان بلا أمره
ووقع الشراء للمشتري فالقول
قول المشتري له لان الشراء
باقراره وقع له فيكون مأمورا
ظاهرا

الحادي عشر في اختلاف البائع والمشتري

زعم أحدهما أنه بدرهم
والآخر بدنانير واختلفا
في الصفة أن الثمن صحاح أو
مكسرة أو في قدره أنه ألف
أو ألفان حال قيام السلعة
قبل القبض أو بعده تحالفا
ولو اختلفا في الثمن فقال
المشتري ان كنت اشتريته
الا بخصم مائة فعنده المشتري
حر وقال البائع ان كنت
بعته الا بالاف فهو حر فالبائع
لازم ولا يعتق العبد ويلزمه
الثمن قدر ما أقربه المشتري
لانكاره الزيادة لان البائع أقر

فعلية الاجر كلا وضمن نصف قيمة الدابة ويكون للمالك في ذلك الخيار ان شاء ضمن المستأجر وان شاء ضمن
ذلك الغير فان ضمن المستأجر لا يرجع على ذلك الغير مستأجرا كان أو مستعيرا وان ضمن ذلك الغير رجوع على
المستأجر ان كان ذلك الغير مستأجرا وان كان مستعيرا لا يرجع عليه ثم في حق الضمان يستوى أن يكون ذلك
الغير أخف أو أثقل قالوا وانما يضمن نصف قيمة الدابة اذا كانت الدابة تطبق ركوب اثنين أما اذا كانت
لا تطبق ركوب اثنين يضمن جميع قيمة الدابة ثم ان محمدا رحمه الله تعالى أوجب في هذه المسألة نصف القيمة
مطلقا وذكر في الجامع الصغير فيمن استأجر دابة الى القادسية فأدرك رجلا خلفه فقطعت الدابة ضمن بقدر
الزيادة وذكر في الجامع الصغير أيضا بعد مسألة القادسية بكثير واعتبر فيها الحزروا الظن وفي القدوري يقول
المستأجر يضمن النصف سواء كان الثاني أخف أو أثقل قال الشيخ الامام الراشد خرا الاسلام على البرزوي
وحاصل ذلك أن يعتبر الحزروا الظن فان أشكل يعتبر العدد وان حمل عليها مع نفسه صغيرا لا يمكن استعمال
الدابة ولا تصرف فيها ضمن بحساب ما زاد ثم اذار كركب وحمل عليها مع نفسه جلا انما يضمن بقدر ما زاد اذا
ركب في غير مكان الحمل فأما اذار كركب على مكان الحمل يضمن جميع القيمة فعلى قياس هذه المسألة يقول
استأجر دابة ليركبها فركبها وحمل على عاتقه غيره يضمن جميع قيمة الدابة وهذا اذا كانت الدابة تطبق أن
يركب عليها مع الحمل أما اذا كانت لا تطبق ذلك يجب جميع الضمان في الاحوال كلها كذا في المحيط * ولو
استأجر دابة ليركبها فلبس من الثياب أكثر مما كان عليه حين استأجرها فان لبس من ذلك مثل ما لبس
الناس اذار كركبها يضمن فان كان أكثر من ذلك ضمن بقدر ما زاد كذا في المبسوط * رجل استأجر دابة فلما
انتهى الى الدار ساقها الى الدار ودخل لينزع لباسا زاد عليه فخرجت من الدار وهربت وخرج الرجل
ولم يلحقها الا يضمن لانه ماترك حفظها كذا في جواهر الفتاوى * ولو استأجر ليركبها في المصرة عشرة أيام
فحبسها ولم يركب شيئا فعليه الاجر ولا يضمن ولو حبسها أكثر من عشرة أيام فلا أجر لزيادة ولو أنفق عليها
كان متبرعا كذا في التتارخانية * قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل اذا استأجر دابة ليركب عليها عروسا الى
بيت زوجها ليللا فان كان العروس بعينها وبين المكان فانه يجوز الاجارة وان كان العروس بغير عينها
فلا اجارة فاسدة فان أركب عروسا في الاستحسان يعود العقد جائزا وعليه المسمى فان حبسوا الدابة حتى
أصبحوا من الغد هل يجب الاجران كان استأجر هذه الدابة لركوب عروس بعينها في المصرة فانه يجب الاجر
وان استأجرها لركوب عروس بعينها خارج المصرة فانه لا يجب الاجر وهل يصير ضمانا بالحبس ان وقعت
الاجارة على الركوب خارج المصرة يصير ضمانا بهذا الحبس وان وقعت الاجارة على أن يركبها في المصرة لا يصير
ضمانا بهذا الحبس وان كان استأجرها لركوب عروس بعينها فانه يجب الاجر متى حبسوها سواء
استأجرها لركوب في المصرة أو خارج المصرة فان استأجر لركوب عروس بعينها فأركب غيرها صار ضمانا ولا
يجب الاجر سلت الدابة أو هلكت وان كان لركوب عروس بغير عينها لم يضمن كذا في المحيط * تكرار العمل
انسانا فعمل امرأة ثقيله لا يضمن لان اسم الانسان يتناولها وان كانت ثقيلة بحيث لا تحملها الدابة
يضمن لانه يكون اتلا فلا جلا كذا في محيط السرخسي * لو استأجرها لركوب فأركب صبيًا يستمسك ضمن
الكل وكذا اذا لم يستمسك كذا في الغيانية * أكثرى دابة ليعمل عليها امرأه فولدت فحمل ولدها معها يضمن
بقدر الولد وكذلك لو ولدت الناقة فحمل ولدها مع المرأة وان كان ولد الناقة ملكا لصاحب الدابة كذا في محيط
السرخسي * واذا استأجر حمارا بسرج فأسريه بسرج لا يسرج بمثله لخرقه وضمان بقدر ما زاد باتفاق
الروايات وان كان السرج الثاني أخف من الاول أو مثله فلا ضمان وكذلك لو استأجر حمارا بكاف ففزع ذلك
الاكاف وأوكفه بكاف هو أخف من الاول أو مثله فلا ضمان وان أوكفه بكاف هو أثقل ضمن بقدر الزيادة
واذا استأجر حمارا بكاف ليركب ففزع الاكاف وأسريه فلا ضمان ولو استأجر حمارا بسرج ليركب فحمل

بعثت بلاء امر المالك وبرهن على اقرار المشتري أنه باعه بغير امر المالك لا يقبل للتناقص ولا يملك تخليف البائع أيضا وكذا لو ادعى المشتري
عليها بعثت بلاء امر المالك وبرهن على اقرار المشتري أنه باعه بغير امر المالك لا يقبل للتناقص ولا يملك تخليف البائع أيضا وكذا لو ادعى المشتري

فساد العقد دون البائع * وأصله أن من سعى في نقض ما تم من جهته لا يقبل إلا في موضعين * اشترى عبد أوقبضه ثم ادعى أن البائع باعه قبله من فلان الغائب بكذا وبرهن يقبل * والثاني وهب جاريته واستولدها الموهوب له (٤٩٣) ثم ادعى الوهاب أنه كان دبرها واستولدها

وبرهن يقبل ويسترد
والعقر * برهن المشتري أن
المبيع مات في يد البائع
والبائع على أنه مات في يد
المشتري فبينة البائع أولى
لأنه يلزم الثمن * ولو أرحا
فالسبق أولى وإن لم يكن
لهما بينة فالقول للمشتري
لأنه منكر * ادعى المشتري
أن البائع كان أعقب المبيع
قبل البيع يقبل ويسترد
الثمن وكذا لو برهن البائع
أنه كان أعقبه قبل البيع
يقبل لأنه انكسار المبيع
لأن بيع الحرة لا يجوز
فصار كما إذا ادعى البائع أنه
باعه بالمائة وادعى المشتري
البيع بالدرهم وفيه
القول للبائع لأنه ينكر
البيع كما قال طلقت وأنا
صبي * وقول المشتري بعد
القبض أعقبه بائة أو دبره
أو كان حراً الأصل مقتصر
على نفسه لا يمتد إلى
بائة بلا بينة ولاؤه موقوف
فإن برهن رجوع بالثمن
واستقر الولاء على البائع إن
برهن على تحريره وإن أقر
بالبيع قبله من فلان إن
صدقه فلان أخذ العبد لا
إن كذبه * أمهرت زوجها
بان يبيع جاريته ويشترى
أخرى مكانها فقال لها بعها
وجعلت غنماً لنا على
واشترت جارية لنفسى إن
نقد من مالها ثمن الجارية

عليها مكان السراج أكافاً وركبه فهو ضامن هكذا في ذكر في الجامع الصغير قالوا وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى هو ضامن بقدر ما زاد وجهه ما ذكر في الجامع الصغير وهو الأصح أنه يخالف في الكل صورة ومعنى وهذا إذا كانت دابة توكف بمثل هذا إلا كافاً أما إذا كانت دابة لا توكف أصلاً أو لا توكف بمثل هذا إلا كافاً يضمن جميع القيمة في قولهم جميعاً كذا في المحيط * ولو استأجر جارا عربياً فأسرجه وركبه فهو ضامن قاله شايخنا إذا استأجر من موضع إلى موضع لا يمكن الركوب إليه إلا بسراج فهو أن استأجره من بلد إلى بلد لا يضمن وكذلك لو استأجره لركوب في المصر والمستأجر ممن لا يركب في المصر عربياً فلا ضمان ويثبت الأذن في الأسراج في حقه دلالة فإن كان المستأجر ممن يركب في المصر عربياً فإنا فعلية الضمان ثم إذا ضمن هل يضمن جميع القيمة أو بقدر ما زاد لا ذلك هذه المسئلة في الأصل قال بعض المشايخ يضمن جميع القيمة وهو الصحيح هكذا في المحيط * وإن استأجر دابة بغير لحام فألحها أو كانت ملحمة فترع وأبدله بلحام مثله وركب لا يضمن وإن كانت تركب بغير لحام فألحها بلحام لا تلحم بمثله كان ضامناً كذا في خزائن المفتين * وإذا كبح الدابة بلحماً أي جذبها إلى نفسه بعنف أو ضربها فغطت ضمن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه الفتوى كذا في الجوهر النيرة * وعن اسمعيل الزاهد قال لو استأجره ليركبها فضررها فماتت إن كان يضرها بأذن صاحبها أو أصاب الموضع المعتاد لا يضمن إجماعاً وإن أصاب غير الموضع المعتاد يضمن بالاجماع إلا أن يكون مأذوناً في ذلك الموضع بعينه كذا في المضمرات * فإن عنف في السير يضمن إجماعاً كذا في الغيائية * رجل استأجر دابة للركوب إلى الكوفة فجاوزها عن الكوفة مقدار ما لا يسامح فيه الناس وركب في تلك الزيادة ولم يركب ثم ردها إلى الكوفة كان عليه الأجر إلى الكوفة فتكون الدابة مضمونة عليه ما لم يردّها إلى صاحبها حتى لو هلك في طريق الكوفة يضمن قيمتها ولا يسقط عنه شيء من الأجر وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الآخر وهو قول صاحبيه كذا في فتاوى قاضيان * ولو هلك المستأجر في يد المستأجر فاستحقه رجل فضمن المستأجر قيمته رجوعاً على الأجر بما ضمن كذا في البنايع * جامع الفتاوى إذا استأجر ليحمل عشرة أفقزة فأجرها من غيره ليحمل عليها عشرين فقهره فحمل فعطبت الدابة يتخير المالك في التضمن فإن ضمن الثاني رجوعاً على الأول وإن ضمن الأول لا يرجع على الثاني لأنه هو الذي غره ولو استأجر إلى مـهـمـان فغطت الدابة في نصف الطريق والذي بقي أشد يقسم الكراء على السهولة والشدة لأنه رب فرسخ كراؤه درهم ورب فرسخ كراؤه درهمان كذا في التناخانية * ولو استأجر دابة ليركب إلى موضع كذا ذاهباً وجائياً بعلفها حتى فسدت ثم رجع وأردف غيره يجب أجر مثل الذهب ونصف أجر مثل الرجوع لأن في الرجوع صار غاصباً في النصف وفي النصف فاسد ولو هلك ضمن نصف قيمة الدابة وإن علفها بحسب ذلك مما عليه من الأجر كذا في الغيائية * ولو استأجره ليركبها إلى مكان عينه فركبها إلى مكان آخر يضمن إذا هلك وإن كان الثاني أقرب من الأول كذا في البسائع * وإذا استأجر دابة ليذهب إلى مكان كذا فذهب بها إلى مكان آخر وسلمت الدابة أو هلكت فلا أجر عليه والأصل في جنس هذه المسائل أن استيفاء المعقود عليه واجب الأجر على المستأجر إذا تمكن المستأجر من استيفاء ما هو المعقود عليه أما إذا لم يتمكن فلا ألى أن من استأجر من آخر ثوباً ببعينه ليلبسه وغصب هذا المستأجر من هذا الآخر ثوباً آخر ثم إن المستأجر لبس الثوب المغصوب دون الثوب المستأجر فإن كان في يده فانه يجب الأجر على المستأجر في الثوب المستأجر وإن لم يكن متمكناً بان كان غصب رجل الثوب المستأجر من المستأجر لا أجر على المستأجر أصلاً كذا في الذخيرة * استأجر دابة ليحمل عليها حملاً معيناً إلى موضع معين في طريق بعينه أو استأجر جارا ليحمل متاعه في طريق بعينه فأخذ في طريق آخر يسلكه الناس فهلكت أو المتاع لم يضمن وإن بلغ فله الأجر لأن الطريقين لم يتفاوتا لم يقد تعيينه حتى لو أخذ في طريق لا يسلكونه

لا يصدق أنه اشتراها لنفسه * أراد الرديع فقال البائع المبيع غير هذا فالقول له بخلاف خيار الرؤية والشرط * وإن قال اشتريت هذا وحده وأراد الرديع فقال البائع بعته مع آخر فالقول للمشتري * باعه طعاماً بعينه وقال بعته بعشرة جراً فقال المشتري اشتريت مكاله

يتحالفان وكذا كل ما يوزن * وان قال البائع بعت الثوب ولم اسم الذراع وادعى المشتري شراءه مذارعة القول للبائع * ولو قال اشترت على أنه كذا ذراعاً كل ذراع بدرهم (٤٩٤) وقال البائع لم اسم ذراعاً قال قول للمشتري ويتحالفان ويتزادان على قول الثاني * باع وقال أنا

بالغ وهو ابن ثنتي عشرة
قال كنت غير بالغ لا بلغت
الى جوده ولو كان أقل من
ثنتي عشرة يصدق * قال
هذا ملكي باعه أي وأنا
بالغ وقال المشتري والأب يل
في حال صغرك فالقول
للأب لأنه ينكر زوال ملكه
وقيل للمشتري قال في
الحيط وهو الصواب عندى
وان برهنا فالبيسة للأب
* وأقل مدة تصدق فيها
الصغيرة في قولها أنا بالغة
تسع سنين * اشترى
دهنا في أنا مشدود الرأس
ففتح بعد أيام وفيه فأدته ميتة
فزعم المشتري كونها فيه
وقت البيع والبائع حدوث
الوقوع فالقول للبائع لأنه
ينكر وجود العيب * اختلفا
في الطوع فالقول لمن يدعى
الجواز * ولو أقام يمينه فلن
يدعى الكره وعليه الفتوى
ولو ادعى أحدهما صحة العقد
والآخر بطلانه بان ادعى
البيع بالميته فالقول لمدعى
البطلان لأنه منكر للعقد
لأن البيع بالميته باطل
* أنكر البائع الاجل فالقول
له * بخود ما عدا التمسك
فسخ * وذكري في الأقران
البيع لا ينعقد بخود أحد
المتعاقدين وينسخ
بوجودهما * فلو وجد
البيع ثم ادعى المشتري الشراء
بعد ذلك لا يثبت الشراء

أو هو مخوف ضمن لان تعيينه مفيد وان حله في البحر ضمن لان الهلاك فيه غالب وان بلغ فله الاجر ولا عبرة
بالخلاف عند حصول المقصود وكذا الجواب في البضاعة كذا في التمر تاشي * رجل استأجر حمارا ليعمل
عليه الى المدينة حمل عليه وساقه في طريق المدينة ثم تخلف في الطريق لبول أو غائط أو اشتغل بالحديث
مع غيره فذهب الحمار وضيع ان لم يغيب الحمار عن بصره لا يضمن فان غاب ضمن كذا في فتاوى قاضيخان
* استأجر دابة من القرية الى المصر فبعث صاحب الدابة رجلاً مع المستأجر فتشاغل المبعوث في الطريق
بأمر من الامور وذهب المستأجر وحده بالدابة فضاقت في يده لاضمان على الرجل المبعوث كذا في
خزانة المفتين * وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى فيمن استأجر دابة الى مكان بعينه فلما سار بعض
طريق اتعها لنفسه وبجد استجارها وصاحبها يدعى الاجارة فلو نفقت من ركوبه لاضمان عليه ولو نفقت
قبل الركوب ضمن ولو انقضت المسافة فخافه البرد دعا على صاحبها فقتلت بضمنه وذكر القدرى أن عند أبي
يوسف رحمه الله تعالى عليه أجرة ما قبل بخوده وسقطت عنه أجرة ما بعد بخوده وقال محمد رحمه الله تعالى
عليه أجرة الجميع كذا في الكبرى * قال واذا عطبت الدابة المستأجرة والعبد المستأجر عندهما مستأجرهما
من غير تعد ولا خلاف ولا جناية فلا ضمان عليه وبطلت الاجارة لأنه فان المعقود عليه كذا في شرح
الطحاوى * اذا استأجر دابة ليعمل طعاما الى المدينة ثم جعل عليه ساق الى الرجوع فقبض من المبلغ غير اذن
صاحب الدابة فماتت فعليه الضمان كذا في الملتقط * وفي النوازل رجل دفع الى رجل بعير أو امرأه أن
يكريه ويشترى له شياً بالكراء فعلى البعير في يده فباعه وأخذ الثمن فهلك في الطريق قال الفقيه أبو جعفر
باع البعير في موضع لا يقدر على الوصول الى الحاكم فباعه بالبيع لاضمان عليه في البعير ولا في ثمنه وان
كان في موضع يقدر أن يستطاع امساكه أو يستطاع رده أعنى فهو ضمن اقيمته كذا في الخلاصة * وسئل
عن آجر دابة من آخر ليعمل شياً معلوما الى مكان معلوم ولم يذهب هو مع الدابة لكن استأجر رجلاً ليذهب
مع الدابة ثم يرجع بها او قال له ارجع بها الى مع العير فوصل الى الموضع المقصود ورجعت العير وتختلف
هذا الاجير فاستعمل هذه الدابة أنا ما في عمل نفسه ثم رجع بها مع عير أخرى فأغبر على هذه الدابة هل
يضمن الاجير قال نعم لأنه أجبر خالف حين استعمالها فيضمن والاجير اذا خالف ثم عاد الى الوفاق لا يبرأ عند
أبي حنيفة رحمه الله تعالى في قوله الآخر وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى فان لم يستعملها لم
ضمن وان لم يرجع مع العير الاولى لأنه قال له مع العير ولم يقل هذه العير فوجب اجراؤه على اطلاقه وقد
رجع مع العير فلا يضمن كذا في فتاوى النسفي * ولو استأجر دابة ليعمل عليها حنطة من موضع معلوم الى
منزله يوم الى الليل وكان يحمل الحنطة الى منزله وفي الذهاب الى موضع الحنطة ثانياً يركب الدابة فعطبت
يضمن قيمة الدابة وقبل يضمن ان لم تكن العادة فلو كانت عادتهم الركوب لا يضمن وهو المختار عند أبي الليث
رحمه الله تعالى كذا في خزانة المفتين * استأجر حمارا يحمل عليه عشرين وقران التراب الى أرضه بدرهم
وله في أرضه لبن وكلما عاد حمل عليه وقران لبن فان هلك في العود ضمن قيمته ولا أجر وان سلم حتى تم العمل
فعليه تمام الاجر كذا في الوجيز للكردي * استأجر حمارا ليعمل كذا جلا فزاد على ماسي وحمل الجولة الى
مكانه او جاء بالحمار سليماً فضاقت قبل رده الى صاحبه نظراً الى ما زاد فيضمن من قيمة الحمار بذلك القدر هكذا في
الكبرى * وسئل عن استأجر حمارا ليعمل عليه السرقي بأجر معلوم والحمار ضعيف وقال المستأجر انه
الايقوى على الحمل وقال الآخر بل يقوى واجل عليه حمل مثله فبعث فأصاب رجله أفة قال لا يضمن كذا
في فتاوى النسفي * وفي المتن استأجر غلاماً شهر رابعا في الخياطة فاستعمله في اللبن ليلته بعشرة فعطبت
في ذلك ضمن وان لم يعط في ذلك حتى رده الى الخياطة فعطبت فيها فلا ضمان ولا يشبه هذا ما اذا استأجر
دابة الى مكان معلوم فجاوز ذلك المكان كذا في الذخيرة * في فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى رجل جاء

* وان برهن المشتري على الشراء وصححه البائع فيه ثبت الشراء وان لم يجدد باعاً بعد انفساخه بيجوده ما
* وطريقه أن بجوده ما يرتفع بضده وهو لا قرار بالبيع والنسخ كان بالجود ولا بجود لا ارتفاعاً بانكاره فيعود العقد كالأوتقاي لا العقد

ثم تضاعف الأقالمة يعود البيع وان لم يجداه باعه بالف ثم باع بالثمن وخمسائة أو بخمسمائة من المشتري الأول انعقد الثاني وانفسخ الأول
 * اشترى من بلة بخمسمائة ثم ادعى أنه اشترى الأرض أيضا والبائع يدعى أنه باع (٤٩٥) الكفاية فقط يحكم الثمن ان صلح لهما

قضى بهما وان لم يكن
 الاثنان الكفاية قضى
 بهما فقط لا الأرض وكذا
 الحكم في الراوية مع الماء
 وعن محمد فبين له أجرة
 تساوى ألفا وفيها قصب
 يساوى ألفا فباع الاجرة
 بعشرة آلاف ثم ادعى المشتري

وقوع العقد على الاصل
 والبائع وقوع العقد على
 القصب أن العقد يفسد
 * ولو اشترى سرجا وادعى
 انه اشتراه بركابه أو خاتما
 وادعى انه بفصه وأنكر
 البائع يتحالفان ويتبردان
 والباقى اختلاف في الثياب
 والجراب والتخلة والرطب
 فادعى البائع أحدهما والمشتري

كليهما يحكم الثمن فان
 استويا في العادة لم يجز * وعن
 الامام فحين اشترى عبد الله
 وقبضه وقبض البائع الثمن
 ثم زعم المشتري أنه كان مع
 العقد أمة بغيرها دخلت في
 البيع وأنكره البائع يحلف
 بالله ما باعته الا معه ولا يرد
 شيئا من الثمن وقال الثاني
 بعد الحلف يرد عليه حصة
 الامنة من الثمن في الاستحسان

وكذا في كل ما يكون مثله
 في البيع فاذا كان شيئا لا
 يكون مثله في البيع لا يصدق
 * باع داره من رجل فانكر
 المشتري الشراء يجوز بيعه
 من آخر لان وجود ما عدا
 النكاح ففسخ بديانة

بديانة الى بيطار وقال انظر فيه فان بها علة فنظر فيها فقال تحت أذنها علة يقال لها فارة يعني (موش) فأمره
 صاحب الدابة باخراجها فأخرج ذلك بأمر صاحب الدابة فماتت الدابة فلا ضمان على البيطار لانه ما دون
 في ذلك كذا في المحيط * صبر في أفقد دراهم رجل بأجر فاذا فيها زبوف أو ستوقه لا يضمن الصبر في شيء لانه
 لم يتلف حقا على صاحب الدراهم وإنما وفي بعض العمل وهو تمييز البعض فيرتمن الاجر بحساب ذلك
 حتى لو كان الكل زبوف فإرد كل الاجر فان كان الزبوف نصفاً فنصف الاجر ويرد الزبوف على الدافع فان
 أنكر الدافع وقال هذا ليس مما اتخذت متى كان القول قول الآخر لا يضمن عمنه لانه ينكر أخذ غيره وهذا اذا
 لم يكن الاخذ أقر باستيفاء حقه أو باستيفاء الجياد فان أقر بذلك ثم أراد أن يرد البعض بغير الزبوف وأنكر
 الدافع أن يكون دراهمه لا يقبل قوله كذا في فتاوى قاضيان * وسئل عن استأجر ورثا قال يكتب له مضجفا
 وينقطه ويعشره بكذا ويحجمه فأخطأ في بعض النقط والعواشر قال أبو جعفر لو فعل ذلك في كل ورقة فالدافع
 بالخيار ان شاء أخذ وأجر مثله ولا يجاوز به المسمى وان شاء رد عليه وأخذ ما أعطاه وان وافقه في
 البعض دون البعض أعطاه حصة ما وافق من المسمى وما خالف من المثل كذا في الحاوي * ولو أمر رجلا
 ليصنع ثوبه بالزعفران أو بالبقم فصبغه بصبغ من جنس آخر كان لرب الثوب أن يضمه قيمة ثوبه أيضا
 وترث ثوبه عليه وان شاء أخذ الثوب وأعطاه أجر مثله لا يرد على المسمى وان صبغه ما أمر به الا أنه خالف
 في الوصف بان أمره أن يصبغه برقع فقصر فصبغه بغيره وعصره وأقر بذلك رب الثوب خير رب الثوب
 ان شاء ترك الثوب عليه وضمنه قيمة ثوبه أيضا وان شاء أخذ الثوب وأعطاه ما زاد من العصفير مع الاجر
 المسمى كذا في الظهيرية وفتاوى قاضيان * ولو دفع اليه خاتما وأمره أن ينقش اسمه في الفص فنقش اسم
 غيره عمدا أو خطأ ان شاء صاحب الخاتم ضمنه قيمة الخاتم وان شاء أخذه وأعطاه مثل أجر عمله لا يرد على
 المسمى وكذا اذا دفع الى نجار بابا وأمره أن ينقشه كذا ففعل غير ما أمره فله الخيار وان وافق أمره الا
 قليلا فلا عبرة به كذا في الغيانية * واذا أمر رجلا أن يحمر له بيتا فحضره قال محمد رحمه الله تعالى أعطاه
 ما زادت الحضره فيه ولا أجر له ولكن يستحق قيمة الصبغ الذي زاد في البيت كذا في البدائع * وان أمره أن
 ينقش بابه أو جداره أو حفر فنقشه أخضر فان شاء ضمنه وان شاء أخذ وأعطاه ما زاد الصبغ فيه ولا أجر له ولو
 أمر النجار بسمك له سمك بيته فاسمكه وأقامه على حاله ثم سقط من غير فعله فله الاجر ولا ضمان عليه وان
 سقط كما قام من عمله ونكسرت الاجذاع فلا ضمان ولا أجر كذا في الغيانية * رجل استأجر أرضا لزراعة
 حنطة فزرعها رطبة ضمن ما نقصها ولا أجر عليه كذا في الجامع الصغير * ولو قال اقطع عني صفا خفاطة قباه أو
 أمره أن يحيطه روميا خفاطة فارسي فان شاء رب الثوب ضمنه قيمة الثوب وترك الثوب عليه وان شاء أخذه
 وأعطاه أجر مثله ولا يرد على المسمى ولو خاطس راوبل ينقطع حق المالك الى الضمان والصحيح أن له الخيار
 لانه وافقه أمره في أصل الخياطة كذا في الغيانية * روى هشام عن محمد رحمه الله تعالى فبين دفع الى رجل
 (١) شيل يضر به لأطستامو صوف فافضر به كوزا قال ان شاء ضمنه مثل ماشبهه وبصير الكوز للعامل وان
 شاء أخذه وأعطاه أجر مثل عمله لا يجاوز به ما سمي كذا في البدائع * واذا دفع الى حائز غزلا ينسجه سمه في
 أربع خفا كه أقل أو أكثر فله الخيار لانه يعتبر بشرطه وان شاء ترك الثوب عليه وضمنه مثل غزله والقول
 قول الحائز في مقدار المقبوض وان شاء أخذ الثوب وأعطاه الاجر لكن في الزيادة لا يعطى بالزيادة شيئا لانه
 نسج بغير أمره وفي نقصان بغيره أجر مثل ما جاء به لا يرد على المسمى يرد به على حصته من المسمى
 ونسجه أنه أمره سبعة في أربع ومكسره ثمان وعشرون وما جاء به سبعة في ثلاث وهو أحد وعشرون
 فالنقصان بالربع ينقص عن المسمى ربعة فيجب أجر مثل ما جاء به ولا يرد به على ثلاثة أرباع المسمى وان

(١) قوله شيئا كذا في الاصل ولعله محرفة عن شها كيدل له ما يأتي بعد اه كتبه مصححه

لثاني عشر في قبض المبيع * اذا تجانس القبضان تناوبا بان كانا قبض أمانة أو ضمان وان اختلفا بان المضمون عن غيره لا غير سانه أن
 النبي متى كان في يده ففسد او عقد فاسد فاشتراه من المالك صححنا قبض القبض الأول عن الثاني حتى لو هلك قبل أن يصل الى منزله وتمكن

من قبضة هلاك عليه ولو في يده أمانة كوديعة أو عارية فوهبه منه مال كما لا يحتاج إلى قبض آخر وينوب القبض الأول عن الثاني ولو في يده بعد فاسد أو غصب فوهبه (٤٩٦) لا يحتاج إلى قبض آخر وينوب القبض المضمون عن غيره ولو في يده وديعة فباعه المالك منه

اختلاف في مقدار أمره فالقول قول رب الثوب ويختار أن خالفه في الشرط كذا في الغياثية * (١) مردى ريسمان قز يافنده دادنا كرباس بافد بافنده بعضی ازین ريسمان قز برداشت و ريسمان بنه در اورد) فالنسيج الثوب وعلم صاحب الثوب بما صنع له الحائك فالثوب للحائك (٢) وخداوند ريسمان از يافنده مثل ريسمان خود طلب كند) لان الحائك يصير غاصبا حيث خلط غزله بغزل الآخر خلط لا يمكن معه التمييز أو كان يمكن ولكن بكلفة ومشقة فيضمن غزل ذلك الرجل ويكون الثوب له كذا في خزنة المفتين * دفع إلى حائك نوعين من الغزل وأمره أن ينسج أحدهما أرق والآخر أغلظ فخلط الحائك خلطا ونسجهما واحدا يضمن مثل غزله والمنسوج له كذا في الوجيز للكردي * رجل دفع إلى نساج نوعين من الغزل أحدهما أرق من الآخر ٣ (و فرمودش كه اين باريك راشش صدي باف و اين سطر را با نصدی) فخلط النساج ونسج أحدهما في الآخر صار الكرباس للنساج بخلاف ويضمن الحائك مثل غزله كذا في الخلاصة في النوازل سئل أبو بكر عن أكار قال له صاحب الضيعة أخرج هذه الحنطة إلى الصحراء وهذا الجوز فانه رطب حتى لا يفسد فتسوف في ذلك وتركه حتى فسد قال ان قبل الا كار من صاحب الضيعة هذا ولم يفعل حتى فسد ضمن في الجوز وان كانت حنطة يغرم قيمته او الفاسد له قال الفقيه اذا لم يجد من الرطب مثله فعليه قيمته وان كان يقدر على المثل فعليه مثله كذا في التارخانية * ولو جاء إلى خياط بثوب فقال للخياط انظر إلى هذا الثوب ان كفا في قيصة فاقطعه وخطه بدرهم فقال نعم قال اقطعه فاذا هو لا يكفيه لم يضمن كذا في السراج الوهاج * ولو قال انظر إلى هذا الثوب ان يكفيني قيصة فقال نعم فقال صاحب الثوب فاقطعه أو قال اقطعه اذا فاقطعه اذا لا يكفيه اذا كرله هذه المسألة في الكتب وحكي عن الفقيه أبي بكر البخاري أنه قال لا يضمن كذا في الذخيرة * اذا دفع إلى خياط ثوبا وقال اقطعه حتى يصيب القدوم وكه خمسة أشبار وعرضه كذا فجاءه ناقصا قال ان كان قد راصب وفتحوه فليس بشئ وان كان أكثر منه يضمنه كذا في الخلاصة * ترك الحمار على الباب ودخل المنزل يأخذ خشب الحمار وضاع ان لم يرغب عن بصره لا ضمان وان غاب ان موضعا لا يعتد تضييعا كأن كانت السكة غير نافذة أو بعض القرى لا يضمن فان عتد تضييعا ضمن ربط الحمار على بابه ودخل الدار يأخذ شيا أو المسجد فهذا وترك الربط سواء فيضمن في المختار ذكره السرخسي كذا في الوجيز للكردي * استأجر حمارا فحمل عليه وله حمار آخر فحمل عليه أيضا فلما سار بعض الطريق سقط حماره فاشتغل به فذهب الحمار المستأجر أو هلك ان كان بحال لو اتسع الحمار المستأجر لهلك حماره أو تمتاعه لا يضمن والافيضمن استدل بالابان بقرة اذا نذت من السرح وترك الاجير اتباعها الثلاث يضيع الباقي فهلكت التي نذت لا يضمن * قلت وفي اجارة الذخيرة ولو كان المستأجر حمارين فاشتغل بحمل أحدهما فضاع الآخر ان غاب عن بصره فهو ضامن فعلى هذا ينبغي أن يضمن في المسألة السابقة ان غاب عن بصره فهلكت فتأمل عند الفتوى كذا في خزنة المفتين * وفي فتوى الاصل استأجر حمارا فاضل في الطريق فتركه ولم يطلبه حتى ضاع قال ان ذهب الحمار من حيث لا يشعر به وهو حافظ له فاذا علم فطلبه ولم يظفر به فلا ضمان عليه وكذلك لو لم يطلبه وكان آيسا من وجوده ولو طالب بالقرب في خوالي المواضع التي ذهب منها الا ضمان وان ذهب وهو يراه ولم ينعه فهو ضامن يريد به اذا غاب عن بصره وعلى هذا مستأجر الحمار اذا جاء بالحمار إلى الحمار واستغل بشراء الحمار فضاع الحمار ان غاب عن بصره فهو ضامن وان لم يرغب عن بصره فلا ضمان عليه كذا في المحيط * ولو ربط الحمار (٤) على آرى في سكة نافذة وليس له منزل في تلك السكة ولا بقريه ان استأجره ليركب (١) رجل دفع إلى النساج غزل قز لينسجه كرباسا فافاد النساج بعضه ووضع بدله غزل قطن (٢) ورب الغزل يطلب من النساج مثل غزله (٣) وأمره بان هذا الرفيع ينسجه في ستمائة وهذا الغليظ في خمسمائة (٤) على آرى الآرى محبس الدابة

يحتاج إلى قبض جديد ولا ينوب الأول وإذا انتهى إلى مكان يتمكن من قبضه يصير قابضا بالخلية والرهن كالعارية * أرسل غلاما في حاجته فباعه من ابنه الصغير جاز وان مات قبل أن يرجع مات من مال الاب وبطل البيع وان رجس ان كان الابن صغيرا فقبض الاب قبض له وان بلغ حتى يرجع الغلام فالبعض للابن حتى لو هلك قبله يرجع بالثمن * اشترى عبدا ولم يقبضه حتى أعاره من المشتري البائع أو أجره منه فاستغله البائع وهلك في البائع ولا يلزم الاجر وكذا اذا أجره البائع من آخر فالاجر له لان اليد والعمل للبائع وان استعمله البائع بأمر المشتري في عمل المشتري صار قابضا والبائع كالرسول عنه * أمر البائع بطعن الحنطة المشتراة صار قابضا اذا امنعه البائع فحينئذ يهلك عليه * الغاصب استأجر المغصوب من المالك مدة جاز كالأشتره ويصير قابضا وبرئ من ضمان الغصب ولا يعود بعده إلى ضمان الغصب ولو أعاره من الغاصب لا يبرأ من الضمان حتى يتصرف فيه لان الاعارة قبل القبض كالهبة * ولو أجر المهرهون من المهرين صح ولا يصير المهرين قابضا عقيب العقد لان الرهن غير مضمون بنفسه

وفي الاعارة اذا فرغ يعود الرهن وإذا أمر المالك الغاصب ببيع المغصوب فباعه يصح وان هلك في يد الغاصب بنفسه قبل التسليم أو وجدته المشتري عيبا فترده قبل قبضه هلك على الغاصب كأنه لم يبعه وان اطلع على عيب ورده بعد قبضه لم يكن مضمونا لانه

بالتسليم قد خرج عن الضمان وإذا عيب المبيع المشتري صار قابضاً ان كان عيباً ينقصه الا اذا منعه البائع حينئذ لم يملك على البائع الا قدر النقصان واشترى خفيين أو نعين فقبض أحدهما بلا إذن البائع وهلك ما في يد البائع لم يملك على البائع وخير المشتري في أخذه بحصته من الثمن وان عيب المشتري أو استهلك ما قبضه وهلك الآخر في يد البائع بلا منعه هلكا على المشتري لان استهلاك أحدهما يؤثر في الآخر الآن يمنع البائع الثاني منه حينئذ على المشتري حصة المقبوض لا غيره فلو أمر المشتري (٤٩٧) البائع ليحدث فيه عيباً صار قابضاً

بالاحداث كان البائع رسوله لا مراً ياب به وان أمره أن يحدث عيباً في أحدهما وكلاهما في يد البائع ففعل صار قابضاً وان أمر المشتري البائع بقبضه فقبضه لم يكن كقبض المشتري لعدم صلوح الواحد مسلماً ومتسلماً بخلاف ما تقدم لانه قبض ضروري كعزل الوكيل يصلح حكماً بلا علم ولا يصح قصداً وأربعة أشياء اذا فعلها البائع بأمر المشتري لا يصير قابضاً وكذا اذا فعلها المشتري بالمشتري بعد العلم بالعيب كالحق شعر العبد وحقامته وسقيه دواء ورواؤه جرحه وجعل في الجامع الصغير المداد أو رضاء بالعيب * وعشرة أشياء لو فعلها البائع بأمر المشتري صار قابضاً الأمر بختان الغلام والخارجة والفصد وقطع عرق الفرس أو كان ثوباً فامر به القاصرة أو الغسل أو مكعباً فامر به بنعله أو نعلها فامر به بجدائه أو طعماً فامر به بالطبخ أو داراً فاجرها من البائع أو جارية فامر بتزويجها فزوجه أو دخل بها الزوج صار قابضاً بلا دخول لا يصير قابضاً وكذا لو زوجه المشتري لا يصير قابضاً بلا دخول الزوج وفعل المشتري واحداً من

نفسه مضع ضمن ولو استأجره مطلقاً لم يضمن من يركب وهناك قوم يسمون ليسوا في عيال المستأجر ولا من أجرائه ان لم يستحفظهم ضمن ان ضاع وان استحفظهم أو بعضهم وقبلوا وحفظه وكان الاغلب في مثل ذلك الموضع أن نؤم من يحفظ الدواب فيسهل لا يكون اضاعه لا يضمن وان كان ذلك مضعاً دون من يحفظ الدواب اضاعه ضمن يعني اذا لم يستحفظهم فأما اذا استحفظهم وقبلوا وحفظه فالضمان على الذي قبل الحفظ لا على المستأجر كذا في الخلاصة * رجل استأجر حماراً واستأجر رجلاً ليحفظ الدابة فهلكت الدابة في يد الاجيران كان المستأجر استأجرها ليركب بنفسه يضمن وان لم يركب فلا ضمان كذا في الذخيرة * استأجر حماراً فوقه ليصلي الفجر فذهب الحمار وأنتبه انسان فان رآه ينهب أو يذهب ولم يقطع الصلاة ضمن كذا في الفصول العمادية * ان اشتغل بالصلاة في الطريق والحمار بين يديه فضاع فان غاب عن بصره ولم يقطع الصلاة لم يتبعه ضمن وان لم يغيب عن بصره حتى ضاع لا يضمن كذا في الفتاوى الغيانية * وسئل أبو بكر عن أمر آخر أن يستكرى حماراً ويذهب الى موضع كذا حتى يوفي الأمر الاجر ففعل المأمور ذلك وأدخل المأمور في الطريق الحمار في رباط فهجم للصوف واستولوا على الحمار قال لا ضمان عليه ان كان الرباط على الطريق الذي كان يمر المستأجر عليه وعليه الاجران كان فرغ من استعماله كذا في الحاوي * استأجر رجلاً ودفع له حماراً وخسين اشترى شيئاً للتجارة في موضع كذا فذهب واشترى وأخذ الظالم حماراً فذهب البعض خلف الحمار ولم يذهب البعض والاجير فن ذهب بعضه استرد والبعض لا فان كان الذين استردوا يلمون الذين لم يذهبوا ضمن وان كان الذين ذهبوا يلمون المأثم عليه من تحمل المتاع لا ضمان وان توجه الى القافلة القطاع فالتى المكارى المتاع وذهب بحماره فأخذ القطاع القماش ان كان يعلم لولا القرار بالحمار لأخذوا الحمار مع القماش لا يضمن وان أمكنه القرار مع القماش والحمار وترك القماش ضمن كذا في الوجيز للكردي * رجل استأجر دابة ليذهب بها الى موضع معلوم فأخبر أن في الطريق لصوفاً لم يلتفت الى ذلك فذهب فأخذ الصوف وذهبوا بالدابة قال الفقيه أبو بكر ان كان الناس يسلكون هذا الطريق مع هذا الخبر بدوا بهم وأمواهم فلا ضمان والافهوضا من كذا في الظهيرية * جماعة أجرة كل واحد منهم حماره من انسان وسلموا اليه ثم قالوا لواحد منهم اذهب أنت معه تتعاهد الحمار فذهب معه فقال له المستأجر فها مع المرح حتى أذهب بحمار واحد وأخذ الجوالق فذهب بالحمار لا ضمان على المتعاهد ان لم يقدر على الاخذ منه لانهم أمره بتعاهد ما في يده غيره كذا في خزانة المفتين * رجل اكرى حماراً من كس الى بخاري فباع الحمار في الطريق وصاحب الحمار كان بخاري فأمر المالك بركب الحمار على الجمار في علقه كل يوم مقدار ما عملوا وسمى له الاجر ان يصل اليه صاحب الحمار فأمسك الاجير الحماراً بأما فأنفق عليه وهلك في يده قالوا ان كان المكترى اكرهه لكوب نفسه ضمن وان اكرهه ولم يسم لكوب لا يضمن كذا في فتاوى قاضيخان * واذا دفع الرجل فرسه الى رجل ليذهب به الى قرية ويوصله الى ولده فذهب به وسارمر حمله ثم انه ذهب وسبب الفرس في رباط ومضى لوجهه فغار رجل من أهل تلك القرية فرعى الرباط فغرف الفرس فاستأجر رجلاً ليذهب به الى تلك القرية فذهب الاجير بالفرس فهلك الفرس في الطريق فضمان الفرس على من يجب قال لاشك أن الاول ضامن لتسبيبه وأما مستأجر الاجير الذي ذهب بالفرس الى منزله ان كان لم يأخذ الفرس فلا ضمان عليه

(٦٣ - فتاوى رابع) هذه العشرة بعد علمه بالعيب يمنع الرد والر جوع بالنقص والاجارة من البائع لا يجوز منقولا كان أو عقاراً قبل القبض واستأجر المشتري البائع لغسل الثوب أو قطعه ان كان ذلك الفعل ينقص المبيع صار قابضاً والا لوان أمر البائع أن يؤجره من رجل معين أو غير معين جاز وصار قابضاً وان قال أعتقه فاعتقه البائع عنه قبل قبضه جاز عند الامام ومحمد خلافاً للثاني * جاء البائع بالمبيع الى المشتري فأمر أن يطرحه في الماء فطره صار قابضاً بخلاف ما اذا أمر المديون أن يطرح الدين في الماء فطره لا يكون مؤدياً منه وكذا لو استقرضه كراً

لجابه فاحره بصبه في الماء فصبه المقرض كان منه البائع اذا دفع المبيع لشكوة المشتري لا يصير المشتري قابضا (نوع آخر) التسليم
أن يحل بينهما على وجه يتمكن (٤٩٨) من قبضه بلا حائل وكذا في الثمن ويعتبر في التسليم ثلاثة أمور ان يقول البائع خليت بينك وبين

المبيع وان يكون المبيع
بمحضرة المشتري على وجه
يتكمن من النقل بلا مانع
وان يكون المبيع مفزرا غير
مشغول بحق غيره وكان
الامام يقول القبض أن
يقول البائع خليت بينك
وبين المبيع فاقبضه ويقول
المشتري عند البائع قبضته
وان دابة أو بعير فاحذر رأسه
وقاده أو عبدا أو أمة فقال
تعال وامش معي فتخطى
معه أو أرسلني حاجته ولو
نوبا فاحذره يسده أو خلى
بينه وبينه وهو موضوع
على الأرض فقال خليت
بينك وبينه فاقبضه فقال
قبضت صار قابضا وفي
الساجدة على الطريق اذا
اشتراها ولم يحركها فقبض
ولو حنطة في منزل فدفع الى
المشتري المفتاح وقال
خلت بينك وبينه فقبض
وان دفع المفتاح ولم يقل شيئا
لا يباع دارا بعيدة وقال سلمها
الك وقال المشتري قبضتها
لا يكون قبضا وان قريبة
فقبض لان الخلة أقيمت
مقام القبض عندا التمكن
وكل ما يمكن اغلاقها فهي
قريبة وان لم يمكن من ذلك
المكان فبعيدة وبه قال
الحاواني والناس عن هذا
غاقلون فانهم يشترون
الضيعة بالسواد ويقرون
بالقبض وذلك مما لا يصح
فيه القبض وان كان يقرب يصير قابضا

وان أخذه ثم دفعه الى الاجير فان شهد أنه انما أخذه ليرده على صاحبه وكان الاجير من في عياله لاضمان
أيضا وان ترك الاشهاد أو شهد بلسان الاجير لم يكن في عياله ضمن وأما الاجير فهو ضامن على كل حال وهذا
الجواب في حق الاجير مشكل اذا كان المستأجر أشهد على أنه أخذ ليردها على المالك والاجير في عياله
المستأجر وان سلم ذلك الفرس في ذلك الرباط الى ابن أخى صاحب الفرس لا يبرأ عن الضمان واذا ضمن الاجير
لا يرجع بمأخذه على المستأجر كذا في المحيط * وفي بعض الفتاوى ١ (خر كرى در راه بماند كرى
كرنده رفت وخر را ماند خدا وندخر باخر نبود) فأخذ للصوم الحمار وذهبوا به فلا ضمان على المستأجر
وكذلك ان كان المكارى مع الحمار الا ان المستأجر لم يكن معه فذهب المكارى وترك الحمار فأخذ
الصوم الحمار فلا ضمان على المكارى قالوا هذا اذا لم يكن للمكارى حمل المتاع على دابة أخرى فأما اذا
أمكنه فلم يحمل كان عليه الضمان كذا في الذخيرة * استأجر حمارا وذهب مع حماره الى البلد فأخذ العوان
حماره المملوك فاشتغل بتخليصه من يده وترك المستأجر وضاع لا يضمن ان كان لا يعرف العوان قال قاضيان
لا يضمن مطلقا قال القاضي بديع الدين يضمن كذا في القنية * استأجر حمارا لينقل التراب من خربة
فأخذ في النقلة فانهم سدت الخربة وهلك الحمار انهم سدت من معالجة المستأجر يضمن قيمة الحمار وان
انهدمت من غير معالجته بل لرأخوة فيها ولم يعلم المستأجر به فلا ضمان عليه كذا في الفصول العمادية * رجل
استأجر حمارا لينقل عليه الشوك فذهب في سكة فيها نمر جارف بلغ موضعا ضيقا فغضب الحمار فوقع في
النهر مع الحمل واشتغل المستأجر بقطع الجبل فهلك الحمار قالوا ان كان الموضع ضيقا لا تسير فيه الحمار
وعليها أحمالها كان ضامنا وان كان موضعا تسير فيه الحمار وعليها أحمالها ويتجاوز فان غلب عليه المستأجر
حتى وثب الحمار من ضربه كان ضامنا وان وقع لامن ضربه وتغيبه لا يضمن كذا في الظهيرية * استأجر
حمارا لينقل عليه الحطب من الكرم وكان ينقل عليه الحطب ويوقره كالبقر مثله فصدم الحمار على حائط ووقع
في النهر وهلك ان لم يغتف عليه في السوق بل ساق مثل ما يسوق الناس مثل ذلك الحمار في ذلك الطريق فلا
ضمان وان كان بخلافه فهو ضامن كذا في الذخيرة * ولو حمل عليه الحطب الى المصرف فصدم الحمار حائطا فوقع
في النهر فغضب فان كان يمر وقر الحطب سلمنا ما لم يضمن وان كان يعلم أنه فلما يسلم ضمن وكذا اذا ساقه على
قنطرة ضيقة كذا في الغيابة * مستأجر الحمار قبضه وأرسله في كرمه مع برذعة فسرقت البرذعة وأثر فيه
البرد ومرض (٢) ومات منه في يد المالك ان كان الكرم حصينا بأن يكون له حائل رفيع لا يقع بصر المار على
الكرم وله باب مغلق فان عدم واحد لم يكن حصينا والبرد لا يضر مع البرذعة لا يضمن البرذعة والحمار
وان كان بحال لا يضر مع البرذعة ضمن قيمة البرذعة والحمار لا يضمن البرذعة وان لم يكن حصينا ويضر مع البرذعة ضمن قيمتهما
وان كان بحال لا يضر مع البرذعة ضمن قيمة البرذعة لا الحمار ويضمن نقصان الحمار الى وقت الرد الى المالك
كذا في الوجيز للكردي * غصب الحمار للمستأجر والمستأجر يقدر أن يأخذه منه بعد التبين فلم يفعل
حتى ضاع لم يضمن كذا في القنية * زرع بين ثلاثة حصده ثم استأجر واحدا من الثلاثة حمارا من رجل
لينقل عليه الحصاد فقبض المستأجر الحمار ودفعه الى شريكه لينقل عليه الحصاد فذهب الحمار عند
الاستعمل وكان المعتاد فيما بينهم أن يستأجر أحدهم الحمار والبقر ويستعمله هو وشريكه لا يضمن المستأجر
كذا في خزنة المفتين * استأجر قبان بالوزن به الحمل وكان في عموده عيب ولم يعلمه المستأجر فوزنه وانكسر
ان كان وزن مثل ذلك الحمل مثل ذلك القبان بذلك العيب لا يضمن ولا يضمن وهذا اذا لم يعلم المستأجر
بذلك العيب أما اذا أعلم فقد أدن له بأن يوزن به القدر الذي يوزن فيه بدون ذلك العيب فاذا وزن ذلك القدر
لا يجب الضمان كذا في الوجيز للكردي * قال نفر الدين وبه يفتى هكذا في الكبرى * وفي يسوع

وفي المحيط يصير قابضا بالخلية وان بعد المعلقة ودعتهما * وفي النوادر المتقى
استأجر عقارا فقال البائع سلمته اليك وقال المشتري قبلت والعقار غائب عن حضرتهم ما كان قابضا في قول الامام وقالان كان يقدر على

اغلاقه ودخوله قبض والا * ولو اشترى بقرعة في السرح فقال له البائع اذهب فاقبض ان كان يجيبك يمكنه الاشارة يكون قبضا وكذا باع خلا في دن في منزل البائع وخلى بينه وبين مشتريه فحتم عليه المشتري فهو قبض على (٤٩٩) ما عليه الفتوى بكن اشترى طعاما وقال

للبائع كلها في غرار ذلك فكال فيها صار قبضا خلا فالمحمد رحمه الله وكذا المسلم اليه خلى بين المسلم فيه ورب السلم على ما ذكره في الصغرى وفي الفتاوى اشترى ثوبا فامر به البائع بقبضه فلم يقبضه حتى اخذ منه انسان ان كان حين امره بقبضه يمكنه قبضه بلا قيام صح التسليم وان لم يمكنه بلا قيام لا يصح * اشترى طيرا أو فرسا في بيت فامر به البائع بقبضه فلم يقبض حتى افتتح الباب وخرج المبيع لا يصح التسليم فان فتح المشتري الباب خرج ان أمكنه الاخذ من غير عون صح التسليم * باع دابة وهما راكبان عليه لا يصير قبضا كما اذا باع دارا وهما فيه وان باع وهو عليها فقال المشتري اجلسي عليها معك فعمله ان لم يكن عليها سرح هلكت من المشتري وان عليها سرح ان ركب في السرح صار قبضا والا * اشترى وعاء هدي وهو اللبن الخاثر في السوق فامر البائع بنقله الى منزله فسقط في الطريق فعلى البائع ان لم يقبضه المشتري ولو وقع حنطة أو تبن في المصرف على البائع النقل الى المنزل وان تلف في الطريق فغن مال البائع * اشترى عشرة أرطال

المتقى استأجر قدرا فلما انقضت مدة الاجارة ردها الى المالك فهلكت في الطريق لا يضمن وان لم يردها يضمن كذا في الفصول العمادية * رجل استأجر قدرا فلما فرغ حمله على الجار وذهب به الى بيت صاحبه فزلقت رجل الجار فانكسر لا يضمن ان كان جاريا يطبق ذلك وان كان لا يطبق يضمن كذا في خزائنة الفتاوى * استأجر قدرا للطبخ فطبخ فأخذه ليخرجه الى الدكان فانزلت رجله فوقع فانكسر ضمن كالحال اذا انزلت وقيل ينبغي أن لا يضمن بكن استأجر ثوبا بالدس وتخرق من لبسه قبل وهو الصحيح (٢) وكذا في مسألة القصعة لا يضمن ان سقطت حال الانتفاع بها كذا في القنية * رجل استأجر فاسا ودفعه الى الاجير ليكسر الحطب به فذهب به الاجير ولا يدري أين ذهب ان استأجر الاجير أولا لا يضمن لانه استأجر ليدفع اليه وعلى القلب يضمن والخمارة لا يضمن مطلقا كذا في الخلاصة * والاصح أنه اذا استأجر الفاس أولا ليعمل لا يختلف فيه الناس بالاستعمال لا يضمن الا أن يكون الاجير معروفا بالخيانة وان استأجر الفاس لما يختلف فيه الناس فان استأجره ليعمل هو بنفسه ضمن بالدفع الى غيره وان استأجر الفاس ولم يعين المستعمل فدفعه الى الاجير قبل أن يستعمل هو بنفسه لا يضمن وان استعمل هو أو لا ثم دفع الى الاجير ضمن كذا في فتاوى قاضيجان * استأجر فاسا لقصاب فأخذه منه العوان بالجباية ولم يخلصه بدراهم حتى ضاع لم يضمن كذا في القنية * استأجر من رجل مرأوه جعله في الطريق ثم صرف وجهه عن الطريق ودعا أجيرا له ولم يبرح عن مكانه ذلك ثم نظر الى المتر فاذا هو قد ذهب به قال ان كان تحويل وجهه لم يطل حتى لا يسمى به مضيعا للراضمان عليه والقول في ذلك قوله مع عينه ان كذبه الاجر وان طال التفاته فهو ضامن كذا في المحيط * واذا استأجر من اجعله في الطين ثم أعرض عنه فسرق ان طال الاعراض ضمن وان لم يطل الاعراض لا يضمن كذا في الملتقط * استأجر باع ما امره ببيعه فأمسك الثمن عنده بأمر صاحب الحولة فسرق الثمن لا ضمان عليه بالاجماع كذا في محيط السرخسي * الحال اذا جاء بالحمل فقال صاحبه أمسكه فهلك عنده لا ضمان عليه أما القصار والخياط ومن له حق الحبس لاستيفاء الاجرا اذا أمسك بأمره بعد العمل فملك ان قبض الاجر فهو على ما ذكرنا وان لم يقبض فهو على الاختلاف المعروف كذا في التتارخانية * واذا فسد القصاد أو بزغ البراغ ولم يتجاوز الموضع المعتاد فلا ضمان عليه فيما عطب من ذلك فان تجاوز الموضع المعتاد ضمن وهذا اذا كان البراغ باذن صاحب الدابة أما اذا كان بغير اذنه فهو ضامن سواء تجاوز الموضع المعتاد أو لم يتجاوز كذا في السراج الوهاج * اذا جهم الحجام أو ختن الختان فمات لم يضمن بخلاف القصار لكن هذا اذا لم يتجاوز موضع الفعل فان تجاوز فقطع الحشفة ذكر في النوادر ان مات عليه نصف بدل النفس وان برئ فكمال بدل النفس وفي ديات شرح الطحاوي لو قطع الحشفة عليه القصاص ولو قطع بعض الحشفة لا قصاص عليه ولم يذكر أنه ماذا يجب عليه وفي الفتاوى الصغرى في كتاب الديات يجب حكومة العدل كذا في الخلاصة * ولو استأجره ليقطع يده أو أصبعه أو ينزع سنه جاز ولو مات لا يضمن كذا في التتارخانية * استأجر خبازا ليصنع له طعاما فولى به فافسد الطعام فأمرقه أو لم ينخبه كان ضامنا ولو لم يفسد الخباز ضامنا ولكن رب الدار اشترى راوية من ماء أو امر صاحب البعير فادخلها الدار فساق البعير فخر على القدر فكسرهما أو فسد الطعام لا يضمن صاحب البعير شيئا ولا ضمان على الخباز فيما فسد وكذا لو سقط البعير على ولد صغير أو عبد صغير لصاحب الدار فقتله لا يضمن صاحب البعير كذا في فتاوى قاضيجان * لو افتتح حلقوم الطاحونة وضاعت الحنطة ضمن الطحان كذا في السراجية والله أعلم

الباب الثامن والعشرون في بيان حكم الاجير الخاص والمشارك وهو مشتق على فصلين

الفصل الاول في بيان الحدا الفاصل بين الاجير المشارك والخاص وبيان أحكامهما *

(٢) قوله وكذا في مسألة القصعة أي المتقدم ذكرها في عبارة القنية حيث قال استأجر قصعة فوقع من يده وانكسرت يضمن اهتقله بجراوى

قارورة بكيه فيها فلما وزن رطلان انكسرت وسال وهما لا يعلمان فالوزون قبل الانكسار على المشتري وبعده على البائع وان بقي من الموزون شيء قبل الانكسار فصبه البائع ضمن من مثله قدر المشتري هذا اذا كانت القارورة صحيحة وقت الدفع وان منكسرة ولم يعلم بها فصبه البائع

بأمره وهو أيضا لا يعلم بما إذا كاله على المشتري وان كان المشتري يسكنها بيده فاله لاله كله على المشتري وان كان الدهن غير معين لا يصير المشتري قابضا وان وزن الخلل بحضرة (٥٠٠) المشتري ولا يصير مشتريا لا بعد قبضه ولا يحل له التصرف فيه الا بعد الوزن ثانية وعند

البعض يحل التصرف قبل اعادة الوزن وعليه الفتوى وان كان الدهن عينا فوزن بحضرة المشتري كان قبضا * اشترى عبد بكر موصوف وكاله ودفع اليه وصدقه البائع فيه ثم باعه قبل الكيل جاز * هلاك المبيع باتا أو بخيار الشرط في يد البائع باقصة سموية أو باستهلاك البائع أو كان حيوانا فقتل نفسه بطل البيع لانه مضمون بالتمن فيسقط الثمن فلا يكون مضمونا بالقيمة لانه لا يتولى على شيء واحد ضمان فان أنلفه المشتري والبيع بات أو الخيار للمشتري لزم الثمن وان الخيار للبائع والبيع فاسد لزم المثل في المثل والقيمة في القيمي وان بفعل أجنبي خير المشتري فان فسح وعاد الى ملك البائع ضمن الجاني المثل أو القيمة والمضمون ان من جنس الثمن وفيه فضل لا يطيب الفضل وان من خلافة طاب وان اختار المشتري اعضاء البيع اتبع الجاني بالمثل أو القيمة وحكم الفضل ذكرناه في جانب البائع واختياره اتباع الجاني قبض عند الثاني خلافا لمحمد وأثره فيما اذا تولى على الجاني وفيما اذا أخذ من الجاني مكانه شيئا آخر جاز عند الثاني وان هلك بعد

اختلفت عبارة المشايخ في الحد الفاصل بينهم ما بعضهم قالوا الاجير المشترك من يستحق الاجر بالعمل لا بتسليم نفسه للعمل والاجير الخاص من يستحق الاجر بتسليم نفسه وبعضى المدة ولا يشترط العمل في حقه لاستحقاق الاجر وبعضهم قالوا الاجير المشترك من يتقبل العمل من غير واحد والاجير الخاص من يتقبل العمل من واحد وانما يعرف استحقاق الاجر بالعمل على العبارة الاولى بايقاع العقد على العمل كالمواستأجر خياط الخياط له هذا الثوب بدرهم واستأجر قصار اليد قصر له هذا الثوب بدرهم وانما يعرف استحقاق الاجر بتسليم النفس وبعضى المدة بايقاع العقد على المدة كالمواستأجر انسانا شهر الخدمه والاجارة على العمل اذا كان معلوما صححة بدون بيان المدة والاجارة على المدة لا تصح الا ببيان نوع العمل واذا جمع بين العمل وبين المدة وذكر العمل أولا نحو ان يستأجر راعيا مثلا ليرعى له غنما سمائة بدرهم شهر راعيا فهو اجير امشتر كالانذار صرح في آخر كلامه بما هو حكمكم اجير الواحد بان قال على أن لا ترمى غنم غنمي مع غنمي واذا ذكر المدة أولا ونحو أن يستأجر راعيا شهر راعيا ثم راعيا ثم راعيا بدرهم شهر راعيا فهو اجير امشتر كالانذار صرح في آخر كلامه بما هو حكمكم الاجير المشترك فيقول وترعى غنم غنمي مع غنمي كذا في الذخيرة * والاوجه أن يقال الاجير المشترك من يكون عقده واردا على عمل معلوم (١) ببيان عمله والاجير الخاص من يكون العقد واردا على منفاعه ولا يصير منفاعه معلومة الا بد كالمدة أو بد كالمسافة كذا في التبيين * وحكم اجير الواحد أنه أمين في قولهم جميعا حتى ان ما هلك من عمله لا ضمان عليه فيه الا اذا خالف فيه والخلاف أن يأمره بعمل فيعمل غيره فيضمن ما تولد منه حينئذ هكذا في شرح الطحاوي * وحكم الاجير المشترك أن ما هلك في يده من غير صنعه فلا ضمان عليه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو قول زفر والحسن وانه قياس سواء هلك بأمر يمكن التحرر عنه كالسرقة والغصب أو بأمر لا يمكن التحرر عنه كالخرق والغالب والغارة والغالب والمكابر وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ان هلك بأمر يمكن التحرر عنه فهو ضمان وان هلك بأمر لا يمكن التحرر عنه فلا ضمان كذا في المحيط * وبعضهم أفتوا بالصالح على بالقوانين والشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني يفتي بقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال صاحب العدة فقلت له لو ما من قال منهم يفتي بالصالح هل يجبر الخصم لو امتنع قال كنت أفتي بالصالح في الابتداء فرجعت لهذا وكان القاضي الامام فخر الدين فاضيل خان يفتي بقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الفصول العمادية * وفي الابانة أخذ الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى في هذه المسألة بقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وبه أفتى كذا في التارخانية * ويقول ما يفتي اليوم لتغير أحوال الناس وبه يحصل صيانة أموالهم كذا في التبيين * ثم عندهما ما يضمن اذا كان المتاع المستأجر عليه محذوفه عمل أموال أو أعطاه معصفا ليعمل له غلافا أو وسيفا ليعمل له جهازا أو سكنيا ليعمل لها نصا بافضاع المحصف أو السيف أو السكن فانها لا يضمن اجماعا كذا في المسراج الوهاج * وفي المتن عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لو دفع اليه معصفا يقطعه باجر فضاء غلافه لم يضمن وكذلك لو دفع اليه ثوبا ليرفقه في منديل فضاء المنديل وكذلك اذا دفع اليه ميزانا ليصلح كفتيه فضاء العود الذي يكون فيه الميزان كذا في المحيط * وفي الخلاصة الثانية فان شرط عليه الضمان في العقد ان شرط عليه ضمان ما هلك في يده بسبب لا يمكن الاحتراز عنه كالسرقة ونحوها فكذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يصح الشرط والعقد كذا في التارخانية * ثم اذا وجب الضمان على الاجير المشترك عندهما فان هلك قبل العمل يضمن قيمته غير معمول ولم يكن له من الاجرة شيء وان هلك بعد العمل فصاحبه بالخيار ان شاء ضمنه قيمته معمول ولا يعطى له الاجرة ويحط الاجرة من الضمان وان شاء ضمن قيمته غير معمول ولم يكن عليه اجرة كذا في المسراج الوهاج * وما

قوله ببيان عمله الصواب ببيان محله كما هو عبارة التبيين اه بحر اوى

هالك

القبض فعلى المشتري الا اذا أنلفه البائع والقبض بلا اذنه والثمن حال غير منقود فالبائع يصير مستردا ويطلب

البيع وسقط الثمن عن المشتري وان هلك البعض قبل قبضه سقط من الثمن قدر البعض سواء كان نقصان قدرا أو وصف وخير المشتري بين

الفسخ والامضاء وان بفعل اجنبي فالجواب فيه كالجواب في جميع المبيع وان باقية مما يوفى ان نقصان قدر طرح عن المشتري حصة الفات من الثمن وله الخيار في الباقي وان نقص وصف لا يسقط شيء من الثمن لكنه يخير بين (٥٠١) الاخذ بكل الثمن أو الترك والوصف ما يدخل

تحت البيع بلا ذكر كالاختار والبناء في الارض والاطراف في الحيوان والجسود في السكبي والورق وان بفعل المعقود عليه فالجواب كذلك وان بفعل المشتري صار قابضا ما أتلف بالانلاف والباقي بالتعيب فان هلك الباقي قبل حبسه فعلى المشتري وان بعد الحبس فعلى البائع وعلى المشتري حصة ما أتلفه لا غير فان حبس بعد سقوط حقه في الحبس فعلى المشتري كل الثمن وعلى البائع ضمانه ولو هلك البعض بعد القبض فعلى المشتري الا اذا كان بفعل البائع فان لم يكن له حق الاسترداد فهو كالاستهلاك من الاجنبي وان كان له حق الاسترداد انفسخ البيع في قدر ما أتلف وسقط حصته من الثمن عن المشتري فله هلك الباقي في يد المشتري لزمه قسطه من الثمن الا اذا هلك الباقي من سرية جنابة البائع فيكون مستردا له أيضا فيسقط الثمن وان زعم البائع أنه هلك بعد قبضه والمشتري انه قبضه فالحق للمشتري وأيهما برهن قبل وان برهنا فللبائع وكذا لو ادعى البائع أن المشتري استهلكه وقبله المشتري وان أرخا فيفينة الاسبق أولى في الهلاك

هلك في يده بعلمه كالقصار اذا دق الثوب فخرق أو ألقاه في النورة فاحترق أو الحال اذا تعثر فهو ضمان عند علمائنا الثلاثة كذا في المحيط * خالف أولي يخالف كذا في البناء * ثم الاجير المشترك انما يضمن بما جنت يده عندنا اذا كان محل العمل مسلما اليه تسليما يكفي لنقل ضمان العقد ولو كان مشتركا او المضمون مما يجوز أن يضمن بالعقد وفي وسع الاجير دفعه كذا في التارخانية * ثم اذا وجب الضمان على الاجير المشترك بما جنت يده عند علمائنا الثلاثة كان المستأجر بالخيار ان شاء ضمنه قيمة ثوبه غير معمول ولا أجر له وان شاء ضمنه قيمته معمولاً وعليه أجر المثل كذا في الذخيرة * وفي التجريد اذا احترق بيت الاجير بسراج ضمن كذا في التارخانية * ومن استأجر رجلا على خياطة ثوبه أو على قصارة ثوبه فقبضه فتلف في يده بغير فعله وبغير تعد منه فلا ضمان عليه كذا في شرح الطحاري * والاجير المشترك كالحياط والقصار مؤنة الرد عليه لا على رب الثوب كذا في خزائن المفتين * ولو كان الاجير المشترك راعى بقراً أو غنم أو غيرها للعامة فأتلف من سوقه وضربه بخلاف العادة ضمن قيمته ولو ساق الدواب على المشرفة فارتد جوا على القنطرة فدفع بعضهم بعضا فوقه أو في الماء وعطوا ضمن قيمتهم كذا في البناء * هلك المتاع في يد الاجير المشترك ثم استحق عليه وضمن القيمة لا يرجع على المستأجر بها كافي العارية كذا في القنية * الاجير المشترك اذا ساق النابة فتناطحت فقتلت بعضها بعضاً أو وطئت بعضها بعضاً ضمن وان كان أجيراً وحده لا لزنا دخل على انثى فعطبت لم يضمن كذا في السراجية * المستأجر لحفظ الخان اذا سرق منه لا ضمان عليه لانه حافظ للابواب والاموال في أيدي الارباب وكذلك الحارس لا يضمن اذا سرق ليلاً كذا في الملتقط * وفي الناصري أكار ترك البقرة تعري فسرق لا يضمن كذا في فتاوى قاضيخان والتارخانية * قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير في رجل استأجر رجلاً ليجمل له دنامن الفرات الى مكان معلوم بأجر معلوم فوقع الحال في بعض الطريق فانكسر الدن فان شاء ضمنه قيمته في المكان الذي جله ولا أجر له وان شاء ضمنه في المكان الذي انكسر وأعطاه من الاجر بحسب ذلك وهذا مذهب علمائنا الثلاثة هذا اذا انكسر في وسط الطريق فأما اذا سقط من رأسه أو زلق رجله بعد ما انتهى الى المكان المشروط فانكسر الدن فله الاجر ولا ضمان عليه هكذا حكى عن القاضي صاعد النيسابوري وهذا الذي حكى عن القاضي صاعد بنو افاق قول محمد رحمه الله تعالى آخرافاً ما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو قول محمد رحمه الله تعالى وأولاً فالجمال يجب أن يكون ضامناً اذا حصل التلف بجناية يده وأما اذا حصل لا بجناية يده ان حصل بأمر لا يمكن التحرز عنه لا ضمان عليه بالاجماع وله الاجر وان هلك بأمر يمكن التحرز عنه فكذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا ضمان عليه وله الاجر بحسب ذلك وعنددهما يجب الضمان للمالك الخيار لو حصل التلف بجناية يده كذا في الذخيرة * فان سرق المتاع من رأس الجمال فان كان صاحبه معه فلا ضمان عليه اجماعاً وان أوجب الضمان على الاجير المشترك وان لم يكن صاحبه معه فهو ضمان على أصلهما وكذلك انقطاع الحبل الذي يشتبه لمسكاري الجمل اذا كان انقطاعه في سوقه للدابة فهو ضمان وان كان انقطاعه من غير سوقه مثل أن تكون الدابة واقفة فتجنى رجع فتعثرها فتنفرد من ذلك فينقطع الحبل فلا ضمان عليه كذا في السراج الوهاج * ولو أحمل بجمل صاحب المتاع فانقطع لا يضمن كذا في الغيائية * استأجر رجلاً ليجمل عليه زقاً من سمن فرفعه المالك والجمال حتى يضع على رأس الجمال وتحرق لا يضمن الجمال وفي المشتق ولو وضعه الجمال في طريق ثم أراد رفعه فأسستعان برب الزق فذهبها بضمانه فرفع وتحرق ضمن الجمال لانه صار في ضمانه وان بلغ منزل صاحب الزق وأنزله الجمال وصاحبه ووقع من أيديهم ما يضمن الجمال والقياس أن يضمن النصف به أخذ الفقهاء وكثير من المشايخ كذا في الوجيز للكردي * ولو قال له أحمل أيهما شئت هذا ب درهم وهذا نصف درهم فحملهما معا فله نصف أجرهما وضمنهما ان هلكا ولو حمل أحدهما أو لافه ومنتطوع في الباقي ويضمنه ان

والاستهلاك وهذا كله اذا لم يكن قبض المشتري ظاهر فان ظاهر او ادعى كل استهلاك الاخر فالقول للبائع وأى برهن قبل وان برهنا فله المشتري ثم ان كان للبائع حق الاسترداد للحبس صار به مستردا وانفسخ البيع وسقط الثمن عن المشتري وان لم يكن له حق الحبس فله المشتري

أن يضمه القيمة ولا يبطل البيع بينهما * قبض المشتري المشتري قبل نقده بلا أدلة فطامه منه ثقل بينه وبين البائع لا يكون قبضاً حتى يقبضه
بيده بخلاف ما إذا خلى البائع بينه وبين (٥٠٣) المشتري * تخمر العصور المشتري قبل قبضه بطل البيع فإن عاد خلاق قبل المرافعة والابطال

خير المشتري فإن خاصم
وأبطل القاضي البيع ثم
عاد خلا ليس له عليه سبيل
قال شمس الأئمة هذا قولهما
لان التخمير عندهما كالإباق
وعند محمد يبطل بالتخمير ولا
سبيل عليه ان عاد خلا مطلقاً
لان التخمير عنده كالهلاك
وقال الكرخي معنى بطل
أنه يمكن من الإبطال
لثبوت إمكانية الأخذ لو عاد
خلا قال القدوري لا حاجة
اليه لانه لا يبعد أن يبطل
البيع ثم يعود الى العصة
برزاه * اشترى خنطة معينة
واستعار جوالق البائع ليكيل
فيه فكال فيه فان الجوالق
معينا فقبض والا ان
المشتري حاضر فقبض وان
غائب لا وقال محمد ليس
بقبض حتى يتسلم الجوالق
فيسلمه اليه وعن محمد أعرفي
جوالقك فاعاده وكال البائع
فيه لا يكون قبضاً ان حال
غيبه المشتري الا ان يقبض
المشتري الجوالق ويدفعه
الى البائع أو يدفع اليه
المشتري آتية له يكيل فيها
المشتري وفي رواية عمرو بن
عمر لا يصير قابضاً وعن محمد
اشترى وأمر البائع أن
يجعله في وعاء المشتري فجعله
فيه ليرنه فيه فانكسروا
ما فيه فن مال البائع فان
وزنه ثم انكسر فان للبائع
أن يئنه من المشتري فن

مال البائع حتى يدفعه اليه وان وزنه في شيء للبائع ثم نقله الى وعاء المشتري ثم انكسر فن المشتري وان قال للبائع المذكور
فنه لي وأبعثه مع غلامك أو غلامي ففعل وانكسر الوعاء في الطريق فالتلف من البائع الا أن يقول ادفعه الى الغلام لانه لو كيل للغلام

والدفع اليه كالدفع الى المشتري * وعن الثاني اشترى سمنا ودفع البائع طرفا ليهب فيه وفيه خرق يعلم به البائع لا المشتري فكاله فيه قتلت
فن البائع ولا شئ على المشتري وان لم يعلم به البائع وعلم المشتري أو يعلمان فالمشتري (٥٠٣) قابض * اشترى في المصر حطباً فغصبه خال

جله الى منزله من البائع غاصب فن البائع لان عليه التسليم في منزل الشاري بالعرف كمن استأجر دابة الى المصر له أن يبلغ عليها الى منزله بالعرف * فان قلت في الاجارة لو قال استأجرت الى منزلي يصح فامكن الشرط وفي البيع بشرط الحمل الى منزله فسد وبلا شرط لا يجب الحمل الى منزله * قلت شارط عرفا لكن لا يفيء لا الحمل * فان قلت لو كان شارطا لا يفيء في منزله عرفا لا يجبر على التسليم والحمل الى منزله * ولو قال أسلم في هذا المكان له ذلك كما لو أسلم في كرتي أنه يوفيه في مصر كذا يسلمه في أي محلة شاء فلو قال رب السلم شرطت عليك الا يفيء في محلة كذا فقال المسلم اليه نعم لكني أوفيه في غيره من المحلات يجبر رب السلم على قبوله لان المصر مكان حكموا لو اتحد حقيقة كالنزاع في ناحية من نواحي الداذ يجبر كذا هذا * قلت القياس في مسألة الاجارة والحطب ما ذكرنا الآن العرف ما قلت فلا يتمكن بائع الحطب ومؤاجر الدابة من الابلاغ الى منزله والاشياء التي على ظهر الدابة كالحطب والفحم والحنطة والبطيخ يجبر على الحمل الى منزل

المذكور في أول هذا الجنس وشروط المرغبات في رواية صريحة في وجوب الضمان ههنا بالاجماع كذا في الفصول العمادية * ولا يضمن الملاح ما غرق من موج أو ريح أو صدم جبل فان غرقت من مده أو معالجته ضمن وان انكسرت فغرقت فان كان من عمل الملاح ضمن والا فلا وان كان رب المتاع في السفينة أو وكيله لا يضمن الملاح الا بالاعتدى لان المتاع في يده ولو كانتا سفينتين وهو في احدهما أو متاعه في الاخرى لم يضمن الملاح شيئا الا بالاعتدى كافي الدابتين وكذا لو خرج صاحب المتاع لصلافا لفرض أو لحاجة ولم يغيب عن بصره لم يضمن الملاح الا بالاعتدى ولو بلغت السفينة الى موضع ثم أعادها للريح أو الماء أو عادت الدابة عن بعض الطريق فان كان صاحب المتاع في السفينة أو على الدابة وجب الاجر ولا يطالب بالعود الا أن يردّها للريح الى موضع لا يمكن قبضه فيه فيجبر على عودها بالاجر وان لم يكن صاحب المتاع أو وكيله مع المتاع يجبر على العود بالاجر الاول كذا في الغيابة * وان احتوت السفينة من نار أدخلها الملاح لحاجة لم يضمن وان لم يكن فيها رب المتاع كذا في التمراتشي * استأجر سفينة معبئة ليحمل عليها أمتعة هذه فادخل الملاح فيها أمتعة أخرى بغير رضا المستأجر وهي تطبق ذلك وغرقت والمستأجر معها لا يضمن الملاح كذا في القنية * وسئل على بن أحمد عن ركاب سفينة موقرة خافوا الغرق وقد أمسكت سفينةهم على الارض فخرج بعض الركاب واستأجروا سفينة ودخل فيها بعض الركاب وأدخلوا بعض الاحمال وفعلا ذلك مرة بعد أخرى نجت السفينة وجرت وأنفقوا في الاجرة قدر ما من الدنانير أن تكون تلك الاجرة على الذين باشروا العقد أم على جميع الركاب وصاحب الاحمال وقد كانوا راضين بما فعل أو تلك فقال على العاقدين يجب الاجر والموافقة أولى كذا في التتارخانية * وفي المتن في لو كانت سفن كثيرة وصاحب المتاع أو الوكيل في احدها فلا ضمان على الملاح فيما ذهب من السفينة التي فيها صاحب المتاع أو وكيله وضمن ما سوى ذلك قال هذا كاه قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى قال: ولا يبي يوسف رحمه الله تعالى فيما اذا كانت السفن كثيرة قول آخر فقال اذا كانت السفن تنزل معا وتسير معا حتى يكونوا في رفقة واحدة فلا ضمان على الملاح وان تقدم بعضها بعضها وكذلك القطار اذا كان عليها حوالة ورب الحوالة على بعير فلا ضمان على الجمال كذا في المحيط * ملائمة سفينة من أمتعة الناس وشدها في الشط ليل فظهر فيها ثقب وامتلأت ماء وغرقت وهلكت الامتعة لا يضمن ان كانت تترك هذه عادة ولو قال مالك الامتعة للملاح شد السفينة ههنا فلم يشد وأجراها حتى غرقت من الموج يضمن ان كانت تشد في هذه الحالة كذا في القنية * نساج كان ساكنا مع صهره ثم اكترى دارا وانتقل مع متاعه اليه وترك غزلا هناك فضاغ ان لم ينقل الغزل من حيث كان الى بيت ثان من دار صهره ولا أودعه صهره لم يكن عليه ضمان في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قوله ما يضمن على كل حال كذا في الكبرى * وفي النوازل رجل دفع غزلا الى رجل لينسجه كرا باسا فدفع هو الى آخر لينسجه فسرقت من يده ان كان الثاني أجبر الاول لا يضمن واحد منهما وان كان الثاني أجنبيا ضمن الاول دون الآخر وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما في الاول ضامن مطلقا وفي الاجنبي ان شاء ضمن الاول وان شاء ضمن الآخر كذا في الخلاصة * وفي جامع الفتاوى وكذلك في الصانع اذا دفع الى مثله كذا في التتارخانية * رجل أخذ غزل انسان لينسجه فوضع في بيت الاستاذ فغاب يجب عليه الضمان كذا في جواهر الفتاوى * نساج ترك الكرباس في بيت الطراز فسرق الكرباس ان كان بيت الطراز حصينا يمسك فيه مثل هذا المتاع لا يضمن وان كان بحال لا يمسك فيه مثل هذا المتاع ان كان ارباب الكرباس رضوا بذلك لا يضمن وان لم يرضوا بذلك ضمن وليس عليه أن يبيت في بيت الطراز لكن اذا أغلق الباب في الليل وذهب لا يضمن فلوسرق من بيت الطراز مرة أو مرتين لا يخرج من أن يكون حصينا الا اذا خش كذا في الخلاصة * (١) بافنده كرباس

(١) ترك النساج الكرباس في محل عمله وذهب الى بيته ليلاً وأغلق الباب

المشتري والتي لا على الدابة كالصبرة شرط الحمل الى المنزل ففسد * تسلم مفتاح الدار ولم يذهب الى الدار فان كان يتيسر له الفتح بلا كلفة فقبض وان كان لا يتيسر الفتح بلا عانة لا يكون قبضا * وطه المشتري المشتراة لو بكر قبض فان أحدث البائع منه باعده صار ناقضا

لقبضة فان هلك في البائع ويبقى حصّة النقصان بالبركة على المشتري من الثمن وان ثيبا فالوطاء ليس بنقصان وبه يصير قابضا فان أحدث
منه بعد الوطء ثم هلكت يهلك كلها (٥٠٤) من البائع ووطء البائع المبيعة قبل التسليم بخير المشتري عند بعض المشايخ وبه نأخذ

وان أعتق المشتري المشتري
فاسد قبل قبضه فأجاز
البائع في البائع ولا شيء على
المشتري لعدم الملك قبل
القبض فبالاجازة نفذ العتق
عليه * وكذا لو قال المشتري
فاسد قبل قبضه أعتقه
عني ففعل فالتحق عن
البائع * باع غرا على نخل
وخلى بينه وبين المشتري
صار قابضا وان كان
البيع هبة والمسئلة
بجملها لانه في معنى مشاع
يحتل القسمة * اشترى
بقرة مريضة وخلاها في
منزل البائع قائلان
هلكت ففنى وماتت ففنى
البائع لعدم القبض وكذا
لو قال للبائع سقمها الى منزلي
فأذهب فأتسلها فهلك
حال سوق البائع فان ادعى
البائع التسليم فالقول
للمشتري ولو قال المشتري
للمشتري عبدا كان أو أمة
تعال أو أمش معي فتخطى
معه فقبض وقول البائع له
خذة تخليصة اذا كان يصل
الى أخذه لا قبض * نقد
المشتري بعض الثمن ثم قال
للبائع تركته عندك رهنا
لباق الثمن أو ودبعة لا يكون
قبضا * قال المشتري لا بعد
أعمل كذا أو قال للبائع
هره يعمل كذا ففعل فعطب
العبد هلك من المشتري
لانه قبض * قال المشتري

(١) نسج النسيج الكرباس ووضع في البيت ولم يرده الى المالك فسرقة اللص * نسج النسيج الكرباس
وقال للخصم قد أخرجت الكرباس فات لنا خذ فقال له دعه عندك وغدا آتي وأخذه فسرقة اللص في الليل
لا يضمن النسيج ٣ دعه عندك * دفع الغزل الى النسيج وشرط أن ينسجه في يومين فنسجه

للبائع لأعتقه على المبيع فسلمه الى فلان يمسكه حتى أدفع لك الثمن ففعله البائع وهلك عند فلان يملك من البائع لان العمل
الامسالة كان لاجله وهلاك المبيع قبل قبضه عند البائع يلزمه رد عين الثمن القبض وبعد الاقالة يلزمه رد عين الثمن القبض * وذكر

في فتاوى سمرقند عن بعض المشايخ أن ما يملك من العقار قبل قبضه محسوب على المشتري وعامة المشايخ على أنه على البائع وفي كتاب الضلع ما يدل على قول العامة (الثالث عشر فيما يتعلق بالثمن) للبائع حبه ٥٠٥ إلى قبض الثمن لكنه يحضر المبيع

إلى مجلس القضاء ولا يحضر

العمل ودفع الثياب إلى الآخر وذهب وضاع شيء لا يضمن بالدفع إلى غيره إذا ضاع لأنه ما كانا شريكين فكان أخذ أحدهما كأن أخذ صاحبه كذا في خزانة المفتين * قصار رهن ثوب قصارة بدنيه عند رجل ثم اقتل الرهن وقد أصابت الثوب نجاسة عند المرتها فلما نظر إليه صاحب الثوب كف القصار بتطهير الثوب وإزالة النجاسة فامتنع القصار عن ذلك فتشاجر وترك الثوب عند القصار فهلك الثوب عنده قالوا إن كانت النجاسة لم تنقص قيمة الثوب لاشئ على القصار وإن كانت النجاسة تنقص قيمة الثوب كان على القصار ضمان النقصان ويهلك الثوب أمانة كذا في فتاوى قاضيخان * ذكر في كتاب الضمان من فتاوى الديناري (٧) براهن ريجته بكارزداد ونكفت كه ريجته است كازر براهن راجحهم نهادو براهن سوخت وكازر ندانست كه سوخته است) يضمن القصار لانه هلك بفع له والجهل ليس بعذر كذا في الفصول العمادية * قصار شمس ثوب القصار فاحترق كان ضامنا وكذا إذا عصر الثوب فخرق وإن فعل ذلك أجبر القصار ولم يتعمد الفساد لا يضمن الاجير ويضمن الاستاذ كذا في خزانة المفتين وعن محمد رجه الله تعالى إذا أدخل القصار سر اجاني حانوته فاحترق به ثوب بغير فعله ضمن لان هذا يمكن الاحتراز عنه في الجملة وانما لا يضمن في الحرق الغالب الذي لا يمكن اطفاؤه وهذا قولهما فاما عند أبي حنيفة رجه الله تعالى فلا يضمن ما هلك بغير صنعه كذا في الفصول العمادية * وتليد القصار وأجبره الخاص إذا أدخل نار السراج بأمر الاستاذ فوقعت شرارة على ثوب من ثياب القصار أو أصابه دهن السراج لا يضمن الاجير ويكون الضمان على الاستاذ لانه أدخل السراج بأذنه فصار فعل الاجير كفعل الاستاذ ولو فعل الاستاذ كان ضامنا كذا في فتاوى قاضيخان * تليد الاجير المشترك إذا وقع من يده سراج فاحترق ثوب من القصار فالضمان على الاستاذ وإن لم يكن من ثياب القصار ضمن الاجير كذا في الخلاصة * أطفأ السراج في الحانوت وترك المبرجة في الحانوت وبقيت شرارة فوقعت على ثوب رجل واحترق لا يضمن وبه يفتي كذا في الوجيز للكردي * وفي التجريد تليد القصار وسائر الصانع وأجبرهم لضمان عليهم إلا بالتعدي ويضمن الاستاذ ولا يرجع عليهم كذا في التتارخانية * أجبر القصار إذا وطئ ثوبا في بيت القصار كان ثوبا يوطأ مثله لا يضمن وإن كان عمالا يوطأ بان كان رقيقا يضمن سواء كان ثوب القصار أو غيره كذا في الصغرى * ولو شرط الضمان على المشترك أن هلك قبل يضمن إجماعا والفتوى على أنه لا أثر له واشترطه وعدمه سواء كذا في الوجيز للكردي * ولو حل شيئا في بيت الاستاذ بأذنه فسقط على ثوب فخرق إن كان من ثياب القصار لا يضمن الاجير ويضمن الاستاذ وإن لم يكن من ثياب القصار ضمن الاجير كذا في الفصول العمادية * وإن حل الاجير شيئا في خدمة أستاذه فسقط ففسد لم يضمن ولو سقط على ودبعة عنده فأنسدها كان ضامنا لها وكذلك لو عثر فقط عليها فإن كان بساطا أو وسادة استعاره للبسط فلا ضمان في ذلك على رب البيت ولا على أجبره كذا في المنسوط * ويضمن القصار ما تلف بدقه المعتاد أو احترق بالنورة في الحب أو بالتشميس قرب الثوب إن شاء ضمنه قيمته معمولا أو أعطاه الأجر وإن شاء ضمنه غير معمول ولا يعطى الأجر ولو قال رب الثوب لا يحتمل هذا الثوب الدق أو قال رجل للزجاجي أقطع هذه الزجاجية فقال فلما يسلم من القطع فقال إن فخرق أو أنكسر فلا شئ عليك ففقد الثوب وقطع الزجاج ففخرق الثوب أو أقطع الزجاج فإن كان لا يسلم مثله غالباً فلا يضمن له لانه رضى به وإن كان يسلم أحيانا ضمن كذا في الغيائية * ولو أن أجبر القصار فيما يدق من الثياب انفلتت منه المدقة فوقعت على ثوب ففخرق فإن انفلتت على ثوب القصار قبل أن تقع على الخشبة التي يدق عليها وخرق ثوبا إن كان من ثياب القصار فلا ضمان عليه وانما الضمان على الاستاذ وإن وقعت على ثوب ليس من ثياب القصار فإن الاجير يضمن فاما إذا انفلتت المدقة بعد ما وقعت على الخشبة (٧) أعطى ثوبا رقيقا للقصار ولم يقل له انه رقيق فوضعه القصار في الخابية واحترق الثوب ولم يعلم القصار أنه احترق

(٦٤ - فتاوى رابع) بعض النهج رجه بأنه ما يضرب في دار غير السلطان والزئوف المشوشة والمستوفة صفرموه بالفضة والعامة أن الجياد خالصة رائجة بين التجار وبيت المال والزئوف ما ريفه بيت المال لا التجار والنهج رجه ما برده التجار ولهذا

حكم في الشرع أنهم من جنس الدراهم حتى لو تجاوز بها في الصرف والسلم جاز وأعمالا يضمن كاسد النهر حصة لأنه لا قيمة لهذه الصنعة
فريد على المشتري بلا شيء والسوقه (٥٠٦) ليس من الدراهم في الشرع حتى لو تجاوز بها في الصرف والسلم لا يجوز

وهي معزب سه تاهه *
أعار المبيع من المشتري
أو أودعه قبل نقد الثمن
سقط حق الحبس من البائع
* والمرتهن لو أعار الرهن
من الراهن ملك الاسترداد
* أودع البائع أو أجر
المبيع من أجنبي قبل
قبض المشتري بلائذه
فتلف في يد الأجنبي
لا يضمنه المشتري لأنه لو
ضمنه رجع على البائع فصار
كالتلف على يده وإن أعاره
أو ملكه من أجنبي وتلف
في يده للمشتري ضمنه بعد
الاجازة لأنه لو ضمن لا يرجع
على البائع * قبض المشتري
قبل نقد الثمن بلائذ البائع
وبني أو أغرس أو ثوبه فصبغه
ملك الاسترداد وإن تلف
عند البائع ضمن ما زاد البناء
والصبغ * المشتري المفلس
دبر أو اعتق المشتري قبل
قبضه جاز ولا سعاية على
الغلام لا عند الثاني خلاف
الراهن المعسر يفتق
المرهون حيث يسمي المعتق
في قيمته ثم يرجع على الراهن
فإن كاتبه أو أجره أو رهنه
قبل قبضه ونقد الثمن أبطل
القاضي هذه التصرفات
إن شاء البائع فإن نقده
قبل الإبطال جازت الكتابة
وبطل الرهن والاجارة ولو
جارية فوطئها المشتري
خلبت أو ولدت لا يمكن

التي يدق عليها ثياب القصاره فاصابت ثوبا أخذ كفي ظاهر الرواية أنه لا يضمن ولا تفصيل بين أن يكون
ذلك الثوب من ثياب القصاره أو لم يكن من ثيابها حكى عن أبي بكر الحلبي أنه كان يقول يجب أن يكون
الجواب فيه كالجواب فيما إذا وقعت المدقة ابتداء على هذا الثوب وقد ذكر الجواب فيه على التفصيل
فكذلك هذا كذا الذخيرة * في الولو الجارية ولو أصاب ذلك انسا ناقته له كان ضمانه على الأجير دون
الاستاذ هكذا ذكر في الكتاب وذكر الشيخ المعروف بنحو زاده هذا في الوجه الأول وهو ما إذا
أصاب انسا ناقته قبل أن تقع المدقة على الخشبة أم في الوجه الثاني وهو ما إذا أصاب انسا ناقته ما وقعت المدقة
على الخشبة فكذا الجواب على قول البعض فاما على ظاهر الرواية لا يضمن إلا أن هذا غير مدد والصحيح
هو الأول كذا في التارخانية * ولو انكسر شيء من أدوات القصاره بعمل التلميذ مما يدق به أو يدق عليه
لا يضمن التلميذ وإن كان مما لا يدق به ولا يدق عليه ضمن التلميذ كذا في الفصول العمادية وفتاوى قاضيخان
* ولو دعار رجل قوما إلى منزله فغشوا على بساطه فخرق أو جلسوا على وسادة فخرقت أو كان الضيف منقادا
سيقا فجلس شق السيف بساطا أو وسادة فلا ضمان عليه ولو وطئ على آية من أوانيه أو ثوبا لا يسط
منه ولا يوطأ فهو ضامن كذا في المبسوط * ولو جفف القصار الثوب على حبس فخرقه بحوله فخرقه
لا ضمان عليه في قول أي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يضمن والسائق ضامن كذا في الذخيرة *
ولو استعان القصار برب الثوب فدقاه فخرق ولا يعلم من فعل أيهما فخرق فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى
يضمن النصف وهو الصحيح هكذا في الغياثية * قال القاضي نحر الدين رحمه الله تعالى الفتوى على أنه
لا يضمن إلا النصف كذا في الكبرى * وإذا لم يخرق الثوب هل يسقط من الأجر مقدار ما يخصه
من عمل المالك ذكر في كتاب الفوائد لصاحب المحيط أنه يسقط وكذلك لو جاء صاحب الثوب وخط بعض
الثوب في يد الخياط أو نسج بعض ثوبه في يد النسيج فانه يسقط من الأجر بمحضه وهو الصحيح هكذا في
الفصول العمادية * وإذا أراد صاحب الثوب أن يأخذ ثوبه من القصار فتمسكه القصار لاستيفاء
الأجر فحذبه صاحب الثوب فخرق الثوب كان على القصار ضمان نصف الخرق كذا في التارخانية *
وفي القصارين إذا جنت يد أحدهما فالضمان علم ما يأخذ صاحب الثوب أيهما شاء بجميع ذلك كذا في
خراتمة الفتاوى * قصار ضمن الثوب بسبب غم ظهر الثوب قال أبو نصر لا يملك القصار كذا في الحاوي
للقفاوى * ذكر في اجارات العدة إذا دفع الثوب إلى قصار وقال قصره ولا تضع عن يده حتى تفرغ
منه أو شرط اليوم أو غدا ففعل وطالبه صاحب الثوب مرات ففترط حتى سرق لا يضمن واستعتبت أمة
يخاري عن القصار إذا شرط عليه أن يفرغ اليوم من العمل فلم يفرغ وهلك في الغد هل يضمن أجابوا نعم
يضمن كذا في الفصول العمادية * وفي النوازل سلم ثوبا إلى قصار وخطا ثم وكل رجلا بقبضه فدفع إليه
القصار غير ذلك الثوب لم يلزم ذلك رب الثوب ولا ضمان على الوكيل إذا هلك الثوب في يده ورب الثوب أن
يتبع القصار بثوبه هذا إذا كان الثوب المدفوع إلى الوكيل ثوب القصار وإن كان ثوب غير القصار كان
لصاحب الثوب الخيار إن شاء ضمن الوكيل وإن شاء ضمن القصار فإن ضمن القصار فالقصار لا يرجع
على الرسول وإن ضمن الرسول رجوع على القصار لأنه مغرور من جهته كذا في الذخيرة * القصار لو دفع إلى
صاحب الثوب ثوب غيره فأخذه صاحب الثوب على ظن أنه له كان ضامنا كذا في خراتمة المفتين * ولو دفع
القصار ثوب انسان إلى غيره خطأ فقطعه وخطاه قرب الثوب يضمن أيهما شاء فإن ضامنا لا يرجع
على أحد وإن ضمن القصار رجوعه على القاطع وبأخذ القاطع ثوبه من القصار وكذا لو دفع القصار ثوب
نفسه في الثياب إلى انسان ولم يعلم فقطعه إلا أخذ ضمن إلا أخذ للقصار ثوبه وكذلك كل مودع دفع متاع
نفسه مع الوديعة على ظن أنه له ولو قال القصار هذا ثوبك يصدق لأنه أمين وكذا هذا في كل أجير مشترك

البائع من الحبس وإن لم تحبل أرم تلده له الحبس فإن ماتت في يد البائع إن أحدث صنعا فالبائع والاقن المشتري لعدم وهل
نقض القبض * قال عبدالمولاه اشترت نفسي منك فباع المولى صح ولا يملك المولى حبسه لاستيفاء الثمن لأنه صار قابضا بنفس العقد كمن

اشترى دارا هوسا كن فيه يصير قابضا بالشرع ولا يملك البائع الحبس وكذا لو وكل أجنبي العبد ليشتره عن مولاه فاعلم المولى واشترى نفسه له لايملك البائع حبسه للثمن اعود الحقوق الى العبد الوكيل (نوع منه) عليه ألف (٥٠٧) قرض أو عن أدنى نصفه وقال هذا عن

أحد النصفين عينا لا يعتبر لانه لا يفيد ولو كان بنصفه كفيل فادى نصفه وقال هذا من كفالة فلان صح لانه مفيد كما لو اختلف أصل الدين قرضا وتما أو كفالة وعين ولو جاء بمال وقال هذا عن كفالة وقال الطالب لا أخذه الا عنهم له ذلك ويكون عن المالكين ويرجع بالباقي على المكفول عنه وان أدى ولم يقل شيئا للطلاب أن يجعل عن أبيهم ماشاء وفي البيع ثلاثة أشياء ما عاهد وعقد وعين ويتحد بانحد السكك ويتعدد بتعدد السكك وان تعدد البائع أو المشتري واتحد العقد والثن اتحد لرجحان ما وجب بالاتحاد وكذا ان تعدد الثمن بان قال البائع بعث هذين الثوبين هذاعشرة وهذا بعشرين أو قال المشتري كذلك واتحد الباقي لرجحان جانب الاتحاد وتعدد العقد مع اتحاد الثمن لا يتصور فان تعدد العقد والثن والعاهد تعدد قياسا واستحسانا وان اتحد العقد وثنه تعدد القياس يتعدد لرجحان جنبة التعدد وهو القياس وفي الاستحسان وهو قول الامام وعليه الفتوى لا يتعدد * اشترى

وهل يحل الانتفاع ان أخذه عوضا عن ثوبه يحل والا فلا ولا أجر عليه ان أنكر ثوبه وكذلك اذا قال القصار ونحوه دفعت الثوب اليك يصدق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يصدق الا بحجة كذا في العتابة * ولو حبس القصار بامر المالك فهل ان لم يقبض الاجر لا يضمن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لهما وان قبض فهل لك امانة بالاجماع وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ليس للقصار الحبس فان حبسه وذلك ضمن كذا في خزنة الفتاوى * رجل بعث ثوبا الى قصار يريد تليذه ثم قال للقصار اذا أصلمته فلا تدفعه الى تليذي فلما أصلمه دفعه الى تليذه فذهب التليذ بالثوب هل يضمن القصار فقال ان كان التليذ حين دفع الثوب الى القصار لم يقل له هذا ثوب فلان بعث به اليك لا يضمن فان كان قال ذلك للقصار فان صدق القصار التليذ في ذلك ضمن والا فلا كذا في المحيط * وذكر ما حب المحيط في اجارات فتاوا من رجل دفع ثوبا الى قصار ليقصره فجاء صاحب الثوب يطلب الثوب فقال له القصار دفعت ثوبك الى رجل ظننت أنه ثوبه كان القصار ضامنا كذا في الفصول العبادية * وقعت واقعة في زماننا صورتها قوم من السراق أو باب قصار بالليل وطلب واحد منهم من القصار ماء للشرب وقال أنا رجل رستاق محتاج الى الماء حاجة شديدة وبقي السراق قد اختفوا ففتح القصار الباب وأخرج الماء فجلس طالب الماء على العتبة واشتغل بالشرب فحضر الباقون ودخلوا الخانوت وأخذوا القصار ومن معه وشدوهم وذهبوا بكرابيس الناس فانفتحت أجوبة الفتاوى أن هذا لا يكون سرقا غالبا ويجب الضمان على القصار وقاسوا هذه المسألة على مسألة ذكرت في شرح القدوري لو احترق خانوت القصار من نار وقعت من السراج ان ذلك لا يعتبر سرقا غالبا من قبل أنه يمكن اطفاء ذلك لو علم به في الابتداء والخرق الغالب الذي لا يمكن تداركه لو علم في الابتداء فالسرق الغالب الذي لا يمكن استدراكه لو وقع العلم في الابتداء وهنالك يمكن استدراكه والتعذر عنه حتى لو علم به لا يفتح الباب كذا في الذخيرة * وفي الخاتمة ولو شرط على القصار العمل على وجه لا يتحقق صح شرطه لان ذلك مقدوره كذا في التتارخانية * القصار اذا لبس ثوب القصار ثم زعمه فضاع بعده لا يضمن وكذلك الاسكاف اذا أخذ خفاليه له فلبسه ضمن مادام لا يفسد انزع ثم ضاع لا يضمن كذا في الفصول العبادية * واذا دخل رجل الحمام ودفع ثيابه الى صاحب الحمام واستأجره للحفظ واشترط عليه الضمان اذا تلف كان الفقيه أبو بكر يقول ضمن الحمامي اجماعا وكان يقول انما لا يضمن الاجير المشترك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا لم يشترط عليه الضمان أما اذا شرط يضمن وكان الفقيه أبو جعفر يسوي بين شرط الضمان وعدم الشرط وكان يقول بعدم الضمان قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وبه فأخذوا نحن نفق به كذا في الذخيرة * رجل دخل الحمام ودفع الثوب الى صاحب الحمام ليحفظه فضاع لا يضمن اجماعا لانه مودع لان كل الاجر بازاء الانتفاع بالحمام الا أن يشترط الاجر بازاء الحفظ ولو قال الاجر بازاء الحفظ والانتفاع بالحمام فينتد يكون على الاختلاف فان دفع الى من يحفظ باجر كالتياجي فعلى الاختلاف كذا في الصغرى * دخل الحمام وقال للحمامي أين أضع الثياب فأشار صاحب الحمام الى موضع فوضع ثمة ودخل الحمام ثم خرج رجل منه وأخذ الثياب فلم يغمه صاحب الحمام فظنه صاحب الثياب ضمن صاحب الحمام هذا قول ابن سلمة وأبي نصر الدبوسي وكان أبو القاسم رحمه الله تعالى يقول لا ضمان عليه والاول أصح هكذا في المحيط * نام الثياب في سرقة الثياب ان نام قاعدا لا يضمن وان نام مضطجعا يضمن في الوجبة للكردري * الثياب اذا خرج من الحمام فضاع ثوبان تركه ضائعا ضمن وان أمر الحلاق أو الحمامي أو من في عياله أن يحفظ لا يضمن كذا في الخلاصة * لو نزع الثياب بين يدي الحمامي ولم يقل بلسانه شيئا وترك عنده ودخل ثم خرج فلم يجدها فان لم يكن الحمامي ثيابي يضمن الحمامي ما ضمن المودع لان الوضع بين يديه استحقاقا كذا قال محمد بن سلمة قال شيخ الاسلام خواهر زادو به بقي كذا في الفتاوى العتابية

جارية بهذا الف مشرا الى الدنانير تعلق التوكيل بها حتى واشترى بالدرهم لا يلزم الموكل * بعثك هذا العبد بالف فقال المشتري قبلت في نصفه لم يصح إلا أن يرضى به البائع أو يقول بعث هذين بعشرة فقبل المشتري في أحدهما ورضى به البائع فيكون هذا استئناف الإيجاب

من المشتري لا قبول الايجاب فاذا رضى به البائع في المجلس يصح وهذا في الشيء الذي لبعضه حصه معلومة من الثمن كالعبد والفقير لان
الانقسام بالاجزاء لا بالقيمة أما لو كان بالقيمة (٥٠٨) كالتوبين لا يصح القبول في بعضه وان رضى به البائع (نوع آخر في الزيادة)

* وان كان اللحم ما يباع الا أنه لم يكن حاضرا كذلك الجواب أيضا وان كان حاضرا لا يضمن صاحب الحمام
كذا في الذخيرة * ولو جاء رجل ووضع ثيابه عند جالس ولم يتقبل الجالس ولم يرد عليه بان قال لا تضع
عندي ضمن عند الهلاك للتعارف كذا في الحاوي للفتاوى * امرأة دخلت الحمام ووضعت ثيابها في
بيت المسح والحمامية تنظر اليها فدخلت الحمامية في الحمام بعد المرأة لتخرج الماء فتعجل صبي ابنتها وابتها
مع صبيها في دهليز الحمام يرى منها فاضاعت ثياب المرأة قالوا ان غابت الثياب عن عين الحمامية وعن عين
ابنتها ضمنت الحمامية والا فلا تضمن كذا في فتاوى قاضيخان * خرج من الحمام وقال كان في كبدى دراهم
فضاعبت ان لم يقربه الثيابي لاضمان عليه وان اقرب به ان تركه ضامنا ضمن وان لم يضعه ذكرناه في مسئلة
القصار كذا في القصول العمادية * قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل الراعى اذا كان أجبر وحدومات
من الاغنام واحد حتى لا يضمن من الاجر بحسابها او كان للابن جحران يكلفه رعى اغنام آخر ولو هلك
منها شيء في السنة في أو الراعى لم يضمن هذا اذا كان الراعى أجبر وحد فاما اذا كان أجبرامشتر كافاه لا يضمن
مامات من الاغنام عندهم جميعا وهذا اذا ثبت الموت بتصادقهما أو بالبينه فاما اذا أدى الراعى الموت وجد
رب الاغنام فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى القول قول الراعى فاما عنددهما القول قول رب الاغنام
ولو ساقها الى المرعى فعطبت منها شاة لامن سوقه بان صدعت الجبل أو مكانا مرتفعا فتردت منه فعطبت فلا
ضمنان عليه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قوله ما ضمن وكذلك لو أورد هانم الراسية فغرقت شاة
منها فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا ضمن وعلى قوله ما يضمن وكذلك لو أكل منها سبع أو سرق منها
فالمسئلة على الخلاف ولو ساقها وعطبت شاة منها من سوقه بان استجمل عليها فغرقت وانكسرت رجلها
أو اندق عنقها فعليه الضمان عند علمائنا الثلاثة كذا في المحيط * ولو أكل الذئب الغنم والراعى عندها
ان كان الذئب أكثر من واحد لا يضمن لانه كالسرقة الغالبية وان كان ذئبا واحدا يضمن كذا في الوجيز
للكردى * وان ساق البقر فتناطحت فقتل بعضها بعضا في سوقه فان كان البقار أجبر وحد لرجل
لا يضمن وان كان مشتركا لقوم شتى فهو ضامن وكذلك لو كان البقر لقوم شتى وهو أجبر أحد هم يكون ضامنا
لما تلف من سوقه كذا في فتاوى قاضيخان * الراعى اذا ضرب شاة ففقا عينيها أو كسر رجلها أو تلف شيء
منها يضمن قال مشايخنا هذا على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أما على قياس قوله ما ان ضربهم في الموضع
المعتاد ضربا معتادا ينبغي أن لا يضمن وقال بعضهم ينبغي أن يضمن بالضرب في الغنم على قولهم جميعا كذا
في الظهيرية * فان ضربهم بالخشبة كان ضامنا عند الكل وللراعى أن يرضى بنفسه وأجبره وتليده ومن
هو في عياله ولودفع الى غيره هو لا يحفظه فضاع ضمن كذا في الغياثية * وللراعى أن يبيع بالاغنام على يده
غلامه أو أجبره أو ولده الكبير الذي في عياله فان هلك في يده في حالة الرد فان كان الراعى مشتركا فلا ضمان
عليه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى على كل حال وعنددهما ان هلك بأمر يمكن التحرر عنه يضمن كما لو رد
بنفسه وهلك في يده في حالة الرد وان كان الراعى أجبرا فلا ضمان عليه على كل حال كما لو رد بنفسه وهلك
في يده حالة الرد وذكر الشيخ الامام الزاهد أحد الطوائف يسي أن لا جبر للمشتري أن يرد به من ليس في عياله
وليس للخاص ذلك والخاص كمهروية سوى بينهم ما قال ليس لهم ذلك كذا في المحيط * الراعى المشترك اذا
خطأ الاغنام بعضها يضمن فان كان يمكنه التمييز بان كان يعرف غنم كل واحد فلا ضمان عليه والقول
قول الراعى في تعيين الغنم لكل واحد وان كان لا يمكنه التمييز بان كان يقول لا أعرف غنم كل واحد فهو ضامن
قيمة الاغنام والقول قول الراعى في مقدار القيمة وتعتبر قيمة الاغنام يوم الخلط وهذا على قول أبي حنيفة
رحمه الله تعالى لا يشك وعلى قوله ما اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى بعضهم قال تعتبر القيمة يوم القبض
وقال بعضهم يوم الخلط وهو الصحيح واذا ادعى بعضهم طائفة من الغنم فان الراعى يحلف ما هذه غنم هذا لانه

الزيادة في الثمن والمثلن جائزة
حال قيامهم ما من جنس
الثلث أو غيره ولو بعد المدة ولا
ينفعه الندامة بعد الزيادة
حتى يجبر على تسليمها ان
أبى ويلحق باصل العقد
حتى يرد معها ان رد وشرط
زيادة الثمن بقاء المبيع وكونه
محلا للتقابل في حق المشتري
حقيقة وجوز البقاء في الزيادة
في المبيع بعد هلاكه
بخلاف الزيادة في الثمن
على ظاهر الرأية ولو جارية
فاعتقها أو أنشأ فيها شعبة
لا تصح الزيادة في الثمن كالمو
باعها من غيره وهو قولهما
وروي أنه يجوز * ولو أجبرها
أو رهنها أو شاة فذبحها يجوز
في الثمن لا بعد الموت لعدم
بقاء المحل وفي الاول
باق لقيام الاسم والصورة
وبعض المنافع وأحد عشر
فعلا من المشتري تمنع
الزيادة في الثمن حنطة فطحنها
أو دقيقا فخبزه أو لحافا ربه
أو جعله قلية أو سكبا ج
والاعتاق بشعبه حتى
الاستيلاء أو قطنافترله أو
غز لا فتنسجه والحادى عشر
موت المبيع * واثنا عشر
فعلا لا تمنع الزيادة ذبح
الشاة وندف المحل ورجل غير
المحل وجعل الكرباس
خريطة بلا قطع وجعل
الحديد سيفا ورهن المبيع
وأجارته ولو أرضا أو باعه

ثم ان المشتري الثاني لقي البائع فزاد في ثمنه * أو زاد رب الارض سدسا في نصب المزارع واليد منه قبل أن يستحصل
جاء وبعد له * ولا بد في الزيادة من قبول الآخر حتى لو لم يقبل وتفرقا عن المجلس قبل قبول الآخر بطات الزيادة * وكما تصح من العاقد تصح

من وارثه أيضا * والزيادة تصح وان مفسدة للعقد والتحقت وأفسدت العقد عنده خلافا * ونصح الزيادة من الاجنبى ايضا لكنه ان
بأمر المشتري يلزمه لا على الاجنبى كالصالح وان بلا أمره ان أجار جاز وان رده (٥٠٩) بطلت * ولو كان حين زاد ضمنها عن المشتري أو

أضافها الى مال نفسه لزمت
الاجنبى وان بأمر المشتري
رجع عليه وان لا بأمره
لا يرجع والخط جائز في جميع
المواضع التي جازت الزيادة
أو لا لكنه ان خط بعض
الثنى التحق بالعقد وان خط
كله لا يتحقق وذكر شمس
الائمة أن هبة الكل خط
أيضا لكن لا يتحقق
بأصل العقد وقالوا ان
خط البعض انما يتحقق اذا
لم يكن المخطوط تبعا ووصفا
كن باع بألف جيا دفقة
البائع زيوفاً أو نهر جنة
ورضى به البائع أو باع
بالعبد سليم العبد دارا
فاعور العبد فأخذه بائع
الدار ورضى به فالشفيع
يأخذ بألف جدي في
الاول وبقيمة عبد سليم في
الثاني * ولا يتحقق الوصف
بأصل العقد بخلاف
ما لو خط بعض الثن حيث
يأخذ الشفيع بالباقي
وان استعاد المشتري المشتري
ليخذه يوما أو يومين له أن
يسترد ويحبسه لاستيفاء
الثنى على رواية المستحق
وفي رواية القدوري
بعد الاعارة والاياع من
البائع لا يملك الحبس
لاستيفاء الثن في المشهور
(نوع في الكساد
والرواج)

باع بالدرهم وأخذ الخط

يدعى عليه معنى لو أقرب يلزمه فاذا أنكر يستحلف فان حلف برئ وان نكل ضمن القيمة لصاحبه كذا في
الذخيرة * سئل عن خلط أغنامه في قطيع رجل وأتى على ذلك مدة وزعم صاحب الأغنام أنه يحفظ بغير
أجر قال ان كان الحافظ معروفاً أنه يحفظ باجر كان القول له وعلى صاحب الأغنام أجر حفظه كذا في الحاوى
للفقهاء * لو خاف الراعى الموت على الشاة فذبحها لا يضمن كذا استحسن بعض مشايخنا رحمه الله تعالى
اذا كان بحيث يتحقق موته أما اذا كان يرجى حياته ذكر الصمد الشامي في الباب الاول من شركة
واقعا أنه ان من ذبح شاة انسان لا ترجى حياته يضمن والراعى لا يضمن وفرق بين الاجنبى والراعى والفقهاء
أبو الليث سوي فقال لا يضمن الاجنبى كالا يضمن الراعى والبقر وهو الصحيح كذا في الخلاصة * ولو
رأى رجل شاة انسان سقطت وخيف عليها الموت فذبحها لا يضمن استحسننا وأما المختار للفتوى أنه يضمن وان
اختلف الراعى وصاحب الغنم فقال صاحب الغنم ذبحته او هي حية وقال الراعى لا ذبحته او هي ميتة كان
القول قول الراعى كذا في خزائن المفتين * ولو قال له المالك اذبحها ان لم يكن في بطنها ولد فقال الراعى ليس
في بطنها ولد أعلم يقينا فذبحها فاذا في بطنها ولد ضمن كذا في الخلاصة * اذا مرضت بقرة فخاف البقر
عليها الموت فذبحها لا يضمن ولو لم يذبحها حتى ماتت لا يضمن أيضا كذا في السراجية * ولو أراد رب الغنم أن
يزيد في الغنم ما يطيق الراعى كان له ذلك ولو أن رب الغنم باع نصف غنمه فان استأجر الراعى شهرا على أن يري
له لم يحط عنه شيء من الاجر وان استأجره شهرا يري له هذه الغنم باعياها لم يكن له أن يزيد فيها في القياس
ولكنه استحسن فقال له أن يكلفه من ذلك بقدر طاقتة ولكن لا يكلفه إلا آخر ثم قال لو ولدت الغنم لم يكن
عليه أن يري أولادها معها وبين القياس والاستحسان فيها ولو لم يستأجره شهرا ولكنه دفع اليه غنما مائة
على أن يري له كل شهر بدرهم لم يكن له أن يزيد فيها شاة وان باع طائفة منها فانه ينقصه من الاجر بحسب
ذلك وان ولدت الغنم لم يكن عليه أن يري أولادها معها فان اشترط عليه حين دفع الغنم اليه أن يولدها ويرى
أولادها معها فهو فاسد في القياس ولكنه استحسن ذلك فأجاز والابل والبقر والخيل والحير والبغال في
جميع ما ذكرنا كالغنم كذا في المبسوط * وليس للراعى أن يزوعى شئ منها بغير أمر صاحبها وان فعل ذلك
ضمن ما عطف منها ولو أن الراعى لم يفعل ذلك ولكن الفعل الذي في الغنم تراعى واحدة منها فعطب فلا
ضمنان على الراعى في ذلك بالاجماع ان كان الراعى أجيرا خاصا وان كان أجيرا مشتركا فكذا الجواب عند
أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما هو ضمن ولو نذت واحدة منها وترك أتباعها حتى لا يضيع الباقي فهو
في سعة من ذلك ولا ضمنان عليه فيما نذت بالاجماع ان كان الراعى خاصا وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان
كان أجيرا مشتركا وان كان ترك حفظ مائدت والامين يضمن بترك الحفظ لان الامين انما يضمن بترك الحفظ
اذا ترك بغير عذر وعندهما يضمن لانه ترك الحفظ بما يمكن الاحتراز عنه ورأيت في بعض النسخ لا ضمنان
عليه فيما نذت اذ لم يجد من يتبعها ليردها أو يبيعه لغير صاحبها بذلك ولو تنكرى من يجي بالواحدة فهو
متطوع ولو تفرقت الغنم والبقر عليه فراقه بقدر على أتباعها كلها أو قبل على فرقة منها وترك ما سوى ذلك
فهو في سعة من ذلك ولا ضمنان عليه لانه ترك حفظ البعض بعذر وعلى قولهما يضمن لانه بعذر يمكن
الاحتراز عنه في الجملة كذا في الذخيرة * ولو استأجر من يجي بالناظر فهو متبرع كذا في محيط السرخسي
* استأجر راعي لم يبين مكان الراعى فان كان مشتركا فراعاه في موضع فهلكت واحدة منها فغرق أو
افتراش سبع ونحو ذلك فقال صاحبها شرطت لك أن ترعى غنمي في غير هذا الموضع فقال الراعى بل شرطت
هنا فالقول قول صاحبها بالاجماع والبيئة بينة الراعى وان كان أجيرا وحده واختلفا كما قلنا فالقول قول
صاحبها وان أقام الراعى البيئة فلا ضمنان عليه بالاجماع كذا في الفتاوى العنانية * واذا خالف الراعى
فراعاه في غير المكان الذي أمره فعطب فهو ضمن ولا أجر له وان سلمت الغنم القياس أن لا أجر له وفي

بالدنانير فالواجب عليه الدراهم لكن القاضى لا يصدق به وان برهن على أن العقد كان بالدراهم قبل والا حلف القاضى البائع عند الثاني
وعليه الفتوى * أخذ بكل درهم درهمين من الصغار وقد صار أقل أو أكثر وهو لا يعلم ثم علم لا يرجع عليه * اشترى بدرهم نقد البلد ولم يتدد

حتى كسدت الثمن ان كانت لا تروج في السوق فسد البيع وان تروج وانتقص ليس للبائع الا ذلك * وفي التجريد اذا كسدت عن المشتري بطل البيع عند الامام * وعند الثاني قيمتها (٥١٠) يوم العقد وعند محمد قيمتها آخر ما يعامل الناس ثم عندهم الكساد في بلدة كاف للفساد

في تلك البلدة * وقيل
بالكساد في جميع البلدان
* وان رخص العدلى قال
الامام ظهر الدين لا يعتبر
هذا ويطلبه بما وقع عليه
المعاملة بالعمارة الذي وقت
الماملة وفي المنتقى غلت
الفلاس أو رخصت فعند
الامام الاول والثاني أولا
ليس عليه غيرها وقال
الثاني ثانيا عليه قيمتهما
الدرهم يوم البيع والقبض
وعليه الفتوى وفي المحققات
عليه في المنقطع قيمته في
آخر يوم انقطع من الذهب
والنضة قال وهذا المختار
والانقطاع والكساد سواء
وحد الانقطاع أن لا يوجد
في السوق الذي يباع فيه
ويستوى أن يكون مقبوضا
أولا وان لم يكن المبيع
مقبوضا فلا حكم لهذا
البيع وان مقبوضا فيكون
كالبيع الفاسد والاجارة
كالبيع والدين على هذا
وفي السكاح يلزمه قيمته
تلك الدراهم وان كان نقد
بعض الثمن دون بعض فسد
في الباقي * وان قبض الثمن
من المشتري الدلال للبائع
وكسدت في الدلال لا يفسد
العقد لان حق القبض له
* وقع البيع بالعدي الى أو
الفلاس وكسدت قبل قبضها
فسد البيع * وان غلا
أو رخص لا خيار لاحدهما

وان استقرض فلوسا وكسدت على المستقرض مثل الكساد لا القيمة ولا المثل من الذي أحذثوه عند
الامام وعند الثاني قيمته من أحد النقيدين يوم القبض وعند محمد قيمته في آخر يوم كسدت لسوية قبل الكساد * وكذا اذا أقرضه طعاما

بالعراق وأخذته مكة فمعد الثاني عليه قيمته يوم قبضه وعند محمد قديمة بالعراق يوم اختصمها وكذا الخلاف في القلوب المغصوبة إذا كسدت حال قيام العين وكذا العدالي والفتوى على قول محمد رفقاً بالناس * اشترى بالنقد (٥١١) الراعي وتقباضا وتقباضا ولا بعد كساده رد البائع المثل إلى القيمة عند الامام

وان كسده - مد نقد بعض الثمن فسد في الباقي بقدره كالهلاله * ولو اشترى بالنقد الكساد بلاشارة وتعيين فالعقد فاسد كالكساد الطارئ * وقالوا لو مكاه نكاح يجب مهر المثل وفيه نظروا ويجب أن يقال لو قيمة الكساد عشرة أو أكثر فهي وان أقل فتمام العشرة وان طرأ الكساد العام في كل الاقطار ثم راجت قبل فسخ البيع بعد البيع جائزاً لعدم انفساخ العقد بلا فسخ والدراهم الغلة كالفلس إذا كسدت ولو كانت تروج لكن انتقص قيمتها لا يفسد وليس له الا ذلك في فتوى البعض وفتوى القاضي على أنه يطالبه بالدرهم التي يوم البيع بعين تلك العيار ولا يرجع بالتفاوت وكذا الدين (نوع آخر في التأجيل) اشترى إلى سنة متفكرة ولم يسلمه حتى مضت السنة فلاجل سنة آتية عند الامام * بخلاف مال أو أجله إلى رمضان ومنعه عن القبض حتى دخل رمضان حل المال عليه وقالهما سواء وبعد التأجيل لا يملك الحيس لاستيفاء الثمن لا قبل الاجل ولا بعده * ولو في البيع خيار له أو لا

ثم خرج واحد وضاع لا يضمن الا اذا شرط تسليم كل ثور إلى صاحبه كذا في الوجيز للكردي * (١) بقا شرط على أصحاب بقر أنى لو أدخلت البقر القرية في مكان مسمى فأبأرى منها فشرطه جائز وهو برىء فلو مات بقر أحدهم فجاء بمثلها إلى المكان المسمى فهو على الشرط الاول ولا يلزمه تجديده بشرط كذا في المم * يعني يرأى الراعي اذا أدخلها في القرية كذا في التشارخانية * وفي المفتي لشرط البقار على أصحاب البقر أنى اذا أدخلت البقر القرية إلى موضع مسمى فأبأرى منها فالشرط جائز وهو برىء فان مات بقر رجل منهم فجاء بمثلها إلى موضع البقر الذي اجتمع فيه البقر ثم يخرجها فهو على الشرط الاول ولا ينبغي أن يشارطه الناس وان بعث رجل ببقرة إلى ذلك الموضع ولم يسمع بالشرط الذي كان بينه وبين أهل القرية لم يرأى البقار حتى يرتد عليه وان كان سمع بالشرط فالشرط جائزاً - تحسناً قال القاضي خن الدين والفتوى على ما ذكر في المنتقى هكذا في الكبرى * وفي التوازل امرأة بعثت ثوراً إلى بقر ثم جاء الرسول اليه وقال الثوري وأخذ منه فهلك الثور وان قامت لها بينة فلهما أن ترجع على البقار ولا يرجع البقار على الرسول ان كان يعلم أنه لا هو مع ذلك دفع اليه وان لم يكن علم بذلك يرجع كذا في المحيط * وفي فوائد صاحب المحيط رجل بعث ببقرة إلى البقار على يد رجل فجاء إلى البقار بهذه البقرة وقال ان فلان بعث اليك بهذه البقرة فقال البقار اذهب بها فاني لا أقبلها فذهب بها فلهكت فالبقار ضامن لانه اذا جاءهم إلى البقار فقد انتهت الامر فيصير البقار أميناً وليس للودع أن يودع كذا في الفصول العمادية * أهل قرية دفعوا حرمهم إلى رجل ليرعاها فغنوا معه رجلان من القرية فقالوا لا نعرف الراعي فقال الراعي للرجل كن مع الحرج حتى أذهب بهذا الحمار فأجل عليه كذا فذهب بالحمار ولا يدري أين ذهب لا يضمن الرجل كذا في الغيانية * بقار غاب عن الباقورة ف وقعت الباقورة في زرع رجل وأفسدت الزرع لا يضمن البقار الا أن يكون البقار أرسل الباقورة في زرع رجل أو أخرج الباقورة من القرية وهو يذهب معها حتى وقعت الباقورة في الزرع أو تلف مال انسان في سوقها فيضمن البقار كذا في خزنة الفتاوى * (٢) ازجمله رمة بزي بدكان رهاس در آمد راى در آمد تابرون راندر هاشكست) ضمن الراعي لانه سائقه كذا في الفصول العمادية * أهل قرية يرعون دوابهم بالنوب فذهب منها ببقرة في نوبة أحدهم قال ابراهيم بن يوسف هو ضامن في قول من يضمن الاجير المشترك وهو الصحيح لان المفتوى على أنه لا يضمن الاجير المشترك الا ما تلف بصنعه هكذا في الكبرى * وسئل عن أهل قرية اتفقوا على أن كل واحد منهم يحفظ يوم ما سرهم فلما كانت نوبة أحدهم استأجر آخر ليحفظها فأخرجها الاجير إلى المفازة ودخل في بيته ملا كل فضاع بعضها على من يجب ضمانها فقال ان ضاع عند غيبة الاجير فالاجير ضامن لترك الحفظ وان ضاع بعد ما عاد اليه من الاكل فلا ضمان لانه ترك الحفظ بالعود فخرج من الضمان ولا ضمان على صاحب اليوم بحال كذا في فتاوى التسنخي * هذا اذا لم يشترط عليه الحفظ بنفسه أما اذا شرط عليه الحفظ بنفسه يضمن بالدفع الى غيره وانما يضمن الاجير في هذه المسألة اذا لم يترك مع الدواب أحداً من أهله أما اذا ترك مع الدواب حافظاً من أهله فلا ضمان عليه بحال أيضاً كذا في خزنة المفتين * بقار يحفظ بقر فترك البقر عند رجل يحفظها ويرجع هو إلى القرية ليخرج منها ما تحلف أو لحاجة نفسه فضاع بعض ما كان خارجاً قالوا ان لم يكن الحافظ في عياله ضمن والا فلا كذا في فتاوى فاضيلان * البقار اذا ترك الباقورة على يد اجنبي يحفظها هل يكون ضامناً قال ان تركها مدة يسيرة مثل أن يول أو يأكل أو يتوضأ أو نحو ذلك لا يضمن لان هذا القدر عفو كذا في الفصول العمادية

(١) قوله بقار شرط على أصحاب بقر الخ هذه العبارة موجودة في جميع النسخ وساقطة من النسخة المجموع منها وهي عين ما بعد ما قاله الصواب اسقاطها دفعاً لثقل التكرار اه

(٢) دخل جدى من القطيع في دكان الرأس ودخل الراعي ليخرجه فكسرت جرات

والتأجيل مطلق فن وقت لزوم العقد * ومن له على آخر درهم فوجد هادنا نذر له أن يعيده ويأخذها * وذكر في شرح الطحاوى أنه ليس له أن يأخذها ويجوز تأجيل كل دين ويلزم الا القرض فانه لا يلزم * وبموت البائع لا يحل الثمن المؤجل وبموت المشتري يحل * ولو أجل الوارث

لا يصح لان الثمن في النعمة وكان فائدة التأجيل أن يتجرو يؤدى الثمن من تمام المال وبالموت تعين الادام من التركة فلا فائدة في التأجيل
 * وقوله للمشتري حال كون الثمن حالا (٥١٣) * اذالى في كل جمعة أو الى شهر لا يكون تأجيلا * اشترى شقة صامقرا معلوما من أرض وقبض

* بقا ترك البقور مع صبي ليحفظها فهلكت بقررة وقت السبق بأفة فان كان للصبي قدوة الحفظ لم يضمن
 وان لم يكن له قدرة الحفظ فقد تركه بلا حفظ فيضمن كذا في جواهر الفتاوى * الباقورة مرت على قنطرة
 فدخلت رجل واحدة في النقب وانكسرت أو وقعت بقررة في الماء وغابت وهلكت ضمن البقار وان لم يكن
 من سوقه اذا أمكنه الحفظ كذا في الوجيز للكردي * ٣ (كواره بان كواره ما نديست كسي وركه
 كوساله راخورد ضمان بنود چون بدست عيال خودش مانده بود * كواره بان كواره راضائع مانده و بجانه ريفت
 وزن را فرستادن نكاه داشت تا شبانگاه كوى غائب است و غيداند كه چه وقت غائب شده است) يضمن
 البقار كذا في خزائن المفتين * وان استأجر الحارس واحدا من أهل السوق حل للعارس ما أخدمهم اذا
 استأجره رئيسهم وينفذ عقد الرئيس عليهم وان كرهوا كذا في الظهيرية *

* (الفصل الثاني في المتفرقات) * في النوازل دفع سنيقا الى صيقل ليصقله ودفع الحفن معه فسرقت
 لا يضمن الحفن كذا في المحيط * وفي فوائد جدتي شيخ الاسلام برهان الدين دفع مصحفا الى وراق ليجلده
 فساقر به وأخذ الصوص هل يضمن أجاب نعم قال عمى نظام الدين وقد أجبت أنا أنه لا يضمن معتمد على
 ظاهر الفقه أن المودع اذا سافر بمال الوديعة لا يضمن ولا يقال بأنه مودع بأجر فيضمن لان الاجر ليس على
 الحفظ الا أنه أشار الى فقه حسن وقال يجب أن يضمن لان الوديعة اذا كانت بغیر أجر انما لا يضمن لانه
 ليس غنة عقد حتى يتعين مكان العقد للحفظ وفي الوديعة بأجر انما يضمن لانه تعين مكان العقد للحفظ وهما
 ما أمر به بالحفظ مقصودا وانما أمر به بالحفظ ضمنا في الاستئجار وفي الاجارة يعتبر مكان العقد فكذا ما في ضمنها
 فاذا يضمن كذا في الفصول العمادية * أعطى صائغا ذهباً ليتخذ منه سوارا منسوجا ولم يكن من عمله نسج
 فطوّل الذهب وأعطاه من ينسجه فسرقت منه فلأعطاه الاول الثاني بغیر أمر مالكة ولم يكن الثاني أجبره أو
 تليذه خير مالكة وضمن أيهما شاء عندهما وعند أي حنيفة رحمه الله تعالى ضمن الاول ولو ذكر الثاني أنه
 سرق منه بعد عمله لم يضمن أما مادام في عمله فيده يد ضمان هكذا في الكبرى * الردي الاجير المشترك نحو
 القصار والخياط والنساج على الاجير وهذا بخلاف مالواجر عبد أو دابة وفرغ المستأجر فانه يجب الرد على
 صاحب الدابة كذا في المحيط * يقيم بان (٤) أجبر مشترك حتى لو ضاع شيء من النيم يضمن عندهما وهذا اذا
 ضاع من خارج الحجر فان ضاع شيء من داخل الحجر بان نقب اللص لا يضمن على الاصح كذا في خزائن المفتين
 * الخناس أجبر مشترك حتى لو ضاعت جارية أو ضاع غلام منه لا يصنع له لا يضمن عند أي حنيفة رحمه الله
 تعالى وكذلك الدلال أجبر مشترك فلودفع الدلال الثوب الى رجل ليراه ويشترى فذهب بالثوب ولم يظفر به
 فلا ضمان على الدلال ولو كان في يد الدلال ثوب فقال له رجل هذا مالي سرق مني فدفع الدلال ذلك الى من
 أعطاه فلا ضمان عليه كذا في الذخيرة * رجل دفع الى صباغ ابريسم ليصبغه بكذا ثم قال لا تصبغ ابريسمي
 وردته على كذا فلم يدفعه ثم هلك يضمن الصباغ كذا في خزائن المفتين * الكحال اذا صب الدواء في عين
 رجل فذهب ضوءه لا يضمن كالتنان اذا غلط فان قال رجل ان الله ليس بأهل وهذا من خرق فعله وقال
 رجل ان هو أهل لا يضمن وان كان في جانب الكحال واحد وفي جانب الآخر اثنان ضمن وفي جنبايات مجموع
 النوازل لو قال الرجل للكحال داو بشرط أن لا يذهب البصر فذهب البصر لا يضمن كذا في الخلاصة
 * والله أعلم

(٣) بقا ترك الباقورة في يد أحد فأكل الذئب العجل لا يضمن لانه ترك في يده عماله بقار * ترك الباقورة ضائعة
 وذهب الى بيته وأرسل امرأته لحفظتها وفي الليل غابت بقررة ولا يعلم متى غابت
 (٤) يقيم بان هو الوصي أو القيم على اليتيم قوله يقيم بان مبتدأ وقوله أجبر مشترك خبره وانما كان أجيرا
 مشترك كالا لا يحفظ مال الناس باجر كذا في المحيط

ثم باع البائع منه كل الارض
 بثلث ولم يذ كر الشقص فاراد
 المشتري أن يمنع شيأ من
 الثمن لمكان هذا الشقص
 ان كان ماسمى في العقد الثاني
 أقل أو أكثر يلزمه جميع
 الثمن الثاني وانتقض البيع
 الاول وان كان مثل الثمن
 الاول ففي ذلك الشقص المعتبر
 هو البيع الاول وفي باقي
 الارض الثمن الثاني هو
 المعتبر يرفع عنه حصة
 النقص * باع دارا في
 بلدة أخرى وسلمه باللفظ
 وامتنع المشتري عن أداء
 الثمن قبل التسليم اليه
 يؤمر البائع أن يخرج مع
 المشتري الى البلدة التي
 فيها الدار أو يرسل وكلا
 يسلمه هذا الدار ويقبض
 الثمن

(٤) الرابع عشر فيما يدخل
 تحت البيع أولا

و يدخل العذار في بيع
 الفرس ولا يدخل السرج
 ولو عليه الابالنص وقيل
 يدخل لو عليه * والجارلو
 مو كذا يدخل الا كاف
 والبرذعة ولو غير مو كف
 لا يدخل * ولو باع عبدا
 أو جارية دخل في البيع
 ثياب تكون على مثل المبيع
 عادة * والبائع أن يأخذ
 هذه الثياب ويعطى غيرها
 * ولو استحق شيء من الثياب
 لا يرجع بشيء من الثمن *

وكذا كلها وعليه ثياب مثل المبيع لان الداخل تحت العقد بالعرف ثياب مثله * وكذا الحكم في العذار والبرذعة * (الباب
 باع عبدا له مال بعهده ولم يبين المال لا يصح البيع وان بينه ان كان المال على خلاف جنس الثمن صح هذا وان على جنسه لا حتى يكون

التمن أزيد من المثل ليكون المثل بالمثل والباقي بالعبد وان بخلاف الجنس لكن كل من أحد التقدين لابد من القبض في المجلس فان تفرقا قبل قبضهما بطل فيما هو صرف لافي العبد * ويدخل الاواح في بيع الحانوت ذكر (٥١٣) المرافق أو لا وقيل الاواح والاقفال وان على البيت وقت البيع لا تدخل بخلاف المفتاح * ولو في الدار

بستر عليها بكرة وعليها دلو وحبل يدخلان في البيع ان ذكر المرافق والا لا والبكرة تدخل بكل حال ولو على الحانوت طلة كما يكون في الاسواق ان ذكر المرافق تدخل والا لا * ولا يدخل الطريق في شراء بيت من دار أو منزل الا ان يقول بكل حق هوله أو بمرفقه أو بكل قليل أو كثير هوله فيه أو منه * وإذا لم يدخل الطريق وليس له مفتح الى الشارع له أن يرد البيع ان لم يعلم بالحال * اشتري دارا والطريق الخاص اليها الى ملك رجل أو الى سكة غير نافذة لا يدخل الا بذكر الحقوق أو المرافق أما الطريق الذي الى السافذة لا يدخل في البيع أصلا لكن المشتري يتطرق فيه لا يمنع أحد كما قبل الشراء * له طريق سده وفتح بمنزله طريقا آخر ثم باعه بحقوقه له الطريق الثاني لا الاول * الاقرار والوصية كالبيع * لا يدخل الشرب بلاذ كروا الرهن والصدقة الموقوفة كالأجارة تدخل بلا ذكر * وفي بيع الدار يدخل البستان الذي في الدار صغيرا أو كبير الا الذي في خارج الدار ولو لمفتحه فيها ان كان

* (الباب التاسع والعشرون في التوكيل في الاجارة) *

اذا وكل الرجل رجلا بأن يستأجر له دارا بعينها بديل معلوم ففعل قال أجرة يطالب الوكيل بالاجرة ولو الوكيل يطالب الموكل ولو الوكيل أن يطالب الموكل بالاجرة وان لم يطالبه بالاجرة واذا وهب الأجر من الوكيل صحيح ولو الوكيل أن يرجع بالاجر على الأمر كذا في الذخيرة * ولا يضمن الوكيل في الاجارة الفاسدة ويجب أجر المثل على المستأجر والوكيل بالاجارة الطويلة يطالب بمال الاجارة عند الفسخ كذا في الخلاصة * والوكيل بالاجارة اذا استأجر الدار من المستأجر لا يجوز لانه يصير أجرة مستأجرا وقيل كان يفتى به أولا ثم نقل عنهم الرجوع والافتاء بالجواز كذا في جواهر الاخلاطى * الموكل مع المستأجر اذا انفاسخا بنفسه وهل يرجع المستأجر على الوكيل بمال الاجارة قال القاضي الامام ببيع الدين لان الفسخ لم يظهر في حقه وفي التهمة سئل على بن أحمد عن رجل أجرة أرض رجل فسمع ذلك المالك فقال لا أجيزه هذا العقد ثم قال بعد أيام أجزته هل يجوز أم لا فقال ان رده فليس له أن يجيزه من بعد قال رضى الله تعالى عنه هذا ليس بجواب للسؤال والجواب أن هذا رد العقد عندنا كذا في التتارخانية * الوكيل باستأجر دار بعينها عشرة اذ استأجرها بخمسة عشر ودفعها الى الموكل وقال انما استأجرتها عشرة فلا أجر على الأمر وعلى الوكيل الاجر لرب الدار وهذه المسئلة دليل على أن الاجارة لا تنعقد بالتعاطى كذا في الذخيرة *

* (الباب الثلاثون في الاجارة الطويلة المرسومة بخارى) *

الاجارة الطويلة التي يفعلها الناس بخارى أنهم يؤجرون الدار والارض ثلاثين سنة متوالية غير ثلاثة أيام من آخر كل سنة ويجعل لكل سنة من تسعة وعشرين سنة أجرة اقليل وبقيية الاجر للسنة الاخيرة واختلافوا في جوازها قيل لا يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانها اجارة واحدة شرط فيها الخيار أكثر من ثلاثة أيام وهذا يفسد الاجارة وقيل يجوز عندهم جميعا وهو الصحيح لان هذا ليس بشرط الخيار في الاجارة بل هو استثناء ثلاثة أيام في آخر كل سنة من الاجارة على أن هذه الايام لم تدخل في الاجارة ولم يثبت حكم الاجارة في هذه الايام المستثناة كذا في محيط السرخسى * ثم اختلف المشايخ الذين قالوا يجوز هذه الاجارة انما تعتبر عقدا واحدا أو عقودا مختلفة بعضهم قالوا تعتبر عقودا حتى لا تزيد مدة الخيار على ثلاثة أيام في عقد واحد فيفسد به العقد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وبعضهم قالوا تعتبر عقدا واحدا لانها الواواعتبرناها عقودا فاسوى العقد الاول يكون مضافا وفي الاجارة المضافة لا تملك الاجرة بالتعجيل ولا بالشرط والغرض من هذه الاجارة تملك الاجرة كذا في المحيط * وغرة الخلاف تظهر فيما اذا أجرة أرض اليتيم (١) ثلاث سنين وكانت الاجرة في السنة الاولى والثانية أقل من أجر مثلها وفي الاخيرة بأكثر من أجر المثل وفي الاستئجار لليتيم وكانت الاجرة في السنة الثالثة أكثر من أجر مثلها ففسد الاجارة في الاول في السنتين الاوليين وفي الثاني في السنة الثالثة ويتعدى الفساد الى غيرها على قول من يجعلها عقدا واحدا وعلى قول من يجعلها عقودا لا يتعدى كذا في خزائن المفتين * قال الصدر الامام الاجل الشهيد الصحيح عنده أنها تعتبر عقودا في حق سائر الاحكام وعقودا وحدا في حق ملك الاجرة بالتعجيل أو باشتراط التعجيل والحيلة لجوار استئجار الدار اذا كانت للصغير أن يجعل مال الاجارة بتمامه للسنة الاخيرة ويجعل بمقابلته السنين المتقدمة ما هو أجرة مثله أو أكثر ثم يبرئ والد الصغير المستأجر عن أجر السنين المتقدمة ويصح اجراءه عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى خلافا لابي يوسف رحمه الله تعالى وان أراد أن يصير مجمعا عليه يلحق به حكم الحاكم والحيلة فيما اذا استأجر الاب (١) قوله ثلاث سنين الظاهر أن المراد عقودا كل عقد ثلاث سنين كما يدل عليه أول الكلام وآخره تأمل كذا أفاده في رد المحتار اه بحر اوى

(٦٥ - فتاوى رابع) أكثر من الدار أو مثلها وان أصغر منها يدخل وقيل يحكم الثمن * ولا يدخل القصاع والازار في بيع الحمام * وفي بيع الدار لا يدخل الرحي ويدخل في بيع الضيعة اذا ذكر بكل حق * وفي بيع البيت يدخل السلم المتصل لا غير المتصل * وكبر الحداد

يدخل لا كير الصائغ * وزق الحداد الذي ينفخ فيه لا يدخل وجذع القصار الذي يدق عليه الثياب لا يدخل وان ذكر المرافق * ومقلاة
السواقين التي يقلى فيها السويق لا تدخل (٥١٤) من نحاس أو حديد مراكب في البناء أو لالاهم النحار كبت للعمل لامن جلة البناء * وكل
مالقطعة مسدة معلومة فهو

للصغير عقارا أو ضياعا أن يقال إذا كان مال الاجارة ألف درهم مثلا وأجر مثل هذه الدار لكل سنة مائة يجعل
بعبالة عشرين سنة من أوائل هذه السنين شي قليل ويجعل بعبالة العشر سنين لأخرة ألف الاشياء قليلا
فيجوز ويحصل المقصود كذا في الظهيرية * وان كان ألف درهم أكثر من أجر مثل العشر سنين بحيث
لا يتغابن الناس فيه لا تجوز هذه الاجارة ولا تجوز الاجارة الطويلة في العقار والضيايع تجوز في الدواب
والماء البك وكل شي يتفجع به مع بقاء عينه كذا في التارخانية * وفي فتاوى الفضلي الاجارة الطويلة تلك
الصبي لا تجوز كذا في الخلاصة * قال محمد رحمه الله تعالى في كتاب الشروط في رجلين أجر من رجل دارا عشر
سنين يخاف المستأجر أن يخرج منه فأراد أن يستوثق من ذلك فالحيلة أن يستأجر كل شهر من الشهر
الاول بدرهم والشهر الاخير ببقية الاجراف معظم الاجرا اذا كان للشهر الاخير فهو مال يخرج جانه من الدار ومن
هذه المسئلة استخرجوا الاجارة الطويلة المرسومة بخاري وجعلوا أجر السنين المتقدمة شيئا قليلا وجعلوا
معظم الاجر للسنة الاخرة كذا في المحيط * وفي الوالولجية قال أجرة هذه الدار عشر سنين بكذا غير ثلاثة
أيام في كل سنة فهذا جائز ولو قال على أنه بالخيار ثلاثة أيام في آخر كل سنة لا يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله
تعالى كذا في التارخانية * في الاجارة الطويلة اذا جعلوا أيام الفسخ في آخر كل سنة والاجارة في نصف الشهر
عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى تعتبر السنة بالايام وعندهم ما يعتبر الشهر الاول والاخير بالايام والباقي
بالاهلة فاذا كان الاعتبار بالسنة بالايام عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يعرف كل واحد منهما ما آخر السنة
فالحيلة أن يبيع الأجر المستأجر قبل تمام السنة من غير أن المستأجر حتى اذا جاءت أيام الفسخ ينفسخ
وحيله أخرى ينفسخ مضافا وبعض المشايخ أنتموا بقول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى دفعا للخرج كذا
في الخلاصة * رجل دفع أرضه مزارعة على أن يكون البذر من العامل ثم ان صاحب الأرض أجر الأرض
اجارة طويلة من غيره بغير رضا المزارع لا يجوز لان في المزارعة اذا كان البذر من العامل كان العامل
مستأجرا للأرض فيصير كأنه أجر ثم أجر من غيره فلا تجوز الثانية وان رضى العامل وهو المزارع بذلك
انفسخت الاجارة وتنفذ الاجارة الطويلة بخلاف ما اذا أجر ثم أجر غيره فرضى به الاول حيث تنفذ الثانية على
المستأجر الاول اذا كان بعد قبض الاول وهنالا تنفذ الاجارة على المزارع لان في المزارعة مع الاجارة يختلف
المقصود فلا تنفذ الثانية على الاول كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال لغيره أجر في دارك هذه اجارة طويلة
بكذا فقال أجرته وأمر صاحب الدار الكاتب بكتابة الصك فكتب على الرسم ولم يكن بينهما شيء آخر ودفع
المستأجر مال الاجارة الى الأجر لا يكون بينهما اجارة ولا يجب الاجر على المستأجر لسكنى الدار وان
كانت الدار معدة للاستغلال كذا في خزائن المفتين * اذا استأجر وقفا من المتولى مدة طويلة
فان كان الواقف شرط أن يؤجر أكثر من سنة ويجوز شرطه لا محالة وان كان شرط أن لا يؤجر أكثر من سنة
يجب مراعاة شرطه لا محالة ولا يبقى يجوز هذه الاجارة أكثر من سنة الا اذا كانت اجارتهما أكثر من سنة
أنفع للفقراء فحينئذ يؤجر أكثر من سنة كذا في التارخانية * وان كان لم يشترط شيئا نقل عن جماعة من
مشايخنا أنه لا تجوز أكثر من سنة واحدة وقال الفقيه أبو جعفر أنا أجوز في ثلاث سنين ولا أجوز فيما زاد
على ذلك والصدور الشهيد حسام الدين كان يقول في الضيايع نفق بالجواز في ثلاث سنين الا اذا كانت المصلحة
في عدم الجواز وفي غير الضيايع نفق بعدم الجواز فيما زاد على سنة واحدة الا اذا كانت المصلحة في الجواز وهذا
أمر يختلف باختلاف الزمان والموضع ثم اذا استأجر الوقف على الوجه الذي جاز فرخصت أجرته لا تنفسخ
الاجارة واذا ازداد أجر مثلها بعد مضى بعض المدة ذكر في فتاوى أهل سمرقند أنه لا يفسخ العقد وذكر في شرح
الطحاوي أنه يفسخ العقد ويحدد على ما ازداد والى وقت الفسخ يجب السمي لما مضى ولو كانت الأرض
بحالة لا يمكن فسخ الاجارة فيها بأن كان فيها زرع لم يستحب بعدد هالي وقت الزيادة يجب السمي بحساب

كالثمرة لا يدخل وما ليس له
مدة معلومة يدخل كالشجر
* والاشجار ان بحال تقطع
في كل ثلاث سنين ان كانت
تقطع من الاصل كالاشجار
الصغار التي تباع في الاسواق
أو ان الزبيح تدخل وان
كانت تقطع من وجهه
الأرض الصحيح دخولها
أيضا ثمرة أو لا صغيرة أو لا
للحطب أولا وكذا الطرفاء
والخلاف * وكل ماله ساق
والقصب والحطب النابت
والبقول والياحين اذ لم
تذكر في البيع للبائع وفي
باب العين شجرة الخلاف
والغرب وكل ماله ساق
ولا يقطع أصله حتى يكون
شجرة للشترى * وأصل
الزعفران وأصل الآس
للبيع * والقصب في
الأرض كالثمرة وكذا
سبست لكن عروقه تدخل
في البيع وجعل الامام
السرخسي قوائم الخلاف
كقوائم الباذنجان وحكم
بدخوله والفضلي جعل
قوائم الخلاف كالتمر بلغ
القطع أولا وبه يبقى * وفي
بيع الشجرة لا يدخل
مواضع العروق تحت
البيع عند الثاني
والوصية والوقف كالبيع
وعند محمد يدخل وعليه
الفتوى * اشترى حائطاً ولم

يقبل بارضه لا يدخل الأرض ويؤمر بملع الحائط عند الثاني وعند الحسن يدخل الأرض وأساس البيت الذي تحت ذلك
الحائط يدخل عند الثاني والخلع على الحائط كالبيع وفي الصلح لا يدخل بلاذ كرو في الاقرار يدخل ولو أقر بارض لا تحرف فيها شجر عليها

ثم نفهى للقرلة * اشترى أرضاً بمقوقها وانهدم حائط منها فاذا فيه رصاص أو شيبان من حمله البناء كالذي يكون تحت الحائط يدخل وإن شياً مودعاً فيه فهو للبائع كالذاتية الموجودة في جذع من الدار المبيعة (٥١٥) وإن قال البائع ليس لي فيه حكم اللقطة

* الطريق ثلاثة * طريق الى الطريق الاعظم * وطريق الى سكة غير نافذة * وطريق خاص في ملك انسان فهذا لا يدخل في بيع الدار والارض بلا ذكر والاو لا يدخلان بلا ذكر وكذا حق القاء الثلج * ومسبل الماء في ملك خاص لا يدخل بلا ذكر * اشترى بيتان من رجل واحد وحقوقه ومنعه البائع عن الدخول وأمره بفتح الباب في سكة نافذة ان كان بين موضع التطرق ليس له ذلك والا قال الصدر في المختار ليس له المنع وقيل له ذلك * اشترى نخلة في أرض بطريقها بلا اعلام موضع الطريق وليس لها طريق من ناحية معلومة فعند الامام الثاني ان لم يتفاوت يعبر من أى ناحية شاء وان تفاوت فالبيع بلا اعلام فاسد

الخامس عشر فيما على البائع والمشتري

اشترى دار يجبر البائع على اعطاء الصك لاعلى الخروج الى الشهود فان كتب المشتري الصك وأتى بالشهود يجبر على الاشهاد وان أبي رفع الى القاضي وكذا لا يجبر الزوج على صك المهر وكذا لا يجبر على دفع الصك القديم ولكن يؤمر البائع باحضار الصك القديم

ذلك وبعد الزيادة الى تمام السنة يجب أجر مثلها وزيادة الاجر انما تعرف اذا ازدادت عند الكل ذكر الطحاوي هذه الجملة في كتاب المزارعة واماني الاملاك فلا يفسخ العقد رخص أجر مثلها أو غلاب اتفاق الروايات كذا في المحيط * رجل أجر منزلاً كان والدهم وقفه على أولاده أبدأ ما تناسلوا فاجره هذا الرجل اجارة طويلة وأنفق المستأجر في عمارة هذا الوقف بأمر المؤجر ان لم يكن للمؤجر ولاية في الوقف بأن لم يكن متولياً يكون المؤجر غاصباً وإن كان له على المستأجر الاجر المسمى ويتصدق به ولا يرجع المستأجر بما أنفق في العمارة على الاجر ولا على غيره لانه كان متطوعاً وان كان متولياً كان على المستأجر الاجر المسمى ان كان ذلك مقدار أجر المثل أو أكثر ويرجع المستأجر في غلة الوقف بما أنفق على العمارة كذا في خزائن المفتين * رجل أجر أرض وقف مدة طويلة مائة سنة من رجل وأقر أنهم ما بانوا لواحد من المسلمين وأن حالاً حكم بحصة ذلك فالاجارة صحيحة اذا حكم حكم بصحتها مع طول المدة ولا تنفسخ بموت أحدهما بعد اقرارهما بان العقد وقع لواحد غير معين ويكون المال حلالاً له كذا ذكر وهو الصحيح وهذا مما لا خلاف فيه كذا في جواهر الفتاوى * وانما استأجر من آخر داراً أو أرضاً بمقاطعة مدة قصيرة سنة مثلاً ثم ان الاجر أجرهما من غيره اجارة طويلة من سومة لاشك أن الاجارة الطويلة لا تجوز في مدة الاجارة القصيرة وهل تجوز فيما وراءها في جعلها عقداً واحداً يقول لا تجوز ومن جعلها عقوداً متفرقة يقول تجوز كذا في المحيط * رجل استأجر من آخر كرماً اجارة طويلة وقبضها وأجرها من غيره بمقاطعة كل سنة شهر رايه بدل معلوم فلما رآه المستأجر الثاني وجد الاشجار قد احترقت من البرد ولم يجد أجره ليرده عليه حتى جاء أيام الفسخ وحضر أجره وفسخ الاجارة وطلب مال المقاطعة وأبى المستأجر الثاني واعتل بعله أن الاشجار محترقة سمع منه وسقط عنه مال المقاطعة اذا لم يعمل في الكرم عملاً لا يدل على الرضا ولو كان أجره حاضراً حتى أمكنه الرجوع لم يرد له مال المقاطعة وعلى هذا اذا أجر داره وأراد المستأجر ردها بخيار رؤية أو عيب ان لم يمكنه الرجوع كان المؤجر غائباً كان له الرد اذا حضر المؤجر ولا يجب الاجر اذا لم يكن عمل في الدار لا يدل على الرضا كذا في المحيط في المتفرقات * الاجر اجارة طويلة اذا باع المستأجر ثم جاء مدة الخيار هل ينفذ بيعه فيه روايتان والصحيح انه ينفذ وهو كما لو أجر اجارة مضافة ثم باع قبل مجي وقت الاضافة وكان الشيخ الامام الاجل ظهير الدين رحمه الله تعالى يقول عندى لا ينفذ بيعه وفي ظاهر الرواية ينفذ بيعه كذا في فتاوى قاضيخان * أجر الدار اجارة طويلة بخمسة دنائير وقبضها وسلم الدار ثم باعها بغير اذن المستأجر بخمسة دنائير وقبض الثمن ومات ولا مال له سوى هذه الدار فالمستأجر أحق بها وله ولاية الحبس حتى يستوفي مال الاجارة لان بالموت بطلت الاجارة دون البيع فبقيت الدار على ملك المشتري لكنه يخير ان شاء أدى الاجرة وقبض الدار وان شاء ترك وان أجاز بيعها ومال الاجارة عشرة والتمن خمسة فللمستأجر لاجل الخمسة الباقية ولاية الحبس أيضاً وقال القاضي بديع الدين ليس له ذلك كذا في القنية * رجل استأجر من آخر داراً اجارة طويلة بمائة دينار وقيمة الدار خمسون ديناراً فماتت الا تجر حتى انفسخت الاجارة بموته ولم يترك مالاً سوى هذه الدار ثم ان وارث الاجر أجر هذه الدار من المستأجر بالمائة التي له على مورثه اجارة طويلة ثم انفسخت هذه الاجارة بين وارث الاجر وبين المستأجر فالمستأجر لا يرجع على الوارث بالمائة الا أن تركه الميت هذه الدار وقيمته الخمسون فيطالبه المستأجر بقدر خمسين لا بالمائة كذا في الذخيرة * وفي الفتاوى الصغرى اذا أجر دار من رجل اجارة طويلة ثم أجر من آخر اجارة طويلة لا تجوز ولا تنقلب جائزة بعدما انفسخت الاولى بفسخها وانه مشكل وينبغي أن تكون المسألة على روايتين لان في الاجارة الطويلة بعض العقود عليه مضاف وفي صحة فسخ الاجارة المضافة قبل مجي الوقت المضاف اليه روايتان والاجارة الثانية دليل فسخ الاجارة الاولى كالبيع فيجب أن يكون في المسألة روايتان كذا في المحيط * رجل استأجر داراً اجارة طويلة ثم ان الاجر قرض بناءها

حتى ينسخ منه المشتري ويكون في يده للاحتياج وأجرة ناقد الثمن على البائع ان زعم المشتري جودة الثمن والصحيح أنه على المشتري مطابقاً وعليه الفتوى * وفي الفتاوى قال المشتري الثمن جياذ فالقول له وان زعم البائع خلافه فالاستقذار عليه والوزن على المشتري * اشترى حنطة

مكاييله فالكيل والصب في وعاء المشتري على البائع في المختار وجعل في المنتقى اخراج الطعام من السفن على المشتري * اشترى حنطة في سنبلة لها في البائع تخلية هامن التبن وتسليمها (٥١٦) بعد الدرس والتذرية في المختار * وكل ما باعه مجازفة من المقدرات كالنمرة والعنب والثوم والجوز فقله بها وقطعها على المشتري ويكون المشتري قابضاً بالتخلية وان بشرط الكيل والوزن فعلى البائع الا أن يخبر المشتري ويقول انها بالوزن كذا فاما أن يصدق المشتري فلا حاجة الى الوزن أو يكذبه فبوزن بنفسه والصحيح المختار أن الوزن على البائع مطلقاً كما أن النقد على المشتري بل أولى لأن المشتري قد يعلم بجودة ثمنه أما صاحب الكرم لا يعلم كمية غنمه قبل الوزن فكيف يتحقق التسليم بلا علم * اشترى ثياباً في جراب ففتح الجراب على البائع واخراجها على المشتري * أقرضني عشرة أفقزة ففعل واستأجر من يحمله فأجر الجمل على المقرض وكذا لو قال المستقرض له استأجر من يحمله لأنه هو العاقد * ولو قال استأجر لي من يحمله يجب الاجر على المقرض الا أنه يرجع على المستقرض بالاجر لأن الاجارة وقعت له وينبغي أن لا يفرق بين قول المستقرض استأجر من يحمله واستأجر لي اذا كان بعد تسليم الافقزة الى المقرض وقيل قبل التسليم أيضاً لو عين الجمل يرجع على المستقرض بالاجر لأن المقرض يكون

برضا المستأجر ثم جدد بناءها كانت الاجارة باقية ببقاء الاصل كذا في الظهيرية * فلو أجاز المستأجر بالاجارة الطويلة من غيره بين الايام المستتنة في الاجارة الثانية أنها اليوم العاشر والحادي عشر والثاني عشر مثلاً من شهر كذا ويستثنى في الاجارة الثانية نصاليتهن الداخل من الايام في العقد الثاني من غير الداخل فكذا ذكر الحاشي كالمشهد السمرقندي في كتاب الشروط وهذا اذا كتب ذكر الاجارة الثانية على حدة أما اذا كتب في الذكر الاول أو على ظهره فذكر فيه سوى الايام المستتنة المذكورة فيه يكفي لجواز العقد الثاني هكذا في المحيط * واذا استأجر شيئاً اجارة طويلة صححه بدنانير دين موصوفة فأعطاه مكان الدنانير دراهم ثم فاسخا العقد فالأجر يطالب بالدنانير لا بالدراهم ولو كان العقد فاسداً وباقى المسألة بحالها يطالب الاجر بأعطاه الدراهم كذا في الذخيرة * واذا غرس الأجر في الأرض أو الكرم في الطويلة للمستأجر المنع لأنه ليس له ملك اليد والتصرف واذا قطع الأجر الاشجار أو كسر الاغصان لا يملك المستأجر المنع (١) لأن اعتبار هذا البيع يظهر في حق الثمن لا في حق الشجر ولو احتطب المستأجر ليس ذلك مع أنه في بيعه كذا في الوجيز للكردي * استأجر أرضاً اجارة طويلة واشترى الاشجار ليصبح الاستجار ثم أثمرت الاشجار ثم فسخاها فالنار على ملك المستأجر ولو قطع الاشجار ثم فاسخاها فهي للأجر ولو تلفها المستأجر فعليه قيمتها لأنه يبيع ضروري بل جواز الاجارة فلا يرتب عليه أحكام البات ولو تلف الأجر الاشجار في مدة الاجارة فالصحيح أنه لا ضمان عليه لكن بخير المستأجر في الفسخ لأنه عيب ولو قطعها المستأجر في مدة الاجارة قال برهان الدين صاحب المحيط وقاضيان والقاضي يبيع الدين لا يضمن النقصان لكنه بخير الاجر كذا في القنية * استأجر الكرم اجارة طويلة ثم دفعها معاملة الى الأجران كانت طويلة بطريق بيع الاشجار جازت المعاملة وان كانت بطريق المعاملة ثم دفعها الى المالك معاملة لا تجوز كذا في الوجيز للكردي * ولو استأجر كرم لم يره وقد كان صاحب الكرم يبيع الاشجار قبل الاجارة حتى صحت الاجارة كان للمستأجر خيار الرؤية في الكرم ولو تصرف في الكرم تصرف المالك بطل خيار الرؤية ولو أكل من ثمار الكرم لا يبطل خيار الرؤية كذا في خزانة المفتين * اذا مات الأجر اجارة طويلة وعليه ديون كان المستأجر يفتن المستأجر أحق من سائر الغرماء كالرهن بالرهن كذا في فتاوى قاضيان * الاجارة الطويلة اذا كانت فاسدة بسبب كان على المستأجر أجر المثل لا يراد على المسمى كذا في خزانة المفتين * اذا وهب المستأجر الاجرة في الاجارة الطويلة من الأجر قبل انفساخ الاجارة لا تصح لأن الاجرة صارت ملكاً للأجر باشرط التجبيل فلا تصح لأنه يكون هبة ملك الأجر من الأجر كذا في الصغرى * استأجر سفناً ليتخذ سفينة من خشب في عرض اثني عشر شهراً اجارة معينة فقال السفنان ان خشبك لا يصلح لهذا العرض فاذن لي أن أزيد شبرا أو أنقصه أذن له أن يزيد فافتحه ثلاثة عشر شهراً يستحق الاجر بالزيادة كذا في القنية * المستأجر اجارة طويلة اذا أجز من غيره أو دفع الى غيره من اربعة على أن يكون البذر من قبل العامل ثم ان المستأجر الاول مع أجره ففاسخا الاجارة الاولى هل تطل الاجارة الثانية والمزارعة اختل فوافيه والصحيح انها تنفسخ سواء أتمدت أيام الفسخ في العقدين أو اختلفت بأن كانت أيام الخيار في الاجارة الاولى ثلاثة أيام من آخر سنة

(١) قوله لان اعتبار هذا البيع الخ هكذا في جميع نسخ هذا الكتاب وهو تعليل اغيروه كوراذ لم يسبق للبيع ذكرهنا وأصل المسألة المذكورة في المحيط وغيره وحاصره أنه أن الأرض اذا كانت مشغولة بالاشجار لا تجوز اجازتها وقد ذكرنا الجواز الاجارة حيلاً منها أنه يبيع الاشجار ممن يريد الاستجار بمن معلوم ثم يوزجره الأرض فهذا البيع صحيح على قول الحاشي كالمشهد السمرقندي عن قلع الاشجار وعن الاحتطاب لمكان العرف والعادة وقد يمنع غيرهما من المشايخ الآن المستأجر يمنع عن قلع الاشجار وعن الاحتطاب لمكان العرف والعادة وقد يمنع الانسان عن التصرف ملكه كما يمنع عن بيع السلاح في أيام الفتنة من أهل الفتنة وتعامه في المحيط

وكيلا عن المستقرض في الاجارة وان لم يكن الحال معيناً لا يرجع على المستقرض * وفي المنتقى اشترى عدلاً وقال ثمانين للبائع ادفعه الى ابني في منزلي فاستأجر البائع الحال فحمله الى منزله وقال دفعته الى ابني وأنكر الابن أو كان المشتري قال له استأجر على من

يحمله الى منزلي او يدفعه الى ابني والمسئلة بجعلها فالاجر في الاولى على البائع لا على المشتري وفي الثانية على المشتري لانه اجبره ولكنه في الاولى لا يكون قبضا حتى يدفعه الى الابن وفي الثانية يدفعه الى الاجبر يصير قابضا وبرئ (٥١٧) البائع منه اذا علم ذلك ولا يصدق الاجبر

في الدفع الى الابن الابينة وان أنكر المشتري استجار البائع عليه وأدفعه الى الاجبر فالقول له مع المين * وقاع الجزر والسلفم قدرا ويكون أنموذجا على البائع فاذا رآه المشتري ورضي به فقلع الباقي على المشتري

السادس عشر في المظن والاباحة وفيه أنواع * الاول في الاستبراء * علمته استحداث

حل الوطء بمالكين في فرج فارغ من جهة الغير وشرطه نوبهم شغل الرحم وحكمته صيانة الولد فيجب بمالكها من امرأة أو صبي ولو المشترة بكر أو حرام على البائع رضاع أو مصاهرة أو اشتري جزءا من ألف جزء أو تملكها بالارث أو الصلح من دم عمدا أو الخلع وعن الثاني أنهم لو بكر أو أحاط علم المشتري بانها لم توطأ لا يلزم وكذا لو وهب لانه الصغر جارية ومكثت في ملكه مدة ثم اشتراها الاب بنفسه لنفسه بالقيمة لا يلزم عند الثاني وعند الامام يلزم * ولو حاضت قبل القبض عنه البائع ثم قبضها المشتري يلزم خلافا للثاني * ويحتسب بجبضها في يد الوكيل بالشراء وان حاضت في يد عدل وضعت عنده حتى ينقد المشتري الثمن ولا يجتزأ بجبضها عند البائع

ثمانين وأيام الخيارات في الاجارة الثانية كذلك أو على خلاف ذلك كذا في فتاوى قاضيان * والله أعلم

باب الحادى والثلاثون في الاستصناع والاستجار على العمل

يجوز الاستصناع استحسانا لتعامل الناس وتعارفهم في سائر الاعصار من غير تكبير كذا في محيط السرخسي * والاستصناع أن تكون العين والعمل من الصانع فاما اذا كانت العين من المستصنع لامن الصانع فانه يكون اجارة ولا يكون استصناعا كذا في المحيط * وفي تجنيس خواهر زاده الاستصناع أن يشتري منه شيئا ويستصنع البائع فيه مثل أن يشتري الاديم ويأمر البائع أن يتخذ له خفايص له قدره وعمله فهذا جائز استحسانا وكذلك كل ما جرت العادة باستصناعه مثل آنية الزجاج والنحاس والخشب والقدر وغير ذلك من القلنسوة وأشباها اذا بين صفته وقدره كذا في التتارخانية * والاستصناع بيع هو الاصح والمستصنع بالخيار اذا رآه ولا خيار للصانع هكذا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى أو لا وعليه الفتوى كذا في الخلاصة * ثم اذا رضيه المستصنع ليس له الرد بعد ذلك وللصانع أن يبيعه قبل أن يرضاه المستصنع كذا في التهذيب * قال محمد رحمه الله تعالى واذا أسلم الرجل الى حائك في ثوب من قطن ينسجه له وسمى طوله وعرضه وجنس ورقعته والغزل من الحائك حتى كان استصناعا فالقياس أن يجوز ولو لكن استحسن وقال لا يجوز وان ضرب لذلك أجلا يصير سلبا ذكر المسألة في كتاب الاجارات من غير ذكر خلاف وذكر في كتاب البيوع من شرح شيخ الاسلام أن الاستصناع فيما للناس فيه تعامل يصير سلبا بضرب الاجل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يصير سلبا وفيما لا تعامل للناس فيه يصير سلبا بضرب الاجل بالاجماع وفي القدوري وان ضرب في الاستصناع اجلا فهو غزلة السلم يحتاج فيه الى قبض البذل في المجلس ولا خيار لواحد منهما في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ليس بسلم من غير فصل بين ما للناس فيه تعامل وبين ما لا تعامل لهم فيه فذكر المسألة في كتاب الاجارات من غير ذكر خلاف يؤيد ما ذكره شيخ الاسلام في شرح كتاب البيوع أن فيما لا تعامل فيه يصير الاستصناع سلبا بضرب الاجل بالاجماع كذا في الذخيرة * رجل دفع الى آخر من من الاريسم ليضم اليه من من عند نفسه وينسجه ويرفع أجر النسج والفاضل بينهما مناصفة من الربح ان لم يخلط ونسج كل واحد منهما فدايا خذ أجر مثله والباقي لرب الاريسم وان خلط ونسج الكل فجميع ذلك مشترك بينهما مناصفة بشرط ولا يجب أجر المثل لانه عمل في محل مشترك كذا في جواهر الفتاوى * رجل سلم غزلا الى حائك لينسجه وأمره أن يزيد في الغزل رطلا من عنده وقال أقرضني رطلا من غزلك على أن أعطيك مثله وأمره أن ينسج منه ثوبا على صفة معلومة بأجرة معلومة فانه جائز استحسانا سواء كان الاستقراض مشروطا في عقد الاجارة أو لم يكن وان قال زدني رطلا من غزلك على أن أعطيك غزلا مثل غزلك فانه جائز ويكون قرضا وان قال زدني غزلا وسكت فانه يجوز أيضا ويكون قرضا ثم ان لم يكن مشروطا في عقد الاجارة جازت الاجارة قياسا واستحسانا وان كان مشروطا فالمسألة على القياس والاستحسان الذي ذكرنا فان وقع الاختلاف بين رب الثوب وبين الحائك بهد ما فرغ الحائك من العمل وقال رب الثوب لم ترد فيه شيئا وقال الحائك لا بل زدني والثوب مستهلك بأن باع صاحبه قبل أن يعلم وزنه فالقول قول رب الثوب مع عيینه على علمه انه ما يعلم أن الحائك زاد في الغزل وعلى الحائك البينة فان نكل رب الثوب عن البين يثبت ما ادعاه الحائك فيلزم رب الثوب ذلك وان حلف برى عما ادعاه الحائك فان كان الثوب قائما مسبقا الى الكلام فيه بعد هذا ان شاء الله تعالى وان قال زدني رطلا من غزلك على أن أعطيك من الغزل وأجر عملك كذا درهما فالقياس أن لا يجوز وفي الاستحسان يجوز واذا جاز هذا فان اختلفا بعد الفراغ من الثوب فقال رب الثوب لم ترد فيه شيئا وقال الحائك زدني فيه ما أمرتني أيضا فان كان مستهلكا ذكر أن القول قول رب الثوب مع عيینه على علمه فان نكل عن البين ثبت الزيادة وكان عليه جميع

وقدر بحيضة في ذوات الاقوام وشهر في حق الآية والصغيرة وبوضع الحمل في حق الحامل وقدر الثاني في ممتدة الطهر ثلاثة اشهر وهو رواية عن الامام وعن الامام في أخرى باكثر ممتدة الحمل وفي رواية عن محمد قدر عدة الوفاة في حق الحررة وفي أخرى قدرها في حق الامه والعمل اليوم على

الاحترار عن الاخيرة * ويحرم الوطاء والدواهي وعن محمد أنه لا يحرم الدواهي في المسببة ولو فسح البيع لا يلزم على البائع * وان عادت اليه باقالة بعد قبض يلزم عليه وان بيع شقص (٥١٨) ثم أقاله وكذا في الرد بعد قبض بنفسه اذا عيب لا باقالة قبل قبض * وذكر السرخسي حاصت

عند المشتري ثم ردت
بالعيب بما هو فسخ أو بمنزلة
عقد جديد لا يقربها البائع
قبل الاستبراء * غصب
جارية وباعها من لا يعلم كونها
مغصوبة ووطئ المشتري
ثم قضى للمالك لا يقربها ابلا
استبراء وان علم المشتري
بجوالها لا يلزم الاستبراء
على المالك والقياس أن
لا يجب الاستبراء في الفصلين
* والحيلة في إسقاطه أن
يتزوجها المشتري ان لم يكن
تحتته حرة قبل الشراء ثم
يشترىها * وفي المتنقي عن محمد
في هذه الصورة أستحسن أن
يستبرئها وعن الامام أنه
لا استبراء عليه وذكر الامام
ظاهر الدين أنه اذا تقدم الوطء
على الشراء في هذه الصورة
لا يجب لانه ملكها وهي في
عذتها ما اذا تقدم على
الوطء يلزم لانه كما اشتراها
بطل النكاح ولا نكاح
حال ثبوت المالك فيلزم لتحقيق
سببه * وان تحتته حرة يزوجهها
من غيره ثم يشترىها ويقبضها
ثم يطلقها الزوج فيزول
الاستبراء وان أبي البائع أن
يزوجهها يشترىها ويزوجهها
المشتري من آخر قبل القبض
ثم يقبضها ويطلقها الزوج
وان بعد القبض باعها من
آخر وسلمها اليه ثم ان
المشتري الثاني يزوجهما من
آخر ثم البائع الثاني شيها

ما سمي الحائك بعضه بازاء العمل وبعضه بازاء ثمن الغزل وان حلف لم تثبت الزيادة ذكر محمد رحمه الله تعالى في الكتاب أنه بطرح عنه ثمن الغزل ويلزمه أجر الثوب ومعرفة ذلك وهو أن يقسم المسمى على أجر مثل عمله فيما أمر به وذلك عمله في من ونصف وعلى قيمة الغزل المشروط على الحائك لانه قبل المسمى بالغزل وبالعمل في من ونصف لان منامن الغزل أعطاه المستأجر ونصف من اشترى منه فيطرح عنه ثمنه وما أصاب العمل وهو أجر الثوب يلزمه حتى انه ان كان المسمى مثلاً ثلاثة دراهم بازاء الغزل وبازاء العمل وقيمة الغزل درهم وأجر مثل عمله فيما أمر به درهمان من المسمى بطرح عنه درهم ثمن الغزل فيقسم ما بقي من المسمى على أجر مثل عمله فيما عمل وفيما لم يعمل ويطرح عنه حصة أجر مثل العمل في الزيادة وكيف يتعرف حصة ما لم يعمل في الزيادة من الاجر مما عمل اختلف فيه المشايخ قال بعضهم يتعرف باعتبار الوزن ان كان مادفع اليه منامن غزل وما شرط عليه نصف من يقسم الباقي من المسمى بعد ثمن الغزل وذلك درهمان عليه ما ثلاثاً ثلثاً بازاء ما عمل وثلثه بازاء ما لم يعمل فيطرح عنه الثلث ولا يعتبر السهولة والصعوبة في العمل بسبب صغر الثوب وكبره وقال بعضهم بيانه يتعرف قدر الساقط من القائم باعتبار السهولة والصعوبة في العمل بسبب صغر الثوب وكبره وهذا لان العمل قديم على الحائك بطول الثوب ويصعب بصغره فانه متى قصر يحتاج الى الوصل والى عمل الدقيق مراراً ومتى طال يحتاج الى ذلك مرة واحدة وهذا التفاوت معتبر فيما بين العملة من هذه الصناعة في زيادة الاجر بسبب صغر الثوب ونقصانه بسبب الكبر فلا بد من اعتباره ما وادوا وجب اعتبارهما يجب أن يقسم الباقي من المسمى وذلك درهمان على أجر مثل عمله في من وأجر مثل عمله في من ونصف فان كان أجر مثل عمله في من ونصف درهمين ونصفا وفي من درهمين يكون بازاء الزيادة نصف درهم فيطرح من درهمين نصف درهم حصة ما لم يعمل الآن يكون التفاوت بين القصير والطويل بذراع أو ذراعين حينئذ لا يكون لهذا التفاوت عبرة في زيادة الاجر ونقصانه ثم ماذا يجب أجر المثل أو المسمى فعلى قول بعضهم أجر المثل لا يجاوز به حصته من المسمى وعلى قول بعضهم ان رضى بالعيب فعليه المسمى وان لم يرض بالعيب فعليه أجر المثل لا يجاوز به حصته من المسمى كما قلنا فيما تقدم من المسائل ومحمد رحمه الله تعالى ذكر الاجر في هذه المسألة مطلقاً ولم يقل المسمى فيجب تخريجها على حسب ما ذكر في المسألة الاولى فاما اذا كان قائماً ان كان لا يعرف مقدار ما دفع اليه صاحب الغزل فالجواب فيه كالجواب فيما اذا كان هالكا من أوله الى آخره الا في حكم واحد وهو أنه متى حلف ولم تثبت الزيادة له ان يتروك الثوب عليه ويضمنه غزلاً مثل غزله فاما اذا كان الثوب قائماً وقد عرف مقدار ما دفع اليه من الغزل فان تصاد فاعلى أن ما دفع اليه من فانه يوزن الثوب ولا يلتفت الى قول واحد منهم ما فان وازن فاذا هو من واحد لم تثبت الزيادة يبين فيكون القول قول صاحب الثوب من غير بين وان كان منوبين فالقول قول الحائك ان لم يدع رب الثوب أن الزيادة من الدقيق وان ادعى أن الزيادة من الدقيق فانه يجب أن يرى أهل البصر من تلك الصناعة فان قالوا قد يزيد الدقيق مثل هذا فالقول قول صاحب الثوب مع عينه وان قالوا الدقيق لا يزيد على هذا القدر صار الظاهر شاهد الحائك فيكون القول قوله لكن مع اليقين كذا في المحيط * ولو دفع سمسماً وقال اقضه ووربه بنفسه وكد درهم كان فاسداً لان البنفسج مجهول قدره لانه قديم يقل ويكثر فيكون العمل مجهولاً فان كان قدر البنفسج معلوماً عند التجار جاز لان المعروف كالمشروط بخلاف ما لو دفع ثوباً الى صباغ ليصبغه بعصفر جاز وان لم يبين قدر العصفر كذا في المحيط السرخسي * واذا دفع حديداً الى حداد ليصنعه عينا سماً بأجر مسمى فجاءه الحداد على ما أمر به صاحب الحديد فانه لا خيار لصاحب الحديد ويجبر على القبول ولو خالفه فيما أمر به فان خالفه من حيث الجنس بأن أمره أن يصنع منه قدوماً فصنع له مراضين له حديد امثل حديدته والا ناله ولا خيار لصاحب الحديد وان خالفه من حيث الوصف بأن أمره أن يصنع له قدوماً اصلح

للنجاح

من المشتري الثاني ثم يطلعه فان خاف أن لا يطاعه يقول المشتري أزوجه اعلی ان امرها بيدي أطلقهما متي شئت وهي

الحليلة اذا خاف عدم الطلاق من الزوج المحلل * وتباح الحمله ان كان معها في طهر عن حدض خال عن وقاع وان وطئها ثم باعها قبل ان

تحفيض لاتباح وعندهما تباح مطلقا * أصله وطئ جارية ثم زوجهما للزوج الوطء قبل الاستبراء وعند محمد يستحب الاستبراء (الثاني في التفريق) وهو بين الصغيرين والكبير والصغير مكروه وعندهما الوطء حرم من الآخر (٥١٩) ولا كراهة بعد البلوغ إلا عند أحد

فانه فاسد بعده أيضا في قرابة الولاد كاهو مذهب الثاني في قرابة الولاد وهو مذهب الشافعي أيضا فيه وان علا أو سفل ومالك على أنه لافساد الا في الام وعن الثاني رواية أن البيع فاسد في الكل ولو أحدهما له والاخر لولده الصغرى ولم يكره أو مكاتبه أو مضاربه لا يكره التفريق ولو كلاهما له فباع أحدهما من ابنه الصغير كره ولو وجد أحدهما عيبا بعد شرائه ما له أن يرده ويسكن الاخر وعن الثاني أنه يردهما أو يسكنهما ولو لا الصغير المملوك أخوان أو أختان أو عمتان أو خالتان فلا بأس ببيع واحد منهما الحصول استثناسه بالباقي وان كان له قريبان في ملكه واختلفت جهة قرابتهما وأحدهما أبعد نحو أن يملك أمه وجدته أو أباه وجدته جاز بيع الأبعد وأمسك الأقرب مع الصغير وان اتحدت جهة قرابتهما فقد ذكرناه وان اتحدت الجهة واختلف الأدلاء بان كان أحدهما الأب وأم والاخر لام أو لاب فالذي يدلى بقراءة الام ينزل منزلة الام والمسدلى بالاب منزلة الاب لامن لأب وأم ولامن لأم فلا يملك وكلا يملك التفريق بيما كذلك هبة وقسمة ولو في الغنية ووصية وصداقة

للخيار فوضع له قد وما يصلح لكسر الخطب فصاحب الحديد بالخيار ان شاء ضمنه حديد امثل حديدته وترك القدوم عليه ولا أجر له وان شاء أخذ القدوم وأعطاه الاجر وكذلك الحكم في كل ما سلمه الى كل صانع ليصنع منه شيئا كالجلا يسلمه الى اسكاف ليصنعه خفين وما أشبه ذلك كذا في خزانة المفتين * وسئل عن دفع الى سراج بعض آلات السرج وأمره بان يتخذ سراجهم هذه الآلات وبآلات أخرى يحتاج اليها لاتمام السرج من عند نفسه على أن يدفع اليه أجره عمله وعن ما جعه له في سرجه من مال نفسه ففعل السراج ذلك وذكر جماعة ان أجره عمله وقيمة الآلات ثلاثون درهما فرضى الا امر بذلك وانه فاعلى أن يعطيه هذا فنفذ خمسة من ذلك ثم استولى بعض اعوان السلطان والأتراك على ذلك السرج وغيبه بحيث لا يقدر عليه هل للأمر أن يضم السراج قيمة سرجه فقال له أن يسترد ما دفع اليه لان العمل غير مسلم اليه والآلات مسلمة اليه قال ومع هذا اذا فرغ من السراج فأتت الآلات بعضها ببعض واتفقا وتراضيا على مال يعطيه على ذلك فقال هو كابتداء بيع فيجوز كذا في فتاوى النسفي * واذا دفع الرجل جلدا الى الاسكاف واستأجره بأجر مسمى على أن يحجز له خفين وسعى له المقدار والصفاة على أن يعله الاسكاف ويطنه من عنده ووصف له البطانة والنعل فهو جائز استحسانا والقياس أن لا يجوز وكان بمنزلة ما لو دفع ثوبا الى خياط ليخيط له جبة على أن يحشوه ويطنه من عنده بأجر مسمى فانه لا يجوز ذكر محمد رحمه الله تعالى مسألة الجبة في الاصل على هذا الوجه وفي المتن ذكر محمد رحمه الله تعالى مسألة رجل دفع الى خياط ظهارة وقال بطنها لي من عندك فهو جائز وقاسه على ما اذا اشترى خفا وقال للبائع انعله بنعل من عندك فصار في المسألة روايتان ولو دفع اليه بطانة وقال ظهرها لي من عندك فهو فاسد باتفاق الروايات ثم ان محمد رحمه الله تعالى جوزه هذا التصرف وان لم يصاحب الجلد النعل والبطانة ووصفه الى نعل وبطانة يلبقان بذلك الخف وكذا اذا أمر الرجل اسكافا أن يحجز على خفيه ومكعبيه أربع قطع من صرم يكبنا ولم ير الرجل القطع فهو جائز استحسانا وكذا ترقيع الخرق في الخفاق يجوز من غير أن يرى الاسكاف الرافع وفي نوادر ابن سماعة شرط الاراءة في النعل وهكذا في القطع الاربع وهكذا في ترقيع الخرق فاذا فيه روايتان واذا جازت هذه الاجارة استحسانا فاذا عمل الاسكاف وأتى به ان كان عمله صالحا مقاربا لافساد فيه أجبر صاحب الجلد على القبول ولم يكن له خيار فقد اعتبر المقاربة للزوم لاحقيقة الموافقة من كل وجه وليس لصاحب الجلد خيار الرؤية لافي حق العمل ولا في حق النعل هذا اذا عمل علامة مقاربا صالحا ما اذا أفسد بان خالف في صفة ما أمر به ذكر أن صاحب الجلد بالخيار ان شاء ترك الخف عليه وضمنه قيمة جلده وان شاء أخذ الخف وأعطاه الاجر فان ترك الخف عليه وضمنه فلا أجر عليه وان أخذ الخف فانه يعطيه أجر مثل عمله في خرز الخف غير منعل ثم بعد ذلك يعطيه قيمة ما زاد النعل فيه ومعرفة قيمة ما زاد النعل فيه أن ينظر الى قيمة الخف مخزرا غير منعل والى قيمته منعلا فان كانت قيمته غير منعل عشرة وقيمته منعلا اثني عشر علم أن قيمة ما زاد فيه درهما فيكون درهما قدر ما زاد النعل فيه ثم ينظر الى أجر مثل عمله في خرز الخف غير منعل فان كان ثلاثة مثالا يضم الى قيمة ما زاد فيصير خمسة ثم يقابل المسمى فان كان خمسة مثل المسمى أو أقل من المسمى فلا اسكاف ذلك وان كان المسمى أقل من خمسة بان كان المسمى أربعة فانه يعطى له أربعة واذا اعتبر قيمة ما زاد النعل فيه لاعتبار أجر مثل عمله في خرز النعل وقرق بين هذه المسألة وبين ما اذا دفع خفا مخزرا الى اسكاف ليعمله بنعل من عنده بأجر معلوم حتى جازت الاجارة استحسانا للتعامل فنعله بنعل لا بنعل به حتى أفسد الخف بذلك ونبت لصاحب الخف الخيار كافي هذه المسألة واختارنا لاخذ فانه يعطيه أجر مثل عمله وقيمة ما اتصل به من النعل من ابلاغ غير مخزرا لا يجاوز به ماسمي وهذا واجب مع أجر المشل قيمة ما زاد العمل فيه ولم يوجب عليه قيمة النعل والبطانة من ابلاغ غير مخزرا والمتصل بخفجه للاسكاف في الموضعين عين مال

وسيا وميرا ناولو كاتب أحدهما أو دبر أو أعتق صح بلا كراهة لانه لولم يك أمره بما تطرق الى تحلص الآخر وان كان التفريق بحق نحو أن يجني أحدهما على مال أو نفس فدفع أو باع لا يكره لانه بحق مستحق (الثالث في المتفرقات) نسى في حق مملوكه وشكاه

الى القاضي وشهد جيرانه به لا يكرهه على البيع بل ينهى المولى عنه فان عاد المولى الى صنعه آذبه القاضي وحسبه * وان طلب العبد البيع من مولاه وهو يقر بأنه يحسن (٥٣٠) بحسبه يعز المولى * اشترى جارية بتزويجها احتياطاً ان أراد وطأها لانه ان حرة ارتفعت الحرمة وان

أمة لا يضره النكاح وخاصة الجوارى المجاورة من الاثراك في بلادنا لان عادة الاثراك بيع الاولاد والزوجات وهم اذا كانوا كفسرة فالبيع في دار الاسلام والحربي والذمي لا يملك بيع ولده في دار الاسلام فاذا باع في دار الحرب ان أخرجه منه كرها يملك وان خرج المشتري باختياره لا فالاحتياط في النكاح وسأني ان شاء الله تعالى في السيرة تفصيل المسئلة * مات رجل وقد ابتلع لؤلؤة غيره وأذنانيه غيره يشق بطنه * والنعامة اذا ابتلعه لغيره ينظر الى أكله ما قيمة فيدفع قيمة الاقل الى الآخر * وكذا القرع ينعقد في دن آخر أو دخل رأس الثور في حب آخر وعن محمد اذا مات المبتلع ولم يدع مالا لا يشق بطنه لودرة وعليه القيمة لان الدرة تنفس فيه فلا يفيد الشق والدنانير لا تنفس * عجل الى البقال درهماً يأخذ منه الحوائج وقتاً بعد وقت ان شرط في الاقراض أن يأخذ منه شراء أو تبرعاً لا يجوز ولا يجوز * * خلط الحيد باردي في الطعام أو الغث بالسمين في البيع لا خير فيه ان خله وان لم يخله فلا بأس به وفيه صح أنه عليه الصلاة والسلام قال من غش فليس منا * بيع الزنار

وعمل ثم في أحد الموضعين أو جب قيمة ما زاد النعل فيه وفي الموضع الآخر أو جب قيمة النعل من ايل اغير مخرز ومن مشايخنا من قال لا فرق بين المسألين ما ذكر في تلك المسألة يكون ذكر في هذه المسألة ان صاحب الخف اذا أراد أن يعطيه أجر مثل عمله في خرز الخف والنعل والبطانة ثم قيمة النعل والبطانة من ايل فله ذلك كما في تلك المسألة ومنهم من فرق وقال في مسألتنا أمكن إيجاب قيمة ما زاد فيه النعل والبطانة وفي تلك المسألة لم يمكن إيجاب قيمة ما زاد النعل فيه ثم قال محمد رحمه الله تعالى في المسألين جميعاً لا يجاوز به ماسمى في مشايخنا من قال اراد بقوله لا يجاوز به ماسمى فيما يخص العمل فأما ما يخص النعل فانه يجب بالغاما بلغ ومنهم من قال بانه لا يجاوز به ماسمى في حق النعل والعمل جميعاً كذا في المحيط * وكذا اذا دفع الى فلا نسي قطعة وأمره أن يتخذ له قلسوة ببطانة فهو على ما وصفتنا فان جاء به غير جيد فلا خيار له الا اذا شرط عليه الجيد فيخير كذا في العتائية * واذا استصنع الرجل خفا عند اسكاف فعمله وفرغ منه فقال المستصنع هذا ليس على المقدار والخرز والتقطيع الذي أمرتك به وقال الاسكاف بل هذا أمرتني وأراد الاسكاف أن يحلف صاحب المال ليس له ذلك بخلاف الصباغ اذا ادعى أن ما صبغ كان بأمره وأراد اختلاف صاحب الثوب كان له ذلك كذا في الذخيرة * ولودفع الى اسكاف أدباً ليقطع له خفا ويخرزه باربعة دراهم فدفعه الى آخر بدرهمين أن أعطاه وأداءه من عنده وأعمل بعض الاعمال طابت له الزيادة ولا يتصدق بها كذا في التارخانة * ولو أن رجلاً دفع خفه الى رجل لينعله من عنده بأجر مسمى فعليه بنعل ينعل بنعله الخفاف فهو جاز عليه وان لم يكن جيداً ولا خيار له وان شرط الجوده فأتى بما ينطق عليه ماسم الجيد أجبر على قبوله ولا خيار له كذا في الذخيرة * ولو شرط عليه جيداً فعليه بغير جيد فان شاء ضمنه قيمة الخف وان شاء أخذ الخف وأعطاه أجر مثل عمله وقيمة ما زاد فيه لا يجاوز به ماسمى كذا في البدائع * قال ولو اختلفا في قدر الاجر بان قال الاسكاف شرطت لي درهماً وقال رب الخف شرطت لك دنانيرين وقد خرزه على ما وصف له ولم يخلقا في ذلك وأقاما جميعاً البينة فالبينة بينة العامل ولم يذكر الجواب فيما اذا لم يقيم لهما بينة ويجب أن يحكم في ذلك قيمة النعل من ايل ويجعل القول قول من يشهد له قيمة النعل كما في الصبغ فان كان قيمة النعل درهماً كما يدعي الاسكاف فالقول قوله مع عينه وان كانت قيمة النعل تشهد له صاحبان كانت دنانيرين كما يدعيه صاحب الخف جعل القول قوله مع عينه ولا يتحالفان وان كانت قيمة النعل لا تشهد لاحدهما بان كان نصف درهم فانه يحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه هذا اذا اختلفا في مقدار الاجر فاما اذا اختلفا في أصل الاجر قال صاحب الخف عملته لي بغير أجر وقال الاسكاف لا بل علمته لك بأجرانه يحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه فان حلفا ولم يثبت واحد من الاجرين ذكر أن صاحب الخف يغزم قيمة ما زاد النعل فيه قال ولو عمل الخف كله من عنده حتى كان استصناعاً ثم اختلفا قبل القبض في مقدار الاجل كان القول قول الاسكاف ولا يتحالفان هكذا في الذخيرة * قال لنجار ان لي بيتاً فاذا بنيت به بقومه المقومون فما يقولون ندفعه اليك فريضاً وبناه وقومه رجلاً باتفاقهما وأبى الصانع فله أجر مثله وقال أبو حامد وجير الوبري هو بمنزلة المقوم لا الحكم يعني فلا يلزمه تقويمه كذا في القنية * رجل دفع الى صائغ عشرة دراهم فضة وقال زد عليها درهمين يكونان قرضاً على وصغه فلبا وأجره درهم فصاعه وجاء به محشواً وقال زدت عليها درهمين وقال صاحب الفضة لم ترد عليها شيئاً فانه يحلف كل واحد منهما فان حلفا فيخير الصانع ان شاء دفع القلب اليه وأخذ منه خمسة دنانير درهم أجر العشرة وان شاء دفع اليه عشرة دراهم فضة وأخذ القلب لان الصائغ يدعي على صاحب الفضة قرض درهمين وهو ينكر وصاحب القلب يدعي على الصائغ استحقاق القلب بغير شيء وهو ينكر فيحلف كل واحد منهما كذا في فتاوى قاضيخان * دفع معصفاً الى مذهب ليذهب به مذهب من عنده وأراه المذهب اغونجاً من الاثراك والاحساس ورؤس الآي وأوائل السور فأمره رب

المخفف أن يذبه كذلك باجرة معلومة لا يصح لأن مقدار هذه الاشياء مجهول كذا في القنية * وان اشترى ثوبا على أن يخيطه البائع بعشرة فهو فاسد ولو جاء الى حذاء بشرأ كين ونعلين استأجره على أن يحدوهم له بأجر مسمى جازوا واشترط عليه الشراكين فأرأهما ياه ورضيه ثم حذاهما له كان جائزا استحسنانا كذا في المبسوط * واذا دفع ثوبا الى صباغ ليصبغه بعصر من عنده فصبغه بماسمي الا أنه خالف في صفقة ما تعين به فان أشبع أو قصر في الاصباغ حتى تعيب الثوب فصاحبه بالخيار ان شاء ترك الثوب عليه وضمنه قيمة ثوبه أبيض وان شاء أخذ الثوب وأعطاه أجر مثل عمله لا يجاوز به المسمى كذا في خزانة المفتين * ولو شرط على الخياط أن يكون كم القميص من عنده كان فاسدا لانعدام العرف فيه وكذلك لو شرط على البناء أن يكون الآجر والجص من عنده وكل شيء من هذا الجنس يشترط فيه على العامل شيئا من قبله بغير عينه فهو فاسد فاذا عمله فالعمل لصاحب المتاع والعامل أجر مثله مع قيمة ما زاد كذا في المبسوط *

الباب الثاني والثلاثون في المتفرقات

* وفي الفتاوى اذا باع سلعة معيبة عليه البيان وان لم يبين قال بعض مشايخنا يفسق وترد شهادته قال الصدر لا تأخذه * التاجر هل يستل أنه حرام أو حلال

اذا قال لا آخر أجرتك داري هذه يوما واحدا بكذا او السنة مجانا أو قال أجرتك داري هذه سنة يوما بكذا وباقي السنة مجانا فسكنهم سنة كان عليه أجر مثله في يوم واحد ولا شيء له في الباقي كذا في الذخيرة وفتاوى قاضيهان * استأجر مسجدا للعمل فقال لأريد الأجر بل تعمل لي مقبضا للحياة من الخشب ثم طلب الأجر ان كان ما طلبه له فقيمة يجب أجر المثل والافلا كذا في الوجيز للكردي * رجل استأجر دارا مدة معلومة في محلة فتابت المحلة نائية حتى هرب الناس ولم يقدر المستأجر على الانتفاع خوفا على نفسه من النائية قالوا لا يجب الأجر وهكذا كان أفتى والدي كذا في الظهيرية * الخياط اذا فرغ من الخياطة وبعث الثوب على يدي ابنه وهو ليس ببالغ فطر الطرار منه في الطريق فان كان الصبي عاقلًا ضابطا يمكنه حفظه لا يضمن وان لم يكن ضابطا ولا يمكنه حفظه ضمن كذا في المحيط * دفع الى خياط ثوبا ليخيط له قباء أو جبة ولم يشارطه الأجر فلما فرغ منه أعطاه صاحب الثوب زيادة على أجر مثله قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى عندي أن الزيادة جائزة في قولهم جميعا وبه يفتي هكذا في الكبرى * اذا قال للحمال احمل هذا الى بيتي أو قال للخياط خطه ان كان الخياط معروفا بأنه يخيط باجر والحمال كذلك يجب الأجر وما لا فلا كذا في المحيط * قال للخياط خطه باجر فقال لأريد الأجر فخاطمه لا يستحق الأجر كذا في الوجيز للكردي * اذا دفع الى خياط ثوبا ليخيطه ولم يشترط الأجر له الاجرة الا اذا قال لأريد منك الاجرة كذا في السراجية * رجل أقرض انسانا دراهم أو دنانير أو أرا دان يسكن دارا المستقرض بغير أجر يستأجر المقرض دارا المستقرض مدة معلومة سنة أو أكثر باجر مجمل ثم يبيع من المستقرض شيئا يسيرا بتلك الاجرة حتى يصير الأجر قصاصا بشئ ما باع من المستقرض كذا في خزانة المفتين * قال رب الدين لمد يوفيه اكره لي هذه الارض (١) بجهة المراجعة فكريها له أجر مثله لان المدين اذا دفع حماره أو أرضه لرب الدين لينتفع به مادام عليه الدين فعليه أجر المثل فهذا أولى كذا في القنية * رجل استقرض من رجل دراهم ودفع الى المقرض حماره ليستعمله المقرض ويكون عنده الى أن يوفي المقرض دينه فبعثه المقرض الى سرح وسلمه الى بقار ليعلف فعقره الذئب ضمن المقرض قيمة الحمار كذا في فتاوى قاضيهان * لو استقرض رجل دراهم من رجل وقال اسكن حاتوني هذا فان لم أردت عليك دراهمك لأطأ بك باجرة الحانوت والاجرة التي تجب عليك هبة تلك فدفع المقرض الدراهم وسكن الحانوت مدة قال ان كان ذلك ترك الاجرة عليه مع استرضاه منه المال فالاجرة واجبة على المقرض يريد به أجر المثل وان كان ذلك ترك الاجرة قبل الاستقرض أو بعده فلا أجر على المقرض والحانوت عنده عارية وقيل الصحيح أنه يجب أجر المثل في الوجهين كذا في المضمرات * قال فخر الدين وعليه الفتوى هكذا في الكبرى * رجل أقرض انسانا

(١) قوله بجهة المراجعة أي على أن يكون العمل رجحان الرب الدين زيادة له على دينه اه بحراوى

دراهم ثم ان المقرض آجر حجر الميزان من المستقرض كل شهر بدرهمين قال أبو القاسم ان لم يكن لحجر الميزان قيمة ولا يستأجر عادة لا يجب على المستأجر شيء كذا في فتاوى قاضيخان * استأجر المستقرض المقرض على حفظ عين متقوم قيمته أزيد من الاجرة كالسكين والمشط والمعقنة كل شهر بكذا اختلف فيه الاثمة المتأخرون فقبل يجوز بلا كراهة منهم الامام محمد بن سلمة والامام صاحب الكامل مولا نوح بن الحسن الدين علي بابا دي وجلال الدين أبو الفتح محمد بن علي وصاحب الهداية وقد وقع على الجواز أجله الاثمة ولو جعل المقرض العين المستأجر في قبالة القرض وحفظه مامعاً يجب الاجر وفي الفتاوى أنه لو حفظ العين مع القبالة لأجر له لأنه يحفظ القبالة لنفسه لا لغيره والعين هاهنا تابع وقد رأيت فتوى الاستاذ في هذه المسألة بهذه الرواية كذا في الوجيز للكردي * ولو دفع المستقرض اليه قبالة (٢) واستأجره على حفظ الخط لم يجز لان حفظ الخط له لحياء حقه ولو هلك المشط أو السكين مثلاً واختلفا بعد السنة فقال المقرض هالك بعد السنة وقال المستقرض هالك منذ سنة فالقول قول المستأجر المستقرض لانه ينكر زيادة الاجر ولو دفعه الاجير الى امرأته أو الى من في عياله ليحفظه يجب الاجر ولو دفع الى أجنبي لاشي له ولو استأجره ليحفظه بنفسه ويعد من شاء فالشرط جائز وبصر الثاني وكذا بالحفظ ولو أذن له المستأجر أن ينتفع بهذا السكين ففعل المقرض لأجر له زمان الاثمة فاعكز في القنية * استقرض من آخر خمسة دنانير وكتب اليه صل الاقرار بهذا المقدار واستأجر المقرض كل شهر بكذا كما هو المعهود كل ذلك فعل المستقرض قبل قبض المال ثم المقرض لم يدفع الأربعمائة وخمسين ديناراً ومضى على ذلك شهرين والمقرض معترف بجميع ذلك يجب الاجرة المشروطة كاملة ولم ينقص بقسط الخمسين التي لا يدفع الى المستقرض بخلاف ما اذا قضى بعض مال القرض مثل النصف وضعت مدته بعد ذلك فان المقرض لا يتمكن من مطالبة الاجرة كاملة للمدة التي بعد قضاء النصف والمستقرض والمقرض عقداً عقداً الاجارة المرسومة على حفظ عين كل شهر بكذا في دكان الصكالك وأمره المستقرض بكتابة الوثيقة بالقرض وبديل الاجارة وترك المقرض العين المستأجر على حفظه بعد ما قبضه من المستقرض عند الكاتب ليكتب ماهيته وأوصافه مستقصى في الوثيقة قضى على ذلك أشهر ولم يكتب الكاتب الوثيقة برهنة من الزمان والعين عنده هل يجب الاجر بالحفظ لتلك المدة أم لا أجاب بعض الاثمة يجب لان المشروط على الاجير وهو المقرض مطلق الحفظ وكان له أن يحفظه بيد كل من يعتمد وقد اعتمد هذا الكاتب على ذلك حيث تركه عنده كيف وانه يعلم المستأجر ورضي اذا دفع المقرض العين المستأجر على حفظه الى من ليس في عياله وأمره بالحفظ فحفظه زماناً يجب له لتلك المدة أجر على المستقرض كذا في خزائن المفتين * استقرض من رجل واستأجره على حفظ العين ثم مات أحد المستأجرين بطلت في حصته وبقيت في قسط الحى كذا في الوجيز للكردي * ولو وكل المستقرض رجلاً لاستأجر المقرض لحفظ سكينه كل شهر ولم يقل بكذا فاستأجره كل شهر بدرهم لم يجز على الموكل ما لم يعين الاجرة ويعم بان يقول على أية اجرة شئت ولو استأجره لحفظ سكينه ستة كل شهر بعشرين ديناراً ليس له فسخها قبل مضي المدة وان لحقه ضرر ليس له ضرر يقابل به منفعة الحفظ كاستئجار الخياط والقصار والطبايع بخلاف المستكتب اذا حضر من أراد الكتابة اليه ولو استأجره لحفظ السكين كل شهر بكذا فله الفسخ في اليوم الذي يهل فيه الهلال بحضرة المقرض ولو استأجر رجلين أو ثلاثة لحفظ السكين فحفظها أحدهم فعليه كل الاجرا اذا كانوا شركاء في تقبل هذا العمل والا فنيصيبه كن استأجر رجلين يحملان خشبة الى منزله بدرهم فحملها أحدهما كذا في القنية * قال رضى الله عنه الغبن الفاحش في الاجارة ٣ (بده يازده) كذا في جواهر الفتاوى * اذا استقرض الوصى أو المتولى لاجل الصغير والوقف وعقد الاجارة المرسومة هل يتعدى التزامها الى مال الوقف والصغير قال بعضهم ان لم يجد بدا منه يتعدى الى مال الوقف ومال الصغير كما اذا أنفق بعض مال الوقف أو الصغير على الظالم لتخليص ماله كذا في الوجيز للكردي

ان كان الغالب الحلال في الاسواق لا يستل * في يده ثوب قال انه لفلان وكافى بان أبيع بعشرة ولا أنقص منه ثم باعه بتسعة يحل الشراء به ان وقع في قلبه انه قال

* دفع الى آخر مال أو امره بان يدفعه الى فلان قرضاً ويعقد له عقد الاجارة المرسومة فدفع الوكيل المال الى المستقرض وقد استأجر المستقرض الوكيل على أن يحفظ عينا دفعه اليه كل شهر بكذا ثم مات المستأجر الوكيل لا تنفسخ الاجارة بموته لان من عقده الاجارة باق وهو الموكل وهذا لان التوكيل بعقد الاجارة من المقرض توكيل بقبول الغل وهو الحفظ والتوكيل بقبول الاعمال صحيح كذا في خزائن المفتين * ولو وكله بأن يستقرض ويعقد الاجارة المرسومة على أن يخرج الموكل عن عهده كل مالزم عليه ففعل فالاجر والاستقرض على الوكيل كذا في الوجيز للكردي * رجل استأجر من آخر داراً بمائة دينار فلم يسكنها حتى أمره رب الدار أن يعطى رجلاً عشرة دراهم من أجرة الدار على أن يكون قرضاً لرب الدار على القابض ثم انتقضت الاجارة بينهما بموت أحدهما لا سبيل للمستأجر على المستقرض فبعد ذلك ان كان المستأجر قد استقرض أرد أن أجرة الدار يرجع على الأجر بما أعطى وان نقد أفضل لم يرجع على الأجر إلا بمثل ما أمره بالاداء ويرجع الأجر على المستقرض بمثل ما قبض من المستأجر كذا في الذخيرة * واذا وجب للأجر على المستأجر مال بالقرض أو نحوه فقال المستأجر للاجر احتسب هذا من مال الاجارة وفارسته (فروور وازمال اجاره) فقال الأجر ٣ (فروور فتم) فقد انتقضت الاجارة بقدره كذا في المحيط * لو كان للمستأجر على الأجر دينار والاجر دراهم فتقاصا يجوز وان كان الجنس مختلفاً بالتراضي كذا في الوجيز للكردي * رجل استأجر أرضاً موقوفة على مسجد اجارة شريعية فعمرها وزرعها وحصل له من مالها أكثر من الاجرة كانت التي سماها هي أجرة مثله في وقت العقد طاب له الفضل كذا في جواهر الفتاوى * جاء بالمال الى المقرض ليؤديه وتنفسخ الاجارة المعهودة فتوارى المقرض أو كفل بنفسه على أنه ان لم يوافقه غداً فعليه الألف بخافه فتوارى المكفول له أو حلف بطلاق امره أنه ان لم يؤده اليوم الألف بخافه بالمال فتوارى الدائن اعلم القاضي نعتنه وقصده الاضرار ينصب له وكيلا يسلم له المال وتنفسخ الاجارة ولا يكون كفيلاً بالمال ولا تطلق امره أنه فان لم يعلم قصده لا ينصب ولو نصب وكيلا مع هذا وسلمه اليه تثبت الاحكام المذكورة وينفذ القضاء لكونه مجتهداً فيه كذا في الوجيز للكردي * ساحقة بين يدي حانوت لرجل في الشارع فأجرها من رجل يبيع الفاكهة كل شهر بدرهم فبايأخذ من الاجرة فهو للعاقداً لانه غاصب قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى هذا اذا كان ثمة بناء أو دكان لان بذلك يصير غاصباً ما بدونه لا يصير غاصباً وعندى أن الصحيح هو الاول كذا في المحيط * وسئل عن مستأجر أحدث في المستأجر بناء أو غرساً ثم انتقضت مدة الاجارة هل يؤمر برفع ذلك قال يؤمر برفع ذلك قلت قيمته أو كثر ثمنه لم يأخذ المالك بالقيمة قبل فان كان فعله باذن المالك قال وان كان فعله باذنه قال وذكرك في الشرب أن من رضى باجراء غيره الماء في أرضه أو يمروره في أرضه فاطلق له ذلك ثم بدله أن يمنع من ذلك يكون له المنع لانه غير لازم كذا في النسفي * وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل استأجر من آخر أرضاً على أنها عشرة أجرة بعشرة دراهم فزرعها ثم وجدها خمسة عشر جريباً أو وجدها سبعة أجرة قال فله الاجر الذي سمي ولو قال كل جريب بدرهم حسب عليه جريب بدرهم كذا في المحيط * رجل أجر أرضاً من جـ له قربة معظمة متفرقة سهامها فنقص ماء قناتها واحتج الى نفقة زائدة وطالب أربابها النفقة فنفقة هذا الارض المستأجرة على الأجر أم على المستأجر قال لا تجب النفقة عليه في ملكه وأرضه ولا تجب النفقة على المستأجر أيضاً في غير ملكه وأرض الأجر ولو كانت قرية منفردة لواحد فاستأجرها منه آخر فنقص ماء قناتها وطلب المستأجر من الأجر نفقة القناة ليريد في مائه اليس له أن يلزمه الاتفاق لا محالة ولكن ينظر في نقصان فان كان نقصاناً كثيراً بحيث ينقطع الماء عن بعض الارض التي وقعت عليها الاجارة فان الاجارة تنفسخ بقدر ما انقطع الشرب عنه على الرواية التي اعتمد عليها القدوري فيما انقطع الماء والشرب عن الارض انه تنفسخ الاجارة في تلك الرواية وهو بالخيار في الباقي ان شاء أمسك بحصته وان شاء فسخ وان كان نقصاناً

المقدار للترويح وان لم يقع في قلبه لا يحل * رجل يبيع على الطريق ان كان لا يضر بالمارة لسعة الطريق يحل الشراء منه وان أضر بالمارة لا يحل الشراء منه

يسير بحيث يصل الماء إلى الأرض ولا ينقطع عن شيء منه ولكن لا يكفيه ولا يشبعه ويدخل فيه ضرر فاحش فهو بالخيار أن شاء فسخ الاجارة وزدها وأن شاء مضى على الاجارة بما سمى من الاجرة وهذا هو الجواب في هذه المسألة فيما أوردناه من أسئلةنا شيخ الإسلام القاضي أبو المعالي نور الله ضريحه ووصاياه ولم يذكر في الكتاب ولو أجر القرية وماء فنتها يسبق عشرين حريفاً (شبهان روز) فنقص وعاد إلى عشرة تنفسخ الاجارة في عشرة أجرة وهو النصف ويتخير في الباقي على قول استاذي شيخ الإسلام هكذا ذكر وهو الصحيح رجل استأجر أرضاً موقوفة على مصالح مسجده من متولى المسجد سنة بدها بم معلومة ثم دفع هذه الأرض إلى رجل مزارعة بالنصف على أن يزرعها بغير الدافع فلما حصد قال أهل المسجد إن الأجر لم يكن متولياً ولا نصيب الاجارة فيما أخذت الغلة للمسجد على عرف أهل القرية فقبضوا منه جبراً فان أقام المستأجر البينة أن الأجر كان متولياً فإنه يسترد ما قبض أهل المسجد فيقسم ذلك مع بقية الغلة بينه وبين المزارع على الشرط المشروط وعليه للمسجد الأجر المسمى وإن لم يقدر على إقامة البينة على كون الأجر متولياً يجب عليه أجرة المثل ويسترد ما قبض من أهل المسجد ويقسمان على الشرط كذا في جواهر الفتاوى * قال شرف الأئمة المكي والقاضي عبد الجبار استأجر أرضاً وقفاً وغرم فيها وبني ثم مضت مدة الاجارة فلما استأجر أن يستبقها بأجر المثل إذا لم يكن في ذلك ضرر قبل له ما ولو أبى الموقوف عليهم الا قطع هل لهم ذلك فقال لا كذا في القنية * قرية فيها أرض سبيل أجرها أهل القرية سنين معلومة أن كان فيه مصلحة القرية يجوز تصرفهم فيها كذا في جواهر الفتاوى * وتكره اجارة أرض مكية لقوله عليه السلام من أكل أجوراً أرضي مكة فكأنما أكل الربا كذا في الكافي في كذب الكراهية والاستحسان * رجل استأجر أرضاً مفرداً أكثر مما كان في ملكه كان لم يرض المالك وفسخ فقد انفسخ في حقه وإن لم يتعرض المالك لذلك وأقر الأجر عند الحاجة كما بذلك فلما استأجر أن يفسخ بقدر ذلك وإن لم يقر الأجر ولم يدع المالك شيئاً ولا يتعرض ولا يمنع من الانتفاع فليس للمستأجر حق الفسخ في ذلك القدر وإن علم أنه ملك الغير وكيل السلطان إذا أجر قرية من رجل اجارة شرعية فزرعها المستأجر ثم زاد آخر في الاجرة فاخذ منه وأجر من آخر لا يجوز الشراء من هذه القرية بمعنى في غلاتها وحبوبها لأنه ملك الأول هكذا في جواهر الفتاوى * مزارع بالثلث كرب الأرض مزارع أجرها مع رب الأرض لا تخاذل الفلزلة الثالث من الأجر بعقدته وإن لم يستحق شيئاً مجرد الكراب كذا في القنية * عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أجر عبده من رجل وسلمه إليه ثم باعه من غير عذر وسلمه إلى المشتري ومات في يده فليس للمستأجر أن يضمن المشتري قيمته فالمستأجر في هذا يخالف الراهن كذا في الذخيرة * ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى رجل أكثر من رجل داراً بعده سنة فسكن المستأجر الدار ثم ناقضه الاجارة في العبد فإنه يرد العبد ويعطيه أجر مثل الدار وإذا عصب رجل الدار المستأجرة من المستأجر ثم تزكها الغاصب فأراد المستأجر أن يمنع عن قبضها في باقي المدة وأراد ألا أجر أن يمنع عن التسليم فليس للمستأجر أن يمنع عن القبض في باقي السنة ولألا أجر أن يمنع عن التسليم قال بعض مشايخنا هذا إذا لم يكن في السنة وقت يرغب في الاستئجار لاجله ولم يسلم في ذلك الوقت فإن المستأجر يتغير وفي الأصل إذا استأجر عشرين الأبل إلى مكة بعبد بعينه أو بغير عينه فإن كان العبد بعينه فالاجارة جائزة وإن كان بغير عينه فالاجارة فاسدة ثم إذا كان العبد بعينه حتى جازت الاجارة فهلك العبد قبل التسليم بعدما استوفى المقود عليه كان على المستأجر أجر مثل الدار وإذا كان العبد بغير عينه حتى فسدت الاجارة كان على المستأجر أجر المثل مات العبد أو لم يمت كذا في المحيط * استأجر مشتري العبد البائع قبل قبضه شهر أبدرهم لتعليم العبد الخبز أو الخياطة جازوله الأجر أن علم وإن مات في يد البائع قبل الشهر أو بعده مات من مال البائع ولا يكون هذا قبضاً وكذا لو كان ثوباً فاستأجره لغسله أو خياطته جازوا ن هلك فإن كان ناقصه القطع أو الغسل صار قبضاً في هلك من مال المشتري والآخر مال البائع ولو استأجره المشتري ليحفظه كذا بكذا فالاجارة باطلة لأن حفظه على

وان كان الطريق واسعاً وقيل يكره * وبعض المشايخ أفتوا بأنه لا تقبل شهادة من يعامل بمن جلس على الدكان المغصوب عالمه أو سكن في الدار المغصوبة وباع فيها شيئاً

البائع حتى يسلمه الى المشتري كذا في القنية في باب استئجار المستقرض المقرض * رهن دار غيره وهي معدة للاجارة فسكنها المرتضى * لا شيء عليه لانه لم يسكنها ملتزما للاجر كما لو رهنها المالك فسكنها المرتضى كذا في القنية في باب بقاء الاجارة * استأجر الراهن المرتضى لحفظ الرهن لم يجز استأجر المودع للحفظ جاز كذا في السراجية * وسئل عن استأجر دار مشاهرة وخرج منها وخلف امرأته ومناعه فيها فادار المؤجر اخراجها وفسخ الاجارة قال ليس له ذلك بغير محضر من الخصم والوجه فيه أن يؤجر من آخر في بعض الشهر رفق مضى هذا الشهر فقد انتقضت الاجارة الاولى ودخل الشهر الثاني في اجارة الثاني ثم يخرجها وبأمرها بتخليه الدار وتسليم الدار الى الثاني كذا في الحاوي للفتاوى * رجل تكارى منزلا كل شهر يدراهم معلومة فطابق الرجل المستكرى المرأة وخرج من المصر وذهب هل لصاحب المنزل سبيل على المرأة قال لا وليس لصاحب الدار أن يخرج المرأة من المنزل حتى يمسك الهلال فان جاء الهلال والزوج غائب هل لصاحب الدار أن يفسخ الاجارة ويخرج المرأة من الدار يجب أن تكون المسئلة على الاختلاف على قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ليس له ذلك وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى له ذلك كذا في المحيط * واذا تكارى منزلا كل شهر يدراهم على أن ينزله ولا ينزل غيره فتزوج امرأة أو امرأتين فله أن ينزلها وليس لصاحب الدار أن يأبى وهذه المسئلة مؤولة وتأويلها أن لا يكون للمنزل ثبوت بالوعة ولا بتروضه كذا في الذخيرة * رجل تزوج امرأة وهي في منزل بكرة فكنت معها سنة فيه ثم طلب صاحب المنزل الكرام وقد أخبرته المرأة الزوج أن المنزل معها بكرة ولم تخبره فالاجرة على المرأة دون الرجل فان كان قال لها لك على مع نفقتك أجز المنزل كذا وكذا وضمنه لرب المنزل فهو عليه وان أشهداها به ولم يضمن لرب المنزل ثم يعطها فله ذلك كذا في المبسوط * امرأة سكنت بيت أختها بغير رضاها سنيين وكانت تتقاضى عليها بالاجرة فعلمها أجز المثل كذا في القنية * قال في الاصل أيضا رجلان استأجرا منزلا من رجل كل شهر يدراهم واشترطا فيما بينهما على أن ينزل أحدهما في أقصى الحانوت والاخر في مقدمه ولم يشترطا ذلك في أصل الاجارة قال الاجارة جائزة ولكل واحد منهما أن يرجع عن ذلك ثم ذكر في الكتاب ان الاجارة لا تفسد اذا لم يكونا شرطتا ذلك في أصل الاجارة ولم يذكر أنهما اذا شرطتا ذلك في أصل الاجارة هل تفسد الاجارة قال مشايخنا رحمهم الله ولقائل أن يقول بأنه تفسد الاجارة ولقائل أن يقول بأنه لا تفسد الاجارة كذا في الذخيرة * منزل بين غائب وحاضر قد قسم فللحاضر سكن نصيبه لاجيعه وللغائب أن يؤجر كله اذا خيف عليه الخراب وأمسك الاجروان لم يقسم سكن الشريك قدر حصته وعن محمد رحمه الله تعالى يسكن الجميع اذا خيف عليه الخراب كذا في الوجيز للكردي * دار معدة للاجارة صارت ارضا بين ثلاثة سكنها أحدهم بغير إذن الاخرين مدة لا يجب عليه أجر كذا في القنية * رجل استأجر حجرة في خان مدة ووضع فيها متاعه وأقفالها وغاب فجاء متقبل الخان وفتح القفل بغير مفتاح وأخرج المتاع منها ووضع في موضع آخر عشرة أيام ثم أعاد متاعه الى الحجرة وأقفالها ومضت على ذلك مدة لا يلزمه الاجرة من وقت اخراج المتاع كذا في الخلاصة * في التهمة سئل أبوذر عن استأجر دار فسكنها غاصب في مدة يمكن اخراجها فقال لا أجر لمدة الغصب وسألت أبا الفضل الكرماني عن رجل غصب صفرا ودفع الى الصانع ليخذه فقامه بكذا من الاجر والصانع يعلم انه غاصب هل له الاجر على الاخر فقال نعم قلت له لو غصب صفرا واتخذ فقهه ثم جاء المالك هل له أن يأخذه فقال ليس له أن يأخذه قلت لو غصب نبرا فجعله سوارا فجاء المالك فقال له أن يأخذه بغير شيء عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى سئل علي بن أحمد رحمه الله عن رجل له دار كان وذلك الدكان في يد رجل آخر فطلب قوم من المالك أن يؤجر ذلك الدكان منهم فقال لا أؤجر منكم لانه لاحق لي فيه اليوم لاني آجرته من ذي اليد وقد بقي من المدة أيام فالحوا عليه وقالوا أجرة منا وان دفع ذا اليد ونخرجه منه فأجره منهم هل يصح اقراره بأنه بقي من المدة أيام وهل تصح الاجارة منهم بعد هذا الاقرار فقال لا تصح فيما بقي من المدة الاولى كذا في التارخانية * أجرها الغاصب ورد أجرتها الى المالك تطيب له لان

لا يقبل شهادة من يشتري فيه * وعن الامام أبي الليث لا يحل للرجل أن يشتغل بالبيع والشراء مالم يحفظ كتاب البيوع وقيل لمحمد لا نصف كتابا في الزهد قال حسبكم

أخذ الاجرة اجازة للاجارة قال رضى الله عنه جعل أخذ الاجرة اجازة من غير فصل قال القدوري الاجر للمالك ان أجاز قبل العمل وان أجاز بعده فالعقد كذا في القنية في باب الاجارة المضافة * سكن رجل دار الوقف بأهله وأولاده وخدمه فأجر المثل عليه ولو غصب دارا معدة للاستغلال أو موقوفة أو لليتيم وأجرها مدة معلومة بأجر مسمى وسكنها المستأجر * يلزمه المسمى لأجر المثل قبل له وهمل يلزم الغاصب الاجر لمن له الدار فكتب لا ولكن يريد ما قبض على المالك وهو الاول ثم سئل أيلزم المسمى للمالك أم لا فقال للعقد ولا يطيب له بل يردّه على المالك وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى يصدق به كذا في القنية في باب بقاء الاجارة * ولو استأجر مشاطة لتزوين العروس قالوا لا يطيب لها الاجر الا أن يكون على وجه الهدية من غير شرط ولا تقاض وقيل ينبغي أن تجوز الاجارة اذا كانت مؤقتة أو كان العمل معلوما لم يتقش التماثل على وجه العروس ويطيب لها الاجر لان تزوين العروس مباح كذا في الظهيرية * في الكبرى أهل بلدة نقلت عليهم مؤنات العمل فاستأجر وارجلها باجرة معلومة ليذهب ويرفع أمرهم الى السلطان الاعظم ليخفف عنهم ثم بعض الحيف وأخذ الاجرة من عامتهم غنيهم وفقيرهم ذكره هنا لئلا كان بحال لو ذهب الى بلد السلطان تهيمه اصلاح الامر يوما أو يومين جازت الاجارة وان كان بحال لا يحصل ذلك الا بعدة فان وقوا للاجارة وقتا معلوما فالاجارة جائزة والاجر كله له وان لم يوقتوا فهي فاسدة وله أجر منه له والاجر عليهم على قدر مؤنتهم ومنافعهم في ذلك قال القاضي فخر الدين هذا منه توسيع ونوع استحسان أماغلى جواب الكتاب فلا تجوز هذه الاجارة لا مؤقتة وبه يفتى وهكذا ذكر السرخسي في باب الرشوة من أدب القاضي أنه لا بد من التوقيت وان كان مدة اصلاح الامر يوما أو يومين كذا في المنصريات * عين ماء لقرية استأجر بعض أهل القرية أجرا ليقطع الاحجار ويخفر الجبل ويتكسح العين فيزيد الماء قال: زيادة لجميع أهل القرية وكذا لو حفر عينا أخرى في حريم هذه العين أو زاد في سعة هذه العين أو سفلها ليطهر زيادة في مأها فهي لجميع أهل القرية لا يستحق المستأجر لو حفر عينا أخرى في غير حريم هذه العين فالما له كذا في الصغرى * والاجر عليه كذا في الحاوى للفتاوى * وليس له أن يجزى تلك الزيادة في شهر أهل القرية الا برضاهم جميعا بل يحضرهم آخر في أرض الموات أو في ملك نفسه كذا في الصغرى * رجل استأجر مرامن رجل عشرة أيام كل يوم بدرهم ثم ان المستأجر أودع المزعمة الاجر خمسة أيام من هذه العشرة كان على المستأجر أجر العشرة الايام لا يند المودع كيد المودع ولو كان مكان الودبعة عارية وباقي المسألة بجاهلها ففي وجوب الاجر في مدة العارية روايتان كذا في الذخيرة * وروي بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل استأجر رجلا ليعبى له حائطاً أرام موضعه وسمى طوله في السماء وطوله على وجه الارض وعرضه على أن يبني كل ألف آجرة بكذا وكذا من الحصى بكذا وكذا من الدراهم فبنى في السفل فادخل ألف آجرة بالحصى المسمى لها ثم مات البناء فان الاجر يقسم على موضع ما بنى من الحائط وما بنى فيعطى بحصة ما بنى على القسمة كذا في المحيط * استأجر دارا بنى فيها حائطان تراب كان فيما بينهما امر صاحب الدار ثم أراد الخروج وأراد نقض الحائط هل له ذلك ينظر ان كان اتخذ من القربا لبنساو بنى الحائط من اللبن فله ذلك وعليه قيمة التراب وان كان بنى الحائط من الطين (٢) (كه باخسه زده باشد) فليس له أن ينقض الحائط كذا في الذخيرة * في المحيط عن شمس الأئمة الاوزجندی قال لطيان أصلى الى هذا الخراب بعشرة فلما شرع في عمارة ازداد الخراب وأصلح الكل فلا شئ له سوى العشرة كذا في القنية * في جامع الفتاوى ولو استأجر رجلا ليعبى له منارة طولها كذا وعرضها كذا فلما بنى بعضها انهارت يجب الاجر بحسب ما به ولو استأجر ليحفر بئرا عشرة أذرع فحفر

(٢) قوله يلزمه المسمى لأجر المثل الخ قال العلامة البيرى الصواب ان هذا مفرع على قول المتقدمين أما على ما علم المتأخرون فعلى الغاصب أجر المثل اه أى ان كان ما قبضه من المستأجر أجر المثل أو دونه فلا أكثر يرد الزائد أيضا لعدم طيبه له كالحرمه الجوى وأقره أبو السعود كذا في رد المختار نقله المصحح

(٢) المجنون بالقضاء اه

كتاب البيوع وعلى كل تاجر يحاط لدينه أن يستعجب فقيها دينا يشاوره في معاملاته فان ملاك أمر الدين المأكل والملبس قال الله تعالى كلوا من الطيبات واعلموا اصلها

خمساً أذرع ثم قال لا أقدر أن أحضر البقية من غير عذراً حبسه حتى يحفر ولودفع الى رجل ما لا يسدفع الى فلان في مصر كذا باجر مائة فقال الرسول دفعت وأنكر المرسل قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يضمن وقال محمد رحمه الله تعالى لا يضمن كذا في التارخانية * قال محمد رحمه الله تعالى فيمن غصب من آخر أرضاً وأجرها من رجل بعينه فلم يعلم المالك حتى مضى بعض السنة ثم علم وأجازها قال أجز ما مضى من الاجارة للغاصب وما بقي لرب الارض الى وقت الاجارة ولولم يجز حتى مضت السنة فالاجر كله للغاصب كذا في الخاوي للفتاوى * وفي القدوري لو استأجر من آخر دارين فأنه دمت احدهما أو غصبت أو ما أشبه ذلك فله أن يترك الاخرى كذا في المحيط * اذا ادعى اثنان عينا أحدهما يدعى الاجارة والاخر الشراء فاقر المدعى عليه للاستأجر فاراد مدعى الشراء أن يحلفه على دعوى الشراء له ذلك ولو ادعى الاجارة فاقربه لاحدهما فاراد الاخر أن يحلفه ليس له ذلك كذا في الصغرى * في البينة سئل على بن أحمد عن رجل وقف دار السكنى الامام هل له أن يؤجرها من غيره فقال ليس له أن يؤجرها وسئل عنها والدي فاجاب كذلك كذا في التارخانية * ولودفع اليه عبد اعلى أنه ان شاء قبضه بالشراء بألف درهم وان شاء أجره سنة بكذا فقبض وهلك عنده بعد الاستعمال فهو على الاجارة فلو قال أردت الملك ان كانت قيمته مثل الاجر أو أكثر قبل قوله وان كان الاجر أكثر لا يصدق ولولم يستعمل حتى هلك لاضمان عليه كذا في التارخانية * واذا اشترى شيئاً أو أجره من غيره قبل القبض لا يجوز كالباعه وهذا اذا كان منقولاً فان كان عقاراً فقبل هو على الخلاف في البيع وقبل لا يجوز الاجارة باجماعاً كذا في المحيط * تعيب الخانوت عيباً لا يصلح للعمل فأصلح المالك نصفه وترك النصف حتى تمت السنة فعليه أجر كل الخانوت ما لم يردده لكونه معيباً وليس له أن يرد النصف دون النصف كذا في الفتنه * رجل دفع الى آخر عيولاً ليربيها فاذا كبرت باعها ففاضل الثمن بينهما فانه صاحبها والمحافظ أجر الحفظ مستأجر خانوت أفلس وغاب ليس لاقربائه أن يردوا الخانوت الى مالكها وبفسخوا الاجارة ولولم يبق العقد وبقي المستأجر غائباً حتى تنقضي المدة فان كان في تصرف المشتأجر وغلقه تجب الاجرة تمامها كذا في جواهر الفتاوى * استأجر رجلاً ليعمل له خشبة معينة من كرمينة الى بخارى على المجلة فجاء بها على الماء فليل له أجر المثل كذا في الذخيرة * قال محمد رحمه الله لو اكرى من رجل ابلأعلى أن يحمل على كل بعير مائة رطل ثم أتاه بالجمال بابل فامر المستكرى فحمل وقد أخبره المستكرى أنه ليس في كل حمل الامائة رطل فحمل الى ذلك الموضع وقد عطب بعض الابل لاضمان على المستكرى ولواستأجر داراً شهراً ثم بعد الشهر شهدا أن الرجل الاخر تقبل شهادتهما ولواستأجر طحاناً ليطحن له بدرهم فطحن وعجن وخبز وأكل ان شاء ضمنه الدقيق وللعامل الاجر وان شاء ضمنه الخنطة ولا أجر عليه في ذلك * رجلا ن استأجرا شيئاً ودفع أحدهما الى صاحبه ليمسكه فلا ضمان عليه اذا كان شيئاً لا يحتمل القسمة كذا في الظهيرية * رجل تقبل من رجل طعاماً على أن يحمله من موضع الى موضع بائني عشر درهما اليوم فحمله في أكثر من ذلك لا يلزمه الاجر المسمى بل يجب أجر المثل وهذا يجب أن يكون على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أما على قوله ما فهذه الاجارة وقعت جائزة فيجب الاجر المسمى كذا في الذخيرة * وفي فتاوى آهوا قال سئل القاضي بديع الدين (٢) (درباغ مستأجر خاها برست) هل للمستأجر أن يأخذها كالحذر الثمار قال نعم كذا في التارخانية * أجرة الاديب والخطان في مال الصبي ان كان له مال والافعل أبيه وأجرة القابلة على من دعاها من أحد الزوجين ولا يجبر الزوج على استئجار القابلة وأجرة سجان سجين القاضي لا تجب على المحبوس قال ظهير الدين الترمذى قيل في زماننا أجرة السجان تجب على رب الدين لانه يعمل له كذا في القنية * وسئل القاضي بديع الدين صاحب الارض اتخذ فالزبايدره أو بذر أرضه بيدره هل للمستأجر حصة ما يحصل منها قال لا ولو أخذ كان له أن يأخذ منه ان كان قائماً وقيمه لو كان هالكا كذا في التارخانية * استأجر رجلاً ليهذه بمحمولة الى موضع كذا بكذا فلما سار نصف الطريق بدا للعمال أن

(٢) نبت شوك في بستان المستأجر اه

* (في الحيل المباحة)
كبرت أو ملح أو فستق أو
حطب يحمل منه ويبيع
مباح لا بأس به * اشترى
جارية تحبض في السنة مرة
فعن الامام الثاني أنه

بذهب الى امر آخر فترك الحولة على المستأجرة وطلب نصف الاجر قال له ذلك ان كان الباقي من الطريق
 مثل الاول في السهولة هكذا ذكر في الفتاوى وقد ذكرنا في فصل الاستصناع ان العبرة في قسمة الاجر
 بمقدار المراحل لا بسهولة والصعوبة فيتمثل عند الفتوى كذا في المحيط * وفي مجموع النوازل سئل
 شمس الاسلام الا وزجتي عن رجل اشتأجر رجلا ليلوقد النار في المطمورة ليله ففعل ونام في بعض الليل
 فاحترقت المطمورة وما فيها هل يضمن الاجير قال لا قيل له فان أوقد النار ثانيا بغير أمره هل يضمن قال نعم
 كذا في التارخانية * رجل دفع الى آخر عشرة أمنا من نحاس واستأجره بأربعين درهما ليدققه
 فصار بعد التدقيق تسعة أمنا يجب عليه أجرة عشرة أمنا أو تسعة أمنا قال يجب عليه أربعون درهما
 كما شرط كذا في الخلاصة * وفي مجموع النوازل رجل يبيع الشيء في السوق فاستعان واحد من السوق
 على بيعه فاعانه ثم طلب منه الاجر فان العبرة في ذلك لعادة أهل السوق فان كانت عادتهم أنهم يعملون بأجر
 يجب أجرة المثل والافلا وما أوضح عليه السمسرة من المقادير في بيع الاشياء فذلك عدوان محض ولا شيء
 لهم سوى أجرة المثل كذا في الظهيرية * واذا استأجر رجلا لبنى له في هذه الساخة بيتين ذوى سقفين
 أو ذوى سقف واحد وبين طوله وعرضه وما أشبه ذلك ذكر في فتاوى أبي الليث رحمه الله أنه لا يجوز
 وينبغي أن يجوز اذا كان بالآلات المستأجر للتعامل كذا في المحيط * في النوازل سئل أبو بكر عن رجل
 اجرم من رجل دار له كل شهر بدرهم ثم باعها من آخر وكان المشتري يأخذ أجرة الدار من هذا المستأجر كل
 شهر فأتى على ذلك زمان وقد وعد المشتري البائع ان رده عليه الثمن ترد عليه داره وبحسب عليه ما أخذ من
 المستأجر فجاء البائع بالدراهم فأراد أن يحسب الأجر من ذلك قال لم يطلب المشتري الاجر من المستأجر
 جازله ذلك اجارة منه وصار بمنزلة اجارة مستقبله وجميع ما أخذ من الاجرة وللمشتري وليس للبائع من
 ذلك الاجر قليل ولا كثير ومواضعة رب الدار منه وعد فان لم يفعل فلا شيء عليه وان كان الشرط في البيع
 فالبيع فاسد كذا في التارخانية * وسئل شمس الأئمة الاورجندى عن دفع الى طبيب جارية مريضة وقال
 له عالجها بما لك فإيزاد من قيمتها بسبب الصحة فالزبادة ففعل الطبيب ذلك وبرئت الجارية فللطبيب
 على المال أجرة مثل المعالجة وعن الادوية والنفقة وليس له سوى ذلك شيء كذا في المحيط * دفع جارية
 مريضة الى طبيب وقال عالجها فان برئت فإيزاد من قيمتها بالصحة بيننا فعالجها حتى صحت له أجرة المثل وقد ر
 ما أتفق في عن الادوية والطعام والكسوة ولا عليك حسبها الاستيفاء أجرة المثل كذا في الوجيز للكردرى
 * معلم طلب من الصبيان عن الحصى أو القصب أو شيئا آخر من مصالح المكتبة فجاءوا بدراهم فخطها المعلم
 بدراهم نفسه أو صرف بعضها الى حاجة نفسه أو اشترى حصى أو بعد استعمله زمانا رفعه وجعله في بيته فله
 ذلك كذا في جواهر الفتاوى * الصغير يدفع الى المعلم شيئا من الماء كحل يحل أكله في الاصح كذا في الوجيز
 للكردرى * قال الكرخي قال أصحابنا جميعا في المعلم والاستاذ الذين يسلم اليهم الصبي في صناعة اذا ضرباه
 بغير إذن أبيه أو وصيه فمات ضمنه وأما اذا ضرباه بأذن الأب أو الوصي لم يضمنه وهذا اذا ضرباه ضربا
 معتادا يضرب مثله أما اذا لم يكن كذلك ضمنه على كل حال كذا في الجوهر النيرة * وفي النوازل سئل عن
 رجل له أجير غير مدرك هل له أن يؤتبه اذا رأى منه بطلاة قال لا الا أن يكون أبوه قد أذن له في ذلك وذكر عن
 خلف بن أيوب أنه سلم ابنه الى رجل في السوق فرأى منه بطلاة وشكا الرجل الى خلف وقال أو تبه فقال
 نعم ثم قال له أن يؤتبه وقال الحسن رحمه الله تعالى لا يؤتبه كذا في التارخانية * رجل دفع غلامه أو ابنه
 الى النساج واسأجره ليعلمه عمل النسج فأراد النساج أن يسلم الغلام الى نساج آخر ليعلمه ذلك العمل فقد قيل
 له ذلك وقيل ليس له ذلك وهو الاصح كذا في الذخيرة * لو قال أريد أن يكتب لي صكفا فقال رجل ادفع الى شيئا
 (١) فأتى أجرة فدفعه اليه وكتبه بنفسه لا يحل له أخذ ذلك الشيء كذا في القنية * وقيل في الصكالك
 اذا غلط في جميع حدوده أو في بعضه فان لم يصلحه فلا أجر له وان أصلحه فلا أمر الخيارات رضى به فلم يكتب
 (١) قوله فأتى أجرة بالحليم والذال المهمة المشددة أى أحسن عمله كما يؤخذ من كتب اللغة اه معصية

يستبرئها بحضرة قبل له
 كيف تقول في عمدة الطهر
 أن يستبرئها بربع الحول
 قال أنا أقول بخلافه هنا
 * وسئل عن اشترى جارية
 مستحاضة كيف يستبرئها

أجر مثله كذا في المحيط * أمر صكا كاف كتب له صدق الشراء فافق العلماء بعدم صحته فلا شيء على الأمر
 كذا في القنية * يجوز للفتى أخذ الأجرة على كتابة الجواب بقدره سواء كان في تلك البلدة غيره أو لم يكن
 لأن الكتابة ليست بواجبة عليه لأن الواجب عليه الجواب بما باللسان أو بالكتابة ولفظ بعضهم إذا حكم
 وطلب الأجرة (٢) ليكتب شهادته يجوز وكذا المفتي إذا كان في تلك البلدة غيره كذا في فتاوى الغرائب
 * ويجوز للقاضي أن يأخذ الأجر على كتابة السجلات والمحاضر والوثائق ويأخذ قدر ما يجوز أخذه لغيره
 كذا في الملتقط * سئل شيخ الإسلام أبو الحسن السغدري رحمه الله عن مقدار أجر الصكا كين فقال
 الوثيقة إذا كانت بحال يبلغ ألفا ففيها خمسة دراهم وإن بلغ ألفين ففيها عشرة دراهم هكذا إلى عشرة آلاف
 حتى يجب خمسون درهما في عشرة آلاف ثم ما زاد ففي كل ألف درهم درهم يضم إلى الخمسين الواجبة في
 عشرة آلاف وإن كانت الوثيقة بأقل من الألف إن لحقه من المشقة مثل ما يلحقه بوثيقة الألف ففيها خمسة
 دراهم وإن كان ضعف ذلك ففيها عشرة دراهم وإن كان نصف ذلك ففيها درهمان ونصف وفي الزيادة
 والنقصان على اعتبار ذلك قال شيخ الإسلام هكذا ذكرنا السيد الامام الاجل الاستاذ أبو شجاع رحمه الله
 تعالى قال شيخ الإسلام هذا كانه مروى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعن بعض أصحابنا المتقدمين
 رحمهم الله تعالى كذا في الذخيرة * وأما أجر كتاب القاضي وقسامه فإن رأى القاضي أن يجعله على الخصوص
 فله ذلك وإن جعله في بيت المال وفيه سعة فله ذلك وأجر هذه الصحيفة التي يكتب فيها دعوى المدعي وشهادة
 الشهود إن رأى القاضي أن يطلب ذلك من المدعي فله ذلك ولا يجعله في بيت المال وسئل بعضهم أجر
 السجل على من فقال على المدعي وقال برهان الدين على المدعي عليه وقال قاضيان على من استأجر الكاتب
 وإن لم يستأجره أحد فعلى الذي أخذ السجل وأما أجره (٣) الرجالة فعلى من يعملون له وهم المدعون لكنهم
 يأخذون في المصر من نصف درهم إلى درهم وإذا خرجوا إلى الرستاق لا يأخذون لكل فرسخ أكثر من ثلاثة
 دراهم أو أربعة وذكر بعضهم أجر الشخص في بيت المال وقيل على المتمرد كالسارق إذا قطعت يده فاجرة
 الجلاد والدهن الذي يحسب به العروق على السارق لأنه المسبب لو أمر القاضي رجلا ببلزعة المدعي عليه
 لاستخراج المال ويسمى موكلا فثبوته على المدعي وقيل على المدعي هو الأصح المرنى يأخذ الأجر من
 المدعي وكذا المبعوث للتعديل ورأيت في بعض المواضع أن القاضي إذا بعث إلى المدعي عليه بعلامة ففرضت
 عليه فامتنع وأشمس المدعي على ذلك فأنبت عند القاضي يبعث إليه ثانيا فستكون مؤنة الرجالة ثانيا على
 المدعي عليه ولا يكون على المدعي بعد ذلك شيء فالحاصل أن مؤنة الرجالة على المدعي في الابتداء فإذا امتنع
 واحتج البسه ثانيا يكون على المدعي عليه وكان هذا استحسان مال إليه للزجر والافاق لقياس أن يكون على
 المدعي في الانتهاء كافي لابتداء الحصول النفع له في الحالين وأما الذي يسمى صاحب المجلس والجلواز وهو الذي
 نصبه القاضي حتى يقعد الناس بين يديه ويقعدهم ويقعد الشهود ويقعدهم له ويرجر من يسيء الأدب فانه
 يأخذ من المدعي شيئا لأنه يعمل له باقعد الشهود على الترتيب وغيره لكن لا يأخذ أكثر من درهمين عدلين
 زائعين من الدراهم الرائجة في زماننا كذا في الحاوي الزاهدي * وهكذا في فتاوى الغرائب * أجره القسمة
 على عدد الرؤس الصغير والبالغ سواء قال ظهير الدين المرغيناني وشرف الأئمة المكي القاضي إذا تولى قسمة
 التركة لأجره وإن لم يكف مؤنه من بيت المال وفي المحيط وشرح أبي ذر له الأجر إذا لم يكف مؤنه من بيت
 المال لكن المستحب أن لا يأخذ قال أستاذي رحمه الله تعالى وما أجاب به ظهير الدين المرغيناني وشرف الأئمة
 المكي حسن في هذا الزمان لفساد القضاة إذ لو أطلق لهم في ذلك لا يقنعون بأجر المثل كذا في القنية * رجل
 استأجر أجيرين يعملان له عمل الزراعة فيقول له عين لاحدهما بقرين والآخر بقرين فاستعمل أحدهما غير

قال يدعها من أول الشهر
 عشرة أيام * وعن الثاني
 فيمن له أمتان أخنان وطى
 أحدهما ليطأ الأخرى حتى
 تحيض الأولى حمضة
 ويخرجها عن ملكه وقال

(١) قوله ليكتب شهادته لعل المراد به الخطه الذي يكتب على الوثيقة والألف كلام في القاضي لا الشاهد كذا
 في حواشي الدر المختار اهـ محصاه (٢) قوله الرجالة بفتح الراء وتشديد الجيم جمع راجل وهو الذي لم يكن
 له ظهر يركبه كافي القاموس اهـ محصاه

ما عين له فهلك ضمن المستعمل قيمته وهل يضمن الآخر بالدفع فقد قيل يضمن وهو الأصح وأنه جواب ظاهر
 الرواية وبه كان يفتي شمس الأئمة السرخسي وفي مجموع التوازل رجل أودع عند رجل أحمالاً من الطعام
 فضرغ المودع الظروف وجعل فيها طعاماً له ثم إن المودع سأل المودع أن يرد عليه أحماله حتى يحمل إلى مكة
 فدفع إليه طعام نفسه ولم يعلم به فحمله المودع على ابنه حتى أتى مكة كان للمودع أن يأخذ طعامه ولا أجر عليه
 كذا في المحيط * متولى الوقف أو الوصي إذا أجر مال اليتيم أو الوقف بأقل من أجر مثله بما لا يتغابن الناس فيه
 قال الشيخ الإمام الأجل محمد بن الفضل رحمه الله يجب أجر المثل بالغاما بلغ عند بعض علماءنا وعليه الفتوى
 الوصي إذا أنفق من مال اليتيم على باب القاضى في خصومة كانت على الصغير أو له قال الشيخ الإمام
 ما أعطى الوصى من مال اليتيم على وجه الاجارة لا يضمن مقدار أجر المثل وما كان على وجه الرشوة يكون
 ضامناً كذا في فتاوى قاضيان * ومن سكن دار الوقف أو اليتيم بأهله وأتباعه فأجر المثل على الرجل المتبوع
 كذا في الوجيز للكردي * مريض أجر داره بأقل من أجر المثل جازت الاجارة من جميع المال ولا تعتبر من
 الثلث كذا في الظهيرية * استأجر حائناً موقوفاً على الفقراء وأراد أن يبنى عليه غرفة من ماله وينتفع بهم امن
 غير أن يزيد في أجره الخافوت على قدر ما استأجره فإنه لا يطلق له البناء إلا أن يزيد في أجره حينئذ يبنى على قدر
 ما لا يخاف على البناء القديم من ضرر وان كان هذا حائناً يكون معطلاً في أكثر الاوقات وانما رغب فيه
 المستأجر لاجل البناء عليه فإنه يطلق له ذلك من غير زيادة في الاجر كذا في المحيط * رجل استأجر حجرة موقوفة
 من أوقاف المسجد فكسرها الحطب بالقدوم والجيران لا يرضون بذلك والمتولى يرضى به قالوا ان كان في
 ذلك ضرر بين بالحجرة مثل ضرر القصار والحداد والمتولى يجحد من يستأجرها بثلاث الاجرة كان على المتولى
 أن يمنع عن ذلك فان لم يمنع أخرجه من الحجرة ويؤجرها من غيره وان كان لا يجحد من يستأجرها بثلاث
 الاجرة فله المتولى أن يترك الحجرة في يده الا اذا خاف من ذلك الضرر هلاك بناء الوقف كذا في فتاوى قاضيان
 * في جامع الفتاوى ولوا استأجر حماراً كل شهر بعشرة فآجره شهر رافع سرج المستأجر بعشرين درهماً مطاب
 له حصص السرج كذا في التتارخانية * رجل استأجر لجل مائة من رطب الى بلد كذا جفف في الطريق وعاد
 الى خسين فان كان استأجر الدابة لا يسقط شئ من الاجرة وان كان استأجر لجل مائة من هنا الى بلد كذا
 يسقط النقصان من الاجرة كذا في جواهر الفتاوى * رجل دفع الى رجل ثلاثة أوقار هن ليخدمها
 صابوناً يجعل القلى من عنده وما يحتاج على أن يعطيه مائة درهم ففعل فالصابون لرب الدهن وعليه أجر
 مثل عمله وغرامة ما جعل فيه كذا في الخلاصة * ولوا استأجر غلاماً شهراً ليعمل له عملاً مسمى ثم قال له بلغ هذا
 الكتاب الى موضع كذا ولك درهمان لا يكون له أجران ولكن كأنه فاسخه الاجارة في قدر ما يبلغ الكتاب
 وله درهمان واذا بلغ الكتاب ورجع عاد الى الاجارة الاولى ويرفع عنه من الاجرة بقدر ما بلغ الكتاب كذا في
 التتارخانية * استأجر طاحونة وأجرها من غيره فانهم بعضاً فقال المستأجر الاول للثاني أنفق في عمارة
 هذه الطاحونة فأنفق هل يرجع بذلك على المستأجر الاول ان علم الثاني أنه مستأجر وليس بمالك لا يرجع
 وان ظنه مال كافيه روايتان في رواية لا يرجع مالم يشترط الرجوع وفي رواية يرجع بدون الشرط كذا في
 المحيط * سئل أبو القاسم عن دار فيها حجرة لرجل واصطبل لآخر وبما يغلق باب الدار رب الاصطبل أراد
 رب الحجرة أن يمنع هل له أن يمنع قال له أن يغلق الباب في الوقت الذي يغلق الناس فيه أبوابهم في تلك
 المحلة كذا في التتارخانية * رجل استأجر موضعاً ليعمل فيه الدباغة والجيران يمنعون منه ذلك قال انه ضرر عام
 ٢ (بازدارند) كذا في جواهر الفتاوى * ثلاثة استؤجروا على عمل بالشركة فرض أحدهم وعمل الاخران
 ذلك العمل فالاجرة بينهم وكانا متطوعين في نصيبه كذا في السراجية * ٣ (مردى آسيما جردى اجاره
 نهادهمين آجر كنند ما فرستاد بنزدك همين مستأجر تا آرد كنند آرد كرد مزدا واجب نشود واكر كفته
 ٢) يعملون له ٣) رجل آجر طاحونة لآخر وأرسل الآخر الى هذا المستأجر بر البطخنة فطحنه
 لا يجب الاجر وان قال الآخر اطحنه بهذه الرخي يجب الاجر

الإمام إذا أخرج الاولى عن
 ملكه يكفي وعن محمد أنه
 اذا باع احدهما قبل أن
 يستبرئها بحضة لا يقرب
 الثانية حتى تحيض تلك
 والله أعلم

تم القسم الرابع من الفتاوى
 البرازية و بليه القسم
 الخامس أوله كتاب
 الصرف
 تم

باشه آجر که بهمین آسپارد کن مزد واجب شود) کذا فی التتارخانیة * ۳ (مردی را از غله دارد و کان خویش غله‌ای گذاشته میباشد و غله دارد و کذا در غله‌ای گذاشته مما طاعت میکرد و خداوند و کان بقاضی مرا فعت کرد قاضی دو کان مهر کرد در نمدت که بر بن دو کان مهر بوده باشد غله واجب شود بانی جواب آنست که فی چه غله دار مهر قاضی را نتواند افکندن) فصار ممنوعاً عن الانتفاع بالذکر کان فیسقط عنه الاجر و فیه نظر و الصواب أنه تجب الغلة * ۴ (بافته شانه بافند کی بمزد گرفته است هر روز بیدل معلوم و آن بافنده در مغال و قف بافند کی میکرد و متولی شانه را از جهت غله دو کان کرو برد چند روز بداشت مزد شانه در آن مدت که در دست متولی بوده است واجب شود جواب آنست که اگر بافنده را قوت مقابله با متولی و ستاندن شانه از متولی نیست فی) و فیه نظر و الصواب أنه تجب کذا فی الذخيرة * اذا استأجر أرضاً للزراعة فزرع فاصطلمه آفة كان عليه أجر ماضی و سقط عنه أجر ما بقى من المدة بعد الاصطلام كذا فی خزنة المفتين * اذا باع الاجر المستأجر من أجنبي ثم ان المشتري دفع الثمن الى المستأجر جهة مال الاجارة ينظر ان كان الاجر حاضراً كان متطوعاً وان لم يكن حاضراً لا يكون متطوعاً كذا فی التتارخانیة * الغاصب اذا أجز الدار والعبد ثم قال المصوب منه أنا ما مر تلك الاجارة فقال الغاصب ما امرتني كان القول قول المصوب منه ولو أجز الغاصب فلما انقضت مدة الاجارة قال المصوب منه كنت أجزت عقده قبل انقضاء المدة لا يقبل قوله الا يبينه كذا فی فتاوى قاضيان * ولو غصب داراً فاجزها ثم اشتراها من صاحبها فالاجارة ماضية وان استقبلها كان أفضل الغاصب اذا أجز من غيره ثم ان المستأجر أجز من الغاصب وأخذ الاجرة من الغاصب كان للغاصب أن يسترد الاجرة من المستأجر كذا فی خزنة المفتين * أخذ الا بقى رجل وأجزه فالاجرة للعاقدة و تصدق به فان سلمها الا أجز مع العبد الى المولى وقال هذه غلة عبدك وقد سلمت اليك فها هي للمولى ويحل له أكلها استجسانا لاقياسا كذا فی الوجيز للكردي * رجل اشترى مشجرة وقطعها فاستأجر أرضاً ليضع فيها الاشجار حتى تبيض والأرض المستأجرة لها طريق في أرض رجل آخر فأراد المشتري الاشجار أن يمر في الأرض التي فيها طريق الى الأرض المستأجرة بخشبه وجولانه وأراد صاحب الأرض أن يمنع عن ذلك ليس له أن يمنع كذا فی المحيط * رجل اشترى من آخر غلاماً أو عرضاً وقبضه

وأجزه من البائع مدة معلومة بأجر معلوم ثم استحق المشتري هل يطالب

المشتري البائع بأجرة ماضی من المدة فقد قيل ينبغي أن

لا يطالب كذا فی الذخيرة * والله أعلم

بالصواب * واليه المرجع

والمآب

وهنا انتهى الجزء الرابع من الفتاوى العاكبرية * المشهورة بالفتاوى الهندية في مذهب السادة الحنفية *

وتتألف الجزء الخامس أوله * كتاب المكاتب

(۲) طلب الرجل من

مستغل دكانه غلته المستحقة

فاطحة المستغل في أداء

ما استحق من الغلة فترافع

معه صاحب الدكان الى

القاضي فحتم القاضي على

الدكان فهل تجب الغلة في

المدة التي تكون فيها الدكان

مخنومة أم لا للجواب لالان

المستغل لا يقدر على رفع

ختم القاضي

(۴) نساج استأجر آلة النسيج

ببديل معلوم في كل يوم وهو

يعمل في موضع من محلات

الوقوف فأخذ المتولى آلة النسيج

رهنه على غلة الدكان وجبها

عنده أياماً فهل تجب الاجرة

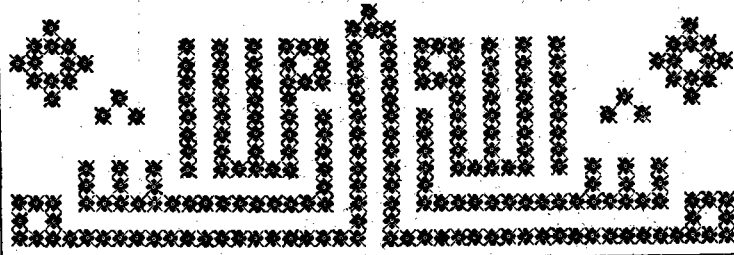
في تلك المدة التي تكون فيها

الآلة عند المتولى الجواب

ان لم يكن للنساج قوة المقابلة

مع المتولى ولا يقدر على اخذ

الآلة منه فلا



(وبها مشتمل الجزء الاول من الفتاوى البرازية) . وهي المسماة بالجامع الوجيز للشيخ
الامام حافظ الدين محمد بن محمد بن شهاب المعروف بابن البراز الكردي الحنفي المتوفى
سنة ٨٢٧ . وهو كتاب جامع تلخص فيه زبدة مسائل الفتاوى والواقعات من الكتب
المختلفة وروح ما ساعده الدليل وذكر الائمة أن عليه التعويل فرغ من تأليفه عام ثنتي
عشرة وثلاثمائة قبل لابي السعود المفتي لم يجمع المسائل المهمة ولم تولف فيها كتابا
قال أنا ستمى من صاحب البرازية مع وجود كتابه لانه مجموعة شريفة جامعة للهممات كما
ينبغي اه من كشف الظنون

(الطبعة الثانية)

بالمطبعة الكبرى الاميرية بيولاقي مصر المحمية

سنة ١٣١٠

هجرية

فهرسة الجزء الرابع من الفتاوى الهندية

صفحة	كتاب الدعوى وهو مشتمل على أبواب	صفحة
٣٧	الباب الاول في تفسيرها شرعا وركنها وشروط جوازها وحكمها وأنواعها ومعرفة المدعى من المدعى عليه	٣٧
٣٧	مطلب شروط صحة الدعوى	٣٧
٣٩	مطلب بيان حكم الدعوى	٣٩
٤٠	مطلب أنواع الدعوى	٤٠
٤٤	مطلب هل تقبل دعوى الدفع بعد الدعوى الفاسدة	٤٤
٥٧	مطلب معرفة المدعى من المدعى عليه	٥٧
٥٩	الباب الثانى فيما تصح به الدعوى وما لا يسمع وفيه ثلاثة فصول	٥٩
٦٢	الفصل الاول فيما يتعلق بالدين	٦٢
٦٣	الفصل الثانى فيما يتعلق بدعوى العين المنقول	٦٣
٧٣	الفصل الثالث فيما يتعلق بدعوى العقار	٧٣
٨٨	مطلب اذا ادعى دارا ميراثا عن أبيه ولم يذ كر اسمه ونسبه لا تصح دعواه	٨٨
٨٨	مطلب لا تصح الدعوى بسبب الاقرار	٨٨
٩٠	الباب الثالث في اليمين وفيه ثلاثة فصول	٩٠
٩٣	الفصل الاول في الاستحلاف والنكول	٩٣
٩٧	مطلب الاستحلاف لا يجزى في الدعوى الفاسدة	٩٧
١٠٤	مطلب في الاشياء التي يحلف فيها الخصم من غير طالب المدعى	١٠٤
١٠٤	مطلب لا تحلف مع البرهان الا في مسائل	١٠٤
١٠٤	الفصل الثانى في كيفية اليمين والاستحلاف	١٠٤
١٠٤	الفصل الثالث فيمن تتوجه عليه اليمين ومن لا تتوجه ومن يحل له الاقدام على اليمين ومن لا يحل	١٠٤
١٠٤	الباب الرابع في التحالف	١٠٤
١٠٤	الباب الخامس فيمن يصلح خصما لغيره ومن لا يصلح	١٠٤
١٠٤	وفيمن تشترط حضرته ومن لا تشترط لسماع الدعوى	١٠٤
١٠٤	وفيمما يحدث بعد الدعوى قبل القضاء	١٠٤
١٠٤	مطلب أجر لغيره بثمن باع ما أجره أو وهبه أو أعاره أو أجره	١٠٤
١٠٤	مطلب المستأجر لا ينتصب خصما لمدعى الاجارة	١٠٤
١٠٤	والاعارة والرهن بخلاف المشتري والموهوب له	١٠٤
١٠٤	فانهما يصلحان خصمين	١٠٤
١٠٦		

صفحة	الكتاب	صفحة	الكتاب
١٠٦	الباب الثاني عشر في دعوى الدين	١٤١	الباب الخامس عشر في دعوى الاستحقاق وما هو في معنى الاستحقاق
١١٠	مطلب اذا ادعى بعض الورثة ديناً أو عيناً على الميت بعد القسمة	١٤٧	الباب السادس عشر في دعوى الغرور
١١٠	الباب الثالث عشر في دعوى الوكالة والكفالة والحوالة	١٥١	الباب السابع عشر في المتفرقات
١١٠	مطلب دعوى الوكالة	١٥٦	(كتاب الاقرار) هذا الكتاب يشتمل على أبواب
١١٢	مطلب دعوى الكفالة	١٥٦	الباب الاول في بيان معناه شرعاً وواقعياً وشرط جوازه وجكته
١١٢	مطلب دعوى الحوالة	١٥٧	الباب الثاني في بيان ما يكون اقراراً وما لا يكون
١١٣	الباب الرابع عشر في دعوى النسب وفيه خمسة عشر فصلاً	١٦٣	مطلب اذا أقر في صحته لانه يثبت به جميع ما في منزله الخ
١١٣	الفصل الاول في مراتب النسب وأحكامها وبيان أنواع الدعوة	١٦٣	مطلب اذا أقر في صحته به بجميع ما في منزله سوى ملبوسه وزوجته
١١٤	مطلب أنواع دعوة النسب	١٦٦	مطلب الاقرار بالكتابة وانه على وجوه
١١٥	الفصل الثاني في دعوة البائع والمشتري	١٦٧	مطلب خط الصراف والبيع والسمسار حجة
١١٩	الفصل الثالث في دعوة الرجل ولداً جارية ابنه	١٦٨	الباب الثالث في تكرار الاقرار
١٢٠	الفصل الرابع في دعوة ولداً جارية المشتركة	١٦٩	الباب الرابع في بيان من يصح له الاقرار ومن لا يصح ومن يصح منه الاقرار
١٢٤	الفصل الخامس في دعوة الخارج وذو اليد ودعوة الخارجين	١٧١	الباب الخامس في الاقرار للجهول وعلى المجهول وبالمجهول وبالمهم
١٢٦	الفصل السادس في دعوة الزوجين والولد في أيديهما أو في أيدي أحدهما	١٧٦	الباب السادس في أقارب المريض وأفعاله
١٢٧	الفصل السابع في دعوة نسب ولد أمة الغير بمحكم النكاح	١٧٧	مطلب اقرار المريض لاجنبى جائز بجميع المال
١٢٧	الفصل الثامن في دعوة الولد من الزنا وما في حكمه	١٨٥	الباب السابع في اقرار الواوثة بعدم موت المورث
١٢٨	الفصل التاسع في دعوة المولى نسب ولد أمة	١٨٧	الباب الثامن في الاختلاف الواقع بين المقر والمقر له
١٣٠	الفصل العاشر في دعوة الرجل الولد لنفسه بعد الاقرار أنه لفلان	١٩١	الباب التاسع في الاقرار بأخذ الشيء من مكان
١٣١	الفصل الحادي عشر في تحميل النسب على الغير وما يناسب ذلك	١٩١	الباب العاشر في الخيار والاستثناء والرجوع
١٣٣	الفصل الثاني عشر في نسب ولد المطلقة والمعتدة عن الوفاء	١٩١	مطلب في شرط الخيار في الاقرار
١٣٣	الفصل الثالث عشر في نفي أحد الابوين الولد وادعاء الآخر اياه	١٩٢	مطلب في الاستثناء
١٣٦	الفصل الرابع عشر في دعوة العبد التاجر والمكاتب	١٩٦	الباب الحادي عشر في اقرار الرجل بما وصل الى يده من رجل لا آخر واقاراماله على آخر لغيره
١٣٨	الفصل الخامس عشر في المتفرقات	١٩٨	الباب الثاني عشر في اسناد الاقرار الى حال ينافي صحته وثبوت حكمه
		٢٠٠	الباب الثالث عشر فيما يكون اقراراً بالشركة وما لا يكون وفي الاقرار فيما يكون مشتركاً بينه وبين غيره والاقرار على نفسه وعلى غيره والاقرار بشئ لنفسه ولغيره

صحيفة	صحيفة
٢٠٤ الباب الرابع عشر فيما يكون اقرار بالابراء وما لا يكون وفي البراء صريحاً	٢٦٠ الباب الثاني عشر في الصلح عن الدماء والجراحات
٢٠٥ (وما يتصل بذلك)	٢٦٥ الباب الثالث عشر في الصلح في العطاء
٢٠٦ الباب الخامس عشر في الاقرار بالجنحة	٢٦٦ الباب الرابع عشر في الصلح عن الغير
٢٠٦ مطلب مهر السر والعلاينة	٢٦٨ الباب الخامس عشر في صلح الورثة والوصى في الميراث والوصية
٢٠٦ الباب السادس عشر في الاقرار بالنكاح والطلاق والرق	٢٧٦ الباب السادس عشر في صلح المكاتب والعبد التاجر
٢١٠ الباب السابع عشر في الاقرار بالنسب وأمومة الولد والعق والكتابة والتدبير	٢٧٧ الباب السابع عشر في صلح أهل الذمة والحربي
٢١٣ الباب الثامن عشر في الاقرار في البيع والشراء وفي الاقرار بالعيب في المبيع	٢٧٧ الباب الثامن عشر في يثنة يقيمها المدعي أو المدعى عليه أو المصالح عليه بان كان عبداً بعد الصلح يريدون بطلانه
١١٨ الباب التاسع عشر في اقرار المضارب والشريك	٢٧٩ الباب التاسع عشر في مسائل الصلح المتعلقة بالاقرار
٢٢١ الباب العشرون في اقرار الوصي بالقبض	٢٨٠ الباب العشرون في الامور الحادثة بعد الصلح من التصرف في بدل الصلح
٢٢٣ الباب الحادي والعشرون فيمن في يديه مال الميت اذا أقر بوارث أو موصى له	٢٨٣ الباب الحادي والعشرون في المتفرقات
٢٢٥ الباب الثاني والعشرون في الاقرار بالقتل والجنحية	٢٨٥ (كتاب المضاربة) وهو يشتمل على ثلاثة وعشرين باباً
٢٢٥ الباب الثالث والعشرون في المتفرقات	الباب الاول في تفسيرها وركنها وشرائطها وحكمها
٢٢٨ (كتاب الصلح) وهو مشتمل على أحد وعشرين باباً	الباب الثاني فيما يجوز من المضاربة من غير تسمية الربح فيها انصافاً وما لا يجوز وما يجوز من الشروط فيها وما لا يجوز
٢٣١ الباب الثاني في الصلح في الدين وفيما يتعلق به من شرط قبض بدل الصلح في المجلس وغيره	٢٩٠ الباب الثالث في الرجل يدفع المال بعضه مضاربة وبعضه لا
٢٣٥ الباب الثالث في الصلح عن المهر والنكاح والخلع والطلاق والنفقة والسكنى	٢٩١ (وما يتصل بهذا الباب)
٢٣٨ الباب الرابع في الصلح في الوديعة والهبة والاجارة والمضاربة والرهن	٢٩١ الباب الرابع فيما يتعلق المضارب من التصرفات وما لا يتعلق
٢٤١ الباب الخامس في الصلح في الغصب والسرقة والاكره والتهديد	٢٩٦ الباب الخامس في دفع المال مضاربة الى رجلين
٢٤٤ الباب السادس في صلح العمال	٢٩٧ الباب السادس فيما يشترط على المضارب من الشروط
٢٤٦ الباب السابع في الصلح في البيع والسلم	٢٩٩ الباب السابع في المضارب يضارب
٢٤٩ الباب الثامن في الخيار في الصلح وفي الصلح عن الغيب	٣٠١ الباب الثامن في المراجعة والتولية في المضاربة وفيه ثلاثة فصول
٢٥٣ الباب التاسع في الصلح عن دعوى الرق والحرية	الفصل الاول في بيع المضارب مراجعة أو تولية على الرقم أو غيره
٢٥٤ الباب العاشر في الصلح في العقار وما يتعلق به	٣٠٢ الفصل الثاني في المراجعة من المضارب ورب المال
٢٥٩ الباب الحادي عشر في الصلح في اليمين	

صفحة	صفحة
٣٠٤	الفصل الثالث في المراجعة بين المضاربين
٣٠٥	الباب التاسع في الاستدانة على المضاربة
٣٠٨	الباب العاشر في خيار العيب وخيار الرؤية
٣٠٩	الباب الحادي عشر في دفع المالكين مضاربة على الترادف وخط أحدهم مبالاة آخر وخط مال المضاربة بغيره
٣١٢	الباب الثاني عشر في نفقة المضارب
٣١٤	الباب الثالث عشر في عتق عبد المضاربة وفي كتابته وفي دعوة نسب ولا جارية المضاربة
٣١٨	الباب الرابع عشر في هلاك مال المضاربة قبل الشراء أو بعده
٣٢١	الباب الخامس عشر في جحود المضارب مال المضاربة
٣٢١	الباب السادس عشر في قسمة الربح
٣٢٢	الباب السابع عشر في الاختلاف الواقع بين المضارب ورب المال وبين المضاربين وهذا الباب يشتمل على سبعة أنواع
٣٢٣	النوع الأول فيما إذا اختلفا في مشتري المضارب هل هو للمضاربة
٣٢٣	النوع الثاني فيما إذا اختلفا في العموم والخصوص في المضاربة
٣٢٣	النوع الثالث في اختلافهما في مقدار الربح المشروط للمضارب وفي مقدار رأس المال وفي اختلافهما في جهة قبض المال
٣٢٥	النوع الرابع في اختلافهما في وصول رأس المال إلى رب المال قبل اقتسامهما الربح أو بعده
٣٢٥	النوع الخامس في اختلاف المضاربين أو أحدهما مع رب المال
٣٢٧	النوع السادس في اختلافهما في نسب المشتري
٣٢٨	النوع السابع في المتفرقات من هذا الباب
٣٢٩	الباب الثامن عشر في عزل المضارب وامتناعه عن التقاضي
٣٣٠	الباب التاسع عشر في موت المضارب واقراره في المرض
٣٣١	الباب العشرون في جناية عبد المضاربة والجناية عليه
٣٣٢	الباب الحادي والعشرون في الشفعة في المضاربة
٣٣٣	الباب الثاني والعشرون في المضاربة بين أهل الاسلام وأهل الكفر
٣٣٤	الباب الثالث والعشرون في المتفرقات
٣٣٨	(كتاب الوديعة) وهو مشتمل على عشرة أبواب
٣٣٩	الباب الأول في تفسير الابداع والوديعة وركنها وشرائطها وحكمها
٣٣٩	الباب الثاني في حفظ الوديعة بيد الغير
٣٤١	الباب الثالث في شروط يجب اعتبارها في الوديعة ولا يجب
٣٤٢	الباب الرابع فيما يكون تضييعا للوديعة وما لا يكون وما يضمن به المودع وما لا يضمن
٣٤٩	الباب الخامس في تجهيل الوديعة
٣٥٢	الباب السادس في طلب الوديعة والامر بالدفع إلى الغير
٣٥٤	الباب السابع في رد الوديعة
٣٥٤	الباب الثامن فيما إذا كان صاحب الوديعة أو المستودع غير واحد
٣٥٦	الباب التاسع في الاختلاف الواقع في الوديعة والشهادة فيها
٣٥٩	الباب العاشر في المتفرقات
٣٦٢	(كتاب العارية) وهو مشتمل على تسعة أبواب
٣٦٣	الباب الأول في تفسيرها شرعا وركنها وشرائطها وأنواعها وحكمها
٣٦٣	الباب الثاني في الالفاظ التي تنعقد بها العارية وما لا تنعقد بها العارية
٣٦٤	الباب الثالث في التصرفات التي يملكها المستعير في المستعار والتي لا يملكها
٣٦٥	الباب الرابع في خلاف المستعير
٣٦٦	الباب الخامس في تضييع العارية وما يضمنه المستعير وما لا يضمن
٣٦٩	الباب السادس في رد العارية

صحيحة	صحيحة
٤١٥ الباب السابع في استرداد العارية وما يمنع من استردادها	٣٧٠ الباب السابع في استرداد العارية وما يمنع من استردادها
٤١٧ الباب الثامن في الاختلاف الواقع في هذا الباب والشهادة فيه	٣٧١ الباب الثامن في الاختلاف الواقع في هذا الباب والشهادة فيه
٤١٩ الباب التاسع في المتفرقات	٣٧٢ الباب التاسع في المتفرقات
٤٢٢ الباب العاشر في المتفرقات	٣٧٤ (كتاب الهبة) وفيه اثنا عشر بابا
٤٢٣ الباب الحادي عشر في المتفرقات	٣٧٦ الباب الحادي عشر في المتفرقات
٤٢٥ الباب الثاني عشر في المتفرقات	٣٨١ الباب الثاني عشر في المتفرقات
٤٢٧ الباب الثالث عشر في المتفرقات	٣٨٤ الباب الثالث عشر في المتفرقات
٤٣٠ الباب الرابع عشر في المتفرقات	٣٨٥ الباب الرابع عشر في المتفرقات
٤٣١ الباب الخامس عشر في المتفرقات	٣٩١ الباب الخامس عشر في المتفرقات
٤٣٤ الباب السادس عشر في المتفرقات	٣٩٣ الباب السادس عشر في المتفرقات
٤٣٧ الباب السابع عشر في المتفرقات	٣٩٥ الباب السابع عشر في المتفرقات
٤٣٨ الباب الثامن عشر في المتفرقات	٣٩٦ الباب الثامن عشر في المتفرقات
٤٣٩ الباب التاسع عشر في المتفرقات	٣٩٨ الباب التاسع عشر في المتفرقات
٤٣٩ الباب العاشر في المتفرقات	٤٠٠ الباب العاشر في المتفرقات
٤٤٢ الباب الحادي عشر في المتفرقات	٤٠٢ الباب الحادي عشر في المتفرقات
٤٤٤ الباب الثاني عشر في المتفرقات	٤٠٥ الباب الثاني عشر في المتفرقات
٤٤٦ الباب الثالث عشر في المتفرقات	٤٠٦ الباب الثالث عشر في المتفرقات
٤٤٧ الباب الرابع عشر في المتفرقات	٤٠٩ الباب الرابع عشر في المتفرقات
٤٤٨ الباب الخامس عشر في المتفرقات	٤١٠ الباب الخامس عشر في المتفرقات
٤٤٩ الباب السادس عشر في المتفرقات	٤١١ الباب السادس عشر في المتفرقات
٤٥٠ الباب السابع عشر في المتفرقات	٤١٢ الباب السابع عشر في المتفرقات
٤٥٣ الباب الثامن عشر في المتفرقات	٤١٣ الباب الثامن عشر في المتفرقات

صفحة	صفحة
٤٥٥	الباب السابع عشر فيما يجب على المستأجر وفيما يجب على الأجر
٤٥٥	ومما يصل بهذا الباب فصل التوابع
٤٥٧	الباب الثامن عشر في الإجارة التي تجرى بين الشريكين واستئجار الأجيرين
٤٥٨	الباب التاسع عشر في فسخ الإجارة بالعدو وبيان ما يصلح عذرا وما لا يصلح وفيما يكون فسخا وفي الأحكام المتعلقة بالفسخ وما لا يكون فسخا
٤٦٥	الباب العشرون في إجارة الثياب والامتنعة والحلى والقسطا وما أشبهها
٤٦٨	الباب الحادي والعشرون في الإجارة لا يؤجر فيها تسليم المعقود عليه إلى المستأجر
٤٧٠	الباب الثاني والعشرون في بيان التصرفات التي يمنع المستأجر عنها وما لا يمنع وفي تصرفات الأجر
٤٧٢	الباب الثالث والعشرون في استئجار الحمام والرحى
٤٧٥	الباب الرابع والعشرون في الكفالة بالأجر والمعقود عليه
٤٧٥	الباب الخامس والعشرون في الاختلاف الواقع بين الأجر والمستأجر وبين الشاهدين وهو مشتمل على فصلين
٤٧٥	الفصل الأول في الاختلاف الواقع بين الأجر والمستأجر
٤٨١	الفصل الثاني فيما إذا اختلف الأجر والمستأجر في وجود العيب بالإجارة
٤٨٧	الباب السادس والعشرون في استئجار الدواب للركوب
٤٨٩	مطلب مسألة عجيبه يتحقق بها المنع في الفقه
٤٩٠	الباب السابع والعشرون في مسائل الضمان بالخلاف والاستعمال والضيايع والتلف وغير ذلك
٤٩٩	الباب الثامن والعشرون في بيان حكم الأجير الخاص والمشارك وهو مشتمل على فصلين
٥١٢	الفصل الأول في بيان الحدانقاص لبيان الأجير المشترك والخاص وبيان أحكامهما
٥١٢	الفصل الثاني في المتفرقات
٥١٣	الباب التاسع والعشرون في الوكيل في الإجارة
٥١٣	الباب الثلاثون في الإجارة الطويلة المرسومة يتخارى
٥١٧	الباب الحادي والثلاثون في الاستصناع والاستئجار على العمل
٥٢١	الباب الثاني والثلاثون في المتفرقات

* (تمت) *

﴿ فهرسة الجزء الاول من الفتاوى البرازية ﴾

صحيحة	صحيحة
٤٢ الثاني عشر في زلة القارئ	٢ (كتاب الطهارة تسعة فصول)
٤٢ فروع	الاول في الآلة
٤٧ الثالث عشر فيما يفسد وما لا يفسد	٢ نوع في الجارى
٥٠ نوع صلى أربعاً فقل وترك القعدة الأولى	٣ نوع في البئر
٥١ الرابع عشر في الحدث فيها	٥ نوع في الحياض
٥٢ نوع من لا يصلح للامامة أو لا يصلح للاستخلاف	٨ نوع في الحجاب والاواني
٥٣ الخامس عشر في الامامة والاقتداء	٩ نوع في المستعمل والمقيد والمطلق
٥٤ نوع اقتداء المتوضى بالتيمم على الخلاف	١٠ الثاني في الغسل
٥٥ نوع في المانع	١١ الثالث في الوضوء والحدث
٥٦ نوع صلى خلف امام الخ	١٢ فوازل
٥٦ نوع فيما يكره وما لا يكره	١٣ نوع في الشك
٥٧ نوع عن الثاني صلى المغرب ثم دخل فيه ما يامع	١٣ نوع سكر ثم أفاق الخ
الامام أتم أربعاً	١٤ كيفية الاستنجاء بالماء
٥٨ نوع في المسبوق	١٤ الرابع في المسح
٦١ السادس عشر في السهو	١٦ الخامس في التيمم
٦٢ نوع منه تركه تركاً قولياً فسدت صلاته	١٧ السادس في ازالة الحقيقية
٦٣ نوع آخر سهواً في سجود السهو الخ	٢١ السابع في النجس
٦٤ نوع في القراءة والاذكار	٢٢ الثامن فيما يصيب الثوب
٦٥ نوع في الافعال	٢٤ التاسع في الحظر والاباحة
٦٥ مسائل السجودات	٢٤ ﴿ كتاب الصلاة ﴾ ستة وعشرون فصلاً
٦٧ السابع عشر في التلاوة	الاول في الاذان
٦٨ نوع في التكرار	٢٥ الثاني في مقدمتها ووصفها
٦٩ الثامن عشر في النذر والشروع	٢٦ نوع فيما يكره
٦٩ التاسع عشر في الفوائت	٢٨ نوع في السنن
٦٩ العشرون في الصلاة على الدابة	٢٩ الثالث في التراويح
٧٠ الحادى والعشرون في المريض	٣٠ الرابع في المواقيت
٧١ الثاني والعشرون في السفر	٣١ الخامس في الاستقبال
٧٢ نوع آخر عبيدئهم ما نوى أحدهما الاقامة	٣٢ مسائل التحرى
لا الاخراج	٣٣ السادس في ستر العورة
٧٣ الثالث والعشرون في الجمعة	٣٤ السابع في الثوب والمكان
٧٤ نوع ما يحرم في الصلاة يحرم في الخطبة	٣٦ الثامن في النية
٧٦ نوع اقتدى بالامام ناوياً صلاته على ظن انه في	٣٨ التاسع في التكبير
الجمعة الخ	٣٨ العاشر في الترتيب
٧٧ الرابع والعشرون في العيدين	٤٠ الحادى عشر في القراءة

صحيحة	صحيحة
الخامس والعشرون في الجنائز وفيه الشهيد	٧٨
نوع المختاران الاعظم أولى الخ	٧٨
نوع آخر ذهب الى المصلى قبل الجنائز ينظرها الخ	٨٠
السادس والعشرون في حكم المسجد	٨١
(كتاب الزكاة) وفيه ثلاثة فصول	٨٣
الاول في المقدمة	
نوع آخر له كتب علم تساوى نصابا الخ	٨٤
الثاني في المصرف	٨٤
نوع آخر رجلان دفع كل منهما ماز كاهماله الى واحد الخ	٨٦
نوع آخر وهب الدين من المديون بعد الحول الخ	٨٧
نوع آخر المصدق اذا أخذ عماله الخ	٨٨
الثالث في العشر والخراج والحزبة	٨٩
(كتاب الصوم) وفيه سبعة فصول	٩٣
الاول في الشهادة على الهلال	
الثاني في النية	٩٦
الثالث فيما يفسده وما لا يفسده وموجب القضاء والكفارة	٩٧
نوع آخر تسحر على يقين ان الفجر غير طالع الخ	١٠٠
نوع آخر كل ناسيا فظن الفطر الخ	١٠١
نوع آخر جامعها متعمدا عليهما الكفارة الخ	١٠٢
الرابع في النذر	١٠٣
الخامس في الحظر والاباحة	١٠٤
نوع آخر ان لم يفطر زنا ووجع العين الخ	١٠٤
السادس في الاعتكاف	١٠٥
السابع في صدقة الفطر	١٠٦
(كتاب الحج) *	١٠٧
(كتاب النكاح) * تسعة عشر فصلا	١٠٨
الاول في الآلة	
نوع آخر قالت له أنا امرأتك فقال لها انت طالق يكون اقرارا بالنكاح الخ	١١١
الثاني والثالث في محل النكاح وما يثبت به حرمة المصاهرة	١١٢
الرابع في الرضاع	١١٤
الخامس في الاكفاء	١١٦
السادس في الشهود	١١٨
نوع وكلمة بان يتزوجها فقال عنه الشهود تزوجت الخ	١١٩
السابع في النكاح بغير ولي	١٢٠
الثامن في نكاح الصغار	١٢٠
مسائل المجنون	١٢٢
نوع آخر اذا أعطى الاب أرضا للمهر امرأة ابنه الخ	١٢٣
نوع في خيار البلوغ	١٢٤
التاسع في نكاح البكر	١٢٥
العاشر في نكاح العبد والامة	١٢٧
الحادي عشر في الوكالة فيه	١٢٩
نوع آخر وقبض المهر لها للوكيل الخ	١٣٠
الثاني عشر في المهر وفيه خمسة أجناس الاول في الاختلاف	١٣١
نوع آخر لها منع نفسها حتى يوفى بها كل المهر الخ	١٣٢
نوع آخر قال لمطلقة لا أتزوجك حتى تهينني مالك على من مهر الخ	١٣٢
نوع آخر مهر المثل يعتبر بقوم الاب	١٣٣
نوع آخر تزوجها بجهز سر او بشئ علانية باكثر الخ	١٣٣
نوع اعمل معي في كرمي هذه السنة أتزوجك بنتي الخ	١٤١
مسائل الخلو	١٤١
الثالث عشر في نكاح فاسد	١٤٣
التصرفات الفاسدة عشر	١٤٥
الرابع عشر في دعواه والاختلاف بين الزوجين	١٤٥
نوع آخر جهزها وسلم الى الزوج فماتت البنت الخ	١٤٩
المختار في مسئلة الجهاز ان العرف ان كان مستترا الخ	١٥٠
الخامس عشر فيما يكون اقرارا بالنكاح	١٥١
السادس عشر في الشروط والخيار فيه	١٥٢
السابع عشر في النكاح بالكتابة والرسالة	١٥٣

(٢) قوله النوع الثالث الى قوله النوع الرابع في المشيئة هكذا في الاصول التي يدينها ولا يتم تحرير العدد فان النوع الثاني غير موجود وقوله الرابع في المشيئة لم يظهر ما هو مراد به

صحيفة	صحيفة
٢٠٢ الثاني خالعهما على بعض المهر مثلاً على عشرة الخ	١٥٤ الثامن عشر في الخطر والاباحة وفيه أجناس في القسم
٢٠٢ الثالث خالعهما ولم يذكر العوض الصحيح انه يبرأ كل من صاحبه الخ	١٥٤ نوع آخر وجدته عنينا الخ
٢٠٣ الرابع خالعهما على مال آخر سوى المهر بعد الدخول الخ	١٥٥ نوع آخر مباشرة النكاح في المساجد مستحب الخ
٢٠٣ نوع آخر في ألفاظه	١٥٥ نوع آخر أبت أن تسكن مع أحما الزوج الخ
٢٠٤ نوع آخر خالعهما على ما في يدها من المال الخ	١٥٧ التاسع عشر في النفقات
٢٠٨ نوع آخر قالت خوشتن الخ	١٦٩ مسائل الخضاعة
٢١٤ النوع الثالث (٢) فيما يكون جواباً وما لا يكون	١٧٠ * (كتاب الطلاق) * تسعة فصول
٢١٦ النوع الرابع في فاسده	(الاول) في صريح الطلاق مشتمل على ثمانية أجناس
٢١٩ النوع الخامس في التوكيل	الاول في المقدمة
٢٢٠ وما يتصل به خلع الفضولي	١٧١ نوع آخر في الاضافة
٢٢٦ النوع السادس في البدل	١٧٣ نوع في محله
٢٢٧ نوع آخر برهنت بعد الخلع على أنه كان طلقها قبل الخلع بآثناً أو ثلاثاً الخ	١٧٤ نوع آخر في ألفاظه
٢٢٧ (الرابع) في الامر باليد وفيه خمسة أنواع الاول في المقدمة	١٧٨ مسائل الايقاع بلا قصد واطافة
٢٣٠ النوع الثاني في الامر بالغيبة	١٨٠ نوع آخر طلقها ثم قال طلقك الخ
٢٣٧ النوع الثالث في الضرب	١٨٢ نوع آخر قال لها حين طلبت الطلاق ابرئيني عن كل حق لك على الخ
٢٣٩ النوع الرابع فيما يصلح جواباً وما لا يصلح	١٨٣ نوع آخر هرزني كه الخ
٢٤٠ النوع الخامس في بطلانه	١٨٣ نوع آخر في التوكيل وكذا في مسائل المجازاة
٢٤٢ الرابع في المشيئة	١٨٨ (الثاني) في الكتابات وفيه أجناس الاول أنت على حرام في غير حال مذاكرة الطلاق الخ
٢٤٣ (الخامس) في الاستثناء والشرط	الخ
٢٤٥ نوع في الفاصل	١٩٥ نوع آخر في قوله داه كبر الخ
٢٤٥ نوع آخر انت طالق غدا ان دخلت الدار الخ	١٩٦ نوع آخر في انكار النكاح
٢٤٨ (السادس) في دعواه	١٩٧ نوع آخر قال لها ترايكي الخ
٢٤٩ نوع في الالفاظ التي يقع بها الثلاث أو الوحدة أو البائن أو الرجعي وما يصح من تصرف فيه بعد الإيقاع	١٩٧ نوع آخر اذهبي وتزوجي يقع واحدة الخ
٢٤٩ نوع في عطف الخاص على العام	١٩٧ نوع آخر في المتفرقة
٢٥٠ نوع فيه على سبيل الجواب	٢٠٠ نوع آخر طلقها واحدة أونتين الخ
٢٥١ نوع في التعميم وغيره	٢٠١ (الثالث) في الخلع وفيه ستة أنواع الاول في المقدمة
٢٥٣ نوع في تعليقه بالملك	٢٠٢ واخلع على أنواع الاول خالعهما بعد الدخول على مهرها الخ
٢٥٥ (السابع) في الرجعة	
٢٥٦ (الثامن) في العدة وفيها أربعة أنواع	

صحيفة	صحيفة
٢٥٩ نوع في حد المريض	٢٨٨ نوع آخر فيمن حلف لا يكلم وفيه مسائل الشتم
٢٦٠ (التاسع) في الخطر والإباحة وفيه أربعة أنواع	٢٩٠ مسائل الشتم
الاول في سب الحرمة	٢٩١ نوع منه ان شتمتي فانت طالق الخ
٢٦١ نوع آخر في المحلل حقها النوع الثاني	٢٩٢ نوع آخر في الاعلام والبشارة والاخبار
٢٦٣ النوع الثالث فيمن حلف لا يطلق	٢٩٣ التاسع في اليمين في الاذن
٢٦٣ النوع الرابع قالت لرجل انه أبي رضا ع الخ	٢٩٦ العاشر في صلاة وصوم وقراءة وغسل
٢٦٤ (كتاب الايمان) وجملة خمسة وعشرون فصلا	٢٩٧ الحادي عشر في الاكل
(الاول) في المقدمة	٣٠٠ نوع منه اشترى منامن اللحم الخ
٢٦٥ نوع آخر في الكفارة	٣٠٣ نوع آخر لا آكل من هذه الخدجة الخ
٢٦٦ (الثاني) فيما يكون عينا وفيه ثلاثة أنواع	٣٠٤ نوع آخر ان أكلت اليوم أو تغذيت اليوم الخ
الاول في لفظه	٣٠٤ نوع آخر لا يأكل حراما فاشترى بدرهم غصب
٢٦٨ نوع منه أخذته الوالي وقال بالله الخ	خبز الخ
٢٦٨ نوع آخر الله ليفعلن كذا	٣٠٥ الثاني عشر في الشرب
٢٦٨ نوع هذا الثوب عليه حرام الخ	٣٠٨ الثالث عشر في الجماع
٢٦٩ نوع حلف ان لا يفعله الخ	٣١١ الرابع عشر في اللبس
٢٦٩ الثاني في البراءة	٣١١ نوع آخر لا يلبس حريرا أو ابريسما الخ
٢٧١ الثالث في النذر	٣١٢ نوع آخر لا يلبس من غزلها شيئا الخ
٢٧٢ (الثالث) في عين الطلاق وفيه ثلاثة أنواع	٣١٤ الخامس عشر في المساكنة
الاول في الشرط وتقدمه على الجزاء والقلب	٣١٦ نوع منه لو حلف لا يسكن هذه الدار الخ
٢٧٣ الثاني فيمن حلف لا يطلق	٣١٨ السادس عشر في الدخول
٢٧٤ الثالث في المتفرقات	٣١٨ نوع لا يدخل بيته اقام على اسكفته الخ
٢٧٦ (الرابع) في النكاح وفيه ثلاثة أنواع	٣٢٠ نوع لا يدخل بيتا فلان الخ
الاول في ألفاظه	٣٢٢ نوع آخر ان أدخلت فلانا بيتي الخ
٢٧٧ الثاني في الفضول	٣٢٣ السابع عشر في الخروج والاثيان والذهاب
٢٧٨ الثالث فيما يتعلق بالنكحة	٣٢٤ نوع في القور
٢٧٩ الخامس في الشرع وفيه مسائل القور	٣٢٥ نوع آخر قيل له انك تفعل مع فلانة كذا الخ
٢٨٠ نوع منه ساوم بعشرة أو أي البائع الخ	٣٢٦ الثامن عشر في قضاء الدين
٢٨٠ نوع منه لا يشتري ذهابا أو فضة الخ	٣٢٨ نوع آخر قال لغريمه لا أفرقك حتى آخذ ما لي الخ
٢٨٣ السادس في البيع	٣٣١ نوع آخر لا ينفي هذا الالف فقضى به دينه الخ
٢٨٤ نوع منه في العتق والهبة والوصية وغيرها	٣٣٣ التاسع عشر في السرقة والخيانة
٢٨٥ السابع في الاستدانة والشركة والاعارة والاجارة	٣٣٥ نوع آخر ضاع مال في دار خلف كل واحدانه لم
والقمار	ياخذها الخ
٢٨٦ الثامن في الكلام وفيه أربعة أنواع	٣٣٦ العشرون في الضرب والشتم
الاول فيما يكون كلاما مع فلان وما لا يكون	٣٣٨ نوع منه لا عذبه فحبسه الخ
٢٨٨ نوع آخر في المعترضة	٣٣٩ الحادي والعشرون في الركوب والجلوس

صحيفة

صحيفة

- ٣٤٠ الثاني والعشرون في الحرف والافعال المتفرقة
٣٤١ نوع لا يخدم فلانا فاطه ثوب الخ
٣٤٣ الثالث والعشرون في المعرفة وهو أول القسم الثالث
٣٤٣ نوع في النوم
٣٤٤ الرابع والعشرون في الرؤية والمواقف
٣٤٥ نوع آخر أول الشهر قبل مضى النصف الخ
٣٤٧ الخامس والعشرون في المتفرقات
٣٤٨ نوع في الصفات
٣٥٠ (كتاب العتاق) فيه ثلاثة فصول
٣٥٠ الاول في الفاطه والثاني في تعليقه والثالث في التدبير وقيمة المدبر والمكاتب وجعل الكل فصلا واحدا
٣٥٣ (كتاب البيوع) سبعة عشر فصلا
الاول في السلم
٣٥٤ نوع أسلم في طعام قرية أو مصر بعينه الخ
٣٥٦ نوع آخر في الاختلاف
٣٥٧ نوع آخر أسلم في ثوب وسط الخ
٣٥٨ نوع في القرض
٣٦١ الثاني فيما يكون سعا وفيه التعاطي والمقبوض على سوم الشراء والآقاله واتحاد المجلس
٣٦٢ نوع في الفاطه
٣٦٥ نوع في المجلس
٣٦٦ نوع في المقبوض على السوم
٣٦٨ نوع في التعاطي
٣٧٠ نوع في الآقاله
٣٧٢ الثالث فيما يجوز بيعه وما لا يجوز
٣٧٤ نوع في الأوراق والأشجار
٣٧٥ نوع في الزروع والثمار
٣٨٩ نوع آخر في الحنطة والدقيق
٣٩١ نوع في المتفرقات
٣٩٢ مسائل بيع المشاع
٣٩٣ مسائل نوابع المبيع
٣٩٤ الرابع في الفاسد وبيع المبيع قبل قبضه
٣٩٦ نوع آخر في بيع الشيء في الشيء
٤٠٤ نوع آخر باع الى الحصاد الخ
- ٤٠٥ نوع فيما يتصل بالبيع الفاسد
٤٣٣ الخامس في البيع بشرط
٤٣٧ نوع آخر باع فربا بشرط انك الخ
٤٣٨ نوع منه باع نباتا في الارض كالبصل الخ
٤٣٩ نوع منه باع حيوانا واستثنى حمله الخ
٤٣١ نوع في الثمن
٤٣٢ نوع في الخراج
٤٣٣ نوع في البيع بشرط الكيل والوزن
٤٣٦ السادس في العيب وفيه أربعة أنواع الاول ما هو عيب ومالا
٤٣٧ نوع منه اشترى تركية الخ
٤٤١ نوع منه في البراة
٤٤٢ نوع في الردبه
٤٥١ نوع فيما يمنع الرد وما لا يمنع
٤٦٦ السابع في الخيارات
٤٧٠ الخيار بالاستحقاق
٤٧٤ الثامن في بيع أب وأم ووصى
٤٨١ التاسع في الوكالة بالشراء وفيه الفضولي
٤٨٤ العاشر في الوكالة بالبيع
٤٩٢ الحادي عشر في اختلاف البائع والمشتري
٤٩٥ الثاني عشر في قبض المبيع
٤٩٨ نوع آخر التسليم أن يبخل بينهما على وجه يتمكن من قبضه الخ
٥٠٥ الثالث عشر فيما يتعلق بالثمن
٥٠٧ نوع منه عليه ألف قرض أو ثمن أدى نصفه الخ
٥٠٨ نوع آخر في الزيادة
٥٠٩ نوع في الكساد والرواج
٥١١ نوع آخر في التأجيل
٥١٢ الرابع عشر فيما يدخل تحت البيع أولا
٥١٥ الخامس عشر فيما على البائع والمشتري
٥١٧ السادس عشر في الحظر والاباحة وفيه أنواع الاول في الاستبراء
٥١٩ الثاني في التفريق
٥١٩ الثالث المتفرقات
٥٢٧ في الحيل المباحة